المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة

شَرْحُ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مُعْطٍ

للإمام العلاَّمة أبي جعفرٍ أحمدَ بنِ يوسُفَ بنِ مالكٍ الرُّعَينيِّ الغرناطيِّ
المتوفَّى سنة (٧٧٩ هـ)

(السِّفْرُ السَّابِعُ)

تحقيق ودراسة

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها
تخصص / النحو والصرف

إعداد
الطَّالب / عبد الله بن عمر حاج إبراهيم
إشراف
الأستاذ الدكتور / حسن بن موسى الشَّاعر

المجلَّد الأول

١٤١٧هـ - ١٩٩٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمدُ لله بارئ النَّسَم، ومُفيضِ النِّعَم، ومُوجِدِ الكائناتِ مِنَ العَدَم، أحمَدُهُ على جزيلِ آلائه، وأشكُرُهُ على سوابغِ نَعْمَائِهِ، تفضَّلَ على الإنسان باللسان، وميَّزَه عن سائر الحيوان بالبيان، والصلاةُ والسَّلامُ على سيِّدِ المرسَلِين محمَّدٍ، أشرَفِ مَن أقلَّته قَدَمٌ، وعلى آله وصحبه الهادين مصابيحِ الظُّلَم.

وبعد: فإن العلمَ كنزٌ لا يَفْنَى، ومَغْنًى فيه من الخيرات كلُّ معنًى، والعربيةُ مفتاحُ أبوابه، والأداةُ الموصِلَةُ إلى استخراج لُبابه، تخيَّرَها الله لإنزال كتابه، وأنطق بها مَن أرسلَهُ بسَدَادَ القول وصوابِهِ، فالحاجةُ إليها شديدةٌ، والآراءُ في تعلُّمِهَا سديدةٌ، فهي تَرجُمَانُ القرآن، ووسيلتُهُ في الإيضاح والبيان.

ولقد قيَّضَ الله لهذه اللغة الخالدة علماءَ أجِلاَّءَ، صانوا كرامَتَها، وحفظوا وُدَّها، وأفنَوا في سبيل إرساء قواعدها ورصد ظواهرها أعزَّ ما يملكون من طارفٍ وتَلِيدٍ، فصُنِّفَت الكُتُب، ووُضِعَت الشروح، ونُظمت الأراجيز، فغَنِيَ التراثُ، وازدحمت المعرفةُ، وكان من بين ذلك الدُّرَّةُ الألفيَّةُ، التي وضعها الإمام أبو زكريا يحيى بنُ عبدِ المعطي بنِ عبد النُّور الزواوي المتوفَّى سنة (٦٢٨ هـ)، ذلك العالم الذي كان بالمغرب طُلوعُهُ، وبالمشرق غُروبُهُ، وفيه ظهر بديعُ علمه وغريبُهُ، لم يزل شامةً في وجنة الشَّام، وعَلَماً بين أئمَّتِهَا الأعلام.

وألفيَّتُهُ قال عنها الإمام الرعيني: وقد كثُرَت عناية السالكين بذلك، فوجدتُ عنايتهم بها عنايةَ حقٍّ، وألْفَيتُ الألفيةَ المذكورةَ قد أحرزت في الإحسان كلَّ سَبْق، أحسنَ المنظومات مساقا، وأحلاها مذاقا، وأوقعَهَا في القلوب، وأوفاها بالمطلوب، وهي كما قيل فيها: ككلمة التوحيد خفيفةٌ على اللسان، ثقيلةٌ في الميزان.

ولقد نالت هذه الدُّرَّةُ الألفيــة عنايــةَ العلمــاء واهتمــامَهم، فكــان أوَّلُ مَــن شــقَّ الصَّدَفَ عن دُرَّتِها، وبَرَقَت له أساريرُ مسرَّتِها، الإمامُ العلاَّمةُ شمسُ الدين أبو العبــاس أحمدُ بنُ الحسين بنِ الخبَّاز المَوصلي المتوفَّى سنة (٦٣٩هـ)، ثم توالت الشُّرُوح إلى أن جاء الإمام العلامة أبو جعفرٍ أحمدُ بنُ يوسفَ الرُّعينيُّ الغَرناطيُّ المتوفَّى سنة (٧٧٩هـ) فوضع عليها شرحاً في أحد عشر مجلداً، جمع فيه ما تفرق من الفوائد، وحوى ما تناثر مـن أقـوال العلمـاء ومسـائل الخـلاف، فكـان بحـقٍّ أعظـمَ تلـك الشـروح، وأوفاهــا بالمطلوب .

ولما وقـع نـاظري على هـذا الشـرح في سـفره الأول الـذي قـام بتحقيقـه أخي وزميلي الدكتور حسن محمد عبد الرحمن أحمد، رأيته كتاباً موسـوعياً، نحـا مؤلفُهُ فيـه إلى الاستقصاء والإسهاب في الشـرح والتحليـل والتعليـل، فجمـع فيـه مـادة زاخـرة بالأقوال المأثورة عن علماء العربية، وبعضهم ممـن لم تصلنَـا كُتُبُهُـم، ارتـأيت أن أقـوم بإخراج أحد أسفار هذا الكتاب الجليل ليكون موضوع رسالتي لمرحلة الدكتوراه .

وكان عنوانها: (السفر السابع) من شرح الإمام أبي جعفر أحمدَ بـن يوسـفَ بـنِ مالكٍ الرعينيِّ الغرناطيِّ الحلبيِّ على ألفية ابن معطٍ، تحقيقاً ودراسةً.

فقمتُ بهذا العمل مستعيناً بالله، ومستلهماً من صـبر أبـي جعفـرٍ الصـبرَ ومـن كفاحه العزمَ والمثابرةَ والصمودَ إزاء ما واجهني من مشكلات وصعوبات، وما اعترى سيري في طريقي من أحداثٍ وعقبـاتٍ، فلِرُوحِ ذلـك العـالم المحقِّق، والثبـتِ الحجَّـةِ المدقِّقِ، أسألُ المولى القدير أن يُسبِغَ سحائبَ الرحمات .

وقد اقتضت طبيعة البحث أن ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: للدراسة .

القسم الثاني: للتحقيق .

أما قسم الدراسة فجعلته في ثلاثة فُصُول:

الفصل الأول: خصصتُهُ للحديث عن أبي جعفر الرعيني، وفيه المباحثُ التالية:

المبحث الأول: مَولدُهُ، وسيرتُهُ، ووفاتُهُ .

المبحث الثاني: علمُهُ وخُلُقُهُ وثناءُ العلماء عليه .

المبحث الثالث: شيوخُهُ .

المبحث الرابع: تلاميذُهُ .

المبحث الخامس: آثارُهُ .

وقد أوجزتُ الكلامَ في هذا الفصل؛ لأن الكلام فيه مستوفىً في السفر الأول الذي قام بتحقيقه أخي وزميلي حسن محمد عبد الرحمن أحمد، ونال به درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى .

الفصل الثاني: وخصصتُهُ للحديث عن السفر السَّابع من شرح الرعيني، وفيه خمسةُ مباحث:

المبحث الأول: تحدثتُ فيه عن مادته العلميةِ ومنهجِ المصنِّفِ فيه .

المبحث الثاني: تحدَّثتُ فيه عن مصادرِ المصنِّف في هذا السِّفْر .

المبحث الثالث: تحدَّثتُ فيه عن شواهِدِهِ فيه .

المبحث الرابع: عقدتُ فيه موازنةً بين هذا السِّفْر من شرح الرعيني، وما يقابله من شرح ابن النَّحْوية .

المبحث الخامس: تحدَّثتُ فيه عن بعض المآخذ التي وقفتُ عليها في هذا السِّفْر.

الفصل الثالث: وفيه أربعةُ مباحث:

المبحث الأول: تحدَّثتُ فيه عن موقف الرعيني من العلماء .

المبحث الثاني: تحدَّثتُ فيه عن مذهبِهِ النَّحوي ومَوقِفِهِ من مَسائل الخِلاف .

المبحث الثالث: تحدَّثتُ فيه عن اختياراته .

المبحث الرابع: تحدَّثتُ فيه عن أثر الرعيني في الخالفين بعده .

أما القسم الثاني من الرسالة: فهو للنص المحقق، وقد قدَّمتُ له بمقدِّمَاتٍ تحدَّثتُ فيها عن النسخة الخطية التي اعتمدتُها في تحقيق هذا السِّفْر، وعن عملي في النصِّ المحقَّق، وقدَّمتُ نماذجَ لمخطوطة الكتاب، ثم بعدها قدَّمت النصَّ محقَّقاً وَفْقَ الأصول

التي ارتضاها أرباب الصنعة، ثم أتبعتُ النصَّ بفهارسَ فنيةٍ كاشفةٍ عن محتواهُ ومضمُونِهِ.

وبعد، فإني أحمد الله أولاً وآخراً على ما وفَّق ويسَّر وأعان، وأرجو من الله أن أكون قد وُفقت في إظهار هذا النص على الصورة التي أرادها مؤلِّفُهُ، والتي يَرضى عنها أهلُ العلم وطُلاَّبُهُ، ولستُ أدَّعي الكمالَ فيما قدَّمتُ؛ لعلمي أنَّ النَّقصَ من طبيعة البشر، ولكن حسبي أنني أخلصت النية، وحاولت جاهداً شدَّ جياد الحزم، ومدَّ ركاب العزم، فبذلت قصارى جهدي، وانقطعت لهذا البحث بضع سنين، لم أشغل بغيره نفسي، ولم أصرف إلى سواه همتي، وتحمَّلتُ المشقة في سبيله، فامتطيت صهوة الصبر، فذلَّت أمامه كلُّ الصعاب التي لا تخفى على مَن سلك هذا الطريق، فبعد أن كنتُ أقدم رجلاً وأؤخر أخرى؛ لعلمي أن المتاعَ يسير، والباعَ قصير، والبضاعةَ مُزجاةٌ، والخبرةَ لا تُسعفُ المتعلِّمَ بما رجَّاه، فاستعنت بالله فأمدني بعونه وتوفيقه .

وفي الختام أجدُ لزاماً عليَّ أن أذكرَ فأشكُرَ - بعد شكر الله - مَن يلزَمُني شكرُهُ وبرُّهُ امتثالاً لأمر البارئ جلَّ في علاه: ﴿أنِ اشْكُرْ لي ولوالدَيْكَ إليَّ المصير﴾، والديَّ الكريمين. أسأل الله أن يبارك في عمرهما، وأن يسبغَ عليهما ثيابَ الصحة والعافية، وأن يجزل لهما المثوبة في الآخرة والأولى .

وإن أنسَ فلا أنس فضلَ جمع من أساتذتي الأفاضل، وزملائي الأعزاء، الذين لهم في عنقي دَين لا يقومُ شكري بوفائه، وأخصُّ بالذكر أستاذي الفاضل الدكتور حسن بن موسى الشَّاعر، المشرفَ على هذه الرسالة، فقد غمرني بعطفه ونصحه، وطوَّقني بجميل خلقه، وكريم تعامله، ورعى هذا العمل حتى استوى على سوقه، وكابد معي في قراءة نصه ما كابد، وبذل من أوقات راحته في سبيل إنجازه ما بذل، فقد أهدى إليَّ من النصائح، وأسدى إليَّ من التوجيهات ما كان عوناً لي – بعد الله سبحانه - على مواصلة السير فيه، فقد كان محققاً ومدققاً في كل ما أقولُ وأكتُبُ، فكم أرشد إلى تصحيح كلمةٍ، وتوضيحِ عبارةٍ، وتقويمِ فكرةٍ، وتحريرِ مسألةٍ، فأفَدتُ من ملحوظاته السديدةِ، وآرائه الصَّائبةِ، ما أسأل الله جل وعلا أن يجعله في ميزان

حسناته يوم يلقاه، فله مني الشكرُ والثناءُ، وله من الله الثوابُ والجزاءُ .

كما يطيب لي في هذا المقام أن أسجل جزيل شكري وامتناني لجامعة أم القرى التي احتضنت هذا العمل طيلة سنواتٍ خلت، ولكلية اللغة العربية ممثلة في سعادة عميدها الفاضل الأستاذ الدكتور حسن بن محمد باجودة عظيمُ الشكر ووافرُ الامتنان .

أما رئيس قسم دراساتها العليا أستاذنا الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد، صاحبُ الخُلق العالي، والتواضع الجم، الذي يشمَلُ كلَّ طالب علمٍ بفضل رعايته ومتابعته بعد رعاية الله، فذاك رجلٌ قلَّ أمثالُهُ في العامِلين، فله ولأمثاله من أفاضل هذه الكلية أزجي عاطر الثناء، وإن كنتُ أعلم أنه في حقه قليلٌ يسير، لكني أسأل الله أن يكثِرَ من أمثاله، وأن يزيده علماً وتواضعاً، ومَن تواضع لله رفَعَه .

كما أخصُّ بالشُكر الأستاذَين الفاضلَين عُضوَي لجنة المناقشة، الأستاذَ الدكتور صالح بن حسين العايد، والأستاذَ الدكتور شعبان صلاح إبراهيم، على تفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة، وإعطائها نصيباً من وقتهما الغالي الثمين، سائلاً المولى جل وعلا أن ينفعني بما يُبديانه من توجيهات، وما يُسديانه من ملحوظات، وأن يكتب ذلك في ميزان حسناتهما، وأن يَجزيَهُمَا عني خيراً .

كما أشكر كل مَن مَدَّ لي يَدَ العون، أو أسهَمَ بأي جهدٍ أو نصحٍ أو مشورةٍ من أساتذتي الكرام، وزملائي الأوفياء، وإخواني البررة، وأخص بالذكر أستاذي الفاضل الدكتور أحمد بن محمد الخراط، وأخي وزميلي الدكتور حسن محمد عبد الرحمن أحمد الذي أمدني بمصورة هذا السِّفْر، فلجميع هؤلاء وغيرِهم الشُكرُ والدعاءُ، شُكرُ معترف بالفضل لأهله، عاجزٍ عن أداء دينٍ لهم في عنقه، مدَّخِرٍ لهم دعواتٍ صادقاتٍ بأن يجمعني الله وإياهم في مستقرِّ رحمته، راجياً أن أكونَ قد شاركتُ بهذا العمل المتواضع في وَضع لبنةٍ من لَبنَاتِ إحياء هذا التراث العظيم الخالد، محتسباً الأجر والثواب من الله تعالى، والله من وراء القصد.

وبعد، فهذا عملي ـ أيها السَّادةُ ـ أضعُهُ بين أيديكم، فما كان فيه من صواب

فمن الله، وما كان فيه من خطأ أو زلل فمن نفسي والشيطان، وما أبرِّئُ نفسي إن النفس لأمارة بالسوء إلا ما رحم ربي، ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا .

ولله الحمدُ في الآخرة والأولى، وصلوات ربي وسلامه ورحماته على حبيبه وصفوته من خلقه، وعلى آله وصحبه، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

وكتبه:
عبد الله بن عمر حاج إبراهيم
مكة المكرمة في:
١٧ / ذي القعدة من عام ١٤١٧هـ
٢٦ / مارس من عام ١٩٩٧م

القِسْــمُ الأَوَّلُ

الدراسة

وفيه ثلاثة فصول:

الفصلُ الأوَّلُ: أبو جعفرٍ الرُّعَينيُّ

(سيرتُهُ وآثارُهُ)

الفصلُ الثَّاني: شرح الدُّرَّة الألفيَّة

(السِّفر السَّابع، تحليلٌ ودراسةٌ)

الفصلُ الثَّالث: شخصيَّةُ الرُّعَينيُّ

(من خلال هذا السِّفْر)

الفَصلُ الأَوَّلُ

أبـو جعفر الرُّعيني الغرناطيُّ

(سيرته بإيجاز)

ويشتمل على المباحث التالية:

١ ـ مَولدُهُ، وسيرتُهُ، ووفاتُهُ .

٢ ـ علمُهُ وخُلُقُهُ وثناءُ العلماء عليه .

٣ ـ شيوخُهُ .

٤ ـ تلاميذُهُ .

٥ ـ آثارُهُ .

المبحث الأول:

الرُّعينيّ(١)
نَسَبُهُ وسيرتُهُ العلميَّة

هو شهاب الدين، أبو جعفر، أحمدُ بنُ يوسفَ بن مالكٍ بنِ إسماعيلَ بنِ أحمدَ الرُّعينيُّ الغرناطيُّ الأندلسيُّ الإلبيريُّ الحلبيُّ المالكيُّ البيريُّ .

---

(١) انظر ترجمته في:
١ ـ الوافي بالوفيات للصفدي ٣٠٥/٨، والذيل على العبر للولي العراقي ٤٧٣/٢، وغاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ١٥١/١، والدر المنتخب لابن خطيب الناصرية ١٢٨/١ (مخطوط)، والسلوك للمقريزي /القسم الثالث/ ٣٢٥/١، ودرر العقود للمقريزي أيضاً ٣١٤/٢، والإعلام بتاريخ الإسلام لابن قاضي شهبة ٢٤٨/١ (مخطوط)، والدرر الكامنة لابن حجر العسقلاني ٣٦١/١، وإنباء الغُمر بأنباء العُمر له أيضاً ٢٤٤/١، والنجوم الزاهرة لابن تغردي بردي ١٨٩/١١، والمنهل الصافي له أيضاً ٢٧٠/٢، والدليل الشافي له أيضاً ٩٨/١، وكنوز الذهب في تاريخ حلب لأبي ذر: ١٦٨ (مخطوط)، والتحفة اللطيفة للسخاوي ٢٧٤/١، والذيل التام على دول الإسلام له أيضاً: ٣٠٢، وبغية الوعاة للسيوطي ٤٠٣/١، وبدائع الزهور في وقائع الدهور لابن إياس (القسم الأول) ٢٢٢/٢، ومفتاح السعادة لطاش كبري زادة ١٨١/١، ودرة الحجال لابن القاضي المكناسي ٦٢/١، ونفح الطيب للمقّري ٦٧٥/٢، ٣٧١/٧، وكشف الظنون لحاجي خليفة ٢٣٤/١، ٢٦٢، ٦٨٨، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٤٤٩/٨، وإيضاح المكنون للبغدادي ١١١/١، وهدية العارفين له أيضاً ١١٤/١، وإعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء للطباخ الحلبي ٧٣/٥، والأعلام للزركلي ٢٧٤/١، ومعجم المؤلفين لكحالة ٢١٣/٢، وتاريخ الأدب العربي للدكتور عمر فروخ ٥٢٨/٦ .

كما أن للرعيني أخباراً في المراجع المذكورة آنفاً في أثناء ترجمة رفيقه محمد بن أحمد بن جابر الهواري، وكذلك وردت له أخبار في مراجع أخرى، اكتفيت عنها بما أسلفت، وهي مذكورة في مقدمة السفر الأول من هذا الشرح .

فالرعيني نسبة إلى رُعين قبيلة باليمن، تنسب إلى ذي رُعين من ملوك اليمن وأذوائها[١].

والإلبيري نسبة إلى (إلبيرة) بقطع الهمزة منطقة كبيرة من بلاد الأندلس، من مدنها قسطيلية وغرناطة، وبينها وبين غرناطة ستة أميال، وإليها ينسب كثير من أهل العلم، وبساحلها كان نزول عبد الرحمن الداخل حين عبوره إلى الأندلس[٢].

والبِيري نسبة إلى (البِيرَة) قريةٌ من قرى حلب على شاطئ الفرات[٣].

مولده:

أما عن مولد الرعيني فأكثر المصادر لم تتعرض له، إلا أن بعضهم أشار إلى أنه كان في حدود السبعمائة[٤] ، وقال الصفدي[٥]: « وسألته [أي الرعيني] عن مولده فقال: سنة ثمانٍ أو تسعٍ وسبعمائة ».

أما عن مكان ولادته، فقد نقل السخاوي عن ابن فرحون أنها كانت في مدينة غرناطة[٦] .

نشأته وسيرته العلمية:

نشأ أبو جعفر في غرناطة، وبها بدأ تعلمه على يد أشياخها كالقيجاطي والبيسوي[٧]، وفي هذا الميدان التقى برفيقه ابن جابر الهوَّاري (ت ٧٨٠هـ) ، فتعاهدا على الصحبة، ولزم كل منهما صاحبه لا يفارقه إلا في خاصة أمره، وقد

---

(١) انظر اللباب في تهذيب الأنساب ١٣٩/٦ .

(٢) معجم البلدان ٢٤٤/١، والروض المعطار: ٢٨ .

(٣) مراصد الاطلاع ٢٤٠/١، والتاج (بير) .

(٤) الدرر المنتخب ١٢٨/١، والمنهل الصافي ٢٧٠/٢ .

(٥) الوافي بالوفيات ٣٠٥/٨ ، وانظر: التحفة اللطيفة ٤٨٣/٣ .

(٦) التحفة اللطيفة ٤٨٣/٣ .

(٧) غاية النهاية ١٥١/١ .

كان لصحبتهما هذه شأن كبير في حياتهما، حتى إنهما أصبحا يعرفان بالأعمى والبصير، أو بالأعمين، ويصوِّرُ ابنُ فرحون لنا هذه الصحبة فيقول[١]:

« وأخوَّةُ هذين الشيخين واتفاقهما في الأخلاق والأقوال والأفعال لم أرَ مثلها ولم أسمع بذلك، لا يملك أحدهما دون أخيه شيئاً، ولا يتخصص عنه بشيء من أمور الدنيا قلَّ أو جلَّ، ولا يلبسُ أحدهما غير ملبس الآخر، لكل واحد منهما مثل ما لصاحبه، إن فصَّلا ثياباً فمن نوعٍ واحدٍ، ومن لونٍ واحدٍ، وكذا في العمائم والفُوَط ... وإذا لبسا لبسا لوناً واحداً بياضاً كان أو غيرَه، ولا يمكن أن يغيرَ أحدُهما لباساً دون الآخَر، ويأكلان جميعاً، ويرقدان جميعاً في بيتٍ واحدٍ، وأعرضا معاً عن الزواج والتَّسَرِّي رغبةً في دوام الصحبة، وخوفاً من أسباب الفرقة، وكان معهما مملوكٌ يخدمهما ...

وفي بلادهما كانا كذلك لا يفترقان أصلاً ...

ومن أعجب الأشياء أنهما يمرضان جميعاً ويصِحَّان جميعاً ، كما شاهدتُهُ منهما في المجاورة الثانية، مرضَ أبو جعفر في يوم وأبو عبد الله في اليوم الثاني، وتمادَى بينهما المرضُ مدةً طويلةً ... » .

ويخبرنا معاصرُهما لسانُ الدين بنُ الخطيب[٢] في أثناء حديثه عن ابن جابر عن صحبتهما فيقول: «وتظافر برجل من أصحابنا يعرف بأبي جعفر الإلبيري، صارا رُوحَين في جسد، ووقع الشعر منهما بين لَحيي أسد، وشمَّرا للكُدية، فكان وظيفُ الكفيف النظمَ، ووظيفُ البصير الكتْبَ، وانقطع الآن خبرهما » .

وعنها يقول ابن الجزري[٣]: « فكان بينهما من الاتفاق ما يُتعجَّب منه » .

هكذا قُدِّر لمسيرة حياة هذين الرجلين ليضربا مثلاً فريداً في الأخوة والصحبة .

---

(١) فيما نقله عنه السخاوي في التحفة اللطيفة ٣/٤٨٢ .

(٢) الإحاطة في أخبار غرناطة ٢/٣٣٠ .

(٣) غاية النهاية ٢/٦٠ .

ويبلغ أبو جعفر الثلاثين من عمره، فيقرر الهجرة إلى بلاد المشرق برفقة صاحبه (في سنة ٧٣٨هـ)، يغادر غرناطةَ وأعلامُ نجدٍ أمامَ ناظريه تَلُوح، وحمائمُهُ تشدو على الأيك وتَنُوح فيُنشِدُ[(١)]:

ولَمَّا وقفْنَا للوداعِ وقد بدَتْ	قِبابُ قِبَا نجدٍ على ذلك الوادي
نظرتُ فألفيتُ السبيكة فضَّةً	لحسن بياضِ الزَّهر في ذلك النادي
فلما كستْهَا الشمسُ عاد لجينُها	لنا ذهباً فاعجبْ لإكسيرها البادي

وفي طريق رحلته عرَّج أبو جعفرٍ على بلاد المغرب، وطوَّف في أرجائها، فأخذ العلم عن شيوخها، ثم تابع مع صاحبه المسير، فدخلا سبتة[(٢)]، والإسكندرية[(٣)]، ثم حجَّا ودَخَلا القاهرة، فسَمِعا أبا حيان وغيرَه[(٤)]، ثم دخلا دمشق سنة (٧٤١ هـ)، ونزلا بالأشرفية دار الحديث[(٥)]، وسمعا من جلة أشياخها كالمزي وابن عبد الهادي وابن عبد الدائم وغيرهم[(٦)]، وفيها التقيا بصلاح الدين الصَّفَدي، ثم توجَّها إلى بعلبك وسمعا من فاطمة بنت اليونيني[(٧)]، ثم توجها إلى حلب، ورحلا إلى ماردين[(٨)]، ثم رجعا إلى حلب، واستقر بهما المقام في البِيرة على شاطئ الفرات، وأقاما فيها نحواً من ثلاثين عاماً، ذاع فيها صيتهما، وانتشر أمرهما، حتى أصبحا ملاذاً للقربى، وملجأً للمظلومين، شفاعتهما مقبولة، وكلمتهما عالية[(٩)]، رتب لهما

---

(١) طراز الحلة: ١١١ - ١١٢ .

(٢) طراز الحلة: ٢٩١ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) غاية النهاية ١/١٥١، والدرر الكامنة ١/٣٦١ ، وإنباء الغُمْر ١/١٥٩، وإعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ٥/٧٥.

(٥) الوافي بالوفيات ٨/٣٠٥ .

(٦) غاية النهاية ١/١٥١، والدرر الكامنة ١/٣٦١،

(٧) غاية النهاية ١/١٥١ .

(٨) إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ٥/٧٥ .

(٩) التحفة اللطيفة ٣/٤٨٤ .

السلطان ما يكفيهما، وخدمهما رؤساء البلاد وسَراة الناس، ومدحهما الأدباء وكتّاب الإنشاء[١].

ولهما في حلب مسجد في درب بني سوادة كان يعرف قبل فتنة تيمور بمسجد النحاة نسبة إليهما[٢].

وقد حَجَّ أبو جعفر من حلب مراراً مع رفيقه ابن جابر، وجاور مرتين بالمدينة النبوية الشريفة[٣]، وقرئت عليه هناك بعض كتب العربية والحديث وغيرهما.

هكذا بقي أبو جعفر مع صاحبه مدة حياتهما إلى أن افترقا قبل موتهما بالقلوب؛ لأن أبا عبد الله بن جابر الهواري تزوج بالبيرة[٤]، وأقام بها، وعندها اتجه أبو جعفر إلى حلب ليقضي بقية أيام حياته، إلى أن وافته منيته في منتصف شهر رمضان من سنة تسع وسبعين وسبعمائة، ودفن بمقابر الصالحين، وكانت جنازته مشهودة، ورثاه رفيقُهُ ابنُ جابر بقصيدة طنانة بلغت (٧٨) بيتاً قال في مطلعها[٥]:

لَقَد عَزَّ مَفقودٌ وجَلَّ مُصابُ ... فللخدِّ من حُمْرِ الدُّمُوعِ خِضَابُ

مُصَابٌ لَعَمري ما أُصيبَ بمثله ... ولا أنا فيما بَعدَ ذاكَ أُصَابُ

فإنْ أَبكِ لم أُعتَب وإنْ أُرَ صابراً ... فليسَ على الصَّبر الجميلِ عِتابُ

بَكَيتُ ولكن لم أجِدْ ذاكَ نافعاً ... ولا فيه إلاَّ أنْ يضيعَ ثَوابُ

فأُبْتُ بحسنِ الصَّبرِ وهْوَ أَجَلُّ ما ... إليه إذا حلَّ المصابُ يُؤَابُ

لَعَمرُكَ ما الدُّنيا بدَارِ إقَامَةٍ ... فللنَّاس عنها رحلةٌ وذَهابُ

---

(١) التحفة اللطيفة ٤٨٣/٣ .

(٢) إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ٧٣/٥ .

(٣) كانت الأولى سنة (٧٥٥ ـ ٧٥٦هـ)، والثانية سنة (٧٦٥ ـ ٧٦٦هـ) طراز الحلة: ٣٠٧، غاية النهاية ١٥١/١، والتحفة اللطيفة ٤٨٢/٣، وإعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ٧٥/٥ .

(٤) كنوز الذهب: ١٦٩، وإعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ٧٣/٥ .

(٥) القصيدة طويلة أوردها بكاملها أبو ذر في كنوز الذهب لوحة (١٦٩-١٧١)، والطَّبَّاخ الحلبي في إعلام النبلاء ٧٥/٥-٧٨ .

المبحث الثاني:

عِلْمُهُ، وخلقُهُ، والثَّناءُ عليه

لقد أفاد الرعيني من رحلته هذه كثيراً، حيث التقى بكثير من الأشياخ، وأخذ عن جلتهم في مختلف الأقطار، حتى برع في كثير من العلوم، فذاع صيته، وانتشر أمره مع صاحبه، فترجم له العلماء، وذكروه بخير ذكرٍ، وأثنوا عليه ثناءً عاطراً، فوصفوه بالعلم، وحسنِ الخلق، وكثرةِ العبادة، والتواضُعِ، وحُسنِ المعاملة، وأنه كان ديِّناً، حلوَ المحاضرة، ثقةً، حُجَّةً.

قال عنه ابن الجزري[1]: « إمام نحويٌّ شيخنا » .

وقال عنه ابن خطيب الناصرية[2]: « كان ديناً ثقة حجة » ، وقال: « كان إماماً عالماً فاضلاً أديباً ماهراً في النثر والنظم، مجيداً فيهما، مكثراً بارعاً في النحو والبيان والتصريف والبديع، متقناً لكلام العرب » .

وقال المقريزي[3]: « كان عالماً بالنحو والتصريف والبديع والعروض، يجيد قراءة الحديث، ويشارك فيه مشاركةً جيدةً، وله يد طولى في الأدب وإتقان لعلم اللغة » .

وقال تلميذه طاهر بن حبيب[4]: « كان حسن الخَلق والأخلاق، جميل المصاحبة للإخوان والرفاق، عالماً بالنحو والتصريف والبديع، كاشفاً عن وجه العروض كل حجاب منيع، مجيداً في قراءة الحديث، عارفاً بالقديم من رواته والحديث، ذا يد طولى في فن الأدب، وإتقانٍ لمعرفة كلام العرب » .

---

(١) غاية النهاية ١/١٥١ .

(٢) الدر المنتخب ١/١٢٨ .

(٣) درر العقود الفريدة ٢/٤٢٧ .

(٤) فيما نقله عنه ابن قاضي شُهبة في الإعلام بتاريخ أهل الإسلام ١/٢٤٨ .

وقال ابن حجر[(١)]: « وكان أبو جعفر مقتدراً على النظم والنثر، عارفاً بالنحو وفنون اللسان، ديناً، حسن الخلق، حلو المحاضرة، كثير التواليف في العربية وغيرها».

وقال أيضاً[(٢)]: « وكان أبو جعفر كثير العبادة » .

وقال لسانُ الدين بن الخطيب[(٣)]: « أبو جعفر دَمِثٌ، مُتَخَلِّقٌ، مُتَوَاضِعٌ ، أوحَدُ زمانه في العربية، حَسَنُ المعاملة » .

وقال ابن تغردي بردي[(٤)]: « الشيخ الإمام العلامة، كان إليه المنتهى في علم النحو والبديع والتصريف والعروض، وله مشاركة في علوم كثيرة » .

وقال أيضاً[(٥)]: « الفقيه الأديب المحدث »، وقال[(٦)]: « تفقه ببلاده، وبرع في فقه المالكية وغيره » .

قلتُ: ومَن وَقَفَ على كتابَيه: شرح الدرة الألفية، وطرازِ الحلّة وشفاءِ الغُلّة، علمَ مكانة الرجل في اللغة والأدب .

وقد نوَّه صلاح الدين الصفدي بفضله في إجازته التي كتبها جواباً على استجازة الرعيني له فقال:

يا فاضلاً في النُهى والعلمِ منماهُ وللهُدَى ومحلِّ الفضل مرماهُ

شنَّفتَ سمعي بأبياتٍ إذا تُليَتْ في مجلس الفضلِ راقَ الطرفَ مغناهُ

ثم قال:

لكن أطعتُ امتثالاً ما أمرتَ به وقد أجزتُكَ مالي فارضَ لُقيَاهُ

---

(١) الدرر الكامنة ١/٣٦١ ، وانظر بغية الوعاة ١/٤٠٣، ومفتاح السعادة ١/١٨١ .

(٢) إنباء الغُمر ١/١٦٠ .

(٣) نقله عنه ابن حجر في الدرر الكامنة ١/٣٦٢ .

(٤) النجوم الزاهرة ١١/١٨٩ .

(٥) الدليل الشافي ١/٩٨ .

(٦) المنهل الصافي ١/٢٧٠ .

المبحث الثالث :

شُيُوخُهُ

خلال هـذه الرحلـة الطويلـة لأبـي جعفـر برفقـة صاحبـه ابـن جـابر الهـواري، وتطوافه في البلدان مشرقها ومغربها، التقـى الرعيـني بكثـير مـن الشـيوخ في مختلـف الأقطار الإسلامية، فأخذ عنهم ما شاء من فنون العلم وصنوف المعرفة، ويصوِّرُ لنـا أبو جعفر هذه الرحلة الطويلة التي بدأها من غرناطة، وختمها بحلب، ماراً في أثنائها بكثير من البلاد، للالتقاء بعلمائها والأخذ عنهم قائلاً[١]:

« وجعلتُ أضربُ أعداد البلاد بعضاً في بعض، وأخطُّ الأرضَ تـارةً عـن طـول وآونةً عن عرض، وأنا في طيِّ ذلك أستخرجُ الـدررَ مـن أصدافهـا، وأجمـعُ الفوائـدَ على اختلاف أصنافها، إلى أن جمعتُ من ذلـك مـا حـلا منـه وطـاب، وذقـتُ مـن حلاوة الرحلة ما يُستعذبُ منـه ويُستطاب، فلـم أزل أقـفُ علـى تنوعـات البلـدان موقف الاستحقاق، وأتبين مدلول قوله تعالى: ﴿سنريهم آياتنا في الآفاق﴾[٢] .

ولا غرضَ في ذلك كلِّهِ إلا مسألةٌ أُفيدهـا أو أستفيدها، أو كلمةٌ أُجيدهـا أو أستجيدها، أو عالمٌ أعودُ من رؤياه ممتلئَ الفؤاد، أو متعلمٌ أُظفرُهُ بالعلم المستفاد .

وما برحتُ في طلب هذا المقصد، وتورُّدِ هذا المورِد، أَحِلُّ من كل مدينةٍ مَحـلَّ المنتقِدِ، وأَحُلُّ بها من عُقَدِ العلـم مـا أُبـرِمَ وعُقِـدَ ، إلى أن ألحقـتُ الفـراتَ بـالنيل، وبلغتُ فيما بينهما غايةَ المستنيل، وجعلتُ ما بين الأندلـس والشـام، كمرحلـةِ يـومٍ من الأيام، وما حجزني عن الحجاز قطعُ حَزنٍ ولا سـهل، ولا تشـاغلتُ عـن ذلـك بوطنٍ ولا أهل، إلى أن جمعتُ بين زيارةِ الحرمين، وحصلتُ من الرحلةِ على غُنمَين، ولم يَرُعْني أن بغرناطةَ دياري، وبالشام مزاري » .

---

(١) اقتطاف الأزاهر: ٣٧ ـ ٣٨ .

(٢) سورة فصلت: آية: ٥٢ .

ولقد نصَّ أصحاب التراجم على كثير من أسماء العلماء الذين أخذ عنهم أبو جعفر الرعيني، وسوف أقوم بذكرهم مرتبين حسب وفياتهم، ومترجماً لكل منهم بترجمة موجزة، محيلاً على أهم مصادر الترجمة، فأقول مستعيناً با لله:

شيوخ الرعيني:

- **أبو الحسن القَيْجَاطِيُّ (ت ٧٣٠هـ)** [(١)]:

عليُّ بن عمر بن إبراهيم الكناني القَيجاطيُّ، نسبة إلى قَيجاطَة، من أعمال جيَّان، أخذ عن ابن الضائع والأُبَّذي، وأبي جعفرٍ الطبَّاع، وغيرهم، توفي سنة (٧٣٠هـ) . من شيوخ الرعيني في غرناطة، ذكره الصفدي وابن الجزري .

- **فاطمة اليونينيَّة (ت ٧٣٠هـ)** [(٢)]:

فاطمة بنت علي بن أحمد اليونينيَّة البعليَّة، أم الخير، بنت الحافظ شرف الدين أبي الحسين، سمعت من نصر ا لله بن عبد المنعم بن حَوران، وحدَّثت، توفيت سنة (٧٣٠هـ)، ذكر ابن الجزري أن الرعيني سمع منها الشاطبية بإجازتها من الكمال الضرير .

- **ابن هانئ الأندلسي (ت ٧٣٣هـ)** [(٣)]:

محمد بن علي بن هانئ اللخمي السبتي، أصله من إشبيلية، عالم بالنحو

---

(١) انظر ترجمته في الإحاطة ١٠٤/٤، وغاية النهاية ٥٥٧/١، وبغية الوعاة ١٨٠/٢ .

(٢) لها أخبار في الدرر الكامنة ٣٠٧/٣، وقد نص ابن الجزري على سماع الرعيني للشاطبية من فاطمة بنت اليونيني بإجازتها من الكمال الضرير، وهنا إشكال هو أن الرعيني خرج من الأندلس سنة ٧٣٨هـ، وفاطمة اليونينية توفيت سنة ٧٣٠هـ، أي: قبل خروج الرعيني من الأندلس، فكيف سمع منها ؟ أقول: لعل ثمة تحريفاً في أحد التاريخين السابقين، أو في أصل هذا الخبر، وا لله أعلم .

(٣) ترجمته في: الإحاطة ١٤٣/٣، والدرر الكامنة ٢١٠/٤، وغاية النهاية ٢١١/٢ .

والقراءات وفنون من العلم، قرأ على الغافقي وأبي بكر بن عَبيدة وغيرهما، له شرح على التسهيل، وإرشاد الضَّوالّ في لحن العامة، توفي سنة (٧٣٣هـ). ذكره الرعيني في طراز الحلة[1].

- **ابن منظور القيسي (ت٧٣٥هـ)[2]:**

محمد بن عُبيد الله بن محمد بن يوسف، أبو بكر بن منظور القيسي المالَقي، من بيت علم وفضل، ولي بمالَقَة القضاء، من تصانيفه: «السحب الواكفة» و«الصيب الهتان» وغيرهما، توفي سنة (٧٣٥هـ) ذكره الرعيني نفسُهُ في كتابه «رفع الحجاب عن تنبيه الكُتّاب[3]»، وهو من شيوخه في مالَقَة.

- **المطَريُّ (ت٧٤١هـ)[4]:**

محمد بن أحمد بن خلف بن عيسى الخزرجي الأنصاري السعدي، أبو عبد الله جمال المطَري، نسبة إلى المطَرِيَّة بمصر، كان إماماً عالماً مشاركاً في العلوم، وكان مؤذناً بالمسجد النبوي، حسن الصوت، توفي سنة(٧٤١هـ). ذكره الرعيني نفسه في كتابه «طراز الحلة»[5]، وهو من شيوخه في المدينة النبوية.

- **أبو عبد الله بن بكَّر (ت٧٤١هـ)[6]:**

محمد بن يحيى بن محمد بن يحيى بن أحمد بن محمد بن بكَّرَ بن سعد الأشعري المالقي، أخذ عن أبي جعفر بن الزبير وغيره، كان من صدور العلماء، ولي القضاء بغرناطة، توفي سنة (٧٤١هـ). ذكره الصفدي، وهو من شيوخ الرعيني في غرناطة.

---

(١) طراز الحلة: ٢٩١.
(٢) انظر ترجمته في الإحاطة ٢/١٧٠، والدرر الكامنة ٤/١٥٦.
(٣) رفع الحجاب: ٢١٩.
(٤) ترجمته في: الوفيات للسلامي ١/٣٥٨، والتحفة اللطيفة ٣/٤٦٦، والدرر الكامنة ٣/٤٠٣.
(٥) طراظ الحلة: ٣٠٩.
(٦) انظر ترجمته في: الإحاطة ٢/١٧٦، والدرر الكامنة ٥/٥٥، وشذرات الذهب ٨/٢٣١.

● **أبو الحجاج المِزِّي (ت ٧٤٢هـ)** (١):

يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، الكلبي القُضاعي الدمشقي المِزِّي، محدث الإسلام، جُمع له الدرايةُ والروايةُ وعلوُّ الإسناد، من تصانيفه: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، وتحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، توفي سنة (٧٤٢هـ). من شيوخ الرعيني في دمشق، ذكره ابن الجزري وابن حجر .

● **ابن عبد الدائم (ت ٧٤٣هـ)** (٢):

شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أحمد بن عبد الدائم المقدسي الصالحي، شيخ محدث مكثر، سمع من جده ومن عمر بن محمد الكرماني وغيرهما، توفي سنة (٧٤٣هـ). ذكره ابن قاضي شهبة وابن حجر ، وهو من شيوخ الرعيني في دمشق .

● **الجزريُّ (ت ٧٤٣هـ)** (٣):

أبو العباس أحمد بن علي بن الحسن بن داود الجزري الصالحي الحنبلي، مقرئ صالح عابد، قال السبكي: لم أر أجلد منه على العبادة والصلاة، أقرأ بحماة، ثم انتقل إلى دمشق، توفي سنة (٧٤٣هـ) ، ذكره المقريزي وابن حجر وابن تغري بردي والسيوطي .

● **ابن كامِيَارَ (ت ٧٤٣هـ)** (٤):

زين الدين محمد بن عبد الرحيم بن إبراهيم بن كامِيَارَ بن أبي نصر القزويني ثم الدمشقي، أبومحمد، شيخ صالح خيِّر، من طلبة دار الحديث الأشرفية، أجاز له

---

(١) انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ ١٤٩٨/٤، وفوات الوفيات ٣٥٣/٤، طبقات الشافعية الكبرى ٣٩٥/١٠ .

(٢) ترجمته في: الوفيات ٤٣١/١، والدرر الكامنة ٢٠/٤ .

(٣) ترجمته في: الوفيات ٤٣٢/١، والدرر الكامنة ٢٢٠/١ .

(٤) أخباره في: الوفيات ٤٢١/١، والدرر الكامنة ٤٦١/٢ .

خلق، وحدَّث مرات، توفي سنة (٧٤٣هـ). من شيوخه في دمشق، ذكره السيوطي.

● **ابن عبد الهادي (٧٤٤هـ)** [(١)]:

شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي، أحد الأذكياء، تفقه في مذهب الإمام أحمد، قال الذهبي: الفقيه البارع المقرئ المجود النحوي المحدث الحافظ الحاذق ذو الفنون، تفقه بابن مسلم، وتردد على ابن تيمية، توفي سنة (٧٤٤هـ) . من شيوخه في دمشق، ذكره ابن خطيب الناصرية، وابن قاضي شهبة، وابن حجر .

● **فخر الدين الملقّن (ت ٧٤٥هـ)** [(٢)]:

عثمان بن سالم بن خلف، أبو عمر المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، كان شيخاً مهيباً يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، أخذ عنه الذهبي والبِرزالي وغيرهما، توفي سنة (٧٤٥هـ). من شيوخه في دمشق ، ذكره ابن خطيب الناصرية .

● **التكريتي (ت ٧٤٥هـ)** [(٣)]:

زين الدين عبد الرحمن بن علي بن حسين بن منّاع التكريتي ثم الدمشقي، حدَّثَ فترةً، وكان تاجراً حسن الشكل، مهيباً، منوَّر الشيبة، كريم الأخلاق، محتشماً، توفي سنة (ت٧٤٥هـ) من شيوخه بدمشق، ذكره ابن خطيب الناصرية .

● **أثير الدين أبو حيان (ت ٧٤٥هـ)** [(٤)]:

محمد بن يوسف بن علي بن يوسف، أثير الدين أبو حيان الأندلسي النَّفْزي، ولد بنواحي غرناطة، وهاجر إلى المشرق، واستقر بالقاهرة، نحوي عصره، إمام علامة مفسر، تواليفه سارت في الآفاق، توفي سنة (٧٤٥هـ). ذكره أغلب من

---

(١) أخباره في: الوافي بالوفيات ٢/١٦١، والمقصد الأرشد ٢/٣٦٠، وبغية الوعاة ١/٢٩ .

(٢) أخباره في: معجم شيوخ الذهبي ١/٤٣٤، والوفيات ١/٤٩٦، والدرر الكامنة ٣/٥٣ .

(٣) أخباره في: الوفيات ١/٤٩٥، والدرر الكامنة ٢/٤٤٤ .

(٤) انظر ترجمته في: الوافي بالوفيات ٥/٢٦٧، والدرر الكامنة ٥/٧٠، وطبقات المفسرين للداودي ٢/٢٨٦ .

ترجم للرعيني، وهو من شيوخه في القاهرة .

● **ابن شِبرين (ت ٧٤٧هـ)**[1]:

محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الرحمن بن علي بن شِبرين، أبو بكر الجُذامي، قال ابن الخطيب: الشيخ الفقية القاضي المؤرخ الكاتب. ولد بسبتة وانتقل إلى غرناطة، ولي القضاء بعدة جهات، أخذ عن أبي بكر بن عَبيدة، والغافقي وغيرهما، توفي سنة (٧٤٧هـ). من شيوخ الرعيني في غرناطة، ذكره في طراز الحلة[2]، قال: أنشدنا القاضي الإمام العلامة أبو بكر بن شبرين لنفسه بجامع غرناطة .

● **خطيب الصالحية (٧٤٨هـ)**[3]:

محمد بن إبراهيم بن عبد الله بن أبي عمر، عز الدين الصالحي الحنبلي، إمام فقيه خيِّر صالح، مهر بالفقه، ودرَّس، كان طلق الوجه، حسن البشر، مهيباً أماراً بالمعروف، توفي سنة (٧٤٨هـ). من شيوخه بدمشق، ذكره ابن خطيب الناصرية .

● **السَّلاويُّ (ت ٧٤٩هـ)**[4]:

محمد بن عمر بن أبي القاسم بن عمر، أبو محمد السَّلاوي ثم الدمشقي، سمع من ابن عبد الدائم وابن أبي اليُسْر وغيرهما، وحدث، توفي سنة (٧٤٩هـ). من شيوخه بدمشق، ذكره ابن خطيب الناصرية .

---

(١) أخباره في: الإحاطة ٢/٢٣٩، والدرر الكامنة ٣/٤٣٩، ونفح الطيب ٥/٥٤١ .

(٢) طراز الحلة: ٢٨٢ .

(٣) أخباره في معجم شيوخ الذهبي ٢/١٣١، والوفيات ٢/٥٢، والدرر الكامنة ٣/٣٧، والقلائد الجوهرية ١/١٣٦ .

(٤) انظر: الوفيات ٢/١١٥، والدرر الكامنة ٤/٢٤٢ .

● **ابن المرابِط (ت ٧٥٢هـ)[١]:**

الحافظ أبو عمرو محمد بن عثمان بن يحيى بن أحمد المرادي الغرناطي، سكن دمشق، وسمع منه المِزّيُّ وغيره، توفي سنة (٧٥٢هـ) . سمع منه الرعيني بدمشق، ذكره الروداني[٢] .

● **أبو عبد الله البَيَّانيُّ (ت٧٥٣هـ)[٣]:**

محمد بن إبراهيم بن محمد السَّيَّاريُّ الغرناطيُّ، المعروف بالبيَّاني، قرأ على أبي جعفر بن الزبير، وابن رُشيد، وابن الزيات وغيرهم، كان مشاركاً في العربية والفرائض والأصول، توفي سنة (٧٥٣هـ) . ذكره الصفدي .

● **ابن الفخَّار الخولاني (ت ٧٥٤هـ)[٤]:**

محمد بن علي بن أحمد الفخار، الخولاني البيري، إمام في العربية، وله مشاركة في القراءات والفقه والعروض والتفسير، قرأ على الغافقي وابن حُريث وابن الشَّاط وغيرهم، من آثاره شرح على الجمل، وشرح على الدرة الألفية، توفي سنة (٧٥٤هـ) . نص عليه الرعيني[٥] في هذا السفر من الشرح، ووصفه بقوله: « شيخنا الأستاذ العلامة بقية النحاة » .

● **أبو إسحاق الحلبي (ت ٧٦٠هـ)[٦]:**

جمال الدين إبراهيم بن القاضي شهاب الدين محمود بن سلمان بن فهد، سمع من والده والصَّوَّاف والدمياطي، حدَّث بالقاهرة، ثم بحلب، وفيها سمع منه الحافظ

---

(١) انظر: الوفيات ١٤٢/٢، وطبقات الحفاظ: ٥٢٧ .

(٢) صلة الخلف بموصول السلف: ٦٥ .

(٣) انظر ترجمته في: الديباج المذهب ٢٧٦/٢، والدرر الكامنة ٣٨٢/٣، ودرة الحجال ٤٩/٢ .

(٤) انظر ترجمته في: غاية النهاية ٢٠٠/٢، والدرر الكامنة ١٧٢،٤، وبغية الوعاة ١٧٤/١ .

(٥) انظر صفحة: ٤٤٢ من هذا السفر .

(٦) ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٢٧/٥، والوافي بالوفيات ١٤٣/٦، والدرر الكامنة ٧٣/١ .

العراقي، والهيتمي، والرعيني، توفي سنة (٨٦٠هـ). نص عليه الرعيني نفسه في غير موضع من طراز الحلة[1] بقوله: أنشدنا شيخنا الإمام العلامة .

● **ابن فرحون (ت٧٩٩هـ)[2]:**

إبراهيم بن علي بن محمد بن أبي القاسم بن محمد بن فَرحون اليعمَري المدني، برهان، نشأ بالمدينة وبها سمع من المطيري والوادي آشي ورحل إلى مصر والقدس ودمشق، من تصانيفه: الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، والتبصرة في أدب القضاء، وغيرها، توفي سنة (٧٩٩هـ)، ذكره السخاوي .

(١) انظر مثلاً صفحة: ١٦٠، ٣٤٦، ٣٥١ .

(٢) أخباره في: الدرر الكامنة ٤٩/١، والتحفة اللطيفة ٤٨٢/٣، ودرة الحجال ١٨٢/١ .

المبحث الرابع:

تلاميذُهُ

استقر أبو جعفر مع رفيقه ابن جابر في حلب، واستفاد منهما خلق كثير، وكان لهما مسجدٌ يعرف بمسجد النحاة كما أسلفنا سابقاً، قال ابن خطيب الناصرية: وقد انتفع الحلبيون به وبرفيقه ، وأخذ عنهما علم النحو والأدب جماعة كثيرة.

وقد نصت كتب التراجم على تلاميذ أبي جعفر، وسأوردهم مرتبين حسب وفياتهم على النحو التالي:

- **أبو الربيع المصري (ت٧٧٨هـ) [١]:**

سليمان بن داود بن يعقوب بن أبي سعيد، القاضي جمال الدين أبو الربيع، كاتب أديب، برع في صناعة الإنشاء والترسل، توفي سنة (٧٧٨هـ). وهو الذي قرأ هذا السِّفْر على الرعيني نفسه فأجازه، جاء في خاتمته[٢]:

« قرأتُ هذا الجزء بحمد الله ومنه، وهو الجزءُ السَّابعُ من شرح ألفية ابن معطٍ، على مؤلفه سيِّدِنا وشيخِنا الإمامِ العلامةِ الأستاذِ شهابِ الدين أبي جعفرٍ أحمدَ بنِ يوسفَ بنِ مالكٍ المالكيِّ، مدَّ الله مدَّةَ عمره، في مجالسَ آخرُها في يوم السبت الموفِّي عشرين من شهر الله رجب المحرم سنة اثنتين وسبعين وسبعمائة، وأجازَ لي روايته ورواية ما لَهُ من منقولٍ ومعقولٍ بشرطه المضبوطِ وضبطِهِ المشروطِ. قال ذلك وكتبه: سليمان بن داود المصري، حامداً لله تعالى ومصلياً على نبيه محمد وآله وصحبه ومسلماً ».

---

(١) أخباره في: الدرر الكامنة ٢/٢٤٦، وإنباء الغمر ١/٢٠٩، وإعلام النبلاء ٥/٦٦ .

(٢) انظر صفحة: ٧٢٩ من النص المحقق .

● **ابنُ المهاجرِ (ت ٧٧٨هـ)**[1]:

عمر بن أحمد بن عبد الله بن المهاجرِ، زين الدين الحلبي الشافعي، كتب الإنشاء بحلب، وله نظم حسن. توفي سنة (٧٧٨هـ). ذكره ابن حجر .

● **أبو المعالي بنُ أبي العشائر (ت ٧٨٩هـ)**[2]:

محمد بن علي بن محمد.. بن أبي العشائر السُّلمي الحلبي، خطيبٌ فاضلٌ له مشاركة في العلوم، توفي سنة (٧٨٩هـ). ذكره ابن خطيب الناصرية وابن حجر.

● **علاء الدين البيري (ت ٧٩٤هـ)**[3]:

علي بن عبد الله بن يوسف البيري الحلبي، ماهر في النظم والنثر والإنشاء، توفي سنة (٧٩٤هـ) . ذكره ابن حجر .

● **الكَركيُّ (ت ٧٩٧هـ)**[4]:

عمر بن محمود بن محمد، أبو حفص الكَركيُّ الشافعي، كان يفتي ويدرِّس، توفي سنة (٧٩٧ هـ). ذكره ابن خطيب الناصرية .

● **خطيب سرمين (ت ٨٠١هـ)**[5]:

محمد بن أحمد بن عمر العَجلوني الحلبي، يعرف بخطيب سرمين، كان ديِّناً واعظاً، توفي بمكة سنة (٨٠١هـ) . ذكره ابن حجر .

● **أبو البركات الأنصاري (ت ٨٠٣هـ)**:[6]

موسى بن محمد بن محمد بن جمعة، قاضي القضاة شرف الدين الأنصاري

---

(١) أخباره في: الدرر الكامنة ٢٢٧/٣، والدليل الشافي ٤٩٤/١، وإعلام النبلاء ٦٧/٥ .

(٢) أخباره في: الدرر الكامنة ٢٠٤/٤، وإنباء الغمر ٢٧٣/٢، وإعلام النبلاء ٩٧/٥.

(٣) أخباره في: الدليل الشافي ٤٥٩/١، والدرر الكامنة ١٤٧/٣، وإعلام النبلاء ١١٢/٥ .

(٤) أخباره في الدر المنتخب ١٣٥/٢، والدرر الكامنة ٢٦٩/٣، وإعلام النبلاء ١١٥/٥ .

(٥) أخباره في إنباء الغُمر ٨٠/٤، وذيل الدرر: ٧٦، الضوء اللامع ٣٣/٧ .

(٦) أخباره في الدر المنتخب ٧٥٢/٢، والضوء اللامع ١٨٩/١٠، وإعلام النبلاء ١٢٥/٥ .

الحلبي الشافعي، أفتى ودرَّس بحلب،توفي سنة (٨٠٣هـ)،ذكره ابن خطيب الناصرية.

● **الدَّاديخي (ت ٨٠٣هـ)**[(١)]:

أبو بكر بن سليمان بن صالح، الشرف الداديخي، برع في الفقه والأصول، ودرس وخطب بحلب، توفي سنة (٨٠٣هـ). ذكره ابن خطيب الناصرية .

● **ابن حبيب (ت ٨٠٨هـ)**[(٢)]:

طاهر بن الحسن بن عمر بن حسن بن عمر بن حبيب، زين الدين الحلبي الحنفي، اشتغل وحصَّل ولازم الرعيني، توفي سنة (٨٠٨هـ) ذكره ابن قاضي شهبة.

● **استدَّار بجَّاس (ت ٨١٣هـ)**[(٣)]:

الأمير جمال الدين يوسف بن أحمد البيري الحلبي، قدم مصر وخدَمَ الاستدَّار بجَّاساً، فعُرِفَ به، واستقر بالاستدَّارية[(٤)]، توفي سنة (٨١٣هـ). ذيل ابن حجر .

● **الحاضريُّ (ت ٨٢٤هـ)**[(٥)]:

محمد بن خليل، عز الدين الحاضري الحلبي الحنفي، إمام عالم بكثير من الفنون، توفي سنة (٨٢٤هـ) .

● **ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)**[(٦)]:

محمد بن محمد بن محمد .. أبو الخير شمس الدين المعروف بـ(ابن الجزري)، عالم، متفنن، مؤرخ، شيخ الإقراء في زمانه، ذكر الرعينيَّ في أثناء ترجمته له فقال:

---

(١) أخباره في الدر المنتخب ١/١٨٤، والضوء اللامع ١١/٣٤، وإعلام النبلاء ٥/١٣٣ .

(٢) أخباره في المنهل الصافي ١/٣٦٦، والضوء اللامع ٤/٣، وإعلام النبلاء ٥/١٤٧ .

(٣) أخباره في إنباء الغُمر ٦/١٩٨، وذيل الدرر: ٢٠٥، والدليل الشافي ٢/٧٩٦ .

(٤) الاستدارية: هي القيام بأمر بيوت السلطان من طعام وشراب وخدم وحاشية وغير ذلك، والاستدار هو القائم بهذه الوظيفة، وهي فارسية معربة . صبح الأعشى ١/٢٥، ٥/٤٥٧ .

(٥) أخباره في الدليل الشافي ٢/٦١٩، والضوء اللامع ٧/٢٣٢، وإعلام النبلاء ٥/١٦٩ .

(٦) انظر: غاية النهاية ٢/٢٤٧، والدليل الشافي ٢/٦٩٧، والضوء اللامع ٩/٢٥٥ .

شيخنا[١]، توفي سنة (٨٣٣هـ) .

- **الحصونيُّ (ت ٨٤٠هـ)[٢]:**

الحسن بن أحمد بن صدقة، البدرُ الشكريُّ الحصونيُّ الحلبي الشافعي، أخذ النحو عن الرعيني، وتوفي سنة (٨٤٠هـ) .

- **سبط ابن العجمي (ت ٨٤١هـ)[٣]:**

إبراهيم بن محمد بن خليل، برهان الدين الحلبي، عالم بالحديث، من كبار الشافعية، توفي سنة (٨٤١هـ). ذكره ابن خطيب الناصرية .

- **محمد بن عشائر (ت ٨٥٠هـ)[٤]:**

محمد بن عبد الله بن أحمد.. ابن عشائر الحلبي الشافعي، أخذ النحو عن الرعيني، توفي سنة (٨٥١هـ).

- **ابن العجمي (ت٨٥٧هـ)[٥]:**

محمد بن أحمد بن عمر، أبو جعفر شهاب الدين الحلبي الأموي المعروف بابن العجمي، أخذ عن الرعيني وغيره، توفي سنة (٨٥٧هـ) .

وقد أجاز الرعيني لكل مَن أدرك حياته بقوله[٦]:

أذنتُ أن يروُوا جميعَ ما به ... حدَّثني كلُّ إمام سـالكِ

يـقـولُ ذا متّبعـاً لشَرطِهِ ... أحمدٌ بن يوسفَ بن مالكِ

كما أجاز لابن ظهيرة جمال الدين محمد بن عبد الله، ذكره السيوطي[٧].

---

(١) غاية النهاية ١/١٥١ .

(٢) انظر الضوء اللامع ٣/٩٣، وإعلام النبلاء ٥/١٩٧ .

(٣) انظر المنهل الصافي ١/١٤٧، والضوء اللامع ١/١٣٨، وإعلام النبلاء ٥/١٩٩ .

(٤) أخباره في الضوء اللامع ٨/٨١، وإعلام النبلاء ٥/٢٣٣.

(٥) أخباره في الضوء اللامع ٧/٣٠، وإعلام النبلاء ٥/٢٥٢ ، وقد نص السخاوي على أن ابن العجمي أخذ عن أبي جعفر الرعيني، ولعل وهماً ما حاصلٌ في هذا الأمر؛ لأن ولادة ابن العجمي كانت سنة (٧٧٥هـ)، ووفاة الرعيني كانت سنة (٧٧٩هـ)، فكيف حصلت له التلمذة عليه ؟!

(٦) طراز الحلة: ٦٣٨، وبغية الوعاة ١/٣٥، ومفتاح السعادة ١/١٨١ .

<u>المبحث الخامس:</u>

آثــارُهُ

ترك لنا أبو جعفر عدداً من التواليف ، وهي وإن كانت غيرَ كثيرة في عددهـا، إلا أنها قيِّمة من حيث محتواها، ومن ثمَّ فقد حلَّ أبـو جعفـر في مكانـه اللائـق بـين علماء العربية، وقد نص كثيرٌ ممَّن ترجم للرعيني على هذه التواليف، وسوف أسوقها معرفاً بها باختصار، ومرتباً إياها على حسب حروف المعجم:

- **اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر**[1]:

وهو كتـاب تصريفـي، ذكـر فيـه الرعيـني مـا جـاء علـى (فَعَـلَ) بفتـح العـين، والمضارع منه بالضم والكسر مع اختلاف المعنى واتفاقه، وقدم له بمقدمة ذكر فيهـا أقسام (فَعَلَ) من صحيحٍ، ومعتل الفاء، ومعتل العين أو اللام، ومضاعف، والأوزان التي يجيء عليها مضارع كل قسم .

- **تحفةُ الأقران فيما قُرِئَ بالتَّثليث من القرآن**[2]:

وهو كتابٌ عَرَضَ الرعيني فيه إلى الكلمات القرآنية المقـروءة بالأوجُـه الثلاثـة، وقد فرغ من تأليفه سنة (٧٤٥هـ)، وأحال عليه في كتبه الأخرى[3] .

- **ردُّ الشَّوارد إلى حُكمِ القَوَاعد:**

وهو من الكتب المفقودة لأبي جعفـر، وقـد أحـال عليـه في كتبـه الأخـرى[4]، ويظهر أنه يهدف إلى حصر التراكيب الشاذة عن قواعدها .

---

(٧) بغية الوعاة ١/٤٠٣ .

(١) والكتاب محقق رسالة ماجستير مـن البـاحث عبـد الله حـامد النمـري بجامعـة أم القـرى عـام ١٤٠١هـ - ١٩٨٢م .

(٢) طُبع الكتاب بتحقيق الدكتور علي حسين البواب بدار المنارة بجدة عام ١٤٠٧هـ .

(٣) انظر صفحة: ٤٨٥، ٤٩٣، ٥٠٦ من هذا السفر .

(٤) انظر: اقتطاف الأزاهر: ٥٠ .

● رسالةٌ في السيرة والمولد:

ذكرها خير الدين الزركلي[1] رحمه الله، وقال: إنها مخطوطة بدار الكتب المصرية.

● رفعُ الحِجَاب عن تنبيه الكُتّاب[2]:

وهو شرحٌ على قصيدة رفيقه ابن جابر الهواري في الظاءات، والتي مطلعها:

حَمْدُ الإلهِ أَجَلُّ ما يُتَكَلَّمُ   بَدءاً بِهِ فَلَهُ الثَّنَاءُ الأَدْوَمُ

وقد بيَّنَ الرعيني في مقدمته أنه ألّفه بناءً على رغبة بعض طلبة العلم، فنظم صاحبُهُ القصيدة، وقام هو بشرحها.

● شرح الدرَّة الألفية:

وهو شرح موسَّع على ألفية ابن معطٍ، مدحه كثير من مترجميه، وهذا الكتاب هو أضخم كتب الرعيني، وهو موضوع بحثنا هذا، وسنفرد له فصلاً خاصاً.

● طراز الحلة وشفاء الغلة[3]:

ذكره له أغلبُ المترجمين، وهو كتابٌ في البلاغة، شرح فيه الرعيني قصيدة صاحبه ابن جابر البديعية، وهي بديعيةٌ نادرةٌ في فنها، فريدةٌ في حسنها، نظمها في مدح المصطفى ﷺ، وضمن كل بيت منها نوعاً من أنواع البديع، ومطلِعُ القصيدة:

---

(١) انظر الأعلام ١/٢٧٤.

(٢) الكتاب محفوظ في المكتبة الوطنية بباريس برقم: ٤٤٥٢، ومنه مصورة بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم: ٣٣ مجاميع.

(٣) الكتاب مطبوع بتحقيق الدكتورة رجاء السيد الجوهري، إلا أن هذه الطبعة لم تكن على المستوى الذي يليق بالكتاب وصاحبه، حيث جاء الكتاب مليئاً بالأخطاء والتصحيفات، خالياً من أي فهرس، ولعل الدكتورة الفاضلة تستدرك مافاتها في طبعة ثانية إن شاء الله تعالى.

بِطَيْبَةَ انْزِلْ وَيَمِّمْ سَيِّدَ الأُمَمِ وانْشُرْ لهُ المدْحَ وانْشُرْ أطْيَبَ الكَلِمِ
وابْذُلْ دُمُوعَكَ واعْذِلْ كلَّ مصطَبِرٍ والْحَقْ بِمَنْ سارَ والْحَظْ ما على العلَمِ
سَنَا نبيٌّ أَبِيٌّ أَنْ يُضَيِّعَنَا سَلِيلِ مجدٍ سَلِيمِ العِرْضِ محتَرَمِ
جَميلِ خَلْقٍ علَى حَقٍّ جَزيلِ نَدى هَدَى وَفَاضَ نَدَى كَفَّيهِ كالدِّيَمِ

● **وللرعيني وابن جابر كتابٌ ذَكَرَا فيه من اجتمَعَا به** في رحلتهما، ذكره لهما بعض المترجمين[١] .

كما تجدُرُ الإشارة إلى أن لأبي جعفر شعراً جيداً مبثوثاً في أثناء تراجمه، وقد أورد المقَّري في نفح الطيب[٢] كثيراً منه، وكذلك الطبَّاخ الحلبي في إعلام النبلاء[٣]، كما نصَّ الرعيني نفسُهُ في كتابه « طرازُ الحُلَّة وشفاء الغُلَّة » على كثيرٍ منه .

* * *

(١) انظر التحفة اللطيفة ٤٨٣/٣، وكنوز الذهب: ١٧٢، وإعلام النبلاء ٨٠/٥ .
(٢) انظر نفح الطيب ٦٧٥/٢ - ٦٩٠، ٣٧١/٧ - ٣٧٧ .
(٣) انظر إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ٧٣/٥ - ٧٨ .

الفَصْلُ الثَّاني

السِّفْرُ السَّابع من شرح الدُّرَّة الألفيَّة

تحليل ودراسة

ويشتمل على المباحث التالية:

١ ـ المادة العلمية، ومنهجُ الرعيني فيه .

٢ ـ مصادرُ الرعيني في هذا السِّفْر .

٣ ـ شواهدُهُ .

٤ ـ موازنة بين هذا السِّفْر وما يقابله من شَرح ابن النَّحْويَّة.

٥ ـ مآخذُ على هذا السِّفْر .

المبحث الأول:

المادةُ والمنهجُ

هذا هو السِّفْرُ السَّابعُ من شرح الرُّعينيِّ على الـدُّرَّةِ الألفيَّـة، ولقـد أوضـح أبـو جعفرٍ - رحمه الله - داعِيهِ إلى تأليف هذا الكتاب في مقدمة السِّفْرِ الأوَّلِ، فذَكَرَ أنـه كان بناءً على طلب بعض المشتغلين في العلم، ورغبـةً منه في أن يُسلك في عـداد الشَّارحين لهذه الدرة الألفية، لمـا لهـا مـن الأهميـة، حيـث إنهـا أحسـنُ المنظومـات مَساقاً، وأحلاها مَذاقاً، وأوقَعُهَا في القلوب، وأوفاها بالمطلوب، فأجابهم إلى ذلك، إلا أنه لم يوضح منهجه الذي سار عليه في كتابه، و لم يُبِن عن طريقته في تعامله مـع مسائله وأبوابه، لكنَّ الناظر فيه سرعان مايقف لأول وهلة علـى طريقـة المصنـف في شرحه، ألا وهي بسطُ الكلام مطوَّلاً على مباحثه ومسائله، واستيفاء الحديث عنها، والإسهابُ في التحليـل والشـرح والتعليـل، ففصَّل الحديـث فيـه أحسـن التفصيـل، وسهَّل عبارته أبلغ التسهيل، ولم يقنع له من المسائل بالقليل، فجـاء الكتـاب طويـلَ الباع يَروي الصديان إليه، ويهدي السالك فيه .

قال عنه ابنُ قاضي شُهبة(١): « وعملَ شرحاً مطوَّلاً على ألفية الإمام يحيى، أتـى بما فيه النفوسُ تحيا » .

وجاء في حاشية إحدى نسخ الدرر الكامنة(٢): « رشرحَ ألفية ابن معطي شرحاً عظيماً حافلاً في أحدَ عشر مجلداً بخطه... أبـان في هـذا الشـرح عـن علـم جـمٍّ، واطلاعٍ كثيرٍ، ونظرٍ دقيقٍ » .

وبنظرة سريعة على عدد أبيات الألفية المشروحة في هذا السفر، يتضـح لنـا مـا

---

(١) الإعلام بتاريخ الإسلام ٢٤٨/١ .

(٢) الدرر الكامنة ٣٦١/١ حاشية (٣) .

سبق ذكره، فقد بلغت ستة وثمانين بيتاً، استغرقت هذا السفر بأكمله، الذي بلغ عددُ لوحاته تسعاً وعشرين ومائتي لوحة، وقد تناول المصنف فيه الحديث عن الأبواب التالية:

١ ـ باب نعم وبئس .

٢ ـ باب حبذا .

٣ ـ باب الأسماء العاملة عمل الفعل:

١ ـ اسم الفاعل .

٢ ـ اسم المفعول .

٣ ـ صيغ المبالغة .

٤ ـ الصفة المشبهة .

٥ ـ المصدر .

٦ ـ اسم الفعل .

٤ ـ باب النداء .

٥ ـ باب المضاف إلى ياء المتكلم .

٦ ـ باب توابع النداء .

٧ ـ باب الندبة .

٨ ـ باب الاستغاثة، وبها ختم هذا السفر .

وكان من المفروض أن يُلحَق بهذه الأبواب بابُ الترخيم؛ لأنه من تتمتها، إلا أن المؤلف ختم السِّفْر دونه، ولا أدري العلة في ذلك، فقد يكون الحجم الذي وصل إليه هذا السفر .

وتجدُرُ الإشارةُ هنا إلى أنَّ المصنف ـ رحمه الله ـ قد التزم في ترتيب أبوابه، نفس الترتيب الذي سلكه ابنُ معطٍ في الألفية، فلم يقدم فيه ولم يؤخر .

طريقته في تناوله الأبواب:

إذا ولجنا إلى داخل أبواب هذا السِّفْر نتلمَّسُ مظاهرَ منهج المصنف في معالجة القضايا النحوية، وطريقته في عرض وبسط هذا الميراث الضخم الذي ورثه عن الأسلاف، استوقفتنا ظواهرُ بارزةٌ نُوجِزُهَا في النّقاط التالية:

١ - يذكر المصنف في أول كل باب الأبيات الخاصة به مجتمعةً .

٢ - يعمد بعد ذلك إلى تقسيم الباب إلى مسائل يدير الحديث فيها عن كل جزئيات ذلك الباب وكلياته، فيعرض كل مسألة على انفراد، ويذكر ما توارد من أقوالٍ للنحاة فيها، مدعماً لها بحجج كل فريقٍ، وقد يعقب على هذه الحجج بردِّ الفريق الآخر عليها، وكثيراً ما يجنح إلى قول منها بالتصحيح والتفضيل، وقد يتعرض لبعضها بالتوهين والتضعيف .

٣ - قد يعقب بذكر بعض التنبيهات التي تعن له في أثناء تناوله للمباحث .

٤ - يُتبعُ المصنفُ بعض الأبواب بآيات كريمات لها تعلق بها .

٥ - يعود الرعينيُّ في خاتمة كل باب إلى ألفاظ الألفية فيشرحها، ويعرب كثيراً منها، ويورد ما توارد من اعتراضاتِ الشرَّاح عليها، راداً لها في غالب أمره .

هذا هو المنهج العام في بسط الأبواب، وسوف نقف عند بعض جزئياته، إضافة إلى بعض الجزئيات المنهجية الأخرى المبثوثة في هذا السفر .

أولاً: الاستقصاء في الشرح والتحليل:

للكتاب ميزة ظاهرة وهي التطويل والاستقصاء، ولذلك قال عنه ابنُ قاضي شُهبة[1]: « وعملَ شرحاً مطوَّلاً على ألفية الإمام يحيى، أتى بما فيه النفوسُ تحيا » .

يدخل المصنف إلى مسائل الباب واحدة بعد أخرى، فيفصل القول فيها ويعرضها عرضاً وافياً، مستطرداً ومستقصياً في الشرح والتحليل، وذكر اختلاف العلماء وأدلتهم، وما قد يرد على تلك الأدلة من اعتراضات وإشكالات، فكان

---

(١) الإعلام بتاريخ الإسلام ١/٢٤٨ .

حسب ما وقفت عليه في هذه السفر لا يترك في المسألة الواحدة شاردة ولا واردة إلا عرض لها، وبسط القولَ فيها، ذاكراً ما توارد عليها من آراء المتقدمين كالخليل، ويونس، وسيبويه، وكذلك الكسائي، والفراء، والمبرد، وأبي علي، وابن جني، وغيرهم، والمتأخرين كابن عصفور وابن مالك وأبي حيان وغيرهم، مُدعِّماً كلَّ رأي بما سيق فيه من حججٍ وبراهين ما أسعفته ثقافته، وموردًا ردود كل فريق على الفريق الآخر إن وُجدت، وسوف أسوق مثالاً واحداً من نص الكتاب لتوضيح النقاط السالفة من باب نعم وبئس[1]:

ذكر المصنف أولاً الأبيات الخاصة بهذا الباب، ثم شرع في الحديث عن مباحثه من خلال خمس مسائل:

المسألة الأولى: خصَّصها للحديث عن حقيقة نعم وبئس معنىً ولفظاً، وذكر أن لهما في المعنى استعمالين، وأما في اللفظ فأدار الحديثَ من أوجه: في كونهما فعلين أو اسمين، ثم في لغاتهما المقيس منها والمسموع، ثم في تصرفهما، والسبب الموجب لعدمه، مع إيراد أقوال العلماء في كل ذلك.

المسألة الثانية: خصها للحديث عن فاعل نعم وبئس في حال كونه ظاهراً أو مضمراً، وذكر أحوال كلٍّ، وما توارد فيه من أقوالٍ للعلماء، ثم تكلم على الألف واللام الداخلة عليه، واختلاف العلماء فيها على أربعة أقوال، وحُكمِ الجمع بين الفاعل والتمييز، فبيَّنَ أقوال العلماء في ذلك، حيث منع ذلك سيبويه والجمهور، وأجازها بعضهم كالمبرد والفارسي، وتوسط بعضهم، ثم أدار الحديث على توابع الفاعل، ثم على الفصل بين نعم وبئس وفاعلهما، ثم على لحاق التاء لهما، ثم أورد أقوال العلماء في الفاعل إذا كان ضميراً وبين أحكامه .

---

(١) انظر صفحة: ١ - ٨١ من النص المحقق .

المسألة الثالثة: وأدارها حول لحاق (ما) لنعم وبئس، وتحدث عنها في حال وقوع الاسم بعدها، فذكر فيها ثلاثة أقوال للعلماء، وحال وقوع الفعل بعدها فذكر فيها عشرة أقوال معزوةٍ إلى أصحابها، واختار الأول منها وهو قول سيبويه بقوله: وهو المعوَّل عليه .

المسألة الرابعة: وجعلها للحديث عن المنصوب بعد نعم وبئس، فتحدث عن شروطه، وأورد أقوال العلماء في حذفه، واختار منها قول سيبويه وهو عدم جواز حذفه وإن فُهم المعنى، ثم تكلم عن إعرابه، وأورد فيه ثلاثة أقوال للعلماء .

المسألة الخامسة: وخصها للحديث عن المخصوص بالمدح أو الذم في هذا الباب، فذكر شروطه وهي: كونه معرفة، ومندرجاً تحت فاعل نعم، ثم تكلم عن المخصوص في حال تقدمه على نعم وبئس، فتحدث عن إعرابه، وأورد فيه ثلاثة أقوال اختار منها قول سيبويه، كما أورد أربعة أقوال للعلماء في الرابط، ثم تحدث عن المخصوص متأخراً، فأورد أقوال العلماء في إعرابه، ثم تكلم عن حذف هذا المخصوص، ففصل حالاته وهي أن يحذف دون تعويض، أو يحذف وتقام صفته مُقامه، أو يحذف مع صفته، ثم تكلم بعد ذلك على إتباعه .

ثم ختم المصنفُ المسألة بذكر تنبيهٍ نصَّ فيه على جَرَيان (فَعُلَ) مجرى نعم وبئس في المدح والذم، عاد بعدها إلى ألفاظ الألفية يفسِّرُها، كما هو منهجه العام في هذا السِّفْر.

ثانياً: سهولةُ هذا المصنَّف ووُضُوحُهُ:

يحاول الرعيني رحمه الله إيصال المعلومات إلى القارئ بأيسر الطرق وأقربها، وقد تمثل ذلك فيما يلي:

١ - يزفُّ المصنِّفُ معلوماته إلى القرَّاء بعبارةٍ واضحةٍ جليَّةٍ لاخفاءَ فيها ولا غموض، وأسلوب سهلٍ سلسٍ بعيدٍ عن الفلسفة والتعقيد، وهذا واضحٌ في

الكتاب.

٢ - الإكثار من التمثيل والاستشهاد على الظاهرة الواحدة بغية تقريبها من الأذهان، وتوضيحها قدر الإمكان، ومن أمثلة ذلك ما جاء في مسألة إعمال المصدر المحلى بالألف واللام حين كان يسرد أقوال العلماء، فذكر قول ابن الطراوة وهو التفصيلُ بين أن تكونَ الألفُ واللامُ معاقِبةً للضمير فيجوزُ إعمالُه...وبين أن تكونَ غيرَ معاقِبةٍ للضمير فلا يَعمَلُ، وأورد على ذلك شواهد عدة تؤيد هذا الرأي، فمن ذلك[1] ما أنشدَه سيبويهِ للمَرَّارِ الأسديِّ:

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى العَشِيرَةِ أَنَّنِي كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا

ومنه ما أنشده أيضاً:

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ

ومنه قولُ أمية بنِ أبي عائذ:

فَأَصْبَحْنَ يَنْشُرْنَ آذَانَهُنَّ في الطَّرْحِ طَرْفاً يَمِيناً شِمَالاً

ومنه قولُ عليٍّ بنِ أُمية:

وَدَاعِي الصَّبَاحِ يُطِيلُ الصِّيَاحَ السِّلاَحَ السِّلاَحَ فَمَا يَسْتَفِيقْ

ومنه قول كثيِّر:

تَلُومُ امْرَأً في عُنْفُوَانِ شَبَابِهِ وَلِلتَّرْكِ أَشْيَاعَ الصَّبَابَةِ حِيْنُ

ومنه قولُ الأخطل:

فَإِنَّكَ وَالتَّكْلِيفَ نَفْسَكَ كَارِهاً كَشَيءٍ مَضَى لاَ يُدْرِكُ الدَّهْرَ طَالِبُهْ

ومنه قولُ الآخرِ:

وَإِنَّكَ وَالتَّأْبِينَ عُرْوَةَ بَعْدَمَا دَعَاكَ وَأَيدِينَا إِلَيهِ شَوَارِعُ

لَكَالرَّجُلِ الحَادِي وَقَدْ تَلَعَ الضُّحَى وَطَيرُ المَنَايَا فَوقَهُنَّ وَقَائِعُ

---

(١) انظر صفحة: ٤٢٧ وما بعدها من النص المحقق ، ومثلها في صفحة: ٣١٧ (الوجه الثاني)

ومنه قولُ الآخَر:

فَإِنْ لاَ يَكُنْ جِسْمِي طَوِيلاً فَإِنَّنِي لَهُ بِالفِعَالِ الصَّالِحَاتِ وَصُولُ

ومنه قول الآخر:

وَقَدْ يُحْسِنُ التَّيمِيُّ عَقْدَ لِجَامِهِ وَلاَ يُحْسِنُ العَقْدَ القِلاَدَةَ بِالْمُهْرِ

ومنه قول الآخَر:

وَكَيفَ التَّوَقِّي ظَهْرَ مَا أَنْتَ رَاكِبُهْ »

٣ - ضبط الأشياء المتفرقة بنظم أو نحوه لتكون أسهل إدراكاً وحفظاً، وأقرب مأخذاً واستيعاباً، فنراه ينظم بعض المسائل فيجمع فيها ما يراه بحاجة إلى ضبط وحصر، ومن أمثلة ذلك قوله في باب اسم الفعل، بعد أن قدم الحديث مفصلاً على أسماء الأفعال الثنائية، قال[1]:

«وقد نظَمْتُ هذه الأسماءَ الثنائيةَ، وهي إحدى عشَرَةَ كلمةً فقلتُ:

نَظَمتُ اسمَ أفعَالٍ ثُنائيَّةٍ أَتَتْ لِتَرسَخَ في ذهنِ اللبيبِ على عَجَلْ

فـ(هَا)(مَهْ)و(صَهْ)(وَيْ)(بَخْ)و(قَط) ثمَّ (وا)و(دَعْ) وَ(قَدْ) و(لَعاً) برب [عُدَّ] كَذَاكَ (هَلْ)

وقال بعد حديثه عن أسماء الأفعال الثلاثية[2] : «وقد نظمتُهَا للحفظ فقلتُ:

إِذَا مَا شئتَ ضبطَكَ لاسمِ فِعْلٍ ثلاثيٌّ ليحصُلَ منه قُرْبُ

فَتِيدَ وهَيتَ أَخٌ أُفٍّ كَخٌ وإِيهٍ بَلْهَ بسَّ وهاهِ حَسْبُ

وواهاً لَبَّ أَيْتَ لَياً وأَيْهَا ووَيهاً حيَّ هَاءَ بَجَلْ فحَسْبُ

٤ - الطريقة الرتيبة التي اتبعها أبو جعفر في ترتيب مسائل الأبواب، وتقسيمها

---

(١) انظر صفحة: ٤٨٢ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ٤٩٥ من النص المحقق، وانظر أيضاً: ٥٠٨ .

إلى أوجه وأحكام، وتفريع المسائل والأبحاث، وهذا أمرٌ واضحٌ جليٌّ في هـذا السِّفْر لا يحتاج منا إلى تمثيل .

٥ ـ تقريب الأحكام إلى ذهن القارئ عن طريق التنظـير والتقـابل، وكثـيراً مـا يعمد أبو جعفر إلى هذه الطريقة في أثناء شرحه، ومن ذلك قوله في حديثه عن (أل) الداخلة على فاعل نعم[1]: القول الثَّاني: أنها جنسيةٌ مجازاً، وإذا قلـتَ: نِعْـمَ الرجُـلُ زيدٌ، فالمراد تنزيل زيد منزلة الجنس بكماله، فكأنك قلتَ: مدحتُ زيـداً الـذي هـو بمنزلة جميع الرجال، فهو نظير قولهم: أكلتُ شاةً كلَّ شـاةٍ؛ أي: أكلـتُ شـاةً يقـوم أكلُها مقامَ أكلِ جميعِ الشِّياه،وقولهم:كلُ الصَّيد في جَوفِ الفِرَا؛ أي: الفِرَا الذي هو حمارُ الوحش يقومُ مَقامَ جميع الصيد، وإليه ينظرُ قولُ المتنبي:

وَلَيسَ للهِ بِمُسْتَنْكَرٍ   أَنْ يَجْمَعَ العَالَمَ في واحِدِ »

٦ ـ جنوحه في بعض الأحيان إلى المنطـق الجـدلي، حيـث يعـرض مـا يمكـن أن يتوارد على المسألة المعروضة من استفسارات واعتراضات، وما قـد يثـار حولهـا مـن شبهات بطريق السؤال والجواب، وما يرد على الجواب من استشكال، ثم الرد عليه وهكذا، وهذا أمر مستفيض في كلام الرعيني، مثال ذلك قوله بعد تمثيله علـى مجـيء فاعل نعم وبئس مثنى أو مجموعاً[2]:

« فإن قيل: الجنس لا يثنى ولا يجمع فبأي لحظٍ وقعت التثنية والجمع فيه ؟

فالجواب: أنَّ من قال: نِعْمَ الرجلان الزيدان، أو: نِعْمَ الرجـال الزيـدون، قصـد أن يفضل الزَّيدَيْنِ أو الزَّيدِيْنَ على جنـس الرجـال إذا اقتسـموا اثنـين اثنـين أو ثلاثـة ثلاثة » .

---

(١) انظر صفحة: ٣٦ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ٢٢ ـ ٢٣ .

ومن باب حبذا في أثناء حديثه على من رأى أن «حبَّذَا» مُرَكبٌ تركيبَ إسنادٍ لا تركيب مَزْجٍ وخَلْطٍ، قال[1]: « فـ«حبَّ» فعلٌ ماضٍ، و«ذَا» فاعلُه كما تقول: قام ذا، وهو قولُ ابنِ دَرَسْتَوَيه ... ورُدَّ هذا القولُ بنحو قولِ الشَّاعر:

أَلاَ حَبَّذَا يَا عَزَّ ذَاكَ التَّسَايُرُ ...

فإن قيلَ: فلأيِّ شيءٍ لم تُثنَّ «ذا» وتُجمَعْ على هذا القول ؟

فالجواب: أنه جَرَى مَجرى المَثَلِ، فلم يتغيَّرْ لذلك.

فإن قيلَ: لو كانت «ذا» فاعلةً، لكُتِبَتْ مع «حبَّ» منفصلةً ؟

والجواب: أنَّ كثْرَةَ الاستعمالِ أَوجَبَت الاتِّصَالَ » .

ثالثاً: عنايته بالشَّواهد:

سبقت الإشارة إلى أن المصنف يكثر من إيراد الشواهد والأمثلة بغية التوضيح والبيان،وأود أن أشير هنا إلى بعض النِّقاط المتعلقة بشواهده،وهي على النحو التالي:

١ - يتعرض المصنف في غالب الأحيان لموطن الاستشهاد، وقليلاً ما يتركه، فنراه يقول[2] في قول الشاعر:

فَنِعْمَ مزكأُ مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلاَنِ

موضع الدليل في قوله: « فنعمَ مَن هو » فجاء فاعلُ نِعْمَ « مَن » الموصولة، وفي قوله: « ونعمَ مزكأُ مَن » فجاء فاعلُ نِعْمَ نكرة مضافة إلى « مَن » الموصولة »

٢ - يراجع بعض الشواهد في مظانها للتنبيه على خلافٍ في بعض ألفاظها أو روايتها، من ذلك قوله[3]:

« ومن الشاهد على « نَعِمَ » بفتح النون وكسر العين قول طرفة بن العبد:

---

(١) انظر صفحة: ٩٢ - ٩٣ ، وانظر: ٢٦٨، ٢٨٤، ٢٨٥، ٤٠٣ ...

(٢) انظر صفحة: ٣٢ من النص المحقق .

(٣) انظر صفحة: ١٥ من النص المحقق .

فــفــداءٌ لبني قيسٍ عـــلى ما أصاب النّاس من سُرٍّ وضُرْ

خالتي والنفْسُ قــدماً إنّـهم نَعِمَ الـسّـاعُونَ في القَومِ الشُّطُرْ

...هكذا وقعت الرواية في هذين البيتين في شعر طرفة في الأشعار الستة، وروى السيرافي عِوَضَ البيت الثّاني:

مَـا أقلّت قــدَمٌ فاعلَها نَعِمَ السّاعون في الأمرِ المبرْ»

٣ ـ ينص المصنف ـ رحمه الله ـ بعض الأحيان على ما في البيت الواحد من شواهد أخرى إن وجدت، كقوله[1]:

« جاء في الشعر ما ظاهره أنَّ فاعلَ « بئسَ» اسمُ الإشارة، قال الشاعر:

بِئسَ هذَا الحَيُّ حياً نَاصِراً لَيتَ أَحْيَاءَهُمُ فِيمَنْ هَلَكْ

قيل: وفي البيت شذوذان: كون فاعل بِئسَ اسمَ إشارة، وكون مجيء الفاعل ظاهراً مع التمييز » .

٤ ـ يُعنى المصنفُ ببيان معنى الشاهد، وإن تطلب الأمر ذكر أبياتٍ أخرى قبله لإيضاح المعنى ذكَرَهَا، ومن ذلك قوله[2] في الكلام على قول الشاعر:

أَو مِسْحَلٍ شَنِجٍ عِضَادَةَ سَمْحَجٍ بِسَــــرَاتِهِ نَـدَبٌ لَـهُ وَكُلُـومُ

قال: ومعنى البيت موقوفٌ على البيت قبله:

حَرْفٌ أَضَرَّ بِهَا السِّفَارُ كَأَنَّهَا بَعْدَ الكَلاَلِ مُسَــدَّمٌ مَحْجُومُ

رابعاً: عنايته بالحدود:

ومن الأشياء الظاهرة في منهجه: اهتمامه الكبير بالحدود، وعنايته الزائدة بإيراد تعريفات النحويين، وبيان محترزات كلٍّ منها، وإيضاح الخلاف فيما بينها، وبيان

(١) صفحة: ٣٣ ـ ٣٤ من النص المحقق، وانظر: ٤٨ .

(٢) صفحة: ٢٠٤ ـ ٢٠٥ من النص المحقق، وانظر: ٣٦٨ .

الصلة الرابطة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي، واهتمام الرعيني بهذا الجانب يأتي من أجل لم شمل الفوائد المتفرقة في كتب النحاة، فلا بد من اشتمال كل تعريف من التعريفات على فائدة ليست في غيره، فتجتمع في هذه الحدود الفوائدُ المتناثرة، وفي هذا توسيع المجال على الناظر فيها؛ ليأخذ منها ما قرب من ذهنه، ولنضرب لذلك مثالاً واحداً نقف فيه على حقيقة هذا الأمر، قال الرعيني في تعريف أفعل التفضيل[1]:

«أمَّا حدُّهُ: فقالَ الشَّيخُ أبوحيَّانَ فيه: هو الوصْفُ المَصُوغُ على أَفْعَلَ، الدَّالُّ على زيادَةِ وَصْفٍ في محلٍّ بالنسبةِ إلى محلٍّ آخرَ.

فقولُهُ: «الوصْفُ» جنْسٌ يشْمَلُ كُلَّ وَصْفٍ على أفْعَلَ كانَ أو على غيرِهِ مِن الأوزان، وقولُهُ: «المصُوغُ على أَفْعَلَ» احترازٌ مما ليس على هذا الوَزْنِ، وقولُهُ: «الدَّالُّ على زيادةٍ» إلى آخِرِهِ احترازٌ مِن نحو: «أحمَرَ» و «أَرمَلَ» ؛ لأنَّهُ وإنْ كانَ صفةً على وزْنِ أَفْعَلَ، إلا أنه يَدُلُّ على أنهُ ذو حُمْرةٍ في نَفْسِهِ، وذو فَقْرٍ، لا أنَّ حُمْرَتَهُ تَزيدُ على حُمْرَةِ غيرِهِ، ولا أنَّ فَقْرَهُ يَزيدُ على فَقْرِ غيرِهِ، والذي يَشتمِلُ عليه الحدُّ نحوُ قولِكَ: زَيدٌ أَفْضَلُ مِن عَمْرٍو، فإنَّ «أَفضَلَ» صِفَةٌ على وَزْنِ أَفْعَلَ، تَدُلُّ على أنَّ فَضْلَ زَيدٍ يَزيدُ على فَضْلِ عَمْرٍو.

وقد حَدَّهُ ابنُ الحاجبِ فقَالَ: اسمُ التَّفضيلِ ما اشتُقَّ مِن فِعْلٍ لموصُوفٍ بزيادَةٍ على غيرِهِ».

ثم يورد احترازات هذا التعريف، ويعقبه بتعليق ابن النحوية عليه فيقول:

« ورَدَّ ابنُ النَّحويَّةِ على هذا الحدِّ بأنه غيرُ مَانِعٍ؛ لأنَّ أمثلةَ المبالَغَةِ تَدخُلُ عليه؛ لكَونِهَا تَدُلُّ على زيادَةٍ في الصِّفَةِ».

ثم يورد تعقيبه هو على تعقيب ابن النحوية فيقول:

---

(١) انظر صفحة: ٢٩٩ - ٣٠٢، وانظر أيضاً للتمثيل على هذه الظاهرة: ١١٢، ٢٢٣، ٤٤٦.

« قُلْتُ: أمَّا كَونُهَا تَدُلُّ على زيادَةٍ في الصِّفَةِ فَمُسَلَّمٌ، وأمَّا كونُ تلكَ الزيادةِ فيها تَعْرِضُ إلى الزِّيَادَةِ على الغَيرِ فَلاَ، ألاَ تَرَى أنَّكَ إذا قُلْتَ: زيدٌ ضَرَّابٌ، فمَعنَاهُ أنَّهُ يَضْرِبُ كَثِيراً؛ لا أنَّ العَرَبَ وَضَعَتْهُ أن يَدُلَّ على أنه أكثَرُ ضَرْباً مِن غيرِهِ، كَمَا وَضَعَت «أَفْعَلُ» في قولك: زَيدٌ أَضْرَبُ مِن عَمْرٍو، كذلك وإنْ فُهِمَ مِن «ضَرَّاب» أنَّ ثَمَّ مَنْ هو أَقَلُّ ضَرْباً منه، فذلك باللزُومِ لا بالوَضْعِ » .

ثم يعود إلى ابن النحوية ثانية فيورد تعريفه لاسم التفضيل فيقول: « ثُمَّ حَدَّهُ ابنُ النَّحْوِيَّةِ[1] فقَالَ: هو ما دَلَّ على حَدَثٍ بأَفْعَلَ وزِيَادَةٍ على غيرِه».

ثم يعقبه بإيراد محترزات هذا التعريف .

ثم يأتي بعده بتعريف الشَّيخ شهَاب الدِّينِ محمَّد بن شمسِ الدِّينِ أحمد بنِ خَليلٍ الخُوَيِّيِّ فيقول: « هو ما كانَ مِنَ الصِّفَاتِ على أَفْعَلَ للتَّفْضِيل » .

ثم يعقبه بذكر محترزات هذا التعريف كما فعل في الحدود السابقة، ثم يعقب الرعيني نفسُهُ على هذه التعاريف مجتمعة بإيراد تساؤل قد يتطرق إلى ذهن البعض فيقول:

« فإنْ قُلْتَ: يَرِدُ على الحدُودِ المتقَدِّمَةِ قولُكَ: ما رأيتُ أفضَلَ منكَ؛ لأنَّ أفعَلَ التَّفضِيل يُشترَطُ فيه الزِّيَادَةُ، وقد انتفَتْ هنَا، وبيانُهُ: أنَّ مُقتَضَى ظَاهِرِ الكلاَمِ أنه تَتَبَّعَ النَّاسَ فلَمْ يَجِدْ مَن يَزيدُ عليه في الفَضْلِ، وهَلْ يَزيدُ هوَ علَى غيرِهِ أو لا ؟ مَسْكُوتٌ عنه، فقد انتفَت الزِّيَادةُ المقصُودَةُ مِن أفعَلِ التَّفضيلِ بالنَّصِّ ؟

فَالجوابُ: أنَّ هذا الكلامَ ليس على ظاهرِهِ مِنَ النَّفْيِ، وإنما هوَ في معنَى الإثبَاتِ أي: أنتَ أَفضَلُ مِنْ غيرِكَ » .

---

(١) المصدر السابق .

خامساً: ترصيع كلامه بمباحث بلاغية وعروضية ولغوية:

يُرصِّعُ الرعينيُّ - رحمه الله - كلامه في أثناء شرحه بمباحث مختلفة (بلاغية وعروضية ولغوية) تنم عن رسوخ قدمه، وعلو كعبه في هذه الفنون، كما تنمُّ عن سعة اطلاعه، وغزارة ثقافته، لاسيما أنهم ذكروا عنه أنه كان مبرزاً في عدد من العلوم كالنحو والصرف واللغة والعروض والأدب وغيرها، وللرعيني باعٌ طويل فيها جميعاً، وله فيها مصنفات، تقدم الحديث عنها في مبحث (آثاره)، وسأمثل هنا لكل جانب من هذه الجوانب الثلاثة:

١ - المباحث البلاغية:

تعرض فيها إلى علمي البيان والبديع، ومن ذلك قوله[1] في أثناء شرحه لقول ابن معط آخر باب اسم الفاعل:

فَـالنَّـصْبُ لازِمٌ بِكُلِّ حَـالِ فِي الحَالِ والمَـاضِي والاسْتِقْبَالِ

قال: «... ففيه التقسيمُ بعدَ الجمْعِ، وهو من ألقابِ البديعِ، وفيه التَّجنيسُ المماثِلُ بين حالٍ وحالٍ».

وقوله[2] في باب تابع المنادى حين تفسيره لقول ابن معط في آخر باب تابع المنادى:

وَإِنْ نَعَتَّ بِـابْنَةٍ أَو ابْنِ فَافْتَحْهُ إِتْبَاعاً للابْـنِ وابْنِ

قال: «ووقع في البيت التجنيس التَّامُّ بين (ابن) و(ابن)».

وقوله في آخر باب نعم وبئس[3] بعد قول ابن معط:

فَالمـدْحُ: نِعْمَ العبدُ عبدُ اللهِ والـذَّمُّ: بِئسَ العبدُ عبدٌ لاهِ

---

(١) انظر صفحة: ١٩٠ من النص المحقق.

(٢) انظر صفحة: ٦٩٠ من النص المحقق.

(٣) انظر صفحة: ٧٩ من النص المحقق، وانظر: ٦١٢.

قال: « وبين قافيتي المصراعين جناسٌ مماثلٌ، وأتى بالمثالين على الكثير في النشر؛ وهو ردُّ الأول للأول، والثّاني للثاني » .

وقوله معقباً على قول أبي نُوَاس[1]:

كَـأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا حَصْبَاءُ دُرٌّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

« شَبَّهَ الحَبَبَ بالدُّرِّ واللُّؤلُؤِ، والخَمْرَ تحتَـهُ بـأرضٍ مـن ذَهَـبٍ . قيـل: وهـو مـن أحسن تشبيهاته . قلتُ: كدَّرَ عليه صَفْوَ البيتِ لفظُ (الفَوَاقِع) » .

٢ ـ مباحث العروض والقافية:

أ ـ **مباحث العروض**: ومنها في هذا السِّفْر قوله في باب نعـم وبئـس[2] بعـد ذكر قول الشاعر:

إِنَّ ابْـنَ عَبْـدِ اللهِ نِـعْـــ ـمَ أَخُو النَّدَى وَابنُ العَشِيرة:

« والبيتُ من الكامل المجزوءِ المرفَّلِ، وتقطيعُه:

مُتْفَاعلن مُتْفَاعلن مُتَفَاعلن مُتْفَاعلاتُن »

وقوله في باب عمل المصدر[3] بعد إيراده قول الشاعر:

رَدَّ إِضْنَاؤُكَ الغَرَامُ الَّـذِي كَا نَ عَـذُولاً مُمَهِّداً لَكَ عُـذْرا

قال: « والبيتُ من الخفيف وهو مُدمَجٌ، فنصفُه في الألِفِ مـن « كـان» وأجـزاؤه كلُّها مخبونَةٌ إلا الأوَّلَ والثالثَ » .

ب ـ مبـاحث القافية: ومنهـا تنبيهـه علـى عيـوب وقعـت في قـوافي النـاظم، كقوله[4] في باب اسم الفعل بعد قول الشاعر:

---

(١) انظر صفحة: ٣٢٦ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ٧٠ من النص المحقق .

(٣) انظر صفحة: ٤٠٩ من النص المحقق، وانظر: ٣٧٦ ، ٦٤٣ .

(٤) انظر صفحة ٤٥٦ من النص المحققق .

ســـــــألَتَانِي الطَّلَاقَ أَنْ رَأَتَانِي قَـــــلَّ مَالِي قَـدْ جِئتُمَانِي بِنُكْرِ
وَيْ كَأَنْ مَن يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْـ ـبَبْ وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرٍّ

قال: « فـ(وَي) اسمُ فعلٍ لـ(أتعجَّبُ) ودخلَهُ التندُّمُ، والبيتان من الخفيف، ووزنُهُ: فاعلاتُنْ مُستَفْعِلُنْ فاعلاتُنْ، ومثلُه البيتُ الثاني مُدمَجٌ فنصفُه في الحاء من (يُحبَب)، وسهَّلَ همزةَ (سألَتَاني) ».

وكقوله في نهاية باب اسم الفعل[1] في أثناء تفسيره لقول الناظم:

وَكُلُّ ذَا تُغْرِي بِهِ الْمُخَاطَبَا فَلاَ تَقُلْ عَلَيهِ زَيداً غَائِبَا:

« وفي هذا البيت تغييرُ [حركة] الدخيل[2] بفتح الطَّاء من (المخاطَبا) وكسرِ الهمزة من (غائِبَا) » .

ومن حديثه في القافية قوله في أثناء تفسير بيت الألفية[3]:

وكل ما كان من اسم فاعلِ تُجْرِيهِ في الإعمالِ مُجرَى فاعِلِ

قال: « وليس في البيت إيطاءٌ[4]؛ لاختلافِ معنى «فاعِل» في القافيَتين، فمعناهُ في الأوَّل: مَنْ صَدَرَ عنه الفِعْلُ، وفي الثاني: زِنَةُ «فاعِل» .

---

(١) انظر صفحة: ٥٥٣ من النص المحقق .

(٢) الدخيل: هو الحرف الذي يكون بين حرف التأسيس والروي، أما التأسيس فهو ألفٌ يأتي قبل حرف الروي بحرف، ولا يكون إلا ألفاً، مثاله قول الشاعر:

خَلِيلَيَّ عُوجَا مِن صُدُورِ الرَّوَاحِلِ بِوَعْسَاءَ حُزوَى فَابكِيَا في المَنَازِلِ

فالزاي من (المنازل) دخيلٌ، والألف تأسيسٌ، واللام رويٌّ. وتغيير حركة الدخيل عيبٌ من عيوب القافية يسمى (سناد الإشباع)، ومن العروضيين مَن لا يراه عيباً، والشعراء على تغييره . انظر القوافي للأخفش: ٥٣ ـ ٥٥، والقوافي للتنوخي: ١٣٠، والكافي للتبريزي: ١٥٨ .

(٣) انظر صفحة: ١٩٢ من النص المحقق، وانظر: ٧٢٨ أيضاً .

(٤) الإيطاء هو: أن تتكررَ القافيةُ في قصيدةٍ واحدةٍ بمعنى واحدٍ . انظر القوافي للأخفش: ٥٥، والكافي: ١٦٢، والعيون الغامزة: ٢٧٢ .

٣ ـ مباحث اللغة:

أ ـ تفسير الألفاظ: ومن منهجه رحمه الله أنه كان يتعرض في شرحه إلى تفسير وإيضاح ما يراه بحاجة إلى ذلك من الألفاظ، وبيان دلالتها: بذكر معناها، أو بضبطها، أوالتنظير لها، أو غير ذلك، وعناية الرعيني بهذا الجانب في كتابه واضحة ظاهرة، وليس هذا ببعيد عن منهجه، فهو إضافة إلى النحو له باع طويل في علم اللغة، وله فيه مؤلفات عدة أسلفنا الحديث عنها في مبحث (آثاره) من الدراسة فلتنظر هناك، ومن أمثلة هذا الجانب ما ذكره[1] بعد إيراد قول الشاعر:

أَمِن دِمْنَتَينِ عَرَّجَ الرَّكْبُ فيهِمَا   بِحَقْلِ الخُزَامَى قَدْ عَفَا طَلَلاَهُمَا

أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيهِمَا جَارَتَا صَفاً   كُمَيتَا الأَعَالِي جَونَتَا مُصْطَلاَهُمَا

قال: « والحَقْلُ: بفتح الحاء المهملة والقاف: الماءُ الطَّيِّبُ، وسُمِّيَ المَوضِعُ الذي يجتمعُ فيه الماءُ فيَحْسُنُ نباتُهُ حَقْلاً. والخُزَامَى: نَبْتٌ طَيبٌ، ويُرْوَى: الرُّخَامَى بالراء والخاء المعجمة، وهو أيضاً نَبْتٌ، وحَقْلُ الرُّخَامَى: مَوضِعٌ بعَينِهِ، والجارَتَان: الحَجَرَان مِن الأثافي، والصَّفا: الجَبَلُ الذي يُغنِي عن الحجَرِ الثَّالثِ مِنَ الأَثَافي، والمُصْطَلَى: مَوضِعُ الوَقودِ. يَصِفُ في البيتِ رَبْعاً رَحَلَ عنه أهلُهُ عن قَرِيبٍ لِبَقَاءِ أَثَرِ النَّارِ » .

ب ـ ضبطُ مشكل الألفاظ: وقد ينص المصنف على ضبط بعض الألفاظ المشكلة، زيادة في البيان والإيضاح، وبعداً عن الإيهام والإلباس، من ذلك قوله في باب اسم الفعل[2]: «أَوِّهْ» بكسر الواو مشددةً وسكونِ الهاء، كُسِرَت العينُ وهي الواوُ وضُعِّفَت مبالغةً، وبُنِيَت الهاءُ على السكون لتحرُّكِ ما قبلَها » .

---

(١) انظر صفحة: ٢٧٧ من النص المحقق، وانظر: ١٢٧،

(٢) انظر صفحة: ٥٠٠ من هذا السفر .

وقوله في الباب نفسِهِ[(١)]: « ويُروَى: أَهَّةَ بتشديد الهاء من غير مدٍّ » .

وفي أثناء ذلك قد يورد خلافاً حصل بين عالمين في ضبط كلمة ما؛ قال في (هلمَّ)[(٢)]:

« ... اشتقُّوا من «هلمَّ» فعلاً، حكى الكِسَائيُّ أنه إذا قيلَ للرجل: هَلُمَّ كذا فيقول: لا أَهَلُمَّه بفتح الهمزةِ والهاءِ، وضم اللامِ وفتح الميمِ مشددَّةً، كذا ضبَطَهُ الشيخُ أبوحيَّان، وضبَطَهُ ابنُ يعيشَ بضم الميم مع ما تقدَّم من الضبط ...» .

جـ ـ النصُّ على اللغات: يتعرض المصنف في بعض الأحيان إلى ما في اللفظة من لغاتٍ للعرب، وينص على مستوياتها من حيث علوُّ الفصاحة أو دنوُّها، فنراه يقول في المنادى إذا كان ابناً أو ابنة مضافاً إلى أم أو عَم[(٣)]:

« وإن كان [أي المضاف إليه ابن أو ابنة] أمّاً أو عمّاً نحو: يا بنَ أمِّي، ويا بنَ عمِّي ففيه أربعُ لغاتٍ:

الأولى: يا بنَ أمَّ ويا بنَ عمَّ بفتح الميم ...

اللغة الثانية: يا بنَ أمِّ ويا بنَ عمِّ، بكسر الميم دون ياء ... وقد قُرِئَ بهاتَين اللغتَين في قوله تعالى: ﴿ يَا بْنَ أُمِّ لا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي ﴾ قيل: والكسرُ أجودُ من الفتح.

اللغة الثالثة: إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة ...

اللغة الرابعة: قلبُ الياءِ ألفاً فتقولُ: يا بنَ أمَّا، ويا بنَ عَمَّا ...

قالوا: واللغةُ الأُولى والثانيةُ أفصحُ من الثالثة والرابعة، حتى قيل: إنهما مختصَّان بالضرورة. والرابعةُ أفصحُ من الثالثة » .

---

(١) انظر صفحة: ٥٠١ من هذا السفر .

(٢) انظر صفحة: ٥١٢ من النص المحقق .

(٣) انظر صفحة: ٦٤٠ من النص المحقق، وانظر أيضاً: ١٤ .

وقال في المنادى إذا كان مقصوراً[(١)]: « فإن كان مقصوراً فاللغةُ الفصيحةُ إبقاءُ الألِفِ وفتحُ الياء فتقول: يامُوسَايَ ويا مَولايَ ... وفيه لغةٌ أخرى نُسبَت لهذيل: بقلب الألِفِ ياءً وإدغامِهَا في الياء، فتقول: يا مُوسَيَّ، وقد سُمِعَ عَرَبيٌّ يقول في دعائه: يا سيِّدِي ومَولَيَّ، وقرأ الحسنُ: ﴿ يَا بُشْرَيَّ ﴾ » .

سادساً: الرَّبطُ بين الموضوعات:

من الجوانب التي اهتم بها أبو جعفر في هذا السِّفر، ربطه بين مباحث الكتاب وأبوابه؛ فنراه يحيل على ماسبق شرحه، سواءٌ أكان قريباً في هذا السفر، أو بعيداً في الأسفار الأخرى السابقة له، أو أنه يحيل على ما سيأتي بيانه بعدُ، لتبقى المسائل واضحة بينة لا لبس فيها، وليبقى القارئ دائماً مرتبطاً بمباحث المسألة الواحدة، فلا يتشتت ذهنه بتفريقها في أسفار الكتاب، ومن أمثلة ذلك قوله في باب نعم وبئس[(٢)] في الكلام على قول الشاعر:

فَنِعْمَ مَزْكَأُ مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ ۝ وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانِ

«وأما « مَن » من قوله: « ونِعْمَ مَن هو » فتأوله أبو عليٍّ بأن « مَن » تمييز في محل نصب، والفاعل ضمير « مَن ». ورُدَّ بوجهين:

أحدهما: أنَّ التمييز لا يقع في الكلام بالاستقراء إلا بنكرة تقبل الألف واللام، و« مَن » بخلاف ذلك، فلا تكون تمييزاً .

الثاني: أنَّ « مَن » إن كانت عنده هنا نكرة موصوفة بالجملة بعدها، فالتمييز لا يُوصف، وإن كانت عنده غير موصوفة، فقد خالف الإجماع، فإنهم أجمعوا أنَّ «مَن» لا تكون نكرةً غيرَ موصوفة، وقد تقدم في باب الموصولات[(٣)] أنَّ أبا علي

(١) انظر صفحة: ٦٤٣ من النص المحقق ، وانظر: ١٩، ٢٨٧، ٢٨٨، ٥٨٥ .

(٢) انظر صفحة: ٣٣ من النص المحقق .

(٣) يقع باب الموصولات في السفر الرابع من هذا الشرح، وهو من الأجزاء التي لم أقف عليها .

استدل بهذا البيت على أنَّ «مَن» تكون نكرة غيرَ موصوفة، وهو استدلال في محل النزاع ....» .

وقوله[1] في بداية باب عمل المصدر بعد أن ذكر الأبيات الخاصة به:

«الكلامُ على هذه الأبياتِ في المصدر، وقد تقدَّمَ الكلامُ أوَّلَ الكتابِ[2] هل الفعلُ مشتقٌ منه ؟ أو هو مشتقٌ من الفعل ؟ وسيأتي الكلامُ على أبنيتِهِ[3] .

سابعاً: عنايته بنص الألفية:

عُنِيَ المصنف بنص الألفية عناية كبيرة، تمثلت في تنصيب نفسه للدفاع عن الناظم ضد المعترضين من شراح الألفية، وتخريج اعتراضاتهم على أوجه مقبولة، تُخرِجُ النظم من دائرة الاعتراض، إضافة إلى تفسير ألفاظه وإعرابها، والرجوع إلى أكثر من نسخة له، وكذلك ربطه بتصانيف الناظم الأخرى، وسوف أتناول هذه النقاط بالتمثيل:

١ ـ تفسير الألفاظ وإعرابها:

وأمثلة هذا الجانب كثيرة في هذا السِّفر وغيره، حيث يعود الرعيني في نهاية كل باب إلى ألفاظ أبيات الألفية، ـ كما أسلفنا ـ فيشرحها واحدا بعد الآخر، يوضح معاني ألفاظها، ويذلل عويص إعرابها، ومن أمثلة ذلك توجيهه لقول الناظم في باب نِعْمَ[4]:

ولو أَتى الضَّميرُ فيها لم يَعُدْ كنِعْمَ موطناً حراءٌ وأُحُد

---

(١) انظر صفحة: ٣٧٧ من النص المحقق ، و من أمثلته أيضاً انظر: ١٠٨، ١٧٢، ٣٧٧ .

(٢) في السفر الأول ١/١٤٣ - ١٤٤ (رسالة دكتوراه) .

(٣) وتقع في آخر الألفية وأظنه يكون في السفر الأخير من أسفار هذا الشرح، عند قول ابن معط:
القولُ في أبنية المصادِرِ وفعلِهَا المشتقِّ منها الصادِرِ

(٤) انظر صفحة: ٨١ من النص المحقق .

قال: « ففي «نِعْمَ» ضميرٌ فاعلٌ، و«موطن» مفسِّرُهُ؛ لأنه مبهم مثلُهُ، ولا يعود إلى «حراء» وقد قدَّمْنَا الوجوهَ الدالَّةَ على أنَّ هذا الضميرَ لا يجوزُ عَودُهُ إلى الممدوح أو المذموم . و«حراء»: جبلٌ بمكة معروف، فيه كان النبي ﷺ يتعبَّدُ، وبه أتاه جبريلُ، وهو يُصرَفُ ولا يُصرَفُ، ويُمدُّ ويُقصَرُ » .

٢ ـ الرجوع إلى أكثرَ من نسخة للألفية:

من مظاهر عناية المصنف بنص الألفية رجوعُهُ إلى غير نسخةٍ منها، والنص على مواطن الخلاف بينها، ومن أمثلة ذلك قوله في تفسير قول الناظم[١]:

وَلاَمُ مَنْ بِهِ اسْتَغَثْتَ تَفْتَحُهْ   إذ المُنَادَى كَالضَّمِيرِ تَلْمَحُهْ

قال: « ... وجاء في بعض النسخ: «تشرَحُه»، وعليه «شرح ابن القوَّاس»، وجاء في بعضها: «تفتَحُهْ» ، وعليه «شرح ابن النحوية» وليس بجيِّدٍ، فإنه إيطاءٌ، وحاوَلَ ابنُ النحوية أن يُخْرِجَه عن الإيطاء بأن جعلَهُمَا مختلِفَي المعنى، فيكون من باب الجنَاس، ووجهُ اختلاف المعنى بأن كلَّ واحد منهما معمولُهُ خلافُ معمولِ الآخَرِ، فمعمولُ الأوَّلِ ضميرٌ عائدٌ إلى اللام، ومعمولُ الثاني عائدٌ إلى قوله: «كالضمير»، ورأى أن ذلك كافٍ في اختلاف معنى الفعلين، فلا يكون إيطاءً، فيجوز عنده في القافيتَين أن يقولَ في الواحدة: زيداً رأيتُهُ، وفي الأخرى: عَمراً رأيتُهُ، وهذا ليس بصحيحٍ » .

٣ ـ ربط نص الألفية بكتب أخرى للناظم:

يحاول المصنف ربط مسائل الألفية بكتاب الفصول للناظم، ومن أمثلة ذلك قوله[٢]: « اختلف النحويون في إعراب «حبَّذا» على ثلاثة أقوال:

الأول: أن «حَبَّ» و«ذَا» رُكِّبَا فصارا اسماً واحداً، وغُلِّبَ فيه جانبُ الاسم الذي

---

(١) انظر صفحة: ٧٢٨ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ٩٠ من النص المحقق .

هو «ذا»؛ لأنَّ الأسماءَ هي الأصولُ، وبهذا القول قال جماعةٌ منهم: المبرِّدُ وابنُ السَّرَّاج والفارسيُّ، ونسبه ابنُ أبي الربيع إلى الخليل وسيبويه، قال: وعليه أكثرُ النحويين، وبه قال ابنُ عصفور والمصنِّفُ في «الفصول» وهنا ... » .

٤ ـ الدفاع عنها:

أما عن دفاع المصنف عن الناظم، فهي مسألة سوف أرجئ الحديث عنها الآن؛ لأني سوف أفرد لها مبحثاً خاصاً فلتراجع فيه .

٥ ـ ربط أبياتها بعضها ببعض:

ربط المصنف قول ابن معط :

« وَلاَ تَقُلْ رَجُلُ تَعْنِي يَا رَجُلْ »

بالأبيات قبله، وهي التي يتحدث فيها عما لا يجوز فيه حذف حرف النداء وهي:

وَمَا لَنَا اسْمٌ فِيهِ لاَمٌ وأَلِفْ نُودِي بِلاَ أيٍّ سِوَى اللهِ وُصِفْ
تَمْثِيلُ أيٍّ لِنِدَاءِ المَعْرِفَة يَا أَيُّهَا الإِنْسَانُ والقَصْدُ الصِّفَة

قال الرعيني:

« هذا من تمام ما لا يجوزُ فيه حذفُ حرف النداء، وقد تقدَّمَ التنبيهُ عليه، وإنَّ هذا البيتَ كان حقُّهُ أن يتقدم على البيتين اللذَينِ قبلَه؛ ليتصل الكلامُ فيما لا يجوزُ فيه حذفُ حرف النداء . والعذرُ له: أنه لما ذَكَرَ أنَّ اسمَ الله لا يُحذَفُ حرفُ النداء منه، أراد أن يستطرِدَ في الكلام عن بعض أحكامه، فذَكَرَ أنه يُنادَى بغير «أي»، واستدعى ذلك تمثيلَه، ثم رجَعَ إلى المقصود مما لا يجوزُ حذفُ حرفِ النداء منه، وهذا هو الحقُّ، لا أنَّ الناسخَ أخَّرَهُ من تقديمٍ كما ذكَرَ بعضُ الشرَّاح[1]، فإنه في غاية البُعد » .

---

(١) يقصد ابن النحوية الذي صرح بذلك في شرح الألفية لوحة (٢٢٨) .

ثامناً: استئناسه ببعض القصص والحكايات:

ومن مظاهر منهج المصنف أيضاً استئناسه ببعض الحكايات والقصص التي جرت معه، وخاصة ما كان بينه وبين شيوخه، قال رحمه الله[1]:

« وقرأتُ يوماً على شيخنا الأستاذِ العلامةِ بقيةِ النحاة أبي عبد الله محمَّدِ بن عليٍّ بنِ الفخّارِ، عُرِفَ بالبِيرِي - رحمه الله تعالى - أوَّلَ سورةِ مريم، فوقَّفَني على قوله تعالى: ﴿ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ﴾، وجعلَني أبدأ بقوله تعالى: ﴿عَبْدَهُ زَكَرِيَّا﴾ وقال لي: ينبغي أن يكونَ الوقفُ على: «رحمةِ ربِّكَ»، ويكونُ الابتداءُ بقوله: ﴿عَبْدَهُ زَكَرِيَّا﴾ فيكون منصوباً بفعلٍ مضمَرٍ، تقديره: اذكُرْ عبدَه زكريا، ويكونُ قولُه تعالى: ﴿وَاذْكُرْ فِي الكِتَـٰبِ مَرْيَمَ﴾ معطوفاً على هذا المقدَّر، فتصيرُ قَصَصُ الأنبياء كلُّهَا متَنَاسِبَةً .

قلتُ: وهذا استنباطٌ حَسَنٌ، وتوجيهٌ يَزيدُ الكلامَ حُسْناً وارتبَاطاً » ..

تاسعاً: ختمُهُ بعض الأبواب بآيات قرآنية:

وقد كان الرعيني - رحمه الله - يختم بعض الأبواب بمسألة يسرد فيها آيات من كتاب الله فيها بعض الإشكالات، ويدير الحديث عليها في تلك المسألة، فيبسط حديثه، ويورد أقوال العلماء، ويذكر القراءات الواردة فيها إن كانت تمس وجه الشاهد، ومن ذلك ما ختَمَ به بابَ أفعلِ التفضيل، قال[2]:

« المسألة الخامسة: في آياتٍ كريمةٍ لها تعلق بأفعلِ التفضيل :

الأولى: قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكاً﴾ «أوَّل» في الآية: «أفعل من» ومعناه: أسبقَ، وهو مضاف فالتقدير: إن أسبَقَ بيتٍ، ولـ«أوَّل»

---

(١) انظر صفحة: ٤٤٢ - ٤٤٣ .

(٢) انظر صفحة ٣٦٥ - ٣٧٣ ، ومثله في باب صفحة: ٤٣٧ - ٤٤٣ .

ثلاثةُ استعمالات ...

الثانية: قولُه تعالى: ﴿ وَآخَرُ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجٌ ﴾ قرأ السبعةُ إلا أبا عَمْرٍو ﴿وآخَرُ﴾ بالإفراد على وزن آدم، وقرأ أبو عَمْرٍو ﴿وأُخَرُ﴾ جمعاً، ومُفرَدُهُ: أُخرَى نحو: كُبرَى وكُبَر، و﴿آخَرُ﴾ على القراءة المشهورة من أفعلِ التفضيل ...

الثالثة: قولُه تعالى: ﴿ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيراً فَهُوَ خَيرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيرٌ لَكُمْ﴾ ... أما «خير» الأوَّلُ فليس بأفعَلِ التفضيلِ، ويحتمِلُ أوجُهاً: ...

الرابعة: قوله تعالى: ﴿ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴾ اختُلِفَ في «أخفى» فقيل...

الخامسة: قوله تعالى: ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الحِزْبَينِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَداً ﴾ اختُلِفَ في أحصى ...

السَّادسة: قوله تعالى: ﴿ فَاذْكُرُوا اللهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْراً ﴾ «أشدَّ» في الآية أفعلُ التفضيلِ، وهو صفةٌ للذِّكْرِ. وقد استشكَلُوا نَصْبَ «ذِكْرٍ» بعدَه...

السابعة: قولُه تعالى: ﴿ فَاللهُ خَيرٌ حِفْظاً وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ ﴾ قرأ جمهورُ السبعة ﴿حِفْظاً﴾ مصدراً ...، وقرأ حمزةُ والكِسَائيُّ وحَفصٌ ﴿حَافِظاً﴾اسمُ فاعل، وكلاهُمَا تمييزٌ، وأعرَبَ الزَّمخشَريُّ «حافظاً» حالاً ...

الثامنة: قوله تعالى: ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ﴾ الظاهرُ أن «خيراً» هنا لا يُرادُ به أفعلُ التفضيل ... » .

المبحث الثاني:

مصادِرُهُ في هذا السِّفْر

عاش أبو جعفر الرعيني في القرن الثامن الهجري، ذلك العصر الذي جمع بين راحتيه نتاج سبعة قرون خلت من تواليف العلماء، على اختلاف ضروبها وأصنافها، نضيف إلى ذلك أن الرعيني كان رجلاً واسع الاطلاع، غزير الثقافة، وقد ذكر المؤرخون أنه كان مبرزاً في عدد من العلوم كالنحو والصرف واللغة والعروض والأدب، وغيرها من الفنون :

قال عنه ابن خطيب الناصرية(١): « كان إماماً عالمًا فاضلاً أديباً ماهراً في النثر والنظم، مجيداً فيهما، مكثراً بارعاً في النحو والبيان والتصريف والبديع، متقناً لكلام العرب » .

وقال تلميذه طاهر بن حبيب(٢): « كان حسن الخَلق والأخلاق، جميل المصاحبة للإخوان والرفاق، عالمًا بالنحو والتصريف والبديع، كاشفاً عن وجه العروض كل حجاب منيع، مجيداً في قراءة الحديث، عارفاً بالقديم من رواته والحديث، ذا يد طولى في فن الأدب، وإتقانٍ لمعرفة كلام العرب » .

هذه المكانة التي تبوأها أبو جعفر الرعيني لا شك أنها كانت نتيجة اطلاعٍ واسعٍ على كثيرٍ من نتاج علمائنا، وإلمامٍ بكثيرٍ مما حَوَتْهُ طُرُوسُهُ، وذاكرةٍ واعيةٍ في استحضار ما تلقّاهُ عن الأشياخ .

لقد تنوَّعَت روافدُ معرفته، وتعدَّدت مصادرُ ثقافته، ومِن ثَمَّ أقول: إنه من غير اليسير الإلمامُ بمصادره على وجه التحديد ـ خاصةً أني أُحدِّدُ مصادرَ سفرٍ واحدٍ من

(١) الدر المنتخب بتاريخ حلب ١٢٨/١ .

(٢) فيما نقله عنه ابن قاضي شُهبة في الإعلام بتاريخ أهل الإسلام ٢٤٨/١ .

مصادر كتاب ضخم، إلا أنَّ معالِمَ واضحةً تَلُوحُ في أثناء هـذا السِّفْرِ، تدلنا على بعض الأصول التي استقى منها أبو جعفر مادته العلمية، علماً بأنه قد نصَّ على كثير منها في أثناء صفحاتِ هذا السِّفْر .

على أن الرعيني كان يُغفِلُ الإشارةَ إلى المصدر الذي أفاد منه في بعض الأحيان، مكتفياً بقوله: وقال بعضُهُم، أو: ذهب بعضُ العلماء، أو: ذهب بعضُ المتأخرين، أو غير ذلك، ولعل سبب هذا أنَّ نقلَه عنها كان بواسطة مصادر أخرى.

كما أنه في كثير من المواضع كان يكتفي بذكر العالم دون تحديد كتابه الذي نقل عنه، كقوله: وعن أبي زيد، أو: وعن يعقوب، أو: قال ابن السِّيد، أو قال ابن بابشاذ، وغير ذلك.

وفي قليل منها كان يُغفل الإشارة إلى المصدر تماماً، ولعلَّ إشارتَه إليه في مواضع أخرى من هذا السِّفْر والأسفار الأخرى يشفع له .

وقد أشرتُ في حواشي التحقيق إلى ما استطعتُ الوُقُوفَ عليه من كل ذلك .

وبعد الوقوف على مصادر الرعيني في هذا السِّفْرِ، قمت بتقسيمها إلى ثلاثة روافد :

١ ـ ما تلقاه عن شيوخه، ووقف عليه في مؤلفاتهم .

٢ ـ ما وقف عليه من شروح ألفية ابن معطٍ .

٣ ـ ما وقف عليه من كتب النحو واللغة وغيرها .

وسوف أتناول كل رافد منها بشيء من التفصيل، على أني أقول: إنه ليس من همي هنا أن أقوم بالوقوف عند كل تلك المصادر التي استقى منها، وكل هؤلاء العلماء الذين أفاد منهم، فالمقام يضيق عن مثل هذا المقصِد، إلا أنني سوف أتوقف عند بعضهم ممن أكثر المصنف من النقل عنه، وكان له أثر واضح في هذا السفر في كل رافد من الروافد السالفة الذكر، والله الموفق والمعين .

الرافد الأول:

وهو ما تلقى فيه أبو جعفر معرفتَه عن شيوخه مشافهةً، أو أفاده من كتبهم، ويمثل هذا الاتجاه بشكل رئيسٍ العلامةُ أبو حيان الأندلسي، لذا سوف أقصر الحديث في هذا الجانب عليه:

- أبو حيَّان:

هو أثيرُ الدِّين محمَّدُ بنُ يُوسُفَ بن عليِّ بنِ يُوسُفَ بنِ حيَّان الأندلسيُّ، الإمام الحافظ الأستاذ، شيخ العربية والأدب والقراءات مع العدالة والثقة[١]، قال عنه الإمام الذهبي: ومع براعته الكاملة في العربية له يدٌ طولى في الفقه والآثار والقراءات واللغات، وله مصنفات مفيدة في القراءات والنحو، وهو مفخر أهل مصر في وقتنا في العِلم[٢].

وإذا كان أبو حيان بهذه المرتبة من الفضل والعلم، فلا غرابة من أن يؤثر في تلميذه أبي جعفرٍ تأثيراً ظهرت بصماته واضحةً جليةً في ثقافته بشكل عام، وفي هذا الكتاب الذي بين أيدينا بشكل خاص، حتى إنك لتجده حاضراً في كل مبحث من مباحثه، وكل مسألة من مسائله، يستشهد بأقواله، ويستأنس بتعليقاته، ويتبنّى ردودَه وتعليلاتِهِ في كثير من الأحيان .

لقد كان اهتمام الرعيني بشيخه كبيراً، وإفادته منه شاملةً، لما تلقاه عنه أو اطلعَ عليه في أبرز مؤلفاته كـ « التذييل والتكميل، و « منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك »، و « ارتشاف الضرب » ، وتفسير « البحر المحيط » .

أما الذي كان له أكبر الأثر منها ، وكان للرعيني اتكاءٌ ظاهرٌ عليه، فهو ذلك

(١) غاية النهاية ٢/٢٨٥ .

(٢) المصدر السابق .

الكتاب الجليل « التذييل والتكميل في شرح التسهيل » ، ولذلك رجعت إليه كثيراً في توثيق النصوص.

ومع هذا فلقد كانت لأبي جعفر مع شيخه أبي حيان صولات وجولات، وله معه في تعقباته لابن مالك مناقشات ووقفات، دلت على مدى نزاهته وبعده عن الجور والتعصب، انتصر في كثير من المواضع له لما رأى جوراً في الأحكام ظاهراً، وقد بسطتُ القول في هذا الجانب في مبحث (موقف المؤلف من شيخه أبي حيان) فليُرْجَع إليه .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الرعيني نص على بعض شيوخه الذين أفاد منهم سوى أبي حيان كابن الفخار الأندلسي (ت٧٥٤هـ) [1] .

الرافد الثاني:

ويمثّلُهُ شرّاحُ ألفية ابن معط الذين اطلع أبو جعفر على شروحهم، وقد نص على عدد منهم في السِّفْرِ الأول من هذا الشرح[2]، ومن هؤلاء الشرّاح الذين ورد لهم ذكرٌ في هذا السِّفْر:

شمس الدين بن الخباز المَوصلي (ت٦٣٩هـ)، وابن القوّاس المَوصلي (ت٦٩٦هـ)، وتقي الدين النِّيلي (من علماء القرن السابع هـ)، وبدر الدين بن النحوية (ت٧١٨هـ)، وناصر الدين بن بابشاه (ت ٧٣٥هـ)، وابن الفخار الأندلسي (ت٧٥٤هـ) .

ومن الشُّرُوح التي وردت في هذا السِّفْر ولم ينصّ عليها المصنِّفُ في السِّفْر الأول: شرح الألفية لجمال الدين بن إياز (ت٦٨١هـ) [3] .

---

(١) انظر صفحة: ٤٤٢ - ٤٤٣ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ١/٦ من السِّفر الأول .

(٣) انظر صفحة: ٥ من النص المحقق .

وقد نصَّ المصنفُ على إفادته من هذه الشروح في أول الكتاب حيث قال: « ثم كنتُ أخير مَن جرى في حلبتهم على قُصُور باعِهِ، وجاء بعد انفضاض سُوقهم، فلم يجد مشترياً لمتاعه، ولكني أردتُ أن أُنظَمَ في عِقدهم، وأجمعَ ما تفرَّق من فوائدهم من بعدهم ... » .

وقد تفاوتت هذه الشروح فيما بينها من حيث اعتمادُ الرعيني عليها قلَّةً وكثرةً، وبعضُهَا خَلا هذا السِّفْرُ من ذكره تماماً، وقد وجدتُ أنَّ أكثرَ الشروح التي أفاد منها الرعيني في هذا السِّفْر هو شرح بدر الدين بن النحوية (ت٧١٨هـ)، فقد صرح بذكره أو ذكر صاحبه ثلاث عشرة مرةً ، بينما صرح ببعض الشروح الأخرى مرة، وبأخرى مرتين أو ثلاثاً، وقد كانت للرعيني مع ابن النحوية وقفاتٌ، حيث كان ابن النحوية كثير الاعتراض على ابن معط في نص الألفية، فانبرى له الرعيني مدافعاً عن الناظم، وراداً عليه أغلبَ اعتراضاته، وقد بسطت القول في هذا الجانب في مبحث (موقف المصنف من الناظم) ومبحث (موقفه من شراح الألفية).

ولكثرة تعقب الرعيني لابن النحوية رأيت أن أعقد بين كتابيهما موازنة في مبحث خاص كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

الرافد الثالث:

وهو ما وقف عليه الرعيني من المصادر المختلفة، وهي مصادر كثيرة ومتنوعة زادت على خمسين مصدراً، جلُّها من كتب النحو، ويأتي في مقدمتها كتابُ إمام النحاة

سيبويه (ت١٨٠هـ):

كتابه أول مصنف في النحو، وهو عمدة الدراسات العربية، وكلُّ مَن جاء من

بعده كلٌّ عليه، قال عنه صاعد الأندلسي[1]: « لا أعرف كتاباً أُلف في علم من العلوم، قديمها وحديثها، فاشتمل على جميع ذلك العلم، وأحاط بأجزاء ذلك الفنِّ غير ثلاثة كتب:

أحدها: المجسطي لبطلميوس في علم هيئة الأفلاك .

والثاني: كتاب أرسطوطاليس في علم المنطق .

والثالث: كتاب سيبويه البصري النحوي، فإن كل واحدٍ من هذه لم يشذَّ عنه من أصول فنه إلا ما لا خطرَ له » .

وقد كان للرُّعيني اهتمامٌ كبيرٌ بسيبويهِ وكتابه وآرائه، لذلك نراه دائماً يأخذ بها، يتبناها ويدافع عنها، وكثيراً ما يستشهد بأقواله، ويجعلها حكماً عدلاً بينه وبين من يخالفه في حكمٍ ما، ومن أمثلة ذلك:

* عَارَضَ المصنفُ شيخَه أبا حيان في مسألة دخول (لا) على (حبذا)، حيث استشكل أبو حيان ذلك فقال: « ...لأنَّكَ إما أنْ تُفَرِّعَ على أن «حبَّذا» كلُّهُ فِعْلٌ، أو «حبَّ» فِعْلٌ و«ذا» اسمٌ، وكلاهما لا تدخلُ عليه «لا»؛ لأنها لا تدخلُ على الماضي غيرِ المتصرف، أو تُفرِّعَ على أنَّ مجموعَهُ اسمٌ، فلا ينبغي أن تدخلَ عليه «لا»؛ لأنَّه إمَّا أن تُقدِّرَهُ منصوباً بها، وليس بجيدٍ؛ لأنَّ النَّصبَ على العموم نحو: لا رجلَ، ولا يصحُّ هنا؛ لأنه خصوصٌ. يعني أنَّ العامَّ إذا نُفِيَ صار خاصاً، و«حبَّذا» كانت قبل دخول «لا» يُرَادُ بها العمومُ، فلما دخلتْ «لا» نَفَتِ العمومَ، فصار خصوصاً. قال: وإمَّا أن تُقدِّرَهُ مرفوعاً، وليس بجيِّدٍ؛ لأنَّ الأصحَّ تَكرارُ «لا»، ولا يجوز عدَمُ التَّكرارِ إذا ارتفعَت الأسماءُ بعدَها بالابتداء، إلا على مذهب الأخفشِ والمبردِ.

قال الرعيني[2]: قلتُ: إن صحَّ دخول «لا» على «حبَّذا» من الكلام، فلا معنى

---

(١) عن كتاب سيبويه إمام النحاة: ١٤ .

(٢) انظر صفحة: ٨٩ من النص المحقق .

لهذا التردد، ولا يَسَعُ إلا قبولُهُ وتوجيهُهُ، لاردُّهُ واستشكَالُهُ، وسواءٌ كان توجيهُهُ جارياً على القياس أو غيرَ جارٍ، وانظر قولَ سيبويه: قِفْ حيث وقفوا، ثم فسِّرْ يُرْشِدْكَ إلى ما ذَكَرْتُ لك » .

* ومما يدل على عناية الرعيني بنص الكتاب ما نراه من نصه على أكثرَ من نسخة له، ومنه قوله في باب الصفة المشبهة(١):

« فإنْ رَفَعَتْ ظاهراً سببياً، فلا يخلُو أنْ يكون السَّبَبيُّ مفرَداً أو مثنًّى أو مجمُوعاً، فإن كانَ مفرَداً تَعَيَّنَ إفرادُ الوصفِ ... وإنْ كانَ السَّبَبيُّ مجمُوعاً عاقِلاً أو غيرَ عاقِلٍ، فلا تخلُو الصِّفَةُ أنْ تكونَ مما يُجمَعُ جمعَ التَّكسِيرِ والسَّلامَةِ أو جمعَ السَّلامةِ فَقَط، فإنْ كانت الصِّفَةُ مما يُجمَعُ جمعَ السَّلامَةِ فَقَط نحو: شَرَّابٌ فالإفرادُ ...

فإنْ كانَتْ ممَّا يُجمَعُ الجَمْعَين أو جمعَ التَّكسيرِ فقَطْ، ففيه ثلاثةُ مَذاهبَ:

الأوَّل: لسيبويهِ - نَصَّ عليه في بعضِ نُسَخِ « الكتاب » - والمبرِّدِ، وأبي موسى الجزوليِّ، وابنِ مالكٍ: أن التَّكسيرَ أَحْسَنُ مِنَ الإفرادِ... » .

ومن استشهادات أبي جعفر بأقوال سيبويه في كثير من المواقف، قوله في الألف واللام الداخلة على فاعل نعم وبئس(٢):

« وقد اختلف النحويون فيها على أربعة أقوال:

الأول: أنها جنسية حقيقة، وبه قال سيبويه وجمهور النحويين، فإذا قلتَ: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، فـ« الرَّجُلُ » عامٌّ، والجنس كلُّهُ هو الممدوح، وحصل لـ« زيد » المدحُ لأنه فرد من أفراد الجنس الممدوح، ولذلك قال سيبويه: « كأنك تريد أن تجعله من أمةٍ كلهم صالح » ...

---

(١) انظر صفحة: ٢٨٨ .

(٢) انظر صفحة: ٣٤ - ٣٥ .

وقال في تثنية وجمع الضمير المتصل بنعم وبئس[١]:

« واختلف النحويون في ذلك: فذهب سيبويه والبصريون أنّه لا يثنى ولا يجمع فلا يقال: نِعْمَا رجُلَينِ الزَّيدان، ولا: نِعْمُوا رجالاً الزَّيدون، قال سيبويهِ[٢]: واعلم أنك لا تُظهرُ علامةَ المضمَرين في نِعْمَ، لا يقولون: نِعْمُوا رجالاً، يكتفون بالذي يفسره » ...

ويقول: « وكم في كتاب سيبويهِ من تقديرٍ يقولُ بعدَه: وهذا تمثيلٌ لا يُتَكَلَّمُ به[٣] » .

وغير ذلك كثيرٌ من تعويل المصنف على كلام إمام النحاة، واعتماد آرائه، والاستشهاد بأحكامه في مختلف المسائل النحوية، ولم أقف للمصنف على مسألة واحدة نصَّ فيها على مخالفة سيبويه .

وسوف يتضح لنا هذا الأمر بشكل أكبر في مبحث أفردُهُ لاختيارات المصنف إن شاء الله تعالى .

ومن الذين كثرت نقولُ الرعيني عنهم وإفادتُهُ منهم:

١ - أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، وقد ذكر له من الكتب: « الإيضاح » و« المسائل المشكلة » المعروفة بالبغداديات، و « المسائل الحلبيات » و « التذكرة » .

٢ - ابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، وذكر له من الكتب: « المقرب » ، و « شرح المقرب » و « شرح الجمل » .

٣ - ابن مالك (ت٦٧٢هـ) وذكر له من الكتب: « التسهيل » و « شرح التسهيل » و « شرح الكافية الشافية » و « الألفية » .

---

(١) انظر صفحة: ٥٥ .

(٢) الكتاب ١٧٩/٢ .

(٣) انظر الكتاب ٧٢/١، ٨٣، ٣١٢، ٣٧١، ٣٧٤، ٣٧٥ ....

ثم يلي ذلك المصادرُ التي نص عليها الرعيني في هذا السِّفْر، وهي على النحو التالي:

- المسائل الكبير (أو الكَبير) للأخفش (ت٢١٥هـ) .
- الملوك له أيضاً (ت٢١٥هـ) .
- التصريف لابن كيسان (ت٢٢٩هـ) .
- المقتضب للمبرد (ت٢٨٦هـ) .
- الفصيح لثعلب (ت٢٩١هـ) .
- الجمل لأبي القاسم الزجاجي (ت٣٣٧هـ) .
- ليس في كلام العرب لابن خالويه (ت٣٧٠هـ) .
- سر صناعة الإعراب لابن جني (ت٣٩٢هـ) .
- الصحاح للجوهري (ت٣٩٣هـ) .
- شرح اللمع لابن بَرهان (ت٤٥٦هـ) .
- المقدمة المحسبة لابن بابشاذ (ت٤٦٩هـ) .
- أشعار الشعراء الستة الجاهليين للأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ) .
- المسألة الرشيدية له أيضاً (ت٤٧٦هـ) .
- رد الشارد إلى عقال الناشد لابن الطراوة (ت٥٢٨هـ) .
- العجائب والغرائب للكرماني (ت بعد ٥٣١هـ) .
- أحكام القرآن لابن العربي (ت٥٤٣هـ) .
- التمهيد لابن بطال (ت٥٤٩هـ) .
- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (ت٦٠٦هـ) .
- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ت(٦١٦هـ) .
- بغية الأمل في شرح الجمل لأبي بكر بن طلحة الإشبيلي (ت٦١٨هـ) .
- الفصول لابن معط (ت٦٢٨هـ) .

- النهاية في شرح الكفاية لابن الخباز (ت٦٣٩هـ) .
- شرح المفصل لابن يعيش الحلبي (ت٦٤٣هـ) .
- الكافية لابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) .
- شرح الجزولية لعلم الدين الأندلسي (ت٦٦١هـ) .
- شرح الألفية لابن الناظم (ت٦٨٦هـ) .
- الكافي في شرح الإيضاح لابن أبي الربيع (ت٦٨٨هـ) .
- البسيط في النحو لابن العلج (ت ق ٧ هـ) .
- اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر للرعيني (ت٧٧٩هـ) .
- تحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من القرآن للرعيني (ت٧٧٩هـ) .
- الحلل في شرح الجمل للزناتي (هكذا ورد اسمه) ولم أقف عليه، ولعله الزيات (إسحاق بن حسن)، فإن له شرحاً على الجمل لم يُذكر اسمه[1].

أما عن الأمانة في النقل عن تلك المصادر فقد كان الرعيني رحمه الله أميناً في نقله، فكثيراً ما نراه يعقب على النص الذي يقتبسه بقوله[2]: « انتهى » ، وإذا زاد في النص شيئاً قال[3]: « انتهى وفيه بعض زيادة » ، فإذا ما نقل أشياء على ترتيبها في مصدرها أشار إلى ذلك فقال[4]: « وها أنا أذكرها كما ذكرها أبو حيان » ، أو قال[5]: « وقد أحكم ابن عصفور هذه المسألة في المقرب ... ونحن نذكرها على نحو

---

(١) انظر مقدمة تحقيق كتاب البسيط لابن أبي الربيع ٨١/١ .

(٢) انظر صفحة: ١٨٧ من النص المحقق ، وانظر: ١٩٧، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٦، ٥١٩، ٥٢٨ .

(٣) انظر صفحة: ٢٢٨ من النص المحقق .

(٤) انظر صفحة: ٤٦٧ من النص المحقق .

(٥) انظر صفحة: ١٧٥ من النص المحقق .

ذلك » ، أو: « وأنا أذكرها على الترتيب الذي ذكره ابن مالك » [١].

هذه هي مصادر الرعيني في هذا السفر، وهي بمجموعها كوّنت شخصية هذا العالم المحقق، نضيف إليها ما تلقاه عن أشياخه، وما حفظه من موروث كلام العرب؛ أشعارهم، وأمثالهم، وقصصهم، ونوادرهم .

(١) انظر صفحة: ٢٥٥ من النص المحقق .

المبحث الثالث:

شواهدُ المصنِّفِ في هذا السِّفْر

١ ـ القرآن الكريم:

أما ما يتعلق بشواهد أبي جعفر في هـذا السفر، فإني قد رأيته يترسم خطا النحاة السابقين، فقد أكثر من الاستشهاد بالآيات القرآنية، حتى إنه لا يخلو بحثٌ من مباحثه من ذلك .

و لم يقتصر استشهادُ أبي جعفر على القراءات الصحيحة المتواترة فحسب، بل تعداها إلى القراءات الشاذة، وها هو يخالف شيخه أبا حيان في إحدى المسائل، ويميل إلى ما قرَّره الأخفشُ لأنه عضَدَ موقفَه بشواهدَ قرآنيةٍ، قال في معرض سرده لُّغاتِ الواردة في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم إذا كان صحيحاً غير أب وأم[١]:

« الخامسة: حذفُ الألف والاستغناءُ عنها بالفتحة، كما تُحذف الياءُ ويُستغنى عنها بالكسرة، وقد تقدَّمَ أن هذا مذهبُ الأخفش، وبه قال أبوعليٌّ وأبوعثمانَ وابنُ مالك، وعليه خرَّجَ أبوعليٌّ قراءةَ عاصمٍ: ﴿يَـٰبُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا﴾[٢] بفتح الياء، قال: كان الأصلُ: يا بُنَيَّا فحُذِفَت الألِفُ، وبَقِيَت الفتحةُ قبلَها تدلُّ عليها .

ومَنَعَ بعضُهم هذه اللغةَ التي أجازَهَا الأخفشُ، قال الشيخُ أبوحيَّان: ويحتاجُ إلى سماعٍ من لسان العرَب في النداء، وخَرَّجَ[٣] قراءةَ عاصمٍ على أنَّ الألِفَ حُذِفَت لالتقاء الساكن بعدها، وهو راءُ «ارْكَبْ» وحُذِفَت خَطّاً كما حُذِفَت لفظاً .

---

(١) انظر صفحة: ٦٤٦ ـ ٦٤٧ .

(٢) سورة هود: من الآية: ٤٢ .

(٣) البحر المحيط ٢٢٦/٥ . وراجع معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥٤/٣ .

قلتُ: وهذا التخريجُ لا ينهَضُ، فقد جاءت هذه القراءةُ حيثُ لم يلتقِ ساكنان، قرأ حفصٌ عن عاصم في (لقمان)[1]: ﴿ يَا بُنيَّ ﴾ بفتح الياء في ثلاثة المواضع، و لم يلتقِ فيها ساكنان، قالوا: والذي حمَلَ الأخفشَ على جواز هذه اللغة قولُ الشَّاعِرِ:

فَلَيسَ بِرَاجِعٍ مَافَاتَ مِنِّي بِلَهفَ ولاَ بِلَيتَ ولاَ لَوَ انِّي

... قلتُ: والحقُّ أن القراءة قد ثبتَتْ، وليس لها مَخْرَجٌ يليقُ بها غير ما ذَكَرَه الأخفش، والله أعلم» .

ومن القراءات الشاذة التي استشهد بها المصنف في هذا السفر:

١ - ﴿ فَإِنَّهُ ءَاثِمٌ قَلْبَهُ﴾[2] بنصب « قلبَه » ، وهي قراءةُ ابنِ أبي عَبلَةَ[3] .

٢ - ﴿ إنَّكَ مَـائِتٌ ﴾[4]، وهي قراءة ابن الزبير وابن محيصن وعيسى بن إسحاق وغيرهم[5].

٣ - ﴿كَذِكْرِكُمْ آبَاؤُكُمْ﴾[6] برفع « آباؤكم » وهي قراءة محمد بن كعب القُرظي[7].

٤ - ﴿ ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدُهُ زَكَرِيَّا ﴾[8] برفع «عبدُه» و«زكريا» ، وهي قراءة يحيى بن يعمَر والكلبي وأبي العالية[9].

---

(١) من الآيات: ١٣، ١٦، ١٧ .

(٢) سورة البقرة: من الآية: ٢٨٣ .

(٣) انظر صفحة: ٢٣٩ من النص المحقق .

(٤) سورة الزمر: من الآية: ٣٠ .

(٥) انظر صفحة : ٢٤٧ من النص المحقق .

(٦) سورة البقرة: من الآية: ٢٠٠ .

(٧) انظر صفحة: ٤٠٧ من النص المحقق .

(٨) سورة مريم: الآية: ٢ .

(٩) انظر صفحة: ٤٠٨ من النص المحقق .

٥ - ﴿كَتَبَ اللهُ عَلَيكُمْ﴾[١] فعلاً ماضياً، وهي قراءةُ أبي حَيوَةَ[٢] .

٦ - ﴿لَذَائِقُوا العَذَابَ﴾[٣] بنَصْبِ « العذابَ » معَ سُقوط النونِ مِن «لَذَائِقُوا» ، وهي قرَاءةُ أبي السَّمَّالِ العَدَوِيِّ[٤] .

٧ - ﴿غَيرُ مُعْجِزِي اللهَ﴾[٥] بنَصْبِ الجلالة، معَ حَذْفِ النون مِن « مُعْجِزِي »، وهي قراءةٌ رَوَاها أبو زيد عن أبي السَّمَّال أو غيره[٦].

٨ - ﴿إنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةَ﴾[٧] بنَصْبِ « الناقة »[٨] . وغيرها كثير .

وكان رحمه الله يذكر الآية المستشهد بها، ويعمد أحياناً إلى إعراب بعض ألفاظها إيضاحاً وبياناً لموطن الشاهد الذي ساقها من أجله، مثالُ ذلك حكايته عن أبي عمر الجرمي جواز الإتباع على محل معمول المصدر في العطف والبدل دون غيرهما، حيث أتبع ذلك بقوله[٩]: «وقد استدلَّ مَن أجاز الإتباعَ بالسَّماعِ، فمنه قراءةُ الحسَن: ﴿أَنَّ عَلَيهِمْ لَعْنَةَ اللهِ وَالمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعُونَ﴾[١٠] برفع «الملائكة» فهو معطوفٌ على محل [لفظ] الجلالة، فإنها فاعلةٌ في المعنى » .

---

(١) سورة النساء: من الآية: ٢٤ .

(٢) انظر صفحة: ٤٦٠ من النص المحقق .

(٣) سورة الصافات: من الآية: ٣٨ .

(٤) انظر صفحة: ١٦٦ - ١٦٧ من النص المحقق .

(٥) سورة التوبة: من الآية: ٢، ٣ .

(٦) انظر صفحة: ١٦٧ من النص المحقق .

(٧) سورة القمر: من الآية: ٢٧ .

(٨) انظر صفحة ١٦٧ من النص المحقق، ولم أقف على من نصَّ على هذه القراءة، ولكن يبدو أنه أبو السمال الذي قرأ الآيتين السابقتين،وذكر هذه القراءة العكبري في إعراب القراءات الشواذ ٥٣٣/٢ دون تعيين القارئ.

(٩) انظر صفحة: ٤١٢ من النص المحقق .

(١٠) سورة آل عمران: من الآية: ٨٧ .

٢ ـ الحديث الشريف:

الحديث النبوي هو المصدر الثاني للتشريع واللغة، ولأبي جعفر الرعيني في مسألة الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف رأيٌ خالف فيه شيخه أبا حيان، حيث جنح إلى منهج ابن مالك من حيث التوسعُ في الاستشهاد بالحديث دون قيد أو شرط، ولا غضاضة عنده في ذلك حتى وإن كان الحديث مروياً بالمعنى؛ لأنه يرى أن رواية الحديث بالمعنى لا تكون إلا للصحابي، وإذا كان كذلك فهو حجة؛ لأن ناقله عربي، ومن ثمَّ رأيناه يستشهد في هذا السِّفْر بعدد كبير من الأحاديث والآثار حيث بلغت (٣٣) حديثاً تقريباً، هذا الأمر جعل كثيراً من النحاة يتوقفون عند هذه القضية، وبالجملة فقد انقسمت مواقف النحاة حولها إلى ثلاثة اتجاهات:[(١)]:

١ ـ اتجاه يرى جواز الاستشهاد بالحديث النبوي مطلقاً، ويمثله ثلةٌ من النحاة منهم: ابن خروف (ت٦٠٩هـ)، وابن مالك (ت٦٧٢هـ)، والرضي (ت٦٨٦هـ)، وابن هشام (ت٧٦٢هـ)[(٢)] .

٢ ـ واتجاه يرى المنع احتجاجاً بأن الرواة جوَّزوا نقل الحديث بالمعنى، ومن ثَمَّ فقد يكون الحديث من لفظ الرواة لا من لفظ النبي ﷺ ، ويحمل لواء هذا الفريق أبو الحسن بن الضائع (ت٦٨٠هـ)، وأبو حيان (ت٧٤٥هـ) .

٣ ـ واتجاه يرى التوسط بين الاتجاهين السابقين، ويمثل هذا الفريق أبو إسحاق الشاطبي[(٣)] (ت٧٩٠هـ)، قال: « نقول: إن الحديث في النقل ينقسم قسمين:

---

(١) ينظر في هذه المسألة: الخزانة ١/٩ـ١٥، وإتحاف الأمجاد: ٩ وما بعدها، وموقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي للدكتورة خديجة الحديثي، والنحاة والحديث النبوي لأستاذنا الدكتور حسن موسى الشاعر.

(٢) انظر : إتحاف الأمجاد : ٩ ، ٧٧ .

(٣) تكلم في هذا الموضوع وفصل القول فيه في باب الاستثناء من شرحه على الألفية (المقاصد الشافية) ١/٤٠١ ـ ٤٠٤(المطبوع)، وانظر الخزانة ١/١٢ .

أحدهما: ما عُرف أن المعنى به فيه نقلُ معانيه لا نقلُ ألفاظه، فهذا لم يقع به استشهادٌ من أهل اللسان .

والثاني: ما عُرف أن المعنى به فيه نقلُ ألفاظه لمقصودٍ خاصٍ بها، فهذا يصحُّ الاستشهاد به في أحكام اللسان العربي ... » .

وهكذا وقف أبو جعفر موقفاً مغايراً من شيخه، بل إنه ردَّ عليه في هذه القضية، جاء في باب النداء في مسألة حذف حرف النداء من النكرة المقصودة بعد أن استدل ابنُ مالك على جوازه بعدد من الأحاديث[1]: « قال ابنُ مالك: وهذا من أفصح الكلام .

قال الشَّيخُ أبوحيَّان: صَدَقَ إذا ثَبتَ كونُهُ من لفظِ رسولِ الله ﷺ .

قلتُ: وهذا من الشَّيخ أبي حيَّان كلامٌ فيه غلَطٌ لا يَليقُ بالمقَام، ومُستَنَدُهُ أنَّ الحديثَ النَّبويَّ يجوزُ نَقْلُهُ بالمعنى، فلَعَلَّ هذا مِمَّا نُقِلَ بالمعنى، فلا يكونُ لفظَ الرَّسُول، وهذه طريقَتُهُ في الاستشهاد بالحديث النَّبويِّ، وهذا المستَنَدُ ليس قويّاً؛ لأنَّ نَقْلَ الحديث بالمعنى لا يكونُ إلا للصحابي، لا لِمَنْ بعده، وهذا هو التَّحقيقُ في نقل الحديث بالمعنى، لا يجوزُ إلا للصحابي، قالَه ابنُ العربي في «أحكامه» وشَفَى في ذلك، وإذا كان كذلك فهو حُجَّةٌ؛ لأنَّ ناقلَهُ عربيٌّ، هؤلاء أئمَّةُ الحديث مالكٌ والبخاريُّ ومُسلمٌ لم ينقُلْ أحدٌ منهم الحديثَ بالمعنى، بل حافظوا على ألفاظِه لا سيَّما مسلِمٌ، فإنه أشدُّ محافظةً على ذلك، و لم يَثْبُتْ مِن بَعدِ الصحابة ـ ومَن هو مثلُهُم ـ من التابعين الباقين على لسان العرَب أنَّ أحداً تجرَّأَ على نقل الحديث بالمعنى، ولا صنَّفَ فيه بالمعنى، ومَن طالَعَ كتبَ الحديث وعَلِمَ أحوالَهم وضَبْطَهم تحقَّقَ ذلك، وجَزَمَ به » .

---

(١) انظر صفحة: ٦٢١ من النص المحقق ، وانظر كذلك: ٦٩٧ .

٣ ـ أقوال العرب (شعراً ونثراً):

استشهد الرعيني في هذا السفر بعدد غير قليل من أقوال العرب شعراً ونثراً، حيث بلغ عدد الأبيات الشعرية ما يزيد على (٤٦٠) شاهداً، عوَّل في كثير منها على شيخه أبي حيان، وفي بعضها الآخر على المصادر التي اطلع عليها، كما أنه نسب كثيراً منها إلى أصحابها .

وهذه الشَّواهد في غالبها ترجع إلى شعراء من عصور الاحتجاج، عدا أبياتٍ ذكرها الرعيني استئناساً وتنظيراً، منها قول أبي نواس(١):

وَلَيسَ للّهِ بِمُسْتَنْكَرٍ ... أَنْ يَجْمَعَ العَالَمَ فِي واحِدِ

أو أنه ذكرها تمثيلاً لمعنى من المعاني، أو لبيان اختلاف للعلماء في لفظةٍ ما، كقول أبي نواس(٢):

دَعْ عَنْكَ لَومِي فَإنَّ اللَّومَ إغْرَاءُ ... وَدَاوِني بِالَّتِي كَانَتْ هِيَ الدَّاءُ

وقوله أيضاً(٣):

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا ... حَصْبَاءُ دُرٌّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

وقد وقع في شواهد المصنف أبياتٌ لم أقف عليها عند غيره، منها قولُ الشَّاعر(٤):

كَفُوفَةِ الظُّفْرِ تَخفَى مِنْ حَقَارتِهَا ... وَمِثْلُهَا فِي سَوَادِ العَينِ مَشْهُورُ

وقولُ الشَّاعر(٥):

إنَّ الَّتِي هَامَ الفُؤَادُ بِذِكْرِهَا ... رَقُودٌ عَنِ الفَحْشَاءِ خُرْسُ البَجَائِرِ

---

(١) انظر صفحة: ٣٧ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ٥٣٥ من النص المحقق .

(٣) انظر صفحة: ٣٢٦ من النص المحقق .

(٤) انظر صفحة: ٢٢٠ من النص المحقق .

(٥) انظر صفحة: ٢٨٧ من النص المحقق .

وقولُ الشَّاعر(١):

فَإِذَا بَـــدَا لَكَ نَحْتُ أَثْلَتِنَا فَعَلَيكَهَا إنْ كُنْتَ ذَا حَـرَدِ

وقولُ الشَّاعر(٢):

أَبَابِيـلُ دَبْـرٍ شُمَّسٌ دُونَ لَحْمِهِ حَمَت لَحْمَ شَهَّادٍ عَظَيمَ المَلاَحِمِ

وقول الشاعر:

أَلاَ نَعَبَ النَّاعِي بِخَيْرَي بَنِي أَسَـدْ بِعَمْرِو بنِ مَسْعُودٍ وَبِالسَّيِّدِ الصَّمَدْ(٣)

فهذه الأبيات لم أقف عليها فيما اطلعت عليه من المصادر.

كما وقعت في هذا السِّفْر رواياتٌ لأبياتٍ لم أقـف عليهـا عنـد غـير المصنف، منها قولُ الشَّاعر(٤):

أَحْقَبُ شَحَّاجٌ مِسَلٌ عُونِ
لاَحِقُ بَـــطْنٍ بِقَـراً سمِينِ

فقوله: (مِسَل) بالسين لم أقف عليه في مصـدر مـن المصـادر، والـذي وقفـتُ عليـه (مِشَل) بالشين .

وقولُ الشَّاعر(٥):

يَا أَيُّهَا المَـايِـحُ دَلْوِي دُونَكَا
إِنِّي رَأَيتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا

فقوله (المايح) بالياء لم أجدها عند غيره، والرواية في المصـادر: (المـائح)، وقـد نـص الرعيني نفسُهُ على (المايح) بقوله(٦): « والمايِحُ هنا بياء مثنَّاةٍ من أسـفل: الـذي يـنزلُ في البئر فيملأُ الدلوَ ... » .

---

(١) انظر صفحة: ٥٣٩ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ٢٠١ من النص المحقق .

(٣) من الطويل، ولم أقف على هذا الشاهد فيما اطلعت عليه من المصادر .

(٤) انظر صفحة: ٢٦٩ - ٢٧٠ .

(٥) انظر صفحة: ٢٦٠ من النص المحقق .

(٦) انظر صفحة: ٢٦١ من النص المحقق .

وقولُ الشّاعر(١):

ذِي دَعِ اللَّومَ فِي العَطَاءِ فَإِنَّ الـ ـلَومَ يُغْرِي الكَـــرِيمَ بِالإِعْـطَـاءِ

الرواية في المصادر: « يغري الكرام بالإجزال » .

وقول الشاعر(٢):

كناطحٍ صخرةٍ يوماً لِيُوهِنَهَا فلم تُضَرَّ وأوهى قَرنَه الوَعِلُ

رواية الديوان والمصادر جميعاً (فلم يضِرْها) .

وقول حسان(٣):

ألستُ بنعمَ الجارِ يؤلفُ بيتَهُ أخا ثلةٍ أو معدِمَ المالِ مصرِمَا

رواية كل المصادر (أخا قلّةٍ) .

كما تجدر الإشارة إلى أن هناك كثيراً من الأبيات التي أوردها الرعيني، لم أقف عليها إلا عند شيخه أبي حيان .

ولربما تعرض الرعيني لما في البيت الواحد من روايات متعددة تختلف المعاني باختلافها، وينص على معنى كل رواية فيها كما في قول الشاعر(٤):

رُوَيْدَ عَلِيًّا جُـدَّ مَا ثَدْيَ أُمِّهِمْ إِلَيْنَا وَلَكِـنْ بُغْضُهُمْ مُتَمَايِنُ

قال: « ويُروَى: «مُتمَايِنُ» من المَيْن وهو الكذِبُ؛ أي: بغضُهُم متكاذبٌ؛ لأنه على غير ذَنْبٍ، ويُروَى: «مُتمَائِن» بالهمز؛ أي: متقادِم، ويُروَى: «وَدُّهُم متبَاين» فيكونُ من البَيْن بالباء الموحَّدة » .

وكان من منهج الرُّعيني في شواهده أنه ينص في غالب أمره على موطن الشاهد فيها، وقد يفسرُ بعض ألفاظها، ويعربها، ويُوجِزُ في كثير من الأحيان معناها، فيُورد ما يتعلق بالمعنى من أبياتٍ أخرى غيرِ الشاهد إن تطلّبَ المقامُ ذلك، وقد مر بنا بعض أمثلة ذلك في مبحث (منهج المصنف) .

---

(١) انظر صفحة: ٦١٩ من النص المحقق .
(٢) انظر صفحة: ١٤٣ من النص المحقق .
(٣) انظر صفحة: ٧ من النص المحقق .
(٤) انظر صفحة: ٤٩٦ من النص المحقق ، وانظر: ١٥ - ١٦ .

المبحث الرابع:

موازنة بين هذا السِّفْر من شرح الرعيني وما يقابله من شرح ابن النَّحْوِيَّة

مما سبق في منهج المصنف، اتضح لنا أن الرعيني قد سلك في كتابه هذا طريق البسط والتوسع في عرض أبوابه ومسائله، ومن خلال اطلاعي على هذا الكتاب، ومقارنته بما وصل إلينا من شروح لألفية ابن معطٍ، رأيتُ أن شرح الرعيني هو أوسع تلك الشروح مادةً، وأوفاها بحثاً، وأشملها استقصاء، وأوعبها تمثيلاً وتعليلاً وتحليلاً، ولذلك قال عنه ابنُ قاضي شُهبة[1]: « وعملَ شرحاً مطوَّلاً على ألفية الإمام يحيى، أتى بما فيه النفوسُ تحيا » .

وقال ابن خطيب الناصرية[2]: « وهذا الكتاب يدل على عِظَم قدْرِه، وكثرة اطلاعه، وتبحره في هذه العلوم » .

وجاء في حاشية إحدى نسخ الدرر الكامنة[3]: « وشرحَ ألفية ابن معطي شرحاً عظيماً حافلاً في أحدَ عشر مجلداً بخطه... أبان في هذا الشرح عن علم جمٍّ، واطلاعٍ كثيرٍ، ونظرٍ دقيقٍ » .

وقد أشار الرُّعينيُّ نفسُهُ في بداية كتابه هذا إلى أنه اطلع على كثير من هذه الشروح وأفاد منها، فكأن الناظر في هذا الكتاب ناظرٌ في تلك الشروح، مع حسن ترتيب وتبويب، وبسط واستقصاء، يكتنف كل ذلك سلاسةُ أسلوب، ووضوحُ عبارة .

لذلك رأيت أن أقوم بعقد مقارنة بين هذا السِّفْر من شرح الرعيني وما يقابله

---

(١) الإعلام بتاريخ الإسلام ٢٤٨/١ .

(٢) الدر المنتخب ١٢٩ .

(٣) الدرر الكامنة ٣٦١/١ حاشية (٣) .

من شرح ابن النحوية؛ وذلك لأني رأيت أن اسم ابن النحوية قد تردد في هذا السِّفْر كثيراً مقارنة بغيره من الشرَّاح، وإفادةُ المصنف منه ظاهرةٌ، وكانت له معه وَقَفَات، كان في بعض منها مرتضياً رأيه، وفي كثير منها متعقِّباً له، راداً عليه اعتراضاته، وسنقف على شيء من ذلك في النص الذي سوف أسوقه في هذه الموازنة، إلا أني أقول: إن بصماتِ الرُّعينيِّ في كتابه واضحةٌ جليَّةٌ، لم تقف عند حد النقل والمتابعة فحسب، بل تعدته إلى العرض والمناقشة، والتصحيح والتضعيف وغير ذلك مما هو مبثوث مستفيض في هذا السِّفْر، وهذا أيضاً أمرٌ بينٌ واضح لمن أنعم النظر في هذا المؤلَّف بشكل عام .

أما من حيث المادةُ العلميةُ عرضاً وتبويباً وتنظيماً، فقد فاق الرعيني فيها أنداده من شراح الألفية، وهذا أمر واضح أيضاً، لا حاجة بنا لإطالة الحديث فيه .

وأبو جعفرٍ في كتابه أطولُ نَفَساً، وأوسعُ بسطاً واستقصاءً، وتفريعاً للمسائل، فهو يُعنَى بمسائل الخلاف المذهبية وغير المذهبية، كما يُعنى بإيراد أقوال النحاة في شتى المباحث والمسائل، ويحتفلُ كثيراً بالتعليلات والردود والمناقشات، ويكفي للتدليل على ذلك أن نعلم أن أبيات الألفية المشروحة في هذا السفر بلغ عدَدُها خمسةً وثمانين بيتاً، استغرقت هذا السِّفر بأكمله؛ الذي بلغ عددُ لوحاته تسعاً وعشرين ومائتي لوحةٍ، بينما عددُها في شرح ابن النَّحْويَّة ثلاثٌ وأربعون لوحةً، مع فارقٍ بسيطٍ في زيادة حجم لوحاته عن لوحات شرح الرعيني .

شواهدُ الرُّعَينيِّ في هذا السِّفْرِ تَفُوقُ ما يقابلُهُ من شرح ابن النحوية كثيراً، فقد بلغت الشواهد الشعريَّةُ عند ابن النحوية (١٣٧) شاهداً تقريباً، بينما هي عند الرعيني ما يقرب من (٤٦٠) شاهداً، وبلغت الشواهدُ القرآنية عند ابن النحوية (٥٦) شاهداً، وعند الرعيني (١٧٦) شاهداً، وبلغت الشواهد من الحديث والأثر عند ابن النحوية (١٣) شاهداً، وعند الرعيني (٣٤) شاهداً .

حفلَ كتابُ الرعيني بكثير من المباحث البلاغية والعروضية والتفسيرات اللغوية، ويكاد ذلك ينعدم عند ابن النحوية .

للرُّعيني اهتمامٌ واضح بألفاظ الألفية، حيث يعود في نهاية كل باب لتفسير ألفاظها، وإعراب ما أُبهِمَ، وتوضيح ما غَمُض منها، وكذلك نصُّهُ على الروايات المختلفة لنصها، بينما لا نجد ذلك عند ابن النحوية .

حشد الرعيني عدداً كبيراً من المصادر والمراجع التي أفاد منها في هذا السفر، بينما لم نجد في شرح ابن النحوية إلا قليلاً منها .

ولإيضاح بعض ما سبقت الإشارة إليه من مزايا الشرحين، سوف أسوق نصاً لأبي جعفر وآخرَ يقابله لابن النحوية، وقد راعيتُ أن يكون النصُّ قصيراً، ورأيتُ أن يكون حول قولِ ابن معطٍ:

وَمَا لَنَا اسْمٌ فِيهِ لاَمٌ وأَلِفْ ... نُودِي بِلاَ أَيٍّ سِوَى اللهِ وُصِفْ

تَمْثِيلُ أيٍّ لِنِدَاءِ المَعْرِفَة ... يَا أَيُّهَا الإِنْسَانُ والقَصْدُ الصِّفَة

وَلاَ تَقُلْ رَجُلُ تَعْنِي يَا رَجُلْ ... وَمَا سِوَى ذَيْنِ فَكَيفَ شِئْتَ قُلْ

قال ابن النحوية[1] في شرح هذه الأبيات بعد أن أوردها في مقدمة كلامه:

« لا يجوز نداء ما فيه الألف واللام بغير وصلة عند البصريين؛ لئلا يجمع بين حرف النداء والألف واللام، وهو جمع بين أداتي تعريف في محل واحد، وهو غير جائز، بخلاف حرف النداء مع العلمية والإضافة نحو: يا عبد الله؛ لأن الممتنع اجتماع أداتي تعريف لا اجتماع تعريفين، أما مع العلمية فلاختلافهما، أو لأن تعريف العلمية يقدر منتفياً، ثم يعرف بالنداء، وأما مع الإضافة فلاختلاف التعريفين، فلا يلزم الجمع بين الألف واللام والإضافة، وإن كان التعريفان مختلفين للاستغناء بأحدهما عن الآخر؛ لأنهما متساويان في رفع العموم .

وأجاز الكوفيون نداء ما فيه الألف واللام، واستدلوا بجواز: (يا الله) إجماعاً،

---

(١) شرح الألفية لوحة (٢٢٧ - ٢٢٨) .

وبقول الشاعر:

مِنَ اجْلِكِ يَا الَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالـودِّ عَنِّي

وبقول الآخر:

فَيَا الغُلاَمَانِ اللـذَانِ فَرَّا
إِيَّاكُمَا أَنْ تُكْسِبَانِي شَرَّا

وأجيب: أما عن اسم الله فلأن أسماء الله تعالى توقيفية، و لم يجئ إذنٌ في: يا أيها الله، ولا في هذا الله، أو لأنهم كرهوا أن يأتوا باسم مبهم يطلقونه على الله عز وجل، أو لأن الألف واللام تنزلتا منه منزلة الجزء لما كانا بحيث لا يفارقانه كما لا يفارقان النجم ونحوه، وعلى ذلك فلا يكون التعريف، ولا يلزم الجمع بين أداتي تعريف، بخلاف غيره مما فيه الألف واللام، أو لأن الألف واللام فيه عوض عن همزة إله؛ لأن أصل قولك إله، ثم دخلت الألف واللام فقيل: الإله، ثم نقلت حركة همزة (إله) إلى الساكن قبلها وحذفت فصار اِلـلاَه، بلام أولى مكسورة، وثانية مفتوحة، ثم أسكنت اللام الأولى وأدغمت في الثانية، فصار الله، فلما تنزلتا منزلة همزة إله، وهمزة إله ليست للتعريف لم يكونا للتعريف، فلم يلزم الجمع بين أداتي تعريف، وإنما جاز يا الله بوصل الهمزة، وهو حكم المعرفة اعتباراً بأصلها هذا إن قيل باشتقاقه، وإلا فهو علم مرتجل، تعريفه بالعلمية لا بالأداة، ويدل عليه قولهم: يا الله بقطع الهمزة .

وأما « يا التي تيمت قلبي » فالألف واللام فيه جزء الكلمة لا للتعريف؛ لأن تعريف الموصول إنما هو بصلته . وأما « فيا الغلامان » فشاذ .

وقوله:

وما لنا اسم فيه لام وألف نودي ... ...

يريد أنه إذا نودي ما فيه الألف واللام، وقد علم أن الجمع بينهما وبين حرف النداء غير جائز، توصل إلى ندائه بأن يجتلب منادًى معرًّى عن الألف واللام مطابق له فينادى، ثم يجري عليه المعرف باللام المقصود بالنداء صفة، والمجتلب إما (أي)

وحده المشار إليه بقوله: « بلا أي [سوى الله] وصف » ، فموضع (وصف) الجر على أنه صفة لأي؛ أي: بلا أي موصوف، والضمير المرفوع المستتر في (وُصِفْ) يعود على أي، والتقدير: بلا أيٍّ وُصِفْ بذلك المعرَّفَ باللام، ولكنه اقتصر في هذا البيت على ذكرِ الموصوف، و لم يذكر الصفة، فلما رأى العبارةَ غيرَ مفهمة قال في الذي يليه:

« يا أيُّهَا الإنسانُ والقَصدُ الصِّفَة »

أي: جعل الإنسان صفة لأي، تقول: يا أيها الرجل، فيا حرف نداء، وأي: منادى، وها حرف تنبيه عوضٌ عما يضاف إليه أي، والرجل: صفة لأي .

واستثنى من ذلك لفظ الجلالة لما تقدم .

وأما اسمُ الإشارة وحدَه نحو: يا هذا الرجل، فـ(يا) حرف نداء، وها حرف تنبيه، وذا منادًى، والرجل صف لذا، وأما هما في اسم الإشارة مع أي نحو: يا أيهذا الرجل، فيا حرف نداء، وأي: منادى، وهذا بدل من أي أو عطف بيان له، والرجل صفة لهذا إن جعل بدلاً، أو لأي إن جعل عطف بيان له، ومنه قول طرفة:

ألا أيُّهَذا الزَّاجِرِي أَحضُرَ الوَغَى وأنْ أَشهَدَ اللذَّاتِ هَلْ أنتَ مخلِدِي

حذف (أن) عن أحضر لدلالة (أن أشهد) عليها، فلذلك نصب .

واعلم أن صفة المنادى فيما ذكر مخالفة في الحكم لغيرها من صفات المنادى من حيث التزم فيها الرفع تنبيهاً على أنه المقصود بالنداء، فحُركت بحركة المنادى ليدل على ذلك، وأجاز المازني النصبَ قياساً على صفة العلم، وفرق بينهما بأن المقصود بنداء العلم إنما هو العلم، والمقصود بصفته الإيضاح، بخلاف هذه الصفة فإنما هي المقصودة بالنداء .

وفي قولك: يا هذا الرجل تفصيل؛ لأنه لا يخلو من أن يجعل (هذا) مقصوداً بالنداء، والرجل صفة له، أو يجعل (هذا) وصلة إلى نداء ما فيه اللام، ويجعل ما فيه اللام المقصود بالنداء صفة له أيضاً، فإن كان الأول جاز في الصفة الرفع والنصب، وإن كان الثاني لم يجز إلا الرفع، خلافاً للمازني كما تقدم .

وأما قوله:

« ولا تَقُلْ رَجُلُ تعني يَا رَجُل »

فليس هذا موضع ذكره؛ لأن معناه غير مناسب لما قبله؛ لأن معنى ما قبله بيان ما يُتوصل به إلى نداء ما فيه الألف واللام، ومعنى هذا بيان ما لا يجوز فيه حذف حرف النداء منه، وإنما موضع ذكره قبل هذا بعد قوله:

لو قلتَ هذا في الندا وا لله وشبهِ هذا وقَعَ اشـــــتباهُ

لأنه مسوقٌ في بيان ما لا يُحـذَف منه حـرفُ النـداء، ولكنـه وقـع في النسـخ كذلك، والظاهر أنه غلطٌ من النساخ .

وقوله:

ومَا سوى ذَينِ فكيفَ شئتَ قُلْ

يريـد مـا حـدده مـن اسـم الله واسـم الإشـارة؛ لأنـه جعلهمـا قسـماً واحـداً؛ لاشتراكهما في التعريف ومخالفتهما النكرة، وبالآخَر النكرةَ المقصودة؛ لأنـه جعلهـا قسماً » .

وقال أبو جعفر في شرح الأبيات السابقة[1]:

« الكلامُ على هذه الأبياتَ في مسألتَين :

الأولى: في نداء ما فيه الألف واللام :

وقد اختلف النحويون في ذلك على ثلاثة أقوال:

الأول: للبصريين أنه لا يجوزُ أن يُنادَى ما فيه الألفُ واللامُ مـن غـير «أيٍّ» إلا في الشّعر، فلا يُقَالُ: يا الرجُلُ، وإنما يُقالُ: ياأيُّها الرجُلُ، وقد تقدَّمَ أنَّ «أياًّ» إنما أُتِـيَ بها وُصلَةً لنداء ما فيه الألفُ واللامُ، وإنما امتَنَعَ نداءُ ما فيه الألفُ واللامُ؛ لأنه يَـلزَمُ منه اجتماعُ أداتَي تعريفٍ وهمَا «يا» والألفُ واللام، وقال أبو البقاء في «اللباب»: إنما

---

(١) انظر صفحة: ٦٣٠ - ٦٣٩ .

لم يجتمعَا؛ لأنَّ الألفَ واللامَ لتعريفِ العَهد، و«يا» لتعريف الخطابِ، فهُمَا مختلفان معنًى.

واستثنى البصريون من ذلك ثلاثَ صُوَرٍ:

إحداها: لفظُ الجلالة، فإنه يُنَادَى وفيه الألفُ واللامُ من غير «أيٍّ» فيُقالُ: يا الله، ولا يُقالُ: يا أيُّهَا الله، وإنما جاز ذلك مع لفظ الجلالة إمَّا لأنَّ الألفَ واللامَ صَارت مع لفظ الجلالة كالشيء الواحد؛ لأنها لا تُفارِقُهَا، فكأنها ليست للتعريف، فجاز الجمعُ بينها وبين «يا»، وإمَّا لأنَّ الألفَ واللامَ فيه عوضٌ عن همزة «إلاه»، فليست للتعريف، فجازَ الجمعُ، وإما لأنَّ «أيا» مبهَمَةٌ، فكَرِهُوا أن يقولوا: يا أيها الله؛ لإطلاقهم الاسمَ المبهَمَ على الله، مع أنَّ أسماءَ الله تعالى توقيفيَّةٌ، ولم يجئْ إذنٌ من الشَّرع في: يا أيها الله.

وإذا قلتَ: يا الله فلَكَ قَطْعُ الهمزةِ نظراً إلى أنَّ الألفَ واللامَ صارت كأنها من نَفْسِ الكلمة، ولك وَصْلُهَا نَظراً إلى أصلها من كونِهَا همزةَ وَصْلٍ.

الصورة الثانية: إذا سَمَّيت بجملة اسميةٍ مُصَدَّرَةٍ بالألفِ واللام نحو: الرجُلُ قائمٌ، فإنك تقولُ: يا الرجُلُ قائِمٌ، فتجمَعُ بين «يا» والألفِ واللامِ؛ لأنَّ الألفَ واللامَ فيه ليست للتعريف، وإنما ذلك على جهة الحكاية، قال ابنُ مالكٍ: التقديرُ: يا مَقُولاً له الرجُلُ قائمٌ.

الصورة الثالثة: استثناها أبو العباس المبرِّدُ وهو الموصولُ المحلى بالألفِ واللامِ إذا سَمَّيتَ به، فتقول: يا الذي قَامَ، قاسَ هذا على الجملة الاسمية المتقدِّمَةِ، قال ابنُ مالك: وهو قياسٌ صحيحٌ، قال الشيخُ أبوحيَّان: وهذا الذي قاسَه المبردُ وصحَّحَهُ ابنُ مالك، خلافُ ما نصَّ عليه سيبويهِ، فإن سيبويهِ فرَّقَ بين التسمية بـ«الرجل قائمٌ» وبين التسمية بـ«الذي قَامَ» فالأولُ مسمًّى بجملة كـ« تأبَّطَ شراً » ، والثاني بمفرَد كالرجُل، فكما لا يُنادَى الرجُلُ إلا بـ«أيٍّ» فكذلك الموصولُ لا يُنادَى إلا بـ«أيٍّ» .

وما عدا هذه الصورِ الثلاثِ مما فيه الألفُ واللامُ لا يُنادَى إلا بـ«أيٍّ» إذا كانت الألفُ واللامُ للجنْسِ نحو: يا أيها الرجُلُ .

القول الثاني: للكوفيين أنه يجوزُ نداءُ ما فيه الألفُ واللامُ من غير «أيٍّ» مُطلَقاً، فأجازوا: يا الغلامُ، ويا الذي، ويا الحارثُ، واستدلوا على ذلك بما ورَدَ منه في الشِّعر، فمنه قولُ الشَّاعرِ:

فَيَا الغُلاَمَانِ اللـذَانِ فَرَّا
إِيَّاكُمَا أَنْ تُكْسِبَانِي شَرَّا

وقال الآخَرُ:

مِنَ اجْلِكِ يَا الَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي ... وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالـودِّ عَنِّي

وقال الآخَرُ:

عَبَّاسُ يَا المَلِكُ المُتوَّجُ والذِي ... عَرَفَتْ لَـهُ بَيتَ العُلَى عَدنَانُ

وهذا كلُّهُ عند البصريين شاذٌّ، وخرَّجُوه إمَّا على الضَّرُورة، وإمَّا على حذف المنادَى وهو «أي»؛ فالتقدير: يا أَيُّهَا الغلامان، ويا أَيَّتُهَا التي.

القول الثالث: التفرقةُ بين أن تكون الألفُ واللامُ للجنس داخلةً على مشبَّهٍ، فيجوزُ نداؤُهُ من غير «أيٍّ» فتقول: يا الأسَدُ جُرْأَةً، ويا الخليفةُ جُوداً؛ لأنَّ حرفَ النداء إنما دخَلَ على محذوفٍ؛ أي: يا مثلَ الخليفة، ولا يجوزُ إن كانت الألفُ واللامُ غيرَ ذلك نحو: الرجل، فلا يُقالُ: يا الرجُلُ.

المسألة الثانية: في الميم اللاحقة للفظ الجلالة:

وقد ألحقوها ميماً مشدَّدةً في النداء فقالوا: اللهمَّ، والنداءُ بالميم في لفظ الجلالة أكثرُ من النداء بـ(يا)، وقد اختلفُ النحويون في هذه الميم؛ فذهب البصريون إلى أنها بدلٌ من حرف النداء، بدليل أنهما لا يجتمعان فلا يُقالُ: يا اللهمَّ إلا في الضرورة نحو قولِهِ:

إِنِّي إِذَا مَـا حَـدَثٌ أَلَمَّـا
أَقُولُ يَا اللَّهُـمَّ يَـا اللَّهمَّا

وقال الآخَرُ:

وَمَا عَلَيكِ أَنْ تَقُولِي كُلَّمَا

سَبَّحْتِ أَو هَلَّلْتِ يَا اللَّهُمَّ مَا
أُرْدُدْ عَلَيْنَا شَيخَنَا مُسَلَّمَا

وقد شذَّ حذفُ الألف واللام منه، قال الرَّاجزُ:

لَاهُمَّ إنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجْ
فَلاَ يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ بِجْ

التقدير: اللهمَّ، فحذفَ الألِفَ واللامَ فصارَ: لاهُمَّ، ويُريدَ: «حَجَّتِي» و«بي» فأبدَلَ من ياء المتكلم جيماً.

وضمَّةُ الهاء من «اللهمَّ» عند البصريين الضَّمَّةُ التي يُبنى عليها المنادَى.

وذهب الكوفيون إلى أنَّ هذه الميمَ ليست عوضاً من حرف النداء، وإنما هي بقيَّةٌ من جملةٍ محذوفةٍ وهي: أُمَّنَا بخيرٍ، فالتقدير عندهم: يا الله أُمَّنَا بخيرٍ، فحُذِفَ حرفُ النداء، ثمَّ نُقلَتْ حركةُ الهمزة من «أُمَّنَا» إلى الهاء، ثم حُذِفَ الباقي، ولم يبقَ من الجملة إلا الميمُ المشدَّدَةُ، فضمَّةُ الهاء عندَهم ضمَّةُ همزة «أُمَّنا»، ويجوزُ عندهم الجمعُ بين حرف النداء والميم؛ لأنَّ الميمَ عندهم غيرُ عِوَضٍ، قال الشيخُ أبو حيَّان: وهذا مذهبٌ ساقِطٌ لا ينبغي أن نتشَاغَلَ بالردِّ عليه.

قلتُ: وقد أكثرَ البصريون الرَّدَّ على هذا المذهبِ، فمن ذلك: أن هذا التقدير لا يسُوغُ لهم في كل موضعٍ، ألا ترى قولَهُ تعالى: ﴿ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الحَقَّ مِن عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِن السَّمَاءِ ﴾[1] لا يَسُوغُ فيه ذلك، فلا يكونُ التقديرُ: أُمَّنَا بخيرٍ إن كان هذا هو الحقَّ من عندك فأمطِرْ علينا؛ لما فيه من تنافُرِ التركيب.

ويُستَعمَلُ «اللَّهُمَّ» في النداء على أحدِ ثلاثةِ أوجُهٍ:

الأول: أن يُراد به النداءُ المحضُ كقولك: اللَّهُمَّ اغفِرْ لي.

---

(١) سورة الأنفال: من الآية: ٣٢.

الثاني: أن يكون تحقيقاً للجواب وتمكيناً لـه في قلـب السَّـائل، يقـولُ القـائلُ: أَزَيدٌ عالِمٌ؟ فيقول المجيبُ: اللَّهُمَّ نَعَمْ. وفيه نُكتَـةٌ وهـي: أنَّ المجيـبَ إذا ذَكَـرَ الله في جوابه، كان داعيةً لتصديقِهِ .

الثالث: أن يُستعمَلَ دليلاً على القِلَّة في وُقُوعِ المذكـورِ كقولـك: أنـا لا أزورُ السُّلطانَ اللَّهُمَّ إلاَّ أن يَدعُوَني. ألا ترى أنَّ وقـوعَ الزيـارَةِ مقرُوناً بدعـاء السُّـلطان قليلٌ نادرٌ .

ولْنَرْجعْ إلى لفظ المصنِّف: قولُهُ:

«وَمَا لَنَا اسْـمٌ فِيهِ لاَمٌ وأَلِفْ نُودِي بِلاَ أيٍّ سِوَى اللهِ ...»

لمَّا تقدَّمَ أنَّ مِـن أحكام اسمِ الله ألاَّ يُحذَفَ منه حـرفُ النـداء، أرادَ أن يذكُـرَ مـا يخصُّه من بعض أحكامه، فذكَرَ في هذا البيت أنـه ليـس في كـلام العـرَب اسـمٌ فيـه الألِفُ واللامُ ينادَى بغير «أي» إلا الله، فإنَّ من خواصِّهِ: أن يُنادَى بغـير «أي»، وقـد تقدَّمَ أن المسمَّى بالجملة المصدَّرةِ بـالألف والـلام يُنـادَى بغـير أي، وأن المـبردَ قـاس الموصولَ المحلَّى بالألف واللام على الجملة الاسمية، وقد ذكَرْنا أن «أيّاً» جعلَتْهَا العرَبُ وُصلةً لنداء ما فيه الألفُ واللامُ، فيُفصَلُ بها بين حرف النداء وبـين الألـف والـلام؛ لئلاَّ يلتقي مُعرِّفان، ثمَّ لا بدَّ لـ«أيٍّ» من وَصْفٍ، وهو كان المقصودَ بالنداء.

وقولُهُ: «وُصِفْ» هو فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ لما لم يُسمَّ فاعلُهُ، وهـو في موضـع الصفـة لـ«أي»، فالضميرُ المرفوعُ فيه عائدٌ إلى «أيٍّ»، فالتقدير : وما لنا اسـمٌ فيـه لامٌ وألـف نُوديَ بلا «أي» موصوفةٍ سوى «الله»، ويـلزَمُ منـه الفصـل بقولـه: «سـوى الله» بـين الموصوف وصفتِهِ، وحصلَ بسبب ذلك في البيتِ تعقيدٌ لفظـيٌّ. وعلـى هـذا خرَّجـه ابـنُ النَّحويَّـة وابـنُ القـوَّاس، والـذي أراهُ أن يكـون: «و صِـفْ»؛ فعـلَ أمـرٍ، والـواو عاطفةٌ، فتكونُ مفتوحةً، ونتخلصُ من موجب الفصل، فيكونُ التقديرُ: وما لنا اسمٌ فيه لامٌ وألفٌ نوديَ بلا أيٍّ سوى الله، ثمَّ قال: وَصِفْ أيّاً إذا ناديتَهَا.

وقوله:

«تَمْثِيلُ أَيٍّ لِنِـدَاءِ المَعْرِفَة»

البيت. لما رأى أن البيتَ الأوَّلَ فيـه حـذفٌ، وأنَّ في معنـاه غموضـاً، أراد أن يُزيـلَ غموضَه بهذا البيت، فعرَّفكَ كيف يكونُ نداءُ ما فيه الألفُ واللامُ بهذا المثال الـذي

ذكَــرَه، وهو قولُهُ: «يَـا أَيُّهَـا الإِنْسَـانُ» وهـو إشـارةٌ إلى قولـه تعـالى: ﴿ يَـا أَيُّهَـا الإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ ﴾[1] وما شاكَلَه من الآيِ الكريمـة، فتبيَّـنَ مـن مثالـه أنـكَ إذا أردتَ أن تُناديَ ما فيه الألفُ واللامُ أن تأتيَ بـ«أي» فتوليَهَا حرفَ النـداء، فيكـونُ هو المنادَى في اللفظ، ويُجعَلُ الاسمُ المعرَّفُ بـالألف والـلام صفـةً لـ«أي»، والصفـةُ هي المقصودةُ بالنداء في المعنى، وقد نبَّهَ على ذلك بقوله: «والقَصْدُ الصِّفَـة» فمـرادُهُ أن «أيّاً» هي المنادَى لفظاً، والصفةُ هي المقصودَةُ بالنداء معنىً. فـ« القَـصدُ » مصـدرٌ أُريدَ به المفعولُ كـ«الطِّحْنِ» يُرادُ به المطحونُ .

وقولُهُ:

« وَلاَ تَقُلْ رَجُلُ تَغْنِي يَا رَجُلْ »

هذا من تمام ما لا يجوزُ فيه حذفُ حرف النداء، وقد تقـدَّمَ التنبيـهُ عليـه، وإنَّ هذا البيتَ كان حقُّهُ أن يتقدم على البيتَين اللذَين قبلَه؛ ليتصل الكلامُ فيمـا لا يجـوزُ فيه حذفُ حرف النداء . والعذرُ لـه: أنـه لمـا ذَكَـرَ أنَّ اسـمَ الله لا يُحـذَفُ حـرفُ النداء منه، أراد أن يستطرِدَ الكلامَ في بعض أحكامه، فذَكَرَ أنه يُنَـادَى بغـير «أي» ، واستدعى ذلك تمثيلَه، ثم رجَعَ إلى المقصود مما لا يجـوزُ حـذفُ حـرفِ النـداء منـه، وهذا هو الحقُّ، لا أنَّ الناسخَ أخَّرَهُ من تقديمٍ كما ذكَرَ بعضُ الشرَّاح، فإنه في غايـة البُعد .

وقولُهُ:

«وَمَا سِوَى ذَينِ فَكَيفَ شِئْتَ قُلْ»

يعني: ومـا سـوى هذَيـن النوعَـين، يريـد بـالنوع الواحـد اسـمَ الله والإشـارةَ، وجعلَهُمَـا نوعـاً واحـداً لاندراجهمـا في التعريـف، ويريـدُ بـالنوع الآخَـرِ: النكـرةَ المقصودَةَ؛ أي: وما سوى هذَين النوعَين فأنت فيه بالخيار، إن شئتَ ناديتَـه بإثبـات حرف النداء أو حذْفِهِ، والله أعلَمُ» .

---

(١) سورة الحاقة: من الآية: ٦ .

المبحث الخامس:

مآخِذُ في هذا السِّفْرِ

لا شكَّ في أنَّ المطَّلِعَ على نَتَاجِ أبـي جعفرٍ سـوف يقـفُ منه موقِـفَ إجـلالٍ وإكبارٍ؛ لأنه يجدُ نفسه أمام شـخصيةٍ ذاتِ قـدمٍ راسـخةٍ، واطـلاعٍ واسـعٍ، وثقافـةٍ غزيرةٍ متنوعةٍ، الأمر الذي زادني تبجيلاً له واحتراماً، ومن ثَمَّ رأيتُني مدفوعـاً للثنـاء عليه طالما وجب الثناء؛ إلا أنني خلال معايشتي لهذا السِّفر من شرح الرعيني، وقفتُ فيه على بعض عثرات، منها ما يتعلق بمادة الكتاب، ومنهـا مـايتعلق بمنهـج المصنِّـفِ وعبارتِهِ فيه، وهذه المآخذُ لا تغضُّ من قدر الرعيني، ولا تنتقص من مكانته ومنزلتـه العلمية، وأنَّى لمثلي أن يقترفَ مثل هذه الفَعلة، إلا أنها بعضُ تنبيهاتٍ عمَّا وقع فيـه من سهو، رغبت في إظهارها إتماماً للفائدة .

وقد أجملتُ ما وقفتُ عليه من ملاحيظَ في النِّقاط التالية:

١ ـ ما يتعلق بالآراء النحوية .

٢ ـ ما يتعلق بالشواهد .

٣ ـ ما يتعلق بالمنهج والأسلوب .

٤ ـ مآخذ متفرقة .

أولاً: الآراء النحوية :

١ ـ ما نسبه إلى بعضهم ووقفت على ما يخالفه:

من خلال وقـوفي علـى كـلام الرعيـني ، والآراء الـتي ذكرهـا في هـذا السِّفْر، ومقارنتها بأصولها من مصادره، تبيَّن لي حصولُ بعض السـهو في نسـبة بعـض هـذه الآراء، ومن ذلك ما يأتي:

١ ـ نَسَبَ[١] إلى الفرَّاء ـ رحمه الله ـ جواز وقوع (الذي) فاعلاً لنعم وبئس، وهذا القول منقول عن المبرد والفارسي، وهو ظاهر قول الأخفش[٢]، إلا أن المشهور عن الكوفيين ـ ومعهم بعض البصريين ـ منعُ ذلك، و لم أقف على نسبة هذا القول إلى الفرَّاء .

٢ ـ القولُ في أن العامل في المنادى هو حرف النداء على سبيل العوضية، وقد تبعَ المصنفُ كثيراً من النحاة في نسبة هذا القول إلى المبرد ومعه الفارسي، ونصُّ المبرد في المقتضب[٣] يخالِفُ هذا، حيث قال: « اعلم أنك إذا دعوتَ مضافاً نصبتَه، وانتصابُه على الفعل المتروك إظهاره » .

٣ ـ نَسَبَ[٤] المصنِّفُ إلى أبي علي الفارسي جواز: « نِعمَ فيكَ الراغِبُ زَيدٌ » على أن (فيك) يتعلق بـ(نِعمَ)، وبعد رجوعي إلى كلام أبي عليٍّ في « المسائل البصريات » ظهرَ لي أنه لا يجيز ذلك[٥].

٤ ـ نَسَبَ[٦] إلى أبي علي الفارسي أولَوِيَّةَ تأخُّرِ المنصوب بعد (حبذا) على المخصوص بالمدح أو الذم، قال: « ومذهبُ أبي علي أنَّ التأخُّرَ أولى » .

والذي وقفت عليه لأبي علي في « المسائل البصريات » [٧] أنه يَرَى أَولَوِيَّةَ تقدُّمِ الاسمِ المنصوب على المخصوص بالمدح، لا تأخُّرِهِ .

---

(١) انظر صفحة: ٣١ من النص المحقق .

(٢) انظر: المقتضب ١٤١/٢، والمسائل البصريات ٦٤٢/١، وشرح التسهيل ١/٣، وارتشاف الضرب ٢٣/٣.

(٣) انظر المقتضب ٢٠٢/٤

(٤) انظر صفحة: ٤٦ من النص المحقق . المسائل البصريات ٨٣٤/٢ ـ ٨٣٧

(٥) انظر المسائل البصريات ٨٣٤/٢ ـ ٨٣٧

(٦) انظر صفحة: ١٠٢ من النص المحقق .

(٧) انظر المسائل البصريات ٨٤٥/٢ .

٥ ـ نَسَبَ[1] إلى أبي علي أيضاً أنه يُعربُ الاسمَ المنصوب بعد (حبذا) حالاً لا غير، والذي ظَهَرَ لي من كلام الفارسي في « المسائل البصريات »[2] أنـه يجيز كونَـه تمييزاً وحالاً .

٦ ـ جاء في باب اسم الفاعل ما نصه[3]: « وقالوا: قـطَّ السِّعْرُ؛ إذا غَـلاَ، فهـو مَقطوطٌ، ولم يقولوا: قاطّ، ذكَرَهُ ابنُ سِيدَه »

والذي وقفتُ عليه في المحكم خلاف ما نُسب إليه هنا، قـال ابـن سـيدَه : «وقطَّ السِّعْرُ يقطُّ قطّاً وقُطوطاً، فهو قاطٌّ ومقطوطٌ ــ مفعـولٌ بمعنـى فـاعل ــ : غَلاَ »[4] .

٧ ـ نَسَبَ[5] إلى ابن القواس تعليقاً في قول الشَّاعر:

صَبَّحكَ اللهُ بخَيرٍ عَاجلِ بِنَعْمَ طَيرٍ وَشَبَابٍ بَاكِرِ

مُلَخَّصُهُ: أنَّ نِعْمَ مِن قوله: « بِنَعْمَ طَـيرٍ »، ليـس فعـلاً للمـدح، وإنمـا هـو اسـمٌ، الأصلُ: بنَعِيمِ طيرٍ، ثمَّ نُقِلَت كسرةُ العين إلى النُّون، فالتقى ساكنان: العـينُ واليـاءُ، فحُذِفَت الياءُ، وبَقِيَ نِعْمَ. وفيه بُعدٌ؛ إذ لو كانَ على ما قالَـه، لبَقِيَـت الميـمُ مجـرورةً بحرف الجرِّ .

وبالرجوع إلى شرح ابن القواس رأيتُهُ لم يتعرض لهذا الشـاهد بـالذكر، بـل مـا نقَله المصنفُ هو من كـلام تقـي الديـن النيلـي، وذلـك في أثنـاء تعليقـه علـى بيـت استشهد به وهو قولُ الشَّاعر:

فصبَّحكَ الإلهُ بنعمَ بالِ بمائنِ طائرٍ وأجلِّ فالِ

---

(١) انظر صفحة: ١٠٣ من النص المحقق .

(٢) انظر المسائل البصريات ٨٤٥ ـ ٨٤٨ .

(٣) انظر صفحة: ١٢١ ـ ١٢٢ من النص المحقق .

(٤) المحكم ٦/٧١ .

(٥) انظر صفحة: ٩ ـ ١٠ من النص المحقق .

قال النيلي(١): « وهذا يحتمل أن يكون أراد (بنعيم بالٍ)، ثم نُقلت الكسرة من العين إلى النون، كما يُفعل بما عينه حرف حلق، فلما سكنت العين، حُذفت الياء لالتقاء الساكنين، وحينئذ لم يبقَ فيه حجةٌ » .

٨ ـ نَسَبَ(٢) إلى ابن مالك رأياً في أثناء حديثه عن (أفّ) من أسماء الأفعال، وأنها قد تأتي غيرَ اسمِ فعلٍ، فتكون مصدراً يُرادُ به الدعاءُ، وذلك إذا لحقَتْهُ التاءُ نحو: أفّةٍ وتفّةٍ، فيُنصَبُ بفعلٍ مقدَّرٍ واجبِ الإضمار كقولهم: جَدْعاً له وعَقراً .

قال: « وذكَرَ ابنُ مالكٍ أنه يجوزُ فيه الرفعُ على الابتداء والخبرُ محذوفٌ، والمعنى على معنى النصب من الدعاء ... » .

وهذا ليس من كلام ابن مالك، بل هو لأبي حيَّان(٣) .

٩ ـ ما جاء(٤) في مسألة حذف حرف النداء من اسم الإشارة؛ حيث منعه البصريون، وأجازه الكوفيون، وتوسَّط ابنُ مالكٍ(٥) بين القولين فلم يقُلْ بالمنع مطلَقاً، ولا بالجواز مطلَقاً، بل قال: إنه يقِلُّ، واستدلَّ بأشياءَ وَرَدَت عن العرَب، وجَعَلَ منها قولَهُ تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾(٦) التقدير: يا هؤلاء .

ولم أقف على استشهاد ابن مالك بهذه الآية، بل الذي استشهد بها هو ابن القواس(٧)، وأبو حيان(٨) .

---

(١) انظر: شرحه على ألفية ابن معطٍ (الصفوة الصفية) لوحة (١٨٣) مخطوط.

(٢) انظر صفحة ٤٩٢ ـ ٤٩٣ من النص المحقق .

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٣/٢٠٣ .

(٤) انظر صفحة ٦١٩ ـ ٦٢٠ من النص المحقق .

(٥) شرح التسهيل ٣/٣٨٦ .

(٦) سورة البقرة: من الآية: ٨٥ .

(٧) انظر شرح ألفية ابن معط ٢/١٠٤١ .

(٨) انظر التذييل والتكميل ٤/١٨٦ .

١٠ ـ نَسَبَ[١] إلى المبرد أنه لا يَفتَحُ الياء إذا جاءت آخر المندوب وكانت على لغةِ مَن يُسكِّنها، بل يحذفها لالتقائها ساكنةً مع ألف الندبة فيقول: وا غُلامَاه.

والذي وقفتُ عليه للمبرد في « المقتضب »[٢] أنه يقول بالخيار؛ إن شئتَ حرَّكتَ الياءَ تخلُّصاً من التقاء الساكنين فتقول: وا غلاميَاه، وإن شئتَ حَذَفْتَها لالتقاء السَّاكنين أيضاً فتقول: واغُلامَاه .

٢ ـ نِسبَتُهُ بعضَ الآرَاءِ إلى عُلَمَاءَ مَعَ أنَّهُم مَسبُوقُونَ بِهَا:

نَسَبَ الرُّعَينيُّ رحمه الله بعضَ الآراء إلى علماء، وهناك مَن سبقهم إليها، وقد وقع ذلك منه في عدة مواضعَ من هذا السِّفر، أُجمِلُهَا فيما يلي:

١ ـ ما جاء في باب اسم الفعل، قال الرعيني[٣]: « وأمَّا (أَولى) فهي مما زداه الشَّيخ أبو حيَّان » ، وأبو حيَّان مسبوق بهذا، فقد ذكره الأصمعيُّ وجعل منه قولَه تعالى: ﴿فَأَولى لَهُم﴾، كما ذكره أبو علي[٤] وابن جني[٥] .

٢ ـ نسبَ[٦] إلى أبي حيان زيادة (فداء) إلى أسماء الأفعال، وهو مسبوق في ذلك، حيث ذكرها ابن يعيش[٧] رحمه الله .

٣ ـ نسبَ[٨] إلى أبي حيان زيادة (النجاء) في أسماء الأفعال ، وهو مسبوق

---

(١) انظر صفحة: ٧٠٩ من النص المحقق .
(٢) انظر المقتضب ٢٧٠/٤ .
(٣) انظر صفحة ٥٠٤ من النص المحقق .
(٤) إيضاح الشعر: ٢٣ ـ ٢٧ .
(٥) الخصائص ٤٤/٣ .
(٦) انظر صفحة ٥٠٤ من النص المحقق .
(٧) شرح المفصل ٧٢/٤ ـ ٧٣ .
(٨) انظر صفحة: ٥٠٦ من النص المحقق .

بذلك، فقد ذكرها سيبويه[١] وابن جني[٢] .

٤ ـ نسبَ[٣] إلى ابن النحوية زيادة النكرة غير المقصودة فيما لا يجوزُ حذفُ حرف النداءِ منه، إضافة إلى لفظ الجلالة ما لم تلحَقْهَا الميمُ المشددةُ، والضميرُ والمستغاثُ به، والمتعجَّبُ منه، والمندوبُ .

وفي الحقيقة قد سبَقَ ابنَ النَّحوية إلى هذا ابنُ مالك في « شرح الكافية الشافية»[٤] .

٥ ـ نسبَ[٥] إلى ناصر الدين عبد المطلب بن المرتَضَى المعروفُ بـ« ابن بابْشَام» قوله: إنَّ (هَاتَى يُهَاتِي) لا دليلَ فيه على الفعلية؛ لاحتمال أن يكونَ من لفظ «هاتِ» كما صنعوا فعلاً من لفظ «لولا» فقالوا: سألتُه حاجَتَه فلَولاَ .

والحقُّ أن ابن بابشاه مسبوقٌ بهذا القول، فقد سبق إليه ابن الخباز فيما رواه عن شيخه حيث قال[٦] ـ معلقاً على رأيٍ سَاقَهُ للعكبري في رده على الزمخشري، واحتج فيه بـ(هاتَى يُهاتي مهاتاةً) على أنَّها فعلٌ لا اسمُ فِعْلٍ ـ قال : « وقال شيخُنا ـ رحمه الله ـ : هذا غلطٌ من أبي البقاء؛ لأن قولهم: هاتَى يُهاتي مأخوذٌ من لفظ (هاتِ)، كما قالوا: سألْتُكَ حاجةً فلَوْلَيْتَ لي؛ أي: قلتَ: لو كان عندي » .

كما ذكره ابن القواس في « شرح الألفية » ، ولم ينسبه[٧] .

٦ ـ ومما يدخُلُ تحت هذا المبحث ما نسَبَهُ إلى مصدرٍ من المصادر، وهو

---

(١) الكتاب ١/٢٤٤ .

(٢) الخصائص ٣/٤٥ .

(٣) انظر صفحة: ٦١٥ من النص المحقق .

(٤) انظر شرح الكافية الشافية ٣/١٢٩٠

(٥) انظر صفحة: ٥٢٢ من النص المحقق .

(٦) انظر الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لوحة (١٠٨ ـ مخطوط) .

(٧) شرح ألفية ابن معط ٢/١٠٢٢ .

موجودٌ في غيره، مثالُ ذلك ما جاء في باب عمل اسم المفعول، حيث نـصَّ الرُّعَيـني على ما ينوب عن اسم المفعول فقال[(١)]:

« تنبيهٌ: هذه الأشيَاءُ النَّائِبَةُ عن اسم المفعول إنما هـيَ نائبـةٌ عنـه في المعنَـى لا في العَمَل، فهي تُعْطِي مِنَ المعنى ما يُعْطِيه اسـمُ المفعُـول، ولا تَعْمَـلُ عَمَلَـهُ، فـلا يُقَـالُ: مَرَرْتُ برَجُلٍ ذِبْحٍ كبشُهُ، ولا طِحْنٍ بُرُّهُ، ولا مرَرْتُ برَجُلٍ جَرِيحٍ أبوهُ، ولا كَحِيلٍ عَينُهُ، وفي كلامِ ابنِ عصفورٍ ما يَدلُّ على الجَواز، قالَ في «شـرْحِ المقَـرَّب» في آخِـرِ باب ما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ: « واسمُ المفعُولِ ومَا كانَ مِنَ الصفَاتِ بمعناهُ، حُكْمُـهُ بـالنَّظَرِ إلى ما يَطْلُبُهُ مِنَ المعمُولات حُكْمُ الفِعْلِ المبنيِّ للمفعُول » .

وهذا النصُّ الذي نقله المصنف عن ابن عصفور لم أجده في شـرح المقـرب لـه، وهو بلفظه موجود في المقرب[(٢)].

٣ ـ مَسائلُ وَهِمَ المصنِّفُ في تحريرها:

١ ـ تعرَّضَ المصنِّفُ في باب نِعْمَ وبِئسَ إلى اللغات الـواردة في نعـم[(٣)]، فذكـر أن اللُّغةَ الأُولى هي (نِعْمَ)، ونصَّ على أنها أشهرُ اللغات، و أنها هي الـواردةُ كثيراً في القرآن الكريم ولغة العرب، ثم ذكر العلة في ذلـك، ثـم نـصَّ على اللُّغـةِ الثَّانيـة وهي (نِعِمَ) بكسر النون والعين، وقال: هي دون الأُولى، وبها قرأ بعضُ القـراء، ثـم وجَّهَ قلَّةَ وُرُودِ هذه اللغة وقال عنها: هي أصلُ اللغات.

لكن هذا ليس بصحيحٍ، بل أصلُ اللغـات هـي (نَعِـمَ) الآتيـةُ في اللغـة الثالثـة، حيث نصَّ عليه الرعيني نفسُهُ فقال:

« الثَّالثـة: (نَعِـمَ) بفتـح النـون وكسـر العـين، وهـي أصـل اللغـات وهـي دون

---

(١) انظر صفحة: ١٨٥ ـ ١٨٦ من النص المحقق .

(٢) صفحة: ٨٧ .

(٣) انظر صفحة: ١٣ ـ ١٤ من النص المحقق .

الثّانية...» .

٢ - ما جاء في مسألة (فاعل نعم وبئس إذا كان مذكراً كُني به عن مؤنث أو العكس) هل تلحقُ نعمَ وبئسَ التاءُ أم لا ؟

أمَّا إذا كان الفاعل مذكراً كُنِيَ به عن مؤنث مثل: نعم البلدُ هذه الدار، فقد قال المصنف فيه[1]: «ويظهر من كلام سيبويه أنَّ هذا القسمَ لا يجوز فيه إلحاقُ التاء، وكذلك يظهرُ من كلام ابنِ عُصفور. وقد تأوَّلُوا كلام سيبويه» .

قلتُ: والصَّحيحُ في هذه المسألة هو أن سيبويهِ يجيزُ هنا إلحاقَ تاءِ التأنيث لِنِعْمَ، كما يجيزُ تَركَهَا، قال - رحمه الله -[2]: «وأما قولهم: هذه الدار نِعمَت البلدُ، فإنه لما كان البلدُ الدَّارَ، أقحَموا التاء، فصار كقولك: مَن كانت أمُّكَ، وما جاءت حَاجَتُكَ. ومَن قال: نِعمَ المرأةُ، قال: نِعمَ البلدُ» .

أما ابن عصفور، فإن مذهبَه في هذه المسألة هو عكسُ ما ذكرَه المصنفُ، فابنُ عصفور هنا يُوجِبُ إلحاق التاء؛ لأنه كنايةٌ عن مؤنث، قال في «شرح الجمل»[3]: «إلا أن يكون مذكَّراً كُنِيَ به عن مؤنَّثٍ، أو مؤنَّثاً كُنِيَ به عن مُذَكَّر، فإنك تُعامِلُ الفاعل إذ ذاك معاملةَ ما كُنِّيتَ به عنه» .

وهذا الذي نسبَه المصنِّفُ إلى سيبويه وابنِ عصفور هو في الحقيقة ما يخصُّ المسألةَ الرابعةَ المذكورةَ بعدُ .

٣ - في باب أسماء الأفعال، وفي أثناء كلامه عن (تِيدَ) أورد المصنف[4] كلاماً لأبي عليٍّ في اشتقاق هذه الكلمة فنَسبَ إليه القولَ بأنها مشتَقّةٌ من التُّؤَدَة، والتَّاءُ

---

(١) انظر صفحة: ٤٩ - ٥٠ من النص المحقق .

(٢) انظر الكتاب ١٧٩/٢ .

(٣) انظر شرح الجمل ٦٠٧/١ .

(٤) انظر صفحة: ٤٨٣ من النص المحقق .

في التُّؤَدَة بَدلٌ من الواو، فيكونُ الأصلُ: وُؤَدَة، ثمَّ أُبدِلَت الواوُ تاءً، ثمَّ قُلِبَت الهمزةُ ياءً للكسرة قبلَها فقيلَ: تِيدَ .

قلتُ: سَهَا المصنِّفُ رحمه الله في هذا الموضع، وظاهرٌ أنه لا يُوجَدُ قبل الهمزة كسرةٌ، ولكن يبدو ـ والله أعلم ـ أنَّ اللبسَ قد جاء من اختزال كلامِ أبي عليٍّ، الذي نظَّر في أثناء حديثه عن (التؤدة) بـ« بيسَ » ، وإذا ما رُدَّ الكلام إلى (بئس) صَحَّت العبارةُ دون لَبْسٍ .

٤ ـ حَصَلَ وَهْمٌ[1] في تحرير القول الرابع من الأقوال المذكورة في مسألة نداء النكرة غير المقصودة، حيثُ ذكر فيها المصنفُ أربعةَ أقوال:

الأول: جوازُ ندائها مطلَقاً ، وهو مذهب الجمهور .

القول الثاني: أنه لا يجوزُ نداءُ النكرة غيرِ المقصودة، وهو مذهبُ المازنيِّ، وما جاء مما ظاهرُهُ أنه نكرةٌ غيرُ مقصودة، فهو عنده نكرةٌ مقصودَةٌ، وكان حقُّها أن تكونَ مبنيةً على الضمِّ إلا أنها نُوِّنَت ضرورةً .

القول الثالث: للكوفيين وهو أن النكرةَ غيرَ المقصودة لا تُنادَى إلاَّ أن تكونَ موصوفةً نحو: يارجلاً قائماً، أو خلَفاً من موصوفٍ نحو: يا ذاهباً .

القول الرابع: أنه يجوزُ نداءُ النكرة المقبَلِ عليها، ولا يجوزُ نداءُ النكرة غيرِ المقبَلِ عليها .

وهذا القول الأخير هو القولُ الثاني نفسُه ، وقد ذكره المصنفُ ونسَبَهُ إلى المازني، فحاصِلُ الأقوال هنا إذاً ثلاثةٌ لا أربعة[2] .

---

(١) انظر صفحة: ٦٠٢ .

(٢) أورد ابن عقيل قولاً رابعاً هو: المنع مطلقاً، مقصودةً كانت النكرةُ أو غيرَ مقصودة، وهو قولُ الأصمعي. انظر المساعد ٢/٤٩٠ .

ثانياً: الشواهد النحوية:

الشواهد الشعرية:

سها الرعيني - رحمه الله - في إيراده لبعض الشواهد التي ذكرها في هذا السِّفْر، فنسب بعضها إلى غير أصحابها، وأخطأ في رواية بعضها، كما وردت عنده أبياتٌ لم أقف عليها عند غيره، إلا أنَّ المصنِّفَ قد يكون في بعض ذلك غيرَ مبتدع لهذه النسبة أو ذلك الخطأ، بل هو فيه متابع غيرَه، وتفصيلُ ذلك كما يلي:

أولاً: شواهد نُسِبَت إلى غير أصحابها:

١ - نَسَبَ المصنف[١] قولَ الشَّاعر:

وَلَيسَ للهِ بِمُسْتَنْكَرٍ أَنْ يجْمَعَ العَالَمَ في واحِدِ

إلى أبي الطيب المتنبي، وحقيقة نسبته إلى أبي نُوَاس، والبيت في ديوانه، والمصنف متابع في هذ الخطأ ابنَ عصفور، الذي نسبه إلى المتنبي في شرح الجمل[٢].

٢ - نَسَب[٣] قولَ الشاعر:

فَلاَ دِينَهُ وَاهْتَاجَ لِلشَّوقِ إنَّهَا عَلَى الشَّوقِ إخْوَانَ العَزَاءِ هَيُوجُ

إلى أبي ذؤيب الهذلي، وهو غير موجود في شعره، والبيت للراعي النميري، وهو في ديوانه، والرُّعيني متابع في هذه النسبة لسيبويه، فقد جاء البيت في الكتاب منسوباً إلى أبي ذؤيب[٤].

٣ - نسب[٥] قول الشاعر:

أَلاَ أَيُّهَذَا السَّائِلي أينَ يَمَّمَت

إلى الفرزدق، وهو للأعشى في ديوانه، والمصنف متابع في ذلك أبا حيان[٦].

---

(١) انظر صفحة: ٣٧ من النص المحقق.

(٢) شرح الجمل ١/٦٠٥.

(٣) انظر صفحة: ١٩٨ من النص المحقق.

(٤) انظر الكتاب ١/١١١.

(٥) انظر صفحة: ٦٥٩ من النص المحقق.

(٦) التذييل والتكميل ٤/١٩٩.

٣ - نَسَبَ قولَ الأخطل التغلبي:

فَقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِمِزَاجِها وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ

إلى حسَّان بنِ ثابت رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وهو للأخطل في ديوانه، والرواية فيه:

وأطيِبْ بها مقتولةً حين تُقتَلُ

ولا شاهد في البيت على هذه الرواية .

٤ - ويدخل في هذا المبحث أيضاً ما وقع في نسبة إنشاده خطأً، ومنه قولُ الشَّاعر:

أَوِّهِ مِنْ ذِكْرِي حُصَيناً وَدُونَهُ نَقاً هَائِلٌ جَعْدُ الثَّرَى وَصَفِيحُ

فقد نَسَبَ المصنِّفُ[1] إنشادَه إلى أبي العبَّاس ثعلب، وقد نصَّ أبو عليٍّ الفارسيُّ[2] على أنَّ الذي أنشده هو أحمدُ بنُ إبراهيمَ أستاذُ ثعلب، لا ثعلبٌ نفسُهُ، والرُّعينيُّ مُتابِعٌ في هذه النسبة ابنَ يعيش[3] الذي نصَّ على ذلك في «شرح المفصل»، والبيتُ لامرأة من بني قريط .

ثانياً - ما رُوِيَ محرَّفاً من الأبيات:

١ - ومنه قول زهير بن أبي سُلمى[4]:

نِعْمَ الفَتَى المُرِّيُّ أَنتَ إِذَا هُمُ حَضَرُوا لَدَى الحُجُرَاتِ نَارَ المُوقِدِ

رواه المصنف بلفظ (لدى المحراب)، والمعروف من رواية البيت كما في الديوان والمصادر (لدى الحجرات)، و لم أر مَن ذكَرَ (لدى المحراب)، ولعل ذلك حاصلٌ من

---

(١) انظر صفحة: ٥٠١ من النص المحقق .

(٢) انظر إيضاح الشعر: ٢٠ .

(٣) انظر شرح المفصل ٤/٣٩ .

(٤) انظر صفحة: ٤٥ من النص المحقق .

تحريف النساخ .

٢ ـ وقول كثيِّر عزة[١]:

أَلَمْ تَسْمَعِي أيَ عَبْدَ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى

بُكَاءَ حَمَامَاتٍ لَـهُنَّ هَـدِيرُ

في الأصل: « هديل » وهو خطأ؛ لأن القصيدة رائية، ولعل ذلك من خطأ النساخ أيضاً.

٣ ـ وقول الأعشى[٢]:

وَجَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ أَبَـا قُدَامَةَ إلاَّ الحَزْمَ وَالقَنَعَا

ورواية المصادر جميعها (الفنعا) بالفاء، والمؤلف نص على أنها (القَنعا) .

* * *

(١) انظر صفحة: ٥٦٥ من النص .

(٢) انظر صفحة: ٣٩٣ من النص .

ثالثاً: ما يتعلق بالمنهج والأسلوب:

وقفتُ في هذا السِّفْرِ على بعض العثرات في منهج الرعيني فيما يتعلق بتعامله مع نصوص العلماء السابقين، وخاصة الذين توافرت كُتُبُهُم لديه ورجَعَ إليها كثيراً في نقولاته وتعليلاته واعتراضاته، فلم يكن له فيها منهج مطرد، حيث أَجِدُهُ يَنقُلُ عنها في بعض الأحيان نقلاً مباشراً، مع نصِّهِ على ذلك، وبالرجوع إلى المصدر ذاته، أجدُ النَّقل مطابقاً لأصله، وتارَةً أخرى أَجِدُهُ نقَلَ عن تلك المصادر بواسطة شيخه أبي حيَّان، الأمر الذي أدى به إلى الوقوع في بعض الأخطاء، حيث جاء ما نقله عن طريق شيخه مخالفاً لأصل ذلك النص في بعض المواضع، وهذا يَقِفُنَا بجلاءٍ على مدى تأثُّرِ الرُّعَينيِّ بكُتُبِ شيخه وعباراتِهِ، وقد فصَّلتُ القولَ في هذا الجانب في مبحث « موقفُ المصنِّفِ من شيخه » ، وسأورد هنا بعض ما وقفتُ عليه في هذا الجانب:

١ ـ ما جاء في باب (اسم الفاعل) بعد أن أُورد المصنفُ تعريف ابن مالك له قال: « وقال المصنِّفُ في الشَّرح ... » ، فقولُه هنا: « وقال المصنِّفُ » لا يُناسبُ هذا المقام؛ لأنَّ الذهن ينصرف إلى أن المراد هو صاحبُ النَّظم (ابنُ معط)، حيث إنه صاحب النص المشروح في هذا الكتاب، وكان الأَولى أن ينصَّ على ابن مالك عينِهِ، وسبب ذلك أن المصنِّفَ نقل ذلك عن شيخه، وأبو حيان ذكر هذه العبارة إشارة إلى ابن مالك صاحب النص المشروح في « التذييل والتكميل » ، فنقل الرعيني ذلك عن أبي حيان دون تغيير في العبارة لتناسب المقام .

٢ ـ جاء في باب عمل المصادر قول الرعيني[1]:

«وجعَلَ من المصادر ألفاظاً جعلَها ابنُ مالك من أسماء المصادر كـ «الوُضُوء»

---

(١) انظر صفحة: ٤٣٤ من النص المحقق .

و«الغُسْل»، وجعَلَ من أسماء المصادر ألفاظاً جعلَهَا ابنُ مالكٍ مصادِرَ كـ «عَون» من أعان، و «عِشْرَة» من «عَاشَرَ» ، و« كِبْر» من «تَكبَّرَ» ، و«عَمْر» بفتح العين وسكون الميم من « عَمَّرَ » بالتشديد. فهذه عندَ ابنِ مالك مصادرُ، وعند الشيخِ أبي حيَّانَ أسماءُ مصادرَ»

نقل المصنف رحمه الله هذا الكلام عن أبي حيان[1] وكلام ابنُ مالك[2] مخالف لذلك حيث قال: «... بخلاف ما بينه وبين الأصل بُعْدٌ وتفاوتٌ كعون وعِشرة وكِبْر وعمر وغرق وكلام... فهذه وأمثالها أسماء مصادر» .

٣ ـ ما وقع في ألفاظه من إيهامٍ، ومنه ما جاء في أثناء كلامه على معمولِ تابعِ اسمِ الفاعل حيث قال[3]:

« فإن كان التابعُ غيرَ مُعَرَّفٍ بشيء مما ذُكِرَ، فلا يخلو أن يكونَ عطفَ نَسَقٍ أو بدلاً، فإن كان عطفَ نَسَقٍ نحو: هذا الضاربُ الرجُلِ وعَمْراً، فسيبويهِ يُجيزُ فيه الجرَّ على اللفْظِ، والنَّصْبَ على الموضع، أما النَّصْبُ فَبَيِّنٌ؛ لأنَّكَ لو قدَّرْتَ العامِلَ لجازَ أنْ تَنصِبَ «عَمْراً»، وأما الجرُّ فَمُشْكِلٌ؛ لأنَّكَ لو قدَّرْتَ العامِلَ لقُلْتَ: الضارِبُ عَمْرٍو، وذلك لا يجوزُ، وحُجَّةُ سيبويهِ: أنه يَجوز في المعطوف ما لا يَجوزُ في المعطوف عليه.

وذهَبَ المبرِّدُ أنه يَجوزُ النَّصْبُ ولا يَجوزُ الجرُّ، قال ابنُ عُصفور: ومَذهبُ المبرِّدِ هو الصَّحيحُ؛ لأنَّ الأصلَ في المعطوف أن لا يَجوزَ فيه إلا ما يَجوزُ في المعطوف عليه، وما جاء خارجاً عن ذلك حُفِظَ ولم يُقَسْ عليه لشُذُوذِهِ» .

فقوله «وذهَبَ المبرِّدُ أنه يَجوزُ النَّصْبُ ولا يَجوزُ الجرُّ» يُوحِي بأن هناك شيئاً

(١) التذييل والتكميل ٣/٢٤١ .

(٢) شرح التسهيل ٣/١٢٢ .

(٣) انظر صفحة: ١٧٩ ـ ١٨٠ من النص المحقق .

آخرَ يجوزُ غيرَ النصب والجر، والأَولى أن يقول: وذهَبَ المبرِّدُ أنه يَجبُ النَّصْبُ ولا يَجوزُ الجرُّ» والله أعلم .

٤ ـ قال في باب عمل المصدر[1]:

«وقرأتُ يوماً على شيخنا الأستاذِ العلامةِ بقيةِ النحاة أبي عبد الله محمَّدِ بن عليٍّ بنِ الفخَّار، عُرِفَ بالبِيري ـ رحمه الله تعالى ـ أوَّلَ سورةِ مريم، فوقَفَني على قولِه تعالى: ﴿ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ﴾ ، وجعلَني نبدأ بقوله تعالى: ﴿عَبْدَهُ زَكَرِيَّا﴾ ... » والأولى أن يقال: « جعلني أبدأُ » ؛ لأنه يتكلم عن نفسه .

(١) انظر صفحة: ٤٤٢ ـ ٤٤٣ من النص .

رابعاً: مآخذ متفرّقة:

كما وقفتُ في هذا السفر على بعض المآخذ المتفرقة أجملها في النقاط التالية:

١ - من المآخذ العامة التي لَحَظْتُهَا في هذا السِّفْر أنَّ الرُّعَينيَّ رحمه الله قد يَذكرُ في صدر الباب بيتاً من أبيات الألفية بروايةٍ، ثـم عند العودة إليه في خاتمة الباب لتفسير ألفاظه يَذكُرُهُ بروايةٍ أخرى، كما وقع للبيت(١):

وَهَاءِ خُـذْ وَبَلْهَ دَعْ وَحَيَّهَلْ كَذَا فَعَالِ إِنْ تَعَدَّى فِي العَمَلْ

في باب أسماء الأفعال، وأورده المصنف في نهاية الباب(٢) برواية:

وَهَــا وَحَيَّهَلْ وَبَلْهَ الشِّــعْرَا وَهَاتِ زَيداً وَتَرَاكِ عَمْرَا

٢ - سَهَا المصنِّفُ رحمه الله في نهاية باب الصفة المشبهة، حين نصَّ على عـدد المسائل فقال(٣):

« وأمَّا المعمُولُ فأنواعُهُ اثنَا عَشَرَ كمَا تَقَدَّمَ، وهي لا تخلُو أن تكـونَ مُذكَّـرةً أو مُؤَنثةً، فَتَنتَهِي إلى أربعٍ وعشرِين، وكلُّ واحدةٍ منها إما مَعرفةٌ أو نكرةٌ، فهذه ثمانيـةٌ و أربعونَ مِن ضَرْبِ اثنَين في أربعةٍ وعشرِين، وكُلُّ واحدةٍ منها إما مُفـرَدٌ أو مثنًـى أو مجمُوعٌ، فهذه مائةٌ وأربعةٌ وأربعُونَ،مِن ضَـرْبِ ثلاثـةٍ في ثمانيـةٍ وأربعين، وكُـلُّ واحدةٍ منها إما مرفُوعٌ أو منصُوبٌ أو مجرُورٌ، فهذه أربعمَائةٍ واثنانِ وثلاثون نَوعـاً، مِن ضَرْبِ ثلاثةٍ في مائةٍ وأربعةٍ وأربعَين، وكُلُّ واحِدٍ منها إما لعَاقِلٍ أو غـيرِ عـاقِلٍ، فهذه ثمانمائةٌ وأربعةٌ وستُّونَ نَوعـاً، مـن ضَـرْبِ اثنَـين في أربعمائـة واثنَـين وثلاثـين، وكُلُّ نوعٍ منها يُمكِنُ أن يجيءَ مع كُلِّ نَوعٍ مِـن أنـواع الصِّفَـةِ الإثنـين والسَّبعَين،

---

(١) انظر صفحة: ٤٤٦ من النص المحقق، ومثل ذلك ما جاء في قول الشاعر:

(بئس قوم الله قوم طُرقوا ...)

انظر صفحة: ٢٨ و ٤٨ .

(٢) انظر صفحة: ٥٢٠ من النص المحقق .

(٣) انظر صفحة: ٢٩٤ من النص المحقق .

فَتَنتهي إلى اثنَين وستّينَ أَلْفَ مَسْأَلةٍ وثمانيةٍ وعشرينَ مَسْأَلةً، هذا مع ما تَركْنَاهُ مِن حَــذْفِ النُّونِ مع النَّصْبِ وثُبوتِهَا، ومِن تنويعِ الجمُوعِ، إلى غيرِ ذلك من الأحكام».

فذَكَرَ أن المسائل تنتهي إلى اثنَين وستّينَ أَلْفَ مَسْأَلةٍ وثمانيةٍ وعشرينَ مَسْأَلةً، والصَّحيحُ أنها تنتهي إلى اثنتَين وستين ألفَ مسألةٍ ومائتين وثماني مسائل (٦٢٢٠٨).

٣ ـ سَهَا المصنِّفُ في بعض أحكامِه العروضية، حيث علّقَ على قول الشَّاعر:

يَا لَتَـمِيــمٍ أَلاَ للهِ دَرُّكُمُ   لَقَدْ رُمِيتُمْ بِإِحْدَى الْمُصْمَئِلاَّتِ

فقال[1]: « والبيت من البسيط من العَروض الأولى المخبونة، وضربُهَا المقطوعُ المُردَفُ، والجزءُ الأوَّلُ من البيت دَخَلَهُ الطَّيُّ، ودخَلَ الثَّانيَ والخامسَ الخَبنُ » .

والواقعُ أنَّ الجزءَ الثَّانيَ جاء تاماً (فاعلن) ولم يَدخُلْه الخَبْنُ[2]، بل دخل الخامس فقط .

٤ ـ ومن المآخذ العروضية قول المؤلف بعد أن أورد البيت[3]:

سَــبَتْنِي الفَتَاةُ البَضَّةُ المُتَجَرِّدِ الـ   لطِيفَةُ كَشْحِهِ وَمَا خِلْتُ أَنْ أُسْبَى

« والبيتُ مِن الطويل التَّامِّ ضَرْبُهُ، دخلَهُ القَبْضُ في جزأيه الخامسِ والسَّادس » .

وفاته أن القبض دخل الجزء الثالث أيضاً .

---

(١) انظر صفحة: ٧٢٤ من النص المحقق .

(٢) وانظر الكافي ٣٩-٤٠، والبارع: ١١٢ ، وهذا المأخذ نبه عليه المحشي (وهو العلامة ابن الحنبلي) في المخطوط .

(٣) انظر صفحة: ٢٦٠ من النص المحقق .

الفَصْلُ الثَّالث

الرعيني في السِّفْر السابع من شرح الدرة الألفية

ويشتمل على المباحث التالية:

١ ـ موقفه من العلماء .

٢ ـ مذهبُهُ النَّحويُّ ومَوقفُهُ من مَسائل الخِلاف.

٣ ـ اختياراتُهُ .

٤ ـ أثرُهُ في الخالفين بعده .

<u>المبحث الأول:</u>

موقفه من العلماء

تمهيد :

لقد حفل هذا السفر بقدر كبير من آراء العلماء، وكان ذلك نتيجةً منطقية للمنهج الذي اتبعه أبو جعفر في هذا الشرح، وهو البسط والتطويل، والإسهاب في الشرح والتحليل ـ كما أسلفناه ـ ، ومن ثَمَّ تواردت آراء العلماء على مباحث هذا السفر، فكانت نجوماً ساطعة، ولآلئ مضيئة، وكانت شاهد صدق على مدى عمق ثقافة أبي جعفر، وغزارة علمه، وسعة اطلاعه، وتبحره في فنه، وقد تبين لي خلال اطلاعي على هذا السفر أن الرعيني كان يجل العلماء إجلالاً كبيراً، ويحترمهم احتراماً شديداً، وإن من كريم الأخلاق التي ترفع الدرجة وتعلي المنزلة، التأدب مع العلماء والأشياخ، فلا ينعتون إلا بجميل الألفاظ، وإن سها أحدهم في مسألة من مسائل العلم، أُظهر خطؤه بلطيف العبارة، وجميل المأخذ .

وهكذا كان أبو جعفر في مواقفه مع العلماء الأجلاء ، وسوف يتضح لنا ذلك جلياً من خلال ما سنورده من أقواله وتعقيباته، واستدراكاته وتعليقاته على ما يورده من الآراء .

ولقد ظهرت شخصية الرعيني النحوية واضحة في أثناء سرد مباحث هذه السفر، وترصيعه بآراء العلماء، التي كان يقف منها موقفاً واضحاً في غالب الأحيان، فكان يؤيد مرة، ويصحح أخرى، وكان لا يتردد بتضعيف رأي بدا له ضعفُه، أو توهينه وإخراجه عن جادة الصواب ما اتضحت له الأدلة على ذلك، دونما تعصب لمذهب من المذاهب، أو انحياز لرأي عالم من العلماء وإن كان من شيوخه، ويتضح لنا ذلك من خلال نزاهته في الحكم على ما جرى بين بعض العلماء، وسوف نبسط الحديث عنه إن شاء الله في أثناء حديثنا عن الجوانب التفصيلية لهذا المبحث .

ولقد رأيت أن أقسم الحديث عن موقف الرعيني من العلماء في هذا المبحث إلى عدة نقاط، أحصر الحديث فيها، وهي على النحو التالي:

١ ـ موقفه من الناظم .

٢ ـ موقفه من شيخه أبي حيان .

٣ ـ موقفه من شرّاح الألفية .

٤ ـ موقفه من سائر العلماء .

أولاً:

موقفُ الرُّعَينيِّ من النّاظم

إن الأعمال البشرية سوف تبقى قاصرة عن بلوغ درجة الكمال التي ينشدها كل إنسان، وإن في ذلك لأدلَّ دليل على قصور الإدراك البشري لهذه الغاية النبيلة، التي تفردت بها ذات الإله العلية، ومن ثَمَّ فإن أي عمل بشري سوف يبقى قابلاً للأخذ والرد، وهو أمر مقبول ما لم يخرج عن دائرة التجرد والموضوعية، وقد كانت للمصنّف مع الناظم عدةُ مواقف أجملها فيما يلي:

١ ـ المناصرة والمعاضدة .

٢ ـ مآخذ واقتراحات .

٣ ـ إعادة الترتيب .

وسوف أتناول كل نقطة منها بالإيضاح والتمثيل فأقول:

المناصرة والمعاضدة:

لم يأل الرعيني جهداً في الدفاع عن الناظم ما وجد إلى ذلك سبيلاً، فنراه يُخرِّجُ ما أشكل من ألفاظ الألفية فيحمله على وجه من الوجوه المقبولة، أو نراه يتأوله بما لا يذهب به بعيداً عن مرمى الألفاظ التي وضعها ابن معط رحمه الله، وفي أثناء هذه الأحاديث التي يسردها في هذه المقامات تظهر شخصية الرعيني واضحة

فيما يبديه من آراء، وما يُظهِرُهُ من تعقيبات، وهذه بعض الأمثلة:

جاء في باب النداء عند تفسير قول الناظم:

وَمَا لَنَا اسْــمٌ فِيهِ لاَمٌ وأَلِفْ   نُودِي بِلاَ أيٍّ سِوَى ا للهِ وُصِفْ

ما نصه[1]: « ... وقولُهُ: «وُصِفْ» هو فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ لما لم يُسمَّ فاعلُهُ، وهـو في موضع الصفة لـ«أي»، فالضميرُ المرفوعُ فيه عائدٌ إلى «أيٍّ»، فـالتقدير : ومـا لنـا اسـمٌ فيه لامٌ وألف نُوديَ بلا «أي» موصوفةٍ سوى «ا لله»، ويلزَمُ منه الفصل بقوله: «سوى ا لله» بين الموصوف وصفتِهِ، وحصلَ بسبب ذلك في البيتِ تعقيدٌ لفظيٌّ. وعلى هـذا خرَّجه ابنُ النَّحويَّة وابنُ القوَّاس .

والذي أراهُ أن يكون: «وَصِفْ»؛ فعلَ أمرٍ، والـواو عاطفـةٌ، فتكـونُ مفتوحـةً، ونتخلصُ من موجب الفصل، فيكونُ التقديرُ: وما لنا اسمٌ فيه لامٌ وألفٌ نوديَ بـلا أيٍّ سوى ا لله، ثمَّ قال: وَصِفْ أيّاً إذا ناديتَهَا » .

هذا هو رأي الرعيني الذي أبداه ليبعد اعتراضـاً موجَّهـاً لبيـت النـاظم، ويتـابع الرعيني توضيحه لما أبداه فيقول: « وقوله:

« تَمْثِيلُ أيٍّ لِنِـدَاءِ المَعْرِفَة »

البيت. لمـا رأى أن البيـتَ الأوَّلَ فيـه حـذفٌ، وأنَّ في معنـاه غموضـاً، أراد أن يُزيلَ غموضَه بهذا البيت، فعرَّفكَ كيف يكونُ نداءُ ما فيه الألفُ واللامُ بهذا المثـال الذي ذكَـــرَه، وهو قولُهُ: «يَا أَيُّهَا الإِنْسَانُ» وهو إشارةٌ إلى قوله تعالى ...

ومنه أيضاً قوله في باب الندبة عند تفسير أبيات الناظم[2]:

«قولُه [أي: الناظم]: «وَإِنْ نَدَبْتَ مَن تُنَادِي» قيـل: ظـاهرُهُ أنَّ المنـدوبَ منـادًى حقيقةً » وصاحب هذا الاعتراض على الناظم هو ابـن النحويـة، و لم يرتـض الرعيـني هذا، بل خرج قول الناظم تخريجاً مقبولاً يُخرجه من هذا الاعـتراض فقـال: «وليـس

(١) انظر صفحة: ٦٣٦ ـ ٦٣٨ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ٧١٠ من النص المحقق .

كذلك، وإنما مُرادُهُ: وإن ندبْتَ مَن تذكُرُ اسمَهَ بلفظ النداء» .

ويدخل في هذا المبحث ما نص عليه الرعيني من اختلافٍ في بعض روايات الألفية يكون في بعضها سبيلٌ للخروج من خلاف بعض العلماء في قضية معينة، مثال ذلك قول المصنف عند تفسير بيت الناظم في ندبة المضاف[1]:

«وَفِي المُضَافِ يَا عُبَيدَ اللَّهَاهْ»

« هذا تمثيلٌ ثانٍ للمندوب بـ«يا» إذا كان مضافاً، فأعطَى أنَّ ألفَ الندبة تَلحَقُ المضافَ إليه بخلاف الصفة، وقد تقدَّمَ ما في الصفة من الخلاف، وفي هذا المثال تجويزٌ لما منعه ابنُ مالك من لحاق هاء الندبة لما آخرُهُ هاءٌ قبلَها ألِفٌ، وقد تقدَّمَ الكلامُ عليه. ويُوجد في بعض الروايات: «يا عبد الملكاه» فنخلُصُ من خلاف ابنِ مالكٍ» .

مآخذ واقتراحات:

على الرغم من الموقف الحميد الذي وقفه الرعيني في الدفاع عن الناظم، ومؤازرته والوقوف إلى جانبه ضد المعترضين الذين كانوا في غالبهم من شراح الألفية، إلا أن هذا لم يمنع الرعينيَّ من أن يبديَ ما يعنُّ له من ملاحظات حول نص الألفية، وأن يعطيَ البديل الذي رآه مناسباً، ولإيضاح هذه المسألة نورد بعض الأمثلة من كلامه :

- قال - رحمه الله - عند تفسيره قول الناظم:

« وَيَعْمَلُ اسْمُ الفِعْلِ إنْ تَعَدَّى »

قال[2]: « يعني: ويعملُ اسمُ الفعل النصبَ بدليل قوله: «إن تعدَّى» فإن التعدِّي

---

(١) انظر صفحة: ٧١٠ - ٧١١ من النص المحقق ، وانظر: ١١٠ - ١١١، ٥٥٤ - ٥٥٥، ٧٢٦ - ٧٢٧ ، ٧٢٨ .

(٢) انظر صفحة: ٥٢٠ من النص المحقق .

لا يُشترَطُ إلا في عمل النصب، وأما عملُ الرفع فأسماءُ الأفعال كلُّهَا تعمَلُـه، وكـان حقُّهُ أن يقولَ: وينصِبُ .

وقوله:

« نَحْوَ: رُوَيْـدَ وَهَلُمَّ سَعْدَا »

أتى بمثالَين من أسماء الأفعال التي تعملُ النصبَ، تقول: رُوَيدَ زيداً؛ أي: أمهِلْهُ، ولم يُصــرِّحْ بالمفعول، وقد تقدمت أحكامُ «رُوَيدَ» وأقسامُهَا، وتقـول: هَلُـمَّ سـعداً أي: أَحْضِر سعداً، وينبغي أن تكونَ «رُوَيدَ» في البيت غيرَ منونة؛ لأنه أراد بهـا اسـمَ الفعل، ولا تكون إلا مبنية، ولم يُسمَعْ فيها التنوينُ حالةَ كونها اسمَ فعل ... » .

ـ وهذا مثالٌ ثانٍ لاعتراض الرعيني على النـاظم، وإعطائـه بديـلاً عمـا اعـترض عليه، قال الرعيني[1]:

« وقولُهُ:

« فَارْفَعْ: عَلَيكَ نَفْسُكَ الفَلاَحَا »

هذا مثالٌ لتأكيد المضمَرِ المرفوع المستترِ في الظرف، فـ«نفسُـك» مرفـوع، وقـد نصَّ عليـه بقولـه: «فـارفع»، و«الفـلاحَ» منصـوبٌ؛ لأنـه المغرَى بـه، وأكّـد المرفـوعَ بـ«النفس» ولم يؤكّدْهُ قبل ذلك بالضمير، وذلك شاذٌّ »

إلا أن المصنِّفَ سرعان ما التمـس العـذر لابـن معـط فقـال: « وحَسَّنه الفصـلُ بالكاف » .

إعادة الترتيب:

أبدى أبو جعفر ـ رحمه الله ـ في بعض المواضع من الشرح رأيه في ترتيب بعض أبيات الألفية، فرأى تقديم بعضها أو تأخيره ليتناسـقَ الحديـثُ، وتـأتلفَ المبـاحثُ، ومن أمثلة هذا الجانب قوله عند تفسير قول الناظم:

---

(١) انظر صفحة: ٥٥٥ من النص المحقق .

إلاَّ عَنِ اسْمِ اللهِ والإشَارَه   فَالحَرْفَ فِيهِمَا احْذَرِ اخْتِصَارَه

قال[١]: « يعني احذر اختصارَ حرفِ النداء من اسم الله ومن اسم الإشارة ... وتقديرُ كلامه في هذَين البيتَين: يجوز حذفُ حرف النداء من كل منادىً إلا من اسم الله والإشارة، فَفُهِمَ منه أن ما عدا هذَين النوعَين يجوزُ حذفُ حرف النداء منه، لا أنه منحصِرٌ في المضاف والعلَم، وكان حقُّهُ أن يستثنيَ مع اسم الله واسمِ الإشارة النكرةَ المقصودَةَ؛ لأنه لا يجوزُ حذفُ حرف النداء منها على الصحيح، مع أنه قد نبَّه على ذلك بعدُ فقال:

«ولا تقُلْ: رجلُ تعني: يارجل»

ولو أحسنَ الترتيبَ لكان هذا البيتُ يلي قولَهُ:

إلاَّ عَنِ اسْمِ اللهِ والإشَارَه

وقد شمل هذا المثال أيضاً اعتراضاً من الرعيني على الناظم، وهو ما تحدثنا عنه في النقطة السابقة .

- ومثال آخر في هذا الجانب هو قوله عند تفسير قول الناظم[٢]:

وَلاَ تَقُلْ رَجُلُ تَعْنِي يَا رَجُلْ

« هذا من تمام ما لا يجوزُ فيه حذفُ حرف النداء، وقد تقدَّمَ التنبيهُ عليه، وإنَّ هذا البيتَ كان حقُّهُ أن يتقدم على البيتين اللذَينِ قبلَه؛ ليتصل الكلامُ فيما لا يجوزُ فيه حذفُ حرف النداء » .

---

(١) انظر صفحة: ٦٢٨ - ٦٢٩ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ٦٣٨ من النص المحقق .

ثانياً:

موقفُ الرُّعينيِّ من أبي حيَّانَ

أبو حيَّان هو أثير الدين محمد بن يوسف المتوفى سنة ٧٤٥ هـ، نحوي عصره، ولغويُّه، ومحدثُهُ، ومقرئُهُ، ومؤرخُهُ، وأديبُهُ، قال عنه الصفدي[1]: « لم أره قط إلا يسمع أو يشتغل، أو يكتب، أو ينظر في كتاب، وكان ثبتاً قيماً، عارفاً باللغة، وأما النحو والتصريف فهو الإمام المطلق فيهما، خدم هذا الفن أكثر عمره حتى صار لا يدركه أحد في أقطار الأرض فيهما غيرُهُ ... » .

قد كان لأبي حيان أثر بارز في ثقافة الرعيني، ظهر ذلك واضحاً جلياً في أغلب مصنفاته، وإنه ليخيل لي أن الرعيني كان يحفظ مؤلفات شيخه عن ظهر قلب، فلا تراه يفارقه في مبحث من مباحثه، أو في مسألة من مسائله، فهو دائماً بجانبه، يستأنس بأقواله، ويستشهد بنقولاته وتعليلاته، لدرجة أن الرعيني اعتمد على نقول حصل فيها سهو من شيخه، فتابعه هو عليها، وقد أوضحنا ذلك جلياً في حديثنا عن مبحث (المآخذ) .

ومع شدة احترام الرعيني لشيخه أبي حيان وشيوخه عامة، فإن ذلك لم يمنع من بروز شخصيته العلمية في أثناء عرضه ومناقشاته، فقد أبدى في كثير من المواضع ما له من ملاحظات على آراء شيخه أومنهجه، وناقشه فيها، ورد عليه كثيراً منها، وحكم لخصومه في كثير من المسائل التي عارضهم أو تعقبهم فيها، وسوف نوضح ذلك بالأمثلة من كلام الرعيني في الجوانب الآتي تفصيلها إن شاء الله .

هذا وقد فصلت الحديث في هذا المبحث من خلال نقطتين:

الأولى: موقفه من أبي حيان بصورة عامة .

الثانية: موقفه من أبي حيان من خلال متابعته لابن مالك .

---

(١) عن بغية الوعاة ٢٨١/١ .

أولاً: موقفه من أبي حيَّان بصورة عامة:

اتضح لي من خلال الاطلاع على كلام أبي جعفر الرعيني في هذا السفر أنه كان مع شيخه واحداً من ثلاثة:

الأول: إما أن ينقل عنه قولاً أو رأياً يفيد منه في موطنه فائدة تزيد البحث عمقاً وتأصيلاً، فينقله بنصه تارة، وقد يتصرف فيه شيئاً قليلاً، وهو في هذا الجانب يكون في غالب أمره مُقراً ومُسلّماً بهذه الآراء، وقد يُثني على شيخه في ذلك ويمتدحه، وقد يتبنّى الرعيني بعض هذه الآراء ليردَّ بها على بعض النحاة دونما إشارة إلى أنها من كلام شيخه، وقد نبهت على ما وقفت عليه من ذلك في حواشي التحقيق، كما تعرضت لشيء من ذلك في مبحث (مصادره) .

أما أمثلة هذا الجانب فهي كثيرة مستفيضة في الكتاب أجتزئ منها ما يلي:

١ - قال الرعيني في أثناء حديثه عن شروط عمل المصدر[١]:

« الشرط الخامس: أن يكونَ موحَّداً، فلو جُمِعَ لم يَعملْ؛ لأنَّ الجمعَ يُذهِب الصيغةَ التي هي أصلُ الفعل، وفي هذا الشَّرط خِلافٌ؛ ذهبَ قومٌ إلى اشتراطِه، منهم أبو الحسن بنُ سِيدَه، وذهَبَ قومٌ إلى أنه لا يُشتَرَطُ التوحيدُ، منهم ابنُ عُصفور، واحتجُّوا بظواهرَ منها قولُه ... » .

ثم استأنس بقول شيخه فقال: « قال الشيخُ أبوحيَّان: والقياسُ يقتضي أنَّ المصدرَ إذا جُمِعَ لا يَعمَلُ؛ لأن عمَلَه إنما هو لكونه يَنْحَلُّ بحرفٍ مصدريٍّ والفعلِ، وذلك الفعلُ الذي يَنْحَلُّ إليه إنما يدلُّ على مُطْلَقِ المصدرِ، لا دلالةَ له على خصوصيَّاتٍ، وإذا جُمِعَ زالَ ذلك الإطلاقُ، فينبغي ألا يَنْحَلَّ للحرف والفعلِ إذا كان مجموعاً، فلا يَعمَلُ » .

٢ - ومثال ما استحسن فيه قول شيخه وصرَّح به قولُه في أثناء حديثه عن

---

(١) انظر صفحة: ٣٩١ وما بعدها من النص المحقق .

إعراب الاسم المنصوب بعد حبذا[(١)]:

«واختَلَفَ النحويون في إعراب هذا المنصوبِ على أقوال:

الأولُ: ... أنَّه حالٌ لا غير، سواءٌ كان جامداً أم مشتقًّا .

القولُ الثاني: ... أنه منصوبٌ على التميزِ لا غير، سواءٌ كان جامداً أم مشتقاً.

القولُ الثالث: التفرقَةُ بين أن يكونَ مشتقاً، فيكونُ حالاً، أو غيرَ مشتقٍّ فيكونُ تمييزاً، ويُعرَفُ التمييزُ بصلاحيَّةِ دخولِ «مِن» عليه...

قال الشيخُ أبوحيَّان: والذي يَظهرُ أنه إن كانَ جامداً فتمييزٌ، وإن كان مُشتقاً فمَقْصَدَانِ للمتكلِّمِ: إنْ أرادَ تقييدَ المبالغةِ في المدح المقصودِ بوصفٍ، كان ذلك المنصوبُ حالاً، ولا يصحُّ إذ ذاك دخولُ «مِن» عليه، وإن أرادَ عَدَمَ التقييدِ، بل تبيينَ جنسِ المبالَغِ في مدحِهِ، كان ذلك المنصوبُ تمييزاً ... انتهى » .

ولقد استحسن أبو جعفر رأي شيخه فعقب عليه قائلاً: «وهو تفصيلٌ حَسَنٌ».

٣ ـ ومثال ما تبى فيه رأي شيخه دونما إشارة إليه، قولُـهُ في أثناء حديثه عن الأشياء التي يعتمد عليها اسم الفاعل في عمله[(٢)]:

«وزاد بعضُهُم في وجوه الاعتماد: الاعتمادَ على « إنَّ » في نحو قولك: إنَّ قائماً زيدٌ، فجَعَلَ « قائماً » اسمَ « إنَّ » و« زيداً » فاعلاً بـ« قائم » سدَّ مسدَّ الخَبَر، ويَردُ عليه: كونُ « إنَّ » لا تَقْرُبُ من الفعل، وإنما هي مختصَّةٌ بالأسماء» .

وهذا من كلام شيخه ذكره في التذييل والتكميل ٣/٢١٠ .

الثاني: أن ينقل عن شيخه رأياً يعقّبُ فيه على رأي عالم من العلماء، فيذكر الرعيني رأي شيخه، ثم يعقب عليه بما يراه، دون أن يرده صراحة، وقد ينقل عنه رأياً أو موقفاً ما، ولكنه يردُّهُ .

(١) انظر صفحة ١٠٣ ـ ١٠٤ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة ١٤٦ من النص المحقق .

١ ـ مثال ما تعقبه فيه دون رده صراحة قوله في الكلام على المصدر واسم المصدر[١]:

« وجعَلَ [أي أبو حيَّان] من المصادر ألفاظاً جعلَها ابنُ مالك من أسماء المصادر كـ«الوُضُوء» و «الغُسْل»، وجعَلَ من أسماء المصادر ألفاظاً جعلَهَا ابنُ مالكٍ مصادِرَ كـ«عَون» من أعان، و «عِشْرَة» من «عَاشَرَ» ، و«كِبْر» من «تَكَبَّرَ» ، و«عَمْر» بفتح العين وسكون الميم من « عَمَّرَ » بالتشديد. فهذه عندَ ابنِ مالك مصادرُ، وعند الشيخِ أبي حيَّانَ أسماءُ مصادرَ .

قلتُ: وقولُ الشيخ أبي حيَّان: إنَّ القاعدةَ التي ذكرها ابنُ مالك في اسم المصدر تؤدِّي إلى أن تكونَ أسماءُ المصادرِ أكثرَ من المصادر، مبنيٌّ على أن ما خالفَ القياسَ أكثرُ ممَّا جاء على القياس » .

ثم يعقب الرعيني على رأي شيخه قائلاً: « ويَحتَاج هذا إلى استقراءٍ وتَتَبُّعٍ » .

٢ ـ ومن أمثلة رده لبعض مواقف شيخه صراحةً قولُهُ في باب حبَّذا[٢]:

« واستَشْكَلَ الشيخُ أبوحيَّانَ دخول «لا» على «حبَّذا» وقال: لأنَّكَ إما أنْ تُفَرِّعَ على أن «حبَّذا» كلُّهُ فِعْلٌ، أو «حبَّ» فِعْلٌ و«ذا» اسمٌ،وكلاهما لا تدخلُ عليه «لا» ...

قلتُ: إن صحَّ دخول «لا» على «حبَّذا» من الكلام، فلا معنى لهذا الترديد، ولا يَسَعُ إلا قبولُهُ وتوجيهُهُ، لاردُّهُ واستشكَالُهُ » .

٣ ـ ومنه قوله في المنادى المضاف إلى غير أب أو أم، وما فيه من اللغات[٣]:

« الخامسة: حذفُ الألف والاستغناءُ عنها بالفتحة، كما تُحذف الياءُ ويُستغنى عنها بالكسرة، وقد تقدَّمَ أن هذا مذهبُ الأخفش ، وبه قال أبوعليٍّ وأبوعثمانَ وابنُ مالك، وعليه خرَّجَ أبوعليٍّ قراءةَ عاصمٍ: ﴿ يَـٰبُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا ﴾ ...

---

(١) انظر صفحة ٤٣٢ وما بعدها من النص المحقق ، وانظر: ١٩٦، ٢١٢ وما بعدها .

(٢) انظر صفحة: ٨٩ من النص المحقق، وانظر: ٢١٢، .

(٣) انظر صفحة: ٦٤٦ من النص المحقق .

ومَنَعَ بعضُهم هذه اللغةَ التي أجازَهَا الأخفشُ، قال الشيخُ أبوحيَّان: ويحتاجُ إلى سماعٍ من لسان العرَب في النداء، وخَرَّجَ قراءةَ عاصمٍ على أنَّ الألِفَ حُذِفَت لالتقاء الساكن بعدها، وهو راءُ «ارْكَبْ» وحُذِفَت خَطّاً كما حُذِفَت لفظاً.

قلتُ: وهذا التخريجُ لا ينهَضُ، فقد جاءت هذه القراءةُ حيثُ لم يلتقِ ساكنان، قرأ حفصٌ عن عاصم في (لقمان)[1]: ﴿ يَٰبُنَيَّ ﴾ بفتح الياء في ثلاثة المواضع، ولم يلتَقِ فيها ساكنان » .

وأمثلة ذلك كثيرة، وتأتي في كل المسائل التي وقف فيها الرعيني مع ابن مالك ضد شيخه، وسوف أتناول بعضاً منها في مبحث (موقف الرعيني من أبي حيان من خلال معارضته لابن مالك) إن شاء الله، فلتنظر هناك .

الثالث: أن ينقل آراء شيخه واعتراضاته دون أن يعلق عليها، ولعله يرتضيها، ومن أمثلة ذلك قول الرعيني في التعليق على تعريف ابن مالك للصفة المشبهة الذي قال فيه: « هي الملاقِيَةُ فِعْلاً لازماً، ثابتاً معناها تحقيقاً أو تقديراً، قابلةً للملابَسَة والتَّجريد والتعريف والتنكير بلا شَرْط » .

قال الرعيني[2]: « ... واحترَزَ صَاحبُ الحدِّ بالملابَسَةِ والتجريد من « أبٍ » و«أخٍ » ؛ لأنهما وصْفان لا يَقبَلان الملابَسَةَ والتجريدَ؛ لأنه إذا كان عَمْرٌو أخا زيدٍ، فلا يُمكنُ أن يَتجرَّد عن أُخُوَّتِهِ، قال الشيخُ أبوحيَّان: ولا ينبغي أن يُحْتَرَزَ منهما؛ لأنهما لم يَدخُلاَ تحت جِنْسِ الحدِّ الذي هو « الملاقِيَةُ فِعْلاً »، ألا ترى أنهُمَا لم يُلاقِيَا فِعْلاً بمعناهما، فلَم يَدخُلا تحتَ الجِنْسِ فيُتَحَرَّزَ منهما » .

ولم يعلق المصنف على اعتراض شيخه .

---

(١) من الآيات: ١٣، ١٦، ١٧ .

(٢) انظر صفحة: ٢٢٦ من النص المحقق، وانظر: ٦٢ - ٦٣ .

ثانياً: موقفه من أبي حيان من خلال متابعاته لابن مالك :

كان للرعيني رحمه الله موقف حميدٌ من خلال مواقفه من أبي حيان وابن مالك، فقدكان نزيهاً في أحكامه، لم يتعصب لشيخه، ولم يعترض عليه دون مسوغ أو دليل واضح البرهان، وقد عرض المصنف للمسائل التي تعقب فيها أبو حيان ابنَ مالك وكان له فيها أحد المواقف التالية:

١ - إما أن يقف إلى جانب شيخه أبي حيان، فيؤيد موقفه، ويعضد رأيه .

٢ - وإما أن يقف إلى جانب ابن مالك ضد شيخه .

٣ - وإما أن يعرض الرأيين كليهما ويبدي رأياً وسطاً بينهما، أو أنه يسكت فلا يؤيد ولا يعارض .

وسوف أمثل لكل جانب من هذه الجوانب بغية الإيضاح والتبيين، فأقول:

مثال الموقف الأول (وهو وقوفه إلى جانب شيخه) ما جاء في أثناء حديثه عن معمول أفعل التفضيل إذا كان منصوباً، حيث إن البصريين يجعلونه منصوباً بفعل مقدر؛ لأن أفعل التفضيل ضعيفٌ عن العمل، فلا ينصب بنفسه، وإن جاء ما يوهم ذلك أُوِّلَ على إضمار فعل، ومنه قول الشاعر:

فَمَا ظَفِرَتْ نَفْسُ امْرِئٍ يَبْتَغِي الْمُنَى ... بِأَبْذَلَ مِنْ يَحْيَى جَزِيلَ الْمَوَاهِبِ

قال الرعيني[1]: فـ«جزيل المواهب» ليس منصوباً بـ«أبذل» بل بفعل مضمر أي: يبذل، وعلى هذا خرَّج ابنُ مالك قولَه تعالى: ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِ ﴾ فجعَلَ «حيث» مفعولاً به نصبَهُ فعلٌ مقدَّرٌ يدُلُّ عليه «أعلَمُ» ، التقديرُ: يعلَمُ مكانَ جعْلِ رسالاتِه .

قال الشيخُ أبوحيَّان: ويلزَمُ منه إخراجُ «حيثُ» عن الظرفية، وهي من الظروف التي لا تخرُجُ عن الظرفية البتَّةَ، وخرَّجَ الآية على أنها باقيةٌ على الظرفية، وأن العاملَ

---

(١) انظر صفحة: ٣٥٤ من النص المحقق، وانظر: ٩٤ - ٩٥، .

فيها « أعلَمُ » .

فإن قيلَ: يلزَمُ منه أن يكونَ في مكانٍ أعلَمَ منه في مكانٍ آخرَ ؟

فالجوابُ: أنَّ هذا من مفهومِ الظرفِ، وهو ضعيفٌ، وقد قامَ الدليلُ على أنَّ علمَه تعالى غيرُ مقيَّدٍ بمكان، فلا تخرُجُ حيثَ عن الظرفية لأجل هذا المفهوم الضعيفِ الذي قامَ الدليلُ على منعه » .

فهنا أيد الرعيني شيخه أبا حيان في تخريج (حيث) من الآية الكريمة برد ما قد يثار على قول شيخه من اعتراض .

ومثال آخر حين الكلام على حذف (ذا) من (حبذا) الذي أجازه ابن مالك، ورد عليه أبو حيان، فأيد الرعيني شيخه فقال بعد أن أورد رده على ابن مالك[1]: «وهو كلام في غاية الظهور » .

وأما الموقف الثاني (وهو وقوفه إلى جانب ابن مالك ضد شيخه) فقد كان الرعيني فيه حكَماً نزيهاً، لم تأخذه العصبية لشيخه، بل وقف وِقفة العالم المنصف، وقد عرَّض الرعيني في بعض كلامه بتحامل شيخه على ابن مالك، فقال في باب اسم الفاعل بعد أن أورد اعتراض أبي حيان على تعريف ابن مالك لاسم الفاعل[2]: « وكثيراً يَعترضُ عليه في مثْلِ هذا، ولا طائلَ فيه؛ لأنَّ النحويَّ إذا تكلَّمَ في مثْل هذا، إنما غرَضُهُ البَيَانُ، فيَتَسامحُ ويأتي بما لم يصطلحُوا عليه » .

وأمثلة هذا الجانب كثيرة في هذا السِّفْر، ويطول بنا المقام إذا قمنا بحصرها، لذلك سوف أكتفي منها بمثال واحد، وأشير إلى بعضها في أماكنها من النص .

قال أبو جعفرٍ في مسألة حذف حرف النداء من النكرة المقصودة، حيث منعها

---

(١) انظر صفحة: ٩٥ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ١١٣ من النص المحقق .

البصريون، وإذا جاء منه شيءٌ فهو عندهم شاذ أو ضرورة[١]:

« وأجازَهُ ابنُ مالكٍ على قلّةٍ، واستدلَّ بما رُويَ عن النبيِّ ﷺ: «اشتَدِّي أَزْمَةُ تَنْفَرِجِي» التقدير: يا أزمةُ، ثم حَذَفَ حرفَ النداءِ، وهي نكرةٌ مقصودةٌ، وبقول موسى ﷺ : «ثَوبي حَجَرُ» التقدير: يا حَجَرُ، فحَذَفَ حرفَ النداء وهو نكرةٌ مقصودةٌ . قال ابنُ مالك: وهذا من أفصح الكلام » .

أورد الرعيني اعتراض أبي حيان على قول ابن مالك هذا فقال :

« قال الشيخُ أبوحيَّان: صَدَقَ إذا ثَبَتَ كونُهُ من لفظِ رسولِ الله ﷺ » .

ثم عقب الرعيني على اعتراض شيخه ورده، وأيد ابن مالك فيما ذهب إليه فقال: « **قلتُ**: وهذا من الشيخ أبي حيَّان كلامٌ فيه غِلَظٌ لا يَليقُ بالمَقام، ومُستَنَدُهُ أنَّ الحديثَ النبويَّ يجوزُ نقلُهُ بالمعنى، فلَعَلَّ هذا مما نُقِلَ بالمعنى، فلا يكونُ لفظ الرَّسُول، وهذه طريقَتُهُ في الاستشهاد بالحديث النَّبويِّ، وهذا المستَنَدُ ليس قويّاً؛ لأنَّ نقلَ الحديث بالمعنى لا يكونُ إلا للصحابي، لا لِمَنْ بعده، وهذا هو التحقيقُ في نقل الحديث بالمعنى، لا يجوزُ إلا للصحابي ... وإذا كان كذلك فهو حُجَّةٌ؛ لأنَّ ناقلَهُ عربيٌّ ... » .

ولم يكتف الرعيني بذلك، بل أردف ذلك بأمثلة من كلام العرب تؤيد هذه المسألة التي أجازها ابن مالك، فقال: « ومما استشهدوا به على جواز حذفِ حرفِ النداء من النكرة المقصودة قولُهُم: « أعورُ عينَكَ الحجرَ التقدير: يا أعور، و«الحجرَ» منصوبٌ على التحذير على حذف حرف العطف، التقدير: عينكَ والحجرَ .

ومنه: «افْتَدِ مخنوقُ» التقدير: يامخنوقُ ...

ومنه: «أطرِقْ كَرَا» التقدير: يا كَرَوَان ...

ومنه قولهم: «نَوِّرْ فَجْرُ» التقدير: يا فجرُ ...

---

(١) انظر صفحة: ٦٢٠ - ٦٢١ ، وانظر: ٦٢، ١١٢ - ١١٣، ٣٥٨، ٣٦٠، وهذا المثال الذي سقته، أعدتُ ذكره في مبحث (شواهد المصنف وموقفه من الاستشهاد بالحديث الشريف)،

ومنه: «أصبحْ ليلُ» التقدير: يا ليلُ ... » .

الموقف الثالث (وهو سكوته عن كلا الرأيين، أو إعطاؤه رأياً وسطاً بينهما):

١ - وقف أبو جعفر في بعض المسائل، فلم يؤيد أحد الطرفين (شيخه أو ابن مالك)، ومثال ذلك ما جاء في مسألة حذف الاسم المنصوب بعد نعم وبئس، واستدلال ابن مالك على جوازه، قال الرعيني[1]:

«واستدلَّ ابن مالك بقوله ﷺ: « مَنْ تَوَضَّأَ يومَ الجمعةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ» وقَدَّرَ: فبالسُّنَّةِ ونِعْمَت السُّنَّةُ سُنَّةً، قال: فأضمرَ الفاعلَ على شريطة التفسير، وحذَفَ التمييزَ للعلم به، وتعقَّبَ الشيخُ أبوحيان عليه هذا التقدير فقال: إنَّه ليس بجيد؛ لأنه قدَّمَ فيه المخصوصَ على التمييز، قال: وصحةُ التقدير: ونِعْمَتْ سُنَّةً السُّنَّةُ » .

سكَتَ الرعيني على تعقيب شيخه، ولم يُبدِ رأياً بتأييدٍ أو معارضةٍ .

٢ - ومثالُ ما أبدى فيه رأياً وسطاً بين الرجلين قولُهُ في مسألة عدم الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي؛ لأنهما كالصلة والموصول، وما جاء مما يوهم ذلك أُوِّلَ، قال[2]:

«وأما قولُ الشَّاعر:

لَيتَ شِعْرِي إِذَا القِيَامَةُ قَامَتْ وَدُعِيْ لِلْحِسَابِ أَيْنَ المَصِيرَا

فبيَّنَ الإمامُ أبو السَّعَاداتِ هبةُ الله بنُ الشَّجَري أنَّ « المصيرَ منصوبٌ بـ«شعري» ، وظاهرُه الفصلُ بينهما بـ«أين» وتأوَّله على أنَّ «أين» خبرُ ابتداء محذوفٍ ، وهو متقدِّمٌ من تأخيرٍ التقدير: ليت شعري المصيرُ أين هو، قال ابنُ مالك: وأسهلُ من ذلك أن يكونَ التقديرُ: أين نَصيرُ المصيرَ، فيكونُ « المصيرَ » مصدراً » .

علّق الشيخ أبو حيان على قول ابن مالك قائلاً: «وقولُ ابنِ مالك: «وأسهلُ

---

(١) انظر صفحة: ٦٣ من النص المحقق ، وانظر: ٧١٣ .

(٢) انظر صفحة: ٤٢٠ - ٤٢١ من النص المحقق .

من ذلك» دليلٌ على تجويزه ماقاله الشَّجريُّ، وهو لا يجـوزُ؛ لأن «شـعري» في «ليـت شعري» إنما استعملَتْهُ العرَبُ متعلقاً عـن جملـة الاستفهام، ولم يُلفَـظْ لـه بمنصـوبٍ، فتجويزُهما أن يكون «المصير» معمولاً لـ«شعري» - فَيُحْتَاجَ إلى تأويله - خطأٌ وخروجٌ عن لسان العرَب، فيتعيَّنُ على هذا أن يُنصَبَ «المصـير» بفعـل محـذوفٍ. انتهـى وفيـه بعضُ زيادةٍ» .

أبدى أبو جعفر الرعيني بعد تعليق شيخه رأيه فأعطى رأياً ثالثاً ليخرج من هـذا الخلاف فقال:

« **قلتُ:** وأقربُ من هذا كلّه أن يُقدَّرَ فِعلٌ يعمَلُ في « المصير» وفي «أين» التقدير: أين نجدُ المصيرَ، ويكونُ «شعري» معلّقةً عن العمَل» والله أعلم .

ثالثاً:

موقفُهُ من شُرَّاح الألفيَّة

أفاد أبو جعفر الرعيني ممن سبقه من شراح الألفية كابن الخباز، والشريشي، وابن القواس، والنيلي، وابن النحوية، وابن بابشاه فنقل أراءهم، وذكر بعض النقول عنهم، وأقر بفضل سبقهم في مقدمة الكتاب حيث قال[1]:

« ثم كنت أخير من جرى في حلبتهم على قصور باعه، وجاء بعد انفضاض سوقهم فلم يجد مشترياً لمتاعه، ولكني أردت أن أنظم في عقدهم، وأجمع ما تفرق من فوائدهم من بعدهم » .

ومن أكثر الذين نقل عنهم الرعيني في هذا السِّفْر هو ابن النحوية، ومِن بعده النيلي وابن القواس، وقد كانت لأبي جعفر الرعيني مع سابقيه من شراح الألفية وقفات ومناقشات، ظهرت فيها شخصيته النحوية واضحة جلية، فقد انقسمت مواقفه تجاههم إلى الموافقة والتأييد، أو المعارضة والتفنيد، ولن أطيل الوقوف في هذا المبحث؛ لأنه يمكن رد أغلب ما فيه إلى المباحث الأخرى في هذا الفصل، إلا أنني آثرت إفراد شراح الألفية هنا بالذكر؛ لوجود صلةٍ وصلٍ بينهم وبين أبي جعفر ، ولأني رأيت أبا جعفر يقف معهم وقفات متكررةً وخاصة في خاتمة كل باب ، حين يفسر ألفاظ الألفية، فيعرض إلى كل ما أثير من اعتراضات حول نص الألفية وألفاظها، ويقف معها وقفات أشرنا إلى بعضها في مبحث (موقف المصنف من الناظم)، وسوف أعرض هنا للشرَّاح الذين ذكرهم أبو جعفر في هذا السفر، مبيناً موقفه منهم فأقول:

---

(١) انظر صفحة: ٦ من السفر الأول (رسالة دكتوراه) .

١ - ابن الخَبَّاز المَوصلي (ت٦٣٩هـ):

نقل المصنف عن ابن الخَبَّاز في خمسة مواضع، في أربعة منها كان ناقلاً عن «النهاية في شرح الكفاية»، وفي موضع واحد نقل عنه ووقفتُ على هذا النقل في شرح الدرة الألفية، وهو في قول المصنف في باب النداء(١): «ونقَلَ ابنُ الخَبَّازِ(٢) عن شيخه أنَّ الهمزةَ تكون للمتوسِّط في القُرْبِ والبُعد، وأن الذي للقرب هو «يا»، وفي هذا خَرْقٌ لإجماعهم» .

وقد ضعَّف الرعيني كلام ابن الخباز كما هو واضح من تعقيبه عليه .

٢ - ابن إياز البغدادي (ت٦٩١هـ):

نقل المصنف عن ابن إياز في موضعين، نص في الأول منهما على نقله عنه في شرح الدرة الألفية، ونقله الثاني عنه لم ينص فيه على كتاب، ووقفتُ عليه في شرحه على الفصول .

أما نقله عنه من شرح الدرة الألفية فقد كان في باب نعم وبئس، حين كان يسرد أدلة البصريين على فعلية نعم وبئس فقال(٣): «وزادَ جمالُ الدين بنُ إيَازٍ في «شرح هذه الألفيَّة» على هذه الأدلَّة، وكذلك ابنُ النحوية: دخولَ لامِ القسم عليهما. قال الشَّاعرُ - في «نِعْمَ» -:

يَميناً لَنِعمَ السَّيِّدَان وُجِدْتُمَا

وعَطْفَهُما على الفعل، قال تعالى(٤): ﴿وَلَقَدْ نَادَيْنَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ المُجِيْبُونَ﴾» .

و لم يعقب المصنف على كلام ابن إياز بشكل مباشر لأقف على موقفه منه، إلا أنه بعد نقله هذا النص قال: «وفي بعض هذه الأدلة نظر ...» .

---

(١) انظر صفحة: ٥٦٦ - ٥٦٧ من النص المحقق .

(٢) الغرة المخفية لوحة (١١٠) مخطوط .

(٣) انظر صفحة: ٥ - ٦ .

(٤) سورة الصافات: الآية: ٧٥ .

٣ - ابن القواس (ت٦٩٦هـ):

ذُكِرَ ابنُ القوَّاس في هـذا السِّفر في موضعين، نَقَلَ المصنف فيهما عنه، وفي كليهما كان ذكره عند الحديث عن ألفاظ الألفية، أما الموضع الأول فقد عارضه المصنفُ فيه، وهو في قول الناظم[١]:

وَمَا لَنَا اسْـمٌ فِيهِ لاَمٌ وأَلِفْ نُودِي بِلاَ أيٍّ سِوَى ا للهِ وُصِفْ

قال الرعيني: « ... وقولُهُ: «وُصِفْ» هو فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ لما لم يُسمَّ فاعلُهُ، وهو في موضع الصفة لـ«أي»، فالضميرُ المرفوعُ فيه عائدٌ إلى «أيٍّ»، فالتقدير: وما لنا اسمٌ فيه لامٌ وألف نُوديَ بلا «أي» موصوفةٍ سوى «ا لله»، ويلزَمُ منه الفصل بقوله: «سوى ا لله» بين الموصوف وصفتِهِ، وحصلَ بسبب ذلك في البيتِ تعقيدٌ لفظيٌّ. وعلى هذا خرَّجه ابنُ النَّحويَّة وابنُ القوَّاس » .

قال الرعيني: « والذي أراهُ أن يكون: «وَصِفْ»؛ فعلَ أمرٍ، والواو عاطفةٌ، فتكونُ مفتوحةً، ونتخلصُ من موجب الفصل، فيكونُ التقديرُ: وما لنا اسمٌ فيه لامٌ وألفٌ نوديَ بلا أيٍّ سوى ا لله، ثمَّ قال: وَصِفْ أيّاً إذا ناديتَهَا » .

أما الموضع الثاني فقد نقل عنه في خاتمة باب الاستغاثة، ولم يعلق عليه بشيء، وهو عند قول الناظم:

وَلاَمُ مَنْ بِهِ اسْتَغَثْتَ تَفْتَحُه إِذِ المُنَادَى كَالضَّمِيرِ تَلْمَحُه

قال[٢]: « وقوله: «تلمحُه» أي: إنَّ المنادَى تلمحُهُ كما تلمَحُ الضميرَ، فتعاملُهُ معاملَتَه، فتفتَحُ معه لامَ الجرِّ كما تفتحُهَا مع الضمير، وجاء في بعض النسخ: «تشرَحُه»، وعليه «شرح ابن القوَّاس»، وجاء في بعضها: «تفتَحُهُ» ، وعليه «شرح ابن النحوية» وليس بجيِّدٍ، فإنه إيطاءٌ، وحاوَلَ ابنُ النحوية أن يُخرِجَه عن الإيطاء بأن جعلَهُمَا مختلِفَي المعنى ... » .

---

(١) انظر صفحة: ٦٣٧ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ٧٢٨ من النص المحقق .

٤ ـ النّيليُّ (ت في القرن ٧ هـ):

نقل عنه المصنف مرةً واحدةً، ولم يصرح بأنه نقل عن شرحه للألفية، كما أنه لم يعلق عليه بشيء، وذلك في باب الندبة حيث قال[(١)]: «أما الحرفُ الذي يُنادَى به المندوبُ فـ«وا» و«يا»، وزاد تقيُّ الدين إبراهيمُ بنُ الحسين المعروفُ بـ«النّيلي» والشيخُ أبو البقاءِ حرفاً ثالثاً من حروف النداء وهو «آ» بهمزةٍ بعدها ألفٌ».

وقد وقفتُ على قول النيلي هذا في شرحه على الكافية.

٥ ـ ابن النّحويَّة (ت ٧١٨هـ):

أكثَرَ الرعيني من النقل عن ابن النحوية في شرحه على ألفية ابن معط، وقد تراوحت مواقف المصنف منه بين القبول والرد، ففي بعض المواضع كان يستشهد بأقواله، وفي مواضع أخرى كان يوردها معقباً عليها، أوراداً لها، وهذه أغلب ما تكون فيما يتعلق بألفاظ النظم.

فممَّا نقله عنه وارتضاه قولُهُ في تعريف اسم الفاعل[(٢)]: «وحَدَّهُ بدرُ الدينِ محمَّدُ بنُ يعقوبَ الحَمَويُّ، عُرِفَ بـ«ابنِ النَّحْوِيَّة» فقالَ: اسمُ الفاعل ما دَلَّ على حدَثٍ وفاعلٍ بمعنى التجَدُّدِ، جارياً على المضارع.

فقولُهُ: «ما دَلَّ على حَدَثٍ» كالجنس، وقولُهُ: «وفاعِلٍ» يُخْرِجُ اسمَ المفعولِ، وقولُهُ: «بمعنى التجَدُّدِ» يُخْرِجُ الصِّفَةَ المشبَّهَةَ وأفعَلَ التّفضيلِ، وقولُهُ: «جارياً على المضارع» يُخْرِجَ المصدرَ وأسماءَ الأفعالِ».

وقوله[(٣)]: «قال بدرُ الدين ابنُ النَّحويَّة: أجمَعُوا على جواز نداء القريب بما للبعيد توكيداً، ومنعوا العكسَ».

ومن أمثلة تعقيبه على ابن النحوية قولُهُ في حد أفعل التفضيل بعد أن قدم

---

(١) انظر صفحة: ٧٠٠ من النص المحقق.

(٢) انظر صفحة: ١١٥ من النص المحقق، وانظر: ٣٠٠، ٦١٥.

(٣) انظر صفحة: ٥٦٩.

تعريف ابن الحاجب الذي قال فيه: (اسمُ التَّفضيلِ ما اشتُقَّ مِن فِعْلٍ لموصُوفٍ بزيادَةٍ على غيرِهِ) قال الرعيني[١]: «ورَدَّ ابنُ النَّحويَّةِ على هذا الحدِّ بأنه غيرُ مَانِعٍ؛ لأنَّ أمثلةَ المبالَغَةِ تَدخُلُ عليه؛ لكَونِهَا تَدُلُّ على زيادَةٍ في الصِّفَةِ.

قُلْتُ: أمَّا كَونُهَا تَدُلُّ على زيادَةٍ في الصِّفَةِ فَمُسَلَّمٌ، وأمَّا كونُ تلكَ الزيادةِ فيها تَعْرِضُ إلى الزِّيَادَةِ على الغَيرِ فَلاَ ...» .

أما رده عليه - وهو الغالب في تعقباته - فمنه قوله في بيت الناظم[٢]:

وَكُلُّ ذَا تُغْرِي بِهِ الْمُخَاطَبَا فَلاَ تَـقُـلْ عَلَيهِ زَيداً غَائِبَا

قال الرعيني: «يعني أنك لا تُغري الغائبَ بهذه الظروف والمجرورات كما تُغرِي المخاطَبَ، و«غائباً» حالٌ من الهاء في «عليه» أو من الفاعل المستتر فيه، وهما لشيء واحد، وهي حالٌ مؤكِّدَةٌ، وأجازَ ابنُ النحويَّة أن تكون حالاً من «زيد» ولا معنى له؛ لأنَّ «زيداً» مغرىً به، ولا يُشتَرَطُ في المغرَى به أن يكون غائباً» .

٦ - ابن بابشاه (ت ٧٣٥هـ):

ونقل عنه المصنف في مكان واحدٍ، ورد عليه فيه، قال[٣]:

«قال السيِّدُ ناصرُ الدين عبدُالمطلب بنُ المرتَضَى المعروفُ بـ «ابن بابْشَاه»: إنَّ هَاتَى يُهَاتِي لا دليلَ فيه على الفعلية؛ لاحتمال أن يكونَ من لفظ «هاتِ» كما صنعوا فعلاً من لفظ «لولا» فقالوا: سألتُه حاجَتَه فلَولاَ» .

ثم علَّق المصنفُ عليه بقوله: «**قلتُ**: والأمرُ كما قالَ من الاحتمال، إلا أن بنَاءَ الأفعال من الحروف قليلٌ، لا سيَّمَا وقد نقَلُوا عن العرَب إبرازَ الضمير بحسَبِ المخاطَب، وذلك يُقوِّي الفعليَّةَ» .

---

(١) انظر صفحة: ٣٠٠ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ٥٥٣، من النص المحقق ، وانظر: ٤٧٧، ٥٢١، ٦٣٧ .

(٣) انظر صفحة: ٥٢٢ من النص المحقق .

رابعاً:

مَوقِفُهُ من سائر النُّحَاةِ

كان الرُّعَينيُّ - كما أسلفنا سابقاً - على جانب كبير من تبجيل العلماء وحبهم واحترامهم، فلا ينعتهم إلا بأحسن الألفاظ وأجملها، ويحمل كثيراً من مواقفهم على أوجه مقبولة، فإن سها أحدهم في رأي من الآراء، أو رأى من أحدهم تعصباً لمذهب، أوجنوحاً عن جادة الصواب، أظهر ذلك بلطيف العبارة، وبين وجه الحق والصواب فيه، إلا أن كل ذلك لم يمنعه من مناقشة تلك الآراء التي ينقلها، والتعقيب عليها، ومن خلال استنطاقي لنصوص الرعيني في هذا السِّفْر، وجدتُ بصماتِهِ واضحةً، فلم يكن مجرد ناقل وحاك لكلام الأقدمين، بل نراه يعارض ويناقش ويصحح ويوهِّنُ، على ضوء ما تتضحُ له الرؤيا في المسألة، فنراه يقول معقّباً: وهذا اعتراضٌ مقبولٌ، أو هذا وهمٌ فاحشٌ، أو هذا باطلٌ، أو هذا ضعيفٌ، يستند في كل ذلك إلى الدليل والبرهان، وقد يُطلق بعض الأحكام دون تعليل كأن يقول: وفيه نظرٌ، أو: وفي هذا ما تراه، وما أشبه ذلك، وقد يرتضي الرعيني تعقيب شيخه أبي حيان فينقلُه في تعقيباته على بعض الآراء، وهذه نماذج لبعض مواقفه من العلماء.

مع الفراء:

في رده على رأي للفراء يقول المصنف في نداء (أي)[1]: « الوجه الرابع: أنَّ «ها» التّنبيه إذا وقعَ بعدَها اسمُ الإشارة فلا بدَّ من إثبات الألف بعد الهاء، فإن لم يقع بعدها اسمُ الإشارة فاللغةُ الفصيحةُ إثباتُ الألِفِ، وقد يُحذَفُ وتُضمُّ الهاءُ فتقول: يا أيُّهُ الرجُلُ، قال الفراءُ: هي لغة بني مالك من بني أسَد، وهي شاذّة لا تدخل في القرآن لشذوذها.

---

(١) انظر صفحة ٥٨٥ - ٥٨٦ من النص المحقق.

قلتُ: وعلى هذه اللغة كتَبُوا: ﴿ أَيَّهَ الثَّقَلَانِ ﴾ و﴿ أَيَّهَ السَّاحِرُ ﴾ بغير ألف بعد الهاء، وبهذه اللغة قرأ ابنُ عامرٍ في السبعة ﴿ أَيُّهُ الْمُؤمِنُون ﴾ و﴿ يَا أَيُّهُ السَّاحِرُ﴾ و﴿ أَيُّهُ الثَّقَلَانِ ﴾ فضمَّ الهاء في الوصل، ووقَفَ بسكونِ الهاء، وفي ذلك أوضَحُ ردٍّ على الفَرَّاءِ، إذ نفَى دخُولها في القرآن » .

مع المبرد:

من رده وتعقيبه على رأي للمبرد، ما جاء في باب صيغ المبالغة، حيث ذهب المبرد إلى أن « عِضَادَةَ سَمْحَجٍ » في قول الشاعر:

أو مسحَلٍ شَنِجٍ عِضَادَةَ سَمْحَجِ

منصوبٌ على التشبيه بالمفعول به، فيكونُ من باب الصفة المشبهة باسم الفاعل، ورُدَّ ذلك بأن المنصوبَ في باب الصفة المشبهة لا يكونُ أجنبياً من الموصوف، بل يكون له أو لمن هو من سببه، قال الرعيني متعجبا من موقف المبرد هذا فقال عقب ذلك[1]: « والعجب من المبرد كيف غاب عنه مثل هذا، وحبك الشيء يعمي ويصم » .

مع الزجاجي:

وفي تنبيهه على وهمٍ لأبي القاسم الزجاجي يقول في باب الصفة المشبهة[2]: «فإنْ كانت الصفةُ بلا أَلِفٍ ولامٍ نحو: مرَرْتُ برجُلٍ حَسَنٍ وجهُهُ، فحكمُهُ ما تقدَّمَ في الصفة إذا كانت بالألِفِ واللام، إلا أنَّ الجرَّ هنا أجازَهُ سيبويهِ في الشِّعر، ومنعَهُ المبرِّدُ مُطلَقاً، وأجازَهُ الكوفيون مُطلَقاً ....

قُلْتُ: ومما تقدَّمَ مِن الخلافِ في هذه المسألةِ، يُعلَمُ وَهْمُ أبي القاسمِ الزَّجَّاجيِّ في قولِهِ في « الجُمَل »: إنَّ سيبويهِ أجَازَ: حَسَنٍ وجهِهِ، ولم يُتَابعْهُ أَحَدٌ على ذلك،

(١) انظر صفحة: ٢١٠ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ٢٧٢ - ٢٧٧ من النص المحقق ، وانظر: ٥٤، ٢٥٤، ٢٦٣، ٣٤٦، ٣٦١ – ٣٦٢، ٤١٦ .

وكيفَ يقولُ هذا والكوفيُّونَ وكَثيرٌ من البصريين يُجيزُونَهُ » .

بين ابن الباذش وأبي حيان:

ويَقِفُ المصنِّفُ من شيخه أبي حيان وابن الباذش موقفاً نزيهاً، فنراه يحكم بينهما بما اتضح له من الصواب، فيقول في تابع (أي)(١):

« الوجه الثاني: أنَّ صفةَ «أيٍّ» إذا كانت بالألف واللام الجنسيَّةِ فهي مرفوعةٌ خلافاً للمازنيِّ، فإنه أجازَ فيها النصبَ...

وقال ابنُ الباذِشِ: إنَّ النصبَ مسموعٌ عن العَرَب، قال الشَّيخُ أبوحيَّانَ: ولا أدري مِن أيِّ موضِعٍ نَقَلَ هذا .

قلتُ: هذا من الشَّيخ أبي حيَّانَ استبعادٌ أن يطَّلعَ أحدٌ على شيء لم يطَّلعْ هو عليه، وهذا ليس ببعيدٍ، فإنَّ كلامَ العرَب متَّسِعٌ، والناقِلُ ثِقةٌ، وجوازُ المازنيِّ له لا ينبغي إلا عن سماعٍ؛ لأنَّ القياسَ فيه بعيدٌ » .

مع السهيلي:

ويعلق المصنف على رأي للسهيلي في العامل في الاسم المنصوب بعد أسماء الأفعال المنقولة من الظروف والمجرورات فيقول(٢):

« وذهب السُّهَيليُّ أن النصب بالمعنى لا بلفظ الظرف والمجرور، واستدل على ذلك بأمر فيه غموضٌ ودقّةٌ ليس تحتها طائِلٌ ... » .

مع ابن عصفور:

وينبِّهُ على وهمٍ لابن عصفور في قول الشاعر:

أَظَلُومُ إِنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلاً ... أَهْدَى السَّلاَمَ تَحِيَّةً ظُلْمُ

---

(١) انظر صفحة: ٦٦٠ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ٥٣٣ من النص المحقق .

قال(١): « فـرجل مفعولٌ بـ «مصابكم» لأنه اسمٌ للإصابة؛ أي: إصـابتكم رجـلاً، و«ظلوم» منادىً، و«ظُلْمٌ» خبرُ إنَّ، و«تحيةً» بدلٌ من « السـلام » أو حـالٌ منـه، وجعـلَ ابنُ عُصفور «مصاباً» في البيت من أسماء المصـادر الـتي هـي غـيرُ قياسـيَّةٍ، وهـو وَهْـمٌ فاحِشٌ؛ لأنه من أسماء المصادر التي تُقَاسُ كالمُعَاد والمُمَال » .

ويقوله أيضاً في قوله الشاعر:

وَمَنْ يَكُ مُنْحَلَّ العَزَائِمِ يَافِعاً   هَوَاهُ فَـإنَّ الرُّشْـدَ مِنْهُ بَعِيدُ

قال(٢): « فـ« مُنْحَلَّ » جارٍ على « يَنْحَلّ » .

قال ابنُ عصفور: هذا على مَن يقولُ: إنَّ الصفةَ المشبَّهَةَ بمعنـى الحـال، أمَّـا مَـن يقولُ: إنها بمعنى الماضي، فلا تكونُ جاريةً على المضارع أبَداً؛ لأنَّها ليسَت بمعناه.

قُلْتُ: هذا منازَعَةٌ في المحسُوس، فإنَّـه لا يُمكِـنُ أن يُقَـال: إنَّ « مُنطَلِـقُ اللّسَـانِ » وإنْ كانَ بمعنى الماضي غيرُ جارٍ على « يَنطَلِقُ » في اللَّفْظِ، وهل ذلك إلاَّ كَمَنْ يَدَّعي رفعَ الواقِعِ، فكَونُ معناها معنى الماضي، لا يَرفَعُ جرَيَانَهَا على المضارِعِ في الحرَكات والسَّكَنَات ... » .

مع ابن مالك:

وفي تعقيبه على ابن مالك قال(٣): « وأمَّا مـا جـاءَ في حديـثِ الحَـوضِ مِـنْ أنَّ مَاءَهُ أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ، فَخَرَّجَهُ ابنُ مالِكٍ على وجْهَين:

أحدهما: أن يكونَ مِن بَاضَ الشَّيءُ الشَّيءَ؛ إذا فَاقَهُ في البَيَاضِ، قالَ: فـالمعْنَى على هذَا: أنَّ غَلَبَةَ ذلكَ الماءِ لِغَيرِهِ مِنَ الأشيَاءِ المُبْيَضَّةِ، أكْثَرُ مِن غَلَبَةِ بعضِهَا بَعضاً، فـ« أَبْيَضُ » بهذا الاعتبارِ أبْلَغُ مِن: أَشَدُّ بَيَاضاً .

الثاني: أنْ يكُونَ أَبْيَضُ علـى بَابِـهِ، إلاَّ أنَّ « مِـن » [لا] تتعلَّـقُ بـهِ، وإنَّمـا تتعلَّـقُ

---

(١) انظر صفحة: ٤٣١ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ٢٣٢ ـ ٢٣٣ من النص المحقق .

(٣) انظر صفحة: ٣١٢ من النص المحقق .

بمحذوفٍ دَلَّ عليه «أبْيَضُ»، أي: مَاؤُهُ أَبْيَضُ أَخْلَصُ منَ اللَّبَن .

قُلْتُ: والتَّأويلُ الأوَّلُ بَعيدٌ عن اللَّفظ، لا يَنْبَغِي أنْ يُقَالَ به مَعَ كَثْرَةِ مَا جَاءِ مِن ذلك » .

مع ابن الناظم:

وقال في التعليق على بدر الدين ابن الناظم في تعليقه على تعريف والده للصفة المشبهة[1]: « وقد ناقش بدر الدين بن مالك والدَه جمال الدين في هذا الحدِّ فقال: يَلزَمُ منه الدَّوْرُ؛ لأنَّ صلاحيَّةَ الإضافةِ إلى ما هو فاعِلٌ في المعنى، متوقِّفٌ على معرفَةِ كونِهَا صِفَةً، وهو متوقِّفٌ على صلاحيَّةِ الإضافةِ إلى ما هو فاعِلٌ في المعنى، فجاءَ الدَّورُ .

قلتُ: لو كانت هذه المناقَشَةُ صحيحةً، كان حقُّهُ أنْ يلتَمِسَ لها مَخْرَجاً، أو يَسْكُتَ عنها أَدَباً مع أبيه، فكيفَ وهي ليسَت بصحيحَةٍ ... » .

---

(١) انظر صفحة: ٢٢٨ من النص المحقق، وانظر: ٤٧، ٩٥ - ٩٦، ١٤٢، ٢٣٢ - ٢٣٣، ٤٠٢ - ٤٠٣ .

المبحث الثاني:

مذهبُهُ النَّحويُّ
ومَوقفُهُ من مَسائل الخِلاف

يغلب على آراء الرعيني النزعة البصرية، فقد كان يميل في أحكامه النحوية إلى مذهب أهل البصرة، وينزع إلى مدرستهم، وقد كانت آراء علمائها وتواليفهم منهلاً عذباً له، يظهر ذلك جلياً من كثرة أخذه بتلك الآراء، وتأييده لإمام النحاة وأساطين هذه المدرسة، وترجيحها على مذهب أهل الكوفة حين عرضه لمسائل الخلاف بينهما، وهذا أمرٌ في غاية الوضوح، وأمثلته كثيرة مستفيضة داخل هذا السفر وغيره من الأسفار الأخرى، ودلائل ذلك من ألفاظه أيضاً واضحة في مثل قوله[1]: « وهذا لا يجيزه أحد من النحويين البصريين »، وقوله[2]: « وهذا القول هو المعول عليه؛ لأن عليه جادة البصريين » .

أما طريقته في عرض مسائل الخلاف، فهو في الغالب يذكر رأي الطرفين في المسألة، ويردُّ على كلام الكوفيين مع تصريحه بميله إلى المذهب البصري، كمثل كلامه على نعم وبئس من حيث الاسميةُ والفعلية[3] .

وربما لا يصرح بموقفه من المسألة الخلافية، مكتفياً بالرد على أدلة الكوفيين وتفنيدها، مثال ذلك قولُهُ في تقديم معمول اسم الفعل عليه [4]:

« اختلفوا في تقديم معمولِ اسم الفعل عليه؛ فذهب البصريون أنه لا يجوزُ، فلا يقالُ في «رُوَيدَ زَيداً»: زَيداً رُوَيدَ، ولا في «عليكَ زَيداً»: زيداً عليك؛ لأن عملَها

---

(١) انظر صفحة: ٢١٥ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ٥٨ من النص المحقق .

(٣) انظر صفحة: ٦ من النص المحقق .

(٤) انظر صفحة: ٤٥٩ من النص المحقق . وانظر أيضاً: ١٩٧ - ١٩٩، ٤٢٢، ٥٩٧ - ٦٠١ .

ضعيفٌ، فلا تتصرَّفُ تَصَرُّفَ أفعالِهَا .

وذهب الكوفيون - إلاّ الفراء - أنه يجوزُ تقديمُ المعمول عليها قياساً على اسم الفاعل » .

وقليلاً ما يعرض لمذهب المدرستين فيكتفي بمجرد العرض وذكر الأدلة، دون ترجيح أو انحياز لطرف، قال في مسألة كون أفعل التفضيل بعضاً مما يضاف إليه[(١)]:

« فمذهبُ البصريين أنه يَتَعَيَّنُ أن يكونَ بعضَ ما يُضافُ إليه، ومذهبُ الكوفيين أن ذلك لا يَلزَمُ، فإذا قلتَ: يوسُفُ أحسَنُ إخوتِهِ، لم يَجُزْ عند البصريين؛ لأنَّ يوسُفَ ليس بعضَ إخوتِهِ، بدليل أنَّ إخوةَ يوسُفَ لا يَدخُلُ فيهم يوسُفُ، وبدليل أنَّ إضافتَهُم إلى ضميرِهِ، فلو كان بعضَهم لما جازَ إضافتُهُم إلى ضميرِهِ؛ لِمَا يَلزَمُ منه من إضافةِ الشيء إلى نفسِهِ؛ لكونِهِ داخلاً في جملتهم، والضميرُ ضميرُهُ، فيَلزَمُ أن يكونَ مُضافاً إلى ضميره، ويجوزُ على مذهب الكوفيين إذ لا يشترطون أن يكونَ أفعَلُ بعضَ ما يُضافُ إليه، فلو قلتَ: يوسُفُ أفضَلُ الإخوة، جازَ عندَ الجميع؛ لخُلُوِّه من الإضافة إلى الضمير التي تُوجِبُ إضافةَ الشيءِ إلى نَفْسِهِ » .

أما فيما يتعلق بالمسائل الخلافية الفردية بين النحاة، فقد كان أبو جعفر في غالب أمره يبين موقِفَهُ منها، فيؤيد أحدَ الأقوال مرجحاً له على غيره، قال في مسألة إتباع مجرور المصدر على المحل، حيث عَرَضَ لها المصنف وفصَّلَ أقوال النحاة فيها[(٢)]:

« فإن كان على المحل - ومحلُّهُ رفعٌ ونصبٌ - ففي الإتباع عليه ثلاثةُ مذاهبَ:
الأول: لسيبويهِ ومحقِّقِي البصريين: أنه لا يجوزُ ...

---

(١) انظر صفحة: ٣٣٥ من النص المحقق، وانظر: ١٣٩، ٣٤٧.

(٢) انظر صفحة: ٤١١ وما بعدها من النص المحقق، وانظر: ٣٩ - ٤٣، ٥٧ - ٥٨، ١٢٣، ٢٤٥ - ٢٤٦، ٢٨٨، ٣٧٩ - ٣٨٠ .

الثاني: للكوفيين وجماعةٍ من البصريين منهم ابنُ مالك: أنه يجوزُ ...

الثالث: لأبي عُمَر الجَرميِّ: أنه يجوزُ الإتباعُ على المحل في العطفِ والبدل، ولا يُجيزُه في النعت والتأكيد ...

وقد استدلَّ مَن أجاز الإتباعَ بالسماعِ ... »

ثم أتبع المصنفُ ذلك برأيه ومالَ إلى مذهب من قال بجواز الإتباع على المحل، وسوف نعرضُ لاختيارته في مبحث خاص إن شاء الله تعالى .

وقد يعرض الرعيني لمسائل الخلاف غير المذهبية دون ترجيح لرأي على آخر، مثاله قوله في أسماء الأفعال، ألها موضع من الإعراب أم لا؟ قال[1]:

«اختلفوا في هذه الأسماء هل لها موضعٌ من الإعراب أو لا؟؛ فذهبَ الأخفشُ أنه لا موضعَ لها من الإعراب، وهو ظاهرُ كلام ابن مالك، وذهب سيبويهِ والمازنيُّ والدينوريُّ إلى أنها في موضع إعراب، والقولان عن الفارسيِّ» .

إلا أن الرعيني كان حراً في تفكيره وآرائه، يتبع فيها من ظهرت له قوة أدلته، وصواب براهينه، فلم تمنعه متابعتُهُ لإمام النحاة وغيره من أئمة أهل البصرة، من أن يخرج عن هذا المألوف الشائع في كتابه، وعن هذا النهج الذي انتهجه لآرائه، فرأيته في غير موضعٍ يأخذ برأي أهل الكوفة مرجحاً إياه على المذهب الآخر، ومن المسائل التي أيد فيها المذهب الكوفي :

١ ـ معمول الصفة المشبهة إذا كان نكرة أو مضافاً إلى نكرة، وكانت الصفة بأل غير مثنّاةٍ ولا مجموعة، ولم يصرَّح بالرَّابط نحو: مررتُ بالرجل الحسَنِ وجهٍ، فعند البصريين يجبُ النَّصْبُ، ولا يجوزُ الجرُّ؛ لإضافة ما فيه الألِفُ واللامُ إلى ما ليسَ فيه الألِفُ واللامُ، ولم يُحذَفْ للإضافة شيءٌ، ولا يجوزُ الرفعُ؛ لخلُوِّهِ من الرابط

---

(١) انظر صفحة: ٤٥٧ من النص المحقق .

عندَ جمهور البصريين، وأجازَهُ الكوفيون، ومالَ المصنِّفُ إلى مذهبهم فقال: «والسَّماعُ يَشهَدُ لهم»[١].

٢ ـ أخذ برأي الكوفيين في مسألة إتباع مجرور المصدر على الموضع، وهي مسألة منعها سيبويه ومحققو البصريين، قال الرعيني بعد أن أورد عدداً غير قليل من الأدلة المسموعة التي تؤيد مذهب الكوفيين قال[٢]: «**قلتُ**: والحقُّ أنه يجوزُ أن يُتبَعَ مجرورُ المصدر على الموضِعِ؛ لهذا السَّماعِ الفاشي الذي لا يقبَلُ التأويلَ إلا على بُعْدٍ، كما رأيتَ في تأويلِ ما تقدَّمَ» .

(١) انظر صفحة: ٢٦٩ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ٤١١ ـ ٤١٧ من النص المحقق .

المبحث الثالث:

اختياراتُهُ

كانت لأبي جعفرٍ شخصيةٌ واضحةٌ، وبصماتٌ جليَّةٌ في هذا الكتاب، وقد تمثَّل ذلك بوضوح في مناقشته لآراء العلماء، وتعليلاته، وتخريجاته، ووقوفِهِ موقفاً نزيهاً في مسائل خلافية، وقد سبق الكلام حول بعض جوانب هذا المبحث .

ومن بصمات الرُّعَينيِّ التي ميَّزَت شخصيَّتَه العلميَّةَ في هذا السِّفْرِ اختياراتُهُ التي نصَّ عليها في كثير من المسائل التي تعرَّضَ لها، وسوف أسوقُهَا مرتبةً حسب ورود أبوابها في هذا السِّفْرِ إن شاء الله تعالى .

باب نعم وبئس:

* **اختلف النحويون في حذف المنصوب بعد نعمَ وبئسَ:**

١ ـ فذهب سيبويه[1] أنه لا يجوز حذفه وإن فُهِم المعنى؛ لأنه جُعِلَ مفسِّراً للضمير الفاعل .

٢ ـ وذهب ابن عصفور[2] وابنُ مالك[3] إلى أنه يجوز حذفه للعلم به، استدلَّ ابنُ عصفور بما وَرَدَ من كلامهم: إنْ فعلْتَ كذا وكذا فبِهَا ونِعْمَتْ ...

٣ ـ وذهب ابن العلج إلى التفريق بين أن تلحق الفعلَ تاءُ التأنيث، فيَجُوزُ حذفُهُ، وأن لا تلحقَهُ فلا يجوزُ[4] .

---

(١) انظر الكتاب ١٧٦/٢.

(٢) انظر شرح الجمل ٦٠٢/١، والمقرب ٧٠ ـ ٧١ .

(٣) انظر شرح التسهيل ١٤/٣ .

(٤) نقله عنه أبو حيان في التذييل والتكميل ١٦٣/٣، وانظر المساعد ١٣٠/٢ .

اختار أبو جعفر مذهب سيبويه، قال: ومذهب سيبويه هو الصحيح[١].

* **اختلف النحويون في الفاعل من قولنا: (نعمَ رجلاً زيدٌ):**

١ - فذهب سيبويه[٢] ومعظمُ البصريين إلى أنه ضميرٌ مستترٌ في (نعمَ) و(رجلاً) تفسيرٌ له ، التقدير: هو رجُلاً زيدٌ، قال الله تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً﴾[٣] ففي «بئسَ» ضمير هو الفاعل، و« بدلاً » مفسر له.

٢ - وذهب الكسائي والفراء[٤] إلى أن الفاعل هنا لا يكون مضمراً، وإنما هو المقصود بالمدح والذم، واختلفا في المنصوب بعد (نعمَ)؛ فقال الكسائي: حالٌ، وقال الفراء: تمييزٌ ...

٣ - وذهب باقي الكوفيين إلى أنه ليس هناك فاعلٌ لا ملفوظٌ ولا مقدرٌ؛ لأن الكلام في معنى ما لا يحتاج إلى فاعل، فهو في معنى قولنا: زيدٌ الممدوحُ .

٤ - لابن الطراوة[٥] أن الفاعل محذوفٌ، والأصل: نعمَ الرجلُ رجلاً .

وقد اختار الرعيني قول سيبويه حيث قال عنه: وهذا القول هو الصحيح[٦]، ورَدَّ ما عداه بأن الفعل لا بد له من فاعل، والفاعلُ لا يحذف؛ لأنه عمدة في الكلام، أما قول الكوفيين فقد بسطَ القولَ في ردِّهِ في مكانه من الشرح .

* **إذا وقعت (ما) بعد نعمَ وبعدها اسمٌ، ففيها ثلاثة أقوال:**

١ - لسيبويه[٧] ومعه المبرد والفارسي، وهو أحدُ قولَي الفراء، ورُوي عن

---

(١) انظر صفحة: ٦٢ - ٦٣ من النص المحقق ، وانظر: ٢٩ .
(٢) الكتاب ١٧٨/٢ - ١٧٩ .
(٣) سورة الكهف: من الآية: ٥٠ .
(٤) انظر التذييل والتكميل ١٦٣/٣، وارتشاف الضرب ٢٠/٣، ومنهج السالك ٣٩٠/٢.
(٥) التذييل والتكميل ١٦٢/٣، وقد وافقه علي بن مسعود الفرخان في كتابه المستوفى ١١١/١ .
(٦) انظر صفحة: ٥٠ - ٥٠ من النص المحقق ..
(٧) انظر: الكتاب ٧٣/١، ومعاني القرآن للفراء ٥٧/١ ـــ ٥٨، والمقتضب ١٧٥/٤، والإيضاح ١٣٠ - ١٣١ .

الكسائي : أن (ما) معرفة تامة بنفسها، غير مفتقرة إلى صلة، وهي فاعل نعم وبئس ...

٢ ـ لبعض البصريين[1] أن (ما) نكرة غير موصوفة، وهي منصوبة على التمييز، والفاعل ضمير مستتر ...

٣ ـ للفراء[2] أن (ما) مركبة مع نعمَ وبئسَ، فلا محل لها، والمرفوع بعدهما هو الفاعل .

وقد ارتضى المصنف الرأي الأول (رأي سيبويه) حيث قال: وهذا القولُ هو المعوَّلُ عليه؛ لأنَّ عليه جادَّةَ البصريين، إلاَّ أنَّ فيه جعْلَ «ما» معرفةً من غير صلة، وردَّ على من قال: إنها تمييز: بأن «ما» متوغّلةٌ في الإبهام، وكلُّ متوغّلٍ في الإبهام لا يكون تمييزاً، وبأنَّ التمييزَ من شأنه أن يقبل الألفَ واللام، و«ما» لا تقبلُ ذلك .

*** في إعراب المخصوص من قولنا: «زيدٌ نعمَ الرجلُ» وفيه أقوال:**

الأول: أن يكون مبتدأً، وبه قال سيبويه[3] وجماعةٌ .

القول الثّاني: أن يكون خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ، خَرَجَ مخرَجَ الجواب، فإذا قلتَ: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ فالتقدير: هو زيدٌ، كأنَّ سائلاً قال: فمَنْ هذا الرَّجُلُ الممدوحُ ؟ قيلَ: هو زيدٌ، وهذا القولُ لجماعةٍ منهم السيرافيُّ[4]، ونُسِبَ إلى سيبويه[5]، قال الأستاذ أبوالحسن بن الباذش: ولا ينبغي أن يُنسَبَ لسيبويه .

القول الثّالث: لابن كَيسانَ[6] أنّه بدل من فاعل نِعْمَ، فإذا قلتَ: نِعْمَ الرَّجُلُ

---

(١) منهم الفارسي، ذهب إليه في الحجة ٣٩٩/٢، وتبعه ابن يعيش في شرح المفصل ١٣٤/٧.

(٢) انظر: معاني القرآن له ٥٧/١، وشرح التسهيل ٩/٣ .

(٣) الكتاب ١٧٧/٢ .

(٤) شرح الكتاب ٣٠/٣ (مخطوط) وقال بهذا الرأي ابنُ جني في اللمع ٢٠٠ .

(٥) نسبه إليه ابن مالك في شرح التسهيل ١٧/٣.وتعقبه أبو حيان في التذييل والتكميل ١٦٨/٣

(٦) انظر هذا الرأي في التذييل والتكميل ١٦٩/٣، والتصريح ٩٧/٢، والهمع ٤١/٥ .

زيدٌ، فـ« زيد » بدل من « الرَّجُلُ »، وإذا قلتَ: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ، فهو بـدلٌ مـن الضمـير في نِعْمَ.

اختـارَ الرعيـنيُّ قـولَ سيبويه ، وصحَّحـه[1] ودلَّـلَ عليـه، كمـا ردَّ الأقـوالَ الأخرى.

*** اختُلِفَ في خبر المخصوص بالمدح أو الذم على أقوال:**

قيل: الجملةُ قبلَهُ، وهي نِعْمَ وفاعلُها .

وقيل: الخبرُ محذوفٌ[2]، والتقديرُ: نِعْمَ الرجُلُ زيدٌ الممدوحُ، فـ« الممدوحُ » خبرٌ عن « زيد » ثم حُذِفَ.

وقد اختار الرعينيُّ القول الأول وصحَّحه بقوله: وهو الصَّحيـح[3]، ورَدَّ على القول الآخر: بأنَّ الخبرَ إذا كـان محذوفـاً، يكـونُ مُـراداً في نفـس المتكلـم، والكـلامُ متوقفٌ عليه، والمتكلمُ إذا قال: نِعْمَ الرجُـلُ زيـدٌ، فقـد استقلَّ الكـلامُ بـالمدح، ولم يخطر بباله الخبرُ المحذوفُ؛ لاستقلال الكلام بدونه .

حبَّـذا:

*** اختَلَفَ النحويون في إعراب المنصوبِ بعد حبَّذا على أقوالٍ:**

الأولُ: للأخفـشِ والفارسـيِّ[4] والربعـيِّ وخَطَّـابٍ المـارديِّ[5] وجماعـةٍ مـن البصريين[6] أنَّـه حالٌ لا غير، سواءٌ كان جامداً أم مشتقًّا .

(١) انظر صفحة: ٧١ من النص المحقق .

(٢) ونسبه أبو حيان إلى بعض أصحابه. منهج السالك ٢/٣٩٦، وانظر شرح الجمل ١/٦٠٥.

(٣) انظر صفحة: ٧١ من النص المحقق .

(٤) يظهر من كلام الفارسي في البصريات ٢/٨٤٥-٤٨ أنه يجيزُ كونَ المنصوب تمييزاً وحالاً .

(٥) انظر رأيه في كتابه الترشيح (فيما نقله منه أبو حيان في تذكرة النحاة ص: ٨٥) .

(٦) انظر: الأصول ١/١٢٠، وشرح الكافية ٢/٣١٩، والتذييل والتكميل ٣/١٧٥ .

القولُ الثاني: لأبي عمرو بنِ العلاءِ أنه منصوبٌ على التميـيزِ لا غـير، سـواءٌ كان جامداً أم مشتقاً، واستدل بجواز دخـول «مِـن» عليـه، فتقـول في حبـذا زيـد راكباً: حبذا من راكبٍ زيدٌ"(١).

القولُ الثالث: التفرقَـةُ بين أن يكـونَ مشـتقاً، فيكـونُ حـالاً، أو غـيرَ مشـتقٍّ فيكونُ تمييزاً(٢)، ويُعرَفُ التمييزُ بصلاحيَّةِ دخولِ «مِن» عليه، نحو قولِ الشَّاعر:

يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِن جَبَلِ

قال الشيخُ أبوحيَّان(٣): والذي يَظهـرُ أنـه إن كـانَ جـامداً فتمييـزٌ، وإن كـان مُشتقاً فمَقْصَدَانِ للمتكلِّمِ: إنْ أرادَ تقييدَ المبالغـةِ في المـدح المقصـودِ بوصـفٍ، كـان ذلك المنصوبُ حالاً، ولا يصحُّ إذ ذاك دخولُ «مِن» عليه، وإن أرادَ عَدَمَ التقييدِ، بـل تبيينَ جنسِ المبالَغِ في مدحِهِ، كان ذلك المنصـوبُ تمييزاً، فمثـالُ الأوَّل: حبَّـذَا هنـدٌ مُوَاصِلةً، أي: في حالِ مواصَلَتِهَا، ومثالُ الثَّاني: حبَّذا زيدٌ راكبـاً، وهـذا يجـوزُ أن تَدخُلَ عليه «مِن» انتهى.

وقد مال الرعيني إلى تفصيل شيخه أبي حيان، حيـث استحسـنه فقـال: وهـو تفصيلٌ حَسَنٌ"(٤).

اسم الفاعل:

* **تابعُ معمولِ اسمِ الفاعل:**

إذا كان تابع معمول اسمِ الفاعلِ مجروراً، فإن أتبعْتَه بعَطْفِ نَسَقٍ، جَـازَ حمْلُـهُ على اللفْظِ اتِّفَاقاً، تقولُ: مَرَرْتُ بضَارِبِ زَيدٍ وعَمْرٍو، بخفض «عمـرو» علـى لفْـظِ «زيد».

(١) وبهذا القول أخذ ابن الخباز في الغرة المخفية لوحة (١٠٢)، وابن عصفور في المقرب ٧٥.

(٢) وبه قال ابن بابشاذ في شرح الجمل لوحة (٨٨) مخطوط، وانظر أسرار العربية: ١١١.

(٣) التذييل والتكميل ٣/١٧٥، وانظر ارتشاف الضرب ٣/٣٠ .

(٤) انظر صفحة: ١٠٤ .

وفي نصْبِهِ حمْلاً على الموضِعِ خِلافٌ:

١ - منهم مَنْ جَوَّزَهُ[١] بناءً على أنَّ العاملَ في المعطُوفِ خلافُ العامِلِ في المعطُوف عليه، وإذا كان العامِلُ في المعطُوف خلافَ العامِلِ في المعطُوف عليه، فلا يَلزَمُ منه عَمَلُ اسمِ الفاعلِ وهو غيرُ مُنَوَّنٍ، إذ العاملُ خلافُهُ، فيكونُ مُنَوَّناً .

٢ - ومنهم مَنْ مَنَعَ[٢] .

وقد اختار المصنف الرأي الثاني فقال[٣]: وهو الصحيحُ، بناءً على أنَّ العامِلَ في المعطُوف هو العامِلُ في المعطوف عليه بوَسَاطةِ حرف العَطْفِ، فيلزَمُ منه إذا عَطَفْتَ على الموضِعِ أنْ تُعْمِلَ اسمَ الفاعل وهو غيرُ مُنَوَّنٍ في المعطوف، فإنْ جاء ما ظاهرُهُ ذلك، كان على إضمارِ فِعْلٍ، أي: ويَضرِبُ عَمْراً .

الصفة المشبهة:

* **اختلفوا في زمان الصفة المشبهة على أقوال:**

الأول: لأبي بكرِ بنِ طاهر أنَّها تكونُ للأزمنة الثلاثَةِ[٤]، فتارَةً تكونُ للماضي، وتارَةً تكونُ للحال، وتارَةً تكونُ للمستقبل، وأجازَ أن تقولَ: مرَرْتُ برجُلٍ حاضِرِ الابنِ غداً، فتكونُ بمعنى المستقبل .

الثاني: للسيرافيِّ أنها أبداً للماضي، وهو ظاهرُ كلام الأخفَش؛ لأنه قال: الصفَةُ لا يجوزُ تشبيهُهَا إلاَّ إذا سَاغَ أن يُبنَى منها « قد فَعَلَ » .

الثالث: لابن السَّرَّاج[٥] والفارسيِّ[٦] أنها لا تكونُ للماضي، بل هي للحال،

---

(١) كالأعلم . انظر ارتشاف الضرب ١٨٨/٣، والمساعد ٢٠٧/٢.

(٢) وهذا مذهب سيبويه رحمه الله انظر الكتاب ١٦٩/١ .

(٣) انظر صفحة: ١٨٧ .

(٤) ارتشاف الضرب ٢٤٣/٣، ومنهج السالك ٣٥٨، والهمع ٩٣/٥ .

(٥) الأصول ١٣٣/١ .

(٦) ارتشاف الضرب ٢٤٢/٣، ومنهج السالك ٣٥٨، والهمع ١٩٣/٥ .

وهو اختيارُ أبي عليٍّ الشَّلَوبين(١) .

الرابع: لابن مالكٍ أنها يُرَادُ بها الحالُ .

وارتضى أبو جعفر قول ابن مالكٍ فقال(٢): وهذا القولُ هو المَرضِيُّ، إذ الحالُ أصلٌ في باب الوصْفِ، ولأجل هذا إذا أردْتَ بالصفةِ المشتقَّةِ من الثلاثي زماناً غيرَ زمانِ الحال، ولم يُقَدَّر الوقوعُ، نقلتَهَا إلى « فاعِل » إن لم تكنْ على وزْنِهِ، ليَدُلَّ على الزمان الذي أردْتَه من مُضِيٍّ أو استقبالٍ؛ لأنَّ « فاعلاً » يَقبَلُ الدَّلالةَ عليهما .

* في معمول الصفة المشبهة:

ذكر المصنف أن من أنواع معمول الصفة المشبهة أن يكون موصوفاً يُشبِهُ الموصولَ نحو: رأيتُ رجُلاً طويلاً رُمْحٌ يَطعَنُ به، فـ« رُمْحٌ »: معمولٌ لـ« طويل »، وهو موصوفٌ بالفعل بعدَه، فأشبَهَ الموصولَ لكونه موصُوفاً بجُمْلةٍ.

وقد اعترض الشيخ أبو حيان على هذا المعمول فقال(٣): ولم أرَ أحَداً من أصحابنا ذكَرَ في معمول هذه الصفة أن يكونَ موصُوفاً غيرَ صاحبِ « التمهيد(٤)» وابنِ مالك(٥) .

ورجَّحَ المصنفُ ما نقله ابنُ مالك فقال(٦): والصحيحُ جَوَازُهُ، ومنه قولُ الشَّاعر:

أَزُورُ امْرأً جَمّاً نَـوَالٌ أَعَدَّهُ لِمَنْ أَمَّهُ مُسْتَكْفِياً أَزْمَةَ الدَّهرِ

فـ« نوالٌ »: معمُولُ « جماً »، وقد وُصِفَ بقولِهِ: « أَعَدَّهُ »، و« مُستَكْفِياً » حالٌ من

---

(١) التوطئة ٢٤٤ .

(٢) انظر صفحة: ٢٤٦ .

(٣) التذييل والتكميل ٣/٢٢٢، وارتشاف الضرب ٣/٢٤٤ .

(٤) هو ابن بطال المتوفى سنة ٥٤٩ .

(٥) شرح التسهيل ٣/٩١ .

(٦) انظر صفحة: ٢٥٦ وما بعدها .

الضمير في « أَمَّهُ »، و« أَزْمَةَ » مفعولُ « مستكفياً »، أي: طالباً ما يكفيه أزْمَةَ الدَّهر .

* في معمول الصفة المشبهة إذا كان بأل أو ما في حكمه:

فإنْ كانت الصفة عاريةً مِن الألِفِ واللامِ غيرَ مثنّاةٍ ولا مَجمُوعةٍ جمعَ سلامَةِ المذكَّر نحو: مرَرْتُ برجُلٍ حَسَنِ الوجهِ أو حَسَنٍ وَجْهِ الأخِ، فالأجودُ الخفضُ ثمَّ النصبُ ثمَّ الرفعُ .

فإن كانت الصفةُ مُثنَّاةً أو مجموعةً جمعَ سلامةٍ في المذكَّر؛ فإن أسقطت النون فليسَ إلا الجرَّ، إذ لا وجْهَ لحذفها إلاّ الإضافةُ، وإن أثبَتَّ النونَ تعيَّنَ النَّصبُ على التشبيه بالمفعول به، وفي التَّمييزِ خلاف، ويمتنعُ الرفعُ إلا على لغة « أكلُوني البراغيثُ» .

فإن كانت الصفةُ مقرونةً بالألف واللام وهي غيرُ مُثنَّاةٍ ولا مجموعةٍ جمعَ سلامةٍ في المذكَّر نحو: مرَرْتُ بالرجُلِ الحَسَنِ الوجهِ، والحَسَنِ وجهِ الأخِ، فالأجودُ النَّصْبُ على التشبيه بالمفعول به[1]، وفي التَّمييز خلافٌ، ثمَّ الجرُّ بالإضافة، ثمَّ الرفعُ .

فإن كانت الصفةُ مُثنَّاةً أو مجموعةً جمعَ سلامةٍ في المذكَّر، فلا يخلو أن تَسقُطَ النونُ أو لا، فإنْ سَقَطتْ، جازَ الجرُّ على الإضافةِ باتّفَاق، ووقع الخلاف في النصب:

هل يجوز مع حذفِ النُون تخفيفاً حملاً على اسم الفاعل المحلى بالألِفِ واللام المثنّى أو المجموع ؟ أم لا يجوز ؟

اختار المصنف المنع في ذلك فقال[2]: والصحيحُ المنعُ، إذ ليست الألفُ واللامُ هنا موصولةً فتُحذَفَ النونُ لطولِ الصِّلَة، وزَعَمَ بعضُهُم أنَّ حذفَ النُونَ مع النَّصْبِ ظاهرُ كلامِ سيبويهِ.

---

(١) قال سيبويه: « وهي عربية جيدة » الكتاب ٢٠١/١ .

(٢) انظر صفحة: ٢٦٨ .

المصدر:

* المصدر الذي يكون بدلاً من لفظ الفعل:

اختلف النحويون في المصدر الذي يكون بدلاً من لفظ الفعل هل ينصب ما بعده:

فذهبَ الأخفشُ والزَّجَّاجُ والفارسيُّ أنه ينصِبُ ما بعدَه[١]، فإذا قلتَ: ضَرْباً زيداً، فزيدٌ منصوبٌ بـ«ضَرْبٍ» لأنَّ العرَبَ جعلَتْهُ بدلاً من الفعل، فيعمَلُ عَمَلَه، وإلى هذا ذَهَبَ حُذَّاقُ المتأخِّرين، وصحَّحَهُ ابنُ الضَّائعِ[٢]، واستدلَّ على ذلك بالإضافةِ إليه في نحو قولِهِ تعالى: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾[٣] .

وذهب المبرِّدُ والسيرافيُّ وجماعةٌ: أنَّ المصدرَ هنا لا يَعمَلُ، وإنما العمَلُ للفعل الذي المصدرُ بدَلٌ منه، فإذا قلتَ: ضرباً زيداً فـ«زيدٌ» منصوبٌ بـ«اضْرِبْ» لا بالمصدر.

واختار المصنف القول الأول فقال[٤]: والأوَّل أصَحُّ؛ لأنه يلزَمُ على قول المبرِّدِ أنَّ التقديرَ في قوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾: فاضربُوا ضَرْباً مثلَ ضرْبِ الرِّقَابِ، وليس المعنى على ذلك، وإنما المعنى الأمْرُ بضَرْبِ الرقَابِ نفْسِهَا .

* تابع للمصدر الذي يكون بدلاً من لفظ الفعل:

اختلفوا في الناصب للمصدر هنا فقيل: فِعلٌ من لفظِهِ واجبُ الإضمار، فهو منصوبٌ على المصدر التقديرُ: اضرِبْ ضَرْباً زيداً .

وقيل: انتصابُهُ بفعلٍ من غير لفظِهِ واجبِ الاضمار على أنه مفعولٌ به، التقدير:

---

(١) وهو مذهب سيبويه والفراء . انظر الكتاب ١/١١٥، وشرح التسهيل ٣/١٢٥-١٢٩ .

(٢) في شرح الجمل لوحة (٣٨)

(٣) سورة محمد ﷺ : من الآية: ٤ .

(٤) انظر صفحة: ٣٨٠ من النص المحقق .

التزِمْ ضَرْباً زيداً، ونُسِبَ إلى سيبويهِ[١] .

واختار أبو جعفر الأول فقال[٢]: والأوّلُ أصَحُّ .

* في الألف واللاّم الداخلة على المصدر:

اختُلِف في هذه الألف واللام هل هي للتّعريف أو زائدةٌ ؟، وينبني ذلك على الخلاف القائم في المصدر المنوَّن؛ فَمَن قال[٣]: إنه نكرةٌ قال: إن الألفَ واللام إذا دخلت عليه للتعريف، ومن قال[٤]: إنه معرفةٌ، فالألفُ واللامُ إذا دخلَت عليه زائدةٌ كدخولها على المعارف.

واختار المصنفُ الرأي الأول وهو كون الألف واللام للتعريف، وصحَّحه[٥].

أسماء الأفعال :

* القول في أسماء الأفعال هل هي أسماء أو غيرها ؟:

اختلف العلماء في حقيقة أسماء الأفعال على أربعة أقوال:

الأول: للبصريين[٦] أنها أسماءٌ .

القول الثاني: للكوفيين[٧] أنها أفعالٌ؛ لأنها تدل على الحدث والزمان الماضي والمستقبل.

القول الثالث: لبعض البصريين[٨] أنها أفعالٌ استُعمِلَتْ استعمالَ / الأسماء،

---

(١) نسبَه إليه ابنُ هشامٍ الخَضراويُّ في « الإفصاح » .

(٢) انظر صفحة: ٣٨٠ من النص المحقق .

(٣) وهو قول الجمهور .

(٤) وهو قول ابنُ أبي الربيع .

(٥) انظر صفحة: ٤٢٩ من النص المحقق .

(٦) شرح المفصل ٢٧/٤، وارتشاف الضرب ١٩٧/٣، والمساعد ٦٣٩/٢، والهمع ١٢١/١ .

(٧) المصادر السابقة .

(٨) ارتشاف الضرب ١٩٧/٣ .

وجاءت على أبنية الأسماء، واتصلت الضمائرُ بها اتصالَ الأسماء .

القول الرابع: لأبي القاسم بنِ القاسم من نحاة الأندلس أنها ليست من أقسامِ الكلِمِ الثلاث، فلا يُحكم عليها بالاسميَّةِ ولا الفعليَّةِ ولا الحرفيَّةِ .

واختار المصنف[1] القول الأول وصحَّحه مدلِّلاً على ذلك بأنها لا يلزمُهَا الاشتقاقُ، وأنها تجري على أمثلةٍ كثيرة مباينَةٍ لأمثلة الأفعال، وأن فيها التعريفَ والتنكيرَ، والبنائيَّ كـ« صه » ، والمركَّبَ كـ« عندك » ، والمصغَّرَ كـ« رويد » ، والمثنى كـ«شتَّان » ، والمجموعَ كـ« هيهات » ...

وأجاب على قول الكوفيين بأن دلالتَهَا على الحدث والزمان ليس بالوضع، وإنما سرَى لها من مسمَّياتها.

* **في الكاف اللاحقة لأسماء الأفعال هل لها موضع من الإعراب ؟:**

صحَّحَ الرُّعينيُّ قولَ مَن قال: إنه لا موضعَ لها من الإعراب؛ لكونها حرفاً، قال[2]: وإنما قالوا بكونها لا موضعَ لها من الإعراب؛ لأنه إن قدَّرتَها في محل جرٍّ لم تجر؛ لأن اسمَ الفعل لا يُضافُ، بخلاف اسم الفاعل، وسيأتي الفَرقُ .

وإن قدَّرتَهَا في محل نصبٍ وجعلتَهَا غيرَ الضمير في «رُوَيد» فلا يجوزُ؛ لأنه يَلزَمُ في قولك: رُوَيدك زيداً، أن يتعدى لمفعولَين، وهو لا يتعدى إلا لواحد، وإن جعلتَهَا نفسَ الضمير المستتر في «رُوَيد» لَزِمَ منه أيضاً تعدِّي فعلِ المضمَر المتصل إلى مضمَرِه المتصل؛ لكون الكاف المقصودُ بها خطابُ المأمور، وهو الضميرُ المستكنُّ في رُوَيدَ، فلو جعلناها اسماً لكان «رُوَيدَ» قد رَفعَ الضميرَ المستكنَّ فيه، ونَصَبَ الكافَ وهما لشيء واحدٍ، وهو لا يجوزُ إلا في باب «ظنَّ».

---

(١) انظر صفحة: ٤٥١ .

(٢) انظر صفحة: ٤٦١ .

وإن قدَّرْتَها في محل رفع، لم يجز وإن كان قال به بعضُ الكوفيين[١]؛ لأن الكافَ لم تثبت من ضمائر الرفع، ولأن هذه الكافَ قد تُحذَفُ عند عدم اللبس، ولو كانت من ضمائر الرفع لم تُحذَف؛ لأنَّ ضميرَ الفاعل المتصل بالعامل إذا ظهَرَ، لم يجُزْ حذفُه .

* **اسم الفعل (آمين) :**

في لفظة (آمين) لغتان المدُّ والقصرُ[٢]، وقد نصَّ ابنُ دَرَستَوَيهِ[٣] على أن القصرَ لا يكون إلاَّ في الضرورة، وصحَّحَ[٤] المصنفُ جوازَ مجيئه في الاختيار[٥] .

* **اسم الفعل (هلمَّ) :**

اختلف العلماء في (هلمَّ) أهي بسيطةٌ أم مركَّبةٌ ؟، فالجمهورُ أنها مركبةٌ، حتى نَقَلَ بعضُهُم الإجماعَ على ذلك، وقيل: هي بسيطةٌ[٦] .

وعلى القول بالتركيب اختلفوا في جُزأي التركيب؛ فذهب البصريون[٧] أنها مركَّبةٌ من «ها» التي للتنبيه، ومن «لُمَّ» فعل أمرٍ مِن لَمَّ الله أمرَه؛ أي: جمَعَه .

وذهبَ الخليلُ[٨] أنَّ التركيبَ قبل الإدغام، فكان الأصلُ: «هَا ٱلْمُمْ» فحُذِفَت

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٢٩/٥، والمساعد ٦٥٧/٢ .

(٢) قال الزمخشري: « وكلاهما لغة جيدة » شرح الفصيح: ٤٢٤ .

(٣) تصحيح الفصيح لوحة (٢٢١ ـ مخطوط) .

(٤) انظر صفحة: ٥٠٢ .

(٥) انظر تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ١٢-١٣، والفصيح ٣١٦-٣١٥، والصحاح (أمن)، والمفردات ص: ٩٢ .

(٦) ذكره ابن العلج في البسيط، ونقله عنه أبو حيان .

(٧) انظر: الكتاب ٥٢٩/٣، والأصول ١٤٦/١، والمسائل العضديات ٢٢١، والخصائص ٣٥/٣.

(٨) لم يصرح بذلك في العين، مع أنه تكلم على (هلم) في ٥٦/٤، وانظر: تأويل مشكل القرآن ص: ٥٥٧، والصحاح (هلم)، والمحرر الوجيز ٣٩٠/٥ .

همزةُ الوصل لمّا أُتي بـ(ها) التنبيه؛ لكـون الهمـزة صـارت غـيرَ مبـدوءٍ بهـا، فـالتقى ساكنان؛ ألفُ (ها)ِ التنبيه واللامُ، فحُذِفَت الألفُ لالتقـاء السـاكنين، ثـمَّ أُدغمَـت الميمُ في الميم، ونُقِلَت حركةُ الميم إلى اللام .

وقال الفرَّاءُ[1]: هي مركبة من «هل» التي هي اسم فعل للحـثِّ والزجْـرِ، ومِـن «أُمَّ» فعلُ أمر من أَمَّ إذا قَصَدَ، ثـم نُقلـت حركـةُ همـزة «أُمَّ» إلى لام «هـلِ» فـانضمَّت اللامُ، وسقطت الهمزةُ، فصار «هَلُمَّ» .

وقد اختار المصنفُ قول البصريين وصحَّحه فقال[2]: والصحيحُ قولُ البصريـين على ما فيه من التكلُّف؛ لأن «هـا» الـتي للتنبيـه تَصلُـحُ أن تدخُـلَ علـى الأمـر، وقـد جاءت على الأصل فقالوا: هَالُمَّ بالألف بعد الهاء، وردَّ على قول الفـراء بـأن «هـل» إذا كانت اسمَ فعل فهي أَمْرٌ، والأمرُ لا يَدخُلُ على الأمر .

النِّداء:

* كون النداء خبراً أو إنشاءً:

صحَّحَ المصنفُ كون النداء إنشاءً، قال: فالصحيحُ أنه إنشاءٌ، وزعَـمَ بعضُهُـم[3] أن المنادَى إن كان صفةً نحو: يا فاسقُ فإنه خبرٌ؛ لكونه يحتَمِلُ الصـدقَ والكـذب، ألا ترى أنك إذا قلتَ: يا فاسقُ، تعيَّـن أن يُقَـالَ فيـه: صَدَقْـتَ أو كَذَبْـتَ، ولم يَـرْضَ الشيخُ محبُّ الدِّين أبوالبقاء هذه التفرقةَ، فقال في كتابه «اللبـاب»: وهـذا يُوجِـبُ أن يكون خبراً في الأعلام؛ لأنك إذا أقبلتَ على إنسانٍ فقلتَ: يا زيدُ، أمكَنَ أن يقولَ: كذَبْتَ لستُ زيداً .

---

(١) معاني القرآن ٢٠٣/١ . وانظر: الزاهر ٢٥٣/٢ .

(٢) انظر صفحة: ٥١٠ .

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣٨٥/٣، وارتشاف الضرب ١١٧/٣، والهمع ٣٤/٣ .

« ومن ذلك قولهم: كنتُ بَالبَيتِ وبَالقَريَةِ، واستعنتُ بَك ورَضِيتُ بَك، ونحو ذلك مما فُتِحَت فيه باءُ الجرِّ مع غير ياءِ المتكلم، ففي « شرح الدرة الألفية » لأبي جعفر الغرناطيِّ الأندلسيِّ أنها إن جَرَّت ياءَ المتكلم فاتَّفَقَ العربُ على كسرها، وإن جرَّت غيرَها فاللغةُ الفصيحة كسرُها؛ ليناسِبَ لفظُهَا عمَلَهَا، سواءٌ دخلت على الظاهر أو المضمَر، قال: وحُكِيَ عن بعض العرب أنهم يفتحونها مطلقاً سواءٌ دخلت على الظاهر أو المضمر غيرِ ياء المتكلم » .

وهذا النصُّ في السِّفْر الثاني من شرح الرعيني[1] .

« رَبْطُ الشَّوارد في حَلِّ الشَّواهد » :

نقَلَ ابنُ الحنبلي في « ربط الشَّوارد » عن شرح الرعيني في ثلاثة مواضع:

١ - قال في أثناء حديثه على قول الشَّاعر:

وَلَو أَنَّ الأَطِبَّا كَانُ حَولِي وَكَانَ مَعَ الأَطِبَّاءِ الأُسَاةُ

قال[2]: « وكانُ بضم النون أصله: كانُوا بواو الجمع، وفيه الشَّاهد، حيث حُذِفَت واوُ الجمع واكتُفِيَ بالضمة التي تدل عليها .

فإن قلتَ: هل هذا الحذفُ والاكتفاءُ للضرورة أم لا ؟ قلت: ليسا لها، بل هما لغةٌ لبعض العرب على ما ذكره العلامةُ شهاب الدين أبو جعفر أحمد الرعيني الأندلسي الغرناطي في مباحث الفعل الماضي من « شرح الدرَّة الألفية » .

وهذا ذكره الرعيني في السفر الأول من الكتاب[3] .

٢ - وقال[4]: « وفي « شرح الدرة الألفية » لأبي جعفر ما يقتضي أن ربَّ تُضمر

---

(١) لوحة: ٣٩/أ .
(٢) ربط الشوارد: ٥٠ .
(٣) ٥١٥/٢ .
(٤) ربط الشوارد: ١٣٠ .

بعد الفاء، وتكون الفاءُ عِوَضاً عنها، عاطفةً تارةً كما في قولـه: «فمثلُـكِ» وجوابـاً أخرى ....» .

ونصُّ الرعيني في السِّفْر الثاني من الشرح[١] .

٣ ـ وقال[٢] في أثناء حديثه عن قول الشاعر:

ألم يأتيكَ والأنباءُ تَنمِي　　بما لاقَتْ لَبونُ بني زيادِ:

ونقل أبو جعفر في باب حروف الجر من « شرح الدرة الألفية » أن ابن الضائع جعل « بما لا قت » يتعلّقُ بـ « تَنمِي » وجعل في « ألم يأتيك » ضميراً يفسرُهُ «بما لاقت».

وكلامُ الرُّعينيِّ في هذا الموضع موجود في السِّفْر الثاني من الشرح[٣] .

---

(١) لوحة ٤٩/ب ـ ٥٠/أ .

(٢) ربط الشوارد: ١٤٥ .

(٣) لوحة ٤١/أ .

تجزئة الكتاب:

من المرجح أن شرح الدرة الألفية جاء في أحد عشر مجلداً، يؤكد هذا ما عليه الأسفار الثلاثة التي وصلت إلينا، وما جاء في إحدى نسخ الدرر الكامنة من قوله[1]: « وشرحَ ألفية ابن معطي شرحاً عظيماً حافلاً في أحدَ عشر مجلداً بخطه... أبان في هذا الشرح عن علم جمٍّ، واطلاعٍ كثيرٍ، ونظرٍ دقيقٍ » .

وصف نسخة السِّفْر السَّابع:

لم أقف لهذا السِّفْر إلا على نسخة يتيمة، أمدني بها أخي وزميلي حسن محمد عبد الرحمن أحمد محقق السِّفْر الأول، ومصدرها مكتبة بودليانا ببريطانيا برقم (٢/٢٠٩) .

يقع هذا السفر في (٢٢٩) لوحة، في كل لوحة (١٩) سطراً، وفي كل سطر ما يقرب من (١١) كلمة، وهو يشمل الأبواب التالية:

نعم وبئس، وحبذا، والأسماء العاملة عمل الفعل: (اسم الفاعل، اسم المفعول، صيغ المبالغة، الصفة المشبهة، المصدر، اسم الفعل)، والنداء، والمضاف إلى ياء المتكلم، وتوابع النداء، والندبة، والاستغاثة .

كتب هذا السفر بخط نسخي معتاد، وهو خالٍ من الضبط، وقد وقع فيه بعض تصحيف وتحريف، وقد كتب في لوحته الأولى أنه بخط الرعيني نفسه، إلا أنه بمقارنته مع خط الرعيني الذي أثبت في نهاية هذا السفر، يتضح لنا أنه ليس بخطه.

وقد جاء في حواشي هذا السِّفر ما يفيد أنه مقابل على أصله المنقول عنه، وعلى صفحته الأولى تملكات، جاء في أولها: (في نوبة فقير عفو الله تعالى محمد بن محمد بن أحمد بن خطيب المنصورية عفا الله عنه وعن والديه وعن جميع المسلمين).

---

(١) الدرر الكامنة ١/٣٦١ حاشية (٣) .

وفي الثاني: (انتقل هذا الكتاب إليَّ بطريق الشراء الشرعي مع عدة كتب، وكتبه الفقير محمد بن إبراهيم بن يوسف التاذفي الحنفي[1]، بلغه الله ما يرجوه من العلم والعمل، والحمد لله وحده) .

وفي الثالث: (انتقل إلى ملك الفقير أبي الوفاء الفرضي القادري، غفر الله له، وختم بالصالحات عمله) .

وفي حواشي الكتاب بعض تعليقات وتصويبات مفيدة، وهي من التاذفي صاحب أحد التملكات، وقد أفدت منها في أثناء تحقيق النص .

(١) وهو العلامة الإمام محمد بن إبراهيم بن يوسف بن عبد الرحمن، الحنفي، التاذفي، الحلبي، المعروف بـ(ابن الحنبلي)، ولد في حلب سنة ٩٠٨ هـ، من آثاره: بحر العوام فيما أصاب فيه العوام، وربط الشوارد في حل الشواهد، وعقد الخلاص في نقد كلام الخواص، ومغني الحبيب على مغني اللبيب، وغيرها، توفي سنة ٩٧١ هـ. ترجمته في: الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة ٤٢/٣، وشذرات الذهب ٣٦٥/٨، وهدية العارفين ٢٤٨/٢، وراجع مقدمة كتابه: ربط الشوارد ٧ ـ ٢٩ .

عملي في التحقيق:

١ ـ نسخت هذا الجزء، ثم قابلته بأصله، وحاولت جاهداً إخراجه على أقرب صورة تركه عليها الرعيني نفسه .

٢ ـ رقمت أبيات الألفية، وعنونت أبوابها، جاعلاً هذه العنوانات بين معقوفين أول الباب .

٣ ـ ضبطت النص ضبطاً كاملاً .

٤ ـ خرجت الآيات الكريمة وقراءاتها، ودللت على مواضعها من المصحف الشريف، كما التزمت برسمه في كتابتها، وخرجت الأحاديث الشريفة من كتب الصحاح والسنن، وأقوال العرب شعراً ونثراً من الدواوين الشعرية والمجاميع اللغوية، وكتب اللغة والنحو والأدب .

٥ ـ وثقت الآراء والنقول الواردة فيه من مصادرها، فإن تعذر ذلك فمن المصادر الأخرى المتوافرة لدي .

٦ ـ ترجمت للأعلام غير المشهورين، مع الإشارة إلى أهم مصادر الترجمة .

٧ ـ شرحت بعض الألفاظ الغامضة التي أهمل المؤلف شرحها .

٨ ـ أتبعت النص بفهارس كاشفة عن مضمونه، وقد تمثلت بفهارس لـ:(الآيات، والأحاديث والأقوال المأثورة، والأمثال، والأشعار، والأرجاز، والأعلام، والكتب الواردة في المتن، الأماكن والبلدان، والطوائف والقبائل والجماعات، وأمثلة النحاة، ثم المصادر والمراجع، فالموضوعات) .

نماذِجُ مُصَوَّرَةٌ منَ المخطُوطِ

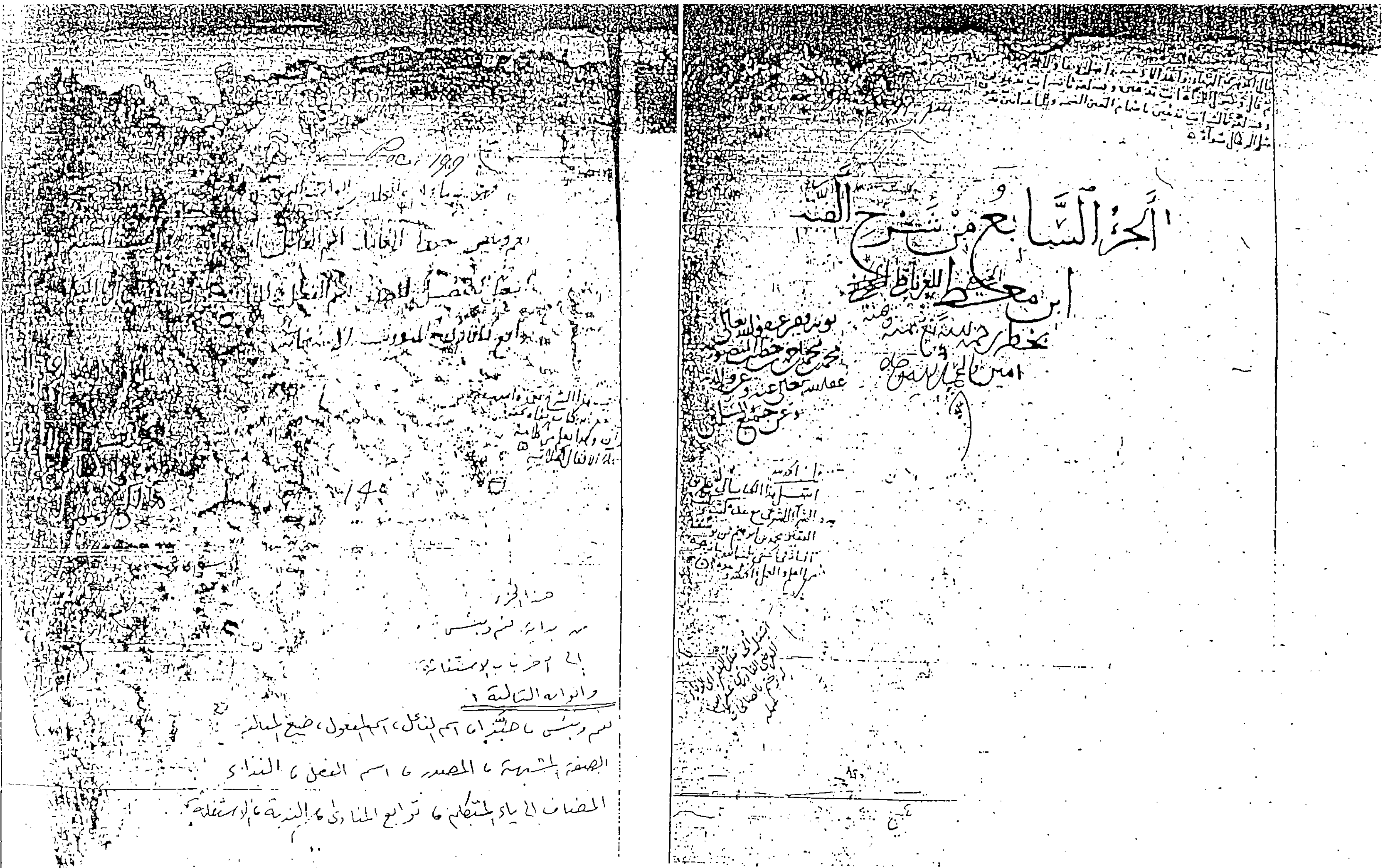
السِّفْرُ السَّابعُ

من شَرح الدُّرَّةِ الألفيَّة

للإمام العلاَّمة أبي جعفرِ أحمدَ بنِ يوسُفَ بنِ مالكٍ الرُّعَينيِّ الغرناطيِّ

المتوفَّى سنة (٧٧٩ هـ)

نماذِجُ مُصَوَّرَةٌ من المخطُوطِ



الجزء السابع من شرح ألفية ابن معطي للغرناطي

هذا الجزء

من بداية نعم وبئس

الى آخر باب الاستغاثة

والابواب التالية:

نعم وبئس، حبذا، اسم الفاعل، اسم المفعول، صيغ المبالغة، الصفة المشبهة، المصدر، اسم الفعل، النداء، المضاف الى ياء المتكلم، توابع المنادى، الندبة، الاستغاثة

صورة اللوحة الأولى من السِّفْر السابع

بسم الله الرحمن الرحيم وبه أستعين

فصل

ومنه نعم وهو فعل للمدح وبئس للذم وذكر القبح
فالمدح نعم العبد عبد الله والذم بئس العبد عبد لاه
وكل ممدوح ومذموم رفعا للابتدا والمبدل قد سمع
والفعل والفاعل قبل خبره أو خبر والمبتدا انفقد لك
وفي عموم اللام ما يغنيكما عن عائد للمبتدا أتاكما
ولو أتى الضمير منهما لم يبعد كنعم موطنا حرا واحد

الكلام على هذه الأبيات في مسائل الأولى في حقيقة نعم وبئس الثانية
في ما عليها الثالثة في ما اللاحق لهما الرابعة في المضمر الواقع بعدهما الخامسة
في المدوح والمذموم المسألة الأولى في حقيقة نعم وبئس معنى ولفظا
أما معنى فيستعملان استعمالين الأول أن يكونا بمعنى النعيم والبؤس وهذا
المعنى هو الأصل فيهما فتقول نعم الرجل بكسر العين بفتح العين وكسرها
فهو ناعم إذا أصاب نعمة وبئس بكسر الهمزة بئاسا بفتح الهمزة وكسرها
فهو بائس إذا أصاب بؤسا وهما في هذا الاستعمال متصرفان كما ترى الثاني
أن يراد بهما إنشاء المدح والذم مبالغة وهذا هو المقصود في هذا الباب
فتقول نعم الرجل زيد إذا بالغت في مدحه وبئس الرجل زيد إذا بالغت في ذمه
ومعناهما في هذا الاستعمال المدح والذم في الحال فإذا أردت الماضي قلت كان
زيد نعم الرجل وإذا أردت المستقبل قلت سيكون زيد نعم الرجل وكذلك تقول
في بئس ولا يراد بهما مجرد المدح والذم دون مبالغة ولو لا قصد المبالغة

لم يصح استعمال نعم في حق الله تعالى وأنبيائه إذ لا يمدح الرب تعالى وأنبياؤه إلا
بأبلغ المدح ومن توهم خلوها عن المبالغة فقد أخطأ حكي أن القاضي شريك
ابن عبد الله ذكر علي بن أبي طالب رضي الله عنه في مجلسه فقال بعض جلسائه
نعم الرجل علي فغضب شريك وقال ألعلي يقول نعم الرجل ظنا منه أن نعم
لا مبالغة في المدح بها فأمسك القائل عن شريك حتى سكن غضبه ثم قال
يا أبا عبد الله ألم يقل الله تعالى ولقد نادانا نوح فلنعم المجيبون فقدرنا فنعم
القادرون ونعم العبد إنه أواب قال شريك بلى قال ألا ترضى لعلي ما رضي الله تعالى
لنفسه ولأنبيائه فتنبه شريك على موضع غلطه وقد تستعمل نعم بنفسها
على التقدم في صفة ذم وإن كانت ذما وكذلك تستعمل بئس بنفسها على التأخر
في صفة وإن كانت مدحا وقد جمع الحطيئة بينهما في ذلك فقال

فنعم الشيخ أنت لدى المخازي وبئس الشيخ أنت لدى المعالي

يريد أنه شديد التقدم في المخازي شديد التأخر في المعالي وأما لفظا فالكلام عليه
الأول في كونهما فعلين أو اسمين وقد اختلف النحويون في ذلك على طريقتين ...
الشيخ أبو حيان الطريقة الأولى وعليها الجمهور أن البصريين والكوفيين اختلفوا
في ذلك فذهب البصريون ومعهم الكسائي وكثير من الكوفيين إلى أنهما في نفسهما
فعلان لم يعرض لهما ما يخرجهما عن الفعلية وذهب الفراء وباقي الكوفيين
إلى أنهما في نفسهما اسمان استدل البصريون على مذهبهم بأدلة الأول
أنها يضمر فيها كما يضمر في الفعل نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو ففي نعم وبئس ضمير والأصل
التقدير نعم هو وبئس هو دليله بروزه في بعض الكلام حكى الكسائي والأخفش عن العرب

فعل مقدر دل عليه المصدر فاذا قلت اعجبني ضرب زيد عمرا فالمعنى
عندهم اعجبني ان ضرب زيد عمرا وقال في قوله تعالى او اطعام
في يوم ذي مسغبة يتيما ان يتيما منصوب بفعل مقدر أي يطعم يتيما وقال
الفراء لا يجوز الا في الشعر وما جاء ظاهره ذلك فهو محمول على
كلامين يعني انه منصوب بفعل مضمر ورد البصريون على الكوفيين
بانه لو كان المعمول بعد المصدر بفعل مقدر لجاز عجبت من ضرب
زيد عمرا وامس على ان المعنى عجبت من ضرب زيد عمرا اول
من امس وذلك لا يجوز لان امس معمول لعجبت وقد فصل بين المصدر
ومعموله الذي هو زيد وعمرو فلو كان زيد وعمرو معمولين لفعل
مقدر لجاز ذلك لانه لم يلزم منه فصل لكون المصدر لا معمول له
الوجه الثاني ذهب الزجاج والفارسي والاستاذ ابو علي وغير
من النحويين ان المصدر اذا كان منونا اقوى عملا من المصدر المضاف
والمعرف بالالف واللام وحجتهم ان المنون لما كان نكرة اشبه
الفعل فكان عمله اقوى وهذا مبني على ان المصدر انما عمل لشبهه
بالفعل قال الشيخ ابو حيان ولا يحسن هذا لان عمل المصدر
انما هو بالنيابة عن ان والفعل لا بالشبه وذهب بعضهم ان
اعماله منونا ومضافا على حد سوا الوجه الثالث ذهب الفراء الى ان
المصدر المنون لا يرفع الفاعل وحجته ان ذلك لم يسمع ورد
البصريون بانه قد سمع في قوله حرب تردد بينهم بتشاجر قد

فاباؤها فاعل لتشاجر وابناؤها فاعل بكفرت اي التبس الرمح قال
بعضهم ولا حجة فيه اذ يمكن ان يكون ابناؤها مبتدا وخبره اباؤها
مثل ابناؤها في ضعف العقول الامر ان ما قبله يدل على هذا المعنى
وهو قوله جهلا بها قد سفهت امثالها فاستجهلت حكماؤها سفهاؤها
العقل حكماؤها مثل سفهائها قال الشيخ ابو حيان والذي يظهر لي
ما ذهب اليه الفراء لان كل ما اورده سيبويه وغيره من المصدر
المنون في لسان العرب لم يذكر بعده فاعل وحيث ذكره سيبويه
مع الفاعل فانما ذلك على جهة التمثيل منه والقياس الوجه الرابع
اجاز الكوفيون ان يتبع المخفوض بعد المصدر المنون بمفعول المعنى
ضرب زيد يتبعون بنصب وخفض زيد على حذف مضاف فياتي اعجبني
ضرب ضرب زيد وهذا لا يجيزه البصريون الوجه الخامس ان المصدر
المنون نكرة وذهب صاحب الكافي الى انه معرفة لانه واقع موقع
ان والفعل وان والفعل عندهم معرفة بدليل الاخبار عنه بالمعرفة
قال الله تعالى لم يكن فتنتهم الا ان قالوا على قراءة نصب فتنتهم
فيكون خبرا وان قالوا الاسم بعينه بالبعض لاعراب وقد يجوز
اكلت بنيهم وحجبت قوما بشاتهم وانتهم ربيب
عذبت بذرة وربيبة تزداد ان ابال ربيب
اذا كان الطباع طباع سوء فليس بنافع ادب الاديب
قيل الاديب مخفوض بالاضافة ويكون فيه الاجود وقال ابو الفتح

والمنادى واقع موقع المضمر واللام اذا دخلت على المضمر كانت مفتوحة
فكذلك اذا دخلت على ما وقع موقعه وقد تقدم هذا التعليل وغيره
وقوله بلحمه اى ان المنادى بلحمه كاللحم المضمر معاملة معاملته فتفتح
معه لام الجر كما تفتح مع المضمر وجاء فى بعض النسخ ترجمه وعليه شرح
سوار الفوائد وجاء فى بعضها تعجمه وعليه شرح ابن النحوية وليس
لحملها فانه ابطاء وحاول ابن النحوية ان يخرجه عن الايطاء بان جعلهما
محمولى المعنى فيكون من باب الجناس ووجه اختلاف المعنى بان كل واحد
منهما معموله خلاف معمول الآخر فمعمول الاول مضمر عائد الى اللام
ومعمول الثانى عائد الى قوله كالمضمر ورأى ان ذلك كاف فى اختلاف
معنى الفعلين ولا يكون ايطاء فحوز عنه فى القافيتين ان يقول فى
الواحدة زيد اراسه وفى الآخر عمرا راسه وهذا ليس بصحيح وقوله
وما سواه لامه مكسورة ما هنا موصوله فالمراد بها لام المستغاث
من اجله والضمير فى قوله سواه عائد على المستغاث فالمعنى ان اللام
التى هى غير لام المستغاث به مكسورة وقوله ان لم يكن مكانه ضمير
مروى ان وروى اذ وكلاهما مستقيم فى المعنى فعلى رواية ان يكون
المراد به ان لام المستغاث من اجله انما تكسر اذا لم يكن فيه مكان
الظاهر ضمير تحرز بذلك من ان يكون المستغاث من اجله ضميرا فان اللام
تفتح معه على العادة فى ذلك كقولك يا لزيد لك وعلى رواية اذ يكون
تعليلا لكسر لام المستغاث من اجله لكونه ليس بمنادى فلا الحظ

فيه وقوعه موقع المضمر فيفتح كما فتحت لام المستغاث به وهذا
معنى غير المعنى الذى فى رواية ان والله اعلم
كمل المجلد السابع من شرح الفيه ابن معط على يد مؤلفه
المعترف بذنبه الراجى عفو ربه احمد بن يوسف بن مالك المالكى
الاندلسى الغرناطى وذلك فى المدينة الشريفة
على ساكنها افضل الصلاة والسلام
والحمد لله رب العالمين والصلاة على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم

قرأت ... هذا الجزء وهو السابع من شرح الفيه ابن معط على مؤلفه سيدنا وشيخنا
الامام العلامة الاستاذ شهاب الدين ابى جعفر احمد بن يوسف بن مالك المالكى ايده الله
... فى مجالس آخرها فى ... السبت ... عشر من شهر الله ... سنة
واجاز لى روايته ... بشرط المضبوط ... وضبط ...
قال ذلك ... داود ... حامدا الله تعالى ومصليا على ... محمد ...

تم ذكر ... العالم العلامة ...
... وكتبه احمد بن يوسف ...
المؤلف المذكور والحمد لله والصلاة على سيدنا محمد ...

صورة اللوحة الأخيرة من السِّفْر السابع

السِّفْرُ السَّابعُ

من شَرح الدُّرَّةِ الألفيَّة

للإمام العلاَّمة أبي جعفرٍ أحمدَ بنِ يوسُفَ بنِ مالكٍ الرُّعَينيِّ الغرناطيِّ

المتوفَّى سنة (٧٧٩ هـ)

[٢/أ] / بسم الله الرّحمن الرّحيم

وبه أستعينُ

[باب نِعْمَ وبئسَ]

٥٨٤ - ومِنْهُ نِعْمَ وَهْوَفعلُ المدْحِ   وبئسَ للذّمِّ وذِكْرِ القُبْحِ

٥٨٥ - فَالمدْحُ: نِعْمَ العبدُ عبدُ اللهِ   والذّمُّ: بئسَ العبدُ عبدٌ لاهِ

٥٨٦ - وَكُلُّ ممدوحٍ ومذمومٍ رُفِعْ   بالابتداءِ والمثَالُ قَدْ سُمِعْ

٥٨٧ - والفِعْلُ والفاعِلُ قَبْلُ خَبَرُهْ   أو خبرٌ والمبتدَا تُقَدِّرُهْ

٥٨٨ - وَفي عُمُومِ اللاّمِ مَا يُغْنِيكَا   عَنْ عَائدٍ للمُبْتَدَا يَأْتِيكَا

٥٨٩ - وَلَو أتَى الضَّمِيرُ فِيهِ لم يَعُدْ   كَنِعْمَ مَوطِناً حِرَاءٌ وَأُحُدْ

الكلامُ على هذه الأبياتِ في مسائلَ:

الأولى: في حقيقة نِعْمَ وبئسَ .

الثّانية: في فاعِلِهما .

الثّالثة: في « ما » اللاحقَةِ لهما .

الرابعة: في المنصوبِ الواقعِ بعدَهُما.

الخامسة: في الممدوحِ والمذمومِ .

المسألة الأولى : في حقيقة نِعْمَ وبئسَ معنىً ولفظاً:

أمّا معنى: فتُستَعمَلان استِعمَالَين:

الأوّلُ: أن يكونَا بمعنى النّعيمِ والبُؤسِ، وهذا المعنى هو الأصلُ فيهما، فتقولُ:

(نَعِمَ الرَّجُلُ) بكسر العَين، (يَنْعَمُ) بفتحِ العَين وكسرِهَا، (فهو نَاعِمٌ): إذا أصابَ نِعْمَةً، وبَئِسَ بكسر الهمزة، يَبْأَسُ بفتح الهمزة وكسرِها، فهو بائِسٌ: إذا أصابَ بُؤساً، وهما في هذا الاستعمالِ مُتَصرِّفان كما تَرَى .

الثَّاني: أن يُرَادَ بهما إنشاءُ المدحِ والذمِّ مبالَغَةً، وهذا هو المقصودُ في هذا البابِ، فتقولُ: نِعْمَ الرَّجُلُ زَيدٌ، إذا بالَغتَ في مدحِهِ، وبِئْسَ الرَّجُلُ زَيدٌ، إذا بالَغْتَ في ذمِّهِ. ومعناهما في هذا الاستعمال: المدحُ والذمُّ في الحال، فإذا أردتَ الماضيَ قلتَ: قد كان زَيدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ، وإذا أردتَ المستقبَلَ قلتَ: سيكونُ زَيدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ، وكذلك تقولُ في بِئسَ .

ولا يُرَادُ بهما مجرَّدُ المدحِ والذَّمِّ دون مبالَغَةٍ، ولولا كثرةُ المبالغةِ / لم يصحَّ [٢/ب] استعمالُ «نِعْمَ» في حقِّ الله تعالى وأنبيائِهِ، إذ لا يُمدَحُ الرَّبُّ تعالى وأنبياؤُهُ إلا بأبلَغِ المدح، ومَن توهَّمَ خلُوَّهُمَا عن المبالغة فقد أخطأَ[1] .

حُكِيَ أنَّ القاضيَ شُرَيكَ بنَ عبد الله[2] ذَكَرَ عليَّ بنَ أبي طالبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في مجلسه، فقال بعضُ جُلَسَائِهِ: نِعْمَ الرَّجُلُ عَلَيٌّ، فغَضِبَ شُرَيكٌ، وقال: أَلِعَلِيٍّ تقولُ: نِعْمَ الرَّجُلُ ؟ ظنّاً منه أنَّ «نِعْمَ» لا مبالَغَةَ في المدح بها، فأمسَكَ القائلُ عن شُرَيكٍ حتّى سَكَنَ غضبُهُ، ثم قال: يا أبا عبد الله، أَلَمْ يَقُلِ الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَادَىٰنَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ الْمُجِيبُونَ﴾[3]، ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَٰدِرُونَ﴾[4]، و﴿نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾[5] قال شُرَيكٌ:

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٨ .

(٢) هو أبو عبد الله شَرَيكُ بنُ عبد الله النخعيُّ الكوفيُّ، محدِّثٌ فقيهٌ، اشتهر بقوة ذكائه وفطنتِهِ، وسرعة بديهته، وليَ قضاءَ الكوفة ثم الأهواز، وكان عادلاً، وُلد ببخارى، وتوفي ببغداد سنة ١٧٧هـ. ترجمته في: تاريخ بغداد ٩/٢٧٩، ووفيات الأعيان ٢/٤٦٤، وتهذيب الكمال ١٢/٤٦٢ .

(٣) سورة الصافات: الآية: ٧٥ .

(٤) سورة المرسلات: الآية: ٢٣ .

(٥) سورة ص: الآية: ٣٠ .

بَلَى، قال: ألا ترضَى لِعَلِيٍّ ما رَضِيَ اللهُ تعالى لنَفْسِهِ ولأنبيائِهِ. فَتَنَبَّهَ شُرَيكٌ على موضِعِ غَلَطِهِ[١].

وقد تُستَعمَلُ «نِعْمَ» تنبيهاً على التقدُّمِ في صفَةٍ وإن كانت ذَمّاً، وكذلك تُستَعمَلُ «بئسَ» تنبيهاً على التأخُّرِ في صفَةٍ وإن كانت مَدحاً، وقد جَمَعَ الحُطَيئَةُ[٢] بينهما في ذلك فقالَ:

فَنِعْمَ الشَّيخُ أَنْتَ لَدَى المَخَازِي   وَبِئْسَ الشَّيخُ أَنْتَ لَدَى المَعَالِي[٣]

يُريدُ: أنّه شديدُ التّقدُّمِ في المخازي، شديدُ التأخُّرِ في المعالي.

وأما لفظاً: فالكلامُ عليهما من أوجُهٍ:

الأول: في كونهما فعلَين أو اسمَين[٤]. وقد اختَلَفَ النّحويُّون في ذلك على طريقَتَين، قرَّرَهُمَا الشَّيخُ أبوحيان[٥]:

الطَّريقةُ الأُولى:

- وعليها الجمهورُ - أنَّ البصريينَ والكوفيِّينَ اختلفوا في ذلك[٦]؛ فذهَبَ البصريُّون

---

(١) انظر: شرح اللمع لابن بَرهان ٢/٤١٧، ودرة الغواص : ١٩٧، وشرح التسهيل ٣/٨، والمساعد ٢/١٢١.

(٢) هو جَرْوَلُ بنُ أوس بن مالك العبسي، يلقب بـ«الحطيئة» لِقِصَرِهِ، وقيل: لدمامته، يُكنى أبا مليكة، شاعر جاهلي، أدرك الإسلام فأسلم، كان هجَّاءً سليطَ اللسان حتى إنه هجا أباه وأمه ونفسَه. أخباره في: الشعر والشعراء ١/٣٢٢، والإصابة ٢/٦٣، والخزانة ٢/٤٠٦.

(٣) ديوانه: ٣٣٤ يهجو أباه.
والبيت في: العَقَقَةِ والبَرَرَة لأبي عبيدة (نوادر المخطوطات) ٢/٣٦٦، والتذييل والتكميل (مخطوط) ٣/١٥٦، والخزانة ٢/٤١٠ عرضاً.

(٤) ينظر في هذا الخلاف: الإنصاف ١/٩٧، والتبيين: ٢٧٤، ويراجع: أمالي ابن الشجري ٢/٤٠٤، وشرح ابن القواس ٢/٩٦٧.

(٥) أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥هـ. وتقريره هذا في ارتشاف الضرب ٣/١٥، والتذييل والتكميل ٣/١٥٤.

(٦) انظر: الإنصاف ١/٩٧، والتبيين: ٢٧٤.

ومعهم الكِسَائيُّ[(١)] وكثيرٌ من الكوفيينَ إلى أنهما في نفسِهِما فِعلان، لم يَعرِضْ لهما ما يُخرِجُهُما عن الفِعليَّة، وذَهَبَ الفرَّاءُ[(٢)] وباقي الكوفيين إلى أنهما في نفسِهِما اسمان.

استدلَّ البصريون على مذهبهم بأدلَّةٍ:

٥ **الأوَّلُ**: أنهما يُضمَرُ فيهما كما يُضمَرُ في الفعل نحو: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ، وبِئسَ رجُلاً عمروٌ، ففي «نِعْمَ» و«بِئسَ» ضميرٌ فاعلٌ، التقدير: نِعْمَ هو، وبئسَ هو. دليلُهُ: بُرُوزُهُ في بعض الكلام؛ حَكَى الكِسَائيُّ والأخفَشُ[(٣)] عن العَرَب: / نِعْمَا رجُلَين الزَّيدان، وبئسَا رَجُلَين الزَّيدان[(٤)]. [٣/أ]

الثَّاني: أنَّهما تلحَقُهُمَا تاءُ التأنيث مع المؤنَّث، وتسقُطُ مع المذكَّر كسائر

١٠ الأفعال، فتقولُ: نِعْمَ الرجُلُ زَيدٌ، ونِعمَتِ المرأَةُ هندٌ.

الثَّالث: أنَّ الضَّميرَ المرفوعَ فيهما يعودُ على ما بعدَه لفظاً ورُتبَةً، نحو: نِعْمَ رجُلاً زَيدٌ، ففي «نِعْمَ» ضميرٌ مستَتِرٌ يَعودُ إلى «الرجُلُ»، وهذا لا يُوجَدُ إلا في الفعل نحو: ضَرَبَني وضَرَبتُ زَيداً، ففي «ضَرَبني» ضميرٌ فاعلٌ يعودُ على «زَيد».

الرابع: بناؤُهُمَا على الفتح، كبناء الفعل الماضي.

١٥ **الخامس**: ارتفاعُ الفاعل بهما.

---

(١) أبو الحسن علي بن حمزة المتوفَّى سنة ١٨٢هـ.

(٢) أبو زكريا يحيى بن زياد المتوفَّى سنة ٢٠٧ هـ.

(٣) أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط المتوفى سنة ٢١٥هـ.

(٤) ينظر: الأصول لابن السراج ١/١١٧ - ١١٨، وأمالي ابن الشجري ٢/٤٢٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٦٦، وشرح التسهيل ٣/٥، وارتشاف الضرب ٣/٢٣.

انتهى ما ذكَرَهُ الشَّيخُ أبو حيَّانَ من الأدلة[١].

وزادَ جمالُ الدين بنُ إيَازٍ[٢] في «شرح هذه الألفيَّة» على هذه الأدلَّة، وكذلك ابنُ النَّحْويَّة[٣] دخولَ لامِ القسم عليهما. قال الشَّاعرُ - في «نِعْمَ» -:

يميناً لَنِعمَ السَّيِّدان وُجِدْتُمَا[٤]

وعَطْفَهُما[٥] على الفعل، قال تعالى[٦]: ﴿وَلَقَدْ نَادَنَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ الْمُجِيبُونَ﴾ .

وزاد ابنُ النَّحْويَّة[٧] أيضاً دليلاً وهو: أنَّه قد انتَفَت الحرفيَّةُ لاستقلالهما

---

(١) التذييل والتكميل ٣/١٥٤ .

(٢) هو أبو محمد الحسين بن بدر بن إياز البغدادي، عالم نحوي قيل: كان أوحد أهل زمانه في النحو والصرف، ولي مشيخة النحو بالمستنصرية، من تصانيفه «المحصول» في شرح فصول ابن معطٍ، و«شرح ألفية ابن معط» و«قواعد المطارحة» وغيرها، توفي سنة ٦٨١هـ .
ترجمته في: الوافي بالوفيات ١٢/٢٤٢، وإشارة التعيين ١٠٣، وبغية الوعاة ١/٥٣٢ ، وتاريخ علماء المستنصرية ٢/٢٩٦ .

(٣) هو بدر الدين محمد بن يعقوب بن إلياس الدمشقي، المعروف بـ«ابن النَّحْويَّة» ، عالم نحوي، من تصانيفه «شرح ألفية ابن معط» و«شرح الكافية» وغيرها. توفي سنة ٧١٨هـ. ترجمته في: الدرر الكامنة ٤/٢٨٥، وبغية الوعاة ١/٢٧٢ .
وانظر: نصَّه على هذه الزيادة في شرحه على ألفية ابن معط لوحة (١٩٩) مخطوط .

(٤) هو زهير بن أبي سُلمى، والبيت في ديوانه : ١٤ بشرح الإمام ثعلب، و: ١٥ بشرح الأعلم، وهو من معلقته، وعجزه:

على كل حال من سَحيلٍ ومُبْرَمِ

وينظر: شرح القصائد السبع الطوال : ٢٦٠، وشرح القصائد التسع لابن النحاس: ١/٣١٨ .
والبيت في: المعاني الكبير ٢/٨٨٠، وشرح التسهيل ٣/١٦، ١٨، والمساعد ٢/١٣٤، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/٩٦٧، والهمع ٤/٢٤٧، والخزانة ٣/٧، ٩/٣٨٧ . والسيدان هما: الحارث بن عوف، وهرم بن سنان، وقيل: خارجة بن سنان .

(٥) في الأصل: «عطفه» .

(٦) سورة الصافات: الآية: ٧٥ .

(٧) شرح ألفية ابن معط لوحة (١٩٩) مخطوط . ولم يذكره مستقلاً، بل ذكره مع الدليل الثاني عنده وهو كونهما مبنيين على الفتح .

بالمفهومية، وانتفت الاسميَّةُ لِلُزُوم بنائهما، إذ لا مُوجِبَ للبناء إذا كانا اسمَين، فلم يبقَ إلا الفعليَّةُ .

قلتُ: وفي بعض هذه الأدلَّةِ نَظَرٌ، لكن إذا نَظَرْتَ إليها بقَيدِ اجتماعِهَا، قوَّتْ جانب الفعليَّةِ .

٥ **واستدلَّ الكوفيون على اسميتهما[1] بأدلَّةٍ:**

الأوَّلُ: كونُهُما لا مصدَرَ لهما . ورُدَّ بوجهَين:

أحدهما: أنَّ عدَمَ المصدر لا يخرجُهُما عن الفعليَّة، ألا ترَى أنَّ « عسى » لامصدرَ لها، وهي فعلٌ عند البصريين والكوفيين، إلا قولاً شاذاً أنها حرفٌ[2].

الثَّاني: أنَّ الكوفيين يقولون: إنَّ المصدرَ فَرعٌ عن الفعل، والفَرْعُ لا يَلزَمُ وُجودُه.

١٠ **الثَّاني من الأدلة:** أنهما غيرُ متصرِّفَين. ورُدَّ بـ« عسى » أيضاً؛ لأنها لا تتصرَّفُ، وهي فعلٌ عندهم .

الثَّالث: الإخبارُ عنهما؛ سُمِعَ مِن العرَبِ[3]: « فيكَ نِعْمَ الخصلَةُ » .

وجْهُ الدَّليل: أنَّ « نِعْمَ الخصلةُ »: مبتدأٌ،/ و« فيك »: الخبرُ . [٣/ب]

ورُدَّ بأن المبتدأَ المحذوفُ، والأصلُ: فيكَ خَصلةٌ نِعْمَت الخصلةُ، فـ« خصلةٌ »:

---

(١) في الأصل: «اسميتها» .

(٢) وهذا القول منقول عن أبي بكر بن السراج، وأبي العباس ثعلب. ينظر: الجنى الداني : ٤٦١، وتخليص الشواهد: ٣١٦، والمغني: ٢٠١ . ونَسَبَ ابنُ هشام هذا القول إلى سيبويه إذا اتصل بعسى ضمير منصوب، كقوله:

يا أبتا علَّكَ أو عساكا

وقال: حكاه عنه السيرافي . وانظر: الكتاب ٣٨٨/١ (بولاق)، وشرحه للسيرافي ١٥٣/٣ مخطوط، والتذييل والتكميل ١٥٥/٣ .

(٣) حكاه الرؤاسي، ينظر: التذييل والتكميل ١٥٤/٣، والهمع ٢٧/٥ .

المبتدأ، و« نِعْمَت الخصلةُ »: جملةٌ في موضع الصِّفَةِ له، ثم حُذِفَ المبتدأُ، وبقِيَت صفتُهُ.

الرابع: عطفُهُما على الاسم. قال الفرَّاءُ[1]: سَمِعْتُ العرَبَ تقولُ: « الصالحُ وبئسَ الرَّجُلُ في الحقِّ سواءٌ ». وجهُ الدليل: أنَّه عطَفَ « بِئسَ » على « الصَّالح »، ولا يُعطَفُ على الاسمِ إلا اسمٌ مثلُه .

ورُدَّ: بأن المعطوفَ محذوفٌ، التقديرُ: الصَّالحُ ورجلٌ بِئسَ الرجلُ في الحق سَـوَاءٌ، فحُذِفَ المعطوفُ، وأُقيمَت صفتُهُ مُقامَهُ وهي « بِئسَ الرَّجُلُ » .

الخامس: دخولُ حرفِ الجرِّ عليهما، قال رجلٌ من بني عَقَيل وقد وُلِدت له بنتٌ فقيلَ له: نِعْمَ الولَدُ، فقـالَ: وا للهِ مـا هـيَ بنعْـمَ الوَلَـدُ؛ نصرُهَـا بكـاءٌ وبِرُّهـا سَـرِقَةٌ[2]. يُروَى: بِرُّها، بكسر الباء، والراء، وبفتح الباء، والزاي[3]، فعلى الأوَّلِ: أنَّ العربَ كانت تُخفِي محبَّتَهَا، وعلى الثَّاني: إخفَاءُ ما يُشتهَى لها من الزينة. ومعنى « نَصرُها بكاءٌ »: أنَّ نُصرتَهَا لوَلِيِّهَا بشَقِّ الجُيُوبِ والدَّمعِ المسكوبِ، لا بإعمالِ الأسِنَّةِ وإرسالِ الأعِنَّةِ .

ومنه أن بعضَهُم قال: سِرْتُ على بعيري هذا خمسةَ عشرَ يوماً، فقيل له: نِعْمَ السيرُ على بِئسَ العَير[4] .

وقال حسَّان:

أَلَسْتُ بِنِعْمَ الجارُ يُؤْلِفُ بيتَهُ أَخَا قِلَّةٍ أو مُعدِمَ المالِ مُصْرِمَا[5]

---

(١) التذييل والتكميل ١٥٤/٣، والهمع ٢٧/٥ .

(٢) انظر: المرجعين السابقين .

(٣) أي: بَزّها، والبزُّ: الثياب، وقيل: ضربٌ من الثياب .

(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري ٤٠٥/٢، والإنصاف ٨٩/١، ٩٩، وأسرار العربية: ٩٧، والتبيين: ٢٧٦، والتذييل ٣/ ١٥٤، والهمع ٢٦/٥ .

(٥) البيت في ديوانه: ٣٥/١، والرواية فيه:

أَلَسْتُ بنعمَ الجارُ يُولِفُ بيتَهُ كذي العُرف ذا مالٍ كثيرٍ ومُعْدِمَا

والشاهد في: أمالي ابن الشجري ٤٠٥/٢، وأسرار العربية : ٩٧، والإنصاف ٩٧/١، وشرح المفصل ١٢٧/٧، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٩٦٨/٢، والتذييل والتكميل ١٥٤/٣. وفي كل المصادر رُوي: (أخا قلّةٍ) .

و«يُؤلِفُ»: بضم الياء وكسر اللام، و«بيتَه»: مفعولٌ أوَّلُ، و«أخا»: الثَّاني، والثَّلَّة: - بفتح الثَّاء - الغَنَمُ الكثيرة[1]، والمُصرِمُ: الفقيرُ[2].

وجه الدليل في هذا كلِّهِ: دخولُ حرفِ الجرِّ على نِعْمَ وبئسَ، ولا يدخُلُ إلا على اسمٍ.

٥ ورُدَّ: بأنَّ المجرور محذوفٌ، وأُقيمَت صفتُهُ مُقَامَه، التقديرُ: ما هيَ بِوَلَدٍ نِعْمَ الوَلَدُ، وعلى عَيرٍ بِئسَ العَيرِ، وأَلَسْتَ بجارٍ نِعْمَ الجارُ.

السادس: إضافتُهُمَا إلى ما بعدَهُمَا. قال الشَّاعرُ:

صبَّحكَ اللهُ بخَيرٍ عاجلِ ... بنعمَ طيرٍ وشَبابٍ باكِرِ[3]

/ وقال آخَرُ: [٤/أ]

١٠ فَقَدْ بُدِّلْتُ ذاكَ بِنِعْمَ بَالِ ... وَأَيَّامٍ لَيَاليهَا قِصَارُ[4]

= ونقل البغدادي - رحمه الله - عن أبي عليٍّ في «التذكرة» قولَه: «ومن زعم أن نِعْمَ اسمٌ لدخول حرف الجر عليه في قول حسان:

أَلَسْتُ بنعمَ الجارُ يؤلفُ بيتَهُ ... أخا ثَلَّةٍ أو معدِمَ المــالِ مُصرِمَا

فلا حُجَّةَ له فيه؛ لأنه يُقَدَّرُ فيه الحكاية ...». الخزانة ٩/٣٨٩.

(١) ينظر الصحاح (ثلل).

(٢) الصحاح (صرم).

(٣) لم أقف على قائله. والبيت من شواهد: شرح الجمل ١/٥٩٨، وشرح التسهيل ٣/٥، والتذييل والتكميل ٣/١٥٥، واللسان (نِعْمَ)، والهمع ٥/٢٦. ورواية المصادر: (

(٤) البيت من الوافر، وهو لعدي بن زيد العبادي، شاعر نصراني فصيح من شعراء الجاهلية، سكن الحيرة، ودخل الأرياف فلانَ لسانه فلم يحتج علماء العربية بشعره، وكان من خاصة كسرى. أخباره في: طبقات فحول الشعراء ١/١٤٠، والشعر والشعراء ١/٢٢٥، والأغاني ٢/٩٦، والخزانة ١/٣٨١.

والبيت في ديوانه: ١٣٣، وفيه: (بنُعْمِ بالِ)، والشاهد ثاني بيتين، والذي قبله:

فَإِنْ أَمْسَيتُ مُكتَئِباً حزيناً ... كثيرَ الهمِّ يَشهَدُني الحِذارُ

وانظر: شرح الجمل ١/٥٩٩، والمقرب: ٦٩، ورصف المباني: ٢٥٦، والتذييل والتكميل ٣/١٥٥.

وجه الدليل: أنَّ «نِعْمَ» أُضيفَت إلى «طَيرٍ» و«بَالٍ»، وذلك من علامات الأسماء.

ورُدَّ: بأنَّ نِعْمَ في الموضعَين أصلُهَا الفعلُ، ولكنَّهما لما أُضيفتَا صُيِّرَتَا اسمَين، وحُكِيَ لفظُهُما مبنِياً؛ مَنْبَهَةً على الأصل، فالاسميةُ هنا عارضةٌ .

ومنه قولهم: «ما رأيتُهُ مذ شُبَّ إلى دُبَّ»(١)، فأَدخَلَ «منـ» و«إلى» على الفعلَين، فصارا اسمَين، وحُكِيَ لفظُهُما .

وتقديرُ البيت الأوَّلِ: صبَّحَكَ اللهُ بلفظَةِ «نِعْمَ» المنسوبَةِ إلى الطَّائر الميمونِ، وتقديرُ الثَّاني: فقد بُدِّلْتُ ذاكَ بكَلِمَةِ «نِعْمَ» المنسوبةِ إلى البالِ الهنيِّ .

وقال ابنُ القوَّاسِ(٢): إنَّ نِعْمَ مِن قوله: «بِنَعْمَ طَيرٍ»، ليس فعلاً للمدح، وإنما هو

---

(١) في المثل: «أعييتني من شُبٍّ إلى دُبٍّ» و«من شُبَّ إلى دُبَّ» يضرَبُ لمن يكون في أمر عظيم غير مرضي، فيمتد فيه، أو يأتي بما هو أعظم منه. ينظر: الأمثال لأبي عبيد : ١٢٢، وجمهرة الأمثال ٥٣/١، ومجمع الأمثال ٣٢٥/٢، واللسان (دبب، شبب) . ويراجع المسائل المنثورة: ٢٦٠ .

(٢) هو أبو الفضل عبد العزيز بن جمعة الموصلي المعروف بـ«ابن القواس» ، عالم نحوي، ولي التدريس بالجامعة المستنصرية، أخذ النحو عن ابن إياز، من تصانيفه: «المباحث الخفية في حل مشكلات الدرة الألفية» وهو شرح على ألفية ابن معط، و«شرح الكافية» وغيرها، توفي سنة ٦٩٦هـ . أخباره في: بغية الوعاة ٩٩/٢، وتاريخ علماء المستنصرية ٢٥٥/١ .

ولم يتعرض ابنُ القواس لهذا الشاهد في شرحه على ألفية ابن معط، ولا في شرحه على الكافية، بل ما نقله المصنفُ هو من كلام تقي الدين النيلي في شرحه على ألفية ابن معطٍ (الصفوة الصفية) لوحة (١٨٣) مخطوط، وذلك في أثناء تعليقه على البيت الذي استشهد به وهو قول الشاعر:

فصبَّحكَ الإلهُ بنعمَ بالِ ... بمائنِ طائرٍ وأحلِّ فالِ

قال النيلي: «وهذا يحتمل أن يكون أراد (بنعيم بالٍ)، ثم نُقلت الكسرة من العين إلى النون، كما يُفعل بما عينه حرف حلق، فلما سكنت العين، حُذفت الياء لالتقاء الساكنين، وحينئذ لم يبقَ فيه حجةٌ» .

قال ابن مالك - رحمه الله - في شرح التسهيل ٦/٣ بعد أن أورد الشاهد: «... فيحتمل أنَّه جعل نِعْمَ اسماً أضيف إلى طير، وحَكَى لفظَه الذي كان عليه قبل عُرُوض الاسمية...» .

اسمٌ، الأصلُ: بنَعِيمِ طيرٍ، ثـمَّ نُقِلَت كسرةُ العين إلى النُّون، فالتقى ساكنان: العينُ والياءُ، فحُذِفَت الياءُ، وبَقِيَ نِعْمَ. وفيه بُعدٌ؛ إذ لو كانَ على ما قالَه، لبَقِيَت الميمُ مجرورةً بحرف الجرِّ[1].

السابع: دخولُ حرف النِّداء، قالوا: «يا نِعْمَ المولى ويا نِعْمَ النصير»[2].

وجه الدليل: أنَّ حرفَ النِّداء من خواصِّ الأسماء.

ورُدَّ: بأنَّ الاسمَ هنا محذوفٌ، وهو المنادى، التقديرُ: يارَبِّ أنت نِعْمَ المولى.

الثَّامن: دخولُ لامِ الابتداء في خبر «إنَّ» نحو: إنَّ زيداً لَنِعْمَ الرجلُ، على قول مَن يُجيزُ ذلك. **وجه الدليل:** أنَّ لامَ الابتداء لا تدخُلُ على الفعل الماضي.

ورُدَّ: بأنَّ نِعْمَ وبئسَ لمَّا لم يَتَصَرَّفَا، ولم يَدُلاَّ على الزَّمان والمصدر، أشبَهَتَا الأسماءَ، فدخَلَت عليهما لامُ الابتداء لذلك.

التاسع: أنَّه سُمِعَ في نِعْمَ: نَعِيم، قالوا: نَعِيمَ الرَّجُلُ[3]، على وزن فَعِيل كظَريف[4]. **وجه الدليل:** أنَّ هذا الوزنَ مختَصٌّ بالأسماء.

ورُدَّ: بأنَّ هذا شاذٌّ لا يُقاسُ عليه، وقد خُرِّجَ على الإشباع، الأصلُ: نَعِمَ بفتح النُّون وكسرِ العين، ثمَّ أُشبِعَت كسرةُ العين، فتولَّدَت الياءُ.

---

(١) ينظر: الإنصاف ١/١٢٦، والتبيين: ٢٨١.

(٢) ينظر: اشتقاق أسماء الله للزجاجي: ٢٤٤، وأمالي ابن الشجري ٢/٤٠٥، وأسرار العربية: ٩٧، والإنصاف ١/٩٩، والتبيين: ٢٧٦.

(٣) رواه قطرب، انظر: المحتسب ١/٣٥٧، وأمالي ابن الشجري ٢/٤١٨، وأسرار العربية: ١٠١-١٠٣، والإنصاف ١/١٠٤، ١٢١، ١٢٦، والتبيين: ٢٨١، والتخمير ٣/٣١٣، وارتشاف الضرب ٣/١٥، والهمع ٥/٢٩، والخزانة ٩/٣٧٦. قال أبو حيان في التذييل والتكميل ٣/١٥٦: وذلك على سبيل الشذوذ فلا يجعل لغة.

وعقب الرضي على هذه الحكاية بقوله: «فهذه الحكاية إن صحت تؤكد كون نعم كالصفة المشبهة فيحمل ما جاء مطرداً من نحو: يا نعم المولى ويا نعم النصير ويا بئسَ الرَّجُلُ على أنه منادى» شرح الكافية ٢/٣١٤.

(٤) في الأصل: «ظريف».

العاشر: عدَمُ اقترانهما بالزَّمان، فلا يُقالُ: نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ أمسِ .

وجه الدليل: لو كانا فعلين ماضيين لاقترن بهما الزمان .

ورُدَّ: بأنه لمَّا ضُمِّنا معنى الإنشاء لم يقترِنْ بهما الزَّمانُ كـ« بِعْتُ » و« طَلَّقْتُ » في الإنشاء .

٥ انتهت هذه الطَّريقةُ / الأُولى . [٤/ب]

الطريقة الثَّانية :

جَوَّزَها ابنُ عُصفور[١] في تصانيفه المتأخِّرَةِ فقال: لا خلافَ بين البصريين والكوفيين في أنَّ « نِعْمَ » و« بِئسَ » من قولك: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، وبئس الرَّجُلُ عمرٌو فعلان، وأنَّ الاسمَ المرفوعَ بعدَهما فاعلٌ، وإنَّما الخلافُ بينهما بعد وقوع الإسناد؛ هل

١٠ بَقِيَا على ذلك ؟ أم لا ؟

فذَهب البصريون إلى أنهما باقيان على حالهما من الفعليَّةِ، فقَولُكَ: (نِعْمَ الرَّجُلُ) جملةٌ لم تتغيَّرْ عن حالها، وكذلك: (بِئسَ الرَّجُلُ) .

وذهب الكِسَائيُّ[٢] - ويَظهَرُ من ابنِ الطَّرَاوَةِ[٣] - إلى أنَّ قولَكَ: (نِعْمَ الرَّجُلُ) اسمٌ مُرَكَّبٌ من فعلٍ واسمٍ ، وكذلك (بِئسَ الرجلُ) كـ« بَرَقَ نَحْرُهُ ». فنعمَ الرجلُ عنده

١٥ اسمٌ مُرَكَّبٌ يُرادُ به قولُكَ: الممدوحُ، وبئسَ الرَّجُلُ اسمٌ مُرَكَّبٌ يُرادُ به: المذمومُ.

---

(١) أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي المتوفى سنة ٦٦٩ هـ .
وكلامُه عن هذه الطريقة في كتابه « شرح المقرَّب » (مخطوط) لوحة: (٧٧) .

(٢) ينظر: التذييل ٣/١٥٥، وارتشاف الضرب ٣/١٥، ومنهج السالك ٢/٣٨٧، والمساعد ٢/١٢٠.

(٣) أبو الحسين سليمان بن محمد بن عبد الله المالقي، المعروف بـ«ابن الطراوة» ، نحوي من أهل الأندلس، له آراء تفرد بها وخالف جمهور النحاة، توفي سنة ٥٢٨ هـ. أخباره في: تحفة القادم: ١٨، وبغية الملتمس: ٢٩٠، وإنباه الرواة ٤/١١٣، والوافي بالوفيات ١٥/٤٢٢ .
ولم أقف على هذا القول له فيما اطلعت عليه من المصادر .

وذهب الفرَّاءُ[١] إلى ما ذهب إليه الكِسَائيُّ، وزاد: أنَّ قولَكَ: نِعْـمَ الرَّجُـلُ زيـدٌ، صفةٌ لموصوف محذوفٍ، التقدير: الرَّجُلُ نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، فهــو في قــوة قولــك: الرَّجُـلُ الممدوحُ زيدٌ، فحُذِفَ الموصوفُ، وأُقيمَت الصفةُ مُقَامَه، وكذلك: بئسَ الرَّجُـلُ زيـدٌ، التقدير: الرَّجُلُ بئسَ الرَّجُلُ زيدٌ[٢]، فهو في قوة: الرَّجُلُ المذمومُ زيدٌ .

فالحاصلُ من مذهبهما أنَّ زيداً من قولهم: نِعْمَ الرَّجُلُ زيـدٌ، وبئـس الرَّجُـلُ زيـدٌ، مرفوعٌ بنِعْمَ الرَّجُلُ وبئسَ الرَّجُلُ؛ لأنهما أُشرِبَا معنى الممدوح والمذموم، فكأنك قلتَ: الممدوحُ زيدٌ والمذمومُ زيدٌ .

ورُدَّ مذهبُهُمَا: بأنَّ قولَكَ: نِعْمَ الرَّجُلُ زَيدٌ، وبئسَ الرَّجُلُ عَمرٌو، لو لُحِظَ فيهما معنى: الممدوحُ زَيدٌ والمذمومُ عَمرٌو، لدَخَلَت عليهما النَّواسِخُ؛ لأنهما عندهمـا اسمـان، فكنتَ تقولُ: إنَّ نِعْمَ الرَّجُلُ قائِمٌ، وإنَّ بئسَ الرَّجُلُ قائِمٌ، كما يُقالُ: إنَّ الممدوحَ قائِمٌ. وفي كونِ هذا وأشباهِهِ لم يُسمَعْ، دليلٌ على بُطلان ما ذَهَبَا إليه.

قال الشَّيخُ أبوحيان[٣]: وقد يُجابُ عن ذلك بأنهما لمَّا خَرَجَا عن أصلهما: إمـا لكونهما صارا اسمَين محكيَّين، أو خلَفاً من موصوفٍ لم يُنطَقْ / بموصوفهما، التُزِمَ بهمـا [٥/أ] في باب المبتدأ والخبر طريقةٌ واحدةٌ، فلم يُتصرَّفْ فيهما بدخول النَّواسـخ لذلـك، كمـا أنَّ بعض المبتدآت لم يُتصرَّفْ فيه بدخول النواسخ نحو: «ايْمُنُ الله» في القَسَم.

قلتُ: والحقُّ أنَّ مذهبَ الكِسَائيِّ والفـراءِ خـارجٌ عـن القيـاس، غـيرُ جـارٍ علـى الأصولِ. والذي يَرُدُّ عليهما: أنَّه لو كان «نِعْمَ الرَّجُلُ» و«بئسَ الرَّجُـلُ» مُرَكَّبَين لبُنِيَـا، فكان الاسمُ بعدهما على طريقةٍ واحدة، وليس الأمرُ كذلك، فقد جاءَ مفـرداً ومضافـاً

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٣/١٥٥، ومنهج السالك ٢/٣٨٧ .

(٢) كلمة «زيد» مكررة في الأصل .

(٣) التذييل والتكميل ٣/١٥٥، وقال في منهج السالك ٢/٣٨٧: «ورد مذهب الكسائي والفـراء بأنـه لو كان محكوماً لهما بحكم الأسماء لوقعـا في مواضعهـا في فصيـح الكـلام، فكنـت تقـول: إنَّ نِعْـمَ الرَّجُلُ قائم، وإنَّ بئسَ الرَّجُلُ منطلقاً، وظننتُ نِعْمَ الرَّجُلُ قائماً ...» .

ومبنياً ومجموعاً، وقد دخلت تاءُ التأنيث بينهما وبين الاسم فقالوا: نِعمَت المرأةُ وبئست المرأةُ هندٌ، وهذا كلُّه يدلُّ على هَدمِ التركيب .

الوجه الثَّاني: في أشياء تتعلق بلغاتها:

الأَوَّلُ: في عدد لغاتها: وفيها أربعُ لغات[١]:

الأُولى: (نِعْمَ) بكسر النون وسكون العين، وهي أشهَرُ اللغاتِ، وهي الواردةُ في القرآن كثيراً[٢]؛ ووجهُ كَثرَتِهَا: أنَّ هذا البابَ مبنيٌّ على التغيير، ولما كانت هذه اللغةُ فيها تغييران عن الأصل؛ كَسرُ النون وهي في الأصل مفتوحةٌ، وسكونُ العين وهي في الأصل مكسورةٌ، ناسبَ أن تكونَ أكثرَ لغاتِ الباب الذي بُنِيَ على التغيير.

الثَّانية: (نِعِمَ) بكسر النون والعين[٣]، وبها قرأ ابن كثير[٤] وورش[٥] وحفص[٦] في قوله تعالى[٧]:﴿فَنِعِمَّا هي﴾ وهذه اللغة هي دون الأولى، ووجه ذلك: أنَّ فيها تغييراً

(١) انظر: الكتاب ٢/١٧٩، ٤/١١٦، والمقتضب ٢/١٤٠، والأصول ١/١١١، والمسائل الحلبيات: ١٢٦، والإنصاف ١/١٢٥-١٢٦، وأسرار العربية ١٠٢، والمقرب ٧٠، وشرح التسهيل ٣/٦ .

(٢) وبها قرأجميع القراء قوله تعالى: ﴿ونعم أجر العاملين﴾ .

(٣) في الكتاب ٤/٤٤٠ أنها لغة هذيل .

(٤) هو عبد الله بن كثير الداري المكي، أبو معبد، إمام أهل مكة، أحد القراء السبعة، من الطبقة الثَّانية من التابعين، أشهر رواته البزي وقنبل، توفي سنة ١٢٠هـ بمكة . أخباره في: السبعة ٦٤، وتهذيب الكمال ١٥/٤٦٨، وغاية النهاية في طبقات القراء ١/٨٦ .

(٥) هو عثمان بن سعيد المصري المقرئ، أبو سعيد، لقب بورش لشدة بياضه، قرأ على الإمام نافع، وصار من أشهر رواته، توفي سنة ١٩٧هـ بمصر . أخباره في الإقناع ١/٥٧، وحسن المحاضرة ١/٤٨٥، ومعرفة القراء الكبار ١/١٥٣ .

(٦) حفص بن سليمان الأسدي الكوفي، أبو عمر، راوي الإمام عاصم، وابن زوجته، توفي سنة ١٨٠هـ . أخباره في: الإقناع ١/١١٧، وتهذيب الكمال ٧/١٠، ومعرفة القراء الكبار ١/١٤٠.

(٧) سورة البقرة: الآية: ٢٧١، وينظر السبعة ١٩٠ .

واحداً؛ وهو كسرُ النون إتباعاً لكسرة العين، وهي أصلُ اللغات[١] .

الثَّالثة: (نَعِمَ) بفتح النون وكسر العين، وهي أصلُ اللغات[٢] وهي دون الثَّانية؛ لأنها ليس فيها تغييرٌ فلم تناسب البابَ، وبها قرأ ابنُ عامر[٣] وحمزةُ[٤] والكِسَائيُّ[٥] .

الرابعة: (نَعْمَ) بفتح النون وسكون العين[٦]، وهي أقلُّ فصاحةً من الثَّالثة، وإن كان فيها تغييرٌ واحدٌ؛ وهو سكون العين .

فإن قلتَ: فقد نُقل في نِعْمَ: نَعيم كما تقدَّمَ، وفي بِئسَ: بَيْسَ[٧] بفتح الباء وسكون الياء، فهلاَّ ذَكَرْتَهما في اللغات ؟

فالجوابُ: أنَّ (نَعِيم) لا يُعدُّ لغةً لشذوذه، / وأما (بَيْس) فهو مخفَّفٌ من «بَأْس» [٥/ب] بفتح الباء وسكون الهمزة، ثم خُفِّفَت الهمزةُ بأن جُعِلَت بين الهمزة والياء، ثم سُكِّنَت بعد التسهيل، وأُخلِصَت ياءً على حدِّ قولهم: في «يَومَئِذٍ»: يَوْمَيْذٍ بسكون الياء .

الثَّاني: هل هذه اللغاتُ كلُّها مسموعةٌ في نِعْمَ وبئس ؟ أو فيها مسموعٌ ومَقيسٌ؟

---

(١) ليست هذه اللغة (نِعِمَ) أصل اللغات، بل أصلها (نَعِمَ)، وقد نص على ذلك المؤلف - رحمه الله - حين كلامه على اللغة الثَّالثة، ولعل هذا خطأ من الناسخ. وانظر: أسرار العربية ١٠٢، وشرح التسهيل ٦/٣.

(٢) ينظر: الكتاب ١٧٩/٢.

(٣) عبد الله بن عامر اليحصبي، أبو عمران، إمام أهل الشام، من التابعين، توفي سنة ١١٨هـ في خلافة هشام بن عبد الملك . أخباره في: الإقناع ١٠٣/١، وتهذيب الكمال ١٤٣/١٥، ومعرفة القراء الكبار ٨٢/١ .

(٤) حمزة بن حبيب الكوفي الزيات، أبو عمارة، أحد قراء الكوفة، توفي سنة ١٥٦هـ . أخباره في: الإقناع ١٢٥/١، وتهذيب الكمال ٣١٤/٧، ومعرفة القراء الكبار ١١١/١ .

(٥) السبعة ١٩٠ .

(٦) انظر: الكتاب ١١٦/٤ .

(٧) وهي لغة حكاها أبو الحسن الأخفش وأبو علي الفارسي - رحمهما الله تعالى - قال أبو حيان: وهو غريب. ينظر: شرح التسهيل ٦/٣، وارتشاف الضرب ١٥/٣، والتذييل والتكميل ١٥٦/٣، والمساعد ١٢٢/٢، ١٢٤ .

يَظهرُ من ابن مالك[١] أنها كلُّها مسموعةٌ، قال الشَّيخُ أبو حيَّان[٢]: « والذي يَظهر أنَّ بعضَها مسموعٌ وبعضَها مَقيسٌ » .

أما « نِعْمَ » فلغاتُها مسموعةٌ في القرآن كما تقدَّمَ، إلاَّ « نَعْمَ » بفتح النون وسكونِ العين، فلم يذكروا شاهداً عليها لا في القرآن ولا في غيره[٣].

ومن الشاهد على « نَعِمَ » بفتح النون وكسر العين قول طرفة بن العبد[٤]:

فَــفِــدَاءٌ لِبَنِي قَيسٍ عَلَى مَا أَصَابَ النَّاسَ مِنْ سُرٍّ وَضُرّ

خَالَتِي وَالنَّفْسُ قِـدْماً إِنَّهَمْ نَعِمَ السَّاعُونَ فِي القَومِ الشُّطُرْ

فقال: نَعِمَ بفتح النون وكسر العين، وسُرّ: بالسين المهملة المراد به الفرح، وشُطُرْ: بضمتين البعداء الغرباء من الناس[٥]، الواحد: شطير، كنذير ونذر، هكذا وقعت الرواية في هذين البيتين في شعر طرفة في الأشعار الستة[٦]، وروى السيرافي[٧] عِوَضَ البيت الثَّاني:

---

(١) شرح التسهيل ٣/٦، قال رحمه الله في متن التسهيل: «وأصلهما فَعِل، وقد يردان كذلك، أو بسكون العين وفتح الفاء وكسرها، أو بكسرهما، وكذا كل ذي عين حلقية من فَعِلَ فعلاً أو اسماً ...» . وينظر: المساعد ٢/١٢٢ .

(٢) ارتشاف الضرب ٣/١٥ .

(٣) قال سيبويه رحمه الله في الكتاب ٤/١١٦: «وبلغنا أن بعض العرب يقول: « نَعْمَ الرجلُ» ، وقرأ يحيى بن وثاب: ﴿ فَنَعْمَ عُقْبَى الدَّار ﴾ ينظر: المحتسب ١/٣٥٧، وشرح المفصل ٧/١٢٩، وفي الشواذ لابن خالويه ٦٦ ضبطت بالكسر (فنِعِم) .

(٤) من الرمل في ديوانه ٧٢ . والشاهد في: المقتضب ٢/١٣٨، والمحتسب ١/٣٤٢، والخصائص ٢/٢٢٨، والتبصرة ١/٢٧٥، وأمالي ابن الشجري ٢/٤١٩، والإنصاف ١/١٢٢، وشرح المفصل للخوارزمي (التخمير) ٣/٣١٥، وشرحه لابن يعيش ٧/١٢٧، وشرح الجمل ١/٦٠٠، والتذييل والتكميل ٣/١٥٦، والخزانة ٩/٣٧٦ .

(٥) الصحاح (شطر) .

(٦) ينظر أشعار الشعراء الستة الجاهليين (اختيار الأعلم الشنتمري) ٤٢٥ .

(٧) شرح الكتاب (مخطوط) ٣/٣٠ .

مَـا أقلّت قدَمٌ فاعلَها نَعِمَ السَّاعون في الأمرِ المبرْ

وأما بِئسَ فلم يُسْمَعْ منها إلا لغتان: (بِئْسَ) بكسر البـاء وسكون الهمزة، وهي الكثيرة، و(بَأْسَ) بفتح الباء وسكونِ الهمزة، ولم يُسْمَعْ (بِئِسَ) بكسر الباء وكسر الهمزة، ولا (بَئِسَ) بفتح الباء وكسر الهمزة .

الثَّالث: لا خلافَ في جَرَيانِ هذه اللُّغاتِ فيهما قبلَ صَيْرُورَتِهِمَا(١) لإنشاء المدح والذَّمِّ .

وأمَّا جَرَيانُهَا فيهما بعد إنشاء المدح والذَّمِّ؛ فالظَّاهرُ من كلام سيبويهِ(٢) والنَّحْويِّين أنَّ هذه اللُّغاتِ تجري فيهما، وهو ظاهرُ القرآن، وقد تقدَّمَ(٣) ما في قوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ من اللُّغَاتِ .

ويَظْهَرُ من أبي محمَّدٍ القاسمِ بنِ محمَّدِ بنِ الموفَّقِ الأندلسيِّ(٤) في «شرح الجزولية(٥)» أنَّ نِعْمَ وبئسَ / إذا كانا لإنشاء المدح والذَّمِّ، لا يكونُ فيهما إلا لغةٌ واحدةٌ؛ وهي كَسْرُ الأوَّلِ وسكونُ الثَّاني. وقال: « إنَّ كسرةَ العين في قوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ لالتقاء السَّاكنين، فلا تكونُ لغةً » وهذا خُروجٌ عن الظَّاهر مِن غير داعِيَةٍ تدعو إليه. [٦/أ]

---

(١) في الأصل: «صيرورتها» .

(٢) ينظر: الكتاب ١٠٧/٤، والمقتضب ١٣٨/٢، وأسرار العربية ١٠٢، وشرح التسهيل ٦/٣، وارتشاف الضرب ١٥/٣، والمساعد ١٢٣/٢ .

(٣) انظر: صفحة: ١٣ فما بعدها .

(٤) هو علم الدين القاسم بن أحمد بن الموفق الأندلسي اللورقي - ولم أر فيما اطلعت من ذكر بأنه القاسم بن محمد كما ذكر المؤلف - إمام في العربية، وعالم بالقراءات، من مصنفاته: «شرح المفصل» و«شرح الجزولية» ، و«شرح الشاطبية» ، توفي سنة ٦٦١هـ. أخباره في: معجم الأدباء ٢٣٤/١٦، وبغية الوعاة ٢٥٠/٢، ونفح الطيب ١٣٧/٢ .

(٥) شرح الجزولية (مخطوط) لوحة (٥٠)، ونصه: « والظاهرُ أنَّ اللغاتِ التي ذكَرَ في نعـمَ وبئسَ، إنما هي قبل أن تؤخذَ لإنشاء المدح أو الذمِّ، وأما قوله تعالى: ﴿فنِعِمَّا هي﴾ بكسرتين فالتحريك فيهما لالتقاء السَّاكنَين » .

الرابع: أنَّ هذه اللُّغاتِ غيرُ مختصَّةٍ بِنِعْمَ وبِئسَ، بل هي جاريةٌ في كلِّ فِعلٍ أو اسمٍ على (فَعِلَ) بفتح الفاء وكسرِ العين، بشرط أن تكونَ العينُ حرفَ حَلْقٍ[١]، نحو: «شَهِد» في الأفعال، و«فَخِذ» في الأسماء، و«رَغِن»[٢] في الصفات، فتقولُ: شَهِد وفَخِذ ورَغِن على الأصل، وشِهِد وفِخِذ ورِغِن بكسر الأول فيها إتباعاً لكسرة الثَّاني[٣]، وشَهْد وفَخْذ ورَغْن بفتح الأول وسكونِ الثَّاني، وشِهْد وفِخْذ ورِغْن بكسر الأول وسكونِ الثَّاني، ثمَّ إنَّ تسكينَ العينِ من هذه اللُّغاتِ في هذا الوزْنِ مَوقُوفٌ على شروط[٤]:

الأوَّلُ: أن لا تكونَ العَرَبُ شذَّت في تفكيكه نحو: لَحِحَتْ عينُ الرَّجُلِ، إذا لَصِقَت بسبب ما نَشَأَ فيها من رطوبة[٥].

الثَّاني: أن لا يتَّصِلَ بالفعلِ ضميرٌ يُوجِبُ تسكينَ آخِرِه نحو: شَهِدْتُ وشَهِدْنَا.

الثَّالث: أن لايكونَ اسمَ فاعلٍ من فِعْلٍ معتلِّ اللاَّمِ نحو: ضَحٍ (بضاد معجمة وحاءٍ مهمَلَة)، وسَخٍ (بسين مهمَلَة وخاءٍ معجَمَة) من قولهم: ضَحِيَ الثوبُ وسَخِيَ؛ إذا اتَّسَخَ[٦]، فلا يجوزُ تسكينُ العين في شيء من هذه؛ لأنه في الأوَّلِ يؤدِّي إلى مناقضة

---

(١) ينظر الكتاب ٤/١٠٧، وشرحه لأبي سعيد السيرافي ٢٨٣ الجزء المطبوع بعنوان (السيرافي النحوي)، والمخصص ١٤/٢١٣، وشرح الشافية ١/٣٩ .

(٢) الرَّغْنُ: الإصغاء إلى القول وقبوله. (الصحاح - رغن) .

(٣) وهي لغة تميم . انظر: الكتاب ٤/١٠٧-١٠٨ .

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/١٦ .

(٥) الصحاح (لحح) ، وانظر: شرح الشافية ٣/٢٤١ .

(٦) لم أقف عليهما بهذا المعنى فيما اطلعت عليه من معاجم اللغة، ويبدو أن المصنف قد نقلهما عن أبي حيَّان حيث ذكرهما في التذييل والتكميل ٣/١٥٦، وارتشاف الضرب ٣/١٦، وكذلك هما أيضاً في المساعد ٢/١٢٣. أما (سخي) فهو من السخا - مقصور - وهو ظَلَعٌ يُصيب البعير أو الفصيل بأن يَثِبَ بالحِمْلِ الثقيل، فتعترضُ الريحُ بين الجلد والكتف، يقال: سَخِيَ البعيرُ يَسخَى سَخًى، فهو سَخٍ مثلُ عَمٍ. انظر: الصحاح (سخا)، ومقاييس اللغة ٣/١٤٧ .

الغَرَض؛ لأنَّ الغرضَ من التفكيك الرجوعُ إلى الأصل، والسكونُ خُروجٌ عنه، وفي الثّاني والثّالث يؤدِّي إلى التقاء السَّاكنين .

فإذا وُجِدَت هذه الشروطُ، جازت اللغاتُ الأربعُ، وإذا عُدِمَت جازت اللغتان الخاليتان من سكون العين، وامتنعت اللغتان المشتملتان على سكون العين[1].

فإن لم تكن العينُ من « فَعِل » حرفَ حَلْقٍ، فلا يخلو من أن يكونَ اسماً أو فعلاً؛ فإن كان اسماً نحو: كَبِدٍ وكَلِمَةٍ ، جازت اللغاتُ الثلاثُ، وامتنع الإتباعُ، فتقول: كَبِدٍ وكَلِمةٍ على الأصل/، وكِبْدٍ وكِلْمةٍ (بكسرِ الأول وسكونِ الثّاني)، وكَبْدٍ وكَلْمةٍ [٦/ب] (بفتح الأول وسكونِ الثّاني)، وإنما امتنع الإتباعُ إذا لم تكن العينُ حرفَ حَلْقٍ؛ لِمَا في ذلك من الثِّقَلِ بسبب توالي الكسرتَين، ولا يَلزَمُ ذلك مع حرف الحلْقِ؛ لخفة الكسرة عليه وثِقَلِهَا على غيره، ويُوجَدُ ذلك بالحسِّ .

فإن قلتَ: فقد قالوا في نَقِدَ الحافرُ - على وزن عَلِمَ؛ إذا تقشَّر -: نِقِدَ، بكسر النُّون إتباعاً لكسر القاف، وليست القافُ حرفَ حلقٍ[2] ؟

فالجواب: أنَّ القافَ قريبةُ المخرج من الحاء والعين؛ لأنهما من آخرِ الحلْقِ مما يلي الفَمَ، والقافُ من أقصى اللسان، فحصَلَ بينهما تقارُبٌ في المخرج؛ لاشتراكهما في الاستعلاء، فعُومِلَت القافُ معاملةَ حرف الحلْقِ .

فإن كان فِعلاً نحو: عَلِمَ، لم تجز فيه إلا لغتان؛ الأصلُ، وفتحُ الأوَّلِ وسكونُ الثّاني، فتقول: عَلِمَ وعَلْمَ، ونَسِيَ ونَسْيَ، وخَفِيَ وخَفْيَ (بفتح الأول وكسرِ الثّاني، وبفتح الأول وسكونِ الثّاني)، وإنما لم تجُز اللغتان الأُخرَيَان وهما: كسرُ الأوَّلِ والثّاني، وكسرُ الأوَّلِ مع سكونِ الثّاني؛ لما فيهما من الثِّقَل، والفعلُ لا يَحتَمِلُ ذلك لثِقَلِهِ .

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب ١٦/٣، والمساعد ١٢٣/٢ .

(٢) لم أعثر على هذا القول فيما اطلعت عليه من كتب اللغة والمعاجم .

تنبيه:

قد يقَعُ الإتباعُ في «فَعِيلٍ» وفي «فَعْلٍ» (بفتح الفاءِ وسكونِ العين) وفي «مفعول».
فأمَّا فَعِيلٌ فتُكسَرُ فيه الفاءُ إتباعاً لكسرة العين، بشرط أن تكونَ عينُهُ حرفَ حلْقٍ نحو: لِئيم وشِهيد ولِحيم وبِخيل، سواءٌ كان صفةً بمعنى فاعل كما تقدَّمَ، أو بمعنى مفعولٍ نحو: رَئِيٌ من الجنِّ بمعنى مَرئيٌ، أو اسماً بغير تاء نحو: رَغيف، أو بتاء نحو: بَهيمة، فيجوزُ في هذا كلِّهِ كسرُ الأوَّلِ إتباعاً لكسر الثَّاني، وهي لغةُ تميمٍ[(١)].

وأما فَعْل فيُفتَحُ فيه الثَّاني إتباعاً للأوَّل، عكسُ ما تقدَّمَ في فَعِيل، وذلك بشرط أن تكونَ العينُ حرفَ حلْقٍ نحو: فَحْم وقَعْر ونَهْر، فتقول: فَحَمٌ وقَعَرٌ ونَهَرٌ بفتح الثَّاني، وفي هذا النَّوع خلافٌ؛ هل فَتْحُ الثَّاني إتباعٌ للأوَّل، / أو لغتان متوقفتان على [٧/أ] السَّماع؛ فذهب البصريون أنهما لغتان، لا يُقال منهما إلا ما سُمِعَ، فلا إتباعَ على مذهبهم[(٢)].

وذهَبَ الكوفيُّون أنَّ هذا النَّوعَ منه ما يكونُ مسموعاً كالمُثُل المتقدمة، وهي كثيرةٌ، ومنه ما أصلُهُ السكونُ، ثمَّ فُتِحَ إتباعاً مثل: نَحْوٍ، فإنَّ الحاءَ مسكَّنةٌ، وقد تُحَرَّكُ إتباعاً، قالوا: ولا يكونُ هذا التحريكُ أصلاً؛ لأنه لو كان كذلك لانقلبت الواوُ ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلَها، فلما لم تَنقَلِبْ، عُلِم أنَّ الفتحَ عارضٌ للإتباع[(٣)].

وأما مفعولٌ فقد تُفتَحُ فاؤُهُ إتباعاً لفتحة الميم، بشرط أن تكونَ الفاءُ حرفَ حلْقٍ نحو: مَحْمُوم، قالوا فيه: مَحَمُومٌ (بفتح الحاء) إتباعاً؛ لأنه لو كانت الفتحةُ أصليَّةً لأدَّى

---

(١) انظر: الكتاب ٤/١٠٧-١٠٨، والخصائص ١/٣٦٥، ٢/٣٣٦ .

(٢) ينظر: المنصف ٢/٣٠٦ وما بعدها، وشرح التسهيل ٣/٧، والمساعد ٢/١٢٤ .

(٣) وذهب إليه ابن جني رحمه الله . ينظر: المحتسب ١/١٦٧، والمنصف ٢/٣٠٥ وما بعدها، وراجع شرح التسهيل ٣/٧، والمساعد ٢/١٢٤ .

ذلك إلى مثالٍ لم يُسمَعْ في كلامهم، وهو مَفْعُول بفتح الفاء[١].

الوجه الثالث: في عدم تصرفهما:

وقد تقدَّمَ أنَّ لـ«نِعْمَ» و«بئسَ» استعمالَين:

أحدهما: لا يُرَادُ بهما المدحُ والذمُّ.

والثَّاني: يُرادُ بهما المدحُ والذمُّ.

فهما في الأول متصرِّفَان، وفي الثَّاني غيرُ متصرِّفَين.

واختلف النحويون في السببِ الموجِبِ لعدم تصرُّفِهِمَا إذا أُريدَ بهما المدحُ والذمُّ:

فقيل: إنما مُنِعَا التصرُّفَ لأنَّهُمَا لما وُضِعَا لإنشاء المدح والذمِّ الذي حقُّهُ أن يكونَ بالحروف، تَنَزَّلا منزلةَ الحرف، فمُنِعا التصرُّف؛ لأنَّ التصرُّفَ في الأفعال نظيرُ الإعراب في الأسماء، وعدمَ التصرُّف في الأفعال نظيرُ البناء في الأسماء، فكما أنَّ الاسمَ إذا أشبَهَ الحرفَ بُنِيَ، كذلك الفعلُ إذا أشبَهَ الحرفَ مُنِع التصرُّفَ[٢].

وقيل: كان أصلُهُمَا غيرَ المدح والذمِّ، فلما خرَجَا عن أصلهما إلى المدح والذمِّ، مُنِعَا التصرُّفَ[٣].

وقيل: إنما لم يتصرَّفا لكونهما خرَجَا عن نظائرهما من أفعال المدح والذمِّ[٤]، ألا ترى أنَّ كلَّ فِعلٍ من أفعال المدح مختصٌّ بجهة من جهات المدح ككَرُمَ وشَرُفَ، وكلَّ فعل من أفعال الذم مختصٌّ بجهة من جهات الذمِّ كخَبُثَ ولَؤُمَ، وقد خالَفَهَا «نِعْمَ» و«بئسَ» فجُعِلا لكلِّ مَدْحٍ ولكلِّ / ذمٍّ. [٧/ب]

وقيل: إنما لم يتصرَّفا لخروجهما عما وُضِعا له من دلالتهما على الماضي، فصار

---

(١) ينظر: الخصائص ٩/٢، والمحتسب ١٦٧/١، وشرح التسهيل ٧/٣، والمساعد ١٢٤/٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل ١٢٧/٧، والملخص لابن أبي الربيع ٤٤٤، وشرح ابن القواس ٩٦٧/٢.

(٣) ينظر: التبصرة ٢٧٥/١، وشرح المفصل ١٢٧/٧، والمساعد ١٢١/٢.

(٤) وهو قول العبدي كما نقل أبو حيان في التذييل والتكميل ١٥٦/٣ - مخطوط -.

المدحُ والذمُّ في الحال، ويدلُّ على ذلك أنك إذا أردتَ الماضيَ أتيت بـ «كان» فقلتَ: كان زيدٌ نِعْمَ رجُلاً، وإذا أردتَ المستقبَلَ قلتَ: سيكونُ زيدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ(١).

وقيل: إنما لم يتصرفا لكونهما جُعِلَتَا تدلان على استمرار المدح أو الذمِّ، دليلُهُ: أنهم لا يقولون: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ أمسِ ولا غداً ولا الآنَ، وكونُهُما بلفظ الماضي يُعطِي الانقطاعَ، فمُنِعَتَا التصرُّفَ؛ لكون لفظِهِمَا لا يُعطِي المعنى الذي يقتضيه، فلو أرادوا انقطاعَ الاستمرار، أدخلُوا «كان» فقالوا: كانَ نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، واللهُ أعلم(٢).

المسألة الثانية: في فاعل نِعْمَ وبئس:

وفاعلُهما لا يخلو أن يكونَ ظاهراً أو مضمَراً.

فإن كان ظاهراً فله أحكامٌ:

الأوَّلُ: أن يكونَ اسمَ جنس محلًّى بالألف واللام عند الأكثرين، أو مضافاً لما فيه الألفُ واللامُ، مباشِراً أو بواسطة، وقد يأتي مثنىً أو مجموعاً.

فمثالُ المفرَد قولُه تعالى: ﴿نِعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾(٣)، ﴿وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ﴾(٤).

ومثالُ المضاف لما فيه الألفُ واللام قولُه تعالى: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾(٥)، ﴿وَبِئْسَ مَثْوَى الظَّالِمِينَ﴾(٦).

ومثال المضاف بواسطةٍ ما أُضيفَ لما فيه الألفُ واللام قولُ الشَّاعر:

---

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢/٤٢١، والغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لابن الخباز، لوحة (١٠١) ـ مخطوط ـ.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٣/١٥٦.

(٣) سورة الأنفال: الآية: ٤٠.

(٤) سورة البقرة: الآية: ٢٠٦.

(٥) سورة النحل: الآية: ٣٠.

(٦) سورة آل عمران: من الآية: ١٥١، وفي الأصل: «وبئس مثوى الكافرين» وهو خطأ.

فإن تَكُ فقعسٌ بَانَتْ وبِنَّا فَنِعْم ذَوُو مُجَامَلةِ الخَلِيلِ(١)

وقال الآخَرُ:

فَنِعْمَ ابْنُ أُخْتِ القَومِ غَيْرَ مُكَذَّبٍ زُهَيْرٌ حُسَامٌ مُفْرَدٌ من حَمَائِلِ(٢)

وأجاز بعضُهم أن يكون مضافاً إلى ضمير ما فيه الألفُ واللام(٣)، وأنشَدَ:

فَنِعْمَ أَخُو الْهَيْجَا ونِعْمَ شَبَابُهَا(٤)

ومثالُ المثنّى والمجموعِ: نِعْمَ الرجلان الزيدان، ونِعْمَ الرجالُ الزيدون(٥).

فإن قيل: الجنسُ لا يُثنى ولا يُجمع فبأيِّ لحظٍ وقَعَت التثنيةُ والجمعُ فيه ؟

فالجواب: أنَّ مَن قال: نِعْمَ الرجلان الزيدان، أو: نِعْمَ الرجالُ الزيدون، قصَدَ أن

---

(١) من الوافر، وهو مجهول القائل، وانظر: الشاهد في شرح التسهيل ٩/٣، وشرح عمدة الحافظ ٧٨١/٢، والتذييل والتكميل ١٥٧/٣، والهمع ٣٠/٥ .

(٢) البيت لأبي طالب، يمدح النبي ﷺ ، ويعاتب قريشاً على ما كان منها . والبيت في ديوانه: ١٢٩، وروايته: «حساماً مفرداً من حمائل» والقصيدة التي منها البيت في السيرة النبوية ٢٧٢/٢-٢٨٠، وانظر الشاهد في شرح التسهيل ٩/٣، وشرح الكافية الشافية ١١٠٥/٢، والتذييل والتكميل ١٥٧/٣، وارتشاف الضرب ١٦/٣، والمساعد ١٢٥/٢، والتصريح ٩٥/٢، والهمع ٢٩/٥، والخزانة ٧٢/٢ .

و(زهير): هو زهير بن أمية، وهو ابن أخت أبي طالب، وأمه عاتكة بنت عبد المطلب، وكان زهير أحد الذين نقضوا الصحيفة التي كتبتها قريش لمقاطعة آل النبي ﷺ .

(٣) قال أبو حيان: «والصحيح المنع، وهذا يحفظ ولا يقاس عليه، إذ لا يكون إلا مما يجوز تنكيره، ومع إضافته للضمير لا يجوز تنكيره» التذييل والتكميل ١٦٢/٣، وارتشاف الضرب ٢٠/٣ .

(٤) لم أهتد إلى قائله، ولا إلى تكملة له. والشاهد في: ارتشاف الضرب ٢٠/٣، ومنهج السالك ٣٩١/٢، والتذييل والتكميل ١٦٢/٣، وشرح الأشموني ٢٨/٣، والهمع ٣٠/٥ ، والدرر ٢٠٢/٥، والخزانة ٤١٦/٩.

(٥) ومثل هذا أجازه الكوفيون، وروى الكسائي والأخفش ذلك عن العرب، أما البصريون ففاعل نِعْمَ وبئس عندهم دائماً مفرد. ينظر: ارتشاف الضرب ٢٣/٣ .

يفضل الزَّيدَيْنِ أو الزَّيدِيْنَ على جنس الرجال إذا اقتسموا اثنين اثنين أو ثلاثة ثلاثة[1].

وإنما اشترطوا في هذا الفاعل أن يكون بالألف واللام لأمرين:

أحدهما: أنَّ البابَ بابُ مبالغة، فأرادوا أن يمدَحوا الممدوحَ مرتين، ويذموا المذمومَ مرتين، فإذا قلت: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، فقد مدحْتَ زيداً مرتين؛ الأولى: عموماً؛ لأنه من المندرجين تحت «رجل»، ولا يحصل هذا إلا بالاستغراق الحاصلِ من الألف واللام الداخلةِ على اسم الجنس، / والثَّانية: خصوصاً لذكره باسمه المعيَّن، وكذلك [٨/أ] جهة الذم في قوله: بِئسَ الرَّجُلُ.

الثَّاني: أنهم أرادوا أن يستغرقوا بالمدح أوبالذم جميعَ أفراد الجنس، فإذا ذكروا الممدوح أو المذموم بعد ذلك معيَّناً دلَّ على أنَّ جميعَ الفضائل أو الرذائل التي افترقت في جميع أفراد الجنس قد اجتمعت في هذا المعيَّن، وقال الأستاذ أبو بكر بنُ عَبِيدة[2]: إنما فعلوا ذلك ليكون على طريقة قولهم: ما أحسنَ قوماً أنتَ منهم، أرادوا أن يمدحوا جميع الجنس أو يذمُّوه بواحد مخصوص منهم، كأنهم قالوا: إنَّ جنساً أنتَ منه، قد وجَبَ له المدحُ أو الذمُّ بك. نَسبوا إلى الجنس ما نَسبوه إلى الواحد.

فإن قلتَ: فقد قرَّرتَ أنَّ هذا الفاعلَ لا يكونُ إلا اسمَ جنس محلًّى بالألفِ

---

(١) قال ابن عصفور رحمه الله في شرح الجمل ١/٦٠٤-٦٠٥: «والعرب قد تجعل المفرد بمنزلة الجنس كله للمبالغة في المدح، ومن كلامهم: أكلت شاةً كلَّ شاةٍ، فجعل الشاة المأكولة هي جميع الشاة مبالغة... وعلى هذا الوجه ينبغي أن يحمل التثنية والجمع في قولهم: الزيدان نِعْمَ الرجلان، والزيدون نِعْمَ الرجال، والجنس لا يثنى ولا يجمع، وعلى هذا الوجه الآخر يجوز تثنيته وجمعه؛ لأنك تجعل كل واحد من التثنية أو من الجمع كأنه جميع الجنس مجازاً، فتسوغ التثنية والجمع».

(٢) هو محمد بن عبد الله بن عَبِيدة الأنصاري الإشبيلي السبتي، أبو بكر، مقرئ أديب نحوي بارع، قرأ على أبي الحسن الدباج، وأكثر عن ابن أبي الربيع، توفي سنة ٧٠٦ هـ بمدينة سبتة. أخباره في: برنامج الوادي آشي: ١٢٦، وغاية النهاية ٢/١٨٢، وبغية الوعاة ١/١٧٠.
وينظر التذييل والتكميل ٣/١٥٨-١٥٩.

واللام، فكيف جوَّزوا قولهم: نِعْمَ العُمَر عمرُ بنُ الخطاب، ونعْمَ الزَّيدُ زيدُ بـنُ حارثـة، وبئسَ الحَجَّاج حجَّاجُ بنُ يوسفَ الثقفي ؟

فالجواب: أنهم نزَّلوا العَلَمَ منزلة الجنس[1]؛ لأنهم أرادوا به واحداً غير معين ممـن اسمه عمر[2] أو زيد أو حجاج، فصار شائعاً فيمن شُهِرَ بذلـك الاسـم، فعُومِـلَ معاملـة النكرة، وحُلِّيَ بالألف واللام تنبيهاً على ما لَحظُوا فيه .

وقد قرَّرنا لك ما عليه الجادَّةُ من النَّحويين في فاعل «نِعْمَ» و«بئسَ»[3] .

وقد خالف قومٌ هذه الجادَّةَ؛ فنُقِلَ عن الأخفـش[4] أنَّ ناسـاً مـن العـرَب يرفعـون بهما النكرة المفردة فيقولون: نِعْمَ رجلٌ زيدٌ، وبئسَ رجلٌ عمروٌ، وما ذاك إلا أنَّ النكرة قد يراد بها الجنس، حَكَى الكِسائيُّ: بعـيرٌ كثـيرٌ، ورغيـفٌ كثـيرٌ[5]، فلـولا أنَّ «بعـيراً» و«رغيفاً» لُحِظَ فيهما الجنسُ لما وُصِفَا بالكثرة، ومن الدليل على النكرة لُحِظَ فيها معنى الجنس قولُ الشاعر:

---

(١) ينظر: الأصول ١٢٠/١، والتبصرة ٢٧٧/١ .

(٢) في الأصل: «عمرو» .

(٣) وهو أن لا يكون إلا بأل أو مضافاً لما فيه أل .

(٤) قال في معاني القرآن ٢٦١/١: «لأن (نِعْمَ) لا يقع إلا على اسم فيه الألف واللام أو نكـرة» وقـال القيسي في شرح أبيات الإيضاح ١٢١/١: «وزعم الأخفـش أنهـا لغـة قـوم، يرفعـون بهـا النكـرة المضافة بنعم وبئس، تشبيهاً بما أضيف إلى ما فيـه الألـف والـلام» . وقـال أبـو علـي: «قـال بعـض البصريين: اعلم أن العرب تجعل ما أضيف إلى ما ليـس فيـه ألـف ولام بمنزلـة مـا فيـه ألـف ولام، فترفعه كما ترفع ذلك، فتقول: نِعْمَ أخو قوم زيدٌ ...» المسائل البصريات ٦٤٠/٢ .

وفي شرح الألفية للمرادي ٨١/٣: «وزعم صاحب البسيط [يعني ابن العلج] أنه لم يرد نكرة غـير مضافة، وليس كما زعم، بل وردَ، ولكنه أقلُّ من المضافة» .

وينظر: شرح التسـهيل ١٠/٣، وشـرح الكافيـة الشـافية ١١٠٨/٢، وارتشـاف الضـرب ٢٠/٣، ومنهج السالك ٣٩١/٢، والمساعد ١٢٩/٢، والخزانة ٤١٥/٩ .

(٥) وحُكِيَ أيضـاً: شـاةٌ كثـيرٌ . ينظـر التذيـل والتكميـل ١٦١/٣ ـ مخطـوط ـ، ومنهـج السـالك ٣٩٢/٢.

فَقَتْلاً بِتَقْتِيلٍ وَعَفْواً بِعَفْوِكُمْ   جَزَاءَ العِطَاشِ لاَ يَنَامُ مِنَ الثَّأْرِ[(١)]

فـ«قتل» لُحِظَ فيه الجنس لكونه جاء في مقابلة التقتيل الذي يراد به التكثير .

فمما يشهد للأخفش في نقله عن العرب قولُ الحارثِ بنِ عُبَادٍ[(٢)] حين قُتِلَ ابنُهُ بجيرٌ[(٣)]: نِعْمَ / قتيلٌ أصلَحَ الله به بين ابني وائلٍ[(٤)]، ومن النَّظمِ قولُ تأبطَ شرّاً[(٥)]: [٨/ب]

أَتَحْسِبُنِي شُغِفْتُ بِغَيْرِ سَلْمَى   وَسَلْمَى بِي مُتَيَّمَةٌ تَهِيمُ

وَسَلْمَى أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ جِيْداً   وَفِي أَثْوَابِهَا قَمَرٌ وَرِيْمُ

نِيَافُ القُرْطِ غَرَّاءُ الثَّنَايَا   تَعَرَّضُ لِلشَّبَابِ وَنِعْمَ نِيْمُ[(٦)]

الشاهد في قوله: «ونعمَ نِيمُ»، و«نيم»: فاعل «نِعْمَ» وهو نكرة، و«نِيم»: بكسر

---

(١) من الطويل، ولم أقف على قائله، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٣/١٦٢ .

(٢) هو الحارثُ بن عُبَادٍ البكريُّ، أبو المنذر، حكيمٌ جاهليٌّ، كان سيداً شاعراً شجاعاً، وفي أيامه كانت حربُ البسوس فاعتزلها، قَتَلَ المهلهلُ ابنَه بُجيراً، فقال الحارثُ قولَتَه هذه. له أخبار في: جمهرة أنساب العرب ٣٠٥،٣٢٠، وفصل المقال ٣٠٥، وسرح العيون ٩٧، ٤٤٥، والخزانة ١/٤٧١ .

(٣) وعن أبي رياش أن بُجيراً هو ابن أخي الحارث بن عباد. انظر: اللآلي للبكري ٣/١٤، وشرح الحماسة للتبريزي ٢/٣٢ .

(٤) ويروى: «نِعْمَ القتيلُ قتيلٌ أصلح الله به بين ابني وائل» ولا شاهد في هذه الرواية. وانظر: الشاهد في: أمالي القالي ٣/٣٠، وشرح الحماسة للتبريزي ٢/٣٢، ومنهج السالك ٢/٣٩٢، والتذييل والتكميل ٣/١٦١ .

(٥) هو ثابت بن جابر بن سفيان بن فهم، يكنى أبا زهير، ويلقب بـ«تأبط شراً»، شاعرٌ جاهلي عدَّاء، وأحد الصعاليك، كان يغزو على رجليه . أخباره في: الشعر والشعراء ١/٣١٢، والاختيارين ٢٩٤، والخزانة ١٠/١٣٧ .

(٦) الأبيات من بحر الوافر، وفي ديوان تأبط شراً: ٢٠٢ البيت الثالث فقط، وهو الذي فيه الشاهد . وانظره في: شرح التسهيل ٣/١٠، والتذييل والتكميل ٣/١٦١، وشفاء العليل ٢/٥٨٧، واللسان (نوم)، والخزانة ٩/٤١٦ .

النون قيل: عنى به القَطيفةَ، وقيل: الضجيع[١]، فيكون التقدير: نِعْمَ القَطيفةُ أو الضَّجيعُ سَلمَى، ونِيافُ القِرط: بكسر النون وياء مثناة من تحت: الطَّويلُ[٢].

وقال الشَّاعرُ في موت حمزةَ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ـ:

غَدَاةَ جِبْرِيلُ وَزِيرٌ لَهُ ... نِعْمَ وَزِيْرٌ فَارِسٌ حَامِلُ[٣]

فـ«وزير» فاعل نِعْمَ وهو نكرة، والتقدير: وزيرٌ جبريلُ.

ونقل عن الأخفش أيضاً أنَّ من العرب من يرفع بهما النكرة المضافة إلى النكرة، وبه قال الكوفيون[٤]، وابن السراج[٥]، فممَّا أنشدوا عليه قولُهُ:

فَنِعْمَ مُنَاخُ أَزْفِلَةٍ عِجَافٍ ... وَمَلْقى نِسْعَتَيْنِ عَلَى رُحَيلِ[٦]

---

(١) انظر: تاج العروس (نيم).

(٢) المرجع السابق (نوف).

(٣) البيت لحسان بن ثابت رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في ديوانه ٣٢٢/١، وهو من بحر السريع، من قصيدة مطلعها:

هل تعرفُ الدارَ عفا رسمَهَا ... بعدَكَ صوبُ المسبلِ الهاطلِ

ورواية البيت في الديوان: «نِعْمَ وزيرُ الفارسِ الحاملِ» ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

والبيت من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ١٦١/٣، ومنهج السالك ٣٩١/٢.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٥٧/١، والمسائل البصريات ٦٤٠/١، وشرح المفصل ١٣١/٧، وشرح التسهيل ١٠/٣، وأجازه الصيمري في التبصرة ٢٧٦/١، وابن عصفور في المقرب ٧٠، وينظر: الملخص ٤٤٥ ـ ٤٤٦، وارتشاف الضرب ٢٠/٣.

(٥) أبو بكر محمد بن سهل بن السراج المتوفى سنة ٣١٦ هـ. وقوله في الأصول ١٢٠/١، قال أبو حيان: «ومنعه عامة النحويين إلا في الضرورة» التذييل والتكميل ١٦١/٣.

(٦) البيت من بحر الوافر، لبعض بني نمير، وهو من شواهد القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح ١٢٠/١، وأبي حيان في منهج السالك ٣٩١/٢، والتذييل والتكميل ١٦١/٣ وأنشده الهجَريُّ في التعليقات والنوادر ١٧١/١، ويروى بعده بيتٌ آخر هو:

رِحالٌ من خُويلدٍ آل عوفٍ ... حِيَالَ الشَّمسِ أو مجرى سُهيلِ

والأزفلة: الجماعة، يقال: جاءوا بأزفلتهم أي: بجماعتهم (الصحاح ـ زفل)، وعجاف: أي: هزيلة، قال الجوهري: «والأنثى: عجفاء، والجمع: عجاف على غير قياس؛ لأن أفعل وفعلاء لا =

وقولُ الآخَرِ:

فَنِعْمَ صَاحِبُ قَــــوْمٍ لاَسِلاَحَ لَهُمْ وَصَاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمَانُ بنُ عَفَّانا[(١)]

وأجاز الفراءُ[(٢)] في النكرة المضافة إلى النكرة أن تُرفَعَ بعد نِعْمَ وبئس على الفاعلية، وتُنصبَ على التمييز والفاعلُ مستتر، فتقول: نِعْمَ غلامُ سفرٍ غلامُك، برفع «غلامُ سفرٍ» ونصبه. ٥

يجمع على فِعال، ولكنهم بنَوه على سِمان، والعرب قد تبني الشيء على ضده، كما قالوا: عدوة بناء على صديقة، وفعول إذا كان بمعنى فاعل لا تدخله الهاء» (الصحاح - عجف)، **ونسعتين**: تثنية نِسعة، وهي القطعة من السير الذي يُنسج - أي: يضفر - عريضاً على هيئة أعنة النعال، تُشدُّ به الرحال، وقال ابن الأثير: «هو سير مضفور يُجعل زماماً للبعير وغيره، وقد تنسج عريضة تُجعل على صدر البعير» (النهاية ٥/٤٨، والتاج - نسع)، **ورُحَيل**: قال الجوهري: «ناقة رُحَيلة: أي: شديدة قوية على السير، وكذلك جمل رحيل. عن أبي عمرو» (الصحاح - رحل).

(١) اختلف في نسبته؛ فقد نقل البغدادي في الخزانة ٩/٤١٨ عن العيني قال: «عزاه ابن السيرافي في شرح أبيات الإصلاح إلى كثير بن عبدالله النهشلي» وهو المعروف بـ «ابن الغريرة»، وهي أمه وقيل: جدته، وكانت سبية من تغلب. شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، وبقي إلى أيام الحجاج. انظر أخباره في: معجم الشعراء ٣٤٩، والإصابة ٣/٢٩٤ (قسم المخضرمين).
ونقل البغدادي أيضاً عن الذهبي في تاريخه أن هذا البيت لحسان بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال البغدادي: «وقد راجعت ديوانه فرأيت أبياتاً على هذا الوزن، وما فيها هذا البيت، والله أعلم».
والبيت في زيادات ديوان حسان ١/٥١٥.
ونُسِبَ أيضاً إلى أوس بن مَغرَاء، نقل البغدادي عن العيني قوله: «ونسبه صاحب الموعب في اللغة [وهو ابن التيَّان] وأبو حاتم في كتاب إصلاح المفسَد إلى أوس بن مغراء». وقبل الشاهد:

ضَحَّوا بأشمطَ عنوانُ السُّجود به يُقَطِّعُ الليلَ تســبيحاً وقرآنا

والشاهد في: المسائل البصريات ١/٦٤٠، والإيضاح ١٢٦، وشرحه (المقتصد) ١/٤٦٥، وإيضاح شواهده للقيسي ١/١١٩، وشرحها لابن بري: ١٠٠، وشرح المفصل ٧/١٣١، وشرح الجمل ١/٦٠١، والخزانة ٩/٤١٥. وانظر: الكلام عليه مفصَّلاً في قواعد المطارحة (مخطوط) لوحة (٩٠)

(٢) انظر: معاني القرآن له ١/٢٦٧، قال: «وما أضيف إلى نكرة كان فيه الرفع والنصب». وينظر: شرح التسهيل ٣/١٠، وارتشاف الضرب ٣/٢٠، ومنهج السالك ٢/٣٩٢.

وأجازَ الجرميُّ[١] أن يقعَ فاعلُ نِعْمَ وبئسَ عَلَماً أو مُضَافاً إلى علَمٍ، واستدلَّ على ذلك بأشياءَ منها: في العلَم قولُ سَهلِ بنِ حُنَيفٍ[٢] رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : « شَهِدْتُ صفّينَ وبئسَتْ صِفُّون » ، وقولُ بعض العبادلة[٣]: بئسَ عبدُ الله أنا إن كان كذا وكذا. ومنها في المضاف إلى العلم قولُ النبي ﷺ[٤]: «نِعْمَ عبدُ اللهِ خالدُ بنُ الوليد» ومن النظم قولُ الشاعر: ٥

بئسَ قَومُ اللهِ قَومٌ طُرِقُوا فَقَرَوا جَارَهُمُ لَحْماً وَحِرْ[٥]

وطُرِقوا: مبني للمفعول بمعنى: نُزِلَ عليهم ليلاً، وقرَوا بمعنى: أطعموا، ووَحِرْ:

---

(١) هو صالح بن إسحاق، أبو عمر الجرمي البصري المتوفى سنة ٢٢٥ هـ. انظر: رأيه في المسائل البصريات ٨٣٣/٢، وارتشاف الضرب ٢٤/٣، والهمع ٤٠/٥، ويراجع كتاب « أبو عمر الجرمي» للدكتور محسن العميري: ١٩٧ (رسالة ماجستير) .

(٢) الأوسي، من السابقين، شهد مع علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وقعة صفين، وقد روى قولَه هذا البخاريُّ في صحيحه، (في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما يذكر من ذم الرأي) ١٢٤/٩، برقم: (٦٧٦٤) . وانظره في: غريب الحديث للخطابي ٣٠/٣، والنهاية لابن الأثير ٤١/٣ وفيه: «وبئست الصفون»، وراجع: شرح التسهيل ١٤/٣، وارتشاف الضرب ٢٣/٣، والهمع ٤٠/٥ .

(٣) ينظر شرح التسهيل ١٤/٣، والتذييل والتكميل ١٦٢/٣، وارتشاف الضرب ٢٣/٣، ومنهج السالك ٣٩٢/٢، والمساعد ١٣٢/٢ .

(٤) أخرجه الترمذي في سننه، (كتاب المناقب، باب مناقب خالد بن الوليد) ٦٨٨/٥، برقم: (٣٧٨١)، وأحمد في مسنده ٨/١، ٨١٦/٢، بلفظ: « نعم عبد الله وأخو العشيرة خالد بن الوليد وسيف ... » ، والسيوطي في الجامع الصغير ١١٤٧/٢ ، وتكملة الحديث: «نِعْمَ عبدُ اللهِ خالدُ ابنُ الوليد سيفٌ من سيوف الله» . وقال الترمذي: « هذا حديث غريب...وهو عندي مرسَل » . وانظر: الشاهد في: شرح التسهيل ١٤/٣، والتذييل والتكميل ١٦٢/٣، وارتشاف الضرب ٢٣/٣، والهمع ٤٠/٥ .

(٥) البيت من بحر الرمل، ولم أقف على قائله، والبيت في: التذييل والتكميل ١٦٦/٣، وارتشاف الضرب ١٩/٣، والمقاصد النَّحْوِيَّة للعيني ١٩/٤، وشرح الأشموني ٢٩/٣، والهمع ٣٣/٥، ٤٠، ويروى: (وحِرْ) أصله: وَحِراً، بفتح الواو وكسر الحاء المهملة وفي آخره راء، فأسكنت الراء ضرورة؛ وهو اللحم الذي دبت عليه الوحَرَةُ (دابة تشبه القطاية، وهي نوعٌ من السوزغ) (المقاصد النَّحْوِيَّة للعيني).

بكسر / الخاء المعجمة والزاي: القليل .

وخرَّج ابن مالك[١] ما تقدم على حذف التمييز، ويكون الفاعل ضميراً مستتراً فيكون التقدير: بئست موطناً صفينُ، وبئس رجُلاً عبدُا لله أنا، ويكون «أنا» بدلاً من عبدا لله، ونعمَ رجُلاً عبدُا لله خالدُ بنُ الوليد، و«خالد» بدل، وبئس قوماً قومُ اللهِ قومٌ طُرِقوا، ويكون «قوم طرقوا» بدلاً من «قوم الله» بدلَ نكرة من معرفة.

وهذا التخريجُ مبني على حذف التمييز في هذا الباب، والصحيح منعه[٢]، وسيأتي الكلام عليه[٣] .

والأَولى أن يُقَال: ما وَرَدَ من هذا شاذٌّ يُحفَظُ ولا يُقاسُ عليه، والجرميُّ خالفٌ في القياس على مثل هذا .

تنبيه:

حَكَى بعضُهم[٤]: نِعْمَ زيدٌ رجُلاً، واختُلِفَ في تخريجه؛ فخرجه الكوفيون على أنَّ «زيداً»: فاعل بـ«نِعْمَ»، و«رجُلاً»: حال عند الكسائي[٥]، وتمييز عند الفراء[٦]، وخرَّجه

---

(١) شرح التسهيل ٣/١٤ .

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٣/٢٤، والمساعد ٢/١٣٢ - ١٣٣ .

(٣) انظر: صفحة: ٦٢ .

(٤) حكاه ابن السراج في الأصول ١/١١٧، وانظر: المسائل البصريات ٢/٨٤٢ .
وتقديم المخصوص بالمدح أو الذم على التمييز — كما في المثال السابق ذكره — جائزٌ عند الكوفيين ، ممتنعٌ عند البصريين. انظر: ارتشاف الضرب ٣/٢٠، والتذييل والتكميل ٣/١٦٢، والمساعد ٢/١٢٩، ١٣١، والهمع ٥/٣٦ .

(٥) وتبعه عبد الله بن سليمان الأندلسي المعروف بـ«دُرَيود» . ارتشاف الضرب ٣/٢٠، والتذييل والتكميل ٣/١٦٢، والمساعد ٢/١٢٩، ١٣٢، والهمع ٥/٣٣.

(٦) المصادر السابقة، قال أبو حيان في ارتشاف الضرب ٣/٢٠: «وهو عنده من قبيل المنقول، والأصل عنده: رجل نِعْمَ الرَّجُلُ زيد، فحذف رجل، وقامت صفته مقامه، ثم نقل الفعل إلى اسم الممدوح فقيل: نِعْمَ رجُلاً زيد، ويقبح عنده تأخيرُه». ويظهر مما نقله أبو حيان أن الفراء خالف

البصريون على أنَّ الفاعلَ ضميرٌ[1]، و«رجُلاً»: تمييزٌ[2]، و«زيدٌ»: مبتدأ قُدِّم على التمييز، والتقدير: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ، رأوا أنَّ هذا التخريج - وإن كان لا يجوز عندهم - أولى من ارتكاب ما ذهب إليه الكوفيون، من أنَّ فاعل (نِعْمَ) يكون اسماً علماً، فيكون هذا التخريجُ من ارتكاب أحسن الأقبحَين[3].

وأما الاسمُ الموصول: فذهب الكوفيون[4] وجماعةٌ من البصريين منهم ابن السراج[5] والجرمي[6] أنَّ الموصول لا يقع فاعلاً لـ«نِعْمَ» و«بئسَ» سواء كان بلفظ

الكوفيين في هذه المسألة، حيث قَبُحَ عنده تأخير التمييز، والمشهورُ من مذهب الكوفيين جوازُ تأخيره . وفي المساعد ١٣٢/٢ نقل ابنُ عقيل عن الفراء خلاف ذلك، حيث قال: «وتقديم المنصوب على المرفوع فيه قبيح عند الفراء» ولعل في العبارة تحريفاً. انظر: شرح الألفية للمرادي ٨٩/٣، وشرح الأشموني ٣٣/٣ .

ونقل ابن العلج في البسيط عن الكوفيين: أن «رجُلاً» في : نعمَ زيدٌ رجُلاً منصوبٌ على التفسير للمدوح، ولا يقدِّرون فاعلاً، وكأنك قلتَ: زيد الممدوح رجُلاً» ارتشاف الضرب ٢٠/٣، والتذييل والتكميل ١٦٢/٣ .

(١) وذهب ابن الطراوة إلى أنَّه لا إضمار في الفعل، وأن الفاعل محذوف، وتبعه علي بن مسعود الفرخان، حيث قال: «المشهور أن فاعل نِعْمَ محذوف بشريطة التفسير، فالمفسر هو النكرة المنتصبة بعده على التمييز» . انظر: ارتشاف الضرب ٢١/٣، والتذييل والتكميل ١٦٢/٣، والمستوفي في النحو للفرخان ١١١/١ .

(٢) وقال بعض البصريين:هو منصوب على الحال. المسائل البصريات ٦٤٠/١،قال ابن القواس: «ولما لم تكن النكرة مشتقة ولا مقدرة به، لم تكن منصوبة على الحال» شرح ألفية ابن معط ٩٧٠/٢.

(٣) الأقبحان اللذان عناهما المصنف رحمه الله تعالى هما: ١ ـ جعل فاعل نِعْمَ وبئس اسماً علماً، وفاعلهما لا يكون عندهم إلا بأل، أو مضافاً إلى ما فيه أل.

٢ ـ تأخير التمييز عن المخصوص بالمدح أو الذم، وهو لا يؤخر عندهم اختياراً .

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٥٧/١، وارتشاف الضرب ٢٣/٣، ومنهج السالك ٣٩١/٢ .

(٥) الأصول ١١٢/١ - ١١٣ .

(٦) نص عليه في كتاب «الفرخ» . انظر: ارتشاف الضرب ٢٣/٣، وكتاب « أبو عمر الجرمي » ص: ٢٠٠ .

«الذي» أو بغيره، قال الجرمي: لأنه لم يرد به سماع، والقياس يأباه؛ لأن فاعل نِعْمَ وبئس لا يكون إلا مما يصلح أن يجيء تمييزاً لـ«نِعْمَ» و«بئسَ» إذا نزعت منه الألف واللام، ألا ترى أنك إذا قلتَ: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، يصلُحُ أن تقولَ فيه: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ، وأنت إذا قلتَ: نِعْمَ الذي قامَ زيدٌ، لم يصلح «الذي» أن يكون تمييزاً لـ«نِعْمَ» بعد نزع الألف واللام منه[1].

وذهب الأخفش والفراء[2] إلى جواز ذلك، إذا كان الموصول «الذي»، دون «مَن» و«ما» بشرط أن يلحظ فيه الجنس / فأجازا: نِعْمَ الذي بُعِثَ بالرسالة محمدٌ، ولم [٩/ب] يجيزا: نِعْمَ مَنْ عندكَ زيدٌ .

وذهبَ قومٌ من النحويين[3] أنه يجوزُ وقوعِ «مَن» و«ما» فاعلَين لـ«نِعْمَ» و«بئسَ»؛ قالَ ابنُ الحاجب[4]: «ولا بُعْدَ في ذلك». وبه قال ابن مالك[5]، واستدلُّوا على «مَن» بقول الشَّاعر:

وكَيفَ أرْهَبُ أمْراً أو أُرَاعَ لَهُ وَقَدْ زَكَأتُ لِبشْرِ ابْنِ مَرْوَانِ

---

(١) انظر: منهج السالك ٣٩١/٢ .

(٢) في الارتشاف الضرب ٢٣/٣ أن هذا القول منقول عن المبرد والفارسي، والذي يظهر من الأخفش في معاني القرآن ٢٦١/١، ومن أبي علي في المسائل البصريات ٦٤٢/١ المنع لا الجواز، وانظر: المقتضب ١٤١/٢، وشرح التسهيل ١١/٣. ولم أرَ من نسب هذا القول إلى الفراء، بل المشهور ـ كما أشار المؤلف قبل قليل ـ أن الكوفيين ومعهم بعضُ البصريين يذهبون إلى منع كون «الذي» فاعلاً لنعم وبئس، إلا أن الفراء نصَّ في معاني القرآن ٥٨/١ على جواز إيلاء (الذي أو من أو ما) نعمَ وبئسَ إذا نُويَ بها الاكتفاءُ دون أن يأتيَ بعد ذلك اسمٌ مرفوعٌ .

(٣) منهم ابن العلج كما في المساعد ١٣١/٢ ، وانظر شرح الجمل ٦٠١/١، والارتشاف ٢٣/٣ .

(٤) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٩٩/٢ .

(٥) شرح التسهيل ١١/٣ .

فَنِعْمَ مَزْكأُ مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانِ[(١)]

موضع الدليل في قوله: « فنعمَ مَن هو » فجاء فاعلُ نِعْمَ « مَن » الموصولة، وفي قوله: « ونعمَ مَزكأُ مَن » فجاء فاعلُ نِعْمَ نكرةً مضافةً إلى « مَن » الموصولة[(٢)]، وقد أوّلوا ذلك: أمَّا « مَن » مِن قوله: « فنعمَ مَزكأُ مَن » فقالوا: ليس فيه « مَن » موصولةً، وإنما هي نكرةً موصوفة، أي: مَزكأُ شيءٍ ، و« ضاقت »: في موضع الصفة، فيكون فاعلُ نِعْمَ نكرةً مضافة إلى نكرة، على ما ثبت بنقل الأخفش عن العرب[(٣)].

وأما « مَن » [مِن][(٤)] قوله: « ونِعْمَ مَن هو » فتأوله أبو عليٍّ[(٥)] بأن « مَن » تمييزٌ في محل نصب، والفاعلُ ضميرُ « مَن ». ورُدَّ بوجهين[(٦)]:

---

(١) من البسيط، ولم أقف على قائلهما، وانظر: البيتين في: جمهرة اللغة ١٠٩٨/٢، ١٣٠٨/٣، وإيضاح الشعر: ٤١٦، وشرح الجمل ٦٠١/١، وشرح الكافية الشافية ١١٠٩/٢، وشرح التسهيل ١١/٣، والمساعد ١٦٦/١، ١٣١/٢، والمغني ٤٣٣، ٥٦٩، ٥٧١، وشرح أبياته ٣٣٨/٥، والخزانة ٤١٠/٩.

وزكأ: بمعنى لجأ، يقال: زكأت إليه أي: لجأت إليه، والمَزكَأُ: (مفعَل) اسم مكان منه بمعنى الملجأ وبشر: هو بشر بن مروان بن الحكم بن أبي العاص الأموي، كان سمحاً شجاعاً، ولي إمرة العراقين لأخيه عبد الملك، وهو أول أمير مات بالبصرة سنة ٧٥هـ (الخزانة).

(٢) قال ابن مالك: «قلت: ويجوز جعلها [أي: مَن] فاعل «نعم»، وتكون موصولة، و «هو» مبتدأ، خبره «هو» آخر محذوف، والتقدير: ونِعْمَ مَن هُوَ هُوَ في سرٍّ وإعلان، أي: هو الذي شُهِرَ في سرٍّ وإعلان، و «في» متعلقة بـ «هو» المحذوف؛ لأن فيه معنى الفعل» شرح الكافية الشافية ١١١٠/٢ .

(٣) انظر: ما سبق في صفحة: ٢٤ .

(٤) زيادة يستوجبها السياق .

(٥) انظر: إيضاح الشعر: ٤١٧

(٦) كلمة «بوجهين» مكررة في الأصل، وهذا الرد لابن مالك، انظره في شرح التسهيل ١١/٣، والمساعد ١٣١/٢ .

أحدهما[1]: أنَّ التمييز لا يقع في الكلام بالاستقراء إلا بنكرة تقبل الألف واللام، و« مَن » بخلاف ذلك، فلا تكون تمييزاً .

الثَّاني[2]: أنَّ « مَن » إن كانت عنده هنا نكرة موصوفة بالجملة بعدها، فالتمييز لا يُوصف، وإن كانت عنده غير موصوفة، فقد خالف الإجماع، فإنهم أجمعوا أنَّ « مَن » لا تكون نكرةً غيرَ موصوفة، وقد تقدم في باب الموصولات[3] أنَّ أبا علي استدل بهذا البيت على [أنَّ][4] « مَن » تكون نكرة غيرَ موصوفة، وهو استدلال في محل النزاع، قال الشيخ أبوحيان[5]: « ولأبي عليٍّ أن يقول: « مَن » هنا نكرة غير موصوفة، والجملة من قوله:

« ... ... هُوَ في سِرٍّ وَإِعْلَانِ »

ليست في موضع الصفة لـ« مَن »، بل « مَن » تمييز والمخصوص / بالمدح: « هو » [١٠/أ] مِن قوله:

« ... ... هُوَ في سِرٍّ وَإِعْلَانِ »

ويعود على (بِشْرٍ)، لا على (مَنْ) » انتهى .

فيكون التقدير: فنعمَ مَن بِشْرٌ، أي: فنعمَ رجُلاً بِشْرٌ، وفيه أيضاً خَرْقُ الإجماعِ؛ فإنه جعل « مَن » نكرةً غيرَ موصوفة .

تنبيه:

جاء في الشعر ما ظاهره أنَّ فاعلَ « بِئسَ » اسمُ الإشارة[6]، قال الشَّاعرُ:

---

(١) في الأصل: «آخرهما» .

(٢) في الأصل: «الثَّانية» .

(٣) في السفر الرابع من هذا الشرح، وهو من الأسفار التي لم أقف عليها .

(٤) زيادة يستوجبها السياق .

(٥) التذييل والتكميل ٣/١٦٥ - ١٦٦ .

(٦) وهو عندهم شاذ . انظر: الهمع ٥/٣٩ .

بِئسَ هذَا الحَيُّ حياً نَاصِراً لَيتَ أَحْيَاءَهُم فِيمَنْ هَلَكْ[1]

قيل: وفي البيت شذوذان: كونُ فاعل بِئسَ اسمَ إشارة، وكون مجيء الفاعل ظاهراً مع التمييز .

وخرَّج بعضُهم البيتَ على أنَّ فاعلَ بِئسَ ضميرٌ، و« حيًّا ناصراً» تمييزٌ، و« هذا الحيُّ» هو المذمومُ التقدير: بِئسَ حياً ناصراً هذا الحيُّ، وبهذا التخريج يرتفعُ الشذوذان، إلا أنَّه يبقىٰ فيه تقديمُ الممدوح على التَّمييز، وهو قليلٌ .

الحكم الثَّاني: في الألف واللام الداخلة على الفاعل في هذا الباب :

وقد اختلف النحويون فيها على أربعة أقوال:

الأول: أنها جنسيةٌ حقيقةٌ[2]، وبه قال سيبويه[3] وجمهورُ النحويين، فإذا قلتَ:

---

(١) البيت من بحر الرمل، ولم أقف على قائله، وهو في التذييل والتكميل ١٥٦/٣، وارتشاف الضرب ٢٤/٣، ومنهج السالك ٣٩٢/٢، والهمع ٣٩/٥، والدرر ٢١٦/٥ .

(٢) جاء في حاشية الشيخ يس العليمي على التصريح ٩٥/٢: «قال أبو موسى: يلزم كون أبي جهل وأبي لهب داخلين في نعم الرَّجُلُ زيدٌ، وأفاضلُ الناس داخلين في بئسَ الرَّجُلُ زيد» .

(٣) الكتاب ١٧٧/٢، وانظر: شرح السيرافي (مخطوط) ٣٠/٣، واللمع ٢٠٠، و الغرة في شرح اللمع لابن الدهان (مخطوط) لوحة ١١٠، والجمل ١٠٨، وشرحه لابن عصفور ٦٠٤/١، وشرح المفصل ١٣٠/٧، وشرح ابن القواس ٩٦٩/٢-٩٧٠، وشرح الألفية للمرادي ٨٤/٣، والمساعد ١٢٦/٢، وارتشاف الضرب ١٦/٣. قال الرضي: «واعلم أن اللام في نحو: نعم الرَّجُلُ زيد ليست لاستغراق الجنس كما ذهب إليه أبو علي وأتباعه؛ لما ذكرنا في باب المعرفة أن علامة المعرف باللام الاستغراقية صحة إضافة كل إليه» شرح الكافية ٣١٢/٢ .

ونسب الشيخ عبد الخالق عضيمة إلى سيبويه أن أل في فاعل نِعْمَ وبئس للعهد، قال سيبويه في الكتاب ١٧٧/٢: واعلم أنه محال أن تقول: عبد الله نِعْمَ الرَّجُلُ، والرجل غير عبد الله، كما أنه محال أن تقول: عبد الله هو فيها، وهو غيره ...» انظر حاشية المقتضب ١٤٠/٢ برقم (٢)، ونقل بعض الباحثين كلام الشيخ عضيمة برمته دونما إشارة إليه. ينظر تعليق المحقق على شرح ابن القواس ٩٢٩/٢ حاشية رقم (٣) .

نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، فـ«الرَّجُلُ» عامٌّ، والجنس كلُّهُ هو الممدوح، وحصل لـ«زيد» المدحُ لأنه فرد من أفرادِ الجنس الممدوح، ولذلك قال سيبويه[1]: «كأنك تريد أن تجعله من أمةٍ كلهم صالح». واستدلوا على هذا المذهب بأمرين:

أحدهما: قولهم: نِعْمَ المرأةُ هندٌ، بإسقاط تاء التأنيث، فلولا أنَّ المرأة لحظ فيها الجنس لا الواحدة، لم يجز إسقاط التاء.

الثَّاني: أنَّ الاسم المحلى بالألف واللام يجيءُ كثيراً للجنس، فحمله على الأكثر أولى[2].

ورُدَّ هذا المذهب[3] من جهة اللفظ ومن جهة المعنى، أما من جهة اللفظ فبتثنيته وجمعه، قالوا: نِعْمَ الرجلان أخواك، ونعمَ الرجالُ إخوتُكَ، والجنس لا يثنى ولا يجمع[4].

وأما من جهة المعنى فبأنه يقتضي أن يكون زيدٌ ممدوحاً أو مذموماً / في عموم [١٠/ب] أفراد الجنس لا بخصوصيته، وذلك ينافي المبالغة التي وضع لها الباب، وبأن زيداً هو المقصود بالمدح أوالذم، وعلى هذا المذهب إنما هو ممدوحٌ أو مذمومٌ بالتَّبَع، فيكون مقصوداً بالمدح أو الذم غيرَ مقصود بهما، وهذا تناقضٌ، وبأنه يؤدي إلى التكاذب بين نِعْمَ وبئسَ[5]؛ لأنَّكَ إذا قلتَ: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، مدحتَ جميعَ الرجالِ على جهة الاستغراق، فلم يبقَ واحدٌ إلا وقد مدحتَهُ، فلو قلتَ بعد هذا: بِئسَ الرَّجُلُ عمروٌ، فقد

---

(١) انظر: الكتاب ١٧٧/٢ .

(٢) انظر: شرح الجمل ٦٠٣/١ - ٦٠٤ .

(٣) انظر: هذ الرد في التذييل والتكميل ١٥٨/٣ .

(٤) كتب في الحاشية: مطلب في أن الجنس لا يثنى ولا يجمع .

(٥) قال الشيخ يس العليمي في حاشيته على التصريح ٩٥/٢: «قوله: (ورد بأدائه إلى التكاذب)، يمكن أن يجاب: بأن المراد في نحو ذلك مدح الجنس ببعض أنواع الكمال، وذمه ببعض أنواع النقص، ولا يخرج عن عموم المدح وعموم الذم في الجملة، ولا تكاذب في ذلك» .

كذبْتَ؛ لأنك ذممْتَ مَنْ كنتَ حَكَمْتَ بمدحه، فإن كنتَ صدقْتَ في الأوَّلِ كذبْتَ في الثَّاني، وإن كنتَ صدقْتَ في الثَّاني كذبْتَ في الأول .

وأُجيبَ عن التثنية والجمع: بأن الجنس قد يثنى ويجمعُ باعتبار أنواعه أو باعتبار تتبع أفراده اثنين أو جماعة، والمعنى في قولك: نِعْمَ الرجلان أخواك، ونِعْمَ الرجالُ إخوتُكَ، استغراقُ جنس الرجال بالمدح بقيد كونهم اثنين اثنين أو جماعة جماعة[١].

وقد يُجاب عما اعتُرِضَ به من جهة المعنى: بأنه قد يمدح الجنس مستغرقاً لأفراده لأجل واحد مخصوص منهم، فالمخصوصُ لذلك الواحد، والعمومُ من أجله، وبه يُعرَفُ أنَّه هو المقصود .

وأما ما ذَكَرُوه من التكاذب فالجوابُ: أنَّ المدحَ ليس بقطعيٍّ، وإذا ظُنَّ أنَّ زيداً ممدوحٌ مُدِحَ الجنسُ بسببه، وإذا ظُنَّهُ مذموماً ذُمَّ الجنسُ بسببه، ولا تكاذُبَ في ذلك؛ لأنَّ الظُّنونَ تتغيَّرُ .

القول الثَّاني: أنها جنسيةٌ مجازاً[٢]، وإذا قلتَ: نِعْمَ الرجُلُ زيدٌ، فالمراد تنزيل زيد منزلة الجنس بكماله، فكأنك قلتَ: مدحتُ زيداً الذي هو بمنزلة جميع الرجال، فهو نظير قولهم[٣]: أكلتُ شاةً كلَّ شاةٍ، أي[٤]: أكلتُ شاةً يقوم أكلُها مقامَ أكلِ جميع

---

(١) انظر: شرح الجمل ١/٦٠٥ .

(٢) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١/٣٢٣: «وقد استعملوا الجنسية مجازاً في الدلالة على الكمال مدحاً وذماً نحو: (نعم الرجلُ زيدٌ، وبئس الرجلُ عمروٌ) كأنه قال: نعم الجامعُ لخصال المدح، وبئس الجامع لخصال الذم عمرو»، وحكم عليه ابن الحاجب في شرح المفصل ٢/٩٨ بالخطأ المحض، واستبعده الرضي بقوله: «فإن قلت: بل هذا على سبيل المجاز والمبالغة كما تقول: أنت الرَّجُلُ كل الرَّجُلُ، قلت: امتناع التصريح بمثل هذا بنحو: نعم كل الرَّجُلُ يدل على أنه لم يقصد به ذاك» شرح الكافية ٢/٣١٢، وانظر: شرح الجمل ١/٦٠٥، وارتشاف الضرب ٣/١٦، وشرح الألفية للمرادي ٣/٨٤، والمساعد ٢/١٢٦.

(٣) انظر: الكتاب ٢/١١٦ .

(٤) في الأصل: «إني» .

الشِّياه، وقولهم: كلُّ الصَّيد في جَوفِ الفَرَا[1]؛ أي: الفَرَا (الذي هو حمارُ الوحش) يقومُ مَقامَ جميع الصيد، وإليه / ينظرُ قولُ المتنبي: [١١/أ]

وَلَيسَ للهِ بِمُسْتَنْكَرٍ أنْ يَجْمَعَ العَالَمَ في واحِدِ[2]

وتلخيصُ هذا المذهب: أنَّك عبَّرْتَ باسم الجنس عن فرد من أفراده وهو «زيد»، فكأنك قلتَ: نِعْمَ زيدٌ زيدٌ .

ورُدَّ: بأنَّ مثلَ هذا التَّجوُّز إنما يُقالُ حيث يكون اللفظُ صريحاً في الدلالة عليه، أو ما يقرُبُ من الصَّريح، ولا لفظَ هنا يدلُّ على هذا التَّجويزِ دلالةً واضحةً، فلا يُحمَّلُ كلامُ العرب من المعنى على ما لا دليلَ عليه من اللفظ .

القولُ الثَّالث: أن تكونَ للعهد في الشَّخص الممدوحِ أو المذمومِ[3]، فإذا قلتَ: نِعْمَ الرجُلُ زيدٌ، فـ«الرَّجُلُ» هنا يُرادُ به شخصٌ معهودٌ؛ وهو زَيدٌ، وبهذا القولِ قالَ الأستاذُ أبو إسحاقَ بنُ مَلْكُون الأندلسيُّ[4]، وأبو منصورٍ الجَوَالِيقيُّ

---

(١) مثلٌ يُضرب لمن يفضل على أقرانه، وقد تمثل به النبي ﷺ حين أسلم أبو سفيان. انظر: الأمثال لأبي عبيد ٣٥، وجمهرة الأمثال ١٦٢/٢، ومجمع الأمثال ١١/٣ .

(٢) البيت من بحر السريع، وقد تبع المصنفُ ـ رحمه الله ـ ابنَ عصفور في شرحه على الجمل ٦٠٥/١ في نسبة هذا البيت، وقد بحثت عنه في ديوان أبي الطيب فلم أجده، والحقُّ أنه لأبي نُوَاسٍ يستعطفُ الرشيد على الفضل البرمكي، والبيت في ديوانه: ٤٥٤، وانظر: التذييل والتكميل ١٥٩/٣، وسرح العيون: ٣١٥ .

(٣) انظر: شرح الجمل ٦٠٥/١، وارتشاف الضرب ١٦/٣، وشرح الألفية للمرادي ٨٤/٣، والمساعد ١٢٦/٢ .

(٤) هو إبراهيم بن محمد بن منذر الحضرمي الإشبيلي، أبو إسحاق، المعروف بـ«ابن ملكون»، نحوي جليل، أخذ عنه ابن خروف والشلوبين وغيرهم، من تصانيفه: «شرح الجمل» و«شرح الحماسة» و«النكت على التبصرة» توفي سنة ٥٨١ هـ، وقيل: ٥٨٤هـ. أخباره في: إنباه الرواة ١٩٦/٤، وإشارة التعيين ١٨، وبغية الوعاة ٤٣١/١ .

وانظر: رأيه في: شرح الجمل ٦٠٥/١، والتذييل والتكميل ١٥٨/٣، وارتشاف الضرب ١٦/٣، والمساعد ١٢٦/٢، والتصريح ٩٥/٢، والهمع ٣١/٥.

البغداديُّ[١]، ورجَّحهُ أبو عبدالله الشَّلوبيني[٢]، واستدلوا لهذا المذهب: بتثنيته وجمعه، ولو كان للجنس أو للعهد الذهني، لم يصحَّ تثنيتُهُ ولا جمعُهُ؛ لأنَّ الجنسَ إنما هو حقيقةٌ واحدةٌ، وكذلك المعهودُ في الذهن .

وردَّ: بأنه لو كانت للعهد في الشَّخص، لَخَلَتِ الجملةُ الخبريةُ من رابطٍ يعودُ إلى المبتدأ أو ما يقومُ مَقامَ الرَّابطِ من العموم .

فإن قيلَ: فقد أُعِيدَ المبتدأُ بالمعنى، فإنَّ «الرَّجُلُ» على هذا القول هو «زَيدٌ» بعينِهِ؟

فالجوابُ: أنَّ هذا لا يَسُوغُ على مذهب الجمهور، وإنما يَسُوغُ على مذهب الأخفش ومَن تَبِعَهُ، وهو قولٌ مردودٌ عندهم[٣].

القول الرابع: أنها للعهد الذِّهني، فإذا قلتَ: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، فالمرادُ بـ«الرَّجُلُ» حقيقةُ الرُّجوليَّةِ المتصوَّرَةِ في الذِّهن، فالمدحُ لتلك الحقيقةِ المطابَقَةُ لأفراد الرجال في

---

(١) هو موهوب بن أحمد بن محمد الجواليقي، أبو منصور، (والجوالقي نسبة إلى الجوالق، وهو وعاء، فارسي معرب) كان من كبار أهل اللغة، إماماً في فنون الأدب، ثقة صدوقاً، أخذ عنه ابن الجوزي وابن الأنباري وغيرهم، من تصانيفه: «الاقتضاب» في شرح أدب الكتاب، و«المعرب» و«تتمة درة الغواص» ، توفي سنة ٥٣٩ هـ. أخباره في: إنباه الرواة ٣/٣٣٥، ومعجم الأدباء ١٩/٢٠٥، ووفيات الأعيان ٥/٣٤٢.

وانظر رأيه في أثناء ترجمته من معجم الأدباء ١٩/٢٠٥، والتذييل والتكميل ٣/١٥٨، وارتشاف الضرب ٣/١٦، والمساعد ٢/١٢٦، والتصريح ٢/٩٥، والهمع ٥/٣١ .

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد الأنصاري المالقي، يعرف بـ«الشلوبين الصغير» ، من النبهاء الفضلاء، كان كثير التعفف، أخذ عن ابن عصفور، صنف شرحاً لأبيات سيبويه، وكمل شرح شيخه ابن عصفور على الجزولية، توفي سنة ٦٦٠ هـ. أخباره في بغية الوعاة ١/١٨٧ .

وانظر: رأيه في: ارتشاف الضرب ٣/١٦، والهمع ٥/٣١ .

(٣) قال أبو حيان في التذييل والتكميل ٣/١٥٨: «وهذا المذهب لا يتأتى إلا على مذهب الأخفش في كون الرابط يكون تكرار المبتدأ بغير لفظه... وقد أبطلوا مذهب الأخفش في كون الربط يكون بهذا، وما انبنى على الباطل باطل» .

الخارج الذين منهم زيدٌ، وهذا القول قال [به][1] جماعةٌ، ورجّحَهُ ابنُ الحاجب[2] وطوَّلَ الكلامَ في الدليل عليه، وحَكَمَ بأن غيرَه خطأً .

ورُدَّ: بأنه لو كان / المرادُ به العهدَ الذهني، لامتنعَ تثنيتُهُ وجمعُهُ؛ لأنَّ ما في [١١/ب] الذهنِ حقيقةٌ واحدةٌ، فليس لها ثانيةٌ فتُثَنّى، وبأن الجملةَ على هذا تخلو مماً يقُومُ مَقامَ الرابط؛ لعدم العموم في المعهود الذهني. ٥

أجاب ابن الحاجب عن ذلك: بأن الحقيقةَ الذهنيةَ لها جهتان:

جهةُ الإفراد المطابِقَةُ لها في الخارج وهي كثيرةٌ، فبهذا الاعتبار ثُنِّيَتْ وجُمِعَتْ، وأَغنَتْ عن الرابط.

وجهةُ اعتبارها في نفسِهَا، وهي حقيقةٌ واحدةٌ، فبهذا الاعتبار لا يُلحَظُ فيها العمومُ، فلا تُثَنّى، ولا تُجمَعُ، ولا تُغني عن الرابط، والله أعلَمُ . ١٠

الحكم الثَّالث: في الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز:

وقد اختلف النحويون في هذه المسألة على ثلاثة أقوال:

الأول: أنَّه لا يجوزُ الجمعُ بينهما فلا يُقالُ: نِعْمَ الرَّجُلُ رجُلاً زيدٌ، وبه قال سيبويهِ[3] وجمهورُ النحويين، وحجَّتُهُ: أنَّ التمييزَ إنما جيء به لرفع الإبهام، ولا إبهامَ

---

(١) زيادة ينتظم بها السياق .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٩٧ - ٩٨ ، وانظر: شرح الألفية للمرادي ٣/٨٤ .

(٣) الكتاب ٢/١٧٧، وانظر: الخصائص ١/٣٩٦، وشرح الجمل ١/٦٠٦، وشرح الكافية الشافية ٢/١١٠٧، وشرح التسهيل ٣/١٤، وارتشاف الضرب ٣/٢٢، والهمع ٥/٣٥ .
وقد تأول أبو علي الفارسي كلام سيبويه، على أن معناه: لا يكون الفاعل ظاهراً حيث يلزمُ التمييز، بل الفاعل في حال لزوم التمييز مضمرٌ لا غير، ألا ترى أنه تقول: نعم الرَّجُلُ رجُلاً زيدٌ، فلا يكون التمييز لازماً . نقله أبوحيان في منهج السالك ٢/٣٩٤، والمرادي في شرح الألفية ٣/٩٦. ولم أقف عليه في تعليقة أبي عليٍّ على الكتاب، مع أنه ذكر نص سيبويه في المسألة وعلق عليه بغير هذا، انظر: التعليقة ١/٣١٩ - ٣٢٠ .

=

هنا لارتفاعه بذكر الفاعل .

القول الثّاني: للمبرد[١] وابن السراج[٢] والفارسي[٣] أنّه يجوز الجمع بينهما، وعليه جماعة من المتأخرين منهم ابن مالك[٤]، وهو الظاهر، واستدلوا لهذا المذهب بالقياس والسماع؛ أما القياس: فإن التمييز قد جاء للتأكيد نحو قوله تعالى: ﴿ إنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْراً ﴾[٥] ألا ترى أنَّ «شهراً» تمييز[٦]، وهو تأكيد؛ لأنه لو لم يُذكر لفهم أنَّ الاثني عشر هي شهور، فلذلك يجوز أن تقول: نِعْمَ الرجُلُ رجُلاً زيدٌ، فيكون «رجُلاً» تمييزاً مؤكداً كـ«شهراً» في الآية .

وأما السَّماعُ: فمن النثر ما رُويَ من قول الحارثِ بنِ عُبَادٍ لما قُتل ابنُهُ: نِعْمَ القتيلُ قتيلاً أصلَحَ بينَ بكرٍ وتَغْلِبَ، على من رواه هكذا برفع الأول وبنصب الثّاني، وقد رُويَ على خلاف هذا، / وقد تقدم[٧] .

وانظر: حاشية (٤) من الملخص ٤٤٧، فقد نقل المحقق عن ابن أبي الربيع في الكافي ٣١٦/١ كلاماً يُفهَمُ منه أن سيبويه أجاز الجمع بين فاعل نعم الظاهر والتمييز، ولم أتمكن من الوقوف على هذا في الكتاب .

(١) المقتضب ١٤٨/٢ .

(٢) الأصول ١١٧/١ .

(٣) الإيضاح ١٢٨. قال ابن يعيش: «وعلى تقدير أن يكون العامل فيه [أي: في (زاداً)] نِعْمَ، فإن ذلك من ضرورة الشعر، هكذا قال أبو بكر بن السراج، وما ثبت للضرورة يتقدر بقدر الضرورة، ولا يجعل قياساً» شرح المفصل ١٣٣/٧، والهمع ٣٥/٥.

(٤) شرح التسهيل ١٤/٣ ــ ١٥، ومنهم أيضاً الزمخشري في المفصل ٣٢٦، وابن أبي الربيع في الملخص ٤٤٧، وابن القواس في شرح الألفية ٩٧٠/٢. وعقب أبو حيان على كلام ابن مالك بقوله: «وأما ما ذكره المصنف من أن الحامل لسيبويه ما ذكر من الآيات وأبيات الشعر ليست من هذا الباب، فليس بجيد؛ لأن الفرق ظاهر ...» .

(٥) سورة التوبة: من الآية: ٣٦ .

(٦) في الأصل: «تمييزاً» .

(٧) انظر: صفحة: ٢٥ .

ومن النَّظم قولُ جرير يهجو الأخطلَ: [١٢/أ]

وَالتَّغْلِبيُّونَ بِئسَ الفَحَلُ فَحْلُهُمُ فَـحْـلاً وَأُمُّـهُـمُ زَلاَّءُ مِنْطِيقُ[(١)]

التقدير: بِئسَ الفحلُ فحلاً فحلُهُم، فـ«فحلاً» تمييزٌ، و«فحلُهُم» هو المذمومُ، والزلاَّءُ من النساء: الصغيرةُ العَجُزِ[(٢)]، والمِنطِيقُ: الكثيرةُ الكلام، يُطلَقُ على الرَّجُلِ والمرأةِ بغير تاءٍ.

وقال الآخرُ:

تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَاداً[(٣)]

التقدير: فَنِعمَ الزادُ زاداً زادُ أبيك، فـ«زادُ» تمييزٌ، و«زادُ أبيك» هو الممدوحُ.

وقال الآخرُ:

نِعْمَ الفَتَاةُ فَتَاةُ هِنْدُ لَو بَذَلَتْ رَدَّ التَّحِيَّةِ نُـطْـقـاً أَو بِإِيمَـاءِ[(٤)]

ورُدَّ ما احتجُّوا به من القياس والسَّماع، **أمَّا القياسُ**: فإنَّ «نِعْمَ الرجُلُ رجُلاً» لا يُقاس في التمييز على نحو قوله تعالى: ﴿ إنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْراً ﴾؛ للفرق بينهما، ألا ترى أنَّ «الرجلَ» لم يُوضَعْ مُبهَماً فيَحتَاجُ في موضعٍ من المواضع إلى

---

(١) البيت من بحر البسيط، وهو في ديوان جرير ١٩٢/١، والشاهد في: المقرب ٧٣، وشرح التسهيل ١٤/٣، وشرح الكافية الشافية ١١٠٧/٢، والمساعد ١٣٠/٢، والتصريح ٩٦/٢، والهمع ٣٥/٥.

(٢) تاج العروس (زلل).

(٣) البيت من بحر الوافر، وهو لجرير يمدح عمر بن عبد العزيز ـ رحمه الله ـ في ديوانه ١١٨/١، من قصيدة مطلعها:

أَبَتْ عَيْنَاكَ بِالحَسَنِ الرُّقَادَا وأَنْكَرَتِ الأَصَادِقَ والبِلاَدَا

والشاهد في المقتضب ١٤٨/٢، والإيضاح ١٢٩، وشرحه (المقتصد) ٣٧٢/١، وإيضاح شواهده ١٣٢/١، والخصائص ٣٩٦/١، وشرح المفصل ١٣٢/٧، وشرح الجمل ٦٠٦/١، وشرح التسهيل ١٥/٣، والخزانة ٣٩٤/٩، وغيرها من المصادر.

(٤) من بحر البسيط، ولم أقف على قائله، والبيت في: شواهد التوضيح ١١٠، وارتشاف الضرب ٢٢/٣، وأوضح المسالك ٢٧٧/٣، والتصريح ٩٥/٢، والمغني ٦٠٤، وشرح أبياته ٢٧/٧، والهمع ٣٥/٥، والخزانة ٣٩٨/٩.

التَّمييز، بخلاف «اثْنَا عَشَرَ» ونحوِهِ، فإنه وُضِعَ أولاً على الإبهام، فيَحتَاجُ إلى التمييز، فإذا اقترَنَ بالكلام في مَوضِعٍ مَا مَا يُغني عن التَّمييز، صارَ التَّمييزُ مُؤَكِّداً .

وأمَّا السَّماعُ فأوَّلوهُ بأن يكون المنصوبُ المدَّعَى تمييزاً حالاً مؤكِّدَةً[1]، التقدير: نِعْمَ القتيلُ في حال كونه قتيلاً وكذلك الباقي، [فما كان] مشتقاً فلا إشكالَ، وما كان جامداً أُوِّلَ بالمشتق، وزادُوا في تأويل قوله: «زاداً» أن يكونَ «زاداً» مصدراً منصوباً بـ«تزوَّدْ» على حذف الزوائد، وقد حكى الفراءُ[2] فيه ذلك. وقيل: هو بدلٌ من «مثل»[3]. وقيل: هو مفعولٌ بـ«تزوَّدْ»[4]، و«مثلَ» على هذا الإعراب كان صفةً لـ«زاد»، ثم قُدِّمَ وانتَصَبَ على الحال. وقيل: «زاداً» تمييزٌ لـ«مِثلَ»[5] كما تقول: لي مثلُكَ غلاماً، وفي

هذا / التأويل الفصلُ بين التمييز والمميِّز. هذا ما ذَكَرُوهُ من التأويلات . [١٢/ب]

قال الشَّيخُ أبوحيَّان[6]: وعندي أنَّ التأويلَ في هذا النوع، أن يكون في «نِعْمَ» ضميرٌ مستترٌ، والمنصوبُ تميزٌ له، والظاهرُ المرفوعُ هو المخصوصُ بالمدح أوالذم، قُدِّمَ على التمييز، وحيثُ ثَمَّ مرفوعٌ ثانٍ كان بدلاً من المرفوع الأوَّلِ، فتُعرِبُ «قتيلاً» تمييزاً للضمير في نِعْمَ، و«القتيلُ» هو الممدوحُ، التقدير: فنِعمَ قتيلاً القتيلُ المعروفُ، وتُعربُ «فَحلاً» تمييزاً للضمير في بِئسَ، و«الفحلُ» هو المخصوصُ بالذم، و«فحلُهُم» بدل منه، التقدير: بِئسَ فحلاً الفحلُ فحلُهُم، وكذلك في الباقي .

---

(١) انظر: المقرب ٧٣، والتذييل والتكميل ١٦٤/٣ .

(٢) انظره في شرح المفصل ١٣٣/٧، والتذييل والتكميل ١٦٥/٣، وتقديره: تزود مثل زاد أبيك فينا تزوداً .

(٣) كأنه أوقعه على المخصوص أي: تزود مثل زاد أبيك زاداً حسناً. ينظر التذييل والتكميل ١٦٥/٣.

(٤) انظر: المقرب ٧٣، وشرح المفصل ١٣٣/٧ ، والتذييل والتكميل ١٦٥/٣ .

(٥) شرح المفصل ١٣٣/٧ .

(٦) التذييل والتكميل ١٦٥/٣ بتصرف .

قلتُ: وهذا التأويلُ حسنٌ قريبُ المتناول، لولا ما فيه من تقديمِ المخصوص بالمدح أو الذم على التَّمييز، وهو قليلٌ .

القول الثَّالث: لبعض النَّحويين(١) وهو التفصيلُ بين أن يقترن بالتَّمييز زيادةُ معنىً لا تُفْهَمُ من الفاعل فيَجُوزُ، أو لا يقترنُ به زيادةُ معنىً فيمتَنِعُ، فيَجُوزُ: نِعْمَ الرَّجُلُ رجُلاً صالحاً زيدٌ؛ لأنَّ التَّميزَ قد اقترنَ به معنى الصلاح، وهو غيرُ مفهوم من الفاعل، ويمتنعُ: نِعْمَ الرجُلُ رجُلاً زيدٌ؛ لعدم الزيادةِ، والله أعلم .

الحكم الرابع: في توابع الفاعل الظاهر في هذا الباب:

أمَّا **العطفُ والبدلُ** فجائزان، بشرط أن يَصلُحَا لمباشرة نِعْمَ وبئسَ(٢)، بناءً على أنَّ العطفَ والبدلَ على تقدير تكرار العامل، فتقول: نِعْمَ الرجلُ والمرأةُ زيدٌ وهندٌ، ونعمَ الرجلُ غلامُ المرأةِ زيدٌ؛ لأنَّكَ لو قلتَ: نِعْمَ المرأةُ هندٌ، ونِعْمَ غلامُ الرجلِ زيدٌ، جاز، فلو قلتَ: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، أو نِعْمَ الرجلُ رجلٌ زيدٌ، لم يجز؛ لأنَّكَ لو قلتَ: نِعْمَ زيدٌ، ونعمَ رَجُلٌ، لم يَجُزْ على الصحيح .

وأمَّا **التَّأكيدُ** فلا / يخلو(٣) أن يكون لفظياً أو معنوياً(٤)، فإن كان لفظياً، أجازَهُ [١٣/أ]

---

(١) منهم ابنُ عصفور ـ رحمه الله ـ في المقرب: ٧٢، ولكنه أخذ بمذهب الجمهور في شرح الجمل ٦٠٦/١، قال أبو حيان في منهج السالك ٣٩٣/٢: «والجوازُ اختيارُ الناظم، والمنعُ اختيارُ ابنِ عصفور»، وانظر: التذييل والتكميل ١٦٥/٣، وشرح الألفية للمرادي ٩٤/٣، والمساعد ١٣٠/٢، والهمع ٣٥/٥ .

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ١٨/٣، وشرح الألفية للمرادي ٨٧/٣، والمساعد ١٢٩/٢ .

(٣) في الأصل: «فلا يجوز» ولعل الصواب ما أثبته، والله أعلم .

(٤) انظر: الأصول ١٢٠/١ .

ابن مالك[1] فتقول: نِعْمَ الرَّجُلُ الرَّجُلُ زيدٌ، قال الشيخ أبو حيان[2]: وينبغي أن لا يُقْدَمَ على جواز ذلك إلا بسماعٍ من العرَب؛ لأن فاعلَ نِعْمَ وبئسَ له أحكامٌ مغايِرَةٌ لكثير من أحكام غيرهما .

وإن كان معنوياً فمَن قال: إنَّ الألفَ واللامَ للجنس، فينبغي أن لا يجوزَ، قال ابنُ مالك[3]: لأن القصدَ بالتأكيد المعنوي رفعُ توهُّمِ إرادة الخصوص بما ظاهرُهُ العمُومُ، أو رفعُ توهُّمِ المجاز بما ظاهرُهُ الحقيقةُ، وفاعلُ نِعْمَ وبئس بخلاف ذلك؛ لأنه قائمٌ مَقَامَ الجنس، فلا يُتوهَّمُ فيه خصوصٌ ولا مجازٌ، فلا احتياجَ إلى التأكيد المعنوي[4]، ومَن قال: إن الألفَ واللام للعهد، فينبغي أن لا يُجوِّزَ التأكيدَ المعنويَّ، فيقولَ: نعمَ الرجُلُ نفسُهُ؛ لأنَّ الرجلَ عنده ليس مُراداً به الجنسُ .

وأماَّ النعتُ ففيه خلافٌ؛ ذهب الجمهورُ أنه لا يجوزُ، وأجازه قومٌ منهم ابنُ السَّرَّاجِ والفارسيُّ[5]، ومن أدلتهم: قولُ الشَّاعر:

---

(١) شرح التسهيل ٣/١٠، ومثله في شرح الكافية ٢/٣١٧. وانظر: شرح الألفية للمرادي ٣/٨٥، والمساعد ٢/١٢٨ .

(٢) ارتشاف الضرب ٣/١٩ .

(٣) شرح التسهيل ٣/١٠، وانظر: شرح الألفية للمرادي ٣/٨٥ .

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٣/١٩، والمساعد ٢/١٢٨ .

(٥) تعارضت نقول العلماء حول رأي الجمهور، وكذلك رأي ابن السراج ومعه الفارسي في مسألة جواز نعت فاعلَي نعمَ وبئس؛ فالشارح هنا يقررُ أن الجمهورَ لا يجيزون ذلك، وهو متابعٌ لأبي حيان الذي نص على ذلك في ارتشاف الضرب ٣/١٨، والتذييل والتكميل ٣/١٦١ ومثله في شرح الألفية للمرادي ٣/٨٥، والهمع ٣/٣١ .

والذي نقله ابنُ مالك - في رأي الجمهور - هو جوازُ النعت خلافاً لابن السراج والفارسي. شرح التسهيل ٣/٨، ١٠، وتابعه ابنُ هشام في المغني ٧٦٥ حيث قال: « وأجاز غيرُ الفارسي وابنِ السراج نعتَ فاعلَي نعم وبئس ....» وبناءً عليه يكون رأيُ الجمهور هو جوازُ النعت لا منعُهُ، كما نص المصنِّفُ ومن قبلِهِ أبو حيان والمرادي - رحمهم الله تعالى - .

=

نِعمَ الفتى المرّيُّ أنتَ إذَا هُمُ حَضَروا لَدَى الحُجُرَاتِ نَارَ المُوقِدِ[1]

= أما رأيُ ابنِ السراج والفارسيِّ فيُفهَمُ مما سبق - من كلام ابن مالك وابن هشام - أنهما يذهبان إلى المنع، ويحملان ما جاء منه على البدل، بينما نص المصنف يدل على أنهما يذهبان إلى الجواز. والحقُّ أن الصوابَ ما قرره ابنُ مالك؛ وهو المنعُ، فقد نصَّ ابنُ السراج على ذلك بقوله في الأصول ٣/١٢٠: «وقد جاء في الشعر منعوتاً لزهير:

نعمَ الفتى المرّيُّ أنت إذا هُمُ حضَروا لدَى الحجُرَاتِ نارَ الموقِدِ

وهذا يجوزُ أن يكون بدلاً غيرَ نعت، فكأنه قال: نعمَ المريُّ أنتَ ...» .

أما رأيُ أبي عليٍّ، فقد نقل البغداديُّ عنه في التذكرة قولَه: «قُرِئَ على أبي بكر من الأصول:

(نعمَ الفتى المري أنت ...)

البيت. قال أبو بكر: حمَلَهُ قومٌ على الصفة، وهو عندنا على البدل؛ لأن وصفَهُ قبيحٌ. قال أبو عليٍّ: لأن فاعلَ نعم إذا كان ظاهراً فالمقصودُ به الجنسُ، وليس بعد الجنس شيءٌ يُلبِسُ فيفصِّلَ بينهما» الخزانة ٩/٤٠٥ .

وممن صرح بجواز النعت العلامةُ أبو الفتح بنُ جني في إعراب الحماسة: لوحة (١٩١ - مخطوط) عند قول يزيد بن قُنافَةَ:

لَعَمْري وَمَا عُمْري عليَّ بهيِّنٍ لَبِئْسَ الفَتَى المدعُوُّ باللَّيلِ حاتمُ

قال: « قال أصحابنا في قول الشاعر:

«نعم الفتى المري أنت ...»:

إن «المريَّ» بدلٌ من الفتى، قالوا: وذلك أنَّ فاعلَ نعم وبئس لا يجوزُ وصفُهُ من حيث كان واقعاً على الجنس، والجنسُ أبعدُ شيء عن الوصف؛ لفساد معناه - وقد ذكرنا ذلك -، فلما كان كذلك، عدلوا به عن الوصف إلى البدل، فقياسُ هذا أن يكون « المدعوُّ » بدلاً من « الفتى » - كذا قالوا - فأما أنا فأُجيزُ جوازاً حسناً أن يكون « المدعوُّ » وصفاً لـ « الفتى »...» وتبعه أيضاً المرزوقي في شرح الحماسة ٣/١٤٦٤-١٤٦٥، وانظر: التبصرة ١/٢٧٨، وشرح الألفية للمرادي ٣/٨٥، وشرح أبيات المغني ٧/٢٣٥.

(١) البيت لزهير بن أبي سُلمى، وهو في ديوانه: ٢٧٥ بشرح الإمام ثعلب، و٢٣٣ بشرح الأعلم. وفي الأصل: « لدى المحراب » ولعله تحريف، وما أثبته هو ما في الديوان والمصادر .

والشاهد في: الأصول ١/١٢٠، والتبصرة ١/٢٧٨، وشرح التسهيل ٣/١٠، والتذييل والتكميل ٣/١٦١، والمساعد ٢/١٢٨، والمغني ٧٦٥، وشرح أبياته ٧/٢٣٥، وشرح الأشموني ٣/٣١، والخزانة ٩/٤٠٤. و(المري): نسبة إلى مرة أحد أجداد سنان بن حارثة، الذي كان زهير مادحاً =

ومن منع ذلك قال: إنَّ « المرِّيَّ » بدلٌ لا نعتٌ .

الحكم الخامس: في الفصل بين نِعْمَ وبئسَ وفاعلِهما الظاهر:

ولا يخلو الفاصلُ أن يكون مماً يتعلّقُ بالفاعل أو لا، فإن كان مما يتعلّقُ بالفاعل نحو: نِعْمَ فيك الرّاغبُ زَيدٌ، فمَنَعَه عامَّةُ النَّحْويين(١)؛ لِمَا يَلزَمُ فيه من تقديم بعض الصِّلَةِ على الموصول؛ لأنَّ « أل » موصولةٌ، و« فيك » من تمام الصلة. وأجازه الكِسَائيُّ(٢)، ويشهَدُ له قولُ رِفَاعَةَ الفَقْعَسيُّ(٣):

فَبَادَرْنَ الدِّيَارَ يَزِفْنَ فِيهَا ... وَبِئْسَ مِنَ الْمَلِيحَاتِ الْبَدِيلُ

فـ« من المليحات » متعلق بـ« البديل »، وقد قُدِّمَ عليه، ويمكن أن يكون « من المليحات » / يتعلّقُ بفعل خَرَجَ مَخرَجَ البيان؛ أي: أعني من المليحات، فلا يكون فيه دليلٌ. [١٣/ب]

ويَزِفْنَ: بالزاي والفاء أخت القاف ومعناه: يتَبَخْتَرْنَ ويمِلْنَ .

وأجاز أبو عليٍّ في « التذكرة »: نِعْمَ فيكَ الرَّاغِبُ زَيدٌ(٤)، على أنَّ « فيكَ » يتعلّقُ

له ولابنه هرم بن سنان. و(الحجرات): جمع حُجَر، وهو جمع حجرة، يريد شدة الشتاء. و(المُوقد): الذي لا تخمد ناره للضيف والطارق، وقيل: الحجرات: السرادقات. (شرح الديوان لثعلب) .

(١) انظر: الملخّصُ: ٤٤٦، والتذييل والتكميل ١٦١/٣، والهمع ٣٢/٥ .

(٢) علّق ابن السراج رحمه الله على كلام الكسائي بقوله: «ولا أعرفه مسموعاً من كلام العرب... فإن قال: أجعل (فيك) وأقدمه كما قال: ﴿ بئسَ للظالمين بدلا ﴾ قيل له: هذا أقرب إلى الصواب...» وانظر: المثال في: الأصول ١١٩/١، والمسائل البصريات ٨٣٤/٢، والتبصرة ٢٧٧/١، والتذييل والتكميل ١٦١/٣، ومنهج السالك ٣٩٣/٢، وارتشاف الضرب ١٩/٣، والهمع ٣٢/٥ .

(٣) لم أقف له على ترجمة فيما اطلعت من المصادر . والبيت في: التذييل والتكميل ١٦١/٣، ومنهج السالك ٣٩٣/٢، وارتشاف الضرب ١٩/٣، والهمع ٣٣/٥، والدرر ٢٠٦/٥

(٤) الذي يظهر من كلام أبي علي في المسائل البصريات ٨٣٤/٢ - ٨٣٧ أنه لا يجيز ذلك، حيث قال في معرض حديثه عما نقله الكسائي من قولهم: (لنعم فيك الراغب زيد) قال: «ولا أظن الكسائي

=

بـ«نِعْمَ»، وفيه نَظَرٌ .

فإن كان الفاصلُ مِمَّا لا يتعلق بالفاعل؛ فالنَّحويُّون على المنع[1]، سواءٌ كان ظرفاً أو مجروراً أو غيرَهما، فلا يُقالُ: نِعْمَ في الدَّارِ الرَّجُلُ زَيدٌ، ويجوز: نِعْمَ الرَّجُلُ في الدار زَيدٌ. إلا أنَّ بعضَ الأندلسيين[2] جنَحَ إلى الجواز قال: «نِعْمَ» غيرُ مركَّبةٍ مع فاعلها، ومتمكِّنةٌ من رفع الظاهر والمضمَر، فلا مانعَ من الفصل بينها وبين فاعلِها. وكلامُهُ غيرُ ظاهر؛ لأنَّ بابَ نِعْمَ وبئس ليس بقياسٍ، وما جاء من الفصل في الشِّعر حُمِلَ على الشذوذ، قال الشَّيخُ أبو حيان[3]: وَجَدتُ في شعر العرب الفصلَ بين بِئسَ ومرفوعها بـ« إذن » وأنشد:

أجاز تقديم الصلة على الموصول، ولكن إن قال: أجعله تبييناً، وأجعل العامل فيه الفعل؛ لأن نعم فعل، والظروف تعمل فيها المعاني، فإذا كانت المعاني تعمل فيها، فالفعل أجدر أن يعمل فيها، فإن قيل: إن هذا فعل لا يتصرف، فلا يفصل بينه وبين فاعله بالظرف ؟

قيل: ليس قلة تصرفه بأمنع له من العمل من المعاني، والمعاني تعمل فيها، فكذلك الفعل الذي لا يتصرف ...» مما سبق يفهم أن أبا علي يؤيد رأي الكسائي، إلا أنه عقب على ذلك مصرحاً برأيه فقال: «إلا أن الذي يضعف عندي هذا الذي أجازه، ويمنع منه اجتماعهم على المنع من الفصل بالظرف بين ما وخبره في التعجب، في قولهم: ما في الدار أحسن زيداً، فمنعهم هذا الفصل بالظرف بين المبتدأ وخبره مع أن العامل فيه فعلٌ أقوى من نعم... دلالة على الفصل بين نعم وفاعله أشد امتناعاً من حيث كان الفاعل أشد اتصالاً من الابتداء بالخبر... وإذا امتنع هذا في الابتداء بلا خلاف علمناه، وجب أن يكون فيما أجازه الكسائي أشد امتناعاً...» . وما نقله المؤلف ذكره أبو حيان في ارتشاف الضرب ١٩/٣ .

(١) انظر: الملخص ٤٤٦، والتذييل والتكميل ١٦١/٣، والهمع ٣٢/٥ .

(٢) يقصد ضياءَ الدين بنَ العلج النحوي، فقد نقل عنه أبو حيان في التذييل والتكميل ١٦١/٣، وارتشاف الضرب ١٩/٣ ذلك فقال: «وفي البسيط: يصح الفصل بين الفعل والفاعل لتصرفه في رفعه الظاهر والمضمر، وعدم التركيب. انتهى» وانظر: الهمع ٣٢/٥ .

(٣) والظاهر من كلامه هذا أنه يقول بجوازه، انظر: المراجع السابقة .

أَرُوحُ وَلَمْ أُحْدِثْ لِلَيلَى زِيَارَةً لَبِئْسَ إِذَنْ رَاعِي المَوَدَّةِ والوَصْلِ[(١)]

وبالقَسَم، قال:

بِئسَ عَمْرُ اللهِ قَومٌ طُرِقُوا فَقَرَوا أَضْيَافَهُمْ لَحْماً وَحِزْ[(٢)]

ففي هذا البيت على رواية «عَمْرُ الله» شاهدان: تنكير فاعل بِئسَ، والفصلُ بين

٥ بِئسَ وفاعلها.

الحكم السادس: في لَحَاق نِعْمَ وبئسَ التاءُ الساكنةُ الدالةُ على تأنيث الفاعل الظاهر:

ولا يخلو الفاعل أن يكون مُذكَّراً كُني به عن مذكَّرٍ، أو مؤنثاً كُني به عن مؤنَّثٍ، أو مذكَّراً كُني به عن مؤنَّثٍ، أو مؤنَّثاً كُني به [عن][(٣)] مذكَّرٍ، فهذه أربعة أقسام[(٤)]:

أما الأول فمثاله: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، واتفق النحويون على عدم لحاق تاء التأنيث

١٠ هنا؛ لأن الفاعل مذكَّرٌ، وقد كُني به عن مذكَّرٍ وهو «زيد».

وأما الثَّاني فمثاله: نِعْـمَ المرأةُ هندٌ، ويجوز فيه الوجهان[(٥)]، فمَن ألحقَ التاءَ، فلا إشكالَ؛ / لأن الفاعلَ مؤنَّثٌ حقيقيٌّ كُني به عن مؤنَّثٍ حقيقيٍّ، ومَن لم يُلْحِقْ فلأنَّ [١٤/أ] نِعْمَ فعلٌ غيرُ متصرف، وأشبَهَ الحرفَ، والحرفُ لا تلحقُهُ العلامةُ؛ لتأنيث ما بعده، ومنهم مَن قال: إنما لم تَلحَق العلامةُ؛ لأن الفاعلَ اسمُ جنس، واسمُ الجنس يجوزُ تأنيثُهُ

---

(١) البيت لمجنون ليلى، وهو في ديوانه: ١٨١،ونسبه ابن المعتز في طبقات الشعراء: ٣٢٩ إلى أبي هلال الأحدب واسمه غُصَين بنُ بَرَّاق، في أثناء ترجمته له . والبيت في : الحماسة ٧٣/٢، وشرحها للمرزوقي ١٣١٨/٣، وشرحها للتبريزي ١٥٣/٣، والتذييل والتكميل ١٦١/٣، ومنهج السالك ٣٩٣/٢، وارتشاف الضرب ١٩/٣، والهمع ٣٣/٥ .

(٢) سبق تخريجه صفحة: ٢٨،وهناك روي (بئس قوم الله)،وبالروايتين جاء أيضاً في الهمع ٣٣/٥-٤٠.

(٣) «عن» ساقطة من الأصل .

(٤) انظر:ها في التذييل والتكميل ١٦٩/٣ .

(٥) قال سيبويه رحمه الله: «واعلم أن نِعْمَ تؤنث وتذكر، وذلك قولك: نعمت المرأة، وإن شئت قلتَ: نعمَ المرأةُ، كما قالوا: ذهب المرأةُ، والحذفُ في نِعْمَ أكثرُ الكتاب ١٧٨/٢ .

وتذكيره[١].

وأما **الثالث** فمثاله: نِعْمَ البَلَدُ هذه الدارُ، فيجوزُ إلحاقُ العلامة وتركُهَا[٢]، فإلحاقُهَا باعتبار أنَّ البلدَ كُنِيَ به عن الدار، وهي مؤنثةٌ، وتركُهَا باعتبار لفظ البلد؛ لأنه مُذَكَّرٌ، وعَدَمُ إلحاق العلامة أحسنُ. فمن إلحاق العلامة قولُ الشاعر:

أَوْ حُرَّةٌ عَيْطَلٌ ثَبْجَاءُ مُجْفَرَةٌ دَعائِمَ الزَّوْرِ نِعْمَتْ زَوْرَقُ البَلَدِ[٣]

فأَلحَقَ العلامَةَ وإن كان الزَّورَقُ مذكَّراً؛ لأنه كُنِيَ به عن المؤنث، وهي الحرَّةُ، والعَيطلُ: الطويلة العُنق، وثَبجَاء: بالمثلَّثة والموحَّدَة من أسفل والجيم: العريضَةُ ما بين الكاهل والظهر[٤]، ومُجْفَرَةٌ بالجيم: عظيمةُ الجُفْرَة[٥] وهي الجوف، والدعائمُ: المراد بها اليَدَان، والزَّوْر: أعلى الصَّدر[٦]، والزَّورَقُ: السفينة الصغيرة. يصِفُ ناقته بالشدة واتساعِ ما بين يديها، وأنها في البر كالسفينة في البحر.

ويَظهَرُ من كلام سيبويه[٧] أنَّ هذا القِسمَ لا يجوزُ فيه إلحاقُ التاء، وكذلك يَظهَرُ

---

(١) انظر: شرح المفصل ١٣٦/٧ .

(٢) ينظر الكتاب ١٧٩/٢ .

(٣) البيت لذي الرمة في ديوانه ١٧٤/١، من قصيدة يمدح بها هلال بن أحوز التميمي مطلعها:

يَا دَارَ مَيَّةَ بالخَلْصَاءِ فَالجَرَدِ سَقْياً وإن هِجْتِ أدنى الشَّوقِ لِلكَمِدِ

والشاهد في معاني القرآن للفراء ٢٦٨/١، والصحاح (زرق)، والتبصرة ٢٧٦/١، والمفصل ٣٢٧، وشرحه للخوارزمي (التخمير) ٣١٩/٣، ٣٢٠، وشرحه لابن يعيش ١٣٦/٧، وشرح الجمل ٦٠٧/١، والمقرب ٧٢، وشرح التسهيل ٢٠/٣، والتذييل والتكميل ١٧٠/٣، والخزانة ٤٢٠/٩ . و(الحرة): الكريمة، أراد بها الناقة .

(٤) انظر: التاج (ثبج) .

(٥) في تاج العروس (حفر): «ومن المجاز: الجُفرَة ـ بالضم ـ: جوفُ الصدر، أو هو ما يجمع الصدر والجنبين، وقيل: هو منحنى الضلوع، وكذلك هو من الفرس وغيره، ... وهو مجفَّرٌ ـ بفتح الفاء ـ أي: واسعها، أي: الجفرة» وانظر: الصحاح (حفر)، وفي الخزانة ٩/ ٤٢١ ضبطها العلامة البغدادي رحمه الله بكسر الفاء فقال: «والمجفِرةُ: بضم الميم وسكون الجيم وكسر الفاء: ...».

(٦) كنى بـ «دعائمَ الزَّور» عن عظم قوائمها (الخزانة) .

(٧) سها المؤلف رحمه الله في إيراد هذا الرأي لسيبويه ومعه ابن عصفور هنا، وكان عليه أن يذكره في القسم الرابع، (وهو التالي)، أما هذا القسم (وهو ما كان مذكراً كُني به عن مؤنث)، فسيبويه يجيز

من كلام ابن عصفور(١). وقد تأولوا كلام سيبويه .

وأما القسم الرابع فمثاله: نِعْمَ الدَّارُ هذا البَلَدُ، ففيه إلحاقُ العلامةِ وتركُهَا، فإلحاقُهَا باعتبار تأنيثِ الدار، وتركُهَا باعتبار أنَّ الدارَ كُني بها عن البلد وهو مذكّرٌ، وإلحاقُ العلامة أحسنُ(٢).

٥ فإن كان الفاعلُ مثنىً أو مجموعاً نحو: نِعْمَ المرأتان الهندان، ونِعْمَ النِّساءُ إخوتُك، جاز الوجهان، وتركُ العلامة مع الجمع أحسنُ، والله أعلم .

انتهت أحكامُ الفاعل الظاهرِ .

وأما إن كان مضمراً فله أحكام :

الأول: في / إثباته، وقد اختلف النَّحْويون في الفاعل من قولك: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ [١٤/ب]

١٠ على أربعة أقوال:

الأول: لسيبويه(٣) ومعظمِ البصريين أنَّ الفاعلَ في نِعْمَ ضميرٌ مستترٌ، و«رجُلاً» تفسيرٌ له، فهو يعود إليه، التقدير: هو رجُلاً زيدٌ، قال الله تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ

فيه إلحاق العلامة وتركها، قال رحمه الله: «وأما قولهم: هذه الدار نعمت البلد، فإنه لما كان البلدُ الدارَ، أقحموا التاء، فصار كقولك: من كانت أمك، وما جاءت حاجتك. ومن قال: نعمَ المرأةُ، قال: نعمَ البلدُ» الكتاب ٢/١٧٩ . وانظر: الحاشية التالية .

(١) مذهب ابن عصفور في هذه المسألة هو عكس ما ذكره الشارح، فابن عصفور هنا يوجب إلحاق التاء؛ لأنه كناية عن مؤنث. انظر: شرح الجمل ١/٦٠٧ .

(٢) هنا كان ينبغي للمؤلف ـ رحمه الله ـ أن يذكر رأي سيبويه وابن عصفور (وهو عدم جواز إلحاق التاء). قال سيبويه: «... وكذلك: هذا البلدُ نعمَ الدارُ، لما كانت البلدَ ذُكّرَتْ، فلزمَ هذا في كلامهم لكثرته، ولأنه صار كالمثل، كما لزمت التاءُ في: ما جاءت حاجتك» الكتاب ٢/١٧٩، وقال ابن عصفور: «إلا أن يكون مذكّراً كُنيَ به عن مؤنث، أو مؤنثاً كُنيَ به عن مذكّر، فإنك تعامل الفاعل إذ ذاك معاملة ما كُنّيت به عنه» شرح الجمل ١/٦٠٧ .

(٣) الكتاب ٢/١٧٨ ـ ١٧٩، وانظر: شرحه لأبي سعيد السيرافي (مخطوط) ٣/٣٠، وشرح التسهيل ٣/١١ ـ ١٢،

بَدَلاً﴾[١] ففي «بِئسَ» ضمير هو الفاعل، و«بدلاً» مفسر له. وقال الشاعر:

نِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةٌ ... إلاَّ وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَزَرا[٢]

وهذا القولُ هو الصَّحيحُ. ومن دلائله: ما حُكِيَ من قولهم[٣]: «نِعْمَ هُمْ قوماً أنتُمْ»، فـ«هم» تأكيدٌ للفاعل المضمَر المستتر في «نِعْمَ».

القول الثَّاني: للكسائي والفراء[٤]: أنَّ الفاعلَ هنا لا يكونُ مضمراً، وإنما الفاعل المقصود بالمدح والذم، فإذا قلتَ: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ، فالفاعل هو زيد، وكذلك إذا قلت: بِئسَ رجُلاً زيدٌ.

واختلفا في المنصوب قبل الفاعل؛ فقال الكسائيُّ: هو حالٌ جامدةٌ لُحِظَ فيها الاشتقاق، وقال الفراءُ: تمييزٌ منقولٌ من الفاعل[٥]، الأصلُ عنده: رجلٌ نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ، فحُذِفَ «رجل» وقامت صفتُهُ مَقامَهُ، ثم أُسند الفعلُ إلى «زيد» فانتصب «رجلٌ» الذي كان فاعلاً على التمييز.

---

(١) سورة الكهف: من الآية: ٥٠ .

(٢) ينسب إلى زهير بن أبي سُلمى، ولم أجده في ديوانه المطبوع بشرح ثعلب والأعلم. وهو في: شرح التسهيل ١٦٣/١، ١٦٩/٢، والتذييل والتكميل ١٦٢/٣، وأوضح المسالك ٢٧٥/٣، والتصريح ٣٩٢/١، وشرح الأشموني ٣٢/٣. (تعر): تنزل، و(مرتاع بها): متقلب فيها، و(وزراً): ملجأ.

(٣) انظر: هذا القول في التذييل والتكميل ١٦٣/٣، وارتشاف الضرب ٢١/٣، والمساعد ١٢٩/٢، وشرح الأشموني ٣٢/٣، والهمع ٣٤/٥ .

(٤) انظر: هذا القول في التذييل والتكميل ١٦٣/٣، وارتشاف الضرب ٢٠/٣، ومنهج السالك ٣٩٠/٢.

(٥) وزاد أبو حيان: «ويقبح عنده ـ أي: الفراء ـ تأخيره؛ لأنه تمييز وقع موقع المرفوع، وأفاد إفادته؛ لأن كلاً منهما بين الجنس الذي مدحت به زيداً، ولا يجوز تقدُّمُه على نعم، كما لا يجوز تقديمُ ما وقع موقعه، وأما الكسائي فيجيز تأخيرَ النكرة عن زيد، فيقول: نعم زيد رجلاً، ولا يجوز تقديمها على نعم كمذهب الفراء، وإن اختلفا في التوجيه، فعلى رأي الكسائي لا يجوز؛ لأن العامل في الحال غير متصرف ....» التذييل والتكميل ١٦٢/٣، وارتشاف الضرب ٢٠/٣ .

وردَّ مذهبُهُما بأمور(١):

الأول: أنه يقال: نِعْمَ رجُلاً أنت، ونِعْمَ رجُلاً هو، فلو كان «أنت» و«هو» فاعِلَين لـ«نِعْمَ» لوجب اتصالهما بالفعل، وكونهما منفصلين، دليلٌ على أنهما ليسا فاعِلَين؛ لأن الضمير الفاعل لايجوز انفصالُهُ مهما قُدِرَ على اتصاله .

٥ **الثّاني:** أنّه يقال: إخوتك نِعْمَ رجالاً، فيتعيَّن أن يكون الفاعل هنا ضميراً؛ لأنه ليس في الكلام ما يَصلُحُ أن يكون فاعلاً غيرُه .

الثّالث: أنّه يقال: نِعْمَ رجُلاً كانَ زيدٌ، فلو كان «زيد» فاعلاً، لم تدخل عليه «كان»؛ لأن «كان» تُخرجُهُ عن كونه فاعلاً .

الرابع: أنّه يجوز / في قولك: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ: نِعْمَ رجُلاً، بحذف «زيد»، ولو [١٥/أ]

١٠ كان «زيدٌ» فاعلاً لم يحذف(٢).

القول الثّالث: للكوفيين أنّه ليس هناك فاعلٌ لا ملفوظٌ به ولا مقدَّرٌ؛ لأن الكلام في معنى ما لا يحتاجُ إلى فاعِلٍ، ألا ترى أنّه في معنى: زيدٌ الممدُوحُ(٣).

وردَّ: بأنه يلزم منه بقاءُ الفعل دون فاعل .

القول الرابع: لابن الطراوة أنَّ الفاعلَ محذوفٌ(٤)، كأنَّ التقدير: نِعْمَ الرجُلُ

---

(١) ذكر الثلاثة الأولى منها أبو حيان رحمه الله، انظرها في التذييل والتكميل ١٦٢/٣ .

(٢) قال السيوطي: «وقيل: جاز الحذف أيضاً إذا عُلِمَ نحو حديث: «من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت» الهمع ٣٤/٥ .

(٣) حكاه ضياءُ الدين بنُ العلج، صاحبُ البسيط، ونسبه إلى الكوفيين. انظره في التذييل والتكميل ١٦٢/٣، وارتشاف الضرب ٢٠/٣ - ٢١.

(٤) واحتج على رأيه أيضاً: «بأن الفاعل لا يبرز في التثنية والجمع، ولأنه موضع إبهام لأجل استغراق المدح، ومواضع الإبهام يحسن فيها الحذف ...» التذييل والتكميل ١٦٢/٣، وانظر: كتاب ابن الطراوة النحوي ٢٧٢، وقد وافقه على رأيه هذا علي بن مسعود الفرخان في كتابه المستوفى ١١١/١ حيث قال: «وإذا قلت: نعم رجُلاً زيد، فالمشهور أن فاعل نعم محذوف بشريطة التفسير ...» .

رجُلاً، ثم حُذفَ الفاعلَ؛ لأنه معلومٌ في الذهن . **ورُدَّ**: بأن الفاعلَ لا يُحذَف .

الحكم الثّاني:

إذا قلنا: إنَّ الفاعلَ في (نِعْمَ) مِن قولك: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ، ضميرٌ، فهل يُرادُ به الجنسُ أو الشَّخصُ، في ذلك خلافٌ، وهو مبني على الأقوال الأربعة في الألف واللام في الفاعل[1]، فالذين قالوا: إن الألف واللام للعهد الذهني أو الخارجي قالوا: الضمير في نِعْمَ من قولك: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ، يُرادُ به الشخصُ الذهني أو الخارجي، والذين جعلوا الألف واللام للجنسِ الحقيقي أو المجازي اختَلفوا؛ منهم مَن جعل الضميرَ للشخص، ومنهم مَن جعله للجنس.

استدلَّ مَن جعل الضميرَ للشخص بتثنية المفسِّر وجمعِهِ في نحو قولك: نِعْمَ رجلين الزيدان، ونِعْمَ رجالاً الزيدون، إذ لو كان الضميرُ للجنس لم يُثَنَّ تفسيرُهُ، و لم يُجْمَع؛ لأنَّ الجنسَ لا يُثنَّى ولا يُجمَعُ، فكذلك تفسيره.

واستدلَّ مَن قال: إنه للجنس بكونه لا يبرُزُ، فإنه كالمثَلِ، واعتَذَرُوا عن التثنية والجمع بأنهما ليسا باعتبار كونه شخصاً، بل باعتبار تتبُّعِ أفرادِ الجنس اثنين اثنين أو ثلاثةٍ ثلاثةٍ، فيكونُ على طريقة: هما خيرُ اثنين في الناس؛ أي: هما خير الناس بقيد تتبعهم اثنين اثنين، وقد تقدَّمَ هذا التأويلُ[2] في فاعل نِعْمَ إذا كان ظاهراً. / والضمير [١٥/ب] جارٍ على حكم الظاهر .

الحكم الثّالث: في تابع هذا الضمير :

ولما كان هذا الضمير مبنياً على الإبهام تعظيماً لمعناه أشبَهَ ضمير الشأن، فعاملوه معامَلَتَه في عدم توكيدِه والبدلِ منه والعطفِ عليه، وأما النعتُ فممتنعٌ بالأصل؛ لأن

---

(١) انظر: ما سبق صفحة: ٣٤ فما بعدها .

(٢) انظر: ما سبق صفحة ٢٣ .

الضمير لا ينعت ولا ينعت به، وأما ما تقدم من قولهم: نِعْمَ هم قوماً أنتم[(١)]، على أنَّ «هم» توكيدٌ للضمير في نِعْمَ، فشاذٌّ لا يُعوَّلُ عليه .

الحكم الرابع: إذا كان هذا الضميرُ مؤنثاً فهل تلحقُ فعلَه علامةُ التأنيث أم لا ؟

فيه خلافٌ؛ ذهب الجمهور أنك بالخيار، فتقول: نعمَت جاريةً جاريتُك، بإلحاق العلامة، وإن شئتَ أسقطتَها، واستغنيتَ بتأنيث المفسِّرِ عنها[(٢)]، ونصَّ الأستاذُ أبو الحسينُ بنُ أبي الربيع[(٣)] على المنع من إلحاق العلامة؛ لأن تأنيث المفسِّر قد أغنى عنها، فلا فائدةَ في إلحاقها، وفيه نظر؛ لأن هذه الحجة عابها جواز إسقاط العلامة، فقولهم: إن فعلْتَ كذا وكذا فبها ونِعْمَتْ، فيه شذوذٌ واحدٌ؛ وهو حذفُ التمييز، وعلى مذهب

(١) انظر: صفحة ٤٦ .

(٢) وهناك من النحاة من نص على وجوب إلحاق التاء، نقل أبو حيان رحمه الله في ارتشاف الضرب ٢٢/٣ ما نصه: «وإذا كان المضمرُ مفسَّراً بمؤنث، فنص أبو غانم [وهو المظفر بن أحمد بن حمدان المتوفى سنة ٣٣٣هـ] في كتابه «المحلى» على إيجاب التاء فتقول: نعمت جاريةً جاريتُك، وبئستْ جاريةً جاريتُك» . وانظر: التذييل والتكميل ١٦٢/٣، ويظهر من ابن مالك أنه يقول بهذا الرأي، حيث قال: «ويقع فاعل هذا الباب ضميراً مستتراً مفسَّراً بعده بتمييز مطابق للمخصوص بالمدح والذم نحو: نعم رجُلاً زيد، ونعمت امرأة هند ...» شرح التسهيل ١١/٣ - ١٢ .

(٣) هو أبو الحسين عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي، إمام أهل النحو في زمانه، فقيه فرضي مقرئ، أخذ عن الدباج والشلوبين، من تصانيفه: «شرح كتاب سيبويه» و «الكافي في شرح الإيضاح» و «البسيط في شرح الجمل» و «الملخص في ضبط قوانين العربية» وغيرها. توفي سنة ٦٨٨ هـ . أخباره في: درة الحجال ٧٠/٣، وغاية النهاية ٤٨٤/١-٤٨٥، وبغية الوعاة ١٢٥/٢ .

والنص في كتابه الملخص في ضبط قوانين العربية ٤٤٧ قال: «لا تقول: نعمت امرأة هند، إنما تقول: نعم امرأة هند، استغنوا بتأنيث المفسِّر» ، وقد وهم محقق الكتاب فخلط بين مسألتين: أولاهما: كونُ الفاعل ضميراً، وهو الذي لا يجيز فيه ابنُ أبي الربيع إلحاقَ التاء. والثّانيةُ: كونُ الفاعل ظاهراً، وفيه أجاز ابن أبي الربيع - كغيره - إلحاقَ العلامةِ وإسقاطَها، وعلى هذه المسألة نصَّ في كتابه «الكافي في شرح الإيضاح» ٢١٤/١، فعلّقَ المحققُ على الموضع الأول، بما قرره ابنُ أبي الربيع في الكافي قاصداً الموضعَ الثّاني، وفرقٌ بينهما، انظر: حاشية المحقق رقم (١) في الملخص ٤٤٧ .

ابن أبي الربيع شذوذان: إلحاق العلامة، وحذف التمييز، وسيأتي الكلام على هذا في حذف التمييز.

الحكم الخامس: في تثنية هذا الضمير وجمعه :

واختلف النحويون في ذلك: فذهب سيبويه والبصريون أنّه لا يثنى ولا يجمع فلا يقال: نِعْمَا رجُلَين الزَّيدان، ولا: نِعْمُوا رجالاً الزَّيدون، قال سيبويه[1]: «واعلم أنك لا تُظهرُ علامةَ المضمَرين في نِعْمَ، لا يقولون: نِعْمُوا رجالاً، يكتفون بالذي يفسره».

وأجاز الكوفيون تثنيته وجمعه فأجازوا: قومُك نِعْمُوا رجالاً،وأخواك نِعْمَا رجُلَين، روى ذلك الكِسَائي[2] عن العرب،وحكى الأخفشُ[3] في كتابه «الكبير»[4]:نِعْمَا رَجُلَين الزيدان، / ونِعْمُوا رجالاً الزَّيدونَ، ونِعِمْنَ نساءً الهندات، وتُكسَرُ العينُ؛ لالتقاء [١٦/أ] الساكنين مع [نون][5] النسوة، وقد سُمِعَ من كلامهم[6]: ونِعْمَ بهم قوماً، قال ابنُ مالك[7]: مراده: ونعموا قوماً، لكن زاد باء الجر في الفاعل كما زيدت في:

---

(١) الكتاب ١٧٩/٢ .

(٢) انظره في: أمالي ابن الشجري ٤٢٢/٢، وشرح الجمل ٥٦٦/١، وشرح التسهيل ٥/٣، وارتشاف الضرب ٢٣/٣، والتذييل والتكميل ١٦٦/٣، ومنهج السالك ٣٩٠/٢ .

(٣) عن أبي محمد وأبي صالح الأسديَّين، قال الأخفش: «إني لا آمن أن يكونا قد فُهِّما التلقين» انظر: التذييل والتكميل ١٦٦/٣،ومنهج السالك ٣٩٠/٢، وارتشاف الضرب ٢٣/٣، والهمع ٤٠/٥.

(٤) هو كتاب: «المسائل الكبير» ، ويظن كثيرون أنه هو معاني القرآن للأخفش، والحقُّ أنه كتاب مغاير لمعاني القرآن الموجود بين أيدينا، وعن كتاب المسائل الكبير يقول الأخفش نفسه: «لما دخلت بغداد، أتاني هشام الضرير، فسألني عن مسائلَ عَمِلَها وفروعٌ فرَّعها، فلما رأيت أن اعتماده واعتماد غيره من الكوفيين على المسائل، عملتُ كتاب «المسائل الكبير» ، فلم يعرفوا أكثر ما أوردته فيه» . طبقات النحويين واللغويين ٧٣، وانظر: مقدمة تحقيق كتاب معاني القرآن للأخفش صفحة: ٢١ وما بعدها .

(٥) ساقطة من الأصل .

(٦) انظره في: شرح التسهيل ١٤/٣، والتذييل والتكميل ١٦٦/٣، وارتشاف الضرب ٢٣/٣ .

(٧) شرح التسهيل ١٤/٣ .

﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾[١] .

الحكْمُ السَّادسُ: [في عودة هذا الضمير]:

الضمير في نِعْمَ من قولك: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ، يعود على « رجل»، وهو من الضمائر التي تعود على ما بعدها لفظاً ورتبةً، وقد تقدَّمَ ذكرُه في باب الضمير[٢].

وإنما جاز أن يعودَ على ما بعدَه[٣] لفظاً ورتبةً لِلُزُوم استتارِه واستقلالِ الكلام بدونه، فصار كأنه ليس موجوداً في الكلام، فكأنه ليس ثَمَّ ضميرٌ يعودُ على ما بعدَه .

فإن قيل: فلأيِّ شيءٍ لم يعُدْ على « زيدٍ» وهو المخصوصُ بالمدح ؟

فالجواب: من أوجُهٍ:

الأول: لو عاد على « زيدٍ» لكان يحلُّ محلَّه، والعلَمُ لا يكونُ فاعلَ (نِعْمَ) لخصوصه، وفاعلُ نِعْمَ لا يكون إلا عامّاً .

الثَّاني: لو عاد إلى « زيدٍ» لم يؤتَ بـ« رجل» إذ لا حاجةَ إليه، فلمَّا التُزِمَ ذِكرُهُ، عُلِمَ أنَّ الضميرَ يعودُ إليه، لا إلى زيدٍ .

الثَّالث: لو عاد إلى « زيدٍ» لم يجزْ حذفُهُ في حالٍ من الأحوال؛ لأن مفسِّرَ الضمير لا يُحذَفُ فقالوا: نِعْمَ رجُلاً، فدلَّ أنَّ الضميرَ لا يَعودُ إليه .

الحكْمُ السَّابعُ: في الفصل بين نِعْمَ وبئسَ ومفسِّرِ الضَّميرِ الفاعلِ لهما:

وقد استدلوا على جوازه بقوله تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلاً﴾[٤] فوقع الفصل بين

---

(١) سورة النساء: من الآية: ٧٩، ١٦٦ ، وسورة الرعد: من الآية: ٤٣، وسورة الإسراء: من الآية: ٩٦ .

(٢) سبق ذكره في السفر الثَّالث من هذا الشرح لوحة (١٧٨)، ويقوم على تحقيقه الزميل إبراهيم رجب بخيت في مرحلة الدكتوراه بجامعة أم القرى .

(٣) في الأصل: «على ما قبله» وهو خطأ .

(٤) سورة الكهف: من الآية: ٥٠ .

« بِئسَ » و« بدلاً » بالجار والمجرور، وقال ابن أبي الربيع[1]: لا يجوز. وهو محجوجٌ بظاهر الآية[2]، والله أعلم .

المسألة الثالثة: في لحاق « ما » لنعم وبئس:

ولا يخلو إذا لحقتهما « ما » أن يقعَ بعدها اسمٌ أو فعلٌ :

فإن وقع بعدها اسمٌ، فنَقَلَ الشَّيخُ أبوحيَّان[3] في « ما » ثلاثة أقوال: ٥

الأول: لسيبويه والمبرد وابنِ السراج والفارسي، وأحدُ قولَي الفراء، ورُوي عن الكسائي[4] : أنَّ « ما » معرفةٌ تامةٌ بنفسها[5]، غيرُ مفتقرة إلى صلة ، وهي فاعلُ نِعْمَ وبئسَ، والمرفوعُ بعدها هو المخصوصُ / بالمدح أو الذم، فإذا قلتَ: بِئسَمَا تزويجٌ ولا مَهْرٌ[6]، التقدير: بِئسَ التزويجُ تزويجٌ عَرِيَ عن المَهْرِ، وكذلك قولُهم: غَسلتُهُ غَسْلاً نِعِمَّا[7]، ودَقَقْتُهُ دقّاً نِعِمَّا[8]، أي: نِعْمَ الغَسْلُ ونعمَ الدقُّ، وهذا القولُ هو المعوَّلُ ١٠ [١٦/ب]

---

(١) الملخص: ٤٤٧ .

(٢) ونقل الصيمري في التبصرة والتذكرة ٢٧٧/١ إجماع النحاة على جواز الفصل بين نعمَ وبئسَ ومفسِّر الضمير .

(٣) التذييل والتكميل ١٦٠/٣، وارتشاف الضرب ١٧/٣ .

(٤) انظر: الكتاب ٧٣/١، ومعاني القرآن للفراء ٥٧/١ ـ ٥٨، والمقتضب ١٧٥/٤، ومعاني القرآن للأخفش ٣٩/١، والإيضاح ١٣٠ ـ ١٣١، وشرح التسهيل ٩/٣، ولأبي علي رحمه الله رأي آخر، يرى فيه أن «ما» نكرة، وهي تفسير للفاعل المضمر في نعمَ. انظره في كتابه الحجة للقراء السبعة ٣٩٩/٢ .

(٥) قال ابن مالك معلقاً على ذلك: «وندر تمامها معرفة هنا، كما ندر تمامها نكرة في باب التعجب » شرح الكافية الشافية ١١١١/٢.

(٦) هذا قول من أقوال العرب، ينظر في: معاني الفراء ٥٨/١، والتذييل والتكميل ١٦٠/٣، ومنهج السالك ٣٩٥/٢، وارتشاف الضرب ١٧/٣ .

(٧) انظره في: الكتاب ٧٣/١، ومعاني الأخفش ٣٩/١، والمقتضب ١٧٥/٤، وارتشاف الضرب ١٧/٣، قال أبو حيان في منهج السالك ٣٩٦/٢: «وكان أبو إسحاق بن ملكون يقول: « ما » هنا أشدُّ إبهاماً من « شيء »، وموقعُها هنا أحسنُ موقع؛ لأن القصدَ في المدح والذم تعميمُ جنس الممدوح والمذموم، فكأنه هنا مدَحَ كلَّ شيء لأجل ذكر، أو ذم كل شيء» .

(٨) انظر: شرح التسهيل ١٢/٣، وشرح الكافية الشافية ١١١١/٢ .

عليه؛ لأنَّ عليه جادَّةَ البصريين، إلاَّ أنَّ فيه جعْلَ «ما» معرفةً من غير صلة .

القول الثَّاني: لبعض البصريين[1] أنَّ «ما» نكرةٌ غيرُ موصوفة، منصوبةٌ على التمييز، وفاعلُ نِعْمَ وبئس مستتر فيهما، والمرفوعُ بعد «ما» هو الممدوحُ أو المذمومُ، فإذا قلتَ: نِعْمَ مَا زيدٌ، وبئسَمَا عمروٌ، فالتقدير: نِعْمَ شيئاً زيدٌ، وبئْسَ شيئاً عمروٌ .

ورُدَّ: بأن «ما» متوغِّلةٌ في الإبهام، وكلُّ متوغِّلٍ في الإبهام لا يكون تمييزاً[2]، وبأنَّ التمييزَ من شأنه أن يقبل الألفَ واللام، و«ما» لا تقبلُ ذلك .

القول الثَّالث: للفراء[3] أنَّ «ما» مركبةٌ مع نِعْمَ وبئس، فلا محل لها من الإعراب، والمرفوعُ بعدها فاعلٌ بنعمَ وبئسَ. وفرَّعوا على هذا القولِ أنَّ من قال: بِئْسَت المرأةُ هندٌ، لم يقل: بئست ما هندٌ، ومن أجاز: نعمَت المنزلُ مكةُ، لم يلزمْهُ أن يقولَ: نعمَت ما جارَتُكَ .

فإن وقع بعد «ما» فعلٌ نحو: نِعْمَ ما صنعْتَ، فنقل الشيخ أبو حيان[4] في «ما» عشرة أقوال:

الأول: أن تكون «ما» فاعلاً اسماً معرفة[5]، والمخصوص محذوف، والفعل صفة له، التقدير: نِعْمَ الشيءُ شيءٌ صنعتَهُ، وهذ القولُ هو المعوَّلُ[6] عليه .

---

(١) منهم أبو علي الفارسي، ذهب إليه في الحجة ٢/٣٩٩، وتبعه العلامة ابن يعيش في شرح المفصل ٧/١٣٤.

(٢) قال ابن عصفور: «وجاء التمييز بـ«ما» وإن كانت شديدة الإبهام؛ لاختصاصها بالنعت» . شرح الجمل ١/٦٠١ .

(٣) انظر: معاني القرآن له ١/٥٧، وشرح التسهيل ٣/٩ .

(٤) انظرها في ارتشاف الضرب ٣/١٧، وفي التذييل والتكميل ٣/١٦٠ ذكر منها سبعة فقط .

(٥) انظر: الكتاب ١/٧٣، وشرحه للسيرافي ١/١٨٣ (مخطوط)، وشرح التسهيل ٣/٩، وشرح عمدة الحافظ ٢/٧٨٣، والمساعد ٢/١٢٦ .

(٦) في الأصل: «المفعول» .

القول الثاني: أن تكون «ما» نكرة منصوبة على التمييز[١]، والفعلُ صفةٌ للمخصوص المحذوف، التقديرُ: نِعْمَ شيئاً شيءٌ صنعْتَ .

القول الثالث: للأخفش[٢] والزجاج[٣] وتبعهما الزمخشري[٤] أنَّ «ما» نكرة منصوبة على التمييز، والفعل بعدها صفةٌ لها، والمخصوصُ محذوفٌ .

القول الرابع: للفارسي[٥] أنَّ «ما» موصولة، والفعل صلتها، والمخصوص محذوف .

القول الخامس: للفراء[٦] وهو أنَّ أصل الكلام: نِعْمَ ما ما صنعْتَ، والفاعل / [١٧/أ] ضمير مستتر، و«ما» الأولى نكرة منصوبة على التمييز، و«ما» الثانية موصولة، والفعل صلتها، وهي المخصوص بالمدح، وحذفت الأولى استغناء عنها بالموصولة، والتقدير: نِعْمَ شيئاً الذي صنعْتَه .

القول السادس: للكسائي[٧] وهو كالقول الخامس، إلا أنَّ المحذوف فيه عند

---

(١) وإليه ذهب ابن يعيش في شرح المفصل ١٣٤/٧، وعقب الرضي في شرح الكافية ٣١٦/٢ على هذا الرأي فقال: «وأيضاً يلزم حذف الموصوف، أي المخصوص، وإقامة جملة مقامه في نحو: ﴿نعما يعظكم به﴾ و ﴿لبئس ما شروا به أنفسهم﴾ وهو قليل» .

(٢) معاني القرآن ٣٩/١ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١٧٢/١ .

(٤) المفصل ٣٢٧ .

(٥) المسائل البغداديات ٢٥١ ـ ٢٥٣، وانظر: الإيضاح في شرح المفصل ١٠١/٢، قال ابن عقيل: «وزعم بعض المغاربة أن هذا مذهب البصريين، والحق أن طائفة منهم قالوه، والمحققون منهم على القول المذكور أولاً [أي قول سيبويه]» . المساعد ١٢٧/٢ .

(٦) الواضح من كلامه في معاني القرآن ٥٧/١ أنه لا يجيزه، وأنه يذهب إلى الرأي الثامن المذكور في الصفحة التالية من النص، وانظر ارتشاف الضرب ١٨/٣ .

(٧) نقله الفراء في المعاني ٥٧/١ قال: «قال [أي الكسائي]: أرادت العرب أن تجعل «ما» بمنزلة الرَّجُلُ حرفاً تاماً، ثم أضمروا لصنعتَ «ما» كأنه قال: بئسما ما صنعتَ، فهذا قوله، وأنا لا أجيزه» . قال ابن مالك معلقاً على رأي الكسائي: «فـ(ما) الموجودة عنده فاعل، و«ما» المقدرة مبتدأ ... فمذهبه كمذهب سيبويه، إلا أن المحققين من أصحاب سيبويه يجعلون التقدير: نعم الشيء شيءٌ صنعتَ» شرح التسهيل ١٣/٣ .

الكسائي هي الموصولةُ.

السابع: أنَّ الكلامَ خالٍ عن حذف «ما» أُخرَى، و«ما» الموجودةُ مصدريةٌ أغنَت مع الفعل بعدها عن الفاعل والممدوح، ويدلُّ على ذلك أنك إذا قلتَ: نِعْمَ ما صنَعْتَ، استقلَّ الكلامُ في الظَّاهِرِ، فلو قدَّرْتَها بالمصدر، لم يستقلَّ الكلامُ حتى تقدر الفاعلَ والممدوحَ فتقولُ: نِعْمَ الصُّنعُ صُنْعُكَ، ولو قلتَ: نِعْمَ صُنعُكَ، لم يستقلَّ الكلامُ.

الثَّامن: للفراء والفارسي[1] أنَّ «ما» فاعلةٌ موصولةٌ، يُكتَفَى بها وبصلتها عن المخصوص.

التاسع: أنَّ «ما» كافةٌ لنعْمَ، فدخَلَت على الجملة الفعلية، ولم يُحتَجْ إلى فاعلٍ كـ«قلَّ» إذا دخَلَت عليها «ما» نحو قولك: قَلَّمَا يَقومُ زَيدٌ[2].

العاشر: أنَّ «ما» نكرةٌ موصوفةٌ مرفوعةٌ بالفاعل، فإذا قلتَ: نِعْمَ ما صَنَعْتَ، فـ«ما» فاعلٌ، و«صَنَعتَ» صفتُهُ، والمخصوصُ محذوفٌ التقدير: نِعْمَ شيءٌ صنعتَهُ هذا الصُّنعَ، والله أعلَمُ.

المسألة الرابعة: في المنصوب في هذا الباب:

قد تقدَّمَ الكلامُ على المنصوب بعد الفاعل الظَّاهر، والكلامُ هنا في المنصوب بعد الفاعل المضمَر نحو: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ، وله أحكامٌ:

---

(١) معاني القرآن ٥٧/١، وانظر شرح التسهيل ٩/٣، وارتشاف الضرب ١٨/٣.

(٢) وبه قال الصيمري في التبصرة والتذكرة ٢٧٩/١، وانظر: شرح المفصل للخوارزمي ٣١٦/٣ ـ ٣١٧، قال الرضي في شرح الكافية ٣١٦/٢: «قال الأندلسي: هذا بعيدٌ؛ لأن الفعل لا يُكف لقوته، وإنما ذلك في الحروف...»، وتابع الرضي قائلاً: «ويمكن أن يقال: إنما جاز أن يكف نعم وبئس مع فعليتهما؛ لعدم تصرفهما ومشابهتهما للحرف، إلا أنه يحتاج إلى تكلف في إضمار المبتدأ والخبر في نحو: ﴿فنعما هي﴾».

الأول: في شروطه:

وله شروطٌ: **الأول**: أن يتأخر عن نِعْمَ وبئس نحو: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ، وبئس رجُلاً عمروٌ، فلو قلت: رجُلاً نِعْمَ زيدٌ، لم يجز؛ لأن «رجُلاً» مفسِّرٌ للضمير في نِعْمَ، والمفسِّر لا يُقدَّمُ على المفسَّر.

الثاني: أن يتقدم على المخصوص، فلا يجوز: نِعْمَ زيدٌ رجُلاً، إلا شذوذاً، / وقد تقدَّم ما فيه من الخلاف[1]. [١٧/ب]

الثالث: أن يكون مطابقاً للمخصوص في الإفراد والتثنية والجمع نحو: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ، ونِعْمَ رَجُلَين الزيدان، ونِعْمَ رِجَالاً الزيدون، فلا يقال: نِعْمَ رجُلاً الزيدان .

الرابع: أن يكون مبيناً للنوع الذي قُصِدَ فيه المدحُ أوالذمُّ، فلا يكون بالأسماء المتوغلة في الإبهام نحو: غير ومثل، فلو قلت: نِعْمَ غيرَك زيدٌ لم يجز؛ لأن «غيرك» لا يبين النوعَ الذي قصدتَ مدحَ زيدٍ فيه، وما ذاك إلا أنَّ «غيراً» مبهمٌ، ينطلقُ على جنس زيدٍ وعلى غيره .

الخامس: أن لا يكون فيه معنى المفاضلة نحو أفعلِ التفضيلِ لو قلتَ: نِعْمَ أفضلُ من زيدٍ أنتَ، ونِعْمَ أفضلُ رجلٍ أنتَ، لم يجز؛ لأن نِعْمَ لم تُحْدِث فيه مدحاً لم يكن قبلَ ذلك، وإنما الكلامُ كان مبنياً على المدح قبل دخولِ نِعْمَ .

السادس: أن يكون عاماً في الوجود، فلا يُقال: نِعْمَ شمساً هذه الشمسُ، ولا نِعْمَ قمراً هذا القمرُ، وما ذاك إلا أنَّ المخصوص في هذا الباب يكون بعضَ هذا المنصوب، والمخصوصُ هنا نفسُ المنصوب، فلو قلتَ: نِعْمَ شمساً شمسُ هذا اليوم، ونِعْمَ قمراً قمرُ هذه الليلة، جاز، قاله ابن عصفور[2]، لأنكَ أردتَ أن تمدحَ شمسَ اليوم المشار إليه في

---

(١) انظر: صفحة: ٢٩ .

(٢) لم أقف على هذا القول فيما اطلعت عليه من مؤلفاته، وقد ذكره أبوحيان في التذييل والتكميل ٣/ ١٦٣، وارتشاف الضرب ٣/٢١ دون أن ينسبه .

سائر الشُّمُوس التي تكون في الأيام، فكأنك لحَظْتَ تعدُّدَ الشمس باعتبار تعدُّدِ الأيام .

السابع: زاده ابنُ مالك[١]؛ أن يكون قابلاً للألف واللام، فيشمَلُ ما كان[٢] مفرَداً نحو: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ، وما كان مضافاً إلى نكرةٍ نحو: نِعْمَ غلام سَفَر غلامُكَ، وما كان موصوفاً نحو: نِعْمَ رجُلاً صالحاً زيدٌ، وإنما اشترَطَ فيه أن يقبلَ الألفَ واللام؛ لأنه لما كان نائباً عن الفاعل المقرون بالألف / واللام، اشترَطَ فيه قبولَ الألفِ واللام، [١٨/أ] قال ابنُ مالك: واحترزتُ بذلك عَمَّا لا يَقبلُ الألفَ واللامَ كـ«غير» و«مثل» و«أي» و«ما»، فلا يجوز عنده في «ما» من نحو قولك: نِعْمَ مَا صنعْتَ، أن يقع تمييزاً؛ لكونه لا يقبل الألف واللام، ورَدَّ عليه الشيخُ أبوحيَّان[٣]: بأنه قد جاء ما يقبلُ الألفَ واللامَ، ومع ذلك لا يصحُّ أن يكونَ تمييزاً نحو: قمر وشمس، فإنهما يقبلان الألفَ واللام، ولا يقعان تمييزاً كما تقدم. وفيه نظرٌ؛ لأنَّ ابنَ مالك إنما أراد أن يكونَ قابلاً للألف واللام مع حصول الشُّروط المتقدِّمةِ، وقد فاتَهُ[٤] العمومُ، وهو من الشُّروط .

الحكم الثَّاني: في حذفه:

وقد اختلفَ النحويون في ذلك على أقوال:

الأول: لسيبويه[٥]، أنَّه لا يجوز حذفُه وإن فُهم المعنى؛ لأنه جُعِل مفسِّراً للضمير الفاعل .

الثَّاني: أنَّه يجوز حذفُهُ للعلم به، وبه قال ابنُ عصفور[٦] وابنُ مالك[٧]، استدلَّ

---

(١) شرح التسهيل ١٣/٣ .

(٢) قوله «ما كان» مكرر في الأصل .

(٣) في التذييل والتكميل ١٦٣/٣ .

(٤) أي أبو حيان في تمثيله بـ«قمر» و«شمس» معترضاً على ابن مالك .

(٥) انظر: الكتاب ١٧٦/٢، قال سيبويه: «ولا يجوز أن تقول: نعم ولا ربه، وتسكت؛ لأنهم إنما بدأوا بالإضمار على شريطة التفسير... فالذي تقدم من الإضمار لازم له التفسير حتى يبينه» .

(٦) انظر: شرح الجمل ٦٠٢/١، والمقرب ٧٠ ـ ٧١، وتبعهُ ابن النَّحْوية في شرح الألفية (١٩٩) .

ابنُ عصفور بما وَرَدَ من كلامهم[١]: إنْ فعلْتَ كذا وكذا فبِهَا ونِعْمَتْ، التقديرُ: ونِعمَتْ فَعلةً فَعلتُكَ، محذوفُ التمييزِ والمخصوصِ بالمدح مَعاً .

واستدلَّ ابن مالك بقوله ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ يومَ الجمعةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ[٢]» وقَدَّرَ: فبالسُّنَّة ونِعْمَتْ السُّنَّةُ سُنَّةً، قال: فأضمرَ الفاعلَ على شريطة التفسير، وحذَفَ التمييزَ للعلم به، وتعقَّبَ[٣] الشيخُ أبوحيان عليه هذا التقدير فقال: إنَّه ليس بجيد؛ لأنه قدَّمَ فيه المخصوصَ على التمييز[٤]، قال: وصحةُ التقدير: ونِعْمَتْ سُنَّةً السُّنَّةُ .

القول الثَّالث: الفرق بين أن تلحقَ الفعلَ تاءُ التأنيث، فيجوزُ حذفُهُ كالحديث المتقدِّم، وبين أن لا تلحقَهُ تاءُ التأنيث، فلا يجوزُ[٥]، ووجهُ التَّفرقة: أنَّ هذا المنصوبَ أُتيَ به كالعوض من الفاعل المضمر، ولما كانت التاءُ في الفعل تدلُّ على الفاعل، فكأنها عِوضٌ منه، فاستُسْهِلَ / حَذْفُ المنصوب؛ لأنَّ في الكلام ما يدل على الفاعل . [١٨/ب]

والصَّحيحُ قولُ سيبويهِ، وما جاء مما ظاهرُه حذْفُ المنصوب أُوِّلَ، فمِن ذلك: الحديثُ المتقدمُ. وقد خرَّجهُ ابنُ عصفور وابنُ مالك على ما تقدَّمَ من تخريجهما،

---

(٧) انظر: شرح التسهيل ١٤/٣ .

(١) استدلال ابن عصفور هو في المقرب ٧٠-٧١ .

(٢) رواه أبو داود في سننه برقم: (٣٠٠)، وابن ماجه ٣٤٧/١ برقم: (١٠٩١)، والترمذي ٣٦٩/٢ برقم: (٤٩٧)، والنسائي ٩٤/٣ برقم: (١٣٧٨)، وقال الترمذي: حديث حسن.
وتكملة الحديث: «ومَن اغتسل فالغسل أفضل» . وانظر: غريب الحديث للخطابي ٣٢٢/٣، ورياض الصالحين: ٤٦٢.

(٣) في الأصل أقحمت «على» بعد «تعقب» والكلامُ مستقيمٌ بدونها .

(٤) وهو جائز عند البصريين دون الكوفيين، ولعل ابن مالك أخذ بمذهبهم في ذلك، انظر: المساعد ١٣١/٢، وراجع صفحة: ٢٩-٣٠ .

(٥) وهو رأي ابن العلج النحوي الأندلسي في كتابه البسيط، نقله عنه أبو حيان في التذييل والتكميل ١٦٣/٣ قال: «وفي البسيط: ولا يجوز حذف التمييز من المضمر فاعله؛ لأنه كالمعوض منه إلا بعوض كالتاء في نعمت، كقولك: إن تزوجْتَ هذه فنعمت هي ...» وانظر: المساعد ١٣٠/٢ .

وخرَّجهُ ابنُ هشامٍ الخَضراويُّ[1] على أنَّ التقدير: نِعْمَتْ الفَعْلَةُ الأخذُ بالسُّنَّة، قال: فـ«الفعلة» فاعل نِعْمَ، و«الأخذ بالسُّنَّة» مبتدأ، والخبرُ الجملةُ قبلَه، قال الشيخ أبوحيَّان[2]: هذا التخريجُ ليس جارياً على قواعد البصريين؛ لأنَّه زَعَمَ أنَّ «الفَعلةَ» فاعلُ نِعْمَ، وهو محذوفٌ، والفاعلُ لا يُحذَف .

الحكم الثَّالث: في إعراب هذا المنصوب:

وقد اختلفوا فيه على أقوال:

الأول: للبصريين وكثيرٍ من الكوفيين أنَّه تمييزٌ، على اختلافٍ في التأويل، فالبصريون يقولون: إنَّه من قَبيل المنقول من الفاعل، فإنَّ الأصلَ: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، فنُقِلَ «الرَّجُلُ» الذي هو الفاعل إلى التمييز، وجُعِلَ الفاعل ضميراً. والكوفيون يقولون: هو من قبيل قولهم: الإناءُ ممتلىءٌ مَاءً، فليس منقولاً من الفاعل، والتقدير عندهم: زيدٌ الممدوحُ رجُلاً .

القول الثَّاني: للكسائي أنَّه منصوبٌ على الحال[3]، فإذا قلتَ: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ. «رجُلاً» عنده حالٌ من «زَيدٍ»، و«زَيدٌ» فاعلٌ بِنِعمَ، وقُدِّمَت الحالُ على صاحبها، وكأنه لَحَظَ في «رجل» معنى الرجوليَّةِ .

---

(١) هو أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الخَضراوي الخزرجي الأندلسي، من أهل الجزيرة الخضراء، ويعرف بـ«ابن البرذعي»، عالم نحوي، أخذ عن ابن خروف وغيره، وأخذ عنه الشلوبين وغيره، من تصانيفه: «الإفصاح بفوائد الإيضاح»، و«الاقتراح في تلخيص الإيضاح»، و«شرح لأبياته»، توفي بتونس سنة ٦٤٦. أخباره في: إشارة التعيين ٣٤١، وطبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة: ١٢٣ (مخطوط)، وبغية الوعاة ٢٦٧/١ .
وانظر: رأيه هذا في التذييل والتكميل ١٦٣/٣ - ١٦٤ .

(٢) التذييل والتكميل ١٦٤/٣ .

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٢٠/٣، والمساعد ١٢٩/٢، ١٣٢، والهمع ٢٣/٥، وراجع صفحة: ٢٩-٣٠.

القول الثالث: أنه منصوب على التشبيه بالمفعول به؛ نقله الإمام موفق الدين أبوالبقاء يعيش بن علي بن يعيش الحلبي في «شرح المفصَّل» له[1].

المسألة الخامسة: في المخصوص بالمدح أوالذم في هذا الباب:

وله شرطان: **الأول**: أن يكون معرفةً نحو: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، أونكرةً لها مُسوِّغٌ يُقرِّبُها من المعرفة نحو: نِعْمَ الفتى رجلٌ من بني فلان، فـ«رجل» نكرةٌ، إلا أنَّه قَرُبَ من المعرفة؛ لكونه اختصَّ، ويَرِدُ على هذا الشرطِ قولُهُم: نِعْمَ البعيرُ جملٌ، ونِعْمَ[2] / [١٩/أ] الإنسانُ رجلٌ، ونِعْمَ مَالاً أَلْفٌ، و«نِعْمَ المالُ أربعون[3]»، فـ«جمل» و«رجل» و«ألف» و«أربعون» مخصصَاتٌ، وليست معارفَ ولا قريبةً منها[4]، **وأجيب**: بأن هذا شرطٌ أكثريٌّ[5] لا اعتداد بما خرج عنه لقلَّته، والأَولى أن يُقالَ: هذه النكراتُ فيها مُسَوِّغٌ، وهو: كونُ النكرةِ غيرَ مُرادةٍ بعينها، فقَرُبت من المعرفة[6].

الثَّاني: أن يكونَ مندرِجاً تحت فاعلِ نِعْمَ[7] نحو: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، فـ«زيدٌ»

(١) انظر: شرح المفصل ١٣١/٧، وقد سبق إلى هذا الرأي الصيمريُّ في التبصرة والتذكرة ٢٧٥/١ حيث قال: «والنكرةُ المنصوبة بعد نِعْمَ مشبهةٌ بالمفعول ...».

(٢) قوله: «ونِعْمَ» مكرر في الأصل.

(٣) هذا جزء من حديث، وتكملته: «نعم المال أربعون، والكثير ستون، وويل لأصحاب المئين، إلا من أعطى الكريمة، ومنح الغزيرة، ونحر السمينة، وأطعم القانع والمعتر» وقد أورده أبو حيان كاملاً في منهج السالك ٣٩٧/٢، والتذييل والتكميل ١٦٨/٣ .والحديث في: جمع الجوامع ٨٥٥/١-٨٥٦، وغريب الحديث للحربي ٢٠٦/١ .

(٤) هذا الإيراد من كلام أبي حيان، عَقَّبَ به على ابن مالك. انظر: التذييل والتكميل ١٦٩/٣ .

(٥) أي: مبني على الغالب من كلام العرب، وفي الأصل: «ألا اعتداد» .

(٦) هذا من كلام ابن عصفور، حيث زاد شرطاً في النكرة المبتدأ بها، فقال: «كذلك ينبغي أن يزاد في شروط الابتداء بالنكرة أن تكون النكرة لا تراد بعينها نحو: رجل خير من امرأة ...» شرح الجمل ٣٤٢/١، وانظر: منهج السالك ٣٩٧/٢، وارتشاف الضرب ٢٥/٣ .

(٧) عبر ابن مالك عن هذا الشرط بقوله: «أن يصلح للإخبار به عن الفاعل موصوفاً بالممدوح بعد (نعم) ...» شرح التسهيل ١٨/٣ . وانظر: ارتشاف الضرب ٢٥/٣ - ٢٦ .

مندرجٌ تحتَ « الرَّجُلُ »، وإنما اشترطَ ذلك؛ لأنه لو لم يندرج تحت فاعلِ نِعْمَ لم يكن له تعلُّقٌ، والتعلُّقُ بينهما حاصلٌ؛ لكون المخصوص إما أن يكون مبتدأً وما قبله الخبرُ، فيلزمُ أن يكونَ مندرجاً تحت الفاعلِ؛ ليقوم له ذلك مَقامَ الذِّكْرِ الرَّاجعِ له، وإما أن يكون خبرَ مبتدإٍ محذوفٍ، فيكونُ كالتفسير للفاعلِ .

وإذا لم يكُنْ مُندرِجاً تحتَه، لم يصحَّ أن يكونَ تفسيراً له.

وقد عبَّروا عن هذا الشَّرطِ بأن قالوا: أن يكونَ أخصَّ من فاعلِ (نِعْمَ)، فلا يكونُ أَعَمَّ ولا مُسَاوِياً[١].

وقد عبَّر عنه الجُزُولِيُّ[٢] بأن يصْدُقَ عليه فاعلُ نِعْمَ، فلا يقال: نِعْمَ الرجلُ الفَرسُ؛ لأن « الفرس » لا يندرج تحت « الرَّجُلُ »، ولا: نِعْمَ الرجلُ الإنسانُ؛ لأن الإنسانَ أعمُّ؛ لكونه يُطلقُ على الرَّجُلِ والمرأة، ولا: نِعْمَ الرَّجلُ المرءُ؛ لأنَّ المرءَ مُسَاوٍ.

قلتُ: تقتضي عبارةُ الجزولي جوازَ وقوعِ المُسَاوي مخصوصاً؛ لأنه اشترَطَ أن يَصْدُقَ فاعلُ نِعْمَ على المخصوص، والمساوي يَصدُقُ على مساويه، فليست عبارتُهُ بمخلِّصَةٍ، إلا أن يُريدَ [بـ]« يَصدقُ عليه » اندراجَهُ تحتَه .

وما جاء ظاهرُه مخالفاً لما قرَّرناه فمُؤوَّلٌ، فمِن ذلك قولُه تعالى: ﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ﴾[٣] فظاهرُه أنَّ ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾ هو المخصوصُ، مع أنَّه

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ١٩٦/٣، وارتشاف الضرب ٢٦/٣ .

(٢) هو أبو موسى عيسى بن يللبخت الجزولي ـ نسبة إلى (جُزُولة) من قبائل البربر ـ عالمٌ نحويٌّ، أخذ عن ابن بري وغيره من الأئمة، وعنه أخذ أبو علي الشلوبين وابنُ معط وغيرهما، من تصانيفه: المقدمة في النحو وتعرف بالجزولية، وشرح الأصول، وغيرها، توفي سنة ٦٠٧ هـ. أخباره في: إنباه الرواة ٣٧٨/٢، ووفيات الأعيان ٤٨٨/٣، وبغية الوعاة ٢٣٦/٢ .

وانظر: قوله هذا في المقدمة الجزولية ص: ١٦٠ .

(٣) سورة الجمعة: من الآية: ٥ .

ليس مندرجاً تحت المَثَلِ الذي هو فاعلُ بِئسَ. وتأوَّلوهُ بوجهين[1]:

الأول: أنَّه على حذفِ المضاف، أي: بِئسَ مَثَلُ القومِ مَثَلُ الذين كذَّبوا بآيات الله، فصحَّ لاندراجه .

الثَّاني: أن يكون «الذين» / ليس مخصوصاً بالذم، وإنما هو في موضعِ الصِّفَةِ [١٩/ب] للقوم، ويكونُ المخصوصُ محذوفاً، التقدير: مَثَلُ القومِ المكذِّبينَ مَثَلُ هؤلاء. والأولُ أحسنُ؛ لأنَّه لما وَصَفَ ما أُضيفَ إليه فاعلُ بِئسَ، صارَ مخصَّصاً، والتخصيصُ مُنافٍ لِمَا قصدوا من عموم الجنس.

إذا تقرَّرَ هذا فاعْلَمْ أنَّ المخصوصَ على قسمين:

الأول: أن يكونَ متقدِّماً على نِعْمَ وبئسَ نحو: زيدٌ نِعْمَ الرجُلُ، وزيدٌ نِعْمَ رجُلاً، وزيدٌ بِئسَ الرجُلُ، وزيدٌ بِئسَ رجُلاً، وهذا هو الأصلُ .

الثَّاني: أن يكونَ متأخراً عنهما نحو: نِعْمَ الرجُلُ زَيدٌ، ونِعْمَ[2] رجُلاً زَيدٌ .

فإن كان متقدماً فله أحكام:

الأوَّل: في إعرابه، واتفقوا على أنَّه مبتدأٌ، والجملةُ بعدَه في موضعِ الخبر، سواءٌ قيلَ بفعلية نِعْمَ وبئسَ[3] أم باسميتهما[4]، إلا أنهم جوَّزوا في قولِ من قالَ باسميةِ نِعْمَ وبئسَ إعرابَهُمَا مبتدأً، والمخصوصُ الخبرُ، وبالعكس[5].

الحكم الثَّاني: في الرابطِ بين هذا المبتدأِ وخبرِه، واعلَمْ أنَّكَ إذا أتيتَ بالمبتدأ،

---

(١) انظرهما في: الإيضاح ١٢٨، والبيان ٢/٤٣٨، والتبيان ٢/١٢٢٢، وشرح التسهيل ٣/١٩، والتذييل والتكميل ٣/١٦٩، والبحر المحيط ٨/٢٦٧ .

(٢) كلمة «نعم» مكررة في الأصل .

(٣) هو قول البصريين .

(٤) هو قول الكوفيين .

(٥) انظر: التذييل والتكميل ٣/١٦٧، وارتشاف الضرب ٣/٢٤، ومنهج السالك ٢/٣٩٩ .

فلا يخلو أنْ يكونَ فاعلُ نِعْمَ ظاهراً نحو: زيدٌ نِعْـمَ الرَّجُـلُ، أو مضمـراً نحـو: زيـدٌ نِعْـمَ رجُلاً .

فإن كان الأول فقد اختلفوا في الرابط على أربعة أقوال:

الأول: أنَّ العمومَ الذي في فاعل نِعْمَ، أغنى عن الرابط؛ لأنَّ المبتـدأَ داخـلٌ تحتـه، ٥ وهذا قولُ الجمهور .

الثَّاني: أنَّ[1] الرابطَ محذوفٌ، التقديرُ: زيدٌ هـو نِعْـمَ الرَّجُـلُ[2] . **ورُدَّ:** بـأن هـذا الضميرَ المقدَّرَ هو مبتدأٌ ثانٍ، والجملةُ بعده في موضع الخبر، والجميعُ خـبرٌ عـن «زيـدٍ»، وحينئذ يحتاجُ هذا الضميرُ المحذوفُ إلى رابطٍ يربِطُهُ بالخبر، وهذا الرابطُ يحتاجُ إلى رابطٍ آخرَ، فيتسلسَلُ، وذلك لا يجوزُ .

١٠ قيل: ولابنِ السِّيْدِ[3] أن يقولَ[4]: لا يـلزمُ التسلسـلُ؛ لأنَّ الجملـةَ إذا كـانت خـبراً عن المضمرِ ، هي من جهة المعنى خبرٌ عن الـظـاهرِ الذي المضمرُ كنايةٌ عنه، وإذا كـان / كذلك لم يَحتج المضمرُ إلى مضمرٍ آخرَ ، [و]هذا صحيـحٌ ، والرَّبْـطُ معنـويٌّ، فـلا [٢٠/أ] يلزمُهُ ذلك .

---

(١) في الأصل: «لابن» .

(٢) وهذا مذهب ابنِ السِّيْدِ البَطَلْيَوْسي . ينظر شرح الجمـل ٦٠٣/١، والتذيـل والتكميـل ١٦٧/٣، وارتشاف الضرب ٢٤/٣، ومنهج السالك ٣٩٩/٢ .

(٣) هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السِّيْدِ البَطَلْيَوْسي النحوي، من أشهر علمـاء الأندلـس، ولـد في بَطَلْيـوْس، وأخـذ عـن علمائهـا، كـان عالمـاً بـالآداب واللغـات، متبحـراً فيهمـا، مـن مصنفاتـه: «الاقتضاب في شرح أدب الكتاب» و «شرح سقط الزند» وإصلاح الخلل الواقع في الجمل» و«الحلل في شرح أبيات الجمل» وغيرها، توفي بمدينة بلنسية بالأندلس سـنة ٥٢١ هـ . أخبـاره في: الصلـة لابن بشكوال ٢٨٢/١، وإنباه الرواة ١٤١/٢، ووفيات الأعيان ٦٩/٣، وبغية الوعاة ٥٥/٢ .

(٤) في التذييل والتكميل ١٣٧/٣: «وقال بعض أصحابنا: ولابن السِّيْدِ أن يقول ....» .

القولِ الثَّالث: أنَّ الربطَ حاصلٌ بتكرير المبتدأ بمعناه[1]؛ لأنَّ المبتدأ فردٌ من أفرادِ فاعلِ [نِعْمَ][2]، وهذا القولُ مبنيٌّ على [أنَّ][3] الألفَ واللامَ في فاعلِ نِعْمَ للجنس، وهو مذهبُ المصنِّف[4].

القول الرابع: لابن الطَّراوةِ أنَّه ضميرٌ مستترٌ في الفاعل[5]؛ لأنه لَحَظَ فيه معنى الاشتقاق، وهو الممدوحُ أو المذمومُ، فإذا قلتَ: زيدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ، فالتقديرُ: زيدٌ نِعْمَ الممدوحُ .

فإن كان الثَّاني وهو أن يكون فاعل نِعْمَ ضميراً نحو: زيدٌ نِعْمَ رجُلاً، فيجيء في الرابط المذاهبُ المتقدمةُ، ما عدا قولَ ابنِ الطراوةِ، فإنَّ العائدَ عنده الضميرُ في نِعْمَ .

الحكم الثَّالث: يجوز أن تدخلَ النواسخُ على هذا المبتدأ، فمثالُهُ من باب كانَ قولُهُ:

إِذَا أَرْسَلُونِي عِنْدَ تَقْدِيرِ حَاجَةٍ   أُمَارِسُ فِيهَا كُنْتُ نِعْمَ الْمُمَارِسُ[6]

---

(١) وهذا مذهب ابن ملكون ومن قال بقوله، انظر: منهج السالك ٣٩٩/٢ .

(٢) ساقط من الأصل .

(٣) ساقطة من الأصل .

(٤) حيث قال في:

وفي عُمُوم اللامِ ما يُغنِيكَا   عن راجعٍ للمُبتدا يأتِيكا

انظر: الألفية ص: ٤٠، وبه قال ابن مالك في شرح التسهيل ١٦/٣ .

(٥) التذييل والتكميل ١٦٧/٣، وارتشاف الضرب ٢٤/٣، وانظر: كتاب ابن الطراوة النحوي: ٢٧٤.

(٦) البيت من الطويل، وهو ليَزيدَ بنِ الطَّثْرِيَّةِ القُشَيري، (شاعرٌ غزلي أموي، والطَّثْرِيَّةُ أُمُّهُ) انظر: أخباره في: أسماء المغتالين ٢٤٧، والشعر والشعراء ٤٢٧/١ .
والبيت في ديوانه: ٨٤، وانظر: الشاهد في: الحماسة ٣٥١/٢، وشرحها للمرزوقي ١٧٢٥/٤، وشرح التسهيل ١٧/٣، والتذييل والتكميل ١٦٧/٣، ومنهج السالك ٣٩٩/٢، والمساعد ١٣٤/٢، وشرح الأشموني ٣٨/٣، والهمع ٤١/٥، والخزانة ٣٨٨/٩ . ويروى: «كنت عين الممارس» وعليها يفوت الاستشهاد .

كان التقديرُ: أنا نِعْمَ الممارسُ، ثم دخلت « كأن ». ومثاله من باب « إن » قوله:

إنَّ ابْنَ عَبْدِ اللهِ نِعْـ ـمَ أَخُو النَّدَى وَابنُ العَشِيرة[1]

كان التقديرَ: ابنُ عبدِ الله نِعْمَ أخو[2] النَّدى، ثم دخلت « إنَّ ». والبيتُ من الكامل المجزوءِ المرفَّلِ[3]، وتقطيعُه:

مُتْفَاعلن مُتْفَاعلن مُتَفَاعلن مُتْفَاعلاتُن[4]

فإن كان المخصوصُ متأخراً عن نِعْمَ وبئس نحو: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، وبئسَ الرَّجُلُ عمروٌ، ونِعْمَ رجُلاً زيدٌ، وبئسَ رجُلاً عمروٌ فله أحكامٌ:

الأول: في إعرابه: وقد اختلفوا في ذلك على ثلاثة أقوال:

---

(١) البيت لأبي دَهْبَلٍ الجُمَحيِّ، (واسمه: وَهبُ بنُ زَمعةَ بنِ أُسيدِ بن أُحَيحَة، شاعرٌ أمويٌّ محسِنٌ، من الشعراء العشاق، كان يُشبِّبُ بامرأة من قومه يقال لها عمرة. أخباره في: الشعر والشعراء ٢/٦١٤، والأغاني ٧/١١٤، والخزانة ٧/٣١٥)

البيت في ديوانه ٩٦، وشرح عمدة الحافظ ٢/٧٩٣، وشرح التسهيل ٣/١٨، والتذييل والتكميل ٣/١٦٧، ومنهج السالك ٢/٣٩٩، والمساعد ٢/١٣٤، والهمع ٥/٤١، والخزانة ٩/٣٨٨ .

وابنُ عبد الله المذكور في البيت هو: المغيرة بن عبد الله بن خالد بن حزام بن خويلد بن عبد العزى، كما في نسب قريش ٢٣٤، وفيه الشاهد مع أبيات أخر .

(٢) في الأصل: « أخوي » .

(٣) والمرفَّل: هو ما زِيدَ على وتده المجموع سببٌ خفيف، (شُبه بالذي طال ثوبه، فهو يرفُل فيه)، كان (متفاعلن) فصُيِّرَ (متفاعلاتن)، أُبدل من النون ألف، وزِيدَ فيه (تن). انظر: الكافي في العروض والقوافي: ٦١، ١٤٥، والبارع في العروض لابن القطاع: ١٣٣، ٢١٥ .

(٤) كُتب في حاشية الأصل [وهو من كلام ابن الحنبلي] ما نصه: «قوله: متفاعلن متفاعلن ... الخ، هذا بالنظر إلى أصل الكامل المجزوء المرفل، وأما هذا البيت فلم يقع فيه متفاعلن إلا الجزء الثَّالث، وغيره مضمر، وإذا دخل الإضمار في (متفاعلن) نقل إلى (مستفعلن) كما هو مقرر محله، فقوله: (متفاعلن) فيه ما فيه، فتدبَّرْ تحريره وفق العربية» .

الأول: أن يكون مبتدأً، وبه قال سيبويه[١] وجماعةٌ، وهو الصحيحُ .

قال ابنُ خَرُوف[٢]: ولا ينبغي أن يُقالَ غيرُه، واستدلوا عليه بأمرين: **أحدهما**: دخولُ النواسخ عليه - كما يأتي - ولا تدخلُ إلا على المبتدأ .

الثَّاني: جوازُ حذفِهِ، والمبتدأُ إذا عُلِمَ، جازَ / حذفُهُ . [٢٠/ب]

٥ وكان حقُّ هذا المبتدإِ أن يكون متقدِّماً، إلا أنَّه أُخِّرَ لأمرين:

الأول: أنَّ بابَ نِعْمَ وبئسَ جَرَى عندهم كالمثل، والمثلُ لا يُغيَّرُ وإن جاء على خلاف الأصل .

الثَّاني: أنَّ باب نِعْمَ مُهتَمٌّ به؛ فجرى مَجرى ذواتِ الصُّدور .

واختلفوا في خبره فقيل: الجملةُ قبلَهُ، وهي نِعْمَ وفاعلُها، وهو الصحيح[٣].

١٠ والرابط قد تقدَّم[٤] ما فيه من الخلاف. وقيل: الخبرُ محذوفٌ[٥]، والتقديرُ: نِعْمَ الرجُلُ زيدٌ الممدوحُ، فـ«الممدوحُ» خبرٌ عن «زيد» ثم حُذِفَ. ورُدَّ: بأنَّ الخبرَ إذا كان محذوفاً،

---

(١) الكتاب ١٧٧/٢، وممن قال به: الأخفش وابن مالك. انظر: شرح التسهيل ١٦/٣، وارتشاف الضرب ٢٥/٣ .

(٢) هو أبو الحسن علي بن محمد بن خروف الأندلسي الرندي النحوي، كان إماماً في اللغة والنحو، أخذ عن ابن ملكون وأبي بكر بن طاهر وغيرهما، من تصانيفه: «شرح كتاب سيبويه» و«شرح الجمل» وغيرها، توفي سنة ٦٠٩ هـ. أخباره في: معجم الأدباء ٧٥/١٥، وإشارة التعيين ص: ٢٢٨، وبغية الوعاة ٢٠٣/٢ .
وانظر: رأيه هذا في التذييل والتكميل ١٦٨/٣، منهج السالك ٣٩٦/٢، والتصريح ٩٧/٢ .

(٣) انظر: المقتضب ١٤٠/٢، والأصول ١١٢/١، والإيضاح ١٢٦، والتبصرة والتذكرة ٢٧٥/١، وشرح اللمع لابن برهان ٤١٦/٢، وشرح المفصل ١٣٤/٧-١٣٥، وشرح الجمل ٦٠٥/١، وشرح التسهيل ١٦/٣، والملخص ٤٤٨، وارتشاف الضرب ٢٥/٣ .

(٤) انظر: ما سبق صفحة: ٦٨ .

(٥) ونسبه أبو حيان إلى بعض أصحابه. منهج السالك ٣٩٦/٢، وانظر: شرح الجمل ٦٠٥/١، وارتشاف الضرب ٢٥/٣ .

يكونُ مُراداً في نفس المتكلم، والكلامُ متوقفٌ عليه، والمتكلمُ إذا قال: نِعْمَ الرجُلُ زيدٌ، فقد استقلَّ الكلامُ بالمدح، و لم يخطر بباله الخبرُ المحذوفُ؛ لاستقلال الكلام بدونه[1].

القول الثّاني: أن يكون خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ، خَرَجَ مخرَجَ الجواب، فإذا قلتَ: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ فالتقدير: هو زيدٌ، كأنَّ سائلاً قال: فمَنْ هذا الرَّجُلُ الممدوحُ ؟ قيلَ: هو زيدٌ، وهذا القولُ لجماعةٍ منهم السيرافيُّ[2]، ونُسِبَ إلى سيبويه[3]، قال الأستاذ أبوالحسن بن الباذش[4]: ولا ينبغي أن يُنسَبَ لسيبويه .

ورُدَّ هذا القولُ بأشياءَ أظهرُها: أنَّه لو كان خبراً، لانتَصَبَ إذا دخلَت النواسخُ عليه، فكنتَ تقولُ: نِعْمَ الرَّجُلُ كان زيداً، بنصب « زيد » على أنَّه خبرُ كان، واسمُها

---

(١) انظر: شرح التسهيل ١٧/٣ .

(٢) أبو سعيد عبد الله بن المرزبان، المتوفى سنة ٣٦٨ هـ .

ويظهر من كلام أبي سعيد أنه يقول بالرأيين؛ رأي سيبويه من أن المخصوص مبتدأ، والجملةُ قبله خبره، وكونه خبر مبتدأ محذوف، قال في شرح الكتاب ٣٠/٣ (مخطوط): «و « زيد » مرفوع على أحد وجهين: إما أن يكون مبتدأ النية فيه التقديم، ونعمَ الرجُلُ خبره،وإما أن يكون على كلامين كأنك لما قلت: نعم الرجل فأبهمته، و لم يعرف به شيء بعينه، قيل لك: من هو؟ فقلت: زيد، على تقدير: هو زيد» .

وقد قال بهذا الرأي ابنُ جني في اللمع ٢٠٠ . وذكره كثير من العلماء مقروناً بالقول الأول. انظر: مصادر القول الأول .

(٣) نسبه إليه ابن مالك في شرح التسهيل ١٧/٣ . وتعقبه أبو حيان في التذييل والتكميل ١٦٨/٣، وساق نصاً من الكتاب مدللاً على مخالفة رأي سيبويه لما نسبه إليه ابن مالك ...

(٤) هو أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، المعروف بـ«ابن الباذش» أحد الأعلام المشاهير بالأندلس، عالم نحوي مقرئ، حاذق بصير بضروب القراءات والآداب، عارف بالحديث ورجاله، من تصانيفه: شرح الكتاب، وشرح الأصول، وشرح الإيضاح، وشرح الجمل وغيرها، توفي سنة ٥٢٨ هـ بغرناطة. أخباره في: الصلة ٤٠٤/٢، وإنباه الرواة ٢٢٧/٢، وغاية النهاية ٥١٨/١، وبغية الوعاة ١٤٢/٢ .

وانظر: رأيه هذا في: التذييل والتكميل ١٦٨/٣، ومنهج السالك ٣٩٧/٢، والتصريح ٩٧/٢ .

الضميرُ الذي كان مبتدأً، وفي عدم جواز ذلك، دليلٌ على أنّه ليس خبراً لمبتدإٍ محذوفٍ.

القول الثّالث: لابن كَيسانَ(١) أنّه بدل من فاعلِ نِعْمَ، فإذا قلتَ: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، فـ«زيد» بدل من «الرَّجُلُ»، وإذا قلتَ: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ، فهو بدلٌ من الضمير في نِعْمَ.

٥ **ورُدَّ** بأمرين: **أحدهما:** أن يكون التابعُ لازماً، وليس في الإبدال ما هو كذلك.

الثّاني: أنَّ البدلَ يَحُلُّ مَحَلَّ المبدَلِ منه، ولو قلتَ: نِعْمَ زيدٌ، لم يَجُزْ.

وصَوَّبَ بعضُهم(٢) هذا القولَ، وجعله بدلَ اشتمالٍ؛ لكون «الرَّجُل» يشتملُ على «زيد»، قال: ولا / يلزمُ أنْ يحلَّ البدلُ محلَّ المبدَلِ منه، فقد قالوا: إنّكَ أنتَ قائمٌ، [٢١/أ] وأعربوا «أنت» بدلاً من الكاف، مع أنَّ «أنت» لا تحلُّ محلَّ الكاف، فلا يُقالُ: إنَّ أنتَ قائمٌ.

١٠

الحكم الثّاني: يجوز دخولُ النواسخِ على هذا المخصوصِ؛ لكونه مبتدأً، فمن ذلك قولُهُ:

لَعَمْري لَئِنْ أُنْزِفْتُمُ أو صَحَوتُمُ لَبِئْسَ النَّدامَى كُنْتُمُ آلَ أَبْجَرَا(٣)

---

(١) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان، كان عالماً بمذهب المدرستين، أخذ عن ثعلب والمبرد وغيرهما، من تصانيفه: معاني القرآن، والمختار في علل النحو، واللامات وغيرها، توفي سنة ٢٩٩هـ. أخباره في: طبقات النحويين ١٥٣، ومعجم الأدباء ١٣٧/١٧، وإنباه الرواة ٥٧/٣ .
وانظر: هذا الرأي في التذييل والتكميل ١٦٩/٣، والتصريح ٩٧/٢، والهمع ٤١/٥، وراجع كتاب ابن كيسان النحوي للدكتور محمد إبراهيم البنا ص: ١٣٨ ـ ١٤٠ . وتابعه على هذا الرأي أيضاً علي بن مسعود الفرخان النحوي في كتابه المستوفى ١١٠/١ .

(٢) وهو علي بن مسعود الفرخان، انظر كتابه المستوفى في النحو ١١٠/١ ـ ١١١ .

(٣) البيت من الطويل، وهو للأُبَيرِد بنِ المعذَّرِ الرِّيَاحيِّ، (شاعرٌ من شعراء الإسلام وأول دولة بني أمية، بدوي فصيح مقل. أخباره في المعمرون للسجستاني ٧٥، والأغاني ١٢٦/١٣) . والبيت في ديوانه ٢٧٣ (ضمن شعراء أمويون) وروايته: «لئن أُزنتم» ، ونسبَهُ القرطبي في تفسيره ٥٣/١٥ إلى الحطيئة، ولم أجده في ديوانه المطبوع. وانظر: الشاهد في: مجاز القرآن ١٦٩/٢، ٢٤٩، والمحتسب

=

كان الأصلُ: لبئس الندامى أنتم، ثم دَخلَت «كان» فاتَّصلَ الضميرُ. وأُنزِفتُم: على ما لايُسَمَّ فاعلُه معناه: أُسْكِرتم[1]. وقال زهير:

يَمِيناً لَنِعْمَ السَّيِّدانِ وُجِدْتُمَا عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ سَحِيلٍ وَمُبْرَمِ[2]

كان التقدير: لَنِعْمَ السَّيِّدَانِ أنتما، ثم دخل عليه «وجد» فاتصل. والسَّحِيل: بفتح السين المهملة، والحاء المهملة على وزن (فعيل): الخيطُ الذي ليس بمفتول، والمُبرَم: المفتول[3]، وكَنَى بهما الشاعرُ عن الشِّدَةِ والرَّخاء، أي: على كلِّ حالٍ من شدةٍ ورخاءٍ.

الحكم الثالث: في حذفه، وله حالاتٌ:

الأولى: أنَّه يجوز حذفُه من غير عوضٍ؛ لدلالة الكلامِ عليه، وهو في القرآن كثيرٌ، قال الله تعالى: ﴿ نِعْمَ العَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾[4] أي: نِعْمَ العبدُ أيوب، فحُذِفَ لتقديم قصتِه، وقال تعالى: ﴿ والأَرْضَ فَرَشْنَٰهَا فَنِعْمَ المَٰهِدُونَ ﴾[5] أي: فنِعْمَ الماهدون نحنُ، وقال تعالى: ﴿ فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ القَٰدِرُونَ ﴾[6] أي: نحنُ، وقال تعالى: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ المُتَّقِينَ﴾[7] أي: دَارُهُم، وقال تعالى: ﴿ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ ﴾[8] أي: عُقْبَاهُم، وقد جاء

٣٠٨/٢، والصحاح (نزف)، وشرح عمدة الحافظ ٧٩٣/٢، وشرح التسهيل ١٧/٣، والهمع ٣٦/٥، والخزانة ٣٨٨/٩، وشرح شواهد الكشاف: ٥٦ . و(أبجر): قال ابن بري: هو أبجر بن جابر العجلي، وكان نصرانياً. (اللسان ـ نزف) .

(١) و(أنزَفَ) مبني للمعلوم بمعنى سَكِرَ أيضاً . انظر: اللسان والتاج (نزف) .

(٢) سبق تخريجه صفحة: ٥ .

(٣) انظر شرح الديوان لثعلب ١٤ ـ ١٥ .

(٤) سورة ص: الآية: ٣٠ .

(٥) سورة الذاريات: الآية: ٤٨ .

(٦) سورة المرسلات: الآية: ٢٣ .

(٧) سورة النحل: الآية: ٣٠ .

(٨) سورة الرعد: الآية: ٢٤ .

مذكوراً قال تعالى: ﴿ بِئسَ مَا اشْتَرَوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا ﴾[(١)] فـ«أن يكفروا» في موضع رفعٍ بالابتداء على أنَّه المخصوصُ بالذَّمِّ، أي: كفرُهُم.

الحالة الثَّانية: أن يُحذَفَ وتُقامَ الصفةُ مُقامه، اسماً كانت الصفةُ أم فعلاً، فمثالُهُ والصفةُ اسمٌ قولُكَ: نِعْمَ الصديقُ حليمٌ كريمٌ، التقدير: نِعْـمَ الصديـقُ / صديـقٌ حليـمٌ [٢١/ب] كريمٌ، فـ«صديق» الثَّاني، هو المخصوصُ بالمدح، ثم حُذِفَ وأُقيمت الصفةُ مُقامَه.

ومثالُهُ والصفةُ فعلٌ قولُهُ تعالى: ﴿ قُلْ بِئسَمَا يأمُرُكُم بِهِ إِيمَنُكُمْ ﴾[(٢)] التقدير: بِئسَ الشيءُ شيءٌ يأمُرُكُم به إيمانُكُم، فـ«شيءٌ» الثَّاني هو المخصوصُ بالذَّمِّ، ثم حُذِفَ وأُقيمَت الصفةُ مُقامَهُ وهي «يأمُرُكُم».

قال ابنُ مالك[(٣)]: ويكثرُ ذلك إذا كانت الصفةُ فعلاً والفاعل «ما»، ومثَّل بما مثَّلناه، قال: ويقلُّ إذا لم يكن الفاعلُ «ما» نحو: نِعْمَ الصَّاحبُ تستَعِينُ به فيُعينُكَ، التقدير: نِعْمَ الصَّاحبُ صاحبٌ تستعينُ به، فحُذِفَ المخصوصُ وهو «صاحبٌ» الثَّاني، وبقي «تستعين» يدلُّ عليه؛ لكونه صفةً له، وهذه المسألةُ - أعني «نِعْمَ الصَّاحبُ تستعينُ به» - أجازها الكسائيُّ[(٤)]، ومنَعَها الأكثرون.

الحالة الثَّالثة[(٥)]: وهي أقلُّ الحالتين: أن يُحذَفَ المخصوصُ وصفتُهُ، ويبقى ما يتعلقُ بهما نحو قولِ الراجز:

بِئسَ مَقَامُ الشَّيخِ أَمْرِسْ أَمْرِسِ
إِمَّا عَلَى قَعْوٍ وَ إِمَّا اقْعَنْسِسِ[(٦)]

---

(١) سورة البقرة: الآية: ٩٠ .
(٢) سورة البقرة: الآية: ٩٣ .
(٣) شرح التسهيل ١٩/٣ .
(٤) انظر: الأصول ١١٨/١، والمسائل البصريات ٨٣٨/٢ وما بعدها .
(٥) في الأصل: «الثَّالث» .
(٦) رجز لم أقف على قائله، والشاهد في إصلاح المنطق: ٨٢، وتهذيبه ٢١٥، ومجالس ثعلب ٢١٣/١، والمنصف ١٤/٣، وأمالي ابن الشجري ٤٠٧/٢، والإنصاف ١١٦/١، وشرح الجمل ٢٦٣/١، وشرح التسهيل ٢٠/٣، وارتشاف الضرب ٢٦/٣، والمساعد ١٣٦/٢، والهمع ٤٣/٥.

التقدير: بِئسَ مقامُ الشيخِ مَقامٌ مقولٌ فيه: أَمْرِسْ أَمْرِسْ، فحَذَفَ المخصوصَ بالذَّمِّ وهو «مقامٌ» وصفتَهُ وهي «مقولٌ»، وترك «أَمْرِسْ» وهو مفعولُ القول. وأَمْرِسْ: فعلُ أمْرٍ من أَمْرَسْتُ الحبلَ؛ إذا ردَدتَه إلى مجراهُ من البَكْرة[1]، كُرِّرَ للتأكيد، والقَعْوُ: خشَبَتان في البكَرةِ فيهما المِحْوَرُ، فإذا كانا من حديدٍ فهو الخُطَّافُ، واقعَنْسِسْ: أمْرٌ من اقعنْسَسَ الرَّجُلُ: إذا تأخَّرَ. ومعنى البيت: بِئسَ مقامُ الشيخِ مَقامٌ يُقالُ فيه له: رُدَّ الحبلَ إلى مجراه من البكْرة، وإلا تأخَّرْ.

الحكم الرابع: يجوز إتباعُهُ، فتقولُ في الصفة: نِعْمَ الرجُلُ زيدٌ العالِمُ، وفي التأكيد: نِعْمَ الرجُلُ زيدٌ نفسُهُ، وفي البدَل: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ أبو عبدِ الله، والله أعلم.

تنبيه:

قد تقدَّمَ في باب التعجُّبِ[2] أنَّ (فَعُلَ) بفتح الفاء وضم العين يجرى / مَجرى [٢٢/أ] نِعْمَ وبئس في المدحِ والذَّمِّ، فيُعامَلُ معامَلَتَهُمَا فيما يستحقان من فاعلٍ وتميزٍ وممدوحٍ ومذمومٍ، وغيرِ ذلك من الأحكام، سواءٌ كان (فَعُلَ) أصلاً نحو: حَسُنَ الخلقُ خُلُقُ الكُرَماءِ، وقَبُحَ العِنَادُ عِنادُ الظَّالمين، أو محوَّلاً من (فَعَلَ) بفتح العين كَقَضُوَ الرَّجُلُ زيدٌ[3]، أي: نِعْمَ القاضي زيدٌ، أو من (فَعِلَ) بكسر العين كعَلُمَ الرَّجُلُ زيدٌ، أي: نِعْمَ

---

(١) ويقال أيضاً: أمْرَسْتُ الحبلَ؛ إذا أنشبتَهُ بين البكْرة والقعو، فهو من الأضداد. انظر: إصلاح المنطق: ١٩٧، والمساعد ١٣٧/٢، والأضداد للمنشي: ٤٢.

(٢) وهو من أبواب السفر الخامس من هذا الشرح، ولم أقف عليه.

(٣) هذا من أقوال العرب، حكاه الكسائي. انظر: الأصول ١١٥/١، وشرح المفصل ١٢٩/٧، وشرح التسهيل ٢١/٣، والتذييل والتكميل ١٧٠/٣، وارتشاف الضرب ٢٨/٣، والمساعد ١٣٨/٢.

العالمُ زيدٌ، وقد استوفينا الكلامَ على هذا هناك؛ لأن البابين واحدٌ، أعني في تضمين (فَعُلَ) المضموم العين معنى التعجبِ ومعنى المدحِ والذمِ، إلا أنَّ كثيراً من النحويين جرَت عادتُهُم أن يخصُّوا «ساء» و«كَبُرَ» بالذكْرِ من بين سائر الأفعالِ المتضمنة معنى نِعْمَ وبئس، وما ذاك إلا لكونهما وردتا في القرآن الكريم، فلْنَذْكُرْهُمَا اقتداءً بهم، وجمعاً بين القاعدةِ وذكْرِ بعضِ مُثُلِهَا، فنقولُ:

أما «ساءَ» فهو في الأصل (فَعَلَ) بفتح العين متصرِّفٌ متعدٍّ، يقال: ساءَ الأمرُ زيداً، يسوءُه، ثم حُوِّلَ إلى (فَعُلَ) بضم العين؛ مبالغةً في الذَّمِّ، فأُجرِيَ مُجرَى بِئسَ في المعنى والأحكام، فتقولُ: ساءَ الرجُلُ زيدٌ، وساء رجُلاً عمروٌ، وقال الله تعالى: ﴿بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا﴾[1] فجَمع بينهما، أي: بِئسَ الشرابُ ذلك، وساءت مرتفقاً النارُ.

وأما كَبُرَ بضم الباء فمعناه: عَظُمَ، ومضارعُه: يَكبُرُ، ثم استُعمِلَ استعمال بِئسَ؛ مبالغةً في الذمِ؛ فمُنِعَ التصرُّفَ، قال الله تعالى: ﴿كَبُرَ مَقْتاً عِنْدَ اللهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لاَ تَفْعَلُونَ﴾[2] ففاعلُ «كَبُرَ» ضميرٌ يفسرُه «مقتاً» و«أن تقولوا» هذا هو المخصوصُ بالذم[3]، وقال بعضُهم: إنَّ «مقتاً» حالٌ[4]، و«أن تقولوا» فاعلُ «كَبُر» .

---

(١) سورة الكهف: من الآية: ٢٩ .

(٢) سورة الصف: من الآية: ٣ .

(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٤/٤١٩، والبيان ٢/٤٣٥، والبحر المحيط ٨/٢٦١ .

(٤) لم أر من ذكر أن «مقتاً» حال، إلا أبا حيان في التذييل والتكميل ٣/١٧٢، والذين أعربوا «أن تقولوا» فاعلاً لـ«كبر» ، جعلوا «مقتاً» تمييزاً، انظر: معاني الزجاج ٥/١٦٣، وغرائب التفسير ٢/١٢٠٧، والمحرر الوجيز ١٤/٤٢٥، والبحر المحيط ٨/٢٦١ .

وأمَّا قوله تعالى: ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً ﴾[1] فقيل[2]: المذمومُ محذوفٌ، وبقيت صفتهُ وهي «تخرج» تدلُّ عليه، ويكونُ في «كبُرت» ضميرٌ يفسرُه «كلمةً» التقدير: كَبُرَت هي كلمةً تخرجُ من أفواههم، فيكونُ نظيرَ ما جوَّزَه الكسائيُّ / من قولهم: نِعْمَ الصَّاحبُ [٢٢/ب] تستعينُ به، في كون قيام الصفةِ ـ وهي فعلٌ ـ مَقام الموصوفِ، والفاعلُ غير «ما».

٥ وقيل[3]: «كلمةً» حالٌ موطئة بالصفة، وفاعلُ «كَبُرت» مضمرٌ لتقدُّم ذكرِهِ، التقدير: كَبُرَت هي أي القصةُ التي قالوا فيها: اتخذ الله ولداً.

ولْنرجعْ إلى لفظ المصنّف:

قوله: «ومنه» يعني ومما لا يتصرفُ من الأفعال، فالضميرُ عائدٌ على «ما» من قوله:

١٠ «القَولُ فِيمَا لم يُصَرَّفْ ...[4]»

والجار والمجرور من قوله: «ومنه» معطوف على «منه» في قوله: «منه فعل التعجب» فتقدير الكلام: منه فعل التعجب ومنه نِعْمَ.

وقولُه: «وهو فعلُ المدحِ» حُكمٌ على نِعْمَ بأنه فعلُ المدح، وأعادَ الضميرَ مذكَّراً باعتبار الفعل، ولو اعتبر الكلمةَ لأعاده مؤنثاً.

١٥ وقولُه: «وبئسَ» أي: ومما لم يُصرفْ: بِئسَ، فهو معطوفٌ على نِعْمَ.

---

(١) سورة الكهف: من الآية: ٥.

(٢) هذا قول أبي علي كما نص عليه الكرماني في غرائب التفسير ٦٤٩/١، و انظر: التبيان ٨٣٨/٢، والبحر المحيط ٩٧/٦.

(٣) انظر: المحرر الوجيز ٢٣١/٩، والبحر المحيط ٩٧/٦.

(٤) قال ابن معط في الألفية ص: ٣٩ في أول باب التعجب:

القولُ فيما لم يُصرَّفْ منهُ فِعلُ التعجُّبِ أَبَنْتُ عنهُ

وقولُه: «للذَّمِّ» حُكمٌ على بِئسَ بأنها للذَّمِّ، ثم قال: «وذِكْرِ القُبحِ» تأكيداً لكونها للذَّمِّ، ولو سكتَ عنه لم يُحتَجْ إليه.

وقد تقدَّمَ الكلامُ في فعلية نِعْمَ وبئسَ، وما فيهما من الخلاف، واستوفينا الكلامَ على ما يتعلَّقُ بهما من وزنهما ولغاتِهما . وقوله:

«فالمدحُ: نِعْمَ العبدُ عبدُ اللهِ»

هذا مثالٌ لـ«نِعْمَ»، وقوله:

«والذَّمُّ: بِئسَ العبدُ عبدٌ لاهِ»

مثالٌ لـ«بِئسَ»، و«عبدُ الله» في الأول مضافٌ ومضافٌ إليه، فالتنوينُ ساقطٌ لإضافة «عبد[1]» إلى الجلالة، و«عبدٌ لاهٍ» في الثاني ثابتُ التنوين؛ لأنه موصوفٌ، و«لاهٍ» صفتُهُ، وهو اسمُ فاعلٍ من لها يلهو؛ إذا لعِبَ، وبين قافيتي المصراعين جناسٌ مماثلٌ[2]، وأتى بالمثالين على الكثير في النشر[3]؛ وهو ردُّ الأول للأول، والثاني للثاني .

وقوله:

«وَكُلُّ ممدُوحٍ وَمَذمُومٍ رُفِعْ بالابتِدَاءِ ....»

---

(١) في الأصل: «عبد الله» .

(٢) وهو بين لفظتي «اللهِ» و «لاهِ» ، فقد اتفقت اللفظتان في نوع الحروف وشكلها وعددها وترتيبها. انظر: شرح التلخيص للبابرتي ٦٦٥ .

(٣) ويسمى اللف والنشر على السَّنَن.واللَّفُّ والنَّشْرُ: ذِكْرُ متعدِّدٍ أولاً، ثم ذكرُ ما لكلٍّ من أفراده شائعاً من غير تعيين ، اعتماداً على تصرف السامع في تمييز ما لكل واحد منها، وردِّهِ إلى ما هو له، فإن كان النشر على ترتيب اللف، كأن يرد الأول للأول ، والثاني للثاني ـ كما أشار المصنف ـ فهذا يسمى اللفُّ و النشرُ على السَّنَن، وإن خالفه، فهو اللفُّ والنشرُ المشوَّشُ، انظر: شرح التلخيص للبابرتي ٦٣١، وطراز الحلة: ٤٩٣، وخزانة الأدب لابن حِجَّةَ الحَمَوي ٢/٢٥٤. وراجع معجم البلاغة العربية ٣٩٢ ـ ٣٩٣ .

يعني: وكلُّ ممدوحٍ ومذمومٍ رُفع في بابه على أنّه مبتدأً . وقولُهُ: « **والمثال قد سُمِع** » إحالةٌ على المثالين المتقدمين .

وقوله:

« والفعلُ والفاعلُ قبلُ خبرُه »

٥ يعني بالفعل والفاعل: نِعْمَ وفاعلَها وبئسَ وفاعلَها، وحَكَمَ على أنَّ الجملةَ / [٢٣/أ] الواقعةَ قبل الممدوح أو المذموم بأنها خبرُه؛ لأنه قد قدَّمَ أنَّه مبتدأً .

وقولُهُ: « قبلُ » يعني: قبلَ الممدوح أو المذموم، وهذا الإعرابُ على تقدير تأخير الممدوحِ أو المذموم، فإن تقدَّمَ نحو: زيدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ، وزيدٌ بِئسَ الرَّجُلُ، فقد تقدَّمَ الكلامُ على إعرابه. وقولُهُ:

١٠ **« أو خبرٌ والمُبْتَدَا تُقدِّرُهْ »**

هذا إعرابٌ ثانٍ للممدوح أو المذموم إذا تأخَّرَ، أعْربهُ أوَّلاً مبتدأً، والجملةُ قبلَهُ خبرُه، وأَعْربهُ ثانياً خبراً والمبتدأُ مقدَّرٌ، فإذا قلتَ: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، فـ« زيدٌ » إمَّا مبتدأ والجملةُ خبرُه، وإما خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ أي: هو زيدٌ، وكأنه خرَجَ مَخْرجَ البيان، كأنَّ قائلاً يقولُ: مَن الممدوحُ أو المذمومُ ؟ فقيل: هو زيدٌ. وعلى الإعراب الأولِ الجمهورُ .

١٥ وقد قدَّمنا[1] أنَّ ابنَ كَيْسَانَ أعربَهُ بدلاً من فاعلِ نِعْمَ، وذكَرنا ما رُدَّ به عليه، وما رُدَّ به على من أعربَه خبراً .

وقوله:

« وفي عُمُومِ اللاَّمِ مَا يُغْنِيكَ »

البيت، أخذ يتكلمُ هنا على الرابط بين الخبر والمبتدأ على الإعراب الأول؛ لأنه إذا ٢٠ كان الخبرُ جملةً، وليست الجملةُ نفسَ المبتدأ، فلا بد من رابطٍ، ولا رابطَ هنا، فذكرَ أنَّ

---

(١) انظر: صفحة: ٦٧ .

عمومَ اللام في فاعل نِعْمَ وبئس يُغني عن الرابط؛ لأنَّ المبتدأ إذ ذاك مندرجٌ تحت الفاعل كما قدَّمْنا، فأغنى هذا الاندراجُ عن الضمير، وقد قدَّمْنا ما في هذا الرابط من الخلاف مستوفىً[1] .

وقوله:

٥ «ولو أتَى الضَّميرُ فيها لم يَعُدْ»

البيت، أي: ولو أتى الضمير في جملة نِعْمَ وبئس فاعلاً لم يعُد على الممدوح أو المذموم؛ لأنه إنما أُضمرَ على شرط الإبهام، فلا يفسِّرهُ إلا مبهمٌ مثلُه، وهو التمييزُ الواقعُ بعده، فقولُه: «لم يعُد» يعني: لم يعُد المخصوصُ بالمدح أو الذم، وقد مثَّله بقوله:

«نِعْمَ مَوطِناً حِرَاءٌ وأُحُد»

١٠ ففي «نِعْمَ» ضميرٌ فاعلٌ، و«موطن» / مفسِّرُهُ؛ لأنه مبهم مثلُهُ، ولا يعود إلى [٢٣/ب] «حراء» وقد قدَّمْنَا الوجوهَ الدالَّةَ على أنَّ هذا الضميرَ لا يجوزُ عَوْدُهُ إلى الممدوح أو المذموم .

و«حِرَاء»: جبلٌ بمكة معروف، فيه كان النبي ﷺ يتعبَّدُ، وبه أتاه جبريلُ، وهو يُصرَفُ ولا يُصرَفُ[2]، ويُمدُّ ويُقصَرُ[3] .

١٥ و«أُحُد»: جبلٌ أيضاً بالمدينة معروفٌ، وفيه قال النبي ﷺ : «أُحُدٌ جَبَلٌ يُحِبُّنَا ونُحِبُّه»[4].

* * *

---

(١) انظر: صفحة: ٦٨ .

(٢) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ٧٣ .

(٣) انظر: المقصور والممدود للفراء: ٨٥ .

(٤) رواه البخاري في صحيحه ٤٠٧/٦، (فتح الباري) (في كتاب الأنبياء)، باب رقم: (١٠)، ورواه أيضاً (في كتاب المغازي، باب: أُحُدٌ جَبَلٌ يُحِبُّنا) ٣٧٧/٧، برقم: (٢٧)، ورواه مسلم في صحيحه ١٠١١/٢، (في كتاب الحج، باب أُحُدٌ جبلٌ يحبُّنا ونحبُّه) .

[باب حبَّذا]

٥٩٠ - وَجَعَلُوا لِلمَدْحِ أَيضاً حَبَّذَا فَـ«حَبَّ» فِعْلٌ وَبِهِ يُرْفَعُ «ذَا»

٥٩١ - وَاقْتَرَنَا مَعاً فَصَارَا مَدْحا كَـ«حَبَّذَا» نُصْحُ الشَّقِيقِ نُصْحَا

٥٩٢ - وَحَبَّذَا مُحَمَّدٌ رَسُولا وَالحَالُ والتَّمْيِيزُ فِي ذَا قِيلا

٥٩٣ - وَذَلِكَ المَمْدُوحُ فِيهَا خَبَرُ لِـ«حَبَّذَا» أو مُبْتَداً يُقَدَّرُ

الكلامُ على هذه الأبيات في حقيقة «حبذا» إفراداً وتركيباً، وفي المرفوعِ بعدها، والمنصوب.

فالكلامُ إذن على ثلاثِ مسائلَ:

المسألة الأولى: في الكلام على حقيقة حبَّذا إفراداً وتركيباً:

أمَّا الإفرادُ فالكلام عليه من وجهَين: **الأول: في «حَبَّ»** :

اعلَمْ أنَّهُ يُقالُ: حَبَّ وأَحَبَّ، وأَحَبَّ هو الكثيرُ، قال الله تعالى: ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ ﴾[١] وقال تعالى: ﴿ هَاأَنْتُمْ أُولاءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلاَ يُحِبُّونَكُمْ ﴾[٢] فهذا كلُّه مضارعُ «أحبَّ»، وقال عليه السَّلامُ: «مَن أحبَّ لقاءَ الله أَحَبَّ الله لقاءَه[٣]» . وقال عليه السَّلامُ: «أَحْبِبْ حبيبَكَ هوناً[٤] ما»[٥] فهذا أمْرٌ من «أحبَّ»،

---

(١) سورة آل عمران: من الآية: ٣١ .

(٢) سورة آل عمران: من الآية: ١١٩ .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (في كتاب الرقاق) برقم: (٦٠٢٦) و(٦٠٢٧)، ومسلم في صحيحه (في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار) برقم: (٤٨٤٤) ورقم: (٤٨٤٨) .

(٤) في الأصل كتب: « يوماً ما » وهو تحريف.

(٥) هذا من كلام سيدنا علي -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- انظره في نهج البلاغة ٢/٢١٤، وسجع الحمام في حكم الإمام ٣٨، وقد رواه الترمذي في سننه (في كتاب البر والصلة) برقم: (١٩٢٠) عن أبي هريرة مرفوعاً. قال الصغاني: الحديث موضوع. انظر: الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ٢٥٥-٢٥٦، والنهاية لابن الأثير ٥/٢٨٤ .

واسمُ الفاعل: مُحِبٌّ على كثْرَةٍ، واسمُ المفعول: مُحَبٌّ على قلَّةٍ[1]، استغْنَوا عنه بمحبوب، الذي هو اسمُ مفعول من حَبَّ[2].

وأما «حَبَّ» فاختلفوا في وزنه، فالمشهورُ عندهم أنه فَعَل بفتح العين، وهو متعَدٍّ. قال الشَّاعرُ:

/ فَوَا للهِ لَولاَ تَمْرُهُ مَا حَبَبْتُهُ وَلاَ كَانَ أدْنَى مَنْ عُبَيدٍ وَمُشْرِقِ[3] [٢٤/أ]

ومُشْرِق: بضم الميم وكسر الراء والقاف.

ومضارعُه: يَحِبُّ بالكسر، وهو من الشَّاذِّ[4]، وبه قرأ أبو رجاءٍ العُطَارديُّ[5]: ﴿فَاتَّبِعُونِي يَحِبَّكُمُ اللهُ﴾[6] بفتح الياء وكسر الحاء.

---

(١) انظر شرح القصائد التسع ٤٦٦/٢ .

(٢) في الأصل: « أحب » .

(٣) البيت من الطويل، وهو لغَيلان بن شجاع النهشليُّ، ونص البغدادي في شرح أبيات المغني ١١٦/٦ على أنه عيلان بالعين المهملة، والبيت فيه إقواء؛ لأن قافية البيت قبله مضمومةٌ، وهي:

أُحبُّ أبا مروان من أجْلِ تَمْرِهِ وأعلمُ أن الرفقَ بالمرءِ أرفقُ

وهو في الكامل ٤٣٨/١ برواية: « وكان عياضٌ منه أدنى ومشرقُ » فعلى هذه الرواية لا يكون فيه إقواءٌ، ورواه ابن دريد في الاشتقاق بقافية الميم:

فو الله لولا تمرُهُ ما حببتُهُ ولا كان أدنى من عُميرٍ وسالمِ

قال البغدادي: « وما أكثر اختلاف الروايات في كلمات هذا البيت » وعُبيدٌ: بالتصغير، ومُشرِقٌ (اسمُ فاعلٍ): ابنا الشاعر .

وانظر الشاهد في: الزاهر ٣٣١/١، والخصائص ٢٢٠/٢، والصحاح (حبب)، والتنبيه عليه لابن بري ٥٧/١، وشرح المفصل ١٣٨/٧، وشرح الألفية لابن القواس ٩٧٤/٢، والمغني ٤٧٣ .

(٤) انظر بغية الآمال في معرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال: ١١٧-١١٨ .

(٥) هو عمران بن تيم أبو رجاء العطاردي البصري، تابعي كبير، ولد قبل الهجرة بإحدى عشرة سنة، أسلم في حياة النبي ﷺ ولم يره، عرَضَ القرآن على ابن عباس، وتلقنه من أبي موسى، ولقي أبا بكر، وروى عن عمر وغيره من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين. توفي سنة ١٠٥ هـ. أخباره في: المعارف ٤٢٧، وحلية الأولياء ٣٠٤/٢، ومعرفة القراء الكبار ٥٨/١ .

(٦) سورة آل عمران: من الآية: ٣١ . وانظر هذه القراءة في مختصر الشواذ ص: ٢٠، والكشاف ١٨٤/١، والبحر المحيط ٤٣١/٢ ، وهكذا الضبط في المصادر (يَحِبَّكُم) بفتح الباء مشددةً .

وإنما كان شاذاً؛ لأن (فَعَلَ) إذا كان مضاعَفاً متعدياً فمضارعُه (يَفْعُلُ) بالضم نحو: رَدَّهُ يردُّهُ، وشدَّ يَشُدُّ.

واسمُ الفاعل: حابٌّ، نقلَهُ أبو البقاءِ يعيشُ بنُ يعيشَ الحلبيُّ[1]، وقلَّ في الاستعمال. استُغْنِيَ عنه بـ«مُحِبّ» الذي هو اسمُ الفاعل من «أَحَبَّ».

فإذا أُرِيدَ بهذا الفعل المدحُ، نُقِلَ إلى (فَعُلَ) بضم العَين؛ ليصير كـ«شَرُفَ» الذي هو من أفعال الغرائزِ، فتقولُ: حُبَّ زيدٌ، بضَمِّ الحاء وفتحِها، أي: صار محبوباً، فمَنْ ضَمَّ، نقَلَ ضمَّ العينِ إلى الفاء، ومن فَتَحَ حَذَفَ ضمةَ العينِ، فبقيت الحاء على أصلها من الفتح، وعلى الوجهين أنشدوا بيتَ حسَّان:

فَقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنْكُمُ بِمِزَاجِها وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ[2]

رُوِيَ بضم الحاء وفتحِها. وقال الآخرُ:

هَجَرَتْ غَضُوبُ وَحُبَّ مَنْ يَتَجَنَّبُ[3]

---

(١) شرح المفصل ١٣٨/٧ .

(٢) من الطويل، ولقد سها المؤلف رحمه الله في نسبة هذا البيت إلى حسان بن ثابت رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، وإنما هو للأخطل التغلبي في ديوانه ١٩/١، وروايته:

وَأَطْيِبْ بها مَقْتُولَةً حينَ تُقتَلُ

ولا شاهد في هذه الرواية .

وانظر الشاهد في إصلاح المنطق ٣٥، وتهذيبه ٩٧، والأصول ١١٦/١، والتبصرة ٢٨١/١، وشرح المفصل ١٢٩/٧، وشرح التسهيل ٢٣/٣، والتذييل والتكميل ١٧٢/٣، وشرح ابن القواس ٩٧٤/٢، وشرح شواهد شرح الشافية ١٤-١٥، والخزانة ٤٢٧/٩ . والضمير في «اقتلوها» عائد إلى الخمر، واقتلوها بمعنى: امزجوها .

(٣) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

وعَدَتْ عَوَادٍ دونَ وَلْيِكَ تَشْعَبُ

والبيت لساعدةَ بنِ جُؤَيَّةَ الهذليِّ، شاعرٌ مخضرمٌ أدرك الجاهلية والإسلام فأسلم، وليس له صحبة. انظر المؤتلف والمختلف ٨٣، والخزانة ٨٦/٣، والبيت من قصيدة طويلة له في شرح أشعار الهذليين ١٠٩٧/٣ .

وانظر الشاهد في: الصحاح (حبب)، وتهذيب الإصلاح ٩٧، وشرح المفصل ١٣٨/٧، والتذييل والتكميل ١٧٢/٣، والمساعد ١٤٠/٢، والخزانة ٤٢٩/٩ . و(غضوب): اسم امرأة. ومعنى (حب من يتجنب): أي: حُبَّ بها متجنبةً إليَّ، و(وَلْيِكَ): الوَلْيُ: المداناة، و(تَشْعَبُ): تُفرِّقُ. (شرح أشعار الهذليين) .

رُويَ بضم الحاء، وضَمُّ الحاءِ مشروطٌ ببقاءِ التَّضعيفِ، فلو وقعَ التفكيكُ لم تُضمَّ الحاءُ، بل تُفتحُ، تقولُ: حَبُبْتَ يا هذا .

واسمُ الفاعلِ من هذا المنقولِ: حبيبٌ؛ لأنَّه صار بالنقْلِ كـ«شَرُفَ» و«ظَرُفَ» .

وذَهَبَ الفرَّاءُ[1] إلى أنَّ وَزْنَ حَبَّ في الأصل: (فَعُلَ) بضَمِّ العَين من غير نَقْلٍ من (فَعَلَ) بفتح العَين، وبه قال جماعةٌ[2]، واستَدَلَّ على ذلك بقولهم: حَبيبٌ، فإن فَعِيلاً بابُه (فَعُلَ) بضمِّ العَين كَظَرُفَ فهو ظريفٌ[3].

وصحَّحُوا[4] القولَ الأوَّلَ بأنَّهُ قد جاء متعدياً، و(فَعُلَ) لا يكون متعدياً، وأما قولهم: «حبيب» فلا دليلَ فيه، إذ يمكن أن يكون «حبيبٌ» بمعنى محبوب، كجريح بمعنى مجروح .

/ الوجه الثاني: في «ذا»: [٢٤/ب]

وهو اسمُ إشارة للقريب المذكَّرِ، نُقِلَ إلى هنا، ورُكِّبَ مع «حَبَّ»، وإنما خُصَّت «حَبَّ» باسم الإشارة من بين سائر الأسماء؛ لأن «حَبَّ» تجري مَجرى نِعْمَ، ونِعْمَ يكون فاعلُها جنساً أو مضمراً، و«ذا» لإبهامه يُشبِهُ الجنسَ والمضمرَ، فلذلك جيء باسم الإشارة مع «حَبَّ» .

وأما التركيبُ فالكلامُ عليه من أوجه:

الأول: أنهم لما ركَّبوا «حَبَّ» مع «ذا» امتنعُوا من أشياءَ كانت جائزةً حالةَ الإفراد منها: أن «حَبَّ» إذا أُريدَ بها المدحُ دون «ذا» جاز في الحاء الفتحُ والضمُّ كما تقدَّمَ[5]،

---

(١) انظر شرح المفصل ١٣٨/٧، والخزانة ٤٢٩/٩ .

(٢) كابن جني وابن مالك والرضي وابن القواس. انظر: اللمع ٢٠٢، وشرح التسهيل ٢٢/٣، وشرح الكافية ٣١٨/٢، وشرح ابن القواس ٩٧٤/٢ .

(٣) وزاد ابنُ القواس في شرح الألفية ٩٧٤/٢ دليلاً آخر وهو: نَقْلُ حركة عينه إلى فائه في قوله:
وحُبَّ بها مقتولةً حين تُقتَلُ

(٤) والذي صححه هو ابن يعيش في شرح المفصل ١٣٨/٧-١٣٩، ونقله عنه البغدادي في الخزانة ٤٢٩/٩ .

(٥) صفحة: ٨٤ .

وبعد التركيب مع «ذا» لا يجوز إلا الفتحُ، وما ذاك إلا أنَّ حبَّذا زيدٌ صار كالمَثَلِ، والمَثَلُ لا يُغَيَّرُ(١) .

ومنها: أن «حَبَّ» كان متصرفاً، وبعد التركيب صار غيرَ متصرِّف؛ لأنه صار كالحرف، لكونه صار يدلُّ على معنىً في غيره من المدح، وليس أصلُهُ ذلك .

ومنها: أن «ذا» يجوزُ أن تلحقَهُ هاءُ التَّنبيهِ، وبعد التركيب لا يجوزُ؛ لأنه يلزمُ منه جَعْلُ ثلاثةِ أشياءَ كالشيء الواحد .

ومنها: أن «ذا» يجوزُ أن تُتْبَعَ، وبعد التركيبِ لا يجوزُ؛ لأنَّ المرادَ منه في حال التركيبِ الشِّيَاعُ، والإتباعُ يُزيلُ الشِّيَاعَ، أو لأنَّ التابعَ والمتبوعَ كالشيء الواحد، و«ذا» مركَّبٌ مع «حبَّ»، فيلزمُ منه جعلُ ثلاثةِ أشياءَ كالشيء الواحد .

ومنها: أن «ذا» يُذكَّرُ ويُؤنَّثُ ويُثنَّى ويُجمعُ، بحسَب المشارِ إليه، وبعد التركيبِ لا يكون إلا بلفظ التذكير والإفراد مطلقاً، سواءٌ جاء بعده المذكَّرُ أو المؤنَّثُ، مفرَدَين أو مثنَّيَين أو مجموعَين، فمثالُهُ مع المذكَّرِ المفرَدِ قولُهُ:

يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ ... وَحَبَّذَا سَاكِنُ الرَّيَّانِ مَنْ كَانَا(٢)

ومثاله مع التثنية:

حَبَّذَا أَنتُمَا خَلِيلَيَّ إِنْ لَمْ ... تَعْذِلَانِي فِي دَمْعِيَ المُهَرَاقِ(٣)

/ ومثاله مع الجمع قوله: [٢٥/أ]

---

(١) وقد قالوا: الأمثال لا تُغير؛ أي: أنها تجري كما جاءت، فتلزم حالة واحدة، وهي التي جرت عليها أولاً، مهما اختلفت الأحوالُ التي تُضرَبُ فيها بعد ذلك، فإذا طلب الرجلُ شيئاً ضيَّعه قبلَ ذلك قيل له: « الصيفَ ضيَّعتِ اللبنَ » بكسر التاء؛ لأن المثل ورد في امرأة . انظر المزهر ٤٧٨/١، والأمثال العربية ٢٠١ فما بعدها .

(٢) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ١٦١/١، من قصيدة طويلة يهجو فيها الأخطل، مطلعها:

بَانَ الخَلِيطُ ولَو طُوِّعْتَ مَا بَانَا ... وَقَطَّعوا مِنْ حِبَالِ الوَصلِ أقرانا

وانظر الشاهد في: أسرار العربية ١١١، وشرح المفصل ١٤٠/٧، وشرح الجمل ٦١١/١، والمقرب ٧٤، وشواهد التوضيح ٨، والتذييل والتكميل ١٧٢/٣، والجنى الداني ٣٥٧، والهمع ٤٥/٥ .

(٣) البيت من الخفيف، ولم أقف على قائله، وانظر الشاهد في شرح التسهيل ٢٢/٣، والتذييل والتكميل ١٧٢/٣، ومنهج السالك ٤٠٥/٢، والهمع ٤٥/٥ .

وَحَبَّـذَا نَفَحَاتٌ مِـنْ يَمَانِيَةٍ تَأْتِيكَ مِنْ جَبَلِ الرَّيَّانِ أَحْيَانَا[(١)]

ومثاله مع التأنيث قوله:

أَلاَ حَبَّذَا هِنْدٌ وَأَرْضٌ بِهَا هِنْدُ[(٢)]

واختلفوا في علّة ذلك فقيل[(٣)]: إنما امتنع اسمُ الإشارةِ من مطابقة اسم المخصوص؛ لأنه جَرَى مَجْرَى المَثَلِ .

وقال أبو علي[(٤)]: إنما كان ذلك لأن «ذا» جنسٌ شائعٌ، فلا يختلفُ، كما لا يختلفُ الفاعلُ في نعم إذا كان ضميراً .

وقال ابنُ كيسانَ[(٥)]: إنما جاز ذلك؛ لأن الإشارةَ وقعتْ إلى مذكَّرٍ مفرَدٍ، سواءٌ كان المخصوصُ مفرداً أو غيرَه، مذكَّراً أو مؤنثاً، فالتقدير عنده: حبَّذا حُسْنُ زيدٍ، وحبَّذا حُسْنُ هندٍ، وكذلك في التثنية والجمع، فحاصلُه: أنه على حذْفِ مضاف، ثمَّ حُذِفَ المضافُ، وأُقيمَ المضافُ إليه مُقَامَهُ.

ورُدَّ: بأنه لو كان على حذف مضافٍ، لجيءَ به ملفوظاً في بعض المواضع، وفي كونِهِ لم يجئْ دليلٌ على أنه ليس كذلك، وأيضاً فإن ما بعد اسمِ الإشارةِ وصفٌ له، ووصفُ الإشارة لا يُحذَفُ؛ لأنه مقصودٌ، وأيضاً فإنه كمفسِّرِ الضمير، ومفسِّرُ الضميرِ

---

(١) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ١٦١/١ من قصيدةِ الشَّاهدِ الذي مرَّ قبل قليل، والبيت في الصحاح (حبب)، والتذييل والتكميل ١٧٤/٣، ومنهج السالك ٤٠٣/٢ .

(٢) صدر بيت من الطويل، وهو للحطيئة في ديوانه: ٦٤، وعجزه:

وهندٌ أتى من دونها النَّأيُ والبُعْدُ

وانظر الشاهد في التذييل والتكميل ١٧٢/٣، والهمع ٤٥/٥ .

(٣) انظر الهمع ٤٥/٥ .

(٤) انظر المسائل البغداديات: ٢٠١ .

(٥) انظر رأيه في: شرح الكافية الشافية ١١١٨/٢، وشرح الجمل ٦٠٩/١-٦١٠، وشرح ابن النحوية لوحة (٢٠٢)، والتذييل والتكميل ١٧٢/٣، ومنهج السالك ٤٠٣/٢، ٤٠٥. وانظر: ابن كيسان النحوي ١٣٨-١٣٩ .

لا يُحذَفُ، وأيضاً فإن العرَبَ لما أرادوا تبيينَ المخصوصِ أتَوا بتمييزٍ فقالوا: حبَّذَا زيدٌ رَجُلاً، ولو كان على حذف المضاف لكان ردُّ المضافِ المحذوفِ أولى في البيان، وكانت تقولُ: حبَّذَا حُسْنُ زيدٍ(١).

الوجه الثاني: في معنى «حبَّذا» بعد التركيب. وذلك أنها وُضِعَتْ للمدح عموماً كنعْمَ، بمعنى أنَّ الممدوحَ مشتملٌ على جميع صفات المدْحِ مبالغةً، ولا يحصُلُ ذلك مع الخصوصِ؛ لأن التَّخصيصَ يقتضي أن يكونَ للممدوحِ بعضُ الصفات دون بعض، فلا يحصُلُ مع ذلك المبالغةُ.

والفـــرْقُ بين نعْمَ وحبَّذَا: أنَّ حبَّذَا تُشعِرُ مع دلالتها على المدحِ العامِّ أنَّ الممدوحَ محبوبٌ وقريبٌ من النفْسِ، ولا تُشعِرُ بذلك / نِعْمَ، وقيل: ليست حبَّذا للمدح، وإنما [٢٥/ب] وضعَتْهَا العرَبُ للمبالغة في تمكُّنِ الحبِّ، فتكونُ أبلغَ من أحبَّ، لكن الحبَّ قريبٌ من المدح؛ لأنَّ المحبوبَ ممدوحٌ في الأكثر(٢).

الوجه الثالث: يجوز دخول «لا» على حبَّذا فتقولُ: لا حبَّذا زيدٌ، فتَجري مجرى بئس في عموم الذّمِّ، والفرقُ بينها وبين بئس ما تقدَّمَ من الفرْقِ بين نِعْمَ وحبَّذَا، فالذي تثبتُهُ هناك من التقريب إلى النَّفْسِ، تنفيه هنا، فمن ذلك قولُ الشَّاعر:

لاَ حَبَّذَا أَنْتِ يَا صَنْعَاءُ مِنْ بَلَدٍ وَلاَ شَعُوبُ هَوًى مِنّي وَلاَ نُقُمُ(٣)

---

(١) نقل هذه الردود أبو حيان في التذييل والتكميل ١٧٢/٣ عن ابن العلج في كتابه «البسيط»، وردَّ ابنُ عصفور رأيَ ابنِ كيسان بقوله: «وهو فاسد؛ لأن العرب إذا حذفت المضاف وأقامت المضاف إليه مقامه، فإنما تجعل الحكم من تذكيرٍ وتأنيثٍ وإفرادٍ وتثنيةٍ وجمعٍ وغير ذلك حسب الملفوظ به لا على حسب المحذوف ...» شرح الجمل ٦١٠/١ .

(٢) انظر هذا الكلام في التذييل والتكميل ١٧٢/٣ .

(٣) البيت من البسيط، وهو منسوب إلى زياد بن حَمَل كما في الحماسة ١٣٤/٢، وقيل: هو للمرَّار بن المنقذ العدوي، شاعر أموي معاصر للفرزدق، وقيل (المرَّار) لقبه، واسمه زياد بن المنقذ، انظر الخزانة ٢٥٣/٥-٢٥٤ . والبيت من قصيدة طويلة انظرها في الحماسة، وشرحها للمرزوقي ١٣٨٩/٣، وشرحها للتبريزي ١٨٠/٣، وفي الخزانة نقلاً عن بعض شراح الحماسة: «لم يقل غير هذه القصيدة، ولم يقل أحد مثلها، وكان قد أتى اليمن فنزع إلى وطنه ببطن الرمة، قال أبو العلاء: الرمة: واد بنجد، يقال بتشديد الميم وتخفيفها» .

=

وقال الآخَرُ:

أَلاَ حَبَّذَا عَاذِرِي فِي الهَوَى وَلاَ حَبَّذَا الجَاهِلُ العَاذِلُ[١]

واستَشْكَلَ الشيخُ أبوحيَّانَ[٢] دخول «لا» على «حبَّذا» وقال: لأنَّكَ إما أنْ تُفرِّعَ على أن «حبَّذا» كلَّهُ فِعْلٌ، أو «حبَّ» فِعْلٌ و«ذا» اسمٌ، وكلاهما لا تدخلُ عليه «لا»؛ لأنها لا تدخلُ على الماضي غيرِ المتصرف، أو تُفرِّعَ على أنَّ مجموعَهُ اسمٌ، فلا ينبغي أن تدخلَ عليه «لا»؛ لأنه إمَّا أن تُقدِّرَهُ منصوباً بها، وليس بجيدٍ؛ لأنَّ النَّصبَ على العموم نحو: لا رجلَ، ولا يصحُّ هنا؛ لأنه خصوصٌ. يعني أنَّ العامَّ إذا نُفِيَ صار خاصاً، و«حبَّذا» كانت قبل دخول «لا» يُرَادُ بها العمومُ، فلما دخلتْ «لا» نَفَت العمومَ، فصار خصوصاً. قال: وإمَّا أن تُقدِّرَهُ مرفوعاً، وليس بجيِّدٍ؛ لأنَّ الأصحَّ تَكرارُ «لا»، ولا يجوز عدَمُ التَّكرارِ إذا ارتفعَت الأسماءُ بعدَها بالابتداء، إلا على مذهب الأخفشِ والمبردِ. انتهى .

قلتُ: إن صحَّ دخول «لا» على «حبَّذا» من الكلام، فلا معنى لهذا الترديد، ولا يَسَعُ إلا قبولُهُ وتوجيهُهُ، لاردُّهُ واستشكَالُهُ، وسواءٌ كان توجيهُهُ جارياً على القياس أو غيرَ جارٍ،وانظر قولَ سيبويه[٣]: «قِفْ حيث وقفوا ثم فسِّرْ» يُرْشِدْكَ إلى ما ذَكَرْتُ لك.

وانظر الشاهد في: شرح المفصل ١٣٩/٧، وشرح الجمل ٦١٢/١، وشرح التسهيل ٢٦/٣، والتذييل والتكميل ١٧٤/٣، وارتشاف الضرب ٢٩/٣، والهمع ٥٠/٥ . و(**شَعُوب**): بفتح أوله، وآخره باء موحدة: قصر باليمن معروف بالارتفاع، وقيل: بساتين بظاهر صنعاء، وهي التي أراد زياد بن منقذ بقوله هذا. معجم البلدان ٣٥٠/٣، و(**نُقُمُ**): يروى بضمتين وفتحتين وبفتحة وضمة، وهو: جبلٌ مطلٌّ على صنعاء قرب غمدان. معجم البلدان ٣٠٠/٥ .

(١) البيت من المتقارب، ولم أقف على قائله، وانظر الشاهد في: شرح التسهيل ٢٦/٣، والتذييل والتكميل ١٧٤/٣، والمساعد ١٤٢/٢، وشفاء العليل ٥٩٦/٢، والتصريح ٩٩/٢، والهمع ٥١/٥.

(٢) انظر التذييل والتكميل ١٧٤/٣ .

(٣) انظر الكتاب ٢٦٦/١، ومثله أيضاً قوله: «فاستعمل من هذا ما استعملته العرب، وأجزْ منه ما أجازوا» الكتاب ٤١٤/١، وقال أيضاً: «فاستحسن من هذا ما استحسنَ العربُ، وأجِزْه كما أجازته» الكتاب ٦٩/٢ .

الوجه الرابع: اختلف النحويون في إعراب «حبَّذا» على ثلاثة[1] أقوال:

الأول: أن «حَبَّ» و«ذَا» رُكِّبَا فصارا اسماً / واحداً، وغُلِّبَ فيه جانبُ الاسم الذي [٢٦/أ] هو «ذا»؛ لأنَّ الأسماءَ هي الأصولُ، وبهذا القول قال جماعةٌ منهم: المبرِّدُ وابنُ السَّرَّاج والفارسيُّ[2]، ونسبه ابنُ أبي الربيع[3] إلى الخليل وسيبويه[4]، قال: وعليه أكثرُ النحويين، وبه قال ابنُ عصفور[5] والمصنِّفُ في «الفصول»[6] وهنا، واستدلوا لهذا القول بأدلة[7]:

الأول: دخولُ حرف النداء عليه كثيراً، وحرفُ النداء من خواصِّ الأسماء، فمن ذلك قولُ الشَّاعر:

يَاحَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ[8]

وفيه كثْرَةٌ .

ورُدَّ: بأنَّ حرفَ النداء يمكن أن يكونَ حرفَ تنبيهٍ مجرَّداً من النداء كـ«ألا»، التقدير: ألا حبَّذا جَبَلٌ، ويمكنُ أن يكونَ المنادى محذوفاً، التقدير: يا قومِ حبَّذَا[9].

---

(١) في الأصل: «ثلاث» .

(٢) انظر: المقتضب ١٤٣/٢، والأصول ١١٥/١، والمسائل البصريات ٨٤٧/٢، وقال به ابن جني في اللمع ٢٠٢، ورده ابنُ مالك في شرح التسهيل ٢٣/٣ .

(٣) انظر الملخص في ضبط قوانين العربية: ٤٤٩، كما نسبه إليه ابن هشام اللخمي في الفصول والجمل في شرح أبيات الجمل ٥٣/[مخطوط، و انظر شرح التسهيل ٢٣/٣، والمساعد ١٤١/١. وفي شرح الألفية للمرادي ١٠٨/٣ أن ابن عصفور هو الذي نسبه إلى سيبويه .

(٤) قال سيبويه: «وزعم الخليل رحمه الله أن حبذا بمنزلة حبَّ الشيءُ، ولكن ذا وحبَّ بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا، وهو اسم مرفوع...» الكتاب ١٨٠/٢ . وانظر المساعد ١٤١/٢ .

(٥) شرح الجمل ٦١١/١ .

(٦) انظر الفصول الخمسون: ١٧٨ ، وقال في الألفية:

وذلك الممدوحُ فيها خبرُ　　لحبَّذا أو مبتدأً يُقدَّرُ

(٧) ذكرها العكبري في اللباب ١٨٨/١-١٩٠ المطبوع، وردَّ عليها، ونقلها عنه أبو حيان في التذييل والتكميل ١٧٣/٣، وزاد عليها .

(٨) سبق تخريجه ص: ٨٦ .

(٩) انظر شرح التسهيل ٢٤/٣-٢٥ .

الدليل الثاني: أنهم صغَّرُوه، والتصغيرُ من خواصِّ الأسماء، قالوا: ما أُحَيبِذَه.
ورُدَّ: بأنه شاذٌّ، فلا تُهدم به قاعدة .

الدليل الثالث: أنهم تركوا «ذَا» مفرداً، فلم يُثنَّ و لم يُجمَعْ، وما ذاك إلا أنَّ «ذَا» صارت كجزء من الكلمة.

ورُدَّ بما[1] تقدم[2]من التعليل في ذلك .

وقد رَدُّوا على من قال باسمية حبَّذَا بأشياءَ[3]: **منها**: أن فعليَّةَ «حَبَّ» واسميةَ «ذا» قد تقرَّرَتَا قبلَ التركيب، فلْنَستَصْحِبْ ذلك بعدَ التركيب؛ لأنهما لم يتغيرا بعدَ التركيبِ لا لفظاً ولا معنىً، وإذا كانت «لا» والنكرةُ المتركِّبَةُ معها قد بقِيَا على ما كانا عليه قبلَ التركيب مع تغيُّرِ اللفظ والمعنى، فبقاءُ «حبذا» على ما كانا عليه قبلَ التركيب أولى .

ومنها: أنها لو كانت اسماً لدخلَت عليها النواسخُ، كما تدخل على غيرها من المبتدآت، فكنْتَ تقولُ: إنَّ حبَّذا زيدٌ، وكان حبَّذا زيداً، وفي مَنْعِ ذلك دليلٌ على أن «حبَّذا» ليست باسم .

القول الثاني: أنَّ «حبَّ» و«ذَا» رُكِّبا فصارا فعلاً واحداً، وغُلِّبَ فيه جانبُ الفعل، وبهذا / القولِ قال أبوالحسنِ الأخفشُ وأبو بكرٍ خَطَّابٌ[4]، واستدلُّوا عليه بأنهم [٢٦/ب]

---

(١) في الأصل: «ما تقدم» .

(٢) انظر ما سبق في الصفحة ٨٦ ـــ ٨٧ .

(٣) ذكرها ابن مالك في شرح التسهيل ٣/٢٣-٢٤ في معرض رده على من قال باسمية حبذا، وقد زاد أشياءَ لم يذكرها الشارح هنا، ونقلها أبو حيان في التذييل والتكميل ٣/١٧٣ .

(٤) هو أبو بكر خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي الماردي، عالم أندلسي نحوي، أخذ عن ابن الفخار وغيره، تصدر لإقراء العربية، من مصنفاته: «الترشيح» في النحو، و«مختصر الزاهر»، توفي سنة ٤٦٠ هـ تقريباً . أخباره في: التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار ٢٩١/١، وإشارة التعيين ١١٢، وبغية الوعاة ٥٥٣/١، وانظر مقالاً بعنوان (خطاب الماردي ومنهجه في النحو) لأستاذنا الدكتور حسن موسى الشاعر (مجلة الجامعة الإسلامية، العددان: ٧٩، ٨٠ / ١٤٠٨ هـ) .

قد صرَّفُوهُ فقالوا: لاتحبِّذْهُ بما لا ينفعُهُ[1]، أي: لا تقل له: حبَّذا .

ورُدَّ: بأنَّ «لا تحبِّذْهُ» غيرُ جارٍ على «حبَّذا»، بل هو نظير «بسْمَلَ الرَّجُلُ» إذا قال: بسم الله، و«حَوقَلَ» إذا قال: لا حَولَ ولا قوَّة إلا بالله، فهي أفعالٌ أُخِذَت حروفُهَا من ألفاظٍ متفرِّقَةٍ .

ورُد قولُ من قال: إنه كلَّه فِعْلٌ: بأنَّ المرفوعَ بعده يكونُ إذ ذاك فاعلاً، وقد أجازوا حذفَهُ، فلو كان فاعلاً لم يُحذَف.

القول الثالث: أن «حبَّذَا» مُرَكبٌ تركيبَ إسنادٍ لا تركيب مَزْجٍ وخَلْطٍ، كما في القولين المتقدمين، فـ«حبَّ» فعلٌ ماضٍ، و«ذَا» فاعلُه كما تقول: قام ذا، وهو قولُ ابنِ درسْتوَيه[2]، وابنِ كَيسانَ[3]، والفارسيِّ في «البغداديات[4]» ، وابنِ بَرْهَان[5]، وابنِ

= انظر هذا الرأي في شرح المفصل ١٤١/٧، وشرح الألفية للمرادي ١٠٨/٣، والتذييل والتكميل ١٧٤/٣، وارتشاف الضرب ٢٩/٣، ونُسبَ أيضاً إلى ابن درستويه، انظر المساعد ١٤٢/٢، وشرح الألفية لابن عقيل ١٣١/٣، وعزاه السيوطي في الهمع ٤٦/٥ إلى المبرد . قال ابن أبي الربيع: «وهذا يبطل؛ فإن التركيب لا يكون في الأفعال، وقول العرب: لا تحبذه ليس مضارعاً لحبذا، وإنما هو مضارع لحبذ ...» الملخص ٤٤٩ .

ورد ابن مالك هذا الرأي فقال: «وهو قولٌ في غاية الضعف؛ لأنه مؤسس على دعوى مجردة عن الدليل، مع ما فيه من تغليب أضعف الجزءين على أقواهما، ومن ادعاء تركيب فعل من فعل واسم، ولا نظير لذلك...» شرح التسهيل ٢٦/٣ . وانظر شرح الكافية الشافية ١١١٧/٢ .

(١) انظر شرح المفصل ١٤١/٧، والملخص ٤٤٩،

(٢) كما نُسِبَ إلى ابن دَرَسْتَوَيه أيضاً قولٌ آخَر هو القول الثاني هنا، (وهو كون حبذا كلُّها فعلاً، والفاعلُ هو المخصوصُ بعدها)، انظر التذييل والتكميل ١٧٢/٣، والحاشية قبل السابقة .

وابن دَرَسْتُويه هو: أبو محمد عبد الله بن جعفر بن دَرَسْتَويه (بفتح الدال والراء) بن المرزبان، الفارسي النحوي، عالمٌ فاضلٌ محدِّثٌ، أخذ عن المبرد وثعلب وغيرهما، له تصانيف غاية في الجود والإتقان منها: «تصحيح الفصيح» و «تفسير كتاب الجرمي» وغيرها. توفي سنة ٣٤٧ هـ. أخباره في: الفهرست: ٩٣، وتاريخ بغداد ٤٢٨/٩، ونزهة الألباء: ٢١٣ . وانظر: تبصير المنتبه بتحرير المشتبه ٥٥٩/٢ .

(٣) التذييل والتكميل ١٧٤/٣، وارتشاف الضرب ٢٩/٣ .

(٤) البغداديات ٢٠١-٢٠٤ .

(٥) شرح اللمع ٤٢٠/٢ .

خَرُوف(١)، ونُسِبَ إلى سيبويه والخليل(٢). ودليلُ هذا القولِ التمسكُ بالأصل .

ورُد هذا القولُ بنحو قولِ الشَّاعر:

أَلاَ حَبَّذَا يَا عَزَّ ذَاكَ التَشَايُرُ(٣)

فإنه إذا جعلَ «ذا» من قولك: «حبَّذا» [فاعلاً](٤)، وهو إشـارةٌ إلى القريـب، و«ذاك» من قوله: «ذاك التَّشَايُرُ» مبتدأً، هـو المخصـوصُ، وهـو إشـارةٌ إلى المتوسِّـطِ، لـزِمَ منـه أن يكونَ الشَّيءُ قريباً بعيداً في حالةٍ واحدةٍ، وهو غيرُ جائز. فإذا جُعِـلَ «ذاك» هـو الفـاعلُ، و لم يُجعل لـ«ذا» من قولك: «حبَّذا» محلٌ من الإعراب، ارتفَعَ هذا الإشكالُ، والله أعلم .

فإن قيلَ: فلأيِّ شيءٍ لم تُثنَّ «ذا» وتُجمَعْ على هذا القول ؟

فالجواب: أنه جَرَى مَجرى المَثَلِ، فلم يتغيَّرْ لذلك(٥).

فإن قيلَ: لو كانت «ذا» فاعلةً، لكُتِبَتْ مع «حبَّ» منفصلةً ؟

والجواب: أنَّ كثْرَةَ الاستعمالِ أوجَبَت الاتِّصَالَ .

---

(١) شرح الجمل ٣٥١/٢ (رسالة دكتوراه) . وانظر: شرح التسهيل ٢٣/٣، والمساعد ١٤١/٤ .

(٢) والذي نسبه إليهما هو ابن خروف في شرح الجمل ٣٥١/٢ (رسالة دكتـوراه) قـال: «حـبَّ فعـلٌ، وذا فاعله، وزيد مبتدأ، وخبره حبذا، هذا قول سيبويه، وأخطـأ مـن زعـم غـير ذلـك» انظـر:شـرح التسهيل ٢٣/٣، وشرح الألفية للمرادي ١٠٨/٣، والمساعد ١٤١/٢، وهذا القول هو اختيـار ابـنُ مالك .

قال سيبويه رحمه الله: «وزعم الخليـل ـ رحمـه الله ـ أن حبـذا بمنزلـة حـبَّ الشـيءُ ...» الكتـاب ١٨٠/٢ .

(٣) عجز بيت من الطويل لكثير عزة في ديوانه: ٥٠٢ . وصدره:

وقُلتُ وفي الأحشَاءِ دَاءٌ مُخَامِرٌ

والشاهد في التذييل والتكميل ١٧٦/٣، وارتشاف الضرب ٣٢/٣، والهمـع ٤٨/٥ . والتَّشَـايُرُ: في التكملة على القاموس والتاج (شير): «وتشايَرَهُ الناسُ: اشتَهَروه بأبصارهم» .

(٤) كلمة «فاعلاً» ساقطة من الأصل، وانظر التذييل والتكميل ١٧٦/٣ .

(٥) انظر ما سبق في الصفحة: ٨٦ .

الوجه الخامس: ذَكَرَ ابنُ مالكٍ[(١)] أنه يجوزُ أن تُحذَفَ «ذا» من قولكَ: حبَّذا زيدٌ رَجُلاً، فتقول: حَبَّ زيدٌ رَجُلاً، واستدلَّ / على ذلك بقول عبدِ الله بنِ رواحةَ [٢٧/أ] رَضِيَ اللهُ عَنهُ:

باسْمِ الإلَهِ رَبِّنَا بَـدِينَا
وَلَو عَبَدْنَـا غَيْرَهُ شَقِينَا
فَـحَبَّذَا رَبّاً وحُبَّ دِينَا[(٢)]

التقديرُ: وحبَّذا ديناً، فحَذَفَ «ذا»؛ لأنَّ العطفَ يدلُّ عليه. و«بَدِينا» في البيت بكسر الدال[(٣)] لغةٌ في بدأنا في كذا[(٤)].

وتعقَّبَه الشَّيخُ أبوحيان على ابن مالك بأنَّ ما قالَهُ تأْبَاهُ القواعدُ، قال[(٥)]: لأنه إن كان «ذا» من قولك: «حبَّذا» فاعلاً، فلا يجوزُ حذفُهُ، وإن كان جُزءاً مِن المركَّبِ الذي حُكِمَ عليه بأنهُ اسمٌ كلُّهُ، أو الذي حُكِمَ عليه بأنَّهُ فعلٌ كلُّهُ، فلا يجوزُ حذفُهُ؛ لأنه حالةَ التركيبِ صارَ جُزءاً من أجزاء الاسمِ، أو أجزاء الفعلِ، فكما لا يَصِحُّ حَذْفُ بعضِ الاسمِ ولا بعضِ الفعلِ، كذلك لا يَصِحُّ حذْفُ «ذا»، قال: وأمَّا قولُهُ: «وحُبَّ دِينَا» فلا حُجَّةَ فيه على حَذْفِ «ذا»؛ لأن لـ«حَبَّ» استعمالين:

أحدهما: أن يُذكَرَ معها «ذا» وتُضمَّنَ المبالغةَ في المدح.

والثاني: أن لا يُذكَرَ معها «ذا» لا لفظاً ولا تقديراً، ويكون مما بُنِيَ على فَعُلَ بضمِّ العَينِ، وأُجْرِيَ مُجْرَى نِعْمَ، فيَحتَمِلُ قولُهُ: «وحُبَّ دِينَا» أن يكونَ استُعْمِلَ هذا

---

(١) شرح التسهيل ٣/٢٤ .

(٢) ديوان عبد الله بن رواحة: ١٤٢، والرواية فيه: «وبِهِ بَدِينَا» .وانظر الشاهد في:إعراب ثلاثين سورة: ١١، وشرح التسهيل ٣/٢٤، ٢٨، وشرح الكافية الشافية ٢/١١١٦، والتذييل والتكميل ٣/١٧٦، وارتشاف الضرب ٣/٣١، والمساعد ٢/١٤٤، والهمع ٥/٤٦ .

(٣) في الأصل: «الذال» وهو تصحيف .

(٤) وهي لغة الأنصار. انظر الأفعال لابن القطاع ١/١٠٢ .

(٥) في التذييل والتكميل ٣/١٧٦: «وكذلك ألمح ابنُ عقيل إلى شيء في نفسه من كلام ابن مالك فقال: «هكذا أطلق، وفيه نظر» .

الاستعمالَ الثـانيَ؛ فيكـونُ في «حُـبَّ» ضميرٌ فـاعلٌ يفسِّـرُهُ «دِينـا»، ويكـونُ قـد حَـذَفَ المخصوصَ، والتقديرُ: وحُبَّ هو دِيناً دِينُنا، فيكونُ مثلَ قولِ الشَّاعر:

وَزَادَهُ كَلَفاً بِالحُبِّ أَنْ مَنَعَتْ ... وَحُبَّ شَيْئاً إِلَى الإِنْسَانِ مَامُنِعَا[1]

وإذا احتمل «وحُبَّ دِينَا» أن يكون مما أُجرِيَ مُجرَى نِعْمَ، فلا دليلَ فيه على جواز حذْفِ «ذا». انتهى. وهو كلامٌ في غاية الظهور .

الوجه السـادس: قـد تقـدَّمَ[2] أنَّ «حبَّـذا» لا تتصـرَّفُ، فَضَعُفَـتْ عـن العمـل، إلا أنهـا عمِلَت في الحال والتَّمييز؛ لأنَّ روائحَ الأفعال تعمَلُ فيها. وقال ابـن الخبَّـاز[3]: يجـوزُ أن تـعملَ في المفعول / له والمفعول معه نحو: حبَّذا زيدٌ إكراماً له، وحبَّذا وعمـراً زيـدٌ، [٢٧/ب] قال: ويجوزُ أن تعملَ في الظَّرْفِ بالحَمْلِ على الحال، انتهى .

فإن قلتَ: قد فُهِمَ من قواعدِهم أنه لا يُقالُ: حَبَّذا زَيـدٌ أمسِ ولا غـداً ولا الآن؛ لأن «حَبَّذا» أُريد بها مطلقُ الاستمرار، فلو تعلَّقَ بها ظَرْفٌ لزال الإطلاقُ ؟

فالجواب: أنه يعملُ في ظَرْفٍ مناسبٍ لمعناها نحو أن تقولَ: حَبَّذا زيدٌ أبداً.

قلتُ: ولما نَقَلَ الشَّيخُ أبوحيان[4] عن ابنِ الخبـاز مـا نقلْنَـاهُ قـال: ولا يُقَـدَّمُ على شيءٍ مِن هذه[5] التراكيبِ إلا بسماعٍ مِن العرب .

---

(١) البيت من البسيط، وهو للأحوص الأنصاري في ديوانه: ١٩٥، وروايته: «وحَبُّ شيءٍ» ولا شاهد فيها، وهو أيضاً لمجنون ليلى في ديوانه: ١٥٨، وروايته: «أحبُّ شيءٍ» ولا شاهد فيها أيضاً، والشاهد في التذييل والتكميل ١٧٦/٣، ويستشهد النحاة بهذا البيت في باب أفعل التفضيل، وسيورده المصنف هناك، انظره في صفحة: ٣٠٣ .

(٢) انظر ما سبق في الصفحة: ٨٦ .

(٣) أبو العباس أحمد بن الحسين الموصلي الضرير، عالم نحوي لغوي أديب فقيه، من تصانيفه: «النهاية في شرح الكفاية» و «شرح ألفية ابن معط» و «شرح اللمع» وغيرها. توفي سنة ٦٣٩ هـ. أخباره في: عقود الجمان لابن الشعار ١٥٣/١مخطوط، ونكت الهميان ٩٦، وبغية الوعاة ٣٠٤/١. وانظر قوله في كتابه: «النهاية في شرح الكفاية» لوحة (٨٦) مخطوط، ونقله أبو حيان في ارتشاف الضرب ٣٢/٣.

(٤) انظر ارتشاف الضرب ٣٢/٣ .

(٥) في الأصل: «هذا» .

الوجه السابع: لا تدخلُ النَّواسخُ على «حبَّذا»، كما دخلَتْ على «نعم» فلا يُقالُ: كان حبَّذا زيدٌ، لا بنَصْبِ زيدٍ ولا برَفْعِهِ، قالوا: ولا فَرْقَ[1] في ذلك بين نِعْمَ وحبَّذا، إلا أنَّ العَرَبَ استعملتْهُ مع نِعْمَ، وأهمَلَتْهُ مع حبَّذا، والقياسُ يقتضي أن يكونَ ذلك مع حبَّذا[2]، والله أعلم.

المسألة الثانية: في المرفوع بعد حبَّذا:

وهو المخصوصُ بالمدحِ، والكلامُ عليه من أوجهٍ:

الأول: أن يكونَ معرِفَةً أو قريباً من المعرفة، فمثالُ المعرفة: حبَّذا زيدٌ، ومثالُ القريب منها: حبَّذا رَجُلٌ من بني فلان، قال الشَّاعرُ:

وَحَبَّذَا نَفَحَاتٌ مِنْ يَمَانِيَةٍ[3]

فـ«رَجُلٌ» و«نفَحَاتٌ» نكِرَتَان، إلا أنه لما خُصِّصَتَا قَرُبَتَا من [المعرفَة][4] .

الثاني: في إعرابه:

وهو يتفرَّعُ على الخلافِ المتقدِّمِ في «حبَّذا»، فمَنْ قَالَ: إنَّ «حبَّذا» كلَّهُ اسمٌ، فَيَحتمِلُ أن يكونَ المرفوعُ بعدَهُ مبتدأً ،وخبرُهُ حبَّذا مُقدمٌ عليه، التقديرُ: المحبوبُ زَيدٌ، واختارَهُ أبو عليٍّ[5]، ويحتملُ أن يكونَ خبراً، وحبَّذا مبتدأً، واختارَهُ المبرِّدُ[6]، وردَّه أبوعليٍّ[7] .

---

(١) في الأصل: «فوق» .

(٢) قال أبو حيان في التذييل والتكميل ١٧٤/٣: «ولا تظهرُ علةٌ في منع ذلك، وإنما الرجوعُ في ذلك إلى الاستقراء» .

(٣) سبق تخريجه في صفحة: ٨٦ .

(٤) ساقطة من الأصل .

(٥) أشار إلى شيء من ذلك في المسائل البصريات ٨٤٥/٢ - ٨٤٨ دون النص صريحاً، ولم أقف عليه ولا على رده على رأي المبرد الآتي فيما اطلعت من تصانيفه، وانظر المسائل البغداديات: ٢٠١، واللباب للعكبري لوحة (٣٧)، والتذييل والتكميل ١٧٤/٣، وارتشاف الضرب ٣٠/٣، والمساعد ١٤٣/٢ .

(٦) المقتضب ١٤٣/٢، وتبعه ابن السراج في الأصول ١١٥/١، وانظر شرح المفصل ١٤٠/٧، وعليه ابن معط، راجع ص: ٩٠ حاشية: ٦ .

(٧) لم أقف عليه فيما اطلعت من تصانيفه . وقد رده ابن مالك أيضاً فقال: «ولا يصح قول من قال: حبذا في موضع رفعٍ بالابتداء والخبر ما بعده ... فإن ذلك تكلف ما لا يُحتَاجُ إليه من إخراج لفظٍ مما هو أصله» شرح الكافية الشافية ١١١٧/٢ .

وقيل:يجوزُ أن يكونَ خبراً لمبتدأٍ محذوفٍ(١) .

ومن قال(٢): إن «حبَّذا» كلَّهُ فِعلٌ، فـ«زيدٌ» فاعلٌ به(٣).

ومن قال(٤): إن «حبَّ» فِعلٌ و«ذا» فاعلُهُ، فاختُلِفَ في المرفوع / أيضاً؛ فقيلَ: [٢٨/أ] مبتدأٌ والجملةُ قبلَهُ خبرُهُ، وهذا هو المشهورُ، والرابطُ اسمُ الإشارةِ إن قلنا: إنَّ «ذا» أُريدَ به الخصوصَ، أو العموم إن قلنا: إنَّ «ذا» أُريدَ به العمومَ، وقيل(٥): خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ واجبِ الحذفِ، خَرَجَ مَخْرَجَ البيان، كأنَّهُ قيل: مَنِ المحبوبُ؟ فقيل: هو زَيدٌ.

وقال ابن كيسان(٦): هو بدلٌ من «ذا»، واختاره ابنُ الحاج(٧) قال: ولا يلزمُ منه أن

---

(١) انظر التذييل والتكميل ١٧٤/٣ .

(٢) وهو القول المنسوب إلى أبي الحسن الأخفش وأبي بكر خطاب وابن درستويه.انظر ما سبق صفحة: ٩٢ .

(٣) ورد ذلك ابنُ مالك في شرح الكافية الشافية ١١١٧/٢ .

(٤) وهو قول جمهور النحاة، انظر ما سلف في صفحة: ٩٢ - ٩٣ .

(٥) نسبه أبو حيان في ارتشاف الضرب ٣٠/٣ إلى الصيمري، وكذلك عزاه إليه السيوطي في الهمع ٤٧/٥. وانظر التبصرة والتذكرة ٢٨٠/١ . وعقب ابن مالك على هذا القول بقوله: «والحكم عليه بالخبرية هنا أسهل منه في باب نعم؛ لأن مطعنه هناك نَشَأَ من دخول نواسخ الابتداء، وهي هنا لا تدخل ...» شرح التسهيل ٢٧/٣ ، وانظر المساعد ١٤٢/٢-١٤٣ .

(٦) ذُكِرَ رأيه هذا في: التذييل والتكميل ١٧٤/٣، وارتشاف الضرب ٣٠/٣، والمساعد ١٤٣/٢، والهمع ٤٧/٥، وانظر ابن كيسان النحوي ١٣٩. ومما رُدَّ به هذا الرأي هو: عدم مطابقة اسم الإشارة للبدل . قال ابن بابشاذ: «وهذا الفاعل في هذا الباب لا يحسن وصفُه ولا توكيدُه ولا البدلُ منه...» شرح الجمل لوحة (٨٨)، وانظر: الغرة المخفية لوحة (١٠٢) .

(٧) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الإشبيلي، المعروف بـ(ابن الحاج)، عالم نحوي أندلسي، أخذ عن الشلوبين والدباج وغيرهما، من تصانيفه: «نقد المقرب» و«إملاء على كتاب سيبويه» و«حواش على الإيضاح» وغيرها. توفي سنة ٦٤٧هـ، وقيل: ٦٥١هـ. أخباره في: الذيل والتكلمة للمراكشي (القسم الأول من السفر الأول) ص: ٣٨٦، والبلغة ٦٣، وبغية الوعاة ٣٥٩/١ .

وانظر رأيه في التذييل والتكميل ١٧٤/٣، وارتشاف الضرب ٣٠/٣، والمساعد ١٤٣/٢، والهمع ٤٧/٥، أضف إليها كتاب ابن الحاج النحوي لأستاذنا الدكتور حسن موسى الشاعر ٨٠-٨١ .

يحلَّ البدلُ محلَّ المبدَلِ منه، فلا يُقالُ: حَبَّ[1] زيدٌ؛ لأنه استُعمِلَ استعمالَ الأمثال .

وقيل: هو عطفُ بَيَانٍ، ورُدَّ: بأنَّ المخصوصَ قد جاءَ نكرةً، واسمُ الإشارة معرفةٌ، قال الشاعرُ:

وَحَبَّذَا نَفَحَاتٌ مِنْ يَمَانِيَةٍ[2]

فـ«نفحاتٌ» نكرةٌ، و«ذا» معرفةٌ، وهذا لا يجوزُ في عطف البيان .

فحَصَلَ في إعراب المخصوص على الجملة خمسةُ أوجُهٍ: فاعلٌ، ومبتدأٌ، وخبرُ مبتدأٍ محذوفٍ[3]، وبدلٌ، وعطفُ بيانٍ .

الوجه الثالث: في حذفه:

جوَّزَ ابنُ مالكٍ[4] حَذْفَهُ إمَّا للعلْمِ به، أو لدليل التَّمييزِ عليه، فمثالُ حذفِهِ للعلْمِ به قولُ الشَّاعِرِ:

أَلاَ حَبَّذَا لَـــولاَ الحَيَـــاءُ وَرُبَّــمَا مَنَحْتُ الهَوَى مَنْ لَيسَ بِالْمُتَقَارِبِ[5]

التقدير: ألا حبَّذا حَالي مَعَكِ، فحَذَفَ المخصوصَ الذي هو «حــالي». قــال الشـيخُ أبوحيان[6]: يشيرُ إلى هواهُ إيَّاها، وزيارتِهِ لها، وما ترتَّبَ على ذلك في قوله:

هَوِيتُكِ حَتَّى كَادَ يَقْتُلُنِي الهَوَى وَزُرْتُكِ حَتَّى لاَمَنِي كُلُّ صَاحِبِ

وَحَتَّى رَأَى مِنِّي أَدَانِيكِ رِقَّـــةً عَلَيكِ وَلَولاَ أَنْتِ مَـا لاَنَ جَانِبِي

---

(١) في الأصل: «حبذا» وهو خطأ .

(٢) تقدم ذكره صفحة ٨٦ .

(٣) أو خبرٌ و«حبذا» قبله مبتدأ. وانظر الصفحة السابقة .

(٤) شرح التسهيل ٣/٢٨ .

(٥) البيت من الطويل، وهو لمرداس بن همام (وقيل بن هماس) الطائي، شـاعرٌ إسلاميٌّ، والشَّـاهد مـع عـدة أبيـاتٍ في شعر طيئ ٢/٦٨٠، والحماسة ٢/١٤٢، وانظر شـرحها للمرزوقـي ٣/١٤٠٨، وشـرحها للتبريزي ٣/١٨٨، وراجع الشـاهد في: شرح التسـهيل ٣/٢٨، والتذييـل والتكميـل ٣/١٧٦، والمغني ٧٢٥، وشرح أبياته ٧/١٨٨، والمساعد ٢/١٤٥، والهمع ٥/٤٨ . و(المتقـارب): المنصِف .

(٦) التذييل والتكميل ٣/١٧٦ .

ومثالُ حذْفِهِ لدلالةِ التَّمييزِ عليه قولُهُ:

فَحَبَّذَا رَبّاً ... ...[١]

أي: فحبَّذا ربّاً الإلهُ، حذَفَ المخصوصَ الذي هو «الإله»؛ لدلالة «ربّاً» عليه[٢].

الوجه الرابع: / لا يجوزُ تقديمُ هذا المخصوصِ على «حبَّذَا»، فلا يُقالُ: زَيدٌ [٢٨/ب] حَبَّذا[٣]، وإن كان جائزاً مع نِعْمَ وبِئسَ، واختلفوا في التَّعليل؛ فقيل: لأن «حبَّذَا زيدٌ» جَرَى مَجْرَى المَثَلِ، والمَثَلُ لا يُغيَّرُ[٤]، ويَرِدُ عليه أنه قد جازَ تَقَدُّمُهُ على نِعْمَ وبِئسَ، وبأنَّ نعمَ قد جَرَى مَجْرَى المَثَلِ، وقيل: لأنَّ «حبَّذَا» فَرْعٌ عن نِعْمَ[٥]، فأرادوا أن يكونَ الفَرْعُ أحطَّ من الأصل، لا سيِّما والتقدُّمُ في نعمَ قليلٌ بالنَّظَرِ إلى التأخُّرِ.

وقال ابنُ بابْشَاذ[٦]: إنما لم يُقدَّمْ؛ لأنَّه يُوهِمُ غيرَ المدحِ، ألا ترى أنكَ إذا قلتَ: زيدٌ حبَّذَا، لتوهَّمَ السَّامعُ أنَّ زيداً حَبَّ المشارَ إليه، فيكونُ على هذا الفهم «زيدٌ» مبتدأً، و«حبَّ» فعْلٌ ماضٍ، وفاعلُهُ ضميرٌ يعودُ على «زيد»، و«ذا» مفعول به[٧]. قال ابنُ مالك[٨]: «وهذا بعيدٌ عن التوهُّم»، وارتضَى التعليلَ المتقدِّمَ.

الوجه الخامس: قد يُفصَلُ بين المخصوصِ وحبَّذا بالنداء والتأكيد، فمثالُ النِّداءِ

---

(١) سبق تخريجه صفحة: ٩٤ .

(٢) قال أبو حيان عقب هذا البيت معلقاً على قول ابن مالك: «ولا دليل في ذلك، إذ قوله: «وحَبَّ دينَا» من باب نِعْمَ رَجلاً، أي: وحَبَّ دِيناً دينُنَا. أضمَرَ في حَبَّ كما أُضمَرَ في نِعمَ، و«ديناً» تمييزٌ لذلك المضمر، وحذف المخصوص لدلالة المعنى عليه» ارتشاف الضرب ٣١/٣ .

(٣) نص الرمانيُّ على جواز: زيدٌ حبَّذَا. انظر شرح الألفية لابن القواس ٩٧٧/٢ .

(٤) انظر ما سبق صفحة: ٨٦ ، وشرح التسهيل ٢٧/٣ .

(٥) وهو قول ابن العلج في كتابه «البسيط»، نقله عنه أبو حيان في التذييل والتكميل ١٧٥/٣ .

(٦) هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي المصري، العراقي الأصل، كان مقرئاً، تزهد في آخر حياته، من تصانيفه: «المقدمة المحسبة» في النحو، وشرحها، و«شرح الجمل» وغيرها، توفي سنة ٤٦٩هـ . أخباره في: إنباه الرواة ٩٥/٢، ووفيات الأعيان ٥١٥/٢، وبغية الوعاة ١٧/٢ . وانظر قوله في شرحه على الجمل لوحة (٨٨) مخطوط .

(٧) في الأصل: مفعولاً به .

(٨) شرح التسهيل ٢٧/٣ .

قولُ كُثيِّر:

فَقُلْتُ وَفِي الأَحْشَاءِ دَاءٌ مُخَامِرٌ ألاَ حَبَّذَا يَا عَزَّ ذَاكَ التَّشَايُرُ[(١)]

ومثالُهُ بالتأكيد قولُهُ: - أنشده ابن جني[(٢)] -

ألاَ حَبَّـذَا حَبَّذَا حَبَّذَا حَبِيبٌ تَحَمَّلْتُ فِيهِ الأَذَى[(٣)]

ففصل بين «حبَّذا» و«حبيب» بـ«حبَّذا» مرتين، وهما تأكيدان لفظيان .

الوجه السَّادس: إذا كان المخصوص اسم إشارةٍ جاز فيه أن يخالف في الرتبة لـ«ذا» من قولك: «حبَّذَا»، فمن ذلك قوله:

لَقَدْ بَسْمَلَتْ لَيْلَى غَدَاةَ لَقِيتُهَا فَيَا حَبَّذَا ذَاكَ الحَبِيبُ المُبَسْمِلُ[(٤)]

فـ«ذاك» هو المخصوصُ، ورتبتُهُ البعيد، و«ذا» من قولك: «حبَّذَا» للقريب فاختلفا، ومنه - وقد تقدم[(٥)] - :

ألاَ حَبَّذَا يَا عَزُّ ذَاكَ التَّشَايُرُ

وقد تقدَّمَ أنَّ في مثلِ هذا ردّاً على من يقولُ: إنَّ «ذا» من «حبَّذَا» فاعلٌ .

الوجه السابع: يكونُ هذا المخصوصُ مفرداً ومثنىً ومجموعاً مذكَّراً / ومؤنثاً، [٢٩/أ] فتقولُ: حبَّذا زيدٌ، وحبَّذا الزَّيدَان، وحبَّذا الزَّيدُون، وحبَّذا هندٌ، وحبَّذا الهندان، وحبَّذا الهنداتُ .

---

(١) تقدم في صفحة: ٩٣.

(٢) في المنصف ١/٨٢ .

(٣) قال المبرد في الكامل ٣/١٤٣٦: «وأنشدني الزِّياديُّ لرجلٍ من أهل الحجازِ أحسبه ابن أبي ربيعة» والشاهد في ديوانه: ٤٩٢، ونسبهما ياقوت - رحمه الله - في معجم الأدباء ١/١٦١ إلى الزِّياديِّ نفسِهِ. وبعد الشاهد:

ويا حَبَّذَا بَرْدُ أنيَابِهِ إذا أظلَمَ الليلُ واخْلَوَّذَا

وانظر الشاهد في: ارتشاف الضرب ٣/٣٢، والتذييل والتكميل ٣/١٧٦ .

(٤) البيتُ من الطويل، ولم أقف على قائله، وانظر الشاهد في: إعراب ثلاثين سورة: ١١، والتذييل والتكميل ٣/١٧٦، ومنهج السالك ٢/٤٠٤، وتذكرة النحاة: ٢٤، والهمع ٥/٤٨ .

(٥) انظر صفحة: ٩٣ .

المسألة الثالثة: في المنصوب بعد حبَّذا وله أحكامٌ:

الأول: في تقدُّمِهِ على المخصوصِ أو تأخُّرِهِ عنــه، ولا يخلو المنصـوبُ أن يكـونَ تمييزاً نحو: حبَّذَا زيدٌ رجُلاً، أو حالاً نحو: حبَّذا زيدٌ راكباً، وكِلاهُما يجوزُ تقديمُـهُ علـى المخصوصِ وتأخيرُهُ عنه، فمثالُ تقدُّمِ التمييزِ على المخصوصِ قولُ الشَّاعرِ:

أَلاَ حَبَّـــذَا قَــوماً سُـلَيْمٌ فَإِنَّهُمْ وَفَوا إِذْ تَوَاصَوا بِالإِعَانَةِ وَالصَّبْرِ[1]

فقدَّمَ «قوماً» وهو التمييزُ، وأخَّرَ «سُلَيمٌ» وهو المخصوصُ.

ومثال التأخُّرِ قولُ الشَّاعرِ:

حَبَّذَا الصَّبْرُ شِيمَةً لامْرِيءٍ رَا مَ مُبَارَاةَ مُــــولَعٍ بِالمعَالِي[2]

أخَّرَ «شيمةً» وهو التمييزُ، وقدَّمَ «الصبر» وهو المخصوصُ.

ومثالُ تقدُّمِ الحال على المخصوصِ قولُكَ: حبَّذَا مقصوداً زيدٌ، ومثالُ تـأخُّرِهِ قـولُ الشَّاعرِ:

يَا حَبَّذَا المَالُ مَبْذُولاً بِلاَ سَرَفٍ فِي أَوْجُهِ البِرِّ إِسْـرَاراً وَإِعْلاَنَا[3]

ومنه قولُ عبدِ الله بنِ رَوَاحةَ رَضِيَ اللهُ عَنهُ:

يَاحَبَّذَا الجَنَّةُ وَاقْتِرَابُهَا

طَـيِّبَةً وَبَارِداً شَرَابُهَا[4]

---

(١) البيتُ من الطويل، ولم أقف علـى قائلـه، وانظـره في: شـرح التسـهيل ٢٨/٣، والتذييـل والتكميـل ١٧٥/٣، ومنهج السالك ٤٠٥/٢، وشفاء العليل ٥٩٦/٢، والهمـع ٤٩/٥، وشـرح أبيـات المغـني ٢٧/٧ .

(٢) البيتُ من الخفيف، وهو لرجلٍ من طيِّئ، ولم أجده في شعر طيِّئ المطبوع، والبيت مـن دون نسـبة في المصادر السابقة الذكر، وفي الأصل سقطت الألفُ من كلمة «مباراة» .

(٣) البيتُ من البسيط، ولم أقف على قائله، انظر: شرح التسهيل ٢٨/٣، والتذييل والتكميل ١٧٥/٣، وشفاء العليل ٥٩٧/٢، وارتشاف الضرب ٣٠/٣، والمغني ٦٠٣، وشرح أبياته ٢٦/٧ .

(٤) لم أجده في ديوانه المطبوع، وهـو مـن شـواهد أبـي حيـان في التذييـل والتكميـل ١٧٥/٣، ومنهـج السالك ٤٠٦/٢ دون نسبة .

وفي أَوْلَوِيَّةِ تقدُّمِ التمييزِ على المخصوصِ أو تأخُّرِهِ عنه خلافٌ؛ فمذهبُ ابنِ مالكٍ أنَّ التقدُّمَ أولى، صرَّحَ به في «شرح التسهيل»[1]، ومذهبُ أبي عليٍّ الفارسيِّ[2] أنَّ التأخُّرَ أولى .

وأما الحالُ فيظهرُ من ابن مالك[3] أنَّ التقدُّمَ أولى، وقيلَ: التقدُّمُ والتأخُّرُ مُستوِيَان[4].

الحكم[5] **الثاني**: شرطُ هذا المنصوبِ أن يكونَ مطابقاً للمخصوص في الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ والتذكيرِ والتأنيثِ، فتقولُ: حبَّذَا زيدٌ رجلاً، وحبَّذَا الزيدان رَجُلَين، وحبَّذا الزيدونَ رِجَالاً، وحبَّذَا هندٌ امرأة، وحبَّذَا الهندانِ / امرأتين، وحبَّذَا الهنداتُ [٢٩/أ] نساءً .

---

(١) شرح التسهيل ٢٧/٣، واستحسنه ابن خروف، نقله أبوحيان في الارتشاف ٣١/٣، والسيوطي في الهمع ٥٠/٥ .

(٢) ما ذهب إليه أبو علي هو خلافُ ما نسبه إليه الشارحُ هنا، قال الفارسي في البصريات ٨٤٥/٢: «أما على ما أذهب إليه أنا في حبذا، فالأحسن أن يكون المفسِّرُ إلى جانب «ذا» ؛ لأنه مفسِّرٌ، ولا يقع بعد «زيدٍ» ؛ لأنك تفصل بين التفسير والمفسَّر بـ«زيد»، وليس هو منهما،فإذا كان كذلك،فالأحسن أن يكون إلى جانب «ذا»؛ لئلا يفصل بين العامل والمعمول بشيء ليس منهما» ا.هـ والمؤلف نقل رأي أبي علي عن شيخه أبي حيان في: ارتشاف الضرب ٣٠/٣، ومنهج السالك ٤٠٦/٢، وهذا الرأي هو لأبي عمر الجرمي، حيث نقل الفارسي في البصريات ٨٤٥/٢: «قال الجرمي فيما قرئ من كتابه: حبذا رجلاً زيدٌ، وحبذا زيدٌ رجلاً، فتنصب «رجلاً» على الحال والتفسير، قال: وإذا نصبته على التفسير فأن تؤخره بعد «زيد» أحسن» ا.هـ واستشكل أبو علي هذا الوجه فقال في نفس الكتاب ٨٤٧/٢ معلقاً على كلام الجرمي: «فقول أبي عمر: إن تقديم المخصوصَ في حبذا وتأخير التفسير أحسنُ مُشْكِلٌ؛ من أي وجه صار أحسن ؟ ...» .

(٣) لم يصرح بذلك، إلا أنه بعد أن نص على أن تقديم التمييز على المخصوص هو أولى وأكثر قال: «وقد يقع موقع هذا التمييز حالٌ» شرح التسهيل ٢٨/٣، وساوى بينهما في شرح عمدة الحافظ ٨٠٥/٢ فقال: «ويكثر وقوع تميزٍ أو حالٍ قبل مخصوص حبذا أو بعده ...» .

(٤) انظر المسائل البصريات ٨٤٨/٢ قال أبو علي: «فأمَّا الحالُ فإنك إن شئتَ قدَّمْتَ، وإن شئتَ أخَّرْتَ» .

(٥) في الأصل: «الوجه» والمؤلف ابتدأ بها أحكاماً، ومثله في الحكم الثالث أيضاً . انظر أول المسألة الثالثة ص: ١٠١ .

الحكم الثالث: يجوزُ حذْفُ هذا المنصوب فتقولُ: حبَّذَا زيدٌ، ولا يجوزُ حذفُهُ في باب نِعْمَ على مذهبِ سيبويهِ[1]، فلا يُقالُ في قولك: «نِعْمَ رَجُلاً زيدٌ»: نِعْمَ زيدٌ، والفَرْقُ بين البابين: أن المنصوبَ في باب نعمَ أُتِيَ به لتفسير الضمير الفاعلِ المستترِ فيها، فلو حُذِفَ حَصَلَ الإبهامُ الذي جاءَ التمييزُ بسببه، وتُوهِّمَ أنَّ المخصوصَ فاعلٌ؛ لاستتار الفاعلِ وعَدَمِ التمييزِ المشعِرِ به، بخلاف حبَّذَا، فإن «ذا» ظاهرٌ، فلا يحتاجُ إلى مفسِّرٍ، ولا يُتوهَّمُ أنَّ الفاعلَ غيرُهُ .

الحكْمُ الرَّابعُ في إعرابه:

واختَلَفَ النَّحْويون في إعراب هذا المنصوبِ على أقوالٍ:

الأولُ: للأخفشِ والفارسيِّ[2] والرَّبعيِّ وخَطَّابٍ الماردِيِّ[3] وجماعةٍ من البصريين[4] أنَّه حالٌ لا غير، سواءٌ كان جامداً أم مشتقًّا .

القولُ الثاني: لأبي عمرو بنِ العلاءِ[5] أنه منصوبٌ على التمييزِ لا غير، سواءٌ كان جامداً أم مشتقاً.

---

(١) الكتاب ١٧٦/٢، وانظر ما سبق صفحة: ٦٢ .

(٢) يظهر من كلام الفارسي في البصريات ٨٤٥/٢-٤٨ أنه يجيزُ كونَ المنصوب تمييزاً وحالاً .

(٣) انظر رأيه في كتابه الترشيح (فيما نقله منه أبو حيان في تذكرة النحاة ص: ٨٥)، وراجع مقالاً بعنوان: خطاب الماردي ومنهجه في النحو لأستاذنا الدكتور حسن موسى الشاعر ص: ١٣٤ (مجلة الجامعة الإسلامية) .

(٤) انظر: الأصول ١٢٠/١، وشرح الكافية ٣١٩/٢، والتذييل والتكميل ١٧٥/٣، وارتشاف الضرب ٣٠/٣، ومنهج السالك ٤٠٥/٢، والمساعد ١٤٤/٢، والهمع ٤٩/٥ .

والربعي: هو أبو الحسن علي بن عيسى بن الفرج الربعي البغدادي النحوي، أخذ عن السيرافي والفارسي وغيرهما، من تصانيفه: «شرح الإيضاح» و «شرح مختصر الجرمي» ، توفي سنة ٤٢٠هـ. أخباره في: معجم الأدباء ٧٨/١٤، وإنباه الرواة ٢٩٧/٢، ووفيات الأعيان ٣٣٦/٣ .

(٥) واستدل بجواز دخول «من» عليه، فتقول في حبذا زيد راكباً: حبذا من راكب زيد، وبهذا القول أخذ ابن الخباز في الغرة المخفية لوحة (١٠٢)، وابن عصفور في المقرب ٧٥. وانظر ما سبق من المصادر في الحاشية السابقة .

القولُ الثالث: التفرقَةُ بين أن يكونَ مشتقاً، فيكونُ حالاً، أو غيرَ مشتقٍّ فيكونُ تمييزاً(١)، ويُعرَفُ التمييزُ بصلاحيَّةِ دخولِ «مِن» عليه، نحو قولِ الشَّاعر:

يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِن جَبَلِ(٢)

قال الشيخُ أبوحيَّان(٣): «والذي يَظهرُ أنه إن كانَ جامداً فتمييزٌ، وإن كان مُشتقاً فمَقْصَدَانِ للمتكلِّمِ: إنْ أرادَ تقييدَ المبالغةِ في المدحِ المقصودِ بوصفٍ، كان ذلك المنصوبُ حالاً، ولا يَصِحُّ إذ ذاك دخولُ «مِن» عليه، وإن أرادَ عَدَمَ التقييدِ، بل تبيينَ جنسِ المبالَغِ في مدحِهِ، كان ذلك المنصوبُ تمييزاً، فمثالُ الأوَّلِ: حبَّذا هندٌ مُواصِلةً، أي: في حالِ مواصَلَتِهَا، ومثالُ الثَّاني: حبَّذا زيدٌ راكباً، وهذا يجوزُ أن تدخُلَ عليه (مِن)» انتهى. وهو تفصيلٌ حَسَنٌ.

/**القولُ الرابع**: أنَّه منصوبٌ بإضمار «أعني»، نقَلَهُ الشيخُ أبوحيَّانَ(٤) عن [٣٠/أ] صاحب(٥) «البسيط»، واستَغْرَبَهُ.

القول الخامس: أنَّه منصوبٌ على التشبيهِ بالمفعولِ به، نقَلَهُ ابنُ النَّحَّاسِ الحَلَبيُّ(٦).

---

(١) وبه قال ابن بابشاذ في شرح الجمل لوحة (٨٨) مخطوط، وانظر أسرار العربية: ١١١.

(٢) تقدم تخريجه صفحة: ٨٦.

(٣) التذييل والتكميل ٣/١٧٥، وانظر ارتشاف الضرب ٣/٣٠. قال الرعيني: «وهذا القول ظاهر من المصنف» انظر ما يأتي صفحة: ١٠٧.

(٤) المصادر السابقة. وانظر المساعد ٢/١٤٤.

(٥) هو أبو عبد الله، ضياء الدين محمد بن علي الإشبيلي النحوي، المعروف بـ«ابن العلج»، من أقران ابن عصفور، أخذ عن أبي علي الشلوبين، أقام في اليمن، وصنف كتاب البسيط في النحو، نقَلَ عنه كثيراً أبو حيان في مصنفاته، وعنه كثير من النقول في كتب النحاة المتأخرين. أخباره قليلة في كتب التراجم، وما وجد منها لم يشر إلى سنة ولادته أو وفاته. انظر: طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة ٢٩٨ (مطبوع)، وبغية الوعاة ٢/٣٧٠، وانظر البحر المحيط ٨/٤٧، ومقالاً بعنوان: الكشف عن صاحب البسيط لأستاذنا الدكتور حسن موسى الشاعر (مجلة الجامعة الإسلامية / العددان: ٧٧، ٧٨ / ١٤٠٨هـ).

(٦) هو بهاءُ الدين، محمدُ بنُ إبراهيمَ بنِ محمدِ بنِ أبي نصرِ الحلبيُّ، النحويُّ، يُعرَف بـ«ابن النحاس»، شيخُ الديار المصرية، سمعَ بحلب، وأخذ عن ابن عمرون وابن يعيش الحلبي وغيرهما، من تلامذته:

تنبيه :

إذا أَعْرَبْتَ المنصوبَ تمييزاً، فالعاملُ فيه «حبَّ»، فيكونُ نحوَ: طابَ زَيدٌ نَفْساً، وقيل: هو منصوبٌ عن تمَامِ الكلام، وهو الظَّاهرُ من كلام أبي محمَّدٍ بنِ السِّيْدِ[1]؛ لأنَّه قالَ في قولِ الشَّاعرِ:

يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِن جَبَلِ[2]:

« إنَّ (مِنْ جَبَلٍ) في محلِّ النَّصبِ على التمييزِ، والعاملُ معنَى الجملَةِ المتقدِّمَةِ » ، وبه قالَ أبوعليٍّ الفارسيُّ[3] .

ولْنرجعْ إلى لفظ المصنف .

قوله :

«وَجَعَلُوا لِلمَدْحِ أيضاً حَبَّذَا»

هذا هو القسمُ الثالثُ من الأفعالِ التي لا تتصرفُ، المذكورةِ في هذا البابِ وهو «حبَّذا»، والضميرُ من قوله: «وجعلوا» للعَرَبِ، وفي قولِهِ: «أيضاً» تنبيهٌ أنَّ حبَّذا للمدحِ،

أبو حيان، ومن مصنفاته: « إملاء على المقرب » و « شرح قصيدة الأفعال للشواء الحلبي » ، توفي بالقاهرة سنة ٦٩٨ هـ . أخباره في: فوات الوفيات ٢٩٤/٣، وبغية الوعاة ١٣/١، وإعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ٤٩٠/٤ .

قال في شرحه على المقرب: « وإنما استُدلَّ بدخول مِن على كونه تمييزاً ـ مشتقاً كان أو جامداً ـ ؛ لأن بعض النحاة جوز فيه إذا كان مشتقاً الحالية ، والله أعلم بالصواب » . شرح المقرب لوحة (١٦) مخطوط .

وأما كونه منصوباً على التشبيه بالمفعول به فهو رأي الصيمري الذي قال: « فتقول: حبذا رجلاً زيدٌ، وحبذا جاريةً جاريتُك، فرجلاً وجاريةً منصوبان على التمييز أو على التشبيه بالمفعول به » التبصرة والتذكرة ٢٨٠/١ .

(١) الحلل في شرح أبيات الجمل: ١٤١ .

(٢) تقدم صفحة: ٨٦.

(٣) لم أقف على هذا الرأي فيما اطلعت عليه من مصنفاته، وقد نقله عنه أبوحيان في التذييل والتكميل ١٧٥/٣ .

كنِعْمَ المتقدِّمِ ذكْرُهَا، وقد يُفهَمُ أنَّكَ إذا أَدْخَلْتَ[1] على حبَّذا «لا» صارت ذمًّا كبئْسَ، وقد تقدَّمَ الكلامُ في حُكْمِ حبَّذا قبل إشرابِهَا معنى المدْحِ، وأنها إذا أُشْرِبَتْ معنى المدحِ، ففيها وجهان: تركيبُهَا مع «ذا»، فتقولُ: حَبَّذا زيدٌ رَجُلاً بفتح الحاء فقط، ولك أنْ لا تُرَكِّبَهَا مع «ذا» فتقولُ: حَبَّ زيدٌ رَجُلاً بفتح الحاء وضمِّهَا، ولَكَ أنْ تُدخِلَ الباءَ على فاعلها فتقولُ: حُبَّ بزيدٍ رَجُلاً، وقد تقدَّمَ ذلك كلُّهُ .

وقولُهُ:

فَـ«حَبَّ» فِعْلٌ وَبِهِ يُرْفَعُ «ذَا»

هذا إعربٌ لـ«حبَّذَا» في الأصل، وقد تقدَّمَ أن للنحويين في «حبَّذَا» بعدَ التركيب ثلاثةَ مذاهبَ؛ أن تكونَ اسماً كلُّهَا، أو فعلاً كلُّهَا، أو فعلاً وفاعلاً باقيةً على أصلِهَا .

وقولُهُ:

وَاقْتَرَنَا مَعاً فَصَارَا مَدْحا

الضميرُ في «اقترنا» و«صارا» عائدٌ إلى «حبَّ» و«ذا» أي: رُكِّبَا فصارَا بمنزلة اللفظ الواحدِ المفيدِ للمدح، فإذا / قلتَ: حبَّذا زيدٌ، فكأنَّكَ قلتَ: الممدوحُ بجميعِ صفات [٣٠/ب] المدْحِ زَيدٌ . وقولُهُ:

كَـ«حَبَّذَا» نُصْحُ الشَّقِيقِ نُصْحَا

مثالٌ لـ«حبَّذا» إذا رُكِّبَا وأُريد بهما المدحُ .

وقولُهُ:

وَحَبَّذَا مُحَمَّـــدٌ رَسُولا

مثالٌ ثان، وإنما كرَّرَه ليُرِيَكَ أنَّ المنصوبَ في هذا الباب يأتي جامداً كما في المثال الأول، ومُشتقاً كما في المثال الثاني.

وقولُهُ:

---

(١) في الأصل: «دخلت» .

وَالحَالُ والتَّمْيِيزُ فِي ذَا قِيلاَ

الإشارة بـ«ذا»[1] إلى المنصوب في المثال الثَّاني، فنُقِلَ فيه أنه يُعرَبُ حالاً ويُعرَبُ تمييزاً، وقد تقدَّمَ أنَّ في المنصوب في هذا الباب أقوالاً: أحدُها: إن كان جامداً فهو تمييزٌ لا غير، وإن كان مشتقاً جازَ فيه الحالُ والتمييزُ، وهذا القولُ ظاهرٌ من المصنِّفِ، ويحتملُ أن تكون «ذا» إشارةً إلى المنصوب في المثالين، وقد تقدَّمَ أنَّ من الناس من يُعربُهُ حالاً أو تمييزاً، سواءٌ كان جامداً أم مشتقاً، والظَّاهرُ الأوَّلُ؛ لأنَّ الإشارةَ بـ«ذا» إنما تكونُ للقريب.

وقولُهُ:

وَذَلِكَ المَمْدُوحُ فِيهَا خَبَرُ لِـ «حَبَّذَا» ... ...

هذا إعرابٌ للمخصوص بالمدحِ مع حَبَّذَا، فجَعَلَ المخصوصَ خبراً وحبَّذَا مبتدأً، وهذا يدلُّ على أنَّ التركيبَ تركيبُ المزْجِ، حيث جعَلَ «حبَّ» و«ذا» اسماً واحداً مرفوعاً على الابتداء، والضميرُ من «فيها» يعودُ إلى الجملة من قولك: حبَّذَا زيدٌ.

وقولُهُ: «أو مُبْتَداً يُقَدَّرُ» هذا إعرابٌ ثانٍ؛ فجَعَلَ المخصوصَ خبرَ مبتدإٍ مقدَّرٍ، فتقديرُ البيت: وذلك الممدوحُ في هذه الجملة خبرٌ لمبتدأ، وهو «حبَّذَا»، أو لمبتدإٍ مقدَّرٍ غيرِ حبَّذا التقديرُ: هو زيدٌ، فـ«حبَّذَا» على الإعرابين مبتدأٌ، إلا أنَّهُ على الإعراب الأوَّلِ خبرُهُ مُفرَدٌ، وعلى الثَّاني خبرُهُ جملةٌ، والله أعلَمُ.

* * *

(١) في الأصل: «إذا».

[باب الأسماء العاملة عمل الفعل]

٥٩٤ - القَولُ فِي بَيَانِ الاسمِ العَامِلِ كَالفِعْلِ فِي المَفْعُولِ أو فِي الفَاعِلِ

/ الكلامُ على هـذا البيـتِ في العـاملِ على الإطـلاقِ، وهـو ثلاثـةُ أقسـامٍ: فِعـلٌ [٣١/أ] وحَرفٌ واسمٌ.

أمَّا الفِعلُ فهـو أصلٌ في العَمَلِ؛ لأنـه لازمٌ لـه في كـلِّ حـالٍ، بخـلاف الأسمـاء والحروف، فإنها لا تلزمُ العملَ .

وأما الحرفُ فكانَ أصلُهُ أنْ لا يعملَ، إلا أنهم أعملُوا منـه مـا كـان مختصّاً بنـوعٍ كحروف الجرِّ في الأسمـاء، وحـروفِ الجزْمِ والنَّصْبِ في الأفعـال، وقـد تقـدَّمَ ذلـك في بابه[1].

وأما الاسمُ فأصلُهُ أيضاً أن لا يعمـلَ، إلا أنَّهُ أُعمِـلَ منـه مـا جَـرَى علـى الفعـل، وذلك: المصدرُ، واسمُ الفاعلِ، واسمُ المفعولِ، وأمثلةُ المبالغـةِ، والصفـةُ المشـبَّهةُ، وأفعلُ التفضيلِ، واسمُ الفعلِ، وقد ذكرَهَا المصنِّفُ إلا اسمَ المفعولِ استغناءً باسـمِ الفـاعلِ؛ لأن أحكامَهُمَا واحدةٌ. وأما اسمُ المكان واسمُ الزمان والآلةِ فلا تعمَلُ وإن كـانت متضمِّـنَةً لحروف الفعلِ؛ لأنَّ مدلولـَهَا جُثَّةٌ لا صفةٌ، وما دلَّ على الجثَّةِ من غيرِ إشعارٍ بصفـةٍ فـلا يَعملُ، وما جاء ظاهرُهُ مخالفاً لهذا أُوِّلَ، فمن ذلك قولُ النَّابغة:

كَأَنَّ مَجَرَّ الرَّامِسَاتِ ذيُولَهَا عَلَيهِ قَضِيمٌ نَمَّقَتْـهُ الصَّوَانِعُ[2]

---

(١) الكلام على حروف الجزم والنصب تقدَّمَ في السفر الأول من هذا الكتاب ٥٤٧/٢، ٦٧٧ (رسالة دكتوراه) وقد قام بتحقيقه الأخ الباحث حسن محمد عبدالرحمن أحمد بجامعة أم القرى .
أما حروف الجر فقد تقدَّمت أول السفر الثاني من هذا الشرح ، لوحة رقم: (١) .

(٢) البيت من الطويل، وهو في ديوان النابغة: ٣١، من قصيدة يمدح فيهـا النعمـانَ بـن المنـذر، ويعتـذر إليه، وانظر الشاهد في: الإيضاح: ٢١٢، وشرحه (المقتصد) ٦٥٦/١، وإيضاح شـواهده ٢٣٧/١، والخصـائص ٣٨٢/١، وشـرح المفصـل للخوارزمـي (التخمـير) ١٤١/٣، وشـرحه لابـن يعيـش ١١٠/٦، وشرح التسهيل ١٢٤/٣، وشرح شواهد شرح الشافية ١٠٦. (**الصوانع**): جمع صانعـة. شبَّهَ الرملَ الذي تمرُّ عليه الرياحُ بحصير منسوجٍ مُزيَّن .
ويروى بجر « ذيولها » فيكون بدلاً من « الرامسات » بدل بعض، وعليـه فـ « المجر » اسـم مكـان، ولا حذفَ. انظر: شرح شواهد شرح الشافية ١٠٦، والخزانة ٤٥٤/٢ .

فظاهرُهُ أنَّ «مَجَرَّ» اسمُ مكان، وقد نَصَبَ «ذيولَها»، و«عليه» متعلّقٌ بـه، فـالجوابُ: أنَّ «مَجَرَّ» هنا ليسَ باسمِ مكـانٍ، وإنمـا هـو موضـوعٌ موضِـعَ المصـدر، فـالمرادُ بـه الجـرُّ، والبيتُ على حذْفِ مُضافٍ، التقديرُ: كأنَّ مَوضِعَ [بجرِّ][1] الرَّامِسَاتِ، وإنما حمَلْنـاهُ علـى حذْفِ مُضافٍ؛ لأنَّ «قَضِيماً» خبرُ كان، ولا خَفَاءَ أنَّه جُثَّـةٌ؛ لأنـَّه الـرَّقُّ[2] الأبيـضُ، أو النِّطْعُ المنقوشُ[3]، والجثَّةُ لا تكونُ خبراً عن المصدر، فاحتيج إلى تقدير ما هو جثّةٌ؛ ليَصِحَّ الإخبارُ، و«الرَّامسات»: الرِّياحُ[4]، و«قَضِيمٌ»: بالقاف والضَّاد المعجمة .

وأمَّـا مـا سُـمعَ مـن قولهـم: «تركتُـهُ بملاحِـسِ البقـرِ أولادَهـا»[5]، فظـاهرُهُ / أنَّ [٣١/ب] «أولادَها» منصوبٌ بـ«ملاحس»، وهو جمعُ مَلْحَس، وهو اسمُ المكان. فالجوابُ: أن اسمَ المكان أُريدَ به هنا المصدرُ، فعَمِلَ عَمَلَه[6]، ومعنى الكلام: أنه تركَهُ بمكانٍ قَفْـرٍ لا أنيـسَ به؛ لأنَّ بَقَرَ الوحْشِ، لا تَلْحَسُ أولادَها إلاَّ حيثُ تتأنَّسُ ولا تَستَوحِشُ، ولا يكونُ ذلك إلا في الأماكنِ التي لا يَطْرُقُهَا أَحَدٌ .

---

(١) في الأصل: «كأن موضعَ الرامسات» والتصحيح من المصادر .

(٢) الرَّقُّ: ما يكتب فيه، وهو جلد رقيق، ومنه قوله تعالى: ﴿فِي رَقٍّ منشُورٍ﴾ (الصحاح - رقق) . قـال البغدادي رحمه الله: «ومن فسَّرَ القضيمَ بجلد أبيض يكتب فيه كالأندلسي وابن يعيش والجاربردي، لم يُصِبْ؛ فإن الصوانعَ جمعُ صانعة، والمعهـودُ في العـرب النسـيجُ ومـا أشبهه، لا الكتابة، والمعنى يقتضيه أيضاً، فإن الرمل الذي تمرُّ عليه الرياحُ، يُشبِهُ الحصيرَ المنسوجَ ...» شـرح شـواهد شـرح الشافية ١٠٧ .

(٣) وقيل: القضيم هو: الحصيرُ المنسوجُ، أو الصحيفة البيضـاء. (شرح شـواهد شـرح الشـافية: ١٠٦، وانظر كلام البغدادي في الحاشية السابقة) .

(٤) وهي الرياح الشديدةُ المبوبِ التي ترمس الأثر أي: تعفيـه وتدفنـه. (الديـوان) وانظـر نظـام الغريـب ١٩٦ .

(٥) انظـر: الخصائص ٢٠٧/٢، والمستقصى ٢٥/٢، ومجمع الأمثال ٢٣٧/١ ، ويقال: إن معناه: تركتُهُ بحيث لا يدري أين هو .

(٦) انظر الخصائص ٢٠٧/٢ - ٢٠٨ .

ولْنَرْجِع إلى لفظ المصنّف. قوله:

القَولُ فِي بَيَانِ الاسمِ العَامِلِ

قال: «الاسم» تحرَّزَ به من الفعل والحرف، وقال: «العامل» تحرَّزَ به من الاسم الذي ليس بعاملٍ كزيد. ودَخَلَ تحت قوله: «الاسم العامل» الأقسامُ السبعةُ العاملةُ عملَ الفعلِ المتقدِّمِ ذكرُها.

وقوله: «كَالفِعْلِ» هو متعلقٌ بقوله: «العامل»، أي: الاسمِ العاملِ مثل عملِ الفعلِ، وخَصَّ الاسمَ العاملَ بكونه أشبَهَ الفعلَ تحرُّزاً من الاسمِ الذي يعملُ، ولم يُشبِه الفعل نحو: عندي رَطْلٌ زَيتاً، فـ«زيت» منصوبٌ بـ«رطل» لكونه منوناً، فلم يُشبِه الفعلَ، وإنما أشبهَ اسمَ الفاعلِ؛ لكونه إذا نُوِّنَ نصبَ، وإذا أُضيفَ جر.

وقوله: «فِي المَفْعُولِ» يريدُ: أنَّ هذه الأسماءَ إذا كانت من فعلٍ متعدٍّ، عملت في المفعول كما يعملُ الفعلُ الذي أُخذِت منه، فكما تقولُ: زيدٌ ضربَ أبوهُ عمراً، كذلك تقولُ: زيدٌ ضاربٌ أبوهُ عمراً، وأَطلَقَ المفعولَ، ولم يُقَيِّدْهُ باثنين ولا ثلاثة؛ لِيَدخُلَ فيه الجميعُ، وكما تقولُ: ظننتُ زيداً قائماً، كذلك تقولُ: أنا ظانٌّ زيداً قائماً، وكما تقولُ: أعلمتُ زيداً عمراً منطلقاً، كذلك تقولُ: أنا معْلِمٌ زيداً عمراً منطلقاً، والعملُ في المفعول يستلزمُ العملَ في الفاعلِ؛ لأنه لم يوجدْ فِعلٌ يَنصبُ ولا يَرفعُ، فلذلك سَكتَ عنه، فمُرادُهُ: كالفِعلِ في المفعولِ والفاعلِ.

وقوله: «أَو فِي / الفَاعِلِ» يريدُ: فقط[1]. نبَّهَ به على اسم الفاعلِ المأخوذِ من [٣٢/أ] الفعل الذي لايتعدَّى، فاستوفى أنواعَ الفعل المتعدِّي وغيرِ المتعدِّي، ولذلك جاء بـ «أو» وهي التي تُعطي ثبوتَ أحدِ الشَّيئين، لأنَّ التعدِّيَ وعدمَ التعدِّي، صفتان لا تجتمعان في فِعلٍ واحدٍ في حالةٍ واحدةٍ. وقولنا: «في حالة واحدة» احترازٌ من الأفعال التي تتعدَّى تارةً ولا تتعدَّى أخرى؛ لأنَّ الحالةَ التي لا تتعدَّى فيها، غيرُ الحالة التي تتعدَّى فيها نحو: فَغَرَ فوهُ، وفَغَرَ فاهُ، فمعنى غيرِ المتعدي: انفَتَحَ فوهُ، ومعنى المتعدي: فَتَحَ فاهُ، فالحالتان مختلفتان، وإذا قرَّرْنَا أنَّ الفعلَ الواحدَ لا يكونُ متعدِّياً وغيرَ متعدٍّ في حالةٍ واحدةٍ، أشبَهَ

(١) قال ابن القواس في شرح الألفية ٩٧٨/٢: «فقوله: «أو في الفاعل» يجب أن يقيِّدَهُ بقوله: فقط».

أن تُصوِّرَ من المسألةِ قضيةً منفصلةً حقيقته، وهي التي تَمنعُ الجمْعَ والخلُوَّ، بمعنى أنه لا يجتمعُ طرفاها ولا يرتفعان، بل يكون واحدٌ منهما، وتصويرُ هذه القضية أن نقولَ: الفعلُ إمَّا أن يتعدَّى أو لايتعدَّى، فقولُنا:«إما أن يتعدى» هو معنى قولِ المصنف: «كالفعل في المفعول والفاعل» على ما قررناه، وقولنا: «أو لا يتعدى» هو معنى قوله: «أو في الفاعل» فقط، على ما قررناه، والتعدي وعدمُ التعدي لا يجتمعان في فعلٍ واحدٍ في حالةٍ واحدةٍ، فتبيَّنَ أنَّ طَرَفَي القضيةِ لا يجتمعان، والتعدِّي وعدمُ التعدي أيضاً لا يَرتفعان عن الفعل الواحد في حالةٍ واحدةٍ، فتبيَّنَ أنَّ طَرَفَي القضية لا يرتفعان، وإذا امتَنَعَ اجتماعُ طرفَيها وارتفاعُهُما، فهي حقيقتُهُ كما قدَّمْنَا. وهذا أقرَبُ ما يُقالُ في هذا، وكانَ الحقُّ أن لا نَذكُرَ شيئاً من هذا في هذا الموضع؛ لأنَّ النَّحْوِيَّ لم يَبْنِ كلامَهُ على هذه الطريقة، إلا أنَّ

بعضَ الشُّرَّاحِ[1] اعترَضَ على المصنِّفِ بهذه الطريقة، وجَعَلَ القضيةَ / كأنها مانعةُ [٣٢/ب] الجمْعَ، ثم اعترَضَ عليها وأبطَلَهَا، ومَالَ إلى أنها مانعةٌ باعتبار أنَّ الفعلَ لا يخلو من العملِ، فلا يوجدُ فعلٌ ليس [له][2] فاعلٌ ولا مفعولٌ. والذي قرَّرْنَاهُ أقرَبُ إلى التَّحقيق.

واعلم أنَّ قولَهُ: «في المفعول» يحتمِلُ أن يتعلَّقَ بقوله: «العامل» فيكونُ التقديرُ: الاسمُ العاملُ في المفعولِ أوفي الفاعلِ كما يعملُ الفعلُ، ويحتمِلُ أن يكونَ متعلقاً بمضافٍ محذوفٍ التقديرُ: كعَمَلِ الفعلِ في المفعول أوفي الفاعل، فحُذِفَ المضافُ، وأُقيمَ [المضافُ][3] إليه مُقَامَهُ، والله أعلَمُ.

---

(١) هو ابن النَّحْوية في شرحه على الألفية لوحة (٢٠٣).

(٢) زيادة يستقيم بها السياق.

[اسم الفاعل]

٥٩٥ ـ فَالأَوَّلُ اسـمُ فَـاعِلٍ لِلْحَـالِ أواسـمُ فَـاعِلٍ للاسْـتِقْبَالِ

٥٩٦ ـ يَنْصِبُ مَفْعُـولاً بـهِ كَـالفِعْلِ تَقُولُ: زَيـدٌ مُبْغِـضٌ ذَا البُخْـلِ

٥٩٧ ـ وَالشَّرْطُ في إِعْمَالِـهِ أن يَعْتَمِـدْ عَلَـى مُصَـدَّرٍ إِلَيْـهِ يَسْـتَنِدْ

٥٩٨ ـ وإنْ تُـرِدْ بِـهِ المُضِـيَّ فَـأَضِفْ وَإنْ تُعَرِّفْـهُ بِـلامٍ وَأَلِـفْ

٥٩٩ ـ فَـالنَّصْبُ لازِمٌ بِكُـلِّ حَـالِ فِـي الحَـالِ والمَـاضِي والاسْـتِقْبَالِ

٦٠٠ ـ كَزَيدٌ الضَّارِبُ عَمْراً وَالرَّجُـلْ وَإنْ تَكُنْ ثَنَّيـتَ أو جَمَعْـتَ قُـلْ

٦٠١ ـ الضَّارِبَانِ العَبْدَ والنُّـونُ ثَبَـتْ في لُغَـةٍ بالحَـذْفِ والنَّصْبِ أَتَـتْ

٦٠٢ ـ كَـالحَافِظُو عَورَةَ نُونُـهُ حُذِفْ إِذْ حَلَّـهُ المَوصُـولُ لامٌ وأَلِـفْ

٦٠٣ ـ وَكُلُّ مَا كَـانَ مِنِ اسْـمِ فَـاعِلِ تُجْرِيْهِ فِـي الإعْمَـالِ مُجْرَى فَـاعِلِ

٦٠٤ ـ فَيَسْتَـوِي مُفَعِّـلٌ وَمُفْعِـلُ بِفَـاعِلٍ وَهَكَـذَا مُسْـتَفْعِلُ

الكلامُ على هذه الأبياتِ في مسائلَ :

الأولى: في حد اسم الفاعل، وفي تسميته، وفي اشتقاقه:

أمَّا حدُّهُ: فاختلفَتْ عبارةُ النَّحْـوِيِّين في ذلك، فحَدَّهُ ابنُ مالكٍ في « التسهيل »[1] بأنْ قالَ: هو الصِّفَةُ الدَّالَّةُ على فاعلٍ،/ جارية في التذكيرِ والتـأنيثِ على المضارعِ من [٣٣/أ] أفعالها بمعناهُ، أو معنى الماضي. فقولُهُ: « صفةٌ » أتى به على طريقةِ الجنسِ؛ لأنَّـهُ يَشْمَلُ المحـدودَ وغيرَهُ، ألا تـرى أنَّـهُ يَشمَلُ اسـمَ الفـاعلِ، والمفعـولَ، وأمثلـةَ المبالغـة، وقـالَ المصنِّفُ[2] في الشَّرْحِ: ذِكْـرُ الصفَـةِ مُخْرِجٌ للأسماء الجامدةِ، واعـتَرَضَ عليـه الشـيخُ

---

(١) انظر التسهيل: ١٣٦ .

(٢) يقصد ابن مالك رحمه الله، وكلامه في شرح التسهيل ٣/٧٠ .

أبو حيَّان[1]: بأنَّ الجنسَ لم يُؤتَ به للاحتراز، إنما أُتِيَ به ليشملَ المحدودَ وغيرَهُ، وإنما الذي أُتِيَ به للاحترازِ الفصلُ، وكثيراً يَعترضُ عليه في مثْلِ هذا، ولا طائلَ فيه؛ لأنَّ النحويَّ إذا تكلَّمَ في مثْلِ هذا، إنما غرَضُهُ البَيَانُ، فيَتَسامحُ ويأتي بما لم يصطلحُوا عليه .

وقولُهُ: « الدالَّةُ على فاعلٍ » فصْلٌ يخرُجُ به اسمُ المفعولِ نحو: مضروبٌ، والمصدرُ الموصوفُ به نحو: هذا درهمٌ ضَرْبُ الأميرِ؛ لأنهُ مُقدَّرٌ باسمِ المفعول أي: مضروبُ الأميرِ .

وقولُهُ: « جاريةٍ في التذكيرِ والتأنيثِ على المضارعِ من أفعالها » يعني بالجرَيَانِ: في الحركاتِ والسَّكَنَاتِ وعددِ الحروفِ، والمعتَبَرُ نوعُ الحركةِ لا شَخْصُهَا، فقد يتفِقُ نحو «ضارب» مع « يضرب»، وقد يختلفُ نحو « خارِج » مع « يَخرُج »، ألا ترى أنَّ الراءَ في اسمِ الفاعلِ مكسورةٌ، وهي في الفعلِ مضمومةٌ، ولذا قال ابنُ الخشَّابِ[2]: هو وزنٌ عَرُوضيٌّ لا تَصريفيٌّ، يعني أنَّ العَروضيَّ مُرَادُهُ حَرَكَةٌ لا بعينها، والتَّصريفيُّ مُرَادُهُ نَفْسُ الحركةِ وبعينها[3]، وأمَّا عددُ الحروفِ فيكونُ[4] ملفوظاً بجميعِها نحو: « ضارِب » مع « يضرب »، وقد يُقدَّرُ بعضُها نحو: « رامٍ » مع يرمي، فإن الياءَ محذوفةٌ .

واحترَزَ بقوله: « جاريةٍ على المضارع » عن الصِّفَةِ التي هي جاريةٌ على الماضي كـ«حَسَن»، فإنَّ وزنَهُ وزنُ ضَرَب، و « يَقِظ »، فإنَّ وزنَهُ وزنُ عَلِم، وعن الصِّفَةِ غير الجارية نحو: سَهْلٍ وكَرِيمٍ، وعن أمثلةِ المبالغةِ، فإنَّها / غيرُ جاريةٍ على الفعلِ [٣٣/ب] المضارع .

---

(١) التذييل والتكميل ٣/٢٠٥ .

(٢) هو أبو محمد، عبدُ الله بن أحمد بن الخشاب النحويُّ البغداديُّ، أعلم أهل زمانه بالنحو، حتى قيل: إنه في درجة الفارسي، أخذ عن ابن الشجري والجواليقي والفصيحي وغيرهم، من مصنفاته: « المرتجل » في شرح جمل الجرجاني ، و « شرح اللمع » ، و« الرد على ابن بابشاذ في شرح الجمل » و«الرد على التبريزي في تهذيب الإصلاح » وغيرُها، توفي سنة ٥٦٧ هـ. ترجمته في: إنباه الرواة ٢/٩٩، ومعجم الأدباء ١٢/٤٧، وبغية الوعاة ٢/٢٩ .

وهو في المرتجل: ٢٣٦ بمعناه، ونقله عنه ابن إياز في شرح الفصول لوحة (٨٥)

(٣) في الأصل: « وتعيينها » .

(٤) قوله: « فيكون » مكرر في الأصل .

واحترز بقوله: «في التذكير والتأنيث» عن الصِّفَةِ التي تجري على المضارع في حال التذكير، ولا تجري عليه في حالِ التَّأنيث نحو: رجُلٌ أهْيَفُ وأَعْمَى، فإنهُ في هذه الحالةِ جارٍ على المضارع، فإذا قُلْتَ في التأنيث: هَيفَاءُ وعَمْيَاءُ، لم يَجْرِ على المضارع في حالِ التأنيثِ، بخلافِ «ضَارِب»؛ فإنَّهُ جار[1] على المضارع، سواءٌ كان بالتاء أم لا؛ لأنَّ التاءَ لا تُغيرُ لفظَهُ.

وقولُهُ: «لمعناه أو معنى الماضي» أي: لمعنى المضارعِ من زمانِ الحالِ والاستقبال، أو معنى الماضي من الزمان الماضي، واحترَزَ بهذا عن صفاتٍ جاريةٍ في اللفظِ على المضارعِ، إلا أنها لا تَتَقَيَّدُ بزمانٍ، بل يُرَادُ بها معنى الثُّبُوتِ والاستمرارِ كـ «ضَامِرِ الكَشْحِ»، و «مُنْطَلِقِ اللِّسَانِ»، فمِثْلُ هذا لا يَدلُّ على زمانٍ مُعَيَّنٍ، قالَ ابنُ مالكٍ[2]: ولذلك أُضيفَ إلى ما هو فاعلٌ في المعنى كـ «ضَامِرِ الكَشْحِ»، كما تُضَافُ الصِّفَةُ التي لا تُجَاري المضارعَ كـ «حَسَنُ الوجهِ». انتهى الكلامُ على هذا الحدِّ.

وحَدَّهُ أيضاً في «شرحِهِ لكافِيَتِهِ[3]» فقالَ: اسمُ الفاعلِ ما صِيغَ مِنَ مَصْدَرٍ مُوَازِناً للمضارِعِ، لِيَدُلَّ على فاعِلِهِ، غيرِ صالحٍ للإضافةِ إليه. فقولُهُ: «ما صِيغَ من مَصدَرٍ» هو الجِنسُ، وقولُهُ: «مُوازناً للمضارع» احترَزَ به عمَّا صِيغَ من المصْدَرِ وليسَ مُوازناً للمضارع، وقولُهُ: «ليدُلَّ على فاعلِهِ» احترَزَ به عن اسمِ المفعول، وقولُهُ: «غيرِ صالحٍ[4] للإضافة إليه» احترَزَ به عن الصِّفَةِ المشَبَّهَةِ، فإنها صالحةٌ للإضافة إلى الفاعل.

وحَدَّهُ ابنُ الحاجبِ[5] فقالَ: هو ما اشتُقَّ من فِعْلٍ لِمَنْ قام به بمعنى الحدوث.

قولُهُ: «ما اشتُقَّ من فِعْلٍ» جِنْسٌ يَدخُلُ تحتَهُ اسمُ الفاعل، واسمُ المفعول، والصفةُ المشبهة. وقولُهُ: «لِمَن قامَ به» أي: لمن نُسِبَ إليه الفعلُ[6]، ويخرُجُ به اسمُ المفعول.

---

(١) في الأصل: «حاري».

(٢) شرح التسهيل ٧٠/٣.

(٣) شرح الكافية الشافية ١٠٢٧/٢-١٠٢٨.

(٤) في الأصل: «صالحة».

(٥) أبو عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦ هـ. وانظر الكافية: ١٨٠.

(٦) قال الرضي في شرح الكافية ١٩٨/٢: «الأولى أن يقول: لما قام، وذلك لما ذكرناه أن المجهول أمره =

/ وقولُهُ: «بمعنى الحدوث» يخرُجُ به الصِّفَةُ المشبَّهَةُ نحو: زيدٌ حَسَنُ الوَجهِ؛ لأنَّ [٣٤/أ] الحُسْنَ وإنْ قامَ بزيدٍ، لكنَّهُ معنى ثابتٌ له، غيرُ مُتجَدِّدٍ في وقتٍ دون وقتٍ، فلَو قَصَدْتَ تجدُّدَ الصفةِ قُلْتَ: حَاسِنٌ اليومَ أو غداً .

وحَدَّهُ بدرُ الدينِ محمَّدُ بنُ يعقوبَ الحمَويُّ، عُرِفَ بـ « ابنِ النَّحْوِيَّة[1] » فقالَ: اسمُ الفاعلِ ما دَلَّ على حدَثٍ وفاعلٍ بمعنى التجدُّدِ، جارياً على المضارع .

فقولُهُ: « ما دَلَّ على حدث » كالجنس، وقولُهُ: « وفاعِلٍ » يُخرِجُ اسمَ المفعولِ، وقولُهُ: «بمعنى التجَدُّدِ» يُخْرِجُ الصِّفَةَ المشبَّهَةَ وأفعَلَ التَّفضيلَ، وقولُهُ: « جارياً على المضارع » يُخْرِجَ المصدرَ وأسماءَ الأفعالِ .

وقال جمالُ الدِّين بنُ إيازٍ البغداديُّ[2]: اسمُ الفاعلِ الأصليِّ هو الجاري على «يَفْعَلُ» لفظاً أو تقديراً.

فقوله: « الأصليّ » أخرَجَ به أمثلةَ المبالَغة، وقولُهُ: « الجاري على « يَفْعَلُ » لفظاً » نحو ضَارِب مع يَضْرِب، وقولُهُ: « أو تقديراً » نحو: رامٍ مع يَرمي .

وإنما طَوَّلْنا بإيراد هذه الحدودِ؛ لأنَّ في كلٍّ واحدٍ منها زيادةَ فائدةٍ على الآخَر، فأردْنا أن نُوَسِّعَ المجالَ على النَّاظِرِ؛ ليأخُذَ منها ما قَرُبَ من ذِهنِهِ .

وأمَّا تسميتُهُ:

فيُقَالُ له: اسمُ الفاعل، بمعنى أنَّه يُطلَقُ على فاعلِ الفعلِ الذي اشتُقَّ منه، وسواءٌ كان على صيغة فاعلٍ كضارب، أو على غيرِهِ من الصِّيَغِ التي تُطْلَقُ على الفاعل كمُنْطَلِقٍ ومُسْتَخْرِجٍ، فإذا قلْتَ: يقُومُ زَيدٌ، فقائمٌ هو اسمُ الفاعل؛ لأنه يُطلَقُ ويُرادُ به زَيدٌ الذي هو فاعلُ « يَقُومُ »، وكذلك إذا قلْتَ: يَنطلِقُ زَيدٌ، فمُنطَلِقٌ اسمُ فاعلٍ؛ لأنه اسمٌ لزَيدٍ الذي هو فاعلُ « ينطلق ».

يذكر بلفظة ما، ولعله قصد التغليب » ، وانظر الفوائد الضيائية ٢/١٩٥ .

(١) انظر شرحه على ألفية ابن معطٍ لوحة (٢٠٤) مخطوط .

(٢) انظر المحصول في شرح الفصول لوحة (٨٥) مخطوط .

وأمَّا اشتقاقُهُ: فقيل: مُشتَقٌ من الفعلِ المضارِعِ لجرَيَانِهِ عليه، وهو الظَّاهِرُ، وقيل: مُشتَقٌ من المصدَرِ؛ لأنَّهُ الأصلُ، وهو مذهَبُ ابنِ مالك[1].

المسألة الثانية: في صيغة اسم الفاعل:

/ ولا يخلو الفعلُ الجاري عليه اسمُ الفاعلِ أن يكونَ ثلاثياً أو أزيَدَ، فإن كان [٣٤/ب] ثلاثياً، فقياسُهُ على الجملةِ أن يأتيَ على فاعِلٍ، وأمَّا على التَّفصِيلِ:

فإن كان على « فَعَل » بفتح الفاءِ والعينِ فلا يخلو أن يكونَ متعدياً أو غيرَ متعدٍ، فإن كانَ متعدياً فالقياسُ: «فاعِل» نحو: ضَرَبَ فهو ضارِب.

فأمَّا غيرُ القياس فجاءَ على أمثلةٍ منها: « فُعَل » بضم الفاء وفتح العين، قالوا: قَطَعَ رَحِمَهُ فهُوَ قُطَعٌ وقُطَعَةٌ، وقالوا: قَاطِع، على القياس، وقالوا: غَدَر فهو غُدَرٌ، وجاء غَادِرٌ على القياس، ومنها: « فَيعِل » بفتح الفاء وكسر العين، قالوا: سَادَ قومَهُ فهو سيِّدٌ[2].

فإن كان لازماً فالقياسُ: « فاعِلٌ » نحو: خرَجَ فهو خارِجٌ.

فأما غيرُ القياس فجاءَ على أمثلَةٍ منها: « فَعِيل » بفتح الفاء وكسر العين، قالوا: عزَفَ فهو عَزِيفٌ، وعَوِجَ فهو عَوِيجٌ، ومنها: « فَعَال » بفتح الفاء، قالوا: جَادَ فهو جَوَادٌ، ومنها: «فَيْعِل» بكسر العين، قالوا: مَاتَ فهو ميِّتٌ، ومنها: « فَيعِلان » بفتح الفاء وكسرِ العين، قالوا: بَاحَ فهو بَيِّحَان، ومنها: « فَعْلَان » قالوا نَعِسَ فهو نَعْسَان، ومنها: «فَوْعَل» قالوا: خَتَعَ بالخاء المعجمة والتاءِ المثناةِ من فوق، إذا صارَ تحتَ الظُّلْمَةِ فهوَ خَوْتَعٌ.

فإن كان على « فَعِل » بكسر العين، فلا يخلو أن يكونَ متعدياً أو غيرَ متعدٍ، فإن كان متعدياً فقياسُهُ: « فَاعِلٌ » نحو: عَلِمَ فهو عَالِمٌ، وأمَّا غيرُ القياس فجاءَ على أمثلةٍ منها:

---

(١) انظر شرح الكافية الشافية ١٠٢٧/٢ - ١٠٢٨.

(٢) في الصحاح (سود): « قال الفراء: يقال: هذا سيدُ قومِهِ اليوم، فإذا أخبرتَ أنه عن قليل يكون سيدهُم قلتَ: هو سائدٌ قومَه عن قليل وسيِّد ».

« فَعِيل » نحو: عَشِقَ فهو عَشِيقٌ، ومنها: « فَعِلة » بفتح الفاء وكسر العين، و« فَعَلْنَة » بفتح الفاء والعين وسكونِ اللامِ ونونٍ بعدها، قالوا: عَلِقَتْ نفسُهُ الشيءَ فهي عَلِقَةٌ وعَلَقْنَةٌ، ومنها: « فَعِل » بفتح الفاء وكسرِ العين، قالوا: رَضِعَ فهو رَضِعٌ .

فإن كان غيرَ متعدٍّ؛ فإن كان معتلَّ اللام فقياسُهُ: / « فَعِيلٌ » نحو: حَيِيَ فهو [٣٥/أ] حييٌّ، وغَنِي فهو غنيٌّ، وشقيَ فهو شَقِيٌّ، وقد جاء على « فَعْلان » قالوا: صَدِيَ فهو صَدْيَان، ورَوِيَ فهو رَيَّان، وعلى « أفعل » قالوا: عَمِيَ فهو أَعْمَى .

فإن كان صحيحاً فالقياسُ فيه « فاعِلٌ » إلا أنه قليلٌ، قالوا: سَلِمَ فهو سَالِمٌ، وقد جاء فيه فَعِيلٌ ، قالوا: حَزِنَ فهو حَزِينٌ، وسَمِنَ فهو سَمِينٌ.

وقال بعضُ الأندلُسيِّين[1]: إنْ كانَ[2] في الآفاتِ والخِلَقِ والألوان، جاء على «أَفْعَل» نحو: عَمِي فهو أَعْمَى، وشَنِبَ فهو أَشْنَبُ، وشَهِبَ فهو أَشْهَبُ، وإن كان في الامتلاء وضدِّهِ كان على « فَعلان » نحو: رَيَّان وصَدْيَان .

وقال ابنُ مالكٍ في بعض تصانيفِهِ[3]: قياسُهُ « فَعِلٌ » و« فَعْلان » و« أَفْعَل[4] » نحو: أشِرَ فهو أشِرٌ، وصَدِيَ فهو صَدْيان، وجَهِرَ فهو أَجْهَرُ؛ إذا لم يُبصِرْ في الشَّمْس .

وأما « فَعُل » بضم العين فقياسُهُ: « فَعِيلٌ » نحو: ظَرُفَ فهو ظَرِيفٌ، وشَرُفَ فهو شَرِيفٌ، وقد جاء على « فاعِل » وهو قليلٌ، قالوا: حَامِضٌ ومَاثِلٌ وكامِلٌ وطَاهِرٌ وفَارِهٌ وفَاضِلٌ ووَادِعٌ، من حَمُضَ، ومَثُلَ الرَّجُلُ إذا صارَ فَاضِلاً، وكَمُلَ، وطَهُرَت المرأةُ، وفَرُهَ الرَّجُلُ إذا كان حاذقاً في أمورِهِ، وفَضُلَ الشَّيءُ إذا بقِيَتْ منه بقيَّةٌ، ووَدُعَ الرَّجُلُ إذا

---

(١) في التذييل والتكميل ٢٠٥/٣: « وقال بعض أصحابنا ... » .

(٢) أي: « فَعِلَ » اللازم .

(٣) شرح عمدة الحافظ ٧٠٦/٢ - ٧٠٧ .

(٤) وزاد أيضاً « فَعِيل » في قُوَّةٍ أو ضَعْفٍ كقَوِيَ فهو قويٌّ، وعَمِيَ فهو عميٌّ، وسَمِنَ فهو سمينٌ، ومَرِضَ فهو مريضٌ » . المرجع السابق .

سَكَنَ. والعينُ في هذه الأفعال مضمومةٌ، قال ابنُ خالويهِ[١]: لم يشذَّ منها إلا فَرُهَ فهو فارِهٌ، وباقيها قد جاء فيها الفتحُ في العين مع الضمِّ، فيكونُ مما استُغنِيَ باسم الفاعل من «فَعَلَ» بفتح العين، عن اسمِ الفاعل من «فَعُلَ» بضمِّ العين .

وقال ابنُ مالكٍ[٢] في بعض تصانيفه: جاء فيه «فَعْلٌ» قالوا: سَهْلٌ وحَزْنٌ وصَعْبٌ.

وقد جاء فيه [«فَـعَالٌ»][٣] بفتح الفاء وضمها فقالوا: جَبُنَ فهو جَبَان، وشَجُعَ فهو شُجَاع.

وجاء فيه «أَفْعَلُ» و«فُعَلَةٌ» بضم الفاء وفتح العين / قالوا: أَشْجَعُ وشُجَعَةٌ . [٣٥/ب]

وجاء فيه «فَعْلان» بفتح الفاء وسكون العين قالوا: صَرُعَ فهو صَرْعَان .

وجاء «فُعَّالٌ» بضم الفاء وتشديد العين قالوا: وُضَّاءٌ .

وجاء «فَعْلٌ» بفتح الفاء وسكون العين قالوا: غَمُرَ فهو غَمْرٌ إذا لم يجرِّب الأمور.

وجاء «فَعُولٌ» بفتح الفاء قالوا:حَصرَت النَّاقةُ فهي حَصُورٌ[٤]؛إذا ضاق مجرَى لبنِهَا.

فإن كان الفعلُ الجاري عليه اسمُ الفاعل زائداً على الثلاثة، فاسمُ الفاعل يُوازِنُ المضارِعَ بميمٍ في أوله مضمومةٍ، وما قبلَ آخره مكسورٌ لفظاً نحو: منطلق، فاللامُ مكسورةٌ لفظاً، أوتقديراً نحو: مرتَد، فإنه وإن كان مفتوحَ ما قبلَ الآخرِ فإنه في التقدير مكسورٌ، الأصلُ: مرتَدِدٌ، وكُسِر فَرْقاً بينَه وبين اسمِ المفعول .

---

(١) أبو عبد الله الحسن بن خالويه بن حمدان الهمذاني، عالم نحوي، من تصانيفه «ليس في كلام العرب» وإعراب القراءات السبع» وغيرها، توفي سنة ٣٧٠ هـ. ترجمته في: إنباه الرواة ٢/٣٥٩، ومعجم الأدباء ٩/٢٠٠ .

وانظر قوله في كتابه «ليس في كلام العرب» ص: ١٢٠، قال: «ليس في كلام العرب فَعُلَ وهو فاعل إلا حرفان: فَرُهَ فهو فارِهٌ، وعقرَتُ الناقةَ فهي عاقِرٌ ...» .

(٢) انظر شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٢/٧٠٧، قال: «واستُغني في فَعُلَ بفعِيل... وبفَعْل نحو: ضَخُمَ فهو ضَخْمٌ، وشَهُمَ فهو شَهْمٌ» .

(٣) في الأصل: «فعلان» وهو خطأ؛ لأنه مثَّل لـ«فُعال»، وسيذكر «فعلان» بعد قليل .

(٤) انظر الأفعال للسرقسطي ١/٣٣٣، والأفعال لابن القطاع ١/٢٠٦، ويقال: أحصرت الناقة فهي حصور،وفي التاج (حصر): «حَصَرَت (بالفتح) وأحصرت» .

ومعنى الموازنةِ أن يكونَ عددُ حروفِهِ كعدد حروفِ المضارعِ، وكذلك الحركاتُ، فتقولُ مِن «يُكرِمُ»: مُكرِمٌ، ومِن «يُكرِّمُ» بالتشديد: مُكرِّمٌ، ومِن «يُدحرِجُ»: مُدَحرِجٌ، ومِن «يُضارِبُ»: مُضارِبٌ، ومِن «يتدحرَج»: متَدحرِجٌ، ومِن «يَنكسِرُ»: مُنكسِرٌ، ومِن «يرتَدُّ»: مُرتَدٌّ، ومِن «يَتعاظَمُ»: [مُتعاظِمٌ](١)، ومن «يَقتدِرُ»: مُقتدِرٌ، ومن «يَستعطِفُ» مُستعطِفٌ، ومن «يَسلَنْقِي»: مُسْلَنْقٍ(٢)، ومن «يَغْدَودِنُ»: مُغدَودِنٌ(٣)، ومن «يَسْحَنْكِكُ»: مُسْحَنْكِكٌ(٤)، ومن «يجلوِّذ»: مجلَوِّذٌ(٥)، ومن «يشهابُّ»: مُشهابٌّ(٦).

انتهت صيغةُ اسمِ الفعلِ من الثلاثي والزائدِ عليه، وبقي علينا تنبيهَاتٌ:

الأول: وقد يُكسَرُ ضَمُّ الميمِ من اسم الفاعلِ إتباعاً لكسْرِ ما قبلَ الآخِرِ، وقد يُضَمُّ ما قبلَ الآخِرِ إتباعاً لضمِّ الميمِ؛ ليكونَ ذلك كالمعادَلَةِ بينَهُما، مثالُهُ: قولُهُم في «مُنْتِن»(٧): مِنْتِن، بكسر الميم مع كسرالتاء، أوبضم التاء مع ضم الميم، وقد يُضَمُّ ما قبلَ الآخِرِ / إتباعاً لرفْعِ ما بعدَهُ، قالوا في قولهم: «هذا مُنْحَدِرٌ» بكسر الدال: هذا مُنْحَدُرٌ، [٣٦/أ] بضم الدال إتباعاً لحركة الراء، وفيه إتباعُ حركةِ البناءِ للإعراب .

الثاني: قد يُستغنَى باسم الفاعل من فِعْلٍ عن اسم الفاعلِ من فِعْلٍ آخَرَ، فمن ذلك

---

(١) ساقطة من الأصل .

(٢) اسلنقى الرجل: نام على ظهره. الصحاح (سلق) .

(٣) اغدودن الشعر: طال وتمَّ. الصحاح (غدن) .

(٤) اسحنكك الليل: أظلم. الصحاح (سحك) .

(٥) اجلوَّذ بهم السير: دام مع السرعة. الصحاح (جلذ)، وفي تفسير غريب أبنية الكتاب للسجستاني: ١٣٧: يقال: اجلوَّذ إذا أبطأ .

(٦) اشهابَّ رأسه واشتهب: غلب بياضه سوادَه. التاج (شهب) .

(٧) من النَّتْنِ، وهو الرائحة الكريهة .(الصحاح ـ نتن)، وانظر هذه اللغات الواردة في (منتن) الكتاب ١٠٩/٤، وشرحه للسيرافي (السيرافي النحوي) ٢٨٦، ٤٦٥، ٦٥١، ومعاني القرآن للأخفش ٤/١، والخصائص١٤٣/٢، والمحكم ١٨٩/٣.
ونَقَلَ ابنُ السكيت في إصلاح المنطق ٢١٨ عن أبي عمرو أن « مُنْتِن » من أَنْتَنَ، و« مِنْتِن » من نَتُنَ، وردَّهُ ابنُ جني رحمه الله في الخصائص ١٤٣/٢ بقوله: « فأما قولُ من قال: إن « مُنْتِن » من قولهم: أَنْتَنَ، و« مِنْتِن » من قولهم: نَتُنَ الشيءُ، فإن ذلك لُكْنَةٌ منه » . وعن أبي عمرو أيضاً: أن مِنْتِن أصله: مِنْتِين، فحذفوا المدة. تاج العروس (نتن) .

قولُهُم: حَبَّهُ فهو مُحِبٌّ، فـ« محِبٌ » هنا اسمُ فاعلٍ مِن أحَبَّ، نَابَ عن حَابٍّ، اسمُ الفاعل من حَبَّ، وقد جاء العكسُ، استغنَوا بـ« فاعِلٍ » عن مُفعِل، قالوا: أورَسَ الرِّمْثُ، فهو وارِسٌ، ولم يقولوا: مُورِسٌ[1]، استغناءً عنه بوارِسٍ، ومعنى أورَسَ: اصْفَرَّ، والرِّمْثُ: بكسر الراء وسكونِ الميم: شجرٌ تأكُلُهُ الإبلُ[2] .

ومنه: أيفَعَ الغلامُ[3] إذا ترعْرَعَ، فهو يافِعٌ، ولم يقولوا: مُوفِعٌ .

ومنه: أورَقَ الشَّجرُ، فهو وارِقٌ، قال الشَّاعر:

كَأَنْ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ[4]

استغنَوا باسم الفاعل من « وَرَقَ » عن اسم الفاعل من « أورَقَ » يُقَالُ: وَرَقَ الشَّجَرُ وأورَقَ، وبالألِفِ أكثر .

ومنه: أَقْرَبَ القومُ، فهم قارِبُون؛ إذا كانت إبِلُهُم قَوَارِب، وذلك إذا بقي بينهم

(١) وفي القاموس المحيط (ورس) إشارة إلى وجوده بقلّةٍ، قال: « ومُورِسٌ قليلٌ جداً وإن كان القياس ». قال الزَّبيدي في تاج العروس (ورس): « وقد جاء في شعر ابن هرمة:

وَكَأنما خُضِبَت بحُمضٍ مُورِسٍ آباطُها من ذي قُرونٍ أيايِلِ

كذا زعمه بعضُ الرواةِ الثقاتِ، وهذا غيرُ معروفٍ » وانظر شعر ابن هرمة: ١٧٣ .

(٢) وهو شجر يشبه الغضى لا يطول، ولكنه ينبسط ورقه، وهو شبيه بالأشنان، والإبل تحمَّض بها إذا شبعت من الخَلّة وملّتها. (تاج العروس (رمث) عن ابن سيده) . وانظر النبات للأصمعي: ١٨، ٢٦.

(٣) في الأصل: « الكلام »

(٤) عجز بيت من الطويل، وهو لعِلْبَاءَ بنِ أرقَمَ بنِ عوفٍ اليشكريِّ، عاصر النعمان بن المنذر، وله معه قصة طريفة، والبيت من قصيدة له، يعتذر فيها إلى النعمان. انظرها في شعر بني يشكر من ديوان بني بكر في الجاهلية ٦٧٩، والأصمعيات ١٥٧. وينسب البيت إلى غيره كما في الخزانة ٤١٣/١٠، والبيت بتمامه:

فَيوماً تُوافِينا بوجْـهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبيةٌ تعطو إلى وارقِ السَّلَمْ

والشاهد في: الكتاب ١٣٥/٢، والأصول ٢٤٥/١، والمسائل البصريات ٦٥٣/٢، وسر الصناعة ٦٨٣/٢، والمنصف ١٢٨/٣، ٢٦٥، وأمالي ابن الشجري ١٧٨/٢، والإنصاف ٢٠٢/١، وشرح المفصل ٨٣/٨، وشرح التسهيل ٤٣/٢، ٥١/٤، وشرح أبيات المغني ١٥٨/١ . و(مقسَّم): حسنٌ جميل، و(تَعطو): العَطْوُ: التناول ورفع الرأس واليدين، وظبيٌ عُطُوٌّ مثلثة وكعَدُوٍّ: يتطاول إلى الشجر ليتناول منه. القاموس المحيط (قسم) .

وبين الماء ليلةٌ، استغنَوا بـ «قارِبٍ» عن «مُقْرِبٍ»[١] .

وقالوا: أعقَّت الفَرَسُ، بالقاف فهي عَقُوقٌ: إذا حَمَلَت، استغنَوا بـ «عَقُوق» عن «مُعِق» .

قال أبوعليٍّ القالي[٢]: ولا يُقَالُ: مُعِقٌّ. قال صاحِبُ «الصحاح»[٣]: «إلا في لغة رديئة».

وقالوا: أحْصَرَت الناقةُ، فهي حَصُورٌ؛ إذا ضاق مجرَى لبَنِهَا، استغنَوا به عن مُحْصِر.

الثالث: قد يُستغنَى باسم المفعول عن اسم الفاعل، فمن ذلك قولُهم: احرَأَشَّت الإبلُ؛ إذا سَمِنَت، فهي مُحْرَأَشَّةٌ[٤]، بفتح الهمزة، فهو اسمُ مفعول، استغنَوا به عن اسم الفاعل .

---

(١) انظر الأفعال لأبي عثمان السرقسطي ٨٣/٢ ، والأفعال لابن القطاع ٢٧/٣ وفيه: « ... فهم قارِبُون، ولا يقال: متقرِّبُون » وهو خطأ .

(٢) إسماعيل بن القاسم المتوفى سنة ٣٥٦ هـ، ولم أعثر على هذا القول في مظانه من كتابَيه الأمالي والبارع، ونقله أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٠٦/٣ .

(٣) انظر الصحاح (عقق) ١٥٢٨/٤، ومثله في القاموس المحيط (عقق)، قال الزَّبيدي في تاج العروس (عقق): « ومنه قول رؤبة:

قد عتَقَ الأجدَعُ بَعدَ رِقِّ
بِقَارِحٍ أو زَولَةٍ مُعِقِّ

وكان أبو عمرو يقول: عَقَّت، فهي عقوقٌ، وأعقَّت فهي مُعِقٌّ، واللغةُ الفصيحةُ: أعقَّت فهي عَقُوقٌ».

(٤) قال ابن دريد في الجمهرة ٢٨١/١: « العرَبُ جعَلَت مُفعِلاً مُفعَلاً في ثلاثة مواضع: أحصَنَ فهو مُحصَنٌ، وألفَجَ فهو مُلفَجٌ؛إذا أفلَسَ، وأسهَبَ فهو مُسهَبٌ » قال ابن خالويه في كتاب ليس ص: ٥١ : « ووجدت حرفاً رابعاً وهو: احرَأَشَّت الإبل، فهي مُحرَأَشَّة» ومثله قال الصاغاني في الشوارد: ٣٥٦.

قال الزَّبيدي في تاج العروس (سهب): « قلتُ: واستدركوا أيضاً: أهتَرَ فهو مُهْتَرٌ ... وسيأتي للمصنف: أحذَعَ فهو مُحذَعٌ، لما لا أصل له ولا ثبات، نقله الصاغاني عن ابن عبَّاد، ولم أرَ أحداً ألحقه بنظائره، فتأمَّلْ ذلك » وانظر: التكملة للصاغاني وتاج العروس (حذع) .

وفي التاج (لفج): « وكلُّ فعل على (أفعل) فاسمُ الفاعل منه مُفعِل بكسر العين، إلا أربعةَ أحرف جاءت نوادر على مُفْعَل بفتح العين: أحصَنَ الرجل فهو محصَن، وألفج فهو مُلفَج، وأسهَب في الكلام فهو مُسهَب، وأسهَم فهو مُسهَم إذا أكثر » .

وقالوا: أَحْصَنَ الرَّجُلُ، فهو مُحْصَن، بفتح الصاد .

وقالوا: قطَّ السِّعْرُ؛ إذا غَلاَ[١]، فهو مَقطوطٌ، ولم يقولوا: قاطٌّ، ذكَرَهُ ابنُ سِيدَه[٢] .

وقالوا: / أَلفَجَ الرجلُ؛ ذَهَبَ مالُهُ، فهو مُلفَجٌ، بفتح الفاء[٣] . [٣٦/ب]

وقالوا:أَسْهَبَ الرَّجُلُ؛ إذا كثُرَ كلامُهُ، فهو مُسْهَب[٤] بفتح الهاء، وكذلك إذا لَدَغَتْهُ العَقْرَبُ.

فهذه أفعالٌ لم يُسمَع منها اسمُ الفاعل، استغنَوا عنه باسم المفعول[٥]، وإذا كان «أسهَبَ» بمعنى فَصُحَ، أو بَلَغَ الرملَ في حفرِهِ، ولم يبلغ الماءَ، أو أكثرَ العطاءَ، أو تغيَّرَ وجهُهُ، أو نَزَلَ السَّهْبَ؛ أي: المكانَ السهلَ، أو أسهبَ الفرَسُ؛ إذا سبَقَ، فقد استعملوا منه اسمَ الفاعلِ، فقالوا: مُسْهِبٌ، بكسر الهاء .

---

(١) الأفعال للسرقسطي ٩٦/٢، وفي تهذيب اللغة للأزهري ٢٦٦/٨: «وقال شَمِر: قطَّ السعرُ (إذا غلا) خطأٌ عندي، وإنما هو بمعنى فتَرَ، قلتُ: وَهِمَ شمرٌ فيما قال» وانظر التاج (قطط) .

(٢) أبو الحسن علي بن أحمد، وقيل: ابن إسماعيل النحوي اللغوي الضرير، من أهل مرسية بالأندلس، توفي سنة ٤٥٨ هـ. انظر: إنباه الرواة ٢٢٥/٢، ومعجم الأدباء ٢٣١/١٢ .
وهذا القول نقله أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٠٦/٣، وابن عقيل في المساعد ١٩١/٢، والذي وقفتُ عليه في المحكم خلاف ما نُسب إليه هنا، قال رحمه الله: «وقطَّ السِّعرُ يقطُّ قطّاً وقُطوطاً، فهو قاطٌّ ومقطوطٌ ـ مفعولٌ بمعنى فاعل ـ : غَلاَ» المحكم ٧١/٦ .

(٣) في الأصل: «وقالوا: ألتج الرجلُ: ذهب مالُهُ، فهو ملتَج، بفتح التاء ...» كلها بالتاء بدل الفاء، وهو خطأ، والتصحيح من المصادر الآتية في حاشية (٤) .

(٤) في التاج (سهب): «وأسهب الرجلُ: أكثر من الكلام، فهو مُسهِبٌ ـ بالكسر ـ ومُسهَبٌ ـ بالفتح ـ ...» ونقل بعضُهُم أن مُسهَب بالفتح لمن أكثَرَ من الكلام الخطأ، فإن كان ذلك في صوابٍ فهو بالكسر، ونسبه الأعلم في رسالة (مسهَب) له (في نفح الطيب) ٧٧/٤ إلى القالي، انظر البارع (فيما نسب إليه ولم يوجد في المطبوع) ص: ٧١٧، والتاج (سهب) . وفي هذه الكلمة آراءٌ أخرى للعلماء، انظرها في التاج .

(٥) قال ابن الحنبلي في عقد الخلاص: ٢٧١: «وفي كتاب التوسعة لابن السكيت تجويز الكسر فيهما [أي: في مسهَب وملفَج] أيضاً على القياس ...» .

المسألة الثالثة: في حقيقة الشَّبَهِ الذي بين اسمِ الفاعل والفعل الموجِبِ للعمَلِ، وما بينهما من الفرْقِ بعد العمل.

فالكلامُ فيها من وجهَين:

الأول: في حقيقة الشبه :

وقد اختَلفَ النحويون في ذلك على قولين:

الأول: للكسائي: أنَّ الشَّبَهَ بينَهُمَا كونُهُ يدلُّ على المصدَرِ، كما أنَّ الفعلَ يدلُّ على المصدَرِ، فهو بهذا الاعتبارِ يُشبِهُ الماضِيَ والمضارِعَ، ولذلك عَمِلَ عنده مطلقاً بمعنى الماضى وغيرِهِ .

الثاني: للبصريين: أنَّ الشَّبَهَ إنما هو بينَهُ وبين المضارِعِ، فلذلك عَمِلَ بمعنى الحال والاستقبالِ، لا بمعنى الماضي، واختَلَفَ البصريُّون في وجْهِ الشَّبَهَ بين اسم الفاعل والفعل المضارِعِ على قولَين:

الأول: وهوالمشهورُ: أنَّ الشَّبَهَ بينَهُمَا هو الجرَيَان في الحرَكَاتِ والسَّكَنَاتِ وعددِ الحروف، وقد تقدَّمَ بيانُ ذلك في الحدِّ[1]، وهذا الجرَيانُ لايُوجَدُ في الماضي .

فإن قلتَ: فقد وُجِدَ في الماضي، ألا تَرى أنَّ «مُخْرِجاً» قد جَرَى في حرَكاته وسَكَنَاته وعددِ حروفِهِ على «أَخْرَج» ؟

فالجوابُ: أنَّ هذا الجريانَ لفظيٌّ فلا اعتدادَ به، والأصلُ فيه: مؤَخْرِج، فهو جارٍ على المضارِعِ بالنظَرِ إلى الأصل؛ لأنَّ أصلَ يُخرِجُ: يُؤَخْرِجُ .

القولُ الثاني: لجماعةٍ من النحويين: أنَّ وجْهَ الشَّبَهِ هو أنَّ اسمَ الفاعل مُعْرَبٌ، / والفعلُ المضارِعُ مُعْرَبٌ، فحُمِلَ اسمُ الفاعل في العمَلِ على الفعلِ المضارِعِ؛ لأجْلِ [٣٧/أ] الإعرَابِ الذي فيهما، بخلاف الماضي فإنَّهُ مبنيٌّ، فلَم يحصُلْ بينَهُ وبين اسمِ الفاعل شَبَهٌ،

---

(١) انظر صفحة: ١١٣ فما بعدها .

فلَم يعمَلْ عَمَلَه، قالَهُ الأستاذُ أبو الحسن بنُ عصفور[١] .

وهذا التعليلُ عندي باطلٌ؛ لأنَّهُ يَلزَمُ عنه أن تَعمَلَ الصفةُ المشبَّهَةُ عَمَلَ الفعلِ إذا كانت بمعنى الحالِ والاستقبال، فكنْتَ تقولُ: اللهُ رَحمنٌ الأولياءَ في الآخِرَةِ، وزَيدٌ صَنيعٌ السَّوابغَ غداً أو الآن، والعرَبُ لا تقولُ ذلك، فدلَّ على بطلان هذه العلَّةِ .

الوجهُ الثاني: في الفرْقِ بين اسم الفاعل والفعلِ بعد العَمَل :

ولما كان عَمَلُ اسم الفاعل بالشَّبَهِ بالفعل، كان عملُهُ أضعَفَ، فلم يعمَلْ مطلَقاً مثل الفعل، فوَجَبَ انحطاطُهُ عنه من أوجُهٍ:

الأولُ: ألاّ يعمَلَ بمعنى الماضي، بل بمعنى الحال والاستقبال، بخلاف الفعلِ، فإنه يعمَلُ بمعنى الماضي وغيرِهِ .

الثاني: أن يعتمِدَ على ما يأتي بيانُهُ، والفعلُ يَعمَلُ من غيرِ اعتمادٍ .

الثالث: أنَّ اسمَ الفاعل إذا كان متقدِّماً على المفعولِ، جاز أن يَتعدَّى إليه بنفسه وبحرفِ الجر، تقولُ: هذا ضاربٌ زيداً، وهذا ضارِبٌ لِزَيدٍ، قال الله تعالى: ﴿ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾[٢] ولا يجوزُ ذلك في الفعلِ؛ لقوَّتِهِ، فلا يُقالُ: ضَرَبْتُ لِزَيدٍ .

الرابع: أنه لا يقَعُ صِلَةَ الذي؛ لأنه لا يكونُ مع فاعلِهِ جملةً، بخلاف الفعل .

الخامس: أن اسمَ الفاعل إذا جرَى على غير من هو له، بَرَزَ ضميرُه نحو: زيدٌ هندٌ ضارِبُهَا هو، فـ« هو » فاعلُ « ضارب » يعودُ إلى « زَيد »، وقد بَرَزَ، بخلاف الفعل، فإنَّه لا يبرُزُ، تقولُ: زيدٌ هندٌ يَضرِبُهَا، ففي « يَضرِبُهَا » فاعلٌ يعودُ على « زَيد » ولم يبرُز كما بَرَزَ في اسم الفاعل، وما ذاك إلا أن الأفعالَ أَصلٌ في اتِّصَال الضميرِ بها، / بخلاف [٣٧/ب] اسم الفاعل .

---

(١) قال في شرح الجمل ١/٥٥٠ : « ومنهم من ذَهَبَ إلى أنَّ سببَ ذلك أنه في معنى فِعلٍ قد أشبهَ الأسماءَ، فعلى هذا لا يَعمَلُ اسمُ الفاعل إذا كان بمعنى المُضِيِّ » وانظر الإيضاح ١٧٢، والمقتصد ٢/٥١٥ .

(٢) سورة هود: الآية: ١٠٧، وسورة البروج: الآية: ١٦ .

المسألة الرابعة: في شروط عمل اسم الفاعل:

ولما كان اسمُ الفاعل فرعاً في العمل عن الفعل، اشترَطُوا في عمله شُروطاً؛ لئلا يساويَ الفرعُ الأصلَ في العمل، **وشروطُه:**

أن يُرادَ به الحالُ أو الاستقبالُ دون الماضي، وألا يُصغَّرَ، وألا يُوصَفَ، وأن يَعتَمِدَ على ما قبلَه.

ولْنَتَكَلَّمْ على كلِّ شَرْطٍ منها:

أما الأول:

وهو أن يُرادَ به الحالُ أو الاستقبالُ دون الماضي، فإنما اشترَطُوه لأنّه لما كان اسمُ الفاعل لفظُهُ لفظُ المضارِعِ، في الحرَكاتِ والسَّكَنَاتِ وعددِ الحروفِ، أرادوا أن يكونَ معناه في الدَّلالة على الحال والاستقبال، كمعنى الفعل المضارِعِ؛ ليَتَقَوَّى الشَّبَهُ من الجهتين، فلو أُعمِلَ بمعنى الماضي، لكان الشَّبَهُ من جهة الزمان لا من جهة اللفْظِ؛ لأنَّ «ضارباً» غيرُ جارٍ على «ضَرَبَ» الماضي، فكان يكونُ الشَّبَهُ قاصراً، ولذلك لم يعمَلْ بمعنى الماضي، ولهذا لو قالَ: أنا قاتِلٌ زَيداً، لم يكنْ مُقِراً بالقتْلِ، بل مُتَوَعِّداً به، فلا يلزَمُهُ القِصَاصُ.

وخالَفَ الكسائيُّ[1] وهشامٌ[2] من الكوفيين، وأبو جعفرِ بنُ مَضَاءٍ[3] من البصريين،

---

(١) انظر: رأي الكسائي ومن تبعه في: ائتلاف النصرة: ٩٧ ـــ ٩٨، وشرح المفصل ٧٧/٦، وشرح الجمل ٥٥٠/١، وشرح الكافية ٢٠٠/٢، والتذييل والتكميل ٢١٠/٣، والمساعد ١٩٧/٢، والتصريح ٦٦/٢، والهمع ٨١/٥ . قال ابن مالك في شرح التسهيل ٧٥/٣ : « ومذهبُهُ ـ أي الكِسَائي - في ذلك ضعيفٌ؛ لأنَّ اسمَ الفاعل الذي يُرادُ به المضيُّ، لا يُشبِهُ الفعلَ الماضي إلا من قبل المعنى، فلا يعطى ما أعطي المشابه لفظاً ومعنى، أعني الذي يراد به معنى المضارع » ، كما عرض ابن أبي الربيع لهذا الرأي، وناقشه مناقشة جيدة، انظرها في البسيط ١٠١١/٢ - ١٠١٥ .

(٢) هو أبو عبد الله هشام بن معاوية النحوي الكوفي الضرير، صاحب الكسائي، أخذ النحو عنه، من تصانيفه: « الحدود » وهو صغير، و « المختصر » و « القياس » وغيرها، توفي سنة ٢٠٩ هـ. أخباره في: إنباه الرواة ٣٦٤/٣، ومعجم الأدباء ٢٩٢/١٩، ونكت الهميان ٣٠٥ .

فذَهبوا أنَّ اسمَ الفاعل يَعمَلُ مطلَقاً، بمعنى الماضي والاستقبال والحال، ولا معنى لتخصيصه عندهم بالحال والاستقبال، واستدلُّوا على ذلك بالقياس والسَّماع:

أما القياسُ: فإن أصلَ العملِ الطَّلَبُ، واسمُ الفاعلِ يَطلبُ المعمولَ، كما يطلُبُه الفعلُ، فَلْيَعْمَلْ فيه مُطلَقاً، كما يعملُ فيه الفعلُ مُطلَقاً.

٥ **وأما السماعُ**: / فذَكَرُوا منه أشياءَ : [٣٨/أ]

الأول: قولُهُ تعالى: ﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾[1]، وجهُ الدليل: أنَّ «ذِرَاعَيه» مفعولٌ به «باسِط» وهو بمعنى الماضي؛ لأنَّه إخبارٌ عمَّا مضى.

الثاني: أنَّه سُمِعَ من العرَب: هذا مَارٌّ بزيدٍ أمسِ[2]، وجهُ الدليل: أن ماراً بمعنى الماضي؛ لأنَّ «أمس» قد تَعلَّقَ به، وقد عَمِلَ في الجار والمجرور.

١٠ **الثالث**: قولُ امرئِ القيس:

فَرِيقَانِ مِنهُمْ جَازِعٌ بَطْنَ نَخْلَةٍ وَآخَرُ مِنْهُمْ قَاطِعٌ نَجْدَ كَبْكَبِ[3]

وجْهُ الدليل: أنَّ جازعاً وقاطعاً قد نَصَبَا ما بعدَهما، وهما بمعنى الماضي بدليل قوله:

---

(٣) هو أبو جعفر وأبو العباس، أحمد بن عبد الرحمن بن مضاء اللخمي الجياني القرطبي، أحد من ختمت بهم المائة السادسة من أفراد العلماء، من تصانيفه «الرد على النحاة» و«المشرق» في النحو، و«تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان» وغيرها، توفي سنة ٥٩٢ هـ. أخباره في: جذوة الاقتباس ١٤٢/١، وبغية الوعاة ٣٢٣/١، وشجرة النور الزكية: ١٦٠.

(١) سورة الكهف: من الآية: ١٨.

(٢) في شرح الجمل ٥٥٠/١ أن الكسائي حكاه عن العرب، وانظر: شرح المفصل ٧٧/٦، والبسيط ٩٩٧/٢، وشرح ابن القواس ٩٨٠/٢، والتذييل والتكميل ٢١٠/٣، والمساعد ١٧٧/٢.

(٣) من الطويل في ديوانه: ٤٣، من قصيدته التي مطلعها:

خَلِيلَيَّ مُرَّا بي على أمِّ جُندُبِ نُقَضِّ لُبَانَاتِ الفُؤَادِ المعذَّبِ

والبيت من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٢١٠/٣، ومنهج السالك ٣٢٥/٢.

و(النجد): الطريق في الجبل (الديوان).

وَ لله عَيْنَا مَنْ رَأَى مِنْ تَـفَـرُّقٍ   أَشَتَّ وَأَنْأَى مِنْ فِرَاقِ الْمُحَصَّبِ[(١)]

والجازِعُ: القاطِعُ الوادي عَرْضاً، وكَبْكَب: اسمُ جَبَلٍ[(٢)]. وقول امرئِ القيس أيضاً:

وَبَحْرٍ كَـغُـلاَّنِ الأُنَيْعِمِ بَالِغٍ   دِيَارَ العَدُوِّ ذِي زُهَاءٍ وَأَرْكَانِ[(٣)]

وجهُ الدليل: أنَّ « ديارَ العدُوِّ» منصوبٌ بـ« بالغ»، والمرادُ بـه الْمُضِـيُّ، بدليـل دخـولِ «رُبَّ» على « بحرٍ » التقدير: ورُبَّ بحرٍ، وما في حيِّزِ رُبَّ المـرادُ بـه المـاضي. «البحـر» هنـا المراد به: الجيشُ العظيمُ، شَبَّهَهُ بالبحر؛ لتلاطُـمِ بعضِـهِ ببعـضٍ، و«الغُـلاَّنُ» بضـم الغـين المعجمة: جمعُ غَالٍّ؛ وهو نبْتٌ[(٤)]، و«الأُنَيعِم» على لفـظ التصغـير: مَوضِـعٌ[(٥)]، و«زُهـاءٍ» بالزاي: الفخر[(٦)]، شَبَّهَ الجيشَ بنَبَاتِ هذا الموضِعِ؛ لكثرتِهِ وانبساطِهِ على الأرض.

قالوا: وما استدلُّوا به مـن السَّـماع، لا دليـلَ فيـه؛ أمَّـا الآيـةُ الكريمـةُ فـاختلفوا في

---

(١) (المحصب): موضع رمي الحجارة بمنى، وسمي المحصب؛ لأنه يُرمى فيه بالحصباء (الديوان) . والبيت في المصادر السابقة .

(٢) يقع خلف عرفات، مشرفٌ عليها، قيل: هو الجبل الأحمر الذي تجعله في ظهرك إذا وقفْـتَ بعرفـة. (معجم البلدان ٤/٤٣٤) .

(٣) ديوانه: ٩٣، وروايته (وبحرٍ) بدل (وبحر)، وهو من قصيدته التي مطلعها:

قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان   ورسم عفت آياته منذ أزمانِ

والبيت من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٣/٢١٠، ومنهج السالك ٢/٣٢٥ .

(٤) في الديوان ٩٣: « والغلاّن: الأودية الكثيرة الشجر » ، وفي المنتخب ١/٤٢٤: « الغـلاّن: واحدهـا غالٌّ، وهي الأوديةُ الغامضةُ في الأرض ذاتُ الشجر » . وانظر المخصص ١٠/١٠٦ .

(٥) لم يعينـه يـاقوت في معجـم البلـدان ١/٢٧٣، وفي التـاج (نعـم) ١٧/٦٩٩: « والأُنَيعِـم مصَغَّــراً، والأنعَمَان: واديان باليمامة عند منعج وحزاز » .

(٦) في الديوان ٩٣: « ذي زُهَاءٍ: أي: مَحزَرَةً وكثرةَ عدَدٍ، يُقال: هم زُهَاءُ ألفٍ؛ أي: مَحزَرَتُهُ ومقـدارُهُ، وإنما يُستعمَلُ في العدد الكثير؛ لأنه لكثرتِهِ لا تُعرَفُ حقيقتُهُ .

معناها؛ فقيل: إنَّ أصحابَ الكهف أحياءٌ إلى الآنَ[1]، وقيل[2]: ماتُوا قبل بعْثِ النبي ﷺ، فعلى الأوَّلِ لا حجةَ للكسائي في الآية؛ لأنَّ « باسطاً » فيها ليس بمعنى الماضي، إذ هم مُستمِرُّونَ على ذلك إلى الآن. وعلى الثاني: لــه بالآية تمسُّكٌ، ولا دليلَ له في ذلك التمسُّكِ، وإن كان اسمُ الفاعل فيها بمعنى / الماضي؛ لأنه إنما أُريدَ به الحالُ التي [٣٨/ب] كانت فيما مضى، فهي من حكاية الحال الماضية، وتحقيقُ معنى حكاية الحال: أنك لو رأيتَهُم على تلك الحال في ذلك الوقت، لأخبرْتَ بذلك وقُلْتَ: «وكلبُهُم باسِطٌ ذِرَاعَيه»، قالوا: والدليلُ على أنَّ اسمَ الفاعل إذا عَمِلَ والمعنى على المضيِّ المرادُ به حكايةَ الحال: أنَّهُ لا يُوجَدُ عاملاً إلا في مَوضِعٍ يَسُوغُ فيه وُقُوعُ الفعل المضارِعِ، نحو قولك: كان زيدٌ ضارِباً عَمْراً، فالضَّرْبُ ماضٍ من جهة المَعْنَى، واسمُ الفاعلِ قد عَمِلَ، ولَو صَرَّحْتَ بالفعل لكان مُضارِعاً، فكنْتَ تقولُ: كان زيدٌ يَضرِبُ عَمْراً، ووقوعُ الماضي ضعيفٌ، فلولا أنهُم أرادوا حكايةَ الحالِ في هذا الموضِعِ، ما كان وَجْهٌ لوُقُوعِ المضارِعِ فيه، وكذلك: « جاء زَيدٌ واضِعاً يَدَهُ عَلَى رَأسِهِ » لو أتيتَ بالفعل لكان مُضارِعاً فكنتَ تقولُ: جاء زيدٌ يَضَعُ يدَه على رأسِهِ، فدَلَّ على أنهم قصدوا حكايةَ الحال، فـ« باسِطٌ » على هذا يُقدَّرُ بالمضارِعِ لأجْلِ حكايةِ الحال، وإن كان المعنى على المضي، لاسيما والواوُ في قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ﴾ واوُ الحال، فهي تُؤذِنُ بالمضارِعِ .

وإنما كان يَثبُتُ مَذهبُ الكِسَائيِّ أن لو جاءَ من كلامهم: هذا ضَارِبٌ عَمْراً أمْسِ؛

---

(١) قالَتْهُ فِرقةٌ رَوَت عن النبي ﷺ قولَه: « لَيَحُجَّنَّ عيسى بنُ مريمَ ومعه أصحابُ الكهف، فإنَّهم لم يحجُّوا بَعدُ » انظر: المحرر الوجيز ٢٨٧/٩، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣٨٨/١٠، والتذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة:٧٧٢، قال القرطبي: « قلتُ: ومكتوبٌ في التوراة والإنجيل أنَّ عيسى بنَ مريمَ عبدُ الله ورسولُهُ، وأنه يمرُّ بالرَّوحَاء حاجاً أو معتمِراً، أو يجمع الله له ذلك، فيجعلُ الله حواريَّه أصحاب الكهف والرقيم .. » .

(٢) وهو قولُ ابنِ عباسٍ ـ رَضي الله عنهما ـ انظر: المحرر الوجيز ٢٨٧/٩.

لأنَّكَ لو أَتيتَ هنا بالفعل، لوَجَبَ أن يكونَ ماضياً، فكنتَ تقولُ: هذا ضَرَبَ زيداً أمْسِ .

وأما ما سُمِعَ من العرَبِ من قولهم: « هذا مارٌّ بزيدٍ أمْسِ[1] » فلا دليلَ فيه؛ لأنه جارٌّ ومجرور، والجارُّ والمجرورُ متَّسَعٌ فيه، فروائحُ الأفعالِ تَعْمَلُ فيه .

وأمـــا البيتان لامرئ القيس فلا دليلَ فيهما؛ لإمكان أن يكونَ اسمُ الفاعل فيهما، المرادُ به حكايةُ الحال، أو يكونَ المنصوبُ فيهما بفعلٍ مُقدَّرٍ[2]، دَلَّ عليه / اسمُ [٣٩/أ] الفاعل .

قالوا: ومما يَدلُّ على فَساد قول الكسائي تعريفُ اسمِ الفاعل الماضي بالإضافة إلى المعرفة[3]، ولو كانت إضافتُهُ من نَصْبٍ، لم يَتعرَّفْ، كَحَالِهِ إذا كان بمعنى الحال[4]أوالاستقبال. ومِن تعريفه بالإضافة قولُ النَّابغة:

لَئِنْ كُنْتَ قَدْ بُلِّغْتَ عَنِّي خِيَانَةً لَمُبْلِغُكَ الوَاشِي أَغَشُّ وَأَكْذَبُ[5]

فـ« مُبلِغُكَ » اسمُ فاعلٍ بمعنى الماضي، وقد تَعرَّفَ بالإضافة، دليلُهُ: وَصْفُهُ بالواشي وهو معرِفَةٌ، قال الشيخُ أبوحيَّان[6]: ولا يوجد من لسانهم: مررتُ بضارِبِ هِنْدٍ أمْسِ ضَاحِكٍ، يعني أنه لا يُوصَفُ في هذه الحال بنَكِرَةٍ، إنما يُوصَفُ بالمعرفة.

---

(١) انظر: شرح ابن القواس ٩٨٠/٢، والمساعد ١٩٧/٢ .

(٢) قال أبو حيان: « وخرجه ابنُ طاهر على إضمار فعلٍ، أي: يبلغُ ديارَ العدو » التذييل والتكميل ٢١١/٣ . وابن طاهر هو المعروف بالخدب المتوفى سنة ٥٨٠ هـ .

(٣) في التذييل والتكميل ٢١١/٣: « وزعم الفراء أن من العرب من لا يعرِّفُ اسمَ الفاعل بمعنى المضي بالإضافة، كما أنه بمعنى الحال والاستقبال ... » .

(٤) في الأصل: « بمعنى الماضي أو الاستقبال » والصحيح ما أثبت، وانظر التذييل والتكميل ٢١١/٣ .

(٥) من الطويل ، في ديوان النابغة الذبياني: ٧٢، وفيه: « وشاية » بدل « خيانة » . والبيت من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٢١١/٣ .

(٦) التذييل والتكميل ٢١١/٣ .

وهنا تنبيهات :

الأول: لو سُلِبَ اسمُ الفاعل الدَّلالةَ على الزمان، ذُهِبَ[1] به مَذهَبَ الأسماءِ الجامدةِ، وذلك كقول الحُطَيْئةِ يُخاطِبُ عُمَرَ - رَضِيَ اللهُ عَنهُ - :

أَلْقَيْتَ كَاسِبَهُمْ فِي قَعْرِ مُظْلِمَةٍ فَاغْفِرْ عَلَيْكَ سَلاَمُ اللهِ يَا عُمَرُ[2]

٥ ألا ترى أنَّ « كاسِبَهُم » في البيت لم يُذْهَبْ به مَذهَبَ الزمان، لا الماضي ولا الاستقبال ولا الحال؛ لأنه لا يُريدُ أنه كَسَبَ في الماضي، ولا أنه يَكسِبُ في المستقبل، ولا أنه يَكسَبُ في الحال، وإنما « كاسِبٌ » في البيت بمنزلة « والِد » فكأنه قال: ألقيتَ والدَهُم، فكما أنَّ والداً لا يَعمَلُ إذا أُريدَ به الآن، كذلك « كاسِبٌ » لا يَعمَلُ إذا أُريدَ به هذا المعنى. والإضافةُ في « كاسِبَهُم » على هذا مَحْضَةٌ، كإضافة « والِدَهُم » .

١٠ **الثاني:** أنَّ اسمَ الفاعل بمعنى الماضي وبمعنى المستقبل يتَّفِقَان ويختَلِفَان، أما الاتفاقُ فمِنْ أوجُهٍ:

لفظُهُما واحدٌ، واشتقاقُهُما واحدٌ، ويتحمَّلان الضميرَ على المشهور في الماضي.

وأمَّا الاختلافُ فمِن أوجُهٍ:

أنَّ الماضيَ لا يَعمَلُ، والمستقبَلُ يَعمَلُ، وإضافةُ الماضي محضةٌ، وإضافةُ المستقبَلِ غيرُ

١٥ محضَةٍ، والماضي يتعرَّفُ إذا أُضيفَ إلى مَعرفةٍ، والمستقبَلُ لا يتعرَّفُ، والماضي غيرُ / [٣٩/ب] جارٍ على فعلِهِ، والمستقبَلُ جارٍ .

الثالث: أنَّ الخلافَ المتقدِّمَ في عَمَلِ اسم الفاعل بمعنى المضيِّ، إنما هو بالنظَرِ إلى نَصْبِ المفعول، وأمَّا بالنظَرِ إلى رفْعِ الفاعلِ، ففيه خلافٌ غيرُ هذا، فنقولُ :

---

(١) في الأصل: « وذُهِبَ » ولا مكان للواو هنا .

(٢) ديوانه بشرح ابن السكيت: ١٩٢، وفيه « غَيَّبْتَ » بدل « ألقيتَ » . من أبيات قالها في حبسه الذي سبَّبَهُ له هجاؤُهُ للزبرقان، انظر: الكامل ٢/٧٢٥، وارتشاف الضرب ٢/٥٠٤ .

لا يخلو أن يكونَ الفاعلُ ظاهراً أو مضمَراً ، فإن كانَ ظاهراً: فذَهَبَ ابنُ جنّي في «سر الصناعة[١]» في حرف الواو أنَّ اسمَ الفاعل بمعنى المضيِّ لا يَرفعُ الظّاهرَ، كما لا يَنصِبُ المفعولَ، وهو اختيارُ الأستاذِ أبي عليٍّ[٢]والمتأخرين من الأندلسيّين[٣]، وذهَبَ بعضُهم[٤]إلى أنه يَرفَعُ الفاعلَ الظاهِرَ، وهو اختيارُ ابن عصفور[٥].

وإن كان مضمَراً، فحكى ابنُ عصفورٍ[٦] اتفاقَ النحويين على أنه يَرفَعُهُ، قال الشيخُ أبوحيَّان[٧]: وليس كما ذَكَرَ، بل في ذلك خلافٌ؛ ذهَبَ الجمهورُ إلى أنه يَرفعُهُ، وذهَبَ أبو بكر بنُ طاهر[٨] وابنُ خروف[٩] إلى أنه لايرفَعُ المضمَرَ، قال الشيخُ

---

(١) سر صناعة الإعراب ٦٤٣/٢ .

(٢) الشلوبين، عمر بن محمد بن عمر الأزدي الإشبيلي، أحد أعلام النحو في الأندلس، أخذ عن ابن ملكون وابن مضاء وغيرهما، وعنه أخذ ابن أبي الربيع وابن الضائع وغيرهما، من تصانيفه: «التوطئة» و«شرح الجزولية» و«حواشي المفصل» وغيرها، توفي سنة ٦٤٥ هـ . أخباره في: إنباه الرواة ٣٣٢/٢، ووفيات الأعيان ٤٥١/٣، وسير أعلام النبلاء ٢٠٧/٢٣ .
وانظر رأيه في التوطئة ٢٤١

(٣) قال أبو حيان: «وهذا اختيار الأستاذ أبي علي والمتأخرين من أصحابنا» . انظر: التذييل والتكميل ٢١١/٣، والمساعد ١٩٨/٢ .

(٤) قال أبو حيان: «فالظاهر من كلام سيبويه أنه يرفعُ الفاعلَ الظاهرَ، والمتعدي في ذلك واللازم سواء» ارتشاف الضرب ١٨٤/٣ .

(٥) لم أقف على هذا الاختيار في كتابيه المقرب وشرح الجمل، ولعله في كتاب آخر . وهو مذكور في: التذييل والتكميل ٢١١/٣، وارتشاف الضرب ١٨٤/٣، والمساعد ١٩٨/٢، والهمع ٨١/٥ .

(٦) لم أقف على هذه الحكاية فما اطلعت عليه من كتبه.وانظر التذييل والتكميل ٢١١/٣،والمساعد ١٩٨/٢.

(٧) التذييل والتكميل ٢١١/٣، وارتشاف الضرب ١٨٤/٣ .

(٨) هو أبو بكر بن طاهر الأنصاري الإشبيلي، المعروف بـ «الخِدَبّ» وهو الرحل الطويل، نحويٌّ بارع، اشتهر بتدريس كتاب سيبويه، وله عليه طرر اعتمدها تلميذه ابن خروف في شرحه على الكتاب، وله كذلك تعليقٌ على الإيضاح، توفي نحو سنة ٥٨٠ هـ. أخباره في: إنباه الرواة ١٩٤/٤، وتكملة الصلة ٥٣٢/٢، وإشارة التعيين ٢٩٥، وبغية الوعاة ٢٨/١ .
وانظر رأيه في: التذييل والتكميل ٢١١/٣، وارتشاف الضرب ١٨٤/٣، ومنهج السالك ٣٢٦/٢، والمساعد ١٩٨/٢، والهمع ٨٢/٥ .

(٩) المصادر السابقة .

أبوحيَّان[١]: والذي تلقَّيناهُ أنه لاشتقاقِهِ يَتحمَّلُ الضَّميرَ .

الرابع: اختَلَفَ البصريون في المنصوب بعد اسم الفاعلِ المرادِ به الماضي المتعدي إلى اثنين نحو: هذا مُعطِي زيدٍ أمسِ درهماً، وهذا ظانُّ زيدٍ أمسِ قائماً، فذَهَبَ الجرميُّ، والفارسيُّ[٢]، وابنُ السرَّاج[٣]، والجمهورُ[٤] إلى أنَّ « درهماً » منصوبٌ بفعلٍ مُضمَرٍ، يُفسِّرُهُ اسمُ الفاعل، فقدَّروهُ: أُعطِيَ درهماً، وإنما قدَّروا هذا الفعلَ ليَسْلَمُوا من إعمالِ اسمِ الفاعل بمعنى المضيِّ .

وذَهَبَ السيرافيُّ[٥] والأعلَمُ[٦] وبعضُ المتأخرين[٧] كأبي عبدالله بنِ أبي

---

(١) التذييل والتكميل ٢١١/٣، وارتشاف الضرب ١٨٤/٣ .

(٢) الإيضاح ١٧٣، وانظر المسائل البصريات ٥٤١/١، والتعليقة على كتاب سيبويه ١٣٥/١-١٣٦، ونقل الرضي رداً للأندلسي على الفارسي قال: « قال الأندلسي رداً على الفارسي: لا يستقيم ذلك في مثل: هذا ظانُّ زيدٍ أمسِ قائماً؛ للزوم حذف أحد مفعولي ظان » واعتذر الرضي للفارسي بقوله: « وللفارسي أن يرتكب جواز ذلك مع القرينة وإن كان قليلاً كما يجيء في أفعال القلوب » شرح الكافية ٢٠٠/٢-٢٠١.

(٣) الأصول ١٢٨/١، وانظر التذييل والتكميل ٢١١/٣، وارتشاف الضرب ١٨٤/٣ .

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٧٨/٣، والبسيط في شرح الجمل ١٠٠٨/٢، والتذييل والتكميل ٢١١/٣ . وصححهُ ابنُ مالك .

(٥) شرح الكتاب ٢٢١/١-٢٢٢ مخطوط ، وانظر شرح الكافية ٢٠١/٢ .

(٦) هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الأندلسي، أبو الحجاج، المعروف بـ « الأعلم الشنتمري» عالم نحوي، واسع الحفظ، كُف بصرُه آخر عمره، توفي سنة ٤٧٦ هـ. أخباره في: إنباه الرواة ٦٥/٤، ومعجم الأدباء ٦٠/٢٠، ونكت الهميان ٣١٣ .
ولم أقف على نص في ذلك فيما اطلعت عليه من مؤلفاته. وانظر التذييل والتكميل ٢١١/٣، وارتشاف الضرب ١٨٤/٣ .

(٧) ومنهم أبو جعفر بن مضاء الأندلسي. ارتشاف الضرب ١٨٤/٣ ، وابن يعيش في شرح المفصل ٧٧/٦، وابن عصفور في شرح الجمل ٥٥٢/١ .

العافية[١] والأستاذُ أبوعلي[٢] وأكثرُ أصحابِهِ إلى أنه منصوبٌ بنفسِ اسمِ الفاعل[٣] .

قلتُ: وكِلا المذهبين لا يخلو من اعتراضٍ:

أما الأول: فاعترَضُوا[٤] عليه بأنّه يَلزَمُ منه حَـــذْفُ المفعول الثّاني من باب ظـنَّ اقتصاراً. بَيَانُهُ: أنَّكَ إذا قُلْتَ: هذا / ظانُّ زَيـدٍ أمسِ شاخِصاً، ونَصَبْتَ « شاخصاً » [٤٠/أ] بفعلٍ مضمَرٍ، كنْتَ قد حَذَفْتَ المفعولَ الثاني الذي يطلُبُهُ اسمُ الفاعل اقتصـاراً، وذلـك لا يَجُوزُ.

فإن قلتَ: يكونُ الحذفُ اختصاراً ؟

فالجواب: أنَّ حَذْفَ الاختصارِ كالمنطوق به، فيَلزَمُ أن يكـونَ اسمُ الفـاعل قـد عَمِلَ فيه وهو بمعنى الماضي، فإن قـدَّرْتَ لذلـك المحذوفِ عـاملاً، فيَلزَمُ منه حـذفُ المفعول الثّـاني لاسم الفاعل، ويَرجِعُ الكلامُ في هذا المحذوفِ الثاني ويَتَسَلْسَلُ، وبهـذا

---

(١) هو محمد بن عبد العزيز بن خليفة بن أبي العافية الأزدي الأندلسي، أصله من كُتُنْدَة بمرسية، ثم أقام بمالقة وغرناطة، قال السيوطي: كان شيخاً فقيهاً جليلاً أديباً بارعاً في الأدب، عارفاً بالعربية واللغة.. شاعراً مكثراً، أخذ عن ابن العربي وابن الدباغ والخشني، توفي سنة ٥٨٣ هـ. أخباره في: المُغرب ٢/٢٦٤، والوافي بالوفيات ٣/٢٣٢، وبغية الوعاة ١/١٥٤ .

وانظر رأيه في: التذييل والتكميل ٣/٢١١، وارتشاف الضرب ٣/١٨٤، ومنهج السالك ٢/٣٢٨.

(٢) في الأصل: « أبي علي » . ورأيه في شرح الجزولية الكبير ٢/٨٧٩ .

(٣) قالوا: « لأنه أشبهَ اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال في أنه طالبٌ لاسمٍ بعده، وفيه ما يقوم مقام التنوين وهو المضاف إليه » شرح الجمل ١/٥٥٢ . قال ابن النَّحْوِيَّة: « وهو المختار؛ لأنه لا يطّـردُ حذف الفعل في كل موضع من المتعدي إلى اثنين، ألا ترى أنه لا يَسُوغُ حذفُه في باب ظننت؛ لأنك إذا قلت: هذا ظانُّ زيدٍ قائماً أمسِ، لم يتصور أن يكون « قائماً » محمولاً على فعلٍ محذوف، أي: ظنه قائماً ... » شرح الألفية له لوحة (٢٠٥) مخطوط .

(٤) انظر: شرح الجمل ١/٥٥٢، والتذييل والتكميل ٣/٢١١ .

الاعتراضِ اعترَضَ أبو الفتحِ[1] على [أبي عليٍّ][2] قال: فَسَكَتَ أبوعليٌّ، قال بعضُهُم[3]: ولا مَخْلَصَ لأهلِ هذا القولِ عن هذا الاعتراض.

قُلْتُ: قد رَامَ النحويونَ عنه مَخَالِصَ:

الأول: وارتضاهُ أبو الحسين بنُ أبي الربيع[4]: أنَّ قولَهُم: هذا ظانُّ زَيدٍ أمسِ قائماً لم يُسمَعْ مِن العرب، استغنَوا عنه بقولهم: هذا ظَنَّ زَيداً قائماً، أو: هذا الظَّانُّ زيداً أمسِ قائماً[5].

فإن قلْتَ: فقولُهُ تعالى: ﴿ جَاعِلُ ٱلَّيْلِ سَكَناً ﴾[6] مثل: هذا ظَانُّ زَيدٍ أمسِ قائماً؛ لأنَّ ﴿جَاعِلُ﴾ بمعنى الماضي، وهو مِنْ جَعَلَ بمعنى صَيَّرَ، يتعدَّى إلى اثنين ؟

---

(١) نَقَلَ العلماءُ ذلك من كتابه « القدّ » وهو كتاب جمعه أبو الفتح رحمه الله من كلام شيخه أبي علي، كما نص عليه البغدادي في شرح أبيات المغني ١١٩/٢ . ومن هذا الكتاب نقول في الممتع ٤٦٠/٢، والبسيط ١٠٠٩/٢، وانظر حاشية (٥) منه .

وعلل ابنُ الضائع سكوتَ أبي علي على اعتراض تلميذه ابن جني فيما نقله عنه أبو حيان، قال: « وسألتُ شيخنا الأستاذ أبا الحسن بن الضائع عن هذه المسألة، وذكرتُ المذهبين، واعتراض ابن جني وسكوت أبي عليٍّ عنه، فقال: سكوتُ أبي عليٍّ عنه استهزاءً به، وتضعيفٌ لاعتراضه، لا قصورٌ، والصحيح ما ذهب إليه أبوعليٍّ ... » . التذييل والتكميل ٢١١/٣-٢١٢، وفيه مزيدٌ من نقول العلماء وردُّهم اعتراضَ ابن جني، وانظر منهج السالك ٣٣٠/٢، والبسيط ١٠٠٩/٢-١٠١٠ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

(٣) في التذييل والتكميل ٢١١/٣: « وهذا الإلزام لا مَخْلَصَ منه لمن يعتقد أن الثاني منصوب بفعل مضمر » .

(٤) البسيط ١٠٠٩/٢ .

(٥) وقد سبقه إلى هذا الحكم ابنُ الطراوة. نقله عنه ابنُ بزيزة في كتابه: (غاية الأمل في شرح الجمل) لوحة (٩٣) قال في أثناء حديثه على قولهم: « هذا معطي زيداً أمسِ درهماً » : « وزعم ابن الطراوة أن هذه المسألة التي احتج بها الكسائي ليست من كلام العرب » .

(٦) سورة الأنعام: من الآية: ٩٦، وهذه قراءة ابنِ كثير ونافع وأبي عمرو وابنِ عامر، وقرأ الباقون: ﴿وجعَلَ الليلَ سكناً﴾. السبعة ٢٦٣ .

فالجوابُ: أنه مِنْ جَعَلَ بمعنى خَلَقَ، فيتعدَّى إلى واحد، و﴿سَكَنًا﴾ حالٌ مقدَّرَةٌ، أي: مقدَّراً به السكونُ فيما بَعدُ، ومنه قولُهم: مررتُ برجلٍ معه صَقْرٌ صَائداً به غداً[1]، أي: مقدّراً الآنَ به الصَّيدَ غداً.

المخْلَصُ الثاني: أنَّ حَذْفَ الاقتصارِ إنما امتنَعَ حيثُ لا يُذكَرُ المفعولُ الثاني، أمَّا إذا كان الكلامُ قد اشتمل على المفعولَين معاً، ولم يُذكَر الثاني على أنه مفعولٌ بذاك الفعلِ، فإنه يجوزُ نحو: ظننتُ أنَّ زَيداً قائمٌ، فـ«أنَّ زيداً قائمٌ» هو المفعولُ الأوَّلُ لـ«ظننت»، وحُذِفَ الثاني الذي هو «قائم» ؛ لأنه / قد اشتمَلَتْ عليه الجملةُ التي هي في موضع المفعول الأوَّلِ، وكذلك [٤٠/ب] مسألَتُنا قد اشتمَلَتْ على ذِكْرِ المفعولَين معاً، ومثلُهُ قولُكَ: زيداً ظننتُهُ قائماً، لا يُحتَاجُ هنا تقديرُ مفعولٍ ثانٍ لـ«ظننتُ» المحذوفةِ؛ لأنَّ المفعولَ الثاني قد ذُكِرَ مع الفعل الثاني النائبِ عن ذلك الفعلِ المحذوفِ، وهذا المخْلَصُ ذَكَرَهُ أبوالحسن بنُ الضَّائع[2] عن شيخه أبي زكريَّا بن ذي النُّون[3]، ونقَلَهُ الشيخُ أبوحيَّانَ[4] من خطِّ الأستاذِ أبي جعفرٍ أحمد[5]، ابنِ الإمام أبي

---

(١) انظر: الكتاب ٤٩/١، والمسائل المنثورة: ٥٢، والبسيط ٩٩٧/٢، والملخص ٢٩٨ .

(٢) هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي، المعروف بـ« ابن الضائع » ، إمام في العربية، لازم أبا علي الشلوبين، وفاق أصحابه بأسرهم، له مشاركة في المنطق والفقه واللغة، من مصنفاته « شرح كتاب سيبويه » و « شرح الجمل » و « نقد على المقرب » وغيرها، توفي سنة ٦٨٠ هـ. أخباره في: إشارة التعيين ٢٣٥، والبلغة ١٥٩، والبغية ٢٠٤/٢ .
ولم أقف عليه في شرحه على الجمل، وانظر التذييل والتكميل ٢١٢/٣، ومنهج السالك ٣٢٩/٢.

(٣) هو يحيى بن ذي النون بن يحيى المقرئ الإشبيلي، أبو زكريا، المتوفَّى سنة ٦٣٣هـ. تلميذ أبي علي الشلوبين والدباج. انظر بغية الوعاة ٣٣٢/٢، وصلة الصلة ١٩٥/٧ .

(٤) التذييل والتكميل ٢١٢/٣، ومنهج السالك ٣٢٩/٢ .

(٥) هو أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد الأنصاري الغرناطي المعروف بـ« ابن الباذش » النحوي ابن النحوي، إمام متقدم، راوية مكثر، أخذ عن أبيه، وأكثر الرواية عنه، حيث كان والده أبو الحسن أحد الأعلام والنحاة المشاهير بالأندلس، ويعرف بـ« ابن الباذش » أيضاً، من تصانيفه « الإقناع » في القراءات، قال عنه لسان الدين بن الخطيب: لم يؤلف في بابه مثله، توفي سنة ٥٤٠ هـ. أخباره في: الصلة ٨٤/١، والبلغة ٦٠، والإحاطة ١٩٤/١، وبغية الوعاة ٣٣٨/١ .

الحسَنِ بنِ الباذِشِ الغَرناطيّ[(١)].

المخلص الثالث[(٢)]: أنه لا يَلزَمُ من نصْبِ «قائماً» بفعلٍ مُضمَرٍ من قولك: هذا ظانٌّ زَيدٍ أمسِ قائماً، حذْفُ المفعول الثاني اقتصاراً، بل نُقدِّرُهُ إصلاحاً للّفظ، ولا يَلزمُ من تقديره لإصلاح اللَّفظ عَمَلُ اسم الفاعل فيه، فيكونُ التقديرُ: هذا ظانٌّ زيدٍ أمسِ قائماً ظَنَّ قائماً[(٣)]، فقائمٌ الأوَّلُ، قَدَّرْتَهُ إصلاحاً للكلام؛ لئلا يَبقى ظاهِرُهُ يُعطِي حَذْفَ المفعولِ الثاني اقتصاراً، ويكونُ «ظانٌّ» غيرَ عاملٍ فيه؛ لأنَّ ما يُقدَّر لإصلاح الكلام، لايَعمَلُ فيه العامِلُ الظَّاهِرُ، وبيانُ ذلك: أنَّكَ إذا قلْتَ: كي يقومَ زيدٌ، ثم قدَّمْتَ زيداً على «يقوم» ضرورةً فقُلْتَ: كي زيدٌ يقومَ، فقالوا: يُقدَّر لـ«زيد» فِعلٌ يرفعُهُ إصلاحاً للكلام؛ لأنَّ «كي» لا تُباشِرُ الاسمَ، فيكونُ التقديرُ: كي يقومُ زيدٌ يقومَ، وذلك الفعل المقدَّر يكون مرفوعاً، ولا تنصبُهُ «كي»؛ لأن «كي» قد كانت عَمِلَت في «يقوم» الثاني، وإنما أُتِي بـ«يقوم» المقدَّرِ إصلاحاً للكلام، لا لأنْ يُعمَلَ فيه، وكذلك مسألتُنا، قدَّرنا «قائماً» إصلاحاً للكلام، لا ليَعمَلَ فيه «ظان»، والله أَعلَمُ.

وأما القول الثاني: وهو أنَّ «درهماً» من قولك: / «هذا مُعطِي زيدٍ أمسِ درهماً» [٤١/أ] منصوبٌ بـ«مُعطٍ» فاعترَضُوا عليه: بأنَّهُ يَلزَمُ منه إعمالُ اسم الفاعل بمعنى الماضي؟

والجوابُ من وجهَين[(٤)]:

أحدهما: أنَّ «مُعطٍ» هنا معرَّفٌ بالإضافة، فأشبَهَ اسمَ الفاعل الذي فيه الألفُ

---

(١) تقدمت ترجمته صفحة: ٧٢ .

(٢) وقد ذهب إليه ابن هشام الخضراوي في كتابه «الإفصاح بفوائد الإيضاح»، ونقله عنه أبو حيان في التذييل والتكميل ٢١٢/٣.

(٣) في شرح السيرافي ٢٢١/١ (مخطوط): «ظنَّهُ قائماً».

(٤) انظر: شرح التسهيل ٧٨/٣.

واللام، وما فيه الألفُ واللامُ يَعمَلُ بمعنى الماضي، فكذلك هذا[١].

الثاني: أنَّ « مُعطٍ » هنا لـمَّا أُضيفَ إلى المفعول الأوَّل، وجاء بعدَه المفعولُ الثـاني، أشبَهَ الفعلَ، فَقَوِيَ فيه العَمَلُ، فعَمِلَ بمعنى الماضي لشدَّةِ المشابَهَة، ووجهُ الشَّبَهِ: أنَّ الفعلَ يَطْلُبُ ما بعدَه، ولا يجوزُ إضافتُهُ إليه، وكذلك « مُعطٍ » يَطْلُبُ « درهماً » ، ولا يجوزُ إضافتُهُ إليه؛ لأنه قد أُضيفَ إلى « زيد » .

قلتُ: ولما رأى بعضُهُم أنَّ كِلا المذهَبَين لا يَسْلَمُ من اعتراضٍ، تَوَسَّطَ فَفَرَّقَ فقال[٢]: إنْ كان من باب « أعطَى » نحو: هذا مُعطِي زيدٍ أمسِ درهماً، نُصِبَ بفعلٍ مُضمَرٍ، وإن كان من باب « ظنَّ » نحو: هذا ظانُّ زيدٍ أمسِ قائماً، نُصِبَ باسم الفاعل المتقدِّم. انتهى الكلامُ على الشَّرْطِ الأوَّلِ .

وأما الشرط الثاني:

وهو ألا يُصَغَّرَ؛ فلأنَّ التَّصغيرَ خاصةٌ من خواصِّ الأسماء، فلو صُغِّرَ لَبَعُدَ عن شَبَهِ المضارِعِ، فتتغيَّرُ بِنْيَتُهُ التي كانت عُمدةً في الشَّبَهِ، فإذا صُغِّرَ لم يعملْ، ووَجَبَت إضافتُهُ. على هذا دَرَجَ النحويون من البصريين[٣].

---

(١) قال ابن مالك: « والتعليل بشَبَهِ المضاف بذي الألف واللام ضعيفٌ؛ لأن عملَ ذي الألف واللام إنما يصح لوقوعه صلة، ووجوب تأوله لذلك بفعل، والمضاف بضد ذلك » شرح التسهيل ٧٨/٣.

(٢) نقله في البسيط ١٠٠٨/٢-١٠٠٩، دون عزو ، وعلَّقَ عليه بقوله: « ولا معنى لمَن فرَّق؛ لأنه لم يُنقَل عن العرب ما ذكَرَه وفرَّق من أجله، ولو نُقل عن العرب: هذا ظانُّ زيدٍ شاخصاً أمسِ، لكانت التفرقة صحيحةً » . وعزاه في الكافي ٣٠/٢ إلى شيخه أبي علي الشلوبين [عن البسيط ١٠٠٨/٢ هامش: (١)]، وقد سبقت الإشارةُ إلى رأي الشلوبين في التنبيه الرابع صفحة: ١٣٣؛ وهو: أنه منصوبٌ باسم الفاعل وإن كان بمعنى المضي.

(٣) ومعهم الفراء من الكوفيين. انظر:الكتاب ٤٨٠/٣، و ارتشاف الضرب ١٨١/٣، والهمع ٨١/٥.

وذهَبَ الكِسائيُّ(١) وباقي الكوفيين وأبو جعفرٍ النَّحَّاسُ(٢) من البصريين إلى أنه يجوزُ إعمالُهُ مُصَغَّراً؛ لأنه ليس من أصولهم جَرَيانُ اسمِ الفاعل على لفظِ الفِعل، واستدلوا على ذلك بالقياس والسَّمَاع، أما القياسُ فقاسُوا تصغيرَهُ على تكسيرِهِ(٣)، فكما يَعمَلُ وهو مُكَسَّرٌ، يَعمَلُ وهو مُصغَّرٌ، وأما السَّمَاع فنقلوا عن العَرَب(٤): أظنُّنِي / مُرتحِلاً فَسُوَيِّراً فَرسَخاً، فـ« فرسخاً » منصوبٌ بـ« سُوَيِّر » ، وهو تصغيرُ اسم الفاعل [٤١/ب] الذي هو سَائِرٌ .

٥

والجوابُ عن القياس: أنَّ التكسيرَ إنما وقَعَ بعد استقرارا العَمَلِ، وجَرَيانه على الفِعل(٥).

والجوابُ عن السَّمَاع: أنَّ المعمولَ إنما هو ظرفٌ لا مفعولٌ به، والظَّرفُ تَعمَلُ فيه رَوَائحُ الأفعال(٦).

١٠

وذهَبَ بعضُ المتأخِّرين(٧) أنَّ اسمَ الفاعل إن استُعْمِلَ مُصَغراً، و لم يُستَعْمَل مُكَبَّراً،

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٧٤/٣، والتذييل والتكميل ٢٠٦/٣، وارتشاف الضرب ١٨١/٣، ومنهج السالك ٣٢٧/٢، والمساعد ١٩١/٢، والهمع ٨١/٥ .

(٢) أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي النحوي المصري المتوفى سنة ٣٣٨ هـ . وانظر رأيه في المصادر السابقة .

(٣) والذي قاسه أبو جعفر النحاس. انظر: التذييل والتكميل ٢٠٦/٣، ومنهج السالك ٣٢٧/٢ .

(٤) انظر: هذا النقل في: شرح التسهيل ٧٤/٣، وشرح الكافية ٢٠٣/٢، والتذييل والتكميل ٢٠٦/٣، ومنهج السالك ٣٢٧/٢، والمساعد ١٩٢/٢ .

(٥) قال ابن عقيل في المساعد ١٩٢/٢/« وفرقوا بين التصغير والتكسير مع أنهما معاً من خواصِّ الأسماء؛ بأن التكسير جاء بعد استقرار العمل، فيكسَّر بسبب الجريان، وفيه نظر، ومن هنا نزع النحاس إلى قول الكسائي » . وانظر التذييل والتكميل ٢٠٦/٣، ومنهج السالك ٣٢٧/٢ .

(٦) شرح التسهيل ٧٤/٣ .

(٧) هو ابن عصفور كما نص على ذلك أبو حيان في ارتشاف الضرب ١٨١/٣، وأما في التذييل والتكميل ٢٠٦/٣، ومنهج السالك ٣٢٧/٢ قال: « وقال بعض شيوخنا ... » ولم يعينه، ولم أجد ذلك فيما اطلعت عليه من كتب أبي الحسن بن عصفور، فلعله في كتاب له آخر، أو أنه لغيره . وينظر الهمع ٨١/٥ .

جازَ إعمالُهُ، فمِن ذلك قولُهُ:

فَمَا طَعْمُ رَاحٍ فِي الزُّجَاجِ مُدَامَةٍ   تَرَقْرَقُ فِي الأَيْدِي كُمَيْتٍ عَصِيرُهَا[1]

على رواية من جرَّ « كميت » لأنه يكونُ صفةً لـ« راحٍ » ، وعصيرُها: فاعلٌ به.

وأمّا الشرط الثالث:

وهو أن لا يُوصَفُ. فلأنَّ الصِّفةَ من خواصِّ الأسماء، فلَو وُصِفَ، لَبَعُدَ عن الفعلِ، فزَالَ الشَّبَهُ، ونقولُ: لا يخلُو وصْفُ اسمِ الفاعل أن يكونَ بعدَ العمل أو قبلَه، فإن كانَ بعدَ العمل فلا خلافَ في جوازه، فتقولُ: هذا ضاربٌ زيداً عاقِلٌ، وإن كان الوصفُ قبلَ العمل، فلا يجوزُ أن يُقالَ: هذا ضاربٌ عاقِلٌ زيداً. هذا مَذهَبُ البصريين والفرَّاء، وأجاز الكِسائيُّ[2] وباقي الكوفيين وَصْفَهُ قبلَ العمل، ومثَّل في ذلك بقولك: أنا زيداً ضاربٌ أيُّ ضاربٍ، فـ« زيدٌ » مفعولٌ بـ« ضارب » الأوَّلُ، قُدِّمَ عليه، و« أيُّ ضاربٍ » صِفَةٌ له، فقد عَمِلَ اسمُ الفاعلِ الموصوفِ قبلَ العمل[3].

---

(١) البيت من الطويل، وهو لـمُضَرِّسِ بن رِبْعِي الفقعسي الأسدي، (شاعرٌ جاهلي محسِنٌ متمكِّنٌ، أخباره في: المؤتلف والمختلف ٣٩٠، ومعجم الشعراء ١٩١، والخزانة ٢٢/٥) . والبيت في شعره: ٧١، وانظر: التذييل والتكميل ٢٠٦/٣، وارتشاف الضرب ١٨١/٣، ومنهج السالك ٣٢٧/٢، والمقاصد النَّحْوِيَّة ٥٦٧/٣، وشرح الألفية للأشموني ٢٩٤/٢، والهمع ٨١/٥. ويروى (كُميتٌ) بالرفع، ولا شاهد فيها؛ لأن « كميتٌ » حينئذ خبر مقدم، و« عصيرُها » : مبتدأ مؤخر، والكُميت: من أسماء الخمر ، وهي التي فيها حمرة وسواد. نظام الغريب: ٥٩، واللسان (كمت) .

(٢) انظر: رأيه في: شرح التسهيل ٧٤/٣، والتذييل والتكميل ٢٠٦/٣، وارتشاف الضرب ١٨٢/٣، والمساعد ١٨٢/٣ .

(٣) قال ابن مالك: « أما إجازته « أنا ضاربٌ زيداً أي ضارب » فلا حجة فيه؛ لأنه لم يقل: أنا سمعته من العرب، بل ذكره تمثيلاً، ولو رواه عن العرب لم يكن فيه حجة؛ لأنه كان يحمل على أن «زيداً» منصوب بـ« ضارب » ، و« ضارب » خبر « أنا » ، و« أي ضارب » خبر ثان، وهذا توجيه سهل موافق للأصول المجمع عليها، فلا يُعدَل عنه » شرح التسهيل ٧٤/٣ .

فإن قيل: لعلَّ الصِّفَةَ في هذا المثال بعدَ العمل ؟

فالجوابُ: أن ذلك لا يتأتّى في هذا المثال؛ لأنكَ لو فَرَضتَ العملَ قَبْلُ، لقدَّرْتَ «زيدا» بعد «ضاربٍ» فكنتَ تفصِلُ بين «ضارب» و«أي» بالمعمول، وذلك لا يجوزُ في «أي» إذا وقَعَتْ صفةً، فلأجْلِ هذا أجازَ الكِسائيُّ هذا المثالَ دون غيره، واستدلَّ

٥ الكسائيُّ على جواز العَمَل بعدَ الصِّفَةِ / بظواهِرَ جاءت عن العَرَب: [٤٢/أ]

الأول: قولُ الشَّاعر:

إِذَا فَاقِدٌ خَطْبَاءُ فَرْخَيْنِ رَجَّعَتْ ذَكَرْتُ سُلَيمَى في الخَلِيطِ المُبَايِنِ[١]

وجهُ الدليل: أنَّ «فرخَين» منصوبٌ بـ«فاقد»، و«خطباء» صفةٌ له، فقد عَمِلَ بعد الصِّفَةِ، والخَطباءُ بالخاء المعجمة: التي يخالطُها سَوَادٌ[٢].

١٠ **الثاني:** قولُ الآخَر:

وَقَائِلَةٍ تَخْشَى عَلَيَّ: أَظُنُّهُ سَيُودِي بِهِ تَرْحَالُهُ وَجَعَائِلُهْ[٣]

---

(١) من الطويل، وقد نسبه العيني في المقاصد النَّحْويَّة ٥٦٠/٣ إلى بشر بن أبي خازم الأسدي، ولم أجده في ديوانه المطبوع، والبيت في كتاب الشعر ٣١١/١، والمقرب ١٣٨، وشرح الكافية الشافية ١٠٤٢/٢، وشرح التسهيل ٧٤/٣، والتذييل والتكميل ٢٠٧/٣ . ويروى:

ذَكَرْتُ سُلَيمَى في الخليطِ المزَايِلِ

قال ابن سيدة بعد أن أنشد البيت عن أبي علي: «وعندي أنه:

إِذَا فَاقِدٌ فَرخَين خَطْبَاءُ ...

لأن اسم الفاعل إذا وُصف قَرُبَ من الاسم، وفارَقَ شَبَهَ الفعل» المحكم ١٩٦/٦ .

(٢) تاج العروس (خطب) .

(٣) البيت من الطويل، لذي الرُّمَّة في ديوانه ٨٥٨/٢، وفيه: «ومذاهبُه» بدل «وجعائلُه» ، والشاهد في: شرح التسهيل ٧٥/٣، والتذييل والتكميل ٢٠٧/٣، ومنهج السالك ٣٢٨/٢، والمساعد ١٩٢/٢، والمغني ٥٦٥، وشرح أبياته ٣١٤/٦ .

وجهُ الدليل: أنَّ قولَه: « أظنُّهُ » جملةٌ في محلِ النصْبِ بـ« قائِلةٍ »، وقولُهُ: « تخشى عليَّ » جملةٌ في موضعِ الصِّفَةِ لـ« قائِلةٍ » ، فوَقَعَ العمَلُ بعدَ الوصف. والجعائِلُ: جمعٌ، الواحِدُ: جَعِيلَة كصَحِيفَة وصَحَائِف، أو جِعَالَة كرِسَالَة ورَسَائِل، وأصلُ الجَعِيلَةِ: ما يُجعَلُ للرجل ليعمَلَ عَمَلاً[1].

٥ **الثالث**: قولُ الآخَر:

وَرَاكِضَةٍ مَا تستجنُّ بجُنَّةٍ بَعيرَ حَلاَلٍ غَادَرَتْهُ بِجَحْفَلِ[2]

وجهُ الدليل: أنَّ « بعيرَ حلالٍ » منصوبٌ بـ« راكضة »، و« ما تستجنُّ بجُنَّةٍ » في موضعِ الصفة لـ« راكِضَةٍ » فقد وُصِفَ قبلَ العَمَل .

ولا دليلَ في شيء مما تقدَّمَ: أمَّا البيتُ الأوَّلُ فـ« فرخَين » فيه منصوبٌ بفعلٍ ١٠ مُضمَرٍ[3]، دلَّ عليه « فاقِدٌ »، وليس منصوباً بـ« فاقِد »، ولو كان منصوباً به لكان بالهاء[4]، فكان يجري على الفِعل، ويَعملُ عَمَلَه، ولما جاء بغير هاء ـ وإن كان صفة لمؤنث ـ عُلِمَ أنه غيرُ جارٍ على الفِعل، فلا يَعملُ، بل يُرَادُ به النَّسَبُ، التقدير: ذاتُ فَقْدٍ، ألا ترى أنه لا يُقالُ: هذه امرأةٌ مُرضِعٌ وَلَدَهَا، بغير هاء، ويُقالُ: مُرضِعَةٌ وَلَدَهَا بالتاء .

---

(١) انظر: تاج العروس (جعل) .

(٢) من الطويل، ولم أهتد إلى قائله، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٢٠٧/٣، ومنهج السالك ٣٢٨/٢ . والجَحْفَلُ: الجيش الكثير، وكذلك هو الرجل العظيم والسيد الكريم. القاموس المحيط (جحفل) .

(٣) أو على أنه منصوب بـ« رجَّعت » على إسقاط حرف الجر، وأصله: رجَّعت على فرخين. شرح التسهيل ٧٤/٣ .

(٤) بعض العلماء يطلق على علامة التأنيث الهاء مثل الفراء في المذكر والمؤنث: ٥٧، وابن السراج في الأصول ٨٤/٢، ٤٣٠، واللمع: ٢١٢، وانظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ١٦٦، شرح السيرافي (السيرافي النحوي): ٥٦٧ .

وأما البيتان الآخَران، فلا دليلَ فيهما؛ لاحتمالِ أن يكونَ المعمولُ فيهما[1] منصوباً بفِعْلٍ مُقَدَّرٍ، التقديرُ: قالت: أظنُّهُ، وركَضَت بَعيرَ حَلالٍ، أو تكونُ الجملتان اللتان هما: «تخشى عَليَّ»، و«ما تستجِنُّ بجِنَّةٍ»، في مَوضِعِ الحالِ من الضميرِ في اسمِ الفاعلِ، والله أعلم .

وهنا تنبيهان:

الأول: عبَّر النحويون عن هذا الشرط بقولهم: أنْ لا يُوصَفَ، وقَصَرُوا الكلامَ على الوصفِ، وسكَتُوا عن / باقي التوابعِ. ورأيتُ بعضَ النَّحويين[2] عبَّرَ عن ذلك بأنْ لا [٤٢/ب] يُتبَعَ، فَدَخَلَ فيه جميعُ التوابعِ، فنصَّ على أنه لا يجوزُ: مررتُ بالضارِبِ وعمرٍو زيداً، ولا: مررتُ بالضارِبِ نفسِهِ زيداً، ولا: مررتُ بالضارِبِ أخيك زيداً، وما ذاك إلا أنَّ التوابعَ تُقرِّبُ المتبوعَ من الاسمية، إذ أصلُ التوابعِ أن تكونَ في الأسماءِ، وفيه نَظَرٌ .

الثاني: إن قيل: لأيِّ شيءٍ لم يُفرِّقُوا في التصغيرِ بين أن يكونَ قبلَ العملِ أو بعدَه، وفرَّقُوا في الصِّفَةِ ؟

فالجوابُ: أنَّ الصِّفَةَ لَمَّا كانت منفصلةً عن اسمِ الفاعلِ، تَأتَّى فيها التقديمُ والتَّأخيرُ، بخلافِ التصغيرِ،فإنه في البِنْيَةِ،فهو غيرُ منفَصِلٍ،فلو صُغِّرَ لم يُعْلَمْ هل كان قبلَ العملِ أو بعده ؟

وأما الشرط الرابع:

وهو أن يَعتمدَ على ما قبلَه، فالكلامُ عليه من أوجُهٍ:

بم يَقعُ به الاعتمادُ .

وفي اختصاص هذه الأشياءِ بالاعتماد .

---

(١) في الأصل: «فيها» .

(٢) انظر: شرح الكافية ٢/٢٠١ .

وفي الخلاف الواقع في هذا الشرط .

الوجه الأول:

اعلم أن الاعتماد يقع بأشياء:

الأوَّلُ: أن يقعَ خبراً لمبتدإٍ، أو لِمَا كان مبتدأً في الأصل، نحو: زَيدٌ ضـاربٌ عَمْـراً، وكان زيدٌ ضارباً عَمْراً، وإنَّ زيداً[1] ضـارِبٌ عَمْـراً، أو مفعـولاً ثانيـاً لـ« ظننْـتُ » نحـو: ظننتُ زيداً ضارِباً عَمْراً.

الثاني: أن يقعَ حالاً نحو: جاء زيدٌ ضارِباً عَمْراً .

الثالث: أن يقعَ صفةً لموصوفٍ ظاهرٍ أو مُقدَّرٍ، فالظاهرُ نحو: مررتُ برجُلٍ ضاربٍ عمراً، والمقدَّرُ نحو قولِهِ تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ وَالـدَّوَابِّ وَالأَنْعَـامِ مُخْتَلِـفٌ أَلْوَانُـهُ ﴾[2] فـ«ألوانُهُ» فاعلٌ بـ« مختَلِفٌ » وقد اعتمدَ على الموصوفِ المحذوفِ، التقديرُ: صِنْفٌ مختلِـفٌ، ومنه قولُ عمرَ بنِ أبي ربيعةَ :

وَكَمْ مَالِئٍ عَيْنَيْهِ مِنْ شَيْءِ غَيْرِهِ إِذَا رَاحَ نَحْوَ الجَمْرَةِ البِيْضُ كالدُّمَا[3]

فـ« عينَيـهِ » مفعـولٌ بـ« مـالئ » وقـد اعتَمَـدَ علـى موصـوفٍ محذوفٍ، / أي: كـم [٤٣/أ] شَخصٍ، و« البِيضُ » فاعلٌ بـ« راحَ ». ومنه قولُ الأعشى:

كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوماً لِيُوهِنَهَا فَلَمْ تُضَرَّ وَأَوهَى قَرْنَهُ الوَعِلُ[4]

(١) في الأصل: « زيدٌ ».

(٢) سورة فاطر: من الآية: ٢٨ .

(٣) من الطويل، وهو في ديوانـه: ٤٥٩، و الكتـاب ١٦٥/١، وشـرح أبياتـه ١٧٨/١، والجمـل ٨٦، وشرحه (البسيط) ١٠٢٨/٢، وشرح أبياته (الحلل) ١١٤، وشـرح الكافيـة الشـافية ١٠٣٠/٢ ، والتذييل والتكميل ٢١٠/٣، وارتشاف الضرب ١٨٣/٣. والجمرة: واحدة الجمار التي يرمى بهـا في منى، والبيض: النساء، شبههنَّ بـالدمى لتـأنق صـانع الدمـى فيهـا وسـكونها. (تذكـرة النحـاة ٢٦٩) .

(٤) من البسيط، وهو في ديوانه: ١١١، وروايته:

التقدير: كوَعِلٍ ناطِحٍ .

وللسُّهَيلي[(١)] طريقةٌ في حذف الموصوفِ هنا، وهي: أنَّ الموصوفَ إنْ كان في المعنى الاسمَ الذي قبلَهُ، جازَ حذفُهُ نحو: كم ضاربٍ زيداً عندنا، فإنَّ التقديرَ: كم رجلٍ ضاربٍ عندنا، فحَذَفَ «رجُل»؛ لأنه «كَمْ» في المعنى، وكذلك: كُلُّ مُكْرِمٍ زيداً فأكرِمْهُ، التقديرُ: كُلُّ رجُلٍ مُكرِمٍ زيداً، فحَذَفَ «رجُل»؛ لأنه «كُل» في المعنى، فإن كانَ الموصوفُ غيرَ الاسم الذي قبلَه، لم يَجُزْ حَذفهُ[(٢)]، كقولك: هذا غلامُ رجُلٍ ضاربٍ عَمْراً، فـ«رجُل» هنا لا يُحذَفُ؛ لأنه غيرُ الغُلام، قال الشيخُ أبو حيَّان[(٣)]: والسَّمَاعُ يَرُدُّ عليه .

الرابع: أن تتقدَّمَه أداةُ نفيٍ صريحةٌ أو مُؤولةٌ، فالصريحُ كقولك: ما ضاربٌ الزيدان عَمْراً. والمؤولة نحو قولِ الشَّاعر:

وَإِنَّ امْرَأً لَمْ يَعْنَ إِلاَّ بِصَالِحٍ لَغَيْرُ مُهِينٍ نَفْسَــهُ بِالْمَطَامِعِ[(٤)]

كناطحِ صخرةٍ يوماً ليفلقها فلم يضرها وأوهى قرنه الوعلُ

والأعشى هنا يعاتب يزيد بن مسهر الشيباني . وقبل البيت:

أبلغْ يزيدَ بني شَيبانَ مَألكة أبا ثُبيتٍ أما تنفكُّ تأتكلُ

ألستَ منتهياً عن نحت أثلتِنا ولستَ ضائرَها ما أطَّتِ الإبلُ

والشاهد في: الكامل ٨٢٤/٢، وإيضاح الشعر: ٥٩١، وشرح الكافية الشافية ١٠٣٠/٢، وشرح الأشموني ٢٩٥/٢، والتصريح ٦٦/٢. و(الوعل): تيس الجبل. (المحكم ١٦٠/١)، والرواية في جميع المصادر (فلم يَضِرْها) ورواية المصنف لم أقف عليها عند أحد .

(١) هو أبو القاسم، عبد الرحمن بن عبيد الله بن أحمد الخثعمي السهيلي الأندلسي، فاضل كبير القدر في علم العربية، كثير الاطلاع، من مصنفاته: «الروض الأنف» و«نتائج الفكر» و«الأمالي» وغيرها، توفي سنة ٥٨١ هـ. أخباره في: إنباه الرواة ١٦٢/٢، ووفيات الأعيان ١٤٣/٣، ونكت الهميان ١٨٧ .

وانظر طريقته هذه في نتائج الفِكْر: ٢٠٩. وراجع: ارتشاف الضرب ١٨٣/٣ .

(٢) في الأصل: «تحذفه» .

(٣) التذييل والتكميل ٢١٠/٣ .

(٤) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله، وهو في: شرح التسهيل ٧٣/٣، والتذييل والتكميل =

فـ«مُهين» نَصَبَ «نفسَه»؛ لكونه تَقَدَّمَه «غير»، وهو نَفْيٌ في المعنى، ألا ترى أنَّ المعنى: ما مهينٌ نفسَهُ .

الخامسُ: أن يتقدَّمَه أداةُ استفهامٍ صريحةٌ أو مُقدَّرةٌ، فالصريحة: أضاربٌ الزيدان عَمْراً، ومنه قولُ الشّاعر:

أَنَاوٍ رِجَالُكِ قَتْلَ امْرِئٍ ... مِنَ الْعِزِّ فِي حُبِّكِ اعْتَاضَ ذُلّاً(١)

٥

فـ«ناوٍ» اسمُ فاعلٍ من نَوَى ينوِي، تقدَّمَهُ ألفُ الاستفهام، و«رجالُك» فاعلٌ به، و«قَتْلَ» مفعولٌ، واعتاضَ: افتَعَلَ من العِوَض.

والمقدَّرَةُ نحو قوله:

لَيتَ شِعْرِي مُقِيمٌ العُذْرَ قَومِي ... لِيَ أَمْ هُمْ فِي الحُبِّ لِيْ عَاذِلُونَا(٢)

١٠ / التقديرُ: أَمُقيمٌ، وحُذِفَت الهمزةُ لدلالة «أم» عليها . [٤٣/ب]

وزاد ابنُ مالك(٣) في «ألفيّته» في وجوه الاعتماد: أن يَعتمِدَ على حرف النداء، وأنشد:

فَيَا مُوقِداً نَاراً لِغَيرِكَ ضَوءُهَا ... وَيَا حَاطِباً فِي غَيرِ حَبْلِكَ تَحْطِبُ(٤)

٢١٠/٣، ومنهج السالك ٣٢٧/٢، والمساعد ١٩٥/٢، وشفاء العليل ٦٢٦/٢ .

(١) البيت من المتقارب، ولم أقف على قائله، ونسبه بعضهم إلى حسان، ولم أجده في ديوانه المطبوع . والبيت في: شرح التسهيل ٧٣/٣، والتذييل والتكميل ٢١٠/٣، ومنهج السالك ٣٢٦/٢، وشرح الألفية للمرادي ١٥/٣، وشفاء العليل ٦٢٧/٢، والمقاصد النَّحْويَّة ٥٦٦/٣ ، والهمع ٨٠/٥ .

(٢) البيت من الخفيف، ولم أقف على قائله، وهو في: شرح التسهيل ٧٤/٣، والتذييل والتكميل ٢١٠/٣، وارتشاف الضرب ١٨٢/٣، ومنهج السالك ٣٢٦/٢، والمساعد ١٩٥/٢، وشفاء العليل ٦٢٧/٢، والهمع ٨٠/٥ .

(٣) حيث قال رحمه الله في باب إعمال اسم الفاعل ٣٩:

وَوَلِيَ استِفهَاماً أو حَرفَ نِدَا ... أو نَفياً أو جَا صِفَةً أو مُسنَدَا

(٤) من الطويل، وهو للكميت في هاشمياته بشرح أبي رياش: ٧٤، وانظر: التذييل والتكميل ٢١٠/٣، ومنهج السالك ٣٢٦/٢، والمساعد ١٩٦/٢ وعزا ابن عقيل إنشاده إلى ابن مالك أيضاً

وردَّهُ عليه ابنُهُ بدرُ الدين[١] فقالَ: المسوِّغُ في النداء اعتمادُهُ على موصوفٍ محذوفٍ، وليس حرفَ النداء؛ لأنه ليس كالاستفهام والنفي في التقريب من الفعل؛ لأنَّ النداءَ من خواصِّ الأسماء .

وزاد بعضُهُم في وجوه الاعتماد: الاعتمادَ على « إنَّ »[٢] في نحو قولك: إنَّ قائماً زيدٌ، فجَعَلَ « قائماً » اسمَ « إنَّ » و« زيداً » فاعلاً بـ« قائم » سدَّ مسدَّ الخبَر، ويَرُدُّ عليه: كونُ « إنَّ » لا تقربُ من الفعل، وإنما هي مختصَّةٌ بالأسماء[٣].

---

(١) هو بدر الدين، محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك، قال الصفدي: كان إماماً فهماً ذكياً حادَّ الخاطر، إماماً في النحو والمعاني والبيان والبديع والعروض والمنطق، أخذ عن والده، من تصانيفه: «شرح الألفية » و « تكملة شرح التسهيل » وغيرها، توفي سنة ٦٨٥ هـ. أخباره في: الوافي بالوفيات ١/٢٠٤، وبغية الوعاة ١/٢٢٥ .

وانظر ردَّه في شرحه على الألفية ص: ٤٢٤ . وتابعه على ذلك أيضاً ابنُ هشام في أوضح المسالك ٣/٢١٩ قال: « وقول ابن مالك: إنه اعتمد على حرف النداء سهوٌ » أي في المثال: يا طالعاً جبلاً. قال الشيخ يس العليمي في حاشيته على التصريح ٢/٦٦: « رأيت بخط الدنوشري في بعض مجاميعه بعد أن نقل كلام المصنف، أقول: الساهي في هذه المسألة هو ابن هشام، ومن تكلَّمَ على الألفية؛ لأن قول ابن مالك: «وولي استفهاماً ... » الخ، ليس فيه تصريح بأنه اعتمد عليها، بل أنه يعمل إذا وليها، فإذا قلتَ: إذا لم يكن معتمداً على حرف النداء، فما باله ذكَرَه مع دخوله في قوله بعد: « وقد يكون نعت ... » إلخ ؟ قلتُ: صرح به لدفع توهم أن اسم الفاعل لا يعمل للقرب من الاسم، لكن يلزم أنه لا يُعلَم كونه معتمداً على الاستفهام والنفي، ويُجابُ بأن ذلك معلومٌ عندهم، فلا يُعترض به. هذا ما ظَهَرَ فاعتَمِدْ عليه، ولاتغترَّ بجلاَلَةِ المعترِضِين » .

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٣/٢١٠، وارتشاف الضرب ٣/١٨٤، والهمع ٥/٨٠ . قال أبوحيان: «ونسبه الصيمري إلى البصريين .. » وانظر التبصرة ٢/٢١٣ .

وقد سبقه إلى ذلك ابن السراج حيث قال: « وأصحابنا يجيزون: إنَّ قائماً زيدٌ، وإنَّ قائماً الزيدان، وإنَّ قائماً الزيدون، ينصبون « قائماً » بإنَّ، ويرفعون « زيداً » بـ« قائم » على أنه فاعل، ويقولون: الفاعل سدَّ مسد الخبر، كما أن « قائماً » قام مقام الاسم » . الأصول ١/٢٣٢ .

(٣) هذا ردُّ أبي حيان على أصحاب هذا القول. التذييل والتكميل ٣/٢١٠ .

ونقل صدر الأفاضل وجهاً آخرَ في الاعتماد، قال في التخمير ٣/١١١: « ثم ههنا شيءٌ سادس قد أهمله النحويون إذا اعتمد عليه اسم الفاعل، عَمِلَ عَمَلَ الفعل وهو اللام بمعنى الذي، ألا ترى أنه يجوز: الضارب زيداً أمس ... وفي الحماسة:

=

الوجه الثاني:

في اختصاص هذه الأشياءِ بالاعتماد، وإنما اختصَّت بالاعتماد؛ لأنها تَطلُبُ الفعلَ، فأرادوا أن لا يَعْمَلَ اسمُ الفاعل إلا في مَوضعٍ يُطْلَبُ بالفعل؛ ليزداد قوَّةً في العمل، أما الخبرُ والصفةُ والحالُ، فأصلُها أن تكونَ بالفعل؛ لأنه هو الذي يُجهَلُ؛ لأنَّ الأفعالَ حادثةٌ مُتقضِّيةٌ، وأما الاستفهامُ فهو مختَصٌّ بالفعل؛ لأنكَ لا تَسألُ إلا عمَّا تَشُكُّ فيه، وأنتَ إذا قلتَ: أَزَيدٌ قائمٌ ؟ إنما تَشُكُّ في قيام زيدٍ، لا في ذاته؛ لأنَّ ذاتَهُ معلومَةٌ، وأمَّا النفيُ فكذلك .

وقال ابنُ النَّحْوِيَّة[1]: إنما اعتمَدَ على كونه خَبراً أو حالاً أو صفةً على جِهةِ الاستحسان، ولِيَظْهَرَ الفَرْقُ بين الفرْعِ والأَصْلِ، لا لأجْلِ التَّقْوية، بخلافِ اعتمادِهِ على الاستفهام والنفْيِ، فإنَّ ذلك يُعطِي التقويَةَ، وفي هذا نَظَرٌ .

الوجه الثالث:

في الاختلافِ في هذا الشَّرْطِ، واتفَقَ جمهورُ البصريين على اعتمادِهِ، وذهَبَ الكوفيون[2] والأخفشُ[3] وابنُ السَّرَّاج[4] من البصريِّين إلى أنه لا يُشترَطُ في إعمالِهِ

لا قُوَّتي قُوةُ الرَّاعي قَلائِصَهُ

قد اتفقوا على أن اللام بمعنى الذي، إذا اعتمد عليها اسم الفاعل عمِلَ عَمَلَ الفعل » وتابع الخوارزميُّ قائلاً: « ونظير هذه المسألة إجماعاً وخرقاً مسألة زفر وقد مضت، ولم أرَ أعجب من هؤلاء النحويين؛ يُجمِعُون على شيء ثم يَخرقون إجماعهم بإجماعهم، فهؤلاء جلَّتُهم وفحولُهُم، فلا تسألني عن من يساوي جلَّتهم وفحولَهم » .

وقال ابن النَّحْويَّة: « وزاد بعضهم اعتماده على موصول كقولك: الضاربُ عمراً أنتَ، ولا حاجة إليه ...» شرح الألفية لوحة (٢٠٤) مخطوط .

(١) شرح الألفية لوحة (٢٠٤) مخطوط .

(٢) انظر: ائتلاف النصرة: ٨٦، والتذييل والتكميل ٢٠٩/٣، وارتشاف الضرب ١٨٤/٣، والمساعد ١٩٤/٢، والهمع ٨١/٥.

(٣) المراجع السابقة، ولم ينص عليه في أثناء كلامه على اسم الفاعل في المعاني ٨٩/١-٩٢ .

(٤) لم ينص عليه في أثناء كلامه على اسم الفاعل في الأصول ١٢٢/١-١٢٩ .

الاعتمادُ، فيجوزُ عندَهم: / ضارِبٌ زيدٌ عَمْراً، ومن أدلتهم: قراءةُ أبي [٤٤/أ] حيوة[١]: ﴿وَدَانِيَةٌ عَلَيهِمْ ظِلَالُهَا﴾[٢] برفع «دانيةٌ».

وجهُ الدليل: أنَّ «دانيةٌ» اسمُ فاعل، و«عليهم» متعلّقٌ به، و«ظلالُها» فاعلٌ به، ولم يَعتمِدْ على شيءٍ مما ذُكِرَ، ولا دليلَ فيه؛ لاحتمال أن يكونَ «ظلالها» مبتدأً، و«دانيةٌ» ٥ خبراً مقدَّماً.

انتهت الشروطُ المتداولةُ بين النحويين.

قلتُ: وزاد بعضُ البصريين[٣] شرطاً خامساً وهو: أن يَصِحَّ وقوعُ المضارعِ مَوقعَ اسمِ الفاعل، من غير مُعارِضٍ. فإذا قلتَ: زيدٌ ضاربٌ عَمْراً، صحَّ إعمالُ اسم الفاعل هنا؛ لأنَّكَ لو أوقعتَ المضارعَ مَوقِعَهُ فقُلْتَ: زيدٌ يضربُ عَمْراً، لَصَحَّ، ولم يعارِضْهُ ١٠ مُعَارِضٌ، فلو قُلْتَ: زيدٌ ضارِبَاه أخَوَاه، أو ضاربوه إخوتُهُ لم يَصِحَّ إعمالُ اسم الفاعل هنا؛ لأنه لو أوقعْتَ المضارعَ مَوقعَهُ فقُلْتَ: زيدٌ يَضربَاه أخَوَاه، أو يَضربُوه إخوَتُهُ، لم يَصِحَّ؛ لأنه قد عارَضَهُ مُعارِضٌ، وهو الوقوع في نحو: «أكلوني البراغيثُ» وذلك لا يجوزُ في فصيح الكلام، وإنما يُحمَلُ هذا وأمثالُهُ على أنَّ «أخَوَاهُ» و«إخوتُهُ» مبتدآن، وما قبلَهُما الخبرُ.

---

(١) هو شُريح بن زيد أبو حَيْوَةَ الحضرمي الحمصي، مقرئ الشام، ذكره ابن حبان في الثقات، أخذ القراءة عن الكسائي وغيره، وعنه أخذ ابنه حيوة، مات سنة ٢٠٣ هـ. أخباره في: الثقات ٤٤٢/٦، وغاية النهاية ٣٢٥/١.
وانظر القراءة في الكشاف ١٦٩/٤، والمحرر الوجيز ٢٤٢/١٥، والتبيان ١٢٥٩/٢، والبحر المحيط ٣٩٦/٨.

(٢) سورة الإنسان: من الآية: ١٤.

(٣) ويفهم ذلك من كلام سيبويه في الكتاب ١٨٤/١، واصرح به ابن العلج في كتابه البسيط، نقله عنه أبوحيان في ارتشاف الضرب ١٨١/٣، وانظر: التذييل والتكميل ٢٠٧/٣.

ومن هذا القَبِيلِ قولُهُ ﷺ: «أَوَمُخْرِجِيَّ هُم[1]» فإنَّ «مخرجيَّ» اسمُ فاعل، ولا يجوزُ أن يكونَ «هم» فاعلاً به؛ لأنَّكَ لو جعلْتَ المضارعَ مكانَهُ فقُلْتَ: أوَ يُخرِجُوني هم، لوَقَعْتَ في نحو: «أكلوني البراغيثُ»، وإنما يُحمَلُ الحديثُ على أنَّ «هم» مبتدأٌ، و«مخرجيَّ» الخبرُ .

وخالفَ المبردُ[2] في هذا الشَّرط، فأجازَ إعمالَ اسمِ الفاعل في المُثُلِ المتقدِّمَةِ، وجعَلَ «أخوَاه» و«إخوتُهُ» في المثالَين، و«هم» في الحديث، فوَاعِلَ باسم الفاعل، ولم يَلتفِتْ إلى صحَّةِ وقوعِ المضَارِعِ مَوقِعَهُ، واعتَبَرَ ما في اليَدِ؛ لأنَّهُ قد لَحِقَ اسمَ الفاعلِ ما لَحِقَ الفعلَ، فَقَوِيَ شبهُهُ به .

ورُدَّ: بأنَّه لا يُشبِهُهُ في هذا الحال؛ لأنَّه لَحِقَهُ شيءٌ لا يَلْحَقُ الفعلَ لو حَلَّ مَحَلَّه[3].

وزادَ البغداديون شَرْطاً سادساً: وهو أنْ لا يُكسَّرَ[4]، فإذا قُلْتَ: هنَّ ضَوارِبُ زيداً، فـ«زيدٌ» عندَهُم / منصوبٌ بفعلٍ مُقَدَّر، أي: يَضْرِبْنَ زيداً، وقاسُوا ذلك على التصغير، قالوا: فكمَا أنَّه لا يَعمَلُ وهو مُصَغَّرٌ، فكذلك لا يَعمَلُ وهو مُكَسَّرٌ؛ لأنَّ التصغيرَ والتكسيرَ يجريَان مِن وَادٍ واحدٍ، وهذا الشَّرطُ عندَ النحويين غيرُ صحيحٍ، ولا

[٤٤/ب]

---

(١) جزء من حديث رواه البخاري في صحيحه؛ (في كتاب بدء الوحي) برقم: (٣) ١/٤، و(في كتاب التفسير) برقم: (٤٥٧٢)، و(في كتاب التعبير) ٨/٦٨، برقم: (٦٤٦٧)، وصحيح مسلم (كتاب الإيمان) باب بدء الوحي ١/١٤٢، برقم (٢٥٢)، وهو ﷺ هنا يخاطب ورقةَ بنَ نوفل، ابنَ عم أم المؤمنين خديجة رَضي الله عنها، لمَّا قال له: «وددتُ أن أكونَ معك إذ يخرجك قومُك» فقال له ﷺ: «أوَ مخرجيَّ هم ؟» .

(٢) المقتضب ٤/١٤٨. وتبعه ابن هشام الأنصاري في شرح القطر: ٣٠٤ (باب الفاعل)، واحتج بحديث ورقة .

(٣) وهو علامة التثنية وعلامة الجمع، ولا تلحق الفعلَ لو حلَّ محل اسم الفاعل هنا؛ لوجود الاسم الظاهر، وهو الأفصح في اللغة .

(٤) لم أقف على هذا الشرط فيما اطلعت من المصادر .

فَرْقَ عندَهُم بين المُفْرَدِ والمكَسَّر.

وأما القياسُ على التصغيرِ، فقد فَرَّقَ بينهما أبوعليٍّ الفارسيُّ[(١)] بأنَّ التكسيرَ يُفيدُ الكثرةَ، والكثرةُ من معاني الأفعال، يُقالُ: قَطَّعْتُ وكسَّرْتُ؛ إذا فُعِلَ ذلك كثيراً، والتصغيرُ يُفيدُ التخصيصَ؛ لأنه صفةٌ في الأصْلِ، والتخصيصُ يخالفُ الفعلَ؛ لأن الفعلَ وُضِعَ على الشِّياع، فلهذا يَعمَلُ وهو مُكسَّرٌ؛ لأنَّ معناه إذ ذاك لا يُنافي الفعلَ، ولا يَعمَلُ وهو مُصَغَّرٌ؛ لأن معناه يُنافي الفعلَ، والله أعلم.

المسألة الخامسة: في اسم الفاعل المحلّى بالألف واللام:

والكلامُ عليه من وجهَين:

الأول: أن عمَلَهُ ليس بالشَّبَه بالفعل المضارِع، بل بالنيابة عن الفعل، فهو في العمل كالمصْدر، فكما أن المصدرَ لم يَعمَلْ بالشَّبَه، بل عَمِلَ بمجرد النيابةِ، كذلك اسمُ الفاعل بالألف واللام لم يَعملْ بالشَّبَه، إنما عَمِلَ بالنيابة عن الفعل، ولذلك عَمِلَ مُطْلَقاً، بمعنى الماضي والحالِ والاستقبالِ، فكان الأصلُ في قولك: أعجَبَني الضاربُ أمسِ: أعجَبَني الضَّرَبَ، وفي قولك: أعجَبَني الضارِبُ غداً: أعجبني الْيَضْرِبُ غداً، إلا أنه لَمَّا وَقَعَ الفعلُ بعدَ الألف واللام، استقبَحُوا اللفْظَ، وإن كانت الألفُ واللامُ موصولةً؛ لأنَّ أصلَ الألِفِ واللام أن تكونَ من خواصِّ الأسماء، فأتَوا باسم الفاعل نيابةً عن الفعل وإصلاحاً للَّفْظِ، والدليلُ على أن اسمَ الفاعل المحَلَّى بالألِفِ واللام يأتي بمعنى الماضي: عَطْفُ الماضي عليه في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا﴾[(٢)]، والدليلُ على أنه / يأتي بمعنى المضارِعِ: رجوعُهُ في الضرورة، قالَ الشَّاعِرُ: [٤٥/أ]

مَا أَنتَ بِالحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ ... وَلاَ الأَصِيلِ وَلاَ ذِي الرَّأْيِ وَالجَدَلِ[(٣)]

---

(١) لم أقف على كلامه فيما اطلعت عليه من مؤلفاته، وانظر شرح التسهيل ٣/٧٨-٧٩.

(٢) سورة الحديد: من الآية: ١٨.

(٣) من البسيط، وينسب إلى الفرزدق، قال العيني في المقاصد النحوية ١/١١١: والبيت ثاني بيتين للفرزدق يهجو بهما أعرابياً فضَّل جريراً على الفرزدق والأخطل في مجلس عبد الملك، وأولهما:

=

الوجهُ الثاني: في عمل اسمِ الفاعل المحلّى بـالألف والـلام، وللنحويـين في ذلـك أربعةُ أقوالٍ[1]:

الأولُ: الإعمالُ مُطلَقاً[2]، سواءٌ أُرِيدَ به الماضي أو الاستقبالُ أو الحـالُ؛ لأنَّ عمَلَـهُ كما تَقَدَّم بالنيابة، لا بالشَّبَهِ بالفعل المضـارِعِ، فمِنْ إعمَالِهِ والمـُرَادُ بـه الماضي، قـولُ امرئ القيس:

القَاتِلِينَ المَلِكَ الحُلاَحِلاَ

خَيرَ مَعَـدٍّ نَسَـباً وَنَائِلاَ[3]

عَنَى بهم الذين قَتَلُوا أَبَاه، وهُم بَنُو أَسَدٍ. ومن إعمَالِهِ والمُرَادُ به الاستِقبالُ قولُهُ:

إِذَا كُنْـتَ مَغْنِيّـاً بِمَجْدٍ وَسُؤْدَدٍ ... فَلاَ تَكُ إِلاَّ المُجْمِلَ القَوْلَ وَالفِعْلاَ[4]

يَا أَرغَمَ اللهُ أَنْفاً أنت حَامِلُهُ ... يَا ذَا الخَنَا ومَقَالِ الزُّورِ والخَطَلِ

ولم أجده في طبعة ديوانه التي بين يدي. وانظر الشاهد في: الإنصـاف ٥٢١/٢، وشـرح التسـهيل ٢٠١/١، ورصـف المبـاني ١٦٢، واللسـان (أمـس)، والتذييـل والتكميـل ٢١٣/٣، والمسـاعد ١٩٦/٢، والتصريح ٣٨/١ . ويُروَى عجزه:

ولا البليغِ ولا ذي الرأيِ والرَّشَدِ

(١) ذكر ابن مالك رحمه الله في شرح الكافية الشافية ١٠٢٩/٢ أن اسم الفاعل المحلى بالألف والـلام لا خلاف في إعماله، لكنه نص على هذا الخلاف في شرح التسهيل ٧٦/٣ فما بعدها .

(٢) وهو قول الجمهور من النحاة، وأل فيه موصولة. ارتشاف الضرب ١٨٥/٣ .

(٣) من الرجز، في ديوانه: ١٣٤، من أبيات توعَّدَ بها امرؤُ القيس بني أَسَـد ، وكـانوا قـد قتلـوا أبـاه، وقبله:

واللهِ لا يَذهَبُ شَيخِي بَاطِلا

حتّى أُبِـيرَ مـالِكاً وكَاهِـلا

والشاهد في: التذييل والتكميل ٢١٣/٣، ومنهج السالك ٣٣١/٢، والهمع ٨٢/٥ . والحُلاحِـل: السيد الشريف .

(٤) من الطويل، ولم أقف على قائله، والبيت في: شرح التسهيل ٧٧/٣، والتذييل والتكميل ٢١٣/٣، ومنهج السالك ٣٣١/٢، والمساعد ١٩٩/٢، والهمع ٨٢/٥. ويروى بعده بيتٌ آخر هو:

ولا تُلفَ إن أُوذِيتَ يوماً مُكافِئاً ... فَمَن كَافأَ الباغين لم يُكملِ الفَضْلا

فـ« القـولَ » مفعولٌ بـ« المحمِلَ »، وهو مُستَقْبَلٌ؛ لأنّه في حَيِّزِ الشَّرط، ومنه قولُ عَمرو بنِ كُلثوم:

وَأَنَّا المُنْعِمُونَ إذَا قَـدَرْنَا وَأَنَّا المُدْرِكُـــونَ إذَا أُتِينَا
وَأَنَّا الشَّارِبُونَ المَاءَ صَفْواً وَيَشْرَبُ غَيْرُنَا كَدِراً وَطِينَا[1]

ومنه قولُ الآخَر:

وَالشَّـاتِمَي عِرْضِي وَلَمْ أَشْتُمْهُمَا وَالنَّـاذِرَيْنِ إذَا لَمَ الْقَهُمَا دَمِي[2]

وقوله: « لَمَ القَهُمَا » هو بنَقْلِ حركةِ الهمزة إلى الميم .

القول الثاني: للرُّمَّانيّ[3] مع قوم من النحويين[4]، أنـه لا يَعْمَلُ إلا بمعنى الماضي،

---

(١) من الوافر، والبيتان من معلقته المشهورة. انظرها بشرح ابن كيسان: ١٠٨، ولم يرد فيها البيت الثاني، وانظر شرح القصائد السبع الطوال ٤١٩، وشرحها لابن النحاس ٢/٨٢٧-٨٢٨، وجمهرة أشعار العرب ١/٤١١ .

والشاهد في: شرح التسهيل ٣/٧٧، والتذييل والتكميل ٣/٢١٣، وشفاء العليل ٢/٦٢٨ .

(٢) البيت من الكامل، وهو لعنترة العبسي من معلقته، ديوانه: ٢٢٢، وانظر: شرح القصائد السبع الطوال ٣٦٤، وشرحها لابن النحاس ٢/٥٣٥، والشاهد في: التذييل والتكميل ٣/٢١٣، والمساعد ٢/١٩٩، وأوضح المسالك ٣/٢٢٥، والتصريح ٢/٦٩ .

(٣) أبو الحسن علي بن عيسى الرماني المتوفى سنة ٣٨٤هـ. انظر: شرح الكتاب لـه ٤٤٠ - ٤٤١ (رسالة دكتوراه). ونُسب هذا الرأي في شرح الأشموني ٢/٢٩٦ إلى المازني نقلاً عن التسهيل، وما في التسهيل: ١٣٧ خلافُ ما نقله الأشموني عنه، ويبدو أن ثمة تحريفاً في الكلام .

(٤) نسب الرضي في شرح الكافية ٢/٢٠١ هذا الرأي إلى أبي علـي الفارسي في كتاب الشعر، ولم أقف عليه في مظانه من هذا الكتاب، وظاهر كلام أبي علي أنه يقول برأي الجمهور، حيث قال في الإيضاح ١٧٥: «فإن ألحقْتَ الألفَ واللامَ اسمَ الفاعلِ قلتَ: هذا الضارب زيداً ... » قال الجرجاني في شرحه (المقتصد) ١/٥٢٧: « اعلم أنك إذا ألحقتَ الألفَ واللام تغيَّرَ الحكمُ، وذلك أن قولَكَ: الضارب بمعنى الذي يضرب، فيعملُ في كل حال ... » .

وممن قال بهذا الرأي ابنُ الدهان في كتابه « الغرة في شرح اللمع » لوحة (٢١٠) مخطوط .

ولا يَعْمَلُ بمعنى الحال والاستقبال، ودليلُهم: أنَّ سيبويهِ لما ذَكَرَ اسمَ الفاعل بالألف واللام، لم يُقدِّرْهُ إلا بالماضي[(١)]، ورُدَّ: بأن سيبويهِ إنما أرادَ أن يُبيِّنَ أنه إذا دَخَلَ عليه الألفُ واللامُ، عَمِلَ بمعنى الماضي؛ لأنه كان قبلَ دخولِ الألفِ واللامِ لا يَعْمَلُ وهو ماضٍ، وأما إذا كان بمعنى المضارع، فإنه لا يَحتَاجُ إلى ذِكْرِهِ؛ لأنَّهُ كان قد / صَحَّ له [٤٥/ب] العَمَلُ قبلَ دخولِ الألِفِ واللام، فإذا دَخَلَتْ فيه، كان أحقَّ بالعمل وأولى. وهذا القولُ مَرْدُودٌ بالسَّمَاعِ[(٢)].

القول الثالث: للأخفش[(٣)] أنه لا يَعمَلُ مُطْلَقاً، لا بمعنى الماضي ولا بمعنى الحال والاستقبال، فإذا قُلْتَ: أعجَبَني الضَّارِبُ زيداً، فـ«زيدٌ» عندَهُ منصوبٌ على التشبيه بالمفعول به، نحو «الوجه» في قولك: الحسنُ الوجه، ولذا لا يَتقدَّمُ المنصوبُ على اسم الفاعل، كما لا يَتقدَّمُ «الوجه» على «الحسن». ووجهُ هذا القول: أن الألفَ واللامَ عنده ليست موصولةً، فيلزمُ تقديرُ اسمِ الفاعل بالفعل، وإنما هي مُعرِّفةٌ كالرَّجُلِ، فدَخَلَهُ ما يختصُّ بالأسماء، فلم يَعمَلْ كالمصغَّر.

ورُدَّ هذا القولُ بوجهَين[(٤)]:

---

(١) قال: «هذا بابٌ صار فيه الفاعلُ بمنزلة الذي فعَلَ في المعنى، وما يعملُ فيه، وذلك قولك: هذا الضارب زيداً، فصار في معنى: هذا الذي ضَرَبَ زيداً، وعَمِلَ عمَلَهُ ...» الكتاب ١/١٨١-١٨٢.

(٢) ومنه في القرآن قوله تعالى: ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُم وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللهَ كَثِيراً وَالذَّاكِرَاتِ﴾، ومن الشعر ما تقدم من الأبيات .

(٣) ينظر رأيه في: شرح المفصل ٦/٧٧، وشرح التسهيل ٣/٧٧، والتذييل والتكميل ٣/٢١٣، والمساعد ٢/١٩٩، والهمع ٥/٨٢. قال الرضي في شرح الكافية ٢/٢٠١ معقباً على هذا الرأي: «وضَعْفُ ما قالَ ظاهِرٌ» .

(٤) التذييل والتكميل ٣/٢١٣، والمساعد ٢/١٩٩ .

الأول: أنَّ المنصوبَ بالصِّفَةِ المشَبَّهَةِ لايكونُ إلا سَببيّاً، وهذا يَنصِبُ السَّببيَّ والأجنبيَّ نحو: مررتُ بالضَّاربِ غلامِهِ وبالضَّارِبِ زَيداً .

الثاني: أنَّ اسمَ الفاعلِ بمعنى الماضي، لو كان المنتَصِبُ بعدَه على طريقِ التَّشبيهِ، لجازَ أن يَنتصِبَ الاسمُ بعدَه، وإن لم تدخلْ عليه الألفُ واللام، فلمَّا لم يَنتصبْ بعدَ اسم الفاعلِ، دَلَّ على بُطلان مَذهَبِهِ، وتَبيَّنَ أنَّهُ مَفعولٌ باسم الفاعلِ .

القول الرابع: لبعض النحويين[1] أنَّهُ مَنصوبٌ بِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ، فإذا قُلْتَ: جاءني الضَّارِبُ زَيداً، فالتقديرُ: جاءني الضَّارِبُ ضَرَبَ زيداً، أو يَضرِبُ، وهذا القولُ غَنيٌّ عن الرَّدِّ .

قلتُ: ولأصحاب الأخفشِ طريقةٌ يُمكِنُ أن تكونَ قَولاً خامساً[2]؛ وهي أنَّ الألفَ واللامَ في اسم الفاعلِ يُمكِنُ أن تكونَ مَوصُولَةً، ويُمكِنُ أن تكونَ للتعريفِ، فمَنْ لَحَظَ فيها الموصولَةَ، نَصَبَ باسمِ الفاعلِ، ومَن لَحَظَ فيها التعريفَ، لم يَنصِبْ باسم الفاعلِ، بل النَّصْبُ على / التَّشبيهِ بالمفعول به، وتكونُ الألِفُ واللامُ يُمْكِنُ أن [٤٦/أ] تكونَ مَوصُولةً في اسم الفاعلِ، أو للتَّعريفِ[3]، وهو قولُ ابنِ بَابشَاذ في « مُقدِّمَتِهِ[4] » .

ولما نَقَلَ الشَّيخُ أبوحيَّانَ[5] الأقوالَ الأربعةَ المتقدِّمَةَ في اسم الفاعلِ المحلَّى بالألف

---

(١) وهذا القول منقول عن أبي عثمان المازني، قال الرضي في شرح الكافية ٢٠١/٢: « وإنما ارتَكَبَ ذلك؛ لأن اللام عندَه ليس بموصول كما مرَّ في الموصولات، فليس ذو اللام في الحقيقة عنده فعلاً» .

(٢) شرح التسهيل ٧٧/٣، والتذييل والتكميل ٢١٣/٣، والمساعد ١٩٩/٢ .

(٣) في الأصل: « التعريف » .

(٤) المقدمة المحسبة: ٤٥، وانظر شرح المقدمة المحسبة له ٤٨٧/٢، وقد نصَّ عليه في شرح الجمل لوحة (٧٣) مخطوط .

(٥) التذييل والتكميل ٢١٣/٣ .

واللام قال: ويَتَبيَّنُ بهذا الخلافِ عَدَمُ اطِّلاعِ بدْرِ الدِّين محمَّدِ ابنِ المصنِّفِ؛ فإنه ذَكَرَ في شرْحِهِ أُرجُوزَةَ أبيه[١] ما نصُّهُ: «وإعمالُ اسمِ الفاعل معَ الأَلِفِ واللامِ ماضياً كان أو حالاً أو مستقبلاً جَائزٌ مَرْضِيٌّ عندَ جميع النَّحويين»، والله أعلَمُ.

المسألة السادسة: في إضافة اسم الفاعل:

والكلامُ عليه من أوجُهٍ:

الأول: في نفسها:

اعلَمْ [أنَّ][٢] الإضافَةَ في هذا الباب على قسمَين: محضَةٍ؛ أي: خالِصَة لم يَشُبْهَا شيءٌ، وتُسَمَّى الحقيقيَّةُ، وغيرُ مَحضَةٍ، وتُسمَّى اللفظيَّةَ.

فالمحضَةُ: هي التي تُعَرِّفُ، وتكونُ في اسم الفاعل الذي لا يَعْمَلُ، فإذا قلْتَ: هذا ضاربُ زَيدٍ أمسِ، فـ«ضارب» هنا لا يَعْمَلُ؛ لأنَّ المُرَادَ به الماضي، فإضافتُهُ محضَةٌ، فهو مَعْرِفَةٌ؛ لإضافته إلى المعرِفَةِ، فلهذا جازَ: مرَرْتُ بزَيدٍ ضَاربِ عَمرٍو أمسِ؛ لأنَّكَ وصَفْتَ المعرِفَةَ بالمعرِفَةِ، ولم يَجُزْ: مرَرْتُ برَجُلٍ ضَاربِ عَمْرو أمسِ؛ لأنَّكَ وَصَفْتَ النكِرَةَ بالمعرِفَةِ.

وغيرُ المحضَةِ: وهي التي لا تُعرِّفُ، فاسمُ الفاعل فيها نكِرَةٌ، وإنما الإضافةُ للتخفيف، وتكونُ في اسم الفاعلِ العاملِ، ولذلك لا تكونُ إلا بعدَ نَصْبٍ، تقولُ: هذا ضَاربٌ زَيداً، فحَصَلَ الثِّقَلُ بالتنوين والنَّصْبِ، فخَفَّفُوه بحذْفِ التنوين والخفْضِ، وبَقِيَ «ضَاربٌ» على ما كان عليه من التنكير حالَ تنوينِهِ، وإن كان الآنَ مُضَافاً إلى مَعْرِفَةٍ؛ لأنَّ الإضافةَ لم يُؤْتَ بها للتَّعريف، وإنما أُتِيَ بها للتَّخفيف، والدليلُ على أنَّ الإضافةَ هنا لا تُعَرِّفُ أشياءُ:

---

(١) شرح الألفية ٤٢٦.

(٢) زيادة يستقيم بها السياق.

الأول: قولُهُ / تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضاً مُسْتَقْبِلَ أَودِيَتِهِمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا﴾(١) فـ﴿مُسْتَقْبِلَ أَودِيَتِهِمْ﴾ و﴿مُمْطِرُنَا﴾ نكرتان وإنْ أُضيفَا إلى مَعْرِفَةٍ؛ لأنَّهُمَا في مَوضِعِ الصِّفَةِ لـ﴿عَارِضٌ﴾ في الموضِعَين، فلو كانَا مَعْرِفَتَين، لما جازَ أنْ يُوصَفَ بهما النكرةُ. [٤٦/ب]

فإن قيل: «مُستَقْبِلٌ» و«مُمْطِرٌ» المُرَادُ بهما الماضي؛ لأنهما إخبارٌ عمَّا مَضَى وانقَضَى؟

فالجوابُ: أنَّ «مُستَقْبِلاً» و«مُمْطِراً» وإن كان معناهُما الماضي، فالمُرَادُ بهما الحالُ، على طريق الحكاية، والدليلُ على الحكايةِ الإشَارَةُ؛ لأنَّ الإشَارَةَ لا تكونُ إلا لِحاضِرٍ، فلولا الحكايةُ لما سَاغَت الإشَارَةُ.

الثاني من الأدلة: قولُهُ تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ المَوتِ﴾(٢) وجهُ الدليل: أنَّ ﴿كُلُّ نَفْسٍ﴾ مبتدأٌ، وهو نكرَةٌ، و﴿ذَائِقَةُ المَوتِ﴾ خبرٌ عنه، فلولا أنَّ اسمَ الفاعل نكِرَةٌ، ولم يَتعرَّفْ بالإضافة، لم يَصِحَّ أن يكونَ خبراً عن النَّكِرَة.

الثالث: قولُ جريرٍ الشَّاعِرِ:

يَارُبَّ غَابِطِنَا لَو كَانَ يَطْلُبُكُمْ ... لاَقَى مُبَاعَدَةً مِنكُمْ وَحِرْمَانَا(٣)

---

(١) سورة الأحقاف: من الآية: ٢٤.

(٢) سورة آل عمران: من الآية: ١٨٥.

(٣) من البسيط، في ديوانه ١٦٣/١، من قصيدة طويلة يهجو فيها الأخطل، مطلعها:

بَانَ الخَلِيطُ وَلَو طُوِّعْتَ مَا بَانَا ... وَقَطَّعُوا مِن حِبَالِ الوَصلِ أَقْرَانَا

والشاهد في: الكتاب ٤٢٧/١، وشرح أبياته ٥٤٠/١، والمقتضب ٢٢٧/٣، ١٥٠/٤، ٢٨٩، وسر الصناعة ٤٥٧/٢، وشرح التسهيل ١٧٩/٣، والمغني ٦٦٤، وشرح أبياته ٢٠٤/٣، والتصريح ٢٨/٢، والهمع ٢٧١/٤. والغبطة: أن يرى المغبوط في حالٍ حسنةٍ، فيتمنى لنفسه مثل تلك الحال الحسنة، من غيرِ أن يتمنَّى زوالَهَا عنه، فإن تمنى زوالها فهو الحسد. وقال بعضهم: هو ضربٌ من الحسد أخفُّ منه. انظر: التاج (غبط).

وجهُ الدليل: أنَّ «رُبَّ» لا تَدخلُ إلا على النكرة، فلولا أنَّ «غَابِطِنا» نكرةٌ، ولم يتعرَّفْ بالإضافة، لما جازَ دخولُ «رُبَّ» عليه.

الرابع: قولُ المَرَّارِ بنِ سَعيدٍ الفَقْعَسيِّ[1]:

سَلِّ الهُمُومَ بِكُلِّ مُعطِي رَأْسِهِ ... نَاجٍ مُخَالِطِ صُهْبَةٍ مُتَعَيِّسِ[2]

٥ وجهُ الدليل: من وجهَين: أحدُهما: أنَّ «نَاجٍ» نكرةٌ، وهو صفةٌ لـ«مُعطِي رأسِهِ»، فلولا أنَّ «مُعطِي رأسِهِ» نكرةٌ، لم يُوصَفْ بالنكرة.

الثاني: أنَّ «كُلاً» لا يكونُ مُضَافاً إذا أُريدَ به الجميعُ إلا نكرةً، تقولُ: كُلُّ رَجُلٍ قَائِمٌ، ولا تقولُ: كُلُّ زَيدٍ قائمٌ. والمرادُ هنا بـ«مُعطِي رأسِهِ» الجميعَ، فلا يكونُ إلا نكرةً، ومُعطِي رأسِهِ: كنايةٌ عن الانقياد، والنَّاجي: السَّريعُ، والأصهَبُ من الإبل:

١٠ الذي ليس شديدَ / البياض، والمتعيسُ: الذي يُخالِطُ صُهْبَتَهُ عَيْسَةٌ ـ بالعين والسين [٤٧/أ] المهملتين ـ وهي بَيَاضٌ يُخالِطُ شُقرَةً، ولهذا يُقالُ للإبل: العِيْسُ.

الوجه الثاني:

أنَّ اسمَ الفاعل لا يُضَافُ إلى فاعِلِه، لا يُقالُ في: مررْتُ برَجُلٍ ضَارِبٍ أبوهُ عَمْراً: مررْتُ برَجُلٍ ضَارِبِ أبيهِ عَمْراً على الصحيح؛ لأنه يَلزَمُ منه إضافةُ الشيءِ إلى نفسِهِ.

١٥ فإن قلتَ: فقد قالوا: زَيدٌ كائِنُ أَخيكَ[3]، وفيه إضافةُ الشيءِ إلى نَفْسِهِ. بَيَانُهُ: أنَّ

---

(١) هو المرَّارُ بنُ سعيد الفقعسيُّ الأسديُّ، شاعرٌ إسلاميٌّ من مخضرَمِي الدولتَين الأموية والعباسية، كان يهاجي المساورَ بنَ هند العبسي، وكان المرارُ مفرطَ القِصَرِ ضئيلاً، قال الأصفهاني: كان المرارُ وأخوه بدرٌ لِصَّين. أخباره في: الشعر والشعراء ٦٩٩/٢، والأغاني ٣١٧/١٠، واللآلي ٢٣١/١، والخزانة ٢٨٨/٤ .

(٢) البيت من الكامل، وهو مما أخل به شعره المجموع . وانظر الشَّاهد في: الكتاب ١٦٨/١، ٤٢٦، وشرح أبياته ١٠٣/١، وفرحة الأديب: ١٦٣، والإيضاح ١٧٣، وإيضاح شواهده ١٦٢/١، والمحتسب ١٨٤/١، وشرح المفصل ١٢٠/٢.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ٢١٤/٣، وارتشاف الضرب ١٨٥/٣، والمساعد ٢٠٠/٢ .

الأصلَ: زَيدٌ كائنٌ أخاك، فاسمُ « كائِن » ضمـيرٌ مُستَتِرٌ عـائِدٌ إلى « زيـد »، و« أخـاك » منصوبٌ خَبَرُ « كائن »، والخَبَرُ هو الاسمُ في المعنـى، والاسـمُ هـو الكـائِنُ، فـإذا أضَفْـتَ « كائناً » إلى « أخيك » فقد أضَفْتَ الشَّيءَ إلى نَفْسِهِ ؟

فالجوابُ: أنَّ النَّصْبَ في خبر « كان » ، إنما هو بالحَمْلِ على المفعول، فكما جـازَت إضافةُ اسمِ الفاعل إلى المفعولِ، جازَت فيمـا أشبَهَهُ، بخلاف « ضـارِبِ زيـدٍ » إذا كـان فاعِلاً، فإنه ليس بمفعولٍ، ولا محمولٍ على المفعول .

قلتُ: هذا مالم يُسْلَكْ باسمِ الفاعلِ مَسْلَكَ[1] الصِّفَةِ المشبَّهَةِ، بأن يُرَادَ به الثبوتُ، فإنـه يجـوزُ فيـه إضافتُـهُ إلى الفـاعلِ، على تفصيـلٍ يـأتي بيانُـهُ في الكـلام على الصِّفَـةِ المشبَّهَةِ[2] .

الوجه الثالث:

أنَّ الإضافةَ لا بُدَّ أن يَسقُطَ لها تنوينٌ أو نونٌ، فإذا قلتَ: هـذا ضـارِبُ زَيـدٍ، فقـد سقَطَ التنوينُ من « ضارِبُ » للإضافة، وإذا قلتَ: هـذان ضارِبَـا زيـدٍ، وهـؤلاء ضـارِبُو زَيدٍ، فقد سقطَت النُّونُ للإضافة، ولا يجوزُ: الضَّـارِبُ زَيـدٍ بالإضافـة على الصحيـح؛ لأنه لم يكن هنا تنوينٌ لأجل الألفِ واللامِ، ولا نونٌ لكون اسمِ الفاعل مُفرَداً، فلم تَجُز الإضافةُ؛ لعدَمِ ما يَسـقُطُ لها، وقيل: إنما لم تَجُز الإضافةُ؛ لأنَّ الألِفَ واللامَ بمنزلة التنوين، إذ هي مُعَاقِبَةٌ / له، فكأنَّ التنوينَ حاضِرٌ، ومع حضورِ التنوينِ تمتنِعُ الإضافـةُ، [٤٧/أ] ولهذا إذا زالت الألِفُ واللامُ، جازت الإضافةُ.

فإن قيل: فلأيِّ شيءٍ جازَ « الضارِبُ الرَّجُلِ » بالإضافة، ولم يَسْـقُطْ لهـا تنويـنٌ ولا نونٌ على التعليل الأول، والألِفُ واللامُ موجودةٌ على التعليل الثاني ؟

فالجوابُ: أنَّ هذا محمُولٌ على « الحسَنِ الوَجْهِ » .

---

(١) في الأصل: « منك » .

(٢) انظر: صفحة : ٢٣٨ (التنبيه الرابع) .

فإن قيل: فلِمَ جازَ ذلك في « الحسَنِ الوَجْهِ » ومُوجِبُ المنْعِ فيهما واحدٌ ؟

فالجوابُ: أنَّ الألِفَ واللامَ في « الحسَنِ الوَجْهِ » إنما دَخَلَت بعدَ الإضافة، كانَ الأَصْلُ: حَسَنُ الوَجْهِ، ثم أدخلوا الألِفَ واللامَ لما أرادوا تعريفَ « حَسَن » فقالوا: الحسَنُ الوَجْهِ، وجاز ذلك لأنَّ الإضافةَ غيرُ مَحْضَةٍ .

٥ فإن قيل: فلأي شيءٍ لم يَدعُوا مثل هذا في « الضَّارِبِ الرَّجُلِ » فتكونُ الألِفُ [واللام][1] قد دَخَلَت بعدَ الإضافة ؟

فالجوابُ: أنه لا يجوزُ أن يُقَدَّرَ دخولُ الألِفِ واللامِ في « الضَّارب » ، من قولِكَ: الضَّاربُ الرَّجُلِ، بعد الإضافة، فإنه يَلزَمُ منه اختلافُ حالَتَي العَمَلِ، فتختلِفُ حالتَا الإضافة، فإنَّ اسمَ الفاعل إنما عَمِلَ بالشَّبَهِ بالفعل، ثمَّ أُضيفَ من ذلك العَمَلِ، فلو ١٠ أدخلْنَا عليه الألِفَ واللامَ بعدَ الإضافةِ، لصارَ عاملاً بالنيابةِ عن الفعل، لا بالشَّبَهِ، وتختَلِفُ حالتَا الإضافةِ باختلاف العَمَلِ، بخلافِ « الحسَنِ الوَجْهِ » ، فإنَّهُ لا يَعْمَلُ إلا بالحمْلِ على الفعلِ، لا بالشَّبَهِ تارةً، ولا بالنيابة أُخرَى، فليسَ له في العمَلِ إلا جهةٌ واحدةٌ، فإذا دَخَلَت عليه الألِفُ واللامُ، لم تُغيِّرْ حالَهُ في العَمَلِ، فصَحَّ أن تَدخُلَ عليه بعدَ الإضافة، بخلاف « الضَّارِبُ الرَّجُلِ » ، فإنه لو دخَلَت عليه الألِفُ واللامُ بعدَ ١٥ الإضافة، لَغَيَّرَت جِهَةَ العَمَلِ .

المسألة السابعة: في معمول اسم الفاعل وما يجوز فيه من النصب / والجر: [٤٨/أ]

اعلَمْ أنَّ اسمَ الفاعلِ لا يخلُو أن يكونَ مُعَرَّفاً بالألِفِ واللام أو لا :

فإن كان مُعَرَّفاً بالألِفِ واللام، فلا يخلُو أن يكونَ مُفْرَداً أو جمعَ تكسيرٍ أو جمعَ سَلامةٍ بالألِفِ والتاء، أو يكونَ مُثَنى أو جمعَ سَلامةٍ بالواوِ والنون .

٢٠ **فإن كان مُفْرَداً أو جمعَ تكسيرٍ أو جمعَ سَلامةٍ بالألِفِ والتاء**، فلا يخلُو المعمولُ أن

---

(١) ساقطة من الأصل .

يكونَ بالألِفِ واللام أو مُضَافاً إلى ما فيه الألِفُ واللامُ، أو مُضَافاً إلى ضميرِ ما فيه الألِفُ واللام، أو يكونَ المعمولُ غيرَ ذلك .

فإن كان المعمولُ بالألِفِ واللام، أو مضافاً إلى ما فيه الألِفُ واللام، أو مُضَافاً إلى ضمير ما فيه الألِفُ واللامُ، جازَ فيه النَّصْبُ على الأصل من المفعوليَّةِ، والجرُّ بالإضافةِ تخفيفاً[1]، خِلافاً للمُبرِّد[2] فيما أُضِيفَ إلى ضمير ما فيه الألِفُ واللامُ، فإنه لا يُجِيزُ فيه إلا النَّصْبَ، ويَرِدُ عليه قولُ الشَّاعر:

الوُدُّ أَنْتِ المُسْتَحِقَّةُ صَفْوِهِ مِنّي وَإِنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكِ نَوَالاَ[3]

رُوِيَ بجرِّ « صَفْوِهِ » وهو مُضَافٌ إلى ضميرِ ما فيه الألِفُ واللامُ وهو « الوُدُّ »، وسَوَاءٌ أُرِيدَ باسم الفاعل الماضي أم المستقبلُ أم الحالُ؛ لأنه بالألِفِ واللامِ، فإذا قُلْتَ: مَرَرْتُ بالضَّارِبِ الرَّجُلَ، وبالضَّارِبِ غُلاَمَ الرَّجُلِ، وهذا الرَّجُلُ أنا ضَاربٌ غلامَهُ، جاز في « الرَّجُل » و« غلامَ الرجل » و« غلامَه » النَّصْبُ على المفعولية، والجرُّ على[4] الإضافةِ، خِلافاً للمُبرِّدِ فيما ذُكِرَ .

فإن كان المعمولُ غيرَ ما ذُكِرَ، نحو أن يكونَ مُضمَراً أو مُعَرَّفاً بالعَلَمية نحو: الضَّارِبُ زَيداً، أو بالإشَارةِ نحو: الضَّارِبُ هذا، أو مُضَافاً إلى واحدٍ منهما نحو: الضَّارِبُ غلامَ زَيدٍ، أو الضَّارِبُ غلامَ هذا. فإنْ كان مُضمَراً فسيأتي .

---

(١) قال سيبويه: « وذلك قولك: هذا الضاربُ زيداً... وكذلك: هذا الضاربُ الرجلَ، وهو وجه الكلام، وقال قومٌ من العرب تُرضَى عربيَّتُهم: هذا الضاربُ الرجلِ ... » الكتاب ١/١٨١-١٨٢.

(٢) انظر: شرح الجمل ١/٥٥٦، والتذييل والتكميل ٣/٢١٥-٢١٦، وارتشاف الضرب ٣/١٨٧، والمساعد ٢/٢٠٣، والهمع ٤/٢٧٥ .

(٣) من الكامل، ولم أهتد إلى قائله، والشاهد في: شرح التسهيل ٣/٨٦، والتذييل والتكميل ٣/٢١٥، والمساعد ٢/٢٠٣، وأوضح المسالك ٣/٩٥، والتصريح ٢/٢٩، والهمع ٤/٢٧٤ .

(٤) قوله « على » مكرر في الأصل .

وإن كان مُعَرَّفاً بما ذُكِرَ، فلا يجوزُ في المسألة إلا النَّصْبُ[١]، خِلافاً للفرَّاءِ[٢]، فإنه أجَازَ فيه الجرَّ على الإضافة، وإنما جاز هنا / النَّصْبُ ولم يَجُز الجرُّ؛ لأنَّ الجرَّ إنما هو [٤٨/ب] بالحَمْلِ على « الحسَنِ الوَجْهِ » ولا يُضَافُ « الحسَنُ » إلى عَلَمٍ، ولا إشَارةٍ، ولا إلى مُضَافٍ إلى واحِدٍ منها، فزَالَ الشَّبَهُ، فلَمْ يَصِحَّ الحَمْلُ، قال ابنُ مالك[٣]: ولا مُستَنَدَ للفرَّاءِ في جَوَازِ الجرِّ مِنْ نَثْرٍ ولا نَظْمٍ، وله منَ النَّظَرِ حَظٌّ؛ إذْ لَهُ أنْ يقولَ: لَمَّا كانت الإضافةُ أوَّلاً للتَّخفيف، دخَلَت الألِفُ واللامُ ثانياً لقَصْدِ التَّعْريف؛ لأنَّ الصِّفَةَ كانت مع الإضافةِ نَكِرَةً، فلَمْ يمتَنِعْ أنْ تُعَرَّفَ بالألِفِ واللام. هذا خُلاصَةُ ما ذَكَرَهُ .

فإنْ كانَ المعمولُ ضميراً، فَفِيه ثلاثةُ مَذَاهبَ:

الأول: لسيبويهِ[٤] والأخفشِ[٥] والمبرِّدِ[٦] في أحَدِ قَوليه أنَّهُ في مَحَلِّ نَصْبٍ لا غَيرُ؛ لأنَّ الضَّميرَ فَرْعُ الظَّاهِرِ، ولو جُعِلَ الظَّاهِرُ في مكانه، لم يَجُزْ فيه إلا النَّصْبُ نحو: هذا الضَّارِبُ زَيداً .

---

(١) قال سيبويه: « وذلك قولك: هذا الضاربُ زيداً، فصار في معنى: هذا الذي ضَرَبَ زيداً، وعَمِلَ عملَه؛ لأن الألف واللام منعتا الإضافة، وصارتا بمنزلة التنوين » الكتاب ١/١٨١-١٨٢، وانظر معاني القرآن للأخفش ١/٩٠ .

(٢) الأصول ٢/١٤ قال ابن السراج: « وحُكِيَ لنا عنه أنه قال: وليس من كلام العرَب، إنما هو قياسٌ ... » وانظر: شرح المفصل ٢/١٢٢، وشرح التسهيل ٣/٨٦، وشرح الكافية ١/٢٨١، والتذييل والتكميل ٣/٢١٥، وارتشاف الضرب ٣/١٨٧ .

(٣) شرح التسهيل ٣/٨٦ .

(٤) ما في الكتاب عكس ما نسب إلى سيبويه هنا، إذ جعل الوجه في قولك: (هم الضاربوك وهما الضارباك) الجر، ويلاحظ أن سيبويه لم يفرق بين المجموع والمفرد، وفي الأصول ١/١٤: « فقال - أي المبرد - : نحو قول سيبويه: إن هذه الحروف يعني حروف الإضمار قلّت وصارت بمنزلة التنوين؛ لأنها على حرف، كما أن التنوين على حرف، فاستخفوا أن يضيفوا إليها الفاعل؛ لأنها تصير في الاسم كبعض حروفه » .

(٥) في شرح المفصل ٢/١٢٤: « وكان أبو الحسن الأخفش فيما حكاه عنه أبو عثمان الزيادي يجعلُ المضمرَ إذا اتصل باسم الفاعل في موضع نصب على كل حال » وانظر شرح التسهيل ٣/٨٦ .

(٦) المقتضب ١/١٩٥، ٣٨٣، ٣٩٨، ونقله عنه ابن السراج في الأصول ٢/١٥ .

الثاني: للرُّمَّاني[١] والزَّمَخْشَرِيِّ[٢] والمبرِّدِ[٣] في أحد قَوليه أنه في مَحَلِّ جَرٍّ .

الثالث: للفرَّاءِ أنَّهُ يَجُوزُ فيه النَّصْبُ والجَرُّ جَرْياً على أصْلِهِ في إجْرَاءِ سَائرِ المعارفِ مُجرَى ما فيه الألِفُ واللامُ .

هذا حُكْمُ اسمِ الفاعل بالألِفِ واللامِ إذا كان مُفرَداً أو مُكَسَّراً أو مجمُوعاً بالألِفِ والتَّاءِ.

فإن كان مثنى أو مجمُوعاً بالواو[٤] والنون، فلا يخلو المعمولُ أن يكونَ ظاهِراً أو مُضمَراً، فإن كان ظاهِراً، جازَ فيه النَّصْبُ والجرُّ، سَواءٌ كان نكِرَةً أم مَعرِفَةً، بأيِّ جِهَةٍ تعرَّفَ، تقولُ في النكِرَةِ: هذان الضَّاربان رَجُلاً، بالنَّصْب، والضَّارِبَا رَجُلٍ، بالخفْضِ، قال الشَّاعرُ:

إنْ يَغْنَيَا عَنِّيَ المُسْتَوطِنَا عَدَنِ ... فَإنَّني لَسْتُ يوماً عَنْهُمَا بِغَنِي[٥]

وتقولُ: هؤلاءِ الضَّارِبُونَ رَجُلاً بالنَّصْبِ، والضَّارِبُو رَجُلٍ بالجرِّ، وتقولُ في المَعْرِفَةِ: هذان الضَّارِبانِ الرَّجُلَ بالنَّصْبِ، والضَّارِبَا الرَّجُلِ بالجر، وهؤلاءِ / الضَّاربونَ الرَّجُلَ [٤٩/أ] بالنَّصْبِ، والضَّاربُو الرَّجُلِ بالجرِّ، وهو الأكثرُ، قرأَ أكثَرُ القُرَّاءِ: ﴿ وَالمُقِيمِي

---

(١) في شرح المفصل ١٢٤/٢: « وقيل: إنه رأيٌ لسيبويه، وقد حكاه الرماني في شرح الأصول » وانظر في مذهب الرماني أيضاً: شرح التسهيل ٨٦/٣، وشرح الكافية ٢٨٤/١، وارتشاف الضرب ١٨٨/٣، والمساعد ٢٠٤/٢، والهمع ٢٧٥/٤.

(٢) المفصل ١٠٥ - ١٠٦ . قال ابن مالك: « الظاهر أصل والمضمر نائب عنه، ولا ينسب إلى النائب ما لا ينسب إلى المنوب عنه، فمذهب الزمخشري في هذا ضعيف » .

(٣) الأصول ١٤/١، وقد أخبَرَ ابنُ السَّرَّاجِ أن أبا العباس رَجَعَ عن رأيه هذا .

(٤) في الأصل: « بالألف » وهو خطأ .

(٥) من البسيط، و لم أهتد إلى قائله، والبيت في شرح التسهيل ٨٥/٣، والتذييل والتكميل ٢١٥/٣، والمساعد ٢٠٢/٢، والتصريح ٢٩/٢، والهمع ٢٧٤/٤ .

الصَّلَوٰةِ﴾(١) بجرِّ «الصَّلاة»، وقال الشَّاعرُ:

لَيسَ الأَخِلاَّءُ بِالمُصْغِي مَسَامِعِهِمْ إِلَى الوُشَاةِ وَلَو كَانُوا ذَوِي رَحِمِ(٢)

فإنْ نَصَبْتَ، فَلَكَ إثبَاتُ النُّونِ، كمَا تَقَدَّمَ في المُثُلِ، ولكَ حَذْفُهَا لِطُولِ الصِّلَةِ؛ لأنَّ الأَلِفَ واللامَ مَوصُولَةٌ، قال الشاعرُ:

قَتَلْنَا نَاجِياً بِقَتِيلِ عَمْرٍو وَخَيرُ الطَّالِبِي التِّرَةَ الغَشُومُ(٣)

رواهُ ابنُ جنّي(٤) بِنَصْبِ «التِّرَةَ»، ويكونُ حَذف النُّونَ لِطُولِ الصِّلَةِ، والغَشُومُ: خَبَرُ «خَيْرُ». قالَ الآخَرُ:

الحَافِظُو عَورَةَ العَشِيرَةِ لاَ يَأْتِيهِم مِنْ وَرَائِنَا وَكَفُ(٥)

---

(١) سورة الحج: من الآية: ٣٥، وهي قراءة السبعة، ويُقرأُ شاذاً بنصبها. انظر مختصر الشواذ: ٩٥، وإعراب القراءات الشاذة: ١٣٨/٢ - ١٣٩ .

(٢) من البسيط، ولم أهتد إلى قائله، انظر: شرح التسهيل ٨٥/٣، والتذييل والتكميل ٢١٥/٣، والمساعد ٢٠٢/٢، والتصريح ٢٩/٢، والهمع ٢٧٤/٤ .

(٣) البيت من الوافر، وقد ورد العجز منه في حماسة البحتري: ٣٠ بصدر مختلف مع عدة أبيات منسوبة إلى الوليد بن عقبة بن أبي مُعَيط، وصدرُه فيها:

لكَ الويلاتُ أوردْنَا عليهِ

وكذلك ورد في أمالي القالي ٣١٦/١ مع عدة أبيات منسوبة إلى عبد الرحمن بن زيد، وصدره فيها:

غَشُومٌ حينَ يُبصَرُ مُستَقَادُ

وانظر التنبيه على الأمالي ٩١-٩٢، والشاهد في: المحتسب ٨٠/٢، وشرح التسهيل ٧٢/١، واللسان (غشم، حلم)، والهمع ١٦٨/١ .

(٤) في المحتسب ٨٠/٢ .

(٥) من المنسرح، وقد نُسِبَ هذا البيت إلى عدد من الشعراء، وهو في ملحقات ديوان قيس بن الخطيم ٢٣٨، وانظر كلام المحقق في نسبته ص: ١١٤-١١٥، وقد نص العلامة البغدادي رحمه الله في الخزانة ٢٧٥/٤، على أنه لعمرو بن امرئ القيس الخزرجي الجاهلي، جد عبد الله بن رواحة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، يخاطب مالك بن عجلان، وانظر كلام البغدادي في نسبة البيت ص: ٢٨٢-٢٨٣ من هذا الجزء .

بنَصْبِ «عَورَةَ»، والوَكَفُ: العَيْبُ، ويُرْوَى: نَطَفُ، بالنُّونِ المفتوحَةِ وهوَ التُّهْمَة.

وقَرَأَ الحسَنُ وبَعْضُ رُوَاةِ أبي عَمْرٍو[1] ﴿ وَالْمُقِيمِي الصَّلَوٰةَ ﴾، وإنْ جَرَرْتَ فَلاَ بُدَّ مِنْ حَذْفِ النُّونِ؛ لأنَّهَا بمنزلةِ التَّنوينِ، ولا يَثْبُتُ التَّنوينُ معَ الإضافة.

فالحاصِلُ أنَّكَ إنْ أَثْبَتَّ النُّونَ، فلَيسَ إلاَّ النَّصْبُ، وإنْ حَذَفْتَهَا، جَازَ النَّصْبُ على أنَّ حَذْفَ النُّونِ لتخفيفِ الصِّلَةِ، فَكَأَنَّهَا لَمْ تُحْذَفْ، وجَازَ الجَرُّ على أنَّ النُّونَ حُذِفَتْ للإضافةِ، فهي غيرُ مَوجودةٍ لا في اللَّفْظِ ولا في التَّقديرِ.

فإنْ كان المعمُولُ ضَميراً نحو: الضَّاربَاكَ والضَّاربُوكَ، لَزِمَ حَذْفُ النُّونِ، وجَازَ النَّصْبُ والجَرُّ بِلَحْظَيْنِ مختلِفَيْنِ عندَ سيبويهِ[2] والجمهورِ، فمَنْ نَصَبَ، جَعَلَ حَذْفَ النُّونِ لطُولِ الصِّلَةِ، ومَنْ جَرَّ، جَعَلَ حَذْفَهَا للإضافة.

وذَهَبَ الجَرْميُّ والمازنيُّ[3] والمبرِّدُ[4] إلى أنه في مَوضِعِ جَرٍّ فقط، ودليلُهُم: أنَّ حَذْفَ

والشاهد في: الكتاب ١/١٨٦، ٢٠٢، وشرح أبياته ١/٢٠٥، وفرحة الأديب ١٦٦، وإصلاح المنطق ٦٣، وتهذيبه ١٧٤، وأدب الكاتب ٣٢٤، والمقتضب ٤/١٤٥، والإيضاح ١٧٥، وإيضاح شواهده ١/١٦٧، وغيرها، والقصيدة كاملة في جمهرة أشعار العرب ٢/٦٧٣.

(١) تنظر القراءة في مختصر الشواذ ٩٥، والمحتسب ٢/٨٠، والمحرر الوجيز ١٠/٢٧٩، والبحر المحيط ٦/٣٦٩.

(٢) الكتاب ١/١٨٧. وانظر شرحه للسيرافي ١/٣٥٩ (مخطوطة دار الكتب ١٣٦ نحو)، وشرحه للرماني ١/٤٤٥ (رسالة دكتوراه).

(٣) جاء في حاشية الكتاب ١/١٨٨ ما نصه: «وقد جاء بعد هذا الشاهد [أي قول الشاعر: ولم يرتفق والناس محتضرونه ....] في الأصل: (وذكر أبو عثمان والزيادي أن الأخفش كان يقول: لا يكون الكاف في «الضارباك» إلا في موضع نصب؛ لأنَّ المضمرَ لا يمكن معه إظهار النون، فهو يعاقب، مثل الواحد، والجرمي والمازني لا يرونه إلا مجروراً، وهو مذهب أبي العباس» ا.هـ. وانظر شرح الكتاب للرماني ١/٤٤٥ (رسالة دكتوراه).

ولم يتعرض المؤلف هنا إلى رأي الأخفش القائل: إنه في محل نصب لا غير. انظر: الانتصار: ٨٥ (مطبوع)، وشرح الكتاب للسيرافي ١/٣٥٩ (مخطوطة دار الكتب ١٣٦ نحو)، وشرحه للرماني ١/٤٤٥ (رسالة دكتوراة).

ينظر: البسيط ٢/١٠٤٨، والملخص: ٣٠٣، وارتشاف الضرب ٣/١٨٨، والمساعد ٢/٢٠٤. وانظر كتاب (أبو عمر الجرمي) ص: ١٨٣.

النُّونِ أصلُهُ أن يكونَ للإضافةِ / لا للطُّولِ، فيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ علَى الأصْلِ . [٤٩/ب]

ونَقَلَ ابنُ مالكٍ[1] الإجمَاعَ على جَوازِ النَّصْبِ والجَرِّ، فإنْ أرَادَ إجماعَ الأكْثَرِينَ، فَبَيِّنٌ، وإن أرادَ إجمَاعَ النَّحْوِيِّينَ كُلِّهِم، فقدْ خَالَفَ مَنْ ذكَرْنَاهُ .

وأما إثباتُ النُّونِ معَ الضَّميرِ، فلا يجوزُ إلا ضرورةً، قالَ الشَّاعرُ:

هُمُ القَائِلُونَ الخَيْرَ وَالآمِرُونَـهُ ... إِذَا مَا خَشُوا مِن مُحْدَثِ الأَمْرِ مُعْظَمَا[2]

وتأوَّلَ المُبَرِّدُ[3] هذا بأنْ قالَ: الهاءُ في « الآمِرُونَهُ » هَاءُ السَّكْتِ، وليسَتْ بضميرِ مَفعُولٍ به، وأُجريَ الوَصْلُ مُجْرَى الوَقْفِ، قالَ ابنُ عُصْفُورٍ[4]: والأَولى أنْ يُقَالَ: إنَّ الهاءَ هنَا مفعُولَةٌ، لا هاءُ السَّكْتِ؛ لأنَّكَ إذا جَعَلْتَهَا مفعُولَةً كَانَ فيه ضرورةٌ واحدةٌ، وهي إثباتُ النون، وإذا جَعَلْتَهَا للسَّكْتِ، كَانَ فيه ثلاثُ ضروراتٍ: إجرَاءُ الوَصْلِ مُجرَى الوَقْفِ، وإلحاقُ هاءِ السَّكْتِ في المُعْرَبِ، وتحريكُ هاءِ السَّكْتِ .

فإنْ قلْتَ: فما الفَرْقُ بينَ المعمُولِ إذا كانَ ظاهِراً جازَ معَهُ إثباتُ النُّونِ، وبينَهُ إذا

---

(٤) يبدو أن أبا العباس قد رجع عن رأيه هذا، وأخذ برأي سيبويه، حيث نقل عنه ابنُ ولاد في الانتصار: ٨٥ (المطبوع) قولَه: « ولكن القول كما قال سيبويه في أن الوجه فيه أن يكون جراً، ويجوز أن يكون نصباً في قول مَن قال:

الحَافِظو عَورَةَ العَشِيرةِ ...

والقول ما قال محمد بن يزيد، وهو مذهب سيبويه » .

(١) شرح التسهيل ٨٦/٣ .

(٢) من الطويل، قال سيبويه عن هذا البيت: « وزعموا أنه مصنوع » ، وانظره في الكتاب ١٨٨/١، ومعاني القرآن للفراء ٣٨٦/٢، والكامل /٤٦٨، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢١٤، وشرح المفصل ١٢٥/٢، وضرائر الشعر: ٢٧، وشرح الجمل ٥٥٩/١، وشرح التسهيل ٨٤/٣، والبسيط ١٠٥٠/٢، وارتشاف الضرب ١٨٨/٣، والخزانة ٢٦٦/٤، ٢٦٩ . ومُعظَم: اسم مفعول، وهو الأمر الذي يعظم دفعه. ويروى: « إذا ما خشوا من معظم الأمر مفظعا.

(٣) الكامل ٤٦٨/١ – ٤٦٩، وانظر البسيط ١٠٥٠/٢ .

(٤) انظر: ضرائر الشعر: ٢٨ مع اختلاف العبارة .

كَانَ مُضْمَراً لم يَجُزْ؟

فالجوابُ: أنَّ النونَ تَلْحَقُ الاسمَ بعدَ كَمَالِهِ لِتَفْصِلَهُ عَمَّا بَعْدَهُ، فهو يَطْلُبُ الانفصالَ، والضميرُ يَطْلُبُ الاتصالَ بما قَبْلَهُ، فلَمْ يُمْكِن الجمْعُ بينَهُمَا؛ لما في ذلكَ مِنَ التَّدَافُعِ، فَلَزِمَ حَذْفُهُ لذلك[١].

٥ فإن كانَ اسمُ الفاعِلِ مُجَرَّداً عن الألفِ واللامِ، فلا يَخلُو أنْ يُرَادَ به الماضِي أو الحالُ أو الاستقبالُ، فإن أُريدَ به الماضي، لم يَعمَلْ على الصَّحيحِ، وتَجِبُ الإضافةُ، ويصيرُ مَعرِفَةً بالإضافةِ إنْ أُضِيفَ إلى مَعْرِفَةٍ،وقد تَقَدَّمَ ذلك[٢]،وسواءٌ كانَ اسمُ الفاعل مُفْرَداً أو مثنًى أو مجمُوعاً، وما بعدَهُ ظاهِرٌ أو مُضمَرٌ، تقُولُ: هذا ضارِبُ / زَيدٍ أمسِ، [٥٠/أ] وضارِبُكَ، وضارِبَا زيدٍ، وضارِبَاكَ، وضارِبُو زيدٍ، وضارِبُوكَ، كلُّ ذلك بالجرِّ على الإضافة، فالتنوينُ والنُّونُ ساقِطَان لها . ١٠

فإنْ كانَ بمعنى الحالِ والاستقبالِ، فلا يخلُو المعمُولُ أن يكونَ ظاهراً أو مُقَدَّراً، فإن كانَ ظاهراً، جازَ فيه النَّصْبُ مُطْلَقاً، والجرُّ إنْ لم يُفصَلْ بينَهُمَا، وسواءٌ كانَ المعمُولُ نَكِرَةً أم مَعرِفَةً بأيِّ وَجْهٍ مِنْ وُجُوهِ التَّعريف، وسواءٌ كانَ اسمُ الفاعِلِ مُفْرَداً أو مثنًى أو مجمُوعاً تقولُ: هذا ضارِبٌ رَجُلاً، بالنَّصْبِ، وضارِبُ رَجُلٍ، بالجرِّ، وضارِبَان رَجُلاً، وضارِبَا رَجُلٍ، وضارِبُونَ رَجُلاً، وضارِبُو رَجُلٍ، وكذلك إذا كانَ المعمُولُ مَعْرِفَةً مِنْ أيِّ المعارِفِ كانَ، يَسقُطُ التنوينُ والنونُ معَ الإضافةِ، ويَثْبُتَانِ مَعَ النَّصْبِ، ولا تَسْقُطُ النُّونُ معَ النَّصْبِ إلا في شذوذٍ، كقرَاءةِ أبي السَّمَّالِ العَدَوِيِّ[٣]: ﴿لَذَائِقُوا ١٥

---

(١) هذا من كلام ابن هشام الخضراوي نقله عنه أبو حيان في التذيل والتكميل ٢١٦/٣ .

(٢) انظر: ما سبق صفحة: ١٤٧ .

(٣) هو قَعْنَبُ بنُ أبي قَعْنَبٍ العَدَوِيُّ البصري، كان إماماً في العربية، له اختيار في القراءة شاذ عن العامة، رواه عنه أبو زيد الأنصاري، توفي في حدود الستين ومائة. أخباره في: غاية النهاية ٢٧/٢، وبغية الوعاة ٢٦٥/٢.

العَذَابَ﴾[١] بنَصْبِ « العذابَ » مـعَ سُقوط النـونِ مِـن «لَذَائِقُـوا» . وقـرأَ غـيرُهُ: ﴿وَغَـيْرُ مُعْجِزِي اللهَ﴾[٢] بنَصْـبِ الجلالـة، معَ حَـذْفِ النـون مِـن « مُعْجِـزي »، وقُـرِئَ: ﴿إِنَّـا مُرْسِلُوا النَّاقَةَ﴾[٣] بنَصْبِ « الناقة ». وقال الشَّاعرُ:

وَمَسَـــامِيحُ بِمَا ضُـــنَّ بِـــهِ حَابِسُو الأَنْفُسَ مِن سُوءِ الطَّمَعْ[٤]

بنَصْبِ « الأَنْفُسَ ». وقال الآخَرُ:

يَقُولُونَ ارْتَحِلْ فَتَرَى قُرَيشاً وَهُمْ مُتَكَنِّفُو البَيْتَ الحَرَامَا[٥]

بنَصْبِ « البَيْتَ » فهذا كلُّهُ شَاذٌّ لا يُقَاسُ عليه .

فإن فُصِل بينَ اسمِ الفـاعلِ ومعمُولـهِ، تَعيَّـنَ النَّصْـبُ، وامتَنَعَـت الإضافـةُ؛ لأنّـه لا

---

(١) سورة الصافـات: مـن الآيـة: ٣٨، وتنظـر القـراءة في: مختصـر الشـواذ ١٢٧، والمحتسـب ٨١/٢، والبحر المحيط ٣٥٨/٧ .

(٢) سورة التوبة: من الآية:٢، ٣. ورَوَى هذه القراءةَ أبـو زيـد عـن أبي السَّمَّال أو غـيره. المحتسـب ٨٠/٢ .

(٣) سورة القمر: من الآية: ٢٧، وقد ذكرها العكبري في إعراب القراءات الشواذ ٥٣٣/٢، ولم أقف على قارئها، لكن يبدو أنه أبو السمال صاحبُ القراءتين السابقتين .

(٤) البيت من الرمل، وهو لسُويد بن أبي كـاهل اليشـكري، (شـاعرٌ متقدمٌ، مـن مخضرَمـي الجاهليـة والإسلام، عدَّهُ ابنُ سلاَّم في الطبقة السادسة وقرنـه بعنـترة. أخبـاره في: طبقـات فحـول الشـعراء ١٥٢/١، والأغاني ١٠٢/١٣، والخزانة ١٢٥/٦) .

والبيت في ديوانه: ٢٦٩، وشعره: ٦٦٢ (ضمن ديوان بني بكر)، وروايته: « حاسِرُو الأنفسَ عـن سوء .. » ، وهو من قصيدة طويلة في المفضليـات ١٩٠، وانظـر شـرحها لابـن الأنبـاري ٣٩٤، وشـرحها للتبريزي ٨٨٨/٢. وانظر الشاهد في: المحتسـب ٨٠/٢، وشـرح التسـهيل ٧٣/١، والتذييل والتكميل ٢١٤/٣ . ومساميح: جمع مسمح ومسماح، من السماحة . .

(٥) من الوافر، ولم أقف على قائله، والشاهد في: ضرائر الشعر: ١٠٧، والتذييـل والتكميـل ٢١٤/٣، وارتشاف الضرب ٣٠١/٣ .

يُفصَلُ بينَ المضافِ والمضافِ إليه، قالَ الله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً﴾(١)

فإنْ جاءَ الجرُّ معَ الفَصْلِ فهوَ شَاذٌّ، ويكونُ ممَّا وقعَ فيه الفصلُ بين المضافِ والمضافِ / إليه، فمِنْ ذلك قراءةُ مَنْ قَرَأَ: ﴿مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ﴾(٢) بنَصْبِ «وَعْدَه» [٥٠/ب] وخَفْضِ «رُسُلِهِ» بإضافةِ اسمِ الفاعل، ومنه قولُ الشَّاعِر:

رُبَّ ابْنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مَشْمَعِلْ
طَبَّاخِ سَاعَاتِ الكَرَى زَادِ الكَسِلْ(٣)

بخفضِ «زَادِ» على الإضافة، ووقعَ الفَصْلُ بـ«ساعاتِ الكَرَى» وهو منصُوبٌ بالكَسْرَة، والمشْمَعِلُّ: المبَادِرُ إلى الشَّيء.

فإنْ كانَ المعمُولُ ضميراً، فلا يخلُو أن يكونَ مُنفصِلاً أو متَّصِلاً، فإن كانَ مُنفصِلاً تعيَّنَ النَّصْبُ كقولكَ: الدِّرْهَمُ زَيدٌ مُعطِي عَمْرو إيَّاهُ، فإنَّ الجَرَّ بالإضافةِ لا يكونُ إلاَّ معَ الاتِّصَالِ، والاتِّصَالُ هُنَا غيرُ مُمْكِنٍ، ومنهُ قولُ الشَّاعِرِ:

لاَ تَرْجُ أو تَخْشَ غَيرَ الله إنَّ أَخاً وَاقِيكَهُ الله لاَ يَنْفَكُّ مَأْمُونَا(٤)

---

(١) سورة البقرة: من الآية: ٣٠.

(٢) سورة إبراهيم: من الآية: ٤٧، وتنظر القراءة في معاني القرآن للزجاج ١٦٨/٣، والكشاف ٣٠٨/٢، والمحرر الوجيز ٢٦٦/٨، والبحر المحيط ٤٣٩/٥. وقد أجاز بعض المتأخرين الفصل بين المضاف والمضاف إليه في بعض المسائل، كما في هذه القراءة. انظر: أوضح المسالك ١٨٢/٣.

(٣) بيتان من الرجز لجُبَار بن جزء بن ضرار، ابن أخي الشَّمَّاخِ الشَّاعرِ المشهور، ونُسبَا في بعض المصادر إلى الشَّمَّاخِ نفسِه، والأول منهما في ديوانه: ٣٨٩. والشاهد في: الكتاب ١٧٧/١، وشرح أبياته ١٣/١، ومعاني القرآن للفراء ٨٠/٢، والكامل ٢٥٨/١، والإيضاح ٢١٠، وإيضاح شواهده ٢٢٩/١، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٧٥-١٧٦، وأمالي ابن الشجري ١٩٠/١، ٥٧٦/٢، وشرح المفصل ٤٦/٢، وشرح الجمل ٥٤٩/٢، ٦٠٥، وشرح التسهيل ٨٥/٣، والخزانة ٢٣٣/٤، ويُروَى: «زَادَ الكَسَلْ» بالنصب، وعليها يَفُوتُ الاستشهادُ.

(٤) من البسيط، ولم أقف على قائله، وانظره في شرح التسهيل ١٥٣/١، ٨٤/٣، والتذييل والتكميل ٢١٤/٣، والمساعد ٢٠١/٢، والمقاصد النَّحْوِيَّة ٣٠٨/١، والتصريح ١٠٧/١.

فالهاءُ في « وَاقِيكَهُ » ضميرٌ غيرُ مُتّصِلٍ باسمِ الفاعل، فهو مَوضِعُ نَصْبٍ لا غيرُ .

فإنْ كانَ الضَّميرُ مُتّصلاً نحو: زَيدٌ ضَارِبُكَ، فَمَذْهَبُ سيبويهِ[1] والمحقِّقِينَ أنَّه في محلِّ جَرٍّ بالإضافةِ، سواءٌ كان اسمُ الفاعلِ مُفْرَداً أو مثنّىً أو مجموعاً؛ لأنَّ التنوينَ والنُّونَ قد سَقَطَا[2]، وسقوطُهُمَا معَ الظَّاهِرِ الذي هو الأصلُ يُوجِبُ الجَرَّ على الإضافةِ، فمَعَ المُضْمَرِ الذي هو الفَرْعُ أَوْلَى .

وذهَبَ الأخفَشُ وهِشَامٌ[3] إلى أنَّ الضَّميرَ في محلِّ نَصْبٍ؛ لأنَّ المقتضِي للمفعوليَّة بَاقٍ وهو اسمُ الفاعلِ، فيُحمَلُ علَى مَا يَقتضِيهِ العامِلُ، واعتَذَرَا عن سُقُوطِ التّنوينِ والنُّونِ: بأنَّهُ يُمْكِنُ اتِّصَالُ الضَّميرِ بالعامِلِ لا للإضافَةِ .

والصَّحيحُ عندَهُم مَذْهَبُ سيبويهِ؛ لأنَّ حَمْلَ الفَرْعِ على الأَصْلِ هو الجاري على القَواعِدِ، ومَا ادَّعَاهُ الأخفَشُ وهشَامٌ خِلافُ الأَصْلِ؛ لأنَّ الأصْلَ في سُقُوطِ التنوينِ والنونِ الإضافةُ، لا تَمْكِينُ اتّصالِ الضَّميرِ.

ولا يجوزُ ظهورُ / التَّنوينِ ولا النُّونِ معَ الضَّميرِ المتَّصِلِ، فَلاَ يُقَالُ: ضَارِبُنْهُ[4]، [٥١/أ] بإثباتِ التَّنوينِ، ولا ضَارِبَانِهِ، ولا ضَارِبُونَهُ، بإثبات النُّونِ فيهمَا إلا شَاذاً[5]، خلافاً لهشَامٍ[6]، فإنه يَرَى جَوازَ إثباتَ التّنوينِ والنُّونِ معَ الضَّميرِ المتَّصلِ؛ لأنَّهُ عندَهُ في مَوضِعِ نَصْبٍ، فَلا يَضُرُّ ظُهُورُ التّنوينُ والنُّونُ عندَهُ، فَمِمَّا استدَلَّ بِهِ قَولُ الشَّاعرِ:

---

(١) الكتاب ١/١٨٧ .

(٢) في الأصل: « سطا » .

(٣) ينظر: شرح المفصل ٢/١٢٤، وشرح التسهيل ٣/٨٣، والبسيط ٢/١٠٤٨، والتذييل والتكميل ٣/٢١٤، وارتشاف الضرب ٣/١٨٦، والمساعد ٢/٢٠١، والهمع ٥/٨٣ .

(٤) أصل « ضاربُنْهُ » : ضاربٌ، فلما اتّصلَ الضميرُ، كُتِبَ التنوينُ نوناً .

(٥) انظر: المحتسب ٢/٢٢٠ .

(٦) انظر رأيه في: شرح الكافية ١/٢٨٣، والتذييل والتكميل ٣/٢١٤، وارتشاف الضرب ٣/١٨٧، والمساعد ٢/٢٠١، ونتائج التحصيل ٢/٥٧٧ .

وَمَا أَدْرِي وَظَنِّي كُلُّ ظَنٍّ أَمُسْلِمُنِي إِلَى قَوْمِي شَرَاحِي[١]

فقال: « أَمَسْلِمُنِي » بإثبات التَّنوين[٢]. وقال الآخَرُ:

أَلاَ فَتًى مِنْ سَرَاةِ النَّاسِ يَحْمِلُنِي وَلَيسَ حَامِلَنِي إِلاَّ ابْنُ حَمَّالِ[٣]

---

(١) البيت من الوافر، قال البغدادي في شرح أبيات المغني ٥٧/٦: « لم أقف على قائله، ولا على تتمته»، وذكر أبو حيان في تذكرة النحاة ٤٢٢ عن أبي محمد الأعرابي (الأسود الغندجاني) في كتابه « زلاتُ العلماء » نسبة هذا البيت مع أبيات أخرى إلى يزيدَ بنِ مخرِّمٍ الحارثي، ونقَلَ عنه قولَه - يتهمُ الفرَّاءَ - : « دمَّر الفراءُ على هذا البيت، وغيَّرَ ضربَهُ ليَجْعَلَ (أَمُسلِمُني) باباً من أبواب النحو ...». وأصل هذا ما جاء في إعراب القرآن للنحاس ٤٢٣/٣ قال: « وأما البيت الذي أنشده الفراء فالقول فيه ما حكاه أبو إسحاق، قال: أنشدنا محمد بن يزيد: « أأسلمني » ... » وانظر معاني القرآن للزجاج ٣٠٥/٤، وفيه: « أيسلمني » .

وعقَّبَ البغدادي على كلام الغندجاني فقال: « وأنا لا أقبل هذه الحكاية، فإن الفراءَ أجلُّ من أن يُذكَرَ بمثل هذه النقيصَةِ، ومَنْ هُوَ أبو محمد حتى يفتريَ على الفراءِ، ويُنقَلَ كلامُهُ ويُقْبَلَ ؟» ونقلَ السيوطيُّ في شرح شواهد المغني ٧٧٠/٢، كلامَ الأسود الغندجاني، وأَقَرَّهُ .

ويزيد بن محمد وقيل: بن مخرم الحارثي، هو شاعرٌ جاهلي كثير الشعر، يعرف بـ (ابن فكهة) وهي جدته أم أبيه. انظر: معجم الشعراء ٤٩٤. وانظر الشاهد في: معاني القرآن للفراء ٣٨٦/٢، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٨٠، والمحتسب ٢٢٠/٢، والمقرب ١٣٨، والتذييل والتكميل ٢١٤/٣، والمغني ٤٥٠، والمقاصد النَّحْويَّة ٣٨٥/١، والهمع ٢٢٥/١، ونتائج التحصيل ٥٧٦/٢ . وشراحي: أراد شراحيل، فحذف اللام على جهة الترخيم في غير النداء، قال أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ٤٢٣/٣: « وهذا من أقبح الضرورات » .

(٢) يرى ابن مالك رحمه الله أن النون هنا هي نون الوقاية لحقت الصفة تشبيهاً بالفعل، وليست تنويناً، كما نص المؤلف، وعليه أغلب النحويين . انظر: شرح التسهيل ١٣٨/١ .

(٣) من البسيط، وقائله أبو محلِّم التميمي السَّعدي، واسمه: محمد بن هاشم بن عوف، أعرابي زاوية، كان أحفظ الناس، وأعلمهم بالشعر واللغة، توفي سنة ٢٤٨هـ .أخباره في معجم الشعراء ٤٢٨، والفهرست ٦٩ . والشاهد في: الكامل ٤٦٧/١، والإنصاف ١٢٩/١، والتذييل والتكميل ٢١٤/٣، والخزانة ٢٦٥/٤، ٣٩٦/٥. ويروى: (وليس يحملني) وعليها يفوت الاستشهاد .

فقال: « حامليٍ» بإثبات التّنوين. وقال الآخَرُ:

وَلَيسَ بِمُغْيِيني وَفِي النَّاسِ مُمْتِعٌ رَفِيقٌ إِذَا أَعْيَـا عَلَيَّ رَفِيـقُ(١)

فقال: «بمعييني» بإثبات التّنوين. وقال الآخَرُ:

هَلِ اللهُ مِنْ سَرْوِ العَلاةِ مُرِيحُني وَلَمَّا تَقَسَّمْنِي النِّبَارُ الكَوَانِسُ(٢)

فقال: (مريحني) بإثبات التنوين. وقال الآخر:

وَلَمْ يَرْتَفِقْ وَالنَّاسُ مُحْتَضِرُونَهُ جَمِيعاً وَأَيدِي الْمُعْتَفِينَ رَوَاهِقُهْ(٣)

فقال: « محتضرونه» بإثبات النُّون. وهذا كُلُّهُ عندَ الجمهورِ ضَرُورَةٌ لا يُقَاسُ علَيه.

فإنْ قُلْتَ: قد ظَهَرَ مِمّا تقَدَّمَ أنَّ الضميرَ المتَّصلَ باسم الفاعلِ، لا يَجُـوزُ فيـه إلا الجـرُّ بالإضافة على الصَّحيح، وقد أجَازُوا أنْ تقولَ: المُحْسِنُ زَيدٌ كائنُهُ، والمُحْسِنُ زَيدٌ كائِنٌ

(١) من الطويل، ولم أقف على قائله، والشاهد في: شرح الجمل ٥٥٩/١، وشرح التسهيل ١٣٨/١، وشواهد التوضيح ١١٨، والتذييل والتكميل ٢١٤/٣، وشرح الأشموني ١٢٦/١ . ويروى عجزه: « رفيقٌ إذا أعيا رفيقٌ وممتعُ» .

(٢) من الطويل، ولم أهتد إلى قائله، وهو في معاني الفراء ٣٨٦/٢، والمعاني الكبير ٦٧٧/٢، وضرائر الشعر ٢٧، وارتشاف الضرب ٢٧١/٣ . وسرو العلاة: اسم موضع (معجم البلدان ٢١٧/٣)، والنِّبارُ: جمع نِبْر، وهي دوية شبيهة بالقراد (اللسان ـ نبر)، وفي الأصل كتبت: (البنان) .

(٣) من الطويل، قال المبرد في الكامل ٤٦٨/١: إنه مصنوع، وهو في الكتاب ١٨٨/١، والنكت عليه ٢٩٥/١، والمسائل الحلبيات ٣٢١، والتبصرة ٢٢٤/١، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢١٥، وشرح المفصل ١٢٥/٢، وشرح الجمل ٥٥٩/١، وشرح التسهيل ٨٤/٣، والتذييل والتكميل ٢١٤/٣، والخزانة ٢٧١/٤ . والارتفاق: الاتكاء على المرفق، والمعتفون: الذين يطلبون المعروف والإحسان، يقال: عفوته؛ أي: أتيته أطلب معروفه، والرواهق: جمع راهقة، من رهِقَه ـ من باب تعب ـ إذا غشيه وأتاه، ورهقه بمعنى أدركه وقرب منه أيضاً. (الخزانة) ، يقولُ: غشيَتْهُ المعتَفُون (وهم السائلون) واحتضَرَه الناسُ جميعاً للعطاء، فجلَسَ لهم جلوسَ متصـرِّفٍ متبـذِّلٍ، غـيرَ مُرتفـقٍ مُتَوَدِّعٍ .

وعند المبرد في الكامل ٤٦٨/١-٤٦٩ أن الهاء في « محتضرونه » هاءُ السكت، فأجراها في الوصل مجراها في الوقف، وشبهها بهاء الكناية لثباتها في الوصل فحرَّكها. قال الأعلم: « وكلا الوجهين بعيد ». تحصيل عين الذهب ١٥٧، وانظر النكت ٢٩٥/١ .

إِيَّاهُ، فقد اتَّصَلَ الضميرُ باسم الفاعل، وجازَ فيه الوجهَان: الاتِّصالُ على الإضافة، والانفصَالُ على المفعُوليَّةِ ؟

فالجوابُ: أنَّ كَلامَنَا فيمَا تقدَّمَ إنَّمَا هُو في الضَّميرِ الذي هُو مفعولٌ بِهِ، والضَّميرُ / [٥١/ب] في هذه المسألَةِ خَبَرُ «كان» ، فهُوَ ذُو وَجْهَين؛ فَمَنْ وَصَلَهُ وَجَرَّهُ بالإضافة، فَلِشَبَهِهِ بالضَّمير المفعُولِ، ومَنْ فَصَلَهُ، فَلِكَونِهِ في الأَصْلِ خَبَراً، والله أعلَمُ .

المسألة الثامنة: في تقديم معمول اسم الفاعل عليه:

وهو في ذلكَ كالفِعْلِ، فحيثُ يجوزُ تقديمُ المعمُولِ على الفعلِ، يجوزُ تقديمُهُ على اسمِ الفاعل، وقد تقَدَّمَ ما يَمْنَعُ التَّقديمَ في باب المفعُولِ(١)، فتقولُ: هذا زَيداً ضَارِبٌ، كمَا تقولُ: هذا زَيداً يَضْرِبُ، إذ لا مَانِعَ منَ التَّقديمِ، ولا يجوزُ في مثل: أَضَارِبٌ زَيدٌ عَمْراً: عَمْراً أَضَارِبٌ زَيدٌ، كما لا يجوزُ في مثل: أَيَضْرِبُ زَيدٌ عَمْراً: عَمْراً أَيَضْرِبُ زَيدٌ، إلاَّ أنَّ اسمَ الفاعلِ له خصائِصُ دونَ الفِعلِ، تمنَعُ مِنْ تقدِيمِ مَعْمُولِهِ، لا بُدَّ مِنَ الكلامِ عليهَا، فنَقُولُ:

لا يخلَو اسمُ الفاعل أَنْ يكونَ بالألف واللامِ، أو لا، فإنْ كانَ بالألف واللامِ، فلا يخلُو المعمُولُ أنْ يكونَ مفعُولاً صريحاً أو ظرْفاً أو مجروراً :

فإنْ كانَ مفعُولاً صريحاً، فلا يجوزُ التَّقديمُ، فلا يُقالُ في قولكَ: هذا الضَّاربُ زَيداً: هذا زَيداً الضَّارِبُ؛ لأنَّ الألفَ واللامَ موصولةٌ، و«ما» في حَيِّزِ الموصُولِ لا يَتَقَدَّمُ عليه.

فإنْ كان ظرْفاً أو مجروراً، ففي تقَدُّمِهِ عليه خِلافٌ، فإذا قُلْتَ: هذا الضَّارِبُ زَيداً في الدارِ، فمِنْهُم مَنْ لَمْ يُجَوِّزْ تقديمَهُ(٢)، فلا يُقالُ: هذا في الدَّارِ الضَّارِبُ زَيداً؛ لأنَّ

---

(١) ذكره المصنف في السفر الثاني من هذا الشرح ، وهو في الجزء المفقود منه .

(٢) وهم البصريون. انظر: اللامات للزجاجي: ٥٨، وإعراب القرآن ٢/ ٣٢٠، والمسائل البغداديات: ٥٥٣،

الألفَ واللامَ مَوصُولةٌ، ومنهُم مَنْ أجازَ[١]؛ لأنَّ الظرفَ والمجرورَ يُتَّسعُ فيهمَا مَالَمْ يُتَّسعْ في غيرهِمَا[٢].

فإنْ كانَ بغيرِ ألِفٍ ولامٍ، فلا يخلُو أن يكونَ مجروراً بالإضافةِ، أو بحرفِ جرٍّ، فإنْ كانَ مجروراً بالإضافة فلا يخلُو المضَافُ أنْ يكونَ «غَير» / أو «جِدّ» أو «حَقّ»[٣] أو [٥٢/أ] «أوَّل»، أو غيرَ ذلك من الأسماء، فإنْ كان واحداً مِمَّا ذُكِرَ، فَمِنَ النَّحْوِيِّينَ مَنْ أَجَازَ التَّقديمَ[٤]، ومنهُم مَنْ مَنَعَ، فتقولُ على مَنْ جَوَّزَ: هذا زَيداً غيرُ ضاربٍ، الأصلُ: هذا غيرُ ضاربٍ زَيداً، وتقولُ في الباقي على جِهَةِ التَّقديمِ: هذا زَيداً جِدُّ ضَارِبٍ، وهذا زَيداً حَقُّ ضَارِبٍ، وهذا زَيداً أَوَّلُ ضَارِبٍ، والصَّحيحُ المَنْعُ[٥].

فإنْ كانَ المضافُ غيرَ هذهِ الأربعة[٦] فلا يجُوزُ التَّقدِيمُ، لا تقولُ في قولكَ: «جاءَني غُلامُ مُلازِمٍ بَابَكَ»: جاءَني بَابَكَ غُلامُ مُلازِمٍ؛ لأنَّهُ يلزَمُ منه الفَصْلُ بينَ اسمِ الفاعل ومعمُولِهِ بالمضاف وهو الغلام، بخلافِ الأربَعَةِ المتقدِّمَةِ، فإنَّ المضافَ فيهَا عينُ المضَافِ إليه في المعْنَى، فَكَأنَّكَ لَمْ تَفْصِلْ بشَيءٍ، وقِيلَ: إنَّما جازَ التَّقديمُ في هذه المواضِعِ وإنْ كانَ الظَّاهِرُ عَدَمَ الجوازِ؛ لأنَّهَا في معْنَى كَلامٍ لا يَمْتَنِعُ فيهِ تقدِيمُ المعمولِ، فحُمِلَتْ على ما هُوَ في معنَاهَا، فقولُكَ: هذا زَيداً غيرُ ضَارِبٍ، إنما جازَ فيه تقدِيمُ «زَيدٍ» وإنْ كانَ فيه الفَصْلُ بينَ العاملِ والمعمولِ بالمضَافِ؛ لأنَّهُ في مَعْنَى ما لا فَصْلَ فيه، ألاَ تَرَى أنَّ المعْنَى: هَذا زَيدا[٧] تَارِكٌ دونَ ضَرْبٍ، وكذلكَ قولُكَ: هَذا زَيداً حَقُّ ضَارِبٍ؛ هو

---

(١) انظر مجالس ثعلب ٢٠٧/١، والغرة لابن الدهان ١٩٨/٢ (مخطوط).

(٢) شرح الجمل ٥٥٥/١.

(٣) في الأصل: «أحق».

(٤) انظر الارتشاف ١٨٩/٣.

(٥) انظر: التذييل والتكميل ٢١٨/٣، وارتشاف الضرب ١٨٩/٣.

(٦) في الأصل: (الثلاثة).

(٧) في الأصل: (زيد).

في مَعْنَى: هَذا زَيداً ضَارِبٌ حَقّاً، وكذلكَ الباقي .

فإنْ كانَ اسمُ الفاعلِ مجروراً بحرفٍ، فلاَ يخلُو أنْ يكونَ زائِداً أو غيرَ زائدٍ، فإنْ كانَ زائداً نحو: ليسَ زَيدٌ بضَارِبٍ عَمْراً، فالمشهُورُ جوازُ التَّقديمِ، فتَقولُ: ليسَ زَيدٌ عَمْراً بضَارِبٍ، وحُكِيَ عن أبي العبَّاسِ المَنْعُ[1]، فإنْ كانَ غيرَ زائدٍ نحو: مَرَرْتُ بضَارِبٍ زَيداً، لَمْ يَجُز التَّقديمُ.

وأمَّا غيرُ المجرور فإنْ كانَ خبرَ مُبتَدأٍ وليسَ في المبتَدَأِ ما يقتضِي التَّصديرَ، جازَ تقديمُ المعمولِ، فتقولُ في «هذا ضَارِبٌ زَيداً»: زَيداً هذا ضَارِبٌ، فإنْ كانَ في المبتَدَأِ ما يقتَضِي التَّصديرَ نحو: لَزَيدٌ ضَارِبٌ / عَمْراً، مُنِعَ التَّقديمُ؛ لأنَّ لامَ الابتداءِ لا يَتَقدَّمُ ما بَعْدَهَا علَيهَا . [٥٢/ب]

فإنْ كان اسمُ الفاعلِ قد رَفَعَ ظاهِراً سَبَبِيّاً نحو: زَيدٌ ضَارِبٌ أَبُوهُ عَمْراً، فالبصْرِيُّونَ والكِسَائِيُّ[2] يَجيزُونَ تقديمَ المعمولِ على المبتَدَأِ، والفرَّاءُ[3] يَمنَعُ، فإن احتَوَتْ الجُمْلَةُ على مُبْتَدَأَينِ والثَّاني مِنْ سَبَبِ الأوَّلِ، واسمُ الفاعلِ خَبَرٌ عن الثَّاني نحو: زَيدٌ أَبُوهُ ضَارِبٌ عَمْراً، فالبَصريُّونَ يُجيزُونَ تقديمَ المفعولِ على المبتَدَأِ الأوَّلِ، فيقولُون: عَمْراً زَيدٌ أَبُوهُ ضَارِبٌ، والكِسَائِيُّ والفرَّاءُ[4] يمنَعَان التَّقديمَ. فإنْ عُطِفَ اسمُ فَاعلٍ علَى فَاعِلٍ آخَرَ، وجُعِلاَ خَبَراً عن تَثْنِيَةٍ نحو: الزَّيدَانِ ضَارِبٌ عَمْراً وَمُكْرِمُهُ، وكذلكَ لو عُطِفَ أكثَرُ مِن اثنَين، وَجَعَلْتَ الجميعَ خَبَراً عن جَمْعٍ نحو: الزَّيدُون مُكْرِمٌ عَمْراً ومُوَقِّرُهُ ومُعِينُهُ، فالمنصُوصُ أنَّهُ لا يجوزُ تقديمُ المفعُولِ على اسمِ الفاعلِ، فلا يُقالُ: الزَّيدانِ عَمْراً ضَارِبٌ ومُكْرِمُه، وكذلك في الجَمْعِ، قالُوا: لأنَّ الفعْلَ لا يَصِحُّ هنا لو قُلْتَ: هذانِ يَضْرِبُ زَيداً ويُكرِمُهُ، لم يَجُزْ .

---

(١) التذييل والتكميل ٢١٨/٣، وارتشاف الضرب ١٨٩/٣ .

(٢) انظر: المرجعين السابقين .

(٣) انظر: المرجعين السابقين .

(٤) انظر: المرجعين السابقين .

المسألة التاسعة: في تابع معمول اسم الفاعل:

وهذه المسألةُ قد أجْحَفَ بها ابنُ مالك في « التسهيل »(١) فلَمْ يَذْكُرْ مِنَ التَّوابِعِ إلاَّ العطفَ، ولم يذكُرْ منه إلاَّ حكمَهُ مع اسمِ الفاعل الذي فيه الألِفُ واللامُ، وقد أحْكَمَ ابنُ عُصفُورٍ هذه المسألَةَ في « المقرَّب »(٢) ، وَذَكَرَ حكمَهَا بالنسبَةِ إلى التَّوابِعِ وإلى اسمِ الفاعِلِ على اختلافِهِ، ونحنُ نذكُرُها على نحو ذلكَ فنقولُ:

معمولُ اسمِ الفاعلِ لا يخلُو أن يكونُ مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً :

فإن كانُ مرفوعاً فليس في تابعِهِ إلاَّ الرفعُ، تقولُ: مَرَرْتُ برَجُلٍ قائِمٍ أبُوهُ الكريمُ نَفْسُهُ وعَمْرٌو،فـ« أبُوهُ » فاعِلٌ بـ« قائِم »،و« الكريمُ » نعتُهُ،و« نَفْسُهُ » تأكيدٌ له،و«عَمْرٌو» معطوفٌ عليه، وهي كلُّها مرفوعةٌ؛ لأنَّها تابعةٌ لمرفوعٍ، / ولا مَوضِعَ لهذا المرفوعِ . [٥٣/أ]

فإنْ كان منصُوباً نحو: هذا ضَارِبٌ عَمْراً، فمَذْهَبُ البصريِّينَ أنه لا يُتبَعُ إلا على اللَّفْظِ، تقولُ: هذا ضَارِبٌ عَمْراً الكريمَ نفسَهُ وزَيداً، بالنَّصْبِ في جميعِ ذلك، وأجازَ الكوفيُّونَ والبغداديُّونَ(٣) الخفضَ في التَّابعِ على تَوَهُّمِ إضافَةِ « ضارِبٍ» إلى « عَمْرٍو » ، واستدَلُّوا علَى ذلكَ بقولِ امرئِ القَيسِ:

وَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ مِن بَينِ مُنْضِجٍ صَفِيفَ شِوَاءٍ أو قَدِيرٍ مُعجَّلِ(٤)

وجْهُ الدليل: أنَّ « صَفيفَ » منصوبٌ بـ« مُنضِجٍ » وأن « قديراً » مخفوضٌ بالعطف على توهُّمِ الخفْضِ في « صَفيف » بإضافة « مُنضِجٍ » إليه، إذ تصحُّ إضافتُهُ إليه، ورُدَّ: بأن

---

(١) التسهيل: ١٣٨ .

(٢) المقرَّب ١٣٩-١٤٠ .

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٤٦/١، وشرح القصائد السبع الطوال: ٩٧ ـ ٩٨، والتذييل والتكميل ٢١٧/٣، وارتشاف الضرب ١٨٩/٣، والمساعد ٢٠٦/٢ .

(٤) من الطويل، في ديوانه: ٢٢، وهو من معلقته، وينظر: شرح القصائد السبع الطوال ٩٧، وشرحها للنحاس ١٨٣/١، وانظر الشاهد في: شرح التسهيل ٣٨٦/١، والتذييل والتكميل ٢١٧/٣، والمساعد ٢٠٦/٢ ، وشرح أبيات المغني ١٣/٧ .

المنصوبَ باسم الفاعل لا مَوضِعَ له من الإعـرابِ يُخَـالِفُ لفظَـهُ، فيُعطَـفُ علَيـه، بـل لفظُهُ ومَوضِعُهُ واحِدٌ، وشيءٌ آخَرُ: أنَّ العطفَ علـى توهُّـمِ الخفـضِ في المعطـوفِ عليـه مختَصٌّ بالضرورة كقولِهِ:

مَشَائِيمُ لَيسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً ... وَلاَ نَاعِبٍ إلاَّ بِبَـيْـنٍ غُرَابُـهَا[(١)]

فعَطَفَ « ولا ناعِبٍ » بالخفضِ على تَوَهُّـمِ دخـول البـاء في « مُصلِحِين » ؛ لأنَّ خـبرَ ليس يكثُرُ فيه الجرُّ بالباء .

وللبصريين في بيتِ امرئِ القيسِ تـأويلاتٌ أصحُّهَـا: أنـَّه على حـذْفِ مُضـافٍ معطُوفٍ على « مُنضِـجٍ » التقديـر: مِـنْ بَـينِ مُنضِجِ صَفيفَ شِـواءٍ أو مُنضِجَ قَديـرٍ[(٢)]، وتكونُ «أو» بمعنى الواو؛ لأنَّ مخفوضَ «بَينَ» لا يُعطَفُ عليه إلا بالواو، ولا يستقيمُ المعْنَى إلا بتقدير هذا المضافِ؛ لأنَّكَ لو لم تُقَدِّرْهُ لَلَزِمَ منـه أن تكـونَ البَيْنِيَّـةُ في معمُـولِ اسـمِ الفاعل، فيكونُ التقديرُ: مِنْ بَينِ مُنْضِجٍ أَحَدَ هذين، وليس المعنى عليه، وإنما المعنى على / أنَّ البينيَّةَ إنما هي في الطُّهاةِ، فيَستَلْزِمُ حَذْفَ المضَافِ كمَا تقَدَّمَ . [٥٣/ب]

الثاني مـن التـأويلات: أنَّ « قديـراً » مخفُـوضٌ بـالعطف على الجِـوار، وهـذا تـأويلٌ بعيدٌ[(٣)].

---

(١) البيت للأخوص الرِّيـاحي، واسمه: زيـد بـن عمـرو بـن عتـاب التميمي، شاعرٌ إسـلامي فـارس. والأخوص ـ بالخاء المعجمة ـ الغائر العينين، وينسب هذا البيت إلى الفـرزدق، ولم أجده في طبعـة ديوانه التي بين يـدي. والشـاهد في: الكتـاب ١/١٦٥، ٣/٢٩، وشـرح أبياتـه ١/٧٤، وإصـلاح المنطـق ١٥١، وتكملـة الإيضـاح ٤٨٢، وإيضـاح شـواهده ٢/٨٦٥، والخصـائص ٢/٣٥٤، والإنصاف ١/١٩٣، وشرح التسهيل ١/٣٨٥، والخزانة ٤/١٥٨ وغيرها مـن المصـادر، ويـروى: «ولا ناعبًا» وعليها يفوت الاستشهاد .

(٢) إيضاح الشعر: ٣٨٢ .

(٣) قال أبو حيان: « ولا حجة في ذلك... لأنه يمكـن حمله على منضـج على تقدير محـذوف، أي: ومنضج قدير، فحذف وجعله كالثابت؛ لتقدم ذكره » التذييل والتكميل ٣/٢١٧ .

الثالث: أنه مَعطوفٌ على «شِوَاء»[(١)]. ورُدَّ: بأنه يلزَمُ منه ما تقَدَّمَ من أنَّ البَيْنِيَّةَ تكونُ في معمولِ اسمِ الفاعلِ، والمعنى أنَّ البَيْنِيَّةَ إنما هي في الطُّهَاة، كما تقَدَّمَ. والطُّهَاةُ: جمْعُ طَاهٍ، وهو الطَّبَّاخُ، والصَّفيفُ: ما صُفَّ من اللَّحْمِ لِيُشْوَى.

فإن كان المعمولُ مجروراً، فإن كان اسمُ الفاعل مما لا يَعمَلُ، فلا يكونُ التَّابعُ إلا مجروراً لا غيرُ؛ لأنَّ المجرورَ إذ ذاكَ لا مَوضِعَ له؛ لأنَّ الإضافةَ مَحْضَةٌ، فلا يُنوَى معها النَّصْبُ، تقولُ: مرَرْتُ بضَارِبِ زَيدٍ العاقلِ أبي عبدِ الله نفسِهِ أَمْسِ، فتَخْفِضُ بعدَهُ التَّوابعَ لا غيرُ.

فإن كان اسمُ الفاعلِ مما يَعمَلُ، فلا يخلُو المجرورُ أن تُتْبِعَهُ بنَعْتٍ أو تأكيدٍ أو عَطْفِ بيَانٍ أو عَطْفِ نَسَقٍ أو بَدَلٍ، فإن أتْبَعْتَهُ بنَعْتٍ أو تأكيدٍ أو عَطْفِ بَيَانٍ، جَازَ فيه وجهان: الخَفْضُ على اللَّفْظِ، والنَّصْبُ على الموضِعِ، فتقُولُ: مرَرْتُ بضَارِبِ زَيدٍ العاقلِ نَفْسِهِ أبي عبدِ اللهِ، بخفْضِ ذلك كلِّهِ على لَفْظِ «زَيد»، ونَصْبِهِ على الموضِعِ، أما الخفْضُ فبَيِّنٌ، وأمَّا النَّصْبُ فلأنَّهُ الأصلُ، والخفْضُ تخفيفٌ منه.

فإن أتبعْتَه بعطْفِ نسَقٍ أو بدلٍ، فلا يخلُو اسمُ الفاعل أن يكونَ بالألِفِ واللامِ أوْ لا، فإنْ لم يكنْ فيه ألِفٌ ولامٌ، فإنْ أتبعْتَه ببَدَلٍ لم يَجُزْ فيه إلا الخفْضُ حَمْلاً على اللفظِ، فتقولُ: مرَرْتُ بضَارب زَيدٍ أخِيكَ، لا يجوزُ في «أخيك» إلا الخفْضُ بالحمْلِ على لفْظِ «زَيد»، ولا يجوزُ النَّصْبُ بالحمْلِ على مَوضِعِهِ؛ لأنَّه وإنْ كان / في محلِّ [٥٤/أ] نَصْبٍ، فإنَّ البدَلَ على تقديرِ تَكرَارِ العامِلِ، والغَرَضُ أنَّ العامِلَ هنا اسمُ فاعلٍ غيرُ مُنَوَّنٍ، فلَو قَدَّرْتَهُ مع المنصوب لكانَ التقديرُ: مرَرْتُ بضَارِبِ زَيدٍ ضَارِبِ أخَاكَ، فكان اسمُ الفاعل غيرُ المنوَّنِ يَعمَلُ النَّصْبَ، وذلك لا يجوزُ، فإن جاءَ منصُوباً حُمِلَ على إضمارِ فِعْلٍ، التقديرُ: يَضْرِبُ أخَاكَ.

---

(١) قال أبو حيان: «وهذا ليس بشيء؛ لأن البينية إنما هي في الطهاة لا في معمول اسم الفاعل ...» التذييل والتكميل ٢١٧/٣.

فإن أتبعْتَه بعَطْفِ نَسَقٍ، جَازَ حَمْلُهُ على اللفْظِ اتّفاقاً، تقولُ: مَرَرْتُ بضَاربِ زَيدٍ وعَمْرٍو، بخفض «عمرو» على لفْظِ «زيد». وفي نصْبِهِ حمْلاً على الموضِعِ خِلاَفٌ؛ منهم مَنْ جَوَّزَهُ[(١)] بناءً على أنَّ العاملَ في المعطُوفِ خلافُ العامِلِ في المعطُوف عليه، وإذا كان العامِلُ في المعطُوف خلافَ العامِلِ في المعطُوف عليه، فلا يَلزَمُ منه عَمَلُ اسمِ الفاعلِ وهو غيرُ مُنَوَّنٍ، إذ العاملُ خلافُهُ، فيكونُ مُنَوَّناً، ومنهم مَنْ مَنَعَ[(٢)]، وهو الصحيحُ، بناءً على أنَّ العامِلَ في المعطُوف هو العامِلُ في المعطوف عليه بوَسَاطَةِ حرفِ العَطْفِ، فيلزَمُ منه إذا عَطَفْتَ على الموضِعِ أنْ تُعْمِلَ اسمَ الفاعل وهو غيرُ مُنَوَّنٍ في المعطوف، فإنْ جاء ما ظاهرُهُ ذلك، كان على إضمارِ فِعْلٍ، أي: ويَضربُ عَمْراً .

فإنْ كان اسمُ الفاعل فيه الألِفُ واللامُ، فلا يخلُو أن يكونَ مُثنًى أو مجموعاً بالواو والنون، أو لا، فإنْ كان مُثنًّى أو مجموعاً بالواو والنُّون، جاز فيه الخفْضُ على اللفْظِ، والنَّصْبُ على المَوضِعِ[(٣)]، تقولُ: هذان الضَّارِبا زَيدٍ أخيكَ وعَمْرٍو، بخفض «الأخ» و«عمرو» ونصبِهِما، وسواءٌ في ذلك كونُ المعمول مُعرَّفاً بالألِفِ واللام، أو الإضافة إلى ما هُمَا فيه، أو لا يكونُ كذلك، وإنما جاز هنا الحمْلُ على الموضِعِ؛ لأنَّ اسمَ الفاعل إذا قُدِّرَ مع التابِعِ، جاز أنْ يَعمَلَ فيه النَّصْبَ لأجْلِ حذْفِ / النُّون . [٥٤/ب]

---

(١) كالأعلم . انظر: التذييل والتكميل ٢١٧/٣، وارتشاف الضرب ١٨٨/٣، والمساعد ٢٠٧/٢.

(٢) وهذا مذهب سيبويه رحمه الله، قال: «وإن شئت نصبت على المعنى، وتضمر له ناصباً، فتقول: هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً». انظر: الكتاب ١٦٩/١، والمراجع السابقة .

(٣) وذهب إليه ابن عصفور والأبذي. انظر: المقرب ١٣٩، وشرح الجمل ٥٥٥/١، وشرح الجزولية للأبذي ٤٧/٢ (مخطوط). وعقّبَ أبو حيان على رأي شيخه الأبّذي فقال: «وما أجازه من النصب لا يجوز؛ لفقد المحرز لموضع النصب» التذييل والتكميل ٢١٧/٣، ويراجع: ارتشاف الضرب ١٨٩/٣، والمساعد ٢٠٧/٢ .

فإنْ لم يكن[1] اسمُ الفاعل مُثنّى ولا مجموعاً بالواو والنون، فلا يخلُو التابعُ أن يكونَ مُعرَّفاً بالألِفِ واللامِ، أو مضافاً لما هُمَا فيه، أو إلى ضميرِ مَا هُمَا فيه، أو غيرِ ذلك، فإنْ كان مُعرَّفاً بشيءٍ ممَّا ذُكِرَ، جازَ في التابعِ الخفْضُ على اللفظِ، والنَّصْبُ على الموضِعِ، فتقولُ في العطْفِ: هذا الضَّارِبُ الرجُلِ والغلامَ، وهذا الضَّارِبُ الرجُلِ وصاحِبَ الغلام، وهذا الضَّارِبُ الرجُلِ وغلامِهِ، ومن ذلك قولُهُ:

الوَاهِبُ المِائةِ الهِجَانِ وَعَبْدِهَا[2]

فهذه المعطوفاتُ كلُّها يجوزُ فيها الخفْضُ على لفظ المعطوف عليه، والنَّصْبُ على الموضع؛ لأنكَ لو قدَّرْتَ العامِلَ مع المعطوف لَصَحَّ، ألا ترى أنَّكَ لو قلْتَ: هذا الضاربُ الغلامَ، والضاربُ صاحبَ الغلام، والضاربُ غلامَهُ، و «الواهِبُ عبدَهَا» لَصَحَّ ذلكَ كلُّهُ .

وتقولُ في البدَل: هذا الضاربُ الغلامَ الرجُلَ الصالحَ، وهذا الضاربُ الرجُلَ صاحبَ الغلامِ، وهذا الضاربُ الرجُلَ يدَهُ، فـ«الرجلَ الصالحَ» و«صاحبَ الغلامِ» و«يدَهُ» يجوز فيها الخفْضُ على اللفظ، والنَّصْبُ على الموضع؛ لأنَّ البدَلَ على تقدير تَكرارِ العامِلِ، ولو قدَّرْتَ العامِلَ معَهَا كلِّهَا جازَ .

فإن كان التابعُ غيرَ مُعَرَّفٍ بشيء مما ذُكِرَ، فلا يخلو أن يكونَ عطفَ نَسَقٍ أو بدلاً، فإن كان عطفَ نَسَقٍ نحو: هذا الضاربُ الرجُلِ وعَمْراً، فسيبويهِ[3] يُجيزُ فيه الجرَّ على

---

(١) في الأصل: «يكون» .

(٢) صدر بيت من الكامل، وهو للأعشى في ديوانه ٧٩، وعجزه:

عُوذاً تزجّي خلفَها أطفالَها

والشاهد في الكتاب ١/١٨٣، والنكت عليه ١/٢٩٢، والمقتضب ٤/١٦٣، والأصول ١/١٣٤، ٣٠٨، والمقرب ١٤٠، وشرح التسهيل ٣/٨٧، والهمع ٤/٢٧٥، والخزانة ٤/٢٥٦ ، وعوذاً: حديثات النتاج، وتزجي: تدفعها برفق .

(٣) الكتاب ١/١٨٢، قال سيبويه: «ومن قال: هذا الضاربُ الرجُلِ، قال: هو الضاربُ الرجُلِ وعبدِ الله» .

اللفْظِ، والنَّصْبَ على الموضع، أما النَّصْبُ فَبَيِّـنٌ؛ لأنـَّكَ لـو قـدَّرْتَ العـامِلَ لجـازَ أنْ تَنصِبَ «عَمْراً»، وأما الجرُّ فَمُشْكِلٌ؛ لأنَّكَ لو قـدَّرْتَ العامِلَ لقُلْتَ: الضارِبُ عَمْرٍو، وذلك لا يجوزُ، وحجَّةُ سيبويهِ: أنه يَجوز في المعطوف ما لا / يَجوزُ في المعطـوف [٥٥/أ] عليه[١].

وذهَبَ المبرِّدُ أنه يَجوزُ[٢] النَّصْبُ ولا يَجوزُ الجرُّ[٣]، قال ابنُ عُصفورٍ[٤]: ومَذهبُ المبرِّدِ هو الصَّحيحُ؛ لأنَّ الأصلَ في المعطوف أن لا يَجوزَ فيه إلا ما يَجـوزُ في المعطـوف عليه، وما جاء خارجاً عن ذلك حُفِظَ و لم يُقَسْ عليه لشُذُوذِهِ .

فإنْ كان بدَلاً فاتَّفَقَ البصريون على أنه لا يَجـوزُ فيـه إلا النَّصْبُ على المَوضِعِ لا غَيرُ، فإذا قلْتَ: مرَرْتُ بالضَّاربِ الرجُلِ عَمْـراً، لم يَجُـزْ في «عَمْـرٍو» إلا النَّصْـبُ علـى المَوضِعِ، ولا يَجوزُ الجرُّ على اللفظ؛ لأنَّ البدلَ على تقدير تكرار العَامِلِ، و«الضَّـارِبُ» لا يَجوزُ إضافتُهُ إلى «عَمْرٍو» ، وما جاء ممَّا ظاهرُهُ الجرُّ فهـو عَطْـفُ بَيَـانٍ لا بَـدَلٌ نحـو قوله:

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ ... عَلَيهِ الطَّيرُ تَـرْقُبُهُ وُقُـوعَا[٥]

---

(١) قال الرضي: «ومذهب سيبويه قويٌّ إذ قد يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع ؛ لأن القبحَ فيـه ليس بظاهر، بل يظهرُ بالتقدير» شرح الكافية ٢٨٤/١ .

(٢) هكذا في الأصل «يجوز» ، والأولى أن يقول: يجب النصب؛ لأن قولـه: «يجـوز النصب» يوحـي بجواز شيء آخر .

(٣) واختاره ابن السراج في الأصول ٣٠٨/٢، وانظر: شرح المفصل ٧٣/٣، وشرح التسهيل ٨٧/٣، وشرح الكافية ٢٨٤/١، وارتشاف الضرب ١٨٩/٣، والمساعد ٢٠٦/٢-٢٠٧ .

(٤) شرح الجمل ٥٥٦/١، والمقرب ١٤٠، ولم أقف على تصحيحه لمذهب المبرد كما أشار المصنف ، قال ابن مالك في شرح التسهيل ٨٧/٣: «وهو عندي أصح القولين؛ لأن العـاطف كالقـائم مقـام العامل في المعطوف عليه» .

(٥) البيت من الوافر، وهو للمرار بن سعيد الفقعسي، في شعره: ٤٦٥ (ضمن شعراء أمويـون، القسـم الثاني) .

فـ«بِشْرٍ» بالجر عَطْفُ بَيَان من «البكريِّ»، لا بَدَلٌ .

قُلْتُ: هذا الذي قرَّرْناهُ على مذهب البصريين، وأمَّا الفرَّاءُ ومن أخَذَ بمذهبه، فيُجيزُ أن تقولَ: هذا الضَّارِبُ زَيدٍ، فعلى هذا يَجوزُ الجرُّ في «عَمْرٍو» على البَدَل في قولك: هذا الضَّارِبُ الرَّجُلِ عَمْرٍو، والله أعلمُ .

* * *

= والشاهد في: الكتاب ١٨٢/١، والنكت عليه ٢٩٢/١، وشرح أبياته لابن السيرافي ١٠٦/١، والرد عليه للغندجاني (فرحة الأديب): ٣٧، والأصول ١٣٥/١، وشرح المفصل ٧٢/٣، وشرح التسهيل ٣٢٧/٣، وارتشاف الضرب ٦٠٦/٢، والخزانة ٢٨٤/٤ . و(بشر): هو بشر بن عمرو بن مرثد، من بني بكر بن وائل، قتله رجل من بني أسد، ففخر المرار بقتله. (شرح أبيات سيبويه).

[اسم المفعول]

انتهى الكلامُ على اسمِ الفاعل، وبقِيَ الكلامُ على اسمِ المفعول، وهي:

٥ **المسألة العاشرة: في الكلام على اسم المفعول من أوجه:**

الأول: في حدِّه وصيغتِه:

أمَّا حدُّهُ فقال ابنُ الحاجب[1] فيه: هو ما اشتُقَّ من فِعْلٍ لِمَنْ وَقَعَ عليه.

فقولُهُ: «ما اشتُقَّ مِن فِعْلٍ» جِنْسٌ يشمَلُ اسمَ المفعول واسمَ الفاعل، والصفةَ المشَبَّهَةَ به، وغيرَ ذلك مما اشتُقَّ مِن الفِعل، وقولُهُ: «لمن وَقَعَ عليه» فَصْلٌ يُخرِجُ جميعَ ١٠ ما اشتُقَّ مِن الفِعل غيرَ اسمِ المفعول، ومعنى «لمن وَقَعَ / عليه»: أنَّكَ إذا قلْتَ: [٥٥/ب] مضرُوبٌ، إنما أُخِذَ من الفِعل ليوصَفَ به مَنْ وَقَعَ الضَّرْبُ عليه، وهو «زَيدٌ» مِن قولِكَ: ضرَبْتُ زَيداً.

قيلَ: لو قالَ: لِمَا وَقَعَ لكان أَولى[2]، لِيَعُمَّ العاقِلَ وغيرَ العاقِلِ؛ لأنَّ اسمَ المفعول لم يوضَعْ للشيء باعتبارِ أنه عاقلٌ، بل وُضِعَ لمعنًى واقِعٍ على ذاتٍ، عاقلةً كانت أو ١٥ غيرَ عاقلةٍ.

والجوابُ: أنه غَلَّبَ العاقلَ على غيرِ العاقل.

وأمَّا صيغتُهُ: فإن كان من الفعل الثلاثيِّ، فَعَلَى «مَفْعُول»، زادوا الميمَ في أوَّلِهِ، والواوَ قبلَ آخرِه، فَرْقاً بينَه وبينَ اسمِ المفعول مِنَ الزائدِ على الثلاثةِ، فإنَّكَ لو قُلْتَ:

---

(١) الكافية: ١٨٢.

(٢) هذا اعتراض أثاره الرضي في تعريف اسم الفاعل حيث قال: «الأولى أن يقول: (لِمَا قام)، وذلك لِمَا ذكرناه أن المجهولَ أمرُهُ يُذكَرُ بلفظة ما، ولعله قصد التغليب». انظر شرح الكافية له ٢/١٩٨، وشرحها للجامي (الفوائد الضيائية) ٢/١٩٥، ٢٠٢.

مُفْعَل بضمِّ الميمِ وفتحِ العينِ في الجميع، لالتَبَسَ اسمُ المفعولِ من الثلاثيِّ مع اسمِ المفعول من الزائد، فَفَرَقُوا بينهما.

فإنْ قُلْتَ: فلو فتَحُوا الميمَ من الثلاثيِّ وضمُّوهَا من الزائِدِ، لَحَصَلَ الفَرْقُ ؟

فالجوابُ: أنه كان يَلتَبِسُ بالمصدَرِ نحو:المَطْلَب بمعنى الطَّلَب، والمَدْخَل بمعنى الدُّخُول .

وإن كان مِنَ الفعلِ الزائِدِ على الثلاثة فصيغتُهُ على صيغة اسمِ الفاعل، غيرَ أنَّ ما قبلَ آخرِه مفتوحٌ، وهو في ذلك جارٍ على المضارِعِ المبنيِّ لما لم يُسَمَّ فاعلُهُ، فكما تقولُ: يُكْرَمُ بفتحِ الراء، تقولُ في اسمِ المفعول: مُكْرَمٌ بفتحِ الراء، وقد يُستغْنَى عن صيغةِ اسمِ المفعول الزائِدِ على الثلاثة بالصيغَةِ المبنِيَّةِ له مِنَ الثلاثيِّ، قالوا: مَزْكُومٌ ومَحْمُومٌ ومَحْزُونٌ، من «أُزْكِمَ» و «أُحِمَّ» و «أُحْزِنَ» ، استغْنَوا به عن مُزْكَمٍ ومُحَمٍّ ومُحْزَنٍ .

الوجه الثاني :

أنَّ الأَحكامَ التي تقدَّمَتْ في اسمِ الفاعل جاريةٌ في اسمِ المفعول، من اشتراطِ زَمَنِ الحال أو الاستقبال(١)، واشتراطِ الاعتِمَادِ، وأنه / يَعْمَلُ مُفْرَداً ومثَنًّى ومجمُوعاً [٥٦/أ] كاسمِ الفاعل، وأنه لا يُصَغَّرُ ولا يُوصَفُ قبلَ العَمَلِ، تقول: هذا مشروبٌ ماؤه، وممرورٌ به، ومكسوٌّ ابنُه جبَّةً، ومظنونٌ أبوه قائماً، ومُسَمًّى ابنُهُ زَيداً، ومُعلَّمٌ أبُوهُ عَمْراً ذَاهِباً .

ولا يتخلَّفُ اسمُ المفعول عن اسم الفاعِلِ في شيءٍ من الأحكام إلا في شَيْئَين:

الأول: في الجرَيَان، فإنَّ اسمَ الفاعل جَارٍ على المضارِعِ في الحركات والسَّكَنَات

---

(١) قال الرضي في شرح الكافية ٢/٢٠٤: « وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال أو الاستقبال في اسم المفعول، لكن المتأخرين كأبي علي ومن بعده، صرحوا باشتراط ذلك كما في اسم الفاعل » .

مُطْلَقاً، سواءٌ أكَانَ اسمُ الفاعل من فِعْلٍ ثلاثيٌّ أمْ أزْيَد، فضَارِبٌ جارٍ على يَضْرِبُ، ومُكْرِمٌ جارٍ على يُكْرِمُ، بخلاف اسمِ المفعول، فإنه لايَجري على المضارِعِ إلاّ إذا كان مِنْ فِعْلٍ زائدٍ على الثلاثة نحو: مُكْرَم بفتح الراء فإنه جارٍ على يُكْرَم بفَتح الراء أيضاً .

٥ أمّا إذا كان مِن فِعْلٍ ثلاثيٌّ، فلا يَجري على المضارِعِ نحو: مَضْرُوبٍ، ألا تَرَى أنه غيرُ جَارٍ على يُضْرَبُ، وإنما كان غيرَ جَارٍ؛ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ إرادَتِهِم الفَرْقَ بين صيغةِ اسمِ المفعول[1] مِنَ الفِعْلِ الثلاثي، وبين صيغتِهِ مِنْ غيرِ الثلاثي، فآثَرُوا وقوعَ الفَرْقِ على الجرَيَان؛ لأنَّ الجرَيَان قد حصَلَ في الجملة .

الثاني: أنه تجوزُ إضافةُ اسمِ المفعول إلى مَرفوعِهِ معنًى؛ لأنه مفعولٌ في الأصْل،

١٠ بخلاف اسمِ الفاعل، فإنه لا تَجوزُ إضافتُهُ إلى الفاعِلِ، لا تقولُ في «مررْتُ برَجُلٍ ضاربٍ أبوهُ عَمْراً»: مرَرْتُ برَجُلٍ ضاربِ أبيهِ عَمْراً، وقد تقدَّمَ ذلكَ[2]، وتقولُ في «مرَرْتُ برَجُلٍ مَضْرُوبٍ غُلاَمٌ شَتَمَهُ»: مَرَرْتُ برَجُلٍ مَضْرُوبِ غُلامٍ شَتَمَهُ، بخفضٍ على الإضافة، وسيأتي الكلامُ على هذه الإضافةِ في باب الصِّفَةِ[3]، وأنَّ الصَّحيحَ فيها أنّها من نَصْبٍ .

١٥ إذا تقرَّرَ هذا فنقولُ: اسمُ المفعول بالنَّظَرِ إلى إضافتِهِ إلى / مرفوعِهِ في المعنى، لا [٥٦/ب] يخلُو أن يكونَ ممَّا يتعدَّى إلى واحدٍ أو إلى أكثرَ، فإن كانَ ممَّا يتعدَّى إلى واحدٍ، فتَجُوزُ إضافتُهُ إلى مرفوعِهِ في المعنى، تقولُ: مرَرْتُ برَجُلٍ مَضْرُوبِ الظَّهْرِ، بخفض «الظَّهْر» على الإضافة .

فإنْ كانَ مما يتعدَّى إلى أكثرَ نحو: مررْتُ برَجُلٍ مَكْسُوٌّ الأبُ جُبَّةً، ومَظْنُونٍ

---

(١) في الأصل: « الفاعل » وهو خطأ .

(٢) ينظر صفحة ١٥٧ .

(٣) صفحة: ٢٨ .

الأخُ مُنْطَلِقاً، ومُعْلَمِ الغلامُ عَمْراً قائماً، فلا تَجوزُ إضافةُ اسمِ المفعول إلى ما بعدَهُ من المرفوع؛ لما يلزَمُ في ذلك من التدافُعِ؛ لأنه يَصيرُ مِن حيثُ الثاني، أو الثاني والثالث، حكمُه حكمُ اسمِ الفاعل الذي يتعدَّى إلى مفعولٍ به، ومِن حيثُ انجِرَارُ ما يَليه حكمُهُ حكمُ الصِّفَةِ المشبَّهَةِ، ويختلِفُ إذ ذاك حُكْمُهُ بالنَّظر إلى المنصوبات؛ لأنَّ المنصوبَ بالصِّفة له حُكْمٌ، والمنصوبَ باسم الفاعل له حُكْمٌ .

الوجه الثالث: فيما ينوب عن اسم المفعول :

ولا يخلُو اسمُ المفعول أنْ يكونَ مِنْ فِعْلٍ ثلاثيٍّ أو مِنْ أَزْيَدَ، فإنْ كان مِنْ فِعْلٍ ثلاثيٍّ فإنه يَنُوبُ عنه أحَدُ أربعةِ أشياءَ:

الأول: (فِعْل) بكسر الفاء وسكونِ العين نحو: ذِبْح وطِحْن وطِرْح ورِعْي، بمعنى مذبُوحٍ ومطحُونٍ ومطْرُوحٍ ومَرْعِيٍّ، الأصل: مَرْعُوي، قُلبت الواوُ ياءً وأُدغِمَت الياءُ في الياء .

الثاني: (فَعَل) بفتح الفاءِ والعينِ نحو: قَبَض وقَنَص ولَفَظ ولَقَط، بمعنى مقبُوضٍ ومقنُوصٍ وملفُوظٍ ومَلقُوطٍ .

الثالث: (فُعْلَة) بضمِّ الفاءِ وسكونِ العين نحو: أُكْلَة وغُرْفَة ولُقْمَة ومُضْغة، بمعنى مأكُولٍ ومغرُوفٍ ومَلقُومٍ وممضُوغٍ .

وهذه الثلاثةُ نيابتُهَا عن اسمِ المفعول بِقِلَّةٍ .

الرابع: (فَعِيل) نحو: جَرِيح وقَتِيل وصَرِيع ودَهِين ولَدِيغ، /بمعنى مجرُوحٍ [٥٧/أ] ومقتُولٍ ومصرُوعٍ ومدهُونٍ وملدُوغٍ، وهو كثيرٌ، وقد اختَلَفَ النحويُّون هل هُوَ مَقِيسٌ، أو لا ؟

فذَهَبَ جمهورُ النَّحويين[١] أنه لا يُقَاسُ وإنْ كَثُرَ، فإنَّ الكثرةَ لا تَوجِبُ القياسَ،

---

(١) انظر شرح التسهيل ٣/٨٨ .

فلا يُقَالُ: ضَرِيبٌ بمعنى مضرُوب .

ومنهم مَنْ فَرَّقَ فقالَ: لا يخلُو (فَعِيلٌ) أنْ يوجَدَ له فاعِلٌ بمعناهُ أو لا، فإنْ وُجِدَ نحو: عَلِيم وقَدِير وحَفِيظ قالوا في معناه: عَالِمٌ وقَادِرٌ وحَافِظٌ، ففي مثل هذا لا يَنُوبُ فيه (فَعِيلٌ) عن اسم المفعولِ، فلا يُقالُ: عَلِيمٌ بمعنى مَعلُومٌ، ولا حَفِيظٌ بمعنى محفُوظٌ؛ ٥ لئلاَّ يَقَعَ اللَّبْسُ.

فإنْ لم يُوجَدْ لفَعِيلٍ فاعِلٌ بمعناه، نَابَ عن اسمِ المفعول، فتقولُ: جَرِيحٌ بمعنى مجرُوحٍ؛ لأنَّه لم يُقَلْ فيه: جَارِحٌ[(١)].

قال الشَّيخُ أبوحيَّان[(٢)]: قد غَابَ عن بَدْرِ الدِّينِ بنِ مالك الخلافُ في هذه المسألةِ، فقالَ في شَرْحِهِ أُرجُوزَةَ أبيه[(٣)]: فَعِيلٌ بمعنى مفعُولٍ كثيرٌ في كلامِ العَرَب، ١٠ وعلى كَثْرَتِه لم يُقَسْ عليه بإجماعٍ، وقد ذَكَرَ أبوهُ[(٤)] الخلافَ في المسألة، والله أعلَمُ .

فإنْ كانَ اسمُ المفعُولِ مِنْ فِعْلٍ زائدٍ على الثلاثة، فإنه قد يَنُوبُ عنه (فَعِيلٌ)، قالوا: أَعْقَدْتُ العَسَلَ فهُوَ عَقِيدٌ، أي: مُعْقَدٌ .

تنبيه :

هذه الأشيَاءُ النَّائِبَةُ عن اسم المفعول إنما هيَ نائبةٌ عنه في المعنَى لا في العَمَلِ، ١٥ فهي تُعْطِي مِنَ المعنى ما يُعْطِيه اسمُ المفعُول، ولا تَعْمَلُ عَمَلَهُ[(٥)]، فلا يُقَالُ: مَرَرْتُ

---

(١) انظر شرح التسهيل ٣/٨٨ .

(٢) التذييل والتكميل ٣/٢١٩، وارتشاف الضرب ٣/١٩٦ .

(٣) شرح الألفية ٤٤٢، عند قول ابن مالك في باب المصادر:

وَنَابَ عنه نَقلاً ذو فَعِيلِ   نحو فَتَاةٍ أو فَتًى كَحِيلِ

(٤) شرح التسهيل ٣/٨٨ .

(٥) وعن ابن الخباز رحمه الله أن جمعَ (فعيل) يعملُ ، نقل أبو حيان في الارتشاف ٣/١٩٦ عن النهاية لابن الخباز قوله: « وجمعهما [أي: جمعُ فَعِيلٍ بمعنى مَفْعولٍ وبمعنى مُفْعَل] يعمَلُ فتقول: مررتُ برجلٍ قتلى رحالُه، وعقرَى إبلُه » . وكلامه في النهاية لوحة (١٩٢) وقد أصابته عوادي الزمن فطُمِسَ أغلبُه .

برَجُلٍ ذِبْحٍ كبشُهُ، ولا طِحْنٍ بُرُّهُ، ولا مررْتُ برَجُلٍ جَرِيحٍ أبوهُ، ولا كَحِيلٍ عَينُهُ، وفي كلامِ ابنِ عصفورٍ ما يَدلُّ على الجَواز، قالَ في «شرْحِ المقَرَّب»[1] في آخرِ باب ما لم يُسَمَّ فاعِلُه: «واسمُ المفعُولِ ومَا كانَ مِنَ الصفَاتِ بمعناهُ، حُكْمُهُ بالنَّظَرِ إلى ما يَطْلُبُهُ مِنَ المعمُولات / حُكْمُ الفِعْلِ المبنيِّ للمفعُول». انتهى. [٥٧/ب]

الوجه الرابع:

قد يأتي اسمُ المفعول مِنَ الزائد على الثلاثي مشتَرَكاً بين المفعُولِ والمصْدَرِ وظرْفِ الزَّمان وظرفِ المكان، تقولُ: أعْجَبَني مُقَامُكَ، يُمكِنُ أنْ تريدَ الشخْصَ الذي أقَمْتَهُ أو المصْدَرَ، أي: إقَامَتُكَ، أو زَمَنَ الإقامَةِ أو مَكَانَهُ.

وقد يأتي مفعُولٌ والمرادُ به المصْدَرُ، قالوا: ما له مَعْقُولٌ، أي: عَقْلٌ، ويُقَالُ: أنْظِرْهُ مِنْ مَعْسُورِهِ إلى مَيسُورِهِ[2]، أي: مِنْ عُسْرِهِ إلى يُسْرِهِ، واللهُ أعلم.

الوجه الخامس:

قد يأتي اسمُ الفاعلِ واسمُ المفعولِ على صِيغةٍ واحِدةٍ في اللَّفْظِ، ويَقَعُ الفَرْقُ بينَهما في التَّقدير، وذلك مِنْ كُلِّ فِعْلٍ على وَزْنِ (افتَعَلَ) مُعْتلاً أو مُضاعَفاً تَقولُ: اختَارَ فهو مُخْتَارٌ، واعْتَدَّ فهو مُعْتَدٌّ، فـ«مختارٌ» يَصْلُحُ للفاعِلِ وللمفعُول، وكذلك «مُعْتَدٌّ»، فلفظُهُما بالنِّسْبةِ إلى اسمِ الفاعل واسمِ المفعول واحدٌ كمَا تَرَى، والتَّقديرُ مختَلِفٌ، فإذا قُلْتَ: اختَارَ زيدٌ عَمْراً فـ«زَيدٌ» مُخْتَارٌ، وعَمْرٌو مَخْتَارٌ، إلا أنَّ تقديرَهُ بالنِّسْبَةِ إلى «زَيدٍ»: مُخْتَيِرٌ بكَسْرِ اليَاء، وبالنِّسْبَةِ إلى «عَمْرٍو»: مُخْتَيَرٌ بفتْحِ اليَاء، إلا أنه تَحرَّكَت الياءُ فيهِمَا وقبلَهَا فتحَةٌ انقلَبَت ألِفاً.

كذلك تَقولُ: اعْتَدَّ زَيدٌ المالَ، فـ«زَيدٌ» مُعْتَدٌّ، و«المالُ» مُعْتَدٌّ، إلا أنَّ تقديرَهُ بالنِّسْبَةِ

---

(١) النص في المقرب ٨٧، في آخر باب ما لم يُسمَّ فاعله، ولم أقف عليه في شرح المقرب، ولعل المصنف سها فيه والله أعلم.

(٢) من أوقال العرب. انظر: الكتاب ٩٧/٤، والأصول ٢٨٤/٣، والتبصرة ٨٩٠/٢.

إلى «زَيدٍ»: مُعْتَدِد بكَسْر الدالِ الأُولى، [و]بالنِّسبَةِ إلى المال: مَعْتَدَدٌ بفتْحِ الـدالِ، إلا أنّه لمَّا التَقَى المِثْلانِ فيهِمَا أُدْغِمَت الدَّالُ في الدَّالِ .

وَلْنَرْجِعْ إلى لفظ المصنّف :

قولُه: «فالأوَّلُ اسمُ فاعِلٍ» يعني: أوَّلُ الأسماءِ العامـلةِ عَمَلَ الفِعل، وقَدَّمَ الكلامَ فيه؛ لأنه أشَدُّها شَبَهاً بالفِعل، ويدلُّ على ذلكَ أنَّ عمَلَه أقـوَى مِنْ عَمَـلِ غـيرِهِ / [٥٨/أ] مِنَ الأسماء، فيَعمَلُ في الظَّاهر كقولكَ: زَيدٌ ضَارِبٌ عَمْراً، وفي المضمَرِ كقولـكَ: مَـا زَيدٌ ضَارِبٌ إلا إيَّاكَ، وفي الأجنبي نحو ما تَقَدَّمَ،وفي السَّببِيِّ نحو: زَيدٌ ضَارِبٌ غلاَمَهُ، بخلاف غيرِهِ مِنَ الأسماءِ العاملة فإنَّهَا لا تستوفي هذهِ الأقسامَ في العَمَلِ حسْبَمَا يأتِي. وقولُهُ:

«... ... ... للحَالِ أو اسمِ فاعِلٍ للاستقبال»

قَيَّدَ عَمَلَه بدلالَتِهِ على الحال أو الاستقبال؛ لأنه عندَهُم جَارٍ على الفِعْلِ المضـارِعِ في لفظِهِ ومعنَاهُ، فلو كانَ بمعنى الماضي، لم يَجْـرِ على المضـارع في معنـاه، فيَضْعُـفُ الشَّبَهُ، وقد تَقَدَّم أنَّ الكِسَائيَّ يُعْمِلُهُ مُطْلَقاً بمعنى الماضي والمستقبَلِ والحال. وقولُهُ:

«يَنصِبُ مفعُولاً به كالفِعْلِ»

الضميرُ في «يَنصِبُ» عائِدٌ على اسمِ الفاعلِ الذي بمعنى الحالِ والاستقبال، ونَـصَّ على المفعُول به تَحَرُّزاً منْ غيره مِنَ المفَاعِيل، فإنْ كانَ اسمَ فـاعلٍ ينصِبُهَـا وإن كـان بمعنى الماضي، فتقولُ: هذا ضاربٌ أمسِ ضَرْباً يومَ الجمعةِ أمامَكَ .

وقولُه: «كالفِعل» أرادَ به المضارِعَ، والجارُّ والمجرورُ في موضعِ الحـالِ مِـنَ الفـاعل في «ينصِبُ» أي: ينصِـبُ اسـمُ الفـاعل في حـال كونـهِ كـالفعل، ويحتَمِـلُ أن يكـونَ «كالفعل» في موضعِ الصِّفَةِ لمصْدَرٍ محذوفٍ أي: وينصِـبُ مفعـولاً بـه نَصْبـاً كَنَصْـبِ الفعل، وهذا هو الموافِقُ لقولِهِ أوَّلاً: «كالفعل في المفعول». وقوله:

«تقولُ: زيدٌ مُبغضٌ ذا البُخْلِ»

تمثيلٌ لنصب اسمِ الفاعلِ المفعولَ، فـ«ذا البخل» مفعُولٌ بـ«مُبْغِض» . وقولُهُ:

«والشَّرْطُ في إعماله أن يَعْتَمِدْ»

ذَكَرَ أنَّ اسمَ الفاعِلِ إذا كان بمعنى الحال والاستقبال لا يَعْمَلُ إلا بشرطِ أن يَعتَمِدَ، وقد تقدَّمَت الأشياءُ التي يَعْتَمِدُ عليها؛ وهي: أن يتقدَّمَهُ نفْيٌ أو استفهامٌ، أو يكونَ خبراً لذي خبَرٍ، أو حالاً مِن ذي حالٍ، أو صفةً لموصوفٍ، / وقد تقدَّمَ [٥٨/ب]

٥ الخلافُ في اعتمادِهِ، وأنَّ الفرَّاءَ يُعمِلُهُ من غيرِ اعتماد .

وقوله: «**على مُصَدَّر**» أي: على مُقَدَّمٍ عليه؛ ليشمَلَ جميعَ ما ذكَرَه، ولا يريدُ بـ«مصدَّر» ما كان من ذوات الصُّدُور؛ لأنه غيرُ شاملٍ، ألا ترى أنَّ الأشياءَ المعتَمَدَ عليهَا ليس فيها من ذواتِ الصُّدُور إلا الاستفهامُ، و«ما» من أدوات النفي .

وقولُهُ: «**إليه يستَنِدْ**» الضميرُ في «إليه» عائدٌ إلى «مُصَدَّر» ، والفاعلُ في «يستَنِدْ»

١٠ عائدٌ إلى اسمِ الفاعل، فالتقدير: على مُصَدَّرٍ يَستَنِدُ اسمُ الفاعل إلى ذلك المصَدَّر، ومعنى يَستنِدُ إليه: يتقوَّى به. وقولُهُ:

«وإنْ تُرِدْ بِهِ المُضِيَّ فَأَضِفْ»

لما ذَكرَ أنَّ اسمَ الفاعِلِ إنما يَعْمَلُ بمعنى الحال والاستقبال، احتاجَ إلى أن يذْكُرَ حكمَهُ إذا كان بمعنى المضي، فذكَرَ أنه إذا كان بمعنى المضيِّ أُضيفَ إلى ما بعدَه،

١٥ ولم يَنصِب المفعولَ، وقد تقدَّمَ أن إضافتَه حينئذٍ محضَةٌ؛ لأن الإضافةَ حقيقةٌ، إذ ليست من نَصْبٍ، وقد تقدَّمَ خلافُ الكِسَائيِّ في أنه يَعمَلُ بمعنى الماضي. وتقدير البيت: فإنْ تُرِدْ باسم الفاعل المضيَّ فأَضِفْهُ إلى ما بعدَه لُزوماً، ولا تَنْصِبْ به، وهذا كلُّهُ فيما لم يُعَرَّفْ بالألف واللام بدليل ما بعدَه. وقوله:

«وإن تُعَرِّفْهُ بلامٍ وأَلِفْ»

٢٠ إلى آخر البيت بعدَه. لما تكلَّمَ في اسم الفاعل إذا لم تكن فيه ألفٌ ولامٌ، شرَعَ يتكلمُ فيه إذا كان بالألف واللام، فذكرَ أنه ينصبُ المفعولَ سواءٌ كان بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال، وإنما كان ذلك لأنَّ عملَه وفيه الألفُ واللام ليس بالشَّبَه بالفعل المضارعِ، وإنما عَمِلَ لكونه وقَعَ صلةً للألف واللام، فصار عملُهُ بالنيابة عن

الفعل لا بالشَّبَه، والنيابةُ حاصِلَةٌ سـواءٌ كان بمعنى الماضي أم غيرِه، ومعنى «**لازمٌ لكلِّ حالٍ**»: أي: لازمٌ / لكل حالٍ من أحواله، وتلك الأحوالُ إما الماضي أو [٥٩/أ] الحالُ أو الاستقبالُ، ففيه التقسيمُ بعدَ الجمْعِ[١]، وهو من ألقابِ البديع، وفيه التَّجنيسُ المماثِلُ[٢] بين «حالٍ» و «حالٍ»[٣].

٥ وقوله: «**بلام وألف**» هو على القلب، والأصل: بألف ولام، وقَلَب لفهم المعنى، ولأن الواو لا تعطي رتبة . وقوله:

«**كزيدٌ الضَّاربُ عَمْراً والرَّجُل**»

تمثيلٌ لعمل اسم الفاعل إذا كان بالألف واللام، وأطلَقَ ولم يقيِّد بزمان لِتَدْخُلَ الأزمنةُ الثلاثة .

١٠ وقوله: «والرجل» معطوفٌ على «عَمْرٍ» والعطفُ على معمول اسم الفاعل فيه كلامٌ كثير، وقد تقدم مستوفًى، ولم يتعرَّض له المصنفُ إلا بهذا المثال، وقد تكلمْنا على اسم الفاعل المحلى بالألف واللام وما فيه من الخلاف. وقوله:

«**وَإِنْ تَكُنْ ثَنَّيتَ أو جَمَعْتَ قُلْ**»

إلى آخر البيت الذي بعدَه. تعرَّضَ إلى حكْمِ اسمِ الفاعل إذا كان مثنًى أو ١٥ مجموعاً على حدِّهِ، فذكَرَ أن اللغةَ الفصيحة فيهما إثباتُ النون ونصبُ المعمول، ومثَّلَ المثنى بقوله: الضاربان العبدَ، فأثبت النون ونصب العبد، ومثالُ ذلك في الجمع السالم: الضاربون العبدَ، ولا يجوزُ الجرُّ؛ لأن الإضافةَ مع ثبوت النون لا تَصِحُّ، ثم

---

(١) انظر شرح التلخيص للبابرتي: ٦٣٦، والخزانة لابن حجة الحموي ٢/٢٥٤، ومعجم البلاغة العربية: ٥٣٧ .

(٢) وفي الأصل: « المماثل » .

(٣) وهو من الجناس التام حيث اتفق اللفظان في نوع الحروف وعددها وهيئاتها وترتيبها، وسمي (مماثلاً) لأن الجناس وقع في لفظين من نوع واحد، فهما اسمان . انظر شرح التلخيص للبابرتي: ٦٦٥، ومعجم البلاغة العربية: ١٣٦ .

ذكرَ أنه قد وردَ عن العرب لغةٌ بحذفِ النون والنَّصْبِ، وإلى ذلك أشار بقوله:

«ولُغَةٌ بالحَذْفِ والنَّصْبِ أَتَتْ»

ونكَّرَ «لغة» ليدلَّ على التقليل، ولغةٌ: مبتدأ، والخبر محذوفٌ أي: وفيهما لغةٌ أتت بالحذف والنَّصْبِ.

٥ وقوله: «كَالحَافِظُو عَورَةَ» شاهدٌ على حذف النون من الجمع والنصْبِ، وإشارتُهُ إلى قول الشاعر:

الحَافِظُو عَورَةِ العَشِيرَةِ لاَ يَأْتِيهِمُ مِنْ وَرَائِنَا وَكَفُ[1]

وقد تقدم الكلامُ على هذا البيت واختلافِ الرواية في كلمة الرَّوِيِّ منه . وقوله:

« ... ... نُونَهُ حُذِفْ/ إِذْ حَلَّهُ المَوْصُولُ لامٌ وأَلِفْ» [٥٩/ب]

١٠ لما ذكرَ أن النونَ تُحذَفُ مع النصب، احتاج إلى علَّةِ ذلك فقال: مُوجِبُ ذلك أنَّ الألفَ واللام موصولةٌ، وقد طالت الصلةُ بالنون، فأرادوا تخفيفَ الصلة، فحذفوا النون، ولأجل هذا علَّلَ بـ«إذ» فقال: «إذ حلَّهُ الموصولُ» فالتقدير: إنما حُذفت النونُ مع النصب لأجل أنَّ اسمَ الفاعل قد حلَّهُ الموصولُ أي: حلَّ فيه، فالضميرُ من «حلَّهُ» عائدٌ على اسم الفاعل، وفي بعض النُسَخ :

١٥ «إِذْ حُلِّيَ المَوصُولَ لاماً وأَلِفْ»

فيكون «حُلِّيَ» من التحلية، وهو مبنيٌّ للمفعول، و[في][2] الفعل الذي لم يُسمَّ فاعلُه ضميرٌ عائدٌ إلى اسم الفاعل، و«الموصول» مفعولٌ ثانٍ بـ«حُلِّيَ» ثم فَسَّرَ الموصولَ بقوله: «لام وألف» فهو بدلٌ منه على التقديرين، فيُرفَعُ على الأول، ويُنصَبُ على الثاني، فتَخَلَّصَ من هذا أنَّ حذْفَ النونِ مع النصْبِ لا يكونُ إلا إذا كان اسمُ

٢٠ الفاعل بالألف واللام، وكان مثنًّى أو مجموعاً على حَدِّه، وإذا حُذِفَت النونُ فالكثيرُ الجرُّ؛ لأنَّ الأصلَ في حذف النون أن يكونَ للإضافة، وقد تقدم الكلامُ في هذا كلِّهِ

---

(١) تقدم الكلام عليه ص: ١٦٣ .

(٢) زيادة يستقيم بها السياق .

مستوفًى . وقوله:

« وَكُلُّ مَا كَانَ مِن اسْمِ فَاعِلِ »

البيت، أخذَ يتكلَّمُ في أنَّ اسمَ الفاعل ليس مقصوراً على وزن «فاعل» ، بل هو بحسَبِ الفِعْلِ الذي أُخِذَ منه، فإن كان من الثلاثي، جاء على «فاعِلٍ» في الأكثر، كما بيَّنَّاه فيما تقدَّمَ، وما كان من الزائد جاء بحسَبِ فِعلِهِ كـ«مُفْعِلٍ» من أفعَلَ، و«مُفَعْلِل» من فَعْلَلَ، و«مُسْتَفْعِلٍ» من استَفْعَلَ، و«مُنْفَعِلٍ» من انفَعَلَ، فجميعُ هذه الأمثلة يُقالُ لها اسمُ فاعل، فتَعْمَلُ عَمَلَ «فاعل»؛ لجريانه على فِعْلِهِ.

ومعنى البيت: أنَّ كلَّ ما كان معدوداً من أسماء الفاعلين تُجريه مُجرَى «فاعِلٍ» في العَمَلِ، / وليس في البيت إيطَاءٌ[1]؛ لاختلافِ معنى «فاعِلٍ» في القافيَتَين[2]، [٦٠/أ] فمعناهُ في الأوَّل: مَنْ صَدَرَ عنه الفِعْلُ، وفي الثاني: زِنَةُ «فاعِلٍ» . قوله:

«فَيَسْتَوِي مُفَعِّلٌ وَمُفْعِلُ بِفَاعِلٍ ... ... »

البيت، هذه مُثُلٌ من أسماء الفاعلين الجاريةِ مَجرَى «فاعِلٍ»، فذكَرَ مُفَعِّلاً بتشديد العين كـ«مُضَرِّب» من ضَرَّبَ، وذَكَرَ «مُفْعِلاً» مِنْ أفعَلَ كـ«مُكْرِم» من «أَكْرَمَ»، وذَكَرَ «مُسْتَفْعِلاً» من «استفعَلَ» كـ«مُستَخرِج» من «استَخْرَجَ»، ثم حَكَمَ بأنَّها مُساوِيَةٌ لـ«فاعِلٍ» في الحُكْمِ، وتقديرُ البيت: فيَستوِي مُفَعِّلٌ ومُفْعِلٌ ومُسْتَفْعِلٌ بـ«فاعِلٍ»، والله أعلَمُ .

---

(١) الإيطاء هو: أن تتكررَ القافيةُ في قصيدةٍ واحدةٍ بمعنى واحدٍ . انظر القوافي للأخفش: ٥٥، والكافي: ١٦٢، والعيون الغامزة: ٢٧٢ .

(٢) عدَّ المصنف رحمه الله كل شطر بيتاً، ومذهبه هو عدُّ الشطرين بيتاً واحداً كما أشار بعد بيت الناظم الآتي، وقد نص على مذهبه هذا في السفر الأول ٦٤/١ .(رسالة دكتوراه) .

[أمثلة المبالغة]

٦٠٥ـ وَشَــبَّهُوا أَمْثِلَـةَ المُبَالَغَــةْ	بِـ«فَـاعِلٍ» وَتِلْكَ حَـالٌ سَـائِغَة
٦٠٦ـ فِي مُثُـلِ الفَعَّـالِ وَالفَعِيـلِ	وَمُثُـلِ المِفْعَـالِ وَالفَعُـولِ
٦٠٧ـ وَفَعِلٍ أَجرَوهُ مُجْـرَى فَـاعِلِ	وَفُعُـلٍ يَعْمَـلُ كَـالفَوَاعِـلِ
٦٠٨ـ تَقُـولُ: زَيـدٌ حَـذِرٌ عُيُوبَـا	وَقَـومُ عَمْـرٍو غُفُـرٌ ذُنُوبَـا

لما انتهى الكلام في اسم الفاعل أخذ يتكلم في أمثلة المبالغة، والكلام على هذه الأبيات في مسائل:

المسألة الأولى: في حدّ أمثلة المبالغة وفي عدّها:

أمَّا حدُّهَا: فهو كلُّ اسمٍ على فَعَّالٍ أو فَعُولٍ أو مِفْعَالٍ أو فَعِيلٍ أو فَعِلٍ، مبنيٌ من فِعْلٍ مُتَعدٍّ، عُدِلَ به عن «فاعلٍ» بكثرة، أو «مُفعِلٍ» بقلة، قصداً للمبالغة والاختصار، من غير لَحاق تاء المبالغة.

فقولنا: «كلُّ اسم جنس» يشمَلُ جميعَ الأسماء على اختلافها.

وقولنا: «على فعَّال» إلى آخر الأوزان، فصْلٌ يَخرُجُ به كلُّ ما ليس على وزنٍ من هذه الأوزان.

وقولنا: «مبنيٌ من فِعْلٍ مُتَعَدٍّ»: يَخْرُجُ به ما كان على وزنٍ من هذه الأوزان من فِعْلٍ غيرِ مُتَعَدٍّ، وإن كان يُعطي الكثرةَ كرجُلٍ بخَّالٍ مِنْ بَخِلَ؛ إذا كان كثيرَ البُخْلِ، وامرأةٍ مِعْطَارٍ / مِنْ عَطِرَتْ بكسر الطاء؛ إذا كانت كثيرةَ العِطْرِ، وجَزُوعٍ مِن جَزِعَ؛ [٦٠/ب]

إذا كثُرَ جزَعُهُ[١]، وقديرٍ مِن قدِرَ على الشيء، وتَمْرٌ قَشِرٌ؛ إذا كان كثيرَ القِشْرِ .

فهذه أسماءٌ على زِنَةِ أمثلة المبالغة، وليست محسوبةً منها؛ لكونها لم تنصِبْ المفعولَ .

وقولنا: «عُدِل به عن فاعِلٍ» يَخْرُجُ به ما بُني مِن فِعْلٍ مُتَعَدٍّ إلا أنه لم يُعْدَلْ به عن «فاعِلٍ» نحو: جَليسٍ وقَعِيدٍ، ألا ترى أن «جَلِيساً» على وزنٍ من أوزان أمثلةِ المبالغةِ، مِن فِعْلٍ مُتَعَدٍّ وهو «جالَسَ» الذي يُرَادُ به المفاعَلَةَ، ومع هذا فإنه لا يَعمَلُ[٢]، قال ابنُ عصفورٍ[٣]: لا يُجيزُ أحدٌ من النحويين: زيدٌ جَليسٌ عَمْراً، وما ذاك إلا أنه مَعدولٌ عن «مُجَالِس» لا عن «جَالَسَ»، ومُجَالِس لا يُرَادُ به المبالغَة، فـ«جَليسٌ» كذلك، وإنما عَمِلَ «مُجالِسٌ» لأنه جَارٍ على «يُجَالِسُ»، ولم يَعمَلْ «جَليسٌ»؛ لأنه غيرُ جَارٍ عليه .

وقولنا: «بكثرَةٍ» معناه: أنَّ الكثيرَ في أمثلة المبالغة أن تُبنَى من فِعْلٍ ثلاثيٍّ، فيكونُ معدولاً عن فاعِلٍ في الكثير .

وقولنا: «بقلَّة» معناه: أنَّ القليلَ في أمثلة المبالغة أن تُبنى منَ الزائد على الثلاثي، فيكونُ معدولاً عن مُفْعِلٍ بقلَّةٍ نحو: دَرَّاك، فإنه مَبنيٌّ من «أَدْرَكَ» ، فهو مَعدولٌ عن مُدْرِك .

وقولنا: «قصداً للمبالغة» احترازٌ عن مِثْلِ قولِهِ تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾[٤] فإن «ظلاَّماً» على وزنٍ من أوزان المبالغة، ومن فِعْلٍ مُتَعدٍّ، ومعدولٌ عن «فاعِلٍ»، إلا أنه

---

(١) في الأصل: « جوعه » .

(٢) قال الرضي: « وأما الفعيل بمعنى المفاعل كالجليس والحبيب فليس للمبالغة فلا يعمل » شرح الكافية ٢/٢٠٢ .

(٣) شرح المقرب لوحة (١١٨) (مخطوط)، ونصه: « ولا يجوز عند أحد من النحويين: زيدٌ جليسٌ عمراً بمعنى مجالِس؛ لأن جليساً لا يُرادُ به المبالغةُ، كما أنَّ مجالِساً عَمِلَ لجريانه على « يُجالِسُ » ، ولم يعمَلْ « جليسٌ » ؛ لأنه غيرُ جارٍ عليه » انتهى .

(٤) سورة فصلت: من الآية: ٤٦ .

لم يُرَدْ به المبالغةُ؛ لأنه لو أُريدَ بـه المبالغـةُ لَـلَزِمَ منـه أن يُنفـى عـن الله الظلـمُ الكثـيرُ، ويبقى القليلُ مَسْكُوتاً عنه، وإنما «ظَلاَّمٌ» في الآية على معنى النَّسَب، التقديرُ: وما ربُّكَ بذي ظُلْمٍ[1]، وقال امرؤ القيس:

وَلَيسَ بِذِي رُمْحٍ وَلَيسَ بنَبَّالِ[2]

٥ أي: بذي نَبْلٍ، دليلُه:/ العطفُ على «ذي رمح»، وسيأتي الكلامُ على الآية[3]. [٦١/أ]

وقولنا: «والاختصار» معناه: أن الأصلَ في قولك: «زيدٌ ضـرَّابٌ القـومَ»: زيـدٌ ضاربٌ القومَ ضَرْبـاً كثـيراً، فعدَلـوا عـن: زيـدٌ ضـاربٌ القـومَ ضَرْبـاً كثـيراً، إلى: زيـدٌ ضرَّابٌ؛ لأنه أخصرُ منه .

وقولنا: «من غير لحاقِ تاءِ المبالغة» يُخرِجُ ما لحقَتْهُ تاءُ المبالغةِ من هذه الأمثلةِ نحو:

١٠ عَلاَّمَة، فإنه يَخْرُجُ بذلك عن أمثلةِ المبالغة، فلا يَنصِبُ المفعولَ فـلا يُقـالُ: زيـدٌ عَلاَّمـةٌ القَومَ، كما يُقَالُ بغير تاءٍ، وما ذاك إلا أنـه صـارَ إلى معنـى النَّسَـبِ أي: زيـدٌ ذو عِلْـمٍ كَثيرٍ، ولأجل ذلك صارَ ينطلقُ على المذكَّرِ والمؤنَّـثِ بلفـظٍ واحـدٍ تقـولُ: هِنـدٌ عَلاَّمـةٌ وزَيدٌ عَلاَّمةٌ، أي: هِندٌ ذاتُ عِلْمٍ وزَيدٌ ذو علمٍ، والله أعلَمُ .

وأمَّا عَدُّهَا: فهي خمسةٌ ـ على اختلافٍ في بعضها سيأتي ـ:

١٥ «فعَّالٌ» بفتحِ الفاء وتشديدِ العين كـ«ضرَّابٍ»، و«فَعُولٌ» بفتحِ الفاء وضمِّ العين مـن غير تشديدٍ كـ«ضَرُوبٍ»، و«مِفْعَالٌ» بكسر الميم كـ«مِنْحَارٍ»، و«فَعِيلٌ» بفتـح الفـاء وكسـرِ العين من غير تشديد كـ«رَحيم»، و«فَعِلٌ» بفتح الفاء وكسر العين كـ«حَذِرٍ» .

وأَلحَقَ ابنُ وَلاَّدٍ[4] وابنُ خَروفٍ[5] «فِعِّيلاً» ـ بكسر الفـاء وتشـديد العـين ـ بهـذه

---

(١) انظر التبيان ٣١٦/١ .

(٢) من الطويل، ديوانه: ٣٣، والرواية فيه:

وَلَيسَ بِذِي رُمْحٍ فَيَطْعَنُنِي بِهِ ... وَلَيسَ بِذِي سَيفٍ وَلَيسَ بنَبَّالِ

انظر الكتـاب ٣٨٣/٣، وشـرح أبياتـه ٢٢١/٢، والمقتضب ١٦٢/٣، وشرح المفصـل ١٤/٦، والمغني: ١٥٠، وشرح أبياته ٣٩٥/٢ .

(٣) صفحة: ٢١٩ .

(٤) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن الوليد بن محمد التميمي المصري، نحويُّ مصرَ. رحلَ إلى العـراق،

الأمثلة، فأجازا أن يَعْمَلَ كما تعمَلُ أمثلةُ المبالغة؛ لكونه يُرادُ به المبالغةُ، فأجازا: زَيدٌ طِبِّيخٌ الطَّعامَ، وشِرِّيبٌ الخَمْرَ، بنصْبِ «الطَّعام» و«الخَمْر». ومالَ الشَّيخُ أبوحيَّان[1] إلى ذلك فقالَ: «وسُمِعَ إضافةُ «شِرِّيب» إلى معمولِهِ في قولِ حَسَّان:

شِرِّيبُ خَمْرٍ مِسْعَرٌ لِحُرُوبِ[2]

ولا يَبْعُدُ عمَلُهُ نَصْباً[3]» انتهى .

والذي يَظهَرُ أنه إن سُمِعَ النصبُ فلا يُقاسُ عليه، ولو كان قياساً لَلَزِمَ منه أن يَعملَ كلُّ اسمٍ مِن فِعْلٍ مُتَعَدٍّ يُراد به المبالغةُ، وليس الأمرُ كذلك، ألا ترى أنَّ قولَهُم: زيدٌ قُرَّاءٌ - بضم القاف وتشديد الراء - يُعطي المبالغةَ في القراءة، وهو مِن فِعْلٍ مُتَعَدٍّ، ومع هذا لم يُسمَعْ: زَيدٌ قُرَّاءٌ القرآنَ .

ولقيَ أبا إسحاقَ الزجاجَ وغيرَه، وأخذ عنهم، وكان الزجاجُ يُفضِّلُهُ على أبي جعفرٍ النحاس، من مصنفاته: «الانتصار لسيبويه من المبرد»، و«المقصور والممدود». أخباره في: طبقات النحويين واللغويين ٢١٩، وإنباه الرواة ١/١٣٤، ومعجم الأدباء ٤/٢٠١ .

وينظر رأيه في الانتصار: ٧٢ (المطبوع) .

(٥) قال في شرحه على الجمل ٢/٣١٢ (رسالة دكتوراه) : «وهذه الأمثلةُ نادرةٌ، ويُزادُ عليها فِعِّيل نحو: شِرِّيب». وانظر البسيط ٢/١٠٦٢، والهمع ٥/٨٨ .

(١) ارتشاف الضرب ٣/١٩٣ .

(٢) ديوانه: ١/٤١٠، ورواية البيت فيه:

لا تنفِري يا ناقُ منه فإنَّهُ شرَّابُ خَمْرٍ مِسْعَرٌ لحُرُوبِ

ولا شاهدَ في هذه الرواية. ويُنسَبُ هذا البيتُ أيضاً إلى حفصِ بنِ الأخيَفِ الكِنَانيِّ وإلى غيره، قال الأصفهاني بعد أن أورد الشاهدَ مع عدة أبيات أخرى: «يُقال: إن الشعر لحسانَ بنِ ثابتٍ الأنصاري، ويقال: إنه لضرار بن الخطَّاب الفهري. أخبرني أبو خليفة إجازة عن محمد بن سلام قال: الصحيحُ أن هذه الأبياتَ لعمرِو بنِ شقيق، أحدِ بني فهرِ بنِ مالك، ومن الناس مَن يَرويها لمكرِّز بنِ حفصِ بن الأحنفِ الفهري، وعمرُو بنُ شقيق أولى بها» الأغاني ١٦/٥٥، وانظر الحماسة ١/٤٤١، وشرحها للمرزوقي ٢/٩٠٦، وشرحها للتبريزي ٢/١٨٧، والكامل ٣/١٤٥٨. وينظر البيت الشاهد في أمالي ابن الشجري ١/٢٤٤، وارتشاف الضرب ٣/١٩٣، والهمع ٥/٨٨ .

(٣) العبارة في الارتشاف ٣/١٩٣: «وعلى هذا لا يَبعُدُ عملُهُ نصباً» .

المسألة الثانية: / في اختلاف البصريين والكوفيين في هذه الأمثلة: [٦١/ب]

اعلَمْ أنَّ الكوفيين والبصريين اختلفوا في إعمال أمثلَةِ المبالغة؛ فذهَبَ الكوفيون أنها لا تَعْملُ؛ لأنها ليسَتْ بجاريةٍ على الفِعْلِ، وإنما هي جاريةٌ مَجْرَى الأسماء التي يُمدَحُ بها ويُذَمُّ، فلا يكونُ ما بعدَها إلا مخفوضاً بالإضافة، وإن جاء ما بعدَها منصوباً فهو على إضمار فِعْلٍ تُفَسِّرُهُ أمثلةُ المبالغة، فإذا قلتَ: هذا ضرَّابٌ رؤوسَ القومِ - بنصب «رؤوس» - فالتقديرُ: يَضْرِبُ رؤوسَ القومِ، فهو عندَهم على كَلاَمَين .

ولا يجوزُ عندَهم أنْ يتقدَّمَ المنصوبُ على أمثلة المبالغة، فلا يُقالُ عندَهم: زَيدٌ القومَ ضرَّابٌ؛ لأنَّ أمثلةَ المبالغة عندَهم تفسيرٌ للفِعْلِ الناصبِ للاسم، فلو تقدَّمَ الاسمُ على الأمثلة لَلَزمَ منه أن يتقدَّمَ عليه الناصِبُ له، فيلزمُ منه تأخيرُ الدليلِ الذي هو من أمثلة المبالغة، عن المدلول الذي هو النَّاصبُ للاسم .

وذهَبَ البصريون أنها تَعْمَلُ عَمَلَ اسمِ الفاعل على اختلافٍ في بعضِهَا سيأتي، وأنَّ المنصوبَ بعدَها منصوبٌ بها لا بفِعْلٍ مُضمَرٍ[١].

وَرَدَّ البصريون قولَ الكوفيين: أمَّا قولُهُم: «إنها لا تنصِبُ» فرَدُّوهُ بأنها لو لم تنصِبْ، لَلَزِمَ منه أن تكونَ إضافتُهُ محضةً، فيتَعَرَّفَ إذا أُضيفَ إلى مَعرِفَةٍ، فكانت حينئذٍ تُوصَفُ بالمعرفة، ولما وُصفَتْ بالنكرة، وهي مُضافةٌ إلى المعرفة، عَلِمْنَا أنَّ الإضافةَ لم تُعرِّفْ، فهي مِن نَصْبٍ، قال القُلاَخُ بنُ حَزْنٍ السَّعْدِيُّ[٢]:

---

(١) قال ابنُ أبي الربيع في البسيط ١٠٥٦/٢: « ورأيت لابن خروف أن هذه الأمثلةَ أقوى في العمل من اسم الفاعل؛ وذلك أن اسم الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي، وهذه تعمل وإن كانت بمعنى الماضي ... ».

(٢) هو القُلاخُ بنُ حَزْنِ بنِ جَنَابِ بنِ جَندَلٍ السَّعديُّ التميميُّ، له أخبارٌ في: الشعر والشعراء ٧٠٧/٢، والاشتقاق ٢٥٠، والمؤتلف والمختلف للآمدي ١٦٨، واللآلي ٦٤٧/٢، وشرح الحماسة للتبريزي ٤٢/٣ .

أَخَا الحَرْبِ لَبَّاساً إِلَيهَا جِلاَلَهَا ۝ وَلَيسَ بِوَلاَّجِ الخَوَالِفِ أَعْقَلا[١]

ألا ترى أنَّ «أعقلَ» نكرةٌ، وهي صفةٌ لـ«ولاَّجِ الخَوَالِف» وهو مُضافٌ إلى / [٦٢/أ] مَعْرِفة، فلولا أنه نكرةٌ وأنَّ إضافتَهُ عن نَصْبٍ، لم يُنْعَت بنَكِرَةٍ. و(الخَوَالِفُ): جمعُ خالِفَةٍ، وهي عَمُودٌ من أعمدة البَيت، و(أعْقَل) بالعين المهملة والقاف: الذي تضطربُ رِجْلاَهُ من الفَزَع[٢]، أي: لا أفزَعُ ولا ألجُ البيتَ من الفَزَعِ، و(القُلاَخُ): بالقاف المضمومة والخاء المعجمة من قَلَخَ الفَحْلُ: إذا هَدَرَ[٣].

وأما قولُهم: إنه لا يجوزُ تقديمُ المنصوبِ على الأمثلة، فمردودٌ بالسماع؛ قال أبو ذُؤَيبٍ[٤]:

فَلَى دِينَهُ وَاهْتَاجَ لِلشَّوقِ إِنَّهَا ۝ عَلَى الشَّوقِ إِخْوَانَ العَزَاءِ هَيُوجُ[٥]

---

(١) من الطويل، يصف رجلاً بالشجاعة والإعداد للحرب. والبيت في: الكتاب ١١١/١، و شرح أبياته لابن السيرافي ٣٦٣/١، وشرحها للأعلم (تحصيل عين الذهب) ١١٢، والمقتضب ١١٢/٢، وشرح المفصل ٧٠/٦، وشرح الجمل ٥٦٠/١، وشرح التسهيل ٧٩/٣، والتذييل والتكميل ٢٠٨/٣، والهمع ٨٦/٥ .

(٢) انظر شرح أبيات الكتاب ٣٦٤/١ .

(٣) في تاج العروس (قلخ): «القَلْخُ: الضخم الهامة، ومنه سُمي الرجلُ ....» .

(٤) خويلد بن خالد بن مُحرِّث بن زبيد، شاعر مخضرم، أدرك الإسلام فأسلم، وشارك في الفتوح، توفي سنة ٢٧هـ، أخباره طبقات فحول الشعراء ١٢٣/١-١٣٢، والإصابة ٤٥٧/٤ .

(٥) الصواب أن البيت للراعي النميري من الطويل، وهو في ديوانه: ٢٤، ولم أجده في شرح أشعار الهذليين، ولأبي ذؤيب قصيدة على هذا الروي مطلعها:

صَبَا صَبْوَةً بَل لَجَّ وَهْوَ لَجُوجُ ۝ وَزَالَت لَهُ بَالأَنْعَمَينِ حُدُوجُ

ولعلها سببُ اللَّبس. والبيتُ في مدح خالد بن عبد الله بن أسيد. وقبله:

لَيَالِيَ سُعْدَى لَو تَرَاءَتْ لِرَاهِبٍ ۝ بِدَوْمَةَ تَجْرٌ عِندَه وَحَجِيجُ

والشاهد في الكتاب ١١١/١ منسوباً إلى أبي ذؤيب، والنكت عليه ٢٤٥/١، وشرح أبياته ١٦/١، وتحصيل عين الذهب ١١-١١٢، وشرح التسهيل ٧٩/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٣٣/٢ . يصِفُ الشاعرُ امرأةً بالحسْنِ واستمالةِ الرجال، فهي تَهيجُ إخوانَ العزاء وذوي الصبر، وإذا كانت كذلك فهي لغيرهم أهيَجُ .

فـ«إخوانَ العَزَاء» منصوبٌ بـ«هَيُوج» وقد تقدَّم عليه، وقال الآخَرُ:

بَكَيتُ أخَا لأوَاءَ يُحْمَدُ يَومُهُ كَرِيمٌ رُءُوسَ الدَّارِعِينَ ضَرُوبُ[1]

فـ«رؤوس» منصوبٌ بـ« ضَروبُ » ، وقد تقدَّمَ عليه، وقال الآخرُ:

عَلَى جَرْدَاءَ مِسْحَلَهَا عَلُوكُ[2]

فـ«مسحلَهَا» منصوبٌ بـ«عَلُوك» وقد تقدَّمَ عليه، يَصِفُ هذه الناقةَ بالنشاط، وأنها تَعَضُّ مِسْحَلَهَا، وهو الفَحْلُ .

وقد حكى سيبويه[3]: «أَمَّا العَسَلَ فَأَنَا شَرَّابٌ» ، فـ«العسَلَ» منصوبٌ بـ«شرَّاب» ، وقد تقدَّمَ عليه .

واعتذَرَ البصريونَ عن عَدَم الجرَيَانِ بأنَّ هذه الأمثلةَ وإنْ كانت غيرَ جاريةٍ على المضارِعِ، فهي واقعةٌ مَوقِعَ ما هو جَارٍ على الفعل، وذلك «مُفَعِّل» بتضعيف العين، اسمُ فاعلٍ مِن «فَعَّلَ» المضاعَفِ العين، الذي يُرَادُ به المبالغةُ، فأمثلَةُ المبالغةِ إذن واقعةٌ مَوقِعَ ما هو جَارٍ على الفِعْل، فكأنَّ أمثلةَ المبالغةِ جَاريةٌ على الفِعْل .

المسألة الثالثة: في اختلاف البصريين في إعمال جميع هذه الأمثلة الخمسة :

ذهَبَ سيبويهِ[4] وجمهورُ البصريين إلى أنهَا كلَّهَا / تَعْمَلُ عَمَلَ اسمِ الفاعل الذي [٦٢/ب]

---

(١) نسبه ابنُ يعيشَ إلى أبي طالبٍ، وليس في ديوانه، ولعلَّ سببَ هذا الوهم هو إيرادُ الزمخشري لهذا البيت عقب بيت أبي طالب:

ضَروبٌ بنصل السيف سُوقَ سمانها

الآتي بعد قليل، والشاهد في: الكتاب ١/١١١، والنكت عليه ١/٢٤٦، وشرح أبياته ١/٤١٢، والتبصرة ١/٢٢٦، والمفصل ٢٧١، وشرحه للخوارزمي ٣/١٠٥، وشرحه لابن يعيش ٦/٧٠، وشرح الجمل ١/٥٦١ . واللأواء: الشدَّة .

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٣/٢٠٨ ، ومنهج السالك ٣٣٣، وجرداء: في اللسان (جرد): « الأجرد من الخيل والدواب كلّها: القصيرُ الشعر » .

(٣) الكتاب ١/١١١، وانظر: المقتضب ٢/١١٢، والأصول ١/١٢٣-١٢٤، وشرح المفصل ٦/٧٠، وشرح التسهيل ٣/٧٩ .

(٤) انظر الكتاب ١/١١٠ .

عُدِلَتْ عنه، فكما تقولُ: هذا ضارِبٌ زَيداً، تقولُ: هذا ضَرَّابٌ القومَ، وضَرُوبٌ القومَ، ومِضْرَابٌ القومَ، وكما تقولُ: هذا حَاذِرٌ عَدُوَّهُ، وراحِمٌ أباه، تقولُ: حَذِرٌ عَدُوَّهُ، ورَحِيمٌ أبَاه، إلا أنَّ إعمالَ «فَعَّالٍ» و«فَعُولٍ» و«مِفْعَالٍ» كثيرٌ، وإعمالُ «فَعِيلٍ» و«فَعِلٍ» قَليلٌ .

واستدلَّ سيبويهِ[1] ومَنْ تابَعَهُ على إعمالِ الجميعِ بالسَّمَاعِ؛ فمِنَ الدليلِ على إعمالِ «فَعَّالٍ» ما تقدَّمَ[2] مِن قولِ القُلاخِ:

أخَا الحَرْبِ لَبَّاساً إليهَا جِلالَهَا

الشاهدُ نَصْبُ «جِلالَهَا» بـ«لَبَّاسٍ» والجِلالُ: بكسْرِ الجيمِ جَمْعُ جُلٍّ؛ وهو الدِّرْعُ. وقال الآخَرُ:

رَأَى النَّاسَ إلاَّ مَنْ رَأَى مِثْلَ رَأْيِهِ   خَوَارِجَ تَرَّاكِينَ قَصْدَ المخَارِجِ[3]

الشاهدُ: نصْبُ «قصدَ الخوارجِ» بـ«تَرَّاكين» و«الناسَ» مفعولٌ بـ«رأى» و«خوارِجَ» مفعولٌ ثانٍ بـ«رأى»، ومعنى البيت: رأى الناسَ خوارِجَ تَرَّاكينَ قصدَ الخوارجِ إلا مَن رأى مثلَ رأيه، فإنه لم يرَهم خوارِجَ، وقال آخرُ:

أَبْيَضُ ضَرَّابٌ بِحَدِّ المُنْصَلِ
قَوَانِسَ البِيضِ كَنَقْفِ الحَنْظَلِ[4]

الشاهدُ: نصْبُ «قَوَانسَ» بـ«ضَرَّاب»، والقوانسُ: جَمْعُ قَونَسٍ؛ وهو أعلى البَيْضَةِ، والنَّقْفُ: بالنون والقاف المسكَّنة والفاء الكَسْرُ.

---

(١) انظر الكتاب ١/١١١ - ١١٥ .

(٢) انظر صفحة: ١٩٨ .

(٣) من الطويل، ولم أقف على قائله، والبيت في ارتشاف الضرب ٣/١٩٤، والتذييل والتكميل ٣/٢٠٨، والهمع ٥/٨٩ ، وفي الأصل كتبت (الخوارج) والتصحيح من المصادر .

(٤) رجزٌ لم أهتد إلى قائله، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٣/٢٠٨ .

وقال آخرُ - يصِفُ عاصِماً الذي يُقَالُ [لَه][1] حَمِيُّ الدَّبْرِ[2] - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - :

أَبَابِيلُ دَبْرٍ شُمَّسٌ دُونَ لَحْمِهِ   حَمَتْ لَحْمَ شَهَّادٍ عَظِيمَ المَلاحِمِ[3]

الشاهدُ: نصْبُ «عظيم» بـ«شَهَّاد» .

ومِن الدليلِ على إعمالِ «فَعُولٍ» ما رواه الكِسَائيُّ من قولهم[4]: «أنتَ غَيُوظٌ مَا عَلِمْتُ أَكْبَادَ الرِّجَالِ» فـ«أكبادَ الرجالِ» مفعولٌ بـ«غَيُوظٍ» .

ومنه قولُ أبي طالبٍ عَمِّ النبي ﷺ يَرثي أبا أُمَيَّةَ بنَ المغيرةِ[5] وكان صديقَه /: [٦٣/أ]

ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيفِ سُوقَ سِمَانِهَا   إِذَا عَدِمُوا زَاداً فَإِنَّكَ عَاقِرُ[6]

---

(١) زيادة يستقيم بها السايق .

(٢) هو عاصم بن ثابت بن أبي الأقلح الأنصاري الأوسي، جد عاصم بن عمر بن الخطاب لأمه، شهد بدراً، وأصيب يوم الرجيع، فبعثت قريش تريد شيئاً من جسده - وكان قد قتلَ أَحَدَ زعمائهم وهو عقبةُ بنُ أبي مُعَيط يوم بدر - ، فبعث الله عليه مثل الظُّلَّة مِنَ الدَّبْر (وهي الزَّنابير)، فسُمِّيَ حَمِي الدَّبْر. أخباره في الاستيعاب ٧٧٩/٢، وأُسْد الغابة ١١١/٣، والإصابة ٢٣٥/٢ .

(٣) لم أقف على هذا البيت فيما اطلعت عليه من المصادر .

(٤) ينظر التذييل والتكميل ٢٠٧/٣، وارتشاف الضرب ١٩١/٣، والمساعد ١٩٢/٣ .

(٥) في الأصل : « يرثي أمية بن المغيرة » ، والصحيح أنه أبو أمية كما أشار البغدادي، وهو أبو أمية بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم، كان زوج عاتكة بنت عبد المطلب أخت أبي طالب، خرج تاجراً إلى الشام، فمات بموضع يقال له: سَرْو سُحيم، فرثاه أبو طالب بهذه القصيدة التي مطلعها:

أرقتُ ودمع العين في العين غائرُ   وجادت بما فيها الشؤونُ الأعاور

ومنها البيت الشاهد، قال البغدادي رحمه الله: « وغلِطَ بعضُهم فزعم أنها مدحٌ في مسافرِ بنِ أبي عمرو، وأفحشُ مِن هذا القول قولُ ابنِ الشجري في أماليه: إنها مدحٌ في النبي ﷺ » ، وأبو أمية اسْمُهُ كنيتُهُ، ولقبُه زاد الركب؛ لأنه كان إذا سافر لم توقد معه نار إلى أن يرجع، مات في الجاهلية . انظر: الاشتقاق ١٥٠، والخزانة ٢٤٥/٤-٢٥٠، ١٤٦/٨-١٤٧ .

(٦) ديوان أبي طالب ص: ٧٩، من الطويل، والشاهد في الكتاب ١١١/١، وشرح أبياته ٧٠/١، والمقتضب ١١٣/٢، والأصول ١٢٤/١، وشرح الجمل ٥٦٠/١، والبسيط ١٠٥٦/٢، وشرح المفصل ٧٠/٦، والخزانة ٢٤٢/٤، ١٤٦/٨ .

قال البغدادي: « قال ابن ولاد: سألت أبا إسحاق الزجاج: لمَ صار ضروبٌ ونحوه يعمل، وهو

=

الشاهدُ: نصْبُ «سُوقَ» بـ«ضَرُوبٍ» وهي جَمْعُ سَاقٍ .

ومِن الدليل على إعمال «مِفْعَالٍ» ما حكى سيبويهِ[1] عن العَرَب: «إنَّه لَمِنْحَارٌ بَوَائِكَهَا» بنصْبِ «بوائكَ» أي: يَنْحَرُ البوائكَ كثيراً، والبوائكُ: جَمْعُ بائِكٍ؛ وهي السَّمينةُ الفَتِيَّةُ من الإبل[2]. قال الكِسَائيُّ[3]: بَاكَتِ النَّاقةُ، تَبُوكُ إذا سَمِنَتْ .

ومِن الدَّليلِ على إعمال «فَعِيلٍ» قولُ بعضِ العَرَب[4]: «إنَّ الله سَميعٌ دُعاءَ مَن دَعَاهُ»، وقالوا[5]: «هو حَفِيظٌ عِلْمَهُ وعِلْمَ غيرِهِ»، وقال ابنُ عصفور[6]: حكى ابنُ سِيدَه[7]: هو عَلِيمٌ عِلْمَكَ وعِلْمَ غيرِكَ، قال: وهو نَصٌّ لا يحْتَمِلُ التأويلَ، يعني: أنَّ نصْبَ «عِلْمَكَ» على[8] المفعول بـ«عَلِيم» نَصٌّ لا يحْتَمِلُ التأويلَ. قال الشيخُ أبوحيَّان[9]: ويحْتَمِلُ أن يكونَ منصوباً على المصدر التشبيهي نحو: ضَارِبٌ ضَرْبَك، أي: عَلِيمٌ عِلْماً مثلَ عِلْمِكَ وعِلْمِ غيرِك. وقال الشَّاعرُ:

بمنزلة ما استقرَّ وثبتَ، وضاربٌ لا يعملُ إذا كان كذلك ؟ فقال: لأنك تريد أنها حالة ملازمة هو فيها، ولست تريد أنه فعلَ مرةً واحدةً وانقضى الفعلُ كما تريد في ضارب، فإذا قلتَ: هذا ضاربٌ رؤوسَ الرحال، فإنما هي حالٌ كان فيها، فنحنُ نحكيها » . ولم أقف عليه في الانتصار .

(١) الكتاب ١١٢/١ ، وانظر: المصادر السابقة .

(٢) في التهذيب ٤٠٥/١٠: « وقال النضر بن شميل: بوائك الإبل : كرامها وخيارها » .

(٣) الصحاح (بوك)، وشرح المفصل ٧١/٦ .

(٤) حكى اللحياني في نوادره: « إن الله سميعٌ دعائي ودعاءَك » . انظر: شرح التسهيل ٨١/٣، وارتشاف الضرب ١٩١/٣، والمساعد ١٩٣/٢، والهمع ٨٦/٥، والخزانة ١٦٠/٨ .

(٥) التذييل والتكميل ٢٠٨/٣ ، وارتشاف الضرب ١٩١/٣ .

(٦) لم أقف عليه في شرح الجمل ولا في المقرب وشرحه، ولعله في كتاب آخر له، وقد نقله عنه أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٠٩/٣، وارتشاف الضرب ١٩١/٣ .

(٧) لم أقف على هذا القول فيما اطلعت من كتبه، وقد ذكره أبو حيان ـ نقلاً عن ابن عصفور ـ في التذييل والتكميل ٢٠٩/٣، ومنهج السالك ٣٢٤ .

(٨) حرف « على » مكرر في الأصل .

(٩) التذييل والتكميل ٢٠٩/٣ .

فَتَاتَانِ أَمَّـا مِنْـهُـمَـا فَشَبِيهَةٌ ... هِلَالاً وَالأُخْرَى مِنْهُمَا تُشْبِهُ الْبَـدْرَا[1]

فـ«هلالاً» مفعولٌ بـ«شَبيه»، ويحتَمِلُ أن يكونَ على إسقاط حرفِ الجرِّ[2] أي: بهلالٍ، فلا يكونُ فيه شاهدٌ . وأنشَدَ سيبويهِ على ذلك ـ لسَاعِدَة بنِ جُؤَيَّةَ ـ[3]:

حَتَّى شَآهَا كَلِيلٌ مَوهِناً عَمِلٌ ... بَاتَتْ طِرَاباً وَبَاتَ اللَّيلَ لَمْ يَنَمِ[4]

الشاهدُ: أنَّ «كليل» بمعنى: مُكِلٌّ، و«مَوهناً» منصُوبٌ على أنه مفعولٌ بـ«كَلِيل» أي: يَكلُّ أوقاتَ الليل مِنْ كَثرَةِ العَمَلِ فيه على جِهَة المجَاز؛ لأنَّ أوقاتَ الليلِ لا تَتْعَبُ، وإنما يَتعَبُ الشَّخصُ الذي فيها، كما يُقالُ: أَتْعَبْتَ يومَك، والأصلُ: تَعِبْتَ في اليوم.

---

(١) من الطويل، وينسب إلى عُبيد الله بن قيس الرقيات، وهو في ديوانه: ٣٤ وروايته:

فَتَاتَانِ أمَّا منهما فشبيهةُ الـ ... ـهلال والاخرى منهما تُشبهُ الشَّمسَا

ولا شاهد في هذه الرواية، وفي بعض نسخ (مخطوطة) الديوان: « فشبيهةٌ هـلالاً ... » وهي رواية الاستشهاد . ويقصد بقوله (فتاتان) فيتين كانتا بالمدينة، ولهما يقول ابن قيس الرقيات:

لقد فتنت ريًّا وسلاَّمةُ القِسَّا ... فلم تتركا للقسِّ عقلاً ولا نفس

فتاتان أما منهما فشبيهة ... ...

انظر القصة في الأغاني ٣٣٤/٨، والشاهد في: شرح الكافية الشافية ١٠٣٧/٢، والتذييل والتكميل ٢٠٨/٣، والتصريح ٦٨/٢ .

(٢) انظر التذييل والتكميل ٢٠٨/٣، وحاشية الشيخ ياسين العليمي على التصريح ٦٨/٢ .

(٣) هو ساعدةُ بنُ جُؤَيَّةَ الهذلي أخو بني كعب بن كاهل بن الحارث، شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام فأسلم ، وليست له صحبة، قال الآمدي: « شاعرٌ محسِنٌ جاهليٌّ، وشعره محشو بالغريب والمعاني الغامضة، وليس فيه من المُلَحِ ما يصلح للمذاكرة » أخباره في: المؤتلف والمختلف ٨٣، والخزانة ٨٦/٣ .

(٤) شرح أشعار الهذليين ١١٢٩/٣، من قصيدة طويلة يرثي فيها من أصيب يوم مَعْبَط، مطلعها:

يا ليت شعري ولا مَنجَى من الهرَمِ ... أَمْ هَلْ عَلَى العَيشِ بعدَ الشَّيبِ مِن نَدَمِ

وقبل الشاهد:

ظَلَّت صَوَافِنَ بالأرْزَانِ صَاوِيةً ... في مَاحِقٍ مِن نَهَارِ الصَّيفِ محتَدِمِ

قَد أُوبِيَتْ كُلَّ مَاءٍ فَهْيَ طَاوِيَةٌ ... مَهمَا تُصِبْ أُفُقاً من بارقٍ تَشِمِ

حتى شآها ... ...

والشاهد في: الكتاب ١١٤/١، والمقتضب ١١٤/٢، وكتاب الشعر ٥٠٣، والمنصف ٧٦/٣، وشرح المفصل ٧٢/٦، وشرح الجمل ٥٦٢/١، وشرح التسهيل ٨٠/٣، والخزانة ١٥٥/٨ .

ومعنى «شآها»: ساقَهَا، و«كَلِيلٌ» صِفَةٌ لِبَرْقٍ، أي: ساقَهَا بَرْقٌ كَلِيلٌ، و«مَوهِنٌ»: وَقْتٌ مِن الليل، و«عَمِلٌ» بكسر الميم: كثيرُ العَمَلِ، / و«طِرَابٌ»: مُتَقَلِّبَةٌ ناظرةٌ نحوَ البَرْقِ . [٦٣/ب] يَصِفُ في البيت بَقَرَ وَحْشٍ وأُتُناً، نظَرَتْ إلى بَرْقٍ مُسْتَمْطِرٍ دالٌّ على الغَيْث، يُكِلُّ ذلك البَرْقُ المَوهِنَ بِدَؤوبِهِ وتَوالِي لَمَعَانِهِ، فباتَتْ تلكَ الوَحْشُ مُتَقَلِّبَةً، وباتَ ذلكَ البَرْقُ لم يَنَمْ، وقيلَ: إنَّ الضميرَ في «بَاتَ» للحمَار، والأَوَّلُ أَصَحُّ[١] .

ومن الدليل على إعمال «فَعِلٍ» قولُهُ - أنشده سيبويه[٢] -:

حَذِرٌ أُمُوراً لاَ تَضِيرُ وَآمِنٌ ... مَا لَيسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الأَقْدَارِ[٣]

الشاهدُ: نصْبُ «أُمُور» بـ«حَذِرٌ». ومن ذلك ما أنشَدَه سيبويهِ[٤] للَبِيدٍ:

أَو مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةَ سَمْحَجٍ ... بِسَرَاتِهِ نَدَبٌ لَهُ وَكُلُومُ[٥]

الشاهدُ: نصْبُ «عِضَادةَ» على المفعولية بـ«شَنِجٌ» ومعنى «شَنِجٌ»: مُلازِمٌ، وفِعْلُهُ:

---

(١) قال البغدادي رحمه الله في الخزانة ١٦٦/٨: «وقوله: «حتى شآها» .. الخ، ضمير المؤنث للصِّوارِ وهي البقر، لا للحمير الوحشية، خلافاً لأبي حنيفة، ولا للإبل خلافاً للشارح وغيره، ولا للناقة خلافاً لشارح اللباب» .

(٢) الكتاب ١١٣/١ .

(٣) من الكامل، وقائله أبان بن عبد الحميد اللاحقي (من شعراء هارون الرشيد، وقيل: هو لابن المقفع، وسوف يتكلم المصنف على هذا البيت ص: ٢١١، والشاهد في: المقتضب ١١٥/٢، وشرح الكتاب ٢٢٥/١ - (مخطوط) - وشرح أبياته ٤٠٩/١، وشرح عيونه: ٧٩، وأمالي ابن الشجري ٣٤٦/٢، وشرح المفصل ٧١/٦، وشرح الجمل ٥٨٢/١، وشرح التسهيل ٨١/٣، والبسيط ١٠٥٨/٢، والخزانة ١٦٩/٨ .

(٤) الكتاب ١١٢/١ . وهو فيه منسوب إلى عمرو بن أحمر، ولم أجده في ديوانه المطبوع .

(٥) من الكامل، في شرح ديوانه: ١٢٥ . وفيه: «أو مسحل سنق ...» . والشاهد في: شرح الكتاب ٢٢٥/١ - (مخطوط) - ، وشرح عيونه: ٧٨، وشرح أبياته ٢٤/١، ومعاني القرآن للفراء ٢٢٨/٣، وارتشاف الضرب ١٩٢/٣، إضافة إلى ما سبق من المصادر .

شَنِجَ كلَزِمَ معنىً ولفظاً، و«المِسْحَلُ» بكسر الميم: العَير، سُمِّيَ بذلك لسَحِيلِهِ أي: صوته، و«السَّمْحَجُ»: الأتَانُ الطويلةُ الظَّهْرِ، و«العضَادَةُ» هنا المرادُ بها قوائمُ الأتانِ أو جَنْبُهَا، و«سَرَاتُهُ»: أعلاهُ، و«النَّدْبُ»: الأثَرُ، و«الكُلُومُ»: الجِرَاحاتُ، ومعنى البيت مَوقُوفٌ على البيت قبلَه وهو:

حَرْفٌ أضَرَّ بِهَا السِّفَارُ كَأنَّهَا بَعْدَ الكَلاَلِ مُسَدَّمٌ مَحْجُومُ(1)

و«المُسَدَّمُ» : الفَحْلُ من الإبل الذي حُبِسَ عن الضِّرَاب، و«المحجُومُ»: المشدُودُ الفَمِ لئلاَّ يعْبَثَ. وَصَفَ ناقَتَهُ بالشدَّةِ والنَّشاط، وشبَّهَهَا في البيت الأوَّلِ بالفَحْلِ الذي صفتُهُ ما ذُكِرَ في قوَّتِهِ ونشَاطِهِ(2)، وفي الثاني بالمسحَلِ الذي هو الحمَارُ الوحْشِيُّ في نَشَاطِهِ وعَدْوِهِ.

انتهَتْ أدلَّةُ سيبويهِ ومَن تبعَهُ على إعمالِ الأمثلةِ الخمسَةِ .

وذهبَ جماعةٌ من النحويِّين منهم الزِّيَادِيُّ(3) والمازنيُّ والمبرِّدُ(4) إلى أنَّ «فَعِيلاً» و«فَعِلاً» ليسَا من أمثلة المبالغةِ، فلاَ يَعمَلاَن، وحُجَّتُهُم: أنهما بِنَاءَان مَوضُوعَان للذَّات والهيئة

---

(1) الحرفُ: الضامر، وأضرَّ بها السفارُ: أنضاها وهزلها . (الخزانة) .

(2) في الأصل « نشاطته » ، وكذلك في الكلمة التالية .

(3) أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن زياد بن أبيه، لغوي نحوي راوية شاعر، قرأ الكتاب على سيبويه ولم يتمه، من تصانيفه: « شرح نكت كتاب سيبويه » و « الأمثال » و « أسماء السحاب والرياح والأمطار » وغيرها، توفي سنة ٢٤٩ هـ. أخباره في: مراتب النحويين ٧٥، ١٢٢، وأخبار النحويين البصريين ٩٧، وإنباه الرواة ١/٤١٤، ومعجم الأدباء ١/١٥٨ .

(4) المقتضب ٢/١١٣-١١٤، وانظر: التبصرة ١/٢٢٧، وشرح المفصل ٦/٧٢، وشرح الجمل ١/٥٦١-٥٦٢، والبسيط ٢/١٠٥٩، والتذييل والتكميل ٣/٢٠٧، وارتشاف الضرب ٣/١٩٢-١٩٣، والمساعد ٢/١٩٣، والهمع ٥/٨٧، والخزانة ٨/١٥٩ .

التي يكـــونُ الإنسانُ عليها، إلا أنهُمَا جاريَان مَـــجْرَى الفِعل، فهُمَا كقولكَ: رَجُلٌ كَرِيمٌ وظَرِيفٌ، ورَجلٌ عَجِلٌ ولَقِنٌ وصَلِفٌ مـن الصِّفـات الثَّابتـة، ومـا كـان / مـن [٦٤/أ] الصفاتِ هكذا فلا يَعمَلُ .

وأجازَ الجرميُّ(١) إعمالَ «فَعِل» ولم يُجز إعمالَ «فَعِيـل»، وحجَّتُـهُ: أن «فَعِـلاً» علـى وزن الفعل الماضي كـ«عَلِم» وأنه يأتي مَقصُوراً من «فاعِل»، قال الشاعرُ:

أَصْبَحَ قَلْبِي صَرِدَا

لاَ يِشْتَهِي أَنْ يَرِدَا

إلاَّ عَـــرَاداً عَرِدَا

أَو صِلِّيَاناً بَـــرِدَا(٢)

---

(١) انظر رأيه في: في الأصول ١٢٥/١، وشرح الكتاب ٢٢٥/١ - (مخطوط) - ، وكتاب (أبو عمر الجرمي) ص: ١٩٠، إضافة إلى ما سبق من المصادر .

(٢) رجزٌ قيل: إنه جاء على لسان الضب. انظر الحيوان ١٢٥/٦، وفي المخصص ٢٥٨/١٣: «والضب لا يشرب ماءً، ومن كلامهم الذي يضعونه على ألسنة البهائم: قالوا: قالت السمكةُ للضب: وِرْداً يا ضَبُّ، فقال:

أصبح قلبي صردا ... ...»

والشاهد في: إصلاح المنطق ٣٩٤، وتهذيبه ٨١٢، والخصائص ٣٦٥/٢، والمحتسب ٢٩٩/١، وشرح التسهيل ٨٢/٣، والتذييل والتكميل ٢٠٩/٣ .

قال الصاغاني في التكملة ٢٨٣/٢: « الرواةُ يَرْوُون:

وصلياناً بَرِدَا

وهو تصحيفٌ وقعَ من القدماء، فتبعَهُمُ الخَلَفُ. قاله أبو محمد الأعرابيُّ، ورواه هو:

وصلياناً زَرِدَا

قال: والزَّرِدُ: السريعُ الازدراد» .

والصرِدُ: الذي يجدُ البرد. والعرادُ: ضربٌ من النبت، ويروى (عراراً)، وهو أيضاً ضربٌ من النبات، والعرِدُ: الكثير الذي قد طال. والصليان: نبت أيضاً. انظر النبات لأبي حنيفة الدينوري: ٢٢ .

أراد: عارداً وبارداً[1]، فلما كان «فَعِلٌ» على زِنَةِ الفعْلِ الماضي، ويأتي بمعنى «فاعِل» ، قَوِيَ فيه العَمَلُ .

وردُّوا على سيبويهِ ما استشهدَ به على إعمالها، وما استشهَدَ به على إعمالِ «فَعِيلٍ» مِن قولِهِ:

حَتَّى شَآهَا كَلِيلٌ ... ...[2]

فقالوا[3]: لا حُجَّةَ فيه؛ لأنَّ «كليلاً» مِن كَلَّ، وهو لا يَتَعَدَّى، فـ«كَلِيلٌ» بمعنى كَالٌّ، وكالٌّ لا يتَعَدَّى، و «موهناً» منصُوبٌ على الظرْف لا على المفعولية، التقديرُ: سَاقَهَا كَالٌّ في هذا الوقت.

أجابَ المنتصرُون[4] لسيبويهِ: أنَّ هذا تخريجٌ ليسَ بجيِّدٍ؛ لأنه يَلزَمُ منه التنافُرُ بين صدْرِ البيت وعَجُزِهِ، فيكونُ صدرُهُ يُعطِي أنَّ البرْقَ كَالٌّ في نفْسِهِ، وعَجُزُه يُعْطِي أنه نَشيطٌ لقوله:

... ... وَبَاتَ اللَّيلَ لَمْ يَنَمِ

أي: مُستيقِظٌ، وهذه حالةُ مَنْ ليس كالاً، وأيضاً فقوله: «عَمِلٍ» يدل على كثرة العمل وهو ضدُّ الكالِّ.

قال الشيخُ أبوحيَّان[5]: ولا التِفَاتَ إلى قَولِ أبي الحكَمِ بنِ بَرَّجَانَ اللغويِّ[6]: إنَّ

---

(١) في الأصل: «ماردآ» .

(٢) سبق صفحة: ٢٠٣ .

(٣) انظر المقتضب ١١٤/٢، وشرح الكافية ٢٠٢/١ .

(٤) انظر شرح عيون الكتاب: ٨٠، تحصيل عين الذهب ١١٦-١١٧، وشرح الجمل ٥٦٤/١، والبسيط ١٠٦٠/٢-١٠٦٢، والتذييل والتكميل ٢٠٨/٣، والمغني ٥٦٨، والخزانة ١٥٥/٨-١٦٠ .

(٥) التذييل والتكميل ٢٠٨/٣ .

(٦) هو عبد السلام بن عبد الرحمن بن عبد السلام بن أبي الرجال الإشبيلي، المعروف بـ « ابن

«عَمِلاً» بمعنى تَعِبَ[1]؛ لأنَّ آخِرَ البيتِ يَدفَعُ هذا التأويلَ. انتهى. يعني: أنَّ آخرَهُ يُعطِي أنه نَشيطٌ، وأوَّلَهُ على هذا التفسير يُعطي أنه تَعِبٌ، فتَنَاقَضَا.

وقولُهم[2]: إنَّ «كليلاً» لا يتعدَّى، لا يُسَلَّمُ، بل هو مُتَعَدٍّ؛ لأنَّ القياسَ في صفات المبالغة إذا كانت معدولَةً، جازَ أن تتعدَّى، فـ«رحيمٌ» يَتَعَدَّى؛ لأنه مَعدُولٌ عن راحِم، فكما يُقَالُ: راحمٌ عَمْراً، يُقَالُ: رَحِيمٌ عَمْراً، فكذلك «كَلِيلٌ» يتعدَّى؛ لأنه مَعدُولٌ عن «مُكِلٍ»[3].

وقال ابنُ مالكٍ[4] مُعتذِراً عن سيبويهِ، ومائِلاً / إلى مَذهَبِ المبرِّدِ: إنما ذَكَرَ [٦٤/ب] سيبويهِ هذا البيتَ شاهداً على أنَّ فاعلاً قد يُعْدَلُ به إلى «فَعِيل» و«فَعِل» على سبيل

برّجان»، وقيل: هي مخففة من «أبي الرجال»، إمام في اللغة والنحو، صدوق ثقة، أخذ عن ابن ملكون ولازمه كثيراً، من تصانيفه: «الرد على ابن سيدة في المحكم» قال الفيروز أبادي: وله استلحاقات كثيرة على اللغويين، وما يتكلم فيه مفيد. توفي سنة ٦٢٧ هـ أخباره في: البلغة ١٣٤، وبغية الوعاة ٩٥/٢ .

(١) نقل أبو حيان عن أبي القاسم السهيلي قوله: «لم يوجد قط (كليل) في نظم ولا نثر إلا بمعنى حسير أو تعب، وإنما هو من كللت من الإعياء، وهو غير متعد، ولم يوجد بمعنى مكل فيكون موهناً مفعولاً به، ولا نقول: انتصب موهناً على الظرف، بل هو مرفوع في المعنى، والمعنى: كليلٌ موهنُه، كما تقول: نائمٌ ليلُك، ثم تنصبه كما تنصب وجهاً في: حسن وجهاً على التمييز، وإما على التشبيه بالمفعول به» التذييل والتكميل ٢٠٨/٣، ومنهج السالك ٣٣٣ .

(٢) أي: قولُ الرَّادِّين على سيبويه. قال أبو حيان: «قال بعض أصحابنا: أما فعِل وفعيل نحو ضرِبٌ زيداً ولبِسٌ الثيابَ فغير مشتق من المتعدي، هذا على جهة الإعمال، وكيف يُتكلم على ما لم يُسمع من العرب، وكيف يُترَكب الخلاف على غير موجود...» التذييل والتكميل ٢٠٨/٣ .

(٣) قال ابنُ ولاد في معرض رده على المبرد: «وأما قوله: إن فعيلاً أصله مما لا يتعدى نحو: ظرُف وكرُم، فلو سلم هذا إليه لكان في المبالغة التي عُدي من أجلها كفاية، فكيف وقد اجتمع إلى ذلك أنه اسمُ فعلٍ جارٍ عليه نحو: رحم وعلم فهو رحيم وعليم ...» الانتصار: ٧١ (المطبوع) .

(٤) شرح التسهيل ٨٠/٣-٨١، قال البغدادي بعد أن أورد كلام ابن مالك: «وهذا أيضاً ضعيفٌ بما نقل السيرافي أنه قال سيبويه: كليل في معنى مكل، وداءٌ وجيع بمعنى مؤلم وموجع» الخزانة ١٥٦/٨ .

المبالغة، كما يُعدَلُ به إلى «فَعُول» و«فعَّال» و«مفْعَال»، فذَكَرَ هذا البيتَ لاشتماله على «كَلِيلٍ» للعَدْلِ به عن «كالٌ»، وعلى «عَمِلٍ» للعدْلِ به عن «عَامِلٍ»، ولم يتعرَّض لوقوع الإعمال[1]. انتهى.

وأمَّا ما استشْهَدَ به على إعمالِ «فَعِلٍ» مِن قوله:

أو مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةَ سَمْحَجِ

فقالوا: لا حُجةَ فيه؛ لأنَّ «عِضَادَةَ سَمْحَجٍ» منصُوبةٌ على الظَّرْفِ[2]، لا على المفعولِ به، فمعنى «شَنِجٌ عِضادةَ سَمْحَجٍ»: مُلازِمٌ ناحيةَ هذه الناقة، فـ«عِضَادة» المرادُ به الناحيةَ.

---

(١) قال الأبذي في شرح الجزولية ٢/٥٠-٥١ «مخطوط»: «وقال ابن درستويه: إنما أدخله سيبويه على إعمال «عَمِل» في «مَوهن»، و«عَمِلٌ» متعدٍّ، تقول: عَمِلتُ الثوب، و«كليلٌ» غيرُ متعدٍّ، فإنما أدخله على إعمال (فَعِل)، وهذا فيه تعسُّفٌ، فإن سيبويه لم يأت بشاهد على إعمال (فعيل)، وقد أتى بشاهد على إعمال (فَعِل)».

(٢) قال أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٠٨/٣: «وخرجه أبو عمرو بن العلاء على أنه منصوب على الظرف؛ لأن شنجاً لا يتعدى، أي: منقبضاً في عضادة سمحج، وهذا ضعيفٌ؛ لأن الأسماء لا تنصب ظروفاً بقياس»، قال ابن ولاد في الانتصار ٧٠: «وليس كل ما كان من أسماء الأوقات فهو مستعمل ظرفاً، كما أنه ليس كل ما كان من أسماء الأماكن فهو مستعمل ظرفاً كالجبل، لا تقول: زيدٌ الجبلَ ...».

وقال ابنُ السِّيْدِ: «وأما قولهم: إن عِضادة منصوبٌ على الظرف، غيرُ صحيحٍ، لأنه يضعف معنى البيت ويفسدُهُ». إصلاح الخلل: ٢٢٢.

وفي شرح عيون الكتاب ٧٨-٧٩: «وردَّ عليه هذا القولَ بعضُ النحويين، وزعم أن (عِضادةَ سمحج) ظرفٌ، وهذا من الذين يتهاونون بالخُلُق إذا عرفوا الإعراب، وهو إذا جعله ظرفاً كان المعنى فاسداً، وذلك أن الشاعر شبه ناقته في نشاطها وصلابتها بحمار وحشي مُلازِمٍ لأتان يَضرِبُهَا، فلشدته وصلابته قد لازمها، وقبض على الناحية التي بينها وبينه، ولم يحجزه عن ذلك رمحها وعضها اللذان بسراته منها ندب وكلوم، ولو كان ظرفاً لكان المعنى: أن المسحل شنج متقبضٌ في ناحية السمحج، مهينٌ قد شغفه عضها ورمحها، فكيف يشبه أحد ناقته بمسحل هذه صفته؟

وخرَّجهُ المبرِّدُ[1]: أنَّ نصْبَ «عِضَادَة سَمْحَجٍ» على التشبيه بالمفعول به، فهو عندَه من باب الصفة المشبَّهةِ باسمِ الفاعل .

وردُّوا ما تأوَّلُوه على سيبويهِ: أمَّا مَن قالَ: إنَّ «عِضَادة» منصوبٌ على الظرْفِ، فَرُدَّ: بأنه اسمٌ صريحٌ، فلا يكونُ ظَرْفاً. قال ابنُ عصفور[2]: معنى «عِضَادَة سَمْحَجٍ»: قائِمَةَ سَمْحَجٍ، أي: يَدَ سَمْحَجٍ، فكما أنَّ «يداً» لا يُنصَبُ على الظرْفِ، فلا يُقَالُ: زيدٌ قائمٌ يَدَ عَمْرٍو، فكذلك «عِضَادة سَمْحَجٍ».

وأمَّا ما قالَه المبرِّدُ مِن أنَّ «عِضَادَةَ سَمْحَجٍ» منصوبٌ [على][3] التشبيه بالمفعول به، فَرُدَّ: بأنَّ المنصوبَ في باب الصفَةِ المشبَّهَة لا يكونُ أجنبياً مِن الموصُوف، بل يكونُ له أو لمن هو مِن سَبَبِهِ، فلا يُقالُ: مررْتُ برجُلٍ حَسَنٍ وجهَ رَجُلٍ؛ لأنَّ «الوجه» ليس لرجلٍ مَوصُوفٍ بـ «حَسَن» ، بل هو لرَجُلٍ آخرَ، فهو أجنبيٌّ، وكذلك «عِضَادةَ سَمْحَجٍ» ليسَتْ لـ «مِسْحَل» ، ولا هي من سَبَبِهِ، فلا تُنصَبُ على التشبيه بالمفعول به[4].

والعَجَبُ من المبرِّدِ كيف غَابَ عنه مثلُ هذا، و « حُبُّكَ الشَّيءَ يُعمِي ويُصِمُّ[5] ».

وأمَّا ما استشهَدَ / به سيبويهِ على إعمال «فَعِلٍ» من قوله: [٦٥/أ]

حذِرٌ أُمُوراً ... ...[6]

---

(١) نقله ابن ولاد في الانتصار: ٦٨ .

(٢) شرح الجمل ٥٦٣/١ .

(٣) زيادة يستقيم بها السياق .

(٤) هذا من كلام ابن ولاد، ردَّ به على المبرد منتصراً لسيبويه، قال في آخر هذا الرد: « ... ولو لم يأتِ [أي سيبويه] بشاهد في فَعِلٍ ، لم يُحتَجْ إلى ذلك؛ لأن فَعِلاً اسمٌ جارٍ على فَعِلَ نحو: حَذِرَ فهو حَذِرٌ، وهو مع ذلك للمبالغة، فقد اجتمع فيه العلتان اللتان هما أصلُ الباب في التعدي، ولو انفردت إحداهما لعدِّيَ بسببها، فكيف إذا اجتمعتا ؟ » انظر الانتصار: ٧٠ .

(٥) هذا حديث أورده السيوطي في الجامع الصغير ٢٥١/١، وهو من أمثال العرب أيضا، انظره في الأمثال لأبي عُبيد: ٢٢٤، وجمهرة الأمثال ٣٥٦/١، ومجمع الأمثال ٣٤٩/١، والمستقصى ٥٦/٢.

(٦) سبق ذكره صفحة: ٢٠٤ .

فقيل: هو منصوبٌ على إسقاط حرْفِ الجر[1]، التقديرُ: حَذِرٌ مِن أمورٍ، وقيل: إن البيتَ مَصْنُوعٌ، قال المبرِّدُ[2]: حدَّثني المازنيُّ قالَ: سمعتُ أبا يحيى اللاحِقِيَّ[3] يقولُ: قال سيبويهِ: أَتَعْرِفُ شاهداً على إعمالِ «فَعِل» ؟ قال: فصنَعْتُ له هذا البيتَ[4]، وقال غيرُ المبرِّد[5]: صنَعَهُ ابنُ المقفَّع[6].

ورَدُّوا ما تأوَّلوه على سيبويه: أمَّا مَن قال: إنَّ حَذِراً على إسقاطِ حرف الجر فَدَعْوَى .

وأمَّا مَن قالَ: إنَّ البيتَ مَصْنُوعٌ فالحكايَةُ عن اللاحقيِّ، وهو قد أَقَرَّ على نَفْسِهِ بالكَذبِ على العَرَبِ، فلا تُقْبَلُ منه، وهَبْ أنَّ هذا البيتَ مصْنُوعٌ، فإعمالُ «فَعِل» لا

---

(١) التذييل والتكميل ٣/٢٠٨ .

(٢) قال في المقتضب ٢/١١٥-١١٦ عن هذا البيت: هذا بيت مصنوع محدَث ..

(٣) هو أبان بن عبد الحميد بن لاحق بن عفر، شاعر مطبوع مكثر، من أهل البصرة، مطعونٌ في دينه، اتصل بالبرامكة ونظم لهم «كليلة ودمنة » وكتباً أخرى، واتصل عن طريقهم بهارون الرشيد، توفي سنة ٢٠٠ هـ. أخباره في: الأغاني ٢٣/١٥٥، والنجوم الزاهرة ٢/١٦٧، والخزانة ٨/١٧٣ .

(٤) وتأوَّلَ أبو نصر هارون بن موسى في شرحِه عيونَ الكتاب: ٨٠ هذا الكلام فقال: « وكيف يصلُح أن ينسبَ اللاحقيُّ إلى نفسه ما يضعُ منه ولا يحل؟ أو كيف يجوز هذا التأويلُ على سيبويه، وهو المشهور في دينه وعلمه وعقله؟ ... وإنما أراد اللاحقيُّ «فوضعتُ له هذا البيت» : فرويتُهُ له » قلتُ: وهذا تأويلٌ مقبول .

(٥) قال السيرافي في شرح الكتاب ١/٢٢٥ (مخطوط): « قال النحويون: هذا بيتٌ لا يصحُ عن العرب، ورووا عن أبي عثمان عن الأخفش عن أنه قال: سألني سيبويه عن شاهد في تعدي (حَذِر) فعملتُ له هذا البيت، ويروى أيضاً أن البيتَ لابن المقفع » ، وقد رد العلماء هذه القصة، وأنكروها وشنعوا على مدعيها، ينظر: شرح أبيات الكتاب ١/٤٠٩، وشرح عيونه ٨٠، وشرح الجمل ١/٥٦٣، والبسيط ٢/١٠٥٩، وشرح التسهيل ٣/٨١، والتذييل والتكميل ٣/٢٠٨، والخزانة ٨/١٧١ .

(٦) عبد الله بن المقفع، كاتب بليغ لكنه زنديق، كان مع قلة دينه جيد الكلام فصيح العبارة، فارسي الأصل، أول من عُني في الإسلام بترجمة كتب المنطق، له « الأدب الصغير » و « الأدب الكبير » وترجم « كليلة ودمنة » عن الفارسية. توفي سنة ١٤٢ هـ. أخباره في: وفيات الأعيان ٢/١٥١، ولسان الميزان ٣/٣٦٦ ، والخزانة ٨/١٧٧ .

يَتَوَقَّفُ عليه، بل ثَبَتَ ذلك مِن غيرِ هذا البيت[1].

انتهى ما رَدُّوا به على سيبويهِ، وما ردَّ أصحابُ سيبويهِ عليهم، فَصَحَّ ما ذَهَبَ إليه سيبويهِ.

قال الشيخُ أبوحيَّان[2]: والإنصافُ في هذه المسألة القياسُ على فَعُولٍ وفَعَّالٍ ومِفْعَال، والاقتصارُ في فَعِلٍ وفَعِيلٍ على ما ورَدَ به السَّمَاعُ. والله أعلم.

قلتُ: يَظهرُ من الشَّيخِ أبي حيَّانَ أنَّ «فَعُولاً» و«فَعَّالاً» و«مِفْعَالا» تُبنَى مِن كُلِّ فِعْلٍ قياساً، وسيأتي في المسألةِ بَعْدُ ما في ذلك.

المسألة الرابعة: في أحكام تتعلق بأمثلة المبالغة:

الأول: أنَّ تثنيةَ أمثلةِ المبالَغةِ وجمعَهَا يَعْمَلان عَمَلَ مُفْرَدِهَا، فمِنْ إعمَالِ تثنيةِ «فَعُول» قولُ طَرَفَةَ:

طَحُورَانِ عُوَّارَ القَذَى فَتَرَاهُما   كَمَكْحُولَتَي مَذْعُورَةٍ أُمِّ فَرْقَدِ[3]

الشاهدُ فيه: نَصْبُ «عُوَّارَ القَذَى» بـ«طَحُوران» وهو تثنيةُ طَحُور مبالغةٌ في طاحر، وطَحُورٌ بالطاء والحاء المهملتين معناه: دَفُوعٌ، والعُوَّار بضم العين وتشديد الواو: قِطَعُ القَذَى الذي في العَين، والفَرْقَدُ: ولَدُ البَقَرة، وقيلَ للبقَرَةِ: أُمُّ / فَرْقَد، كُنِيَتْ بولَدِهَا، [٦٥/ب] يَصِفُ ناقتَهُ بالشِّدَّةِ والنَّشَاط، وأنَّ عينيهَا طَحُورَان أي: دَفُوعَان قِطَعَ القَذَى التي في عَينِهَا، وذلك لنُتُوءِ عَيْنَيْهَا، ثم شبَّهَ عينيهَا بعَينَي البَقَرَةِ المذْعُورَةِ، فدَلَّ على حِدَّتِهَا ونَشَاطِهَا.

---

(١) من ذلك قول زيد الخيل:

أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِي   جِحَاشُ الكِرْمِلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ

وسوف يورده المؤلف ص: ٢١٤.

(٢) ارتشاف الضرب ١٩٣/٣، والتذييل والتكميل ٢٠٩/٣.

(٣) من الطويل في ديوانه: ٢٣، وهو من معلقته، ينظر: شرح القصائد السبع الطوال ١٧٦، وشرح القصائد التسع ٢٢٣/١، والبيت في التذييل والتكميل ٢٠٨/٣.

ومِن إعمَالِ جَمْعِ «فَعُول» قَولُ طَرَفَةَ:

ثُمَّ زادُوا أَنَّهُم في قَومِهِمْ   غُفُـرٌ ذَنْبَهُمُ غَيرُ فُخُرْ[(١)]

الشَّاهِدُ: نَصْبُ «ذَنبَهُم» بـ«غُفُر» وهو جَمْعُ غَفُور، ويُـرْوَى[(٢)]: غـيرُ فُجُـر، بـالجيم وبالخاء المعجَمَة، فبـالجيم معنـاه: أنهـم لا يَقعُـونَ في فاحشَـةٍ، وبالخـاء معنـاه: أنهـم لا يَفخَرُون بغُفْرَانِ ذَنْبِ المذنِبِ .

ومِن إعمال جَمْعِ «مِفْعَالٍ» قَولُ الكُمَيتِ[(٣)] أو ابنِ مُقْبِلٍ[(٤)]:

شُمٌّ مَهَاوِينُ أَبْدَانَ الجَزُورِ مَخَا   مِيصُ العَشِيَّاتِ لاَ خُورٌ وَلاَ قَزَمُ[(٥)]

الشَّاهِدُ: نَصْبُ «أبدانَ الجَزُور» بـ«مَهَاوِين» وهـو جَمْـعُ مِهْـوَان، مبالغـةٌ في مُهِـين، يُرِيدُ به: كَثْرَةَ الإهانةِ للمال، وشُمٌّ: جَمْعُ أَشَمٍّ، وهو ارتِفَـاعٌ في الأنـفِ، كَنَـى بذلـك عن العِـزَّةِ والأَنَفَـة، والأبـدانُ: جَمْـعُ بَدَنَـةٍ، وهـي النَّاقـةُ المتَّخَـذةُ للنَّحْـرِ، ومَخـامِيصُ: ضَامِرُونَ البُطُـونَ في العشِيَّاتِ لانتظـارِهِم الأضيـافَ، والخُـوْرُ: بضـمِّ الخـاء المعجَمَـة: الضُّعَفَاء، والقَزَمُ بفتح القاف والزاي: رُذَّالُ النَّاس، ويُروَى بالضَّمِّ .

(١) من بحر الرمل، في ديوانه: ٥٥. وانظر الكتاب ١/١١٣، وشرح أبياته ١/٦٨، والتبصرة ١/٢٢٦، وشرح المفصل ٦/٧٤، وشرح التسهيل ٣/٨٠، وارتشاف الضرب ٣/١٩٣، والخزانة ٨/١٨٨ .

(٢) رواه اللخمي في الفصول والجمل: ٥١/ب (مخطوط)، والشنتمري في تحصيل عين الذهب: ١١٥.

(٣) الكميت بن زيد الأسدي، أبو المستهل، شاعر أموي من أهل الكوفة، عالم بلغات العرب وأيامها، توفي سنة ١٢٦هـ. أخباره في: الشعر والشعراء ٢/٥٨١، والأغاني ١٧/١، والخزانة ١/١٤٤ .

(٤) تميمُ بن أُبيٍّ بن مقبل العجلاني، شاعرٌ مخضرَم، أدرك الجاهلية والإسلام، وكان يهـاجي النجاشي الشاعر، وكان في الإسلام يبكي أهـل الجاهليـة ويذكرهـا . أخبـاره في: طبقـات فحـول الشـعراء ١/١٤٣-١٥٠، والشعر والشعراء ١/٤٥٥، والخزانة ١/٢٣١ .

(٥) من البسيط، وهو في ديوان الكميت ٢/١٠٤ (القسـم الأول) ولم أجده في ديـوان تميـم بـن أبـي المطبوع، ونسبه بعضُهم إلى الكميت بن معروف، ولم أجده في المجموع من شعره . والشـاهد في: الكتاب ١/١١٤، وشرح أبياته ١/٢١٥، وتحصيل عـين الذهـب ١١٧، وشـرح المفصـل ٦/٧٤، ٧٦، والهمع ٥/٨٩ .

ومن إعمَالِ جَمْعِ «فَعِلٍ» قولُ زَيدِ الخَيْلِ(١):

أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِي جِحَاشُ الكَرْمَلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ(٢)

الشَّاهدُ: نَصْبُ «عِرْضِي» بـ«مَزِقُون» وهو جَمْعُ مَزِق، والمرادُ به المبالغةُ في مَازِق، وهو مأخوذٌ مِن مَزَقْتُ الثَّوبَ إذاخَرَقْتَه .

الثاني: اختَلفَ النحويون في إعمال أمثلةِ المبالغة بمعنى الماضي، فالذي عليه أكثَرُ النحويين(٣): أنه لا تَعمَلُ بمعنى الماضي، وإنما تَعمَلُ بمعنى الحالِ والاستقبالِ / كاسمِ [٦٦/أ] الفاعل.

وذَهَبَ بعضُهُم: أنه يجوزُ أنْ تَعمَلَ بمعنى الماضي لما فيها مِن قُوة معنى الفِعْلِ بسبب المبالغة، وممن أجازَ ذلكَ ابنُ خَرُوفٍ(٤)، وهو الظَّاهرُ مِن الجرميِّ(٥)؛ لكونه

(١) زيد بن مهلهل بن زيد بن نهب الطائي، شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام، أسلم مع وفد طيئ سنة تسع، سمي زيد الخيل لخمسة أفراس كانت له، سماه النبي ﷺ زيد الخير، كان شاعراً خطيباً لسناً شجاعاً كريماً. أخباره في: الشعر والشعراء ٢٨٦/١، والإصابة ٥٥٥/١، والخزانة ٣٧٩/٥ .

(٢) شعره: ١٧٦ يهجو قوماً بلغه أنهم يتكلمون في نسبه، والشاهد في: الحلل في شرح أبيات الجمل ١٣١، وشرح المفصل ٧٣/٦، والمقرب ١٤١، وشرح التسهيل ٨١/٣، وارتشاف الضرب ١٩٢/٣، والهمع ٨٧/٥، والخزانة ١٦٩/٨ . والكَرمَلَين: تثنية كرمل، وهو اسم ماء في جبل طيئ (معجم ما استعجم ١١٢٥/٤، ومعجم البلدان ٤٥٦/٤)، والفديد: الصوت. يشبههم بالحمير التي تنهق في ذلك المكان، فهو لا يعبأ بهم لحقارتهم عنده وقلة شأنهم .

(٣) انظر شرح الجمل ٥٦٠/١-٥٦٤، وشرح التسهيل ٧٩/٣، والبسيط ١٠٥٦/٢، وارتشاف الضرب ١٩٤/٣، والهمع ٨٦/٥ .

(٤) متابعاً شيخه أبا بكر بن طاهر، قال ابن خروف في شرح الجمل: ٣١٢/٢ (رسالة دكتوراه): «وعملت في مفعول؛ لأنها للمبالغة من فعل متعد، فعملت عمل فعلها... وتعمل هذه الأمثلة بمعنى الماضي والمضارع ...» . وانظر شرح الجمل ٥٦٤/١، والبسيط ١٠٥٦/٢، وارتشاف الضرب ١٩٤/٣، والتذييل والتكميل ٢٠٨/٣ .

(٥) انظر الأصول ١٢٥/١، وشرح التسهيل ٨٢/٣، والتذييل والتكميل ٢٠٧/٣، والمساعد ١٩٣/٢، وفي الهمع ٨٧/٥ قال السيوطي: « وأنكر الجرمي فَعِل دون فعيل؛ لأنه أقل وروداً حتى إنه لم يُسمع إعمالُه في نثر» فعكَسَ المسألة، ومثل هذا ورد في ارتشاف الضرب ١٩٣/٣ .

أعمَلَ «فَعِلاً» لمجيئِهِ على زِنَةِ الفعل الماضي، واستدلَّ صاحبُ هذا القولِ بظَوَاهرَ مِن كلامِ العَرَبِ، فمِن ذلك قولُهُ:

بَكَيتُ أَخَا لأْوَاءَ يُحْمَدُ يَومُهُ كَرِيمٌ رُؤُوسَ الدَّارعِينَ ضَرُوبُ[1]

وجهُ الدليل: أنه يَرثي شُجاعاً تُحمَدُ أيامُه لكَرَمِ فِعْلِهِ فيها، فمَدَحَهُ بما ثَبَتَ له

٥ واستقرَّ.

وهذا لا دليلَ فيه، إذ مِثْلُ هذا محمولٌ على الحكاية[2].

وأما ما ذَكَرُوه من أنَّ العلةَ في إعمالها بمعنى الماضي كونُهَا للمبالغة، فلا يَصِحُّ؛ لأنه لو كانَ ذلك مُوجِباً للعمَلِ بمعنى الماضي، لعَمِلَ الفِعْلُ المضَارِعُ إذا أُريدَ به المبالغةُ بمعنى الماضي، فكنتَ تقولُ: هذا يَضْرِبُ زَيداً أمسِ، وذلك لا يُجيزُهُ أَحَدٌ مِن النحويين

١٠ البصريين.

قال ابنُ وَلاَّدٍ[3]: سألتُ أبا إسحاقَ - يعني الزجَّاجَ -: لِمَ كانَ «ضَرُوبٌ» وأشباهُهُ يَعمَلُ وهو بمنزلة ما استقرَّ وثَبَتَ، و«ضَارِبٌ» لا يَعمَلُ إذا كانَ كذلك؟

قال: لأنكَ تُريدُ أنها حَالٌ مُلازمةٌ هو فيها، فقد صَارَ كالخِلْقَةِ له، وليس يُريدُ أنه فعَلَ فِعْلَهُ مَرَّةً واحدةً وانقضى الفعلُ، كما تُريدُ في «ضَارِبٍ». فإذا قلتَ: هذا ضَرُوبٌ

١٥ رُؤُوسَ القومِ، فإنما هي حالٌ كان فيها، فنحنُ نَحكِيهَا، انتهى.

قال ابنُ عصفورٍ: وهذا الذي ذَهَبَ إليه أبو إسحاقَ هو الصَّحيحُ، والدليلُ على

---

(١) سبق تخريجه صفحة ١٩٩.

(٢) أي: حكاية الحال، كما في قوله تعالى في سورة الكهف: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾.

(٣) لم أعثر على هذا القول في مظانه من الانتصار، مع أن ابن ولاد تكلم على أمثلة المبالغة في معرض رده على المبرد في صفحة ٣٨ وما بعدها، وقد أثبت البغدادي رحمه الله هذا النص بكامله في الخزانة ٤/٢٤٢.

صحَّتِهِ قولُ أبي طالبٍ:

ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيفِ سُوقَ سِمَانِهَا[(١)]

لأنه يَرثي أبا أميَّةَ[(٢)] بنَ المغيرةِ، وكان قد خرجَ إلى الشَّام، فماتَ في الطريق، ألا ترَى أنه مدَحَهُ بما ثَبَتَ له واستقرَّ، وذكرَ الحالَ التي كان عليها مِن عَقْرِ / الإبلِ إذا [٦٦/ب] عُدِمَ الزَّادُ، ولو أرادَ المُضِيَّ المَحْضَ ولم يُرِدْ حكايَةَ حالِهِ، لما سَاغَ له الإتيانُ بـ«إذا»؛ لأنها وُضِعَتْ للزَّمانِ المستقبَلِ[(٣)].

الثالث: ذكَرَ الأستاذُ أبو بكرٍ بنُ طلحةَ[(٤)] في كتابه «بغيةُ الأمل في شَرْحِ الجُمَلِ»: أنَّ هذه الـمُثُل تتفاوَتُ في المبالغة، فـ«فَعُولٌ» لِمَنْ كَثُرَ منه الفِعْلُ، و«فَعَّالٌ» لمن صَارَ له صِنَاعَةً، و«مِفْعَالٌ» لِمَنْ صَارَ له كالآلة، و«فَعِيلٌ» لِمَنْ صَارَ له كالطبيعة، و«فَعِلٌ» لِمَنْ صَارَ له كالعادَةِ[(٥)].

قلتُ: وهذه الطريقةُ لم يَقُلْهَا أحَدٌ من النَّحْوِيِّين المتقدِّمِين، ولم تُفَرِّقِ العَرَبُ في المبالغة بينَ واحدٍ منها، وإنما ذلك مِن ابنِ طلحةَ على جِهَةِ التَّلفِيقِ، والحامِلُ له على ذلك أنَّهُ لما رَأى «فَعَّالاً» يكثُرُ في الصَّنائِعِ كالخَيَّاطِ والنَّجَّارِ والجزَّار، و«مِفْعالاً» يكثُرُ في

(١) سبق صفحة ٢٠١ .

(٢) في الأصل: «أمية» والصحيح «أبا أمية بن المغيرة» كما قرر البغدادي في الخزانة ٢٤٤/٤ وما بعدها، وانظر صفحة ٢٠١ .

(٣) في الأصل: «المتصل» وهو تحريف .

(٤) هو محمد بن طلحة الإشبيلي، من أهل يابُرة، إمام في العربية، عالم بالقراءات، كان يميل في النحو إلى مذهب ابن الطراوة ويثني عليه، أخذ عن السهيلي وابن ملكون وغيرهما، وأخذ عنه ابن معط والشلوبين وغيرهما، توفي سنة ٦١٨ هـ. أخباره في: المغرب ٢٥٨/١، وإشارة التعيين ٣١٥، وغاية النهاية ١٥٧/٢، ونفح الطيب ٤٧٦/٣ .

(٥) النص منقول عن ابن طلحة في ارتشاف الضرب ١٩١/٣، وفيه: «وفَعِل لمن صار له كالعاهة» ولعله تحريف .

الآلة كالمِخْيَاطِ والمِفْتَاح، و«فَعِيلاً» يكثُرُ في الأفعال الطبيعية كالكَريم والبخيل، و«فَعِلاً» يكثُرُ فيمن صارُ له الفعلُ كالعادة كصَلِف، ادَّعَى هذه المعاني في هذه المُثُل، ولا دليلَ عليها مِن كلام العَرَبِ إلا هذا التَّخيُّلُ.

الرابع: أنَّ هذه الأمثلةَ لا تُستَعمَلُ للمبالغة إلا حيثُ يُمكِنُ فيه التكثير نحو: زَيدٌ طَعَّامٌ الفقراءَ، وقتَّالٌ الأَبطالَ، فلا يُقَالُ: زَيدٌ قتَّالٌ عَمْراً، ولا مَوَّاتٌ خالداً؛ لأنَّ القتلَ والموتَ بنسبة شخصٍ واحدٍ لا يُمكِنُ تكثيرُهُ.

الخامس: أنَّ هذه الأمثلةَ أصلُهَا أنْ تُبنَى من الفعل الثلاثي دونَ الزائدِ على الثلاثي، فتقولُ مِن ضَرَبَ: ضَرَّابٌ، ومِن رَحِمَ: رَحِيمٌ؛ لأنه لا يَلزَمُ مِن ذلك هَدْمُ بِنْيَةِ الفِعلِ، بخلاف بِنيَتِهِ مِن الرُّبَاعيِّ، فإنه يَلزَمُ منه هَدْمُ بِنيَةِ الفعل، ألا تَرَى أنَّكَ لو بَنَيتَ «فعَّالاً» مِن دَحْرَجَ لقلْتَ إمَّا: دَحَّاجٌ / أو حَرَّاجٌ، فيَلزَمُ هَدْمُ البِنيَةِ بحذف الرَّاء في الأوَّلِ والدَّال في الثاني، إلا أنهم بَنَوهَا من «أفعل» لكَون الهمزة زائدةً، فلا يَلزَمُ فيه هَدْمُ حرفٍ أصليٍّ، فقالوا: دَرَّاكٌ مِن أَدْرَكَ، ورَشَّادٌ مِن أَرْشَدَ، وسَأْآرٌ مِن أَسْأَرَ[1] إذا أَبْقَى[2]، وخبَّارٌ مِن أَخْبَرَ، وجَزَّالٌ مِن أَجْزَلَ له في العَطَاء، ومِهْوَانٌ مِن أَهْوَنَ[3]، ومِعْطَاءٌ مِن أَعْطَى، ومِهْدَاءٌ مِن أَهْدَى، ومِعْوَانٌ مِن أَعَانَ، ونَذِيرٌ مِن أَنْذَرَ، وأَلِيمٌ مِن آلَمَ، وسَمِيعٌ من أَسْمَعَ، قال الشاعر: [٦٧/أ]

أَمِنْ رَيْحَانَةَ الدَّاعِي السَّمِيعُ تُؤَرِّقُنِي وَأَصْحَابِي هُجُوعُ[4]

---

(١) قال الأزهري: «وجائزٌ أن يكونَ سَأْآرٌ من (سَأَرْتُ) وهو الوجهُ، وجائزٌ أن يكون من (أَسأَرْتُ)، كأنه ردَّه إلى الثلاثي، كما قالوا: [درَّاك] مِن أدركْتُ، وجبَّار من أجبرْتُ» تهذيب اللغة ٤٧/١٣.

(٢) في الأصل: «بقى».

(٣) مهوان تكثير مهين (اسم فاعل من أهان) وهو الذي يهين الجزور وينحرها، ولا يوجد أهون. انظر: شرح أبيات الكتاب ٢١٦/١، وتحصيل عين الذهب: ١١٧، وفي المحكم ٣٠٩/٤: «يجوز أن يكون (مهاوين) جمع مهْوَن، ومذهب سيبويه أنه جمع مهوان».

(٤) من الوافر، وهو لعمرو بن معديكرب الزَّبيدي، أحد فرسان العرب المشهورين، شاعر مخضرم أسلم
=

يُرِيدُ: المُسمِع، ورَهُوق مِن أَرْهَقَ، قال الشاعرُ:

جَهُولٌ وَكَانَ الجَهْلُ مِنْهَا سَجِيَّةً غَشَمْشَمَةٌ لِلقَائِدِينَ رَهُوقُ[1]

وغَشَمْشَمَةٌ بالغين المعجَمَة: القويةُ النَّفْسِ التي لا يُعَارِضُها أحَدٌ فيما تَعمَلُ. يَصِفُ ناقةً بعِزَّة النَّفْسِ وأنها تُرهِقُ مَن قَادَها أي: تُكلِّفُهُ، مِن قوله تعالى: ﴿وَلَا تُرْهِقْنِي مِنْ أَمْرِي عُسْراً﴾[2] .

السَّادس: أنَّ هذه الأمثلةَ متوقِفَةٌ على السَّمَاع. قال الأستاذُ أبو إسحاقَ إبراهيمُ ابنُ أحمدَ البَهَارِيُّ[3]: لا تُبنَى كلُّهَا مِن الفِعلِ الثلاثي، بل هي مَوقُوفَةٌ على السَّمَاع، ألا ترى أنهم قالوا: قَتَّالٌ ونَظَّارٌ مِن قَتَلَ ونَظَرَ، ورَفَضُوا منه ماعدا هذا البناءَ، وقالوا: غَفُورٌ وغَفَّارٌ، ورفَضُوا ماعدَاهما مِن هذه الأمثلةِ، وقالوا: عَلِيمٌ وعَلَّامٌ وسَمِيعٌ وسَمَّاعٌ، ورفضُوا ماعدَاهما، وقالوا: جَهُولٌ، ورفضُوا ماعدَاه .

ولا تُبنى أيضاً من كلِّ فِعلٍ ثلاثيٍّ، فإن ثَمَّ أفعالاً لم تُبنَ منها أمثلةُ المبالَغة مثل: غَبَطْتُ الرَّجُلَ أَغبِطُهُ، وذَكَرْتُهُ ونَقَمْتُ عليه فِعْلَه أي: أَنْكَرْتُهُ، قال البَهَارِيُّ: لم

في حياة النبي ﷺ أخباره في كتاب: من اسمع عمرو من الشعراء ١٤٠-١٤٣، وأسد الغابة ٢٧٣/٤، والبيت في ديوانه: ١٤٠، وهو مطلع قصيدة قالها في زوجته ريحانة وقيل: أخته، والقصيدة في الأصمعيات ١٧٢ . وانظر الشاهد في: الكامل ٢٦١/١، والأضداد لابن الأنباري ٨٤، وتفسير أسماء الله للزجاج ٤٣، وأمالي ابن الشجري ٩٨/١، ٣٤٥/٢، وشرح المفصل ٧٣/٦، وشرح التسهيل ٨٢/٣، والخزانة ١٧٨/٨ .

(١) مِن الطويل، وهو لحُمَيدِ بنِ ثَور الهلالي، أبي المثنى، شاعرٌ فصيحٌ مخضرمٌ، أدركَ الجاهلية والإسلام فأسلم، وله صحبة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، والبيت في ديوانه ص: ٣٦، يصِفُ ناقة، ورواية الديوان:
« جهولٌ كأنَّ الجهلَ منها سجيةٌ »
والشاهد في شرح التسهيل ٨٢/٣، والتذييل والتكميل ٢٠٩/٣، والمساعد ١٩٤/٢، واللسان (غشم) .

(٢) سورة الكهف: من الآية: ٧٣ .

(٣) هو أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن يحيى البهاريُّ - بفتح الباء - النحوي الغافقي، شيخ النحاة والقراء بسبتة، عاش بين سنتي (٦٤١هـ و ٧١٠هـ) من تصانيفه: « الإملاء المنتخل في شرح الجمل » نقل عنه أبوحيان في كتبه . أخباره في بغية الوعاة ٤٠٧/١ .

يُستَعْمَلُ مِن هذه / الأفعَالِ مِثَالٌ مِن هذه الأمثلةِ فيما أعلم، فهي أيضاً من هذه [٦٧/ب] الجهةِ مَوقُوفةٌ على السَّمَاعِ .

السَّابع: رَتَّبُوا على قوله تعالى: ﴿ وَمَارَبُّكَ بِظَلَّـٰمٍ لِلْعَبِيدِ ﴾(١) سُؤَالاً وهو: أنَّ «ظَلاَّماً» للمبالغة، فيَلزَمُ منه نَفْيُ الظُّلْمِ الكثيرِ عن الله عزَّ وجلَّ دونَ القليل، والقليلُ والكثيرُ مُحَالٌ على الله ؟ ٥

أجابُوا عنه بأجوبَةٍ:

الأول: ما ذَكَرْنَاهُ في الحَدِّ وهو: أنَّ «ظلاَّماً» لا يُرادُ به المبالغةُ، وإنما يُرادُ به النَّسَبُ أي: ومَا رَبُّكَ بِذِي ظُلْمٍ(٢)، فيَتَنَاوَلُ القليلَ والكثيرَ .

الثَّاني: أنَّ المرادَ به المبالَغةُ، لكن هي راجِعَةٌ إلى المتعَلَّقِ وهمُ «العِبَاد» ؛ لأنهم لا يُحْصَونَ كَثرةً، ولأجلِ هذا جاء بـ«العَبِيد» جَمْعاً(٣). ١٠

الثَّالث: أنَّ المرادَ نَفْيُ القليلِ والكثيرِ؛ لأنَّ الله لا يُنسَبُ إليه ظُلْمٌ لا قليلٌ ولا كثيرٌ، وعليه حُمِلَ قولُ طَرَفَةَ:

وَلَسْتُ بِحَلاَّلِ التِّلاَعِ مَخَافَةً وَلَكِنْ مَتَى يِسْتَرْفِدِ القَومُ أَرْفِدِ(٤)

لأنه أرادَ أنه لا يَحُلُّ التِّلاعَ هو، ويأمَنُ الأضيافَ المسترفِدِين، فلو حَلَّها ولو قليلاً

---

(١) سورة فصلت: من الآية: ٤٦، وقد سبق كلام المصنف عليها في صفحة ١٩٤ .

(٢) انظر: الخزانة ٩/٦٨، وشرح أبيات المغني ٧/٢٧١ .

(٣) انظر البحر المحيط ٣/١٣١ .

(٤) من الطويل، في ديوانه: ٢٨ وفيه: «ولست بمحلال التلاع لبيتة» وهو من معلقته، انظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ١٨٦، وشرح القصائد التسع ١/٢٥٥، والتلاع: جمع تَلعَة، وهو مجرى الماء من رؤوس الجبال إلى الأودية، وقال ابن الأنباري: التلعة من الأضداد، تكون ما ارتفع وما انخفض، والمراد هنا الثاني وهو سيل ماء عظيم. الخزانة ٩/٦٨، وينظر الأضداد لابن الأنباري ٢١٨-٢١٩ .

لكانَ قد هَرَبَ منَ الأضياف، وهو مُتَبرِّئٌ مِنَ قليلِ ذلك وكثيرِه، فمقصودُهُ عُمُومُ النَّفْيِ .

الرَّابع: أنه مما يَنتفي فيه القليلُ بانتفاء الكثيرُ على طريق الأَولى؛ لأنه مَنْ تركَ الظُّلْمَ الكثيرَ الذي تكثُرُ به منفَعَتُهُ، كان أحرَى بترك القليلِ لقِلَّةِ[1] المنفعَةِ؛ لأنَّ الظَّالِمَ لا يَظلِمُ إلا لما في ذلك مِنْ جَرِّ المنفعَةِ الدُّنيَويَّةِ لنفْسِهِ .

الخامس: أن ما تَوَعَّدَهُم الله لو كانَ ظُلْماً لكانَ عَظِيماً، فنُفِيَ على عِظَمِهِ لو كان ثابتاً[2].

السَّادس: أنَّ الظُّلْمَ وإنْ كانَ قليلاً فهو [في][3] حقِّ العظيمِ كثيرٌ، وإليه يَنْظُرُ قولُ الشَّاعرِ:

كَفُوفَةِ الظُّفْرِ تَخْفَى مِنْ حَقَارتِهَا وَمِثْلُهَا فِي سَوَادِ العَيْنِ مَشْهُورُ[4]

/ والفُوفَةُ بضمِّ الفاءِ أختِ القافِ وفتحِ الفاء الثانية: البَيَاضُ الذي يُوجَدُ في أظفارِ الصِّغَارِ[5]. [٦٨/أ]

ولْنَرْجِعْ إلى لَفظِ المصنِّف.

قوله:

«وَشَبَّهُوا أَمْثِلَةَ المُبَالَغَة بِفَاعِلٍ» ... ...»

يعني أنَّ أمثلةَ المبالغة التي أذكُرُها لكَ، قد شُبِّهَت باسم الفاعل في العمَل، فتنصِبُ

---

(١) في الأصل: «لغلبة»، وهو خطأ، وانظر البحر المحيط ٣/١٣١ .

(٢) نقله أبو حيان في البحر المحيط ٣/١٣١ قال: «وقال القاضي: العذاب الذي توعد أن يفعله بهم لو كان ظالماً لكان عظيماً، فنفاه على حد عظمه لو كان ثابتاً» .

(٣) كتب حرف (في) في الأصل بعد كلمة (حق) وشطب، ولم يكتب في مكانه الصحيح .

(٤) لم أقف على هذا الشاهد فيما اطلعت عليه من المصادر .

(٥) انظر الغريب المصنف: ٢٧١، وكتاب خلق الإنسان لثابت: ٢٢٩ .

المفعولَ حيث ينصِبُه اسمُ الفاعل، ويُشتَرَطُ فيها ما يُشتَرَطُ في عمَلِ اسم الفاعل، وقد تقدَّمَ أنَّ أكثرَ ما تُبنى هذه الأمثلةُ من الثلاثي، ومجيئها من الزائدِ على الثلاثي قليلٌ، واستوفينَا الكلامَ على أحكامها .

وقوله: «**وَتِلْكَ حَالٌ سَائِغَة**» يعني وذلك الشَّبَهُ باسم الفاعل سَائِغٌ في الأمثلة ٥ المذكورة.

وقوله: «**في مُثُل**» متعلِّقٌ بـ«سائغة» أي: حالٌ جائزةٌ في هذه المُثُل، لا نَكِيرَ فيها .

وقوله: «**الفَعَّال**» إلى آخرِ ما عدَّد، تنصيصٌ على أوزان الأمثلة الخمسة، فذَكَرَ «فعَّالاً» كضَرَّاب، و«فَعِيلاً» كعَلِيم، و«مِفْعَالاً» كمِضْرَاب، و«فَعُولٌ» كضَرُوب، و«فَعِلٌ» كحَذِر، فهذه الأوزانُ الخمسةُ .

١٠ وقوله: «**أَجرَوهُ مُجْرَى فَاعِلِ**» الهاءُ عائدةٌ إلى الوَزْنِ الأخيرِ وهو «فَعِل» وخَصَّهُ بالتنصيص على أنهم أَجْرَوه مُجْرَى «فاعِل» ولم يُفعَل ذلك في غيرِه تنكيتاً على المخالِفِ في عَمَلِهِ .

فإن قلْتَ: فـ«فَعِيلٌ» أيضاً كذلك ؟

فالجوابُ: أنَّ الخلافَ في «فَعِيل» لا يَقوى قُوَّة الخلافِ في «فَعِل».

١٥ وقوله: «**وَفُعُلٍ تَعْمَلُ كَالفَوَاعِلِ**» تنبيهٌ على أنَّ هذه الأمثلةَ تعمَلُ مفرَدَةً وغيرَ مفردَةٍ، وقد تقدَّمَ الكلامُ على هذا، وأنَّ التثنيةَ والجمعَ في ذلك كالمفرد، فـ«فُعُل» بضم الفاءِ جَمْعُ «فَعُول» بفتحها، وشبَّههُ بجمْعِ اسمِ الفاعل فقال: كـ«الفَوَاعِلِ» وهو جَمْعُ «فاعِلَة» كضَوَارِبَ جَمْعُ ضارِبَة، فتقديرُ كلامِهِ: إنَّ جمْعَ هذهِ الأمثلةِ يَعمَلُ كما يَعمَلُ جمعُ اسمِ الفاعل .

٢٠ وقوله: «**تَقُولُ: زَيدٌ حَذِرٌ عُيُوبَا**» البيت .

لَمّا نبَّهَ / على أنَّ هذه الأمثلةَ تعملُ مفرَدَةً ومجموعةً، احتاجَ إلى تمثيل ذلك، فمثَّل [٦٨/ب] منها مفرَدَةً وزناً واحداً وهو «فَعِل» فقال: «حَذِرٌ عُيُوباً» إشارةً إلى ما تقدَّم من قوله:

«حَذِرٌ أُمُوراً لاَ تَضِيرُ ... ...»

البيت. وخَصَّ «فَعِلاً» بالتمثيل من بين سائرِها؛ لأنه آكَدُ؛ لما فيه من الخلاف، ولقلّة مُثُلِهِ، ثُمَّ مَثَّل مثلاً آخرَ من المجموع فقال: «غُفُرٌ ذُنُوبَا» وهو أيضاً إشارةٌ إلى ماتقدَّمَ من قوله:

... ... غُفُرٌ ذَنْبَهُمُ غيرُ فُخُرْ

وقد استوعَبْنَا الكلامَ على هذه الأمثلةِ بما يَشْفِي الناظِرَ، والحمدُ لله .

* * *

[الصفة المشبّهة باسم الفاعل]

٦٠٩ - وَيُشْبِهُ اسْمَ الفَاعِلِينَ اسْمٌ صِفَةْ كَيْفَ أَتَتْ نَكِرَةً أَو مَعْرِفَةْ

٦١٠ - في سَبَبٍ لاَ أَجْنَبِيٍّ أُعْمِلَتْ إِذْ ثُنِّيَتْ وَجُمِعَتْ وَأُنِّثَتْ

٦١١ - وَالأَصْلُ في مَعْمُولِهَا أَنْ يَرْتَفِعْ وَقَدْ يُجَرُّ وَانْتِصَابُهُ سُمِعْ

٦١٢ - تَقُولُ: زَيدٌ حَسَنُ المَقَالِ وَهْوَ جَمِيلُ الوَجْهِ والفِعَالِ

٦١٣ - وَالأَصْلُ فِيهِ: حَسَنٌ مَقَالُهُ وَالنَّصْبُ فِيهِ جَائِزٌ مِثَالُهُ

٦١٤ - شَنْبَاءُ أَنْيَاباً وَجَاءَ نَصْبَا الحَزْنُ بَاباً وَالعَقُورُ كَلْبَا

لما تكلَّمَ على أمثلة المبالَغَة، أخذَ يتكلَّمُ على الصِّفَةِ المشبَّهَة باسم الفاعل، والكلامُ على هذه الأبياتِ في مسائلَ:

المسألة الأولى: في حدِّها:

وقد حدَّهَا ابنُ مالكٍ[1] فقال: «هي الملاقِيَةُ فِعْلاً لازماً، ثابتاً معناها تحقيقاً أو تقديراً، قابلةً للملابَسَة والتَّجريد والتعريف والتنكير بلا شَرْط».

فقولُه «الملاقِيَةُ فِعلاً» معناه: المشتَقةُ من الفعل، أي: تَلاقي الحروفِ الأصولِ منها للحروف الأصولِ من المشتقِّ منه، والملاقِي: جنسٌ؛ لكونه يشتمِلُ / [٦٩/أ] كلَّ ما اشتُقَّ من الفعل. قال ابنُ مالكٍ: واحترَزْتُ به من نحو: قُرَشيٌّ وبتَّاتٍ[2]، يعني: لكونهما لم يلاقِيَا فِعلاً، أي: لم يُشتقَّا من فِعلٍ، ومرادُهُ بـ«البتَّات» الذي يبيعُ البَتَّ

---

(١) التسهيل: ١٣٩، وانظر شرحه ٨٩/٣.

(٢) في شرح التسهيل ٨٩/٣: «من قرشي وقتات».

وهو: الثِّيَابُ، ويعني بـ « قُرَشي » إذا لم يُلحَظْ فيه الاشتقاقُ، وأما إذا لُحِظَ فيه معنى المنسوبِ، فقد ذَكَرَ هو في آخرِ باب الصِّفَةِ[١] أنَّ غيرَ المشتَقِّ إذا أُوِّلَ بمشتقٍّ، جازَ أن يكونَ مِن هذا البابِ، فتقولُ: مررْتُ برَجُلٍ قُرَشيٍّ [أبوهُ][٢].

فإن قلتَ: كيف احترَزَ بالجِنْسِ، وأربَابُ صناعة المنطِقِ يقولون: إنَّ الجِنْسَ إنما أُتِيَ به لتقْييدِ المحدُودِ، لا للاحتراز به عن شيءٍ ؟

فالجوابُ: أنَّ الجنسَ لا يخلو أن تكونَ معرفَتُهُ راجعةً إلى العقل كالحيَوان في جنسِ الإنسان، فإنَّ[٣] بالعقْلِ يُعلَمُ أنَّ الإنسانَ من جنس الحيَوان، أو إلى الوضْعِ كاللفْظِ في جنس الاسم عندَ النحويين، فإنَّه لا يُعلَمُ أنَّ الاسمَ داخلٌ تحت اللفْظِ إلا من طريق الوضْعِ، ففي الأوَّلِ لا يجوزُ الاحترازُ بالجنس، وفي الثاني يجوزُ الاحترازُ به، وحَدُّ النُّحَاةِ من الثاني لا مِنَ الأوَّلِ، فيجوزُ الاحترازُ فيه بالجنس .

وقوله: « لازماً » احترازٌ من الصفة المشتقَّة مِن فِعلٍ مُتَعَدٍّ نحو: جاهِلٌ وعارِفٌ، وسيأتي أنَّ هذه الصفةَ قد تأتي من فِعلٍ مُتَعَدٍّ .

وقوله: « ثابتاً » معناها: أي لا يكونُ حادثاً[٤]، فإذا قلتَ: مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجه، فـ « الحُسْنُ » ثابتٌ لا على أنه كان، ولا على أنه سيكون. واحترزَ به من نحو: قائمٍ وقاعدٍ، فإنه وإن كان صفةً من فعلٍ لازِمٍ، إلا أنه غيرُ ثابت، وإنما هو

---

(١) شرح التسهيل ٣/١٠٥ .

(٢) انظر شرح التسهيل ٣/١٠٥، وقدمَنَعَ ابنُ الدَّهَّان ذلك فقال: « إذا قلتَ: مررتُ برجل أسدٍ، إذا شبهتَه به، لم ترفع الظاهر، فلا تقول: أسدٌ أبوهُ » الغرة في شرح اللمع لوحة (٢١١ ـ مخطوط)، وانظر المساعد ٢/٢٢٤ .

(٣) اسم إن هنا ضمير الشأن .

(٤) ورأى الرضيُّ أن لا دليلَ في الصفة على هذا القيد، قال: « والذي أرى أن الصفة المشبهةَ كما أنها ليست موضوعة للحدوث في زمان، ليست أيضاً موضوعة للاستمرار في جميع الأزمنة؛ لأن الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة، ولا دليل فيها عليهما ... » شرح الكافية ٢/٢٠٥.

على معنى الحدوث .

وقال الشيخُ أبوحيَّان[١]: « قال أصحابُنَا : اسمُ الفاعل الذي لا يتعدَّى كقائم وقاعد،يدخُلُ في هذا الباب،وكذلك اسمُ المفعول كمضروب، وكذلك اسمُ الفاعل مما زادَ على الثلاثة نحو: مُنطَلِقُ الأبِ، ومُنقَطِعُ / القَرَابة، ومُنْكَسِرُ الثَّنايا » . [٦٩/ب]

٥ فإن قلتَ: فنحو: ثابتٍ ودائمٍ من أسماء الفاعلين، يلزمُ منه أن يكونَ صفةً مشبَّهةً؛ لدلالَتِهَا على الثُّبوت ؟

فالجوابُ: أنه لا يدلُّ على الثبوت إلا بطريق الاشتقاق مِنَ الفعل الموضوعِ لمعنى الثبوت، فإذا قلتَ: هذا ثابتٌ، احتمَلَ أن يكونَ الثُّبوتُ فيما مَضَى، أو فيما يأتي، أو في الحال، كما إذا قلتَ: هذا ضاربٌ، احتمَلَ الأزمنَةَ الثلاثَةَ، والصفَةُ المشبَّهَةُ ١٠ ليست كذلك، إذ ليست مأخوذةً من فعلٍ موضُوعٍ للثُّبوت، فالثُّبوت ليس لها بأصل الوَضْعِ، وإنما الذي يدلُّ عليه قولُكَ: « حَسَنٌ » بالوَضْع: الحُسْنُ، ثمَّ إن هذا الحُسْنَ أُريدَ به الثُّبوتُ عند الاشتقاق لا بالأصل، فظهرَ الفَرْقُ[٢].

وقوله: « تحقيقاً » أي: يكونُ الثُّبوتُ محقَّقاً كما تقدَّمَ في المُثُل .

وقوله: « أو تقديراً » معناه: أن يكونَ الثُّبوتُ مقدَّراً، واحترَزَ به من نحو: ١٥ مُتَقَلِّبٌ، فإنه وإنْ كان ظاهرُه عَدَمَ الثُّبوت؛ لأنَّ التَّقلُّبَ يُعطِي ذلك، فإنه يُقَدَّرُ ثبوتُهُ .

وقوله: « قابلةً للملابَسَة والتَّجريد » معناه: أن تكونَ الصفةُ مما يُمكنُ أن تُلابِسَ الموصوفَ، أو تتجَرَّدَ عنه كالحُسْن، فإنه يُمكنُ أن يُلابِسَ زيداً فيُقَالُ: زَيدٌ حَسَنٌ، أو يَتَجَرَّدَ عنه فلا يُوصَفُ به، فيكونُ قبيحاً .

---

(١) التذييل والتكميل ٣/٢١٩-٢٢٠ .

(٢) انظر شرح الكافية ٢/٢٠٥ .

واحترَزَ صَاحبُ الحدِّ بالملابَسَةِ والتجريد من « أبٍ » و « أخٍ » ؛ لأنهما وصْفان لا يَقبَلاَن الملابَسَةَ والتجريدَ؛ لأنه إذا كان عَمْرٌو أخا زيدٍ، فلا يُمكنُ أن يَتجرَّدَ عن أُخوَّتِهِ، قال الشيخُ أبوحيَّان[1]: ولا ينبغي أن يُحْتَرَزَ منهما؛ لأنهما لم يَدخُلاَ تحت جِنْسِ الحدِّ الذي هو « الملاقِيَةُ فِعْلاً »، ألا ترى أنهُمَا لم يُلاقِيَا فِعْلاً بمعناهما، فلَم يَدخُلا تحتَ الجِنْسِ فيُتَحَرَّزَ منهما .

وقد اعتُرِضَ على هذا الفَصْل[2] فقيلَ: هو مُناقِضٌ للفَصْلِ الذي قال فيه: «ثابتاً معناه» ؛/ لأنَّ ما وُصِفَ بالثُّبوت لا يُوصَفُ بالتَّجرُّد، ألا ترَى أنكَ لو قلتَ: [٧٠/أ] مررْتُ بزيدٍ الطويلِ الأنفِ، لم يَقْبَلْ هذا الوصفُ الملابسةَ والتجريدَ بالنسبة إلى « زَيد »؛ لأنه وصْفٌ قد ثَبَتَ له معناه .

وقوله: « والتعريف والتنكير بلا شرْطٍ » احترَزَ به من أفعلِ التفضيل، فإنه يَقبَلُ الألِفَ واللامَ بشرْطِ أنْ يكونَ بغير « مِن » ولو قَبِلَهَا مُطْلَقاً لدَخَلَ في حَدِّ الصِّفَةِ المشبَّهَة، وهو لا يَعْمَلُ عَمَلَهَا .

قيل[3]: ولا ينبغي أن يُحتَرَزَ [منه]؛ لأنه لم يدخل تحت الجنس، فإن أفعلَ التفضيلِ لا[4] يُلاقي فِعلاً لا لازماً ولا متعدِّياً؛ لأنه لم يُوجَدْ فِعْلٌ يَعمَلُ على معنى التفضيلِ حتى يكونَ أفعلُ مُلاقِياً له، ولا مَصدرٌ بمعنَاه، وإنما هو مُشتَقٌ من مَصدَرٍ

---

(١) التذييل والتكميل ٣/٢٢٠، وانظر المساعد ٢/٢١٠ .

(٢) اعترض أبو حيان بهذا على ابن مالك. انظر التذييل والتكميل ٣/٢٢٠ ، وعقب ابن عقيل في المساعد ٢/٢١٠ بقوله: « وفيه بحث » .

(٣) هذا اعتراض لأبي حيان أيضاً على ابن مالك . انظر التذييل والتكميل ٣/٢٢٠، وعقب ابن عقيل في المساعد ٢/٢١١ على هذا الاعتراض بقوله: « وهو ضعيف » .

(٤) في الأصل: « ألا » .

ليس بمعناه.

وقد جاءَ أفعلُ التفضيلِ عاملاً عَمَلَ الصفَةِ المشبَّهة؛ حكى الكِسَائيُّ: « لا عَهْدَ لي بأَلأَمَ مِنْهُ قَفاً ولا أَوْضَعَه[1] » بفتح العين، وجهُ الدليل: أنَّ الهاءَ في موضِعِ نَصْبٍ على التشبيه [بالمفعول به[2]]، دليلُه: جرُّ « أوضعَ » بالفتح، ولو كانت الهاءُ في موضِعِ جرٍّ بالإضافة لَكَانَ « أوضعَ » مجروراً بالكسرة، انتهى الكلام على حدِّ ابن مالك في « التسهيل ».

وحدَّها في « شرح الكافية الشافية[3] » فقال: هي المصُوغَةُ من فِعْلٍ لازِمٍ صالحةً للإضافةِ إلى ما هو فاعِلٌ في المعنى.

واحترَزَ بقوله: « صالحةٌ للإضافة » إلى آخره من اسم الفاعل المتعَدِّي مُطلَقاً، ومن اسم الفاعل الذي لايتعَدَّى إن كان لأيعطِي معنى (فَعِيل) نحو: مَائِس[4] وجَالِس؛ لأنه لا يُرَادُ به معنى (فَعِيل)، فلا يُضَافُ إلى فاعله؛ لكونه ليس بمعنى ما هو صفَةٌ، بخلاف مُنْطَلِقِ اللسانِ، ومُنْبَسِطِ الوجْهِ، فإنَّ معناهما: طَلِيقٌ وبَسِيطٌ، فالتَحَقَا بما هو صفةٌ مُشبَّهَةٌ، فيُضَافَان إلى فاعِلَيهما.

قال ابنُ مالك: «وضَبْطُ[5] / الصفَةِ بصلاحيَّةِ الإضافةِ إلى ما هو فاعِلٌ في [٧٠/ب] المعنى، أَولى من ضَبْطِهَا بالدَّلالة على معنًى ثابت ومُبَايَنَةِ وزنِهَا لِوَزْنِ المضارِعِ؛ لأنَّ دَلالَتَها على معنًى ثابتٍ غيرُ لازِمةٍ لها، ولو كانت لازمةً لها لم تُبنَ مِن (عَرَضَ)

---

(١) المقرب ١٥٧، وشرح التسهيل ٩٣/٣، والتذييل والتكميل ٢٢٣/٣، والمساعد ٢١٦/٢.

(٢) زيادة يقتضيها السياق. وهذا النصب على التشبيه بالمفعول به هو مذهب الكسائي، والجر عنده غير متعين، وصحح ابنُ مالك مذهب الكسائي بقوله: « ومذهب الكسائي هو الصحيح » انظر شرح التسهيل ٩٣/٣.

(٣) شرح الكافية الشافية ١٠٥٤/٢.

(٤) من ماسَ يميس إذا تبختر في مشيته. التاج (ميس).

(٥) كلمة « وضبط » مكررة في الأصل.

و(طَرَأَ) ونحوهما من الأفعال التي لا تُعطِي الثُّبوتَ، ولـو كـان تَبَـايُنُ وزنِها وَزْنَ المضارِعِ لازماً لها، لم يُعَدَّ منها: مُعتَدِلُ القامَـةِ، ومُنْطَلِـقُ اللسَـانِ، ونحو ذلـك مـن أسماء الفاعلين المؤدِّيَةِ مِنَ المعاني ما يُؤديه (فَعِيلٌ)، وقد عُدَّ مـن الصفَـةِ المشـبَّهَة وإن كان جارِياً على المضارِعِ». انتهى، وفيه بعض زيادة .

٥ وقد ناقش بدرُ الدين بنُ مالكٍ والدَه جمالَ الدين في هذا الحدِّ فقال[1]: يَلزَمُ منه الدَّوْرُ؛ لأنَّ صلاحيَّةَ الإضافةِ إلى ما هو فاعِلٌ في المعنى، متوقِّفٌ على معرِفَـةِ كونِهَـا صِفَةً، [وهو][2] متوقِّفٌ على صلاحيَّةِ الإضافـةِ إلى مـا هـو فـاعِلٌ في المعنـى، فجـاءَ الدَّوْرُ .

قلتُ: لو كانت هذه المناقَشَةُ صحيحةً، كان حقُّهُ أنْ يلتَمِسَ لها مَخْرَجاً، أو ١٠ يَسْكُتَ عنها أَدَباً مع أبيه، فكيفَ وهي ليسَت بصحيحَةٍ؛ لأنه إنما كان يَـلزَمُ الـدَّورُ لو كانت الصفَةُ لا يُرَادُ بها الآنَ الصفَةُ المشبَّهَةُ، وإنما الصفَةُ عَامَّةٌ، يَدخُلُ تحتَها اسمُ الفاعلِ وغيرُه، فالناظِرُ يَنظرُ في كل مـا يُطلَقُ عليه صفَـةٌ، فـإنْ صَلُـحَ إضافتُهَـا إلى فاعلِهَا، فهي صفةٌ مشبَّهَةٌ، وإن لم يَصلُحْ لم تكنْ صفـةً مشـبَّهَةً، فتبيَّـنَ مـن هـذا أنَّ صلاحيَّةَ الإضافةِ ليس متوقِّفاً على معرفة الصِّفَةِ المشبَّهَةِ بعَينِهَا، بل على معرفةِ مُطْلَقِ ١٥ الصفَةِ، وإذا اختلَفَت الجهَةُ فلاَ دَورَ[3].

وهنا تنبيهاتٌ:

الأول: أنَّ الجامدَ إذا أُشْـرِبَ معنى المشتقِّ، عَمِلَ عَمَلَ اسـمِ الفاعل، ولا

---

(١) لم أقف عليه بنصه، وانظر شرحه على الألفية ص: ٤٤٥ .

(٢) زيادة يستوجبها السياق .

(٣) انظر أوضح المسالك ٢٤٧/٣، والتصريح ٨١/٢ .

يَعمَلُ [عَمَلَ][1] الصفَةِ المشبَّهَةِ، فتقولُ: هـذا رَجُـلٌ أَسَـدٌ أَبُـوهُ، / أي: شُـجَاعٌ [٧١/أ] أَبُوهُ، فيَعمَلُ عَمَلَ اسمِ الفاعل الذي أُشرِبَ معناه، ولا يَعْمَلُ عَمَلَ الصفَـةِ المشـبَّهَةِ فَيَجُرُّ «الأبَ» أو يَنصِبُهُ، وسَبَبُ ذلكَ: أنَّ الصفَـةَ لما كـانت في الدرجَة الثالثـة مـن العَمَلِ ضَعُفَتْ، فلَم يُحْمَلْ عليها في العَمَل غيرُها، بخلاف اسـم الفـاعل فإنـه في الدرجَة الثانية، فهو قَويٌّ، فحُمِلَ عليه في العَمَل، فإن جاء من الجَوَامدِ ما لُحِظَ فيـه الاشتقاقُ وعَمِلَ عَمَلَ الصفَةِ، فهو قَلِيلٌ لا يُلتَفَتُ إليـه، قالَـهُ ابـنُ عُصفُـورٍ[2]، فمـن ذلك قولُ الشَّاعرِ:

فَلَولاَ اللهُ وَالمُهْرُ المُفَدَّى ... لأُبْتَ وَأَنْتَ غِرْبَالُ الإِهَابِ[3]

الشَّاهد: في «غِربالِ الإهاب» فإنَّ «غِربالاً» جامدٌ، إلا أنه لمَّا لُحِظَ فيـه معنـى «مُمَزَّق» و«مُثَقَّب» عَمِلَ عَمَلَ الصفة المشبَّهَةِ، فَجَرَّ ما بعـدَه، وكـان حقُّهُ أن يَرفَـعَ بالحَمْلِ على اسمِ الفاعل فيقولُ: غِربالٌ إهَابُـهُ، إلا أنـه عَمِلَ عَمَلَ الصفـةِ المشـبَّهَةِ ضرورةً .

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) شرح المقرب لوحة (١٣٠ ـ مخطوط) .

(٣) من الوافر، وقد اختُلف في نسبته، فنسبه أبو تمام في الوحشيات ٧-٨ إلى عُفيرة بنت طُرامة الكلبية، ونسبه الأصفهاني في محاضرات الأدباء ٧٨/٢، إلى عنترة الكلبي، وفي الأغاني ٢٠٦/١٩ نسبه إلى عُميرة بنت حسان الكلبية، وفي ٢٩/٢٤ نسبه إلى المنذر بن حسان بن الطرامة الكلبي، ونسبه بعضهم إلى حسان بن ثابت رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يقوله في الحارث بن هشام، ولم أجد البيت في ديوان حسان الذي بين يدي، والشاهد في: الخصائص ٢٢١/٢، والمسائل الخاطريات: ١٠٥، وديوان المعاني ٢٤٩/٢، والممتع ٧٤/١، وشرح التسهيل ١٠٥/٣، وارتشاف الضرب ٢٥٢/٣، والمساعد ٢٢٤/٢، والهمع ١٠٣/٥. ويروى:

لأُبتَ وَأنتَ مُنخَرِقُ الإهَابِ

وعليها يَفُوتُ الاستشهادُ .

ومنه قولُ الآخَرِ:

مِئْبَرَةَ العُرْقُوبِ إِشْفَى المِرْفَقِ[1]

وجهُ الشاهِد: أنَّ « إشفَى » لُحِظَ فيه معنى حَدِيدَة، فأضافَهُ إلى ما بعدَه بالحَمْلِ على الصفَةِ المشبَّهَة، ولو رفَعَهُ بالحمْلِ على اسم الفاعل كانَ القِيَاسَ، ومِئبَرَة: مِفْعَلَة مِنَ الإبرة، أي: عُرقُوبُهَا في الحِدَّة مِثلُ الإبرة . ومنه قولُ الآخَرِ:

فَرَاشَةُ الحِلْمِ فِرْعَونُ العَذَابِ وَإِنْ يُطْلَبْ نَدَاهُ فَكَلْبٌ دُونَهُ كَلِبُ[2]

وجهُ الشاهِد: أنَّ « فَرَاشَةُ » لُحِظَ فيه معنى الخِفَّة والطَّيَاش، و« فِرعَونُ » لُحِظَ فيه معنى شَدِيدٍ، فأضافهما إلى ما بعدَهما بالحمْلِ على الصفَةِ، ولو رفَعَهُمَا بالحمْلِ على اسم الفاعل لكان القياسَ، والفَرَاشَةُ: التي تَطيرُ وتقَعُ في السِّرَاج، يُقَالُ: أطْيَشُ مِنْ فَرَاشَة[3]، والكَلِبُ: بكسر اللام صفَةٌ للكَلْبِ؛ وهو الذي إذا أكَلَ لحمَ النَّاسِ أخَذَهُ شِبْهُ الجُنُون[4] .

---

(١) رجز لم أهتد إلى قائله، وهو في المسائل الشيرازيات ٣٥ مخطوط، والخصائص ٢/٢٢١، ٣/١٩٧، و الخاطريات ١٠٥، والممتع ١/٧٤، وشرح الجمل ١/١٩٧، وارتشاف الضرب ٣/٢٥٢. والمئبرة: الإبرة، وهي عظم وترة العرقوب، والعرقوب: عصبٌ موتَّرٌ خلف الكعبين. وإشفى: مِخصَفُ النعال الذي يخرز به. أراد أنها حادة العرقوب، دقيقة المرفقين، قال أبو علي في الشيرازيات: « وإنما قال: « إشفى المرفق » لمَّا أراد وصفها بالعجف والهزال وخلاف الدرم ... » وانظر المخصص ١/٨١ .

(٢) من البسيط، وقد نُسب في كتاب الحيوان ١/٢٥٧، إلى الضحاك بن سعد يهجو مروان بن محمد بن مروان بن الحكم. وفي ديوان المعاني ١/١٩٦ نُسب إلى سعيد بن العاص حين هرب مروان بن محمد، فشبهه بالنعامة في الجبن، وقبله:

لجَّ الفِرارُ بمروانٍ فقلتُ له عادَ الظَّلُومُ ظَلِيماً همُّهُ الهرَبُ
أنَّى الفِرارُ وتركُ الحَرْبِ إذ كُشِفت عنك الهُوينَا فلا دِينٌ ولا حَسَبُ

والشاهد في: شرح التسهيل ٣/١٠٥، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٧٤، والتذييل والتكميل ٣/٢٣٠، ومنهج السالك ٣٥٧، والهمع ٥/١٠٤ .

(٣) انظر كتاب الأمثال لأبي عُبيد ٣٧٤، وجمهرة الأمثال ٢/٢٣، وكتاب أفعل للقالي ٨٨ .

(٤) انظر اللسان (كلب) .

ويَظهَرُ مِـن ابن مالك(١) أنَّ الجامدَ إذا لُحِظَ فيه الاشتقاقُ يَعمَلُ عَمَلَ الصفَةِ قياساً مُطَّرِداً، فأجازَ أن تقولَ: ورَدْنَا مَورِداً عَسَلاً / مَاؤُهُ، وعَسَلَ الماءِ، وعَسَلاً ماءً، أي: حُلواً، ومَرَرْنَا بقَومٍ أُسْدٍ أنصارُهم، وأُسْدِ الأنصارِ، وأُسْدٍ أنصاراً، بمعنى: شُجْعَان، ومرَرْتُ بحيٍّ أقمَارٍ نِسَاؤُهُ والنِّسَاءِ ونِسَاءً، أي: حِسَانٍ، ومـرَرْتُ برَجُلٍ هَاشميٍّ أبُوهُ والأبِ وأباً، أي: مَنسُوبٍ . [٧١/ب]

ويَظهَرُ منَ الشَّيخ أبي حيَّان(٢) أنَّ الجَوامِدَ الملحُوظَ فيها معنى الفعْلِ، إنْ كـانت غيرَ نِسبَةٍ لم تَعْمَلْ عَمَلَ الصفَةِ قِياساً، فـإن كـانت نِسبةً نحـو: هـاشميٍّ عَمِلَ عَمَلَ الصِّفَةِ قياساً فتقولُ: مَرَرْتُ بقُرَشيٍّ الأبِ وقُرَشيٍّ أباً .

الثَّاني: ذَهَبَ الزمخشريُّ(٣) أنَّ هذه الصفةَ غيرُ جاريةٍ على المضارِعِ مُطلَقاً، وهو ظـاهرُ كـلام أبي علـيٍّ في « الإيضـاح(٤)». وردَّ عليهمـا بكونهمـا مُتَّفِقَـين علـى أنَّ «شَاحِطاً» من قولِ الشَّاعر:

مِنْ صَدِيقٍ أَو أَخِي ثِقَةٍ أَو عَدَوٍّ شَــاحِطٍ دَارَا(٥)

صفةٌ مشبهة وهو جارٍ على المضارع، والذي قرَّره في ذلك أنَّ الصفةَ إنْ كانت

---

(١) شرح التسهيل ٣/١٠٥ .

(٢) ارتشاف الضرب ٣/٢٥٢ .

(٣) المفصل ٢٧٤ .

(٤) الإيضاح ١٧٧، وقد رد عليه ابنُ الطَّراوَة في كتابه « الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح » ٦١ .

(٥) من المديد، وهو لعدي بن زيد العبادي، شاعر جاهلي فصيح، والبيت في ديوانه: ١٠١، وروايته: « من وليٍّ أو أخي ثقة » ، والشاهد في: الكتاب ١/١٩٨، وشرحه للسيرافي ٢/٣٣ مخطوط، وشرح أبياته ١/١٣١، ٢١٧، والتبصرة ١/٢٣٢، وشرح التسهيل ٣/٩٩، ومنهج السالك ٣٥٧، والمساعد ٢/٢١١، المغني ٥٩٨، وشرح أبياته ٧/١٢، والتصريح ٢/٨٢ . والشَّاحط: البعيد .

من فِعْلٍ ثلاثيٍّ، فالأكثرُ فيها أنْ لا تجريَ على الفعل المضارِعِ نحو: حَسَنٍ وشَريفٍ وسَهْلٍ وضَخمٍ وخَشِنٍ ويَقْظَان، ألا ترى أنَّ هذه الصفاتِ غيرُ جارية في الحركـاتِ والسَّكَنَاتِ على مضارِعِهَا، وقد جاءت جَارِيةً علـى المضـارع نحـو: ضـامِرُ البَطْـنِ، وسَاهِمُ الوَجْهِ[1]، وخَامِلُ الذِّكْرِ، وحَائِلُ اللون، وظَاهِرُ الفاقة، وطَـاهِرُ العِرْض، ألا ترى أنَّ هذه الصفاتِ جاريةٌ على مضارِعِهَا في الحركاتِ والسَّـكَنَاتِ، فـ« ضَـامِر » كـ« يَضْمُرُ »، و« سَاهِم » كـ« يَسْهَمُ » إلى آخِرِها.

فإنْ كانت الصفةُ من فِعْلٍ زائدٍ على الثلاثةِ، كانت جاريةً نحو: مُنطَلِقُ اللسَـان، ومُطْمَئِنُّ القَلْب، ومُغْدَودِنُ الشَّعْر، أي: طويلُـهُ، فـ« مُنطَلِقٌ » جَـارٍ على « يَنطَلِـقُ » وكذلك البواقي، قال الشَّاعرُ زُهيرٌ:

/ أهْـوَى لَهَا أَسْفَعُ الخَدَّيْنِ مُطَّرِقٌ ريشَ القَوَادِمِ لَم يُنْصَبْ لَهُ الشَّرَكُ[2] [٧٢/أ]

فـ« مُطَّرِقٌ » جارٍ على « يَطَّرِقُ » وهو مُفْتَعِل مِن الطَّرَقِ بفتح الطَّاء المهمَلَة والـراء والقاف؛ وهو أنْ يكونَ الرِّيشُ بعضُهَا فوقَ بعضٍ، وأهْوَى: بمعنى انْقَـضَّ، وأَسْـفَعُ: فاعِلٌ[3]، يَصِفُ جارِحاً من الطَّير[4]، والضميرُ في « لها » يعودُ على القَطَاة.

وقالَ رجُلٌ من طَيِّئ:

وَمَنْ يَكُ مُنْحَلَّ العَزَائِمِ يَافِعاً هَوَاهُ فَإِنَّ الرُّشْـدَ مِنْهُ بَعِيدُ[5]

---

(١) سَهَمَ لونُهُ يَسهَمُ: إذا تغيَّرَ لعارضٍ. اللسان (سهم).

(٢) من البسيط، في ديوانه بشرح ثعلب: ١٧٢، وبشرح الأعلم: ٨٣ وفيه « الشبك ». والبيت من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٣/ ٢٢٠، ومنهج السالك ٣٥٧، ٣٦٣.

(٣) والسَّفَعُ: سوادٌ تعلوهُ حمرةٌ. شرح الديوان ١٧٣، قال الزَّبيدي: « والصقور كلها سُفْعٌ » تاج العروس (سفع).

(٤) وهو الصقر كما في شرح الديوان: ١٧٣.

(٥) من الطويل، ولم أقف على قائله، وهو من شواهد التذييل والتكميل ٣/ ٢٢٠، ومنهج السالك ٣٥٧، والهمع ٥/ ١٠٥.

فـ« مُنْحَلٌ » جارٍ على « يَنْحَلُ » .

قال ابنُ عصفور[١]: هذا على مَن يقولُ: إنَّ الصفَةَ المشبَّهَةَ بمعنى الحال، أمَّا مَن يقولُ: إنها بمعنى الماضي، فلا تكونُ جاريةً على المضارع أبداً؛ لأنها ليسَت بمعناه[٢].

قُلْتُ: هذا منازَعَةٌ في المحسُوس، فإنّه لا يُمكِنُ أن يُقَالَ: إنَّ « مُنطَلِقُ اللِّسَانِ » وإنْ كانَ بمعنى الماضي غيرُ جارٍ على « يَنطَلِقُ » في اللَّفظِ، وهل ذلك إلاَّ كَمَنْ يَدَّعي رفعَ الواقِعِ، فكَونُ معناها معنى الماضي، لا يَرفَعُ جرَيَانَهَا على المضارِعِ في الحرَكات والسَّكَنَات، ألا تَرَى أنَّ اسمَ الفاعل إذا كان بمعنى الماضي لا يَرتَفِعُ جَرَيَانُهُ على المضارِعِ في اللَّفْظِ، وإنَّما يَرتَفِعُ العمَلُ، وإنمـا لم تَجْرِ هذه الصفاتُ على المضارعِ مُطلَقاً؛ لأنهم لما أرادُوا منها معنى الثُّبوتِ، وهو معنىً ليس للفِعل، لم يُجْرُوها على المضارِع، بخلافِ اسمِ الفاعلِ، فإنَّ معناه معنى الفِعلِ، وهو عَدَمُ الثُّبوتِ، فَلِذَاكَ أَجْرَوهُ على المضارِعِ .

التَّنبيهُ الثَّالثُ: أنَّ هذا البابَ مختصٌّ بالصفات وأسماءِ الفاعِلِين وأسماءِ المفعولِين دونَ الأفعال، فلا يُشبَّهُ فِعْلٌ غيرُ مُتَعَدٍّ بفِعْلٍ مُتَعَدٍّ فيَعْمَلُ عَمَلَهُ، كمَا تُشَبَّهُ الصفَةُ اللازِمَةُ بالصفَة المتعدِّيَة،ولا فِعْلٌ مُتَعَدٍّ لوَاحِدٍ بفِعلٍ مُتَعَدٍّ لاثنين،فلا يُقَالُ:زَيدٌ يَحْسُنُ وجهاً، تشبيهاً بقولك: زيدٌ يَضرِبُ عَمْراً، كمَا يُقَالُ: زَيدٌ حَسَنٌ / وجهاً، تشبيهاً [٧٢/ب] بضارِبٍ عَمْراً، ولا يُقَالُ: زَيدٌ ضُرِبَ الوجهَ، بنَصْبِ « الوجه » وبِنَاءِ « ضُرِبَ » لما لم يُسَمَّ فاعلُه، تشبيهاً بقولك: زيدٌ يُعطى الدرهَمَ، بنَصْبِ « الدرهم » وبنَاءِ « يُعطَى » للمفعول، وما ذاكَ إلاَّ أنَّ الفعلَ وُضِعَ ليَعْمَلَ عَمَلاً مخصوصاً لا يَتَجَاوَزُه، فاللازمُ لا

---

(١) لم أجده فيما اطلعت عليه من كتبه .

(٢) في الأصل: « بمعناها » .

يَعْمَلُ عَمَلَ المتعدِّي، والمتعدِّي لا يَعْمَلُ عَمَلَ اللازم، فلو نَصَبَ اللازِمُ بالشَّبَهِ بالمتعدِّي، لالتَبَسَ اللازِمُ بالمتعدِّي .

وقيلَ[1]: إنما كان ذلكَ لأنَّ الصفةَ اللازمةَ تُساوي المتعدِّيةَ في عَمَلِ الجرِّ بالإضافة، والجرُّ أخُو النَّصْبِ وشريكُهُ في الفَضْلَيَّة، فجازَ أنْ يُسَاوِيَهَا في النَّصْبِ كمَا يُسَاوِيهَا في الجرِّ، بخلافِ الفِعْلِ .

وزَعَمَ بعضُ المتأخِّرينَ أنَّ ذلكَ جائزٌ في الفِعل، وهو الظَّاهرُ من ابن مالكٍ في آخرِ باب التَّمييز من « التسهيل »[2] ، إلاَّ أنَّهُ في الصفاتِ عندَه أكْثَرُ، وجَعَلَ منه قولَهُ تعالى: ﴿ إلاَّ مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾[3] و ﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾[4]، و « غَبِنَ رأيَه[5] » ، و«وَجِعَ بَطْنَهُ[6]» ، وَجْهُ الدَّليل: أنَّ هذه الأفعالَ غيرُ مُتعدِّيةٍ، فالمنصوبُ بعدَها على التشبيه بالمفعول به، لا على التَّمييز؛ لإضافتِهَا إلى الضَّمير .

وجَعَلَ منه ما في الحديث مِن قَولِ رَاوِيهِ: « كانَتِ امْرأةٌ تُهَرَاقُ الدِّمَاءَ[7] » .

---

(١) انظر شرح التسهيل ٣٨٧/٢ .

(٢) التسهيل: ١١٥، وانظر شرحه ٣٨٧/٢ قال: « إلا أن النصب على التشبيه بالمفعول به شاذٌ في الأفعال مطردٌ في الصفات » .

(٣) سورة البقرة: من الآية: ١٣٠ .

(٤) سورة القصص: من الآية: ٥٨ .

(٥) انظر: الجيم لأبي عمرو الشيباني ٩٠/٢ .

(٦) المرجع السابق .

(٧) من حديث أم سلمة رضي الله عنها، رواه الإمام مالك في الموطأ (في كتاب الطهارة، باب المستحاضة) ٦٨/١ برقم: (١٧٢)، وأورده كل من أبي داود في سننه برقم: (٢٤٠، ٢٥١)، والنسائي في سننه برقم: (٢٠٨، ٣٥٢)، والدارمي في سننه برقم: (٧٧٣، ٨٨٩) جميعهم في كتاب الطهارة. وفيها جميعاً ما عدا الموطأ بلفظ: « تُهَرَاق الدم » . وانظر المجموع المغيث ٤٩٣/٣، والنهاية لابن الأثير ٢٦٠/٥، والحديث النبوي في النحو العربي: ١٦٤ .

وجهُ الدَّليل: أنَّ « تُهَرَاقُ » مبنيٌّ للمفعول، وكان الأصلُ: تُهَـرَاقُ دِمَاؤُهـا، ثـمَّ أُسْنِدَ الفِعلُ إلى ضميرِ المرأةِ مُبالَغةً، فانتَصَبَ « الدِّمَاءَ » علـى التشـبيه بـالمفعول بـه لا على التمييز؛ لكونه بالألِفِ واللام .

والصحيحُ عندَهم أنَّ النَّصْبَ على التشبيه لا يكونُ في الأفعال؛ لأنَّه لم يَقُمْ عليه دليلٌ من سَمَاعٍ، وما جاءَ مما ظاهِرُهُ ذلك فمُؤَوَّلٌ[1] .

أمَّـا ﴿ إلاَّ مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ فقيلَ: هو مُتَعدٍّ بنفْسِه[2]، نقَلَهُ ثَعلبٌ[3] والمبرِّدُ[4]، وحكَى أبو الخطَّابِ[5] أنَّهَا لغةٌ، والدليـلُ / علـى تَعَدِّيـهِ بنفْسِـه: أنَّـه يُقـالُ: سَفِـهَ [٧٣/أ] بكسر الفاءِ وضمِّها، ولا يَقَعُ المنصوبُ بعدَها إلا معَ الكَسْرِ، فدَلَّ على أنه مفعـولٌ به، ولو كان غيرَ مفعولٍ به لوَقَعَ بعدَ المضموم .

وقيلَ: هو منصوبٌ على إسقاط حرف الجرِّ[6] أي: في نفْسِهِ .

(١) قـال أبـو حيـان في ارتشـاف الضـرب ٣/٢٥٤: « ومنـع مـن ذلـك الأسـتاذ أبـو علـي، وهـو الصحيـح، إذ لم يثبـت مـن لسـان العـرب، ولا حجـة في قولـه: « تهَـرَاق الدمـاءَ » إن صـحَّ؛ لاحتماله التأويل » وانظر التوطئة: ٢٤٤، والتذييل والتكميل ٣/٢٣٠ .

(٢) لكونه كـ (سفَّهَ) المضعف، أو لكونه ضُمِّنَ معنى فعلٍ متعدٍّ، واختاره أبو حيان في البحر المحيط ١/٣٩٤، والسمين الحلبي في الدر المصون ٢/١٢٠ .

(٣) أبو العباس أحمد بن يحيى بـن يسـار الشـيباني المتوفـى سـنة ٢٩١ هـ. وانظـر الـدر المصـون ٢/١٢٠ .

(٤) انظر المحرر الوجيز ١/٤٩٣، والاستغناء في أحكام الاسـتثناء ٣٨٨، والبحـر المحيـط ١/٣٩٤، والدر المصون ٢/١٢٠ .

(٥) عبد الحميد بن عبد المجيد الأخفش الأكبر، من أئمة اللغة والنحو، أخذ عن سيبويه وأبي عبيدة وغيرهما. طبقات النحويين واللغويين: ٤٠، وإنباه الرواة ٢/١٥٧ .
انظر المحرر الوجـيز ١/٤٩٣، والبحـر المحيـط ١/٣٩٤، والـدر المصـون ٢/١٢٠ . ونقـل أبـو الحسن الأخفش في معاني القرآن ١/١٥٧ هذه اللغة عن يونس، وكذلـك الزجـاج في معـاني القرآن وإعرابه ١/٢٠٩ .

(٦) وهو مذهب الأخفش في معاني القرآن ١/١٥٧، وقد ارتضـاه الزجـاج فقـال: « وهـو عنـدي مذهـبٌ صـالحٌ » معـاني القـرآن وإعرابـه ١/٢١٠-٢١١، وانظـر: الكشـاف ١/٩٥، والمحـرر الوجيز ١/٤٩٣، والبحر المحيط ١/٣٩٤، والدر المصون ٢/١٢١.

وقيلَ: تمييزٌ[1] على مَن يرَى تعريفَه، أو أنَّ الإضافةَ لُحِظَ فيها الاتّصَالُ .

وقيلَ: ضُمِّنَ معنى فِعْلٍ مُتَعدٍّ أي: جَهِلَ[2] .

وقال صاحبُ[3] « العجَائب والغرائب »: أنَّ « نفْسَه » توكيدٌ لـ« مَنْ »، و« مَنْ » منصُوبٌ على الاستثناء، ويكونُ نظيرَ قولكَ: ما قامَ أحَدٌ إلا زيداً نفْسَه .

وحكَى مَكِّيٌّ[4]: أنَّ « نفْسَه » توكيدٌ، والمؤكَّد محذوفٌ التقدير: إلا مَنْ سَفِهَ قولَهُ نفْسَه، وهذا فيه ما ترَى من التكلُّفِ، و لم نتخلَّصْ مِمَّا نحن فيه من تعَدِّي «سَفِهَ».

---

(١) وهو قول أبي زكريا الفراء. انظر معاني القرآن للفراء ١/٧٩، ومشكل إعراب القرآن ١/١١١، والدر المصون ٢/١٢١.

(٢) وهو اختيار أبي إسحاق الزجاج وابن جني، قال الزجاج : « والقول الجيد عندي في هذا أن سَفِهَ في موضع جَهِلَ .. » معاني القرآن وإعرابه ١/٢١١، والبحر المحيط ١/٣٩٤، والدر المصون ٢/١٢١ .

(٣) هو أبو القاسم برهان الدين محمود بن حمزة بن نصر الكرماني، المعروف بـ« تاج القرَّاء » ، النحوي المقرئ المفسر، أخذ عن والده وعلماء بلده، من تصانيفه: « غرائب التفسير وعجائب التأويل » و « البرهان في متشابه القرآن » و « شرح اللمع » وغيرها، توفي سنة ٥٠٥ هـ. أخباره في: معجم الأدباء ١٩/١٢٥، وغاية النهاية ٢/٢٩١، وطبقات المفسرين ٢/٣١٢، وبغية الوعاة ٢/٢٧٧، ومقدمة تحقيق كتاب « غرائب التفسير وعجائب التأويل » .
وانظر قوله في كتابه غرائب التفسير وعجائب التأويل ١/١٧٧ .

(٤) هو أبو محمد، مكي بن أبي طالب بن حموش القيسي المقرئ، كان إماماً عالماً بوجوه القراءات، متبحراً في علوم القرآن والعربية، ولد بالقيروان سنة ٣٥٤ هـ، وتوفي بقرطبة سنة ٤٣٧ هـ. أخباره في الصلة ٢/٥٩٧، وإنباه الرواة ٣/٣١٣، ومعرفة القراء الكبار ١/٣٩٤ .
لم أقف على هذا القول في كتابَيه (الكشف والمشكل) مع أن مكي رحمه الله ذكر آراء أخرى في هذه الكلمة في مشكل إعراب القرآن ١/١١١. والذي نسبَ هذا القولَ إلى مكيٍّ هو ابنُ عطيةَ في المحرر الوجيز ١/٤٩٣، وتبعه عليه القرافي في الاستغناء ٣٨٨، وأبو حيان في البحر المحيط ١/٣٩٤، والسمين الحلبي في الدر المصون ٢/١٢١، وابن هشام في المغني: ٧٤٥ .

وأما ﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾ فقيل: منصوبٌ على التمْيِيز[1]، على من يرى ذلك.

وقيل: ضُمِّن « بَطِرَ » معنى فِعْلٍ مُتعدٍّ أي: خَسِرَ[2].

وقال الأخفشُ[3]: على إسقاطِ حرف الجرِّ أي: في معيشتِهَا .

وقال الزجَّاجُ[4]: منصوبٌ على الظَّرْفِ على حذف مُضَافٍ أي: بَطِرَت أيَّامَ معيشتها، ثم حُذِفَ المضافُ وأُقيمَ المضافُ إليه مُقَامَه .

وأما « غَبِنَ رأيَه » و« وَجِعَ بَطْنَه » فقيل: على إسقاط حرف الجرِّ أي: في رأيه وفي بطنه، ويحتمِلُ بعضَ ما قيلَ في الاثنين[5] .

وأما الحديثُ فقيل: إنَّ « الدماءَ » على إسقاط حرف الجر أي: تُهَرَاقُ

---

(١) وهو قول أبي زكريا الفراء رحمه الله. انظر معاني القرآن له ٢/٣٠٨، وإعراب القرآن للنحاس ٣/٢٤٠، والدر المصون ٨/٦٨٧ .

(٢) انظر مشكل إعراب القرآن ٢/٥٤٦، وشرح التسهيل ٢/٣٨٨، والبحر المحيط ٧/١٢٦، والدر المصون ٨/٦٨٧ .

(٣) لم يشر أبو الحسن رحمه الله إلى ذلك في كلامه على هذه الآية، إلا أنه قد فصل القول سابقاً في كلامه على: ﴿سَفِهَ نفْسَهُ﴾ في سورة البقرة. انظر معاني القرآن ١/١٥٧، وقد أشار أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ١/٢٦٣ إلى رأي الأخفش هذا، وأنه مذهب الكسائي أيضاً، وفي ٣/٢٤٠ نسبه إلى المازني، كما نسبه إليه أيضاً مكيٌّ في مشكل إعراب القرآن ٢/٥٤٦، وبهذا القول أخذ أبو إسحاق الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٤/١٥٠ .

(٤) لم يقل أبو إسحاق رحمه الله بهذا الرأي، بل ذهب إلى الرأي السابق - وهو رأي الأخفش - انظر الحاشية السابقة، والمصنف هنا متابع لأبي حيان الذي نسب هذا الرأي إلى الزجاج، قال في البحر المحيط ٧/١٢٦: « أو على الظرف على تقدير: أيامَ معيشتها، كقولك: جئت خفوق النجم على قول الزجاج » ، وتابعه السمين الحلبي في الدر المصون ٨/٦٨٧ . وانظر شرح التسهيل ٢/٣٨٨ .

(٥) أي في الموضعين، وهما كلامُه في قوله تعالى: ﴿سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ و﴿بَطِرَت معيشَتَهَا﴾ .

بالدماء[١]، قال بعضُهم: فتكون الباءُ للتعدية نحو: ذهبْتُ به، فيصير بمنزلة: هذا الزِّقُّ يسيلُ بالماء أي: يسيلُ الماءَ .

وقيل: إنَّ « الدماءَ » منصوبٌ بفعل مضمَرٍ التقدير: يُهَرِيقُ الله الدماءَ منها، قاله أبو عليٍّ الشَّلَوبين[٢] .

وقيل: إنَّ « الدماءَ » مفعولٌ به، و« تُهَرَاقُ » ليس مبنياً للمفعول، وإنما كان أصلُهُ تُهَرِيقُ مبنياً للفاعل، فاستُثْقِلَتُ الياءُ بعد الكسرة فقُلِبتْ فتحةً، فانقلبت الياءُ ألفاً.

وهذا التَّخريجُ بَعيدٌ؛ لأنَّ هذا لا يكونُ إلا على لُغَةِ / طَيِّئٍ، وهم لا يَفعلُونَ [٧٣/ب] ذلكَ إلا بشرطَين: أنْ تكونَ الياءُ مفتوحَةً، وأنْ تكونَ لامَ الكلمة نحو: رَضِيَ، فإنَّهم يقولون فيه: رَضَا، والياءُ في قولهم: « تُهَرِيقُ » لا مفتوحةٌ ولا لامُ الكلمة[٣]، والله أعلَمُ .

التنبيه الرابع: يجوزُ أن يُلحَظَ في اسم الفاعلِ ثُبوتُ معنَاهُ، فيُعامَلُ معامَلَةَ الصفَةِ المشبَّهَةِ، فيَعْمَلُ عَمَلَهَا، فينَصِبُ على التشبيه بالمفعول به. واسمُ الفاعل بهذا النَّظَرِ لا يخلُو أن يكونَ مِن فِعْلٍ لازمٍ أو مِن مُتَعَدٍّ، فإنْ كانَ مِن لازمٍ، فإنه يَكثُرُ فيه ذلكَ؛ لكَونِ المنصوبِ بعدَه لا يَلتَبِسُ بالمفعول به، إذ لا مفعولَ له، فإذا قلتَ: مرَرْتُ برَجُلٍ قائمٍ الأبَ، عُلِمَ أنه منصوبٌ على التشبيه، لا مفعولٌ به، ومنه قراءةُ

(١) نسب ابنُ أبي الربيع هذا القولَ إلى الأستاذ أبي علي الشلوبين، قال في البسيط ١٠٨٤/٢: «فكان الأستاذ أبو علي يجعلُ ذلك على حذف حرف الجر وأنَّ الأصلَ: تهَرَاقُ بالدماء، ويكون هذا بمنزلة: تصبَّب زيدٌ بالعرق» . وانظر الملخص: ٣١١ .

(٢) لم أجده فيما اطلعت عليه من كتبه .

قال المديني في المجموع المغيث ٤٩٣/٣: « .. أو أن يكون أجريَ (تُهَراقُ) مُجرى نُفِسَت المرأةُ غلاماً، ونُتِجَ الفرَسُ مُهراً »

(٣) انظر شرح التسهيل ٣٨٨/٢ .

ابنِ أبي عَبلَةَ[(١)]: ﴿ فَإِنَّهُ ءَاثِمٌ قَلْبَهُ﴾[(٢)] بنصب « قلبَه »[(٣)]، ويحتمل أن يكون « قلبَه » بدلاً من اسم إنَّ، فلا يكونُ من باب الصفَة .

وإنْ وقَعَ اللَّبسُ ففي أفعالٍ قليلةٍ، نحوَ أنْ يكونَ الفِعْلُ مشتركاً بين مَعنيَين أحدُهُما يقتضي التَّعَدِّي، والآخَرُ يقتضي عدَمَه نحو: فَغَرَ فُوهُ، سُمِعَ متعدياً وغيرَ مُتَعدٍّ، فمعنى المتعدِّي: فَتَحَ، ومعنى اللازِمِ: انفَتَحَ، فإذا قلتَ: مررْتُ برجُلٍ فاغِرٍ الفمَ، بنصب « الفم » ، احتمَلَ أنْ يكونَ مِن المتعدِّي، فيكونُ منصوباً على المفعول به، واحتَمَلَ أنْ يكونَ مِن اللازِمِ، فينتصبُ على التشبيه بالمفعول به، فمثلُ هذا اللَّبس لا يُعْتَبَرُ لقلَّةِ هذا النوعِ مِن الفِعلِ، وقد ذكَرْنا منه جُمْلةً في آخِرِ كتاب «الأفعَال» مِن تأليفِنَا[(٤)].

فإنْ كانَ مِن فِعْلٍ مُتَعَدٍّ، فلا يخلو أن يكونَ مُتعدياً إلى واحدٍ أو أكثرَ، فإنْ تعدَّى إلى واحدٍ، فلا يَخْلُو أنْ يتعدَّى بنَفْسِهِ أو بحرفِ جرٍّ، فإنْ تَعَدَّى بحرف جرٍّ نحو: مررْتُ برجُلٍ مَارٍّ بزيدٍ، فذَهَبَ الأخفشُ[(٥)] إلى عَمَلِهِ عَمَلَ الصِّفَةِ المشبَّهَةِ فتقولُ: / مررْتُ برَجُلٍ مارٍّ الأبَ بزيدٍ، بنصب « الأبَ » على التشبيه، وصحَّحَهُ [٧٤/أ]

---

(١) هو إبراهيم بن أبي عبلة الشاميّ، تابعيٌّ ثقةٌ، قرأ على الزُّهري، ورَوَى عنه وعن أبي أُمَامَةَ وأنس، توفي سنة ١٥١ هـ تقريباً. أخباره في: غاية النهاية ١٩/١، وتهذيب الكمال ١٤٠/٢.

(٢) سورة البقرة: من الآية: ٢٨٣، وانظر القراءة في: مختصر الشَّواذ لابن خالويه: ١٨، والمحرر الوجيز ٥٢٩/٢، والبحر المحيط ٣٥٧/١ . ونقَلَ الزمخشريُّ في الكشَّاف ١٧١/١ أنَّ ابنَ أبي عبلةَ قرأَ ﴿أَثِمَ قلبَهُ﴾ على أنها فِعلٌ ماضٍ، و « قلبَه » مفعولٌ به.

(٣) قال مكي بن أبي طالب في مشكل إعراب القرآن ١٤٦/١: « وأجاز أبو حاتم نصب « قلبه » بـ« آثم » ، ثم نصبه على التفسير، وهو بعيد؛ لأنه معرفة » .

(٤) وهو كتابه المسمَّى بـ« اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر » ، وقد حُقِّقَ (رسالة ماجستير) بجامعة أم القرى عام: ١٤٠١ ـ ١٤٠٢ هـ .
والنص في اقتطاف الأزاهر صفحة: ٢٣٤ .

(٥) التذييل والتكميل ٢٢٩/٣، وارتشاف الضرب ٢٥١/٣ .

ابنُ عُصفور[١]، وجَعَلَ منه : « هو حديثُ عَهْـدٍ بـالوجع[٢] » ، فـ « حديـثُ عَهـدٍ » كحَسَنُ وَجْهٍ، و« بالوَجَع » متعلق بـ « حديث »، ومنه عنـدَه قـولُ العِجْلي[٣] يصِفُ فرَساً:

مُؤَلَّلُ الأُذْنِ أَسِــيلُ الخَدَّين

عَارٍ مِنَ اللَّحْمِ صَبِيَّ اللَّحْيَيْن[٤]

وجهُ الشَّاهد: نصبُ « صبي اللَّحْيَين » بـ « عـارٍ » علـى التشـبيه، و« مِـنَ اللَّحـم » متعلِّقٌ به، ومؤلَّل: اسـم[٥] مفعول مـن أَلَّـلَ الشـيءَ إذا حـدَّدَه، يَصِفُ الأُذنَ بأنهـا محدَّدَةٌ، وصَبِيّ: بالصاد المهملة والباء الموحدة والياء المشددة على وزن وَلِـيّ: طَـرَفُ اللَّحيين .

وذهَبَ الجمهورُ إلى المنع، وتأوَّلوا ما ورَدَ مِمَّا ظاهرُه ذلـكَ بـأنَّ الجـارَّ والمجـرورَ متعلِّقٌ بفعلٍ محذوفٍ دَلَّ عليه اسمُ الفاعل .

فإنْ كان من فِعلٍ مُتَعدٍّ بنفْسِهِ فقال الأخفَـشُ[٦]: يجـوزُ أن يَعمَـلَ عمَـلَ الصفَـةِ المشبَّهَة مُطْلَقاً، وحكاهُ عن طائفةٍ من النَّحويين، وبه قـالَ الفارسـيُّ[٧]، ووافَقَـهُ ابـنُ

---

(١) شرح المقرب لوحة (١٣٠ - مخطوط) .

(٢) الكتاب ١/١٩٧، والمقتضب ٤/١٥٩، ومنهج السالك ٣٥٨، والتذييـل والتكميـل ٣/٢٢٩، والمساعد ٢/٢٢٢، والهمع ٥/١٠٦ .

(٣) هو أبوصدقة العلجلي كما في الصحاح واللسان (صبا)، ولم أقف له على ترجمة .

(٤) الشاهد في: الصحاح واللسان (صبا)، وشرح المقرب لابـن عصفـور لوحـة (١٣٠) مخطـوط. وأسيلُ الخـدِّ: إذا كان لين الخد طويله. الصحاح (أسل).

(٥) كلمة « اسم » مكررة في الأصل .

(٦) التذييل والتكميل ٣/٢٢٩، وارتشاف الضرب ٣/٢٥١، ومنهج السالك ٣٥٨ .

(٧) في كتابه « التذكرة » كما نقله عنه ابن مالك في شرح التسهيل ٣/١٠٤ .

مالكٍ[1] بشرط أنْ لا يلتبسَ المنصوبُ على التشبيه بالمنصوب على المفعول به .

وذهبَ الجمهورُ إلى المنع مُطْلَقاً .

وفرَّقَ آخَرُون فقالوا: إنْ حُذِفَ المفعولُ اقتصاراً جازَ، وإن لم يُحْذَفْ لم يَجُزْ، وهو اختيارُ ابنِ عُصفور وابنُ أبي الربيع[2]، مثالُ حَذفِ المفعولِ اقتصاراً قولُ الشاعرِ:

مَاالرَّاحِمُ القَلْبَ ظَلاَّماً وَإِنْ ظُلِمَا وَلاَ الكَرِيمُ بِمَنَّاعٍ وَإِنْ حُرِمَا[3]

كان الأصلُ: ما الرَّاحِمُ قلبُهُ الناسَ، فلمَّا أرادَ أن يُجْرِيَهُ مُجرَى الصفَةِ، حَذَفَ المفعولَ، ثمَّ نَصَبَ « القلبَ » على التشبيه بالمفعول به، وهذا مما أُمِنَ فيه اللَّبْسُ؛ لأنَّ « القلبَ » فاعلٌ، فلا يَلتبسُ بالمفعول، والقَولُ بالتفرقة حَسَنٌ؛ لأنه لو ذَكَرَ / [٧٤/ب] المفعولَ في مثل قولكَ: هذا ضاربٌ الأبَ زيداً، لَتَنَاقَضَ العامِلُ؛ إذ نَصْبُ « الأبَ » يقتضي أن يكونَ مُشَبَّهاً، ونَصْبُ « زيد » يقتضي أن يكونَ اسمَ فاعِلٍ، والشيءُ في حالةٍ واحدةٍ لا يَعمَلُ في معمولَين مختَلِفَي الجهة، أحدُهُمَا على التَّشبيهِ، والآخَرُ على المفعولية؛ لأنَّ لكلٍّ واحد منهما حكماً خلافَ حُكْمِ الآخَرِ، ألاَ تَرَى أنَّ المنصوبَ على التشبيه لا يجوزُ تقدُّمُهُ على العامل، والمفعولُ يجوزُ تقدُّمُه، إلى غيرِ ذلك من الأحكام، فَيَحصُلُ التَّنَاقُضُ .

فإنْ كانَ مِن فِعْلٍ مُتَعَدٍّ إلى أكثرَ مِن اثنين، فلا خلافَ أنَّهُ لا يجوزُ فيه أنْ يَعْمَلَ

---

(١) شرح التسهيل ٣/١٠٤ .

(٢) النقل عنهما في التذييل والتكميل ٣/٢٢٩، وارتشاف الضرب ٣/٢٥١، ومنهج السالك ٣٥٨، والهمع ٥/١٠٤ .

(٣) من البسيط، ولم أقف على قائله، والشاهد في: شرح التسهيل ٣/١٠٤، والتذييل والتكميل ٣/٢٢٩، وارتشاف الضرب ٣/٢٥١، ومنهج السالك ٣٥٨، والمساعد ٢/٢٢٣، والتصريح ٢/٧١، والهمع ٥/١٠٥ .

عَمَلَ الصفَةِ المشبَّهَة. فإذا قلتَ: مَرَرْتُ برَجُلٍ مُعْطٍ أبوهُ درهماً، أو مُعْلَمٍ أبوهُ زيداً قائماً، فلا يجوزُ: مُعطِي الأبِ درهماً، ولا مُعْلَمِ الأبِ زيداً قائماً؛ لِمَا تقدَّمَ مِنَ التعليل، وقد مضى تعليلُهُ أيضاً في إضافةِ اسم المفعول(١).

المسألة الثانية: في الجامع بين الصفة واسم الفاعل، وفي الفارق بينهما:

٥ **أمَّا الجامعُ** - وهو وجهُ الشَبَهِ بينَهما ولأجله عَمِلَت عَمَلَه - فمِنْ أوجُهٍ:

الأول: أنها تَعمَلُ عَمَلَ فِعْلِهَا، كما أنَّ اسمَ الفاعل يعمَلُ عَمَلَ فعلِهِ، فـ« حَسَنٌ » يعمَلُ عَمَلَ « يَحْسُنُ » كما أنَّ « ضارباً » يَعمَلُ عَمَلَ « يَضْرِبُ » .

الثاني: أنَّها تُثَنَّى وتُجْمَعُ، كما أنَّ اسمَ الفاعل كذلك، فتقولُ: حسَنَان وحسَنُون، كما تقولُ: ضارِبَان وضارِبُون .

١٠ **الثالث:** أنَّها تُذَكَّرُ وتُؤَنَّثُ، كما أنَّ اسمَ الفاعل كذلك، فتقولُ: حَسَنٌ وحَسَنَةٌ، كما تقولُ: ضارِبٌ وضَارِبة .

الرابع: أنها تُضَافُ إلى معمولها، كما يُضَافُ اسمُ الفاعل إلى معمُولِهِ، فتقولُ: حَسَنُ الوجهِ، كما تقولُ: ضارِبُ الغُلاَمِ .

الخامس: أنَّها تَطلُبُ منصوباً، كما أنَّ اسمَ الفاعل كذلك، تقولُ: / زيدٌ [٧٥/أ]

١٥ الحسَنُ الوجهَ، كما تقولُ: زيدٌ ضارِبٌ الغلامَ، إلاَّ أنَّ وجهَ الطَّلَبِ مختلِفٌ، فاسمُ الفاعل يطلُبُهُ على المفعوليَّةِ، والصفَةُ تطلُبُهُ على جهة التَّبْيِين للسبب الذي من أجله وُصِفَ الرَّجُلُ بالحُسْنِ .

السادس: أنها لاتَعْمَلُ إلا مُعتَمِدَةً على ما قبلَهَا، كما أنَّ اسمَ الفاعل كذلك .

فهذه أوجُهُ الشَّبَهِ التي من أجلها عَمِلَتْ الصفَةُ المشَبَّهَةُ عَمَلَ اسمِ الفاعل، ولما

٢٠ كانَ أفعلُ التفضيلِ لا يُؤَنَّثُ ولا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ، انحطَّ شَبَهُهُ باسم الفاعل، فانحطَّ عَمَلُهُ، فلا يَعمَلُ عَمَلَ الصفةِ المشبهة، فتقولُ: مررْتُ برجُلٍ أفضَلَ منك أباً، على

---

(١) انظر صفحة: ١٨٤ - ١٨٥ .

التمْييز، ولا تقولُ: أفضلَ منكَ الأبَ، على التشبيه بالمفعول به إلا شاذاً، وقد تقدَّمَ[(١)].

وكذلك الصفةُ الجاريةُ على المؤنث بلَفْظِ المذكَّرِ كحائِض، انحطَّ شبَهُهَا باسم الفاعل لعَدَمِ التأنيثِ، فانحطَّ عمَلُهَا عن عَمَلِ الصفة، فليسَ عملُهَا كثيراً كعَمَلِ الصفَةِ المشبَّهَة،ولهذا لا تجري إلا خصوصاً لا عموماً على الصَّحيح،وسيأتي بيانُهُ[(٢)].

وأمَّا **الفارقُ** الذي بينَ الصفةِ واسمِ الفاعل ـ ولأجله لا تَعمَلُ عَمَلَ اسمِ الفاعل مُطلَقاً ـ فمن أوجه[(٣)]:

الأول: أنها لا تَعمَلُ إلا في السَّبي دون الأجنبي، تقولُ: هذا رجُلٌ حَسَنٌ وجهُهُ، ولا تقولُ: هذا رجُلٌ حَسَنٌ عَمْرٌو، بخلاف اسمِ الفاعلِ فإنَّه يَعمَلُ مُطْلَقاً، تقولُ: هذا رجُلٌ ضاربٌ غلامَه، وضاربٌ عَمْراً، والسَّبيُّ: هو الذي له تَعلُّقٌ بالموصوفِ كوجهه وجاريته وفرسه، والأجنبيُّ بخلافه.

الثاني: أن لا يَتَقَدَّمَ معمولُهَا عليها فلا تقولُ: زيدٌ وجهُهُ حَسَنٌ؛ لأنَّ معمولَهَا إمَّا فاعِلٌ أو تمييزٌ أو مشبَّهٌ بالمفعول، وكلُّ واحدٍ منهَا لا يَتَقَدَّمُ على العامل، بخلاف اسمِ الفاعل فإنَّ منصوبَهُ مفعُولٌ صريحٌ، فيجوزُ فيه التقديمُ، تقولُ: زيدٌ عَمْراً ضارِبٌ.

الثالث: أنها لا تُصَاغُ إلاَّ مِنْ غير المتعدِّي كَحَسَنٍ / وظَرِيفٍ، بخلافِ اسمِ الفاعل، فإنَّهُ يُصَاغُ مِن المتعدِّي وغيرِ المتعدِّي كضارِبٍ وقائِمٍ. [٧٥/ب]

الرابع: أنها يُرَادُ بها الزَّمانُ الحاضِرُ، واسمُ الفاعلِ يكونُ للأزمنَةِ الثلاثة، وسيأتي ما في زمانِهَا من الخلاف.

---

(١) انظر صفحة: ٢٢٧.

(٢) انظر صفحة: ٢٥٠ وما بعدها.

(٣) انظر المغني: ٥٨٩، والأشباه والنظائر ٤٦٣/٢.

الخامس: أنها لا يَلزَمُ فيها الجرَيَانُ على الفِعل، بخلافِ اسمِ الفاعل فإنَّهُ يَلزَمُ فيه الجرَيَانُ، وسيأتي كيفيةُ جَرَيَانِ الصفة .

السادس: أنَّ الألفَ واللامَ إذا دخلَت عليها وعلى معمولها نحو: الحسَنُ الوجهِ، كان الأجْوَدُ في معمولها الخفضَ، بخلاف اسمِ الفاعل نحو: الضاربُ الرجلَ، فإنَّ الأجودَ فيه النصبُ .

السابع: أنها بخلاف فعلِهَا التي اشتُقَّت منه في العَمَل، فهي تنصبُ وفعلُها لا ينصِبُ، تقولُ: زيدٌ حَسَنٌ وجَهَهُ بالنصب، ويمتنعُ: زيدٌ يحسُنُ وجهَهُ بالنصب على الصحيح، وقد تقدَّمَ ما في ذلك حين تكلمنا على « كانَت امرَأَةٌ تُهَرَاقُ الدِّمَاءَ(١) » .

الثامن: أنها لا تُحذَفُ ويبقى معمولُهَا نحو: مرَرْتُ برجُلٍ حَسَنِ الخلْقَ وامرأةٍ الوجهَ على تقدير: وامرأةٍ حَسَنَةِ الوجهَ؛ لأنها لا تَعمَلُ محذوفةً، بخلاف اسمِ الفاعل، فإنه يجوزُ فيه أنْ يَعمَلَ محذوفاً نحو: أنا زيداً ضاربُهُ أي: أنا ضاربٌ زيداً ضاربُهُ .

التاسع: أنه لا يجوزُ فيها حذفُ النون مع نَصْبِ المعمول، فلا يُقَالُ: قامَ الرجالُ الحسَنُو وُجُوهاً، بحذفِ النُّونِ ونَصْبِ « الوجوه »، ويجوزُ ذلك في اسم الفاعل، وسيأتي(٢) ما في ذلك من الخلاف .

العاشر: أنه يَقْبُحُ حذْفُ مَوصُوفها مع إضافتها إلى مُضَافٍ إلى ضميرها، فلا يجوزُ: مرَرْتُ بحسَنِ وجهِهِ، على تقدير: مرَرْتُ برجُلٍ حَسَنِ وجهِهِ، ويجوز ذلك في اسم الفاعل تقول: مرَرْتُ بقاتِلِ غلامِهِ.

الحادي عشر: لا يُفصَلُ بينَ مرفوعِها ومنصوبها وبينَها على الصحيح، فلا يُقَالُ: زيدٌ حَسَنٌ في الحرْبِ وَجْهَهُ، رفعْتَ / « الوجه » أو نصبتَه، ويجوزُ ذلك في [٧٦/أ] اسمِ الفاعل، تقولُ: مَرَرْتُ بضاربٍ في الدَّارِ أبوهُ عَمْراً .

---

(١) انظر صفحة: ٢٣٧-٢٣٨ .

(٢) صفحة: ٢٦٨ .

الثاني عشر: لا يُتبَعُ معمولُهَا في الصفَةِ، فلا يُقالُ: زيدٌ حَسَنٌ غلامُهُ الخيّاطُ، أما قولُهُ في الحديث ـ في صِفَةِ الدجّال ـ: « أَعْوَرُ عَيْنِهِ اليُمْنَى[1] » فمُتَأَوَّلٌ .

الثالثَ عشرَ: لا يُعطَفُ على مجرورها بالنَّصْبِ، فلا يُقالُ: مرَرْتُ برجُلٍ حَسَنِ الوجهِ واليدَ، بجر « الوجه » ونَصْبِ « اليد » ، ويجوز ذلك في اسم الفاعل .

الرابعَ عشرَ: الجرُّ في معمولها على الإطلاقِ أكثرُ، بخلاف اسم الفاعل، فالنَّصْبُ فيه أكثرُ، وسيأتي تفصيلُ ذلك[2].

الخامسَ عشرَ: أنه يَقْبُحُ أن يُضمَرَ فيها الموصوفُ ويُضافَ معمولُها إلى مضمَرِهِ نحو: مرَرْتُ برجلٍ حَسَنِ وجهِهِ، ويحسُنُ ذلكَ في اسم الفاعل نحو: مرَرْتُ برَجُلٍ ضاربِ غلامِهِ، والله أعلَمُ .

المسألة الثالثة[3]: في زمان الصفة المشبهة :

فقد اختَلَفَ النحويون في ذلك على أقوالٍ:

الأول: لأبي بكرِ بنِ طاهر أنَّها تكونُ للأزمنة الثلاثَةِ[4]، فتارَةً تكونُ للماضي، وتارَةً تكونُ للحال، وتارَةً تكونُ للمستقبل، وأجازَ أن تقولَ: مرَرْتُ برجُلٍ حاضِرِ الابنِ غداً، فتكونُ بمعنى المستقبل .

---

(١) رواه البخاري في صحيحه (في كتاب الأنبياء، باب: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا﴾ برقم: (٣١٨٥)، كما ورد في مواطن أخرى منه ومن صحيح مسلم بلفظ: « أعور عين اليمنى » و « أعور العين اليمنى » ، وجاء في سنن الترمذي (في كتاب الفتن، باب ما جاء في صفة الدجال) برقم: (٢١٦٧) بلفظ: « أعور عينُهُ اليمنى » بالرفع . وانظر أمالي السهيلي ١١٥، والحديث النبوي في النحو العربي: ٢٤٥ ، وسوف يعيد المصنف ذكره ص: ٢٧٣ .

(٢) انظر صفحة: ٢٨٣ .

(٣) في الأصل « الثانية » وهو خطأ، وتكرر هذا الخطأ في تسلسل المسائل بعدها .

(٤) انظر التذييل والتكميل ٢٢٢/٣، وارتشاف الضرب ٢٤٣/٣، ومنهج السالك ٣٥٨، والهمع ٩٣/٥ .

الثاني: للسيرافيِّ أنها أبداً للماضي[(١)]، وهو ظاهرُ كلام الأخفَش[(٢)]؛ لأنه قال: الصفَةُ لا يجوزُ تشبيهُهَا إلاَّ إذا سَاغَ أن يُبنَى منها « قد فَعَلَ » .

الثالث: لابن السَّرَّاج[(٣)] والفارسيِّ[(٤)] أنها لا تكونُ للماضي، بل هي للحال، وهو اختيارُ أبي عليٍّ الشَّلَوبين[(٥)]، قال: فإذا قلْتَ: مررْتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ، فـ«حَسَن الوجه» ثابتٌ في الحال لا يُريدُ به مُضياً ولا استقبالاً؛ لأنَّها لما شُبِّهَتْ باسم الفاعل، لم تَقْوَ قوَّته في عمَلِهَا في الزَّمَانَين .

قال الشيخُ أبوحيان[(٦)]: / وقد جمَعَ بعضُ أصحابنا بينَ قولِ السِّيرافيِّ وقولِ ابنِ [٧٦/ب] السَّرَّاجِ فقالَ: لا يُريدُ السِّيرافيُّ بقوله: « إنَّهَا للماضي » أنَّ الصفةَ انقطَعَت، وإنما يُريدُ أنَّها تَثبُتُ قبلَ الإخبار عنها، ودامَت إلى وقتِ الإخبار، ولا يُريدُ ابنُ السَّرَّاجِ أنَّهَا إنما وُجِدَت وقتَ الإخبارِ عنها، فلا فَرْقَ بينَ القولَين على هذا .

الرابع: لابن مالكٍ أنها يُرَادُ بها الحالُ، نَصَّ عليه في « ألفيَّتِهِ[(٧)] »، ولم يتعرَّضْ في « التسهيل » لشيءٍ من ذلك، وهذا القولُ هو المَرضِيُّ، إذ الحالُ أصلٌ في باب الوصْفِ[(٨)]، ولأجل هذا إذا أردْتَ بالصفةِ المشتقَّةِ من الثلاثي زماناً غيرَ زمانِ الحال،

---

(١) لم أقف عليه في مظانه من شرح الكتاب، والنقل عنه في المصادر السابقة .

(٢) لم أقف عليه في معاني القرآن .

(٣) الأصول ١/١٣٣ .

(٤) لم أقف على رأيه فيما اطلعت عليه من كتبه، وهو محكي عنه في التذييل والتكميل ٣/٢٢٢، وارتشاف الضرب ٣/٢٤٢، ومنهج السالك ٣٥٨، والهمع ٥/١٩٣ .

(٥) التوطئة ٢٤٤ .

(٦) التذييل والتكميل ٣/٢٢٢، ومنهج السالك ٣٥٨ .

(٧) الألفية ٤٢ وهو قوله:

وَصَوغُهَا من لازمٍ لِحَاضِرِ كَطَاهِرِ القلْبِ جميلِ الظَّاهِرِ

وانظر شرح الكافية الشافية ٢/١٠٥٨ ، وهذا القول هو بعينه القول الثالث المتقدم فليُتأمَّل.

(٨) قال ابنُ الخباز - رحمه الله -: « وقال شيخُنا - رحمه الله -: الصفة المشبهة باسم الفاعل لا

=

ولم يُقَدَّر الوقوعُ، نقلتَهَا إلى « فاعِل » إن لم تكنْ على وزْنِهِ، ليَدُلَّ على الزمان الذي أردْتَه من مُضِيٍّ أو استقبالٍ؛ لأنَّ « فاعلاً » يَقبَلُ الدَّلالةَ عليهما، فإذا قلتَ: مررْتُ برجلٍ شريفٍ أو شُجاعٍ أو حَسَنٍ أو شَبعانَ أو بخيلٍ أونحوِه، وأردْتَ بهذه الصفات المضيَّ أو الاستقبالَ، نقلتَهَا إلى « فاعِل » فقلْتَ: شارِفٌ غداً أو أمسِ، وكذلك تقولُ: شاجِعٌ وحاسِنٌ وشابِعٌ وباخِلٌ، وسواءٌ كان فِعْلُ الصفَةِ على «فَعُلَ» بضم العين أو فتحِها أوكسرِها كما في المُثُل. وإنما قلنا: «ولم يُقَدَّر الوقوعُ» ليَخْرُجَ به قولُهُ تعالى في قراءة الجماعة: ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ﴾[1]؛ لأنَّ الخطابَ لمن هو حيٌّ فالموتُ لم يَقَعْ، فكان الأصلُ أن يُقالَ: مَائِتٌ، ولكن قُدِّرَ وقوعُ الموتِ فكأنَّهُ ثابتٌ في الحال، فبَقِيَت الصفةُ على وزنِها، وقد قُرِئَ[2]: ﴿ إنَّكَ مَائِتٌ ﴾ بنَقْلِ الصفةِ إلى « فاعِل » وذلك في الشَّاذِّ .

فإنْ كانت الصفةُ على وزْنِ فاعِل نحو: ضامِرُ البطنِ وطاهِرُ الجيْبِ ، وأرَدْتَ بها زماناً غيرَ زمان الحال، فلا فرْقَ في اللفظ، وإنما / الفَرْقُ معنًى، فإن أردْتَ به [٧٧/أ] الصفةَ المشبهةَ كان الزمانُ حالاً، وإن لم تُرِدْ به الصفةَ المشبهةَ، جرى على ما تُريدُ به من المُضِيِّ أو الاستقبالِ، وجرَتْ عليه أحكامُ اسمِ الفاعلِ فتعَلَّقَتْ به الظُّروفُ

توجد إلا حالاً، فسألته عن علة ذلك فقال: لأنها دالةٌ على معنى غريزي ثابت، وكذلك هي في جميع موارد استعمالها، فلو أُريدَ بها الماضي أو المستقبل لنافى موضوعَها، ولأجل ذلك تكون فيها الأسماء التي تدل على المعاني الثابتة التي لا تتغير كالأعور والأعمى والأسود والأبيض.. » النهاية لوحة (١٩٣) مخطوط ، ونقله عنه أبو حيان في ارتشاف الضرب ٢٤٣/٣ .

(١) سورة الزمر: الآية: ٣٠ .

(٢) وهي قراءة ابن الزبير وابن محيصن وعيسى بن إسحاق وغيرهم، انظر مختصر الشواذ لابن خالويه ١٣١، وإعراب القرآن للنحاس ١١/٤، والمحرر الوجيز ٥٣٣/١٢، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري ٤٠٢/٢، والبحر المحيط ٤٢٥/٧ .

إلى غير ذلك .

وظاهرُ قولِ الفرَّاءِ - وهو ظاهرُ قولِ ابن مالك -: أنَّ نقْلَ هذه الصفةِ إلى «فاعِلٍ» إنما يكونُ إذا أُريدَ بها الاستقبالُ؛ لأن الفرَّاءَ قال[1]: إنَّ العرَبَ تقولُ لِمَنْ لم يمُتْ: إنَّكَ مَائِتٌ عن قليلٍ، ولا تقولُ لِمَنْ قد ماتَ: هَذا مَائِتٌ، إنما يُقالُ في الاستقبال. قال: وكذلك تقولُ: هذا سَيِّدُ قومِهِ، فإذا أَخْبَرْتَ أنه سَيَسُودُهُم قلْتَ: هذا سَائِدٌ قومَه عن قليلٍ[2]. انتهى .

والصحيحُ: أنَّ هذا النَّقلَ لا يختصُّ بالاستقبال، بل يجوزُ فيه وفي الماضي، وقد جاء هذا النَّقْلُ نثْراً فصيحاً ونَظْماً كثيراً، فمِنَ النَّثْرِ قولُهُ تعالى: ﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ ﴾[3] الأصل: ضَيِّقٌ، فنُقِلَ إلى ضائِق ليُعطِيَ أنَّ ضِيْقَ صدرِهِ ﷺ ليسَ ثابتاً؛ لأنه كانَ أوسعَ النَّاسِ صدراً[4].

ومن النَّقلِ نثراً قولُهُم: أَحْسِنْ إنْ كُنْتَ حَاسِناً[5]، الأصلُ: أَحسِنْ إن كنتَ حَسَناً، فنُقِلَ إلى حاسِن ليعطيَ أنَّ الأمرَ بالإحسان ليس متوقفاً على ثبوتِهِ واستمرارِهِ، بل [إن][6] كنتَ ممن يقَعُ منه حُسْنٌ ولو في زمانٍ مَّا فأَحْسِنْ .

---

(١) معاني القرآن ٢/٧٢ ، انظر: شرح التسهيل ٢/١٠٣ .

(٢) في التصريح ٢/٨٢ : « والحاصل من هذه المادة أنك إذا أردت ثبوت الوصف قلتَ: حسن، ولا تقول: حاسن، وإن أردت حدوثه قلتَ: حاسن، ولا تقول: حسن .. » والكلام بمعناه في شرح الألفية للشاطبي ٣/٦ - ٧ (مخطوط) .

(٣) سورة هود: من الآية: ١٢ .

(٤) انظر الكشاف ٢/٢٠٩، والمحرر الوجيز ٧/٢٥٠، والبحر المحيط ٥/٢٠٧ .

(٥) نُقل عن اللحياني، وقال الزَّبيدي في التاج (حسن): « وقال شيخنا: حاسنٌ قليلٌ » .

(٦) زيادة يستقيم بها السياق .

ومنَ النَّقْلِ نَظْماً قولُهُ:

وَمَا أَنَا مِنْ رُزْءٍ وَإِنْ جَلَّ جَازِعٌ وَلاَ بِسُرُورٍ بَعْدَ مَوتِكَ فَارِحُ[1]

الأصلُ: فَرِحٌ، فنُقِلَ إلى فارِح لينفيَ الفَرَحَ المتوقَّعَ منه في المستقبَل؛ لا أنه واقعٌ في الحال. ومنه قولُ الحكَم بنِ صَخْرٍ[2]:

أَرَى النَّاسَ مِثْلَ السَّفْرِ وَالمَوتُ مَنْهَلٌ لَهُ كُلَّ يَومٍ وَارِدٌ ثمَّ وارِدُ

إِلى حَيثُ يُشقِي اللهُ مَنْ كَانَ شَاقِياً وَيُسْعِدُ مَن في عِلْمِهِ هُوَ سَاعِدُ

/ الأصلُ: شقيٌّ وسَعيدٌ، فنُقِلاَ إلى شَاقٍ وسَاعِد ليُعطِيَ الاستقبالَ. ومنه قولُ [٧٧/ب] قيسِ بنِ العَيزَارَة[3]:

فَقُلْتُ: لَهُم شَاءٌ رَعِيبٌ وَجَامِلٌ فَكُلُّكُمُ مِنْ ذَلِكَ المَالِ شَابِعُ[4]

الأصلُ: شَبعَان، فنُقِلَ إلى شابع ليُعطِيَ الاستقبالَ، والرَّعيبُ بالراء والعين المهملة على وَزْنِ قَضِيب: الذي كَثُرَ شحمُه، فوصَفَ الشَّاءَ بالسِّمَنِ، والجامِلُ: القطيعُ من

---

(١) من الطويل، للأشجع بن عمرو السُّلمي، من شعراء العصر العباسي الأول، والبيت من قصيدة له في الحماسة ١/٤١٣، وانظر شرحها للمرزوقي ٢/٨٥٨، وللتبريزي ٢/١٧٠، وأمالي القالي ٢/١٣٣، والتذييل والتكميل ٣/٢٢٩، والخزانة ١/٢٩٥ .

قال المرزوقي: « ولو قال بدل جازع وفارح: جَزِعٌ وفَرِحٌ كان أفصحَ وأكثرَ؛ لأن فَعِل إذا كان غير متعدٍّ، فالأجود والأقيس في مصدره فَعَل، وفي اسم الفاعل فَعِل، وإذا كان متعدياً فبابه فعِل » .

(٢) لم أعثر له على ذكر، والبيتان من الطويل وهما في شرح التسهيل ٣/١٠٣، والتذييل والتكميل ٣/٢٢٩ .

(٣) هو قيس بن خويلد بن كاهل الهذلي، أسَرتْهُ فَهْمٌ، وأخذ تأبطَ شراً سلاحَه، ثم أفلتَ منهم، وقال قصيدتَهُ التي منها هذا البيت. والعَيزارة أمُّهُ، وبها يُعرَفُ. أخباره في: من نُسب إلى أمه من الشعراء ٨٦، وشرح أشعار الهذليين ٢/٥٨٩، ومعجم الشعراء ٣٢٦، والتمَّام ١٣ .

(٤) من الطويل، وهو في شرح أشعار الهذليين ٢/٥٩٠، والتمام: ١٤، وشرح التسهيل ٣/١٠٣، وشرح عمدة الحافظ ٢/٧٠٥، والتذييل والتكميل ٣/٢٢٩ .

الإبل. ومنه قولُ الآخَرِ:

لَقَدْ أَلَّبَ الحَدَّادُ بينَ عِصَابَةٍ ... تَسَاءَلُ في الأسْجَانِ مَاذَا ذُنُوبُهَا

بِمَنْزِلَةٍ أَمَّا اللَّئِيمُ فَسَامِنٌ ... بِهَا وَكِرَامُ القَومِ بَادٍ شُحُوبُهَا(١)

الأصلُ: سَمِينٌ، فنُقل إلى سَامِن، والحَدَّادُ: السَّجَّانُ، سُمِّيَ حدَّاداً لكونِهِ يمنَعُ المسجُونَ من الخروج، والحَدُّ: المَنْعُ، وتساءَلُ: من السُّؤالِ، الأصلُ: تَتَساءَلُ بتاءَين، حُذِفت إحداهُما، والأَسْجَانُ: جمعُ سِجْنٍ بكسر السين كحِمْلٍ وأحمال. ومنه:

حَسِبْتُ التُّقَى وَالحَمْدَ خيرَ تِجَارَةٍ ... رَبَاحاً إِذَا مَا المَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلاً(٢)

الأصلُ: ثَقِيل؛ أي: مِنَ الهرَمِ والكِبَرِ، فنُقِلَ إلى ثاقِل .

المسألة الرابعة: في إجراء هذه الصفة على العموم والخصوص:

وهي بهذا النظر أربعُ صُوَرٍ :

الأولى: أن يَصْلُحَ لفظُ الصفةِ ومعناها للمذكَّرِ والمؤنَّثِ كحَسَنٍ وقَبِيحٍ وبَخِيلٍ وكَرِيمٍ، فإنَّ معنى الحُسْنِ يصلُحُ للمذكَّرِ والمؤنَّثِ، وكذلك لفظُهُ، فتقولُ: حَسَنٌ

---

(١) من الطويل، وهو لأبي حِزامٍ العُكلي واسمه غالب بن الحارث، أعرابي فصيح، كان يفد على عبيد الله وزير المهدي، قال الخوارزمي: شعره كله عويص، كان يكثر من الغريب، فلا يفهمه إلا العلماء، أدركه الكسائي واستشهد بشعره. أخباره في: الموشح ٤٣٦، وشروح سقط الزند ١٤٢٥/٤ . والشاهد في: التمام ١٨١، وأساس البلاغة (شحب)، والكشاف ٢٠٩/٢، وشرح شواهده ١٣٥-١٣٦، وعمدة الحافظ ٧٠٥/٢، والتذييل والتكميل ٢٢٩/٣، والبحر المحيط ٢٠٧/٥ . وألَّب: جَمَّعَ، والشُّحوب: قال أبو زيد: الشُّحوب في لغة بني كلاب الهزال. (أساس البلاغة - شحب)، أي: إن الكرام دائماً هزلن لكثرة عطائهم، واللئيم سمين؛ لأنه لا يطعم ولا يضيف أحداً .

(٢) من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة العامري في شرح ديوانه: ٢٤٦، وفيه: «رأيت التقى» . وانظر الشاهد في الأضداد للسجستاني ٧٨، والأضداد لابن الأنباري ٢١، وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٤٣٢، والتذييل والتكميل ٢٢٩/٣ . ويرد البيتُ كثيراً في باب (ظنَّ) على استعمال (حَسِبَ) في اليقين .

للرجلِ، وحَسَنَةٌ للمرأه، فهذه هي الصورةُ التي تجري على العموم، وهي التي يُعبِّرُ النحويون عنها « بالشَّبَه عُمُوماً » ومعنى العمُوم فيها: أنها تجري على المذكَّرِ سواءٌ كان ما أُضِيفَ إليه مذكَّراً أومؤنَّثاً، وتجري على المؤنَّث سواءٌ كان ما أُضِيفَ إليه مذكَّراً أو مؤنَّثاً، فتقولُ في / إجرائها على المذكَّر وهي مُضَافةٌ إلى مذكَّر: هذا [٧٨/أ] رجُلٌ حَسَنُ الابنِ، ومُضَافةٌ إلى المؤنَّث: هذا رجُلٌ حَسَنُ البنتِ، وتقولُ في إجرائها على المؤنَّث وهي مُضَافَةٌ إلى مؤنَّث: هذه امرأةٌ حَسَنَةُ البنتِ، ومضافَةٌ إلى مذكَّر: هذه امرأةٌ حَسَنَةُ الابنِ، ولا خلافَ في إجراء هذه الصفةِ على العموم، وإنما كان ذلكَ لأنه إذا أجريتَهَا على المذكَّر والمؤنَّث، لم تُحدِثْ لفظاً لم تتكلَّمْ به العرَبُ، إذ العرَبُ قد أَجْرَتْ لَفْظَ هذه الصفةِ على المذكَّر والمؤنَّث، وفَصَلَتْ بينَهما بالتاء .

الصورة الثانية: أن يكونَ معنى الصفة ولفظُهَا مختصاً[١] بالمذكَّر دونَ المؤنَّث، أو بالمؤنَّث دون المذكَّر. فمثالُ الأوَّلِ: (أَكْمَر) في الكبير الكَمَرَة؛ وهي رأسُ الذَّكَرِ، فإنَّ لَفْظَ هذه الصفةِ على (أَفْعَل). ولا يُوصَفُ به إلا المذكَّرُ، ومعناها أيضاً لايكونُ إلا في المذكَّر. ومثالُ الثَّاني: (عَذراء)، فإنَّ لَفْظَ هذه الصفة (فَعْلاء)، ولا يُوصَفُ بها إلا المؤنَّثُ، وكذلك معناها وهي البَكَارَةُ، ولا تكونُ إلا في المؤنَّث.

الصورة الثالثة: أن يكونَ معنى الصفة مختصاً بأحدِهِمَا، واللفظُ الدالُّ عليها يصلُحُ لهما من جهَةِ وَزْنِهِ كحائِضٍ وخَصِيٍّ؛ فإنَّ معنى حائِضٍ مُخْتَصٌ بالإناث، ومعنى خَصِيٍّ مختَصٌّ بالمذكَّر،ولفظُهُمَا صالحٌ لهما؛ فإنَّ حائضاً على وزن (فاعِل)، وهو وَزْنٌ يَصلُحُ للمؤنَّث والمذكَّرِ كضاربٍ وضارِبَةٍ، وخَصِيٌّ وزنُهُ (فَعِيل)، وهو وَزْنٌ يَصلُحُ للمؤنَّثِ والمذكَّرِ ككريم وكريمة[٢].

---

(١) في الأصل: « مختص » .

(٢) في الأصل : « ككريم ككريمة » .

الصورة الرابعة: أن يكونَ معنى الصفةِ [غيرَ] مختصٌ بأحدِهما، واللفظُ الدالُّ عليها لا يَصلُحُ لهما، بل خُصَّ كلُّ واحدٍ منهما بلفظٍ يدُلُّ على ذلك المعنَى كَكِبَرِ العَجُز، فإنَّه معنىً يُوجَدُ في الذُّكُورِ/ والإناث، لكنَّ العرَبَ إذا أرادت أن تصِفَ [٧٨/ب] به المذكَّرَ قالَتْ: رجُلٌ آلى، على وزن (أَفْعَل)، ولا تقولُ: امرأةٌ أَلْيَاءُ، وإن كانَ هذا المعنى موجوداً فيها، ولكنْ تقولُ: عَجْزَاءُ، ولا تقولُ: رجُلٌ أَعْجَز، وإن كان هذا المعنى فيه، فالمعنى مشتَرَكٌ، واللَّفْظُ مفْتَرِقٌ.

فهذه الصورُ الثلاثُ ـ أعني الثانيةَ والثالثةَ والرابعةَ ـ اضطَّرَبَ فيها نَقْلُ النَّحويين؛ فنَقَلَ ابنُ مالكٍ في «التسهيل»[1] أنَّ الجمهورَ على أنها لا تجري إلا على الخُصُوص، خلافاً للأخفش والكِسَائيِّ .

ونقَلَ ابنُ عُصفُور في « شرح المقرب»[2] له أنَّ خلافَ الأخفَش إنما هو في الصورة الثانية[3] من هذه الصُّوَرِ الثَّلاثِ، وهي مسألةُ حائضٍ وخَصِيٍّ وما أشبهها دونَ الباقيتَين، فالجمهورُ يُجرُونَها على الخُصُوص كالصُّورتَين الأُخْرَيَين، والأخفشُ يُجريها على العُمُوم .

(١) التسهيل: ١٣٩، وانظر شرحه ٣/٨٩-٩٠ .

(٢) شرح المقرب لوحة (١٣٠ ـ مخطوط) قال: « اعلم أن النوع الأول من الأنواع الثلاثة (وهو حائض وخصي وأمثالهما) فيه خلافٌ بين النحويين؛ فذهب بعضُهُم إلى أنه لا يجوزُ تشبيهُهُ عموماً بل خصوصاً ... وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنه يُشبَّهُ عموماً، فأجاز: [مررتُ] برجلٍ حائضِ البنت؛ لأنك تصفُ الرجلَ بلفظٍ استعملَتْهُ العربُ وصفاً للمذكر مع أنه متحمِّلٌ ضميراً عائداً عليه في حالٍ من الأحوال ... » . وانظر ذلك أيضاً في شرح الجمل ١/٥٦٧، وقد عقَّب فيه على ما نقله من خلاف الأخفش بقوله: « وهذا الذي ذهب إليه أبو الحسن غير صحيحٍ عند جميع النحويين؛ لأن هذا الباب مجاز، والمجاز لا يقال منه إلا ما سُمع ... » .

(٣) في الأصل: « الثالثة » وهو خطأ، إذ هي الثانية من صور الخلاف، والثالثة في الترتيب الكلي .

ونَقَلَ الشيخُ أبوحيَّان(١) عن بعض النُّحَاة الأندلسيِّين اتفاقَ النحويين على أنَّ الصورةَ الأُولى والثانيةَ من هذه الصورِ الثَّلاثِ، لاتجري فيهما الصفةُ إلا على الخُصُوص، وأنَّ خلافَ الأخفش إنما هو في الصورة الثَّالثة، وهي مسألةُ «آلى» و«عَجْزَاء» وما أشبَهَها، ونقلَ أيضاً عن أبي جعفرٍ النَّحاسِ أنَّ الكِسَائيَّ لا يُجيزُ الإجْرَاءَ على العُمُوم في مسألة حائِضٍ وخَصِيٌّ، وأنَّ الأخفَشَ يُجيزُه .

فهذا ما تلخَّصَ من نقْلِهِم، فالنَّقلُ عن ابنِ عُصفُور يُخَالفُ نقلَ ابنِ مالكٍ؛ لأنَّ ابنَ عُصفُور جَعَلَ الخلافَ في صورةِ حائضٍ وخَصِيٌّ، وابنُ مالكٍ جعَلَهُ في الصُّوَر الثَّلاثِ، ونَقْلُ بعضِ نُحاةِ الأندلسِ يُخَالفُهُ أيضاً؛ لأنهم جَعَلُوا خلافَ الكِسَائيِّ والأخفَشِ في صورةِ آلى وعَجْزَاء، وابنُ مالكٍ جعَلَهُ في الصُّور/ الثلاثِ، ثمَّ نَقْلُ [٧٩/أ] الأندلسيين أيضاً مُخَالفٌ لابن عُصفُور؛ لأنهم نَقَلُوا الاتفاقَ في صورةِ حائِضٍ وخَصِيٌّ، ونَقَلَ ابنُ عُصفُور فيها الخلافَ. ولْنُمَثِّلْ على ما نقَلَهُ ابنُ مالكٍ فنقولُ:

تقولُ في الصُّوَر الثلاثِ على مذهبِ الجمهُور ـ وهو الجرَيَانُ خصوصاً ـ: هذه امرأةٌ عَذراءُ البنتِ، ولا تقولُ: رجُلٌ عَذراءُ البنتِ، لأنَّ المذكَّرَ لايُوصَفُ بـ(فَعْلاء) إذا تحمَّلَتْ ضميرَه، ولا يُقالُ: أَعْذَر؛ لأنَّهَا كلِمَةٌ لم تتكلَّمْ بها العرَبُ، وتقولُ: رجُلٌ أَكْمَرُ الابنِ، ولا تقولُ: امرأةٌ أَكْمَرُ الابنِ؛لأنَّ المؤنَّثَ لا يُوصَفُ بـ(أفعل) إذا كان فيه ضميرُهُ، ولا يُقَالُ: كَمْرَاء؛ لأنَّهَا كلِمَةٌ لم تتكلَّمْ بها العرَبُ .

وتقولُ في الصورةِ الثانية: امرأةٌ حائِضُ البنتِ، ولا تقولُ: رجُلٌ حائضُ البنتِ؛ لأنَّ الرجلَ لا يُوصَفُ بحائضٍ إذا كان فيه ضميرُهُ؛ لكون الرجُلِ لايُوصَفُ بالحيض، وتقولُ: رجلٌ خَصِيُّ الابنِ، ولا تقولُ: امرأةٌ خَصِيُّ الابنِ؛ لأنَّ المؤنثَ لا يُوصَفُ بخَصِيٌّ إذا تحمَّلَ ضميرَهُ، إذ الخِصَاءُ لا تُوصَفُ به المرأةُ .

(١) التذييل والتكميل ٢٢١/٣، وارتشاف الضرب ٢٤٣/٣ .

وتقول [في][1] الصورة الثالثة: امرأةٌ عَجزاءُ البنتِ، [ولا تقول][2]: رجُلٌ عَجزاءُ البنتِ، لأنَّ الرَّجلَ لايُوصَفُ بـ(فَعْلاء) إذا تحمَّل ضميرَهُ، ولايجوزُ: أَعْجَز؛ لأنَّهَا كلِمَةٌ لم تتكلَّمْ بها العرَبُ، و[تقول]: رجُلٌ آلى الابنِ، ولا تقولُ: امرأةٌ آلى الابنِ؛ لأنَّ المؤنَّثَ لايُوصَفُ بـ(أفعل) إذا تحمَّلَ ضميرَه، ولا يصحُّ أن تقولَ: أليَاء؛ لأنَّ العَرَبَ لم تتكلَّمْ به، ومَن نَقَلَ[3] عن العرَب أنَّ منهم مَن يقولُ: ألْيَاءُ في المرأة، فلا يَمْنَعْ أنْ يُقَالَ: امرأةٌ ألياءُ الابنِ .

وأمَّا الأخفشُ والكِسَائيُّ - على نَقْلِ ابنِ مالك - فإنهمَا يُجيزان الصُّوَرَ الثلاثَ على العُموم، فأجازَا أنْ تقولَ: مررْتُ برجُلٍ حائِضِ البنتِ، وبامرأةٍ خَصِيٍّ الابنِ، ومستندُهُمَا في ذلك: أنَّ حائضاً ونحوَه قد يجيءُ في بعضِ/ الصورِ جارياً على لَفْظٍ [٧٩/ب] مذَكَّرٍ، وإنْ كان في الحقيقة مؤنَّثاً فتقولُ: هؤلاءِ نِسَاءٌ مافيهنَّ شَخْصٌ حَائضٌ، وكذلك خَصِيٌّ قد يجيءُ جارياً على لَفْظٍ مؤنَّثٍ، وإن كان في الحقيقة مُذكَّراً فتقولُ: هؤلاءِ رجالٌ ما فيهم نَسمةٌ خَصِيٌّ، فكما جازَ أن يُقَالَ: شخصٌ حائضٌ، ونسمةٌ خَصيٌّ، يقال: رجلٌ حائضٌ، وامرأةٌ خَصيٌّ، وهذا عندهم استنادٌ ضعيفٌ، والصحيحُ ما عليه الجُمهُور .

---

(١) ساقطة من الأصل .

(٢) زيادة يستقيم بها السياق، ومثله الموضع الثاني .

(٣) نقلَ أبو عُبيد القاسم بن سلام في الغريب المصنف ٢٨٣/١ عن اليزيدي قولَه: « يُقالُ: رجلٌ آلى على مثال أعمى: عظيمُ الألية، وامرأة ألْيَاءُ ... » وفي اللسان (ألا): « قال ابن سيده: وقد غلِطَ أبو عُبيد في ذلك » .

وفي المخصص ٤٤/٢: « ورجلٌ أليان وامرأة أليانة، ورجلٌ آلى على مثال أعمى، وامرأةٌ ألياء: إذا كانا عظيمَي الألية... قال أبو إسحاق: لا يُقال: امرأة ألياء ولكن عجزاء » . وانظر إصلاح المنطق ١٦٣، والصحاح (ألا) .

تنبيه :

اعلَمْ أنَّ الذي قرَّرْنَاه من امتناع إطلاقِ صفةِ المذكَّرِ على المؤنَّث، وصفةِ المؤنَّثِ على المذكَّر، إنما هو إذا كان ما بعدَ الصفة مجروراً أومنصوباً؛ لأنها حينئذٍ تكونُ مُتَحَمِّلةً لضميرِ الموصوفِ، وأمَّا إذا كان مابعدَها مرفوعاً، فهي خاليةٌ من الضمير لرفعِهَا الظاهرَ، فيجوزُ حينئذٍ باتِّفَاقٍ حَمْلُ صفةِ المؤنَّثِ على المذكَّرِ وبالعَكس، تقولُ: مرَرْتُ برجُلٍ عَذراءَ بنتُهُ، تَرْفَعُ « بنتُهُ » على الفاعلية، فليس في عَذرَاءَ ضميرٌ يعودُ على رجُلٍ، فارتفَعَ المحظورُ، فجازَت تلكَ المسألةُ، وكذلك في الصورتَين الباقيتَين إذا رفَعَتِ الصِّفَةُ الظَّاهرَ.

المسألة الخامسة: في عدد أنواع معمول الصفة، ثمَّ في إعرابها:

وقد أنهاها ابنُ مالكٍ إلى اثنَى عَشَرَ نوعاً، ذكَرَ في « التسهيل[1] » أحَدَ عَشَرَ، وذكر الثاني عَشَرَ في « الشرح[2] » في أثنَاءِ كلامه، وأنا أذكُرُهَا على الترتيب الذي ذكَرَهُ ابنُ مالك:

الأول: أن يكونَ ضميراً بارزاً متصلاً نحو: مرَرْتُ برجُلٍ حَسَنِ الوجهِ جميلِهِ، فالهاءُ من «جميلِهِ» معمُولٌ له، وهو ضميرٌ بارزٌ متصلٌ، ومنه قولُ الشَّاعر:

حَسَنُ الوَجْهِ طَلْقُهُ أَنْتَ في السِّلْـ ـمِ وَفي الحَـرْبِ كَـافِحٌ مُكْفَهِرُّ[3]

فالهاءُ من « طَلْقُهُ » معمولٌ له، وهو ضميرٌ بارزٌ متصلٌ، والكافِحُ: الذي يُقاتِلُ / قِرْنَهُ في الحرْب، والمكْفَهِرُّ: العَبُوسُ. [٨٠/أ]

الثاني: أن يكونَ موصولاً[4] نحو: رأيتُ رجُلاً جميلَ ما اشتَمَلَ عليه من

---

(١) التسهيل: ١٣٩ .

(٢) شرح التسهيل ٣/٩٠ وما بعدها .

(٣) من الخفيف، ولم أعرف قائله، والبيت في: شرح التسهيل ٣/٩٠، والتذييل والتكميل ٣/٢٢٢، ومنهج السالك ٣٦١، وشفاء العليل ٢/٦٣٥، وشرح الأشموني ٣/٥ .

(٤) أورد بعضُ المغاربة خلافاً في هذا النوع، وتأولوا ما ورد مما يقتضي ظاهرُه وجودَ هذا النوع، =

الصفات، فـ« ما » معمولُ « جميل » وهو موصولٌ، أي جميلُ الذي اشتمَلَ عليه من الصفات[1]، وقال عُمَرُ بنُ أبي ربيعةَ:

أَسِيلاَتُ أَبْدَانٍ دِقَاقٌ خُصُورُهَا وَثِيْرَاتُ مَا الْتَفَّتْ عَلَيهِ المَلاَحِفُ[2]

فـ« ما »: موصولةٌ، وهي معمولةٌ لـ« وثيرات »، والوثيراتُ بالثاء المثلَّثةِ: الكثيراتُ اللَّحْمِ، وقال الآخرُ:

إنْ رُمْتَ أَمْناً وَعِزَّةً وَغِنًى فَاقْصِدْ يَزِيدَ العَزِيزَ مَنْ قَصَدَه[3]

فـ« مَنْ »: موصولٌ، وهو معمولُ « العَزيز » .

الثالث: أن يكونَ موصوفاً يُشبِهُ الموصولَ نحو: رأيتُ رجُلاً طويلاً رُمْحٌ يَطعَنُ به، فـ« رُمْحٌ »: معمولٌ لـ«طويل »، وهو موصوفٌ بالفعل بعدَه، فأشبَهَ الموصولَ لكونه موصُوفاً بجُمْلةٍ. قالَ الشيخُ أبوحيَّانَ[4]: ولم أرَ أحَداً من أصحابنا ذكَرَ في معمول هذه الصفة أن يكونَ موصُوفاً غيرَ صاحبِ « التمهيد[5] » وابنِ مالك[6]، والصحيحُ جَوَازُهُ، ومنه قولُ الشَّاعر:

أَزُورُ امْرَأً جَمّاً نَوَالٌ أَعَدَّهُ لِمَنْ أَمَّهُ مُسْتَكْفِياً أَزْمَةَ الدَّهرِ[7]

وذكرَ بعضُهم أنَّ بعضَ النحاة أجاز ذلك في « مَن » و « ما » ، قال أبو حيان: والصحيح جوازه. انظر التذييل والتكميل ٢٢٢/٣، وارتشاف الضرب ٢٤٥/٣، والمساعد ٢١٤/٢ .

(١) في الأصل: (الثياب) .

(٢) من الطويل، في ديوانه ٤٦٤، وانظر: شرح التسهيل ٩١/٣، والتذييل والتكميل ٢٢٢/٣، ومنهج السالك ٣٦٦، وشرح الأشموني ٦/٣. وأسيلان أبدان: أي: معتدلة طويلة مستوية، شبههن بالأسل؛ وهو نبات له أغصان كثيرة دِقاقٌ .

(٣) من المنسرح، ولم أقف على قائله، والشاهد في شرح التسهيل ٩٤/٣، والتذييل والتكميل ٢٢٢/٣، ومنهج السالك ٣٦٦، والمساعد ٢١٤/٢، وشفاء العليل ٦٣٨/٢ .

(٤) التذييل والتكميل ٢٢٢/٣، وارتشاف الضرب ٢٤٤/٣ .

(٥) هو ابن بطال المتوفى سنة ٥٤٩ .

(٦) شرح التسهيل ٩١/٣ .

(٧) من الطويل، ولم أقف على قائله، والشاهد في شرح التسهيل ٩١/٣، والتذييل والتكميل ٢٢٢/٣، ومنهج السالك ٣٦٥، والمساعد ٢١٤/٢، وشفاء العليل ٦٣٦/٢، والتصريح =

فـ« نوالٌ »: معمُولُ « جماً »، وقد وُصِفَ بقولِـهِ: « أَعَـدَّهُ »، و« مُسـتَكْفِياً » حـالٌ من الضمير في « أَمَّهُ »، و« أزْمَـةَ » مفعـولُ « مسـتكفياً »، أي: طالبـاً مـا يكفيـه أزمَـةَ الدَّهر .

الرابع: أن يكونَ مضافاً إلى موصولٍ، قال الشَّاعرُ:

فَعُجْ بهَا قِبَلَ الأَخيَـارِ مَنْـــزِلَةً والطَّيِّبي كُلَّ مَا التَاثَتْ بِهِ الأُزُرُ(١)

فـ« كل » معمُولٌ لـ« الطَّيِّبي» وقد أضيفَت إلى « ما » الموصولة،وقد حُذِفَتْ النونُ من الصفةِ مع النصْبِ أو الجرِّ.والتاثَتْ بالتاء والثاء،الأُولى باثنتين من/ فَوق، والثانية [٨٠/ب] مثلَّثةً، ومعناه: دَارَت، والبيتُ يَنظُرُ إلى قولِ الآخَرِ:

والطَّيِّبُونَ مَـعَـاقِدَ الأُزُرِ(٢)

الخامس: أن يكونَ مضافاً إلى موصوفٍ نحو: رأيـتُ رجـلاً حديدَ سِنَانِ رُمـحٍ

٢/٨٦، وشرح الأشموني ٣/٦، ١٤ .

(١) من البسيط، للفرزدق في ديوانه ١/١٨٣. والبيت من قصيـدة طويلـة في مـدح عمـر بـن عبـد العزيز رحمه الله، مطلعها:

زارَتْ سُكَينةُ أطلاحاً أناخَ بهم شَفَاعةُ النَّوم للعينين والسَّهَرُ

والشاهد في: شـرح التسـهيل ٣/٩١، والتذييـل والتكميـل ٣/٢٢٢، ومنهـج السـالك ٣٦٦، وشـفاء العليـل ٢/٦٣٦، والتصريـح ٢/٨٥، وشـرح الأشموني ٣/٦ . وعجنُهَـا: عطَفْتَهَــا . والشاعرَ يتحدث عن نفسه في الأبيات السابقة ، وفيها يقول:

لما تفرَّقَ بي همِّي جمعــتُ لــه صريمةً لم يكن في عزمها خَـــوَرُ
فقلْتُ ما هو إلا الشـــامُ تركبُـهُ كأنما الموتُ في أجناده البـَغَـــرُ
أو أن تزورَ تميـمـاً في منـازلهـا بمَرْوَ وهي مخوفٌ دونها الغَـــرَرُ
أو تَعطِفَ العيسَ صُعْراً في أزمَّتِهَا إلى ابنِ ليلى إذا ابْزَوزَى بكَ السَّفَرُ
فَعُج بهَا قِـبَلَ الأخيار مَنـــزِلةً ... ...

(٢) من الكامل، وهو للخِرْنِق بنت هَفَّان البكريَّة، (شاعرةٌ جاهليةٌ، وهـي أخـت طرفـة بـن العبـد لأمه، ترثي جماعة من قومها)، والبيت في ديوانها: ٢٩، وصدره:

النازلون بكل معتَرَكٍ

والبيت مشهور في كتب النحاة .

يَطعَنُ به، فـ« سِنَانُ » معمولٌ لـ« حَديدَ » وهو مضافٌ إلى « رمحٍ » وهو موصوفٌ بـ«يَطعَنُ به» .

السادس: أن يكونَ معرفاً بالألف واللام نحو قوله تعالى: ﴿ وَاللهُ سَرِيعُ الحِسَابِ ﴾ .

السابع: أن يكونَ نكِرةً نحو: مررْتُ برجُلٍ حَسَنٍ وجهٍ.

الثامن: أن يكونَ مضافاً إلى ضمير الموصوف نحو: مررْتُ برجُلٍ حَسَنٍ وجهِهِ، فالضميرُ في « وجهِهِ » عائدٌ إلى « رجُل » .

التاسع: أن يكونَ مضافاً إلى مضافٍ إلى ضميرِ الموصوف لَفْظاً نحو: مرَرْتُ برجُلٍ حَسَنِ شَامةِ خَدِّهَ، فـ« شَامةِ » معمولٌ لـ« حَسَن » وهي مضافةٌ لـ« الخدِّ » وهو مُضَافٌ لضمير الموصوف، والضميرُ ملفُوظٌ به.

العاشر: كالتاسع إلا أنَّ الضميرَ المضافَ إليه محذوفٌ نحو: مررتُ برجُلٍ حَسَنِ شَامةِ الخدِّ، أي خدِّهِ،ومنه قولُ الشَّاعر:

خَفِيضَةُ أَعْلَى الصَّوتِ لَيسَتْ بِسَلْفَعٍ   وَلاَ نَمَّةٍ خَرَّاجَةٍ حِينَ تُظْهِرُ[1]

فـ« أعلى » معمولُ « خفيضة » وهو مضَافٌ إلى الصوت، والضميرُ فيه مُقَدرٌ أي: صوتُها، والسَّلْفَعُ بالفاء أختِ القاف: الجريئةُ السَّلِيطَة، والنَّمَّةُ بالنون المفتوحةِ والميمِ المشدَّدَةِ: الكثيرةُ النميمَةِ، والخرَّاجة: التي تُكثِرُ الخروجَ، وتُظهِرُ: تَدخُلُ في الظهيرة

(١) من الطويل، وهو لأبي قيس صيفي بن الأسلت الأوسي، شاعر جاهلي أدرك الإسلام، واختلف في إسلامه. أخباره في: الروض الأنف ٧١/٣، والإصابة ١٦٠/٤، والخزانة ٤٠٩/٣.

والبيت في ديوانه: ٧٢، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٢٢٣/٣، ومنهج السالك ٣٦٣ .

وهي شدةُ الحرِّ، يَصِفُ امرأةً بالعَقْلِ، وينفي عنها هـذه الأوصافَ القبيحةَ، وقد اجتمع شاهدُ هذا النوع والذي قبلَه في قول الشّاعر:

إنَّ كَثِيراً كَثِيرٌ فَضْلُ نَائِلِهِ مُرْتَفِعٌ في قُرَيْشٍ مَوقِدُ النّارِ(١)

فقولُه: « فَضْلُ » معمولُ « كثير » وهو مُضَافٌ إلى « نائِل » وهو مُضَافٌ إلى ضمير الموصوف، / [٨١/أ] وهو « كثير » الأوَّل، فهو من النَّوع قبلَ هذا، وقولُه:

مُرتَفِعٌ في قُرَيْشٍ مَوقِدُ النّارِ

مِن هذا النَّوع؛ لأنَّ « مَوقِدَ » مُضَافٌ إلى « النار »، و« النارُ » مُضافةٌ إلى ضمير «كَثير» وهو مُقَدَّرٌ أي: نارُه، و« مَوقد » معمُول « مُرتفِع »، ومَوقِد: المراد به موضِعُ الوَقود. ولا يَظُنُّ مَنْ لا عِلْمَ له بالعروضِ أنَّ هـذا البيتَ غيرُ مَوزُونٍ اتكالاً على طَبْعِهِ، فهو مستقيمُ الوَزْنِ، مِن الضَّرْبِ الثاني المقطوعِ من البسيط، إلا أنَّ الطَّيَّ(٢) دخَلَهُ في الجزء الأوَّلِ والجزء الخامس، فتقطيعُهُ:

مُسْتَعِلُنْ فاعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ فَعِلُنْ مُسْتَعِلُنْ فاعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ فَعْلُنْ

الحادي عشر: أن يكونَ مضافاً إلى ضميرٍ مضافٍ إلى مضافٍ إلى ضمير الموصوف نحو: مرَرْتُ بامرأةٍ حَسَنَةٍ وَجْهِ جارَتِهَا جميلةِ أنْفِهِ، فـ« الأنفُ » معمولُ «جميلة» ، وهو مضافٌ إلى ضميرٍ هو عائدٌ إلى « وجه »، و« وجه » مضافٌ إلى «جارية»، و« جارية » مضافةٌ إلى ضميرٍ هو عائدٌ إلى « المرأة » التي هي الموصوفة.

الثاني عشر: أن يكونَ مضافاً إلى ضميرٍ عائدٍ إلى معمولِ صفةٍ أخرى نحو:

---

(١) من البسيط، ولم أقف على قائله، ولعل الممدوح بالبيت هو كَثيرُ بنُ كَثير بن المطّلب السهمي القرشي. أخباره في نسب قريش ٤٠٧، ومعجم الشعراء ٣٤٨ . (ونسبه محقق شرح التسهيل إلى الأخطل، وليس في ديوانه) والبيت في شرح التسهيل ٩٢/٣ .

(٢) الطَّيُّ: حذف الرابع الساكن من التفعيلة. انظر البارع لابن القطاع ٢١٤، والكافي ١٤٤ .

مرَرْتُ برجُلٍ حَسَنِ الوَجْنَةَ جميلٍ خَالَهَا، فـ« خَالَهَا » معمولُ « جميل » وهو مضافٌ إلى ضميرٍ يعودُ إلى « الوَجْنَة »، و« الوَجْنَـةُ » معمـولٌ لصفـةٍ أخـرَى وهـو « حَسَـنٍ »، قيلَ: وهو تركيبٌ نادرٌ[1]، واستُشْهِدَ عليه بقول الشَّاعر:

سَبَتْنِي الفَتَاةُ البَضَّةُ المُتَجَرِّدِ الـ لطِيفَةُ كَشْحِهِ وَمَا خِلْتُ أَنْ أُسْبَى[2]

فـ« كشح » معمولُ « اللطيفة » وهو مضـافٌ إلى ضمـيرٍ يعـودُ إلى معمـولِ صفـةٍ أخرَى هو « المَتجَرَّدِ » المعمولِ لـ« بضَّة »، والبَضَّةُ: الرَّقيقةُ الجِلْدِ الممتلِئَة.

والفَرْقُ بينَ هذا النوع والذي قبلَه: أنَّ معمولَ الصفَةِ الأُولى هنـا غـيرُ مضَـافٍ، وفيما قبلَـه مُضَـافٌ. والبيتُ مِـن الطويـل التَّـامِّ ضَرْبُـهُ، دخلَـهُ القَبْـضُ[3] في جزأيـه الخامسِ والسَّادس[4].

انتهت أنواعُ المعمولِ، ولْنَتَكَلَّمْ على إعرابها فنقولُ :

أما / النوع الأول: وهو أن يكونَ مضمَراً؛ فلا يخلو أن يكونَ مرفوعـاً أوغـيرَ مرفوع . [٨١/ب]

فإن كانَ مرفوعاً استترَ في الصفـة، وارتفـعَ علـى الفاعليـة نحـو قولِـكَ: مـررْتُ برجُلٍ مُؤَشَّرِالثَّغْرِ صَافٍ[5]، ففي « صَافٍ » ضميرٌ فاعِلٌ .

فإن كانَ غيرَ مرفوع فلا يخلو أن يكونَ منفصلاً عن الصفة أو متَّصلاً، فإن كانَ

---

(١) قاله ابن مالك في شرح التسهيل ٩٥/٣، وتبعه أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٢٣/٣ .

(٢) من الطويـل، ولم أقـف على قائله، والبيت في شـرح التسـهيل ٩٥/٣، والتذيـل والتكميـل ٢٢٣/٣، ومنهج السالك ٣٦٥، والمساعد ٢١٥/٢، والمقاصد النحوية ٦٢٣/٣. والكشـح: ما بين الخاصرة إلى الضِّلَعِ الخَلْفِ (الصحاح ـ كشح) .

(٣) القبض: هو حذف الخامس الساكن. انظر البارع لابن القطاع: ٢١٤، والكافي: ٢٦، ١٤٣، والعيون الغامزة: ٨٣ .

(٤) وهو أيضاً موجود في الثالث .

(٥) الأَشَر: حدةٌ ورقةٌ في أطراف الأسنان، ومنه قيل: ثغرٌ مؤشَّرٌ. (اللسان ـ أشر) .

منفصلاً عنها، فالنصبُ على التشبيه بالمفعول به[١] نحو: قُرَيشٌ نجباءُ الناسِ أبناءً وكِرَامُهُمُوها[٢]، فالهاء منصوبٌ على التشبيه ؛ لأنَّ ضميرَ الجمْعِ قد فَصَلَ بينَه وبين الصفة .

فإن كانَ متصلاً فلا تخلو الصفةُ أن تكونَ بالألف واللام أو لا، فإن كانت بالألف واللام فلا تخلو أن تكونَ الصفةُ منصرِفَةً في الأصل أو لا؛ فإن كانت منصرفةً نحو: مررْتُ بالرجلِ الحَسَنِ الوجهِ الجميلِهِ، فالهاء من « جميلِهِ » متصلةٌ بالصفة، وهي منصرِفَةٌ في الأصل مُحَلاةٌ بالألف واللام، ففي مثل هذا الضمير خلافٌ؛ قيلَ: في موضع نَصْبٍ[٣]، وقيلَ: في موضع جَرٍّ[٤]، وقيلَ: إن كانَ يَعُودُ على ظاهرٍ، يجوزُ فيه النَّصْبُ والجرُّ، فالضميرُ يجوزُ فيه النَّصْبُ والجرُّ[٥] نحو: مررْتُ بالرجلِ الحَسَنِ الوجهِ الجميلِهِ، فـ«الوجه» يجوزُ فيه النصبُ والجرُّ، فكذلك الضميرُ

---

(١) قال ابن النَّحْوِيَّة: « ومعنى النصب على التشبيه بالمفعول به أن اسمَ الفاعل يُضافُ إلى معموله المنصوب، فأرادوا إجراء الصفة مجراه في ذلك، وليس لها معمولٌ منصوبٌ؛ لأخذها من اللازم، فشبهوا مرفوعها بالمفعول في اللفظ، فنصبوه لتصحَّ الإضافة إليه، فساوى اسمَ الفاعل في ذلك .. » شرح ألفية ابن معط لوحة (٢١٠) .

(٢) قولٌ عن العرب رواه الكسائيُّ، انظر شرح التسهيل ٩٤/٣، والتذييل والتكميل ٢٢٣/٣، وارتشاف الضرب ٢٤٥/٣، والمساعد ٢١٦/٢، والهمع ٩٧/٥ .

(٣) وهو قول سيبويه رحمه الله. الكتاب ١٨٧/١، وقد نص عليه في باب اسم الفاعل ، ولم ينص عليه في باب الصفة المشبهة، وانظر شرح المفصل ١٢٤/٢، وشرح الكافية ٢٨٣/١، ونسبه الصيمري في التبصرة ٢٢٣/١ إلى الأخفش، ونسب إلى سيبويه القولَ بالجرِّ، وانظر الحاشية الآتية .

(٤) وهو أحد قولَي الفراء والمبرد، وبه قال الرماني والزمخشري. انظر معاني القرآن للفراء ٢٢٦/٢، والأصول ١٤/٢-١٥، وشرح الكافية، ونسب الصيمري في التبصرة ٢٢٣/١ هذا القول إلى سيبويه فقال: « وإذا حذفت النون والتنوين واتصل اسم الفاعل بالمضمر نحو قولك: الضاربك والضارباك والضاربوك، فالكاف في موضع جر عند سيبويه ... » .

(٥) انظر تفصيل هذا القول في المقرب ١٥٨، والتذييل والتكميل ٢٢٣/٣، وارتشاف الضرب ٢٤٥/٣، والمساعد ٢١٦/٢ .

الذي يعودُ إليه، فإن كانَ يَعودُ إلى ظاهرٍ لايجوزُ فيه الجرُّ فالضميرُ منصوبٌ لاغيرُ نحو: مرَرْتُ بالرجلِ الحَسَنِ وجهاً والجميلِه، فـ« الوجه » لايجوزُ فيه الجرُّ، فالضميرُ الذي يعودُ إليه منصوبٌ لا غيرُ .

فإن كانت الصفةُ غيرَ منصرفةٍ في الأصل نحو: مرَرْتُ بالرجل الحَسَنِ الوجهِ الأحمرِه، فالضميرُ في «الأحمرِه» متّصلٌ به، وهو محلّى بالألِفِ واللام، وغيرُ منصرفٍ في الأصل، ففي هذا الضمير خِلافٌ؛ فسيبويهِ[1] يقولُ:في موضعِ نَصْبٍ، والفرَّاءُ[2] جَوَّزَ النَّصْبَ والجرَّ، ورجَّحَ الجرَّ، والمبرِّدُ[3] قالَ بالجرِّ ثمَّ رجَعَ إلى النَّصْبِ .

فإنْ /كانت الصفةُ بغير ألِفٍ ولامٍ نحو: مرَرْتُ برجُلٍ حَسَنِ الوجهِ جميلِهِ، [٨٢/أ] فالهاءُ من « جميلِهِ » في موضِعِ جرٍّ بالإضافة عندَ جُمهُور النحويين[4]، وأجازَ الكِسَائيُّ[5] أن تكونَ في موضِعِ نَصْبٍ، ويَظهرُ الفَرْقُ بينَ المذهبين إذا كانت الصفةُ غيرَ منصرفة في الأصل، فعلى مذهب الجمهور تقولُ: مرَرْتُ برجُلٍ حَسَنِ الوجهِ أحمرِهِ، بجرِّ « أحمره » بالكسرة؛ لأنَّ الهاءَ عندَهم مضافةٌ، ومالا يَنصرفُ إذا أُضيفَ انجرَّ بالكسرة، وعلى مذهب الكِسَائيِّ تقولُ: مرَرْتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ أحمرَهُ، بجرِّ « أحمرَه » بالفتحة؛ لأن الهاءَ عندَه منصوبةٌ على التشبيه ليست مضافةً، فيبقى «أحمرَه»

---

(١) شرح التسهيل ٣/٩٣، والتذييل والتكميل ٣/٢٢٣، وارتشاف الضرب ٣/٢٤٥، والمساعد ٢/٢١٦ .

(٢) معاني القرآن ٢/٢٢٦ .

(٣) نقله عنه ابن السراج في الأصول ٢/١٤-١٥، وانظر شرح التسهيل ٣/٩٣، وارتشاف الضرب ٣/٢٤٥، والمساعد ٢/٢١٦.

(٤) انظر الكتاب ١/١٨٧، وشرح التسهيل ٣/٩٣، والتذييل والتكميل ٣/٢٢٣، وارتشاف الضرب ٣/٢٤٥ .

(٥) وصححه ابنُ مالك كما سيمر بعد قليل. انظر شرح التسهيل ٣/٩٣.

على أصلِهِ من عدَمِ الصَّرْف، قال ابنُ مالكٍ[١]: ومَذهَبُ الكِسَائيِّ هو الصَّحيحُ؛ لأنه رَوَى عن العرَب: « لا عَهْدَ لي بأَلأَمَ منهُ قَفاً ولا أَوضَعَهُ[٢] » بفتح العين، فدَلَّ على أنَّ الضميرَ في « أوضعَه » في محلِّ نَصْبٍ، ولولا ذاكَ لانجَرَّ بالكسرة.

والضميرُ في هذا الموضِعِ لازمُ الاتصالِ عند الجمهور، وأجازَ الفرَّاءُ[٣] انفصالَهُ، وليس بصحيحٍ؛ إذ لا يُعدَلُ عن الاتصال إلى الانفصال إلا عند تَعَذُّرِ الاتصال .

وأمَّا النَّوع الثَّاني والثَّالث: وهما أن يكونَ المعمولُ موصولاً وموصوفاً، فلا تخلو الصفة أن تكونَ بالألِفِ واللامِ أو لا، فإن كانت بالألِفِ واللامِ جازَ فيه الرفعُ والنَّصْبُ فقط، وامتَنَعَ الجرُّ؛ إذ لا يُضَافُ ما فيه الألِفُ واللامُ إلى ما ليس فيه الألِفُ واللامُ، فتقولُ في الموصول: مرَرْتُ بالرجُلِ الحسَنِ ما اشتَمَلَت عليه ثيابُهُ، فيجوزُ في « ما » الرفعُ والنَّصْبُ، ومنه قولُ الشَّاعر:

فَاقْصِدْ يَزِيدَ العَزِيزَ مَنْ قَصَدَهْ[٤]

فـ« مَنْ » يجوزُ أن تكونَ في محلِّ رفْعٍ أو نَصْبٍ، وتقولُ في الموصوف: مررْتُ بالرجل الطويلِ رُمْحٌ يُطعنُ به، يجوزُ في « رُمح » / الرفعُ والنَّصْبُ . [٨٢/ب]

فإن كانت الصفةُ بغير ألفٍ ولامٍ، جازَ الرفعُ والنصبُ والجرُّ، إذ لامانِعَ من الإضافة، فتقولُ في الموصول: رأيتُ رجُلاً جميلاً ما التَفَّتْ عليه ثيابُهُ، فـ« مَا » يجوزُ فيه أن تكونَ في محَلِّ رفعٍ أو نَصْبٍ إنْ نوَّنْتَ « جميلاً »، وإنْ لم تنوِّنْهُ فـ« مَا » في موضع جرٍّ، ومنه قولُ الشَّاعر:

---

(١) شرح التسهيل ٣/٩٣ .

(٢) انظر ما سبق صفحة ٢٢٧ .

(٣) لعل المصنفَ رحمه الله فهِمَ ذلك من كلام الفراء حيث قال: « وكان ينبغي لمن نصب أن يقول: هو الضاربُ إياه، ولم أسمع ذلك » معاني القرآن ٢/٢٢٦ .

(٤) سبق الكلام عليه في صفحة ٢٥٦ .

لُذْ بِامْرِئٍ بَطَلٍ مَنْ كَانَ مُعْتَصِماً ... بِهِ وَلَو أَنَّهُ مِنْ أَضْعَفِ البَشَرِ [١]

فـ« مَنْ » في البيت تَحتملُ الرفعَ والنصبَ، ولو سقطَ التنوينُ لجازَ الجرُّ، لكنَّ الوزْنَ يمنَعُ منه، هذا على أنْ تكونَ « مَن » موصولةً، وعليه أنشدَهُ ابنُ مالكٍ [٢]، ويَحتَمِلُ أن تكونَ شرطيةً والجوابُ محذوفٌ تقديرُهُ: مَنْ يَعتصِمْ به يعِزَّ ويَقوَ [٣]، فَيَصيرُ بَطَلاً وإنْ كان قبلَ ذلك أضعفَ الناس، وعلى هذا لا يكونُ في البيت شاهدٌ، لأن « مَنْ » الشَّرطيةَ لا يَعمَلُ فيها ما قبلَها، فيَتَعيَّنُ رفعُهَا على الابتداء .

وتقولُ في الصفة: رأيتُ رجُلاً طويلاً رمحاً يَطعَنُ به، فيَجُوزُ في « رُمْح » الرفعُ والنَّصْبُ إنْ نوَّنْتَ « طويلاً » ، والجرُّ إنْ سقَطَ التنوينُ.

وأمَّا **النَّوع الرَّابع**: وهو ما أُضِيفَ إلى الموصول، **والخامس**: وهو ما أُضِيفَ إلى الموصوفِ، فحكمُهُمَا حُكْمُ ما أُضيفَ إليه.

وأمَّا **النَّوع السَّادس**: وهو ماكانَ المعمولُ فيه معرَّفاً بالألِفِ واللامِ أوما في حكمه من المضاف إلى الألِفِ واللامِ، فلا يَخلو أن تكونَ الصفةُ عاريةً من الألِفِ واللامِ أو مقرونةً بها، فإنْ كانت عاريةً مِن الألِفِ واللامِ غيرَ مثنَّاةٍ ولا مَجمُوعةٍ جمعَ سلامَةِ المذكَّر نحو: مرَرْتُ برجُلٍ حَسَنِ الوجهِ أو حَسَنِ وَجْهِ الأخِ، فالأجودُ الخفضُ [٤] ثمَّ النصبُ ثمَّ الرفعُ، فالجرُّ على الإضافة، والنَّصْبُ على التَّشبيه بالمفعول / به، وقال بعضُ البصريين [٥]: على التَّمييز؛ فإمَّا على زيادةِ الألِفِ واللامِ، وإما [٨٣/أ]

---

(١) من البسيط، ولم أقف على قائله، والشاهد في شرح التسهيل ٣/٩٤، والتذييل والتكميل ٣/٢٢٣، وشفاء العليل ٢/٦٣٨ .

(٢) شرح التسهيل ٣/٩٤ .

(٣) في الأصل: (يقوى) .

(٤) الكتاب ١/١٩٤ .

(٥) ومنهم أبو علي الفارسي، ذكره ابن يعيش في شرح المفصل ٦/٨٥، قال أبو نصر هارون بن موسى في شرح عيون الكتاب: ١٠٠ : « فإذا قلتَ: زيدٌ حسنٌ الوجهَ ونوَّنتَ الصفةَ، نصبتَ الوجهَ على التمييز، والتمييزُ مع هذه الصفة يكون معرفةً ونكرةً لقوتها بمزيتها على سائر ما

=

نزعةٌ كوفيةٌ، فإنّهم يُجيزُونَ تعريفَ التّمييزِ، والرفعُ على الفاعلية .

والضميرُ محذوفٌ عندَ سيبويهِ والبصريين، التقديرُ: الوجْهُ منه[1] .

ومَذهَبُ الكوفيين أنَّ الألفَ واللامَ عِوَضٌ عن الضميرِ[2]، وقالَ ابنُ الطَّراوَةِ في كتابه « رَدُّ الشَّارِدِ إلى عِقَالِ النّاشِدِ[3] »: هو مَذهَبُ سيبويهِ والبصريين .

وذهبَ أبوعلي[4] أنَّ الفاعلَ في مثل هذا ضميرٌ مستترٌ في الصفةِ، و« الوجه »

يتعدى إليه، وليس كالحال، وهو مذهب سيبويه » .

(١) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٣٧/٤، والجمل ٩٨، وشرحه لابن عصفور ٥٧٢/١، والبسيط ١٠٩٥/٢، ١٠٩٩، وارتشاف الضرب ٢٤٦/٣ .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٤٠٨/٢، وشرح القصائد السبع الطوال ١٩٠، وبهذا قال بعض النحاة. انظر التبصرة والتذكرة ٢٣٠/١، والإفصاح لابن الطراوة ٦٣، وشرح المفصل ٨٤/٦، وشرح التسهيل ٢٦٢/١-٢٦٣، وجواهر الأدب للإربلي ٣٩٤. قال ابن عصفور: «وهذا فاسد؛ لأنه لا وجه لإدخال الألف واللام على المعرفة » شرح الجمل ٥٧١/١، وانظر البسيط ١٠٩٤/٢ .

(٣) لم تذكر كتب التراجم هذا الكتاب لابن الطراوة، وصرح بنسبته إليه أبو حيان في منهج السالك ٣٦٢، كما ذكره في التذييل والتكميل وارتشاف الضرب، ونقل منه نصوصاً يبدو منها أن الكتاب يدور حول الزجاجي والرد عليه، وقد أشار أبو حيان إلى أن لابن الطراوة كتباً في الرد على سيبويه والفارسي والزجاجي، فلعل هذا ما يتعلق بالزجاجي. انظر كتاب «ابن الطراوة النحوي » : ١٠٦.

(٤) الإيضاح: ١٨٠، وقد رد عليه ابنُ الطراوة في الإفصاح: ٦٣-٦٤ .

وتبعَ أبا علي في ذلك كلٌّ من الزمخشري في الكشاف ٣٣٢/٣، وابنُ أبي الربيع في البسيط ١٠٩٥/٢-١٠٩٦.

قال ابن خروف في شرح الجمل ٣٢٢/٢ (رسالة دكتوراه): « وحملَ أبو علي وغيرُه من المتأخرين هذا المرفوعَ على البدل من ضمير الصفة، ولا يطردُ لهم ذلك في مثل: مررتُ برجلٍ كريمِ الأبُ، وحسنٍ وجهُ الأخِ، لا سبيل إلى البدل في هذا وأمثاله، فإذا امتنع البدل، فالباب كله على ما ذهب إليه الأئمة » .

وعقّبَ ابنُ مالك على ذلك بقوله: « فقد تضمن كلامُ ابن خروف رحمه الله أن الحكم على المرفوع المشار إليه بغير البدلية هو مذهب الأئمة، وكفى بنقله شاهداً » شرح التسهيل ٢٦٣/١ .

بَدَلٌ منه، وجوَّزَ في « البَغداديَّات[1] » ارتفاعَ « الوجه » على البَدَلِ أوعلى الفاعليَّةِ .

ويَرِدُ على مَن يقولُ: إنَّ الألِفَ واللامَ عِوَضٌ مِن الضميرِ الجمعُ بينَهُمَا[2]، ولـو كانَ أحدُهُمَا عوضاً مِن الآخَرِ لم يَجتَمِعَا[3]، قال الشَّاعرُ في الجمْعِ بينَ الألِفِ واللامِ والضميرِ:

رَحِيبٌ قِطَابُ الجَيبِ مِنْهَا رَفِيقَةٌ ... بِجَسِّ النَّدَامَى بَضَّةُ المُتَجَرَّدِ[4]

فقالَ: « قِطَابَ الجيبِ منهَا » فجمَعَ بين الألِفِ واللامِ والضميرِ، وقِطَاب: بكسر القاف هو الجَمْع، يَصِفُهَا بسَعَةِ الجَيبِ، والجَسُّ: بـالجيم والسين قيـلَ[5]: أراد بـه غِنَاءَها للنَّدَامَى، وقيلَ[6]: لمسَهَا بأيديهم .

وأيضاً لو كانت الألِفُ واللامُ نائبةً عن الضمير هنا لاطَّرَدَ ذلك في غيره، وكان يجوزُ أن تقولَ في « زيدٌ غلامُهُ حَسَنٌ »: زيدٌ الغلامُ حَسَنٌ، وهذا لا يُقَالُ .

وردُّوا على أبي عليٍّ في دَعوَى البَدَلَ: أنَّ البـدَلَ قـد يتعـدَّدُ في بعـض المواضِـع. حَكَى الفرَّاءُ[7]: مرَرْتُ بامرأةٍ حَسَنِ الوجهُ، برفـع « الوجـه »، وحَكَـى الكوفيـون:

---

(١) البغداديات: ١٤٣، قال ابنُ عصفور: « وهذا الذي حملَ الفارسيَّ على جعل الوجـه بـدلاً مـن الضمير، ينبغي أن لا يلتفت إليه » شرح الجمل ٥٧٢/١ .

(٢) وانظر إعراب القرآن ومعانيه للزجاج ٣٣٧/٤، و البسيط ١٠٩٤/٢ .

(٣) ردَّ ابنُ مالك رحمه الله هذا الاعتراض في شرح التسهيل ٢٦٣/١ .

(٤) من الطويل، والبيت لطرفة بن العبد في ديوانه: ٣٠، وهـو مـن معلقتـه، انظر شـرح القصـائد السبع الطوال ١٨٩، وشرح القصائد التسع ٢٥٩/١، والشاهد في: شرح الكتـاب للسـيرافي ١٤/٢ - مخطوط - وشرح التسهيل ٢٦٣/١، والتذييل والتكميـل ٢٢٤/٣. والبضَّةُ: البيضـاءُ الرقيقةُ الجلدِ الناعمة . ويروى « رحيبُ قطابِ الجيبِ منها » قـال السـيرافي: « ورديءٌ إضافتـه بمنزلة حسنةِ وجهِهَا ... » وانظر الكتاب ١٩٩/١ .

(٥) شرح القصائد التسع ٢٥٩/١ - ٢٦٠ .

(٦) وهو قول أبي عبيدة. انظر المرجع السابق، وشرح القصائد السبع الطوال: ١٩٠ .

(٧) في معاني القرآن ٤٠٨/٢: « مررتُ على رجلٍ حَسَنةِ العينُ قبيـحِ الأنـفُ »، وانظر التذييـل

=

مررْتُ بامرأةٍ قويمِ الأنفُ، برفع « الأنف »، فلو كانَ « الوجهُ » و« الأنفُ » بدلَين والفاعلُ مستترٌ في الصفة، للزِمَ تأنيثُ الصفةِ، فكنتَ تقولُ: حَسَنَةٍ الوجهُ، قويمةٍ الأنفُ، لأنَّ الصفةَ إذا تحمَّلت ضميرَ الموصوفِ، لَزِمَ جريانُهَا عليه في التذكير / والتأنيث، فتذكيرُهَا دليلٌ على أن لا ضميرَ فيها، وأنَّ « الوجهَ » و« الأنفَ » [٨٣/ب] فاعلان، وللفارسي أن يقولَ: لا أقولُ بالبدل إلا حيثُ لا مانِعَ .

والذي ينبغي أن يُردَّ به على أبي عليٍّ: أنَّ الذي فَرَّ منه ـ وهو حَذْفُ الضميرِ ـ وقَعَ فيه؛ وذلك أنَّ البدلَ هنا بدَلُ بعضٍ مِن كُلٍّ، ولا بدَّ فيه أيضاً مِن ضميرٍ، وهو هنا محذوفٌ، وإذا كان يَلزَمُ حَذْفُ الضمير في الوجهَين، فالأَولى أن يُجعَلَ الظاهرُ فاعلاً لا بدلاً[١] .

فإن كانت الصفةُ مُثنَّاةً أو مجموعةً جمعَ سلامةٍ في المذكَّر؛ فإن أسقطْتَ النونَ فليسَ إلا الجرُّ، إذ لا وجْهَ لحذفها إلاَّ الإضافةُ، وإن أثبَتَّ النونَ تعيَّنَ النَّصبُ على التشبيه بالمفعول بـه، وفي التَّمييزِ ما تقدَّمَ[٢] من الخلاف، ويمتنعُ الرفعُ إلا على [لغة] «أكلُوني البراغيثُ» .

فإن كانت الصفةُ مقرونةً بالألف واللام وهي غيرُ مُثنَّاةٍ ولا مجموعةٍ جمعَ سلامةٍ في المذكَّر نحو: مررْتُ بالرجُلِ الحَسَنِ الوجهِ، والحَسَنِ وجهِ الأخِ، فالأجودُ النَّصبُ على التشبيه بالمفعول به[٣]، وفي التَّمييز ماتقدَّمَ، ثمَّ الجرُّ بالإضافة، ثمَّ الرفعُ على ما تقدَّمَ من الإعراب .

والتكميل ٣/٢٢٤، ومنهج السالك ٣٦٢ .

(١) هذا الردُّ هو لابن الطراوة. انظره في الإفصاح ٦٣، وانظر شرح الجمل ١/٥٧٢. وقد أجاب ابنُ أبي الربيع في البسيط ٢/١٠٩٥-١٠٩٦ على هذا الاعتراض بأنه فَرَارٌ مِن حَذْفِ ممَّا لم يُسمَعْ حذفُهُ منه، إلى ما سُمِعَ حذفُهُ منه كثيراً، وهذا حَسَنٌ .

(٢) انظر صفحة ٢٦٤، ٢٦٥ .

(٣) قال سيبويه: « وهي عربية جيدة » الكتاب ١/٢٠١ .

فإن كانت الصفةُ مُثنَّاةً أو مجموعةً جمعَ سلامةٍ في المذكَّر، فلا يخلو أن تَسقُطَ النونُ أو لا، فإنْ سَقَطتْ، جازَ الجرُّ على الإضافةِ باتِّفَاقٍ، وهل يجوزُ النصبُ مع حذفِ النُّونِ تخفيفاً حملاً على اسم الفاعل المحلّى بالألِفِ واللام المثنّى أو المجموع ؟ في ذلك خلافٌ، والصحيحُ المنعُ[1]، إذ ليست الألفُ واللامُ هنا موصولةً فتُحذَفُ النونُ لطولِ الصِّلَةِ، وزَعَمَ بعضُهُم[2] أنَّ حذفَ النُّونِ مع النَّصْبِ ظاهرُ كلامِ سيبويهِ.

وإن أثْبتَّ النونَ، تعيَّنَ النَّصْبُ على التشبيه بالمفعول به، وفي/ التَّمييز ما تقدَّمَ، [٨٤/أ] وامتَنَعَ الجرُّ لثبوت النُّون، وامتنَعَ الرَّفعُ إلاعلى لُغَة « أكلُوني البرَاغيثُ ».

وأما النوع السابع: وهو ما كان المعمولُ فيه نكرةً نحو: حَسَنٌ وَجْهٍ، أو مُضَافاً إلى نكِرَةٍ نحو: حَسَنُ وجهِ أخٍ، فلا يخلو أن تكونَ الصفةُ بالألِفِ واللام أو لا، فإن كانت بالألِفِ واللام مُثَنَّاةً أو مجمُوعَةً جمْعَ سَلامةٍ في المذكَّر نحو: مَرَرْتُ بالرجلَين الحَسَنَي وجهٍ، والحَسَنَي وجهِ أخٍ، وبالرجال الحَسَنِي وجهٍ،أو وجهِ أخٍ، فإنْ ثَبَتَت النونُ، فالنَّصْبُ لا غيرُ، وإن حُذِفتْ فالجرُّ، والنَّصْبُ عندَ القائل: إنَّ النونَ تُحذَفُ هنا تخفيفاً، وقد تقَدَّمَ، والرَّفعُ ممتنعٌ للوقوع في لغة « أكلُوني البرَاغيثُ».

فإنْ قيلَ: كيفَ جازَ وفيه إضافةُ مافيه الألِفُ واللامُ إلى ما ليسَ فيه الألِفُ واللامُ ؟

فالجوابُ: أنَّ ذلكَ يمتنِعُ في المفرَدِ حيثُ لا يكونُ هناك شيءٌ يُحذَفُ للإضافة

---

(١) قال أبو حيان: « وقد ذهب بعضُ أصحابنا إلى أنه لا يجوز حذفُ النون والنصبُ، ومن أجاز ذلك فهو مخطئٌ ... » التذييل والتكميل ٢٢٤/٣، ومنهج السالك ٣٦٢ .

(٢) هو أبو حيان حيث قال: « وظاهر كلام سيبويه جواز الحذف والنصب » التذييل والتكميل ٢٢٤/٣، ومنهج السالك ٣٦٢، ولعل ذلك مفهومٌ من قول سيبويه في الكتاب ٢٠٢/١: «فإن كفَفْتَ النونَ جَرَرْتَ كانَ المعمولُ نكرةً أو فيه ألفٌ ولامٌ كما قلتَ: هؤلاء الضاربو زيدٍ، وذلك قولهم: هم الطَّيِّبو أخبارٍ، وإن شئتَ نصبْتَ على قوله:

الحَافِظُو عَورَةَ العَشيرةِ»

لا تنوينٌ ولا نونٌ، بخلاف ما هنا، فإنَّ النونَ قد حُذِفَتْ للإضافة، فجَازَت المسألةُ .

وإنْ كانت الصفةُ غيرَ مُثنَّاةٍ ولا مجمُوعَةٍ ذلكَ الجمعَ، فلا يخلُو أن يُصرَّحَ بالرابط أو لا، فإنْ صُرِّحَ بالرابط نحو : مرَرْتُ بالرجُلِ الحَسَنِ وجهٌ منه، أو الحَسَنِ خَالٌ وَجْنَتِهِ، فالرفعُ، ويجوزُ النصْبُ ضرورةً، ولا يجوزُ الخفضُ؛ لإضافة ما فيه الألِفُ واللامُ إلى ما ليسَ فيه ألِفٌ ولامٌ، ولم يُحْذَفْ شيءٌ للإضافة، فإنْ لم يُصرَّحْ بالرابط فالنَّصْبُ، ولا يجوزُ الجرُّ لإضافة ما فيه الألِفُ واللامُ إلى ما ليسَ فيه الألِفُ واللامُ، ولم يُحذَفْ للإضافة شيءٌ، ولا يجوزُ الرفعُ لخُلُوِّهِ من الرابط عندَ جمهور البصريين، وأجازَهُ الكوفيون، والسَّماعُ يَشهَدُ لهم، وسيأتي[1] .

فإنْ كانت الصفَةُ عاريةً من الألِفِ واللامِ، فلا يخلو أن يُصرَّح بالرابط أو لا، [٨٤/ب]

/ فإن صُرِّحَ بالرابط نحو: مررْتُ برجُلٍ حَسَنٍ وجهٌ منه، أو حَسَنٍ وجهُ أخٍ له، فالرفعُ، ويجوزُ النصْبُ والجرُّ ضرورةً .

وإن لم يُصرَّحْ بالرابط نحو: مررْتُ برجُلٍ حَسَنٍ وجهٍ أو حَسَنٍ وجهِ أخٍ، فالاختيارُ الجرُّ، ويجوزُ النَّصْبُ، ويمتنعُ الرفعُ عندَ أكثرِ البصريين كمَا تقَدَّمَ[2]، فشَاهِدُ الجرِّ قولُ حُمَيدٍ الأرقطِ[3]:

أَحْقَبُ شَحَّاجٌ مِثْلُ عُونِ

---

(١) انظر صفحة: ٢٧١ وما بعدها .

(٢) لخلوه من الرابط، وقد أجازه الكوفيون وتبعهم ابن مالك في شرح التسهيل ٩٦/٣ .

(٣) هو حُمَيد بنُ مالك الأرقطُ، شاعرٌ إسلاميٌّ، من شعراء الدولة الأموية، عاصر الحجَّاجَ، وسُمي الأرقط لآثارٍ كانت في وجهه. أخباره في ألقاب الشعراء ٣٠٧/٢، واللآلي ٦٤٩/٢، ومعجم الأدباء ١٣/١١، والخزانة ٣٩٥/٥ .

لَاحِقُ بَـطْنٍ بِقَـراً سمِين[١]

شاهدُهُ جَرُّ «بَطْنٍ» بـ«لاحِقٍ» وهو اسمُ فاعلٍ، لُحِظَ فيه الثُّبُوتُ، فعَمِلَ عَمَلَ الصفةِ المشبَّهَةِ، فهو كـ«حَسَنِ وجهٍ» ولذلك استُشهِدَ به هاهنا، ولو كان باقياً على معنى اسم الفاعل لم يُضَفْ إلى مرفوعِه؛ لأنَّ ذلكَ لم يَجُزْ في اسمِ الفاعلِ، والأحْقَبُ: الذي في خاصِرَتِهِ بَيَاضٌ، وشَحَّاجٌ: بالشين المعجمة والحاء المهملة والجيم: الذي يُصَوِّتُ، ومِسَلٌّ[٢]: بكسر الميم والسين المعجمة[٣] واللام المشدَّدة: الكثيرُ الطَّرْدِ، وعُون: جَمَاعَةُ الحُمُرِ، الواحدةُ: عَانَة، والقِرَا: الظَّهْرُ، يَصفُهُ بالشِّدَّةِ والضُّمُورِ، فبَطنُهُ قد لَحِقَ بظهرِه، ووصَفَ ظَهْرَه بالسِّمَنِ لئلاَّ يُتَوهَّمَ أنَّ لُحُوقَ بَطنِهِ بظَهرِهِ هو عَن هُزَالٍ .

وشاهدُ النَّصْبِ قولُ أبي زُبيدٍ حَرْمَلَةَ بنِ المنذرِ الطائيِّ[٤]:

هَيفَاءَ مُقْبِلَةً عَجْزَاءَ مُدْبِرَةً مَحطُوطَةً جُدِلَتْ شَنْبَاءُ أَنْيَابَا[٥]

---

(١) من الرجز، وهو في: الكتاب ١/١٩٧، وشرحه للسيرافي ٢/١٣ ـ مخطوط ـ والمقتضب ٤/١٥٩، والأصول ١/١٣٣، والبسيط ٢/١٠٨٢، وشرح المفصل ٦/٨٥، و التذييل والتكميل ٣/٢٢٥، ومنهج السالك ٣٦٣ . يصِفُ حماراً .

(٢) من الشَّلِّ وهو الطَّرْدُ، انظر أمالي القالي ٢/٢٨٢، وجمهرة اللغة ١/١٣٩، والمحكم ٧/٤٢٦، والحلل في شرح أبيات الجمل ١٣٤-١٣٥ .

(٣) في الأصل: (المهملة) وهو خطأ ، ولم أرَ من ذكرها بالسين المهملة .

(٤) شاعرٌ جاهلي مخضرم، أدرك الإسلام ولم يُسلم على الصحيح. عمِّر طويلاً، استعمله عمر على صدقات قومه، وكان يفد على عثمان فَيُدني مجلسَه. أخباره في الشعر والشعراء ٢/٥٩٢، ومعجم الأدباء ١٠/١٩١، والخزانة ٤/١٩٢ .

(٥) من البسيط، في ديوانه ٥٨٨ (ضمن شعراء إسلاميون) يصف امرأة اسمها خنساء، والبيت في: الكتاب ١/١٩٨، وشرحه للسيرافي ٢/١٣ ـ مخطوط ـ وشرح أبياته ١/٤، وشرح المفصل =

الشاهدُ نَصْبُ « أنيابـاً » بعـدَ « شَنْبَاء »، والمحطُوطَـةُ: بالحـاء المهملـة والطـاءَين مهملتَين: المسـتويَةُ القَامَـةِ، وجُدِلَـتْ: بـالجيم والـدال المهمَلَـة أي: ليسـت بِمُرتخِيَـةِ اللَّحْمِ، وشَنبَاءُ: باردَةُ الأسنان.

وشاهدُ الرفعِ ما أنشدَهُ الفرَّاءُ[1] :

بِشَــوبٍ وَدِينَارٍ وَشَـاةٍ وَدِرْهَمٍ   فَهَلْ أَنْتَ مَرْفُوعٌ بِمَا هَاهُنَا رَاسُ[2]

الشاهدُ رفعُ « رَاسُ » بـ« مَرفُوعٌ » .

و أنكرَ ابنُ هشامٍ الأندلسيُّ[3] أن يكونَ قالَ بالرفع / في مثلِ هـذا أحـدٌ، وقـد [٨٥/أ] قال به جماعةٌ من البصريين[4]، وبه قال الكوفيون[5] .

وقال ابنُ خَرُوفٍ[6]:لاسبيلَ إلى الرفع في مثل هذا مِن النكرة المرفوعةِ الخاليةِ عن

٨٣/٦، وشرح التسهيل ٩٩/٣، والتذييل والتكميل ٢٢٥/٣، ومنهج السالك ٣٦٤/٢ .

(١) معاني القرآن ٥٢/١، ٢١٢/٢ دون نسبة .

(٢) من الطويل، وهو في: شـرح التسـهيل ٩٦/٣، ١٠٥، والتذيـيل والتكميـل ٢٢٤/٣، ومنهـج السالك ٣٦٤، والمساعد ٢١٨/٢، والتصريح ٧٢/٢، والهمع ٩٩/٥، ١٠٢ .

(٣) هو ابنُ هشامٍ الخَضْرَاوي، وقـد سبق التعريـف بـه، ونصـه هـو في كتابه « الإفصـاح بفوائـد الإيضاح » كما في التذييل والتكميل ٢٢٤/٣، والمساعد ٢١٨/٢، والهمع ٩٩/٥ .

(٤) منهم أبـو إسـحاق الزجـاج . البسـيط ١٠٧٨/٢، ١٠٩٥، ويراجـع معـاني القـرآن وإعرابـه للزجاج ٣٣٧/٤ .

(٥) انظر شرح التسهيل ٩٦/٣، وشرح الكافية ٢٠٧/٢، والبسيط ١٠٧٨/٢، وارتشاف الضرب ٢٤٧/٣

(٦) انظر: شرح التسهيل ٩٦/٣. وفيه وقعَ خلْطٌ أحالَ كلامَ ابن خـروفٍ عـن صوابـه، فـانعكَسَ حكمُ المسألة، والنص فيه كما يلي: « وقال ابنُ خروف في (مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهٌ والحسنِ وجهٌ): لا سبيل إلا إلى جوازها بقول الراجز وبما أنشده الفـراء، فـلا مبالاة بمـن منَـعَ » ومثـلُ ذلك في منهج السالك ٣٦٤ . وصواب العبارة كما في شرح الجمل لابـن خـروف ٣٢٣/٢ (رسالة دكتوراه) كالتالي: « ... وامتنع أربعٌ: تنكيرُ « الوجه » في حال رفعه مع تنكـير الصفـة، وتعريفها نحو: « حسنٍ وجهٌ، والحسنِ وجـهٌ » وأجازهـا ابـنُ بابشـاذ وضعَّفهـا، ولا سـبيلَ إلى جوازها » . وانظر شرح التسهيل ٣٢٨/١ (رسالة دكتوراه بجامعة أم القـرى) . وراجـع نـصَّ ابنِ بابشاذ في شرحه على الجمل لوحة (١٧٢ ـ مخطوط) .

قال ابنُ مالك: « قلتُ: وقد وُجد سبيلٌ إلى جوازهما: بقول الراجز، وبمـا أنشـده الفـراء، فـلا

=

الرَّابط .

قال ابنُ مالكٍ[١]: وقد وُجِدَ السَّبيلُ إليه، يعني بما أنشدَه الفرَّاءُ وغيرُه.

وأمَّا النَّوع الثَّامن: وهو المضافُ إلى ضمير الموصوف، فلا تخلُو الصفةُ أن تكونَ بالألِفِ واللامِ أو لا، فإن كانت بالألِفِ واللام فلا تخلُو أن تكونَ مُثنَّاةً أو مجمُوعَةً جمعَ سلامةٍ في المذكَّرِ أو لا، فإنْ كانت مُثنَّاةً أومجموعةً ذلكَ الجمعَ وأثبتَّ النُّونَ نحو: مرَرْتُ بالرجُلَين الحَسَنَينِ وجُوهَهُمَا، وبالرجالِ الحَسَنِينَ وجُوهَهُم، امتَنَعَ الرفعُ إلا على لغة « أكلُوني البرَاغيثُ »، ولا يجوزُ النَّصْبُ إلا ضرورةً، ولايجوزُ الجرُّ لثُبُوتِ النون، وإن أسقطْتَ النونَ، فلا يجوزُ الرفعُ إلا على تلكَ اللغَةِ، والنَّصْبُ والجرُّ ضرورتان .

فإنْ كانت غيرَ مُثنَّاةٍ ولا مجموعةٍ ذلكَ الجمعِ نحو: مرَرْتُ بالرجل الحَسَنِ وجهُهُ، فالرفعُ هو الكثيرُ، ويجوزُ النَّصْبُ ضرورةً، ولا يجوزُ الجرُّ[٢] .

فإنْ كانت الصفةُ بلا ألِفٍ ولامٍ نحو: مرَرْتُ برجُلٍ حَسَنٍ وجهُهُ، فحكمُهُ ما تقدَّمَ في الصفة إذا كانت بالألِفِ واللام، إلا أنَّ الجرَّ هنا أجازَهُ سيبويهِ[٣] في الشِّعر،

مبالاة بمَن مَنَعَ » وانظر التذييل والتكميل ٣/٢٢٤، والمساعد ٢/٢١٨، والهمع ٥/٩٨ .

(١) شرح التسهيل ١/٣٢٨ (رسالة دكتوراه) .

(٢) وسببه أنه اجتمع فيه شيئان ضعيفان: أحدهما: تكرار الضمير ... والآخر: الجمع بين الألف واللام والإضافة، وكل واحد منهما على انفراده ضعيف، فلما اجتمع ضعيفان لم تجز المسألة . شرح الجمل ١/٥٧١ عن الشلوبين.

(٣) الكتاب ١/١٩٩. وقد نسَبَ الزجاجيُّ في الجمل ٩٨ إلى سيبويه إجازته مطلقاً فقال: «والوجه الحادي عشر: أجازه سيبويه وحدَه وهو قولك: مررتُ برجلٍ حسنِ وجهِهِ ... وخالفه جميعُ الناس في ذلك من البصريين والكوفيين، وقالوا: هو خطأٌ » ، وقد ردَّ على الزجاجي كلامَه هذا كثيرٌ من العلماء، ووضَّحوا مُرادَ سيبويه. انظر الحلل في إصلاح الخلل ص ٢٢٣ وما بعدها، وشرح الجمل ١/٥٧٢-٥٧٣، والبسيط ٢/١١٠٠-١١٠١، وقد تعرض له المصنف في صفحة: ٢٧٧ .

وفي التبصرة ١/٢٣٥ قال الصيمري: « وأما غير سيبويه فإنه لا يجيزه في الشعر ولا في الكلام »

=

ومنعَهُ المبرِّدُ[١] مُطلَقاً، وأجازَهُ الكوفيون[٢] مُطلَقاً .

وصحَّحَ ابنُ مالكٍ[٣] قولَ الكوفيين لسَمَاعِ ذلك في النَّثرِ والنَّظْمِ، فمِن شواهدِ الجرِّ نَثراً قولُهُ ﷺ في حديث الدَّجَّال: « أعْوَرُ عَينِهِ اليُمْنَى[٤] » .

وفي حديث أمِّ زَرْعٍ[٥]: « وصِفْرُ وِشَاحِهَا[٦] »، والصِّفْرُ: الخالي، وذلك عبارةٌ عن دِقَّةِ الخَصْرِ، و« مِلْءُ رِدائِهَا[٧] » وذلك عبارةٌ عن سِمَنِها وكِبَرِ/ أردافها . [٨٥/ب]

وفي وَصْفِ النبي ﷺ : « شَثْنَ أَصَابِعِهِ[٨] » والشَّثْنُ بالشين المعجمة والثاء المثلَّثة:

ومعلومٌ - كما نص المؤلف - أن الكوفيين أجازوه مطلقاً، والمبردُ منعه مطلقاً، ومثل ذلك نقلَ ابنُ القوَّاس في شرح ألفية ابن معطٍ ٩٩٨/٢ .

(١) شرح التسهيل ٩٦/٣ إضافة إلى المصادر السابقة .

(٢) المصادر السابقة .

(٣) شرح التسهيل ٩٦/٣ .

(٤) تقدَّمَ صفحة: ٢٤٥ . وانظر أمالي السهيلي ١١٥ .

(٥) هي أم زرع بنت أُكيمل بن ساعدة، ولم أقف على ترجمتها . والحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب حسن المعاشرة مع الأهل ٤٣/٧ (فتح الباري)، ومسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب ذكر حديث أم زرع ٢١٢/١٥ (بشرح النووي)، وانظر: بغية الرائد فيما في حديث أم زرع من الفوئد: ٦ ، ومنال الطالب في شرح طوال الغرائب: ٥٣٥، وشرح حديث أم زرع للبعلي: ١٣٠ .

(٦) في المصادر: « وصفر ردائها » والمؤلف ناقل لهذه الرواية عن ابن مالك في شرح التسهيل ٩٥/٣، وانظر بغية الرائد بما في حديث أم زرع من الفوائد: ٩، ١٣٩، ومنال الطالب: ٥٥٥. والصِّفر بالتثليث. انظر إكمال الإعلام ٣٦٤/١ وتاج العروس (صفر) .

(٧) في الأصل: « وملىء » .

(٨) هذه الرواية نقلها المصنفُ - رحمه الله - عن ابن مالك في شرح التسهيل ٩٥/٣ . وهو جزء من حديث في وصف النبي ﷺ ، ذكره البخاري في صحيحه (في كتاب اللباس، باب الجعد) برقم: (٥٤٥٧)، والترمذي (في كتاب المناقب) برقم: (٣٥٧٠، ٣٥٧١) ولا يوجد الشاهد فيهما . وانظر الحديث النبوي في النحو العربي: ٢٤٥، وقبله في الحديث: « كان ضخمَ الهامة، كثيرَ الشَّعر، شَثْنَ ... » .

الغِلَظُ، ومنه: « شَثْنَ الكَفَّين والقدَمَين، طويلَ أصابعِهَا[1] »، والشَّاهدُ في « طَويلَ أصَابِعِهَا » .

ومِنَ الشِّعرِ قولُ أبي حيَّةَ النُّمَيريِّ[2]:

عَلَى أَنَّنِي مَطْرُوفُ عَيْنَيْهِ كُلَّمَا ... تَصَدَّى مِنَ البِيضِ الحِسَانِ قَبِيلُ[3]

الشَّاهدُ في « مطرُوف عينَيه »، والمطروفُ: الـذي يُكثِرُ النظـرَ إلى غـيرِ زوجته. وقال الآخَرُ:

تَمَنَّى لِقَائي الجَونُ مَغْرُورَ نَفْسِهِ ... فَلَمَّا رَآنِي ارْتَاعَ ثُمَّتَ عَـرَّدَا[4]

الشَّاهدُ « مَغرُورَ نفسِهِ »، وثُمَّتَ: ثُمَّ العاطفة لحقَتْهَا تاءُ التـأنيث، وعَـرَّدَ: معنـاه هَرَبَ، وقال الأعشى:

فَقُلْتُ لَهُ هَذِهِ هَاتِهَا ... إِلَينَا بِأَدْمَاءِ مُقْتَادِهَا[5]

---

(١) ذكر هذه الرواية أبو علي القالي في أماليه ٢/٧٨-٧٩، وعنه نقل السهيلي في أماليه أيضاً ١١٧-١١٨ . وهو من الحديث السابق في وصف النبي ﷺ . وانظر الروض الأنف ١/٢٤٧، ومنال الطالب ١٩٧، والفائق ٣/٣٧٦ . والرواية فيها جميعاً تخلو من موطن الشاهد .

(٢) هو الهيثم بن الربيع بن زرارة بن حناب بن مالك بن عامر بن نمير، شاعرٌ مشهورٌ، من أهل البصرة، كان يروي عن الفرزدق، قال ابنُ قتيبة: وكان كذاباً. أخباره في الشعر والشعراء ٢/٧٧٤، وطبقات الشعراء لابن المعتز ١٤٣، والمؤتلف والمختلف ١٠٣، والخزانة ١٠/٢١٧.

(٣) من الطويل، والشاهد في: شرح ألفية ابن معط لابن النحوية (٢١٠ ـ مخطوط)، والتذييل والتكميل ٣/٢٢٤، ومنهج السالك ٣٦٤، والمساعد ٢/٢١٧ .

(٤) من الطويل، ولم أقف على نسبته، والشاهد في: شرح التسهيل ٣/١٠٥، ومنهج السالك ٣٦٤، والتصريح ٢/٧٢، والهمع ٥/١٠٣ .

(٥) من المتقارب، في ديوانه: ١١٩، من قصيدة طويلة في مدح سلامة ذا فائش بن يزيد الحميري، وروايته:

فقُلنا له هذه هَاتِهَا ... بأَدْمَاءَ في حَبلِ مُقتَادِهَا

الشَّاهدُ في خفض « مُقْتَادِها » به « أدمَاء » . وأنشَدَ سيبويهِ للشَّمَّاخ[1]:

أَمِـن دِمْنَتَينِ عَـرَّجَ الرَّكْبُ فيهِمَا بحَقْلِ الرُّخَامَى قَـدْ عَفَا طَلَلاَهُمَا

أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيهِمَا جَارَتَا صَفًا كُمَيتَا الأَعَالِي جَونَتَا مُصْطَلاَهُمَا[2]

الشَّاهُد في « جَونَتَا مُصطَلاهُمَا » ووجهُه: أنَّ « مصطلاهما » صفـةٌ لـ« جارتـا »، وقد أُضِيفَ إلى ضميرِهما،فهو كقولك: جاءتني امرأتان حَسَنَتَا وجهَيهِمَا .

ورَدَّ المبرِّدُ[3] هـذا الاستشـهادَ علـى سيبويهِ فقـالَ: الضمـيرُ في « مُصطَلاهُمَـا » لايَعُودُ إلى « جَارَتَين » بل إلى « الأعالي » كأنـه قـالَ: جَونَتَـا مُصطَلَـى الأعَـالي،كمـا يُقَالُ: مَرَرْتُ برَجُلٍ حَسَنِ وَجْـهِ أخٍ جميـلِ وجَهِـهِ، أي: جميـلِ وجـهِ الأخِ، فتكـونُ

والشاهد في التذييل والتكميل ٢٢٤/٣، ومنهج السـالك ٣٦٤. والأدمـاء: مـن الأُدمة وهـي البياض في الإبل والظباء خاصة، وفي كل شيء بعد ذلك غير الأبيض، فهي من الأضداد. انظر النوادر ٢٢٦، والأضداد للسجستاني ١٢١، والأضداد للمنشي ٤٨، وخـالف الأصمعي في الأدم من الظباء، فقال في أثناء حديثـه عنهـا: « والأدم واحدهـا آدم، والأنثى أدمـاء وأدمانـة، وهي التي خالف لون ظهرها لون بطنها » انظر كتاب الوحوش له ٧٤ .

(١) هوالشَّمَّاخُ بـن ضـرار الغطفـاني، أحـد الشـعراء المخضرمين، أدرك الإسـلام فأسـلم وحسـن إسلامه، شهد القادسية وتوفي في غزوة موقـان زمن عثمـان رَضِيَ اللهُ عَنهُ . أخبـاره في: طبقـات فحول الشعراء ١٢٣/١، والشعر والشعراء ٣١٥/١، والإصابة ٢١١/٣.

(٢) من الطويل، وهما مطلع قصيدة في ديوانه ٣٠٧، وروايته: « بحقل الرخامى قد أنـى لبلاهمـا » والشاهد في: الكتـاب ١٩٩/١، وشـرحه للسـيرافي ١٣/٢ ـ مخطوط ـ والأصـول ٤٧٥/٣، والمسـائل البغداديـات ١٣٣، والخصـائص ٤٢٠/٢، وشـرح المفصـل ٨٣/٦، ٨٨، وضرائـر الشعر: ٢٨٧، وشرح الجمل ٥٧٣/١، وشرح التسهيل ٩٩/٣، والخزانة ٢٢٢/٨. ودِمنتـين: واحدتهما دِمنة، وهو الموضع الذي أثّر فيه الناس بنزولهم وإقامتهم، والربع: الدار، والكُميـت: شديد الحمرة، والجونة: السوداء. (شرح أبيات سيبويه ٧/١) .

(٣) انظر الحلل في إصلاح الخلل ٢٢٦، وشرح الجمل ٥٧٤/١، وشرح التسـهيل ٩٩/٣، وشـرح الكافية ٢٠٨/٢ .

المسألةُ على مَذهَبِ المبرِّدِ مِنَ النوعِ الذي المعمُولُ فيه مُضَافٌ إلى ضميرِ مَوصُوفٍ آخرَ[(١)].

قيلَ للمبرِّدِ: الضميرُ في « مُصطَلاهُمَا » مُثنًى، و« الأعالي » جَمْعٌ، فكيفَ يَعُودُ المثنّى على جَمْعٍ ؟

٥ أجَابَ: إنَّ « الأعالي » المرادُ بها من جهةِ المعنى/ التثنيةُ، إذ هي راجِعَةٌ إلى [٨٦/أ] الجارَتَين، فيكونُ نظيرَ قَطَعْتُ رُؤُوسَ الكَبْشَين[(٢)].

ورُدَّ على المبرِّدِ: بأنه يَلزَمُ مِن قولِهِ الجَمْعُ بينَ النَّقِيضَين[(٣)]؛ لأنه قد وصَفَ «الأعالي» بأنها كُمَيتٌ، وهو الشَّديدُ الحُمْرَة، وإعادةُ الضميرِ في « مُصطَلاهُمَا » عليها يَلزَمُ منه أن تكونَ سَودَاءَ، فيَلزَمُ منه أن تكونَ الأعالي سَودَاءَ غيرَ سَودَاءَ .

١٠ قيلَ: ولا يَلزَمُ هذا للمبرِّدِ[(٤)]؛ لأنَّ المرادَ بالسَّوادِ مَبَادِئُ الأعالي لا كُلُّهَا، فالمبادِئُ سُودٌ، والباقي كُمَيتٌ .

ورُدَّ أيضاً على سيبويهِ: بأنه يَلزَمُ منه إضافَةُ الشيءِ إلى نَفْسِهِ[(٥)].

وأُجيبَ: بأنَّ هذا الإلزامَ لايتوجَّهُ؛ لأنَّ إضافةَ الشيءِ لا تكونُ إلا في لَفظَين مُتَرادِفَين كالبُرِّ والحِنطَة[(٦)]، ولاشيءَ من ذلك في البيت؛ لأنَّ الإلزامَ إنْ كانَ مِن

١٥ جهَةِ إضافةِ الجَونَتَين للمُصطَلى[(٧)]، فهو من إضافَةِ العَامِّ إلى الخَاصِّ كَخَاتَمِ فِضَّةٍ؛ لأنَّ الجَونَ أعَمُّ مِن أن يكونَ في « مُصطَلَى » أو غيرِه، وإن كانَ من جهة إضافةِ

---

(١) وهو النوع الثاني عشر، انظر ما يأتي في صفحة : ٢٧٨ .

(٢) انظر شرح الكتاب ١٤/٢ - مخطوط - إضافة إلى المصادر السابقة .

(٣) انظر شرح الجمل ٥٧٤/١، وشرح التسهيل ٩٩/٣، وشرح ابن القواس ٩٩٩/٢ .

(٤) قاله ابن النحوية في شرحه على ألفية ابن معطٍ لوحة (٢١١) مخطوط .

(٥) وهذا قول أبي القاسم الزجاجي في الجمل ٩٨، وانظر شرح الجمل ٥٧٣/١ .

(٦) انظر شرح ابن القواس ٩٩٩/٢ .

(٧) في الأصل: « المصطلي » .

المصطَلَى إلى ضمير الجارَتَين، فهو من إضافةِ الجُزءِ إلى الكُلِّ؛ لأنَّ المصطلَى بَعضُ الجَارَتَين، ألا تَرَى أنَّ حَجَرَ الأَثَافي لا يَلقَى النَّارَ إلا ببَعضِهِ .

والحَقْلُ: بفتح الحاء المهملة والقاف: الماءُ الطَّيِّبُ، وسُمِّيَ المَوضِعُ الذي يجتمعُ فيه الماءُ فيَحْسُنُ نباتُهُ حَقْلاً. والخُزَامَى: نَبْتٌ طَيبٌ، ويُرْوَى: الرُّخَامَى بالراء والخاء المعجمة، وهو أيضاً نَبْتٌ، وحَقْلُ الرُّخَامَى: مَوضِعٌ بعَينِهِ[1]، والجارَتَان: الحَجَرَان مِن الأثافي، والصَّفا: الجَبَلُ الذي يُغنِي عن الحجَرِ الثَّالثِ مِنَ الأَثَافي، والمُصْطَلَى: مَوضِعُ الوَقودِ. يَصِفُ في البيتِ رَبْعاً رَحَلَ عنه أهلُهُ عن قَرِيبٍ لِبَقاءِ أَثَرِ النَّارِ.

قُلْتُ: ومما تقدَّمَ مِن الخلافِ/ في هذه المسألةِ، يُعلَمُ وَهْمُ أبي القاسمِ الزَّجَّاجيِّ [٨٦/ب] في قولِهِ في« الجُمَل[2] »: إنَّ سيبويهِ أجَازَ: حَسَنِ وجهِهِ[3]، ولم يُتَابِعْهُ أَحَدٌ على ذلك، وكيفَ يقولُ هذا والكوفيُّونَ وكَثيرٌ من البصريين يُجيزُونَهُ .

ومِن شَوَاهِدِ النَّصْبِ في هذا النَّوعِ قَولُ الشَّاعِرِ:

كُومَ الذُّرَى وَادِقَةً سُرَّاتِهَا[4]

الشَّاهدُ في « وَادِقَةً سُرَّاتِهَا » رُوِيَ بكسر التاء مِن « سُرَّاتِهَا » فهو منصوبٌ بـ«وَادِقَةً» ومعنى وادِقَةً: حَدِيدَةً[5]، أي: بارِزَةً، يَصِفُ سُرَّاتِها - وهي جَمْعُ سُرَّة - أَنَّهَا

---

(١) قال ياقوت: موضع بعينه، ولم يبينه . معجم البلدان ٢٧٨/٢ .

(٢) الجمل: ٩٨ .

(٣) في الأصل: « وجه » والتصحيح من الجمل .

(٤) رجز لعُمَرَ بن لَجَأ التيمي، شاعرٌ إسلاميٌّ فصيحٌ، كان يُهاجي جريراً، والبيت في ديوانه ١٥٥، وقبل الشاهد:

أنعَتُهَا إنيَ من نُعَّاتها

والشاهد في المسائل البصريات ٣٥١/١، والمقتصد ٥٥٢/١، وشرح المفصل ٨٣/٦، ٨٨، والمقرب ١٥٦، وشرح الجمل ٥٧٥/١، والضرائر الشعرية ٢٦٣، والخزانة ٢٢١/٨ . وكوم: بضم الكاف جمع كَوماء وهي الناقة العظيمة السنام، والذُّرَى: جمع ذِروة وهي أعلى السنام. (الخزانة) .

(٥) في الخزانة ٢٢٤/٨: « ووادقةً - منصوب أيضاً - من وَدَقَ إذا دنا؛ لأنها إذا سمِنت دَنَت إلى الأرض من سِمَنِها » .

بارِزَةٌ عن بطنِهَا وما ذاك إلا لِسِمَنِهَا، يَصِفُ النُّوقَ بالسِّمَنِ والقُوَّة.

وأمَّا النَّوعُ التَّاسع: وهو أن يكونَ المعمولُ مضافاً إلى مضافٍ إلى ضميرِ الموصوف لَفْظاً نحو: مرَرْتُ برجُلٍ حَسَنٍ شَامَةِ خَدِّهِ، فالشامَةُ هي المعمُولُ، وهي مضافَةٌ إلى الخدِّ، والخدُّ مُضَافٌ إلى ضميرِ الموصوف، والضميرُ ملفُوظٌ به، فحُكْمُ إعرابِهِ حُكْمُ إعرابِ النوعِ الثَّامِنِ على السَّواء، فيَجري فيه ما يَجْرِي فيه من الخِلاف.

وأمَّا النَّوعُ العاشر: وهو أن يكونَ المعمولُ مضافاً إلى مُضافٍ إلى ضميرِ الموصُوفِ تقديراً نحو قولكَ: مرَرْتُ برَجُلٍ حَسَنٍ شَامَةِ الخدِّ، فالشَّامَةُ هي المعمُولُ، وهي مُضَافَةٌ إلى الخَدِّ، والخَدُّ مُضَافٌ إلى ضميرِ الموصوف تقديراً، لكَونِ الألِفِ واللامِ نابَتْ عنه[1]، فالتقدير: شَامَةُ خَدِّهِ، ولا يُتَصَوَّرُ مثلُ هذا إلا معَ الألِفِ واللام في الثاني لتَنُوبَ عن الضمير، وحكمُ هذا النوع في الإعرابِ حُكْمُ الذي قبله.

وأمَّا النَّوعُ الحادي عشر: وهو أن يكونَ المعمولُ مضافاً إلى ضميرٍ عائِدٍ إلى اسمٍ مُضَافٍ إلى مُضَافٍ إلى ضميرِ الموصوفِ كقولك: مرَرْتُ بامرأةٍ حَسَنَةٍ وَجْهِ جَارِيتِهَا جميلةٍ أنفِهِ، فـ «أنف» هو/ المعمُولُ، وقد تقدَّمَ بيانُهُ عند تعديد [٨٧/أ] المعمُولات[2]، وحُكْمُ هذا النَّوعِ أيضاً حُكْمُ الذي قبلَه، فالحاصلُ مِن هذا أنَّ النَّوعَ الثَّامنَ والتاسعَ والعاشرَ والحاديَ عشرَ حُكمُهَا واحدٌ، والثَّامِنُ هو الأصلُ، والباقي فَرعٌ عنه فعَلَيهِ يَجرِي حُكْمُهَا، قال الشيخُ أبوحيَّان[3]: وهذه التراكيبُ ـ يعني التاسعَ والعاشِرَ والحاديَ عَشرَ ـ يُحتَاجُ فيها إلى سَمَاعٍ.

وأمَّا النَّوعُ الثَّاني عشر: وهو أن يكونَ المعمولُ مضافاً إلى ضميرِ معمولِ صفةٍ

---

(١) هذا مذهب الكوفيين حيث قالوا: إن (أل) عوضٌ من الضمير. انظر ما سبق في صفحة: ٢٦٥.

(٢) انظر صفحة: ٢٥٩.

(٣) التذييل والتكميل ٣/٢٢٣.

أُخرَى نحو: مررْتُ برجلٍ حَسَنِ الوجنَةِ جميلِ خالِهَا، فلا تخلو أن تكونَ الصفةُ بألِفٍ ولامٍ أو لا؛ فإن كانت بلا ألِفٍ ولامٍ نحو المثال، جازَ في المعمول الرفعُ والنصبُ والجرُّ، سواءٌ كان معمولُ الصفة الأُولى بالألِفِ واللام أو دونَهُ، فإن كانت الصفةُ بالألِفِ واللام ومعمولُ الصفةِ الأُولى بألِفٍ ولامٍ نحو: مررْتُ بالمرأةِ الحسَنةِ الوجْنَةِ الجميلِ خالِهَا، جازَ الرفعُ والنصبُ والجرُّ أيضاً، لأنَّ معمولَ الصفة الثانية مضافٌ إلى ضمير ما فيه الألِفُ واللامُ، فتصحُّ إضافةُ ما فيه الألِفُ واللامُ إليه .

وإن كان معمولُ الصفةِ الأُولى عارياً من الألِفِ واللام نحو: مررْتُ بالرجُلِ الحَسَنِ وجهِ الجميلِ أنفَهُ، جازَ الرفعُ والنصبُ وامتنعَ الجرُّ؛ لأنَّ الصفةَ مُعرَّفَةٌ بالألِفِ واللام، فلا تصحُّ إضافتُهَا إلى « أنف » إذ ليسَ مُعَرَّفاً بالألِفِ واللام، ولا مُضَافاً إلى ضمير ما فيه الألِفُ واللامُ؛ لأنَّ الضميرَ من « أنفه » عائدٌ إلى « وجه » وهو نكرةٌ.

انتهى الكلامُ في تحرير هذه المسألةِ.

وهنا تنبيهاتٌ:

الأوَّل: أنَّ هذه الصفةَ إذا نَصَبَت أو جَرَّت، كانت مشبَّهَةً باسم الفاعل اتفاقاً، إذ لا يَتأتَّى عملُهَا النصبَ إلا بالتشبيه، إذ فعلُهَا لا يَنصِبُ فيُحتَاجُ إلى تشبيهها باسم فاعلٍ مِن فِعْلٍ يَنصِبُ، وحُكْمُ الجرِّ/ حُكْمُ النَّصبِ، فإنْ رَفَعَتْ فاختلفُوا [٨٧/ب] على قولَين[1]:

الأوَّل: أنها ليست مشبهةً باسم الفاعل حينئذٍ، قيلَ: وهو ظاهرُ كلام سيبويهِ[2]، وصحَّحَهُ ابنُ عُصفور[3]، ووجهُهُ: أنَّ فِعْلَهَا يَعْمَلُ الرَّفعَ فتعمَلُ عَمَلَهُ،

---

(١) نَفَى ابنُ أبي الربيع وجود خلاف في ذلك حيث قال: « وهذا الذي ذكرتُه ، وهو أن الصفة لم تعملْ إلا بالحمل على اسم الفاعل لشبهها به فيما ذكرتُه - لا أعلم بين النحويين فيه خلافاً » البسيط ١٠٧٥/٢ .

(٢) انظر التذييل والتكميل ٢٢١/٣، ومنهج السالك ٣٥٤ .

(٣) شرح الجمل ٥٦٧/١، وشرح المقرب لوحة (١٣١ - مخطوط) . وقال بهذا الرأي ابنُ الطراوة في الإفصاح: ٦١ حيث ردَّ على الزجاجي والفارسي رأيهم (وهو الثاني هنا) .

ولا يُحتَاجُ إلى كُلْفَةِ الشَّبَه بغيره، فكما يُقالُ: قد حَسُنَ وجهُهُ يُقالُ: حَسَنٌ وجهُهُ، بخلاف النَّصْبِ، فإنَّ فعلَها لايَعْمَلُ النصبَ، إذ شرْطُها أن تكونَ من فِعْلٍ غيرِ مُتعدٍّ، فاضطُرَّ إلى تشبيهها باسم فاعلٍ من فِعلٍ مُتعدٍّ، وأهلُ هذا القول لا يُشترَطُ عندَهم في عامل الرفعِ في الظَّاهر أنْ يجريَ على فعلِهِ لفظاً ومعنًى، ولهذا أعمَلُوا الصفةَ هنا عَمَلَ فعلِهَا وإنْ لم تَجْرِ عليه.

الثَّاني: أنها مشبهةٌ باسم الفاعل في الأحوال الثلاثةِ الرفعِ والنَّصْبِ والجرِّ[1]، وبه قالَ الأستاذُ أبوعليٍّ[2] وابنُ جني[3]، ووجهُهُ: أنَّ الصفةَ لما كانت غيرَ جاريةٍ على فعلِهَا في الحروفِ والحركاتِ، لم يَصِحَّ أن تَعملَ عمَلَهُ في رفعٍ ولا نَصْبٍ، فاحتيجَ إلى تشبيهها باسم الفاعل في الرفعِ، كما احتيجَ إلى تشبيهِهَا به في النَّصْبِ، وأهلُ هذا القولِ يَرَونَ أنَّ عامِلَ الرفعِ في الظَّاهرِ يُشترَطُ فيه الجَرَيَانُ على فعلِهِ، ولذلك احتَاجُوا إلى تشبيهِهِ باسم الفاعلِ إذا عَمِلَ الرفعَ في الظَّاهرِ، إذ ليسَ بجارٍ على فعلِهِ.

التنبيه الثاني:

اختلفُوا في الجرِّ في هذا البَابِ على ثلاثةِ أقوالٍ :

الأوَّل: لابنِ السِّيْدِ وأبي عليٍّ الشَّلَوبين[4] وأكثرِ أصحابِهِ أنَّ الجرَّ مِن نَصْبٍ؛ لأنهم رأَوا أنَّ هذه الصفةَ بأصلِهَا لا تَعمَلُ نصباً، وإنما أصلُهَا أن تَعمَلَ رفْعاً، إلا أنه لما تحمَّلَت الصفَةُ ضميرَ الموصوفِ، بَقِيَ الاسمُ الظَّاهرُ فضلَةً، فنصبُوهُ على التشبيه

---

(١) وهو قول الزجاجي وأبي علي. انظر: الجمل ٩٤، والإيضاح: ١٧٧، وراجع: البسيط ١٠٧٥/٢ ، وقد رد عليهما ابنُ الطراوة في الإنصاح: ٦١ .

(٢) كان على المصنف أن يقدم ذكر ابن جني لأنه متقدم على الشلوبين، كما فعل أبو حيان حيث قال: « ...وهو ظاهر كلام أبي الفتح، واختيار الأستاذ أبي علي » ارتشاف الضرب ٢٤٢/٣.

(٣) لم أقف عليه .

(٤) شرح الجزولية الكبير للشلوبين ٨٨٥/٢، وانظر: البسيط ١٠٨١/٢، والتذييل والتكميل ٢٢٠/٣، وارتشاف الضرب ٢٤٢/٣، ومنهج السالك ٣٥٣، والمساعد ٢١٢/٢ .

بالمفعولِ بهِ، ثمَّ جَرُّوهُ كَمَا يُجَرُّ مَنصُوبُ اسمِ الفاعلِ، واستدلَّ ابنُ عُصفُورٍ[١] على

[٨٨/أ] صحَّةِ / هذا المذهبِ بجواز قولِكَ: مررْتُ بامرأةٍ حَسَنةِ الوجهِ، بالتاء وجرِّ «الوجه»، فلو كانَ الجرُّ من رفْعٍ لم يَجُزْ دُخُولُ التَّاء، إذ لا يَجُوزُ: مررْتُ بامرأةٍ حَسَنَةٍ وجهُهَا، بالتاء ورفْعِ «الوجه» وإنما يجوزُ بإسقاطِ التَّاء، وقد نُوزِعَ في هذا الدليلِ؛ لأنَّ التاءَ إنما دخلَت في الجرِّ لتَحمُّلِ الصفةِ ضميرَ الموصوف فَطَابقَتْهُ، وليست في الرفعِ مُتَحمِّلةً له، والصفةُ إذا تحمَّلَتْ ضميرَ الموصوف طابَقَتْهُ، وإذا لم تَتَحمَّلْهُ لم تُطَابِقْهُ[٢].

الثَّاني: للسُّهَيليِّ[٣]، وهو ظاهرُ [كلامِ][٤] ابنِ مالكٍ أنَّ الجرَّ مِن رفْعٍ، فإذا قُلتَ: مررْتُ برجُلٍ حَسَنِ وجهِهِ، فالأصلُ الرفعُ، ثم نُقِلَ إلى الجرِّ، ثمَّ نُقِلَ إلى النَّصْبِ، ورُدَّ: بأنه يَلزَمُ منه إضافةُ الشيء إلى نَفْسِهِ؛ لأنَّ «الحسَنَ» هو «الوَجهُ»، فإذا أُضيفَ إليه فكأنَّهُ أُضيفَ إلى نَفْسِهِ[٥].

أُجيبَ[٦]: بأنَّ الوجهَ لم يُضَفْ إليه حتى سُلِبَ الرَّفعَ، وجُعِلَ المضمَرُ مكانَه،

(١) شرح الجمل ٥٧٣/١ .

(٢) نقل المصنف هذه المنازعة باختصار عن أبي حيان في منهج السالك ٣٥٣ الذي ساق كلاماً طويلاً في ردِّ بعض المتأخرين على أدلة ابن عصفور .

(٣) لم أقف على رأيه فيما اطلعت من مؤلفاته، وانظره في التذييل والتكميل ٢٢٠/٣، ومنهج السالك ٣٥٣، وارتشاف الضرب ٣٤٢/٣، والمساعد ٢١٢/٢ .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) انظر شرح الجمل ٥٦٧/١، ٥٧٣ .

(٦) هذا من كلام الدباج صاحب القول الثالث الآتي بعد قليل، انظره في التذييل والتكميل ٢٢٠/٣ ، ومنهج السالك ٣٥٣ .

فكأنَّ الضميرَ هو صاحبُ الصفةِ، فسَاغَت الإضافةُ إلى « الوجه » إذ[1] صَارَ كأنَّهُ غيرُ « الحَسَن » .

الثَّالث: لأبي الحَسَنِ عليِّ بنِ جابرٍ الشَّهيرُ بـ« الدَّبَّاج »[2] وأبي عبد الله بن هشَامٍ الأندَلُسيَّين أنَّ الجرَّ يَحْتَمِلُ أن يكونَ من رفْعٍ، ويَحتَمِلُ أن يكونَ من نَصْبٍ[3] .

قيلَ: وهو الظَّاهرُ من كلام سيبويهِ[4]؛ لأنه قالَ: « والجرُّ في هذا البابِ على وجهَين » ، فحَمَلَهُ بعضُهُم على أنه يجُوزُ أن يكونَ مِن رَفْعٍ أو مِن نَصْبٍ، واستنبَطُوا منه هذا المذهَب .

وحمَلَهُ ابنُ جني[5] على أنَّ مُرادَهُ أنَّ « الحَسَنِ الوجهِ » محمُولٌ على « الضَّاربِ الرجُلِ » ثم غَلَبَ « الحسَنِ الوجهِ » لكثرتِه، فصار كأنهُ أصلٌ، فحُمِلَ « الضَّاربُ الرجل » عليه، فهو من غَلَبَةِ الفُروعِ الأصُولَ .

ولم يرضَ أبوعليٌّ الشَّلَوبين[6] هذا التَّخريجَ مِن ابن جني وقال: ما مَثَّلَهُ في هذه

---

(١) في الأصل: « إذا » .

(٢) اللخمي الإشبيلي المقرئ النحوي، أخذ عن أبي ذر الخشني وأبي الحسن بن خروف، وعنه أخذ ابنُ عصفور، كان من أجلاء مقرئي كتاب سيبويه، أقام منصدراً للاشتغال نحواً من خمسين سنة، ولما دخل الروم إشبيلية صلحاً هالَهُ نطقُ النواقيس وخرَسُ الأذان، فما زال يتأسفُ ويضطربُ إلى أن قضى نحبه سنة ٦٤٦ هـ. أخباره في: الذيل والتكملة ١٩٨/٥، وإشارة التعيين ٢١٢، ومعرفة القراء الكبار ٦٤٧/٢ .

(٣) التذييل والتكميل ٢٢٠/٣، وارتشاف الضرب ٢٤٢/٣، ومنهج السالك ٣٥٣، والمساعد ٢١٢/٢ .

(٤) الكتاب ٢٠١/١، قال أبو الحسن الدَّبَّاج : « وقد قال سيبويه: إن الخفض أكثر في كلامهم وأقيس، فلو كان منقولاً من النصب لم يكن أقيسَ منه » منهج السالك ٣٥٣ .

(٥) الخصائص ٣٩٧/١، ٣٠٣ .

(٦) انظر: منهج السالك ٣٥٤ .

المسألةِ إلا كعُقَابٍ استَعْلَى إلى أقصَى / ما يمكنُهُ، ثم انقَضَّ علَى جَرَادةٍ. ثم [٨٨/ب] حمَلَهُ الأستاذُ أبوعليٍّ على أنَّ « الحَسَنِ الوجهِ » قد تُقدِّرُ إضافتُهُ أصليَّةً؛ لأنَّه يُعطِي الثبوتَ والاستقرارَ، فتكونُ إضافتُهُ مِن قَبِيل «نَزَلْتُ بنَفْسِ الجَبَلِ» و« قَبَضْتُ كلَّ الدَّراهِمِ » مما أُضِيفَ فيه الشيءُ إلى نَفْسِهِ، لاختلاف اللفظَينِ؛ لأنَّ المرادَ « بنَفْسِ الجَبَلِ »: الجَبَلَ، و« بكلِّ الدَّراهِمِ »: الدَّراهِمَ، وهذا لا يُتصوَّرُ في « الضَّارِبِ » لكونه لايُعطِي ثُبوتاً، فمِن هذا الوجه تكونُ إضافةُ «الضَّارِبِ الرجُلِ» محمولةً على إضافةِ «الحَسَنِ الوجهِ» التي قرَّرْنَاهَا، وقد يُضَافُ «الحَسَنُ الوجهِ» إضافةً غيرَ أصليةٍ، فتُحمَلُ على إضافة «الضَّارِبِ الرجلِ» الذي لا تُعطِي الثُّبوتَ، فَبَانَ لَكَ أنَّ الجرَّ في « الحسَنِ الوجهِ » من وَجهَين: بحُكْمِ الأصَالَةِ وبحُكْمِ التَّشبيه، وبانَ أيضاً أنَّ « الضَّارِبِ الرجُلِ » محمُولٌ على « الحسَنِ الوجهِ » في الإضافةِ الأصليةِ، فيكونُ فَرْعاً، وقد يُحمَلُ «الحسَنِ الوجهِ » عليه في الإضافةِ[1] الفرعيَّةِ فيكونُ أصلاً.

التنبيه الثالث:

ذكَرَ سيبويهِ[2] أنَّ الجرَّ في باب الصفةِ أكثرُ من النصب، بخلاف اسمِ الفاعل فإنَّ النَّصْبَ فيه أكثرُ، وعلَّلُوا ذلك بأوجُهٍ :

الأول: أنَّ الصفةَ المشبَّهَةَ بعيدةٌ عن الفعل في المعنى؛ لكونها تُعطي الثبوتَ الذي لا يُعطيه الفعلُ، فاقتَضَى ذلك أن تكونَ أَولى بالجرِّ الذي لا يكونُ للفعل، بخلاف اسم الفاعل فإنه جارٍ على معنى الفِعل، فاقتَضَى أن يكونَ أَولى بالنَّصْبِ الذي هو للفعل.

الثَّاني: أنَّ الصفةَ المشبَّهَةَ لما كانت في الدرجة / الثالثةِ من العَمَلِ، كانت [٨٩/أ]

(١) في الأصل: « إضافة » .

(٢) الكتاب ١/١٩٤ .

أثقَلَ، فاختِير لها الأخَفُّ وهو الإضافةُ، ولما كـان اسـمُ الفـاعل في الدرجـة الثانيـةِ كانَ أخفَّ، فاحتمَلَ الأثقلَ وهو عَمَلُ النَّصْبِ.

الثَّـالث: أنَّ الصفـةَ لمـا كـانت لا تَطلُـبُ المنصـوبَ مـن جهـة المعنـى، كـانت أولى[1] بالجرِّ، بخلافِ اسمِ الفاعلِ، فإنه يَطلُبُ المنصوبَ من جهة المعنى.

الرَّابع: أنَّ الصفةَ المشبَّهَةَ مفتَقِرةٌ إلى الاسمِ بعدَها في بقاء المعنى، فكان أَولى فيه أن يكونَ مجروراً؛ لأنَّ المضافَ شديدُ الافتقار للمضاف إليه، بخـلاف اسـمِ الفـاعلِ، فإنه لا يَفتَقِرُ إلى الاسم بعدَه في بقاء المعنى، فكان أَولى بالنَّصْبِ الذي لا يَفتَقِرُ إليـه العامِلُ معنىً، ألا ترَى أنَّكَ إذا قلـتَ: رجُـلٌ حَسَـنُ الوجـهِ، كـان المعنـى علـى أنَّ الحُسْنَ لـ« الوجه » لا للرَّجُلِ نَفْسِهِ، فلو حَذَفْتَ الوجهَ فقلـتَ: رجُـلٌ حَسَـنٌ، صـار المعنى أنَّ الحُسْن لـ«رجل» لا لـ« الوجه » بخلاف اسم الفاعلِ، فإنكَ إذا قلـتَ: رجُـلٌ ضاربٌ عَمْراً ثـمَّ حَذَفْتَ « عَمْراً » فقلتَ: رجُلٌ ضَارِبٌ لم يَتغيَّر المعنى على مـا كـان عليه، إذ المرادُ على كل حالٍ أنه ضاربٌ لغيرِه، وذلكَ حاصِلٌ، سَواءٌ ذُكِرَ المضروبُ أم لا.

التنبيه الرابع:

يجوزُ أن يُتْبَعَ معمُولُ الصفة بجميعِ التوابع إلا النعتَ؛ لأنَّه لم يُسمَعْ مِن العـرَب، قاله الزَّجَّاجُ[2]، فلا يُقَالُ: جاءني زَيـدٌ الحَسَـنُ الوجـهِ الجميـلِ، علـى أنَّ « الجميـلِ » صفةٌ لـ« الوجه ».

فإن قيلَ: فقد جاءَ في حديث الدَّجَّالِ: « أَعْوَرُ عينِهِ اليُمْنَى[3] »، فـ« اليُمْنَى » صفـةٌ

(١) في الأصل: « إلى أولى » و(إلى) مقحمة لا معنى لها .

(٢) التذييل والتكميل ٢٢٦/٣، ومنهج السالك ٣٦٦، وارتشاف الضرب ٢٤٨/٣ .

(٣) تقدم في صفحة: ٢٤٥ .

لـ« العين » وهي معمولةٌ للصفة المشَبَّهَة ؟

فالجوابُ: أنَّ « اليُمنَى » خَرَجَ مَخرَجَ البَيَان، كأنه لما قـالَ: « أَعْوَرُ عَينِـهِ » قـالَ قائِلٌ: أيُّ عَينَيه؟ قيلَ: اليُمْنَى، أي: هي اليُمْنَى .

واختلفُوا في مَنْعِ النَّعتِ هنَا فقِيلَ: إنما امتَنَعَ هنَا لأنَّ معمُولَ / الصفَـةِ لما كـانَ [٨٩/ب] سَبَبِياً غيرَ أجنبيٍّ، أشبَهَ الضميرَ لكونه أبداً مُحَالاً على الأوَّلِ وراجعاً إليـه، والضمـيرُ لا يُنعَتُ، فالذي أشبَهَهُ لا يُنعَتُ[(١)]، وقيلَ: لأنَّهَا ضعيفةٌ في العَمَلِ؛ لأنَّهَا في الدرجـة الثالثة مِن العَمَلِ، فلم تَقْوَ أن تَعمَلَ في الموصوف والصفة[(٢)].

فإن قيلَ: فتراها تَعمَلُ في المؤكَّدِ والتأكيد ؟

فالجوابُ: أنَّ المؤكَّدَ والتوكيدَ كالشيء الواحد؛ لأنَّ التوكيدَ لم يَدُلَّ على معنًى زائدٍ في المؤكَّد، بخلاف الصفة .

وإذا أتبعتَ معمولَ الصفة وهو مجرورٌ بتابعٍ غيرِ النعتِ، أتبعتَهُ علـى اللفـظ، ولا تُتبعُهُ علـى الموضـع، فتقـولُ: مـرَرْتُ بـالرجُلِ الحَسَنِ الوجـهِ نَفْسِـهِ، والقَـوِيِّ اليَـدِ والرِّجْلِ، بخفض « نَفْسِهِ » وخفـض « والرجْـلِ » علـى لفـظ « الوجـه » و« اليـد »، ولا يجوزُ رفعُهُما على موضِعِ « الوجه » و« اليد »؛ لكونهمـا يجـوزُ فيهمـا الرفـعُ، وأجـازَ ذلك الفرَّاءُ[(٣)].

المسألة السادسة: في مطابقة الصفة للموصوف في هذا الباب :

ولا تخلو الصفةُ أن ترفعَ ضميرَ الموصوف أو ظاهراً سببياً، فـإن رفَعَـتْ ضمـيرَ الموصوفِ تَعيَّنَتْ مُطَابقَتُهَا له في الإفراد والتثنيةِ والجمْعِ والتذكـير والتأنيـثِ،وسَـواءٌ

---

(١) حكى ذلك الشيخُ بهاءُ الدين محمد بن النحاس الحلبي عن عبد الله الإسكندراني (من تلاميذ ابن بري). انظر: التذييل والتكميل ٣/٢٢٦، ومنهج السالك ٣٦٦ .

(٢) حكاه أبو حيان عن بعض أصحابه. انظر المرجعين السابقين .

(٣) ارتشاف الضرب ٣/٢٤٨، وانظر: المرجعين السابقين .

كانت الصفةُ للموصوف أو لشيءٍ مِن سَبَبِهِ، والسببيُّ غيرُ مرفوعٍ، فمثالُ ما كانت الصفةُ فيه للموصوف: مررْتُ برجُلٍ حَسَنٍ، وبرجُلَين حَسَنَين، ورجَالٍ حَسَنِينَ، وبامرأةٍ حَسَنَةٍ، وبامرأتين حَسَنَتَين، وبنسَاءٍ حَسَنَاتٍ .

ومثالُ ما كانت الصفةُ فيه لشيءٍ من سَبَبِهِ، والسببي غيرُ مرفوعٍ: مرَرْتُ برجُلٍ حَسَنٍ غِلْمَاناً، وبرجلَين حَسَنَينِ غِلْمَاناً، وبرجَالٍ حَسَنِينَ غِلْمَاناً، وبامرأةٍ حسنةٍ غلماناً، وبامرأتَين حسنَتَينِ غلماناً / ونَسَاءٍ حَسَنَاتٍ غِلمَاناً، إلا أن يمنعَ مِن [٩٠/أ] المطابقة في شيء من ذلك مانعٌ كـ « جريح » فإنه لا يقبل التأنيث، وكـ « ربعةٍ » فإنه لا يقبل التذكير، وإنما اشترطنا في المطابقة أن يكون السببيُّ غيرَ مرفوعٍ؛ لأنه لو كانَ مرفُوعاً لم تكُن الصفةُ متَحَمِّلَةً ضميرَ الموصوف .

هذا الذي قرَّرْنَا هو الصحيحُ، فإن جاءَ ما ظاهرُهُ أنَّ الصفةَ غيرُ مطابقَةٍ للموصوفِ في هذا النَّوعِ أُوِّلَ، فمِنْ ذلك قولُ الشَّاعرِ:

يَا لَيلَةَ خُرْسَ الدَّجَاجِ شَهِدْتُهَا ... بِبَغْدَادَ مَا كَادَتْ إلى الصُّبْحِ تَنْجَلِي[١]

فقالَ: « خُرْسَ » فجَمَعَ، وكان حقُّهُ أن يقُولَ: خَرْسَاءَ؛ لأنَّ الصفَةَ فيها ضميرُ الموصوف، وهو مُفْرَدٌ، وفيه تأويلان:

أحدُهُمَا: أنَّ خُرْساً مُفْرَدٌ وليسَ بجمْعٍ، وأصلُهُ: خُرُسٌ بضم الراء كعُنُقٍ، تُوصَفُ به الواحدَةُ المؤنَّثةُ يُقَالُ: لَيلَةٌ خُرُسٌ إذا لم يُسْمَعْ فيها صَوتٌ، ثم سُكِّنت الرَّاءُ تخفيفاً فالتَبَسَ بالجمْعِ وليسَ بجمعٍ[٢].

الثَّاني: أنَّ خُرْساً جَمْعٌ إلا أنَّ الليلةَ لطولها كأنَّ كلُّ جزءٍ منها ليلةٌ، فأُجريَ

---

(١) من الطويل، ولم أقف على قائله، وانظر الشاهد في المسائل البصريات ٥٦٣/١، والصحاح (بغذ)، والمقرب: ١٥٤، وشرح الجمل ٥٦٨/١، وشرح التسهيل ٢٦٤/١، ١٠١/٣، ومنهج السالك ٣٥٦، والمساعد ٢٢١/٢. أراد: أن لا صوتَ فيها .

(٢) ينظر أدب الكاتب: ٥٣٦-٥٣٧، وشرح الجمل ٥٦٨/١، ومنهج السالك: ٣٥٦ .

عليها الجَمْعُ لذلك[١]، ونظيرُ هذا البيتِ قولُ الآخَرِ:

إنَّ الَّتي هَــامَ الفُؤَادُ بِذِكْرِهَا رَقُودٌ عَنِ الفَحْشَاءِ خُرْسُ الجَبَائِرِ[٢]

فـ« خُرْسُ » فيها ضميرُ الموصوف، وهــو مُضْمَرٌ، وتخريجُهُ علـى التـأويل الأوَّلِ، والبيتانَ مِن الطَّويلِ، دَخَلَهُمَا الخَرْمُ[٣] .

٥ فإنْ رَفَعَتْ ظاهراً سببياً، فلا يخلُو أنْ يكون السَّبَبِيُّ مفرَداً أو مثنًّى أو مجمُوعـاً، فإن كانَ مفرَداً تَعَيَّنَ إفرادُ الوصفِ نحو: مرَرْتُ برجُلٍ حَسَنٍ وجهُهُ، فإنْ كانَ مثنىً فالفصيحُ الإفرادُ نحو: مَرَرْتُ برجُلٍ حَسَنٍ أَبَوَاهُ، وتجوزُ التثنيةُ علـى لغةِ مَـن يُلحِـقُ علامةَ التثنيةِ في الفعل[٤]، ومنه قولُهُ:

أُلْفِيَتَا عيناكَ عندَ القَفَا[٥]

١٠ فتقولُ: مَرَرْتُ برجُل حَسَنَين أبواه، بتثنية حَسَن .

/ وفَصَّـلَ الكوفيُّـون فقَـالُوا: إنْ كـانت الصِّفَـةُ ممـا لا يُجمَـعُ بـالواو والنُّـون [٩٠/ب]

---

(١) وهذا التأويل منسوب إلى أبي علي رحمه الله. انظر شـرح الجمـل ٥٦٨/١، ومنهـج السـالك ٣٥٦، وفي المسائل البصريات ٥٦٧/١ قال أبو علي: « وإنما قالَ: خُرْس فجمَعَ؛ لأن خَرَسَـها خَرَسَهُنَّ، فلذلك جاز ».

(٢) لم أجده فيما اطلعت عليه من المصادر .

(٣) الخَرْمُ: حذفُ أول متحركٍ من الوتـد المجمـوع في أول البيـت، هـذا عنـد الخليـل، وعرَّفـه ابـن القطاع بقوله: هو إسقاط المتحرك الأول من الجزء الأول من البيـت، واعـترض على تعريـف الخليل بعد أن أورده بقوله: « وهذا يختل عليه؛ لأنه قد جـاء في أشعار العـرب الفصحاء غـير ذلك ... » انظر البارع لابن القطاع ٩٣، ٩٥، والكافي ١٤٣ .

(٤) وهـي لغـة طيئ وأزد شـنوءة. انظـر الكتـاب ٤١/٢، وشـرح التسـهيل ١٠٠/٣-١٠١، وارتشاف الضرب ٣٥٤/٣ .

(٥) من السريع، وهو لعمرو بن نعامة بن غياث بن مِلْقَط الطائي (شـاعر جـاهلي، لـه ترجمـة في معجم الشعراء: ٢٣٥) . وعجزه:

أَولى فأَولى لكَ ذا واقِيَهْ

والشاهد في : النوادر: ٢٦٨، والصاحبي: ١٨٥، وتأويل مشكل القـرآن: ٤١٧، وأمـالي ابـن الشجري ٢٠١/١، والتذييل والتكميل ٢٢٧/٣، ومنهج السـالك ٣٦٧، وارتشـاف الضـرب ٢٤٩/٣، والتصريح ٢٧٥/١، وشرح أبيات المغني ١٥٤/٦، والخزانة ٢١/٩ . .

كأَعْوَر، وَجَبَ تثنيتُهَا فتقولُ: مررْتُ برَجُلٍ أعْوَرَينِ أبواهُ، وإنْ كانت تُجمَعُ الجَمْعَين أُفْرِدَتْ.

وإنْ كانَ السَّبَبيُّ مجمُوعاً عاقِلاً أو غيرَ عاقِلٍ، فلا تخلُو الصِّفَةُ أنْ تكونَ مما يُجمَعُ جمعَ التَّكسِيرِ والسَّلامَةِ أو جمعَ السَّلامةِ فَقَط، فإنْ كانت الصِّفَةُ مما يُجمَعُ جمعَ السَّلامَةِ فَقَط نحو: شَرَّابٌ فالإفرادُ[1]، تقولُ: مَرَرْتُ برجُلٍ شَرَّابٍ آباؤُهُ، ويجوزُ جمعُ السلامةِ فتقولُ: مَرَرْتُ برجُلٍ شَرَّابينَ آباؤُهُ، وهو ضَعيفٌ؛ لأنه على لغة «أكلُوني البراغيثُ».

فإنْ كانَتْ مِمَّا يُجمَعُ الجَمْعَين أو جمعَ التَّكسيرِ فقَطْ، ففيه ثلاثةُ مَذَاهبَ:

الأوَّل: لسيبويهِ[2] - نَصَّ عليه في بعضِ نُسَخِ «الكتاب» - والمبرِّدِ[3]، وأبي موسى الجزوليِّ[4]، وابنِ مالكٍ[5]: أن التَّكسيرَ أَحْسَنُ مِنَ الإفرادِ، فتقولُ فيمَا يَقْبَلُ الجَمْعَين: مَرَرْتُ برَجُلٍ كِرَامٍ أعمَامُهُ، وإنْ شِئْتَ أفردْتَ نحو: مَرَرْتُ برجُلٍ كَريمٍ أعمَامُهُ، ويَضْعُفُ أنْ يُجمَعَ جَمْعَ سَلاَمَةٍ نحو: مَرَرْتُ برجُلٍ كَرِيمِين أعْمَامُهُ؛ لِكَونِهِ على طريقة «أكلُوني البراغيثُ».

(١) انظر الكتاب ٤٣/٢.

(٢) الكتاب ٤٣/٢ قال سيبويه: «واعلم أن ما كان يجمع بغير الواو والنون نحو: حَسَن وحِسَان فإن الأجودَ فيه أن تقولَ: مررْتُ برجلٍ حِسَانٍ قومُه» وذكَرَ السيرافيُّ أنّه في بعض النسخ أنَّ هذا الفصلَ ليس من كلام سيبويه، بل هو شرحٌ. انظر: شرح الكتاب ٥٧٦/١ (مخطوطة دار الكتب - ١٣٦ نحو).

(٣) ارتشاف الضرب ٢٥٠/٣، والهمع ١٠٢/٥.

(٤) المقدمة الجزولية: ١٥٢.

(٥) شرح التسهيل ١٠٠/٣. وهو اختيار ابن أبي الربيع في الملخص: ٥٥٩، وانظر: منهج السالك ٣٦٨.

وتقولُ فيما لا يَقبَلُ إلا التَّكسيرَ: مرَرْتُ برجُلٍ صُبُرٍ آباؤُهُ وحِسَانٍ أثوَابُهُ[1]، ويجوزُ الإفرَادُ نحو: مَرَرْتُ برَجُلٍ صَبُورٍ آباؤُهُ وحَسَنٍ أثوَابُهُ[2]، ومَنَعَ الكوفيُّونَ الإفرَادَ في هذا الذي لا يَقْبَلُ إلا التَّكسيرَ، والتَزَمُوا فيه الجَمْعَ، وهم محجُوجُونَ بالسَّمَاع قال تعالى: ﴿خَاشِعاً أَبْصَرُهُمْ﴾[3] و﴿خُشَّعاً أَبْصَرُهُمْ﴾ وهُمَا في السَّبْعِ[4]، قال الشَّاعرُ:

وَرِجَالٍ حَسَنٍ أَوجُهُهُمْ … مِنْ إِيَادِ بْنِ نِزَارِ بْنِ مَعَدّ[5]

فقالَ: « حَسَنٍ » فَأَفْرَدَ، وقالَ الآخَرُ:

وَكُنَّا وَرِثْنَاهُ عَلَى عَهْدِ تُبَّعٍ … طَوِيلاً سَوَارِيهِ شَدِيداً دَعَائِمُهْ[6]

فقالَ: « طويلاً » و« شَديداً » فَأَفْرَدَ، وقالَ الآخَرُ:

/ قَرَنْبَى يَحُكُّ قَفَا مُقْرِفٍ … لَئِيمٍ مَآثِرُهُ قُعْدُدِ[7] [٩١/أ]

---

(١) الأجود فيه الجمع. انظر الكتاب ٢/٤٣ .

(٢) الكتاب ٢/٤٢ ومثّله سيبويه بقوله: « مررتُ برجلٍ أعورَ آباؤُهُ » قال: « كأنك تكلّمتَ به على حد أعورِينَ وإن لم يُتكلّم به » .

(٣) سورة القمر: من الآية: ٧ .

(٤) (خاشِعاً) قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي، و(خشّعاً) قراءة باقي القراء من السبعة. انظر السبعة ٦١٧-٦١٨، وحجة القراءات ٦٨٨ .

(٥) من الرَّمَل، ولم أقف على قائله، والشاهد في التذييل والتكميل ٣/٢٢٧، ومنهج السالك ٣٦٧ .

(٦) من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/٢٠٧ وروايته: « قديماً ورثناه » « شداداً دعائمه » وقبله:

وَمَا زَالَ بَانِي العِزِّ مِنَّا وبَيْتُهُ … وفي النَّاسِ بَانِي بَيتِ عِزٍّ وهَادِمُهْ

والشاهد في الكتاب ٢/٤٤، وشرح أبياته ١/٤٩٢، وتكملة الإيضاح ٢٩٨، ٣٤٤، وإيضاح شواهده ١/٥٠٨، ٥٩٠، ومنهج السالك ٣٦٧ .

(٧) من المتقارب، وهو للفرزدق في ديوانه ١/١٧٥، وروايته: « قرنبى يسوفُ » أي: يشم، والبيت من مناقضة بينه وبين جرير، والشاهد في الكتاب ٢/٤٤، والاستدراك على أبنيته للزُّبيدي: ٩٨، وتكملة الإيضاح ٣٤٣، وإيضاح شواهده ٢/٥٨٦، ومنهج السالك ٣٦٧ .

فقَالَ: « لَئِيمٌ » فَأَفرَدَ، والقَرَنْبى: دُوَيّبةٌ مُسْتَقْبَحَةٌ تُشْبهُ الخُنْفُسَاء، والمُقْرِفُ: الذي أَبُوهُ ليسَ بعَرَبِيٍّ، والقُعْدُدُ هُنَا ذَمٌّ، المُرَادُ به ابنُ الشَّيخَين الهَرِمَين، فَيُعَاب لكَونِهِ ضَعِيفَ القُوَّةِ والتَّرْكِيبِ.

المذهبُ الثَّاني: لجُمهُورِ النَّحويين واختارَهُ الأُستَاذُ أبوعليٍّ[١]: أنَّ الإفْرَادَ أَحْسَنُ مِن التَّكسيرِ، والتَّكسيرُ أَحْسَنُ مِن جَمْعِ السَّلامة، قالوا[٢]: لأنَّ الصِّفَةَ تَنَزَّلَتْ مَنزِلَةَ الفِعْلِ، والفِعْلُ يُفرَدُ إذا كانَ الفاعلُ مجموعاً، فَبإفْرَادُ الصِّفَةِ أولى، وجمعُ التَّكسيرِ يجري مَجْرَى المُفْرَدِ فهو دُونَه، وجمعُ السَّلامةِ يُؤدِّي إلى لُغَة « أَكَلُوني البراغيثُ » فهو في الدَّرجةِ الثَّالثةِ فَضَعُفَ، قالَ الشَّيخُ أبوحيَّانَ[٣]: وهذا المذهَبُ هو القياسُ، لكنَّ نَقْلَ سِيبويهِ يَرُدُّهُ.

المذهب الثَّالث: التَّفْرِقَةُ؛ وهي أنَّ الصِّفَةَ إن كانت تابعةً لجَمْعٍ، كانَ التَّكسيرُ أولى من الإفْرَادِ نحو: مَرَرْتُ برِجَالٍ كِرَامٍ قَومُهُم، وإنْ كانت تَابِعَةً لمُفْرَدٍ كانَ الإفْرَادُ أولى مِن التَّكسير نحو: مَرَرْتُ برَجُلٍ كَرِيمٍ آباؤُهُ، وجمْعُ السَّلامَةِ فيهمَا ضَعِيفٌ لِمَا تَقَدَّمَ.

المسألة السابعة: في تصويرِ مسائلِ هذا الباب، وفي معرفةِ الممتنعِ منها، والمختلفِ فيها، والجائز:

أَمَّا تصويرُ مسَائِلِهَا فنقولُ: إنَّ الصِّفَةَ لا تخلُو أنْ تكونَ معرَّفَةً باللام أو لا، والمعمولُ مع كلِّ واحدٍ منهما إمَّا أنْ يكونَ مُعَرَّفاً باللام أو مُضَافاً أو مُجَرَّداً منهُمَا، فهذه سِتُّ[٤] مَسَائلَ مِن ضَرْبِ اثنَين في ثلاثةٍ، والمعمُولُ في هذهِ الأقسَامِ السِّتَّةِ إمَّا

---

(١) انظر التوطئة: ٢٤٥ . واختاره أيضاً أبو الحسن الأبذي في شرح الجزولية ٦٢/٢ (مخطوط) .

(٢) ذكره الأبذي في شرح الجزولية ٦٢/٢ (مخطوط) .

(٣) التذييل والتكميل ٢٢٨/٣ ، ومنهج السالك ٣٦٧ .

(٤) في الأصل: « ستة » .

مرفُوعٌ أو منصُوبٌ أو مجرورٌ، فهذه ثماني عَشْرَةَ مَسْأَلةً مِن ضَرْبِ ثلاثةٍ في ستَّةٍ .

وأمَّا تقسِيمُهَا: فإنَّها تَنقَسِمُ / إلى ممتَنِعٍ ومختَلَفٍ فيه وجَائِزٍ: [٩١/ب]

أما الممتنع فمسألتان:

الأولى: « الحَسَنُ وَجْهٍ » بتعريف الصِّفَةِ وتنكير الوجهِ مجروراً بالإضافةِ، وإنما امتَنَعَتْ لإضَافَةِ ما فيه الألِفُ واللامُ إلى ما ليسَ فيه ألِفٌ ولامٌ، وليسَ ذلك مَعهُوداً في كلامِهِم[1] .

الثَّانيـة: « الحَسَنُ وَجْهِـهِ » بتعريفِ الصِّفَـةِ وإضافتِهَـا إلى المعمُـولِ المضَـافِ إلى الضَّميرِ، وإنَّما امتَنَعَتْ لأنَّه اجتَمَعَ فيها مكروهَان: تَكرَارُ الضَّميرِ الفَـاعِلِ والمضَـافِ، والجمْعُ بينَ الألِفِ واللامِ والإضافةِ[2]، وقد جَوَّزَ ابـنُ الخَبَّـازِ هـذه المسـألَةَ، قـالَ في «النهاية[3]»: إنـه يجـوزُ عِنـدِي: مَـرَرْتُ بـالرَّجُلِ الحَسَـنِ وَجْهِـهِ، قـالَ: لأنَّ الهـاءَ في «وَجهِهِ» قامَت مَقَامَ « الرَّجُل »، وكأنَّكَ قلْتَ: مَرَرْتُ بالرَّجُلِ الحَسَنِ الرَّجُـلِ، وهَـذا

---

(١) في التذييـل والتكميـل ٣/٢٢٥: « قـال الفـراء: القيـاس يقتضـي جـوازه ــ يعـني جـواز الحسـنُ وجهٍ ــ لأن الإضافة لَمَّا لم يكـن لهـا تأثير في لحـاق التعريـف بالإضافـة إلى النكـرة، لا يكـون لهـا تأثـير في لحـاق التعريف كذلـك ... وقـال السـيرافي: لا يبعـد إضافـة المعـرَّف إلى المنكـر نحـو قولنـا: يـا حسنَ وجهٍ، معـرَّفٌ بـالنداء، قيـل: وهـذا غلـطٌ ... » وانظـر شـرح السـيرافي ٢/١٥ (مخطـوط) .

(٢) وعللهـا ابنُ النحويــة بقولــه: « امتنعــت لأن إضافتهـا لفظيـة، أو هـي إضافـة صفـة إلى معمولهـا، ولم تفـد فيهـا خفـة بالإضافـة، فـامتنعت لذلـك » شـرح الألفيـة لوحـة (٢١٠) .

(٣) وهـو كتـاب موسـوعي جليـل، شـرح فيـه مختصراً لــه في النحـو اسمـه « الكفايـة » ، وقــد قمـت بتحقيـق جـزء منـه (في مرحلـة الماجسـتير). والنـص في النهايـة لوحـة (١٩٨)، إلا أن ابن الخباز رحمه الله قـد عقـب على هـذه المسـألة بقولـه: « وهـي باطلـةٌ مـن وجهَـين »، ثـم عقـب علـى تصريحـه بإجـازة هـذه المسـألة فقـال: « وقـد ذكـرتُ قُبيـلَ هـذا أنهـا تجـوزُ، وذلـك علـى ضعـفٍ، وفيــه احتمـالٌ بعيـد، ولا أُنكِـرُ قـوَّةَ مـا قالـهُ جمهـورُ النحويـينَ وجودتَـهُ » .

جائزٌ؛ لأنَّ المضَافَ إلى ما فيه الألِفُ واللامُ كالألِفِ واللام، ألاَ تَرَى إذ تقولُ: مَرَرْتُ بزَيدٍ الحَسَنِ وَجْهِ الأَخِ، فيَكونُ كقولِكَ: مَرَرْتُ بزَيدٍ الحَسَنِ الوَجْهِ. انتهى.

قلْتُ: وفي جَوازِ هذه المسألَةِ خَرْقُ إجمَاعِ النَّحْوِيِّين .

وأمَّا المختَلَفُ فيه فقولُكَ: « حَسَنُ وَجْهِهِ » بتنكيرِ الصِّفَةِ وإضافتِهَا إلى المعمُول، وإضافةِ المعمُولِ إلى الضَّمير، وقد تَقَدَّمَ(١) ما فيها من الخلافِ عندَ ذِكْرِ أنواعِ المعمُولاَتِ في النَّوعِ المُضَافِ إلى ضَميرِ الصِّفَةِ .

وأمَّا الجائزُ فالخَمْسَ عَشْرَةَ مَسْأَلَةً الباقِيَةُ، وهي تنقَسِمُ إلى أَحْسَنَ وحَسَنٍ وقَبيحٍ:

أما الأحسن: فما كانَ فيها ضميرٌ واحِدٌ إمَّا في الصِّفَةِ وإمَّا في المعمُول، وإنما كانَ أَحْسَنَ؛ لأنَّه حَصَلَ فيه ما يُحْتَاجُ إليه مِن الضَّميرِ مِن غيرِ زيادَةٍ ولا نُقْصَانٍ، ويَشْتَمِلُ هذا القِسْمُ على تِسْعِ مَسَائِلَ:

(حَسَنٌ وَجهُهُ) برَفْعِ الوجهِ وإضَافَتِهِ إلى الضمير .

(حَسَنٌ الوجهَ) / بنَصْبِ الوَجْه . [٩٢/أ]

(حَسَنُ الوجهِ) بخَفْضِ الوَجْه .

(حَسَنٌ وجهاً) بنَصْبِ الوَجْه .

(حَسَنُ وجهٍ) بخَفْضِ الوَجْه .

(الحَسَنُ وَجْهُهُ) برَفْعِ الوَجْهِ والإضافةِ إلى الضمير .

(الحَسَنُ الوَجْهَ) بنَصْبِ الوَجْه .

(الحَسَنُ الوَجْهِ) بخَفْضِ الوَجْه .

(الحَسَنُ وَجْهاً) بالنَّصْبِ .

وأمَّا القِسْمُ الحَسَنُ: فمَا كانَ فيها ضميرَان: ضميرٌ في الصِّفَةِ وضميرٌ في

---

(١) انظر صفحة: ٢٧٢ ـ ٢٧٨ .

المعمُول، وإنما كانَ حَسَناً لا أَحْسَنَ؛ لأنَّهُ نَازِلٌ عن رُتْبَةِ الأَحْسَنِ لِمَا فيه من زِيَادةٍ لا يُحْتَاجُ إليها، وهي أَحَدُ الضَّمِيرَين، إلا أنَّه ليسَ بقَبيحٍ، ويَشتَمِلُ هذا القِسْمُ على مسألتين:

(حَسَنٌ وَجْهَهُ) بنَصْبِ الوجه .

٥ (الحَسَنُ وَجْهَهُ) .

وأمَّا القِسْمُ القَبيحُ: وهو مالا ضميرَ فيها، وإنما قَبُحَ لكونِهِ صارَ كالأجنَبيِّ عن الموصُوفِ لِعَدَمِ الضَّمير، ويَشتَمِلُ هذا القِسْمُ على أربعِ مَسَائِلَ المعمُولُ فيها مَرفُوعٌ:

(حَسَنٌ الوَجْهُ) .

(حَسَنٌ وَجْهٌ) .

١٠ (الحَسَنُ الوَجْهُ) .

(الحَسَنُ وَجْهٌ) .

وأمَّا المختلَفُ فيها: وهي « حَسَنُ وجهِهِ » بخفض الوجه، فإنْ قلنا بجوازِهَا، فتكونُ مِن قَبيلِ (الحَسَن) ؛ لكونِهَا مشتَمِلَةً على ضَمِيرَين .

تنبيه :

١٥ إذا كانَ الضَّميرُ في المعمُولِ، فلا يكونُ إلا بارزاً؛ لأنَّهُ مخفُوضٌ بالإضَافِةِ، والضَّميرُ المخفُوضُ لا يَستَتِرُ، وإذا كانَ الضَّميرُ في الصِّفَةِ، فلا يكونُ إلا مُستَتِراً.

واعلَمْ أنَّ تصويرَ هذِهِ المسائِلِ على الثَّماني عَشرَةَ مَسألَةً إنما ذلك بلَحْظِ التَّعريفِ والتنكيرِ في الصِّفَةِ والمعمُولِ، وبلَحْظِ الرَّفْعِ والنَّصْبِ والجرِّ في المعمُولِ، وأمَّا إنْ أَخذْنَاهَا بلَحْظِ الإفْرَادِ والتَّثْنِيَةِ والجمْعِ والتَّذْكيرِ والتَّأْنيثِ في الصِّفَةِ،

٢٠ وبحَسَبِ تَنَوُّعِ المعمُولاَتِ الاثني عَشَرَ التي ذَكَرْنَاهَا مرفُوعَةً ومنصُوبَةً ومجرُورَةً مُذَكَّرَةً ومُؤنَّثَةً، فَنَنْتَهِي إلى عَدَدٍ كَبيرٍ؛ وذلك أنْ نَقُولَ: / الصِّفَةُ إمَّا مُذَكَّرَةٌ أو [٩٢/ب]

مُؤَنَّثةً، فإنْ كانت مُذَكَّرَةً، فتكُونُ مُفرَدَةً ومُثَنَّاةً ومجمُوعَةً، فهذه ثلاثةٌ كلُّ واحدةٍ منها يُمكِنُ أن تكونَ مَعرِفَةً أو نَكِرَةً، فهذه ستّةٌ مِن ضَرْبِ اثنَين في ثلاثة، وكلُّ واحِدَةٍ مِن السِّتَّةِ يُمْكِنُ أنْ تكونَ مَرفُوعَةً أو منصُوبَةً أو مجرُورَةً، فهذه ثمانيةَ عَشَرَ من ضَرْبِ ثلاثةٍ في سِتَّةٍ، وكُلُّ واحدةٍ مِن الثَّمانيةَ عَشَرَ يُمْكِنُ أن تكونَ لِعَاقِلٍ أو لغيرِ عَاقِلٍ، فهذه ستٌّ وثلاثون مَسْأَلَةً مِن ضَرْبِ اثنَين في ثمانيةَ عَشَرَ، وإن كانت مُؤَنَّثَةً فكذلك، فيَنتَهي إلى اثنَتين وسَبعِين مَسْأَلَةً .

وأمَّا المعمُولُ فأنواعُهُ اثنَا عَشَرَ كمَا تَقَدَّمَ[1]، وهي لا تخلُو أن تكونَ مُذكَّرةً أو مُؤَنثةً، فَنَنْتَهي إلى أربعٍ وعشرين، وكلُّ واحدةٍ منها إما مَعرفةٌ أو نكرةٌ، فهذه ثمانيةٌ و أربعونَ مِن ضَرْبِ اثنَين في أربعةٍ وعشرِين، وكُلُّ واحدةٍ منها إما مُفرَدٌ أو مثنًّى أو مجمُوعٌ، فهذه مائةٌ وأربعةٌ وأربعُونَ،مِن ضَرْبِ ثلاثةٍ في ثمانيةٍ وأربعين، وكُلُّ واحدةٍ منها إما مرفُوعٌ أو منصُوبٌ أو مجرُورٌ، فهذه أربعمائةٍ واثنان وثلاثون نَوعاً، مِن ضَرْبِ ثلاثةٍ في مائةٍ وأربعةٍ وأربعَين، وكُلُّ واحِدٍ منها إما لعَاقِلٍ أو غيرِ عاقِلٍ، فهذه ثمانمائةٍ وأربعةٌ وستُّونَ نَوعاً، من ضَرْبِ اثنَين في أربعمائة واثنَين وثلاثين، وكُلُّ نوعٍ منها يُمكِنُ أن يجيءَ مع كُلِّ نَوعٍ مِن أنواع الصِّفَةِ الاثنين والسَّبعَين، فَنَنتهي إلى اثنَين وستِّينَ أَلْفَ مَسْأَلةٍ وثمانيةٍ وعشرينَ مَسْأَلةً[2]، هذا مع ما تَركْنَاهُ مِن حَذْفِ النُّونِ مع النَّصْبِ وثُبُوتِهَا، ومِن تنويعِ الجمُوعِ، إلى غيرِ ذلك من الأحكام .

وقَد حَصَلَ المقصُودُ مِن فَتحِ / هذا البابِ، فَمَنْ لَهُ فِطْنَةٌ لم يَخْفَ عليه شيءٌ [٩٣/أ] من ذلك بَعْدَ هذا التقدير .

---

(١) انظر صفحة: ٢٥٥ .

(٢) الصحيح أنه ينتهي إلى اثنتين وستين ألف مسألة ومائتين وثماني مسائل (٦٢٢٠٨) .

وَلْنَرْجِعْ إلى لَفْظِ المصنِّفْ .

قوله:

« ويُشْبِهُ اسْمَ الفَاعِلِ الاسْمُ الصِفَـهْ »

ذَكَرَ أنَّ من الصفاتِ ما يُشبَّه باسم الفاعل في العَمَل، وقـد تقـدَّمَ وجـوهُ الشَّبَه مفصلةً، فـ« اسمَ الفـاعل » منصـوبٌ علـى أنـه مفعـولٌ مقـدَّمٌ، و« الاسـم » فـاعلٌ، و«الصفة » صفةٌ للاسم، وقَطَعَ ألفَ« الاسم » ضرورةً. ويُروَى:

« ويُشبهُ اسمَ الفاعلين اسمٌ صِفَهْ »

والإعرابُ واحدٌ، وقد سَلِمَ من قطع ألِفِ الوصْل. وقوله:

«كَيْفَ أَتَتْ نَكِـرَةً أَو مَعْرِفَهْ »

يعني كيفَ أتت الصفةُ من التنكير أو التعريفِ، فشبهُهَا باسم الفاعل سائغٌ علـى أي حالةٍ كانت من الحالَتين . وقوله:

« في سَبَبٍ لاَ أَجْنَبيٍّ أُعْمِلَتْ »

تعرَّضَ إلى الفارق بين الصفـةِ واسـمِ الفـاعل، فذَكَـرَ أنَّ الصفـةَ لا تَعمَـلُ إلا في سببي نحو: مرَرْتُ برجلٍ حَسَنٍ غلامُهُ، ولا يجوزُ نحو: مَـرَرْتُ برجُـلٍ حَسَـنٍ غـلامُ عَمْرٍو، بخلاف اسمِ الفاعل، فإنه يَعمَلُ في السببي والأجنبي، ولا شـكَّ أنَّ المشـبَّهَ لا يَقْوَى قوَّةَ المشبَّهِ به، فاتَّسَعَ مجالُ اسم الفـاعل في المعمُـول، وضـاقَ مجـالُ الصفـة في المعمُول فلم تَعمَلْ في الأجنبي، وقد تقدَّمَت الفروقُ التي بينَهما مستوفاةً. وقوله:

«إذْ ثُنِّيَـتْ وَجُمِعَتْ وَأُنِّثَتْ »

الضـميرُ في الأفعال الثلاثةِ عائدٌ إلى الصفــة،و« إذ » هنـا للتَّعليـل، فمـرادُهُ: أنَّ الصفـةَ شُبِّهَتْ باسم الفاعل؛لأنها تُفرَدُ وتُثنَّى وتُجمع وتُذكـرُ وتُؤنـثُ، كمـا يكـونُ ذلـك كلُّهُ في اسم الفاعل، فذكرَ خمسةَ أشياءَ من أوجه الشَّبَه ثلاثةٌ منصُوصٌ عليها، وهي

التثنيةُ والجمعُ والتأنيثُ، واثنان مفهومان وهما الإفرادُ والتذكيرُ، دلَّ على الإفراد بذِكْرِ الجمعِ، وعلى التذكير بذِكْرِ / التأنيثِ، وقد أنهَيْنا وجوهَ الشَّبَهِ إلى [٩٣/ب] خمسةَ عشَرَ وجهاً فيما تقدَّمَ. وقوله:

« وَالأَصْلُ فِي مَعْمُولِهَا أَنْ يَرْتَفِعْ وَقَدْ يُجَرُّ وَانْتِصَابُهُ سُمِعْ »

٥ تعرَّضَ في هذا البيت إلى إعراب المعمُولِ، فذَكَرَ أنَّ الأصلَ فيه الرفعُ، وقد يجوزُ جرُّهُ ونصبُه، فيُفهمُ منه أنَّ الأصلَ الرفعُ ثم الجرُّ ثم النصبُ، وقد تقدَّم الخلافُ في الجرِّ هل هو من رفعٍ أو من نصبٍ، أو يمكِنُ أن يكونَ من هذا أو من هذا، ويظهرُ أيضاً من كلامه أنَّ هذه الصفةَ إذا كانت رافعةً[1] مشبهةٌ باسم الفاعل، وقد تقدَّمَ ما في ذلك من الخلاف، وأن تشبيهَها في حال النصبِ والجرِّ مُتفقٌ عليه، ومن هذا

١٠ البيت وعَجُزِ البيتِ الذي قبلَه وعَجُزِ البيتِ الذي قبلَهما يُؤخذُ تصويرُ مسائلِ الصفة، وهي على ما ذَكَرَ ستةٌ وثلاثون؛ لأنه ذكَرَ في عَجُزِ البيت الذي قبلَ هذَين البيتَين أنَّ الصفةَ تَعمَلُ نكرةً ومعرفةً، فجعلَها نوعَين، وذكَرَ أنها تكونُ مفرَدَةً ومثنّاةً ومجمُوعةً، صارت ستةً من ضَرْبِ اثنين في ثلاثة، ثم ذكَرَ بعد ذلك أنها تُذكَّرُ وتؤنثُ، فنضرِبُ اثنين في ستة فيجيءُ اثنا عَشَرَ[2]، فهذه أنواعُ الصفة على ما

١٥ ذَكَر، ثم ذَكَرَ أن المعمولَ يُرفعُ ويجرُّ ويُنصبُ، فهذه ثلاثةُ أنواعٍ في المعمول، نأخذُها مع كلِّ واحدٍ من الاثني عَشَرَ التي هي أنواعُ الصفَةِ، فنَنتهي إلى ستةٍ وثلاثين من ضَرْبِ ثلاثةٍ في اثني عَشَر. وقوله:

« تَقُولُ: زَيدٌ حَسَنُ المَقَالِ »

---

(١) في الأصل: « مرفوعة » وهو خطأ.

(٢) في الأصل: « اثني ».

هذا تمثيلٌ للجرِّ، وقوله:

«وَهْوَ جَمِيلُ الوَجْهِ والفَعَالِ»

هذا أيضاً مثالٌ ثانٍ للجر، والفَعَال يمكِنُ أن يكونَ بفتح الفاء وهو الكَرَمُ، أو بكسرها جَمْعُ فِعْلٍ، والأوّلُ أنسَبُ؛ لعَطْفِ مُفْرَدٍ / على مُفْرَدٍ، والثاني أنسَبُ من [٩٤/أ] جهة مقابلتِهِ لـ «المَقَال» . وقوله:

« وَالأَصْلُ فِيهِ: حَسَنٌ مَقَالُه »

تنبيهٌ على ما قالَهُ من أنَّ الأصلَ الرفعُ .

وقوله: « وَالنَّصْبُ فِيهِ جَائِزٌ » قد كان قدَّمَ أنَّ النصبَ مسموعٌ فيه، فأرادَ هنا أن يأتيَ بشاهد السَّمَاع، فأعادَ ذكْرَ النصبِ توطئةً لذِكْرِ الشَّاهِدِ .

وقوله: « مِثَالُه شَنْبَاءُ أَنْيَاباً » هذا هو المثالُ الذي قَصَدَ ذِكْرَهُ، وهو مقطوعٌ من البيتِ المتقدِّمِ الذِّكْرِ، وهو قولُ أبي زُبيد:

هَيفَاءَ مُقْبِلَةً عَجزَاءَ مُدْبِرَةً مَخطُوطَةً جُدِلَتْ شَنْبَاءُ أَنْيابَا[1]

والشاهدُ فيه نصبُ « أنياباً » وقد تقدَّمَ الكلامُ على هذا البيت وقوله:

« ... ... وَجَاءَ نَصْبَا الحَزْنُ بَاباً وَالعَقُورُ كَلْبَا »

تنبيهٌ على مثالين آخرَين مسموعَين من العرب، وهما عَجُزُ بيتٍ لرؤبة[2] وهو قوله:

فَذَاكَ وَخْمٌ لاَ يَخَافُ السَّبَّا

الحَـزْنُ بَـاباً وَالعَقُورُ كَلْبَا

---

(١) تقدم صفحة: ٢٧٠ .

(٢) ديوانه ص: ١٥ .

والشَّاهدُ نصْبُ « باباً » و « كلباً » والوَخْمُ: بالخاء المعجمة الثَّقيلُ، يصِفُ رجلاً بالثِّقَلِ ودناءة الأصل، ثم وصفَهُ بالبخل، فبابُهُ صَعْبٌ، وكلبُهُ عَقُورٌ لمَنْ طَرَقَ بابَهُ، وهاتان علامتان من علاماتِ البُخْلِ؛ لأنَّ بابَ الكريمِ سَهْلٌ على من أرادَ الدخُولَ، وكلبُهُ ذَلُولٌ قد أَنِسَ بالضيوف. وضدُّ هذا ما قيلَ في عبد العزيز بنِ مروانَ[1] والدِ عُمَرَ:

لِعَبدِ العَزيزِ عَلَى قَومِهِ ... وَغَيرِهِمُ مِنَنٌ وَافِرَهْ

فَبَابُكَ أَسْهَلُ أَبْوَابِهِمْ ... وَدَارُكَ مَأْهُولَةٌ عَامِرَهْ

وَكَلْبُكَ آنَسُ بِالزَّائِرِينَ ... مِنَ الأُمِّ بِابْنَتِهَا الزَّائِرَهْ[2]

* * *

(١) هو عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية، أبو الأصبغ، أمير مصر لأبيه، وُلِد بالمدينة، ثم تولى مصر سنة ٦٥ هـ، كان جواداً شجاعاً، توفي سنة ٨٥ هـ. أخباره في: ولاة مصر للكندي: ٤٨، والكامل لابن الأثير ١٧٧/٣، والخزانة ٤٧٩/٨ .

(٢) من المتقارب، وقد نسبت هذه الأبيات في الحيوان ٣٨٢/١، وديوان المعاني ٣٣/١ إلى عمران ابن عصام، وفي أمالي الزجاجي ٤٥، والأغاني ٣٣٣/١ إلى نُصيب بن رباح، والأبيات في ديوانه: ٩٩ مع اختلاف بعض الألفاظ .

[باب أفعل التفضيل]

٦١٥ - وَأَفْعَلُ التَفْضِيلِ لَيسَ يَرْتَفِعْ مُظْهَرُهُ إلاَّ شُذُوذاً قَدْ سُمِعْ

٦١٦ - فِي مَا رَأَيتُ رَجُلاً أَحْسَنَ فِي عَينَيهِ كُحْلٌ مِنْهُ فِي عَينِ الصَّفِي

٦١٧ - إمَّا إضَافَةً وَإمَّا نَصْبا كَخَيرُ حَافِظٍ وَخَيرٌ عُقْبَا

/ الكلامُ على هذه الأبيَاتِ في مَسَائِلَ : [٩٤/ب]

الأولى: في حد اسم التفضيل وفي تسميته وفي صيغته :

أَمَّا حدُّهُ: فقالَ الشَّيخُ أبوحيَّانَ[1] فيه: هو الوصْفُ المَصُوغُ على أَفْعَلَ، الدَّالُّ على زيادَةِ وَصْفٍ في محلٍّ بالنسبةِ إلى محلٍّ آخَرَ .

فقولُهُ: «الوصْفُ» جِنْسٌ يشْمَلُ كُلَّ وَصْفٍ على أَفْعَلَ كانَ أو على غيرِهِ مِن الأوزان، وقولُهُ: «المصُوغُ على أَفْعَلَ» احترازٌ مما ليس على هذا الوَزْنِ، وقولُهُ: «الدَّالُّ على زيادةٍ» إلى آخِرِهِ احترازٌ مِن نحو: «أَحمَرَ» و «أَرمَلَ» ؛ لأنَّهُ وإنْ كانَ صفةً على وزْنِ أَفْعَلَ، إلا أنه يَدُلُّ على أنهُ ذو حُمْرةٍ في نَفْسِهِ، وذو فَقْرٍ، لا أنَّ حُمْرَتَهُ تَزيدُ على حُمْرَةِ غيرِهِ، ولا أنَّ فَقْرَهُ يَزيدُ على فَقْرِ غيرِهِ، والذي يَشتمِلُ عليه الحدُّ نحوُ قولِكَ: زَيدٌ أَفْضَلُ مِن عَمْرٍو، فإنَّ «أَفْضَلُ» صِفَةٌ على وَزْنِ أَفْعَلَ، تَدُلُّ على أنَّ فَضْلَ زَيدٍ يَزيدُ على فَضْلِ عَمْرٍو .

وقد حَدَّهُ ابنُ الحاجبِ[2] فقَالَ: اسمُ التَّفضيلِ ما اشتُقَّ مِن فِعْلٍ لموصُوفٍ بزيادَةٍ على غيرِهِ .

---

(١) التذييل والتكميل ٣/١٩٤، ومنهج السالك ٤٠٧ .

(٢) الكافية ص: ١٨٥ .

فقولُهُ: «ما اشتُقَّ مِن فِعْلٍ» جِنْسٌ يَشمَلُ كُلَّ اسمٍ اشتُقَّ مِن الفِعلِ كاسمِ التَّفضيلِ واسمِ الفاعلِ واسمِ المفعُولِ والصِّفَةِ المشبَّهةِ واسمِ الزمانِ والمكانِ والآلةِ، وقولُهُ: «لموصُوفٍ» خَرَجَ به اسمُ الزَّمانِ والمكانِ والآلةِ، فإنَّهَا وإنْ كانت مشتَقَّةً مِن الفِعلِ، إلا أنَّهَا لم تكُنْ جاريَةً على موصُوفٍ، وقولُهُ: «بزيادَةٍ علَى غيرِهِ» الضَّميرُ في «غيرِهِ» عائدٌ إلى الموصُوفِ، وخَرَجَ به كُلُّ صفَةٍ مشتَقَّةٍ مِنَ الفِعلِ ما عدا اسمَ التَّفضيلِ، فإنَّهَا صِفَاتٌ مشتَقَّةٌ مِنَ الفِعلِ، جَاريةٌ على موصُوفِهَا إلا أنَّهَا لا تَدُلُّ على زيادةٍ في الموصُوفِ / علَى غيرِهِ . [٩٥/أ]

ورَدَّ ابنُ النَّحويَّةِ[1] على هذا الحدِّ بأنه غيرُ مَانِعٍ؛ لأنَّ أمثلةَ المبالَغَةِ تَدخُلُ عليه؛ لكَونِهَا تَدُلُّ على زيادَةٍ في الصِّفَةِ.

قُلْتُ: أمَّا كَونُهَا تَدُلُّ على زيادَةٍ في الصِّفَةِ فَمُسَلَّمٌ، وأمَّا كَونُ تلكَ الزيادةِ فيها تَعْرِضُ إلى الزِّيَادَةِ على الغَيرِ فَلاَ، ألاَ تَرَى أنَّكَ إذا قُلْتَ: زَيدٌ ضَرَّابٌ، فمَعنَاهُ أنَّهُ يَضْرِبُ كَثِيراً؛ لا أنَّ العَرَبَ وَضَعَتْهُ أن يَدُلَّ على أنَّه أكثَرُ ضَرْباً مِن غيرِهِ، كَمَا وَضَعَت «أَفْعَلُ» في قولك: زَيدٌ أَضْرَبُ مِن عَمْرٍو كذلك، وإنْ فُهِمَ مِن «ضَرَّاب» أنَّ ثَمَّ مَنْ هو أَقَلُّ ضَرْباً منه، فذلك باللزُومِ لا بالوَضْعِ .

ثُمَّ حَدَّهُ ابنُ النَّحْويَّةِ[2] فقَالَ: هو ما دَلَّ على حَدَثٍ بأَفْعَلَ وزيَادَةٍ على غيرِهِ.

فقولُهُ: «مَا دَلَّ على حَدَثٍ» يَشمَلُ جميعَ المشتَقَّاتِ، وقولُهُ: «بأفعَلَ» أي بهذه الصِّيغَةِ، وخَرَجَ بـه ما ليسَ وزنُهُ على أَفْعَلَ، قالَ صاحِبُ الحَدِّ: واحتَرَزْتُ به مِن أمثِلَةِ المبالَغَةِ، فإنَّهَا تُعطِي الزيادَةَ، إلا أنَّهَا ليسَتْ على وَزْنِ أَفْعَلَ فَخَرَجَتْ، وقد تَقَدَّمَ أنَّ أمثلَةَ المبالَغَةِ لا تَدخُلُ عليه، فلا يَحتَاجُ أن يحترزَ منه، وقولُهُ: «وزيادَةٍ على

---

(١) شرح ألفية ابن معط (مخطوط) لوحة (٢١٢) .

(٢) المصدر السابق .

غيرِهِ» ليَخرُجَ به نحو: «أحمَرَ» و«أرمَلَ» فإنَّهُ وإنْ كانَ على وَزْنِ أَفْعَلَ، لكنَّهُ لا يُفْهَمُ منه الزِّيَادَةُ على غيرِهِ .

وحَدَّهُ الشَّيخُ شهَابُ الدِّينِ محمَّدُ بنُ شمسِ الدِّينِ أحمدَ بنِ خَليلٍ الخُوَيِّيِّ[١] فقَالَ: هو ما كانَ مِنَ الصِّفَاتِ على أَفْعَلَ للتَّفْضِيل .

٥ فقوله: «مِنَ الصِّفَاتِ» احترازٌ عمَّا هوَ على أفعَلَ مِنَ الأسماء نحو: «أرْنَب» و«أَحْقَب» لحمَارِ الوَحْشِ، وقولُهُ: «للتَّفضيل» احترازٌ عمَّا كانَ على أفعَلَ مِنَ الألوان «كأحمَر» أو العُيُوبِ «كأعمَى» أو بمعنى فاعل «كأعدَل» بمعنى «عادِل» ومنه قولهُم: «الأَشَجُّ والنَاقِصُ أَعْدَلاَ بَني أُمَيَّةَ[٢]»، أي: عَادِلا بني أُمَيَّةَ.

فإنْ قُلْتَ: / يَرِدُ على الحُدُودِ المتَقَدِّمَةِ قولُكَ: ما رأيتُ أفضَلَ منكَ؛ لأنَّ [٩٥/ب]

١٠ أفعَلَ التَّفضِيل يُشترَطُ فيه الزِّيَادَةُ، وقد انتفَتْ هنَا، وبيانُهُ: أنَّ مُقتَضَى ظَاهِرِ الكلامِ أنَّه تَتَبَّعَ النَّاسَ فلَمْ يَجِدْ مَن يَزيدُ عليه في الفَضْلِ، وهَلْ يَزيدُ هوَ علَى غيرِهِ أو لا ؟ مَسْكُوتٌ عنه، فقد انتَفَت الزِّيَادةُ المقصُودَةُ مِن أفعَلِ التَّفضيلِ بالنَّصِّ .

فَالجوابُ: أنَّ هذا الكلامَ ليس علَى ظَاهرِهِ مِنَ النَّفْيِ، وإنما هوَ في معنَى

---

(١) نسبة إلى خُوَيَّ من بلاد أذربيجان، قاضي دمشق وابن قاضيها، ولي قضاء القدس وحلب والديار المصرية، ثم نقل إلى قضاء الشام، من تصانيفه: « شرح على فصول ابن معط » ، وكتاب كبير يحتوي عشرين علماً، وله « نظم للفصيح » وغيرُه. توفي بدمشق سنة ٦٩٣هـ ، ودفن بتربته بالسفح. أخباره في: فوات الوفيات ٣/٣١٢، وبغية الوعاة ١/٢٣، والدارس ١/٢٣٧ .

وانظر كلامه في شرحه على فصول ابن معط صفحة (٣٠٢ - مخطوط)

(٢) انظر: شرح المفصل ٣/٥-٦، والمقرب ٢٣٤، وشرح الكافية الشافية ٢/١١٤٣، وأوضح المسالك ٣/٢٩٧، و«الأشج هو: عمر بن عبد العزيز، سُمي بذلك لشجة حافر دابة كانت بجبهته. والناقصُ هو: يزيد بن الوليد بن عبد الملك، سُمي بذلك لأنه نقص من أرزاق الجند وحَطَّ منها ، وانظر ما يأتي صفحة: ٣٣٧ .

الإثبَاتِ أي: أنتَ أَفضَلُ مِنْ غيرِكَ.

وأمَّا تسـميتُهُ: فيُقَـالُ لـه: اسـمُ التَّفضيـلِ وأفْعَـلُ التَّفضيـل، فَمَـنْ قـالَ اسـمُ التَّفضيل[1] رَأَى أنَّهُ أخصُّ مِن أفعَلِ التَّفضيلِ. ألاَ تَـرَى أنَّ قولَـكَ: أفْعَـلُ التَّفضيـل شَامِلٌ لقولِكَ: زَيدٌ أفضَلُ مِن عَمْرٍو. ولقولِكَ في التَّعجُّـبِ: مـا أفضَـلَ زَيـداً؛ لأنَّ كلاً منهُمَا على وَزْنِ أَفْعَلَ، وإنْ كان هذا اسماً وهذا فِعلاً، وكـلٌّ[2] منهمـا يُعْطِـي التَّفضِيلَ، بخلافِ قولِكَ: اسمُ التَّفضيل، فإنَّهُ لا يَشمَلُ إلا قولَكَ: زَيـدٌ أفضَـلُ مِـنْ عَمْرٍو، ومَنْ سَمَّاهُ بأَفْعَلِ التَّفضيلِ[3]، لَحَظَ فيه الصِّيغَةَ التي يكونُ علَيهَا.

وأمَّا صيغتُهُ: فهي علَى زِنَـةِ أَفْعَـلَ نحـو: زَيـدٌ أَفْضَـلُ مِـن عَمْـرٍو، ولا يجـوزُ حَذْفُ همزَتِهِ في الفَصيحِ مِن الكلامِ، إلاَّ مِن لَفْظَين وهُمَا: «خَـيرٌ» و«شَـرٌّ» تقـولُ: زَيدٌ خَيرٌ مِن عَمْرٍو، وعَمْرٌو شَـرٌّ مِـن خَـالِدٍ. الأصـلُ: «أخْـيَرُ» و«أَشَـرُّ» فلمَّـا كَـثُرَ استعمالُهُمَا، حُذِفَت الهمزَةُ، ونُقِلَت حركَتُهَا إلى الفَاءِ فَقِيلَ: خَيرٌ وشَـرٌّ، وتُنوسِـيَ فيهِمَا الأصلُ، فلا يُقَالُ: أَخْيَرُ ولا أَشَرُّ إلا نَادِراً، قال أبو حَاتِمٍ[4]: لاتَكَـادُ العَـرَبُ تَقُولُهُ إلاَّ ضَرُورَةً.

قُلْتُ: فَمِنْ ذلكَ قولُ الشَّاعرِ:

بِلاَلُ خَيرُ النَّاسِ وَابْنُ الأَخْيَرِ[5]

---

(١) كابن الحاجب في الكافية ص: ١٨٥، وفي الأصل كتبت: «التفاضيل».

(٢) في الأصل: «كلاً».

(٣) كابن معطٍ في الفصول الخمسون: ٢٢٠، وابن مالك في شرح التسهيل ٣/٥٠.

(٤) سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد الجشمي السجستاني اللغوي النحوي البصري المقرئ، أخذ عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد وغيرهم، وعنه أخذ جمع من اللغويين والمحدثين، توفي سنة ٢٥٠ وقيل: ٢٥٥ هـ. أخباره في: أخبار النحويين البصريين ١٠٢، وطبقات النحويين واللغويين ٩٤، وطبقات القراء ١/٢١٩.
وقد نقل أبو حيان قولَ السجستاني هذا في البحر المحيط ٨/١٨٠.

(٥) نسب ابن جني في المحتسب ٢/٢٢٩ إلى رؤبة، ولم أجده في ديوانه المطبوع، ولرؤبة بيت في ديوانه: ٦٢ يصلح شاهداً على ذلك، وهو قوله يمدح القاسم بن محمد بن القاسم الثقفي:
يا قاسمَ الخيراتِ وابنَ الأخيرِ
والبيت الشاهد في: شرح التسهيل ٣/٥٣، وارتشاف الضرب ٣/٢٢٠، والتذييل والتكميل ٣/١٩٤، والمساعد ٢/١٦٧، والهمع ٦/٤٥.

وقَـرَأَ أَبُـو قُلاَبَـةَ[(١)]: / ﴿ بَـلْ هُـوَ الكَـذَّابُ الأَشَـرُّ * فَسَـيَعْلَمُونَ غَـداً مَـنْ [٩٦/أ] الكَذَّابُ الأَشَرُّ ﴾[(٢)] فجَاءَ به في المَوضِعَين على الأصل.

وأما ما عَدَا خَيراً وشَراً فلا تُحْذَفُ منه الهمزَةُ إلا شَاذاً، قالَ الشَّاعرُ:

وَزَادَني كَلَفاً فِي الحُبِّ أَنْ مَنَعَتْ وَحَبُّ شَيءٍ إلى الإنْسَـانِ مَا مُنِعَا[(٣)]

التقديرُ: وأَحَبُّ شيءٍ، فَحَذَفَ الهمزةَ ضَرُورَةً، ولا يُستَعمَلُ «شَـرٌّ» و«خَـيرٌ» إلا مُفرَدَين، وأمَّا قولُ الشَّاعِرِ:

أَلاَ نَعَبَ النَّاعِي بِخَيْرَي بَنِي أَسَـدْ بِعَمْرِو بنِ مَسْعُودٍ وَبِالسَّيِّدِ الصَّمَدْ[(٤)]

فليس تثنيةَ خَيرِ الذي يُرَادُ به أفعلَ التفضيلِ، وإنما هو تثنيةُ خَـيِّرٍ المشـدَّدِ، ثـمَّ خُفِّفَ .

وقد يجيءُ «خَير» لغيرِ المفاضَلَةِ تقُولُ: في زَيدٍ خَيرٌ، أي: خَصلَةٌ جميلَةٌ.

المسألة الثانية: في شروط أفعل التفضيل :

وشُروطُهُ شُروطُ فِعلِ التَّعجُّبِ، فما جازَ منه بناءُ فِعْلِ التَّعجُّبِ، جازَ منه بِنَاءُ

---

(١) محمد بن أحمد بن أبي دارة أبو قلابة الجرمي، مقرئ معروف. أخباره في غاية النهاية ٦٢/١.

(٢) سورة القمر: الآيتان: ٢٥-٢٦، وتنظر القراءة في مختصر الشواذ ١٤٧، والمحتسب ٢٩٩/٢، والبحر المحيط ١٨٠/٨ .

(٣) من البسيط، وهو للأحوص الأنصاري في ديوانه: ١٩٥، وينسب إلى مجنون ليلى، وهـو في ديوانه ١٥٨، والشـاهد في: شـرح التسـهيل ٥٣/٣، وارتشـاف الضـرب ٢٢٠/٣، ومنهـج السـالك ٤٠٨/٢، والمسـاعد ١٦٧/٢، والتصريـح ١٠١/٢، والهمـع ٤٥/٦ . وقـد سـبق الاستشهاد به في باب حبذا صفحة: ٩٥ .

(٤) من الطويل، وهو لسبرة بن عمرو الأسدي، وقيل: لهند بنت معبد بن نضلة، في رثـاء عمـرو ابن مسعود وخالد بن نضلة الأسديَّين، وكان النعمان قد قتلهما. انظر تفاصيل أخبارهما مع النعمان في أسماء المغتالين ١٣٣/٢ (نوادر المخطوطات) ، والأغاني ٩/٢٢، وفيه: (ألا بَكَرَ) . وانظر الشاهد في: مجاز القرآن ٣١٦/٢، والبيان والتبيين ١٨٠/١، وإصلاح المنطق: ٤٩، وتهذيبه: ١٣٩، وجمهرة اللغة ٦٥٧/٢، وكنز الحفاظ ٢٧٠/١، والخزانة ٢٦٩/١١، وبعد البيت:

فما كان بـغيـاً بالجواب فإنه أبو معقِلٍ لا حَجْرَ عنه ولا صَدَدْ
أثاروا بصـحـراءِ الـثـويَّةِ قبرَه وما كنتُ أخشى أن تَنَاءَى به البلد

أفعلِ التَّفضيلِ، وما امتَنَعَ امتَنَعَ، وما كان هنَاكَ شَاذاً كَان هنا شَاذاً، فالبَابَان حكمُهُمَا واحدٌ في الغالِبِ، وما ذاكَ إلا لكَونِهِمَا يرجعَان إلى معنًى واحدٍ، وإنما قُلنَا: «في الغالِبِ» ؛ لأنَّ مِن الأفعالِ ما يمتنِعُ منه بنَاءُ فعلِ التَّعجُّبِ، ويجوزُ منه أفعَلُ التَّفضيلِ، قالُوا: زَيدٌ أنْوَمُ مِن عَمْرٍو، ولم يقولُوا: مَا أَنْوَمَهُ .

٥ وقد تَقَدَّمَتْ أحكامُ فعلِ التَّعجُّبِ، ولا بُدَّ هنا مِن زِيادَةِ بَيَانٍ فنقولُ:

قالَ ابنُ مالِكٍ[(١)]: أفعلُ التفضيل يُبنَى مِن كلِّ فِعلٍ، ثُلاثيٍّ، مُتَصَرِّفٍ، تَامٍّ، قَابِلٍ معناهُ للتفاضُلِ، غيرِ مبنيٍّ للمفعُولِ، ولا مُنْتَفٍ، ولا مدلُولٍ على فاعلِهِ بأفعَلَ .

فهذه ثمانيةُ شُروطٍ قد تقدَّمَ بيَانُهَا في فِعْلِ التَّعجُّبِ،ولْنُثْبِتْهَا هنا بالنَّظرِ إلى أفعَلِ التَّفضيل.

١٠ **فأمَّا كونُهُ مَبْنِياً مِن الفِعلِ**،فاحترازٌ مِن بِنَائِهِ مِن الاسمِ الذي ليسَ بصِفَةٍ، أو مِنَ الصِّفَةِ التي لا فِعْلَ لها، فلا يُقَالُ مِن الحمَارِ: / زَيدٌ أحْمَرُ مِن عَمْرٍو، على [٩٦/ب] معنَى البَلادَةِ، ولا يُبنَى مِن «غيرٍ» و «سِوَى» وإن كانَا صِفتَينِ؛ لأنَّهُمَا لا فِعْلَ لهما، فإنْ جاءَ شَيءٌ مِن ذلك حُفِظَ ولا يُقَاسُ عليه، فمِنْ ذلك قولُهُم: «هذَا البَعِيرُ أَحْنَكُ الإِبِلِ[(٢)] »، أي: أَحْنَكُ منها، والمعنى على أنَّهُ أكثَرُ أَكْلاً منها، فـ«أَحْنَكُ»

١٥ مَبنيٌّ مِن الحنَكِ الذي هو تحتَ الذَّقَنِ، لا مِن فِعْلٍ؛ لأنَّهُ لا يُقَالُ: حَنَكَ بمعنَى أَكَلَ، وأصلُ الكلامِ: هذا البعيرُ آكَلُ مِنَ الإِبلِ، إلا أنَّهُ لما كانَ الحنَكُ يَتحرَّكُ عندَ الأكلِ اشتُقَّ منه أَفْعَلُ فَقِيلَ: أَحْنَكُ، ويُحتَمَلُ أن يكونَ «أَحْنَكُ الإبلِ» مَبْنياً[(٣)] مِنَ الفِعْلِ،

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢/١١٢١ . وينظر: شرح التسهيل ٣/٥٠ .

(٢) انظر الكتاب ٤/١٠٠، وشرحه للسيرافي (الجزء المطبوع بعنوان السيرافي النحوي) ص: ٢٦٥، والمحكم ٣/٣٢، وشرح التسهيل ٣/٥١.

(٣) في الأصل: « مبنيٌّ » .

وهو قولُهُم: احتَنَكَ الجَرَادُ مَا عَلَى الأرْضِ، أي: أكَلَهُ[١]، فَلا يكونُ «أَحْنَكُ الإبلِ» شَاذاً مِن هذِهِ الجهَةِ، إلا أنَّهُ يَصيرُ شَاذاً مِن وَجْهٍ آخَرَ، وهو كونُهُ مَبنِياً مِن غيرِ الثُّلاثيِّ على مَنْ يَقُولُ به[٢].

قالُوا: ومما جَاءَ مَبنِياً مِن الاسم قولُهُم: «هُوَ أَقْمَنُ بِهِ[٣]»، أي: أَحَقُّ، فهو مَبنِيٌّ مِن قَمِنٌ، أي: حَقِيقٌ.

وقالُوا: «هو أَلَصُّ مِن شِظَاظٍ[٤]»، فهو مَبنِيٌّ [من][٥] اللِّصِّ. وشِظَاظٌ: بكَسْرِ الشِّين: رَجُلٌ مِن بَنِي ضَبَّةَ.

ويُقَالُ: زَيدٌ أَوَّلُ القَومِ وآخِرُهُم. وقالُوا: «هوَ آبَلُ النَّاسِ»[٦]، أي: أَرْعَاهُمْ للإبلِ، فهوَ مَبنِيٌّ مِن الاسمِ، ومِن أَمْثَالِهِم: «آبَلُ مِنْ حُنَيْفِ الحَنَاتِمِ[٧]»، وحُنَيْفٌ: بتصغيرِ أَحْنَفَ علَى التَّرخِيمِ؛ وهو رَجُلٌ مِن بَنِي تَيْمِ الَّلاتِ[٨]، والحَنَاتِمُ: في الأَصْلِ السَّحَابُ[٩]، قيلَ: ويُمْكِنُ أن يكونَ مِن (أَبِلَ) بكَسْرِ الباء (يَأْبَلُ)، والمصدَرُ: أَبَالَة بفَتْحِ الهمزةِ إذا كانَ مَاهِراً بمصلَحَةِ الإبلِ، فلا يكونُ شَاذاً.

---

(١) انظر المحكم ٣/٣٢ .

(٢) وهو منقول عن الأخفش والمبرد. انظر: شرح الكافية ٢/٢١٤ .

(٣) انظر المحكم ٦/٢٨٠، والتذييل والتكميل ٣/١٩٤، والمساعد ٢/١٦٦ .

(٤) انظر الأمثال لأبي عُبيد ٣٦٦، والدرة الفاخرة ٢/٣٦٩، ومجمع الأمثال ٣/٢٣٠، والمستقصى ١/٣٢٨ . وشِظَاظٌ: رجلٌ من بني ضَبَّةَ، كان لصاً مغيراً ـ أخذوه في الإسلام فصلبوه ـ فصار مثلاً. اللسان (شظظ) .

(٥) زيادة يستقيم بها السياق .

(٦) انظر الكتاب ٤/١٠٠، وشرح للسيرافي (الجزء المطبوع بعنوان السيرافي النحوي) ص: ٢٦٥، والتاج (أبل) .

(٧) جمهرة الأمثال ١/٢٠٠، ومجمع الأمثال ١/١٤٨، والمستقصى ١/١، وثمار القلوب: ١٠٧ .

(٨) وهو أحدُ بني حَنْتَم بن عدي بن الحارث بن تيم الله بن ثعلبة . التاج (أبل) .

(٩) قيل: هو السحاب الأسود، الواحدة: حنتمة. اللسان (حنتم) .

ومِن أمثِلَةِ غيرِ سِيبويهِ: هَذَا التَّمْرُ أَصْقَرُ[1] مِن غَيرِهِ[2]؛ أي: أكْثَرُ دِبْساً. فـ«أَصْقَرُ» مَبنِيٌّ مِن الصَّقْرِ وهوَ الدِّبْسِ[3]، وهـو بالصَّـادِ والقَـافِ، / وقـالوا: «هَـذَا مَكَـانٌ [٩٧/أ] أَشْجَرُ مِن غيرِهِ»، أي: أَكْثَرُ شَجَراً[4]، فـ«أَشْجَرُ» مَبنِيٌّ مِن الشَّجَر.

قِيلَ: ويُمكِنُ أن يكونَ «أَصْقَرُ» مَبنِياً مِن الفِعْلِ وهو: صَقِرَ الرُّطَبُ، بكَسْـرِ القَافِ إذا كانَ ذَا صَقَرٍ، فلا يكونُ شَاذّاً، ويُمكِنُ أن يكونَ «أَشْجَرُ» مِـن قولِهِـم: أَشْجَرَ المكَانُ، إذا صَارَ ذَا شَجَرٍ، فيكونُ غَيرَ شَاذٍّ، مِن كونِهِ بُنِيَ مِن الفِعْلِ، إلا أنَّهُ يَصيرُ شَاذاً مِن كونِهِ بُنِيَ مِن غَيرِ الثُّلاثيِّ، وقالُوا: زَيدٌ أَسْوَى مِن فُلَانٍ، مِن سِوَى، وسِوَى لا فِعْلَ له[5].

وأمَّا كونُ الفِعلِ ثُلاثياً فاحتِرازٌ مِن كونِهِ أَزْيَدَ مِنَ الثُّلاثـيِّ فإنَّـهُ لا يُبنَـى منـهُ أَفْعَلُ التَّفضيلُ، وإنما لم يُبْنَ منه لأنَّه يُؤَدِّي إلى هَدْمِ البِنْيَةِ، وحُصُولِ اللَّبْسِ، ألاَ تَرَى أنَّكَ لو بَنَيتَهُ مِن «استخرجَ[6]» لقُلْتَ منهُ: زَيدٌ أَخْرَجُ مِـن عَمْرٍو، فـانهَدَمَت البِنْيَـةُ بحذفِ الألِـفِ والسِّينِ والتَّـاءِ، وحَصَـلَ اللَّبْسُ لكَونِـهِ لا يُعلَـمُ هَـل المعنَى كَثـيرُ الخُرُوجِ، وهو غيرُ مُرَادٍ، أو كثيرُ الاستخرَاجِ وهو المرَادُ، فيَلْتَبِسُ المعنَى المرَادُ بغيرِهِ.

---

(١) في شرح التسهيل (المطبوع) ٥١/٣ كتبت (أصغر) وتكررت عدة مرات، وهو خطأ.

(٢) من كلام أهل المدينة، حكاه أبو حاتم في كتاب النخل: ٨٢، وانظر: المحكم ١٢٥/٦.

(٣) في التاج (صقر): «الصقْرُ: الدبس عند أهل المدينة، وخصَّ بعضُهم من أهل المدينة به دبسَ التمر».

(٤) انظر اللسان (شجر) عن أبي حنيفة، قال: ولا أعرف له فعلاً. وفي الأصل: «سجوداً» وهـو خطأ.

(٥) هكذا في الأصل، والذي وقفت عليه: «هـو أسوى مـن هـذا أي: أشـد استواءً، فهـو مـن استوى»، وفي اللسان (سوا): «وهـذا المكـان أسوى هـذه الأمكنـة، أي: أشـدها استواء، حكاه أبو حنيفة». وانظر منهج السالك: ٤٠٧، والتذييل والتكميل ١٩٤/٣.

(٦) في الأصل: (استخراج).

وكذلكَ لو بَنَيتَ من «أَعْطَيْتُ» فقُلْتَ: زَيدٌ أَعْطَى مِن عَمْرٍو، لَتَهَدَّمَت البِنْيَةُ،ووَقَعَ اللَّبْسُ فلا يُعلَمُ هل المعنَى مِن أَعْطَى إذا وَهَبَ،أو مِن عَطَا إذا تَناوَلَ.

وكذلك لو بَنَيْتَ مِن «دَحْرَجَ» فإمَّا أنْ تقولَ: زَيدٌ أَحرَجُ مِن عَمْرٍو بحذفِ الدَّالِ، أو زَيدٌ أَدْحَرُ مِن عَمْرٍو بحذف الجيم. ففي الأَوَّلِ هَدْمُ البِنْيَةِ والتِبَاسُ كَثْرَةِ الدَّحْرَجَةِ بكَثْرَةِ الحَرَجِ، وفي الثَّاني هدْمُ البِنْيَةِ والتِبَاسُ كَثْرَةِ الدَّحْرَجَةِ بكَثْرَةِ الدُّحُورِ وهوَ الإبْعَادُ .

وأمَّا بنَاءُ أَفعَلِ التَّفضيلِ مِن الفِعلِ الذي على وَزْنِ (أَفْعَلَ) ففيهِ مِن الخلاَفِ مَا في بِنَاءِ فِعْلِ التَّعَجُّبِ منهُ، فَمَن قَالَ هنَاكَ: لا يَجُوزُ إلاَّ شَاذاً[(١)]، قَالَ هَنَا كَذلِكَ، ومَنْ قَالَ هُنَاكَ / بجوازِهِ[(٢)]، قَالَهُ هُنَا، ومَنْ فَرَّقَ هُنَاكَ ــ بينَ أنْ تكونَ الهمْزَةُ في [٩٧/ب] أَفْعَلَ للنَّقْلِ نحو: «أَعْطَى» فلا يجوزُ، أو لغَيرِ النَّقْلِ نحو: «أَغْفَى» بالغَين المعجَمَةِ فَيَجُوزُ - [فَرَّقَ هنا[(٣)]][(٤)] .

---

(١) وهو الأخفش والمازني والمبرد وابن السراج والفارسي. انظر المقتضب ٤/١٨٠-١٨٢، والأصول ١/١٠٢، وشرح الكافية ٢/٢١٤، والتذييل والتكميل ٣/١٩١، والمساعد ٢/١٦٤ . وقد نسبَ ابنُ القواس في شرح ألفية ابن معطٍ ٢/١٠٠٢ إلى المبرد رأياً مناقضاً للمشهور عنه، حيث قال: «والمبرد يجيز بناء أفعل من كل فعلٍ ثلاثي مزيد فيه مطلقاً» والمشهور عنه منع بناء أفعل التفضيل من (أَفْعَلَ).

(٢) وهو قول سيبويه والمحققين من أصحابه، وصححه ابنُ هشام الخَضراوي والصفار، وعليه ابنُ مالك. انظر الكتاب ١/٧٣، وشرح التسهيل ٣/٤٦، والتذييل والتكميل ٣/١٩١، ومنهج السالك ٣٧٤، والمساعد ٢/١٦٤ .

(٣) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٤) هذا التفصيل لابن عصفور نصَّ عليه في المقرب ٧٨، ولم ينسبه إلى سيبويه كما أشارت بعض المصادر، وعلّق ابنُ مالك على ذلك بقوله: «وهو تحكُّمٌ بلا دليل» ، أما في شرح الجمل فيبدو أن ابن عصفور رجع عن هذا التفصيل، حيث حكم بعدم جواز التعجب منه، فوافق بذلك رأي المبرد والمازني ومن معهما. انظر: شرح الجمل ١/٥٨٠، وشرح التسهيل ٣/٤٧، والتذييل والتكميل ٣/١٩٢، ومنهج السالك ٣٧٤، والمساعد ٢/١٦٤ .

فمِمَّا سُمِعَ مِن بنَاءِ أَفْعَلِ التَّفضيلِ مِن الفِعلِ الزَّائِدِ قولُهُم: «هوَ أَفْلَسُ مِنِ ابنِ المُذَلَّقِ(١)» هوَ مِنْ «أَفْلَسَ الرَّجُلُ» إذا صَارَتْ دَرَاهِمُهُ فُلُوساً، أو لم يَبْقَ له فِلْسٌ. وابنُ المُذَلَّقِ: بالذَّالِ المعجَمَةِ رَجُلٌ ضُرِبَ به المَثَلُ بالفَقْرِ(٢).

ومنهُ: زَيدٌ أَعْطَى مِن عَمْرٍو للدَّرَاهِمِ، وأَوْلَى مِن عَمْرٍو بالمعرُوفِ، وهُمَا مِن أَعْطَى وأَولى، ومنه: زَيدٌ أَكْرَمُ لي مِن عَمْرٍو، مِن أَكْرَمَ. ومنـه: هَـذَا المكَانُ أَقْفَرُ مِن ذلكَ، وهوَ مِن أَقْفَرَ المكَانُ إذَا خَلاَ.

ومنهُ في الحديثِ: «فَهُوَ لِمَا سِوَاهَا أَضْيَعُ(٣)» وهوَ مِن أَضَاعَ الرَّجُلُ الشَّيءَ، وجَاءَ في الحديثِ: «جَوفُ اللَّيلِ أَجْوَبُ دَعْوَةً(٤)» وهوَ مِن استَجَابَ، وقالوا: هَـذَا أَغَمُّ مِن عَمْرٍو، أَي: أَشَدُّ كُرْبَةً، وهوَ مِن اغْتَمَّ، ومنهُ قولُهُم: هوَ أَخْصَرُ مِن كَـذَا، وهوَ مِن اختَصَرَ.

وأمَّا كونُهُ **متصرِّفاً** فاحترازٌ مِـنَ الفِعـلِ الـذي لا يَتَصَـرَّفُ؛ لأنـه إذا كـانَ لا يُبْنَى منهُ اسمُ فَاعِلٍ ولا اسمُ مفعُولٍ، فكيفَ يُبْنَى منهُ أَفعَلُ التَّفضيلِ؟

وقالُوا على جِهَةِ الشُّذُوذِ: زَيدٌ أَعْسَى مِنْ عَمْرٍو(٥)، أَي: أَحَقُّ، فَبَنَوْهُ مِنْ عَسَى.

---

(١) انظر جمهرة الأمثال ٢/١٠٧، ومجمع الأمثال ٢/٤٦١، والمستقصى ١/٢٧٥.

(٢) وهو رجل من عبد شمس بن سعد بن زيد مناة، كان لا يجد في أكثر أوقاته في بيته قوت ليلة واحدة، وكذلك كان أبوه المذلّق، وفيه يقول الشاعر:

فَإِنَّكَ إِذْ تَرجُو تميماً وَنَفْعَهَا ... كَرَاجي النَّدَى والعُرفِ عِندَ المذَلَّقِ

(٣) أخرجه الإمام مالك في الموطأ (في كتاب وقوت الصلاة) ١/٦ برقم: (٦)، وهو من قول سيدنا عمر رضي الله عنه، من كتابه إلى عماله، وأوله: «إنَّ أهمَّ أمورِكم عندي الصلاةُ، فمَن حَفِظَها وحافظ عليها، حَفِظَ دينَه، ومَن ضيَّعَها فهو لما سواها أضيعُ ...». وانظر شرح الموطأ للزرقاني ١/٢١، والمحرر الوجيز ٩/٢٤٨.

(٤) في النهاية في غريب الحديث ١/٣١١ «أن رجلاً قال: يا رسول الله: أيُّ الليل أجوب دعوةً؟ قال: جوف الليل».

(٥) انظر شرح التسهيل ٣/٤٨.

وأمَّا كونُ الفِعلِ تامّاً فاحترازٌ مِنْ كَانَ وَأَخَواتِهَا، فإنَّهُ لا يُبْنَى منها أَفْعَلُ التَّفضيلِ على المشهُورِ قياساً على فِعْلِ التَّعَجُّبِ، ومَنْ أَجَازَهُ هنَاكَ، أَجَازَهُ هنَا[(١)]، فكمَا يُقَالُ: مَا أَكْوَنَ عبدَا للهِ قائِماً، يُقَالُ: زَيدٌ أَكْوَنُ مِنْ عبدِا للهِ قائماً.

وأمَّا كَونُ الفعلِ يُشْتَرَطُ فيه القابليَّةُ لمعنَى التَّفَاضُلِ،فاحترازٌ مِنَ الأفعالِ التي

٥ لا تَقْبَلُ / الزِّيَادَةَ كَمَاتَ وفَنِيَ، فلا يُقَالُ: زَيدٌ أَمْوَتُ مِن عَمْرٍو، مِنَ الموتِ ضِدِّ [٩٨/أ] الحيَاة، وأمَّا مِن مَوْتِ القَلْبِ فيَجُوزُ؛ لأنَّه يَقْبَلُ الزِّيَادَةَ.

وأمَّا كَونُ الفِعْلِ غيرَ مَبْنِيٍّ للمفعُولِ، فاحترازٌ ممَّا بُنِيَ للمفعُولِ، فإنه لا يُبْنَى منه أَفْعَلُ التَّفضيلِ[(٢)]، فلا يُقَالُ في المضرُوبِين: هَذا أَضْرَبُ مِنْ هذا، ويُقَالُ في الضَّارِبين، وعَلَّلُوا ذلكَ[(٣)]: بأنَّ الفعْلَ إنَّمَا هو مَنسُوبٌ للفَاعِلِ في التَّكَسُّبِ، فيَقْبَلُ

١٠ الزِّيَادَةَ، ويُحْسَبُ كالغَرِيزَةِ، والمفعُولُ لا تَكَسُّبَ له في إيقَاعِ الفِعلِ عليه، فلا يَقْبَلُ الزِّيَادَةَ، ولا يُحْسَبُ كالغَرِيزَةِ، وإنَّمَا الواقِعُ مِنَ المفعُولِ الاحتمَالُ والتَّمَوُّنُ، فيجُوزُ أن تَقُولَ: زَيدٌ أَحمَلُ للضَّرْبِ مِن عَمْرٍو؛ لأنَّ الاحتِمَالَ وَاقِعٌ منه.

وقيلَ: إنَّمَا يُبْنَى مِن الفِعْلِ المبنِيِّ للفَاعِلِ لا غَيرَ؛ لأنَّه لَو بُنِيَ مِنَ الفِعْلِ المبنِيِّ للمفعُولِ، لَوَقَعَ اللَّبْسُ، فلا يُعْلَمُ أَمِنَ الفاعِلِ هوَ أَمْ مِنَ المفعُولِ .

١٥ وفَرَّقَ قَومٌ فَقَالُوا[(٤)]: إنْ كانَ بِنَاءُ الفعلِ للمفعُولِ لازماً، و لم يُسْمَعْ فيه بِنَاءُ

---

(١) وممن أجازه الفراءُ وابنُ الأنباري. انظر الأصول ١/١٠٨، والتذييل والتكميل ٣/١٨٩ .

(٢) وقد أجازه ابنُ مالك رحمه الله إذا لم يلبس بفعل الفاعل، وقال: « لا يقتصر فيه على المسموع، بل يُحكم باطراده لعدم الضائر، وكثرة النظائر » .شرح التسهيل ٣/٤٥ .

(٣) انظر: شرح الجمل ١/٥٧٧، والتذييل والتكميل ٣/١٩٠، ومنهج السالك ٣٧٦-٣٧٧ .

(٤) قال ابن مالك: « فلو كانَ ممَّا لازَمَ بناءَ ما لم يُسَمَّ فاعلُه أو غَلَبَ عليه، لم يُتوقَّفْ في جوازه لعدم اللبس، وكثرةِ النظائر » وذهب أيضاً إلى أن مثل هذا النوع لا يُقتصَرُ فيه على السماع، والذي عليه الجمهور الاقتصار على المسموع. شرح التسهيل ٣/٤٥، ٥٢ .

الفاعِلِ كَزُهِيَ زَيدٌ، وعُنِيَ بأَمْرِي، جَازَ أَنْ يُبْنَى منهُ أَفْعَلُ التفضيلِ لرَفْعِ اللَّبْسِ، وإن كانَ بِنَاءُ الفِعْلِ للمفعُولِ غيرَ لازِمٍ كَضُرِبَ زَيدٌ، لم يُبنَ منه لِلَّبْسِ.

وقيلَ: إنْ كانَ المضَافُ إليه أفعَلُ التَّفضيلِ أو المجرورُ بِمِنْ قد عُلِمَ أنَّهُ مفعُولٌ واشتَهَرَ ذلك، جَازَ أنْ يُبْنَى أَفْعَلُ منه؛ لرَفْعِ اللَّبْسِ، فتقُولُ: عبدُ اللهِ بنُ أُبَيٍّ أَلْعَنُ مِمَّنْ لُعِنَ على لِسَانِ دَاوُدَ، ولا أَظْلَمُ مِن قَتِيلِ كَرْبَلاَءَ، ومَعلُومٌ أنَّ مَن لُعِنَ على لِسَانِ دَاوُدَ مَلعُونٌ[1] لا لاَعِنٌ، والقَتِيلُ بكَربَلاَءَ مَقتُولٌ لا قَاتِلٌ[2].

والمسمُوعُ مِنَ المبنِيِّ للمفعُولِ والفِعلُ ثُلاثيٌّ: «أَزْهَى مِن دِيْكٍ[3]»، و«أَشْغَلُ مِن ذَاتِ النِّحْيَيْنِ[4]»، وأَشْهَرُ مِن غَيرِهِ، وأَعْذَرُ، وأَلْوَمُ، وأَعْرَفُ، وأَنْكَرُ، وأَخْوَفُ، وأَرْجَى، وأَهْيَبُ.

ومِن الزَّائِدِ علَى الثُّلاثيِّ: هَذَا أَخْصَرُ مِنْ هَذَا، مِن اختُصِرَ،/ وهُوَ أَصْوَبُ مِن غَيرِهِ، مِن أُصِيبَ بمكرُوهٍ. [٩٨/ب]

وقيلَ: إنَّمَا سَهَّلَ هذه الأشياءَ وإنْ كانت مِن المفعُولِ؛ لأنَّ المفعُولَ مَنسُوبٌ

---

(١) في الأصل: «معلون» وهو خطأ.

(٢) الذي لُعن على لسان داود هم الذين كفروا من بني إسرائيل، قال تعالى: ﴿لُعِنَ الذين كفروا من بني إسرائيل على لسان داود وعيسى بن مريم﴾، وقتيلُ كَرْبَلاَء هو الحسين بن علي رَضِيَ اللهُ عَنهُ.

(٣) في كتب الأمثال «أزهى من غراب». انظر الأمثال لأبي عُبيد ٣٦٠، وجمهرة الأمثال ١/٥٠٧، ومجمع الأمثال ٢/٩٥.

(٤) الأمثال لأبي عُبيد ٣٧٤، وجمهرة الأمثال ١/٥٦٤، ومجمع الأمثال ٢/١٨٤، والمستقصى ١/١٩٦. والنِّحْيَان: تثنية نِحْيٍ، وهو زِقٌّ يُجعلُ فيه السمن، وذات النِّحْيين: امرأة من بني تيم الله بن ثعلبة، كانت تبيع السمن في الجاهلية، فأتى خوَّاتُ بنُ جُبير الأنصاري يبتاع سمناً فساومها، فحلَّت نِحياً مملوءاً، فقال: امسكيه حتى أنظر غيره، ثم حلَّ آخر وقال لها: أمسكيه، فلما شَغَلَ يديها ساورها حتى قضَى ما أراد وهربَ. انظر ثمار القلوب: ٢٩٣.

إليه مَا فُعِلَ بِهِ، فالمضرُوبُ يُقَالُ له: ذُو ضَرْبٍ، والمشـغُولُ يُقَـالُ لـه: ذُو شُـغْلٍ، والمزهُوُّ: ذُو زَهْوٍ، فكأَنَّ تلكَ الصِّفَاتِ واقِعَةٌ منه، فشُبِّهَ بالفاعِلِ .

وأمَّا قولُهُم: «هوَ أَكْسَى مِن بَصَلَة[1]» فقيلَ: هو مِن هذا، فيكونُ مِن كُسِيَ المبنيِّ للمفعُولِ، وقيلَ: إنَّهُ مِن كَسِيَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ، بفتـحِ الكـافِ وكسـرِ السـينِ، فيكونُ على الأصْلِ.

وأمَّا كونُ الفعلِ غيرَ منفيٍّ فاحترازٌ مِنَ الفعلِ المنفيِّ، فإنَّهُ لا يُبنَى منه أفْعَـلُ التَّفضيلِ، كمَا لا يُتَعَجَّبُ منه؛ لأنَّ الحقيقـةَ المنفيَّـةَ كالغـائِبِ، فـلا يُحْكَـمُ عليهـا بزيادَةٍ ولا نُقْصَانٍ .

وأمَّا كونُ الفِعلِ لا يكونُ صفةُ الفاعِلِ منه على (أَفْعَلَ)، فاحترازٌ مما جـاءَت الصِّفَةُ منه على أَفْعَل فَعْلاَء، فلا يُبْنَى مِن نحو: شَنِبَ، ودَعِجَ، ولَمِيَ، فإنه يُقَـالُ في صفَتِهِ: أَشْنَبُ وشَنْبَاءُ، وأَدْعَجُ ودَعْجَاءُ، وأَلْمَى ولَمْيَـاءُ، وإنَّما امتَنَـعَ أنْ يُبنَـى مِـن هذه الأفعالِ أفْعَلُ التَّفضيلِ؛ لأنَّ الصِّفَةَ منه على (أَفْعَل)، فلو بُنِي منه أَفعَلُ التَّفضيلِ لالتَبَسَ كُلٌّ واحدٍ منهمـا بـالآخرِ. قالَـهُ ابـنُ مَـالكٍ[2]، وللنحويـين تعلِيـلٌ خِـلاَفُ هذا[3]، وهذا أَقْرَبُ .

وقد جاءَ أَفْعَلُ التَّفضيلِ مِمَّا الصِّفَةُ فيه علـى (أَفْعَـلَ) ، قـالُوا: زَيـدٌ أَحمَـقُ مِـن عَمْرٍو، وأرْعَنُ، وأعْوَجُ، وأسْوَدُ[4] مِنْ حَنَكِ الغُرَابِ[5]. وقالَ الشَّاعرُ:

---

(١) انظر الأمثال لأبي عُبيـد: ٣٧٠، وجمهـرة الأمثـال ١٣٧/٢، ومجمـع الأمثـال ٧١/٣، والمستقصى ٢٩٥/١ .

(٢) شرح التسهيل ٤٥/٣ .

(٣) المرجع السابق

(٤) التفضيل في الألوان كالسـواد والبياض مسـألة خلافيـة بين البصريين والكوفيين، تنظـر في الإنصاف ١٤٨/١، والتبيين ٢٩٢، وشرح الجمل ٥٧٨/١، وائتلاف النصرة ١٢٠

(٥) من أمثال العرب، قالته أم الهيثم. وحَنَكُ الغُراب: منقارُه. انظر ثمار القلـوب ٤٦٠، والمحكـم ٣٢/٣، وشرح الجمل ٥٧٨/١ .

جَارِيَةٌ فِي دِرْعِهَا الفَضْفَاضِ

[أَبْيَضُ][(1)] مِنْ أُخْتِ بَنِي أَبَاضِ[(2)]

وهذه أشياءُ تُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليها .

وأمّا ما جاءَ في حديثِ الحَوضِ مِنْ أنَّ مَاءَهُ أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ[(3)]، فَخَرَّجَهُ ابنُ

٥ مالِكٍ[(4)] على وجْهَين:

أحدهما: أن يكونَ مِن بَاضَ الشَّيءُ الشَّيءَ؛ / إذا فَاقَهُ في البَيَاضِ، قَالَ: [٩٩/أ]

فالمعْنَى على هذَا: أنَّ غَلَبَةَ ذلكَ الماءِ لِغَيرِهِ مِنَ الأشيَاءِ المُبْيَضَّةِ، أكْثَرُ مِن غَلَبَةِ بعضِهَا بَعضاً، فـ«أَبْيَضُ» بهذا الاعتبارِ أَبْلَغُ مِن: أَشَدُّ بَيَاضاً .

الثاني: أنْ يكُونَ أَبْيَضُ على بَابِهِ، إلاّ أنَّ «مِن» [لا][(5)] تتعلّقُ بِهِ، وإنّما تتعلّقُ

١٠ بمحذوفٍ دَلَّ عليه «أَبْيَضُ»، أي: مَاؤُهُ أَبْيَضُ أَخْلَصُ منَ اللَّبَن .

قُلْتُ: والتَّأويلُ الأوَّلُ بَعيدٌ عن اللَّفظ، لا يَنْبَغِي أنْ يُقَالَ به مَعَ كَثْرَةِ مَا جَاءِ مِن ذلك .

---

(١) ساقطة من الأصل .

(٢) بيتان من الرجز منسوبان إلى رؤبة بن العجاج، وهما في ملحق ديوانه ١٧٦ . والشاهد في الأصول ١/١٠٤، وما يجوز للشاعر في الضرورة: ١١٥، ٣٣٧، والإنصاف ١/١٥٠، والتبيين ٢٩٣، وشرح المفصل ٦/٩٣، ٧/١٤٧، وشرح الكافية الشافية ٢/١١٢٥، والدرع: القميص، و(أخت بني أباض) بفتح الهمزة بعدها موحدة، قال اللخمي في الفصول والجمل: ٥٢/ب: معروفةٌ بالبياض، وقال ابنُ السيد في الحلل في شرح أبيات الجمل: ١٣٩: وبنو أباض قومٌ.. » وانظر الخزانة ٨/٢٣٠ .

(٣) رواه البخاري في صحيحه ٨/١٤٩، في كتاب الرقائق، باب في الحوض، ورواه مسلم بلفظ « أشد بياضاً » ٦/٥٣٢، ٤/١٦٠، وكذا غيرُه، ولا شاهدَ في هذه الرواية .

(٤) شرح الكافية الشافية٢/١١٢٦ .

(٥) « لا » ساقطة من الأصل .

انتهت شُرُوطُ الفعل الذي يُبْنَى منه أَفْعَلُ التَّفضيل، فإنْ أَرَدْتَ أَنْ تَبْنِيَهُ مِمَّا لم يَسْتوفِ الشُّرُوطَ، فَافْعَلْ ما تَقَدَّمَ في باب التَّعَجُّبِ، وهوأنْ تَبْنِيَهُ مِن فِعْلٍ آخَرَ قد استوفَى الشُّروطَ على معنى مَا تُريدُهُ مِن شِدَّةٍ أو ضَعْفٍ أو كَثْرَةٍ أو قِلَّةٍ، وتأتي بمصدرِ ذلك الفِعلِ الذي لا يَجُوزُ أنْ يُبنَى منه أَفعَلُ التَّفضيلِ منصُوباً بأفعَلَ الذي بَنَيتَهُ مِن الفعلِ الذي استوفَى الشُّرُوطَ، فتَقُولُ مِن «استَخْرَجَ»: زَيدٌ أَشَدُّ استِخْرَاجاً مِنْ عَمْرٍو، ومِن «دَحْرَجَ»: زَيدٌ أَشَدُّ دَحْرَجَةً مِن عَمْرٍو، وتقولُ: زَيدٌ أَضْعَفُ انطِلاَقاً مِن عَمْرٍو، وأَكْثَرُ اكتِسَاباً مِن خَالِدٍ.

المسألةُ الثالثة: في تجريدِ أفعلِ التفضيلِ عن معنى المفاضَلَةِ، وفي جوازِهِ على معنىً وامتناعِهِ على معنىً آخَرَ:

فالكلامُ على هذه المسأَلَةِ مِن وَجهَين:

الأول: في تجريدِهِ عَن معنَى المفاضَلَةِ، وقَد يُجرَّدُ عن ذلك، فلا تُقَدَّرُ معَه «مِن»، فيأتي بمعنى اسمِ الفاعلِ أو بمعنى الصِّفَةِ المشبَّهَةِ، فمثالُهُ بمعنى اسمِ الفاعِلِ قولُهُ تعالى: ﴿ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الأَرْضِ ﴾[1] المعنى: عَالِمٌ بِكُم[2]، وليس المعنى: هو أعلَمُ بِكُم مِن غَيرِه[3]؛ لأنَّ عِلْمَ الله لايُشَارِكُهُ فيه أحُدٌ. ومثالُهُ بمعنى الصِّفَةِ المشبَّهَةِ قولُهُ تعالى: ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيهِ ﴾[4] / المعنى: هوَ هيِّنٌ عليه، [٩٩/ب] وليس المعنى: هوَ أَهْوَنُ عليه مِن غيرِهِ؛ لأنَّ قُدْرَةَ الله تعالى واحدةٌ بالنسبة إلى

(١) سورة النجم: من الآية: ٣٢ .

(٢) قال مكيُّ بنُ أبي طالب القيسي - رحمه الله -: «وفيه نظرٌ؛ لأن أفعل إنما يكون بمعنى فاعل إذا كان للمخبر عن نفسِهِ» . مشكل إعراب القرآن ٦٩٣/٢ .

(٣) قال مكيٌّ: «ويجوزُ أن يكونا على بابهما للتفضيل في العلم، أي: هو أعلمُ من كلِّ أحدٍ بهذين الصنفَين .» مشكل إعراب القرآن ٦٩٣/٢ .

(٤) سورة الروم: من الآية: ٢٧ .

المقدُورَاتِ لا تَفَاوُتَ فيها[١].

ثُمَّ إنَّ أَفْعَلَ إذا جُرِّدَ مِن معنَى المفاضَلَةِ له أحكامٌ:

الأَوَّلُ: هلْ ذَاكَ مَقِيسٌ أو سَمَاعٌ ؟ فقَالَ المبرِّدُ[٢]: إنَّهُ مَقِيسٌ لِكَثْرَةِ مَا وَرَدَ منه. وقَالَ ابنُ مَالِكٍ[٣]: الأَصَحُّ قَصْرُهُ على السَّمَاعِ، فَمِنَ المسمُوعِ زِيَادَةً على مَا تَقَدَّمَ قولُهُ تَعَالى: ﴿ هَـٰؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾[٤] أي: طَاهِرَاتٌ، إذ ليسَ المعنَى: أَطْهَرُ مِن غَيرهِنَّ، وقالَ تَعَالى: ﴿ لاَ يَصْلَاهَا إِلاَّ الأَشْقَىٰ ﴾[٥] أي: الشَّقِيُّ، إذ ليس المعنَى: أَشْقَى مِن غَيرِهِ. وقالَ الشَّاعِرُ:

إنِّي[٦] لأَمْنَحُكَ الصُّدُودَ وَإِنَّني ... قَسَماً إِلَيكَ مَعَ الصُّدُودِ لأَمْيَلُ[٧]

أي: مَائِلٌ، ولا يُريدُ: أَمْيَلُ مِن غَيري. وقالَ الآخَرُ:

وَرِثْنَا الغِنَى وَالَمجْدَ أَكْبَرَ أَكْبَرَا[٨]

أي: كابراً عن كابرٍ. وقال حسَّانٌ:

---

(١) انظر الكامل ٢/٨٧٦-٨٧٨ .

(٢) المقتضب ٣/٢٤٧ . وهو منقول عن أبي عُبيدة وبعض المتأخرين كالزمخشري. انظر منهج السالك ٤١٢-٤١٣، والمساعد ١٧٦، ١٧٩ .

(٣) شرح التسهيل ٣/٦٠ ، وصحَّحَهُ الرضيُّ في شرح الكافية ٢/٢١٧ .

(٤) سورة هود: من الآية: ٧٨ .

(٥) سورة الليل: الآية: ١٥ .

(٦) في الأصل: « إنني » ولا يستقيم معه الوزن .

(٧) من الكامل، وهو للأحوص الأنصاري في ديوانه: ٢٠٩، وروايته: « أصبحْتُ أمنحكَ ... » ، يخاطب بيت عاتكة الذي ذكره في البيت الذي قبله ـ وهو مطلع القصيدة ـ :

يَا بَيتَ عَاتِكَةَ الذِي أَتَعَزَّلُ ... حَذَرَ العِدَى وَبِهِ الفُؤَادُ مُوَكَّلُ

والشَّاهد في : الزاهر ١/٣٠، والتذييل والتكميل ٣/١٩٨، ومنهج السالك ٢/٤١٢، والخزانة ٨/٢٤٣ .

(٨) لم أقف على قائله، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٣/١٩٨ .

أَتَهْجُوهُ وَلَسْتَ لَهُ بِنِدٍّ فَشَرُّكُمَا لِخَيْرِكُمَا الفِدَاءُ[(١)]

أي: فخبيثُكُمَا لِطَيِّبِكُمَا. وقالَ النَّابِغَةُ:

لَئِنْ كُنْتَ قَدْ بُلِّغْتَ عَنِّي رِسَالَةً لَمُبْلِغُكَ الـوَاشِي أَغَشُّ وَأَكْذَبُ[(٢)]

أي: غَاشٌّ كاذِبٌ، إذْ لا يُرِيدُ: أَغَشُّ منِّي وَأَكْذَبُ منِّي. وقالَ الآخَرُ:

وَإِنْ مُدَّتِ الأَيدِي إِلى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِـأَعْجَلِهِم إِذْ أَجْشَـعُ[(٣)]النَّاسِ أَعْجَلُ[(٤)]

التَّقديرُ: لم أَكُنْ عَاجِلاً، إذ ليسَ المعنَى على أنْ يَكُونَ أَعْجَلَ منهُم[(٥)]، فيَكُونُ قَدْ أَثْبَتَ لنَفْسِهِ عَجَلَةً، وإنَّمَا مُرَادُهُ نَفْيَ العَجَلَـةِ قَلِيلِهَـا وكَثِيرِهَـا، و(الأَجشَـعُ) هنـا المُرَادُ به: الخفِيفُ العَقْلِ[(٦)]. وقَالَ الآخَرُ:

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتاً دَعَـائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ[(٧)]

---

(١) من الوافر، في ديوانـه: ١٧/١، وروايتـه: « ولسـتَ لـه بكـفء ... » ، والشـاهد في التذييـل والتكميل ١٩٨/٣، وفي الأصل: (فخيركما لشركما) وهو خطأً .

(٢) من الطويل، للنابغة الذبياني في ديوانه ٧٢، وفيه: « بلغتَ عني خيانة » ، والشاهد في التذييـل والتكميل ١٩٨/٣ .

(٣) في الأصل: « أسجع » في البيت والموضع الذي بعده .

(٤) من الطويـل، وهـو للشـنفرى مـن لاميتـه المشـهورة. انظـر: شـرح اللاميـة للزمخشـري ٥٣، وإعرابها للعكبري ٦٧، والشاهد في: شرح التسهيل ٦٠/٣، والتذييـل والتكميـل ١٩٨/٣، ومنهج السالك ٤١٢، وتخليص الشواهد ٢٨٥، ويرد البيت في بعض المصـادر شـاهداً علـى دخول الباء في خبر كان المنفية .

(٥) قال العكبريُّ في إعراب اللامية ٦٩: « والتقدير: أعجلُهُم، أو أعجلُ من غيره » .

(٦) لم أقف على هذا المعنى فيما اطلعت عليه مـن المعـاجم ، والجشـع هـو: أشـد الحـرص علـى الأكل وغيره. اللسان (جشع) .

(٧) مـن الكـامل، وهـو للفرزدق في ديوانـه ١٥٥/٢، والشـاهد في المفصـل ٢٧٩، وشـرحه للخوارزمي ١٢٩/٣، وشرحه لابـن يعيـش ٩٧/٦، ٩٩، وشـرح التسـهيل ٦٠/٣، ومنهـج السالك ٤١٢، والخزانة ٢٤٢/٨ . وسَمَكَ: رَفَعَ .

أي: عَزِيزَةٌ طَويلَةٌ، لا أنَّهَا أَعَزُّ مِن غَيرِهَا وأَطْوَلُ مِن غَيرِهَا؛ لأنَّ غَرَضَهُ / [١٠٠/أ] أَنْ يَثْبتَ العِزَّ والطُّولَ لِبَيتِهِ دونَ بَيتِ غَيرِهِ .

وهذا النَّوعُ كَثِيرٌ، ولهذا قَالَ المبرِّدُ بقِيَاسِهِ، ومَنْ أَبَى ذلكَ قَالَ: إنَّ الكَثِيرَ مِن هذَا السَّمَاعِ يَقْبَلُ التَّأويلَ(١) .

الحكْمُ الثَّاني: أنَّ أَفْعَلَ إذَا جُرِّدَ عن معْنَى المفَاضَلَةِ وصَارَ بمعْنَى فَاعِلٍ، فَلِلْعَرَبِ فيه لَحْظَان:

الأَوَّلُ: أنْ يَلْحَظُوا أصْلَهُ، فَيَلزَمُ أنْ يكُونَ مُفْرَداً مُذَكَّراً سَواءٌ كَانَ مَا قَبْلَهُ مُفْرَداً أو مُثَنىً أو مجمُوعاً، مُؤَنَّثاً أو مُذَكَّراً، فلا يُطابِقُ لحظاً إلى أَصْلِهِ الذي هوَ أَفْعَلُ مِنْ، قَالَ الله تعَالى: ﴿أَصْحَابُ الجَنَّةِ يَومَئِذٍ خَيرٌ مُسْتَقَرّاً وَأَحْسَنُ مَقِيلاً﴾(٢) وقال تعَالى: ﴿نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ﴾(٣) و﴿نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَصِفُونَ﴾(٤) فَأَفْرَدَ مَعَ تَقَدُّمِ الجَمْعِ، وهذَا هوَ الكَثِيرُ. قَالَ ابنُ مَالِكٍ(٥): « لأنَّ اللَّفْظَ المستَقِرَّ لهُ حُكْمٌ، إذا قُصِدَ به غيرُمَعناه على سَبِيلِ النِّيَابَةِ لا يُغَيَّرُ حُكْمُهُ .

الثاني: أنْ لا يَلْحَظُوا أَصْلَهُ الذي هوَ أَفْعَلُ التَّفضيلِ، فَيَلزَمُ مُطَابَقَتُهُ لِمَا قَبْلَهُ في الإِفْرَادِ والتَّثْنِيَةِ والجَمْعِ والتَّذكيرِ والتَّأنِيثِ، حَمْلاً عَلَى اسمِ الفَاعِلِ. قَالَ الشَّاعِرُ:

إِذَا غَابَ عَنْكُم أَسْوَدُ العَينِ كُنْتُمُ ... كِرَاماً وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ أَلائِمُ(٦)

---

(١) انظر المساعد ١٧٩/٢ .

(٢) سورة الفرقان: الآية: ٢٤ .

(٣) سورة طه: من الآية: ١٠٤ .

(٤) سورة المؤمنون: من الآية: ٩٦ .

(٥) شرح التسهيل ٦١/٣ .

(٦) من الطويل، وينسب إلى الفرزدق، ولم أجده في طبعات ديوانه التي بين يدي. والشاهد في: جمهرة اللغة ٦٥٠/٢، وشرح التسهيل ٦١/٣، ومنهج السالك ٤١٢، وارتشاف الضرب ٢٢٥/٣، والمغني ٤٩٨، وشرح أبياته ١٧٨/٦، والخزانة ٢٧٧/٨. وأسودُ العين: جبلٌ بنجد، يشرفُ على طريق البصرة إلى مكة. معجم ما استعجم ١٥١/١، ومعجم البلدان ١٩٣/١ .

فجَمَعَ [على] (١) أَلائِم مُطَابَقَةً لـ«أنتم» ، وهو جمْعُ أَلأَمٍ بمعنى لَئِيمٍ .

الحكْمُ الثَّالثُ: أنَّهُ إذا كانَ بمعنى فاعِلٍ، وكان مِن فِعْلٍ مُتَعَدٍّ، هلْ يَنْصِبُ المفعولَ به أَوْ لاَ ؟ فيه خِلافٌ:

الجُمهُورُ أنّه لا يَنصِبُهُ(٢)، نَظَراً إلى أنَّ أصلَهُ «أَفْعَل مِنْ»، وهو لا يَنصِبُ المفعولَ به، وقالَ بعضُهُم: إنّهُ يَنصِبُهُ(٣)، نَظَراً إلى أنّهُ الآنَ بمعنى فاعِلٍ، وفاعِلٌ يَنصِبُ المفعولَ به، وجَعَلَ منه قولَهُ تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾(٤) فـ«مَنْ» عنده مفعولٌ به؛ أي: عالِمٌ الذي يَضِلُّ .

ولا دَليلَ في الآيةِ إذ يَحتَمِلُ أنْ يكُونَ «مَنْ» منصُوباً بفِعْلٍ مُضْمَرٍ دَلَّ عليه «أَعْلَمُ» ، أي: يَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ.

الوجْهُ الثّاني: فيما يجوزُ على وَجْهٍ ويمتَنِعُ / على آخَرَ، وهذا بابٌ مُتَّسِعٌ [١٠٠/ب] يُحْتَاجُ فيه إلى نَظَرٍ وتأويلٍ وخُبْرِ كيفيَّةِ ذلكَ، فمِنهُ أَنْ تَقُولَ: زَيدٌ أَسْمَرُ مِن عَمْرٍو، إنْ أرَدْتَ مِنَ اللّونِ لم يَجُزْ، وإنْ أرَدْتَ مِنَ السَّمَرِ وهو حديثُ الليلِ جَازَ، يُقَالُ: سَمَرَ يَسْمُرُ، كخَرَجَ يخرُجُ، إذا تحدَّثَ ليلاً، وتقُولُ: هذه الدَّجاجَةُ أَبْيَضُ مِنْ هذه، فمِنَ اللّونِ يمتَنِعُ، ومِنَ البَيْضِ [يجُوزُ](٥)، وتقُولُ: هذا أَسْوَدُ مِنْ هذا،

---

(١) زيادة يستقيم بها السياق .

(٢) نقل ابنُ مالك ـ رحمه الله ـ الإجماع في ذلك فقال: «وأجمعوا أنه لا ينصبُ المفعولَ به» شرح الكافية الشافية ١١٤١/٢، وتبعه الرضي في شرح الكافية ٢١٩/٢ .

(٣) وهو قول الكوفيين، وأجازه ابنُ جني، وتبعه محمد بن مسعود الغزني. انظر المحتسب ٢٢٩/١، وشرح التسهيل ٦٩/٣، وارتشاف الضرب ٢٢٥/٣، والمساعد ١٨٦/٢-١٨٧، والهمع ١٠٩/٥ .

(٤) سورة الأنعام: من الآية: ١١٧ .

(٥) أي: من الفعل (باضَ يبيضُ) ، وكلمة (يجوز) ساقطة من الأصل،

فمِنَ اللَّون ممتنِعٌ، ومِنْ سَادَ قومَه يجُوزُ، وتَقُولُ: زَيدٌ أَعْوَرُ مِنْ عَمْرٍو، فمِـنْ عَـوَرِ العَينِ لا يجُوزُ، ومِنْ عَارهُ يعُورُهُ إذا ذَهَبَ به يجُوزُ، وتقُولُ: زَيدٌ أحْوَلُ مِنْ عَمْـرٍو، فمِنْ حَولَتْ عَينُهُ لا يجُوزُ، ومِنْ حَالَ عـن العَهْـدِ يجُوزُ، وتَقُـولُ: زَيـدٌ أصْفَـرُ مِـنْ عَمْرٍو، فمِنَ اللَّون لا يجُوزُ، ومِنَ الخُلُوِّ يجُوزُ، وتَقُولُ: هذا البِرْذَونُ أَحْمَرُ مِن هـذا، فمِنَ اللَّونِ لا يجُوزُ، ومن الدَّاءِ الذي يأخُذُ [الدابَّةَ][1] مِنْ أَكْلِ الشَّعيرِ يجُوزُ، يُقَالُ: حَمِرَ البِرْذَونُ بالكَسْرِ؛ إذا أَكَلَ حتَّى يَحُمَّ، وتقُولُ: هذا السَّيرُ أَحْمَرُ مِنْ هذا، فمِنَ اللَّون لا يجُوزُ، ومِنْ إزَالةِ القِشْرِ يجُـوزُ، يُقَـالُ: حَمَرْتُ السَّـيرَ والجِلْـدَ بـالفتح؛ إذا قَشَرْتَه[2]، وتَقُولُ: هذه الشَّاةُ أَحْمَرُ مِنْ هـذه، فمِـنَ اللَّـون لا يجُـوزُ، ومِـنَ السَّـلْخِ يجُوزُ، يُقَالُ: حَمَـرْتُ الشَّـاةَ بـالفتْحِ؛ إذا سَلَخْتَهَا[3]، وتقُـولُ: زَيـدٌ أَعْـرَجُ[4] مِـن عَمْرٍو، فمِنْ عَرِجَتْ رِجْلُهُ بالكَسْرِ لا يجُوزُ، ومِـنْ عَـرَجَ في السُـلَّم بـالفَتْحِ يجُـوزُ، وتقُولُ: زَيدٌ أعلَمُ مِنْ عَمْرٍو، فمِنَ العِلْمِ يجُوزُ، ومِن شَقِّ الشَّـفَةِ العُلْيَـا[5] لا يجُـوزُ، وتقولُ: زَيدٌ أَفْلَحُ مِن عَمْرٍو، فمِن الفِلاحَةِ وهو شَقُّ الأرض يجُوزُ، ومِن شَقِّ الشَّفَةِ السُّفْلَى[6] لا يجُوزُ، وتَقُولُ: زَيدٌ أَقْطَعُ مِن عَمْرٍو، فمِـن قَطْـعِ اليَـدِ لا يجُوزُ، ومِـن قَطْعِ الرَّحِمِ يجُوزُ، وتقُولُ: زَيدٌ أَقْرَعُ مِن عَمْرٍو، فمِن سُقُوطِ الشَّعْرِ لا يجُوزُ، ومِن

---

(١) ساقطة من الأصل، وانظر الصحاح (حمر).
(٢) تهذيب اللغة ٥/٥٨، وانظر اللسان (حمر).
(٣) الصحاح (حمر).
(٤) في الأصل: «أعوج».
(٥) الصحاح (علم).
(٦) الصحاح (فلح).

القَبُولِ للمَشُورَةِ يجُوزُ، / يقال: قَرِعَ الرَّجلُ بالكسر؛ إذا كان يَقْبَلُ المَشُورَةَ(١)، [١٠١/أ]
وتقُولُ: زَيدٌ أَجْدَعُ مِن عَمْرٍو، فمِن قَطْعِ الأُذُنِ أو الأَنْفِ أو اليَدِ لا يجُوزُ، ومِن الحَبْسِ يجُوزُ، يُقَالُ: جَدَعَ الرَّجلُ الرَّجلَ إذا حَبَسَهُ وسَجَنَهُ(٢)، وتَقُولُ: زَيدٌ أَعْمَى مِن عَمْرٍو، فمِنَ البَصَرِ لا يجُوزُ، ومِنَ البصيرةِ يجُوزُ.

٥ قد أوضَحْتُ لك كيف يُستنبَطُ هذا النَّوعُ، وهو كثيرٌ لمن يَتَتَبَّعُهُ، وكلُّ فِعْلٍ جاءَ على فَعَلَ وأَفْعَلَ ومعناهمَا مختَلِفٌ، يجُوزُ أنْ يُبْنَى أَفْعَلُ التَّفضيلِ مِن فَعَلَ، ولا يجُوزُ مِن أَفْعَلَ(٣)، على ما فيه من الخلاَف، تَقُولُ: زَيدٌ أَهْدَى مِن عَمْرٍو، فمِن هَدْيِ العَرُوسِ يجُوزُ(٤)، ومِن إِهْدَاءِ الشَّيءِ لا يجُوزُ، وتَقُولُ: زَيدٌ أَنْشَدُ مِن عَمْرٍو، فمِن نُشْدَانِ الضَّالَّةِ يجُوزُ، ومِن إِنْشَادِ الشِّعْرِ لا يجُوزُ .

١٠ المسألة الرابعة(٥): في أقسام أفعل التفضيل :

وهو على ثَلاَثةِ أَقسَامٍ: بالأَلِفِ واللام، وبالإضافة، ومجرَّدٍ منهما. ولْنَتَكَلَّمْ أوَّلاً على حقيقةِ هذا التَّقسيمِ، ثمَّ بعدَ ذلك نتكلَّمُ على كلِّ قِسْمٍ منها، فنَقُولُ: هذا التَّقسيمُ مَانِعٌ الجمْعَ ومَانِعٌ الخلُوَّ، أمَّا مَانِعٌ الجمْعَ فمعْنَاه: أنَّ أَفْعَلَ التَّفضيلِ لا يجتَمِعُ فيه الأَلِفُ واللامُ والإضافةُ ومِنْ، ولا اثنانِ منهما .

١٥ أمَّا امتناعُ الجَمْعِ بينَ الثلاثةِ فإنَّها إنما جِيءَ بأحدِهَا لِيُعلَمَ منه المفضَّلُ عليه،

---

(١) الصحاح (قرع) .

(٢) ويقال بالذال أيضاً « حذع » الصحاح (حدع) .

(٣) لأن البناء من الزائد على الثلاثي يودي إلى هدم البنية وحصول اللبس، أما البناء من (أفعل) ففيه خلافٌ، سبق تفصيله في صفحة: ٣٠٧ .

(٤) في المحكم ٢٧٠/٤: « والهديُ والهديةُ: العروسُ ... وهَدَى العروسَ إلى بعلها هِداءً وأهداها واهتداها » .

(٥) في الأصل: « الثالثة » وهو خطأ .

فلواجتمَعَتْ لَلَزِمَ منه اجتماعُ ثلاثة أشياءَ لمعنًى واحدٍ، زيادةً على ما يأتي مِن التعليل في امتناعِ الجمْعِ بين اثنين منها.

وأمَّا امتناعُ الجمْعِ بين الألِفِ واللامِ والإضافةِ، فمَعلُومٌ مِن باب الإضافةِ أنَّه لا يُجْمَعُ بينَهما إلا في مِثْلِ: الحَسَنِ الوَجْهِ .

وأمَّا امتناعُ الجمْعِ بينَ الألِفِ واللام ومِن، فقيلَ: لأنَّ الألِفَ واللامَ تُشعِرُ باستغنائِهِ وكَمَالِهِ، ومِنْ تُشعِرُ باحتياجِهِ ونُقْصَانِهِ، فكان في اجتماعِهِمَا ضَرْبٌ مِنَ التَّناقُضِ، / وقيلَ[1]: إنَّ الألِفَ واللامَ تجعَلُهُ لمعْهُودٍ مُفَضَّلٍ على مَن عُهِدَ تفضيلُهُ [١٠١/ب] عليه، و«مِن» تجعلُهُ مفضَّلاً على مَن جُرَّ بِهَا دون غيره، فاجتماعُهُمَا يقتَضِي أنَّه مُفَضَّلٌ باعتبارِ المعهُودِ لا باعتبارِ المعهُودِ، وهذا تَنَاقُضٌ .

وأمَّا امتناعُ الجمْعِ بينَ الإضافةِ و«مِن» فلأنَّ الإضافَةَ تُعطِي الاتِّصَالَ، و«مِن» تُعْطِي الانفصَالَ، والشَّيءُ لا يكونُ منفَصِلاً متَّصلاً في وقتٍ واحِدٍ[2].

وأمَّا مانعُ الخلُوِّ فمعنَاهُ أنَّ أفْعَلَ التَّفضيلِ يمتنِعُ أنْ يخلُوَ مِن واحدٍ منها، إمَّا الألِفُ واللام أوالإضافةُ أو مِن؛ لأنه لو خَلاَ مِن واحدٍ منها، لم يُعلَم المفضَّلُ عليه، فقولُكَ: أَفْعَلُ التَّفضيلِ إمَّا بالألِفِ واللامِ، و[إمَّا بـ][3]الإضافةِ، وإمَّا بمِن، فهو كقَولِكَ: الجسْمُ إمَّا حَيَوَانٌ وإمَّا جَمَادٌ وإمَّا نَبَاتٌ، إذ معلُومٌ أنَّه لا يَجْتَمِعُ في الجسمِ أنَّ يكونُ حَيَواناً ونباتاً وجَمَاداً، ولا يخلُو عن واحدٍ منها، إذ لا تَخْرُجُ الأجسامُ عن واحدٍ مِن هذه الثلاثة.

إذا تقرَّرَ هذا فمهما جاء شيءٌ ظاهرُهُ جوَازُ اجتماعِ أَحدِهَا معَ الآخَرِ، أو

---

(١) انظر الخصائص ٣/٢٣٣-٢٣٤، وشرح المفصل ٣/٦، ٦/١٠٤، والإيضاح في شرح المفصل ١/٦٥٥ .

(٢) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٦٥٥ .

(٣) زيادة يستقيم بها السياق .

جوازُ الخلُوِّ منها فهو مُؤَوَّلٌ، فمِمَّا ظاهرُهُ جَوازُ اجتماعِ الألِفِ واللامِ ومِن، قولُ الأعشى يخاطِبُ عَلْقَمَةَ بنَ عُلاَثَةَ(١):

وَلَسْتَ بِالأَكْثَرِ مِنهُمْ حَصىً وَإِنَّمَا العِــــزَّةُ لِلْكَاثِرِ(٢)

فظاهرُ قولِهِ: «الأكثَرِ منهُم» الجمعُ بين الألِفِ واللامِ ومِن(٣)، وقد تأوَّلُوهُ فقيلَ(٤): الألفُ واللامُ زائدةٌ، و«مِن» على بابها، وقيلَ(٥): الألفُ واللامُ ليست زائدةً، و«مِن» ليست على بابها، فقيلَ: تتعلَّقُ بحالٍ من اسمِ ليس، التقديرُ: ولَسْتَ في حالِ كونِكَ مُستقِراً منهم، وفيه عَمَلُ «ليس» في الحال، وقيلَ(٦): هي متعلِّقةٌ بمحذوفٍ دَلَّ عليه «بالأكثَر» أي: ولَسْتَ بالأكثرِ أكثرَ منهم، و«مِن» على بابها على هــذا، وقيلَ(٧): تتعلَّقُ بـ«الأكثر» لا على أنَّ «مِن» هي التي للتفضيل، وإنما

---

(١) هو علقمة بن علاثةَ بن عوفٍ الكلابي العامري، سيدٌ من سادات قومه، أسلم ثمَّ ارتدَّ في أيام أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفرَّ إلى الشام، ثم عاد إلى الإسلام، ولاَّه عمرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حوران، فنزلها إلى أن مات، وقعت بينه وبين عامر بن الطفيل منافرةٌ مشهورة. أخباره في: الأغاني ١٦/٢٨٣-٢٩٦، وسرح العيون ١٦٢-١٦٧، والإصابة ٢/٤٩٦، والخزانة ٨/٢٥٧-٢٦١.

(٢) ديوان الأعشى ص: ١٩٣. والشاهد في النوادر ١٩٦، وتكملة الإيضاح ٣٠٧، وإيضاح شواهده ١/٥٢٥، والخصائص ١/١٨٥، ٣/٢٣٤، وشرح المفصل ٦/١٠٠، ١٠٣، وشرح التسهيل ٣/٥٨، وارتشاف الضرب ٣/٢٢١، والخزانة ٨/٢٥٠.

(٣) وقد استدل الجاحظ بهذا البيت على جواز الجمع بينهما، وزعم أن في ذلك نقضاً لما أصله النحويون من امتناع الجمع بين الألف واللام ومن في هذا الضرب من الصفات. انظر الخصائص ٣/٢٣٤.

(٤) شرح التسهيل ٣/٥٨.

(٥) الخصائص ٣/٢٣٤، وشرح المفصل ٦/١٠٤.

(٦) شرح التسهيل ٣/٥٨.

(٧) المرجع السابق.

هي للبيان، والمفضَّلُ عليه معلومٌ / منَ العَهْدِ الذي في الألِفِ واللام، وبيانُ ذلك [١٠٢/أ] أنّكَ تقولُ لمخاطَبِكَ: زيدٌ أفضَلُ مِن عَمْرٍو، ثم تقولُ له بعد ذلك: زيدٌ الأفضَلُ مِن تميمٍ، فـ«مِن» هنا للبيان؛ أي: إنَّ زيداً الذي هو أفضَلُ مِن عَمْرٍو هو من تميم. ولكَ أنْ تجمعَ بينهما فتقولَ: زيدٌ أفضَلُ من عَمْرٍو مِن تميم.

٥ وقولُهُ: «حَصًى» معناه عدداً، وإنما عبَّرُوا بالحصى عن العدد؛ لأنَّ العرَبَ كانت تَعُدُّ بالحصى لكونِهَا لا تَعلَمُ الحسَابَ، فإذا عَدَّتْ واحداً جَعَلَتْ حَصَاةً، وإذا عَدَّتْ اثنين جَعَلَتْ حصاتَين، وكذلك الباقي.

وأما قولُ الشّاعر:

أَعِكْرِمَ إنْ كَانَتْ بِعَيْنَيكَ كَمْهَةٌ فَعِنْدِي لِعَيْنَيكَ الأَمَضُّ مِنَ الكُحْلِ[(١)]

١٠ فـ«مِن» فيه للبيانِ أيضاً لا الداخلةِ على المفضَّل عليه، التقديرُ: الأمضُّ الذي هو الكُحلُ.

وأمَّا قولُ الآخَرِ:

فَهُمُ الأَقْرَبُونَ مِنْ كُلِّ خَيرٍ وَهُمُ الأَبْعَدُونَ مِنْ كُلِّ ذَامِ[(٢)]

فليست «مِن» هنا التي تَدخُلُ على المفضَّل عليه، وإنما هي التي يَتعدى بها

---

(١) من الطويل، ونسبه أبو حيان في التذييل والتكميل ١٩٧/٣ (مخطوط) إلى ابن الزَّبير الأسدي، ولم أجده في ديوان شعره المطبوع. وهو في منهج السالك: ٤٠٩. ورواه أبو حيان: «كُمْنَةٌ» بدل «كُمهَةٌ»، ولعله الأصح؛ لأن الكمنة وَرَمٌ في الأجفان وأُكالٌ تحمَرُّ له العين، يقالُ: كمنت عينه تكمَنُ كُمنَةً. الصحاح (كمن)، والكَمَهُ: أن يُولد الولدُ لا يُبصر شيئاً، يقال: كمِهَ يكمَهُ كمهاً. انظر خلق الإنسان لثابت اللغوي: ١١٨. والأمضُّ: المحرِقُ، والكحلُ يمُضُّ العينَ؛ أي: يُحرِقُهَا. الصحاح (مضض).

(٢) من الخفيف، وهو للكميت بن زيد الأسدي، في هاشمياته بشرح أبي رياش القيسي ص: ٢٥، والبيت من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ١٩٧/٣، وارتشاف الضرب ٢٢١/٣، ومنهج السالك: ٤٠٩.

الفعلُ الذي ُبني منه أفعلُ التفضيل وهو قَرُبَ وبَعُدَ، تقولُ: زيدٌ قرُبَ منَ الخير وبَعُدَ منَ الشرِّ .

فإذا بَنَيتَ أفعلَ التفضيل، فإن كان بالألف واللام أتيتَ بـ(مِن) التي لتعدِّي الفعل، و لم تأتِ بـ(مِن) التي للتفضيل، فتقول: زيدٌ الأقربُ من الخير، وإن لم يكن بالألِفِ واللام فيجوزُ أن تجمعَ بين «مِن» التي للتعدية، وبين «مِن» التي للتفضيل، فتقول: زيدٌ أقرَبُ مِن عَمْرٍو مِنَ الخير .

ومما ظاهرُهُ الجمعُ بين الإضافة ومِنْ قولُ سَعدِ القَرْقَرَة[1]:

نَحْنُ بِغَرْسِ الوَدِيِّ أَعْلَمُنَا مِنَّا بِرَكْضِ الجِيَادِ في السَّدَفِ[2]

فقال: «أعلمُنا منا» فجَمَعَ بين الإضافة و«مِن»، وأوَّلوه على أنه لم يُعْتَدَّ بالإضافة إلى الضمير والتقدير: أعلَمُ منَّا[3]، والسَّدَف: بفتح السين والدال المهملتين

---

(١) شاعر جاهليٌّ ماجنٌ، من أهل هجَر، كان مضحكَ النعمان بن المنذر ملك الحيرة، وهو أخوه من الرضاعة، يُعدُّ في المستأكلين والمتطفلين، قيل له: ما رأيناك إلا وأنت تزيد شحماً، وتقطر دماً. قال: لأني آخذ ولا أعطي، وأخطئ ولا أُلام، فأنا طول الدهر مسرورٌ ضاحكٌ. أخباره في: ثمار القلوب ١٠٩، وشرح أبيات المغنى ٣٣٦/٦، وتاج العروس (سدف ـ قرقر) .

(٢) وينسب هذا البيت أيضاً إلى قيس بن الخطيم، وهو في ملحق ديوانه ص: ٢٣٦. قال البغدادي ـ رحمه الله ـ: « ولم أرَ هذا الشعر في ديوان قيس بن الخطيم، ولا يليق أن يكون له؛ لأنه فارس شجاعٌ » . والشاهد في: ضرائر الشعر: ٢٨٣، وشرح التسهيل ٥٧/٣، وارتشاف الضرب ٢٢٦/٣، ومنهج السالك ٤٠٩، والمغنى ٥٧٧، وشرح أبياته ٣٣٥/٦، والخزانة ٢١٩/٩ .

والوديُّ: النخلةُ الصغيرةُ تقلَعُ من حنب أمها، وتُغرَسُ في موضعٍ آخرَ، ويُقالُ له الجثيث. ويروى (أعلمُ منا) ولا شاهد فيها، وعليها ينكسر وزن البيت .

(٣) وأوله أبو عليٍّ الفارسي فيما نقله البغدادي في الخزانة ٢١٩/٩ على أن « نا » من « أعلمنا » تأكيد للضمير في « منا » ، ولقوة تناوله قدمه ليدلوا على شدة اتصاله » ا.هـ

/ الصُّبْحُ وإقبَالُهُ[١]، وعلى هذا أنشدَهُ الفرَّاءُ[٢]. يقول: إنَّا نحن أعلَمُ [١٠٢/ب] بالفِلاَحةِ منَّا بالغارةِ في هذا الوقت .

ومما ظاهرُه الخلُوُّ من الألف واللام والإضافة ومِن قولُهُ تعالى ـ في قراءة الحسن البصري[٣] ـ: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنَىٰ﴾[٤] بضمِّ الحاء وسكونِ السين من غير تنوين، وكذلك قراءةُ ابنِ مسعود: ﴿وَمَنْ يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْنَىٰ﴾[٥] فظاهرُه أنه تأنيثُ «أحسن» الذي للتفضيل، وجاء من غير ألفٍ ولامٍ ولا مِن ولا إضافةٍ، فالجوابُ: أنه ليس بتأنيثِ «أحسَن» وإنما هو مصدرٌ كالرُّجعى[٦]، وأمَّا قولُ أبي الغُولِ الطُّهَوِيِّ[٧]:

---

(١) هذا في لغة قيس، وفي لغة تميم هي بمعنى الظُّلْمَة، فهي من الأضداد. انظر الأضداد لابن الأنباري ص: ١١٤ .

(٢) لم أقف على هذا الإنشاد فيما اطلعت عليه من كتبه .

(٣) أبو سعيد الحسن بن يسار البصري، من سادات التابعين، توفي سنة ١١٠ هـ .

(٤) سورة البقرة: من الآية: ٨٣. وهي قراءة أُبيٍّ، ونسبها ابنُ خالويه في إعراب القراءات السبع ٨٥/١ إلى حمزة، والمشهور أن حمزة قرأها مع الكسائي ﴿حَسَنًا﴾ بفتح السين والحاء. السبعة ١٦٣ ، وانظر قراءة الحسن في الإتحاف: ٤٠١/١ .

(٥) سورة الشورى: من الآية: ٢٣. وهي قراءة عبد الوارث عن أبي عمرو، ولم أجد من نسبها إلى ابن مسعود. وانظر القراءة في: الكشاف ٤٠٣/٣، والبحر المحيط ٥١٦/٧ .

(٦) قال ابنُ خالويه في إعراب القراءات السبع ٨٤/١: «قال البصريون: هذا غلطٌ؛ لأن الاسم الذي على (فُعْلَى) لا يجوز إلا بالألف واللام مثل: الصغرى والكبرى» .

(٧) شاعرٌ إسلامي في الدولة المروانية، وهو من قوم من بني طُهية يقال لهم: بنوعبد شمس بن أبي سُود، يكنى أبا البلاد، وسمي أبا الغول؛ لأنه فيما زعم رأى غولاً فقتلها، وله في ذلك خبر وشعر. قال البغدادي ـ رحمه الله ـ: «وأما الطهوي فلم أقف على كونه إسلامياً أو جاهلياً»، وعلّق العلامة الميمني ـ رحمه الله ـ في حاشية اللآلي على هذا بقوله: «وهذا عجبٌ، فإنه هو ناقلٌ شعرٍ له في هجو حماد» . انظر أخباره في: المؤتلف والمختلف ص: ١٦٣، وشرح الحماسة للتبريزي ١٤/١-١٥، واللآلي ٥٧٩/١-٥٨٠، والخزانة ٤٣٨/٦-٤٤٠ .
ونقل البغدادي أن ابن قتيبة نسب القصيدة التي منها الشاهد إلى أبي الغول النهشلي (عِلباء بن جوشن)، والنهشلي هذا هو غير أبي الغول الطُّهوي .

وَلاَ يُجْزَوْنَ مِنْ حَسَنٍ بِسُوْءَى وَلاَ يُجْزَوْنَ مِـنْ غِـلَـظٍ بِلِينِ[(١)]

على رواية «بِسُوْءَى» على وَزْن فُعْلَى، فظاهرُهُ أنه تأنيثُ «أَسْوَأ» وجاء خالياً من الألِفِ واللام والإضافة ومِن، فالجوابُ: أنه أيضاً مصـدرٌ لا صفـةٌ. وأمَّـا قـولُ العجَّاج[(٢)]:

يَـومَ تَرَى النُّفُوسُ مَا أَعَدَّتِ

فِي سَعْيِ دُنْيَا طَالَمَا قَدْ مُدَّتِ[(٣)]

وقولُ النَّهْشَلِيِّ[(٤)]:

وَإِنْ دَعَوتِ إِلى جُلَّى وَمَكْرُمَةٍ يَوماً سَرَاةَ كِرَامِ النَّاسِ فَادْعِينَا[(٥)]

---

(١) البيت من الوافر، وهو في الحماسة ٦٢/١، وشرحها للمرزوقي ٤٠/١، وشرحها للتبريزي ١٦/١، والمفصل ٢٨١، وشرحه للخوارزمي ١٣٢/٣، وشرحه لابن يعيش ١٠٠/٦، والخزانة ٣١٤/٨ . ويروى: «بسَيِّءٍ» ولا شاهد فيها .

(٢) أبو الشعثاء عبد الله بن رؤبة السعدي التميمي ، راجز مخضرم، أدرك الإسلام. وسمي بالعجاج لقوله:

حَتَّى يَعِجَّ عِندَهَا مَن عَجْعَجَا

أخباره في: طبقات فحول الشعراء ٧٣٧/٢، والشعر والشعراء ٥٩١/٢، والإصابة ٩١/٥، والخزانة ٨٩/١ .

(٣) في ديوانه ص: ٢٦٧، والشاهد في: معاني الأخفش ١٣٥/١، وتكملة الإيضاح ٣٠٥، وإيضاح شواهده ٥٢١/١، وشرح المفصل ١٠٠/٦، وشرح التسهيل ٦٤/٣، وارتشاف الضرب ٢٣٣/٣، والخزانة ٢٩٦/٨، ٣١٦ .

(٤) هو بَشَامةُ بنُ حَزَنٍ النَّهْشَلِيُّ، من نهشل بن دارم. قال البغدادي ـ رحمه الله ـ: «ولم أرَ له ترجمة، وليس له ذكر في ترجمة الأنساب، والظاهر أنه إسلاميٌّ» وانظر المؤتلف والمختلف ص: ٦٦، والمبهج ص: ٤٧.

(٥) من البسيط، والبيت من قصيدة نُسِبَت إلى النهشلي وإلى المرقش الأكبر، وهي في شعره ص: ٥٩٥ (ضمن ديوان بني بكر في الجاهلية)، وإلى غيرهما، قال البغدادي: «وهذه الأبيات قد اختلف في قائلها، والصحيح أنها لبَشَامةَ بن حَزَنٍ النهشلي» الخزانة ٣١١/٨، ونقل التبريزي في شرح الحماسة ٥٥/١ عن ابن الأعرابي قولَه: إنَّ القصيدة للمرقش الأكبر.

فـ«دنيا» تأنيثُ أدنى، و«جُلّى» تأنيثُ أَجَلّ، وإنما جاءتا مجرَّدتَين من الألِفِ واللام والإضافةِ [ومِن](١) لكونهما استُعْمِلاَ استعمالَ الأسماء، وتُنوسِيَت فيهما الصفةُ فكأنَّ «دنيا» اسمٌ لهذه الدار، و«جُلّى» اسمٌ للحرب، جازَ فيهما الخلوُّ من الألِفِ واللام والإضافةِ ومِن، وقد قيلَ(٢): إنَّ «جُلّى» مصدرٌ. وأمَّا قولُ ابنِ هانئٍ(٣):

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ(٤)

فمنهم مَن خَطَّأَهُ(٥) في الإتيان بـ«كُبرى» و«صُغرى» من غير ألِفٍ ولامٍ ولا إضافةٍ ولا مِن، / وإنما خُطِّئَ ولم يُؤَوَّل؛ لأنه ليس بعربيٍّ، ومنهم من أوَّلَهُ، [١٠٣/أ] فقيلَ(٦): جاز ذلك لكونهما من الصفات المستعمَلَةِ استعمالَ الأسماء؛ لكثرة ما يجريان على غيرِ موصوفٍ ظاهرٍ فيهما «كالأجرع» و«الأبطح»، فلذلك جاءا

والشاهد هو ثاني أبيات هذه القصيدة، ومطلعها:

إِنَّا مُحَيُّوكِ يَا سَلْمَى فَحَيِّينَا وَإِنْ سَقَيتِ كِرَامَ النَّاسِ فَاسْقِينَا

والقصيدة في المفضليات ص: ٤٣٠، والحماسة ٧٧/١. وانظر الشاهد في: شرح المفصل ١٠١/٦، وشرح التسهيل ٦٤/٣، وارتشاف الضرب ٢٣٣/٣، والمساعد ١٨٤/٢، والخزانة ٣٠١/٨. والسَّراة: بالفتح اسمٌ مفردٌ بمعنى الرئيس، وقيل: اسمُ جمع، وقيل: جمعُ سَرِيٍّ وهو الشريف. (الخزانة).

(١) ساقطٌ من الأصل.

(٢) قاله ابن يعيش في شرح المفصل ١٠٢/٦.

(٣) أبو نُوَاس، شاعر عباسيٌّ مطبوع، كان ماجناً، توفي سنة ١٩٨ هـ. أخباره في: الشعر والشعراء ٧٩٦/٢، وتاريخ بغداد ٤٣٦/٧، والخزانة ٣٤٧/١. وأبو نُواس لا يُستشهَدُ بشعره، وإنما أورد المؤلف رحمه الله هذا البيت هنا للوقوف على اختلاف العلماء في (صغرى) و (كبرى) خاليتين من الألف واللام والإضافة ومن.

(٤) ديوانه ص: ٧٢. وانظر: المفصل ٢٨١، وشرحه ١٠٢/٦، وشرح الجمل ٤٨٧/١، ٢١٠/٢، وشرح التسهيل ٦١/٣، ومنهج السالك ٤١٢، والمغني ٤٩٨، وشرح أبياته ١٧٤/٦، والتصريح ١٠٢/٢، والخزانة ٣١٥/٨.

(٥) انظر: المفصل: ٢٨١، والمغني: ٤٩٧ - ٤٩٨، وشرح أبياته ١٧٤/٦.

(٦) شرح المفصل ١٠٣/٦، والخزانة ٣١٦/٨.

نكرتَين، وقيل[1]: لم يُرَدْ بهما التفضيلُ بل معنى فاعِل، كأنه قال: كأنَّ صغيرةً وكبيرةً، وقيل[2]: هما مُضافان إلى «فَوَاقع» ومِن زائدةٌ في الواجب على مذهب الأخفش[3] التقدير: كأنَّ صُغرى وكُبرى فَوَاقِعِهَا، والفَوَاقِعُ: جمعُ فاقِعَة، وهي النُّفّاخاتُ التي تكون على وجه الماء. يَصِفُ خَمْراً وما عليها من الحَبَب، شَبَّهَ الحَبَبَ بالدُّرِّ واللُّؤلُؤِ، والخمْرَ تحتَهُ بأرضٍ من ذَهَبٍ . قيل[4]: وهو من أحسن تشبيهاته . قلتُ: كدَّرَ عليه صَفْوَ البيتِ لفظُ «الفَوَاقِع» .

وقد تكلَّمْنَا على التقسيم، فلنتكلَّمْ على الأقسام فنقولُ:

أما القسم الأول: وهو المحلى بالألف واللام فالكلامُ عليه من وجهَين:

الأول: أنَّ الألِفَ واللامَ فيه للعَهْدِ، وإنما كانت للعَهْدِ؛ لأنَّ المقصودَ من أفعلِ التفضيل الإعلامُ بزيادة الفَضلِ على غيرِه، وذلك معروفٌ مع «مِن» في قولك: زيدٌ أفضلُ مِن عَمْرٍو، ومع الإضافة في قولك: زيدٌ أفضلُ القوم؛ لأنَّ المفضَّلَ عليه مذكورٌ، وأمَّا مع الألِفِ واللام فليس في اللفظ ذِكْرُ المفضَّلِ عليه، فجعَلُوا الألِفَ واللامَ للعهد إحالَةً على رجُلٍ معهُودٍ بالفضل على شَخْصٍ معروف، فإذا قلتَ: مررتُ بزيدٍ الأفضلِ، فمعناه: مررْتُ بزيدٍ المعهودِ فضلُهُ على مَن يُعلَم .

---

(١) شرح المفصل ١٠٣/٦، وشرح التسهيل ٦١/٣، والمغني ٤٩٨ .

(٢) قال ابنُ جني - رحمه الله تعالى - في الخاطريات ٦٦: «أراد صغرى فواقعها وكبرى فواقعها، فوكّدَ الإضافة بمن، ألا ترى أن فُعلى أفعل لا تستعمل إلا نكرة. وهذا يدفع عنه قولَ من تعقبه في بيته هذا» . وقد ردَّ ابنُ هشام - رحمه الله - هذا القول بقوله: «يردُّهُ أنَّ الصحيحَ أنَّ (من) لا تُقحمُ في الإيجاب ولا مع تعريف المجرور» انظر المغني ٤٩٨، والخزانة ٣١٧/٨ .

(٣) انظر معاني القرآن ١٠٥/١ .

(٤) شرح المفصل ١٠٣/٦ .

الوجه الثاني: أن يجريَ على ما قبلَه في الإفراد والتثنية / والجمع والتذكـير [١٠٣/ب] والتأنيث، وسببُ ذلك أنه لما دخلَتْهُ الألفُ واللامُ، بَعُدَ عن الفعل، فلم يَجْرِ مَجْرَاه في كونه يَلزَمُ الإفرادَ على أي حال كانَ فاعلُهُ، فأُجْرِيَ مُجْرَى اسم الفاعل، تقولُ: زيدٌ الأفضلُ، كما تقولُ: زيدٌ الفاضلُ، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضَلُون أو الأفاضل، وهندٌ الفُضلَى، كما تقولُ: هندٌ الفاضلةُ، والهندان الفُضْلَيَان، والهنداتُ الفُضْلَيَاتُ أو الفُضَلُ .

القسم الثاني: المضاف :

ولا يخلو أفعلُ التفضيل أن يُضَافَ إلى نكرة أو إلى معرفة؛ فإن أُضيفَ إلى نكرة فلا تخلُو أن تكونَ جامِدَةً أو مشتقَّةً، فإن كانت جامدةً فلا تخلُو أن تكونَ من جنسِ الموصوفِ بأفعلِ التفضيل أو من غير جنسِهِ؛ فإن كانت من جنسِهِ فلا تخلُو أن تكونَ غيرَ موصوفةٍ أو موصوفةً؛ فإن كانت غيرَ موصوفة لَزِمَ في أفعلِ التفضيل الإفرادُ والتذكيرُ، وفي النكرةِ المضافِ إليها أفعلُ المطابَقَةُ للموصوف بأفعلَ في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، وامتَنَعَ نَصبُهَا، فتقولُ: زيدٌ أفضَلُ رَجُلٍ، والزيدان أفضَلُ رجُلَين، والزيدون أفضلُ رجال، وهندٌ أفضلُ امرأة، والهندان أفضلُ امرأتَين، والهنودُ أفضَلُ نساء، فتُفرِدُ «أفعلَ» ، وتُذكِّرُ على كلِّ حالٍ بالحمْل على الفعل، وتُطابِقُ بين المضاف [إليه][1] والموصوف بـ«أفعل» ولا تنصِبُ كما مثَّلْنَا، فلا يجوزُ أن تقولَ: الزيدان أفضلُ رجلٍ؛ لعدم المطابقة في التثنية بين المضاف [إليه] والموصوف، ولا زيدٌ أفضلُ امرأة؛لعدم المطابقة في التذكير بين المضاف [إليه] والموصوف، ولا زيدٌ أفضلُ رجلاً بالنصب؛ لأنَّ النصبَ / لا [١٠٤/أ]

(١) سقط من الأصل، ومثله في الموضعين التاليين .

يكونُ إلا إذا كان الاسمُ بعد أفعلِ التفضيلِ من غير جنسِ الموصوفِ على ما يأتي، ولا تقولُ: الزيدان أفضلا رجُلَين؛ لعدم الإفراد في أفعلَ، ولا هندٌ فُضلَى امرأةٍ؛ لعدم تذكير أفعل، فقس على ذلك.

والمعنى في الإفراد: أنه أفضلُ من كل رجُلٍ قِيسَ فضلُهُ بفضلِهِ، والمعنى في التثنية: أنهما أفضلُ من كل رجلَين قِيسَ فضلُهُمَا بفضلِهِمَا، والمعنى في الجمع: أنهم أفضلُ من كلِّ رجالٍ قِيسَ فضلُهُم بفضلِهِم، فظَهَرَ لك من هذا أنَّ الأصلَ كان في هذه الإضافةِ أن تقولَ: زيدٌ أفضلُ من كل رجُلٍ، ثم حُذِفَ «من» و«كل» وأُضيفَ «أفعلُ» إلى ما كان «كلٌّ» مضافاً إليه فقيلَ: أفضلُ رجُلٍ، وكذلك في التثنية والجمع.

فإن كانت النكرةُ المضافةُ إليها أفعلُ التفضيل موصوفةً، فلا تخلو أن تُوصَفَ بفعلٍ أو بظرْفٍ، فإنْ وُصفَت بفِعلٍ فالحُكمُ فيه عند الجمهور ما تَقدَّم[1]، وذهبَ الفرَّاءُ[2] أنه إذا وُصفت النكرةُ بالفعل، لم يلزَمْ إفرادُ أفعلِ التفضيل ولا تذكيرُهُ، بل يجوزُ أن يجريَ على ما قبلَه فتقولُ: زيدٌ أفضلُ رجُلٍ يزورُنا، وهندٌ فُضلَى امرأةٍ تزورُنَا، والزيدان أفضلا رجُلَين يزورانِنَا، والهندان فُضْلَيَا امرأتَين تزورَانِنَا، وكذلك في الجمع، وأجازَ أيضاً في النكرة الموصوفة بالفعل أن لا تطابقَ الموصوفَ بأفعلَ في الإفراد فتقولُ: زيدٌ أفضلُ رجُلَين يزُورانِنَا، وهندٌ فُضلَى امرأتَين تزُورانِنَا، وأجازَ أيضاً في الضمير الذي في الفعل الواقعِ صفةً للنكرة أن يكونَ مطابقاً للنكرة

---

(١) وهو إلزام أفعل التفضيل الإفرادَ والتذكير، والنكرةِ المضافِ إليها أفعل المطابقةَ للموصوف بأفعل في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث .

(٢) انظر ارتشاف الضرب ٢٢٢/٣، ومنهج السالك: ٤١٠ .

الموصوفة بالفعل في التثنية والجمع، وأن لايطابقَ، فيجوزُ / عندَه أن تقولَ: [١٠٤/ب] مررْتُ برجلَين خيرِ رجُلَين يكونان ويكونُ[1]، ففي الأوَّلِ طابَقَ، وفي الثاني لم يطابِقْ، وإنما أجازَ عدَمَ المطابقة في مثل هذا؛ لأنَّ الصفةَ عنده كالصلة، والموصوفَ كالموصول، فالرجلان عنده بمنزلة «مَن» إذا كان المرادُ بها التثنيةُ، فكما يُعادُ الضميرُ مُفرَداً على «مَن» باعتبار لفظها ومثنًّى باعتبار معناها، فكذلك هنا .

فإن كانت النكرةُ موصوفةً بالظَّرْفِ، فالحُكْمُ كمَا تَقَدَّمَ، إلا أنَّ بعضَهم[2] زادَ فقال: إذا عطفْتَ على أفعلِ التفضيل في مثل هذا أفعلَ تفضيلٍ آخرَ مضافاً إلى ضمير النكرة المفرَدَة، تعيَّنَ أن يكونَ الضميرُ ضميرَ جمع فتقولُ: مررْتُ بأعقلِ رجُلٍ عندَكم وأنبلِهِم، وهذا أعقَلُ رجُلٍ ثَمَّ وأنبلُهُم، وقيل[3]: يجوزُ في مثل هذا الإفرادُ والجمعُ فتقولُ: أنبلِهِ وأنبلِهِم .

فإن كانت النكرةُ من غير جنس الموصوف، فالذي عليه جمهورُ النحويين امتناعُ الإضافة، وتعيينُ النصب، تقول: زيدٌ أوسَعُ داراً، وأعظمُ جاهاً، وأصدقُ قيلاً، وأملَحُ وجهاً، لأنَّكَ لو أتيتَ بـ«مِن» المصاحبةِ لأفعلَ لكان منصوباً، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللهِ قِيلاً﴾[4] فكذلك إذا كانت «مِن» مقدَّرةً. وزعَمَ الفرَّاءُ وهشامٌ[5] أنه يجوزُ في النكرة هنا الجرُّ والنصبُ، تقول: أخوك أوسَعُ داراً بالنصب، ودارٍ بالجر، ويلزَمُ في النكرة الإفرادُ؛ لأنه تمييزٌ .

---

(١) انظر ارتشاف الضرب ٢٢٢/٣ . ويراجع معاني القرآن ٣٢/١-٣٣ .

(٢) وهو ابن الحصَّار كما في ارتشاف الضرب ٢٢٤/٣ (وهو فيه محرَّفٌ)، وابن الحصَّار هو أبو الحسن علي بن محمد بن محمد الأنصاري الأندلسي المتوفَّى سنة ٦١١هـ، أخباره في التكملة لوفيات النقلة للمنذري ٣٠٩/٢ .

(٣) وهذا قول دُرَيود كما في الارتشاف ٢٢٤/٣ .

(٤) سورة النساء: من الآية: ١٢٢ .

(٥) انظر التذييل والتكميل ٢٠٠/٣، ومنهج السالك ٤١٠ .

فإن كانت النكرةُ المضافُ إليها أفعَلُ التفضيـل مشتقّةً، جَرَرْتَها إذا أردْتَ بالصفة نفسَ الموصوف، كقولك: زيدٌ أحسَنُ فارسٍ، أي: أحسَنُ مَن اتصَفَ بالفروسيَّةِ، / وجازَ فيها النصبُ على الحال إذا أردْتَ أنَّ التفضيلَ واقعٌ في هـذه [١٠٥/أ] الحال كقولك: زيدٌ أحسَنُ فارساً، أي: أحسَنُ في حال فروسيَّتِهِ، والحُكْمُ ماتقَدَّمَ في الجامِدِ من إفراد أفعَلَ، ومطابقةِ النكرةِ للموصوفِ بأفعلَ تقول: زيدٌ أفضَلُ عالِمٍ، والزيدان أفضَلُ عالِمَين، والزيدون أفضَلُ عالِمِين، وهندٌ أفضَلُ ناسِكَةٍ، والهندان أفضَلُ ناسِكَتَين، والهنودُ أفضَلُ ناسِكاتٍ .

وزعمَ ابنُ مالكٍ[1] أنه يجوزُ إفرادُ النكرة المشتقة مع كونِ ما قبلَ أفعلِ التفضيلِ مجموعاً، ويلزمُهُ ذلك مع كونِ ما قبلَ أفعلِ التفضيل مثنًى، واستدلَّ على الإفراد مع ما تقدَّم بقوله تعالى: ﴿ وَلاَ تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِه ﴾[2] فـ«كافرٍ» مفردٌ مع أن الضمير في «تكونوا»[3] جمعاً، وأوَّلَ بعضُهُم الآيةَ على حذف موصوف[4] التقدير: ولا تكونوا أوَّلَ فريقٍ كافرٍ به، فتكونُ النكرةُ المضافَةُ قد طابَقَت ما قبلَ أفعَلَ؛ لأنَّ الفريقَ اسمُ جمْعٍ، قال ابنُ مالك: وقد جمعَ الشَّاعرُ بين الإفراد والمطابَقة في قوله:

وَإِذَا هُمُ طَعِمُوا فَأَلأَمُ طَاعِمٍ وَإِذَا هُمُ جَاعُوا فَشَـرُّ جِيَاعِ[5]

---

(١) شرح التسهيل ٦٢/٣، وقال به ابنُ عطية ـ رحمه الله ـ في المحرر الوجيز ٢٧٠/١ .

(٢) سورة البقرة: من الآية: ٤١ .

(٣) في الأصل: «كونوا» .

(٤) وهذا تأويل البصريين، وللأخفش ـ رحمه الله ـ تأويلٌ آخرُ، قال: معناهُ أولُ مَن كفر به. انظر معاني القرآن للزجاج ١٢٣/١، والمحرر الوجيز ٢٧١/١، والتبيان ٥٨/١، والبحر المحيط ١٧٧/١، وارتشاف الضرب ٢٢٣/٣ .

(٥) البيت من الكامل، وهو أحد ثلاثة أبيات رواها أبو زيد في النوادر: ٤٣٤، ونسبها لرجل جاهلي، والشاهد في: معاني القرآن للفراء ٣٣/١، والاشتقاق: ٤١٧، وشرح التسهيل ٦٢/٣، وارتشاف الضرب ٢٢٣/٣، والمساعد ١٨١/٢ .

فأفردَ « طاعماً » مع أنَّ ما قبلَ أفعلَ جمعٌ، فلم يُطَابِقْ، وجمعَ « جياعاً » فطَابَقَ، وهو الكثيرُ، وما أَوَّلُوا به الآية يجوزُ أن يُؤَوَّلَ به هذا البيتُ، فيكون التقدير: أَلأَمُ فريقٍ طاعِمٍ.

وأمَّا قولُهُ تعالى: ﴿ ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ ﴾(١) فلا حجَّةَ فيه على عدم المطابَقَة؛ لأن الهاءَ في «رَدَدْنَاهُ» عائدةٌ إلى الإنسان، وهو اسمُ جنسٍ، فالمرادُ به العمومُ، دليلُه: الاستثناءُ منه، فالآيةُ إذن كقولك: إلا ناسٌ أسفَلَ سافلين، وكان الأصلُ: أسفَلَ / سافِلٍ مراعاةً للفظ الإنسان؛ لأنَّه مفرَدٌ، لكن حُمِلَ على المعنى [١٠٥/ب] مراعاةً لاتفاق الفواصل.

والضميرُ الذي يَعُودُ إلى النكرة المضافةِ إليها أفعلُ يكونُ مفرَداً على كلِّ حالٍ تقولُ: هذا أفضلُ رجلٍ وأعقلُهُ، وأفضلُ رجلَين وأعقلُهُ، وأفضلُ رجالٍ وأعقلُهُ، وهندٌ أكرمُ امرأةٍ وأعقلُهُ، وأكرمُ امرأَتَين وأعقلُهُ، وأكرمُ نساءٍ وأعقلُهُ، وإنما أُفرِدَ الضميرُ مطلَقاً على معنى مَن ذُكِرَ، و«مَنْ» يَعودُ عليها الضميرُ مطلَقاً.

فإن كان أفعلُ التفضيل مضافاً إلى معرفةٍ فالكلام فيه من وجهين:

الأوَّلُ: في استعماله، وله استعمالان:

أحدُهما: استعمالُهُ مفرَداً مذكَّراً على كل حالٍ نحو: زيدٌ أحسنُ الناس، وهندٌ أحسنُ الناس، والزيدان أحسنُ الناس، والهندان أحسنُ الناس، والزيدون أحسنُ الناس، والهنداتُ أحسنُ الناس، ومنه قولُه تعالى: ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ ﴾(٢) فأفرَدَ «أحْرَصَ» مع أنَّ ما قبلَه جماعةٌ، قال الشاعرُ:

---

(١) سورة التين: الآية: ٥ .

(٢) سورة البقرة: من الآية: ٩٦ .

وميَّةُ أَحْسَنُ الثَّقَلَينِ جيداً وَسَالِفَةً وَأَحْسَنُهُ قَذَالاَ[1]

فذكَّر «أَحْسَنُ» مع تأنيث ما قبلَه، وقال جرير:

يَصْرَعْنَ ذَا اللُّبِّ حَتَّى لاَ حِرَاكَ بِهِ وَهُنَّ أَضْعَفُ خَلْقِ اللهِ أَرْكَانَا[2]

فأفرَدَ «أضعَفُ» وذكَّرَهُ مع أنَّ ما قبلَه جماعةٌ مؤنثٌ، قال أبو بكرِ بنُ

٥ الأنباري[3]: هذا الاستعمالُ أفصحُ، وهو المُؤْثَرُعن العرَب .

الثاني من الاستعمالين: أن يكونَ مطابقاً لما قبلَه فتقولُ: زيدٌ أحسنُ الناس، والزيدان أحسَنَا الناس، والزيدون أحاسِنُ الناس، قال الله تعالى: / ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾[4] فجمَعَ «أكابر» ليطابقَ المجعولين في كل [١٠٦/أ] قرية، وقال تعالى: ﴿وَمَا نَرَىٰكَ اتَّبَعَكَ إِلاَّ الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا﴾[5] فجمَعَ «أراذلنا»

١٠ ليُطابقَ «الذين»، قال أبو منصورٍ الجواليقي[6]: وهذا الاستعمالُ أفصحُ من الاستعمال الأوَّل .

---

(١) البيت من الوافر، وهو لذي الرمة في ديوانه: ١٥٢١/٣، وفيه «خداً» بدل «جيداً»، والشاهد في الخصائص ٤١٩/٢، وشرح المفصل ٩٦/٦، وشرح التسهيل ١٢٨/١، ورصف المباني ٢٤٤، وارتشاف الضرب ٢٢٤/٣. والقَذالُ: أعلى كل شيءٍ، وهو ما بين الأذن والنُقْرة، وهما قذالان. (الديوان) .

(٢) من البسيط، وهو في ديوان جرير ١٦٣/١، وروايته: «حتى لا صراع به»، من قصيدة طويلة في هجاء الأخطل مرَّ بنا بعضُ أبياتها سابقاً.
والشاهد في: ارتشاف الضرب ٢٢٢/٣، والتذييل والتكميل ١٩٩/٣ .

(٣) محمد بن القاسم، من أعلم أهل زمانه باللغة والأدب، توفي سنة ٣٢٨ هـ . وانظر قولَه في: التذييل والتكميل ١٩٨/٣، وارتشاف الضرب ٢٢٥/٣، والمساعد ١٧٧/٢، والهمع ١١٢/٥ .

(٤) سورة الأنعام: من الآية: ١٢٣ .

(٥) سورة هود: من الآية: ٢٧ .

(٦) يَرُدُّ على أبي العباس ثعلب الذي قال في الفصيح: ٢٦٠: «فاخترنا أفصحهنَّ»، فقال الجواليقي: «وكان الأولى أن يقول: فصحاهنَّ؛ لأنه الأفصح كما شرط ثعلب في كتابه...» انظر الرد على الزجاج في مسائل أخذها على ثعلب للجواليقي: ٤٢، وهو منقولٌ في ارتشاف الضرب ٢٢٥/٣، والمساعد ١٧٧/٢.

قلتُ: وكلاهُمَا فصيحٌ، فقد اجتمعا في كلام أفصَحِ الفصَحَاء، قال النبيُّ ﷺ: «ألاَ أُخْبِرُكُمْ بِأَحِبِّكُمْ إليَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجَالِسَ يَومَ القِيَامَةِ، أَحَاسِنُكُمْ أَخلاقاً، المُوَطَّؤُونَ أَكْنَافاً، الَّذِينَ يَأْلَفُونَ وَيُؤْلَفُونَ، ألاَ أُخْبِرُكُمْ بِأَبْغَضِكُمْ إليَّ وَأَبْعَدِكُمْ مِنِّي مَجَالِسَ يَومَ القِيَامَةِ، أَسَاوِئُكُمْ أَخلاقاً، الثَّرْثَارُونَ المتَفَيهِقُونَ[1]» فأفرَدَ «أحبِّكُم» و«أقرَبِكُم» و«أبغَضِكُم» و«أبعَدِكُم» وجمعَ «أحاسِنُكُم» و«أساوِئُكُم»، والموَطَّأُ الكَنَفِ: اللَّيِّنُ الكلام، والثَّرْثَارُ: الكثيرُ الكلام، والمتَفَيْهِقُ: الذي يملأُ أشداقَهُ بالكلام .

قلتُ: وهذان الاستعمالان مبنيَّان على قُرْبِ أفعَلَ المضافِ من الفعلِ وبُعْدِهِ، فمَنْ لَحَظَ أنَّ هذه الإضافةَ على معنى التَّجرُّد عن الألِفِ واللام و«مِن» رآه قريباً من الفعل فأفرَدَ، إذ الفعلُ لا يُثَنى ولا يُجمَعُ، ولا يكونُ إلا على حالةٍ واحدةٍ، ومن لَحَظَ في الإضافة معنًى ما فيه الألِفُ واللامُ، رآه بعيداً عن الفعل، فاستعملَهُ مطابقاً كما يُستَعْمَلُ اسمُ الفاعِلِ .

وادَّعى ابنُ السَّرَّاجِ[2] أنَّ أفعلَ التفضيل إذا أُضيفَ إلى معرِفَةٍ، يَلزَمُ إفرادُه على كلِّ حالٍ، وما تلوناه من الآيِ الكريمةِ ونَصَصْنَاه من الحديثِ النبوي يَرُدُّ عليه.

والضميرُ العائدُ على هذا المضاف قيل: يكونُ مطابقاً فتقولُ: زيدٌ[3] أحسنُ

(١) روا الترمذي في سننه (في كتاب البر والصلة) برقم: (١٩٤١) مع اختلاف في اللفظ، قال: وهذا حديث حسن غريب. وهو أيضاً في مسند الإمام أحمد برقم: (٨٤٦٦، ١٧٠٦٦، ١٧٠٧٧) . وانظر النهاية لابن الأثير ٢٠١/٥، وعقود الزبرجد ١٠٢/٢، والحديث النبوي في النحو العربي: ٢٥٣ .

(٢) الأصول ٦/٢ .

(٣) في الأصل: «زيداً» .

الناسِ وأجملُهُ / وأحسنُ الرجال وأجملُهُم، وقيل: يجوزُ أن يكونَ مفـرَداً فتقـولُ: [١٠٦/ب] زيدٌ أحسنُ الرجال وأجملُهُ(١).

الوجه الثاني: في نسبة أفعَلَ من المضاف إليه، فمذهبُ البصريين أنه يَتَعَيَّنُ أن يكونَ بعضَ ما يُضافُ إليه، ومذهـبُ الكوفيـين أن ذلـك لا يَـلزَمُ(٢)، فـإذا قلـتَ: يوسُفُ أحسَنُ إخوتِهِ(٣)، لم يَجُزْ عند البصريين؛ لأنَّ يوسُـفَ ليـس بعـضَ إخوتِـهِ، بدليل أنَّ إخوةَ يوسُفَ لا يَدخُلُ فيهم يوسُـفُ، وبدليـل أنَّ إضـافتَهُم إلى ضمـيرِهِ، فلو كان بعضَهم لما جازَ إضافتُهُم إلى ضميرِهِ؛ لِمَا يَلزَمُ منه مـن إضافـةِ الشـيء إلى نفسِهِ؛ لكونِـهِ داخـلاً في جملتهـم، والضمـيرُ ضمـيرُهُ، فيَـلزَمُ أن يكـونَ مُضافـاً إلى ضميره، ويجوزُ على مذهب الكوفيـين إذ لا يشـترطون أن يكـونَ أفعَـلُ بعـضَ مـا يُضافُ إليه، فلو قلتَ: يوسُفُ أفضَلُ الإخوة، جازَ عندَ الجميع؛ لخلُوِّه من الإضافة إلى الضمير التي تُوجِبُ إضافةَ الشيءِ إلى نَفْسِهِ(٤).

ثمَّ إنَّ الإضافةَ عند الكوفيين على تقديرَين:

أحدهما: أن تكون «مِن» مقدَّرَةً.

والثاني: أن لا تُقَدَّرَ.

فإذا كان أفعلُ التفضيل ليس بعضَ ما يُضافُ إليه، قدَّروه بِمِن مثـل: يوسُـفُ أحسَنُ إخوته، أي أحسَنُ مِن إخوته، وإذا كان بعضَ ما يُضـافُ إليـه، لم يقـدِّرُوه بِمِن نحو: زيدٌ أفضَلُ الناس، لأنهم لو قدَّرُوا هنا «مِـن» لَـزِمَ منـه إضافـةُ الشـيء إلى نَفْسِهِ، إذ يكونُ التقديرُ: زيدٌ أحسَنُ من الناس، وهو أحدٌ منهم، فيكونُ قد فضَّلَتَـهُ على نَفْسِهِ في الجملة .

(١) جعله سيبويه قبيحاً. انظر الكتاب ١/٨٠ .

(٢) انظر ارتشاف الضرب ٣/٢٢٦ .

(٣) انظر الخصائص ٣/٣٣٣ .

(٤) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/٥٠ .

وقال بعضُهُم: يجوزُ أن تقدِّرَ «مِن» مع كون أفعَلَ بعضَ ما يُضافُ إليه، فتقولُ: زيدٌ أحسَنُ / الناس، على معنى أحسَنُ من الناس، قال: ولا يَلزَمُ منه أن [١٠٧/أ] يكونَ مفضَّلاً على نَفْسِهِ؛ لأنه إنما قلنا بدخُوله فيهم باعتبار الشَّرِكة معهم في أصل الفَضل، وهو خَارِجٌ عنهم باعتبار تفضيلِهِ عليهم، فالوجهُ الذي ذُكِرَ به معهم غيرُ الوجه الذي فُضِّلَ به عليهم .

وهنا تنبيهات:

الأول: أنَّ هذا الخلافَ المتقدمَ إنما هو إذا كان أفعلُ التفضيل على أصله من الزيادة في الفضل على ما أُضيفَ إليه، أمَّا لو جُرِّدَ من الزيادة وأُريدَ به معنى فاعل، فإنه تجوزُ الإضافةُ باتفاقٍ، سواءٌ كان بعضَ ما يُضافُ إليه أم لا؛ وسببُ ذلك أن موجِبَ التفضيل على نفسِهِ قد ذَهَبَ لذهاب معنى التفضيل، فيجوز على هذا أن تقولَ: زيدٌ أفضلُ الناس، أي: الفاضلُ فيهم والمشهورُ بالفضل من بينهم، وتقول: يوسُفُ أجملُ إخوتِهِ، أي الجاملُ فيهم المشهورُ بالجمال من بينهم، وعليه يُحمَلُ قولُ الوليد بنِ عبد الملك ـ وقد أنشدَه نُصَيبٌ[1] شعراً فاستحسنَه فقال له ـ: أنت أشعَرُ أهل جِلدَتِكَ، أي أنت شاعرُ السُّودان، ولم يُرِد التفضيلَ؛ لأن السُّودانَ لم يكونُوا كلُّهم شعراءَ، فيكونُ نُصَيبٌ أشعرَ منهم .

(١) هو نُصَيب بن رباح مولى عبد العزيز بن مروان، شاعرٌ إسلاميٌّ من شعراء بني مروان، كان عفيفاً فصيحاً مقدَّماً في النسيب والمديح. أخباره في: طبقات فحول الشعراء ٦٧٥/٢، والشعر والشعراء ٤١٠/١، والأغاني ٣٢٤/١، وشرح أبيات المغني ٢٧٤/٢ .
وتنسب هذه المقولة إلى سليمان بن عبد الملك، وإلى جرير الشاعر. انظر طبقات فحول الشعراء ٦٧٥/٢، والتذييل والتكميل ١٩٩/٣، وشرح أبيات المغني ٢٧٦/٢ .

ومثلُه قولهم: «النَّاقِصُ والأَشَجُّ أَعْدَلاَ بَنِي أُمَيَّةَ[1]»، أي: العادلان المشهوران بالعدل من بينهم؛ لا أنَّ بني أُميَّةَ كانوا كلُّهُم عُدُولاً وهمَا أكثرا عَدْلٍ منهم، والنَّاقصُ هو يزيدُ بنُ الوليد بنِ عبدالملك، لُقِّبَ بذلك لأنه نَقَصَ حقَّ مَن كان يأخذُ من بيتِ المالِ أكثرَ مما له في الشَّرْعِ، والأَشَجُّ: هو عمرُ بنُ عبدالعزيز بنِ مروانَ، لُقِّبُ بِذَلك / لشَجَّةٍ كانت برأسه . [١٠٧/ب]

التنبيه الثاني: اتفقوا أن أفعلَ التفضيل لا يُضاف إلا لما يَصلُحُ أن يكون بعضَهُ قبلَ الإضافة[2]، وإنما خلافُهُم فيما بعدَ الإضافة[3]، فتقولُ: زيدٌ أحسَنُ الناس؛ لأنه يصلُحُ أن تقولَ قبلَ الإضافة: زيدٌ مِن الناس، ولا تقول: زيدٌ أحسنُ الياقوت، لأنه لايجوز أن تقولَ: زيدٌ من الياقوت، ويجوزُ النصبُ والتنكير تقول: زيدٌ أحسنُ ياقوتاً، إذا فضَّلتَ ياقوتَهُ على ياقوتِ غيرِه .

فإن قيل: فقولُه تعالى: ﴿ وَهُوَ أَلَدُّ الخِصَامِ ﴾[4] ظاهرُهُ أن المضافَ من غير جنس أفعلَ ؟

فالجوابُ: أنه على حذف مضافٍ إمَّا من الأوَّلِ التقديرُ: وخصامُهُ أَلَدُّ الخصام، وإمَّا من الثاني، أي: وهو أَلَدُّ ذوي الخصام[5].

---

(١) سبق هذا القول صفحة: ٣٠١ .

(٢) ليس الاتفاق عاماً هنا، بل لعله قصد نحويِّي البصرة، أما الكوفيون فقد أجازوا إضافة أفعل إلى ما ليس بعضاً منه، والإضافة على تقدير من. انظر شرح التسهيل ٥٩/٣، و ارتشاف الضرب ٢٢٦/٣، والمساعد ١٧٧/٢، وراجع ما سبق ذكره قبل قليل .

(٣) لم أتبين قصدَ المصنف ـ رحمه الله ـ بقوله هذا، هل هو الخلاف الذي أشرتُ إليه في الحاشية السابق أو غيره .

(٤) سورة البقرة: من الآية: ٢٠٤ .

(٥) انظر الكشاف ١٢٧/١، والبحر المحيط ١١٤/٢ .

الثالث: إذا فرَّعْنَا على أن أفعلَ بعضُ ما يُضافُ إليه، فقولُ الشاعر:

يَارَبَّ مُوسَى أَظْلَمِي وَأَظْلَمَهْ(١)

شاذٌّ؛ لكونه أضافَه إلى ما ليس بعضاً له، وكان الأصلُ: أَظْلَمُنَا وأَظْلَمُهُم .

وأما القسم الثالث: وهو المجرد من الألف واللام والإضافة فالكلام عليه من أوجه:

الأول: أنه لا بدَّ من الإتيان بمِن جارَّةً للمفضُول ظاهرةً أو مقـدَّرَةً، فالظـاهرةُ نحو: زيدٌ أفضلُ من عَمْرٍو، والمقـدَّرَةُ: اللهُ أكـبرُ، التقديـرُ: أكـبرُ مـن كـلِّ شـيءٍ، ولـ«مِن» هذه ثلاثُ حالاتٍ:

الأولى: ألاَّ يُفصَلَ بينها وبين أفعل التفضيل كما مثَّلْنَا، وهوالأصلُ.

الثانية: أن يُفصَلَ بينهما وذلك على وجهين: كثيرٌ وقليـلٌ، فالكثـير: الفصـلُ بمعمول أفعلَ، قال الله تعـالى: ﴿ النَّبِيُّ أَوْلَى بِـالْمُؤْمِنِينَ مِـنْ أَنْفُسِـهِمْ ﴾(٢) وقولـه تعالى: ﴿ وَأُولُو الأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾(٣) فـ«مِن / أنفسِهِم» و«مِن المؤمنين» قد فصَلَ بينهما وبـين «أولى» بمعمولـه، وقـال تعـالى: [١٠٨/أ] ﴿قَـالَ رَبِّ السِّـجْنُ أَحَـبُّ إِلَيَّ مِمَّـا يَدْعُونَنِـي إِلَيْـهِ﴾(٤) فوقـع الفصـلُ بـين «مِـن» و«أحبُّ» بمعمول «أحبُّ» وهو «إليَّ» وقـال الله تعـالى: ﴿ وَنَحْـنُ أَقْـرَبُ إِلَيْـهِ مِـنْ

(١) رجزٌ لم أقف على قائله، ويروى بعده:

أَرْسِلْ عليه مَلَكاً لا يَرْحَمُهْ

والشاهد في: إيضاح الشعر: ٣٢٦، والمقرب: ٢٣٣، وارتشاف الضرب ٢٢٦/٣، والمساعد ١٧٨/٢، والتصريح ٢٩٩/١، والخزانة ٣٦٩/٤ .

(٢) سورة الأحزاب: من الآية: ٦ .

(٣) من الآية السابقة .

(٤) سورة يوسف: من الآية: ٣٣ .

حَبْلِ الوَرِيدِ ﴾[١] ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيهِ مِنْكُمْ ﴾[٢] .

قال ابنُ مالكٍ[٣]: ومن الفصل بأربعة أشياءَ قولُ الشَّاعر:

مَا زِلْتُ أَبْسَطَ فِي عَضِّ الزَّمَانِ يَداً ... لِلنَّاسِ بِالخَيرِ مِنْ عَمْرٍو وَمِنْ هَرِمِ[٤]

والأربعةُ: التمييزُ وهو «يداً» ، وثلاثٌ مجروراتٌ، ولم يَعُدَّ «الزمان»؛ لأنه مضافٌ إليه، فهو مع ما قبله كالشيء الواحد، و«عضُ الزَّمان» كنايةٌ عن شدَّته .

قال: ومن الفصل بشيئين قولُ الراجز:

لأَكْلَةٌ مِنْ أَقِطٍ وَسَمْنِ

أَلْيَنُ مَسّاً فِي حَوَايَا البَطْنِ

مِنْ يَثْرِبِيَّاتٍ قِذَاذٍ خُشْنِ[٥]

ففَصَلَ بـ«مَسّاً» و«حوايا البطن» و«قِذَاذٍ» بكسر القاف[٦] وذالين معجمَتَين: جمعُ قُذٍّ بضم القاف، وهو جمعُ أَقَذٍّ؛ وهو السَّهمُ الذي لاريشَ له .

والقليلُ: الفصلُ بغير المعمول، وقد سُمِعَ بـ«لو» وما اتصلَ بها، وبالمنادى، فمثالُ الفصلِ بـ«لو» قولُهُ:

---

(١) سورة ق: من الآية: ١٦ .

(٢) سورة الواقعة: من الآية: ٨٥ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/١١٣١-١١٣٢ .

(٤) من البسيط، ولم أقف على قائله، والبيت في: شرح التسهيل ٣/٥٤، وشرح الكافية الشافية ٢/١١٣٢، والتذييل والتكميل ٣/١٩٥، ومنهج السالك ٤٠٩، وشفاء العليل ٢/٦١٠ .

(٥) رجزٌ لم أقف على قائله، انظره في أراجيز العرب للبكري: ١٧٣، والشاهد في شرح المفصل ١/٨٢، وشرح التسهيل ٣/٥٥، والتذييل والتكميل ٣/١٩٥، ومنهج السالك ٢/٤٠٩، والمساعد ٢/١٧٠ . والأقِط: شيءٌ يُتخذ من اللبن المخيض، يطبخُ ثم يُترك حتى يمصل. اللسان (أقط) .

(٦) في الأصل: « الفاء » .

وَلَفُوكِ أَطْيَبُ لَو بَذَلْتِ لَنَا مِنْ مَـاءِ مَـوهَبَةٍ عَلَى خَمْرِ[1]

ففَصَلَ بـ«لو بذلْتِ لنا» بين «مِـن» و«أطيَـبَ» وليس معمـولاً لـ «أطيَـبَ»، والموهَبَةُ: بفتح الهاء والباء الموحدة نُقْرَةٌ في الجَبَلِ يكونُ فيهـا المـاءُ. ومثـالُ الفصـل بالمنادى قوله:

لَمْ يُلْفَ أَخْبَثُ يَافَرَزْدَقُ مِنْكُمُ لَيلاً وَأَخْبَثُ بِالنَّهَارِ نَـهَارا[2]

الحالة الثالثة: تقديمُ «مِن» على أفعلَ، وهو قليلٌ، وذلك على وجهَين:

أحدهما: لزومُ التقديم، وذلك إذا كان المجرورُ بـ«مِن» اسمَ استفهام نحو: مِن أيِّ الناس زيدٌ أفضلُ ؟ ومِـمَّ قَوَامُـكَ أعـدلُ ؟ وممَّـن كـان زيـدٌ أفضـلَ ؟ / وممـن [١٠٨/ب] ظننتَ زيداً أفضلَ ؟ ولا يجوزُ التوسط بين الخبر والمخبَرِ عنه فـلا تقـولُ: زيـدٌ ممَّـن أفضلُ ؟ ولا ظننتُ زيداً ممَّن أفضلُ ؟

قال ابنُ مالك[3]: ذَكَرَ أصلَ هذه المسألةِ أبوعليٌّ في «التذكرة».

قـال الشـيخُ أبوحيَّـان[4]: ومنعَهَـا في «الحلبيَّـات[5]» فلـم يُجِـزْ: ممَّـنْ أنـت

---

(١) من الكامل، ولم أقف على قائله، والبيت في: الصحاح (وهب)، وشرح التسهيل ٣/٥٤، وشرح الكافية الشافية ٢/١١٣٢، وارتشاف الضرب ٣/٢٣٠، ومنهج السالك ٤٠٩، والمساعد ٢/١٦٩، والهمع ٥/١١٦ . ويروى:

وَلَفُوكِ أشهَى لو يحِلُّ لنا من مَاء مَوهَبَةٍ على شَهْدِ

(٢) من الكامل، لجرير في ديوانه ١/٥٢٢، وروايته: « لم يُلقَ » . والشاهد في: شرح عمدة الحافظ ٢/٧٦٤، وارتشاف الضرب ٣/٢٣٠، والتذييل والتكميل ٣/١٩٦، والمساعد ٢/١٦٩، والهمع ٥/١١٦، والخزانة ٨/٢٦٣ .

(٣) شرح التسهيل ٣/٥٤، وشرح عمدة الحافظ ٢/٧٦٥ .

(٤) ارتشاف الضرب ٣/٢٢٩ .

(٥) المسائل الحلبيات ص: ١٧٧ قال أبو علي: « لأن أفعل هذا لا يقوى قوةَ الفعل فيعمل فيما قبله ... » .

أفضلُ[١]؟ قال الشيخُ أبوحيَّان: وإذا كان أبوعليٍّ وقعَ منه الخلافُ في المسألة، فينبغي المنعُ حتى يُسمَعَ هذا التركيبُ من العرَب[٢].

الثاني: جواز التقديم وذلك المجرور بـ«مِن» غير استفهامٍ[٣]، فمنه قول ذي الرُّمَّة:

وَلاَ عَيبَ فِيهَا غَيرَ أَنَّ سَرِيعَهَا ... قَطُوفٌ وَأَنْ لا شَيءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ[٤]

التقديرُ: أكسلُ منهنَّ، ثم قدَّمَ، يصفُ في البيت نساءً بالتَّرفِ والكسَلِ في مشيهِنَّ، وقال الآخَرُ:

فَقَالَتْ لَهُ أَهْلاً وَسَهْلاً وَزَوَّدَتْ ... جَنَى النَّحْلِ أَوْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ[٥]

الأصل: أطيبُ منه، وقال الآخَرُ:

إِذَا سَايَرَتْ أَسْمَاءُ كُلَّ ظَعِينَةٍ ... فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعِينَةِ أَمْلَحُ[٦]

---

(١) في الأصل: «أفعل» والتصويب من المصادر.

(٢) ثمَّ أردف أبو حيان ذلك بقوله: «وإن كان القياسُ يقتضي جوازه». ارتشاف الضرب ٢٣٠/٣.

(٣) واستقبحه الفراء، وتبعه الفارسي وجعله ضرورة. ارتشاف الضرب ٢٢٩/٣.

(٤) من الطويل، في ديوانه ١٦٠٠/٣، والشاهد في: شرح التسهيل ٥٤/٣، وشرح الكافية الشافية ١١٣٤/٢، ومنهج السالك ٤١٣، وتذكرة النحاة ٤٧. والقطوف من الدواب: هو البطيءُ، قال أبو زيد: هو الضيق المشي، وقد يستعمل في الإنسان. (الصحاح واللسان ــ قطف).

(٥) من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٣٢/١، والشاهد في: شرح المفصل ٦٠/٢، وشرح التسهيل ٥٤/٣، وشرح الكافية الشافية ١١٣٣/٢، والتذييل والتكميل ١٩٥/٣، ومنهج السالك ٤١٣، والهمع ١١٥/٥، والخزانة ٢٦٩/٨. ويروى: «أو ما زودت هو أطيب» ولا شاهد فيها.

(٦) من الطويل، لجرير في ديوانه ٨٣٥/٢، وروايته: «يوماً ظعائناً ... من تلك الظعائن» من قصيدة طويلة مطلعها:

=

أي: أملح من تلك الظعينة.

الوجه الثاني: أنَّ هذا المجرَّدَ يلزَمُ الإفرادَ والتذكيرَ، سواءٌ كان لمذكَّرٍ أم مؤنَّثٍ أم مثنًّى أم مجموعٍ تقولُ: زيدٌ أفضلُ مِن عَمْرٍو، والزيدان أفضلُ مِن عَمْرٍو، والزيدون أفضلُ مِن عَمْرٍو، وهندٌ أفضلُ مِن دَعدٍ، والهندان أفضلُ مِن دعدٍ[1]، والهنداتُ أفضَلُ مِن دعدٍ، واختلفوا في تعليل ذلك، فقال المازنيُّ[2]: إنما لم يُثَنَّ ولم يُجمَع ولم يؤنَّثْ؛ لأنه بمعنى المصدر فإذا قلتَ: زيد أفضل من عمرو، فمعناه: زيدٌ أكثرُ فضلاً من عمرو، والمصدر لا يُثنَّى ولا يجمع فكذلك ما في معناه / . [١٠٩/أ]

وقيل: إنَّ «مِن» صارت كالجزء من أفعل فلو ثُنِّيَ وجُمِعَ لجيء بعلامة التثنية والجمع، فيكونُ ثلاثةُ أشياءَ كالشيء الواحد .

وقال ابنُ السَّرَّاج[3]: إنما كان ذلك؛ لأنه في معنى الفعل، ألا ترى أنَّ قولَك: زيدٌ أفضلُ مِن عمرو معناه: زادَ فضلُه على فضله، والفعلُ لا يُثنَّى ولا يُجمع ولا يُؤنث، فكذلك ما في معناه.

الوجه الثالث: أن الكلامَ الذي فيه أفعلُ التفضيل لايخلو أن يكونَ خالياً من التهكُّم أو لا، فإن كان خالياً من التهكُّم فلا بد من مشاركة المفضَّل للفاضِل في

أَجَدَّ رَوَاحُ القومِ أم لا تروُّحُ نَعَم كلُّ مَن يُعنى بجُملٍ مترَّحُ

والشاهد في: شرح عمدة الحافظ ٧٦٦/٢، والتذييل والتكميل ١٩٥/٣، ومنهج السالك ٤١٣، وأوضح المسالك ٢٩٣/٣، والتصريح ١٠٣/٢ . والظعينة: الهَودَج، كانت فيه امرأةٌ أو لم تكن. الصحاح (ظعن) .

(١) في الأصل: «عمرو» .

(٢) في التذييل ١٩٥/٣: «قال أبو الفتح في كتاب «القدّ» له ما مختَصَرُهُ: إنما كان بلفظ واحدٍ مع مِن؛ لأنَّ الغرضَ إنما هو تفضيلُ كرمِ زيدٍ على كرَمِ عمروٍ، فهو في المعنى إخبارٌ عن المصدر، فوجبَ التذكيرُ لغلبته على المصدر ...» .

(٣) الأصول ٧/٢ .

معنى أفعلَ حقيقةً أو تقديراً بوجهٍ ما[١]، فمثالُ الاشتراك حقيقةً قولُك: سيبويهِ أنحى من الكسائي، فالكسائيُّ مشاركٌ لسيبويه في النحو، إلا أن سيبويهِ أنحى منه، فلا يُقال في غير تهكُّم: النارُ أَحَرُّ من الثَّلْج، وقال ابنُ مالكٍ[٢]: لا يُقال: الخبزُ أغذَى من الماء، بناء منه أنَّ الماءَ لا يُغَذِّي، قال الشيخ أبوحيَّان[٣]: بل يُقالُ: الخبزُ أغذَى من الماء، [فالماء] في اللغة يغذِّي، قال امرؤ القيس:

كَبِكْرِ مُقَانَاةِ البَيَاضِ بِصُفْرَةٍ غَذَاهَا نَمِيرُ المَاءِ غَيرُ المُحَلَّلِ[٤]

والمقانَاةُ: المخالِطَة أي: يخالِطُ البياضَ صفرةٌ .

ومثالُ الاشتراك تقديراً بوجهٍ ما قولُك في البغيضَين: هذا أحبُّ إليَّ مِن هذا، قدَّرْتَ أنهما مشتركان في الحُبِّ، وفضَّلْتَ أحدَهما على الآخَر، وهذا لايُقال إلا إذا كان أحدُهما أبغَضَ إليك من الآخَر، وتعبِّرُ عن هذا بأحسن الأقبحين، ومنه قولُه تعالى: ﴿ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾[٥] آثرَ السجنَ على ما يدعونَه إليه، وإن

(١) وذهبَ الفراءُ وجماعةٌ من الكوفيين إلى أن لفظةَ (أفعلَ) تصحُّ حيث الاشتراك وحيث لا اشتراك. المحرر الوجيز ٢/٢٤٩ .

(٢) شرح التسهيل ٣/٤٥ .

(٣) التذييل والتكميل ٣/١٩٦ .

(٤) من الطويل، في ديوانه ١٦، والبيت من معلقته، وقبله:

إذا قلتُ هاتي نوِّليني تمايَلَتْ عليَّ هضيمَ الكَشْحِ ريَّا المخلخَلِ

مُهَفْهَفَةٌ بيضاءُ غيرُ مُفاضَةٍ ترائبُها مصقولةٌ كالسَّجَنجَلِ

وانظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات : ٧٠، وشرح القصائد التسع لابن النحاس ١/١٥٤، والشاهد في: شرح المفصل ٦/٩١، والتذييل والتكميل ٣/١٩٦. والبِكْرُ: البيضةُ الأولى من بيض النَّعام، وخَصَّها لأن الأولى لا يخلُصُ بياضُها خلوص سائرها. وهي أيضاً الدرَّةُ التي لم تثقَب، يريدُ: أن المرأةَ بيضاءُ يخالِطُ بياضَها صُفرةٌ، وكذلك لونُ الدرِّ. وغيرُ المحلَّل: أي: لم يُنزَلْ عليه فيُكَدَّرْ . (الديوان) .

(٥) سورة يوسف: من الآية: ٣٣ .

كانا غيرَ محبوبَين، ومنه قولُ الراجز:

عُجَيِّزٌ لَطْعَاءُ دَرْدَبِيسُ

أَحْسَنُ مِنْ طَلْعَتِهَا إِبْلِيسُ[1]

/ آثر منظرَ إبليسَ على منظرها وإن كانا غيرَ حسنَين والمشارَكةُ في هذا [١٠٩/ب] تقديراً، واللَّطعاءُ: التي ذهبت أسنانُهَا، والدَّردبيسُ: المُسِنَّة .

فإن كان الكلامُ مبنياً على التهكُّم، فلا مشارَكَةَ للمفضولِ في المعنى. تقولُ: الماءُ أروَى من الخُبز، لمن تستجهلُهُ وتزدرِي به، إذ معلومٌ أن الخبزَ لا يشاركُ الماءَ في الرِّيِّ. ومنه قولُ الراجز المتقدم[2]:

لأَكْلَةٌ مِنْ أَقِطٍ وَسَمْنِ

أَلْيَنُ مَسّاً فِي حَوَايَا البَطْنِ

مِنْ يَثْرِبِيَّاتٍ قِذَاذٍ خُشْنِ

ومعلومٌ أنه لا مشارَكةَ بين أكل السَّمْنِ والسِّهَام. وقد وردَ عنهم: «العسلُ أحلى من الخلِّ»، و«الصيفُ أحرُّ من الشتاء[3]»، فقيل: هما من باب التهكُّم، إذ ليس مشارَكةٌ بين العسل والخلِّ في الحلاوة، ولا بين الشتاء والصيف في الحر، وقيل: ليسَا من باب التهكُّم، وأوَّلوهما: أما «العسَلُ أحلى من الخلِّ» فخرَّجهُ ابنُ

---

(١) رجزٌ لم أقف على قائله. والشاهد في: الجمهرة ٦٩١/٢، وشرح عمدة الحافظ ٧٦٨/٢، وشرح التسهيل ٥٥/٣، وارتشاف الضرب ٢٢٧/٣، وشفاء العليل ٦١١/٢ .
وفي الأصل: «دربيس» وهو خطأ .

(٢) سبق صفحة: ٣٣٩ .

(٣) انظر شرح التسهيل ٥٥/٣-٥٦، والتذييل والتكميل ١٩٦/٣، والمساعد ١٧٠/٢-١٧١ .

مالك[١] على أوجُهٍ:

الأول: أن يكون المرادُ بالخل العنبَ، سمّاه خلاً بالمآل .

الثاني: أن يكون «أحلى» من قولك: حلِيَ الشيءُ في عيني .

الثالث: أن يكون «أحلى» بمعنى أطيَبَ، والطِّيبُ مشترَكٌ بينهما، ألا ترى أن الخلَّ يُؤتدَمُ به فله حظٌّ من الطِّيب.

وأما «الصيفُ أحر من الشتاء» فخرَّجُوه على وجهَين[٢]:

أحدهما: أن يكون من حرَّ الشيءُ إذا استحرَّ، أي: اشتدَّ، فكأنه قال: أشدُّ استحراراً من الشتاء، أي: أكثرُ حركةً وشُغلاً، فتكونُ المشاركةُ بينهما حقيقةً، إلا أن الحرَّ أكثرُ حركةً وشُغلاً؛ لكون حروبهم كانت في الصيف أكثرَ .

الثاني: أن يُقَدَّرَ في الشتاء حرٌّ مِن كثرة اللبس، إلا أنَّ حرَّ الصيفِ أشدُّ، ويُمكِنُ / أن تعتبرَ ذلك بحرِّ الأمزجةِ، وهي في الصيف أشدُّ حراً من الشتاء . [١١٠/أ]

قلتُ: ومعنى التهكُّم: إيرادُ كلامٍ ظاهرُهُ مخالِفٌ لمعناه، فإذا قيل: الوصلُ أحلى من الهجْرِ، فظاهرُهُ أن في الهجرِ حلاوةً، والمعنى ليس كذلك، وإنما يُقال على جهة التحقير للمخاطَب، وأنَّه من الغباوة بحيث أنه لا يُفرِّقُ بين حقائق هذه الأشياء .

قلتُ: وقد حَكَى مكيٌّ عن نَفْطَوَيْهِ[٣] أنَّ أفعلَ التفضيل قد يجيءُ في كلام

(١) شرح التسهيل ٥٥/٣ .

(٢) شرح التسهيل ٥٦/٣، والتذييل والتكميل ١٩٦/٣ .

(٣) أبو عبد الله إبراهيم بن محمد بن عرفة، النحوي الواسطي، الملقب بـ« نفطويه » ، كان عالماً بارعاً أديباً متفنناً في الأدب، ضعيفاً في النحو، أخذ عن ثعلب والمبرد، وكان ظاهري المذهب، له التصانيف الحسان في الآداب. توفي سنة ٣٢٣ هـ ببغداد. أخباره في: طبقات النحويين واللغويين ١٥٤، وتاريخ بغداد ١٥٩/٦، وإنباه الرواة ٢١١/١، ووفيات الأعيان ٤٧/١، وانظر قوله في المحرر الوجيز ٢٤٩/٢، والبحر المحيط ١٦٥/٢ .

العرب إيجاباً للأول ونفياً عن الثاني، فتقولُ: الثلجُ أبـرَدُ مـن النـار، علـى إثبـات البرودة للثلج[١] ونفيهَا عن النار.

الوجه الرابـع: في حذفِ (مِن)، ولا تُحذَفُ إلا للعلـم بهـا، ولا يخلـو أفعـلُ التفضيل بهذا النظر أن يكون خبراً أو فاعلاً أو اسمَ إن أو صفةً أو غيرَ ذلك، فـإن ٥ كان خبراً جاز حذفُها للعلـم بهـا[٢]، وسـواءٌ كـان خـبراً لمبتـدأ أو لكـان أو إنَّ أو مفعولَ ظننتُ. فمثالُ الواقع خبراً للمبتدأ قوله تعالى: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُـوَ أَدْنَـىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾[٣] فـ«أدنى» و«خير» حُذف منهما «مِن» لكونهما خبرَين، وأدنـى معناه: أخَسُّ. وقولُه تعالى: ﴿ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللهِ وَأَقْـوَمُ لِلشَّـهَٰدَةِ وَأَدْنَـىٰ أَنْ لَا تَرْتَابُوا﴾[٤] فـ«أقسَطُ» و«أقوَمُ» و«أدنـى» لمـاَ وقعَـت أخبـاراً، حُـذف منهـا «مِـن»، ١٠ وأدنى معنـاه: أقـرَبُ. وقـال تعـالى: ﴿ فَسَـتَعْلَمُونَ مَـنْ هُـوَ شَـرٌّ مَكَانـاً وَأَضْعَـفُ جُنْداً﴾[٥] فحُذفت «مِن» من «شرٌّ» و«أضعَفُ» لكونهما خبرَين. وقال الشَّاعرُ:

فَخَرَتْ بَنُو أَسَدٍ بِمَقْتَلِ مَالِكٍ صَدَقَتْ بَنُو أَسَـدٍ عُتَيبَةُ أَفْضَلُ[٦]

أي: أفضلُ من الجماعة الذين قُتلوا به، فلمَّا وقع «أفضلُ» خـبراً حُذفـت منـه «مِن». وقال الآخَرُ:

---

(١) في الأصل: «الثبج».

(٢) في ارتشاف الضرب ٢٢٩/٣: «ومنع الرماني الحذف من أفعل وهو خبر». وانظـر الزاهـر: ٣٠/١-٣١، والمساعد ١٧٢/٢، وفي الأصل: «حاز حذفه للعلم به».

(٣) سورة البقرة: من الآية: ٦١.

(٤) سورة البقرة: من الآية: ٢٨٢.

(٥) سورة مريم: من الآية: ٧٥.

(٦) من الكامل، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميـل ١٩٦/٣، وفيـه «بمقتـل عتبـة» ولعله الصواب؛ لقوله في الشطر الثاني: «عتيبة أفضل».

إِذَا مَا سُتُورُ البَيتِ أُرْخِينَ لَمْ يَكُنْ   سِرَاجٌ لَنَا إلاَّ وَوَجْهُكِ أَنْوَرُ[١]

أي: أنورُ منها، ومثالُ الواقعِ خبراً لِكَان قولُ الشَّاعرِ:

سَقَيناهُمُ كَأْساً سَقَوْنَا بِمِثْلِهَا   وَلَكِنَّهُمْ كَانُوا عَلَى المَوتِ أَصْبَرَا[٢]

/ التقديرُ: أصبرَ منَّا، ثم حَذَفَ لكونه وقع خبراً لكان . [١١٠/ب]

٥ ومثالُ الواقع خبرَ إنَّ قولُه تعالى: ﴿ إِنَّمَا عِنْدَ اللهِ هُوَ خَيرٌ لَكُمْ ﴾[٣] أي: خيرٌ مما عندكم.

ومثالُ الواقع مفعولاً في باب ظنَّ قولُه تعالى: ﴿ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللهِ هُوَ خَيراً وَأَعْظَمَ أَجْراً ﴾[٤] أي: خيراً مما سواه وأعظمَ مما سواه .

وحَذْفُ «مِن» [مِن][٥] هذه المواضع كثيرٌ، وإظهارُها أيضاً كثيرٌ، قال الله

١٠ تعالى: ﴿ قُلْ مَا عِنْدَ اللهِ خَيرٌ مِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ ﴾[٦] .

وإن كان أفعلُ التفضيل فاعلاً ففي الحذف خلافٌ[٧]: مذهبُ البصريين جوازُه فتقول: جاءني أفضلُ، ومنعه الكوفيُّون .

فإن كان أفعلُ اسمَ إنَّ ففيه الخلافُ المتقدِّمُ[٨]، تقول على مذهب البصريين: إنَّ أكبرَ اللهُ، التقدير: إنَّ أكبرَ مِن كلِّ شيءٍ اللهُ، ولا يجوزُ حذفه عند الكوفيين .

---

(١) من الطويل، وهو في معاني القرآن للفراء ٨٣/٢، والتذييل والتكميل ١٩٦/٣ .

(٢) من الطويل، وهو للنابغة الجعدي ـ رضي الله عنه ـ في ديوانه: ٧٢. والبيت في: التذييل والتكميل ١٩٦/٣، وارتشاف الضرب ٢٢٨/٣، والمساعد ١٧١/٢، والهمع ١١٥/٥ .

(٣) سورة النحل: من الآية: ٩٥ .

(٤) سورة المزمل: من الآية: ٢٠ .

(٥) زيادة يستقيم بها السياق .

(٦) سورة الجمعة: من الآية: ١١ .

(٧) انظرارتشاف الضرب ٢٢٩/٣، والمساعد ١٧٢/٢ .

(٨) المصادر السابقة .

فإن كان صفةً نحو: مررتُ برجلٍ أفضلَ مِن عَمْرٍو، لم تُحذف منه «مِن»، فأما قولُ الشّاعر:

عَـمَـــلاً زَاكِياً تَوَخَّ لِكَي تُجْـ ـزَى جَزَاءً أَزْكَى وَتُلْفَى حَمِيداً[1]

فهو شاذٌّ لكونه جاء بـ«أزكى» محذوفاً منه «مِن» وهو صفة، والتقدير: أزكى من العمل الزاكي .

فإن كان أفعلُ غيرَ ما ذُكِرَ، لم يُحذف منه «من» إلا قليلاً قال الشاعر:

لِيُلْفِكَ مَنْ أَرْضَاكَ قِدْماً أَجَدَّ فِي مَرَاضِيهِ فَالْمَسْـبُوقُ إِنْ زَادَ سَابِقُ[2]

التقديرُ: أجدَّ مِن غيرك، فحُذف «مِن» ضـرورةً لكـون «أجـدَّ» مفعـولاً ثانيـاً لـ«يُلْفِكَ». وقال الآخَرُ:

دَنَوتِ وَقَدْ خِلْنَاكِ كَالْبَدْرِ أَجْمَلاَ فَـظَـلَّ فُؤَادِي فِي هَوَاكِ مُضَلَّلاَ[3]

التقدير: دنوتِ أجملَ مِن البدرِ وقد خِلنَاكِ مثلَه، فحُذف «مِن» ضـرورة؛ لأنَّ «أجملَ» حالٌ وليس ممّا ذُكِر.

الوجه الخامس: في حقيقة «مِن» المصاحِبـة لأفعـلِ / التفضيـل، وقـد اختلـفَ [١١١/أ] النحويون في ذلك على أقوالٍ:

الأول: لسيبويهِ[4] أنها لابتداء الغايةِ، ولا تخلو مـن التّبعيـض، فمعنـى ابتـداءِ

---

(١) من الخفيـف، لرجـل مـن طيئ، والبيت في: شـرح التسـهيل ٥٧/٣، والتذيـل والتكميـل ١٩٦/٣، وارتشاف الضرب ٢٢٩/٣، ومنهج السالك ٤٠٨ .

(٢) من الطويل، وهو في: شرح التسـهيل ٥٧/٣، والتذيـل والتكميـل ١٩٦/٣، وشـفاء العليـل ٦١٢/٢ .

(٣) من الطويل، وهو في: شرح التسهيل ٥٧/٣، وارتشاف الضرب ٢٢٩/٣، ومنهـج السـالك ٤٠٨، والمساعد ١٧٢/٢، والتصريح ١٠٣/٢ .

(٤) الكتاب ٢٢٥/٤ . وقد نصَّ ابنُ ولاّدٍ في الانتصار على أن رأيَ سيبويهِ هـو أنهـا للتبعيـض فقط، وليست لابتداء الغاية، قال في معرض رده على المبرد: «أمـا قولـه: إنَّ مِـن في قولـك:

الغاية: أنك إذا قلتَ: زيدٌ أفضلُ من عَمْرٍو، فالمعنى: أنَّ زيادةَ مرتبتِه لسبب فضْلِهِ ابتدأت راقِيةً مِن رُتبةِ عَمْرٍو وكلِّ مَن هو في رتبة عَمْرٍو، وإذا قلتَ: زيدٌ شرٌّ من عَمْرٍو، فالمعنى: أنَّ انحطاطَ رتبتِهِ بسبب شرِّهِ ابتدأ من انحطاطِ رتبةِ عَمْرٍو وكلِّ مَن هو في رتبة عَمْرٍو، هكذا عبَّرَ بعضُهُم فراعى علُوَّ الرُّتبة في [الخير][1]، وانحطاطَهَا في الشر، وأحسَنُ مِن هذه العبارة أن يُقالَ: إنَّ زيادةَ رتبتِهِ في الخير والشرِّ ابتدأت من رتبةِ عَمْرٍو .

ومعنى التبعيض: أنَّكَ إذا قلتَ: زيدٌ أفضلُ من الرجال، فمعناه: أنه يَفضُلُ بعضَ الرجال، بخلاف قولك: زيدٌ أفضلُ الرجال، فإنه يَفضُلُ جميعَهُم .

ورُدَّ على سيبويه من وجهَين:

الأول: (من كونها لابتداء الغاية) أنَّ الابتداءَ يستلزمُ الانتهاءَ[2]، ولا يُقالُ: زيدٌ أفضلُ من عَمْرٍو إلى خالد .

وجوابُهُ: أنَّ ذلك لا يَلزَمُ، إذ كثيرٌ مَنْ يَعلَمُ ابتداءَ الشيء ولا يَعلَمُ انتهاءَه[3]، تقولُ: زيدٌ جاء من الدار، ولا يُعلَمُ إلى أين انتهى مجيئُهُ، هذا مع أنَّ عدمَ التنبيه على الانتهاء في باب المدح والذمِّ أبلغُ[4].

هذا أفضل من زيد لابتداء الغاية، فلا يصحُّ؛ لأن الابتداء يقتضي انتهاءً ... فيلزمه على هذا إذا جعل مِن في قولهم: هو أفضل من زيدٍ لابتداء الغاية، أن يكون الفضلُ واقعاً على غير زيدٍ، وليس هذا هو المرادُ في هذا الكلام ... فإذا لم تكن مِن ههنا لابتداء الغاية ولا زائدة، لم يبقَ إلا ما قاله سيبويه من التبعيض؛ لأن هذه وجوهها في الكلام » الانتصار ص: ٢٥٦ — ٢٥٧ .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

(٢) انظر الانتصار ٣١٣ وما بعدها، وشرح التسهيل ١٣٥/٣، والأشباه والنظائر ١٢٣/٤ .

(٣) انظر الكتاب ٢٢٦/٤، وشرح التسهيل ١٣٥/٣ .

(٤) في الأشباه والنظائر ١٢٣/٤: « وأجاب الشيخ ركنُ الدين بأن المتكلم غرضُه بيانُ ابتداء

الثاني: (من كونها للتبعيض) واعترضوا عليه من أوجُهٍ:

الأول: أنَّ «مِن» التي للتبعيض يصلُحُ مكانَها «بعضُ»[1]، وأنت إذا قلتَ: زيدٌ أفضلُ مِن عَمْرٍو، لم يصلُحْ أن تقولَ: زيدٌ أفضلُ بعضَ عَمْرٍو، بخلاف قولك: أكلتُ من الرغيف، فإنه يصلُح أن تقولَ: أكلتُ بعضَ الرغيف .

٥ **وجوابُهُ:** أن بعضاً إنما تصلُح مكان «مِن» إذا لم يكن لها معنىً غيرُ التبعيض، وهي[2]/ هنا بمعنى ابتداء الغاية، والتبعيضُ معنًى زائدٌ على ذلك، فلا تلزَمُ صلاحيةُ بعضٍ مكانَهَا . [١١١/ب]

الثاني من الرَّدِّ[3]: أنَّ مجرورَها قد لا يقبَلُ التبعيضَ نحو: زيدٌ أفضلُ مِن عَمْرٍو، ألا ترى أن عَمْراً لا يتبعَّض .

١٠ **فالجوابُ:** أنَّ التبعيضَ على معنيَين :

أحدهما: أن يكون المجرورُ يتبعَّضُ نحو: زيدٌ أفضلُ من الرجال، أي من بعض الرجال.

والثاني: أن يكون المجرورُ بعضاً من غيره، وإن كان هو لا يقبلُ التبعيضَ كما في قولك: زيدٌ أفضلُ من عَمْرٍو، فإنَّ «عَمْراً» وإن لم يقبل التبعيضَ في نفْسِهِ، ١٥ فهو بعضٌ من الناس .

الثالث من الاعتراض: أنك تقولُ: زيدٌ أفضلُ من جميع الناس، فمِنْ هنا لا

الفضل، وليس له غرضٌ في انتهائه، فتأمَّلْ» .

(١) انظر شرح التسهيل ١٣٦/٣ .

(٢) قوله: «وهي» مكرر في الأصل .

(٣) المفروض أن يقول: الثاني من الاعتراض؛ لأنه يسوقُ الاعتراضات على قول سيبويه بأنَّ مِن للتبعيض .

يمكِنُ فيها التبعيضُ؛ لكون المراد استيفاءَ جميعِ الناس[1].

فالجوابُ: أن مثلَ هذا يَتوقَّفُ في مثْلِهِ سيبويهِ؛ لأنَّ كلامَه محمولٌ على أنَّ «مِن» لا يؤتى بها إلا حيث يُمكنُ التبعيضُ، وحيث لا يمكِنُ لا يُؤتى بها، قالوا: هو أكذَبُ مَنْ دَبَّ ودَرَجَ[2]، بغير «مِن» لأن المعنى: زيادتُه في الكذب على كل مَن في الأرض، وأيضاً فإنَّ الإتيان بـ«مِن» في نحو: زيدٌ أفضلُ مِن جميع الناس، يَلزَمُ منه تفضيلُ الشيء على نفْسِهِ؛ لأنَّ «زيداً» من جملة جميعِ الناس.

فإن قلتَ: فقد جاء من كلامهم: اللهُ أعظمُ مِن كلِّ عظيمٍ[3]، بإثبات «مِن»؟

فالجوابُ: أنَّ المحذورَين هنا قد ارتَفَعَا؛ لأن الله تعالى ليس من جنسِ العظَمَاءِ، فيَلزمُ منه إضافةُ الشيء إلى نفْسِهِ، ولأنَّ المرادَ مِن قوله: «اللهُ أعظمُ مِن كلِّ عظيمٍ»: أعظمُ مِن كلِّ فَرْدٍ[4] من العظَمَاء، فيَسُوغُ إثباتُ «مِن»، والله أعلَمُ.

المذهب الثاني: للمبرِّدِ أنَّها للابتداء خاصَّةً مجرَّدَةً مِن معنى التَّبعيض[5]، واعتَرَضَ على سيبويهِ ببعضِ ما تقدَّمَ[6]، / وقد تقدَّمَ الجوابُ عن ذلك كلِّه. [١١٢/أ]

---

(١) وهذا الاعتراضُ أثارهُ أبو سعيدٍ السيرافيُّ رحمه الله. انظر شرحه على الكتاب ص: ٥٣٣ (المطبوع بعنوان السيرافي النحوي)، وشرح التسهيل ١٣٦/٣.

(٢) هذا من أمثال العرب، انظره في: الصحاح (دبب)، وجمهرة الأمثال ١٧٣/٢، وفي الفاخر: ٤٢، والزاهر ٢١٢/١: أحسن مَن دبَّ ودَرَجَ. ودبَّ: مشى، ودَرَجَ: ماتَ.

(٣) شرح التسهيل ١٣٦/٣.

(٤) قوله: «فرد» مكرر في الأصل.

(٥) ووافقه على رأيه هذا جماعةٌ من العلماء منهم: الأخفش الصغير وابنُ السراج والسيرافيُّ والسهيليُّ. انظر الأصول ٤٠٩/١، ٧/٢، والانتصار صفحة: ٣١٣، والارتشاف ٤٤٣/٢، والمساعد ٢٤٧/٢.

(٦) انظر الانتصار صفحة: ٣١٣.

القول الثالث: أنها بمعنى «عن» تُعطي المجاوَزَة، فإذا قلتَ: زيدٌ أفضلُ مِن عَمْرٍو، فالمعنى: جاوَزَ زيدٌ عمراً في الفضل، وصحَّحهُ ابنُ مالك[1]، ورجَّحه على مذهب سيبويهِ، وهو ظاهرٌ في بادئ الرأي .

القول الرابع: أنها للتَّبيين[2]، فإذا قلتَ: زيدٌ أفضلُ مِن عَمْرٍو، فمعناه: أنَّ «مِن» بيَّنَتْ زيادةَ فضلِهِ مِن أين حَصَلَت .

انتهَتْ أقسامُ أفعَلِ التفضيل، وحَصَلَ من ذلك أن ما فيه الألِفُ واللامُ يُثنى ويُجمَعُ، وما فيه «مِن» لا يُثنى ولا يُجمَعُ، وما فيه الإضافةُ يجوزُ فيه الوجهان .

المسألة الخامسة[3]: في إعمال أفعل التفضيل:

اعلَمْ أنَّه في الدرجةِ الرابعةِ من العمَلِ؛ لأنَّ مراتبَ العمل أربعةٌ:

الأولى: مرتبةُ الفعل، وهي الأصل لأنه يَعمَلُ من غير شَرْط .

الثانية: مرتبةُ اسم الفاعل، وهي منحطَّةٌ عن رتبة الفعل؛ لكون اسم الفاعل لايَعمَلُ إلا بشرط الاعتماد، وألاّ يكونَ بمعنى الماضي.

الثالثة: مرتبةُ الصفة، وهي منحطَّةٌ عن رتبة اسم الفاعل؛ لأن الصفةَ المشبهةَ لا تَعمَلُ إلا في السببيِّ، واسمُ الفاعل يَعمَلُ في السببيِّ والأجنبي .

المرتبة الرابعة: مرتبةُ أفعلِ التفضيل، وهي منحطَّةٌ عن رتبة الصفةِ المشبهة؛ لأن أفعلَ التفضيلَ لا يرفعُ إلا المضمرَ، بخلاف الصفة المشبَّهة فإنها ترفَعُ الظاهرَ والمضمَرَ، فتبيَّنَ من هذا أنَّ أفعلَ التفضيلِ في الرتبة الرابعة من العَمَلِ، وهي أَحَطُّ

---

(١) شرح التسهيل ١٣٤/٣، ١٣٥ . قال ابنُ هشام معلقاً على رأي ابنِ مالك: «وقد يُقالُ: ولو كانت للمجاوزة لصحَّ في موضعها عن» المغني ٤٢٣ .

(٢) راجع التذييل والتكميل ٨/٤ .

(٣) في الأصل: «الرابعة» وهو خطأ .

المراتب، وإنما كان ذلك لأنها لم تُشتقَّ من فِعلٍ يُعطي معنى الزيادة. ألا ترى أنك إذا قلتَ: حَسُنَ زيدٌ، لم يُفهَمْ منه إلا مجــــرَّدُ حُسْنِهِ؛ لا أنــه زادَ في الحُسْنِ على

[١١٢/ب]

غيره، بخلاف قولك: / أحسَنُ مِن عَمْرٍو، فإنه يُفهمُ منه الزيــادةُ في الحُسْنِ على

٥ غيره، بخـــلاف غيرِها من الأسماء المشتقَّةِ، فإن معناها معنى الفعل الذي اشتُقَّت منه .

إذا تقــرَّرَ هــذا فـالمعمولُ لا يخلـو أن يكـونَ مرفوعـاً أو منصوبـاً، فـإن كــان منصوباً فلا يخلو أن يكونَ مفعولاً به أو مصدراً أو حالاً أو تمييزاً أو جاراً ومجـروراً أو غيرَ ذلك .

١٠ **فإن كان مفعولاً به** لم يجز أن ينصبَه؛ لضعفه عن العمل، بل يُجَرُّ بحرف جـرٍّ على ما يــأتي، خلافـاً للكوفيـين فـإنهم يجيزُونـه، وقـد تقـدَّمَ[١] الخـلافُ في نصبـه المفعولَ إذا جُرِّدَ عن معنى الزيادة، وما جاء مما يُوهِـمُ نصبَـه المفعـولَ محمـولٌ على إضمار فِعلٍ يدلُّ عليه أفعَلُ، فمِن ذلك قول الشَّاعرُ :

فَلَمْ أَرَ مِثْلَ الحَيِّ حَياً مُصَبَّحَاً وَلاَ مِثْلَنَا يَــومَ التَقَيْنَا فَـوَارِسَــا

١٥ أَكَــرَّ وَأَحْمَى للحَقـيقَةِ مِنْهُمُ وَأَضْرَبَ مِنَّا بالسُّيُوفِ القَوَانِسَا[٢]

---

(١) انظر صفحة: ٣١٧ .

(٢) من الطويل، للعباس بن مرداس، شاعرٌ مخضرَمٌ، أدرك الإسلام أسلم عام الفتح، أمــه الخنســاء الشاعرة، وقيل: بل هي أم إخوتــه وليســت أمــه. والبيتـان في ديوانـه: ٩٢-٩٣. وهمـا مـن قصيدة تُعدُّ من المنصفات التي أنصفَ فيها قائلوها أعداءَهم، انظرها في الأصمعيــات ٢٠٤ . والشـاهد في: النـوادر ٢٦٠، وشـرح المفصـل ١٠٦/٦، وشـرح التسـهيل ٦٩/٣، وشـرح الكافيـة ٢١٩/١، والتذييـل والتكميـل ٢٠٤/٣، والمغــني ٨٠٤، وشـرح أبياتــه ٢٩٢/٧، والخزانة ٣١٩/٨ .

فـ«القوانِسَ» ليس منصوباً بـ«أَضْرَبَ» وإنما نُصِبَ بفعل مقدَّرٍ يدلُّ عليه «أَضْرَبَ» أي: نَضْرِبُ القوانِسَ[1]، والقوانِسُ هنا: جمعُ قَوْنَس، وهو أعلَى البَيضَةِ مِن الحَديدِ. وقال الآخرُ:

فَمَا ظَفِرَتْ نَفْسُ امْرِئٍ يَبْتَغِي المُنَى   بِأَبْذَلَ مِنْ يَحْيَى جَزِيلَ المَوَاهِبِ[2]

فـ«جزيل المواهب» ليس منصوباً بـ«أبذَلَ» بل بفعل مضمر أي: يَبذُلُ، وعلى هذا خرَّج ابنُ مالك[3] قولَه تعالى: ﴿ اللهُ أَعْلَمُ حَيثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِ ﴾[4] فجعَلَ «حيث» مفعولاً به نصبَهُ فعلٌ مقدَّرٌ يدُلُّ عليه «أعلَمُ»، التقديرُ: يعلَمُ مكانَ جعْلِ رسالاتِه، قال الشيخُ أبوحيَّان[5]: ويلزَمُ منه إخراجُ «حيثُ» عن الظرفية، وهي من

---

(١) في الخزانة ٣١٩/٨: «قال بعضٌ من شرَّاح أبيات المفصل: المرادُ بالبيت: أضربَ منا بالسيوف للقوانس، فحذفَ اللامَ لضرورة الشعر، فمِن لابتداء الغاية متعلِّقٌ بـ«أضربَ» تعلُّقَ الظرف، وبـ«السيوف» تعلُّقَ الآلة، واللام تعلُّقَ المفعول به. وهذا التقدير أولى من الأول [أي: تقدير فعل مضمر] لوجهَين:

الأوَّلُ: أن إضمار (نضربُ) يفسدُ معنى البيت، إذ مرادُ الشاعر أنهم ضاربون ونحنُ أضربُ منهم، فيحصلُ التفضيل، ولو قال: نضربُ القوانسَ لم يكن فيه تفضيلٌ.

والثاني: أن (أضرَبَ) لا ينصبُ المفعولَ به، فكيفَ يدل عليه، والدال على عامل هو الذي يصحُّ أن يعمل في معموله. وإذا لم يصحَّ عمله فيه لم يدل عليه. انتهى». وقد ردَّ الجاربرديُّ على هذا الكلام في رسالة ألفها في مسألة الكحل، أورد بعضاً منها البغداديُّ في الخزانة، وانظر (الوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر) لابن الصائغ (ضمن الأشباه والنظائر ٤٨٣/٤).

(٢) من الطويل، ولم أقف على قائله، والبيت في: شرح التسهيل ٦٩/٣، وشرح عمدة الحافظ ٧٧٢/٢، والتذييل والتكميل ٢٠٤/٣، وارتشاف الضرب ٢٣٥/٣، والمساعد ١٨٦/٢.

(٣) شرح التسهيل ٦٩/٣.

(٤) سورة الأنعام: من الآية: ١٦٤. و«رسالاته» بالجمع قراءة السبعة عدا ابن كثير وحفص عن عاصم، فقد قرآ (رسالته) بالإفراد. انظر حجة القراءات: ٢٧٠، والإقناع ٦٤٣/٢.

(٥) التذييل والتكميل ٢٠٤/٣.

الظروف التي لا تَخرُجُ عن الظرفية البتّةَ، وخرَّجَ / الآية على أنها باقيةٌ على [١١٣/أ] الظرفية، وأن العاملَ فيها «أعلَمُ»(١).

فإن قيلَ: يلزَمُ منه أن يكونَ في مكانٍ أعلَمَ منه في مكانٍ آخَرَ(٢) ؟

فالجوابُ: أنَّ هذا من مفهومِ الظرفِ، وهو ضعيفٌ، وقد قامَ الدليلُ على أنَّ ٥ علمَه تعالى غيرُ مقيَّدٍ بمكان، فلا تَخرُجُ حيثُ عن الظرفيَّة لأجل هذا المفهوم الضَّعيفِ الذي قامَ الدَّليلُ على منعه.

فإن كان مصدراً ففيه خلافٌ؛ قيل ينصِبُهُ فتقولُ: زيدٌ أفضَلُ الناس فضلاً وأكرمُهُم كرَماً، قال الشاعر:

أَمَّا المُلُوكُ فَأَنْتَ اليَومَ أَلأَمُهُمْ لُؤْماً وَأَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ(٣)

١٠ فنصب «لؤماً» بـ«ألأم» .

وقيل: لا يَنصِبُ المصدرَ لضعفه عن العمل، وخُرِّجَ البيتُ على أن «لؤماً» منصوبٌ بفعل مضمَرٍ دلَّ عليه أفعلُ أي: لَؤُمَ لؤماً .

فإن كان تمييزاً أوحالاً فلا خلاف أنه ينصبُهُمَا(٤)؛ لأنَّ كلَّ عاملٍ ينصبُهُما، تقولُ في التمييز: زيدٌ أحسنُ الناسِ وجهاً، وفي الحال: زيدٌ أحسَنُ الناسِ ضاحكاً.

١٥ **فإن كان جارّاً ومجروراً** فلا خلافَ أنه يتعلقُ به، وحينئذ لا يخلو المجرورُ أن يكونَ مفعولاً به في الأصل ثم جُرَّ لأجلِ ضعْفِ أفعلِ التفضيل، أو يكونَ مجروراً بالأصل، فإن كان الأوَّلَ فلا يخلو أن يكونَ أفعلُ من فعلٍ متعدٍّ إلى واحدٍ أو إلى

---

(١) انظر البحر المحيط ٤١٦/٤ .

(٢) هذا من كلام الحوفي في اعتراضه على ظرفية حيث. انظر البحر المحيط ٤١٦/٤ .

(٣) من البسيط، وهو بهذه الرواية في معاني القرآن للفراء ١٢٨/٢، وأساس البلاغة (طبخ)، وحاشية الشيخ يس على التصريح ١٠٦/٢.

(٤) ومثلهما الظرف نحو: زيدٌ أحسنُ منكَ اليومَ راكباً. انظر شرح الكافية ٢٢٠/٢، والفوائد الضيائية ٢١٩/٢ .

اثنين، فإن كان من متعدٍّ إلى واحدٍ تعدَّى إلى المفعـول بـاللام تقـولُ: زيـدٌ أبـذَلُ للمعروف من عَمْرٍو، فإن كان الفعلُ يُفهِمُ جَهلاً أو عِلماً تعدَّى بالبـاء نحـو: زيـدٌ أعرَفُ بالنحو من عَمْرٍو وأجهلُ بالفقه مِن خالد، فـإن كـان يُفهِـمُ حُبـاً أو بُغضـاً عُدِّيَ بـ«في» إلى ما هو مفعولٌ في المعنى، وبـ«إلى» واللامِ إلى ما هو فاعلٌ في المعنى

٥ / فتقولُ: زيدٌ أحبُّ في عَمْـرٍو منكَ، فعَمْـرٌو في المعنـى محبُـوبٌ، وتقـولُ: زيـدٌ [١١٣/ب] أحبُّ إلى عَمْرٍو منكَ، فعَمْرٌو في المعنى فاعلٌ، المعنى: يُحبُّ عَمْرٌو زيداً أكثرَ من حبِّهِ لكَ.

فإن كان من متعدٍّ إلى اثنين عُدِّيَ إلى أحدِهما باللام، وأُضمِرَ نـاصبٌ للثـاني نحو: زيدٌ أكسَى للفقراء الثيابَ، أي: يكسوهُمُ الثيابَ.

١٠ فإن كان الثاني(١) فلا يخلو أن يأتيَ مع المجرور بالمفضَّلِ عليه مجروراً بـ«مـن» أولا يأتي به، فإن لم يأتِ به فلا إشكالَ، تقولُ: زيدٌ أشفَقُ بعَمْـرٍو وأرأفُ بخـالد، فـإن أتيتَ بالمفضَّلِ عليه مجروراً بـ«من» نحو: زيدٌ أشفَقُ بعَمْرٍو مِن خالد، فـأنت بالخيـار في تقديم أيِّ المجرورَينِ شئتَ على الآخَر، فإن شئتَ قدَّمْتَ المجرورَ بـ«من» كقولك: زيـدٌ أشفَقُ من خالد بعَمْرٍو، وإن شئتَ أخرْتَه كقوله تعالى: ﴿وَنَحْـنُ أَقْـرَبُ إِلَيـهِ مِـنْ

١٥ حَبْلِ الوَرِيدِ﴾(٢) فإن زِيدَ مجرورٌ ثالثٌ متعلِّقٌ بغير ماتعلَّقَ به الأوَّلُ نحو: زيدٌ أبصَـرُ بالفقه من خالدٍ بالنحو، فلا يجوزُ تقديمُ المجرور الثالثِ على المجرور بـ«من»، فلا تقولُ: زيدٌ أبصَرُ بالفقه بالنحو مِن خالد، وسببُ ذلك: أنَّ المجرورَ الثالثَ متعلِّقٌ بمصـدرٍ مقدَّرٍ، فلا يجوزُ تقديمُهُ على المصدر العامِلِ فيه. ألا ترَى أنكَ إذا قلتَ: زيـدٌ أبصَـرُ بالفقه مِن خالد، فالتقديرُ: زيدٌ يزيدُ بصرُهُ بالفقه على بَصَرِ خالد بالنَّحو، فـ«النحو»

٢٠ متعلِّقٌ بـ«بَصَرٍ» المحذوفِ، فلو قَدَّمْتَهُ لكنتَ قد قدَّمتَ معمـولَ المصـدر عليـه، ولا يجوزُ.

---

(١) أي: كان معمولُ أفعلِ التفضيل مجروراً في الأصل.

(٢) سورة ق: من الآية: ١٦.

فإن كان المعمول مرفوعاً فلا يكونُ إلا فاعلاً، وهو في ذلك لا يخلو أن يكونَ مضمراً أو ظاهراً .

فإن كان مضمَراً فلا خلافَ في أنه يرفعُهُ من غير شرط نحو: زيدٌ أفضَلُ من عَمْرٍو، والتقدير: زيدٌ هو / أفضَلُ من عَمْرٍو، ولا يكونُ هذا المضمَرُ إلا مستكنّاً، [١١٤/أ]

٥ فأمَّا قولُ الشَّاعرِ:

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي الْمُثَوِّبُ قَالَ يَالاَ[(١)]

فـ«نحن» ليس فاعلاً بـ«خير» وإنما هو تأكيدٌ للفاعل المستكنّ في «خير» التقديرُ: خيرٌ نحنُ نحنُ[(٢)]، وخيرٌ: خبرُ مبتدأ محذوفٍ؛ أي: نحنُ خيرٌ .

فإن كان ظاهراً فالكلامُ عليه من أوجُهٍ :

١٠ **الأول: في شروطِهِ:**

وله شُروطٌ تُذكَرُ، فإن لم يَستَوفِ الشُّروطَ فلا يرفعُ الظَّاهرَ إلا في لغةٍ ضعيفةٍ نصَّ عليها سيبويهِ[(٣)] وغيرُه فتقول: مررتُ برجلٍ أفضلَ منه أبوه، أي: يزيدُ

---

(١) من الوافر، وهو لزهير بن مسعود الضبيُّ، شاعرٌ جاهليٌّ، ونسبه ابن الأنباريِّ في الزاهر ١٣٨/١ إلى الفرزدق، ولم أجده في ديوانه الذي بين يديَّ، ونقله عنه ابنُ منظور في اللسان (لوم) . ويُروى مع الشاهد بيتٌ آخرُ هو:

وَلَمْ تَثِقِ العَوَاتِقُ مِن غَيُورٍ بِغَيْرَتِهِ وَخَلَّيْنَ الحِجَالاَ

والبيت في: النوادر ١٨٥، وإيضاح الشعر: ٣٠٢، ٣١٩، والمسائل البغداديات: ٤١٥، وشرح التسهيل ٢٧٣/١، والمغني ٥٨١، والخزانة ٦/٢-١٣ . والمثوِّبُ: الذي يدعو الناسَ يستنصرُهُم، ومنه التثويب في الأذان، وهو إعادة بعضه بعد انقضائه. ويالا: أراد: يالبني فلان، فحكى صوت الصارخ المستغيث. (النوادر) .

(٢) وجعله ابنُ مالك فاعلاً بخير. شرح التسهيل ٢٧٤/١، وانظر المسائل البغداديات: ٤١٦-٤١٧ .

(٣) الكتاب ٣١/٢-٣٢ . وانظر: المقتضب ٢٨٤/٣، وشرح التسهيل ٦٥/٣، والوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر لابن الصائغ (ضمن الأشباه والنظائر) ٤٨٤/٤، والهمع ١٠٧/٥ .

عليه أبوه في الفضل، وإنما لم يَرفَع الظاهرَ دونَ هذه الشروط الآتيـة؛ لأنـه نـاقِصٌ عن مرتبةِ الصفة المشبهة كما تقدَّمَ[١]، وهي تَرفعُ الظاهرَ من غـير شـرطٍ، فـاقتضى ألا يَرفَعَ أفعلُ التفضيل الفاعلَ الظاهرَ إلا بشروطٍ؛ ليتبيَّنَ انحطاطُ رتبتِهِ عن الصفـةِ، فإن استوفى الشروطَ رفَعَ الظاهرَ رفْعاً مطَّرِداً.

٥ وقد عبَّرَ ابنُ الحاجب[٢] عن الشروط بقولِهِ: ولا يعمل في مظهر إلا إذا كـان [صفةً][٣] لشيءٍ، وهو في المعنى لمسبَّبٍ مفضَّلٍ باعتبارِ الأوَّلِ على[٤] نفْسِهِ باعتبـار غيرِه [منفياً]، ويتبيَّنُ ذلك في مثل قولك: ما رأيتُ رجلاً أحسَنَ في عينيـه الكحـلُ منه في عين زيدٍ، فـ«الكحل» فاعلٌ بـ«أحسن» أي: ما رأيت رجلاً يَحسُنُ في عينيـه الكحلُ كحسنِه في عين زيد، وشروطُ رفعِهِ الظَّاهِرَ مستوفاةٌ في هـذا المثـالِ، وهـي

١٠ خمسةُ شروطٍ:

الأول: أن يتقدَّمَ الكلامَ أداةُ نفي، زادَ ابنُ مالكٍ[٥]: أو ما في معناها من نهي أو استفهامٍ، فمثالُ النفي قد تقدَّمَ، ومثالُ النهي: لا يكُنْ غيرُكَ أحبَّ إليه الخيرُ منهُ إليكَ، وتقولُ في الاستفهام: هل في الناسِ أحَدٌ أحقُّ به الحمدُ منه بمُحْسِنٍ لا يمُنُّ.

[١١٤/ب] / قال الشيخ أبوحيَّان[٦]: وهـذه الزيـادةُ تحتـاجُ إلى سمـاعٍ مـن العَرَب؛ لأن

١٥ رفعَهُ الظَّاهرَ غيرُ جارٍ على القياس ولم يُسمَعْ إلا بالنفي، فلا يُلحَـقُ بـه مـا هـو في معناه إلا بالسَّمَاع.

---

(١) انظر صفحة: ٣٥٢ .

(٢) الكافية ص: ١٨٧، وانظر: الإيضاح في شرح المفصل ٦٦١/١ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، والتصحيح من المصادر السابقة .

(٤) في الأصل (في) .

(٥) شرح التسهيل ٦٨/٣ .

(٦) التذييل والتكميل ٢٠٤/٣، وارتشاف الضرب ٢٣٥/٣ .

الشرط الثاني: أن يكونَ أفعلُ التفضيلِ جارياً على غير من هو له، كـ«أحسن» في المثال المذكور، فإنه صفةٌ جاريةٌ على «رجل» وهو في الحقيقة لـ«الكحل».

الشرط الثالث: أن يكونَ الظاهرُ المرفوعُ مسبَّباً كـ«الكُحل» في المثال المذكور، فإنه مسبَّبٌ عن «الرجل» وهو المرادُ بقوله: لمسبَّب.

الشرط الرابع: أن يكونَ الظاهرُ مفضلاً على نفسِه في محل باعتبارِ محلٌ آخَرَ، وهو المرادُ بقوله: مفضَّلٌ باعتبارِ الأوَّلِ على نفسِهِ باعتبار غيرِه، أي: باعتبارِ المحل الأول على نفسِهِ باعتبار المحلِّ المغايرِ للمحلِّ الأوَّلِ، فالضميرُ في «نفسِهِ» عائدٌ على المفضَّل وهو «الكحل»، والضميرُ في «غيره» عائدٌ على قوله «الأول».

الشرط الخامس: أن يكونَ المرفوعُ بأفعلَ متوسِّطاً بين ضميرَين: الأوَّلُ: عائدٌ إلى الموصوف بأفعلِ التفضيل، وهو الضميرُ الذي في «عينيه» في المثال. والثاني: عائدٌ إلى المرفوعِ بأفعلِ التفضيل، وهو الضميرُ في «منه» في المثال، وقد يُحذَف الضميرُ على مايأتي.

وإنما اشترطوا هذه الشروطَ في رفعِهِ الظَّاهرَ؛ لأنَّ الاسمَ لا يَعملُ عملَ الفعل إلا إذا صَلُحَ الفعلُ في مكانِهِ، ولم يتغير المعنى، ومع هذه الشروطِ يصلُحُ الفعلُ في مكان أفعلِ التفضيل ولا يتغيرُ المعنى، بخلاف ما إذا [لم][1] تحصُلِ[2] الشُّروطُ، فإنه إذا وُضع الفعلُ حينئذ في مكانِ / أفعلَ تغيَّرَ المعنى، وبيانُ ذلك: أنه إذا اجتمعت [١١٥/أ] الشروطُ فلا فرْقَ في المعنى بين قولك: ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينيه الكحلُ منه في عين زيد، وبين قولك: ما رأيتُ رجلاً يحسُنُ في عينيه الكحلُ منه في عين زيد،

---

(١) زيادة يستقيم بها السياق.

(٢) في الأصل: «تصلح» والصواب ما أُثبت كما في العبارات الآتية.

فاستوى المعنى مع الاسم ومع الفعل الموضوع موضعَ الاسم، إذ الزيادةُ في الحُسْنِ مع العبارتَين حاصلةٌ. وإذا لم تحصل الشروطُ، تغيَّرَ المعنى بوضع الفعل مكانَ الاسم، ألا ترى أنكَ إذا جعلْتَ الكلامَ إيجاباً ففاتَ شرطُ[1] النفي فقلتَ: رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد، حصَلَ تفضيلُ الكحلِ في عين زيدٍ على نفْسِهِ في غير عين زيد، وإذا وَضعتَ الفعلَ هنا في مكان الاسم فقلتَ: رأيتُ رجلاً يحسُنُ في عينه الكحلُ كحُسْنِهِ في عين زيدٍ، تغيَّرَ المعنى، إذ لا يُعلَمُ هنا مع الفعل إلا المساواةُ في الحسن دونَ الزيادةِ.

هذا تلخيصُ ما ذكرهُ ابنُ مالك[2]، وتعقبه الشيخ أبوحيَّان[3] وقال: ما أجازه من تغيُّرِ المعنى إذا وُضِعَ الفعلُ موضعَ الاسم حيث لا يستوفي الشروطَ، غيرُ صحيحٍ؛ لأنك إذا قلتَ: رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيدٍ، صحَّ أن تضعَ الفعلَ مكانَ الاسم، ولا يتغيَّرُ المعنى المقصودُ من زيادة الحُسْنِ، وذلك أن تقدرَ مكانَ «أحسَنَ» «يزيدُ» فتقولُ: رأيتُ رجلاً يزيدُ حسنُ الكحلِ في عينه على حسنِهِ في عين زيد .

قلتُ: وهذا الذي ذكرَه الشيخُ غيرُ جارٍ على قاعدة التقدير؛ لأنَّ الاسمَ المشتقَّ إذا قُدِّرَ الفعلُ مكانَه إنما[4] / يقدَّرُ الفعلُ الذي اشتُقَّ منه، فلا يُسَلِّمُ ابنُ مالكٍ ما قالَ الشيخُ أبوحيَّان، بل يقولُ: إنما يُقدَّرُ الفعلُ الذي اشتُقَّ منه الاسمُ [١١٥/ب]

---

(١) في الأصل: «شروط» .

(٢) شرح التسهيل ٣/٦٧ .

(٣) لم أقف عل نص كلامه هذا مع أنه عقب في التذييل والتكميل ٣/٢٠٣ على كلام ابن مالك بقوله: «وهو كلامٌ فيه تكثيرٌ لا طائل تحته ...» .

(٤) لفظ «إنما» مكرر في الأصل .

وإن[1] كان ذلك لم يحصِّل المعنى المقصودَ من زيادةِ الحسن .

فإن قلتَ: يلزَمُ من هذه المسألة تفضيلُ الشيء على نفْسِهِ ؟

فالجوابُ: أن تفضيلَ الشيء على نفْسِهِ لا يمتنعُ مطلقاً، وإنما يمتنعُ إذا كان باعتبارِ شيءٍ واحدٍ، أما إذا كان بحسب اعتبارَين فجائزٌ كما في هذه المسألة، ألا ترَى أن تفضيلَ الكحلِ على نفْسِهِ هو باعتبار محلَّين وهما: عينُ زيد وعينُ غيره، وقد يكونُ التفضيل باعتبار زمانَين كقوله عليه السلام: «مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إلى الله فيهَا الصَّومُ مِنهُ فِي عَشْرِ ذِي الحِجَّةِ[2]» . فالصومُ مفضَّلٌ على نفْسِهِ باعتبار زمانَين وهما: رمضانُ وعشرُ ذي الحجة. وقد يكونُ التفضيلُ باعتبار حالَين كقولك: ما رأيتُ قصداً أنجحَ فيه الرجلُ منه في قصد الإصلاح، فالرجلُ مفضَّلٌ على نفْسِهِ باعتبارِ حالَين وهما: قصدُ الإصلاح وقصدُ غيره.

الوجه الثاني: في إعراب هذه المسألة:

إذا قلتَ: ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيدٍ وما أشبَهَ ذلك، فتُعرِبُ «أحسنَ» صفةً لـ«رجل»، و«في عينه» متعلقٌ بـ«أحسن» والضميرُ في «عينيه» عائدٌ إلى «رجل»، و«الكحل» فاعل بـ«أحسن» و«منه» متعلقٌ بـ«أحسن» و«مِن» هذه هي التي تَصحَبُ أفعلَ التفضيل، والضميرُ في «منه» عائدٌ إلى «الكحل» و«في عين زيد» متعلقٌ بحالٍ من الضمير في «منه» والتقديرُ: ما رأيتُ رجلاً أحسنَ

---

(١) في الأصل: «وإذا» ولعل ما أُثبت الصواب .

(٢) أخرجه الترمذي في سننه (في كتاب الصوم) برقم: (٦٨٩). وانظر الحديث النبوي في النحو العربي: ٢٥٤ .
وانظر الشاهد في: الكتاب ٣٢/٢، والمقتضب ٢٥٠/٣، والأصول ١٣١/١، ٤٤/٢، والمسائل البغداديات: ٤١٥-٤١٦، وشرح عمدة الحافظ ٧٧٣/٢، والتذييل والتكميل ٢٠٤/٣، وشرح الكافية ٢٢٣/٢، والهمع ١٠٧/٥ .

في عينه الكحلُ منه في حالِ كونه في عينِ زيدٍ .

فإن قلتَ: لأيِّ شيءٍ أعربتَ «الكحلَ» / فاعلاً بـ«أحسن» فرفعتَ به [١١٦/أ] الظاهرَ وخالفتَ القاعدةَ، مع أنَّ لك عن ذلك مندوحةً وهي: أن تجعلَ «الكحلُ» مبتدأً، وترفعَ «أحسنَ» خبراً عنه مقدَّماً، أو بالعكس فتجعلُ «أحسنَ» مبتدأً، ومُسَوِّغُهُ تعلُّق «مِن» به و«الكحلُ» خبرٌ ؟

فالجوابُ: أنَّ كلتَا الصورتَين ممتنعتَان لوجهَين:

أما الصورة الأولى: فامتنعَت لأنَّكَ لا تخلو أن تؤخِّرَ «منه» عن «الكحل» كما هو في المثالِ، أو تقدمَه على «الكحل»، فإن أخَّرتَه وقعَ الفصلُ بين «أحسن» ومعمولِه الذي هو «منه» بأجنبيٍّ وهو «الكحلُ»، وذلك لا يجوزُ[(١)]، وإنما قلنا: إنه أجنبيٌّ؛ لأنه ليس لـ«أحسن» فيه عمَلٌ، وإن قَدَّمتَ «منه» على «الكحل» لَزِمَ عَودُ الضمير على ما بَعْدُ لفظاً ورتبةً وهو «الكحل»، وذلك لا يجوزُ .

واعترضَ الشيخُ تقيُّ الدينِ إبراهيمُ النِّيليُّ[(٢)] على هذا وقال: إذا قُدِّم «منه» على «الكحل» كان الضميرُ عائداً إلى ما بعدَه لفظاً لا رتبةً؛ لأنَّ المبتدأَ رتبتُهُ التقديمُ، فيَصِحُّ عَودُ الضميرِ عليه وإن كان مؤخَّراً، إذ رتبتُهُ التقديمُ، فيكونُ كقولك: في دارِهِ زَيدٌ .

---

(١) لأنهما بمنزلة المضاف والمضاف إليه كما قال ابنُ مالك، واعترض عليه أبو حيان في التذييل والتكميل ٣/٢٠٣، وانظر الوضع الباهر (ضمن الأشباه والنظائر) ٤/٥٠٠ .

(٢) هو أبو إسحاق، تقي الدين إبراهيم بن الحسين بن عُبيد الله بن إبراهيم بن ثابت الطائي البغدادي، المعروف بـ« النيلي » (من علماء القرن السابع الهجري) عالم نحوي، من تصانيفه: « الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية »، و« التحفة الشافية في شرح الكافية» . أخباره في: طبقات النحويين واللغويين لابن قاضي شُهبة لوحة (٧٠ ـ مخطوط)، وبغية الوعاة ١/٤١٠، ومفتاح السعادة ١/١٨٦ .

وانظر كلامه في الصفوة الصفية لوحة (١٥٩) مخطوط .

قلتُ: وهذا اعتراضٌ حسَنٌ مقبولٌ، إلا أنه فاتَهُ شيءٌ آخَرُ وهو أنَّ هذا المثالَ وما أشبهَهُ بَنَتْهُ العرَبُ على صورةٍ مخصوصَةٍ لتُفِيدَ بها معنى مخصوصاً[1]، ولعلَّ ذلك المعنى لا يحصُلُ إلا بهذه البِنيَةِ المخصوصة، فلا تَلْحَظُ فيها تقديماً ولا تأخيراً، بل تُحمَلُ على ما هي قَبلُ، وهذا هو المفهومُ من كلام سيبويهِ .

٥ فإن قيلَ: فلَكَ حالةٌ تخلِّصُكَ مِن هذا كلِّهِ؛ وهو أن تقدِّمَ المبتدأَ الذي هو «الكحل» وتؤخرَ «أحسن» الذي هو الخبر ، فتكونُ متعلقاتُهُ تليه، فتخلُصُ / من [١١٦/ب] الفصل وعودِ الضميرِ على ما بعدَه، فتقولُ: ما رأيتُ رجلاً الكحلُ أحسَنُ في عينيه منه في عين زيد .

فالجوابُ: أنَّ العرَبَ إنما قصدَت التركيبَ الأصليَّ، ونحن لانتصرفُ فيه إلا ١٠ بسماعٍ، ويقوِّي هذا أنَّ ابنَ مالكٍ قال[2]: إنَّ «الكحل» إذا قُدِّمَ، وأُخِّرَ «أحسن» لا يُعطي الزيادةَ في الحُسْنِ، وإنما يُعطي المساواةَ، ونازَعَهُ في ذلك الشيخُ أبوحيَّان[3].

قلتُ: فلا نخرُجُ عن عبارة تُعطي المعنى المقصودَ اتفاقاً إلى عبارةٍ مختَلَفٍ في إفادتها لذلك المعنى المقصود.

١٥ **وأما الصورة الثانية**: وهي أن يكونَ «أحسنَ» مبتدأً و«الكحلُ» خبرَه فممتنعةٌ أيضاً؛ لأن «منه» إن أخَّرناه عن «الكحل» كان فيه الفصلُ بينه وبين «أحسن» بالخبر. والخبرُ أجنبيٌّ عنهما، وإن قدَّمنا «منه» على « الكحل» أعدْنَا

---

(١) وهو نفيُ المساواة ونفيُ المزيَّةِ. انظر شرح التسهيل ٣/٦٧ .

(٢) شرح التسهيل ٣/٦٨ .

(٣) التذييل والتكميل ٣/٢٠٤. وعلل ابنُ الناظم عدمَ التقديم بقوله: « لم يقدَّم كراهية أن يقدموا لغير ضرورة ما ليس بأهم» شرح الألفية ٤٨٨، وانظر الوضع الباهر لابن الصائغ (ضمن الأشباه والنظائر) ٤/٥٠٠ .

الضميرَ إلى ما بعدَه لفظاً ورتبةً من غير نزاعٍ .

أما لو لم تَرفَع الظّاهرَ بأفعلِ التفضيل، وأتيتَ بالكلام موجَباً، فمعنى التفضيلِ حاصلٌ وذلك بأن تجعلَ «الكحل» مبتدأً و «أحسَنَ» خبراً فتقولُ: الكحلُ في عين زيدٍ أحسَنَ منه في عين عَمْرٍو، فإن أدخلْتَ عليه حرفَ النفي فقلتَ: ليس الكحلُ في عين زيدٍ أحسنُ منه في عين عَمْرٍو، انتفَت الزيادةُ، وبقيت المساواةُ، وخرجَ الكلامُ عن معنى التفضيلِ، فاعلَمْ ذلك.

الوجه الثالث: لك في هذه المسألة ثلاثُ عبارات:

الأولى: الأصلُ وهي قولك: ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينيه الكحلُ منه في عين زيد، فتأتي بهذه العبارةِ على هذا النحو من غير حَذفٍ، ومنه قولُه ﷺ: «مَا مِن أيّامٍ أَحَبَّ إلى الله فيهَا الصَّومُ مِنهُ في عَشْرِ ذِي الحِجَّة[1]»، ومنه قولُ الشّاعر:

/ **مَا عَلِمْتُ امْرَأً أَحَبَّ إِلَيهِ الـ ـقَولُ فِي النَّاسِ مِنْكَ يَا بْنَ سِنَانِ[2]** [١١٧/أ]

وقال الآخَرُ:

لاَ قَولَ أَبْعَد عَنْهُ نَفْعٌ مِنْهُ عَن نَهْيِ الخَلِيِّ عَنِ الغَرَامِ مُتَيَّمَا[3]

البيتُ من الكامل، ومعناه: أنَّ أبعَدَ الأقوال نفعاً قولُ الخليِّ إذا نَهى المحبَّ عن الغرام، فإنه لا يُفِيدُ .

العبارةُ الثانية: أن تَحذِفَ من العبارةِ الأُولى الضميرَ المجرورَ بـ«من»، ثم تَحذِفَ «في» وتجعلَ «من» مكانها فتقولُ: ما رأيتُ رجلاً أحسَنَ في عينيه الكحلُ

---

(١) تقدم صفحة: ٣٦١ .

(٢) من الخفيف، والشاهد في شرح التسهيل ٦٥/٣، وارتشاف الضرب ٢٣٤/٣، والتذييل والتكميل ٢٠٢/٣، والتصريح ٢٦٩/١، والهمع ١٠٧/٥ .

(٣) لم أقف على قائله، والشاهد في : شرح التسهيل ٦٥/٣، والتذييل والتكميل ٢٠٢/٣ .

من عين زيدٍ، الأصلُ: منه في عين، فحُذِفَ ـ كما تقدَّمَ ـ لفَهْمِ المعنى.

العبارة الثالثة: أن تُقَدِّمَ المضافَ والمضافَ إليه وهو «عين زيد» وتُدخِلَ كافَ التشبيه على العين، ثم تأتيَ بأفعلِ التفضيل وبعدَه المرفوعُ الظاهرُ، وتُسقِطَ ما عدا ذلك فتقولُ: ما رأيت كعين زيدٍ أحسنَ فيه الكحلُ، وهذه العبارةُ الثالثةُ ٥ نظيرُ ما أنشدَه سيبويهِ:

مَرَرْتُ عَلَى وَادِي السِّبَاعِ وَلاَ أَرَى ... كَوَادِي السِّبَاعِ حِينَ أَظْلَمَ وَادِيا

أَقَلَّ بِهِ رَكْبٌ أَتَوهُ تَئِيَّةً ... وَأَخْوَفَ إِلاَّ مَا وَقَى اللهُ سَارِيا[١]

الأصلُ: ما رأيتُ وادياً أقلَّ به رَكبٌ أتوهُ تَئِيَّةً منه في وادي السِّبَاع، فقدَّمَ المضافَ والمضافَ إليه وهو «وادي السباع» وجُرَّ بالكاف، ثم جِيءَ بأفعلِ ١٠ التفضيل وهو «أقَلَّ» ثم بالفاعل وهو «رَكْبٌ»، ولو كان الكلام على العبارة الثانية لكان: ما رأيتُ وادياً أقلَّ به رَكبٌ منه بوادي السباع.

وإعرابُ هذين البيتين على تركيبهما: أنَّ «وادياً» مفعولٌ بـ«أرى» و«أقلَّ» صفةٌ لـ«وادياً» والباء في «به» ظرفيةٌ، والضميرُ عائدٌ إلى «وادياً»، و«رَكْبٌ» فاعلٌ بـ«أقلَّ»، و«أتَوه» في موضع الصفة لـ«رَكْبٌ»، و«تئيَّةً» مصدرٌ لبيان النوع؛ لأنه ١٥ نوعٌ / من الإتيان وهو الإتيان بتلبُّثٍ، ويجوزُ أن يكونَ في موضع الحال أي: [١١٧/ب] أتَوه مُتَلَبِّثِين[٢]، و«أخْوَفَ» معطوفٌ على «أقلَّ»، و«ما» من قولِهِ: «إلا ما وقى

---

(١) من الطويل، وهما لسُحيم بن وَثيل الرِّياحي، شاعرٌ مخضرَمٌ، عاش في الجاهلية والإسلام. والبيتان في: الكتاب ٣٢/٢-٣٣، وشرحه للسيرافي ١٦٨/٢ (مخطوط)، والأصول ٣٠/٢، وشرح التسهيل ٦٦/٣، وشرح الكافية ٢٢٢/٢، والأشباه والنظائر ٤٩٠/٤، والخزانة ٣٢٧/٨. ووادي السباع: مكان بطريق البصرة إلى مكة، بينه وبين البصرة خمسة أميال. معجم البلدان ٣٤٣/٥.

(٢) ويجوز نصبُه على التمييز. شرح الكافية ٢٢٣/٢.

الله»: مصدرية ظرفية، و«سارياً» مفعولٌ بـ«وقى» والتقدير: إلا مدَّة وقايةِ الله الساريَ فلا خوفَ مع ذلك.

المسألة السادسة[1]: في آياتٍ كريمةٍ لها تعلق بأفعلِ التفضيل:

الأولى:

قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكاً﴾[2] «أوَّل» في الآية: «أفعل من» ومعناه: أسبقَ، وهو مضاف فالتقدير: إن أسبَقَ بيتٍ، ولـ«أوَّل» **ثلاثةُ استعمالات:**

الأوَّلُ: أن تكونَ صفةً بمعنى أسبقَ، فتكونُ من أفعلِ التفضيل، فتجري عليها أحكامُ أفعلِ التفضيل فتكونُ بـ«من» كما تقول: ما رأيتُه أوَّلَ مِن أمسِ، وبالإضافةِ نحو: قوله تعالى: ﴿ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾[3] وبالألِفِ واللام فيُثَنى ويُجمَعُ ويؤنَّثُ تقولُ: الأوَّلُ والأوَّلان والأوَّلون والأوائِلُ والأُولى والأُولَيان والأُولَيات والأُوَل، وله حكمٌ اختصَّ به دون أفعلِ التفضيل وهو: أنه إذا أُضيفَ جازَ حذفُ المضاف إليه، وبُني على الضمِّ حملاً على قَبلُ وبَعدُ، تقولُ: ابدَأْ بهذا أوَّلُ[4]، بضمِّ اللام والتقديرُ: ابدَأْ بهذا أوَّلَ الأشياء، ولا يجوزُ هذا في غيرِه من أفعلِ التفضيل، لا تقولُ: ابدَأْ بهذا أسبَقُ، تُريدُ: أسبَقَ الأشياء، ويجوزُ أيضاً الفتحُ فتقولُ: ابدَأْ بهذا أوَّلَ، فلا ينصرفُ للوزن والصفة، ويجوزُ الجرُّ من غير تنوينٍ على تقديرِ الإضافةِ إلى مقدَّرِ الثبوت .

الاستعمال الثاني: أن يدخلَهُ معنى الظرفية، فيكونُ كالصفات التي دخلَها

(١) في الأصل: «الخامسة» وهو خطأ .

(٢) سورة آل عمران: من الآية: ٩٦ .

(٣) سورة الأعراف: من الآية: ١٤٣ .

(٤) انظر الكتاب ٣/٢٢٨ .

معنى الظرفية فتقولُ: ما رأيتُهُ مذ عَامٌ أوَّلَ[1]، فـ«أَوَّلُ» دخله معنى الظرفية والصفةُ باقيةٌ فيه، ولهذا مُنِعَ الصرفَ التقديرُ: / ما رأيتُهُ عاماً قبلَ عامِنا، قال [١١٨/أ] سيبويهِ[2]: « سألتُ الخليلَ عن قولهم: مُذْ عَامٌ أَوَّلَ فقال: جعلوه ظرفاً في هذا المكان » ، ومثلُه في استعمال الصفات ظروفاً قولُه تعالى: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾[3] فـ«أسفلَ» صفةٌ في الأصل، ودخلَه هنا معنى الظَّرفيَّةِ . ٥

الاستعمال الثالث: أن يكونَ مجرَّداً عن الوصفية، فيَجرِيَ مَجرى الأسماء فيُصرَفُ؛ لأنه لم يبقَ فيه إلا الوزنُ فيصيرُ كأفكَلَ[4] وهو الرِّعدَةُ، تقول: ما له مِن أوَّلٍ ولا آخرٍ[5]، قال الشيخُ أبو حيان[6]: « وفي محفوظي أن مؤنث هذا: أوَّلَةٌ » .

فإن سَمَّيْتَ به، امتنعَ الصرفُ للعلمية والوَزْنِ، كما لو سَمَّيْتَ بـأفكَلَ، قال الشَّاعرُ: ١٠

أُؤَمِّلُ أَنْ أَعِيشَ وَأَنَّ يَومِي ... بِأَوَّلَ أو بِأَهوَنَ أو جُبَارِ[7]

فأَوَّلُ لا ينصرفُ للوزن والعلَمية، فإنه علَمٌ ليوم الأحد، وأهوَنُ: علَمٌ ليوم

---

(١) انظر الكتاب ٣/٢٨٩، وما ينصرف وما لا ينصرف ص: ١٢٢، وارتشاف الضرب ٣/٢٣٢، والهمع ٥/١١٧ .

(٢) الكتاب ٣/٢٨٨ .

(٣) سورة الأنفال: من الآية: ٤٢ .

(٤) انظر الصحاح (فكل)، وشرح التسهيل ٣/٦٣ .

(٥) انظر الكتاب ٣/٢٨٨ .

(٦) التذييل والتكميل ٣/٢٠١، وارتشاف الضرب ٣/٢٣١ .

(٧) من الوافر، وقد نُسب هذا البيت والذي يليه إلى بعض شعراء الجاهلية، ورُوي في بعض المصادر بقافية مفتوحة (جبارا). ينظر: الأيام والليالي للفراء: ٣٧، ويوم وليلة في اللغة والغريب لأبي عمر الزاهد: ٢٤١، والصحاح (هون)، والتمام: ١٩٥، والإنصاف ٢/٤٩٧، وشرح التسهيل ٣/٦٣، والتذييل والتكميل ٣/٢٠١، والهمع ١/١٢٠ . وما ذكره في هذا البيت والذي يليه هو أسماء أيام الأسبوع في الجاهلية .

الاثنين[1]، وجُبَارِ: علَمٌ ليوم الثلاثاء[2]، وبعدَه بيتٌ يُذكَر فيه باقي أيامِ الأسبوع وهو:

أَوِ التَّالي دُبَارِ أَو فَيَومِي بِمُؤْنِسَ أَو عَرُوبَةَ أَو شِيَارِ

فدُبَارٌ[3]: علَمٌ ليوم الأربعاء، ومؤنِسٌ: علَمٌ ليوم الخميس، [وعَروبةٌ: علمٌ ٥ ليوم الجمعة]؛ وشِيَارٌ: علَمٌ ليوم السبت .

الثانية:

قولُه تعالى: ﴿ وَآخَرُ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجٌ ﴾[4] قرأ السبعةُ إلا أبا عَمْرٍو ﴿وآخَرُ﴾ بالإفراد على وزن آدم، وقرأ أبو عَمْرٍو ﴿وأُخَرُ﴾ جمعاً[5]، ومُفرَدُهُ: أُخرَى نحو: كُبرَى وكُبَر، و﴿آخَرُ﴾ على القراءة المشهورةِ من أفعلِ التفضيل، ١٠ ومعنى التفضيل فيه أنكَ إذا قلتَ: هذا رجُلٌ ورجُلٌ آخَرُ، أنَّ الثاني أكثَرُ تأخيراً من الأوَّلِ وأبعدُ منه، واختُلِفَ في إعرابِهِ على أقوال:

الأول: أنه مبتدأٌ وخبرُه محذوفٌ أي: ولهم عذابٌ آخَرُ، / و«مِن» فيه [١١٨/ب] مقدَّرةٌ[6].

الثاني: أنه مبتدأٌ وخبرُه «أزواجٌ»، وأخبَرَ بالجمع عن المفرَد؛ لأنَّ «آخَرَ» ١٥ لُحِظَ فيه الجمعُ لكونه درجاتٍ ورُتَباً من العذاب[7].

---

(١) ويقال له أيضاً : أَهْوَدَ ويومُ الثِّنَى. الأزمنة وتلبية الجاهلية لقطرب ١١٢ .

(٢) ويقال له أيضاً: دُبار. المرجع السابق .

(٣) ويقال له أيضاً : جُبار . المرجع السابق .

(٤) سورة ص: الآية: ٥٨ .

(٥) السبعة ص: ٥٥٥ .

(٦) الصحيح هنا أنه ليس مبتدأ، بل إنه صفة لمبتدأ محذوف، والخبر محذوفٌ أيضاً والتقدير: ولهم عذابٌ آخرُ من ضرْبِ ما تقدَّمَ. انظر: مشكل إعراب القرآن ٦٢٨/٢، والبيان ٣١٨/٢، والبحر المحيط ٤٠٦/٧ .

(٧) انظر: المحرر الوجيز ٤٧٨/١٢، والبيان ٣١٨/٢، والبحر المحيط ٤٠٦/٧ .

الثالث: أنه معطوفٌ على «حميم» و«غَسَّاق[1]» أي: وعذابٌ آخَرُ[2]. و«من شكله» على هذه الوجوه الثلاثة صفة لـ«آخر»، و«أزواج» على هذا الوجه الأخير صفة لـ«حميم» و«غساق» و«آخر».

الرابع: أنه مبتدأٌ و«من شَكلِهِ أزوَاجٌ» مبتدأٌ وخبرٌ في موضعِ خبرِهِ[3].

٥ وأما قراءةُ أبي عَمْرٍو فـ«أُخَرُ» مبتدأٌ، و«من شكله» صفةٌ له، و«أزواجٌ» الخبر[4]، والإخبارُ فيه بجَمْعٍ عن جَمْعٍ والتقديرُ: ومَذُوقَاتٌ أُخَرُ.

قلتُ: ولـ«آخَرَ» حُكمٌ خالفَ به أفعلَ التفضيلِ وهو: أنَّ أفعلَ التفضيلِ إذا كان بـ«مِن» ظاهرةً أو مقدَّرةً لم يُثنَّ ولم يُجمَعْ ولم يؤنَّث، و«آخَرُ» «مِن» فيه مقدَّرَةٌ، ومع هذا ثُنِّيَ وجُمِعَ وأُنِّثَ، أُجْرِيَ مُجْرَى الأسماء لكون «مِن» لا تَظهَرُ، ١٠ والموصوفُ معها لا يَظهَرُ أيضاً غالباً، تقولُ: آخَرُ وآخَرَان وآخَرُون، قال تعالى: ﴿ وَءَاخَرُونَ اعْتَرَفُوا ﴾[5] وفي المؤنَّث: أُخْرَى، وفي التَّثنيةِ: أُخْرَيَان، وفي الجمْعِ: أُخَرُ، قال تعالى: ﴿ وَأُخَرُ مُتَشَبِهَاتٌ ﴾[6] وأُخْرَيَاتٌ.

واعلَمْ أنَّ «آخَرَ» معناه: أَحَدُ قِسْمَي الشَّيء، تقولُ: أخذْتُ دِرهماً ودِرهماً آخَرَ، ولا يجوزُ: أخذتُ دِرهماً ورغيفاً آخَرَ، وأجاز بعضُهُم أن تقولَ: ركبتُ ١٥ فرَساً وحماراً آخَرَ، لكونه أحدَ قِسْمَي المركُوب. قال الشَّاعرُ:

---

(١) من قوله تعالى في الآئة السابقة: ﴿هذا فلْيَذوقوه حميمٌ وغسَّاقٌ * وآخَرُ ...﴾

(٢) انظر: الكشاف ٣/٣٣٢، والتبيان ٢/١١٠٥، والبحر المحيط ٧/٤٠٦.

(٣) انظر: مشكل إعراب القرآن ٢/٦٢٨، والبيان ٢/٣١٨، والبحر المحيط ٧/٤٠٦.

(٤) ويمكن أن يكونَ مبتدأً خبرُهُ محذوفٌ أي: ولهم أُخَرُ، و«من شكله» و«أزواجٌ» صفتان. انظر: مشكل إعراب القرآن ٢/٦٢٧-٦٢٨، والتبيان ٢/١١٠٥.

(٥) سورة التوبة: من الآية: ١٠٢.

(٦) سورة آل عمران: من الآية: ٧.

صَلَّى عَلَى عَزَّةَ الرَّحْمَنُ وَابْنَتِهَا هِنْدٍ وَصَلَّى عَلَى جَارَاتِهَا الأُخَرِ[1]

فقال: الأُخَرِ باعتبارِ كونِ هندٍ والجاراتِ نساءً .

الثالثة:

قولُه تعالى: / ﴿ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيراً فَهُوَ خَيرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيرٌ لَكُمْ ﴾[2] [١١٩/أ]

٥ أما «خير» الأوَّلُ فليس بأفعَلِ التفضيلِ، ويحتمِلُ أوجُهاً: أن يكونَ على إسقاطِ حرفِ الجرِّ؛ أي: فمَن تَطوَّعَ بخير، أو مفعُولاً على التضمين؛ أي: فمَن فَعَلَ خيراً، أو صفةً لمصدرٍ محذوفٍ؛ أي: فمَن تطوَّعَ تطوُّعاً خيراً. وأما الثاني والثالث فهما أفعلا تفضيلٍ، وحُذِفَ منهما «مِن» لكونهما خبرَين: الأوَّلُ: خبرٌ عن «هو»، والثاني: خبرٌ عن «أن تصوموا».

١٠ **الرابعة:**

قوله تعالى: ﴿ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴾[3] اختُلِفَ في «أخفى» فقيل: هو فعلٌ ماضٍ[4]، والمفعولُ محذوفٌ؛ أي: وأخفى منهم ما يعلَمُهُ. قال تعالى: ﴿ فَلاَ يُظْهِرُ عَلَى غَيبِهِ أَحَداً إِلاَّ مَنِ ارْتَضَى ﴾[5].

---

(١) من البسيط، للراعي النُمَيري في ديوانه ص: ١٢٢، ويُنسب أيضاً إلى القتّال الكلابي، والبيت في ديوانه ص: ٥٣، وفي الديوانَين: « وابنتها ليلى » وفي ديوان القتّال: « صلّى على عَمرةَ » . ونسَبه ابن بَرهَان في شرح اللمع ٢٠٦/١ إلى كُثَيِّر عزَّة ، ولم أجده في ديوانه. والشاهد في: المقتضب ٢٤٤/٣، والمسائل الشيرازيات لوحة (٩) مخطوط، والبحر المحيط ٣٤/٢، وراجع الخزانة ١٠٨/٩، ١١١ .

(٢) سورة البقرة: من الآية: ١٨٤ .

(٣) سورة طه: من الآية: ٧ .

(٤) انظر: الكشاف ٤٢٨/٢، والتبيان ٨٨٥/٢، والبحر المحيط ٢٢٦/٦ .

(٥) سورة الجن: من الآيتين: ٢٦ ـ ٢٧ .

وقيل: هو أفعلُ التفضيلِ[1]؛ أي: أخفَى من السرِّ، ويكونُ مما حُذِفَ منه «مِن» وهو مفعولٌ، وليس من الأماكن التي تُحذَفُ فيها «مِن» اطراداً .

الخامسة:

قوله تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الحِزْبَينِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَداً﴾[2] اختُلِفَ في أحصى؛ فقيلَ: فعلٌ ماضٍ و«ما» مصدرية و«أمداً» مفعولٌ به[3]، أي: أحصَى لِلُّبْثِ أمداً، والجملةُ خبرٌ عن «أيُّ الحزبين»، و«أيُّ الحزبين» استفهامٌ، ولا يكون موصولاً؛ لأنه لم يُحذَفْ من صلَتِه شيءٌ فيُبْنَى .

وقيلَ: هو أفعلُ التفضيلِ[4]، و(أمدٌ) تمييزٌ، ويكونُ خبراً لمبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: هو أحصى، و «أيُّ الحزبَين» موصولٌ مبتدأٌ وخبرُه الجملةُ من «هو أحصى» وحُذِفَ المبتدأُ الذي هو مِن صلته، ولذلك بُنِيَ، التقديرُ: لنعلَمَ الفريقَ الذي هو أحصَى من غيرِه، ويجوزُ أن تكونَ «أي» استفهاماً.

(١) وضعَّفه الزمخشريُّ وابنُ عطية. انظر: الكشاف ٤٢٨/٢، والمحرر الوجيز ٦/١٠، والبحر المحيط ٢٢٦/٦ .

(٢) سورة الكهف: من الآية: ١٢ .

(٣) وذهب إليه أبو عليٍّ والزمخشريُّ وابنُ عطية وابنُ الأنباريِّ. انظر: الإغفال لوحة (٣٤٩) مخطوط، والكشاف ٣٨١/٢، والمحرر الوجيز ٢٤٧/٩، والبيان ١٠١/٢، والتبيان ٨٣٩/٢، والبحر المحيط ١٠٤/٦ .

(٤) واختاره الزجَّاجُ في معاني القرآن ٢٧١/٣، وتبعه التبريزي. انظر التبيان ٨٣٩/٢، والبحر المحيط ١٠٤/٦ . وقد أنكر الفارسيُّ هذا الرأي في الإغفال لوحة (٣٤٩) مخطوط. وانظر البيان ١٠١/٢ .

السادسة:

قوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اللهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾[1] «أشدَّ» في الآية أفعلُ التفضيلِ، / وهو صفةٌ للذِّكْرِ. وقد استشكلُوا نَصْبَ «ذِكْرٍ» بعدَه [١١٩/ب] على التمييز؛ لأن الاسمَ الواقعَ بعدَ أفعلِ التفضيل إذا كان من جنسِ ما قبلَه تعيَّنَ خفضُه، تقول: زيدٌ أفضلُ القوم.

وقد خرَّجُوا الآية على أوجُهٍ[2] أقربُها ما قالَه أبو البقاء[3]: وهو أن يكون «أشدَّ» خبراً لـ(كان) المحذوفةِ، التقديرُ: أو كونُوا أشدَّ ذِكراً، فلا يكون ذِكرٌ على هذا من جنس ما قبلَ أفعلِ التَّفضيل من الذِّكْر، بل يكونُ رَجْعاً لاسمِ كان المحذوفةِ، فيسوغُ نصبُهُ على التمييز، وخرَّجَهُ الشيخُ أبوحيَّان[4] على أن «أشدَّ» كان في الأصل صفةً لـ(ذِكْر) التقديرُ: أو ذِكْراً أشدَّ، ثم قُدِّمَ فصارَ حالاً، و«ذِكْراً» على هذا التقديرِ معطوفٌ على الكاف من «كذِكْرِكُم» والتقديرُ في الأصل: فاذكُرُوا اللهَ ذِكْراً كذكرِكُم آباءَكُم أو ذِكْراً أشدَّ[5]، فعلَى هذا لا يكونُ «ذِكْراً» تمييزاً، وإنما هو مَصدرٌ، فارتفعَ الإشكالُ.

السابعة:

قولُه تعالى: ﴿فَاللهُ خَيْرٌ حِفْظًا وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾[6] قرأ جمهورُ

---

(١) سورة البقرة: من الآية: ٢٠٠ .

(٢) انظرها في البحر المحيط ٢/١٠٣-١٠٤ .

(٣) التبيان ١/١٦٤ .

(٤) البحر المحيط ٢/١٠٤ .

(٥) في الأصل: «أو ذِكراً أوشد» .

(٦) سورة يوسف: من الآية: ٦٤ .

السبعة[١] ﴿حِفْظاً﴾ مصدراً، وقرأ حمزةُ والكِسَائيُّ وحَفصٌ ﴿حَافِظاً﴾اسمُ فاعل[٢]، وكلاهُمَا تمييزٌ، وأعرَبَ الزَّمَخشَريُّ[٣] «حافظاً» حالاً، وضُعِّفَ لكونه يلزَمُ منه أنَّ الخيريةَ تتقيَّدُ بالحال، وقرأ الأعمَشُ[٤] «خيرُ حافظٍ» بالإضافة فيكونُ الله متصفاً بالحفظ وزيادَة، قرأ أبو هريرةَ «خيرُ الحافظين»[٥].

◦ الثامنة:

قوله تعالى: ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ ﴾[٦] الظاهرُ أن «خيراً» هنا لا يُرادُ به أفعلُ التفضيل، إذ لا خيرَ في الشرك، وأُجيبَ عنه: أنَّ التفضيلَ بينَ المشركِ والمؤمِنِ / هنا ليس بالنسبة إلى ما في الإيمان من الخير، وإنما هو بالنسبة إلى حُسْنِ [١٢٠/أ]

---

(١) وهم: أبو عمرو وابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر. انظر السبعة: ٣٥٠.

(٢) انظر: السبعة ٣٥٠ .

(٣) الكشاف ٢/٢٦٥ . وقد أعربها الزمخشريُّ تمييزاً، وجوَّزَ كونها حالاً . وقد سبقه إلى إعرابها حالاً الزجاجُ في معاني القرآن ٣/١١٨، والنحاسُ في إعراب القرآن ٢/٣٣٥. وأنكر أبو عليٍّ ذلك في الحجة ٤/٤٣٩-٤٤٠ حيث قال: «ولا يكون «حافظاً» في الآية منتصباً على الحال» وانظر: المحرر الوجيز ٨/١٦-١٧ .

(٤) سليمان بن مهران الأعمش، أبو محمد الأسدي مولاهم الكوفي، من التابعين، علامة حافظ ثقة ثبت فصيحٌ مقرئٌ، قال ابنُ عيينة: كان الأعمشُ أقرأَهُم لكتاب الله، وأحفظَهم للحديث، وأعلمَهم بالفرائض، رأى أنس بن مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ . توفي سنة ١٤٨ هـ . أخباره في: الطبقات الكبرى ٦/٣٤٢، ووفيات الأعيان ٢/٤٠٠، ومعرفة القراء الكبار ١/٩٤ .
وانظر قراءته في: مختصر الشواذ ص: ٦٤، والكشاف ٢/٢٦٥، والمحرر الوجيز ٨/١٧، والبحر المحيط ٥/٣٢٣ . وفي إتحاف فضلاء البشر ٢/١٥٠ عن المطوعي: «خيرُ حافظٍ» بلا تنوين على الإضافة .

(٥) انظر: مختصر الشواذ ٦٤ عن ابن مسعود، والكشاف ٢/٢٦٥، والمحرر الوجيز ٨/١٧، والبحر المحيط ٥/٣٢٣ .

(٦) سورة البقرة: من الآية: ٢٢١ .

العِشْرةِ وغيرِ ذلك مما يُمكِنُ أن يَشتَرِكَ فيه المؤمنُ والمشرِكُ. قاله ابنُ عطيةَ[1].

ولْنَرْجِع إلى لفظ المصنّف:

قوله:

«وَأَفْعَلُ التَفْضِيلِ لَيسَ يَرْتَفِعْ مُظْهَرُهُ إلاّ شُذُوذاً ... ...»

يُريدُ أنَّ أفعلَ التفضيل لا يرفعُ الظاهرَ على الفاعلية، وإنما يرفعُ المضمَر، إلا قليلاً في الكلام وهو المراد بقوله: «إلا شذوذاً» فأطلَقَ الشذوذَ على القلة، لا أنه نادِرٌ لا يُقاس عليه، والقلة هنا إنما هي بالنسبة إلى رفعِهِ المضمرَ؛ لأن رفعَ المضمرِ من غير شرط، ورفعَ الظاهرِ بالشروط المتقدمة، وكلُّ ما استُعمل بشروطٍ يَقِلُّ بالنسبة إلى ما يُستَعمَل من غير شرط.

وقوله: «قَدْ سُمِعْ» يعني قد سُمِعَ عن العرب رفعُهُ الظاهرَ، ولا يعني به سُمِعَ ولا يُقاسُ عليه، فاللائقُ أن تكونَ «قد» هنا للتحقيق لا للتقليل، فإنَّ رفْعَ الظّاهرِ أمرٌ مقيسٌ كثيرٌ في كلامهم، وإن قلَّ بالنسبة إلى رفعِ المضمرِ، وقد استوفينا الكلامَ على ذلك. وقولُه:

«فِي مَا رَأَيتُ رَجُلاً أَحْسَنَ فِي عَينَيهِ كُحْلٌ مِنْهُ فِي عَينِ الصَّفِي»

مثالٌ لرفع الظاهر، الشاهد: رفع «كحل» بالفاعلية بـ«أحسن» وقد تقدَّمَ

---

(١) هو عبد الحق بن غالب بن عطية المحاربي، أبو محمد الغرناطي القاضي الحافظ، كان فقيهاً عارفاً بالأحكام والحديث والتفسير، بارع الأدب، بصيراً بلسان العرب، فاضلاً من بيت علم وجلالة، ولي قضاء المرية، من تصانيفه تفسير «المحرر الوجيز» ، توفي بلورقة سنة ٥٤١ هـ .
أخباره في: الإحاطة ٥٣٩/٣، وتاريخ قضاة الأندلس ١٠٩، وبغية الوعاة ٧٣/٢، وطبقات المفسرين ٢٦٠/١ .
وانظر قوله في المحرر الوجيز ٢٤٨/٢ .

إعرابُ هذا المثال والكلامُ عليه، والصفيُّ المرادُ به: اسمُ رجل، والمثالُ من قوله: «ما رأيت رجلاً ... إلى آخره» مجرورٌ بفي، والجارُّ والمجرور متعلّقٌ بقوله: «سُمِع» آخرِ البيت، فظاهرُه أن هذا المثالَ مسموعٌ من العرب، إلا أن / أصلَ المثال: «في [١٢٠/ب] عين زيد» فجعَلَ المصنفُ «الصفي» في موضع زيدٍ لتستقيمَ له القافيةُ، واعتمدَ في فهم الشروط المتقدمةِ المسوِّغةِ لرفع الظاهرِ على هذا المثال، فإنه قد استوفى الشروطَ كما تقدَّمَ. وقوله:

«إِمَّا إِضَافَةً وَإِمَّا نَصْبَا»

هذا تقسيمٌ للظاهر الواقعِ بعدَ أفعلِ التفضيل إذا لم يرفعْهُ، فذكَر أنه إما أن يُضافَ وذلك إذا كان من جنس المفضَّل كقولك: زيدٌ أحسَنُ رجُلٍ، وإمَّا أن ينصبَه على التمييز فقط، وذلك إذا كان جزءاً من المفضل نحو: زيدٌ أحسَنُ وجهاً، أو لا جزأه ولا جنسَه كقولك: زيدٌ أحسَنُ عبداً، وإمَّا على التمييز أوالحال إن كان مشتقاً يصلُحُ أن يكون صفةً لجنس المفضَّل نحو: زيدٌ أحسَنُ فارساً .

و«إضافةً» و«نصباً» مصدران لفعلٍ محذوفٍ؛ أي: إما تضيفُ إضافةً وإما تنصبُ نصباً، ويُروى: «إما تضيفُه» والأُولى أحسَنُ؛ لأنَّ[1] فيها عطفَ مصدر.

قلتُ: وهذه الشُبَهُ مانعةُ الجمعَ لا مانعةُ الخلوِّ، فاجتماعُ الإضافة والنصبِ ممتنِعٌ، ويجوزُ الخلوُّ، فلا يكونُ ما بعدَ أفعلِ التفضيل مضافاً ولا منصوباً، بل يكون مجروراً بمن، ومثالُ هذا أن تقولَ: هذا إما حيوانٌ وإما جمادٌ، فالحيوانيةُ والجماديةُ لا يجتمعان، وقد يرتفعان فيكون نباتاً.

(١) سقطت النون من «لأن» في الأصل .

وقوله: «كَخَيرُ حَافِظٍ» تمثيلٌ للإضافة، وأشارَ إلى قوله تعـالى: ﴿فَـا للهُ خَـيرُ حَافِظٍ﴾ على قراءةِ الأعمشِ[1] بخفض «حافِظٍ» .

وقـوله: «وَخَيرٌ عُـقْبًا» تمثيلٌ للنصب، وأشارَ بذلك إلى قوله تعالى: ﴿ وَخَيرٌ / عُقْبًا ﴾[2] على قـراءة عـاصم وحمـزة بسـكون القـاف. وقـرأ البـاقون بضمِّهـا، [١٢١/أ]

والشاهد حاصلٌ من القراءَتين إلا أنَّ الوزنَ لا يستقيمُ له إلا على قراءة عاصمٍ .

* * *

(١) سبق تخريج قراءات هذه الآية في صفحة: ٣٧٢ ـ ٣٧٣ .

(٢) سورة الكهف: آية: ٤٤، وانظر السبعة: ٣٩٢ .

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة

شَــرْحُ أَلْفِـيَّةِ ابْـنِ مُعْـطٍ

للإمام العلاّمة أبي جعفرٍ أحمدَ بنِ يوسُفَ بنِ مالكٍ الرُّعَينيِّ الغرناطيِّ
المتوفَّى سنة (٧٧٩ هـ)

(السِّفْرُ السَّابِعُ)

تحقيق ودراسة

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها
تخصص / النحو والصرف

إعداد

الطّالب / عبد الله بن عمر حاج إبراهيم

إشراف

الأستاذ الدكتور / حسن بن موسى الشّاعر

المجلّد الثانـي

١٤١٧هـ - ١٩٩٧م

[باب عمل المصدر]

٦١٨ ـ وَيَعْمَلُ المَصْدَرُ مَهْمَا قُدِّرَا بِأَنْ وَفِعْلٍ مِنْهُ مَا تَنَكَّرَا

٦١٩ ـ كَسَرَّني ضَرْبٌ سَعِيدٌ عَمْرًا وَسَاءَني إِغْضَابُ عَمْرٍو بَكْرَا

٦٢٠ ـ يُضَافُ لِلْمَفْعُولِ كَاسْمِ الفَاعِلِ وَقَدْ يُضَافُ تَارَةً لِلْفَاعِلِ

٦٢١ ـ وَإِن يَكُنْ بِاللامِ قَدْ تَعَرَّفَا كَالضَّرْبِ مِسْمَعاً فَقَالُوا ضَعُفَا

٦٢٢ ـ وكُلُّ مَصْدَرٍ في الاسْمِ قَدْ عَمِلْ مَعْمُولُهُ أُخِّرَ إِذْ بِهِ وُصِلْ

الكلامُ على هذه الأبياتِ في المصدر، وقد تقدَّمَ الكلامُ أوَّلَ الكتابِ[1] هل الفعلُ مشتقٌّ منه ؟ أو هو مشتقٌّ من الفعل[2] ؟ وسيأتي الكلامُ على أبنيتِهِ[3] .

والكلامُ في هذه الأبيات على إعمالِهِ. وهو بهذا النظر على ثلاثة أقسامٍ:

١ ـ قسمٌ لا يَعمَلُ اتفاقاً، وهو الذي لا يُقدَّرُ بحرف مصدريٍّ مع الفعل، ولا هو بدلٌ من لفْظِ الفعل .

٢ ـ وقسمٌ فيه خلافٌ، وهو الذي يكونُ بدلاً من لفظ الفعل .

٣ ـ وقسمٌ لا خلافَ في إعمالِهِ، وهو ما يُقدَّرُ مع الفعل بحرفٍ مصدريٍّ، وفيه خلافٌ شاذٌّ لبعض الكوفيين أنه لا يَعمَلُ .

ولْنَتَكَلَّمْ على هذه الأقسامِ:

---

(١) انظر السفر الأول ١/١٤٣ - ١٤٤ (رسالة دكتوراه) .

(٢) وهي مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين تُنظر في: الإنصاف ١/٢٣٥، والتبيين ص: ١٤٣، وائتلاف النصرة ص: ١١١ .

(٣) وتقع في القسم الأخير من الألفية وأظنه يكون في السفر الأخير من أسفار هذا الشرح، عند قول ابن معط:

٩٢٠ ـ القَولُ في أبنيةِ المصَادرِ وفعلِهَا المشتقُّ منها الصَّادرِ

أمَّا القِسْمُ الأوَّلُ:

فهو قسمان: **الأول**: أن يُستَعمَلَ المصدَرُ استعمالَ الأسماء، فلا يُلْحَظُ فيه كونُه نائباً عن فعلٍ، ولا مقدَّراً بأن والفعل كقولك: أعجبني العلمُ، وساءني الجهلُ، فـ«العِلمُ» و«الجهلُ» هنا قد استُعمِلا استعمالَ الأسماء، فلم يُلحظْ فيهما العلاجُ، ولا كونُهما في محل شيءٍ، فلا فَرقَ بين قولك: أعجبني زيدٌ، وأعجبني العِلمُ، ولا بين ساءني زَيدٌ، وساءني الجهلُ .

الثاني: أن يَنتصِبَ بفعله أو بمعناه،/ بشرط ألا ينوبَ عن الفعل كقولك: [١٢١/ب] ضربتُ ضرباً، وقامَ انتصاباً، فـ«ضرْباً» و«انتصاباً» لا يعملان باتفاق؛ لأنه إنما جيءَ بهما لمجرَّدِ تأكيدِ الفعل لا للعمل، والعملُ هنا إنما هو للفعل، فإذا قلتَ: ضربتُ ضرباً زيداً، فـ« زَيدٌ » منصوب بـ«ضربتُ» لا بـ«ضَرْبٍ» وكذلك إذا قلتَ: قام انتصاباً زيدٌ، فـ« زيدٌ » فاعلٌ بـ«قام» لا بـ«انتصاباً» .

واحترزْنَا بقولنا: « غير نائب عن الفعل » عن قولك: ضَرباً زيداً، فإنَّ ضَرباً هنا منصوبٌ بفعله، وهو مع ذلك عاملٌ لنيابته عن الفعل، فليس كلُّ مصْدَرٍ منصوبٍ بفعله لا يَعمَلُ، بل يُستثنى منه النائبُ عن الفعل، وسيأتي الكلامُ على ذلك .

ويجري مَجرى المصدر المؤكِّدِ في عدم العَمَلِ ما كان لبيان العدد نحو: ضربتُ ثلاثَ ضَرَبَاتٍ، أو مختصاً كضربتُهُ ضَرْباً شديداً، أو الضَّرْبَ الذي تَعلَمُ، وكذلك: عَادَ القَهْقَرَى، وأتيتُهُ رَكْضاً، إلا ما جاء من المختص على طريق التشبيه، فإنه يَعمَلُ كقولك: ضربتُ ضَرْبَ الأميرِ اللصَّ، لأنه هنا يُقدَّرُ بأن والفعل، التقديرُ: ضربتُهُ ضَرْباً مثل أن ضَرَبَ الأميرُ اللصَّ .

ولابنِ الخبَّازِ[1] هنا نَقْلٌ غريبٌ: أنَّ مثالَ « أتيتُهُ رَكْضاً » إنْ قدَّرتَهُ بمعنى اسمِ

---

(١) قال - رحمه الله - : « مسألة غريبة: تقولُ: أتيتُه ركْضاً، فإن نزَعتَ على قول البصريين، وهو أن ركضاً في موضع راكِض، جاز إعمالُهُ، تقولُ: أتيتُهُ ركضاً فَرَسِي؛ أي: راكضاً فرسِي، وإن نزَعْتَه على قولِ الكوفيين وهو أن التقديرَ: أركضُ ركضاً — وبه قال أبو عليٍّ في الإيضاح — لم يجُزْ إعمالُهُ؛ لأنه يكون كقولك: ضربتُ ضرباً زيداً » النهاية في شرح الكفاية لوحة (١٩٩).

فاعِلٍ أي: راكِضاً، جاز أن يَعمَلَ، فتقولُ: أتيتُهُ رَكْضاً فَرَسِي، وإن قُدِّرَ بفعلٍ مضمَرٍ أي: أركُضُ رَكْضاً، لم يَجُزْ إعمالُهُ .

وأما القِسْمُ الثاني :

وهو الذي يكون بدلاً من لفظ الفعل، فالكلامُ عليه من أوجُهٍ:

الأول: اختلفوا في إعمالِهِ؛ فذهبَ **الأخفشُ والزَّجَّاجُ**[1] **والفارسيُّ**[2] أنه ينصِبُ ما بعدَه[3]، فإذا قلتَ: ضَرْباً زيداً، فزيدٌ منصوبٌ بـ«ضَرْبٍ» لأنَّ العرَبَ جعلَتْهُ بدلاً من الفعلِ، فيعمَلُ عَمَلَه، وإلى هذا ذَهَبَ حُذَّاقُ / المتأخِّرين، [١٢٢/أ] وصحَّحَهُ ابنُ الضَّائع[4]، واستدلَّ على ذلك بالإضافةِ إليه في نحو قولِهِ تعالى: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾[5] .

وذهب **المبرِّدُ**[6] **والسيرافيُّ**[7] **وجماعةٌ**: أنَّ المصدرَ هنا لا يَعمَلُ، وإنَّما العمَلُ

---

(١) انظر: شرح التسهيل ١٢٥/٣ وما بعدها، وشرح الكافية ١٩٧/٢، والتذييل والتكميل ٢٤٣/٣، وارتشاف الضرب ١٧١/٣، ومنهج السالك ٣١٩، والمساعد ٢٤٣/٢، والهمع ٧٦/٥ .

(٢) الإيضاح ص: ١٨١ .

(٣) وهو مذهب سيبويه والفراء - رحمهما الله - انظر الكتاب ١١٥/١ . ويُراجع: شرح التسهيل ١٢٥/٣-١٢٩ ، والعكبري في اللباب ٩٥ مخطوط .

(٤) قال في شرح الجمل لوحة (٣٨): « وقد يُوضع هذا المصدرُ موضع فعلـه، فيعملُ عمله، وذلك في الأمر والاستفهام، تقول: ضرباً زيداً، أي: اضربه، ومنه قوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ أي: اضربوا الرقابَ ضرباً .. » .

(٥) سورة محمد ﷺ : من الآية: ٤ .

(٦) المقتضب ١٥٧/٤، والكامل ٢٤١/١ .

(٧) شرح الكتاب ٢٢٦/١ مخطوط . وقَيَّدَ أبو سعيدٍ - رحمه الله - هذا العملَ بأن يكونَ الفعلُ المقدَّرُ من لفظ المصدر، فإن كان من غير لفظه كقولنا في (ضرباً زيداً) إن التقدير: أوقِعْ ضرباً زيداً لانتصَبَ زيداً بضَرْباً، وكان يصيرُ بمنزلة قولكَ: رأيتُ ضرباً زيداً .
وإلى هذا الرأي ذهب ابنُ السرَّاج قال: « وهو عندي حسن » الأصول ١٣٧/١، وتبعهم العكبري في اللباب ٩٥ مخطوط، وكذلك الرضيُّ قال: « والأولى أن يُقال: « العملُ للفعل على كل حال، إذ المصدرُ ليس بقائم مقامه حقيقةً، بل هو كالقائم مقامَه .. » شرح الكافية ١٩٧/٢ . وانظر: شرح التسهيل ١٢٨/٣، وارتشاف الضرب ١٧٢/٣ .

للفعل الذي المصدرُ بدَلٌ منه، فإذا قلتَ: ضرباً زيداً فـ«زيدٌ» منصوبٌ بـ«اضْرِبْ» لا بالمصدر .

والأوَّل أصَحُّ؛ لأنه يلزَمُ على قول المبرِّدِ أنَّ التقديرَ في قوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾: فاضرِبُوا ضَرْباً مثلَ ضربِ الرِّقَابِ، وليس المعنى على ذلك، وإنما المعنى الأمْرُ بضَرْبِ الرقَابِ نفْسِهَا . ٥

الوجه الثاني: اختلفوا في الناصب للمصدر هنا فقيل[١]: فِعلٌ من لفظِهِ واجبُ الإضمار، فهو منصوبٌ على المصدر التقديرُ: اضرِبْ ضَرْباً زيداً، وقيل[٢]: انتصابُهُ بفعلٍ من غير لفظِهِ واجبِ الاضمار على أنه مفعولٌ به، التقدير: التزِمْ ضَرْباً زيداً، ونُسِبَ إلى سيبويهِ[٣]، والأوَّلُ أصَحُّ .

١٠ **الوجه الثالث:** في تقديم الاسمِ المنصوبِ والمجرورِ على هذا المصدر، وقد اختلفوا في ذلك؛ فقيل: يجوزُ تقديمُهُمَا عليه، وبه قال المبرِّدُ[٤]، فتقولُ في قولك: «ضَرْباً زيداً» و«مُرَوراً بزيدٍ»: زيداً ضَرْباً وبزيدٍ مُرُوراً؛ لأنَّ المصدرَ هنا غيرُ مقدَّرٍ بأن والفعل[٥]، فليس موصولاً[٦] .

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٣/٢٤٣، وارتشاف الضرب ٣/١٧١، والمساعد ٢/٢٤١ .

(٢) المصادر السابقة .

(٣) نسبَه إليه ابنُ هشامٍ الخَضراويُّ في «الإفصاح»، فيما نقله عنه أبو حيان في ارتشاف الضرب ٣/١٧١. وانظر التذييل والتكميل ٣/٢٤٣، والمساعد ٢/٢٤١ .

(٤) المقتضب ٤/١٥٧ . وبه قال ابنُ السراج في الأصول ١/١٣٩، ١٦٧، وابن عصفور في المقرب ١٤٥، وابنُ مالك في شرح الكافية الشافية ٢/١٠٢٤. وأجاز الرضي تقديمَ الظرف والجار والمجرور دون المفعول به. انظر: شرح الكافية ٢/١٩٥ . قال أبو حيان: والأحوط أن لا يُقدَمَ على التقديم إلا بسماعٍ» ارتشاف الضرب ٣/١٧٢ .

(٥) لأنه في معنى الأمر. والأمرُ لا تُقدَّرُ أن معه. قال ابنُ القواس: «وفيه نظرٌ؛ لأن أن قد وُصِلَت بالأمر، فلا يمتنع من تقدير المصدر الذي في معناه بها» شرح الألفية ٢/١٠١٢ .

(٦) أي: ما بعده ليس من صلته. لذا يجوزُ تقدُّمُهُ عليه .

وقيل: لا يجوزُ، ونُسِبَ إلى سيبويهِ[١].

وفرَّقَ بعضُهُم[٢] فقال: يجوزُ التقديمُ إن كان العاملُ الفعلَ المقدَّرَ، ولا يجوزُ إن كان العاملُ المصدرَ.

الوجه الرابع: الصحيحُ أن هذا المصدرَ لا يُقدَّرُ بأن والفعل[٣].

وقال بعضُهُم[٤]: إن كان المصدرُ منصوباً بفعلٍ ليس من لفظِهِ، فيجوزُ أن يُقَدَّرَ بأن والفعل، فإذا قلتَ: ضَرْباً زيداً، على أن ضَرْباً منصوبٌ بـ«الزَمْ» فيجوزُ أن يكونَ التقديرُ: الزَمْ أن تضربَ زيداً.

الوجه الخامس: أنَّ هذا / المصدرَ انفرَدَ بتحمُّلِ الضميرِ، بخلاف المصدر [١٢٢/ب] المقدَّرِ بأن والفعل، فإنه لا يتحمَّلُ الضميرَ[٥]، فإذا قلتَ: ضَرْباً زيداً، ففي «ضَرْباً» فاعلٌ مضمرٌ التقديرُ: ضَرْباً أنت.

الوجه السادس: اختُلِفَ في إعمال هذا المصدر إذا صُغِّرَ؛ فذهبَ المبرِّدُ[٦] أنه لا يعمَلُ؛ لأن تصغيرَه يمنعُ من ذلك قياساً على اسم الفاعل، فإذا قلتَ: رُوَيدَ زيداً: فـ«زيدٌ» منصوبٌ بالفعل الذي ينصِبُ «رُوَيدَ».

---

(١) قال أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٤٣/٣ نقلاً عن الأخفش: «وهو ظاهر مذهب سيبويه» وانظر: شرح الكافية الشافية ١٠١٨/٢، والمساعد ٢٤٤/٢.

(٢) وهو ابنُ عقيل. انظر المساعد ٢٤٤/٢

(٣) انظر: شرح التسهيل ١٢٥/٣، والتذييل والتكميل ٢٤٢/٣.

(٤) انظر التذييل والتكميل ٢٤٣/٣، والمساعد ٢٤٤/٢.

(٥) في التسهيل: ١٤٣ قال ابنُ مالك: «والأصحُّ مساواة هذا المصدر اسمَ الفاعل في تحمل الضمير ...».

(٦) التذييل والتكميل ٢٤٣/٣، وارتشاف الضرب ١٧٢/٣.

وذهبَ قومٌ أنه يَعمَلُ مُصَغَّراً، منهم أبو بكرِ بنُ طاهرٍ وابنُ خَروفٍ[1]. قالوا: وإنما لم يَقدَحِ التصغيرُ في إعمالِهِ كاسم الفاعل؛ لأن عمَلَهُ ليس بالشَّبَه بالفعل المضارِعِ، وإنما عمَلُهُ بكونِهِ وُضعَ موضِعَ الفعل .

وفرَّقَ الفارسيُّ[2] فقال: يجوزُ في رُوَيدَ، ولا يجوزُ في غيره، كأنه وقَفَ مع السَّمَاعِ .

قال بعضُ المتأخِّرين[3]: والصحيحُ أنه يَعمَلُ إذا صُغِّرَ مُطلَقاً، رُوَيدَ كانَ أو غيرَه.

الوجه السابع: اختلفوا في هذا المصدر هل هو قياسٌ أو سَماعٌ، والضابطُ لاختلافهم أن نقولَ: لا يخلُو أن يُرادَ به الخبرُ المحضُ أو لا، فإن أُريدَ به الخبرُ المحضُ، فلا خلافَ أنه مسمُوعٌ، قال امرؤُ القيس:

وُقُوفاً بِهَا صَحْبِي عَليَّ مَطِيَّهُم[4]

فـ«وُقوفٌ» هنا بَدَلٌ من الفعل الذي هو «وَقَفَ» و«صحبِي» فاعلٌ به، وهو خبرٌ مَحضٌ .

---

(١) انظرَ رأيهما في التذييل والتكميل ٣/٢٤٣، ومنهج السالك ٣٢١ .

(٢) تكلم أبو علي عن رُويدَ في إيضاح الشعر ٢٨، ولم يصرح بتخصيصها بالعمل دون غيرها، ولعله ذكره في كتاب آخر . وانظر الكتاب ١/٢٤٥ .

(٣) في منهج السالك ٣٢١قال أبو حيان: « قال بعضُ أصحابنا: وهذا [أي: عملُ المصادر مصغرة] هو الصحيح عندي، وسواء في ذلك رُوَيدَ وغيرها من المصادر المصغَّرة أو الموضوعة موضع الفعل » .

(٤) من الطويل، في ديوانه ص: ٩ من معلقته، وعجزه:

يَقُولُونَ لاَ تَهْلِكْ أَسًى وَتَجَمَّلِ

وانظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص: ٢٣، وشرح القصائد التسع لابن النحاس ١/١٠٢، والبيت في ارتشاف الضرب ٣/١٧٢، والتذييل والتكميل ٣/٢٤٣ .

وإن لم يُرَدْ به الخبرُ مثلَ أن يُرَادَ به الأمـرُ أو الدعـاءُ أو الاستفهامَ بتوبيـخٍ أو غيرِ توبيخٍ، أو يُرَادَ به التوبيخُ من غـير استفهامٍ، أو الخـبرُ المقصـودُ بـه الإنشـاءُ أو الوعدُ، فاختلفُوا في ذلك على ثلاثةِ مذاهِبَ:

الأول: أنه لا ينقاسُ، وإنما يُقَالُ منه ما سُمِعَ، ونُسِبَ إلى سيبويهِ[1].

٥ **الثاني**: أنه ينقَاسُ، واختاره ابنُ مـالك[2]، وزعـمَ أن في كـلام / سـيبويهِ مـا [١٢٣/أ] يدلُّ على ذلك.

الثالث: أنه ينقاسُ في الأمر والاستفهامِ فقط، قال الشَّيخُ أبوحيَّان[3]: وبه قـالَ بعضُ أصحابنا، وحكاهُ ابنُ مالك في باب ظنَّ[4] عن الأخفش[5] والفـرَّاءِ . فمثـالُ الأمر قولُه:

١٠ عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَنَدْلاً زُرَيْقُ الْمَالَ نَـدْلَ الثَّعَالِبِ[6]

---

(١) نقلهُ عنه أكثرُ المتأخرين. انظر: شرح التسهيل ١٢٧/٣، وارتشاف الضرب ١٧٠/٣ .

(٢) شرح التسهيل ١٢٧/٣ .

(٣) ارتشاف الضرب ١٧١/٣ .

(٤) شرح التسهيل ٨٨/٢، وشرح الكافية الشافية ١٠٢٦/٢ .

(٥) في الأصول ١٦٦/١-١٦٧: « قال أبو الحسن: ولو قلتَ: آلحلاً زيدٌ الخبزَ، وأنت تأمرُهُ، كان جائزاً، كقوله:

فَنَدْلاً زُرَيْقُ المالَ نَدْلَ الثَّعالبِ »

(٦) من الطويل، ويروى قبله بيتٌ آخرُ هو:

يَمُرُّونَ بالدَّهْنَا خِفَافاً عِيَابُهُم ويخرُجنَ مِنْ دَارِينَ بُجْرَ الحقائبِ

وقد اختلف في نسـبتهما، فنُسبا في الكـامل ٢٣٩/١ والحماسـة البصريـة ٣٦٢/٢، وشـرح أبيات سيبويه ٣٧١/١ إلى أعشى هَمَدان، وهما في ديوانه: ٩٠، ونُسبا أيضاً إلى الأحـوص، وهما في ملحـق ديوانه ص: ٢٦٧، وينسبان إلى جرير، والبيت الأول الشـاهد في ملحـق ديوانه ١٠٢١/٢، ونسبهما الغندجاني في « فُرحة الأديب » ٣٠ إلى رجـل مـن الأنصـار مـع بيت ثالث، وردَّ قولَ ابن السيرافي من أنهما لشاعرٍ من هَمَدان، وفي الإصابة: أن قائلَهما هو أبو الأسود الدؤلي، والشاهد في ملحق ديوانه ص:٣١.

والشاهدُ مبثوثٌ في كثير مـن المصـادر انظـر منهـا: الكتـاب ١١٦/١، والأصول ١٦٩/١، والإنصاف ٢٩٣/١، وشرح التسهيل ١٢٨/٣، والمساعد ٢٤٢/٢ .

فـ«ندلاً» مصدَرٌ يُرَادُ به الأمرُ، ومعناه النَّقْلُ[1]، و«المالَ» مفعـولٌ بـه، و«زريـقُ» قبيلةٌ[2]، فإما أن يكونَ منادًى، أو فاعلاً بـ«نـدلاً» قالَه ابنُ مالكٍ[3].

ومثالُ الدُّعاء قولُهُ:

يَاقَابِلَ التَّوبِ غُفْرَاناً مَآثِمَ قَدْ   أَسْلَفْتُهَا أَنَا مِنْهَا مُشْفِقٌ وَجِلُ[4]

فـ«غفراناً» مصدَرٌ يُرَادُ به الدعاءُ، و«مآثمَ» مفعولٌ به .

ومثالُ الاستفهام بتوبيخٍ قولُهُ:

أَعَلاَقَـةً أُمَّ الوليِّدِ بَعْـدَمَا   أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ الْمُخْلَسِ[5]

فـ«علاقةً» مصدرٌ بعدَ استفهام، و«أمَّ الوُلَيِّـدِ» مفعـولٌ بـه، وفيـه معنـى التوبيـخ.

---

(١) في الصحاح (ندل) الندلُ: النقلُ والاختلاسُ .

(٢) وهي بطنٌ من الخزرج، وهو بنو زُريق بن عامر بن زُريق بن عبد حارثة بن مالك بن غضب ابن جُشم بن الخـزرج. وهنـاك بنـو زُريق بطـنٌ مـن طيِّئ . انظـر: الاشتقاق ص: ٤٦١، وجمهرة أنساب العرب ص: ٣٥٧، وتاج العروس (زرق) .

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/١٠٢٥ .

(٤) من البسـيط، و لم أهتـد إلى قائلـه، والشـاهد في: شـرح التسـهيل ٣/١٢٦، وشـرح الكافيـة الشافية ٢/١٠٢٥، وارتشـاف الضـرب ٣/١٧٠، والتذيـل والتكميـل ٣/٢٤٢، والمسـاعد ٢/٢٤٢، وشرح الأشموني ٢/٢٨٥ .

(٥) من الكامل، وهو للمرَّار الأسدي ، في ديوانه ص: ٢/٤٦١ (ضمن شعراء أمويـون)، ويقـالُ له المرَّار الفقعسي، وفقعس من بني أسد، وهو أحد آبائه الأدنَين، وأسد جده الأعلى. الخزانة ٤/٢٨٨ .

وقد ورد البيتُ في كثير من المصادر ، وانظر الشاهد في: الكتاب ١/١١٦، وشرحه للسيرافي ١/٢٢٦ مخطوط، والنكت عليـه ١/٢٥٠، وشـرح التسـهيل ٣/١٢٦، والتذيـل والتكميـل ٣/٢٤٢. والأفنان: جمعُ فَنَن وهو الغصن، وأراد بها ذوائب الشـعر علـى سـبيل الاسـتعارة. قال البغدادي ـ رحمـه الله ـ : « قـال السـيرافي: الروايـة الصحيحـة « أمَّ الوَليـد » بالتكبـير، ويكون مزاحَفاً بالوقص؛ وهو إسقاط الحرف الثاني من (متفاعلن) بعد إسكانه، قـال: وإنمـا الرواية بالتصغير لأنه أحسن في الوزن، والوليد: الصبي » .

والثَّغَام: بالثاء المثلثة والغين المعجَمَة: نَبْتٌ يُقَالُ له: شَيبُ العَجُوز[1]. والمُخلَس: بضم الميم وسكونِ الخاء المعجَمَة وسينٍ مهمَلَة: الذي يُخَالِطُ سوادَه بَيَاضٌ[2].

ومثالُ التوبيخ بغير استفهامٍ قولُه ـ أنشده ابنُ مالك[3] ـ:

وِفَاقاً بَنِي الأَهْوَاءِ وَالغَيِّ وَالوَنَى ... وَغَيرُكَ مَعْنِيٌّ بِكُلِّ جَمِيلِ[4]

٥ فـ«وفاقاً» مصدرٌ، و«بني الأهواء» مفعولٌ به، وفيه معنى التوبيخ، قال الشيخُ أبو حيَّان[5]: ويحتمِلُ أن تكونَ همزةُ الاستفهام محذوفَةً التقديرُ: أَوِفَاقاً، فلا يكونُ فيه دليلٌ.

ومثالُ الخبر المرادُ به الإنشاءُ قولُه:

حَمْداً اللهَ ذَا الجَلاَلِ وَشُكْراً ... وَبِدَاراً لأَمْرِهِ وَانْقِيَاداً[6]

١٠ فـ«حمداً» و«شكراً» و«بداراً» و«انقياداً» مصادرُ، فالجلالةُ[7] مفعولٌ بـ«حمداً» / [١٢٣/ب] و«لأمره» متعلِّقٌ بـ«بداراً». ومعمولُ «شكراً» و«انقياداً» محذوفٌ للدلالة عليه؛ أي: وشكراً اللهَ وانقياداً إليه. ومن هذا النوع قولُك ـ إذا رأيت ما يُتعجَّبُ منه ـ: عَجَباً؛ أي: أعجَبُ.

---

(١) انظر كتاب النبات للأصمعي: ١٢، وكتاب النبات لأبي حنيفة الدينوري: ١٧٨.

(٢) انظر الصحاح (خلس).

(٣) شرح التسهيل ١٢٦/٣.

(٤) من الطويل، والشاهد في: ارتشاف الضرب ١٧١/٣، والتذييل والتكميل ٢٤٢/٣، ومنهج السالك ٣٢٠، والمساعد ٢٤٣/٢. والوَنَى: الضعف والفتور، والكَلالُ والإعياءُ. الصحاح (ونى).

(٥) التذييل والتكميل ٢٤٢/٣، ومنهج السالك ٣٢٠.

(٦) من الخفيف، وهو في: شرح التسهيل ١٢٧/٣، وارتشاف الضرب ١٧١/٣، والتذييل والتكميل ٢٤٢/٣، ومنهج السالك ٣٢٠، والمساعد ٢٤٣/٢.

(٧) يقصد لفظ الجلالة في البيت.

ومثالُ الخبر بمعنى الوعد قولُه:

قَالَتْ: نَعَمْ وَبُلُوغاً بُغْيَةً وَمُنًى ... فَالصَّادِقُ الحُبِّ مَبْذُولٌ لَهُ الأَمَلُ[1]

فـ«بلوغ» مصدرٌ، و«بُغيَةً» مفعولٌ به، والمرادُ به الدعاءُ .

وأما القِسْمُ الثالث:

الذي هو مقدَّرٌ مع الفعل بحرفٍ مصدريٍّ، فهو المقصودُ، والكلامُ عليه في مسائلَ:

المسألة الأولى: في شروطه:

وله شروطٌ مُتَّفَقٌ عليها ومُخْتَلَفٌ فيها على حَسَبِ ما يتبيَّنُ:

الشرط الأول: أن يكونَ ظاهراً لا مضمَراً؛ لأنهم أرادوا المحافظةَ على اللفظ الذي اشتُقَّ منه الفعلُ، فلو أُضمِرَ وهو عاملٌ، لم يكن في لفظه ما يَدُلُّ على أصالته التي لأجلها عَمِلَ، وفي هذا الشَّرْطِ خلافٌ؛ فمذهَبُ البصريين أنه لا يعمَلُ مُضمَراً، وذهب الكوفيونَ إلى إعماله، فيُجيزُون أن تقولَ: مُرُوري[2] بزيدٍ حَسَنٌ وهو بعَمْرٍو قبيحٌ، فـ« بعمرو » عندهم متعلّقٌ بـ«هو»؛ لأنه ضميرُ المصدر التقديرُ: ومروري بعَمْرٍو، واستدلوا بقول زُهَيرٍ:

---

(١) من البسيط، وهو في: شرح التسهيل ١٢٧/٣، والتذييل والتكميل ٢٤٢/٣، وارتشاف الضرب ١٧١/٣، ومنهج السالك ٣٢٠، والمساعد ٢٤٣/٢ .

(٢) في الأصل: « مروى » .

وَمَا الحَرْبُ إلاَّ مَا عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمُ وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالحَدِيثِ المُرَجَّمِ[1]

فـ«عنها» عندهم متعلّقٌ بـ«هو» أي: وما الحديثُ عنها .

وتأوَّل البصريون هذا البيتَ على أوجهٍ[2] منها: أنَّ «عنها» متعلّقٌ بفعْلٍ خَرَجَ مَخْرَجَ البيان التقديرُ: أعني عنها، ومنها: أنه متعلقٌ بـ«المرَجَّمِ» وقُدِّم ضرورةً، ومنها: أنه متعلقٌ بـ«مُرَجَّم»[3] آخرَ، حُذف لدلالة المذكور عليه التقديرُ: وما [هو] مُرَجماً عنها .

قيل[4]: والذي يَرِدُ على الكوفيين أنــه لم يُسمَعْ من كلامهم: أعجبني ضَرْبٌ زيدٌ / عَمْراً وهو بكراً؛ أي: وضَرْبٌ بكراً، قال الشيخُ أبوحيَّان[5]: ثـم العَجَـبُ [١٢٤/أ] منهم أنه يُحكَى عنهم أنهم لا يُعمِلُون صريحَ المصدر، وإنَّما العملُ لفعلٍ مقدَّرٍ يدلُّ عليه المصدرُ، ثم يُعملون ضميرَه .

ونُقلَ عن بعض البصريين: أن ضميرَ المصدر يعمَلُ في المجرور، ونُسِبَ إلى الرُّمَّاني وأبي عليٍّ وابنِ جنِّي[6]، واستدلوا بالبيت المتقدِّمِ، ولا دليلَ فيه لما تقدَّمَ .

---

(١) من الطويل، في ديوانه ص: ١٨ بشرح ثعلب، وهو من معلقته، وانظر: شرح القصائد السبع الطوال ٢٦٧، وشرح القصائد التسع لابن النحاس ٣٢٨/١. والشاهد في: شرح التسهيل ١٠٦/٣، وشرح الكافية ١٩٥/٢، والتذييل والتكميل ٢٣٠/٣، والمساعد ٢٢٦/٢، والهمع ٦٦/٥، والخزانة ١١٩/٨ .

(٢) تنظر في التذييل والتكميل ٢٣٠/٣، ويراجع شرح التسهيل ١٠٦/٣ .

(٣) في الأصل: « برحم » .

(٤) التذييل والتكميل ٢٣١/٣ .

(٥) المرجع السابق .

(٦) وتبعهم ابن ملكون والرضي. انظر: شرح الجمل ٢٧/٢، وشرح التسهيل ١٠٦/٣، وشرح الكافية ١٩٥/٢، والتذييل والتكميل ٢٣١/٣، وارتشاف الضرب ١٧٣/٣، ومنهج السالك ٣١٨، والمساعد ٢٢٦/٢، والهمع ٦٥/٥-٦٦. قال أبو حيان: « وقياس قولهما [أي: أبو علي وابن جني] يقتضي جوازَ إعماله في الظرف، وقد أجازه جماعةٌ » . وصرح أبو حيان أن ابن جني أجاز ذلك في الخصائص، ولم أجده فيه حسب ما اطلعت .

الشرط الثاني: أن يكون مقدراً بحرف مصدريٍّ مع الفعل، ولا يجوزُ خلوُّهُ عن ذلك .

على هذا دَرَجَ جماعةُ النَّحْوِيِّين، وقال بعضُهُم[(١)]: قد يأتي من غير تقدير حرفٍ مصدريٍّ، وقالوا[(٢)]: لا يخلُو المصدرُ أن يكونَ معمولاً لعامِلٍ أو لا، فإن كان معمولاً لعامل نحو: أحبَبْتُ مجيئَكَ، وكرهْتُ خروجَكَ، قُدِّرَ بحرف مصدريٍّ مع الفعل، فتقول: أحبَبْتُ أن تجيءَ، فإن كان غير معمول نحو: سَمْعُ أُذُني زيداً يقولُ كذا[(٣)]، لم يقدَّر بحرف مصدريٍّ، بل بالفعل وحدَه؛ لكونه لم يتقدَّمْهُ ما يعملُ فيه، وظاهرُ كلام ابنِ مالك في «الكافية[(٤)]» وفي «الألفية[(٥)]» مذهبُ الجماعة، وخالفَ في «شرح التسهيل[(٦)]» فقال: أنْ نقدِّرَهُ بحرفِ مصدرٍ مع الفعل لا يَلزَمُ، واستدلَّ على ذلك بأشياءَ، منها قولُ العرَب: سَمْعُ أُذُني زيداً يقولُ كذا، ومنها قولُ الشَّاعرِ:

---

(١) انظر شرح التسهيل ٣/١١١ .

(٢) هذا القول لابن العلج في كتابه « البسيط » . انظر التذييل والتكميل ٣/٢٣٢-٢٣٣، والمساعد ٢/٢٣٠ .

(٣) هذا قولٌ رواه سيبويهِ عن العرَب. انظر الكتاب ١/١٩١، وشرح التسهيل ٣/١١١، واللسان (سمع) .

(٤) قال في الكافية:

كَفِعلِهِ المصدرُ أُعملْ حَيْثُمَا ... يَصِحُّ حَرْفٌ مَصدَريٌّ تَمَّمَا

شرح الكافية الشافية ٢/١٠١١.

(٥) قال في باب المصدر منها:

بفِعلِهِ المصدرَ أَلحِقْ في العَمَلْ ... مُضَافاً أو مُجرَّداً أو مَعَ أَلْ

إِنْ كَانَ فِعلٌ مَعَ أَنْ أو مَا يَحِلّ ... محلَّهُ ولاسمِ مَصدَرٍ عَمَلْ

(٦) شرح التسهيل ٣/١١١ .

عَهْدِي بِهَا الحَيَّ الجَمِيعَ وفِيهِمُ ... قَبْلَ التَّفَرُّقِ مَيْسِرٌ وَنِدَامُ(١)

وقال الآخَرُ:

وَرَأْيُ عَيْنَيَّ الفَتَى إِيَّاكَا

يُعْطِي الجَزِيلَ فَعَلَيكَ ذَاكَا(٢)

٥ فـ«سَمْعُ» و«عهدي» و«رأْيُ» عنده مصادِرُ قد عَمِلَت، ولا تُقدَّرُ بالحرف المصدري؛ لكونها لم يَعمَلْ فيها عاملٌ، قال الشيخُ أبوحيَّان(٣): وليس كما زَعَمَ، بل كلُّها / تتقدَّرُ بحرفٍ مصدريٍّ والفعلِ، وهذا وما أشبهَه من باب: ضَرْبِي زيداً [١٢٤/ب] قائماً، وضَرْبِي زيداً قائماً يُقَدَّر بالحرفِ المصدريِّ والفعلِ، فكذلك هذه المواضِعُ وما أشبَهَهَا.

١٠ واعتُرِضَ على هذا: بأنَّ «ضَرْبِي زيداً قائماً» كلامٌ مستقِلٌ بالفائدةِ، فلو قدَّرْتَ

---

(١) من الكامل، وهو للبيد بن ربيعة العامري في ديوانه ص: ٢٨٨. وروايته: «عهدي بها الإنسَ الجميع ...» والشاهد في: الكتاب ١٩٠/١، والنكت عليه ٢٩٦/١، وشرح أبياته ٢٦/١، والتبصرة والتذكرة ٢٤٠/١، وشرح المفصل ٦٢/٦، وشرح التسهيل ١١١/٣، والتذييل والتكميل ٢٣٢/٣ . والضمير في «بها» عائد على الأماكن والأحياء المتقدم ذكرها في قوله:

أقوَى وعُرِّيَ واسطٌ فبَرَامُ ... من أهلِهِ فصُوائقٌ فخُزامُ

فالواديانِ فكلُّ مغنى منهُمُ ... وعلى المياهِ محاضِرٌ وخيامُ

يقولُ: كنتُ عَهِدْتُ هذه الأحياءَ المجتمعةَ وهم بخيرٍ وحالٍ حسَنةٍ، يتنادَمُون ويتقامَرُون ويَنْحَرُون ويُطعِمُون الأضيافَ .

(٢) رجز منسوبٌ إلى رؤبة بن العجاج، والبيتان في ملحق ديوانه ص: ١٨١ . وانظر الشاهد في: الكتاب ١٩١/١، وشرح أبياته ٣٩٨/١، وشرح التسهيل ١١١/٣، والتذييل والتكميل ٢٣٢/٣، وتخليص الشواهد ٢١٢، والهمع ٦٩/٥ .

(٣) التذييل والتكميل ٢٣٢/٣ .

«أنْ» فقلتَ: أنْ أضْرِبَ[1] زيداً قائماً، لم يكُن كلاماً[2].

وأُجيبَ[3]: بأنه لا يَلزَمُ من تقدير الشيء جوازُ استعماله في الكلام، وكم في «كتاب سيبويه» من تقديرٍ يقولُ بعدَه: وهذا تمثيلٌ لا يُتكَلَّمُ به[4].

الشرط الثالث: أن يكون ظاهراً لا محذوفاً؛ لأنه موصولٌ والموصولُ لا يُحذَفُ. على هذا درَجَ النحويون، ومنهم[5] من أجازَ حذفَه إذا كان في الكلام ما يدلُّ عليه دلالةً قوية، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿هَل تَّسْتَطِيعُ رَبَّكَ﴾[6] على قراءة الكسائي[7] بنصب «ربك» وتاءِ الخطابِ في «تَستَطِيعُ»، ووجهُ الدليل: أنَّ «ربَّكَ» منصوبٌ بـ«تَستطيع» على حذف مضافٍ وهو مَصدَرٌ، التقدير: هل تَستطيعُ سؤالَ ربِّكَ، ثمَّ حُذِفَ المضافُ وأُقيمَ المضافُ إليه مُقَامَه، وإنما حُذِفَ المصدرُ هنا لدلالة الكلام عليه، إذ معلومٌ أنه لا يُستَطَاعُ الرَّبُّ، وإنما يُستَطَاعُ سؤالُهُ.

والصَّحيحُ: أنه لا يَعمَلُ مُضمَراً إلا في قليلٍ من الكلامِ، أو في الشِّعْرِ[8]. فمن ذلك ما أنشدَه سيبويه[9]:

---

(١) في الأصل: «أن ضربي» والتصويب من المصادر.

(٢) هذا من كلام ابنِ العلج في كتابه البسيط، نقله عنه أبو حيان في التذييل والتكميل ٣/٢٣٢-٢٣٣، والمساعد ٢/٢٣٠ .

(٣) هذا ردُّ أبي حيان على كلام ابنِ العلج المتقدِّم، انظره في التذييل والتكميل ٣/٢٣٣ .

(٤) انظر الكتاب ١/٧٢، ٨٣، ٣١٢، ٣٧٥، ٢/١٧١ .

(٥) كأبي علي وابن عصفور. انظر: معاني القرآن للنحاس ٢/٣٨٥، وإعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ١/١٥٠، والحجة لأبي علي ٣/٢٧٣، والكشاف ١/٣٧٢، والمحرر الوجيز ٥/١٠٤، وشرح الجمل ٢/٢٤، والبحر المحيط ٤/٥٤ .

(٦) سورة المائدة: من الآية: ١١٢ .

(٧) وقرأ الباقون: ﴿هل يستطيعُ ربك﴾ السبعة ص: ٢٤٩ .

(٨) انظر الملخص ٣٢٤-٣٢٥ .

(٩) الكتاب ١/٢٦٤ .

مِنْ لَدُ شَوْلاً فَإِلَى إِتْلاَئِهَا[1]

فـ«شولاً» منصوب بمصدر محذوف أي: من لَدُ كَونِهَا شَولاً . وقال الآخَرُ:

هَلْ تَذْكُرُونَ إِلَى الدَّيرَينِ هِجْرَتَكُمْ وَمَسْحَكُمْ صُلْبَكُمْ رَحمَانَ قُرْبَانَا[2]

فـ«رحمان» منصوب بمصدر محذوف أي: وقولكم[3] رحمان.

الشرط الرابع: أن يكون مكبَّراً فلا يُقالُ: عَجبتُ مِن ضُرَيبِكَ زيداً بالتصغير؛ لأنَّ التصغيرَ / يُزيلُ الصيغةَ التي هي أصلُ الفعل، وهو لم يَعملْ إلا بلَحْظِ تلك البنيةِ التي اشتُقَّ منها الفعلُ[4] . [١٢٥/أ]

الشرط الخامس: أن يكونَ موحَّداً، فلو جُمِعَ لم يَعملْ[5]؛ لأنَّ الجمعَ يُذهِبُ الصيغةَ التي هي أصلُ الفعل، وفي هذا الشَّرط خِلافٌ؛ ذهبَ قومٌ إلى اشتراطِه،

---

(١) لم أقف على قائله، والشاهد في: سر صناعة الإعراب ٢٦٦/٢، وشرح المفصل ١٠١/٤، ٣٥/٨، وتخليص الشواهد ٢٦٠-٢٦٢، والمغني ٥٥١، وشرح أبياته ٢٨٧/٦، والهمع ١٠٥/٢، والخزانة ٢٣/٤. والشَّوْل: بفتح الشين وسكون الواو: اسم جمع شائلة بالتاء، وهي الناقة التي ارتفع لبنها، وجفَّ ضرعها، وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية. الصحاح (شول) .

(٢) من البسيط، لجرير في ديوانه: ١٦٧/١، والرواية فيه:

هَلْ تَتْرُكُنَّ إلى القِسَّينِ هِجرَتَكُمْ وَمَسْحَكُمْ صُلْبَهُم رحمان قُرْبَانَا

والشاهد في: شرح الجمل ٤٦٧/١، وضرائر الشعر ١٨٢، واللسان (رحم-رخم) وارتشاف الضرب ٣١٠/٣ .

(٣) في الأصل: « وقرلكم » .

(٤) قال العكبري في اللباب ٩٥ مخطوط: « وإذا صُغِّرَ المصدر لم يعمل لوجهين: أحدهما: أن التصغير كالوصف. والثاني: أنه يبعُدُ من شبه الفعل إذ لا يُصَغَّرُ ... » .

(٥) وأجاز ابنُ العلج عملَه مجموعاً في التمييز، قال: « لأن التمييز قابل لعمل الضعيف فيه كالأحوال والظروف نحو: عجبتُ من تصبباته عرقاً » انظر: ارتشاف الضرب ١٧٤/٣، والمساعد ٢٢٨/٢ .

منهم أبو الحسن بنُ سِيدَهْ(١)، وذهَبَ قومٌ إلى أنه لا يُشتَرَطُ التوحيدُ، منهم ابنُ عُصفور(٢)، واحتجُّوا بظواهرَ منها قولُه:

وَعَدْتِ فَكَانَ الخُلْفُ مِنْكِ سَجِيَّةً ... مَوَاعِيدَ عُرْقُوبٍ أَخَاهُ بِيَتْرَبِ(٣)

فـ«مواعيدَ» جمعُ مَوعِد، و«أخاه» منصوبٌ به، وبِيَتْرَب بالتاء المثنّاة من فوق وفتح الراء: موضعٌ قريبٌ من اليَمَامَة(٤)، ومنها قولُ أعشَى قيس:

---

(١) واختاره أبو حيان. انظر التذييل والتكميل ٣/٢٣١، وارتشاف الضرب ٣/١٧٤ .

(٢) المقرب ص: ١٤٤، وهو أيضاً اختيار ابنِ هشام اللخمي وابن مالك. انظر: شرح التسهيل ٣/١٠٧، والتذييل والتكميل ٣/٢٣١، وارتشاف الضرب ٣/١٧٣ .

(٣) من الطويل، وهو الأُشَيْجِع، وهو جُبَيهاء الأشجعي، واسمه: يزيد بن عُبيد، شاعرٌ إسلامي مقلٌّ، نشأ وتوفي في أيام بني أمية. انظر أخباره في: ألقاب الشعراء (ضمن نوادر المخطوطات) ٢/٣١٠، والأغاني ١٨/٩٤ .

والبيت في مجموع شعره: ١٦ (ضمن شعراء أمويون، القسم الثالث). وهذا الشاهد موجود في كثير من المصادر منها: الكتاب ١/٢٧٢، وشرحه ٢/٦٢ مخطوط، وعيون الأخبار ٣/١٤٧، وجمهرة اللغة ١/١٧٣، والخصائص ٢/٢٠٧، وشرح المفصل ١/١١٣، والمقرب ١٤٤، وارتشاف الضرب ٣/٢٣١، والهمع ٥/٦٦، والخزانة ١/٥٨ .

وجاء منسوباً إلى علقمة الفحل في معجم ما استعجم ٤/١٣٨٨، ولم أجده في ديوانه المطبوع، ولعلقمة في ديوانه ٨٢ بيت قريب منه هو:

وقد وَعَدَتْكَ مَوعِداً لو وَفَتْ به ... كمَوعُودِ عُرقُوبٍ أخَاهُ بيثربِ

وجاء أيضاً منسوباً إلى الشمَّاخ في ثمار القلوب ١٣١، ولم أجده في ديوانه المطبوع، وللشمَّاخ في ملحق ديوانه ٤٣٠ بيت يقول فيه:

أَوَاعَدْتَني ما لا أُحَاوِلُ نَفْعَهُ ... مواعيدَ عُرقُوبٍ أخَاهُ بيثربِ

وعُرقوب: رجل من خيبر، وقيل: إنه من العماليق، يُضرَبُ به المثل في الكذب والخلف. انظر: الأمثال لأبي عُبيد: ٨٧، وشرحه (فصل المقال): ١٠٣، وثمار القلوب: ١٣١ .

(٤) قال ياقوت الحموي في معجم البلدان ٥/٤٢٩: « قيل: قرية باليمامة عند جبل وشم، وقيل: اسم موضع في بلاد بني سعد بالسودة... وقال الحسن بن يعقوب الهمداني اليمني: ويترَب مدينة بحضر موت، نزلها كِندة، وكان بها أبو الخير بن عمرو... ويقال: إن عرقوب صاحب المواعيد كان بها » .

وتكاد الروايات تُجمِعُ على (يترَب) بالتاء المثناة من فوق، قال البغدادي: « فهكذا أجمعوا على روايته بالتاء المثناة » ، ومنهم من قال : إنها يثرب مدينة المصطفى ﷺ وعليه الأسود =

وَجَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ أَبَـا قُـدَامَةَ إلاَّ الحَزْمَ وَالقَنَعَا[1]

فـ«تجارِبُهُم» جمعُ تَجْرِبَة، وقد نَصَبَ «أبا قدامة» والقَنَعُ: مصدَرُ قَنِعَ بالكسـر إذا رَضِيَ. ولا دليلَ في شيء من ذلك إذ يحتمِلَ أن يكونَ المنصوبُ بفعلٍ مضمَرٍ؛ أي: وعدَ أخاهَ، وجرَّبوا أبا قُدَامةَ، ويحتمِلُ «أبا قدامـة» أن يكـونَ منصوباً بـ«زادت»، ويكونُ مِن وَضْعِ الظَّاهِرِ موضِعَ المضمَرِ تفخيماً للممدوح، لكونـه ذكَرَه بكُنيَتِـه، ويحتمِلُ أن يكونَ «أبا قدامة» بدلاً من مفعولِ «زادت» المحذوفِ، التقديرُ: فما زادَتْـهُ أبا قُدامَة.

قال الشيخُ أبوحيَّان[2]: والقيـاسُ يقتضـي أنَّ المصـدرَ إذا جُمِـعَ لا يَعمَـلُ؛ لأن عمَلَه إنما هو لكونه يَنْحَلُّ بحرفٍ مصدريٍّ والفعلِ، وذلك الفعلُ الـذي يَنْحَـلُّ إليـه إنما يدلُّ على مُطْلَقِ المصدرِ، لا دلالةَ له علـى خصوصيَّـاتٍ، وإذا جُمِعَ زالَ ذلـك الإطلاقُ، فينبغي ألا يَنْحَلَّ للحرف والفعلِ إذا كان مجموعاً، فلا يَعمَلُ.

الشَّرط السَّادس: أن يكونَ غيرَ / محدودٍ بالتاء الدالة على المرَّةِ الواحـدة، فـلا [١٢٥/ب] يُقال: عجبْتُ من ضَرْبَتِكَ زيداً، وإنما لم يعملْ إذا لحقته التاءُ؛ لأن التاءَ زائدةٌ علـى الصيغة التي اشتُقَّ منها الفعلُ، فإن جاء شيءٌ من ذلك حُفِظَ ولا يُقاسُ عليه، فمنـه

الغندجاني في فُرحة الأديب: ٨٣، قال في معـرض ردِّهِ علـى ابـن السـيرافي: « يـترَب هنـا في وزن (يرْمَعْ) ـ كما ذكره ابنُ السيرافي ـ تصحيفٌ فاحشٌ، والصوابُ في هذا البيت (يـثرب) وهي مدينة النبي ﷺ ، كانت تسمى في الجاهلية يثرب .. » . وأنكـر أبوعبيـدة هـذا وقـال: يثرب خطأ. انظر: جمهرة اللغة ١/١٧٣، وفصل المقال: ١١٣ .

(١) من البسيط، في ديوانه: ١٥٩ يمدح هوذة بـن علـي الحنفـي، والروايـة فيـه « الفنعـا » بالفـاء، وكذا في جميع المصادر، والمؤلف نص على « القنعا » بالقاف عند تفسيرها، فلعل هذه الروايـة وقعت إليه، أو أنها التبست عليه. والفنع: الكرم والجود والفضل الكثير .
والبيت في: الخصـائص ٢/٢٠٨، وشـرح التسـهيل ٣/١٠٧، وشـرح الكافيـة الشـافية ٢/١٠١٦، واللسان (فنع)، والتذييل والتكميل ٣/٢٣١، ومنهج السالك ٣١٩ .

(٢) التذييل والتكميل ٣/٢٣١ .

فمنه ما أنشدُه أبو عليٍّ في «التذكرة»:

يُحَابِي بِهَا الجَلْدُ الَّذِي هُوَ حَازِمٌ بِضَرْبَةِ كَفَّيهِ المَلاَ نَفْسَ رَاكِبِ[1]

فـ«الملا» منصوبٌ بـ«ضَرْبَة» وفيه التاء، ومعنى البيت: أنه يَصِفُ مُسَافِراً كان عندَه ماءٌ للوُضوء، فوجَدَ رجلاً قد أشفى على الهلاك من العطش، فأعطاه الماءَ وتيمَّمَ هو. فـ «يُحَابِي» مِن حَابَا: إذا أعطَى، والجَلْدُ بفتح الجيم: فاعِلٌ بـ «يُحَابِي»، وهو الصَّابِرُ، و«نَفْسَ راكب» مفعولٌ بـ«يُحابي»، والمَلا بالقصر: الصحراءُ[2]، يُريدُ تُرابَ الصحراءِ.

وأمَّا قولُ كُثَيِّر:

فَأُجْمِعُ هِجْرَاناً لأَسْمَاءَ إِنْ دَنَتْ بِهَا الدَّارُ لاَ مِنْ زَهْدَةٍ فِي وِصَالِهَا[3]

فـ«زَهدة» مصدَرٌ بالتاء، وقد عَمِلَ في الجار والمجرور بعدَه، فقيلَ: شاذٌّ، وقال الشيخُ أبوحيَّان[4]: والذي يظهَرُ أن «زَهدة» ليست التاءُ فيه للمرة الواحدة، بل هو مرادِفٌ للمصدر الذي هو بغير تاء.

ومنه قولُ ابن الزَّبِيرِ الأَسَديِّ[5]:

---

(١) من الطويل، ولم أقف على قائله، والشاهد في: شرح التسهيل ١٠٨/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠١٥/٢، والتذييل والتكميل ٢٣١/٣، ومنهج السالك ٣١٩، والمساعد ٢٢٨/٢، والهمع ٦٥/٥.

(٢) انظر المقصور والممدود للفراء ص: ٤٨.

(٣) من الطويل، في ديوانه: ٩٢، وانظر: شرح التسهيل ١٠٨/٣، والتذييل والتكميل ٢٣١/٣.

(٤) التذييل والتكميل ٢٣١/٣.

(٥) هو عبد الله بن الزَّبِير - بفتح الزاي مشددةً - الأسدي، أبو كثير، شاعرٌ هجَّاءٌ، كوفي المنشأ والمنزل، من شعراء الدولة الأموية، ومن شيعتهم، متعصبٌ لهم، ولما غلَبَ مصعبٌ بن الزُّبير على الكوفة، جيء به أسيراً، فمنَّ عليه وأحسَنَ إليه، فأكثر من مدحه. مات في خلافة عبد الملك بن مروان. أخباره في: الأغاني ٢١٧/١٤، ومختصر تاريخ دمشق ٢١١/١٢، ومعاهد التنصيص ٣١٠/٣، والخزانة ٢٦٤/٢.

كَأَنَّكَ لَمْ تُنْبَأْ وَلَمْ تَكُ شَاهِداً بَلاَئِي وَكَرَّاتِي الصَّنِيعَ بِبَيْطَرَا[(١)]

نصَبَ «الصنيعَ» بـ«كرَّاتي» وهو جمعُ كَرَّة. وفيه شاهدٌ آخرُ: وهو إعمالُ المصدَرِ مجموعاً .

الشَّرط السَّابع: ألا يُتبَعَ بتابِعٍ حتى يستوفِيَ معمولَه؛ لأن هذا المصدرَ موصولٌ، ومعمولُه صلةٌ له، فلو أُتبِعَ قبلَ معمولِهِ، لكان فيه الفصلُ بين الصلة والموصول، فتقولُ في النعت: أعجبني ضربُكَ زيداً الشديدَ، قال الشَّاعرُ:

/إِنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي عَاذِراً مَنْ عَهِدْتُ فِيكَ عَذُولا[(٢)] [١٢٦/أ]

فوصَفَ «الوجدَ» بـ«الشديد» بعد أن أخَذَ مجرورَه. وتقولُ في التأكيد: عجبتُ من حُبِّكَ عَمْراً كلِّه، قال الحُطَيئةُ:

فَلَو كَانَ حُبِّي أُمَّ ذِي الوَدْعِ كُلُّهُ لأُهْلِكَ مَالاً لَمْ تَسَعْهُ المَسَارِحُ[(٣)]

فـ«كلُّه» تأكيدٌ لـ«حُبِّي» بعد أن أخذَ معمولَه .

ولا يجوزُ أن تقول: عجبْتُ من ضَربِكَ الشديدِ عَمْراً، ولا عجبْتُ من حُبِّي

---

(١) من الطويل، ولم أقف عليه في مجموع شعره، مع أن فيه قصيدةً على نفس الوزن والروي، والبيت منسوب إلى ابن الزَّبير في: شرح التسهيل ١٠٧/٣، والتذييل والتكميل ٢٣١/٣، ومنهج السالك ٣١٩ . والصنيع: اسمُ فرس الشاعر، وهو في الأصل اسمُ فرسِ باعث بن حُويص الطائي. انظر القاموس المحيط (صنع)، وأسماء خيل العرب وأنسابها للغندجاني ص: ١٥٢ . وبيطَر: اسمُ موضع، ولم أقف عليه، وفي معجم البلدان ٥٣٢/١: « بيطرة بالفتح: اسمٌ لثلاثة مواضع بالأندلس » .

(٢) من الخفيف، ولم أقف على قائله، والبيت في: شرح التسهيل ١٠٩/٣، والتذييل والتكميل ٢٣٢/٣، ومنهج السالك ٣١٩، والتصريح ٢٧/٢، والهمع ٧٠/٥.

(٣) من الطويل، ولم أجده في ديوان الحطيئة المطبوع، لكن فيه قطعة على نفس الوزن والروي أولها:

أَلم تَسْأَلِ العَيَّافَ إِنْ كُنْتَ صَادِقاً غَدَاةَ اللِّوى مَا أَنْبَأَتْكَ البَوَارِحُ

والشاهد في: التذييل والتكميل ٢٣٢/٣، والهمع ٢٧٢/٤، والدرر ١٠/٥ .

كلِّهِ زيداً، ولا تقولُ: عجبْتُ من شُرْبِكَ وأكلِكَ اللبنَ، فتعطِفُ قبلَ المعمولِ، ولا عجبْتُ من إتيانِكَ مَشْيِكَ إلى زيد، فتُبدِلُ قبلَ المعمول، فإن جاء ما يُوهِمُ إتباعَه قبلَ أخذِه المعمولَ أُوِّلَ، فمن ذلك قولُ الحُطَيئةِ:

أَزْمَعْتُ يَأْساً مُبِيناً مِنْ نَوَالِكُمُ ... وَلَنْ تَرَى طَارِداً لِلْحُرِّ كَالْيَاسِ[(١)]

٥ فظاهره أن «من نوالكم» متعلق بـ«يأس» مع الفصل بينهما بالصفة، وأُوِّلَ: على أنَّ «مِن نَوَالكم» يتعلقُ بفعل محذوفٍ؛ أي: يئِسْتُ مِن نَوَالكم. ومنه قول امرئِ القيس:

وَإِنّي زَعِيمٌ إِنْ رَجَعْتُ مُمَلَّكاً ... بِسَيْرٍ تَرَى مِنْهُ الفُرَانِقَ أَزْوَرَا

عَلَى لاَحِبٍ لاَ يُهْتَدَى بِمَنَارِهِ ... إِذَا سَافَهُ العَودُ النُّبَاطِيُّ جَرْجَرَا[(٢)]

١٠ فظاهرُه أن «على لاحِبٍ» يتعلقُ بـ«سَيْر» وقد فصَلَ بينهما بصفةِ المصدر وهو «ترى»، وأُوِّلَ على أن «على لاحِبٍ» متعلقٌ بفعلٍ محذوفٍ أي: أسيرُ. والفُرَانِقُ[(٣)] بضم الفاء ونونٍ بعدَ الألِفِ ثم قافٍ: حَيَوانٌ يُشبِهُ ابنَ آوى لا يَزَالُ يُنذِرُ بالأسَد، وسافَهُ بالسين المهملة والفاءِ أختِ القاف معناه: شمَّهُ، والعَودُ بفتح العين المهملة:

---

(١) من البسيط، في ديوانه ص: ٤٨ بشرح ابن السكيت، وهو من قصيدته التي هجا فيها الزِّبْرِقانَ بن بدر، فشكاه إلى أمير المؤمنين عمرَ بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فحبسه. والشاهد في: الكامل ٢/٧٢٠، والخصائص ٣/٢٥٨، والمحتسب ١/٣٠٧، وشرح التسهيل ٣/١٠٩، والتذييل والتكميل ٣/٢٣٢، ومنهج السالك ٣١٩، والمغني ٧٦٦، وشرح أبياته ٧/٢٣٦، والهمع ٥/٧٠.

(٢) من الطويل، في ديوانه ص: ٦٦، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٣/٢٣٢. الزعيم: الكفيل والضمين، والأزوَرُ: المائل الذي يسيرُ في جانب من شدة السير. واللاحبُ: الطريقُ البينُ الذي لحَبَتْهُ الحوافرُ؛ أي: أثرت فيه فصارت فيه طرائقُ وآثارٌ بينةٌ، هذا أصلُهُ، ثم يُستَعملُ لكل طريقٍ بيِّنٍ وخفيٍّ، والنباطي: منسوب إلى النبط، وهو أشد الإبل وأصبرها. (الديوان).

(٣) وهي كلمةٌ فارسية معرَّبة. انظر المعرَّب ٤٦٦. قال ابنُ دريد في الجمهرة ٢/١٢٠٨: «وهو سبعٌ يصيح بين يدي الأسد كأنه ينذر الناسَ به ....» وانظر: المنتخب ٢/٦٠٠.

الجَمَلُ المسِنُّ، وجَرْجَرَ: صوَّتَ. ومنه قولُ الآخَرِ:

/فَضَرْبٌ يُزِيلُ الهَامَ شِــدَّةُ وَقْعِهِ بِكُلِّ حُسَـــامٍ [ذي] صَفَاءٍ وَرَونَقِ[1] [١٢٦/ب]

فظاهرُه أن «بكلِّ» متعلقٌ بـ«ضَرْبٍ» وقد فصلَ بينهما بصفة المصدر وهو «يُزِيلُ الهامَ» . وأُوِّلَ على أن «بكلِّ» يتعلقُ بمحذوفٍ صفةٌ لضَرْبٍ؛ أي: كائنٌ بكل حُسَام . انتهى الكلامُ على الشروط .

المسألة الثانية: في تقديره مع الفعل بحرف مصدري، وفي الفرق بينه وبين اسم الفاعل، وفي حقيقة زمانه، وفي سبب عمله:

أمَّا تقديرُه مع الفعل [بحرفٍ][2] مصدريٍّ، فالكلامُ عليه من وجهَين:

الأول: في الموجِب لتقديره مع الفعل بحرفٍ مصدري، وذلك أنَّ هذا القسمَ من المصدر استُعمِلَ استعمالَين: استعمالَ الأسماء، فباشرَتْهُ العواملُ، فرفَعَتْهُ ونصبَتْهُ وجرَّتْهُ، واستعمالَ الأفعالِ فعَمِلَ، فصار فيه شائبتان؛ شائبةٌ من الأسماء، وشائبةٌ من الأفعال، فتقول: أعجبني ضَرْبُ زيدٍ عَمْراً، وكرِهْتُ ضَرْبَ زيدٍ عَمْراً، وعجبتُ من ضَرْبِ زيدٍ عَمْراً، فاحتاج من جهة عمله أن يُقدَّرَ بالفعل، ومن جهة وقوعِه فاعلاً ومفعولاً ومجروراً أن يقدَّرَ مع الفعل بحرفٍ مصدري؛ لأن الفعلَ من غير حرفٍ مصدري لا يقعُ فاعلاً ولا مفعولاً ولا مجروراً، فتعيَّنَ تقديرُ الحرفِ المصدري مع الفعل .

---

(١) من الطويل، ولم أقف على قائله، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٣/٢٣٢، و(ذي) سقط من الأصل، وفي التذييل هكذا:

بكل حسام غيرضي ورونقِ

(٢) زيادة يستقيم بها السياق .

الوجه الثاني: في تعيين الحرفِ المصدريِّ؛ وذلك إمَّا «أنْ» الناصبةُ للفعل أو «أنَّ» المفتوحةُ المشدَّدةُ أو «أنْ» المخفَّفةُ منها أو «ما».

أما «أنْ» الناصبةُ فلأنه تدخلُ على الماضي فتقول: عجبتُ من أنْ ضَرَبَ زَيدٌ، وتدخلُ على المضارع فتخلِّصُهُ للاستقبال نحو: عجبتُ من / أن يَقْدَمَ، ومظِنَّةُ [١٢٧/أ] تقديرِ أنْ هذه بعد لولا، وبعد إرادةٍ، أو كراهةٍ، أو خوفٍ، أو رجاءٍ، أو طمعٍ أو شبهِ ذلك، فإذا قلتَ: لولا خروجُكَ لأكرمتُكَ، فالتقديرُ: لولا أن خرَجْتَ، وكذلك إذا قلتَ: أردتُ خروجَكَ، فتقديرُه: أردتُ أن تخرُجَ، وكذلك الباقي.

وأما «أنَّ» المفتوحةُ المشدَّدةُ فاختارَها سيبويهِ[1]، وجعلَ اسمَها إذ ذاك ضميرَ الشأن؛ لأنها تدخلُ على الماضي والحال والمستقبل، فتقول في الماضي: عجبتُ من أنه ضَرَبَ، وفي الحال: من أنه يَضرِبُ الآنَ، وفي المستقبل: من أنه يضربُ غداً.

وأما «أنْ» المخفَّفةُ من الثقيلة فمثالُه: علِمْتُ ضَرْبَكَ، أي: علِمتُ أن قد ضرَبْتَ، ولا يصلُحُ هنا تقديرُ الناصبة؛ لأن الناصبةَ لا تقع بعد العِلْمِ[2].

وأما «ما» فمثالُه قولُه تعالى: ﴿تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾[3] أي: كما خفتُم أنفسَكُم، ولاتقدَّرُ إلا مع الحال في الأكثر[4].

وأما الفَرقُ بين المصدَر واسمِ الفاعل: فذَكَرَ الشيخُ أبو إسحاقَ إبراهيمُ البهاريُّ في «شرحِ الجمل» بينهما عشرةَ فُرُوق، منها متَّفقٌ عليه ومختلَفٌ فيه:

الأول: أن المصدرَ يكون من فِعلِ الفاعلِ ومن فِعلِ المفعولِ، ولا يكونُ اسمُ

---

(١) الكتاب ١/١٨٩.

(٢) انظر شرح التسهيل ٣/١٠٩.

(٣) سورة الروم: من الآية: ٢٤.

(٤) في ارتشاف الضرب ٣/١٧٣: «قال ابنُ فاخر: إذا أعملْنا المصدرَ وهو حالٌ، قدرناه بما والفعل؛ لأن المصدرية ليست للمستقبل».

الفاعل إلا من فِعلِ الفاعل .

الثاني: أنه لايُضَافُ وفيه الألِفُ واللامُ، ويجوزُ ذلك في اسم الفاعل .

الثالث: أنه يعمَلُ بمعنى الأزمنةِ الثّلاثة، واسمُ الفاعل إنما يَعمَلُ بمعنى الحال والاستقبال .

٥ **الرابع:** أنه يُضَافُ إلى الفاعل وإلى المفعول، واسمُ الفاعل لا يُضَافُ إلاّ إلى المفعول .

الخامس: أنه لا يُضمَرُ فيه، واسمُ الفاعل يُضمَرُ فيه؛ لأنّه مشتّقٌ .

السادس: أنه لا يجوزُ تقديمُ / معمولِهِ عليه، واسمُ الفاعل يجوزُ فيه ذلك . [١٢٧/ب]

السابع: أنه يعملُ معتمداً وغير معتَمِدٍ، واسمُ الفاعل لا يعمَلُ إلا معتمداً .

١٠ **الثامن:** أن إضافتَه محضَةٌ، واسمُ الفاعل إضافتُهُ غيرُ محضَةٍ .

التاسع: أنَّ مُسمَّاهُ معنًى، واسمُ الفاعل مسمَّاهُ ذاتٌ موصوفةٌ بمعنًى .

العاشر: أنَّ الألِفَ واللامَ فيه ليست موصولةً، وهي في اسم الفاعل موصولةٌ .

وأما حقيقةُ زمانه: فإنه لا يَتقيَّد بزمان دون زمان، بل يعملُ بمعنى الماضي والحال والاستقبال؛ لأنه أصلٌ لكلِّ فِعلٍ، وحُكيَ عن بعضهم(١): أنه لا يَعمَلُ

١٥ ماضياً، ولعلّه غَرَّهُ قولُ سيبويهِ(٢): « هذا بابٌ من المصادر جَرَى مَجْرَى الفعل المضارع في إعماله ومعناه » . قال الشيخُ أبوحيَّان(٣): وقد أوَّلوا كلامَ سيبويهِ بأنه لا يُريدُ المضارعَ المصطَلَحَ عليه، وإنما مُرادُهُ المضارعُ لُغَةً، كأنه قالَ: جرَى مَجرَى المشابهِ له، فإن كان ماضياً جَرَى مَجْرَاه، وكذلك إن كان حالاً أو مستقبلاً، وإنما

---

(١) منهم ابنُ أبي العافية، حكاه أبو حيان في ارتشاف الضرب ١٧٣/٣، والتذييل والتكميل ٢٢٩/٣-٢٣٠ .

(٢) الكتاب ١٨٩/١ .

(٣) التذييل والتكميل ٢٣٠/٣ .

تأوَّلوا كلامَ سيبويهِ؛ لأنه نصَّ آخِرَ الباب أنه يَعمَلُ ماضياً وحالاً ومستقبلاً فقالَ[1]: «وتقولُ: عجبْتُ له من ضَرْبِ أخيه، يكونُ المصدَرُ مُضَافاً فَعَلَ أو لم يَفْعَلْ» . فمِن مجيئه ماضياً قولُ الشَّاعرِ:

أَمِنْ بَعْدِ رَمْيِ الغَانِيَاتِ فُؤَادَنَا   بِأَسْهُمِ أَلْحَاظٍ نُلاَمُ عَلَى الوَجْدِ[2]

٥ التقديرُ: أمِن بَعد أنْ رَمَت، فإنه لا يَصلُحُ هنا إلا الماضي. ومن مجيئه مستقبَلاً قولُ الفَرزدَق:

[فَرُمْ] بِيَدَيكَ هَلْ تَسْتَطِيعُ نَقْلاً   جِبَالاً مِنْ تِهَامَـةَ رَاسِـيَاتِ[3]

التقديرُ: أن تنقُلَ، فإنه لا يصلُحُ هنا إلا المستقبلُ .

وأما سَبَبُ عمَلِهِ: / فقيلَ[4]: لأنه أصلٌ لكل فعلٍ، وقيل: لأنه نابَ عن [١٢٨/أ]

١٠ الحرف المصدريِّ والفعلِ .

المسألة الثالثة: في حال هذا المصدر مع معموله. وله حالاتٌ:

الأولى:

أنه لا يُذكَرُ معه معمولٌ أصلاً لا مرفوعٌ ولا منصوبٌ ولا مجرورٌ، قال تعالى:

---

(١) الكتاب ١/١٩٤ .

(٢) من الطويل، ولم أقف على قائله، وهو في: شرح التسهيل ٣/١١٠، والتذييل والتكميل ٣/٢٣٣، وشفاء العليل ٢/٦٤٤، والهمع ٥/٦٧ .

(٣) من الوافر، في ديوانه ١/١٠٩، من قصيدة يهجو فيها جريراً. وقد سقطت كلمة «فرم» من الأصل . والشاهد في المصادر السابقة ، ومنهج السالك ٣١١ .

(٤) وإليه ذهب أبو البقاء العكبري وابن مالك. انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٩٥ مخطوط، وشرح التسهيل ٣/١٠٦ .

وقال ابنُ الخباز: «وإنما عملَ لأنه شاركَ الفعلَ في لفظه والدلالة على الحدث والفاعل والمفعول به والزمان والمكان والمفعول له والحال» الغرة المخفية: ١٠٦ مخطوط .

﴿ ولاَ يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الكُفْرَ ﴾[1] فـ«الكُفر» مصدَرٌ مقدَّرٌ بـأنْ والفعـل، ولم يُذكَـرْ معه فاعلٌ ولا مفعولٌ، وهذا شيء اختُصَّ به هذا المصدَرُ .

أما كونُهُ لم يُذكَرْ معه المفعول فأمرٌ بَيِّنٌ؛ لأنه فضلةٌ، وأما كونُهُ لم يُذكَـرْ معـه الفاعلُ فمُشْكِلٌ؛ لأنه عاملٌ كالفعل، وما عمِلَ عَمَلَ الفعلِ لا يُحذَفُ معه الفاعلُ، وأُجيبَ عن هذا الإشكال بالفرقِ بين المصدرِ وفاعلِهِ، وبين الفعلِ والفـاعل، وهـو أنه قد يكونُ الفاعلُ مع فعله كالشيء الواحد؛ لكونـه قـد يكـونُ ضمـيراً متصـلاً، فيصيرُ كالجزء من الفعل، فلا يُحـذَفُ؛ لكونـه يـلزَمُ منـه حَـذفُ مـا هـو كبعـضِ الكلمة، بخلافِ الفاعل مع المصدر فإنه لـيس معـه كالشـيء الواحـد، إذ لا يكـونُ فاعلُه ضميراً متصلاً، فجاز حذفُه .

وقيلَ[2]: إنما استُغنِيَ عن مرفوعِ المصدر؛ لأنه إذا عَمِلَ كان شبيهاً للفعـل مـن جهة العمَلِ، وللاسم الجامدِ لكونـه في محـلٍّ لا يصلُـحُ فيـه الفعـلُ، فقـد يخلُـو عـن الفاعل باعتبار حلولِهِ محلَّ الأسماء الجوامد، وقد يُذكَرُ فاعلُهُ مراعاةً لشَبَهِ الفعل .

وكونُ المصدر يأتي دون فاعلٍ هو الصحيحُ، وسيأتي ما فيه من الخلاف .

الحالة الثانية:

أن يُذكَرَ معـــــه المعمولُ؛ ولا يخلو المعمولُ أن يكونَ مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً؛ فإن كان / مرفوعاً، فاختلفُوا في جواز كونه ضميراً؛ فأجازه الكوفيون[3] [١٢٧/ب] حملاً على اسم الفاعل والصفة المشبهة، قالوا: وكمـا رفـعَ الظـاهرَ يرفـعُ المضمـرَ، وذهب البصريون أنه لا يَرفعُ المضمَرَ، وحجتُهُم: أنك إذا أضفتَه إلى فاعله فقلتَ:

---

(١) سورة الزمر: من الآية: ٧ .

(٢) ذكره ابنُ مالك في شرح التسهيل ١١٢/٣ .

(٣) منهج السالك ٣١١، وارتشاف الضرب ١٧٤/٣، والمساعد ٢٣٢/٢ .

أعجبني ضَرْبُ زَيدٍ، لم يتغير المعنى بأن صار الضرْبُ لغير زيدٍ، فيرفعُ ضميرَ ذلك الغير، بل الضرْبُ باقٍ على نسبته إلى زيد، فلو حمَّلناه ضميراً فاعلاً، لكان فيه جمعٌ بين فاعلَين، بخلاف الصفة فإنك إذا قلتَ: مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وجهُهُ بالرفع، كانت الصفةُ في المعنى للوجه لا للموصوف الذي هو رجل، فإذا أضفتَ الصفةَ إلى الوجه الفاعلِ فقلتَ: مررتُ برجُلٍ حَسَنِ الوجه، تَغَيَّرَ المعنى بأن صار الحُسْنُ للموصوف الذي هو الرجلُ، فترفعُ الصفةُ ضميرَ الرجل، ويخرُجُ الوجهُ عن كونه فاعلاً في المعنى، فلا يكون فيه جمعٌ بين فاعلَين، وإذا ثبتَ خُلُوُّهُ عن الضمير في بعضِ المواضعِ، اطَّردَ ذلك في الباقي.

وقيلَ[١]: إنما لم يُضمَرْ في المصدر؛ لأنه غيرُ مشتقٍّ؛ لكونه جنساً ينطلِقُ على القليل والكثير. وقال أبوالقاسم خلَفُ بنَ فَرْتُونٍ الشَّنْتَرِينيُّ[٢] عُرِف بابن الأَبْرَشِ[٣]: لا نقولُ: إنَّ الفاعلَ مضمَرٌ؛ لأنَّ المصدرَ لا يُضمَرُ فيه، ولا نقولُ: إنه محذوفٌ؛ لأن الفاعلَ لا يُحذَفُ[٤]، بل نقول: هو منويٌّ إلى جنبِ المصدرِ، فإذا قلتَ: أعجبني ركوبُ الفَرَسِ، التقدير: أعجبني ركوبُ راكبِ الفَرَسِ، وقال في قوله

---

(١) انظر شرح الألفية لابن القواس ١٠٠٩/٢، والمساعد ٢٣١/٢ .

(٢) في الأصل: « الشنتمريني » وهو خطأ .

(٣) نحويٌّ أندلسيٌّ، من أهل شنترين مدينة غربي الأندلس على نهر تاجه، كان إماماً في العربية واللغة، حفظ كتاب سيبويه وأدب الكتاب والمقتضب والكامل، تجوَّل في بلاد الأندلس وغيرها معلماً للعربية، توفي سنة ٥٣٢ بقرطبة . أخباره في: تحفة القادم ٢٢، والصلة ١٧٤/١، والوافي بالوفيات ٣٦٧/٣، وبغية الوعاة ٥٥٧/١ .
وقوله هذا في التذييل والتكميل ٢٣٤/٣، ومنهج السالك ٣١١، وارتشاف الضرب ١٧٤/٣ .

(٤) قال الصيمري في التبصرة والتذكرة ٢٤١/١: « ويجوز أن تحذفَ فاعلَ المصدر إذا كان في الكلام دليل عليه كقولك: أعجبني إكرامٌ زيداً ... » .

تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَـٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيماً﴾[1] التقديرُ: / أو إطعامُ إنسانٍ. [١٢٩/أ]
وفي هذا المذهب ما تراه[2].

فإن قيلَ: كيف عَمِلَ وهو عندكم جامدٌ ؟

فالجوابُ: أنه إنما عَمِلَ لوجود حروفِ الفعل فيه، ولذلك لم يعمل إذا كان ضميراً؛ لخروجه عن لفظ الفعل، وقد تقدَّمَ ذلك في الشروط[3].

وأما كونُهُ ظاهراً، فإن كان فاعلاً جاز رفعُهُ فتقول: عجبتُ من قيامٍ زيدٌ، برفع «زيد» على الفاعلية، وقال الكوفيون: إذا رفعَ المصدرُ الفاعلَ، فالأحسنُ الفصلُ بينهما نحو: يعجبني قيامُ أمسِ زيدٌ[4].

وإن كان مفعولاً لم يُسَمَّ فاعلُه، ففي رفعه بالمصدر خلافٌ؛ ذهبَ أكثرُ النَّحْوِيِّين إلى جوازه[5]، فتقول: عجبتُ من أكلٍ الخبزُ، برفع «الخبز» على أنه مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعلُهُ، فتقدِّرَ المصدرَ بأن والفعل الذي لم يُسَمَّ فاعلهَ. ومنه قولُ الشَّاعر:

---

(١) سورة البلد: الآيتان: ١٤، ١٥ .

(٢) قال أبو حيان: « وذكرتُ هذا لشيخنا الأستاذ أبي الحسن بن الضائع فقال: عجبتُ من ركوبٍ الفرس الفاعلُ هنا ليس منوياً، ولا يدلُّ عليه ذكرُ شيءٍ قبله، بل هو هنا محذوفٌ ولا بد » . التذييل والتكميل ٢٣٧/٣، ومنهج السالك ٣١٣ .

(٣) انظر صفحة: ٣٨٦ .

(٤) التذييل والتكميل ٢٣٧/٣، ومنهج السالك ٣١٣ .

(٥) انظر المقرب ١٤٢، والتذييل والتكميل ٢٣٣/٣. قال أبو حيان: « والذي أختاره أنه إن كان المصدر لفعلٍ لم ينطَقْ به إلا مبنياً للمفعول، جاز ذلك فتقول: عجبت من جنون بالعلم زيد » ارتشاف الضرب ١٧٥/٣ . وفي كلام ابن أبي الربيع أن أكثر النحاة على أن المفعول مع المصدر لا يكون إلا منصوباً، ولا يكون المصدر إلا نائباً مناب الفعل المبني للفاعل. انظر: الملخص: ٢٩٤، وص: ٣١٨ (حاشية ١) .

إنَّ قَهْراً ذَوُو الضَّلاَلَةِ وَالبَا طِلِ [عدل] لِكُلِّ عَبْدٍ مُحِقّ[1]

فـ«ذَوُو» مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعلُهُ، فيقدَّرُ المصدَرُ بأن وفِعلِ ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ.

وذهَبَ أبوالحسن الأخفشُ[2]: أنَّ المصدَرَ لا يَرفعُ المفعولَ الذي لم يُسمَّ فاعلُه، فلا يُقدَّر المصدرُ بأن والفعل الذي لم يُسَمَّ فاعلُه، وبه قال جماعةٌ من[3] البصريين[4]، وصحَّحهُ الأستاذُ أبوالحسين بنُ أبي الربيع[5]، وعلَّلَ المنعَ: بأن المصدرَ لما كان على صيغةٍ[6] واحدةٍ لا تختلِفُ، لم يَجُزْ أن يرفَعَ المفعولَ الذي لم يُسَمَّ فاعله لأجل اللبس، بخلاف الفعل والاسم العاملِ عملَه، فإن لكلٍّ واحد منهما صيغةً مختصَّةً برفع الفاعل، وصيغةً مختصَّةً برفع المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُهُ.

وذهَبَ الكِسَائيُّ[7] وتبعَهُ / ابنُ خروف[8]: أنه إن أُمِنَ اللبسُ جاز فتقول: [١٢٩/ب]

عجبتُ من ركوبِ الفرسُ بالرفع، إذ معلومٌ أنَّ الفرسَ مركوبٌ، ولا يجوز:

---

(١) من الخفيف، ولم أقف على هذا البيت، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٢٣٤/٣، وكلمة «عدل» ليست في الأصل، إلا أنه كُتب على يسار البيت: «لعله عدل» وأُشير إلى مكانها في البيت، وفي التذييل والتكميل رُوي هكذا:

إن قهراً ذوو الضلالة والباطل عن لكل عبد محق

ويظهر أن «عن» حرفت عن «عدل»، والكلمة لا بد منها ليستقيم الوزن.

(٢) انظر رأيه هذا في التذييل والتكميل ٢٣٤/٣، وارتشاف الضرب ١٧٥/٣.

(٣) في الأصل: «عن».

(٤) وممن قال به أبو علي الشلوبين وابنُ هشام الخَضراوي. انظر: التذييل والتكميل ٢٣٦/٣، والمساعد ٢٣٤/٢.

(٥) لم أقف على تصحيحه هذا، وانظر: الملخص ص: ٢٩٤، ٣١٨.

(٦) في الأصل: «صفة» ولعل ما أثبت الصواب.

(٧) انظر التذييل والتكميل ٢٣٤/٣.

(٨) رأيه في التذييل والتكميل ٢٣٦/٣، والمساعد ٢٣٤/٢.

عجبتُ من ضربٍ زيدٌ برفع «زيد» على المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُهُ؛ لأن زيداً يَصِحُّ أن يكونَ فاعلاً، ويَصِحُّ أن يكونَ مفعولاً .

فإن كان منصوباً فإنه يكون مفعولاً وحالاً وتمييزاً وظرفاً؛ أما المفعول فيكون واحداً نحو: عجبتُ من ضربِ زيدٍ عَمْراً، واثنين نحو: عجبتُ من إعطاء زيدٍ عَمْراً درهماً، ومِن ظنِّ زيدٍ عَمْراً قائماً، وثلاثة نحو: عجبتُ من إعلامِ زيدٍ عَمْراً خالداً قائماً، وأما الحال فنحو: عجبتُ مِن قيام زيدٍ مسرعاً، وأما التمييز فنحو: عجبتُ من امتلاءِ الإناءِ عَسَلاً، وأما الظرفُ فنحو: عجبتُ من قيامِ زيدٍ يومَ الجمعة، ومن قيامِ زيدٍ أمامَك .

فإن كان مجروراً فلا يكون إلا مضافاً؛ فتارةً يكون فاعلاً في الأصل نحو قوله تعالى: ﴿وَلَولاَ دِفَاعُ اللهِ النَّاسَ﴾[1] فـ«الله» مضافٌ، وهو فاعلٌ في المعنى؛ لأنه الدافعُ، ومنه قوله تعالى: ﴿فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُم بِهِ﴾[2] فالكاف والميم فاعلٌ في المعنى؛ لأنهم البائعون، وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ﴾[3] ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ القُرَى وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾[4] وهو كثيرٌ، وكذلك يُضافُ إلى المفعول الذي لم يُسمَّ فاعلُه نحو قوله تعالى: ﴿وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ﴾[5] فالمضافُ هنا مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعلُه في المعنى، التقدير: من بعد أن

---

(١) سورة البقرة: من الآية: ٢٥١ ، وسورة الحج: من الآية: ٤٠ . و«دفاع» بالألف قراءة نافع، وروايةٌ عن عاصم. انظر السبعة ص: ١٨٧ .

(٢) سورة التوبة: من الآية: ١١١ .

(٣) سورة التوبة: من الآية: ١١٤ .

(٤) سورة هود: الآية: ١٠٢ .

(٥) سورة الروم: من الآية: ٣ .

غُلِبُوا،وتارةً يُضافُ إلى المفعول نحو قوله تعالى:﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ﴾[(١)] فـ«نعجتك» مفعولة في المعنى؛ لأنها المسؤولة ومنه قوله تعالى: / ﴿ لاَ يَسْئَمُ [١٣٠/أ] الإِنْسَنُ مِنْ دُعَاءِ الخَيرِ ﴾[(٢)] فـ«الخير» مفعول في المعنى .

وقيل[(٣)]: إضافتُه إلى الفاعل أحسنُ، وقيل[(٤)]: إلى المفعول .

وتارةً يُضافُ إلى الظرف نحو قوله تعالى: ﴿ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾[(٥)] ﴿فَصِيَامُ شَهْرَينِ﴾[(٦)] ﴿ بَلْ مَكْرُ الَّيلِ وَالنَّهَارِ ﴾[(٧)] .

ولكَ بعد الإضافة إلى الظرف أن تأتيَ بباقي المعمول فتقول: عجبتُ من انتظارِ يومِ الجمعةِ زيدٌ عَمْراً، ذكَرَهُ سيبويهِ[(٨)]، فـ«يوم الجمعة» مخفوضٌ بالإضافة و«زيدٌ» بعدَه فاعلٌ، و «عَمْرٌو » مفعولٌ، قال الشَّاعرُ:

رُبَّ ابْنِ عَمٍّ لِسُـــلَيمَى مُشْمَعِلّ
طَبَّاخِ سَاعَاتِ الكَرَى زَادَ الكَسِلْ[(٩)]

---

(١) سورة ص: من الآية: ٢٤ .

(٢) سورة فصلت: من الآية: ٤٩ .

(٣) انظر: المقرب ١٤٤، والتذييل والتكميل ٢٣٩/٣، والمساعد ٢٣٦/٢ .

(٤) وهو قول ابن العلج في البسيط، قال: « وإذا حضر الفاعل والمفعول، فالأحسن الإضافة إلى المفعول » نقله عنه أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٣٩/٣ وقال: « وفيه نظرٌ » ، وانظر المساعد ٢٣٦/٢ .

(٥) سورة البقرة: من الآية: ٢٢٦ .

(٦) سورة النساء: من الآية: ٩٢، وسورة المجادلة: من الآية: ٤ .

(٧) سورة سبأ: من الآية: ٣٣ .

(٨) الكتاب ١٩٣/١ .

(٩) سبق ذكرها صفحة: ١٦٨ وهما في التذييل والتكميل ٢٣٩/٣ .

فـ«ساعاتٍ» مخفوضٌ بالإضافة و«زادَ الكسلِ» مفعولٌ به .

الحالة الثالثة:

في اجتماع فاعلِ المصدر ومفعولِهِ، ولك فيه أوجُهٌ:

الأول: بقاؤهما على إعرابهما فتقول: عجبتُ من ضرْبٍ زيدٌ عمراً، برفع زيدٍ وبنصب عَمْرٍو، ولك أن تقدِّمَ المفعولَ على الفاعل فتقولُ: عجبتُ مِن ضَربٍ عَمْراً زيدٌ .

الثاني: أن تضيفَ المصدرَ إلى الفاعلِ، وتنصبَ المفعولَ، فتقولُ: عجبتُ من أكلِ زيدٍ الخبزَ، وهذا كثيرٌ شائعٌ .

الثالث: أن[1]تضيفَه إلى المفعول وترفعَ الفاعلَ، فتقول: عجبتُ من أكلِ الخبزِ زيدٌ، وهذا ليس بالكثير، قيل[2]: ولم يَرِد في القرآن .

قلتُ: أما في قراءة السبعةِ فقالَ بعضُهُم في قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ البَيتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيهِ سَبِيلاً ﴾[3]: إنَّ «مَن» فاعلٌ بـ«حج» وقد أُضيفَ إلى المفعول وهو «البيت»[4]، وسيأتي إعرابُ هذه الآية[5]، وأما خارجَ السبعة فقد جاء في موضعَين في قراءة بعضهم[6]: ﴿كَذِكْرِكُمْ آبَاءُكُمْ﴾[7] برفع « آباؤكم » فالمصدر

(١) في الأصل: « إلى » .

(٢) قاله ابنُ أبي الربيع في الملخص ٣١٨-٣١٩ .

(٣) سورة آل عمران: من الآية: ٩٧ .

(٤) نُسب هذا إلى بعض البصريين، وبه قال ابنُ السِّيْدِ البطليوسي، ورده السهيلي في نتائج الفكر: ٣١٠. انظر: المحرر الوجيز ٣/٢٣٠، والبيان ١/٢١٣، والتبيان ١/٢٨١، والبحر المحيط ٣/١١، وراجع: المغني ٦٩٤ .

(٥) انظر صفحة: ٤٣٧ .

(٦) وهي قراءة محمد بن كعب القُرَظيِّ. انظر: شواذ القراءات للكرماني ٣٧ مخطوط، ومختصر الشواذ لابن خالويه ١٢ وفيه أنها قراءة القُرطُبيِّ، وهو خطأ، بل هو القُرَظي، وانظر: المحرر الوجيز ٢/١٧٩، والبحر المحيط ٢/١٠٣ .

(٧) سورة البقرة: من الآية: ٢٠٠ .

/ مُضَافٌ إلى المفعول و«آباؤكم» فاعلٌ، وفي قراءة بعضهم[١]: ﴿ ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدُهُ زَكَرِيَّا ﴾[٢] برفع «عبدُه» و«زكريا» فالمصدرُ مُضَافٌ إلى المفعول، و«عبدُه» فاعلٌ . [١٣٠/ب]

وقد جاء منه في الحديث قوله: «حجُّ البيتِ مَن استَطَاعَ[٣]» فـ«مَن» فاعلٌ و«البيت» مُضافٌ إليه، وهو مفعول .

وهو في الشعر كثيرٌ، ولذلك خصَّه بعضُهم بالشعر[٤]. فمنه قولُ الشاعر:

أَفْنَى تِلاَدِي وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ ... قَرْعُ القَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الأَبَارِيقِ[٥]

وذلك على رواية من رفعَ «أفواه»، فـ«القواقيزِ» مضافٌ، وهو مفعولٌ و«أفواه»

---

(١) وهي قراءة يحيى بن يعمَر والكلبي وأبي العالية، وروايةٌ عن ابن عامر. انظر: مختصر الشواذ لابن خالويه ٨٣، والتبيان ٢/٨٦٥، والبحر المحيط ٦/١٧٢، وتفسير القرطبي ١١/٥٢ .

(٢) سورة مريم: الآية: ٢ .

(٣) ورد بهذا اللفظ في صحيح مسلم (كتاب الإيمان) برقم: (١٣)، ومجمع الزوائد ١/٤٧ (في كتاب الإيمان، باب في ما بُنِيَ عليه الإسلام). كما ورد في الصحيحين والسنن بلفظ: « ... والحج وصوم رمضان » وعلى هذه الرواية يفوت الاستشهاد .

وانظر شرح التسهيل ٣/١١٣، ١١٨، والتذييل والتكميل ٣/٢٣٨، والمغني ٦٩٤، والتصريح ٢/٦٤ .

(٤) شرح التسهيل ٣/١١٣ .

(٥) من البسيط، وهو للأُقَيشر الأسدي، واسمه: المغيرة بن الأسود بن وهب، شاعرٌ مخضرَم، عاش في الجاهلية والإسلام، قال الأصفهاني: « كان كوفياً خليعاً ماجناً فاجراً مدمناً للخمر هجاءً» أخباره في: الشعر والشعراء ٢/٥٥٩، والمؤتلف والمختلف ٥٦، ومعجم الشعراء ٣٦٩، والخزانة ٤/٤٨٧ .

والبيت في: إصلاح المنطق ٣٣٨، وتهذيبه ٧٠٧، والمقتضب ١/١٥٩، والإنصاف ١/٢٣٣، والمقرب ١٤٣، وشرح الجمل ٢/٢٦، والتذييل والتكميل ٣/٢٣٨، والمغني ٦٩٤، وشرح أبياته ٧/١٥٧ .

فاعلٌ، وتِلادي بكسر التاء المثناة من فوق: المالُ الموروث، والقواقيزِ بالزاي: إناءٌ يُجعلُ فيه الخمرُ .

ومنه قولُ الآخَرِ:

رَدَّ إِضْنَاؤُكَ الغَرَامُ الَّـذِي كَا ... نَ عَـذُولاً مُمَهِّداً لَكَ عُـذْرا[1]

فـ«الغرامُ» فاعلٌ بـإضنائك وقـد أُضيف إلى المفعول وهـو الكـاف، وإعـرابُ البيت: أنَّ « ردَّ » : فعلٌ ماضٍ فاعلُه« إضناؤُك»، والغرامُ: فاعلٌ بـإضنائك ، و«الذي» وصلتُه مفعولٌ أوَّلُ بـ«ردَّ»، ومُمهداً: مفعولٌ ثانٍ، والمعنى: أن سقامَكَ بالغرام صيَّرَ العذولَ عاذراً لك. والبيتُ من الخفيف وهو مُدمَجٌ، فنصفُه في الألِفِ من «كان» وأجزاؤه كلُّها مخبونَةٌ[2] إلا الأوَّلَ والثالثَ. وقالَ الآخَرُ:

أَلاَ إِنَّ ظُـلْـمَ نَفْسِـهِ المَـرْءُ بَيِّنٌ ... إِذَا لَمْ يَصُنْهَا مِنْ هَوىً يَسْلُبُ العَقْلاَ[3]

فـ«المرءُ» فاعلٌ بـ«ظُلْم» وقد أُضيفَ إلى المفعول، والبيتُ من الطويل، من ضربه التَّامِّ، وقد دخلَه القَبْضُ في جزئه الثاني، فحُذِفَت ياؤُه. وقال آخرُ:

أَمِنْ رَسْــمِ دَارٍ مَرْبَعٌ وَمَصِيفُ ... لِعَيْنَيكَ مِنْ مَاءِ الشُّؤُونِ وَكِيفُ[4]

---

(١) من الخفيف، وهو في: شرح التسهيل ١١٩/٣، والتذييل والتكميل ٢٣٨/٣، ومنهج السالك ٣١٨ .

(٢) الخبن هو: حذف الثاني الساكن. انظر: الكافي ٤٤، والبارع ٢١٤ .

(٣) من الطويل، ولم أقف على قائله، وهو في شرح التسهيل ١١٨/٣، والتذييل والتكميل ٢٣٨/٣، ومنهج السالك ٣١٨، والتصريح ٦٣/٢ .

(٤) من الطويل، وهو للحطيئة في ديوانه: ١٦٦. والشاهد في: الإيضاح ١٨٤، وأمالي ابن الشجري ١١١/٢، وشرح المفصل ٦٢/٦، وشرح التسهيل ١١٨/٣، والملخص ٣١٩، والتذييل والتكميل ٢٣٨/٣، والخزانة ١٢١/٨ . ومربعٌ ومصيفٌ: زمن الربيع وزمن الصيف، والشؤون: عروق الدمع. ووكيف: سائل .

/ فـ«مَرَبَعٌ» فاعلٌ بـ«رَسم» وقد أُضيف إلى المفعول(1). وقال الحُطَيئةُ: [١٣١/أ]

أَرَسْـمَ دِيَارٍ مِنْ هُنَيدَةَ تَعْرِفُ بِأَسْقُفَ مِنْ عِرْفَانِهَا العَيْنُ تَذْرِفُ(2)

فـ«العين» فاعلٌ بـ«عِرفان» وقد أُضيفَ إلى المفعول(3)، ويحتمِلُ أن تكـونَ «العـين» مبتدأً و«تـذرف» الخبرُ، وفـاعلُ «عرفانهـا» محذوفٌ، وهـو ضمـيرُ المخاطَب؛ أي: عِرفانِهَا أنت، فلا يكون فيه شاهدٌ .

الحالة الرابعة:

في إتبَاعِ معمولِهِ، ولا يخلو معمولُه أن يكـونَ مرفوعـاً أو منصوبـاً أو مجروراً؛ فإن كان مرفوعاً أو منصوباً فلا خلافَ في إتباعه علـى اللفـظ، ولا محلَّ لـه فيُتبـعُ عليه .

فإن كان مجروراً فله لفظٌ ومحلٌّ؛ أمَّا لفظُهُ فجرٌّ، وأما محلُّـهُ فنصـبٌ ورفـعٌ، ولا يخلُو أن يكونَ ضميراً أو ظاهراً، فـإن كـان ضمـيراً فـالعطف علـى المحل لا علـى اللفظ؛ لأن الضميرَ المجرورَ لا يُعطفُ عليه إلا بعد إعادة الخافض، فتقـول: أعجبـني إكرامُكَ زيدٌ وعَمْراً، بنصب عَمْرٍ عطفاً على محل الكـاف، فإنـه في محـل نصـب، ولا تجرُّهُ بالعطف على لفظ الضمير، فإنه لا يجوزُ إلا بإعادة الجار، فتقول: أعجبني إكرامُك زيدٌ وإكرامُ عَمْرٍو، إلا مَن يجيزُ العطفَ على الضمـير المخفـوض مـن غـير

---

(1) وقد اعترَضَ ابنُ الطراوة على هذا التخريج - في معرض رده على أبي علي - فقـال: « وهـذا التقدير زَيفٌ لا وجهَ له؛ لأن الرسمَ اسمٌ لما بقـيَ في الـدار مـن الرمـادِ والزِّبْلِ ونحوهمـا... وارتفاعُهُ على القَطْعِ » الإفصاح ص: ٦٧ .

(2) من الطويل، في ديوانه: ٢٥٤، وفيه « بعرفانه » ، والشـاهد في: التذييـل والتكميـل ٢٣٩/٣، ومنهج السالك ٣١٨. وأُسْقُفُ: موضعٌ بالبادية، كان بـه يـومٌ مـن أيـامهم. معجـم البلـدان ١٨١/١، واللسان (سقف) عن الفراء .

(3) هذا تخريجُ ابنِ عُصفُور، وقد ردَّ عليه أبو حيان بما أورده المؤلف من كون « العين » مبتدأً و« تذرف » الخبر. انظر التذييل والتكميل ٢٣٩/٣، ومنهج السالك ٣١٨ .

إعادةِ الخافضِ[1]، فإنه يُجيزُه هنا .

فإن كان ظاهراً فلا يخلُو الإتباعُ أن يكونَ على اللفظ أو على المحل؛ فإن كان على اللفظ فلا خلافَ في جوازه سواءٌ كان فاعلاً في المعنى أم مفعولاً، تقول فيما هو فاعلٌ في المعنى: يعجبني أكلُ زيدٍ الظريفِ الخبزَ، وأكلُ زيدٍ نفسِهِ الخبزَ، وأكلُ زيدٍ أخيكَ الخبزَ،وأكلُ زيدٍ وعَمْرٍو الخبزَ،فالخفضُ في هذا كلِّهِ على اللفظ، وتقولُ فيما هو مفعولٌ في / المعنى: يُعجبني شُربُ اللبنِ الصِّرْفِ زَيدٌ، وشُربُ [١٣١/ب] اللبنِ كلِّهِ زيدٌ، وشربُ اللبنِ لبنِ الضأنِ زيدٌ، وشربُ اللبنِ والعسلِ زيدٌ، بالخفض في ذلك كلِّه .

فإن كان على المحل - ومحلُّهُ رفعٌ ونصبٌ - ففي الإتباع عليه ثلاثةُ مذاهبَ:

الأول: لسيبويهِ ومحقِّقِي البصريين[2]: أنه لا يجوزُ، وفرَّقُوا بين المصدر وبين اسم الفاعل؛ أنَّ اسمَ الفاعل الإضافةُ فيه ثانيةٌ عن النصبِ؛ لكونه عَمِلَ بالشبه بالفعل، فجاز الإتباعُ على المحل مراعاةً للأصل، بخلاف الإضافة في المصدر، فإنها فيه أصلٌ، وليست فرعاً عن شيء؛ لكونه لم يعمَلْ بالشبه بالفعل، فليس له محلٌّ .

الثاني: للكوفيين وجماعةٍ من البصريين[3]منهم ابنُ مالك[4]: أنه يجوزُ، فإذا قلتَ: يُعجبني ضربُ زيدٍ، فيجوزُ الإتباعُ على زيدٍ بالنصب إن كان في المعنى مفعولاً، وبالرفع إن كان فاعلاً أو مفعولاً لم يُسَمَّ فاعلُه على مذهب من يرى ذلك، إلا أن الكوفيين لا يُتبِعُون على المجرور إذا كان مفعولاً في المعنى إلا بذكر

---

(١) وهم الكوفيون. انظر الإنصاف ٤٦٣/٢ وما بعدها .

(٢) الكتاب ١٩١/١. وانظر: التذييل والتكميل ٢٣٩/٣، وارتشاف الضرب ١٧٧/٣، والمغني ٦١٨، والمساعد ٢٣٧/٢ .

(٣) منهم أبو علي الفارسي وابن جني. انظر الإيضاح ١٨٤، والمسائل البصريات ٧٤٧/٢، والمحتسب ١٣/٢.

(٤) شرح التسهيل ١٢٠/٣. وعليه أيضاً ابنُ أبي الربيع. انظر: الملخص ٣١٩ ..

الفاعل فيقولون: أعجبني شُربُ الماءِ واللبنِ زَيد، والإتباعُ على اللفظ أحسنُ من الإتباع على المحل، ويستوي الأمران عند الكوفيين إذا وقَعَ فصلٌ بين التابع والمتبوع نحو: يُعجبني شُربُ الماءِ عَمْرٌو واللبنَ، فقد فَصَلْتَ بين الماء واللبن بعَمْرٍو، فيستوي الإتباعُ هنا على اللفظ وعلى المحلِّ.

٥ **الثالث**: لأبي عُمَر الجَرمي[1]: أنه يجوزُ الإتباعُ على المحل في العطفِ والبدل، ولا يُجيزُه في النعت والتأكيد، وحجتُهُ: أن العطفَ والبدل عنده من جملةٍ أخرى، فالعاملُ في الثاني غيرُ / العامل في الأول، وأما النعتُ والتأكيدُ فالعاملُ فيهما [١٣٢/أ] واحدٌ، فيلزَمُ من إجرائهما على المحلِّ أن يكونَ الشيءُ المنعوتُ أو المؤكَّدُ مخفوضاً مرفوعاً أو مخفوضاً منصوباً في حالةٍ واحدةٍ.

١٠ وقد استدلَّ مَن أجاز الإتباعَ بالسماعِ، فمنه قراءةُ الحسَن: ﴿ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ اللهِ وَالْمَلَٰٓئِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعُونَ ﴾[2] برفع «الملائكة» فهو معطوفٌ على محل [لفظ] الجلالة، فإنها فاعلةٌ في المعنى، ومنه في الحديث: «أَمَرَ بِقَتْلِ الأَبْتَرِ وذُو الطُّفْيَتَيْن[3]»، فـ«ذو» معطوف على «الأبتر»؛ لأنه مرفوعٌ في المعنى على أنه مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعلُه،

---

(١) انظر رأيه في التذييل والتكميل ٢٣٩/٣، وارتشاف الضرب ١٧٧/٣، وكتاب (أبو عمر الجرمي): ١٨٥، وقد تبعه على رأيه هذا ابنُ الطراوة في الإفصاح ص: ٦٩ .

(٢) سورة آل عمران: من الآية: ٨٧. وانظر القراءة في معاني القرآن للفراء ٩٦/١، ومختصر الشواذ لابن خالويه: ١١، وإعراب القرآن للنحاس ٢٧٥/١، والمحتسب ١١٦/١، والمحرر الوجيز ٢٠٧/٣، والبحر المحيط ٤٦٠/١، ٥١٨/٢ .

(٣) الحديث مخرّجٌ في صحيح البخاري (في كتاب بدء الخلق) برقم: ٣٩٥٤، وصحيح مسلم (في كتاب السلام) ٢٣٠/١٤ (بشرح النووي)، وكذلك في كتب السنن، وكل تلك الروايات تخلو من موطن الشاهد، وتتمة الحديث كما في صحيح مسلم: « نهى عن قتل الجنّان التي تكون في البيوت إلا الأبتر وذا الطُّفيتين » ورواية الشاهد هي في إعراب الحديث ص: ٣٣٣، وانظر: النهاية ١٣٠/٣، وشرح التسهيل ١٢٠/٣، والحديث النبوي في النحو العربي: ٢٤١ وما بعدها .

وأَوَّلَ ذلك مَن لم يُجز الإتباعَ على المحل بأنه مرفوعٌ بفعلٍ مضمَرٍ أي: ولعنَتْهُ الملائكةُ، ويُقتَلُ ذو الطُّفْيَتَين. والطُّفْيَتَان: الخطَّان اللذان في ظهر الحيَّة .

ومنه قولُ زيادٍ العَنبريّ[١]:

قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهِ حَسَّانَا

مَخَافَةَ الإِفْلاَسِ وَاللَّيَّانَا

يُحْسِنُ بَيعَ الأَصْلِ وَالقِيَانَا[٢]

فـ«الليان» معطوف على محل «الإفلاس»؛ لأنه مفعولٌ في الأَصل، و«القيانُ» معطوفٌ على محل «الأَصْلِ»؛ لأنه مفعولٌ في الأَصل، وأَوَّلوه على حذفِ فعلٍ؛ أي: أخافُ اللَّيَّانَ، ويَبيعُ القيانَ، وأَوَّله السيرافيُّ[٣] على أنهما معطوفان: «الليانُ» على «مخافة» و«القيان» على «بَيْع» وذلك على حذفِ مُضَافٍ؛ أي: ومخافَةَ اللَّيَّانِ[٤]، وبَيْعَ القِيَان، واللَّيَّانُ: مصدرٌ بمعنى اللَّيِّ[٥]. والقِيَانُ: جمعُ قَيْنَة[٦]. يقولُ: دايَنْتُ بها ـ يعني

(١) لم أقف له على ترجمة .

(٢) وينسب إلى رؤبة، وهو في ملحق ديوانه ص: ١٨٧ مع أبيات أخرى . والشاهد في: الكتاب ١٩١/١، والنكت عليه ٢٩٧/١، والإيضاح ١٨٥، وشرحه (المقتصد) ٥٦١/١، وإيضاح شواهده ١٧٣/١، وأمالي ابن الشجري ٣٤٧/١، ٢٢٢/٢، وشرح المفصل للخوارزمي ٩٣/٣، ١٠٠، وشرحه لابن يعيش ٦٥/٦، وشرح الجمل ٢٥٤/١، وشرح التسهيل ١٢٠/٣، والتذييل والتكميل ٢٣٩/٣، والمغني ٦١٩، وشرح أبياته ٤٦/٧، والهمع ٢٥٤/٥.

(٣) شرح الكتاب ٣٦٣/١ (مخطوط ـ نسخة دار الكتب ١٣٦ نحو) ، قال أبو سعيد: « فنصب «القيان» على المعنى، وأما نصب « الليان » فيجوز أن يكون من هذا الوجه، كأنه قال: وللَّيان، فحذفَ اللامَ، ونصبَ، كما تقولُ: جئتكَ ابتغاءَ الخير؛ أي: لابتغاء الخير » .

(٤) وأجاز ابنُ إياز فيه وجهاً ثالثاً وهو: كونه مفعولاً؛ أي: مخافةَ الإفلاسِ مع اللَّيَّانَةِ. انظر قواعد المطارحة لوحة (٩٩-١٠٠) .

(٥) ومعناه: المطل والمدافعة من الغريم بالحق الذي عليه .

(٦) وهي الأمة مغنية كانت أو غير مغنية، سميت بذلك؛ لأنها تُصلح في شأن أهلها، وتُتزيَّن بها.

=

بالإبل - حسَّاناً لكونه مَلِيئاً، فلا أخافُ مَطْلَهُ وإقلالَه. ومنه قولُ لَبيدٍ:

حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرَّوَاحِ وَهَاجَهُ طَلَبَ الْمُعَقِّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ[1]

/ فـ«المظلومُ» نعتٌ لـ«المعقِّب» على الموضع؛ لأنه فاعلٌ في الأصل. وخُرِّجَ على [١٣٢/ب] أنه فاعلٌ بفعلٍ مضمَرٍ؛ أي: يطلُبُ المظلومُ، والمعقِّبُ: الذي يَتبَعُ عَقِبَ غَرِيمِهِ.

٥ وخرَّجهُ أبو حاتمٍ[2] على أنه بدلٌ من الضمير المستكنِّ في «المعقب».

وخرَّجهُ أبوعليٍّ في «التذكرة»[3] أنه فاعلٌ بـ«حَقَّه» على أنه فعلٌ ماضٍ، والهاءُ مفعولٌ، وفاعلُ «هاجَه» ضميرُ المصدر؛ أي: هاجَه الهجرُ، و«طلَبَ» منصوبٌ على المصدر من المعنى؛ لأن «هاجَه» بمعنى طلَبَه، أو يكون منصوباً صفةً لمصدر محذوفٍ التقديرُ: هاجَه الهَجْرُ هَيَجاناً مثلَ طَلَبِ المعقِّبِ، ثم حُذِف المضافُ، وأُقِيمَ

١٠ المضافُ إليه مُقَامَه، والله أعلَمُ.

وقيل: هي المغنية خاصة، قال الليث: وعوامُّ الناس يقولون: القينة: المغنية. وقيل: هي البيضاء الوضيئة من النساء، عن ابن السكيت (انظر: شرح أبيات الإيضاح ١٧٤/١، وشرح أبيات المغني ٤٩/٧، والتاج - قين).

(١) من الكامل، في ديوانه: ١٢٨. يصف عَيراً وأتاناً، وقبله:

يُوفي ويَرتَقِبُ النِّجادَ كأنه ذو إربةٍ كُلَّ المَرامِ يرومُ

والشاهد في: الإيضاح ١٨٦، والمحتسب ١٣/٢، وأمالي ابن الشجري ٣٤٧/١، ٢٢٣/٢، والإنصاف ٢٣٢/١، وشرح المفصل ٦٦/٦، والتذييل والتكميل ٢٣٩/٣، والهمع ٢٣٩/٥، والخزانة ٢٤٠/٢. وتهجَّرَ في الرَّواح: أي: عجَّلَ الرواحَ إلى الماء. (الديوان).

(٢) انظر: شرح شواهد الإيضاح المنسوب لابن بري ١٣٥، وشرح الشواهد للعيني ٥١٢/٣، والخزانة ٢٤٤/٢.

(٣) وعليه ابن جني والرضي. انظر المحتسب ١٣/٢، وشرح الكافية ١٩٨/٢، والتذييل والتكميل ٣٤٠/٣، والخزانة ٢٤٥/٢. وقال البغدادي في ١٣٥/٨: «ولم أرَ في كتب اللغة (حقَّه يحُقُّهُ) بهذا المعنى».

ولأبي على تخريجٌ آخرُ وهو أن يكون «المظلوم» فاعل المصدر «طلب»، والمصدر مضافٌ إلى مفعوله، و«المعقب» حينئذ معناه الماطِل، يقال: عقَّبني حقي؛ أي: مطلني. انظر: المسائل البصريات ٧٤٧/٢، والخزانة ٢٤٤/٢.

ومنه قولُ امرئ القيس:

أَحَـارِ تَرَى بَرْقاً أُرِيكَ وَمِيضَهُ ... كَلَمْعِ اليَـدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلِ

يُضِيءُ سَنَاهُ أَو مَصَابِيحُ رَاهِبٍ ... أَهَانَ السَّلِيطَ فِي الذُّبَالِ المُفَتَّلِ[(١)]

فـ«مصابيح» مرفوعة بالعطف على محل «اليدين»، وخُرِّجَ على أنه فاعل بفعل مضمر، وقيل[(٢)]: «مصابيح» معطوفٌ على «سناه» على الشَّكِّ. ومنه للنابغة:

فَانْشَقَّ عَنْهَا عَمُودُ الصُّبْحِ جَافِلَةً ... عَدْوَ النَّحُوصِ تَخَافُ القَانِصَ اللَّحِمَا

أَو ذُو وُشُومٍ بِحَوضَى بَاتَ مُنْكَرِساً ... فِي لَيلَةٍ مِنْ جُمَادَى أَخْضَلَتْ دِيَمَا[(٣)]

فـ«ذو وُشُوم» معطوفٌ على محل «النَّحوص» فإنه مرفوعٌ، وخُرِّجَ على أنه على حذْفِ مضاف، ويكون خبراً عن مبتدأٍ محذوفِ التقدير: أو عَدْوها عَدْو ذي وُشُوم، فحُذِف «عَدْوٌ» الأوَّلُ وهو المبتدأ، ثم حُذِف «عدْوٌ» الثاني وهو الخبر،

---

(١) من الطويل، في ديوانه ص: ٢٤، وهما من معلقته، انظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٩٩، وشرح القصائد التسع لابن النحاس ١/١٨٧-١٩٠. والشاهد في التذييل والتكميل ٣/٢٣٩. والوميض: لمع البرق. والحَبِيُّ: ما حبا من السماء؛ أي: ما عرض لك وارتفع، ويقال: هو المتداني. والمكلَّل: هو الذي في جوانب السماء كالإكليل، وقيل: هو الذي بعضه على بعض. والسليط: الزيت، ويقال: هو دهن السمسم. والذبال: الفتائل. (الديوان) .

(٢) شرح القصائد التسع ١/١٩١ .

(٣) من البسيط، في ديوانه ص: ٦٥ وبينهما بيت آخر، والشاهد في التذييل والتكميل ٣/٢٣٩، والضمير في «عنها» عائد إلى ناقته .

وجافلةً: مسرعة ماضيةً في سيرها. والنَّحُوص: الأتان التي لا لبنَ لها، ولا حملَ بها. اللَّحِم: الذي يأكل اللحم كل يوم. وذو وُشُوم: ثورٌ وحشيٌّ بقوائمه سوَادٌ. وحَوضَى: «على وزن سَكرى، اسم ماءٍ لبني طهمان بن عمرو إلى جنب جبل في ناحية الرمل... وقد أكثرت شعراء هذيل من ذكر هذا في شعرهم، فإن لم يكن في بلادهم فهو قريب منها» معجم البلدان ٢/٣٢١. والمنكَرِسُ: المتداخِلُ المتقبِّضُ. وأخضَلَت دِيَمَا: أي: بلَّت الأرضَ بمطر دائم لين. (الديوان) .

وأُقيم المضافُ إليه مُقَامه وهو «ذو» .

ومنه قولُ الشاعر:

يَا لَعْنَةُ اللهِ وَالأَقْوَامُ كُلُّهُمُ وَالصَّالِحُونَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارِ[1]

/ على رواية من رفع «الأقوام» فيكون معطوفاً على موضع [لفظ] الجلالة فإنه [١٣٣/أ] مرفوع، وخُرِّجَ على ما خُرِّجَت عليه الآية قبلُ. ومنه قولُ الآخر:

هَوِيتَ ثَنَاءً مُسْتَطَاباً مُؤَبَّداً فَلَمْ تَخْلُ مِنْ تَمْهِيدِ مَجْدٍ وَسُؤْدَدَا[2]

فـ«سؤدد» معطوف على موضع «مجد» لأنه في موضع المفعول بـ«تمهيد»، وخُرِّجَ على أنه مفعولٌ بفعل مضمرٍ أي: ومَهَّدتَ سُؤدداً[3]. وقال الآخَرُ:

السَّالِكُ الثُّغْرَةَ اليَقْظَانَ سَالِكُهَا مَشْيَ الهَلُوكِ عَلَيْهَا الخَيْعَلُ الفُضُلُ[4]

فـ«الفضل» مرفوعٌ نعتٌ لـ«الهلوك» على الموضع؛ لأنه فاعل في الأصل، وخُرِّجَ على أنه خبر مبتدأ محذوف، وقيل: مرفوعٌ على الجِوارِ[5]، وهو تخريجٌ غريبٌ .

---

(١) من البسيط، ولم أقف على قائله، والبيت يُستَشهَدُ به في كثير من المصادر في باب النداء. والشاهد برواية المصنف في كل من: شرح التسهيل ٣/١٢٠، والتذييل والتكميل ٣/٢٣٩. والشاعرُ يدعو على جاره سِمعان؛ لأنه لم يرعَ حقَّ الجِوار. ويروى: « والأقوامِ كلهم والصالحين ... » وعليها يفوت الاستشهاد المقصودُ هنا.

(٢) من الطويل، وهو في: شرح التسهيل ٣/١٢٠، والتذييل والتكميل ٣/٢٤٠، ومنهج السالك ٣٢٢، والمغني ٦١٨، وشرح أبياته ٧/٤٦ .

(٣) أو على أنه مفعول معه. انظر المغني ٦١٨ .

(٤) من البسيط، وهو للمتنخِّلِ الهذليِّ يَرثي ابنَه أُثَيلَةَ، والبيت في شرح أشعار الهذليين ٣/١٢٨١. وانظر: أمالي ابن الشجري ٢/٢٢٠، وشرح التسهيل ٣/١٢٠، والتذييل والتكميل ٣/٢٤٠، وتذكرة النحاة ٣٤٦، والهمع ٥/٢٩٣، والخزانة ٥/١٠١ . والثغرة: موضع المخافة ومكان الخوف. والخيعل: « القميص الذي لا كُمَّي له، وإنما أسقطت النون من (كُمَّين) للإضافة؛ لأن اللام مقحمة لا يعتد بها في مثل هذا الموضع كقولهم: لا أبا لك، أصله: لا أباك » (الصحاح). والفُضُل: هي التي عليها قميص ورداءٌ، وليس عليها إزارٌ وسراويل .

(٥) وهو قول الأصمعي وابن قتيبة والسُّكَّريِّ. انظر: المعاني الكبير ١/٥٤٤، والتنبيهات على =

قلتُ: والحقُّ أنه يجوزُ أنْ يُتبَعَ مجرورُ المصدر على الموضِع؛ لهذا السَّماعِ الفاشي الذي لا يقبَلُ التأويلَ إلا على بُعْدٍ، كما رأيتَ في تأويلِ ما تقدَّمَ .

الحالة الخامسة:

أن معمولَ المصدر لا يتقَدَّمُ عليه؛ لأنَّ المصدرَ موصولٌ؛ لكونه مقدَّراً بحرف مصدريٍّ، ومعمولُهُ كالصلة، فكما أنَّ الصلةَ لا تُقَدَّمُ على الموصول، فكذلك معمولُ المصدر لا يتقَدَّمُ عليه، وما جاء يُوهِمُ ذلك مؤَوَّلٌ. فمن ذلك قولُه:

وَبَعْضُ الحِلْمِ عِنْدَ الجَهْـ ـلِ لِلذِّلَّةِ إِذْعَانُ[1]

فظاهرُه أن «للذلة» متعلقٌ بـ «إذعان» وقُدِّم عليه، وخُرِّجَ على أن يكون متعلقاً بمصدر محذوفٍ قبلَه؛ أي: إذعان[2] للذلة إذعان، وقيل: إنه يتعلَّقُ بـ«إذعان» الملفوظِ به، وقُدِّمَ ضرورةً. ومنه قولُ عمرَ بنِ أبي ربيعةَ:

ظَنُّهَا بي ظَنُّ سُوءٍ كُلُّهُ وَبِهَا ظَنِّي عَفَافٌ وَكَرَمْ[3]

فظاهرُه / أن «بها» متعلق بالمصدر بعده، وخُرِّجَ على أنه متعلقٌ بفعل محذوف [١٣٣/ب]

أغاليط الرواة ص: ٨٧، وشرح أشعار الهذليين ١٢٨٢/٣، والخزانة ١٠١/٥، وفيه أن الرفع على المجاورة لم يثبت عند المحققين، وإنما ذهب إليه بعض ضعفة النَّحْويّين . وانظر أمالي ابن الشجري ٢٢٢/٢ .

(١) من الهزج، وهو للفِنْدِ الزِّمَّانيِّ، واسمه: شهل بن شيبان بن ربيعة بن زِمَّان الحنفي، شاعرٌ جاهليٌّ قديم، قال هذا البيت مع أبيات أخرى في حرب البسوس. وهي في شعره: ٣١٢ . وانظر: الحماسة ٦٠/١، وشرحها للمرزوقي ٣٨/١، وشرحها للتبريزي ١٤/١. وراجع الشاهد في: شرح التسهيل ١١٤/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠١٩/٢، والتذييل والتكميل ٢٣٥/٣، والمساعد ٢٣٣/٢، والهمع ٦٩/٥ .

(٢) في الأصل: « أذان أن » .

(٣) من الرمَل، في ديوانه ص: ٢٤٦، وفيه: « ظَنُّ سُوءٍ فَاحِشٍ » والشاهد في: شرح التسهيل ١١٣/٣، والتذييل والتكميل ٢٣٥/٣، وشفاء العليل ٦٤٧/٢ .

ناصبٍ للمصدر أي: أظنُّ بها ظني، وعفافٌ وكرمٌ خَرَجَ مَخرَجَ البيان؛ أي: ذلك عفافٌ وكرمٌ. ومنه قولُ الآخر:

طَالَ عَنْ آلِ زَيْنَبَ الإِعْرَاضُ ... لِلتَّعَزِّي وَمَا بِنَا الإِبْغَاضُ[1]

فظاهره أن «عن آل زينب» متعلقٌ بالمصدر بعدَه، وخُرِّجَ على أنه يتعلق بـ «طال» ويكون معناه: علا. ومنه قولُ تميمٍ العَجْلاني[2]:

لَقَدْ طَالَ عَنْ دَهْمَاءَ لَدِّي وَعِذْرَتِي ... وَكِتْمَانُهَا أَكْنِي بِأُمِّ فُلَانِ[3]

وظاهره أن «عن دهماء» متعلق بالمصدر بعده، وخُرِّجَ على أنه يتعلق بمصدر مقدَّرٍ قبلَه؛ أي: لقد طال لدِّي عن دهماءَ لَدِّي، واللَّدُّ[4]: بفتح اللام مصدرُ (لَدَّ) إذا خاصم، والعِذرة بكسر العين: الاعتذارُ.

قلتُ: والظاهرُ أن المصدرَ يُغتَفَرُ معه تقديمُ المعمول؛ لكونه لم تتمحَّضْ فيه الموصوليةُ، لاسيَّمَا وما تقدَّمَ من المسموع فالمعمولُ فيه مجرورٌ، وقد حُكِيَ عن الأخفش[5] نقلٌ غريبٌ أنه يُجيزُ تقديمَ المفعولِ الصريحِ على المصدر فيقول: يُعجبني عَمْراً ضَرْبٌ زيدٌ.

---

(١) من الخفيف، لعمر بن أبي ربيعة أيضاً في ديوانه ص: ٣٩٦، وفيه « للتعدّي » بدل «للتعزي». والشاهد في المصادر السابقة.

(٢) هو تميم بن أبيٍّ بن مقبل العجلاني، شاعر مخضرم (أدرك الجاهلية والإسلام)، كان يبكي أهل الجاهلية، وكان يهاجي النجاشي، عاش مائة وعشرين سنة، وفي الإصابة أنه أدرك الإسلام فأسلم. انظر: الشعر والشعراء ١/٤٥٥، والإصابة ١/١٩٥، والخزانة ١/٢٣١.

(٣) من الطويل، في ديوانه ص: ٣٤٤. والشاهد في المصادر السابقة وشرح شذور الذهب ٣٧٤. ودَهمَاءُ: زوجتُهُ، خلَفَ عليها بعد موت أبيه، وكانت العَرَبُ تَزَوَّجُ نِسَاءَ آبائها في الجاهلية، فحرَّمه الإسلامُ. انظر المحبر: ٣٢٦.

(٤) في الأصل: « الد ».

(٥) نقله أبو حيان في التذييل والتكميل ٣/٢٣٦، وانظر المساعد ٢/٢٢٣.

الحالة السادسة[1]:

أنه لا يُفصَلُ بين المصدر ومعمولِه بأجنبي؛ لأنهما كالصلة والموصول، وما جاء مما يوهِمُ ذلك أُوِّلَ، فمنه قولُه تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ * يَومَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾[2] فظاهرُه أن «يوم» يتعلقُ بـ«رجعه»، وقد فُصِلَ بينهما بقوله تعالى: ﴿لَقَادِرٌ﴾ وهو أجنبيٌّ منهما؛ لكونه خبراً عن «إن». وخرَّجوه على أوجُهٍ تنبَني على إعادةِ الضمير من «رَجْعِهِ» فمن قال[3]: / إنه يعودُ على الماء الدافِقِ، فـ«يوم» [١٣٤/ب] ليس له تعلُّقٌ بما قبلَه، فيكونُ يَتعلقُ بفعل مقدَّرٍ؛ أي: اذْكُرْ، ومن قال[4]: إنه يعودُ على الإنسان فقيلَ: ينتصِبُ «يوم» بفعلٍ مقدَّرٍ مفهومٍ من المصدر؛ أي: يُرجِعُهُ يومَ. قال ابنُ عطيةَ[5]: هو متعلِّقٌ بـ«قادر». قال: وخُصِّصَ هذا اليومُ بالقدرة لأنه الأهمُّ، وقال الزمخشريُّ[6]: يتعلَّقُ بـ«رجعه»، ورُدَّ بما تقدَّمَ من الفصل. ومنه قولُه:

فَهُنَّ قِيَامٌ يَنْتَظِرْنَ قَضَاءَهُ ... بِضَاحِي عَذَاةٍ[7] أَمْرَهُ وَهْوَ ضَامِزُ[8]

---

(١) في الأصل: « الساده ».

(٢) سورة الطارق: الآيتان: ٨-٩ .

(٣) هو قول عكرمة ومجاهد. انظر: معاني القرآن للفراء ٣/٢٥٥، وإعراب القرآن ٥/٢٠٠، وإعراب القراءات السبع لابن خالويه ٢/٤٦٥، والمحرر الوجيز ١٥/٤٠١، والبحر المحيط ٨/٤٥٥ .

(٤) وهو قول ابن عباس وقتادة. انظر: إعراب القرآن ٥/٢٠٠، والكشاف ٤/٢٠٣، والمحرر الوجيز ١٥/٤٠٠، والتبيان ٢/٥٠٧، والبحر المحيط ٨/٤٥٥ .

(٥) المحرر الوجيز ١٥/٤٠١ .

(٦) الكشاف ٤/٢٠٢ . وجعله أبو جعفر النحاس متعلقاً بـ« ناصر » انظر: إعراب القرآن ٥/٢٠١ .

(٧) في الأصل: « غداةٍ » وفي الديوان ١٧٧ حاشية (٨): « (غداة) بالغين تصحيف، وصححها الشنقيطي (عذاة) بالعين »

(٨) من الطويل، للشماخ بن ضرار الغطفاني في ديوانه ص: ١٧٧، وروايته: « لهنَّ صليلٌ » .

=

فظاهرُه أن «بضاحي» يتعلقُ بـ «ينتظرن» فيكونُ فيه الفصلُ بين «قضاءه» وبين معمولِه وهو «عذاةٍ»، وخُرِّجَ على أنه يتعلقُ بـ «قضاءه» فيكونُ من معموله، وضامزٌ بالزاء أي: ساكِتٌ. ومنه قولُه:

وَإِنّي لأَبْكِي اليَومَ مِنْ حَذَرِي غَداً فِرَاقَكِ وَالحَيَّانِ مُجْتَمِعَانِ[(١)]

٥ فظاهرُه أن «غداً» متعلقٌ بـ «فراقَك» فيكونُ فيه الفصلُ بين المصدَر ومعمولِه الذي هو «فراقَك» بـ «غداً» وهو أجنبيٌّ من المصدر، وخُرِّجَ على أن «غداً» معمولٌ لـ «حذَري» و«فراقَك» بدلٌ منه بدلَ اشتمالٍ. وأما قولُ الشَّاعر:

لَيتَ شِعْرِي إِذَا القِيَامَةُ قَامَتْ وَدُعِيْ لِلْحِسَابِ أَيْنَ المَصِيرَا[(٢)]

فبيَّنَ الإمامُ أبو السَّعَاداتِ هبةُ الله بنُ الشَّجَري[(٣)] أنَّ «المصيرَ[(٤)]» منصوبٌ

١٠ بـ «شعري»، وظاهرُه الفصلُ بينهما بـ «أين» وتأوَّله على أنَّ «أين» خبرُ ابتداء محذوفٍ، وهو متقدِّمٌ من تأخيرِ التقدير: ليت شعري المصيرُ أين هو، قال ابنُ مالك[(٥)]: وأسهلُ من ذلك أن يكونَ التقديرُ: أين نَصيرُ المصيرَ، فيكونُ «المصيرُ» مصدراً،

والبيت في: المقتضب ١/١٥٣، وأمالي ابن الشجري ١/٢٩٦، والمقرب ١٤٣، وشرح الجمل ٢/٢٥، والمغني ٦٩٩، وشرح أبياته ٧/١٦٦ .

(١) من الطويل، وهو لقيس العامري (مجنون ليلى) في ديوانه: ٢١٣ وروايته (مؤتلفان) بدل (مجتمعان)، والبيت من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٣/٢٣٥ .

(٢) من الخفيف، وهو في شرح القصائد السبع الطوال ٢٩٥، وإيضاح الشعر ٣٤٨، والإفصاح ١٨١، وأمالي ابن الشجري ١/٤٦، وشرح التسهيل ٣/١١٥، والتذييل والتكميل ٣/٢٣٥ . وفي ضرائر الشعر ٨٨، روي: «أين المصيرُ» ولا شاهد فيها .

(٣) العلوي الحسيني، نقيبُ الطالبيِّين بالكرخ، فريد عصره، ووحيد دهره في علم النحو، كان تام المعرفة باللغة، فصيحاً حلو الكلام، له تصانيف نفيسة منها: «الأمالي» و«الانتصار» وغيرهما، توفي سنة ٥٤٢ هـ. ودفن بداره بالكرخ. أخباره في: نزهة الألباء ٢٩٩، وإنباه الرواة ٣/٣٥٦، ومعجم الأدباء ١٩/٢٨٢ . وانظر قوله في الأمالي ١/٤٦-٤٧ .

(٤) في الأصل: «الضمير» وهو تحريف .

(٥) شرح التسهيل ٣/١١٥ .

قال الشيخُ أبوحيَّان(١): وقولُ ابنِ مالك: «وأسهلُ / من ذلك» دليلٌ على تجويزه [١٣٤/ب] ماقاله الشَّجريُّ، وهو لا يجوزُ؛ لأن «شعري» في «ليت شعري» إنما استعملَتْهُ العرَبُ متعلقاً عن جملة الاستفهام، ولم يُلفَظْ له بمنصوبٍ(٢)، فتجويزُهما أن يكون «المصير» معمولاً لـ«شعري» - فَيُحْتَاج إلى تأويله - خطأٌ وخروجٌ عن لسان العرَب، فيتعيَّنُ على هذا أن يُنصَبَ «المصير» بفعل محذوفٍ. انتهى وفيه بعضُ زيادةٍ.

قلتُ: وأقربُ من هذا كلِّه أن يُقدَّرَ فِعلٌ يعمَلُ في «المصير» وفي «أين» التقدير: أين نجدُ المصيرَ، وتكونُ «شعري» معلَّقةً عن العمَل.

المسألة الرابعة: في تقسيم هذا المصدر:

وهو على ثلاثة أقسام: مضافٌ، ومنوَّنٌ، وبالألف واللام. ولْنَتَكَلَّم على كل قسم منها:

أمَّا المضافُ: فلا خلافَ في إعماله إلا خلافَ مَن لا يُعتَدُّ بخلافه(٣)، وإعمالُه أكثرُ من إعماله منوناً وبالألف واللام، يُعرَفُ ذلك بالاستقراء، وعلَّله ابنُ مالك(٤) بأنه إذا كان مضافاً(٥) ناسبَ الفعلَ لكونه لا يقبلُ التنوينَ ولا الألفَ

(١) التذييل والتكميل ٣/٢٣٥ .

(٢) انظر: الكتاب ٤/٤٤، وأدب الكاتب ٦١، والنهاية لابن الأثير ٢/٤٨١، ويراجع: أمالي ابن الشجري ١/٤٦ (حاشية ٤) .

(٣) لعله قصد أبا حيان الذي قال في التذييل والتكميل ٣/٢٣٦: «وتركُ إعمال المضاف وذي أل عندي هو القياسُ؛ لأنه قد دخله خاصةٌ من خواص الاسم، فكان قياسُه أن لا يعملَ» ومن الكوفيين من لا يُعملُ المصدرَ بحالٍ، ويجعلُ ما وُجد بعدَه من عمَلٍ لفعلٍ مقدَّرٍ. انظر المساعد ٢/٢٣٤ .

(٤) شرح التسهيل ٣/١١٥ .

(٥) في الأصل: «مضافٌ» .

واللامَ، ولكون الإضافة تجعلُ المضافَ إليه كالشيء الواحد مع المضافِ، كما أنَّ الإسنادَ يجعلُ الفاعلَ مع الفعل كالشيء الواحد، وقد تقـدَّمَ[1] الكـلامُ علـى جـواز الإضافةِ إلى الفاعل والمفعول .

وأمَّا المنوَّنُ فالكلامُ عليه من أوجُهٍ:

٥ الأول: في إعماله؛ ذهبَ البصريون إلى جـواز إعماله، فـيرفعُ وينصِـبُ، وقـد تقدَّمَ[2] حكمُ مرفوعه ومنصوبه.

وذهب الكوفيون[3] أنه لا يجـوزُ إعمالُـه، قـالوا: بأنـه لمـا نُـوِّنَ انقطَـعَ عـن أن يُحْدِثَ إعراباً، وصار اسماً محضاً، فإن جاء بعدَه مرفوعٌ أو منصوبٌ، فهـــو علـى تقدير / فعـلٍ مقـدَّرٍ، دلَّ عليـه المصـدَرُ، فـإذا قيـل: أعجبني ضـربٌ زيـدٌ عَمـراً، [١٣٥/أ]

١٠ فالتقدير عندهم: أعجبني ضَرْبٌ ضَرَبَ زيـدٌ عَمـراً، وقـالوا في قولـه تعـالى: ﴿ أَوْ إِطْعَـٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۞ يَتِيماً ﴾[4]: إن «يتيماً» منصـوبٌ بفعـل مقـدَّرٍ التقديرُ: يُطعِمُ يتيماً .

وقـال الفرَّاءُ[5]: لا يجوزُ إلا في الشِّعر، وما جاء ظاهرُه ذلك فهو محمـولٌ علـى كلامَين، يعني أنه منصوبٌ بفعل مضمَر .

---

(١) انظر ما سبق صفحة: ٤٠٧ .

(٢) انظر ما سبق صفحة: ٤٠١ وما بعدها .

(٣) التذييل والتكميل ٢٣٦/٣،وارتشاف الضرب ١٧٦/٣، والمساعد ٢٣٤/٢، والهمع ٧١/٥.

(٤) سورة البلد: الآيتان: ١٤-١٥ .

(٥) ما وقفتُ عليه في معاني القرآن خلافُ ما نُسبَ إليه، فـالفراءُ في كـل المواضـع الـتي تحـدث فيها عن المصدر، أجاز فيها أن يعمل المصدر منوناً النصبَ. انظر مثلاً: ١٤٥/١ قال في أثناء حديثه عن قوله تعالى: ﴿تربُّصُ أربعةِ أشهُرٍ﴾: « ولو قيلَ مثلُهُ في الكلام: تربُّصٌ أربعةَ أشـهرٍ كان صوابـاً كمـا قـرؤوا: ﴿أو إطعـامٌ في يـومٍ ذي مسـغَبَةٍ يتيمـاً ذا مقرَبَـةٍ﴾ .... » وانظـر: ٣١٨/١، ٣١٩، ١١٠/٢، ٣٨٢، ٢٢٤/٣ .

وردَّ البصريون على الكوفيين: بأنه لو كان المعمولُ بعد المصدر لِفِعلٍ مقدَّرٍ لجاز: عجبتُ من ضَربٍ أمسِ زيدٌ عَمراً أوَّلَ من أمسِ، على أن التقديرَ: عجبتُ أمسِ مِن ضَربٍ زيدٌ عَمراً أوَّلَ من أمسِ، وذلك لا يجوزُ؛ لأن أمسِ معمولٌ لعجبْتُ، وقد فصلَ بين المصدر ومعموله الذي هو « زيدٌ » و « عَمرٌو » ؛ فلو كان «زيدٌ» و « عمرو » معمولَين لفِعلٍ مقدَّرٍ، لجاز ذلك؛ لأنه لم يَلزَمْ منه فصلٌ؛ لكون المصدرِ لا معمولَ له .

الوجه الثاني: ذهب الزجَّاجُ[1] والفارسيُّ[2] والأستاذُ أبوعليٍّ[3] وكثيرٌ من النَّحْويِّين أن المصدرَ إذا كان منوناً أقوى عمَلاً من المصدر المضاف والمعرَّفِ بالألف واللام، وحجتُهم: أن المنوَّنَ لما كان نكرةً، أشبه الفعلَ، فكان عملُه أقوى، وهذا مبنيٌّ على أن المصدرَ إنما عمِلَ بشبهه بالفعل، قال الشيخُ أبوحيَّان[4]: « ولا تحقيقَ في هذا؛ لأن عمَلَ المصدر إنما هو بالنيابةِ عن أن والفعل لا بالشبه » .

وذهبَ بعضُهم[5] أن إعمالَه منوناً ومضافاً على حدٍّ سواءٍ .

الوجه الثالث: ذهبَ الفرَّاءُ[6] أن المصدرَ المنوَّنَ لا يرفَعُ الفاعلَ، وحجتُه: أن ذلك لم يُسمَعْ. وردَّه البصريون بأنه قد سُمِعَ في قوله:

حرْبٌ تَرَدَّدُ بَينَهُمْ بِتَشَاجُرٍ ... قَدْ كَفَّرَتْ آبَاؤُهَا أَبْنَاؤُهَا[7]

---

(١) ارتشاف الضرب ١٧٧/٣، والتذييل والتكميل ٢٣٦/٣ ولم أقف عليه في معاني القرآن وإعرابه فيما اطلعت .

(٢) الإيضاح ص: ١٨٦ .

(٣) التوطئة: ٢٥٣ قال: « وإن أضعفه في العمل ما فيه الألف واللام » ولم يذكر المضاف .

(٤) التذييل والتكميل ٢٣٦/٣ .

(٥) انظر: التذييل والتكميل ٢٣٦/٣، والهمع ٧٣/٥ .

(٦) انظر: شرح الجمل ٢٥/٢، والتذييل والتكميل ٢٣٥/٣، والمساعد ٢٣٢/٢ .

(٧) من الكامل، وقد نُسِبَ إلى الفرزدق، ولم أجده في ديوانه المطبوع. والشاهد في: مجالس ثعلب ٥٧/١، والمسائل البصريات ٨٨٢/٢، والإفصاح للفارقي: ٧٦، وشرح الجمل ٢٥/٢، ٢٠٨، وضرائر الشعر: ٢١٤، والمقرب ص: ١٤٣، والتذييل والتكميل ٢٣٥/٣، والمساعد ٢٣٢/٢ .

/ فـ«أبناؤهـا» فـاعلٌ بـ«تشـاجُر» و«آباؤُهـا» فـاعلٌ بـ«كفَّـرَت» أي: لبِسَـت [١٣٥/ب] الدروعَ، قال بعضُهم(١): ولا حجةَ فيه، إذ يمكنُ أن يكونَ «آباؤها أبناؤهـا» مبتـدأً وخبراً(٢)؛ أي: آباؤها مثلُ أبنائها في ضعف العقول، ألا ترى أن ما قبلَه يدلُّ على هذا المعنى، وهو قولُه:

هَيْهَاتَ قَدْ سَـفِهَتْ أُمَيَّةُ رَأْيَهَا فَاسْتَجْهَلَتْ حُكَمَاؤُهَا سُفَهَاؤُهَا(٣)

التقدير: حكماؤُها مثلُ سُفهائها. قال الشيخُ أبوحيَّان(٤): «والذي يَظهرُ لي مـا ذهبَ إليه الفراءُ؛ لأن كلَّ مـا أوردَه سيبويهِ وغيرُه مـن المصدرِ المنوَّنِ في لسـانِ العرَب لم يُذكَرْ بعدَه فاعلٌ، وحيثُ ذَكَرَه سيبويهِ مع الفاعل فإنما ذلك علـى جهـة التمثيلِ منهُ والقياس»(٥).

الوجه الرابع: أجاز الكوفيُّون أن يقعَ المخفـوضُ بعـد المصـدَر المنوَّن فتقـولُ: أعجبني ضَرْبٌ زيدٍ، بتنوين «ضَرْبٌ» وخفضِ «زيـدٍ» على حـذف مضـاف أي: أعجبني ضَرْبٌ ضَرْبُ زيدٍ، وهذا لا يجيزُه البصريون(٦).

الوجه الخامس: أنَّ المصدرَ المنونَ نكرةٌ. وذهـبَ صـاحبُ «الكـافي»(٧) إلى أنه

---

(١) وهو قول ثعلب والسيرافي. انظر: ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي: ٢٣٤، والإفصـاح للفارقي: ٧٨، وشرح الجمل ٦٠٩/٢، والمساعد ٢٣٢/٢ .

(٢) في الأصل: «خبرٌ» .

(٣) ديوانـه ٨/١، وهـو في مجالس ثعلب ٥٧/١، والمسـائل البصريـات ٨٨٢/٢، والإفصـاح للفارقي: ٧٦، والحماسة البصريـة ٨٥/١، وشـرح الجمـل ٢٥/٢، ٦٠٦، وضرائـر الشـعر: ٢١٤، والمساعد ٢٣٢/٢. ورواية جميع المصادر (حلماؤها) .

(٤) ارتشاف الضرب ١٧٦/٣، والتذييل والتكميل ٢٣٧/٣ . وعلل تأييدَه لمذهب الفراء بقولـه: «لأنه سامعٌ لغةَ عن العرَب» ثم قال: «... مع أن الكوفيين أوسعُ سماعاً وأتبَعُ لسـواد كـلام العرب من البصريين» .

(٥) انظر: الكتاب ١٨٩/١ .

(٦) التذييل والتكميل ٢٣٥/٣، وانظر المساعد ٢٣٢/٢ .

(٧) هو ابنُ أبي الربيع، وكتابُه «الكافي» هو في شـرح الإيضـاح، وانظـر رأيـه هـذا في الملخص ٣٢١، والذي عليه النحاة أن الألف واللام في المصدر المنون هي للتعريف، قال أبو حيان في ارتشاف الضرب ١٧٧/٣: «ولا نعلمُ خلافاً في أن (أل) في هـذا المصـدر للتعريـف، إلا مـا ذهب إليـه صـاحب الكـافي ... وادعـى أن المصـدر المنون معرفـةٌ» وانظـر كذلـك التذييـل والتكميل ٢٣٨/٣ .

معرفةٌ؛ لأنه واقعٌ موقع «أن والفعل»، و«أن والفعل» عندهم معرفةٌ بدليل الإخبار عنه بالمعرفة. قال الله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إِلاَّ أَنْ قَالُوا ﴾(1) على قراءة نصب «فتنتَهم» فيكونُ خبراً و « أن قالوا » الاسم(2).

تنبيه :

٥ قال بعضُ الأعرابِ ـ وقد ربَّى جِرَاءَ ذئبٍ، فلما كَبِرَ أَكَلَ له شاةً ـ:

أَكَلْتَ شُوَيْهَةً وَفَجَعْتَ قَوماً بِشَاتِهِمُ وأَنْتَ لَهُمْ رَبِيبُ

غُذِيتَ بِدَرِّهَا وَرُبِيتَ مَعْهَا فَمَنْ أَدْرَاكَ أَنَّ أَبَاكَ ذِيبُ

إِذَا كَانَ الطِّبَاعُ طِبَاعَ سَوءٍ فَلَيسَ بِنَافِعٍ أَدَبُ الأَدِيبِ(3)

قيل: «الأديبِ» مخفوضٌ بالإضافة، ويكون فيه الإقواءُ(4). وقال أبو الفتح / بنُ [١٣٦/أ]

١٠ جني(5): «الأديبُ» مرفوعٌ بالمصدر قبلَه، وحُذِفَ منه التنوينُ لالتقاء الساكنَين كقراءة من قَرَأَ: ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدُ ﴾(6) بحذف التنوين من « أحد » .

---

(١) سورة الأنعام: من الآية: ٢٣ ، والنصب قراءة أبي عمرو بن العلاء ونافع .

(٢) كُتِبَ في حاشية الأصل: « ردَّ عليهم جواز: (لم يكن قائماً إلا رجلٌ) مع قولهم بتنكيره » .

(٣) الأبيات من الوافر، وهي في الحيوان ٣٠٤/١، وعيون الأخبار ٥/٢، والقوافي للتنوخي: ١٦٧. ويروى:

« وليسَ بنَافِعٍ فيهَا الأَدِيبُ »

فلا يكون فيه إقواء . والدَّرُّ: اللبنُ .

(٤) الإقواءُ: هو اختلاف حركة الروي في قصيدة واحدةٍ، وهو أن يجيءَ بيت مرفوعاً، وآخرُ مجروراً ... فإذا كان مع المرفوع أو المجرور منصوبٌ سُمي إصرافاً » انظر: الكافي ص: ١٦٠ .

(٥) لم أقف على هذا القول لأبي الفتح فيما راجعته من كتبه .

(٦) سورة الإخلاص: الآيتان: ١-٢، وهذه قراءةُ يونس ومحبوب والأصمعي واللؤلؤي وعبيد ورواية هارون عن أبي عمرو، وابن سيرين والحسن ونصر بن عاصم وابن أبي إسحاق وأبي السمال وأبان بن عثمان وزيد بن علي، ورُوِيَت عن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ . انظر: السبعة ٧٠١، وشواذ ابن خالويه: ١٨٢، والبحر المحيط ٥٢٨/٨ .

وأمّا ما فيه الألفُ واللامُ فالكلامُ عليه من أوجُهٍ :

الأول: في إعماله، وللنحويين فيه أربعةُ مذاهبَ:

الأول: إعمالُه كالمنوَّن، فيرفَعُ الفاعلَ، وينصِبُ المفعولَ، فتقولُ: عجبتُ من الضَّرْبِ زيدٌ عَمراً، ونُسِبَ إلى سيبويهِ[1]، وصحَّحهُ ابنُ عُصفور[2].

الثاني: [للكوفيين][3] أنه لا يجوزُ إعمالُه، وما جاء بعده من مرفوعٍ أو منصوبٍ فهو معمُولٌ لفعلٍ مقدَّرٍ يُفسِّرُهُ المصدَرُ، ووافقَ الكوفيين جماعةٌ من البصريين منهم ابنُ السَّرَّاج[4].

الثالث: لجماعة من البصريين منهم الفارسيُّ[5] أنه يجوزُ إعماله على قُبْحٍ .

الرابع: لابن الطراوة[6] وأبي بكر بنِ طلحةَ[7] وهو التفصيلُ بين أن تكونَ الألفُ واللامُ معاقِبةً للضمير فيجوزُ إعمالُه نحو: أعجبني الضَّرْبُ الغلامَ تأديباً،

---

(١) انظر: الكتاب ١٩٢/١ . وفي التذييل والتكميل ٢٣٧/٣ وارتشاف الضرب ١٧٦/٣: «ونقله ابن أصبغ في مسائل الخلاف من تأليفه عن الفراء» . قلتُ: ولعل ذلك مفهومٌ من كلام الفراء ـ رحمه الله ـ في معاني القرآن ٢٩٣/١، عند قوله تعالى: ﴿لا يحبُّ اللهُ الجهْرَ بالسوءِ منَ القَولِ إلا مَنْ ظُلِمَ﴾ حيث قال: «وإن شئتَ جعلتَ «مَن» رفعاً [أي: على الفاعلية بالمصدر (الجهر)] إذا قلتَ: «ظُلِمَ» فيكون المعنى: لا يحبُّ اللهُ أن يجهرَ بالسوء من القول إلا المظلوم ...» .

(٢) في شرح المقرب لوحة (١٢٠ ـ مخطوط)، وانظر: شرح الجمل ٢٦/٢ ، ولم ينص فيه على تصحيحه، وقال في المقرب ١٤٤ : «فالأحسن فيه أن لا يعمل» . قال ابنُ أبي الربيع في الملخص ٣٢١: «وهذا ضعيفٌ لم يجئ في التنزيل» .

(٣) زيادة يستقيم بها السياق .

(٤) الأصول ١٣٧/١، وقال به ابنُ عطية في المحرر الوجيز ٤٧١/٨ .

(٥) الإيضاح ص: ١٨٦ .

(٦) الإفصاح ٧٠-٧١ .

(٧) التذييل والتكميل ٢٣٧/٣، وارتشاف الضرب ١٧٧/٣ .

فالألفُ واللامُ هنا عاقَبت الضميرَ؛ ألا ترى أنَّ التقدير: أعجبني ضربُكَ، وبين أن تكونَ غيرَ معاقِبةٍ للضمير فلا يَعمَلُ نحو قولك: عجبتُ من الضَّرْبِ زيدٍ عَمْراً، فالألفُ واللامُ هنا غيرُ مُعاقِبةٍ للضمير، فلا يَعمَلُ، قال الشيخُ أبوحيَّان[1]: وهذا المذهبُ هو الصحيحُ، فإنَّ الشَّواهدَ التي استشهدوا بها على إعمال المصدر بالألفِ واللامِ، الألفُ واللامُ فيها معاقِبةٌ للضمير، فمن ذلك ما أنشدَه سيبويهِ للمَرَّارِ الأسديِّ:

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى العَشِيرَةِ أَنَّنِي كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا[2]

فـ «مِسْمَعٍ» اسمُ رجل، وهو مفعولٌ بـ «الضَّرْب» والألفُ واللام فيه معاقِبَةٌ / [١٣٦/ب] للضمير؛ أي: عن ضربي مِسمَعاً، و«أُولى» تأنيثُ أَوَّل . ومنه ما أنشده أيضاً:

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ[3]

فـ «أعداءَه» منصوبٌ بـ «النكاية» ، والألفُ واللام فيه معاقِبَةٌ [للضمير][4]؛ أي: نكايته. ومنه قولُ أُمية بنِ أبي عائذ[5]:

---

(١) التذييل والتكميل ٣/٢٣٧ .

(٢) من الطويل، في شعره: ٤٦٤ (ضمن شعراء أمويون ـ القسم الثاني)، ونُسب في بعض المصادر إلى مالك بن زُغبة الباهلي، شاعرٌ جاهليٌّ. والبيت في: الكتاب ١/١٩٣، وشرح أبياته ١/٦٠، والمقتضب ١/١٥٢، والإيضاح ١٨٧، وفرحة الأديب: ٣١ - ٣٢، وشرح الجمل ١/١٧٨، وشرح المفصل ٦/٦٤، وشرح التسهيل ٣/١١٦، والهمع ٥/٧٢، والخزانة ٨/١٢٩ . والنكولُ: الرجوع جبناً. ومِسمَعاً: اسم رجل، وهو مِسمَع بن شيبان أحد بني قيس بن ثعلبة . ورواية المصادر (أولى المغيرة) .

(٣) من المتقارب، وهو في المراجع السابقة. والنكاية: مصدر(نَكيتُ في العدوّ)إذا أثرتَ فيه .

(٤) ساقط من الأصل .

(٥) الهذلي، أحد بني عمرو بن الحارث بن تميم بن سعد بن هذيل، شاعرٌ إسلاميٌّ من شعراء الدولة الأموية، وأحد مداحي بني مروان. أخباره في: الشعر والشعراء ٢/٦٦٧، والأغاني ٢٤/٥، والخزانة ٢/٤٣٥، وله أخبار وأشعار في شرح أشعار الهذليين ٢/٤٨٧ .

فَأَصْبَحْنَ يَنْشُرْنَ آذَانَهُنَّ ... فِي الطَّرْحِ طَرْفاً يَمِيناً شِمَالاً(١)

فـ «طرف» منصوبٌ بـ «الطرح» والألفُ واللامُ فيه معاقِبَةٌ للضمير؛ أي: في طرحهن. ومنه قولُ عليِّ بنِ أُميةَ(٢):

وَدَاعِي الصَّبَاحِ يُطِيلُ الصِّيَاحَ ... السِّلاَحَ السِّلاَحَ فَمَا يَسْتَفِيقْ

٥ فـ «الصياح» الألف واللام فيه معاقبة للضمير أي: صياحه، وقد نصب «السلاح»(٣) ومنه قول كثيِّر:

تَلُومُ امْرَأً فِي عُنْفُوَانِ شَبَابِهِ ... وَلِلتَّرْكِ أَشْيَاعَ الصَّبَابَةِ حِيْنُ(٤)

فـ «أشياع» مفعولٌ بـ «الترك» والألفُ واللام فيه معاقِبَةٌ للضميرِ؛ أي: ولِتَركِهِ، والأشياع: الأصحاب. ومنه قولُ الأخطل:

١٠ فَإِنَّكَ وَالتَّكْلِيفَ نَفْسَكَ كَارِهاً ... كَشَيءٍ مَضَى لاَ يُدْرِكُ الدَّهْرَ طَالِبُهْ(٥)

فـ «نفسك» مفعولٌ بـ «التكليف» والألفُ واللام فيه معاقِبَةٌ الضميرَ؛ أي: وتكليفَك. ومنه قولُ الآخرِ:

وَإِنَّكَ وَالتَّأْبِينَ عُرْوَةَ بَعْدَمَا ... دَعَاكَ وَأَيْدِينَا إِلَيهِ شَوَارِعُ
لَكَالرَّجُلِ الحَادِي وَقَدْ تَلَعَ الضُّحَى ... وَطَيرُ المَنَايَا فَوقَهُنَّ وَقَائِعُ(٦)

---

(١) من المتقارب، ولم أجده في شعره من شرح أشعار الهذليين. والبيت من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٢٣٧/٣، ومنهج السالك ٣١٤/٢ .

(٢) لم أقف له على ترجمة. والبيت من شواهد أبي حيان في المصادر السابقة .

(٣) سها المصنف رحمه الله، فقوله: « السلاحَ السلاحَ » منصوب على الإغراء لا بـ « الصياح » .

(٤) من الطويل، في ديوانه ص: ١٧٣، وهو في المصادر السابقة، وشرح التسهيل ١١٧/٣، وشرح عمدة الحافظ ٦٩٧/٢ .

(٥) من الطويل، وهو في ديوانه: ٢٨٧/١، وروايته:
رَأَيتُكَ وَالتَّكْلِيفَ نَفْسَكَ دَارِماً
وهو من شواهد أبي حيان في المصادر السابقة .

(٦) من الطويل، وهما بلا نسبة في: المعاني الكبير ١٢٢٨/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠١٤/٢، وشرح التسهيل ١١٧/٣، والتذييل والتكميل ٢٣٧/٣، ومنهج السالك ٣١٤/٢ .

فـ «عروةَ» مفعولٌ بـ «التأبين» ؛ أي: وتأبينَك عـــروةَ، والتأبينُ هنا: البكاءُ على الميت والمدحُ له. ومنه قولُ الآخَر: / [١٣٧/أ]

فَإِنْ لاَ يَكُنْ جِسْمِي طَوِيلاً فَإِنَّني لَهُ بِالفِعَالِ الصَّالِحَاتِ وَصُولُ[1]

فـ «الصالحات» مفعول بـ «الفعال» أي: بفعلي الصالحات. ومنه قول الآخر:

وَقَدْ يُحْسِنُ التَّيمِيُّ عَقْدَ لِجَامِهِ وَلاَ يُحْسِنُ العَقْدَ القِلاَدَةَ بِالْمُهْرِ[2]

فـ «القلادة» مفعولٌ بـ «العقد» التقدير: ولا يُحسِنُ بـالمهر عقدَهُ القـلادة. ومنـه قول الآخَر:

وَكَيفَ التَّوَقِّي ظَهْرَ مَا أَنْتَ رَاكِبُهْ[3]

فـ «الظهر» مفعولٌ بـ «التوقي» التقدير: توقيك ظهرَه .

فهذه مصادرُ عمِلَت، والألفُ واللام فيها تُعاقِبُ الضميرَ، فصلُحَت شاهداً لمن يقولُ بذلك، وهي أيضـاً مـن شـواهد مـن يقـولُ بإعمـال المصـدر بـالألف والـلام مطلَقاً، ومن لم يقل بالإعمال أَوَّلَ هذا السَّماعَ كلَّه، فجعلَ المعمـولَ لفعـلٍ مقـدَّرٍ دلَّ عليه المصدرُ .

الوجه الثانـي: هل الألفُ واللامُ للتعريف أو زائدةٌ، وينبني ذلك على الخـلاف المتقدِّم في المصدر المنوَّن؛ فمن قال[4]: إنه نكرةٌ ـ وهـو الصحيـح ـ قـال: إن الألـفَ واللام إذا دخلت عليه للتعريف، ومن قال[5]: إنه معرفةٌ، فالألفُ واللامُ إذا دخلَت

---

(١) من الطويل، وهو من شـواهد أبي حيـان في التذييـل والتكميـل ٢٣٧/٣، ومنهـج السـالك ٣١٤/٢ .

(٢) من الطويل، وهو من شواهد أبي حيان في كتبه السابقة .

(٣) من الطويل، وهو عجز بيت للمتلمس الضبعي في ديوانه: ١٩٧، وصدره:
فإلا تُجلِّلْهَا يُعالوكَ فوقها
ورواية الديوان: (وكيف توقّى ظهرَ) ولا شاهد فيها هنا، والبيت في: إصلاح المنطق: ١٤٥، وشرح أبياته: ٣١٥، وتهذيبه: ٣٥٧، واللسان (وقى) .

(٤) وهو قول الجمهور ، وانظر ص: ٤٢٤ .

(٥) وهو قول ابنُ أبي الربيع كما تقدم في صفحة: ٤٢٤.

عليه زائدةٌ كدخولها على المعارف. والأوَّل هو الصَّحيحُ .

الوجه الثالث: قيل: إن المصدر لم يَرفع الفاعلَ وهو بالألف واللام إلا في بيتٍ واحد على نَظَرٍ فيه، وهو:

عَجِبْتُ مِنَ الرِّزْقِ المُسِيءَ إلاهُهُ وَلِلتَّرْكِ بَعْضَ المُحْسِنِينَ فَقِيرَا[1]

فـ «الرزق» مصدر بالألف واللام و «إلاهه» فاعلٌ به، و«المسيء» مفعول والتقدير: عجبتُ من أن يرزُقَ الإلهُ المسيءَ . هذا على من يقول: إنَّ الرِّزقَ / - بكسر الراء - مصدرٌ[2]، وأما من يقول: إنه بمعنى المرزوق كالطِّحْن بمعنى [١٣٧/ب] المطحون[3]، فلا يكونُ فيه دليلٌ .

المسألة الخامسة: في إعمال اسم المصدر:

واعلم أن اسمَ المصدر على قسمَين: قياسي وسماعي؛ فأما القياسيُّ فيكون من الفعل الثلاثي على «مَفعِل» كـ«المضرِب» ومن الزائد على الثلاثي على بناء اسم المفعول كـ«مُكرَم» بفتح الراء، وسيأتي الكلامُ عليه.

والكلامُ عليه في إعماله: وهو يَعمَلُ عَمَلَ مصدره تقول: أعجبني مَضرِبُ زيدٍ عمراً، أي: ضربه. قال الشَّاعرُ:

جَزَى اللهُ أَبْنَاءَ العَشِيرَةِ لامَةً بِمَشْرِكِهِمْ أَثْآرَنَا يَومَ قَطْقَطِ[4]

---

(١) من الطويل، وعزا أبو حيان إنشاده إلى صاحب المرشد [وهو محمد بن علي الدقيقي النحوي أبو الحسن، وكتابه المرشد في النحو]، والبيت في: التذييل والتكميل ٢٣٨/٣، ومنهج السالك ٣١٤، والمساعد ٢٣٦/٢، والتصريح ٦٣/٢ .

(٢) وهو قول الكوفيين، ووافقهم الفارسيُّ. انظر: معاني القرآن للفراء ١١٠/٢، وإعراب القرآن ٤٠٣/٢، والإيضاح ١٨١-١٨٢، والمحرر الوجيز ٤٧١/٨ .

(٣) وبه قال ابنُ الطراوة في معرض رده على أبي علي رأيَه الذي وافق فيه الكوفيين. انظر الإفصاح ص: ٦٥ .

(٤) من الطويل، ونُسب في منهج السالك ٣١٦ إلى أبي مهوش، وذكره في التذييل والتكميل ٢٤١/٣ دون نسبة .

فـ «ثَأرَنا» مفعولٌ بـ «بمتركهم» لأنه اسم للترك، و «اللامَةُ» الشيء الـذي يُـلام عليه. وتقول: أعجبني مُكرَمُ زيدٍ عَمراً، أي: إكرامُ زيدٍ عَمراً. قال الشَّاعر:

أَظَلُومُ إِنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلاً أَهْـدَى السَّلاَمَ تَحِيَّةً ظُلْمُ[1]

فـ «رجل» مفعولٌ بـ «مصابكم» لأنـه اسـمٌ للإصابـة[2]؛ أي: إصـابتكم رجـلاً، و«ظلوم» منادى، و«ظُلْمُ» خبرُ إنَّ، و«تحيةً» بدلٌ من «السلام» أو حالٌ منـه، وجعـلَ ابنُ عُصفور[3] «مصاباً» في البيت من أسماء المصادر التي هي غيرُ قياسيَّةٍ، وهـو وَهْـمٌ فاحِشٌ؛ لأنه من أسماء المصادر التي تُقَاسُ كالمُعَاد والمُمَال .

وأمَّا السَّماعيُّ فعلى قسمَين: اسمُ علَم للمصدر، واسمٌ غيرُ علَمٍ .

فأمَّا الاسمُ العلَمُ فهو: ما دلَّ على معنى المصدر دلالةً مُغْنِيَةً عن الألِف واللام؛ لتضمُّنِ الإشارة إلى حقيقتِهِ نحو: يَسَارِ، جُعِلَ علَماً للمَيْسَرة. قال الشَّاعرُ:

فَقُلْتُ امْكُثِي حَتَّى يَسَارِ لَعَلَّنَا نَحَجُّ مَعاً قَالَتْ: أَعَامـاً وَقَابِلَهْ[4]

---

(١) من الكامل، ويُنسب هذا البيت إلى أكثرَ من شاعر، فهـو للحـارث بـن خـالد المخزومي في ديوانه: ٩١وفيه: « أظُلَيم » ، ولأبي دهبل الجمحي في ديوانه: ٦٦ من مقطوعة في مدح النبي ﷺ ، وللعرجي في ديوانه: ١٩٣ وفيه: « أظُلَيم » أيضاً .
والشاهد في : الأصول ١/١٣٩، والتبصرة ١/٢٤٥، وأمالي ابن الشجري ١/١٦١، وشـرح الجمـل ٢/٢٧، وشرح التسـهيل ٣/١٢٤، والتذييـل والتكميـل ٣/٢٣٩، والمغـني ٦٩٧، ٨٨٢، وشرح أبياته ٧/١٥٨. وصحح البغدادي رواية « أظُلَيـم » بالتصغير ترخيـم ظُلَيمـة (اسم امرأة).

(٢) في الأصل: « للإضافة » وهو تصحيف .

(٣) شرح الجمل ٢/٢٧ .

(٤) من الطويل، وقد نسبه ابنُ السـيرافي في شـرح أبيـات الكتـاب ٢/٣١٧ إلى حُميـد بـن ثـور الهلالي ، و الذي في ديوانه ص: ١١٧ قوله:

فقلتُ امكُثِي حتَّى يَسَارِ لَوَ انَّنا نَحُجُّ فقالت لي أعَامٌ وقابلُ

قال ابنُ السِّيد في الحلل في شرح أبيات الجمل: ٣١٠ : لا أعـرف قائلـه، وعينـه ابـنُ هشـام
=

التقدير: امكُثِي إلى الميسَرة. ومنه برَّةُ وفَجَارِ علَمَان للمبرَّة والفَجْـرة. / قـال [١٣٨/أ] الشَّاعرُ:

فَحَمَلْتُ بَرَّةَ وَاحْتَمَلْتَ فَجَارِ[1]

التقدير: فحملتُ مَبَرَّةً، أي: براً، واحتملْتَ فَجْرَةً، أي: فُجُوراً .

٥ وهذا الاسمُ الذي هو علَمٌ للمصدر لا يَعمَلُ عَمَلَ مسمَّاه، فإنه خالفَه؛ لكونـه لا يقصد به الشِّياعُ كالمصدر، ولا يُضاف، ولا يَقبَلُ الألفَ والـلام، ولا يُوصَـفُ، ولا يقعُ موقِعَ الفعل، ولذلك لم يقُمْ مَقَامَ المصدرِ في توكيد الفعل، فلا يُقال: فَجَـرَ فَجَارِ، كما يُقَالُ: فَجَرَ فُجُوراً .

وأما اسمُ المصدر الـذي هـو غيرُ علَـمٍ، فهـو الـذي سـاوى المصـدرَ في المعنـى ١٠ والشِّياع وقَبولِ الألف واللام والإضافةِ والوقوعِ موقعَ الفعل، والذي يوضِّحُ لـك اسمَ المصدر غيرِ القياسي من المصدرِ أن تقولَ:

كلُّ اسمٍ وُجِدَ فيه جميعُ حروف الفعل كعِلْم مع عَلِـمَ، أو حُـذِفَ منـه حـرفٌ من الفعل وعُوِّضَ عنه كعِدَةٍ مع وَعَدَ، فإنَّ الواو حُذفَت من عِـدَةٍ، وعُـوِّضَ عنهـا الهاءُ، الأصلُ: وَعْدٌ، أو كان المحذوفُ كالملفوظ به لدليلٍ عليه نحو: قِتَال مع قـاتَلَ، ١٥ فإنه يُحذَفُ منه الياءُ المنقلبةُ عن ألفِ «قاتل» ، وهـو كـالملفوظ بـه لأجـل الكسـرة

اللخمي في الفصول والجمل: ١١/١٠ فقال: هو لحُميدٍ الأرقط، وانظر الخزانة ٣٢٧/٦ .
والشاهد في: الكتاب ٢٧٤/٣، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٦٠٣، وأمالي ابن الشـجري ٦٥٣/٢، ومـا بنَتْـهُ العـرَب علـى فعَال ص: ٥٢، وشـرح المفصـل ٥٥/٤، وشـرح الجمـل ٢٤٢/٢، وشرح التسهيل ١٢١/٣

(١) من الكامل، وهو صدر بيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص: ٥٥، وصدره:
إنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَينا بَيْنَنَا
من قصيدة يهجو فيها زُرعةَ بن عمرو الكلابي، وكان لقِيَ النابغة بسوق عكاظ وحبَّبَ إليـه الغدرَ ببني أسد، فأبى النابغةُ، وقال قصيدته هـذه. والشـاهد في: الكتـاب ٢٧٤/٣، وشـرح أبياتـه ٢١٦/٢، والخصـائص ١٩٨/٢، ٢٦١/٣، وأمـالي ابـن الشـجري ٣٥٧/٢، وشــرح المفصل ٣٨/١، ٥٣/٤، وشرح التسهيل ١٢١/٣، والخزانة ٣٢٧/٦ .

قبلَه، الأصلُ: قِيتَال، وقد جاء على هذا الأصل[١]، فذلك كلُّهُ مصدَرٌ .

وكلُّ اسمٍ لم يُوجَدْ فيه جميعُ حروف الفعل، ولا حُذِفَ منه شيءٌ على الوجه المذكورِ، فهو اسمُ مصدَرٍ لا مصدَرٌ، نحو: «وُضوء» و«غُسل» فإن فعلَهما «توضَّأ» و «اغتسَلَ» وقد سقَطَت التاءُ منهما في «وُضُوء» و «غُسْل» ولم يعوَّضْ عنهما شيءٌ، ولا هما كالملفوظ بهما إذ ليس ثَمَّ شيءٌ يدلُّ عليهما، فهما اسما مصدرٍ لا مصدَرَان، هذه طريقةُ ابنِ مالكٍ[٢] في معرفة المصدرِ واسمه .

وقال ابنُهُ بدرُ الدِّين[٣]: «إنَّ اسمَ المعنى الصادِرَ عن الفاعلِ كالضَّرْب، أو القائمَ بذاته كالعِلْمِ، / يَنقَسِمُ إلى: مصدَرٍ وغيرِ مصدَرٍ، فإن كانَ أوَّلَهُ ميمٌ مزيدَةٌ [١٣٨/ب] لغيرِ مُفَاعَلَةٍ كـ «المضرَب» و «المحمَدَة» أو كان لغيرِ ثلاثيٍّ بوزنِ ما للثلاثيِّ كـ«الغُسْل» و «الوضوء» فهو [اسمُ][٤] مصدَرٍ، وإلا فهو مصدَرٌ» انتهى .

واشتمَلَ قولُه على اسم المصدر القياسي والسماعي .

وأنكرَ الشيخُ أبوحيَّان اطِّرادَ هذه الأسماءِ في اسم المصدر، وقالَ: ليس كلُّ ما خالَفَ القياسَ من المصادر يُقَالُ فيه اسمُ مصدر، وإلا كانت أسماءُ المصادر أكثرَ من المسمَّيات[٥].

---

(١) في الصحاح (قتل): «وقد قاتلتُهُ قِتالاً وقيتالاً. وهو من كلام العرَب» .

(٢) في شرح التسهيل ٣/١٢١-١٢٢ .

(٣) شرح الألفية ص: ٤١٦ .

(٤) ساقطة من الأصل .

(٥) في التذييل والتكميل ٣/٢٤١: «وليس كل ما خالف القياس، والذي أذهبُ إليه ...» وواضحٌ أن في الكلام سقطاً ظاهراً صحته ما ذكره المصنف .

وجعَلَ من المصادر ألفاظاً جعلَها ابنُ مالك[1] من أسماء المصادر كـ «الوُضُوء» و «الغُسْل»، وجعَلَ من أسماء المصادر ألفاظاً جعلَهَا ابنُ مالكٍ مصادِرَ كـ «عَون» من أعان، و «عِشْرَة» من «عَاشَرَ» ، و«كِبْر» من «تَكبَّرَ» ، و«عَمْـر» بفتـح العـين وسـكون الميم من « عَمَّرَ » بالتشديد. فهذه عندَ ابنِ مالك مصادرُ[2]، وعند الشيخِ أبي حيَّـانَ أسماءُ مصادرَ[3].

قلتُ: وقولُ الشيخ أبي حيَّان[4]: إنَّ القاعدةَ الـتي ذكرهـا ابـنُ مـالك في اسـم المصدر تؤدِّي إلى أن تكونَ أسمـاءُ المصـادرِ أكثرَ مـن المصـادر، مبـنيٌّ علـى أن مـا خالفَ القياسَ أكثرُ ممَّا جاء على القياس؛ ويَحتَاج هذا إلى استقراءٍ وتَتَبُّعٍ .

قال الشيخُ أبوحيَّان[5]: وأسماءُ المصادر: هي أسماءٌ أُخِذَت مـن مـوادِّ المصـادر، ووُضِعَت للشيء الذي هو متعَلَّقُ المصدر كـ«الثـواب» لمـا يُثـاب بـه، و«العطـاء» لمـا يُعطَى، و«الدُّهن» بضم الدال لما يُدهَن به، و«الخُبز» بضم الخاء لمـا يُخبَزُ، و«الكـلام» للجُمَلِ المقولة، و«الكَرَامَة» لما يُكرَمُ به، و«الكُحْلِ» لما يُكحَلُ به، و«الرِّعْي» بكسـر الراء لِمَا يُرعَى، و«الطِّحْن» بكسر الطاء لما / يُطحَنُ . [١٣٩/أ]

---

(١) شرح التسهيل ١٢٢/٣ .

(٢) نقل المصنف رحمه الله هذا الكلام عن أبي حيان في التذييل والتكميل ٢٤١/٣، وكلام ابـن مالك في شرح التسهيل ١٢٢/٣ مخالف لذلك حيث قال: « ... بخلاف ما بينه وبين الأصـل بُعْدٌ وتفاوتٌ كعون وعِشرة وكِبْر وعمر وغرق وكلام... فهذه وأمثالها أسماء مصادر » .

(٣) قال في التذييل والتكميل ٢٤١/٣: « وكذلك دعواه [أي ابن مالك] أن عوناً وعشرة وكـبراً وغرقاً وكلاماً مصادر، ليس عندنا كذلك ... »

(٤) لم أقف على نص أبي حيان هذا فيما اطلعت عليه من مصنفاته، وأظن أنه سقط من التذييـل والتكميل ٢٤١/٣ مع النص الذي سبق أن أشرتُ في الصفحـة السـابقة إلى أنـه سـاقط مـن كلام أبي حيان في التذييل.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ١٧٩/٣، والتذييل والتكميل ٢٤١/٣ .

وهذا النوعُ من أسماء المصادرِ اختلَفَ النحويون فيه؛ فذهبَ البصريون أنه لا يَعمَلُ؛ لأنه لم يستوفِ حروفَ المصدر، فلا يُقَالُ: عجبتُ من ثوابكَ زيداً، ولا من عطائِكَ زيداً درهماً، ولا من دُهنِكَ رأسَكَ، ولا من خُبزِكَ الخبزَ، ولا من كلامِكَ زيداً، وكذلك الباقي. وما جاء ظاهرُه أنه منصوبٌ بشيء من هذا، فهو محمولٌ على حذف فعلٍ يفسِّرُهُ ما قبلَه. ٥

وذهبَ الكوفيون والبغداديون[1] إلى جواز إعماله، واستدلوا على ذلك بظواهرَ جاءت؛ فمن ذلك ما جاء في الحديث: «من قُبْلَةِ الرَّجُلِ امرأَتَهُ الوُضُوءُ[2]»، فظاهرُه أن «امرأتَه» منصوبٌ بـ«قُبْلَةِ» لأنه اسمٌ للتقبيل، ومنه ما سَمِعَ الفرَّاءُ من أبي ثَروَانَ[3]: «أتيتُهُ لكرامتَه إيَّايَ»، فظاهرُه أن «إيَّايَ» منصوبٌ بـ«كرامَة» لأنه اسم للإكرام. ومنه قولُ القُطَاميِّ[4]: ١٠

---

(١) المصدران السابقان .

(٢) أخرجه الإمام مالك في الموطأ (في كتاب الطهارة، باب الوضوء من القبلة) ٤٩/١، عن ابن مسعود موقوفاً، ووقفه مرة أخرى على ابن شهاب. وانظر الشاهد في: شرح التسهيل ١٢٣/٣، والمساعد ٢٣٨/٢، والحديث النبوي في النحو العربي: ٢٠٥، ٢٣٨ .

(٣) في الأصل: « ثوبان » وهو تحريف، وهو أبو ثَروان العكلي، من بني عُكل ، أعرابي فصيحٌ، تعلَّم في البادية، وهو أحد الأعراب الذين حكموا في خصومة سيبويهِ والكسائي. له من الكتب: « خلْق الإنسان » و« معاني الشعر » أخباره في: الفهرست ٥٢، ٥٧، وإنباه الرواة ١٠٥/٤، وشرح أبيات المغني ٣٥٦/٣.
وانظر قوله في: ارتشاف الضرب ١٧٩/٣، والتذييل والتكميل ٢٤١/٣ .

(٤) هو أبو سعيد عُمير بن شُيَيم بن عمرو التغلبي، يلقب بـ« القُطَامي » ، شاعرٌ فحلٌ، كان نصرانياً فأسلم، وهو ابن أخت الأخطل. عده ابن سلام في الطبقة الثانية من الإسلاميين. أخباره في : طبقات فحول الشعراء ٥٣٤/٢، والشعر والشعراء ٧٢٣/٢، ومعجم الشعراء ٢٤٤، والخزانة ٣٧٠/٢ .

أَكُفْراً بَعْدَ رَدِّ المَوتِ عَنِّي وَبَعْـدَ عَطَائِكَ المِائَةَ الرِّتَاعَا[1]

فظاهرُه أن «المائةَ» منصوبٌ بـ«عطاء» لأنه اسمٌ للإعطاء. ومنه قول الآخَر:

قَالُوا كَلاَمُكَ دَعْداً وَهْيَ مُصْغِيَةٌ يَشْـفِيكَ قُلْتُ صَحِيحٌ ذَاكَ لَو كَانَا[2]

فظاهرُه أن «دعداً» منصوبٌ بـ«كلامُك» ؛ لأنه اسمٌ للتكليم. ومنه قولُ حسان رَضِيَ اللهُ عَنهُ:

لأَنَّ ثَوَابَ اللهِ كُلَّ مُوَحِّدٍ جِنَانٌ مِنَ الفِرْدَوسِ فِيهَا يُخَلَّدُ[3]

فظاهرُه أن «كل موحد» منصوبٌ بـ«ثواب» ؛ لأنه اسمُ مصدر. ومنه قول ذي الرُّمَّة[4]:

أَلاَ هَلْ إِلَى مَيٍّ سَبِيلٌ وَسَاعَةٌ تُكَلِّمُنِي فِيهَا مِنَ الدَّهْرِ خَالِيَا

فَأَشْفِيَ نَفْسِي مِنْ تَبَارِيحِ مَا بها فَإِنَّ كَلاَمِيهَا شِفَاءٌ لِمَا بِيَا[5]

---

(١) من الوافر، في ديوانه ص: ٣٧، من قصيدة يمدح فيها زُفر بن الحارث الكلابي، وكان أسره في حرب، فمنَّ عليه، وأعطاه مائةً من الإبل. والبيت في: الأصول ١/١٤٠، وإيضاح الشعر ٢٦١، ٢٦٩، والخصائص ٢/٢٢١، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٩٦، وشرح التسهيل ٣/١٢٣، والتذييل والتكميل ٣/٢٤١، والهمع ٥/٧٧، والخزانة ٨/١٣٦. والرِّتَاعُ: جمع رَاتعة، قال البغدادي: « قال شارح الديوان: الرتاع: الراعية » .

(٢) من البسيط، ولم أقف على قائله، وانظر الشاهد في: شرح التسهيل ٣/١٢٣، ومنهج السالك ٣١٧، والتذييل والتكميل ٣/٢٤١، وارتشاف الضرب ٣/١٧٩، وشرح شذور الذهب ٢٧، ٤١٤، وشرح الأشموني ٢/٢٨٨ .

(٣) من الطويل، في ديوانه: ١/١٥٢، والشاهد في: شرح التسهيل ٣/١٢٣، وارتشاف الضرب ٣/١٧٩، والتذييل والتكميل ٣/٢٤١، ومنهج السالك ٣١٧، والهمع ٥/٧٨ .

(٤) في الأصل: « ذو » .

(٥) من الطويل، ولم أجدهما في ديوانه المطبوع بتحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح، وفي طبعة المستشرق كارليل ص: ٦٧٦ يوجد البيت الأول برواية:

تُكَلِّمُني فيها شِفَاءً لِمَا بِيَا

والبيتان في: شرح المفصل ١/٢١، والحماسة البصرية ٢/٢٠٣، والتذييل والتكميل ٣/٢٤١، والهمع ٥/٧٨ . ويروى: « هل إلى ليلى » و « هل إلى ريا » .

/ فظاهرُه أن الضميرَ الذي هو «ها» منصوبٌ بـ«كلام»؛ لأنه اسمٌ للتكليم . [١٣٩/ب]

فبمثل هذا وأشباهِهِ استدلَّ الكوفيون على إعمال اسم المصدر، والبصريون يقولون: إن هذه الأشياءَ منصوبةٌ بأفعال مقدَّرَةٍ دلَّ عليها اسمُ المصدر، فأما قولُه تعالى: ﴿ أَلَمْ نَجْعَلِ الأَرْضَ كِفَاتاً * أَحْيَاءً وَأَمْوَاتاً ﴾[1] فمَن جعَلَ «كفاتاً» اسمَ مكان أي: الموضعَ الذي يُكفَتُ فيه الشيءُ؛ أي: يُضَمُّ، فيكونُ «أحياءً» منصوباً بفعل مقدَّرٍ يدلُّ عليه ما قبلَه؛ أي: تكفِتُ أحياءً[2]، وجعلَه ابنُ مالك[3] تمييزاً، قال: لأنَّ كِفَاتَ الشيءِ مثلُ وعائِهِ، والمُوعَى ينتصِبُ بعدَ الوعاء، فجعَلَه بمنزلة: «امتلأ الإناءُ ماءً»، ومَن جعَلَ «كِفَاتاً» مصدراً، كان «أحياءً» منصوباً به[4]. والله أعلَمُ .

المسألةُ السادسة: في آياتٍ كريماتٍ لها تعلُّقٌ بالمصدر:

الأولى: قولُه تعالى: ﴿ وَللهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ البَيتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيهِ سَبِيلاً ﴾[5].

اختلفَ النحويون في إعرابِ هذه الآية: فالذي عليه المحقِّقون أنَّ «حِجُّ البيت» مصدَرٌ مُضافٌ إلى مفعولِه، وهو مبتدأٌ وخبرُه «لله» ، و«على الناس» في موضع الحال، و«مَن استطاع» : «مَن» بَدَلٌ مِنَ «الناس» بدَلَ بعضٍ مِن كُلٍّ، والضميرُ

---

(١) سورة المرسلات: الآيتان: ٢٥-٢٦ .

(٢) انظر: إعراب القرآن ١١٨/٥، والبحر المحيط ٤٠٦/٨ .

(٣) شرح التسهيل ١٢٤/٣ . ومنهم من جعله حالاً؛ أي: تكفتهم في هذه الحال، انظر: إعراب القرآن ١١٨/٥، والمحرر الوجيز ٢٦٥/١٥، والكشاف ١٧٤/٤ .

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٢٢٤/٣، ومعاني القرآن للزجاج ٢٦٧/٥، والكشاف ١٧٤/٤، والمحرر الوجيز ٢٦٥/١٥، والتبيان ١٢٦٤/٢ .

(٥) سورة آل عمران: الآية: ٩٧ .

محذوفٌ؛ أي: مَن استطاعَ إليه سبيلاً منهم[1].

الثاني: للكسائي[2] أنَّ «مَن استطَاعَ»: مبتدأٌ، و«مَن» فيه شرطيَّةٌ، والجوابُ محذوفٌ التقدير: مَن استطَاعَ منهم إليه سبيلاً فَلْيَحُجَّ، والذي يُحَسِّنُ هذا القولَ كونُ مجيء الشَّرْطِ بعدَه في قولِهِ تعالى: ﴿وَمَنْ كَفَرَ﴾ إلا أنَّ فيه حذفَ الخبر .

٥ **الثالث:** أن «مَن» موصولةٌ، وهي خبرُ مبتدأ محذوفٍ؛ أي: هم الذين استطاعوا[3].

الرابع: أن «مَن» / فاعلٌ بـ«حِجُّ» وضعُفَ من جهة المعنى ومن جهة اللفظ ؛ [١٤٠/أ] فمن جهة المعنى يَلزَمُ منه أنه يجبُ على الناس أن يُلزِمُوا المستطيعَ أن يَحُجَّ، وليس الأمرُ كذلك، ومن جهة اللفظ يَلزَمُ منه إضافةُ [المصدر إلى][4] المفعول بحضرةِ

١٠ الفاعل، وهو قليلٌ"[5].

الآية الثانية: قوله تعالى: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الكَوَاكِب﴾[6]:

وفيها قراءاتٌ:

الأولى: بخفض «الكواكب» على الإضافة[7]. ووجهُهَا أن «زينةٍ»: مصدرٌ،

---

(١) انظر: معاني القرآن للزجاج ٤٤٧/١، وإعراب القرآن ٣٩٦/١، والمحرر الوجيز ٢٣٠/٣، والبيان ٢١٣/١، والتبيان ٢٨١/١، والبحر المحيط ١١/٣ .

(٢) انظر: إعراب القرآن ٣٩٦/١، والمحرر الوجيز ٢٣٠/٣، والبيان ٢١٣/١-٢١٤، والتبيان ٢٨١/١، والبحر المحيط ١١/٣ .

(٣) انظر: التبيان ٢٨١/١، والبحر المحيط ١١/٣ .

(٤) زيادة لتقويم السياق، وانظر: البحر المحيط ١١/٣ .

(٥) انظر: المحرر الوجيز ٢٣٠/٣، والبيان ٢١٣/١، والتبيان ٢٨١/١، والبحر المحيط ١١/٣ .

(٦) سورة الصافات: الآية: ٦ .

(٧) ﴿بزينةِ الكواكبِ﴾ وهي قراءة ابنِ كثير ونافع وأبي عمرو وابنِ عامر والكِسائيّ. انظر السبعة ص: ٥٤٧، وحجة القراءات ص: ٦٠٤ .

و«الكواكبِ» : مُضافٌ إليه، إمَّا على الفاعلية؛ أي: بأن زانَت السَّماءَ الكواكِبُ، وإما على المفعولية؛ أي: بأن زيَّنَ اللهُ الكواكبَ، ويمكن أن تكونَ الزينةُ اسماً لما يُزَانُ به الشيءُ، فلا تكون مصدراً كاللِّيقَةِ اسمٌ لما تُلاَقُ به الدَّوَاةُ[1]، فتكونُ الإضافةُ غيرَ إضافة المصدر .

القراءة الثانية: لابن وثَّابٍ[2] بتنوين «زينةٍ» ونصب «الكواكب» . ووجهُهَا: أنَّ «الكواكبَ»: مفعولةٌ بالمصدر.

القراءة الثالثة: لزيد بن علي[3] برفع «الكواكب» ووجهها أن «الكواكب»:

---

(١) في الصحاح (ليق): « لاقتِ الدواةُ تليق؛ أي: لصقت، ولقتُهَا... إذا أصلحْتَ مدادَهَا.... والاسم منه: اللِّيقَةُ » .

(٢) هو يحيى بن وثَّاب الكوفي الأسدي، مولى بني كاهل من بني أسد بن خزيمة، قارئ عابدٌ، روى عن ابن عباس وابن عمر، وأخذ القراءة عرضاً عن علقمة والأسود ومسروق والسلمي، وقرأ عليه الأعمش وطلحة وغيرهما. توفي سنة ١٠٣ هـ. أخباره في: المعارف ٥٢٩، والجرح والتعديل ١٩٣/٩، ومعرفة القراء الكبار ٦٢/١، وسير أعلام النبلاء ٣٧٩/٤ .
وهذه قراءة عاصم في رواية أبي بكر عنه. انظر: السبعة ٥٤٦، وحجة القراءات ٦٠٤ ، وروى ابن عطية في المحرر الوجيز ٣٣٤/١٢ أن ابنَ وثَّاب قرأ بخفض « الكواكب » كقراءة حفص عن عاصم السابقة .
وفي إعراب « الكواكب » بالنصب ذكر أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ٤١٠/٣ وجهَين آخرَين: أولهما: أن تكون منصوبة بفعل مضمَرٍ تقديره: أعني. وثانيهما: أن تكون بدلاً من « زينة » على الموضع؛ لأن موضعها نصب. وانظر: مشكل إعراب القرآن ٦١٠/٢، والبيان ٣٠٢/٢ .

(٣) هو زيد بنُ علي بن أحمد بن محمد بن عمران بن أبي بلال، أبو القاسم العجلي الكوفي المقرئ، أحذ الحذاق، وشيخ العراق، قرأ على ابن مجاهد، كان صدوقاً. توفي سنة ٣٥٨ هـ. أخباره في: تاريخ بغداد ٤٤٩/٨، ومعرفة القراء الكبار ٣١٤/١، وغاية النهاية ٢٩٨/١ .
وانظر هذه القراءة في: إعراب القرآن ٤١٠/٣، والمحرر الوجيز ٣٣٥/١٢، والبحر المحيط ٣٥٢/٧ .
وفي رفع « الكواكب » وجهٌ آخر، وهو أن تكون خبر مبتدأ محذوف التقديرُ: هي الكواكبُ. انظر: التبيان ١٠٨٧/٢، والبحر المحيط ٣٥٢/٧ .

فاعلةٌ بالمصدر.

الآيةُ الثالثة: قولُه تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ مَا لاَ يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقاً مِنَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ شَيْئاً﴾[1].

أجاز أبوعليٍّ[2] وغيرُهُ أن يكون «شيئاً» مفعولاً لـ«رِزْق» لأنه مصدرٌ أي: ما لا يملِكُ أن يَرزُقَ شيئاً. وردّهُ ابنُ الطَّراوةِ[3]: بأن «الرِّزق» بالكسر ليس مصدراً، وإنما المرادُ به المرزوقُ، كالطِّحْن المراد به المطحون، فلا يعمل، وإنما المصدرُ بالفتح. وأُجيبَ: أن الرِّزق بالكسر يكون مصدراً[4].

الآيةُ الرابعة: قولُه تعالى: ﴿ ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا ﴾[5]:

هذه الآية الكريمة اشتملت على مصدَرَين «ذِكْر» و «رَحمة» ، وفيها قراءاتٌ:

الأولى: قراءة السبعة برفع «ذِكر» وخفض / «رحمةِ ربِّكَ» ونَصْبِ «عبدَه» . [١٤٠/ب]
واختُلِفَ في إعرابها: فقال الفرَّاءُ[6]: «كهيعص»: مبتدأٌ، و«ذِكْرُ رحمة ربِّكَ»: خبرُه. ورُدَّ: بأن الخبرَ هو المبتدأُ في المعنى، وليس بين هذه الحروف المقطَّعَة و«ذِكْرُ رحمةِ

(١) سورة النحل: من الآية: ٧٣ .

(٢) الإيضاح ص: ١٨١-١٨٢ . وهذا قول الكوفيين في إعراب « شيئاً » انظر: معاني القرآن للفراء ١١٠/٢، وإعراب القرآن ٤٠٣/٢ .

(٣) الإفصاح ص: ٦٥ . وانظر إعراب القرآن ٤٠٣/٢ .

(٤) انظر: الأفعال لابن القوطية ص: ٢٥٣، والتهذيب ٤٣٠/٨، قال الأزهري: « ويُقالُ: رَزَقَ الله الخلقَ رِزقاًورَزقاً، فالرِّزق اسمٌ، والرَّزق مصدرٌ، وقد يُوضع الاسمُ موضع المصدر » . ويُرَاجع البسيط ٩٩٢/٢ .

(٥) سورة مريم: الآية: ٢ .

(٦) معاني القرآن ١٦١/٢ .

ربِّكَ» ارتباطٌ لا لفظيٌّ ولا معنوي[(١)].

وقيل: «ذِكْرُ» خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: هذا المتلُوُّ «ذِكْرُ»[(٢)]، وهو مضافٌ إمَّا إلى الفاعل على الاتساع؛ أي: أَنْ ذَكَرَتْ رَحْمَةُ ربِّكَ، و «عبدَه» : مفعولٌ بـ«ذِكْر»، وإمَّا إلى المفعول؛ أي: أنْ ذَكَرَ رحمةَ ربِّكَ. ويكونُ «عبدَه» على هذا مفعولاً بـ«رحمة»[(٣)].

القراءة الثانية: برفع «عبدُه»[(٤)] ويكونُ فاعلاً بـ«ذِكْر» و «رحمة»: مفعولاً في الأصل، فيكون من إضافة المصدر إلى المفعول بحضرة الفاعل .

القراءة الثالثة: للحسن[(٥)] «ذَكَّرَ»: بتشديد الكاف فعلٌ ماضٍ من التذكير، فيكون «رحمةَ ربِّكَ»: منصوباً به، وفاعلُهُ ضميرٌ يعودُ إلى القرآن، و «عبدَه»: منصوبٌ بـ «رحمة» ؛ أي: هذا القرآنُ ذَكَّرَ النَّاسَ أَنْ رَحِمَ [ربُّكَ][(٦)] عَبْدَهُ، ويجوزُ أن يكونَ الفاعلُ ضميراً لله سبحانه، و«رحمة»: منصوبٌ بـ«ذَكَّرَ»، وقيل: «رحمةَ

---

(١) قال الزجاجُ في معاني القرآن وإعرابه ٣/٣١٨: « وقال بعضُ أهل اللغة: إن قوله ﴿ذِكْرُ رحمة ربِّكَ عبدَه زكريا﴾ يرتفعُ بـ ﴿كهيعص﴾ وهذا محالٌ؛ لأن ﴿كهيعص﴾ ليس هو فيما أنبأنا الله ﷻ به عن زكريا » .

(٢) وقال الأخفش: إنه مبتدأ وخبره محذوفٌ تقديره: مما نقصُّ عليك ذكْرُ رحمة ربك. معاني القرآن ٢/٤٣٧. وانظر: إعراب القرآن ٣/٤، ومشكل إعراب القرآن ٢/٤٤٩، والمحرر الوجيز ٩/٤٢٥، والتبيان ٢/٨٦٥.

وفي المحتسب ٢/٣٧ أنه يجوز أن يكون التقدير: يُتلَى عليك ذكْرُ رحمة ربك عبدَه زكريا .

(٣) التبيان ٢/٨٦٥ .

(٤) وهي قراءة يحيى بن يَعْمَر والكلبي، وروايةٌ عن ابن عامر ، وقد سبق تخريج القراءة في الصفحة: ٤٠٨ .

(٥) انظر مختصر الشواذ لابن خالويه ص: ٨٣، والمحتسب ٢/٣٧، والكشاف ٢/٤٠٤، والمحرر الوجيز ٩/٤٢٥، والبحر المحيط ٦/١٧٢ .

(٦) زيادة يستلزمها السياق. وانظر: المحرر الوجيز ٩/٤٢٥ .

ربِّكَ»: منصوبٌ على إسقاط حرف الجرِّ؛ أي: ذَكَرَ القرآنُ برحمة ربِّكَ .

القراءة الرابعة: لابن يَعْمَر[١] «ذكِّرْ» فعلُ أمرٍ من التذكير، و«رحمةَ» منصوبٌ به، و«عبدَه» منصوبٌ بالرحمة؛ أي: ذَكِّرْهُ رحمةَ الله عَبدَه .

القراءة الخامسة: للكلبي[٢] «ذَكَرَ» فعلٌ ماضٍ بالتخفيف، و«عبدُه» بالرفع، فيكونُ «عبدُه»: فاعلاً بـ«ذَكَرَ» و«رحمةَ»: مفعولاً به . ٥

وقرأتُ يوماً على شيخنا الأستاذِ العلامةِ بقيةُ النحاة أبي عبد الله محمَّدِ بن عليٍّ بنِ الفخّارِ[٣]، عُرِفَ بالبِيري - رحمه الله تعالى - أوَّلَ سورةِ مريم، فوقَفَني / على قولِه تعالى: ﴿ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ﴾، وجعلَني أبدأ[٤] بقوله تعالى: ﴿عَبْدَهُ زَكَرِيَّا﴾ وقال لي: ينبغي أن يكونَ الوقفُ على: «رحمةِ ربِّكَ»، ويكونُ الابتداءُ [١٤١/أ]

---

(١) في الأصل «لأبي يعمَر» . وهو أبو إسحاق يحيى بن يعمَر العدواني البصري، كان فصيحاً مفوهاً عالماً، سمع من ابن عباس وابن عمر وأبي‌هريرة وعائشة رضيَ الله عنهم، أخذ القراءة عرضاً عن أبي الأسود، وقرأ عليه عبد الله بن أبي إسحاق وأبو عمرو بن العلاء. ولي قضاء خراسان لقتيبة بن مسلم. توفي قبل سنة تسعين للهجرة. أخباره في: الطبقات الكبرى لابن سعد ٣٦٨/٧، والجرح والتعديل ١٩٦/٩، ومعرفة القراء الكبار ٦٧/١ .

وانظر القراءة في: مختصر الشواذ ص: ٨٣، والكشاف ٤٠٤/٢، والبحر المحيط ١٧٢/٦ .

(٢) هو محمد بن السائب الكلبي، نسَّابةٌ راويةٌ، عالمٌ بالتفسير والأخبار وأيام العرب، من أهل الكوفة، صنف كتاباً في تفسير القرآن، وهو ضعيف الحديث. توفي سنة ١٤٦ هـ بالكوفة. أخباره في: الفهرست ١٣٩، وميزان الاعتدال ٥٥٦/٣، ووفيات الأعيان ٣٠٩/٤ .

وجاءت الرواية في مختصر الشواذ ص: ٨٣ «ذِكْر» وهو خطأ، وانظر: التبيان ٨٦٥/٢، والبحر المحيط ١٧٢/٦ .

(٣) الخَولاني، عالمٌ نحويٌّ، كان فاضلاً تقياً متعبداً، وكانت له مشاركة في غير العربية من قراءة وفقهٍ وعروض وتفسير، قرأ على أبي إسحاق الغافقي ولازمه وانتفع به وبغيره، ، وأخذ عن لسان الدين بن الخطيب والشاطبي وغيرهما. توفي سنة ٧٥٤ هـ. أخباره في: الإحاطة ٣٥/٣، والدرر الكامنة ٥٧/٤، وبغية الوعاة ١٧٤/١، ونفح الطيب ٣٥٥/٥ .

(٤) في الأصل: «نبدأ» .

بقوله: ﴿عَبْدَهُ زَكَرِيَّا﴾ فيكون منصوباً بفعلٍ مضمَرٍ، تقديره: اذكُرْ عبدَه[1] زكريا، ويكونُ قولُه تعالى: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ﴾[2] معطوفاً على هذا المقَدَّرِ[3]، فتصيرُ قَصَصُ الأنبياء كلُّها متَناسِبَةً .

قلتُ: وهذا استنباطٌ حَسَنٌ، وتوجيهٌ يَزيدُ الكلامَ حُسْناً وارتبَاطاً .

وَلْنَرْجِعْ إلى لفظ المصنِّف:

قوله: « **وَيَعْمَلُ الْمَصْدَرُ** » فيه نصٌّ على أن المصدرَ له عَمَلٌ، خلافٌ لمن قال: إنَّ المصدرَ لا يَعمَلُ أبداً، وهو خلافٌ لا يُعْتَدُّ به، إلا أن عملَه بشروط قد تقدَّمت. والألفُ واللام في قوله: «المصدر» للعهد أي:المصدرُ المعهودُ عملُه، وهو الذي اجتمعت فيه الشروط المذكورة .

وقولُه: «**مَهْمَا قُدِّرَا بِأَنْ وَفِعْلٍ** » فيه تنبيهٌ على أن المصدرَ لا يعملُ إلا إذا كان مقدراً بأن والفعل، فإن لم يَصِحَّ تقديرُه بذلك لم يعملْ، فتقولُ: أعجبني ضَرْبُ زيدٍ عَمْراً، فالمصدرُ هنا عاملٌ؛ لأنه مقدَّرٌ بأن والفعل فتقول في تقديره: أعجبني أن ضرَبَ زيدٌ عمراً، وقد تقدَّمَ ما ذكرَه ابنُ مالك من أن تقديرَه بـ«أن والفعل» أمرٌ أكثريٌّ، وقد يخلو عن ذلك، والصَّحيحُ أنه لا بدَّ من التقدير بـأن والفعل، فإن لم يَصِحَّ التقديرُ كقولك: ضربتُ ضَرْباً لم يَعمَلْ، وقد تقدَّمَ أنَّ الحرفَ الذي يُقدَّرُ مع الفعل ليس مختصاً بأن، بل يكونُ بغيرها كما تقدم، وقد تقدَّمَت مُثُلُ ذلك.

وقولُه: «**مِنْهُ مَا تَنَكَّرَا**» تعرَّض هاهنا لتقسيم المصدر العاملِ، وقسَّمَه ثلاثةَ أقسام: نكرةٌ وهو الذي بدأ به، فَفُهِمَ منه أنه أصلٌ في العمل، وقد تقدم الكلام في

---

(١) في الأصل: « عبد » .

(٢) سورة مريم: من الآية: ١٦، وفي الأصل: « واذكر مريمَ » وهو خطأ .

(٣) في الأصل: « المقدار » .

ذلك، فتقول: أعجبني / ضربٌ زيدٌ عمراً، وقد تقدَّمَ ما في ذلك من الأحكام. [١٤١/ب]
وقوله:

«كَسَرَّني ضَرْبٌ سَعِيدٌ عَمْرًا»

تمثيلٌ لإعمال المصدر المنكَّرِ، فـ«سعيدٌ» فاعلٌ بـ«ضَرْب» و «عَمراً» مفعولٌ به،
٥ فيتعيَّنُ هنا تنوينُ «ضَرْب»؛ لأنَّ مرادَه تمثيلُ النكرةِ، ولا تكونُ إلا منونةً. وقوله:

«وَسَاءَني إِغْضَابُ عَمْرٍو بَكْرًا»

نبَّهَ بهذا المثال على القسم الثاني من المصدر وهو المضاف، فـ«عمرو» مضافٌ إليه وهو فاعلٌ في المعنى و «بكراً» مفعولٌ به، وقدَّم المثالَ قبلَ التَّنصيص على قسمِ المضاف. وقوله:

١٠ «يُضَافُ لِلْمَفْعُولِ كَاسْمِ الفَاعِلِ»

نبَّهَ على أن المصدرَ يُضافُ إلى مفعوله كما يضافُ اسمُ الفاعل إلى مفعوله، فكما تقول: أعجبني راكبُ الفرس، تقول: أعجبني ركوبُ الفرس، وقد تقدَّمَتْ مُثُل هذا النوعِ، وأن إضافة المصدر إلى المفعول إن كانت بحضرة الفاعل ففيه خلافٌ، وعلى الجواز فهي قليلةٌ بالنسبة إلى كثرة إضافتِهِ إلى الفاعل بحضرة
١٥ المفعول. وقوله:

«وَقَدْ يُضَافُ تَارَةً لِلْفَاعِلِ»

نبَّهَ على أن المصدرَ يُضافُ إلى الفاعل وهو الكثير، كقولك: يعجبني أكلُ زيدٍ الخبزَ، و«قد» هنا للتحقيق لا للتقليل. وقوله:

«وَإِنْ يَكُنْ بِالّلامِ قَدْ تَعَرَّفَا»

٢٠ البيت، هذا هو القسمُ الثالث وهو المعرَّفُ بالألف واللام، ومثَّله بقوله: «الضَّرْب مِسْمَعَا»، فـ«مِسْمَع» اسم رجل، وهو مفعولٌ بـ «الضرب» وهو مصدرٌ معرف بالألف واللام، وهذا المثالُ قطعةٌ من بيتٍ أنشده سيبويهِ وهو:

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى الْمُغِيرَةِ أَنَّنِي ... كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا

وقد تقدَّم[١] الكلامُ على هذا البيت وتأويلِهِ، ثُمَّ ذَكَرَ أن عملَ هذا القسمِ ضعيفٌ،

/ وهو المرادُ بقوله: «فَقَالُوا ضَعُفَا» يعني أن قوماً من النَّحْوِيِّين ضعَّفوا عملَ المصدر [١٤٢/أ] بالألف واللام، ولا يُحمَلُ كلامُهُ على أن جميعَ النَّحْوِيِّين ضعَّفوه، فقد تقدم ما في ذلك من الخلاف إذا دخلت. والفاء في قوله: «فقالوا» في جواب الشرط الذي هو «إنْ» في أول البيت، وقد تَقَدَّمَ أنَّ الألفَ واللامَ في المصدر هي[٢] للتعريف، وقيل: هي زائدةٌ. والله أعلَمُ.

* * *

(١) صفحة: ٤٢٧.

(٢) في الأصل: « فهي ».

[باب عمل اسم الفعل]

٦٢٣ ـ وَيَعْمَلُ اسْمُ الفِعْلِ إنْ تَعَدَّى ... نَحْـو: رُوَيْـدَ وَهَلُـمَّ سُـعْدَى

٦٢٤ ـ وَهَـاءِ خُذْ وَبَلْهَ دَعْ وَحَيَّهَـلْ ... كَذَا فَعَالِ إنْ تَعَدَّى في العَمَـلْ[١]

٦٢٥ ـ في شِعْرِهِمْ قَدْ وَرَدَتْ فَحَاكِهَا ... تَـرَاكِهَا مِـنْ إبِـلٍ تَرَاكِهَـا

٦٢٦ ـ مَنَاعِهَـا مِـنْ إبِـلٍ مَنَاعِهَـا ... وَقِيـلَ: يُحْتَـاجُ إلَـى سَـمَاعِهَا

٦٢٧ ـ وَقِيـلَ: بَـلْ يُبْنَى عَلَى فَعَـالِ ... كُـلُّ ثُلاثِـيٍّ مِـنَ الأَفْعَـالِ

لما تكلَّمَ في المصدر أخذَ يتكلَّمُ في اسم الفِعل، والكلامُ على هـذه الأبيـاتِ في مسائِلَ:

المسألة الأولى: في حدِّ اسم الفعل،وفي حقيقة تسمية الفعل،وفي سببها:

فأمَّا حدُّه: فقال ابنُ مالك[٢] فيـه: أسمـاءُ الأفعـال ألفـاظٌ تَقُـومُ مَقامَهـا، غـيرَ متصرِّفَةٍ تَصَرُّفَهَا ولا تَصَرُّفَ الأسماءِ.

فقولُه: «ألفاظٌ» جنسٌ، وهو جنسٌ بعيدٌ؛ لأنه يدخُلُ تحتَه المفيـدُ وغـيرُ المفيـد. وأقربُ من ذلك: «كلماتٌ»؛ لأنه لا يدخُلُ تحتَه إلا المفيدُ[٣]. وقولُه: «تقومُ مَقامَهـا»

(١) في متن ألفية ابن معط طبعة أوروبا جاء هذا البيت برواية:

وَهَا وَحَيَّهَلْ وَبَلْهَ الشِّعْرا ... وَهَاتِ زَيداً وَتَرَاكِ عَمْرًا

وهي التي ذكرها المصنف رحمه الله لما فسَّرَ ألفاظ أبيات الألفية في نهاية الباب ـ كعادته ـ.

(٢) التسهيل: ٢١٠. وهذا الباب من الأبـواب الـتي لم يشـرحها ابـنُ مـالك رحمـه الله في كتابـه «شرح التسهيل»، ولم يشرحها أيضاً ابنُه بدر الدين في تكملته شرحَ أبيه.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ٥/١٥، والهمع ٥/١١٩.

أي: مَقَامَ الأفعالِ فتعمَلُ عَمَلَهَا. وقولُه: «غيرَ متصرِّفَةٍ تصرُّفَهَا» أي: تصرُّفَ الأفعال؛ أي: إنَّ أبنيَتَهَا لا تختلفُ باختلاف الزمان كالفعل. وقولُه: «ولا تَصَرُّفَ الأسماءِ» ؛ أي: لا تُستَعمَلُ مبتدأً ولا فاعلاً كما يُستعمَلُ الاسمُ، فأمَّا قولُ زُهَيرٍ:

/وَلأَنتَ أَشْجَعُ من أُسَامَةَ إذ دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ في الـذُّعْرِ[1] [١٣٢/ب]

وقولُ الآخَرُ: ٥

فَدَعَوا نَزَالِ فَكُنْتُ أَوَّلَ نَازِلٍ وَعَلاَمَ أَرْكَبُهَا إِذَا لم أَنْـزِلِ[2]

فظاهر الأول أن «نزال» مفعولٌ لم يُسمَّ فاعلُه، وظاهرُ الثاني أنه مفعولٌ به، وخُرِّج على أنه من قَبيل الإسناد اللفظيِّ، وهو مشترَكٌ بين الاسم والفعل والحرف،

---

(١) هذا البيت ملفقٌ من بيتَين، أولهما بيت زُهير بن أبي سُلمى:

وَلَنِعمَ حَشوُ الدِّرعِ أنت إذا دُعيَت نَزالِ ولُجَّ في الذُّعْرِ

وثانيهما للمسيب بن علَس في ديوانه: ٣٥١ (الصبح المنير)، وفي شعره: ٦١٢ (ديوان بني بكر في الجاهلية)، وهو:

وَلأَنتَ أَشْجَعُ مِن أُسَامَةَ إذ يَقَعُ الصُّراخُ ولُجَّ في الذُّعْرِ

وقد نبَّهَ البغداديُّ في الخزانة ٣١٩/٦ على ذلك، وذَكَرَ أن الجوهريَّ هو الذي لفَّقَ بينهما. والحقُّ أنه مسبوق بذلك، فالبيت (ملفقًا) ورد في إصلاح المنطق: ٣٣٦، وانظر تهذيبه ٧٠٤ . والبيت بهذه الرواية الملفقة يُنسب إلى أوس بن حجر أيضاً، وهو في ملحق ديوانه ص: ١٣٩ .

والشاهد في: الكتاب ٢٧١/٣، والمقتضب ٣٧٠/٣، والأصول ١٣٢/٢، وأمالي ابن الشجري ٣٥٤/٢، والإنصاف ٥٣٥/٢، وشرح الجمل ٢٤٢/٢، وشرح المفصل ٢٦/٤ .

(٢) من الكامل، وهو لربيعة بن مقروم الضبيِّ، شاعرٌ مخضرمٌ، أدرك الإسلام وأسلم، وهو من شعراء مضرَ المعدودين في الجاهلية والإسلام. والبيت في ديوانه ص: ٢٦٩ (ضمن شعراء إسلاميون). وانظر: الحماسة ٦٨/١، وشرحها للمرزوقي ٦٢/١، وأمالي ابن الشجري ٣٥٢/٢، والإنصاف ٥٣٦/٢، وشرح المفصل ٢٧/٤، والمساعد ٦٣٩/٢ .

تقول: أعجَبَني زَيدٌ، وأعجَبَني قام، وأعجَبَني مِن، واستحسَنْتُ زيداً، واستحسَنْتُ قامَ، واستحسَنْتُ مِن؛ أي: لَفْظُ هذه الكلمات، وذلك بأن يكونَ كاتِبٌ قد كَتَبَها فأحْسَنَ كَتْبَها .

وقد حدَّه أيضاً في «الشافية الكافية[(١)]» بما معناه: أنه النائب عن الفعل غير معمول ولا فضلة. ٥

فقوله: «النائبُ عن الفعل» جنسٌ يدخُلُ تحتَه كلُّ اسم عَمِلَ عَمَلَ الفعل، وكلُّ حرف عَمِلَ عَمَلَ الفعل كـ«إنَّ» وأخواتِها. وقوله: «غيرُ معمول» يخرُجُ به كلُّ اسمٍ عَمِلَ عَمَلَ الفعل؛ لأنه معمولٌ، وهذا الفصلُ جارٍ على مذهبِهِ؛ لأنه يرى أن اسمَ الفعل لا موضعَ له من الإعراب، وسيأتي ما فيه من الخلاف. وقوله: «ولا فضلة» يخرُجُ به كلُّ حرف عَمِلَ عَمَلَ الفعل؛ لأنه وإن كان غيرَ معمولٍ إلا أنه فضلةٌ، ١٠ بخلاف اسم الفعل، فإنه غيرُ فضلة، فخَلُصَ الحدُّ لاسم الفعل على مذهبه؛ لأنه نائبٌ عن الفعل وهو غيرُ فضلةٍ ولا معمولٍ .

وأما **حقيقةُ التسمية**: فهي أنَّ العرَبَ جاءت لبعض الأسماء فجعلَتْها أعلاماً على بعض الأفعال توسِعةً في الكلام ومجالاً في ميدان النظام. وعَلَميَّةُ هذه الأسماء عَلَمِيَّةُ شَخْصٍ[(٢)]، فـ«هيهات» مثلاً عَلَمٌ على «بَعُدَ» من قولك: هيهَاتَ زيدٌ، قيلَ: ١٥ ولذلك جاءَ فيها المنقولُ نحو: / عندَك، والمرتجلُ نحو: مَـهٍ، والمشتَقُّ نحو: نَزَالِ، [١٤٣/أ] والجامِدُ نحو: هيهاتَ كما في عَلَمِ الشخص .

---

(١) المشهور أنها الكافية الشافية. قال في تعريف اسم الفعل:

نَائِبُ فِعلٍ غَيْرُ مَعمُولٍ ولا فَضْلَةٍ اسمُ الفِعلِ والمُجدِي افْعَلا

انظر: شرح الكافية الشافية ١٣٨٢/٣ .

(٢) انظر: الهمع ١٢١/٥ .

وقيل[١]: يمكنُ أن يكونَ من قبيل علَم الجنس، فيكونُ موضوعاً للحقيقة المعقولةِ في الذهن، وجازَ إطلاقُهَا على الأفراد الخارجيَّة؛ لوجود تلك الحقيقةِ فيها، فـ«هيهاتَ» وُضعَ لجنسِ البعْد المتصوَّر في الذهن، وينطلقُ على كل بُعْدٍ في الخارج لكون حقيقةِ البعْد موجودةً فيه، وبهذا القول قال ابنُ خَرُوف[٢] .

وعلى القول بأنَّ العلَمِيَّةَ شخصيَّةٌ، اختلفوا في المسمَّى، فقيل[٣]: المسمَّى لفظ الفعل، فإذا قلتَ: نزالِ فمسمَّاهُ لفظُ «انزل» من غير دلالة على المعنى، و«انـزِلْ» هو الذي يدلُّ على الأمر بالنزول لا «نَزَالِ». وردَّه ابنُ عصفور[٤]: بأنه يلزم منه أن اسم الفعل لا يكون اسماً للفعل[٥]، وإنما هو للفظ الفعل، فتكون التسميةُ على حذف مضاف، ولو كان كذلك لذُكِرَ هذا المضافُ، لأنَّ الموضعَ موضعُ تعليمٍ، وفي كونه لم يُذكَرْ دليلٌ على أنه غيرُ مُرَادٍ .

وقيلَ[٦]: المسمَّى معنى الفعل،فـ«نَزالِ» علَمٌ على النزول الذي يدلُّ عليه «انـزِل» فيدلُّ على الزمان بالوضع لا بالصيغة، ورُدَّ: بما رُدَّ به الأوَّلُ من لزوم كون التسمية على حذف مضافٍ؛ أي: اسمُ معنى الفعل.

وقيل[٧]: المسمى الفعل والفاعل .

وقيل[٨]: المسمى الفعل مع معناه فـ«نزال» علمٌ للفظ «انزل» ولمعناه من الأمر

---

(١) شرح المفصل ٢٩/٤، والهمع ١٢٢/٥ .
(٢) لم أقف على هذا القول .
(٣) انظر: ارتشاف الضرب ١٩٧/٣، والهمع ١٢١/٥ .
(٤) شرح المقرب لوحة (١٢١ ـ مخطوط) .
(٥) في الأصل: « اسم الفعل » ولعل ما ذكرته الصواب .
(٦) قيل: وهو ظاهر مذهب سيبويه وأبي علي. انظر: الكتاب ٢٤١/١-٢٤٥، والإيضاح ١٨٩، وارتشاف الضرب ١٩٧/٣، والتذييل والتكميل ١٦/٥ .
(٧) التذييل والتكميل ١٦/٥ .
(٨) وهذا قول ابن العلج في البسيط نقله أبو حيان في التذييل والتكميل ١٥/٥-١٦، وانظر: الهمع ١٢١/٥ .

بالنزول، وهذا أيضاً يدلُّ على الزمـان بـالوضع لا بالصيغـة، وهـذا هـو الصحيـحُ عندهم، هذا على من يقولُ: إنها معارفُ[(١)].

وقـد قيل: إنها على ثلاثةِ أقسامٍ: نكرةٌ لا غيرُ نحو: واهاً، ومعرفةٌ لا غيرُ نحو: نزالِ، وما فيه / الوجهان نحو: إيه وصه[(٢)]. [١٤٣/ب]

وأما سببُ التسمية: فلوجهَين: لفظيٌّ ومعنويٌّ[(٣)]؛ أما من جهة اللفـظ، فـإن اسمَ الفعل أخصرُ من الفعل فإنه على لفظ واحد في الإفراد والتثنية والجمع، بخلاف الفعل فإنه تلحقُهُ علامةُ التثنية والجمع، وأما من جهة المعنى فإن اسمَ الفعـل يُعطـي التأكيدَ، والفعلُ لا يُعطيه، فإذا قلتَ: انزلْ فمعنـاه: طلَـبُ النـزول مـن غـير إشـعارٍ بتأكيد الطلَب، وإذا قلتَ: نزالِ فمعناه: طلَبُ النزول على جهة التأكيد .

المسألة الثانية: في حقيقة أسماء الأفعال، وأحكامها:

أما حقيقتُهَا: فاختلف النحويون في ذلك على أقوالٍ:

الأول: للبصريين[(٤)] أنها أسماءٌ، واستدلوا على ذلك بأنها لا يلزمُهَا الاشتقاقُ، وأنها تجري على أمثلة كثيرة مبايِنَـةٍ لأمثلـة الأفعـال، وأن فيهـا التعريـفَ والتنكـيرَ، والبنائيَّ كـ « صه » ، والمركَّـبَ كـ « عنـدك » ، والمصغَّـرَ كـ « رويـد » ، والمثنـى كـ« شتَّان » ، والمجموعَ كـ « هيهات » ، وأنها تنوَّنُ للفرق بين المعرفة والنكـرة نحـو: صهٍ، وأن الألفَ واللام تدخل على بعضها قالوا: النجاءَكَ بمعنى: انْجُ[(٥)]، وأن نحـو: نَزَالِ إذا سُمِّيَ به أُعرِبَ عند بني تميم، ولو كان فعلاً لم يُعرَبْ، بل يُحكى؛ لأن فيه

---

(١) وهو قولُ ابنِ طاهر في طرره، والظاهرُ من كلام ابن خروف. انظر: التذييل والتكميل ٣٠/٥، والمساعد ٦٥٨/٢، والهمع ١٢١/٥ .

(٢) انظر شرح الكافية الشافية ١٣٨٨/٣ .

(٣) فصل ابنُ جني القولَ في ذلك في كتابه الخصائص ٤٦/٣-٤٧، وانظر: شرح المفصل ٢٥/٤.

(٤) شرح المفصل ٢٧/٤، وارتشاف الضرب ١٩٧/٣، والمساعد ٦٣٩/٢، والهمع ١٢١/١ .

(٥) انظر الكتاب ٢٤٤/١ ـ ٢٤٥ .

ضميراً، والفعلُ إذا سُمِّيَ به وفيه ضميرٌ يُحكى عندَ جميع العرب، وهذا القولُ هو الصحيحُ[١].

القول الثاني: للكوفيين[٢] أنها أفعالٌ؛ لأنها تدل على الحدث والزمان الماضي والمستقبل.

٥ **والجوابُ:** أن دلالتَهَا على الحدث والزمان ليس بالوضع، وإنما سرَى لها من مسمَّيَاتها.

القول الثالث: لبعض البصريين[٣] أنها أفعالٌ استُعمِلَتْ استعمالَ / الأسماء، [١٤٤/أ] وجاءت على أبنية الأسماء، واتصلت الضمائرُ بها اتصالَ الأسماء، وهذا القولُ أراد به قائلُه الجمْعَ بين قول البصريين والكوفيين[٤].

١٠ **القول الرابع:** لأبي القاسم بنِ القاسم[٥] من نحاة الأندلس أنها ليست من

---

(١) قال ابنُ يعيش: « فإن قيل: فهلاّ كان إعرابُ بني تميم من ذلك في التسمية ما لم يكن آخرُه راءً نحو: نزالِ ودراكِ دليلاً على أنه فعلٌ ؟ قيلَ: لا يدلُّ ذلك على كونه فعلاً؛ لأنهم أجروا ذلك مُجرى أين وكيف وكم إذا سُمي به » شرح المفصل ٢٨/٤ .

(٢) المصادر السابقة .

(٣) ارتشاف الضرب ١٩٧/٣ . وفي شرح الألفية لابن القواس ١٠١٥/٢: « وقيل: إنها ليست أسماءً صريحةً؛ لاستقلالها بالفائدة، ولا أفعالاً لعدم تصرفها » .

(٤) قال أبو حيان: « وهو في الحقيقة راجعٌ إلى قول الكوفيين » التذييل والتكميل ١٥/٥ .

(٥) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن علي بن يحيى بن القاسم الجزيري الخَضراوي، القاضي النحوي، كان متفنناً في المعارف، مقرئاً مجوداً، نحوياً ماهراً فقيهاً حافظاً، وكان ممَّن رُحِلَ إلى سبتة، وأُخذَ عنه كتاب سيبويه وغيره. توفي سنة ٦٠٨ هـ. أخباره في: بغية الوعاة ٨٤/٢ .
وقد أخطأ الرعيني رحمه الله في نسبة هذا القول إلى أبي القاسم الخَضراوي، والحقُّ أنه لأحمد ابن صابر أبي جعفر القيسي. وهذا القولُ منسوب إليه في الهمع ١٢١/٥. وذكره أبو حيان في ارتشاف الضرب ١٩٧/٣ دون نسبة.
أما أبو القاسم الخَضراوي فله رأيٌ آخرُ في أسماء الأفعال نص عليه أبو حيان في ارتشاف

=

أقسامِ الكَلِمِ الثلاث، فلا يُحكم عليها بالاسميَّةِ ولا الفعليَّةِ ولا الحرفيَّةِ . **قلتُ**: وهذا عند قائله يُسمَّى بالخالفة؛ لكونه لا يُدرَى من أي قسمٍ هو من أقسام الكلم، يُقالُ في الرجل المجهول: لا أدري أيُّ خالفة هو؛ أي: أيُّ الناس هو[1] . و«خالِفَة» هنا غيرُ منصرِفٍ للتأنيث والعلميَّةِ، كأنه علَمٌ على معنى الخلاف .

٥ **وأما أحكامها**: فلها أحكامٌ:

الأول: أنها تجري في التعدي واللزوم مَجرى أفعالها، فإن كان مُسمَّاها متعدياً كانت هي متعديةً، وإن كان لازماً كانت لازمةً، تقول في المتعدي: رويدَ زيداً، بنصْبِ «زيد» على المفعولية؛ لأن «رويدَ» اسمٌ لـ«أَمْهِلْ» و«أَمْهِلْ» متعدٍّ، تقول: أَمْهِلْ زيداً، وتقولُ في اللازم: صَهْ، فلا تنصِبُ؛ لأنه اسمٌ لـ«اسكت» ، وهو لازم، ١٠ وقد تأتي بخلاف ذلك، قالوا: آمين، ولم ينصبوا به المفعول به، مع أن فعلَه «استجب» ، وهو متعدٍّ، يُقالُ: استجِبْ لنا دعاءَنا .

الحكم الثاني: أنها إن كانت بمعنى الأمر ففاعلُها مستترٌ لا غيرُ، فإذا قلتَ: صَهْ، ففيه ضميرٌ فاعلٌ لا يظهرُ، التقدير: صَهْ أنت، دليلُه: تأكيدُه والعطفُ عليه، تقول: صَه أنت وزيدٌ، فـ«زيدٌ» معطوفٌ على الضمير المستتر في «صه» ، و«أنت» ١٥ الملفوظُ به تأكيدٌ له، فإن كان بمعنى الخبر فيجوزُ إضمارُ فاعلِهِ وإظهارُه كما جاز في مسمَّاه، فكما تقول: بَعُدَ زيدٌ ، وزيدٌ بَعُدَ، تقول: هيهاتَ زيدٌ، وزيدٌ هيهات، فمن الأوَّلِ قولُ الشَّاعر :

الضرب ١٩٧/٣، والتذييل والتكميل ١٥/٥، وهذا الرأي لا يخرُجُ عن القسمة المعروفة للكلام .

وأبو جعفر هذا كان كاتباً مترسلاً شاعراً حسن الخط، على مذهب أهل الظاهر، وعنه أخذ أبو جعفر بن الزبير شيخُ أبي حيان. أخباره في: بغية الوعاة ٣١١/١، ونفح الطيب ٦٥٥/٢.

(١) الصحاح (خلف). وكُتب في حاشية الأصل: « وحكى صاحب الصحاح: وما أدري أيُّ الطَّبْنِ هو؛ أيْ: أيُّ الناس هو » . والنص في الصحاح (طبن) .

/فَهَيهَاتَ هَيهَاتَ العَقِيقُ وَأَهْلُهُ وَهَيهَاتَ خِــلٌّ بالعَقِيقِ أُوَاصِلُهْ[1] [١٤٤/ب]

فـ«العقيق» و«خِلٌّ» فاعلان بـ«هيهات».

ومن الثاني قوله تعالى: ﴿ هَيهَاتَ هَيهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾[2] فالفاعل في «هيهات» ضميرٌ يعود على الخروج[3] على أحد الأقوال، ولم يُسمع في أسماء الأفعال التي جاءت بمعنى الخبر النصبُ؛ لأنه ما سُمِّي منها إلا غيرُ المتعدِّي . ٥

الحكم الثالث: لا تعمل إلا ظاهرةً ولا تعملُ مضمَرةً؛ لأنها ضعيفةٌ في العمل، فلا يُقَالُ: زيداً على تقدير: رويدَ زيداً، وظاهرُ كلام ابن مالك[4] أنه يجوزُ أن تعملَ مضمَرةً، ونسبَهُ إلى سيبويهِ؛ لأن سيبويهِ قال[5] في قولك: (زيداً فاقتلْهُ): « وإن شئتَ نصبتَه بـ«عليك» كأنك قلتَ: عليك زيداً » ، فهذا من سيبويهِ تجويزٌ لإضمار أسماء الأفعال، قال الشيخ أبوحيَّان[6] ـ رحمه الله ـ: « وكلامُ سيبويهِ متأوَّلٌ ١٠ على أنه تفسيرُ معنًى لا تفسيرُ إعراب »، قال: « وإنما يُريدُ: وإن شئتَ نصبتَه على فعلٍ يدلُّ عليه سياقُ الكلام، كأنه قال: الزَمْ زيداً » .

الحكم الرابع: أن فاعلَها مستترٌ لا يظهر في تثنيةٍ ولا جمعٍ، تقول: صهٍ للواحد

---

(١) من الطويل، وهو لجرير في ديوانه: ٩٦٥/٢، والرواية فيه:

فَأَيهَاتَ أَيهَاتَ العَقِيقُ ومَن بِهِ وَأَيهَاتَ وَصْلٌ بالعَقِيقِ تُوَاصِلُهْ

والشاهد في: معاني القرآن للفراء ٢٣٥/٢، والمسائل الحلبيات ٢٤١، والإيضاح ١٩١، وإيضاح شواهده ١٩٢/١، والخصائص ٤٢/٣، وشرح المفصل ٣٥/٤، وارتشاف الضرب ٢٠٧/٣، والمساعد ٦٤٠/٢ .

(٢) سورة المؤمنون: الآية: ٣٦ .

(٣) في قوله تعالى في الآية ٣٥: ﴿أَيَعِدُكُم أَنَّكُم إِذَا مِتُّم وكُنتُم تُرَاباً وعِظَاماً أَنَّكُم مُخرَجُونَ﴾ .

(٤) قال في التسهيل: ٢١٠: « وحكمها غالباً في التعدي واللزوم والإظهار والإضمار حكم الأفعال الموافقتها معنى » .

(٥) الكتاب ١٣٨/١. وانظر معاني القرآن للفراء ٢٦٠/١، ٣٢٣ .

(٦) التذييل والتكميل ١٦/٥، وارتشاف الضرب ٢١٥/٣ .

وللاثنين والثلاثة، بخلاف مسمَّاه، فإنه يظهر مع التثنية والجمْع، تقولُ للواحد: اسكُتْ، وللاثنين: اسكُتَا، وللجميع: اسكُتُوا .

الحكم الخامس: أكثرُ ما تجيءُ مُرَاداً بها الأمرُ نحو: «صَه» بمعنى اسكُتْ، و«مَه» بمعنى اكفُفْ، وقد تأتي بمعنى الخبر فتكون بمعنى المضارع نحو: «أفٍّ» معناه: أتضجَّرُ، وبمعنى الماضي نحو: «هيهاتَ» معناه: بَعُدَ، ومجيئُهُ بمعنى المضارع أكثرُ من الماضي.

ولا يُوجَدُ اسمُ فِعلٍ مُسمَّاه فعلٌ مُضَارعٌ مجزومٌ بـ«لا»، فلا يُقالُ: نزالِ/ [١٤٥/أ] بمعنى: لا تنزل، ولا: حذارِ بمعنى: لا تحذر. قاله ابنُ عصفور(١)، وعلَّله السِّيرافيُّ(٢) بأنه يؤدي إلى جعل الاسم الواحد مكان الحرف والفعل معاً، وهما جنسان مختلفان لا يجتمعان؛ لتناقض أحكامهما .

وأما قولُ أبي عليٍّ في «الإيضاح(٣)»: « وأكثرُ ما تُستعمَلُ في الأمر والنهي » فلا يُريدُ به النهيَ المصطَلَحَ عليه، بل يُريدُ به الأمرَ الذي يُرادُ به التحذيرُ نحو: حَذَارِ من كذا، وأرادَ «بالأمر» الذي لا يُراد به تحذيرٌ نحو: نَزَالِ .

وعلَّلُوا كثرةَ مجيئِهَا في الأمر دون الخبر(٤)، بأن العرَبَ إنما كثُرَ تصرُّفُهَا في أفعال الأمر بالحذف وغيره، وقلَّ ذلك في أفعال الخبر، فلذلك كثُرَ اسمُ الفعل في الأمر دون الخبر .

الحكم السادس: قد تأتي أسماءُ الأفعال بمعنى النفي أو النهي أو الاستفهام أو

---

(١) شرح المقرب لوحة (١٢١ ـ مخطوط) قال: « ولا يجوز في شيء من النهي، وذلك أن النهي لا يكون إلا بلا، وهذه المنصوبات معنا على إضمار فعلٍ، فلا يجوز أن تضمر (لا) والفعل جميعاً » .

(٢) لم أقف على التعليل بنصه في مظّانه من شرح الكتاب، وانظر منه: ٥١/٢ مخطوط .

(٣) الإيضاح ص: ١٨٩ .

(٤) انظر شرح المفصل ٢٩/٤ .

التعجب استحساناً أو تندماً أو للاستعظام. فمثالُ ما فيه معنى النفيُ قولُهم: هَمْهَامْ، معناه: فَنِيَ، وقيلَ: لم يبقَ شيءٌ[1]. قال الشَّاعرُ:

مَا كَانَ إلاَّ كاصْطِفَافِ الأَقْدَامْ
حَتَّى أَتَيناهُمْ فَقَالُوا هَمْهَامْ[2]

٥ أي: لم يبقَ شيءٌ، وقد يأتي ومعه النفيُ صريحاً، قالوا: لا لعاً؛ أي: لا أَقَالَهُ اللهُ[3].

ومثال النهي قولك: وَرَاءكَ بمعنى تأخَّرْ.

فإن قلتَ: فقد تقدَّمَ أن أسماءَ الأفعال لا تأتي بمعنى النهي ؟

فالجوابُ: أنها لا تأتي بمعنى النهي المصطلحِ عليه، وأما أن يكونَ معناه النهيَ

١٠ من غير لا والفعل، فذلك جائزٌ كما تقدَّمَ.

ومثالُ معنى الاستفهام قولُكَ للرجل: مَهْيَمْ؟ معناه: أَحَدَثَ لكَ شيءٌ؟ ومنه في الحديث أن النبي ﷺ رأى على عبدالرحمن بنِ عوفٍ أَثَرَ صُفْرَةٍ فقال: «مَهْيَمْ»؟ أي: ما حَدَثَ / لك؟ فقال: تزوَّجْتُ يا رسولَ اللهِ[4]. [١٤٥/ب]

---

(١) حكى اللحياني عن الكسائي أنه سمع أعرابياً من بني عامر يقول: إذا قيلَ لنا: أبقي عندكم شيءٌ؟ قلنا: همهام همهام ؛ أي: لم يبقَ شيءٌ» المحكم ٨١/٤، والمساعد ٦٤١/٢ .

(٢) رجز لم أقف على قائله، وهو في: المحكم ٨١/٤، والتذييل والتكميل ٢١/٥ عن ابن كيسان في تصريفه، والخزانة ٣٠٨/٦ .

(٣) انظر:المحكم ٢٦٠/٢، وارتشاف الضرب ٢٠١/٣، والهمع ١٢٣/٥. واستشهد أبو حيان في التذييل والتكميل ١٧/٥ على (لا لعاً) بقول ابن دريد في مقصورته:

فَإِن عَثَرْتُ بَعْدَهَا إِنْ وَأَلَتْ نَفْسِيَ مِنْ هَاتَا فَقُولاَ: لاَ لَعَا

وانظر شرح المقصورة لابن هشام اللخمي ص: ٢٠٠ .

(٤) رواه البخاري في صحيحه (في كتاب البيوع) برقم: (١٩٠٨)، و(في كتاب المناقب) برقم: (٣٤٩٦، ٣٤٩٧، ٣٦٤٤)، و(في كتاب النكاح) برقم: (٤٦٨٤)، و(في كتاب الدعوات) برقم: (٥٩٠٧). وتكملة الحديث: « ... قال: ما سُقْتَ إليها؟ قال: نواةً من ذَهَبٍ أو وَزْنَ

=

ومثالُ معنى التعجب استحساناً قولُ الراجز:

وَابِأَبِي أَنْتِ وَفُوكِ الأَشْنَبُ
كَأَنَّمَا ذُرَّ عَلَيهِ الـزَّرْنَبُ(١)

فـ«وا» اسم فعل لـ«أتعَجَّبُ» والتعَجُّبُ هنا على جهة الاستحسان، يُعرَفُ ذلك من السياق .

ومثالُ التعَجُّبِ تندُّماً قولُ الآخَرِ:

سَالَتَانِي الطَّلاَقَ أَنْ رَأَتَانِي ... قَلَّ مَالِي قَدْ جِئتُمَانِي بِنُكْرِ
وَيْ كَأَنْ مَن يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْـ ... ـبَبْ وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ(٢)

فـ«وَي» اسمُ فعلٍ لـ«أتعجَّبُ» ودخلَـهُ التنـدُّمُ، والبيتـان مـن الخفيـف، ووزنُـهُ: فاعلاتُنْ مُستَفْعِلُنْ فاعلاتُنْ، ومثلُه البيتُ الثاني مُدمَجٌ فنصفُه في الحاء من « يُحبَب»، وسهَّلَ همزةَ « سأَلَتَاني »(٣).

نَواةٍ من ذَهَب، قال: أَوْلِمْ ولو بِشَاةٍ » . وانظر: المجموع المغيث للمديني ٢٤٦/٣، وإعراب الحديث للعكبري ص: ١٢٤، والنهاية لابن الأثير ٣٧٨/٤ .

(١) البيتان لراجزٍ من بني تميم، ويُروى بعدهما:

أَو زَنْجَبِيلٍ فَهْوَ عِنْدِي أَطْيَبُ

والشاهد في: شرح الكافية الشافية ١٣٨٦/٣، وارتشاف الضرب ٢٠٠/٣، والمساعد ٦٤٢/٢، والمغني ٤٨٣، وشرح أبياته ١٤٣/٦، والهمع ١٢٤/٥ . والزَّرْنَبُ: نبتٌ طيبُ الرائحة. راجع النبات للدينوري: ٢٢١. ويُروى: يا بأبي ... ولا شاهد فيه حينئذٍ .

(٢) من الخفيف، واختلف في نسبتهما، فقد نُسبا إلى زيد بن عمرو بن نُفيل القرشي، وإلى ابنه سعيد، وكذلك نُسبا إلى نُبيه بن الحجاج السهمي. انظر: الكتاب ١٥٥/٢، ٥٥٥/٣، والأصول ٢٥٢/١، ٤٧٠/٣، وشرح المفصل ٧٦/٤، وشرح الكافية الشافية ١٣٨٦/٣، والجنى الداني ٣٥٣، والخزانة ٤٠٤/٦ .

(٣) قال السيرافي في شرح الكتاب ١٨٤/٢ مطبوع: « فإن هذا ليس من تخفيف الهمز، وذلك أن من العرب من يقولُ: سَلْتُهُ أَسَالُهُ، وهما يتساولان، فلا يهمز، وإنما أتى به الشاعر غير مهموز على هذه اللغة » إلا أن كلام سيبويه ـ رحمه الله ـ يُفيدُ أن الألف في « سَالَتَاني » هي من تخفيف الهمزة، قال: لأن الشاعرَ ليس من لغته سَلْتُ ولا يَسَالُ. الكتاب ٥٥٤/٣-٥٥٥ .

ومثالُ الاستعظام قولُك عند أمرٍ تستعظِمُهُ: بَخٍ . جاء في حديث أبي طلحة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنه لما ذَكَرَ للنبي ﷺ عن صدَقَتِهِ قال له ﷺ: « بَخٍ بَخٍ، ذلك مالٌ رَابِحٌ[1] ». فـ«بَخٍ» اسمُ فعل لـ«أتعجَّبُ» دخلَه معنى الاستعظام .

الحكم السابع: اختلفوا في هذه الأسماء هل لها موضعٌ من الإعراب أو لا؛ فذهبَ الأخفشُ[2] أنه لا موضعَ لها من الإعراب، وهو ظاهرُ كلام ابن مالك[3]، وذهب سيبويهِ والمازنيُّ والدينَوَريُّ[4] إلى أنها في موضع إعراب، والقولان عن الفارسيِّ[5].

---

(١) رواه البخاري في صحيحه (في كتاب الزكاة، باب الزكاة على الأقارب) ٣/٣٢٥ (فتح الباري)، وكذلك (في كتاب الوصايا، باب من تصدق إلى وكيله) ٥/٣٨٧، و(في كتاب الأشربة، باب استعذاب الماء) ١٠/٧٤، ورواه مسلم في صحيحه (في كتاب الزكاة، باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين) ٢/٦٩٣ (بشرح النووي) . وانظر: غريب الحديث للخطابي ١/٦٠٩ - ٦١٠، والنهاية ١/١٠٠ .

(٢) فتكون مبنية. وبهذا أخذ الرضيُّ وابنُ هشام الخَضْراوي ونقله عن الجمهور. انظر: شرح الكافية ٢/٦٧، والملخص ٣٤٧، وارتشاف الضرب ٣/٢١٤، والتذييل والتكميل ٥/٣١، والمساعد ٢/٦٥٨ .

(٣) قال في التسهيل: ٢١٣: « وكلها مبني لشبه الحرف » .

(٤) لم أقف على نص سيبويه في ذلك. وفي الكافي قال ابن أبي الربيع: « وفي لفظ سيبويه بعض ظهور يقتضي أن موضعها نصبٌ، وإن لم يكن واضحاً » عن الملخص: ٣٤٨ هامش (١)، وانظر: ارتشاف الضرب ٣/٢١٤، والمساعد ٢/٦٥٨ .

والدينوري هو: أحمد بن جعفر الدينوري النحوي، نزيل مصر، وهو ختن ثعلب، أصله من دينَوَر، قدم البصرة وأخذ عن المازني والمبرد كتاب سيبويه. من تصانيفه: « ضمائر القرآن » و « إصلاح المنطق » . توفي سنة ٢٨٩ هـ. أخباره في: إنباه الرواة ١/٦٨، ومعجم الأدباء ٢/٢٣٩، والوافي بالوفيات ٦/٢٨٥ .

(٥) نقل عنه ابنُ جني في المحتسب ١/١٨٦ قوله: « ولو قلتَ عليكم كتابَ الله، لما كان لقولك: (عليكم) موضع من الإعراب أصلاً » وانظر: التذييل والتكميل ٥/٣١، وارتشاف الضرب ٣/٢١٤ .

ثم القائلون بأن لها موضعاً من الإعراب اختلفوا فقيل: موضعُها رفعٌ بالابتداء[١]، والضميرُ الذي فيها فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبر، كما قالوا في: أقائمٌ الزيدان، لأنَّ المقصودَ منسوبٌ ومنسوبٌ إليه، وقد حصَلَ، لا يقالُ: الفاعلُ هنا مستترٌ، وفي / أقائمٌ الزيدان ظاهرٌ، فإنه لا فَرْقَ في الحكم بالجملة بين أن يكونَ الفاعلُ ظاهراً [١٤٦/أ]
٥ أو مضمراً .

وقيل: موضعُها نصبٌ على المصدرية[٢]، فإذا قلتَ: رُوَيدَ زيداً، فكأنكَ قلتَ: أَرْوِدْ إرواداً زيداً، قيل: والأوَّلُ أظهَرُ؛ لأنها أسماءٌ مجرَّدةٌ عن العوامل اللفظية، فوَجَبَ أن يُحكَمَ عليها بالابتداء. والثاني ضعيفٌ؛ لأنها لو كانت منصوبةً نَصْبَ المصدرِ، لوجبَ أن يكون الفعلُ مقدراً معها، فتخرجُ عن أن تكونَ اسمَ فعلٍ كما
١٠ في «سَقياً» و«رَعياً» .

الحكمُ الثامن: في بنائها. وهي بهذا النظر قسمان: مرتَجَلٌ نحو: صَهْ ومَهْ، ومنقولٌ: نحو: دونك وعندك، فإن كانت مرتجلةً فهي مبنيةٌ؛ لأنها لم تُستَعمَلْ في غير اسم الفعل، وإن كانت منقولةً فاختلفوا؛ فقال ابنُ جنّي[٣]: هي مبنيةٌ، وبُنيت على الفتح؛ لأنها الحركةُ التي أُعرِبَت بها قبلَ أن تُجعَلَ اسمَ فعل، كما بنَوا اسمَ لا
١٥ - في قولهم: لا رجلَ - على الحركة التي كانت له حالةَ الإعراب .

وقيل: إنها معربةٌ باقيةٌ على إعرابها من الظرفية .

وإذا قلنا بالبناء فقد اختلفوا في مُوجِبِه؛ فذهبَ ابنُ مالك[٤] أن سببَ البناء

---

(١) شرح الكافية ٦٧/٢، والتذييل والتكميل ٣١/٥ عن ابن العلج، والمساعد ٦٥٨/٢ .

(٢) انظر: المصادر السابقة . قال أبو حيان: «ذهب سيبويه والمازني والدينوري إلى أن أسماء الأفعال منصوبة بإضمار فعلٍ، وهو الصحيح» . التذييل والتكميل ٣٠/٥-٣١ .

(٣) الخصائص ٤٩/٣-٥١.

(٤) التسهيل: ٢١٣، وبه قال ابنُ هشام في أوضح المسالك ٩٤/٤ .

شَبَهُهَا بالحروف من حيث إنها عاملةٌ غيرُ مَعمُولةٍ .

وذهب الفارسيُّ وابنُ جنّي[١] إلى أنها بُنِيَت لأنها تضمَّنَت معنى لامِ الأمر؛ لأنَّ «نزال» واقعٌ موقعَ «انزل»، والأصلُ في انزِلْ: لِتَنْزِلْ. ورُدَّ: بأنه ينكسِرُ بالأسماء الواقعةِ موقعَ الخبر نحو: هيهات .

٥ وذهب قومٌ منهم الجزوليُّ إلى أنها بُنيت لوقوعها موقعَ المبني[٢]، ورُدَّ: بأنه ينكسرُ بما وقعَ موقعَ المُعرَب نحو: أفٍّ، فإنه واقعٌ موقِعَ الفعل المضارع وهو «أتضجَّرُ» .

الحكم التاسع: اختلفوا في تقديم / معمولِ اسم الفعل عليه[٣]، فذهب [١٤٦/ب] البصريون[٤] أنه لا يجوزُ، فلا يقالُ في «رويد زيداً»: زيداً رُوَيد، ولا في «عليك ١٠ زيداً»: زيداً عليك؛ لأن عملَها ضعيفٌ، فلا تتصرَّفُ تَصَرُّفَ أفعالِهَا .

وذهب الكوفيون - إلاّ الفراء[٥] - أنه يجوزُ تقديمُ المعمول عليها قياساً على اسم الفاعل، واحتجوا بظواهر منها قوله تعالى: ﴿ كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ ﴾[٦]

---

(١) الخصائص ٣/٥٠، والتذييل والتكميل ٥/٣١ . وهذا رأي الكوفيين، انظره في الإنصاف ٢/٥٣٤، ٥٤٠، ٥٤٩ .

(٢) نقله ابن الأنباري عن بعض البصرين. انظر الإنصاف ٢/٥٣٥، ٥٤٨. وقد رد هذا القول ابنُ جني في الخصائص ٢/٥٣٥. وانظر: التذييل والتكميل ٥/٣١ .

(٣) هذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، تنظر في: الإنصاف ١/٢٢٨، والتبيين ٣٧٣، وائتلاف النصرة ٣٤-٣٥ .

(٤) قال سيبويه: « واعلم أنه يقبح زيداً عليك، وزيداً حذرَكَ؛ لأنه ليس من أمثلة الفعل، فقبُحَ أن يجريَ ما ليس من الأمثلة مجراها » الكتاب ١/٢٥٢ . وانظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٦، وشرح الكتاب ٢/٥٦ مخطوط، وإيضاح الشعر ٣٠ .

(٥) فإنه ذهب مذهب البصريين . انظر: معاني القرآن له ١/٢٦٠، والإنصاف ١/٢٢٨ .

(٦) سورة النساء: من الآية: ٢٤ .

فـ«كتابَ» منصوبٌ بـ«عليكم»، وكان الأصلُ: عليكم كتابَ الله؛ أي: الزَمُوا، ثـمَّ قُدِّمَ. ومنها قولُ الشَّاعر:

يَا أَيُّهَا المَـائِـحُ دَلْوِي دُونَكَا

إِنِّي رَأَيتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا[1]

فـ«دلوي» منصوبٌ بـ«دونك» والأصلُ: دونكَ دلوي؛ أي: خُذ، ثمَّ قُدِّمَ.

وتأوَّل البصريون ذلك؛ أمَّا الآيةُ الكريمـةُ فقيـل: «كتـاب الله» فيهـا منصـوبٌ على المصدر[2]؛ أي: كَتَبَ الله ذلك كتاباً عليكـم، ويؤيِّـدُه قـراءةُ أبـي حَيْـوَةَ[3]: ﴿كَتَبَ الله﴾ فعلاً ماضياً. وقيل: مفعولٌ بفعلٍ مضمَرٍ[4]؛ أي: الْتَزِمُوا.

---

(١) بيتان لراجز جاهليٍّ من بني أُسَيِّد بن عمرو بن تميم، ونسبه القاضي الجرجـاني في الوسـاطة: ٢٧٥ إلى رؤبة، ولم أجده في طبعة ديوانه، وتبعه علـى هـذه النسـبة ابنُ الشـجري في أماليـه ١٤٠/٣. ونسبه بعضُهم إلى جارية من بني مازن. والحقيقـة أنهمـا ليسـا للجاريـة، بـل هـي متمثلة بهما، قال البغدادي: «وقد أنشـدتهما جاريـة مـن بـني مـازن، وضمـت إليهمـا بيتـين آخرين».. وفي السيرة النبوية لابـن هشـام ٣١١/٣ أن جاريةً مـن الأنصـار أقبلـت بدلوهـا فأنشدت الأبيات تخاطب ناجيةَ بن جندب الذي نزل في القليب يميحُ على النـاس في غـزوة الحديبية.

وانظر الشـاهد في: معـاني القـرآن للفـراء ٢٦٠/١، ٣٢٣، والتبصـرة ٢٥٠/١، والإنصـاف ٢٢٨/١، وشرح المفصل ١١٧/١، والمقرب ١٥١، والخزانة ٢٠٠/٦.

(٢) انظر: معاني القـرآن وإعرابـه ٣٦/٢، وإعـراب القـرآن ٤٤٥/١، وإعـراب القـراءات السـبع وعللها ١٣٢/١، والمحرر الوجيز ٧/٤، والبيان ٢٤٨/١، والتبيان ٣٤٦/١.

(٣) شريح بن يزيد الحضرمي الحِمصي، أبو حيوة، مقرئ الشام، من الثقات، قرأ على الكسائي. أخباره في: الثقات ٣١٣/٨، وتهذيب الكمال ٤٥٥/١٢، وغاية النهاية ٣٢٥/١.

وانظر القراءة في: مختصر الشواذ ص: ٢٥، والمحتسب ١٨٥/١-١٨٦، والمحرر الوجـيز ٧/٤، والبحر المحيط ٢١٤/٣.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٦/٢، وإعراب القرآن ٤٤٥/١، والإنصاف ٢٣٠/١، والتبيان ٣٤٦/١.

وأمَّا البيتُ فقيل: «دلوي» مبتدأٌ و«دونك» الخبرُ[1]، وقيل: هو مفعولٌ بفعلٍ محذوفٍ[2]؛ أي: تناولْ دلوي، وقال ابنُ مالك[3]: هو منصوبٌ بـ«دونك» آخرَ مقدَّماً عليه، وحُذِفَ لدلالة المنطوق عليه، وفيه عملُ اسمِ الفعل محذوفاً، وقد تقدَّمَ ما فيه[4]. والمايِحُ هنا بياء مثنَّاةٍ من أسفل: الذي ينزلُ في البئر فيملأُ الدلوَ، والماتِحُ بالمثنَّاة من فوق: الذي يكونُ في رأس البئر ليأخذَ الدلوَ من الذي في أسفلِ البئر[5].

الحكم العاشر: في الكاف اللاحقة لهذه الأسماء، ولا تخلو هذه الأسماءُ أن تكونَ منقولةً أو مرتجَلَةً؛ فإن كانت منقولةً نحو: عليكَ، فسيأتي[6] حكمُ الكاف معها، حيث نتكلم على قوله:

«ومثلُهَا / من الظُّرُوفِ دونَكَا» [١٤٧/أ]

وإن كانت مرتجَلَةً، فلا تخلو أن تكونَ[7] لاحقةً لنَفْسِ الاسمِ أو لا، فإن كانت لاحقةً لنَفْسِ الاسم، فالكلامُ عليها من أوجُهٍ:

الأول: أنها حرفُ خطابٍ[8]، أُتيَ به لبيان الضميرِ الفاعل المستترِ في اسم الفعل؛ لأنه لا يَظهَرُ في تثنيةٍ ولا جمْعٍ فتقولُ: هاكَ وهاكِ وهاكُمَا وهاكُمْ وهاكُنَّ.

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٢٦٠، ٣٢٣، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/٣٦، والإنصاف ١/٢٣٤، وشرح المفصل ١/١١٧، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٩٤ .

(٢) المصادر السابقة .

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/١٣٩٥ . وفي الإنصاف ١/٢٣٤ - ٢٣٥: « وإنما هو منصوب بتقدير فعل كأنه قال: خذ دلوي دونك، و« دونك » مفسر لذلك الفعل المقدر » .

(٤) انظر صفحة: ٤٥٣ .

(٥) الصحاح (ميح)، والمحكم ٣/٢٠٩، ٣٤٩. وفي المثل: « هو أبصرُ من المائح باست الماتح » .

(٦) انظر ما يأتي صفحة: ٥٣٣ .

(٧) أي: الكاف .

(٨) قال سيبويه: « وإنما جاءت هذه الكاف توكيداً وتخصيصاً » الكتاب ١/٢٤٥. وانظر: الأصول ١/١٤٤، والتذييل والتكميل ٥/١٩، والمساعد ٢/٦٥٧ .

الثاني: هل تلحقُ على سبيل الجواز أو اللزوم، فقيل: إنْ أُمِنَ اللَّبْسُ جاز لحَاقها نحو: رُوَيدَ يا هندُ، إذ معلومٌ أنَّ الخطابَ لـ«هند» لا غير، فإن لم يُؤمَنْ اللَّبْسُ فلا بدَّ من الكاف[1] نحو أن تقولَ: رُوَيدَ، وليس ثَمَّ ما يُشعِرُ بتعيين المخاطَب، وقيل: يَلزَمُ إذا كانت بدلاً من الهمزة، فإذا قلتَ: هاكَ والكافُ بدلٌ من الهمزة، لَزِمَت .

الثالث: الصحيح أنه لا موضعَ لها من الإعراب؛ لكونها حرفاً[2]، وإنما قالوا بكونها لا موضعَ لها من الإعراب؛ لأنه إن قدَّرْتَها في محل جرٍّ لم تُجَرَّ؛ لأن اسمَ الفعل لا يُضافُ[3]، بخلاف اسم الفاعل، وسيأتي الفَرقُ .

وإن قدَّرتَهَا في محل نصبٍ وجعلتَهَا غيرَ الضمير في «رُوَيد» فلا يجوزُ؛ لأنه يَلزَمُ في قولك: رُوَيدك زيداً، أن يتعدى لمفعولَين، وهو لا يتعدى إلا لواحد[4]، وإن جَعَلْتَهَا نفسَ الضمير المستتر في «رُوَيد» لَزِمَ منه أيضاً تعدِّي فعلِ المضمَر المتصل إلى مضمَرِه المتصل؛ لكون الكاف المقصودُ بها خطابُ المأمور، وهو الضميرُ المستكنُّ في رُوَيدَ، فلو جعلناها اسماً لَكَانَ «رُوَيدَ» قد رَفعَ الضميرَ المستكنَّ فيه، ونَصَبَ

---

(١) قال سيبويه: فإنما أدخل الكافَ حين خاف التباس من يعني بمن لا يعني، وإنما حذفها في الأول استغناءً بعلم المخاطَب أنه لا يعني غيره » الكتاب ٢٤٤/١ .

(٢) قال أبو حيان: « ولا نعلم في ذلك خلافاً » ارتشاف الضرب ٢١٤/٣، والتذييل والتكميل ١٩/٥، وانظر: التعليقة على الكتاب لأبي علي الفارسي ١٦١/١، والمقرب ١٤٧ .

(٣) قال سيبويه عن أسماء الأفعال: « وأُجريت مُجرى ما فيه الألف واللام نحو: النجاء » ، قال السيرافي في شرحه: « يعني أنها جُعلت مفرَدةً غير مضافة، كما أن النجاء مفرد غير مضاف ... » الكتاب ٢٤٢/١، وشرحه ٥٢/٢ مخطوط، وانظر: إيضاح الشعر ٢٨، والتذييل والتكميل ١٩/٥ .

(٤) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٥٣/٢ مخطوط، والتعليقة عليه للفارسي ١٦١/١ .

الكافَ وهما لشيء واحدٍ، وهو لا يجوزُ إلا في باب «ظنَّ».

وإن قدَّرْتَها في محل رفعٍ، لم يجز وإن كان قال به بعضُ الكوفيين[١]؛لأن الكافَ لم تثبت من ضمائر الرفع، ولأن هذه الكافَ قد تُحذَفُ عند عدم/ اللبس، ولو [١٤٧/ب] كانت من ضمائر الرفع لم تُحذَف؛ لأنَّ ضميرَ الفاعل المتصل بالعامل إذا ظهَرَ، لم يَجُزْ حذفُه. قاله ابنُ عصفور[٢].

الحكم الحادي عشر: في التنوين اللاحق لهذه الأسماء، ويقالُ له تنوينُ التنكير، بمعنى أنك إذا قلتَ: إيهٍ بالتنوين فمُرَادُكَ: حَدِّثْ أيَّ حديثٍ كان، وإذا قلتَ: إيهِ بغير تنوينٍ، فمُرادُكَ: حدِّث الحديثَ المعهودَ بيني وبينك، وكذلك إذا قلتَ: صهٍ بالتنوين فمعناه: اسكُتْ سكوتاً أيَّ سكوتٍ كان، وإذا قلتَ: صهِ بغير تنوين فمُرادُكَ: اسكُت السكوتَ المعهودَ منك .

وأسماءُ الأفعال بالنظر إلى التنوين ثلاثةُ أقسام: قسمٌ لاينوَّنُ كـ«رُوَيدَ»، وقسمٌ لازمٌ التنوينَ كـ«فِدَاءٍ»، وقسمٌ يجوزُ فيه الأمران كـ«مَه» و«صَه» وهذا يُستفادُ من اللغة بالتتبُّع، وقد تقدَّمَ الكلامُ على هذا التنوين في أول الكتاب حيث قال المصنفُ[٣]:

فالاسْمُ عَرِّفْهُ وَأَخبِرْ عَنْهُ وَثَنِّهِ وَاجْمَعْهُ أَو نَوِّنْهُ

الحكم الثاني عشر: أنَّ المرتجلَ منها لا يُضاف، فإنها لم تُستعمَلْ إلا بمعنى الفعل، والفعلُ لا يُضافُ فكذلك الأسماءُ التي ارتجِلَتْ له، و لم تُستَعمَلْ في غيره، بخلاف غيرِ المرتَجَل نحو: عندك ودونك وحِذْرَكَ، فإنه تجوزُ إضافتُه، فإن «عند» و«دون» قد استُعمِلا ظرفَين قبل أن يُسمَّى بهما الفعلُ، و«حِذْرَكَ» قد استُعمِلَ قبلَ التسمية به مَصدراً، فجائزٌ إضافتُهَا إجراءً لها على حُكم أصلها .

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٢٩/٥، والمساعد ٦٥٧/٢ .

(٢) شرح المقرب لوحة (١٢٥ ـ مخطوط) .

(٣) انظر السفر الأول من هذا الشرح ٩٤/١، ١٠٢ (رسالة دكتوراه) .

فإن قلتَ: فما الفرقُ بين اسم الفاعل حيث أُضيف وبين اسم الفعل حيث لم يُضَف ؟

فالجوابُ: أن اسمَ الفعل قد تمحَّضَ لمعنى الفعل، فكأنه فعلٌ حقيقةً، والفعلُ لا يُضافُ، فكذلك ما تنزَّلَ منزلَتَه، بخلاف اسم / الفاعل، فإنه لم يتمحَّض لمعنى [١٤٨/أ] الفعل، فأحكامُ الاسمية جاريةٌ عليه . ٥

الحكم الثالث عشر: في جزمِ جوابِها ونصبِه بعدَ الفاء، ولا يكون ذلك إلا مع الأسماء التي بمعنى الأمر، أما الجزمُ فنحو: صَه أُحدِّثْكَ، فتجزمُ «أحدِّثْك» في جواب «صَه»؛ لأنه بمعنى «اسكُتْ»، وأنت لو قلتَ: اسكُتْ أُحَدِّثْكَ، لجزمْتَ «أحدِّثْكَ»، فكذلك مع «صَه»؛ لأنه اسمُه[1]، قال الشَّاعرُ:

١٠ رُوَيدَ بَنِي شَيبَانَ بَعْضَ وَعِيدِكُمْ تُلاَقُوا غَداً خَيلِي عَلَى سَفَوَانِ[2]

فـ«تلاقُوا» مجزومٌ على جواب «رُوَيد» ؛ لأنه في معنى «أمهِلُوا» .

وأما النصبُ بعد الفاء في الجواب، فاختلف النحويون في ذلك على ثلاثةِ أقوالٍ:

---

(١) وقد استحسنه ابن جني في الخصائص ٤٩/٣، على أن ابن عصفور أنكره فقال: « والجزم لا يُتصوَّرُ على حال » شرح الجمل ١٥٠/٢ .

(٢) من الطويل، وهو لوَدَّاكِ بنِ ثُمَيلٍ المازنيّ، شاعرٌ إسلامي في الدولة المروانية، والشاهد أحد ستة أبيات أوردها أبو تمام في الحماسة ٨٣/١، وانظر شرحها للمرزوقي ١٢٧/١، وشرحها للتبريزي ٦٣/١ . وانظر الشاهد في: المحتسب ١٥٠/١، وشرح المفصل ٤١/٤، وارتشاف الضرب ٢٠٥/٣، والمغني ٥٩٥، وشرح أبياته ٣/٧ . وسَفَوَان: ماءٌ على قدر مرحلة من باب المربد بالبصرة، به ماءٌ كثيرُ السافي وهو التراب. معجم البلدان ٢٢٥/٣ .

الأول: للبصريين[1] أنه لا يجوزُ، فلا يقال: بَلْهَ زيداً فأُكرمَكَ بالنصب، وسواءٌ في ذلك ما هو من لفظ الفعل نحو: نَزَالِ، أو من غير لفظه نحو: بَلْهَ .

الثاني: للكسائي[2] ومن أخذَ بمذهبه أنه جائزٌ مُطلَقاً إجراءً لها مُجرَى الأفعال التي هي أسماءٌ لها، فكما تقول: اسكُتْ فأحدِّثَكَ بالنصب بعد الفاء، كذلك تقولُ: ٥ صَه فأحدِّثَكَ بالنصب؛ لأنه اسمُهُ، وكما تقولُ: دَعْ زيداً فأُكرمَكَ بالنصب، كذلك تقول: بلْهَ زيداً فأكرمَكَ بالنصب؛ لأنه اسمُهُ .

الثالث: ـ لبعض النحويين وصحَّحَهُ ابنُ عصفورٍ[3] ـ التَّفرِقَةُ؛ فأجازوا ذلك فيما هو من لفظ الفعل كـ«نزَالِ» و«دراك»، ولم يجيزوه فيما ليس من لفظه كـ«صه» و«مه» . قال ابنُ عُصفُور: وهو الصحيحُ؛ لأن الفعلَ المنصوبَ بإضمار «أنْ» بعد ١٠ الفاء معطوفٌ على مصدَرٍ متوَّهَمٍ، يدل عليه ما قبلَ الفاء، فإذا قلتَ: ائتني فأُكْرِمَكَ فالتقدير: ليَكُنْ منك إتيانٌ فإكرامٌ مني .

فإذا / علِمْتَ ذلك وجبَ أن لا يجوز النصبُ بعد الفاء إلا مع اسم الفعل [١٤٨/ب] المشتق من لفظ مسماه؛ لتكون فيه دلالة على المصدر المقدَّر، فإذا [قلتَ][4]: نزالِ فأُكرِمَكَ صحَّ النصبُ؛ لأن «نَزَالِ» يَدُلُّ بلفظه على النزول، فيَصِحُّ أن تقول: ليَكُنْ ١٥ منك نُزُولٌ فإكرامٌ مني، بخلاف قولك: بلْهَ زيداً فأُكرِمَكَ، فلا يجوزُ النصبُ إذ ليس في «بلْهَ» ما يدلُّ على مصدَرِ الفعل الذي سُمِّي به وهو «دع»؛ لكون حروفِهما[5] ليست واحدةً .

---

(١) شرح الجمل ٢/١٥٠ .

(٢) انظر أوضح المسالك ٤/١٨٩ ..

(٣) انظر شرح الجمل ٢/١٥٠ . وهذا رأي ابن جني رحمه الله. انظر الخصائص ٣/٤٨-٤٩.

(٤) ساقطة من الأصل .

(٥) في الأصل: « حروفها » .

مصدريتُهُ أو فعليتُهُ، فلا يُحكَمُ عليه أنه اسمُ فعلٍ إلا بدليل، فمثالُ ما أمكنَتْ مصدريتُهُ قولُك: سَقياً ورَعياً، فلا يُقالُ: إنهما اسما فعلٍ؛ لكون المصدريةِ فيه ممكنةً، ألا ترى أنه يُقالُ: سَقَاكَ سَقياً، ورَعَاكَ رَعياً .

ومثالُ ما أمكنَتْ فعليتُهُ: تَعَالَ وهَاتِ، لا يُقَالُ: إنهما اسما فعلٍ كما زعمَ بعضُهُم[1]، فإن الفعليةَ فيهما ممكنةٌ، وهما فعلان لا يتصرفان، والدليلُ على فعليتهما: اتصالُ ضمائر الرفع البارزة بهما وجوباً، فتقول للواحدة: هاتِي وتعالَي، قال امرؤُ القيس:

إِذَا قُلْتُ هَاتِي نَاوِلِينِي تَمَايَلَتْ عَلَيَّ هَضِيمَ الكَشْحِ رَيَّا المُخَلْخَلِ[2]

وقال الآخَرُ:

تَعَالَي فَانْظُرِي بِمَنِ ابْتَلاَنِي[3]

وتقول في التثنية: هَاتِيَا وتَعَالَيَا، وفي الجمع المذكَّر: هَاتُوا وتَعَالَوا قال تعالى: ﴿ قُلْ هَاتُوا بُرْهَـٰنَكُمْ﴾[4]، و﴿ يَـٰأَهْلَ الكِتَـٰبِ تَعَالَوا ﴾[5]، وفي جمع المؤنث: هاتِين وتعالَينَ قال تعالى: ﴿ فَتَعَـٰلَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ ﴾[6] وحكى الجوهريُّ[7] أن بعضَ

---

(١) جوَّز الفارسي أن تكون (هاتِ) اسم فعل، وتبعه جماعة من النحويين. انظر: المسائل البصريات ١/٤٣٠-٤٣١، والصاحبي: ٢١٤، والمفصل: ١٨٤، وشرحه ٤/٣٠، وتقريب المقرب: ١٥٥ .
وجوز ابنُ جني أن تكون (تعال) اسمَ فعل، وتبعه جماعة من النحويين. انظر: الخصائص ٣/٣٥، والصاحبي ٢٨١، وشرح شذور الذهب: ٢٢ .

(٢) من الطويل، في ديوانه: ١٥، وروايته فيه: « نوِّليني » . وهو من معلقته. انظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ٥٦، وشرحه القصائد التسع لابن النحاس ١/١٣٧ .

(٣) لم أقف عليه ، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٥/٢٦ .

(٤) سورة البقرة: من الآية: ١١١ .

(٥) سورة آل عمران: من الآية: ٦٤ .

(٦) سورة الأحزاب: من الآية: ٢٨ .

(٧) قال في الصحاح (هيت): « وتقول: هاتِ لا هاتَيتُ، وهاتِ إن كانت بك مهاتاةٌ... قال

=

العرَبِ يُصرِّف «هاتِ» فيقول: هاتَى يُهاتي مهاتاةً .

المسألة الثالثة: في الكلام على ما ذكره / النحويون من أسماء الأفعال: [١٤٩/أ]

اعلم أن أسماءَ الأفعال غيرُ مقيسَةٍ، وإنما هي مسموعةٌ متلقَّاةٌ من كتب اللغة، والذي ذكَرَ منها النحويون في كتبهم هو على جهة التمثيل، وقد أكثرَ منها ابنُ مالك[1]، وزاد عليه الشيخُ أبوحيَّان[2]، وها أنا أذكرها على النحو الذي ذكرها الشيخُ أبوحيَّان، وأتكلَّمُ عليها واحداً واحداً فأقولُ:

أسماءُ الأفعال على قسمَين: بسيطٍ ومركَّبٍ .

أما البسيط فهو على قسمين:

قسمٌ مختلَفٌ في قياسه، وقسمٌ مسمُوعٌ .

أما القسمُ المختلَفُ في قياسه فعلى قسمَين: ما جاء على «فَعَال» وما جاء على «فَعلال».

فإن كان على «فَعَالِ» فلا يخلو أن يكونَ من فعلٍ ثلاثيٍّ أو من أَفْعَلَ، فإن كان من فعلٍ ثلاثيٍّ، فالكلامُ عليه من أوجُهٍ:

الأول: هل يجوزُ بناؤه من كل فعلٍ ثلاثيٍّ أو لا ؟

فنقول: لا يخلو الفعل الثلاثيُّ أن يكون جامداً أو متصرفاً، فإن [كان][3] جامداً فلا يجوز البناءُ منه نحو: يَذَرُ ويَدَعُ لا يقال: وَذَارِ ولا وَدَاعِ .

فإن كان متصرفاً فلا يخلو أن يكون تاماً أو ناقصاً، فإن كان ناقصاً لم يجز

الخليل: أصل هاتِ من آتى يؤتي ، وقد رد ابنُ بابشاه (أحد شراح الألفية) هذا التصريف وقال: لا دليل فيه على الفعلية . انظر ما يأتي في صفحة: ٥٢٢ .

(١) انظر شرح الكافية الشافية ١٣٨٢/٣ .

(٢) زاد تسعة ألفاظ. انظر: ارتشاف الضرب ١٩٩/٣-٢١٥، والتذييل والتكميل ٢٦/٥ .

(٣) ساقطة من الأصل .

البناءُ منه. لا يُقالُ: كَوَانِ قائماً، من «كان زيدٌ قائماً» ولا: بَيَاتِ ساهراً، من «بات زيدٌ ساهراً».

فإن كان تاماً نحو: قرأ وسمِعَ، جاز بناءُ «فَعَالِ» منه على ما يأتي.

الوجه الثاني: فيما سُمِعَ من ذلك، فمنه: «نَزَالِ» بمعنى طَلَبِ المنازَلَةِ، ولذلك كان مؤنّثاً، قال الشاعرُ:

دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ في الذُّعْرِ[1]

أَنَّثَ «نَزَالِ» لأنه لَحَظَ فيه معنى المنازَلَة، والأصلُ في ذلك: أنه كان إذا التقى خصمان نزَلاَ عن ظهور خيلِهِمَا والتَقَيَا، ثم اتُّسِعَ فيه / فيُقَالُ لكل متحاربَين: [١٤٩/ب] متنازلان وإن كانا غيرَ نازلَين، ويُقالُ: نَزَالِ زيداً، ونَزَالِ إلى زيدٍ، ونزال على زيدٍ، وقد سُمِعَ في نَزَالِ: تنزال، قال الشَّمَّاخُ:

وَقَــدْ عَلِمَتْ خَيلُ ابْنِ عَوفَانَ أَنَّهُ   هُوَ الفَارِسُ الحَامِي إذَا قِيلَ: تَنْزَالِ[2]

قال الشيخُ أبوحيَّان[3]: وذكر ابنُ دُرَيدٍ[4] بيتاً فيه «نزَّالِ» مشدَّداً.

ومنه: «تَرَاكِ» بتاءٍ باثنتَين من فوق بمعنى: اترُكْ.

و«مَنَاعِ» بمعنى: امنَعْ، قال الشَّاعرُ:

---

(١) سبق ذكره في الصفحة: ٤٤٧.

(٢) من الطويل، في ديوانه: ٤٥٦، وروايته:

وَقَد عَلِمَتْ خَيلٌ بِمُوقَانَ أنني   أَنَا الفَارِسُ الحامِي إِذَا قِيلَ نَزَّالِ

وموقان: ولاية بأذربيجان فيها قرى ومروج كثيرة. والبيت في معجم البلدان ٥/٢٢٥، واللسان (نزل)، والتذييل والتكميل ٥/٢٩. وقد انفرد المؤلف بهذه الرواية.

(٣) ارتشاف الضرب ٣/١٩٨.

(٤) لم أقف عليه فيما اطلعت من كتب ابن دريد، ولعله بيت الشماخ كما في رواية الديوان التي أشرنا إليها آنفاً، وانظر اللسان (نزل).

تَـرَاكِهَا مِـنْ إِبِلٍ تَـرَاكِـهَـا
أَمَا تَرَى المَوتَ لَدَى أَورَاكِهَا[١]

وقال الآخَرُ:

مَنَاعِـهَـا مِنْ إِبِـــلٍ مَنَاعِـهَـا
أَمَـا تَـرَى المَوتَ لَدَى أَرْبَاعِهَا[٢]

وأصله: أن رجلاً أغارَ على إبلٍ فساقَهَا، فعَلِمَ بها صاحبُهَـا، فلما لحقَـهُ قـالَ له:

تَـــرَاكِهَا مِنْ إِبِــلٍ ... ... البيت[٣]

فأجابه المغير بقوله:

مَـنَــاعِهَا ... ... البيت

ومنه: «بَرَاكِ» بباء موحَّدَة بمعنى: ابرُكْ، يقولون في الحـرب: بَـرَاكِ بَـرَاكِ؛ أي: ابرُكُوا واثبُتُـوا[٤].

ومنه: «نَعَاءِ» بمعنى: انعَ، يُقالُ: نَعَاءِ زيداً بمعنـى: أظْهِـرْ خبرَ موتِـهِ، وكـانت العربُ إذا مات فيهم من له خطَرٌ وشـرَفٌ رَكِـبَ راكـبٌ وجعـلَ يسـيرُ في النّـاس

(١) البيتان من الرجز لطُفيل بن يزيدَ الحارثي، شاعرٌ فارسٌ جاهليٌّ. وللبيتين قصةٌ ذكرها الصغاني في ما بنته العرب على فَعَالِ: ٨٢-٨٣ . والبيتان في: الكتاب ٢٤١/١، ٢٧١/٣، والمقتضب ٣٦٩/٣، والكامل ٥٨٨/٢، وما ينصـرف ومـا لا ينصـرف ٩٨، والمذكـر والمؤنـث ٦٠٠، وإيضاح الشعر ٢٩، وأمالي ابـن الشـجري ٣٥٣/٢، ٣٥٨، والإنصـاف ٥٣٧/٢، والخزانة ١٦٠/٥. ومعنى قوله: « أما ترى الموتَ لدى أوراكها » ؛ أي: إنَّ حُماتَهَا ورَاءَهَا .

(٢) البيتان لراجز من بكر بن وائل، وقيل من بني تميم كما في شرح أبيات الكتاب ٢٩٨/٢ وما بنته العرب على فعَالِ ٦٧. وانظر الشاهد في المصادر المتقدمة .

(٣) يذهب الرعيني رحمه الله إلى تسمية الشطرين من الرجز بيتاً واحداً كما فعل هنـا، وقـد نـص هو على ذلك في السفر الأول ٦٤/١ (رسالة دكتوراه)، وانظر أيضا ص: ٥٢٣، ٦٤٣ .

(٤) انظر كتاب ما بنَتْهُ العرب على فعَالِ: ٨٢ .

ويقولُ: نَعَاءِ فلاناً؛ أي: انعَهُ[1]. قال الكُمَيتُ:

نَعَاءِ جُذَاماً[2] غيرَ مَوتٍ ولاَ قَتْلِ ... وَلَكِنْ فِرَاقاً للـدَّعَائِمِ وَالأصلِ[3]

وقال الآخَرُ:

نَعَاءِ ابنَ لِيْلَى للسَّمَاحَةِ والنَّدَى ... وأيدِي شَمَالٍ بَارِدَاتِ[4] الأَنَامِلِ[5]

فـ«جذاماً» و«ابنَ ليلى» منصوبان بـ«نَعَاءِ».

ومنه: «دَبَابِ» للضَّبُعِ بمعنى: دُبِّي[6]. قيلَ لها ذلك لقلَّة عَدْوِهَا.

ومنه: «خَرَاجِ» بالخاء المعجمة والجيم، يقولُ الصبيان: خَرَاجِ خَرَاجِ، بمعنى: اخرُجُوا إلى الخَرِيجِ[7]، / والخَرِيجُ على وزن قَضِيب: لُعبَةٌ للصبيان، قال الهُذَليُّ: [١٥٠/أ]

أَرِقْتُ لَهُ ذَاتَ العِشَاءِ كَأَنَّهُ ... مَخَارِيقُ يُدْعَى بَيْنَهُنَّ خَرِيجُ[8]

---

(١) عن الأصمعي. انظر ما بنته العرب على نعَال ص: ٧ .

(٢) في الأصل: « حراماً » وكتبت صحيحةً عند إعرابها .

(٣) من الطويـل، وهـو للكُميـت بـن زيـد الأسـدي في شعره ٣٠/٣. وانظر: الكتـاب ٢٧٦/١، ومـا ينصرف وما لا ينصرف ٨٩، والتبصـرة ٢٥٢/١، والإنصـاف ٥٣٩/٢، وشـرح المفصـل ٥٥١/٤، وما بنَتْهُ العرَبُ على نَعَالِ ص: ٨ . وجُذام: قبيلة من اليمن .

(٤) في الأصل:« بارزات » .

(٥) من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٦٥/٢، وهو مطلع قصيدة يرثي فيها أباه غـالب بـن صعصعـة، وأم غالب هي ليلى بنت حـابس بـن عقـال، وروايـة الديـوان:« نعـائي ابـن ليلـى للسـماحِ ...» . والشاهد في المصادر السابقة . وأيدي شَمالٍ: يعني هُبوب ريح الشمال في الشتاء، وهي ريحٌ تهبُّ من القطب الشمالي إلى الجنوبي، والمعنى أنه كان يُطعم الناس إذا هبت الشمال واشتد البرد فبردت الأيدي والأنامل. (النكت على الكتاب ٨٥٢/٢، وانظر: نظام الغريب ١٩٥) .

(٦) الكتاب ٢٧٢/٣، وما بنته العربُ عل نعَالِ ص: ١٠ .

(٧) قال الفراء: هي اسم لعبة لهم معروفة، وهي أن يمسك أحدهم بيده شيئاً ويقـول لسـائرهم: أخرجُـوا ما في يدي. وفي الانتصار: (٢٣٣ ـ مخطـوط) عـن المبرد أن معنى خَـرَاجِ: اخـرُج مـن اللعبـة فقـد أخرجتُكَ.وانظر: الكتاب ٢٧٦/٣،وإصلاح المنطق ٢٨٧، وما بنَتْهُ العربُ على نَعَالِ ص: ١٤-١٥

(٨) من الطويل، وهو لأبي ذُؤَيب الهذلي في شرح أشـعار الهذليـين ١٣٠/١، والضمـير في ((لـه)) عـائد على السَّحاب المتقدم ذكره في الأبيات قبلُ. قـال أبـو سـعيد السـكري:« كأنـه يريـدُ البرقَ، فشـبه انشقاق البرق بالمخاريق، ومخاريق الصبيان: التي يلعبون بها، وخريج: لعبة لهم، ويقال له: الخراج».

هذا ما وَجَدتُ من السَّمَاع، ولا يَبْعُدُ أن يُوجَدَ أكثر .

الوجه الثالث: في القياس على هذا المسموع، وقد اختلفَ النحويون في ذلك؛ فذهب سيبويهِ والأخفشُ[1] إلى جواز القياس على ما سُمِعَ، فتقول: قَرَاءِ بمعنى: اقرَأْ، وسَمَاعِ بمعنى: اسمَعْ، ونَوَامِ بمعنى: نَمْ، وقَعَادِ بمعنى: اقعُدْ، وذهبَ المبرِّدُ[2] وبعضُ النحويين أنه لا يجوزُ القياسُ؛ لأن ذلك ابتداعُ اسمٍ لم تتكلَّمْ به العرَبُ، قال الشيخ أبو حيَّان[3]: والصحيحُ ما ذهبَ إليه سيبويهِ؛ لأنه قد كثُرَ بالنظر إلى بابٍ واحدٍ وهو الثلاثيُّ بشروطه المتقدمة، وما كان سبيلُهُ مثلَ هذا، فبابُهُ القياسُ .

الوجه الرابع: بُنِيَتْ هذه الأسماءُ على الحركة لالتقاءِ الساكنَين، وكانت كسرةً على أصل التقاء الساكنين[4]، وقيل: لأن هذه الأسماءَ مؤنثةٌ، والكسرُ من علامة التأنيث[5]، وحكى الكسائيُّ[6] عن بني أسدٍ بناءَهَا على الفتح .

---

(١) انظر: الكتاب ٢٨٠/٣، وشرح الكافية الشافية ١٣٩٢/٣، وارتشاف الضرب ١٩٨/٣، والتذييل والتكميل ٢٨/٥ .

(٢) لم أقف على رأيه هذا فيما اطلعت عليه . وانظر ارتشاف الضرب ١٩٨/٣ .

(٣) التذييل والتكميل ٢٨/٥ .

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ٥١/٢ (مخطوط)، والخصائص ٣٨/٣ .

(٥) وهو قول سيبويه رحمه الله، قال: « وحرِّكَ بالكسر؛ لأن الكسرَ مما يؤنَّثُ به » الكتاب ٢٧٢/٣، وعلق عليه السيرافي بقوله: « ولم يقل سيبويه: إنه كُسرَ لاجتماع الساكنَين على ما يوجبه اجتماعهما من الكسر؛ لأنه يذهبُ إلى أن الساكنين الأوَّلُ إذا كان ألفاً، فالوجه فتح الساكن الثاني؛ لأن الألف قبلها فتحة، وهي أيضاً أصل الفتح، فحملوا الساكن الثاني على ما قبله » شرح الكتاب ١١٦/٤ .

(٦) التذييل والتكميل ٢٨/٥، وارتشاف الضرب ١٩٨/٣ .

الوجه الخامس: اختلفوا: هل هذه الأسماءُ التي هي على وزن «نَزَالِ» معارفُ أو لا[(١)]؟ فذهب بعضُهُم أنها معارفُ حملاً على أخواتها، وقيل: هي نكراتٌ، وقال بعضُهُم[(٢)]: ينبغي أن لا يُطلَقَ عليها تعريفٌ ولا تنكيرٌ نظراً إلى مسمَّيَاتِهَا .

فإن كان فَعَالِ من أفعلَ، فلا يُقالُ منه إلا ما سُمِعَ، قالوا: دَرَاكِ من أدرك، ٥ وبَدَارِ من بَادِرْ، قال الشاعر:

بَـدَارِهَا مِـــن إبِـلٍ بَـدَارِهَا
قَدْ نَزَلَ المَوتُ عَلَى صِغَارِهَا[(٣)]

وقَاسَ أبوبكر بنُ طلحةَ[(٤)] على ما سُمِعَ من ذلك، فأجاز أن يُبْنَى «فَعَالِ» من / كلِّ فعل على «أفعل» ، كما جاز أن يُبنَى منه فعلُ التعجُّبِ، ورُدَّ: بأنه لا [١٥٠/أ] ١٠ جامعَ بين فعلِ التعجُّبِ واسمِ الفعل، فلا يُقَاسُ .

فإن كان على «فَعْلالِ» - ولا يكونُ إلا من الرباعي — فالمسموع منه: قَرْقَارِ وعَرْعَارِ وجَرْجَارِ، وهي أسماءُ أفعالٍ عند سيبويهِ[(٥)].

أما قرقارِ فمِن «قَرْقَرَ» إذا صوَّتَ[(٦)]. قال الشَّاعرُ:

---

(١) انظر التذييل والتكميل ٢٨/٥، وارتشاف الضرب ١٩٨/٣ .

(٢) هو ابن العلج، نقله عنه أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٩/٥ قال: « قال صاحب البسيط: وقد يقال: ينبغي أن لا يصْدُقَ عليها تعريفٌ ولا تنكيرٌ؛ لأنها كالفعل، والفعل لا ينالهما، فكذلك هذه » .

(٣) لم أقف عليه، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٢٨/٥ .

(٤) المرجع السابق، ومعه ارتشاف الضرب ١٩٨/٣ .

(٥) الكتاب ٢٧٦/٣ . وقد ردَّ المبردُ على سيبويه وغلَّطه في رأيه هذا، وانتصر ابنُ ولادٍ في كتابه الانتصار: (٢٣٣-٢٣٥ مخطوط) لسيبويه وردَّ على المبرد. وانظر: شرح الكتاب ١١٧/٣ (مخطوط)، والنكت عليه ٨٥٥/٢ .

(٦) الصحاح (قرر) .

قَـالَتْ لَـهُ رِيحُ الصَّبَا: قَرْقَارِ
وَاخْتَـلَطَ المَعْـرُوفُ بالإِنْكَارِ[1]

أي: قالت الريح للسحاب: قرقِرْ بالرعد؛ أي: صـوِّتْ بـه، ومعنـى «واختلَـطَ المعروفُ بالإنكارِ»: أنه جاء من السَّيل ما عمَّ الأماكنَ المعروفَةَ وغيرَ المعروفـةِ، فلـم يُعرَفْ هذا من هذا .

وأما «عَرْعَارِ» فمِن قولِ الصبي: عَرعِرُوا إذا نادى الصبيان للَّعـب بـالعَرعَرَةِ[2]؛ (وهي لُعبةٌ لأولاد العَرَب)، يقولُ الصبيُّ: عَرعَـارِ؛ أي: اخرجُـوا للَّعـبِ بـالعَرعَرَة. قال النابغةُ:

مُتَكَنِّفِي جَنْبَي عُكَاظَ كِلَيهِمَا يَدعُـو وَلِيدُهُمُ بِـهَا عَرْعَارِ[3]

وأما «جَرْجَارِ» فحكى ابـن خالويـه في كتـاب «ليـس[4]» : أن جَرْجَـارِ بمعنـى قَرْقَارِ، فيكون من جَرْجَرَ البعير إذا صوَّتَ .

---

(١) رجزٌ لأبي النجم العجلي في ديوانه: ٩٨، وهو منسـوب إليـه في الصحـاح (قـرر)، والتبصـرة ٢٥٣/١، وما بنَتْهُ العـربُ على فعَـالِ: ١٠١ . وانظر الشـاهد في: الكتـاب ٢٧٦/٣، ومـا ينصرف وما لا ينصرف: ١٠٤، وشرح المفصل ٥١/٤، والتذييل والتكميل ٢٨/٥، والخزانة ٣٠٧/٦ .

(٢) انظر: الصحاح (عرر)، والمحكم ٤٤/١ .

(٣) من الكامل، في ديوانه: ٥٦، وروايته: « يدعو بها ولدانهم .. » من قصيدة في هجاء زرعةَ بـن عمرو الكلابي، ومطلعها:

نُبِّئتُ زُرعَةَ والسَّفَاهَةُ كاسمِهَا يُهدِي إليَّ غَرَائِبَ الأَشْعَارِ

ونفى العلامة البغدادي في الخزانة ٣١٢/٦ أن يكون الشاهد من هذه القصيدة، ونـص على أن الشاهد من قصيدة أخرى للنابغة، يحذر فيها ملك الحيرة، مطلعها:

مَنْ مُبلِغٍ عَمْرَو بنَ هِنْدٍ آيةً وَمِنَ النَّصِيحَةِ كَثْرَةُ الإِنذَارِ

ثمَّ قال: « وزعمَ ابنُ المستوفى في شرح أبيات المفصل - وتبعه جماعةٌ - أنه منها » .

والشاهد في: شرح المفصل للخوارزمي ٢٣٩/٢، وشرحه لابن يعيش ٥٢/٤، وشرح الجمـل ٢٤٧/٢، وارتشاف الضرب ١٩٩/٣، والتذييل والتكميل ٢٨/٥ .

(٤) كتاب ليس: ٢٢٢، والذي جاء فيه: « وجَرْجَارِ: صوتُ الرعد » وما رواه المؤلف ذكـره أبـو حيان في التذييل والتكميل ٢٨/٥ .

ولا يجيزُ سيبويهِ[١] القياسَ على هذا المسموع لقلّته، وأجازَ الأخفشُ[٢] أن يُبنَى اسمُ الفعل من الرباعي قياساً على هذا المسموع، فتقول: قَرطَاسِ من قَرطَسَ، ودَحرَاجِ من: دحرَجَ .

وأنكرَ المبرِّدُ[٣] أن يأتيَ «فَعلال» اسمَ فعلٍ، وقال: إن عَرعَارِ حكايةُ صوتِ الصبيان إذا لعبوا، وقرقارِ حكايةُ صوتِ الرَّعد. ورُدَّ: بأنه لو كان حكايةَ صوتٍ لكان مثلَ «غَاقِ غَاقِ» للغراب، و«سَأسَأ» للحمار، فيكونُ اللفظُ الأولُ مثلَ الثاني، وليس كذلك عَرعَارِ، فإن الأولَ / مخالفٌ للثاني . [١٥١/أ]

وأما القسمُ المسموع فثنائيٌّ وثلاثيٌّ وزائدٌ، وإنما جعلَها النحويون موقوفَةً على السَّماع؛ لأن كلَّ واحدٍ منها لم يكثُرْ نظائرُهُ؛ لأنها لم تجئ على منهاجٍ واحدٍ، وما لا يكثُرُ نظائرُهُ لا يُقَاسُ عليه .

فأما الثنائيُّ:

فـ«مَه» و«صَه» و«ها» و«وَي» و«وا» و«بَخٍ» و«قَط» و«قَد» و«دَع» و«لَعا» . ولْنَتَكلَّمْ على كل واحد منها.

أمَّا «مه» فمعناه: طلبُ الكفِّ عن الفعل، فمُسمَّاه انكَفِفْ[٤]، وهاؤُهُ تُسكَّنُ وتُكسَرُ منونةً وغيرَ منونة، فإذا سُكِّنَتْ أو انكَسَرَت من غير تنوين، فمعناه: طلبُ الكفِّ عن فعلٍ مُعيَّن يعرفُهُ المخاطَبُ، وإذا نُوِّنَ كان معناه طلبَ الكفِّ عن أيِّ

(١) الكتاب ٢٨٠/٣ .

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ١٣٩٢/٣، وارتشاف الضرب ١٩٨/٣، والتذييل والتكميل ٢٨/٥ .

(٣) وذلك في رده على سيبويه. انظر الانتصار: (٢٣٣-٢٣٥ مخطوط)، وراجع الحاشية (٥) من الصفحة: ٤٧٢ .

(٤) انظر التسهيل: ٢١١ ، وشرح الألفية للمرادي ٧٨/٤ .

فعلٍ كان، وقد قيل: إنَّ «مَه» معناه اسكُتْ[١]، والأولُ أصحُّ، ووقعَ في كلام النحويين أن «مَه» بمعنى: اكفُفْ[٢]، والأولى أن يُقالَ: بمعنى انكَفِفْ؛ لأن اكْفُفْ[٣] متعدٍّ، و«مَه» لا يتعدى، وانكَفِفْ لا يتعدى، فناسَبَ أن يُفسَّرَ «مه» به .

وأما «صَه» فمعناه: اسكُتْ، وما جاز في هاء «مَه» من السكون والكسر بتنوينٍ وغيرِ تنوين، جاز في هاء «صه»، وكذلك ما ترتَّبَ على التنوين من التنكير وعلى غيره من التعريف، جاز في «صه»، وقيل: إن «صه» معناه: اكْفُفْ[٤]، وليس بصحيحٍ، ونقلَ الشيخُ أبوحيَّان[٥] أنه يُقالُ في «صه»: صاهْ بألفٍ بين الصاد والهاء، والهاءُ ساكنةٌ، قال: ويُقالُ: صَهْصَيتُ أُصهصِي[٦] إذا قلتَ: صَه .

وأمَّا «ها» فمعناها: خُذْ، ولك فيه ثلاثُ لغاتٍ[٧]:

الأولى: تجريدُه من كاف الخطاب فتقولُ: ها زيداً، للمفرد والمثنى والمجموع والمذكَّر والمؤنَّث .

الثانية: لغةُ بني دُبَير[٨]؛أن تأتي بكاف الخطاب بحسب التثنية والجمع والمؤنث

---

(١) المساعد ٢/٦٤٨ .

(٢) المقتضب ٣/٢٠٢، والخصائص ٣/٣٥، وكشف المشكل ٢/١٦٤، والفصول ٢٢٣، وشرح الكافية ٢/٧١. وجعله السيرافي في شرح الكتاب ٢/٥١ (مخطوط) بمعنى كُفَّ .

(٣) في الأصل: « انكفف » وهو خطأ .

(٤) في الأصل: « انكفف » وهو خطأ، وانظر التذييل والتكميل ٥/٢١، والمساعد ٢/٦٤٨ .

(٥) ارتشاف الضرب ٣/١٩٩، وانظر المحكم ٤/٦٥ .

(٦) انظر التاج (صه) .

(٧) انظرها في: إصلاح المنطق ٢٩٠-٢٩١، والمذكر والمؤنث ٧٢٩-٧٣١، والمسائل البصريات ١/٤٣٠-٤٣٢، وسر صناعة الإعراب ١/٣١٨-٣٢٠، وارتشاف الضرب ٣/١٩٩ .

(٨) وهم بنو دُبير بن مالك بن عمرو بن قُعين بن الحارث بن ثعلبة بن دودان بن أسد بن خزيمة. انظر جمهرة أنساب العرب: ١٩٥. وقد نقل هذه اللغة عنهم أبو زكريا الفراء. انظر: المذكر والمؤنث للأنباري: ٧٣١، والتذييل والتكميل ٥/١٧ .

والمذكَّر فتقول: هاكَ وهاكِ وهاكما / وهاكم وهاكنَّ . [١٥١/ب]

الثالثة: أن تأتي بهمزةٍ موضعَ الكاف[١] فتتصرَّفُ تصرُّفَهَا بحسب المخاطَب في الإفراد والتثنية والجمع والتأنيث والتذكير، فتقول إذا خاطبتَ مذكَّراً: هاءَ بفتح الهمزة، وإذا خاطبتَ مؤنثاً: هاءِ بكسرها، وللاثنين: هاؤُما بضم الهمزة كما تقولُ: هاكُما، ولجمع المؤنث: هاؤُنَّ كما تقول: هاكُنَّ، ولجمع المذكر: هَاؤُمُ كما تقول: هَاكُم، وهذه اللغةُ أفصحُ اللغات، وهي التي جاءت في القرآن، قال الله تعالى: ﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَٰبِيَهْ﴾[٢]، وقد ذكرها الأخفشُ في كتاب «الملوك».

ومن هذه اللغة قولُ عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يخاطبُ فاطمةَ رضي الله عنها:

أَفَاطِمُ هَاءِ السَّيفَ غَيرَ ذَمِيمِ ... فَلَسْتُ بِرِعْدِيدٍ وَلاَ بِلَئِيمِ

لَعَمْرُكِ قَدْ بَالَغْتُ فِي نَصْرِ أَحْمَدٍ ... وَمَرْضَاةِ رَبٍّ بَالعِبَادِ رَحِيمِ[٣]

ويجوز أن تقول: هاءَ يا رجالُ، في موضع هاؤُم، كما جاز ذلك مع الكاف في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ خَيرٌ لَكُمْ﴾ في موضع «ذلكم» قالوا[٤]: وليس في العربية همزةٌ تقَعُ موقعَ كاف الخطاب إلا في هذه اللغة، وكان أبوعليٍّ[٥] يعدُّ ﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَٰبِيَهْ ﴾ من نوادر العربية، قال: لأنه ليس على حدِّ «صَه» و«مَه» مما لم يَبرُز

(١) انظر ما سبق في حاشية (٢) صفحة: ٤٦٢ .

(٢) سورة الحاقة: من الآية: ١٩ .

(٣) من الطويل، في ديوانه: ٨٩، يخاطب فاطمة ـ رَضي الله عنها ـ بعد رجوعه من غزوة أُحد فناولها سيفه وقال: اغسلي عنه الدم فوالله لقد صدقني اليومَ، ثم أنشد أبياتاً. ورواية الديوان: « هاك » بدل « هاء » ، وانظر الشاهد في: جمهرة اللغة ٢٥١/١، والمسائل الحلبيات ٢١٢، وسر الصناعة ٣١٩/١، والمحتسب ٣٣٧/١، وشرح المفصل ٤٤/٤ .

(٤) انظر حاشية (٢) من الصفحة: ٤٦٢ .

(٥) إيضاح الشعر ص: ١٣، وانظر: المسائل الحلبيات ص: ٢١١، ٢١٤، وشرح المفصل ٤٤/٤

فيه ضميرٌ، ولا على حدِّ «افعلا» و«افعلوا» مما برزَ فيه؛ لأن قياسَه حينئذٍ: هاءُوا، قال: وهذه الميمُ إنما تُوجَدُ مع ضمير المخاطب في غير الأمر نحو: ضربتُكُم وضربتُم، ولا تُلحَقُ في الأمر، لا يُقالُ: ادخلُمَا وادخلُمُوا، قال أبوالفتح[1]: وأمَّا أنا فأقولُ: هـذا الضميرُ إنما برَزَ في هذا الموضع على هذه الصورة ليُعلَم ـ بمجيئه مخالفاً ـ أنه مما

٥ ينبغي له أن لا يُبرَزَ، فلمَّا أُبرِزَ، / أُبرزَ على لغةٍ غريبةٍ؛ لِيَدُلَّ على أن الموضعَ [١٥٢/أ] ليس من مواضع بروزِ الضمير، قال: ولِيُعلَمَ أن في باب «صَه» و«مَه» ضميراً .

قال الشَّيخُ بدرُ الدين بنُ النَّحْويَّة[2] ـ بعد ما نَقَلَ عن الفارسيِّ وابنِ جنِّي ما تقدَّم ـ: « وأقربُ من هذا أن يُقالَ: إنَّ الهمزةَ لمَّا وُضعت موضعَ كافِ الخطاب ـ وكان من حكم الكاف أن يُقالَ فيها لجماعة الذكور: هاكُم ـ قيل لهم مع الهمزة:

١٠ هاؤُم قياساً على الكاف » .

قلتُ: وفي هذا كلِّه حَجْرٌ على العَرَبِ في تصرفات كلامهم، وتضييقٌ عليهم في مجالِ بيانِهم ونظامِهم، فليس لنا [أن][3] نحكُمَ عليهم، ولا نقدِّمَ بين يديهم، بل نحنُ خُدَّامُ لغاتِهم، ناشرُون على مرِّ الدَّهر جميلَ حسنَاتهم .

ثم إنَّ «ها» قد يخرُجُ عن أن يكونَ اسمَ فعل، فيأتي فعلاً صريحاً فتَلحقَهُ

١٥ الضمائرُ البارزةُ، وذلك على ثلاثِ لغَاتٍ[4]:

الأولى: أن تُصرَّفَ تصريفَ «عَاطِ» ـ فعلُ أمرٍ من عاطَى يُعاطي ـ فتقولَ

---

(١) لم أقف على هذا القول مع أن ابن جني رحمه الله قد بسط القول على « هاء » ولغاتها في سر الصناعة ١/٣١٨-٣٢٠، وتعرض لها في المحتسب ١/٣٣٧-٣٣٨ ، وتكلم على أسماء الأفعال في الخصائص ٣/٣٤-٥١ ولم أجد فيها ما نقله عنه المصنف هنا. وانظر شرح المفصل ٤/٤٣-٤٤ .

(٢) شرح ألفية ابن معطٍ لوحة (٢٢٠) مخطوط .

(٣) زيادة يستقيم بها السياق .

(٤) انظرها في: شرح المفصل ٤/٤٤، والتذييل والتكميل ٥/١٧ .

للواحد المذكَّر: هاءِ بكسر الهمزة كـ«عاطِ»، وللواحدة: هَائِي بياء بعد الهمزة كـ«عَاطِي»، وللاثنين: هَائِيَا كـ«عَاطِيَا»، وللذكور: هَاءُوا كـ«عَاطُوا»، وللإناث: هَائِينَ كـ«عَاطِينَ»[1].

الثانية:أن تُصرَّف تصريفَ «خَفْ»[2]، فتقول للمذكر:هَأْ بسكون الهمزة كـ«خَفْ»، وللمؤنثة: هَائِي بياء بعد الهمزة كـ«خَافِي»، وللاثنين: هاءَا بفتح الهمزة كـ«خَافَا»، وللذكور: هَاءُوا كـ«خَافُوا»، وللإناث: هَأْنَ بسكون الهمزة وفتح الهاء كـ«خَفْنَ». فهذه اللغةُ تُوافِقُ التي قبلَها في لفظ مفردِ المؤنثِ، وفي لفظِ جماعةِ الذكور، ويختلفان في الباقي .

الثالثة: أن تُصرَّفَ تصريفَ «هَبْ» من «وَهَبَ» فتقول للمذكر: هَأْ بسكون الهمزة كـ«هَبْ»، وللمؤنثة: هَئِي بكسر الهمزة إثر الهاء وبعدها ياءٌ كـ«هَبِي»، [وللاثنين هأا كـ« هبا »]، وللذكور: هَؤُوا بضم الهمزة إثر الهاء [كـ« هَبُوا »]، وللإناث: هَأْنَ بسكون الهمزة كـ«هَبْنَ».

/ فهذه اللغة تُوافِقُ التي قبلَها في الواحد المذكَّرِ وفي جماعةِ الإناث، ويختلفان [١٥٢/ب] في الباقي .

فـ«هاء» في هذه اللغات فعلٌ لبُروز الضمائر فيها .

وأما «وي» فمعناه: أتعجَّبُ، فهو من أسماء الأفعال التي يُرادُ بها الخبرُ، ويصحبُه التندُّمُ، وتلحقه كافُ الخطاب فتقول: وَيكَ، قال عنترةُ:

وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَبْرَأَ سُقْمَهَا ... قَوْلُ الفَوَارِسِ وَيْكَ عَنْتَرُ أَقْدِمِ[3]

---

(١) انظر البارع للقالي: ١٤٢ .

(٢) انظر البارع للقالي: ١٤٢ .

(٣) من الكامل، في ديوانه ص: ٢١٩، وهو من معلقته. انظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص: ٣٥٩، وشرح القصائد التسع ٥٣٣/٢. والشاهد في: معاني القرآن للفراء ٣١٢/٢، والمحتسب ١٦/١، ١٥٦/٢، وأمالي ابن الشجري ١٨٢/٢، ١٨٤، وشرح المفصل ٧٧/٤، وارتشاف الضرب ١٩٩/٣، والجنى الداني ٣٥٣، والخزانة ٤٢١/٦ .

وزَعَمَ الكسائيُّ[1] أن «ويكَ» مختصرةٌ من «ويلَكَ» ، فتكـون الكـافُ ـ علـى قوله ـ ضميراً مجروراً .

وأما قولُه: ﴿ وَيْكَأَنَّ اللهَ يَبْسُطُ ﴾[2] فمذهبُ الخليل وسـيبويهِ[3] أن «وَي»[4] مستقلّةٌ بنفْسِها، و«كأن» للتشبيه، ومذهبُ الكسائيِّ أن الكافَ متصلةٌ بـ«وي» و«أنَّ» منفصلةٌ عن الكاف، والتقدير عندَه: أَعْجَبُ لأنَّ اللهَ يَبسُطُ الرزقَ .

وأما «وا» فمعناه: أتعجَّبُ، فهو أيضاً مِمَّا يُرادُ به الخبرُ ويصحبُـهُ الاستحسـان. قال الشَّاعرُ:

وَابأَبِي أَنْتِ وَفُوكِ الأَشْنَبُ[5]

وأما «بخْ» فمعناه: عظُـمَ الأمـرُ وفَخُـمَ، ويقـال مفـرداً مبنيـاً علـى السـكون، ويُكرَّرُ للمبالغة في تعظيم الأمر فيُكسَرُ ويُنوَّنُ، وربما شُدِّدَتْ، وقيل[6]: إذا كُـرِّرَتْ

---

(١) انظر رأيه في الخصائص ١٧٠/٣، وشرح المفصل ٧٨/٤، وارتشاف الضـرب ١٩٩/٣، وشرح الألفية للمرادي ٨٠/٤، والمغني ٤٨٣ . وقد وصف أبو إسحاق الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ١٥٦/٤ هذا القول بأنه غلطٌ عظيمٌ، وأنكره النحاس في إعراب القرآن ٢٤٤/٣ وقال: « وما أعلم جهةً من الجهات إلا وهذا القول خطأٌ منها » وانظر معاني القرآن له ٢٠٤/٥، كما أنكره ابنُ جني في المحتسب ١٥٦/٢ وقال: « وهذا يحتاج إلى خبر نبيٍّ ليُقبَل» . ونسب أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ٢٤٤/٣ وابنُ الشجري في أماليه ١٨٣/٢ إلى الكسائي بأنه ذهب مذهبَ سيبويه والخليل، وهذا مخالفٌ للنقل المشهور عنه .
وقال الفراء عن حذف اللام من « ويلك » : « وأما حذف اللام من (ويلك) حتى تصير (ويك) فقد تقوله العربُ لكثرتها في الكلام » وساق بيت عنترة. انظر معاني القرآن٢/٣١٢.

(٢) سورة القصص: من الآية: ٨٢ .

(٣) الكتاب ١٥٤/٢ واحتج الفراءُ في معاني القرآن ٣١٢/٢-٣١٣ على هذا بأنها كُتبت موصولة، وردَّ عليه السيرافي بأنه قد كُتب في المصحفِ موصولاً ما حقه أن يكون مفصولاً. انظر: شرح الكتاب ١٢/٣ (مخطوط) .

(٤) في الأصل: « أي » .

(٥) سبق تخريجه ص ٤٥٦ .

(٦) ارتشاف الضرب ٢٠٠/٣ .

فالاختيارُ تنوينُ الأوَّلِ وتسكينُ الثاني .

وقال ابنُ السِّكِّيت[١]: يُقالُ: بَهٍ بَهٍ بمعنى: بَخٍ بَخٍ .

وقال الدَّاودي[٢]: بَخْ كلمةٌ تُقالُ إذا حُمِدَ الفعلُ .

وتقول: بخبختُ الرجلَ إذا قلتَ له: بَخٍ بخٍ.قاله ابن الأثير في «النهاية»[٣].

٥ وأما «قد» فهو لفظٌ مشترَكٌ يأتي حرفاً، وقد تقدَّمَ[٤] الكلامُ عليه، وسيأتي في قوله:

القَولُ في مَعْنَى بَقَايَا كَلِمٍ[٥]

ويأتي اسمَ فعلٍ وهو المقصودُ بالكلام، فمعناه: يكفي، تقول: قَدْ زيداً درهمٌ، أي: يكفي زيداً درهمٌ، و: قَدِي درهمٌ / أي: يكفيني درهمٌ، ويأتي اسماً صريحاً [١٥٣/أ]

١٠ بمعنى «حَسْب» فتقول: قَدْ زيدٍ درهمٌ، بجرِّ «زيد» على الإضافة، فيكونُ مبتدأً، و«درهمٌ» الخبر؛ أي: حَسْبُ زيدٍ درهمٌ، وسيأتي الكلامُ عليه في قوله:

---

(١) الذي وقفتُ عليه في إصلاح المنطق ٢٩٢ قوله: « وكذلك تقولُ للشيء إذا رضيتَه: بَخْ بَخْ، وبخٍ بخٍ » . وانظر تهذيب الإصلاح ص: ٦٣٠. والنقل عن ابن السكيت في: شرح المفصل ٧٩/٤، وشرح الكافية ٨٤/٢، وارتشاف الضرب ٢٠٠/٣، والتذييل والتكميل ١٧/٥، قال ابنُ يعيش رحمه الله: « وينبغي أن تكونا لغتَين؛ لأن الهاء لا تُبدَلُ من الخاء » .

(٢) هو أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي الأسدي المالكي، محدِّثٌ فقيهٌ متكلم، سكن طرابلس الغرب، من تصانيفه: « النامي في شرح الموطأ » و« الواعي في الفقه » و« النصيحة في شرح صحيح البخاري » وغيرها. توفي بتلمسان سنة ٤٠٢ هـ. أخباره في: الديباج المذهب ١٦٥/١، وشجرة النور الزكية: ١١٠، ومعجم المؤلفين ١٩٤/٢.
والنقل عنه في: ارتشاف الضرب ٢٠٠/٣، والتذييل والتكميل ١٧/٥ .

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر ١٠١/١ .

(٤) في السفر الأول ١٢٤/١-١٢٦ (رسالة دكتوراه) .

(٥) من قول ابن معطٍ رحمه الله:

القَولُ في بَعضِ بقَايَا كَلِمِ يحتَاجُهَا النَّاشِئُ في التَّعَلُّمِ

وموضعه في السِّفْرِ الثَّامن من هذا الشرح، وهو من الأسفار التي لم أقف عليها .

القَولُ في مَعْنَى بَقَايَا كَلِم

وأما «قَط» فهي أيضاً لفظٌ مشترَكٌ، يأتي اسمَ فعلٍ بمعنى: يكفي، تقولُ: قَطْ زيداً درهمٌ؛ أي: يكفي زيداً درهمٌ، وقطني درهمٌ؛ أي: يكفيني درهمٌ، ويكون اسماً صريحاً بمعنى «حَسْب» فتقول: قَطْكَ درهمٌ بفتح القاف وسكون الطّاء؛ أي: حَسْبُكَ درهمٌ .

ويكونُ ظرفاً بفتح القاف وضمِّ الطاء مشدَّدَةً، تقول: ما رأيتُهُ قَطُّ؛ أي: أبداً، وسيأتي الكلامُ عليه في قوله:

القَولُ في مَعْنَى بَقَايَا كَلِم

وأما «دَعْ» فهو مما زاده الشيخُ أبوحيَّان[1] على ابن مالك، وذكرَهُ ابنُ عُصفُورٍ[2]، ومعناه: قُمْ[3]، يُقَالُ للعاثر، ولا يخاطَب به إلا العاقِلُ العاثِرُ، وقد ينوَّنُ فيُقالُ: دَعاً، فيكون نكرةً، ويُقالُ فيه: دَعْدَعاً، ولا تكون إلا منوَّنةً. ومنه قولُه:

لَحَى اللهُ قَوماً لَمْ يَقُولُوا لِعَاثِرٍ   وَلاَ لابنِ عَمٍّ نَالَهُ الدَّهْرُ دَعْدَعاً[4]

وقيل[5]: إن «دعدعاً» مصدرٌ، وقالوا: دَعْدَعْتُ بِهِ إذا قلتَ له: دَعْ[6].

وأما «لعاً» فهو أيضاً مما ذكرَهُ الشيخُ أبوحيَّان[7]، ويوجَدُ في بعض نُسَخِ «التسهيل[8]» ، ومعناه معنى «دع»[9] ، فلا يُقالُ إلا للعاثِرِ العاقِلِ، ولا يُستَعمَلُ إلا

---

(١) ارتشاف الضرب ٢٠١/٣ .

(٢) المقرب ص: ١٤٦ .

(٣) في المقرب ١٤٦: «ودعْ أي: انتعِشْ» .

(٤) من الطويل، ولم أقف على قائله. والشاهد في: الصحاح (دعع) عن أبي زيد، والمحكم ٣٩/١، وشرح المفصل ٣٤/٤ .

(٥) انظر: شرح الكافية ٧١/٢ .

(٦) المحكم ٣٩/١، وارتشاف الضرب ٢٠١/٣ .

(٧) ارتشاف الضرب ٢٠١/٣ . وذكرها أبو زيد في النوادر ص: ٢١٩ .

(٨) انظر التسهيل: ٢١٠ هامش (٣) .

(٩) قال أبو عثمان القزاز عن الفعل الذي لعاً اسمه: «يقال: لَعَا لَكَ اللهُ؛ أي: نَعَشَكَ الله

=

منوّناً، ويَقِلُّ فيه التشديدُ. ويُقالُ: لَعْلَعْتُ[1] به: إذا قلتَ له: لَعاً[2].

انتهت أسماءُ الأفعال الثنائيَّة[3] التي ذكرها ابنُ مالك، وما زادَ عليها الشيخُ أبوحيَّان، ولم يذكُرْ منها «هل» بالقصد، بل ذكَرَها حيثُ تكلَّمَ في «هَلُمَّ»، فذكَرَ عن الفرَّاءِ[4] أنها / مركَّبةٌ من «هل» التي هي اسمُ فعلٍ يُرادُ به الحثُّ، فعلى هذا [١٥٣/أ] يكونُ «هل» اسمَ فعلٍ، وقد تنوِّنُها فتقولُ [هَلٌ][5] وسيأتي الكلامُ عليها في الكلام على «حَيَّهَلْ»[6].

وقد نظَمْتُ هذه الأسماءَ الثنائيةَ، وهي إحدى عشَرَةَ كلمةً فقلتُ:

نَظَمتُ اسمَ أفعَالٍ ثُنائيَّةٍ أتَتْ ... لِترسَخَ في ذهنِ اللبيبِ على عَجَلْ

فـ(هَا) (مَهْ)و(صَهْ) (وَيْ) (بَخْ) و(قَط) ثمَّ (وا) و(دَعْ) ... وَ(قَدْ) و(لَعاً) بربٌ [عُدَّ] كَذَاكَ (هَلْ)

ورفعَكَ، فـ « لعا » اسمٌ لنَعَشَ... » انظر: شرح مقصورة ابن دريد لابن هشام اللخمي ص: ٢٠١.

(١) في القاموس المحيط (لعع): « وتلعلعتُ به، قلتُ له ذلك » وفي تاج العروس (لعع) بعد أن نقل ما تقدَّمَ: « ونص المحيط: لعلعتُ به ».

(٢) قال السلسيلي في شفاء العليل ٢/٨٧٠: « وقد يقالُ فيها: لالعاً؛ أي: لا إقالةَ، وفي هذا نظرٌ، فإن الباب إنما هو لأسماء الأفعال، ولعا إذا كان مسماها إقالةً، فليست اسماً لفعلٍ ».

(٣) وقد زاد عليها أبو نزار الحسن بن صافي المتوفى سنة ٥٦٨ هـ الملقب بملك النحاة « دهٍ » بمعنى صحَّ أو يصحُّ، ذكر ذلك في مسائله التي أسماها بـ « المسائل العشر المتعِبَاتِ إلى الحشر » (المسألة السابعة). انظر هذه المسائل في: سفر السعادة ٢/٧٧٩ - ٨٤٦، وعنه في الأشباه والنظائر ٣/٤٢٦، وبعضَها ملخصاً لأبي حيان في التذكرة ١٦٤-١٧١.

وقد ردَّ على هذه المسائل ابنُ الخبَّاب أحمد بن عبد العزيز الشنتمري البابري النحوي المقرئ المتوفى سنة ٥٦١ هـ، ذكره أبو حيان. وراجع ارتشاف الضرب ٣/٢٠١.

(٤) معاني القرآن ١/٢٠٣.

(٥) ساقط من الأصل.

(٦) سيذكرها صفحة: ٥١٥.

وأما الثلاثية:

فـ«تِيدَ» و«هَيتَ» و«بَلْهَ» و«إيهاً» و«إيه» و«وَيهاً» و«بَسٍّ» و«واهاً» و«أخّ» و«كخّ» و«هَاءْ» و«بَجَلْ» و«لَيَا» و«هَاه» و«أَيْتُ» و«لبَّ» و«حَسْب» و«أُفّ» .

ولْنَتَكلَّمْ على كل واحدٍ منها:

أما «تِيدَ» فهو بكسر التاء[1] المثناة من فوق وياء مثناة من أسفل ساكنة ثم دال مهملة، ومعناه: أمهل، وذكَرَ بعضُهُم[2] أنه يَخرُجُ عن اسم الفعل، فيأتي مصدَراً .

وحكى البغداديون[3]: تِيدَكَ، فإن كان مصدراً فالكافُ في موضع خفضٍ، وإن كان اسمَ فعلٍ فالكافُ للخطاب .

وقال أبو عليٍّ[4]: إنه مشتَقٌّ من التُّؤَدَة ـ والتَّاءُ في التُّؤَدَة بدلٌ من الواو، فيكونُ الأصلُ وُؤَدَة ـ ثمَّ أُبدلَت الواوُ تاءً، ثم قُلِبَت الهمزةُ ياءً للكسرة قبلَها فقيلَ: تِيدَ[5]، قال الشيخُ أبوحيَّان[6]: وفيه تكلُّفٌ، والأظهرُ أن يكونَ غيرَ مشتَقٍّ؛ لأنَّ الغالبَ على هذه الأسماءِ عدمُ الاشتقاق .

---

(١) لم أقف فيما راجعت من المظان على أحدٍ ضبطها بكسر التاء كما فعل المؤلف هنا، بل الجميع على فتحها (تَيْدَ) .

(٢) انظر شرح المفصل ٤/٢٩-٣٠ .

(٣) انظر: إيضاح الشعر ص: ٣٦، وشرح المفصل ٤/٢٩، وارتشاف الضرب ٣/٢٠١، والهمع ٥/١٢٢ .

(٤) إيضاح الشعر ص: ٣٦ .

(٥) فأصل (تيدك): وِئدك، ثم أُبدلت الواو تاء فصارت (تِئدَكَ)، ثم قلبت الهمزة ياءً للكسرة قبلها فصارت (تيدَكَ) .وانظر شرح المفصل ٤/٣٠ .

(٦) ارتشاف الضرب ٣/٢٠١ .

وأما «هَيتَ» فمعناه: أسرِعْ[١]، وقال صاحبُ اللبَاب[٢]: هَيتَ بمعنى جئتُ لكَ، فعلى هذا يكونُ خبراً لا أمراً. وفيه لغات"[٣]:

الأُولى: هَيَّتَ بفتح الهاء والتاء الأخيرة وتشديد الياء بينهما .

الثانية: بفتحهما وإسكان الياء بينهما، وهـذه اللغة هي أشهرها، وبها قرأ أبوعمرو / والكوفيون[٤] من السبعة، وابن مسعود والحسن . [١٥٤/أ]

الثالثة: هَيًّا بفتح الهاء وتشديد الياء .

الرابعة: بكسر الهاء وتشديد الياء .

الخامسة: هَيْك بفتح الهاء وإسكان الياء .

السادسة: هَيَّك بفتح الهاء وتشديد الياء .

السابعة: هِيَّك بكسر الهاء وتشديد الياء .

الثامنة: هِيْتَ بكسر الهاء وتسكين الياء وفتح التاء، وهي قراءةُ نافعٍ وابنِ ذكوَان والأعرجِ وشيبةَ وأبي جعفرٍ[٥].

---

(١) وقال بعضُهم: معناه: أقبِلْ وتعالَ. انظر: شرح الكافية ٧١/٢، والمساعد ٦٤٧/٢ .

(٢) اللباب للعكبري ٩١/٢ (المطبوع)، وقد حدث فيه تحريف حيث قال: «وأما هيت فاسم للفعل، ومعناه: هيث لك» انتهى، والصواب: «جئت لك» .

ارتشاف الضرب ٢٠١/٣ .

(٣) تنظر في إعراب القرآن ٣٢٢/٢، والمحتسب ٣٣٧/١-٣٣٨، وارتشاف الضرب ٢٠١/٣، والمساعد ٦٤٧/٢ .

(٤) قوله تعالى: ﴿هيت لك﴾ يوسف:٢٣، انظر: السبعة ٣٤٧، والمحرر الوجيز ٤٧٢/٧ وفيه ذكر البصريين بدل الكوفيين ، وهو سهوٌ .

(٥) وهي أيضاً قراءة ابنِ عامرٍ. انظر السبعة ٣٤٧، والمحرر الوجيز ٤٧٢/٧، والبحر المحيط ٢٩٤/٥.

وابن ذكوان: عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان، أحد راويَي ابن عامر. توفي سنة ٢٤٢هـ. أخباره في: الجرح والتعديل ٥/٥، ومعرفة القراء الكبار ١٩٨/١ .

قيل: وتَحتمِلُ هذه اللغةُ أن تكونَ «هَيتَ» فيهـا فعـلاً[1]، وأصلُـهُ الهمـزُ، ثـمَّ سُهِّلَ، فيكونُ من هَاءَ يَهِيءُ، ثمَّ لحقَتْهُ التاءُ فقيلَ: هِئتَ كـ«جاءَ يجيءُ جئْتَ» فعلـى هذا لا يكونُ اسمَ فعل .

التاسعة: هِئْتَ بكسر الهاء والهمزة ساكنةً[2] وفتحِ التاء .

العاشرة: كالتاسعة إلا أنها مضمومةُ التاء، وقد قيل: إن هاتَين اللغتين ليسـت «هِئْتُ» فيهما اسمَ فعلٍ، بل هي فعلٌ من هَاءَ يهيءُ[3] كما تقدَّمَ .

الحاديةَ عشرة: هَيْتُ بفتح الهاء وإسكانِ الياء[4] وضمِّ التـاء، وقـد ذكرْنَـا في كتابنا «تحفةُ الأقران»[5] ما قُرِئَ به من هذه اللغاتِ .

والأعرج: هو عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، أستاذ نافع، وأول من وضع العربية بالمدينة. توفي سنة ١١٧هـ. أخبـاره في: أخبـار النحويين البصريين ٤٠، وإنباه الـرواة ١٧٢/٢، ومعرفـة القراء الكبار ٧٧/١ .

وشيبة: هو شيبة بن نصاح المدني، أحد شيوخ نافع. توفي سـنة ١٣٠هـ. أخبـاره في: معرفـة القراء الكبار ٧٩/١، وغاية النهاية ٣٢٩/١ .

وأبو جعفر هو: يزيد بن القعقاع، أحد القراء العشرة. توفي سـنة ١٣٠هـ تقريبـاً. أخبـاره في: وفيات الأعيان ٢٧٤/٦، ومعرفة القراء الكبار ٧٢/١ .

(١) انظر إعراب القرآن ٣٢٣/٢، والبحر المحيط ٢٩٤/٥ . ونقل أبو حيـان قـراءةً أخرى هـي «هِيتِ» ولم أجدها .

(٢) في الأصل: «ساكناً» .

(٣) وقد أنكرها الكِسَائيُّ وقـال: لا أعـرف «هئـتُ لـك» بمعنـى تهيَّـأتُ. انظـر: معـاني القـرآن للنحاس ٤١٠/٣، كما نقل إنكارها عن أبي عمرو. انظر مجاز القرآن ٣٠٥/١-٣٠٦ . وقد قرأ بها بضمِّ التاء ابنُ عباسٍ وعلي ومجاهد وعكرمة وهشام بن عامر، وهي بفتح التـاء مرويـة عن ابن عامر وأهل الشام. انظر: إعراب القرآن ٣٢٢/٢، والمحـرر الوجـيز ٤٧٤/٧، والبحـر المحيط ٢٩٤/٥ .

(٤) في الأصل: «وإسكان الهاء» وهو خطأ .

(٥) تحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من القرآن ص: ٥٨-٦٢ .

وأما «بَلْهَ» فمعناه: دَعْ، وبُني على الفتح طلباً للخفَّة، ومنه قولُ ابنِ هَرْمَةَ[١]:

تَمْشِي القَطُوفُ إِذَا غَنَّى الحُدَاةُ بِهَا   مَشْيَ النَّجِيبَةِ بَلْهَ الجِلَّةَ النُّجُبَا[٢]

فـ«الجِلَّة» منصوبٌ بـ«بَلْهَ» أي: دَعْ الجِلَّةِ، والقَطُوفُ من الدوابِّ: البطيءُ السير[٣]، وقال كعبُ بنُ مالك ـ يَصِفُ السُّيُوفَ ـ:

تَذَرُ الجَمَاجِمَ ضَاحِياً هَامَاتُهَا   بَلْهَ الأَكُفَّ كَأَنَّهَا لم تُخْلَقِ[٤]

فـ«الأكف» منصوبة بـ«بَلْهَ» أي: دَعِ الأَكُفَّ، ويُروَى هذا البيتُ بنصب «الأَكُفِّ» ورفعِهَا وجرِّهَا، وقد تكلَّمْنَا على ذلك في باب الاستثناء[٥]، وجاء في الحديث: «أعدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِين مَا لا عَينٌ رَأَتْ، وَلا أُذُنٌ / سَمِعَتْ، و لا [١٥٤/ب] خَطَرَ على قَلْبِ بَشَرٍ، بَلْهَ مَا أُطلِعْتُمْ عليه[٦]»، فـ«ما» في موضعِ نصبٍ بـ«بَلْهَ» أي:

---

(١) إبراهيم بن هَرْمَةَ الكناني القرشي، من مخضرمي الدولتَين الأموية والعباسية، وآخر من يُحتَجُّ بشعره من الشعراء، كان مولعاً بالخمر، وحُلد عليه، مات في خلافة الرشيد. أخباره في: الشعر والشعراء ٧٥٣/٢، والأغاني ٤٦٧/٤، والموشح ٢٨٥، والخزانة ٤٢٤/١ .

(٢) من البسيط، وليس في ديوانه المطبوع بدمشق. ونسبه ابنُ فارس في الصاحبي: ٢١٠ إلى أبي زُبيد، ولم أجده في شعره . وانظر الشاهد في: شرح المفصل ٤٩/٤، وشواهد التوضيح ٢٠٥، وشرح ابن القواس ١٠٢١/٢، والخزانة ٢١٤/٦. والجِلَّة: من الإبل المسَانُّ . الصحاح (جلل) .

(٣) الصحاح (قطف) .

(٤) من الكامل، وهو في ديوانه ص: ٢٤٥ وفيه: « فترى الجماجمَ » . والبيت في: شرح الكتاب ٥٤٢ (مطبوع بعنوان السيرافي النحوي)، وإيضاح الشعر ٣٤، وشرح المفصل ٤٨/٤، والمغني ١٥٦، وشرح أبياته ٢٥/٣، والخزانة ٢١١/٦ . وضاحياً: بارزاً .

(٥) لوحة (١٣١ وما بعدها) من السفر الثالث من هذا الشرح .

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه (في كتاب التفسير، تفسير سورة السجدة) برقم: (٤٤٠٧)، وهو في ١٣٢/١٨ (من فتح الباري)، وفيه: « مِن بَله ما أُطلِعتُم عليه » ، والإمام مسلم في صحيحه (في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها) برقم: (٥٠٥١، ٥٠٥٣) ، وابن ماجه في سننه (في كتاب الزهد) برقم: (٤٣١٩)، وفيه: « من بلْهَ » . وانظر: عقود الزبرجد ٣٨٧/٢، والحديث النبوي في النحو العربي ص: ٢٧٠ .

دَع الشيءَ الذي أُطلِعتم عليه، وقيل: إن «بَلْهَ» في الحديث بمعنى كيفَ[١] .

وتأتي «بَلْهَ» مصدَراً بمعنى التَّرْكِ، تقولُ: بَلْهَ زيدٍ بالخفض أي: تَرْكَ زيدٍ[٢].

و«بله» غير مشتقّة، وقال العبديُّ[٣]: هي مشتقّة من البَلَهِ[٤]، قال: ألا تراهُم جعلُوها اسماً لـ«دَعْ»، والأبْلَهُ: تاركٌ لأكثرِ الأشياءِ من حيثُ كان غافلاً ساهياً .

وأمَّا «إيهاً» فبكسر الهمزة وياءٍ ساكنة، ومعناه: طلبُ الكفِّ عن الفعلِ، ويُستعمَلُ منوَّناً فيكون المعنى طلبُ الكفِّ عن فعلٍ غيرِ معيَّنٍ، ويُستعمَلُ غيرَ منوَّن والهاءُ مفتوحةٌ[٥]، فيكونُ المعنى طلبَ الكفِّ عن فعلٍ معيَّنٍ معلومٍ عندَ المخاطبِ .

وأمَّا «إيهِ» فمعناه: حَدِّثْ أو زِدْ من الحديث، ويأتي منوَّناً وغيرَ مُنوَّنٍ، فمعَ التنوين يكونُ المعنى: حدِّثْ حديثاً أيَّ حديثٍ كان، ومعَ عَدَمِه يكونُ المعنى: حدِّث الحديثَ المعهودَ بيني وبينَك[٦]، وهو عند سيبويهِ[٧] لازمُ التنوين، ولا

---

(١) وهو منقول عن قطرب والأخفش، وقاله العكبري في شرح الإيضاح لوحة (١٠٨، مخطوط). وانظر: شرح الكافية ٧٠/٢، وشرح ابن القواس ١٠٢١/٢ وانظر حاشية (٣) منه، وارتشاف الضرب ٢٠٢/٣، والمغني ١٥٦ . وللأخفش رأيٌ آخرُ في (بله) وهو أنها تأتي حرف استثناء بمعنى حاشا. شرح المفصل ٤٩/٤ .

(٢) وروى أبو زيدٍ فيه القلب إذا كان مصدراً، تقول: بَهْلَ زيدٍ، وحكى أبو الحسن الهيثم فيه فتح الهاء واللام فتقولُ : بَهَلَ. انظر ارتشاف الضرب ٢٠٢/٣ .

(٣) هو أبو طالب أحمدُ بنُ محمدِ بنِ بَقيَّةَ، يعرف بالعبدي، إمام نحوي، أخذ عن السيرافي والفارسي والرماني. من تصانيفه: « شرح الإيضاح » قال القفطي: وشرحه شرحاً وافياً أتى فيه بعجائب من أصول هذه الصناعة. توفي سنة ٤٠٦ هـ . أخباره في: نزهة الألباء ٢٤٦، وإنباه الرواة ٣٨٦/٢، ومعجم الأدباء ٢٣٦/٢ .

(٤) نقله العكبري في شرح الإيضاح (لوحة ١٠٨ مخطوط)، قال العكبري: « ويجوز عندي أن تكون من قولهم: عيشٌ أبلَهُ، أي:طيبٌ يُلهِي صاحبه » وانظر: ارتشاف الضرب ٢٠٢/٣،

(٥) انظر المساعد ٦٤٨/٢، وقال السيرافي: إنه لا يستعمل إلا منوناً. شرح الكتاب ١٣١/٤، ويراجع الكتاب ٣٠٢/٣ .

(٦) وقد أنكر الأصمعيُّ عدم التنوين فقال: « هذا لا يُعرف إلا منوناً في شيء من اللغات » ووافقه بعض النحاة. انظر: المقتضب ١٧٩/٣، والأصول ٤٣٩/٤-٤٤٠، والتعليقة على الكتاب ١٥٩/١، وشرح المفصل ٣٢/٤ .

(٧) الكتاب ٢٤٢/١، ٣٠٢/٣ .

يُستعمَلُ معه المنصوبُ، وإن كان متعدياً في المعنى، فلا يقال: إيهٍ كذا، وقد استعملَه بعضُ الشعراء المولَّدِين فقال:

إِيهٍ أَحَادِيثَ نَعْمَانٍ وَسَاكِنِهِ(١)

فـ«أحاديثَ» منصوبٌ بـ«إيهٍ» قال الشيخُ أبو حيَّان(٢): ولا أظنُّهُ [يصِحُّ](٣).

قلتُ: ووقع في صحيح مسلم(٤) في حديث الشفاعة من قول الحسن البصري في طلب زيادة الحديث: «هِيه» بكسر الهاء(٥) فيكون لغةً في «إيه» بإبدال الهمزة هاءً، والله أعلَمُ.

وأما «وَيهاً» فبفتح الواو ومعناه: الإغراءُ والتسلُّطُ، فإذا قال: ويهاً كأنه قال: تَسَلَّطْ عليه والزَمْهُ، قيل: وفيه معنى الزجر(٦)، وهو غيرُ صحيح، إنّما هو إغراءٌ محضٌ. أنشدَ ابنُ السكِّيت(٧):

/ وَهْوَ إِذَا قِيلَ لَهُ وَيهاً كُلْ [١٥٥/أ]

---

(١) من البسيط، ولم أقف على قائله، والبيت بتمامه:

إِيهٍ أَحَادِيثَ نَعْمَانٍ وَسَاكِنِهِ إِنَّ الحديثَ عَنِ الأحبَابِ أسمارُ

وهو من شواهد أبي حيان في ارتشاف الضرب ٢٠٣/٣، والتذييل والتكميل ٢١/٥، وانظر شرح شذور الذهب ١١٨، وفي حاشيته قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد: إنه وجده منسوباً إلى ابن الأثير. وذكره المقري التلمساني في أزهار الرياض ٦/١ دون نسبة. ونَعمَان: وادٍ بين مكة والطائف. معجم البلدان ٢٩٣/٥.

(٢) التذييل والتكميل ٢١/٥، وارتشاف الضرب ٢٠٣/٣.

(٣) ساقطة من الأصل، والتصويب من الارتشاف ٢٠٣/٢.

(٤) في باب الإيمان، برقم (٢٨٦)، ومثله أيضاً في حديث رقم: (٤١٨٥) من كتاب الشعر.

(٥) في الأصل: «بكسر الهمزة» وهو خطأ، وكتب في الحاشية على يسار صفحة المخطوط بخط مغاير: (لعله الهاء) وهو الصحيح.

(٦) وهو قول ثعلب في الفصيح ٢٨٧، وتبعه بعضُ اللغويين. انظر: ارتشاف الضرب ٢٠٣/٣، والمساعد ٦٤٩/٢.

(٧) إصلاح المنطق: ٢٩٢.

فَـإِنَّهُ مُوَاشِـــكٌ مُسْتَعْجِـلْ

وَهْـوَ إِذَا قِيلَ لَـهُ وَيهاً فُـلْ

فَإِنَّـهُ أَخرٍ بِــهِ أَنْ يَنْكُـلْ[1]

والمعنى: أنه متى قيل له: كُلْ، تَبادَرَ إلى الأكـل، وإذا نُودي لغير الأكـل لم يُجِبْ. وفُلْ بالفاء: ترخيمُ فلان؛ أي: إذا قيل له: يا فلان .

وأما «بِسّ» بكسر الباء وتشديد السين ومعناه: ارْفِقْ، ويتعدى بالباء فيُقالُ: بِسَّ بزيدٍ؛ أي: ارْفِقْ به، ويُقالُ: ضرَبَهُ فما قالَ حِسٍّ ولا بِسٍّ[2] .

وأما «واهاً» فمعناه: أَعْجَبُ، فهو من أسماء الأفعال التي في الخبر، قال الشَّاعرُ:

وَاهاً لِسَلْمَى ثُمَّ وَاهاً وَاهَا

هِيَ الْمُنَى لَـوْ أَنَّـنَا نِلْنَاهَا[3]

أي: أعجَبُ لسَلْمَى .

وأمـا «أَخّ» و«كَـخّ» فهمـا بالخـاء المعجَمَـة المشـدَّدة، ولهذا ذُكِرا في الثلاثـي، وضبطَ ابنُ الأثير[4] الكافَ من «كَخْ» بالكسر وبالفتح وتسكينِ الخاء بتنوينٍ وغيرِ تنوين، ولا يَبْعُدُ أن يجريَ ذلك في «أخ»، ومعناهما: أَتَكَرَّهُ[5]، فهما مما جاء في

(١) رجزٌ لم أقف على قائله، والشاهد في: الصحاح (ويه)، وشرح أبيات الإصلاح: ٥٠٤، وتهذيبه: ٦٢٩-٦٣٠، والمشوف المعلم ٨١٢/٢، وشرح المفصل ٧٢/٤ .

(٢) المحكم ٣٤٧/٢ .

(٣) يُنسَبُ هذان البيتان إلى رؤبة، وهما في ملحق ديوانه: ١٦٨، برواية « واهاً لليلى » ، وينسبان إلى أبي النجم العجلي، وهما في ديوانه: ٢٢٨، وفيه: « واهاً لريَّا » ، وقيل: هما لأبي الغول الطُّهوي. والشاهد في: إصلاح المنطق ٢٩١، والفصيح ٢٨٧، وشرح المفصل ٧٢/٤، والمغني ٤٨٣، وشرح أبياته ١٤٤/٦ .

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر ١٥٤/٤ .

(٥) المفصل: ٢٠٠، وارتشاف الضرب ٢٠٤/٣ .

الخبر، وقد يُكرَّرُ تأكيداً، وفي الحديث: «أنَّ الحسَنَ أخذَ تمرةً من تمرِ الصَّدَقةِ، وَجَعَلَها في فِيهِ، فقَالَ له رسولُ الله ﷺ: كِخْ كِخْ[1]».

وأما «هاء» بالهمزة بعد الألف فمعناه: أُجيبُ، فهو مما جاء في الخبر.

وأما «بَجَلْ» بفتح الباء الموحدة وفتحِ الجيم وسكونِ اللام، فيكونُ حرفاً بمعنى نَعَم، فيقعُ جواباً في الطلَب والخبر، تقول: اضْرِبْ زيداً ؟ فيُقالُ: بَجَل، وقامَ عبدُا لله ؛ فتقولُ: بَجَلْ.

ويكونُ اسماً على وجهَين:

١ - اسمَ فعلٍ بمعنى أكتفي، فيكونُ مما جاء في الخبر؛ لأن «أكتفي» مضارعٌ، فتلحقُهَا نونُ الوقاية فتقولُ: بَجَلْني[2]؛ أي: يكفيني.

٢ - واسماً صريحاً بمعنى «حَسْب» فيخرُجُ عمَّا نحن بسبيله، فتقولُ: / بَجَلِي [١٥٥/ب] درهمٌ؛ أي: حَسبي درهمٌ، قال طرَفة:

---

(١) رواه البخاري في صحيحه (في كتاب الزكاة، باب ما يذكَر في الصدقة للنبي ﷺ) برقم:(١٣٩٦)، و(في كتاب الجهاد والسير، باب من تكلَّمَ الفارسية) برقم: (٢٨٤٣)، وهو في ٣٥٤/٣ من (فتح الباري) ، ورواه مسلم في صحيحه (في كتاب الزكاة، باب تحريم الزكاة على رسول الله ﷺ وآله) برقم: (١٧٧٨) . وانظر الحديث النبوي في النحو العربي: ٢٧٣ .

ونقل القاضي عياض رحمه الله عن الداودي « أنها كلمةٌ أعجميةٌ عرَّبتها العَرَبُ بمعنى بئس ». انظر إكمال المعلم على صحيح مسلم ١٤٠٥/٣ (رسالة دكتوراه) .

(٢) ذهب الرضي في شرح الكافية ٢٣/١ إلى أن حذفَ النون في بجل أولى من الإثبات، وقال ابنُ هشام في المغني ١٥١ عن إثبات نون الوقاية في بجل: « وهو نادر » . وقال الشاطبي في شرح الألفية ١٤٩/١ (مخطوط) : « بل ينبغي أن يكون إلحاق النون لاسم الفعل كالفعل من كل وجهٍ، فكما تقول: تراكها كذلك تقول: تراكني، وفي رويد: رويدني، وفي هلمَّ (الحجازية): هلمني، وكذلك سائر أسماء الأفعال المتعدية، بل والمصدر الموصول نحو: عجبتُ من ضربكني». وانظر الخزانة ٢٤٨/٦-٢٤٩

أَلاَ إِنَّنِي شَرِبْتُ أَسْوَدَ حَالِكاً   أَلاَ بَجَلِي مِنَ الشَّرَابِ أَلاَ بَجَلْ[١]

والبيتُ من الطويل، دخله القَبضُ في «مفاعِيلُن» في جميع البيت[٢] .

وأما «لِيَا» بتخفيف الياء وألفٍ بعدها، فهي مما زاده الشيخُ أبوحيَّان[٣] على ابن مالك، ومعناه: أَجيئُكَ .

وأما «هَـاه» بهاءَين بينهما ألفٌ، فهو أيضاً مما زاده الشيخُ أبو حيَّان[٤]، ومعناه: قَاربْتُ .

وأما «أيتَ» فهو أيضاً من زيادة الشيخ أبي حيَّان[٥]، ومعناه: عَجبتُ، يُقالُ: أَيتُ لهذا الأمر، ووَيتُ له بالهمزة والواو، قال زهيرٌ أو أخوه:

أُخْبِرْتُ أَنَّ أَبَا الحُوَيرِثِ قَدْ   خَـطَّ الصَّحِيفَةَ أَيْتَ لِلْحِلْمِ[٦]

أي: عجبتُ للحِلْمِ كيف عزَبَ عنه .

والبيت من الكامل الأحذِّ العروضِ، والضربُ أحذُّ مضمَرٌ[٧]، فوزنُهُ:

---

(١) من الطويل، في ديوانه: ٩٣. وانظر النوادر ٣٠٧، ورصف المباني ٢٣٠، وارتشاف الضرب ٢٠٤/٣، والجنى الداني ٤٢٠، والمغني ١٥١، وشرح أبياته ٣٩٨/٢، والخزانة ٢٤٧/٦ . والأسود الحالك: الماء .

(٢) كُتب في حاشية الأصل بخط مغاير ما نصه: « قلتُ: ودخله القبضُ أيضاً في (فعولن) في غير الأول، فيكون تقطيعه هكذا:

فعولن مفاعلن فعول مفاعلن   فعول مفاعلن فعول مفاعلن

فدخله القبضُ في أجزائه الخماسية والسباعية، ما عدا الخماسي الأول فكامل » .

(٣) التذييل والتكميل ٢٥/٥ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) ارتشاف الضرب ٢٠٤/٣ .

(٦) من الكامل، في ديوانه: ٢٥٣ بشرح ثعلب، قال أبو العباس: « ويُقال:إنها لأوس بن أبي سُلمى » .

(٧) الإضمار هو: تسكين الثاني ، وسُمي مضمراً لأنك أخذتَ حركته وتركتَه ساكناً، ومتى شئتَ أعدتَ الحركةَ، فصار إلى ما كان عليه، فشُبه بالاسم المضمر. انظر: الكافي ٥٩-٦٠، والبارع ٢١٤، والعيون الغامزة ٨١، ١٠٩ .

«مُتْفاعِلُن» بسكون التاء «متَفَاعلن» بفتحها «مُتَفَا» ، حُذِفَ منه الوتَدُ المجموعُ، وهو الحذَذُ، والنصفُ الثاني كالأول، إلا أن الضَّرْبَ سُكِّنَتْ تاؤُهُ إضماراً مع الحذَذ .

وأما «لَبَّ» بتشديد الباء، فذكرَ ابنُ مالك في «شرحه للتسهيل[1]» حين تكلم على «لَبَّيكَ» في باب المصدر أنها اسمُ فعل بمعنى أَجَبْتُ[2].

وأما «حَسْبُ» فقال الجَرمي[3]: إنها تكون اسمَ فعل، والمعنى: يكفيك، فقال في قول العرب: «حَسْبُكَ درهمان» : إنَّ الضمةَ في الباء ضمةُ بِنَاءٍ، والكافُ حرفُ خطاب، فيكون «درهمان» على مذهبه فاعلَه. وذهبَ المازني[4] أن «حسبُكَ» مبتدأ و«درهمان» خبرُه، وذهبَ غيرُه أنه مبتدأٌ و«درهمان» معمولُه، ولا خبرَ له؛ لأنه في معنى الأمر، يقال: حَسْبُكَ يَنَم الناسُ، بجزم «يَنَم» على جواب حَسْبُك؛ لأنه بمعنى «اكْفُفْ»[5]. ١٠

وأمـــا «أفٍّ» فهو اسمُ فعل لأتضَجَّرُ، فهو مما جاء في الخبر؛ لأن مسمَّاه فعلٌ مضارعٌ، / وقال بعضُهُم[6]: مسماه فعلٌ ماضٍ؛ أي: تَضَجَّرْتُ، وتأتي غيرَ اسم فعلٍ، فتكون مصدراً يُرادُ به الدعاءُ، وذلك إذا لحقَتْهُ التاءُ نحو: أُفَّةٍ وتُفَّةٍ[7]، فيُنصَبُ بفعلٍ مقدَّرٍ واجبِ الإضمار كقولهم: جَدْعاً له وعَقْراً . [١٥٦/أ]

---

(١) شرح التسهيل ١٨٦/٢، ورد عليه أبو حيان بقوله: « وزعَمُ ابن مالك [أنه] اسم فعل فاسدٌ ... » ارتشاف الضرب ٢٠٩/٣ .

(٢) قال سيبويه: « وبعضُ العرب يقول: لبَّ، يُجريه مُجرى أمسِ وغاقِ، ولكن موضعه نصبٌ » الكتاب ٣٥١/١، وانظر إيضاح الشعر ٢٧ ، والمسائل العضديات ١٣٨ .

(٣) ارتشاف الضرب ٢٠٥/٣ .

(٤) المصدر السابق، وانظر الكتاب ٢٦٨/٣ .

(٥) انظر ارتشاف الضرب ٢٠٥/٣ .

(٦) ارتشاف الضرب ٢٠٣/٣، والمساعد ٦٥٢/٢ .

(٧) قال ابنُ يعيش: « وأما أُفَّة بتاء التأنيث فلا أعرفها، وإن كانت قد وردت فما أقلها، وإن كان القياسُ لا يأباها كلَّ الإباء » شرح المفصل ٧٠/٤ .

وذكَرَ ابنُ مالكٍ[1] أنه يجوزُ فيه الرفعُ على الابتداء والخبرُ محذوفٌ، والمعنى على معنى النصب من الدعاء، وقيل: تأتي مصدَراً من غير تاءٍ نحو: فاًّ لك، ويُقالُ: أُفًّا وتُفًّا[2] على الإتباع كـ«حَسَنٌ بَسَنٌ»[3].

وفيها لغاتٌ ذكرتُها في كتابنا «تحفةُ الأقران»[4] وهي على اختلافها أربعون لغةً[5]، وأنا أذكرُها مضبوطةً:

فمنها مع ضمِّ الهمزة اثنتان وعشرون «أُفُ أُفِ أُفَ» بالحركات الثلاث في الفاء مع التخفيف من غير تنوين، ثمَّ «أُفٌ أُفٍ أُفاً» بالثلاث مع التخفيف والتنوين، ثمَّ «أُفُّ أُفِّ أُفَّ» مع التشديد من غير تنوين، ثمَّ «أُفُّه أُفِّه أُفَّه» مع التشديد وهاءِ السَّكْت، «ثمَّ «أُفٌّ أُفًّا أُفٍّ» بالثلاث مع التشديد والتنوين، ثمَّ «أُفْ» بالسكون

(١) هذا من كلام أبي حيان في ارتشاف الضرب ٢٠٣/٣، ولم أقف عليه فيما اطلعت من كتب ابن مالك.

(٢) ومنه ما جاء في حديث ابن عباس رضيَ الله عنهما: «فجاء ينفض ثوبه ويقول: أفَّ وتفَّ» انظر عقود الزبرجد ص: ١٠٩ بتحقيق أستاذنا الدكتور حسن الشاعر (مجلة الجامعة الإسلامية، العددان: ٦٧، ٦٨).

ونقل المفضَّلُ بنُ سَلَمَة في الفاخر: ٤٨ عن الأصمعي قوله: «الأفُ: وسخُ الأذن، والتفُ: وسخ الأظفار. كان يقال ذلك عند الشيء يستقذر، ثم كثُرَ حتى صاروا يستعملونه عند كل ما يتأذون منه. وقال غيره: أفٌّ معناه: قلّة لك، وتف: إتباع مأخوذ من الأفف وهو الشيء القليل». وانظر: الزاهر ١٨٠/١، والإتباع لأبي الطيب اللغوي: ٣٢، وتهذيب اللغة ٥٨٨/١٥، والتاج (أفف).

(٣) يقال: رجلٌ حسنٌ بسنٌ. انظر: الإتباع لأبي الطيب اللغوي ص: ١٢، والصحاح (حسن).

(٤) تحفة الأقران ١٤٠-١٤١.

(٥) وقد أوصلها الزَّبيدي في التاج (أفف) إلى خمسين وجهاً، قال: «... وعلى الاحتمال الذي ذكرناه يكونُ سبعاً وأربعين وجهاً، فقولُ المصنف أولاً: «ولغاتُها أربعون» محلُّ نظرٍ يُتأمَّلُ له. وقد فاته أيضاً من لغاتها: أَفَةً محركة، وأُفُوه بفتح فضم فسكون الواو والهاء، وأَفَّةً بفتح فتشديد، الأخيرُ نقلَه ابنُ بَرِّي عن ابن القطاع، فإذا جمعناها ما قبلها يتحصَّل لنا خمسون وجهاً».

والتخفيف، ثمَّ «أُفّ» بالسكون والتشديد، ثمَّ «أُفًّا» بتشديد الفاء وبعدها ألفٌ من غير إمالة المحضة[1]، وبالإمالة بين بين، ثمَّ «أُفّي» و«أُفّو» بالياء والواو ساكنتين وفتح الفاء والتشديد فيهما، فهذه اثنتان وعشرون لغةً مع ضمِّ الهمزة .

ومنها مع كسر الهمزة إحدى[2]عشرةَ لغةً: «إِفٍّ إِفًّا إِفٌّ» بالثلاث مع التشديد والتنوين، ثمَّ «إِفُّ» بالضم والتشديد من غير تنوين، ثمَّ «إِفِ» بالكسر والتخفيف من غير تنوين، ثمَّ «إِفٍ» كذلك مع التنوين، ثمَّ «إِفْ» بالتسكين والتخفيف، ثمَّ «إِفّ» بالتسكين والتشديد، ثمَّ «إِفَّا» بألف مع التشديد، ثمَّ «إِفِّي» بكسر الفاء وتشديدها وياء ساكنة بعدها،ثم «إِفَّي» بفتح الفاء[3] والتشديد وبعدها ياء ساكنة، فهذه إحدى عشرةَ لغةً مع كسرة / الهمزة . [١٥٦/ب]

ومنها مع فتح الهمزة ستُّ لغاتٍ: «أَفِّ» بكسر الفاء وتشديدها من غير تنوين، ثمَّ «آفِّ» كذلك إلا أنها ممدودة الهمزة، ثمَّ «أَفٍّ» بكسر الفاء وتشديدها مع التنوين، ثمَّ «آفٍّ» كذلك إلا أنها ممدودة الهمزة، ثمَّ «أَفْ» بسكون الفاء وتخفيفها، ثمَّ «أَفِّي» بكسر الفاء وتشديدها وبعدها ياءٌ ساكنةٌ، فهذه ستُّ لغاتٍ تمامُ تسع وثلاثين لغةً[4]، نقلَهَا الشيخُ أبوحيَّان[5] عن الزناتي[6]قال: ذكرها في كتابه المسمى

---

(١) جاء في شرح ابن النحاس على المقرب لوحة (٥٥ ـ مخطوط): « أُفّي بألفٍ مُمَالةٍ بعد الفاء، وهي التي تُخلِصُهَا العامَّةُ ياءً » ، وانظر التاج (أفف) .

(٢) في الأصل: « أحد » .

(٣) كلمة « الفاء » مكررة في الأصل .

(٤) لم يذكر المصنفُ رحمه الله اللغةَ التي هي تمامُ الأربعين، وهي (أُفّاه) بضم الهمزة وتشديد الفاء وبعد الألف هاء السكت. ذكرها ابنُ عطية في المحرر الوجيز ٥٥/٩، ونقلها عنه المصنف في تحفة الأقران ١٤١، وهي أيضاً في القاموس المحيط (أفف)

(٥) البحر المحيط ٢٣/٦ .

(٦) لم أقف على ترجمته . وقد ذكره المصنف في تحفة الأقران ١٤١، كما ذكره أبو حيان في البحر المحيط ٢٣/٦، والتذييل والتكميل ٢٣/٥ وكلهم بهذااللفظ، ولعله الزَّيات (إسحاق ابن الحسن)، فإن له شرحاً على الجمل لم يُذكَر اسمُهُ. انظر مقدمة البسيط ٨١/١ .

بـ«الحُلَل في شرح الجُمَل» .

وقد انتهت أسماءُ الأفعال الثلاثية على حسَبِ ما ذكرها الشيخُ أبوحيَّـان، و لم يذكر منها «حيَّ» على انفرادها، بل تعـرَّض لها لما تكلَّـم على «حيَّهَـل» ، وسـيأتي الكلامُ عليها بعدُ في الكلام على أسماء الأفعال المركَّبـات[1]، وقـد نظمتُهَـا للحفـظ فقلتُ:

إذَا مَا شئتَ ضبطَك لاسمِ فِعْلٍ ... ثـلاثيٍّ ليحصُلَ منـــه قُرْبُ

فتِيدَ وهَيتَ أخٍّ أفٍّ كـــــخٍّ ... وإيـهِ بَلْهَ بسٍّ وهـــــاهِ حَسْبُ

وواهـاً لَبَّ أيْتَ لَيـاً وأَيْـهَــــا ... وويهاً حـيَّ هَاءَ بَجَـلْ فحَسْبُ

و«حسبُ» الثاني ليس منها، وإنما جئنا بـه إعلامـاً بانقضائهـا؛ أي: هـذه هـي المعدودةُ لا غيرُ .

وأما الزائدُ على الثلاثي:

فـ«رُوَيدَ» و«وأَوَّهْ» و«آمين» و«مَهْيَـمْ» و«هَمْهَـامْ» و«أولَـى» و«فِـدَاءِ» و«النَّجَـاء» و«هَيهاتَ» و«دُهْدُرَّيْن» و«سَرْعَان» و«وَشْكَان» و«شَتَّان» و«بُطْآنَّ» .

ولنتكلم على كل واحد منها :

أما «رُوَيد» فتأتي اسمَ فعل وغيرَ اسم فعل، فإذا كـانت اسـمَ فعـل فـالكلامُ عليها من أوجُهٍ:

الأول: في بنائها ومسماها، وهي مبنيةٌ على الفتح، ومسمَّاها: أمْهِلْ، وقيـل: دَعْ، فيتعدى إلى مفعول واحدٍ تقولُ: رُوَيدَ زيداً أي: دَعْ زيداً، وقد تأتي «ما» صلةً

---

(١) انظر صفحة: ٥١٥ .

بين «رُوَيدَ» / ومعمولِهَا، حكى سيبويهِ[1]: لو أردتَ الدراهـمَ لأعطيتُـكَ رُوَيـدَ [١٥٧/أ] مَا الشِّعرَ، [فالشعر][2] منصوبٌ بـ«رُوَيدَ» و«ما» زائدةٌ، والمعنـى: دَعِ الشـعرَ، يقولُـهُ رجلٌ لشاعرٍ مدَحَه .

ومن مجيء «رُوَيدَ» بمعنى أَمْهِلْ قولُ الشَّاعر:

رُوَيْدَ عَلِيًّا جُدَّ مَا ثَدْيُ أُمِّهِمْ إِلَيْنَا وَلَكِـنْ بُغْضُهُمْ مُتَمَايِنُ[3]

أي: أمهِلْ علياً، و«علي» هنا قبيلةٌ[4]، و«جُدَّ» بمعنى قُطِعَ مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُهُ، و«ثَديٌ» مفعولٌ لم يُسمَّ فاعلُهُ، و«ما» زائدةٌ، وكَنَّى هنا بـ«الثـدي» عـن القَرَابـة؛ لأن الرَّضاعَ سببُ القرابَـةِ، ويُـروَى: «مُتمَـايِنُ» مـن المَيْـن وهـو الكـذِبُ؛ أي: بغضُهُـم متكاذبٌ؛ لأنه على غير ذَنْبٍ، ويُـروَى: «مُتمَـائِن» بـالهمز؛ أي: متقَـادِم، ويُـروَى: «وَدُّهُم متَبَاين» فيكونُ من البَيْن بالباء الموحَّدة.

الوجه الثاني: في تصغيرها، و«رُوَيدَ» عنـد البصريـين تصغـيرُ إِرْوَاد[5]، مصـدَرُ أَرْوَدَ بمعنى أَمْهَلَ، على تصغير الترخيم .

---

(١) الكتاب ١/٢٤٣ .

(٢) ساقط من الأصل .

(٣) من الطويل، وهو لمالك بن خالد الهذلي، وقيل: للمعطل الهذلي، والبيت من قصيـدة مذكـورة في شـرح أشـعار الهذليـين ١/٤٤٤. والشـاهد في: الكتـاب ١/٢٤٣، والمقتضـب ٣/٢٠٨، ٢٧٨، والمسائل الحلبيات ٢١٢، وإيضـاح الشـعر ٢٨، شـرح المفصـل ٤/٤٠، وشـرح ابـن القواس ٢/١٠١٦، والتذييل والتكميل ٥/١٩ . و(جدَّ ما ثديُ أمهم إلينا) كلمةٌ تقال للرجل إذا لم يصل رحمه. (شرح أشعار الهذليين) .

(٤) نسبة إلى علي بن مسعود بن مازن بن ذئب الغسـاني، أخيعبد مناة بن كنانة مـن أمـه، وهـي امرأةٌ من بليّ، فلما مات عبد مناة حضَنَ عليٌّ ولده، فنُسبوا إليه . انظر: شرح أشعار الهذليين ١/٤٤٧، وجمهرة أنساب العرب ص/ ١٨٠ .

(٥) انظـر شـرح السـيرافي ٢/٥٠-٥١ (مخطـوط)، وشـرح المفصـل ٤/٢٩، وارتشـاف الضـرب ٣/٢٠٥ .

وهو عند الفراءِ[1] تصغيرُ رُودٍ بضم الراء، من قولِ الجَمُوحِ الظَّفري[2]:

تَكَادُ لاَ تَلْثُمُ البَطْحَاءَ وَطْأَتُهَا　　كَـأَنَّهَـا ثَمِلٌ يَمْشِي عَلَى رُوْدِ[3]

أي: على مَهْلٍ ورِفْقٍ .

ورُدَّ على الفراءِ بأنَّ «رُوَيدَ» مُتعدٍّ، و«رُودٍ» غيرُ مُتعدٍّ، فلو كان تصغيرَه، لَـلَزِمَ

٥ أن يكونَ غيرَ متعدٍّ[4].

قلتُ: وهذا لا يلزَمُ الفـراءَ، إذ لـه أن يقـولَ: إن «رُوَيـدَ» قبـلَ التسـمية بـه لا يتعدَّى، فلما سُمِّيَ به تعدَّى، ولا يُشتَرَطُ في اسم الفعل أن يكونَ قبـلَ التسـمية بـه على حالته بعد التسمية، فقـد يكـونُ قبـل التسـمية علـى حالـة، ثـمَّ إذا سُـمِّيَ بـه صارعلى حالةٍ أخرى بحسَبِ الفعل الذي جُعلَ اسماً له، ألا ترى أن «ها» ونحوَه مـن

١٠ أسماءِ الأفعال لا يُوصَفُ قبل التسمية به بمُتَعَدٍّ ولا غيرِه،فإذا سُمِّيَ به وُصفَ بصـفةِ الفعل / الذي جُعِلَ اسماً له، وسواءٌ في هـذا المنقـولُ نحـو: رُوَيـدَ، والمرتَجَـلُ نحـو: [١٥٧/ب] صَهٍ.

---

(١) لم أقف عليه فيما اطلعت عليه من كتبه، وانظره في: شرح السـيرافي ٢/٥٠-٥١ (مخطـوط)، وشرح المفصل ٤/٢٩، وارتشـاف الضـرب ٣/٢٠٥ . ووافقـه بعـضُ النحـاة. انظـر: شـرح المفصل للخوارزمي (التخمير) ٢/٢٣١، وشرح الكافية ٢/٧٠ .

(٢) أحد بني ظَفَر بن سُليم بن منصور. ولم أجد له ترجمة وافية، وله بعض أشعار وأخبار في شرح أشعار الهذليين ٢/٥٤، والخزانة ١/٤٦٤ .

(٣) من البسيط، وهو في شرح أشعار الهذليين ٢/٤٥-٥٥، والرواية فيه:

يمشي ولا يكْلِمُ البطحاءَ خطوتُهُ　　كأنـــه فاترٌ يمشي على رُودِ

والشـاهد في: الصحـاح (رود)، والمجمـل ٢/٤٠٥، وشـرح المفصـل للخوارزمـي (التخمـير) ٢/٢٣١، والتذييل والتكميل ٥/١٩ . والثَّمِلُ: الرجلُ الذي أخذَ فيه الشرابُ، فهو ثمِلٌ؛ أي: نشوان. (الصحاح) .

(٤) التذييل والتكميل ٥/١٩ .

الوجه الثالث: إنَّ في «رُوَيدَ» - إذا كان اسمَ فعلٍ - ضميراً مستتراً فاعلاً[1] لا[2] يظهَرُ في تثنيةٍ ولا جَمْعٍ، دليلُهُ: تأكيدُه والعطفُ عليه تقولُ: رُوَيدَكَ[3] أنت وزيدٌ عَمْراً، فـ«زيدٌ» معطوفٌ على الضمير المستتر في «رُوَيدَكَ» و«أنت» تأكيدٌ له وتقديرُه: رُوَيدَكَ أنتَ أنتَ وزَيدٌ، والكافُ في «رُوَيدَكَ» حرفُ خطابٍ لا ضميرٌ، وقد تقدَّمَ الكلامُ عليها[4].

وإذا كانت «رُوَيدَ» غيرَ اسم فعلٍ، فتأتي مُعرَبةً، وهي على ثلاثة أوجُهٍ:

الأول: أن تُنصَبَ على الحال كقولك: سارُوا رُوَيداً، فقيل: حالٌ[5] من الفاعل الذي هو الواو؛ أي: سارُوا مُرْوِدِين؛ أي: مُمْهِلِين، وقيل[6]: من ضمير المصدر المفهوم من الفعل، التقديرُ: سارُوه؛ أي: سارُوا السيرَ في حال كونه رُوَيداً.

الثاني: أن يكونَ مصدراً نائباً عن الفعل الذي هو أَرْوِدْ، فتقول: رُوَيداً زيداً، ويجوزُ أن يُضَافَ إلى الفاعل نحو: رُوَيدَكَ زيداً، وإلى المفعول، حُكِيَ من كلامهم: رُوَيدَ نفسِهِ[7]، على معنى: رُوَيداً نفسَهُ؛ أي: دَعْ نفسَه، والكافُ في قولك: رُوَيدَكَ[8] زيداً يحتَمِلُ أن تكونَ ضميراً فيكونَ «رُوَيدَ» مصدَراً كما تقدَّمَ[9] فتكونَ

---

(١) في الأصل: «ضمير مستتر».

(٢) «لا» مكررة في الأصل.

(٣) في الأصل: «رويك».

(٤) انظر صفحة: ٤٦١ فما بعدها.

(٥) وبه قال الرضي في شرح الكافية ٢/٧٠-٧١، وابن القواس في شرح الألفية ٢/١٠١٧، وانظر: شرح المفصل للخوارزمي (التخمير) ٢/٢٣٢.

(٦) انظر: الكتاب ١/٢٤٤، وشرحه ٢/٥٢ (مخطوط)، والملخص ٣٥٢، وارتشاف الضرب ٣/٢٠٦.

(٧) الكتاب ١/٢٥١، والمفصل ١٨٥، والتذييل والتكميل ٥/١٩.

(٨) في الأصل: «رويك».

(٩) انظر صفحة: ٤٦٢.

الكافُ مضافةً، أو حرفَ خطابٍ فيكونَ «رُوَيدَ» اسمَ فعلٍ .

وذهبَ المبرِّدُ[1]أن «رُوَيداً» إذا كان مصدَراً لا يَعمَلُ؛ لكونه مُصغَّراً[2]، وصحَّحَهُ الشيخُ أبوحيَّان[3]، وتأوَّلَ «رُوَيدَكَ زيداً» على أنه غيرُ مصدرٍ، بل اسمُ فعلٍ والكافُ حرفُ خِطَاب، وتأوَّلَ «رُوَيدَ نفْسِهِ» على أنه مصدَرٌ، إلا أن الإضافةَ ليست من نصبٍ، فلا يكونُ عاملاً /، وإنما هي كإضافةِ اسم الفاعل غيرِ العامل [١٥٨/أ] نحو: ضاربُ زيداً أمسِ، فكما أن الإضافةَ في اسم الفاعل هنا لا تدلُّ على العمل، كذلك الإضافةُ في «رُوَيدَ نفْسِه» .

وذكَرَ صاحبُ «الصحاح[4]» أن «رُوَيداً» إذا أُفرِدَ كان معناه المصدَرَ، وإذا أُضيفَ إلى الكاف كان معناه الأمرَ، ونصَّ سيبويهِ[5] على جواز تركِ الكاف في الأمرِ وجعْلِها في غيرِ الأمر .

الثالث: أن يكونَ نعتاً لمصدَرٍ مذكورٍ نحو: ساروا سيراً رُوَيداً، أو مقدَّراً نحو:

---

(١) ما في المقتضب يخالف ما نُسب إلى المبرد، قال: « وتقولُ: رُوَيدَ زيدٍ... ورُوَيداً زيداً، كما تقول: ضرباً زيداً في الأمر » انظر المقتضب ٢٠٨-٢٠٩، ٢٧٧ . وانظر التذييل والتكميل ١٩/٥ .

(٢) قال ابنُ النحوية: « ولذلك يقول بعضُ العرب: إنه يقلُّ عملُه بالتصغير عن مذهب الفعل » شرح ألفية ابن معطٍ لوحة (٢١٩) مخطوط ، وانظر شرح الشاطبي على الألفية ٣٢٧/٣ (مخطوط) . وقد رد ابن خروف على المبرد - فيما نقله عنه الشاطبي - فقال: « وهذا ليس مثل ذلك؛ لأن اسم الفاعل عمِلَ بشبه الفعل، والفعلُ لا يُصغَّرُ، فلم يعملْ مصغراً، والمصدرُ عَمِلَ بنفسه من حيث كان حدثاً، لا بشَبَهِ الفعل، فلا يمنعُ التصغيرُ عملَه » .

(٣) التذييل والتكميل ١٩/٥ قال: « والصحيح مذهب المبرد، وأنه لا ينصب » . وانظر: شرح الألفية للمرادي ٨٥/٤

(٤) الصحاح (رود) قال: « وتفسير رُوَيد: مهلاً، وتفسير رُوَيدك: أمهِلْ؛ لأن الكافَ إنما تدخلُهُ إذا كان بمعنى أفْعِلْ دون غيره » .

(٥) الكتاب ٢٤٨/١، ٢٥١.

ساروا رُوَيداً على أن المعنى: ساروا سيراً رُوَيداً، أما الأوّلُ فمتَّفقٌ عليه، وأما الثاني فذكَرَهُ ابنُ مالكٍ[(١)]، ولا يُجيزُهُ سيبويهِ؛ لأنَّ الموصوفَ محذوفٌ، والصفةَ غيرُ خاصَّةٍ به، وإنما يُجيزُه على الحال[(٢)].

وأما «أَوْهِ» فمعناه: أتوجَّعُ، وهو مما جاء والمرادُ به الخبرُ، ويقال منه: أَوَّهَ الرجلُ تأويهاً، وتأوَّه تأوُّهاً إذا قال: أوه، والاسمُ منه الآهَةُ بالمدِّ، قال المثقِّبُ العَبديُّ[(٣)]:

إِذَا مَا قُمْتُ أَرْحَلُهَا بِلَيْلٍ ... تَأَوَّهُ آهَةَ الرَّجُلِ الحَزِينِ[(٤)]

ويُروَى: أَهَّةَ بتشديد الهاء من غير مدٍّ[(٥)].

وفي «أَوْهِ» لغاتٌ: الأولى: «أَوْهِ» بفتح الهمزة وسكونِ الواو وكسرِ الهاء لالتقاء الساكنين، قال الشّاعرُ:

فَأَوْهِ لِذِكْرَاهَا إِذَا مَا ذَكَرْتُهَا ... وَمِنْ بُعْدِ أَرْضٍ بَيْنَنَا وَسَمَاءِ[(٦)]

---

(١) التسهيل: ٢١١ حيث قال: «أو نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ أو مقدَّر» قال أبو حيان معلّقاً: «وهذا يُوجَد كثيراً في ألسنة ضعفاء المعربين، وإنما لم يجز أن يكون التقديرُ: ساروا رُوَيداً؛ لأن رُوَيداً صفة غير خاصة بالموصوف، فلا يجوز حذفُ الموصوف والحالة هذه إلا على قبح» التذييل والتكميل ١٩/٥ .

(٢) الكتاب ٢٤٤/١ . وانظر: شرح المفصل ٤١/٤، وارتشاف الضرب ٢٠٦/٣ .

(٣) عائذ بن محصن بن ثعلبة (وقيل غير ذلك)، شاعرٌ جاهليٌّ قديم، مدح النعمان بن المنذر . لُقب بالمثقِّب لقوله:

رَدَدْنَ تحيةً وكَنَنَّ أخرى ... وَثقَّبْنَ الوَصَاوِصَ للعُيُون

أخباره في: طبقات فحول الشعراء ٢٧١/١، والشعر والشعراء ٣٩٥/١، والخزانة ٨٤/١١ .

(٤) من الوافر، في ديوانه ص: ١٩٤، من قصيدة في المفضليات ٢٨٨، وانظر شرحها لابن الأنباري: ٥٨٦، وشرحها للتبريزي ١٢٦٢/٣. وانظر الشاهد في: إيضاح الشعر ٢١، وسر الصناعة ٤١٨/١، وشرح المفصل ٣٩/٤، وسفر السعادة ١٢٧/١، والتذييل والتكميل ٢٣/٥ .

(٥) انظر شرح المفضليات لابن الأنباري: ٥٨٦، وسفر السعادة ١٢٧/١ .

(٦) من الطويل، وهو في: معاني القرآن للفراء ٢٣/٢ ونسب إنشاده إلى أبي الجراح، والأصول ٣٣٠/٣، والمنصف ١٢٦/٣، والخصائص ٨٩/٢، والمحتسب ٣٩/١، والتذييل والتكميل ٢٣/٥ .

الثانية: «أاه» كأنهم قلبوا الواوَ من اللغة الأولى ألفاً .

الثالثة: «أَوِّهْ» بكسر الواو مشددةً وسكونِ الهاء، كُسرَت العينُ وهي الواوُ وضُعِّفَت مبالغةً، وبُنِيَت الهاءُ على السكون لتحرُّكِ ما قبلَها .

الرابعة: كالثالثة / إلا أنها بكسر الهاء إتباعاً لحركة الواو. أنشدَ ثعلَبٌ[1]: [١٥٨/ب]

أَوِّهِ مِنْ ذِكْرِي حُصَيناً وَدُونَهُ نَقاً هَائِلٌ جَعْدُ الثَّرَى وَصَفِيحُ[2] ٥

الخامسة: «آوَّهْ» بالمد وفتح الواو مشدَّدةً وسكون الهاء، مَدَّ الألفَ لتطويلِ الصوتِ بالشكاية .

السادسة: «أَوَّتاه» بفتح الواو مشدَّدةً وزيادة التاء .

السابعة: مثلُ السَّادسةِ إلا أن الهمزةَ ممدودةٌ[3] .

١٠ الثامنة: «آهِ» بمد الهمزة وكسرِ الهاء .

التاسعة: كذلك إلا أن الهاءَ ساكنةٌ .

العاشرة: «أَوِّ» بفتح الهمزة وكسرِ الواو مشدَّدةً[4].

الحادية عشرة[5]: كذلك إلا أن الواو مفتوحة .

---

(١) لم أجده فيما اطلعت عليه من كتب أبي العباس ثعلب، وقد تبع المصنفُ ابنَ يعيش في نسبة الإنشاد إلى ثعلب، ونسبه أبو علي الفارسي في إيضاح الشعر ص: ٢٠ إلى أحمد بن إبراهيم أستاذ ثعلب .

(٢) من الطويل، وهو لامرأة من بني قُرَيط بن أبي بكر بن كِلاب. انظر: إيضاح الشعر ص: ٢٠، وشرح المفصل ٣٩/٤، والتذييل والتكميل ٢٣/٥ . والنقا: الكثيب من الرمل. والصفيح: كل عريض من الحجارة. المحكم ١١٦/٣ .

(٣) انظر: الخصائص ٣٨/٣، وارتشاف الضرب ٢٠٦/٣ .

(٤) زاد في ارتشاف الضرب ٢٠٦/٣ « آوِّ » أيضاً .

(٥) في الأصل: « الحادي عشر » وكلمة (عشر) تكررت في المواضع الأربعة .

الثانية عشرة: «أَوْهِ» بفتح الهمزة وسكونِ الواو وكسرِ الهاء .

الثالثة عشرة: «آوُوه» بمد الهمزة وضمِّ الواو بإشباع واوٍ بعدها .

الرابعة عشرة: «أَوْ» على مثل «أو» العاطفة .

وأمَّا «آمين» فمعناه: استجِبْ[1]، وفيه لغتان: المدُّ والقصرُ[2]، قال ابنُ دَرَسْتَوَيْهِ[3]: ولا يكون القصر إلا في الضرورة. والصحيحُ أنه جائزٌ في الاختيار[4]، ٥

---

(١) في تصحيح الفصيح لوحة (٢٢١- مخطوط): «ومعنى آمين: اسْمَعْ واستجِبْ، ويقال: اللهم افعل ذلك ...» . وفي شرحه للزمخشري: ٤٢٥ (رسالة دكتوراه): «قال ابن عباس: معناه: كذلك تكون» وانظر الكشاف ١٢/١ .

وقيل: هي اسمٌ من أسماء الله تعالى . انظر: تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ص: ١٢، ومجالس ثعلب ١٢٦/١، والمفردات ص: ٩٢. وقد أنكر أبو علي الفارسي ذلك وتأوَّله.

انظر الكلامَ مفصَّلاً على «آمين» في المسائل الحلبيات ص: ٩٧ وما بعدها ، ولمعة في الكلام على آمين: ١٦٨ وما بعدها، وسفر السعادة ١٣٤/١ وما بعدها .

(٢) قال الزمخشري في شرح الفصيح: ٤٢٤ (رسالة دكتوراه): «وكلاهما لغةٌ جيدةٌ» . ومن المدِّ قولُ المجنون:

يَا رَبِّ لا تَسْلُبَنِّي حُبَّهَا أَبَداً ... وَيَرْحَمُ اللهُ عَبْداً قَالَ آمِينَا

ومن القصر قول جُبير بن الأضبَط:

تَبَاعَدَ مني فَطْحَلٌ إذْ رأيْتُهُ ... أَمِينَ فَزَادَ اللهُ مَا بيْنَنَا بُعْدَا

انظر الفصيح ص: ٣١٦ ، وسفر السعادة ١٣٣/١ .

(٣) انظر قوله في تصحيح الفصيح لوحة (٢٢١ - مخطوط) .

(٤) انظر تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ١٢-١٣، والفصيح ٣١٥،٣١٦، والصحاح (أمن)، والمفردات ص: ٩٢ .

وحكى الداوديُّ[(١)]: «آمِّين» بالمد وتشديد الميم، وقال: إنها لغةٌ شاذّةٌ، وقال ثعلبٌ[(٢)]: هي خطأٌ .

واختُلِفَ في وزنه فقيل: فاعيل[(٣)]، فيكون أعجمياً كقابيلَ وهابيلَ، وقيل: وزنهُ فَعِيل[(٤)]، والمدُّ إشباعٌ .

٥ وأمَّا «مَهْيَمْ» فهو مما زاده الشيخُ أبوحيَّان[(٥)]، وهو بفتح الميم وسكونِ الهاء وفتحِ الياءِ المثناة من تحت[(٦)] وسكونِ الميم الأخيرة، وقد تقدَّمَ[(٧)] أنه اسمُ فعل فيه معنى الاستفهام، فإذا قيل: مَهْيَم فمعناه: أَحَدَثَ شيءٌ ؟ وهي كلمةٌ يمانيَةٌ، وقد تكررت في الحديث[(٨)].

وأمَّا «هَمْهَام» فقد تقدَّمَ[(٩)] أنها اسم فعل بمعنى / النفي أي: لم يبقَ شيءٌ، [١٥٩/أ]

١٠ ويقال فيها: حمحَام ومحمَاح وبحباح[(١٠)]، حكاه ابنُ كيسانَ في «تصريفه» .

---

(١) حكاه عنه القاضي عياض. انظر: شرح الألفية للمرادي ٧٨/٤.
وفي شرح الفصيح للزمخشري: ٤٢٤ (رسالة دكتوراه): « والعامَّةُ تقول: آمِّين بالتشديد؛ جمع آمٍّ؛ أي: قاصِد، والنون فيه زائدة » . وانظر الصحاح (أمن)، ولمعة في الكلام على آمين: ١٧١ .

(٢) الفصيح ص: ٣١٦ ، وانظر سفر السعادة ١٣٤/١ .

(٣) وإليه ذهب الرضي في شرح الكافية ٦٧/٢. وانظر المسائل الحلبيات ص: ١١٠، ولمعة في الكلام على آمين: ١٦٩، وشرح المفصل ٣٤/٤ .، وسفر السعادة ١٤٥/١ .

(٤) قال الرضي في شرح الكافية ٦٧/٢: « ولا منع أن يقالَ: أصله القصرُ، ثم مُدَّ، فيكون عربياً مصدراً في الأصل » . وانظر: تفسير غريب القرآن ص: ١٣ قال ابنُ قتيبة: « وهذا أعجبُ إليَّ »
وانظر: المسائل الحلبيات ص: ١١٦-١١٨ إضافة إلى المراجع السابقة .

(٥) ارتشاف الضرب ٢٠٦/٣ .

(٦) في الأصل: « فوق » وهو خطأ .

(٧) صفحة: ٤٥٥ .

(٨) انظر الموضع السابق .

(٩) صفحة: ٤٥٥ .

(١٠) انظر لغاتها في الخصائص ٤٤/٣، والتذييل والتكميل ٢١/٥ .

وأمَّا «أولى» فهو مما زاده الشيخ أبوحيَّان[١]، وجعل الأصمعيُّ[٢] منه قوله تعالى: ﴿فَأَوْلَى لَهُمْ﴾[٣] وقال: هو اسم فعل معناه: قارَبَهُمُ الهلاكُ، وأنشد:

فَأَوْلَى لِنَفْسِي أَوْلَى لَهَا[٤]

ومنه قولُ الآخَرُ:

فَعَادَى بَيْنَ هَادِيَتَيْنِ مِنْهَا   وَأَوْلَى أَنْ يَزِيدَ عَلَى الثَّلاثِ[٥]

أي: قارَبَ أن يزيد على الثلاث، والفاعل في الآية مضمر يدل عليه المعنى أي: فأولى هو، أي: قارَبَ الهلاكَ[٦].

وأما «فِداءِ» فهو أيضاً مما زاده الشيخُ أبوحيَّان[٧]، وذكَرَه موفَّقُ الدين أبو البقاء يعيشُ بنُ عليِّ بنِ يعيشٍ الحلبيُّ[٨]، ومعناه: لِيَفْدِكَ، تقولُ: فِداءٍ لكَ فلانٌ بالكسر والتنوين، أنشدَ أبو زَيدٍ:

إِيْهاً فِداءٍ لَكَ يَا فَضَالَهْ

---

(١) ارتشاف الضرب ٢٠٦/٣

(٢) كما ذكرها الفارسي وابنُ جني . انظر: إيضاح الشعر ٢٣-٢٧، والخصائص ٤٤/٣، والبحر المحيط ٨١/٨.

(٣) سورة محمد ﷺ : من الآية: ٢٠ .

(٤) من المتقارَب، وهو عجز بيت للخنساء في ديوانها ص: ٨٤، وصدره :
هَمَمْتُ بنفْسِي بعضَ الهمُومِ
وانظر الشاهد في: الكامل ١٤١٦/٣، وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٤٩٤، والخصائص ٤٤/٣، والخزانة ٣٤٦/٩ .

(٥) من الوافر، ولم أقف على قائله، وانظر الشاهد في: الصحاح (ولي)، وشرح التسهيل ٣٨٩/١، والمساعد ٢٩٢/١، وشفاء العليل ٣٤٣/١، والهمع ١٣٢/٢، والخزانة ٣٤٥/٩ .
فعادَى: من العِداء، وهو الموالاة بين الصَّيدَين بصرعِ أحدهما على أثر الآخَر في طَلَقٍ واحدٍ.
وهادِيَتَين: الهادية أوَّلُ الوحشِ (الخزانة) .

(٦) البحر المحيط ٨١/٨ .

(٧) ارتشاف الضرب ٢٠٦/٣ .

(٨) شرح المفصل ٧٢/٤-٧٣ .

أَجِرَّهِ الرُّمْحَ ولاَ تَهَالَـهْ[١]

المراد: لِيَفْدِكَ، وأجرِّهِ: فعلُ أمرٍ من أَجَرَّهُ إذا طعنه وتَرَكَ الرمحَ فيه[٢]، ومعنى «لا تَهَالَهْ»: لا تخَفْ منه .

قيل: ولا يُستعمَلُ « فداءِ » إلا منوناً، قال ابنُ يعيش[٣]: لأنه ليس له متعلّقٌ يحتمِلُ التعريفَ والتنكير .

ويُروَى: «فِداءٌ» بالرفع، و«فِدى لكَ» بالقَصر[٤]، فوجهُ الرفع: أنه خبرٌ، فإذا قلتَ: فِداءٌ لكَ زيدٌ فـ«زيدٌ» مبتدأٌ، و«فِداءٌ» خبرٌ مقدَّمٌ، ووجهُ القَصْرِ: أن يكونَ مبتدأً كما تقدَّمَ أو مصدراً[٥]، وأما قولُ النابغة:

مَهْلاً فِدَاءِ لَكَ الأَقْوَامُ كُلُّهُمُ وَمَا أُثَمِّرُ مِنْ مَالٍ وِمِن وَلَدِ[٦]

فيُروَى بالكسر على أنه اسمُ فعل و«الأقوامُ» فاعلُه، وبالنصب على أنه مصدَرٌ، وبالرفع على أنه خبرٌ و«الأقوامُ» مبتدأٌ[٧] .

---

(١) النوادر ص: ١٦٣ وفيه « ويهاً » . وانظر الشاهد في: المقتضب ٣/١٦٨، والاشتقاق ٢٣١، والمسائل البغداديات ٤٣٥، وسر الصناعة ١/٨١، وشرح المفصل ٤/٧٢، والتذييل والتكميل ٥/٢١ ، والخزانة ٦/١٨٢ . ولا تهالَهْ: نهيٌ، وهو مجزومٌ، وكان القياسُ: (لا تَهَلْهُ) إلا أنه أثبتَ الألف وفتح اللامَ على إرادة النون الخفيفة للتأكيد؛ أي: لا تهالَنْهُ، أو أنه فتحها للتخلص من التقاء الساكنين بدلاً من حذف الألف، واستحبَّ الفتحةَ إتباعاً للألف. (الإفصاح للفارقي ص: ٣٢٦)، وانظر تفصيل ذلك في إيضاح الشعر: ٢٢٩، والمسائل البغداديات: ٤٣٥ - ٤٤٢ .

(٢) وقيل: الإجرار: هو الطعنة في الفم. (الإفصاح ص: ٣٢٦) .

(٣) شرح المفصل ٤/٧٣ .

(٤) حكاها أبو جعفر النحاس في شرح القصائد التسع المشهورات ٢/٧٦٢ عن الفراء .

(٥) وانظر المرجع السابق .

(٦) من البسيط، وهو في ديوانه ص: ٢٦، من قصيدة طويلة يمدح فيها النعمان ويعتذر إليه، وعدها بعضهم من المعلقات، انظر: شرح القصائد التسع لابن النحاس ٢/٧٦١، وانظر الشاهد في: المفصل ١٩٨، وشرحه ٤/٧٠، وارتشاف الضرب ٣/٢٠٦، والخزانة ٦/١٨١ .

(٧) انظر شرح القصائد التسع ٢/٧٦١ - ٧٦٢ .

وفيها لغاتٌ ذكرَها الهَجَرِيُّ[١]: فتحُ الفاء[٢] وضمُّها مع القصر، وكسرُها مع القصر والمد[٣].

وأما «النَّجَاء» فهو مما زاده / الشيخُ أبوحيَّان[٤]، ومعناه: اُنجُ، وقد قيل: إنَّ «النَّجَاءَ» مصدرٌ . [١٥٩/ب]

وأما «هَيْهَاتَ» فهي اسمٌ لـ«بَعُدَ» أو «تباعد»، فهي مما جاء في الخبر، والحجازيون يفتحون تاءَها، وأسدٌ وتميمٌ يكسِرُونَها، وبعضُهم يضمُّها، وقد قُرِئَ بذلك كلِّهِ[٥]، وقد أمعنَّا الكلامَ على «هيهات» في كتابنا «تحفة الأقران»[٦] في باب التاء، وسنتكلَّمُ عليها ونذكُرُ لغاتِهَا في قول المصنف[٧]:

القَوْلُ فِي مَعْنَى بَقَايَا كَلِمِ

---

(١) هو هارون بن زكريا الهَجَرِيُّ (ضُبطت في معجم الأدباء الهِجْرِي بكسر الهاء) أبو عليٍّ النحويُّ، صاحب كتاب النوادر المفيدة، روى عنه ثابت بن حزم السرقسطي. هذا ما وقفت عليه من ترجمته. انظر: معجم الأدباء ١٩/٢٦٢، وبغية الوعاة ٢/٣١٩ .
والنقل عنه في ارتشاف الضرب ٣/٢٠٧ .

(٢) في الأصل: «فتح الهاء» وهو خطأ .

(٣) انظر المقصور والممدود للفراء ٣٨-٣٩، والمقصور والممدود لابن ولَّاد: ٨٤ .

(٤) ارتشاف الضرب ٣/٢٠٧. وقد ذكرها سيبويه في الكتاب ١/٢٤٤، وابن جني في الخصائص ٣/٤٥ .

(٥) قرأ السبعة (هيهاتَ) بالفتح، وقرأ أبو جعفر (هيهاتِ) بالكسر دون تنوين، وقرأ أبو حيوة وعيسى بن عمر (هيهاتٍ) بالكسر منونة، كما رُوي عن أبي حيوة وغيره (هيهاتٌ وهيهاتُ) بالرفع منونة وغيرَ منونة، وروى هارون عن أبي عمرو وخالد بن إلياس (هيهاتاً) بالنصب مع التنوين. انظر: المحرر الوجيز ١٠/٣٥٥-٣٥٦، والبحر المحيط ٦/٤٠٤-٤٠٥ .

(٦) تحفة الأقران ٦٢-٦٧ . وقد نقل المصنف فيه عن الصغاني ستاً وثلاثين لغة، وزاد هو خمسَ لغاتٍ أخرى . وذكرها الصغاني في التكملة (هيه) ٦/٣٦١، وقد جمع الفيروز أبادي كل هذه اللغات في الدرر المبثثة: ٢٧٠، ٣٤٢ .

(٧) سبق ذكره ص: ٤٨٠ .

وأما «دُهْدُرَّيْن» فهو مما زاده الشيخُ أبوحيَّان(١)، وهو بضم الدالين المهمَلَتَين وسكونِ الهاء بينهما وتشديدِ الراء المفتوحة بعدها ياءٌ ونونٌ، وهو اسمٌ لـ «بَطَلَ»، وفي المثَلِ: «دُهْدُرَّيْن سعدُ القَينْ(٢)» أي: بَطَلَ سعدُ القَينْ. قيلَ: والتثنيةُ فيه لا يُرادُ بها شفعُ الواحدِ، بل المرادُ بها التكثيرُ، وقيل: دُهْدُرَّينْ اسمٌ للباطل. وأصلُ المثَل: أن رجلاً كذَّاباً من العرَب جاء إلى حيٍّ من أحياء العرَب فقال: إن بني فلانٍ قتلوا بني فلانٍ، فلما سمع رجل من دهاةِ العرَب قولَه، وضَعَ هاتين الكلمتَين فقال: كان فيهم دُهدُرَّين وسعدُ القَين، فما فَعَلا؟ فقال: قُتِلا جميعاً، فقال له: اذهَب فقد عَرفْنا كذِبَكَ، فصارت الكلمتان مثلاً في الباطل.

وأمَّا «سُرْعَانَ» فاسمُ فعلٍ لـ«سَرُعَ»، وفيه ثلاثُ لغات: فتحُ السين، وضمُّها، وكسرُها، والراءُ ساكنةٌ على كل حال، والنونُ مفتوحةٌ، وقد تُضمُّ مع فتح السِّين، وقد يَدخُلُ «سُرْعَانَ» معنى التعجب، يُقالُ: لَسُرْعَانَ ما صنَعْتَ كذا(٣)، بمعنى ما أَسْرَعَ ما صَنَعَ كذا، وسيأتي الكلامُ عليها في:

القَولُ فِي مَعْنَى بَقَايَا كَلِمِ

وأما «وَشْكَان» فهو اسمٌ لـ«وَشُكَ» بمعنى سَرُعَ(٤)، يُقالُ: وَشُكَ يَوشُكُ كَظَرُفَ يَظْرُفُ، وفي الواو / من «وَشْكَان» الفتحُ والضمُّ والكسرُ، والشينُ ساكنةٌ، [١٦٠/أ] وسيأتي الكلامُ عليها في:

---

(١) ارتشاف الضرب ٢٠٧/٣ .

(٢) الأمثال لأبي عُبَيد ص: ٨٣، وشرحه فصل المقال: ١٠٦، ١٠٨، وجمهرة الأمثال ٤٦٨/١، والمستقصى ٨٣/٢ . قال الأصمعي: لا أدري ما أصلُهُ .

(٣) انظر الصحاح (سرع) وارتشاف الضرب ٢٠٨/٣ .

(٤) وقد يستعمَل مصدراً، تقول: عجبتُ من وشكَان ذلك الأمر؛ أي: من سرعته. ارتشاف الضرب ٢٠٨/٣.

القَولُ فِي مَعْنَى بَقَايَا كَلِمِ

وأما «شَتَّانَ» فهو اسمٌ لافترَقَ[١] وتباعدَ[٢]، وسيأتي الكلامُ عليه[٣].

وأما «بُطْآنَ» فاسمُ فعلٍ لـ«بَطُؤَ» نقيضِ «سَرُعَ» وهو بضم الباء وسكون الطاء وفتحِ الهمز والنون، قال في «الصحاح»[٤]: لما كان عوضاً من «بَطُؤَ» جُعِلَت الفتحةُ التي في «بَطُؤَ» على نون «بُطْآنَ» حين أدَّتْ عنه ليكون علَماً لها، ونُقِلت ضمةُ الطاء إلى الباء، وإنما صحَّ النقلُ فيه؛ لأن معناه التعجُّبُ؛ أي: ما أبطَأَهُ .

انتهت أسماءُ الأفعال الزائدةِ على الثلاثة، وقد نظمتُهَا فقلتُ:

رُوَيدَ اسمُ فعلٍ زائـداً عن ثلاثةٍ ... وَهـمْهَامُ مَهْيَمْ أَوْهِ أَولَى وَسَرعانَا

ووَشْكَانَ بُطْآنَ فداءِ مـعَ النَّجَا ... وآمِينُ دُهْـدُرَّيْن هَيهَاتَ شـتَّانَا

فجملةُ ما أتينا به من أسماء الأفعال غيرِ المركَّبة ثلاثة وأربعون اسماً؛ الثنائي أحدَ عشر، والثلاثيُّ ثمانيةَ عَشَرَ، والزائدُ أربعَةَ عَشَرَ .

وأما المركَّبُ فينقسمُ قسمَين:

مركَّبٌ من جارٍ ومجرورٍ، وسيأتي[٥] الكلامُ عليه عند قوله:

وَمِثْلُهُ مِن الظُّروفِ دونَكَا

وقسمٌ مركَّبٌ من غيرهما، وهو قولهم: هلُمَّ وحيَّهَل، وسيأتي .

---

(١) في الأصل : « لافرق » .

(٢) وقيل: هو اسم لبَعُدَ، قاله أبو علي في الإيضاح : ١٩١، وعلى هذا يكتفي بالواحد . وزعم أبو إسحاق الزجاج في ما ينصرف وما لا ينصرف: ١٢٦ أن شُتَّان مصدرٌ جاء على فُعْلان، وقال بعضُهم: هو مثنى. انظر: شرح المفصل ٣٦/٤، وارتشاف الضرب ٢٠٨/٣، والتذييل والتكميل ٢٣/٥ .

(٣) عند تفسير قوله:

القَولُ فِي مَعْنَى بَقَايَا كَلِمِ

(٤) الصحاح (بطأ) .

(٥) انظر ما سيأتي صفحة: ٥٢٥ .

أما «هَلُمَّ» فهي على قسمين: حجازيةٌ وتميميةٌ:

أما الحجازيةُ فالكلام عليها من أوجُهٍ:

الأول: هل هي بسيطةٌ أو مركَّبةٌ، فالجمهورُ أنها مركبةٌ، حتى نَقَلَ بعضُهُم[1] الإجماعَ على ذلك، وقيل: هي بسيطةٌ[2]، قال الشيخُ أبو حيَّان[3]: وهو قولٌ لا بأسَ به، إذ الأصلُ البساطةُ حتى يقومَ دليلٌ واضحٌ على التركيب.

وعلى القول بالتركيب اختلفوا في / جُزأي التركيب؛ فذهب البصريون أنها [١٦٠/ب] مركَّبةٌ[4] من «ها» التي للتنبيه، ومن «لُمَّ» فعلُ أمرٍ مِن لَمَّ الله أمرَه؛ أي: جمَعَه، فإذا قال: هَلُمَّ كأنه يقول: اجمَعْ نفْسَكَ إلينا، فحُذِفَت الألفُ من «ها» تخفيفاً لكثرة الاستعمال لا غيرُ، فصار «هَلُمَّ»، وهذا على أن التركيبَ كان بعد إدغامِ الميم وتحريكِ اللام.

وذهبَ الخليلُ[5] أنَّ التركيبَ قبل الإدغام، فكان الأصلُ: «هَا الْمُمْ» فحُذِفَت همزةُ الوصل لمَّا أُتي بـ«ها» التنبيه؛ لكون الهمزة صارت غيرَ مبدوءٍ بها، فالتقى ساكنان ألفُ هاءِ التنبيه واللامُ، فحُذِفَت الألفُ لالتقاء الساكنين، ثمَّ أُدغمَت الميمُ في الميم، ونُقِلَت حركةُ الميم إلى اللام. فعلى القول الأول لم يُحدِث التركيبُ غيرَ

---

(١) وهو أبو حيان قال: «هلم مركبة إجماعاً، هكذا قال بعضُ مَن عاصرنَاه» انظر: ارتشاف الضرب ٣/٢٠٩، والتذييل والتكميل ٥/١٧ .

(٢) ذكره ابن العلج في البسيط، ونقله عنه أبو حيان في المراجع السابقة .

(٣) ارتشاف الضرب ٣/٢٠٩ .

(٤) انظر: الكتاب ٣/٥٢٩، والأصول ١/١٤٦، والمسائل العضديات ٢٢١، والخصائص ٣/٣٥، وشرح المفصل ٤/٤٢، وارتشاف الضرب ٣/٢٠٩ .

(٥) لم يصرح بذلك في العين، مع أنه تكلم على (هلم) في ٤/٥٦، وانظر: تأويل مشكل القرآن ص: ٥٥٧، وشرح السيرافي ٤/٢٤٦ (مخطوط)، والصحاح (هلم)، والمحرر الوجيز ٥/٣٩٠، والتذييل والتكميل ٥/١٧ .

حذفِ الألف، وعلى القول الثاني حَذَفَ الألفَ وهمزةَ الوصل والإدغامَ، ونَقَلَ حركةَ الميم إلى اللام .

وقال الفرَّاءُ[١]: هي مركبة من «هَل» التي هي اسم فعل للحثِّ والزجْرِ[٢]، ومن «أُمَّ» فعلُ أمر من أَمَّ إذا قَصَدَ، ثم نُقلت حركةُ همزة «أُمَّ» إلى لام «هَل» فانضمَّت اللامُ، وسقطت الهمزةُ، فصار «هَلُمَّ» . ورُدَّ عليه: بأن «هل» إذا كانت اسمَ فعل فهي أمْرٌ، والأمرُ لا يَدخُلُ على [الأمر][٣] .

فإن قلتَ: فلعل «هل» هنا للاستفهام[٤] ؟

فالجوابُ: أن الاستفهامَ أيضاً لا يَدخُلُ على الأمر، وإنما يَدخُلُ على الخبر، ولا يَصِحُّ أن يُستَعمَلَ في التركيب إلا ما يَصِحُّ أن يُستَعمَلَ في الإفراد .

والصحيحُ قولُ البصريين على ما فيه من التكلُّف؛ لأن «ها» التي للتنبيه تَصلُحُ أن تدخُلَ على الأمر، وقد جاءت على الأصل فقالوا: هَالُمَّ[٥] بالألف بعد الهاء .

الوجه الثاني: أنها على لغة الحجازيِّين اسمُ فعلٍ، ومُسمَّاها / [١٦١/أ] إمَّا «أَحْضِر» فعلُ أمرٍ من أَحضَرَ الشيءَ، وإما «ائْتِ» فتتعدَّى بنفسِهَا، قال تعالى: ﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ ﴾[٦]؛ أي: أَحْضِروا، وتقولُ: هَلُمَّ الثَّريدَ؛ أي: ائْتِ الثَّريدَ، وقد يكون

---

(١) معاني القرآن ٢٠٣/١ . وانظر: الزاهر ٢٥٣/٢ .

(٢) وقد أبطل أبو علي كون « هل » هنا هي التي للزجر والحث، أو أنها التي للاستفهام، أو أنها التي بمعنى قد . انظر المسائل العضديات ٢٢٣، والمسائل الشيرازيات لوحة (٤٩) مخطوط، وإيضاح الشعر ٨٨، وراجع كذلك تعليقَ ابن جني على أستاذه أبي علي في الخصائص ٣٥/٣-٣٦، وتعقيبَ أبي حيان عليه في التذييل والتكميل ١٧/٥ .

(٣) كلمة « الأمر » ساقطة من الأصل، وانظر التذييل والتكميل ١٧/٥ .

(٤) انظر المسائل العضديات ٢٢٣، والمسائل الشيرازيات لوحة (٤٩) مخطوط، وإيضاح الشعر ص: ٨٨ .

(٥) نقله أبو حيان عن ابن العلج في البسيط. انظر التذييل والتكميل ١٧/٥ .

(٦) سورة الأنعام: من الآية: ١٥٠ .

مسماها: «أَقْبِلْ» فعلُ أمر من أَقْبَلَ، فيتعدَّى بـ«إلى» . قال الله تعالى: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾(١)، والدليلُ على أنَّ «هلمَّ» في لغة الحجازيين اسمُ فعل: أنهم لا يُلحِقُونَهَا الضمائرَ البارزةَ كما تَلحَقُ الأفعالَ، بل يكون فيها الضميرُ مستتِراً على كل حالٍ كما في أسماء الأفعال، يقولون: هَلُمَّ يا رجُلُ، وهَلُمَّ يا امرأة، وهلمَّ يا رجلان، وهلمَّ يا نساءُ، وعلى هذه اللغة وردَ القرآنُ الكريم، قال تعالى: ﴿ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ فأفرَدَ والمخاطبونَ جماعةٌ، وعليه قولُهُ:

يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَلاَ هَلُمَّه(٢)

والهاءُ بعد الميم للسكت .

الوجه الثالث: يجوز أن تأتيَ بعد هَلُمَّ بالكاف مع اللام فتقولَ: هَلُمَّ لك ولكما ولكم ولكنَّ.

واختلفوا في هذه الكاف فقيل: هي اسمٌ، فتكونُ مجرورةً باللام، ويتعلقُ الجارُّ بمحذوفٍ؛ أي: إرادتي لك(٣)، ولا تُعَلِّقْهُ بـ«هلمَّ» ؛ لأنه يَلزَمُ منه تعدي فعلَ المضمر المرفوع المتصل إلى مضمره .

وقيل: هي حرفُ خِطابٍ، فاللامُ ليست جارَّةً، وإنما اللامُ والكافُ هنا كاللام والكافِ في «ذلك»(٤)، ويظهَرُ الفرقُ بين المذهبين عند التأكيد: فمَن قال: إن الكافَ اسمٌ يَقولُ: هَلُمَّ لك نفسِكَ بالجر والرفع، فالجرُّ على أنه تأكيدٌ للكاف المجرورة باللام، والرفعُ تأكيدٌ للمضمر المرفوع في «هَلُمَّ» التقدير: هَلُمَّ أنتَ، ومَن

---

(١) سورة الأحزاب: من الآية: ١٨ .

(٢) رجز لم أقف على قائله، وانظره في: الكتاب ١٦١/٤، وشرحه ٣٩٦ (مطبوع بعنوان السيرافي النحوي)، والخصائص ٣٦/٣، والأزهية ص: ٢٥٧، وشرح المفصل ٤٢/٤ .

(٣) انظر الكتاب ٢٤٦/١، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٧٢٨، والتذييل والتكميل ١٨/٥ .

(٤) نقله أبو حيان عن البديع لمحمد بن مسعود الغزني. ارتشاف الضرب ٢١١/٣ .

قال: إن الكافَ حرفٌ، لم يقل إلا هَلُمَّ لكَ نفسُـــك، بالرفع تـأكيداً للضمير في «هَلُمَّ» ولا يـقـولُ بـالجر؛ لأنَّ الكـافَ مِن «لـكَ» عنـده حـرفٌ لا موضِعَ لها من الإعراب .

الوجه الرابع: أنهم اشتقُّوا من «هلمَّ» فعـلاً، حكـى الكِسَـائيُّ / أنه إذا قيـلَ [١٦١/ب] للرجل: هَلُمَّ كذا فيقـول: لا أَهَلُمُّـه بفتـح الهمـزةِ والهـاءِ، وضـم الـلامِ وفتـح الميـمِ مشدَّدةً، كذا ضبَطَهُ الشيخُ أبوحيَّان[١]، وضبَطَهُ ابنُ يعيشَ[٢] بضم الميم مع ما تقـدَّمَ من الضَّبْط. وتقولُ أيضاً: إلامَ أَهَلُمَّ؛ أي: إلامَ أَلُمَّ، والهاءُ مزيدةٌ بين الهمزة والـلام، كأنه ردَّهُ إلى أصله، قالهُ ابنُ يعيشَ[٣]، وذكَـرَ أبـو علـيٍّ[٤] أنـه يُقـالُ لـلرجل: هَلُـمَّ كذا، فيقولُ: لا أَهَلُمُّه؛ أي: لا أُعطِيكَه[٥].

الوجه الخامس: من كلامهم: كان ذلك عامَ كذا وهَلُمَّ جَـرًّا[٦]، أصلُـهُ مَثَـلٌ من أمثال العرَب[٧]، قيل: أوَّلُ من قالَـهُ عـائِذُ بـنُ زَيـدٍ في جـواب جَنـدَلَـةَ[٨]، وهـو

---

(١) ارتشاف الضرب ٢١١/٣ .

(٢) شرح المفصل ٤٣/٤ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) لم أقف عليه،ونقله عنه ابن جني في سر صناعة الإعراب ٢٣٤/١ وفيه: « لا أَهَلُمَّ » دون هاء.

(٥) انظر: إصلاح المنطق ٢٩٠، و الصحاح (هلم) .

(٦) انظر الزاهر ٣٧١/١. وقد توقف ابنُ هشام - رحمه الله - في تركيـب « هلـمَّ جـرّاً » هـل هـو عربيٌّ محضٌ ؟. انظر ذلك في رسالة له في توجيه نصب « هلمَّ جراً » ص: ٤٦، وقد ردَّ الإمـام الزرقاني في شرح الموطأ ٢٥٠/٢ على ابن هشام فقال: « وفي هذا البيت:

[فَإِنْ جاوَزْتُ مُقْفِرَةً ....]

ونُطقِ ابن ِشهابٍ به - وهو من قريشِ الفصحاء - ما يدفع توقفَ ابنِ هشـامٍ في كونـه عربيـاً محضاً » وانظر الهمع ١٢٧/٥ .

(٧) المشهور من المثل هو قولهم: « هلم جراً » فقط. انظر: الفاخر: ٣٢، وجمهرة الأمثال ٣٥٥/٢، ومجمع الأمثال ٤٩٧/٣. وانظر: الزاهر ٣٧١/١ .

(٨) وهو أخوه، وفي مجمع الأمثال ٤٩٨/٣: عائذ بن يزيد اليشكري، و لم أقف لهما على ترجمة .

قولُهُ:

فَإن جَاوزْتُ مُقْفِرَةً رَمَت بي إلى أُخْرى كَذَاكَ هَلُمَّ جَرًا[1]

وأما معناه: فنقلَ الشيخُ أبوالفتحِ ناصرُ بنُ محمَّدٍ المطرِّزيُّ الخوارزميُّ[2] الملقَّبُ عندهم بـ « صدر الأفاضل » عن المفضَّل[3] أن معناه: تعالَوا على هِينَتِكُم؛ أي: على أيِّ حالةٍ تَسهُلُ عليكم، قال: وأصلُه من الجرِّ في المشي؛ وهو أن تُتْرَكَ الإبلُ والغنَمُ تَرعَى في مسيرها .

واختُلِفَ في نصب «جرًّا»؛ فقال البصريون: انتصابُهُ على الحال[4]، وقال الكوفيون: انتصابُهُ على المصدر[5]؛ لأن في «هَلُمَّ» معنى الجرِّ، وقيل: انتصَبَ على التمييز[6].

---

(١) من الوافر، وهو في: ارتشاف الضرب ٣/٢١١، ورسالة ابن هشام في توجيه نصب (هلمَّ جراً) ص: ٤٦.

(٢) في مصادر ترجمته هو: ناصر بن عبد السيد بن علي المطرزي أبو الفتح، (ولم أر من قال: إنه ناصرُ بنُ محمد، كما ذكر المصنف)، عالم لغوي نحوي أديب فقيه، قرأ على أبيه، وعلى أبي المؤيد خطيب خوارزم، من تصانيفه: « شرح مقامات الحريري » ، و « المغرب في غريب ألفاظ الفقهاء » و « الإقناع في اللغة » وغيرها. توفي سنة ٦١٠هـ بخوارزم. أخباره في: إنباه الرواة ٣/٣٣٩، ومعجم الأدباء ١٩/٢١٢، ووفيات الأعيان ٥/٣٦٩ .
أما تلقيبه بصدر الأفاضل، فلم أقف عليه أيضاً في مصادر ترجمته، وقد وجَدَ أستاذنا الدكتور عبد الرحمن العثيمين هذا اللقب (للمطرزي) مكتوباً في تعليق على هامش ترجمته من كتاب «طبقات النحاة واللغويين» لابن قاضي شُهبة، الورقة رقم (٥١٠) ويبدو أن هذا التعليق ليس من كلام ابن قاضي شهبة والله أعلم . انظر مقدمة تحقيق كتاب التخمير ص: ١٦ .

(٣) أبو طالب، المفضل بن سلَمَة بن عاصم الكوفي، المتوفى سنة ٢٩١ هـ .وقوله هذا في: الفاخر: ٣٢، وانظر الزاهر ١/٣٧١ .

(٤) وتقديره: هلمَّ جارِّينَ؛ أي: متثبتين. انظر الزاهر ١/٣٧١، وارتشاف الضرب ٣/٢١١، ورسالة ابن هشام في توجيه نصب (هلمَّ جراً): ٤٥ .

(٥) أي: جرُّوا جرّاً . المصادر السابقة .

(٦) المصادر السابقة .

وأما التميميَّةُ فالكلامُ عليها من وجهَين:

الأوَّلُ: أنها في لغتهم فِعلٌ؛ لأنهم يُلحِقُونها الضمائرَ بارزةً، كما تبرز في الفعل[1]، فيقولون: هلمَّ يا رجلُ، وهَلُمِّي يا امرأة، وهَلُمَّا يا رجُلان، وهَلُمُّوا يا رجال، وهَلْمُمْنَ يا نساءُ، بميمَين الأولى مضمومَةٌ والثانيةُ ساكنةٌ، كأنهم صرَّفُوا «لُمَّ» من «هَلُمَّ» هكذا ذكَرَ البصريون وبعضُ الكوفيين عن بني تميم،وزعَمَ الفرَّاءُ[2] أنَّ الصوابَ مع جماعة النِّسْوةِ: أن تَتْرُكَ الميمَ على / فتحها[3]، وتزيدَ بعدَها نوناً [١٦٢/أ] ساكنةً وقايةً للميم من تسكينِهَا إذا وَلِيَتْهَا نونُ النِّسْوَة، ثم تُدغِمَ هذه النونَ الزائدةَ، فتقولُ: هَلُمَّنَّ بفتح الميم مع التشديد في النون وفتحِها، قالوا:[4] وما ذكرَه الفرَّاءُ شاذٌّ. وحُكيَ عن أبي عمرٍو أنه سمِعَ من العرَب: هَلُمِّينَ يا نِسوةُ[5]، بكسر الميم مشدَّدَةً وزيادةِ ياءٍ ساكنةٍ ثمَّ نونُ الإناث، وحُكيَ[6] عن بعضهم: هَلُمُّنَّ[7] بضم الميم، وهو شاذٌّ.

الوجه الثاني: أن بعضَ النَّحْوِيِّين[8] قال: «هَلُمَّ» في لغة تميم اسمُ فعل كما هي في لغة الحجازيين، وليست بفعلٍ حقيقةً، وإنما برَزَت معها الضمائرُ نظراً إلى أحدِ جُزأَي التركيب، وهو الفعلُ، واستدل على أنها ليست في هذه اللغة بفعل بالتزامهم فتحَ الميم والتشديدَ من غير فكٍّ، ولو كان فعلاً لجاز فيه الكسرُ والضمُّ والفتحُ،

---

(١) قال الرضي: «وليست بالفصيحة» شرح الكافية ٧٣/٢ .

(٢) انظر: شرح المفصل ٤٢/٤، وشرح الكافية ٧٣/٢، وارتشاف الضرب ٢١٠/٣ .

(٣) مع التشديد. انظر شرح الكافية ٧٣/٢ .

(٤) انظر: شرح المفصل ٤٢/٤، والتذييل والتكميل ١٧/٥، وارتشاف الضرب ٢١٠/٣ .

(٥) انظر تهذيب اللغة ٣١٧/٦، واللسان والتاج (هلم) .

(٦) في الأصل: «حُكي» بدون واو .

(٧) القاموس المحيط (هلم) ١٩٣/٤ .

(٨) وهو ابنُ يعيش في شرح المفصل ٤٢/٤ .

ولجاز فيه التفكيكُ، كما جاز ذلك كلُّهُ في فعل الأمر المضافِ، يُقالُ: رُدَّ بالفتح والضم والكسر، ويُقالُ: اُردُدْ بالتفكيك، وكونُ «هَلُمَّ» لم يجز فيها غيرُ الفتحِ والتضعيفِ دليلٌ على الاسمية .

وهذا دليلٌ لا ينهضُ؛ إذ بها نيَّةُ التزامِ أحدِ الجائزَين، وذلك لا يُخرجُ اللفظَ عن حقيقته، ألا ترى أنهم قد التزموا في فعل التعجب الواردِ على صيغة الأمر أحدَ الجائزَين، وهو التفكيكُ، ولم يَرد في كلامهم مشدَّداً على الصحيح، فلم يُخرجْهُ ذلك عن كونه فعلَ أمرٍ، وأن نظيرَه من أفعال الأمر يجوزُ فيه الوجهان، وله نظائرُ في كلام العَربِ .

وأما «حيَّهَل» فالكلامُ عليه من أوجُهٍ:

الأول: في جُزْأَيها قبلَ التركيب، وهما: «حيَّ» و«هل» .

أما «حيَّ» فمعناه: أقْبِلْ أو ما يُعطِي معناه، وهو مختَصٌ / بحثِّ العاقل؛ لأن [١٦٢/ب] الإقبالَ لا يُطلَبُ إلا من عاقِلٍ، قال ابنُ أحمرَ[١]:

أَنْشَأْتُ أَسْأَلُهُ مَا بَالُ رُفْقَتِهِ حَيَّ الحُمُولَ فَإِنَّ الرَّكْبَ قَدْ ذَهَبَا[٢]

فحثَّ سائقَ الحُمُول إلى تتبُّعِهَا، والحُمُول بالضم: الإبلُ التي عليها الهوادِجُ،

---

(١) هو عمرو بن أحمر بن العمرَّد الباهليُّ، من بني قرَّاص، شاعرٌ فصيحٌ مقدَّم على جميع نظرائه، وهو شاعر إسلامي في الدولة الأموية، وأحد العُور المحسنين من الشعراء. قال الأصفهاني في الأغاني ٢٣٤/٨: كان من شعراء الجاهلية المعدودين، ثم أسلم وقال في الجاهلية والإسلام شعراً كثيراً. أخباره في: مَن اسمه عمرو من الشعراء ١٢٩، والشعر والشعراء ٣٥٦/١، والخزانة ٢٥٧/٦ .

(٢) من البسيط، في ديوانه: ٤٣. والشاهد في: إيضاح الشعر ٨٢، والصحاح (هلل)، وشرح المفصل ٤٧/٤، وشرح الكافية ٧٢/٢، والخزانة ٢٥١/٦. وفي البيت روايات مختلفة تنظر في الخزانة . وحيَّ الحُمُولَ: أي: عليكَ بها فإنها قد ذهبت .

سواءٌ كان فيها نساءٌ أم لا، قاله في «النهاية[١]» .

وأما قولُ المؤذِّنِ: «حيَّ على الصلاةِ حيَّ على الفلاح» فالمعنى: أَقْبِلُوا على الصلاة. وقال ثعلبٌ[٢]: « حيَّ على الصلاة » الأصلُ فيه «حيَّهَل» فحُذِفَ «هَلْ» واقتُصِرَ على «حيَّ» .

٥ وقال أبو الخطّاب[٣]: كان الأذانُ «حيَّهَلَ الصَّلاةَ حيَّهَلَ الفَلاحَ» بنصب «الصَّلاة» و«الفلاح» بمعنى: احضُرُوا الصلاةَ، ثم حُذِفَت «هل» وعُوِّضَ عنها «على» فخُفِضَ بها الصلاةُ.

وقال سيبويهِ[٤]: إنَّ الجُفَاةَ من العَرَب يقولون في الأذان: حيَّهَلَ الصَّلاةَ، والمعنى معنى «حيَّ على الصلاة» .

١٠ وقيل: «حيَّ» يتعدَّى بنفْسِهِ، تقولُ: حيَّ الثَّرِيدَ، وبـ«إلى» وبـ«على» .

وأمَّا «هَلْ» فمعناه: اسكُنْ أو أَسْرِع، قاله ابنُ مالكٍ[٥] .

وقال ابنُ هشامٍ الخَضراويُّ[٦]: بمعنى عَجِّل .

ويُقالُ فيه: هَلْ وهلاً بالتنوين، والأكثرُ أن يكونَ استحثاثاً لغير العاقل[٧]، وقد

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٤٤٤/١ ، وانظر الصحاح (حمل) .

(٢) لم أقف عليه. وهو في التذييل والتكميل ١٨/٥ .

(٣) انظر: الكتاب ٢٤١/١، ٣٠٠/٣، وإيضاح الشعر: ٨٠، والصحاح (هلل)، وشرح الكافية ٧٢/٢ .

(٤) الموضع السابق، ولم أقف عليه بهذا النص .

(٥) لم أجده فيما اطلعت عليه من كتبه، وذكره أبو حيان في ارتشاف الضرب ٢١٢/٣ ولم ينسبه إلى أحد، وفي التاج(هلل): « وقال الكسائي: فإذا زدتَ في (هل) ألفاً، كانت بمعنى التَّسكين، وهو معنى قولِهِ: إذا ذُكِرَ الصالحون فحَيَّهَلاً بعُمَر، قال: معنى حيَّ: أسرِعْ بذكره، ومعنى هَلاَ: أي: اسكُنْ عند ذكرِهِ حتى تنقضيَ فضائِلُهُ » .

(٦) انظر: ارتشاف الضرب ٢١٢/٣، والتذييل والتكميل ١٨/٥ .

(٧) الصحاح (هلل) .

يُستَعمَلُ للعاقل. قال النابغةُ:

أَلاَ حَيِّيَا لَيْلَى وَقُـولاَ لَهَا هَلاَ   فَقَدْ رَكِبَتْ أَمْراً أَغَرَّ مُحَجَّلا[1]

فـ«هلاً» فيه حثٌ لليلَى[2]، وهي عاقلَةٌ، وقال بعضُهُم: «هلا» فيه على بابِهِ من حثٌ غيرِ العاقل[3]، والمعنى: قولا لها تقولُ: هلا لهـذا الأغرِّ المحجَّلِ الذي رَكِبَتْهُ، كَنى بذلك عن الذَّكَر، فيكونُ الحثُّ لغير عاقِلٍ، دليلُهُ قولُـهَا في الجواب:

وَعَيَّرْتَنِي دَاءَ بِأُمِّكَ مِثْلُهُ   وَأَيُّ جَوَادٍ لاَ يُقَالُ لَهُ: هَلاَ[4]

الوجه الثاني: في معناها بعد التركيب[5]، وفي استعمالها، وفي عملها:

أما معناها، فقيل: / أَقْبِلْ أو ائْتِ أو جِئْ . [١٦٣/أ]

وأما استعمالها فالأكثرُ أن تُستَعمَلَ لاستحثاث مَن يَعقل، تغليباً لجهـة «حَـيَّ»، وقد يُستَحَثُّ بها مَن لا يعقِل، تغليباً لجهة «هلاَ» .

وأما عملُهَا فتأتي لازمةً ومتعديةً بنفسها وبحرفِ الجر «على» أو «إلى» أو «الباء»[6] وذلك بحسب الفعل الذي هي اسمٌ له، فإن قُدِّرَ لازماً كانت مثلَـه، وإن قُـدِّر متعدياً كانت مثلَه، فتقول في اللازمة: حَيَّهَلَ يا فلان؛ لأنَّ مسـمَّاها: أسرِعْ، وفي

(١) من الطويل، للنابغة الجعدي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في ديوانه: ١٢٣ يخاطب ليلى الأخْيَلِيَّة. وانظر الشاهد في: النكت على الكتاب ٣٣٢/١، والاقتضاب ٢٦٣/٣، وشرح المفصل ٤٧/٤، وشرح ابن القواس ١٠٢٠/٢، والتذييل والتكميل ١٨/٥، ٣١، والخزانة ٢٣٨/٦ .

(٢) هي ليلى بنت عبد الله بن الرحال بن شداد بن كعب بن معاوية وهو الأخْيَل. من النساء المتقدمات في الشعر من شعراء الإسلام، لا يُقدم عليها سوى الخنساء، هاجَت النابغة الجعدي ففاقَتْهُ، ماتت في عشر الثمانين للهجرة. أخبارها في: الشعر والشعراء ٤٤٨/١، والأغاني ٢٠٤/١١، وفوات الوفيات ٢٢٦/٣ .

(٣) انظر: اللآلي ٢٨٢/١ .

(٤) من الطويل، في ديوانها : ١٠٣ وفيه: « أعيَّرْتَني » .

(٥) وعن ابن العلج في البسيط: « ومنهم مَن يقول: ليست مركبة » . التذييل والتكميل ١٧/٥ .

(٦) انظر شرح ابن القواس ١٠١٩/٢ .

المتعدية بنفسها: حَيَّهَلَ الثريدَ، فيكون مسماها: أُحْضُرْ[1]، وفي المتعدية بـ«إلى»: حَيَّهل إلى كذا، فيكون مسماها: تعال إلى كذا[2]، وفي المتعدية بـ«على»: حَيَّهل على كذا، فيكون مسماها: أقبِلْ على كذا، وفي المتعدية بالباء: حَيَّهَلَ بكذا، فيكون مسماها: جئْ بكذا، ومنه: «إذا ذُكِرَ الصَّالحون فَحَيَّهَلا بِعُمَرَ[3]» أي: جئْ بِعُمَرَ فإنه من جملتهم .

الوجه الثالث: في لغاتها: وفيها لغاتٌ ثمانٍ نقلَها ابنُ عصفور[4]:

« **الأولى**: «حَيَّهَلَ» بفتح الياء مع التشديد وفتح اللام شبهوها بـ«خمسةَ عشَرَ» .

الثانية: «حَيَّهَلاً» كالأولى إلا أنها منونةٌ .

الثالثة: «حَيَّهلاَ» كالأولى إلا أنها بالألف من غير تنوين، والألف فيها يمكن أن يكونَ جيء بها لبيان الحركة كالألف في «أنا»، وحقها أن تكون في الوقف، إلا أنه أُجريَ فيه الوصلُ مُجْرَى الوقف، فيكون أصلُ هذه اللغةَ الأولى، ويمكن أن تكونَ الألفُ بدلاً من التنوين في الوقف، وأُجْرِيَ الوصلُ مُجرَى الوقف، فيكون أصلُهَا اللغةَ الثانية .

اللغة الرابعة: «حَيَّهلْ» على أصل البناء كـ«صه» و«مه»؛ لأنه لم يلتقِ آخرَه ساكنان. وأما قولُ لَبيدٍ - يَذكُرُ صاحباً له وكانَ أمَرَه بالرَّحيل -:

---

(١) انظر الصحاح (هلل) .

(٢) الصحاح (هلل) .

(٣) هذا من قول أم المؤمنين عائشة رَضي الله عنها، أخرجه الإمام أحمد في مسنده ١٤٨/٦، برقم (٢٣٩٩٧) من قول عائشة - رَضي الله عنها -، وفي الفائق ٣٤٢/١، أنه من قول عبد الله ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ومثله في النهاية لابن الأثير ٤٧٢/١. وانظر: غريب الحديث لابن الجوزي ٢٥٨/١ والزاهر ٣٧/١ ، والحديث النبوي في النحو العربي: ١٥٠، ٢٦٩ .

(٤) شرح المقرب لوحة (١٢٤ - مخطوط). وانظر شرح السيرافي ١٣٠/٤ مخطوط،وشرح المفصل ٤٥/٤، والتذييل والتكميل ١٨/٥.

يَتَمَارَى فِي الذِي قُلْتُ لَهُ وَلَقَدْ يَسْمَعُ قَوْلِي: حَيَّهَلْ[(١)]

/ فقيل: إنه من هذه اللغة، وقيل: هو من اللغة الأُولى وسُكِّن في الوقف[(٢)]؛ [١٦٣/ب] لأن الموضع موضعُ وقْفٍ.

الخامسة: «حَيَّهْلَ» بسكون الهاء وفتحِ اللام، سُكِّنت الهاءُ تخفيفاً لِثِقَلِ التركيب.

السادسة: «حيَّهْلاَ» بسكون الهاء مع الألف من غير تنوينٍ.

السابعة: «حيَّهَلٍ» بفتح الهاء وكسرِ اللام مع التنوين، وكأنَّه سَكَّنَ اللامَ أولاً، ثمَّ أَلحَقَ التنوينَ فالتقى ساكنان، فكُسِرَت اللامُ لالتقاء الساكنَين.

الثامنة: «حيَّهَلَكَ» بفتح الهاء واللام وإلحاق كاف الخطاب» انتهى ما نقله ابن عصفور.

التاسعة: «حيَّهَلَه» بفتح الهاء واللام وهاء السكت، قيل: وهي نادرة.

الوجه الرابع[(٣)]: قد تَخرُجُ «حَيَّهَلَ» عن أن تكونَ اسمَ فعلٍ، فتأتي والمرادُ بها اللفظُ فتُعرَبُ، قال الشَّاعرُ:

وَهَيَّجَ الحَيَّ من دَارٍ فَظَلَّ لَهُمْ يَومٌ كَثِيرٌ تَنَادِيهِ وَحَيَّهَلُه[(٤)]

---

(١) من الرمل، في ديوانه: ١٨٣، يتحدث عن صاحبه في السَّفر، حيث أخبره بطلوع الفجر كي يستيقظ من نومه، فلم يُصدقْهُ، وشكَّ في قوله؛ لغلبة النوم عليه. وانظر الشاهد في: إيضاح الشعر: ٨١، ٨٨، والخصائص ٣/٣٦، وشرح المفصل ٤/٤٥، وشرح الكافية ٢/٧٢، والخزانة ٦/٢٥٨.

(٢) شرح ابن النحوية لوحة (٢٢١) مخطوط.

(٣) في الأصل: «الثالث».

(٤) من البسيط، وهو لرجل من بني بكر بن كلاب. والشاهد في: الكتاب ٣/٣٠٠، وشرحه للسيرافي ٤/١٣٠ مخطوط، والمقتضب ٣/٢٠٦، والأصول ١/١٤٥، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٠٧، وإيضاح الشعر: ٤٩، وشرح المفصل ٤/٤٦، وارتشاف الضرب ٣/٢١٢، والخزانة ٦/٢٦٦.

فـ«حيَّهل» مُعرَبٌ مرفوعٌ بالعطف على «تناديه» وهو مبتدأٌ، و«كثيرٌ» خبرٌ مُقدَّمٌ، والمعنى: أن ذلك اليومَ كَثُرَ فيه التنادي وقولُهُم هذه اللفظةَ التي هي «حيَّهَل».

ولْنَرْجِع إلى قول المصنّف :

قوله:

«وَيَعْمَلُ اسْمُ الفِعْلِ إنْ تَعَدَّى»

يعني: ويعملُ اسمُ الفعل النصبَ بدليل قوله: «إن تعدَّى» فإن التعدِّيَ لا يُشترَطُ إلا في عمل النصب، وأما عملُ الرفع فأسماءُ الأفعال كلُّهَا تعمَلُه[1]، وكان حقُّهُ أن يقولَ: وينصِبُ . وقوله:

«نَحْوَ: رُوَيْـدَ وَهَلُمَّ سُعْدَىٰ»

أتى بمثالَين من أسماء الأفعال التي تعملُ النصبَ، تقول: رُوَيدَ زيداً؛ أي: أمهِلْهُ، ولم يُصرِّحْ بالمفعول، وقد تقدمت أحكامُ «رُوَيدَ» وأقسامُهَا، وتقول: هَلُمَّ سعداً أي: أحْضِر سعداً، وينبغي أن تكونَ «رُوَيدَ» في البيت / غيرَ منونة؛ لأنه أراد [١٦٤/أ] بها اسمَ الفعل، ولا تكون إلا مبنية، ولم يُسمَعْ فيها التنوينُ حالةَ كونها اسمَ فعل، وقد تقدَّمَ الكلامُ على «هَلُمَّ» وبسطْنَا فيه القولَ.

وقوله:

«وَهَا وَحَيَّهَلْ وَبَلْهَ الشِّعْرَا[2]»

ذَكَرَ في صدر هذا [البيت][3] ثلاثةَ أسماءٍ من أسماء الأفعال، فـ«ها» معناه:

---

(١) في الأصل: «تعلمه».

(٢) خالف المصنف رحمه الله الرواية التي ذكرها في أول الباب، حيث قال هناك:

وَهَاءِ خُذْ وبَلْهَ دَعْ وحَيَّهَلْ ... كَذَا فَعَالِ إن تَعَدَّى في العَمَلْ

وقد أشرت إليه في مكانه، انظر صفحة: ٤٤٦ .

(٣) ساقطة من الأصل.

خُذْ، وقد تقدمَ ما فيه من اللغات .

و«حيَّهَل» بمعنى أُحْضُرْ، وقد تقدَّمَ الكلامُ عليها وعلى لغاتِها، وأنها تعمَلُ بحسب مسمَّياتها .

و«بَلْهَ» معناه دَعْ، و«الشِّعْرَ» منصوبٌ به؛ أي: دَع الشِّعْرَ لا تشتَغِلْ به، والألفُ بدلٌ من التنوين، وقال بدرُ الدين بنُ النَّحْوِيَّة[1]: ويحتَمِلُ أن يريدَ «الشِّعْرَى» التي هي النَّجمُ، فيكونُ المعنى: دَعِ الشِّعرى غيرَ مَعْبُودَةٍ .

قلتُ: فيُكتَبُ بالياء، وهذا احتمالٌ بعيدٌ أن يخطُرَ بقلب النَّاظِم .

وقوله: «**وَهَاتِ زَيداً**» أتى بـ«هاتِ» على أنها اسمُ فعلٍ بمعنى: أَعْطِ أو خُذْ أو اذكُرْ لي، ومنه قولُ المعرِّي[2]:

هَاتِ الحَدِيثَ عَنِ الزَّوْرَاءِ أو هِيتَا[3]

أي: اذكر لي الحديث عن الزوراء وهي بغدادُ أو دجلَتُهَا[4]. وهِيت: بلدٌ قريبٌ من بغداد[5]. وقد تقدَّمَ أن «هات» فعلٌ لِلَحاق الضمائرِ لها بارزَةً، يُقالُ للواحد: [هاتِ، وللواحدةِ:][6] هاتي، وللاثنين: هاتِيَا، وللذُّكُور[7]: هاتُوا،

(١) قال في شرح الألفية لوحة (٢٢١) مخطوط: « أي: دع الشعرى غير معبودة؛ لأنها مربوبة لقوله تعالى: ﴿وأنَّهُ هوَ ربُّ الشِّعْرَى﴾ » .

(٢) أبو العلاء، أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي المعري المتوفى سنة ٤٤٩ هـ.

(٣) سقط الزند ص: ١٧١، وهو صدر بيت عجُزُهُ:

وَمَوقِدِ النَّار لا تَكرَى بتَكْرِيتَا

وانظر شروح السقط ١٥٥٣/٤ . ولا تَكْرَى: لا تنام؛ أي: لا تخمد. يقول: حدِّثْنا عن هذه المواضع، فإنا لمعرفة أنبائها متشوقون، ولما يتجدد من أحوال أهلها متركفون .

(٤) انظر الصحاح (زور) .

(٥) معجم البلدان ٤٢١/٥ .

(٦) زيادة يستوجبها السياق .

(٧) في الأصل: « وللمؤنثات » وهو خطأ .

وللإناث: هاتِينَ، وقالوا: هَاتَى يُهَاتِي مُهَاتَاةً(١)، كَرَامَى يُرَامِي مُرَامَاةً. قال السيِّدُ ناصرُ الدين عبدُالمطلب بنُ المرتَضَى المعروفُ بـ« ابن بابْشَاه »(٢): إنَّ هَاتَى يُهَاتِي لا دليلَ فيه على الفعلية؛ لاحتمال أن يكونَ من لفظ «هاتِ» كما صنعوا فعلاً من لفظ «لولا» فقالوا: سألتُه حاجَتَه فلَولاَ .

٥ قلتُ: والأمرُ كما قالَ من الاحتمال، إلا أن بنَاءَ الأفعال من الحروف قليلٌ، / لا سيَّمَا وقد نقَلُوا عن العرَب إبرازَ الضمير بحسَبِ المخاطَب، وذلك يُقوِّي [١٦٤/ب] الفعليَّةَ .

وقوله: «**وَتَرَاكِ عَمْراً**» مثالٌ من أسماء الأفعال التي جاءت على فَعَالِ، فهو بمعنى اترُكْ، وقد تقدَّمَ ما فيه من الخلاف، وأن سيبويهِ يَرَى أن «فَعَالِ» مقيسٌ في ١٠ الثلاثي لا غير .

وقوله: «**فِي شِعْرِهِمْ قَدْ وَرَدَتْ**» أي: في شِعرِ العَرَبِ قد جاءت، والضميرُ في «وَرَدَت» راجعٌ إلى «تراكِ»، وأنَّثَ نظراً إلى الكلمة، أو أن أسماءَ الأفعال مؤنثةٌ كما

---

(١) انظر البارع لأبي علي القالي: ١٤٢-١٤٤، والصحاح (هيت) .

(٢) هو الشريف الحسيني الجزري النحوي، ولد سنة بضع وخمسين وستمائة، واشتغل بالنحو والفقه، ودرَّس بالمدرسة النُّوريَّة بالمُوصل، وتخرَّج به فضلاؤها. له شرح على ألفية ابن معطٍ اسمه: « ضوء الدرر » . توفي سنة ٧٣٥ هـ. أخباره في: الدرر الكامنة ٤١٤/٢، ودرة الحجال ١٧١/٣، وهدية العارفين ٦٢٢/١ .

وهذا القول في شرح ابن القواس ١٠٢٢/٢ دون نسبة . وابنُ بابشاه متابعٌ في رأيه هذا، فقد سبقه إليه شيخُ ابنِ الخبَّاز (أبو حفص عمر بن مهران) ، نقله ابن الخباز في الغرة المخفية لوحة (١٠٨ - مخطوط) حيث قال - معلقاً على رأيٍ سَاقَهُ للعكبري في رده على الزمخشري، واحتج فيه بهاتى يُهاتي مهاتاةً على أنَّها فعل لا اسمُ فِعْلٍ - قال: « وقال شيخنا - رحمه الله - : هذا غلطٌ من أبي البقاء؛ لأن قولهم: هاتى يُهاتي مأخوذٌ من لفظ هاتِ، كما قالوا: سألتُكَ حاجةً فلَوْلَيْتَ لي؛ أي: قلت: لو كان عندي ... » .

تقدَّمَ(١)، وقد ذَكَرْنَا ما سُمِعَ من «فَعَال»(٢).

وقوله: «فحاكها» أي: فقِسْ عليها، يشيرُ إلى مذهب سيبويهِ. وقولُه:

«تَـــرَاكِهَا مِـــن إِبِلٍ تَرَاكِهَا»

إشارةٌ إلى بعض ما وَرَدَ من «فَعَال» المأخوذِ من الثلاثي في أشعارهم، وقد

٥ تقدَّمَ أنَّ:

تَـــرَاكِهَا من إِبِـــلٍ تَرَاكِهَا

صدرُ بيتٍ وعجزُهُ:

أَلاَ تَرَى الموتَ لَـــدَى أَوراكِهَا

وقد تقدَّمَ سببُ هذا البيت(٣).

١٠ وقولُه:

«مَنَـاعِهَا مِـنْ إِبِـــلٍ مَنَاعِهَا»

مثالٌ أيضاً من المسموع في «فَعَال» من الثلاثي، وقد تقدَّمَ أن هذا نصفُ بيت، وتمامُهُ:

أَلاَ تَرَى المَـوتَ لَدَى أَرْبَاعِهَا

١٥ وأنه جوابُ البيت الأوَّلِ. وقولُهُ:

«وَقِيـلَ: يُـحْتَاجُ إِلَى سَمَاعِهَا»

إشارةٌ إلى الخلاف في(٤) بناء «فَعَال» من الثلاثي، وأنه لا يقاس على المسموع منه وهو مذهب المبرد.

---

(١) انظر صفحة: ٤٧١.

(٢) انظر صفحة: ٤٦٧ وما بعدها.

(٣) هذا على مذهب المصنف في اعتبار الشطرين بيتاً واحداً. انظر ما سبق صفحة: ٤٦٩.

(٤) في الأصل: «إلى».

وقوله:

«وَقِيلَ: بَلْ يُبْنَى عَلَى فَعَالِ»

البيت، إشارةٌ إلى مذهب سيبويهِ، فإن مذهبَهُ جوازُ القياس على ما سُمِعَ من بناء «فَعَالِ» من الثلاثي، وأمَّا من الرباعي فقد تقدَّمَ أنه لا يُقَالُ منه إلا ما سُمِعَ، قالوا: دَرَاكِ مِن أَدْرَكَ، وشَذَّ أبو بكرِ بنُ طلحَةَ وجعَلَهُ / قياساً، وقد تقدَّمَ الردُّ [١٦٥/أ] عليه.

* * *

٦٢٨ ـ وَمِثْلُهَا مِنَ الظُّروفِ دونَكَا	ثُمَّ عليكَ مِثلَهَا وعنْدَكَا
٦٢٩ ـ كَقَولِهِ: عَلَيكُمُ أَنفُسَكُم	أي: الزَمُوا كَمَا تَقُول: حِذْرَكُمْ
٦٣٠ ـ ودُونَ في الشِّعْرِ أَتَى تَصْدِيقُهَا	دُونَكِهَا يَا أُمُّ لاَ أُطِيقُهَا
٦٣١ ـ كَذَاكَ لَو لم تُلْغِ مَا أُنْشِدُكَا	يَا أَيُّهَا المَايِحُ دَلْوِي دُونَكَا
٦٣٢ ـ وَكُلُّ ذَا تُغْرِي بِهِ المُخَاطَبَا	وَلاَ تَقُلْ عَلَيهِ زَيداً غَائِبَا
٦٣٣ ـ أَمَّا عليَّ ذَا بِمَعْنَى أَوْلِنِي	وَقَولُهُم: عَلَيهِ شَخْصاً لَيْسَنِي
٦٣٤ ـ فهوَ شُذُوذٌ لا تَقِسْ عَلَيهِ	وَالظَّرفُ إنْ أَكَّدْتَ مُضْمَرَيهِ
٦٣٥ ـ رَفَعْتَ تَأْكِيدَ الضَّمِيرِ المُسْتَتِرْ	وَإِنْ تُؤَكِّدْ كَافَهُ المَجْرُورَ جُرْ
٦٣٦ ـ فَارْفَعْ: عَلَيكَ نَفْسُكَ الفَلاَحَا	وَاجْرُرْ: عَلَيكَ نَفْسِكَ النَّجَاحَا
٦٣٧ ـ وَذَاكَ مَخْصُوصٌ بِذِي الظُّرُوفِ	إِذْ كَافُهَا لَيسَ مِنَ الحُرُوفِ
٦٣٨ ـ فَكَافُهَا كَالكَافِ فِي حَذَارَكَا	لَيسَت بِحَرْفٍ مِثْلُ كَافِ هَاءَكَا

أتى بهذه الأبياتِ ليذكُرَ فيها أسماءَ الأفعال المركبةَ من الظرف والمخفوض به، ومن الجار والمجرور. والكلامُ على هذه الأبياتِ في مسألَتين:

الأولى: في ما سُمِعَ منها.

٥ الثانية: في أحكامها.

المسألة الأولى: في المسموع منها، والكلام عليها واحداً واحداً، وفيما يعطيه من المعنى زائداً على مسمّاها:

أما المسموع منها: «مكانَكَ» و«عندَكَ» و«لديكَ» و«دونَكَ» و«وراءَكَ» و«أمامَكَ» و«إليكَ» و«إليَّ» و«عليكَ» و«عليَّ» و«عليه» و«بعدَكَ» و«كذلك» و«كما أنت» و«بينكما»

١٠ / فهذه اثنتا عشرة كلمة، منها مشهورةٌ وغيرُ مشهورة. وأنا أتكلمُ عليها واحداً واحداً: [١٦٥/ب]

أما «مكانَكَ» فهو في الأصل ظرفُ مكـان ومخفـوضٌ بـه، ثـم جعلُـوه اسمـاً لـ«اثْبُتْ»، قال الشيخُ أبوحيَّان[١]: ومن جعله بمعنى «تأخَّرْ» فهو تفسيرُ معنًى، فهي على هذا غيرُ متعدية، قال الله تعالى: ﴿مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ﴾[٢] أي: اثْبُتُـوا. هكذا حفظه البصريُّون، وقال الكوفيون: تأتي متعديةً فتقول: مكانَكَ زيـداً بمعنـى انتظِرْهُ»[٣].

وأما «عندَكَ» فهو في الأصل ظـرفٌ ومخفـوضٌ بـه، ثـم جعلـوه اسمـاً للفعـل، وتكون متعديةً ولازمةً، فالمتعديةُ معناهـا: خُـذ، فتقـول: عنـدَكَ زيـداً بمعنـى: خُـذ زيداً، واللازمةُ تأتي بمعنى: تخوَّفْ فتقول: عندك بمعنـى تخـوَّفْ ممـا يليـك، وتـأتي بمعنى تقدَّمْ فتقول: عندَكَ بمعنى تقدَّمْ في الجهة التي تليك .

وأما «لَدَيكَ» فهو في الأصل ظرفٌ بمعنى عندك، ثم سُمِّيَ بـه الفعـلُ. حَكَـى ذلك الجوهريُّ[٤]، فتكونُ بمعنى: دَعْ، أنشَدَ الجوهريُّ ـ على ذلك لذي الرُّمَّة ـ:

فَدَعْ عَنْكَ الصِّبَا وَلَدَيكَ هَمًّا   تَوَقَّشَ فِي فُـؤَادِكَ وَاخْتِيَالاَ[٥]

فـ«همًّا» منصوبٌ بـ«لديك» أي: دَعْ همًّا، و«توقَّشَ» بالقاف والشين المعجمة: تحرَّكَ .

وأما «دونك» فظرفٌ ومخفوضٌ به، ثم جعلوه اسماً للفعل فيـأتي لازمـاً بمعنـى تأخَّرْ، ويأتي متعدياً بمعنى خُذ ، قال الشَّاعرُ:

---

(١) التذييل والتكميل ٢٦/٥ .

(٢) سورة يونس: من الآية: ٢٨ .

(٣) انظر: التذييل والتكميل ٢٧/٥ .

(٤) الصحاح (لدى) ٢٤٨١/٦ .

(٥) من الوافر في ديوانه ١٥٢٣/٣، وروايته: « نعد عن الصبا وعليك هماً » والبيت مـن شـواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٢٧/٥ .

أَعَيَّاشُ قَـدْ ضَاقَ القُيُونُ مَرَارَتي   وأَوقَدْتُ ناراً فَادْنُ دُونَكَ فَاصْطَلِ[(١)]

أي: خُذ النارَ فاصطلِ[(٢)] بها، وقال أبوعليٍّ[(٣)]: إن «دونَكَ» في البيت ليست للإغراء، وإنما هي تأكيدٌ لـ«اُدْنُ» كأنه قال: اُدْنُ / اُدْنُ، وذلك نحو قوله: [١٦٦/أ]

فَاذْهَبْ إِلَيكَ فَإِنِّي مِن بَنِي أَسَدٍ[(٤)]

٥ فـ«إليكَ» تأكيدٌ لـ«اذْهَبْ»، ومن الإغراء بـ«دونَكَ» ما استشهد به المصنفُ من قولها:

«دُونَكِهَا يَا أُمِّ لاَ أُطِيقُهَا»[(٥)]

أي: خذيها. وهذا الشطر جرى في محاورة بين جاريةٍ وأمها، قالت الأمُّ:

وَفَيشَــةٍ قَد اشْفَتَرَّ حُوقُهَا

١٠ فقالت البنتُ:

دُونَكِهَا يَا أُمُّ لاَ أَطِيقُهَا

والفَيشَةُ: الذَّكَرُ، واشْفَتَرَّ بالشين المعجمة والفاء أختِ القاف والتاءِ بنقطتين

---

(١) من الطويل، وهو لجرير في ديوانه ٢/٩٤٥ يهجو الحطيئة وعياش بن الزبرقان، من قصيدة مطلعها:

أَمِنْ عَهْدِ ذِي عَهْدٍ تَفِيضُ مَدَامِعِي   كَأَنَّ قَــذَى العَينَينِ مِنْ حَبِّ فُلْفُلِ

والبيت في: النوادر ٣٦٠، والكامل ١/٤٧٦، وإيضاح الشعر ٥، والإيضاح ١٩١، وشرحه (المقتصد) ١/٥٦٩، وإيضاح شواهده ١/١٨٤، والتذييل والتكميل ٥/٢٧ .

(٢) في الأصل: « فاصطلي » .

(٣) لم أقف على كلامه هذا مع أنه استشهد بالبيت في كتابيه المتقدمين. وانظر: الكامل ١/٤٧٦، والتذييل والتكميل ٥/٢٧ .

(٤) لم أقف على قائله، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٥/٢٧ .

(٥) انظر: سر صناعة الإعراب ١/٣٢٢، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن الخباز (الغرة المخفية) لوحة (١٠٩) مخطوط، وشرحها لابن القواس ٢/١٠٢٩، وشرحها لابن النحوية لوحة (٢٢٣) مخطوط، وشرح شذور الذهب ٤٠١ .

من فوق وراءٍ مهملة: اتَّسَعَ[١]، والحُوقُ بضم الحاء المهملة والقاف: ما أحاطَ برأس الذَّكَر .

وأما «وراءك» فجعلوه اسماً لـ«تأخَّرْ»، يقال: وراءَكَ أوسعَ لكَ؛ أي: تأخَّرْ وأْتِ مكاناً أوسَعَ لَكَ، وقيل: معناه تَلَفَّتْ[٢]، قال الشيخُ أبوحيَّان[٣]: ومن قال معناه تبصَّرْ أو تخوَّفْ فتفسير معنى. انتهى .

وقد فسرَّه ابنُ عُصفور[٤] بـ«افطَن»، وقال: هو تفسير معنى .

وأما «أمامك» فظرفُ مكان في الأصل، ومضافٌ إليه، ثم جُعل اسماً لـ«تقدَّمْ»[٥] .

وأما «إليك» فجارٌّ ومجرورٌ، جُعل اسماً لـ«تَنَحَّ» فلا يتعدَّى، وزعم الكوفيون ويعقوبُ[٦] أنه يتعدَّى فيكونُ بمعنى أمسِكْ، وخرَّج كلٌّ منهما قولَ القُطَامي على مذهبه وهو:

إِذَا التَّيَّازُ ذُو العَضَلاَتِ قُلنَا إِلَيكَ إِلَيكَ ضَاقَ بِهَا ذِرَاعَا[٧]

---

(١) في التاج (شفر): «واشفترَّ السراجُ: اتسعت ناره فاحتاج إلى أن يُقطَعَ من رأس الذبال، قاله ابن الأعرابي» .

(٢) انظر: المساعد ٢/٦٥٤ .

(٣) التذييل والتكميل ٥/٢٧ قال أبو حيان: «وقال بعضهم: ووراءك أي: تلبَّثْ، ومَن قال: وُضع موضع افطَنْ فشرحُ معنىً» .

(٤) شرح المقرب لوحة (١٢٨ ـ مخطوط)، وانظر المقرب ١٤٩ .

(٥) وفسره بعضهم بـ«تخوَّفْ» أو«تبصَّرْ»، وهو تفسير معنىً . انظر المقرب ١٤٩، والتذييل والتكميل ٥/٢٧، والمساعد ٢/٦٥٥ .

(٦) لم أقف عليه في إصلاح المنطق. وانظر: شرح الجمل ٢/٢٨٦، والتذييل والتكميل ٥/٢٧، وارتشاف الضرب ٣/٢١٣، والمساعد ٢/٦٥٥ .

(٧) من الوافر، في ديوانه: ٤٠، والشاهد في: شرح الجمل ٢/٢٨٦، والمقرب ١٥٠، والتذييل والتكميل ٥/٢٧. والضمير في «بها» يعود على الناقة الموصوفة في الأبيات السابقة .

فقال البصريون: «إليك» في البيت بمعنى تَنَحَّ،فلا يتعدَّى[١].

وقال الكوفيون: هو بمعنى أَمسِكْ فيتعدَّى[٢]، والمفعولُ محذوف، أي: أَمْسِك الناقةَ، يدلُّ عليه الحال .

والتَّيَّاز بتاء مثنّاةٍ من فوق وياء مثنّاة من تحت مشددة وزايٍ بعد الألف: هو القصيرُ المجتمِعُ الخَلْق[٣]، ولهذا وَصَفَه بـ « ذي العضلات » ، والمعنى أن هذه الناقةَ لشدَّتها وقوَّتها يعجزُ الرجلُ التَّيَّازُ عن إمساكها مع شدَّته واجتماعِ / خَلْقِهِ. [١٦٦/ب]

قال الشيخُ أبوحيَّان[٤]: « والصحيحُ ما ذهب إليه البصريون، إذ لا يُحفَظُ من لسان العرب متعدياً، قال: وقد أُولِعَ كثيرٌ من شعراء بلادنا بتعدية «إليكَ» في أشعارهم، وذلك على مذهب الكوفيين » .

وأما «إليَّ» فهو من حرف الجرِّ وياءِ المتكلم، ومعناه: أتنحَّى، فعلٌ مضارعٌ للمتكلِّم، وقيل: معناه تَنَحَّيْتُ، وسيأتي الكلامُ عليه[٥].

وأما «**عليك**» فجارٌّ ومجرورٌ، وجُعِلَ مُسمَّاه الْزَمْ، فهو متعدٍّ، قال الله تعالى: ﴿ عَلَيكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾[٦]؛ أي: الزَمُوا أنفسَكُم، وقد تُزَادُ الباءُ في المفعول نحو: عليك بزيدٍ[٧]، ومنه الحديث: «عَلَيكَ بِذَاتِ الدِّينِ[٨]» أي: الزم ذات الدين، وقال

(١) انظر الكتاب ١/٢٥٠ .

(٢) انظر القاموس المحيط (إلى) ٤/٤٠٩، والتاج (إلى) .

(٣) انظر: المنتخب ١/١٦٤، والمخصص ٢/٧٥ .

(٤) التذييل والتكميل ٥/٢٧ .

(٥) انظر صفحة: ٥٣٧ - ٥٣٨ .

(٦) سورة المائدة: من الآية: ١٠٥ .

(٧) قال الأزهري في التصريح ٢/١٩٨: « وفيه بحثٌ؛ لاحتمال أن تكون الباء زائدةً » .

(٨) جزء من حديث جابر بن عبد الله، أورده البخاري في صحيحه (في كتاب النكاح) برقم: (٤٧٠٠، ومسلم في صحيحه (في كتاب الرضاع) برقم: (٢٦٦١، ٢٦٦٢). وتكملة الحديث: « إن المرأة تنكح على دينها ومالها وجمالها، فعليك بذات الدين تربت يداك » وهذه رواية الموضع الثاني من صحيح مسلم، وباقي المواضع برواية: « فاظفر بذات الدين » وهي تخلو من موطن الشاهد.

الأخطل:

فَعَلَيكَ بِالحَجَّاجِ لاَ تَعْدِلْ بِهِ   أَحَداً إِذَا نَزَلَتْ عَلَيكَ أُمُورُ[1]

وأما «عليه» فمعناه: لِيَلْزَمْ، فإذا قلتَ: عليه زيداً فمعناه: ليلزم زيداً، وفيه الإغراء بالغائب، وسيأتي الكلام عليه[2] .

٥ وأما «عليَّ» فمعناه: أَوْلِنِي، فإذا قلتَ: عليَّ زيداً فمعناه: أَوْلِنِي زيداً، أي:اجعلْهُ مما يليني، ولا يكونُ إغراءً؛ لأن الشخص لا يُغري نفسَه إلا على جهة التجريد، فيعامِلُ نفسَه معاملةَ الأجنبي، فيغريها ويحذرُها[3].

وأما «بعدَكَ» فظرفٌ ومخفوضٌ به، ثم جُعل اسماً للفعل. نَقَلَ الزمخشريُّ[4] أنه يكون بمعنى تأخَّرْ، فلا يتعدَّى، تقولُ: بَعدَكَ يا زيدُ؛ أي: تأخَّرْ .

١٠ وأما «كذاكَ[5]» فنقل أهلُ اللغة أنه يكون اسمَ فعل بمعنى دَعْ[6]، فيكونُ مركباً من كاف التشبيه واسمِ الإشارة وكافِ الخطاب، وحملوا عليه قولُ جرير:

يَقُلْنَ وَقَدْ تَلاَحَقَت المَطَايَا   كَذَاكَ القَولَ إِنَّ عَلَيكَ عَينَا[7]

---

(١) من الكامل، في ديوانه ٢/٤٠٤، يمدح الحجاج بن يوسف الثقفي. والشاهد في التذييل والتكميل ٥/٢٧، والتصريح ٢/١٩٨ .

(٢) انظر صفحة: ٥٣٥ ـ ٥٣٦ .

(٣) انظر صفحة: ٥٣٦ .

(٤) المفصل ص: ١٩٩ .

(٥) في الأصل: «كذلك» وهو خطأ .

(٦) في التاج (كذا): «ومن غرائب (كذا) أنها تلحقها الكافُ فيقالُ: كذاكَ، وتكون اسمَ فعلٍ بمعنى دَعْ واترك، فتنصبُ مفعولاً» .

(٧) من الوافر، في ديوانه: ١/٣٥٣ من قصيدة يهجو فيها الفرزدق والبعيث مطلعها:

عَفَــا قَوٌّ وَكَانَ لَنَا محلاً   إلى جَوَّى صَلاَصِلَ مِن لُبَيْنَى

والشاهد في:ارتشاف الضرب ٣/٢١٣، وشفاء العليل ٢/٨٧٢، والمقاصد النحوية ٤/٣١٩.

[١٦٧/أ] / فـ«القولَ» منصوبٌ بـ«كذاك»، أي: دع القولَ .

وأما «**كما أنت**» فنقل الفرَّاءُ عن الكِسَائيِّ[1] أنه سَمِعَ: «كما أنـتَ زيـداً» ، فهو اسمٌ لـ«انتظرْ»، وكما أنتَني، وهو اسمٌ لانتظرْني، وألحقَه نونَ الوقاية إجـراءً لـه مُجرَى مُسمَّاه، ولا يقال: كما أنتَ زيداً إلا لمن هـو ثـابتٌ في مكـان، فتـأمرُهُ أن يبقى ثابتاً في ذلك المكان منتَظِراً لزيدٍ، كما كان ثابتاً في حال خطابك له .

وأما «**بين**» فحكى الكسائيُّ[2] أنه سمع من كلامهـم: «بينكمـا البعـيرَ فخُـذَاهُ» فـ«البعيرَ» منصوبٌ بـ«بينكما» ؛ أي: الزَمَا البعيرَ قالوا: ولا حجة فيه[3]؛ إذ يمكـن أن يكون (البعيرُ) منصوباً بفعلٍ مقدَّرٍ دلَّ عليه الظاهرُ؛ أي: خذا البعيرَ خذاه، فيكونُ من باب الاشتغال كقولك: يومَ الجمعة زيداً فاضربه؛ أي: اضرِب زيداً اضربه .

فهذه اثنتا عشرةَ كلمةً من أسماء الأفعال كلُّهَا مسموعةٌ، وهي كلها مشهورةٌ إلا «بعدك» و«كذلك» و«كما أنت» و«بين» .

وأمَّا معناها: فهي تعطي من المعنى ما يُعطيه مسماها وزيادةً، وبسبب الزيادة وقعت التسميةُ، وإلا كانت التسميةُ عبَثاً، فإذا قلـتَ: دونَـكَ زيـداً، فمعنـاه: خُـذ زيداً من أسفلَ منك، فأصلُ المعنى: خُذ، والزيادة: تَقْييدُ الأخـذ بـالظَّرف، وقيـل: معناه خُذ زيداً من قريبٍ . وعندَكَ زيداً معناه: خُـذه مـن فوقـك، وقيـل: مـن أيِّ نواحيك كان، وعليك زيداً معنـاه: خُـذه مـن فوقـك، فبسـبب هـذه الزيـادةِ الـتي تُعطيها هذه الظُّروفُ، سُمِّي بها الأفعالُ، ولولا ذلك لم تُتَكَلَّف التسميةُ .

---

(١) معاني القرآن ٣٢٣/١ .

(٢) نقله الفراء في معاني القرآن ٣٢٣/١ .

(٣) قاله أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٨/٥، وارتشاف الضرب ٢١٤/٣ .

المسألة الثانية: في أحكام هذه الأسماء بعد التسمية:

ولها أحكامٌ:

الأول: أنها كانت قبل التسمية / تدل على ظرف ومخفوض به، أو على [١٦٧/ب] جار ومجرور به، فلما سُمي بها الفعلُ صارت تدلُّ على معنى الفعل مقيداً بمعنى الظرف أو معنى الجار كما تقدَّمَ.

الثاني: هل يُقاسُ على ما سُمِعَ منها أو لا ؟

ذهب البصريون[1] أنه موقوفٌ على السماع فتقول: عليك زيداً؛ لأنه مسموعٌ، ولا تقول: عنك عمراً؛ لأنه لم يُسمع، وجهُ قولِ البصريين: أن الظرفَ جُعل عوضاً من لفظ الفعل، وأُعطيَ أحكامَه، ففيه تعويضُ لفظٍ من لفظٍ، وذلك لا يُقاس، وذهب الكِسَائيُّ[2] إلى جواز القياس على ما سُمِعَ في كل ظرف أو مجرور، واشتَرَط أن لا يكون الجارُّ على حرف واحد نحو: بك ولك .

وأجاز ابنُ كَيسَانَ[3] القياس على «عليك» و«دونك» و«عندك» ما هو بمعناه فتقول: لديك زيداً[4]؛ لأنه بمنزلة عندك، فإنهما للقرب منك، ولم يجز ذلك في «خلفك» ولا «قدامك»؛ لأنهما يكونان للبعد، فيكون بمنزلة إغراءِ الغائب؛ لأن البعيدَ كالغائب .

---

(١) انظر الجمل ٢٤٤، والتذييل والتكميل ٢٨/٥، والمساعد ٦٥٦/٢ .

(٢) انظر: شرح المفصل ٧٤/٤، وشرح الجمل ٢٨٦/٢، والتذييل والتكميل ٢٨/٥، والمساعد ٦٥٦/٢، والهمع ١٢٥/٥ .

(٣) قوله في: التذييل والتكميل ٢٨/٥، وارتشاف الضرب ٢١٤/٣ .

(٤) قال أبو حيان: «قد ذكرنا أن الإغراء بـ (لديك) مسموعٌ فلا يحتاج إلى قياسه» ارتشاف الضرب ٢١٤/٣ .

الحكم الثالث: في العامل في الاسم المنصوب بعد هذه الظروف والمجرورات، ذهب البصريون أن العاملَ هو نفسُ الظرف والمجرور، وأنهما نائبان منابَ الفعل في المعنى والعمل، فإذا قلتَ: عليك زيداً وعندك عَمراً فـ«زيدٌ» و«عَمرٌو» منصوبان بنفس «عليك» و«عندك»، وفيهما ضميران فاعلان، دليلُه تأكيدُه والعطفُ عليه، والدليل على أن هذه الأسماءَ نائبةٌ عن الفعل جَرْيُ بعض أحكام الفعل عليها، حكى الفرَّاءُ[1] عن بعض العرَب: «مكانَكَنِي» بنون الوقاية؛ لأنه ناب منابَ / انتظِرْني، فلولا أن العرَب عاملَتْهُ معاملةَ الفعل، لم تُلْحِقْهُ نونَ الوقاية. [١٦٨/أ]

وذهب السُّهَيليُّ[2] أن النصب بالمعنى لا بلفظ الظرف والمجرور، واستدل على ذلك بأمر فيه غموضٌ ودقّةٌ ليس تحتها طائِلٌ، وردَّ عليه ابنُ عُصفور[3]: بأنه لو كان كما زَعَمَ، لَمَا صَحَّ اتصالُ ضميرِ المُغْرَى به لا بالظرف ولا بالمجرور؛ لأنَّ الضميرَ إنما يتّصلُ بعامله، ولمّا قالوا: عَلَيكَهُ واتصلَت به الهاءُ، علمْنا أنَّ العملَ لـ«عليك» لا للمعنى.

الحكم الرابع: أن هذه الكافَ اللاحقةَ لهذه الظروف وحروفِ الجر، اسمٌ في محل خفضٍ بالإضافة أو بحرف الجرّ[4]؛ لأنها قبلَ التسمية بها كانت اسماً مخفوضاً

---

(١) معاني القرآن ٣٢٣/١.

(٢) التذييل والتكميل ٢٧/٥، وانظر: كتاب السُّهَيلي ومنهجه في النحو لأستاذنا الدكتور محمد إبراهيم البنا ص: ٣٢١.

(٣) شرح المقرب لوحة (١٢٧ ـ مخطوط).

(٤) هذا قول البصريين، وقد روَى الأخفش عن فصحاء العرَب قولهم: «عليَّ عبدِ الله زيداً» بجر «عبد الله»، وذهب الفراءُ إلى أنها في موضع رفع، وذهب الكسائيُّ إلى أنها في موضع نصب. انظر: المقتضب ٢٧٩/٣، وشرح المفصل ٧٥/٤، وارتشاف الضرب ٢١٤/٣، وشرح الألفية للمرادي ٨٣/٤، والمساعد ٦٥٧/٢، والهمع ١٢٥/٥.

لا محالَةَ، والتسميةُ وقعَت بها، فبقِيَتْ على ما كانت عليه، ألا ترى أن نحو «تأبط شرًّا» لَمَّا وقعَت التسميةُ به، بقِيَت ألفاظُهُ على ما كانت عليه من فَتْحِ «تأبطَ» ونصب «شرًّا» فكذلك «عندك» لَمَّا وقعَت التسميةُ به، بقِيَت الكافُ اسماً في محل خفضٍ، كما كانت قبلُ .

٥ وزعمَ ابنُ بابشاذ[1] أن الكافَ في هذه الظروف والمجرورات حرفُ خطاب على حدِّهَا في «رُوَيدَكَ»، وهذا قولٌ لا ينهَضُ، والفرقُ بينهما ما تقدم من أن التسمية بـ«عليك» وقعَت بالكاف، بخلاف «رُوَيدَكَ» فإنَّ التسميةَ وقَعَت به وهو خالٍ من الكاف، ثمَّ جيءَ بالكاف بعدُ والله أعلم .

وإذا فرَّعنَا على الصحيح ففي «عليك» ضميران: الفاعلُ المستترُ والكافُ، فإن ١٠ أكَّدْتَ الفاعلَ رفَعْتَ تقول: عليكَ أنت نفسُك، برفع «نفسُك»؛ لأنه تأكيدٌ لـ«أنت» الفاعلِ المضمَرِ في «عليك»، وهذا الظاهرُ تأكيدٌ لذلك المضمرِ، / وإن أكَّدتَ [١٦٨/ب] الكافَ خفضتَ تقول: عليكَ نفسِكَ، بخفض «نفسِك»؛ لأنه تأكيدٌ للكاف، وهي مخفوضةٌ بـ«على»، ولا يُحتاَجُ هنا إلى تأكيدٍ بضميرٍ آخرَ، وحينئذٍ تؤكده بـ«النَّفْس»؛ لأن الضمير المخفوض لا يشترط فيه ذلك .

١٥ **الحكم الخامس**: أن العربَ خصَّت هذه الظروفَ والمجروراتِ بالإغراء، ومعناه: التسليطُ[2] على الشيء والإلصاقُ به، ومنه الغِراءُ الذي يُلصَقُ به الألواحُ والجلودُ وغيرُها؛ لأن فيه إلصاقَ شيءٍ بشيءٍ، يقالُ منه: غَرَوتُ الجلدَ؛ إذا لَصَقْتَهُ بالغراء، ويُقَالُ: أغرَيتُ الكلبَ على الصيد؛ إذا سلَّطتَهُ عليه[3]، وقال بعضُهُم[4]:

---

(١) شرح الجمل لوحة (١٧٤ - مخطوط) .

(٢) في شرح الجمل ٢/٢٨٦: «الإغراءُ: هو أن يقال: أغريتُهُ بكذا؛ أي: سهلتَه عليه» ولعلها محرفة عن (سلطته).

(٣) اللسان (غرا) .

(٤) هو ابن النحوية في شرح الألفية لوحة (٢٢٣) مخطوط .

الإغراءُ حَمْلُ المخاطَبِ على فعل الشيءِ بالتّهييجِ والإلهابِ. ومنه قولُهُ:

دَعْ عَنْكَ لَومِي فَإِنَّ اللَّومَ إغْرَاءُ[1]

أي: تهْيِيجٌ، فإذا قلتَ: عليك زيداً فمعناه أنك هيَّجتَهُ وسلَّطْتَهُ على «زيد» .

الحكم السَّادس: أنه لا يُغرَى بهذه الظروف إلا المخاطَبُ دون الغائبِ والمتكلم؛لأن مسمَّيَاتِهَا لما كانت أفعالَ أمرٍ ـ وفعلُ الأمر لا يكون إلا للمخاطَب ـ وجب أن تكونَ هذه الظروفُ والمجروراتُ لإغراء المخاطَب إجراءً للاسم مُجرَى مُسَمَّاه، وإنما لم يُغْرَ الغائبُ؛ لأنَّ المقصودَ بالإغراء حثُّ شخصٍ على شخصٍ قريبٍ منه، فلا بدَّ من المشاهدة، ولا يتأتى[2] ذلك في الغائب؛ لأنَّ الغائبَ لا يُعلَمُ قُرْبُهُ من المُغرَى به[3].

وقيل: إنما لم يُغرَ الغائبُ؛ لأن حالَته مجهولةٌ[4]، فلا دليلَ على الفعل الذي يُوضَعُ الظَّرفُ موضِعَه؛ لأن الفعلَ إنما يكون بحسب المغرَى به، فإن كان فوقَ المُغْرَى قيل للمُغْرَى[5]: عليكَ؛ أي: الزَمْهُ / من فوقك، وإن كان من أسفلَ قيل له: دونَكَ؛ أي: خذه من أسفلك، إلى غير ذلك من معاني الأفعال، وهذا لا يتأتّى مع الغائب[6]. [١٦٩/أ]

(١) من البسيط، لأبي نُوَاس في ديوانه ص: ٦، وعجزه:
وَدَاوِني بِالَّتِي كَانَتْ هِيَ الدَّاءُ

(٢) في الأصل: « لا يتأتى » من دون واو .

(٣) شرح الجمل ٢/٢٨٧ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) في الأصل: « للمغوى » وهو تحريف .

(٦) وقيل: إنما لم يجز إغراءُ الغائبِ؛ لأن هذه الألفاظ موضوعة لأمر المخاطب ونهيه كما توضع الأصوات نحو: حَلْ، وحَوْب، وبَس، وما أشبه ذلك، فلما جرت مجرى الأصوات ـ والأصوات لا تستعمل للغائب ـ وجب ألا يستعمل هذا أيضاً للغائب. انظر التبصرة والتذكرة ١/٢٤٩.

وأجازَ بعضُهُم إغراءَ الغائبِ قياساً على أمره، فكما يُؤمَرُ الغائِبُ نحو: لِيَقُم زيدٌ، يجوزُ أن يُغرَى فتقولُ: عليه زيداً بمعنى قولُوا له: لِيَلزَمْ زيداً، ورُدَّ: بأن أمر الغائب يكون باللام، وأسماءُ الأفعال لا يكون مسمَّاها إلا مجرَّداً من لام الأمر، وكذلك مِن «لا» في النهي، وقد تقدم[1].

فإن جاء ما ظاهِرُهُ إغراءُ الغائب أو إغراءُ المتكلمِ فشاذٌّ أو مُؤوَّلٌ، فمن ذلك ما حكاه سيبويهِ[2] من قولهم: «عليهِ رَجُلاً ليسَني» ففيه إغراءُ الغائبِ، وهو شاذٌّ. ووجهُهُ أن المتكلمَ اتّكَلَ على السامع يبلِّغُهُ إلى المُغرَى؛ أي: قُلْ له يَلزَمْ رجلاً غيري[3]. ومن ذلك قولهم[4]: «عليَّ زيداً» فظَاهِرُهُ إغراءُ المتكلم، فيكونُ المتكلم قد أَغرَى نفسَه وطلبَ منها الزامَ زيد، وقد قال به بعضُهُم[5]، وهو بعيدٌ؛ لأنَّ الآمِرَ لا يأمُرُ نفسَه، وخُرِّجَ على أن معنى «عليَّ» أَوْلِني فيكون التقدير: أولِني زيداً فيخرج عن معنى الإغراء، وأما قوله عليه الصلاة والسلام: «يا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَن استَطَاعَ منكُمُ البَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، ومَن لم يَستَطِعْ فعَلَيهِ بِالصَّومِ[6]» فظاهِرُهُ إغراءُ الغائبِ، وأنَّ

---

(١) انظر صفحة: ٤٥٤ .

(٢) الكتاب ١/٢٥٠ .

(٣) قال القاضي عياض: « والذي عندي أنه ليس المراد بها حقيقةُ الإغراء وإن كانت صورتَه، فلم يُرد هذا القائل تبليغ هذا الغائب، ولا أمره بإلزام غيره، وإنما أراد الإخبار عن نفسه بقلة مبالاته بالغائب .... » عقود الزبرجد ١/٢٣٧ .

(٤) انظر: الغرة المخفية لوحة (١٠٩) مخطوط، وشرح ابن القواس ٢/١٠٣٠، وشرح الكافية ٢/٧٥، والتذييل والتكميل ٥/٢٧ .

(٥) قال ابن الخباز ـ رحمه الله ـ: « وقد جاء للمتكلم يقولون: « عليَّ زيداً » ، وهو محمولٌ على غير ظاهره؛ لأنه يُعلِمُ المخاطبَ بأنه طالبُ زيدٍ، فكأنه قال: أولني زيداً، فهو من باب الكناية عن المسبب بالسبب » الغرة المخفية لوحة (١٠٩) مخطوط .

(٦) رواه البخاري في صحيحه عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (من كتاب الصوم) برقم: (١٧٧٢) و (في كتاب النكاح) برقم: (٤٦٧٧، ٤٦٧٨)، ومسلم في صحيحه (في كتاب النكاح) برقم: (٢٤٨٥، ٢٤٨٦)، وانظر ٩/١٧٢ من شرح النووي على صحيح مسلم، والحديث النبوي في النحو العربي: ١٦٧ .

«الصومَ» مفعولٌ بـ«عليه» والباءُ زائدةٌ، والمعنى: فَلْيَلْزَم الصومَ، وتأوَّلوه[1] على أنه إنما جازَ إغراءُ الغائب؛ لأنه مخاطَبٌ في المعنى، ألا ترى أن أوَّلَ الحديث «يا مَعْشَرَ الشَّبابِ مَن استطَاعَ منكم» فالمعنى: وعليكُم بالصوم، إلاَّ أنه جيءَ بضمير الغائب / مراعاةً للفظ «مَن» في قوله: «ومَن لم يَستَطِعْ». [١٦٩/ب]

٥ وقيل: لا إغراءَ فيه[2]؛ لأن «الصوم» مبتدأٌ، وزِيدَت الباءُ في المبتدأ، و«عليه» في موضع الخبر؛ أي: الصومُ عليه. وفيه نظَرٌ.

الحكم السَّابع: ذهبَ الزَّجَّاجي[3] أن الإغراء لا يكون إلا بالألفاظ المتعدية؛ لأنه لا يمكن حقيقتها إلا به؛ لأنه تسليطٌ فيَحتاجُ إلى مُغرى ومُغرى به[4].

وقيل: يجوز أن تكون لازمةً؛ لأن اللازمَ والمتعديَ يُوضَعان موضع فعل ١٠ الأمر.

الحكم الثَّامن: أن الإغراءَ لا يكون إلا في الأمر، ولم يأت في الخبر إلا قولُ بعضهم - وقد قيل له: إليك؛ أي: تنحَّ فقال مجيباً - : إليَّ[5]، بمعنى قد تنحَّيتُ أو

---

(١) انظر: شرح الألفية لابن الخباز (الغرة المخفية) (١١٠) مخطوط، وشرحها لابن القواس ١٠٣١/٢، وشرحها لابن النحوية (٢٢٤) مخطوط ، وعقود الزبرجد ٢٣٨/١ .

(٢) قاله ابن عصفور في المقرب ص: ١٥٠، وتبعه أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٧/٥ .

(٣) في الأصل: « الزجاج » وهو خطأ. وانظر: التذييل والتكميل ٢٦/٥ .

(٤) في التذييل والتكميل ٢٦/٥: « وخص الزجاجي باب الإغراء بالتعدي » ، ولم يصرح الزجاجي بذلك، إلا أنه خصَّ الإغراء بالألفاظ التي استعملتها العرب في هذا الباب وهي(عندك، ودونك، وعليك) قال: « هذه الثلاثة تنصب بها العرب » الجمل: ٢٤٤ .

(٥) سمعه أبو الخطاب من العرب. انظر الكتاب ٢٤٩/١-٢٥٠، والأصول ١٤١/١-١٤٢، وشرح الكافية ٧٥/٢، والتذييل والتكميل ٢٦/٥ .

أَتَنَحَّى[(١)]، فـ«إليَّ» خبرٌ؛ لأنه بمعنى الماضي أو المضارع، وليس فيه إغراءٌ؛ لأنه متكلمٌ، إلا أنه لما جاء جواباً للإغراء أُطلِقَ عليه حكمُهُ .

الحكم التاسع: الفرقُ بين الإغراء والتحذير: أن الإغراءَ المرادُ به إلزامُ الشيء والإلصاق به، والتحذيرُ: التخويفُ من الشيء والفَرَارُ منه، فإذا قيل في الإغراء: عليكَ زيداً، فمعناه: الزَمْهُ ولا يَفُتْكَ، وإذا قلتَ في التحذير: الأسَدَ الأسَدَ، فمعناه: خَفْهُ وفِرَّ منه، ففي الإغراء التحذيرُ من فواتِهِ، وفي التحذيرِ التحذيرُ من قُربِهِ.

وقيل[(٢)]: الإغراءُ: تنبيهُ المخاطَب على أمر محمود ليفعَلَه، والتحذيرُ: تنبيهُ المخاطَب على أمر مكروهٍ ليجتَنِبَهُ .

الحكم العاشر: إن قيل: يلزم من قولهم: «إليك» و«عليك» وشبهِهِ تعدِّي فعلِ المضمَرِ المتصلِ إلى ضميره المتصل، وبيانُهُ: أنَّ «إليك» فيه ضميرٌ فاعلٌ مستترٌ التقديرُ: إليك أنتَ، والكافُ هي ذلك الضميرُ، فكأنك قلتَ: خُذْكَ، فتعدَّى «خُذْ» للضَّميرَين[(٣)] / المتصلين، وهما[(٤)] لشيء واحد وذلك لا يجوزُ إلا في باب «ظنَّ» . [١٧٠/أ]

فالجوابُ: أنه محمولٌ على حذف مضافٍ التقديرُ: إلى جهَتِكَ، وعلى هذا يُخرَّج قولُهُ تعالى: ﴿وَاضمُمْ إِلَيكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ﴾[(٥)] وقوله تعالى: ﴿وَهُزِّي إِلَيكِ﴾[(٦)].

---

(١) في الأصل: « تنحَّى » وهو خطأ .

(٢) أوضح المسالك ٤/٧٥، ٧٩ .

(٣) في الأصل: « لضميرين » .

(٤) في الأصل: « هما » بدون واو .

(٥) سورة القصص: من الآية: ٣٢ .

(٦) سورة مريم: من الآية: ٢٥ . وانظر البحر المحيط ٦/١٨٤ .

الحكم الحادي عشر: في المغرَى به وهو المطلوب لزومُهُ. ولا يخلو أن يكونَ ظاهراً أو مضمَراً، فإن كان ظاهراً فيكون منصوباً بالظرف أو الجار والمجرور نحو: عندَكَ زيداً، وعليكَ عَمراً، وإن كان مضمَراً[1]؛ فلا يخلو أن يكون غائباً أو متكلّماً أو مخاطَباً، فإن كان غائباً أو متكلّماً جازَ اتصالُهُ بالظرف أو بالمجرور فتقولُ: عليكَهُ أو عليكَنِي، ويجوز الانفصالُ فتقول: عليكَ إيَّاه أو عليكَ إيَّايَ، والاتصالُ أكثرُ .

ووجهُهُ: إجراءُ اسم الفعل مُجرَى مُسَمَّاه، فكما أن ضميرَ الغائب والمتكلم يتصل بالفعل، كذلك يتصلُ باسمه، ومن الاتصال قولُ الشَّاعرِ:

فَإِذَا بَدَا لَكَ نَحْتُ أَثْلَتِنَا فَعَلَيْكَهَا إِنْ كُنْتَ ذَا حَرَدِ[2]

ووجه الانفصال أن هذه الظروف ليست بأفعال حقيقةً،فانحطّت درجتها عن الأفعال فانفصل عنها الضمير .

فإن كان مخاطَباً فالانفصال ليس إلاَّ، فتقول: عليك إيَّاك، وعليك نفسَكَ، ولا يجوز: عليكَكَ؛ لأنه يَلزَمُ منه تعدي فعلِ المضمر المتصلِ إلى مضمَرِهِ المتصلِ، وهو لا يجوزُ إلا في باب «ظنَّ» .

انتهى الكلامُ على أسماء الأفعال على اختلافها من مفرَدٍ ومركَّبٍ وإغراءٍ وغيرِه، وبقي علينا الكلامُ في أسماء الأصوات؛ لأن لها شبهاً بأسماء[3] الأفعال؛ لاجتماعهما في الزَّجْرِ والحثِّ.

---

(١) قال السيوطي في الهمع ٢٨/٣: «ولا يكون المغرَى به إلا ظاهراً، فلا يجوز أن يكون ضميراً».

(٢) لم أقف عليه فيما اطلعت من المصادر .

(٣) في الأصل: «لأسماء» .

واعلم أن الكلام على الأصوات في مسألتين:

الأولى: في ألفاظها.

/الثانية: في أحكامها. [١٧٠/ب]

المسألة الأولى: فيما ذكر النحويون من ألفاظها:

٥ والذي ذكره النحويون منها إنما ذكروه على جهة المثال، وبابُهُ اللغةُ، والنحويُّ ينقلُهُ نقلاً عن أهل اللغة، وقد ذكَرَ ابنُ مالكٍ[١] منها جملةً، وقسَّمَهَا ثلاثةَ أقسامٍ:

الأول[٢]: زجرٌ لما لا يَعقِلُ.

الثاني: دعاءٌ لما لا يَعقِلُ.

١٠ الثالث: حكايةُ صوتِ حيوانٍ أو اصطكاكِ أجرام.

أما القسم الأول: وهو لزجر ما لا يعقل فذكر منه ابن مالك ألفاظاً منها:

١ - لزجر الخيلِ والمنعِ من البُطْءِ «هَلاَ». وقد تقدَّمَ[٣] أنها تأتي لزجر العاقل، واستدلوا عليه بقول النابغةِ لِلَيلَى الأَخْيَلِيَّةِ:

أَلاَ حَيِّيَا لَيْلَى وَقُولاَ لَهَا: هَلاَ[٤]

١٥ وقد ذكَرْنَا أنه لا دليلَ فيه.

٢ - ومنها لزجر الإبل ألفاظ: الأول والثاني: «هِيْدَ» و«هَيْدَ» بكسر الهاء في الأول، وفتحِهَا في الثاني، والدالُ فيهما مفتوحةٌ، وبين الهاء والدال ياءٌ ساكنة، وقد حُكِيَ في الدال الكسرُ والسكونُ[٥].

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٣٩٦/٣.

(٢) في الأصل: «الأولى» وهو سهوٌ.

(٣) انظر ما تقدم صفحة ٤١٦ وما بعدها.

(٤) سبق ذكره صفحة: ٤١٧.

(٥) في تهذيب اللغة ٥٠/٣: «وقال أبو الهيثم فيما قرأت بخطه: وكل صوتٍ يُزجر به الإبل فإنه يخرج مجزوماً، إلا أن يقع في قافيةٍ فيُحوَّلُ إلى الخفض».

وقد[1] قالوا منه: هِدْتُهُ أَهِيدُهُ إذا حرَّكتَهُ[2].

الثالث: «هادِ» بكسر الدال[3].

الرابع والخامس: «دَهْ» و«عَهْ» بسكون الهاء[4].

السَّادس والسَّابع: «عاهِ» و«عِيهِ» بكسر الهاء فيهما[5].

الثامن: حَوبِ بكسر الباء الموحدة وضمِّها وفتحِها منونةً وغيرَ منونة، حكاها الشيخُ أبوالبقاء يعيش الحلبيُّ[6]، وقد قالوا: حوَّبْتُ بالإبلِ إذا قلتَ لها: حَوبِ[7].

التاسع والعاشر: «حايِ» و«عايِ» بكسر الياء فيهما، وفي «الصحاح[8]»: [حاءِ وعاءِ[9]] بكسر الهمزة[10] فيهما، وقد ينونان .

الحادي عشر: «هابِ» بكسر الباء[11].

٣ ـ ومنها لزجر الناقة ثلاثة ألفاظ: «هِيْجِ» بكسر الهاء[12] وسكون الياء

---

(١) « قد » مكررة في الأصل .

(٢) الصحاح (هيد) .

(٣) الصحاح (هيد) .

(٤) اللسان (دهده، عهه، عيه) . وفيه: « دُهْ » بضم الدال .

(٥) اللسان (عيه) .

(٦) شرح المفصل ٨١/٤ .

(٧) الصحاح (حوب) .

(٨) الصحاح (حا) ٢٥٤٩/٦، وانظر: شرح المفصل ٨١/٤ ، وشرح الكافية ٨٢/٢ .

(٩) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، والتصويب من الصحاح .

(١٠) في الأصل: « الهاء » وهو خطأ .

(١١) الصحاح (هيب)، وفيه أنها زجرٌ للخيل . وهناك ألفاظٌ أخرى لزجر الإبل تنظر في ارتشاف الضرب ٢١٦/٣ .

(١٢) في شرح الكافية ٨٢/٢ قال الرضي: « هَيج بفتح الهاء ... » ، وضبطت في المحكم ٢٦٥/٤ بكسر الهاء، وجعلها أبو حيان في ارتشاف الضرب ٢١٦/٣ لزجر البعير ، وانظر تهذيب اللغة ٣٥٠/٦ .

وكسر الجيم وقد تُسكَّنُ، و«عاجِ»[1] بكسر الجيم، و«حَلْ» بسكون اللام[2].

٤ ـ ومنها لزجر البعير أربعةُ[3] ألفاظ: «حلٍ» بالتنوين وقد يُسَكَّنُ[4]، و«حلاً»[5] بالألف، ونُقِلَ الضمُّ في لامها، و«حَبْ» بالحاء المهملة وسكون الباء[6]، و«حابِ» بكسرها.

٥ ـ ومنها / لزجر الغنم أربعةُ ألفاظ: [١٧١/أ]

الأول: «هِسَّ» بكسر الهاء وفتح السين المهملة المشدَّدة[7].

---

(١) في الأصل: «هاجِ» وهو تحريف. وانظر تهذيب اللغة ٤٩/٣ وفيه عن الليث: «ويقال للناقة في الزجر: عاجِ بلا تنوين، وإن شئت جزمتَ على توهم الوقوف... وقال أبو عُبيد: يقال للناقة: عاجٍ وحاهٍ بالتنوين». وانظر شرح الكافية ٨٢/٢، واللسان (عوج)، وهي في ارتشاف الضرب ٢١٦/٣ لزجر البعير.

(٢) في الأصل: «صل» وهو تحريف. وانظر التهذيب ٥٠/٣، و الصحاح (حلل)، وشرح المفصل ٨٣/٤، وشرح الكافية ٨٢/٢، وجعله أبو حيان في ارتشاف الضرب ٢١٦/٣ في زجر البعير، ولذلك سوف يذكره المصنف مع ألفاظ زجر البعير بعد قليل، وقد زاد أبو حيان في زجر الناقة: (حاب وحاه).

(٣) في الأصل: «ثلاثة» وهو سهوٌ؛ لأن المصنف رحمه الله قد ذكر أربعة ألفاظ، وزاد عليها أبو حيان في ارتشاف الضرب ٢١٦/٣ ألفاظاً أخرى.

(٤) لم أر أحداً ذكره في زجر البعير غير أبي حيان في ارتشاف الضرب ٢١٦/٣، قال ابنُ سيده في المحكم ٣٧٢/٢: «حَلْ وحَلٍ: زجر إناث الإبل خاصةً».

(٥) لم أقف عليها فيما اطلعت عليه من المعاجم اللغوية.

(٦) قال الرضي: «حَبِ بسكون الباء وكسرها منونة» شرح الكافية ٨٢/٢، وانظر شرح المفصل ٨٣/٤.

(٧) ويقال فيها: هُسَّ بضم الهاء وفتح السين مشددة، وهُسْ: دون تشديد، وهِسْ: بكسر الهاء. انظر: المحكم ٦٦/٤، وشرح المفصل ٨٤/٤، وشرح الكافية ٨٢/٢، وارتشاف الضرب ٢١٧/٣.

الثاني: «إِسَّ» بكسر الهمزة وفتح السين المهملة المشددة[(١)].

الثالث: «فَاعِ» بالفاء أخت القاف وكسر العين المهملة، قال ابن يعيش[(٢)]: والمشهور فَعْ، ومن قال: فاع فالألف إشباعٌ، يقال منه: فَعْفَعَ بالغنم إذا قال لها: فَعْ فَعْ[(٣)].

الرابع: هَجْ بسكون الجيم[(٤)].

٥ ـ ومنها لزجر الكلب: «هج» و«هجَا» بالألف[(٥)]، قال الحارثُ بن الخزرَج[(٦)]:

سَفَرَتْ فَقُلْتُ لَهَا: هَجِ فَتَبَرْقَعَتْ فَذَكَرْتُ حِينَ تَبَرْقَعَتْ ضَبَّارَا[(٧)]

يهجو امرأةً يقول: لما سفَرَت عن وجهها زجَرَهَا كما يزجُرُ الكلبَ، فلما

---

(١) في شرح الكافية: (إِسْ) مكسورة الهمزة ساكنة السين، وانظر الصحاح (أس)، وارتشاف الضرب ٢١٧/٣.

(٢) شرح المفصل ٨٤/٤ .

(٣) الصحاح (فعع) .

(٤) قال ابنُ يعيش: « وربما يُقال فيه: هجا » ، ويأتي هذا اللفظ أيضاً في زجر الكلب والسبع والذئب وغيرها. انظر: شرح المفصل ٨٤/٤، والصحاح (هجج)، والمجمل ٨٩٠/٣، وشرح الكافية ٨٢/٢، وارتشاف الضرب ٢١٧/٣ .

(٥) قال أبو حيان في ارتشاف الضرب ٢١٧/٣ عن (هج): « وفي كتاب قطرب يقال ذلك للرحل إذا زجرتَه».

(٦) لم أقف له على ترجمة .

(٧) من الكامل، وهو في: الحيوان ٢٥٩/١، ٢١/٢، والجمهرة ١٠٤٧/٢، وشرح السيرافي: ٥٣٨ (مطبوع بعنوان السيرافي النحوي)، والصحاح (هبر)، والمفصل ٢٠١، وشرحه ٧٥/٤، ٨٤ . وفي تاج العروس (هبر) : « نسبه الصاغاني عن أبي عبد الله محمد بن عمران ابن موسى المرزباني للخزرج بن عوف » ، والذي في التكملة للصاغاني (هبر) قال بعد إيراده للبيت: « والبيت للحارث بن الخزرج الخفاجي » .

سترَتْ وجهَهَا ذكَرْتُهُ ضَبَّاراً؛ وهو اسمُ كلبٍ، ويُروَى: هَبَّاراً بالهاء[1]؛ وهو اسم القرد .

٦ - **ومنها لزجر الضَّأن:** «سَعْ» بسكون العين[2]، و«حَجْ» بالحاء المهملة وسكون الجيم، قيل: والصواب: «هَجْ» بالهاء، ذكَرَهُ في «الصحاح»[3].

٧ - **ومنها لزجر البقر:** «وَحْ» بسكون الحاء[4]، و«بَسْ»[5] قال قطرب[6]: ولم أسمع غيرهما.

٨ - **ومنها لزجر العنز:** «عِزْ» بسكون الزاي[7]، و«عِيزِ» و«حِيزِ» بكسر الزاي وفتحها فيهما[8].

---

(١) قال الصاغاني في التكملة والذيل والصلة (هبر): « والرواية ضباراً بالضاد المعجمة » .

(٢) في الجمهرة ١٣٣/١: « سعْ زجرٌ من زجر الإبل » ، ومثله في شرح الكافية ٨٢/٢ ، وفي شرح المفصل ٨١/٤: « هو زجرٌ للماعز » .

(٣) لم يتعرض الجوهري في الصحاح إلى هذا التصويب، والذي ذكره في مادة (هجج) قوله: « وقولهم: هجهج: زجرٌ للغنم... وهج مخفف زجرٌ للكلب » . ولم أقف على من تعرض لهذا التصويب. وفي شرح المفصل ٨٤/٤، وارتشاف الضرب ٢١٧/٣ أن (حج) لزجر الضأن، و(هج) لزجر الغنم .

(٤) المحكم ٣٠٨/٣ .

(٥) في ارتشاف الضرب ٢١٧/٣ : « قس » ولعله تحريف. وفي اللسان (بسس): « قال الأصمعي: لم أسمع الإبساس إلا في الإبل، وقال ابنُ دريد: بسستُ الغنم، قلتُ لها: بَسْ بَسْ».

(٦) أبو علي محمد بن المستنير النحوي اللغوي، المتوفى سنة ٢٠٦ هـ . وانظر قوله هذا في ارتشاف الضرب ٢١٧/٣ .

(٧) اللسان (عزز) .

(٨) قال الرضي: « وروي فتح العين من عيز » شرح الكافية ٨٣/٢ وفيه وفي شرح المفصل ٨٣/٤ أنها زجرٌ للضأن .

٩ ـ ومنها لزجر الحمار: «حَرِّ» بتشديد الراء المكسورة[1].

١٠ ـ ومنها لزجر السَّبُع: «جاهِ» بكسر الهاء[2].

وأما القسم الثاني: وهو لدعاء ما لا يعقل **فمنها لدعاء الفَرَس:** «أَوْ» بفتح الهمزة وسكون الواو، كالعاطفة.

٥ **ومنها لدعاء الرُّبَع:** «دَوِهِ» بفتح الدال وكسرِ الهاء، والرُّبَع بضم الراء وفتح الباء: الفصيل الذي يُنتَجُ في الربيع[3].

ومنها لدعاء الجحش: «عَوهْ» بفتح العين وسكون الهاء[4].

ومنها لدعاء الغنم: «بُسْ ّ» بضم الباء الموحدة / وسكون السين أو فتحها [١٧١/ب] مع التشديد[5].

١٠ **ومنها لدعاء الإبل المورَدَة للشرب:** «جُوتَ» بضم الجيم وفتح التاء المثناة من فوق[6]، و«جِيْءْ» على وزن الأمر من جاء[7].

ومنها لدعاء التيس لينزوَ على الإناث: «تُؤْ» بضم التاء المثناة من فوق،

---

(١) وفيه ألفاظ أخرى. انظر المحكم ٣٦٦/٢، وارتشاف الضرب ٢١٦/٣ .

(٢) في الصحاح (جوه): « و(جاه) زجرٌ للبعير دون الناقة » ، وفي شرح الكافية ٨٢/٢ « وللسبع جَهْ » ، وفي ارتشاف الضرب ٢١٧/٣: للكلب والأسد هَج وهجاجيك .
وقد ترك المصنف بعض ألفاظ الزجر كـ (عَدَسْ) لزجر البغل، و (غَسٍّ) لزجر السِنَّور، وفي التاج (غسس) لزجر القط، و(كَشْ ودَجْ) لذي الجناح، وفي التاج (دجج) لزجر الدجاجة، و(عَوسَجْ) للنعامة. انظر ارتشاف الضرب ٢١٦/٣، أما (كَشْ وعَوسَجْ) فلم أقف عليهما فيما اطعت عليه من كتب اللغة.

(٣) الصحاح (ربع) .

(٤) المحكم ١٩٣/٢ .

(٥) جمهرة اللغة ٦٩/١ وفيه ضبطت بضم السين (بسُّ بسُّ) .

(٦) الصحاح (جوت) .

(٧) الصحاح (جأجأ) .

وبعدها همزةٌ ساكنةٌ، و«تَأْ» بتاء مفتوحة وبعدها همزةٌ ساكنةٌ[١].

ومنها لدعاء البعير ليبرك: «نَخّ» بفتح النون وكسر الخاء المعجمة مع التشديد أو التخفيف[٢].

ومنها لتسكين صغار الإبل: «هِدَعْ» بكسر الهاء وفتح الدال وسكون العين[٣].

ومنها لدعاء الحمار ليشرب: «تُشُؤْ» بضم التاء والشين المعجمة مع همزة ساكنة[٤]، و«سَأْ» بفتح السين المهملة وسكون الهمزة[٥].

ومنها لدعاء الدجاج: «دَجْ» بفتح الدال وسكون الجيم[٦].

ومنها لدعاء الكلب: «قُوسِ» بضم القاف وكسر السين المهملة، وقد تضم إتباعاً، وقد تُسكّن[٧].

وأما القسم الثالث: وهو حكايةُ أصواتِ حيوانٍ واصطكاكِ أجرامٍ:

---

(١) جمهرة اللغة ٢٢٦/١. وفي شرح المفصل ٨٤/٤ وارتشاف ٢١٧/٣: وللتيس عند السفاد حؤحؤ، وحَوْحَوْ.

(٢) الصحاح (نخخ).

(٣) الصحاح (هدع).

(٤) الصحاح (شأشأ) وضبطت التاء فيه بالفتح (تَشُؤْ). وانظر: شرح المفصل ٨٤/٤، وشرح الكافية ٨٣/٢، و ارتشاف الضرب ٢١٧/٣.

(٥) الصحاح (سأسأ). وفي المثَل: «قَرِّبِ الحمارَ من الرَّدْهة ولا تَقُلْ له: سَأْ» والرَّدْهة: نقرةٌ في صخرة الجبل يُستَنقع فيها ماء السماء. وانظر المصادر السابقة.

(٦) الصحاح (دجج) والمصادر السابقة.

(٧) انظر: التكملة والذيل والصلة للصاغاني (قوس). وفيه أن (قُوس) لزجر الكلب، وأما دعاؤه فيكون بـ(قس)، ووافقه الرضي في شرح الكافية ٨٣/٢، وفي القاموس المحيط (قوش): «وقوش قوش بالشين لزجر الكلب». وانظر شرح المفصل ٨٥/٤، وارتشاف الضرب ٢١٧/٣.

فأما حكايةُ أصوات الحيوان:

فمنها: «غاقِ» بكسر القاف، وهو حكايةُ صوت الغُرَاب، وقد يُنوَّنُ إذا أُريد به التنكيرُ، فيكون المعنى: بُعْداً بُعْداً .

ومنها: «ماءِ» بكسر الهمزة، وقيل: بسكونها، حكايةُ صوت الظَّبْيَة[1].

٥ ومنها: «شِيبِ» بكسر الشين المعجمة وكسر الباء الموحدة، حكايةُ صوتٍ يُسمَعُ من مشافر الإبل عند شربها[2]. ومنه قولُهُ:

تَدَاعَيْنَ باسْمِ الشِّيبِ في مُتَثَلِّمٍ جَوَانِبُهُ مِن بَصْرَةٍ وَسِلاَمِ[3]

ومراده بـ«المتثلم» الحوض الذي تشرب منه الإبل[4].

ومنها: «عِيطِ» / بكسر العين والطاء المهملتين، وقد تُسَكَّنُ الطاء[5]، وقيل: [١٧٢/أ]

١٠ الأصل: عِطْ، والياءُ إشباعٌ، وذلك لحكاية الأصوات عند اللعب .

ومنها: «طِيخِ» بكسر الطاء المهملة وخاءٍ معجَمَةٍ مكسورة، لحكاية صوت الضَّحِك[6].

---

(١) في الصحاح (ما) : «وماءِ حكاية صوت الشاء، مبني على الكسر» .

(٢) الصحاح (شيب) .

(٣) من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه: ١٠٧٠/٢، من قصيدة في مدح هشام بن الوليد المخزومي، مطلعها:

أَلاَ حَيِّ عِنْدَ الزُّرْقِ دَارَ مُقَامِ لِمَيٍّ وَإِنْ هَاجَتْ رَجِيعَ سَقَامِ

والشاهد في: المفصل ١١٧، وشرحه للخوارزمي (التخمير) ٤٠/٢، ٣٦/٣، وشرحه لابن يعيش ١٤/٣، ٨٥/٤، والخزانة ١٠٤/١، ٣٤٣/٤ . والبصرة: حجارة رخوة إلى البياض ما هي. والسلام: الحجارة، واحدها: سَلِمة. الصحاح (بصر، سلم) .

(٤) وقد تثلَّمَتْ جوانبُهُ لِقِدَمِ عهده. تهذيب إصلاح المنطق ٨٤ .

(٥) انظر: التكملة والذيل والصلة للصاغاني (عيط). وهي أيضاً كلمةٌ ينادي بها الأشِر عند الشرب والسكر، ويلهج بها عند الغلبة. وانظر: شرح المفصل ٨٢/٤، وشرح الكافية ٨٢/٢، وارتشاف الضرب ٢١٨/٣ .

(٦) المجمل ٥٨١/٢، والمحكم ٣٦٥/٤ .

وأما حكاية اصطكاك الأجرام:

فمنها: «طَاقِ» بكسر القاف، حكاية صوت الضرب[١].

ومنها: «طَقْ» بسكون القاف دون ألِفٍ، لحكاية وقع الحجارة[٢].

ومنها: «قَبْ» بفتح القاف وسكون الباء الموحَّدَة، لحكاية ضربِ السيف على شيء[٣]. ٥

ومنها: «خازِبازِ» بكسر الزايين المعجمتين لصوتِ الذُّبَاب، وهو لفظٌ مشتَرَكٌ يُطلَقُ على صوت الذباب، وعلى الذباب نفسِهِ، وعلى السِّنَّور، وعلى عُشْبٍ، وعلى داءٍ يُصيبُ الحيوانَ لهازِمَهَا[٤].

ومنها: «خاقِ باقِ» بالخاء المعجمة وكسر القافين، حكايةُ صوتِ الجماع، وقال في «الصحاح[٥]»: هو اسمُ للفَرْجِ لخُوقِها؛ وهو سِعَتُهَا. ١٠

ومنها: «حَاثِ بَاثِ» بالحاء المهملة والباءِ الموحدة والثاءِ المثلثة فيهما، وهو حكايةُ ما يُسمَعُ من صوتِ القُمَاشِ عند طَيِّهِ[٦].

ومنها: «قَاشُ مَاشُ» صوت للقماش أيضاً[٧].

---

(١) لم أقف على هذا المعنى فيما اطلعت عليه من معاجم اللغة. وجعل الرضي (طاق وطق) حكاية لصوت وقع الحجارة بعضها على بعض. شرح الكافية ٨٢/٢ .

(٢) المحكم ٧٢/٦ .

(٣) المحكم ٩٠/٦ .

(٤) انظر: المنتخب ٤٧٩/٢، ٥٣٩، والصحاح (خوز)، والمحكم ١٧٢/٥، وكفاية المتحفظ: ١٤٧ .

(٥) الصحاح (خوق) .

(٦) المحكم ٣٨٥/٣، والتاج (حوث) .

(٧) القاموس المحيط (قوش). وهناك ألفاظٌ أخرى ذكرها أبو حيان في ارتشاف الضرب ٢١٨/٣.

المسألة الثانية: في أحكام أسماء الأصوات:

ولها أحكامٌ:

الأول: أنها مبنيَّةٌ، وبُنيت لشبهها بالحروف المهمَلَة؛ لكونها لا عاملَةً ولا معمولَةً، فهي من قبيل المفردات، وليست من قبيل المركَّبات، بخلاف أسماء الأفعال فإنها مركَّبَةٌ لتحمُّلِهَا الضميرَ، وما جاء منها مُسَكَّناً فهو الأصلُ؛ لكونها كالأسماء قبل التركيب، وما كُسِرَ منها فلالتقاء الساكنين، وما فُتحَ منها فطَلَبٌ للخِفَّة .

الثاني: أنها ألفاظٌ لم تُوضَعْ / على مسمّىً، بل يَحدُثُ عند أمرٍ يُوجِبُهَا، من غير قصد إلى الخطاب بها. ألا ترى أنك إذا قلتَ للجَمَلِ: «نَخٍ» عند إرادتك أن يبرُكَ، لم تقصِدْ به خطابَهُ، بل ليحصُلَ له عند سماعِ هذا الصوتِ إقدامٌ على البُرُوك، وكذلك لو قلتَ للفَرَسِ: «هَلا» عند إرادتك حثَّهُ على السير، لم تقصِدْ خطابَه، بل ليحصُلَ عندَه زجرٌ عن البُطْء، وكذلك إذا قلتَ عند التوجُّع: «آه» أو عند التعجب: «إيهاً» لم ترد به أن تخاطبَ غيرَك، بل هي أصواتٌ صدَرَت عند وجود هذه الأشياءِ، كما تصدُرُ الحُمْرَةُ عن الخَجَل والصُّفرَةُ عن الوجَلِ. [١٧٢/ب]

الثالث: أنه قد يَطرأ عليها الإعرابُ؛ لوقوعها موقعَ المعرَبِ، فتخرُجُ عن معناها، نحو قول الشَّاعِرِ:

إِذْ لِمَّتِي مِثْلُ جَنَاحِ غاقِ(١)

---

(١) لم أقف على قائله، ويروى معه بيتان آخران هما:

وَلَـو تَرَى إِذْ جُبَّتِي مِن طَاقِ
وَلِمَّتِي مِثلُ جَنَاحِ غَاقِ
تخـفِقُ عِندَ المشْيِ وَالسِّيَاقِ

وانظر المحكم ٢٩١/١، والاقتضاب ٢٥٨/٣، والتذييل والتكميل ٣١/٥-٣٢، وارتشاف الضرب ٢١٨/٣، والتصريح ٢٠٢/٢، والهمع ١٢٩/٥. واللمة: الشعر يجاوز شحمة الأذن.

فـ«غاقٍ» هنا مُعرَبٌ مخفوضٌ بالإضافة؛ لأنه لم يُـرَدْ بـه هنـا الصَّـوتُ، وإنما أُريدَ به صاحبُهُ، فـالمعنى: مثـلُ جَنَـاحِ الغُـرَابِ، فوضـع «غـاقٍ» موضِعَـه، فـأُعرِبَ بإعرابه. وقال الآخرُ:

وَقَعْتُ فِي عَدَسٍ كَأَنِّي لَم أَزَلْ سَـــيفاً لِقَتْلِ نَجَائِبِ الحَجَّاجِ[1]

فـ«عَدَسٍ[2]» في البيت مُعرَبٌ؛ لأنه لم يُرِدْ به الصوتَ.

الرابع: قد سمَّوا بعض[3] الأصوات باسمٍ، قالوا: «مِضٍّ» بكسر الضَّادِ المعجَمَةِ المشدَّدَة، وهو اسمٌ لصوتٍ خفيٍّ يخرُجُ مع ضمِّ الشَّفَتَين، تقولُهُ العرَبُ عِوضـاً عـن قولها: لا، والفرق بينهما أنَّ «لا» رَدٌّ محضٌ لا إطمَاعَ فيه، وذلـك الصـوتُ رَدٌّ فيـه إطمَاعٌ، قال الشَّاعرُ:

---

(١) من الكامل، وهو لرجلٍ من بني شيبان، انظر: التذييل والتكميـل ٣١/٥، روايـة عـن كتـاب البغال لأبي عمرو الجاحظ، والبيـت في كتـاب البغـال ٢٤٧/٢ (ضمـن رسـائل الجـاحظ)، والشطر الثاني في المصدرين روي على النحو التالي:

شَنِقاً لِقَولِي للنَّجَائِبِ: عَاجِ

مع تحريف بعضِ ألفاظه في نص التذييل.

(٢) نسي المصنف ـ رحمه الله ـ أن يذكر هذا اللفظ فيما ذكره مـن أسمـاء الأصـوات. و(عـدس) لفظٌ يُزجَرُ به البغلُ، وقيل: هو اسمٌ لكل بغلـة. قـال أبـو عمـرو الجـاحظ في كتـاب البغـال ٢٧٣/٢: «زعمَ ناسٌ أن «عدس» اسمٌ لكل بغلة، وذهبوا إلى قول الشاعر:

إذا حَمَلْتُ بزَّتي على عَـدَسْ

على التي بين الحمـارِ والفرَسْ

فما أبالي مَن غَدا ومَن جلَسْ»

قال أبو حيان: «ويحتمل أن يكون أصله اسمَ صوتٍ، ثم أُطلق على البغل على طريق المجـاز، كما قال الآخَر:

إذ لِمَّتي مثلُ جناحِ غاقِ ...»

التذييل والتكميل ٣١/٥، وانظر: شرح الكافية ٨٢/٢.

(٣) في الأصل: «لبعض».

سَاءَلْتُ هَلْ وَصْلٌ فَقَالَتْ: مِضْ

وَحَـــرَّكَتْ لِي رَأْسَــهَا بالنَّغْضِ[1]

/ أي: رَدَّتْنِي رَداً لا يَأْسَ فيه، وحرَّكَتْ رأسَهَا تعجُّباً، ومنه قولُهُ تعالى: ﴿فَسَيُنْغِضُونَ إِلَيكَ رُؤُوسَهُمْ ﴾[2]. [١٧٣/أ]

٥ ولْنَرْجِع إلى لفظ المصنِّف:

قولُهُ:

«وَمِثْلُهَا مِنَ الظُّرُوفِ دونَكَا»

البيت. أي: ومثلُ أسماء الأفعال المتقدمة ظروفٌ وضعتها العرب موضع الفعل فعملت عمله، وجعلَتْهَا لمعنى الإغراء، ذكر منها أولاً: «دونك» وقد تقدم أن

١٠ مسماه: خذْ، فيكون متعدياً، ثمَّ ذكر «عليك» وهو جارٌّ ومجرور وُضع موضع الفعل تقول: عليك زيداً؛ أي: الزمْهُ، ولما كان حكمُ الجار والمجرور عندهم حكمُ الظروف، أدخله في ترجمة الظروف، ثم ذكَرَ «عندك» وهو ظرفٌ، وقد تقدم أنه يكونُ متعدياً بمعنى: خُذْ، ولازماً بمعنى: تقدَّم أو تخوَّف، ولم يذكُرْ من الظروف والمجرورات الواقعةِ موقع الفعل غيرَ هذه الثلاثة؛ لشهرتها ودَورِهَا في الكلام .

١٥ وقولُهُ:

«كَقَوْلِهِ: عَلَيكُمُ أَنْفُسَكُم أي: الزَمُوا ... ...»

هذا مثالٌ لـ«عليك» من القرآن الكريم، فـ«أنفسَكم» مفعول بـ«عليكم»، وفسَّر

---

(١) لم أقف على قائلهما وهما في: الصحاح (مضض)، والمفصل ٢٠٠، وشرحه للخوارزمي (التخمير) ٢٥٧/٢، ٢٦٢، وشرحه لابن يعيش ٧٥/٤، ٧٨، وارتشاف الضرب ٢١٨/٣، والتذييل والتكميل ٣٢/٥، والهمع ١٣٠/٥ . والنغضُ: من أنغضَ الرجلُ رأسَه؛ أي: حركه كالمتعجب من الشيء. الصحاح (نغض) .

(٢) سورة الإسراء: من الآية: ٥١ .

«عليكم» بقوله: «أي: الزَمُوا»، وقد تقدم أن مفعولَه يجوز جرُّه بالباء فتقول: عليك بزيد .

وقولُهُ: «كَمَا تَقُول: حِذْرَكُمْ» هذا تنظيرٌ في العمل لا في المعنى؛ أي: تنصب بـ«عليكَ» المفعول كما تنصبُهُ بـ«حِذْرَكَ»، فكما تقول: حِذْرَكَ زيداً تقول: عليك زيداً، وليس معناهما واحداً، فإن «عليك» للإغراء و«حِذْرَكَ» للتحذير، وقد تقدَّم الفرق بينهما .

وقولُهُ:

«ودُونَ فِي الشِّعْرِ أَتَى تَصْدِيقُهَا»

يعني: أتى في الشعر ما يُصدِّق أن «دونك» تنصب المفعولَ على معنى الإغراء.

وقوله:

«دُونَكِهَا يَا أُمِّ / لاَ أُطِيقُهَا» [١٧٣/ب]

هذا الشعرُ الذي أشار إليه، وقد تقدَّمَ أن هذا الشطرَ جوابٌ لشطر آخَرَ في محاوَرَةٍ جرَت بين أمٍّ وابنتها حسب ما تقدَّم[1].

وقولُهُ:

«كَذَاكَ لَو لم تُلْغِ مَا انْشَدَكَا»

البيت. الإشارة إلى البيت المستشهَد به وهو قولها: «دونَكِهَا» شبَّهَ به قولَ الشاعر:

يَا أَيُّهَا المَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا

إلا أنه جعلَ الشَّبَهَ مشروطاً بعدم الإلغاء، ويعني بالإلغاء أن «دونك» هنا قد بَطَلَ عملُهُ في «دلوي» بتقدمه عليه، وهذه الظروف لا تعمَلُ عند البصريين فيما تقدَّم عليها، فتقديرُ كلامه: فلو لم يأت «دلوي» مقدَّماً على «دونك» لكان في

---

(١) انظر صفحة: ٥٢٧ .

العمل مثلَ قولها «دونَكِهَا يا أمِّ» ولكـنَّ تقديـمَ المعمـول منَـعَ التشـبيهَ، وأمـا علـى مذهـب الكوفيين فهما متساويان في العمل؛ لأنهم يُعمِلُون هذه الظروفَ فيما تقدَّمَ عليها، وقد تقدَّم تأويلُ البصريين لهذا البيت .

وقولُهُ:

٥ «وَكُلُّ ذَا تُغْرِي بِهِ الْمُخَاطَبَا»

الإشارة بـ«ذا» إلى ما تقدَّمَ من الظروف والمجرورات التي وقعـت أسمـاءَ أفعـال على معنى الإغراء، فذَكَرَ أنها لا يُغرَى بهـا إلا المخـاطَبُ، وقـد تقدَّمـت العلـةُ في ذلك، واستوفينَا الكلامَ في ذلك .

وقولُهُ:

١٠ «فَلاَ تَقُلْ عَلَيهِ زَيداً غَائِبَا»

يعني أنك لا تُغري الغائبَ بهذه الظروف والمجرورات كما تُغرِي المخـاطَبَ، و«غائباً» حالٌ من الهاء في «عليه» أو من الفـاعل المستتر فيه، وهمـا لشـيء واحـد، وهي حالٌ مؤكِّدَةٌ، وأجازَ ابنُ النحويَّة[1] أن تكون حالاً من «زيـد» ولا معنى له؛ لأنَّ «زيداً» مغرىً به، ولا يُشتَرَطُ / في المغرَى به أن يكون غائباً، وفي هـذا البيـت [١٧٤/أ]

١٥ تغييرُ الدخيل[2] بفتح الطَّاء من «المخاطَبا» وكسرِ الهمزة[3] من «غائِبَا» .

---

(١) شرح ألفية ابن معط لوحة (٢٢٤) مخطوط، قـال: « و(غائبـاً) حـالٌ مـن المرفـوع المستتر في (عليه)، أو من المنصوب الذي هو (زيداً)، أو من المجرور بعلى » .

(٢) الدخيل: هو الحرف الذي يكون بين حرف التأسيس والروي، أما التأسيس فهـو ألـفٌ يـأتي قبل حرف الروي بحرف، ولا يكون إلا ألفاً، مثاله قول الشاعر:

خَلِيلَيَّ عُوجَا مِن صُدُورِ الرَّوَاحِلِ بِوَعْسَاءَ حُزوَى فَابكِيَا فِي المَنَازِلِ

فالزاي من (المنازل) دخيلٌ، والألف تأسيسٌ، واللام رويٌّ. وتغيير الدخيل عيبٌ مـن عيـوب القافية، أما تغييره بين الضمة مع الكسرة فغير معيب، وتغييره بالفتحة مع واحد منهما معيبٌ .انظر الكافي ١٥٤ وما بعدها .

(٣) في الأصل: « وكسر الضمير » .

وقوله:

«أَمَّا عليٌّ ذَا بِمَعْنَى أَوْلِنِي»

لما ذكر أنه لا يُغرَى[1] إلا المُخاطَب، ورأى أنَّ هذا المسموعَ من كلامهم - أعني «عليَّ ذا» - يعارضُ ما ذكَرَه من أن الإغراء لا يكون إلا للمخاطَب - فإن ظاهرَه إغراءُ المتكلم - أخذَ يتأوَّلُهُ فقال: إنه كلامٌ محمولٌ على معناه، إذ هو بمعنى أولِني، فيخرُجُ عن معنى الإغراء، ويجري مَجرى أولِني، فلا يكون فيه شذوذٌ، فقوله: «عليَّ ذا» مبتدأٌ وخبرُهُ: «بمعنى أولِني» ، وحَذَفَ الفاءَ من جواب «أما» ، والتقدير: أما قولُهم «عليَّ ذا» بمعنى أولِني، فلا يكونُ من هذا الباب .

قولُهُ:

«... ... ... وَقَوْلُهُم: عَلَيهِ شَخْصاً لَيْسَنِي»

«فهو شُـذوذ لا تَقِسْ عليهِ ... ...»

لما رأى أن هذا المسموع أيضاً معارض[2] للقاعدة؛ لأن ظاهره إغراء الغائب، أخذ يتأوله فقال: إنه شذوذ فلا يقاس عليه، وقد تقدَّمَ الكلامُ[3] على قولهم: «عليه رجلاً ليسني»، فقوله: «فهو شذوذٌ» جوابٌ لـ«أمَّا» المقدَّرةِ إذ التقدير: وأما قولهم: «عليه شخصاً ليسني» فهو شذوذ[4]. على هذا ينبغي أن يُحْمَلَ كلامُ المصنِّف؛ إنَّ «أمَّا» من قوله: «أمَّا عليَّ ذا» جوابُهُ: «بمعنى أولِني» على حذف الفاء، وأنَّ «فهو شذوذٌ» جوابٌ لـ«أمَّا» المقدَّرة؛ أي: وأمَّا قولهم، فيكونُ قد حذَفَ من الأول الفاءَ،

---

(١) في الأصل: «يغوى» .
(٢) في الأصل: «معارضاً» .
(٣) انظر صفحة: ٥٣٦ .
(٤) في الأصل: «مشذوذ» .

وأثبتَ نظيرَه في الثاني، وحذَفَ من الثاني «أمَّا» وأثبت نظيرَه في الأول، وهو من فصيح كلامهم .

وجعلَ ابنُ النَّحويَّة[1] قوله: « فهو / شذوذٌ » جواباً لـ«أمَّا» في قوله: «أمَّا عليَّ ذا» ، ورتَّب على كلام المصنف اعتراضاً[2] وهو أنه يَلزَمُ منه أن «عليَّ ذا» إذا كان بمعنى أولني شاذّ[3]، والأمر ليس كذلك، وإذا حَمَلْنا كلامَ المصنف على ما ذكَرْناه، صَحَّ المعنى دون اعتراض . [١٧٤/ب]

وقولُهُ:

«وَالظَّرْفُ إنْ أكَدْتَ مُضْمَرَيهِ»

إلى آخرِ البيت الثاني، يقول: إن الظرفَ قد اشتمل على ضميرَين؛ أحدُهما: ضميرُ الفاعل المستتر في الظرف، والآخَرُ: الكافُ المجرورة بالظرف أو بحرف الجرِّ، وهما لشيء واحد وهو المُغرَى، وكلاهما صالحٌ أنْ يُؤَكَّدَ، فإن أكَّدتَ الضمير الفاعلَ، رفعْتَ التأكيدَ بعد أن تُؤكِّدَ الفاعل بضميرٍ منفصل فتقولُ: عليك أنت نفسُكَ، فترفعُ «نفسُكَ»؛ لأنه تأكيدٌ للضمير المستتر في «عليك»، وهذا المنفصلُ تأكيدٌ له أيضاً؛ لأن الضميرَ المستترَ لا يؤكَّدُ بـ«النفس» حتى يؤكَّدَ بضميرٍ منفصلٍ، وإن أكَّدْتَ الكافَ جرَرْتَ التأكيدَ، فتقولُ: عليك نفسِكَ بخفض «نفسِك»؛ لأنه تأكيدٌ للكاف وهي مجرورةٌ، ولا يحتاجُ إلى تأكيدِ الكاف بضميرٍ آخَرَ، كما كان ذلك في المرفوع، وهذا مقرَّرٌ في باب التأكيد .

---

(١) شرح ألفية ابن معط لوحة (٢٢٤) مخطوط، قال: « وقيل: هو بمعنى أولني كذا، وعلى هذا التقدير لا يكون شاذاً؛ لأن (أولني كذا) ليس بشاذ، فكان ينبغي أن لا يحكَمَ عليه بالشذوذ».

(٢) في الأصل: « اعترضا » .

(٣) في الأصل: « شاذاً » .

«فَارْفَعْ: عَلَيكَ نَفْسُكَ الفَلاَحَا»

هذا مثالٌ لتأكيد المضمَرِ المرفوع المستترِ في الظرف، فـ«نفسُك» مرفوع، وقد نصَّ عليه بقوله: «فـارفع»، و«الفـلاح» منصـوبٌ؛ لأنـه المغـرَى بـه، وأكَّـد المرفـوعَ بـ«النفس» و لم يؤكِّدْهُ قبل ذلك بالضمير، وذلك شاذٌّ، وحَسَّنه الفصلُ بالكاف .

٥ وقولُهُ:

«وَاجْرُرْ: عَلَيكَ / نَفْسِكَ النَّجَاحَا»[1] [١٧٥/أ]

هذا مثالٌ لتأكيد الكافِ المجرورة، فـ«نفسِك» مجرورةٌ، وقـد نصَّ على ذلـك بقولِهِ: «واجرُرْ» .

١٠

* * *

(١) يلاحظ أن المصنف رحمه الله لم يتكلم على البيتين الأخيرين من الأبيات التي ذكرها في صفحة: ٥٢٥ .

[بَابُ النِّدَاء]

٦٣٩ ـ القَـولُ في النِّـدَاءِ والمُـنَادَى	يَـا وَأَيَـا وَأَي بِـهَـا يُـنَـادَى
٦٤٠ ـ يَـا للبَعِيـدِ وهَيَـا وَإِن قَـرُبْ	نُـودِيَ بِـالهَمْزِ وأي نَحْـوُ: أَرَبْ
٦٤١ ـ وَكُـلُّ مَـا نَادَيْتَـهُ مَفْـعُولُ	وَهـوَ لِفِعْـلٍ مُضْمَـرٍ مَعْمُـولُ

الكلامُ على هذه الأبيات في مسائِلَ:

الأولى: في حقيقة النداء والمنادى لغةً واصطلاحاً:

أما النداءُ لغةً: فالتصويتُ، وهو مصدرُ نادَى يُنادِي نِداءً إذا صوَّتَ وصاحَ، وتُكسَرُ نونُه وتُضَمُّ[1]؛ لأنَّ كلَّ ما جاء على «فِعَال» من الأصوات يجوزُ كسرُ فائِهِ وضمُّها، فقد يفترقان كالصياح والصُّراخ ، وقد يجتمعان نحو: النِّداءُ والنُّداء والهِتاف[2].

والنداءُ: دُعاءٌ للعاقل وغيرِه بأيِّ لفظٍ كان من حروف النداء وغيرها من الألفاظ التي يُفهَمُ منها النداءُ، قال الشَّاعرُ:

ثُمَّ تَنَادَوا بَعْدَ تِلْكَ الضَّوضَيَا منهُم بِهَـابِ وَبِهَلْ وَبِأَيَا[3]

---

(١) انظر الصحاح (ندا) .

(٢) كان على المصنف رحمه الله أن يذكر (الهُتاف) لأنه مثالٌ لما اجتمع فيه كسر الفاء وضمها، وقد مثّل لواحد منهما، ولم يمثل للآخر كما فعل في النِّداء والنُّداء، والذي وقفتُ عليه فيما اطلعتُ من المعاجم اللغوية هو (الهُتاف) بالضم، وذكر ابنُ سيده في المحكم ١٩٩/٣ الهُتاف والهَتاف بالضم والفتح، ولم أقف على الكسر، وانظر اللباب للعكبري ٣٢٨/١ (المطبوع) .

(٣) لم أقف على قائله، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ١٨٣/٤ .

فجعلَ النداءَ بهذه الأدواتِ الثلاثِ: «هابِ» وهو لنداء الإبل، و«هَلْ» وهو للخَيل، و«أَيَا» وهو لنداء العُقَلاء .

واعلَم أن الهمزةَ في النداء بدلٌ من واوٍ؛ لقولهم: «نَدَوتُ القومَ» إذا جلستَ معهم في النَّادي، وهو مجلسُهُم الذي يُنادِي بعضُهُم بعضاً فيه، ومصدَرُه النَّدْوَة، ومنه سُمِّيَت الدارُ التي بناها قُصَيٌّ بمكَّةَ بـ«دارالنَّدْوَة[1]» ؛ لارتفاع أصواتهم فيها بالكلام. وفي الاستدلال على أن النداء مأخوذٌ / مِن نَدَوتُ إذا جَلَسْتَ في النادي [١٧٥/ب] دَوْرٌ؛ لأن النَّادي إنما سُمِيَ نادياً؛ لكونه يُتنادَى فيه، فهو فرعٌ عن النداء، وإذا جعلنا النداءَ فرعاً عن النادي لكون همزته منقلبةً عن واو «نَدَوتُ» إذا جلستَ في النادي، لَزِمَ منه الدَّورُ؛ لتوقف كلٍّ واحدٍ منه على صاحبه، إذ النداءُ يصيرُ متوقفاً على النادي من أجل الهمزة، والنادِي متوقفٌ على النداء من أجل أنه ما سُمي نادياً إلا للنداء فيه .

قلتُ: ويمكنُ أن تكونَ دارُ النَّدْوَة مِنْ قولهم: «نَدَوتُ» إذا جُدْتَ وكَرُمْتَ، فيكون معنى « دارُ النَّدْوَة »: دارَ الجود والكَرَم، وهذا أنسَبُ في التسمية؛ لأنها إنما بُنِيَت افتخاراً على العرَب .

وقيل[2]: الهمزةُ في النِّدَاء منقلبةٌ عن ياءٍ كهمزة رِدَاء، وهو ضعيفٌ، ولا دليل

---

(١) بناها قُصي بن كلاب، وكانت توضَع فيها الرِّفادة، ولا يتزوج قرشي ولا قرشية إلا بها، ولا يعقد لواء الحرب إلا فيها، وتنقلت أملاكها بعد قُصي حتى صارت في يد أسد بن عبد العزى وأولاده، وجاء الإسلام ودار الندوة بيد حكيم بن حزام، فباعها من معاوية بمائة ألف درهم، فقال له عبد الله بن الزبير: بعتَ مكرمة قريش، فقال حكيم: ذهبت المكارم إلا من التقوى يا ابن أخي، إني اشتريتُ بها بيتاً في الجنة، أشهدك أني جعلتُ ثمنها في سبيل الله. انظر ثمار القلوب ص: ٥١٨ .

(٢) قال ابنُ النَّحْوِيَّة: « أما على القول بأن لامه ياءٌ فعلى الأصل ». شرح الألفية لوحة (٢٢٤).

في «نَادَيتُ»؛ لأنه زائدٌ على الثلاث.

وأمَّا النّداءُ اصطلاحاً: فهو الدعاءُ بـ«يا» وأخواتها .

وأمَّا المنادى لغة: فهو اسم مفعول من نادى وهو المطلوب إقبالـه بـأيِّ لفـظٍ كان .

٥ **وأمَّا اصطلاحاً**: فهو المطلوب إقبالُهُ حقيقةً أو مجازاً بحرفٍ نائِبٍ مَنَابَ «أَدعُو» لفظاً أو تقديراً .

فقوله: «هو المطلوب إقبالُـه» جنسٌ يدخُلُ تحته كلُّ مطلـوب، سـواءٌ كـان بحرف نائبٍ مَنَابَ «أَدعو» أم لا، وقولُه: «حقيقةً» يشملُ العاقلَ، وقولُـه: «أو مجـازاً» يشمل غيرَ العاقل، كنداء الأطلال والمنازل؛ لأن نداءَها مجـازٌ علـى جهـة التذكـير، ١٠ وقولُه: «بحـرف» ليخرُجَ به نحو قولِك: أنا أطلبُ إقبالَكَ، فإنه مطلوبٌ إقبالُهُ بجملةٍ لا بحرف، وقوله: «نائبٍ [مَنَابَ[1]] أدعُو» ليُخرج نحو / قولِك: ليُقبِلَ عليك زيدٌ، [١٧٦/أ] فإنه مطلوبٌ إقبالُهُ بحرفٍ، وهو لامُ الأمر، إلا أنه غيرُ نائب منابَ «أدعو»، وقولُـه: «لفظاً» نحو قولِه تعالى: ﴿ يَا صَالِحُ ائْتِنَا ﴾[2] .

وقولُهُ: «أو تقديراً» نحو قوله تعالى: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾[3].

١٥ فالداخلُ تحت الحدِّ نحو قولك: يازيدُ، فإنه مطلوبٌ إقبالُهُ بحرفٍ نائِبٍ مَنَابَ «أَدعُو» وهو «يا» .

---

(١) ساقط من الأصل .

(٢) سورة الأعراف: من الآية: ٧٧ .

(٣) سورة يوسف: من الآية: ٢٩ .

المسألة الثانية: في حروف النداء، وهل النداءُ إنشاءٌ أو خبر؟

أمَّا الحروفُ فالكلامُ عليها من جِهَتَين:

الأولى: فيما يختصُّ بها على الجملة من الأحكام .

الثانية: فيما يخصُّ كلَّ واحد منها على انفراده .

٥ **الجهة الأولى**: فيما يختصُّ بها جميعِهَا من الأحكام. والكلامُ في ذلك من أوجُهٍ:

الأول: في تعدادها، وهي على الجملة ثمانيةٌ ما بين مشهور وغيرِ مشهور: «يا» و«أيا» و«أيْ» و«الهمزة» و«هيَا» و«آ» بمد الهمزة و«وا» و«آي» بمد الهمزة، وقد جمعتُهَا فقلتُ:

١٠ ثَمَانيةٌ عَدُّوا الحُرُوف التي بِهَا ... يَكُونُ النِّدَا في أَلْسُنِ العُرْبِ لا سِوَى

بآ وَبهمزٍ دونَ مَدٍّ ويَا وأي ... وبالمَدِّ ثُمَّ اعْدُدْ هَيَا وَأَيَا وَوَا

الوجه الثاني:اختلفوا في هذه الألفاظ هل هي حروفٌ أو أسماءٌ ؟ فالذي عليه الجمهور أنها حروفٌ، وذهبَ بعضُ النحاة[1] أنها أسماءُ أفعال، ومسماها أُنادي أو أَدعو. ورُدَّ: بأن منها ما هو على حرفٍ واحدٍ وهو الهمزة، وليس في أسماء ١٥ الأفعال ما هو على حرفٍ واحدٍ، وفيه[2] نظرٌ؛ لأن الشيء إذا خالف أصله في صفةٍ ما، لم تُخرِجْهُ تلك المخالفةُ عن أصله، ورُدَّ: أيضاً بأن أسماءَ الأفعال تتحمَّلُ الضميرَ، وهذه الحروفُ لا تتحمَّلُه، ولو تحمَّلَتْهُ لأُكدَ وعُطِفَ / عليه، ولم يُسمعْ [١٧٦/ب] ذلك كما يُسمَعُ في أسماء الأفعال، وأيضاً فاسمُ الفعل يأتي بمعنى الأمر والخبر، وحروفُ النداء إنشاءٌ صِرْفٌ، لا يدخلُه معنى الأمر ولا معنى الخبر، وإن كان

---

(١) وهذا منسوبٌ إلى أبي علي الفارسي. انظر: شرح المفصل ١٢٧/١، وشرح الكافية ١٣٢/١. ونسب السيوطي في الهمع ٣٣/٣ إلى الفارسي القول بأن الناصب هو حرفُ النداء على سبيل العوضية عن الفعل. وانظر ارتشاف الضرب ١١٧/٣ .

(٢) أي: في هذا الرد .

الأمرُ إنشاءً .

الوجه الثالث: لا يُفصَلُ بين حرف النداء والمنادى بفاصل إلا شاذاً، وقال ابنُ مالك[١]: وقد يُفصَلُ بالأمر، وأنشَدَ على ذلك قولَ جُذَامةَ بنتِ خالدٍ النَّخَعِيَّةِ تخاطِبُ أَمَتَهَا[٢] لطيفة:

٥ أَلاَ يَا فَابْكِ سُؤَالاً لَطِيفَا وَأَذْرِ الدَّمْعَ تَسْكَاباً وَكِيفَا[٣]

أرادت: يا لطيفةُ ، فَرَخَّمَتْ وفَصَلَتْ بفعل الأمر .

الجهة الثانية: في الكلام على كل حرفٍ على انفراده :

أمَّا «يا» فالكلامُ عليها من أوجُهٍ:

الأول: أنها أصلُ حروف النداء، ولهذا اختصَّت بأشياءَ لا تكون في غيرها؛

١٠ منها: أنه لا يُحذَفُ من حروف النداء غيرُها .

فإن قلتَ: فما الدليل على أن «يا» هي المحذوفةُ دون غيرِها ؟

فالجوابُ: أنه قد ثبتَ لها أحكامٌ لا تكون في غيرها، فجعلوا حذفَهَا من تلك الأحكام؛ لأنَّ[٤] الحذفَ تصرُّفٌ، وقد تصرفوا فيها، فليَكُن الحذفُ من ذلك التصرف .

١٥ ومما اختَصَّت به: أنهم عَوَّضُوا منها الميمَ المشدَّدةَ، وسيأتي[٥].

ومنها: أنها يُنادَى بها القريبُ، والبعيدُ[٦] حقيقةً كالبعيد مسافةً، أو حكماً

---

(١) شرح التسهيل ٣/٣٩٠ .

(٢) في الأصل: « أمها » ومثله في ارتشاف الضرب ٣/١١٩، والمساعد ٢/٤٨٨، وهو تحريفٌ، والتصحيح من شرح التسهيل ٣/٣٩٠، كما اختلفت المصادر في اسم (جذامة) .

(٣) من الوافر، وهو في شرح التسهيل ٣/٣٩٠، والتذييل والتكميل ٤/١٨٨، وارتشاف الضرب ٣/١١٩، والمساعد ٢/٤٨٨، والهمع ٣/٢٧ . وفي الأصل: (فأذري) بالياء .

(٤) قوله : « لأن » مكرر في الأصل .

(٥) انظر صفحة: ٦١٦، ٦٣٤ .

(٦) وممن قال بكونها لنداء القريب والبعيد المبرد في المقتضب ٤/٢٣٥ . ونقل ابنُ الخباز عن

كالقريب إذا كان غافلاً .

ومنها: أنها مختصةٌ بنداء الجلالة إذا لم تلحَقْهَا الميمُ، وبالاسم المستغاث به، وأيُّها وأيَّتها.

فإن قلتَ: لأي شيءٍ نودِيَ الله - عزَّ وجلَّ - بـ«يا» التي يُنادَى بها البعيدُ، و لم ٥ ينادَ بالهمزة التي يُنادى بها القريبُ، وهو يقول: ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي / عَنِّي [١٧٧/أ] فَإِنِّي قَرِيبٌ ﴾[1]؟

فالجوابُ: أنَّ من أدَبِ الدَّاعي أن يُنَزِّلَ نفسَه منزلةَ المقصِّر المستوجبِ للبُعْدِ، فيُنَادِي بـ«يا» تنبيهاً على تقصيره واعترافِهِ، فيكونُ ذلك سبباً للقبول والرحمة .

ومما اختَصَّت به: أنها أُميلَت لنيابتها عن الفعل، و لم يُمَلْ غيرُها مما آخِرُهُ ١٠ ألفٌ من أخواتها[2].

ومنها: النداءُ بها في القرآن، لا يُشاركها في ذلك غيرُها إلا الهمزةَ في قول بعضهم، فإنه قال في قوله تعالى: ﴿ أَمَنْ هُوَ قَانِتٌ ﴾[3] على قراءة[4] من خفَّفَ:

شيخه - رحمة الله عليهما - أن (يا) لنداء القريب. انظر الغرة المخفية لوحة (١١٠)، قال ابن هشام في المغني ص: ١٧: « وهذا خرقٌ لإجماعهم » . وجعلها ابنُ القواس لنداء المتوسط، وقد تستعمل للبعيد والقريب. انظر شرحه لألفية ابن معط ١٠٣٤/٢ .

(١) سورة البقرة: من الآية: ١٨٦ . ولا يتأتى هذا الاعتراض على رأي مَن يقول: إنها لنداء القريب، كما ذكر المصنف، بل يتأتى على من جعل (يا) لنداء البعيد، وهو رأي أغلب النحاة. وانظر تاج العروس (يا) .

(٢) انظر اللمع ص: ٣١٧، وشرحه لابن بَرهان ٢٧٢/١، وشرح المفصل ٦٥/٩-٦٦ .

(٣) سورة الزمر: من الآية: ٩.

(٤) وهي قراءةابن كثير ونافع وحمزة. انظر السبعة ٥٦١، وحجة القراءات ٦٢٠. وضعفها الأخفش وأبو حاتم، قال أبو حيان: « ولا التفات لهذا التضعيف » وانظر: المحرر الوجيز ٥١٠/١٢، والبحر المحيط ٤١٨/٧.

إنَّ الهمزةَ للنداء(١)، والتقديرُ: يا مَنْ، والأكثرُ أنها همزةُ استفهامٍ(٢)، والمعادِلُ لها محذوفٌ التقديرُ: أهذا القانِتُ خيرٌ أم الكافِرُ ؟

الوجه الثاني: قال ابنُ مالك(٣): أن «يا» إذا دخلت على «ليت» أو «رُبَّ» أو «حبَّذا» صارت لمجرد التنبيه نحو قوله تعالى ـ حكايةً عن مريمَ عليها السلام ـ: ﴿يَـٰلَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَـٰذَا﴾(٤)، وقال الشاعر ـ في «رُبَّ» ـ: ٥

يَارُبَّ غَابِطِنَا لَو كَانَ يَطْلُبُكُمْ ... لاَقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانَا(٥)

وقال الآخَرُ ـ في «حبَّذا» ـ:

يَاحَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ ... وَحَبَّذَا سَاكِنُ الرَّيَّانِ مَنْ كَانَا(٦)

---

(١) هذا قول الفراء .انظر معاني القرآن له ٤١٦/٢، وقد عقَّبَ ابنُ هشام في المغني ص: ١٨ على كلام الفراء بقوله: « ويُبعده أنه ليس في التنزيل نداءٌ بغير يا، ويقربه: سلامَتُهُ من دعوى المجاز.. ومن دعوى كثرة الحذف » . قال ابنُ الصائغ معقباً على ابنِ هشام: « الإبعاد بمجرد ما ذكر لا يظهر، فكم في القرآن من موضعٍ لم يقع إلا في محل واحد كـ « ضيزى » و«الزبانية» و «العهن»، نعم لو أردف ذلك بأن النداء بالهمزة في كلام العرب قليلٌ لاتَّجَهَ، ولكان به غُنيةٌ » ، وتعقَّبَ السيوطي ابنَ الصائغ فقال: « ما ادعاه ابنُ الصائغ من قلة النداء بالهمزة في كلام العرب ممنوعٌ، فقد وقفتُ منه في أشعار العرب على ما لا يُحصى كثرةً » . انظر شرح المغني للسيوطي ٣٤-٣٧ (رسالة دكتوراه) .

وقد أنكر الفارسي ما ذهب إليه الفراء وقال: « لاوجه للنداء ههنا ... » الحجة ٩٢/٦-٩٣، وانظر إعراب القرآن ٥/٤، ومشكل إعراب القرآن ٢٣٧/٢، وراجع كلام ابن عطية حول هذا الموضوع في المحرر الوجيز ٥١٢/١٢ .

(٢) انظر المراجع السابقة .

(٣) شرح التسهيل ٣٨٩/٣-٣٩٠ . وهذا هو رأي أبي علي الفارسي، فقد ذهب إلى أنه ليس في الكلام منادىً محذوف، قال أبو حيان: « وهو الصحيح » . انظر البحر المحيط ٢٩٢/٣، والتذييل والتكميل ١٨٧/٤، والجنى الداني ٣٥٥ وما بعدها .

(٤) سورة مريم: من الآية: ٢٣ .

(٥) سبق ذكره صفحة: ١٥٦ .

(٦) سبق ذكره صفحة: ٨٦ .

«فـ«يا» في مثل هذه الأماكن عنده لمجرَّد التَّنبيه، فهي بمعنى ألاَ، قال ابنُ مالك: وإنما كانت «يا» في هذه المواضع لغير النِّداء؛ لأنَّ المنادَى قد يكونُ وحدَه، فلا يكون معه مَن يناديه لا ثابتٌ ولا محذوفٌ، ألا ترى أن مريمَ عليها السلامُ لم يكن معها أحدٌ وقتَ ندائها.

٥ قلتُ: وفيه نظرٌ؛ لاحتمال أن يكونَ المنادى محذوفاً على مذهبه وهو النَّفْسُ، / فيكون على معنى التَّجريد، فيكون التقديرُ: يا نفسُ ليتني، لاسيَّمَا في هذه [١٧٧/ب] المواطن الصَّعبة[١] فإن الإنسانَ يخاطِبُ نفسَه ويتحدثُ معها، وانظُرْ أمَّ إسماعيلَ لمَّا تَرَكَهَا إبراهيمُ بمكة استوحشَتْ وأشرَفَتْ على المروَةِ، فسَمِعَتْ صوتاً فقالت: صَهْ، خَاطَبَتْ نفسَها، وأَمَرَتْها بالسُّكُوت تأنيساً لها، كأنَّ معها شخصاً آخَرَ تأمرُهُ ١٠ بالسُّكُوت، وما ذاك إلا لهولِ المَقَام، ثمَّ إنَّ الذي فَرَّ منه ابنُ مالكٍ وقَعَ فيه، وذلك أنه فَرَّ من نداءٍ بغير مُنادىً، فوقعَ تَنبيهٌ من غير مُنَبَّهٍ .

وأما «أيا» بزيادة الهمزة على «يا» فهي لنداء البعيد[٢]، وناسَبَ ذلك لكثْرَةِ حُرُوفها، قال الشَّاعرُ:

أَيَا ظَبْيَةَ الوَعْسَاءِ بَينَ جُلاَجِلٍ ... وَبَينَ النَّقَا آأَنْتِ أمْ أُمُّ سَالِمِ[٣]

---

(١) كتبت في الأصل: « الصبعة » .

(٢) وجعلها الجوهري لنداء القريب والبعيد. انظر الصحاح (أيا)، وجواهر الأدب ٢٢٢، قال ابنُ هشام: « وليس كذلك » المغني ص: ٢٩ .

(٣) من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ٧٦٧/٢ من قصيدة يمدح فيها الملازم بن حريث الحنفي مطلعها:

خَلِيلَيَّ عُوجَا النَّاعِجَاتِ فَسَلِّمَا ... عَلَى طَلَلٍ بَينَ النَّقَا والأَخَارِمِ

والشاهد في اللمع ١٧٠، والهمع ٣٥/٣ . والوعساء: رابية من الرمل من التيه ـ أي المفازة ـ تُنبت أحرار البقول. (الديوان)، وجُلاجل: موضعٌ، قال البكري: « أرضٌ باليمامة » ، وقال ياقوت: « جبل من جبال الدهناء » انظر: معجم ما استعجم ٣٨٨/٢، ومعجم البلدان ١٤٩/١ ، والنقا: الكثيب من الرمل (الصحاح ـ نقا) .

وأما «أي» فهي بفتح الهمزة وسكون الياء، وهي لنداء البعيد عند سيبويهِ[(١)]، قال الشاعر:

أَلَمْ تَسْمَعِي أَي عَبْدَ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى بُكَاءَ حَمَامَاتٍ لَهُنَّ هَدِيرُ[(٢)]

ومنه في الحديث: «أي ربَّنا أعطيتَ هؤلاء قيرَاطَينِ قيرَاطَينِ[(٣)]».

ومنه قوله ﷺ: «أَيْ رَبِّ أَوَ أَنَا فيهم[(٤)]».

وزعم المبرِّدُ[(٥)] وجماعة من المتأخرين منهم الجزوليُّ[(٦)]

---

(١) الكتاب ٢/٢٢٩-٢٣٠.

(٢) من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه ص: ٤٧٤. وفي الأصل: «هديل» وهو تصحيف؛ لأن القصيدة رائية.

والشاهد في: معاني الحروف المنسوب إلى الرماني: ٨٠، وشرح أبيات الجمل (الحلل): ٢٠٤، ورصف المباني: ٢١٤، والتذييل والتكميل ٤/١٨٥، وجواهر الأدب ٢٦٥، والمغني: ١٠٦، وشرح أبياته ٢/١٣٩، والمساعد ٢/٤٨٢، والهمع ٣/٣٥. وعبدَ: مرخم عبدة (اسم امرأة)، والهدير والهديل بالراء واللام: صوت الحمام. (الحلل).

(٣) هذا جزء من حديث (وهو من كلام أهل الكتاب) أورده البخاري بهذا اللفظ في صحيحه (في كتاب مواقيت الصلاة) برقم: (٥٢٤)، والإمام أحمد في مسنده برقم: (٥٨٥٩)، كما ورد في الصحيحين والسنن بلفظ آخر يخلو من الشاهد.

(٤) جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه (في كتاب الأذان) برقم: (٧٠٣)، (٢١٩١)، وتتمته: «أن النبي ﷺ صلّى صلاة الكسوف فقال: «دنت مني النار حتى قلتُ: أي ربِّ وأنا معهم، فإذا امرأة (حسبتُ أنه قال: تخدشها هرةٌ) قال: ما شأنُ هذه؟ قال: حبستْهَا حتى ماتت جوعاً». وقد جاء في الصحيح أحاديث أُخَرُ فيها الشّاهدُ نفسُه، كقوله عليه الصلاة والسلام: «نعم أيْ ربِّ ...» و«أيْ ربِّ ثم ماذا ...» انظرها برقم: (١٢٥٣) و(٢٢٦١).

(٥) الذي يظهر من المبرد في المقتضب ٤/٢٣٣ أنها للبعيد حيث قال في حديثه عن أحرف النداء: «فهذه الحروف سوى الألف تكون لمد الصوت» كأنه عنى أنها تكون للبعيد الذي يُمد له الصوت كي يسمع، وهذا الرأي الذي نقله المصنف عن المبرد ذكره أبو حيان في التذييل والتكميل ٤/١٨٥، وابن النحوية في شرح الألفية لوحة (٢٢٤)، وابن عقيل في المساعد ٢/٤٨٢.

(٦) المقدمة الجزولية ص/ ١٨٧. وانظر شرحها للشلوبين ٣/٩٤٩.

والمصنفُ[1] أن «أي» تكونُ لنداء القريب كالهمزة.

قال الشيخ أبوحيَّان[2]: و لم يعتمدوا إلا على الرَّأيِ، والرِّوايةُ لا تُعارَضُ بالرَّأيِ، فقد أخبر سيبويهِ[3] عن العرَب أن الهمزة للقريب، وما سواها للبعيد[4].

وأما «الهمزة» فتكون لنداء القريب، وناسب ذلك كونُهَا على حرفٍ واحدٍ[5]، قال امرُؤُ القيس:

/ أَفَاطِمَ مَهْلاً بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ[6] [١٧٨/أ]

ونقَلَ ابنُ الخَبَّازُ[7] عن شيخه[8] أنَّ الهمزةَ تكون للمتوسِّط في القُرْبِ

---

(١) صرح به في الأبيات السالفة الذكر، وفي الفصول ٢١٠. وأخذ بهذا الرأي ابن خروف في شرحه على الجمل ٤٥٧/٢. وانظر: المفصل ٣٦٨، وشرحه ١١٨/٨، وشرح ابن القواس ١٠٣٤/٢.

(٢) التذييل والتكميل ١٨٥/٤، وهو من كلام ابن مالك في شرح التسهيل ٣٨٦/٣.

(٣) الكتاب ٢٢٩/٢-٢٣٠.

(٤) ذهب قومٌ إلى أن (أي) يُنادَى بها المتوسطُ منهم ابن بَرهان في شرح اللمع، نقله عنه ابن النَّحْوية في شرحه لوحة ٢٢٤)، وسيورده المصنف بعد قليل، و لم أجد لابن بَرهان نصاً على ذلك في شرحه المطبوع . ومنهم ابن الدهان في شرح اللمع لوحة (٣٠ ـ مخطوط)، وكذلك شيخ ابن الخباز أبو حفص بن مهران نقله عنه ابنُ الخباز في الغرة المخفية لوحة (١١٠)، ومنهم المالقي في رصف المباني: ٢١٣، وانظر: الجنى الداني ٢٣٣، والهمع ٣٥/٣.

(٥) نُقل عن النيلي أنه قال: إن الهمزة أصلها: (يا)، حُذفت منها الياء. قال في شرح الكافية لوحة (٢١٣ ـ مخطوط): « وأما الهمزة فلما حذفوا الياء من (يا) بقيت الألف ساكنة، فلم يَصِحَّ الابتداء بها، فحَرَّكوها فصارت همزة، واختصَّتْ بالقرب؛ لأن نقصان لفظها يدلُّ على قرب المسافة ».

(٦) من الطويل، في ديوانه ص: ١٢، وهو معلقته، وعجزه:

وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْمِلِي

وانظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٤٢، وشرح القصائد التسع لابن النحاس ١٢٤/١.

(٧) الغرة المخفية لوحة (١١٠) مخطوط.

(٨) هو أبو حفص عمر بن أحمد بن أبي بكر بن مهران العسفني الموصلي الضرير النحوي

=

والبُعد[١]، وأن الذي للقرب هو «يا»، وفي هذا خَرْقٌ لإجماعهم[٢] .

وأما «هيا» فأصلُها أيا بالهمزة، ثُمَّ أُبدِلَت الهمزةُ هـاءً[٣]، وهـي لنـداء البعيـد، قال الشَّاعرُ:

هَيَا أُمَّ عَمرٍو هَل لِيَ اليَومَ عِنْدَكُمْ　　بِغَيْبَةِ أَبْصَارِ الوُشَـاةِ سَـبِيلُ[٤]

وأمـا «آ» بمد الهمزة فحكاها الأخفش[٥]، وجعلها ابنُ عصفور[٦] لنـداء

اللغوي»، مجد الدين، أخذ عن أبي الحرم مكي بن ريان، وتصدر بعده ، برع في النحو والعروض واللغة، وصار أنحى أهل زمانه، كان مفرط الذكاء، سريع الحفظ، وكان في لسانه حُبسة عظيمة، أشهر تلاميذه ابنُ الخباز. توفي سنة ٦١٣ هـ. أخباره في: عقود الجمان لابن الشعار ٥/١٦٨ مخطوط، وبغية الوعاة ٢/٢١٦ .

(١) في الأصل كتبت « العبد » .

(٢) انظر المغني ص: ١٧ . ونقله السيوطي في شرح المغني: ٢٨ عن السخاوي في شرح المفصل، وقد عدت إليه فوجدت السخاوي يقول بأن (يا) للبعيد، والهمزة للقريب. انظر شرحه على المفصل ٤/٣٠ مخطوط .

(٣) هذا قول ابن السكيت في الإبدال ص: ٨٨، وتبعه ابن الخشاب في المرتجل: ١٩١. وانظر: الجنى الداني: ٥٠٧ وشرح الألفية للمرادي ٣/٢٦٨ .

قال المالقي في رصف المباني: ٤٧٢: « وهذا قول الأكثرين » . وفي شرح المفصل ٨/١١٨ خلافُ ذلك، فقد قال ابنُ يعيش عن أيا وهيا: « قال الأكثرُ: هما أصلان، وليس أحدهما بدلاً من الآخر » . وانظر: سر صناعة الإعراب ٢/٥٥٤، وجواهر الأدب ٤١١، والهمع ٣/٣٦ .

(٤) من الطويل، ولم أقف على قائله، والبيت في تذكرة النحاة ٦٨٤، والتذييل والتكميل ٤/١٨٥، والجنى الداني ٥٠٧، والهمع ٣/٣٦ .

(٥) انظر رأيه في التذييل والتكميل ٤/١٨٥. وانظر شرح الجمل ٢/٨٢، وجواهر الأدب: ٢٢١، ورصف المباني: ٢٣٢، وشرح الألفية للمرادي ٣/٢٦٨ .

(٦) المقرب: ١٩٢. قال: « حروف النداء: يا، وأيا، وهيا، ووا، وأي والهمزة ممدودتين ومقصورتين... فأما الهمزة منها فللقريب خاصة، وسائرها للبعيد .. » فقد أطلق ولم يخصص القريب بالهمزة مقصورةً دون الممدودة، ففهم بعضُهم أنه أراد بها مقصورةً وممدودةً. ونص أبو حيان في تقريب المقرب: ١٦٢ على أنها للقريب. وانظر الجنى الداني: ٢٣٢ .

القريب كالهمزة .

وأما «آي» بمدِّ الهمزة وسكونِ الياء فحكاها الكِسَائيُّ[١] عن العرَب قال: سمعْتُ رجلاً يقول: آي أُمَّه.

وأمَّا «وا» فالمشهور أنها لا تكون إلا في الندْبة، وذكَرَ ابنُ عُصفور أنها تأتي للنِّداء[٢]، وأنشَدَ:

٥

وا فَقْعَساً وَأَينَ منّي فَقْعَسُ[٣]

وذكرَ بعضُهُم أنَّ مِن مجيء «وا» للنداء قولُ عُمَرَ لِعَمْرِو بنِ العاصي: «واعَجَباً لكَ يا بن العاصي»[٤].

تنبيه:

١٠

حروفُ النداء على ثلاثة أقسام: قسمٌ يُنَادَى به القريبُ وهو الهمزةُ، وقسمٌ يُنَادَى به القريبُ والبعيدُ وهو «يا»، وقسمٌ للبعيد وهو الباقي، هذا هو المشهورُ.

---

(١) انظر: شرح الجمل ٨٢/٢، وشرح التسهيل ٣٨٦/٣، وشرح ابن القواس ١٠٣٣/٢، والتذييل والتكميل ١٨٥/٤، والمساعد ٤٨٢/٢ .

(٢) المقرب: ٢٠٢-٢٠٣ . وفي الإيضاح في شرح المفصل ٢٢٠/٢: « ولو قلتَ: وازيدٌ وأنت تريد النداء لم يجز» .

(٣) ينسب إلى بعض بني أسد، وبعده:

أَبِلِي يأكُلُهَا الكَرَوَّسُ

وهو في: مجالس ثعلب ٤٧٤/٢، والمبهج ١٥٠، وشرح التسهيل ٤١٤/٣، وارتشاف الضرب ١٤٥/٣، والهمع ٣٦/٣ . ويروى: « يا فقعساً » ولا شاهد فيها . وفقعس: اسم رجل، وهو أبو قبيلة من بني أسد. والكروَّس: العظيم الرأس، وهو اسم رجل أيضاً. الصحاح (فقعس - كرس) .

(٤) انظر: التذييل والتكميل ١٨٥/٤، والهمع ٣٦/٣ .

وذكر ابنُ بَرهَانَ في «شرح اللمع»: أن «أيا[1]» و«هيا» للبعيد، والهمزةَ للقريب، و«أي» للمتوسط، و«يا» للجميع .

وقال بدرُ الدين ابنُ النَّحْوِيَّة[2]: أجمَعُوا على جواز نداء القريب بما للبعيد توكيداً، ومنعوا العكسَ .

٥ **وأما كون النداء إنشاءً أو خبراً**: فالصحيحُ أنه إنشاءٌ، وزعَمَ بعضُهُم[3] أن المنادَى إن كان صفةً نحو: يا فاسقُ فإنه خبرٌ؛ لكونه يحتَمِلُ الصدقَ والكذب، ألا ترى أنك إذا قلتَ: يا فاسقُ، تعيَّن أن يُقَالَ فيه: صَدَقْتَ أو كَذَبْتَ، ولم يَرْضَ الشيخ محبُّ الدِّين أبوالبقاء / هذه التفرقةَ، فقال في كتابه «اللباب[4]»: وهذا [١٧٨/ب] يُوجِبُ أن يكون خبراً في الأعلام؛ لأنك إذا أقبَلْتَ على إنسانٍ فقلتَ: يا زيدُ، ١٠ أمكَنَ أن يقولَ: كذَبْتَ لستُ زيداً .

المسألة الثالثة: في العامل في المنادى:

ولما كان المنادى منصوباً لفظاً نحو: يا عبدَا لله، أو موضعاً نحو: يا زيدُ، احتاجَ إلى عاملٍ يَعمَلُ فيه، وقد اختلف النحويون في العامل على أقوالٍ:

الأول: لسيبويهِ[5] وجمهورِ البصريين أنه منصوبٌ بفعلٍ واجبِ الإضمار،

---

(١) في الأصل: « يا » والصحيح ما أثبته، وهذا النصُّ نقله ابن النحوية في شرح الألفية لوحة: (٢٢٤ - مخطوط)، ولم أجده في شرح ابن بَرهان على اللمع .

(٢) شرح ألفية ابن معط لوحة (٢٢٤) مخطوط. وانظر: شرح ألفية ابن مالك للمرادي ٢٦٧/٣.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣٨٥/٣، وارتشاف الضرب ١١٧/٣، والتذييل والتكميل ١٨٥/٤، والهمع ٣٤/٣ .

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب ٣٢٨/١ (مطبوع) .

(٥) الكتاب ٢٩١/١، ١٨٢/٢، وانظر: المقتضب ٢٠٢/٤، والأصول ٣٤٠/١، وأسرار العربية ٢٢٧، وشرح المفصل ١٢٧/١، وشرح التسهيل ٣٨٥/٣، والتذييل والتكميل ١٨٤/٤ .

وعوَّضوا عنه «يا»، فإذا قلتَ: يا زيدُ فالتقدير: أَدعُو زيداً، وإنما كان هذا الفعلُ المقدَّرُ واجبَ الإضمار؛ لأنه قد عُرِفَ له ضابِطٌ كُلِّيٌّ بالاستقراء، وهو كونُ المنادى مطلوباً إقبالُهُ بحرفِ النداء، فعُلِم أنَّ ثَمَّ فعلاً محذوفاً ينصبُهُ، وحرفُ النداء نائبٌ عنه، فالأصل في «يا زيد»: أَدعو زيداً، ثم حُذِفَ «أَدعو» وجعلوا «يا» بدلاً منه، فالعمَلُ لذلك الفعل المحذوفِ، و«يا» تحوزُ موضِعَهُ لا عَمَلَه، وتَدُلُّ على إنشاءِ النداء .

ورُدَّ هذا القولُ: بأن النداءَ إنشاءٌ، وأنت إذا قدَّرْتَ «أَدعو» صارَ خبراً فتغيَّرَ معنى النداء[1].

والجوابُ: أن «أَدعو» المقدَّرَ مع المنادَى لا يُرادُ به الخبرُ، وإنما المرادُ به الإنشاءُ نظيرُ «بِعْتُ» في إنشاء البيع، و«طَلَّقتُ» في إنشاءِ الطَّلاق، وقولك: أَقْسَمْتُ لأضربنَّ.

القول الثَّاني: أن العاملَ حرفُ النِّداء على سبيل العِوَضيَّة عن الفعل، ونُسِبَ هذا القولُ للمبرد[2] والفارسي[3]، ولذلك ذكَرَه في جملة المشبَّهِ[4] بالمفعول،

---

(١) انظر التبيين : ٤٤٣ .

(٢) نقلت المصادر ذلك عن المبرد، وفي المقتضب ٢٠٢/٤ ما يخالف ذلك، ويؤكد أنه يذهب مذهبَ سيبويه وجمهور البصريين، فقد قال: « اعلم أنك إذا دعوتَ مضافاً نصبتَه، وانتصابُه على الفعل المتروك إظهاره » .

ولم يستبعد الرضي هذا المذهب بدليل إمالة حرف النداء إمالةَ الفعل. انظر شرح الكافية ١٣١/١ .

(٣) التذييل والتكميل ١٨٤/٤، والهمع ٣٣/٣، ونسب إليه ابنُ يعيش في شرح المفصل ١٢٧/١ وتبعه الرضي في شرح الكافية ١٣٢/١ القول بأن (يا) وأخواتها عملت لأنها أسماء أفعال . انظر الحاشية (١) صفحة: ٥٦٠ .

(٤) ذكره في أثناء كلامه على ما انتصب على التشبيه بالمفعول. انظر الإيضاح: ٢١٩ .

فلو كان الناصبُ له عنده الفعلَ، / لم يذكرْهُ فيما انتصبَ على التشبيه، بل [١٧٩/أ] كان يذكُرُه مع المفعول الصريح، واستدلوا على هذا القول بأوجهٍ(١):

الأول: أن حرفَ النداء أَولى بالعمل من الفعل؛ لأنه أقوى منه، وذلك أن «ناديت» الذي هو الفعلُ عبارةٌ عن النداء الذي هو المصدرُ، و«يا» نفْسُ ذلك المصدر، فالفعلُ إذن عبارةٌ عن «يا» ، فهي حقيقتُهُ التي وُضعَ لها، فهي المقصود، والفعلُ عبارةٌ عنها، والمعبَّرُ عنه أقوى من المعبَّرِ به(٢).

الثاني: أنها أُميلت، وما ذاك إلا لكونها عوضاً من الفعل .

الثالث: أن حرفَ الجرِّ يتعلَّقُ بها، قالوا: يا لَزَيد، وحرفُ الجرِّ لا يتعلَّقُ إلا بالفعل أو ما عَمِلَ عَمَلَه.

وَرُدَّ ما استدلوا به؛ أما الأوَّلُ فيلزَمُ منه أن يكونَ العملُ للمصدر لا للفعل؛ لكون المصدر أصلاً للفعل.

وأما الثاني: فلو كانت الإمالةُ تُوجِبُ العملَ لكانت «بلى» تعمَلُ؛ لأنها أُميلت(٣).

وأما الثالث: فالمجرورُ متعلقٌ بالفعل لا بالحرف(٤).

---

(١) انظرها في الخصائص ٢/٢٧٧-٢٧٨، والإنصاف ١/٣٢٦. وفي التبيين: ٤٤٣ زيادة بعض الأوجه .

(٢) في التبيين: ٤٤٣: « (يا) فيها معنى الفعل وزيادة وهو التنبيه، فصارت كالفعل والزيادة، فعند ذلك لا يقدر بعدها فعل؛ لأنه يصير إلى التكرار والله أعلم » .

(٣) وأجاب الإربلي عن هذا الرد قائلاً: « قلتُ: ردهم مردودٌ، أما الأول: فبأن الإمالة إنما لم توجب العملَ لضعفِ المشابهة بها وحدها، وهنا اعتضدت بتعدد جهة الشبه، فعملت لقوتها» جواهر الأدب ٣٦١ .

(٤) وردَّ الإربلي على هذا قائلاً: « لم يُعهَد في الكلام انتصاب الحال وتعلُّقُ الجار بمحذوفٍ معوض عنه لايمكن الإتيان به، فتعين كون الانتصاب والتعلق بالعوض، وهو المطلوب » . جواهر الأدب: ٣٦١ .

والذي يَرُدُّ هذا القولَ: أنه لو كان حرفُ النداء هو العاملَ لم يَجُزْ حذفُهُ؛ لكونه يَلزَمُ منه حذفُ العِوَضِ والمعوَّضِ عنه، وقد حُذِفَ، فدلَّ على أنه غيرُ عامل.

القول الثَّالث: أنَّ حرفَ النداء هو العامِلُ بنفسِهِ لا بالنيابة عن الفعل[1].

ورُدَّ: بأنه لو كان حرفُ النداء هو العاملَ نفسَه لاتَّصل به ضمير المنادى؛ لكون الضمير يتصل بعامله، فكنتَ تقولُ: ياكَ، وفي كونهم لم يقولُوه وقالوا: يا إيَّاك، دليلٌ على أن «يا» ليس بعاملٍ، بل العاملُ الفعلُ المقدَّرُ، ويلزَمُ منه أيضاً وجودُ كلامٍ مُرَكَّب من اسم وحرف، ولا يكون ذلك؛/ لأن الفائدةَ لا تحصُلُ إلا من [١٧٩/ب] مسنَدٍ ومسنَدٍ إليه، والحرفُ لا يُسنَد له ولا يُسنَد إليه، فلا يكون منه تركيبٌ مفيدٌ[2].

الـقول الرَّابـع: أنَّ العاملَ حرفُ النِّداء لكونه اسمَ فعل[3]، وقد تقدَّمَ الردُّ عليه .

---

(١) وهذا المذهب قال به ابنُ جني في الخصائص ٢/٢٧٧-٢٧٨، والجرجاني في العوامل المائة: ٢٣٩ (بشرح الشيخ خالد الأزهري)، وقد نَسَبَ الزَّبيدي هذا القول إلى ابن سيده في المحكم، ولم أقف عليه . انظر تاج العروس (يا) .

(٢) قال أبو علي في أثناء حديثه عن أسماء الأفعال: « ويدلك على أن هذه الكلم أسماءٌ وليست بحروف أن الاسمَ والحرف لا يستقلُّ بهما كلامٌ إلا في النداء وليس ذلك بنداء » الإيضاح: ١٩١، وانظر جواهر الأدب: ٣٦١ .

(٣) وقد نسبه ابنُ يعيش في شرح المفصل ١/١٢٧ وتبعه الرضي في شرح الكافية ١/١٣٢ إلى أبي علي الفارسي، وفي كلام أبي علي في الإيضاح ١٩١ ما يدل على أن (يا) وأخواتها حروفٌ وليستْ أسماءً، قال في باب أسماء الأفعال: « ويدلك على أن هذه الكلم [أي: أسماء الأفعال] أسماءٌ وليست بحروف أن الاسمَ والحرفَ لا يستقل بهما كلامٌ إلا في النداء، وليس ذلك بنداء » .

وانظر الرد على هذا القول في الإيضاح في شرح المفصل ١/٢٤٩ وما بعدها .

القول الخامس: أن الناصبَ للمنادى ليس لفظيـاً، وإنما هـو معنـويٌّ وهـو القصدُ[١]، ورُدَّ بأن عاملَ النصب لا يكون معنوياً، وإنما قيل به في عـامل الرفـع في المبتدأ والفعلِ المضارع المرفوع.

انتهى الخلافُ في العامل في المنـادى، وإذا فرَّعنَا علـى أن العـاملَ في المنـادى الفعلُ المحذوف؛ فقالَ ابنُ مالك[٢]: يجوزُ أن يعمَلَ في المصدر والظرف والحال، أما المصدرُ فاستَشهَدَ عليه بقول الشَّاعِرِ:

يَا هِنْدُ دَعوَةَ صَبٍّ هَائِمٍ دَنِفٍ مُنِّي بِلُطْفٍ وَإِلاَّ مَاتَ أَو كَرَبَا[٣]

فـ«دعوةَ» مصدرٌ، والناصِبُ له الفعلُ العاملُ في المنادى وهو «أدعو».

وأما الظَّرْفُ فاستَشهَدَ عليه بقوله:

يَا دَارُ بين النَّقَا والحَزْنِ مَا صَنَعَتْ يَـدُ النَّوَى بالأُولى كَانُوا أَهَالِيكِ[٤]

فـ«بين» ظرفٌ، والعاملُ عاملُ المنادَى؛ أي: أُنادِي بين النقا فأقول: يا دارُ.

وقال الشَّيخُ أبو حيان[٥]: ليس «بين» في البيت معمولاً لفعـلِ النِّدَاء، بـل هـو

---

(١) هذا قول أبي القاسم السهيلي متابعاً شيخَه ابن الطراوة، قال السهيلي: «والمنادى منصـوبٌ بالقصد إليه وإلى ذكره»، نتائج الفكـر: ٧٧، وانظـر: كتـاب السـهيلي ومذهبـه النحـوي لأستاذنا الدكتور محمد إبراهيم البنا: ٣٢١.

(٢) شرح التسهيل ٣/٣٩٠.

(٣) من البسـيط،ولم أقـف علـى قائلـه، وانظـر الشـاهد في: شـرح التسـهيل ٣/٣٩١، والتذيـل والتكميل ٤/١٨٨، وارتشاف الضرب ٣/١١٩، والمساعد ٢/٤٨٧، والهمع ٣/٤٠.

(٤) من البسيط، ولم أقف على قائله، وانظـر الشـاهد في: شـرح التسـهيل ٣/٣٩٠، والتذيـل والتكميل ٤/١٨٨، والمساعد ٢/٤٨٨، والهمع ٣/٤٠. والنقا: الكثيب من الرمل، والحـزن: ما غلُظَ من الأرض.

وفي الأصل: «أهاليكي».

(٥) التذييل والتكميل ٤/١٨٨.

متعلّقٌ بمحذوفٍ حالٌ؛ أي: كائنةً بين النَّقَا، فيكونُ من شواهد الحالِ لا من شواهد الظَّرْفِ .

وأمَّا الحالُ فللنحويين فيها ثلاثةُ مذاهبَ:

الأول: أنَّ الحالَ من المنادَى جائزةٌ، سواءٌ كانت الحال مؤكِّدةً أو مبيِّنةً، وهو مذهبُ المبرِّدِ[١]، وظاهرُ كلام ابنِ مالكٍ[٢]، وأنشدَ على ذلك:

/ يَا أَيُّهَا الرَّبْعُ مُبْكِيًّا بِسَاحَتِهِ ... كَمْ قَدْ بَذَلْتَ لِمَنْ وَافَاكَ أَفْرَاحَا[٣] [١٨٠/أ]

فـ«مبكيّاً» حالٌ من الرفع .

القول الثاني: أنه لا يجوزُ مطلَقاً، قاله الكوفيون وبعضُ البصريين[٤]، واستدلوا على ذلك بما قال سيبويهِ[٥]: إنَّ النِّدَاءَ شبيهٌ بالعامِّ، والمنادَى يُشبه التفسيرَ للذات فهو كالتمييز، والتمييزُ لا يكون حالاً؛ لأنه[٦] ذاتٌ، والذاتُ لا تَنتَقِلُ، وقيل: إنَّ المنادى جرى في كلامهم على الإطلاق دون التَّقييد، والحالُ تقييدٌ فلا يجوزُ، وقيل: يَلزَمُ منه فسادُ المعنى؛ لأن قولَك: يازيدُ ضاحكاً معناه: أُناديه في حال الضَّحِكِ، وإن لم يكن ضاحكاً فلا أُناديه، والنداءُ قد وقَعَ على كل حالٍ ضاحكاً كان أو غيرَ ضاحكٍ، ففَسَدَ المعنى .

---

(١) هذا الرأي منقول عنه في: شرح الكافية ١٣٢/١، والتذييل والتكميل ١٨٨/٤، وارتشاف الضرب ١١٩/٣، والمساعد ٤٨٨/٢. وبه قال ابنُ طاهر وابنُ طلحة من المتأخرين .

(٢) شرح التسهيل ٣٩٠/٣ .

(٣) من البسيط، ولم أقف على قائله، والشاهد في: شرح التسهل ٣٩٠/٣، والتذييل والتكميل ١٨٨/٤، والمساعد ٤٨٨/٢، وشفاء العليل ٨٠٤/٢ .

(٤) انظر: شرح السيرافي ٣٥/٣ (مخطوط)، والتذييل والتكميل ١٨٨/٤، وارتشاف الضرب ١١٩/٣ .

(٥) انظر معناه في الكتاب ١٩٠/٢ - ١٩١. وانظر التذييل والتكميل ١٨٨/٤ .

(٦) في الأصل: «أنه» .

القول الثالث: للأخفش والمازنيِّ والفارسيِّ[1]، وهو الفرقُ بين أن تكونَ الحالُ مبيِّنةً فلا يجوزُ، أو مؤكِّدَةً فيجوزُ، فيُجيزُون: يازيدُ إنساناً، ولا يجيزُون: يازيدُ ضاحكاً، واستدلوا على ذلك بقول الشّاعر:

يَا بِشْرُ أَعْوَرَ إنَّ القَومَ قَد ذَهَبُوا وَخلّفُوا نَفَراً جَمًّا صَيَاصِيهِ[2]

٥ فـ«أَعْوَرَ» حالٌ من «بِشْر» وهي حالٌ مؤكِّدَةٌ، قالوا: ولا حُجَّةَ فيه، إذ يُمكِنُ أن يكونَ «أَعوَرَ» منصوباً على الذَّمِّ، وهو الأظهَرُ، ومما استشهدوا به قولُ الآخَرِ:

يَا دَارَ سَلْمَى بَينَ دَارَاتِ العُوْجْ

جَرَتْ عَلَيهَا كُلُّ رِيحٍ سَيْهُوْجْ[3]

فـ«بين» حالٌ من «دَارَ سَلْمَى» وهي حالٌ مؤكِّدَةٌ؛ لأنَّ هذه الدارَ لا تَنتَقِلُ عن ١٠ هذه الأماكنِ، ووجهُ هذه التفرقةِ: أنَّ الحالَ إذا كانت مؤكِّدَةً تُفهَمُ من المنادَى قبل الإتيان بها، بخلاف الحالِ إذا / كانت مُبيِّنةً، فلا تُفهَمُ من المنادَى. [١٨٠/ب]

ولْنَرْجِعْ إلى قول المصنِّفِ:

قولُهُ:

«القَولُ في النِّدَاءِ والمُنَادَى»

---

(١) التذييل والتكميل ١٨٨/٤، وارتشاف الضرب ١١٩/٣، والمساعد ٤٨٨/٢ .

(٢) من البسيط، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ١٨٨/٤ .

(٣) رجز لرجل من بني سعد، انظره في أمالي القالي ١٦٥/٢، والتنبيه عليه للبكري: ١١٨، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٢٧/١، والصحاح (سمهج). ودارات: جمع دارة؛ وهي رملٌ مستديرٌ في وسطه فجوة، وقيل غيره. قال ياقوت في معجم البلدان ٤٢٩/٢: « دارةُ عُوَيج: تصغير عُوج أو عاج، وكله معروفٌ ... » . وسيهُوج: قال ابنُ السكيت في الإبدال: ١١٨: « وريحٌ سيهوكٌ وسيهُوجٌ: إذا كانت شديدةٌ » وأنشد البيتين .
وفي الأصل رُسمت : « سهيوج » وهو تحريف .

أتى بهذا الباب للكلام على حكم حُروف النّداءِ، وحكمِ المنادى، فكلامُهُ على حذف مضافٍ؛ أي: القولُ في حروف النداء، بدليلِ أنه لم يتعرض للكلام على النداء، وإنما تكلّمَ على حروفه، وقد تقدَّم الكلامُ على النداء، وأنه مصدَرُ نادَى يُنَادِي، وأنَّ همزَهُ منقَلِبٌ عن واوٍ، وقد تقدَّمَ أنَّ المنادَى هو المطلوبُ إقبالُهُ ٥ بحرف من حروف النداء .

وقولُهُ:

«يَا وَأَيا وَأَي بِهَا يُنَادَى»

ذكَرَ من حروف النداء هنا ثلاثةَ أحرُفٍ، وذكَرَ الهمزةَ في البيت بَعدُ، وأخَّرَ ذِكْرَ «وا» إلى الندبة، إذ هو الموضِعُ المتفَقُ عليه في وضع «وا» له، فهذه خمسةُ ١٠ حروف، وهي المشهورةُ، وترَكَ ثلاثةً لم يتعرض لها، وهي الهمزةُ الممدودَةُ[1]، و«آي» الممدودَةُ، «وأيا» . وقد تقدَّمَ الكلامُ على أحكام هذه الحروف كلّها إجمالاً وتفصيلاً.

وقولُهُ:

«يَا للبعِيدِ وهَيَا وَإن قَرُبْ نُودِيَ بالهَمْزِ وأي .... »

١٥ أخَذَ يذكُرُ مراتِبَ حروفِ النداءِ بحسب المنادَى، فذَكَرَ أن «يا» و«هيا» لنداء البعيد، وقد تقدَّمَ أنه يُنَادَى بها القريبُ، ثم ذكَرَ أن الهمزةَ و«أي» يُنَادَى بها القريبُ، أما الهمزةُ فمتَّفَقٌ عليها، وأما «أي» فمختَلَفٌ فيها؛ قيل: تكونُ للقريب كالهمزة، وقيل: للبعيد، وقد تقدَّمَ ما في ذلك .

وقولُهُ: «**نَحْوُ: أَرَبِّ**» هو مثالٌ لنداءِ القريب بالهمزة، فهو نداءٌ للرَّبِّ ـ عزَّ ٢٠ وجلَّ ـ وقد تقدَّمَ أنَّ « ربي » لإلهٍ لا يُنادَى إلا بـ«يا»، وذكَرْنا العلَّةَ في ذلك، وهي

---

(١) في الأصل: « والممدودة » وهو خطأ .

تقتضي شمولَ النداءَ بـ«يا» في جميع أسماء الله تعالى، والأصلُ / في ندائه ـ عزَّ [١٨١/أ] وجلَّ ـ بما يُنادَى به القريب؛ لأنه قد أخبر أنه قريب من عباده، ولما كان لفظ «الربِّ» غيرَ لفظ الجلالة، جاز نداؤه بالهمزة .

وقولُهُ:

«وَكُلُّ مَا نَادَيْتَهُ مَفْعُولُ»

لما فرَغَ من حروف النداء، أخذَ يتكلّمُ في حكم المنادَى، فذَكَرَ أنه مفعولٌ به في المعنى، وطرَدَ ذلك فيه بلفظة «كل»، فدَخلَ تحتَ قولِهِ المنادَى كلُّهُ مُعرَبُهُ ومبنيُّهُ؛ فما ظهَرَ فيه النصبُ فهو منصوبٌ بحكْمِ المفعوليَّةِ، وما كان مبنياً فموضِعُهُ نصْبٌ .

وقولُهُ:

«وَهوَ لِفِعْلٍ مُضْمَرٍ مَعْمُولُ»

الضميرُ راجعٌ إلى المنادَى، ونصَّ على أن العاملَ في المنادَى هو الفعلُ المضمَرُ الذي نابَ حرفُ النداء[1] عنه، وقد تقدَّمَ الخلافُ في ذلك، والصحيحُ من الأقوال المتقدمة ما ذهَبَ إليه المصنِّفُ، وقد تقدَّمَ أنَّ هذا الفعلَ لا يجوزُ إظهارُهُ؛ لكون حرفِ النِّدَاء نائباً عنه .

* * *

(١) في الأصل: «حرف الجر» وهو خطأ .

٦٤٢ - وَإِنَّمَا يُبْنَى عَلَى الضَّمِّ العَلَمْ	أَو مُتَنَكِّرٌ مُوَاجَهٌ يُضَمْ
٦٤٣ - تَقُولُ: يَا زَيدُ وَيَا غُلَامُ	فَيَسْتَوِي المُنْكُورُ وَالأَعْلَامُ
٦٤٤ - أَمَّا المُضَافُ والذِي يُشَابِهُهْ	وَمُفْرَدٌ بِالقَصْدِ لَا تُوَاجِهُهْ
٦٤٥ - فَإِنَّهَا ثَلَاثَةٌ تَنْتَصِبُ	لأَنَّهَا لَمْ تُبْنَ فَهْيَ تُعْرَبُ
٦٤٦ - نَصْباً كَيَا رَبَّ العِبَادِ رَبَّنَا	يَا غَافِراً ذَنْبَ المُسِيءِ مُحْسِنَا
٦٤٧ - وَغَيرُ مَقْصُودٍ كَقَولِ أَعْمَى	يَا رَجُلاً هَلْ مِنْ طَرِيقٍ ثَمَّا

الكلامُ على هذه الأبيات في أقسامِ المنادَى، وهو على قسمَين: مضمَرٌ، وظاهِرٌ .

أماَّ **المضمَرُ** فلا يخلو أن يكونَ غائباً أو متكلّماً أو مخاطَباً .

/ **فإن كان غائباً أو متكلّماً** فلا يُنادَيان؛ لما بينهما وبين النّداء من التّناقُضِ؛ [١٨١/ب] لأنَّ المنادَى[١] يُطلَبُ بالخطاب، وهما ليسا كذلك، فلا يُقالُ: يا أنا، ولا يا إيَّاه، ولا يا هو، قال الشيخُ أبوحيَّان[٢]: وقولُ جَهَلَةِ الصُّوفِيَّةِ في نداء الله: يا هُو، ليس جارياً على كلام العَرَب .

فإن كان مخاطَباً ففيه خلافٌ؛ فظاهرُ كلام ابن مالكٍ[٣] أنه يجوزُ، فتقول: يا إيَّاكَ، ويا أنتَ، واستَشهَدَ على الأوَّلِ بما ذكرَهُ أبو عُبيدَةَ[٤] من أنَّ الأحوَصَ

(١) في الأصل: « لأنَّ النداء » .

(٢) التذييل والتكميل ١٨٤/٤ .

(٣) شرح التسهيل ٣٨٧/٣ .

(٤) معمَّر بن المثنى التيمي البصري المتوفى سنة ٢١٠ هـ. وقد روى هذه القصة في مجاز القرآن ٢٦٠/١-٢٦١.

اليربوعيّ(١) لما قَدِمَ على معاويةَ مع أبيه، خَطَبَ(٢) فوثبَ أبوه ليخطُبَ ثانياً، فَكَفَّهُ وقال: يا إيَّاكَ قد كَفَيْتُكَ(٣). واستَشهَدَ على الثاني بقول ابنِ دَارَةَ(٤):

يَا أَبْجَرُ بْنَ أَبْجَرٍ يَا أَنْتَا

أَنتَ الذِي طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا(٥)

---

(١) في الأصل « الأحوص » بالحاء المهمَلَة، والصحيح أنه « الأخوص » بالخاء المعجَمَة وليس «الأحوص » وكثيراً ما يُصحف به، وهو لقبه معناه: غائر العينين، واسمه: زيد بن عمرو بن قيس بن عتّاب بن هرمي بن رياح بن يربوع التميمي، شاعرٌ إسلامي فارسٌ. أخباره في: ألقاب الشعراء: ٣٠٦ (ضمن نوادر المخطوطات)، والمؤتلف والمختلف: ٤٩، والإصابة ٤٦/٣، وتبصير المنتبه ١٠/١، والخزانة ١٦٤/٤ .

(٢) فقال: « إنا مَن تعرفون، وأبناءُ السبيل، وجئنا من شُقَّةٍ، ونسألُ في حقٍّ وتنطوننا، والله يجزيكم » مجاز القرآن ٢٦٠/١ .

(٣) انظر الشاهد في: شرح التسهيل ٣٨٧/٣، والتذييل والتكميل ١٨٥/٤، والمساعد ٤٨٣/٢، والتصريح ١٦٤/٢، والهمع ٤٦/٣ .

(٤) هو سالم بن مسافع بن عقبة بن يربوع الغطفاني، شاعرٌ مخضرَمٌ، أدرك الجاهلية والإسلام، هجَّاءٌ، وبسببه قُتل. أخباره في: أسماء المغتالين: ١٥٦ (ضمن نوادر المخطوطات)، والشعر والشعراء ٤٠١/١، وشرح الحماسة للتبريزي ٢٠٣/١، والخزانة ١٤٤/٢. ودارة: أمه، واسمها: سَيقاء، كانت أخيذة أصابها زيد الخيل من بعض غطفان، ووهبها لزهير بن أبي سُلمى، فربما نُسب ابنُ دارة إلى زيد الخيل. وقيل: دارة هو يربوع جده، قال البغدادي: والصحيح الأول .

(٥) رجزٌ نسبه العيني في المقاصد النحوية ٢٣٣/٤ إلى الأحوص، وهو في ملحقات ديوانه: ٢٦٨، وردَّ البغدادي ذلك بقوله: « وهذا وهمٌ ... » ولهذا الرجز قصةٌ مذكورةٌ في شرح الحماسة للتبريزي ٢٠٣/١، والخزانة ١٤١/٢. وهناك خلاف في رواية البيت الأول، قال البغدادي: « وقد حُرِّفَ البيتُ الأول على أوجهٍ كما رأيتَ، والصوابُ:

يا مرُّ يا بن واقعٍ يا أنتا »

والراجزُ هنا يهجو مُرَّةَ بنَ واقعٍ الفَزاري، انظر: النوادر: ٤٥٥، والإنصاف ٣٢٥/١، وشرح المفصل ١٢٧/١، وشرح الجمل ٨٧/٢، ١٢٨، وشرح التسهيل ٣٨٧/٣، والتذييل والتكميل ١٨٦/٤، والخزانة ١٣٩/٢ .

قال ابنُ مالكٍ[1]: ويا إيَّاكَ هو القياسُ[2]؛ لأن المنادَى منصوبٌ، فإذا كـان ضميراً فلا يكونُ إلا من ضمائر النصب، وأما(يا أنتَ)فشـاذٌّ، ووجهُـهُ: أن ضمـيرَ الرفع قد ينوبُ عن ضمير النصب، قالوا: رأيتُكَ أنتَ، والأصلُ: رأيتُكَ إيَّاكَ[3].

وذهبَ بعضُهُم أن الضميرَ لا يُنادَى[4]، قال الشيخُ أبوحيَّـان[5]: والظـاهِرُ أنَّ استنادَ مَن جَوَّزَ نداءَ ضميرِ المخاطَب حكايةُ الأحوص وقولُ ابنِ دَارةَ: ٥

يَا أَبْجَرُ ... ...

إذ لم يذكروا غيرَ ذلك، وينبغي ألاَّ يُجعَلَ ذلك حجَّةً، إذ لا حُجَّـةَ فيه؛ أمـا قولُهُ: «يا إيَّاكَ قد كَفَيتُكَ» فيَتَخَرَّجُ على أن «يا» للتنبيه[6]، و«إياك» مفعولٌ بفعلٍ محذوفٍ، دلَّ عليه ما بعده التقديـرُ: إياكَ [قـد كَفيـتُ][7] قـد كَفيتُـكَ، فـ«إياك» منصوبٌ بـ«كَفَيتُكَ» الأول، ثم حُذف لدلالة الثاني عليه،ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾[8] التقديرُ: إيـايَ / ارهبُـوا فـارهبون، قـال الشيـخُ أبوحيَّـان[9]: وهـذا ١٠ [١٨٢/أ]

---

(١) شرح التسهيل ٣٨٧/٣ .

(٢) اعترض الشيخ يس العُليمي في حاشيته على التصريح ١٦٥/٢ علـى هـذا بقولـه: « قولـه: (وكان القياسُ أن يقولَ: يا إياك ...الخ) يلزمُ من هذا أن يُقالَ: يا زيد يا زيداً؛ لأنـه مفعـولٌ به أيضاً حُذفَ عاملُهُ » .

(٣) كما ينوب ضمير النصب عن ضمير الرفع في قـراءة: ﴿إياكَ تُعبَـدُ﴾. انظر شـرح التسـهيل ٣٨٨/٣، والمساعد ٤٨٤/٢ .

(٤) وهـو قـولُ الجمهـور . انظـر: شـرح الجمـل ٨٧/٢، والمقـرب ١٩٣، التذييـل والتكميـل ١٨٦/٤، والهمع ٤٦/٣ .

(٥) التذييل والتكميل ١٨٦/٤ .

(٦) عن الأصمعي، انظـر: مجاز القرآن ٢٦١/١، وشـرح السـيرافي ١٥٢/١-١٥٣ (مطبـوع)، والإيضاح في شرح المفصل ٢٥٣/١، وتذكرة النحاة: ٥٠٦ .

(٧) ساقط من الأصل، وانظر: التذييل والتكميل ١٨٦/٤ .

(٨) سورة البقرة: من الآية: ٤٠ .

(٩) التذييل والتكميل ١٨٦/٤ .

تخريجٌ حَسَنٌ جارٍ على قواعد الصَّنعة .

وأما قولُهُ: «يا أنت» فقيل[1]: «يا» فيه للتنبيه، و«أنت» مبتدأً، و«أنت» الثاني توكيدٌ أو بدلٌ أو فَصْلٌ، والموصولُ وصلتُهُ الخبرُ، ويمكن أن يكونَ «أنت» الأوَّلُ مبتدأً، والثاني مبتدأ ثانياً، والموصولُ والصلةُ خبرُ الثاني، والثاني وخبرُهُ خبرُ الأوَّلِ.

فإن كان المنادَى ظاهراً فلا يخلو أن يكونَ موصولاً، أو اسمَ إشارة، أو أياً، أو منقوصاً، أو مكنياً به، أو غيرَ ذلك :

فإن كان موصولاً :

فلا يخلو أن يكونَ بالألف واللام أو لا، فإن كان بالألف واللام فأجازَ المبردُ[2] نداءَهُ فتقول: يا الذي قامَ أقبلْ. ومنعه سيبويه[3] ، وسيأتي الكلام عليه[4].

وإن كان بغير ألف ولام جاز نداؤُه بلا خلاف، تقول: يا مَن بيدِهِ الأمرُ كلُّه اغفِرْ لي .

فإن كان اسمَ إشارةٍ :

فجمهور النحويين[5] على جواز ندائه مطلَقاً، سواءٌ لحقه كافُ الخطاب أم لا، فتقول: يا هـذا الرجلُ، ويا ذاك الرجلُ، ويا ذاكما الرجلان، ويا أولئكم الرجالُ،، وقد سمعهُ ابنُ كَيسَان[6] من العرَب، وذهب السيرافيُّ[7] أن اسم الإشارة

---

(١) قاله الأصمعي. انظر: شرح السيرافي ١/١٥٢ (المطبوع) .

(٢) نقله ابن ولاد في الانتصار ص: ٢٠٨ (المطبوع)في معرض رده عليه منتصراً لسيبويه .

(٣) الكتاب ٣/٣٣٣ .

(٤) انظر ما سيأتي في صفحة: ٦٣١ .

(٥) انظر الكتاب ٢/١٨٩، والمساعد ٢/٤٨٥ .

(٦) قال أبو حيان في التذيل والتكميل ٤/١٩٩: « ذهب ابنُ كيسان إلى أنه يجوز أن تقول: يا أيهذا الرجلان، ويا أيها ذلك الرجلان، وهي أقلُّ من « أيهذا » ؛ لأنها أشبهت المضاف في اللفظ ... » وانظر: ارتشاف الضرب ٣/١٢٨، والمساعد ٢/٥٠٤، والتصريح ٢/١٧٥، والهمع ٣/٤٦، وكتاب ابن كيسان النحوي: ١٦٧ .

(٧) شرح الكتاب ٣/٣٨ (مخطوط) قال: « فـ(أولائك) لا تُنادَى؛ لأن الكاف =

إذا لحقه كاف الخطاب لا يُنادَى، وعلّل ذلك بأن الكاف للخطاب واسم الإشارة غير الذي له الخطاب فكنتَ تُنادِي من ليس بمخاطب .

فإن كان «أيّاً» فالكلامُ عليه من أَوجُهٍ:

الأول: أن «أيّاً» أُتيَ بها في النداء وُصلَةً إلى نداء ما فيه الألف واللام، فإذا

٥ أرادوا أن يُنادُوا ما فيه الألفُ واللام جاؤوا بـ«أي» فجعلوها المنادَى، / وأتوا بما [١٨٢/ب] فيه الألفُ واللام نعتاً لـ«أي» ؛ ليُعلَم أنه المنادَى في الأصل، ونظيرُ «أيٍّ» في النداء «ذو» في الوصف بأسماء الأجناس، حيث قالوا: مررْتُ برجُلٍ ذي مَالٍ؛ لأنه لما امتَنَعَ: مرَرْتُ برَجُلٍ مَالٍ، أتَوا بـ«ذي» فقالوا: مَرَرْتُ برُجَلٍ ذي مَالٍ .

الوجه الثاني: أنَّك إذا نادَيتَ «أيّاً» فلا بدَّ من «ها» التَّنبيه، فتقولُ: يا أيُّهَا

١٠ الرَّجُلُ، و«ها» عند البصريين عِوَضٌ من المضاف إليه الذي تستَحِقُّهُ «أيٌّ» ، فإنها من الأسماء اللازمة للإضافة، ثم لكَ أن تأتيَ باسم الإشارة فتقول: يا أيُّهَذَا الرجلُ، ولكَ ألاَّ تأتيَ به فتقولُ: ياأيُّهَا الرَّجُلُ، و«الرَّجُلُ» نَعتٌ لـ«أيٍّ»، وسيأتي الكلامُ عليه[١]، حيث نتكلَّمُ على توابع المنادَى .

وأجاز ابنُ كَيسَانَ[٢] أن تقول: يا أيُّ الرجلُ من غير «ها» التنبيه، ومن غير

١٥ اسم الإشارة، ولم يُسمَعْ من العَرَب .

للمخاطَب، و(أولا) غير الذي له الكاف، فكيف ينادَى من ليس بمخاطَب » .
وأخذ بهذا الرأي ابنُ مالك في شرح التسهيل ٣٩٩/٣ .

(١) انظر صفحة: ٦٥٦ وما بعدها .

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٢٠٠/٤، وارتشاف الضرب ١٢٨/٣، والمساعد ٥٠٦/٢ .

فإن قلتَ: يَلزَمُ على مذهب البصريين الفصلُ بين النعت والمنعوت بـ«ها» التَّنبيه .

فالجوابُ: أن «ها» التنبيه لما كانت عِوَضاً من مُضَافِ « أيٍّ » سَهُلَ ذلك؛ لأن المضافَ والمضافَ إليه كالشيء الواحد، فكذلك ما عُوِّضَ منه .

٥ وذهب الكوفيون(١) أنه لا بدَّ من «ها» التنبيه واسمِ الإشارة، ظاهراً كان اسمُ الإشارة أو مقدَّراً فتقول: يا أيُّهذا الرجلُ، وإذا قلتَ: يا أيُّها الرجلُ، كان اسمُ الإشارة عندَهم مقدَّراً، حُذِفَ لأنَّ الكلامَ يدلُّ عليه، وجعلُوا اسمَ الإشارة خبراً لمبتدأ محذوف، والجملةُ بيانٌ لـ«أي» لأنها مبهَمَةٌ، فإذا قيل: يا أيُّ، فكأنَّ سائلاً يقول: مَن هوَ، فتقول: هوَ الرَّجلُ .

١٠ ورُدَّ مذهبُ الكوفيين: بأنه يَلزَمُ / منه التَّناقُضُ، وذلك أنك من حيثُ [١٨٣/أ] ناديتَ «أياً» صارَ مخاطَباً، والإشارةُ إليه بعينه، فلو جعَلْتَه(٢) خبراً لمضمَرٍ غائبٍ، لكنتَ قد أخبرْتَ عن الغائب بالمخاطَب(٣)، وهو لا يجوزُ .

وذهبَ ابنُ كَيسَانَ(٤) في «يا أيهذا الرجل» أن «أيّاً» منادىً، و « هذا » تبيينٌ له؛ لأنه يُفهَمُ منه أن المنادَى حاضرٌ و«الرجُلُ» تبيينٌ للإشارة، وإذا قلتَ: يا أيُّها

١٥ الرَّجُلُ، دون اسمِ الإشارة، فـ«ها» عنده عِوَضٌ من اسمِ الإشارة، و«الرجُلُ» نَعْتٌ لـ «ها» التَّنبيه، كما كان نعتاً لاسم الإشارة .

ورُدَّ عليه بأن قيل له: يَلزَمُكَ أن تقولَ: يا أيُّ الرجُلُ، من غير«ها» التَّنبيه ولا

---

(١) المصادر السابقة، والهمع ٥٢/٣ .

(٢) أي: اسمَ الإشارة .

(٣) الذي هو اسمُ الإشارة .

(٤) انظر: التذييل والتكميل ١٩٩/٤، وارتشاف الضرب ١٢٨/٣-١٢٩، والمساعد ٥٠٧/٢، والهمع ٥١/٣.

اسمِ إشارَةٍ، فقال: إنَّه جائزٌ، وهو غيرُ جائزٍ؛ لأنه شيءٌ لا يُحفَظُ من كلامهم .

وذهب الأخفشُ[(١)] في أحد قولَيه: أن «أيّاً» موصولةٌ، وصلتُهُ ما بعده على حذف المبتدأ، فإذا قلتَ: يا أيها الرجلُ فالتقدير: يا أيها هو الرجل[(٢)] .

ورُدَّ: بأنه لو كانت موصولةً لما التَزَمُوا حذف المبتدأ من الصلة[(٣)]، ولجاز وصلُهَا بالظروف والمجرورات والجمَل الفعلية[(٤)]، كما تُوصَلُ به الأسماء، فلما لم ٥

---

(١) لم أقف على هذا الرأي في معانيه ،بل إنه صرح فيه بأن (أيا) صفة، ولا يتكلم به وحده . انظر معاني القرآن ٣٩/١ عند قوله: ﴿إن الله نِعِمَّا يَعظُكُم به﴾، وإعراب القرآن ١٩٧/١، وشرح التسهيل ٤٠٠/٣، وارتشاف الضرب ١٢٩/٣ .

وقد نسب أبو علي هذا الرأي إلى سيبويه ، قال في تعليقته على الكتاب ٣٣٩/١: « في الكتاب: واعلم أن قولك: يا أيها الرجل أن يكون (الرجل) صلة لأي أقيس؛ لأن (أي) لا يكون اسماً في غير الاستفهام والجازاة إلا صلة » ، ويظهر أن هذا الكلام مُقحَمٌ في الكتاب وليس لسيبويه ، بل هو للأخفش، وقد أورده السيرافي بنصه في شرح الكتاب ٤١/٣ (مخطوط) ونسبه إلى الأخفش، كما أن الفارسي نفسَه أورد عقب النص السابق ما يؤكد ذلك فقال: « قال الأخفشُ: ليس هذا قول سيبويه » ولعله أراد أنه له .

كما نبَّهَ أبو نصرٍ هارونُ بنُ موسى القرطبيُّ في شرحه عيونَ الكتاب: ١٦٠ على ذلك، وقال: إنه لبعض المفسرين، وهو من الغلط الذي وقع في الكتاب .

(٢) قال الرضي معلقاً على رأي الأخفش هذا: « ويصح تقوية مذهبه بكثرة وقوع (أي) موصولةً في غير هذا الموضع » . شرح الكافية ١٤٣/١ .

(٣) ولكان ظهورها أولى من حذفها؛ لأن كمال الصلة أولى من اختصارها. شرح التسهيل ٤٠٠/٣، ورد أبو حيان على ابن مالك قائلاً: « وللأخفش أن يقول: التُزِمَ [حذفُ المبتدأ] وإبقاءُ الخبر؛ لأن النداءَ بابُ حذفٍ، بدليل جواز الترخيم، ولا يجوز في غيره إلا ضرورةً » التذييل والتكميل ٢٠٠/٤ . وانظر الهمع ٥٢/٣ .

(٤) وانظر الرد عليه أيضاً في: التعليقة على الكتاب ٣٤٠/١، وشرح عيون الكتاب: ١٦١ . وفي التذييل والتكميل ٢٠٠/٤: « وهذا عندي لا يلزم الأخفش؛ لأن له أن يقول: إنما التزموا فيها ضرباً من الصلة، كما التزموا فيها ضرباً من الصفة على مذهبكم ... » . وانظر أيضاً: الهمع ٥٢/٣ .

يجُزْ ذلك، دلَّ على بطلان هذا القول .

ورَدَّ الزَّجَّاجُ[١] على الأخفش: بأنه لو كانت موصولةً لكانت من قبيل المطوَّل، والمطوَّلُ لا يُبنَى، فكَونُ «أيٍّ» بُنيَت في النداء دليلٌ على أنها غيرُ موصولةٍ. قيل[٢]: إنما يَلزَمُ هذا إذا قدَّرنَاهَا مُعرَبةً قبل النِّدَاء، وإن قدَّرنَاهَا مبنيَّةً على الضمِّ قبل النِّدَاء فلا يَلزَمُ ذلك؛ لأن المبنيَّ يُنَادَى على ما كان عليه قبلَ النداء[٣].

الوجه الثالث: أن «أيّاً» إذا كانت صفتُهَا / مؤنثةً، لحقَتْهَا تاءُ التَّأنيث [١٨٣/ب] فتقول: يا أيتها المرأةُ، قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ﴾[٤] ولا تلحقُهَا علامةُ التثنية ولا الجمع، قال تعالى في التثنية: ﴿ سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ ﴾[٥]، وقال في الجمع: ﴿ وَتُوبُوا إِلَى ٱللهِ جَمِيعاً أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُون ﴾[٦].

الوجه الرابع: أنَّ «ها» التَّنبيه إذا وقعَ بعدَها اسمُ الإشارة فلا بدَّ من إثبات الألف بعد الهاء؛ فإن لم يقع بعدها اسمُ الإشارة فاللغةُ الفصيحةُ إثباتُ الألِفِ، وقد يُحذَفُ وتُضمُّ الهاءُ فتقول: يا أيُّهُ الرجُلُ، قال الفراءُ[٧]: هي لغة بني مالك من بني أسَد، وهي شاذَّة لا تدخل في القرآن لشذوذها.

---

(١) لم أقف على هذا الرد في معاني القرآن وإعرابه، مع أنه تعرض لمذهب الأخفش في ٢٢٨/١. وانظر التذييل والتكميل ٢٠٠/٤، والمساعد ٥٠٦/٢، والهمع ٥٢/٣ .

(٢) نقل هذا أبو حيان عن بعض أصحابه . انظر التذييل والتكميل ٢٠٠/٤، والهمع ٥٣/٣ .

(٣) انظر: شرح الكافية ١٤٣/١ .

(٤) سورة الفجر: من الآية: ٢٧ .

(٥) سورة الرحمن: الآية: ٣١ .

(٦) سورة النور: من الآية: ٣١ .

(٧) لم أقف عليه في مظانه من المعاني، وانظره في: إعراب القرآن للنحاس ١٩٧/١، والتذييل والتكميل ١٩٩/٤، وارتشاف الضرب ١٢٧/٣، والمساعد ٥٠٥/٢، والهمع ٥١/٣-٥٢ .

قلتُ: وعلى هذه اللغة كتبُوا: ﴿ أَيُّهَ الثَّقَلَان ﴾ و﴿ أَيُّهَ السَّاحِرُ ﴾[(١)] بغير ألف بعد الهاء، وبهذه اللغة قرأ ابنُ عامرٍ[(٢)] في السبعة ﴿ أَيُّهُ الْمُؤمِنُون ﴾ و﴿ يَا أَيُّهُ السَّاحِرُ ﴾ و﴿ أَيُّهُ الثَّقَلاَن ﴾ فضمَّ الهاء في الوصل، ووقَفَ بسكون الهاء، وفي ذلك أوضَحُ ردٍّ على الفرَّاءِ، إذ نفَى دخُولها في القرآن .

٥ فإن كان المنادَى منقوصاً:

فمذهبُ الخليل والجمهورِ[(٣)] حذفُ التنوين وإثباتُ الياء، فتقولُ: يا قاضي، ويكونُ مبنياً على الضمَّة المقدَّرَة في الياء، ووجهُهُ: أنه لما بُني على الضمِّ، ذهبَ التنوينُ، فبقيت الياءُ و لم تُحذَف؛ لأنَّ مُوجِبَ حذفِهَا قد زالَ وهو التنوينُ، وذهبَ يونُس[(٤)] إلى حذفِ الياءِ، فتقولُ: يا قاضِ بكسر الضاد من غير ياء، فيكونُ مبنياً

١٠ على الضمة المقدَّرَة على الياء المحذوفَة، ووجهُهُ: أنَّ النداءَ دخلَ على اسمٍ مُعرَبٍ مُنوَّنٍ فحَذَفَ الياءَ، ثمَّ حَذَفَ التنوينَ لأجل النداء، وبقيت الياءُ محذوفةً .

فإن كان المنقوصُ لم يبقَ منه إلا حرفٌ واحدٌ من الأصول نحو: « مُرٍ » اسمُ فاعلٍ من « أرى » فإنه حَذَفَ منه العينَ واللامَ، وبقيت الفاءُ، وكان الأصلُ: مُرْئِياً، مثلُ مُكْرِمٍ، فإذا سمَّيتَ به وناديتَهُ / أثبتَّ الياءَ اتفاقاً فتقولُ: يا مُرِي، بردِّ اللام . [١٨٤/أ]

---

(١) سورة الزخرف: من الآية: ٤٩ .

(٢) السبعة: ٤٥٥، وحجة القراءات: ٤٩٧، وانظر: إعراب القراءات لابن خالويه ١٠٧/٢، والحجة لأبي علي ٣١٩/٥-٣٢١ قال الفارسي بعد أن أوضح وجه الإشكال في (أيُّهُ) على قراءة ابن عامر: « فينبغي أن لا يُقرأ بذلك ولا يؤخذ به » .

(٣) انظر: الكتاب ١٨٤/٤، وشرح المفصل ٧٥/٩، وشرح التسهيل ٣٩٥/٣، والهمع ٤٠/٣ .

(٤) انظر المصادر السابقة، وكتاب (يونس البصري) لأستاذنا الدكتور أحمد مكي الأنصاري ص: ١٩٦-١٩٧ . وقد أيد سيبويه - رحمه الله - قولَ يونس قال: « وقول يونس أقوى » وعلل ذلك بقوله: « لأنه لما كان من كلامهم أن يحذفوا في غير النداء، كانوا في النداء أحذر؛ لأن النداءَ موضعُ حذفٍ » .

فإن كان المنادَى مكنيًّا به فسيأتي آخِرَ الباب.

فإن كان المنادَى غيرَ ما ذُكِرَ، فلا يخلو أن يكون مفرَداً معرفةً، أو مفرَداً نكرةً، أو مضافاً، أو مشبَّهاً بالمضاف .

فإن كان مفرَداً معرفةً:

٥ فلا يخلو أن يكون منعوتاً بـ«ابن» أو لا، فإن كان منعوتاً بـ«ابن» فسيأتي الكلام عليه حيث يعرضُ له المصنِّفُ[1] .

فإن كان غيرَ منعوت بـ«ابن» فالكلامُ عليه من أوجُهٍ:

الأول: في حقيقته، وهو: كلُّ عَلَمٍ مفرَدٍ نحو:يازيدُ، أو نكرةٍ مقصودةٍ نحو يارجلُ، فقولُنَا: «مفرَد» تحرُّز من المضاف والمشبَّه به، فإن مرادَهم في هذا الباب

١٠ بالمفرَد ألا يكونَ مضافاً ولا مشبَّهاً به، فيدخُلُ تحت المفرَد: يازيدُ، ويازيدان، ويازيدُون، ويارجلُ، ويارجلان، ويا رجال، ويامَعْدِي كرب، فهذه وما أشبَهَهَا مفرَدَاتٌ؛ لأنها غيرُ مضافاتٍ ولا مشبَّهةٍ بالمضاف.

وقولُنَا: «مَعرِفَة[2]» تحرَّزَ به من المفرَد النكرة غيرِ المقصودة، وسواءٌ كان التعريفُ قبل النداء نحو: يازيدُ، أو طارئاً عليه بعد النداء نحو: يارجلُ إذا أردتَ به

١٥ رجلاً معيناً، فإنه كان قبلَ النداء نكرةً، فلما نُوديَ صارَ معرفةً بالنداء؛ لكون المراد به معيناً .

الوجه الثاني: في حكمه بعد النِّدَاء، ولا يخلو أن يكون قبلَ النداء مبنياً أو

---

(١) عند قوله:

وَإنْ نَعَتَّ بِابنَةٍ أو ابنِ فَافتَحهُ اتبَاعاً للابنِ وَابْنِ

انظر صفحة: ٦٥٢ .

(٢) من قوله: « فإن كان مفرَداً معرِفَة » .

معرَباً، فإن كان مبنياً بقي بعد النداء على ما كان عليه قبلُ، إلا أنه يكونُ مبنياً على ضمَّةٍ مقــدَّرَة، فإذا ناديتَ سيبويهِ تتركُهُ مكسورَ الهاء كما كان قبلَ النداء، وضمةُ البناءِ مقدَّرةٌ، دليلُهُ: أنك إذا أتبَعْتَه رَفَعْتَ فقلتَ: يا سيبويهِ / العاقلُ برفع [١٨٤/ب] «العاقل»، وكقولك إذا ناديتَ «خمسةعشر»، تتركُ الرَّاءَ مفتوحةً، وهو مبنيٌّ على ضمَّةٍ مقدَّرة، فإن كان مُعرَباً قبل النداء بَنيتَهُ على ما يُرفَعُ به، فتقول: يا زيدُ ويا رجلُ، فتبنيهِمَا على الضمَّة؛ لأنهما يُرفَعَان بها، وتقول: يازيدان ويارجلان فتبنيهما على الألِفِ؛ لأنهما يُرفَعَان بها، وتقول: يازيدُون فتبنيه على الواو؛ لأنه يُرفَعُ بها، وحيث يُبنى على الضمِّ قد يكونُ الضمُّ ظاهراً نحو: يازيدُ، ومقدَّراً تعذُّراً نحو: ياموسى، أو استثقالاً نحو: ياقاضي.

وحُكيَ عن بعض الكوفيين أنَّ المثنى والمجموعَ لا يكونان في النداء إلا بالياء[1]، فتقولُ: يا زيدَين ويازيدِين، بالحمْلِ على المضاف، فكما يُقَالُ: يازيدَي عَمْرٍ تقولُ: يازيدَين، وكما تقول: يازيدِي عَمْرٍو تقول: يازيدِين، جعَلُوا نونَ التثنية والجمعِ كالعِوَضِ من المضاف إليه، كما جعلوا «عشَرَ» في نحو: اثني عشر عِوَضاً من النون على جهة المقارَضَة بينهما .

ورُدَّ هذا: بأن التثنيةَ والجمعَ مُفرَدَان، فلا يُحكَمُ لهما بحكم المضاف .

تنبيه:

إذا ناديت «اثناعشر» ففيه خلافٌ[2]؛ فالبصريون ينادُونه بالألِفِ مراعاةً

---

(١) انظر التذييل والتكميل ١٨٩/٤، وارتشاف الضرب ١٢٠/٣، والهمع ٣٨/٣. وقد نقله أبو حيان عن ابن العلج، ثم قال: «وهو فاسدٌ؛ لأنه مفرَدٌ ليس مركباً، فلا يحكم له بحكمه».

(٢) انظره في المصادر السابقة، والمساعد ٤٨٩/٢. وعقَّبَ أبو حيان على رأي الكوفيين بقوله: «وفيه نظرٌ؛ لأن الإضافة غير حقيقة، وهو عندهم أقوى من المثنى».

لأصله من التثنية؛ لأن الأصلَ اثنان وعشر ثمَّ حُذفت النونُ والواوُ، وجُعل «عشر» عِوَضَ النون، والكوفيون يُنادُونه بالياء حملاً على المضاف، والأوَّلُ أقْيَسُ .

الوجه الثالث: في علّةِ بناء ما بُنِيَ منه بعد النداء. واختلفوا في ذلك على أقوالٍ:

٥ **الأول**: لسيبويهِ[١] أنه بُني إجراءً له مُجرى الأصوات، لكونه اختلط مع «يا» وهي صوتٌ، / فصار لذلك كالصوت الذي يُدعَى به غيرُ العقلاء . [١٨٥/أ]

الثاني: للفارسيِّ[٢] وجماعةٍ من البصريين أنه بُني لوقوعه موقع حرف الخطاب .

الثالث: لجماعة منهم ابنُ خروفٍ[٣] أنه بُني لوقوعه موقع ضمير الخطاب،

١٠ فـ«يازيدُ» وقع موقع «ياأنتَ»[٤].

الرابع: لابن كَيسَانَ[٥] أنه بُني لأنه من تمام حرف النداء، فحُكِمَ له بحكم حرف النداء فبُني، واستدلَّ على هذا بكلامٍ طويلٍ لا جَدوَى له .

---

(١) الكتاب ١٨٥/٢. وانظر شرحه للسيرافي ١٥٣/١ (مطبوع) .

(٢) الإيضاح: ٢٤٦. وانظر: المقتضب ٢٠٤/٤-٢٠٥، والأصول ٣٣٣/١، وشرح الكتاب ١٥٣/١ مطبوع، ٤٣/٣ (مخطوط)، والتبصرة ٣٣٨/١، والإنصاف ٣٢٤/١، والتبيين: ٤٤٠، والملخص: ٤٥٥، والهمع ٣٨/٣ .

(٣) رأيه هذا في التذييل والتكميل ١٨٩/٤. وانظر: المقتضب ٢٠٥/٤، والإنصاف ٣٢٥/١، وشرح المفصل ١٢٩/١، وشرح ابن القواس ١٠٣٧/٢، والهمع ٣٨/٣ .

(٤) الأصح تقديره بـ« يا إياك » بضمير النصب، وهو القياس، قال ابن مالك: وأما « يا أنت » فشاذ؛ لأن الموضع موضع نصبٍ » لكن لعل ذلك من باب نيابة الضمائر بعضها عن بعض كما قال ابن مالك. انظر شرح التسهيل ٣٨٨/٣، وانظر شرح المفصل ١٢٧/١ .

(٥) نقله أبو حيان في التذييل والتكميل ١٨٩/٤ .

الخامس: للفرَّاء[1] أن أصلَ يازيدُ: يازيداه، فـ«يا» للنداء، و«زيدُ» المنادى، والألفُ لمد الصوت، والهاء للسَّكت، والدليلُ على أن أصل يازيدُ: يازيدَاه قولُ الشَّاعر:

يَارَبُّ يَا رَبَّاهُ إِيَّاكَ أَسَلْ[2]

قال: ثمَّ آثَرُوا الإيجازَ فأسقطُوا الألفَ والهاءَ، وبنَوه لتضمُّنِهِ معنى الألِفِ والهاءِ. وفي هذا المذهب ما ترَى من التكلُّف .

الوجه الرابع: في بنائه على الحركة، وإنما بُني على حركةٍ لأنَّ له أصلاً في التمكُّن[3]، وقيل[4]: لأنه لو بُنِيَ على السكون لالتَقَى في بعض المواضع ساكنان نحو: يازيدْ، فحُرِّك لأجل التقاء الساكنَين، وحُمِلَ ما ليس فيه ساكنٌ نحو: يا حَكَمُ، على ما فيه الساكنُ نحو: يازيدُ .

وكانت الحركةُ ضمَّةً لأنهم أرادوا أن يستوفيَ المنادَى في حال النداء

---

(١) لم أقف عليه في مظانه من المعاني. وانظره في: شرح السيرافي ٣/٣٥ (مخطوط)، والإنصاف ١/٣٢٣، والتبيين: ٤٤٠، وشرح الكافية ١/١٣٢، والتذييل والتكميل ٤/١٨٩ . وقد رد عليه السيرافي بكلام طويل .

(٢) رجزٌ نسبه التبريزي في تهذيب الإصلاح: ٢٢٥ إلى عروة بن حزام، وتبعه ابنُ يعيش في شرح المفصل ٩/٤٧، قال البغدادي في الخزانة ٧/٧٤: « وقد راجعتُ ديوان عروة بن حزام فلم أجد هذا الرجز » ونسب الفراء في معاني القرآن ٢/٤٢٢ إنشاده إلى فقعس الأسدي . وانظر: إصلاح المنطق: ٩٢، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٢٤٢، وشرح التسهيل ٣/٤٠٨، والتذييل والتكميل ٤/١٨٩، وشرح شواهد شرح الشافية: ٢٢٨. ويروَى بعده:

عَفرَاءَ يَا رَبَّاهُ مِن قَبلِ الأَجَلْ
فَإِنَّ عَفْرَاءَ مِنَ الدُّنيَا الأَمَلْ

(٣) انظر: المقتضب ٤/٢٠٥، والمقتصد ٢/٧٦٧، وشرح المفصل ١/١٣٠، وشرح ابن القواس ٢/١٠٣٧ .

(٤) انظر: شرح ابن النَّحْويَّة لوحة (٢٢٥)، وشرح ابن القواس ٢/١٠٣٧ .

حركاتِ الإعراب، وذلك أنَّ المنادَى يُنصَبُ إذا كان مضافاً، أو يُجرُّ إذا كان مستغاثاً به، فلم يبقَ إلا الرفعُ، فبنَوه على الضمِّ عِوَضاً عمَّا نَقَصَه من الرفع، وقيل[1]: إنما تَعيَّنت الضَّمَّةُ؛ لأنه لو بُنِيَ على الفتحة لالتبس بالمنادَى المنصوب[2]، ولو بُني على الكسر لالتبسَ بالمضاف إلى ياء المتكلِّم .

٥ **الوجه الخامس:** إذا نُودِيَ العلَمُ هل يبقَى على تعريفه من العلميَّة، أو يُسلَبُ / العلَميَّةَ ويتعرَّفُ بالخطاب قياساً على نداء النكرة ؟ قولان: [١٨٥/ب]

الأول: لجماعة منهم ابنُ السَّرَّاج[3]، وهو ظاهرُ كلام ابن مالكٍ[4].

والثاني: للمبرد[5] والسيرافي[6] والفارسي[7]، وصحَّحَ ابنُ عُصفور مرَّةً القولَ الأولَ، ومرَّةً القولَ الثاني[8] .

---

(١) انظر التبصرة ٣٣٨/١، والمقتصد ٧٦٨/٢، والغرة المخفية لوحة (١١٠)، والإنصاف ٣٢٦/١ .

(٢) قال الجرجاني: ولا يمكنُ أن يقال: خيف اللبسُ بالنكرة؛ لأنها تكون منونةً في قولك: يا رجلاً، وهذا لو بُنِيَ على الفتح لقيل: يا رجلَ غير منونٍ ... » المقتصد ٧٦٨/٢ .

(٣) الأصول ٣٣٠/١ .

(٤) شرح التسهيل ٣٩٢/٣، وقال به ابن خروف في شرح الجمل ٤٤١/٢ (رسالة دكتوراه، وصححه ابنُ عصفور في شرح الجمل ٨٩/٢-٩٠، وجاز احتماع تعريفين عندهم؛ لاختلاف جهتَي التعريف، حيث إن تعريف النداء يكون بعلامة لفظية، وتعريف العلمية ليس له علامة لفظية. انظر: الإنصاف ٣٣٨/١، وأسرار العربية: ٢٢٩-٢٣٠ .

(٥) المقتضب ٢٠٥/٤ .

(٦) ظاهر قوله في الإيضاح: ٢٤٤ يدل على أنه من أصحاب الرأي الأول، حيث قال: « وأما المعرفة فعلى ضربين: أحدهما: ما كان معرفة قبل النداء، والآخر: ما كان متعرفا في النداء لتوجه الخطاب إليه » .

(٧) لم أقف عليه فيما اطلعت من كتبه، وأخذ به الجرجاني في المقتصد ٧٥٥/٢-٧٥٦، وابن يعيش في شرح المفصل ١٣٠/١ .

(٨) صحح القولَ الأول في شرح الجمل ٨٩/٢، و لم أقف على تصحيحه للقول الثاني، ونقله عنه أبو حيان في التذييل والتكميل ١٨٩/٤-١٩٠ .

والأولُ أصحُّ؛ لأنَّ ثَمَّ ما لا يَسُوْغُ سَلْبُ تعريفه كاسم الله واسمِ الإشارة والمضمرِ[١] على من يقول بندائه .

الوجه السادس: في تعريف النكرةِ المقصودَةِ في النّداء، وقد اختلفوا في ذلك:

فذهبَ جماعةٌ من النحويين منهم ابنُ مالك[٢] أنه تعرَّفَ بالخطَابِ والإقبالِ عليه .

ومنهم مَن قال[٣]: تعرَّفَ بالألف واللام المحذوفة، وعُوِّضَ عنها حرفُ النّداء، وصححهُ ابنُ عصفور[٤] قال: لأنَّ الخطابَ لا يُعرِّفُ، واستدلَّ على ذلك بقولك: أنت رجلٌ، فقد خاطَبَ رجلاً، وهو مع ذلك نكرةٌ، قال الأستاذُ أبو الحسن بنُ الضّائع[٥]: وفيه نظرٌ؛ لأنَّ تعريفَ «أل[٦]» بالعَهْدِ، وإذا قلتَ: يا رجلُ، فلا عَهْدَ،

---

(١) قال ابنُ السراج: « ويُحيلُ قولَ من قال: إنه معرفةٌ بالنداء فقط، أنك قد تنادي باسمه مَن لا تعلَمُ له فيه شريكاً كما تقولُ: يا فرزدقُ أقبلْ ... » الأصول ١/٣٣٠ .

(٢) شرح التسهيل ٣/٣٩٢ . وهو قول سيبويه حيث قال: « وزعم الخليل ـ رحمه الله ـ أن الألف واللام إنما منعهما أن يدخلا في النداء من قبل أن كل اسم في النداء معرفةٌ، وذلك أنه إذا قال: يا رجلُ، ويا فاسقُ، فمعناه كمعنى يا أيها الفاسق، ويا أيها الرجل، وصار معرفةً؛ لأنك أشرتَ إليه، وقصدتَ قصدَهُ، واكتفيتَ بهذا عن الألف واللام » . الكتاب ٢/١٩٧. وهو قول ابن خروف في شرحه على الجمل ٢/٤٤١. وانظر: الأصول ١/٣٣١، والتبصرة ١/٣٤٤، وارتشاف الضرب ٣/١٢١ . وقد رد ابن عصفور هذا القول في شرح الجمل ٢/٨٩ .

(٣) التذييل والتكميل ٤/١٩٠، وارتشاف الضرب ٣/١٢١، والتصريح ٢/١٦٦ .

(٤) شرح الجمل ٢/٨٩ .

(٥) انظر شرحه على الجمل لوحة (٥١ ـ مخطوط) .

(٦) في الأصل: « إلى » .

فإن قيل: الألفُ واللام للحضور؟ قيل: فالحضور هو المعرِّفُ وهو معنى قولهم: تعرَّفَ بالخطاب .

الوجه السابع: ذهب الكسائيُّ[1] أنَّ حركةَ «يازيدُ» و«يارجلُ» حركةُ إعرابٍ، وتبعهُ الرِّيَاشي[2]، واحتجَّا على عدم التنوين بما لا يُجدِي .

٥ ورُدَّ هذا المذهبُ: بأنه لو كانت الحركةُ في «يازيدُ» و«يارجلُ» حركةَ إعرابٍ، لم يجز في نعته النَّصْبُ، وكونه جازَ نصبُهُ دَلَّ على أنَّ الضَّمَّةَ للبناء، وأنَّ له محلاًّ منصوباً .

الوجه الثامن: إذا اضطُرَّ الشَّاعرُ إلى تنوين المنادَى المضمومِ، جاز فيه الضمُّ والنَّصبُ، وأنشَدُوا هذا البيتَ بالوجهَين:

١٠ / سَلاَمُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيهَا وَلَيسَ عَلَيكَ يَا مَطَرُ السَّلاَمُ[3] [١٨٦/أ]

رُوي برفع «مطر» ونصبه، واختلفوا في المختار على ثلاثة أقوالٍ:

---

(١) هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين تنظر في الإنصاف ٣٢٣/١، والتبيين: ٤٣٨، وائتلاف النصرة: ٤٥ .
وقد خالف الفراءُ الكسائيَّ، وقال بقول البصريين إلا أنه قال: هو ليس بفاعل ولا مفعول، والبصريون يقولون: موضعه نصبٌ لأنه مفعولٌ . وانظر رأي الكسائيِّ ومَن تبعه في: شرح الكافية ١٣٢/١، وارتشاف الضرب ١٢٠/٣، والهمع ٣٨/٣ .

(٢) العباس بن الفرج الرياشي، أبو الفضل، لغوي بصري، كثير الرواية عن الأصمعي، قرأ كتاب سيبويه على المازني، وعنه أخذ المبرد وابن دريد، توفي سنة ٢٥٧ هـ. أخباره في: أخبار النحويين البصريين: ٩٨، وطبقات النحويين واللغويين: ٩٧، ونزهة الألباء: ١٥٢ .

(٣) من الوافر، وهو للأحوص الأنصاري في ديوانه: ٢٣٧، والبيت في: الكتاب ٢٠٢/٢، والمقتضب ٢١٤/٤، ٢٢٤، والأصول ٣٤٤/١، وما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي: ٤٤، وما يجوز للشاعر في الضرورة: ١٥٧، وضرائر الشعر: ٢٦، وشرح التسهيل ٣٩٦/٣، والخزانة ١٥٠/٢، ٥٠٧/٦ . ومطر: رجلٌ تزوج امرأة كان يهواها الأحوصُ ويكتمُ ذلك، وهي أخت امرأته، فقال فيه هذا الشعر .

الأول: للخليل وسيبويه[١] - رحمهما الله - ومن قال بقولهما من البصريين أنَّ المختارَ الرفعُ، ووجهُهُ: أنه مُشَبَّهٌ بمرفوعٍ ما لا ينصرفُ، ومرفوعُ ما لا ينصرفُ إذا اضطُرَّ إلى تنوينه نُوِّنَ وتُرِكَ مرفوعاً، فكذلك هذا.

فإن قيل: هذا التنوينُ تنوينُ التمكين، فكيف يَلحَقُ حركةَ البناء ؟

فالجوابُ: أنَّ هذه الضمَّةَ في البناء تُشبه ضمَّةَ الإعراب، ولهذا جاء النعتُ على لفظها وعلى موضعها .

الثاني: لأبي عَمْرٍو، وعيسى بنِ عُمَر، ويونسَ، والمبردِ، والجرميِّ[٢] أنَّ المختارَ النصبُ، ووجهُهُ: أنه مُشَبَّهٌ بمجرور ما لا ينصرفُ، فكما أن مجرورَ ما لا ينصرفُ إذا اضطُرَّ إلى تنوينه، رجَعَ إلى الأصل من الجرِّ بالكسرة؛ لأنه مفتوحٌ في موضع جرٍّ، كذلك هنا رجَعَ إلى الأصل من النصب؛ لأنه مضمومٌ في موضع نصبٍ.

ورُدَّ: بأنه لو كان كمجرورِ ما لا ينصرفُ، لوجَبَ أن يُتبَعَ على موضعه، فلمَّا أُتبِعَ على لفظه، عَلِمْنَا أنه بمنزلة مرفوعِ ما لا ينصرفُ؛ لأنَّ مرفوعَ ما لا ينصرفُ يُتبَعُ على لفظه .

---

(١) الكتاب ٢/٢٠٢، وانظر: المقتضب ٤/٢١٣، والأصول ١/٣٤٤، وأمالي الزجاجي: ٨٣، وشرح الجمل ٢/٩٤، وشرح التسهيل ٣/٣٩٦، والهمع ٣/٤١-٤٢ .

(٢) المصادر السابقة ، أضف إليها: كتاب (أبو عمر الجرمي) ص: ٢٢٤، وكتاب (عيسى بن عمر الثقفي) ص: ٢٧٦ .

الثالث: للأعلَم[١] وتبعَهُ ابنُ مـالكٍ[٢] وهـو الفَـرقُ بـين أن يكـون المنـادَى علَماً في الأصل أو نكرةً، فإن كان علَماً فالرفعُ هو المختَارُ، قال الشَّاعرُ:

سَـــلاَمُ ا للهِ يَا مَطَرٌ عَلَيهَا

وإن كان نكرةً فالنصبُ هو المختارُ، قال الشَّاعرُ:

أَعَبْداً حَلَّ في شُعَبَى غَرِيباً[٣]

---

(١) لم أقف على هذا الرأي له، وفي تحصيل عين الذهب ٣١٤ قـال: « وكـلا المذهبَـين مسـموعٌ عن العرَب، والرفعُ أقيَسُ؛ لما تقدم من العلة » . وقد نسـب هـذا الـرأي إلى الأعلـم أيضـاً في التصريح ١٧٢/٢ .

وقد اختار السيوطي مذهباً منفرداً، حيث ذهب إلى عكس ما ذهب إليه ابنُ مـالك، قـال في الهمع ٤٢/٣: « وعندي عكسه [أي: عكس مذهـب ابـن مـالك] وهـو: اختيـار النصـب في العلم؛ لعدم الإلباس فيه، والضمِّ في النكرة المعينة؛ لئلا يلتبـس بـالنكرة غـير المقصـودة، إذ لا فارقَ حينئذ إلا الحركة لاستوائهما في التنوين » ثم أتبع السوطي رأيه قائلاً: « ولم أقف علـى هذا الرأي لأحد » .

(٢) شرح التسهيل ٣٩٩/٣ .

(٣) من الوافر، وهو صدر بيت لجرير في ديوانه: ٦٥٠/٢، من قصيدة طويلة يهجو فيهـا العبـاس ابن يزيد الكندي مطلعها:

أَخَالِدُ عَادَ وَعْدُكُمُ خِلاَبَا   وَمَنَّيتَ المواعِدَ والكِذَابَا

وعجزه:

أَلُؤماً لا أبا لَكَ واغترابا

والبيـت في: الكتـاب ٣٣٩/١، ٣٤٤، ومعـاني الفـراء ٢٩٧/٢، وإصـلاح المنطـق: ٢٢١، والجمل: ١٥٦، وشرح أبياته (الحلل): ٢٠٦، وشرح التسـهيل ٣٩٧/٣، والخزانـة ١٨٣/٢.

وشُعَبَى: موضع، وفي معجم البلدان ٣٤٦/٣: « قال ابنُ خالويـه: شُـعَبَى: اسـم موضـع في بلاد بني فزارة، وقال نصر: شُعَبَى: جبلٌ بحمى ضرية لبني كلاب... وقال الأصمعي: شُـعَبَى للضباب، وبعضها لبني جعفر ... » وانظر: معجم ما استعجم ٧٩٩/٣، وفيه: « هي جُبيلاتٌ متشعباتٌ » .

ووجهُ التفرقةِ: أنَّ العلَمَ أقربُ شبَهاً بالضمير، فالأولى إذا اضطُرَّ إلى تنوينه أن يبقى على ضمِّهِ، بخلاف النكرة فإنها أبعدُ شبهاً بالمضمَرِ، / فالنصبُ فيه أَولَى [١٨٦/ب] عند الاضطرار إلى تنوينه .

والصحيحُ ما[1] ذهَبَ إليه سيبويهِ .

٥ قلتُ: ما قدَّمْناه من الخلاف هو خلافٌ في الجواز، ويَظْهَرُ من ابن عصفور في «شرح الجمل[2]» أنه خلافٌ بالمنعِ، فالذي يقولُ بالرفع يمنَعُ النصبَ، والذي يقولُ بالنصب يمنعُ الرفعَ، والدليلُ [على][3] أنَّ سيبويهِ يمنعُ النصبَ قولُه[4]: «ولم نَسمَعْ عربياً يقولُه» يعني النصبَ مع التنوين .

والصحيحُ أنه خلافٌ في الجواز، وقد سُمِعَ النَّصبُ، وكلامُ سيبويهِ محمولٌ ١٠ على التأويل .

فإن كان المنادَى نكرةً غيرَ مقصودة[5]:

فلا تخلو أن تكون موصوفةً أو لا، فإن كانت موصوفةً فسيأتي حكمُهَا[6]، وإن كانت غيرَ موصوفة فالكلامُ عليها من وجهَين:

الأول: أنه منصوبٌ، وجاء على أصله من الإعراب؛ لأن موجِبَ البناء قد ١٥ انتَفَى؛ لأن النكرةَ المقصودةَ إنما بُنِيَتْ لشبهها بالمضمَرِ؛ لكونها لمعيَّنٍ، بخلاف

---

(١) في الأصل: «والصحيح إلى ما ذهب» .

(٢) قال: «فإذا نوِّنَ المنادَى للضرورة كما ينوَّن ما لا ينصرفُ، فاختيار سيبويهِ ـ رحمه الله ـ الرفعُ، واختيار أبي عمرو بن العلاء النصبُ» شرح الجمل ٩٤/٢ .

(٣) زيادة يستقيم بها السياق .

(٤) الكتاب ٢٠٣/٢ .

(٥) أما النكرة المقصودة فقد ضُمن الحديث عنها في (المفرد المعرفة) ص: ٥٨٧ .

(٦) انظر صفحة: ٦٠٢ .

النكرة غيرِ المقصودَة، فإنها لغير معيَّنٍ، فلم تُشبه المضمَرَ، فانتفى موجِبُ البناء فأُعرِبَت .

الوجه الثاني: اختلفَ النحويون في نداء النكرة غير المقصودة على أربعةِ أقوال:

الأول: جوازُ ندائها مطلَقاً، وهو الصحيحُ[1]، وجازَ نداءُ النكرة غيرِ المقصودة؛ لأن المتكلمَ ليس غرضُهُ في معيَّنٍ، إنما غرضُهُ في واحدٍ ممَّن ينطلِقُ عليه لفظُ المنادَى نحو قولِ الأعمى: يا رجلاً خُذْ بيَدِي، ألا ترى أنه لم يُعَيِّنْ واحداً من الرجال؛ لأن غرَضَه حاصلٌ في أيِّ رجُلٍ كان، ومنه قولُ الشّاعر:

أَيَا رَاكِباً إِمَّا عَرَضتَ فَبَلِّغَنْ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَلاَّ تَلاَقِيَا[2]

/ ألا ترى أنَّ قصدَه ليس في راكبٍ معيَّنٍ، إنما قصدُهُ في تبليغ رسالتِهِ مع أيِّ [١٨٧/أ] راكبٍ كانَ، وقال الآخَرُ:

أَلاَ يَـا نَخْلَةً مِـنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلاَمُ[3]

---

(١) وهو قول جمهور البصريين. انظر المساعد ٢/٤٩٠ .

(٢) من الطويل، وهو لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، أحد شعراء الجاهلية الفرسان من اليمن، كان سيد قومه من بني الحارث بن كعب، وكان هو قائدهم يوم الكلاب الثاني فأسرَتْهُ تيم، وخيَّرَتْهُ كيف يرغبُ أن يموتَ، فاختار أن يشرب الخمر صرفاً، ويُقْطَعَ عرقُهُ الأكحل، ففعل به ذلك، ومات نزفاً. أخباره في: المحبَّر: ٢٥١، واللآلي ٣/٦٣، والخزانة ٢/٢٠٢ .
وينسبه بعضهم لمالك بن الريب، وليس كذلك، انظر الخزانة ٢/١٩٤.والبيت من قصيدة مروية في المفضليات: ١٥٥، وانظر شرحها لابن الأنباري: ٣١٥، وشرحها للتبريزي ٢/٧٦٦. والشاهد في: الكتاب ٢/٢٠٠، والمقتضب ٤/٢٠٤، والأصول ١/٣٣١، ٣٦٩، وشرح الجمل ٢/٨٤، وشرح التسهيل ٣/٣٩١، ٣٩٧ .

(٣) من الوافر، ويُنسب إلى الأحوص، انظر حاشية ديوانه: ٢٣٩ . والبيت في: الأصول ١/٣٢٦، ٢/٢٢٩، والمسائل البصريات ١/٦٣٦، وما يجوز للشاعر في الضرورة: ٣٢٩، وأمالي ابن الشجري ١/٢٧٦، شرح الجمل ١/٢٤٥، ٢/٨٤، والخزانة ٢/١٩٢ . ونخلةٌ: كنايةٌ عن امرأة معينة، وذات عرق: ميقات أهل العراق للإحرام بالحج، وهو الحد بين نجد وتهامة. انظر المرصع: ٢٢٧، ومعجم البلدان ٤/١٠٧ .

وقال الآخَرُ:

أَدَاراً بِحُزْوَى هِجْتِ لِلْعَينِ عَبْرَةً فَمَاءُ الهَوَى يرْفَضُّ أو يَتَرَقْرَقُ[١]

وقال الآخَرُ:

لَعَلَّكَ يَا تَيْساً نَــــزَا فِي مَرِيرَةٍ مُعَذِّبُ لَيلَى أَنْ تَرَانِي أَزُورُهَا[٢]

فهذه كلُّهَا نكراتٌ غيرُ مقصودَةٍ .

فإن قلتَ: كيف تكون هذه نكراتٍ مع أنها عند المتكلم معارِفُ[٣]، ألا ترى

---

(١) من الطويل، وهو مطلع قصيدة لذي الرمة في ديوانه: ١/٤٥٦. والشاهد في: الكتاب ٢/١٩٩، والمقتضب ٤/٢٠٣، وشرح الجمل ٢/٨٣، ٨٥، وشرح المفصل ٤/٨٦، وشرح التسهيل ٣/٣٩٧، وارتشاف الضرب ٣/١٢١، والتذييل والتكميل ٤/١٩١، الخزانة ٢/١٩٠ . وحُزوى: موضع بنجد في ديار تميم، وقال الأزهري: جبلٌ من جبال الدهناء. معجم البلدان ٢/٢٥٥. وماء الهوى: الدمع الذي يدمعه من الهوى، ويرفضُّ: يسيلُ متفرقاً، ويترقرق: يجيءُ ويذهبُ في العين من غير أن ينحدر. (الديوان) وفي المقاصد النحوية ٤/٢٣٦: حكى بعضهم أن معنى (يترقرق) هنا: يتدفقُ .

(٢) من الطويل، وهو لتوبة بن الحميِّر العُقيلي، شاعرٌ إسلاميٌّ، من الشعراء اللصوص، وأحد عشاق العرب، كان يتعشق ليلى الأخْيَلية. أخباره في: الشعر والشعراء ١/٤٤٥، والأغاني ١١/٢٠٤، وشرح أبيات المغني ٢/٢٥. والحُميِّر: تصغير حمار. انظر الاشتقاق: ٢٩٩ . والبيت في ديوانه: ٣٧،وفيه: « معاقب ليلى » . والرواية في الأصل: « سورة » بدل « مريرة » وهو تحريف. والشاعر في هذا البيت يخاطب زوجَ صاحبته ليلى. والشاهد في: الكتاب ٢/٢٠٠، وتحصيل عين الذهب: ٣١٠، ٣٢٦، والمقتضب ٤/٢٠٣، وشرح الجمل ٢/٨٣، ٨٥، والتذييل والتكميل ٤/١٩١ . والمريرة: الحبل، جعله كتيسٍ مشدود بحبل .

(٣) في التذييل والتكميل ٤/١٩٢: « وزعم ابنُ الطراوة أن المناديات في هذه الأبيات معارفُ، وإلا فكيف يقول: « هجت للعين عبرةً » لدارٍ لا يعرفها ... هذا مما يجب أن يطوى ولا يتكلم به » . وكلام ابن الطراوة في كتابه الإفصاح: ١١٨، وانظر الرد عليه في التذييل والتكميل ٤/١٩٢ .

أن قولَه: «يانخلةً» كنايةٌ عن امرأة معيَّنة، وكذلك قولُ الآخرِ: «أداراً بحُزوى» وهي عنده دارٌ مُعيَّنة، ولولا ذلك لما هيَّجت عَبرَتَهُ، وكذلك قوله: «يا تيساً» هو عنده زوجُ ليلى، فهو معرفةٌ ؟

فالجوابُ: أن التنكيرَ باعتبار المخاطَبِ لا باعتبار المتكلِّم، ألا ترى لو قال المتكلِّمُ: جاءني رجلٌ وهو عنده مُعيَّنٌ، لم يُخرجْهُ ذلك عن كونه نكرةً عند المخاطَب، فالقصدُ من هذه النكراتِ في هذه الأبياتِ الإبهامُ على المخاطَب، وقد حصَلَ، وأيضاً فإن العرَب وضعت للمعارف ألفاظاً معيَّنةً، فلا تُطلِقُ معرفةً إلا على لفظٍ من تلك الألفاظ، وما سواها من الألفاظ لا يُطلَقُ عليه معرفةٌ، وإن كان معناه معيَّناً عند المتكلِّم، ويمكن أن يُخرَّج «أداراً بحُزوى» على أن الدارَ هنا غيرُ معيَّنة عندَه، فهي نكرةٌ إلا أنه أتى دارَ نأيٍ ذكَّرَتْهُ دارَ محبوبتَه، فهيَّجَت عَبرَتَه، فكأنَّ الديارَ كلَّهَا عنده دارُ حُزوى، وينظرُ إليه قولُ متمِّمِ بنِ نُوَيرَةَ[1]:

وَقَالُوا أَتَبْكِي كُلَّ قَبْرٍ رَأَيْتَهُ　　　لِقَبْرٍ ثَوَى بَيْنَ اللِّوَى فَالدَّكَادِكِ

/ فَقُلْتُ لَهُمْ: إِنَّ الأَسَى يَبْعَثُ البُكَى　　　دَعُونِي فَهَذَا كُلُّهُ قَبْرُ مَالِكِ　　[١٨٧/ب]

(١) هو متمم بن نُوَيرة، من ثعلبة بن يربوع، من تميم، أدرك الإسلام فأسلم وحسن إسلامه، أكثر شعره في رثاء أخيه مالك الذي قتله خالد بن الوليد رضي الله عنه في حروب الردة باليمامة. أخباره في: طبقات فحول الشعراء ١/٢٠٤، والشعر والشعراء ١/٣٣٧، والإصابة ٣/٣٤٠، والخزانة ٢/٢٤ .

والبيت من الطويل في ديوانه: ١٢٥، وروايته:

فقال أتبكي كل قبرٍ رأيتَهُ　　　لقبرٍ ثَوَى بَينَ اللِّوَى فَالدَّكَادِكِ

فقلت له إن الشجا يبعث الشجا　　　فدعني ... ...

وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٤/١٩٢. واللِّوى: في الأصل: منقطع الرملة، وهو وادٍ من أودية بني سُليم. معجم البلدان ٥/٢٣، والدكادك: قال ياقوت: دكة: موضع بظاهر دمشق في الغوطة. معجم البلدان ٢/٤٥٩ .

/ فَقُلْتُ لَهُمْ: إنَّ الأَسَى يَبْعَثُ البُكَى دَعُـونِي فَهَـذَا كُـلُّهُ قَبْرُ مَـالِكِ [١٨٧/ب]

وأماً قولُ الصَّلَتَان[1]:

أَيَا شَاعِراً لاَ شَاعِرَ اليَوْمَ مِثْلُهُ جَرِيرٌ ولَكِن فِي كُلَيبٍ تَوَاضُعُ

فظاهرُهُ أنَّ النكرةَ فيه مقصودةٌ، بدليل أنه قد فسَّرها بقوله: «جريرٌ» .

٥ وأجابُوا عنه: بأن «يا» للتَّنبيه، و«شاعراً» منصوبٌ بفعل مضمَرٍ؛ أي؛ الزَمُوا شاعراً هذه صفتُهُ[2].

وعندي أنَّ النكرةَ فيه باقيةٌ على إبهامها؛ لأنَّ المتكلمَ أراد أولاً الإبهامَ على السَّامع لتعظيم الأمر في نفسِهِ، وليتشوَّقَ إلى التفسير الذي بَعْدُ، ثمَّ فسَّر هذه النكرةَ باسمِ علَمٍ[3] .

١٠ ونظيرُهُ في التفسير بعد الإبهام لتعظيم الأمر قولُه تعالى: ﴿يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ رِجَالٌ﴾[4] على قراءة ﴿يُسَبَّحُ﴾[5] مبنياً لما لم يُسمَّ فاعله، ألا ترى أنه لم يذكر أولاً[6] الفاعل ثمَّ ذُكِرَ ثانياً على جهة البيان بعد الإبهام، كأنَّ

---

(١) هو قُثَم بن خَبِيَّة، من بني عبد القيس، ويعرف بـ « الصلَتان العبدي » ، والصلَتان معناه: الشديد الصلب، قال الآمدي: « شاعرٌ مشهورٌ خبيث » . احتُمِعَ إليه في الحكم بين جرير والفرزدق. أخباره في: الشعر والشعراء ١/٥٠٠، والمؤتلف والمختلف للآمدي: ١٤٥، ومعجم الشعراء: ٢٢٩، ومعاهد التنصيص ١/٧٤، والخزانة ٢/١٨٢ .
والبيت في: الكتاب ٢/٢٣٧، والمقتضب ٤/٢١٥، وشرح الجمل ٢/٨٦، والتذييل والتكميل ٤/١٩٢، والخزانة ٢/١٧٤ .

(٢) انظر الكتاب ٢/٢٣٦-٢٣٧ .

(٣) انظر تحصيل عين الذهب: ٣٢٦ .

(٤) سورة النور: من الآية: ٣٦ .

(٥) وهي قراءةُ ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر عنه. السبعة: ٤٥٦، وحجة القراءات: ٥٠١.

(٦) كتبت في الأصل: « والا » .

سائلاً يقول: مَن المسبِّحُ ؟ فقيل: هم رجالٌ،أو يسبِّحُهُ رجالٌ .

انتهى تقريرُ هذا القول، وهو الصحيحُ .

القول الثاني: أنه لا يجوزُ نداءُ النكرة غيرِ المقصودة وهو مذهبُ المازنيِّ[١]، وما جاء مما ظاهرُهُ أنه نكرةٌ غيرُ مقصودة، فهو عنده نكرةٌ مقصودةٌ، وكان حقُّها ٥ أن تكونَ مبنيةً على الضمِّ إلا أنه نُوِّنت ضرورةً .

ورُدَّ: بأن ذلك قد جاء في فصيح الكلام[٢]، فكيف يكونُ ضرورةً ؟

القول الثالث: للكوفيين[٣] أن النكرةَ غيرَ المقصودة لا تُنادَى إلاَّ أن تكونَ موصوفةً نحو: يارجلاً قائماً، أو خلَفاً من موصوفٍ نحو: ياذاهباً، فـ«ذاهِبٌ» صفةٌ لموصوف؛ أي: يارجلاً ذاهباً، فحُذِفَ «رجل» وخلَفَهُ / صفتُهُ، ولا يجوز عندهم [١٨٨/أ] ١٠ يا غلاماً بالنصب، بل يُبنى على الضم؛ لأن النَّصْبَ عندهم لا يكونُ إلا مع الطُّول، فالصفةُ عندَهم تُطَوِّلُ الاسمَ، وزعمُوا أنه لم يُسمَعْ من العرَب إلا موصوفاً أو خلفاً من موصوف.

ورُدَّ على الكوفيين: بأنَّ الطولَ بالصفة لا يَلزَمُ منه النَّصبُ، ولو كان ذلك موجِباً للنصب لوَجَب نصبُ «أيّ» في قولك: ياأيُّهَا الرجُلُ؛ لأنه قد وُصِفَ ١٥ بـ«الرجل»، وكذلك: يازيدُ الطَّويلُ، وفي عدم ذلك دليلٌ على أنَّ الصفَةَ لا تُوجِبُ نصبَ المنادَى، قالوا: وما يقبَلُهُ القياسُ لايقدحُ فيه [عَدَمُ][٤] وُرُودِ السَّمَاعِ .

---

(١) انظر رأيه في: شرح الجمل ٨٣/٣، والتذييل والتكميل ١٩٠/٤، وارتشاف الضرب ١٢٠/٣، والمساعد ٤٩٠/٢، والتصريح ١٦٧/٢، والهمع ٣٩/٣ .

(٢) قالت العرَبُ: يا رجلاً صالحاً. انظر الكتاب ١٨٢/٢، وشرح الجمل ٨٥/٢ .

(٣) انظر: شرح ابن القواس ١٠٤٠/٢، والتذييل والتكميل ١٩٢/٤، وارتشاف الضرب ١٢٠/٣، والهمع ٣٩/٣ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وانظر: التذييل والتكميل ١٩٢/٤، وارتشاف الضرب ١٢٠/٣ .

القول الرابع: أنه يجوزُ نداءُ النكرة المقبَلِ عليها، ولا يجوزُ نداءُ النكرة غيرِ المقبَلِ عليها[١].

فإن كان نكرةً موصوفةً نحو: يارجلاً كريماً، ويارجلاً قامَ، فهو منصوبٌ عند البصريين لا غيرُ، وأجازَ الكسائيُّ[٢] فيه النصبَ والرفعَ مُطلَقاً، وفرَّق الفرَّاءُ[٣]؛ فأوجَبَ النَّصْبَ إذا عاد من الصفةِ ضميرُ غَيبَةٍ نحو: يارجلاً ضرَبَ، وأوجَبَ الرفعَ إذا عاد منها ضميرُ خِطابٍ نحو: يارجلُ ضربتَ، ووجه التفرقة: أنَّ ضميرَ الخِطَابِ يُقَرِّبُ النكرةَ من القصد، بخلاف ضميرِ الغَيبة .

فإن كان المنادَى مضافاً :

فلا يخلو أن يكونَ مكرَّراً أو لا، **فإن كان مكرَّراً** نحو :

ياتَيمُ تَيمَ عَدِيٍّ ... ...[٤]

---

(١) هذا هو القولُ الثاني نفسُه ، وقد ذكره المصنف ونسبه إلى المازني، فحاصل الأقوال التي ذكرها المصنف في نداء النكرة المقصودة هنا ثلاثة، وزاد ابن عقيل قولاً رابعا يمكن اندراجه تحت القول الثاني أيضاً وهو قول الأصمعي بالمنع مطلقاً. انظر المساعد ٢/٤٩٠ .

(٢) انظر رأيه في التذييل والتكميل ٤/١٩٢، وارتشاف الضرب ٣/١٢٠، والهمع ٣/٣٩ .

(٣) جاء هذا الرأي منسوباً إليه في ارتشاف الضرب ٣/١٢٠، والهمع ٣/٣٩، وما صرحَ به الفراءُ في معاني القرآن ٢/٣٧٥-٣٧٦ يدل على أنه يقول برأي الكسائي، فقد قال في الموضع المذكور ما نصه: « والعرَبُ إذا دعَت نكرةً موصولةً بشيءٍ آثرَت النصبَ، يقولون: يا رجلاً كريماً، ويا راكباً على البعير أقبِلْ ... ولو رفعْتَ النكرةَ الموصولةَ بالصفة كان صواباً... » .

(٤) قطعةٌ من صدر بيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه: ١/٢١٢، من قصيدة يهجو فيها عُمَرَ بنَ لجأ التيمي. وتمام البيت:

يا تيمُ تيمَ عَديٍّ لا أبا لكُمُ ... لا يُلقِيَنَّكُمُ في سَوءَةٍ عُمَرُ

وفي الديوان: (لا يُوقِعَنَّكُمُ). والشاهد في: الكتاب ٢/٢٠٥، والمقتضب ٤/٢٢٩، والأصول ١/٤١٨، والمسائل المنثورة ٩٠، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٠٧، وشرح المفصل ٢/١٠، ١٠٥، والخزانة ٢/٢٩٨، وغيرها من المصادر . ومعناه: لا يوقِعَنَّكُمْ في هجاء فاحشٍ من أجل تعرُّضِهِ وتحكُّكِهِ بي. وعَدِيٌّ: هو عدي بن عبد مناة. وعُمَر: هو عمَرُ بن لَجأ التيمي .

فالكلامُ عليه من وجهَين:

الأول: لا يخلو المضافُ المكرَّرُ أن يكونَ اسمَ جنسٍ أو صفـةً أو علَمـاً، فـإن كان اسمَ جنس نحو: يارجلُ رجلَ القوم، فالثاني منصوبٌ لا غـيرُ، والأول اتفقـوا على ضمِّهِ، واختلفوا في جواز نصبـهِ؛ فأجـازه البصريـون مـن غير تنوين، ومنعـه الكوفيون مُطلَقاً. ٥

فإن كـان صفةً نحو:ياصاحبَ صاحِبَنَا،فاتفقوا في الأول على الضمِّ والنَّصْبِ، إلا أنهـم / اختلفُـوا في كيفيـة النَّصْبِ؛ فـالبصريون يَنصِبُـون مـــن غـير تنويـن، [١٨٨/أ] والكوفيون[١] ينوِّنونَهُ .

فإن كان علَماً نحو :

يَا تَيمُ تَيمَ عَـديٍّ ١٠

و:

يَا زَيدُ زيدَ اليَعْمَلاَتِ ...[٢]

---

(١) في الأصل: « والكوفيين » .

(٢) رجزٌ نُسِبَ في الكتـاب ٢٠٥/٢ إلى بعـض وَلَـدِ جرير، ومثلـه في: المفصـل: ٥٨ وأغلـب شروحه.

ونُسب إلى عبد الله بن رواحة يخاطب زيد بن أرقم، وكان يتيماً في حجره، ويحثـه على أن ينزل ويحدو. والبيت في ديوانه ص: ١٥٢، مع ثلاثة أبياتٍ أخرى بعده .

وهو بهذه النسبة في كثير من كتب السيرة. وفي بعض نسخ الكامل نسبه بعض النساخ خطأً إلى عُمَرَ بنِ لجأ التيمي، وهو غير موجود في شعره المطبوع، انظر الكـامل ١١٤٠/٣ هـامش (٢) . قال أستاذنا الدكتور عبد الرحمن العثيمين في حاشية التخمير ٣٤٨/١: والغريـب مـن الزمخشري أنه نسبه في (شرح أبيات الكتاب) له إلى عبد الله بن رواحة .

وفي شرح شواهد المغني ٨٥٥/٢ أورد السيوطي أرجوزةً أولها هـذا البيـت، ونقـل عـن ابـن الأعرابي في نوادره نسبتها إلى بكير بن عبد الربعي، علمـاً أنـه أورد البيـت الشـاهد ثانيـة في ٨٥٥/٢ ونسبه إلى عبد الله بن رواحة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ . وتتمة البيت:

يَا زَيدُ زيدَ اليَعْمَلاَتِ الذُّبَّلِ

وانظر الشـاهد في: المقتضـب ٢٣٠/٤، واللامـات ١٠٢، والخزانـة ٣٠٣/٢ . واليعمَـلات: الإبل القوية على العمل السريعة. المنتخب ٢٢٧/١، وكفاية المتحفظ: ٨٧ .

فيجوز في الأول الضمُّ والنّصبُ .

فإن كان المضافُ إليه ياءَ المتكلم نحو: يازيدُ زَيدِي، فقال الشيخُ أبوحيَّان[١]: في جوازه نظرٌ .

الوجه الثاني: في إعراب هذه المسألةِ:

٥ **أماَّ إنْ ضَمَمْتَ الأوّلَ**، فيكونُ منادًى[٢] مفرَداً، وحينئذٍ يجوز في نصب الثاني أوجهٌ[٣]:

أن يكون منادًى مستأنَفاً على حذف حرف النّداءِ؛ أي: ياتيمَ عَديٍّ .

أو منصوباً على إضمار «أعني» .

أو عطفَ بيان .

١٠ أو بدلاً .

وزادَ ابنُ مالكٍ[٤] أن يكونَ تأكيداً، وردَّه الشيخُ أبوحيَّان[٥]: بأنه غيرُ صالحٍ لقِسمٍ من قسمَي التوكيد؛ أما المعنويُّ فليس من ألفاظه، وأما اللفظيُّ فقد اختلفَت جهةُ التعريف فيهما؛ الأولُ معرفةٌ إمَّا بالعلمية وإمَّا بالنداء، وأمَّا الثاني فمعرفةٌ بالإضافة، وإذا اختلَفَت جِهتَا التعريف، لم يكن تأكيداً لفظياً .

(١) ارتشاف الضرب ١٣٦/٣ .

(٢) كلمة « منادىً » مكررة في الأصل .

(٣) في الأصل: « أوجهاً » .

(٤) شرح التسهيل ٤٠٥/٣

(٥) التذييل والتكميل ٢٠٩/٤، وارتشاف الضرب ١٣٥/٣ .

وأجازَ السيرافيُّ[1] انتصابَه على النَّعت على تأويل الاشتقاق، قاسَهُ على «يازيدُ بنَ عَمْرو»، وهو قولٌ ضعيفٌ[2]؛ لأنه لا يُقالُ بمثل هذا حتى لا يُوجَدَ عنه مَندُوحَةٌ، وقد وجَدْنا له غيرَ هذا الإعرابِ، فيُحمَلُ عليه، ولا يُرتَكَبُ مثلُ هذا، والفَرقُ بين يازيدُ زيدَ عَمْرٍو، وبين يازيدُ بنَ عَمْرٍو: أنَّ الأوَّلَ مختصٌّ بالنداء، ٥ والثاني يكونُ في النداء وغيرِه .

وأمَّا إنِ نصَبْتَ الأوَّلَ ففي إعرابه مَذَاهِبُ:

الأول: لسيبويهِ[3] أنه مُضَافٌ للثالث، والثاني مُقحَمٌ بين المضاف والمضاف إليه، فكان الأصلُ: ياتيمَ عَديٍّ تيمَه، بإضافة / «تيم» الثاني إلى ضمير «عَديٍّ»، ثمَّ [١٨٩/أ] أُقحِمَ «تيم» الثاني من غيرِ ضميره بين المضاف والمضاف إليه، وإعرابُهُ في حال ١٠ إقحامِهِ تأكيدٌ لـ«تيم» الأوَّل، ويكونُ قد فصَلَ بين المضاف والمضاف إليه بالتأكيد، ولا يجوزُ الفصلُ بين المضاف والمضاف إليه في فصيح الكلام إلا في هذه المسألةِ، ولا يُعرَبُ في حال إقحامِهِ بدلاً ولا عطفَ بَيَانٍ؛ لأنَّ الاسمَ لا يُبدَلُ منه إلا بعدَ كَمَالِهِ، و«تيمَ» الأوَّلُ لم يَكمُلْ إلا بالإضافة، فلو أبدَلْتَ «تيمَ» الثاني من الأوَّلِ، لكنتَ قد أبدَلْتَ منه قبلَ تمامه .

---

(١) شرح الكتاب ٤٧/٣ (مخطوط) . قال أبو سعيد: « وعندي وجهٌ ثالثٌ لم أعلم أحداً ذكره، وهو قويٌّ في نفسي، وذلك أن تجعل أصله: يا زيدُ زيد عمرو، فيكون « زيد عمرو » الثاني نعتاً للأول مثل قولنا: يا زيدُ بن عمرو، ثم تتبع حركة الأول المبني حركةَ الثاني المعرب؛ لأن « زيد عمرو » في بيانه للأول مثل: « ابن عمرو » لاجتماع الأولين منهما في أنهما مبنيان، وأنهما مُنادَيان ما يجتمعان في حكم اللفظ » .

(٢) في النكت ٥٥٥/١ قال الأعلم معقباً على رأي السيرافي: « وهذا وجهٌ قويٌّ » .

(٣) الكتاب ٢٠٦/٢ .

الثاني: للمبرِّدِ[١] أن يكونَ الأوَّلُ مضافاً إلى مثل ما أُضيفَ إليه الثاني، ثم حُذفَ للعلم به، فإذا قلتَ: ياتيمَ تيمَ عديٍّ فالتقدير عنده: ياتيمَ عَديٍّ تيمَ عَديٍّ، ثمَّ حَذَفَ «عَديٍّ» الأوَّلَ لدلالة الثاني عليه، ويكونُ «تيم» الثاني بدلاً، أو عطفَ بَيَان، أو تأكيداً من «تيم» المحذوفِ، وجاز هذا كلُّهُ؛ لأنه في حكْمِ الموجود، ويجوزُ أن يكونَ منادىً مستأنَفاً.

ورُدَّ مذهَبُ المبردِ: بأنه لو كان «تيم» الأوَّلُ على حذف مضافٍ [إليه][٢] لَلَزِمَ تنوينُهُ؛ لأن الاسمَ المضافَ إذا حُذف المضافُ إليه نُوِّنَ[٣].

القول الثالث: للأعلَم[٤] أنَّ الاسمَين مركَّبان تركيبَ خمسةَعَشَرَ، ثمَّ أُضيفَا لما بعدَهُمَا .

ورُدَّ بأنَّ البناءَ للتركيبِ لم يثبُتْ في باب النِّدَاء، فلا يُقالُ به مع إمكانِ غيرِهِ.

القول الرابع: للفرَّاءِ[٥] أنَّ الاسمَين كلُّ واحد منهما مُضَافٌ للمذكور،

---

(١) في كثير من المصادر نُسِبَ هذا الرأي إلى المبرد، ولم أجد نصاً للمبرد يدل على ذلك، وكلامه في المقتضب لا يخصص هذا الرأي دون غيره، بل إننا نرى المبرد يذكر في مثل: يا زيدَ زيدَ عمرو تخريجَ سيبويه، وهذا التخريجُ المنسوب إليه، ولم يصرح باختياره له، مع أنه تعرض للمسألة في غير موضع، بل إنه في بعض الأحيان لا يذكر إلا تخريج سيبويه، انظر مثلاً المقتضب: ٤/٢٢٧، وراجع حاشية (٢) منه، والكامل: ٢/٦٦٩، ٣/١١٤٠. اللهم إلا إذا كان نصٌّ على ذلك صراحة في كتاب لم يظهر لنا بعدُ، ولعل في قول ابن عصفور في شرح الجمل ٢/٩٦: «واستدل المبرد على صحة ما ذهب إليه بأن في كلا المذهبَين حذفاً، وفي مذهب سيبويه - رحمه الله - تقديم وإقحام، فما ذهبنا إليه أولى» - ما يؤكدُ على ذلك .

(٢) كلمة «إليه» ساقطة من الأصل .

(٣) انظر شرح الجمل ٢/٩٦-٩٧ .

(٤) تحصيل عين الذهب: ٨٣ . وانظر شرح التسهيل ٣/٤٠٥ .

(٥) لم أقف عليه فيما اطلعت من معانيه، قال أبو حيان عن هذا الرأي: «قال بعضُ أصحابنا: وهذا الذي قال حَسَنٌ حداً، وفيه ردٌّ على المبرد ...» التذييل والتكميل ٤/٢١٠، وانظر الهمع ٣/٥٨ .

فـ«تيمَ» الأوَّلُ والثاني مضافان لـ«عَدِيٍّ» .

ورُدَّ بأن عاملَين لا يَعمَلان في معمُولٍ واحدٍ .

فإن كان المنادَى مضافاً غيرَ مكرَّرٍ، فلا يخلو أن تكونَ الإضافةُ محضَةً أو غيرَ محضَةٍ؛ فإن كانت غيرَ محضَةٍ نحو: / ياحسَنَ الوجهِ، فذهَبَ الأخفشُ والمبردُ[1] أنه [١٨٩/ب] من قبيل المطَوَّل[2]؛ لأنَّ إضافتَهُ في حكم الانفصال، فكأنَّكَ قلتَ: ياحسناً وجهُهُ. وذهب ابنُ السَّرَّاج[3] أنه من قبيل الـذي إضافتُـهُ محضَـةٌ، وقـولُ الأخفـش عندهـم أصحُّ، وثمرةُ الخلاف تأتي في النَّعت .

فإن كانت الإضافةُ محضةً، فـلا تخلـو أن تُضـافَ إلى نكـرةٍ أو معرِفَـةٍ، فـإن أُضيفَت إلى نكرة نحو: يا أخا رجُلٍ أو يـا رَجُـلَ سُـوءٍ، فهـو نكـرةٌ، وإنمـا أُعـرِبَ إعرابَ المضاف إلى المعرفة ليجريَ البابُ مَجرىً واحـداً[4]، ولا يجـوزُ أن يتعـرَّفَ بقصد النداء ؛لما يَلزَمُ في ذلك من التدافُعِ؛ لأن إضافتَهُ إلى النكرة تُؤذِنُ بأنه نكـرةٌ، وتعريفُه بقصد النـداء يُـؤذِنُ بـالتعريف، والشـيءُ لا يكـونُ معرفـةً نكـرةً في حـالٍ واحدةٍ .

وذهَبَ الجرجانيُّ[5] أنه يَصِحُّ أن يكونَ مُعيَّناً فيَتَعرَّفَ. والأوَّلُ أصحُّ .

فإن أُضيفَ إلى معرفةٍ، فلا يخلو أن يكونَ المضافُ إليه مضمَراً أو ظاهراً، فإن

= ذكر المؤلف أربعة أقوال، وزاد أبو حيان في التذييل والتكميل ٤/٢١٠ ـ وتبعه السـيوطي في الهمع ٣/٥٩ ـ قولاً خامسا، وهو قول السيرافي بأنه على الإتباع والتخفيف، قال أبو حيـان: «قيل: وهذا ظريفٌ جداً» .

(١) المقتضب ٤/٢٢٦، وانظر: التذييل والتكميل ٤/٢٠٦ .

(٢) وهو الشبيه بالمضاف .

(٣) الأصول ١/٣٤٦ .

(٤) في الأصل: « واحد » .

(٥) أبو بكر عبد القاهر الجرجاني المتوفى سنة ٤٧١ هـ . وانظر قولَه في المقتصد ٢/٧٨٢ .

كان مضمَراً فإن كان ياءَ المتكلِّم، فاتفقُوا على جوازه. وسيأتي حكمُه حيث تعرَّضَ له المصنِّفُ[(١)] .

وإن كان ضميرَ خطابٍ نحو: يا غلامَكَ، فلا يجوزُ إلا في الندبة[(٢)]؛ لأنه يَلزَمُ منه نداءُ مَن ليس بمخاطَبٍ؛ لأنَّ الكافَ للخطاب، و«الغلام» غيرُ الذي له الكافُ، ٥ وجاء في الندبة؛ لأن المندوبَ ليس منادىً حقيقةً .

فإن كان ظاهراً فلا يخلو أن تكونَ الإضافةُ محضةً أو غيرَ محضة، فإن كانت محضةً نحو: يا غلامَ زيدٍ، فالنصبُ لا غيرَ، وإن كانت غيرَ محضةٍ نحو: يا ضاربَ زيدٍ غداً، ويا حسنَ الوجه، فالجمهورُ على النصب، وأجازَ ثعلبٌ[(٣)] ضمَّهُ؛ لأنَّ إضافتَهُ في نية الانفصال، قال ابنُ مالكٍ[(٤)]: وأظنُّهُ قاسَ ذلك على ما رواه الفرَّاءُ[(٥)] ١٠ عن بعض العرَب: « يا مُهْتَمُّ بأمْرِنا لا تَهْتَم » بضم «مهتم»، وهو مطوَّلٌ؛ لأن «بأمرنا» متعلِّقٌ به، فقاسَ المضافَ / الذي إضافتُهُ غيرُ محضَةٍ على هذا المطوَّلِ، وخرَّج ابنُ [١٩٠/أ] مالكٍ قولَه: «يا مهتمُّ بأمرنا» أنَّ «بأمرنا» لا يتعلَّقُ بـ«مهتم» فلا يكونُ مطوَّلاً، وإنما يتعلَّقُ بـ«لا تهتم» هذه، التقدير: يا مهتمُّ لا تَهتمَّ بأمرنا، ثم قد وَرَدَ على ثعلبٍ بأن البناءَ في المنادَى إنما هو تشبيهٌ بالضمير، والمضافُ ليس بينه وبين المضمَرِ شَبَهٌ، وإن ١٥ كانت إضافتُهُ غيرَ محضةٍ .

---

(١) بقوله:

وَإِنْ تُضِفْ لليَاء في النِّدَاءِ قُلْ يَا غُلاَمِي بِسُكُونِ اليَاء

انظر ما يأتي صفحة: ٦٤٠ .

(٢) في المساعد ٥٣١/٢: « إذ لا يجوز: يا غلامَكَ إلا في الندبة، على أن السيرافي منعه في الندبة أيضاً، وفيه بحثٌ » .

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣٩٣/٣، وشرح الكافية ١٣٦/١، والتذييل والتكميل ١٩٣/٤، وارتشاف الضرب ١٢٢/٣، والتصريح ١٦٧/٢، والهمع ٣٨/٣ .

(٤) شرح التسهيل ٣٩٣/٣ .

(٥) معاني القرآن ٣٧٦/٢ .

فإن كان المنادَى مشبَّهاً بالمضاف فهو منصوبٌ بالحمل على ما شُبِّه به وهو: كلُّ اسمَين بينهما ارتباطٌ لا على جهة الإضافة نحو: ياضارباً زيداً، وياطالعاً جبلاً، ويا ثلاثةً وثلاثين، ووجهُ الشَّبه بينهما من ثلاثة أوجُه(١):

١ ـ أنَّ الأوَّلَ عاملٌ في الثاني، كما أن المضافَ عاملٌ في المضافِ [إليه](٢) .

٢ ـ وأنه يتخصَّصُ بما بعدَه، [كما أنَّ المضافَ يتخصَّصُ بالمضاف إليه(٣)] .

٣ ـ [أنَّ الثانيَ من تمام الأوَّل ومتصلٌ به]، كما أنَّ المضافَ مفتَقِرٌ في معناه للمضاف إليه .

فلهذه الأوجُهِ الثلاثةِ سُمي مشبَّهاً بالمضاف، ويُقالُ له: المطوَّلُ؛ لأنه طالَ بما بعدَه، ويُقالُ له: الممطولُ من قولهم: مَطَلْتُ الحديدَ إذا مدَدْتَهُ، فهو قد امتدَّ بما بعده فسُمِّي ممطُولاً، ولا يُسمَّى هذا النوعُ مُطَوَّلاً إلا إذا كان المعمولُ ظاهراً نحو: ياضارباً زيداً، فلو كان المعمولُ مضمَراً لم يُنصَبْ، بل يُبنى على الضمِّ، تقولُ: ياضاربُ، بالبناء على الضَّمِّ، وإن كان عاملاً في الضمير المستتِرِ فيه، فإذا قلتَ: ياضاربُ وزيدُ، فإن عطفتَ «زيداً» على «ضارب» بقي «ضارب» على بنائه من الضمِّ،وبَنَيتَ أيضاً «زيداً» على الضمِّ؛ لأنه منادىً مثلُه، وإن عطفتَه على الضمير في «ضارب» نصبتَ «ضارباً»؛ لأنه صار مطوَّلاً؛ لعَمَلِهِ في / المعطوف على الضمير [١٩٠/ب] الذي فيه، فإن قلتَ: يا مشتركاً وزيدٌ، تعيَّن النَّصبُ في «مشترك» ؛ لأنَّ زيداً يتعيَّن

---

(١) انظر: المقتصد ٧٨١/٢-٧٨٢، وشرح المفصل ١٢٧/١-١٢٨، وشرح ابن القواس ١٠٣٩/٢ .

(٢) ساقطٌ من الأصل .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثله في السطر التالي، والتصحيح من المقتصد ٨٧٢/٢، وانظر شرح الألفية لابن النحوية لوحة (٢٢٦) مخطوط .

فيه العطفُ على الضمير المستتر في «مشترك»، فيكونُ «مشترك» قد عَمِلَ في «زيد» فيجبُ نصبُهُ، ولا يجوزُ أن يكونَ «زيد» معطوفاً على «مشترك» فيكونُ مُنادىً ثانياً؛ لأنه يَلزَمُ منه أن يكونَ «مشترك» لفاعلٍ واحدٍ، وهو لا يجوزُ إلا من اثنين فصاعداً .

ولا فرق في المشبَّه بالمضاف بين أن يكونَ عَلَماً أو نكرةً مقصودةً أو غيرَ مقصودَةٍ؛ لأنَّ النَّصبَ إنما هو للمشابهة المذكورةِ، وهي موجودةٌ في الجميع، ويقعُ الفرقُ بينها بالنَّعت، فإذا سمَّيتَ رجلاً بـ«طالعاً جبلاً» أو واجهتَ رجلاً يَطلُعُ الجبلَ فقلتَ له: ياطالعاً جبلاً، كان نعتُهُمَا معرفةً، فتقول: يا طالعاً جبلاً العاقلَ، فإن لم يكن علَماً ولا مُوَاجهاً، كان نعتُهُ نكرةً، فتقول: ياطالعاً جبلاً عاقلاً .

وإذا ناديتَ «ثلاثةً وثلاثين» فلا يخلو أن يكونَ علَماً أو عدداً من جملة الأعداد، فإن كان علَماً قلتَ: ثلاثةً وثلاثين بنصبِ «ثلاثة» وتنوينِهِ، كما تقولُ: ياخيراً من زيدٍ، وتنصبُ «ثلاثين» بالعطف عليه، ووجهُهُ: أنه لما صارت الكلمتان بالعلَميَّة كالشيء الواحد، أشبَهَ المطوَّلَ فنُصِبَ، وأجاز بعضُهُم[1] تكريرَ «يا» مع الاسم الثَّاني في العلَميَّة فتقول: ياثلاثةً ياثلاثين، ومنَعَهُ سيبويهِ[2]، وقال ابنُ خَروفٍ[3]: حُكْمُ هذا أن يُحكَى على ما كان قبلَ التسمية، إنْ نَقَلْتَ من مرفوعٍ رَفَعْتَ، وإن نَقَلْتَ من منصوب نَصَبْتَ، وإن نَقَلْتَ من مخفوض خَفَضْتَ .

وإن كان عدداً فلا يخلو أن يكون مقصوداً بالنداء أو غيرَ مقصود، فإن كان / مقصوداً قلتَ: ياثلاثةُ والثلاثون تبني «ثلاثةً» على الضمِّ، وتعرِّفُ «ثلاثين» [١٩١/أ]

(١) انظر التذييل والتكميل ١٩١/٤، وارتشاف الضرب ١٢٢/٣ .

(٢) الكتاب ٢٢٨/٢ .

(٣) لم أقف عليه في شرحه على الجمل، ورأيه في التذييل والتكميل ١٩١/٤، وارتشاف الضرب ١٢٢/٣ .

بالألِفِ واللامِ[١]، ولك فيه الرفعُ والنصبُ؛ فـالرفع عطفـاً على لفـظ «الثلاثـة» ، والنصبُ على الموضع، كما كان ذلك في قولك: يازيدُ والحارثُ .

وإن كان غيرَ مقصود بالنداء قلتَ: ياثلاثةً وثلاثين، بنصب «ثلاثـةً» وتنوينـهِ، وبنصب «ثلاثين» بالعطفِ عليه .

٥ فلو ناديتَ كلَّ واحدٍ على حِدَةٍ قلـتَ: ياثلاثةُ و[يـا][٢]ثلاثـون، تبـني الأوَّلَ على الضمِّ، والثانيَ على الواو؛ لأنهما بهما يُرفَعان .

ولْنَرْجِعْ إلى لفظ المصنِّف:

قولُهُ:

«وَإِنَّمَا يُبنَى عَلَى الضَّمِّ العَلَمْ»

١٠ لمَّا ذكَرَ أنَّ المنادَى مفعولٌ في المعنى، والمفعولُ منصـوبٌ، شـرَعَ يبيِّـن حيـث يكونُ المنادى معرَباً فيظهرُ النصبُ، وحيث يكونُ مبنياً فلا يظهَـرُ النصـبُ، فذَكَـرَ أنه يُبنى من أنواع المنادَى نوعان: العلَمُ، يعني إذا كان مفـرَداً، والنكـرةُ المقصـودَةُ، وهي التي عَبَّرَ عنها بقوله[٣]: « أو مُتَنَكَّرٌ مُوَاجَهٌ » ، وذَكَرَ أنهما مبنيَّان على الضَّـمِّ، وذلك مُستَفادٌ من قوله: «يُبنى على الضَّمِّ» فلم يكن حاجةٌ إلى قوله في آخرِ البيت:

---

(١) في شرح المفصل ١٢٨/١: « يا ثلاثـةُ وثلاثـون » دون تعريـف « ثلاثـون » بـالألف والـلام ، ومثله في شرح الكافية ١٣٤/١، والتذييل والتكميل ١٩١/٤ . وفي شرح ابن النحوية لوحة (٢٢٦) وارتشاف الضرب: « يا ثلاثةُ والثلاثون » بالتعريف كما نص عليه المؤلف .

(٢) سقط حرف النداء من الأصلـ، قـال ابنُ النَّحْويَّة في شـرح الألفيـة لوحـة (٢٢٦): « فـإن ناديتَهما ـ كل قسم على حياله ـ قلتَ: يا ثلاثة ويـا ثلاثـون، ولا بـد في الثـاني مـن حـرف النداء مع الواو؛ لأنه يبنى على ما يرتفع به ... » .

(٣) في الأصل: « بقول » .

«يُضَمْ» وإنما ذكَرَه تماماً للبيت، مع أنه ليس يخلو[1] حالٌ عن الفائدة، وهو التنصيصُ على بناءِ النَّكرة المقصودةِ على الضمِّ، كما نصَّ على ذلك في العلَم، فيكونُ كلُّ واحدٍ منهما منصوصاً على حُكمِهِ بانفراده، وذلك أبْيَنُ، والمواجَهَةُ بفتح الجيم: اسمُ مفعولٍ مِن وَاجَهَهُ إذا قَصَدَه، وقد تقدَّمَ حُكْمُ الاسمِ العلَمِ والنَّكرةِ المقصودَةِ، وسببُ بنائها .

وقولُهُ: «تَقُولُ: يَا زَيْدُ» تمثيلٌ للعلَم المفرَدِ المبنيِّ على الضَّمِّ .

[١٩١/ب] / وقولُهُ: «يَا غُلاَمُ» تمثيلٌ للنكرة المواجَهَة .

وقولُهُ:

«فَيَسْتَوِي المَنْكُورُ وَالأَعْلاَمُ»

أي: يستوي النكرةُ المقصودَةُ والعلَم المفرَدُ في بنائهما على الضَّمِّ، وطَوَى في البيت ونَشَرَ على العَكس، فردَّ الأوَّلَ وهو «المنكور» للآخِرِ وهو «يا غلام»، وردَّ الآخِرَ وهو «الأعلام» للأوَّلِ وهو «يازيد» .

وقولُهُ: «أَمَّا المُضَافُ» البيت، لَمّا ذكَرَ المبنيَّ من المنادَى، أخذ يذكُرُ المعرَب منه، فذكَرَ المضافَ وأطلَقَه ليشملَ ما كان علَماً نحو: ياعبدَا للهِ وغيرَ العلَم نحو: ياغلامَ زيدٍ، وذكَرَ المشبَّهَ به، وأشار إليه بقوله: «والذِي يُشَابِهُهْ» فهاءُ الضمير راجعةٌ إلى المضاف .

وذكَرَ النكرةَ غيرَ المقصودة، وإليها الإشارةُ بقوله:

«وَمُفْرَدٌ بالقَصْدِ لاَ تُوَاجِهُهْ»

و«بالقصد» يتعلقُ بـ«لا تُواجهُه» ، وقَيدُ المفرَدِ بعدَمِ المواجَهَةِ بالقصد احترازٌ من النكرةِ المقصودة فإنها مبنيَّةٌ، ومُرادُه هنا النكرةُ المفرَدَةُ .

---

(١) في الأصل: «يخسو» .

فهذه ثلاثةُ أقسامٍ من المنادَى حكمُها الإعرابُ بالنصب . وقولُهُ:

«فَإِنَهَا ثَلاَثَةٌ تَنْتَصِبُ»

لمَّا ذكَرَ الأقسامَ الثلاثةَ في البيت المتقدِّم، ذَكَرَ هنا حكمَهَا، فذَكَرَ أنها تُنصَبُ - يعني نَصْبَ المعرَباتِ - لا أنها منصوبةُ الموضع. والفاءُ من قوله: «فإنها» في جواب «أمَّا» في البيت قبله .

وقولُهُ:

«لأَنَّهَا لِمْ تُبْنَ فَهْيَ تُعْرَبُ»

تعليلٌ لظهور النصبِ في هذه الأقسام الثلاثة. المعنى: إنما ظَهَرَ النصبُ في هذه الأقسام الثلاثة لِعَدَمِ مُوجِبِ البناء فيها.

وقولُهُ: «نَصْباً» يحتمِلُ أن يكونَ منصوباً على إسقاط حرف الجرِّ ؛ أي: يُعرَبُ بالنصب،ويحتملُ أن يكونَ مَصدَراً على حذف مُضَافٍ؛ أي: يُعرَبُ إعرابَ نَصْبٍ / ، أو مصدراً لينتصِبَ، فيكونُ غيرَ جارٍ على فعله كقوله تعالى:﴿واللهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتاً﴾(١). [١٩٢/أ]

وقولُهُ: «كَيَا رَبَّ العِبَادِ رَبَّنَا» مثالان(٢) من المضاف، أحدُهما مُضافٌ إلى الظاهر، والآخَرُ إلى المضمَر .

وقولُهُ:

«يَا غَافِراً ذَنْبَ المُسِيءِ مُحْسِناً»

«محسِناً» مثالٌ للمشبَّه بالمضاف، وإنما كان مشبَّهاً؛ لأنه نَصَبَ «ذنب»، و«محسِناً» حالٌ من الضمير في «غافر» .

---

(١) سورة نوح: الآية: ١٧ .

(٢) في الأصل: « مثالا » .

وقولُهُ:

«وغَيرُ مَقْصُودٍ كَقَولِ أعْـمَى»

البيت. أتى به لتمثيل النكرةِ غيرِ المقصودة، وأتى بـه في صـورةٍ يُتَصـوَّرُ فيهـا عدمُ القصد؛ لأن الذي لا يُبصِرُ، إذا تَاهَ عن الطريقِ، لا غَـرَضَ لـه في رجُـلٍ مُعَيَّـنٍ يَهدِيهِ، وإنما غرضُهُ فيمَن يَدُلُّهُ، كائناً من كانَ؛ لأنه[1] لا يُبصِرُ مَن يقصِدُهُ.

وقولُهُ: «ثَمَّا» بفتح الثَّاء: ظرفُ مكانٍ لكونه إشارةً له، والألِفُ للإطلاقِ.

* * *

(١) في الأصل: «فإنه».

٦٤٨ - وَأَحْرُفُ النِّدَاءِ قَدْ تَنْحَذِفُ   كَمِثْـلِ رَبَّنَـا وَمِثْـلِ يُوسُــفُ

٦٤٩ - إِلاَّ عَنِ اسْمِ اللهِ وَالإِشَـارَه   فَالحَرْفَ فِيهِمَا احْذَرِ اخْتِصَـارَه

٦٥٠ - لَو قُلْتَ هَذَا فِي النِّـدَا وَاللهُ   وَشِـبْهُ هَـذَا وَقَـعَ اشْـتِبَاهُ

الكلام على هذه الأبيات في مسألتين:

المسألة الأولى: في حذف حرف النداء:

وقد قسَّمَ ابنُ مالكٍ[1] ذلك ثلاثةَ أقسامٍ: قسمٌ لا يجوزُ حذفُـهُ، وقسـمٌ يقِـلُّ، وقسمٌ يجوزُ فيه الأمران. ٥

ولْنَتَكَلَّمْ على هذه الأقسامِ الثلاثةِ على حسَب ما ذكرَه ابنُ مالك .

أما **القسمُ الذي لا يجـوزُ حـذفُ حـرف النـداءِ منـه**: فلفـظُ الجلالـة مـا لم تلحَقْهَا الميمُ المشددةُ، والضميرُ والمستغاثُ بـه، والمتعجَّـبُ منـه، والمنـدوبُ، هـذا الذي ذكرَهُ ابنُ مالك. وزاد ابنُ النَّحْوِيَّة[2]: النكرةَ غيرَ المقصودة .

١٠ أمَّا لفظُ الجلالة فإنما لم يُحذَفْ منه حرفُ النداءِ؛ / لأنه يلتبسُ بالخبر[3]، ألا [١٩٢/ب]

---

(١) شرح التسهيل ٣٨٦/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٩٠/٣-١٢٩١ .

(٢) شرح الألفية لوحة (٢٢٦) مخطوط.
قلتُ: والحقُّ أنه مسبوقٌ بهذه الزيادة، فقد أشار إليها ابـنُ مـالك في شـرح الكافيـة الشـافية ١٢٩٠/٣ قال: « يجوز الاستغناء عن حرف النداء إن لم يكـن المنـادَى (الله)، ولا مضمـراً، ولا مستغاثاً به، ولا اسمَ إشارة، ولا اسم جنسٍ مفرداً غيرَ معيَّنٍ » .

(٣) هذا تعليل ابن معطٍ في ألفيته، وعلق ابن الخباز ـ رحمه الله ـ عليه بقوله: « وفي هذا نظرٌ؛ لأنه إذا قيل: الله اغفرْ لي، عُلِمَ أنه نداءٌ، وإنما الصوابُ أن يقالَ: لما رأيناهم قـد عوضـوا الميـم في آخره فقالوا: اللهـم، علمنا أنهم لم يحذفوا الحرف لنهـاب العـوض والمعـوض منـه. ألا تـرى أنهم لما حذفوا ياء « فرازين » جاءوا بالتاء في « فرازنة » ولم يقولـوا: فـرازن » الغـرة المخفيـة لوحة (١١١-١١٢) ، وانظر شرح ابن القواس ١٠٤١/٢ .

ترى أنكَ لو قلتَ: الله ربي، لم يُعلَمْ هل هو منادى محذوفُ حرفِ النّداء، أو مبتدأ، فإن لحقَه الميمُ المشدَّدَةُ نحو: اللهُمَّ، وجبَ فيه حذفُ حرفِ النداءِ؛ لأن الميمَ عند البصريين عوضٌ من حرف النداء، وسيأتي الكلامُ على ذلك[1]، حيث يتكلّمُ على نداء ما فيه الألفُ واللام .

٥ وأمَّا المضمَرُ - على من يقولُ[2] بندائه - فلا يجوزُ حذفُ حرف النداء منه؛ للَّبس أيضاً .

وأمَّا المستغاثُ به، والمتعجَّبُ منه، والمندوبُ، فلم يُحذَفْ منها[3] حرفُ النداء؛ لأنها بُنيَتْ على مدِّ الصوتِ، ولذلك خصُّوها بـ«يا» ليتأتَّى فيها مدُّ الصوت، فلو حُذِفت لكان نقضاً للغرض .

١٠ وأما النكرةُ غيرُ المقصودة فقالَ ابنُ النحويَّة[4]: إنّما لم يُحذَفْ منه حرفُ النداء؛ لأنه لم يُعلَم كونُهُ منادى إلا بحرف النداء، بخلاف المقصودَةِ، فإن ضمَّهُ يُؤذِنُ بالنداء، قال: وهو إجماعٌ من النُّحاة، وقد نَقَلَ الخلافَ في ذلك الشيخُ أبوحيَّانَ[5] فقال: قد أجاز بعضُهُم حذفَ حرفِ النداءِ من النكرة غيرِ المقصودة، وأنشدَ لامرئِ القيسِ:

١٥ لَعَمْري لَسَعْدُ بنُ الضِّبَابِ إِذَا غَدَا أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنكَ فَا فَرَسٍ حَمِرِ[6]

---

(١) انظر صفحة : ٦٣٤ .

(٢) انظر ما سبق صفحة: ٥٧٨ .

(٣) في الأصل: «منهما» .

(٤) شرح الألفية لوحة (٢٢٦) مخطوط .

(٥) التذييل والتكميل ١٨٧/٤، وارتشاف الضرب ١١٨/٣ . وانظر الهمع ٤٣/٣ .

(٦) من الطويل، في ديوانه: ١١٣، وروايته:

لَعَمْري لَسَعْدُ حَيثُ حَلَّتْ دِيَارُهُ أَحَبُّ إلينَا منكَ فَا فَرَسٍ حَمِرْ

والبيت في المعاني الكبير ١٢٥/١. وسعدٌ هذا نزَلَ به امرؤ القيس فمدحه بهذه الأبيات .

التقدير: يا فَا فَرَسٍ، فـ«فا» منـادًى نكـرةٌ حُذف منه حـرفُ النـداء، وهـو مضافٌ إلى «فَرَس» . و«حَمِرَ» فعلٌ ماضٍ على وزن عَلِمَ، وهـو في موضـع الصفـةِ لـ«فرَس»، يُقالُ: حَمِرَ فمُ الفَرَسِ؛ إذا أنْتَنَ من كـثرةِ مـا يـأكُلُ مـن الشـعير، يصفُـهُ ببُخَارِ الفَم. ومنه قولُ الآخَرِ:

وَلاَ وَإِسَـافٍ لاَ يَلطُّونَ[١] دُونَهُ تُيُوسَاً نُفُوساً أَو تَعَضُّهُمُ الحَرْبُ[٢]

٥

فـ«تيوساً» منادًى، وهو نكرةٌ، حُذِفَ منه حرفُ النداء، و«نفوساً» تمييزٌ. وقالَ الآخَرُ :

/ فَشَايعْ وَسْطَ قَومِكَ مُفْتَئِتًا لِتُحْسَبَ سـيِّداً ضَبُعاً تَبُولُ[٣] [١٩٣/أ]

فـ«ضبعاً» نكرة وقد حُذِفَ منه حرفُ النداء، ومعنى «فشَايِعْ» في البيت: فَـرِّقْ بَوْلَكَ[٤]، والمُشايعُ: مُفَرِّقُ بَولِهِ، و«المفتَئِتُ»: المستبدُّ برأيه[٥].

١٠

(١) في الأصل: « يلطون » وانظر: التذييل والتكميل ١٨٧/٤ .

(٢) من الطويل، ولم أقف عليه، وهـو مـن شـواهد أبي حيـان في التذييـل والتكميـل ١٨٧/٤. والتوَسُّفُ: يقالُ للجرَبِ في الإبل إذا قَفَلَ: قد توسَّفَ جلدُهُ . ولا يطَّلون: من الطلاءُ: وهـو القطران وكلُّ ما طليتَ به. الصحاح(وسف، طلا) .

(٣) من الوافر، وهو للأعلم الهذلي حبيب بن عبد الله، أخي صخر الغي الهـذلي، في شـرح أشـعار الهذليين ٣٢٢/١، وفيه: « مستقناً » و « تنولُ » وفي البيت روايات أخرى منها رواية ابن جني « مقبئناً » ومعناها: منصباً، وقد أوردها السكري في شرح أشعار الهذليين، وليس منهـا روايـة المصنف « مفتئتاً » . انظر البيـت في الخصـائص ١٩٦/٣، واللسـان (قنـن)، والهمـع ٤٤/٣، والدرر ٢٥/٣ .

(٤) الشَّاعُ: بولُ الجمل الهائجِ،فهو يُقطِّعُـهُ إذا هـاجَ، أو هـو المتشيرُ مـن بـول الناقـة إذا ضربهـا الفحلُ، شاعَ أيضاً. قـال الزُّبيـدي: « ولا تكـون الإشـاعة إلا في الإبـل » . انظر: القـاموس المحيط (شاع)، وتاج العروس (شيع) .

(٥) انظر: النوادر: ٣٣٤، وإصلاح المنطـق: ١٤٩، وتهذيـه: ٣٦٦، وتهذيـب اللغـة ٣٣١/١٤ قال الأزهري: « وقد صحَّ الهمزُ عن ابن شميل وابن السـكيت في هـذا الحـرف، ومـا علمـتُ الهمزَ فيه أصلياً » وانظر: أساس البلاغة (فوت)، وتاج العروس (فأت) وفيه: « رجلٌ مُفْتَئِـتٌ: إذا قال عليكَ الباطلَ » .

وأما القسمُ الذي يقلُّ فيه حذفُ حرف النداء، فذكَرَ ابنُ مالكٍ[١] أن ذلك في اسمِ الإشارة، والنكرةِ المقصودة .

أما اسمُ الإشارةِ فنصَّ البصريون أنه لا يجوزُ حذفُ حرف النداء منه؛ لأنه يَلتَبِسُ[٢]، فلو قلتَ: هذا زيدٌ لم يُعلَمْ هل هو إشارةٌ مع نداء، أو إشارةٌ مجرَّدَةٌ من النداء، وقيل[٣]: لأنَّ الأصلَ في قولك «يا هذا»: يا أيُّهذا، ثمَّ حَذَفوا «أيًّا» وجعلوا حرفَ النداء عوضاً عنه، فلو حُذِفَ حرفُ النداء لكان فيه حذفُ العِوَضِ والمعوَّضِ منه. وقد لحَّنُوا المتنبِّيَ في قوله:

هَذِي بَرَزْتِ لَنَا فَهِجْتِ رَسِيْسَا[٤]

على أن يكونَ «هذي» منادى، وحُذفَ منه حرفُ النداء[٥]، وخرَّجوه على أن «هذي» إشارةٌ للمصدر، فليس منادى، التقدير: هذه البرزَةَ برَزْتِ لنا[٦]، كما

---

(١) شرح التسهيل ٣/٣٨٦ ، وهو متابع لابن خروف الذي أجاز الحذف في النكرة المقصودة مطلقاً. انظر شرحه على الجمل ٢/٤٥٧، ٤٦١ (رسالة دكتوراه) .

(٢) انظر علة منع حذف حرف النداء من اسم الإشارة مفصَّلاً في شرح السيرافي ٣/٦٠ مخطوط . ونقل ابنُ الخباز عن شيخه تعليل ذلك فقال: « نداءُ الأعلام والمضاف كثير، فتصرفوا فيه بالحذف، ونداء النكرات وأسماء الإشارة قليلٌ، فلم يتصرفوا فيه؛ لأن من أصولهم أن كثرة التصرف فرعٌ على كثرة الاستعمال » الغرة المخفية لوحة (١١١) .

(٣) انظر: شرح ابن القواس ٢/١٠٤١، والتذييل والتكميل ٤/١٨٦ .

(٤) من الكامل، في ديوانه: ٩٣ بشرح الواحدي، و ٢/١٩٣ من الشرح المنسوب إلى العكبري، وعجزه:

ثمَّ انثنَيتِ فما شفَيتِ نَسِيسَا

والبيت مطلع قصيدة في مدح محمد بن زُرَيق الطرسوسي. وانظر: تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب: ١٣٤-١٣٥، وشرح المفصل ٢/١٦، والمقرب: ١٩٥، وشرح التسهيل ٢/١٨٢، والتذييل والتكميل ٤/١٨٦ . والرسيسُ: ما رسَّ في القلب من الهوى؛ أي: ثبتَ. والنسيسُ: بقيَّةُ النفسِ .

(٥) في تفسير أبيات المعاني: ١٣٥: « قال ابن فُوْرَّجَة: قد نعى ابنُ جني على المتنبي حذفَه حرفَ النداء من « هذي » ، و « هذي » تصلح أن تكون وصفاً لأي، فحذف (يا) مع أي إجحافٌ » . وانظر شرح ديوان المتنبي للمعري (معجز أحمد) ١/٢٠٩ .

(٦) وهذا تفسير أبي العلاء المعري. انظر: معجز أحمد ١/٢٠٩ - ٢١٠ .

تقولُ: ظَنَنْتُ ذاكَ؛ أي: ظَنَنْتُ ظنّاً .

وذهَبَ الكوفيون[1] أنه يجوزُ حَذْفُ حرفِ النّداء من اسمِ الإشارة .

وتوسَّط ابنُ مالكٍ[2] بين القولين فلم يقُلْ بالمنع مطلَقاً، ولا بالجواز مطلَقاً، بل قال: إنه يقِلُّ، واستدلَّ ابنُ مالك على جواز حذف حرفِ النداء من اسم الإشارة بأشياءَ وَرَدَت عن العرَب، فمِن ذلك قولُ الشّاعرِ:

لاَ يَغُرَّنَّكُمْ أُولاءِ مِن القَو م خُنُوعٌ لِلسِّلمِ وَهْوَ خِدَاعُ[3]

فـ«أولاء» منادى حُذفَ منه حرفُ النّداء. ومنه قولُ ذي الرُّمَّة:

إِذَا هَمَلَتْ عَينِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي بِمِثْلِكِ هَـذَا لَـوعَةٌ وَغَـرَامُ[4]

التقدير: يا هذا، وقال الآخَرُ:

ذَا ارْعِوَاءً فَلَيسَ بَعْدَ اشْـتِعَالِ الرَّأْسِ شَيباً إِلَى الصِّبَا مِن سَبِيلِ[5]

/ التقدير: يا ذا ارعَوِ ارْعِوَاءً. وقال آخَرُ: [١٩٣/ب]

ذِي دَعِ اللَّومَ فِي العَطَاءِ فَإِنَّ الـ ـلَومَ يُغْرِي الكَـرِيمَ بِالإِعْطَاءِ[6]

---

(١) شرح الكافية ١/١٦٠، وشرح ابن القواس ٢/١٠٤١، والمساعد ٢/٤٨٤ .

(٢) شرح التسهيل ٣/٣٨٦ .

(٣) من الخفيف، ولم أقف على قائله، وهو في شرح التسهيل ٣/٣٨٧، والتذييل والتكميل ٤/١٨٦ .

(٤) من الطويل، في ديوانه: ٣/١٥٩٢، وفيه: «فتنة وغرام» . والشاهد في: شرح التسهيل ٣/٣٨٦، والتذييل والتكميل ٤/١٨٦، والمغني: ٨٤٠، وشرح أبياته ٧/٣٥٢، والتصريح ٢/١٩٥، والهمع ٣/٤٤ .

(٥) من الخفيف، ولم أقف على قائله، وهو في شرح التسهيل ٣/٤٨٧، والتذييل والتكميل ٤/١٨٦، والمساعد ٢/٤٨٥، والمقاصد النحوية ٤/٢٣٠ .

(٦) من الخفيف، وهو في شرح عمدة الحافظ ١/٢٩٨ لرجل من طيِّئ، وانظر شرح التسهيل ٣/٣٨٦، والتذييل والتكميل ٤/١٨٦ . ورواية المصادر: «يغري الكرام بالإجزال» .

التقدير: يا ذي، والبيتُ من الخفيف فوزنه: فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن ومثلُهُ - وهو مُدمَجٌ، ونصفُهُ لامُ التعريف من «اللّوم» - الثّاني. وقال رجلٌ من طَيِّئٍ:

إنَّ الأُلَى وَصَفُوا قَومِي لَـهُـمْ فَبِهِم هَذَا اعْتَصِمْ تَلْقَ مِن عَادَاكَ مَخْذُولا[1]

التقدير: يا هذا اعتصِمْ، وجَعَلَ منه قولَهُ تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَـٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾[2] التقدير: يا هؤلاء .

وحملَ البصريون ما جاء من ذلك على الضَّرُورَة، وأمّاً الآيةُ فـ«هؤلاء» فيها خبرٌ عن «أنتم»[3]، و«تقتلون» في موضع الحال، ويكونُ من قَبيل الحال التي لا يتمُّ الكلامُ إلا بها .

وأماً النكرةُ المقصودَةُ فمذهبُ البصريين أنه لا يُحذَفُ منها حرفُ النداء إلا شذوذاً أو ضرورةً[4]، وإنما لم يَجُزْ؛ لأن أصلَ «يا رجلُ»: يا أيُّها الرجُلُ، ثم حُذِفَت «أي» والألفُ واللامُ، وصارت «يا» عوضاً من المحذوف، فلو حُذِفَت «يا» لَلَزِمَ منه

---

(١) من البسيط، ولم أقف على قائله، وانظر الشاهد في المصادر السابقة وشرح الكافية الشافية ١٢٩٥/٣ .

(٢) سورة البقرة: من الآية: ٨٥ .
ويُفهَمُ من كلام المصنف - رحمه الله - أن هذه الآية الكريمةَ مما استشهد به ابن مالك على جواز حذف حرف النداء من اسم الإشارة، والحقُّ أن ابنَ مالك لم يستشهد بهذه الآية - فيما اطلعت عليه من مؤلفاته - والذي أوردها هو ابنُ القواس في شرح الألفية ١٠٤١/٢، وأبو حيان في التذييل والتكميل ١٨٦/٤، وذلك في معرض الاستدلال للكوفيين في تجويزهم حذفَ حرفِ النداء من اسم الإشارة . والله أعلم .

(٣) قال ابن القواس: أو يكون منصوباً بإضمار أعني على الاختصاص. شرح الألفية ١٠٤٢/٢ .

(٤) قال سيبويه - رحمه الله - : « ولا يحسُنُ أن تقول: هذا، ولا: رجلُ، وأنت تريدُ: يا هذا، ويا رجلُ... وقد يجوز حذف (يا) من النكرة في الشعر ... » الكتاب ٢٣٠/٢ . وأجازه ابن خروف في السَّعَة. انظر ما سبق في حاشية صفحة: ٦١٨ (حاشية: ١) .

حَذْفُ العِوَضِ والمعوَّضِ، وأجازَهُ ابنُ مالكٍ[1] على قلّةٍ، واستدلَّ بما رُوِيَ عن النبيِّ ﷺ: «اشتَدِّي أَزْمَةُ تَنْفَرِجي[2]» التقدير: يا أزمةُ، ثم حَذَفَ حرفَ النداء، وهي نكرةٌ مقصودةٌ، وبقول موسى عليه السلام: «ثَوبي حَجَرُ[3]» التقدير: يا حَجَرُ، فحَذَفَ حرفَ النداء وهو نكرةٌ مقصودةٌ.

٥ قال ابنُ مالكٍ[4]: وهذا من أفصح الكلام.

قال الشيخُ أبوحيّان[5]: صَدَقَ إذا ثَبَتَ كونُهُ من لفظِ رسولِ الله ﷺ.

قلتُ: وهذا من الشيخ أبي حيّان كلامٌ فيه غِلَظٌ لا يَليقُ بالمقَام، ومُستَنَدُهُ / أنَّ الحديثَ النبويَّ يجوزُ نقلُهُ بالمعنى، فلَعَلَّ هذا مما نُقِلَ بالمعنى، فلا يكونُ لفظَ [١٩٤/أ] الرَّسُول، وهذه طريقَتُهُ في الاستشهاد بالحديث النَّبويِّ، وهذا المستَنَدُ ليس قويّاً؛

١٠ لأنَّ نقلَ الحديث بالمعنى لا يكونُ إلا للصحابي، لا لِمَنْ بعده، وهذا هو التحقيقُ

---

(١) شرح التسهيل ٣/٣٨٧.

(٢) الحديث أخرجه الديلمي في مسند الفردوس ٢/٤٢٦ برقم: (١٧٣١) عن علي رضي الله عنه، وهو في الجامع الصغير ١/٤٢، وانظر شرحه فيض القدير ١/٥١٦. وميزان الاعتدال ١/٥٣٩، وكنز العمال ٣/٢٧٤. والحديث موضوع. انظره في المقاصد الحسنة: ٥٩، وكشف الخفاء للعجلوني برقم: ٣٦٦. وراجع الحديث النبوي في النحو العربي: ٢٦٦.
وانظره في: شرح التسهيل ٣/٣٨٧، وارتشاف الضرب ٣/١١٨، والمساعد ٢/٤٨٥، والهمع ٣/٤٣.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (في كتاب الأنبياء) برقم: (٣١٥٢)، وذكره في (كتاب الغسل) برواية: «ثوبي يا حجَرُ» وعليها يفوت الاستشهاد، كما أخرجه مسلم في صحيحه ١(في كتاب الحيض) برقم: (٥١٣)، وفي(كتاب الفضائل) برقم: (٤٣٧٢) باب من فضائل موسى عليه السلام. وانظر الحديث النبوي في النحو العربي: ٢٦٦.
وانظر الشاهد في المصادر المتقدمة.

(٤) شرح التسهيل ٣/٣٨٧.

(٥) التذييل والتكميل ٤/١٨٦.

في نقل الحديث بالمعنى، لا يجوزُ إلا للصحابي، قالَه ابنُ العربي في «أحكامه[1]» وشَفَى في ذلك، وإذا كان كذلك فهو حُجَّةٌ؛ لأنَّ ناقلَهُ عربيٌّ، هؤلاء أئمَّةُ الحديث مالكٌ والبخاريُّ ومُسلمٌ لم ينقُلْ أحدٌ منهم الحديثَ بالمعنى، بل حافظوا على ألفاظِه لا سيَّما مسلِمٌ، فإنه أشدُّ محافظةً على ذلك، ولم يَثْبُتْ مِن بَعدِ الصحابة - ومَن هو مثلُهُم - من التابعين الباقين على لسان العرَب أنَّ أحداً تجرَّأَ على نقل الحديث بالمعنى، ولا صنَّفَ فيه بالمعنى، ومَن طالَعَ كتبَ الحديث وعَلِمَ أحوالَهم وضَبْطَهم تحقَّقَ ذلك، وجَزَمَ به .

ومما استشهدوا به على جواز حذفِ حرفِ النداء من النكرة المقصودة قولُهُم: «أعورُ عينَكَ الحجرَ»[2] التقدير: يا أعور، و«الحجرَ» منصوبٌ على التحذير على حذف حرف العطف، التقدير: عينكَ والحجرَ .

ومنه: «افْتَدِ مخنوقُ»[3] التقدير: يامخنوقُ، و«افتد» فعلُ أمرٍ، وهو مثَلٌ يُضرَبُ في الحضِّ على التخلُّص.

ومنه: «أطرِقْ كَرَا»[4] التقدير: يا كَرَوَان وهو طائرٌ، و«أطرِقْ» أمرٌ بالسُّكوتِ

---

(١) أحكام القرآن ٢٢/١ ، وانظر كتاب النحاة والحديث النبوي لأستاذنا الدكتور حسن الشاعر: ٣٣، ٤٥ .
وابن العربي هو: محمد بن عبد الله بن محمد المعافري الإشبيلي، القاضي أبو بكر بن العربي، من حفاظ الحديث، ختام علماء الأندلس، وآخر أئمتها وحفاظها، من آثاره: أحكام القرآن، والعواصم من القواصم، وشرح الموطأ، وغيرها، توفي سنة: ٥٤٣هـ. أخباره في: الصلة ٥٥٨/٢، ووفيات الأعيان ٢٩٦/٤ .

(٢) يُضرَبُ مثلاً للمتمادي في المكروه، والمشفي منه على الهلكة، فيقال له: ابْقِ على نفسك من أن يصيبك تماديك ما يصيب الأعورَ إذا فُقِئت عينُهُ الصحيحة، فيبقى بلا بصر» . انظر: الأمثال لأبي عُبيد: ٢٢٥، وجمهرة الأمثال ٨٧/١، ومجمع الأمثال ٣٢٣/٢ .

(٣) مجمع الأمثال ٤٥١/٢، وانظر قصة المثل في شرح الكافية ١٦٠/١ . والشاهد في: الكتاب ٢٣١/٢، والمقتضب ٢٦١/٤، وشرح المفصل ١٦/٢ . ويروى: افتدى مخنوقٌ ، ولا شاهد فيها .

(٤) مجمع الأمثال ٢٨٥/٢. وقد ورد فيه مرتين، الأولى بلفظ: (اطرق كرا إن النعامة في القرى)، وهي المقصودة في الشاهد، والثانية بلفظ: (أطرق كرا يُحلب لك) وهو يضرب للأحمق تمنّيه

=

وهو مثَلٌ يُضرَبُ لمن يتكلم في أمرٍ، وغيرُهُ أحقُّ منه بالكلام .

ومنه قولهم: «نَوِّرْ فَجْرُ»[1] التقدير: يا فجرُ، و«نوِّرْ» فعل أمر كأنه يأمرُ الفجرَ أن ينوِّرَ لطول الليل عليه، يُضْرَبُ مثلاً لمن طال عليه ما يكرهُ .

ومنه: «أصبِحْ ليلُ»[2] التقدير: / يا ليلُ، و«أصبِحْ» فعلُ أمرٍ، كأنه يأمُرُ الليلَ [١٩٤/ب] أن يُصبِحَ لطوله، وهو أيضاً مثَلٌ قيلَ، وأوَّلُ من قاله امرأةٌ طرَقَها امرُؤُ القيس، وكان النساءُ يَفرِكْنَهُ؛ أي: يكْرَهْنَهُ، فجَعَلَتْ تقولُ له: أصبحْتَ يا فتى، فيقولُ: هيهاتَ هيهاتَ، فلما يَئِسَت منه، رَجَعَت إلى خطابِ الليل، كأنها تَستعطِفُ الليلَ؛ عسى أن يُصبِحَ ويخلِّصَهَا مما هي فيه .

وهذا كلُّهُ عند البصريين إما ضرورةٌ، وإما شاذٌّ[3] لاسيَّمَا هذا المسموعُ، فإنه

الباطلَ فيصدقُ . وفيه أيضاً: « الكرا: الكروان نفسُه، ويقال: إنه مرخم الكروان، ونُسب إلى المبرد القول بأن الكرا ذكرُ الكروان » . وانظر: ارتشاف الضرب ١٦٥/٣، والمساعد ٥٦٣/٢ .

وقد اعترض المبرد على سيبويه في هذه القضية فقال: « أخطأ [أي: سيبويه] في هذا كله خطأ فاحشاً » . وقد ردَّ عليه ابنُ ولاد في الانتصار: ١٥١ - ١٥٢ (مطبوع)، والسيرافي في شرح الكتاب ٦٠/٣ مخطوط. قال أبو سعيد: « ادعاءُ أبي العباس هذا على سيبويه هو الخطأ، والعجبُ منه كيف ذهب ذلك عليه ؟ أتُرَى سيبويه يعتقد أن (مخنوق) و (ليل) نكرتان، وهو يضمهما بغير تنوين، وإنما معنى حذف (يا) من النكرة يعني: ما كان قبل النداء، فورد النداء فصار معرفةً من أجله وبه، ومثلُ هذا كثيرٌ في الكلام ... » .

(١) الذي وقفتُ عليه: « نوِّرْ صبحُ » وهو قطعة من بيت للأعشى يقول فيه:

وَحَتَّى يَبِيتَ القَومُ في الصَّيفِ لَيلَةً يَقُولُونَ نَوِّرْ صُبْحُ وَاللَّيلُ عَاتِمُ

ديوانه: ١٢٧، وانظر شرح الجمل ٨٨/٢ .

(٢) مثَلٌ يُضرب في الليلة الشديدة التي يطول فيها الشرُّ. انظر: الأمثال للضبي: ٥٢، وجمهرة الأمثال ١٩٢/١، ومجمع الأمثال ٢٣٢/٢ .

(٣) قال المرادي في شرح الألفية ٢٧٣/٣: « والإنصاف القياس على اسم الجنس لكثرته نثراً ونظماً، وقصرُ اسمِ الإشارة على السماع، إذ لم يرد إلا في الشعر » .

مَثَلٌ، والمَثَلُ [لا] يَقبَلُ التَّغَيُّرَ .

وأمَّا القسمُ الذي يجوز فيه الأمران فما عدا القسمَين الأولَين، فيجوزُ حذفُ حرفِ النداء من العَلَم، قال تعالى: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾(١) التقدير: يا يوسُفُ، وجاء في الحديث أنهم كانوا يقولون: « أَشْرِقْ ثَبِيرُ »(٢) التقدير: يا ثبيرُ، و«ثبير»: علَم لجبلٍ في مِنى، و«أشرِقْ» فعلُ أمر، ويُروَى: أَشرَقَ فعلٌ ماضٍ، و«ثبيرُ» فاعلٌ، فلا يكون فيه شاهدٌ .

ويجوز من المضاف قال تعالى: ﴿ رَبَّنَا وَءَاتِنَا ﴾(٣) التقدير: يا ربَّنا .

ويجوز من «أي» قال تعالى: ﴿ وَتُوبُوا إِلَى اللهِ جَمِيعاً أَيُّهَ الْمُؤْمِنُون ﴾(٤) التقدير: يا أيها.

ويجوز من الموصول تقولُ: مَنْ(٥) لا يَزالُ محسِناً أَحسِنْ إلَيَّ(٦) .

ويجوز من المطوَّلِ تقول: طالعاً جبلاً أقبِلْ .

---

(١) سورة يوسف: من الآية: ٢٩ .

(٢) مثلٌ يُضرَبُ في الإسراع والعجلة، انظر مجمع الأمثال ٢/١٥٧-١٥٨ . وهو من قول سيدنا عمرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ حيث قال: « إنَّ المشركين كانوا لا يفيضون حتى تطلع الشمس، ويقولون: أشرِقْ ثبيرُ، وأن النبي ﷺ خالفهم، ثم أفاض قبل أن تطلع الشمس » . أخرجه البخاري في صحيحه (في كتاب الحج) برقم: (١٥٧٢)، والترمذي في سننه (في كتاب الحج) برقم: (٨٢٠)، والنسائي في سننه (في كتاب مناسك الحج) برقم: (٢٩٩٧)، وابن ماجه في سننه (في كتاب المناسك) برقم: (٣٠١٣) كذلك أخرجه أحمد في المسند، والدارمي في السنن .

(٣) سورة آل عمران: من الآية: ١٩٤ .

(٤) سورة النور: من الآية: ٣١ .

(٥) في الأصل: « يا مَن » مع حرف النداء، والتمثيل على حذفه .

(٦) انظر الكتاب ٢/٢٣٠، والانتصار: ١٤٩ (مطبوع) .

المسألة الثانية: في حذف المنادى:

اختلفَ النحويون في حذفِ المنادَى فقيل: لا يجوزُ حذفُهُ، وهو القياس .

وقيل(١): يجوزُ، وبه قال ابنُ مالكٍ(٢)، إلا أنه جَعَلَ ذلك قبل الأمـر والدعـاء؛ وعلّةُ ذلك عنده أن الأمرَ والدعاءَ يَكثُرُ مجيءُ النداء قبلَهُمَا، فمن الأمر قوله تعـالى: ﴿ يَـٰٓأَدَمُ اسْكُنْ ﴾(٣) و﴿يَٰبَنِي إِسْرَٰٓءِيلَ اذْكُرُوا﴾(٤) و﴿يَٰبَنِي ءَادَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ﴾(٥) وهو كثير، ومن الدعاء قولُـهُ تعـالى: ﴿ يَٰمُوسَى ادْعُ لَنَـا رَبَّـكَ ﴾(٦) / و﴿ يَٰٓأَبَانَـا اسْتَغْفِرْ لَنَا ﴾(٧) و﴿ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّـكَ ﴾(٨) وهـو أيضـاً كثـيرٌ، فلمَّـا كـثُرَ النداءُ قبل الأمر والدعاء، وصارَ مألوفاً عندهم، جاز حذفُ المنـادَى قبلَهمـا؛ لأنـه قد عُلِمَ أنَّ الموضعَ يكثُرُ فيه النداءُ، قال: فمِـن حذْفِهِ قَبْـلَ الأمـر قـراءةُ الكسـائيِّ: [١٩٥/أ]

---

(١) انظر المفصل: ٦٤، وشرحه للخوارزمي ٣٧٠/١، وشرحه لابن يعيش ٢٤/٢، وقد علل ابن النحوية هذا الحذف بقوله: « وكما جاز حذف حرف النداء فإنه يجوز حذف المنـادى؛ لأنـه مفعول، والمفعول يُحذف كثيراً » . وشَرَطَ الرضي في شـرح الكافيـة ١٦٠/١ هـذا الحـذفَ بقيام قرينة دالة عليه، بخلاف سائر المفعول به .

(٢) شرح التسهيل ٣٨٨/٣، وشواهد التوضيـح والتصريـح: ٤ ومـا بعدهـا، قـال ابـن مـالك: «وكان حق المنادى أن يمنع حذفه ... إلا أن العرب أجازت حذفَ المنـادى، والتزمت في حذفه بقاء (يا) دليـلاً عليهـا » ، وتعقبـه أبـو حيـان في التذييـل والتكميـل ١٨٧/٤ قـائلاً: «وقوله: (إلا أن العرب أجازت حذف المنادى) دعوى تحتاج إلى دليل مـن وحي يسـفر عـن ذلك أو نص عربي ... » .

(٣) سورة البقرة: من الآية: ٣٥ .

(٤) سورة البقرة: من الآية: ٤٠ .

(٥) سورة الأعراف: من الآية: ٣١ .

(٦) سورة الأعراف: من الآية: ١٣٤ .

(٧) سورة يوسف: من الآية: ٩٧ .

(٨) سورة الزخرف: من الآية: ٧٧ .

﴿أَلاَ يَااسْجُدُوا﴾[1] التقدير: ألا يا قَومِ اسجُدُوا. ومِن حذْفِهِ قبلَ الدعاء قولُ الشَّاعِرِ:

يَا لَعْنَةُ اللهِ والأَقْوَامِ كُلِّهِمُ ... والصَّالِحِينَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارِ[2]

أي: يا قومِ. ومثلُهُ:

أَلاَ يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ عَلَى البِلَى ... وَلاَ زَالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ[3]

التقدير: ألا يا دارُ اسلَمي. ومثلُهُ:

أَلَمْ تَعْلَمِي يَا عَمْرَكِ اللهُ أَنَّنِي ... كَرِيمٌ عَلَى حِينَ الكِرَامُ قَلِيلُ[4]

قالوا: والصحيحُ أنَّ حذفَ المنادَى لا يجوزُ قياساً؛ لأنه يَلزَمُ منه إجحافٌ؛ لأنَّ النداءَ قد حُذِفَ أوَّلاً فعلُهُ، فلو حُذفَ المنادَى لكان فيه توالي الحذفِ، والمنادَى في ذلك كالمصادر التي حُذِفَ عاملُهَا وجوباً نحو: إياكَ والشرَّ، وزيداً

(١) سورة النمل: من الآية: ٢٥. وقف فيها على (يا)، ثم ابتدأ (اسجدوا)، وقرأ الباقون كلهم: ﴿ألاَّ يسجدوا﴾ . وانظر: السبعة: ٤٨٠، وحجة القراءات : ٥٢٦ .

(٢) سبق ذكره صفحة: ٤٨٦. والشاهد في: الكتاب ٢١٩/٢، والأصول ٣٥٤/٢، وأمالي ابن الشجري ٦٩/٢، والإنصاف ١١٨/١، وشرح المفصل ٢٤/٢، ٤٠، وشرح الجمل ١١١/٢، وشرح التسهيل ٣٨٩/٣ وغيرها .

(٣) من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ٥٥٩/١، وانظر الخصائص ٢٧٨/٢، وأمالي ابن الشجري ٤٠٩/٢، وشرح التسهيل ٣٨٩/٣، والتذييل والتكميل ١٨٧/٤. والجرعاء: مرتَفَعٌ من الرمل مستوٍ. الديوان .

(٤) من الطويل، وقد اختلف في نسبته، فهو لأبي العيناء الأخباري (محمد بن القاسم) في معجم الشعراء للمرزباني ٤٧٤، وفي معجم الأدباء ٣٠٥/١٨، وفي المقاصد النحوية ٤١٢/٣ نُسب إلى مِربال بن جهم المَذحجي، وفيه: ويقال: قائله هو مبشر بن الهذيل الفزاري. وهو من أبيات أوردها أبو علي القالي في أماليه ٦٣/١ وقال: هي لشاعر قديم .
وانظر الشاهد في: شرح التسهيل ٣٨٩/٣، والتذييل والتكميل ١٨٧/٤، وشرح أبيات المغني ١٢٦/٧ .

ضربتُهُ، فكما لا يجوزُ حذفُ هذا المفعولِ، كذلك المنادَى، وليس حرفُ النداء حرفَ جَوَابٍ كـ«نَعَمْ» فيسوغُ معه حذفُ الجملة ومتعلَّقِهَا، وما ظاهرُهُ حذفُ المنادَى فـ«يا» فيه للتنبيه لا للنداء، فـ«يا» في قوله تعالى: ﴿ أَلاَ يَا اسْجُدُوا ﴾ للتنبيه، وجاءت بعد «ألاَ» وهي للتنبيه على جهة التأكيد، فإن الحرفَ يُؤكَّدُ بالحرف، ٥ وكذلك «ألا يا اسلَمي» والباقي، فـ«يا» فيه لمجرَّد التَّنبيه .

ولْنَرْجِعْ إلى قول المصنّف:

قولُهُ:

«/ وَأَحْرُفُ النِّدَاءِ قَدْ تَنْحَذِفُ» [١٩٥/ب]

ذكَرَ أنَّ حروفَ النداءِ تُحْذَفُ ويبقى المنادى، إلا أن ذلك لا يجوزُ في كل ١٠ حرف من حروف المنادَى، ولا في كل منادىً؛ أما حروفُ النداء فلا يُحذَفُ منها إلا «يا»؛ لأنها أمُّ الباب، وقد تقدَّمَ ذلك، وأما المنادَى فقد تقدَّمَ ما يجوزُ فيه حذفُ حرفِ النداء، وما يمتنع .

وقولُهُ:

«كَمِثْلِ رَبَّنَا وَمِثْلِ يُوسُفُ»

١٥ مثالان من القرآن العزيز لحذف حرفِ النداء، فالأولُ إشارةٌ إلى قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا﴾(١) التقدير: يا ربنا، أو إلى ما أشبهه نحو: ﴿ رَبَّنَا وَءاتِنَا ﴾(٢)، والثاني إشارةٌ إلى قوله تعالى: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾(٣) التقدير: يا يوسفُ، ويُفهَمُ من تمثيله بـ«ربنَّا» أن المضافَ يجوزُ حذفُ حرف النداء منه سواءٌ كان علَماً

---

(١) سورة البقرة: من الآية: ٢٨٦ .

(٢) سورة آل عمران: من الآية: ١٩٤ .

(٣) سورة يوسف: من الآية: ٢٩ .

أو غيرَ علَم، ومن التمثيل بـ«يوسف» أنَّ العلَمَ المفـرَدَ يجوزُ حـذفُ حـرفِ النـداء منه، وقد تقدَّمَ أن هذَين النوعَين يجوزُ حذفُ حرف النداء منهما اتفاقاً .

وقولُهُ:

«إلاَّ عَنِ اسْمِ ا للهِ والإشَارَه»

٥ لمَّا نبَّه في البيت المتقدم بالمثالَين المذكورَين على ما يجوزُ حذفُ حـرفِ النـداء منه، احتاجَ أن ينبِّهَ على مالا يجوزُ فيه حذفُ حرف النداء، فاستثنى من المناديـات اسمَ ا لله تعالى والمرادُ به لفظ الجلالة، وذلك بشـرط أن لا يلحَقَهَـا الميـمُ المشـدَّدةُ، فلو لحقها الميمُ المشدَّدةُ حُذِفَ حرفُ النداء؛ لأنَّ الميمَ عِوَضٌ منـه، وسـيأتي ذلـك، واستثنى اسمَ الإشارة فلا يقال: ا للهُ، على أن المـرادَ: يـا ا للهُ، ولا: هـذا، علـى أن

١٠ المراد: يا هذا، وقـــــد قدَّمْنَا علَّة ذلك، وقد ذكرَهَا المصنفُ بَعدُ، وقد ذكرنا أنَّ الكوفيين يجيزون حذفَ حرف / النداء من اسم الإشارة . [١٩٦/أ]

وقولُهُ:

«فَالحَرْفَ فِيهِمَا احْذَرِ اخْتِصَارَه»

يعني احذر اختصارَ حرفِ النداء من اسـم ا لله ومـن اسـم الإشـارة، فـالألفُ

١٥ واللامُ في « الحرف » للعهد، والمراد به حرفُ النداء، ويجوز نصبُهُ ورفعُهُ، والنصبُ أحسنُ؛ لأن بعدَه أمرٌ، و«اختصارَه» مفعولُ «احذر»، والهـاء مـن «اختصـارَه» راجـعٌ إلى الحرف، والضميرُ مـن قولـه: «فيهمـا» راجعٌ إلى اسـم ا لله والإشـارة، وتقديـرُ كلامه في هذَين البيتَين: يجوز حذْفُ حرف النداء من كل منادىً إلا من اسـم ا لله والإشارة، فَفُهِمَ منه أن ما عدا هذَين النوعَين يجوزُ حذفُ حرف النداء منه، لا أنه

٢٠ منحصِرٌ في المضاف والعلَم، وكان حقُّهُ أن يستثنيَ مع اسم ا لله واسـمِ الإشـارة النكرةَ المقصودَةَ؛ لأنه لا يجوزُ حذفُ حرف النداء منها على الصحيح، مع أنـه قـد

نبَّه على ذلك بعدُ[1] فقال:

«ولا تقُلْ: رجلُ تعني: يارجل»

ولو أحسنَ الترتيبَ لكان هذا البيتُ[2] يلي قولَهُ:

«إلاَّ عَنِ اسْمِ ا للهِ والإِشَـارَه[3]»

٥ ولهذا قال بعضُهُم[4]: كذا كان الترتيبُ، وإنما وقعَ التغييرُ من الناسخ للأصل، وهذا بعيدٌ .

وقولُهُ:

«لَو قُلْتَ هَـذَا في النِّدَا وَا للهْ»

البيت. جاء بهذا البيت على جهة التعليل لمنع حذف حرفِ النـداء مـن اسـم

١٠ ا لله واسم الإشارة، فذكَرَ أنكَ لو قلتَ: هذا، ومُرَادُكَ: ياهذا، لوقـع الشـبَهُ بـين النداء والخبر فيلتَبِسُ، وكذلك لو قلتَ: ا لله، ومُرادُكَ: ياا لله ، لوقع أيضـاً اللَّبسُ، وقد تقدَّمَ هذا التعليلُ .

وقوله: «وَشِبْهُ هَذَا» أي: وشبهُ لفظَةِ «هذا» ، وهو باقي أسماءِ الإشارة .

١٥

*   *   *

---

(١) انظر صفحة: ٦٣٠ .

(٢) أي قوله:

«وَلاَ تَقُلْ رَجُلُ تَعني يَا رَجُل»

الآتي بعد قليل .

(٣) في الأصل: « إلا عن اسم اسم والإشارة » .

(٤) هو ابنُ النحوية في شرحه على ألفية ابن معط لوحة (٢٢٨) .

٦٥١ - / وَمَا لَنَا اسْمٌ فِيهِ لاَمٌ وأَلِفْ نُودِي بِلاَ أيٍّ سِوَى اللهِ وُصِفْ [١٩٦/ب]

٦٥٢ - تَمْثِيلُ أيٍّ لِنِدَاءِ المَعْرِفَه يَا أَيُّهَا الإِنْسَانُ والقَصْدُ الصِّفَه

٦٥٣ - وَلاَ تَقُلْ رَجُلُ تَعْنِي يَا رَجُلْ وَمَا سِوَى ذَيْنِ فَكَيْفَ شِئْتَ قُلْ

الكلامُ على هذه الأبيات في مسألتَين:

الأولى: في نداء ما فيه الألف واللام[١]:

وقد اختلف النحويون في ذلك على ثلاثة أقوال:

الأول: للبصريين أنه لا يجوزُ أن يُنادَى ما فيه الألفُ واللامُ من غير «أيٍّ» إلا في الشِّعر، فلا يُقَالُ: يا الرجُلُ، وإنما يُقالُ: ياأيُّها الرجُلُ، وقد تقدَّمَ[٢] أنَّ «أياً» إنما أُتِيَ بها وُصلَةً لنداء ما فيه الألفُ واللامُ، وإنما امتَنَعَ نداءُ ما فيه الألفُ واللامُ؛ لأنه يَلزَمُ منه اجتماعُ أداتَي تعريفٍ وهمَا «يا» والألفُ واللام، وقال أبو البقاء في «اللباب»[٣]: إنما لم يجتمعَا؛ لأنَّ الألفَ واللامَ لتعريفِ العَهد، و«يا» لتعريفِ الخطابِ، فهُمَا مختلفان معنىً.

واستثنى البصريون من ذلك ثلاثَ صُوَرٍ:

إحداها: لفظُ الجلالة، فإنه يُنَادَى وفيه الألفُ واللامُ من غير «أيٍّ» فيُقالُ: يا اللهُ، ولا يُقالُ: يا أيُّهَا اللهُ، وإنما جاز ذلك مع لفظ الجلالة إمَّا لأنَّ الألفَ واللامَ

---

(١) هذه من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تنظر في الإنصاف ٣٣٥/١، والتبيين: ٤٤٤، وائتلاف النصرة: ٤٦.

(٢) انظر ما سبق صفحة: ٥٨٢.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب ٣٣٥/١ (المطبوع).

صَارت مع [لفظ] الجلالة كالشيء الواحد؛ لأنها لا تُفارقُهَا[1]، فكأنها ليست للتعريف، فجاز الجمعُ بينها وبين «يا»، وإمَّا لأنَّ الألفَ واللامَ فيه عوضٌ عن همزة «إلاه» ، فليست للتعريف[2]، فجازَ الجمعُ، وإما لأنَّ «أيا» مبهَمَةٌ، فكَرِهُوا أن يقولوا: يا أيها ا لله؛ لإطلاقهم الاسمَ المبهَمَ على ا لله[3]، مع أنَّ أسماءَ ا لله تعالى توقيفيَّةٌ، ولم يجئْ إذنٌ من الشَّرع في: يا أيها ا لله .

وإذا قلتَ: / يا ا لله فلَكَ قَطْعُ الهمزةِ نظراً إلى أنَّ الألفَ واللامَ صارت كأنها من نَفْسِ الكلمة، ولك وَصْلُهَا نَظراً إلى أصلها من كونها همزةَ وَصْلٍ . [١٩٧/أ]

الصورة الثانية: إذا سَمَّيت بجملة اسميةٍ مُصَدَّرَةٍ بالألفِ واللام[4] نحو: الرجُلُ قائمٌ، فإنك تقولُ: يا الرجُلُ قائِمٌ، فتجمَعُ بين «يا» والألفِ واللام؛ لأنَّ الألفَ واللامَ فيه ليست للتعريف، وإنما ذلك على جهة الحكاية، قال ابنُ مالكٍ[5]: التقديرُ: يا مَقُولاً له الرجُلُ قائمٌ .

الصورة الثالثة: استثناها أبو العباس المبرِّدُ[6] وهو الموصولُ المحلى بالألفِ واللامِ إذا سَمَّيتَ به، فتقول: يا الذي قَامَ، قاسَ هذا على الجملة الاسمية المتقدِّمَةِ،

---

(١) انظر الكتاب ١٩٥/٢، وشرحه ٢١٦/٢ مخطوط، والمقتضب ٢٣٩/٤ ، واشتقاق أسماء ا لله للزجاجي: ٢٥ .

(٢) انظر الكتاب ١٩٥/٢، وشرحه ٤٢/٣ مخطوط، واشتقاق أسماء ا لله تعالى للزجاجي: ٢٩، واللامات له ٥٢.

(٣) انظر شرح أسماء ا لله للرازي: ٤٠ .

(٤) انظر الكتاب ٣٣٣/٣ .

(٥) شرح التسهيل ٣٩٨/٣ .

(٦) ذكره ابنُ ولاَّدٍ في الانتصار ص: (٢٤٣) مخطوط، وانظره أيضاً في: شرح التسهيل ٣٩٨/٣، والتذييل والتكميل ١٩٧/٤، والمساعد ٥٠٢/٢ .

قال ابنُ مالك[1]: وهو قياسٌ صحيحٌ، قال الشيخُ أبوحيَّان[2]: وهذا الذي قاسَه المبردُ وصحَّحَهُ ابنُ مالك، خلافُ ما نصَّ عليه سيبويهِ[3]، فإن سيبويهِ فرَّقَ بين التسمية بـ«الرجل قائمٌ» وبين التسمية بـ«الذي قَامَ» فالأولُ مسمًّى بجملة كـ «تأبَّطَ شرًّا» ، والثاني بمفرَد كالرجُل، فكما لا يُنادَى الرجُلُ إلا بـ«أي» فكذلك الموصولُ لا يُنادَى إلا بـ«أيٍّ» .

وما عدا هذه الصورَ الثَّلاثَ مما فيه الألفُ واللامُ لا يُنادَى إلا بـ«أيٍّ» إذا كانت الألفُ واللامُ للجِنْسِ نحو: يا أيها الرجُلُ .

القول الثاني: للكوفيين[4] أنه يجوزُ نداءُ ما فيه الألفُ واللامُ من غير «أيٍّ» مُطلَقاً، فأجازوا: يا الغلامُ، ويا الذي، ويا الحارثُ، واستدلوا على ذلك بما ورَدَ منه في الشِّعر، فمنه قولُ الشَّاعرِ:

فَيَا الغُلاَمَانِ اللـذَانِ فَرَّا

إِيَّاكُمَا أَنْ تُكْسِبَانِي شَرًّا[5]

وقال الآخَرُ:

/ مِنَ اجْلِكِ يَا الَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي ... وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالـوُدِّ عَنِّي[6] [١٩٧/ب]

(١) شرح التسهيل ٣/٣٩٨ .

(٢) التذييل والتكميل ٤/١٩٧ .

(٣) الكتاب ٣/٣٣٣ .

(٤) المسألة خلافية، فقد أجازها الكوفيون، ومنعها البصريون. انظر الكتاب ٢/١٩٥، والمقتضب ٤/٢٣٩، والإنصاف: ١/٣٣٥.

(٥) رجزٌ لم أقف على قائله، وهو في: المقتضب ٤/٢٤٣، والأصول ١/٣٧٣، واللامات للزجاجي: ٥٣، والإنصاف ١/٣٣٦، وشرح المفصل ٢/٩، والمقرب: ١٩٤، وشرح التسهيل ٣/٣٩٨، والتذييل والتكميل ٤/١٩٨، والخزانة ٢/٢٩٤ .

(٦) من الوافر، ولم أقف على قائله، وانظر الشاهد في: الكتاب ٢/١٩٧، والأصول ٣/٤٦٣، وضرائر الشعر: ١٦٩، والتبيين: ٤٤٥، والمصادر الأخرى المتقدمة .

وقال الآخَرُ:

عَبَّاسُ يَا المَلِكُ المُتوَّجُ والذِي   عَـرَفَتْ لَـهُ بَيتَ العُلَى عَدنَانُ[1]

وهذا كُلُّهُ عند البصريين شاذٌّ، وخرَّجُوه إمَّا على الضَّرُورة، وإمَّا على حذف المنادَى وهو «أي» فالتقدير: يا أَيُّهَا الغلامان[2]، ويا أَيَّتهَا التي .

٥ القول الثالث: التفرقةُ[3] بين أن تكـون الألـفُ والـلامُ للجنس داخلـةً علـى مشبَّهٍ، فيجوزُ نداؤُهُ من غير «أيٍّ» فتقول: يا الأسَدُ جُرْأَةً، ويـا الخليفـةُ جُـوداً؛ لأنَّ حرفَ النداء إنما دخَلَ علـى محذوفٍ؛ أي: يـا مِثـلَ الخليفـة، ولا يجوزُ إن كـانت الألفُ واللامُ غيرَ ذلك نحو: الرجل، فلا يُقالُ: يا الرجُلُ.

---

(١) مـن الكـامل، وهـو في: التذييـل والتكميـل ١٩٨/٤، والمسـاعد ٥٠٣/٢، وأوضـح المسـالك ٣٢/٤، والتصريـح ١٧٣/٢، والهمـع ٤٧/٣ .

(٢) في الأصل: « الغـلام » ، والصحيح مـا أثبت؛ لأنه يقـدر مـا جـاء في البيت السـابق وفيـه « الغلامـان » . وانظر التذييـل والتكميـل ١٩٨/٤ .

(٣) وهـو قـول أبـي جعفـر محمـد بـن سعدان الضرير النحوي الكـوفي المقـرئ، تـوفي سـنة ٢٣١هـ. انظـر حواشـي المفصـل للشـلوبين: ١٣٢ (رسـالة ماجسـتير)، وشـرح التسـهيل ٣٨٩/٣ . قـال ابـن مـالك: « وأجـاز ابـنُ سـعدان: يـا الأسـدُ شـدةً، ويـا الخليفـةُ جُـوداً ونحوه مما فيه تشبيهٌ، وهـو أيضـاً قيـاسٌ صحيحٌ؛ لأن تقديرَه: يـا مثـلَ الأسـد ... » .

واعـترضَ الشـاطبيُّ ـ رحمه الله ـ في شـرح الألفيـة ٢٤١/٣ (مخطوط) على كـلام ابـن مـالك فقـال: « وفيمـا قاله نظرٌ؛ إذ ليس تقدير (مثـل) بمزيـلٍ لقبـح الجمـع بـين (يـا) والألـف واللام، وإلا فكـان يلزمه أن يجيزَ: يـا الرجـل؛ لأنه في معنى: يـا أيها الرجـل، وليس منهبه ذلك، ويلزمه أن يقول: يا القرية؛ لأنه في تقدير: يا أهل القرية، ومـا أشبه ذلـك. ولا يقـول بـه ابـنُ مـالك ولا صـاحبه المذكـور، فـدلَّ علـى أن هـذا كلَّـه. غـيرُ صحيحٍ » وانظـر المسـاعد ٥٠٢/٢-٥٠٣، والتصريـح ١٧٣/٢، والهمـع ٤٨/٣

المسألة الثانية: في الميم اللاحقة للفظ الجلالة[1]:

وقد ألحقوها ميماً مشدَّدةً في النداء فقالوا: اللهمَّ، والنداءُ بالميم في لفظ الجلالة أكثرُ من النداء بـ(يا)، وقد اختلفُ النحويون في هذه الميم؛ فذهب البصريون إلى أنها بدلٌ من حرف النداء، بدليل أنهما لا يجتمعان فلا يُقالُ: يا ٥ اللهمَّ إلا في الضرورة نحو قولِهِ:

إنِّي إذَا مَـا حَـدَثٌ أَلَمَّـا
أَقُولُ يَا اللَّهُـمَّ يَـا اللَّهمَّا[2]

وقال الآخَرُ:

وَمَا عَلَيكِ أَنْ تَقُـولِي كُلَّمَا
١٠ سَبَّحْتِ أَو هَلَّلْتِ يَا اللَّهُمَّ مَا
أُرْدُدْ عَلَينَا شَيخَنَـا مُسَلَّمَا[3]

---

(١) هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، انظر تفاصيل الحديث فيها في كتاب الإنصاف ٣٤١/١-٣٤٧، والتبيين: ٤٤٩-٤٥٢، ائتلاف النصرة: ٤٧ والمصادر التي في حواشيها .

(٢) رجزٌ منسوبٌ إلى أبي خِراش الهذلي، وهو في ملحق شعره في شرح أشعار الهذليين ١٣٤٦/٣ ، ونُسب أيضاً إلى أمية بن أبي الصلت، ولم أجده في ديوانه المطبوع. قال البغدادي: « وهذا البيت أيضاً من الأبيات المتداولة في كتب العربية، لا يُعرف قائله ولا بقيتُهُ، وزعم العينيُّ أنه لأبي خِراش الهذلي قاله عند موته. وقبله:

إن تغفر اللهمَّ تغفرْ جماً
وأيُّ عبـدٍ لك لا ألَمَّا

وهذا خطأٌ؛ فإن هذا البيت الذي زعم أنه قبله، بيتٌ مفردٌ لا ثاني له، وليس هو لأبي خراش، وإنما هو لأمية بن أبي الصلت، قاله عند موته، وقد أخذه أبو خِراش وضمه إلى بيتٍ آخر، وكان يقولهما وهو يسعى بين الصفا والمروة ... »
والشاهد في: المقتضب ٢٤٢/٤، والمسائل البغداديات: ١٥٩، وسر الصناعة ٤١٩/١، ٤٣٠، وأمالي ابن الشجري ٣٤٠/٢، وما يجوز للشاعر في الضرورة: ٢٤١، وشرح المفصل ١٦/٢، وشرح التسهيل ٤٠١/٣، والتذييل والتكميل ٢٠٣/٤ وغيرها من المصادر .

(٣) رجزٌ، وهو أيضاً مما لا يُعرَفُ قائلُه، وهو في: معاني الفراء ٢٠٣:١، والزاهر ٥١/١، واللامات: ٩٠، وشرح الجمل ١٠٧/٢، وما يجوز للشاعر في الضرورة: ٢٤٠، وارتشاف الضرب ٢٨٥/٣/٣، والهمع ٤٧/٣ ، وغيرها .

وقد شذَّ حذفُ الألف واللام منه، قال الرَّاجزُ:

لاَهُمَّ إنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجْ

فَلاَ يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ بِجْ[1]

التقدير: اللهمَّ، فحذفَ الألِفَ واللامَ فصارَ: لاهُمَّ، ويُريدَ: «حَجَّتي» و«بي» فأبدَلَ من ياء المتكلم جيماً .

وضمَّةُ الهاء من «اللهمَّ» عند البصريين الضَّمَّةُ التي يُبنى عليها المنادَى[2].

وذهب الكوفيون إلى أنَّ هذه الميمَ / ليست عوضاً من حرف النداء، وإنما [١٩٨/أ] هي بقيَّةٌ من جملةٍ محذوفةٍ وهي: أُمَّنَا بخيرٍ[3]، فالتقدير عندهم: يا اللهُ أُمَّنَا بخيرٍ، فحُذِفَ حرفُ النداء، ثمَّ نُقلَتْ حركةُ الهمزة من «أُمَّنَا» إلى الهاء، ثم حُذِفَ الباقي، ولم يبقَ من الجملة إلا الميمُ المشدَّدَةُ، فضمَّةُ الهاء عندَهم ضمَّةُ همزة «أُمَّنَا»، ويجوزُ عندهم الجمعُ بين حرف النداء والميم؛ لأنَّ الميمَ عندهم غيرُ عِوَضٍ، قال الشيخُ أبوحيَّان[4]: وهذا مذهبٌ ساقِطٌ لا ينبغي أن نتشَاغَلَ بالردِّ عليه.

---

(١) لبعض أهل اليمن كما في النوادر: ٤٥٥، وانظر: الإبدال لابن السكيت: ٩٦، والأصول ٢٧٤/٣، وسر الصناعة ١٧٧/١، وما يجوز للشاعر في الضرورة: ٣٣٧، وشرح التصريف الملوكي: ٣٢٩، والممتع ٣٥٥/١، وارتشاف الضرب ١٢٦/٣، وشرح شواهد شرح الشافية: ٢١٥ . والبيتان في كثير من مصادر العربية شاهدان على إبدال الجيم من الياء في « حجتج » و « بج » . والشاحج: البغل والحمار ، يروى: « يا ربِّ » بدل « لاهمَّ » ولا شاهد فيها .

(٢) انظر الكتاب ١٩٦/٢ .

(٣) وهذا رأي الفراء وثعلب. انظر: معاني القرآن ٢٠٣/١، والزاهر ٥١/١، وصححه ابن الأنباري فقال: « والدليل على صحة قول الفراء وأبي العباس إدخال (يا) على اللهمَّ » .

(٤) التذييل والتكميل ٢٠٣/٤، وقال في ارتشاف الضرب ١٢٦/٣: « وهو قولٌ سخيفٌ لا يحسن أن يقولَه من عنده علمٌ » . وقال الزجاج في معاني القرآن وعرابه ٣٩٣/١: « وهذا إلحادٌ في اسم الله عز وجل » .

قلتُ: وقد أكثرَ البصريون الرَّدَّ على هذا المذهبِ[(١)]، فمن ذلك: أن هذا التقدير لا يسُوغُ لهم في كل موضعٍ، ألا ترى قولَهُ تعالى: ﴿ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ ﴾[(٢)] لا يَسُوغُ فيه ذلك، فلا يكونُ التقديرُ: أُمَّنا بخيرٍ إن كان هذا هو الحقَّ من عندك فأمطِرْ علينا؛ لما فيه من تنافُرِ التركيب[(٣)].

ويُستَعمَلُ «اللَّهُمَّ» في النداء على أحدِ ثلاثةِ أوجُهٍ[(٤)]:

الأول: أن يُراد به النداءُ المحضُ كقولك: اللَّهُمَّ اغفِرْ لي .

الثاني: أن يكون تحقيقاً للجواب وتمكيناً له في قلب السَّائل، يقولُ القائلُ: أَزَيدٌ عالِمٌ؟ فيقول المجيبُ: اللَّهُمَّ نَعَمْ. وفيه نُكتَةٌ وهي: أنَّ المجيبَ إذا ذَكَرَ الله في جوابه، كان داعيةً لتصديقهِ .

الثالث: أن يُستعمَلَ دليلاً على القِلَّة في وُقُوعِ المذكورِ كقولك: أنا لا أزورُ[(٥)] السُّلطانَ اللَّهُمَّ إلاَّ أن يَدعُوَني. ألا ترى أنَّ وقوعَ الزيارَةِ مقرُوناً بدعاء السُّلطان قليلٌ نادرٌ .

ولْنَرْجِعْ إلى لفظ المصنّف:

قولُهُ:

«وَمَا لَنَا اسْمٌ فِيهِ لاَمٌ وأَلِفْ   نُودِي بِلاَ أيٍّ سِوَى الله ...»

---

(١) انظر رد الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٣٩٣/١، ورد أبي علي الفارسي في المسائل الشيرازيات لوحة (٤٨ ـ مخطوط)، ونقله ابن الشجري في أماليه ٣٤٠/٢-٣٤١ .

(٢) سورة الأنفال: من الآية: ٣٢ .

(٣) انظر أمالي ابن الشجري في رد رأي الفراء ٣٤١/٢ .

(٤) ذكرها ابنُ الخباز في الغرة المخفية لوحة (١٦٧)، وعنه في ارتشاف الضرب ١٢٧/٣ .

(٥) في الأصل: « أنا ألا زور » .

لمَّا تقدَّمَ أنَّ مِن أحكام اسمِ الله ألاَّ يُحذَفَ منه حرفُ النداء، أرادَ أن يذكُرَ ما / يخصُّه من بعض أحكامه، فذكَرَ في هذا البيت أنه ليس في كلام العرَب اسمٌ [١٩٨/ب] فيه الألِفُ واللامُ ينادَى بغير «أي» إلا الله، فإنَّ من خواصِّهِ: أن يُنادَى بغير «أي»، وقد تقدَّمَ أن المسمَّى بالجملة المصدَّرةِ بالألف واللام يُنادَى بغير أي، وأن المبردَ قاس الموصولَ المحلَّى بالألف واللام على الجملة الاسمية، وقد ذكَرْنا أن «أيًّا» جعلَتْها العرَبُ وُصلةً لنداء ما فيه الألفُ واللامُ، فيُفصَلُ بها بين حرف النداء وبين الألف واللام؛ لئلاَّ يلتقيَ مُعرِّفان، ثمَّ لا بدَّ لـ«أيٍّ» من وَصْفٍ، وهو كان المقصودُ بالنداء.

وقولُهُ: «وُصِفْ» هو فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ لما لم يُسمَّ فاعلُهُ، وهو في موضع الصفة لـ«أي»، فالضميرُ المرفوعُ فيه عائدٌ إلى «أيٍّ»، فالتقدير: وما لنا اسمٌ فيه لامٌ وألفٌ نُوديَ بلا «أي» موصوفةٍ سوى «الله»، ويلزَمُ منه الفصل بقوله: «سوى الله» بين الموصوف وصفتِهِ، وحصلَ بسبب ذلك في البيتِ تعقيدٌ لفظيٌّ. وعلى هذا خرَّجه ابنُ النَّحْويَّة(١) وابنُ القوَّاس(٢)، والذي أراهُ أن يكون: «وَ صِفْ»؛ فعلَ أمرٍ، والواو عاطفةٌ، فتكونُ مفتوحةً، ونتخلصُ من موجب الفصل، فيكونُ التقديرُ: وما لنا اسمٌ فيه لامٌ وألفٌ نوديَ بلا أيٍّ سوى الله، ثمَّ قال: وَصِفْ أيًّا إذا ناديتَهَا.

وقوله:

«تَمْثِيلُ أيٍّ لِنِداءِ المَعْرِفَة»

البيت. لما رأى أن البيتَ الأوَّلَ فيه حذفٌ، وأنَّ في معناه غموضاً، أراد أن يُزيلَ غموضَه بهذا البيت، فعرَّفكَ كيف يكونُ نداءُ ما فيه الألفُ واللامُ بهذا المثال

---

(١) شرح الألفية لوحة (٢٢٨ ـ مخطوط).

(٢) شرح الألفية ٢/١٠٤٢ .

الذي ذكَـــرَه، وهـــو قولُهُ: «يَا أَيُّهَا الإِنْسَانُ» وهو إشارةٌ إلى قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الإِنْسنُ / إِنَّكَ كَادِحٌ ﴾[1] وما شاكَلَه من الآيِ الكريمة، فتبيَّنَ من مثاله أنكَ [١٩٩/أ] إذا أردتَ أن تُناديَ ما فيه الألـفُ والـلامُ أن تـأتيَ بـ«أي» فتوليَهَـا حـرفَ النـداء، فيكونُ هو المنادَى في اللفظ، ويُجعَلُ الاسمُ المعرَّفُ بـالألف والـلام صفـةً لـ«أي»، والصفةُ هي المقصودةُ بالنداء في المعنى، وقد نبَّهَ على ذلك بقوله: «والقَصْدُ الصِّفَة» فمرادُهُ أن «أيّاً» هي المنادَى لفظاً، والصفةُ هي المقصودَةُ بالنداء معنىً. فـ« القصـدُ » مصدرٌ أُريدَ به المفعولُ كـ«الطِّحْنِ» يُرادُ به المطحونُ .

وقولُهُ:

«وَلاَ تَقُلْ رَجُلُ تَغْنِي يَا رَجُلْ»

هذا من تمام ما لا يجوزُ فيه حذفُ حرف النداء، وقد تقدَّمَ التنبيـهُ عليـه، وإنَّ هذا البيتَ كان حقُّهُ أن يتقدم على البيتين اللذَينِ قبلَه؛ ليتصل الكلامُ فيما لا يجـوزُ فيه حذفُ حرف النداء . والعذرُ له: أنه لمـا ذَكَـرَ أنَّ اسـمَ الله لا يُحـذَفُ حـرفُ النداء منه، أراد أن يستطرِدَ الكلامَ في بعض أحكامه، فذَكَرَ أنه يُنادَى بغـير «أي» ، واستدعى ذلك تمثيلَه، ثم رجَعَ إلى المقصود مما لا يجوزُ حذفُ حـرفِ النـداء منـه، وهذا هو الحقُّ، لا أنَّ الناسخَ أخرَهُ من تقديمٍ كما ذكَرَ بعضُ الشـرَّاح[2]، فإنـه في غاية البُعد .

---

(١) سورة الانشقاق: من الآية: ٦ .

(٢) يقصد ابن النَّحْوية الذي صرح بذلك في شرح الألفية لوحة (٢٢٨) .

وقولُهُ:

«وَمَا سِوَى ذَيْنِ فَكَيفَ شِئْتَ قُلْ»

يعني: وما سوى هذَين النوعَين، يريد بالنوع الواحد اسمَ الله والإشارةَ، وجعلَهُمَا نوعاً واحداً لاندراجهما في التعريف، ويريدُ بالنوع الآخَرِ: النكرةَ المقصودَة؛ أي: وما سوى هذَين النوعَين فأنت فيه بالخيار، إن شئتَ ناديتَه بإثبات حرف النداء أو حذْفِهِ، والله أعلَمُ.

* * *

[المضاف إلى ياء المتكلِّم]

٦٥٤ ـ وَإِنْ تُضِفْ لليَاءِ في النِّدَاءِ   قُلْ: يَا غُلاَمِي بِسُكُونِ اليَاءِ
٦٥٥ ـ /وَإِنْ تَشَأْ فَتَحْتَ أَوْ حَذَفْتَهَا   وَقِفْ بِهَاءِ السَّكْتِ إِنْ فَتَحْتَهَا
٦٥٦ ـ وَإِنْ تَشَأْ قَلَبْتَ يَاءَهُ أَلِفْ   كَيَا غُلاَمَا وَبِهَاءِ السَّكْتِ قِفْ

[١٩٩/ب]

الكلامُ على هذه الأبيات في أحكام المضاف إلى ياء المتكلِّم، ولا يخلو المضافُ إلى ياء المتكلِّم أن يتقدمَهُ مضافٌ أو لا؛ فإن تقدمَه مضافٌ، فلا يخلو أن يكونَ ابناً أو ابنَةً أو غيرَهما؛ فإن كان غيرَهما نحو: يا غلامَ غلامي فحكمُهُ حكمُ المضاف إلى ياءِ المتكلِّمِ في غير النداء، فالجائزُ في قولك: قام غلامُ غلامي، جائزٌ في قولك: يا غلامَ غلامي وهو: إثباتُ الياء مفتوحةً، وساكنةً، وحذفُهَا والاجتزاءُ عنها بالكسرة، وقلبُهَا ألفاً. وهذا الوجهُ قليلٌ، وكذلك الذي قبلَه .

فإن كان ابناً أو ابنةً فلا يخلو المضافُ إلى ياء المتكلِّم أن يكونَ أمّاً أو عمّاً أو غيرَهما .

فإن [كان](1) غيرَهما نحو: يابنَ أخي، ويابنةَ أخي، فالحكمُ ما تقدَّمَ(2) .

وإن(3) **كان أمّاً أو عمّاً** نحو: يابنَ أمِّي، ويابنَ عمِّي ففيه أربعُ لغاتٍ:

الأولى: يابنَ أمَّ ويابنَ عمَّ بفتح الميم، واختلفوا في تعليل الفتح فقال

---

(١) ساقطة من الأصل .

(٢) وهو إثباتُ الياء ساكنةً ومفتوحةً، وحذفُها والاجتزاءُ عنها بالكسرة، وقلبُهَا ألفاً .

(٣) في الأصل: « فإن » .

سيبويهِ[١]: إنَّ ابنَ أمِّ، وابنَ عمِّ رُكِّبا تركيبَ «بعلبك» وبُنيا على الفتح. وقالَ الأخفَشُ[٢]: كان الأصل: يابنَ أما ويابنَ عما بالألف، ثم حُذفت الألف وتُركت الفتحة تدلُّ عليها، وضعَّفَ هذا القولَ أبوالحسن بنُ الضائع[٣] مرَّةً وحسَّنه مرَّةً أخرى، والحقُّ أنه ضعيفٌ[٤]، والصحيحُ قولُ سيبويهِ .

٥ **اللغة الثانية**: يابنَ أمِّ ويابنَ عمِّ، بكسر الميم دون ياءٍ، قال ابنُ مالكٍ[٥]: اجتُزِئَ فيه بالكسرة / عن الياء، فتكون الياءُ في حكم الوجود، قال الشيخُ [٢٠٠/أ] أبوحيَّان[٦]: وهذا لا يُتصوَّرُ إلا على مَن ليس مذهبُهُ التركيبَ، وأصحابُنا مُعتقدون أن «ابنَ أمِّ» و«ابنَ عَمَّ» و«ابنةَ أمَّ» و«ابنةَ عَمَّ» حَكَمَتْ لها العربُ بحُكمِ اسمٍ واحدٍ فقالوا: يابنَ أمِّ، فحذفوا الياءَ كحذفهم إيَّاها من «أحدَعَشَر» إذا أضافوه

١٠ إليها. انتهى.

---

(١) الكتاب ٢١٤/٢ . قال ابنُ خالويه في إعراب القراءات السبع ٢١٠/١ في الاحتجاج لمن قرأ (يابنَ أمَّ): « والحجة الثانية: أنهم أرادوا الندبة يابنَ أماه ويابنَ عمَّاه » .

(٢) يظهر من كلامه في معاني القرآن ٣٣٨/١ أنه يوافق سيبويه في تعليله، فقد قال: « وقال: ﴿ابنَ أمَّ إنَّ القومَ﴾ وذلك والله أعلمُ أنه جعله اسماً واحداً مثل قولهم: ابنَ عمَّ أقبل،وهذا لا يقاسُ عليه » . ونقل ابنُ السراج في الأصول ٣٤١/١ هذا التعليل عن المازني . وفي إعراب القرآن ١٥٢/٢ قال أبو جعفر النحاس: « قال الكسائي والفراء وأبو عُبيد: يابنَ أمَّ أصله: يابنَ أماه، وقال البصريون: هذا القول خطأٌ؛ لأن الألف خفيفةٌ لا تُحذَفُ ... » وانظر: معاني القرآن للفراء ٣٩٤/١، والمحرر الوجيز ٨٨/٦، والبحر المحيط ٣٩٦/٤ .

(٣) قال في شرح الجمل لوحة (٥٣) مخطوط: « وحكى أبو الحسن الأخفش أن منهم مَن يقول: يا غلامَ بالفتح، وهذا كأنه شبه الألف بالياء، فاحتزوا بالفتح عنها، وهو ضعيفٌ؛ لخفة الألف، فكيف يفرون منها وهم قد فروا إليها، وليس ببعيد أيضاً أن يعودوا إليها؛ لخفتها، ثم يستثقلونها؛ لأنها بدلٌ من الياء، كما استثقلوا فتحة ما لا ينصرف، فقالوا: مررتُ بجوارٍ » .

(٤) لأن الألف لا تُحذَفُ في مثل هذا النوع إلا قليلاً. انظر أمالي ابن الشجري ٢٩٥/٢، والبيان ٣٧٥/١ .

(٥) شرح التسهيل ٤٠٦/٣، وشرح الكافية الشافية ١٣٢٥/٣ .

(٦) التذييل والتكميل ٢١١/٤ .

وقد قُرِئَ بهاتَين اللغتَين في قوله تعالى: ﴿ يَبْنَؤُمَّ لا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي ﴾[١] قيل: والكسرُ أجودُ من الفتح[٢].

اللغة الثالثة: إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة، قال الشاعر:

يَابْنَ أُمِّي وَيَا شُقَيِّقَ نَفْسِي   أَنتَ خَلَّيْتَنِي لِدَهْرٍ شَـدِيدِ[٣]

وقال الآخَرُ:

يَابنَ أُمِّي وَلَو شَـهِدْتُكَ إِذْ تَدْ   عُـو تَمِيماً وَأَنْتَ غَيْرُ مُجَابِ[٤]

(١) سورة طه: من الآية: ٩٤. وكسر الميم قراءة حمزة والكسائي وابـن عـامر وعـاصم في روايـة أبي بكر، وفتحها قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وعاصم في رواية حفـص. انظـر السـبعة: ٤٢٣، والحجة لأبي علي ٨٩/٤، وحجة القراءات: ٢٩٧ .

(٢) قاله أبو حيان في البحر المحيط ٣٩٦/٤ .

(٣) من الخفيف، وهو لأبي زُبيد الطائي في ديوانه: ٥٩٧ (ضمن شعرا إسلاميون)، وفيه:

يابنَ حَسْناءَ شقَّ نفسِي يَا لجـ   ـلاَجُ خَلَّيتَني لِدَهرٍ شَـديدِ

ولا شاهد في هذه الرواية، وأبو زُبيد يرثي في البيت ابنَ أخته اللجلاج الذي مات عطشـاً في طريق مكة، قال البغدادي في الخزانة ٧٧/٩ عن قصيدة هـذا البيـت: « وهـي مـن القصـائد الجياد في المراثي » ومطلعها:

إنَّ طُولَ الحَيَاةِ غَيْرُ سُعودِ   وَضَلالٌ تأميلُ نَيلِ الخُلودِ

ونسبه الصيمري في التبصرة والتذكرة ٣٥٢/٢ إلى أبي دؤاد، ولم أجده في ديوانه المطبوع . والبيـت الشـاهد في: الكتـاب ٢١٣/٢، وأمـالي ابـن الشـجري ٢٩٤/٢، وشـرح المفصـل ١٢/٢، وشرح التسهيل ٤٠٤/٣، والتصريح ١٧٩/٢ .

(٤) من الخفيف، وهو لغَلفاء بن الحارث بن آكل المُرَار الكندي، عم امـرئ القيـس، يرثـي أخـاه شُرَحبيل الذي قُتل يوم الكلاب، ونسبه ابن الجراح في كتابه « من اسمه عمرو مـن الشـعراء » : ٦٦ إلى عمرو بن الحارث بن عمرو أبو شُرَحبيل الكنـدي، يرثـي أخـاه شـرَاحيل . وبعـد البيت:

لتَكَارهْتُ مِن ورائكَ حتى   تبلغَ الرحبَ أو تُبَزَّ ثيابي

وقصيـدة الشـاهد في الوحشـيات: ١٣٣-١٣٤، وانظـر الشـاهد في: المقتضـب ٢٥٠/٤، والمسائل البصريـات ٥٦١/١، وأمـالي ابـن الشـجري ٢٩٤/٢، وشـرح التسـهيل ٤٠٦/٣، ورصف المباني: ١٦٠ .

اللغة الرابعة: قلبُ الياءِ ألفاً فتقولُ: يابنَ أمَّا، ويابنَ عَمَّا. قال الشَّاعرُ:

كُـــنْ لِيَ لاَ عَلَيَّ يابنَ عَمَّا

نَـدُمْ عَزِيزَيْنِ وَنُكْفَ الـذَّمَّا[1]

والبيـت[2] مـن الرجز المقطـوع[3] الضَّـرْب، وقـد أُتبِعَـت العـروضُ الضَّـربَ وخُبِنَتْ . وقال الآخَرُ:

يابنَةَ عَمَّا لاَ تَلُومِي وَاهْجَعِي[4]

قالوا: واللغةُ الأُولى والثانيـةُ أفصـحُ مـن الثالثـة والرابعـة، حتى قيـل: إنهمـا مختصَّان بالضرورة. والرابعةُ أفصحُ من الثالثة .

فإن كان المضافُ إلى ياء المتكلم لم يتقدَّمْه مُضَافٌ، فلا يخلو أن يكونَ معتـلاً أو صحيحاً؛ فإن كان معتلاً فلا يخلُـو أن يكـون مقصـوراً أو منقوصـاً؛ فـإن كـان مقصوراً فاللغةُ الفصيحةُ إبقاءُ الألِفِ وفتحُ الياء فتقول: يامُوسَايَ ويا مَولايَ، قال تعالى: ﴿ يَا بُشْرَايَ هَذَا غُلاَمٌ ﴾[5] ولا يجوزُ تسكينُهَا[6].

فإن قلتَ: فقد سكَّنُوها في غير النداء، قرأ نـافعٌ: ﴿ مَحْيَـايْ ﴾[7] بإسـكان الياء ؟

---

(١) رجز لم أقف على قائلـه، وهـو في شـرح التسـهيل ٣/٤٠٦، والتذييـل والتكميـل ٤/٢١١، والمقاصد النحوية ٤/٢٥٠، وفي الأصل: « نُكفا » بالألف .

(٢) قوله: (البيت) هو على مذهبه في اعتبار الشطرين بيتاً واحداً، وانظر ما سبق صفحة: ٤٦٩ .

(٣) القطع هو: حذف حرفٍ ساكن من آخر الوتد المجموع ، وإسكان مـا يبقى. انظر البـارع لابن القطاع: ٢١٥ .

(٤) بيت من الرجز لأبي النجم العجلي يخاطب زوجتـه، وهـو في ديوانـه: ١٣٤ . والشـاهد في: الكتاب ٢/٢١٤، والمقتضـب ٤/٢٥٢، والأصـول ١/٣٤٢، والمسـائل البغداديـات: ٥٠٦، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٩٥، والتذييل والتكميل ٤/٢١١، وغيرها. ويروى: « يابنَة عمي » ولا شاهد فيها هنا .

(٥) سورة يوسف: من الآية: ١٩ . وهذه قراءة ابن كثير ونـافع وأبـو عمـرو وابـن عـامر، وأمـا قراءة عاصم وحمزة والكسائي فهي ﴿يا بُشْرَى﴾ . انظر: السبعة: ٣٤٧، والنشر ٢/٤٠ .

(٦) وقد قرأ بتسكين الياء من ﴿بشرايَ﴾ ورشٌ عن نافع .

(٧) سورة الأنعام: من الآية: ١٦٢، من قوله تعالى: ﴿قل إنَّ صلاتي ونُسُكي ومحيايَ ومماتي لله ربِّ العالمين﴾. وانظر السبعة: ٢٧٥ .

فالجوابُ: أن ذلك من / إجراءِ الوصلِ مُجرَى الوقف . [٢٠٠/ب]

وفيه لغةٌ أخرى نُسبَت لهذيل[١]: بقلب الألفِ ياءً وإدغامِهَا في الياء، فتقول: يا مُوسَيَّ، وقد سُمِعَ عَرَبِيٌّ يقول في دعائه: يا سيِّدِي ومَولَيَّ[٢]، وقرأ الحسنُ[٣]: ﴿ يَا بُشْرَيَّ ﴾ .

فإن كان منقوصاً، فإن كان من باب قاضٍ أُدغمَت ياؤُهُ في ياء الإضافة، فقلتَ: يا قاضيَّ، فإن كان من باب «أخ» و «أب»[٤] لم تَرُدَّ المحذوفَ، فتقول: يا أخي بتخفيف الياء، وأجازَ المبردُ[٥] أن تردَّ المحذوفَ وتدغمَهُ في ياء الإضافة، فتقول: يا أَخِيَّ بتشديد الياء. وقد تقدَّمَ هذا كلُّهُ في باب الإضافة[٦].

فإن كان صحيحاً فلا يخلو أن يكون أمّاً أو أباً أو غيرَهما، فإن كان غيرَهما

---

(١) الكتاب ٤١٤/٣، وحكاها عيسى بن عمر عن قريش. انظر: المحتسب ٣٣٦/١، والمفصل: ١٣٣، وشرح المفصل ٢٨٣/٣، وارتشاف الضرب ٥٣٧/٢ .

(٢) شرح التسهيل ٢٨٣/٣، وارتشاف الضرب ٥٣٧/٢ .

(٣) إعراب القرآن ٣١٩/٢، ومختصر الشواذ: ٦٢، والمحتسب ٧٦/١ .

(٤) في الأصل: « أخ دون أب » وهو تحريف. وانظر شرح التسهيل ٢٨٤/٣ .

(٥) لم أقف على رأيه فيما اطلعت من كتبه. انظر: أمالي ابن الشجري ٢٣٦/٢، وشرح المفصل ٣٦/٣، وشرح التسهيل ٢٨٤/٣، وارتشاف الضرب ٥٤٠/٢. وقد استدل المبرد بقول الشاعر:

قَدَرٌ أحلَّكَ ذا المجاز وَقَدْ أرَى وَأَبِيَّ مَالكَ ذو المجاز بدَارِ

ورده أبو علي بأن « أبيَّ » في البيت جمع أب وأصله: أبين. إيضاح الشعر: ١٣٣، وانظر: أمالي ابن الشجري ٢٣٦/٢. وقال ابنُ مالك في شرح الكافية الشافية ١٠٠٩/٢: « وإنما الحجة له [أي لأبي علي] في قول الراجز:

كـــان أبيَّ كرماً وسُـودا

يُلقي على ذي اللِّبد الحديدا

لأنه قال: « يلقي » ولو أراد الجمع لقال: يُلقون » .

(٦) يقع باب الإضافة في السفر الرابع من هذا الشرح، و لم أقف عليه .

فلا يخلو أن تكون إضافتُهُ محضةً أو غيرَ محضة .

فإن كانت إضافتُهُ محضة نحو: يا غلامي، جازَ فيه ستُّ لغاتٍ:

الأولى: حذفُ الياء والاكتفاءُ بالكسرة قبلَها نحو قولِهِ تعالى: ﴿ يَـٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ ﴾[1] وهي أفصحُ اللغات؛ لأن النِّداءَ بابُ تغيير .

الثانية: ثبوتُها ساكنةً نحو: ﴿ يَـٰعِبَادِيْ لاَ خَوفٌ عَلَيكُمُ ﴾[2].

الثالثة: فتحُهَا نحو قولِهِ تعالى: ﴿ يَـٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا ﴾[3]، ولك أن تقفَ على هذه اللغة بالهاء فتقول: يا غلامِيَهْ .

الرابعة: قلبُ الكسرة التي قبلَ الياء فتحةً، فتنقلبُ الياءُ ألفاً لتحركها وانفتاحِ ما قبلَها نحو قولِهِ تعالى: ﴿ يَـٰحَسْرَتَى عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ ٱللهِ ﴾[4]، وقال تعالى: ﴿ يَٰأَسَفَى عَلَى يُوسُفَ ﴾[5]، وإذا وقفتَ على هذه اللغةِ، فلَكَ أن تقفَ بهاءِ السكْتِ لبيان الألِفِ، قال الشَّاعرُ:

وَحَدِيثُهَا كَالغَيثِ أَبْصَرَهُ   رَاعِي سِنِينَ تَتَابَعَتْ جَدْبَا

---

(١) سورة الزمر: من الآية: ١٦ . وهي رواية حفص عن عاصم، وقراءة ابن كثير وهمزة والكسائي . السبعة: ٥٨٨ .

(٢) سورة الزخرف: من الآية: ٦٨. وهي قراءة نافع وابن عامر وأبو عمرو. انظر: السبعة: ٥٨٨ .

(٣) سورة الزمر: من الآية: ٥٣. وهي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر وعاصم ورواية عن أبي عمرو. السبعة: ٥٦٣ .

(٤) سورة الزمر: من الآية: ٥٦ .

(٥) سورة يوسف: من الآية: ٨٤ .

[٢٠٠/أ] / فَيَرَاهُ مُنْبَطِراً بَوَادِرُهُ وَيَقُولُ: يَا رَبَّاهُ يَا رَبَّا[١]

فقوله: «ياربّاه» الهاءُ فيه للسكت، وأُجريَ الوصلُ مُجرَى الوقف .

الخامسة: حذفُ الألف والاستغناءُ عنها بالفتحة، كما تُحذف الياءُ ويُستغنى عنها بالكسرة، وقد تقدَّمَ أن هذا مذهبُ الأخفش[٢]، وبه قال أبوعليٍّ[٣] وأبوعثمانَ[٤] وابنُ مالك[٥]، وعليه خرَّجَ أبوعليٍّ قراءةَ عاصم[٦]: ﴿ يَـٰبُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا ﴾[٧] بفتح الياء، قال: كان الأصلُ: يا بُنَيَّا فحُذِفَت الألفُ، وبَقِيَت الفتحةُ قبلَها تدلُّ عليها .

ومنَعَ بعضُهم[٨] هذه اللغةَ التي أجازَها الأخفشُ، قال الشيخُ أبوحيَّان[٩]:

---

(١) من الكامل، وهما لأعرابي كما في أمالي القالي ١/١١٥، ونسبهما البلوي في ألف باء ٢/٤٨٨ إلى الراعي النميري، ولم أجدهما في ديوانه، وهما في البيان والتبيين ١/٢٨٣، واللآلي ١/٢٧٥، والخصائص ١/٢٩، والمغني ٢٩، وشرح أبياته ١/٧٤. وفي المصادر السابقة روي البيت الثاني هكذا:

فَأَصَاخَ يَرجُو أن يَكُونَ حَيًّا وَيَقُولُ مِن طَمَعٍ هَيَا رَبَّا

ولا شاهد فيها. ومنبطر: في التاج (بطر): « وبَطَرَه كنَصَرَه وضَرَبَه يبطُرُه بَطْراً، فهو مبطورٌ وبطير: شقه » . قال البغدادي: « شبه محبوبته في شدة رغبته بمجيئها إليه، بقَطْر قد اشتدت حاجة راعي الماشية إليه؛ لتوالي أعوام المحل عليه، فلما سمع صوت قطرات المطر أمالَ أذنَه ليسمعه، ويتحقق من نزوله راجياً أن يكون خصباً مريعاً، أو غيثاً سريعاً، وقائلاً من شدة فرحه: يا رب حقق رجائي » .

(٢) سبق صفحة: ٦٤١ . وانظر: معاني القرآن له ١/٨٠، وشرح الجمل ١/١٠٠ .

(٣) الحجة ٤/٣٤٠-٣٤١ .

(٤) الأصول ١/٣٤١ .

(٥) شرح التسهيل ٣/٢٨١-٢٨٢. وانظر: الخصائص ٣/١٣٥، والممتع ٢/٦٢٢، وبه أخذ المالقي في رصف المباني: ٣٥٨ .

(٦) انظر: الحجة ٤/٣٤٠-٣٤١، وقرأ الباقون: ﴿بنيِّ﴾ بكسر الياء .

(٧) سورة هود: من الآية: ٤٢ .

(٨) في إعراب القرآن ٢/٢٨٤ قال أبو جعفر: « ورأيت علي بن سليمان يذهب إلى أن هذا لا يجوز؛ لأن الألفَ خفيفةٌ، فلا يُحذف ... » .

(٩) قال في التذييل والتكميل ٤/٢١٠ : « وهذا من الندور بحيث لا يقاس عليه » . وانظر البحر المحيط ٥/٢٢٦ .

ويحتاجُ إلى سماعٍ من لسان العرب في النداء، وخَرَّجَ[1] قراءةَ عاصمٍ على أنَّ الألِفَ حُذِفَت لالتقاء الساكن بعدها، وهو راءُ «ارْكَبْ» وحُذِفَت خَطّاً كما حُذِفَت لفظاً .

قلتُ: وهذا التخريجُ لا ينهَضُ، فقد جاءت هذه القراءةُ حيثُ لم يلتقِ ساكنان[2]، قرأ حفصٌ عن عاصم في (لقمان)[3]: ﴿ يَـٰبُنَيَّ ﴾ بفتح الياء في ثلاثة المواضع، ولم يلتَقِ فيها ساكنان، قالوا: والذي حَمَلَ الأخفشَ على جواز [هذه اللغة][4] قولُ الشَّاعِرِ:

فَلَسْتَ بِرَاجِعٍ مَافَاتَ مِنِّي ... بِلَهفَ وَلاَ بِلَيتَ وَلاَ لَوَ اَنِّي[5]

الأصل: بلهفَا بالألف ثم حُذِفَت، قال: فكما جاز «بلهفَ» بغير ألف يجوز: يا غُلامَ بحذف الألف. ورُدَّ عليه: بأن الذين قالوا: يا غلامَا بالألف، إنما قالوه هرباً من حذف الياء، فأبدلوها ألفاً؛ لكون الألف لخفَّتها لا تُحذَفُ، فلو حذفوها لكان نقضاً لغرضهم، مع أنَّ ذلك لم يُحفَظ إلا في قوله: «بلَهفَ» وهو في غير النداء، فكيف يُقَاسُ عليه مع قلَّتِهِ ما ليس من جنسِهِ[6].

قلتُ: والحقُّ أن القراءة قد ثبتَتْ، وليس لها مَخْرَجٌ يليقُ بها غير ما ذَكَرَه الأخفش، والله أعلم .

---

(١) البحر المحيط ٥/٢٢٦ . وراجع معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٥٤ .

(٢) في الأصل: « باكنان » .

(٣) من الآيات: ١٣، ١٦، ١٧ .

(٤) زيادة يستوجبها السياق .

(٥) من الوافر، والبيت في معاني القرآن للأخفش ١/٧٢، ٨٠، وإيضاح الشعر: ٣١٣، وسر الصناعة ٢/٥٢١، والمحتسب ١/٢٧٧، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٩٣، وشرح الجمل ٢/١٠٠، وشرح التسهيل ٣/٢٨٢، والخزانة ١/١٣١ .

(٦) وقد أنكرها ابن عصفور قال: « فالصحيح أنه ليس فيه إلا خمس لغات » شرح الجمل ٢/١٠٠ .

/ **اللغة السادسة**: البناءُ على الضمِّ، تقول: ياربُّ بضم الباء[1]، وبذلك قرأ [٢٠١/ب] أبوجعفرٍ[2]: ﴿قَالَ رَبُّ احْكُمْ بِالحَقِّ﴾[3] وبه قُرِئَ: ﴿قَالَ رَبُّ السِّجْنُ﴾[4].

وهذه اللغة مختصة بما كثُرَت إضافتُهُ إلى ياء المتكلم[5].

فإن كان المضاف «أباً» أو «أمّاً» فالكلامُ عليه من أوجُهٍ:

٥ **الأول**: في لغاته، وفيه عشرُ لغات؛ الستُّ المتقدِّمَةُ .

والسابعة: أن تأتيَ بالتاء مفتوحةً فتقول: يا أَبَتَ ويا أُمَّتَ .

الثامنة: كسرُ التاء .

التاسعة: ضمُّ التاء كما تقول: يا ثُبَةُ .

العاشرة: أن تأتيَ بألفٍ مع التاء فتقول: ياأَبَتَا ويَا أُمَّتَا، قال الشَّاعرُ:

١٠ **يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَو عَسَاكَا**[6]

الوجه الثاني: اختلفوا في هذه التاء اللاحقةِ لـ«أب» و«أم» في النداء؛ فقال

---

(١) قال سيبويه: « وبعض العرب تقول: يا ربُّ اغفر لي، ويا قومُ لا تغفلوا ... » الكتاب ٢٠٩/٢، وانظر: معاني القرآن للأخفش ٤٣٨/٢ .

(٢) وهي رواية عن ابن كثير. انظر: مختصر الشواذ: ٩٣، والمحتسب ٦٩/٢، والنشر ٣٢٥/٢، وإتحاف فضلاء البشر ٢٦٨/٢ .

(٣) سورة الأنبياء: من الآية: ١١٢. و(قل) بدون ألف هي قراءة السبعة ما عدا حفص، فإنه قرأ (قال). السبعة: ٤٣١-٤٣٢ .

(٤) سورة يوسف: من الآية: ٣٣. وانظر هذه القراءة في روح المعاني للألوسي ٢٣٥/١٢ .

(٥) في ارتشاف الضرب ٥٣٩/٢: « وقال خطاب الماردي: والخامسة قليلة رديئة، وهي يا غلامُ ... » .

(٦) لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه: ١٨١ . والشاهد في: المحتسب ٢١٣/٢، وأمالي ابن الشجري ٢٩٦/٢، ٣٤٢، والتذييل والتكميل ٢١١/٤، وفي البيت شواهد أخرى، راجع: الخزانة ٣٦٢/٥ .

الكوفيون: هي لتأنيث الكلمة، وياءُ المتكلم مقدَّرةٌ بعدها[1]. ورُدَّ بجواز قلبها هاءً في الوقف، ولو كانت ياءُ الإضافة مقدرةً بعدها لما جاز ذلك، كما لم يجز قلبُ التاء هاءً في قولك: يا جاريَتي، وبأنَّ تاءَ التأنيث لا تقعُ حَشْواً .

وذهب البصريون أنها عوضٌ من ياء الإضافة، ولذلك لا يُجمَعُ بينهما، فلا ٥ يقال: يا أبتي ولا يا أمَّتي إلا ضرورة. قال الشَّاعرُ:

أَيَا أَبَتِي لاَ زِلْتَ فِينَا فَإِنَّمَا لَنَا أَمَلٌ فِي العَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشَا[2]

فإن قلتَ: فقد قالوا: يا أبتا وجُمِعَ بين التاء والألف، والألف عوضٌ من ياء الإضافة ؟

فالجوابُ: أنه لما كانت الألِفُ ليست نفسَ الياء، جاز ذلك، فيجوزُ للعوض ١٠ أن يجتمع مع ما عُوِّضَ من المُعوَّضِ منه، ولا يجوزُ أن يجتمعَ مع المعوَّض منه نفسِهِ، فقد يكونُ / للشيء عوضان فيجتمعان، ولا يجتمعُ واحد منهما مع المعوض منه . [٢٠٢/أ]

الوجه الثالث: أنه سُمِعَ من العرَب: يا أَبَاتِ، وهو غريبٌ، قال الشَّاعرُ:

تَقُولُ ابْنَتِي لَمَّا رَأَتْنِيَ شَاحِباً كَـأَنَّكَ فِينَا يَا أَبَاتِ غَرِيبُ[3]

وخُرِّج على أنَّ «أبا» مقصورٌ، والتاءُ عِوَضٌ من ياء المتكلِّم، كانَ الأصلُ: يا ١٥ أَبَايَ، ثمَّ عُوِّضَ من ياء المتكلِّمِ [تاءٌ[4]، أو][5] كانَ الأصلُ: يا أبـي، بالجمع بين

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٣٨/٢، وشرح ابن القواس ١٠٤٨/٢ .

(٢) من الطويل، وهو في: شرح التسهيل ٤٠٧/٣، والتذييل والتكميل ٢١١/٤، والمساعد ٥٢٢/٢، والمقاصد النحوية ٢٥١/٤، والتصريح ١٨٧/٢ .

(٣) من الطويل، وهو لأبي الحَدْرَجان، شاعر مجهول، ذكره المرزباني فيمن غلبت كنيته على اسمه . والشاهد في: النوادر: ٥٧٥، ومعاني القرآن للأخفش ٨٠/١، وإيضاح الشعر ١٩٧، والخصائص ٣٣٩/١، واللسان (أبى)، والتذييل والتكميل ٢١١/٤، والتصريح ١٧٨/٢ .

(٤) انظر الكتاب ٢١١/٢، والتذييل ٢١١/٤ (مخطوط) .

(٥) ساقط من الأصل.

ياء المتكلم والتاء، وهو بعيدٌ[١].

وقيلَ[٢]: الألفُ إشباعٌ .

ولْنَرْجعْ إلى لفظ المصنِّف:

قولُهُ:

٥ «وَإِنْ تُضِفْ للِيَاءِ فِي النِّـدَاءِ»

أخذ يتكلَّمُ في حكم المنادَى إذا أُضيفَ إلى ياء المتكلِّم، فالألفُ واللامُ في «الياء» للعهد؛ لأنه معلومٌ أنه لا يُضافُ في النداء إلى الياء إلاّ وهي ياءُ المتكلم، وقيَّد بقولِهِ: «في النّداء» ليتحرَّز من غير النداء، فإنه لا يجوزُ في غير النداء هذه اللغاتُ التي في النداء .

١٠ وقولُهُ:

«قُلْ: يَا غُلاَمِي بِسُكُونِ اليَاءِ»

أخذ يتكلَّمُ في اللغات التي في المنادَى المضافِ إلى ياء المتكلِّم، فذكَرَ منها أربعةً بالنصِّ:

إحداها: ما ذكره في نصف هذا البيت وهي: ياغلامِيْ بالياء ساكنةً، و«قُلْ» جوابُ الشَّرط .

١٥ وقولُهُ: «**وَإِنْ تَشَأْ فَتَحْتَ**» هذه اللغةُ **الثانيةُ** مما ذكَرَ، وهي فتحُ ياء الإضافة، فمرادُه: وإن تشأ فتحتَ ياءَ الإضافة.

وقولُهُ: «**أَوْ حَذَفْتَهَا**» هذه اللغةُ **الثالثةُ**، وهي: حذفُ ياء الإضافة، ولم يُنبِّهْ

---

(١) انظر شرح التسهيل ٤٠٧/٣ . قال أبو حيان في التذييل والتكميل ٢١١/٤: «وزعم بعضُ رُواة اللغة من البغداديين أن قول الشاعر: «يا أباتِ» إنما أراد: يا أبتي، فقلتُ: وهذا ممتنعٌ بعيدٌ؛ لأنه يلزم على هذا أن تكون تاء التأنيث قد لحقت بعد الياء التي هي اسم المتكلم، وهذا لا يجوز، ولم يوجد في موضع» وانظر التصريح ١٧٩/٢ .

(٢) انظر التصريح ١٧٨/٢ .

على حكمِ الحركة قبلَ الياء المحذوفة، بل أطلقَ، فيدخُلُ تحت إطلاقه أن تكونَ كسرةُ دالهِ على الياء المحذوفة، فذاك مُرَادُهُ؛ لأنها اللغةُ الفصيحةُ، وأن تكون ضمَّةً، وهي اللغةُ القليلةُ .

وقولُهُ:

٥ «وَقِفْ بِهَاءِ السَّكْتِ إِنْ فَتَحْتَهَا»

يُريدُ أنكَ إذا وقفتَ على لغةِ مَن فَتَحَ الياءَ، فلَكَ أن تقفَ بهاء السكتِ فتقولُ: يا غُلامِيَهْ، حرصاً على بيان حركةِ الياء، وليس ذلك بلازمٍ، بل يجوزُ أن تُسَكِّنَ الياءَ، وهو الأصلُ في كلِ متحرِّكٍ إذا وُقِفَ عليه .

وقولُهُ:

١٠ «وَإِنْ / تَشَأْ قَلَبْتَ يَاءَهُ أَلِفْ» [٢٠٢/ب]

هذه اللغةُ **الرابعةُ** وهي: أن تَقلِبَ الكسرةَ التي قبل الياء فتحةً، فتنقلبَ الياء ألِفاً .

وقولُهُ: «كَيَا غُلاَمَا» تمثيلٌ لقلب ياءِ المتكلم ألِفاً .

وقولُهُ: «وَبِهَاءِ السَّكْتِ قِفْ» يُريدُ أنه يجوز على هذه اللغة أن تقفَ بهاء

١٥ السكتِ؛ لخفاء الألِفِ، ولئلاَّ يُتوهَّم أن هذه الألِفَ ليست منقلبةً عن ياءِ الإضافة، بل هي ألفُ التنوين والمنادَى نكرةٌ غيرُ مقصودةٍ، فيكونُ منصوباً، فإذا قلتَ: يا غلامَاهْ بهاء السَّكت، ارتَفَعَ هذا التوهُّمُ .

فهذه اللغاتُ الأربعُ التي ذكرَهَا نصّاً، وسكَتَ عن لغةِ الضَّمِّ بعد حذفِ الياء، وعن لغةِ حذفِ الألِفِ وإبقاءِ الفتحة دليلاً عليها، وكلاهما لغتان ضعيفتان،

٢٠ فلهذا لم ينصَّ المصنِّفُ عليهما .

* * *

[تابع المنادَى]

٦٥٧ - وَنَعْتُ مَا يُضَمُّ إنْ عَرَّفْتَهُ بِاللّام جَازَ الضَّمُّ أو نَصَبْتَهُ

٦٥٨ - تَقُولُ: يَا زَيْدُ الكَرِيمُ ذَا الحَسَبْ وَإن أضَفْتَ النَّعْتَ فَالنَّصْبُ وَجَبْ

٦٥٩ - وَإنْ نَعَتَّ بِابْنَةٍ أو ابْنِ فَافْتَحْهُ إتْبَاعاً للابْنِ وابْنِ

٦٦٠ - كَقَوْلِهِمْ: يَا عُمَرَ بْنَ مَعْمَرِ وَإنْ ضَمَمْتَ مُبْدِلاً لَمْ يُنْكَرِ

٦٦١ - وَالضَّمُّ في إبْدَالِ مَا يُضَمُّ كَقَوْلِهِ: يَا نَصْرُ نَصْرُ خَتْمُ

٦٦٢ - وَالعَطْفُ في: يَا زَيْدُ والضَّحَّاكُ في الرَّفْعِ والنَّصْبِ لَهُ اشْتِرَاكُ

٦٦٣ - [وانصب أو ارفع يا تميمُ جُمَعُ وكلّكم وكلّهم لا يُرفَعُ [(1)]]

الكلامُ على هذه الأبيات في توابع المنادَى، والمنادَى بهذا النَّظَرِ لا يخلو أن يكونَ مُعرَباً أو مبنياً، فإن كان مُعرَباً فلا يخلو أن يكونَ مجروراً أو منصوباً، فإن كان مجروراً فهو المستغَاثُ به نحو: يا لَزَيدٍ، وسيأتي حكمُهُ[(2)] .

فإن كان منصوباً فلا يخلو أن يكونَ نكِرةً غيرَ مقصُودة، أو مُضَافاً أو مشبَّهاً بالمضاف .

فإن كان نكِرَةً غيرَ / مقصودةٍ نحو: يا رجُلاً، ففي توابعِهِ تفصيلٌ: [٢٠٣/أ]

فإن عطَفْتَ عليه بالحرف؛ فإن كان نكِرَةً مثلَه، فلا يجوزُ، لا يُقَالُ: يا رجُلاً وغُلاماً؛ لأنَّ النداءَ أصلُهُ القصدُ إلى مُعَيَّنٍ، فإذا جرَى في غير المعيَّن، كان ضعيفاً لخروجه عن أصله، فلا يحتمِلُ الزيادةَ بعطفِ مثلِهِ عليه، فلو قدَّرتَهُ على حَذْفِ

---

(١) سقط هنا هذا البيت، ولعله من فعل الناسخ؛ لأن المصنف رحمه الله فسَّره في نهاية الباب صفحة: ٦٩١، وانظر ألفية ابن معطٍ ص: ٤٥ .

(٢) انظر صفحة: ٧١٢ .

حرفِ النِّدَاءِ، جاز؛ لأنه يصيرُ نداءً آخرَ مستقلاً بنفسِهِ .

فإن كان المعطوفُ مضافاً نحو: يا غلاماً وصاحبَ عَمْرٍو، جاز وكان منصوباً؛ فإن كان عَلَماً بُني على الضَّمِّ نحو: يا غلاماً وزَيدُ، فإن كان بالألف واللام نحو: يا غُلاماً والرجُلَ فالنَّصْبُ، ولا يجوزُ الرَّفعُ؛ لأنَّ حرفَ النِّدَاءِ لا يدخُلُ على ما فيه الألِفُ واللامُ، وإنما جاز في «يا زيدُ والرجُلُ» لوجود موجِبِ الاشتراك، وهو الرفعُ، فكان من باب: كُلُّ رَجُلٍ وسخلَتُهُ[1]، مما يجوزُ في المعطوف ما لا يجوزُ في المعطوف عليه .

فإن أبدَلْتَ منها، فإن كان بالنَّكِرَةِ جازَ، فتقول: يا رجُلاً رجُلاً صالحاً، ولا يجوزُ بالمعرفة؛ فإنه تخصيصٌ والكلامُ مبنيٌّ على العُموم .

فإن نَعَتَّها أو عطَفْتَ عليها عَطْفَ بيَانٍ، جاز على رأيٍ وكان منصوباً، فتقول في النَّعت: يا رجُلاً صالحاً[2]، ومنهم من قال: لا يجوز؛ لأنَّ الكلامَ مبنيٌّ على الإبهام .

فإن كان المنادَى مضافاً ونعتَّه أو عطَفْتَ عليه عطْفَ بيانٍ أو أكَّدتَه فالنصب تقول في النعت: يا غلامَ زيدٍ العاقلَ، وفي عطف البيان: يا غلامَ زيدٍ عَمراً، قال الشاعر:

فَيَا أَخَوَيْنَا عَبدَ شَمْسٍ وَنَوفَلا سَأَلْتُكُمَا بِا للهِ لاَ تُحْدِثَا حَرْبَا[3]

---

(١) المشهور هو قولهم: «كل شاة وسخلتها» . وانظر: الكتاب ١٨٧/٢، والأصول ١٣٥/١، ٣٢٣، وشرح التسهيل ٣٧٦/٣ .

(٢) انظرالكتاب ١٨٢/٢، وشرح الجمل ٨٥/٢ .

(٣) البيت من الطويل، وهو لطالب بن أبي طالب من قصيدة له يمدح النبي ﷺ ويبكي أصحاب القليب من قريش. انظر : التذييل والتكميل ٢٠٦/٤، والمقاصد النحوية ١١٩/٤، والتصريح ١٣٢/٢، والهمع ١٩٣/٥ .

/ فـ«عبدَشمسٍ ونوفلاً» عطْفًا بيـان، وتقـول في التـأكيد: يـا أصحـابَ زيـدٍ [٢٠٣/ب] أجمعين، ويا إخوةَ عَمْرٍو كلَّهُم، فتنصِبُ هذا كلَّه .

فإن أبدلتَ منه فإن كان مفـرَداً نحـو: يـا عبـدَا الله زَيدُ،ضَمَمْـتَ، وإن كـان مُضافاً نَصَبتَ نحو: يا عبدَا الله صاحبَ عَمْرٍو، ولا يصحُّ البدَلُ إلا بشرطَين:

٥ أحدهما: صحَّة مباشرة حرفِ النداء له.

الثاني: أن يصحَّ حذفُ حرف النِّداء منه، فلا يُقال: يا صاحبَنَا الرجلَ؛ لأن «الرجل» لا يباشرُه حرفُ النداء، ولا: يا صاحبَنَا هذا، ولا: يا صاحبَنـا رجـلٌ؛ لأن اسمَ الإشارة والنكرةَ المقصودةَ لا يُحذَفُ منها حرفُ النداء، وكذلك لا يصحُّ: يـا ربَّنا ا لله؛ لأن اسمَ الجلالة لا يُحذَفُ منها حرفُ النداء .

١٠ فإن عطفتَ عليه بالحرف فهـو كـالبدل، فيُبنَـى علـى الضـمِّ إن كـان مُفـرَداً فتقول: يا صاحبَنَا وزَيدُ، وأجاز الكوفيون[1] فيه النصبَ والتنوينَ .

فإن كان مضافاً فالنصبُ، تقولُ: يا غلامَنَا وصاحبَ عَمْرٍو .

وشَرطُ العطف: أن يكونَ مما يصحُّ حذفُ حرف النداء منـه، فـلا يُقـال: يـا صاحبَنَا والرجلُ، فيجبُ فيه النصبُ، وجاز ذلك في العطـف ولم يجـز في البـدل؛

١٥ لأنَّ البدلَ على تكرار العامل، فكأنَّ «يا» قد باشَرَت ما فيه الألفُ واللام، وذلك لا يجوزُ، بخلاف العطف فإنه ليس على تكرار العامل، فانتَفَت المباشَرَةُ .

ولا يمتنعُ أن يكونَ ما فيه الألفُ واللامُ مناديً إذا لم يُباشِرْ حرفَ النداء نحو: يا أيُّها الرجُلُ، فـ«الرجل» هو المنادَى في المعنى، وهو معرَّفٌ بـالألف والـلام، وإنمـا جاز لأنه لم يُباشِرْ حرفَ النداء .

٢٠ فإن كان المنادَى / شبيهاً بالمضاف ـ وهو المطوَّل ـ فحكمُ تابعه حكـمُ تـابعِ [٢٠٤/أ] المضاف .

(١) ارتشاف الضرب ١٣٣/٣ .

فإن كان المنادَى مبنياً فلا يخلو أن يكونَ لفظَ الجلالة الذي لحقَتْهُ الميمُ المشددة، أو يكون «أيًّا» ، أو اسمَ الإشارة، أو العلَمَ، أوالنكرةَ المقصودة .

فإن كان لفظَ الجلالة الذي لحقتْهُ الميمُ المشدَّدةُ نحو: اللّهمَّ، فقد اختلف النحويون فيه: فذهب سيبويهِ والخليلُ[1] أنه لا يجوزُ نعتُهُ؛ لأنه صار مع الميم بمنزلةِ الصوت، والأصواتُ لا تُنعَتُ، فكذلك هذا، وأما قولُهُ تعالى: ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَٰلِكَ الْمُلْكِ ﴾[2] و﴿ قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَٰوَٰتِ والأَرْضِ ﴾[3] فعلى حذف حرف النداء أي: يا مالكَ الملك، ويا فاطرَ .

وذهبَ المبرِّدُ[4] والزَّجَّاجُ[5] إلى جواز نعته على اللفظ وعلى الموضع، فـ«مالكَ الملك» و«فاطرَ السموات» عندهما نعتان على الموضع. قالوا: والصحيحُ مذهبُ سيبويه؛ لأنه لم يُحفَظ من كلامهم نحو: اللّهمَّ الرحيمُ، ولا: اللّهمَّ الكريمُ، ولو كان على ما قاله المبردُ والزجاجُ لَسُمِعَ .

وأما باقي التوابعِ فغيرُ ممنوعة .

فإن كان المنادَى «أيًّا» فلا يخلو تابعُهُ أن يكون نعتاً أو غيرَه، فإن كان نعتاً فالكلامُ عليه من أوجُهٍ:

الأول: ذكَرَ ابنُ مالكٍ[6] أنه لا يُنعَتُ إلا بأحد ثلاثةِ أشياءَ: بما فيه الألف واللام، أو بالموصول المحلّى بالألف واللام، أو باسمِ الإشارة. ولْنَتَكَلَّمْ على كلِّ واحد منها:

---

(١) الكتاب ١٩٦/٢ .

(٢) سورة آل عمران: من الآية: ٢٦ .

(٣) سورة الزمر: من الآية: ٤٦ .

(٤) المقتضب ٢٣٩/٤ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٣٩٤/١ .

(٦) شرح التسهيل ٣٩٩/٣ .

أمَّا ما فيه الألـفُ والـلامُ فاشـترطوا فيهـا أن تكـونَ للجنس نحـو: الرجـلُ والغلام، أو موصولةً فتقول: يا أيُّهَا الرَّجُلُ، ويا أيُّهَا الغـلامُ[١]، ويـا أيُّهَـا الرجـالُ، ويا أيُّهَا الناسُ، ويا أيُّهَا الضاربُ، قال الشاعرُ:

[٢٠٤/ب] / يَا أَيُّهَا الزَّارِي عَلَى عُمَرٍ قَدْ قُلْتَ فِيهِ غَيْرِ مَا تَعْلَمِ[٢]

٥ «أي» هي المنادَى، وما بعده صفتُهُ .

فإن قيل: الرجلُ وما أشبهه غيرُ مشتقٍّ فكيف يُوصَفُ به ؟

فالجوابُ: أنه لُحِظَ فيه الاشتقاقُ، فإذا قلتَ: يا أيُّها الرَّجُلُ، فكـأنَّكَ قلـتَ: يا أيُّها الحاضرُ.

فإن كانت الألفُ واللامُ لِلَمْحِ الصِّفةِ كالحارث والعبَّاس لم تقَعْ صفةً لـ«أيٍّ»، ١٠ فلا يُقال: يا أيُّها الحارثُ، وكذلك إذا كـانت الألـفُ والـلام داخلـةً على الاسـم العلَم قبل النداء نحو: الزيدان والزيدون، فـلا يُقـال: يـا أيُّهـا الزيـدان ولا: يـا أيُّهـا الزيـدون. قـال الشيخُ أبوحيَّـان[٣]: ذكـرَ ذلـك أبوالحجَّـاجِ الأعْلَـمُ في رسـالته «الرشيديَّة[٤]». قلتُ: والرشيدُ هنا من ملوك بني عبَّادٍ[٥] بالأندلس .

---

(١) في الأصل: «أيها الغلام» بإسقاط (يا) .

(٢) البيت لكعب الأشقري يقوله لبعض الخوارج، وكان عاب الجبنَ على عمرَ بن عبيـد الله بـن معمر، . وهو في إصلاح المنطق: ٢٣٤، وانظر: شرح أبياته لابن السيرافي: ٤١٤، وتهذيبـه: ٥٣٣. وزريتَ عليه: إذا عبتَ عليه فعلَه .

(٣) التذييل والتكميل ٤/١٩٨، ونقله أيضاً الشلوبين في حواشي المفصل: ١٢٨، و ابنُ مالك في شرح التسهيل ٣/٣٩٩ .

(٤) وهذه الرسالة تدور فيما يبـدو حـول اشتقاق اسـم الله عـز وجـل. وقـد ذكرهـا ابـنُ خـير الإشبيلي في فهرسته: ٣١٥، و أبو القاسم الكلاعي في إحكام صنعة الكلام: ٧٦ .

(٥) وهو أبو الحسن، عُبيد الله بن المعتمد بن عبَّاد (الرشـيد)، أكـبرُ أولاد المعتمـد النجبـاء، ولاَّه عهده، وبويع له بإشبيلية، كان الأعلـم أستاذَه. انظـر أخبـاره في الذخـيرة ٣/٣٨٥، ٤٠٥، ٤٠٧، ٤٢٦، والإحاطة ٢/١٠٩، ونفح الطيب ٤/٢٤٧، ٢٥٦، ٢٧١ .

فإن قلتَ: فإذا امتنَعَ نحو الحارثِ من مباشرته حرفَ النداء، ومن أن يكونَ نعتاً لـ«أيٍّ» فكيف يُتوَصَّلُ إلى ندائه ؟

فالجوابُ: أنك تقولُ: يا مَن يُقالُ له الحارث. وأما الجَرمِيُّ[1] فَنَصَّ على أنَّ نحو: الحارث يكون [نعتاً][2] لـ«أي» فيجيز: يا أيُّها الحارث .

٥ وأما الموصولُ المحلَّى بالألف واللام فنحو قوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِي نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلذِّكۡرُ ﴾[3] و﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾[4] فـ«الذي» صفةٌ لـ«أيٍّ»، والفرقُ بين الصفة بما فيه الألف واللام الجنسية وبما فيه الألف واللام الداخلة على الموصول:أنَّ لك في الألف واللام الجنسية أن تحذفها مع «أي» وتُنادِي الاسم فتقول في «يا أيُّها الرجل»: يا رجُلُ، ولا يجوزُ ذلك في مثل: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ .

١٠ هذا الذي قرَّرْناه مذهبُ بعضِ النَّحويين منهم ابنُ مالكٍ. قال مَن خالفهم[5]: والذي نصَّ عليه سيبويهِ: أنه لا يجوزُ أن تُنعَتَ «أيٌّ» بالموصول / المحلَّى بالألف [٢٠٥/أ] واللام، قال في باب الحكاية التي لا تُغيِّر فيها الأسماءُ عن حالها في الأواخرِ منه: «ولا يجوزُ أن تقولَ: يا أيها الذي رأيتَهُ؛ لأنه اسمٌ غالبٌ[6]، كما لا يجوزُ: يا أيها النضْرُ[7]» . فهذا نصٌّ منه على أنه لا يجوزُ أن تُنعَتَ «أيٌّ» بالموصول المحلَّى بالألف

١٥ واللام .

---

(١) ومعه الفراء. انظر ارتشاف الضرب ١٢٧/٣، والتذييل والتكميل ١٩٨/٤ .

(٢) زيادة يستقيم بها السياق .

(٣) سورة الحجر: من الآية: ٦ .

(٤) وردت في آيات كثيرة .

(٥) انظر كلام ابنِ خروف والصفّار والخفّاف فيما نقله أبو حيان عنهم في التذييل والتكميل ١٩٨/٤.

(٦) في الأصل: « مخالف » والتصويب من الكتاب .

(٧) الكتاب ٣٣٤/٣ .

وأماَّ اسمُ الإشارة فذَهَبَ ابنُ عُصفورٍ[١] وتَبِعَهُ ابنُ مالكٍ[٢] أنه يجوزُ أن تُنعَتَ «أيٌّ» باسم الإشارة دون أن يُنعَتَ اسمُ الإشارة بما فيه الألفُ واللام، فأجازا: يا أيُّهذا، واستدلاَّ على ذلك بقول الشّاعر:

أَيُّهَذَانِ كُلاَ زَادَكُمَا وَدَعَانِي وَاغِلاً فِيمَنْ يَغِلْ[٣]

فنعت «أياًّ» باسم الإشارة، ولم يَنعَت اسمَ الإشارة بما فيه الألفُ واللام. و«كُلاَ»: أمرٌ لاثنين مِن كُلْ، و«واغِلٌ»: بالغين المعجَمَةِ مِن وَغَلَ الرَّجُلُ: إذا دخَلَ على القوم وهم يَشرَبون، فشرِبَ معهم من غيرِ أن يُدعَى إليه .

واشتُرِطَ في اسم الإشارة أن يكونَ عارياً من كافِ الخطاب فلا يُقالُ: يا أيُّهذَاك الرَّجُلُ، وقد تقدَّمَ ما في ذلك .

والذي عليه النحويون أنه لا يُنعَتُ «أيٌّ» باسم الإشارة حتى يُنعَتَ اسمُ الإشارة بما فيه الألفُ واللام، فتقول: يا أيُّهذا الرَّجُلُ، ولا يجوز: يا أيُّهذا من غير صفةِ اسم الإشارة، وما استدلَّ به ابنُ عصفورٍ وابنُ مالكٍ شاذٌّ لا يُقاسُ عليه، وهو محمولٌ عندهم على حذف الصِّفَةِ، التقدير: يا أيُّهذان الرَّجُلان، قال[٤] الأستاذُ أبو الحسن بنُ الضَّائع[٥]: شَرْطُ نَعْتِ «أيٍّ» باسم الإشارة أن يكونَ اسمُ الإشارة منعوتاً بما فيه الألفُ واللام. انتهى .

---

(١) لم أقف عليه فيما راجعته من مؤلفاته .

(٢) شرح التسهيل٣/٣٩٩ .

(٣) من الرمل، ولم أقف على قائله، والشاهد في: مجالس ثعلب ١/ ٤٢، وشرح التسهيل ٣/٣٩٩، والتذييل والتكميل ٤/١٩٨، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٨، والمساعد ٢/ ٥٠٤، والهمع ٣/ ٥٠ .

(٤) كلمة « قال » مكررة في الأصل .

(٥) شرح الجمل لوحة (٥١ مخطوط)، وانظر: التذييل والتكميل ٤/١٩٩، والمساعد ٢/٥٠٥، والهمع ٣/٥١ .

قلتُ: وذلك هو المسمُوعُ من العَرَب، قال طَرَفة:

/ أَلاَ أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحضُرَ الوَغَى[1] [٢٠٥/ب]

وقال الفرزدَقُ:

أَلاَ أَيُّهَذَا السَّــائِلِي أَينَ يَمَّمَت[2]

وقال أيضاً: ٥

أَلاَ أَيُّهَذَا السَّــائِلِي عَنْ أُرُومَتِي[3]

وقال آخَرُ:

أَلاَ أَيُّهَذَا المَنزِلُ الدَّارِسُ الَّذِي كَأَنَّكَ لَمْ يَعْهَدْ بِكَ الحَيُّ عَاهِدُ[4]

وذهبَ الجَرميُّ والفارسيُّ وابن جني ومَن تبعهم[5] أنَّ نعْتَ «أيٍّ» باسم

---

(١) صدر بيت من الطويل، وهو في ديوانه: ٣٢. وتتمته:

وَأَنْ أَشْهَدَ اللذاتِ هل أنتَ مُخْلِدِي

والبيت من معلقته. انظر: شرح القصائد السبع الطوال ١٩٢، وشرح القصائد التسع ٢٦٤/١. وهذا البيتُ يرد كثيراً في كتب النحاة. وانظر موضع الشَّاهد في: شرح المفصل ٧/٢، والتذييل والتكميل ١٩٩/٤، والهمع ٥١/٥ .

(٢) صدر بيت من الطويل، وقد أخطأ المصنف في نسبته، وهو للأعشى في ديوانه: ١٣٥، وعجزه:

فَإِنَّ لها في أَهلِ يَثْرِبَ مَوعِدا

وفي الأصل: « ألا أيهذا الشامي ... » .

(٣) صدر بيت من الطويل للفرزدق في ديوانه: ٣٢٤/١، وعجزه:

أَحدَّكَ لم تعرف فتبصرَه الفَجْرا

وهو من قصيدة يخاطب فيها خالد بن عبد الله حين حبس نصر بن سيار، مطلعها:

أخالدُ لولا الدِّينُ لم تُعطَ طاعةً ولولا بَنُو مروانَ لم توثقوا نَصرَا

(٤) من الطويل لذي الرمة في ديوانه ١٠٨٨/٢، وروايته:

ألا أيها الرسمُ الذي غير البلى ... ...

والبيت في الكتاب ١٩٣/٢، والمقتضب ٢١٩/٤، وأمالي ابن الشجري ٤١١/٢، وشرح المفصل ٧/٢، والتذييل والتكميل ١٩٩/٤ .

(٥) انظر التذييل والتكميل ١٩٩/٤، وارتشاف الضرب ١٢٨/٣، والمساعد ٥٠٥/٢ .

الإشارة ضعيفٌ، قال الشَّيخُ أبوحيَّان[١]: وهذا لا يُلتفَتُ إليه؛ لأنه خلافُ السَّماع.

فهذه الثلاثةُ الأشياءُ هي التي تُوصَفُ بها «أيٌّ» لا غيرُها من الصِّفات، فلا يُقالُ: يا أيُّها صاحبُ عَمْرٍو وشبهُهُ .

٥ **الوجه الثاني**: أنَّ صفةَ «أيٍّ» إذا كانت بالألف واللام الجنسيَّةِ فهي مرفوعةٌ خلافاً للمازنيِّ[٢]، فإنه أجازَ فيها النصبَ. وإنما كان مرفوعاً و لم يكن منصوباً؛ لأنه لو كان منصوباً لكان على الموضِعِ، والنَّصبُ على الموضِعِ لا يكونُ إلا بعد تمام النِّداء، والنِّداءُ لم يتمَّ بـ«يا أيها» فلم يَجُزِ الحَملُ على موضعها، ولأنَّ المقصودَ بالنداء هو الرَّجُلُ، وإنما أُتيَ بـ«أيٍّ» وُصلةً لندائه فجَعَلُوا لفظَهُ كلَفظِ المفرَدِ .

١٠ وقال ابنُ الباذِشِ[٣]: إنَّ النصبَ مسموعٌ عن العَرَب، قال الشَّيخُ أبوحيَّانَ[٤]: «ولا أدري مِن أيِّ موضِعٍ نَقَلَ هذا» ؟ .

قلتُ: هذا من الشَّيخ أبي حيَّانَ استبعادٌ أن يطَّلعَ أحدٌ على شيء لم يطَّلعْ هو عليه، وهذا ليس ببعيدٍ، فإنَّ كلامَ العرَب متَّسِعٌ، والناقِلُ ثِقةٌ، وجوازُ المازنيِّ له لا ينبغي إلا عن سماعٍ؛ لأنَّ القياسَ فيه بعيدٌ .

---

(١) التذييل والتكميل ٤/١٩٩ .

(٢) قال أبو إسحاق الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ١/٢٢٨-٢٢٩: «وهذه الإجازة غير معروفة في كلام العرب، و لم يُجز أحد من النحويين هذا المذهب قبله، ولا تابعه عليه أحد بعده، فهذا مطروح مرذول لمخالفته كلام العرب والقرآن وسائر الأخبار» وانظر رأي المازني في: المقتصد ٢/٧٧٨، وأمالي ابن الشجري ٣/٤٤، وارتشاف الضرب ٣/١٢٧، والهمع ٣/٤٩ .

(٣) انظر قوله في: ارتشاف الضرب ٣/١٢٧، والمساعد ٢/٥٠٧ .

(٤) لم أقف على قوله هذا فيما اطلعت عليه من كتبه، علماً أنه نقل قول ابن الباذش في ارتشاف الضرب ٣/١٢٧ .

الوجه الثالث: اختلفَ النحويون في إعراب نحو «الرجل» من قولك: يا أيها الرجل: / فذهبَ الجمهُورُ أنَّه صفةٌ لـ«أيٌ»(١). [٢٠٦/أ]

وقال ابنُ السِّيْد(٢): الظَّاهرُ فيه أنه عَطفُ بَيَان؛ لأنه ليس بمشـتَقٍّ. ورُدَّ: بأنـه لو كان عطفَ بَيَانٍ لَلَزِمَ منه استقلالُ «أيٌ» بالنِّداء، وليس كذلك.

٥ وذهبَ الأخفشُ(٣) أنه خبرُ مبتدأ محذوفٍ؛ أي: هو الرجل.

وذهب الكوفيون أنه صفةٌ لخبرِ مبتـدأٍ محـذوف، فـإذا قلـتَ: يـا أيهـا الرَّجُـلُ فالتقدير: يا أيها هو هذا الرَّجُلُ، فـ«الرَّجُلُ» صفةٌ لـ«هذا»، و«هذا» خبرٌ عن «هو»، ثمَّ حُذِفَ المبتدأُ والخبرُ وبَقِيت صفةُ الخبر، والمبتدأُ والخبرُ جوابٌ لِمَن سَأَلَ عن تعيين المنادَى بـ«أيٌ».

١٠ وذهبَ ابنُ كَيسَان(٤) أنه نعتٌ لاسم الإشارة، واسـمُ الإشـارة عنـده يكـونُ ظاهراً ومحذوفاً، وقد تقدَّمَ(٥).

الوجه الرابع: أنكَ إذا وصفتَ «أيًا» بإحدى الصفـات الثـلاثِ(٦)، فلَـكَ أن تُتبعَ بتابعٍ آخَرَ من أيِّ التوابع كان، فتقول في عطف النَّسَق: يا أيها الرَّجُلُ وزَيـدٌ،

---

(١) زعم أبو نزار المعروف بملك النحاة أن ضمة (الرجل) ضمة بنـاء، ورد عليه الجواليقـي وابـن الشجري ذلك. انظر أمالي ابن الشجري ٣٦٤/٢ وما بعدها.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ١٩٨/٤، وارتشـاف الضـرب ١٢٧/٣، والمسـاعد ٥٦/٢، والهمـع ٤٩/٣.

(٣) انظر: إعـراب القـرآن للنحـاس ١٩٧/١، وشـرح التسـهيل ٤٠٠/٣، وشـرح ابـن القـواس ١٠٤٤/٢، وارتشاف الضرب ١٢٧/٣.

(٤) انظر ما سبق صفحة: ٥٤٧، وراجع كتاب «ابن كيسان النحوي» لأستاذنا الدكتور محمـد إبراهيم البنا: ١٥٣.

(٥) انظر صفحة: ٥٨٣.

(٦) وهي: ١- ما فيه الألف واللام. ٢- والموصول المحلى بالألف واللام. ٣- واسم الإشارة.

وتقول في البَيان: يا أيها الرَّجُلُ زَيدٌ، وفي التأكيد: يا أيها الرَّجُلُ نَفْسُهُ، وتقول في الصفة إن كانت مُضَافةً: يا أيها الرَّجُلُ ذا الجُمَّةِ بالنَّصْبِ لا غير؛ لأنَّها مضافَةٌ.

فإن كانت مفرَدَةً [نحو][1]: يا أيها الرَّجُلُ العاقِلُ، جازَ فيها النَّصْبُ على موضعِ «أيٌّ» والرفعُ على لفظها، هذا إذا كانت التوابعُ تابعةً لأيٍّ، فإن كانت تابعةً للرجل الذي هو صفةٌ لـ«أي»؛ فإن كانت الصفةُ مفرَدَةً، تَعَيَّنَ الرفعُ نحو: يا أيها الرَّجُلُ الطويلُ بالرفع صفةً للرجل، ولا يجوزُ النصبُ كما جاز فيه إذا جعلتَهُ صفةً لـ«أيٌّ» .

فإن كان المنادَى اسمَ إشارةٍ فلا يخلو تابعُهُ أن يكونَ صفةً أو لا، فإن كان صفةً فلا تكونُ إلا بالألف واللام نحو: يا هذا[2] الرَّجُلُ، وللخليل والمبردِ وجمهورِ النحويين[3] فيه لحظان:

أحدهما: أن يكونَ اسمُ الإشارة وُصلَةً لنداء ما فيه / الألفُ واللامُ،فيكونُ [٢٠٦/ب] كـ«أيٌّ» فلا يجوزُ في الاسم بعده إلا الرفعُ؛ لأنه هو المقصودُ بالنداء، وإذا كان وُصلَةً لنداء ما بعدَه، لم يُوصَفْ إلا بما فيه الألفُ واللام، أو بالموصول المحلَّى بالألف واللام ، فمثالُ الموصول: يا هذا الذي قامَ، ومثالُ ما فيه الألفُ واللام قولُ الشَّاعرِ:

يَا ذَا المُخَوِّفُنَا بِمَقْتَلِ شَيخِهِ حُجْرٍ تَمَنّي صَاحِبِ الأَحْلَامِ[4]

---

(١) زيادة يستقيم بها السياق .

(٢) في الأصل: « يا أيها » وهو خطأ؛ لأن التمثيل على نداء اسم الإشارة .

(٣) انظر: الكتاب ١٨٩١/٢-٩٢، والمقتضب ٢١٧/٤، والتذييل ٢٠١/٤، وارتشاف الضرب ١٢٩/٣-١٣٠، والمساعد ٥٠٧/٢-٥٠٨ .

(٤) من الكامل، وهو لعَبيد بن الأبرص في ديوانه: ١٢٢ يجيب امرأ القيس الذي قال مخاطباً بني أسد بعد أن قتلوا أباه حجراً:

وَاللهِ لا يَذهَبُ شَيخي بَاطِلاً حَتّى أُبيدَ مَالكاً وكَاهِلا

=

وقال الآخَرُ:

يَا ذَا الْمُخَوِّفُنَا بِقَتْـ ـلِ أَبِيهِ إِذْلَالاً وَحَيْنَا[1]

فـ«المخوِّفُ» في البيتَين مرفوعٌ لا غير؛ لأنه المقصودُ بالنداء .

الثاني: أن يكونَ اسمُ الإشارة هو المقصودَ بالنداء لا وُصلةً لما بعدَه، فيجوزُ في الاسم بعده الرفعُ والنَّصبُ، كما جاز في الصفة من نحو قولك: يا زيدُ العاقلُ[2].

وإذا كان اسمُ الإشارة هو المقصود بالنداء، فأنت بالخيار في إتباعه بأيِّ تابعٍ كان، وفي عدم إتباعِهِ؛ لأنه مستقلٌّ بنَفْسِهِ، بخلاف اللحظ الأوَّلِ، فإنه لا بدَّ من وصفِهِ أوَّلاً بما فيه الألفُ واللام .

وقال بعضُ نحاة الأندلس[3]: لا يجوزُ إلا اللَّحظُ الأوَّلُ قال: وهو ظاهرُ كلام سيبويهِ. والصَّحيحُ أنَّ اللَّحظَين جائزان .

فإن كانت الصفةُ بغير ألفٍ ولامٍ، فلا يصِحُّ أن يكونَ اسمُ الإشارة وُصلَةً لما بعدَه، بل يكونُ منادى مستقِلاً، وحكمُ صفتِه في الإعراب حكمُ صفةِ المنادَى

وانظر الكتاب ١٩١/٢، والتبصرة ٣٤٥/١، وشرح المفصل ٧/٢، وأمالي ابن الشجري ٨١/٣، وارتشاف الضرب ١٣٠/٣، والخزانة ٢١٢/٢ .

(١) من مجزوء الكامل المرفَّل، والترفيل: زيادة سببٍ خفيفٍ على آخر الوتد المجموع. والبيت لعَبيد بن الأبرص في ديوانه: ١٣٦ . والبيت من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٢٠١/٤، وانظر المساعد ٥٠٨/٢ . والحَيْنُ: الهلاك. الصحاح (حين) .

(٢) قال ابن عقيل في المساعد ٥٠٨/٢: «وإجازة النصب بالقياس، ولم يُسْمَعْ» .

(٣) وهو ابن العلج النحوي الأندلسي في كتابه البسط، نقله عنه أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٠١/٤، وانظر المساعد ٥٠٨/٢ .

المبنيِّ على الضمِّ، فتقول: يا هذا صاحبَ عَمْرٍو كما تقولُ: يا زيدُ صاحبَ عَمْرٍو .

فإن كان التابعُ غيرَ صفةٍ، فحكمُهُ في جميع التوابع حكمُ المنادَى المبنيِّ على الضَّمِّ، وسيأتي[1].

٥ فإن كان المنادَى مبنياً على الضمِّ فلا يخلو أن يكونَ / قد نُوِّن ضرورةً أو [٢٠٧/أ] لا؛ فإن كان قد نُوِّنَ ضرورةً فلا يخلو أن يُترَكَ على ضمِّهِ أو يُنصَبَ؛ فإن تُرِكَ على ضمِّهِ نحو: يا زَيدٌ، جازَ في نعته الرفعُ والنَّصبُ، فتقولُ: يا زَيدٌ العاقلُ والعاقلَ، فالرفعُ على اللفظِ والنَّصبُ على الموضع على نحو ما كان قبلَ التنوين .

فإن كان[2] منصوباً لم يَجُزْ فيه[3] إلا النَّصبُ، تقولُ: يا زيداً العاقلَ بنصب «العاقل»

١٠ لا غير؛ لأنَّ لفظَ المنادَى وموضعَهُ واحدٌ .

وثمرةُ هذه التفرقة تَظهَرُ في المنادَى العلَمِ المقصورِ المنوَّن نحو: يا موسى، فإن اعتقَدْتَ أنه تُرِكَ على ضمِّه، جاز في نعته الرفعُ والنصبُ، وإن اعتقَدْتَ أنه منصوبٌ لم يكن في نعته إلا النصبُ .

فإن كان المنادَى باقياً على ضمِّه فلا يخلو تابعُهُ أن يكونَ نعتاً أو غيرَه، فإن

١٥ كان نعتاً فلا يخلو أن يكونَ بـ«ابنٍ» أو «ابنةٍ» أو غيرِهما، فإن كان بـ«ابنٍ» أو«ابنةٍ» فلا يخلو أن يجتمعَ فيه شروطٌ ثلاثةٌ أو لا، فإن اجتمعَت فيه شروطٌ ثلاثةٌ :

أحدها: أن يقعَ «ابنٌ» أو «ابنةٌ» بين علَمَين أو كُنيَتَين أو لَقَبَين، أو بين أحدِهما مع الآخَرِ نحو: يا زيدُ بنَ عَمْرٍو، أو يا زيدُ بنَ أبي سعيدٍ، أو يا زيدُ بنَ بَطَّةٍ .

---

(١) انظر صفحة: ٦٧٨، ٦٨٤، ٦٨٦ .

(٢) أي: المنادَى .

(٣) أي: التابع .

الثّاني: أن يكونَ «ابنٌ» نعتاً لا غير .

الثَالث: أن لايُفصَل بينه وبين المنادَى . ففيه ثلاثةُ أوجُهٍ :

الأوّل: أفصحُهَا أن يُترَكَ المنادَى على ضمِّه و«ابنٌ» على نصبِه استصحاباً لحكمِهِمَا الأصليِّ، وهذا الوجهُ عند المبرِّدِ[١]، ويجوزُ في إعراب «ابنٍ» على هذا الوجه أن يكونَ نعتاً على الموضِعِ، وهو الأحسَنُ، أو بَدَلاً، أو عطفَ بَيَان، أو مَناديً على حذف حرف النداء، أو مفعولاً بإضمار فِعْلٍ .

الوجهُ الثّاني: أن يُفتَحَ آخِرُ المنادَى إتباعاً لحركة / «ابنٍ»، قال ابنُ [٢٠٧/ب] كَيسَانَ[٢]: «وهذا الوجهُ أكثَرُ في كَلام العرَب وإن كان الأوّلُ هو القياس» .

قال الزَّجَّاجُ: البصريون كلُّهُم يختارون فتحةَ آخِرِ المنادَى، ويُجيزُون الضَّمَّ، وأنشَدُوا على الفتح:

يَا طَلْحَةَ بنَ عبيدِ اللهِ قَدْ وَجَبَتْ ... لَكَ الجِنَانُ وزُوِّجْتَ المَهَا العِينَا[٣]

والمرادُ بـ«طلحةَ» هنا: أحدُ العشرة ﷺ. وقال آخرُ:

يَا حَكَمَ بنَ المُنْذِرِ بنِ الجارُودْ

سُرَادِقُ العِزِّ عَلَيكَ مَمْدُودْ[٤]

---

(١) قال: «والأجود أن تقول: يا زيدُ بنَ عمرو على النعت والبدل» المقتضب ٢٣١/٤-٢٣٢ .

(٢) قوله في التذييل والتكميل ١٩٤/٤، وارتشاف الضرب ١٢٢/٣، والمساعد ٤٩٤/٢، والهمع ٥٣/٣، والتصريح ١٦٩/٢، وانظر الكامل ٥٧٦/٢ .

(٣) من البسيط، ونُسب إلى أبي بكر الصديق رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في تاريخ دمشق ٥٦٧/٨ (القسم الثاني) ومثله في المختصر ٢٠٤/١١، وقبله بيتان آخران، قالها أبو بكر في طلحة بن عُبيد الله حين وقف في أحد موقفاً عظيماً يدافع عن النبي ﷺ ، والبيتان هما:

حَمَى نبيَّ الهدى والخيلُ تَتْبَعُهُ ... حتى إذا مَا لَقُوا حَامَى عن الدِّينِ

صَبْراً على الطَّعنِ إذْ ولَّت جماعتُهُم ... والنَّاسُ بين مَهْدِيٍّ ومفتُونِ

والشاهد في التذييل والتكميل ١٩٤/٤، وشرح شذور الذهب ١١٤ .

(٤) البيتان منسوبان إلى رؤبة بن العجاج في مجاز القرآن ٣٩٩/١، والصحاح (سردق) وهما في ملحق ديوانه: ١٧٢، ونُسبا إلى الكذاب الحرمازي عبد الله بن الأعور (وهو أعشى بني =

وقال العجَّاجُ:

يَا عُمَـــرَ بنَ مَعْـمَرٍ لاَ مُنْتَظَرْ

بَعْدَ الَّذِي عَدا القُرُوصَ فَحَزَرْ[1]

والقُـرُوصُ: بالقـاف والصـاد المهمَلَـة: مَصـدَرُ قَـرَصَ اللبَـنُ إذا بَـدَأ في الحموضـة[2]. وحَـزَرَ: بالحـاء المهملـة والـزاي ثـم الـراء معنـاه: جـاوَزَ الحـدَّ في الحموضة[3]، وهو كنايَةٌ عن تجاوُزِ الحدِّ. يقولُ: لا مُنتَظَرَ بعد تَفَاقُمِ الأمـر، ومنـه: المَثَلُ: «عَدا القَارِصُ فحَزَرَ[4]» يُضرَبُ لمن جاوَزَ الحدَّ .

مـازن) في: الكتـاب ٢/٢٠٣، والنكـت عليـه ١/٥٥٣، وشـرح أبياتـه ١/٤٧٢، والشـعر والشعراء ٢/٦٨٥، وهما في شعره: ٢٨٨ (الصبح المنير) .

وانظر الشاهد في: المقتضب ٤/٢٣٢، والأصـول ١/٣٤٥، وشـرح المفصـل ٢/٥، وشـرح الكافية الشافية ٣/١٢٩٧، والتصريح ٢/١٦٩ .

قال الأعلم في تحصيل عين الذهب: ٣١٥: « مدح أحد بني المنذر بن الجـارود العبـدي [وقـد أسلم الجارود في زمن النبي ﷺ ولقي العدو بعقبة الطين فقتل بها فسـميت باسمه]. وحَكَـم ابن المنذر أحد ولاة البصرة لهشام بن عبد الملك... وسمي جده الجارود؛ لأنه أغار علـى قـوم فاكتسح أموالهم، فشُبه بالسيل الذي يجرد ما مرَّ به » وجاء في المعارف: ٣٣٨ عن الحكم بن المنذر: « أنه مات في حبس الحجاج الذي يعرف بالديمـاس » ومعلـوم أن الحجـاج تـوفي سـنة ٩٥ هـ، وأن هشام بن عبد الملك تولى الخلافة سنة ١٠٥ هـ، فلا بد أن يكـون الـذي مـات في سجن الحجاج غير الذي تولى البصرة لهشام بن عبد الملك، والله أعلم .

(١) ديوانه: ٤٧ يخاطب عمر بن عُبيد الله بن معمر التميمي، أحد سادات بـني تميـم وأجوادهـا، وكان قد ولي حرب الخوارج بعـد أن عظـم أمرهـم واشـتد، تـوفي سـنة ٨٣هـ. أخبـاره في الكامل لابن الأثير ٤/٨٤-٨٩ . والشـاهد في الكتـاب ٢/٢٠٤، وشـرح أبياتـه ١/٤٧٣، والتذييل ٤/١٩٤، وشرح ابن القواس ٢/١٠٥٠ .

(٢) الصحاح (قرص) .

(٣) الصحاح (حزر) .

(٤) الأمثال لأبي عُبيد ٣٤٢، وجمهرة الأمثال ٢/٥٥، ومجمع الأمثال ٢/٣٤٩ .

واختَلَفَ النحويون في توجيه فتحةِ آخرِ المنادَى، وفتح «ابنٍ» في هذا الوجه؛ فزعَمَ الأكثرون ـ وهو الصَّحيحُ ـ أن فتحةَ المنادَى فتحةُ بِنَاءٍ، وفتحةَ «ابنٍ» فتحةُ إعرابٍ أُتبِعَت فيه حركةُ البناء حركةَ الإعراب، ولم يُعتَدَّ بالفاصل بينهما فإنه ساكنٌ[1].

٥ وقال بعضُهُم[2]: إن حركتَهُمَا حركةُ بِنَاءٍ، فهما مُرَكَّبان تركيبَ «خمسةَعَشَرَ»، وضَعُفَ لكون الصفة والموصوف لا يُركَّبان.

وقيلَ[3]: فتحةُ النداء إعرابٌ، و«ابنٌ» مُقحَمٌ، الأصلُ: يا زيدَ عَمْرٍو، على أن «زيداً» ولَدُ عَمْرٍو، ثمَّ أُقحِمَ «ابنٌ» ليدلَّ على ذلك، وفيه ما تَرَى.

الوجه الثالث: ضَمُّ نون «ابنٍ» إتباعاً لضمَّةِ المنادَى، حكاها الأخفشُ[4] عن

١٠ بعض العرب، تقولُ: يا زيدُ بنُ عَمْرٍو، وفيه: إتباعُ حركة الإعراب لحركة البناء، عكسُ الوجه الثاني.

فإن لم تجتمع الشُّروط الثلاثةُ فلا يكونُ في المنادَى إلا الضَّمُّ، ولا في «ابنٍ» إلا / النصبُ رجوعاً إلى الأصل، فمثالُ عدَمِ الشَّرطِ الأول قولُكَ: يا رَجُلُ ابنَ عَمْرٍو [٢٠٨/أ] أو: يا زيدُ ابنَ أَخِينا، فلم يقع «ابنٌ» بين علَمَين.

١٥ ومثالُ عدَمِ الشَّرطِ الثاني أن تُعرِبَ «ابناً» بدلاً، أو عطفَ بَيَانٍ، أو منادًى ثانياً، أو مفعولاً لفعلٍ مضمَرٍ حسبما مرَّ في الوجه الأوَّلِ.

---

(١) انظر شرح ابن القواس ١٠٥٢/٢، وارتشاف الضرب ١٢٢/٣، والمساعد ٤٩٤/٢.

(٢) وهو الإمام عبد القاهر الجرجاني. انظر المقتصد ٧٨٥/٢، وعنه نقل السيوطي في الهمع ٥٤/٣.

(٣) انظر التذييل والتكميل ١٩٤/٤، والمساعد ٤٩٥/٢.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣٩٤/٣، وارتشاف الضرب ١٢٣/٣، والتذييل ١٩٤/٤، والهمع ٥٤/٣، وراجع شرح ابن القواس ١٠٤٩/٢.

ومثالُ عدَمِ الشَّرطِ الثالث قولُكَ: يا زيدُ الفاضلُ بنَ عَمْرٍو، فقد فصَلْتَ بالفاضل بين المنادَى و«ابنٍ»، فالمنادَى في هذه المواضعِ لا يكونُ إلا مضمُوماً؛ لتخلُّفِ بعضِ الشُّرُوط.

وهنا تنبيهان:

الأول: إذا كان العلَمُ المنادَى مقصوراً نحو: يا موسى بنَ عَمْرو، فهل يُقدَّر فتحُهُ إتباعاً أو لا، إذ لا فائدةَ في ذلك ؟

فذهبَ الجمهور [أنه][1] لا تُقدَّر فيه الفتحةُ، وذهبَ الفرَّاءُ[2] أنه يَجري مَجرَى الصَّحيح فتُقدَّرَ فيه الفتحةُ كما تُقدَّرُ الضمةُ .

الثاني: من النحويين مَن أَجرى مُجرَى العلَم المنادَى الموصوفِ بـ«ابن» ما ليس بعلَمٍ بشرط أن يُضافَ «ابنٌ» إلى مثل المنادَى لفظاً ومعنىً، ويكونَ مما كثُرَ استعمالُهُ مدحاً أو ذمّاً، وسواءٌ كان الثاني بالألف واللام أم لا، نحو: يا فلانُ بنَ فُلانٍ، ويا كريمُ بنَ كريمٍ، ويا شريفُ بنَ شريفٍ في المدح، ويا ضُلُّ بنَ ضُلٍّ[3]، ويا خبيثُ بنَ خبيثٍ في الذم، فيُجيزون في المنادَى في مثل هذا الضمَّ والفتحَ، كما يجوزُ في: يا زيدُ بنَ عَمرو، وإنما اشترطوا التساويَ بين اللفظَين فأجازوا ذلك في نحو: يا شريفُ بنَ شريفٍ، ولم يُجيزوه في نحو: يا كريمُ بنَ شريفٍ؛ لأنهم أرادوا أن يكونَ الأبُ قد مُدِحَ بما مُدِحَ به الابنُ، ومَدْحُ كلٍّ واحدٍ منهما مدْحٌ للآخَر، فيتأَكَّدُ المدحُ، فتحصُلُ المبالغة، وكذلك في الذَّمِّ، بخلاف ما إذا اختَلَفَ اللفظان .

---

(١) زيادة يستقيم بها السياق .

(٢) معاني القرآن ١/٣٢٦ .

(٣) هذا مثلٌ يُضرَبُ لمن لا يُعرَفُ هو ولا أبوه. انظر مجمع الأمثال ٢/٢٦٥، وانظر الصحاح (ضل) .

[٢٠٨/ب] وذَهَبَ البصريون أنه لا يجوزُ فتحُ المنادَى إذا نُعِتَ بـ«ابنٍ» / إلاّ وهو علَـمٌ، وأما ياشريفُ بنَ شريفٍ وما أشبَهَه فلا يُجيزُون فيـه إلا الضَّـمَّ، ولا يجـوزُ الفتـحُ، قال الشَّيخُ أبوحيَّانَ[١]: وما ذهَبَ إليه البصريون هو القياسُ، إذ الأعلامُ أَقْبَلُ للتغيُّرِ مِن غيرها .

٥ **فإن كان نعتُ المنادَى المضمومِ غيرَ «ابن» فالكلامُ عليه من أوجُهٍ:**

الأول: في جواز نعتِهِ، وقد اختلَفُوا في ذلك: فذَهَبَ الأصمعيُّ[٢] وقومٌ مـن الكوفيِّين أنه لا يجوزُ نعتُهُ مُطلَقاً سواءٌ كان النعتُ «ابنـاً» أو غـيرَه، واحتجُّـوا: بأنـه وقعَ مَوقِعَ المضمَرِ أو الصَّوت، والمضمَرُ والصَّوتُ لا يُنعَتَان، وما جاء ظاهرُهُ النعتُ فالمرفوعُ خبرُ مبتدأٍ محذوف، والمنصوبُ إما مفعولٌ بفعل مضمَر، وإما منادًى، فإذا ١٠ قلتَ: يا زيدُ العاقلُ بالرفع، فهو على تقدير: هـو العـاقلُ، وإن كـان منصوبـاً فهـو على تقدير: أعني العاقلَ، وإذا قلـتَ: يـا زيـدُ صـاحبَ عَمْـرٍو، فهـو علـى حـذف حرف النداء أي: يا صاحبَ عَمْرو .

وذهـب البصريـون إلى الجـواز، واحتجُّـوا بالسَّـماع، ورَدُّوا مـا اسـتدل بـه الأصمعيُّ ومَن وافقه بأن الشيءَ إذا أشبَهَ شيئاً آخَرَ لا يجري عليـه جميـعُ أحكامـه، ١٥ بل يبقى على المشبَّهِ أحكامُ أصلِهِ، والدليلُ على ذلك قولُهم: يـا تميـمُ كلُّهُـم، ولـو كان المنادَى بمنزلة المضمَر في كلِّ أحواله لم يَجُز إلا «كلُّكُم» على الخطاب، كما لا يجوز أن يُقالَ: إنَّكُم كلُّهم بالغَيبَة، بل: إنكم كلُّكم بالخطاب. ومما رَدُّوا بـه علـى

---

(١) التذييل والتكميل ١٩٥/٤ قال: «وهو الأكثرُ في السماع» .

(٢) حُكيَ عنه أنه طالع أشعارَ العرب وكلامَها فلم يجد منادًى منعوتاً، ومـا وقـع منـه فهـو شـاذ يتأول على القطع. انظر: الأصول ٣١٧/١، وشرح التسهيل ٣٩٣/٣، وشـرح ابـن القـواس ١٠٥٠/٢، والتذييل ١٢١/٤، والمساعد ٤٩٣/٢ .

الأصمعيِّ قولُهم(١): يا زيدَ بنَ عَمْرٍو، بفتح دال «زَيد»، ولو كان «بنَ عَمْرٍو» مستأنَفاً لم يكن لفتحِ زَيدٍ وَجهٌ، فلم يبقَ إلا أن يكونَ «بن عَمْرٍو» صفة لـ«زيد»، وأُتبعَت حركةُ الموصوف لحركة الصفة لجعلهما كالشيء الواحد، وأيضاً يَلزَمُ من قول الأصمعيِّ أن يكون «أياً» في النداء مستقلاً يحسُنُ السُّكوتُ / عليه، إذ ما [٢٠٩/أ] بعده يكونُ مقطوعاً عنه، وأيضاً فمجيءُ الاسم المشتقِّ المضافِ بعد المنادَى المضمومِ لازم النَّصبِ، دليلٌ على عدَمِ القطع، إذ لا مانعَ من رفعه على خبرِ مبتدأٍ كما زَعَمُوا، وأيضاً لو كان على القطع لم يَلزَم الرفعَ في قولك: يا أيُّها الرَّجُلُ، وفي كون «الرجل» هنا لم يُسمَعْ فيه النَّصبُ، دليلٌ على عدم القطع .

وقال أبو عليٍّ الفارسيُّ(٢): يجوزُ نعتُ المنادَى المضمومِ، والقياسُ يقتضي أن لا يجوزَ .

الوجه الثاني: إذا فرَّعنا على الصَّحيح من جواز النعتِ، فلا يخلو المنادَى المضمومُ أن يكونَ نكرَةً مقصودَةً أوعلَماً؛ فإن كان نكرَةً مقصودَةً فاختلف النحويون في نعتِهَا على قولَين:

الأول: أنها لا تُوصَفُ، وحُجَّتُهُ: أن اللفظَ لفظُ النكرةِ، والمعنى معرفةٌ للقصد، فإن نعَتَّه فلا يخلو أن يكونَ بنكرةٍ أو معرفةٍ، فإن كان بنكرةٍ فمعناه يَأبَى ذلك، وإن كان بمعرفةٍ فلفظُهُ يأبى ذلك، فبَطَلَ النَّعتُ؛ لأنه يؤدِّي إلى التَّناقُض .

الثاني: أنه يجوزُ وصفُهُ، ويكونُ بالمعرفة تغليباً لمراعاة المعنى على مراعاة اللفظ، ثمَّ القائلون بنعته(٣) اختلفوا: فمنهم مَن قال: يجوزُ في نعتِهِ الرفعُ والنصبُ، فتقول: يا رجلُ العاقلُ برفع «العاقل» ونصبِه، ومنهم من قال: لا يجوزُ فيه إلا الرفعُ.

---

(١) انظر شرح التسهيل ٣٩٣/٣ .

(٢) الإيضاح: ٢٤٦، وانظر: المقتصد ٧٧٢/٢ .

(٣) في الأصل: (بتبعيته) وهو خطأ .

فإن كان المنادَى علَماً فلا يخلو النعتُ أن يكونَ مفرَداً أو مضافاً، فإن كان مفرَداً فللنحويين فيه مذاهبُ:

الأول: الذي عليه الجادَّةُ وهو الصَّحيحُ أنه يجوزُ فيه الرفعُ والنصبُ، فتقول:

٥ يا زيدُ العاقلُ برفع «العاقل» ونصبه؛ أمَّا الرفعُ فعلى اللفظ؛ لأن لفظَ المنادَى مضمومٌ، وأما النصبُ فعلى الموضِع؛ لأنَّ المنادَى مفعولٌ، وسواءٌ كانت / الضَّمَّةُ [٢٠٩/ب] ظاهرةً نحو: يا زَيدُ، أو مقدَّرَةً نحو: يا حَذَامِ فإنه يُرفَعُ النعتُ حملاً على الضَّمَّةِ المقدَّرَة، ويُنصَبُ على الموضِع فتقول: يا حَذَامِ العاقلةَ بالرفع والنَّصبِ، وليس في العربية حركةُ بناءٍ يُحمَلُ على لفظها إلا هنا وفي باب «لا» وقد تقدَّمَ[1]، وإنما

١٠ اختصَّتْ حركةُ البناء في هذَين البابَين بالحمْلِ على لفظِهَا؛ لأنها حركةٌ أشبهَت حركةَ الإعراب؛ لكونها تُوجَدُ بوجود حرفِ النداء، وتُعدَمُ بعَدَمِهِ، وكذلك في باب «لا» تُوجَدُ بوجود «لا» وتُعدَمُ بعدمها، فهي كحركةِ الإعراب تُوجَد بوجودِ عاملها، وتُعدَمُ بعدَمِهِ .

والحمْلُ على اللفظ عندهم أكثَرُ من النصب وأفصَحُ؛ لما فيه من المشاكَلَةِ،

١٥ قاله المبرِّدُ في «المقتضب»[2].ومنه قولُ الشَّاعرِ:

يَــا حَكَــمُ الوَارِثُ عَن عَبْدِ المَلِكْ
أَرْدَيتَ لَو لَمْ تَحْبُ حَبْوَ المُحْتَبِكْ[3]

---

(١) في باب إن وأخواتها، وهو من موضوعات السفر السادس من هذا الشرح، ولم أقف عليه .

(٢) لم أقف على هذا النص في المقتضب، والذي وقفت عليه هو قول المبرد بعد أن أورد البيت التالي (يا حكم الوارث ...) قال: « فهو الأكثر في الكلام » المقتضب ٤/٢٠٨ .

(٣) البيتان لرؤبة بن العجاج في ديوانه: ١١٨ متفرقين، وفيه: « الوارثَ » بالنصب، وهو يمدح الحكَم بن عبد الملك بن بشر بن مروان. ونسبه ابنُ جني في اللمع: ١٧٢ إلى العجاج، ولم

=

الروايةُ برفع «الوارث» .

المذهب الثاني: للكوفيين[1] أنه لا يجوزُ في النعت إلا النصبُ، والنصبُ عندهم ليس على الموضِع؛ وإنما النَّعتُ منادى في الأصل إلا أنه لمَّا لم يلحَقْهُ حرفُ النداء نَصَبُوهُ، قالوا: والدليلُ على أنَّ النعتَ منادى في الأصل قولُهُ تعالى: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ﴾[2] فنادَى الاسمَ ثمَّ الصفَةَ، وما جاء ظاهرُهُ الرفعُ فالحركةُ فيه عندهم ليست بإعرابٍ، وإنما هي حركةُ إتبَاعٍ لحركة المنادَى. ورُدَّ قولُهم: بأنَّ النعتَ لو كان هنا منادى في الأصل وحُذِفَ منه حرفُ النداء، لم يكن منصوباً؛ لأنَّ العرَبَ إذا حذَفَتْ حرفَ النداء من المنادَى تَرَكَتْهُ على الحالة التي يكونُ عليها مع ظهور حرفِ النداء، والأمرُ هنا ليس كذلك .

ثمَّ إنهم أجازوا / فتحَ المنادَى إتباعاً لنصبَ الصفةِ، فقالوا: يا زيدَ الكريمَ [٢١٠/أ] بنصب «الكريم» وفتحِ «زَيد»، واستدلُّوا على ذلك بقول جَريرٍ يمدَحُ عُمَرَ بنَ عبدالعزيز:

وَتَدعُو اللهَ مُجْتَهِداً لِيَرْضَى ... وَتَذْكُرُ فِي رَعِيَّتِكَ المَعَادَا
فَمَا كَعْبُ بنُ مَامَةَ وابْنُ سُعْدَى ... بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرَ الجَوَادَا[3]

هذا من أرجوزة لرؤبة، وقد انتحلها أبو نُخيلة السعدي لنفسِهِ ، وفي الشعر المجموع لأبي نخيلة السعدي: ٢٦٢ مقطوعة منسوبة إليه فيها البيت الثاني فقط. وانظر الشاهد في: المقتضب ٢٠٨/٤، والخصائص ٣٨٩/٢، وأمالي ابن الشجري ٤٤/٣، والإنصاف ٦٢٨/٢، والمغني ٢٨، وشرح أبياته ٦٠/١ . وتَحْبو: تزحفُ، والمعتنك: هو البعير الذي يحبو على رملة فيها تعقُّدٌ لا يَقدر على المشي فيها إلا أن يحبوَ، وتُدعَى العانك. والمحتبك: الذي شدَّ إزارَه وأحكَمَه .

(١) الأصول ٣٦٩/١ .

(٢) سورة يوسف: من الآية: ٤٦ .

(٣) ديوانه: ١١٨/١، ١٢٠ وهما فيه غير متتاليين، والثاني متقدم على الأول، ومطلع هذه القصيدة:

الروايةُ بفتح الراءِ مِن «عُمَرَ»، ولا دليلَ على ما ذكَرَهُ الكوفيون. وخَرَّجَ البصريون البيتَ إمَّا على أنَّ الأصلَ: يا عُمَرَا بالألف، ثم حُذِفَت لالتقاء السَّاكنَين لفظاً وخَطّاً، ويكونُ هذا على مَن يُجيزُ لَحَاقَ هذه الألف في غير المندوبِ والمتعجَّبِ منه والمستغاثِ به[1]، وإمَّا أن يكونَ نَصَبَ المنادَى ونَوَّنه ضرورةً ثمَّ ٥ حَذَفَ التنوينَ .

وزعَمَ ابنُ كَيسَانَ[2] أنَّ العلَّةَ في ذلك جعلُهُم الصفةَ والموصوفَ كالشيء الواحد، قال الشَّيخُ أبو حيَّانَ[3]: وتعليلُ ابنِ كَيسَانَ ليس بشيء؛ لأنه ادَّعى شيئاً لم يُوجَدْ في كلامهم وهو تركيبُ الصفة مع الموصوف .

المذهب الثالث: للأخفش وهو التَّفرقةُ بين أن يكونَ المنادَى نكرةً مقصودَةً ١٠ أو عَلَماً؛ فإن كان نكرةً مقصودَةً فلا يجوزُ في نعته إلا الرفعُ فتقول: يا رَجُلُ العاقلُ بالرفع لا غير، ووجهُ ذلك: أن «يا رجلُ» حركتُهُ عنده حركةُ إعرابٍ لا حركةَ بناء؛ لأنَّ الأصلَ عنده في «يا رجُلُ»: يا أيها الرجُلُ، فلمَّا حَذَفُوا «أيها» والألفَ واللامَ وأدخَلُوا حرفَ النداء عليه فقالوا: يا رجُلُ، بقِيَ على إعرابه

أَبَتْ عَينَاكَ بالحسَنِ الرُّقَادَا وأَنْكَرَتِ الأَصَادِقَ والبِلَادَا

وانظر: المقتضب ٢٠٨/٤، والأصول ٣٦٩/١، وأمالي ابن الشجري ٤٠/٢، وشرح التسهيل ٣٩٤/٣، والتذييل ١٩٤/٤، والهمع ٥٤/٣ . ورُوِي في بعض المصادر: «يا عمرُ» بالبناء على الضم، ولا شاهد في هذه الرواية هنا. وابن سُعدى هو أوس بن حارثة بن لام الطائي و(سُعدى) أمُّهُ، كان هو وكعب بن مامة من سادات أجواد العرب في الجاهلية .

(١) قال ابن مالك: «وأجاز غير سيبويه زيادة الألف في آخر كل منادى لمدِّ الصوت» شرح التسهيل ٣٩٤/٣ .

(٢) رأيه في التذييل والتكميل ١٩٤/٤، والمساعد ٤٩٦/٢ .

(٣) التذييل والتكميل ١٩٤/٤ .

الأصليِّ فلا يكونُ في نعته إلا الرفعُ، والدليلُ عندهم: أنَّ أصلَ «يا رجُلُ»: ياأيها الرجُلُ ما رَوَى الفرَّاءُ عن العَـــرَب: «يا مُهْدُوهَا كُلُوهَا [1]» فلولا أنه محكومٌ له بحكم: يا أيُّهَا المهدُوها ما جازَ فيه الرفعُ، / ولكَانَ: يا مُهدِيهَا بالنصب . [٢١٠/ب]

فإن كان المنادَى علَماً فله[2] فيه قولان:

٥ أحدهما: أنه يجوزُ في نعته الرفعُ والنصبُ .

الثاني: وهو الصَّحيحُ عندَه ـ أنه لا يجوزُ فيه [إلا][3] النصبُ، وما جاء ظاهرُهُ الرفعُ فإنه إتباعٌ لضمة المنادَى .

ورُدَّ على أبي الحسن: أما قولُه: أنَّ «يا رجُلُ» ضمَّتُهُ ضمَّةُ إعرابٍ، وأنَّ أصلَه: يا أيُّهَا الرَّجُلُ، فيَلزَمُ منه أن يُرفَعَ المطوَّلُ نحو: يا طالعاً جَبلاً، ولا يُنصَبُ؛

١٠ لأنَّ أصلَه على مذهبه: يا أيُّهَا الطالعُ جَبلاً، فحُذِفَ «أيٌّ» والألفُ واللامُ، وكان ينبغي أن يبقى على رفعه، فمَجِيئُهُ منصوباً يَرُدُّ عليه ما ادَّعاه . وأما ما حكاه الفرَّاءُ فنادرٌ لايُعتدُّ به .

وأما قولُه: إنَّ ضمةَ العاقلِ في نحو: يا زيدُ العاقلُ ضمةُ إتباعٍ فرُدَّ بقولهم: يا زيدُ العاقلُ ذو الجُمَّة[4]، فـ«ذو الجُمَّة» تابعٌ لـ«العاقل» فلو كانت حركتُهُ حركةَ

١٥ إتباعٍ لم يصحَّ إتباعُهُ بالرفع؛ إذ ليس فيه رفعٌ، وكان يُقالُ على مذهبه: ذا الجُمَّة بالنصب، ولم يأت ذلك إلا بالرفع، قال الرَّاجزُ:

---

(١) لم أقف عليه .

(٢) أي: للأخفش .

(٣) زيادة يستقيم بها السياق .

(٤) انظر الكتاب ١٩٣/٢ .

يَا أَيُّهَا الجَاهِلُ ذُو التَّنَزِّي
لاَ تُوعِــدَنِّي حَيَّةٌ بِـالنَّكْزِ(١)

فـ«ذو» نعتٌ لـ«الجاهل»، والتنزِّي: الوَثْـبُ، والنَّكـزُ: النَّخسُ بعُـودٍ أو نحـوه، و«حيَّةٌ» فاعلٌ بـ«لا تُوعِدَنِّي» .

٥ والدليلُ: أنَّ ضمةَ «العاقل» في قولك: يا زيدُ العاقلُ ضمةُ إعرابٍ قولُهم: يـا حَذَامِ العاقلةُ برفع «العاقلة»، ولا يُمكِنُ أن تكـونَ الضمَّـةُ في «العاقلـة» إتباعـاً؛ لأنـه ليس في «حَذَامِ» ضَمٌّ في اللفظ .

فإن كانت صفةُ المنادَى المضمومِ مُضَافةً فلا تخلو أن تكونَ الإضافةُ محضةً أو غيرَ محضَةٍ؛ فإن كانت غيرَ محضَـةٍ نحو: يـا زيـدُ الحسَـنُ الوجـهِ؛ جـاز فيهـا الرفـعُ

١٠ والنصبُ؛ لكون المضـاف في حكم الانفصال فكأنَّكَ قلتَ: يا زيدُ الحسَنُ من غير إضافة، فإن كانت محضَةً نحـو: يـازيدُ صـاحبَ / عَمْـرٍو، فـالنصبُ لا غـيرُ علـى [٢١١/أ] الصَّحيح. قال الشَّاعرُ:

أَزَيدُ أَخَا وَرْقَاءَ إِنْ كُنْتَ ثَائِراً فَقَدْ عَرَضَتْ أَحْنَاءُ حَقٍّ فَخَاصِمِ(٢)

فـ«أخا ورقاءَ» صفةٌ مُضافَةٌ، و«زيدٌ» منادى، وهو الموصوفُ. وقال الآخَرُ:

١٥ يَا زِبْرِقَانُ أَخَا بَنِي نُعَلٍ مَا أَنْتَ وَيْبَ أَبِيكَ والفَخْرُ(٣)

---

(١) الرجز لرؤبة بن العجاج في ديوانه: ٦٣ يمدحُ أبانَ بنَ الوليـد البجلـي، والشـاهد في الكتـاب ١٩٢/٢، والمقتضب ٢١٨/٤، والأصول ٣٣٧/١، ٣٧٥، وأمالي ابـن الشـجري ٣٦٩/٢، ٤٥/٣، وشرح المفصل ١٣٨/٦.

(٢) من الطويل، ولم أقف على نسبته. والبيـت في: الكتـاب ١٨٣/٢، وتحصيـل عـين الذهـب ٣٠٧، والتبصـرة ٣٤١/١، وشـرح المفصـل ٤/٢، ١٥، وشـرح ابـن القـواس ١٠٥١/٢. وورقاء: حيٌّ من قيس، والثائر: طالب الدم، والأحناء: الجوانـب واحدهـا حنـو. يقـول: إن كنتَ طالباً لثأركَ فقد أمكنك ذلك، فاطلبْهُ وخاصمْ فيه (تحصيل عين الذهب) .

(٣) من الكامل، وهو للمُخبَّل السَّعدي (ربيعة بـن عـوف بـن ربيعـة بـن قتَّـال بـن أنـف الناقـة، =

وإنما وجَبَ النَّصبُ في الصفة إذا كانت إضافتُها محضةً؛ لأنك لو وَلَّيتَها حرفَ النداء لم تكن إلا منصوبةً، وبهذا أجابَ الخليلُ سيبويهِ[1] لَمَّا سألَهُ عن مُوجِبِ النصبِ، قال سيبويهِ: قلتُ: - يعني للخليل - أرأيتَ قولَ العرَبِ كلِّهم: «أزيدُ أخَا ورقَاءَ» لأيِّ شيء لم يَجُزْ فيه الرفعُ كما جاز في الطَّويل[2]؟ قال: لأنَّ المنادَى إذا وُصِفَ بالمضاف فهو بمنزلتِه إذا كان في موضِعِه.

وذهَبَ الفرَّاءُ والكِسائيُّ وأبو عبدا لله الطُّوَال وابنُ الأنباريِّ[3] إلى جواز رفع الصفة المضافة إضافةً محضَةً، فأجازوا: يا زيدُ صاحبُنا برفع «صاحبُنا»، وهذا المذهبُ مَرجُوحٌ؛ لأنه لم يساعدْهُ قياسٌ ولا سماعٌ، وإنما سُمِعَ رفعُ المضاف إذا عُطِفَ على الصفة المفرَدَة، وأنشدوا على تلك:

يَا طَلْحَةُ الكَامِلُ وَابْنُ الكَامِلِ[4]

والمخبَّل لقبه وهو المجنون، وهو شاعرٌ مخضرَمٌ، عاش في الجاهلية والإسلام، عُمِّر طويلاً. أخباره في: ألقاب الشعراء ٣٠٤، والشعر والشعراء ٤٢٠/١). والبيت في ديوانه: ٢٩٣ (ضمن شعراء مقلُّون) يهجو ابنَ عمه الزِّبرقان بن بدر. ونسبه الآمدي في المؤتلف والمختلف ١٧٩ إلى المتنخل السعدي، قال البغدادي رحمه الله: «وقد أخطأ الآمدي هنا في المؤتلف والمختلف، فزعم أن البيت الشاهد للمتنخل السعدي.. وهذا تصحيفٌ منه في اسم الشاعر، وهو تارة يُنسب إلى قُريع، وتارة إلى سعد، وهذا سبب التصحيف» الخزانة ٩١/٦.
والشاهد في: معاني الفراء ٣٢٦/١، والتذييل ٢٠٥/٤. وويب بمعنى ويل، قيل: إنهم قالوا ذلك لقبح استعمال الويل عندهم فغيروه. (شرح أبيات سيبويه ٢١١/١).

(١) الكتاب ١٨٣/٢-١٨٤.

(٢) من قولهم: «يا زيدُ الطويلُ».

(٣) انظر: شرح الكافية ١٣٧/١، والتذييل والتكميل ٢٠٥/٤-٢٠٦، ارتشاف الضرب ١٣٠/٣، والمساعد ٥١٦/٢.
وأبو عبد الله الطُّوال: هو محمد بن أحمد بن عبد الله الطُّوال النحوي الكوفي، من أصحاب الفراء، قال عنه ثعلب: كان حاذقاً بإلقاء مسائل العربية، ولم يشتهر عنه تصنيف. توفي سنة ٢٤٣ هـ. أخباره في: الفهرست ١٠١، وإنباه الرواة ٩٢/٢.

(٤) بيت من الرجز لم أقف على قائله ولا على تكملة له، وهو من شواهد الفراء في معاني القرآن ٣٥٥/٢، وأبي حيان في التذييل والتكميل ٢٠٥/٤.

برفع «ابن» بالعطف على «الكامل»، وهذا نادرٌ لا يُقاسُ عليه، وقد تقـدَّمَ أنَّ سيبويهِ قد نقَلَ عن العرَبِ أنهم يَنصبُون ولا يَرفعُون .

وردَّ ابنُ مالكٍ[1] على مَن أجازَ الرفعَ في المضاف: بأنه يَلزَمُ منه تفضيلُ الفرعِ على الأصلِ؛ لأنَّ النعتَ فرعٌ عن المنعوت، ولو كان المضافُ منادى لم يَجُزْ فيه إلا النصبُ، فإذا جوَّزْنَا في المضاف الوجهَين حالةَ كونه نعتاً للمنادَى، حصَلَ له في حال الفرعيَّةِ من المزيَّةِ ما لم يحصُلْ له في / حال الأصالة. وفيه نَظَرٌ؛ لأنَّ [٢١١/ب] الفُرُوعَ قد يحصُلُ لها ما ليس للأصول .

تنبيه:

إذا أتَيتَ بصفةٍ بعد صفةِ المنادَى المضمومِ، فلا يخلو أن تكونَا مفردَتَين، أو مضافَتَين، أو الأولى مفرَدَةً والثانيةُ مضافَةً، أو بالعكس .

فإن كانتا مفرَدَتَين فلا يخلو أن تجعَلَ الثانيةَ صفةً للمنادَى، أو صفةً للصفةِ الثانية؛ فإن جعلتَها للمنادَى جاز فيها الرفعُ والنصبُ كما يجوزُ في الأُولى، وإن جعلتَها صفةً للصفة الأُولى أعربتَها بما أعرَبتَ به الأُولى، فإن كانت الأُولى مرفوعةً تَعيَّن في الثانية الرفعُ، وإن كانت منصوبةً تعيَّن في الثانية النصبُ، فإذا قلتَ: يا زيدُ العاقلُ الكريمُ، فيجوزُ في «الكريم» الرفعُ والنصبُ إن جعلتَه صفةً لـ«زَيد»، وإن جعلتَه صفةً لـ«العاقل» تعيَّنَ رفعُهُ إن رُفِعَ العاقلُ، ونصبُهُ إن نُصِبَ العاقلُ .

وإن كانتَا مضافَتَين نحو: يا زيدُ صاحبَ عَمْرٍو ذا الجُمَّة، تَعيَّنَ فيهما النصبُ سواءٌ جَعَلْتَ الثانيةَ للمنادَى أو للأُولَى، فإن جعلتَ «ذا الجمة» للمضاف [إليه][2] الذي هو «عَمْرو» تعيَّنَ [الجرُّ][1] .

(١) شرح التسهيل ٣/٤٠٣ .

(٢) زيادة يستقيم بها السياق .

فإن كانت الأُولى مفردَةً والثانيةُ مضافةً نحو: يا زيدُ العاقلُ ذا الجمة؛ فإن جعلتَها للمنادَى تعيَّن النصب، وإن جعلتَها لـ«العاقل» جرتْ عليه؛ فإن كان «العاقل» مرفوعاً تعيَّن رفعُها، وإن كان منصوباً تعيَّن نصبُها .

فإن كانت الأُولى مضافَةً والثانيةُ مفرَدَةً نحو: يا زيدُ ذا الحسب الكريمَ؛

٥ فإن جعلتَ الثانيةَ للمنادَى جازَ فيها[1] الرفعُ والنصبُ، وإن جعلتَها للصفة الأُولى تعيَّنَ النَّصبُ، إذ لا يجوزُ في الأُولى إلا النصبُ، وإن جعلتَها لـ«الحسَب» تعيَّن الجرُّ، وا لله أعلَمُ .

فإن كان تابعُ المضمومِ عَطفَ نَسَقٍ، فلا يخلو المعطوفُ أن يكونَ مضافاً أو مفرَداً .

١٠ فإن كان مضافاً نحو: يا زيدُ / وغلامَ عَمْرٍو، فالذي عليه الجمهورُ النصبُ؛ [٢١٢/أ] لأنه مُضافٌ، والمضافُ إذا نُودِي كان منصوباً، وشَذَّ الفرَّاءُ فأجاز الرفعَ، فتقول: يا زيدُ وغلامُ عَمْرٍو برفع «الغلام» قياساً على النعت المفرَد[2].

فإن كان مفرَداً فلا يخلو أن يكونَ نكرةً أو معرفةً .

فإن كان نكِرَةً فلا يخلو أن تكونَ غيرَ مقصودَة أومقصودةً؛ فإن كانت غيرَ

١٥ مقصودَةٍ نحو: يا زيدُ وغلاماً، لم يَجُزْ فيه إلا النصبُ؛ لأنَّ حرفَ العطف نائبٌ عن حرف النداء، والمعطوفُ هنا نكرةٌ غيرُ مقصودَةٍ، فلا يكونُ فيه إلا النصبُ، فإن كانَ نكرةً مقصودَةً نحو: يا زيدُ ورجلُ، فاختلفوا في جواز العطف؛ فذهبَ الجمهورُ إلى جوازه فتقول: يا زيدُ ورجلُ، فتبني «رجل» على الضمِّ، كما تقول: يا

---

(١) في الأصل: « فيه » .

(٢) تكلم الفراءُ على النعت المفرَد في المعاني ٣٥٥/٢، ولم يشر إلى إجازة الرفع في المعطوف المضاف، ولم أقف عليه، وانظر التذييل والتكميل ٢٠٦/٤، وارتشاف الضرب ١٣٠/٣ .

زيدُ وعَمْرو. وذهبَ الأخفشُ وتَبِعَهُ أبو بكرٍ خطّابٌ[(١)] أنه لا يجوزُ .

حجَّةُ الأخفشِ أنَّ النكرةَ المقصودَةَ أصلُهَا أن تكونَ بالألف واللام حالَ النداء، ثمَّ حُذفَت الألفُ واللام، وجُعل حرفُ النداء عوضاً عنها، فلا يجوزُ أن تقول: يا زيدُ ورجلُ؛ لأنه يَلزَمُ منه حذفُ الألف واللام والنائبِ عنها وهو حرفُ النداء، وذلك لا يصِحُّ، ولا حُجَّةَ في ذلك؛ لأنَّ حرفَ العطف قام مَقامَ حرفِ النداء كما قام في عطفِ العلَم .

فإن كان معرفةً فلا يخلو أن يكونَ عَلَماً أو اسمَ إشارة أو بالألف واللام؛ فإن كان علَماً فلا يخلو أن يكونَ معطوفاً على علَمٍ مثلِهِ أو على نكرةٍ مقصودَةٍ؛ فإن كان معطوفاً على علَمٍ مثلِهِ، فالجمهورُ على أنه مبنيٌّ على الضَّمِّ كما يُبنَى المنادَى العلَم، وذهَبَ المازنيُّ[(٢)] أنه يجوزُ فيه النَّصبُ فتقول: يا زيدُ وعَمراً بنصب «عَمْرو»، وذهبَ الكوفيون[(٣)] إلى جواز الرفع والتنوين؛ لأنَّ ضمَّةَ المنَادَى عندهم ضمَّةُ إعراب .

فإن كان / معطوفاً على نكرةٍ مقصودَةٍ نحو: يا رجلُ وزيدُ، [فهو][(٤)] مبنيٌّ [٢١٢/ب] على الضَّمِّ عند الجمهور، ومَن رَأى أنَّ «يا رجُلُ» مختَصَرٌ[(٥)] مِن «يا أيُّهَا الرجُلُ»، فهو مُعرَبٌ لا يُعطَفُ عليه إلاَّ ما فيه الألفُ واللامُ أو اسمُ الإشارة، فتقول: يا

---

(١) ارتشاف الضرب ١٣٢/٣ .

(٢) انظر الأصول ٣٧٢/١، وشرح الكتاب ٣٧/٣ (مخطوط)، وشرح التسهيل ٤٠٢/٣، وفي شرح الألفية لابن القواس نُسب هذا القول إلى الأخفش، قال: « وأجاز الأخفش يا زيدُ وعمراً بالنصب حملاً على المحل، وتنبيهاً على أنه يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه » انظر ١٠٥٥/٢ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) زيادة يستقيم بها السياق .

(٥) في الأصل: « مختَصَراً » .

رجُلُ والغلامُ، ويا رجُلُ وهذا، كما تقولُ: يا أيـُّها الرجُـلُ والغُـلامُ، ويـا أيـُّها الرجُلُ وهذا. ولا يجوزُ على مذهبهم أن تقولَ: يا رجُلُ وزيـدُ، كمـا لا يُقـالُ: يـا أيـُّها(1) الرجُلُ وزيدُ .

فإن كان المعطوفُ اسمَ إشارةٍ، فالجمهورُ على جوازه، فتقولُ: يا زيدُ وهذا، ويقتضي مذهبُ الأخفشِ وخطَّابٍ مَنْعَهُ؛ لأنَّ حرفَ العطف عندهما لا يُغـني عـن حرف النداء، واسمُ الإشارة لا بُدَّ أن يباشرَه(2) حرفُ النداء .

فإن كان المعطوفُ بالألف واللام فلا يخلو المنادَى أن يكـونَ نكـرةً مقصـودةً أو علَماً؛ فإن كان نكرةً مقصودةً نحو: يا رجُلُ والغلامُ، فالجمهور على أنـه يجـوزُ في المعطوف الرفعُ على اللفظِ، والنصبُ على الموضِـعِ، قـال الله تعـالى: ﴿ يَجِبَـالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ ﴾(3) في السبعةِ بـالنصب، وقـرأ أبـو العاليـةِ(4) وابـنُ أبـي عبلَـةَ، وعاصمٌ(5) في روايةٍ بالرفع على اللفظ.

وذهـبَ الأخفـشُ ومَـن تبعه أنـه لا يجـوزُ في المعطـوف هنـا إلا الرفـعُ دون النصبِ، جَرْياً على مذهبه مِن أنَّ «يا رجُـلُ» مُعـرَبٌ لا مبـنيٌّ(6)، ومـا جـاء ظـاهرُهُ

---

(1) « يا أيها » مكررة في الأصل .

(2) في الأصل: « يباشرها » .

(3) سورة سبأ: من الآية: ١٠ .

(4) هو رُفيع بن مهران البصري، من كبار التابعين، أسلم بعد وفاة النبي ﷺ بسنتين، تـوفي سـنة ٩٠ وقيل: ٩٣هـ. أخباره في: المعارف ٤٥٤، ومعرفة القـراء الكبـار ٦٠/١، وغايـة النهايـة ٢٨٤/١ .

(5) وقرأ بها أيضاً الأعرج وعبد الوارث عن أبي عمرو. انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٣٣/٣–٣٣٤، ومختصر الشواذ: ١٢١، والمحرر الوجيز ١٤٣/١٢، وإتحاف فضلاء البشـر ٣٨٢/٢ . ولم أقف على من نسب هذه القراءة إلى أبي العالية .

(6) التذييل والتكميـل ٢٠٤/٤–٢٠٥، قـال أبـو حيـان: « وفي شـرح الخفـاف: وأمـا الأخفـش =

النصبُ فهو عنده متأوَّل، فقال[1] في قوله تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾: إنَّ «الطيرَ» بالنصب معطوفٌ على «فضلاً[2]» أي: ولقد آتينا داودَ مِنَّا فضلاً والطيرَ.

وقيل: هومفعولٌ بإضمار فعلٍ؛ أي: وسَخَّرنا الطيرَ. وأعرَبه الزَّجَّاجُ[3] مفعولاً معه. ورُدَّ: بأنَّ الفعلَ قد صُرِّحَ بعدَه بما يُعطي معنى المفعول معه وهو لفظُ «مَعَهُ» في قوله تعالى: ﴿أَوِّبِي مَعَهُۥ﴾، والفعلُ إذا اقتضَى شيئاً واحداً لا يُعطَى منه اثنَين إلا بالعطف أو البدل، / ألا ترَى أنه لا يُقالُ: جاءَ زَيدٌ معَ بكرٍ معَ خالدٍ إلا بالعطف، فتقول: جاء زيدٌ معَ بكرٍ ومع خالدٍ. والصَّحيحُ عندهم أنه يجوزُ في المعطوف بالألف واللام على النكرةِ المقصودَة النصبُ والرفعُ . [٢١٣/أ]

فإن كان المنادَى علَماً نحو: يا زيدُ والغلامُ فاتَّفقَ النحويون على جواز الرفعِ والنصب في المعطوف، قال الشَّاعرُ:

أَلاَ يَا زَيدُ وَالضَّحَّاكُ سِيرَا فَقَدْ جَاوَزْتُمَا خَمَرَ الطَّرِيقِ[4]

رُوِيَ بنصب «الضَّحَّاك» ورفعِهِ. والخَمَرُ: بالخاء المعجمة والراء على وزن «جَمَل»: ما سَدَّ الطريقَ من شَجَرٍ وغيرِه .

واختلَفَ النحويون ـ بعد الاتفاق على الرفع والنصب ـ في المختارِ منهما على

فمذهبه في (يا رجلُ) أنه معرَبٌ؛ لأنه في نية (يا أيها الرجلُ)... فإن صحَّ أنه معرَبٌ فالقول قولُهُ؛ لأن العرب لا تُتبع إلا على لفظه، وإن ثبت أنه مبني بطل قولُهُ، والسماع يردُّ مذهبَه».

(١) لم يتعرض لهذه الآية في معاني القرآن، ولعله ذكرها في كتاب آخر .

(٢) في الأصل: «معطوفاً» . ونسَب إليه أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٠٥/٤ أنه أعربه مفعولاً معه، وانظر: مجاز القرآن ١٤٣/٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٤٣/٤، والدر المصون ٨/ ١٥٩ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢٤٣/٤ .

(٤) من الوافر، ولم أقف على قائله، والشاهد في: معاني القرآن للفراء ٣٥٥/٢، وشرح المفصل ١٢٩/١، والتذييل ٢٠٥/٤، والمساعد ٥١٢/٢ .

أربعة أقوالٍ:

الأول: للخليل وسيبويهِ والمازني[1] أن الرفعَ هو المختارُ، وحجّتُهُم أنه الكثير في كلام العرَب، وفيه المشاكَلَةُ بين المعطوف والمعطوف عليه في الحركة، ولأنه منادىً ثانٍ في التحقيق؛ إذ القائل: يا زيدُ والحارثُ إنما أراد نداءهما، ولما امتنعت منه مباشرةُ حرفِ النداء، حرَّكوه بالحركة التي يُفهَمُ منها النداءُ .

القول الثاني: لأبي عَمْرِو بنِ العلاء ويونسَ والجرميّ[2] أنَّ النصبَ هو المختارُ، وحجَّتُهُم: أنَّ القراءَ السبعةَ أجمعوا عليه في قوله تعالى: ﴿ وَالطَّيرَ ﴾، وأنَّ حرفَ النداء لما لم يباشِرْهُ، لم يجعلوا لفظَه كلفظ ماباشرَه[3] حرفُ النداء، عكسُ التعليل في القول الأوَّل، ولا حجَّةَ في كثرةِ قراءةِ النصبِ، إذ خرَّجوه على غير العطف كما تقدَّمَ .

القول الثالث: وهو التفرقةُ[4] بين أن تكونَ الألفُ واللامُ لِلَمْحِ الصفة

---

(١) انظر: الكتاب ٢/١٨٦-١٨٧، والمقتضب ٤/٢١٢، والأصول ١/٣٣٦، وشرح اللمع لابن بَرهان ١/٢٧٧، وشرح التسهيل ٣/٤٠١، وارتشاف الضرب ٣/١٣٣ .

(٢) المراجع السابقة .

(٣) في الأصل: « باشر » .

(٤) وهذا قول منسوب في كتب النحاة إلى أبي العباس المبرد، ولم يصرح به في المقتضب، مع أنه ذكر المذهبَين السابقين، انظر: ٤/٢١٢-٢١٣، وقد أنكر الرضي أن يكون هذا هومذهبَ المبرد، فقال: « ومذهب المبرد ليس ما أحال عليه المصنفُ، ولا يدلُّ عليه كلامه، وذلك أنه قال: إن كانت اللام في العلم، اخترتُ مذهب الخليل؛ لأن الألف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف، بل يلمح بهما الوصفية الأصلية فقط، فكأنه مجرَّدٌ عنهما؛ لأنه تعريفه بالعلمية، قال: وإن كانت اللام في الجنس اخترتُ مذهب أبي عمروٍ؛ لأن اللام إذن تفيدُ التعريف فليس الاسم كالمجرد عنها، فعلى مذهب المبرد في الحسن والصعق معاً اختيار الرفع؛ لأن اللام لا تفيد التعريف، وهذا كما ترى خلاف ما نَسبَ المصنفُ إليه » شرح الكافية ١/١٤٠ .

كالحارث والعباس، فالمختارُ في العطف الرفعُ كقول الخليل، وبين أن تكونَ لغير لَمْحِ الصفة كالرجل والغلام والصَّعِقِ والثُّريَّا، فالمختارُ النصبُ كقول أبي عَمْرو.

وجهُ التفرقة: أنَّ الألفَ / واللامَ التي لِلَمْحِ الصفة لم تُحدِثْ تعريفاً فكأنها [٢١٣/ب] ليست فيه، فإذا قلتَ: يا زيدُ والحارثُ، فكأنكَ قلتَ: يا زيدُ وحارثُ، وإذا كان ذلك فكأنَّ حرفَ النداء باشرَهُ فاختير فيه الرفعُ إذا كان بالألف واللام، بخلاف ما إذا كانت الألفُ واللامُ لغير لَمْحِ الصفة، فإنها تؤثّر تعريفاً وتركيباً ما، فأشبَهَ المضافَ، فاختيرَ فيه النصبُ .

القول الرابع: لابن جنّي[1] أنَّ الرفعَ والنصبَ جائزان من غير ترجيحِ أحدِهما على الآخَرِ.

وهنا تنبيهان:

الأول: إذا جاء المعطوف بعد صفة المنادَى المضمومِ نحو: يا زيدُ العاقلُ وذا الجمَّةِ فالجمهورُ على أنه لا يجوزُ فيه إلا النصبُ، سواءٌ عُطِفَ على الصفةِ أو المنَادَى، وقال المازنيُّ[2]: إن عَطَفتَ على الصفة رَفَعْتَ كما في الصفة .

الثاني: أنه لا يُستثنى من حروف العطف شيءٌ، سواءٌ كان يُشرِكُ في الحُكم نحو: يا زيدُ وعَمرٌو، أو لا يُشرِكُ في الحُكمِ نحو: يا زيدُ لا عَمْرٌو. وخالفَ ابنُ سَعدان[3] فقال: لا يجوزُ: يا زيدُ لا عَمْرو، وزَعَمَ أنه ليس من كلام العرَب .

فإن كان تابعُ المضموم بدلاً فحكمُهُ حكمُ ما باشرَه حرفُ النداء؛ لأنَّ

---

(١) اللمع: ١٧٣ .

(٢) انظر: الأصول ١/٣٧٢ .

(٣) هو أبو جعفر محمد بن سعدان الضرير النحوي، أحد القرَّاء، بغدادي المولد، كوفي المذهب، له كتاب مصنف في القراءات، ومصنف في النحو، توفي سنة ٢٣١هـ. أخباره في: إنباه الرواة ٣/١٤٠، ومعجم الأدباء ١٨/٢٠١ .
وانظر قوله في ارتشاف الضرب ٢/٦٤٥ .

البدلَ على تقدير تكرار العامل، ولا يخلو أن يكونَ مفـرَداً أو مضافـاً؛ فـإن كـان مفرَداً نحو: يا غلامُ زيدُ، لم يَجُز فيـه إلا الضَّـمُّ؛ لأنـه علـى تقديـر حـرف النـداء، وأنت لو قلتَ: يا زيدُ، لم يكن فيه إلا الرفعُ[1]، فكذلك هـذا، فـإن كـان مضافـاً نحو: يا غلامُ عبدَ الله فليس فيه إلا النصبُ؛ لأنه لو باشرَه حـرفُ النـداء، لم يكـن إلا منصوباً، هذا إذا كان المبدَلُ مغايِراً للمنـادَى لفظـاً نحـو مـا تقـدَّمَ، أو بضميمَـةٍ نحو: يا زيدُ زيدُ الطويل.

فـإن كان غيرَ مغايرٍ له لا في اللفظ ولا بضميمَةٍ نحو: يا زيدُ زيدُ فقال ابنُ مالكٍ[2]: إنَّ ذلك لا يجوزُ؛ لأن حقَّ البدلِ أن يُغايِرَ المبدلَ منه / [٢١٤/أ] بوجهٍ مَا، إذ لا معنى لإبدال الشيء من نفسِهِ .

فإن كان التابعُ عطفَ بَيَانٍ فليس على تقدير حرف النـداء، فيجـوزُ فيـه مـا يجوزُ في النعت، فإن كان مفرَداً نحو: يا غلامُ زيدٌ، جاز في «زيد» الرفعُ عطفَ بَيَانٍ على اللفظ، والنصبُ على الموضع، وأمَّا قولُ رؤبةَ:

إنِّي وَأَسْطَارٍ سطِرْنَ سَطْرَا

لَقَائِلٌ: يَا نَصْرُ نَصْرُ نَصْرَا[3]

---

(١) يقصد لم يكن فيه إلا البناء على الضم .

(٢) شرح التسهيل ٤٠٤/٣ .

(٣) في ديوانه: ١٧٤، وقد نُسِبَا في شرح شذور الذهب ٤٣٧ إلى ذي الرمة، وليسـا في ديوانـه. والشاهد في: الكتاب ١٨٥/٢-١٨٦، والمقتضب ٢٠٩/٤، والأصول ٣٣٤/١، والإنصـاح ٢٠٢، وشرح التسهيل ٤٠٤/٣، والخزانة ٢١٩/٢ . وأسطار: جمعُ سـطر، قـال البغـدادي: «واعلم أن الصاغاني قال في العباب ـ وتبعه صاحب القاموس ـ: إن اسم الحـاجب هـو نضـر بالضاد المعجَمَة، وأن الثلاثة في البيت الأول بالإعجام، وإهمال الصاد تصحيفٌ، وأمـا نصـرٌ في البيت الثاني فهو بالإهمال لا غير، وكذا قال ابن يسعون: رأيـتُ في عُـرض كتـاب أبي إسحاق الزجاج بخط يده وهو أصله الذي قرأ فيه على أبي العباس: نصر الذي هو الحـاجب بالضاد المعجَمَة » ثم علق البغدادي بقوله: « والعجَبُ من الصاغاني حيث رد على سيبويه في أن هذا الشاهد ليس لرؤبة، ولم يبيِّن قائله » الخزانة ٢٢٢/٢-٢٢٣ .

فـ«نصرُ» الأوَّلُ منادى مبنيٌّ على الضمِّ، وهو نصرُ بنُ سَيَّارٍ أميرُ خُرَاسان[١]، وأما «نصرٌ» الثاني فيُروَى بـالضمِّ والرفـعِ والنصـبِ[٢]؛ فـالضمُّ علـى أنـه بـدلٌ مـن المنادَى وعليه أتى به المصنفُ، ويكونُ البيتُ قد دخلَه الخَبْنُ، والرفـعُ علـى عطـف البيان على اللفظ[٣]، ويكونُ قد سلِمَ من الخَبْن، والنصبُ على الموضـع. وقيـل: إنَّ «نصراً» الثاني على رواية النصب اسمٌ لحاجِبِ نصرِ بـنِ سَيَّارٍ المنـادَى، كـان اسْمُـهُ «نصراً» على اسم الأمير، وهو منصوبٌ على الإغراء[٤]. أراد الشَّاعرُ أن يُغرِيَ الأميرَ بحاجبه؛ أي: يا نصرُ عليك نصراً، أي: خذه. ورُدَّ: بأنه قد رُوِي فيـه الرفـعُ، ولـو كان منصوباً على الإغراء لم يكن مرفوعاً[٥].

(١) أمير خراسان لبني أمية، وكان أول مَن ولاه هشام بن عبد الملك، من الدهاة الشجعان، غـزا ما وراء النهر ففتح حصوناً وغنم مغانم كثيرة، وأقام بمرو، توفي سنة ١٣١ هـ. انظر: الكامل لابن الأثير ٣١١/٣، ٤٦٩، ٤٧٩، والخزانة ٢٢٣/٢ .

(٢) قال البغدادي في الخزانة ٢٢١/٢: « وروى صاحب اللباب فيه وجهاً رابعـاً وهـو: جـره مـع نصب الأول، قال شارحه الفالي: فيكون المضاف إليه على هذا جنساً، كمـا تقـول: طلحـة الخير، وحاتم الجود، والتنكير للتفخيم » وانظر اللباب: ٣٠٢، وشرحه للفالي: ٤١٨ (رسـالة دكتوراه) .

(٣) وقد ضعَّف الرضيُّ كونه بدلاً أو عطف بيان معلِّلاً ذلك بقوله: « لأن البـدل وعطـف البيـان يفيدان ما لا يفيده الأول من غير معنى التأكيد، والثاني فيما نحن فيـه لا يفيـد إلا التـأكيد » شرح الكافية ١٣٨/٢، ومنع أبو حيان كونه تأكيداً لفظياً لاختلافهما في التعريـف، فـالأول معرَّفٌ بالإقبال عليه، والثاني بالعلميـة، انظـر: التذيـل والتكميـل ٢٠٨/٣، وزاد البغـدادي نقلاً عن أبي حيـان: « ولا يجـوز أن يكـون بـدلاً لأنـه منون، ولا نعتـاً لأنـه علـمٌ » الخزانـة ٢٢٠/٢ .

(٤) وهذا رأي أبي عُبيدة قال: « كان صاحب نصر بن سيار يقال له: نصر، وكـان قـد حجـب رؤبة عن نصر، فقال: « يا نصرُ نصراً نصراً » يغريه به، أي: اضـرب. انظـر: شـرح الكتـاب ٣٧/٣ (مخطوط)، والإيضاح ٢٠٤، وشرح ابن القواس ١٠٥٣/٢، والخزانة ٢٢١/٢ .

(٥) انظر الخزانة ٢٢١/٢ .

وقال الأصمعيُّ[١]: هو منصوبٌ على المصدر؛ أي: يا نصرُ أنصُرْ نصراً.

وقال الجرميُّ[٢]: المرادُ به العطيَّةُ. والثالثُ توكيدٌ له؛ أي: يا نصرُ أعطني عَطيَّةً عطيَّةً. ورُدَّ: برواية الرفع، وأمَّا «نصرٌ» الثالثُ فيُمكِنُ أن يكونَ مصدَراً لفعلٍ مقدَّرٍ أو عَطْفَ بَيَانٍ على محلِّ الأوَّلِ أو محلِّ الثاني على رواية الضَّمِّ.

٥ **فإن كان تابعُ المضمومِ تأكيداً** فلا يخلو أن يكونَ لفظيّاً أو معنوياً؛ فإن كان لفظيّاً فلا يخلو أن يكونَ بلفظ المنَادَى لا يَزيدُ عليه ولا يَنقُصُ منه، أو لا، فإن كان الأوَّلَ نحو: يا زيدُ زيدُ بضم الثاني، فلا خلافَ في جواز كونه تأكيداً، ويجوزُ فيه البدلُ كما تقدَّمَ[٣].

فإن كان فيه / زيادةٌ نحو: يا زيدُ زيدٌ بتنوين الثاني، فقد اختُلِفَ فيه؛ فقيل: [٢١٤/ب]

١٠ يجوزُ أن يكونَ تأكيداً ولا اعتدادَ بالتنوين؛ لأنَّ هذا القدرَ من التغيير مغتَفَرٌ في التأكيد اللفظي، وقيل: لا يجوزُ أن يكونَ تأكيداً، واختلفُوا في تعليل ذلك؛ فقيل: لكونه مُنوَّناً فهو غيرُ الأوَّل، وقيل: لمخالفتِهِ الأوَّلَ في التعريف، إذ الأوَّلُ مُعرَّفٌ بالإقبال والثاني بالعلَمِيَّةِ، ولو كان عينَ الأوَّلِ لكان مُعرَّفاً بما تعرَّفَ به الأوَّلُ وكان يجبُ سُقُوطُ التنوينُ منه، ولهذا لم يُجيزوا في قولك: جاءَ الغلامُ غلامُ زيدٍ

١٥ أن يكونَ الثاني تأكيداً؛ لاختلافهما في موجِب التعريف .

فإن كان معنوياً فلا يخلو أن يكونَ مضافاً أو غيرَ مضاف؛ فإن كان مضافاً

---

(١) انظر: الإيضاح ٢٠٣، وشرح ابن القواس ٢/١٠٥٣، والخزانة ٢/٢٢٢ .

(٢) في الخزانة ٢/٢٢١: «وروى الجَرميُّ عن أبي عُبيدة أن النصر: العطيَّة، يريد: يا نصرُ عطيةً عطيةً» .

(٣) ومنعه ابنُ مالك رحمه الله تعالى، قال: «وذلك عندي غير صحيح؛ لأن حق البدل أن يغايرَ المبدل منه بوجه ما، إذ لا معنى لإبدال الشيء من نفسِهِ» شرح التسهيل ٣/٤٠٤ .

نحو: يا زيدُ نفسَهُ، فالجمهور على أنه منصوبٌ لا غير[١]، وذهبَ الفرَّاءُ[٢] أنه يجوزُ رفعُهُ قياساً على ما أجازه في النعت المضاف، فإن كان غيرَ مضافٍ جاز فيه الرفعُ والنصبُ[٣]، فتقول: يا تميمُ أجمعون وأجمعين، فالرفعُ على اللفظ، والنصبُ على الموضع، ويجوزُ أن تقولَ: يا تميمُ جمعاءُ وجمعاءَ على اللفظ وعلى الموضع ٥ باعتبار القبيلة .

تنبيه:

إذا جيء مع تابع المنادَى بضميرٍ فلَكَ فيه وجهان: أن تأتيَ به دالاً على الغَيبَة باعتبار الأصل، ولك أن تأتيَ به مخاطَباً باعتبار أنَّ المنَادَى مخاطَبٌ في المعنى، فتقول: يا زيدُ وأخوهُ وأخوك، ويا زيدُ نفسَهُ ونفسَكَ، ويا تميمُ كلَّهُم وكلَّكُم[٤].

١٠ وذهبَ الأخفشُ[٥] أنه لا يجوزُ إلا بضمير الغَيبَة؛ لأنَّ ما[٦] ذَكَرَ مِن اللَّحظَين إنما يكونُ في نَفْسِ المنادَى لا فيما يعُودُ عليه، إذ ليس الضمير بمنادى، قال: وما جاء مما يُوهِمُ الخطابَ فليس بتأكيدٍ، وإنما هو محمُولٌ على القطْعِ، فإن جاء: يا تميمُ كلُّكُم، فهو عنده إما مبتدأٌ والخبرُ محذوفٌ أي: كلُّكُم مَدعُوٌّ، أو منصوبٌ / [٢١٥/أ] بإضمار فعلٍ أي: دَعَوتُ كلَّكم. ورُدَّ: بأنَّ ما ظاهرُهُ التأكيدُ يَضعُفُ فيه القَطعُ،

---

(١) انظر: الكتاب ١٨٤/٢ .

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ١٣٠/٣ .

(٣) انظر الكتاب ١٨٤/٢ .

(٤) انظر: الكتاب ١٨٤/٢، وشرح ابن القواس ١٠٥٦/٢ .

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ١٣٤/٣، والتذييل والتكميل ٢٠٨/٤ قال أبو حيان: « وقال بعض أصحابنا: وهذا الذي ذهب إليه الأخفش ليس بصحيح عندي ... » .

(٦) في الأصل: « مَن » .

وأمَّا قراءةُ أبي عَمْروٍ﴿ قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلُّهُ لِلَّهِ ﴾[1] برفـع «كلُّـهُ» فخُـرِّجَ علـى أنـه باقٍ على التأكيد على محلِّ إنَّ واسمِها على مَن يرى ذلك[2].

واستدلَّ المجوِّزون للخطاب بقول الشَّاعِرِ:

أَلاَ أَيُّهَذا الْمَنْزِلُ الدَّارِسُ الَّذِي كَأَنَّكَ لَمْ يَعْهَدْ بِكَ الحَيُّ عَاهِدُ[3]

٥ وجـهُ الدليـل: أنَّ كـافَ الخطـاب في «كـأنَّكَ» و«بـكَ» راجـعٌ إلى الموصـول، والموصولُ صفةٌ لـ«المنزل» الذي هو صفةُ «أيٍّ» ، وهو المنادَى في الحقيقة .

ولْنَرجِعْ إلى لفظ المصنف. قوله:

«وَنَعْتُ مَايُضَمُّ إِنْ عَرَّفْتَهُ بِالّلام ... ...»

البيت. أخذ يذكُرُ نعتَ المبني علـى الضـم، وظـاهرُ كلامـه العمـومُ، فيشـملُ ١٠ النكرةَ المقصودة والعلَمَ، وقد تقـدَّم قبـل هـذا حكـمُ نعـت النكـرة المقصـودة، وأن الذي عليه الأكثرُ أنهـا كـالعلَم في ذلـك فتقـول: يـا رجـلُ العـاقلُ برفـع «العـاقل» ونصبه، كما تقول: يا زيدُ العاقلُ برفع «العاقل» ونصبـه، وعلـى هـذا يجـري كـلامُ المصنِّفِ في عموم جواز الوجهَين في نعت المنادَى المضموم.

والضميرُ من «عرَّفْتَه» راجعٌ إلى النعت، وقولُه: «إن عرَّفْتَهُ» يعـني بـاللام، تحـرُّزٌ ١٥ من التعريف بالإضافة. وقوله:

«... ...جَازَ الضَّمُّ أَو نَصْبُتَهُ»

أطلقَ الضمَّ ومُرادُهُ الرفـعُ؛ لأن حركـةَ النعـت إنمـا هـي إعـرابٌ، وإنمـا قـال:

---

(١) سورة آل عمران: من الآية: ١٥٤، وانظر: السبعة: ٢١٧ .

(٢) وممن يراه: الجرميُّ والفراءُ والزَّجَّـاجُ . قاله أبـو حيـان في البحـر المحيـط ٨٨/٣، والـذي في معاني القرآن للفراء ٢٤٣/١،معـاني القـرآن وإعرابه للزجـاج ٤٨٠/١ أنه مبتـدأ و« لله » الخبر.

(٣) سبق تخريجه صفحة: ٦٥٩ .

«الضمُّ» على جهـة المشَـاكَلَة إذ هـي تابعـة للضـمِّ، وعطـف الفعـل علـى المصـدر التقدير: جاز الضمُّ أو النصب .

وقوله: «**تَقُولُ: يَا زَيدُ الكَرِيمُ**» تمثيل لنعت المنادَى المضمـوم إذا كـان النعـت معرّفاً بالألف واللام فيجوز في «الكريم» الرفع على اللفظ والنصب على الموضع .

٥ وقـــوله: «**ذَا الحَسَبْ**» تمثيلٌ للنعت المضاف، فيتعيَّنُ فيه النصبُ، وقدَّم المثالَ قبل الكلام عليه، وقد تقدَّمَ حكمُ النعت / إذا جاء بعد النعت في هذا الباب، [٢١٥/ب] فمَن ردَّه للمنادَى فحكمُهُ حكمُ نعت المنادَى، ومَن ردَّه إلى نعت المنـادَى أُعـرِبَ بإعرابه. وقوله:

«وَإِنْ أَضَفْتَ النَّعْتَ فالنَّصْبُ وَجَبْ»

١٠ لَمَّا ذكَرَ حكمَ النعتِ المعرفةِ بالألف واللام، ذَكَرَ حكمَ المضاف فـأوجَبَ فيـه النصبَ، هذا هو مذهب الجمهور، ومنهم مَن يُجيز الرفعَ، وقد تقدم الكلام عليـه، وكذلك تقدَّم قولُ من فرَّق بين الإضافة المحضة وغير المحضة . وقوله:

«وَإِنْ نَـعَـــتَّ بِـابْـنَــــةٍ أو ابْــنِ»

لما كان حكمُ النعت بـ«ابنـة» و«ابـن» فيـه مخالفـة لغـيره مـن النعـت المضـاف،

١٥ احتاج أن يذكر حكمه المختص به، وقوله:

«فَـافْـتَـحْـهُ إتْبَاعاً للابْـــنِ وابْـــنِ»

هذا هو الحكمُ الذي يخصُّ «ابناً» و«ابنةً» إذا نَعَتَّ بهما، فذكَرَ أنـه يجـوزُ فتـح المنادى إتباعاً لحركة «ابن»؛ لأن ابناً منصوبٌ إذ هـو مضـافٌ فتقـول: يـا زيـدَ بـنَ عمرو بفتح الدال من «زيد» إتباعاً لفتحة «ابن»، وكذلك: يا هندَ ابنةَ زيـدٍ، ويجـوز

٢٠ أن يُترَكَ المنادَى على أصله من الضمِّ، وقد تقدَّم الكلام على ذلك، وبيَّنّـا مذاهبهـم في فتحة المنادَى حينئذٍ هل هي فتحة إعراب أو فتحة بناء، ويظهر من المصنِّف أنها

فتحة بناء، وقد تقدَّم أنَّ مِن العرَب مَن يضمُّ «ابناً» إذا ضُمَّ المنادى حكاه الأخفش، ووقع في البيت التجنيس التَّامُّ[١] بين «ابن» و«ابن» . وقوله:

«كَقَوْلِهِمْ[٢]: يَا عُمَرَ بْنَ مَعْمَرِ»

مثال لفتح العلَم إذا وُصِف بـ«ابن»، وهذا المثال قطعةٌ من بيت العجَّاج المتقدِّم

٥ وهو قوله:

يَــا عُمَرَ بنَ مَعْمَرٍ لاَ مُـنْـتَظَرْ

وقد تقدَّم الكلام عليه. وقوله:

«وَإِنْ ضَمَمْتَ مُبْدِلاً لَمْ يُنْكَرِ»

يريد: وإن ضممتَ المنادَى وأعربْتَ «ابناً» بدلاً لم يُنكَر ذلك، إلا أنك إذا

١٠ أعربْتَ «ابناً» بدلاً لم يجز في المنادَى إلا الضمُّ على أصل النداء،ولا يجوز فتح المنادَى إلا إذا أعربْتَ «ابناً» صفةً، وقد تقدَّم ذلك، قال / بعضُ الشُّرَّاح[٣]: إنَّ قوله: [٢١٦/أ] «مبدِلاً» يعني به إبدالَ ضمة المنادَى مِن الفتحة التي كانت في المنادَى على وجه الإتباع، لم يُنكر ذلك؛ لأن الضمَّ في المنادَى هنا هو الأصل، وعلى هذا يحتمل «ابن» أن يكون صفة، ولكن لم يقع إتباعٌ في المنادَى.

١٥ ويحتمل أن يكونَ «ابنٌ» بدلاً فيتعيَّن الضمُّ، وقد تقدَّم أن الأخفش حكى عن العرَب ضمَّ الابن إتباعاً لضمة المنادَى . وقولُه:

«وَالضَّمُّ في إِبْدَالِ مَا يُضَمُّ»

---

(١) الجناس من المحسنات اللفظية، وهو تام وغير تام، فالتام: ما اتفقت اللفظتان منه في أنواع الحروف وأعدادها وهيآتها وترتيبها، ولا تختلفان إلا في المعنى. انظر: شرح التلخيص للبابرتي: ٦٦٥، وطراز الحلة: ١٢٦، ١٤٦ .

(٢) في الأصل: « كقوله » .

(٣) هو ابن النحوية. انظر شرحه على الألفية لوحة (٢٣٠) مخطوط .

أخذ يذكُرُ حكمَ البدل، فذكَـرَ أن المنادى إذا كـان مضموماً فـالبدلُ منـه مضمومٌ نحو: يا زيدُ عَمْـرُو، ولا يجـوزُ فيـه الرفـع؛ لأن البـدلَ على تقديـر تكـرار العامل فكأنك قلتَ: يا عَمْرُو، إذا كان كذلك لم يَجُز فيه إلا الضَّمُّ. وقوله:

«كَقَولِهِ: يَـانَصْرُ نَصْرُ حتْـمُ»

٥ جاء به مثالاً للبدل، فـ«نصر» الثـاني مضمـومٌ بـدلٌ مـن الأول، والضمـير في «كقوله» يعودُ على «رؤبة» أي: كقول رؤبـة، وقـد تقـدم الكـلام علـى البيـت ومـا يحتمل من إعراب. وقوله:

«وَالعَطْفُ في: يَا زَيدُ والضَّحَّاكُ»

أخذ يذكر حكم المعطوف، فذكر منه المعطوف بالألف واللام، وقد تقدم أنه ١٠ يجوز فيه الرفعُ على اللفـظ والنصبُ علـى المحل اتفاقـاً، وإنما الخـلافُ في اختيـار أحدهما. وقوله:

«في الرَّفْعِ والنَّصْبِ لَهُ[1] اشْتِرَاكُ»

الضمير في «له» عائدٌ على «العطف» . يقيِّدُ أن يكونَ المعطوفُ بالألف واللام، وقد تقدم أقسامُ المعطوف في هذا الباب على اختلافها، وما يجوزُ فيها من الإعراب ١٥ . وقوله:

«وَانْصِبْ أو ارْفَعْ يَا تَمِيمُ جُمَعُ[2]»

أخذَ يتكلَّمُ في التأكيد، فذكَرَ أنه يجوزُ في مثل: «يا تميمُ جُمَعُ» الرفع في «جمع» والنصب .

---

(١) (له) ساقطة من الأصل .

(٢) ترك المؤلف رحمه الله ذكرَ اعتراض بعض شراح الألفية على صاحب المتن ـ مع أن معني بذلك ـ وقد اعترض ابن القواس هنا على الناظم فقـال: « وقوله: (جُمَع) ليس بجيد؛ لأنـه تأكيد لجماعة المؤنث كقولك: قام النساء جُمَع، وتميم ليس كذلك، فـالصواب أن يقـال: أجمع ... » شرح الألفية ١٠٥٦/٢ .

وقوله: «**وكلُّهُم لا يَرفعُ**» يعني أن التأكيدَ المضافَ يُنصَبُ ولا يُرفع، فتقول:

يا تميمُ كلَّهُم بالنصب، وقد تقدم[1] / أن الفرَّاءَ يجيز فيه الرفع . [٢١٦/ب]

وقوله: «**وكلَّكم وكلَّهم**» يُعطي أنَّ مذهبَهُ تجويزُ ردِّ الضمير إلى المنادَى

بلفظ الخطاب أو الغَيبة، وقد تقدَّمَ أن ذلك مذهبُ النحويين، وذهبَ الأخفشُ أنه

٥ لا يجوز إلا بضمير الغَيبَة .

* * *

١٠

(١) انظر صفحة: ٦٨٧ .

[بَابُ النُّدْبَةِ]

٦٦٤ - وَإنْ نَدَبْتَ مَـن تُنَادِي قُلْتَا وَازَيْـدُ وَا عَمْرُو وَإنْ أَرَدتَـا

٦٦٥ - جِئتَ بِيَا فَقُلْتَ: يَا سَعِيدَاهْ وَفِي الـمُـضَافِ يَا عُبَيدَ اللهَاهْ

٥ لَمَّا فرغَ من الكلام على أحكام المَنادَى، شرَعَ يذكُرُ أحكامَ المندوب. والكلامُ على هذين البيتَين في مسائل :

الأولى: في حقيقة الندبة والمندوب لغةً واصطلاحاً، وفي فائدتها وشروطها:

أما النُّدبة لغةً: فهي فُعْلَةٌ مِـن ندَبْـتُ أي: جمعْـتُ؛ لأنَّ النـادبَ يَجمَـعُ النـاس للبكاء على الميت، أو من النَّدَبِ على وَزْنِ (جَمَلٍ) وهو الأثرُ، كأنَّ النادِبَ قـد أثَّـرَ ١٠ الحزنُ في قلبه، أو من نَدَبْتُ إذا دَعَوتَ؛ لأنَّ النـادبَ يدعُـو السَّـامعين للبكـاء علـى الميت، أو من قولهم: رجُلٌ نَدْبٌ إذا كان خفيفاً في أموره، لأنَّ النَّـادبَ يخِـفُّ عليـه تَعدادُ محاسنِ المندوبِ فيستطرِدُها .

وأما اصطلاحاً: فهـو إظهـارُ التفجُّـع علـى المفقـودِ أو مـا تـنزَّل منزلتَـه بـأداةٍ مخصوصةٍ مقترناً بذكرِ محاسنه .

١٥ قولنا: «أو ما تنزَّلَ منزلتَه» ليدخلَ فيه مَن ليس بمفقود ولكنه في حكم المفقود، وسيأتي الكلام عليه[1].

وقولنا: «بـأداةٍ مخصوصـةٍ» هي «وا»[2] دون سـائر حـروف النـداء، فإنهـا هـي المختصةُ بالندبة، بخلاف «يا» فإنها تكون لنداء المندوب ولغيره.

وقولنا: «مقترناً بمحاسنه» احترازٌ من المنادى بـ«يا» من غير اقتران بذكر المحاسن،

---

(١) في الصفحة التالية .

(٢) قال الشريشي في شرحه على ألفية ابن معط (التعليقات الوفية) لوحة (١٣١): « وزعم بعضُهم أن أصل (وا): يا، ثم أبدلها من الياء واواً بالندبة، ويقع الفرقُ بينهما » .

فإنه ليس بمندوبٍ، بل هو نداءٌ محضٌ .

وأما المندوبُ لغةً: فهو مفعولٌ / مما ذكرناه من أحد الأفعال المتقدِّمَةِ . [٢١٧/أ]

وأمَّا اصطلاحاً: فقال ابنُ مالكٍ[1]: هو المذكورُ بعد «يا» أو «وا» تفجُّعاً لفقده حقيقةً أو حكماً، أو توجعاً لكونه محلَّ ألَمٍ أو لسببه .

٥ فقولُه: «المذكورُ بعد يا أو وا» احترازٌ مما ذُكِرَ بعد غيرِهما من حروف النداء، فإنه ليس بمندوبٍ. وقولُه: «حقيقةً» كقولك: وا زيداه أو يا زيداه لِمَن فُقِدَ حقيقةً. ومنه قولُ جريرٍ يَرثي عُمَرَ بنَ عبدالعزيز ـ رَضِيَ اللهُ عَنهُ ـ:

نَعَى النُّعاةُ أَمِيـــرَ المُؤمِنِينَ لَنَـا ... يَا خَيرَ مَن حجَّ بَيتَ اللهِ واعْتَمَرَا

حُمِّلْتَ أَمراً عَظِيماً فَاصطَبَرْتَ لَهُ ... وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللهِ يَا عُمَـرَا[2]

١٠ فقوله: «يا عُمَرا» مندوبٌ، وهو مفقودٌ حقيقةً .

وقوله: «أو حكماً» كقولك: وازيدُ، و«زيدٌ» غيرُ مفقود، إلا أنه في حكم المفقود، ومنه قولُ عمرَ: «وا عُمَرَاه وا عُمَرَاه[3]» وذلك حين بلَغَه أن جَدْباً شديداً أصابَ قوماً من العرَب، فندَب نفْسَه وهو غيرُ مفقود، إلا أنه جعل نفْسَه كالمفقود.

١٥ وقوله: «أو توجُّعاً» لكونه محلَّ ألَمٍ، مثالُهُ قولُ قيسٍ العامريِّ:

---

(١) التسهيل: ١٨٥، وانظر شرحه ٤١٣/٤ .

(٢) من البسيط، وهو في ديوانه: ٧٣٦/٢، ومعهما بيت ثالث هو قوله:

فَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ لَيسَت بكَاسِفَةٍ ... تَبكِي عَليكَ نُجُومَ الليلِ والقَمَرا

وفي الديوان: «تنعى النعاة ......». وانظر الشاهد في: الكامل ٨٣٣/٢، والإنصاح ١٩٢، وشرح التسهيل ٤١٣/٣، والتذييل والتكميل ٢١٧/٤، والمساعد ٥٣٤/٢، والتصريح ١٦٤/٢، ١٨١ .

(٣) انظر تاريخ عمر بن الخطاب لابن الجوزي: ٩٢، وجاء في كنز العمال ٧٠٠/١٢ أنه من كلام علي بن أبي طالب رضي الله عنه في رثاء عمرَ، فيكون الاستشهاد به للمفقود حقيقةً .

فَوَاكَبِدِي مِن حُبِّ مَن لاَ يُحِبُّنِي وَمِــــن عَـبَـرَاتٍ مَــا لَـهُــنَّ فَنَاءُ[1]

فندَبَ الكَبِدَ لأنـه محـلُّ التوجُّـع . وقولُـه: «أو سببه» مثالُـهُ قـولُ [ابـن] قيـسٍ الرُّقَيَّات:

تَبْكِيهُمُ دَهْـمَاءُ مُعْوِلَةً وَتَقُولُ سَلْمَى: وَا رَزِيَّتِيَهْ[2]

٥ ندَبَ الرزيَّةَ لأنها سببُ التفجُّع .

وأما فائدتها: فالإعلامُ بما في نفس النادب من التفجع على المفقود، وما جرى جراه، وإظهارُ قلَّة الصبر وشدة الجزع. وأكثرُ ما يقع مـن النسـاء[3]؛ لرقَّـة أفئدتهـنَّ وضَعْفِ صبرهنَّ، ولا يليق بالرجال؛ لأن المطلوبَ منهـم شـدةُ الجلَـد والصَّـبرُ علـى المصائب، ولي في ذلك :

١٠ / إِنَّ التفجُّع للنِّسَاءِ وَإِنَّمَا حَقُّ الـرِّجَالِ تَصَبُّرٌ وَتَجَلُّدُ [٢١٧/ب]

وأما ما تقدمَ مـن قـول عمرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : « واعُمَـرَاه وا عُمَـرَاه » فليـس مـن ذلك؛ لأنه إنما هو تأسُّفٌ على التفريط في بعض المسلمين .

فإن قيل: كيف يُنادَى المفقودُ، والمطلوبُ من النِّداء الإقبالُ والجـوابُ، وذلـك

---

(١) من الطويل، وهـو في ديوانـه: ٣٥، وفيـه: « فواكبـدا » . وانظـر التذيـل والتكميـل ٢١٧/٤، وارتشاف الضرب ١٤٣/٣، والتصريح ١٨١/٢ .

(٢) من الكامل، وهو في ديوانه: ٩٩، وروايته:

تَبكي لهم أسماءُ مُعْوِلَةً وَتَقُولُ سَلْمَى: وَا رَزِيَّتِيَهْ

والبيـت في الكتـاب ٢٢١/٢، والمقتضـب ٢٧٢/٤، وشـرح التسـهيل ٤١٤/٣-٤١٥، وارتشاف الضرب ١٤٣/٣، والتذييل ٢١٧/٤ . ودهماء: سوداء، وهـي أيضاً العـدد الكثير من الناس. يرثي قوماً من قريشٍ قتلوا بالمدينة يوم الحرة، وهو يـوم كـان بـين حيـش يزيـد بـن معاوية وبين أهل المدينة بعد أن قـاموا بخلـع يزيـد، وذلـك سـنة ٦٣ هــ. انظـر الكـامل لابـن الأثير٥٩٣/٢ .

(٣) انظر الأصول ٣٥٨/١ .

مفقودٌ في المفقودِ ؟

فالجوابُ: أنه على جهة التعلُّل وتنزيلِ الميت منزلةَ الحيِّ تسلِيَةً لقلب المحزون، كما يَتَسلَّى المحبوبُ بنداء الأطلال ومخاطبةِ المنازل .

وأما شروطُها: فلها شروطٌ :

٥ **الأول:** أن يكون المندوبُ معرفةً[١] فلا يُقال: وا رَجُلاَه؛ لأن نادِبَه لا يُعذَر لكونه لا يُعلَمُ .

وخالفَ في هذا الشرط الرِّياشيُّ[٢]، فأجازَ ندبةَ النكرةِ مستدلاً بما ورد في الحديث الصحيح من قولِ[٣] صُهيبٍ لَمَّا طُعِنَ عُمَرُ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ـ: «وا أخَاهُ وا صاحباهُ[٤]»، ومن قول عَمْرَةَ بنتِ رواحةَ لَمَّا أُغميَ على أخيها عبد الله بنِ رواحةَ:

١٠ «وا جَبَلاه[٥]» فوقعت الندبةُ للنكرة في الحديثَين، ولا حُجَّةَ في ذلك عندهم؛ لأن النكرةَ هنا كنايةٌ عن اسمِ علَم، وكأنَّ صُهيباً قال: وا عُمَرَاه، وكأنَّ عَمْرَةَ قالت: وا عبدَ اللَّهاه .

---

(١) هذه المسألة خلافيةٌ بين البصريين والكوفيين، وما ذكره المصنف هو رأي البصريين، وخالفهم الكوفيون ومعهم الرياشي كما سيأتي. راجع المسألة في الإنصاف ٣٦٢/١، وانظر: الكتاب ٢٢٧/٢ .

(٢) انظر قوله في: ارتشاف الضرب ١٤٣/٣، والتذييل والتكميل ٢١٧/٤ .

(٣) في الأصل: « من فعل صهيب » وهو خطأ .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (في كتاب الجنائز) برقم: (١٢٠٦)، ومسلم في صحيحه (في كتاب الجنائز) برقم: (١٥٤٣، ١٥٤٤) .

(٥) رواه البخاري في صحيحه (في كتاب المغازي) برقم: (٣٩٣٤).

وجاء الشاهد (واجبلاه) في أحاديث أخرى انظرها في سنن الترمذي (كتاب الجنائز) برقم: (٩٢٤)، وسنن ابن ماجه (كتاب ما جاء في الجنائز) برقم: (١٥٨٣) .

ولمَّا ذكَرَ الشيخُ أبوحيَّان أنَّ النكرة لا تُندَبُ قال[1]: وقد جاء في الحديث: « واجَبَلاه» ـ يشيرُ إلى قول عَمْرَةَ ـ ثم قال: وهو على جهة النُّدور إن صَحَّ. انتهى.

وقولُه: «إن صحَّ» جرْيٌ في ذلك على طريقته في الاستشهاد بالحديث، لأنه يَرَى أنَّ الحديثَ يجوزُ نقلُه بالمعنى، فقد يكونُ الناقلُ غيرَ عربيٍّ فلا يصحُّ الاستدلالُ به، وقد تكلَّمنا معه فيما تقدَّمَ[2] في هذا الرَّأي الذي له وقلنا: إنه غيرُ صحيحٍ .

الشرط الثاني: أن يكونَ المنـدوبُ واضحاً بنفْسِه غيرَ متوقفٍ على غيره، فلا يُندَبُ اسمُ / الإشارة ولا الضميرُ، فلا يُقال: وا هذاه، ولا: وا أنتاه؛ لأنهما غيرُ واضحَين بنفسهما، وإنما اتضح اسمُ الإشارة بالمشار إليه، والضميرُ بمفسِّره، والمرادُ من المندوب أن يكونَ معرفةً واضحاً بنفْسِهِ من حيث يعلَمُهُ السَّامعُ من غير خفاءٍ، ويُتَحَقَّقُ أنه مستحقٌّ للندبة. ومن هنا لا يُندَب المرخَّمُ لكونه صار مُبهَماً بسبب ما حُذِفَ منه . [٢١٨/أ]

وأما الموصولُ فكان حقُّه أن لا يُندَبَ؛ لأنه متوقفٌ على الصلة، إلا أنهم ندبوا من الموصولات «مَن» بشرط أن تكون الصلةُ مختصةً بالموصول بحيث يَشتَهِرُ بها، فيصيرُ كالعلَمِ المبيحِ للندبة، فلا يُقالُ: وا مَن قامَ، ولا: وا مَن أكلَ؛ لشدة إبهامه، وقالوا: وَامَن حفرَ بئر زمزَماه[3]؛ لأنه معلومٌ أنَّ الذي حفرها عبدُ المطَّلب، وتقول: وامَن قتلَهُ ابنُ مُلْجِمَاه، إذ معلومٌ أن الذي قتلَهُ ابنُ مُلجِمٍ هو عليٌّ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ـ .

الشرط الثالث: أن لا تلحقَ علامةُ النُّدبة صفةَ المندوب[4]. وفي هذا الشرط

---

(١) التذييل والتكميل ٢١٧/٤ .

(٢) انظر ما سبق في صفحة: ٦٢١ ـ ٦٢٢ .

(٣) قال سيبويه: « وزعم [أي الخليل] أنه لا يُستقبح وا مَن حفر بئر زمزماه؛ لأن هذا معروفٌ بعينه » الكتاب ٢٢٨/٢ .

(٤) المسألة خلافية تُنظَرُ في الإنصاف ٣٦٤/١ .

خلافٌ؛ فمذهبُ الخليل وسيبويهِ[1] وجمهورِ النحويين اشتراطُه، فلا يقال: يا زيدُ الظريفاه بلحاق علامة الندبة للصفة، وتقولُ: وازيداه الظريفُ، فتلحَقُ العلامةُ الموصوفَ لا الصفةَ، وحجّتهم: أن الصفةَ ليس لها حظٌّ في الندبة، وإنما الندبةُ للموصوف، وإنما جيء بالصفة لمجرد التوضيح، قال الخليلُ: لو جاز: وا زيدُ الظريفاه

٥ لجاز: جاءني زيدٌ الظريفاه، يعني أن الصفةَ أحسنُ من الندبة، فلو جاز أن تلحقَها علامةُ الندبة مع المندوب لجاز أن تلحقَهَا مع غير المندوب، إذ لا فرقَ فيها بين المندوب وغيره .

وذهب الكوفيون ويونسُ[2] من البصريين - واختاره ابنُ مالكٍ[3] - إلى جواز ذلك فتقول: يا زيدُ الظّريفَاه، وحجّتُهم القياسُ والسَّماعُ؛ أما القياسُ: فقاسُوا

١٠ الصفةَ على المضاف إليه، فكما يجوزُ: وا أميرَ المؤمنيناه، يجوز: وازيـــدُ الظّريفاه، والجامعُ بينهما أنَّ كلَّ واحد من الصفة والمضافِ / إليه مع ما قبلَه كالشيء الواحد. [٢١٨/ب]

وأما السَّماعُ: فحكى يونُسُ عن العرَب: « واجُمْجُمَتَيَّ الشَّامِيَّتَيْنَاه[4]»، فندبَ الجمجمتَين، وألحقَ علامةَ الندبة بصفتَهما[5]. والجمجمة: القدَحُ، ومنه: ديرُ

١٥ الجماجم لموضعٍ تُعمَلُ فيه الأقداحُ. واستدلَّ ابنُ مالكٍ بأن علامةَ الندبة قد لحقت

---

(١) الكتاب ٢/٢٢٥-٢٢٦

(٢) ووافقهم ابنُ كَيسَان. انظر: الكتاب ٢/٢٢٦، والإنصاف ١/٣٦٤، وشرح التسهيل ٣/٤١٦.

(٣) شرح التسهيل ٣/٤١٦ .

(٤) الكتاب ٢/٢٢٦، وشرح الجمل ٢/١٢٩، قال أبو سعيد السيرافي في شرح الكتاب ٣/٥٧ (مخطوط): « والذي حكاه سيبويهِ عن يونسَ من قوله: (وا جمجمَتَيَّ الشَّامِيَّتَيْنَاه » لستُ أدري إلحاقُ علامة الندبة من قياس يونسَ أو مما حكاه عن العربِ فيُحتَجُّ به له »

(٥) في الأصل: (بصفتيها) .

المجرورَ بإضافةِ نعتِ المندوب، قال الشَّاعرُ:

أَلاَ يَـا عَمْرُو عَمْرَاهُ وَعَمْـرُو بْنُ الزُّبَيرَاهُ[1]

وقال الآخَرُ:

كَـمْ قَائِلٍ يَا أَسْعَدَ بنَ سَعْدَاهْ

كُـلُّ امْـرِئٍ باكٍ عَلَيكَ أَوَّاهْ[2]

فـ«الزبيراه» و«سَعدَاه» مجروران بإضافة النعت إليهما، وقد لحقَهَا علامـةُ الندبـة، فالنعتُ نفسُهُ أحقُّ بذلك .

وقد رُدّت عليهم هذه الحجةُ: أمَّا القياسُ ففرَّقُوا بين المضاف إليه وبين الصفـة بأنَّ المضافَ إليه حالٌّ محلَّ التنوين، فلو قلتَ: وا أميرَاه المؤمنين، بلَحَاق علامةِ الندبة المضافَ دون المضافِ إليه، لَفَصَلْتَ بالعلامة بين الاسم وبين ما حـلَّ محـلَّ التنويـن، وذلك ممتنعٌ في الصفة؛ لأنها لم تَحُلَّ محلَّ التنوين. وأما السَّماعُ فإنْ صَحَّ فهو شاذٌّ .

وأما ما استدلَّ به ابنُ مالكٍ فقال الشَّيخُ أبوحيَّـانَ[3]: لا حُجَّـةَ في ذلـك؛ لأن لحاقَ علامةِ الندبة فيما ذُكِرَ شاذٌّ، ولأن الوصفَ بـوابنٍ الواقعِ بين علَمَين له حكـمٌ لا يتعدَّى إلى غيرِه، فلا يُقاسُ عليه.

وذهـب خلَفٌ الأحمرُ[4] إلى التفرقـة بـين أن تكـونَ الصفـةُ جاريـةً علـى «أيٍّ»

---

(١) من الهزج، ولم أقف على قائله، وعمرو هنا هو: عمرو بن الزبير بن العوام. وانظر الشـاهد في: شـرح الجمـل ١٢٩/٢، والمقـرب ٢٠٣، وشـرح التسـهيل ٤١٦/٣، وارتشـاف الضـرب ١٤٤/٣، والمساعد ٥٣٨/٢ .

(٢) من الرجز، ولم أقف على قائلهمـا. وهمـا في: شـرح التسـهيل ٤١٦/٣، والتذيـل والتكميـل ٢١٩/٤، وارتشاف الضرب ١٤٤/٣ .

(٣) التذييل والتكميل ٢١٩/٤ .

(٤) هو خلف بن حيان الأحمر، مولى أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، يكنى أبا محرز، كان مـن أعلم الناس بالشعر، وأقدرهم على قافية، تنسك آخر حياته، توفي سـنة ١٨٠هـ. أخبـاره في: طبقات النحويين واللغويين: ١٦١، ومعجم الأدباء ٦٦/١١، وإنباه الرواة ٣٨٣/١ .
وانظر: شرح الجمل ١٢٩/٢، و التذييل والتكميل ٢١٩/٤، وارتشاف الضرب ١٤٤/٣ .

فتلحقُهَا علامةُ الندبة فتقول: وا أيُّها الرَّجُلاه، وبين أن تكون الصفةُ جاريةً على غير «أيٍّ» فلا تلحقُهَا، فلا يُقالُ: وازيدُ الظَّريفَاه. وجهُ التفرقة: أنَّ صفةَ «أيٍّ» هي المقصودةُ بالندبة، بخلاف صفةِ غيرِها .

المسألة الثانية: في أحكام المندوب:

٥ وله أحكامٌ: **الأولُ**: أنه لمَّا اشترَكَ المندوبُ مع المنادَى / في باب الاختصاص، [٢١٩/أ] جَرَتْ عليه أحكامُ المنادَى، وكثيراً ما تحمِلُ العرَبُ باباً على باب آخَرَ مع اختلافهما؛ لاشتراكهما في أمرٍ عامٍّ، فضمُّوا المندوبَ حيث ضمُّوا المنادَى، فكما قالوا: يا زيدُ في النداء قالوا: وا زيدُ في الندبة، ونصبوه حيث نصبوه، وكما قالوا: يا أميرَ المؤمنين في النداء، قالوا: وا أميرَ المؤمنيناه في الندبة، وكما قالوا: يا ضارباً ١٠ رؤوسَ الأعداء في النداء، قالوا: وا ضارباً رؤوسَ الأعداء في الندبة، وكما نوَّنُوا المنادَى في الضرورة نصباً ورفعاً، نوَّنُوا المندوبَ فقالوا: وا زيداً ووا زيدٌ، قال الشَّاعرُ ـ في النصب ـ:

وَا فَقْعَساً وَأَينَ مِنِّي فَقْعَسُ

أَإِبِلِي يَأْخُـــذُهَا كَـروَّسُ[1]

١٥ فقال: «وا فَقْعَساً» بنصب المندوب، والكَرَّوسُ: بفتح الكاف وفتح الرَّاء [والواو] المشدَّدة: اسمُ رجل، وهو في أصل اللغة: الكبيرُ الرأس .

الحكم الثاني: في الحرف الذي يُنادَى به المندوبُ، وفي الزيادة اللاحقة آخرَ المندوب؛ أما الحرفُ الذي يُنادَى به المندوبُ فـ«وا» و«يا»، وزاد تقيُّ الدين إبراهيمُ ابنُ الحسين المعروفُ بـ«النِّيلي[2]» والشيخُ أبو البقاءِ[3] حرفاً ثالثاً من حروف النداء

---

(١) تقدم صفحة: ٥٦٨ .

(٢) في الحقيقة لم يزد النيلي حرفاً ثالثاً، بل إنه حكى هذه الزيادة فقال: «وزاد بعضهم حرفاً ثالثاً وهو (آ) بهمزة بعدها ألف» انظر شرحه على الكافية (التحفة الشافية) لوحة: (٤٨ ـ مخطوط)

(٣) انظر اللباب ٣٤٢/١ (مطبوع) قال العكبري: «وحروفها: وا، ويا، وقيل: آ أيضاً» .

وهو «آ» بهمزةٍ بعدها ألفٌ .

أما «وا» فهو الحرفُ المختصُّ بالندبة عند الأكثر، وقد تقدَّمَ أنَّ ابنَ عُصفور زعمَ أنه يأتي للنداء من غير ندبة[1]، واستدلَّ عليه بقوله:

وَافَقْعَساً ... ...

٥ في البيت المتقدم. وقد يأتي لمجرد التعجُّب، قال الشَّاعرُ:

وَابِأَبِي أَنْتِ وَفُوكِ الأَشْنَبُ

كَـأَنَّمَا ذُرَّ عَلَيهِ الزَّرْنَبُ[2]

وتتعيَّنُ الندبةُ به عند خوف اللبس، مثل أن تريدَ أن تندبَ مَــن اسْمُهُ زيدٌ، وبالحضرة شخصٌ اسْمُهُ زيدٌ، فتقول: وا زيدُ، ولا يجوز / أن تندُبَهُ بـ«يا»؛ لأنك لو [٢١٩/ب]

١٠ قلتَ: يا زيدُ، لالتَبَسَ فـلا يُعلَمُ هـل أنـت تنـدُبُ مَن اسمُـهُ زيـدٌ، أو تنـادِي هـذا الحاضِرَ.

وأما «يا» فليست بمختصة بالندبـة،بـل الغـالـبُ عليهـا [استعمالها][3] في النـداء العاري من الندبة، ولما كانت أمَّ حروف النداء اتَّسعَت العـرَبُ فيهـا فاستعملَتْهَا في الندبة .

١٥ وأما «آ» فإن صحَّ فشاذٌّ أو ضرورةٌ .

ولا يجوزُ حذفُ حرف النداء من المندوب فلا يُقالُ: زيداه؛ لأنَّ الندبـةَ بُنِيَـت على تكثير اللفظ ومدِّ الصوت، والحذفُ يُنَافي ذلك .

وأما الزيادةُ اللاحقةُ آخِرَ المنـدوب فـألفٌ وهـاءٌ، تقـولُ في الألـف: وا زيـدَا، وسواءٌ كان المندوبُ مفرَداً نحو: وازيـدا، أو مضافـاً نحـو: واغـلامَ زيـدا، أو مُطَـوَّلاً

---

(١) المقرب: ٢٠٢ - ٢٠٣، وانظر صفحة: ٥٦٨ .

(٢) تقدما صفحة: ٤٧٩ .

(٣) زيادة يستقيم بها السياق .

نحو: واضارباً رُؤُوسَ الكفارا، أو موصولاً نحو: وامَن حَفَرَ بـئرَ زمزمـا، أو مركّبـاً تركيبَ مَزجٍ نحو: وامَعْدِي كَرِبَا، أو تركيبَ صـوتٍ نحـو: واسـيبويهَا، أو تركيـبَ حكاية نحو: واتأبَّطَ شرًّا، وفي ندبة هذا التركيب الأخير خـلافٌ؛ منهـم مـن أجـازه مطلَقاً، ومنهم من فرَّقَ فقال: إن كانت الندبةُ بغير لفـظ المحكـيِّ ، لم يَجُـزْ كمـا في
٥ نحو تأبَّطَ شراً، فإنكَ لو ندَبْتَ لتغيَّرَ اللفظُ المحكيُّ بزيادة ألفِ الندبة، إذ لم يكن فيـه ألفٌ في الأصل، ولم يُعتَدَّ بـألفِ التنويـن، وإن لم تُغيِّرْهُ جـازَ، كمـا لـو سمَّيـتَ رجـلاً بـ«ضَرَبَا» فإنكَ إذا ندبتَه التقَتْ ألفُ الندبـة مـع ألـف التثنيـة، فتُحـذَفُ ألـفُ التثنيـة لالتقاء الساكنين، وتبقى ألفُ الندبة، فيبقى اللفظُ على الصورة المحكيَّةِ، وإن كـانت الألفُ الآن ليست ألفَ التثنية، فاعتبروا صورةَ اللفظ المحكيِّ، وكذاك لو سمَّيتَ رجلاً
١٠ بـ«ضَرَبُوا» فإنَّ واوَ الجمع / تذهبُ عند التقاءِ ألف الندبة، فتقـعُ الألـفُ بعد ضمـةٍ [٢٢٠/أ] فتُقلَبُ واواً فتقول: وا ضَرَبُوا، فيصيرُ اللفظُ واحداً[1] والتقديرُ مختلفٌ، فـالواوُ الآن ليست واوَ الضميرِ، وإنما هي ألفُ الندبة انقلبَ واواً لأجل الضمة قبلَها .

ثمَّ إنهـم اختلفـوا في لحـاق هـذه الألـف للمنـدوب فقيـلَ[2]: أنـتَ في لحاقهـا بالخيار، سواءٌ كان حرفُ النداء «وا» أو «يا» فلكَ أن تقولَ: وا زيدُ ويا زيـدُ، ولـكَ
١٥ أن تقولَ: وا زيدا ويا زيدا، وقيل: إن كان حرفُ النداءِ «وا» فأنت بالخيار؛ لأنـه لا يلتبِسُ؛ لكون «وا» مختصةً بالندبة، وإن كان «يا» فلا بدَّ من الألف فتقول: يـا زيـدا، ولا يجوز: يا زيدُ بغير ألفٍ لأجل اللبس، فإنه لا يُعلَمُ هل هـو منـادىً أو منـدوبٌ، وأجاز الكوفيون حذفَ هذه الألف فتبقى الفتحةُ دليلاً عليها فتقول: يا عُمَـرَ بفتـح الراء، والأصلُ: يا عُمَرَاه، والبصريون لا يعرفون هذا .

---

(١) في الأصل: «واحدٌ» .

(٢) وهو قول الخليل ويونس فيما نقله سيبويه عنهما. الكتاب ٢/٢٢١ .

وذهبَ الفرَّاءُ وابنُ الأنباريِّ وبعضُ الكوفيِّين[1] أن العرَبَ تُبدلُ من ألف الندبة التنوينَ في الوصل فيقولون: وازيداً بالتنوين في الوصل بدلاً من ألف الندبة، واستدلوا على ذلك بقوله:

وَا فَقْعَساً وَأَينَ مِنِّي فَقْعَسُ[2]

٥ فالتنوينُ في «فقعَس» بدلٌ من ألف الندبة .

وزَعَمَ ابنُ مالكٍ[3] أن ألفَ الندبة قد تأتي لغير الندبة، فتكون لنداء البعيد، وذلك إذا كان حرفُ النداء «يا»، فيجوز: يا زيداه لنداء البعيد، واستشهد على ذلك بقول امرأةٍ لابن أبي ربيعةَ: نَظرْتُ إلى كَعثَبي[4] فَرَأَيتُهُ مِلءَ العَينِ وأُمنِيَّةَ المُتَمنِّي فَصِحْتُ: يَا عُمَرَاه، فقال عُمَرُ: يا لَبَّيكَاه[5]. فقولها: «يا عُمَرَاه» نداءٌ مجرَّدٌ من الندبة.

١٠ قال الشيخُ أبوحيَّان[6]: ولا يتعيَّنُ ذلك بل يكونُ / من قبيل المندوب الذي [٢٢٠/ب] عُومِلَ معاملةَ المفقود كقول الخنساء: «وا صخراه[7]» ولم يكن ميتاً بل كان غائباً.

وأما الهاءُ فلكَ أن تُلحِقَ ألفَ الندبة هاءً ساكنةً في الوقف دون الوصل فتقول: وا زيداهْ - وقفاً - وأجاز الفرَّاءُ[8] إثباتَ هذه الهاء في الوصل متحركةً بالضم

---

(١) انظر ارتشاف الضرب ٣/١٤٥ .

(٢) تقدم صفحة: ٥٦٨ .

(٣) قال: « ولا تتعيَّنُ الندبةُ بالألف التي تلي الآخرَ والحرفُ المنبِّهُ به (يا)؛ لأن المنادى البعيد قد تلي الألفُ آخرَهُ » شرح التسهيل ٣/٤١٤-٤١٥ .

(٤) الكَعْثَبُ: قُبُلُ المرأة (اللسان - كعثب) .

(٥) انظر أمالي القالي ٢/٥٦، وشرح التسهيل ٣/٤١٥، والتذييل والتكميل ٤/٢١٨ .

(٦) التذييل والتكميل ٤/٢١٨ .

(٧) انظر شرح التسهيل ٣/٤١٣ .

(٨) معاني القرآن ٢/٤٢٢، وعلق ابن عصفور في شرح الجمل ٢/١٣٠ على هذا الرأي بقوله: «وليس بشيء» . وانظر: ارتشاف الضرب ٣/١٤٦ .

والكسر، ومذهبُ سيبويهِ وجمهورِ البصريين[١] أن ذلك إن سُمِعَ فهو من إجراءِ الوصل مُجْرَى الوقف .

ويَظهَرُ من أبي البقاء في «اللباب»[٢] أنَّ هذه الهاءَ ملازمةٌ للألف فلا يُقالُ: وا زيدا بغير الهاء؛ مخافةَ أن يلتبسَ ألفُ الندبة بالألف المنقلبةِ عن ياءِ المتكلم. والنَّقلُ عن النحويين ما تقدَّمَ .

ثم إن ألفَ الندبة قد تُبدَلُ حرفاً مجانِساً للحركة قبلها إذا خِيف من بقائها ألفاً لَبسٌ، فتُبدَل ياءً إذا وقعت بعد كسرةِ ضميرٍ نحو: وا غلامَكِيه لخطاب المؤنث[٣]، لأنك لو تركتَهَا ألفاً فقلتَ: وا غلامَكَاه، لالتبس بخطاب المذكَّر، وأجاز ابنُ مالكٍ[٤] تركَ الألف في خطاب المؤنَّثِ إنْ أُمِنَ اللبسُ، واستدل على ذلك بقول عمرَ بنِ أبي ربيعة: «وا لَبَيكَاهُ» والخطابُ لمؤنَّثٍ كما تقدَّم[٥].

ومن إبدال الألف ياءً إذا سَمَّيتَ بـ«أنتِ» و«قمتِ» خطاباً للمؤنث، تقول في الندبة: وا أنتِيه وا قُمتِيه، ولا يجوز وا أنتاه ولا وا قمتاه؛ لأنه يلتبسُ بخطاب المذكَّر، وكذلك لو سميتَ بـ«قُومِي» أمراً للمؤنث لقلْتَ في الندبة: وا قوميه، حذفْتَ ياء «قُومي» لالتقائها ساكنة مع ألف الندبة، فوقعت الألفُ بعد الكسرة فقُلِبَت ياءً، ولو

---

(١) قال سيبويه: « ومن لغة مَن يفتح أن يُلحق الهاء في الوقف حيث يبيِّن الحركةَ،كما أُلحقت الهاء بعد الألف في الوقف لأن يكون أوضح لها في قولك: يا رباه » انظر الكتاب ٢/٢٢١، والأصول ١/٣٤٨، وشرح الجمل ٢/١٣٠ .

(٢) اللباب لوحة (٧٢) مخطوط. قال أبو البقاء: « ويزادُ عليها هاءٌ لتبيين الألف، فإن حُذفت الهاءُ لم تأت الألفُ؛ لئلا يُظنَّ أنها بدلٌ من ياء المتكلم » .

(٣) انظر الكتاب ٢/٢٢٤ .

(٤) شرح التسهيل ٣/٤١٨ .

(٥) قال أبو حيان: « ومثل هذه اللفظة النادرة لو كانت في النداء، لما جاز أن يبنى عليها قاعدةٌ ويترَكَ المشهورُ المعروفُ من كلام العرب » التذييل ٤/٢٢٠ .

قلتَ: وا قُوماه لالتبسَ بالمثنّى، وكذلك إذا وقعت بعد الضمير المكسور، تقول: وا غلامَ أُختهيهِ، ولا تقول: وا غلامَ أختهَاه؛ لأنه يلتبسُ بالمؤنث، ولا تُقلَب بعد كسرةِ / فَعَالِ كحَذَامِ ورَقَاشِ، تقول: وا حَذَامَاه، ولا تقول: وا حَذَامِيه، إذ لا [٢٢١/أ] لَبْسَ يُخافُ منه، وكذلك لا تُقلَبُ بعد كسرةِ إعرابٍ، فلا يُقالُ في عبد الملك: وا عبدَ المَلِكِيهِ، بل: وا عبدَ المَلِكَاه، إذ لا لَبْسَ .

وتُبدَلُ واواً بعد الضمير المضموم تقول: وا غلامَهُوهُ، ولا تقول: وا غلامَهَاه؛ لأنه يلتبسُ بالمؤنث، وكذلك واوُ الضمير نحو: قامُوا إذا سمَّيتَ به، تقولُ: و اقامُوه بحذف واو الضمير؛ لالتقائها ساكنةً مع ألف الندبة، فتقعُ الألفُ بعد الضمةِ فتُقلَب واواً، ولو قلتَ: وا قَامَاه لالتبسَ بالتثنية .

وزعَمَ بعضُ نحاة الأندلس[1] أنَّ المندوبَ إذا كان مفرَداً ولحقَهُ ألفُ الندبة أنه مُعرَبٌ لشبهه بالمطوَّلِ، إذ لو كان مبنياً لقيل فيه: يازَيدُوه بلَحَاق الواو. وهذا لا يَنهَضُ؛ لأنَّ هذه الزيادةَ لا يكونُ بها مُطَوَّلاً، كما لا يكون بالموصوف مُطَوَّلاً، ولأنَّ المطَوَّلَ هو الذي يَعمَلُ فيما بعده، وإنما الفتحةُ في «وا زيداه» فتحةُ بِنَاءٍ .

الحكم الثالث: فيما يلي ألفَ الندبة وهو إما تنوينٌ أو نونُ تثنيةٍ أو جمعٍ، وإما ألفٌ مقصورةٌ أو ممدودةٌ، أو ياءُ المنقوص، أو هاءٌ قبلَها ألفٌ أو ضميرٌ أو غيرُ ذلك.

فإن كان منوَّناً ففيه مذهبان :

الأول: لسيبويهِ[2] وهو حذفُ التنوين؛ لأنه ساكنٌ، وقد التقى مع ألف الندبة، وإذا حذفتَ التنوين، فإن كان ما قبله مفتوحاً تركتَه وألحَقْتَ ألفَ الندبة، فتقول في «تأبط شرّاً»: وا تأبَّطَ شرَّاه، وإن كان مضموماً أو مكسوراً فتحْتَ، فتقولُ

---

(١) وهو ابن العلج في البسيط، نقله عنه أبو حيان في التذييل والتكميل ٤/٢١٨ .

(٢) الكتاب ٢/٢٢٠، ٢٢٢، وانظر: شرح الجمل ٢/١٣٢ .

فيمن اسمه «قام زيدٌ»: و اقامَ زيداه، وفي «غلامُ زيدٍ»: وا غلامَ زيداه.

وأجازَ الفرّاءُ[1] إذا كان آخرُ الاسم بعد حذف التنوين مكسوراً إبقاءَ الكسرة وقلبَ ألفِ الندبة ياءً فتقول: و اغلامَ / زَيدِيه . [٢٢١/ب]

المذهب الثاني: للكوفيِّين وهو إبقاءُ التنوين وتحريكُهُ إمَّا بالكسر على أصل التقاء الساكنين، فتنقلبُ ألفُ الندبة ياءً فتقول: يا غلامَ زيدِنيه، وإمَّا بالفتح فتبقى الألفُ على حالها فتقولُ: واغلامَ زيدِناه .

فإن كان نونَ تثنيةٍ ففيه مَذهَبان:

الأول: لسيبويهِ[2] وهو فتح النون فتقول: وازيداناه .

الثاني: للكوفيين وهو إبقاءُ النون على كسرها، فتنقلِبُ الألفُ ياءً، فتقول: وا زيدَانِيه، ولا يمنعون ما ذهب إليه سيبويهِ، ورجَّحَ ابنُ مالكٍ[3] قولَ الكوفيين بوجهَين:

الأول: أنه إذا بقِيَتْ نونُ التثنية مفتوحةً، التبس بالأعلام[4] المختَتَمَةِ بألفٍ ونون نحو: سليمان .

الثاني: أنَّ أبا حاتمٍ حَكَى في نداء «هَنٍ» مُثَنًّى: يا هنانيه[5]، ولم يحكِ: يا هناناه، قال: والقياسُ إنما يكون على ما سُمعَ .

فإن كان نونَ جمعٍ فالمشهورُ جوازُ ندبَتِهِ، فتُلحِقُ ألفَ الندبة بعد النون، وتَترُكُ واوَ الإعراب على حالها فتقولُ: وا زيدوناه .

---

(١) انظر ارتشاف الضرب ١٦٤/٣ .

(٢) الكتاب ٢٢٧/٢ .

(٣) شرح التسهيل ٤١٨/٣ .

(٤) في الأصل: « بأعلام » .

(٥) انظر الأصول ٣٤٨/١ .

ونُقِلَ عن الكوفيين أنهم يلتزمون فيه الياء فيجعلونه[1] بمنزلة قِنَّسرِين على من يلتزم الياءَ، ويجعلُ الإعرابَ في النون، بدليل ثبوت النون مع ألف الندبة، والألفُ عندهم بمنزلة المضاف إليه، فلولا أنَّ الجمعَ صار بمنزلة قِنَّسرِين، لما ثبتَت النونُ فيه مع الألف التي هي عندهم بمنزلة المضاف إليه .

٥ ونَقَلَ ابنُ الخبَّازِ في «النهاية[2]» أنَّ الكوفيين[3] يمنعون ندبةَ جمع السلامة؛ لأن ندبَتَه تؤدي إلى حذف النون، إذ ألفُ الندبة عندهم بمنزلة المضاف إليه كما تقدَّم، والجمعُ بين النَّقلَين: أنه إذا نُزِّلَ منزلة قِنَّسرين جازت نُدبتُهُ؛ لأن نونَ قِنَّسرين لا تُحذَف في الإضافة، ومَن رآه باقياً على حكم الجمع لم يجوِّزْ / ندبَته، إذ نونُ [٢٢٢/أ] الجمع تُحذف للإضافة، وعلى هذا التعليل يَلزمُهُم أن لا يُندَبَ المثنَّى؛ لأن نونَه ١٠ تُحذَف للإضافة .

فإن كان ألفاً مقصورةً فلا يخلو أن يكونَ الاسمُ منوَّناً أو غيرَ منوَّن، فإن كان منوناً نحو: مثنى، فإنك تحذِفُ التنوينَ فتعودُ الألفُ المقصورة؛ لأنها كانت حُذفت لالتقاء الساكنين، فتلتقي مع ألف الندبة، فتُحذَفُ وتبقى ألفُ الندبة فتقول: وا مثنَاه[4] .

١٥ ونُقِلَ عن الكوفيين: أنَّ الألفَ المقصورةَ هي التي تبقى، واستُغنِيَ بها عن ألف الندبة[5]. ونُقِلَ أيضاً عنهم: أنهم يحذفون الألفَ ويُحرِّكُون التنوينَ فيقولون: يا

---

(١) في الأصل: « فيجعلوه » .

(٢) النهاية لوحة (١٨٤) مخطوط، وانظر: ارتشاف الضرب ١٤٨/٣ .

(٣) في الأصل: « الكوفيون » .

(٤) في الأصل: (مثنناه) .

(٥) قال ابن عصفور: « وهذا خُلفٌ؛ لأن حرف المعنى ينبغي أن يثبتَ، ويُحذفَ غيره كما فعلنا ذلك بسائر الحروف » شرح الجمل ١٣٢/٢ .

مثنناه، وحكَوهُ من كلام العرَب(١).

فإن كان الاسمُ غيرَ مُنوَّن حُذفت الألفُ لالتقائها مع ألـف الندبة فتقـول: وا مُوسَاه، وأجازَ الكوفيون قلبَهَا ياءً فتقول: يا مُوسَيَاه(٢).

فإن كـان ألفـاً ممـدودةً للتـأنيث كـانت أو غـيرِ التـأنيث فهـي بمنزلـة الحـرف الصحيح، تثبُتُ في الندبة فتقول: وا حمراءاه(٣) إذا سمَّيت به، ووا زكرياءاه بإثبات الهمزة.

وفرَّقَ الكوفيون: فأثبتوا الهمزةَ إذا كـانت لغـير التـأنيث، وحذفوا إذا كـانت للتأنيث، قال الشيخُ أبـو حيَّـان(٤): والحـذفُ في مثـل هـذا يحتـاجُ إلى سَـمَاعٍ، وإلا فالقياسُ يقتضي عدَمَ الحذف قياساً على غيرها من الحروف الصِّحَاح.

فإن كان ياءَ المنقوص نحو: قاضٍ أو ما جَرى مَجرَاه كياء «يَرمِي» وواوِ «يَغزُو» فتَحْتَ الياءَ أو الواوَ إن لم تكن مفتوحةً، وأتيتَ بألف الندبة، فتقـولُ فيمَـن سُـمِّيَ بـ«قاضٍ»: وا قاضِيَاه، وكذلك: وا يَرمِيَاه ووا يَغزُوَاه، وليـس حكـمُ هـذا حكـمَ مَـن سُمِّي بـ«قُومِي» فِعل أمرٍ للمؤنَّث؛ لأنَّ ياءَ «قُومِي» لا يجـوز فتحُهَـا قبـل الندبـة، فـلا تُفتَحُ في الندبة، بخلاف ياء المنقوص وما أشبهه.

فإن كان آخرُ المندوب هاءً قبلَها / ألفٌ نحو: الجهجاه وعبد الله، فنصَّ ابنُ مالكٍ(٥) على أنه لا يُجمَعُ بين الألـف والهـاء اللتَـين في الاسـم، وبـين ألـفِ الندبـة وهائه؛ لما في ذلك مـن الثِّقَـل، فـلا يُقـالُ: وا عبدَ اللَّهَـاه، ولا: وا جهجاهـاه، بـل [٢٢٢/ب]

(١) انظر شرح الجمل ٢/١٣٢، والتذييل ٤/٢٢١.
(٢) انظر شرح الجمل ٢/١٣٢.
(٣) في الأصل: «واحمراه».
(٤) التذييل والتكميل ٤/٢٢١.
(٥) شرح التسهيل ٤١٧.

يُستغنى عن ألف الندبة هاهنا، إذا ألفُ الندبة وهاؤُه ليستا بلازمتَين في غير هذا الموضع، فبالأحرى أن يُستغنَى عنهما في هذا الموضع؛ لما يَلزَمُ منه من الثِّقَل. قال الشيخُ أبو حيَّان[1]: وهذا الذي قاله ـ يعني ابنَ مالك ـ مِن مَنْعِ مثلِ هذا، صَرَّحَ أصحابُنَا بخلافه، وقالوا: تقولُ في ندبة مَن اسْمُهُ عبد الله: وا عبدَ اللهاه، وقواعدُ باب الندبة تُجيزُ ذلك، فيحتاج في المنع إلى دليلٍ واضحٍ، انتهى. وقد نصَّ المصنِّفُ على جوازه على ما يأتي في تمثيله .

فإن كان آخِرُ المندوب ضميراً فلا يخلو أن يكونَ ياءَ المتكلم أو غيرَها؛ فإن كانت ياء المتكلم، فإن كان[2] على لغة مَن فتحَ ألحقْتَ الألفَ فقلتَ: وا غلامِيَا، وإن كانَ على لغة مَن سكَّن الياءَ فسيبويهِ[3] يفتَحُهَا؛ لأنها قابلةٌ للفتح، فتصير اللغتان واحدةً، والمبرِّدُ[4] لا يفتحُهَا، ويحذِفُهَا لالتقائها ساكنةً مع ألف الندبة، فيقول: وا غُلامَاه .

فإن كان على لغة مَن حذَفَ ياءَ المتكلم سواءٌ كُسِرَ ما قبلها أو فُتِحَ أو ضُمَّ فإنك تفتَحُ ما ليس مفتوحاً، وتُلحِقُ ألفَ الندبة، فإن كانَ على لغة مَن فَتَحَ آخِرَ الاسم وقلَبَ الياءَ ألفاً، فإنك تحذِفُ الألفَ، وتأتي بألف الندبة فتقول في: يا غُلامَا إذا نَدَبْتَ: وا غُلامَاه، وعلى مذهب المبرد وما بعده من اللغات الأربع يلتبسُ المندوبُ بغير المندوب إذا كانت الندبة بـ«يا» إلاَّ أن تُلحِقَ هاءَ السكت .

فإن كان الضميرُ غيرَ ياء المتكلم فتَحْتَه وألحقْتَ ألفَ الندبة إن قَبِلَ الفتحَ ما لم

---

(١) التذييل والتكميل ٤/٢٢٠ .

(٢) في الأصل: (كانت) .

(٣) الكتاب ٢/٢٢١ .

(٤) لم يمنع المبردُ من الفتح، بل أجاز الفتح فتقول: وا غلامِيَاه، والحذفَ لالتقاء الساكنين فتقول: واغلامَا. انظر المقتضب ٤/٢٧٠ .

يقع لبسٌ، فإن [ألف][1] الندبة تُقلَبُ / بحسب حركة ما قبلَها رفعاً للَّبس، وقد تقدَّم[2] . [٢٢٣/أ]

فإن كان الضميرُ لا يقبَلُ الحركةَ نحو: قُمْنَا - إذا سمَّيتَ بـه - حَذَفتَ الألفَ، وأتيتَ بألف الندبة فقلتَ: وا قمناه .

٥ فإن كان آخِرُ المندوب غيرَ ما ذكَرْنا، فالأمرُ فيه بيِّنٌ؛ إذ لا لَبسَ فيه إلا لحاقُ ألف الندبة وفتحُ ما قبلَها .

ولْنَرْجِعْ إلى لفظ المصنِّف:

قولُه: «وَإنْ نَدَبْتَ مَن تُنَادِي» قيل: ظاهرُهُ أنَّ المندوبَ منادى حقيقةً[3]، وليس كذلك، وإنما مُرادُهُ: وإن ندبْتَ مَن تذكُرُ اسمَهُ بلفظ النداء .

١٠ وقوله: «قُلْتَا وَا زَيْدُ وَاعَمْرُو» هذان مثالان للمندوب، وجاء بهما مندوبَين بـ«وا» لأنها المختصَّةُ بالندبة، فقدَّمَ التمثيلَ بها، وجاء المندوبُ خالياً من ألف الندبة إذ هو الأصلُ، وقد تقدَّمَ أنك إذا ندَبْتَ بـ«وا» فأنت بالخيار في الإتيان بألف الندبة، وبُنِيَ المندوبُ على الضم لمَّا لم تصحَبْهُ ألفُ الندبة .

وقوله: «وإن أَرَدتَا جِئتَ بيَا» يعني جئتَ بـ«يا» التي للنداء مكان «وا» المختصة ١٥ بالندبة، ومَثَّلَ ذلك بقوله: «يا سَعِيدَاه»، فـ«يا» فيه للندبة، و«سعيداه» هو المندوبُ، وأتَى مع «يا» بألف الندبة؛ لأنها لازمةٌ لها عند قوم، وقد تقدَّمَ ما فيه من الخلاف، ثم جاء بعدها بالهاء، وقد تقدَّمَ أنها لا تكون إلا ساكنةً في الوقف، وأجاز الفرَّاءُ أن تكونَ في الوصل، وقد تقدَّمَ .

---

(١) زيادة يستقيم بها السياق .

(٢) انظر صفحة: ٧٠٤.

(٣) قاله ابن النحوية في شرح الألفية لوحة (٢٣١) .

وقوله:

«وَفِي الْمُضَافِ يَا عُبَيدَ اللَّهَاهْ»

هذا تمثيلٌ ثانٍ للمندوب بـ«يا» إذا كان مضافاً، فـأعطى أنَّ ألـفَ الندبـة تَلحَـقُ المضافَ إليه بخلاف الصفة، وقد تقدَّمَ ما في الصفة من الخـــلاف، وفي هذا المثال

٥ تجويزٌ لما منعه ابنُ مالك من لحاق هاء الندبة لما / آخرُهُ هاءٌ قبلَها ألِفٌ، وقد تقدَّمَ [٢٢٣/ب] الكلامُ عليه. ويُوجد في بعض الروايات: «يا عبد الملكاه» فتخلُصُ مـن خـلاف ابـنِ مالكٍ.

١٠

* * *

[بابُ الاستغاثة]

٦٦٦ ـ وَتُلْحِقُ اللامَ إذَا اسْتَغَثْتَا ... بِمَنْ تُنَادِيهِ إذَا دُهِمْتَا

٦٦٧ ـ تَقُولُ: يَا لَجَعْفَرٍ لِعَمْرِو ... وَيَا لَخَالِدٍ لِهَذَا الأَمْرِ

٦٦٨ ـ وَلاَمُ مَنْ بِهِ اسْتَغَثْتَ تَفْتَحُه ... إذِ المُنَادَى كَالضَّمِيرِ تَلْمَحُه

٦٦٩ ـ وَمَا سِوَاهُ لاَمُهُ مَكْسُورُ ... إنْ لَمْ يَكُنْ مَكَانَهُ ضَمِيرُ

لما تكلَّمَ في الندبة، أخذ يتكلَّمُ في الاستغاثة. والكلامُ عليها من أوجُهٍ: ٥

الوجه الأول: في حقيقة الاستغاثة والمستغيث والمستغاث به والمستغاث من أجله:

أما الاستغاثةُ: فهي مصدرُ استغاثَ إذا طلبَ الإعانة .

وفي الاصطلاح: طلَبُ مَدعُوٍّ للإعانة على رفع ضَيمٍ .

فقولنا: «طلبُ مدعُوٍ» جنسٌ يدخُلُ تحته المنادَى والمستغاثُ بـه، والباقي فصلٌ يَخرُجُ به المنادَى؛ لأنه وإن كان مدعواً فدعواه لغير رفع ضَيمٍ . ١٠

وأما المستغيثُ: فهو الطالبُ للإعانة .

وأما المستغاثُ به: فهو المدعوُّ لأمرٍ يُطلَبُ دفعُهُ أو المعونـةُ عليه أو الدخولُ فيه، ويأتي على جهة الاستطالة والوعيد، وعلى التوبيخ، وعلى التذلل والخضوع .

وأما المستغاث من أجله: فهو الحاملُ على الاستغاثة إما خوفاً عليـه، أو خوفاً منه نحو: يا لَزيدٍ لابني، ويالَزيدٍ لِلأسد، ففي الأول خفْتَ على ابنك فطلبْتَ من يخلِّصُهُ، وفي الثاني خفْتَ من الأسد فطلبْتَ من يُخلِّصُكَ منه . ١٥

الوجه الثاني:

اعترض ابنُ مالكٍ[1] على النحويين فقال: يقولون: استغاثَ به، والمستغاثُ / [٢٢٤/أ] به، فيُعَدُّونَهُ بالباء، والمعروف في اللغة تعدِّيه بنفسه، قال الله تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ﴾[2] و﴿فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ﴾[3] قال الشيخ أبوحيَّان[4]: وليس كما ذكَرَ، بل «استغاث» يتعدَّى تارةً بنفسِهِ، وتارةً بحرف الجر، وقد عدَّاه سيبويهِ بالباء، فكان حقُّهُ أن لا يُخطِّىءَ النحويين خصوصاً سيبويهِ إلاَّ بعد استقراء تامٍّ، وأنشد في تعديته بالباء قولَ الشاعر:

حَتَّى اسْتَغَاثَ بِمَاءٍ لاَ رِشَاءَ لَهُ ... مِنَ الأَبَاطِحِ فِي حَافَاتِهِ البُرَكُ
مُكَلَّلٌ بِأُصُولِ النَّبْتِ تَنْسِجُهُ ... رِيحٌ خَرِيقٌ لِضَاحِي مَائِهِ حُبُكُ[5]

الشاهد في قوله: «استغاث بماءٍ» فعدَّاه بالباء .

الوجه الثالث:

أنَّ المستغاثَ به منادى، فكل ما صح نداؤه صحَّ أن يكون مستغاثاً به، فأحكام النداء جارية عليه، ويخالفه في أشياء منها:

---

(١) شرح التسهيل ٤٠٩/٣ .

(٢) سورة الأنفال: من الآية: ٩ .

(٣) سورة القصص: من الآية: ١٥ .

(٤) التذييل والتكميل ٢١٣/٤ .

(٥) من البسيط، وهو لزهير بن أبي سُلمى في شرح ديوانه لثعلب: ١٧٥، وفيه: (بأصول النجم)؛ وهو نبتٌ يقال له: الثيل، و« لا رشاء له »: أي إنه نجلٌ (وهو الذي يخرج من الأرض والوادي، وجمعه نجال ككلب وكلاب) يجري على وجه الأرض. والبُرَكُ: طائر من طير الماء أبيض، وهو الذي يُسمى الشِّيق، وهو جمعٌ واحده: بُرْكَة، وقال بعضهم: البُرَكُ: طائرٌ يُجمع أبراكاً وبركاناً. يتحدث عن قطاةٍ فرَّت من صَقْرٍ، يقول: لم تزل مجتهدةً في طيرانها حتى استغاثت بماء أبطح . ويُروى: البِرَكُ عن الأصمعي وأبي عُبيدة؛ وهي جمع بِركة، يريد الحفائر، وريح خريقٌ: شديدة، بضاحي مائه: ما برز للشمس منه، وحُبُك: طرائق الماء، الواحدة: حبيك. والمعنى: أن الريح إذا مرَّت على ذلك الماء نسجته بمرها عليه. (شرح الديوان)، والصحاح (برك) .

أن ما فيه الألف واللام لا يُنادَى إلا بواسطة «أيٌ» على حسب ما تقدم، ويجوز ذلك في الاستغاثة تقول: يالَلرَّجُلِ، ووجهُهُ: أنه لما توسطت لام الجر بين حرف النداء والمنادَى، استُسهِلَ ذلك، وقيل: لَمَّا جرُّوا المستغاث [به] ونوَّنُوهُ أوهم التنكير وهو معرَّفٌ بالنداء، فأتوا بالألف واللام لرفع هذا التوهم لا للتعريف.

٥ **ومنها**: أن المستغاثَ به مجرور باللام بخلاف المنادَى، وإنما جُرَّ باللام علامةً على الاستغاثة .

ومنها: أنه لا تكون الاستغاثة إلا بـ«يا» دون غيرها من حروف النداء، ولا يجوز حذفها، بخلاف المنادَى .

ومنها: إعرابه بالجر في موضع لو كان فيه منادى غير مستغاث به لكان مبنيّاً

١٠ على الضمِّ نحو: يازيدُ، فإنك إذا استغثتَ به جررْتَهُ ونوَّنْتَهُ فقلتَ: يالَزيدٍ، وكان حقه أن يبقى على بنائه، ولا يؤثر فيه حرف الجر نحو: من قبلُ / ومن بعدُ؛ لأن [٢٢٤/ب] موجب البناء فيه قائم وهو كونه منادىً علَماً، وإنما أعربوه لأمورٍ:

الأول: أن «يا» في النداء حكمها حكم العامل؛ لكون البناء معها شبيهاً بالإعراب، فلما دخل حرف الجر لمعناه زال عمل «يا» لفظاً، وصار بمنزلة: ما زيدٌ

١٥ ببخيل، قال الشيخ أبوحيَّان[1]: فعلى هذا يكونُ له موضعُ رفعٍ .

الثاني: أنهم أعربوه للفرق بين لام الاستغاثة وبين لام الابتداء .

الثالث: أنَّ بناء المنادَى ليس بأصل، فلما جيء بلام الجر وهو خاصٌّ بالأسماء رُوعيَ فيه أصلُه فعَمِلَ .

الرابع: أنَّ اللامَ لما دخلت على المنَادى أشبهَ المنادَى المضافَ فأُعرِبَ؛ لأنَّ

٢٠ المضافَ في النداء مُعرَبٌ. ووجهُ الشَّبَه بينهما: أنَّ كلاًّ منهما عاملٌ ومعمولٌ، وعلى

---

(١) التذييل والتكميل ٤/٢١٥ .

هذا التعليل لا يكونُ له موضعُ رفعٍ كما كان في التعليل الأول، قاله الشيخُ أبو حيَّان[١] .

الوجه الرابع: في جرِّ المستغاث به:

وتجرُّه اللام على نحو ما كانت تجرُّهُ قبل النداء، فتجرُّهُ بالكسرة ظاهرةً نحو: يالَزيدٍ، ومقدَّرةً نحو: يالَلفتى، وبالياء نحو: يالَلزَّيدَين في التثنية ويالَلزَّيدِين في الجمع، فإن كان مبنياً تركْتَهُ على ما كان عليه قبل النداء، فتقول: يالَرقاشِ بكسر الشين .

وهذه اللامُ كان حقُّها أن تكونَ مكسورةً؛ لأنها جرَّت الظَّاهر، وإنما فُتحت مع المستغاث به؛ لأنه حلَّ محلَّ الضمير؛ لأنه منادى، واللامُ إذا دخلت على الضمير فُتِحت[٢] . وقيل: إنما فُتحت لأنها دخلت على موضعٍ لا يليقُ أن تدخُلَ عليه وهو المنادى، فغُيِّرت بالفتح، والشيءُ إذا دخل في غير موضعه أسرَعَ إليه التغييرُ، قال معناه المبردُ والسيرافيُّ[٣]

وقال الفرَّاءُ[٤]: إنما فُتِحت لأنها صارت مع حرف النداء كالشيء / الواحد، [٢٢٥/أ] واستدلَّ على ذلك بقول الشَّاعر:

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُم إِذَا الدَّاعِي المُثَوِّبُ قَالَ: يَالاَ[٥]

ووجهُ الدليل: أنه اقتطَعَ اللام من الاسم المجرور بعده، وجعله مع «يا» كالشيء[٦]، الواحد، وكان التقدير: يا لَلنَّاسِ، قالوا: ولا حجَّة فيه، إذ هو من قبيل

(١) التذييل والتكميل ٤/٢١٥ .
(٢) انظر: المسائل البصريات ١/٥١٢، والخصائص ١/٣٢٩، وشرح الجمل ٢/١١٠ .
(٣) انظر المقتضب ٤/٢٥٤، وشرح الكتاب ٣/٥١-٥٢ (مخطوط) .
(٤) انظر التذييل والتكميل ٤/٢١٤ .
(٥) تقدم صفحة: ٣٥٧ . وانظر الشاهد أيضاً في: الخصائص ١/٢٧٦، ٢/٣٧٥، ٣/٢٢٨، وشرح التسهيل ٣/٤١٢، والتذييل ٤/٢١٦، والمغني ٢٨٩، وشرح أبياته ٤/٣٢٥ .
(٦) في الأصل: «كشيء» .

ما اكتُفي فيه بالحرف عمَّا بعدهَ ،كما قال بعضُهم: بلَى فَا، يُريدُ: بلى فافعَل، فحَذَف باقي الكلمة للعلْمِ بها في الكلام قبلها .

ثمَّ إن هذه اللامَ تُكسر مع المعطوف إذا لم يُكرَّر معه حرفُ النداء فتقول: يالَزيدٍ ولِعمروٍ بكسر لام «عمرو». قال الشَّاعر:

يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ يَا لَلْكُهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ[1]

فلو كُرِّرَ حرفُ النداء فتحْتَ اللامَ فقلتَ: يا لَزيد ويا لَعَمروٍ .

وقد يجوزُ في هذه اللامِ الفتحُ والكسرُ بلَحظَين، سُمِع من العرَب في قولهم: «يا لَلماء ويا لَلدواهي » فتحُ هذه اللام وكسرُها، فمَن فتَحَ لَحَظَ أنه مُستغَاثٌ به مجازاً، ومثلُ هذا لايكونُ إلا في الشدائد، كأنَّ الظمآنَ يقولُ للماء: تَعالَ فهذا وقتُك. ومَن كسَرَ فيكونُ مستغاثاً من أجله، والمستغاثُ به محذوفٌ التقدير: يا لَقومي لِلماء؛ أي: دعوتُكم لتَنظُرُوا في هذا الأمر .

وقد يأتون بألف آخرَ المستغاث به عوضاً من لام الجر تقول: يا زيدا، وأنت تُريدُ الاستغاثةَ، ولك أن تأتيَ بهاء السكت فتقول: يا زيداه. ولا يُجمَعُ بين هذه الألف ولامِ الاستغاثة، فلا يُقال: يا لَزيداه؛ لأنَّ فيه الجمعَ بين العِوَضِ والمعوَّضِ منه، وقد يُجَرِّدُونَ المستغاثَ به من هذه اللام ومن الألف نحو: يا زيدُ، فيكون لفظُه لفظَ المنادَى المجرَّدِ من الاستغاثة، وذلك إذا عُلِمَ أنه مستغاثٌ به .

ووقعَ اختلافُهُم في هذه اللام في مواضِعَ :

---

(١) من البسيط، قال القيسي في شرح شواهد الإيضاح ٢٦٨/١: هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي، ويُنسب إلى أبي زُبيد الطائي » ، وقد رجعتُ إلى شعر الرجلين فلم أجد فيهما البيت. وانظره في: المقتضب ٢٥٦/٤، والكامل ١٢٠٠/٣، والأصول ٣٥٣/١، والتبصرة ٣٥٩/١، وشرح الجمل ١١٠/٢، وشرح الكافية ١٣٣/١، والخزانة ١٥٤/٢. قال البغدادي: « وهذا البيت من شواهد جمل الزجاجي، ولم ينسبه أحد إلى قائله » .

[٢٢٥/ب] / **الأول**: اختلفوا في زيادتها فقال الجمهور: إنها غيرُ زائدة[1] .

وقال ابنُ خَروف[2]: هي زائدة فلا تتعلق بشيء؛ لأن الفعلَ في النداء يتعدى بنفسه، فلا يحتاج إلى حرف. **ورُدَّ**: بأن الزيادةَ على خلاف الأصل، قال الشيخ أبوحيَّان[3]: والأولى الزيادةُ لمدِّ الصوت، إذ يكونُ أعْوَنَ على الانتصار وطلبِ العون. واستدل على ذلك: بأنَّ هذه اللامَ عاقَبَت الألفَ التي تُزادُ في آخر المستغاث به، فلك أن تقول: يالَزيدٍ، باللام، ولك أن تقولَ: يازيدًا بالألف، ولا يُجمع بينهما، فلولا أنَّ هذه اللامَ زِيدَت لمجرد مدِّ الصوت، لما عاقَبَت الألفَ التي جيء بها لمدِّ الصوت .

---

(١) لم أقف عليه فيما راجعت من مظان كتبه، علماً أنه تعرض للحديث عنها في سر الصناعة ٣٢٩/١، وانظر شرح الجمل ١٠٩/٢، وعلق ابن عصفور على هذا الرأي بقوله: « أما مذهب ابن جني ففاسد؛ لأن معاني الحروف لا تعمل في المجرورات ولا في الظروف » . وانظر المغني: ٢٨٨ .

(٢) قال في شرح الجمل ٤٨٩/٢ (رسالة دكتوراه) : « وخصت الأولى بالفتح؛ لأن المنادى في موضع المضمَر، ودخولها على المضمر يوجب فتحها، وأيضاً فإنها زائدة في المنادى فكان فتحها أولى » .

وقد اضطرب النقل بشأن هذه اللام عن أبي العباس المبرد؛ فقد نسب الرضي في شرح الكافية ١٣١/١ إليه أنها مُعدِّيَةٌ لأدعُو المقدر - أو لحرف النداء القائم مقامَه - إلى المفعول، ونَسَبَ ابنُ هشام في المغني: ٢٨٨ إليه زيادتها . والذي في المقتضب يخالف هذا وذاك، فقد قال أبو العباس: « وتلك إنما هي بدل من قولك: يا زيداه (إذا مددتَ الصوت تستغيث به)، فيا لَزيدٍ بمنزلة يا زيداه إذا كان غير مندوب » المقتضب ٢٥٤/٤، ومثله في الكامل ١١٩٩/٣. وهذا ما نقله سيبويه عن الخليل في الكتاب ٢١٨/٢ .

(٣) التذييل والتكميل ٢١٤/٤ .

الموضع الثاني من الاختلاف: أنهم اختلفوا في متعلَّقِهَا إذا لم تكن زائدة، فذهبَ سيبويهِ[(١)] - وهو اختيارُ ابن عُصفور[(٢)] وابنِ الضَّائع[(٣)] - أنها تتعلقُ بفعل النداء المضمَر بعد حرف النداء .

ورُدَّ: بأنه يلزم منه أن يقال: ناديتُ لزيدٍ، وذلك لا يقال؛ لأن الفعلَ المتعديَ بنفسه إذا كان المفعولُ بعده لايتعدى إليه بحرف الجرِّ فلا يقال: ضربتُ لِزيدٍ، فلو تقدَّم عليه جاز فتقول: لِزيدٍ ضربتُ .

وأُجيب: بأن الفعل لَمَّا كان هنا ملتَزَماً إضمارُهُ ضَعُفَ، فتعدَّى بحرف الجرِّ .

وذهبَ ابنُ جني أنها تتعلق بحرف النداء جرياً على مذهبه؛ فإنَّ حرفَ النداء عنده اسمُ فعل. وقد تقدَّم[(٤)] الكلامُ على هذا المذهب .

الموضع الثالث: اختلفوا هل هي حرفُ جرٍّ مستقل بنفسه، أو هي لامٌ مقتَطَعةٌ من «آل»: فذهبَ الجمهورُ أنها مستقلةٌ غيرُ مقتطعَةٍ[(٥)] من «آل» .

---

(١) لم أقف عليه، وفي الكتاب ٢/٢١٨: « وزعم الخليل رحمه الله أن هذه اللام بدل من الزيادة التي تكون في آخر الاسم إذا أضفتَ نحو قولك: يا عجباه ويا بكراه، إذا استغثت أو تعجبتَ، فصار كل واحد منهما يعاقب صاحبه » .

(٢) شرح الجمل ٢/١٠٩ .

(٣) شرح الجمل لوحة: (٥٥ - مخطوط) .

(٤) انظر صفحة: ٥٦٩ - ٥٧٣ .

(٥) في الأصل: « منقطعة » .

[وذهب الكوفيون[١] إلى أنها مقتَطَعةٌ من آل][٢]، فإذا قلتَ: يالَزيد فـالتقدير عندهم: يا آل زيد، حُذف من الكلمة فاؤُها وعينُها لكثرة الاستعمال، وبقيت اللامُ، واستدلوا / على ذلك بالبيت المتقدِّم وهو: [٢٢٦/أ]

فَخَيرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُم ... إِذَا الدَّاعِي الْمُثَوِّبُ قَالَ: يَالاَ[٣]

٥ فاللامُ عندهم بقيَّة «آل» والألفُ بعدها ألفُ الإطلاق .

قالوا: ولا حجَّة فيه، إذ يحتمل أن تكون «لا» فيه حرفَ نفي، والمنفيُّ محذوف، والمنادَى محذوف أيضاً التقدير: يا قومي لا فرار[٤]. وقد تقدَّم تخريجٌ آخَرُ لهذا البيت[٥].

ورد مذهبُ الكوفيين بأشياءَ:

١٠ **الأول**: أنَّ هذه اللامَ لو كانت مقتطَعَةً غيرَ مستقلة لم تزل مفتوحةً، وقد كُسرت في العطف في نحو قولك: يا لَزيد ولِعَمرو، فكسرُهَا في «لِعَمرو» دليلٌ على أنها حرفُ الجر؛ لكونها رجَعَت إلى أصلها من الكسر .

الثاني: أنَّ هذه اللامَ قد دخلت على ما لا يصلُحُ معه «آل» نحو: يا لله وللناس؛ ألا ترى أنه لا يصحُّ: يا آلَ الله، ولا: يا آلَ الناس .

١٥ **الثالث**: أنَّ العرَبَ تقول: يالَكَ، فلو كان أصلُه: ياآلَكَ، لم يجز؛ لأنه لا يجوزُ: يا غلامَكَ. وقد تقدَّم ذلك[٦].

(١) من مسائل الخلاف انظرها في ائتلاف النصرة: ١٥٧ - ١٥٨، وراجع: شرح التسهيل ٤١٢/٣، والمغني ٢٨٩ .
(٢) ساقطٌ من الأصل .
(٣) انظر صفحة: ٣٥٧، ٧١٥ .
(٤) انظر شرح التسهيل ٤١٢/٤ .
(٥) انظر صفحة: ٧١٥ - ٧١٦.
(٦) انظر ما سبق في صفحة: ٦٠٨ .

الوجه الخامس: في جر المستغاث من أجله:

وتجرُّهُ اللامُ على كثرةٍ، و«مِن» على قلّةٍ، والمراد بهما التعليلُ.

فأما اللامُ فلا تكون إلا مكسورةً بقيت على أصلها من الكسر؛ لأنَّ موجبَ الفتح قد ارتفعَ، فتقول: يالَزيدٍ لِعَمرو بكسرِ لام «عَمرو» أي: أدعوكَ لأجل عَمرو، وأما «مِن» فمثالُه قولُ الشَّاعر: ٥

يَا لَلرِّجَالِ ذَوِي الأَلْبَابِ مِنْ نَفَرٍ ... لاَ يَبْرَحُ السَّفَهُ المُرْدِي لَهُمْ دِينَا[1]

فـ«مِن نَفَرٍ» هو المستغاثُ من أجله، وقد جُرَّ بـ«مِن» والتقدير: أدعوكم من أجل هؤلاء النفر .

واختلفوا في متعلّق حرف الجر الداخلِ على المستغاث من أجله :

فقال ابنُ عصفور[2]: « تتعلق بفعلٍ مضمَرٍ قولاً واحداً تقديرُه: / أدعوك لِزيدٍ ، فيكونُ الكلامُ جملتَين . ١٠ [٢٢٦/ب]

وقال ابنُ الضَّائع[3]: « تتعلق بفعل النداء قولاً واحداً » ، فيكون الكلامُ جملةً واحدةً .

ورُدَّ: بأن فعلَ النداء ضعيفٌ لا يَقوَى أن يتعلق به حرفا جَرٍّ؛ لامُ المستغاثِ به، ولامُ المستغاث من أجله . ١٥

وقال ابنُ الباذش[4]: إنه يتعلق بمحذوف حالاً، التقدير: مدعُواً لِعَمرو، وهذا مبنيٌّ على مجيء الحال من المنادَى، وقد تقدَّم ما فيه[5].

---

(١) من البسيط، وهو في شرح التسهيل ٤١١/٣، وارتشاف الضرب ١٤٠/٣، والتذييل ٢١٥/٤، والمساعد ٥٢٨/٢ .

(٢) شرح الجمل ١٠٩/٢ .

(٣) شرح الجمل لوحة: (٥٦ - مخطوط) .

(٤) انظر رأيه في التذييل والتكميل ٢١٥/٤، والمساعد ٥٢٨/٢ .

(٥) انظر صفحة: ٥٧٤ وما بعدها .

الوجه السَّادس:

هذا الذي ذكرناه مِن فتح لام المستغاث به، و[كسر] [1] لامِ المستغاث من أجله، هو إذا كانا ظاهرَين، وأما بالنسبة إلى المضمَر ففيه تفصيلٌ:

فإن كان الضميرُ غيرَ ياء المتكلم، كانت اللامُ معه مفتوحةً، سواءٌ كان مستغاثاً به أو مستغاثاً من أجله، فإذا قلتَ: يالكَ، احتمل أن تكون الكافُ مستغاثاً ٥ به، والمستغاثُ من أجله محذوفٌ، أو بالعكس، وأما قولُ امرئ القيس:

فَيَا لَكَ مِنْ لَيلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ[2]

فالكافُ فيه مستغاثٌ به. وفيه شاهدان: الأول: جرُّ المستغاث من أجله بـ«مِن».

١٠ الثاني: كونُ المستغاث به ومن أجله لشيءٍ واحد، استغاثَ بالليل من الليل على جهة التعجُّبِ، كأنه يقول: ما أطولَكَ مِن ليلٍ. وأما قولُ الآخَرِ:

سَقَى ا للهُ دَاراً لِي وَأَرْضاً تَرَكْتُهَا ... إِلَى جَنْبِ دَارَيْ مُقْبِلِ بْنِ يَسَارِ

أَبُو مَالِكٍ جَارٌ لَهَا وَابْنُ برثنٍ ... فَيَا لَكَ جَارَي ذِلَّةٍ وَصَغَارِ[3]

فالكافُ من «فيا لَكَ» مستغاثٌ به، جرَّد نفسَه وخاطبَها مستغاثاً بها ومتعجِّباً من فعلها، و«جارَي» منصوبٌ على الذم، ويمكن أن يكون مستغاثاً من أجله، وحُذفت منه اللامُ شذوذاً، التقدير: فيا لَكَ لِجارَي / ذلَّةٍ وصَغَارٍ . [٢٢٧/أ]

---

(١) ساقط من الأصل .

(٢) صدر بيتٍ من الطويل، في ديوانه: ١٩، وهو من معلقته، وعجزه:

بكلِّ مُغارِ الفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ

وانظر شرح القصائد السبع الطوال: ٧٩، وشرح القصائد التسع ١٦٢/١. والشاهد في: ارتشاف الضرب ١٤١/٣، والخزانة ٢٦٩/٣ .

(٣) من الطويل، ولم أقف على قائلهما، وهما في التذييل والتكميل ٢١٦/٤ .

فإن كان الضميرُ ياءَ المتكلم، كانت اللامُ مكسورةً. قال ابنُ جنّي: سواءٌ كانت للمستغاث به أو للمستغاث من أجله، فإذا قلتَ: يالي، احتمَلَت الياءُ أن تكونَ مستغاثاً به، والمستغاثُ من أجله محذوفٌ، أو بالعكس. قال ابنُ جني[1] ــ في قول الشّاعر ــ:

فَيَا شَوقُ مَا أَبْقَى وَيَالِي مِنَ النَّوَى ... وَيَا دَمْعُ مَا أَجْرَى وَيَا قَلْبُ مَا أَصْبَى:[2]

إنه يحتمِلُ أن يكونَ الضميرُ في «يالي» مستغاثاً به، كأنه استغاثَ بنفسِهِ من النوى على جهة التجريد، ويحتملُ أن يكون مستغاثاً من أجله، والمستغاثُ به محذوفٌ. وفي البيت حذفُ الكاف من كل فعلٍ، التقدير: فيا شوقُ ما أبقاكَ، ويا دمعُ ما أجراكَ، ويا قلبُ ما أصباكَ .

وقال ابنُ عصفور[3]: الصحيحُ عندي أنك إذا قلتَ: يالي لا يكون الضمير فيه إلا مستغاثاً من أجله، لا مستغاثاً به، فإنه يَلزَمُ منه تعدِّي فعلِ المضمَرِ المتصلِ إلى مضمَرَهِ، لكون العامل عنده في المستغاث به فعلَ النداء المحذوفِ، فيكونُ التقدير: أدعُو لي، فالفاعلُ في «ادعو» - وهو «أنا» - والياءُ من «لي» لشيءٍ واحدٍ، وهذا لا يجوزُ إلا في باب «ظننت» .

---

(١) في كتابه « الفَسْر في شرح ديوان أبي الطيب المتنبي » ١/١٦٣، وانظر المغني: ٢٧٤، ٢٩٠ .

(٢) من الطويل، وهو لأبي الطيب المتنبي، انظره في شرح ديوانه لابن جني « الفسر » ١/١٦٣، وشرحه المنسوب إلى العكبري: ١/٥٩ من قصيدة يمدح بها سيف الدولة الحمداني مطلعها:

فَدَيناكَ مِن رَبعٍ وإنْ زِدتَنا كَرْبا ... فإنّكَ كُنتَ الشَّرقَ للشّمس والغَرْبا

وانظر البيت في: التذييل والتكميل ٤/٢١٦، و المغني ٢٧٤، وشرح أبياته ٤/٢٧٣ .

(٣) لم أقف عليه فيما راجعت من مظان كتبه .

قال الشيخ أبوحيّان(١): وهذا لايلزَمُ على مذهب ابن جنّي؛ لكون اللامِ تتعلق بـ«يا» فلا تتحمَّلُ ضميراً، قال: وأما على قولِ ابنِ خَروفٍ(٢) فلا يلزمُ البتّة؛ لأنَّ اللامَ عنده زائدةٌ فلا تتعلقُ بشيء .

الوجه السَّابعُ: في المستغاث به والمستغاث من أجله:

في ذلك ثلاثةُ أوجهٍ: ذِكْرُهُما معاً، وذِكْرُ المستغاثِ من أجله، وبالعكس.

فأمَّا ذِكْرهُمَا معاً، فهو الكثيرُ، فمنه قولُ الشَّاعر:

أَلاَ يَا لَقَومِي لِلْحَبِيبِ الْمُفَارِقِ وَلِلـدَّارِ تَنْأَى بِالحَبِيبِ وَتَلْتَقِي(٣)

وأما ذكْرُ المستغاثِ به دونَ المستغاثِ من أجله، فجائزٌ أيضاً إذا عُلِمَ / [٢٢٧/ب] سببُ الاستغاثة، فمنه قولُ عمَرَ رضي الله عنه ـ لمَّا طعنه فيروزُ لعنه الله ـ: «يا للهِ ولِلمُسلِمِين(٤)» ، فذكَرَ المستغاثَ به، و لم يذكر المستغاثَ من أجله؛ لأنه كان مشاهَداً مع ضيق المقام، ومنه قولُ عَديّ بن زيدٍ:

فَهَلْ مِنْ خَالِدٍ إمَّا هَلَكْنَا وَهَلْ بِالمَوتِ يَا لَلنَّاسِ عَارُ(٥)

فـ«يا للناس» مستغاث به، والمستغاث من أجله محذوف التقدير: يا لَلنَّاس لِمَن يُعيِّرُنا بالموت. ومنه قولُ الفرزدق:

يَا لَتَمِيمٍ أَلاَ للهِ دَرُّكُـمُ لَقَدْ رُمِيتُمْ بِإِحْدَى الْمُصْمَئِلاَّتِ(٦)

---

(١) التذييل والتكميل ٢١٦/٤ .

(٢) انظر ما سبق في صفحة: ٧١٧ .

(٣) من الطويل، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٢١٥/٤ .

(٤) الفائق في غريب الحديث ٢٥٤/٢. وانظر: المقتضب ٢٥٤/٤، واللامات ٨٨، وشرح الجمل ١١١/٢ .

(٥) من الوافر، وهو في ديوانه: ١٣٢، مع أبيات قالها حينما كان في سجن النعمان. والشاهد في: شرح التسهيل ٤١١/٣، والتذييل والتكميل ٢١٥/٤ .

(٦) من البسيط في ديوان الفرزدق: ١٠٧/١، والشاهد في: شرح التسهيل ٤١١/٣، والتذييل والتكميل ٢١٥/٤ .

فـ«يا لَتَميمٍ» مستغاثٌ به، والمستغاثُ من أجله محذوفٌ التقدير: يا لَتَميمٍ لهـذه الداهيةِ التي أصابتكم. والمصمَئِلاتُ: الدواهـي الشـدائدُ. والبيـت مـن البسيط مـن العروض الأولى المخبونة، وضربُهَا المقطوعُ المُردَفُ[١]، والجزءُ الأول من البيت دخلهُ الطَّيُّ[٢]، ودخل الثانيَ والخامسَ الخبنُ[٣] .

وأمَّا ذِكْرُ المستغاثِ من أجله دونَ المستغاث به فنحوُ قولِ الشَّاعر:

يَا عَجَباً لِـهَـذِهِ الفَلِيقَةْ

هَلْ تُذْهِبَنَّ القُوَبَاءَ الرِّيقَةْ[٤]

فـ«لهذه الفَلِيقَة» مستغاثٌ من أجله، والمستغاثُ به محذوفٌ. والفَلِيقَـةُ: الدَّاهيـة، والقُوَبَاءُ: داءٌ معروفٌ[٥]، والرِّيقةُ: البُزَاقُ. ذَكَروا أنَّ القُوَبَاءَ إذا جُعِلَ عليها الرِّيقُ في كل صباحٍ يُزِيلُهَا، فتَعَجَّبَ من ذلك .

الوجه الثامن:

قد يكونُ المستغاثُ به نفسَ المستغاثِ من أجله، وذلك على وجهَين:

أحدهما: أن يُستغاثَ به ليُنصِفَ من نفسِه، إمَّا على جهة التلطُّف والرغبة.

ويَنظُرُ إليه في المعنى قولُه ﷺ: «أعوذُ بِـكَ منـكَ»[٦] أي: أنـتَ أرجـو، ومنـكَ / [٢٢٨/أ] أخافُ .

---

(١) القطع هو: حذف حرف ساكنٍ من آخر الوتـد المجموع، وإسكان مـا يبقـى. والـردف: هـو حرفٌ ساكن من حروف المد واللـين، يقـع قبـل حـرف الـروي لـيس بينهمـا شـيء. القـوافي للتوخي: ٤٤ .

(٢) الطَّيُّ هو: حذف الرابع الساكن. البارع: ٢١٤ .

(٣) كُتِبَ في حاشية الأصل (وهو من كلام ابن الحنبلي): « قولُه: (ودخلَ الثـانيَ) محـلُّ نظـرٍ لِمَـن تدبَّرَه » ، وهذا صحيحٌ، فإن الجزء الثاني جاء تاماً (فاعلن) ولم يدخله الخبن. وانظـر الكـافي ٣٩-٤٠، والبارع: ١١٢ .

(٤) رجز نُسب في اللسان (قوب) إلى ابن قنـان الراجـز. وانظر: إصـلاح المنطـق: ٣٤٤، ٣٥٣، واللامات للزجاجي: ٨٨، والمنصف ٣/٦١، والحلل في شـرح أبيـات الجمـل: ٢٢٥، والمغـني ٤٨٦، وشرح شواهد الشافية: ٣٩٩ .

(٥) في اللسان (قوب): « والقُوباء والقوباء: الذي يظهر في الجسد ويخرج عليه، وهو داءٌ معـروفٌ، يتقشر

وإما على جهة التوبيخ والتقريع كقولك: يـا لَزيـد لِزيـد، إذا أردتَ توبيخـه على فعله، وعليه حَمَلَ ابنُ مالك[1] قولَ مُهلهِلٍ:

يَا لَبَكْرٍ أَنْشِرُوا لي كُلَيباً   يَا لَبَكْرٍ أينَ أيْنَ الفِرَار[2]

استغاث بهم تقريعاً لهم وتوبيخاً على قتل كُلَيب، فهمُ المستغاثُ بهم والمستغاثُ من أجلهم، والتقدير: يا لَبَكرٍ لِبَكرٍ، فحَذَفَ المستغاثَ من أجله؛ لدلالة المعنى .

الثاني: أن يُستغاثَ به لينتَصِرَ لنفسِهِ، كما لو رأيتَ قوماً قد أجمعوا أن يثِبُوا على مَلِكٍ فتقولُ: يا لَلْمَلِكِ لِلمَلِكِ، تُريدُ أن تنبِّهَهُ لينتَصِرَ لنفسِهِ، ويأْخذَ حِذْرَه .

الوجه الثامن:

أنَّ التعجبَ قد يأتي على صورة الاستغاثة، والجامعُ بينهما: أن الحاملَ عليهما أمرٌ يعظُمُ في النفس، فتقول على جهة التعجُّبِ: يا لَلماء ويا لَلدَّواهي ويا لَلمسرَّات، وهذا لا يكونُ إلا عند كثرةِ ذلك الشيء، فيناديه على معنى: هذا أوانُكَ فأَقبِلْ ولا تتأخَّرْ.

ثمَّ إن التعجُّبَ يأتي في هذا الباب على وجهَين:

أحدهما: أن ترى أمراً عظيماً فتنادي جنسَه، نحو أن ترى ماءً كثيراً فتقول: يا لَلماء، فتناديه نداءَ المستغاث به على جهة التعجُّبِ من كثرته .

---

(٦) جزء من حديث أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (من كتاب الصلاة) برقم: (٧٥١)، والترمذي في سننه (من كتاب الدعوات) برقم: (٤٣١٥، ٤٣٨٩)، والنسائي في سننه (من كتاب قيام الليل وتطوع النهار) برقم: (١٧٢٧) . وتتمته: « اللهم أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك لا أحصي ثناءً عليك كما أثنيتَ على نفسك » .

(١) شرح التسهيل ٤١٢/٣ .

(٢) من المديد، والشاهد في: الكتاب ٢١٥/٢، وشرح أبياته ٤٦٦/١، ومعاني القرآن للأخفش ٥٥٦/٢، واللامات للزجاجي: ٨٧، والخصائص ٢٢٩/٣، والخزانة ١٦٢/٢ .

الثاني: أن ترى أمراً تستعظمُهُ فتناديَ مَن له نِسبَةٌ إليه[١] ومُكنَةٌ فيه، نحو أن ترى جُهّالاً أخذوا مناصبَ العلماءِ، فتنادي العلماءَ على طريقة الاستغاثة متعجباً من ذلك، فتقول: يا لَلعلماء لِهذا الأمر .

وأحكام الاستغاثة جارية في التعجُّب في هذا الباب، فما جازَ في الاستغاثة، جازَ في التعجب، وما امتنعَ فيها امتنعَ فيه، إلا أن التعجُّبَ قد يأتي بـ«وا» ، ولا يجوزُ ذلك في الاستغاثة، ومنه قولُ عمرَ رَضِيَ اللهُ عَنهُ لِعَمرِو بنِ العاص: وَا عَجباً لكَ يا بنَ العاص[٢].

ولْنَرْجع إلى لفظ المصنّف:

قوله:

«وَتَلْحَقُ اللامُ إِذَا اسْتَغَثْتَا لِمَنْ تُنَادِيهِ ... ...»

يُريدُ أنك إذا أردتَ أن تستغيثَ ألحقتَ المنادَى لامَ الجر علامةً على أنه مستغاثٌ به، وقد تقدَّمَت أحكامُ هذه اللام مستوفاةً، وقد اعترضَ ابنُ النحويَّة[٣] على قوله: «لِمَن تناديه» فقال: يَرِدُ عليه ما ورَدَ على قوله قبلُ:

«وإنْ نَدَبْتَ مَن تُنادي قلتا»

لأنَّ المندوب ليس بمنادى، وكذلك المستغاثُ به. انتهى .

قلتُ: أما كونُ المندوب غيرَ منادى فمُسَلَّمٌ، - وقد تقدَّم الجوابُ عن كلام المصنِّف هناك[٤] - ، وأما كونُ المستغاث به غيرَ منادى، فليس بمُسَلَّمٍ، بل هو منادى حقيقةً، فلا اعتراضَ .

---

(١) كلمة « إليه » مكررة في الأصل .

(٢) أخرجه الإمام مالك في الموطأ (في باب الطهارة) برقم: (١٣٧) من حديث طويل بسنده عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب، أنه اعتمَرَ معَ عمَرَ في رَكْبٍ فيهم عَمْرو بن العاص - إلى أن قال - : « وا عجباه لك يا بنَ العاص، إن كنتَ تجدُ ثياباً، أفكلُّ الناس تجدُ ثياباً؟ ... »

(٣) شرح ألفية ابن معط لوحة (٢٣٢) مخطوط .

(٤) انظر صفحة: ٧١٠ .

وقوله:«إِذَا دُهِمْتَ» بدلٌ من قوله: «إذا استغثتَ» فأبدلَ ظرفاً من ظرف، فالاستغاثةُ لا تكون إلا لأمرٍ دَهِمَك، يُقالُ: دَهِمَه[1] الأمرُ إذا فَاجَأَهُ بما يكره .

وقوله:

«تَقُولُ: يَا لَجَعْفَرٍ لِعَمْرٍو»

٥ مثالٌ للام الجر الداخلةِ على المنادَى المستغاثِ به، وهو «يا لجعفر»ولهذا فتَحَهَا، وأما اللامُ في «لِعَمرو» فهي لامُ المستغاث من أجله، ولهذا كَسَرَهَا.

وقوله:

«وَيَا لَخَالِدٍ لِهَذَا الأَمْرِ »

مثالٌ ثانٍ، وإنما كرَّرَه تنبيهاً على أن المستغاثَ من أجله كما يكون شخصاً

١٠ يكون معنى، فنبَّهَ بالمثال الأول على الشخص، وبالمثال الثاني على المعنى .

وقوله:

«وَلاَمُ مَنْ بِهِ اسْتَغَثْتَ تَفْتَحُه »

نَبَّهَ على أن لامَ المستغاث به تكونُ مفتوحةً؛ لِمَا يَذكرُهُ، ومُرادُهُ ما لم يكن المستغاثُ به معطوفاً، ولم يُعَدْ معه حرفُ النداء، وقد تقدَّم .

١٥ وقوله:

«إِذِ المُنَادَى كَالضَّمِيرِ تَلْمَحُه»

تعليلٌ لفتح لام المستغاث به، فذَكَرَ أنَّ سبَبَ ذلك كونُ المستغاث به منادى، / والمنادى واقعٌ موقع الضمير، واللامُ إذا دخلت على الضمير كانت مفتوحةً، [٢٢٩/أ] فكذلك إذا دخلت على ما وقعَ موقعه، وقد تقدَّم هذا التعليلُ وغيره .

---

(١) في الصحاح (دهم): « دهِمَهم الأمر » بالكسر، قال: « وقال أبو عبيدة: ودَهَمَتهم بالفتح لغة ». وفي التاج (دهم) قال الزَّبيدي: « ونقل شيخنا عن ابن القوطية في الأفعال: أن اللغتين إنما هما في دهِمَت الخيلُ، وأما دهِمَكَ الأمرُ فبالكسر فقط. انتهى » وفيه: « قال ثعلب: كل ما غشيك فقد دهَمَكَ ودهِمَكَ » .

وقوله: «**تلمحُه**» أي: إنَّ المنادَى تلمحُهُ كما تلمَحُ الضميرَ، فتعاملُهُ معاملَتَه، فتفتَحُ معه لامَ الجرِّ كما تفتحُهَا مع الضمير، وجاء في بعض النسخ: «تشرَحُه»، وعليه «شرح ابن القوَّاس[1]»، وجاء في بعضها: «تفتَحُه»، وعليه «شرح ابن النَّحْويَّة[2]» وليس بجيِّدٍ، فإنه إيطاءٌ، وحاوَلَ ابنُ النحوية أن يُخْرِجَه عن الإيطاء بأن جعلَهُمَا مختلِفَي المعنى، فيكون من باب الجِنَاس، ووجهُ اختلاف المعنى بأن كلَّ واحد منهما معمولُهُ خلافُ معمول الآخَرِ، فمعمولُ الأوَّلِ ضميرٌ عائدٌ إلى اللام، ومعمولُ الثاني عائدٌ إلى قوله: «كالضمير»، ورأى أن ذلك كافٍ في اختلاف معنى الفعلين، فلا يكون إيطاءً، فيجوز عنده في القافيتَين أن يقولَ في الواحدة: زيداً رأيتُهُ، وفي الأخرى: عَمراً رأيتُهُ، وهذا ليس بصحيحٍ .

وقوله:

«وَمَا سِوَاهُ لامُهُ مَكْسُورُ»

«ما» هنا موصولةٌ، فالمرادُ بها لامُ المستغاث من أجله، والضميرُ في قوله: «سواه» عائدٌ على المستغاث، فالمعنى: أنَّ اللامَ التي هي غيرُ لام المستغاث به مكسورةٌ.

وقوله:

«إنْ لَمْ يَكُنْ مَكَانَهُ ضَمِيرُ»

يُروى: «إنْ» ، ويُروى: «إذ» ، وكلاهما مستقيمٌ في المعنى؛ فعلى رواية «إنْ» يكونُ المرادُ به: أنَّ لامَ المستغاث من أجله إنما تُكسَرُ إذا لم يكن فيه مكانَ الظاهر ضميرٌ، تحرَّزَ بذلك من أن يكونَ المستغاثُ من أجله ضميراً، فإنَّ اللامَ تُفتَحُ معه على العادة في ذلك، كقولك: يا لَزيد لكَ، وعلى رواية «إذ»: يكونُ تعليلاً لكسر لامِ المستغاث من أجله؛ لكونه ليس بمنادى، فلا يُلحَظُ / فيه وقوعُهُ موقعَ الضمير،

(١) شرح ألفية ابن معط ١٠٦١/٢ .

(٢) شرح ألفية ابن معط لوحة (٢٣٣) مخطوط .

فتُفتَحُ كما فُتحت لامُ المستغاث به، وهذا معنىً غيرُ المعنى الذي في رواية «إنْ» والله أعلم .

كَمُلَ المجلَّدُ السَّابعُ من «شرح ألفيَّة ابن مُعْطٍ» على يد مؤلِّفه المعترِفِ بذنْبِهِ الرَّاجي عفْوَ ربِّهِ أحمدَ بنِ يوسفَ بن مالكٍ المالكيِّ الأندلسيِّ الغَرناطِيِّ، وذلك في المدينة الشريفة على ساكنها أفضلُ الصَّلاة والسَّلام .

والحمدُ للهِ ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلامُ على سيِّدنا محمَّدٍ وآلِهِ وصحبِهِ وسلَّم .

قرأتُ هذا الجزء بحمد الله ومنه، وهو الجزءُ السَّابعُ من شرح ألفية ابن معطٍ، على مؤلفه سيِّدِنا وشيخِنا الإمامِ العلامةِ الأستاذِ شهابِ الدين أبي جعفرٍ أحمدَ بنِ يوسفَ بنِ مالكٍ المالكيِّ، مدَّ الله مدَّةَ عمره، في مجالسَ آخرُها في يوم السبت الموفِّي عشرين من شهر الله رجب المحرم سنة اثنتين وسبعين وسبعمائة، وأجازَ لي روايته ورواية ما لَهُ من منقولٍ ومعقولٍ بشرطه المضبوطِ وضبطِهِ المشروطِ. قال ذلك وكتبه: سليمان بن داود المصري، حامداً لله تعالى ومصلياً على نبيه محمد وآله وصحبه ومسلماً .

ما ذكر القاضي الفاضلُ العالمُ العلامةُ جمالُ الدين المذكورُ من القراءة صحيحٌ، وكتبه أحمدُ بنُ يوسفَ بنِ مالكٍ الرعينيُّ المؤلفُ المذكورُ، والحمد لله، والصَّلاةُ على سيِّدنا محمَّدٍ وآله[1].

* * *

(١) كُتب بخط مغاير في الحاشية: « مات أبو جعفر أحمد بن يوسف بن مالك سنة تسع وسبعين وسبعمائة عن سبعين سنة، رحمه الله تعالى » .

الفهارس

دليل الفهارس

١ - فهرس الآيات القرآنية

سورة البقرة

سورة النساء

سورة المائدة

سورة الأنعام

سورة الأعراف

سورة الأنفال

سورة التوبة

سورة يونس

سورة هود

سورة يوسف

سورة الرعد

سورة إبراهيم

سورة الحجر

سورة النحل

سورة الإسراء

سورة الكهف

سورة مريم

سورة طه

سورة الأنبياء

سورة الأحزاب

سورة سبأ

سورة الصافات

سورة ص

سورة الزمر

٢ - فهرس الأحاديث والآثار

٣ - فهرس أمثال وأقوال العرب

٤ - فهرس الأشعار

القافية	البحر	القائل	الصفحة
		(أ)	
بإيماء	البسيط	-	٤١
بالإعطاء	الخفيف	رجل من طيء	٦١٩
إغراءُ	البسيط	أبو نواس	٥٣٥
أبناؤها	الكامل	الفرزدق	٤٢٣
سفهاؤها	الكامل	-	٤٢٤
فناء	الطويل	مجنون ليلى	٦٩٥
الفداء	الوافر	حسان	٣١٥
		(ب)	
أسبى	الطويل	-	٢٦٠
أصبى	الطويل	أبي الطيب المتنبي	٧٢٢
ذهبا	البسيط	ابن أحمر	٥١٥
كربا	البسيط	-	٥٧٣
غريبا	الوافر	جرير	٥٩٥
النجبا	البسيط	ابن هرمة	٤٨٦
ربا	الكامل	لأعرابي وينسب للراعي النميري	٦٤٦
جدبا	الكامل	=	٦٤٥
حربا	الطويل	طالب بن أبي طالب	٦٥٣
أنيابا	البسيط	أبو زبيد الطائي	٢٧٠
مجابِ	الخفيف	غلفاء بن الحارث	٦٤٢
المواهب	الطويل	-	٣٥٤
بالمتقارب	الطويل	مرداس بن همام	٩٨
صاحب	الطويل	=	٩٨
جانبي	الطويل	=	٩٩

(هـ)

صياصيه	البسيط	–	٥٧٥

(ي)

لما بِيا	الطويل	ذو الرمة	٤٣٦
واديا	الطويل	سحيم بن وثيل	٣٦٥
ساريا	الطويل	سحيم بن وثيل	٣٦٥
تلاقيا	الطويل	عبد يغوث الحارثي	٥٩٧
خاليا	الطويل	ذو الرمة	٤٣٦
وبأيا	الكامل	-	٥٥٧
رزيته	الكامل	ابن قيس الرقيات	٦٩٥

(ى)

كالدمى	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	١٤٣

أنصاف الأبيات

٥ ـ فهرس الرجز

٦ ـ فهرس أمثلة النحاة وأساليبهم

٧ ـ فهرس الأعلام

العلم	رقم الصفحة
إبراهيم عليه السلام	٥٦٤
إبراهيم بن أبي عبلة	٣٩/ ٦٨٠
ابن الأبرش (خلف بن فرتون الشنتريني)	٤٠٢
ابن الأثير (مجد الدين المبارك بن محمد)	٤٨٠/ ٤٨٩
ابن أحمر (عمرو بن أحمر)	٥١٥
الأخطل (غياث بن غوث)	٤١/ ٤٢٨/ ٥٣٠
الأخفش (أبو الحسن سعيد بن مسعدة)	٤/ ٢٤/ ٢٦/ ٣١/ ٣٢/ ٣٨/ ٥٥/ ٥٩/ ٨٩/ ٩١/ ١٠٣/ ١٤٧/ ١٥٣/ ١٥٤/ ١٦١/ ١٦٩/ ٢٣٧/ ٢٣٩/ ٢٤٠/ ٢٤٦/ ٢٥٢/ ٢٥٣/ ٢٥٤/ ٣٢٧/ ٣٧٩/ ٣٨٣/ ٤٠٤/ ٤١٨/ ٤٥٧/ ٤٧١/ ٤٧٤/ ٤٧٦/ ٥٦٧/ ٥٧٥/ ٥٨٤/ ٥٨٥/ ٦٠٧/ ٦٤١/ ٦٤٦/ ٦٤٧/ ٦٦١/ ٦٦٧/ ٦٧٣/ ٦٧٩/ ٦٨٠/ ٦٨٧/ ٦٩٠/ ٦٩٢
أم إسماعيل	٥٦٤
الأصمعي (عبد الملك بن قريب)	٥٠٤/ ٦٦٩/ ٦٧٠/ ٦٨٦
الأعرج (عبد الرحمن بن هرمز)	٤٨٤
الأعشى (سليمان بن مهران)	١٤٣/ ٢٧٤/ ٣٢١/ ٣٩٢
الأعلم الشنتمري (يوسف بن سليمان)	١٣٢/ ٦٥٦
الأعمش (سليمان بن مهران)	٣٧٣/ ٣٧٦
امرؤ القيس	١٢٦/ ١٢٧/ ١٢٩/ ١٥١/ ١٧٥/ ١٧٦/ ١٩٥/ ٣٤٣/ ٣٨٢/ ٣٩٦/ ٤١٥/ ٤٦٦/ ٥٦٦/ ٦١٦/ ٦٢٣/

٨ - فهرس القبائل والطوائف والجماعات

٩ - فهرس الأماكن والبلدان

١٠ - فهرس الكتب الواردة في المتن

١١ ـ فهرس المصادر والمراجع

- **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة**. لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت٨٠٢هـ)، تحقيق: د. طارق الجنابي، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية ـ بيروت، ط١ ـ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
- **الأبحاث الجلية في شرح المقدمة الجزولية**. لعلم الدين القاسم بن أحمد بن الموفق اللورقي الأندلسي (ت٦٦١هـ)، مصور عن مخطوطة دار الكتب المصرية برقم: ٢٦٦٠ نحو (بخط ابن إياز) .
- **الإبدال**. لأبي يوسف يعقوب بن السكيت (ت٢٤٤هـ)، تحقيق: د. حسين محمد شرف، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ـ القاهرة، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م .
- **أبيات النحو في تفسير البحر المحيط**. تأليف شعاع إبراهيم المنصور، مكتبة دار التراث ـ مكة المكرمة، ط١ ـ ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م .
- **إتحاف الأمجاد فيما يصح به الاستشهاد**. لمحمود شكري الألوسي (ت١٣٤٢هـ)، تحقيق:: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة الإرشاد ـ بغداد، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.
- **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**. للشيخ أحمد بن محمد البنا (ت١١١٧هـ)، تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب ـ بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية ـ القاهرة، ط١ ـ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
- **الإحاطة في أخبار غرناطة**. لذي الوزارتين لسان الدين بن الخطيب (ت٧٧٦هـ)، تحقيق: محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط١ ـ ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م .
- **إحكام صنعة الكلام في فنون النثر ومذاهبه في المشرق والأندلس**. لأبي القاسم محمد بن عبد الغفور الكُلاعي الإشبيلي (ت ق ٦ هـ)، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، عالم الكتب ـ بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- **أحكام القرآن**. لأبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي (ت٥٤٣هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية ـ القاهرة، ط١، ١٣٧٨هـ ـ ١٩٥٨م .

- **أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض**. لأبي سعيد الحسن ابن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط١ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **أدب الكاتب**. لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة - ط٢ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **أراجيز العرب**. لمحمد توفيق البكري (ت ١٣٥١هـ)، ط٢، ١٣٤٦هـ .
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**. لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. مصطفى أحمد النماس، مطبعة المدني ــ القاهرة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- **إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب** (معجم الأدباء). لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت ابن عبد الله الحموي الرومي البغدادي (ت٦٢٦هـ)، دار الفكر ــ دمشق، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- **الأزمنة وتلبية الجاهلية**. لأبي علي محمد بن المستنير قطرب (ت بعد ٢٠٦هـ)، تحقيق: د. حنا جميل حداد، مكتبة المنار - الزرقاء، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **أزهار الرياض في أخبار عياض**. لشهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني (ت١٠٤١هـ)، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة - القاهرة، ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م .
- **الأزهية في علم الحروف**. لعلي بن محمد النحوي الهروي (ت٤١٥هـ)، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق، ط٢ - ١٤٠٢هـ - ١٩٨١م .
- **أساس البلاغة**. لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: عبد الرحيم محمود، دار المعرفة - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- **الاستدراك على سيبويه في الأبنية**. لأبي بكر محمد بن الحسن الزُّبيدي (ت٣٧٩هـ)، تحقيق: د. حنا جميل حداد، دار العلوم للطباعة والنشر - الرياض، ط١ ــ ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٧م .
- **الاستغناء في أحكام الاستثناء**. لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت٦٨٢هـ)، تحقيق: د. طه محسن، منشورات وزارة الأوقاف العراقية ــ بغداد، مطبعة الإرشاد، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**. لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، مكتبة نهضة مصر ـ القاهرة .
- **أُسْدُ الغابة في معرفة الصحابة**. لعز الدين بن الأثير الجزري (ت٦٣٠هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور محمد إبراهيم البنا وزميليه، دار الشعب ـ القاهرة ـ ١٩٧٠م .
- **أسرار العربية**. لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ دمشق، ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م .
- **أسماء خيل العرب وأنسابها وذكر فرسانها**. لأبي محمد الحسن بن أحمد الأعرابي (الأسود الغندجاني) (بعد٤٣٠هـ)، تحقيق: د. محمد علي سلطاني، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨١م .
- **أسماء المغتالين من الأشراف في الجاهلية والإسلام وأسماء من قُتل من الشعراء**. لأبي جعفر محمد بن حبيب البغدادي (ت٢٤٥هـ) تحقيق: عبد السلام هارون = نوادر المخطوطات .
- **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين**. لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني (ت٧٤٣هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد دياب، مطبوعات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١ ـ ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
- **الأشباه والنظائر**. لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، من مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ دمشق، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م
- **الاشتقاق**. لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت٣٢١هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ١٣٧٨هـ ـ ١٩٥٨م .
- **اشتقاق أسماء الله**. لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٤٠هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
- **أشعار الشعراء الستة الجاهليين**. اختيار أبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ)، دار الفطر ـ بيروت، ط١ ـ ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .
- **الأشموني وكتابه منهج السالك إلى ألفية ابن مالك**. للدكتور محمد عبد المجيد الطويل، ط١ ـ ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
- **الإصابة في تمييز الصحابة**. للحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، (ومعه الاستيعاب)، دار الكتاب العربي ـ بيروت .

- **إصلاح المنطق**. لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت (ت٢٤٤هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف - القاهرة، ط٤ - ١٩٨٧م .
- **الأصمعيات**. اختيار أبي سعيد عبد الملك بن قُريب الأصمعي (ت٢١٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، ط٥، دار المعارف - القاهرة .
- **الأصول في النحو**. لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **الأضداد للسجستاني** = ثلاثة كتب في الأضداد .
- **الأضداد**. لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - صيدا ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **الأضداد**. لجمال الدين محمد بن بدر الدين المنشي (ت١٠٠١هـ)، تحقيق: د. محمد حسين آل ياسين، منشورات مكتبة الفكر العربي - بغداد ١٩٨٥م .
- **أعجب العجب في شرح لامية العرب**. لأبي القاسم محمود بن عمر جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: د. محمد إبراهيم حور، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨، سعد الدين - دمشق .
- **إعراب ثلاثين سورة من القرآن**. لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ)، بيروت دار ومكتبة الهلال، ١٩٨٥ .
- **إعراب الحديث النبوي**. لمحب الدين أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور حسن موسى الشاعر، دار المنارة - جدة، ط٢ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- **إعراب الحماسة**. لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، مصور عن مخطوطة مكتبة يني جامع بتركيا تحت رقم: ٩٦٦ .
- **إعراب القرآن**. لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب - بيروت، ط٢ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **إعراب القراءات السبع وعللها**. لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمذاني النحوي الشافعي (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط١ - ١٤١٣ - ١٩٩٢م .

- **إعراب القراءات الشواذ**. لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب - بيروت، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- **إعراب لامية الشنفرى**. لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: محمد أديب عبد الواحد جمران، المكتب الإسلامي - دمشق، ط٤ - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- **الأعلام**. لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين - بيروت، ط٧ - ١٩٨٦م .
- **إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء**. لمحمد راغب الطباخ الحلبي (ت١٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد كمال، دار القلم العربي - حلب، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- **الإعلام بتاريخ أهل الإسلام**. لأبي بكر بن أحمد بن قاضي شهبة (ت٨٥١هـ)، مصور عن مخطوطة دار الكتب المصرية برقم: ٣٩٢ .
- **الأغاني**. لأبي الفرج علي بن الحسين الأصفهاني (ت٣٥٦هـ)، إحياء التراث العربي مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية - ١٣٥٧هـ - ١٩٧٤م .
- **الإغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني**. لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، مصور عن مخطوطة مكتبة شهيد علي بتركيا .
- **الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح**. لأبي الحسين بن الطراوة السبتي المالقي (ت٥٢٨هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور عياد بن عيد الثبيتي، دار التراث - مكة المكرمة، ط١ - ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
- **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**. لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقي (ت٤٨٧هـ)، تحقيق: الأستاذ سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٣ - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- **أفعل من كذا**. لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي (ت٣٥٦هـ)، تحقيق: محمد الفاضل بن عاشور، نشر وتوزيع مؤسسة ع بن عبد الله - تونس، ١٩٧٢م.
- **الأفعال**. لأبي القاسم علي بن جعفر السعدي المعروف بابن القطاع (ت٥١٥هـ)، عالم الكتب - بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- **الأفعال**. لأبي عثمان سعيد بن محمد المعافري السرقسطي (ت بعد ٤٠٠ هـ)، تحقيق: د. حسين محمد شرف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١ - ١٣٩٥-١٤١٣هـ .

- **الأفعال**. لمحمد بن عمر بن عبد العزيز المعروف بابن القوطية (ت٣٦٧هـ)، تحقيق: علي فودة، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط٢، ١٩٩٣م .
- **الاقتضاب في شرح أدب الكتاب**. لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد البطليوسي (ت٥٢١هـ)، تحقيق: مصطفى السقا و د. حامد عبد المجيد، الهيئة العامة المصرية للكتاب ـ القاهرة ١٩٨١م .
- **اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر**. لأبي جعفر أحمد بن يوسف الرعيني الغرناطي (ت٧٧٩هـ)، تحقيق: عبد الله حامد النمري (رسالة ماجستير) مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة ١٤٠١ ـ ١٤٠٢هـ / ١٩٨١ ـ ١٩٨٢م .
- **الإقناع في القراءات السبع**. لأبي جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري ابن الباذش (ت٥٤٠هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، دار الفكر ـ دمشق، ط١ ـ ١٤٠٣هـ .
- **إكمال الإعلام بتثليث الكلام**. لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الجياني (ت٦٧٢هـ) تحقيق سعد حمدان الغامدي، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ط١ ـ ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .
- **إكمال المُعلِم على صحيح مسلم**. للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت٥٤٤هـ) (رسالة دكتوراه) بجامعة أم القرى عام ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م .
- **ألف باء**. لأبي الحجاج يوسف بن محمد البلوي (ت٦٠٤هـ)، عالم الكتب ـ بيروت .
- **ألفية ابن مالك في النحو والصرف**. لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الجياني (ت٦٧٢هـ)، مكتبة القاهرة .
- ألفية ابن معط = الدرة الألفية .
- **ألقاب الشعراء**. لأبي جعفر محمد بن حبيب البغدادي (ت٢٤٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون = نوادر المخطوطات .
- **أمالي ابن الشجري**. لأبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة الحسني المعروف بابن الشجري (ت٥٤٢هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م .
- **أمالي الزجاجي**. لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٤٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل ـ بيروت، ط٢ ـ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .

- **أمالي السهيلي**. لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت٥٨١هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة ـ القاهرة، ط١ ـ ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م .
- **أمالي القالي**. إسماعيل بن القاسم أبي علي القالي البغدادي (ت٣٥٦هـ)، الهيئة المصرية للكتاب ـ القاهرة ١٩٧٥م .
- **الأمثال**. لأبي عُبيد القاسم ين سلام (ت٢٢٤هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث ـ دمشق، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ط١ ـ ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .
- **الأمثال العربية دراسة تاريخية تحليلية**. للدكتور عبد المجيد قطامش، دار الفكر ـ دمشق، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .
- **إنباء الغُمر بأبناء العمر**. لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: د. حسن حبشي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ القاهرة، ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م .
- **إنباه الرواة على أنباه النحاة** . لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي ـ القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت، ط١ ـ ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
- **الانتصار لسيبويه على المبرد**. لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي (ت٣٣٢هـ)، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م. ومصور مخطوطة تيمور برقم: ٧٠٥ .
- **الإنصاف في مسائل الخلاف** . لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ـ صيدا، ١١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**. لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل ـ بيروت، ط٥، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م .
- **الأيام والليالي والشهور**. لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتب الإسلامية ودار الكتاب المصري ـ القاهرة، ط٢، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .

- **إيضاح الشعر .(أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب).** لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **إيضاح شواهد الإيضاح.** لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي (ق ٦هـ)، تحقيق: د. محمد بن محمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م
- **الإيضاح العضدي.** لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، دار العلوم - الرياض، ط٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- **الإيضاح في شرح المفصل.** لأبي عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: د. موسى بناي العليلي، منشورات وزارة الأوقاف العراقية - بغداد، مطبعة العاني .
- **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون.** لإسماعيل باشا البغدادي (ت١٣٣٩هـ)، مصور عن طبعة استانبول ١٩٤١هـ .
- **البارع في علم العروض.** لأبي القاسم علي بن جعفر بن القطاع (ت٥١٥هـ)، تحقيق د. أحمد محمد عبد الدايم، المكتبة الفيصلية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **البارع في اللغة.** لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي (ت٣٥٦هـ)، تحقيق: هاشم الطعان، ساعدت جامعة بغداد على نشره، مكتبة النهضة - بغداد، دار الحضارة العربية - بيروت، ط١، ١٩٧٥م .
- **بحر العوّام فيما أصاب فيه العوامّ.** لرضي الدين محمد بن إبراهيم بن يوسف الحنفي التاذفي الحلبي (ت٩٧١هـ)، تحقيق أستاذنا الدكتور شعبان صلاح ، دار الثقافة العربية - القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- **البحر المحيط.** لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، دار الفكر - بيروت، ط٢ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- **بدائع الزهور في وقائع الدهور.** لمحمد بن أحمد بن إياس الحنفي (ت٩٣٠هـ)، تحقيق: محمد مصطفى، الهيئة العامة المصرية للكتاب - القاهرة، ط٢ - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- **برنامج الوادي آشي.** محمد بن جابر بن محمد الوادي آشي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ١٤١٠هـ - ١٩٨١م .

- **البسيط في شرح جمل الزجاجي.** لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله الإشبيلي السبتي (ت٦٨٨هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .
- **البغال** = رسائل الجاحظ .
- **بغية الآمال في معرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال.** لأبي جعفر أحمد بن يوسف بن يعقوب اللبلي الفهري (ت٦٩١هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد، منشورات معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
- **بغية الرائد فيما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد.** للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت٥٤٤هـ)، تحقيق: صلاح الدين الإدلبي وآخرين - وزارة الأوقاف المغربية - الرباط، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- **بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس.** لأحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة الضبي (ت٥٩٩هـ)، دار الكتاب العربي - القاهرة، ١٩٦٧م .
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة.** للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - صيدا .
- **البلغة في تاريخ أئمة النحو واللغة.** لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي (ت٨١٧هـ)، تحقيق: محمد المصري، منشورات مركز المخطوطات والتراث - الكويت، ط١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **البيان في غريب إعراب القرآن.** لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، الهيئة العامة المصرية للكتاب - القاهرة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- **البيان والتبيين.** لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط٥ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **تأويل مشكل القرآن.** لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث - القاهرة، ط٣ - ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
- **تاج العروس من جواهر القاموس.** لمحب الدين محمد مرتضى الحسيني الواسطي الزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق: علي شيري، دار الفكر - بيروت، ط١ - ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

- **تاريخ الأدب العربي** لكارل بوكلمان، ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار، والدكتور رمضان عبد التواب والدكتور السيد يعقوب بكر، دار المعارف ـ القاهرة، ١٩٨٣م .
- **تاريخ الأدب العربي**. للدكتور عمر فروخ، دار العلم للملايين ـ بيرون، ط١ ـ ١٩٨٣م .
- **تاريخ بغداد**. للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، دار الكتاب العربي ـ بيروت .
- **تاريخ علماء المستنصرية**. للدكتور ناجي معروف، ط٣، مؤسسة دار الشعب، القاهرة ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م .
- **تاريخ عمر بن الخطاب** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: أسامة عبد الكريم الرفاعي .
- **تاريخ قضاة الأندلس**. لأبي الحسن علي بن عبد الله بن الحسن النُباهي المالقي (ت نهاية القرن الثامن الهجري)، منشورات دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .
- **تاريخ مدينة دمشق**. للحافظ المؤرخ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي (ت٥٧١هـ)، مخطوطة المكتبة الظاهرية بدمشق.
- **التبصرة والتذكرة**. لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري (ق ٤ هـ)، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .
- **تبصير المنتبه بتحرير المشتبه**. لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، المكتبة العلمية ـ بيروت .
- **التبيان في إعراب القرآن**. لأبي البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ـ القاهرة، ١٩٧٦م .
- **التبيان في شرح ديوان أبي الطيب المتنبي** المنسوب إلى العكبري، تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة ـ بيروت .

- **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**. لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- **تحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن**. لأبي جعفر أحمد بن يوسف الرعيني الغرناطي (ت٧٧٩هـ)، تحقيق: د. علي حسين البواب، دار المنارة ـ جدة، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **التحفة الشافية في شرح الكافية**. إبراهيم بن ثابت الطائي النيلي البغدادي (القرن٧هـ)، مصور عن مخطوطة شستربتي برقم: ٣٦٣١ .
- **تحفة القادم**. لأبي عبد الله محمد بن الأبَّار القضاعي البلنسي (ت٦٥٨هـ)، تحقيق: د.إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط١ - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- **التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة**. لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ)، عني بنشره وطبعه أسعد طرابزوني الحسني، مكتبة ابن الجوزي - الدمام .
- **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**. لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت٧٦١)، تحقيق: د. عباس مضطفى الصالحي، دار الكتاب العربي - بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- **التخمير** = شرح المفصل .
- **تذكرة الحفاظ**. لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- **تذكرة النحاة**. لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- **التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة**. لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت٦٧هـ)، دار الريان للتراث ـ القاهرة، ط٢ ـ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.
- **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**. لأبي حيان أثير محمد بن يوسف الأندلسي (٧٤٥هـ)، مصور عن مخطوطة الأسكوريال.
- **تفسير غريب القرآن**. لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

- **تفسير غريب ما في كتاب سيبويه**. لأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني (ت٢٥٥هـ)، تحقيق أستاذنا الدكتور محسن سالم العميري، المكتبة التجارية ـ مكة المكرمة، ط١، ١٤١هـ - ١٩٩٣م .
- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**. لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، منشورات وزارة الثقافة ـ القاهرة، دار الكتاب العربي ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .
- **تصحيح الفصيح**. لعبد الله بن جعفر بن درستويه النحوي (ت٣٤٧هـ)، مصور عن مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت بالمدينة المنورة، برقم: ٧٩/ ٤١٠ .
- **التصريح على التوضيح**. لخالد بن عبد الله الزهري (ت٩٠٥هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة .
- **التعليقات الوفية بشرح الدرة الألفية**. لأبي بكر جمال الدين محمد بن أحمد الشريشي (ت٦٨٥هـ)، مصور عن مخطوطة مكتبة لاله لي بتركيا تحت رقم: ٣٢٨١ .
- **التعليقة على كتاب سيبويه**. لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. عوض القوزي، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .
- **تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي**. اختصار أبي المرشد سليمان بن علي المعري (ت هـ)، تحقيق: د. مجاهد محمد محمود الصواف، ود. محسن غياض عجيل، دار المأمون - دمشق، ١٩٩هـ - ١٩٧٩م . منشوارت جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة .
- **تفسير أسماء الله الحسنى**. لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت٣١١هـ)، تحقيق: أحمد يوسف الدقاق، دار الثقافة العربية - دمشق ط٥ - ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .
- **تقريب المقرب في النحو**. لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: محمد جاسم الديلمي، دار الندوة الجديدة - بيروت، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
- **التكملة**. لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق د.كاظم بحر المرجان، بغداد، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- **التكملة لكتاب الصلة**. لأبي عبد الله محمد بن الأبار القُضاعي البلنسي (ت٦٥٨هـ)، نشره عزت العطار الحسيني، مطبعة السعادة بمصر، ١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٥م.

- **التكملة لوفيات النقلة** . لزكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت٦٥٦هـ)، تحقيق د.بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م .
- **التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية.** للحسن بن محمد بن الحسن الصغاني (ت٦٥٠هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، وعبد العليم الطحاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ القاهرة ١٩٧٠م .
- **التكملة والذيل والصلة لما فات صاحب القاموس من اللغة.** للسيد محمد مرتضى الزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ) تحقيق: د. ضاحي عبد الباقي ومصطفى حجازي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
- **التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري.** لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: أحمد ناجي القيسي، وخديجة الحديثي، وأحمد مطلوب، مطبعة العاني ـ بغداد، ط١ ـ ١٣٨١هـ ـ ١٩٦٢م .
- **التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه.** لأبي عُبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري (ت٤٣٢هـ)، مطبوع مع الأمالي .
- **التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح.** لأبي محمد عبد الله بن بري (ت٥٨٢هـ)، تحقيق: مصطفى حجازي، الهيئة العامة المصرية للكتاب ـ القاهرة، ط١ ـ ١٩٨٠م .
- **التنبيهات.** لعلي بن حمزة البصري (ت٣٧٥هـ)، تحقيق: الأستاذ عبد العزيز الميمني، دار المعارف ـ القاهرة، ١٩٧٧م .
- **تهذيب إصلاح المنطق.** صنعة أبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت٥٠٢هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة ـ بيروت، ط١ ـ ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
- **تهذيب الألفاظ** = كنز الحفاظ .
- **تهذيب الكمال في أسماء الرجال.** لجمال الدين أبي الحجاج يوسف المِزِّي (ت٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١، ١٤٠٢ ـ ١٤١٣هـ / ١٩٨٢ ـ ١٩٩٢م .
- **تهذيب اللغة.** لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري الهروي (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون وآخرين، الدار المصري العامة للتأليف والترجمة ـ القاهرة ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م .

- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك.** لحسين بن قاسم المرادي المعروف بابن أم قاسم (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة .
- **التوطئة.** لأبي علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الشلوبين (ت٦٤٥هـ)، تحقيق: يوسف أحمد المطوع، دار التراث العربي - القاهرة ١٣٧٣هـ .
- **الثقات.** للحافظ محمد بن حبان بن أحمد بن أبي حاتم التميمي البستي (ت٣٥٤هـ)، دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن - الهند ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- **ثلاثة كتب في الأضداد.** للأصمعي والسجستاني وابن السكيت، تحقيق: د. أوغست هفنر، دار الكتب العلمية - بيروت .
- **ثمار القلوب في المضاف والمنسوب.** لأبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي النيسابوري (ت٤٢٩هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف - القاهرة - ١٩٨٥م .
- **الجامع الصغير لأحاديث البشير النذير.** لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، طبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .
- **الجامع لأحكام القرآن.** لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت٦٧١هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، وطبعة دار الكتب المصري ١٣٥٣هـ - ١٩٣٥م .
- **جذوة الاقتباس في ذكر مَن حل من الأعلام بمدينة فاس.** لأبي العباس أحمد بن محمد المكناسي ابن القاضي (ت١٠٢٥هـ)، دار المنصور للطباعة والوراقة - الرباط ١٩٧٣م .
- **الجرح والتعديل.** لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ)، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن - الهند ١٣٧٣هـ - ١٩٥٣م .
- **الجرح والتعديل.** للحافظ أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ)، بمجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن - الهند، ط١، ١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م.
- **الجمل في النحو.** لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٤٠هـ)، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة - بيروت، دار الأمل - إربد، ط٢ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- **جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام.** لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي (أوائل القرن الرابع الهجري) حققه د. محمد علي الهاشمي، دار القلم ــ دمشق، ط١ ــ ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- **جمهرة الأمثال.** لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت٣٨٢هـ)، دار الجيل - بيروت، ط٢ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- **جمهرة أنساب العرب.** لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت٤٥٦هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف - القاهرة، ١٩٨٢م .
- **جمهرة اللغة.** لأبي بكر محمد بن الحسين بن دريد (ت٣٢١هـ)، تحقيق: د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت، ط١ - ١٩٨٧م .
- **جنى الجنتين في تمييز نوعي المثنيين.** لمحمد أمين بن فضل الله بن محب الله بن محمد المحبي (ت١١١١هـ)، منشورات دار الآفاق الجديدة - ط١ - ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- **الجنى الداني في حروف المعاني.** للحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، والأستاذ نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط٢ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- **جواهر الأدب في معرفة كلام العرب.** لعلاء الدين علي بن محمد بن علي الإربلي (ت٧٤١هـ)، تحقيق: د. حامد أحمد نيل، مكتبة النهضة المصرية - القاهرة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- **الجيم.** لأبي عمرو إسحاق بن مرار الشيباني (ت٢٠٥هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين، مطبوعات مجمع اللغة العربية - القاهرة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- **ابن الحاج النحوي.** لأستاذنا الدكتور حسن موسى الشاعر، دار القلم ــ دمشق، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- **حاشية الصبان على شرح الأشموني،** بحاشية الشرح .
- **حاشية الشيخ ياسين العُليمي على شرح التوضيح.** مطبوعة مع شرح التصريح .
- **الحجة في القراءات السبع.** للحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق - بيروت، القاهرة، ط٢ - ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
- **حجة القراءات.** لأبي زُرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (ت بعد ٤٠٣هـ)، تحقيق: الأستاذ سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٣ - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- **الحجة للقراء السبعة**. لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث ـ دمشق، ط١ ـ ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .
- **الحديث النبوي في الشعر العربي** للدكتور محمود فجال،مطبوعات نادي أبها الثقافي.
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة. لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م .
- **الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل**. لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد البطليوسي (ت٥٢١هـ)، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعُودي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية ـ دار الرشيد للنشر ١٩٨٠م .
- **الحلل في شرح أبيات الجمل**. لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد البطليوسي (ت٥٢١هـ)، تحقيق: د. مصطفى إمام، مطبعة الدار المصرية ـ القاهرة، ط١، ١٩٧٩م.
- **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**. للحافظ أبي نُعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط١، ١٣٥١هـ ـ ١٩٣٣م .
- **الحماسة البصرية**. لصدر الدين علي بن الحسن البصري (ت٦٥٩هـ)،تحقيق: د. مختار الدين أحمد، عالم الكتب ـ بيروت ، ط٣ ـ ١٤٠٣هـ ـ١٩٨٣م .
- **الحماسة**. لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي (ت٢٣١هـ)، تحقيق: د. عبد الله عبد الرحيم عسيلان، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ــ الرياض، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨٩م.
- **الحماسة**. لأبي عبادة الوليد بن عُبيد البحتري (ت٢٨٤هـ)، دار الكتاب العربي ــ بيروت، ط٢ ـ ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م .
- **حواشي المفصل**. لأبي علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الشلوبين (ت٦٤٥هـ)، تحقيق: حماد محمد الثمالي (رسالة ماجستير) مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .
- **الحيوان**. لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي ـ بيروت .
- **الخاطريات**. لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ط١ ـ ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .

- خزانة الأدب وغاية الأرب. لتقي الدين أبي بكر بن علي بن عبد الله بن حَجَّة الحموي (ت٨٣٧هـ)، دار ومكتبة الهلال - بيروت، ط٢، ١٩٩١م .
- **خزانة الأدب وغاية الأرب**. لتقي الدين أبي بكر بن علي بن عبد الله بن حجة الحموي (ت٨٣٧هـ) القاهرة، بولاق ١٢٩١م .
- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**. لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط٣، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
- **الخصائص**. لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي - بيروت، مصور عن طبعة دار الكتب المصري ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م .
- **خطاب الماردي ومنهجه في النحو**. لأستاذنا الدكتور حسن موسى الشاعر، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، (العددان: ٧٩، ٨٠) رجب - ذو الحجة ١٤٠٨هـ .
- **خَلْقُ الإنسان**. لأبي محمد ثابت بن أبي ثابت اللغوي (ت ق ٣هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، الكويت - ١٩٦٥م .
- **الدارس في تاريخ المدارس**. لعبد القادر بن محمد النعيمي (ت٩٢٧هـ)، تحقيق: جعفر الحسني، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة .
- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**. لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم - دمشق، ط١، ١٤٠٦-١٤١١هـ / ١٩٨٦-١٩٩١م .
- **الدر المنتخب في تاريخ حلب**. لأبي الحسن علاء الدين علي بن محمد بن سعد بن محمد المعروف بابن خطيب الناصرية (ت٨٤٣هـ)،مصور عن نسخة الأحمدية بحلب تحت رقم: ١٢١٤ .
- **الدرة الألفية في علم العربية**. لأبي الحسين يحيى بن عبد المعطي (ت٦٢٨هـ)، تحقيق: د. ك. ف. زيتر ستين، ليبزج ١٣١٧هـ - ١٩٠٠م .
- **درة الحجال في أسماء الرجال**. لأبي العباس أحمد بن محمد المكناسي ابن القاضي (ت١٠٢٥هـ)، تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث - القاهرة، المكتبة العتيقة - تونس، ط١، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .
- **درة الغواص في أوهام الخواص**. لأبي محمد القاسم بن علي الحريري (ت٥١٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة نهضة مصر - القاهرة ١٩٧٥م .

- **درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة.** تحقيق: د. محمد كمال الدين عز الدين علي، عالم الكتب ــ بيروت، ط١ ــ ١٤١٢هـ ــ ١٩٩٢م. (مطبوع بعنوان المقريزي وكتابه درر العقود..)
- **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة.** لشهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن ــ الهند، ط١، ١٣٥٠هـ، وطبعة دار الكتب الحديثة ـ القاهرة بتحقيق: محمد سيد جاد الحق، ط٢، ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٦م .
- **الدرر اللوامع على همع الهوامع.** للفاضل الرحالة أحمد بن الأمين الشنقيطي (ت١٣٣١هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة ــ بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- **الدرر المبثثة في الغرر المثلثة.** لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت٧١١هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور سليمان إبراهيم العايد، المكتبة التجارية ــ مكة المكرمة .
- **الدليل الشافي على المنهل الصافي.** لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغردي بردي (ت٨٧٤هـ)، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة .
- **الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب.** لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن فرحون (ت٧٩٩هـ) تحقيق: د. محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث ـ القاهرة، ١٩٧٢ .
- **ديوان الأبيرد الرياحي** = شعراء أمويون .
- **ديوان أبي الأسود الدؤلي.** تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، مكتبة النهضة ــ بغداد، ط٢ ـ ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م .
- **ديوان أعشى بني مازن** (الكذاب الحرمازي) = الصبح المنير .
- **ديوان أعشى همدان.** تحقيق: الدكتور حسن عيسى أبو ياسين، دار العلم للطباعة والنشر ـ الرياض، ط١ ـ ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
- **ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس.** تحقيق: د. محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٧ ـ ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
- **ديوان امرئ القيس.** تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف ـ القاهرة، ط٤ ــ ١٩٨٤م .

- **ديوان أوس بن حجر.** تحقيق: د. محمد يوسف نجم، دار صادر ـ بيروت، ط٣ ـ ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- **ديوان بني بكر في الجاهلية والإسلام.** جمع وتحقيق: الدكتور عبد العزيز نبوي، دار الزهراء للنشر - القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م .
- **ديوان تأبط شراً.** جمع وتحقيق: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي ـ ط١ ـ ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- **ديوان تميم بن أبيٍّ بن مقبل العجلاني.** تحقيق: د. عزة حسن، دمشق، ط١، ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م .
- **ديوان توبة بن الحميِّر.** تحقيق: خليل إبراهيم العطية، مطبعة الإرشاد ـ بغداد، ١٣٧٨هـ - ١٩٦٨م .
- ديوان جرير. تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف - القاهرة، ط٣ - ١٩٨٦م
- **ديوان حسان بن ثابت.** تحقيق: د. وليد عرفات، دار صادر - بيروت - ١٩٧٤م .
- **ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت** (ت٢٤٦هـ)، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **ديوان حُميد بن ثور الهلالي.** صنعة الأستاذ عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية ـ القاهرة، ١٣٧١هـ - ١٩٥١م .
- **ديوان الخرنق بنت بدر بن هفان.** تحقيق: الدكتور حسين نصار، مطبعة دار الكتب - القاهرة، ١٩٦٩م .
- ديوان الخنساء بشرح أبي العباس ثعلب (ت٢٩١هـ)، تحقيق: د. أنور أبو سويلم، دار عمار - عمَّان، ط١ - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .
- **ديوان أبي دهبل الجمحي.** (رواية أبي عمرو الشيباني) تحقيق: عبد العظيم عبد المحسن، مطبعة القضاء - النجف، ط١، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
- **ديوان ذي الرمة.** بشرح أبي نصر الباهلي، ورواية أبي العباس ثعلب، تحقيق: د. عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، ط٤ ـ ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م . وتحقيق كارليل هنري هيس، مطبعة كمبريج - ١٣٣٧هـ - ١٩١٩م .
- **ديوان رؤبة بن العجاج.** تحقيق: وليم بن الورد البروسي، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط٢ - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

- **ديوان الراعي النميري.** تحقيق: راينهرت فايبرت، إصدار المعهد الألماني للأبحاث الشرقية - بيروت، نشر: فرانتس شتاينر بفيسبادن ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- **ديوان أبي زُبيد الطائي** = شعراء إسلاميون .
- **ديوان زيد الخيل الطائي** = شعراء إسلاميون .
- **ديوان سويد بن أبي كاهل اليشكري.** تحقيق مها قنوت، دمشق . وأيضاً ضمن (ديوان بني بكر في الجاهلية)
- **ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني.** تحقيق: صلاح الدين الهادي، دار المعارف ــ القاهرة، ١٩٧٧م .
- **ديوان أبي طالب** = غاية المطالب .
- **ديوان طرفة بن العبد بشرح الأعلم الشنتمري.** تحقيق: درية الخطيب، ولطفي الصقال، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- **ديوان أبي الطيب المتنبي** = التبيان في شرح الديوان .
- **ديوان العباس بن مرداس السُلمي.** تحقيق: د. يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة ــ بيروت، ط١ - ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .
- **ديوان عبد الله بن رواحة.** تحقيق: د. وليد قصاب، دار الرياض ــ الرياض، ط٢ ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- **ديوان عَبيد بن الأبرص.** تحقيق: د. حسين نصار، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة، ط١ - ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م .
- **ديوان العجاج.** برواية وشرح عبد الملك بن قُريب الأصمعي (ت٢١٦هـ)، تحقيق: د.عزة حسن، مكتبة دار الشرق - بيروت ١٩٧١م .
- **ديوان عدي بن زيد العبادي .** تحقيق: محمد جبار المعيبد، دار الجمهورية ــ بغداد، ١٩٧٥م .
- **ديوان العرجي برواية ابن جني.** تحقيق: خضر الطائي ورشيد العبيدي، الشركة الإسلامية للطباعة والنشر - بغداد، ط١، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م .
- **ديوان علقمة الفحل.** بشرح الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ)، تحقيق: لطفي الصقال ودرية الخطيب، دار الكتاب العربي - حلب، ط١ - ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .

- **ديوان علي بن أبي طالب** رضي الله عنه . جمع وترتيب: عبد العزيز كرم، مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م .
- **ديوان عمر بن أبي ربيعة.** تحقيق: وشرح محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع .
- **ديوان عنترة العبسي.** تحقيق: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، ط٢ ــ ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
- **ديوان الفرزدق.** دار بيروت للطباعة والنشر ـ بيروت ـ ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .
- **ديوان القتّال الكلابي.** تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة ــ بيروت، ١٣٨١هـ ــ ١٩٦١م .
- **ديوان القطامي.** تحقيق: إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب، دار الثقافة ــ بيروت، ط١، ١٩٦٠م .
- **ديوان قيس بن الخطيم.** تحقيق: د. ناصر الدين الأسد، دار صادر ــ بيروت، ط٢ ــ ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م .
- **ديوان أبي قيس صيفي بن الأسلت.** جمع وتحقيق: د. حسن محمد باجودة، مكتبة دار التراث ـ القاهرة، بدون .
- **ديوان كثير عَزَّة.** تحقيق: د. إحسان عباس، دار الثقافة ــ بيروت ١٣٩١هـ ــ ١٩٧١م.
- **ديوان لبيد بن ربيعة** = شرح ديوان لبيد .
- **ديوان ليلى الأخْيَلِيَّة.** جمع وتحقيق: خليل إبراهيم العطية، وجليل العطية، دار الجمهورية ـ بغداد، ط٢ ـ ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م .
- **ديوان شعر المتلمس الضبعي.** رواية الأثرم وأبي عُبيدة، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية ـ القاهرة، ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م .
- **ديوان متمم بن نويرة** = مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعي .
- **ديوان مجنون ليلى.** جمع وتحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مكتبة مصر ــ القاهرة، ١٩٧٩م.
- **ديوان المخبل السعدي** = شعراء مقلون .
- **ديوان المسيب بن علس** = الصبح المنير .

- **ديوان المعاني**. لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت٣٨٢هـ)، عالم الكتب - بيروت .
- **ديوان النابغة الجعدي**. تحقيق: عبد العزيز رباح، المكتب الإسلامي ـ دمشق، ط١ ـ ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .
- **ديوان النابغة الذبياني**. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف - القاهرة، ط٢ - ١٩٨٥م .
- **ديوان أبي النجم العجلي**. صنعة علاء الدين آغا، مطبوعات النادي الأدبي ـ بالرياض، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- **ديوان أبي نُواس**. تحقيق: أحمد عبد المجيد الغزالي، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .
- **الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة**. لأبي الحسن علي بن بسام الشنتريني (ت٥٤٢هـ)تحقيق:: د. إحسان عباس، دار الثقافة - بيروت ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- **الذيل التام على دول الإسلام**. لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ)، تحقيق: حسن إسماعيل مروة، مكتبة دار العروبة ـ الكويت، دار ابن العماد - بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- **ذيل الدرر الكامنة**. لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: د. عدنان درويش، معهد المخطوطات العربية ـ القاهرة، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .
- **الذيل على العبر في خبر من غبر**. لولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٢٦هـ)، تحقيق: صالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١ - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
- **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**. لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري المراكشي (ت٧٠٣هـ)، تحقيق: محمد بن شريفة (السفر الأول)، دار الثقافة - بيروت .
- **ربط الشوارد في حل الشواهد**. لرضي الدين محمد بن إبراهيم بن يوسف الحنفي التاذفي الحلبي (ت٩٧١هـ)، تحقيق أستاذنا الدكتور شعبان صلاح ، دار الثقافة العربية، القاهرة، ط١ - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .

- **الرد على الزجاج في مسائل أخذها على ثعلب.** لأبي منصور موهوب بن أحمد بن محمد الجواليقي (ت٥٤٠هـ) .
- **رسائل الجاحظ.** لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ت(٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ، ط١ ـ ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م .
- **رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة.** لأحمد بن القاسم العبَّادي (ت٩٩٤هـ)، تحقيق: د. محمد حسن عواد، دار الفرقان ـ عمَّان، ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
- **رسالة في توجيه النصب في إعراب فضلاً ولغةً وخلافاً وأيضاً وهلمَّ جراً.** لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور حسن موسى الشاعر، عمان ـ الأردن، ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .
- رسالة مسهب. لأبي الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ) (ضمن نفح الطيب) .
- **رصف المباني في حروف المعاني.** لأحمد بن عبد النور المالقي (ت٧٠٢هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم ـ دمشق، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- **رفع الحجاب عن تنبيه الكتّاب.** لأبي جعفر أحمد بن يوسف الرعيني الغرناطي (ت٧٧٩هـ)، مصور عن مخطوطة المكتبة الوطنية بباريس تحت رقم: ٤٤٥٢ .
- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني.** لأبي الفضل شهاب الدين محمود بن عبد الله الألوسي البغدادي (ت١٢٧٠هـ)، إدارة الطباعة المنيرية ـ القاهرة .
- **الروض الأنف في شرح السيرة النبوية** (لابن هشام) . لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت٥٨١هـ)، تحقيق: عبد الرحمن الوكيل، دار الكتب الحديثة ـ القاهرة، ط١، ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م .
- **الروض المعطار في خبر الأقطار.** (ت٧٢٧هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، ط٢ ـ ١٩٨٤م ، مكتبة لبنان ـ بيروت .
- **رياض الصالحين.** لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط، إدارة إحياء التراث الإسلامي ـ الدوحة ١٩٨٣م .
- **الزاهر في معاني كلمات الناس.** لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١ ـ ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م .

- **السبعة في القراءات.** لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد (ت٣٢٤هـ)، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعراف - القاهرة ، ط٣ - ١٩٨٨م .
- **سجع الحَمام في حِكَم الإمام.** جمع وضبط علي الجندي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ومحمد يوسف المحجوب، مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة ١٩٧٦م .
- **سر صناعة الإعراب.** لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **سَرحُ العيون في شرح رسالة ابن زيدون.** لجمال الدين بن نباتة المصري (ت٧٦٨هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ــ صيدا، ١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٦م .
- **سِفر السعادة وسفير الإفادة.** لأبي الحسن علم الدين علي بن محمد السخاوي (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية ــ دمشق، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- **سِقط الزَّند.** لأبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي المعري (ت٤٤٩هـ)، دار صادر - بيروت ١١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- **السلوك لمعرفة دول الملوك.** لأحمد بن علي المقريزي (ت٨٤٥هـ)، تحقيق: د. محمد مصطفى زيادة، ود. سعيد عبد الفتاح عاشور، لجنة التأليف والترجمة - القاهرة، ١٩٥٧ - ١٩٧٣م .
- **سنن الترمذي.** لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وزملاؤه، مصطفى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة، ط٢ - ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- **سنن أبي داود.** لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥هـ)، دار الباز ــ مكة المكرمة .
- **سنن ابن ماجة.** لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة العلمية - بيروت .
- **سنن النسائي.**
- **سهم الألحاظ في وهم الألفاظ.** لابن الحنبلي الحلبي (ت٩٧١هـ)، تحقيق: د. صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٢ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- **سيبويه إمام النحاة في آثار الدارسين خلال اثني عشر قرناً**. للدكتور كوركيس عواد، مطبوعات المجمع العلمي العراقي - ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- **سير أعلام النبلاء**. لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومجموعة من الباحثين، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **السيرة النبوية**. لأبي محمد عبد الملك بن هشام (ت٢١٣هـ) تقريباً، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة - بيروت .
- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**. لعبد الحي بن أحمد بن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير ـ دمشق، ط١، ١٤٠٦ ـ ١٤١٢هـ / ١٩٨٦ - ١٩٩٢م
- **شرح أبيات إصلاح المنطق**. لأبي محمد يوسف بن الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي النحوي (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: ياسين محمد السواس، الدر المتحدة ـ دمشق، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .
- **شرح أبيات سيبويه**. لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: د. محمد علي سلطاني، دار المأمون - دمشق، ١٩٧٩م .
- **شرح أبيات مغني اللبيب**. لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث - دمشق، ١٩٧٩م .
- **شرح أسماء الله الحسنى**. للإمام فخر الدين محمد بن عمر الخطيب الرازي (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط١ ـ ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- **شرح أشعار الهذليين**. صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري (ت٢٧٥هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مراجعة محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة ـ ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م .
- **شرح ألفية ابن مالك للأشموني**. علي بن محمد بن عيسى (أول القرن العاشر)، ومعه حاشية الصبان، مطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة .
- **شرح ألفية ابن مالك للشَّاطبي** = المقاصد الشَّافية .

- **شرح ألفية ابن مالك.** لقاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل المصري (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠، دار التراث ـ القاهرة، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .
- **شرح ألفية ابن مالك للمرادي** = توضيح المقاصد .
- **شرح ألفية ابن مالك.** لابن الناظم محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل ـ بيروت .
- **شرح ألفية ابن معطٍ لابن الخباز** = الغرة المخفية .
- **شرح ألفية ابن معطٍ.** لأبي جعفر أحمد بن يوسف الرعيني (ت٧٧٩هـ) تحقيق حسن عبد الرحمن أحمد السِّفر الأول (رسالة دكتوراه) بجامعة أم القرى ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م. والسِّفْران الثاني والثالث (مخطوطان) .
- **شرح ألفية ابن معطٍ للشريشي** = التعليقات الوفية .
- **شرح ألفية ابن معط.** لابن القواس عبد العزيز بن جمعة بن زيد المَوصلي (ت٦٩٦هـ)، ، تحقيق: د. علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي ـ الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- **شرح ألفية ابن معطٍ للنيلي** = الصفوة الصفية .
- **شرح الأبيات المشكلة الإعراب** = إيضاح الشعر .
- **شرح التسهيل.** لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن، ود.محمد المختون، هجر للطباعة والنشر ـ القاهرة، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م . والقسم الثاني من الشرح بتحقيق: علاء الدين حموية (رسالة دكتوراه) بجامعة أم القرى ١٤٠٦-١٤٠٧هـ .
- **شرح التصريف الملوكي.** لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الحلبي (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية ـ حلب، ط٣ ـ ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م .
- **شرح التلخيص.** للشيخ كمال الدين محمد بن محمد بن محمود بن أحمد البابرتي (ت٧٨٦هـ)، تحقيق: د. محمد مصطفى رمضان صوفيه، المنشأة العامة للنشر والتوزيع ـ طرابلس الغرب، ط١ ـ ١٩٨٣م .
- **شرح الجزولية لعلم الدين اللورقي الأندلسي** = الأبحاث الجلية .

- **شرح الجزولية**. لأبي الحسن علي بن محمد الخشني الأُبّذي (ت٦٨٠هـ)، مصور عن مخطوطة الزاوية الحمزاوية بالمغرب تحت رقم: ٢٩/ ٢ .
- **شرح جمل الزجاجي**. لأبي الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت٤٦٩هـ) مصور عن مخطوطة مكتبة فيض الله بتركيا برقم: ١٩٤٨ .
- **شرح جمل الزجاجي**. لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف العراقية ـ بغداد، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .
- **شرح جمل الزجاجي**. لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي (ت٦٠٩هـ)، تحقيق: سلوى محمد عرب (رسالة دكتوراه) مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م .
- **شرح جمل الزجاجي**. لأبي الحسن علي بن محمد الكتامي الأندلسي، ابن الضائع (ت٦٨٠هـ)، مصور عن مخطوطة دار الكتب المصرية برقم: ٢٠ نحو .
- **شرح حديث أم زرع**. لأبي عبد الله محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل بن بركات البعلبكي اللغوي (ت٧٠٩هـ)، (مطبوع بعنوان البعلي اللغوي وكتاباه) تحقيق: أستاذنا الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد، مكتبة الطالب الجامعي ـ مكة المكرمة. بدون .
- **شرح ديوان أبي الطيب المتنبي** . لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي (ت٤٦٨هـ)، تحقيق: فريدريخ ديتريصي، دار الكتاب الإسلامي ـ القاهرة .
- **شرح ديوان الحماسة**. لأبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت٥٠٢هـ)، عالم الكتب ـ بيروت .
- **شرح ديوان الحماسة**. لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت٤٢١هـ)، تحقيق: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ـ القاهرة، ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م .
- **شرح ديوان المتنبي لأبي العلاء المعري = معجز أحمد** .
- **شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري**. تحقيق: الدكتور إحسان عباس، وزارة الإعلام ـ الكويت، ط٢، ١٩٨٤م .
- **شرح شافية ابن الحاجب**. لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت٦٨٨هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م .

- **شرح شذور الذهب.** لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.
- **شرح شواهد الإيضاح.** لعبد الله بن بري (ت٥٨٢هـ)، تحقيق: د. عيد مصطفى درويش، منشورات مجمع اللغة العربية ـ القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- **شرح شواهد شرح الشافية** . لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، (منشور مع شرح الشافية) .
- **شرح شواهد الكشاف** = مشاهد الإنصاف .
- **شرح شواهد المغني.** لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة ـ بيروت .
- **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ.** لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الجياني (ت٦٧٢هـ) تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، وزارة الأوقاف العراقية ـ بغداد، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م .
- **شرح عيون كتاب سيبويه.** لأبي نصر هارون بن موسى القيسي القرطبي (ت٤٠١هـ)، تحقيق: د. عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه، مكتبة حسان ـ القاهرة، ط١ ـ ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .
- **شرح الفصول لابن إياز** = المحصول .
- **شرح الفصول.** لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن الخليل الخُوَيِّي (ت٦٩٣هـ)، مصور عن مخطوطة دار الكتب المصرية برقم: ١٩١٨ نحو .
- **شرح الفصيح.** لأبي القاسم محمود بن عمر جار الله الزمخشري ت(٥٣٨هـ)، تحقيق: إبراهيم عبد الله الغامدي (رسالة دكتوراة) مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، ١٤١٥ ـ ١٤١٦هـ .
- **شرح القصائد التسع المشهورات** . لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: أحمد خطاب، دار الحرية للطباعة ـ بغداد ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.
- **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات.** لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: الأستاذ عبد السلام هارون، دار المعارف ـ القاهرة، ط٤ ـ ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .

- **شرح الكافية للنيلي** = التحفة الشافية .
- **شرح كافية ابن الحاجب**. لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت٦٨٠هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت .
- **شرح الكافية الشافية**. لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ــ مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .
- **شرح كتاب سيبويه**. لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤هـ)، (قسم الدراسة) تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، مطبعة السعادة ـ القاهرة، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .

  والمجلد الأول (رسالة دكتوراه) بتحقيق محمد إبراهيم يوسف شيبة، كلية اللغة العربية ــ جامعة أم القرى، ١٤١٤هـ ـ ١٤١٥هـ .
- **شرح كتاب سيبويه**. لأبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت٣٦٨هـ)، مصور عن مخطوطة دار الكتب المصرية برقم: ١٣٦ /١٣٧نحو . والجزءان المطبوعان بتحقيق: د. رمضان عبد التواب وصاحبيه، الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة ١٩٨٦ ــ ١٩٩٠م . والجزء المطبوع بعنوان (السيرافي النحوي) بتحقيق: د. عبد المنعم فائز، دار الفكر ـ دمشق، ط١ ـ ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
- **شرح لامية العرب للزمخشري** = أعجب العجب .
- **شرح اللباب** = العباب .
- **شرح اللباب في علم الإعراب**. لمحمد بن مسعود السيرافي الفالي (ت هـ) تحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمار (رسالة ماجستير) بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٠٥ ـ ١٤٠٦هـ .
- **شرح اللمع**. لأبي القاسم عبد الواحد بن علي بن بَرهان العكبري (ت٤٥٦هـ)، تحقيق: د. فائز فارس، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ــ الكويت، ط١ ـ ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .
- **شرح اللمع**. لابن الدهان = الغرة .
- **شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف**. لأبي أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري (ت٣٨٢هـ)، تحقيق: د. السيد محمد يوسف، مراجعة الأستاذ أحمد راتب النفاخ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ دمشق .

- **شرح المغني للسيوطي** = الفتح القريب .
- **شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير**. لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت٦١٧هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- **شرح المفصل للسخاوي** = المفضل في شرح المفصل .
- **شرح المفصل**. لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الحلبي (ت٦٤٣هـ)، عالم الكتب - بيروت .
- **شرح المفضليات** . لأبي محمد القاسم بن محمد بن بشار الأنباري (ت٣٠٥هـ)، تحقيق: كارلوس يعقوب لايل، مطبعة الآباء اليسوعيين - بيروت ١٩٢٠م .
- **شرح المفضليات**. لأبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت٥٠٢هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية - بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **شرح المقدمة الجزولية**. للأستاذ أبي علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين (ت٥٦٢هـ)، تحقيق: د. تركي بن سهو العتيبي، مكتبة الرشد - الرياض، ط١ - ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .
- **شرح المقدمة المحسبة**. لأبي طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت٤٦٩هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم - الكويت، ط١ - ١٩٧٦م .
- **شرح المقرب**. لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم، بهاء الدين ابن النحاس الحلبي (ت٦٩٨هـ)، مصور عن مخطوطة المكتبة الأزهرية برقم: ٤٩٤٧ .
- **شرح المقرَّب**. لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، مصور عن مكتبة الخزانة العامة بالرباط برقم: ٥١١ .
- **شرح مقصورة ابن دريد**. لمحمد بن أحمد بن هشام اللخمي (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: مهدي عبيد جاسم (طبع بعنوان ابن هشام اللخمي وجهوده اللغوية) مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .
- شرح نهج البلاغة.
- **شرح هاشميات الكميت بن زيد الأسدي**. لأبي رياش أحمد بن إبراهيم القيسي، تحقيق: د. داود سلوم، ود. نوري حمودي القيسي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية - بيروت، ط١ - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

- **شرح الموطأ للزرقاني** (ت١١٢٢هـ)، دار المعرفة ـ بيروت ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م، وطبعة مصطفى البابي الحلبي بتحقيق: إبراهيم عطوة عوض، ط١، ١٣٨١هـ ـ ١٩٦١م.
- **شروح سقط الزند**. تحقيق: لجنة بإشراف د. طه حسين، دار الكتب المصرية ـ القاهرة، ١٣٦٤هـ ـ ١٩٤٥م .
- **شعر الأبيرد الرياحي**. (ضمن شعراء أمويون) صنعة د. نوري حمودي القيسي، عالم الكتب ـ بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- **شعر إبراهيم بن هرمة القرشي** (ت١٧٦هـ)، تحقيق: محمد نفاع، وحسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ دمشق، ١٩٦٩م .
- **شعر الأحوص الأنصاري**. جمع وتحقيق: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط٢ ـ ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م .
- **شعر الأخطل**. صنعة السكري رواية عن أبي جعفر محمد بن حبيب، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة ـ بيروت، ط٢ ـ ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م .
- **شعر الحارث بن خالد المخزومي**. صنعة الدكتور يحيى الجبوري، مطبعة النعمان ـ النجف، ط١ ـ ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م .
- **شعر أبي دؤاد الإيادي**، تحقيق: غوستاف غرنباوم (ضمن دراسات في الأدب العربي) ترجمة د. إحسان عباس، ود. محمد يوسف نجم وآخرين، مكتبة الحياة ـ بيروت ١٩٥٩م.
- **شعر جبيهاء الأشجعي** = شعراء أمويون (القسم الثالث) .
- **شعر ربيعة بن مقروم الضبي** = شعراء إسلاميون .
- **شعر زهير بن أبي سُلمى**. صنعة الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة ـ بيروت، ط٣ ـ ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م. وصنعة أبي العباس ثعلب (ت٢٩١هـ)، دار الكتب المصرية، ١٣٦٣هـ ـ ١٩٤٤م
- **شعر زيد الخيل الطائي**. تحقيق د. أحمد مختار البرزة، دار المأمون للتراث ـ دمشق، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .
- **شعر سويد بن أبي كاهل اليشكري** = ديوان بني بكر .

- **شعر طيئ وأخبارها في الجاهلية والإسلام.** جمع وتحقيق: وفاء فهمي السنديوني، دار العلوم للطباعة والنشر - ط١ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- **شعر عبد الله بن الزَّبير الأسدي.** جمع وتحقيق: الدكتور يحيى الجبوري، دار الحرية للطباعة - بغداد، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .
- **شعر علباء بن أرقم** = ديوان بني بكر في الجاهلية .
- **شعر عمر بن لجأ التيمي.** تحقيق: د. يحيى الجبوري، دار القلم ـ الكويت، ط٣ ـ ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- **شعر عمرو بن أحمر الباهلي.** جمع وتحقيق: الدكتور حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق .
- **شعر عمرو بن معديكرب الزبيدي.** تحقيق: مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق، ط٢ - ١٩٨٥م .
- **شعر الفِند الزِّمَّاني** = ديوان بين بكر في الجاهلية .
- **شعر الكميت بن زيد الأسدي.** جمع وتحقيق: د. داود سلوم، مكتبة الأندلس ـ بغداد، ١٩٦٩م.
- **شعر المثقب العبدي.** تحقيق وتعليق حسن كامل الصيرفي، منشورات معهد المخطوطات العربية، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .
- **شعر المرار بن سعيد الفقعسي** = شعراء أمويون (القسم الثاني)
- **شعر مضرس بن ربعي الأسدي.** جمع وتحقيق د.نوري حمودي القيسي، مجلة المجمع العلمي العراقي (المجلد السابع والثلاثون) الجزء الأول، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- **شعر أبي نخيلة السعدي.** جمع وتحقيق عباس توفيق، مجلة المورد (العدد الثالث) ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- **شعر نُصيب بن رباح.** جمع وتحقيق: د. داود سلوم، مطبعة الإرشاد - بغداد ١٩٦٧م.
- **شعراء إسلاميون.** جمع وتحقيق: د. نوري حمودي القيسي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية - بيروت، ط٢ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .
- **شعراء أمويون.** دراسة وتحقيق: د. نوري حمودي القيسي: (الجزءان الثاني والثالث) من مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ١٣٩٦ ـ ١٤٠٢هـ / ١٩٧٦ ـ ١٩٨٢م .

(الجزء الرابع) من مطبوعات عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية ـ بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- **شعراء مقلون.** جمع وتحقيق: د. حاتم صالح الضامن ، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية - بيروت، ط١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **الشعر والشعراء.** لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف - القاهرة، ١٩٦٦م .
- **شعر يزيد بن الطثرية القُشيري.** جمع وتحقيق: د. ناصر بن سعد الرشيد، دار مكة للطباعة والنشر - مكة المكرمة ، ط١ - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- **شفاء العليل في شرح التسهيل.** لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي (ت٧٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد الله الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية ـ مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- **شواذ القراءات واختلاف المصاحف.** لمحمود بن حمزة الكرماني (ت٥٠٥هـ)، مصور عن المكتبة الأزهرية برقم: ٢٢٤ قراءات .
- **الشوارد في اللغة.** لرضي الدين الحسن بن محمد الصغاني (ت٦٥٠هـ)، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح.** لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية ـ بيروت .
- **الصاحبي.** لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة ١٩٧٧م .
- **الصبح المنير في شعر أبي بصير الأعشى والأعشَين الآخرين،** دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع - الكويت، ط٢ - ١٩٩٣م .
- **الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)** لإسماعيل بن حماد الجوهري (٣٩٥هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ـ بيروت، ط٤ ـ ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م
- **صحيح البخاري.** للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير - دمشق، ط٣ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

- **صحيح مسلم.** لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- **الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية.** لأبي إسحاق إبراهيم بن عبيد الله الطائي النيلي البغدادي (ت ق ٧هـ)، مصور عن مخطوطة مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت بالمدينة المنورة برقم: ١٤٣ نحو .
- **الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم.** لأبي القاسم خلف بن عبد الملك المعروف بابن بشكوال (ت٥٧٨هـ)، تحقيق: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط١ - ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م .
- **صلة الخلف بموصول السلف.** لمحمد بن سليمان الروداني (ت١٠٩٤هـ)، تحقيق: د. محمد حجي، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- **ضرائر الشعر.** لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت ط١، ١٩٨٠م.
- **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع.** لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ)، دار مكتبة الحياة - بيروت .
- **طبقات الشافعية الكبرى.**
- **طبقات الشعراء.** لعبد الله بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن هارون الرشيد (ت٢٩٦هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، دار المعارف - القاهرة، ط٤ - ١٩٨١م .
- **طبقات فحول الشعراء.** لمحمد بن سلام الجمحي (ت٢٣١هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني - القاهرة .
- **الطبقات الكبرى.** لمحمد بن سعد بن منيع الزهري (ت٢٣٠هـ)، دار صادر - بيروت .
- **طبقات المفسرين.** لشمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي (ت٩٤٥هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة - القاهرة، ط١، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
- **طبقات النحاة واللغويين.** لأبي بكر أحمد بن محمد بن قاضي شهبة (ت٨٥١هـ)، مصور عن مخطوطة المكتبة الظاهرية. والجزء المطبوع بتحقيق: د. محسن غياض، بغداد - ١٩٧٤م .
- **طبقات النحويين واللغويين.** لأبي بكر محمد بن الحسن الزُّبيدي الأندلسي (ت٣٨٠هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف - القاهرة، ١٩٨٤م .

- **طراز الحلّة وشفاء الغلّة**. لأبي جعفر أحمد بن يوسف الرعيني الغرناطي (ت٧٧٩هـ)، تحقيق: الدكتورة رجاء السيد الجوهري، مؤسسة الثقافة الجامعية - الإسكندرية .
- **العباب في شرح اللباب**. لعبد الله بن محمد الحسيني النيسابوري المعروف بالنقرة كار (ت٧٧٦هـ)، مصور عن مكتبة شستربتي برقم: ٤١٤٠ .
- **عقد الخلاص في نقد كلام الخواص**. لابن الحنبلي الحلبي (ت٩٧١هـ) (مطبوع بعنوان جهود ابن الحنبلي اللغوية)، تحقيق: نهاد حسوبي صالح، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **القَعْقَعَة والبرزة**. لأبي عُبيدة معمر بن المثنى (ت٢١٠هـ) تحقيق: عبد السلام هارون = نوادر المخطوطات .
- **عقود الجمان في شعراء هذا الزمان**. للمبارك بن أحمد بن الشعار (ت٦٥٤هـ)، مصور عن مخطوطة أسعد أفندي بتركيا تحت رقم: ٢٣٢٣ .
- **عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد**. لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور حسن موسى الشاعر، بمجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (العددان: ٦٧، ٦٨) عام ١٤٠٥هـ . وتحقيق: أحمد تمام، وسمير حلبي ، دار الباز - مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٧هـ .
- **أبو عمر الجرمي حياته وجهوده في النحو**. (رسالة ماجستير) بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى مقدمة من محسن سالم العميري، ١٣٩٩هـ .
- **العوامل المائة النحوية في أصول العربية**. لأبي بكر عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)، شرح الشيخ خالد الأزهري الجرجاوي (ت٩٠٥هـ)، تحقيق: د. البدراوي زهران، دار المعارف - القاهرة، ط١، ١٩٨٣م .
- **عيسى بن عمر الثقفي**. نحوه من خلال قراءاته. لصباح عباس السالم، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- **العين**. لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، منشورات الأعلمي للمطبوعات - بيروت، ط١ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- **عيون الأخبار**. لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية ١٣٤٣هـ - ١٩٢٥م .

- **العيون الغامزة على خبايا الرامزة**. لبدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني (ت٧٢٧هـ)، تحقيق: الحساني حسن عبد الله، مطبعة المدني - القاهرة .
- **غاية الأمل في شرح الجمل**. لعبد العزيز بن إبراهيم بن بزيزة (ت٦٦٣هـ)، مصور عن مخطوطة مكتبة كوبريلي بتركيا برقم: ١٤٨٤ .
- **غاية المطالب في شرح ديوان أبي طالب**. جمع وتحقيق: محمد خليل الخطيب، مصر - ١٩٥٠ - ١٩٥١م .
- **غاية النهاية في طبقات القراء**. لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري (ت٨٣٣هـ)، عني بنشره ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية - بيروت، ط٣ - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- **غرائب التفسير وعجائب التأويل**. لتاج القراء محمود بن حمزة الكرماني (ت بعد ٥٣١هـ)، تحقيق: د. شمران سركال يونس العجلي، دار القبلة - جدة، ومؤسسة علوم القرآن - بيروت، ط١ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- **الغرة في شرح اللمع**. لأبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان (ت٥٦٩هـ)، مصور عن مكتبة كلج علي باشا بتركيا تحت رقم: ٩٤٩ .
- **الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية**. لأبي العباس أحمد بن الحسين الإربلي المَوصلي المعروف بابن الخباز (ت٦٣٩هـ) مصور عن مخطوطة أحمد الثالث بتركيا برقم: ٧٦٩.
- **الغرر المثلثة والدرر المبثثة**. لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي (ت٨١٧هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد، مكتبة نزار مصطفى الباز ــ مكة المكرمة .
- **غريب الحديث**. لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي (ت٢٨٥هـ) تحقيق أستاذنا الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد، مطبوعات مركز البحث العلمي - جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **غريب الحديث**. لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت٣٨٨هـ)، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ــ مكة المكرمة، ط١ - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- **غريب الحديث**. لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١ ــ ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- **الغريب المصنف**. لأبي عُبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ)، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الثقافة الدينية ـ القاهرة، ط١ ـ ١٩٨٩م .
- **الفائق في غريب الحديث**. لجار الله محمود بن عمر جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد علي البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة ـ بيروت، ط٢ .
- **الفاخر**. لأبي طالب المفضل بن سلمة بن عاصم (ت٢٩١هـ)، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤م .
- **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**. للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، مكتبة الرياض الحديثة ـ الرياض، بعناية محمد فؤاد عبد الباقي وعبد العزيز بن باز .
- **الفتح القريب على مغني اللبيب**. لجلال الدين عبيد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، (رسالة دكتوراه)، بجامعة الأزهر فرع أسيوط، مقدمة من صابر حامد عبد الكريم، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م .
- **فُرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه**. لأبي محمد الحسن بن أحمد الأعرابي (الأسود الغندجاني) (بعد٤٣٠هـ)، تحقيق: د. محمد علي سلطاني، دار قتيبة ـ دمشق ، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨١م .
- **الفردوس بمأثور الخطاب**. لأبي شجاع شيرويه بن مردويه الديلمي (ت٥٠٩هـ) تحقيق:: السعيد بن بسيوني زغلول ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١ ـ ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
- **الفَسْر في شرح شعر أبي الطيب المتنبي**. للعلامة أبي الفتح بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: د. صفاء خلوصي، بغداد .
- **فصل المقال في شرح كتاب الأمثال**. لأبي عُبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري (ت٤٨٧هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس ود. عبد المجيد عابدين، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
- **الفصول الخمسون**. لأبي يحيى بن عبد المعطي (ت٦٢٨هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، عيسى البابي الحلبي وشركاه ـ القاهرة، ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م .
- **الفصيح**. لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت٢٩١هـ)، تحقيق: د. عاطف مدكور، دار المعارف ـ القاهرة، ١٩٨٤م .

- **فهارس الأصول في النحو.** للدكتور يحيى بشير مصري، دار البخاري للنشر والتوزيع - بريدة، ط١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **فهارس تهذيب اللغة** . صنعة الأستاذ عبد السلام هارون، ط١، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.
- **فهارس معاني القرآن للفراء.** إعداد الدكتورة فائزة عمر علي المؤيد، مطابع الرضا - الدمام، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .
- **الفهرست.** لأبي الفرج محمد بن إسحاق بن النديم الوراق (ت٣٨٠هـ)، دار المعرفة - بيروت١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- **الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب.** لنور الدين عبد الرحمن الجامي (ت٨٩٨هـ)، تحقيق: د. أسامة طه الرفاعي، وزارة الأوقاف العراقية - بغداد، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة.** لشيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني (ت١٢٥٠هـ)، تحقيق: عبد الرحمن يحيى المعلمي، مكتبة دار الباز - مكة المكرمة ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .
- **فوات الوفيات والذيل عليها.** لمحمد بن شاكر الكتبي (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر - بيروت ١٩٧٤م .
- **فيض القدير شرح الجامع الصغير.** لمحمد عبد الرؤوف المناوي (ت١٠٣١هـ)، دار إحياء السنة النبوية - القاهرة، ط١، ١٣٥٦هـ - ١٩٣٨م .
- **أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي.** لأستاذنا الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار البيان العربي - جدة، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **القاموس المحيط.** لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي (ت٨١٧هـ)، دار الجيل - بيروت .
- **القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية.** لمحمد بن طولون الصالحي (ت٩٥٣هـ) تحقيق: محمد أحمد دهمان، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق، ك٢، ١٤٠١هـ - ١٩٨٠م .
- **قواعد المطارحة.** للحسين بن بدر بن إياز البغدادي (ت٦٨١هـ)، مصور عن مخطوطة ولي الدين أفندي بتركيا برقم: ٣٠٢ .

- **القوافي**. لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت٢١٥هـ)، تحقيق: د. عزة حسن، مطبوعات وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي ـ دمشق، ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م .
- **القوافي**. للقاضي أبي يعلى عبد الباقي بن عبد الله بن المحسن التنوخي (ت بعد ٤٨٧هـ)، تحقيق عمر الأسعد ومحيي الدين رمضان، دار الإرشاد ــ بيروت، ط١ ١٣٨٩هـ ـ ١٩٧٠م .
- **الكافي في العروض والقوافي**. ليحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت٥٠٢هـ)، تحقيق الحساني حسن عبد الله، مطبعة المدني ـ القاهرة .
- **الكافية في النحو**. لأبي عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: د. طارق نجم عبد الله، دار الوفاء ـ جدة، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م .
- **الكامل في التاريخ**. لعز الدين علي بن محمد بن الأثير الجزري (ت٦٣٠هـ)، مؤسسة التاريخ العربي ـ بيروت، ط١ ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٩م .
- **الكامل في اللغة والأدب**. لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١ ـ ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
- **الكتاب**. لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، ط٣ ـ ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
- **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**. لأبي القاسم محمود بن عمر جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، دار المعرفة ـ بيروت .
- **كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس**. للشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي (ت١١٦٢هـ)، دار إحياء التراث العربي ــ بيروت، ط٢ .
- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**. لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى، مصور عن طبعة استانبول ١٩٤١هـ .
- **كشف المشكل في النحو**. لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت٥٩٩هـ)، تحقيق: د. هادي عطية مطر، وزارة الأوقاف العراقية ــ بغداد، مطبعة الإرشاد ١٤٠٤هـ ــ ١٩٨٤م.
- **الكشف عن صاحب البسيط في النحو**. لأستاذنا الدكتور حسن موسى الشاعر، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، (العددان: ٧٧، ٧٨) محرم ــ جمادى الآخرة ١٤٠٨هـ .

- **الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها.** لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٤ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **كنز الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ لابن السكيت.** لأبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي بعناية لويس شيخو اليسوعي، دار الكتاب الإسلامي - القاهرة .
- **كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال.** لعلاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي البرهان فوري (ت٩٧٥هـ)، ضبطه وصححه بكري حياني، وصفوة السقا، مؤسسة الرسالة - بيروت ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- **كنوز الذهب في تاريخ حلب.** لأبي ذر أحمد بن إبراهيم بن محمد بن خليل بن سبط ابن العجمي (ت٨٨٤هـ)، مصور عن المكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية تحت رقم: ٨٣٧ .
- **ابن كيسان النحوي.** لأستاذنا الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام ــ القاهرة، ط١ - ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- **اللآلي في شرح أمالي القالي.** لأبي عُبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي (ت٤٨٧هـ)، تحقيق: الأستاذ عبد العزيز الميمني، دار الحديث ــ بيروت، ط٢ ــ ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- **اللامات** . لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، دار الفكر - دمشق، ط٢ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **لباب الإعراب لتاج الدين محمد بن محمد الإسفرائيني** (ت٦٨٤هـ)، تحقيق: بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن، دار الرفاعي - االرياض، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .
- **اللباب في علل البناء والإعراب.** لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: د. غازي مختار طليمات، ود. عبد الإله نبهان، منشورات مركز جمعة الماجد بدبي، دار الفكر المعاصر - بيروت، دار الفكر - دمشق، ط١ - ١٤١٦هـ ــ ١٩٩٥م. ومصورة النسخة المحفوظة في المكتبة الأزهرية .
- **لسان العرب.** لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت٧١١هـ)، دار صادر - بيروت .
- **لسان الميزان.** لشهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت، ط٢، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م .

- **اللمع في العربية.** لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: حامد المؤمن، عالم الكتب، ط٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **لمعة في الكلام على لفظة (آمين) المستعملة في الدعاء وحكمها في العربية.** لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب (ت٥٦٧هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد الأول - ١٤٠٩هـ .
- **ليس في كلام العرب.** للحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، ط٢، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- **المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم.** لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: د. كرنكو، دار الكتب العلمية - بيروت، ط٢ - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- **ما بنته العربُ على فَعَال.** لرضي الدين أبي الفضائل الحسن بن محمد بن الحسن الصَّغاني (ت٦٥٠هـ)، تحقيق: د. عزة حسن، مطبوعات مجمع اللغة العربية ـــ دمشق، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م .
- **مالك ومتمم ابنا نويرة.** دراسة وتحقيق: ابتسام مرهون الصفار، مطبعة الإرشاد ـــ بغداد ١٩٦٨م .
- **ما يجوز للشاعر في الضرورة.** لأبي عبد الله محمد بن جعفر القزاز التميمي القيرواني (ت٤١٢هـ)، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، ود. صلاح الدين الهادي، دار العروبة ـــ الكويت، ١٩٨٢م .
- **ما يحتمل الشعر من الضرورة.** لأبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: د. عوض حمد القوزي، مطابع الفرزدق التجارية - الرياض، ط١ - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
- **ما ينصرف وما لا ينصرف.** لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت٣١١هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط٢ - ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
- **المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة.** لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق، ط١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **مجاز القرآن.** لأبي عُبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت٢١٠هـ)، تحقيق: د. فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي - القاهرة ١٩٨٨م .

- **مجالس ثعلب**. لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت٢٩١هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف ـ القاهرة، ط٥، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .
- **مجمع الأمثال**. لأبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني (ت٥١٨هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م .
- **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**. للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت٨٠٧هـ)، منشورات مؤسسة المعارف ـ بيروت ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
- **مجمل اللغة**. لأحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٢ ـ ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
- **المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث**. لأبي موسى محمد بن أبي بكر بن أبي عيسى المديني الأصفهاني (ت٥٨١هـ)، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ط١ ـ ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .
- **محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء**. لأبي القاسم حسين بن محمد الراغب الأصفهاني (ت٤٢٥هـ تقريباً)، المطبعة العامرية الشرفية ـ القاهرة ١٣٢٦هـ .
- **المحبر**. لأبي جعفر محمد بن حبيب البغدادي (ت ٢٤٥هـ)، تحقيق: د. إيلزة ليختن شتيتر، جمعية دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن ـ الهند .
- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات**. لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: عبد الحليم النجار وعلي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ القاهرة، ١٣٨٦هـ .
- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**. لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي (ت٥٤١هـ)، تحقيق: عبد العال السيد إبراهيم وآخرين، نشر وزارة الأوقاف والشئون الدينية بدولة قطر، مؤسسة دار العلوم ـ الدوحة، ١٣٩٨ ـ ١٤٠٩هـ / ١٩٧٧ ـ ١٩٨٩م .
- **المحصول في شرح الفصول**. لأبي محمد جمال الدين الحسين بن إياز (ت٦٨١هـ)، مصور عن مخطوطة مكتبة شهيد علي باشا بتركيا تحت رقم: ٢٥١٤ .
- **المحكم والمحيط الأعظم** . لعلي بن إسماعيل بن سيده (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، وحسين نصار، مصطفى البابي الحلبي ـ القاهرة، ١٣٧٧ ـ ١٩٥٨م .

- **المحيط المجموع في الأصول والفروع.** لابن يعيش الصنعاني (ت٦٨٠هـ) (الجزء الثاني) رسالة ماجستير بجامعة أم القرى من إعداد الطالب مؤمن صبري غنام، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .
- **مختصر تاريخ دمشق.** لابن منظور (ت٧١١هـ)، تحقيق: روحية النحاس، ومحمد مطيع الحافظ، ط١ - دار الفكر - دمشق .
- **مختصر شواذ القراءات.** لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمذاني النحوي الشافعي (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: ج برجشتراسر، المطبعة الرحمانية - مصر ١٩٣٤هـ جمعية المستشرقين الألمانية .
- **المخصص.** لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده الأندلسي (ت٤٥٨هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت،
- **المذكر والمؤنث.** لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: د. طارق عبد عون الجنابي، وزارة الأوقاف العراقية - بغداد، مطبعة العاني، ط١، ١٩٨٧م .
- **مراتب النحويين.** لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي (ت٣٥١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دارالفكر العربي - ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م .
- **مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع.** لصفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي (ت٧٣٩هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، بيروت - دار المعرفة، ط١ - ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م .
- **المرتجل في شرح جمل الجرجاني.** لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب (ت٥٦٧هـ)، تحقيق: علي حيدر، دمشق ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
- **المرصع في الآباء والأمهات والأبناء والبنات والأذواء والذوات.** لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: د. فهمي سعد، عالم الكتب - بيروت، ط١ - ١٤١٢هـ - ١٩٩٢ .
- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها.** لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد جاد المولى وصاحبيه، دار الفكر - بيروت .
- **المسائل البصريات.** لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني - القاهرة، ط١، ١٤٠٥هـ - ٩١٨٥م .
- **المسائل الحلبيات.** لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

- **المسائل الشيرازيات.** لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، مصور عن مخطوطة راغب باشا بتركيا تحت رقم: ١٣٧٩ .
- **المسائل العشر المتعبات إلى الحشر.** لأبي نزار الحسن بن صافي ملك النحاة (ت٥٦٨هـ) (ضمن سفر السعادة) و(الأشباه والنظائر) .
- **المسائل العضديات.** لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. علي جابر المنصوري، عالم الكتب - بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات.** لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني - بغداد ١٩٨٣م
- **المسائل المنثورة.** لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق .
- **المساعد على تسهيل الفوائد.** لبهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر ـ دمشق، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م
- **المستقصى في أمثال العرب.** لجار محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
- **المستوفى في النحو.** كمال الدين أبي سعد علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرخان (ت هـ) تحقيق: د. محمد بدوي مختون، دار الثقافة العربية ـ القاهرة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **مسند الإمام أحمد بن حنبل** (ت٢٤١هـ)، المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط٥ ـ ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **مشاهد الإنصاف في شواهد الكشاف.** لمحمد بن عليان المرزوقي (ت١٣٥٥هـ)، مطبوع بآخر الكشاف .
- **مشكل إعراب القرآن.** لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٢ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **المشوف المعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم.** لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق ياسين محمد السواس، مطبوعات مركز البحث العلمي - بجامعة أم القرى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

- **المعارف**. لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: د. ثروت عكاشة، دار المعارف - القاهرة، ط٤ - ١٩٨١م .
- **معاني الحروف. المنسوب** لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤هـ)، تحقيق أستاذنا د.عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مكتبة الطالب الجامعي - مكة المكرمة، ط٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- **معاني القرآن**. لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت٢١٥هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط١ - ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .
- **معاني القرآن**. لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، وأستاذنا د. عبد الفتاح شلبي، عالم الكتب - بيروت، ط٣ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- **معاني القرآن الكريم**. لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: الشيخ محمد علي الصابوني، منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط١ - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .
- **معاني القرآن وإعرابه**. لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (٣١١هـ)، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، ط١ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- **المعاني الكبير في أبيات المعاني**. لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الديونوري (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: كرنكو، وعبد الرحمن المعلمي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .
- **معاهد التنصيص على شواهد التلخيص**. لعبد الرحيم بن أحمد العباسي (ت٩٦٣هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب - بيروت، ١٣٦٧هـ - ١٩٤٧م .
- **معجز أحمد**. لأبي العلاء أحمد بن سليمان أبو العلاء المعري (ت٤٤٩هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد دياب، دار المعارف - القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- **معجم الأدباء** = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب .
- **معجم الأمثال العربية القديمة** للدكتور عبد الرحمن عفيف، دار العلوم للطباعة والنشر - الرياض، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **معجم البلاغة العربية**. للدكتور بدوي طبانة، دار المنارة بجدة، ودار الرفاعي بالرياض، ط٣ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

- **معجم البلدان**. لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي (ت٦٢٦هـ)، دار صادر - بيروت .
- **معجم الشعراء** . لأبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني (ت٣٨٤هـ)، تحقيق: د. كرنكو، دار الكتب العلمية - بيروت، ط٢ - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- **معجم شواهد العربية** للأستاذ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط١ - ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
- **معجم شواهد النحو الشعرية** للدكتور حنا جميل حداد، دار العلوم للطباعة والنشر - الرياض، ط١ - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- **معجم الشيوخ (المعجم الكبير)**. لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق - الطائف، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- **معجم القراءات القرآنية**. إعداد الدكتور أحمد مختار عمر، والدكتور عبد العال سالم مكرم، انتشارات أسوه - إيران، ط١ - ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .
- **معجم المؤلفين** (تراجم مصنفي الكتب العربية) لعمر رضا كحالة، مكتبة المثنى ودار إحياء التراث - بيروت .
- **المعجم المختص بالمحدِّثين**. لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق - الطائف، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- **المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية**. للدكتور أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١ - ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم**. وضعه محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث - القاهرة، ط٢ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**. لأبي عُبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي (ت٤٨٧هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، عالم الكتب - بيروت، ط٣ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- **المعرب من الكلام الأعجمي**. لأبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي (ت٥٤٠هـ)، تحقيق: د.ف عبد الرحيم، دار القلم - دمشق، ط١ - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م

- **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**. لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، وشعيب الأرناؤوط، وصالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١ - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- **معلقة عمرو بن كلثوم بشرح أبي الحسن بن كيسان** (ت٢٩٩هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام - القاهرة، ط١ - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- **المعمرون والوصايا**. لأبي حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني (ت٢٥٠هـ)، تحقيق: عبد المنعم عامر، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة، ١٩٦١م.
- **المُغرِب في حُلى المَغرِب**. لعلي بن موسى بن محمد (ت٧٨٥هـ) تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف - القاهرة، ط٣ - ١٩٧٨م .
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**. لأبي محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ومراجعة سعيد الأفغاني، ط٥ - ١٩٧٩م .
- **مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم**. لأحمد بن مصطفى طاش كبري زادة (ت٩٦٨هـ)، مطبعة الاستقلال الكبرى - القاهرة ١٩٦٨م، وطبعة دار الكتب العلمية - بيروت (بدون) .
- **مفردات ألفاظ القرآن**. لأبي القاسم حسين بن محمد الراغب الأصفهاني (ت٤٢٥هـ تقريباً)، تحقيق: عدنان صفوان داودي، دار القلم - دمشق، ط١ - ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- **المفصل في علم العربية**. لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تقديم وتعليق د. محمد عز الدين السعيدي، دار إحياء العلوم - بيروت ط١ - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- **المفضل في شرح المفصل**. لعلم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي (ت٦٤٣هـ)، مصور عن مكتبة أحمد الثالث بتركيا تحت رقم: ٢١٥٨ .
- **المفضليات**. اختيار المفضل بن محمد بن يعلى الضبي (ت١٧٨هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، ط٧ - ١٩٨٣م .

- **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة**. لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ)، تصحيح: عبد الله محمد الصديق، مكتبة الخانجي - القاهرة، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م .
- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**. لأبي إسحاق الشاطبي (ت٧٩٠هـ) [السفر الثالث] تحقيق: د. عياد الثبيتي، دار التراث - مكة المكرمة ، ط١ - ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م . ومصورة مخطوطة الخزانة العامة بالرباط برقم: ٦ .
- **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**. لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت٨٥٥هـ)، بهامش الخزانة، ط١، دار صادر - بيروت .
- **مقاييس اللغة**. لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل - بيروت، ط١ - ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
- **المقتصد في شرح الإيضاح**. لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت٤٧١هـ)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية - دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م .
- **المقتضب**. لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة - ١٣٩٩هـ .
- **المقدمة الجزولية في النحو**. لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت٦٠٧هـ)، تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، أم القرى للطبع والنشر والتوزيع - القاهرة، ط١ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- **المقرب**. لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، وزارة الأوقاف العراقية - بغداد، مطبعة العاني ١٩٨٦م .
- **المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد**. لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن مفلح (ت٨٨٤هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الرشد - الرياض، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- **المقصور والممدود**. لأبي العباس أحمد بن محمد بن الوليد بن ولاد النحوي (ت٣٣٢هـ)، تحقيق: محمد بدر الدين النعساني الحلبي، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

- **المقصور والممدود.** لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: ماجد الذهبي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٢ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- **الملخص في ضبط قوانين العربية.** لعبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن أبي الربيع الأندلسي (ت٦٨٨هـ)، تحقيق: د. علي بن سلطان الحكمي،ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
- **الممتع في التصريف.** لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار المعرفة - بيروت، ط١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **منال الطالب في شرح طوال الغرائب.** لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمدابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة - ١٩٨٣م .
- **من آراء الزجاج النحوية.** لأستاذنا الدكتور شعبان صلاح، دار الثقافة العربية ـ القاهرة، ط١ - ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
- **من اسمه عمرو من الشعراء.** لأبي عبد الله محمد بن داود بن الجراح (ت٢٩٦هـ)، تحقيق: د. عبد العزيز بن ناصر المانع، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط١ ـ ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م .
- **المنتخب في غريب كلام العرب.** لأبي الحسن علي بن الحسن الهُنائي المعروف بكراع النمل (ت٣١٠هـ)، تحقيق: د. محمد أحمد العمري، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط١ - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
- **المنصف شرح تصريف المازني.** عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ القاهرة، ط١، ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م .
- **من نسب إلى أمه من الشعراء.** لأبي جعفر محمد بن حبيب (ت٢٤٥هـ) = نوادر المخطوطات.
- **منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك.** لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: سيدني جليزر - أمريكا، نيوهاون، ١٩٤٧م .
- **المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي.** لجمال الدين يوسف بن تغردي بردي (ت٨٧٤هـ)، تحقيق: د. محمد أمين، ونبيل محمد عبد العزيز، الهيئة العامة للكتاب - القاهرة، ١٩٨٤-١٩٩٠م .

- **الموشح**. لأبي عبيد الله محمد بن عمران بن موسى المرزباني (ت٣٨٤هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي ـ القاهرة . بدون .
- **الموطأ**. للإمام مالك بن أنس (ت١٧٩هـ)، برواية أبي مصعب الزهري المدني، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ومحمود محمد خليل، مؤسسة الرسالة ــ بيروت، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م .
- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**. لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية ــ القاهرة، ط١، ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٣م .
- **النبات**. لأبي حنيفة أحمد بن داود الدينوري (ت٢٨٢هـ)، تحقيق: برنهار دلفين ــ فرانز شتاينر بفيسبادن ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م .
- **النبات**. لأبي سعيد عبد الملك بن قُريب الأصمعي (ت٢١٦هـ)، تحقيق: عبد الله يوسف الغنيم، مكتبة المتنبي ـ القاهرة، ط١، ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م .
- **نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل**. لمحمد بن أبي بكر المرابط الدلائي (ت١٠٨٩هـ)، تحقيق مصطفى الصادق العربي، مطابع الثورة ـ بنغازي .
- **نتائج الفكر**. لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت٥٨١هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الرياض ـ الرياض .
- **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**. لجمال الدين يوسف بن تغردي بردي (ت٨٧٤هـ)، دار الكتب المصرية ـ القاهرة .
- **النحاة والحديث النبوي**. لأستاذنا الدكتور حسن موسى الشاعر، وزارة الثقافة والشباب، ط١، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .
- **النخل**. لأبي حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني (ت٢٥٠هـ)، تحقيق د. حاتم الضامن، دار الرسالة ـ بيروت ١٩٨٥م .
- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**. لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار ــ الزرقاء، ط٣ ــ ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- **نسب قريش**. لأبي عبد الله المصعب بن عبد الله بن المصعب الزبيري (ت٢٣٦هـ)، عني بنشره إ. ليفي بروفنسال، دار المعارف ـ القاهرة، ط٣ ـ ١٩٨٢م .

- **النشر في القراءات العشر.** للحافظ ابي الخير محمد بن محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، تصحيح: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية ـ بيروت .
- **نظام الغريب في اللغة.** لعيسى بن إبراهيم بن عبد الله الربعي (ت٤٨٠هـ)، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب.** للشيخ احمد بن محمد المقّري التلمساني (ت١٠٤١هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر - بيروت، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .
- **نكت الهميان في نكت العميان.** لصلاح الدين خليل بن إيبك الصفدي (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: احمد زكي باشا، المطبعة الجمالية - القاهرة، ١٣٢٩هـ - ١٩١١م
- **النكت في تفسير كتاب سيبويه.** لأبي الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ)، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية - الكويت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **النهاية في شرح الكفاية.** للإمام شمس الدين أبي العباس أحمد بن الحسين الإربلي المَوصلي المعروف بابن الخباز (ت٦٣٩هـ)، مصور عن مخطوطة جامعة برنستون برقم: ١٦٥ ب .
- **النهاية في غريب الحديث والأثر.** لابن الأثير مجد الدين المبارك بن محمد الجزري (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ود. محمود محمد الطناحي، دار الفكر ـ بيروت .
- **نهج البلاغة.** للشريف الرضي محمد بن الحسين (ت٤٠٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط١، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م .
- **نوادر المخطوطات.** تحقيق: عبد السلام هارون، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة، ط٢ - ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
- **النوادر في اللغة.** لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري (ت٢١٥هـ)، تحقيق: د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق ـ بيروت، القاهرة، ط١ ـ ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.
- **هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون.** لإسماعيل باشا البغدادي (ت١٣٣٩هـ)،دار الفكر ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- **همع الهوامع شرح جمع الجوامع.** لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية ـ الكويت، ط١ ـ ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .
- **الوافي بالوفيات.** لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، منشورات جمعية المستشرقين الألمانية ـ فرانز شتاينر بفيسبادن، ط٢، باعتناء محمد يوسف نجم ١٣٨١هـ ـ ١٩٦٢م .
- **الوحشيات.** لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي (ت ٢٣١هـ)، تحقيق: عبد العزيز الميمني الراجكوتي، دار المعارف ـ القاهرة، ط٣ ـ ١٩٨٧م .
- **الوحوش.** لأبي سعيد عبد الملك بن قُريب الأصمعي (ت ٢١٦هـ)، تحقيق: أيمن محمد علي ميدان، منشورات النادي الأدبي ـ جدة، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م .
- **الوساطة بين المتنبي وخصومه.** للقاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني (ت ٣٦٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة، ط٤ ـ ١٤٨٦هـ ـ ١٩٦٦م .
- **الوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر.** لابن الصائغ محمد بن عبد الرحمن (ت ٧٧٦هـ)، (ضمن الأشباه والنظائر) .
- **الوفيات.** لتقي الدين محمد بن رافع السلامي (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: صالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .
- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان.** لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت ٦٨١هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر ـ بيروت، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م .
- **ولاة مصر.** لأبي عمر محمد بن يوسف بن يعقوب الكندي المصري (ت بعد ٣٥٥هـ)، تحقيق: رفن كست، مطبعة الآباء اليسوعيين ـ بيروت ١٩٠٨م .
- **يوم وليلة في اللغة والغريب.** لأبي عمر الزاهد محمد بن عبد الواحد المعروف بغلام ثعلب (ت ٣٤٥هـ)، تحقيق: محمد جبار المعيبد، (مجلة معهد المخطوطات العربية) مجلد (٤٢ ـ جزء٢) ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م .
- **يونس البصري حياته وآثاره ومذاهبه.** لأستاذنا الدكتور أحمد مكي الأنصاري، دار المعارف ـ القاهرة ـ ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م .

١٢ ـ فهرس الموضوعات

(١) قسم الدراسة

(٢) قسم التحقيق:

السفر السابع من شرح الدرة الألفية

باب نعم وبئس:

باب حبذا:

باب الأسماء العاملة عمل الفعل:

أمثلة المبالغة:

الصفة المشبهة باسم الفاعل:

باب أفعل التفضيل:

باب عمل المصدر:

باب عمل اسم الفعل:

فهرس الفهارس

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة

شَــرْحُ أَلْفِــيَّةِ ابْنِ مُعْــطٍ

للإمام العلاَّمة أبي جعفرٍ أحمدَ بنِ يوسُفَ بنِ مالكٍ الرُّعَينيِّ الغرناطيِّ
المتوفَّى سنة (٧٧٩ هـ)

(السِّفْرُ السَّابع)

تحقيق ودراسة

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها
تخصص / النحو والصرف

إعداد
الطَّالب / عبد الله بن عمر حاج إبراهيم
إشراف
الأستاذ الدكتور / حسن بن موسى الشَّاعر

المجلَّد الأول

١٤١٧هـ - ١٩٩٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمدُ لله بارئ النَّسَم، ومُفِيضِ النِّعَم، ومُوجِدِ الكائناتِ مِنَ العَدَم، أحمَدُهُ على جزيلِ آلائه، وأشكُرُهُ على سوابغِ نَعْمَائِه، تفضَّلَ على الإنسان باللسان، وميَّزَه عن سائر الحيوان بالبيان، والصلاةُ والسَّلامُ على سيِّدِ المرسَلِين محمَّدٍ، أشرَفِ مَن أقلَّته قَدَمٌ، وعلى آله وصحبه الهادين مصابيحِ الظُّلَم.

وبعد: فإن العلمَ كنزٌ لا يَفنَى، ومَغْنىً فيه من الخيرات كلُّ معنَى، والعربيةُ مفتاحُ أبوابه، والأداةُ الموصِلَةُ إلى استخراج لُبابه، تخيَّرها الله لإنزال كتابه، وأنطق بها مَن أرسلَهُ بسَدَادَ القول وصوابِهِ، فالحاجةُ إليها شديدةٌ، والآراءُ في تعلُّمِهَا سديدةٌ، فهي تَرجُمَانُ القرآن، ووسيلتُهُ في الإيضاح والبيان.

ولقد قيَّضَ الله لهذه اللغة الخالدة علماءَ أجلاَّءَ، صانوا كرامتَها، وحفظوا وُدَّها، وأفنَوا في سبيل إرساء قواعدها ورصد ظواهرها أعزَّ ما يملكون من طارفٍ وتَلِيدٍ، فصُنِّفَت الكُتُب، ووُضِعَت الشُّروح، ونُظمت الأراجيز، فغَنِيَ التراثُ، وازدحمت المعرفةُ، وكان من بين ذلك الدُّرَّةُ الألفيَّةُ، التي وضعها الإمام أبو زكريا يحيى بنُ عبدِ المعطي بنِ عبد النُّور الزواوي المتوفَّى سنة (٦٢٨ هـ)، ذلك العالم الذي كان بالمغرب طُلوعُهُ، وبالمشرق غُروبُهُ، وفيه ظهر بديعُ علمه وغريبُهُ، لم يزل شامةً في وجنة الشَّام، وعَلَماً بين أئمَّتِهَا الأعلام.

وألفيَّتُهُ قال عنها الإمام الرعيني: وقد كثُرَت عناية السالكين بذلك، فوجدتُ عنايتهم بها عنايةَ حقٍّ، وألْفَيتُ الألفيةَ المذكورةَ قد أحرزت في الإحسان كلَّ سَبْق، أحسنَ المنظومات مساقا، وأحلاها مذاقا، وأوقعَهَا في القلوب، وأوفاها بالمطلوب، وهي كما قيل فيها: ككلمة التوحيد خفيفةٌ على اللسان، ثقيلةٌ في الميزان.

ولقد نالت هذه الدُّرَّةُ الألفيةُ عنايةَ العلماء واهتمامَهم، فكان أوّلُ مَن شقَّ الصَّدَفَ عن دُرَّتها، وبَرَقَت له أساريرُ مسرَّتها، الإمامُ العلاّمةُ شمسُ الدين أبو العباس أحمدُ بنُ الحسين بنِ الخبّاز المَوصلي المتوفَّى سنة (٦٣٩هـ)، ثم توالت الشُّرُوح إلى أن جاء الإمام العلامة أبو جعفرٍ أحمدُ بنُ يوسفَ الرُّعينيُّ الغَرناطيُّ المتوفَّى سنة (٧٧٩هـ) فوضع عليها شرحاً في أحد عشر مجلداً، جمع فيه ما تفرق من الفوائد، وحوى ما تناثر من أقوال العلماء ومسائل الخلاف، فكان بحقٍّ أعظمَ تلك الشروح، وأوفاها بالمطلوب.

ولما وقع ناظري على هذا الشرح في سفره الأول الذي قام بتحقيقه أخي وزميلي الدكتور حسن محمد عبد الرحمن أحمد، رأيته كتاباً موسوعياً نحا مؤلفُهُ فيه إلى الاستقصاء والإسهاب في الشرح والتحليل والتعليل، فجمع فيه مادة زاخرة بالأقوال المأثورة عن علماء العربية، وبعضهم ممن لم تصلْنَا كُتُبُهُم، ارتأيت أن أقوم بإخراج أحد أسفار هذا الكتاب الجليل ليكون موضوع رسالتي لمرحلة الدكتوراه.

وكان عنوانها: (السفر السابع) من شرح الإمام أبي جعفر أحمدَ بنِ يوسفَ بنِ مالكٍ الرعينيِّ الغرناطيِّ الحلبيِّ على ألفية ابن معطٍ، تحقيقاً ودراسةً.

فقمتُ بهذا العمل مستعيناً بالله، ومستلهماً من صبر أبي جعفرٍ الصبرَ، ومن كفاحه العزمَ والمثابرةَ والصمودَ إزاء ما واجهني من مشكلات وصعوبات، وما اعترى سيري في طريقي من أحداثٍ وعقباتٍ، فلِرُوحِ ذلك العالم المحقِّق، والثبتِ الحجَّةِ المدقِّق، أسألُ المولى القدير أن يُسبغَ سحائبَ الرحمات.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: للدراسة.

القسم الثاني: للتحقيق.

أما قسم الدراسة فجعلته في ثلاثة فُصُول:

<u>الفصل الأول:</u> خصصتُهُ للحديث عن أبي جعفرٍ الرعيني، وفيه المباحثُ التالية:

المبحث الأول: مَولدُهُ، وسيرتُهُ، ووفاتُهُ.

المبحث الثاني: علمُهُ وخُلُقُهُ وثناءُ العلماء عليه .

المبحث الثالث: شيوخُهُ .

المبحث الرابع: تلاميذُهُ .

المبحث الخامس: آثارُهُ .

وقد أوجَزتُ الكلامَ في هذا الفصل؛ لأن الكلام فيه مستوفىً في السفر الأول الذي قام بتحقيقه أخي وزميلي حسن محمد عبد الرحمن أحمد، ونال به درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى .

الفصل الثاني: وخصصتُهُ للحديث عن السفر السَّابع من شرح الرعيني، وفيه خمسةُ مباحث:

المبحث الأول: تحدثتُ فيه عن مادته العلميةِ ومنهجِ المصنِّفِ فيه .

المبحث الثاني: تحدَّثتُ فيه عن مصادِرِ المصنِّف في هذا السِّفْر .

المبحث الثالث: تحدَّثتُ فيه عن شواهِدِهِ فيه .

المبحث الرابع: عقدتُ فيه موازنةً بين هذا السِّفْر من شرح الرعيني، وما يقابله من شرح ابن النَّحْوية .

المبحث الخامس: تحدَّثتُ فيه عن بعض المآخذ التي وقفتُ عليها في هذا السِّفْر.

الفصل الثالث: وفيه أربعةُ مباحث:

المبحث الأول: تحدَّثتُ فيه عن موقف الرعيني من العلماء .

المبحث الثاني: تحدَّثتُ فيه عن مذهبِهِ النَّحوي ومَوقِفِهِ من مَسائل الخِلاف .

المبحث الثالث: تحدَّثتُ فيه عن اختياراته .

المبحث الرابع: تحدَّثتُ فيه عن أثر الرعيني في الخالفين بعده .

أما القسم الثاني من الرسالة: فهو للنص المحقق، وقد قدَّمتُ له بمقدِّمَاتٍ تحدَّثتُ فيها عن النسخة الخطية التي اعتمدتُها في تحقيق هذا السِّفْر، وعن عملي في النصِّ المحقَّق، وقدَّمتُ نماذجَ لمخطوطة الكتاب، ثم بعدها قدَّمت النصَّ محقَّقاً وَفْقَ الأصول

التي ارتضاها أرباب الصنعة، ثم أتبعتُ النصَّ بفهارسَ فنيةٍ كاشفةٍ عن محتواهُ ومضمُونِهِ.

وبعد، فإني أحمد الله أولاً وآخراً على ما وفّق ويسّر وأعان، وأرجو من الله أن أكون قد وُفقت في إظهار هذا النص على الصورة التي أرادها مؤلِّفُهُ، والتي يَرضى عنها أهلُ العلم وطُلابُهُ، ولستُ أدّعي الكمالَ فيما قدّمتُ؛ لعلمي أنّ النّقصَ من طبيعة البشر، ولكن حسبي أنني أخلصت النية، وحاولت جاهداً شدَّ جياد الحزم، ومدَّ ركاب العزم، فبذلت قصارى جهدي، وانقطعت لهذا البحث بضع سنين، لم أشغل بغيره نفسي، ولم أصرف إلى سواه همتي، وتحمَّلتُ المشقة في سبيله، فامتطيت صهوة الصبر، فذلَّت أمامه كلُّ الصعاب التي لا تخفى على مَن سلك هذا الطريق، فبعد أن كنتُ أقدم رجلاً وأؤخر أخرى؛ لعلمي أن المتاعَ يسير، والباعَ قصير، والبضاعةَ مُزجاةٌ، والخبرةَ لا تُسعفُ المتعلِّمَ بما رجّاه، فاستعنت بالله فأمدني بعونه وتوفيقه .

وفي الختام أجدُ لزاماً عليَّ أن أذكرَ فأشكُرَ - بعد شكر الله - مَن يلزَمُني شكرُهُ وبرُّهُ امتثالاً لأمر الباري جلَّ في علاه: ﴿أنِ اشْكُرْ لي ولوالدَيكَ إليَّ المصيرُ﴾، والديَّ الكريمين. أسأل الله أن يبارك في عمرهما، وأن يسبغَ عليهما ثيابَ الصحة والعافية، وأن يجزل لهما المثوبة في الآخرة والأولى .

وإن أنسَ فلا أنس فضلَ جمعٍ من أساتذتي الأفاضل، وزملائي الأعزاء، الذين لهم في عنقي دَين لا يقومُ شكري بوفائه، وأخصُّ بالذكر أستاذي الفاضل الدكتور حسن بن موسى الشّاعر، المشرفَ على هذه الرسالة، فقد غمرني بعطفه ونصحه، وطوّقني بجميل خلقه، وكريم تعامله، ورعى هذا العمل حتى استوى على سوقه، وكابد معي في قراءة نصه ما كابد، وبذل من أوقات راحته في سبيل إنجازه ما بذل، فقد أهدى إليَّ من النصائح، وأسدى إليَّ من التوجيهات ما كان عوناً لي ـ بعد الله سبحانه ـ على مواصلة السير فيه، فقد كان محققاً ومدققاً في كل ما أقولُ وأكتُبُ، فكم أرشد إلى تصحيح كلمةٍ، وتوضيحِ عبارةٍ، وتقويمِ فكرةٍ، وتحريرِ مسألةٍ، فأفَدتُ من ملحوظاته السديدةِ، وآرائه الصَّائبةِ، ما أسأل الله جل وعلا أن يجعله في ميزان

حسناته يوم يلقاه، فله مني الشكرُ والثناءُ، وله من الله الثوابُ والجزاءُ .

كما يطيب لي في هذا المقام أن أسجل جزيل شكري وامتناني لجامعة أم القرى التي احتضنت هذا العمل طيلة سنواتٍ خلت، ولكلية اللغة العربية ممثلة في سعادة عميدها الفاضل الأستاذ الدكتور حسن بن محمد باجودة عظيمُ الشكر ووافرُ الامتنان .

أما رئيس قسم دراساتها العليا أستاذنا الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد، صاحبُ الخُلُق العالي، والتواضع الجم، الذي يشمَلُ كلَّ طالب علمٍ بفضل رعايته ومتابعته بعد رعاية الله، فذاك رجلٌ قلَّ أمثالُهُ في العامِلِين، فله ولأمثاله من أفاضل هذه الكلية أزجي عاطر الثناء، وإن كنتُ أعلم أنه في حقه قليلٌ يسير، لكني أسأل الله أن يكثِرَ من أمثاله، وأن يزيده علماً وتواضعاً، ومَن تواضع لله رفَعَه .

كما أخصُّ بالشكر الأستاذَين الفاضلَين عُضوَي لجنة المناقشة، الأستاذَ الدكتور صالح بن حسين العايد، والأستاذَ الدكتور شعبان صلاح إبراهيم، على تفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة، وإعطائها نصيباً من وقتهما الغالي الثمين، سائلاً المولى جل وعلا أن ينفعني بما يُبديانه من توجيهات، وما يُسديانه من ملحوظات، وأن يكتب ذلك في ميزان حسناتهما، وأن يَجزيَهُمَا عني خيراً .

كما أشكر كل مَن مَدَّ لي يَدَ العون، أو أسهَمَ بأي جهدٍ أو نصحٍ أو مشورةٍ من أساتذتي الكرام، وزملائي الأوفياء، وإخواني البررة، وأخص بالذكر أستاذي الفاضل الدكتور أحمد بن محمد الخراط، وأخي وزميلي الدكتور حسن محمد عبد الرحمن أحمد الذي أمدني بمصورة هذا السِّفْر، فلجميع هؤلاء وغيرِهم الشُكرُ والدعاءُ، شُكرُ معترف بالفضل لأهله، عاجزٍ عن أداء دينٍ لهم في عنقه، مدَّخِرٍ لهم دعواتٍ صادقاتٍ بأن يجمعني الله وإياهم في مستقرِّ رحمته، راجياً أن أكونَ قد شاركتُ بهذا العمل المتواضع في وَضع لبنةٍ من لَبنَاتِ إحياء هذا التراث العظيم الخالد، محتسباً الأجر والثواب من الله تعالى، والله من وراء القصد.

وبعد، فهذا عملي - أيها السَّادةُ - أضعُهُ بين أيديكم، فما كان فيه من صواب

فمن الله، وما كان فيه من خطأ أو زلل فمن نفسي والشيطان، وما أبرِّئُ نفسي إن النفس لأمارة بالسوء إلا ما رحم ربي، ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا .

ولله الحمدُ في الآخرة والأولى، وصلوات ربي وسلامه ورحماته على حبيبه وصفوته من خلقه، وعلى آله وصحبه، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

وكتبه:
عبد الله بن عمر حاج إبراهيم
مكة المكرمة في:
١٧ / ذي القعدة من عام ١٤١٧هـ
٢٦ / مارس من عام ١٩٩٧م

القِسْـــمُ الأَوَّلُ

الدراسة

وفيه ثلاثة فصول:

الفصلُ الأوَّلُ: أبو جعفرٍ الـرُّعَينيُّ

(سيرتُهُ وآثارُهُ)

الفصلُ الثَّاني: شرح الدُّرَّة الألفيَّة

(السِّفر السَّابع، تحليلٌ ودراسةٌ)

الفصلُ الثَّالث: شـخصيَّةُ الـرُّعَينيُّ

(من خلال هذا السِّفْر)

الفَصلُ الأَوَّلُ

أبو جعفر الرُّعينيُّ الغرناطيُّ

(سيرته بإيجاز)

ويشتمل على المباحث التالية:

١ ـ مَولدُهُ، وسيرتُهُ، ووفاتُهُ .

٢ ـ علمُهُ وخُلُقُهُ وثناءُ العلماء عليه .

٣ ـ شيوخُهُ .

٤ ـ تلاميذُهُ .

٥ ـ آثارُهُ .

المبحث الأول:

الرُّعينيّ(١)
نَسَبُهُ وسيرتُهُ العلميَّة

هو شهاب الدين، أبو جعفر، أحمدُ بنُ يوسفَ بنِ مالكٍ بنِ إسماعيلَ بن أحمدَ الرُّعينيُّ الغرناطيُّ الأندلسيُّ الإلبيريُّ الحلبيُّ المالكيُّ البِيريُّ .

---

(١) انظر ترجمته في:

١ ـ الوافي بالوفيات للصفدي ٣٠٥/٨، والذيل على العبر للولي العراقي ٤٧٣/٢، وغاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ١٥١/١، والدر المنتخب لابن خطيب الناصرية ١٢٨/١ (مخطوط)، والسلوك للمقريزي /القسم الثالث/ ٣٢٥/١، ودرر العقود للمقريزي أيضاً ٣١٤/٢، والإعلام بتاريخ الإسلام لابن قاضي شهبة ٢٤٨/١ (مخطوط)، والدرر الكامنة لابن حجر العسقلاني ٣٦١/١، وإنباء الغُمر بأنباء العُمر له أيضاً ٢٤٤/١، والنجوم الزاهرة لابن تغردي بردي ١٨٩/١١، والمنهل الصافي له أيضاً ٢٧٠/٢، والدليل الشافي له أيضاً ٩٨/١، وكنوز الذهب في تاريخ حلب لأبي ذر: ١٦٨ (مخطوط)، والتحفة اللطيفة للسخاوي ٢٧٤/١، والذيل التام على دول الإسلام له أيضاً: ٣٠٢، وبغية الوعاة للسيوطي ٤٠٣/١، وبدائع الزهور في وقائع الدهور لابن إياس (القسم الأول) ٢٢٢/٢، ومفتاح السعادة لطاش كبري زادة ١٨١/١، ودرة الحجال لابن القاضي المكناسي ٦٢/١، ونفح الطيب للمقّري ٦٧٥/٢، ٣٧١/٧، وكشف الظنون لحاجي خليفة ٢٣٤/١، ٢٦٢، ٦٨٨، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٤٤٩/٨، وإيضاح المكنون للبغدادي ١١١/١، وهدية العارفين له أيضاً ١١٤/١، وإعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء للطباخ الحلبي ٧٣/٥، والأعلام للزركلي ٢٧٤/١، ومعجم المؤلفين لكحالة ٢١٣/٢، وتاريخ الأدب العربي للدكتور عمر فروخ ٥٢٨/٦ .

كما أن للرعيني أخباراً في المراجع المذكورة آنفاً في أثناء ترجمة رفيقه محمد بن أحمد بن جابر الهواري، وكذلك وردت له أخبار في مراجع أخرى، اكتفيت عنها بما أسلفت، وهي مذكورة في مقدمة السفر الأول من هذا الشرح .

فالرعيني نسبة إلى رُعين قبيلة باليمن، تنسب إلى ذي رُعين من ملوك اليمن وأذوائها[١].

والإلبيري نسبة إلى (إلبيرة) بقطع الهمزة منطقة كبيرة من بلاد الأندلس، من مدنها قسطيلية وغرناطة، وبينها وبين غرناطة ستة أميال، وإليها ينسب كثير من أهل العلم، وبساحلها كان نزول عبد الرحمن الداخل حين عبوره إلى الأندلس[٢].

والبِيري نسبة إلى (البِيرَة) قريةٌ من قرى حلب على شاطئ الفرات[٣].

مولده:

أما عن مولد الرعيني فأكثر المصادر لم تتعرض له، إلا أن بعضهم أشار إلى أنه كان في حدود السبعمائة[٤] ، وقال الصفدي[٥]: « وسألته [أي الرعيني] عن مولده فقال: سنة ثمانٍ أو تسعٍ وسبعمائة ».

أما عن مكان ولادته، فقد نقل السخاوي عن ابن فرحون أنها كانت في مدينة غرناطة[٦] .

نشأته وسيرته العلمية:

نشأ أبو جعفر في غرناطة، وبها بدأ تعلمه على يد أشياخها كالقيجاطي والبيسوي[٧]، وفي هذا الميدان التقى برفيقه ابن جابر الهوَّاري (ت ٧٨٠هـ) ، فتعاهدا على الصحبة، ولزم كل منهما صاحبه لا يفارقه إلا في خاصة أمره، وقد

---

(١) انظر اللباب في تهذيب الأنساب ٦/١٣٩ .

(٢) معجم البلدان ١/٢٤٤، والروض المعطار: ٢٨ .

(٣) مراصد الاطلاع ١/٢٤٠، والتاج (بير) .

(٤) الدرر المنتخب ١/١٢٨، والمنهل الصافي ٢/٢٧٠ .

(٥) الوافي بالوفيات ٨/٣٠٥ ، وانظر: التحفة اللطيفة ٣/٤٨٣ .

(٦) التحفة اللطيفة ٣/٤٨٣ .

(٧) غاية النهاية ١/١٥١ .

كان لصحبتهما هذه شأن كبير في حياتهما، حتى إنهما أصبحا يعرفان بالأعمى والبصير، أو بالأعميين، ويصوِّرُ ابنُ فرحون لنا هذه الصحبة فيقول[١]:

« وأخوَّةُ هذين الشيخين واتفاقهما في الأخلاق والأقوال والأفعال لم أرَ مثلها ولم أسمع بذلك، لا يملك أحدهما دون أخيه شيئاً، ولا يتخصص عنه بشيء من أمور الدنيا قلَّ أو جلَّ، ولا يلبسُ أحدهما غير ملبس الآخر، لكل واحد منهما مثل ما لصاحبه، إن فصَّلا ثياباً فمن نوعٍ واحدٍ، ومن لونٍ واحدٍ، وكذا في العمائم والفُوَط ... وإذا لبسا لبسا لوناً واحداً بياضاً كان أو غيرَه، ولا يمكن أن يغيرَ أحدُهما لباساً دون الآخَر، ويأكلان جميعاً، ويرقدان جميعاً في بيتٍ واحدٍ، وأعرضا معاً عن الزواج والتَّسَرِّي رغبةً في دوام الصحبة، وخوفاً من أسباب الفرقة، وكان معهما مملوكٌ يخدمهما ...

وفي بلادهما كانا كذلك لا يفترقان أصلاً ...

ومن أعجب الأشياء أنهما يمرضان جميعاً ويصِحَّان جميعاً ، كما شاهدتُهُ منهما في المجاورة الثانية، مرضَ أبو جعفر في يوم وأبو عبد الله في اليوم الثاني، وتمادَى بينهما المرضُ مدةً طويلةً ... » .

ويخبرنا معاصرُهما لسانُ الدين بنُ الخطيب[٢] في أثناء حديثه عن ابن جابر عن صحبتهما فيقول: «وتظافر برجل من أصحابنا يعرف بأبي جعفر الإلبيري، صارا رُوحَين في جسد، ووقع الشعر منهما بين لَحيي أسد، وشمَّرا للكُدية، فكان وظيفُ الكفيف النظمَ، ووظيفُ البصير الكتْبَ، وانقطع الآن خبرهما » .

وعنها يقول ابن الجزري[٣]: « فكان بينهما من الاتفاق ما يُتعجَّب منه » .

هكذا قُدِّر لمسيرة حياة هذين الرجلين ليضربا مثلاً فريداً في الأخوة والصحبة .

---

(١) فيما نقله عنه السخاوي في التحفة اللطيفة ٣/٤٨٢ .

(٢) الإحاطة في أخبار غرناطة ٢/٣٣٠ .

(٣) غاية النهاية ٢/٦٠ .

ويبلغ أبو جعفر الثلاثين من عمره، فيقرر الهجرة إلى بلاد المشرق برفقة صاحبه (في سنة ٧٣٨هـ)، يغادر غرناطةَ وأعلامُ نجدٍ أمامَ ناظريه تَلُوح، وحمائمُهُ تشدو على الأيك وتَنُوح فيُنشِدُ[١]:

ولمّا وقفْنَا للوداعِ وقد بدَتْ	قِبابُ قِبَا نجدٍ على ذلك الوادي
نظرتُ فألفيتُ السبيكة فضّةً	لحسن بياضِ الزّهر في ذلك النادي
فلما كستْهَا الشمسُ عاد لجينُها	لنا ذهباً فاعجبْ لإكسيرها البادي

وفي طريق رحلته عرَّج أبو جعفرٍ على بلاد المغرب، وطوّف في أرجائها، فأخذ العلم عن شيوخها، ثم تابع مع صاحبه المسير، فدخلا سبتة[٢]، والإسكندرية[٣]، ثم حجّا ودَخَلا القاهرة، فسَمِعا أبا حيان وغيرَه[٤]، ثم دخلا دمشق سنة (٧٤١ هـ)، ونزلا بالأشرفية دار الحديث[٥]، وسمعا من جلة أشياخها كالمزي وابن عبد الهادي وابن عبد الدائم وغيرهم[٦]، وفيها التقيا بصلاح الدين الصَّفَدي، ثم توجَّها إلى بعلبك وسمعا من فاطمة بنت اليونيني[٧]، ثم توجها إلى حلب، ورحلا إلى ماردين[٨]، ثم رجعا إلى حلب، واستقر بهما المقام في البيرة على شاطئ الفرات، وأقاما فيها نحواً من ثلاثين عاماً، ذاع فيها صيتهما، وانتشر أمرهما، حتى أصبحا ملاذاً للقربى، وملجأً للمظلومين، شفاعتهما مقبولة، وكلمتهما عالية[٩]، رتب لهما

---

(١) طراز الحلة: ١١١ - ١١٢ .

(٢) طراز الحلة: ٢٩١ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) غاية النهاية ١/١٥١، والدرر الكامنة ١/٣٦١ ، وإنباء الغُمْر ١/١٥٩، وإعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ٥/٧٥.

(٥) الوافي بالوفيات ٨/٣٠٥ .

(٦) غاية النهاية ١/١٥١، والدرر الكامنة ١/٣٦١،

(٧) غاية النهاية ١/١٥١ .

(٨) إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ٥/٧٥ .

(٩) التحفة اللطيفة ٣/٤٨٤ .

السلطان ما يكفيهما، وخدمهما رؤساء البلاد وسَراة الناس، ومدحهما الأدباء وكتّاب الإنشاء[١].

ولهما في حلب مسجد في درب بني سوادة كان يعرف قبل فتنة تيمور بمسجد النحاة نسبة إليهما [٢].

وقد حَجَّ أبو جعفر من حلب مراراً مع رفيقه ابن جابر، وجاور مرتين بالمدينة النبوية الشريفة[٣]، وقرئت عليه هناك بعض كتب العربية والحديث وغيرهما.

هكذا بقي أبو جعفر مع صاحبه مدة حياتهما إلى أن افترقا قبل موتهما بالقلوب؛ لأن أبا عبد الله بن جابر الهواري تزوج بالبيرة[٤]، وأقام بها، وعندها اتجه أبو جعفر إلى حلب ليقضي بقية أيام حياته، إلى أن وافته منيته في منتصف شهر رمضان من سنة تسع وسبعين وسبعمائة، ودفن بمقابر الصالحين، وكانت جنازته مشهودة، ورثاه رفيقُهُ ابنُ جابر بقصيدة طنانة بلغت (٧٨) بيتاً قال في مطلعها[٥]:

لَقَـــد عَزَّ مَفقودٌ وجَلَّ مُصابُ ... فللخدِّ من حُمْرِ الدُّمُوعِ خِضَابُ

مُصَــابٌ لَعَمري ما أُصيبَ بمثله ... ولا أنا فيما بَعدَ ذاكَ أُصَـــابُ

فإنْ أبكِ لم أُعتَب وإنْ أُرَ صابراً ... فليسَ على الصَّبر الجميلِ عِتـابُ

بَكَيـتُ ولكن لم أَجِـدْ ذاكَ نافعاً ... ولا فيـه إلاَّ أنْ يـضيعَ ثَــوابُ

فأُبْتُ بحسنِ الصَّبرِ وهْوَ أَجَلُّ ما ... إليه إذا جـــلَّ المصـابُ يُــؤَابُ

لَعَمرُكَ ما الدُّنيا بـدَارِ إقَـامَــةٍ ... فللنَّاس عنهـا رحـــلةٌ وذَهــابُ

---

(١) التحفة اللطيفة ٣/٤٨٣ .

(٢) إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ٥/٧٣ .

(٣) كانت الأولى سنة (٧٥٥ - ٧٥٦هـ)، والثانية سنة (٧٦٥ - ٧٦٦هـ) طراز الحلة: ٣٠٧، غاية النهاية ١/١٥١، والتحفة اللطيفة ٣/٤٨٢، وإعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ٥/٧٥ .

(٤) كنوز الذهب: ١٦٩، وإعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ٥/٧٣ .

(٥) القصيدة طويلة أوردها بكاملها أبو ذر في كنوز الذهب لوحة (١٦٩-١٧١)، والطَّبَّاخ الحلبي في إعلام النبلاء ٥/٧٥-٧٨ .

المبحث الثاني:

عِلْمُهُ، وخلقُهُ، والثّناءُ عليه

لقد أفاد الرعيني من رحلته هذه كثيراً، حيث التقى بكثير من الأشياخ، وأخذ عن جلتهم في مختلف الأقطار، حتى برع في كثير من العلوم، فذاع صيته، وانتشر أمره مع صاحبه، فترجم له العلماء، وذكروه بخير ذكرٍ، وأثنَوا عليه ثناءً عاطراً، فوصفوه بالعلم، وحسنِ الخلق، وكثرةِ العبادة، والتواضُعِ، وحُسنِ المعاملة، وأنه كان ديِّناً، حلوَ المحاضرة، ثقةً، حُجَّةً.

قال عنه ابن الجزري[1]: « إمام نحويٌّ شيخنا » .

وقال عنه ابن خطيب الناصرية[2]: « كان ديناً ثقة حجة » ، وقال: « كان إماماً عالماً فاضلاً أديباً ماهراً في النثر والنظم، مجيداً فيهما، مكثراً بارعاً في النحو والبيان والتصريف والبديع، متقناً لكلام العرب » .

وقال المقريزي[3]: « كان عالماً بالنحو والتصريف والبديع والعروض، يجيد قراءة الحديث، ويشارك فيه مشاركةً جيدةً، وله يد طولى في الأدب وإتقان لعلم اللغة » .

وقال تلميذه طاهر بن حبيب[4]: « كان حسن الخَلق والأخلاق، جميل المصاحبة للإخوان والرفاق، عالماً بالنحو والتصريف والبديع، كاشفاً عن وجه العروض كل حجاب منيع، مجيداً في قراءة الحديث، عارفاً بالقديم من رواته والحديث، ذا يد طولى في فن الأدب، وإتقانٍ لمعرفة كلام العرب » .

---

(١) غاية النهاية ١/١٥١ .

(٢) الدر المنتخب ١/١٢٨ .

(٣) درر العقود الفريدة ٢/٤٢٧ .

(٤) فيما نقله عنه ابن قاضي شُهبة في الإعلام بتاريخ أهل الإسلام ١/٢٤٨ .

وقال ابن حجر[١]: « وكان أبو جعفر مقتدراً على النظم والنثر، عارفاً بالنحو وفنون اللسان، ديناً، حسن الخلق، حلو المحاضرة، كثير التواليف في العربية وغيرها».

وقال أيضاً[٢]: « وكان أبو جعفر كثير العبادة » .

وقال لسانُ الدين بن الخطيب[٣]: « أبو جعفر دَمِثٌ، مُتَخَلِّقٌ، مُتَوَاضِعٌ ، أوحَدُ زمانه في العربية، حَسَنُ المعاملة » .

وقال ابن تغردي بردي[٤]: « الشيخ الإمام العلامة، كان إليه المنتهى في علم النحو والبديع والتصريف والعروض، وله مشاركة في علوم كثيرة » .

وقال أيضاً[٥]: « الفقيه الأديب المحدث »، وقال[٦]: « تفقه ببلاده، وبرع في فقه المالكية وغيره » .

قلتُ: ومَن وَقَفَ على كتابَيه: شرح الدرة الألفية، وطرازِ الحلّة وشفاءِ الغُلّة، علمَ مكانة الرجل في اللغة والأدب .

وقد نوَّه صلاح الدين الصفدي بفضله في إجازته التي كتبها جواباً على استجازة الرعيني له فقال:

يا فاضلاً في النُّهى والعلمِ منماهُ ... وللهُدَى ومحلِّ الفضل مرماهُ

شنَّفتَ سمعي بأبياتٍ إذا تُليَتْ ... في مجلس الفضلِ راقَ الطرفَ مغناهُ

ثم قال:

لكن أطعتُ امتثالاً ما أمرتَ به ... وقد أجزتُكَ مالي فارضَ لُقيَاهُ

---

(١) الدرر الكامنة ١/٣٦١ ، وانظر بغية الوعاة ١/٤٠٣، ومفتاح السعادة ١/١٨١ .

(٢) إنباء الغُمر ١/١٦٠ .

(٣) نقله عنه ابن حجر في الدرر الكامنة ١/٣٦٢ .

(٤) النجوم الزاهرة ١١/١٨٩ .

(٥) الدليل الشافي ١/٩٨ .

(٦) المنهل الصافي ١/٢٧٠ .

المبحث الثالث :

شُيُوخُهُ

خلال هذه الرحلة الطويلة لأبي جعفر برفقة صاحبه ابن جابر الهواري، وتطوافه في البلدان مشرقها ومغربها، التقى الرعيني بكثير من الشيوخ في مختلف الأقطار الإسلامية، فأخذ عنهم ما شاء من فنون العلم وصنوف المعرفة، ويصوِّرُ لنا أبو جعفر هذه الرحلة الطويلة التي بدأها من غرناطة، وختمها بحلب، ماراً في أثنائها بكثير من البلاد، للالتقاء بعلمائها والأخذ عنهم قائلاً[1]:

« وجعلتُ أضربُ أعداد البلاد بعضاً في بعض، وأخطُّ الأرضَ تارةً عن طول وآونةً عن عرض، وأنا في طيِّ ذلك أستخرجُ الدررَ من أصدافها، وأجمعُ الفوائدَ على اختلاف أصنافها، إلى أن جمعتُ من ذلك ما حلا منه وطاب، وذقتُ من حلاوة الرحلة ما يُستعذبُ منه ويُستطاب، فلم أزل أقفُ على تنوعات البلدان موقف الاستحقاق، وأتبين مدلول قوله تعالى: ﴿سنريهم آياتنا في الآفاق﴾[2] .

ولا غرضَ في ذلك كلِّه إلا مسألةٌ أفيدها أو أستفيدها، أو كلمةٌ أُجيدها أو أستجيدها، أو عالمٌ أعودُ من رؤياه ممتلئَ الفؤاد، أو متعلمٌ أُظفرُهُ بالعلم المستفاد .

وما برحتُ في طلب هذا المقصد، وتورُّدِ هذا المورِد، أَحِلُّ من كل مدينةٍ مَحلَّ المنتقِدِ، وأَحُلُّ بها من عُقَدِ العلم ما أُبرِمَ وعُقِدَ ، إلى أن ألحقتُ الفراتَ بالنيل، وبلغتُ فيما بينهما غايةَ المستنيل، وجعلتُ ما بين الأندلس والشام، كمرحلةِ يومٍ من الأيام، وما حجزني عن الحجاز قطعُ حَزنٍ ولا سهل، ولا تشاغلتُ عن ذلك بوطنٍ ولا أهل، إلى أن جمعتُ بين زيارةِ الحرمين، وحصلتُ من الرحلةِ على غُنمَين، ولم يَرُعْني أن بغرناطةَ دياري، وبالشام مزاري » .

---

(١) اقتطاف الأزاهر: ٣٧ - ٣٨ .

(٢) سورة فصلت: آية: ٥٢ .

ولقد نصَّ أصحاب التراجم على كثير من أسماء العلماء الذين أخذ عنهم أبو جعفر الرعيني، وسوف أقوم بذكرهم مرتبين حسب وفياتهم، ومترجماً لكل منهم بترجمة موجزة، محيلاً على أهم مصادر الترجمة، فأقول مستعيناً با لله:

شيوخ الرعيني:

● **أبو الحسن القَيْجَاطِيُّ (ت ٧٣٠هـ) [1]:**

عليُّ بن عمر بن إبراهيم الكناني القَيجاطيُّ، نسبة إلى قَيجاطَة، من أعمال جيَّان، أخذ عن ابن الضائع والأُبَّذي، وأبي جعفرٍ الطبَّاع، وغيرهم، توفي سنة (٧٣٠هـ) . من شيوخ الرعيني في غرناطة، ذكره الصفدي وابن الجزري .

● **فاطمة اليونينيَّة (ت ٧٣٠هـ) [2]:**

فاطمة بنت علي بن أحمد اليونينيَّة البعليَّة، أم الخير، بنت الحافظ شرف الدين أبي الحسين، سمعت من نصر ا لله بن عبد المنعم بن حَوران، وحدَّثت، توفيت سنة (٧٣٠هـ)، ذكر ابن الجزري أن الرعيني سمع منها الشاطبية بإجازتها من الكمال الضرير .

● **ابن هانئ الأندلسي (ت ٧٣٣هـ) [3]:**

محمد بن علي بن هانئ اللخمي السبتي، أصله من إشبيلية، عالم بالنحو

---

(١) انظر ترجمته في الإحاطة ١٠٤/٤، وغاية النهاية ٥٥٧/١، وبغية الوعاة ١٨٠/٢ .

(٢) لها أخبار في الدرر الكامنة ٣٠٧/٣، وقد نص ابن الجزري على سماع الرعيني للشاطبية من فاطمة بنت اليونيني بإجازتها من الكمال الضرير، وهنا إشكال هو أن الرعيني خرج من الأندلس سنة ٧٣٨هـ، وفاطمة اليونينية توفيت سنة ٧٣٠هـ، أي: قبل خروج الرعيني من الأندلس، فكيف سمع منها ؟ أقول: لعل ثمة تحريفاً في أحد التاريخين السابقين، أو في أصل هذا الخبر، وا لله أعلم .

(٣) ترجمته في: الإحاطة ١٤٣/٣، والدرر الكامنة ٢١٠/٤، وغاية النهاية ٢١١/٢ .

والقراءات وفنون من العلم، قرأ على الغافقي وأبي بكر بن عَبيدة وغيرهما، له شرح على التسهيل، وإرشاد الضَّوالّ في لحن العامة، توفي سنة (٧٣٣هـ). ذكره الرعيني في طراز الحلة[1].

● **ابن منظور القيسي (ت٧٣٥هـ)[2]:**

محمد بن عُبيد الله بن محمد بن يوسف، أبو بكر بن منظور القيسي المالَقي، من بيت علم وفضل، ولي بمالَقَة القضاء، من تصانيفه: «السحب الواكفة» و«الصيب الهتان»، وغيرهما، توفي سنة (٧٣٥هـ) ذكره الرعيني نفسُهُ في كتابه «رفع الحجاب عن تنبيه الكتَّاب[3]»، وهو من شيوخه في مالَقَة .

● **المطَريُّ (ت٧٤١هـ)[4]:**

محمد بن أحمد بن خلف بن عيسى الخزرجي الأنصاري السعدي، أبو عبد الله جمال المطَري، نسبة إلى المطَريَّة بمصر، كان إماماً عالماً مشاركاً في العلوم، وكان مؤذناً بالمسجد النبوي، حسن الصوت، توفي سنة(٧٤١هـ). ذكره الرعيني نفسه في كتابه «طراز الحلة»[5]، وهو من شيوخه في المدينة النبوية .

● **أبو عبد الله بن بكَّر (ت٧٤١هـ)[6]:**

محمد بن يحيى بن محمد بن يحيى بن أحمد بن محمد بن بكَّرَ بن سعد الأشعري المالقي، أخذ عن أبي جعفر بن الزبير وغيره، كان من صدور العلماء، ولي القضاء بغرناطة، توفي سنة (٧٤١هـ). ذكره الصفدي، وهو من شيوخ الرعيني في غرناطة .

---

(١) طراز الحلة: ٢٩١ .

(٢) انظر ترجمته في الإحاطة ٢/١٧٠، والدرر الكامنة ٤/١٥٦ .

(٣) رفع الحجاب: ٢١٩ .

(٤) ترجمته في: الوفيات للسلامي ١/٣٥٨، والتحفة اللطيفة ٣/٤٦٦، والدرر الكامنة ٣/٤٠٣ .

(٥) طراظ الحلة: ٣٠٩ .

(٦) انظر ترجمته في: الإحاطة ٢/١٧٦، والدرر الكامنة ٥/٥٥، وشذرات الذهب ٨/٢٣١ .

● **أبو الحجاج المِزّي (ت ٧٤٢هـ)** [١]:

يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، الكلبي القُضاعي الدمشقي المِزِّي، محدث الإسلام، جُمع له الدرايةُ والروايةُ وعلوُّ الإسناد، من تصانيفه: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، وتحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، توفي سنة (٧٤٢هـ). من شيوخ الرعيني في دمشق، ذكره ابن الجزري وابن حجر .

● **ابن عبد الدائم (ت ٧٤٣هـ)** [٢]:

شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن احمد بن عبد الدائم المقدسي الصالحي، شيخ محدث مكثر، سمع من جده ومن عمر بن محمد الكرماني وغيرهما، توفي سنة (٧٤٣هـ). ذكره ابن قاضي شهبة وابن حجر ، وهو من شيوخ الرعيني في دمشق .

● **الجزريُّ (ت ٧٤٣هـ)** [٣]:

أبو العباس أحمد بن علي بن الحسن بن داود الجزري الصالحي الحنبلي، مقرئ صالح عابد، قال السبكي: لم أر أجلد منه على العبادة والصلاة، أقرأ بحماة، ثم انتقل إلى دمشق، توفي سنة (٧٤٣هـ) ، ذكره المقريزي وابن حجر وابن تغري بردي والسيوطي .

● **ابن كامِيَارَ (ت ٧٤٣هـ)** [٤]:

زين الدين محمد بن عبد الرحيم بن إبراهيم بن كامِيَارَ بن أبي نصر القزويني ثم الدمشقي، أبومحمد، شيخ صالح خيِّر، من طلبة دار الحديث الأشرفية، أجاز له

---

(١) انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ ١٤٩٨/٤، وفوات الوفيات ٣٥٣/٤، طبقات الشافعية الكبرى ٣٩٥/١٠ .

(٢) ترجمته في: الوفيات ٤٣١/١، والدرر الكامنة ٢٠/٤ .

(٣) ترجمته في: الوفيات ٤٣٢/١، والدرر الكامنة ٢٢٠/١ .

(٤) أخباره في: الوفيات ٤٢١/١، والدرر الكامنة ٤٦١/٢ .

خلق، وحدَّث مرات، توفي سنة (٧٤٣هـ). من شيوخه في دمشق، ذكره السيوطي.

● **ابن عبد الهادي (٧٤٤هـ)[١]:**

شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي، أحد الأذكياء، تفقه في مذهب الإمام أحمد، قال الذهبي: الفقيه البارع المقرئ المجود النحوي المحدث الحافظ الحاذق ذو الفنون، تفقه بابن مسلم، وتردد على ابن تيمية، توفي سنة (٧٤٤هـ). من شيوخه في دمشق، ذكره ابن خطيب الناصرية، وابن قاضي شهبة، وابن حجر.

● **فخر الدين الملقّن (ت ٧٤٥هـ)[٢]:**

عثمان بن سالم بن خلف، أبو عمر المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، كان شيخاً مهيباً يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، أخذ عنه الذهبي والبِرزالي وغيرهما، توفي سنة (٧٤٥هـ). من شيوخه في دمشق، ذكره ابن خطيب الناصرية.

● **التكريتي (ت ٧٤٥هـ)[٣]:**

زين الدين عبد الرحمن بن علي بن حسين بن منّاع التكريتي ثم الدمشقي، حدَّثَ فترةً، وكان تاجراً حسن الشكل، مهيباً، منوَّر الشيبة، كريم الأخلاق، محتشماً، توفي سنة (ت٧٤٥هـ) من شيوخه بدمشق، ذكره ابن خطيب الناصرية.

● **أثير الدين أبو حيان (ت ٧٤٥هـ)[٤]:**

محمد بن يوسف بن علي بن يوسف، أثير الدين أبو حيان الأندلسي النِّفْزي، ولد بنواحي غرناطة، وهاجر إلى المشرق، واستقر بالقاهرة، نحوي عصره، إمام علامة مفسر، تواليفه سارت في الآفاق، توفي سنة (٧٤٥هـ). ذكره أغلب من

---

(١) أخباره في: الوافي بالوفيات ٢/١٦١، والمقصد الأرشد ٢/٣٦٠، وبغية الوعاة ١/٢٩.

(٢) أخباره في: معجم شيوخ الذهبي ١/٤٣٤، والوفيات ١/٤٩٦، والدرر الكامنة ٣/٥٣.

(٣) أخباره في: الوفيات ١/٤٩٥، والدرر الكامنة ٢/٤٤٤.

(٤) انظر ترجمته في: الوافي بالوفيات ٥/٢٦٧، والدرر الكامنة ٥/٧٠، وطبقات المفسرين للداودي ٢/٢٨٦.

ترجم للرعيني، وهو من شيوخه في القاهرة .

● **ابن شِبرين (ت ٧٤٧هـ)**[1]:

محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الرحمن بن علي بن شِبرين، أبو بكر الجُذامي، قال ابن الخطيب: الشيخ الفقية القاضي المؤرخ الكاتب. ولد بسبتة وانتقل إلى غرناطة، ولي القضاء بعدة جهات، أخذ عن أبي بكر بن عَبيدة، والغافقي وغيرهما، توفي سنة (٧٤٧هـ). من شيوخ الرعيني في غرناطة، ذكره في طراز الحلة[2]، قال: أنشدنا القاضي الإمام العلامة أبو بكر بن شبرين لنفسه بجامع غرناطة .

● **خطيب الصالحية (٧٤٨هـ)**[3]:

محمد بن إبراهيم بن عبد الله بن أبي عمر، عز الدين الصالحي الحنبلي، إمام فقيه خيِّر صالح، مهر بالفقه، ودرَّس، كان طلق الوجه، حسن البشر، مهيباً أماراً بالمعروف، توفي سنة (٧٤٨هـ). من شيوخه بدمشق، ذكره ابن خطيب الناصرية .

● **السَّلاويُّ (ت ٧٤٩هـ)**[4]:

محمد بن عمر بن أبي القاسم بن عمر، أبو محمد السَّلاوي ثم الدمشقي، سمع من ابن عبد الدائم وابن أبي اليُسْر وغيرهما، وحدث، توفي سنة (٧٤٩هـ). من شيوخه بدمشق، ذكره ابن خطيب الناصرية .

---

(١) أخباره في: الإحاطة ٢/٢٣٩، والدرر الكامنة ٣/٤٣٩، ونفح الطيب ٥/٥٤١ .

(٢) طراز الحلة: ٢٨٢ .

(٣) أخباره في معجم شيوخ الذهبي ٢/١٣١، والوفيات ٢/٥٢، والدرر الكامنة ٣/٣٧، والقلائد الجوهرية ١/١٣٦ .

(٤) انظر: الوفيات ٢/١١٥، والدرر الكامنة ٤/٢٤٢ .

● **ابن المرابط (ت ٧٥٢هـ)**[1]:

الحافظ أبو عمرو محمد بن عثمان بن يحيى بن أحمد المرادي الغرناطي، سكن دمشق، وسمع منه المِزِّيُّ وغيره، توفي سنة (٧٥٢هـ) . سمع منه الرعيني بدمشق، ذكره الروداني[2] .

● **أبو عبد الله البَيَّانيُّ (ت٧٥٣هـ)**[3]:

محمد بن إبراهيم بن محمد السَّيَّاريُّ الغرناطيُّ، المعروف بالبيَّاني، قرأ على أبي جعفر بن الزبير، وابن رُشيد، وابن الزيات وغيرهم، كان مشاركاً في العربية والفرائض والأصول، توفي سنة (٧٥٣هـ) . ذكره الصفدي .

● **ابن الفخَّار الخولاني (ت ٧٥٤هـ)**[4]:

محمد بن علي بن أحمد الفخار، الخولاني البيري، إمام في العربية، وله مشاركة في القراءات والفقه والعروض والتفسير، قرأ على الغافقي وابن حُريث وابن الشَّاط وغيرهم، من آثاره شرح على الجمل، وشرح على الدرة الألفية، توفي سنة (٧٥٤هـ) . نص عليه الرعيني[5] في هذا السفر من الشرح، ووصفه بقوله: « شيخنا الأستاذ العلامة بقية النحاة » .

● **أبو إسحاق الحلبي (ت ٧٦٠هـ)**[6]:

جمال الدين إبراهيم بن القاضي شهاب الدين محمود بن سلمان بن فهد، سمع من والده والصَّوَّاف والدمياطي، حدَّث بالقاهرة، ثم بحلب، وفيها سمع منه الحافظ

---

(١) انظر: الوفيات ١٤٢/٢، وطبقات الحفاظ: ٥٢٧ .

(٢) صلة الخلف بموصول السلف: ٦٥ .

(٣) انظر ترجمته في: الديباج المذهب ٢٧٦/٢، والدرر الكامنة ٣٨٢/٣، ودرة الحجال ٤٩/٢ .

(٤) انظر ترجمته في: غاية النهاية ٢٠٠/٢، والدرر الكامنة ١٧٢،٤، وبغية الوعاة ١٧٤/١ .

(٥) انظر صفحة: ٤٤٢ من هذا السفر .

(٦) ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٢٧/٥، والوافي بالوفيات ١٤٣/٦، والدرر الكامنة ٧٣/١ .

العراقي، والهيتمي، والرعيني، توفي سنة (٨٦٠هـ). نص عليه الرعيني نفسه في غير موضع من طراز الحلة[1] بقوله: أنشدنا شيخنا الإمام العلامة .

● **ابن فرحون (ت٧٩٩هـ)** [2]:

إبراهيم بن علي بن محمد بن أبي القاسم بن محمد بن فَرحون اليعمَري المدني، برهان، نشأ بالمدينة وبها سمع من المطيري والوادي آشي ورحل إلى مصر والقدس ودمشق، من تصانيفه: الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، والتبصرة في أدب القضاء، وغيرها، توفي سنة (٧٩٩هـ)، ذكره السخاوي .

---

(١) انظر مثلاً صفحة: ١٦٠، ٣٤٦، ٣٥١ .

(٢) أخباره في: الدرر الكامنة ٤٩/١، والتحفة اللطيفة ٤٨٢/٣، ودرة الحجال ١٨٢/١ .

المبحث الرابع:

تلاميذُهُ

استقر أبو جعفر مع رفيقه ابن جابر في حلب، واستفاد منهما خلق كثير، وكان لهما مسجدٌ يعرف بمسجد النحاة كما أسلفنا سابقاً، قال ابن خطيب الناصرية: وقد انتفع الحلبيون به وبرفيقه ، وأخذ عنهما علم النحو والأدب جماعة كثيرة.

وقد نصت كتب التراجم على تلاميذ أبي جعفر، وسأوردهم مرتبين حسب وفياتهم على النحو التالي:

- أبو الربيع المصري (ت٧٧٨هـ) [(١)]:

سليمان بن داود بن يعقوب بن أبي سعيد، القاضي جمال الدين أبو الربيع، كاتب أديب، برع في صناعة الإنشاء والترسل، توفي سنة (٧٧٨هـ). وهو الذي قرأ هذا السِّفْر على الرعيني نفسه فأجازه، جاء في خاتمته[(٢)]:

« قرأتُ هذا الجزء بحمد الله ومنه، وهو الجزءُ السَّابعُ من شرح ألفية ابن معطٍ، على مؤلفه سيِّدِنا وشيخِنا الإمامِ العلامةِ الأستاذِ شهابِ الدين أبي جعفرٍ أحمدَ بنِ يوسفَ بنِ مالكٍ المالكيِّ، مدَّ الله مدَّةَ عمره، في مجالسَ آخرُها في يوم السبت الموفِّي عشرين من شهر الله رجب المحرم سنة اثنتين وسبعين وسبعمائة، وأجازَ لي روايته ورواية ما لَهُ من منقولٍ ومعقولٍ بشرطه المضبوطِ وضبطِهِ المشروطِ. قال ذلك وكتبه: سليمان بن داود المصري، حامداً لله تعالى ومصلياً على نبيه محمد وآله وصحبه ومسلماً » .

---

(١) أخباره في: الدرر الكامنة ٢/٢٤٦، وإنباء الغمر ١/٢٠٩، وإعلام النبلاء ٥/٦٦ .

(٢) انظر صفحة: ٧٢٩ من النص المحقق .

● **ابنُ المهاجِرِ (ت ٧٧٨هـ)** (١):

عمر بن أحمد بن عبد الله بن المهاجِرِ، زين الدين الحلبي الشافعي، كتب الإنشاء بحلب، وله نظم حسن. توفي سنة (٧٧٨هـ). ذكره ابن حجر .

● **أبو المعالي بنُ أبي العشائر (ت ٧٨٩هـ)** (٢):

محمد بن علي بن محمد.. بن أبي العشائر السُّلمي الحلبي، خطيبٌ فاضلٌ له مشاركة في العلوم، توفي سنة (٧٨٩هـ). ذكره ابن خطيب الناصرية وابن حجر.

● **علاء الدين البِيري (ت ٧٩٤هـ)** (٣):

علي بن عبد الله بن يوسف البيري الحلبي، ماهر في النظم والنثر والإنشاء، توفي سنة (٧٩٤هـ) . ذكره ابن حجر .

● **الكَرَكيُّ (ت ٧٩٧هـ)** (٤):

عمر بن محمود بن محمد، أبو حفص الكَرَكيُّ الشافعي، كان يفتي ويدرِّس، توفي سنة (٧٩٧ هـ). ذكره ابن خطيب الناصرية .

● **خطيب سرمين (ت ٨٠١هـ)** (٥):

محمد بن أحمد بن عمر العَجلوني الحلبي، يعرف بخطيب سرمين، كان ديِّناً واعظاً، توفي بمكة سنة (٨٠١هـ) . ذكره ابن حجر .

● **أبو البركات الأنصاري (ت ٨٠٣هـ):** (٦)

موسى بن محمد بن محمد بن جمعة، قاضي القضاة شرف الدين الأنصاري

---

(١) أخباره في: الدرر الكامنة ٢٢٧/٣، والدليل الشافي ٤٩٤/١، وإعلام النبلاء ٦٧/٥ .

(٢) أخباره في: الدرر الكامنة ٢٠٤/٤، وإنباء الغمر ٢٧٣/٢، وإعلام النبلاء ٩٧/٥.

(٣) أخباره في: الدليل الشافي ٤٥٩/١، والدرر الكامنة ١٤٧/٣، وإعلام النبلاء ١١٢/٥ .

(٤) أخباره في الدر المنتخب ١٣٥/٢، والدرر الكامنة ٢٦٩/٣، وإعلام النبلاء ١١٥/٥ .

(٥) أخباره في إنباء الغُمر ٨٠/٤، وذيل الدرر: ٧٦، الضوء اللامع ٣٣/٧ .

(٦) أخباره في الدر المنتخب ٧٥٢/٢، والضوء اللامع ١٨٩/١٠، وإعلام النبلاء ١٢٥/٥ .

الحلبي الشافعي، أفتى ودرَّس بحلب،توفي سنة (٨٠٣هـ)،ذكره ابن خطيب الناصرية.

- **الدَّاديخي (ت ٨٠٣هـ)** [١]:

أبو بكر بن سليمان بن صالح، الشرف الداديخي، برع في الفقه والأصول، ودرس وخطب بحلب، توفي سنة (٨٠٣هـ). ذكره ابن خطيب الناصرية .

- **ابن حبيب (ت ٨٠٨هـ)** [٢]:

طاهر بن الحسن بن عمر بن حسن بن عمر بن حبيب، زين الدين الحلبي الحنفي، اشتغل وحصَّل ولازم الرعيني، توفي سنة (٨٠٨هـ) ذكره ابن قاضي شهبة.

- **استدَّار بجَّاس (ت ٨١٣هـ)** [٣]:

الأمير جمال الدين يوسف بن أحمد البيري الحلبي، قدم مصر وخدَمَ الاستدَّار بجَّاساً، فعُرِفَ به، واستقر بالاستدَّارية[٤]، توفي سنة (٨١٣هـ). ذيل ابن حجر .

- **الحاضريُّ (ت ٨٢٤هـ)** [٥]:

محمد بن خليل، عز الدين الحاضري الحلبي الحنفي، إمام عالم بكثير من الفنون، توفي سنة (٨٢٤هـ) .

- **ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)** [٦]:

محمد بن محمد بن محمد .. أبو الخير شمس الدين المعروف بـ(ابن الجزري)، عالم، متفنن، مؤرخ، شيخ الإقراء في زمانه، ذكر الرعينيَّ في أثناء ترجمته له فقال:

---

(١) أخباره في الدر المنتخب ١/١٨٤، والضوء اللامع ١١/٣٤، وإعلام النبلاء ٥/١٣٣ .

(٢) أخباره في المنهل الصافي ١/٣٦٦، والضوء اللامع ٤/٣، وإعلام النبلاء ٥/١٤٧ .

(٣) أخباره في إنباء الغُمر ٦/١٩٨، وذيل الدرر: ٢٠٥، والدليل الشافي ٢/٧٩٦ .

(٤) الاستدارية: هي القيام بأمر بيوت السلطان من طعام وشراب وخدم وحاشية وغير ذلك، والاستدار هو القائم بهذه الوظيفة، وهي فارسية معربة . صبح الأعشى ١/٢٥، ٥/٤٥٧ .

(٥) أخباره في الدليل الشافي ٢/٦١٩، والضوء اللامع ٧/٢٣٢، وإعلام النبلاء ٥/١٦٩ .

(٦) انظر: غاية النهاية ٢/٢٤٧، والدليل الشافي ٢/٦٩٧، والضوء اللامع ٩/٢٥٥ .

شيخنا[١]، توفي سنة (٨٣٣هـ) .

● **الحصونيُّ (ت ٨٤٠هـ)[٢]:**

الحسن بن أحمد بن صدقة، البدرُ الشكريُّ الحصونيُّ الحلبي الشافعي، أخذ النحو عن الرعيني، وتوفي سنة (٨٤٠هـ) .

● **سبط ابن العجمي (ت ٨٤١هـ)[٣]:**

إبراهيم بن محمد بن خليل، برهان الدين الحلبي، عالم بالحديث، من كبار الشافعية، توفي سنة (٨٤١هـ). ذكره ابن خطيب الناصرية .

● **محمد بن عشائر (ت ٨٥٠هـ)[٤]:**

محمد بن عبد الله بن أحمد.. ابن عشائر الحلبي الشافعي، أخذ النحو عن الرعيني، توفي سنة (٨٥١هـ).

● **ابن العجمي (ت٨٥٧هـ)[٥]:**

محمد بن أحمد بن عمر، أبو جعفر شهاب الدين الحلبي الأموي المعروف بابن العجمي، أخذ عن الرعيني وغيره، توفي سنة (٨٥٧هـ) .

وقد أجاز الرعيني لكل مَن أدرك حياته بقوله[٦]:

أذنتُ أن يروُوا جميعَ ما به ... حدَّثني كلُّ إمام سالكِ
يقولُ ذا متّبعاً لشَرطِهِ ... أحمدٌ بن يوسفَ بن مالكِ

كما أجاز لابن ظهيرة جمال الدين محمد بن عبد الله، ذكره السيوطي[٧].

---

(١) غاية النهاية ١/١٥١ .

(٢) انظر الضوء اللامع ٣/٩٣، وإعلام النبلاء ٥/١٩٧ .

(٣) انظر المنهل الصافي ١/١٤٧، والضوء اللامع ١/١٣٨، وإعلام النبلاء ٥/١٩٩ .

(٤) أخباره في الضوء اللامع ٨/٨١، وإعلام النبلاء ٥/٢٣٣.

(٥) أخباره في الضوء اللامع ٧/٣٠، وإعلام النبلاء ٥/٢٥٢ ، وقد نص السخاوي على أن ابن العجمي أخذ عن أبي جعفر الرعيني، ولعل وهماً ما حاصلٌ في هذا الأمر؛ لأن ولادة ابن العجمي كانت سنة (٧٧٥هـ)، ووفاة الرعيني كانت سنة (٧٧٩هـ)، فكيف حصلت له التلمذة عليه ؟!

(٦) طراز الحلة: ٦٣٨، وبغية الوعاة ١/٣٥، ومفتاح السعادة ١/١٨١ .

المبحث الخامس:

آثــارُهُ

ترك لنا أبو جعفر عدداً من التواليف ، وهي وإن كانت غيرَ كثيرة في عددها، إلا أنها قيِّمة من حيث محتواها، ومن ثمَّ فقد حلَّ أبـو جعفـر في مكانـه اللائـق بـين علماء العربية، وقد نص كثيرٌ ممَّن ترجم للرعيني على هذه التواليف، وسوف أسوقها معرفاً بها باختصار، ومرتباً إياها على حسب حروف المعجم:

- **اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر**[1]:

وهو كتـاب تصريفـي، ذكـر فيـه الرعيـني مـا جـاء علـى (فَعَلَ) بفتـح العـين، والمضارع منه بالضم والكسر مع اختلاف المعنى واتفاقه، وقدم له بمقدمة ذكر فيهـا أقسام (فَعَلَ) من صحيحٍ، ومعتل الفاء، ومعتل العين أو اللام، ومضاعف، والأوزان التي يجيء عليها مضارع كل قسم .

- **تحفةُ الأقران فيما قُرِئَ بالتَّثليث من القرآن**[2]:

وهو كتابٌ عَرَضَ الرعيني فيه إلى الكلمات القرآنية المقـروءة بالأوجُـه الثلاثـة، وقد فرغ من تأليفه سنة (٧٤٥هـ)، وأحال عليه في كتبه الأخرى[3] .

- **ردُّ الشَّوارد إلى حُكمِ القَوَاعد:**

وهو من الكتب المفقودة لأبي جعفـر، وقـد أحـال عليـه في كتبـه الأخـرى[4]، ويظهر أنه يهدف إلى حصر التراكيب الشاذة عن قواعدها .

---

(٧) بغية الوعاة ٤٠٣/١ .

(١) والكتاب محقق رسالة ماجستير مـن الباحـث عبـد الله حـامد التمـري بجامعـة أم القـرى عـام ١٤٠١هـ - ١٩٨٢م .

(٢) طُبع الكتاب بتحقيق الدكتور علي حسين البواب بدار المنارة بجدة عام ١٤٠٧هـ .

(٣) انظر صفحة: ٤٨٥، ٤٩٣، ٥٠٦ من هذا السفر .

(٤) انظر: اقتطاف الأزاهر: ٥٠ .

- **رسالةٌ في السيرة والمولد:**

ذكرها خير الدين الزركلي[1] رحمه الله، وقال: إنها مخطوطة بدار الكتب المصرية.

- **رفعُ الحِجَاب عن تنبيه الكُتَّاب[2]:**

وهو شرحٌ على قصيدة رفيقه ابن جابر الهواري في الظاءات، والتي مطلعها:

حَمْدُ الإلهِ أَجَلُّ ما يُتَكَلَّمُ بَدءاً بِهِ فَلَهُ الثَّنَاءُ الأَدْوَمُ

وقد بيَّنَ الرعيني في مقدمته أنه ألَّفه بناءً على رغبة بعض طلبة العلم، فنظم صاحبُهُ القصيدة، وقام هو بشرحها .

- **شرح الدرَّة الألفية:**

وهو شرح موسَّع على ألفية ابن معطٍ، مدحه كثير من مترجميه، وهذا الكتاب هو أضخم كتب الرعيني، وهو موضوع بحثنا هذا، وسنفرد له فصلاً خاصاً .

- **طراز الحلة وشفاء الغلة[3]:**

ذكره له أغلبُ المترجمين، وهو كتابٌ في البلاغة، شرح فيه الرعيني قصيدة صاحبه ابن جابر البديعية، وهي بديعيةٌ نادرةٌ في فنها، فريدةٌ في حسنها، نظمها في مدح المصطفى ﷺ ، وضمن كل بيت منها نوعاً من أنواع البديع، ومطلِعُ القصيدة:

---

(١) انظر الأعلام ١/٢٧٤ .

(٢) الكتاب محفوظ في المكتبة الوطنية بباريس برقم: ٤٤٥٢، ومنه مصورة بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم: ٣٣ مجاميع .

(٣) الكتاب مطبوع بتحقيق الدكتورة رجاء السيد الجوهري، إلا أن هذه الطبعة لم تكن على المستوى الذي يليق بالكتاب وصاحبه، حيث جاء الكتاب مليئاً بالأخطاء والتصحيفات، خالياً من أي فهرس، ولعل الدكتورة الفاضلة تستدرك مافاتها في طبعة ثانية إن شاء الله تعالى.

بِطَيْبَةَ انْزِلْ وَيَمِّمْ سَيِّدَ الأُمَمِ وانْشُرْ لهُ المدْحَ وانْشُرْ أطْيَبَ الكَلِمِ

وابْذُلْ دُمُوعَكَ واعْذِلْ كلَّ مصطَبِرٍ والْحَقْ بِمَنْ سارَ والْحَظْ ما على العلَمِ

سَنَا نبيٌّ أَبِيٌّ أنْ يُضَيِّعَنَا سَلِيلِ مجدٍ سَلِيمِ العِرْضِ محتَرَمِ

جَميلِ خَلْقٍ علَى حَقٍّ جَزِيلِ نَدى هَدَى وَفَاضَ نَدَى كَفَّيهِ كالدِّيَمِ

● وللرعيني وابن جابر كتابٌ ذَكَرَا فيه من اجتمَعَا به في رحلتهما، ذكره لهما بعض المترجمين[1].

كما تجدُرُ الإشارة إلى أن لأبي جعفر شعراً جيداً مبثوثاً في أثناء تراجمه، وقد أورد المقَّري في نفح الطيب[2] كثيراً منه، وكذلك الطبَّاخ الحلبي في إعلام النبلاء[3]، كما نصَّ الرعيني نفسُهُ في كتابه « طرازُ الحُلَّة وشفاء الغُلَّة » على كثيرٍ منه.

* * *

(١) انظر التحفة اللطيفة ٣/٤٨٣، وكنوز الذهب: ١٧٢، وإعلام النبلاء ٥/٨٠.

(٢) انظر نفح الطيب ٢/٦٧٥ - ٦٩٠، ٧/٣٧١ - ٣٧٧.

(٣) انظر إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ٥/٧٣ - ٧٨.

الفَصْلُ الثَّاني

السِّفْرُ السَّابع من شرح الدُّرَّة الألفيَّة

تحليل ودراسة

ويشتمل على المباحث التالية:

١ ـ المادة العلمية، ومنهجُ الرعيني فيه .

٢ ـ مصادرُ الرعيني في هذا السِّفْر .

٣ ـ شواهدُهُ .

٤ ـ موازنة بين هذا السِّفْر وما يقابله من شَرح ابن النَّحْويَّة.

٥ ـ مآخذُ على هذا السِّفْر .

المبحث الأول:

المادةُ والمنهجُ

هذا هو السِّفْرُ السَّابعُ من شرح الرُّعينيِّ على الـدُّرَّةِ الألفيَّـة، ولقـد أوضـح أبـو جعفرٍ - رحمه الله - داعِيِهِ إلى تأليف هذا الكتاب في مقدمة السِّفْرِ الأوَّلِ، فذَكَرَ أنـه كان بناءً على طلب بعض المشتغلين في العلـم، ورغبـةً منـه في أن يُسـلك في عـداد الشَّارحين لهذه الدرة الألفية، لمـا لهـا مـن الأهميـة، حيـث إنهـا أحسـنُ المنظومـات مَساقاً، وأحلاها مَذاقاً، وأوقَعُهَا في القلوب، وأوفاها بالمطلوب، فأجابهم إلى ذلك، إلا أنه لم يوضح منهجه الذي سار عليه في كتابه، ولم يُبين عن طريقته في تعامله مـع مسائله وأبوابه، لكنَّ الناظر فيه سرعان مايقف لأول وهلة علـى طريقـة المصنـف في شرحه، ألا وهي بسطُ الكلام مطوَّلاً على مباحثه ومسائله، واستيفاء الحديث عنها، والإسهابُ في التحليـل والشـرح والتعليـل، ففصَّـل الحديـث فيـه أحسـن التفصيـل، وسهَّل عبارته أبلغ التسهيل، ولم يقنع له من المسائل بالقليل، فجـاء الكتـاب طويـلَ الباع يَروي الصديان إليه، ويهدي السالك فيه .

قال عنه ابنُ قاضي شُهبة[1]: « وعملَ شرحاً مطوَّلاً على ألفية الإمام يحيى، أتـى بما فيه النفوسُ تحيا » .

وجاء في حاشية إحدى نسخ الدرر الكامنة[2]: « رشرحَ ألفية ابن معطي شرحاً عظيماً حافلاً في أحدَ عشر مجلداً بخطه... أبـان في هـذا الشـرح عـن علـم جـمٍّ، واطلاعٍ كثيرٍ، ونظرٍ دقيقٍ » .

وبنظرة سريعة على عدد أبيات الألفية المشروحة في هذا السفر، يتضـح لنـا مـا

(١) الإعلام بتاريخ الإسلام ١/٢٤٨ .

(٢) الدرر الكامنة ١/٣٦١ حاشية (٣) .

سبق ذكره، فقد بلغت ستة وثمانين بيتاً، استغرقت هذا السفر بأكمله، الذي بلغ عددُ لوحاته تسعاً وعشرين ومائتي لوحة، وقد تناول المصنف فيه الحديث عن الأبواب التالية:

١ ـ باب نعم وبئس .

٢ ـ باب حبذا .

٣ ـ باب الأسماء العاملة عمل الفعل:

١ ـ اسم الفاعل .

٢ ـ اسم المفعول .

٣ ـ صيغ المبالغة .

٤ ـ الصفة المشبهة .

٥ ـ المصدر .

٦ ـ اسم الفعل .

٤ ـ باب النداء .

٥ ـ باب المضاف إلى ياء المتكلم .

٦ ـ باب توابع النداء .

٧ ـ باب الندبة .

٨ ـ باب الاستغاثة، وبها ختم هذا السفر .

وكان من المفروض أن يُلحَق بهذه الأبواب بابُ الترخيم؛ لأنه من تتمتها، إلا أن المؤلف ختم السِّفْر دونه، ولا أدري العلة في ذلك، فقد يكون الحجم الذي وصل إليه هذا السفر .

وتجدُرُ الإشارةُ هنا إلى أنَّ المصنف ـ رحمه الله ـ قد التزم في ترتيب أبوابه، نفس الترتيب الذي سلكه ابنُ معطٍ في الألفية، فلم يقدم فيه ولم يؤخر .

طريقته في تناوله الأبواب:

إذا ولجنا إلى داخل أبواب هذا السِّفْر نتلمَّسُ مظاهرَ منهج المصنف في معالجة القضايا النحوية، وطريقته في عرض وبسط هذا الميراث الضخم الذي ورثه عن الأسلاف، استوقفتنا ظواهرُ بارزةٌ نُوجِزُهَا في النِّقاط التالية:

١ ـ يذكر المصنف في أول كل باب الأبيات الخاصة به مجتمعةً .

٢ ـ يعمد بعد ذلك إلى تقسيم الباب إلى مسائل يدير الحديث فيها عن كل جزئيات ذلك الباب وكلياته، فيعرض كل مسألة على انفراد، ويذكر ما توارد من أقوالٍ للنحاة فيها، مدعماً لها بحجج كل فريقٍ، وقد يعقب على هذه الحجج بردِّ الفريق الآخر عليها، وكثيراً ما يجنح إلى قول منها بالتصحيح والتفضيل، وقد يتعرض لبعضها بالتوهين والتضعيف .

٣ ـ قد يعقب بذكر بعض التنبيهات التي تعن له في أثناء تناوله للمباحث .

٤ ـ يُتبعُ المصنفُ بعض الأبواب بآيات كريمات لها تعلق بها .

٥ ـ يعود الرعينيُّ في خاتمة كل باب إلى ألفاظ الألفية فيشرحها، ويعرب كثيراً منها، ويورد ما توارد من اعتراضاتِ الشرَّاح عليها، راداً لها في غالب أمره .

هذا هو المنهج العام في بسط الأبواب، وسوف نقف عند بعض جزئياته، إضافة إلى بعض الجزئيات المنهجية الأخرى المبثوثة في هذا السفر .

أولاً: الاستقصاء في الشرح والتحليل:

للكتاب ميزة ظاهرة وهي التطويل والاستقصاء، ولذلك قال عنه ابنُ قاضي شُهبة[1]: « وعملَ شرحاً مطوَّلاً على ألفية الإمام يحيى، أتى بما فيه النفوسُ تحيا » .

يدخل المصنف إلى مسائل الباب واحدة بعد أخرى، فيفصل القول فيها ويعرضها عرضاً وافياً، مستطرداً ومستقصياً في الشرح والتحليل، وذكر اختلاف العلماء وأدلتهم، وما قد يرد على تلك الأدلة من اعتراضات وإشكالات، فكان

---

(١) الإعلام بتاريخ الإسلام ١/٢٤٨ .

حسب ما وقفت عليه في هذه السفر لا يترك في المسألة الواحدة شاردة ولا واردة إلا عرض لها، وبسط القولَ فيها، ذاكراً ما توارد عليها من آراء المتقدمين كالخليل، ويونس، وسيبويه، وكذلك الكسائي، والفراء، والمبرد، وأبي علي، وابن جني، وغيرهم، والمتأخرين كابن عصفور وابن مالك وأبي حيان وغيرهم، مُدعِّماً كلَّ رأي بما سيق فيه من حججٍ وبراهين ما أسعفته ثقافته، ومورداً ردود كل فريق على الفريق الآخر إن وُجدت، وسوف أسوق مثالاً واحداً من نص الكتاب لتوضيح النقاط السالفة من باب نعم وبئس[1]:

ذكر المصنف أولاً الأبيات الخاصة بهذا الباب، ثم شرع في الحديث عن مباحثه من خلال خمس مسائل:

المسألة الأولى: خصَّصها للحديث عن حقيقة نعم وبئس معنىً ولفظاً، وذكر أن لهما في المعنى استعمالين، وأما في اللفظ فأدار الحديثَ من أوجه: في كونهما فعلين أو اسمين، ثم في لغاتهما المقيس منها والمسموع، ثم في تصرفهما، والسبب الموجب لعدمه، مع إيراد أقوال العلماء في كل ذلك.

المسألة الثانية: خصها للحديث عن فاعل نعم وبئس في حال كونه ظاهراً أو مضمراً، وذكر أحوال كلٍّ، وما توارد فيه من أقوالٍ للعلماء، ثم تكلم على الألف واللام الداخلة عليه، واختلاف العلماء فيها على أربعة أقوال، وحُكمِ الجمع بين الفاعل والتمييز، فبيَّنَ أقوال العلماء في ذلك، حيث منع ذلك سيبويه والجمهور، وأجازها بعضهم كالمبرد والفارسي، وتوسط بعضهم، ثم أدار الحديث على توابع الفاعل، ثم على الفصل بين نعم وبئس وفاعلهما، ثم على لحاق التاء لهما، ثم أورد أقوال العلماء في الفاعل إذا كان ضميراً وبين أحكامه .

---

(١) انظر صفحة: ١ - ٨١ من النص المحقق .

المسألة الثالثة: وأدارها حول لحاق (ما) لنعم وبئس، وتحدث عنها في حال وقوع الاسم بعدها، فذكر فيها ثلاثة أقوال للعلماء، وحال وقوع الفعل بعدها فذكر فيها عشرة أقوال معزوةٍ إلى أصحابها، واختار الأول منها وهو قول سيبويه بقوله: وهو المعوَّل عليه .

المسألة الرابعة: وجعلها للحديث عن المنصوب بعد نعم وبئس، فتحدث عن شروطه، وأورد أقوال العلماء في حذفه، واختار منها قول سيبويه وهو عدم جواز حذفه وإن فُهِم المعنى، ثم تكلم عن إعرابه، وأورد فيه ثلاثة أقوال للعلماء .

المسألة الخامسة: وخصها للحديث عن المخصوص بالمدح أو الذم في هذا الباب، فذكر شروطه وهي: كونه معرفة، ومندرجاً تحت فاعل نعم، ثم تكلم عن المخصوص في حال تقدمه على نعم وبئس، فتحدث عن إعرابه، وأورد فيه ثلاثة أقوال اختار منها قول سيبويه، كما أورد أربعة أقوال للعلماء في الرابط، ثم تحدث عن المخصوص متأخراً، فأورد أقوال العلماء في إعرابه، ثم تكلم عن حذف هذا المخصوص، ففصل حالاته وهي أن يحذف دون تعويض، أو يحذف وتقام صفته مُقامه، أو يحذف مع صفته، ثم تكلم بعد ذلك على إتباعه .

ثم ختم المصنفُ المسألة بذكر تنبيهٍ نصَّ فيه على جَرَيان (فَعُلَ) مجرى نعم وبئس في المدح والذم، عاد بعدها إلى ألفاظ الألفية يفسِّرُها، كما هو منهجه العام في هذا السِّفْر.

ثانياً: سهولةُ هذا المصنَّف ووُضُوحُهُ:

يحاول الرعيني رحمه الله إيصال المعلومات إلى القارئ بأيسر الطرق وأقربها، وقد تمثل ذلك فيما يلي:

١ ـ يزفُّ المصنِّفُ معلوماته إلى القرَّاء بعبارةٍ واضحةٍ جليَّةٍ لاخفاءَ فيها ولا غموض، وأسلوب سهلٍ سلسٍ، بعيدٍ عن الفلسفة والتعقيد، وهذا واضحٌ في

الكتاب.

٢ ـ الإكثار من التمثيل والاستشهاد على الظاهرة الواحدة بغية تقريبها من الأذهان، وتوضيحها قدر الإمكان، ومن أمثلة ذلك ما جاء في مسألة إعمال المصدر المحلى بالألف واللام حين كان يسرد أقوال العلماء، فذكر قول ابن الطراوة وهو التفصيلُ بين أن تكونَ الألفُ واللامُ معاقِبةً للضمير فيجوزُ إعمالُه...وبين أن تكونَ غيرَ معاقِبةٍ للضمير فلا يَعمَلُ، وأورد على ذلك شواهد عدة تؤيد هذا الرأي، فمن ذلك[1] ما أنشدَه سيبويهِ للمَرَّارِ الأسديِّ:

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى العَشِيرَةِ أَنَّنِي ... كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا

ومنه ما أنشده أيضاً:

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ ... يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ

ومنه قولُ أُمية بنِ أبي عائذ:

فَأَصْبَحْنَ يَنْشُرْنَ آذَانَهُنَّ ... فِي الطَّرْحِ طَرْفاً يَمِيناً شِمَالاً

ومنه قولُ عليِّ بنِ أُميةَ:

وَدَاعِي الصَّبَاحِ يُطِيلُ الصِّيَاحَ ... السِّلاَحَ السِّلاَحَ فَمَا يَسْتَفِيقْ

ومنه قول كثيِّرٍ:

تَلُومُ امْرَأً فِي عُنْفُوَانِ شَبَابِهِ ... وَلِلتَّرْكِ أَشْيَاعَ الصَّبَابَةِ حِيْنُ

ومنه قولُ الأخطل:

فَإِنَّكَ وَالتَّكْلِيفَ نَفْسَكَ كَارِهاً ... كَشَيءٍ مَضَى لاَ يُدْرِكُ الدَّهْرَ طَالِبُهْ

ومنه قولُ الآخرِ:

وَإِنَّكَ وَالتَّأْبِينَ عُرْوَةَ بَعْدَمَا ... دَعَاكَ وَأَيدِينَا إِلَيهِ شَوَارِعُ

لَكَالرَّجُلِ الحَادِي وَقَدْ تَلَعَ الضُّحَى ... وَطَيرُ المَنَايَا فَوقَهُنَّ وَقَائِعُ

---

(١) انظر صفحة: ٤٢٧ وما بعدها من النص المحقق، ومثلها في صفحة: ٣١٧ (الوجه الثاني)

ومنه قولُ الآخَر:

فَإِنْ لاَ يَكُنْ جِسْمِي طَوِيلاً فَإِنَّنِي لَهُ بِالفِعَالِ الصَّالِحَاتِ وَصُولُ

ومنه قول الآخر:

وَقَدْ يُحْسِنُ التَّيمِيُّ عَقْدَ لِجَامِهِ وَلاَ يُحْسِنُ العَقْدَ القِلاَدَةَ بِالْمُهْرِ

ومنه قول الآخَر:

وَكَيفَ التَّوَقِّي ظَهْرَ مَا أَنْتَ رَاكِبُهْ »

٣ - ضبط الأشياء المتفرقة بنظم أو نحوه لتكون أسهل إدراكاً وحفظاً، وأقرب مأخذاً واستيعاباً، فنراه ينظم بعض المسائل فيجمع فيها ما يراه بحاجة إلى ضبط وحصر، ومن أمثلة ذلك قوله في باب اسم الفعل، بعد أن قدم الحديث مفصلاً على أسماء الأفعال الثنائية، قال[(١)]:

«وقد نظَمْتُ هذه الأسماءَ الثنائيةَ، وهي إحدى عشَرَةَ كلمةً فقلتُ:

نَظَمْتُ اسمَ أفعَالٍ ثُنائيَّةٍ أَتَتْ لِتَرسَخَ في ذهنِ اللبيبِ على عَجَلْ

فـ(هَا)(مَهْ)و(صَهْ)(وَيْ)(بَخْ)و(قَط) ثمَّ (وا)و(دَعْ)

وَ(قَدْ) و(لَعاً) بربٌ [عُدَّ] كَذَاكَ (هَلْ)

وقال بعد حديثه عن أسماء الأفعال الثلاثية[(٢)] : «وقد نظمتُهَا للحفظ فقلتُ:

إِذَا مَا شئتَ ضبطَكَ لاسمِ فِعْلٍ ثلاثيٌّ ليحصُلَ منه قُرْبُ

فتِيدَ وهَيتَ أخٌ أُفَّ كخٌ وإيهٍ بَلْهَ بسَّ وهاهِ حَسْبُ

وواهاً لَبَّ أَيْتَ لَياً وأَيْهَا ووَيهاً حيَّ هَاءَ بَجَلْ فحَسْبُ

٤ - الطريقة الرتيبة التي اتبعها أبو جعفر في ترتيب مسائل الأبواب، وتقسيمها

---

(١) انظر صفحة: ٤٨٢ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ٤٩٥ من النص المحقق، وانظر أيضاً: ٥٠٨ .

إلى أوجه وأحكام، وتفريع المسائل والأبحاث، وهذا أمرٌ واضحٌ جليٌّ في هـذا السِّفْر لا يحتاج منا إلى تمثيل .

٥ ـ تقريب الأحكام إلى ذهن القارئ عن طريق التنظـير والتقـابل، وكثـيراً مـا يعمد أبو جعفر إلى هذه الطريقة في أثناء شرحه، ومن ذلك قوله في حديثه عن (أل) الداخلة على فاعل نعم[1]: القول الثَّاني: أنها جنسيةٌ مجازاً، وإذا قلـتَ: نِعْـمَ الرجُـلُ زيدٌ، فالمراد تنزيل زيد منزلة الجنس بكماله، فكأنك قلتَ: مدحتُ زيـداً الـذي هـو بمنزلة جميع الرجال، فهو نظير قولهم: أكلتُ شاةً كلَّ شـاةٍ، أي: أكلـتُ شـاةً يقـوم أكلُها مقامَ أكلِ جميعِ الشِّياه،وقولهم:كلُ الصَّيد في جَوفِ الفِرَا؛ أي: الفِرَا الذي هو حمارُ الوحش يقومُ مَقامَ جميع الصيد، وإليه ينظُرُ قولُ المتنبي:

وَلَيسَ للهِ بِمُسْـتَنْـكَرٍ أَنْ يجْمَعَ العَالَمَ في واحِدٍ »

٦ ـ جنوحه في بعض الأحيان إلى المنطـق الجـدلي، حيـث يعـرض مـا يمكـن أن يتوارد على المسألة المعروضة من استفسارات واعتراضات، وما قـد يثـار حولهـا مـن شبهات بطريق السؤال والجواب، وما يرد على الجواب من استشكال، ثم الرد عليه وهكذا، وهذا أمر مستفيض في كلام الرعيني، مثال ذلك قوله بعد تمثيله علـى مجـيء فاعل نعم وبئس مثنى أو مجموعاً[2]:

« فإن قيل: الجنس لا يثنى ولا يجمع فبأي لحظٍ وقعت التثنية والجمع فيه ؟

فالجواب: أنَّ من قال: نِعْمَ الرجلان الزيدان، أو: نِعْمَ الرجـال الزيـدون، قصـد أن يفضل الزَّيدَيْنِ أو الزَّيدِيْنَ على جنـس الرجـال إذا اقتسـموا اثنـين اثنـين أو ثلاثـة ثلاثة » .

---

(١) انظر صفحة: ٣٦ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ٢٢ ـ ٢٣ .

ومن باب حبذا في أثناء حديثه على من رأى أن «حبَّذا» مُرَكبٌ تركيبَ إسنادٍ لا تركيب مَزْجٍ وخَلْطٍ، قال(١): «فـ«حبَّ» فعلٌ ماضٍ، و«ذا» فاعلُه كما تقول: قام ذا، وهو قولُ ابنِ دَرَسْتَوَيه ... ورُدَّ هذا القولُ بنحو قولِ الشَّاعر:

أَلاَ حَبَّذَا يَا عَزَّ ذَاكَ التَشَايُرُ ...

فإن قيلَ: فلأيِّ شيءٍ لم تُثنَّ «ذا» وتُجمَعْ على هذا القول ؟

فالجواب: أنه جَرَى مَجرى المَثَلِ، فلم يتغيَّرْ لذلك.

فإن قيلَ: لو كانت «ذا» فاعلةً، لكُتِبَتْ مع «حبَّ» منفصلةً ؟

والجواب: أنَّ كثْرَةَ الاستعمالِ أَوجَبَت الاتِّصَالَ».

ثالثاً: عنايته بالشَّواهد:

سبقت الإشارة إلى أن المصنف يكثر من إيراد الشواهد والأمثلة بغية التوضيح والبيان،وأود أن أشير هنا إلى بعض النِّقاط المتعلقة بشواهده،وهي على النحو التالي:

١ - يتعرض المصنف في غالب الأحيان لموطن الاستشهاد، وقليلاً ما يتركه، فنراه يقول(٢) في قول الشاعر:

فَنِعْمَ مزكأُ مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ ... وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلاَنِ

موضع الدليل في قوله: «فنعمَ مَن هو» فجاء فاعلُ نِعْمَ «مَن» الموصولة، وفي قوله: «ونعمَ مزكأُ مَن» فجاء فاعلُ نِعْمَ نكرة مضافة إلى «مَن» الموصولة».

٢ - يراجع بعض الشواهد في مظانها للتنبيه على خلافٍ في بعض ألفاظها أو روايتها، من ذلك قوله(٣):

«ومن الشاهد على «نَعِمَ» بفتح النون وكسر العين قول طرفة بن العبد:

---

(١) انظر صفحة: ٩٢ - ٩٣ ، وانظر: ٢٦٨، ٢٨٤، ٢٨٥، ٤٠٣ ...

(٢) انظر صفحة: ٣٢ من النص المحقق .

(٣) انظر صفحة: ١٥ من النص المحقق .

فـــفـــداءٌ لبني قيسٍ عـــلى ما أصاب النَّاس من سُرٍّ وضُرْ
خالتي والنفْسُ قـــدماً إنَّهـم نَعِمَ السَّاعُونَ في القَومِ الشُّطُرْ

...هكذا وقعت الرواية في هذين البيتين في شعر طرفة في الأشعار الستة، وروى السيرافي عِوَضَ البيت الثَّاني:

مَـــا أقلَّت قـــــدَمٌ فاعلَها نَعِمَ السَّاعون في الأمرِ المبِرْ»

٣ - ينص المصنف - رحمه الله - بعض الأحيان على ما في البيت الواحد من شواهد أخرى إن وجدت، كقوله[1]:

« جاء في الشعر ما ظاهره أنَّ فاعلَ « بئسَ» اسمُ الإشارة، قال الشاعر:

بِئسَ هذَا الحَيُّ حياً نَاصِراً لَيتَ أَحْيَاءَهُمُ فِيمَنْ هَلَكْ

قيل: وفي البيت شذوذان: كون فاعل بئسَ اسمَ إشارة، وكون مجيء الفاعل ظاهراً مع التمييز » .

٤ - يُعنى المصنفُ ببيان معنى الشاهد، وإن تطلب الأمر ذكر أبياتٍ أخرى قبله لإيضاح المعنى ذكَرَهَا، ومن ذلك قوله[2] في الكلام على قول الشاعر:

أَو مِسْحَلٍ شَنِجٍ عِضَادَةَ سَمْحَجٍ بِسَـــــرَاتِهِ نَـدَبٌ لَـهُ وَكُلُـومُ

قال: ومعنى البيت موقوفٌ على البيت قبله:

حَرْفٌ أَضَرَّ بِهَا السِّفَارُ كَأَنَّهَا بَعْدَ الكَلاَلِ مُسَــدَّمٌ مَحْجُومُ

رابعاً: عنايته بالحدود:

ومن الأشياء الظاهرة في منهجه: اهتمامه الكبير بالحدود، وعنايته الزائدة بإيراد تعريفات النحويين، وبيان محترزات كلٍّ منها، وإيضاح الخلاف فيما بينها، وبيان

---

(١) صفحة: ٣٣ - ٣٤ من النص المحقق، وانظر: ٤٨ .

(٢) صفحة: ٢٠٤ - ٢٠٥ من النص المحقق، وانظر: ٣٦٨ .

الصلة الرابطة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي، واهتمام الرعيني بهـذا الجـانب يـأتي من أجل لم شمل الفوائد المتفرقة في كتب النحاة، فلا بد من اشتمال كل تعريف مـن التعريفات على فائدة ليست في غيره، فتجتمع في هذه الحدود الفوائـدُ المتنـاثرة، وفي هذا توسيع المجال على الناظر فيها؛ ليأخذ منها ما قرب من ذهنـه، ولنضـرب لذلـك مثـالاً واحـداً نقـف فيـه علـى حقيقـة هـذا الأمـر، قـال الرعيـني في تعريـف أفعـل التفضيل[1]:

«أمَّا حدُّهُ: فقالَ الشَّيخُ أبوحيَّانَ فيه: هو الوصْـفُ المَصُـوغُ علـى أَفْعَـلَ، الـدَّالُّ على زيادَةِ وَصْفٍ في محلٍّ بالنسبةِ إلى محلٍّ آخَرَ.

فقولُهُ: «الوصْفُ» جنْسٌ يشْمَلُ كُلَّ وَصْفٍ على أَفْعَلَ كـانَ أو علـى غـيرِهِ مِـن الأوزان، وقولُهُ: «المصُوغُ على أَفْعَلَ» احترازٌ مما ليس على هذا الوَزْنِ، وقولُهُ: «الدَّالُّ على زيادةٍ» إلى آخِرِهِ احترازٌ مِن نحو: «أحمَرَ» و «أرمَلَ» ؛ لأنَّهُ وإنْ كانَ صفـةً علـى وزْنِ أَفْعَلَ، إلا أنه يَدُلُّ على أنهُ ذو حُمْرةٍ في نَفْسِـهِ، وذو فَقْرٍ، لا أنَّ حُمْرَتَـهُ تَزيـدُ على حُمْرَةِ غيرِهِ، ولا أنَّ فَقْرَهُ يَزيدُ على فَقْرِ غيرِهِ، والـذي يَشـتمِلُ عليـه الحـدُّ نحـوُ قولِكَ: زَيدٌ أَفْضَلُ مِن عَمْرٍو، فإنَّ «أفضَلَ» صِفَةٌ على وَزْنِ أَفْعَلَ، تَدُلُّ على أنَّ فَضْلَ زَيدٍ يَزيدُ على فَضْلِ عَمْرٍو.

وقد حَدَّهُ ابنُ الحاجِبِ فقَالَ: اسمُ التَّفضيلِ ما اشتُقَّ مِن فِعْلٍ لموصُـوفٍ بزيـادَةٍ على غيرِهِ».

ثم يورد احترازات هذا التعريف، ويعقبه بتعليق ابن النحوية عليه فيقول:

«ورَدَّ ابنُ النَّحويَّةِ على هذا الحدِّ بأنه غيرُ مَانِعٍ؛ لأنَّ أمثلةَ المبالَغَةِ تَدخُـلُ عليـه؛ لكَونِهَا تَدُلُّ على زيادَةٍ في الصِّفَةِ».

ثم يورد تعقيبه هو على تعقيب ابن النحوية فيقول:

---

(١) انظر صفحة: ٢٩٩ ـ ٣٠٢، وانظر أيضاً للتمثيل على هذه الظاهرة: ١١٢، ٢٢٣، ٤٤٦ .

« قُلْتُ: أمَّا كَونُهَا تَدُلُّ على زيادَةٍ في الصِّفَةِ فَمُسَلَّمٌ، وأمَّا كونُ تلكَ الزيادةِ فيها تَعْرِضُ إلى الزِّيَادَةِ على الغَيرِ فَلاَ، ألاَ تَرَى أنَّكَ إذا قُلْتَ: زيدٌ ضَرَّابٌ، فمَعنَاهُ أنَّهُ يَضْرِبُ كَثِيراً؛ لا أنَّ العَرَبَ وَضَعَتْهُ أن يَدُلَّ على أنه أكثَرُ ضَرْباً مِن غيرِهِ، كَمَا وَضَعَت «أَفْعَلُ» في قولك: زَيدٌ أَضْرَبُ مِن عَمْرٍو، كذلك وإنْ فُهِمَ مِن «ضَرَّاب» أنَّ ثَمَّ مَنْ هو أَقَلُّ ضَرْباً منه، فذلك باللزُومِ لا بالوَضْعِ » .

ثم يعود إلى ابن النحوية ثانية فيورد تعريفه لاسم التفضيل فيقول: « ثُمَّ حَدَّهُ ابنُ النَّحْوِيَّةِ[1] فقَالَ: هو ما دَلَّ على حَدَثٍ بأَفْعَلَ وزِيَادَةٍ على غيرِه» .

ثم يعقبه بإيراد محترزات هذا التعريف .

ثم يأتي بعده بتعريف الشَّيخ شهَاب الدِّينِ محمَّد بن شمسِ الدِّينِ أحمد بنِ خَليلٍ الخُوَيِّيِّ فيقول: « هو ما كانَ مِنَ الصِّفَاتِ على أَفْعَلَ للتَّفْضِيل » .

ثم يعقبه بذكر محترزات هذا التعريف كما فعل في الحدود السابقة، ثم يعقب الرعيني نفسُهُ على هذه التعاريف مجتمعة بإيراد تساؤل قد يتطرق إلى ذهن البعض فيقول:

« فإنْ قُلْتَ: يَرِدُ على الحدُودِ المتقَدِّمَةِ قولُكَ: ما رأيتُ أفضَلَ منكَ؛ لأنَّ أَفعَلَ التَّفضِيل يُشتَرَطُ فيه الزِّيَادَةُ، وقد انتفَتْ هنَا، وبيانُهُ: أنَّ مُقتَضَى ظَاهِرِ الكلاَمِ أنَّه تَتَبَّعَ النَّاسَ فلَمْ يَجِدْ مَن يَزِيدُ عليه في الفَضْلِ، وهَلْ يَزِيدُ هوَ علَى غيرِهِ أو لا ؟ مَسْكُوتٌ عنه، فقد انتفَت الزِّيَادةُ المقصُودَةُ مِن أفعَلِ التَّفضيلِ بالنَّصِّ ؟

فَالجوابُ: أنَّ هذا الكلاَمَ ليس على ظاهرِهِ مِنَ النَّفْيِ، وإنما هوَ في معنَى الإثبَاتِ أي: أنتَ أَفضَلُ مِنْ غيرِكَ » .

---

(١) المصدر السابق .

خامساً: ترصيع كلامه بمباحث بلاغية وعروضية ولغوية:

يُرصِّعُ الرعينيُّ - رحمه الله - كلامه في أثناء شرحه بمباحث مختلفة (بلاغية وعروضية ولغوية) تنم عن رسوخ قدمه، وعلو كعبه في هذه الفنون، كما تنمُّ عن سعة اطلاعه، وغزارة ثقافته، لاسيما أنهم ذكروا عنه أنه كان مبرزاً في عدد من العلوم كالنحو والصرف واللغة والعروض والأدب وغيرها، وللرعيني باعٌ طويل فيها جميعاً، وله فيها مصنفات، تقدم الحديث عنها في مبحث (آثاره)، وسأمثل هنا لكل جانب من هذه الجوانب الثلاثة:

١ - المباحث البلاغية:

تعرض فيها إلى علمي البيان والبديع، ومن ذلك قوله[1] في أثناء شرحه لقول ابن معط آخر باب اسم الفاعل:

فَالنَّصْبُ لازِمٌ بِكُلِّ حَالِ فِي الحَالِ والمَاضِي والاسْتِقْبَالِ

قال: « ... ففيه التقسيمُ بعدَ الجمْعِ، وهو من ألقابِ البديع، وفيه التَّجنيسُ المماثِلُ بين حالٍ وحالٍ » .

وقوله[2] في باب تابع المنادى حين تفسيره لقول ابن معط في آخر باب تابع المنادى:

وَإِنْ نَعَتَّ بِابْنَةٍ أَو ابْنِ فَافْتَحْهُ إِتْبَاعاً للابْنِ وابْنِ

قال: « ووقع في البيت التجنيس التَّامُّ بين (ابن) و(ابن) » .

وقوله في آخر باب نعم وبئس[3] بعد قول ابن معط:

فَالمدْحُ: نِعْمَ العبدُ عبدُ اللهِ والذَّمُّ: بِئسَ العبدُ عبدٌ لاهِ

(١) انظر صفحة: ١٩٠ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ٦٩٠ من النص المحقق .

(٣) انظر صفحة: ٧٩ من النص المحقق ، وانظر: ٦١٢ .

قال: « وبين قافيتي المصراعين جناسٌ مماثلٌ، وأتى بالمثالين على الكثير في النشر؛ وهو ردُّ الأول للأول، والثّاني للثاني » .

وقوله معقباً على قول أبي نُوَاس[1]:

كَـأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

« شَبَّهَ الحَبَبَ بالدُّرِّ والُّلؤلُؤِ، والخَمْرَ تحتَـهُ بـأرضٍ مـن ذَهَـبٍ . قيـل: وهـو مـن أحسن تشبيهاته . قلتُ: كدَّرَ عليه صَفْوَ البيتِ لفظُ (الفَوَاقِع) » .

٢ ـ مباحث العروض والقافية:

أ ـ **مباحث العروض**: ومنها في هذا السِّفْر قوله في باب نعـم وبئـس[2] بعـد ذكر قول الشاعر:

إِنَّ ابْـنَ عَبْـدِ اللهِ نِـعْـ ـمَ أَخُو النَّدَى وَابنُ العَشِيرة:

« والبيتُ من الكامل المجزوءِ المرفَّلِ، وتقطيعُه:

مُتْفَاعلن مُتْفَاعلن مُتَفَاعلن مُتْفَاعلاتُن »

وقوله في باب عمل المصدر[3] بعد إيراده قول الشاعر:

رَدَّ إِضْنَاؤُكَ الغَرَامُ الَّـذِي كَا نَ عَـذُولاً مُمَهِّداً لَكَ عُـذْرا

قال: « والبيتُ من الخفيف وهو مُدمَجٌ، فنصفُه في الألِفِ مـن «كـان» وأجـزاؤه كلُّها مخبونَةٌ إلا الأوَّلَ والثالثَ » .

ب ـ **مبـاحث القافية**: ومنهـا تنبيهـه على عيـوب وقعـت في قـوافي النـاظم، كقوله[4] في باب اسم الفعل بعد قول الشاعر:

---

(١) انظر صفحة: ٣٢٦ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ٧٠ من النص المحقق .

(٣) انظر صفحة: ٤٠٩ من النص المحقق، وانظر: ٣٧٦ ، ٦٤٣ .

(٤) انظر صفحة ٤٥٦ من النص المحقق .

ســـــأَلَتَانِي الطَّلاَقَ أَنْ رَأَتَانِي قَـــلَّ مَالِي قَـدْ جِئْتُمَانِي بِنُكْرِ
وَيْ كَأَنْ مَن يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْـ ـبَبْ وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرٍّ

قال: « فـ(وَي) اسمُ فعلٍ لـ(أتعجَّبُ) ودخلَهُ التندُّمُ، والبيتان من الخفيف، ووزنُهُ: فاعلاتُنْ مُستَفْعِلُنْ فاعلاتُنْ، ومثلُه البيتُ الثاني مُدمَجٌ فنصفُه في الحاء من (يُحبَب)، وسهَّلَ همزةَ (سألَتَاني) ».

وكقوله في نهاية باب اسم الفعل[1] في أثناء تفسيره لقول الناظم:

وَكُلُّ ذَا تُغْرِي بِهِ الْمُخَاطَبَا فَلاَ تَقُلْ عَلَيهِ زَيداً غَائِبَا:

« وفي هذا البيت تغييرُ [حركة] الدخيل[2] بفتح الطَّاء من (المخاطَبا) وكسرِ الهمزة من (غائِبا) » .

ومن حديثه في القافية قوله في أثناء تفسير بيت الألفية[3]:

وكل ما كان من اسم فاعلِ تُجْرِيهِ في الإعمالِ مُجرَى فاعِلِ

قال: « وليس في البيت إيطَاءٌ[4]؛ لاختلافِ معنى «فاعِل» في القافيَتين، فمعناهُ في الأوَّل: مَنْ صَدَرَ عنه الفِعْلُ، وفي الثاني: زِنَةُ «فاعِل» .

---

(١) انظر صفحة: ٥٥٣ من النص المحقق .

(٢) الدخيل: هو الحرف الذي يكون بين حرف التأسيس والروي، أما التأسيس فهو ألفٌ يأتي قبل حرف الروي بحرف، ولا يكون إلا ألفاً، مثاله قول الشاعر:

خَلِيلَيَّ عُوجَا مِن صُدُورِ الرَّوَاحِلِ بِوَعْسَاءَ حُزوَى فَابكِيَا في المَنَازِلِ

فالزاي من (المنازل) دخيلٌ، والألف تأسيسٌ، واللام رويٌّ. وتغيير حركة الدخيل عيبٌ من عيوب القافية يسمى (سناد الإشباع)، ومن العروضيين مَن لا يراه عيباً، والشعراء على تغييره . انظر القوافي للأخفش: ٥٣ ـ ٥٥، والقوافي للتنوخي: ١٣٠، والكافي للتبريزي: ١٥٨ .

(٣) انظر صفحة: ١٩٢ من النص المحقق، وانظر: ٧٢٨ أيضاً .

(٤) الإيطاء هو: أن تتكررَ القافيةُ في قصيدةٍ واحدةٍ بمعنى واحدٍ . انظر القوافي للأخفش: ٥٥، والكافي: ١٦٢، والعيون الغامزة: ٢٧٢ .

٣ ـ مباحث اللغة:

أ ـ تفسير الألفاظ: ومن منهجه رحمه الله أنه كان يتعرض في شرحه إلى تفسير وإيضاح ما يراه بحاجة إلى ذلك من الألفاظ، وبيان دلالتها: بذكر معناها، أو بضبطها، أوالتنظير لها، أو غير ذلك، وعناية الرعيني بهذا الجانب في كتابه واضحة ظاهرة، وليس هذا ببعيد عن منهجه، فهو إضافة إلى النحو له باع طويل في علم اللغة، وله فيه مؤلفات عدة أسلفنا الحديث عنها في مبحث (آثاره) من الدراسة فلتنظر هناك، ومن أمثلة هذا الجانب ما ذكره[1] بعد إيراد قول الشاعر:

أَمِن دِمْنَتَينِ عَـرَّجَ الرَّكْبُ فيهِمَا ... بِحَقْلِ الخُزَامَى قَدْ عَفَا طَلَلاَهُمَـا

أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيهِمَا جَارَتَا صَفاً ... كُمَيْتَا الأَعَالِي جَونَتَا مُصْطَلاَهُمَا

قال: « والحَقْلُ: بفتح الحاء المهملة والقاف: الماءُ الطَّيِّبُ، وسُمِّيَ المَوضِعُ الذي يجتمعُ فيه الماءُ فيَحْسُنُ نباتُهُ حَقْلاً. والخُزَامَى: نَبْتٌ طَيبٌ، ويُرْوَى: الرُّخَامَى بالراء والخاء المعجمة، وهو أيضاً نَبتٌ، وحَقْلُ الرُّخَامَى: مَوضِعٌ بعَينِهِ، والجارَتَان: الحَجَرَان مِن الأثافي، والصَّفا: الجَبَلُ الذي يُغنِي عن الحجَرِ الثالثِ مِنَ الأَثَافي، والمُصْطَلَى: مَوضِعُ الوَقودِ. يَصِفُ في البيتِ رَبْعاً رَحَلَ عنه أهلُهُ عن قَرِيبٍ لِبَقَاءِ أَثَرِ النَّارِ » .

ب ـ ضبطُ مشكل الألفاظ: وقد ينص المصنف على ضبط بعض الألفاظ المشكلة، زيادة في البيان والإيضاح، وبعداً عن الإيهام والإلباس، من ذلك قوله في باب اسم الفعل[2]: «أَوِّهْ» بكسر الواو مشددةً وسكونِ الهاء، كُسِرَت العينُ وهي الواوُ وضُعِّفَت مبالغةً، وبُنِيَت الهاءُ على السكون لتحرُّكِ ما قبلَها » .

---

(١) انظر صفحة: ٢٧٧ من النص المحقق، وانظر: ١٢٧،

(٢) انظر صفحة: ٥٠٠ من هذا السفر .

وقوله في الباب نفسِهِ[١]: « ويُروَى: أَهَّةَ بتشديد الهاء من غير مدٍّ » .

وفي أثناء ذلك قد يورد خلافاً حصل بين عالمين في ضبط كلمة ما؛ قال في (هلمَّ)[٢]:

« ... اشتقُّوا من «هلمَّ» فعلاً، حكى الكِسَائيُّ أنه إذا قيلَ للرجل: هَلُمَّ كذا فيقول: لا أَهَلُمَّه بفتح الهمزةِ والهاءِ، وضم اللامِ وفتح الميمِ مشددَّةً، كذا ضَبَطَهُ الشيخُ أبوحيَّان، وضَبَطَهُ ابنُ يعيشَ بضم الميم مع ما تقدَّم من الضبط ...» .

جـ ـ النصُّ على اللغات: يتعرض المصنف في بعض الأحيان إلى ما في اللفظة من لغاتٍ للعرب، وينص على مستوياتها من حيث علوُّ الفصاحة أو دنوُّها، فنراه يقول في المنادى إذا كان ابناً أو ابنة مضافاً إلى أم أو عَم[٣]:

« وإن كان [أي المضاف إليه ابن أو ابنة] أمّاً أو عمّاً نحو: يا بنَ أمِّي، ويا بنَ عمِّي ففيه أربعُ لغاتٍ:

الأولى: يا بنَ أمَّ ويا بنَ عمَّ بفتح الميم ...

اللغة الثانية: يا بنَ أمِّ ويا بنَ عمِّ، بكسر الميم دون ياءٍ ... وقد قُرِئَ بهاتَين اللغتَين في قوله تعالى: ﴿ يَا بْنَ أُمِّ لا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي ﴾ قيل: والكسرُ أجودُ من الفتح.

اللغة الثالثة: إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة ...

اللغة الرابعة: قلبُ الياءِ ألفاً فتقولُ: يا بنَ أمَّا، ويا بنَ عَمَّا ...

قالوا: واللغةُ الأُولى والثانيةُ أفصحُ من الثالثة والرابعة، حتى قيل: إنهما مختصَّان بالضرورة. والرابعةُ أفصحُ من الثالثة » .

---

(١) انظر صفحة: ٥٠١ من هذا السفر .

(٢) انظر صفحة: ٥١٢ من النص المحقق .

(٣) انظر صفحة: ٦٤٠ من النص المحقق، وانظر أيضاً: ١٤ .

وقال في المنادى إذا كان مقصوراً[١]: « فإن كان مقصوراً فاللغةُ الفصيحةُ إبقاءُ الألِفِ وفتحُ الياء فتقول: يامُوسَايَ ويا مَولايَ ... وفيه لغةٌ أخرى نُسِبَت لهذيل: بقلب الألِفِ ياءً وإدغامِهَا في الياء، فتقول: يا مُوسَيَّ، وقد سُمِعَ عَرَبيٌّ يقول في دعائه: يا سيِّدِي ومَولَيَّ، وقرأ الحسنُ: ﴿ يَا بُشْرَيَّ ﴾ » .

سادساً: الرَّبطُ بين الموضوعات:

من الجوانب التي اهتم بها أبو جعفر في هذا السِّفر، ربطه بين مباحث الكتاب وأبوابه؛ فنراه يحيل على ماسبق شرحه، سواءٌ أكان قريباً في هذا السفر، أو بعيداً في الأسفار الأخرى السابقة له، أو أنه يحيل على ما سيأتي بيانه بعدُ، لتبقى المسائل واضحة بينة لا لبس فيها، وليبقى القارئ دائماً مرتبطاً بمباحث المسألة الواحدة، فلا يتشتت ذهنه بتفريقها في أسفار الكتاب، ومن أمثلة ذلك قوله في باب نعم وبئس[٢] في الكلام على قول الشاعر:

فَنِعْمَ مَزْكأُ مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ ... وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانِ

«وأما « مَن » مِن قوله: « ونِعْمَ مَن هو » فتأوله أبو عليٍّ بأن « مَن » تمييز في محل نصب، والفاعل ضمير « مَن ». ورُدَّ بوجهين:

أحدهما: أنَّ التمييز لا يقع في الكلام بالاستقراء إلا بنكرة تقبل الألف واللام، و« مَن » بخلاف ذلك، فلا تكون تمييزاً .

الثاني: أنَّ « مَن » إن كانت عنده هنا نكرة موصوفة بالجملة بعدها، فالتمييز لا يُوصف، وإن كانت عنده غير موصوفة، فقد خالف الإجماع، فإنهم أجمعوا أنَّ «مَن» لا تكون نكرةً غيرَ موصوفة، وقد تقدم في باب الموصولات[٣] أنَّ أبا علي

---

(١) انظر صفحة: ٦٤٣ من النص المحقق ، وانظر: ١٩، ٢٨٧، ٢٨٨، ٥٨٥ .

(٢) انظر صفحة: ٣٣ من النص المحقق .

(٣) يقع باب الموصولات في السفر الرابع من هذا الشرح، وهو من الأجزاء التي لم أقف عليها .

استدل بهذا البيت على أنَّ «مَن» تكون نكرة غيرَ موصوفة، وهو استدلال في محل النزاع .....» .

وقوله[1] في بداية باب عمل المصدر بعد أن ذكر الأبيات الخاصة به:

«الكلامُ على هذه الأبياتِ في المصدر، وقد تقدَّمَ الكلامُ أوَّلَ الكتابِ[2] هل الفعلُ مشتقٌّ منه ؟ أو هو مشتقٌّ من الفعل ؟ وسيأتي الكلامُ على أبنيتِهِ[3] .

سابعاً: عنايته بنص الألفية:

عُنِيَ المصنف بنص الألفية عناية كبيرة، تمثلت في تنصيب نفسه للدفاع عن الناظم ضد المعترضين من شراح الألفية، وتخريج اعتراضاتهم على أوجه مقبولة، تُخرِجُ النظم من دائرة الاعتراض، إضافة إلى تفسير ألفاظه وإعرابها، والرجوع إلى أكثر من نسخة له، وكذلك ربطه بتصانيف الناظم الأخرى، وسوف أتناول هذه النقاط بالتمثيل:

١ - تفسير الألفاظ وإعرابها:

وأمثلة هذا الجانب كثيرة في هذا السِّفر وغيره، حيث يعود الرعيني في نهاية كل باب إلى ألفاظ أبيات الألفية، - كما أسلفنا - فيشرحها واحدا بعد الآخر، يوضح معاني ألفاظها، ويذلل عويص إعرابها، ومن أمثلة ذلك توجيهه لقول الناظم في باب نِعْمَ[4]:

ولو أَتَى الضَّميرُ فيها لم يَعُدْ　　　كنِعْمَ موطناً حراءٌ وأُحُد

---

(١) انظر صفحة: ٣٧٧ من النص المحقق ، و من أمثلته أيضاً انظر: ١٠٨، ١٧٢، ٣٧٧ .

(٢) في السفر الأول ١/١٤٣ - ١٤٤ (رسالة دكتوراه) .

(٣) وتقع في آخر الألفية وأظنه يكون في السفر الأخير من أسفار هذا الشرح، عند قول ابن معط:

القولُ في أبنية المصادِرِ　　　وفعلِهَا المشتقِّ منها الصادِرِ

(٤) انظر صفحة: ٨١ من النص المحقق .

قال: « ففي « نِعْمَ» ضميرٌ فاعلٌ، و« موطن» مفسِّرُهُ؛ لأنه مبهم مثلُهُ، ولا يعود إلى «حراء» وقد قدَّمْنَا الوجوهَ الدالَّةَ على أنَّ هذا الضميرَ لا يجوزُ عَـودُهُ إلى الممدوح أو المذموم . و«حراء»: جبلٌ بمكة معروف، فيه كان النبي ﷺ يتعبَّدُ، وبه أتاه جبريلُ، وهو يُصرَفُ ولا يُصرَفُ، ويُمدُّ ويُقصَرُ » .

٢ ـ الرجوع إلى أكثرَ من نسخة للألفية:

من مظاهر عناية المصنف بنص الألفية رجوعُهُ إلى غير نسخةٍ منها، والنص على مواطن الخلاف بينها، ومن أمثلة ذلك قوله في تفسير قول الناظم[1]:

وَلاَمُ مَنْ بِهِ اسْتَغَثْتَ تَفْتَحُهْ إذ المُنَـادَى كَالضَّمِيرِ تَلْمَحُهْ

قال: « ... وجاء في بعض النسخ: «تشرَحُه»، وعليه «شرح ابن القوَّاس»، وجاء في بعضها: «تفتَحُهْ» ، وعليه «شرح ابن النحوية» وليس بجيِّدٍ، فإنه إيطاءٌ، وحاولَ ابنُ النحوية أن يُخرِجَه عن الإيطاء بأن جعلَهُمَا مختلِفَي المعنى، فيكون من باب الجنَاس، ووجهُ اختلاف المعنى بأن كلَّ واحد منهما معمولُهُ خلافُ معمول الآخَرِ، فمعمولُ الأوَّلِ ضميرٌ عائدٌ إلى اللام، ومعمولُ الثاني عـائدٌ إلى قوله: «كالضمير»، ورأى أن ذلك كافٍ في اختلاف معنى الفعلين، فلا يكون إيطاءً، فيجوز عنده في القافيتَين أن يقولَ في الواحدة: زيداً رأيتُهُ، وفي الأخرى: عَمراً رأيتُهُ، وهذا ليس بصحيحٍ » .

٣ ـ ربط نص الألفية بكتب أخرى للناظم:

يحاول المصنف ربط مسائل الألفية بكتاب الفصول للناظم، ومن أمثلة ذلك قوله[2]: « اختلف النحويون في إعراب «حبَّذا» على ثلاثة أقوال:

الأول: أن «حَبَّ» و«ذَا» رُكِّبَا فصارا اسماً واحداً، وغُلِّبَ فيه جانبُ الاسم الذي

---

(١) انظر صفحة: ٧٢٨ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ٩٠ من النص المحقق .

هو «ذا»؛ لأنَّ الأسماءَ هي الأصولُ، وبهذا القول قال جماعةٌ منهم: المبرِّدُ وابنُ السَّرَّاج والفارسيُّ، ونسبه ابنُ أبي الربيع إلى الخليل وسيبويه، قال: وعليه أكثرُ النحويين، وبه قال ابنُ عصفور والمصنِّفُ في «الفصول» وهنا ... » .

٤ ـ الدفاع عنها:

أما عن دفاع المصنف عن الناظم، فهي مسألة سوف أرجئ الحديث عنها الآن؛ لأني سوف أفرد لها مبحثاً خاصاً فلتراجع فيه .

٥ ـ ربط أبياتها بعضها ببعض:

ربط المصنف قول ابن معط :

«وَلاَ تَقُلْ رَجُلُ تَعْنِي يَا رَجُلْ»

بالأبيات قبله، وهي التي يتحدث فيها عما لا يجوز فيه حذف حرف النداء وهي:

وَمَا لَنَا اسْمٌ فِيهِ لاَمٌ وأَلِفْ ... نُودِي بِلاَ أيٍّ سِوَى اللهِ وُصِفْ

تَمْثِيلُ أَيٍّ لِنِدَاءِ المَعْرِفَهْ ... يَا أَيُّهَا الإِنْسَانُ والقَصْدُ الصِّفَهْ

قال الرعيني:

« هذا من تمام ما لا يجوزُ فيه حذفُ حرف النداء، وقد تقدَّمَ التنبيهُ عليه، وإنَّ هذا البيتَ كان حقُّهُ أن يتقدم على البيتين اللذَين قبلَه؛ ليتصل الكلامُ فيما لا يجوزُ فيه حذفُ حرف النداء . والعذرُ له: أنه لما ذَكَرَ أنَّ اسمَ الله لا يُحذَفُ حرفُ النداء منه، أراد أن يستطردَ في الكلام عن بعض أحكامه، فذَكَرَ أنه يُنادَى بغير «أي»، واستدعى ذلك تمثيلَه، ثم رجَعَ إلى المقصود مما لا يجوزُ حذفُ حرفِ النداء منه، وهذا هو الحقُّ، لا أنَّ الناسخَ أخَّرَهُ من تقديمٍ كما ذكَرَ بعضُ الشرَّاح[1]، فإنه في غاية البُعد » .

---

(١) يقصد ابن النحوية الذي صرح بذلك في شرح الألفية لوحة (٢٢٨) .

ثامناً: استئناسه ببعض القصص والحكايات:

ومن مظاهر منهج المصنف أيضاً استئناسه ببعض الحكايات والقصص التي جرت معه، وخاصة ما كان بينه وبين شيوخه، قال رحمه الله(١):

« وقرأتُ يوماً على شيخنا الأستاذِ العلامةِ بقيةِ النحاة أبي عبد الله محمَّدِ بن عليٍّ بنِ الفخّارِ، عُرِفَ بالبيري ـ رحمه الله تعالى ـ أوَّلَ سورةِ مريم، فوقَّفَني على قوله تعالى: ﴿ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ﴾ ، وجعلَني أبدأ بقوله تعالى: ﴿عَبْدَهُ زَكَرِيَّا﴾ وقال لي: ينبغي أن يكونَ الوقفُ على: «رحمةِ ربِّكَ»، ويكونُ الابتداءُ بقوله: ﴿عَبْدَهُ زَكَرِيَّا﴾ فيكون منصوباً بفعلٍ مضمَرٍ، تقديره: اذكُرْ عبدَه زكريا، ويكونُ قولُه تعالى: ﴿وَاذْكُرْ فِي الكِتَـٰبِ مَرْيَمَ﴾ معطوفاً على هذا المقدَّر، فتصيرُ قَصَصُ الأنبياء كلُّهَا متَنَاسِبَةً .

قلتُ: وهذا استنباطٌ حَسَنٌ، وتوجيهٌ يَزيدُ الكلامَ حُسْناً وارتبَاطاً » ..

تاسعاً: ختمُهُ بعض الأبواب بآيات قرآنية:

وقد كان الرعيني ـ رحمه الله ـ يختم بعض الأبواب بمسألة يسرد فيها آيات من كتاب الله فيها بعض الإشكالات، ويدير الحديث عليها في تلك المسألة، فيبسط حديثه، ويورد أقوال العلماء، ويذكر القراءات الواردة فيها إن كانت تمس وجه الشاهد، ومن ذلك ما ختَمَ به بابَ أفعلِ التفضيل، قال(٢):

« المسألة الخامسة: في آياتٍ كريمةٍ لها تعلق بأفعلِ التفضيل :

الأولى: قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا﴾ «أوَّل» في الآية: «أفعل من» ومعناه: أسبقَ، وهو مضاف فالتقدير: إن أسبَقَ بيتٍ، ولـ«أوَّل»

---

(١) انظر صفحة: ٤٤٢ ـ ٤٤٣ .

(٢) انظر صفحة ٣٦٥ ـ ٣٧٣ ، ومثله في باب صفحة: ٤٣٧ ـ ٤٤٣ .

ثلاثةُ استعمالات ...

الثانية: قولُه تعالى: ﴿ وَآخَرُ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجٌ ﴾ قرأ السبعةُ إلا أبا عَمْرٍو ﴿وآخَرُ﴾ بالإفراد على وزن آدم، وقرأ أبو عَمْرٍو ﴿وأُخَرُ﴾ جمعاً، ومُفرَدُهُ: أُخرَى نحو: كُبرَى وكُبَر، و﴿آخَرُ﴾ على القراءة المشهورة من أفعلِ التفضيل ...

الثالثة: قولُه تعالى: ﴿ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيراً فَهُوَ خَيرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيرٌ لَكُمْ﴾ ... أما «خير» الأوَّلُ فليس بأفعَلِ التفضيلِ، ويحتمِلُ أوجُهاً: ...

الرابعة: قوله تعالى: ﴿ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴾ اختُلِفَ في «أخفى» فقيل...

الخامسة: قوله تعالى: ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الحِزْبَينِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَداً ﴾ اختُلِفَ في أحصى ...

السَّادسة: قوله تعالى: ﴿ فَاذْكُرُوا اللهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْراً ﴾ «أشدَّ» في الآية أفعلُ التفضيلِ، وهو صفةٌ للذِّكْرِ. وقد استشكَلُوا نَصْبَ «ذِكْرٍ» بعدَه...

السابعة: قولُه تعالى: ﴿ فَاللهُ خَيرٌ حِفْظاً وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ ﴾ قرأ جمهورُ السبعة ﴿حِفْظاً﴾ مصدراً ...، وقرأ حمزةُ والكِسَائيُّ وحَفصٌ ﴿حَافِظاً﴾اسمُ فاعل، وكلاهُمَا تمييزٌ، وأعرَبَ الزَّمَخشَريُّ «حافظاً» حالاً ...

الثامنة: قوله تعالى: ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ﴾ الظاهرُ أن «خيراً» هنا لا يُرادُ به أفعلُ التفضيل ....» .

المبحث الثاني:

مصادِرُهُ في هذا السِّفْر

عاش أبو جعفر الرعيني في القرن الثامن الهجري، ذلك العصر الذي جمع بين راحتيه نتاج سبعة قرون خلت من تواليف العلماء، على اختلاف ضروبها وأصنافها، نضيف إلى ذلك أن الرعيني كان رجلاً واسع الاطلاع، غزير الثقافة، وقد ذكر المؤرخون أنه كان مبرزاً في عدد من العلوم كالنحو والصرف واللغة والعروض والأدب، وغيرها من الفنون :

قال عنه ابن خطيب الناصرية(1): « كان إماماً عالماً فاضلاً أديباً ماهراً في النثر والنظم، مجيداً فيهما، مكثراً بارعاً في النحو والبيان والتصريف والبديع، متقناً لكلام العرب » .

وقال تلميذه طاهر بن حبيب(2): « كان حسن الخَلق والأخلاق، جميل المصاحبة للإخوان والرفاق، عالماً بالنحو والتصريف والبديع، كاشفاً عن وجه العروض كل حجاب منيع، مجيداً في قراءة الحديث، عارفاً بالقديم من رواته والحديث، ذا يد طولى في فن الأدب، وإتقانٍ لمعرفة كلام العرب » .

هذه المكانة التي تبوأها أبو جعفر الرعيني لا شك أنها كانت نتيجة اطلاعٍ واسعٍ على كثيرٍ من نتاج علمائنا، وإلمامٍ بكثيرٍ مِمَّا حَوَتْهُ طُرُوسُهُ، وذاكرةٍ واعيةٍ في استحضار ما تلقَّاهُ عن الأشياخ .

لقد تنوَّعَت روافدُ معرفته، وتعدَّدت مصادرُ ثقافته، ومِن ثَمَّ أقول: إنه من غير اليسير الإلمامُ بمصادره على وجه التحديد ـ خاصةً أني أُحدِّدُ مصادرَ سفرٍ واحدٍ من

---

(1) الدر المنتخب بتاريخ حلب ١/١٢٨ .

(2) فيما نقله عنه ابن قاضي شُهبة في الإعلام بتاريخ أهل الإسلام ١/٢٤٨ .

مصادر كتاب ضخم، إلا أنَّ معالِمَ واضحةً تَلُوحُ في أثناء هـذا السِّفْرِ، تدلنـا علـى بعض الأصول التي استقى منها أبو جعفر مادته العلمية، علماً بأنه قد نصَّ على كثير منها في أثناء صفحاتِ هذا السِّفْر .

علـى أن الرعيـني كـان يُغفِـلُ الإشـارةَ إلى المصـدر الـذي أفـاد منـه في بعـض الأحيان، مكتفياً بقوله: وقال بعضُهُم، أو: ذهب بعـضُ العلمـاء، أو: ذهـب بعـضُ المتأخرين، أو غير ذلك، ولعل سبب هذا أنَّ نقلَه عنها كان بواسطة مصادر أخرى.

كما أنه في كثير من المواضع كان يكتفي بذكر العالم دون تحديد كتابـه الـذي نقل عنه، كقوله: وعن أبي زيد، أو: وعن يعقوب، أو: قال ابن السِّيد، أو قال ابـن بابشاذ، وغير ذلك.

وفي قليل منهـا كـان يُغفـل الإشـارة إلى المصـدر تمامـاً، ولعـلَّ إشـارتَه إليـه في مواضع أخرى من هذا السِّفْر والأسفار الأخرى يشفع له .

وقد أشرتُ في حواشي التحقيق إلى ما استطعتُ الوُقُوفَ عليه من كل ذلك .

وبعد الوقوف على مصادر الرعيني في هـذا السِّفْرِ، قمـت بتقسيمها إلى ثلاثـة روافد :

١ ـ ما تلقاه عن شيوخه، ووقف عليه في مؤلفاتهم .

٢ ـ ما وقف عليه من شروح ألفية ابن معطٍ .

٣ ـ ما وقف عليه من كتب النحو واللغة وغيرها .

وسوف أتناول كل رافد منها بشيء من التفصيل، على أني أقول: إنه ليس من همي هنا أن أقوم بالوقوف عند كل تلك المصادر الـتي استقى منهـا، وكـل هـؤلاء العلماء الذين أفاد منهم، فالمقام يضيق عن مثل هذا المقصِد، إلا أنني سـوف أتوقـف عند بعضهم ممن أكثر المصنف من النقل عنه، وكان له أثر واضح في هـذا السـفر في كل رافد من الروافد السالفة الذكر، والله الموفق والمعين .

الرافد الأول:

وهو ما تلقى فيه أبو جعفر معرفتَه عن شيوخه مشافهةً، أو أفـاده مـن كتبهـم، ويمثل هذا الاتجاه بشـكل رئيسٍ العلامـةُ أبـو حيـان الأندلسـي، لـذا سـوف أقصـر الحديث في هذا الجانب عليه:

ـ أبو حيَّان:

هو أثيرُ الدِّين محمَّدُ بنُ يُوسُفَ بن عليِّ بنِ يُوسُفَ بن حيَّان الأندلسـيُّ، الإمـام الحافظ الأستاذ، شيخ العربيـة والأدب والقـراءات مـع العدالـة والثقـة[1]، قـال عنـه الإمام الذهبي: ومع براعته الكاملة في العربية له يدٌ طولى في الفقه والآثار والقـراءات واللغات، وله مصنفات مفيدة في القراءات والنحو، وهو مفخر أهل مصـر في وقتنـا في العِلم[2].

وإذا كان أبو حيان بهذه المرتبة من الفضل والعلم، فـلا غرابـة مـن أن يؤثـر في تلميذه أبي جعفرٍ تأثيراً ظهرت بصماته واضحـةً جليـةً في ثقافتـه بشـكل عـام، وفي هذا الكتاب الذي بـين أيدينـا بشـكل خـاص، حتى إنـك لتجـده حـاضراً في كـل مبحث من مباحثه، وكل مسألة من مسائله، يستشهد بأقواله، ويستأنس بتعليقاتـه، ويتبنّى ردودَه وتعليلاتِهِ في كثير من الأحيان .

لقد كان اهتمام الرعيني بشيخه كبيراً، وإفادته منه شاملةً، لما تلقاه عنه أو اطلعَ عليه في أبرز مؤلفاته كـ « التذييل والتكميل، و « منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك »، و « ارتشاف الضرب » ، وتفسير « البحر المحيط » .

أما الذي كان له أكبر الأثر منها ، وكان للرعيني اتكاءٌ ظاهرٌ عليه، فهو ذلـك

---

(١) غاية النهاية ٢/٢٨٥ .

(٢) المصدر السابق .

الكتاب الجليل « التذييل والتكميل في شرح التسهيل » ، ولذلك رجعت إليه كثيراً في توثيق النصوص.

ومع هذا فلقد كانت لأبي جعفر مع شيخه أبي حيان صولات وجولات، وله معه في تعقباته لابن مالك مناقشات ووقفات، دلت على مدى نزاهته وبعده عن الجور والتعصب، انتصر في كثير من المواضع له لما رأى جوراً في الأحكام ظاهراً، وقد بسطتُ القول في هذا الجانب في مبحث (موقف المؤلف من شيخه أبي حيان) فليُرْجَع إليه .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الرعيني نص على بعض شيوخه الذين أفاد منهم سوى أبي حيان كابن الفخار الأندلسي (ت٧٥٤هـ) [(١)] .

الرافد الثاني:

ويمثّلُه شرّاحُ ألفية ابن معط الذين اطلع أبو جعفر على شروحهم، وقد نص على عدد منهم في السِّفْرِ الأول من هذا الشرح[(٢)]، ومن هؤلاء الشرّاح الذين ورد لهم ذكرٌ في هذا السِّفْر:

شمس الدين بن الخباز المَوصلي (ت٦٣٩هـ)، وابن القوّاس المَوصلي (ت٦٩٦هـ)، وتقي الدين النّيلي (من علماء القرن السابع هـ)، وبدر الدين بن النحوية (ت٧١٨هـ)، وناصر الدين بن بابشاه (ت ٧٣٥هـ)، وابن الفخار الأندلسي (ت٧٥٤هـ) .

ومن الشُّرُوح التي وردت في هذا السِّفْر ولم ينصَّ عليها المصنّفُ في السِّفْر الأول: شرح الألفية لجمال الدين بن إياز (ت٦٨١هـ) [(٣)] .

---

(١) انظر صفحة:٤٤٢ ـ ٤٤٣ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ١/٦ من السِّفر الأول .

(٣) انظر صفحة: ٥ من النص المحقق .

وقد نصَّ المصنفُ على إفادته من هذه الشروح في أول الكتاب حيث قال: « ثم كنتُ أخير مَن جرى في حلبتهم على قُصُور باعِهِ، وجاء بعد انفضاض سُوقهم، فلم يجد مشترياً لمتاعه، ولكني أردتُ أن أُنظَمَ في عِقدهم، وأجمعَ ما تفرَّق من فوائدهم من بعدهم ... » .

وقد تفاوتت هذه الشروح فيما بينها من حيث اعتمادُ الرعيني عليها قلَّةً وكثرةً، وبعضُهَا خَلا هذا السِّفْرُ من ذكره تماماً، وقد وجدتُ أنَّ أكثرَ الشروح التي أفاد منها الرعيني في هذا السِّفْر هو شرح بدر الدين بن النحوية (ت٧١٨هـ)، فقد صرح بذكره أو ذكر صاحبه ثلاث عشرة مرةً ، بينما صرح ببعض الشروح الأخرى مرة، وبأخرى مرتين أو ثلاثاً، وقد كانت للرعيني مع ابن النحوية وقفاتٌ، حيث كان ابن النحوية كثير الاعتراض على ابن معط في نص الألفية، فانبرى له الرعيني مدافعاً عن الناظم، وراداً عليه أغلبَ اعتراضاته، وقد بسطت القول في هذا الجانب في مبحث (موقف المصنف من الناظم) ومبحث (موقفه من شراح الألفية).

ولكثرة تعقب الرعيني لابن النحوية رأيت أن أعقد بين كتابيهما موازنة في مبحث خاص كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

الرافد الثالث:

وهو ما وقف عليه الرعيني من المصادر المختلفة، وهي مصادر كثيرة ومتنوعة زادت على خمسين مصدراً، جلُّها من كتب النحو، ويأتي في مقدمتها كتابُ إمام النحاة

سيبويه (ت١٨٠هـ):

كتابه أول مصنف في النحو، وهو عمدة الدراسات العربية، وكلُّ مَن جاء من

بعده كلٌّ عليه، قال عنه صاعد الأندلسي[1]: « لا أعرف كتاباً أُلف في علم من العلوم، قديمها وحديثها، فاشتمل على جميع ذلك العلم، وأحاط بأجزاء ذلك الفنِّ غير ثلاثة كتب:

أحدها: المجسطي لبطلميوس في علم هيئة الأفلاك .

والثاني: كتاب أرسطوطاليس في علم المنطق .

والثالث: كتاب سيبويه البصري النحوي، فإن كل واحدٍ من هذه لم يشذَّ عنه من أصول فنه إلا ما لا خطرَ له » .

وقد كان للرُّعيني اهتمامٌ كبيرٌ بسيبويهِ وكتابه وآرائه، لذلك نراه دائماً يأخذ بها، يتبناها ويدافع عنها، وكثيراً ما يستشهد بأقواله، ويجعلها حكماً عدلاً بينه وبين من يخالفه في حكمٍ ما، ومن أمثلة ذلك:

* عَارَضَ المصنفُ شيخَه أبا حيان في مسألة دخول (لا) على (حبذا)، حيث استشكل أبو حيان ذلك فقال: « ...لأنَّكَ إما أنْ تُفَرِّعَ على أن «حبَّذا» كلَّهُ فِعْلٌ، أو «حبَّ» فِعْلٌ و«ذا» اسمٌ، وكلاهما لا تدخلُ عليه «لا»؛ لأنها لا تدخلُ على الماضي غيرِ المتصرف، أو تُفرِّعَ على أنَّ مجموعَهُ اسمٌ، فلا ينبغي أن تدخلَ عليه «لا»؛ لأنَّه إمَّا أن تُقدِّرَهُ منصوباً بها، وليس بجيدٍ؛ لأنَّ النَّصبَ على العموم نحو: لا رجلَ، ولا يصحُّ هنا؛ لأنه خصوصٌ. يعني أنَّ العامَّ إذا نُفِيَ صار خاصاً، و«حبَّذا» كانت قبل دخول «لا» يُرَادُ بها العمومُ، فلما دخلتْ «لا» نَفَت العمومَ، فصار خصوصاً. قال: وإمَّا أن تُقدِّرَهُ مرفوعاً، وليس بجيِّدٍ؛ لأنَّ الأصحَّ تَكرارُ «لا»، ولا يجوز عدَمُ التَّكرارِ إذا ارتفعَت الأسماءُ بعدَها بالابتداء، إلا على مذهب الأخفشِ والمبردِ.

قال الرعيني[2]: قلتُ: إن صحَّ دخول «لا» على «حبَّذا» من الكلام، فلا معنى

---

(١) عن كتاب سيبويه إمام النحاة: ١٤ .

(٢) انظر صفحة: ٨٩ من النص المحقق .

لهذا التردد، ولا يَسَعُ إلا قبولُهُ وتوجيهُهُ، لاردُّهُ واستشكَالُهُ، وسواءٌ كان توجيهُهُ جارياً على القياس أو غيرَ جارٍ، وانظر قولَ سيبويه: قِفْ حيث وقفوا، ثم فسِّرْ يُرْشِدْكَ إلى ما ذَكَرْتُ لك » .

* ومما يدل على عناية الرعيني بنص الكتاب ما نراه من نصه على أكثرَ من نسخة له، ومنه قوله في باب الصفة المشبهة(١):

« فإنْ رَفَعَتْ ظاهراً سببياً، فلا يخلُو أنْ يكون السَّبَبِيُّ مفرَداً أو مثنًّى أو مجمُوعاً، فإن كانَ مفرَداً تَعَيَّنَ إفرادُ الوصفِ ... وإنْ كانَ السَّبَبِيُّ مجمُوعاً عاقِلاً أو غيرَ عاقِلٍ، فلا تخلُو الصِّفَةُ أنْ تكونَ مما يُجمَعُ جمعَ التَّكسيرِ والسَّلامَةِ أو جمعَ السَّلامةِ فَقَط، فإنْ كانت الصِّفَةُ مما يُجمَعُ جمعَ السَّلامَةِ فَقَط نحو: شَرَّابٌ فالإفرادُ ...

فإنْ كانَتْ ممَّا يُجمَعُ الجَمْعَين أو جمعَ التَّكسيرِ فقَطْ، ففيه ثلاثةُ مَذَاهبَ:

الأوَّل: لسِيبويهِ ـ نَصَّ عليه في بعضِ نُسَخِ « الكتاب » ـ والمبرِّدِ، وأبي موسى الجزوليِّ، وابنِ مالكٍ: أن التَّكسيرَ أَحْسَنُ مِنَ الإفرادِ... » .

ومن استشهادات أبي جعفر بأقوال سيبويه في كثير من المواقف، قوله في الألف واللام الداخلة على فاعل نعم وبئس(٢):

« وقد اختلف النحويون فيها على أربعة أقوال:

الأول: أنها جنسية حقيقة، وبه قال سيبويه وجمهور النحويين، فإذا قلتَ: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، فـ« الرَّجُلُ » عامٌّ، والجنس كلُّهُ هو الممدوح، وحصل لـ« زيد » المدحُ لأنه فرد من أفراد الجنس الممدوح، ولذلك قال سيبويه: « كأنك تريد أن تجعله من أمةٍ كلهم صالح » ...

---

(١) انظر صفحة: ٢٨٨ .

(٢) انظر صفحة: ٣٤ ـ ٣٥ .

وقال في تثنية وجمع الضمير المتصل بنعم وبئس[1]:

« واختلف النحويون في ذلك: فذهب سيبويه والبصريون أنه لا يثنى ولا يجمع فلا يقال: نِعْمَا رجُلَينِ الزَّيدان، ولا: نِعْمُوا رجالاً الزَّيدون، قال سيبويهِ[2]: واعلم أنك لا تُظهرُ علامةَ المضمَرين في نِعْمَ، لا يقولون: نِعْمُوا رجالاً، يكتفون بالذي يفسره » ...

ويقول: « وكم في كتاب سيبويهِ من تقديرٍ يقولُ بعدَه: وهذا تمثيلٌ لا يُتَكَلَّمُ به[3] » .

وغير ذلك كثيرٌ من تعويل المصنف على كلام إمام النحاة، واعتماد آرائه، والاستشهاد بأحكامه في مختلف المسائل النحوية، ولم أقف للمصنف على مسألة واحدة نصَّ فيها على مخالفة سيبويه .

وسوف يتضح لنا هذا الأمر بشكل أكبر في مبحث أفردُهُ لاختيارات المصنف إن شاء الله تعالى .

ومن الذين كثرت نقولُ الرعيني عنهم وإفادتُهُ منهم:

١ - أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، وقد ذكر له من الكتب: « الإيضاح » و« المسائل المشكلة » المعروفة بالبغداديات، و « المسائل الحلبيات » و « التذكرة » .

٢ - ابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، وذكر له من الكتب: « المقرب » ، و « شرح المقرب » و « شرح الجمل » .

٣ - ابن مالك (ت٦٧٢هـ) وذكر له من الكتب: « التسهيل » و « شرح التسهيل » و « شرح الكافية الشافية » و « الألفية » .

---

(١) انظر صفحة: ٥٥ .

(٢) الكتاب ١٧٩/٢ .

(٣) انظر الكتاب ٧٢/١، ٨٣، ٣١٢، ٣٧١، ٣٧٤، ٣٧٥ ....

ثم يلي ذلك المصادرُ التي نص عليها الرعيني في هذا السِّفْر، وهي على النحو التالي:

- المسائل الكبير (أو الكَبير) للأخفش (ت٢١٥هـ) .
- الملوك له أيضاً (ت٢١٥هـ) .
- التصريف لابن كيسان (ت٢٢٩هـ) .
- المقتضب للمبرد (ت٢٨٦هـ) .
- الفصيح لثعلب (ت٢٩١هـ) .
- الجمل لأبي القاسم الزجاجي (ت٣٣٧هـ) .
- ليس في كلام العرب لابن خالويه (ت٣٧٠هـ) .
- سر صناعة الإعراب لابن جني (ت٣٩٢هـ) .
- الصحاح للجوهري (ت٣٩٣هـ) .
- شرح اللمع لابن بَرهان (ت٤٥٦هـ) .
- المقدمة المحسبة لابن بابشاذ (ت٤٦٩هـ) .
- أشعار الشعراء الستة الجاهليين للأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ) .
- المسألة الرشيدية له أيضاً (ت٤٧٦هـ) .
- رد الشارد إلى عقال الناشد لابن الطراوة (ت٥٢٨هـ) .
- العجائب والغرائب للكرماني (ت بعد ٥٣١هـ) .
- أحكام القرآن لابن العربي (ت٥٤٣هـ) .
- التمهيد لابن بطال (ت٥٤٩هـ) .
- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (ت٦٠٦هـ) .
- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ت(٦١٦هـ) .
- بغية الأمل في شرح الجمل لأبي بكر بن طلحة الإشبيلي (ت٦١٨هـ) .
- الفصول لابن معط (ت٦٢٨هـ) .

- النهاية في شرح الكفاية لابن الخباز (ت٦٣٩هـ) .
- شرح المفصل لابن يعيش الحلبي (ت٦٤٣هـ) .
- الكافية لابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) .
- شرح الجزولية لعلم الدين الأندلسي (ت٦٦١هـ) .
- شرح الألفية لابن الناظم (ت٦٨٦هـ) .
- الكافي في شرح الإيضاح لابن أبي الربيع (ت٦٨٨هـ) .
- البسيط في النحو لابن العلج (ت ق ٧ هـ) .
- اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر للرعيني (ت٧٧٩هـ) .
- تحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من القرآن للرعيني (ت٧٧٩هـ) .
- الحلل في شرح الجمل للزناتي (هكذا ورد اسمه) ولم أقف عليه، ولعله الزيات (إسحاق بن حسن)، فإن له شرحاً على الجمل لم يُذكر اسمه[1].

أما عن الأمانة في النقل عن تلك المصادر فقد كان الرعيني رحمه الله أميناً في نقله، فكثيراً ما نراه يعقب على النص الذي يقتبسه بقوله[2]: « انتهى » ، وإذا زاد في النص شيئاً قال[3]: « انتهى وفيه بعض زيادة » ، فإذا ما نقل أشياء على ترتيبها في مصدرها أشار إلى ذلك فقال[4]: « وها أنا أذكرها كما ذكرها أبو حيان » ، أو قال[5]: « وقد أحكم ابن عصفور هذه المسألة في المقرب ... ونحن نذكرها على نحو

(١) انظر مقدمة تحقيق كتاب البسيط لابن أبي الربيع ٨١/١ .
(٢) انظر صفحة: ١٨٧ من النص المحقق ، وانظر: ١٩٧، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٦، ٥١٩، ٥٢٨ .
(٣) انظر صفحة: ٢٢٨ من النص المحقق .
(٤) انظر صفحة: ٤٦٧ من النص المحقق .
(٥) انظر صفحة: ١٧٥ من النص المحقق .

ذلك » ، أو: « وأنا أذكرها على الترتيب الذي ذكره ابن مالك »[1].

هذه هي مصادر الرعيني في هذا السفر، وهي بمجموعها كوَّنت شخصية هذا العالم المحقق، نضيف إليها ما تلقاه عن أشياخه، وما حفظه من موروث كلام العرب؛ أشعارهم، وأمثالهم، وقصصهم، ونوادرهم .

(١) انظر صفحة: ٢٥٥ من النص المحقق .

المبحث الثالث:

شواهدُ المصنِّفِ في هذا السِّفْر

١ ـ القرآن الكريم:

أما ما يتعلق بشواهد أبي جعفر في هـذا السفر، فإني قد رأيته يترسم خطا النحاة السابقين، فقد أكثر من الاستشهاد بالآيات القرآنية، حتى إنه لا يخلو بحثٌ من مباحثه من ذلك .

ولم يقتصر استشهادُ أبي جعفر على القراءات الصحيحة المتواترة فحسب، بل تعداها إلى القراءات الشاذة، وها هو يخالف شيخه أبا حيان في إحدى المسائل، ويميل إلى ما قرَّره الأخفشُ لأنه عضَدَ موقفَه بشواهدَ قرآنيةٍ، قال في معرض سرده للُغاتِ الواردة في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم إذا كان صحيحاً غير أب وأم[1]:

« الخامسة: حذفُ الألف والاستغناءُ عنها بالفتحة، كما تُحذف الياءُ ويُستغنى عنها بالكسرة، وقد تقدَّمَ أن هذا مذهبُ الأخفش، وبه قال أبوعليٌّ وأبوعثمانَ وابنُ مالك، وعليه خَرَّجَ أبوعليٌّ قراءةَ عاصمٍ: ﴿يَبُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا﴾[2] بفتح الياء، قال: كان الأصلُ: يا بُنَيَّا فحُذِفَت الألِفُ، وبَقِيَت الفتحةُ قبلَها تدلُّ عليها .

ومنَعَ بعضُهم هذه اللغةَ التي أجازَهَا الأخفشُ، قال الشيخُ أبوحيَّان: ويحتاجُ إلى سماعٍ من لسان العرَب في النداء، وخَرَّجَ[3] قراءةَ عاصمٍ على أنَّ الألِفَ حُذِفَت لالتقاء الساكن بعدها، وهو راءُ «ارْكَبْ» وحُذِفَت خَطّاً كما حُذِفَت لفظاً .

---

(١) انظر صفحة: ٦٤٦ ـ ٦٤٧ .

(٢) سورة هود: من الآية: ٤٢ .

(٣) البحر المحيط ٥/٢٢٦ . وراجع معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٥٤ .

قلتُ: وهذا التخريجُ لا ينهَضُ، فقد جاءت هذه القراءةُ حيثُ لم يلتقِ ساكنان، قرأ حفصٌ عن عاصم في (لقمان)[1]: ﴿ يَا بُنَيَّ ﴾ بفتح الياء في ثلاثة المواضع، و لم يلتَقِ فيها ساكنان، قالوا: والذي حَمَلَ الأخفشَ على جواز هذه اللغة قولُ الشّاعِرِ:

فَلَيسَ بِرَاجِعٍ مَافَاتَ مِنِّي بِلَهفَ ولاَ بِلَيتَ ولاَ لَوَ انِّي

... قلتُ: والحقُّ أن القراءة قد ثبَتَتْ، وليس لها مَخْرَجٌ يليقُ بها غير ما ذَكَرَه الأخفش، وا لله أعلم ».

ومن القراءات الشاذة التي استشهد بها المصنف في هذا السفر:

١ - ﴿ فَإِنَّهُ ءَاثِمٌ قَلْبَهُ ﴾[2] بنصب « قلبَه » ، وهي قراءةُ ابنِ أبي عَبلَةَ[3] .

٢ - ﴿ إِنَّكَ مَائِتٌ ﴾[4]، وهي قراءة ابن الزبير وابن محيصن وعيسى بن إسحاق وغيرهم[5].

٣ - ﴿كَذِكْرِكُمْ آبَاؤُكُمْ﴾[6] برفع « آباؤكم » وهي قراءة محمد بن كعب القُرظي[7].

٤ - ﴿ ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدُهُ زَكَرِيَّا ﴾[8] برفع «عبدُه» و«زكريا» ، وهي قراءة يحيى بن يعمَر والكلبي وأبي العالية[9].

---

(١) من الآيات: ١٣، ١٦، ١٧ .

(٢) سورة البقرة: من الآية: ٢٨٣ .

(٣) انظر صفحة: ٢٣٩ من النص المحقق .

(٤) سورة الزمر: من الآية: ٣٠ .

(٥) انظر صفحة : ٢٤٧ من النص المحقق .

(٦) سورة البقرة: من الآية: ٢٠٠ .

(٧) انظر صفحة: ٤٠٧ من النص المحقق .

(٨) سورة مريم: الآية: ٢ .

(٩) انظر صفحة: ٤٠٨ من النص المحقق .

٥ - ﴿كَتَبَ اللهَ عَلَيكُمْ﴾[١] فعلاً ماضياً، وهي قراءةُ أبي حَيوَةَ[٢].

٦ - ﴿لَذَائِقُوا العَذَابَ﴾[٣] بنَصْبِ «العذابَ» معَ سُقوطِ النـونِ مِن «لَذَائِقُوا» ، وهي قرَاءةُ أبي السَّمَّالِ العَدَوِيِّ[٤] .

٧ - ﴿غَيرُ مُعْجِزِي اللهَ﴾[٥] بنَصْبِ الجلالة، معَ حَذْفِ النون مِن «مُعْجِزي»، وهي قراءةٌ رَوَاها أبو زيد عن أبي السَّمَّال أو غيره[٦].

٨ - ﴿إنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةَ﴾[٧] بنَصْبِ «الناقة»[٨] . وغيرها كثير .

وكان رحمه الله يذكر الآية المستشـهد بهـا، ويعمـد أحيانـاً إلى إعـراب بعض ألفاظها إيضاحاً وبياناً لموطن الشاهد الذي ساقها من أجله، مثالُ ذلك حكايته عن أبي عمر الجرمي جواز الإتباع على محل معمـول المصـدر في العطـف والبـدل دون غيرهما، حيث أتبع ذلك بقوله[٩]: «وقد استدلَّ مَن أجـاز الإتبـاعَ بالسَّماع، فمنه قراءةُ الحسَن: ﴿أَنَّ عَلَيهِمْ لَعْنَةَ اللهِ وَالمَلاَئِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعُونَ﴾[١٠] برفع «الملائكـة» فهو معطوفٌ على محل [لفظ] الجلالة، فإنها فاعلةٌ في المعنى» .

---

(١) سورة النساء: من الآية: ٢٤ .

(٢) انظر صفحة: ٤٦٠ من النص المحقق .

(٣) سورة الصافات: من الآية: ٣٨ .

(٤) انظر صفحة: ١٦٦ - ١٦٧ من النص المحقق .

(٥) سورة التوبة: من الآية:٢، ٣ .

(٦) انظر صفحة: ١٦٧ من النص المحقق .

(٧) سورة القمر: من الآية: ٢٧ .

(٨) انظر صفحة ١٦٧ من النص المحقق، ولم أقف على من نصَّ على هذه القراءة، ولكن يبدو أنـه أبو السمال الذي قرأ الآيتين السابقتين،وذكر هذه القراءة العكبري في إعراب القراءات الشواذ ٥٣٣/٢ دون تعيين القارئ.

(٩) انظر صفحة: ٤١٢ من النص المحقق .

(١٠) سورة آل عمران: من الآية: ٨٧ .

٢ ـ الحديث الشريف:

الحديث النبوي هو المصدر الثاني للتشريع واللغة، ولأبي جعفر الرعيني في مسألة الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف رأيٌ خالف فيه شيخه أبا حيان، حيث جنح إلى منهج ابن مالك من حيث التوسعُ في الاستشهاد بالحديث دون قيد أو شرط، ولا غضاضة عنده في ذلك حتى وإن كان الحديث مروياً بالمعنى؛ لأنه يرى أن رواية الحديث بالمعنى لا تكون إلا للصحابي، وإذا كان كذلك فهو حجة؛ لأن ناقله عربي، ومن ثمَّ رأيناه يستشهد في هذا السِّفْر بعدد كبير من الأحاديث والآثار حيث بلغت (٣٣) حديثاً تقريباً، هذا الأمر جعل كثيراً من النحاة يتوقفون عند هذه القضية، وبالجملة فقد انقسمت مواقف النحاة حولها إلى ثلاثة اتجاهات:[(١)]:

١ ـ اتجاه يرى جواز الاستشهاد بالحديث النبوي مطلقاً، ويمثله ثلةٌ من النحاة منهم: ابن خروف (ت٦٠٩هـ)، وابن مالك (ت٦٧٢هـ)، والرضي (ت٦٨٦هـ)، وابن هشام (ت٧٦٢هـ)[(٢)].

٢ ـ واتجاه يرى المنع احتجاجاً بأن الرواة جوَّزوا نقل الحديث بالمعنى، ومن ثَمَّ فقد يكون الحديث من لفظ الرواة لا من لفظ النبي ﷺ، ويحمل لواء هذا الفريق أبو الحسن بن الضائع (ت٦٨٠هـ)، وأبو حيان (ت٧٤٥هـ).

٣ ـ واتجاه يرى التوسط بين الاتجاهين السابقين، ويمثل هذا الفريق أبو إسحاق الشاطبي[(٣)] (ت٧٩٠هـ)، قال: « نقول: إن الحديث في النقل ينقسم قسمين:

---

(١) ينظر في هذه المسألة: الخزانة ١/٩ـ١٥، وإتحاف الأمجاد: ٩ وما بعدها، وموقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي للدكتورة خديجة الحديثي، والنحاة والحديث النبوي لأستاذنا الدكتور حسن موسى الشاعر.

(٢) انظر: إتحاف الأمجاد: ٩، ٧٧.

(٣) تكلم في هذا الموضوع وفصل القول فيه في باب الاستثناء من شرحه على الألفية (المقاصد الشافية) ١/٤٠١ ـ ٤٠٤(المطبوع)، وانظر الخزانة ١/١٢.

أحدهما: ما عُرف أن المعنى به فيه نقلُ معانيه لا نقلُ ألفاظه، فهذا لم يقع به استشهادٌ من أهل اللسان .

والثاني: ما عُرف أن المعنى به فيه نقلُ ألفاظه لمقصودٍ خاصٍّ بها، فهذا يصحُّ الاستشهاد به في أحكام اللسان العربي ... » .

وهكذا وقف أبو جعفر موقفاً مغايراً من شيخه، بل إنه ردَّ عليه في هذه القضية، جاء في باب النداء في مسألة حذف حرف النداء من النكرة المقصودة بعد أن استدل ابنُ مالك على جوازه بعدد من الأحاديث[1]: « قال ابنُ مالك: وهذا من أفصح الكلام .

قال الشَّيخُ أبوحيَّان: صَدَقَ إذا ثَبتَ كونُهُ من لفظِ رسولِ الله ﷺ .

قلتُ: وهذا من الشَّيخ أبي حيَّان كلامٌ فيه غلَطٌ لا يَليقُ بالمقَام، ومُستَنَدُهُ أنَّ الحديثَ النَّبويَّ يجوزُ نَقْلُهُ بالمعنى، فلَعَلَّ هذا ممَّا نُقِلَ بالمعنى، فلا يكونُ لفظَ الرَّسُول، وهذه طريقَتُهُ في الاستشهاد بالحديث النَّبويِّ، وهذا المستَنَدُ ليس قويّاً؛ لأنَّ نَقْلَ الحديث بالمعنى لا يكونُ إلا للصحابي، لا لِمَنْ بعده، وهذا هو التَّحقيقُ في نقل الحديث بالمعنى، لا يجوزُ إلا للصحابي، قالَه ابنُ العربي في «أحكامه» وشَفَى في ذلك، وإذا كان كذلك فهو حُجَّةٌ؛ لأنَّ ناقلَهُ عربيٌّ، هؤلاء أئمَّةُ الحديث مالكٌ والبخاريُّ ومُسلمٌ لم ينقُلْ أحدٌ منهم الحديثَ بالمعنى، بل حافظوا على ألفاظِه لا سيَّما مسلِمٌ، فإنه أشدُّ محافظةً على ذلك، ولم يَثْبُتْ مِن بَعدِ الصحابة ـ ومَن هو مثلُهُم ـ من التابعين الباقين على لسان العرَب أنَّ أحداً تجرَّأَ على نقل الحديث بالمعنى، ولا صنَّفَ فيه بالمعنى، ومَن طالَعَ كتبَ الحديث وعَلِمَ أحوالَهم وضَبْطَهم تحقَّقَ ذلك، وجَزَمَ به » .

---

(١) انظر صفحة: ٦٢١ من النص المحقق ، وانظر كذلك: ٦٩٧ .

٣ ـ أقوال العرب (شعراً ونثراً):

استشهد الرعيني في هذا السفر بعدد غير قليل من أقوال العرب شعراً ونثراً، حيث بلغ عدد الأبيات الشعرية ما يزيد على (٤٦٠) شاهداً، عوَّل في كثير منها على شيخه أبي حيان، وفي بعضها الآخر على المصادر التي اطلع عليها، كما أنه نسب كثيراً منها إلى أصحابها .

وهذه الشَّواهد في غالبها ترجع إلى شعراء من عصور الاحتجاج، عدا أبياتٍ ذكرها الرعيني استئناساً وتنظيراً، منها قول أبي نواس[١]:

وَلَيسَ للهِ بِمُسْتَنْكَرٍ ... أنْ يَجْمَعَ العَالَمَ في واحِدِ

أو أنه ذكرها تمثيلاً لمعنى من المعاني، أو لبيان اختلاف للعلماء في لفظةٍ ما، كقول أبي نواس[٢]:

دَعْ عَنْكَ لَومِي فَإنَّ اللَّومَ إغْرَاءُ ... وَدَاوِني بِالَّتِي كَانَتْ هِيَ الدَّاءُ

وقوله أيضاً[٣]:

كَأنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا ... حَصْبَاءُ دُرٌّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

وقد وقع في شواهد المصنف أبياتٌ لم أقف عليها عند غيره، منها قولُ الشَّاعر[٤]:

كَفُوفَةِ الظُّفْرِ تَخفَى مِنْ حَقَارتِهَا ... وَمِثْلُهَا في سَوَادِ العَينِ مَشْهُورُ

وقولُ الشَّاعر[٥]:

إنَّ الَّتِي هَامَ الفُؤَادُ بِذِكْرِهَا ... رَقُودٌ عَنِ الفَحْشَاءِ خُرْسُ البَجَائِرِ

---

(١) انظر صفحة: ٣٧ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ٥٣٥ من النص المحقق .

(٣) انظر صفحة: ٣٢٦ من النص المحقق .

(٤) انظر صفحة: ٢٢٠ من النص المحقق .

(٥) انظر صفحة: ٢٨٧ من النص المحقق .

وقولُ الشَّاعر[١]:

فَإِذَا بَــدَا لَكَ نَحْتُ أَثْلَتِنَا فَعَلَيكَهَا إِنْ كُنْتَ ذَا حَـرَدِ

وقولُ الشَّاعر[٢]:

أَبَابِيـلُ دَبْرٍ شُمَّسٌ دُونَ لَحْمِهِ حَمَت لَحْمَ شَهَّادٍ عَظَيمَ المَلاَحِمِ

وقول الشاعر:

أَلاَ نَعَبَ النَّاعِي بِخَيْرَي بَنِي أَسَــدْ بِعَمْرِو بنِ مَسْعُودٍ وَبِالسَّيِّدِ الصَّمَدْ[٣]

فهذه الأبيات لم أقف عليها فيما اطلعت عليه من المصادر.

كما وقعت في هذا السِّفْر رواياتٌ لأبياتٍ لم أقـف عليهـا عنـد غـير المصنف، منها قولُ الشَّاعر[٤]:

أَحْقَبُ شَحَّاجٌ مِسَلٌّ عُونِ
لاَحِقُ بَــطْنٍ بِقَـراً سَمِينِ

فقوله: (مِسَل) بالسين لم أقف عليه في مصـدر من المصـادر، والـذي وقفـتُ عليـه (مِشَل) بالشين .

وقولُ الشَّاعر[٥]:

يَا أَيُّهَا المَـايِحُ دَلْوِي دُونَكَا
إِنِّي رَأَيتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا

فقوله (المايح) بالياء لم أجدها عند غيره، والرواية في المصـادر: (المـائح)، وقـد نـص الرعيني نفسُهُ على (المايح) بقوله[٦]: « والمايحُ هنا بياء مثنَّاةٍ من أسـفل: الـذي يـنزلُ في البئر فيملأُ الدلوَ ... » .

---

(١) انظر صفحة: ٥٣٩ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ٢٠١ من النص المحقق .

(٣) من الطويل، ولم أقف على هذا الشاهد فيما اطلعت عليه من المصادر .

(٤) انظر صفحة: ٢٦٩ ـ ٢٧٠ .

(٥) انظر صفحة: ٢٦٠ من النص المحقق .

(٦) انظر صفحة: ٢٦١ من النص المحقق .

وقولُ الشّاعر(١):

ذِي دَعِ اللّومَ فِي العَطَاءِ فَإِنَّ الـ ـلَومَ يُغْرِي الكَـرِيمَ بِالإِعْطَـاءِ

الرواية في المصادر: « يغري الكرام بالإجزال » .

وقول الشاعر(٢):

كناطحٍ صخرةٍ يوماً لِيُوهِنَهَا فلم تُضَرَّ وأوهى قَرنَه الوَعِلُ

رواية الديوان والمصادر جميعاً (فلم يضِرْها) .

وقول حسان(٣):

ألستُ بنعمَ الجارِ يؤلفُ بيتَهُ أخا ثلةٍ أو معدِمَ المالِ مصرِمَا

رواية كل المصادر (أخا قلّةٍ) .

كما تجدر الإشارة إلى أن هناك كثيراً من الأبيات التي أوردها الرعيني، لم أقف عليها إلا عند شيخه أبي حيان .

ولربما تعرض الرعيني لما في البيت الواحد من روايات متعددة تختلف المعاني باختلافها، وينص على معنى كل رواية فيها كما في قول الشاعر(٤):

رُوَيْدَ عَلَيَّا جُـدَّ مَا ثَدْيَ أُمِّهِمْ إِلَينَا وَلَكِـنْ بُغْضُهُمْ مُتَمَايِنُ

قال: « ويُروَى: «مُتمَايِنُ» من المَيْن وهو الكذِبُ؛ أي: بغضُهُم متكاذبٌ؛ لأنه على غير ذَنْبٍ، ويُروَى: «مُتمَـائِن» بالهمز؛ أي: متقَادِم، ويُروَى: «وَدُّهُم متَبَاين» فيكونُ من البَيْن بالباء الموحَّدة » .

وكان من منهج الرُّعيني في شواهده أنه ينص في غالب أمره على موطن الشاهد فيها، وقد يفسرُ بعض ألفاظها، ويعربها، ويُوجزُ في كثير من الأحيان معناها، فيُورد ما يتعلق بالمعنى من أبياتٍ أخرى غيرِ الشاهد إن تطلّبَ المقامُ ذلك، وقد مر بنا بعض أمثلة ذلك في مبحث (منهج المصنف) .

---

(١) انظر صفحة: ٦١٩ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ١٤٣ من النص المحقق .

(٣) انظر صفحة: ٧ من النص المحقق .

(٤) انظر صفحة: ٤٩٦ من النص المحقق ، وانظر: ١٥ ـ ١٦ .

المبحث الرابع:

موازنة بين هذا السِّفْر من شرح الرعيني وما يقابله من شرح ابن النَّحْوِيَّة

مما سبق في منهج المصنف، اتضح لنا أن الرعيني قد سلك في كتابه هذا طريق البسط والتوسع في عرض أبوابه ومسائله، ومن خلال اطلاعي على هذا الكتاب، ومقارنته بما وصل إلينا من شروح لألفية ابن معطٍ، رأيتُ أن شرح الرعيني هو أوسع تلك الشروح مادةً، وأوفاها بحثاً، وأشملها استقصاء، وأوعبها تمثيلاً وتعليلاً وتحليلاً، ولذلك قال عنه ابنُ قاضي شُهبة[١]: « وعملَ شرحاً مطوَّلاً على ألفية الإمام يحيى، أتى بما فيه النفوسُ تحيا » .

وقال ابن خطيب الناصرية[٢]: « وهذا الكتاب يدل على عِظَمِ قدْرِهِ، وكثرة اطلاعه، وتبحره في هذه العلوم » .

وجاء في حاشية إحدى نسخ الدرر الكامنة[٣]: « وشرحَ ألفية ابن معطي شرحاً عظيماً حافلاً في أحدَ عشر مجلداً بخطه... أبان في هذا الشرح عن علم جمٍّ، واطلاعٍ كثيرٍ، ونظرٍ دقيقٍ » .

وقد أشار الرُّعينيُّ نفسُهُ في بداية كتابه هذا إلى أنه اطلع على كثير من هذه الشروح وأفاد منها، فكأن الناظر في هذا الكتاب ناظرٌ في تلك الشروح، مع حسن ترتيب وتبويب، وبسط واستقصاء، يكتنف كل ذلك سلاسةُ أسلوب، ووضوحُ عبارة .

لذلك رأيت أن أقوم بعقد مقارنة بين هذا السِّفْر من شرح الرعيني وما يقابله

---

(١) الإعلام بتاريخ الإسلام ٢٤٨/١ .

(٢) الدر المنتخب ١٢٩ .

(٣) الدرر الكامنة ٣٦١/١ حاشية (٣) .

من شرح ابن النحوية؛ وذلك لأني رأيت أن اسم ابن النحوية قد تردد في هذا السِّفْر كثيراً مقارنة بغيره من الشرَّاح، وإفادةُ المصنف منه ظاهرةٌ، وكانت له معه وَقَفَات، كان في بعض منها مرتضياً رأيه، وفي كثير منها متعقِّباً له، راداً عليه اعتراضاته، وسنقف على شيء من ذلك في النص الذي سوف أسوقه في هذه الموازنة، إلا أني أقول: إن بصماتِ الرُّعينيِّ في كتابه واضحةٌ جليَّةٌ، لم تقف عند حد النقل والمتابعة فحسب، بل تعدته إلى العرض والمناقشة، والتصحيح والتضعيف وغير ذلك مما هو مبثوث مستفيض في هذا السِّفْر، وهذا أيضاً أمرٌ بينٌ واضح لمن أنعم النظر في هذا المؤلَّف بشكل عام .

أما من حيث المادةُ العلميةُ عرضاً وتبويباً وتنظيماً، فقد فاق الرعيني فيها أنداده من شراح الألفية، وهذا أمر واضح أيضاً، لا حاجة بنا لإطالة الحديث فيه .

وأبو جعفرٍ في كتابه أطولُ نَفَساً، وأوسعُ بسطاً واستقصاءً، وتفريعاً للمسائل، فهو يُعنَى بمسائل الخلاف المذهبية وغير المذهبية، كما يُعنى بإيراد أقوال النحاة في شتى المباحث والمسائل، ويحتفلُ كثيراً بالتعليلات والردود والمناقشات، ويكفي للتدليل على ذلك أن نعلم أن أبيات الألفية المشروحة في هذا السفر بلغ عدَدُها خمسةً وثمانين بيتاً، استغرقت هذا السِّفر بأكمله؛ الذي بلغ عددُ لوحاته تسعاً وعشرين ومائتي لوحةٍ، بينما عددُها في شرح ابن النَّحْويَّة ثلاثٌ وأربعون لوحةً، مع فارقٍ بسيطٍ في زيادة حجم لوحاته عن لوحات شرح الرعيني .

شواهدُ الرُّعَينيِّ في هذا السِّفْرِ تَفُوقُ ما يقابلُهُ من شرح ابن النحوية كثيراً، فقد بلغت الشواهد الشعريَّةُ عند ابن النحوية (١٣٧) شاهداً تقريباً، بينما هي عند الرعيني ما يقرب من (٤٦٠) شاهداً، وبلغت الشواهدُ القرآنية عند ابن النحوية (٥٦) شاهداً، وعند الرعيني (١٧٦) شاهداً، وبلغت الشواهد من الحديث والأثر عند ابن النحوية (١٣) شاهداً، وعند الرعيني (٣٤) شاهداً .

حفلَ كتابُ الرعيني بكثير من المباحث البلاغية والعروضية والتفسيرات اللغوية، ويكاد ذلك ينعدم عند ابن النحوية .

للرُّعينيِّ اهتمامٌ واضح بألفاظ الألفية، حيث يعود في نهاية كل باب لتفسير ألفاظها، وإعراب ما أُبهِمَ، وتوضيح ما غَمُض منها، وكذلك نصُّهُ على الروايات المختلفة لنصها، بينما لا نجد ذلك عند ابن النحوية .

حشد الرعيني عدداً كبيراً من المصادر والمراجع التي أفاد منها في هذا السفر، بينما لم نجد في شرح ابن النحوية إلا قليلاً منها .

ولإيضاح بعض ما سبقت الإشارة إليه من مزايا الشرحين، سوف أسوق نصاً لأبي جعفر وآخرَ يقابله لابن النحوية، وقد راعيتُ أن يكون النصُّ قصيراً، ورأيتُ أن يكون حول قولِ ابن معطٍ:

وَمَا لَنَا اسْمٌ فِيهِ لاَمٌ وأَلِفْ نُودِي بِلاَ أيٍّ سِوَى ا للهِ وُصِفْ

تَمْثِيلُ أيٍّ لِنِدَاءِ المَعْرِفَةْ يَا أَيُّهَا الإِنْسَانُ والقَصْدُ الصِّفَةْ

وَلاَ تَقُلْ رَجُلُ تَعْنِي يَا رَجُلْ وَمَا سِوَى ذَينِ فَكَيفَ شِئْتَ قُلْ

قال ابن النحوية[1] في شرح هذه الأبيات بعد أن أوردها في مقدمة كلامه:

« لا يجوز نداء ما فيه الألف واللام بغير وصلة عند البصريين؛ لئلا يجمع بين حرف النداء والألف واللام، وهو جمع بين أداتي تعريف في محل واحد، وهو غير جائز، بخلاف حرف النداء مع العلمية والإضافة نحو: يا عبد ا لله؛ لأن الممتنع اجتماع أداتي تعريف لا اجتماع تعريفين، أما مع العلمية فلاختلافهما، أو لأن تعريف العلمية يقدر منتفياً، ثم يعرف بالنداء، وأما مع الإضافة فلاختلاف التعريفين، فلا يلزم الجمع بين الألف واللام والإضافة، وإن كان التعريفان مختلفين للاستغناء بأحدهما عن الآخر؛ لأنهما متساويان في رفع العموم .

وأجاز الكوفيون نداء ما فيه الألف واللام، واستدلوا بجواز: (يا ا لله) إجماعاً،

---

(١) شرح الألفية لوحة (٢٢٧ - ٢٢٨) .

وبقول الشاعر:

مِنَ اجْلِكِ يَا الَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالْودِّ عَنِّي

وبقول الآخَر:

فَيَا الغُلاَمَان اللَّذَان فَرَّا
إِيَّاكُمَا أَنْ تُكْسِبَانِي شَرَّا

وأجيب: أما عن اسم الله فلأن أسماء الله تعالى توقيفية، ولم يجئ إذنٌ في: يا أيها الله، ولا في هذا الله، أو لأنهم كرهوا أن يأتوا باسم مبهم يطلقونه على الله عز وجل، أو لأن الألف واللام تنزلتا منه منزلة الجزء لما كانا بحيث لا يفارقانه كما لا يفارقان النجم ونحوه، وعلى ذلك فلا يكون التعريف، ولا يلزم الجمع بين أداتي تعريف، بخلاف غيره مما فيه الألف واللام، أو لأن الألف واللام فيه عوض عن همزة إله؛ لأن أصل قولك إله، ثم دخلت الألف واللام فقيل: الإله، ثم نقلت حركة همزة (إله) إلى الساكن قبلها وحذفت فصار الِلاَه، بلام أولى مكسورة، وثانية مفتوحة، ثم أسكنت اللام الأولى وأدغمت في الثانية، فصار الله، فلما تنزلتا منزلة همزة إله، وهمزة إله ليست للتعريف لم يكونا للتعريف، فلم يلزم الجمع بين أداتي تعريف، وإنما جاز يا الله بوصل الهمزة، وهو حكم المعرفة اعتباراً بأصلها هذا إن قيل باشتقاقه، وإلا فهو علم مرتجل، تعريفه بالعلمية لا بالأداة، ويدل عليه قولهم: يا الله بقطع الهمزة .

وأما « يا التي تيمت قلبي » فالألف واللام فيه جزء الكلمة لا للتعريف؛ لأن تعريف الموصول إنما هو بصلته . وأما « فيا الغلامان » فشاذ .

وقوله:

وما لنا اسم فيه لام وألف نودي ... ...

يريد أنه إذا نودي ما فيه الألف واللام، وقد علم أن الجمع بينهما وبين حرف النداء غير جائز، توصل إلى ندائه بأن يجتلب منادًى معرًّى عن الألف واللام مطابق له فينادى، ثم يجري عليه المعرف باللام المقصود بالنداء صفة، والمجتلب إما (أي)

وحده المشار إليه بقوله: « بلا أي [سوى الله] وصف » ، فموضع (وصف) الجر على أنه صفة لأي؛ أي: بلا أي موصوف، والضمير المرفوع المستتر في (وُصِفْ) يعود على أي، والتقدير: بلا أيٌّ وُصِفْ بذلك المعرَّفَ باللام، ولكنه اقتصر في هذا البيت على ذكرِ الموصوف، ولم يذكر الصفة، فلما رأى العبارةَ غيرَ مفهمة قال في الذي يليه:

« يا أيُّهَا الإنسانُ والقَصدُ الصِّفَة »

أي: جعل الإنسان صفة لأي، تقول: يا أيها الرجل، فيا حرف نداء، وأي: منادى، وها حرف تنبيه عوضٌ عما يضاف إليه أي، والرجل: صفة لأي .

واستثنى من ذلك لفظ الجلالة لما تقدم .

وأما اسمُ الإشارة وحدَه نحو: يا هذا الرجل، فـ(يا) حرف نداء، وها حرف تنبيه، وذا منادًى، والرجل صف لذا، وأما هما في اسم الإشارة مع أي نحو: يا أيهذا الرجل، فيا حرف نداء، وأي: منادى، وهذا بدل من أي أو عطف بيان له، والرجل صفة لهذا إن جعل بدلاً، أو لأي إن جعل عطف بيان له، ومنه قول طرفة:

ألا أيُّهَذا الزَّاجِري أحضُرَ الوَغَى وأنْ أَشهَدَ اللذَّاتِ هَلْ أنتَ مخلِدِي

حذف (أن) عن أحضر لدلالة (أن أشهد) عليها، فلذلك نصب .

واعلم أن صفة المنادى فيما ذكر مخالفة في الحكم لغيرها من صفات المنادى من حيث التزم فيها الرفع تنبيهاً على أنه المقصود بالنداء، فحُركت بحركة المنادى ليدل على ذلك، وأجاز المازني النصبَ قياساً على صفة العلم، وفرق بينهما بأن المقصود بنداء العلم إنما هو العلم، والمقصود بصفته الإيضاح، بخلاف هذه الصفة فإنما هي المقصودة بالنداء .

وفي قولك: يا هذا الرجل تفصيل؛ لأنه لا يخلو من أن يجعل (هذا) مقصوداً بالنداء، والرجل صفة له، أو يجعل (هذا) وصلة إلى نداء ما فيه اللام، ويجعل ما فيه اللام المقصود بالنداء صفة له أيضاً، فإن كان الأول جاز في الصفة الرفع والنصب، وإن كان الثاني لم يجز إلا الرفع، خلافاً للمازني كما تقدم .

وأما قوله:

« ولا تَقُلْ رَجُلُ تعني يَا رَجُل »

فليس هذا موضع ذكره؛ لأن معناه غير مناسب لما قبله؛ لأن معنى ما قبله بيان ما يُتوصل به إلى نداء ما فيه الألف واللام، ومعنى هذا بيان ما لا يجوز فيه حذف حرف النداء منه، وإنما موضع ذكره قبل هذا بعد قوله:

لو قلتَ هذا في الندا وا لله وشبهِ هذا وقَعَ اشـــتباهُ

لأنه مسوقٌ في بيان ما لا يُحـذَف منه حرفُ النداء، ولكنه وقع في النسخ كذلك، والظاهر أنه غلطٌ من النساخ .

وقوله:

ومَا سوى ذَينِ فكيفَ شِئتَ قُلْ

يريد ما حدده من اسم الله واسم الإشارة؛ لأنه جعلهما قسماً واحداً؛ لاشتراكهما في التعريف ومخالفتهما النكرة، وبالآخَر النكرةَ المقصودة؛ لأنه جعلها قسماً » .

وقال أبو جعفر في شرح الأبيات السابقة[1]:

« الكلامُ على هذه الأبيات في مسألتَين :

الأولى: في نداء ما فيه الألف واللام :

وقد اختلف النحويون في ذلك على ثلاثة أقوال:

الأول: للبصريين أنه لا يجوزُ أن يُنادَى ما فيه الألفُ واللامُ من غير «أيٍّ» إلا في الشِّعر، فلا يُقَالُ: يا الرجُلُ، وإنما يُقالُ: ياأيُّها الرجُلُ، وقد تقدَّمَ أنَّ «أيًّا» إنما أُتِيَ بها وُصلَةً لنداء ما فيه الألفُ واللامُ، وإنما امتَنَعَ نداءُ ما فيه الألفُ واللامُ؛ لأنه يَلزَمُ منه اجتماعُ أداتَي تعريفٍ وهمَا «يا» والألفُ واللام، وقال أبو البقاء في «اللباب»: إنما

---

(١) انظر صفحة: ٦٣٠ - ٦٣٩ .

لم يجتمعَا؛ لأنَّ الألفَ واللامَ لتعريفِ العَهد، و«يا» لتعريف الخطابِ، فهُمَا مختلفان معنًى .

واستثنى البصريون من ذلك ثلاثَ صُوَر:

إحداها: لفظُ الجلالة، فإنه يُنَادَى وفيه الألفُ واللامُ من غير «أيٍّ» فيُقالُ: يا الله، ولا يُقالُ: يا أيُّهَا الله، وإنما جاز ذلك مع لفظ الجلالة إمَّا لأنَّ الألفَ واللامَ صَارت مع لفظ الجلالة كالشيء الواحد؛ لأنها لا تُفارقُهَا، فكأنها ليست للتعريف، فجاز الجمعُ بينها وبين «يا»، وإمَّا لأنَّ الألفَ واللامَ فيه عوضٌ عن همزة «إلاه» ، فليست للتعريف، فجازَ الجمعُ، وإما لأنَّ «أيا» مبهَمَةٌ، فكَرِهُوا أن يقولوا: يا أيها الله؛ لإطلاقهم الاسمَ المبهَمَ على الله، مع أنَّ أسماءَ الله تعالى توقيفيَّةٌ، ولم يجئْ إذنٌ من الشَّرع في: يا أيها الله .

وإذا قلتَ: يا الله فلَكَ قَطْعُ الهمزةِ نظراً إلى أنَّ الألفَ واللامَ صارت كأنها من نَفْسِ الكلمة، ولك وَصْلُهَا نَظراً إلى أصلها من كونِهَا همزةَ وَصْلٍ .

الصورة الثانية: إذا سَمَّيت بجملة اسميةٍ مُصَدَّرَةٍ بالألفِ واللام نحو: الرجُلُ قائمٌ، فإنك تقولُ: يا الرجُلُ قائِمٌ، فتجمَعُ بين «يا» والألفِ واللامِ؛ لأنَّ الألفَ واللامَ فيه ليست للتعريف، وإنما ذلك على جهة الحكاية، قال ابنُ مالكٍ: التقديرُ: يا مَقُولاً له الرجُلُ قائمٌ .

الصورة الثالثة: استثناها أبو العباس المبرِّدُ وهو الموصولُ المحلى بالألفِ واللامِ إذا سَمَّيتَ به، فتقول: يا الذي قَامَ، قاسَ هذا على الجملة الاسمية المتقدِّمَةِ، قال ابنُ مالك: وهو قياسٌ صحيحٌ، قال الشيخُ أبوحيَّان: وهذا الذي قاسَه المبردُ وصحَّحَهُ ابنُ مالك، خلافُ ما نصَّ عليه سيبويهِ، فإن سيبويهِ فرَّقَ بين التسمية بـ«الرجل قائمٌ» وبين التسمية بـ«الذي قَامَ» فالأولُ مسمًّى بجملة كـ « تأبَّطَ شرّاً » ، والثاني بمفرَد كالرجُل، فكما لا يُنادَى الرجُلُ إلا بـ«أي» فكذلك الموصولُ لا يُنادَى إلا بـ«أيٍّ» .

وما عدا هذه الصورِ الثلاثِ مما فيه الألفُ واللامُ لا يُنادَى إلا بـ«أيٍّ» إذا كانت الألفُ واللامُ للجِنْسِ نحو: يا أيها الرجُلُ .

القول الثاني: للكوفيين أنه يجوزُ نداءُ ما فيه الألفُ واللامُ من غير «أيٍّ» مُطلَقاً، فأجازوا: يا الغلامُ، ويا الذي، ويا الحارثُ، واستدلوا على ذلك بما ورَدَ منه في الشِّعر، فمنه قولُ الشَّاعر:

فَيَا الغُلاَمَانِ اللـذَانِ فَرَّا
إِيَّاكُمَا أَنْ تُكْسِبَانِي شَرَّا

وقال الآخَرُ:

مِنَ اجْلِكِ يَا الَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي ... وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالـوُدِّ عَنِّي

وقال الآخَرُ:

عَبَّاسُ يَا المَلِكُ المُتَوَّجُ والذِي ... عَرَفَتْ لَـهُ بَيتَ العُلَى عَدْنَانُ

وهذا كلُّهُ عند البصريين شاذٌّ، وخرَّجُوه إمَّا على الضَّرُورة، وإمَّا على حذف المنادَى وهو «أي» ؛ فالتقدير: يا أيُّهَا الغلامان، ويا أيَّتُهَا التي .

القول الثالث: التفرقةُ بين أن تكون الألفُ واللامُ للجنس داخلةً على مشبَّهٍ، فيجوزُ نداؤُهُ من غير «أيٍّ» فتقول: يا الأسَدُ جُرْأَةً، ويا الخليفةُ جُوداً؛ لأنَّ حرفَ النداء إنما دخَلَ على محذوفٍ؛ أي: يا مثلَ الخليفة، ولا يجوزُ إن كانت الألفُ واللامُ غيرَ ذلك نحو: الرجل، فلا يُقالُ: يا الرجُلُ.

المسألة الثانية: في الميم اللاحقة للفظ الجلالة :

وقد ألحقوها ميماً مشدَّدةً في النداء فقالوا: اللهمَّ، والنداءُ بالميم في لفظ الجلالة أكثرُ من النداء بـ(يا)، وقد اختلفُ النحويون في هذه الميم؛ فذهب البصريون إلى أنها بدلٌ من حرف النداء، بدليل أنهما لا يجتمعان فلا يُقالُ: يا اللهمَّ إلا في الضرورة نحو قولِهِ:

إِنِّي إِذَا مَـا حَـدَثٌ أَلَمَّـا
أَقُـولُ يَا اللَّهُـمَّ يَـا اللَّهمَّا

وقال الآخَرُ:

وَمَـا عَلَيكِ أَنْ تَقُـولِي كُلَّمَا

سَبَّحْتِ أَو هَلَّلْتِ يَا اللَّهُمَّ مَا
أُرْدُدْ عَلَينا شَـيخَنَـا مُسَلَّمَا

وقد شذَّ حذفُ الألف واللام منه، قال الرَّاجزُ:

لاَهُمَّ إنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجْ
فَـلاَ يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ بِجْ

التقدير: اللهمَّ، فحذفَ الألِفَ واللامَ فصـارَ: لاهُـمَّ، ويُريـدَ: «حَجَّـتِي» و«بـي» فأبدَلَ من ياء المتكلم جيماً .

وضمَّةُ الهاء من «اللهـمَّ» عند البصريين الضَّمَّةُ التي يُبنى عليها المنادَى.

وذهب الكوفيون إلى أنَّ هذه الميمَ ليست عوضاً من حرف النداء، وإنما هـي بقيَّةٌ من جملةٍ محذوفَةٍ وهي: أُمَّنَا بخيرٍ، فالتقدير عندهـم: يـا الله أُمَّنَـا بخـيرٍ، فحُـذِفَ حرفُ النداء، ثمَّ نُقلَتْ حركةُ الهمزة من «أُمَّنَا» إلى الهاء، ثم حُذِفَ البـاقي، و لم يبـقَ من الجملة إلا الميمُ المشدَّدَةُ، فضمَّةُ الهاء عندَهم ضمَّـةُ همـزة «أُمَّنَـا»، ويجـوزُ عندهـم الجمعُ بين حرف النداء والميم؛ لأنَّ الميمَ عندهم غيرُ عِـوَضٍ، قـال الشـيخُ أبوحيَّـان: وهذا مذهبٌ ساقِطٌ لا ينبغي أن نتشَاغَلَ بالردِّ عليه.

قلتُ: وقد أكثرَ البصريون الرَّدَّ على هذا المذهـبِ، فمن ذلك: أن هذا التقدير لا يسُوغُ لهم في كل موضعٍ، ألا ترى قولَهُ تعالى: ﴿ اللَّهُمَّ إِنْ كَـانَ هَـذَا هُـوَ الحَـقَّ مِن عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَينَا حِجَـارَةً مِـن السَّـمَاءِ ﴾[1] لا يَسُـوغُ فيـه ذلـك، فـلا يكـونُ التقديرُ: أُمَّنَا بخيرٍ إن كان هذا هو الحقَّ من عنـدك فـأمطِرْ علينـا؛ لما فيـه مـن تنـافُرِ التركيب .

ويُستَعمَلُ «اللَّهُمَّ» في النداء على أحدِ ثلاثةِ أوجُهٍ :

الأول: أن يُراد به النداءُ المحضُ كقولك: اللَّهُمَّ اغفِرْ لي .

(١) سورة الأنفال: من الآية: ٣٢ .

الثاني: أن يكون تحقيقاً للجواب وتمكيناً لـه في قلب السَّائل، يقـولُ القـائلُ: أَزَيدٌ عالِمٌ؟ فيقول المجيبُ: اللَّهُمَّ نَعَمْ. وفيه نُكتَـةٌ وهـي: أنَّ المجيـبَ إذا ذَكَـرَ ا لله في جوابه، كان داعيةً لتصديقهِ .

الثالث: أن يُستعمَلَ دليلاً على القِلَّة في وُقُوعِ المذكـورِ كقولـك: أنـا لا أزورُ السُّلطانَ اللَّهُمَّ إلاَّ أن يَدعُوَني. ألا ترى أنَّ وقـوعَ الزيـارَةِ مقرُونـاً بدعـاء السُّـلطان قليلٌ نادرٌ .

ولْنَرْجعْ إلى لفظ المصنِّف: قولُهُ:

« وَمَا لَنَا اسْـمٌ فِيهِ لاَمٌ وأَلِفْ نُودِي بِلاَ أيٍّ سِوَى ا للهِ ... »

لمَّا تقدَّمَ أنَّ مِـن أحكام اسمِ ا لله ألاَّ يُحذَفَ منه حـرفُ النـداء، أرادَ أن يذكُـرَ مـا يخصُّه من بعض أحكامه، فذكَرَ في هذا البيت أنـه ليـس في كـلام العـرَب اسـمٌ فيـه الأَلِفُ واللاَّمُ ينادَى بغير «أي» إلا ا لله، فإنَّ من خواصِّهِ: أن يُنادَى بغـير «أي»، وقـد تقدَّمَ أن المسمَّى بالجملة المصدَّرةِ بـالألف والـلام يُنـادَى بغـير أي، وأن المـبردَ قـاس الموصولَ المحلَّى بالألف واللام على الجملة الاسمية، وقد ذكَرْنَا أن «أيّاً» جعلَتْهَا العرَبُ وُصلةً لنداء ما فيه الألفُ واللامُ، فيُفصَلُ بها بين حرف النداء وبـين الألـف والـلام؛ لئلاَّ يلتقي مُعرِّفان، ثمَّ لا بدَّ لـ«أيٍّ» من وَصْفٍ، وهو كان المقصودَ بالنداء.

وقولُهُ: «وُصِفْ» هو فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ لما لم يُسمَّ فاعلُهُ، وهـو في موضـع الصفـة لـ«أي»، فالضميرُ المرفوعُ فيه عائدٌ إلى «أيٍّ»، فالتقدير : وما لنا اسـمٌ فيـه لامٌ وألـف نُوديَ بلا «أي» موصوفةٍ سوى «ا لله»، ويـلزَمُ منـه الفصـل بقولـه: «سـوى ا لله» بـين الموصوف وصفتِهِ، وحصلَ بسبب ذلك في البيتِ تعقيدٌ لفظـيٌّ. وعلـى هـذا خرَّجـه ابـنُ النَّحويَّـة وابـنُ القـوَّاس، والـذي أراهُ أن يكـون: «و صِـفْ»؛ فعـلَ أمـرٍ، والـواو عاطفةٌ، فتكونُ مفتوحةً، ونتخلصُ من موجب الفصل، فيكونُ التقديرُ: وما لنا اسمٌ فيه لامٌ وألفٌ نوديَ بلا أيٍّ سوى ا لله، ثمَّ قال: وَصِفْ أيّاً إذا ناديتَهَا.

وقوله:

« تَمْثِيلُ أَيٍّ لِنِـدَاءِ المَعْرِفَة »

البيت. لما رأى أن البيتَ الأوَّلَ فيـه حـذفٌ، وأنَّ في معنـاه غموضـاً، أراد أن يُزيـلَ غموضَه بهذا البيت، فعرَّفَكَ كيف يكونُ نداءُ ما فيه الألفُ واللامُ بهذا المثال الـذي

ذكَـــرَه، وهو قولُهُ: «يَا أَيُّهَا الإِنْسَانُ» وهـو إشـارةٌ إلى قولـه تعـالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ ﴾(١) وما شاكَلَه من الآيِ الكريمة، فتبيَّـنَ من مثاله أنـكَ إذا أردتَ أن تُناديَ ما فيه الألفُ واللامُ أن تأتيَ بـ«أي» فتوليَهَا حـرفَ النـداء، فيكـونُ هو المنادَى في اللفظ، ويُجعَلُ الاسمُ المعرَّفُ بـالألف والـلام صفـةً لـ«أي»، والصفـةُ هي المقصودةُ بالنداء في المعنى، وقد نبَّهَ على ذلك بقوله: «والقَصْدُ الصِّفَة» فمـرادُهُ أن «أيّاً» هي المنادَى لفظاً، والصفةُ هي المقصودَةُ بالنداء معنىً. فـ«القـصدُ» مصـدرٌ أُريدَ به المفعولُ كـ«الطِّحْنِ» يُرادُ به المطحونُ .

وقولُهُ:

«وَلاَ تَقُلْ رَجُلُ تَعْنِي يَا رَجُلْ»

هذا من تمام ما لا يجوزُ فيه حذفُ حرف النداء، وقد تقـدَّمَ التنبيهُ عليه، وإنَّ هذا البيتَ كان حقُّهُ أن يتقدم على البيتين اللذَين قبلَه؛ ليتصل الكلامُ فيمـا لا يجـوزُ فيه حذفُ حرف النداء . والعذرُ لـه: أنـه لما ذَكَـرَ أنَّ اسـمَ ا لله لا يُحـذَفُ حـرفُ النداء منه، أراد أن يستطرِدَ الكلامَ في بعض أحكامه، فذَكَرَ أنه يُنَـادَى بغـير «أي» ، واستدعى ذلك تمثيلَه، ثم رجَعَ إلى المقصود مما لا يجـوزُ حـذفُ حـرفِ النـداء منـه، وهذا هو الحقُّ، لا أنَّ الناسخَ أخَّرَهُ من تقديمٍ كما ذكَرَ بعضُ الشرَّاح، فإنه في غايـة البُعد .

وقولُهُ:

«وَمَا سِوَى ذَينِ فَكَيفَ شِئْتَ قُلْ»

يعني: ومـا سـوى هذَيـن النوعَـين، يريـد بـالنوع الواحـد اسـمَ ا لله والإشـارةَ، وجعلَهُمَـا نوعـاً واحـداً لاندراجهمـا في التعريـف، ويريـدُ بـالنوع الآخَـرِ: النكـرةَ المقصودَةَ؛ أي: وما سوى هذَين النوعَين فأنت فيه بالخيار، إن شئتَ ناديتَـه بإثبـات حرف النداء أو حذْفِهِ، وا لله أعلَمُ» .

---

(١) سورة الحاقة: من الآية: ٦ .

المبحث الخامس:

مآخِذُ في هذا السِّفْرِ

لا شكَّ في أنَّ المطَّلِعَ على نَتَاجِ أبـي جعفرٍ سوف يقفُ منه موقِفَ إجلالٍ وإكبارٍ؛ لأنه يجدُ نفسه أمام شخصيةٍ ذاتِ قدمٍ راسخةٍ، واطلاعٍ واسعٍ، وثقافةٍ غزيرةٍ متنوعةٍ، الأمر الذي زادني تبجيلاً له واحتراماً، ومن ثَمَّ رأيتُني مدفوعاً للثناء عليه طالما وجب الثناء، إلا أنني خلال معايشتي لهذا السِّفر من شرح الرعيني، وقفتُ فيه على بعض عثرات، منها ما يتعلق بمادة الكتاب، ومنها مايتعلق بمنهج المصنِّفِ وعبارتِهِ فيه، وهذه المآخذُ لا تغضُّ من قدر الرعيني، ولا تنتقص من مكانته ومنزلته العلمية، وأنَّى لمثلي أن يقترفَ مثل هذه الفَعلة، إلا أنها بعضُ تنبيهاتٍ عمَّا وقع فيه من سهو، رغبت في إظهارها إتماماً للفائدة .

وقد أجملتُ ما وقفتُ عليه من ملاحيظَ في النِّقاط التالية:

١ ـ ما يتعلق بالآراء النحوية .

٢ ـ ما يتعلق بالشواهد .

٣ ـ ما يتعلق بالمنهج والأسلوب .

٤ ـ مآخذ متفرقة .

أولاً: الآراء النحوية :

١ ـ ما نسبه إلى بعضهم ووقفت على ما يخالفه:

من خلال وقوفي على كلام الرعيني ، والآراء التي ذكرها في هذا السِّفْر، ومقارنتها بأصولها من مصادره، تبيَّن لي حصولُ بعض السهو في نسبة بعض هذه الآراء، ومن ذلك ما يأتي:

١ ـ نَسَبَ[١] إلى الفرَّاء ـ رحمه الله ـ جواز وقوع (الذي) فـاعلاً لنعـم وبئـس، وهـذا القـول منقـول عـن المـبرد والفارسـي، وهـو ظـاهر قـول الأخفـش[٢]، إلا أن المشهور عن الكوفيين ـ ومعهم بعض البصريين ـ منعُ ذلك، و لم أقف على نسبة هذا القول إلى الفرَّاء .

٢ ـ القولُ في أن العامل في المنادى هو حرف النداء على سبيل العوضيـة، وقـد تبعَ المصنفُ كثيراً من النحاة في نسبة هذا القـول إلى المـبرد ومعـه الفارسـي، ونـصُّ المبرد في المقتضب[٣] يخالِفُ هذا، حيث قال: « اعلم أنك إذا دعوتَ مضافـاً نصبتَـه، وانتصابُه على الفعل المتروك إظهاره » .

٣ ـ نَسَبَ[٤] المصنِّفُ إلى أبي علي الفارسي جواز: « نِعمَ فيـك الراغِـبُ زَيـدٌ » على أن (فيك) يتعلـق بـ(نِعـمَ)، وبعـد رجوعـي إلى كـلام أبـي علـيٍّ في « المسـائل البصريات » ظهرَ لي أنه لا يجيز ذلك[٥].

٤ ـ نَسَبَ[٦] إلى أبي علي الفارسي أولَوِيَّةَ تـأخُّرِ المنصـوب بعـد (حبـذا) علـى المخصوص بالمدح أو الذم، قال: « ومذهبُ أبي علي أنَّ التأخُّرَ أولى » .

والذي وقفت عليه لأبي علي في « المسائل البصريات » [٧] أنه يَرَى أولَوِيَّةَ تقـدُّمِ الاسمِ المنصوب على المخصوص بالمدح، لا تأخُّرِهِ .

---

(١) انظر صفحة: ٣١ من النص المحقق .

(٢) انظر: المقتضب ١٤١/٢، والمسـائل البصريـات ٦٤٢/١، وشـرح التسـهيل ١/٣، وارتشـاف الضرب ٢٣/٣.

(٣) انظر المقتضب ٢٠٢/٤

(٤) انظر صفحة: ٤٦ من النص المحقق . المسائل البصريات ٨٣٤/٢ ـ ٨٣٧

(٥) انظر المسائل البصريات ٨٣٤/٢ ـ ٨٣٧

(٦) انظر صفحة: ١٠٢ من النص المحقق .

(٧) انظر المسائل البصريات ٨٤٥/٢ .

٥ ـ نَسَبَ[1] إلى أبي علي أيضاً أنه يُعربُ الاسمَ المنصوب بعد (حبذا) حالاً لا غير، والذي ظَهَرَ لي من كلام الفارسي في « المسائل البصريات »[2] أنه يجيز كونَه تمييزاً وحالاً .

٦ ـ جاء في باب اسم الفاعل ما نصه[3]: « وقالوا: قَطَّ السِّعْرُ؛ إذا غَلاَ، فهو مَقطوطٌ، ولم يقولوا: قاطٌ، ذكَرَهُ ابنُ سِيدَه »

والذي وقفتُ عليه في المحكم خلاف ما نُسب إليه هنا، قال ابن سيدَه : «وقطَّ السِّعرُ يقطُّ قطّاً وقُطوطاً، فهو قاطٌّ ومقطوطٌ ــ مفعولٌ بمعنى فاعل ــ : غَلاَ »[4] .

٧ ـ نَسَبَ[5] إلى ابن القواس تعليقاً في قول الشَّاعر:

صَبَّحكَ اللهُ بخَيرٍ عَاجلِ ... بِنَعْمَ طَيرٍ وَشَبَابٍ بَاكِرِ

مُلَخَّصُهُ: أنَّ نِعْمَ مِن قوله: « بِنَعْمَ طَيرٍ »، ليس فعلاً للمدح، وإنما هو اسمٌ، الأصلُ: بنَعِيمِ طيرٍ، ثمَّ نُقِلَت كسرةُ العين إلى النُّون، فالتقى ساكنان: العينُ والياءُ، فحُذِفَت الياءُ، وبَقِيَ نِعْمَ. وفيه بُعدٌ؛ إذ لو كانَ على ما قالَه، لبَقِيَت الميمُ مجرورةً بحرف الجرِّ .

وبالرجوع إلى شرح ابن القواس رأيتُهُ لم يتعرض لهذا الشاهد بالذكر، بل ما نقَله المصنفُ هو من كلام تقي الدين النيلي، وذلك في أثناء تعليقه على بيت استشهد به وهو قولُ الشَّاعر:

فصبَّحكَ الإلهُ بنعمَ بالٍ ... بمائنِ طائرٍ وأجلِّ فالِ

---

(١) انظر صفحة: ١٠٣ من النص المحقق .

(٢) انظر المسائل البصريات ٨٤٥ ـ ٨٤٨ .

(٣) انظر صفحة: ١٢١ ـ ١٢٢ من النص المحقق .

(٤) المحكم ٦/٧١ .

(٥) انظر صفحة: ٩ ـ ١٠ من النص المحقق .

قال النيلي[١]: « وهذا يحتمل أن يكون أراد (بنعيم بالٍ)، ثم نُقلت الكسرة من العين إلى النون، كما يُفعل بما عينه حرف حلق، فلما سكنت العين، حُذفت الياء لالتقاء الساكنين، وحينئذ لم يبقَ فيه حجةٌ » .

٨ - نَسَبَ[٢] إلى ابن مالك رأياً في أثناء حديثه عن (أفّ) من أسماء الأفعال، وأنها قد تأتي غيرَ اسمِ فعلٍ، فتكون مصدراً يُرادُ به الدعاءُ، وذلك إذا لحقَتْهُ التاءُ نحو: أفّةٍ وتفّةٍ، فيُنصَبُ بفعلٍ مقدَّرٍ واجبِ الإضمار كقولهم: جَدْعاً له وعَقراً .

قال: « وذكَرَ ابنُ مالكٍ أنه يجوزُ فيه الرفعُ على الابتداء والخبرُ محذوفٌ، والمعنى على معنى النصب من الدعاء ... » .

وهذا ليس من كلام ابن مالك، بل هو لأبي حيَّان[٣] .

٩ - ما جاء[٤] في مسألة حذف حرف النداء من اسم الإشارة؛ حيث منعه البصريون، وأجازه الكوفيون، وتوسَّط ابنُ مالكٍ[٥] بين القولين فلم يقُلْ بالمنع مطلَقاً، ولا بالجواز مطلَقاً، بل قال: إنه يقِلُّ، واستدلَّ بأشياءَ وَرَدَت عن العرَب، وجَعَلَ منها قولَهُ تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾[٦] التقدير: يا هؤلاء .

ولم أقف على استشهاد ابن مالك بهذه الآية، بل الذي استشهد بها هو ابن القواس[٧]، وأبو حيان[٨] .

---

(١) انظر: شرحه على ألفية ابن معطٍ (الصفوة الصفية) لوحة (١٨٣) مخطوط.

(٢) انظر صفحة ٤٩٢ - ٤٩٣ من النص المحقق .

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٢٠٣/٣ .

(٤) انظر صفحة ٦١٩ - ٦٢٠ من النص المحقق .

(٥) شرح التسهيل ٣٨٦/٣ .

(٦) سورة البقرة: من الآية: ٨٥ .

(٧) انظر شرح ألفية ابن معط ١٠٤١/٢ .

(٨) انظر التذييل والتكميل ١٨٦/٤ .

١٠ ـ نَسَبَ[١] إلى المبرد أنه لا يَفتَحُ الياء إذا جاءت آخر المندوب وكانت على لغةِ مَن يُسكِّنها، بل يحذفها لالتقائها ساكنةً مع ألف الندبة فيقول: وا غُلامَاه.

والذي وقفتُ عليه للمبرد في « المقتضب »[٢] أنه يقول بالخيار؛ إن شئتَ حرَّكتَ الياءَ تخلُّصاً من التقاء الساكنين فتقول: وا غلاميَاه، وإن شئتَ حَذَفْتَها لالتقاء السَّاكنين أيضاً فتقول: واغُلامَاه .

٢ ـ نِسبَتُهُ بعضَ الآرَاءِ إلى عُلَمَاءَ مَعَ أنَّهُم مَسبُوقُونَ بِهَا:

نَسَبَ الرُّعَينيُّ رحمه الله بعضَ الآراء إلى علماء، وهناك مَن سبقهم إليها، وقد وقع ذلك منه في عدة مواضعَ من هذا السِّفر، أُجمِلُهَا فيما يلي:

١ ـ ما جاء في باب اسم الفعل، قال الرعيني[٣]: « وأمَّا (أَولى) فهي مما زداه الشَّيخ أبو حيَّان » ، وأبو حيَّان مسبوق بهذا، فقد ذكره الأصمعيُّ وجعل منه قولَه تعالى: ﴿فَأَولى لَهُم﴾، كما ذكره أبو علي[٤] وابن جني[٥] .

٢ ـ نسبَ[٦] إلى أبي حيان زيادة (فداء) إلى أسماء الأفعال، وهو مسبوق في ذلك، حيث ذكرها ابن يعيش[٧] رحمه الله .

٣ ـ نسبَ[٨] إلى أبي حيان زيادة (النجاء) في أسماء الأفعال ، وهو مسبوق

---

(١) انظر صفحة: ٧٠٩ من النص المحقق .
(٢) انظر المقتضب ٤/٢٧٠ .
(٣) انظر صفحة ٥٠٤ من النص المحقق .
(٤) إيضاح الشعر: ٢٣ ـ ٢٧ .
(٥) الخصائص ٣/٤٤ .
(٦) انظر صفحة ٥٠٤ من النص المحقق .
(٧) شرح المفصل ٤/٧٢ ـ ٧٣ .
(٨) انظر صفحة: ٥٠٦ من النص المحقق .

بذلك، فقد ذكرها سيبويه[١] وابن جني[٢] .

٤ ـ نسبَ[٣] إلى ابن النحوية زيادة النكرة غير المقصودة فيما لا يجوزُ حذفُ حرف النداءِ منه، إضافة إلى لفظ الجلالة ما لم تلحَقْهَا الميمُ المشددةُ، والضميرُ والمستغاثُ به، والمتعجَّبُ منه، والمندوبُ .

وفي الحقيقة قد سبَقَ ابنَ النّحوية إلى هذا ابنُ مالك في « شرح الكافية الشافية»[٤].

٥ ـ نسبَ[٥] إلى ناصر الدين عبد المطلب بن المرتَضَى المعروفُ بـ« ابن بابْشَام» قوله: إنَّ (هَاتَى يُهَاتِي) لا دليلَ فيه على الفعلية؛ لاحتمال أن يكونَ من لفظ «هاتِ» كما صنعوا فعلاً من لفظ «لولا» فقالوا: سألتُه حاجَتَه فلَولاَ .

والحقُّ أن ابن بابشاه مسبوقٌ بهذا القول، فقد سبق إليه ابن الخباز فيما رواه عن شيخه حيث قال[٦] ـ معلقاً على رأيٍ سَاقَهُ للعكبري في رده على الزمخشري، واحتج فيه بـ(هاتَى يُهاتي مهاتاةً) على أنَّها فعلٌ لا اسمُ فِعْلٍ ـ قال : « وقال شيخُنا ـ رحمه الله ـ : هذا غلطٌ من أبي البقاء؛ لأن قولهم: هاتَى يُهاتي مأخوذٌ من لفظ (هاتِ)، كما قالوا: سألْتُكَ حاجةً فلَوْلَيْتَ لي؛ أي: قلتَ: لو كان عندي » .

كما ذكره ابن القواس في « شرح الألفية » ، ولم ينسبه[٧].

٦ ـ ومما يدخُلُ تحت هذا المبحث ما نسَبَهُ إلى مصدرٍ من المصادر، وهو

---

(١) الكتاب ٢٤٤/١ .

(٢) الخصائص ٤٥/٣ .

(٣) انظر صفحة: ٦١٥ من النص المحقق .

(٤) انظر شرح الكافية الشافية ١٢٩٠/٣

(٥) انظر صفحة: ٥٢٢ من النص المحقق .

(٦) انظر الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لوحة (١٠٨ ـ مخطوط) .

(٧) شرح ألفية ابن معط ١٠٢٢/٢ .

موجودٌ في غيره، مثالُ ذلك ما جاء في باب عمل اسم المفعول، حيث نصَّ الرُّعَيني على ما ينوب عن اسم المفعول فقال[١]:

« تنبيهٌ: هذه الأشيَاءُ النَّائِبَةُ عن اسم المفعول إنما هيَ نائبةٌ عنه في المعنَى لا في العَمَل، فهي تُعْطِي مِنَ المعنى ما يُعْطِيه اسمُ المفعُول، ولا تَعْمَلُ عَمَلَهُ، فلا يُقَالُ: مَرَرْتُ برَجُلٍ ذِبْحٍ كبشُهُ، ولا طِحْنٍ بُرُّهُ، ولا مرَرْتُ برَجُلٍ جَرِيحٍ أبُوهُ، ولا كَحِيلٍ عَيْنُهُ، وفي كلامِ ابنِ عصفورٍ ما يَدلُّ على الجَواز، قالَ في «شرْحِ المقَرَّب» في آخِرِ باب ما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ: «واسمُ المفعُولِ ومَا كانَ مِنَ الصفَاتِ بمعناهُ، حُكْمُهُ بالنَّظَرِ إلى ما يَطْلُبُهُ مِنَ المعمُولات حُكْمُ الفِعْلِ المبنيِّ للمفعُول» .

وهذا النصُّ الذي نقله المصنف عن ابن عصفور لم أجده في شرح المقرب له، وهو بلفظه موجود في المقرب[٢].

٣ ـ مَسائلُ وَهِمَ المصنِّفُ في تحريرها:

١ ـ تعرَّضَ المصنِّفُ في باب نِعْمَ وبِئسَ إلى اللغات الواردة في نعم[٣]، فذكر أن اللُّغةَ الأُولى هي (نِعْمَ)، ونصَّ على أنها أشهرُ اللغات، و أنها هي الواردةُ كثيراً في القرآن الكريم ولغة العرب، ثم ذكر العلة في ذلك، ثم نصَّ على اللُّغةِ الثَّانية وهي (نِعِمَ) بكسر النون والعين، وقال: هي دون الأُولى، وبها قرأ بعضُ القراء، ثم وجَّهَ قِلَّةَ وُرُودِ هذه اللغة وقال عنها: هي أصلُ اللغات.

لكن هذا ليس بصحيحٍ، بل أصلُ اللغات هي (نَعِمَ) الآتيةُ في اللغة الثالثة، حيث نصَّ عليه الرعيني نفسُهُ فقال:

« الثَّالثة: (نَعِمَ) بفتح النون وكسر العين، وهي أصل اللغات وهي دون

---

(١) انظر صفحة: ١٨٥ ـ ١٨٦ من النص المحقق .

(٢) صفحة: ٨٧ .

(٣) انظر صفحة: ١٣ ـ ١٤ من النص المحقق .

الثّانية...» .

٢ - ما جاء في مسألة (فاعل نعم وبئس إذا كان مذكراً كُني بـه عـن مؤنـث أو العكس) هل تلحقُ نعمَ وبئسَ التاءُ أم لا ؟

أمَّا إذا كان الفاعل مذكراً كُنِيَ به عن مؤنث مثل: نعم البلدُ هذه الدار، فقـد قال المصنف فيه[1]: «ويظهر من كلام سيبويه أنَّ هذا القسمَ لا يجوز فيه إلحاقُ التاء، وكذلك يظهرُ من كلام ابنِ عُصفور. وقد تأوَّلُوا كلام سيبويه» .

قلتُ: والصَّحيحُ في هذه المسألة هو أن سيبويهِ يجيزُ هنا إلحاقَ تاءِ التأنيث لِنِعْمَ، كما يجيزُ تَركَهَا، قال - رحمه الله -[2]: «وأما قولهم: هذه الدار نِعمَت البلدُ، فإنه لما كان البلدُ الدَّارَ، أقحَموا التاء، فصار كقولك: مَن كانت أمَّكَ، وما جاءت حَاجَتُكَ. ومَن قال: نِعمَ المرأةُ، قال: نِعمَ البلدُ» .

أما ابن عصفور، فإن مذهبَه في هذه المسألة هو عكسُ ما ذكرَه المصنفُ، فـابنُ عصفور هنا يُوجِبُ إلحاق التاء؛ لأنه كنايةٌ عن مؤنث، قال في «شرح الجمل»[3]: «إلا أن يكون مذكَّراً كُنِيَ به عن مؤنَّثٍ، أو مؤنَّثاً كُنِيَ به عن مُذَكَّرٍ، فإنك تُعامِلُ الفاعل إذ ذاك معاملةَ ما كَنَّيتَ به عنه» .

وهذا الذي نسبَه المصنِّفُ إلى سيبويه وابنِ عصفور هو في الحقيقة ما يخصُّ المسألةَ الرابعةَ المذكورةَ بعدُ .

٣ - في باب أسماء الأفعال، وفي أثناء كلامه عن (تِيدَ) أورد المصنف[4] كلاماً لأبي عليٍّ في اشتقاق هذه الكلمة فنَسبَ إليه القولَ بأنها مشتقّةٌ مـن التُّـؤَدَة، والتَّاءُ

---

(١) انظر صفحة: ٤٩ - ٥٠ من النص المحقق .

(٢) انظر الكتاب ١٧٩/٢ .

(٣) انظر شرح الجمل ٦٠٧/١ .

(٤) انظر صفحة: ٤٨٣ من النص المحقق .

في التُّؤَدَة بَدلٌ من الواو، فيكونُ الأصلُ: وُؤَدَة، ثمَّ أُبدِلَت الواوُ تاءً، ثمَّ قُلِبَت الهمزةُ ياءً للكسرة قبلَها فقيلَ: تِيدَ .

قلتُ: سَهَا المصنِّفُ رحمه الله في هذا الموضع، وظاهرٌ أنه لا يُوجَدُ قبل الهمزة كسرةٌ، ولكن يبدو ـ والله أعلم ـ أنَّ اللبسَ قد جاء من اختزال كلامِ أبي عليٍّ، الذي نظَّر في أثناء حديثه عن (التؤدة) بـ « بيسَ » ، وإذا ما رُدَّ الكلام إلى (بئس) صَحَّت العبارةُ دون لَبْسٍ .

٤ ـ حَصَلَ وَهْمٌ[1] في تحرير القول الرابع من الأقوال المذكورة في مسألة نداء النكرة غير المقصودة، حيثُ ذكر فيها المصنفُ أربعةَ أقوال:

الأول: جوازُ ندائها مطلَقاً ، وهو مذهب الجمهور .

القول الثاني: أنه لا يجوزُ نداءُ النكرة غيرِ المقصودة، وهو مذهبُ المازنيِّ، وما جاء مما ظاهرُهُ أنه نكرةٌ غيرُ مقصودة، فهو عنده نكرةٌ مقصودَةٌ، وكان حقُّها أن تكونَ مبنيةً على الضمِّ إلا أنها نُوِّنَت ضرورةً .

القول الثالث: للكوفيين وهو أن النكرةَ غيرَ المقصودة لا تُنادَى إلاَّ أن تكونَ موصوفةً نحو: يارجلاً قائماً، أو خلَفاً من موصوفٍ نحو: يا ذاهباً .

القول الرابع: أنه يجوزُ نداءُ النكرة المقبَلِ عليها، ولا يجوزُ نداءُ النكرة غيرِ المقبَلِ عليها .

وهذا القول الأخير هو القولُ الثاني نفسُه ، وقد ذكره المصنفُ ونسَبَهُ إلى المازني، فحاصِلُ الأقوال هنا إذاً ثلاثةٌ لا أربعة[2] .

---

(١) انظر صفحة: ٦٠٢ .

(٢) أورد ابن عقيل قولاً رابعاً هو: المنع مطلقاً، مقصودةً كانت النكرةُ أو غيرَ مقصودة، وهو قولُ الأصمعي. انظر المساعد ٢/٤٩٠ .

ثانياً: الشواهد النحوية :

الشواهد الشعرية:

سها الرعيني - رحمه الله - في إيراده لبعض الشواهد التي ذكرها في هذا السِّفْر، فنسب بعضها إلى غير أصحابها، وأخطأ في رواية بعضها، كما وردت عنده أبياتٌ لم أقف عليها عند غيره، إلا أنَّ المصنِّفَ قد يكون في بعض ذلك غيرَ مبتدع لهذه النسبة أو ذلك الخطأ، بل هو فيه متابع غيرَه، وتفصيلُ ذلك كما يلي:

أولاً: شواهد نُسِبَت إلى غير أصحابها:

١ - نَسَبَ المصنف[١] قولَ الشَّاعر:

وَلَيسَ للهِ بِمُسْتَنْكَرٍ ... أَنْ يَجْمَعَ العَالَمَ في واحِدِ

إلى أبي الطيب المتنبي، وحقيقة نسبته إلى أبي نُوَاس، والبيت في ديوانه، والمصنف متابع في هذ الخطأ ابنَ عصفور، الذي نسبه إلى المتنبي في شرح الجمل[٢].

٢ - نَسَبَ[٣] قولَ الشاعر:

فَلاَ دِينَهُ وَاهْتَاجَ لِلشَّوقِ إِنَّهَا ... عَلَى الشَّوقِ إِخْوَانَ العَزَاءِ هَيَوجُ

إلى أبي ذؤيب الهذلي، وهو غير موجود في شعره، والبيت للراعي النميري، وهو في ديوانه، والرُّعيني متابع في هذه النسبة لسيبويه، فقد جاء البيت في الكتاب منسوباً إلى أبي ذؤيب[٤].

٣ - نسب[٥] قول الشاعر:

أَلاَ أَيُّهَذَا السَّائِلي أَينَ يَمَّمَت

إلى الفرزدق، وهو للأعشى في ديوانه، والمصنف متابع في ذلك أبا حيان[٦].

---

(١) انظر صفحة: ٣٧ من النص المحقق .
(٢) شرح الجمل ٦٠٥/١ .
(٣) انظر صفحة: ١٩٨ من النص المحقق .
(٤) انظر الكتاب ١١١/١ .
(٥) انظر صفحة: ٦٥٩ من النص المحقق .
(٦) التذييل والتكميل ١٩٩/٤ .

٣ ـ نَسَبَ قولَ الأخطل التغلبي:

فَقُلْتُ اقْتُلوهَا عَنْكُمْ بِمِزَاجِها وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ

إلى حسَّان بنِ ثابت رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وهو للأخطل في ديوانه، والرواية فيه:

وأطيبْ بها مقتولةً حين تُقتَلُ

ولا شاهد في البيت على هذه الرواية .

٤ ـ ويدخل في هذا المبحث أيضاً ما وقع في نسبة إنشاده خطأً، ومنه قولُ الشّاعر:

أَوِّهِ مِنْ ذِكْرِي حُصَيناً وَدُونَهُ نَقاً هَائِلٌ جَعْدُ الثَّرَى وَصَفِيحُ

فقد نَسَبَ المصنِّفُ[(١)] إنشادَه إلى أبي العبَّاس ثعلب، وقد نصَّ أبو عليٍّ الفارسيُّ[(٢)] على أنَّ الذي أنشده هو أحمدُ بنُ إبراهيمَ أستاذُ ثعلب، لا ثعلبٌ نفسُهُ، والرُّعينيُّ مُتابِعٌ في هذه النسبة ابنَ يعيش[(٣)] الذي نصَّ على ذلك في «شرح المفصل»، والبيتُ لامرأة من بني قريط .

ثانياً ـ ما رُوِيَ محرَّفاً من الأبيات:

١ ـ ومنه قول زهير بن أبي سُلمى[(٤)]:

نِعْمَ الفَتَى المُرِّيُّ أَنتَ إِذَا هُمُ حَضَرُوا لَدَى الحُجُرَاتِ نَارَ المُوقِدِ

رواه المصنف بلفظ (لدى المحراب)، والمعروف من رواية البيت كما في الديوان والمصادر (لدى الحجرات)، و لم أر مَن ذكَرَ (لدى المحراب)، ولعل ذلك حاصلٌ من

(١) انظر صفحة: ٥٠١ من النص المحقق .

(٢) انظر إيضاح الشعر: ٢٠ .

(٣) انظر شرح المفصل ٣٩/٤ .

(٤) انظر صفحة: ٤٥ من النص المحقق .

تحريف النساخ .

٢ - وقول كثيِّر عزة[١]:

أَلَمْ تَسْمَعِي أَي عَبْدَ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى

بُكَاءَ حَمَامَاتٍ لَهُنَّ هَدِيرُ

في الأصل: « هديل » وهو خطأ؛ لأن القصيدة رائية، ولعل ذلك من خطأ النساخ أيضاً.

٣ - وقول الأعشى[٢]:

وَجَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ أَبَا قُدَامَةَ إلاَّ الحَزْمَ وَالقَنَعَا

ورواية المصادر جميعها (الفنعا) بالفاء، والمؤلف نص على أنها (القنعا) .

* * *

(١) انظر صفحة: ٥٦٥ من النص .

(٢) انظر صفحة: ٣٩٣ من النص .

ثالثاً : ما يتعلق بالمنهج والأسلوب :

وقفتُ في هذا السِّفْرِ على بعض العثرات في منهج الرعيني فيما يتعلق بتعامله مع نصوص العلماء السابقين، وخاصة الذين توافرت كُتُبُهُم لديه ورجَعَ إليها كثيراً في نقولاته وتعليلاته واعتراضاته، فلم يكن له فيها منهج مطرد، حيث أَجِدُهُ يَنقُلُ عنها في بعض الأحيان نقلاً مباشراً، مع نصِّهِ على ذلك، وبالرجوع إلى المصدر ذاته، أجدُ النَّقل مطابقاً لأصله، وتارةً أخرى أَجِدُهُ نقَلَ عن تلك المصادر بواسطة شيخه أبي حيَّان، الأمر الذي أدى به إلى الوقوع في بعض الأخطاء، حيث جاء ما نقله عن طريق شيخه مخالفاً لأصل ذلك النص في بعض المواضع، وهذا يَقِفُنَا بجلاءٍ على مدى تأثُّرِ الرُّعَينيِّ بكُتُبِ شيخه وعباراتِهِ، وقد فصَّلتُ القولَ في هذا الجانب في مبحث « موقفُ المصنِّفِ من شيخه » ، وسأورد هنا بعض ما وقفتُ عليه في هذا الجانب:

١ ـ ما جاء في باب (اسم الفاعل) بعد أن أورد المصنفُ تعريف ابن مالك له قال: « وقال المصنِّفُ في الشَّرح ... » ، فقولُه هنا: « وقال المصنِّفُ » لا يُناسبُ هذا المقام؛ لأنَّ الذهن ينصرف إلى أن المراد هو صاحبُ النَّظم (ابنُ معط)، حيث إنه صاحب النص المشروح في هذا الكتاب، وكان الأَولى أن ينصَّ على ابن مالك عينِهِ، وسبب ذلك أن المصنِّفَ نقل ذلك عن شيخه، وأبو حيان ذكر هذه العبارة إشارة إلى ابن مالك صاحب النص المشروح في « التذييل والتكميل » ، فنقل الرعيني ذلك عن أبي حيان دون تغيير في العبارة لتناسب المقام .

٢ ـ جاء في باب عمل المصادر قول الرعيني[1]:

«وجعَلَ من المصادر ألفاظاً جعلَها ابنُ مالك من أسماء المصادر كـ «الوُضُوء»

(١) انظر صفحة: ٤٣٤ من النص المحقق .

و«الغُسْل»، وجعَلَ من أسماء المصادر ألفاظاً جعلَهَا ابنُ مالكٍ مصادِرَ كـ «عَون» من أعان، و «عِشْرَة» من «عَاشَرَ» ، و«كِبْر» من «تَكَبَّرَ» ، و«عَمْر» بفتح العين وسكون الميم من «عَمَّرَ» بالتشديد. فهذه عندَ ابنِ مالك مصادرُ، وعند الشيخِ أبي حيَّانَ أسماءُ مصادرَ»

نقل المصنف رحمه الله هذا الكلام عن أبي حيان[1] وكلام ابنُ مالك[2] مخالف لذلك حيث قال: «... بخلاف ما بينه وبين الأصل بُعْدٌ وتفاوتٌ كعون وعِشْرة وكِبْر وعمر وغرق وكلام... فهذه وأمثالها أسماء مصادر» .

٣ - ما وقع في ألفاظه من إيهامٍ، ومنه ما جاء في أثناء كلامه على معمولِ تابعِ اسمِ الفاعل حيث قال[3]:

« فإن كان التابعُ غيرَ مُعَرَّفٍ بشيء مما ذُكِرَ، فلا يخلو أن يكونَ عطفَ نَسَقٍ أو بدلاً، فإن كان عطفَ نَسَقٍ نحو: هذا الضاربُ الرجُلِ وعَمْراً، فسيبويهِ يُجيزُ فيه الجرَّ على اللفْظِ، والنَّصْبَ على الموضع، أما النَّصْبُ فَبَيِّنٌ؛ لأنَّكَ لو قدَّرْتَ العامِلَ لجازَ أنْ تَنصِبَ «عَمْراً»، وأما الجرُّ فَمُشْكِلٌ؛ لأنَّكَ لو قدَّرْتَ العامِلَ لقُلْتَ: الضارِبُ عَمْرٍو، وذلك لا يجوزُ، وحُجَّةُ سيبويهِ: أنه يَجوز في المعطوف ما لا يَجوزُ في المعطوف عليه.

وذهَبَ المبرِّدُ أنه يَجوزُ النَّصْبُ ولا يَجوزُ الجرُّ، قال ابنُ عُصفور: ومَذهبُ المبرِّدِ هو الصَّحيحُ؛ لأنَّ الأصلَ في المعطوف أن لا يَجوزَ فيه إلا ما يَجوزُ في المعطوف عليه، وما جاء خارجاً عن ذلك حُفِظَ ولم يُقَسْ عليه لشُذُوذِهِ» .

فقوله «وذهَبَ المبرِّدُ أنه يَجوزُ النَّصْبُ ولا يَجوزُ الجرُّ» يُوحِي بأن هناك شيئاً

---

(١) التذييل والتكميل ٣/٢٤١ .

(٢) شرح التسهيل ٣/١٢٢ .

(٣) انظر صفحة: ١٧٩ - ١٨٠ من النص المحقق .

آخَرَ يجوزُ غيرَ النصب والجر، والأَولى أن يقول: وذهَبَ المبرِّدُ أنه يَجبُ النَّصْبُ ولا يَجوزُ الجرُّ» والله أعلم .

٤ ـ قال في باب عمل المصدر[1]:

«وقرأتُ يوماً على شيخنا الأستاذِ العلامةِ بقيةِ النحاة أبي عبد الله محمَّدِ بن عليٍّ بنِ الفخّار، عُرِفَ بالبِيري ـ رحمه الله تعالى ـ أوَّلَ سورةِ مريم، فوقَفَني على قولِه تعالى: ﴿ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ﴾ ، وجعلَني نبدأ بقوله تعالى: ﴿عَبْدَهُ زَكَرِيَّا﴾ ... » والأولى أن يقال: « جعلني أبدأُ » ؛ لأنه يتكلم عن نفسه .

(١) انظر صفحة: ٤٤٢ ـ ٤٤٣ من النص .

رابعاً: مآخذ متفرِّقة:

كما وقفتُ في هذا السفر على بعض المآخذ المتفرقة أجملها في النقاط التالية:

١ - من المآخذ العامة التي لَحَظْتُهَا في هذا السِّفْر أنَّ الرُّعَينِيَّ رحمه الله قد يَذكرُ في صدر الباب بيتاً من أبيات الألفية بروايةٍ، ثم عند العودة إليه في خاتمة الباب لتفسير ألفاظه يَذكُرُهُ بروايةٍ أخرى، كما وقع للبيت[1]:

وَهَاءِ خُـذْ وَبَلْهَ دَعْ وَحَيَّهَلْ　　　كَذَا فَعَالِ إنْ تَعَدَّى فِي العَمَلْ

في باب أسماء الأفعال، وأورده المصنف في نهاية الباب[2] برواية:

وَهَـا وَحَيَّهَلْ وَبَلْهَ الشِّعْرَا　　　وَهَاتِ زَيداً وَتَرَاكِ عَمْرَا

٢ - سَهَا المصنِّفُ رحمه الله في نهاية باب الصفة المشبهة، حين نصَّ على عدد المسائل فقال[3]:

« وأمَّا المعمُولُ فأنواعُهُ اثنَا عَشَرَ كمَا تَقَدَّمَ، وهي لا تخلُو أن تكونَ مُذكَّرةً أو مُؤَنثةً، فَتَنتَهِي إلى أربعٍ وعشرين، وكلُّ واحدةٍ منها إما مَعرفةٌ أو نكرةٌ، فهذه ثمانيةٌ و أربعونَ مِن ضَرْبِ اثنَين في أربعةٍ وعشرِين، وكُلُّ واحدةٍ منها إما مُفردٌ أو مثنًّى أو مجمُوعٌ، فهذه مائةٌ وأربعةٌ وأربعُونَ،مِن ضَرْبِ ثلاثةٍ في ثمانيةٍ وأربعين، وكُلُّ واحدةٍ منها إما مرفُوعٌ أو منصُوبٌ أو مجرُورٌ، فهذه أربعمَائةٍ واثنانِ وثلاثون نَوعاً، مِن ضَرْبِ ثلاثةٍ في مائةٍ وأربعةٍ وأربعَين، وكُلُّ واحِدٍ منها إما لعَاقِلٍ أو غيرِ عاقِلٍ، فهذه ثمانمائةٌ وأربعةٌ وستُّونَ نَوعاً، من ضَرْبِ اثنَين في أربعمائة واثنَين وثلاثين، وكُلُّ نوعٍ منها يُمكِنُ أن يجيءَ مع كُلِّ نَوعٍ مِن أنواع الصِّفَةِ الإثنين والسَّبعَين،

---

(١) انظر صفحة: ٤٤٦ من النص المحقق، ومثل ذلك ما جاء في قول الشاعر:

(بئس قوم الله قوم طُرقوا ...)

انظر صفحة: ٢٨ و ٤٨ .

(٢) انظر صفحة: ٥٢٠ من النص المحقق .

(٣) انظر صفحة: ٢٩٤ من النص المحقق .

فَتنتهي إلى اثنَين وستّينَ ألْفَ مَسْألةٍ وثمانيةٍ وعشرينَ مَسْألةً، هذا مع ما تَرَكْنَاهُ مِن حَذْفِ النُّونِ مع النَّصْبِ وثُبوتِهَا، ومِن تنويعِ الجمُوعِ، إلى غيرِ ذلك من الأحكام».

فذَكَرَ أن المسائل تنتهي إلى اثنَين وستّينَ ألْفَ مَسْألةٍ وثمانيةٍ وعشرينَ مَسْألةً، والصَّحيحُ أنها تنتهي إلى اثنتَين وستين ألفَ مسألةٍ ومائتين وثماني مسائل (٦٢٢٠٨) .

٣ - سَهَا المصنِّفُ في بعض أحكامِه العروضية، حيث علّقَ على قول الشّاعر:

يَا لَتَميمٍ ألاَ للهِ دَرُّكُمُ لَقَدْ رُمِيتُمْ بِإحْدَى المُصْمَئِلاَّتِ

فقال[1]: « والبيت من البسيط من العَروض الأولى المخبونة، وضربُهَا المقطوعُ المُردَفُ، والجزءُ الأوّلُ من البيت دَخَلَهُ الطَّيُّ، ودخَلَ الثّانيَ والخامسَ الخبنُ » .

والواقعُ أنَّ الجزءَ الثّانيَ جاء تاماً (فاعلن) ولم يَدخُلْه الخَبْنُ[2]، بل دخل الخامس فقط .

٤ - ومن المآخذ العروضية قول المؤلف بعد أن أورد البيت[3]:

سَبَتْنِي الفَتَاةُ البَضَّةُ المُتَجَرِّدِ الـ لطِيفَةُ كَشْحِهِ وَمَا خِلْتُ أَنْ أُسْبَى

« والبيتُ مِن الطويل التّامِّ ضَرْبُهُ، دخلَهُ القَبْضُ في جزأيه الخامسِ والسّادس » .

وفاته أن القبض دخل الجزء الثالث أيضاً .

---

(١) انظر صفحة: ٧٢٤ من النص المحقق .

(٢) وانظر الكافي ٣٩-٤٠، والبارع: ١١٢ ، وهذا المأخذ نبه عليه المحشي (وهو العلامة ابن الحنبلي) في المخطوط .

(٣) انظر صفحة: ٢٦٠ من النص المحقق .

الفَصْلُ الثَّالث

الرعيني في السِّفْر السابع من شرح الدرة الألفية

ويشتمل على المباحث التالية:

١ ـ موقفه من العلماء .

٢ ـ مذهبُهُ النَّحويُّ ومَوقفُهُ من مَسائل الخِلاف.

٣ ـ اختياراتُهُ .

٤ ـ أثرُهُ في الخالفين بعده .

المبحث الأول:

موقفه من العلماء

تمهيد :

لقد حفل هذا السفر بقدر كبير من آراء العلماء، وكان ذلك نتيجةً منطقية للمنهج الذي اتبعه أبو جعفر في هذا الشرح، وهو البسط والتطويل، والإسهاب في الشرح والتحليل ـ كما أسلفناه ـ ، ومن ثَمَّ تواردت آراء العلماء على مباحث هذا السفر، فكانت نجوماً ساطعة، ولآلئ مضيئة، وكانت شاهد صدق على مدى عمق ثقافة أبي جعفر، وغزارة علمه، وسعة اطلاعه، وتبحره في فنه، وقد تبين لي خلال اطلاعي على هذا السفر أن الرعيني كان يجل العلماء إجلالاً كبيراً، ويحترمهم احتراماً شديداً، وإن من كريم الأخلاق التي ترفع الدرجة وتعلي المنزلة، التأدب مع العلماء والأشياخ، فلا ينعتون إلا بجميل الألفاظ، وإن سها أحدهم في مسألة من مسائل العلم، أُظهر خطؤه بلطيف العبارة، وجميل المأخذ .

وهكذا كان أبو جعفر في مواقفه مع العلماء الأجلاء ، وسوف يتضح لنا ذلك جلياً من خلال ما سنورده من أقواله وتعقيباته، واستدراكاته وتعليقاته على ما يورده من الآراء .

ولقد ظهرت شخصية الرعيني النحوية واضحة في أثناء سرد مباحث هذه السفر، وترصيعه بآراء العلماء، التي كان يقف منها موقفاً واضحاً في غالب الأحيان، فكان يؤيد مرة، ويصحح أخرى، وكان لا يتردد بتضعيف رأي بدا له ضعفُه، أو توهينه وإخراجه عن جادة الصواب ما اتضحت له الأدلة على ذلك، دونما تعصب لمذهب من المذاهب، أو انحياز لرأي عالم من العلماء وإن كان من شيوخه، ويتضح لنا ذلك من خلال نزاهته في الحكم على ما جرى بين بعض العلماء، وسوف نبسط الحديث عنه إن شاء الله في أثناء حديثنا عن الجوانب التفصيلية لهذا المبحث .

ولقد رأيت أن أقسم الحديث عن موقف الرعيني من العلماء في هذا المبحث إلى عدة نقاط، أحصر الحديث فيها، وهي على النحو التالي:

١ ـ موقفه من الناظم .

٢ ـ موقفه من شيخه أبي حيان .

٣ ـ موقفه من شرَّاح الألفية .

٤ ـ موقفه من سائر العلماء .

أولاً:

موقفُ الرُّعَينيِّ من النَّاظم

إن الأعمال البشرية سوف تبقى قاصرة عن بلوغ درجة الكمال التي ينشدها كل إنسان، وإن في ذلك لأدلَّ دليل على قصور الإدراك البشري لهذه الغاية النبيلة، التي تفردت بها ذات الإله العلية، ومن ثَمَّ فإن أي عمل بشري سوف يبقى قابلاً للأخذ والرد، وهو أمر مقبول ما لم يخرج عن دائرة التجرد والموضوعية، وقد كانت للمصنِّف مع الناظم عدةُ مواقف أجملها فيما يلي:

١ ـ المناصرة والمعاضدة .

٢ ـ مآخذ واقتراحات .

٣ ـ إعادة الترتيب .

وسوف أتناول كل نقطة منها بالإيضاح والتمثيل فأقول:

المناصرة والمعاضدة:

لم يأل الرعيني جهداً في الدفاع عن الناظم ما وجد إلى ذلك سبيلاً، فنراه يُخرِّجُ ما أشكل من ألفاظ الألفية فيحمله على وجه من الوجوه المقبولة، أو نراه يتأوله بما لا يذهب به بعيداً عن مرمى الألفاظ التي وضعها ابن معط رحمه الله، وفي أثناء هذه الأحاديث التي يسردها في هذه المقامات تظهر شخصية الرعيني واضحة

فيما يبديه من آراء، وما يُظهِرُهُ من تعقيبات، وهذه بعض الأمثلة:

جاء في باب النداء عند تفسير قول الناظم:

وَمَا لَنَا اسْــمٌ فِيهِ لاَمٌ وأَلِفْ نُودِي بِلاَ أيٍّ سِوَى ا للهِ وُصِفْ

ما نصه[1]: « ... وقولُهُ: «وُصِفْ» هو فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ لما لم يُسمَّ فاعلُهُ، وهو في موضع الصفة لـ«أي»، فالضميرُ المرفوعُ فيه عائدٌ إلى «أيٍّ»، فالتقدير: وما لنا اسمٌ فيه لامٌ وألف نُوديَ بلا «أي» موصوفةٍ سوى «ا لله»، ويلزَمُ منه الفصل بقوله: «سوى ا لله» بين الموصوف وصفتِهِ، وحصلَ بسبب ذلك في البيتِ تعقيدٌ لفظيٌّ. وعلى هذا خرَّجه ابنُ النَّحويَّة وابنُ القوَّاس .

والذي أراهُ أن يكون: «وَصِفْ»؛ فعلَ أمرٍ، والواو عاطفةٌ، فتكونُ مفتوحةً، ونتخلصُ من موجب الفصل، فيكونُ التقديرُ: وما لنا اسمٌ فيه لامٌ وألفٌ نوديَ بلا أيٍّ سوى ا لله، ثمَّ قال: وَصِفْ أيّاً إذا ناديتَهَا » .

هذا هو رأي الرعيني الذي أبداه ليبعد اعتراضاً موجَّهاً لبيت الناظم، ويتابع الرعيني توضيحه لما أبداه فيقول: « وقوله:

« تَمْثِيلُ أيٍّ لِنِـدَاءِ المَعْرِفَة »

البيت. لما رأى أن البيتَ الأوَّلَ فيه حذفٌ، وأنَّ في معناه غموضاً، أراد أن يُزيلَ غموضَه بهذا البيت، فعرَّفكَ كيف يكونُ نداءُ ما فيه الألفُ واللامُ بهذا المثال الذي ذكَـرَه، وهو قولُهُ: «يَا أَيُّهَا الإِنْسَانُ» وهو إشارةٌ إلى قوله تعالى ...

ومنه أيضاً قوله في باب الندبة عند تفسير أبيات الناظم[2]:

«قولُه [أي: الناظم]: «وَإنَ نَدَبْتَ مَن تُنَادِي» قيل: ظاهرُهُ أنَّ المندوبَ منادًى حقيقةً » وصاحب هذا الاعتراض على الناظم هو ابن النحوية، و لم يرتض الرعيني هذا، بل خرج قول الناظم تخريجاً مقبولاً يُخرجه من هذا الاعتراض فقال: «وليس

---

(١) انظر صفحة: ٦٣٦ - ٦٣٨ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ٧١٠ من النص المحقق .

كذلك، وإنما مُرادُهُ: وإن ندبْتَ مَن تذكُرُ اسْمَهَ بلفظ النداء » .

ويدخل في هذا المبحث ما نص عليه الرعيني من اختلافٍ في بعض روايات الألفية يكون في بعضها سبيلٌ للخروج من خلاف بعض العلماء في قضية معينة، مثال ذلك قول المصنف عند تفسير بيت الناظم في ندبة المضاف[1]:

«وَفي الْمُضَافِ يَا عُبَيدَ اللَّهَاهْ»

« هذا تمثيلٌ ثانٍ للمندوب بـ«يا» إذا كان مضافاً، فأَعطَى أنَّ ألفَ الندبة تَلحَقُ المضافَ إليه بخلاف الصفة، وقد تقدَّمَ ما في الصفة من الخلاف، وفي هذا المثال تجويزٌ لما منعه ابنُ مالك من لحاق هاء الندبة لما آخرُهُ هاءٌ قبلَها ألِفٌ، وقد تقدَّمَ الكلامُ عليه. ويُوجد في بعض الروايات: «يا عبد الملكاه» فنخلُصُ من خلاف ابنِ مالكٍ » .

مآخذ واقتراحات:

على الرغم من الموقف الحميد الذي وقفه الرعيني في الدفاع عن الناظم، ومؤازرته والوقوف إلى جانبه ضد المعترضين الذين كانوا في غالبهم من شراح الألفية، إلا أن هذا لم يمنع الرعينيَّ من أن يبديَ ما يعنُّ له من ملاحظات حول نص الألفية، وأن يعطيَ البديل الذي رآه مناسباً، ولإيضاح هذه المسألة نورد بعض الأمثلة من كلامه :

- قال - رحمه الله - عند تفسيره قول الناظم:

« وَيَعْمَلُ اسْمُ الفِعْلِ إنْ تَـعَدَّى »

قال[2]: « يعني: ويعملُ اسمُ الفعل النصبَ بدليل قوله: «إن تعدَّى» فإن التعدِّي

---

(١) انظر صفحة: ٧١٠ - ٧١١ من النص المحقق ، وانظر: ١١٠ - ١١١، ٥٥٤ - ٥٥٥، ٧٢٦ - ٧٢٧ ، ٧٢٨ .

(٢) انظر صفحة: ٥٢٠ من النص المحقق .

لا يُشتَرَطُ إلا في عمل النصب، وأما عملُ الرفع فأسماءُ الأفعال كلُّهَا تعمَلُـه، وكـان حقُّهُ أن يقولَ: وينصِبُ .

وقوله:

« نَحْوَ: رُوَيْـدَ وَهَلُمَّ سَعْدَا »

أتى بمثالَين من أسماء الأفعال التي تعملُ النصبَ، تقول: رُوَيدَ زيداً؛ أي: أمهِلْهُ، ولم يُصـرِّحْ بالمفعول، وقد تقدمت أحكامُ «رُوَيدَ» وأقسامُهَا، وتقـول: هَلُـمَّ سـعداً أي: أَحْضِر سعداً، وينبغي أن تكونَ «رُوَيدَ» في البيت غيرَ منونة؛ لأنه أراد بهـا اسـمَ الفعل، ولا تكون إلا مبنية، ولم يُسمَعْ فيها التنوينُ حالةَ كونها اسمَ فعل ... » .

- وهذا مثالٌ ثانٍ لاعتراض الرعيني على النـاظم، وإعطائه بديـلاً عمـا اعـترض عليه، قال الرعيني[1]:

« وقولُهُ:

« فَارْفَعْ: عَلَيكَ نَفْسُكَ الفَلاَحَا »

هذا مثالٌ لتأكيد المضمَرِ المرفوع المستترِ في الظرف، فـ«نفسُـك» مرفـوع، وقـد نصَّ عليه بقولـه: «فـارفع»، و«الفـلاحَ» منصـوبٌ؛ لأنـه المغرَى بـه، وأكَّـد المرفـوعَ بـ«النفس» ولم يؤكِّدْهُ قبل ذلك بالضمير، وذلك شاذٌّ »

إلا أن المصنِّفَ سرعان ما التمـس العـذر لابـن معـط فقـال: « وحَسَّنه الفصـلُ بالكاف » .

إعادة الترتيب:

أبدى أبو جعفر - رحمه الله - في بعض المواضع من الشرح رأيه في ترتيب بعض أبيات الألفية، فرأى تقديم بعضها أو تأخيره ليتناسـقَ الحديـثُ، وتـأتلفَ المبـاحثُ، ومن أمثلة هذا الجانب قوله عند تفسير قول الناظم:

---

(١) انظر صفحة: ٥٥٥ من النص المحقق .

إلاَّ عَنِ اسْمِ اللهِ والإشَـارَه فَالحَرْفَ فِيهِمَا احْذَرِ اخْتِصَارَه

قال[١]: « يعني احذر اختصارَ حرفِ النداء من اسم الله ومن اسم الإشـارة ... وتقديرُ كلامه في هذَين البيتَين: يجوز حذفُ حرف النـداء مـن كـل منـادىً إلا مـن اسم الله والإشارة، فَفُهِمَ منه أن ما عدا هذَين النوعَـين يجـوزُ حـذفُ حـرف النـداء منه، لا أنه منحصِرٌ في المضاف والعلَم، وكان حقُّهُ أن يستثنيَ مـع اسـم الله واسـمِ الإشارة النكرةَ المقصودَةَ؛ لأنه لا يجوزُ حذفُ حرف النداء منها على الصحيح، مـع أنه قد نبَّه على ذلك بعدُ فقال:

«وَلا تقُلْ: رجلُ تعني: يارجل»

ولو أحسنَ الترتيبَ لكان هذا البيتُ يلي قولَهُ:

إلاَّ عَنِ اسْمِ اللهِ والإشَـارَه

وقد شمل هذا المثال أيضاً اعتراضاً من الرعيني على الناظم، وهو مـا تحدثنـا عنـه في النقطة السابقة .

- ومثال آخر في هذا الجانب هو قوله عند تفسير قول الناظم[٢]:

وَلاَ تَقُلْ رَجُلُ تَعْنِي يَا رَجُلْ

« هذا من تمام ما لا يجوزُ فيه حذفُ حرف النداء، وقد تقدَّمَ التنبيـهُ عليـه، وإنَّ هذا البيتَ كان حقُّهُ أن يتقدم على البيتين اللذَينِ قبلَه؛ ليتصل الكلامُ فيمـا لا يجـوزُ فيه حذفُ حرف النداء » .

(١) انظر صفحة: ٦٢٨ - ٦٢٩ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ٦٣٨ من النص المحقق .

ثانياً:

موقفُ الرُّعينيِّ من أبي حيَّانَ

أبو حيَّان هو أثير الدين محمد بن يوسف المتوفى سنة ٧٤٥ هـ، نحوي عصره، ولغويُّه، ومحدثُهُ، ومقرئُهُ، ومؤرخُهُ، وأديبُهُ، قال عنه الصفدي[1]: « لم أره قط إلا يسمع أو يشتغل، أو يكتب، أو ينظر في كتاب، وكان ثبتاً قيماً، عارفاً باللغة، وأما النحو والتصريف فهو الإمام المطلق فيهما، خدم هذا الفن أكثر عمره حتى صار لا يدركه أحد في أقطار الأرض فيهما غيرُهُ ... » .

قد كان لأبي حيان أثر بارز في ثقافة الرعيني، ظهر ذلك واضحاً جلياً في أغلب مصنفاته، وإنه ليخيل لي أن الرعيني كان يحفظ مؤلفات شيخه عن ظهر قلب، فلا تراه يفارقه في مبحث من مباحثه، أو في مسألة من مسائله، فهو دائماً بجانبه، يستأنس بأقواله، ويستشهد بنقولاته وتعليلاته، لدرجة أن الرعيني اعتمد على نقول حصل فيها سهو من شيخه، فتابعه هو عليها، وقد أوضحنا ذلك جلياً في حديثنا عن مبحث (المآخذ) .

ومع شدة احترام الرعيني لشيخه أبي حيان وشيوخه عامة، فإن ذلك لم يمنع من بروز شخصيته العلمية في أثناء عرضه ومناقشاته، فقد أبدى في كثير من المواضع ما له من ملاحظات على آراء شيخه أومنهجه، وناقشه فيها، ورد عليه كثيراً منها، وحكم لخصومه في كثير من المسائل التي عارضهم أو تعقبهم فيها، وسوف نوضح ذلك بالأمثلة من كلام الرعيني في الجوانب الآتي تفصيلها إن شاء الله .

هذا وقد فصلت الحديث في هذا المبحث من خلال نقطتين:

الأولى: موقفه من أبي حيان بصورة عامة .

الثانية: موقفه من أبي حيان من خلال متابعته لابن مالك .

---

(١) عن بغية الوعاة ٢٨١/١ .

أولاً: موقفه من أبي حيَّان بصورة عامة:

اتضح لي من خلال الاطلاع على كلام أبي جعفر الرعيني في هذا السفر أنه كان مع شيخه واحداً من ثلاثة:

الأول: إما أن ينقل عنه قولاً أو رأياً يفيد منه في موطنه فائدة تزيد البحث عمقاً وتأصيلاً، فينقله بنصه تارة، وقد يتصرف فيه شيئاً قليلاً، وهو في هذا الجانب يكون في غالب أمره مُقراً ومُسلّماً بهذه الآراء، وقد يُثني على شيخه في ذلك ويمتدحه، وقد يتبنّى الرعيني بعض هذه الآراء ليردَّ بها على بعض النحاة دونما إشارة إلى أنها من كلام شيخه، وقد نبهت على ما وقفت عليه من ذلك في حواشي التحقيق، كما تعرضت لشيء من ذلك في مبحث (مصادره) .

أما أمثلة هذا الجانب فهي كثيرة مستفيضة في الكتاب أجتزئ منها ما يلي:

١ - قال الرعيني في أثناء حديثه عن شروط عمل المصدر[1]:

« الشرط الخامس: أن يكونَ موحَّداً، فلو جُمِعَ لم يَعملْ؛ لأنَّ الجمعَ يُذهِب الصيغةَ التي هي أصلُ الفعل، وفي هذا الشَّرط خِلافٌ؛ ذهبَ قومٌ إلى اشتراطِه، منهم أبو الحسن بنُ سِيدَه، وذهَبَ قومٌ إلى أنه لا يُشتَرَطُ التوحيدُ، منهم ابنُ عُصفور، واحتجُّوا بظواهرَ منها قولُه ... » .

ثم استأنس بقول شيخه فقال: « قال الشيخُ أبوحيَّان: والقياسُ يقتضي أنَّ المصدرَ إذا جُمِعَ لا يَعمَلُ؛ لأن عمَلَه إنما هو لكونه يَنْحَلُّ بحرفٍ مصدريٍّ والفعلِ، وذلك الفعلُ الذي يَنْحَلُّ إليه إنما يدلُّ على مُطْلَقِ المصدرِ، لا دلالةَ له على خصوصيَّاتٍ، وإذا جُمِعَ زالَ ذلك الإطلاقُ، فينبغي ألا يَنْحَلَّ للحرف والفعلِ إذا كان مجموعاً، فلا يَعمَلُ » .

٢ - ومثال ما استحسن فيه قول شيخه وصرَّح به قولُه في أثناء حديثه عن

(١) انظر صفحة: ٣٩١ وما بعدها من النص المحقق .

إعراب الاسم المنصوب بعد حبذا[1]:

«واختَلَفَ النحويون في إعراب هذا المنصوبِ على أقوال:

الأولُ: ... أنَّه حالٌ لا غير، سواءٌ كان جامداً أم مشتقًّا .

القولُ الثاني: ... أنه منصوبٌ على التمييزِ لا غير، سواءٌ كان جامداً أم مشتقاً.

القولُ الثالث: التفرِقَةُ بين أن يكونَ مشتقاً، فيكونُ حالاً، أو غيرَ مشتقٍ فيكونُ تمييزاً، ويُعرَفُ التمييزُ بصلاحيَّةِ دخولِ «مِن» عليه...

قال الشيخُ أبوحيَّان: والذي يَظهرُ أنه إن كانَ جامداً فتمييزٌ، وإن كان مُشتقاً فمَقْصَدَانِ للمتكلِّمِ: إنْ أرادَ تقييدَ المبالغةِ في المدح المقصودِ بوصفٍ، كان ذلك المنصوبُ حالاً، ولا يصحُّ إذ ذاك دخولُ «مِن» عليه، وإن أرادَ عَدَمَ التقييدِ، بل تبيينَ جنسِ المبالَغِ في مدحِهِ، كان ذلك المنصوبُ تمييزاً ... انتهى » .

ولقد استحسن أبو جعفر رأي شيخه فعقب عليه قائلاً: «وهو تفصيلٌ حَسَنٌ».

٣ ـ ومثال ما تبى فيه رأي شيخه دونما إشارة إليه، قولُـهُ في أثناء حديثه عن الأشياء التي يعتمد عليها اسم الفاعل في عمله[2]:

«وزاد بعضُهُم في وجوه الاعتماد: الاعتمادَ على « إنَّ » في نحو قولك: إنَّ قائماً زيدٌ، فجَعَلَ « قائماً » اسمَ « إنَّ » و« زيداً » فاعلاً بـ« قائم » سدَّ مسدَّ الخَبَر، ويَردُ عليه: كونُ « إنَّ » لا تَقْرُبُ من الفعل، وإنما هي مختصَّةٌ بالأسماء » .

وهذا من كلام شيخه ذكره في التذييل والتكميل ٣/٢١٠ .

الثاني: أن ينقل عن شيخه رأياً يعقِّبُ فيه على رأي عالم من العلماء، فيذكر الرعيني رأي شيخه، ثم يعقب عليه بما يراه، دون أن يرده صراحة، وقد ينقل عنه رأياً أو موقفاً ما، ولكنه يردُّهُ .

---

(١) انظر صفحة ١٠٣ ـ ١٠٤ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة ١٤٦ من النص المحقق .

١ ـ مثال ما تعقبه فيه دون رده صراحة قوله في الكلام على المصدر واسم المصدر[1]:

« وجعَلَ [أي أبو حيَّان] من المصادر ألفاظاً جعلَها ابنُ مالك من أسماء المصادر كـ«الوُضُوء» و «الغُسْل»، وجعَلَ من أسماء المصادر ألفاظاً جعلَها ابنُ مالكٍ مصادِرَ كـ«عَون» من أعان، و «عِشْرَة» من «عَاشَرَ» ، و« كِبْر» من «تَكبَّرَ» ، و«عَمْر» بفتح العين وسكون الميم من « عَمَّرَ » بالتشديد. فهذه عندَ ابنِ مالك مصادرُ، وعند الشيخِ أبي حيَّانَ أسماءُ مصادرَ .

قلتُ: وقولُ الشيخ أبي حيَّان: إنَّ القاعدةَ التي ذكرها ابنُ مالك في اسم المصدر تؤدِّي إلى أن تكونَ أسماءُ المصادرِ أكثرَ من المصادر، مبنيٌّ على أن ما خالفَ القياسَ أكثرُ ممَّا جاء على القياس » .

ثم يعقب الرعيني على رأي شيخه قائلاً: « ويَحتَاج هذا إلى استقراءٍ وتَتَبُّعٍ » .

٢ ـ ومن أمثلة رده لبعض مواقف شيخه صراحةً قولُهُ في باب حبَّذا[2]:

« واستَشْكَلَ الشيخُ أبوحيَّانَ دخول «لا» على «حبَّذا» وقال: لأنَّكَ إما أنْ تُفَرِّعَ على أن «حبَّذا» كلُّهُ فِعْلٌ، أو «حبَّ» فِعْلٌ و«ذا» اسمٌ، وكلاهما لا تدخلُ عليه «لا» ...

قلتُ: إن صحَّ دخول «لا» على «حبَّذا» من الكلام، فلا معنى لهذا الترديد، ولا يَسَعُ إلا قبولُهُ وتوجيهُهُ، لاردُّهُ واستشكالُهُ » .

٣ ـ ومنه قوله في المنادى المضاف إلى غير أب أو أم، وما فيه من اللغات[3]:

« الخامسة: حذفُ الألف والاستغناءُ عنها بالفتحة، كما تُحذف الياءُ ويُستغنى عنها بالكسرة، وقد تقدَّمَ أن هذا مذهبُ الأخفش ، وبه قال أبوعليٌّ وأبوعثمانَ وابنُ مالك، وعليه خرَّجَ أبوعليٌّ قراءةَ عاصمٍ: ﴿ يَـٰبُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا ﴾ ...

---

(١) انظر صفحة ٤٣٢ وما بعدها من النص المحقق ، وانظر: ١٩٦، ٢١٢ وما بعدها .

(٢) انظر صفحة: ٨٩ من النص المحقق، وانظر: ٢١٢، .

(٣) انظر صفحة: ٦٤٦ من النص المحقق .

ومنَعَ بعضُهم هذه اللغةَ التي أجازَهَا الأخفشُ، قال الشيخُ أبوحيَّان: ويحتاجُ إلى سماعٍ من لسان العرَب في النداء، وخَرَّجَ قراءةَ عاصمٍ على أنَّ الألِفَ حُذِفَت لالتقاء الساكن بعدها، وهو راءُ «ارْكَبْ» وحُذِفَت خَطّاً كما حُذِفَت لفظاً.

قلتُ: وهذا التخريجُ لا ينهَضُ، فقد جاءت هذه القراءةُ حيثُ لم يلتقِ ساكنان، قرأ حفصٌ عن عاصم في (لقمان)[1]: ﴿ يَٰبُنَيَّ ﴾ بفتح الياء في ثلاثة المواضع، و لم يلتقِ فيها ساكنان » .

وأمثلة ذلك كثيرة، وتأتي في كل المسائل التي وقف فيها الرعيني مع ابن مالك ضد شيخه، وسوف أتناول بعضاً منها في مبحث (موقف الرعيني من أبي حيان من خلال معارضته لابن مالك) إن شاء الله، فلتنظر هناك .

الثالث: أن ينقل آراء شيخه واعتراضاته دون أن يعلق عليها، ولعله يرتضيها، ومن أمثلة ذلك قول الرعيني في التعليق على تعريف ابن مالك للصفة المشبهة الذي قال فيه: « هي الملاقِيَةُ فِعْلاً لازماً، ثابتاً معناها تحقيقاً أو تقديراً، قابلةً للملابَسَة والتَّجريد والتعريف والتنكير بلا شَرْط » .

قال الرعيني[2]: « ... واحترَزَ صَاحبُ الحدِّ بالملابَسَةِ والتجريد من « أبٍ » و«أخٍ » ؛ لأنهما وصْفان لا يَقبَلاَن الملابَسَةَ والتجريدَ؛ لأنه إذا كان عَمْرٌو أخا زيدٍ، فلا يُمكنُ أن يَتَجرَّد عن أُخوَّتِهِ، قال الشيخُ أبوحيَّان: ولا ينبغي أن يُحْتَرَزَ منهما؛ لأنهما لم يَدخُلاَ تحت جِنْسِ الحدِّ الذي هو « الملاقِيَةُ فِعْلاً » ، ألا ترى أنهُمَا لم يُلاقِيَا فِعْلاً بمعناهما، فلَم يَدخُلا تحتَ الجِنْسِ فيُتَحَرَّزَ منهما » .

و لم يعلق المصنف على اعتراض شيخه .

---

(١) من الآيات: ١٣، ١٦، ١٧ .

(٢) انظر صفحة: ٢٢٦ من النص المحقق، وانظر: ٦٢ ـ ٦٣، .

ثانياً: موقفه من أبي حيان من خلال متابعاته لابن مالك :

كان للرعيني رحمه الله موقف حميدٌ من خلال مواقفه من أبي حيان وابن مالك، فقدكان نزيهاً في أحكامه، لم يتعصب لشيخه، ولم يعترض عليه دون مسوغ أو دليل واضح البرهان، وقد عرض المصنف للمسائل التي تعقب فيها أبو حيان ابنَ مالك وكان له فيها أحد المواقف التالية:

١ ـ إما أن يقف إلى جانب شيخه أبي حيان، فيؤيد موقفه، ويعضد رأيه .

٢ ـ وإما أن يقف إلى جانب ابن مالك ضد شيخه .

٣ ـ وإما أن يعرض الرأيين كليهما ويبدي رأياً وسطاً بينهما، أو أنه يسكت فلا يؤيد ولا يعارض .

وسوف أمثل لكل جانب من هذه الجوانب بغية الإيضاح والتبيين، فأقول:

مثال الموقف الأول (وهو وقوفه إلى جانب شيخه) ما جاء في أثناء حديثه عن معمول أفعل التفضيل إذا كان منصوباً، حيث إن البصريين يجعلونه منصوباً بفعل مقدر؛ لأن أفعل التفضيل ضعيفٌ عن العمل، فلا ينصب بنفسه، وإن جاء ما يوهم ذلك أُوِّلَ على إضمار فعل، ومنه قول الشاعر:

فَمَا ظَفِرَتْ نَفْسُ امْرِئٍ يَبْتَغِي الْمُنَى ... بِأَبْذَلَ مِنْ يَحْيَى جَزِيلَ الْمَوَاهِبِ

قال الرعيني[1]: فـ«جزيل المواهب» ليس منصوباً بـ«أبذل» بل بفعل مضمر أي: يبذل، وعلى هذا خرَّج ابنُ مالك قولَه تعالى: ﴿ اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالاَتِهِ ﴾ فجعَلَ «حيث» مفعولاً به نصبَهُ فعلٌ مقدَّرٌ يدُلُّ عليه «أعلَمُ»، التقديرُ: يعلَمُ مكانَ جعْلِ رسالاتِه .

قال الشيخُ أبوحيَّان: ويلزَمُ منه إخراجُ «حيثُ» عن الظرفية، وهي من الظروف التي لا تخرُجُ عن الظرفية البتَّةَ، وخرَّجَ الآية على أنها باقيةٌ على الظرفية، وأن العاملَ

---

(١) انظر صفحة: ٣٥٤ من النص المحقق، وانظر: ٩٤ ـ ٩٥.

فيها «أعلَمُ» .

فإن قيلَ: يلزَمُ منه أن يكونَ في مكانٍ أعلَمَ منه في مكانٍ آخَرَ ؟

فالجوابُ: أنَّ هذا من مفهومِ الظرفِ، وهو ضعيفٌ، وقد قامَ الدليلُ على أنَّ علمَه تعالى غيرُ مقيَّدٍ بمكان، فلا تخرُجُ حيثَ عن الظرفية لأجل هذا المفهوم الضعيفِ الذي قامَ الدليلُ على منعه » .

فهنا أيد الرعيني شيخه أبا حيان في تخريج (حيث) من الآية الكريمة برد ما قد يثار على قول شيخه من اعتراض .

ومثال آخر حين الكلام على حذف (ذا) من (حبذا) الذي أجازه ابن مالك، ورد عليه أبو حيان، فأيد الرعيني شيخه فقال بعد أن أورد رده على ابن مالك[1]: «وهو كلام في غاية الظهور » .

وأما **الموقف الثاني** (وهو وقوفه إلى جانب ابن مالك ضد شيخه) فقد كان الرعيني فيه حكَماً نزيهاً، لم تأخذه العصبية لشيخه، بل وقف وِقفة العالم المنصف، وقد عرَّض الرعيني في بعض كلامه بتحامل شيخه على ابن مالك، فقال في باب اسم الفاعل بعد أن أورد اعتراض أبي حيان على تعريف ابن مالك لاسم الفاعل[2]: « وكثيراً يَعترضُ عليه في مثْلِ هذا، ولا طائلَ فيه؛ لأنَّ النحويَّ إذا تكلَّمَ في مثْل هذا، إنما غرَضُهُ البَيَانُ، فيَتَسامحُ ويأتي بما لم يصطلحُوا عليه » .

وأمثلة هذا الجانب كثيرة في هذا السِّفْر، ويطول بنا المقام إذا قمنا بحصرها، لذلك سوف أكتفي منها بمثال واحد، وأشير إلى بعضها في أماكنها من النص .

قال أبو جعفرٍ في مسألة حذف حرف النداء من النكرة المقصودة، حيث منعها

---

(١) انظر صفحة: ٩٥ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ١١٣ من النص المحقق .

البصريون، وإذا جاء منه شيءٌ فهو عندهم شاذ أو ضرورة[1]:

« وأجازَهُ ابنُ مالكٍ على قلّةٍ، واستدلَّ بما رُوِيَ عن النبيِّ ﷺ: «اشتَدِّي أَزْمَةُ تَنْفَرِجِي» التقدير: يا أزمةُ، ثم حَذَفَ حرفَ النداءِ، وهي نكرةٌ مقصودَةٌ، وبقول موسى عليه السلام: «ثَوبِي حَجَرُ» التقدير: يا حَجَرُ، فحَذَفَ حرفَ النداء وهو نكرةٌ مقصودَةٌ. قال ابنُ مالك: وهذا من أفصح الكلام ».

أورد الرعيني اعتراض أبي حيان على قول ابن مالك هذا فقال:

« قال الشيخُ أبوحيَّان: صَدَقَ إذا ثَبَتَ كونُهُ من لفظِ رسولِ الله ﷺ ».

ثم عقب الرعيني على اعتراض شيخه ورده، وأيد ابن مالك فيما ذهب إليه فقال: « **قلتُ**: وهذا من الشيخ أبي حيَّان كلامٌ فيه غلَطٌ لا يَليقُ بالمقَام، ومُستَنَدُهُ أنَّ الحديثَ النبويَّ يجوزُ نقلُهُ بالمعنى، فلَعَلَّ هذا مما نُقِلَ بالمعنى، فلا يكونُ لفظ الرَّسُول، وهذه طريقَتُهُ في الاستشهاد بالحديث النَّبَويِّ، وهذا المستَنَدُ ليس قويّاً؛ لأنَّ نقلَ الحديث بالمعنى لا يكونُ إلا للصحابي، لا لِمَنْ بعده، وهذا هو التحقيقُ في نقل الحديث بالمعنى، لا يجوزُ إلا للصحابي ... وإذا كان كذلك فهو حُجَّةٌ؛ لأنَّ ناقلَهُ عربيٌّ ... ».

ولم يكتف الرعيني بذلك، بل أردف ذلك بأمثلة من كلام العرب تؤيد هذه المسألة التي أجازها ابن مالك، فقال: « ومما استشهدوا به على جواز حذفِ حرفِ النداء من النكرة المقصودة قولُهُم: « أعورُ عينَكَ الحجرَ» التقدير: يا أعور، و«الحجرَ» منصوبٌ على التحذير على حذف حرف العطف، التقدير: عينكَ والحجرَ.

ومنه: «افْتَدِ مخنوقُ» التقدير: يامخنوقُ ...

ومنه: «أطرِقْ كرَا» التقدير: يا كَرَوَان ...

ومنه قولهم: «نَوِّرْ فَجْرُ» التقدير: يا فجرُ ...

---

(١) انظر صفحة: ٦٢٠ - ٦٢١، وانظر: ٦٢، ١١٢ - ١١٣، ٣٥٨، ٣٦٠، وهذا المثال الذي سقته، أعدتُ ذكره في مبحث (شواهد المصنف وموقفه من الاستشهاد بالحديث الشريف)،

ومنه: «أصبِحْ ليلُ» التقدير: يا ليلُ ... » .

الموقف الثالث (وهو سكوته عن كلا الرأيين، أو إعطاؤه رأياً وسطاً بينهما):

١ ـ وقف أبو جعفر في بعض المسائل، فلم يؤيد أحد الطرفين (شيخه أو ابن مالك)، ومثال ذلك ما جاء في مسألة حذف الاسم المنصوب بعد نعم وبئس، واستدلال ابن مالك على جوازه، قال الرعيني[1]:

«واستدلَّ ابن مالك بقوله ﷺ: « مَنْ تَوَضَّأَ يومَ الجمعةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ» وقَدَّرَ: فبالسُّنَّةِ ونِعْمَت السُّنَّةُ سُنَّةً، قال: فأضمرَ الفاعلَ على شريطة التفسير، وحذفَ التمييزَ للعلم به، وتعقَّبَ الشيخُ أبوحيان عليه هذا التقدير فقال: إنَّه ليس بجيد؛ لأنه قدَّمَ فيه المخصوصَ على التمييز، قال: وصحةُ التقدير: ونِعْمَتْ سُنَّةً السُّنَّةُ » .

سكَتَ الرعيني على تعقيب شيخه، ولم يُبدِ رأياً بتأييدٍ أو معارضةٍ .

٢ ـ ومثالُ ما أبدى فيه رأياً وسطاً بين الرجلين قولُهُ في مسألة عدم الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي؛ لأنهما كالصلة والموصول، وما جاء مما يوهم ذلك أُوِّلَ، قال[2]:

«وأما قولُ الشَّاعر:

لَيتَ شِعْرِي إِذَا القِيَامَةُ قَامَتْ   وَدُعِيْ لِلْحِسَابِ أَيْنَ المَصِيرَا

فبيَّنَ الإمامُ أبو السَّعَاداتِ هبةُ الله بنُ الشَّجَري أنَّ « المصيرَ منصوبٌ بـ«شعري» ، وظاهرُه الفصلُ بينهما بـ«أين» وتأوَّله على أنَّ «أين» خبرُ ابتداء محذوفٍ ، وهو متقدِّمٌ من تأخيرٍ التقدير: ليت شعري المصيرُ أين هو، قال ابنُ مالك: وأسهلُ من ذلك أن يكونَ التقديرُ: أين نَصيرُ المصيرَ، فيكونُ « المصيرَ » مصدراً » .

علّق الشيخ أبو حيان على قول ابن مالك قائلاً: «وقولُ ابنِ مالك: «وأسهلُ

(١) انظر صفحة: ٦٣ من النص المحقق ، وانظر: ٧١٣ .

(٢) انظر صفحة: ٤٢٠ ـ ٤٢١ من النص المحقق .

من ذلك» دليلٌ على تجويزِه ماقاله الشَّجريُّ، وهو لا يجـوزُ؛ لأن «شـعري» في «ليـت شعري» إنما استعملَتْهُ العرَبُ متعلقاً عـن جملـة الاستفهام، ولم يُلفَـظْ لـه بمنصـوبٍ، فتجويزُهما أن يكون «المصير» معمولاً لـ«شعري» - فَيُحْتَاجَ إلى تأويله - خطأٌ وخروجٌ عن لسان العرَب، فيتعيَّنُ على هذا أن يُنصَبَ «المصـير» بفعـل محـذوفٍ. انتهـى وفيـه بعضُ زيادةٍ» .

أبدى أبو جعفر الرعيني بعد تعليق شيخه رأيه فأعطى رأياً ثالثاً ليخرج من هـذا الخلاف فقال:

« **قلتُ**: وأقربُ من هذا كلِّه أن يُقدَّرَ فِعلٌ يعمَلُ في « المصير» وفي «أين» التقدير: أين نجدُ المصيرَ، ويكونُ «شعري» معلَّقةً عن العمَل » والله أعلم .

ثالثاً:

موقفُهُ من شُرَّاح الألفيَّة

أفاد أبو جعفر الرعيني ممن سبقه من شراح الألفية كابن الخباز، والشريشي، وابن القواس، والنيلي، وابن النحوية، وابن بابشاه فنقل أراءهم، وذكر بعض النقول عنهم، وأقر بفضل سبقهم في مقدمة الكتاب حيث قال[1]:

« ثم كنت أخير من جرى في حلبتهم على قصور باعه، وجاء بعد انفضاض سوقهم فلم يجد مشترياً لمتاعه، ولكني أردت أن أنظم في عقدهم، وأجمع ما تفرق من فوائدهم من بعدهم » .

ومن أكثر الذين نقل عنهم الرعيني في هذا السِّفْر هو ابن النحوية، ومن بعده النيلي وابن القواس، وقد كانت لأبي جعفر الرعيني مع سابقيه من شراح الألفية وقفات ومناقشات، ظهرت فيها شخصيته النحوية واضحة جلية، فقد انقسمت مواقفه تجاههم إلى الموافقة والتأييد، أو المعارضة والتفنيد، ولن أطيل الوقوف في هذا المبحث؛ لأنه يمكن رد أغلب ما فيه إلى المباحث الأخرى في هذا الفصل، إلا أنني آثرت إفراد شراح الألفية هنا بالذكر؛ لوجود صلةٍ وصلٍ بينهم وبين أبي جعفر ، ولأني رأيت أبا جعفر يقف معهم وقفات متكررةً وخاصة في خاتمة كل باب ، حين يفسر ألفاظ الألفية، فيعرض إلى كل ما أثير من اعتراضات حول نص الألفية وألفاظها، ويقف معها وقفات أشرنا إلى بعضها في مبحث (موقف المصنف من الناظم)، وسوف أعرض هنا للشرَّاح الذين ذكرهم أبو جعفر في هذا السفر، مبيناً موقفه منهم فأقول:

---

(١) انظر صفحة: ٦ من السفر الأول (رسالة دكتوراه) .

١ ـ ابن الخبَّاز المَوصلي (ت٦٣٩هـ):

نقل المصنف عن ابن الخبَّاز في خمسة مواضع، في أربعة منها كان ناقلاً عن « النهاية في شرح الكفاية » ، وفي موضع واحد نقل عنه ووقفتُ على هذا النقل في شرح الدرة الألفية، وهو في قول المصنف في باب النداء[1]: «ونقَلَ ابنُ الخبَّازُ[2] عن شيخه أنَّ الهمزةَ تكون للمتوسِّط في القُرْبِ والبُعد، وأن الذي للقرب هو «يا»، وفي هذا خَرْقٌ لإجماعهم » .

وقد ضعَّف الرعيني كلام ابن الخباز كما هو واضح من تعقيبه عليه .

٢ ـ ابن إياز البغدادي (ت٦٩١هـ):

نقل المصنف عن ابن إياز في موضعين، نص في الأول منهما على نقله عنه في شرح الدرة الألفية، ونقله الثاني عنه لم ينص فيه على كتاب، ووقفتُ عليه في شرحه على الفصول .

أما نقله عنه من شرح الدرة الألفية فقد كان في باب نعم وبئس، حين كان يسرد أدلة البصريين على فعلية نعم وبئس فقال[3]: «وزادَ جمالُ الدين بنُ إيَازٍ في «شرح هذه الألفيَّة» على هذه الأدلَّة، وكذلك ابنُ النحوية: دخولَ لامِ القسم عليهما. قال الشَّاعرُ ـ في « نِعْمَ » ـ:

يَمِيناً لَنِعمَ السَّيِّدَان وُجِدْتُمَا

وعَطْفَهُما على الفعل، قال تعالى[4]: ﴿وَلَقَدْ نَادَينَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ المُجِيبُونَ﴾ » .

و لم يعقب المصنف على كلام ابن إياز بشكل مباشر لأقف على موقفه منه، إلا أنه بعد نقله هذا النص قال: « وفي بعض هذه الأدلة نظر ... » .

---

(١) انظر صفحة: ٥٦٦ ـ ٥٦٧ من النص المحقق .

(٢) الغرة المخفية لوحة (١١٠) مخطوط .

(٣) انظر صفحة: ٥ ـ ٦ .

(٤) سورة الصافات: الآية: ٧٥ .

٣ - ابن القواس (ت٦٩٦هـ):

ذُكِرَ ابنُ القوَّاس في هـذا السِّفر في موضعين، نَقَلَ المصنف فيهما عنه، وفي كليهما كان ذكره عند الحديث عن ألفاظ الألفية، أما الموضع الأول فقد عارضه المصنفُ فيه، وهو في قول الناظم[1]:

وَمَا لَنَا اسْـمٌ فِيهِ لاَمٌ وأَلِفْ　　نُودِي بِلاَ أيٍّ سِوَى ا للهِ وُصِفْ

قال الرعيني: « ... وقولُهُ: «وُصِفْ» هو فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ لما لم يُسـمَّ فاعلُهُ، وهو في موضع الصفة لـ«أي»، فالضميرُ المرفوعُ فيه عائدٌ إلى «أيٍّ»، فالتقدير: وما لنا اسمٌ فيه لامٌ وألف نُوديَ بلا «أي» موصوفةٍ سوى «ا لله»، ويلزَمُ منه الفصل بقوله: «سوى ا لله» بين الموصوف وصفتِهِ، وحصلَ بسبب ذلك في البيتِ تعقيدٌ لفظيٌّ. وعلى هـذا خرَّجه ابنُ النَّحويَّة وابنُ القوَّاس » .

قال الرعيني: « والذي أراهُ أن يكون: «وَصِفْ»؛ فعلَ أمرٍ، والواو عاطفةٌ، فتكونُ مفتوحةً، ونتخلصُ من موجب الفصل، فيكونُ التقديرُ: وما لنا اسمٌ فيه لامٌ وألفٌ نوديَ بلا أيٍّ سوى ا لله، ثمَّ قال: وَصِفْ أيّاً إذا ناديتَهَا » .

أما الموضع الثاني فقد نقل عنه في خاتمة باب الاستغاثة، ولم يعلق عليه بشيء، وهو عند قول الناظم:

وَلاَمُ مَنْ بِهِ اسْتَغَثْتَ تَفْتَحُه　　إذِ المُنَادَى كَالضَّمِيرِ تَلْمَحُه

قال[2]: « وقوله: «تلمحُه» أي: إنَّ المنادَى تلمحُهُ كما تلمَحُ الضميرَ، فتعاملُهُ معاملَتَه، فتفتَحُ معه لامَ الجرِّ كما تفتحُهَا مع الضمير، وجاء في بعض النسخ: «تشرَحُه»، وعليه «شرح ابن القوَّاس»، وجاء في بعضها: «تفتَحُهُ» ، وعليه «شرح ابن النحوية» وليس بجيِّدٍ، فإنه إيطاءٌ، وحاوَلَ ابنُ النحوية أن يُخْرِجَه عن الإيطاء بأن جعلَهُمَا مختلِفَي المعنى ... » .

---

(١) انظر صفحة: ٦٣٧ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ٧٢٨ من النص المحقق .

٤ - النّيليُّ (ت في القرن ٧ هـ):

نقل عنه المصنف مرةً واحدةً، و لم يصرح بأنه نقل عن شرحه للألفية، كما أنه لم يعلق عليه بشيء، وذلك في باب الندبة حيث قال[١]: «أما الحرفُ الذي يُنادَى به المندوبُ فـ«وا» و«يا»، وزاد تقيُّ الدين إبراهيمُ بنُ الحسين المعروفُ بـ«النِّيلي» والشيخُ أبو البقاءِ حرفاً ثالثاً من حروف النداء وهو «آ» بهمزةٍ بعدها ألفٌ» .

وقد وقفتُ على قول النيلي هذا في شرحه على الكافية .

٥ - ابن النَّحويَّة (ت ٧١٨هـ):

أكثَرَ الرعيني من النقل عن ابن النحوية في شرحه على ألفية ابن معط، وقد تراوحت مواقف المصنف منه بين القبول والرد، ففي بعض المواضع كان يستشهد بأقواله، وفي مواضع أخرى كان يوردها معقباً عليها، أوراداً لها، وهذه أغلب ما تكون فيما يتعلق بألفاظ النظم .

فممَّا نقله عنه وارتضاه قولُهُ في تعريف اسم الفاعل[٢]: «وحَدَّهُ بدرُ الدينِ محمَّدُ بنُ يعقوبَ الحمَويُّ، عُرِفَ بـ«ابنِ النَّحْوِيَّة» فقالَ: اسمُ الفاعل ما دَلَّ على حدَثٍ وفاعلٍ بمعنى التجَدُّدِ، جارياً على المضارع .

فقولُهُ: «ما دَلَّ على حَدَثٍ» كالجنس، وقولُهُ: «وفاعِلٍ» يُخْرِجُ اسمَ المفعولِ، وقولُهُ: «بمعنى التجَدُّدِ» يُخْرِجُ الصِّفَةَ المشبَّهَةَ وأفعَلَ التَّفضيلِ، وقولُهُ: «جارياً على المضارع» يُخْرِجَ المصدرَ وأسماءَ الأفعال» .

وقوله[٣]: «قال بدرُ الدين ابنُ النَّحويَّة: أجمَعُوا على جواز نداء القريب بما للبعيد توكيداً، ومنعوا العكسَ» .

ومن أمثلة تعقيبه على ابن النحوية قولُهُ في حد أفعل التفضيل بعد أن قدم

---

(١) انظر صفحة: ٧٠٠ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ١١٥ من النص المحقق، وانظر: ٣٠٠، ٦١٥ .

(٣) انظر صفحة: ٥٦٩ .

تعريف ابن الحاجب الذي قال فيه: (اسمُ التَّفضيلِ ما اشتُقَّ مِن فِعْلٍ لموصُوفٍ بزيادَةٍ على غيرِهِ) قال الرعيني[١]: « وردَّ ابنُ النَّحويَّةِ على هذا الحدِّ بأنه غيرُ مَانِعٍ؛ لأنَّ أمثلةَ المبالَغَةِ تَدخُلُ عليه؛ لكَونِهَا تَدُلُّ على زيادَةٍ في الصِّفَةِ.

قُلْتُ: أمَّا كَونُهَا تَدُلُّ على زيادَةٍ في الصِّفَةِ فَمُسَلَّمٌ، وأمَّا كونُ تلكَ الزيادةِ فيها تَعْرِضُ إلى الزِّيَادَةِ على الغَيرِ فَلاَ ... » .

أما رده عليه ـ وهو الغالب في تعقباته ـ فمنه قوله في بيت الناظم[٢]:

وَكُلُّ ذَا تُغْرِي بِهِ الْمُخَاطَبَا فَلاَ تَـقُلْ عَلَيهِ زَيداً غَائِبَا

قال الرعيني: « يعني أنك لا تُغري الغائبَ بهذه الظروف والمجرورات كما تُغرِي المخاطَبَ، و«غائباً» حالٌ من الهاء في «عليه» أو من الفاعل المستتر فيه، وهما لشيء واحد، وهي حالٌ مؤكّدَةٌ، وأجازَ ابنُ النحويَّة أن تكون حالاً من «زيد» ولا معنى له؛ لأنَّ «زيداً» مغرىً به، ولا يُشترَطُ في المغرَى به أن يكون غائباً » .

٦ ـ ابن بابشاه (ت ٧٣٥هـ):

ونقل عنه المصنف في مكان واحدٍ، ورد عليه فيه، قال[٣]:

« قال السيِّدُ ناصرُ الدين عبدُالمطلب بنُ المرتَضَى المعروفُ بـ« ابن بابْشَاه »: إنَّ هَاتَى يُهَاتِي لا دليلَ فيه على الفعلية؛ لاحتمال أن يكونَ من لفظ «هاتِ» كما صنعوا فعلاً من لفظ «لولا» فقالوا: سألتُه حاجتَه فلَولاَ » .

ثم علَّق المصنفُ عليه بقوله: « **قلتُ**: والأمرُ كما قالَ من الاحتمال، إلا أن بنَاءَ الأفعال من الحروف قليلٌ، لا سيَّمَا وقد نقَلُوا عن العرَب إبرازَ الضمير بحسَبِ المخاطَب، وذلك يُقوِّي الفعليَّةَ » .

---

(١) انظر صفحة: ٣٠٠ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ٥٥٣، من النص المحقق ، وانظر: ٤٧٧، ٥٢١، ٦٣٧ .

(٣) انظر صفحة: ٥٢٢ من النص المحقق .

رابعاً:

مَوقفُهُ من سائر النُّحَاةِ

كان الرُّعَينيُّ ـ كما أسلفنا سابقاً ـ على جانب كبير من تبجيل العلماء وحبهم واحترامهم، فلا ينعتهم إلا بأحسن الألفاظ وأجملها، ويحمل كثيراً من مواقفهم على أوجه مقبولة، فإن سها أحدهم في رأي من الآراء، أو رَأى من أحدهم تعصباً لمذهب، أوجنوحاً عن جادة الصواب، أظهر ذلك بلطيف العبارة، وبين وجه الحق والصواب فيه، إلا أن كل ذلك لم يمنعه من مناقشة تلك الآراء التي ينقلها، والتعقيب عليها، ومن خلال استنطاقي لنصوص الرعيني في هذا السِّفْر، وجدتُ بصماتِهِ واضحةً، فلم يكن مجرد ناقل وحاك لكلام الأقدمين، بل نراه يعارض ويناقش ويصحح ويوهِّنُ، على ضوء ما تتضحُ له الرؤيا في المسألة، فنراه يقول معقّباً: وهذا اعتراضٌ مقبولٌ، أو هذا وهمٌ فاحشٌ، أو هذا باطلٌ، أو هذا ضعيفٌ، يستند في كل ذلك إلى الدليل والبرهان، وقد يُطلق بعض الأحكام دون تعليل كأن يقول: وفيه نظرٌ، أو: وفي هذا ما تراه، وما أشبه ذلك، وقد يرتضي الرعيني تعقيب شيخه أبي حيان فينقُلُه في تعقيباته على بعض الآراء، وهذه نماذج لبعض مواقفه من العلماء .

مع الفراء:

في رده على رأي للفراء يقول المصنف في نداء (أي) [1]: « الوجه الرابع: أنَّ «ها» التّنبيه إذا وقعَ بعدَها اسمُ الإشارة فلا بدَّ من إثبات الألف بعد الهاء، فإن لم يقع بعدها اسمُ الإشارة فاللغةُ الفصيحةُ إثباتُ الألِفِ، وقد يُحذَفُ وتُضمُّ الهاءُ فتقول: يا أَيُّهُ الرجُلُ، قال الفراءُ: هي لغة بني مالك من بني أَسَد، وهي شاذّة لا تدخل في القرآن لشذوذها.

---

(١) انظر صفحة ٥٨٥ ـ ٥٨٦ من النص المحقق .

قلتُ: وعلى هذه اللغة كتبُوا: ﴿ أَيُّهَ الثَّقَلاَن ﴾ و﴿ أَيُّهَ السَّاحِرُ ﴾ بغير ألف بعد الهاء، وبهذه اللغة قرأ ابنُ عامرٍ في السبعة ﴿ أَيُّهُ المُؤمِنُون ﴾ و﴿ يَا أَيُّهُ السَّاحِرُ﴾ و﴿ أَيُّهُ الثَّقَلاَن ﴾ فضمَّ الهاء في الوصل، ووقَفَ بسكونِ الهاء، وفي ذلك أوضَحُ ردٌّ على الفرَّاءِ، إذ نفَى دخُولها في القرآن » .

مع المبرد:

من رده وتعقيبه على رأي للمبرد، ما جاء في باب صيغ المبالغة، حيث ذهب المبرد إلى أن « عِضَادَةَ سَمْحَجِ » في قول الشاعر:

أو مسحَلٍ شَنِجٍ عِضَادَةَ سَمْحَجٍ

منصوبٌ على التشبيه بالمفعول به، فيكونُ من باب الصفة المشبهة باسم الفاعل، ورُدَّ ذلك بأن المنصوبَ في باب الصفة المشبهة لا يكونُ أجنبياً من الموصوف، بل يكون له أو لمن هو من سببه، قال الرعيني متعجبا من موقف المبرد هذا فقال عقب ذلك[1]: « والعجب من المبرد كيف غاب عنه مثل هذا، وحبك الشيء يعمي ويصم » .

مع الزجاجي:

وفي تنبيهه على وهمٍ لأبي القاسم الزجاجي يقول في باب الصفة المشبهة[2]: «فإنْ كانت الصفةُ بلا ألِفٍ ولامٍ نحو: مرَرْتُ برجُلٍ حَسَنٍ وجهُهُ، فحكمُهُ ما تقدَّمَ في الصفة إذا كانت بالألِفِ واللام، إلا أنَّ الجرَّ هنا أجازَهُ سيبويهِ في الشِّعر، ومنعَهُ المبرِّدُ مُطلَقاً، وأجازَهُ الكوفيون مُطلَقاً ....

قُلْتُ: ومما تقدَّمَ مِن الخلافِ في هذه المسألةِ، يُعلَمُ وَهْمُ أبي القاسمِ الزَّجَّاجيِّ في قولِهِ في « الجُمَل »: إنَّ سيبويهِ أجَازَ: حَسَنٍ وجهِهِ، ولم يُتَابِعْهُ أَحَدٌ على ذلك،

(١) انظر صفحة: ٢١٠ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ٢٧٢ - ٢٧٧ من النص المحقق ، وانظر: ٥٤، ٢٥٤، ٢٦٣، ٣٤٦، ٣٦١ – ٣٦٢، ٤١٦ .

وكيفَ يقولُ هذا والكوفيُّونَ وكَثيرٌ من البصريين يُجيزُونَهُ » .

بين ابن الباذش وأبي حيان:

ويَقِفُ المصنِّفُ من شيخه أبي حيان وابن الباذش موقفاً نزيهاً، فنراه يحكم بينهما بما اتضح له من الصواب، فيقول في تابع (أي)[١]:

« الوجه الثاني: أنَّ صفة «أيٍّ» إذا كانت بالألف واللام الجنسيَّةِ فهي مرفوعةٌ خلافاً للمازنيِّ، فإنه أجازَ فيها النصبَ...

وقال ابنُ الباذِشِ: إنَّ النصبَ مسموعٌ عن العَرَب، قال الشَّيخُ أبوحيَّانَ: ولا أدري مِن أيِّ موضِعٍ نَقَلَ هذا .

قلتُ: هذا من الشَّيخ أبي حيَّانَ استبعادٌ أن يطَّلعَ أحدٌ على شيء لم يطَّلعْ هو عليه، وهذا ليس ببعيدٍ، فإنَّ كلامَ العرَب متَّسِعٌ، والناقِلُ ثِقةٌ، وجوازُ المازنيِّ له لا ينبغي إلا عن سماعٍ؛ لأنَّ القياسَ فيه بعيدٌ » .

مع السهيلي:

ويعلق المصنف على رأي للسهيلي في العامل في الاسم المنصوب بعد أسماء الأفعال المنقولة من الظروف والمجرورات فيقول[٢]:

« وذهب السُّهَيليُّ أن النصب بالمعنى لا بلفظ الظرف والمجرور، واستدل على ذلك بأمر فيه غموضٌ ودقَّةٌ ليس تحتها طائِلٌ ... » .

مع ابن عصفور:

وينبِّهُ على وهمٍ لابن عصفور في قول الشاعر:

أَظَلُومُ إِنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلاً أَهْدَى السَّلاَمَ تَحِيَّةً ظُلْمُ

---

(١) انظر صفحة: ٦٦٠ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ٥٣٣ من النص المحقق .

قال(١): « فـرجل مفعولٌ بـ «مصابكم» لأنه اسمٌ للإصابة؛ أي: إصـابتكم رجـلاً، و«ظلوم» منادىً، و«ظُلْمٌ» خبرُ إنَّ، و«تحيةً» بدلٌ من « السـلام » أو حـالٌ منـه، وجعـلَ ابنُ عُصفور «مصاباً» في البيت من أسماء المصـادر الـتي هـي غـيرُ قياسـيَّةٍ، وهـو وَهْـمٌ فاحِشٌ؛ لأنه من أسماء المصادر التي تُقَاسُ كالمُعَاد والمُمَال » .

ويقوله أيضاً في قوله الشاعر:

وَمَنْ يَكُ مُنْحَلَّ العَزَائِمِ يَافِعاً   هَوَاهُ فَـإِنَّ الرُّشْــدَ مِنْهُ بَعِيدُ

قال(٢): « فـ« مُنْحَلَّ » جارٍ على « يَنْحَلَّ » » .

قال ابنُ عصفور: هذا على مَن يقولُ: إنَّ الصفةَ المشبَّهَةَ بمعنـى الحـال، أمَّـا مَـن يقولُ: إنها بمعنى الماضي، فلا تكونُ جاريةً على المضارع أبَداً؛ لأنَّها ليسَت بمعناه.

قُلْتُ: هذا منازَعَةٌ في المحسُوس، فإنَّـه لا يُمكِـنُ أن يُقَـال: إنَّ « مُنطَلِـقُ اللِّسَـانِ » وإنْ كانَ بمعنى الماضي غيرُ جارٍ على « يَنطَلِقُ » في اللَّفْظِ، وهل ذلك إلاَّ كَمَنْ يَدَّعي رفعَ الواقِعِ، فكَونُ معناها معنى الماضي، لا يَرفَعُ جرَيَانَهَا على المضارِعِ في الحرَكات والسَّكَنَات ... » .

مع ابن مالك:

وفي تعقيبه على ابن مالك قال(٣): « وأمَّا مـا جـاءَ في حديـثِ الحَـوضِ مِـنْ أنَّ مَاءَهُ أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ، فَخَرَّجَهُ ابنُ مالِكٍ على وجْهَين:

أحدهما: أن يكونَ مِن بَاضَ الشَّيءُ الشَّيءَ؛ إذا فَاقَهُ في البَيَاضِ، قالَ: فـالمعْنَى على هذَا: أنَّ غَلَبَةَ ذلكَ الماءِ لِغَيرِهِ مِنَ الأشيَاءِ المُبْيَضَّةِ، أكْثَرُ مِن غَلَبَةِ بعضِهَا بَعضاً، فـ«أَبْيَضُ» بهذا الاعتبارِ أَبْلَغُ مِن: أَشَدُّ بَيَاضاً .

الثاني: أنْ يكُونَ أَبْيَضُ علـى بَابِـهِ، إلاَّ أنَّ « مِـن » [لا] تتعلَّـقُ بـهِ، وإنَّمـا تتعلَّـقُ

---

(١) انظر صفحة: ٤٣١ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ٢٣٢ - ٢٣٣ من النص المحقق .

(٣) انظر صفحة: ٣١٢ من النص المحقق .

بمحذوفٍ دَلَّ عليه «أَبْيَضُ»، أي: مَاؤُهُ أَبْيَضُ أَخْلَصُ منَ اللَّبَن .

قُلْتُ: والتَّأْويلُ الأَوَّلُ بَعيدٌ عن اللَّفظ، لا يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ به مَعَ كَـثْرَةِ مَـا جَـاءِ مِن ذلك » .

مع ابن الناظم:

وقال في التعليق على بدر الدين ابن الناظم في تعليقه على تعريف والده للصفـة المشبهة[1]: « وقد ناقش بدر الدين بن مالك والدَه جمال الدين في هـذا الحـدِّ فقـال: يَلزَمُ منه الدَّوْرُ؛ لأنَّ صلاحيَّةَ الإضافةِ إلى ما هو فاعِلٌ في المعنى، متوقِّفٌ على معرفَةِ كونِهَا صِفَةً، وهو متوقِّفٌ على صلاحيَّةِ الإضافةِ إلى ما هو فـاعِلٌ في المعنـى، فجـاءَ الدَّورُ .

قلتُ: لو كانت هذه المناقَشَةُ صحيحةً، كان حقُّهُ أنْ يلتَمِـسَ لها مَخْرَجـاً، أو يَسْكُتَ عنها أَدَباً مع أبيه، فكيفَ وهي ليسَت بصحيحَةٍ ... » .

---

(١) انظر صفحة: ٢٢٨ من النص المحقق، وانظر: ٤٧، ٩٥ - ٩٦، ١٤٢، ٢٣٢ - ٢٣٣، ٤٠٢ - ٤٠٣ .

المبحث الثاني:

مذهبُهُ النّحويُّ
ومَوقفُهُ من مَسائل الخِلاف

يغلب على آراء الرعيني النزعة البصرية، فقد كان يميل في أحكامه النحوية إلى مذهب أهل البصرة، وينزع إلى مدرستهم، وقد كانت آراء علمائها وتواليفهم منهلاً عذباً له، يظهر ذلك جلياً من كثرة أخذه بتلك الآراء، وتأييده لإمام النحاة وأساطين هذه المدرسة، وترجيحها على مذهب أهل الكوفة حين عرضه لمسائل الخلاف بينهما، وهذا أمرٌ في غاية الوضوح، وأمثلته كثيرة مستفيضة داخل هذا السفر وغيره من الأسفار الأخرى، ودلائل ذلك من ألفاظه أيضاً واضحة في مثل قوله[1]: « وهذا لا يجيزه أحد من النحويين البصريين »، وقوله[2]: « وهذا القول هو المعول عليه؛ لأن عليه جادة البصريين » .

أما طريقته في عرض مسائل الخلاف، فهو في الغالب يذكر رأي الطرفين في المسألة، ويردُّ على كلام الكوفيين مع تصريحه بميله إلى المذهب البصري، كمثل كلامه على نعم وبئس من حيث الاسميةُ والفعلية[3] .

وربما لا يصرح بموقفه من المسألة الخلافية، مكتفياً بالرد على أدلة الكوفيين وتفنيدها، مثال ذلك قولُهُ في تقديم معمول اسم الفعل عليه [4]:

« اختلفوا في تقديم معمولِ اسم الفعل عليه؛ فذهب البصريون أنه لا يجوزُ، فلا يقالُ في «رُوَيدَ زَيداً»: زَيداً رُوَيدَ، ولا في «عليكَ زَيداً»: زيداً عليك؛ لأن عملَها

---

(١) انظر صفحة: ٢١٥ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ٥٨ من النص المحقق .

(٣) انظر صفحة: ٦ من النص المحقق .

(٤) انظر صفحة: ٤٥٩ من النص المحقق . وانظر أيضاً: ١٩٧ - ١٩٩، ٤٢٢، ٥٩٧ - ٦٠١ .

ضعيفٌ، فلا تتصرَّفُ تَصَرُّفَ أفعالِهَا .

وذهب الكوفيون - إلاَّ الفراء - أنه يجوزُ تقديمُ المعمول عليها قياساً على اسم الفاعل » .

وقليلاً ما يعرض لمذهب المدرستين فيكتفي بمجرد العرض وذكر الأدلة، دون ترجيح أو انحياز لطرف، قال في مسألة كون أفعل التفضيل بعضاً مما يضاف إليه[1]:

« فمذهبُ البصريين أنه يَتَعَيَّنُ أن يكونَ بعضَ ما يُضافُ إليه، ومذهبُ الكوفيين أن ذلك لا يَلزَمُ، فإذا قلتَ: يوسُفُ أحسَنُ إخوتِهِ، لم يَجُزْ عند البصريين؛ لأنَّ يوسُفَ ليس بعضَ إخوتِهِ، بدليل أنَّ إخوةَ يوسُفَ لا يَدخُلُ فيهم يوسُفُ، وبدليل أنَّ إضافتَهُم إلى ضميرِهِ، فلو كان بعضَهم لما جازَ إضافتُهُم إلى ضميرِهِ؛ لِمَا يَلزَمُ منه من إضافةِ الشيء إلى نفسِهِ؛ لكونِهِ داخلاً في جملتهم، والضميرُ ضميرُهُ، فيَلزَمُ أن يكونَ مُضافاً إلى ضميره، ويجوزُ على مذهب الكوفيين إذ لا يشترطون أن يكونَ أفعَلُ بعضَ ما يُضافُ إليه، فلو قلتَ: يوسُفُ أفضَلُ الإخوة، جازَ عندَ الجميع؛ لخُلُوِّه من الإضافة إلى الضمير التي تُوجِبُ إضافةَ الشيءِ إلى نَفْسِهِ » .

أما فيما يتعلق بالمسائل الخلافية الفردية بين النحاة، فقد كان أبو جعفر في غالب أمره يبين موقِفَهُ منها، فيؤيد أحدَ الأقوال مرجحاً له على غيره، قال في مسألة إتباع مجرور المصدر على المحل، حيث عَرَضَ لها المصنف وفصَّلَ أقوال النحاة فيها[2]:

« فإن كان على المحل - ومحلُّهُ رفعٌ ونصبٌ - ففي الإتباع عليه ثلاثةُ مذاهبَ:

الأول: لسيبويهِ ومحقِّقِي البصريين: أنه لا يجوزُ ...

---

(١) انظر صفحة: ٣٣٥ من النص المحقق، وانظر: ١٣٩، ٣٤٧.

(٢) انظر صفحة: ٤١١ وما بعدها من النص المحقق، وانظر: ٣٩ - ٤٣، ٥٧ - ٥٨، ١٢٣، ٢٤٥ - ٢٤٦، ٢٨٨، ٣٧٩ - ٣٨٠ .

الثاني: للكوفيين وجماعةٍ من البصريين منهم ابنُ مالك: أنه يجوزُ ...

الثالث: لأبي عُمَر الجَرميِّ: أنه يجوزُ الإتباعُ على المحل في العطفِ والبدل، ولا يُجيزُه في النعت والتأكيد ...

وقد استدلَّ مَن أجاز الإتباعَ بالسماعِ ...»

ثم أتبع المصنفُ ذلك برأيه ومالَ إلى مذهب من قال بجواز الإتباع على المحل، وسوف نعرضُ لاختيارته في مبحث خاص إن شاء الله تعالى .

وقد يعرض الرعيني لمسائل الخلاف غير المذهبية دون ترجيح لرأي على آخر، مثاله قوله في أسماء الأفعال، ألها موضع من الإعراب أم لا؟ قال[1]:

«اختلفوا في هذه الأسماء هل لها موضعٌ من الإعراب أو لا؟؛ فذهبَ الأخفشُ أنه لا موضعَ لها من الإعراب، وهو ظاهرُ كلام ابن مالك، وذهب سيبويهِ والمازنيُّ والدينوريُّ إلى أنها في موضع إعراب، والقولان عن الفارسيِّ» .

إلا أن الرعيني كان حراً في تفكيره وآرائه، يتبع فيها من ظهرت له قوة أدلته، وصواب براهينه، فلم تمنعه متابعتُهُ لإمام النحاة وغيره من أئمة أهل البصرة، من أن يخرج عن هذا المألوف الشائع في كتابه، وعن هذا النهج الذي انتهجه لآرائه، فرأيته في غير موضعٍ يأخذ برأي أهل الكوفة مرجحاً إياه على المذهب الآخر، ومن المسائل التي أيد فيها المذهب الكوفي : .

١ ـ معمول الصفة المشبهة إذا كان نكرة أو مضافاً إلى نكرة، وكانت الصفة بأل غير مثنّاةٍ ولا مجموعة، ولم يصرَّح بالرَّابط نحو: مررتُ بالرجل الحسَنِ وجهٍ، فعند البصريين يجبُ النَّصْبُ، ولا يجوزُ الجرُّ؛ لإضافة ما فيه الألِفُ واللامُ إلى ما ليسَ فيه الألِفُ واللامُ، ولم يُحذَفْ للإضافة شيءٌ، ولا يجوزُ الرفعُ؛ لخُلُوِّهِ من الرابط

---

(١) انظر صفحة: ٤٥٧ من النص المحقق .

عندَ جمهور البصريين، وأجازَهُ الكوفيون، ومالَ المصنِّفُ إلى مذهبهم فقال: «والسَّماعُ يَشهَدُ لهم»[1].

٢ ـ أخذ برأي الكوفيين في مسألة إتباع مجرور المصدر على الموضع، وهي مسألة منعها سيبويه ومحققو البصريين، قال الرعيني بعد أن أورد عدداً غير قليل من الأدلة المسموعة التي تؤيد مذهب الكوفيين قال[2]: « **قلتُ**: والحقُّ أنه يجوزُ أن يُتبَعَ مجرورُ المصدر على الموضِعِ؛ لهذا السَّماعِ الفاشي الذي لا يقبَلُ التأويلَ إلا على بُعْدٍ، كما رأيتَ في تأويلِ ما تقدَّمَ » .

(١) انظر صفحة: ٢٦٩ من النص المحقق .

(٢) انظر صفحة: ٤١١ ـ ٤١٧ من النص المحقق .

المبحث الثالث:

اختياراتُهُ

كانت لأبي جعفرٍ شخصيةٌ واضحةٌ، وبصماتٌ جليَّةٌ في هذا الكتاب، وقد تمثَّل ذلك بوضوح في مناقشته لآراء العلماء، وتعليلاته، وتخريجاته، ووقوفِهِ موقفاً نزيهاً في مسائل خلافية، وقد سبق الكلام حول بعض جوانب هذا المبحث .

ومن بصمات الرُّعَينيِّ التي ميَّزت شخصيَّته العلميَّةَ في هذا السِّفْرِ اختياراتُهُ التي نصَّ عليها في كثير من المسائل التي تعرَّضَ لها، وسوف أسوقُهَا مرتبةً حسب ورود أبوابها في هذا السِّفْرِ إن شاء الله تعالى .

باب نعم وبئس:

* **اختلف النحويون في حذف المنصوب بعد نعمَ وبئسَ:**

١ ـ فذهب سيبويه[١] أنه لا يجوز حذفه وإن فُهِم المعنى؛ لأنه جُعِلَ مفسِّراً للضمير الفاعل .

٢ ـ وذهب ابن عصفور[٢] وابنُ مالك[٣] إلى أنه يجوز حذفه للعلم به، استدلَّ ابنُ عصفور بما وَرَدَ من كلامهم: إنْ فعلْتَ كذا وكذا فبِهَا ونِعْمَتْ ...

٣ ـ وذهب ابن العلج إلى التفريق بين أن تلحق الفعلَ تاءُ التأنيث، فيَجُوزُ حذفُهُ، وأن لا تلحقَهُ فلا يجوزُ[٤] .

---

(١) انظر الكتاب ٢/١٧٦.

(٢) انظر شرح الجمل ١/٦٠٢، والمقرب ٧٠ ـ ٧١ .

(٣) انظر شرح التسهيل ٣/١٤ .

(٤) نقله عنه أبو حيان في التذييل والتكميل ٣/١٦٣، وانظر المساعد ٢/١٣٠ .

اختار أبو جعفر مذهب سيبويه، قال: ومذهب سيبويه هو الصحيح[١].

*** اختلف النحويون في الفاعل من قولنا: (نعمَ رجلاً زيدٌ):**

١ ـ فذهب سيبويه[٢] ومعظمُ البصريين إلى أنه ضميرٌ مستترٌ في (نعمَ) و(رجلاً) تفسيرٌ له ، التقدير: هو رجُلاً زيدٌ، قال الله تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً﴾[٣] ففي «بِئسَ» ضمير هو الفاعل، و« بدلاً » مفسر له.

٢ ـ وذهب الكسائي والفراء[٤] إلى أن الفاعل هنا لا يكون مضمراً، وإنما هو المقصود بالمدح والذم، واختلفا في المنصوب بعد (نعمَ)؛ فقال الكسائي: حالٌ، وقال الفراء: تمييزٌ ...

٣ ـ وذهب باقي الكوفيين إلى أنه ليس هناك فاعلٌ لا ملفوظٌ ولا مقدرٌ؛ لأن الكلام في معنى ما لا يحتاج إلى فاعل، فهو في معنى قولنا: زيدٌ الممدوحُ .

٤ ـ لابن الطراوة[٥] أن الفاعل محذوفٌ، والأصل: نعمَ الرجلُ رجلاً .

وقد اختار الرعيني قول سيبويه حيث قال عنه: وهذا القول هو الصحيح[٦]، وردَّ ما عداه بأن الفعل لا بد له من فاعل، والفاعلُ لا يحذف؛ لأنه عمدة في الكلام، أما قول الكوفيين فقد بسطَ القولَ في ردِّهِ في مكانه من الشرح .

*** إذا وقعت (ما) بعد نعمَ وبعدها اسمٌ، ففيها ثلاثة أقوال:**

١ ـ لسيبويه[٧] ومعه المبرد والفارسي، وهو أحدُ قولَي الفراء، ورُوي عن

---

(١) انظر صفحة: ٦٢ ـ ٦٣ من النص المحقق ، وانظر: ٢٩ .
(٢) الكتاب ١٧٨/٢ ـ ١٧٩ .
(٣) سورة الكهف: من الآية: ٥٠ .
(٤) انظر التذييل والتكميل ١٦٣/٣، وارتشاف الضرب ٢٠/٣، ومنهج السالك ٣٩٠/٢.
(٥) التذييل والتكميل ١٦٢/٣، وقد وافقه علي بن مسعود الفرخان في كتابه المستوفى ١١١/١ .
(٦) انظر صفحة: ٥٠ ـ ٥٠ من النص المحقق ..
(٧) انظر: الكتاب ٧٣/١، ومعاني القرآن للفراء ٥٧/١ ـ ٥٨، والمقتضب ١٧٥/٤، والإيضاح ١٣٠ ـ ١٣١ .

الكسائي : أن (ما) معرفة تامة بنفسها، غير مفتقرة إلى صلة، وهي فاعل نعم وبئس ...

٢ ـ لبعض البصريين[١] أن (ما) نكرة غير موصوفة، وهي منصوبة على التمييز، والفاعل ضمير مستتر ...

٣ ـ للفراء[٢] أن (ما) مركبة مع نعمَ وبئسَ، فلا محل لها، والمرفوع بعدهما هو الفاعل .

وقد ارتضى المصنف الرأي الأول (رأي سيبويه) حيث قال: وهذا القولُ هو المعوَّلُ عليه؛ لأنَّ عليه جادَّةَ البصريين، إلاَّ أنَّ فيه جعْلَ « ما » معرفةً من غير صلة، وردَّ على من قال: إنها تمييز: بأن « ما » متوغِّلةٌ في الإبهام، وكلُّ متوغِّلٍ في الإبهام لا يكون تمييزاً، وبأنَّ التمييزَ من شأنه أن يقبل الألفَ واللام، و« ما » لا تقبلُ ذلك .

* **في إعراب المخصوص من قولنا: « زيدٌ نعمَ الرجلُ » وفيه أقوال:**

الأول: أن يكون مبتدأً، وبه قال سيبويهِ[٣] وجماعةٌ .

القول الثاني: أن يكون خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ، خَرَجَ مخْرَجَ الجواب، فإذا قلتَ: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ فالتقدير: هو زيدٌ، كأنَّ سائلاً قال: فمَنْ هذا الرَّجُلُ الممدوحُ ؟ قيلَ: هو زيدٌ، وهذا القولُ لجماعةٍ منهم السيرافيُّ[٤]، ونُسِبَ إلى سيبويه[٥]، قال الأستاذ أبوالحسن بن الباذش: ولا ينبغي أن يُنسَبَ لسيبويه .

القول الثالث: لابن كَيسانَ[٦] أنَّه بدل من فاعل نِعْمَ، فإذا قلتَ: نِعْمَ الرَّجُلُ

---

(١) منهم الفارسي، ذهب إليه في الحجة ٣٩٩/٢، وتبعه ابن يعيش في شرح المفصل ١٣٤/٧.

(٢) انظر: معاني القرآن له ٥٧/١، وشرح التسهيل ٩/٣ .

(٣) الكتاب ١٧٧/٢ .

(٤) شرح الكتاب ٣٠/٣ (مخطوط) وقال بهذا الرأي ابنُ جني في اللمع ٢٠٠ .

(٥) نسبه إليه ابن مالك في شرح التسهيل ١٧/٣.وتعقبه أبو حيان في التذيل والتكميل ١٦٨/٣

(٦) انظر هذا الرأي في التذييل والتكميل ١٦٩/٣، والتصريح ٩٧/٢، والهمع ٤١/٥ .

زيدٌ، فـ« زيد » بدل من « الرَّجُلُ »، وإذا قلتَ: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ، فهو بـدلٌ مـن الضمـير في نِعْمَ.

اختـارَ الرعيـنيُّ قـولَ سـيبويه ، وصحَّحـه[1] ودلَّـلَ عليـه، كمـا ردَّ الأقـوالَ الأخرى.

* **اختُلِفَ في خبر المخصوص بالمدح أو الذم على أقوال:**

قيل: الجملةُ قبلَهُ، وهي نِعْمَ وفاعلُها .

وقيل: الخبرُ محذوفٌ[2]، والتقديرُ: نِعْمَ الرجُلُ زيدٌ الممدوحُ، فـ« الممدوحُ » خبرٌ عن « زيد » ثم حُذِفَ.

وقد اختار الرعينيُّ القول الأول وصحَّحه بقوله: وهو الصَّحيـح[3]، ورَدَّ علـى القول الآخر: بأنَّ الخبرَ إذا كـان محذوفـاً، يكـونُ مُـراداً في نفـس المتكلـم، والكـلامُ متوقفٌ عليه، والمتكلمُ إذا قال: نِعْمَ الرجُـلُ زيـدٌ، فقـد استقلَّ الكـلامُ بـالمدح، ولم يخطر بباله الخبرُ المحذوفُ؛ لاستقلال الكلام بدونه .

حـبَّـذا:

* **اختَلَفَ النحويون في إعراب المنصوبِ بعد حبَّذا على أقوالٍ:**

الأولُ: للأخفـشِ والفارسـيِّ[4] والربعـيِّ وخَطَّـابٍ المـارديِّ[5] وجماعـةٍ مـن البصريين[6] أنَّه حالٌ لا غير، سواءٌ كان جامداً أم مشتقًّا .

---

(١) انظر صفحة: ٧١ من النص المحقق .

(٢) ونسبه أبو حيان إلى بعض أصحابه. منهج السالك ٢/٣٩٦، وانظر شرح الجمل ١/٦٠٥.

(٣) انظر صفحة: ٧١ من النص المحقق .

(٤) يظهر من كلام الفارسي في البصريات ٢/٨٤٥-٤٨ أنه يجيزُ كونَ المنصوب تمييزاً وحالاً .

(٥) انظر رأيه في كتابه الترشيح (فيما نقله منه أبو حيان في تذكرة النحاة ص: ٨٥) .

(٦) انظر: الأصول ١/١٢٠، وشرح الكافية ٢/٣١٩، والتذييل والتكميل ٣/١٧٥ .

القولُ الثاني: لأبي عمرو بنِ العلاءِ أنه منصوبٌ على التمييزِ لا غير، سواءٌ كان جامداً أم مشتقاً، واستدل بجواز دخول «مِن» عليه، فتقول في حبذا زيد راكباً: حبذا من راكبٍ زيدٌ[1].

القولُ الثالث: التفرقةُ بين أن يكونَ مشتقاً، فيكونُ حالاً، أو غيرَ مشتقٍّ فيكونُ تمييزاً[2]، ويُعرَفُ التمييزُ بصلاحيَّةِ دخولِ «مِن» عليه، نحو قولِ الشَّاعر:

يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِن جَبَلٍ

قال الشيخُ أبوحيَّان[3]: والذي يَظهرُ أنه إن كانَ جامداً فتمييزٌ، وإن كان مُشتقاً فمَقْصَدَانِ للمتكلِّمِ: إنْ أرادَ تقييدَ المبالغةِ في المدح المقصودِ بوصفٍ، كان ذلك المنصوبُ حالاً، ولا يصحُّ إذ ذاك دخولُ «مِن» عليه، وإن أرادَ عَدَمَ التقييدِ، بل تبيينَ جنسِ المبالَغِ في مدحِهِ، كان ذلك المنصوبُ تمييزاً، فمثالُ الأوَّلِ: حبَّذَا هندٌ مُوَاصِلةً، أي: في حالِ مواصَلَتِهَا، ومثالُ الثَّاني: حبَّذا زيدٌ راكباً، وهذا يجوزُ أن تَدخُلَ عليه «مِن» انتهى.

وقد مال الرعيني إلى تفصيل شيخه أبي حيان، حيث استحسنه فقال: وهو تفصيلٌ حَسَنٌ[4].

اسم الفاعل:

*** تابعُ معمولِ اسمِ الفاعل:**

إذا كان تابع معمول اسمِ الفاعلِ مجروراً، فإن أتبعْتَه بعَطْفِ نَسَقٍ، جَازَ حَمْلُهُ على اللفْظِ اتِّفَاقاً، تقولُ: مَرَرْتُ بضَارِبِ زَيدٍ وعَمْرٍو، بخفض «عمرو» على لفْظِ «زيد».

---

(١) وبهذا القول أخذ ابن الخباز في الغرة المخفية لوحة (١٠٢)، وابن عصفور في المقرب ٧٥.

(٢) وبه قال ابن بابشاذ في شرح الجمل لوحة (٨٨) مخطوط، وانظر أسرار العربية: ١١١.

(٣) التذييل والتكميل ٣/١٧٥، وانظر ارتشاف الضرب ٣/٣٠ .

(٤) انظر صفحة: ١٠٤ .

وفي نصْبِهِ حَمْلاً على الموضِعِ خِلاَفٌ:

١ - منهم مَنْ جَوَّزَهُ[1] بناءً على أنَّ العاملَ في المعطُوفِ خلافُ العامِلِ في المعطُوف عليه، وإذا كان العامِلُ في المعطُوف خلافَ العامِلِ في المعطُوف عليه، فلا يَلزَمُ منه عَمَلُ اسمِ الفاعلِ وهو غيرُ مُنَوَّنٍ، إذ العاملُ خلافُهُ، فيكونُ مُنَوَّناً .

٢ - ومنهم مَنْ مَنَعَ[2] .

وقد اختار المصنف الرأي الثاني فقال[3]: وهو الصحيحُ، بناءً على أنَّ العامِلَ في المعطُوف هو العامِلُ في المعطوف عليه بوَسَاطةِ حرف العَطْفِ، فيلزَمُ منه إذا عَطَفْتَ على الموضِعِ أنْ تُعْمِلَ اسمَ الفاعل وهو غيرُ مُنَوَّنٍ في المعطوف، فإنْ جاء ما ظاهِرُهُ ذلك، كان على إضمارِ فِعْلٍ، أي: ويَضرِبُ عَمْراً .

الصفة المشبهة:

* **اختلفوا في زمان الصفة المشبهة على أقوال:**

الأول: لأبي بكرٍ بنِ طاهر أنَّها تكونُ للأزمنة الثلاثَةِ[4]، فتارَةً تكونُ للماضي، وتارَةً تكونُ للحال، وتارَةً تكونُ للمستقبل، وأجازَ أن تقولَ: مرَرْتُ برجُلٍ حاضِرِ الابنِ غداً، فتكونُ بمعنى المستقبل .

الثاني: للسيرافيِّ أنها أبداً للماضي، وهو ظاهرُ كلام الأخفَش؛ لأنه قال: الصفَةُ لا يجوزُ تشبيهُهَا إلاَّ إذا سَاغَ أن يُبنَى منها « قد فَعَلَ » .

الثالث: لابن السَّرَّاج[5] والفارسيِّ[6] أنها لا تكونُ للماضي، بل هي للحال،

(١) كالأعلم . انظر ارتشاف الضرب ١٨٨/٣، والمساعد ٢٠٧/٢.

(٢) وهذا مذهب سيبويه رحمه الله انظر الكتاب ١٦٩/١ .

(٣) انظر صفحة: ١٨٧ .

(٤) ارتشاف الضرب ٢٤٣/٣، ومنهج السالك ٣٥٨، والهمع ٩٣/٥ .

(٥) الأصول ١٣٣/١ .

(٦) ارتشاف الضرب ٢٤٢/٣، ومنهج السالك ٣٥٨، والهمع ١٩٣/٥ .

وهو اختيارُ أبي عليٍّ الشَّلَوبين[١] .

الرابع: لابن مالكٍ أنها يُرَادُ بها الحالُ .

وارتضى أبو جعفر قول ابن مالكٍ فقال[٢]: وهذا القولُ هو المَرضِيُّ، إذ الحالُ أصلٌ في باب الوصْفِ، ولأجل هذا إذا أردْتَ بالصفةِ المشتقّةِ من الثلاثي زماناً غيرَ زمانِ الحال، ولم يُقَدَّر الوقوعُ، نقلتَهَا إلى « فاعِل » إن لم تكنْ على وزْنِهِ، ليَدُلَّ على الزمان الذي أردْتَه من مُضِيٍّ أو استقبالٍ؛ لأنَّ « فاعلاً » يَقبَلُ الدَّلالةَ عليهما .

* في معمول الصفة المشبهة:

ذكر المصنف أن من أنواع معمول الصفة المشبهة أن يكون موصوفاً يُشبهُ الموصولَ نحو: رأيتُ رجُلاً طويلاً رُمْحٌ يَطعَنُ به، فـ« رُمْحٌ »: معمولٌ لـ« طويل »، وهو موصوفٌ بالفعل بعدَه، فأشبَهَ الموصولَ لكونه موصُوفاً بجُملةٍ.

وقد اعترض الشيخ أبو حيان على هذا المعمول فقال[٣]: ولم أرَ أحَداً من أصحابنا ذكَرَ في معمول هذه الصفة أن يكونَ موصُوفاً غيرَ صاحبِ « التمهيد[٤] » وابنِ مالك[٥] .

ورجَّحَ المصنفُ ما نقله ابنُ مالك فقال[٦]: والصحيحُ جَوَازُهُ، ومنه قولُ الشَّاعر:

أَزُورُ امْرأً جَمّاً نَوَالٌ أَعَدَّهُ ... لِمَنْ أَمَّهُ مُسْتَكْفِياً أَزْمَةَ الدَّهرِ

فـ« نوالٌ »: معمُولُ « جماً »، وقد وُصِفَ بقولِهِ: « أَعَدَّهُ »، و« مُستَكْفِياً » حالٌ من

---

(١) التوطئة ٢٤٤ .
(٢) انظر صفحة: ٢٤٦ .
(٣) التذييل والتكميل ٢٢٢/٣، وارتشاف الضرب ٢٤٤/٣ .
(٤) هو ابن بطال المتوفى سنة ٥٤٩ .
(٥) شرح التسهيل ٩١/٣ .
(٦) انظر صفحة: ٢٥٦ وما بعدها .

الضمير في « أَمَّهُ »، و« أَزْمَةَ » مفعولُ « مستكفياً »، أي: طالباً ما يكفيه أزمَةَ الدَّهر .

* في معمول الصفة المشبهة إذا كان بأل أو ما في حكمه:

فإنْ كانت الصفة عاريةً مِن الألِفِ واللامِ غيرَ مثنَّاةٍ ولا مَجمُوعةٍ جمعَ سلامَةِ المذكَّر نحو: مرَرْتُ برجُلٍ حَسَنِ الوجهِ أو حَسَنٍ وَجْهِ الأخِ، فالأجودُ الخفضُ ثمَّ النصبُ ثمَّ الرفعُ .

فإن كانت الصفةُ مُثنَّاةً أو مجموعةً جمعَ سلامةٍ في المذكَّر؛ فإن أسقطت النون فليسَ إلا الجرَّ، إذ لا وجْهَ لحذفها إلاّ الإضافةُ، وإن أثبَتَّ النونَ تعيَّنَ النَّصبُ على التشبيه بالمفعول به، وفي التَّمييزِ خلاف، ويمتنعُ الرفعُ إلا على لغة « أكلُوني البراغيثُ» .

فإن كانت الصفةُ مقرونةً بالألف واللام وهي غيرُ مُثنَّاةٍ ولا مجموعةٍ جمعَ سلامةٍ في المذكَّر نحو: مرَرْتُ بالرجُلِ الحَسَنِ الوجهِ، والحَسَنِ وجهِ الأخِ، فالأجودُ النَّصْبُ على التشبيه بالمفعول به[1]، وفي التَّمييز خلافٌ، ثمَّ الجرُّ بالإضافة، ثمَّ الرفعُ .

فإن كانت الصفةُ مُثنَّاةً أو مجموعةً جمعَ سلامةٍ في المذكَّر، فلا يخلو أن تَسقُطَ النونُ أو لا، فإنْ سَقَطتْ، جازَ الجرُّ على الإضافةِ باتِّفاق، ووقع الخلاف في النصب:

هل يجوز مع حذفِ النُّون تخفيفاً حملاً على اسم الفاعل المحلى بالألِفِ واللام المثنَّى أو المجموع ؟ أم لا يجوز ؟

اختار المصنف المنع في ذلك فقال[2]: والصحيحُ المنعُ، إذ ليست الألفُ واللامُ هنا موصولةً فتُحذَفَ النونُ لطولِ الصِّلَة، وزَعَمَ بعضُهُم أنَّ حذفَ النُّونَ مع النَّصْبِ ظاهرُ كلامِ سيبويهِ.

(١) قال سيبويه: « وهي عربية جيدة » الكتاب ٢٠١/١ .

(٢) انظر صفحة: ٢٦٨ .

المصدر:

* **المصدر الذي يكون بدلاً من لفظ الفعل:**

اختلف النحويون في المصدر الذي يكون بدلاً من لفظ الفعل هل ينصب ما بعده:

فذهبَ الأخفشُ والزَّجَّاجُ والفارسيُّ أنه ينصِبُ ما بعدَه[1]، فإذا قلتَ: ضَرْباً زيداً، فزيدٌ منصوبٌ بـ«ضَرْبٍ» لأنَّ العرَبَ جعلَتْهُ بدلاً من الفعل، فيعمَلُ عَمَلَه، وإلى هذا ذَهَبَ حُذَّاقُ المتأخِّرين، وصحَّحَهُ ابنُ الضَّائعِ[2]، واستدلَّ على ذلك بالإضافةِ إليه في نحو قولِهِ تعالى: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾[3] .

وذهب المبرِّدُ والسيرافيُّ وجماعةٌ: أنَّ المصدرَ هنا لا يَعمَلُ، وإنما العمَلُ للفعل الذي المصدرُ بدَلٌ منه، فإذا قلتَ: ضرباً زيداً فـ«زيدٌ» منصوبٌ بـ«اضْرِبْ» لا بالمصدر.

واختار المصنف القول الأول فقال[4]: والأوَّل أصَحُّ؛ لأنه يلزَمُ على قول المبرِّدِ أنَّ التقديرَ في قوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾: فاضربُوا ضَرْباً مثلَ ضرْبِ الرِّقَابِ، وليس المعنى على ذلك، وإنما المعنى الأمْرُ بضَرْبِ الرقَابِ نفْسِهَا .

* **تابع للمصدر الذي يكون بدلاً من لفظ الفعل:**

اختلفوا في الناصب للمصدر هنا فقيل: فِعلٌ من لفظِهِ واجبُ الإضمار، فهو منصوبٌ على المصدر التقديرُ: اضرِبْ ضَرْباً زيداً .

وقيل: انتصابُهُ بفعلٍ من غير لفظِهِ واجبِ الاضمار على أنه مفعولٌ به، التقدير:

---

(١) وهو مذهب سيبويه والفراء . انظر الكتاب ١/١١٥، وشرح التسهيل ٣/١٢٥-١٢٩ .

(٢) في شرح الجمل لوحة (٣٨)

(٣) سورة محمد ﷺ : من الآية: ٤ .

(٤) انظر صفحة: ٣٨٠ من النص المحقق .

التزمْ ضَرْباً زيداً، ونُسِبَ إلى سيبويهِ[١] .

واختار أبو جعفر الأول فقال[٢]: والأوَّلُ أصَحُّ .

* في الألف واللاَّم الداخلة على المصدر:

اختُلِف في هذه الألف واللام هل هي للتَّعريف أو زائدةٌ ؟، وينبني ذلك على الخلاف القائم في المصدر المنوَّن؛ فَمَن قال[٣]: إنه نكرةٌ قال: إن الألفَ واللام إذا دخلت عليه للتعريف، ومن قال[٤]: إنه معرفةٌ، فالألفُ واللامُ إذا دخلَت عليه زائدةٌ كدخولها على المعارف.

واختار المصنفُ الرأي الأول وهو كون الألف واللام للتعريف، وصحَّحه[٥].

أسماء الأفعال :

* القول في أسماء الأفعال هل هي أسماء أو غيرها ؟:

اختلف العلماء في حقيقة أسماء الأفعال على أربعة أقوال:

الأول: للبصريين[٦] أنها أسماءٌ .

القول الثاني: للكوفيين[٧] أنها أفعالٌ؛ لأنها تدل على الحدث والزمان الماضي والمستقبل.

القول الثالث: لبعض البصريين[٨] أنها أفعالٌ استُعمِلَتْ استعمالَ / الأسماء،

---

(١) نسبَه إليه ابنُ هشامٍ الخَضراويُّ في « الإفصاح » .

(٢) انظر صفحة: ٣٨٠ من النص المحقق .

(٣) وهو قول الجمهور .

(٤) وهو قول ابنُ أبي الربيع .

(٥) انظر صفحة: ٤٢٩ من النص المحقق .

(٦) شرح المفصل ٢٧/٤، وارتشاف الضرب ١٩٧/٣، والمساعد ٦٣٩/٢، والهمع ١٢١/١ .

(٧) المصادر السابقة .

(٨) ارتشاف الضرب ١٩٧/٣ .

وجاءت على أبنية الأسماء، واتصلت الضمائرُ بها اتصالَ الأسماء .

القول الرابع: لأبي القاسم بنِ القاسم من نحاة الأندلس أنها ليست من أقسامِ الكلِمِ الثلاث، فلا يُحكم عليها بالاسميَّةِ ولا الفعليَّةِ ولا الحرفيَّةِ .

واختار المصنف[1] القول الأول وصحَّحه مدلِّلاً على ذلك بأنها لا يلزمُهَا الاشتقاقُ، وأنها تجري على أمثلةٍ كثيرة مباينَةٍ لأمثلة الأفعال، وأن فيها التعريفَ والتنكيرَ، والبنائيَّ كـ « صه »، والمركَّبَ كـ « عندك »، والمصغَّرَ كـ « رويد »، والمثنى كـ«شتَّان »، والمجموعَ كـ « هيهات » ...

وأجاب على قول الكوفيين بأن دلالتَهَا على الحدث والزمان ليس بالوضع، وإنما سرَى لها من مسمَّيَاتها.

* في الكاف اللاحقة لأسماء الأفعال هل لها موضع من الإعراب ؟:

صحَّحَ الرُّعينيُّ قولَ مَن قال: إنه لا موضعَ لها من الإعراب؛ لكونها حرفاً، قال[2]: وإنما قالوا بكونها لا موضعَ لها من الإعراب؛ لأنه إن قدَّرتَها في محل جرٍّ لم تجر؛ لأن اسمَ الفعل لا يُضافُ، بخلاف اسم الفاعل، وسيأتي الفَرقُ .

وإن قدَّرتَهَا في محل نصبٍ وجعلتَهَا غيرَ الضمير في «رُوَيد» فلا يجوزُ؛ لأنه يَلزَمُ في قولك: رُوَيدك زيداً، أن يتعدى لمفعولَين، وهو لا يتعدى إلا لواحد، وإن جعلتَهَا نفسَ الضمير المستتر في «رُوَيد» لَزِمَ منه أيضاً تعدِّي فعلِ المضمَر المتصل إلى مضمَره المتصل؛ لكون الكاف المقصودُ بها خطابُ المأمور، وهو الضميرُ المستكنُّ في رُوَيدَ، فلو جعلناها اسماً لكان «رُوَيدَ» قد رَفعَ الضميرَ المستكنَّ فيه، ونَصَبَ الكافَ وهما لشيء واحدٍ، وهو لا يجوزُ إلا في باب «ظنَّ».

---

(١) انظر صفحة: ٤٥١ .

(٢) انظر صفحة: ٤٦١ .

وإن قدَّرْتَها في محل رفعٍ، لم يجز وإن كان قال به بعضُ الكوفيين[١]؛ لأن الكافَ لم تثبت من ضمائر الرفع، ولأن هذه الكافَ قد تُحذَفُ عند عدم اللبس، ولو كانت من ضمائر الرفع لم تُحذَف؛ لأنَّ ضميرَ الفاعل المتصل بالعامل إذا ظهرَ، لم يجُزْ حذفُه .

* **اسم الفعل (آمين) :**

في لفظة (آمين) لغتان المدُّ والقصرُ[٢]، وقد نصَّ ابنُ دَرَستَوَيهِ[٣] على أن القصرَ لا يكون إلاَّ في الضرورة، وصحَّحَ[٤] المصنفُ جوازَ مجيئه في الاختيار[٥] .

* **اسم الفعل (هلمَّ) :**

اختلف العلماء في (هلمَّ) أهي بسيطةٌ أم مركَّبةٌ ؟، فالجمهورُ أنها مركبةٌ، حتى نَقَلَ بعضُهُم الإجماعَ على ذلك، وقيل: هي بسيطةٌ[٦] .

وعلى القول بالتركيب اختلفوا في جُزأي التركيب؛ فذهب البصريون[٧] أنها مركَّبةٌ من «ها» التي للتنبيه، ومن «لُمَّ» فعل أمرٍ مِن لَمَّ الله أمرَه؛ أي: جمَعَه .

وذهبَ الخليلُ[٨] أنَّ التركيبَ قبل الإدغام، فكان الأصلُ: «هَا اُلْمُمْ» فحُذِفت

(١) انظر: التذييل والتكميل ٥/٢٩، والمساعد ٢/٦٥٧ .

(٢) قال الزمخشري: « وكلاهما لغة جيدة » شرح الفصيح: ٤٢٤ .

(٣) تصحيح الفصيح لوحة (٢٢١ ـ مخطوط) .

(٤) انظر صفحة: ٥٠٢ .

(٥) انظر تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ١٢-١٣، والفصيح ٣١٥٠٣١٦، والصحاح (أمن)، والمفردات ص: ٩٢ .

(٦) ذكره ابن العلج في البسيط، ونقله عنه أبو حيان .

(٧) انظر: الكتاب ٣/٥٢٩، والأصول ١/١٤٦، والمسائل العضديات ٢٢١، والخصائص ٣/٣٥.

(٨) لم يصرح بذلك في العين، مع أنه تكلم على (هلم) في ٤/٥٦، وانظر: تأويل مشكل القرآن ص: ٥٥٧، والصحاح (هلم)، والمحرر الوجيز ٥/٣٩٠ .

همزةُ الوصل لمّا أُتي بـ(ها) التنبيه؛ لكون الهمزة صارت غيرَ مبدوءٍ بها، فالتقى ساكنان؛ ألفُ (ها) التنبيه واللامُ، فحُذِفَت الألفُ لالتقاء الساكنين، ثمَّ أُدغمَت الميمُ في الميم، ونُقِلَت حركةُ الميم إلى اللام .

وقال الفرَّاءُ[1]: هي مركبة من «هل» التي هي اسم فعل للحثِّ والزجْرِ، ومِن «أُمَّ» فعلُ أمر من أَمَّ إذا قَصَدَ، ثم نُقلت حركةُ همزة «أُمَّ» إلى لام «هل» فانضمَّت اللامُ، وسقطت الهمزةُ، فصار «هَلُمَّ» .

وقد اختار المصنفُ قول البصريين وصحَّحه فقال[2]: والصحيحُ قولُ البصريين على ما فيه من التكلُّف؛ لأن «ها» التي للتنبيه تَصلُحُ أن تدخُلَ على الأمر، وقد جاءت على الأصل فقالوا: هَالُمَّ بالألف بعد الهاء، وردَّ على قول الفراء بأن «هل» إذا كانت اسمَ فعل فهي أَمْرٌ، والأمرُ لا يَدخُلُ على الأمر .

النِّداء:

* **كون النداء خبراً أو إنشاءً:**

صحَّحَ المصنفُ كون النداء إنشاءً، قال: فالصحيحُ أنه إنشاءٌ، وزعَمَ بعضُهُم[3] أن المنادَى إن كان صفةً نحو: يا فاسقُ فإنه خبرٌ؛ لكونه يحتَمِلُ الصدقَ والكذب، ألا ترى أنك إذا قلتَ: يا فاسقُ، تعيَّن أن يُقَالَ فيه: صَدَقْتَ أو كَذَبْتَ، ولم يَرْضَ الشيخُ محبُّ الدِّين أبوالبقاء هذه التفرقةَ، فقال في كتابه «اللباب»: وهذا يُوجبُ أن يكون خبراً في الأعلام؛ لأنك إذا أقبلتَ على إنسانٍ فقلتَ: يا زيدُ، أمكَنَ أن يقولَ: كذَبْتَ لستُ زيداً .

---

(١) معاني القرآن ٢٠٣/١ . وانظر: الزاهر ٢٥٣/٢ .

(٢) انظر صفحة: ٥١٠ .

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣٨٥/٣، وارتشاف الضرب ١١٧/٣، والهمع ٣٤/٣ .

« ومن ذلك قولهم: كنتُ بَالبَيتِ وبَالقَريَةِ، واستعنتُ بَك ورَضِيتُ بَك، ونحو ذلك مما فُتِحَت فيه باءُ الجرِّ مع غير ياءِ المتكلم، ففي « شرح الدرة الألفية » لأبي جعفر الغرناطيِّ الأندلسيِّ أنها إن جَرَّت ياءَ المتكلم فاتَّفَقَ العربُ على كسرها، وإن جرَّت غيرَها فاللغةُ الفصيحة كسرُها؛ ليناسِبَ لفظُهَا عملَهَا، سواءٌ دخلت على الظاهر أو المضمَر، قال: وحُكِيَ عن بعض العرب أنهم يفتحونها مطلقاً سواءٌ دخلت على الظاهر أو المضمر غيرِ ياء المتكلم » .

وهذا النصُّ في السِّفْر الثاني من شرح الرعيني[1] .

« رَبْطُ الشَّوارد في حَلِّ الشَّواهد » :

نقَلَ ابنُ الحنبلي في « ربط الشَّوارد » عن شرح الرعيني في ثلاثة مواضع:

١ - قال في أثناء حديثه على قول الشَّاعر:

وَلَو أَنَّ الأَطِبَّا كَانُ حَولِي وَكَانَ مَعَ الأَطِبَّاءِ الأُسَاةُ

قال[2]: « وكانُ بضم النون أصله: كانُوا بواو الجمع، وفيه الشَّاهد، حيث حُذِفَت واوُ الجمع واكْتُفِيَ بالضمة التي تدل عليها .

فإن قلتَ: هل هذا الحذفُ والاكتفاءُ للضرورة أم لا ؟ قلت: ليسا لها، بل هما لغةٌ لبعض العرب على ما ذكره العلامةُ شهاب الدين أبو جعفر أحمد الرعيني الأندلسي الغرناطي في مباحث الفعل الماضي من « شرح الدرَّة الألفية » .

وهذا ذكره الرعيني في السفر الأول من الكتاب[3] .

٢ - وقال[4]: « وفي « شرح الدرة الألفية » لأبي جعفر ما يقتضي أن ربَّ تُضمر

---

(١) لوحة: ٣٩/أ .

(٢) ربط الشوارد: ٥٠ .

(٣) ٥١٥/٢ .

(٤) ربط الشوارد: ١٣٠ .

بعد الفاء، وتكون الفاءُ عِوَضاً عنها، عاطفةً تارةً كما في قولـه: «فمثلُـكِ» وجوابـاً أخرى ..... » .

ونصُّ الرعيني في السِّفْر الثاني من الشرح[1] .

٣ ـ وقال[2] في أثناء حديثه عن قول الشاعر:

ألم يأتيكَ والأنباءُ تَنمِي   بما لاقَتْ لَبونُ بني زيادِ:

ونقل أبو جعفر في باب حروف الجر من « شرح الدرة الألفية » أن ابن الضـائع جعل « بما لا قت » يتعلّـقُ بـ « تَنمِي » وجعـل في « ألم يـأتيك » ضمـيراً يفسـرُهُ «بمـا لاقت».

وكلامُ الرُّعينيِّ في هذا الموضع موجود في السِّفْر الثاني من الشرح[3] .

---

(١) لوحة ٤٩/ب ـ ٥٠/أ .

(٢) ربط الشوارد: ١٤٥ .

(٣) لوحة ٤١/أ .

تجزئة الكتاب:

من المرجح أن شرح الدرة الألفية جاء في أحد عشر مجلداً، يؤكد هذا ما عليه الأسفار الثلاثة التي وصلت إلينا، وما جاء في إحدى نسخ الدرر الكامنة من قوله[1]: « وشرحَ ألفية ابن معطي شرحاً عظيماً حافلاً في أحدَ عشر مجلداً بخطه... أبان في هذا الشرح عن علم جمٍّ، واطلاعٍ كثيرٍ، ونظرٍ دقيقٍ » .

وصف نسخة السِّفْر السَّابع:

لم أقف لهذا السِّفْر إلا على نسخة يتيمة، أمدني بها أخي وزميلي حسن محمد عبد الرحمن أحمد محقق السِّفْر الأول، ومصدرها مكتبة بودليانا ببريطانيا برقم (٢٠٩/٢) .

يقع هذا السفر في (٢٢٩) لوحة، في كل لوحة (١٩) سطراً، وفي كل سطر ما يقرب من (١١) كلمة، وهو يشمل الأبواب التالية:

نعم وبئس، وحبذا، والأسماء العاملة عمل الفعل: (اسم الفاعل، اسم المفعول، صيغ المبالغة، الصفة المشبهة، المصدر، اسم الفعل)، والنداء، والمضاف إلى ياء المتكلم، وتوابع النداء، والندبة، والاستغاثة .

كتب هذا السفر بخط نسخي معتاد، وهو خالٍ من الضبط، وقد وقع فيه بعض تصحيف وتحريف، وقد كتب في لوحته الأولى أنه بخط الرعيني نفسه، إلا أنه بمقارنته مع خط الرعيني الذي أثبت في نهاية هذا السفر، يتضح لنا أنه ليس بخطه.

وقد جاء في حواشي هذا السِّفر ما يفيد أنه مقابل على أصله المنقول عنه، وعلى صفحته الأولى تملكات، جاء في أولها: (في نوبة فقير عفو الله تعالى محمد بن محمد بن أحمد بن خطيب المنصورية عفا الله عنه وعن والديه وعن جميع المسلمين).

---

(١) الدرر الكامنة ٣٦١/١ حاشية (٣) .

وفي الثاني: (انتقل هذا الكتاب إليَّ بطريق الشراء الشرعي مع عدة كتب، وكتبه الفقير محمد بن إبراهيم بن يوسف التاذفي الحنفي[1]، بلغه الله ما يرجوه من العلم والعمل، والحمد لله وحده) .

وفي الثالث: (انتقل إلى ملك الفقير أبي الوفاء الفرضي القادري، غفر الله له، وختم بالصالحات عمله) .

وفي حواشي الكتاب بعض تعليقات وتصويبات مفيدة، وهي من التاذفي صاحب أحد التملكات، وقد أفدت منها في أثناء تحقيق النص .

---

(١) وهو العلامة الإمام محمد بن إبراهيم بن يوسف بن عبد الرحمن، الحنفي، التاذفي، الحلبي، المعروف بـ(ابن الحنبلي)، ولد في حلب سنة ٩٠٨ هـ، من آثاره: بحر العوام فيما أصاب فيه العوام، وربط الشوارد في حل الشواهد، وعقد الخلاص في نقد كلام الخواص، ومغني الحبيب على مغني اللبيب، وغيرها، توفي سنة ٩٧١ هـ. ترجمته في: الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة ٤٢/٣، وشذرات الذهب ٣٦٥/٨، وهدية العارفين ٢٤٨/٢، وراجع مقدمة كتابه: ربط الشوارد ٧ - ٢٩ .

عملي في التحقيق:

١ ـ نسخت هذا الجزء، ثم قابلته بأصله، وحاولت جاهداً إخراجه على أقرب صورة تركه عليها الرعيني نفسه .

٢ ـ رقمت أبيات الألفية، وعنونت أبوابها، جاعلاً هذه العنوانات بين معقوفين أول الباب .

٣ ـ ضبطت النص ضبطاً كاملاً .

٤ ـ خرجت الآيات الكريمة وقراءاتها، ودللت على مواضعها من المصحف الشريف، كما التزمت برسمه في كتابتها، وخرجت الأحاديث الشريفة من كتب الصحاح والسنن، وأقوال العرب شعراً ونثراً من الدواوين الشعرية والمجاميع اللغوية، وكتب اللغة والنحو والأدب .

٥ ـ وثقت الآراء والنقول الواردة فيه من مصادرها، فإن تعذر ذلك فمن المصادر الأخرى المتوافرة لدي .

٦ ـ ترجمت للأعلام غير المشهورين، مع الإشارة إلى أهم مصادر الترجمة .

٧ ـ شرحت بعض الألفاظ الغامضة التي أهمل المؤلف شرحها .

٨ ـ أتبعت النص بفهارس كاشفة عن مضمونه، وقد تمثلت بفهارس لـ:(الآيات، والأحاديث والأقوال المأثورة، والأمثال، والأشعار، والأرجاز، والأعلام، والكتب الواردة في المتن، الأماكن والبلدان، والطوائف والقبائل والجماعات، وأمثلة النحاة، ثم المصادر والمراجع، فالموضوعات) .

نماذِجُ مُصَوَّرَةٌ منَ المخطُوطِ


السِّفْرُ السَّابعُ

من شَرح الدُّرَّةِ الألفيَّة

للإمام العلاَّمة أبي جعفرٍ أحمدَ بنِ يوسُفَ بنِ مالكٍ الرُّعَينيِّ الغرناطيِّ

المتوفَّى سنة (٧٧٩ هـ)

نماذِجُ مُصَوَّرَةٌ من المخطُوطِ



صورة اللوحة الأولى من السِّفْر السابع

بسم الله الرحمن الرحيم وبه أستعين

ومنه نعم وهو فعل المدح وبئس للذم وذكر القبيح

فالمدح نعم العبد عبد الله والذم بئس العبد عبد لاه

ويتلو الممدوح والمذموم رفعا بالابتدا أو المثال قد سمع

والفعل والفاعل قبل خبره أو خبر والمبتدا أسقط ذاك

وفي عموم اللام ما يغنيكا عن عائد للمبتدا يأتيكا

ولو أتى الضمير فيها لم يعد كنعم موطن حر واحد

الكلام على هذه الأبيات في مسائل الأولى في حقيقة نعم وبئس الثانية
في ما عليها الثالثة في ما اللاحق لها الرابعة في المصدر الواقع بعدهما الخامسة
في الممدوح والمذموم المسألة الأولى في حقيقة نعم وبئس معنى ولفظا
أما معنى فيستعملان استعمالين الأول أن يكونا بمعنى النعيم والبؤس وهذا
المعنى هو الأصل فيهما فتقول نعم الرجل بكسر العين ثم فتح النون وكسرها
[illegible] إذا أصاب نعمة وبئس بكسر الهمزة [illegible] بفتح الهمزة وكسرها
[illegible] إذا أصاب بؤسا وهما في هذا الاستعمال متصرفان كما ترى الثاني
أن يراد بهما إنشاء المدح والذم مبالغة وهذا هو المقصود في هذا الباب
فتقول نعم الرجل زيد إذا بالغت في مدحه وبئس الرجل زيد إذا بالغت في ذمه
ومعناهما في هذا الاستعمال المدح والذم في الحال فإذا أردت الماضي قلت قد كان
زيد نعم الرجل وإذا أردت المستقبل قلت سيكون زيد نعم الرجل وكذلك تقول
في بئس ولا يراد بهما مجرد المدح والذم دون مبالغة ولولا كثرة المبالغة

لم يصح استعمال نعم في حق الله تعالى وأنبيائه إذ لا يمدح الرب تعالى والأنبياء إلا
بأبلغ المدح ومن توهم خلوها عن المبالغة فقد أخطأ حكي أن القاضي شريك
ابن عبد الله ذكر علي بن أبي طالب رضي الله عنه في مجلسه فقال بعض جلسائه
نعم الرجل علي فغضب شريك وقال للقائل أتقول نعم الرجل ظنا منه أن نعم
لا مبالغة في المدح بها فأمسك القائل عن شريك حتى سكن غضبه ثم قال
يا أبا عبد الله ألم يقل الله تعالى ولقد نادانا نوح فلنعم المجيبون وقدرنا فنعم
القادرون ونعم العبد إنه أواب فقال شريك بلى قال أفلا أرضى لعلي ما رضي الله تعالى
لنفسه ولأنبيائه فتنبه شريك على موضع غلطه وقد تستعمل نعم [illegible]
على التقدم في صيغة وإن كانت ذما وكذلك تستعمل بئس [illegible] على التأخر
في صيغة وإن كانت مدحا وقد تجمع الحطيئة بينهما في ذلك فقال

فنعم الشيخ أنت لدى المخازي وبئس الشيخ أنت لدى المعالي

يريد أنه شديد التقدم في المخازي شديد التأخر في المعالي وأما لفظا فالكلام عليه
الأول في كونهما فعلين أو اسمين وقد اختلف النحويون في ذلك على طريقين [illegible]
الشيخ أبو حيان الطريقة الأولى وعليها الجمهور أن البصريين والكوفيين اختلفوا
في ذلك فذهب البصريون ومعهم الكسائي وكثير من الكوفيين إلى أنهما في نفسهما
فعلان لم يعرض لهما ما يخرجهما عن الفعلية وذهب الفراء وباقي الكوفيين
إلى أنهما في نفسهما اسمان استدل البصريون على مذهبهم بأدلة الأول
أنه يضمر فيهما كما يضمر في الفعل نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو [illegible]
[illegible] نعم هو وبئس هو ودليل بروزه في بعض الكلام حكى الكسائي والأخفش عن العرب

صورة اللوحة الثانية من السفر السابع ٤

يعمل فيه ويدل عليه المصدر ما دام العمل أعجبني ضرب زيدٍ عمراً أما المعرف
عندهم أعجبني ضرب زيدٍ عمراً وما الوارد في قوله تعالى أو إطعام
في يوم ذي مسغبة يتيماً أن يتيماً منصوب بفعل مقدر أي يطعم يتيماً وقال
الفراء لا يجوز إلا في الشعر وما جاء ظاهره ذلك فهو محمول على
كلامين يعني أنه منصوب بفعل مضمر ورد البصريون على الكوفيين
بأنه لو كان المعمول بعد المصدر لفعل مقدر لجاز عجبت من ضرب أمس
زيدٍ عمراً أو من أمس على أن المصدر عجبت من ضرب زيدٍ عمراً أول
من أمس وذلك لا يجوز لأن أمس معمول العجب وقد فصل بين المصدر
ومعموله الذي هو زيد وعمرو ولو كان زيد وعمرو معمولين لفعل
مقدر لجاز ذلك لأنه لا يلزم منه فصل لكون المصدر لا معمول له
الوجه الثاني ذهب الزجاج والفارسي والأستاذ أبو علي وكثير
من النحويين إلى أن المصدر إذا كان منوناً أقوى في العمل من المصدر المضاف
والمعرف بالألف واللام وحجتهم أن المنون لما كان نكرة أشبه
الفعل فكان عمله أقوى وهذا مبني على أن المصدر إنما عمل لشبهه
بالفعل قال الشيخ أبو حيان ولا يتحقق هذا لأن عمل المصدر
إنما هو بالنيابة عن أن والفعل لا بالشبه وذهب بعضهم إلى
إعماله منوناً ومضافاً على حد سواء الوجه الثالث ذهب الفراء إلى
المصدر المنون لا يرفع الفاعل وحجته أن ذلك لم يسمع ورد
البصريون بأنه قد سمع في قوله حرب ترد بعضهم بتشاجر [illegible]

التقدير

أمس

فأما وما فاعل بتشاجر وأما وما فاعل بالمصدر أي التسلل [illegible] وقال
بعضهم ولا حجة فيه إذ يمكن أن يكون أناً وما مبتدأ وخبر أي آباؤها
مثل آنائها في ضعف العقول الأمر أن ما قبله يدل على هذا المعنى
وهو قوله جهلاً بقد سفهت أمته آراؤها فاستعملت حلماً كسفهها وهذا
الفعل [illegible] كما مثل سفهائها قال الشيخ أبو حيان والذي يظهر لي
ما ذهب إليه الفراء لأن كل ما أورده سيبويه وغيره من المصدر
المنون في لسان العرب لم يذكر بعده فاعل وحيث ذكره سيبويه
مع الفاعل فإنما ذلك على جهة التمثيل منه والقياس الوجه الرابع
أجاز الكوفيون أن يقع المخصوص بعد المصدر المنون مفعول العجب
ضربٌ زيدٍ بنصب [illegible] وخفض زيد على حذف مضاف أي أعجبني
ضربٌ ضربِ زيدٍ وهذا لا يجيزه البصريون الوجه الخامس أن المصدر
المنون نكرة وذهب صاحب الكافي إلى أنه معرفة لأنه واقع موقع
أن والفعل وأن والفعل عندهم معرفة بدليل الإخبار عنه بالمعرفة
قال الله تعالى ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا على قراءة نصب فتنتهم
فتكون خبراً وأن قالوا الاسم [illegible] بعض الأعراب [illegible]

أكلت سويهها وحنف قوماً بسائهم وانظلهم ربيب
[illegible]
إذا كان الطباع طباع سوء فليس بنافع أدب الأديب

فالأديب مخفوض بالإضافة ويكون فيه الأحوال وقال أبو الفتح

صورة اللوحة (١٣٥) من السفر السابع

والمنادى واقع موقع المضمر واللام اذا دخلت على المضمر كانت مفتوحة
فلذلك اذا دخلت على ما وقع موقعه [illegible] هذا التعليل [illegible]
وقوله يلحقه اى ان المنادى يلحقه كما يلحق المضمر معاملة معاملته فتفتح
معه لام الجر كما تفتح مع المضمر وجاء في بعض النسخ تشرحه وعليه شرح
ابن الفوائد وجاء في بعضها بعجمه وعليه شرح ابن [illegible] وليس
[illegible] فانه ابطاء وحاول ابن [illegible] ان يخرجه عن الابطاء بان جعلها
محمولة على المعنى فيكون من باب الجناس ووجه اختلاف المعنى بان كل واحد
منهما معموله خلاف معمول الآخر فمعمول الاول ضمير عائد الى اللام
ومعمول الثاني عائد الى قوله كالمضمر ورأى ان ذلك كاف في اختلاف
معنى الفعلين ولا يكون ابطاء [illegible] في القافيتين [illegible]
الواحدة [illegible] وفي الآخر [illegible] وهذا ليس بصحيح وقوله
وما سواه لامه مكسورة ما هنا موصولة فالمراد بها لام المستغاث
من اجله والضمير في قوله سواه عائد على المستغاث والمعنى ان اللام
التي هي غير لام المستغاث به مكسورة وقوله ان لم يكن مكانه ضمير
مروى ان ويروى اذ وكلاهما مستقيم في المعنى فعلى رواية ان يكون
المراد به ان لام المستغاث من اجله انما تكسر اذا لم يكن فيه مكان
الظاهر ضمير يحترز بذلك من ان يكون المستغاث من اجله ضميرا فان اللام
[illegible] معه على العادة في ذلك [illegible] وعلى رواية اذ يكون
تعليلا لكسر لام المستغاث من اجله لكونه ليس [illegible]

فيه ووقوعه موقع المضمر فيفتح كما فتحت لام المستغاث به وهذا
معنى غير المعنى الذي في رواية ان والله اعلم
كمل المجلد السابع من شرح الالفية لابن معط على يد مؤلفه
المعترف بذنبه الراجي عفو ربه احمد بن يوسف بن مالك الرعيني المالكي
الاندلسي الغرناطي وذلك في المدينة الشريفة
على ساكنها افضل الصلاة والسلام
والحمد لله رب العالمين والصلاة على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

قرأت هذا الجزء وهو السابع من شرح الالفية لابن معط على مؤلفه [illegible]
الامام العلامة الاستاذ شهاب الدين ابي جعفر احمد بن يوسف [illegible] المالكي [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

صورة اللوحة الأخيرة من السفر السابع

السِّفْرُ السَّابعُ

من شَرح الدُّرَّةِ الألفيَّة

للإمام العلاَّمة أبي جعفرٍ أحمدَ بنِ يوسُفَ بنِ مالكٍ الرُّعَينيِّ الغرناطيِّ

المتوفَّى سنة (٧٧٩ هـ)

[٢/أ] / بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

وبه أستَعِينُ

[باب نِعْمَ وبئسَ]

٥٨٤ ـ ومِنْهُ نِعْـمَ وَهْـوَفعلُ المدْحِ ... وبئـسَ للـذَّمِّ وذِكْـرِ القُبْـحِ

٥٨٥ ـ فَالمدْحُ: نِعْمَ العبدُ عبدُ اللهِ ... والـذَّمُّ: بِئسَ العبـدُ عبـدٌ لاهِ

٥٨٦ ـ وَكُـلُّ ممدوحٍ ومذموم رُفِعْ ... بـالابتـداءِ والمثَـالُ قَـدْ سُـمِعْ

٥٨٧ ـ والفِعْلُ والفاعِلُ قَبْلُ خَبَـرُهْ ... أو خـبرٌ والمبتـدَا تُقـدِّرُهْ

٥٨٨ ـ وَفي عُمُـومِ الـلاَّمِ مَا يُغْنِيكَـا ... عَـنْ عَائـدٍ للمُبْـتَدَا يَأْتِيكَـا

٥٨٩ ـ وَلَو أَتَى الضَّمِيرُ فِيـهِ لم يَـعُدْ ... كَـنِعْمَ مَوطِنـاً حِـرَاءٌ وَأُحُـدْ

الكلامُ على هذه الأبيات في مسائلَ:

الأولى: في حقيقة نِعْمَ وبئسَ .

الثَّانية: في فاعِلِهما .

الثَّالثة: في « ما » اللاحقَةِ لهما .

الرابعة: في المنصوبِ الواقعِ بعدَهُما.

الخامسة: في الممدوحِ والمذمومِ .

المسألة الأولى : في حقيقة نِعْمَ وبئسَ معنىً ولفظاً :

أمَّا معنى: فتُستَعمَلان استِعمَالَين:

الأوَّلُ: أن يكونَا بمعنى النَّعيمِ والبُؤسِ، وهذا المعنى هو الأصلُ فيهما، فتقولُ:

(نَعِمَ الرَّجُلُ) بكسر العَين، (يَنْعَـِمُ) بفتحِ العَين وكسرِهَا، (فهو نَاعِمٌ): إذا أصابَ نِعْمَةً، وبَئِسَ بكسر الهمزة، يَبْأَسُ بفتح الهمزة وكسرِها، فهو بائِسٌ: إذا أصابَ بُؤساً، وهما في هذا الاستعمالِ مُتَصَرِّفان كما تَرَى .

الثَّاني: أن يُرَادَ بهما إنشاءُ المدحِ والذمِّ مبالَغَةً، وهذا هو المقصودُ في هذا البابِ، ٥ فتقولُ: نِعْمَ الرَّجُلُ زَيدٌ، إذا بالَغتَ في مدحِهِ، وبِئْسَ الرَّجُلُ زَيدٌ، إذا بالَغْتَ في ذمِّهِ. ومعناهما في هذا الاستعمال: المدحُ والذمُّ في الحال، فإذا أردتَ الماضيَ قلتَ: قد كان زَيدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ، وإذا أردتَ المستقبَلَ قلتَ: سيكونُ زَيدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ، وكذلك تقولُ في بِئسَ .

ولا يُرَادُ بهما مجرَّدُ المدحِ والذمِّ دون مبالَغَةٍ، ولولا كثرةُ المبالغةِ / لم يصحَّ [٢/ب] ١٠ استعمالُ «نِعْمَ» في حقِّ الله تعالى وأنبيائِهِ، إذ لا يُمدَحُ الربُّ تعالى وأنبياؤُهُ إلا بأبلَغِ المدح، ومَن توهَّمَ خلُوَّهُمَا عن المبالغة فقد أخطأَ[1] .

حُكِيَ أنَّ القاضيَ شُرَيكَ بنَ عبد الله[2] ذَكَرَ عليَّ بنَ أبي طالبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في مجلسه، فقال بعضُ جُلَسَائِهِ: نِعْمَ الرَّجُلُ عَلَيٌّ، فغَضِبَ شُرَيكٌ، وقال: أَلِعَلِيٍّ تقولُ: نِعْمَ الرَّجُلُ ؟ ظنّاً منه أنَّ «نِعْمَ» لا مبالغَةَ في المدح بها، فأمسَكَ القائلُ عن شُرَيكٍ حتّى ١٥ سَكَنَ غضبُهُ، ثم قال: يا أبا عبد الله، أَلَمْ يَقُلِ الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَادَىٰنَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ الْمُجِيبُونَ﴾[3]، ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾[4]، و﴿نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾[5] قال شَرَيكٌ:

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٨/٣ .

(٢) هو أبو عبد الله شَرَيكُ بنُ عبد الله النخعيُّ الكوفيُّ، محدِّثٌ فقيهٌ، اشتهر بقوة ذكائه وفطنتِهِ، وسرعة بديهته، وليَ قضاءَ الكوفة ثم الأهواز، وكان عادلاً، وُلد ببخارى، وتوفي ببغداد سنة ١٧٧هـ. ترجمته في: تاريخ بغداد ٢٧٩/٩، ووفيات الأعيان ٤٦٤/٢، وتهذيب الكمال ٤٦٢/١٢ .

(٣) سورة الصافات: الآية: ٧٥ .

(٤) سورة المرسلات: الآية: ٢٣ .

(٥) سورة ص: الآية: ٣٠ .

بَلَى، قال: ألا ترضَى لِعَلِيٍّ ما رَضِيَ الله تعالى لنَفْسِهِ ولأنبيائِهِ. فَتَنَبَّهَ شُرَيكٌ على موضِعِ غَلَطِهِ(١).

وقد تُستَعمَلُ «نِعْمَ» تنبيهاً على التقدُّمِ في صفَةٍ وإن كانت ذَمّاً، وكذلك تُستَعمَلُ «بِئسَ» تنبيهاً على التأخُّرِ في صفَةٍ وإن كانت مَدحاً، وقد جَمَعَ الحُطَيئَةُ(٢) بينهما في ذلك فقالَ:

فَنِعْمَ الشَّيخُ أَنْتَ لَدَى المَخَازِي وَبِئْسَ الشَّيخُ أَنْتَ لَدَى المَعَالِي(٣)

يُريدُ: أنّه شديدُ التّقدُّمِ في المخازي، شديدُ التأخُّرِ في المعالي .

وأما لفظاً: فالكلامُ عليهما من أوجُهٍ:

الأول: في كونهما فعلَين أو اسمَين(٤). وقد اختَلَفَ النّحويُّون في ذلك على طريقَتَين، قرَّرَهُمَا الشَّيخُ أبوحيان(٥):

الطَّريقةُ الأُولى:

- وعليها الجمهورُ - أنَّ البصريينَ والكوفيِّينَ اختلفوا في ذلك(٦)؛ فذهَبَ البصريُّون

---

(١) انظر: شرح اللمع لابن بَرهان ٢/٤١٧، ودرة الغواص : ١٩٧، وشرح التسهيل ٣/٨، والمساعد ٢/١٢١.

(٢) هو جَرْوَلُ بنُ أوس بن مالك العبسي، يلقب بـ«الحطيئة» لِقِصَرِهِ، وقيل: لدمامته، يُكنى أبا مليكة، شاعر جاهلي، أدرك الإسلام فأسلم، كان هجَّاءً سليطَ اللسان حتى إنه هجا أباه وأمه ونفسه . أخباره في: الشعر والشعراء ١/٣٢٢، والإصابة ٢/٦٣، والخزانة ٢/٤٠٦ .

(٣) ديوانه: ٣٣٤ يهجو أباه .
والبيت في: العَقَقَةِ والبَرَرَةِ لأبي عبيدة (نوادر المخطوطات) ٢/٣٦٦، والتذييل والتكميل (مخطوط) ٣/١٥٦، والخزانة ٢/٤١٠ عرضاً .

(٤) ينظر في هذا الخلاف: الإنصاف ١/٩٧، والتبيين: ٢٧٤، ويراجع: أمالي ابن الشجري ٢/٤٠٤، وشرح ابن القواس ٢/٩٦٧ .

(٥) أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥هـ. وتقريره هذا في ارتشاف الضرب ٣/١٥، والتذييل والتكميل ٣/١٥٤ .

(٦) انظر: الإنصاف ١/٩٧، والتبيين: ٢٧٤ .

ومعهم الكِسَائيُّ(١) وكثيرٌ من الكوفيينَ إلى أنهما في نفسِهِما فِعلان، لم يَعرِضْ لهما ما يُخرِجُهُما عن الفِعليَّة، وذَهَبَ الفرَّاءُ(٢) وباقي الكوفيين إلى أنهما في نفسِهِما اسمان.

استدلَّ البصريون على مذهبهم بأدلَّةٍ:

٥ **الأوَّلُ:** أنهما يُضمَرُ فيهما كما يُضمَرُ في الفعل نحو: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ، وبئْسَ رجُلاً عمروٌ، ففي «نِعْمَ» و«بئسَ» ضميرٌ فاعلٌ، التقدير: نِعْمَ هو، وبئسَ هو. دليلُهُ: بُروزُهُ في بعض الكلام؛ حَكَى الكِسَائيُّ والأخفَشُ(٣) عن العَرَب: / نِعْمَا رجُلَين الزَّيدان، وبئسَا رَجُلَين الزَّيدان(٤). [٣/أ]

الثَّاني: أنَّهما تلحَقُهُمَا تاءُ التأنيث مع المؤنَّث، وتسقُطُ مع المذكَّر كسائر

١٠ الأفعال، فتقولُ: نِعْمَ الرجُلُ زَيدٌ، ونِعمَتِ المرأةُ هندٌ .

الثَّالث: أنَّ الضَّميرَ المرفوعَ فيهما يعودُ على ما بعدَه لفظاً ورُتبَةً، نحو: نِعْمَ رجُلاً زَيدٌ، ففي «نِعْمَ» ضميرٌ مستَتِرٌ يَعودُ إلى «الرجُلُ»، وهذا لا يُوجَدُ إلا في الفعل نحو: ضَرَبَنِي وضَرَبتُ زَيداً، ففي «ضَرَبني» ضميرٌ فاعلٌ يعودُ على «زَيد» .

الرابع: بناؤُهُمَا على الفتح، كبناء الفعل الماضي .

١٥ **الخامس:** ارتفاعُ الفاعل بهما .

---

(١) أبو الحسن علي بن حمزة المتوفَّى سنة ١٨٢هـ .

(٢) أبو زكريا يحيى بن زياد المتوفَّى سنة ٢٠٧ هـ .

(٣) أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط المتوفى سنة ٢١٥هـ .

(٤) ينظر: الأصول لابن السراج ١/١١٧ - ١١٨، وأمالي ابن الشجري ٢/٤٢٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٦٦، وشرح التسهيل ٣/٥، وارتشاف الضرب ٣/٢٣ .

انتهى ما ذَكَرَهُ الشَّيخُ أبو حَيَّانَ من الأدلة[١].

وزادَ جمالُ الدين بنُ إيَازٍ[٢] في «شرح هذه الألفيَّة» على هذه الأدلَّة، وكذلك ابنُ النَّحْوِيَّة[٣] دخولَ لامِ القسم عليهما. قال الشَّاعرُ - في «نِعْمَ» -:

يَمِيناً لَنِعمَ السَّيِّدَانِ وُجِدْتُمَا[٤]

وعَطْفَهُما[٥] على الفعل، قال تعالى[٦]: ﴿وَلَقَدْ نَادَنَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ الْمُجِيبُونَ﴾.

وزاد ابنُ النَّحْوِيَّة[٧] أيضاً دليلاً وهو: أنَّه قد انتَفَت الحرفيَّةُ لاستقلالهما

---

(١) التذييل والتكميل ٣/١٥٤.

(٢) هو أبو محمد الحسين بن بدر بن إياز البغدادي، عالم نحوي قيل: كان أوحد أهل زمانه في النحو والصرف، ولي مشيخة النحو بالمستنصرية، من تصانيفه «المحصول» في شرح فصول ابن معط، و«شرح ألفية ابن معط» و«قواعد المطارحة» وغيرها، توفي سنة ٦٨١هـ.
ترجمته في: الوافي بالوفيات ١٢/٢٤٢، وإشارة التعيين ١٠٣، وبغية الوعاة ١/٥٣٢، وتاريخ علماء المستنصرية ٢/٢٩٦.

(٣) هو بدر الدين محمد بن يعقوب بن إلياس الدمشقي، المعروف بـ«ابن النَّحْوِيَّة»، عالم نحوي، من تصانيفه «شرح ألفية ابن معط» و«شرح الكافية» وغيرها. توفي سنة ٧١٨هـ. ترجمته في: الدرر الكامنة ٤/٢٨٥، وبغية الوعاة ١/٢٧٢.
وانظر: نصَّه على هذه الزيادة في شرحه على ألفية ابن معط لوحة (١٩٩) مخطوط.

(٤) هو زهير بن أبي سُلمى، والبيت في ديوانه: ١٤ بشرح الإمام ثعلب، و: ١٥ بشرح الأعلم، وهو من معلقته، وعجزه:

على كل حال من سَحيلٍ ومُبْرَمِ

وينظر: شرح القصائد السبع الطوال: ٢٦٠، وشرح القصائد التسع لابن النحاس: ١/٣١٨.
والبيت في: المعاني الكبير ٢/٨٨٠، وشرح التسهيل ٣/١٦، ١٨، والمساعد ٢/١٣٤، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/٩٦٧، والهمع ٤/٢٤٧، والخزانة ٣/٧، ٩/٣٨٧. والسيدان هما: الحارث بن عوف، وهرم بن سنان، وقيل: خارجة بن سنان.

(٥) في الأصل: «عطفه».

(٦) سورة الصافات: الآية: ٧٥.

(٧) شرح ألفية ابن معط لوحة (١٩٩) مخطوط. ولم يذكره مستقلاً، بل ذكره مع الدليل الثاني عنده وهو كونهما مبنيين على الفتح.

بالمفهومية، وانتفت الاسميَّةُ لِلُزُوم بنائهما، إذ لا مُوجِبَ للبناء إذا كانا اسمَين، فلم يبقَ إلا الفعليَّةُ .

قلتُ: وفي بعض هذه الأدلَّةِ نَظَرٌ، لكن إذا نَظَرْتَ إليها بقَيدِ اجتماعِهَا، قوَّتْ جانب الفعليَّةِ .

٥ **واستدلَّ الكوفيون على اسميتهما[1] بأدلَّةٍ:**

الأوَّلُ: كونُهُما لا مصدَرَ لهما . ورُدَّ بوجهَين:

أحدهما: أنَّ عدَمَ المصدر لا يخرجُهُما عن الفعليَّة، ألا ترَى أنَّ «عسى» لامصدرَ لها، وهي فعلٌ عند البصريين والكوفيين، إلا قولاً شاذاً أنها حرفٌ[2].

الثَّاني: أنَّ الكوفيين يقولون: إنَّ المصدرَ فَرعٌ عن الفعل، والفَرْعُ لا يَلزَمُ وُجودُه.

١٠ **الثَّاني من الأدلة:** أنهما غيرُ متصرِّفَين. ورُدَّ بـ«عسى» أيضاً؛ لأنها لا تتصرَّفُ، وهي فعلٌ عندهم .

الثَّالث: الإخبارُ عنهما؛ سُمِعَ مِن العرَبِ[3]: «فيكَ نِعْمَ الخصلَةُ» .

وجْهُ الدَّليل: أنَّ «نِعْمَ الخصلةُ»: مبتدأٌ،/ و«فيك»: الخبرُ . [٣/ب]

ورُدَّ بأن المبتدأ المحذوفُ، والأصلُ: فيكَ خَصلةٌ نِعْمَت الخصلةُ، فـ«خصلةٌ»:

---

(١) في الأصل: «اسميتها» .

(٢) وهذا القول منقول عن أبي بكر بن السراج، وأبي العباس ثعلب. ينظر: الجنى الداني : ٤٦١، وتخليص الشواهد: ٣١٦، والمغني: ٢٠١ . ونَسَبَ ابنُ هشام هذا القول إلى سيبويه إذا اتصل بعسى ضمير منصوب، كقوله:

يا أبتا علَّكَ أو عساكا

وقال: حكاه عنه السيرافي . وانظر: الكتاب ٣٨٨/١ (بولاق)، وشرحه للسيرافي ١٥٣/٣ مخطوط، والتذييل والتكميل ١٥٥/٣ .

(٣) حكاه الرؤاسي، ينظر: التذييل والتكميل ١٥٤/٣، والهمع ٢٧/٥ .

المبتدأ، و« نِعْمَت الخصلةُ »: جملةٌ في موضع الصِّفَةِ له، ثم حُذِفَ المبتدأ، وبقِيَت صفتُهُ.

الرابع: عطفُهُما على الاسم. قال الفرَّاءُ[1]: سَمِعْتُ العرَبَ تقولُ: « الصالحُ وبئسَ الرَّجُلُ في الحقِّ سواءٌ ». وجهُ الدليل: أنَّه عطَفَ « بئسَ » على « الصَّالح »، ولا يُعطَفُ على الاسمِ إلا اسمٌ مثلُه .

ورُدَّ: بأن المعطوفَ محذوفٌ، التقديرُ: الصَّالحُ ورجلٌ بِئسَ الرجلُ في الحق سَواءٌ، فحُذِفَ المعطوفُ، وأُقيمَت صفتُهُ مُقامَهُ وهي « بئسَ الرَّجُلُ » .

الخامس: دخولُ حرفِ الجرِّ عليهما، قال رجلٌ من بني عَقيل وقد وُلِدت له بنتٌ فقيلَ له: نِعْمَ الولَدُ، فقـالَ: واللهِ مـا هـيَ بنعْـمَ الوَلَـدُ؛ نصْرُهَـا بكـاءٌ وبِرُّهـا سَـرِقَةٌ[2]. يُروَى: بِرُّها، بكسر البـاء، والـراء، وبفتـح البـاء، والـزاي[3]، فعلـى الأوَّلِ: أنَّ العـرَبَ كانت تُخفِي مَحَبَّتَهَا، وعلى الثَّاني: إخفَاءُ ما يُشتهَى لها من الزينـة. ومعنـى « نَصْرُهـا بكاءٌ »: أنَّ نُصرَتَهَا لوَلِيِّهَا بشَقِّ الجُيُوبِ والدَّمعِ المسكوبِ، لا بإعمـالِ الأسِنَّةِ وإرسـالِ الأعِنَّةِ .

ومنه أن بعضَهُم قال: سِرْتُ على بعيري هذا خمسةَ عشرَ يومـاً، فقيـل لـه: نِعْـمَ السيرُ على بِئسَ العَير[4] .

وقال حسَّان:

أَلَسْتُ بِنِعْمَ الجارُ يُؤْلِفُ بيتَهُ أَخَا قِلَّةٍ أو مُعدِمَ المالِ مُصْرِمَا[5]

---

(١) التذييل والتكميل ٣/١٥٤، والهمع ٥/٢٧ .

(٢) انظر: المرجعين السابقين .

(٣) أي: بَزَّها، والبزُّ: الثياب، وقيل: ضربٌ من الثياب .

(٤) ينظـر: أمـالي ابـن الشـجري ٢/٤٠٥، والإنصـاف ١/٨٩، ٩٩، وأسـرار العربيـة: ٩٧، والتبيين: ٢٧٦، والتذييل ٣/ ١٥٤، والهمع ٥/٢٦ .

(٥) البيت في ديوانه: ١/٣٥، والرواية فيه:

أَلَسْتُ بنعمَ الجارُ يُؤلِفُ بيتَهُ كذي العُرف ذا مالٍ كثيرٍ ومُعْدِمَا

والشاهد في: أمالي ابـن الشـجري ٢/٤٠٥، وأسـرار العربيـة : ٩٧، والإنصـاف ١/٩٧، وشـرح المفصل ٧/١٢٧، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/٩٦٨، والتذييل والتكميـل ٣/١٥٤. وفي كل المصادر رُوي: (أخا قلّةٍ) .

و«يُؤلِفُ»: بضم الياء وكسر اللام، و«بيتَه»: مفعولٌ أوّلُ، و«أخا»: الثّاني، والثَّلَّة: - بفتح الثّاء - الغَنَمُ الكثيرة[1]، والمُصرِمُ: الفقيرُ[2].

وجه الدليل في هذا كلِّهِ: دخولُ حرفِ الجرِّ على نِعْمَ وبئسَ، ولا يدخُلُ إلا على اسمٍ.

ورُدَّ: بأنَّ المجرور محذوفٌ، وأُقِيمَت صفتُهُ مُقامَه، التقديرُ: ما هيَ بِوَلَدٍ نِعْمَ الوَلَدُ، وعلى عَيرٍ بِئسَ العَيرُ، وأَلَسْتَ بجارٍ نِعْمَ الجارُ.

السادس: إضافتُهُمَا إلى ما بعدَهُمَا. قال الشّاعرُ:

صبَّحكَ اللهُ بخَيرٍ عاجلٍ ... بنعمَ طيرٍ وشَبابٍ باكِرِ[3]

/ وقال آخَرُ: [٤/أ]

فَقَدْ بُدِّلْتُ ذَاكَ بِنِعْمَ بَالٍ ... وَأَيَّامٍ لَيَالِيهَا قِصَارُ[4]

= ونقل البغدادي - رحمه الله - عن أبي عليٍّ في «التذكرة» قولَه: «ومن زعم أن نِعْمَ اسمٌ لدخول حرف الجر عليه في قول حسان:

أَلَسْتُ بنعمَ الجارُ يؤلفُ بيتَهُ ... أخا ثَلَّةٍ أو معدِمَ المـــالِ مُصرِمَا

فلا حُجَّةَ له فيه؛ لأنه يُقَدَّرُ فيه الحكاية ...». الخزانة ٩/٣٨٩.

(١) ينظر الصحاح (ثلل).

(٢) الصحاح (صرم).

(٣) لم أقف على قائله. والبيت من شواهد: شرح الجمل ١/٥٩٨، وشرح التسهيل ٣/٥، والتذييل والتكميل ٣/١٥٥، واللسان (نِعْمَ)، والهمع ٥/٢٦. ورواية المصادر: (

(٤) البيت من الوافر، وهو لعدي بن زيد العبادي، شاعر نصراني فصيح من شعراء الجاهلية، سكن الحيرة، ودخل الأرياف فلانَ لسانه فلم يحتج علماء العربية بشعره، وكان من خاصة كسرى. أخباره في: طبقات فحول الشعراء ١/١٤٠، والشعر والشعراء ١/٢٢٥، والأغاني ٢/٩٦، والخزانة ١/٣٨١.

والبيت في ديوانه: ١٣٣، وفيه: (بنُعْمِ بالٍ)، والشاهد ثاني بيتين، والذي قبله:

فَإنْ أُمْسِيتُ مُكتَئِباً حزيناً ... كثيرَ الهمِّ يَشهَدُني الجِذارُ

وانظر: شرح الجمل ١/٥٩٩، والمقرب: ٦٩، ورصف المباني: ٢٥٦، والتذييل والتكميل ٣/١٥٥.

وجه الدليل: أنَّ «نِعْمَ» أُضيفَت إلى «طَيرٍ» و«بَالٍ»، وذلك من علامات الأسماء.

ورُدَّ: بأنَّ نِعْمَ في الموضعَين أصلُهَا الفعلُ، ولكنَّهما لما أُضيفتَا صُيِّرَتَا اسمَين، وحُكِيَ لفظُهُما مبنياً؛ مَنْبَهَةً على الأصل، فالاسمية هنا عارضةٌ.

ومنه قولهم: «ما رأيتُهُ مذ شُبَّ إلى دُبَّ»[(١)]، فأَدخَلَ «مذ» و«إلى» على الفعلَين، فصارا اسمَين، وحُكِيَ لفظُهُما.

وتقديرُ البيت الأوَّلِ: صبَّحَكَ الله بلفظَةِ «نِعْمَ» المنسوبَةِ إلى الطَّائر الميمونِ، وتقديرُ الثَّاني: فقد بُدِّلْتُ ذاكَ بكَلِمَةِ «نِعْمَ» المنسوبةِ إلى البالِ الهنِيِّ.

وقال ابنُ القوَّاسِ[(٢)]: إنَّ نِعْمَ مِن قوله: «بِنَعْمَ طَيرٍ»، ليس فعلاً للمدح، وإنما هو

---

(١) في المثل: «أعييتني من شُبٍّ إلى دُبٍّ» و«من شُبَّ إلى دُبَّ» يضرَبُ لمن يكون في أمر عظيم غير مرضي، فيمتد فيه، أو يأتي بما هو أعظم منه. ينظر: الأمثال لأبي عبيد: ١٢٢، وجمهرة الأمثال ١/٥٣، ومجمع الأمثال ٢/٣٢٥، واللسان (دبب، شبب). ويراجع المسائل المنثورة: ٢٦٠.

(٢) هو أبو الفضل عبد العزيز بن جمعة الموصلي المعروف بـ«ابن القواس»، عالم نحوي، ولي التدريس بالجامعة المستنصرية، أخذ النحو عن ابن إياز، من تصانيفه: «المباحث الخفية في حل مشكلات الدرة الألفية» وهو شرح على ألفية ابن معط، و«شرح الكافية» وغيرها، توفي سنة ٦٩٦هـ. أخباره في: بغية الوعاة ٢/٩٩، وتاريخ علماء المستنصرية ١/٢٥٥.

ولم يتعرض ابنُ القواس لهذا الشاهد في شرحه على ألفية ابن معط، ولا في شرحه على الكافية، بل ما نقله المصنفُ هو من كلام تقي الدين النيلي في شرحه على ألفية ابن معطٍ (الصفوة الصفية) لوحة (١٨٣) مخطوط، وذلك في أثناء تعليقه على البيت الذي استشهد به وهو قول الشاعر:

فصبَّحكَ الإلهُ بنعمَ بالٍ ... بمائنِ طائرٍ وأحلَّ فالِ

قال النيلي: «وهذا يحتمل أن يكون أراد (بنعيم بال)، ثم نُقلت الكسرة من العين إلى النون، كما يُفعل بما عينه حرف حلق، فلما سكنت العين، حُذفت الياء لالتقاء الساكنين، وحينئذ لم يبقَ فيه حجةٌ».

قال ابن مالك ـ رحمه الله ـ في شرح التسهيل ٣/٦ بعد أن أورد الشاهد: «... فيحتمل أنَّه جعل نِعْمَ اسماً أضيف إلى طير، وحَكَى لفظَه الذي كان عليه قبل عُرُوض الاسمية...».

اسمٌ، الأصلُ: بنَعِيمِ طيرٍ، ثـمَّ نُقِلَـت كسـرةُ العيـن إلى النُّـون، فـالتقى سـاكنان: العيـنُ والياءُ، فحُذِفَت الياءُ، وبَقِيَ نِعْمَ. وفيـه بُعدٌ؛ إذ لـو كـانَ علـى مـا قالَـه، لبَقِيَـت الميـمُ مجرورةً بحرف الجرِّ[١].

السابع: دخولُ حرف النِّداء، قالوا: «يا نِعْمَ المولى ويا نِعْمَ النصير»[٢].

وجه الدليل: أنَّ حرفَ النِّداء من خواصِّ الأسماء .

ورُدَّ: بأنَّ الاسمَ هنا محذوفٌ، وهو المنادى، التقديرُ: ياربِّ أنت نِعْمَ المولى .

الثَّامن: دخولُ لامِ الابتداء في خبر «إنَّ» نحو: إنَّ زيداً لنِعْمَ الرجُلُ، على قول مَن يُجيزُ ذلك . **وجه الدليل**: أنَّ لامَ الابتداء لا تدخُلُ على الفعل الماضي .

ورُدَّ: بـأنَّ نِعْـمَ وبئـسَ لمـاَّ لم يَتصَرَّفَـا، ولم يَـدُلاَّ علـى الزَّمـان والمصـدر، أشـبَهَتَا الأسماءَ، فدخَلَت عليهما لامُ الابتداء لذلك .

التاسـع: أنَّـه سُـمِعَ في نِعْـمَ: نَعِيـم، قـالوا: نَعِيـمَ الرَّجُـلُ[٣]، علـى وزن فَعِيـل كظَرِيف[٤] . **وجه الدليل**: أنَّ هذا الوزنَ مختَصٌّ بالأسماء .

ورُدَّ: بأنَّ هذا شاذٌّ لا يُقاسُ عليه، وقد خُرِّجَ على الإشباع، الأصـلُ: نَعِـمَ بفتـح النُّون وكسرِ العين، ثمَّ أُشبِعَت كسرةُ العين، فتولَّدَت الياءُ .

---

(١) ينظر: الإنصاف ١٢٦/١، والتبيين: ٢٨١ .

(٢) ينظر: اشتقاق أسماء الله للزجاجي: ٢٤٤، وأمالي ابن الشجري ٤٠٥/٢، وأسرار العربيـة : ٩٧، والإنصاف ٩٩/١، والتبيين : ٢٧٦ .

(٣) رواه قطرب، انظر: المحتسب ٣٥٧/١، وأمـالي ابـن الشـجري ٤١٨/٢، وأسـرار العربيـة : ١٠١ـــ١٠٣، والإنصـاف ١٠٤/١، ١٢١، ١٢٦، والتبيـين : ٢٨١، والتخمـير ٣١٣/٣، وارتشاف الضرب ١٥/٣، والهمع ٢٩/٥، والخزانة ٣٧٦/٩. قال أبو حيان في التذييل والتكميـل ١٥٦/٣: وذلك على سبيل الشذوذ فلا يجعل لغة .

وعقب الرضي على هذه الحكاية بقوله: «فهـذه الحكايـة إن صحـت تؤكـد كـون نعـم كالصفـة المشبهة فيحمل ما جاء مطرداً من نحو: يا نعم المولى ويـا نعـم النصـير ويـا بئـسَ الرَّجُـلُ علـى أنـه منادى» شرح الكافية ٣١٤/٢ .

(٤) في الأصل: «ظريف» .

العاشر: عدَمُ اقترانهما بالزَّمان، فلا يُقالُ: نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ أمسِ .

وجه الدليل: لو كانا فعلين ماضيين لاقترن بهما الزمان .

ورُدَّ: بأنه لمَّا ضُمِّنَا معنى الإنشاء لم يقترِنْ بهما الزَّمانُ كـ« بِعْتُ » و« طَلَّقْتُ » في الإنشاء .

انتهت هذه الطَّريقةُ / الأُولى . [٤/ب]

الطريقة الثَّانية :

جَوَّزَها ابنُ عُصفور(١) في تصانيفه المتأخِّرَةِ فقال: لا خلافَ بين البصريين والكوفيين في أنَّ « نِعْمَ » و« بِئسَ » من قولك: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، وبئس الرَّجُلُ عمرٌو فعلان، وأنَّ الاسمَ المرفوعَ بعدَهما فاعلٌ، وإنَّما الخلافُ بينهما بعد وقوع الإسناد؛ هل بَقِيَا على ذلك ؟ أم لا ؟

فذَهب البصريون إلى أنهما باقيان على حالهما من الفعليَّةِ، فقَولُكَ: (نِعْمَ الرَّجُلُ) جملةٌ لم تتغيَّرْ عن حالها، وكذلك: (بِئسَ الرَّجُلُ) .

وذهب الكِسَائيُّ(٢) - ويَظهَرُ من ابنِ الطَّرَاوَةِ(٣) - إلى أنَّ قولَكَ: (نِعْمَ الرَّجُلُ) اسمٌ مُرَكَّبٌ من فعلٍ واسمٍ ، وكذلك (بِئسَ الرجلُ) كـ« بَرَقَ نَحْرُهُ ». فنعمَ الرجلُ عنده اسمٌ مُرَكَّبٌ يُرادُ به قولُكَ: الممدوحُ، وبئسَ الرَّجُلُ اسمٌ مُرَكَّبٌ يُرادُ به: المذمومُ.

---

(١) أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي المتوفى سنة ٦٦٩ هـ .
وكلامُه عن هذه الطريقة في كتابه « شرح المقرَّب » (مخطوط) لوحة: (٧٧) .

(٢) ينظر: التذييل ١٥٥/٣، وارتشاف الضرب ١٥/٣، ومنهج السالك ٣٨٧/٢، والمساعد ١٢٠/٢.

(٣) أبو الحسين سليمان بن محمد بن عبد الله المالقي، المعروف بـ« ابن الطراوة » ، نحوي من أهل الأندلس، له آراء تفرد بها وخالف جمهور النحاة، توفي سنة ٥٢٨ هـ. أخباره في: تحفة القادم: ١٨، وبغية الملتمس: ٢٩٠، وإنباه الرواة ١١٣/٤، والوافي بالوفيات ٤٢٢/١٥ .
ولم أقف على هذا القول له فيما اطلعت عليه من المصادر .

وذهب الفرَّاءُ(١) إلى ما ذهب إليه الكِسَائيُّ، وزاد: أنَّ قولَكَ: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، صفةٌ لموصوف محذوفٍ، التقدير: الرَّجُلُ نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، فهو في قوة قولك: الرَّجُلُ الممدوحُ زيدٌ، فحُذِفَ الموصوفُ، وأُقيمَت الصفةُ مُقَامَه، وكذلك: بِئسَ الرَّجُلُ زيدٌ، التقدير: الرَّجُلُ بِئسَ الرَّجُلُ زيدٌ(٢)، فهو في قوة: الرَّجُلُ المذمومُ زيدٌ .

٥ فالحاصلُ من مذهبهما أنَّ زيداً من قولهم: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، وبئس الرَّجُلُ زيدٌ، مرفوعٌ بِنِعْمَ الرَّجُلُ وبئسَ الرَّجُلُ؛ لأنهما أُشرِبَا معنى الممدوح والمذموم، فكأنك قلتَ: الممدوحُ زيدٌ والمذمومُ زيدٌ .

ورُدَّ مذهبُهمَا: بأنَّ قولَكَ: نِعْمَ الرَّجُلُ زَيدٌ، وبئسَ الرَّجُلُ عَمرٌو، لو لُحِظَ فيهما معنى: الممدوحُ زَيدٌ والمذمومُ عَمرٌو، لدَخَلَت عليهما النَّواسِخُ؛ لأنهما عندهما اسمان، ١٠ فكنتَ تقولُ: إنَّ نِعْمَ الرَّجُلُ قائِمٌ، وإنَّ بِئسَ الرَّجُلُ قائِمٌ، كما يُقالُ: إنَّ الممدوحَ قائِمٌ. وفي كونِ هذا وأشباهِهِ لم يُسمَعْ، دليلٌ على بُطلان ما ذَهَبَا إليه.

قال الشَّيخُ أبوحيان(٣): وقد يُجابُ عن ذلك بأنهما لمَّا خَرَجَا عن أصلهما: إما لكونهما صارا اسمَين محكيَّين، أو خلَفاً من موصوفٍ لم يُنطَقْ / بموصوفهما، التُزِمَ بهما [٥/أ] في باب المبتدأ والخبر طريقةٌ واحدةٌ، فلم يُتَصرَّفْ فيهما بدخول النَّواسخ لذلك، كما ١٥ أنَّ بعض المبتدآت لم يُتَصرَّفْ فيه بدخول النواسخ نحو: «ايْمُنُ اللهِ» في القَسَم.

قلتُ: والحقُّ أنَّ مذهبَ الكِسَائيِّ والفراءِ خارجٌ عن القياس، غيرُ جارٍ على الأصولِ. والذي يَرُدُّ عليهما: أنَّه لو كان «نِعْمَ الرَّجُلُ» و«بِئسَ الرَّجُلُ» مُرَكَّبَين لِبُنِيَا، فكان الاسمُ بعدهما على طريقةٍ واحدة، وليس الأمرُ كذلك، فقد جاءَ مفرداً ومضافاً

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٣/١٥٥، ومنهج السالك ٢/٣٨٧ .

(٢) كلمة «زيد» مكررة في الأصل .

(٣) التذييل والتكميل ٣/١٥٥، وقال في منهج السالك ٢/٣٨٧: «ورد مذهب الكسائي والفراء بأنه لو كان محكوماً لهما بحكم الأسماء لوقعا في مواضعها في فصيح الكلام، فكنت تقول: إنَّ نِعْمَ الرَّجُلُ قائم، وإنَّ بِئسَ الرَّجُلُ منطلقاً، وظننتُ نِعْمَ الرَّجُلُ قائماً ...» .

ومبنياً ومجموعاً، وقد دخلت تاءُ التأنيث بينهما وبين الاسم فقالوا: نِعمَت المرأةُ وبئست المرأةُ هندٌ، وهذا كلُّه يدلُّ على هَدمِ التركيب .

الوجه الثَّاني: في أشياء تتعلق بلغاتها:

الأوَّلُ: في عدد لغاتها: وفيها أربعُ لغات[١]:

الأُولى: (نِعْمَ) بكسر النون وسكون العين، وهي أشهَرُ اللغاتِ، وهي الواردةُ في القرآن كثيراً[٢]؛ ووجهُ كَثرَتِهَا: أنَّ هذا البابَ مبنيٌّ على التغيير، ولما كانت هذه اللغةُ فيها تغييران عن الأصل؛ كَسرُ النون وهي في الأصل مفتوحةٌ، وسكونُ العين وهي في الأصل مكسورةٌ، ناسبَ أن تكونَ أكثرَ لغاتِ الباب الذي بُنِيَ على التغيير.

الثَّانية: (نِعِمَ) بكسر النون والعين[٣]، وبها قرأ ابن كثير[٤] وورش[٥] وحفص[٦] في قوله تعالى[٧]:﴿فَنِعِمَّا هي﴾ وهذه اللغة هي دون الأولى، ووجه ذلك: أنَّ فيها تغييراً

---

(١) انظر: الكتاب ٢/١٧٩، ٤/١١٦، والمقتضب ٢/١٤٠، والأصول ١/١١١، والمسائل الحلبيات: ١٢٦، والإنصاف ١/١٢٥-١٢٦، وأسرار العربية ١٠٢، والمقرب ٧٠، وشرح التسهيل ٣/٦ .

(٢) وبها قرأجميع القراء قوله تعالى: ﴿ونعم أجر العاملين﴾ .

(٣) في الكتاب ٤/٤٤٠ أنها لغة هذيل .

(٤) هو عبد الله بن كثير الداري المكي، أبو معبد، إمام أهل مكة، أحد القراء السبعة، من الطبقة الثَّانية من التابعين، أشهر رواته البزي وقنبل، توفي سنة ١٢٠هـ بمكة . أخباره في: السبعة ٦٤، وتهذيب الكمال ١٥/٤٦٨، وغاية النهاية في طبقات القراء ١/٨٦ .

(٥) هو عثمان بن سعيد المصري المقرئ، أبو سعيد، لقب بورش لشدة بياضه، قرأ على الإمام نافع، وصار من أشهر رواته، توفي سنة ١٩٧هـ بمصر . أخباره في الإقناع ١/٥٧، وحسن المحاضرة ١/٤٨٥، ومعرفة القراء الكبار ١/١٥٣ .

(٦) حفص بن سليمان الأسدي الكوفي، أبو عمر، راوي الإمام عاصم، وابن زوجته، توفي سنة ١٨٠هـ . أخباره في: الإقناع ١/١١٧، وتهذيب الكمال ٧/١٠، ومعرفة القراء الكبار ١/١٤٠.

(٧) سورة البقرة: الآية: ٢٧١، وينظر السبعة ١٩٠ .

واحداً؛ وهو كسرُ النون إتباعاً لكسرة العين، وهي أصلُ اللغات[١] .

الثَّالثة: (نَعِمَ) بفتح النون وكسر العين، وهي أصلُ اللغات[٢] وهي دون الثَّانية؛ لأنها ليس فيها تغييرٌ فلم تناسب البابَ، وبها قرأ ابنُ عامر[٣] وحمزةُ[٤] والكِسَائيُّ[٥] .

الرابعة: (نَعْمَ) بفتح النون وسكون العين[٦]، وهي أقلُّ فصاحةً من الثَّالثة، وإن كان فيها تغييرٌ واحدٌ؛ وهو سكون العين .

فإن قلتَ: فقد نُقل في نِعْمَ: نَعيم كما تقدَّمَ، وفي بِئسَ: بَيْسَ[٧] بفتح الباء وسكون الياء، فهلاَّ ذَكَرْتَهما في اللغات ؟

فالجوابُ: أنَّ (نَعِيم) لا يُعدُّ لغةً لشذوذه، / وأما (بَيْسَ) فهو مخفَّفٌ من «بَأْس» [٥/ب] بفتح الباء وسكون الهمزة، ثم خُفِّفَت الهمزةُ بأن جُعِلَت بين الهمزة والياء، ثم سُكِّنت بعد التسهيل، وأُخلِصَت ياءً على حدِّ قولهم: في «يَومَئِذٍ»: يَوْمَيْذٍ بسكون الياء .

الثَّاني: هل هذه اللغاتُ كلُّها مسموعةٌ في نِعْمَ وبئس ؟ أو فيها مسموعٌ ومَقيسٌ؟

---

(١) لسيت هذه اللغة (نِعِمَ) أصل اللغات، بل أصلها (نَعِمَ)، وقد نص على ذلك المؤلف - رحمه الله - حين كلامه على اللغة الثَّالثة، ولعل هذا خطأ من الناسخ. وانظر: أسرار العربية ١٠٢، وشرح التسهيل ٦/٣.

(٢) ينظر: الكتاب ١٧٩/٢.

(٣) عبد الله بن عامر اليحصبي، أبو عمران، إمام أهل الشام، من التابعين، توفي سنة ١١٨هـ في خلافة هشام بن عبد الملك . أخباره في: الإقناع ١٠٣/١، وتهذيب الكمال ١٤٣/١٥، ومعرفة القراء الكبار ٨٢/١ .

(٤) حمزة بن حبيب الكوفي الزيات، أبو عمارة، أحد قراء الكوفة، توفي سنة ١٥٦هـ . أخباره في: الإقناع ١٢٥/١، وتهذيب الكمال ٣١٤/٧، ومعرفة القراء الكبار ١١١/١ .

(٥) السبعة ١٩٠ .

(٦) انظر: الكتاب ١١٦/٤ .

(٧) وهي لغة حكاها أبو الحسن الأخفش وأبو علي الفارسي - رحمهما الله تعالى - قال أبو حيان: وهو غريب. ينظر: شرح التسهيل ٦/٣، وارتشاف الضرب ١٥/٣، والتذييل والتكميل ١٥٦/٣، والمساعد ١٢٢/٢، ١٢٤ .

يَظهرُ من ابن مالك[١] أنها كلُّها مسموعةٌ، قال الشَّيخُ أبوحيَّان[٢]: « والذي يَظهر أنَّ بعضَها مسموعٌ وبعضَها مَقيسٌ » .

أما « نِعْمَ » فلغاتُها مسموعةٌ في القرآن كما تقدَّمَ، إلاَّ « نَعْمَ » بفتح النون وسكونِ العين، فلم يذكروا شاهداً عليها لا في القرآن ولا في غيره[٣].

٥ ومن الشاهد على « نَعِمَ » بفتح النون وكسر العين قول طرفة بن العبد[٤]:

فَفِداءٌ لِبَنِي قَيسٍ عَلَى ... مَا أَصَابَ النَّاسَ مِنْ سُرٍّ وَضُرّ

خَالَتِي وَالنَّفْسُ قِدْماً إِنَّهُمْ ... نَعِمَ السَّاعُونَ فِي القَومِ الشُّطُرْ

فقال: نَعِمَ بفتح النون وكسر العين، وسُرّ: بالسين المهملة المراد به الفرح، وشُطُرْ: بضمتين البعداء الغرباء من الناس[٥]، الواحد: شطير، كنذير ونذر، هكذا

١٠ وقعت الرواية في هذين البيتين في شعر طرفة في الأشعار الستة[٦]، وروى السيرافي[٧] عِوَضَ البيت الثَّاني:

---

(١) شرح التسهيل ٦/٣، قال رحمه الله في متن التسهيل: «وأصلهما فَعِل، وقد يردان كذلك، أو بسكون العين وفتح الفاء وكسرها، أو بكسرهما، وكذا كل ذي عين حلقية من فَعِلَ فعلاً أو اسماً ...» . وينظر: المساعد ١٢٢/٢ .

(٢) ارتشاف الضرب ١٥/٣ .

(٣) قال سيبويه رحمه الله في الكتاب ١١٦/٤: «وبلغنا أن بعض العرب يقول: « نَعْمَ الرجلُ» ، وقرأ يحيى بن وثاب: ﴿ فَنَعْمَ عُقْبَى الدَّار ﴾ ينظر: المحتسب ٣٥٧/١، وشرح المفصل ١٢٩/٧، وفي الشواذ لابن خالويه ٦٦ ضبطت بالكسر (فنِعِم) .

(٤) من الرمل في ديوانه ٧٢ . والشاهد في: المقتضب ١٣٨/٢، والمحتسب ٣٤٢/١، والخصائص ٢٢٨/٢، والتبصرة ٢٧٥/١، وأمالي ابن الشجري ٤١٩/٢، والإنصاف ١٢٢/١، وشرح المفصل للخوارزمي (التخمير) ٣١٥/٣، وشرحه لابن يعيش ١٢٧/٧، وشرح الجمل ٦٠٠/١، والتذييل والتكميل ١٥٦/٣، والخزانة ٣٧٦/٩ .

(٥) الصحاح (شطر) .

(٦) ينظر أشعار الشعراء الستة الجاهليين (اختيار الأعلم الشنتمري) ٤٢٥ .

(٧) شرح الكتاب (مخطوط) ٣٠/٣ .

مَــا أقلّت قدَمٌ فاعلَها نَعِمَ السَّاعون في الأمرِ المبرْ

وأما بئسَ فلم يُسْمَعْ منها إلا لغتان: (بِئْسَ) بكسر البـاء وسكون الهمـزة، وهـي الكثيرة، و(بَأْسَ) بفتح الباء وسكونِ الهمزة، ولم يُسْمَعْ (بِئِسَ) بكسـر البـاء وكسر الهمزة، ولا (بَئِسَ) بفتح الباء وكسر الهمزة .

الثّالث: لا خلافَ في جَرَيانِ هذه اللُّغاتِ فيهما قبلَ صَيْرُورَتِهِمَا[١] لإنشاء المـدح والذّمِّ .

وأمّـا جَرَيانُهَـا فيهمـا بعـد إنشـاء المـدح والـذّمِّ؛ فالظّـاهرُ مـن كـلام سـيبويهِ[٢] والنّحْويِّين أنّ هذه اللُّغاتِ تجري فيهما، وهو ظاهرُ القـرآن، وقـد تقـدّمَ[٣] مـا في قولـه تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ من اللُّغَاتِ .

ويَظْهَرُ من أبي محمَّدٍ القاسمِ بنِ محمَّدِ بنِ الموفَّقِ الأندلسيِّ[٤] في «شرح الجزولية[٥]» أنَّ نِعْمَ وبئسَ / إذا كانا لإنشاء المدح والـذّمِّ، لا يكـونُ فيهمـا إلا لغـةٌ واحـدةٌ؛ وهـي [٦/أ] كَسْرُ الأوّلِ وسكونُ الثّاني. وقال: « إنَّ كسـرةَ العـين في قولـه تعـالى: ﴿فَنِعِمَّـا هِـيَ﴾ لالتقاء السَّاكنين، فلا تكونُ لغةً » وهذا خُروجٌ عن الظّاهر مِن غير داعِيَةٍ تدعو إليه.

---

(١) في الأصل: «صيرورتها» .

(٢) ينظر: الكتـاب ١٠٧/٤، والمقتضب ١٣٨/٢، وأسرار العربيـة ١٠٢، وشـرح التسـهيل ٦/٣، وارتشاف الضرب ١٥/٣، والمساعد ١٢٣/٢ .

(٣) انظر: صفحة: ١٣ فما بعدها .

(٤) هو علم الدين القاسم بن أحمد بن الموفق الأندلسي اللورقي - ولم أر فيمـا اطلعـت مـن ذكـر بأنـه القاسم بن محمد كما ذكر المؤلـف ـ إمـام في العربيـة، وعـالم بـالقراءات، مـن مصنفاتـه: «شـرح المفصل» و «شرح الجزولية» ، و «شرح الشاطبية» ، توفي سنة ٦٦١هـ. أخبـاره في: معجـم الأدبـاء ٢٣٤/١٦، وبغية الوعاة ٢٥٠/٢، ونفح الطيب ١٣٧/٢ .

(٥) شرح الجزولية (مخطوط) لوحة (٥٠)، ونصه: « والظاهرُ أنَّ اللغاتِ التي ذكَرَ في نعـمَ وبئـسَ، إنمـا هي قبل أن تؤخذَ لإنشاء المدح أو الذمّ، وأما قوله تعالى: ﴿فنِعِمَّا هي﴾ بكسرتين فالتحريك فيهما لالتقاء السَّاكنَين » .

الرابع: أنَّ هذه اللُّغاتِ غيرُ مختصَّةٍ بنِعْمَ وبئسَ، بل هي جاريةٌ في كلِّ فِعلٍ أو اسمٍ على (فَعِلَ) بفتح الفاء وكسرِ العين، بشرط أن تكونَ العينُ حرفَ حَلْقٍ[١] ، نحو: «شَهِد» في الأفعال، و«فَخِذ» في الأسماء، و«رَغِن»[٢] في الصفات، فتقولُ: شَهِد وفَخِذ ورَغِن على الأصل، وشِهِد وفِخِذ ورِغِن بكسر الأول فيها إتباعاً لكسرة الثَّاني[٣]، وشَهْد وفَخْذ ورَغْن بفتح الأول وسكونِ الثَّاني، وشِهْد وفِخْذ ورِغْن بكسر الأول وسكونِ الثَّاني، ثمَّ إنَّ تسكينَ العينِ من هذه اللُّغاتِ في هذا الوزْنِ مَوقُوفٌ على شروط[٤]:

الأوَّلُ: أن لا تكونَ العَربُ شذَّت في تفكيكه نحو: لَحِحَتْ عينُ الرَّجُلُ، إذا لَصِقَت بسبب ما نَشَأَ فيها من رطوبة[٥].

الثَّاني: أن لا يتَّصِلَ بالفعلِ ضميرٌ يُوجِبُ تسكينَ آخِرِه نحو: شَهِدْتُ وشَهِدْنَا .

الثَّالث: أن لايكونَ اسمَ فاعلٍ من فِعْلٍ معتلِّ اللاَّمِ نحو: ضَحٍ (بضاد معجمة وحاءٍ مهمَلَة)، وسَخٍ (بسين مهملَة وخاءٍ معجَمَة) من قولهم: ضَحِيَ الثوبُ وسَخِيَ؛ إذا اتَّسَخَ[٦]، فلا يجوزُ تسكينُ العين في شيء من هذه؛ لأنه في الأوَّلِ يؤدِّي إلى مناقضة

---

(١) ينظر الكتاب ١٠٧/٤، وشرحه لأبي سعيد السيرافي ٢٨٣ الجزء المطبوع بعنوان (السيرافي النحوي)، والمخصص ٢١٣/١٤، وشرح الشافية ٣٩/١ .

(٢) الرَّغْنُ: الإصغاء إلى القول وقبوله. (الصحاح - رغن) .

(٣) وهي لغة تميم . انظر: الكتاب ١٠٧/٤-١٠٨ .

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ١٦/٣ .

(٥) الصحاح (لحح) ، وانظر: شرح الشافية ٢٤١/٣ .

(٦) لم أقف عليهما بهذا المعنى فيما اطلعت عليه من معاجم اللغة، ويبدو أن المصنف قد نقلهما عن أبي حيَّان حيث ذكرهما في التذييل والتكميل ١٥٦/٣، وارتشاف الضرب ١٦/٣، وكذلك هما أيضاً في المساعد ١٢٣/٢. أما (سخي) فهو من السخا - مقصور - وهو ظَلَعٌ يُصيب البعير أو الفصيل بأن يَثِبَ بالحِمْلِ الثقيل، فتعترضُ الريحُ بين الجلد والكتف، يقال: سَخِيَ البعيرُ يَسخَى سَخًى، فهو سَخٍ مثلُ عَمٍ. انظر: الصحاح (سخا)، ومقاييس اللغة ١٤٧/٣ .

الغَرَض؛ لأنَّ الغرضَ من التفكيك الرجوعُ إلى الأصل، والسكونُ خروجٌ عنه، وفي الثّاني والثّالث يؤدِّي إلى التقاء السَّاكنين .

فإذا وُجِدَت هذه الشروطُ، جازت اللغاتُ الأربعُ، وإذا عُدِمَت جازت اللغتان الخاليتان من سكون العين، وامتنعت اللغتان المشتملتان على سكون العين[١].

٥ فإن لم تكن العينُ من « فَعِل » حرفَ حَلْقٍ، فلا يخلو من أن يكونَ اسماً أو فعلاً؛ فإن كان اسماً نحو: كَبِدٍ وكَلِمَةٍ ، جازت اللغاتُ الثلاثُ، وامتنع الإتباعُ، فتقول: كَبِدٍ وكَلِمةٍ على الأصل/، وكِبْدٍ وكِلْمةٍ (بكسرِ الأول وسكونِ الثّاني)، وكَبْدٍ وكَلْمةٍ [٦/ب] (بفتح الأول وسكونِ الثّاني)، وإنما امتنع الإتباعُ إذا لم تكن العينُ حرفَ حَلْقٍ؛ لِمَا في ذلك من الثِّقَلِ بسبب توالي الكسرتَين، ولا يَلزَمُ ذلك مع حرف الحلْقِ؛ لخفة الكسرة

١٠ عليه وثِقَلِهَا على غيره، ويُوجَدُ ذلك بالحِسِّ .

فإن قلتَ: فقد قالوا في نَقِدَ الحافرُ - على وزن عَلِمَ؛ إذا تقشَّر -: نِقِدَ، بكسر النُّون إتباعاً لكسر القاف، وليست القافُ حرفَ حلقٍ[٢] ؟

فالجواب: أنَّ القافَ قريبةُ المخرج من الحاء والعين؛ لأنهما من آخِرِ الحلْقِ مما يلي الفَمَ، والقافُ من أقصى اللسان، فحصَلَ بينهما تقارُبٌ في المخرج؛ لاشتراكهما في

١٥ الاستعلاء، فعُومِلَت القافُ معاملةَ حرف الحلْقِ .

فإن كان فِعلاً نحو: عَلِمَ، لم تجز فيه إلا لغتان؛ الأصلُ، وفتحُ الأوَّلِ وسكونُ الثّاني، فتقول: عَلِمَ وعَلْمَ، ونَسِيَ ونَسْيَ، وخَفِيَ وخَفْيَ (بفتح الأول وكسرِ الثّاني، وبفتح الأول وسكونِ الثّاني)، وإنما لم تَجُز اللغتان الأُخرَيان وهما: كسرُ الأوَّلِ والثّاني، وكسرُ الأوَّلِ مع سكونِ الثّاني؛ لما فيهما من الثِّقَل، والفعلُ لا يَحتَمِلُ ذلك

٢٠ لِثِقَلِهِ .

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب ١٦/٣، والمساعد ١٢٣/٢ .

(٢) لم أعثر على هذا القول فيما اطلعت عليه من كتب اللغة والمعاجم .

تنبيه:

قد يقَعُ الإتباعُ في «فَعِيل» وفي «فَعْل» (بفتح الفاءِ وسكونِ العين) وفي «مفعول».
فأمَّا فَعِيلٌ فتُكسَرُ فيه الفاءُ إتباعاً لكسرة العين، بشرط أن تكونَ عينُهُ حرفَ حلْقٍ نحو: لِئيم وشِهيد ولِحيم وبِخيل، سواءٌ كان صفةً بمعنى فاعل كما تقدَّمَ، أو بمعنى مفعولٍ نحو: رَئيٌّ من الجنِّ بمعنى مَرئيٌّ، أو اسماً بغير تاء نحو: رَغيف، أو بتاء نحو: بَهيمة، فيجوزُ في هذا كلِّهِ كسرُ الأوَّلِ إتباعاً لكسر الثَّاني، وهي لغةُ تميمٍ[١].

وأما فَعْل فيُفتَحُ فيه الثَّاني إتباعاً للأوَّل، عكسُ ما تقدَّمَ في فَعِيل، وذلك بشرط أن تكونَ العينُ حرفَ حلْقٍ نحو: فَحْم وثَغْر ونَهْر، فتقول: فَحَمٌ وثَغَرٌ ونَهَرٌ بفتح الثَّاني، وفي هذا النَّوع خلافٌ؛ هل فَتْحُ الثَّاني إتباعٌ للأوَّل، / أو لغتان متوقفتان على [٧/أ] السَّماع؛ فذهب البصريون أنهما لغتان، لا يُقال منهما إلا ما سُمِعَ، فلا إتباعَ على مذهبهم[٢].

وذهَبَ الكوفيُّون أنَّ هذا النَّوعَ منه ما يكونُ مسموعاً كالمُثُل المتقدمة، وهي كثيرةٌ، ومنه ما أصلُهُ السكونُ، ثمَّ فُتِحَ إتباعاً مثل: نَحْو، فإنَّ الحاءَ مسكَّنةٌ، وقد تُحَرَّكُ إتباعاً، قالوا: ولا يكونُ هذا التحريكُ أصلاً؛ لأنه لو كان كذلك لانقلبت الواوُ ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلَها، فلما لم تَنقَلِبْ، عُلِم أنَّ الفتحَ عارضٌ للإتباع[٣].

وأما مفعولٌ فقد تُفتَحُ فاؤُهُ إتباعاً لفتحة الميم، بشرط أن تكونَ الفاءُ حرفَ حلْقٍ نحو: مَحْمُوم، قالوا فيه: مَحَمُومٌ (بفتح الحاء) إتباعاً؛ لأنه لو كانت الفتحةُ أصليَّةً لأدَّى

---

(١) انظر: الكتاب ٤/١٠٧-١٠٨، والخصائص ١/٣٦٥، ٢/٣٣٦ .

(٢) ينظر: المنصف ٢/٣٠٦ وما بعدها، وشرح التسهيل ٣/٧، والمساعد ٢/١٢٤ .

(٣) وذهب إليه ابن جني رحمه الله . ينظر: المحتسب ١/١٦٧، والمنصف ٢/٣٠٥ وما بعدها، وراجع شرح التسهيل ٣/٧، والمساعد ٢/١٢٤ .

ذلك إلى مثالٍ لم يُسمَعْ في كلامهم، وهو مَفْعُول بفتح الفاء[1].

الوجه الثالث: في عدم تصرفهما:

وقد تقدَّمَ أنَّ لـ«نِعْمَ» و«بِئسَ» استعمالَين:

أحدهما: لا يُرَادُ بهما المدحُ والذمُّ.

٥ **والثَّاني:** يُرادُ بهما المدحُ والذمُّ.

فهما في الأول متصرِّفَان، وفي الثَّاني غيرُ متصرِّفَين.

واختلف النحويون في السببِ الموجِبِ لعدم تصرُّفِهِمَا إذا أُرِيدَ بهما المدحُ والذمُّ:

فقيل: إنما مُنِعَا التصرُّفَ لأنَّهُمَا لما وُضِعَا لإنشاء المدح والذمِّ الذي حقُّهُ أن يكونَ بالحروف، تَنَزَّلا منزلةَ الحرف، فمُنِعا التصرُّف؛ لأنَّ التصرُّفَ في الأفعال نظيرُ

١٠ الإعراب في الأسماء، وعدمَ التصرُّف في الأفعال نظيرُ البناء في الأسماء، فكما أنَّ الاسمَ إذا أشبَهَ الحرفَ بُنِيَ، كذلك الفعلُ إذا أشبَهَ الحرفَ مُنِع التصرُّفَ[2].

وقيل: كان أصلُهُمَا غيرَ المدح والذمِّ، فلما خرَجَا عن أصلهما إلى المدح والذمِّ، مُنِعَا التصرُّفَ[3].

وقيل: إنما لم يتصرَّفا لكونهما خرَجَا عن نظائرهما من أفعال المدح والذمِّ[4]، ألا

١٥ ترى أنَّ كلَّ فِعلٍ من أفعال المدح مختصٌّ بجهة من جهات المدح ككَرُمَ وشَرُفَ، وكلَّ فعل من أفعال الذم مختصٌّ بجهة من جهات الذمِّ كخَبُثَ ولَؤُمَ، وقد خالَفَهَا «نِعْمَ» و«بِئسَ» فجُعِلا لكلِّ مَدْحٍ ولكلِّ / ذمٍّ. [٧/ب]

وقيل: إنما لم يتصرَّفا لخروجهما عما وُضِعا له من دلالتهما على الماضي، فصار

---

(١) ينظر: الخصائص ٩/٢، والمحتسب ١٦٧/١، وشرح التسهيل ٧/٣، والمساعد ١٢٤/٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل ١٢٧/٧، والملخص لابن أبي الربيع ٤٤٤، وشرح ابن القواس ٩٦٧/٢.

(٣) ينظر: التبصرة ٢٧٥/١، وشرح المفصل ١٢٧/٧، والمساعد ١٢١/٢.

(٤) وهو قول العبدي كما نقل أبو حيان في التذييل والتكميل ١٥٦/٣ ـ مخطوط ـ.

المدحُ والذمُّ في الحال، ويدلُّ على ذلك أنك إذا أردتَ الماضيَ أتيت بـ «كان» فقلتَ: كان زيدٌ نِعْمَ رجُلاً، وإذا أردتَ المستقبَلَ قلتَ: سيكونُ زيدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ[1].

وقيل: إنما لم يتصرفا لكونهما جُعِلَتا تدلان على استمرار المدح أو الذمِّ، دليلُهُ: أنهم لا يقولون: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ أمسِ ولا غداً ولا الآنَ، وكونُهُما بلفظ الماضي يُعطِي الانقطاعَ، فمُنِعَتا التصرُّفَ؛ لكون لفظِهِمَا لا يُعطِي المعنى الذي يقتضيه، فلو أرادوا انقطاعَ الاستمرار، أدخَلُوا «كان» فقالوا: كانَ نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، والله أعلم[2].

المسألة الثانية: في فاعل نِعْمَ وبئس:

وفاعلُهما لا يخلو أن يكونَ ظاهراً أو مضمَراً.

فإن كان ظاهراً فله أحكامٌ:

الأوَّلُ: أن يكونَ اسمَ جنس محلًّى بالألف واللام عند الأكثرين، أو مضافاً لما فيه الألفُ واللامُ، مباشِراً أو بواسطة، وقد يأتي مثنىً أو مجموعاً.

فمثالُ المفرَد قولُه تعالى: ﴿نِعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾[3]، ﴿وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ﴾[4].

ومثالُ المضاف لما فيه الألفُ واللام قولُه تعالى: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾[5]، ﴿وَبِئْسَ مَثْوَى الظَّالِمِينَ﴾[6].

ومثال المضاف بواسطةٍ ما أُضيفَ لما فيه الألفُ واللام قولُ الشَّاعر:

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري ٤٢١/٢، والغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لابن الخباز، لوحة (١٠١) - مخطوط -.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ١٥٦/٣.

(٣) سورة الأنفال: الآية: ٤٠.

(٤) سورة البقرة: الآية: ٢٠٦.

(٥) سورة النحل: الآية: ٣٠.

(٦) سورة آل عمران: من الآية: ١٥١، وفي الأصل: «وبئس مثوى الكافرين» وهو خطأ.

فإن تَكُ فقعسٌ بَانَتْ وبِنّا فَنِعْم ذَوُو مُجَامَلةِ الخَلِيلِ[(١)]

وقال الآخَرُ:

فَنِعْمَ ابْنُ أُخْتِ القَومِ غَيْرَ مُكَذَّبِ زُهَيْرٌ حُسَامٌ مُفْرَدٌ من حَمَائِلِ[(٢)]

وأجاز بعضُهم أن يكون مضافاً إلى ضمير ما فيه الألفُ واللام[(٣)]، وأنشَدَ:

فَنِعْمَ أَخُو الهَيْجَا ونِعْمَ شَبَابُهَا[(٤)]

ومثالُ المثنَّى والمجموعِ: نِعْمَ الرجلان الزيدان، ونِعْمَ الرجالُ الزيدون[(٥)].

فإن قيل: الجنسُ لا يُثنى ولا يُجمع فبأيِّ لحظٍ وقَعَت التثنيةُ والجمعُ فيه ؟

فالجواب: أنَّ مَن قال: نِعْمَ الرجلان الزيدان، أو: نِعْمَ الرجالُ الزيدون، قصَدَ أن

---

(١) من الوافر، وهو مجهول القائل، وانظر: الشاهد في شرح التسهيل ٩/٣، وشرح عمدة الحافظ ٧٨١/٢، والتذييل والتكميل ١٥٧/٣، والهمع ٣٠/٥ .

(٢) البيت لأبي طالب، يمدح النبي ﷺ ، ويعاتب قريشاً على ما كان منها . والبيت في ديوانه: ١٢٩، وروايته: «حساماً مفرداً من حمائل» والقصيدة التي منها البيت في السيرة النبوية ٢٧٢/٢-٢٨٠، وانظر الشاهد في شرح التسهيل ٩/٣، وشرح الكافية الشافية ١١٠٥/٢، والتذييل والتكميل ١٥٧/٣، وارتشاف الضرب ١٦/٣، والمساعد ١٢٥/٢، والتصريح ٩٥/٢، والهمع ٢٩/٥، والخزانة ٧٢/٢ .

و(زهير): هو زهير بن أمية، وهو ابن أخت أبي طالب، وأمه عاتكة بنت عبد المطلب، وكان زهير أحد الذين نقضوا الصحيفة التي كتبتها قريش لمقاطعة آل النبي ﷺ .

(٣) قال أبو حيان: «والصحيح المنع، وهذا يحفظ ولا يقاس عليه، إذ لا يكون إلا مما يجوز تنكيره، ومع إضافته للضمير لا يجوز تنكيره» التذييل والتكميل ١٦٢/٣، وارتشاف الضرب ٢٠/٣ .

(٤) لم أهتد إلى قائله، ولا إلى تكملة له. والشاهد في: ارتشاف الضرب ٢٠/٣، ومنهج السالك ٣٩١/٢، والتذييل والتكميل ١٦٢/٣، وشرح الأشموني ٢٨/٣، والهمع ٣٠/٥ ، والدرر ٢٠٢/٥، والخزانة ٤١٦/٩.

(٥) ومثل هذا أجازه الكوفيون، وروى الكسائي والأخفش ذلك عن العرب، أما البصريون ففاعل نِعْمَ وبئس عندهم دائماً مفرد. ينظر: ارتشاف الضرب ٢٣/٣ .

يفضل الزَّيدَيْنِ أو الزَّيدِيْنَ على جنس الرجال إذا اقتسموا اثنين اثنين أو ثلاثة ثلاثة[1].

وإنما اشترطوا في هذا الفاعل أن يكون بالألف واللام لأمرين:

أحدهما: أنَّ البابَ بابُ مبالغة، فأرادوا أن يمدَحوا الممدوحَ مرتين، ويذموا المذمومَ مرتين، فإذا قلت: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، فقد مدحْتَ زيداً مرتين؛ الأولى: عموماً؛ لأنه من المندرجين تحت «رجل» ، ولا يحصل هذا إلا بالاستغراق الحاصلِ من الألف واللام الداخلةِ على اسم الجنس، / والثَّانية: خصوصاً لذكره باسمه المعيَّن، وكذلك جهة الذم في قوله: بِئسَ الرَّجُلُ. [٨/أ]

الثَّاني: أنهم أرادوا أن يستغرقوا بالمدح أوبالذم جميعَ أفراد الجنس، فإذا ذكروا الممدوح أو المذموم بعد ذلك معيَّناً دلَّ على أنَّ جميعَ الفضائل أو الرذائل التي افترقت في جميع أفراد الجنس قد اجتمعت في هذا المعيَّن، وقال الأستاذ أبو بكر بنُ عَبيدة[2]: إنما فعلوا ذلك ليكون على طريقة قولهم: ما أحسنَ قوماً أنتَ منهم، أرادوا أن يمدحوا جميع الجنس أو يذمُّوه بواحد مخصوص منهم، كأنهم قالوا: إنَّ جنساً أنتَ منه، قد وجَبَ له المدحُ أو الذمُّ بك. نَسبوا إلى الجنس ما نَسبوه إلى الواحد .

فإن قلتَ: فقد قرَّرتَ أنَّ هذا الفاعلَ لا يكونُ إلا اسمَ جنس محلًّى بالألفِ

---

(١) قال ابن عصفور رحمه الله في شرح الجمل ١/٦٠٤-٦٠٥: «والعرب قد تجعل المفرد بمنزلة الجنس كله للمبالغة في المدح، ومن كلامهم: أكلت شاةً كلَّ شاةٍ، فجعل الشاة المأكولة هي جميع الشاة مبالغة... وعلى هذا الوجه ينبغي أن يحمل التثنية والجمع في قولهم: الزيدان نِعْمَ الرجلان، والزيدون نِعْمَ الرجال، والجنس لا يثنى ولا يجمع، وعلى هذا الوجه الآخر يجوز تثنيته وجمعه؛ لأنك تجعل كل واحد من التثنية أو من الجمع كأنه جميع الجنس مجازاً، فتسوغ التثنية والجمع» .

(٢) هو محمد بن عبد الله بن عَبيدة الأنصاري الإشبيلي السبتي، أبو بكر، مقرئ أديب نحوي بارع، قرأ على أبي الحسن الدباج، وأكثر عن ابن أبي الربيع، توفي سنة ٧٠٦ هـ بمدينة سبتة . أخباره في: برنامج الوادي آشي: ١٢٦، وغاية النهاية ٢/١٨٢، وبغية الوعاة ١/١٧٠ .
وينظر التذييل والتكميل ٣/١٥٨-١٥٩ .

واللام، فكيف جوَّزوا قولهم: نِعْمَ العُمَر عمرُ بنُ الخطاب، ونعْمَ الزَّيدُ زيدُ بنُ حارثة، وبئسَ الحَجَّاج حجَّاجُ بنُ يوسفَ الثقفي ؟

فالجواب: أنهم نزَّلوا العَلَمَ منزلة الجنس[1]؛ لأنهم أرادوا به واحداً غير معين ممن اسمه عمر[2] أو زيد أو حجاج، فصار شائعاً فيمن شُهِرَ بذلك الاسم، فعُومِلَ معاملة النكرة، وحُلِّيَ بالألف واللام تنبيهاً على ما لَحظُوا فيه .

وقد قرَّرنا لك ما عليه الجادَّةُ من النَّحويين في فاعل «نِعْمَ» و«بِئسَ»[3] .

وقد خالف قومٌ هذه الجادَّةَ؛ فنُقِلَ عن الأخفش[4] أنَّ ناساً من العرَب يرفعون بهما النكرة المفردة فيقولون: نِعْمَ رجلٌ زيدٌ، وبئسَ رجلٌ عمروٌ، وما ذاك إلا أنَّ النكرة قد يراد بها الجنس، حَكَى الكِسائيُّ: بعيرٌ كثيرٌ، ورغيفٌ كثيرٌ[5]، فلولا أنَّ «بعيراً» و«رغيفاً» لُحِظَ فيهما الجنسُ لما وُصِفَا بالكثرة، ومن الدليل على النكرة لُحِظَ فيها معنى الجنس قولُ الشاعر:

---

(١) ينظر: الأصول ١/١٢٠، والتبصرة ١/٢٧٧ .

(٢) في الأصل: «عمرو» .

(٣) وهو أن لا يكون إلا بأل أو مضافاً لما فيه أل .

(٤) قال في معاني القرآن ١/٢٦١: «لأن (نِعْمَ) لا يقع إلا على اسم فيه الألف واللام أو نكرة» وقال القيسي في شرح أبيات الإيضاح ١/١٢١: «وزعم الأخفش أنها لغة قوم، يرفعون بها النكرة المضافة بنعم وبئس، تشبيهاً بما أضيف إلى ما فيه الألف واللام» . وقال أبو علي: «قال بعض البصريين: اعلم أن العرب تجعل ما أضيف إلى ما ليس فيه ألف ولام بمنزلة ما فيه ألف ولام، فترفعه كما ترفع ذلك، فتقول: نِعْمَ أخو قوم زيدٌ ...» المسائل البصريات ٢/٦٤٠ .
وفي شرح الألفية للمرادي ٣/٨١: «وزعم صاحب البسيط [يعني ابن العلج] أنه لم يرد نكرة غير مضافة، وليس كما زعم، بل وردَ، ولكنه أقلُّ من المضافة» .
وينظر: شرح التسهيل ٣/١٠، وشرح الكافية الشافية ٢/١١٠٨، وارتشاف الضرب ٣/٢٠، ومنهج السالك ٢/٣٩١، والمساعد ٢/١٢٩، والخزانة ٩/٤١٥ .

(٥) وحُكِيَ أيضاً: شاةٌ كثيرٌ . ينظر التذييل والتكميل ٣/١٦١ ـ مخطوط ـ، ومنهج السالك ٢/٣٩٢.

فَقَتْلاً بِتَقْتِيلٍ وَعَفْواً بِعَفْوِكُمْ   جَزَاءَ العِطَاشِ لاَ يَنَامُ مِنَ الثَّأْرِ[١]

فـ«قتل» لُحِظَ فيه الجنس لكونه جاء في مقابلة التقتيل الذي يراد به التكثير .

فمما يشهد للأخفش في نقله عن العرب قولُ الحارثِ بنِ عُبَادٍ[٢] حين قُتِلَ ابنُهُ بجيرٌ[٣]: نِعْمَ / قتيلٌ أصلَحَ اللهُ به بين ابني وائلٍ[٤]، ومن النَّظمِ قولُ تأبطَ شراً[٥]: [٨/ب]

أَتَحْسِبُنِي شُغِفْتُ بِغَيْرِ سَلْمَى   وَسَلْمَى بِي مُتَيَّمَةٌ تَهِيمُ

وَسَلْمَى أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ جِيْداً   وَفِي أَثْوَابِهَا قَمَرٌ وَرِيْمُ

نِيَافُ القُرْطِ غَرَّاءُ الثَّنَايَا   تَعَرَّضُ لِلشَّبَابِ وَنِعْمَ نِيْمُ[٦]

الشاهد في قوله: «ونعمَ نِيمُ»، و«نيم»: فاعل «نِعْمَ» وهو نكرة، و«نِيم»: بكسر

---

(١) من الطويل، ولم أقف على قائله، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ١٦٢/٣ .

(٢) هو الحارثُ بن عُبَّادٍ البكريُّ، أبو المنذر، حكيمٌ جاهليٌّ، كان سيداً شاعراً شجاعاً، وفي أيامه كانت حربُ البسوس فاعتزلها، قَتَلَ المهلهلُ ابنَه بُجيراً، فقال الحارثُ قولَتَه هذه. له أخبار في: جمهرة أنساب العرب ٣٠٥، ٣٢٠، وفصل المقال ٣٠٥، وسرح العيون ٩٧، ٤٤٥، والخزانة ٤٧١/١ .

(٣) و عن أبي رياش أن بُجيراً هو ابن أخي الحارث بن عباد. انظر: اللآلي للبكري ١٤/٣، وشرح الحماسة للتبريزي ٣٢/٢ .

(٤) ويروى: «نِعْمَ القتيلُ قتيلٌ أصلح الله به بين ابني وائل» ولا شاهد في هذه الرواية. وانظر: الشاهد في: أمالي القالي ٣٠/٣، وشرح الحماسة للتبريزي ٣٢/٢، ومنهج السالك ٣٩٢/٢، والتذييل والتكميل ١٦١/٣ .

(٥) هو ثابت بن جابر بن سفيان بن فهم، يكنى أبا زهير، ويلقب بـ«تأبط شراً»، شاعرٌ جاهلي عدَّاء، وأحد الصعاليك، كان يغزو على رجليه . أخباره في: الشعر والشعراء ٣١٢/١، والاختيارين ٢٩٤، والخزانة ١٣٧/١٠ .

(٦) الأبيات من بحر الوافر، وفي ديوان تأبط شراً: ٢٠٢ البيت الثالث فقط، وهو الذي فيه الشاهد . وانظره في: شرح التسهيل ١٠/٣، والتذييل والتكميل ١٦١/٣، وشفاء العليل ٥٨٧/٢، واللسان (نوم)، والخزانة ٤١٦/٩ .

النون قيل: عنى به القَطيفةَ، وقيل: الضجيع[1]، فيكون التقدير: نِعْمَ القَطيفةُ أو الضَّجيعُ سَلمَى، ونِيافُ القِرط: بكسر النون وياء مثناة من تحت: الطَّويلُ[2] .

وقال الشَّاعرُ في موت حمزةَ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ـ :

غَدَاةَ جِبْرِيلُ وَزِيرٌ لَهُ نِعْمَ وَزِيْرٌ فَارِسٌ حَامِلُ[3]

فـ«وزير» فاعل نِعْمَ وهو نكرة، والتقدير: وزيرٌ جبريلُ.

ونقل عن الأخفش أيضاً أنَّ من العرب من يرفع بهما النكرة المضافة إلى النكرة، وبه قال الكوفيون[4]، وابن السراج[5]، فممَّا أنشدوا عليه قولُهُ:

فَنِعْـمَ مُنَاخُ أَزْفِلَةٍ عِجَافٍ وَمَلْقَى نِسْعَتَيْنِ عَلَى رُحَيلِ[6]

---

(١) انظر: تاج العروس (نيم) .

(٢) المرجع السابق (نوف) .

(٣) البيت لحسان بن ثابت رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في ديوانه ٣٢٢/١، وهو من بحر السريع، من قصيدة مطلعها:

هل تعرفُ الدارَ عفا رسْمَهَا بعدَكَ صوبُ المسبلِ الهاطلِ

ورواية البيت في الديوان: «نِعْمَ وزيرُ الفارسِ الحاملِ» ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

والبيت من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ١٦١/٣، ومنهج السالك ٣٩١/٢ .

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٥٧/١، والمسائل البصريات ٦٤٠/١، وشرح المفصل ١٣١/٧، وشرح التسهيل ١٠/٣، وأجازه الصيمري في التبصرة ٢٧٦/١، وابن عصفور في المقرب ٧٠، وينظر: الملخص ٤٤٥ ـ ٤٤٦، وارتشاف الضرب ٢٠/٣ .

(٥) أبو بكر محمد بن سهل بن السراج المتوفى سنة ٣١٦ هـ. وقوله في الأصول ١٢٠/١، قال أبو حيان: «ومنعه عامة النحويين إلا في الضرورة» التذييل والتكميل ١٦١/٣ .

(٦) البيت من بحر الوافر، لبعض بني نمير، وهو من شواهد القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح ١٢٠/١، وأبي حيان في منهج السالك ٣٩١/٢، والتذييل والتكميل ١٦١/٣ وأنشده الهجَريُّ في التعليقات والنوادر ١٧١/١، ويروى بعده بيتٌ آخر هو:

رحالٌ من خُويلدٍ آل عوفٍ حِيَالَ الشَّمسِ أو مجرى سُهيلِ

والأزفلة: الجماعة، يقال: جاءوا بأزفلتهم أي: بجماعتهم (الصحاح ـ زفل)، وعجاف: أي: هزيلة، قال الجوهري: «والأنثى: عجفاء، والجمع: عجاف على غير قياس؛ لأن أفعل وفعلاء لا

=

وقولُ الآخَرِ:

فَنِعْمَ صَاحِبُ قَــــوْمٍ لاَسِلاَحَ لَهُمْ وَصَاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمَانُ بنُ عَفَّانا[1]

وأجاز الفراءُ[2] في النكرة المضافة إلى النكرة أن تُرفَعَ بعد نِعْمَ وبئس على الفاعلية، وتُنصبَ على التمييز والفاعلُ مستتر، فتقول: نِعْمَ غلامُ سفرٍ غلامُك، برفع «غلامُ سفرٍ» ونصبه.

يجمع على فِعال، ولكنهم بنَوه على سِمان، والعرب قد تبني الشيء على ضده، كما قالوا: عدوة بناء على صديقة، وفعول إذا كان بمعنى فاعل لا تدخله الهاء» (الصحاح - عجف)، **ونسعتين:** تثنية نِسعة، وهي القطعة من السير الذي يُنسج - أي: يضفر - عريضاً على هيئة أعنة النعال، تُشدُّ به الرحال، وقال ابن الأثير: «هو سير مضفور يُجعل زماماً للبعير وغيره، وقد تنسج عريضة تُجعل على صدر البعير» (النهاية ٤٨/٥، والتاج - نسع)، **ورُحَيل:** قال الجوهري: «ناقة رُحَيلة: أي: شديدة قوية على السير، وكذلك جمل رحيل. عن أبي عمرو» (الصحاح - رحل).

(١) اختلف في نسبته؛ فقد نقل البغدادي في الخزانة ٤١٨/٩ عن العيني قال: «عزاه ابن السيرافي في شرح أبيات الإصلاح إلى كثير بن عبدالله النهشلي» وهو المعروف بـ «ابن الغريرة»، وهي أمه وقيل: جدته، وكانت سبية من تغلب. شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، وبقي إلى أيام الحجاج. انظر أخباره في: معجم الشعراء ٣٤٩، والإصابة ٢٩٤/٣ (قسم المخضرمين).
ونقل البغدادي أيضاً عن الذهبي في تاريخه أن هذا البيت لحسان بن ثابت رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال البغدادي: «وقد راجعت ديوانه فرأيت أبياتاً على هذا الوزن، وما فيها هذا البيت، والله أعلم».
والبيت في زيادات ديوان حسان ٥١٥/١.
ونُسِبَ أيضاً إلى أوس بن مَغرَاء، نقل البغدادي عن العيني قوله: «ونسبه صاحب الموعب في اللغة [وهو ابن التيَّان] وأبو حاتم في كتاب إصلاح المفسَد إلى أوس بن مغراء». وقبل الشاهد:

ضَحَّوا بأشْمَطَ عنوانُ السُّجود به يُقَطِّعُ الليلَ تسبيحاً وقرآنا

والشاهد في: المسائل البصريات ٦٤٠/١، والإيضاح ١٢٦، وشرحه (المقتصد) ٤٦٥/١، وإيضاح شواهده للقيسي ١١٩/١، وشرحها لابن بري: ١٠٠، وشرح المفصل ١٣١/٧، وشرح الجمل ٦٠١/١، والخزانة ٤١٥/٩. وانظر: الكلام عليه مفصَّلاً في قواعد المطارحة (مخطوط) لوحة (٩٠)

(٢) انظر: معاني القرآن له ٢٦٧/١، قال: «وما أضيف إلى نكرة كان فيه الرفع والنصب». وينظر: شرح التسهيل ١٠/٣، وارتشاف الضرب ٢٠/٣، ومنهج السالك ٣٩٢/٢.

وأجازَ الجرميُّ[(١)] أن يقعَ فاعلُ نِعْمَ وبئسَ عَلَماً أو مُضَافاً إلى علَم، واستدلَّ على ذلك بأشياءَ منها: في العلَم قولُ سَهلِ بنِ حُنَيفٍ[(٢)] رَضِيَ اللهُ عَنهُ : « شَهِدْتُ صفّينَ وبئسَتْ صِفُّون » ، وقولُ بعض العبادلة[(٣)]: بئسَ عبدُ الله أنا إن كان كذا وكذا. ومنها في المضاف إلى العلم قولُ النبي ﷺ[(٤)]: « نِعْمَ عبدُ اللهِ خالدُ بنُ الوليد » ومن النظم قولُ الشاعر:

بئسَ قَومُ اللهِ قَومٌ طُرِقُوا فَقَرَوا جَارَهُمُ لَحْماً وَحِرْ[(٥)]

وطُرِقوا: مبني للمفعول بمعنى: نُزِلَ عليهم ليلاً، وقرَوا بمعنى: أطعموا، ووَحِرْ:

---

(١) هو صالح بن إسحاق، أبو عمر الجرمي البصري المتوفى سنة ٢٢٥ هـ. انظر: رأيه في المسائل البصريات ٨٣٣/٢، وارتشاف الضرب ٢٤/٣، والهمع ٤٠/٥، ويراجع كتاب « أبو عمر الجرمي» للدكتور محسن العميري: ١٩٧ (رسالة ماجستير) .

(٢) الأوسي، من السابقين، شهد مع علي رَضِيَ اللهُ عَنهُ وقعة صفين، وقد روى قولَه هذا البخاريُّ في صحيحه، (في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما يذكر من ذم الرأي) ١٢٤/٩، برقم: (٦٧٦٤) . وانظره في: غريب الحديث للخطابي ٣٠/٣، والنهاية لابن الأثير ٤١/٣ وفيه: «وبئست الصفون»، وراجع: شرح التسهيل ١٤/٣، وارتشاف الضرب ٢٣/٣، والهمع ٤٠/٥ .

(٣) ينظر شرح التسهيل ١٤/٣، والتذييل والتكميل ١٦٢/٣، وارتشاف الضرب ٢٣/٣، ومنهج السالك ٣٩٢/٢، والمساعد ١٣٢/٢ .

(٤) أخرجه الترمذي في سننه، (كتاب المناقب، باب مناقب خالد بن الوليد) ٦٨٨/٥، برقم: (٣٧٨١)، وأحمد في مسنده ٨/١، ٨١٦/٢، بلفظ: « نعم عبد الله وأخو العشيرة خالد بن الوليد وسيف ... » ، والسيوطي في الجامع الصغير ١١٤٧/٢ ، وتكملة الحديث: «نِعْمَ عبدُ اللهِ خالدُ ابنُ الوليد سيفٌ من سيوف الله» . وقال الترمذي: « هذا حديث غريب...وهو عندي مرسَل » . وانظر: الشاهد في: شرح التسهيل ١٤/٣، والتذييل والتكميل ١٦٢/٣، وارتشاف الضرب ٢٣/٣، والهمع ٤٠/٥ .

(٥) البيت من بحر الرمل، ولم أقف على قائله، والبيت في: التذييل والتكميل ١٦٦/٣، وارتشاف الضرب ١٩/٣، والمقاصد النَّحْوِيَّة للعيني ١٩/٤، وشرح الأشموني ٢٩/٣، والهمع ٣٣/٥، ٤٠، ويروى: (وحِرْ) أصله: وَحِراً، بفتح الواو وكسر الحاء المهملة وفي آخره راء، فأسكنت الراء ضرورة؛ وهو اللحم الذي دبت عليه الوحَرَةُ (دابة تشبه القطاية، وهي نوعٌ من السوزغ) (المقاصد النَّحْوِيَّة للعيني).

بكسر / الخاء المعجمة والزاي: القليل .

وخرَّج ابن مالك[1] ما تقدم على حذف التمييز، ويكون الفاعل ضميراً مستتراً فيكون التقدير: بئست موطناً صفينُ، وبئس رجُلاً عبدُا لله أنا، ويكون «أنا» بدلاً من عبدا لله، ونعمَ رجُلاً عبدُا لله خالدُ بنُ الوليد، و«خالد» بدل، وبئس قوماً قومُ الله قومٌ طُرِقوا، ويكون «قوم طرقوا» بدلاً من «قوم الله» بدلَ نكرة من معرفة.

وهذا التخريجُ مبني على حذف التمييز في هذا الباب، والصحيح منعه[2]، وسيأتي الكلام عليه[3] .

والأولى أن يُقَال: ما وَرَدَ من هذا شاذٌّ يُحفَظُ ولا يُقاسُ عليه؛ والجرميُّ خالفُ في القياس على مثل هذا .

تنبيه:

حَكَى بعضُهم[4]: نِعْمَ زيدٌ رجُلاً، واختُلِفَ في تخريجه؛ فخرجه الكوفيون على أنَّ «زيداً»: فاعل بـ«نِعْمَ»، و«رجُلاً»: حال عند الكسائي[5]، وتمييز عند الفراء[6]، وخرَّجه

---

(١) شرح التسهيل ٣/١٤ .

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٣/٢٤، والمساعد ٢/١٣٢ - ١٣٣ .

(٣) انظر: صفحة: ٦٢ .

(٤) حكاه ابن السراج في الأصول ١/١١٧، وانظر: المسائل البصريات ٢/٨٤٢ .
وتقديم المخصوص بالمدح أو الذم على التمييز ــ كما في المثال السابق ذكره ــ جائزٌ عند الكوفيين ، ممتنعٌ عند البصريين. انظر: ارتشاف الضرب ٣/٢٠، والتذييل والتكميل ٣/١٦٢، والمساعد ٢/١٢٩، ١٣١، والهمع ٥/٣٦ .

(٥) وتبعه عبد الله بن سليمان الأندلسي المعروف بـ«دُرَيود» . ارتشاف الضرب ٣/٢٠، والتذييل والتكميل ٣/١٦٢، والمساعد ٢/١٢٩، ١٣٢، والهمع ٥/٣٣.

(٦) المصادر السابقة، قال أبو حيان في ارتشاف الضرب ٣/٢٠: «وهو عنده من قبيل المنقول، والأصل عنده: رجل نِعْمَ الرَّجُلُ زيد، فحذف رجل، وقامت صفته مقامه، ثم نقل الفعل إلى اسم الممدوح فقيل: نِعْمَ رجُلاً زيد، ويقبح عنده تأخيرُه». ويظهر مما نقله أبو حيان أن الفراء خالف

البصريون على أنَّ الفاعلَ ضميرٌ[1]، و«رجُلاً»: تمييزٌ[2]، و«زيدٌ»: مبتدأ قُدِّم على التمييز، والتقدير: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ، رأوا أنَّ هذا التخريج - وإن كان لا يجوز عندهم - أولى من ارتكاب ما ذهب إليه الكوفيون، من أنَّ فاعل (نِعْمَ) يكون اسماً علماً، فيكون هذا التخريجُ من ارتكاب أحسن الأقبحَين[3].

وأما الاسمُ الموصول: فذهب الكوفيون[4] وجماعةٌ من البصريين منهم ابن السراج[5] والجرمي[6] أنَّ الموصول لا يقع فاعلاً لـ«نِعْمَ» و«بِئسَ» سواء كان بلفظ

الكوفيين في هذه المسألة، حيث قَبُحَ عنده تأخير التمييز، والمشهورُ من مذهب الكوفيين جوازُ تأخيره . وفي المساعد ١٣٢/٢ نقل ابنُ عقيل عن الفراء خلاف ذلك، حيث قال: «وتقديم المنصوب على المرفوع فيه قبيح عند الفراء» ولعل في العبارة تحريفاً. انظر: شرح الألفية للمرادي ٨٩/٣، وشرح الأشموني ٣٣/٣ .

ونقل ابن العلج في البسيط عن الكوفيين: أن «رجُلاً» في : نعمَ زيدٌ رجُلاً منصوبٌ على التفسير للمدوح، ولا يقدِّرون فاعلاً، وكأنك قلتَ: زيد الممدوح رجُلاً» ارتشاف الضرب ٢٠/٣، والتذييل والتكميل ١٦٢/٣ .

(١) وذهب ابن الطراوة إلى أنّه لا إضمار في الفعل، وأن الفاعل محذوف، وتبعه علي بن مسعود الفرخان، حيث قال: «المشهور أن فاعل نِعْمَ محذوف بشريطة التفسير، فالمفسر هو النكرة المنتصبة بعده على التمييز» . انظر: ارتشاف الضرب ٢١/٣، والتذييل والتكميل ١٦٢/٣، والمستوفي في النحو للفرخان ١١١/١ .

(٢) وقال بعض البصريين:هو منصوب على الحال. المسائل البصريات ٦٤٠/١،قال ابن القواس: «ولما لم تكن النكرة مشتقة ولا مقدرة به، لم تكن منصوبة على الحال» شرح ألفية ابن معط ٩٧٠/٢.

(٣) الأقبحان اللذان عناهما المصنف رحمه الله تعالى هما: ١ ـ جعل فاعل نِعْمَ وبئس اسماً علماً، وفاعلهما لا يكون عندهم إلا بأل، أو مضافاً إلى ما فيه أل.

٢ ـ تأخير التمييز عن المخصوص بالمدح أو الذم، وهو لا يؤخر عندهم اختياراً .

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٥٧/١، وارتشاف الضرب ٢٣/٣، ومنهج السالك ٣٩١/٢ .

(٥) الأصول ١١٢/١ - ١١٣ .

(٦) نص عليه في كتاب «الفرخ» . انظر: ارتشاف الضرب ٢٣/٣، وكتاب «أبو عمر الجرمي» ص: ٢٠٠ .

«الذي» أو بغيره، قال الجرمي: لأنه لم يرد به سماع، والقياس يأباه؛ لأن فاعل نِعْمَ وبئس لا يكون إلا مما يصلح أن يجيء تمييزاً لـ«نِعْمَ» و«بئسَ» إذا نزعت منه الألف واللام، ألا ترى أنك إذا قلتَ: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، يصلُحُ أن تقولَ فيه: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ، وأنت إذا قلتَ: نِعْمَ الذي قامَ زيدٌ، لم يصلح «الذي» أن يكون تمييزاً لـ«نِعْمَ» بعد نزع الألف واللام منه[1].

وذهب الأخفش والفراء[2] إلى جواز ذلك، إذا كان الموصول «الذي»، دون «مَن» و«ما» بشرط أن يلحظ فيه الجنس / فأجازا: نِعْمَ الذي بُعِثَ بالرسالة محمدٌ، ولم [٩/ب] يجيزا: نِعْمَ مَنْ عندكَ زيدٌ .

وذهبَ قومٌ من النحويين[3] أنَّه يجوزُ وقوعِ «مَن» و«ما» فاعلَين لـ«نِعْمَ» و«بِئسَ»؛ قالَ ابنُ الحاجب[4]: «ولا بُعْدَ في ذلك». وبه قال ابن مالك[5]، واستدلُّوا على «مَن» بقول الشَّاعر:

وكَيفَ أرْهَبُ أَمْراً أو أُرَاعَ لَهُ ... وَقَدْ زَكَأتُ لِبِشْرِ ابْنِ مَرْوَانِ

---

(١) انظر: منهج السالك ٣٩١/٢ .

(٢) في الارتشاف الضرب ٢٣/٣ أن هذا القول منقول عن المبرد والفارسي، والذي يظهر من الأخفض في معاني القرآن ٢٦١/١، ومن أبي علي في المسائل البصريات ٦٤٢/١ المنع لا الجواز، وانظر: المقتضب ١٤١/٢، وشرح التسهيل ١١/٣. ولم أرَ من نسب هذا القول إلى الفراء، بل المشهور - كما أشار المؤلف قبل قليل - أن الكوفيين ومعهم بعضُ البصريين يذهبون إلى منع كون «الذي» فاعلاً لنعم وبئس، إلا أن الفراء نصَّ في معاني القرآن ٥٨/١ على جواز إيلاء (الذي أو من أو ما) نعمَ وبئسَ إذا نُويَ بها الاكتفاءُ دون أن يأتيَ بعد ذلك اسمٌ مرفوعٌ .

(٣) منهم ابن العلج كما في المساعد ١٣١/٢ ، وانظر شرح الجمل ٦٠١/١، والارتشاف ٢٣/٣ .

(٤) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٩٩/٢ .

(٥) شرح التسهيل ١١/٣ .

فَنِعْمَ مَزْكأُ مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانِ(١)

موضع الدليل في قوله: «فنعمَ مَن هو» فجاء فاعلُ نِعْمَ «مَن» الموصولة، وفي قوله: «ونعمَ مَزكأُ مَن» فجاء فاعلُ نِعْمَ نكرةً مضافةً إلى «مَن» الموصولة(٢)، وقد أوّلوا ذلك: أمَّا «مَن» مِن قوله: «فنعمَ مَزكأُ مَن» فقالوا: ليس فيه «مَن» موصولةً، وإنما هي نكرةٌ موصوفة، أي: مَزكأُ شيءٍ، و«ضاقت»: في موضع الصفة، فيكون فاعلُ نِعْمَ نكرةً مضافة إلى نكرة، على ما ثبت بنقل الأخفش عن العرب(٣).

وأما «مَن» [مِن](٤) قوله: «ونِعْمَ مَن هو» فتأوله أبو علي(٥) بأن «مَن» تمييزٌ في محل نصب، والفاعلُ ضميرُ «مَن». وردَّ بوجهين(٦):

---

(١) من البسيط، ولم أقف على قائلهما، وانظر: البيتين في: جمهرة اللغة ٢/١٠٩٨، ٣/١٣٠٨، وإيضاح الشعر: ٤١٦، وشرح الجمل ١/٦٠١، وشرح الكافية الشافية ٢/١١٠٩، وشرح التسهيل ٣/١١، والمساعد ١/١٦٦، ٢/١٣١، والمغني ٤٣٣، ٥٦٩، ٥٧١، وشرح أبياته ٥/٣٣٨، والخزانة ٩/٤١٠.

وزكأ: بمعنى لجأ، يقال: زكأت إليه أي: لجأت إليه، والمَزكأُ: (مفعَل) اسم مكان منه بمعنى الملجأ.

وبشر: هو بشر بن مروان بن الحكم بن أبي العاص الأموي، كان سمحاً شجاعاً، ولي إمرة العراقين لأخيه عبد الملك، وهو أول أمير مات بالبصرة سنة ٧٥هـ (الخزانة).

(٢) قال ابن مالك: «قلت: ويجوز جعلها [أي: مَن] فاعل «نعم»، وتكون موصولة، و «هو» مبتدأ، خبره «هو» آخر محذوف، والتقدير: ونِعْمَ مَن هُوَ هُوَ في سرٍّ وإعلان، أي: هو الذي شُهِرَ في سرٍّ وإعلان، و «في» متعلقة بـ «هو» المحذوف؛ لأن فيه معنى الفعل» شرح الكافية الشافية ٢/١١١٠.

(٣) انظر: ما سبق في صفحة: ٢٤.

(٤) زيادة يستوجبها السياق.

(٥) انظر: إيضاح الشعر: ٤١٧

(٦) كلمة «بوجهين» مكررة في الأصل، وهذا الرد لابن مالك، انظره في شرح التسهيل ٣/١١، والمساعد ٢/١٣١.

أحدهما[١]: أنَّ التمييز لا يقع في الكلام بالاستقراء إلا بنكرة تقبل الألف واللام، و«مَن» بخلاف ذلك، فلا تكون تمييزاً .

الثّاني[٢]: أنَّ «مَن» إن كانت عنده هنا نكرة موصوفة بالجملة بعدها، فالتمييز لا يُوصف، وإن كانت عنده غير موصوفة، فقد خالف الإجماع، فإنهم أجمعوا أنَّ «مَن» لا تكون نكرةً غيرَ موصوفة، وقد تقدم في باب الموصولات[٣] أنَّ أبا علي استدل بهذا البيت على [أنَّ][٤] «مَن» تكون نكرة غيرَ موصوفة، وهو استدلال في محل النزاع، قال الشيخ أبوحيان[٥]: «ولأبي عليٍّ أن يقول: «مَن» هنا نكرة غير موصوفة، والجملة من قوله:

«.... ... هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانِ »

ليست في موضع الصفة لـ«مَن»، بل «مَن» تمييز والمخصوص / بالمدح: «هو» [١٠/أ] مِن قوله:

«.... ... هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانِ »

ويعود على (بِشْرٍ)، لا على (مَنْ) » انتهى .

فيكون التقدير: فنعمَ مَن بِشْرٌ، أي: فنعمَ رجُلاً بِشْرٌ، وفيه أيضاً خَرْقُ الإجماعِ؛ فإنه جعل «مَن» نكرةً غيرَ موصوفة .

تنبيه:

جاء في الشعر ما ظاهره أنَّ فاعلَ «بِئسَ» اسمُ الإشارة[٦]، قال الشَّاعرُ:

---

(١) في الأصل: «آخرهما» .

(٢) في الأصل: «الثّانية» .

(٣) في السفر الرابع من هذا الشرح، وهو من الأسفار التي لم أقف عليها .

(٤) زيادة يستوجبها السياق .

(٥) التذييل والتكميل ٣/١٦٥ - ١٦٦ .

(٦) وهو عندهم شاذ . انظر: الهمع ٥/٣٩ .

بِئسَ هذَا الحَيُّ حياً نَاصِراً لَيتَ أَحْيَاءَهُمُ فِيمَنْ هَلَكْ[١]

قيل: وفي البيت شذوذان: كونُ فاعل بِئسَ اسمَ إشارة، وكون مجيء الفاعل ظاهراً مع التمييز .

وخرَّج بعضُهم البيتَ على أنَّ فاعلَ بِئسَ ضميرٌ، و«حيًّا ناصراً» تمييزٌ، و«هذا الحيُّ» هو المذمومُ التقدير: بِئسَ حياً ناصراً هذا الحيُّ، وبهذا التخريج يرتفعُ الشذوذان، إلا أنَّه يبقىٰ فيه تقديمُ الممدوح على التَّمييز، وهو قليلٌ .

الحكم الثَّاني: في الألف واللام الداخلة على الفاعل في هذا الباب :

وقد اختلف النحويون فيها على أربعة أقوال:

الأول: أنها جنسيةٌ حقيقةٌ[٢]، وبه قال سيبويه[٣] وجمهورُ النحويين، فإذا قلتَ:

---

(١) البيت من بحر الرمل، ولم أقف على قائله، وهو في التذييل والتكميل ٣/١٥٦، وارتشاف الضرب ٣/٢٤، ومنهج السالك ٢/٣٩٢، والهمع ٥/٣٩، والدرر ٥/٢١٦ .

(٢) جاء في حاشية الشيخ يس العليمي على التصريح ٢/٩٥: «قال أبو موسى: يلزم كون أبي جهل وأبي لهب داخلين في نعم الرَّجُلُ زيدٌ، وأفاضلُ الناس داخلين في بئسَ الرَّجُلُ زيد» .

(٣) الكتاب ٢/١٧٧، وانظر: شرح السيرافي (مخطوط) ٣/٣٠، واللمع ٢٠٠، و الغرة في شرح اللمع لابن الدهان (مخطوط) لوحة ١١٠، والجمل ١٠٨، وشرحه لابن عصفور١/٦٠٤، وشرح المفصل ٧/١٣٠، وشرح ابن القواس ٢/٩٦٩ـ٩٧٠، وشرح الألفية للمرادي ٣/٨٤، والمساعد ٢/١٢٦، وارتشاف الضرب ٣/١٦. قال الرضي: «واعلم أن اللام في نحو: نعم الرَّجُلُ زيد ليست لاستغراق الجنس كما ذهب إليه أبو علي وأتباعه؛ لما ذكرنا في باب المعرفة أن علامة المعرف باللام الاستغراقية صحة إضافة كل إليه» شرح الكافية ٢/٣١٢ .

ونسب الشيخ عبد الخالق عضيمة إلى سيبويه أن أل في فاعل نِعْـمَ وبئـس للعهد، قال سيبويه في الكتاب ٢/١٧٧: واعلم أنه محال أن تقول: عبد الله نِعْمَ الرَّجُلُ، والرجل غير عبد الله، كما أنه محال أن تقول: عبد الله هو فيها، وهو غيره ...» انظر حاشية المقتضب ٢/١٤٠ برقم (٢)، ونقل بعض الباحثين كلام الشيخ عضيمة برمته دونما إشارة إليه. ينظر تعليق المحقق على شرح ابن القواس ٢/٩٢٩ حاشية رقم (٣) .

نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، فـ«الرَّجُلُ» عامٌّ، والجنس كلُّهُ هو الممدوح، وحصل لـ«زيدٍ» المدحُ لأنه فرد من أفرادِ الجنس الممدوح، ولذلك قال سيبويه[1]: «كأنك تريـد أن تجعلـه مـن أمةٍ كلهم صالح» . واستدلوا على هذا المذهب بأمرين:

أحدهما: قولهم: نِعْمَ المرأةُ هندٌ، بإسقاط تاء التأنيث، فلولا أنَّ المرأة لحظ فيها الجنس لا الواحدة، لم يجز إسقاط التاء .

الثَّاني: أنَّ الاسم المحلى بالألف واللام يجيءُ كثيراً للجنس، فحمله على الأكثر أَولى[2].

ورُدَّ هذا المذهب[3] من جهة اللفظ ومن جهة المعنى، أما من جهة اللفظ فبتثنيته وجمعه، قالوا: نِعْمَ الرجلان أخواك، ونعمَ الرجالُ إخوتُكَ، والجنس لا يثنى ولا يجمع[4].

وأما من جهة المعنى فبأنه يقتضي أن يكون زيدٌ ممدوحاً أو مذموماً / في عموم [١٠/ب] أفراد الجنس لا بخصوصيته، وذلك ينافي المبالغة التي وضع لها الباب، وبأن زيداً هو المقصود بالمدح أوالذم، وعلى هذا المذهب إنما هو ممدوحٌ أو مذمومٌ بالتَّبَع، فيكون مقصوداً بالمدح أو الذم غيرَ مقصود بهما، وهذا تناقضٌ، وبأنه يؤدي إلى التكاذب بين نِعْمَ وبئسَ[5]؛ لأنَّكَ إذا قلتَ: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، مدحتَ جميعَ الرجالِ على جهة الاستغراق، فلم يبقَ واحدٌ إلا وقد مدحتَهُ، فلو قلتَ بعد هذا: بِئسَ الرَّجُلُ عمروٌ، فقد

---

(١) انظر: الكتاب ١٧٧/٢ .

(٢) انظر: شرح الجمل ٦٠٣/١ - ٦٠٤ .

(٣) انظر: هذ الرد في التذييل والتكميل ١٥٨/٣ .

(٤) كتب في الحاشية: مطلب في أن الجنس لا يثنى ولا يجمع .

(٥) قال الشيخ يس العليمي في حاشيته على التصريح ٩٥/٢: «قوله: (ورد بأدائه إلى التكاذب)، يمكن أن يجاب: بأن المراد في نحو ذلك مدح الجنس ببعض أنواع الكمال، وذمه ببعض أنواع النقص، ولا يخرج عن عموم المدح وعموم الذم في الجملة، ولا تكاذب في ذلك» .

كذبْتَ؛ لأنك ذممْتَ مَنْ كنتَ حَكمْتَ بمدحه، فإن كنتَ صدقْتَ في الأوَّلِ كذبْتَ في الثَّاني، وإن كنتَ صدقْتَ في الثَّاني كذبْتَ في الأول .

وأُجيبَ عن التثنية والجمع: بأن الجنس قد يثنى ويجمعُ باعتبار أنواعه أو باعتبار تتبع أفراده اثنين أو جماعة، والمعنى في قولك: نِعْمَ الرجلان أخواك، ونِعْمَ الرجالُ إخوتُكَ، استغراقُ جنس الرجال بالمدح بقيد كونهم اثنين اثنين أو جماعة جماعة[١].

وقد يُجاب عما اعتُرِضَ به من جهة المعنى: بأنه قد يمدح الجنس مستغرقاً لأفراده لأجل واحد مخصوص منهم، فالمخصوصُ لذلك الواحد، والعمومُ من أجله، وبه يُعرَفُ أنَّه هو المقصود .

وأما ما ذَكَرُوه من التكاذب فالجوابُ: أنَّ المدحَ ليس بقطعيٍّ، وإذا ظُنَّ أنَّ زيداً ممدوحٌ مُدِحَ الجنسُ بسببه، وإذا ظُنَّهُ مذموماً ذُمَّ الجنسُ بسببه، ولا تكاذُبَ في ذلك؛ لأنَّ الظُّنونَ تتغيَّرُ .

القول الثَّاني: أنها جنسيةٌ مجازاً[٢]، وإذا قلتَ: نِعْمَ الرجُلُ زيدٌ، فالمراد تنزيل زيد منزلة الجنس بكماله، فكأنك قلتَ: مدحتُ زيداً الذي هو بمنزلة جميع الرجال، فهو نظير قولهم[٣]: أكلتُ شاةً كلَّ شاةٍ، أي[٤]: أكلتُ شاةً يقوم أكلُها مقامَ أكلِ جميع

---

(١) انظر: شرح الجمل ١/٦٠٥ .

(٢) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١/٣٢٣: «وقد استعملوا الجنسية مجازاً في الدلالة على الكمال مدحاً وذماً نحو: (نعم الرجلُ زيدٌ، وبئس الرجلُ عمروٌ) كأنه قال: نعم الجامعُ لخصال المدح، وبئس الجامع لخصال الذم عمرو»، وحكم عليه ابن الحاجب في شرح المفصل ٢/٩٨ بالخطأ المحض، واستبعده الرضي بقوله: «فإن قلت: بل هذا على سبيل المجاز والمبالغة كما تقول: أنت الرَّجُلُ كل الرَّجُلُ، قلت: امتناع التصريح بمثل هذا بنحو: نعم كل الرَّجُلُ يدل على أنه لم يقصد به ذاك» شرح الكافية ٢/٣١٢، وانظر: شرح الجمل ١/٦٠٥، وارتشاف الضرب ٣/١٦، وشرح الألفية للمرادي ٣/٨٤، والمساعد ٢/١٢٦.

(٣) انظر: الكتاب ٢/١١٦ .

(٤) في الأصل: «إني» .

الشِّياه، وقولهم: كلُّ الصَّيد في جَوفِ الفَرَا[1]؛ أي: الفَرَا (الذي هو حمارُ الوحش) يقومُ مَقامَ جميع الصيد، وإليه / ينظُرُ قولُ المتنبي: [١١/أ]

وَلَيسَ للهِ بِمُسْتَنْكَرٍ   أنْ يَجْمَعَ العَالَمَ في واحِدِ[2]

وتلخيصُ هذا المذهب: أنَّك عبَّرْتَ باسم الجنس عن فرد من أفراده وهو «زيد»، فكأنك قلتَ: نِعْمَ زيدٌ زيدٌ .

ورُدَّ: بأنَّ مثلَ هذا التَّجوُّزِ إنما يُقالُ حيث يكون اللفظُ صريحاً في الدلالة عليه، أو ما يقرُبُ من الصَّريح، ولا لفظَ هنا يدلُّ على هذا التَّجويزِ دلالةً واضحةً، فلا يُحمَّلُ كلامُ العرب من المعنى على ما لا دليلَ عليه من اللفظ .

القولُ الثَّالث: أن تكونَ للعهد في الشَّخص الممدوحِ أو المذمومِ[3]، فإذا قلتَ: نِعْمَ الرجُلُ زيدٌ، فـ«الرَّجُلُ» هنا يُرادُ به شخصٌ معهودٌ؛ وهو زَيدٌ، وبهذا القولِ قالَ الأستاذُ أبو إسحاقَ بنُ مَلْكُون الأندلسيُّ[4]، وأبو منصورٍ الجَوَاليقيُّ

---

(١) مثلٌ يُضرب لمن يفضل على أقرانه، وقد تمثل به النبي ﷺ حين أسلم أبو سفيان. انظر: الأمثال لأبي عبيد ٣٥، وجمهرة الأمثال ١٦٢/٢، ومجمع الأمثال ١١/٣ .

(٢) البيت من بحر السريع، وقد تبع المصنفُ ـ رحمه الله ـ ابنَ عصفور في شرحه على الجمل ٦٠٥/١ في نسبة هذا البيت، وقد بحثت عنه في ديوان أبي الطيب فلم أجده، والحقُّ أنه لأبي نُوَاسٍ يستعطفُ الرشيد على الفضل البرمكي، والبيت في ديوانه: ٤٥٤، وانظر: التذييل والتكميل ١٥٩/٣، وسرح العيون: ٣١٥ .

(٣) انظر: شرح الجمل ٦٠٥/١، وارتشاف الضرب ١٦/٣، وشرح الألفية للمرادي ٨٤/٣، والمساعد ١٢٦/٢ .

(٤) هو إبراهيم بن محمد بن منذر الحضرمي الإشبيلي، أبو إسحاق، المعروف بـ«ابن ملكون»، نحوي جليل، أخذ عنه ابن خروف والشلوبين وغيرهم، من تصانيفه: «شرح الجمل» و«شرح الحماسة» و«النكت على التبصرة» توفي سنة ٥٨١ هـ، وقيل: ٥٨٤هـ. أخباره في: إنباه الرواة ١٩٦/٤، وإشارة التعيين ١٨، وبغية الوعاة ٤٣١/١ .

وانظر: رأيه في: شرح الجمل ٦٠٥/١، والتذييل والتكميل ١٥٨/٣، وارتشاف الضرب ١٦/٣، والمساعد ١٢٦/٢، والتصريح ٩٥/٢، والهمع ٣١/٥.

البغداديُّ[١]، ورجَّحهُ أبو عبدا لله الشَّلوبيني[٢]، واستدلوا لهـذا المذهـب: بتثنيتـه وجمعـه، ولو كان للجنس أو للعهد الذهني، لم يصحَّ تثنيتُهُ ولا جمعُهُ؛ لأنَّ الجنسَ إنما هو حقيقـةٌ واحدةٌ، وكذلك المعهودُ في الذهن .

وردَّ: بأنه لو كانت للعهد في الشَّخص، لَخلَتِ الجملةُ الخبريةُ من رابطٍ يعودُ إلى المبتدأ أو ما يقومُ مَقامَ الرَّابطِ من العموم .

فإن قيلَ: فقد أُعِيدَ المبتدأُ بالمعنى، فإنَّ «الرَّجُلُ» على هذا القول هو «زَيدٌ» بعينِهِ؟

فالجوابُ: أنَّ هذا لا يَسُوغُ على مذهـب الجمهـور، وإنمـا يَسُـوغُ على مذهـب الأخفش ومَن تَبِعَهُ، وهو قولٌ مردودٌ عندهم[٣].

القول الرابع: أنها للعهد الذِّهني، فإذا قلتَ: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، فالمرادُ بـ «الرَّجُـلُ» حقيقةُ الرُّجوليَّةِ المتصوَّرَةِ في الذِّهن، فـالمدحُ لتلـك الحقيقـةِ المطابَقَـةُ لأفـراد الرجـال في

---

(١) هو موهوب بن أحمد بن محمد الجواليقي، أبو منصور، (والجوالقي نسبة إلى الجوالـق، وهـو وعـاء، فارسي معرب) كان من كبار أهل اللغة، إماماً في فنون الأدب، ثقة صدوقاً، أخذ عنه ابن الجوزي وابن الأنباري وغيرهم، من تصانيفه: «الاقتضاب» في شرح أدب الكتاب، و «المعرب» و«تتمـة درة الغواص» ، توفي سـنة ٥٣٩ هـ. أخبـاره في: إنبـاه الـرواة ٣/٣٣٥، ومعجـم الأدبـاء ١٩/٢٠٥، ووفيات الأعيان ٥/٣٤٢.

وانظر رأيه في أثناء ترجمته من معجم الأدباء ١٩/٢٠٥، والتذييل والتكميـل ٣/١٥٨، وارتشـاف الضرب ٣/١٦، والمساعد ٢/١٢٦، والتصريح ٢/٩٥، والهمع ٥/٣١ .

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد الأنصـاري المـالقي، يعرف بـ «الشـلوبين الصغـير» ، مـن النبهاء الفضلاء، كان كثير التعفف، أخذ عن ابن عصفور، صنف شرحاً لأبيات سـيبويه، وكمـل شرح شيخه ابن عصفور على الجزولية، توفي سنة ٦٦٠ هـ. أخباره في بغية الوعاة ١/١٨٧ .

وانظر: رأيه في: ارتشاف الضرب ٣/١٦، والهمع ٥/٣١ .

(٣) قال أبو حيان في التذييل والتكميل ٣/١٥٨: «وهذا المذهب لا يتأتى إلا على مذهب الأخفش في كون الرابط يكون تكرار المبتدأ بغير لفظه... وقد أبطلوا مذهب الأخفش في كـون الربـط يكـون بهذا، وما انبنى على الباطل باطل» .

الخارج الذين منهم زيدٌ، وهذا القول قال [به][1] جماعةٌ، ورجَّحَهُ ابنُ الحاجب[2] وطوَّلَ الكلامَ في الدليل عليه، وحَكَمَ بأن غيرَه خطأٌ .

وردَّ: بأنه لو كان / المرادُ به العهدَ الذهني، لامتنعَ تثنيتُهُ وجمعُهُ؛ لأنَّ ما في [١١/ب] الذهنِ حقيقةٌ واحدةٌ، فليس لها ثانيةٌ فتثنّى، وبأن الجملةَ على هذا تخلو مما يقومُ مَقامَ الرابط؛ لعدم العموم في المعهود الذهني.

أجاب ابن الحاجب عن ذلك: بأن الحقيقةَ الذهنيةَ لها جهتان:

جهةُ الإفراد المطابِقَةُ لها في الخارج وهي كثيرةٌ، فبهذا الاعتبار ثُنِّيتْ وجُمِعَتْ، وأغنَتْ عن الرابط.

وجهةُ اعتبارها في نفسِهَا، وهي حقيقةٌ واحدةٌ، فبهذا الاعتبار لا يُلحَظُ فيها العمومُ، فلا تُثنّى، ولا تُجمَعُ، ولا تُغني عن الرابط، والله أعلَمُ .

الحكم الثَّالث: في الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز:

وقد اختلف النحويون في هذه المسألة على ثلاثة أقوال:

الأول: أنَّه لا يجوزُ الجمعُ بينهما فلا يُقالُ: نِعْمَ الرَّجُلُ رجُلاً زيدٌ، وبه قال سيبويهِ[3] وجمهورُ النحويين، وحجَّتُهُ: أنَّ التمييزَ إنما جيء به لرفع الإبهام، ولا إبهامَ

(١) زيادة ينتظم بها السياق .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٩٧ - ٩٨ ، وانظر: شرح الألفية للمرادي ٣/٨٤ .

(٣) الكتاب ٢/١٧٧، وانظر: الخصائص ١/٣٩٦، وشرح الجمل ١/٦٠٦، وشرح الكافية الشافية ٢/١١٠٧، وشرح التسهيل ٣/١٤، وارتشاف الضرب ٣/٢٢، والهمع ٥/٣٥ .

وقد تأول أبو علي الفارسي كلام سيبويه، على أن معناه: لا يكون الفاعل ظاهراً حيث يلزمُ التمييز، بل الفاعل في حال لزوم التمييز مضمرٌ لا غير، ألا ترى أنه تقول: نعم الرَّجُلُ رجُلاً زيدٌ، فلا يكون التمييز لازماً . نقله أبوحيان في منهج السالك ٢/٣٩٤، والمرادي في شرح الألفية ٣/٩٦. ولم أقف عليه في تعليقة أبي عليٍّ على الكتاب، مع أنه ذكر نص سيبويه في المسألة وعلق عليه بغير هذا، انظر: التعليقة ١/٣١٩ - ٣٢٠ .

=

هنا لارتفاعه بذكر الفاعل .

القول الثَّاني: للمبرد[١] وابن السراج[٢] والفارسي[٣] أنَّه يجوز الجمع بينهما، وعليه جماعة من المتأخرين منهم ابن مالك[٤]، وهو الظاهر، واستدلوا لهذا المذهب بالقياس والسماع؛ أما القياس: فإن التمييز قد جاء للتأكيد نحو قوله تعالى: ﴿ إنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْراً ﴾[٥] ألا ترى أنَّ «شهراً» تمييز[٦]، وهو تأكيد؛ لأنه لو لم يُذكر لفهم أنَّ الاثني عشر هي شهور، فلذلك يجوز أن تقول: نِعْمَ الرجُلُ رجُلاً زيدٌ، فيكون «رجُلاً» تمييزاً مؤكداً كـ«شهراً» في الآية .

وأما السَّماعُ: فمن النثر ما رُوِيَ من قول الحارثِ بنِ عُبَادٍ لما قُتل ابنُهُ: نِعْمَ القتيلُ قتيلاً أصلَحَ بينَ بكرٍ وتَغْلِبَ، على من رواه هكذا برفع الأول وبنصب الثَّاني، وقد رُوِيَ على خلاف هذا، / وقد تقدم[٧] .

وانظر: حاشية (٤) من الملخص ٤٤٧، فقد نقل المحقق عن ابن أبي الربيع في الكافي ٣١٦/١ كلاماً يُفْهَمُ منه أن سيبويه أجاز الجمع بين فاعل نعم الظاهر والتمييز، ولم أتمكن من الوقوف على هذا في الكتاب .

(١) المقتضب ١٤٨/٢ .

(٢) الأصول ١١٧/١ .

(٣) الإيضاح ١٢٨. قال ابن يعيش: «وعلى تقدير أن يكون العامل فيه [أي: في (زاداً)] نِعْمَ، فإن ذلك من ضرورة الشعر، هكذا قال أبو بكر بن السراج، وما ثبت للضرورة يتقدر بقدر الضرورة، ولا يجعل قياساً» شرح المفصل ١٣٣/٧، والهمع ٣٥/٥.

(٤) شرح التسهيل ١٤/٣ ـ ١٥، ومنهم أيضاً الزمخشري في المفصل ٣٢٦، وابن أبي الربيع في الملخص ٤٤٧، وابن القواس في شرح الألفية ٩٧٠/٢. وعقب أبو حيان على كلام ابن مالك بقوله: «وأما ما ذكره المصنف من أن الحامل لسيبويه ما ذكر من الآيات وأبيات الشعر ليست من هذا الباب، فليس بجيد؛ لأن الفرق ظاهر ...» .

(٥) سورة التوبة: من الآية: ٣٦ .

(٦) في الأصل: «تمييزاً» .

(٧) انظر: صفحة: ٢٥ .

ومن النَّظم قولُ جرير يهجو الأخطلَ: [١٢/أ]

وَالتَّغْلِبِيُّونَ بِئسَ الفَحَلُ فَحْلُهُمُ فَحْلاً وَأُمُّهُمُ زَلَّاءُ مِنْطِيقُ[1]

التقدير: بِئسَ الفحلُ فحلاً فحلُهُم، فـ «فحلاً» تمييزٌ، و«فحلُهُم» هو المذمومُ، والزلَّاءُ من النساء: الصغيرةُ العَجُزِ[2]، والمِنطِيقُ: الكثيرةُ الكلام، يُطلَقُ على الرَّجُلِ والمرأةِ بغير تاءٍ.

وقال الآخَرُ:

تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَاداً[3]

التقدير: فنِعمَ الزادُ زاداً زادُ أبيك، فـ «زادٌ» تمييزٌ، و«زادُ أبيك» هو الممدوحُ.

وقال الآخَرُ:

نِعْمَ الفَتَاةُ فَتَاةً هِنْدُ لَو بَذَلَتْ رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقاً أو بِإِيمَاءِ[4]

ورُدَّ ما احتجُّوا به من القياس والسَّماع، أمَّا القياسُ: فإنَّ «نِعْمَ الرجُلُ رجُلاً» لا يُقاس في التمييز على نحو قوله تعالى: ﴿ إنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْراً ﴾؛ للفرق بينهما، ألا ترى أنَّ «الرجلَ» لم يُوضَعْ مُبهَماً فيَحتَاجُ في موضعٍ من المواضع إلى

---

(١) البيت من بحر البسيط، وهو في ديوان جرير ١/١٩٢، والشاهد في: المقرب ٧٣، وشرح التسهيل ٣/١٤، وشرح الكافية الشافية ٢/١١٠٧، والمساعد ٢/١٣٠، والتصريح ٢/٩٦، والهمع ٥/٣٥.

(٢) تاج العروس (زلل).

(٣) البيت من بحر الوافر، وهو لجرير يمدح عمر بن عبد العزيز - رحمه الله - في ديوانه ١/١١٨، من قصيدة مطلعها:

أَبَتْ عَيْنَاكَ بالحَسَنِ الرُّقَادَا وأَنْكَرَتِ الأَصَادِقَ والبِلادَا

والشاهد في المقتضب ٢/١٤٨، والإيضاح ١٢٩، وشرحه (المقتصد) ١/٣٧٢، وإيضاح شواهده ١/١٣٢، والخصائص ١/٣٩٦، وشرح المفصل ٧/١٣٢، وشرح الجمل ١/٦٠٦، وشرح التسهيل ٣/١٥، والخزانة ٩/٣٩٤، وغيرها من المصادر.

(٤) من بحر البسيط، ولم أقف على قائله، والبيت في: شواهد التوضيح ١١٠، وارتشاف الضرب ٣/٢٢، وأوضح المسالك ٣/٢٧٧، والتصريح ٢/٩٥، والمغني ٦٠٤، وشرح أبياته ٧/٢٧، والهمع ٥/٣٥، والخزانة ٩/٣٩٨.

التَّمييز، بخلاف «اثْنَا عَشَرَ» ونحوِهِ، فإنه وُضِعَ أولاً علـى الإبهـام، فيَحتَـاجُ إلى التمييـز، فإذا اقترَنَ بالكلام في مَوضِعٍ مَا مَا يُغني عن التَّمييز، صارَ التَّمييزُ مُؤَكِّداً .

وأمَّا السَّماعُ فأوَّلوهُ بأن يكون المنصوبُ المدَّعَى تمييزاً حالاً مؤكِّـدَةً[1]، التقديـر: نِعْمَ القتيلُ في حال كونه قتيلاً وكذلك الباقي، [فمـا كـان] مشـتقاً فـلا إشـكالَ، ومـا كـان جـامداً أُوِّلَ بالمشتق، وزادُوا في تـأويل قولـه: «زاداً» أن يكـونَ «زاداً» مصـدراً منصوباً بـ«تزوَّدْ» على حذف الزوائد، وقد حكى الفراءُ[2] فيه ذلك. وقيل: هو بدلٌ من «مثل»[3]. وقيل: هو مفعولٌ بـ«تزوَّدْ»[4]، و«مثلَ» على هذا الإعراب كان صفـةً لـ«زاد»، ثم قُدِّمَ وانتَصَبَ على الحال. وقيل: «زاداً» تمييـزٌ لـ«مِثلَ»[5] كما تقـول: لي مثلُـكَ غلاماً، وفي

هذا / التأويل الفصلُ بين التمييز والمميَّز. هذا ما ذَكَرُوهُ من التأويلات . [١٢/ب]

قال الشَّيخُ أبوحيَّان[6]: وعندي أنَّ التأويلَ في هذا النـوع، أن يكـون في «نِعْـمَ» ضميرٌ مستترٌ، والمنصوبُ تمييزٌ له، والظاهرُ المرفوعُ هو المخصوصُ بالمدح أوالـذم، قُـدِّمَ على التمييز، وحيثُ ثَمَّ مرفوعٌ ثانٍ كان بدلاً من المرفوع الأوَّل، فتُعرِبُ «قتيلاً» تمييـزاً للضمير في نِعْمَ، و«القتيلُ» هو الممدوحُ، التقدير: فنِعمَ قتيلاً القتيلُ المعـروفُ، وتُعـرِبُ «فَحلاً» تمييزاً للضمير في بِئسَ، و«الفحلُ» هو المخصوصُ بـالذم، و«فحلُهُـم» بـدل منـه، التقدير: بِئسَ فحلاً الفحلُ فحلُهُم، وكذلك في الباقي .

---

(١) انظر: المقرب ٧٣، والتذييل والتكميل ٣/١٦٤ .

(٢) انظره في شرح المفصل ٧/١٣٣، والتذييل والتكميل ٣/١٦٥، وتقديره: تزود مثل زاد أبيـك فينـا تزوداً .

(٣) كأنه أوقعه على المخصوص أي: تزود مثل زاد أبيك زاداً حسناً. ينظر التذييل والتكميل ٣/١٦٥.

(٤) انظر: المقرب ٧٣، وشرح المفصل ٧/١٣٣ ، والتذييل والتكميل ٣/١٦٥ .

(٥) شرح المفصل ٧/١٣٣ .

(٦) التذييل والتكميل ٣/١٦٥ بتصرف .

قلتُ: وهذا التأويلُ حسنٌ قريبُ المتناول، لولا ما فيه من تقديمِ المخصوص بالمدح أو الذم على التّمييز، وهو قليلٌ .

القول الثّالث: لبعض النّحويين[(١)] وهو التفصيلُ بين أن يقترن بالتّمييز زيادةُ معنىً لا تُفْهَمُ من الفاعل فيَجُوزُ، أو لا يقترنُ به زيادةُ معنىً فيمتَنِعُ، فيَجُوزُ: نِعْمَ الرَّجُلُ رجُلاً صالحاً زيدٌ؛ لأنَّ التّمييزَ قد اقترنَ به معنى الصلاح، وهو غيرُ مفهوم من الفاعل، ويمتنعُ: نِعْمَ الرجُلُ رجُلاً زيدٌ؛ لعدم الزيادةِ، والله أعلم .

الحُكم الرابع: في توابع الفاعل الظّاهر في هذا الباب:

أمَّا العطفُ والبدلُ فجائزان، بشرط أن يَصلُحَا لمباشرة نِعْمَ وبئسَ[(٢)]، بناءً على أنَّ العطفَ والبدلَ على تقدير تكرار العامل، فتقول: نِعْمَ الرجلُ والمرأةُ زيدٌ وهندٌ، ونعمَ الرجلُ غلامُ المرأةِ زيدٌ؛ لأنَّكَ لو قلتَ: نِعْمَ المرأةُ هندٌ، ونِعْمَ غلامُ الرجلِ زيدٌ، جاز، فلو قلتَ: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، أو نِعْمَ الرجلُ رجلٌ زيدٌ، لم يجز؛ لأنَّكَ لو قلتَ: نِعْمَ زيدٌ، ونعمَ رَجُلٌ، لم يَجُزْ على الصحيح .

وأمَّا التَّأكيدُ فلا / يخلو[(٣)] أن يكون لفظياً أو معنوياً[(٤)]، فإن كان لفظياً، أجازَهُ [١٣/أ]

---

(١) منهم ابنُ عصفور ـ رحمه الله ـ في المقرب: ٧٢، ولكنه أخذ بمذهب الجمهور في شرح الجمل ١/٦٠٦، قال أبو حيان في منهج السالك ٢/٣٩٣: «والجوازُ اختيارُ الناظم، والمنعُ اختيارُ ابنِ عصفور»، وانظر: التذييل والتكميل ٣/١٦٥، وشرح الألفية للمرادي ٣/٩٤، والمساعد ٢/١٣٠، والهمع ٥/٣٥ .

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٣/١٨، وشرح الألفية للمرادي ٣/٨٧، والمساعد ٢/١٢٩ .

(٣) في الأصل: «فلا يجوز» ولعل الصواب ما أثبته، والله أعلم .

(٤) انظر: الأصول ١/١٢٠ .

ابن مالك[1] فتقول: نِعْمَ الرَّجُلُ الرَّجُلُ زيدٌ، قال الشيخ أبو حيان[2]: وينبغي أن لا يُقْدَمَ على جواز ذلك إلا بسماعٍ من العرَب؛ لأن فاعلَ نِعْمَ وبئسَ له أحكامٌ مغايِرَةٌ لكثير من أحكام غيرهما .

وإن كان معنوياً فمَن قال: إنَّ الألفَ واللامَ للجنس، فينبغي أن لا يجوزَ، قال ابنُ مالك[3]: لأن القصدَ بالتأكيد المعنوي رفعُ توهُّمِ إرادة الخصوص بما ظاهرُهُ العمُومُ، أو رفعُ توهُّمِ المجاز بما ظاهرُهُ الحقيقةُ، وفاعلُ نِعْمَ وبئس بخلاف ذلك؛ لأنه قائمٌ مَقَامَ الجنس، فلا يُتوهَّمُ فيه خصوصٌ ولا مجازٌ، فلا احتياجَ إلى التأكيد المعنوي[4]، ومَن قال: إن الألفَ واللام للعهد، فينبغي أن لا يُجوِّزَ التأكيدَ المعنويَّ، فيقولَ: نعمَ الرجُلُ نفسُهُ؛ لأنَّ الرجلَ عنده ليس مُراداً به الجنسُ .

وأماَّ النعتُ ففيه خلافٌ؛ ذهب الجمهورُ أنه لا يجوزُ، وأجازه قومٌ منهم ابنُ السَّرَّاجِ والفارسيُّ[5]، ومن أدلتهم: قولُ الشَّاعر:

---

(١) شرح التسهيل ٣/١٠، ومثله في شرح الكافية ٢/٣١٧. وانظر: شرح الألفية للمرادي ٣/٨٥، والمساعد ٢/١٢٨ .

(٢) ارتشاف الضرب ٣/١٩ .

(٣) شرح التسهيل ٣/١٠، وانظر: شرح الألفية للمرادي ٣/٨٥ .

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٣/١٩، والمساعد ٢/١٢٨ .

(٥) تعارضت نقول العلماء حول رأي الجمهور، وكذلك رأي ابن السراج ومعه الفارسي في مسألة جواز نعت فاعلَي نعمَ وبئس؛ فالشارح هنا يقررُ أن الجمهورَ لا يجيزون ذلك، وهو متابعٌ لأبي حيان الذي نص على ذلك في ارتشاف الضرب ٣/١٨، والتذييل والتكميل ٣/١٦١ ومثله في شرح الألفية للمرادي ٣/٨٥، والهمع ٣/٣١ .

والذي نقله ابنُ مالك ـ في رأي الجمهور ـ هو جوازُ النعت خلافاً لابن السراج والفارسي. شرح التسهيل ٣/٨، ١٠، وتابعه ابنُ هشام في المغني ٧٦٥ حيث قال: « وأجاز غيرُ الفارسي وابنِ السراج نعتَ فاعلَي نعم وبئس ...» وبناءً عليه يكون رأيُ الجمهور هو جوازُ النعت لا منعُهُ، كما نص المصنِّفُ ومن قبلِهِ أبو حيان والمرادي ـ رحمهم الله تعالى ـ .

نِعمَ الفتى المرِّيُّ أنتَ إذَا هُمُ حَضَروا لَدَى الحُجُرَاتِ نَارَ المُوقِدِ(١)

= أما رأيُ ابنِ السراج والفارسيِّ فيُفهَمُ مما سبق - من كلام ابن مالك وابن هشام - أنهما يذهبان إلى المنع، ويحملان ما جاء منه على البدل، بينما نص المصنف يدل على أنهما يذهبان إلى الجواز. والحقُّ أن الصوابَ ما قرره ابنُ مالك؛ وهو المنعُ، فقد نصَّ ابنُ السراج على ذلك بقوله في الأصول ١٢٠/٣: «وقد جاء في الشعر منعوتاً لزهير:

نعمَ الفتى المرِّيُّ أنت إذا هُمُ حضَروا لدَى الحجُرَاتِ نارَ الموقِدِ

وهذا يجوزُ أن يكون بدلاً غيرَ نعت، فكأنه قال: نعمَ المريُّ أنتَ ...» .

أما رأيُ أبي عليٍّ، فقد نقل البغداديُّ عنه في التذكرة قولَه: «قُرِئ على أبي بكر من الأصول:

(نعمَ الفتى المري أنت ...)

البيت. قال أبو بكر: حمَلَهُ قومٌ على الصفة، وهو عندنا على البدل؛ لأن وصفَهُ قبيحٌ. قال أبو عليٍّ: لأن فاعلَ نعم إذا كان ظاهراً فالمقصودُ به الجنسُ، وليس بعد الجنس شيءٌ يُلبِسُ فيفصَلَ بينهما» الخزانة ٤٠٥/٩ .

وممن صرح بجواز النعت العلامةُ أبو الفتح ابنُ جني في إعراب الحماسة: لوحة (١٩١ - مخطوط) عند قول يزيد بنِ قُنافَةَ:

لَعَمْرِي وَمَا عُمْرِي عَلَيَّ بهيِّنٍ لَبِئْسَ الفَتَى المدعُوُّ باللَّيلِ حاتِمُ

قال: « قال أصحابنا في قول الشاعر:

«نعم الفتى المري أنت ...»:

إن «المريَّ» بدلٌ من الفتى، قالوا: وذلك أنَّ فاعلَ نعم وبئس لا يجوزُ وصفُهُ من حيث كان واقعاً على الجنس، والجنسُ أبعدُ شيء عن الوصف؛ لفساد معناه — وقد ذكرنا ذلك —، فلما كان كذلك، عدلوا به عن الوصف إلى البدل، فقياسُ هذا أن يكون « المدعوُّ » بدلاً من « الفتى » - كذا قالوا - فأما أنا فأُجيزُ جوازاً حسناً أن يكون « المدعوُّ » وصفاً لـ « الفتى »...» وتبعه أيضاً المرزوقي في شرح الحماسة ١٤٦٤/٣-١٤٦٥، وانظر: التبصرة ٢٧٨/١، وشرح الألفية للمرادي ٨٥/٣، وشرح أبيات المغني ٢٣٥/٧.

(١) البيت لزهير بن أبي سُلمى، وهو في ديوانه: ٢٧٥ بشرح الإمام ثعلب، و٢٣٣ بشرح الأعلم. وفي الأصل: « لدى المحراب » ولعله تحريف، وما أثبته هو ما في الديوان والمصادر .

والشاهد في: الأصول ١٢٠/١، والتبصرة ٢٧٨/١، وشرح التسهيل ١٠/٣، والتذييل والتكميل ١٦١/٣، والمساعد ١٢٨/٢، والمغني ٧٦٥، وشرح أبياته ٢٣٥/٧، وشرح الأشموني ٣١/٣، والخزانة ٤٠٤/٩. و(المري): نسبة إلى مرة أحد أجداد سنان بن حارثة، الذي كان زهير مادحاً

=

ومن منع ذلك قال: إنَّ « المرِّيَّ » بدلٌ لا نعتٌ .

الحكم الخامس: في الفصل بين نِعْمَ وبئسَ وفاعلِهما الظاهر:

ولا يخلو الفاصلُ أن يكون مماً يتعلّقُ بالفاعل أو لا، فإن كان مما يتعلّقُ بالفاعل نحو: نِعْمَ فيك الرَّاغبُ زَيدٌ، فمَنَعَه عامَّةُ النَّحْويين[1]؛ لِمَا يَلزَمُ فيه من تقديم بعض الصِّلَةِ على الموصول؛ لأنَّ « أل » موصولةٌ، و« فيك » من تمام الصلة. وأجازه الكِسَائيُّ[2]، ويشهَدُ له قولُ رِفَاعَةَ الفَقْعَسيِّ[3]:

فَبَادَرْنَ الدِّيَارَ يَزِفْنَ فِيهَا ... وَبِئْسَ مِنَ المَلِيحَاتِ البَدِيلُ

فـ« من المليحات » متعلق بـ« البديل »، وقد قُدِّمَ عليه، ويمكن أن يكون « من المليحات » / يتعلّقُ بفعل خَرَجَ مَخرَجَ البيان؛ أي: أعني من المليحات، فلا يكون فيه دليلٌ. [١٣/ب]

ويَزِفْنَ: بالزاي والفاء أخت القاف ومعناه: يتبَخْترْنَ ويمِلْنَ .

وأجاز أبو عليٍّ في « التذكرة »: نِعْمَ فيكَ الرَّاغِبُ زَيدٌ[4]، على أنَّ « فيكَ » يتعلّقُ

له ولابنه هرم بن سنان. و(الحجرات): جمع حُجَر، وهو جمع حجرة، يريد شدة الشتاء. و(المُوقد): الذي لا تخمد ناره للضيف والطارق، وقيل: الحجرات: السرادقات. (شرح الديوان لثعلب) .

(١) انظر: الملخّصُ: ٤٤٦، والتذييل والتكميل ١٦١/٣، والهمع ٣٢/٥ .

(٢) علّق ابن السراج رحمه الله على كلام الكسائي بقوله: «ولا أعرفه مسموعاً من كلام العرب... فإن قال: أجعل (فيك) وأقدمه كما قال: ﴿ بئسَ للظالمين بدلا ﴾ قيل له: هذا أقرب إلى الصواب...» وانظر: المثال في: الأصول ١١٩/١، والمسائل البصريات ٨٣٤/٢، والتبصرة ٢٧٧/١، والتذييل والتكميل ١٦١/٣، ومنهج السالك ٣٩٣/٢، وارتشاف الضرب ١٩/٣، والهمع ٣٢/٥ .

(٣) لم أقف له على ترجمة فيما اطلعت من المصادر . والبيت في: التذييل والتكميل ١٦١/٣، ومنهج السالك ٣٩٣/٢، وارتشاف الضرب ١٩/٣، والهمع ٣٣/٥، والدرر ٢٠٦/٥

(٤) الذي يظهر من كلام أبي علي في المسائل البصريات ٨٣٤/٢ - ٨٣٧ أنه لا يجيز ذلك، حيث قال في معرض حديثه عما نقله الكسائي من قولهم: (لنعم فيك الراغب زيد) قال: «ولا أظن الكسائي =

بـ«نِعْمَ»، وفيه نَظَرٌ .

فإن كان الفاصلُ مِمَّا لا يتعلق بالفاعل؛ فالنَّحويُّون على المنع[1]، سواءٌ كان ظرفاً أو مجروراً أو غيرَهما، فلا يُقالُ: نِعْمَ في الدَّارِ الرَّجُلُ زَيدٌ، ويجوز: نِعْمَ الرَّجُلُ في الدار زَيدٌ. إلا أنَّ بعضَ الأندلسيين[2] جنَحَ إلى الجواز قال: «نِعْـمَ» غـيُر مركَّبةٍ مع فاعلها، ومتمكِّنةٌ من رفع الظاهر والمضمَر، فلا مانعَ من الفصل بينها وبين فاعلِها. وكلامُهُ غيرُ ظاهر؛ لأنَّ بابَ نِعْمَ وبئس ليس بقياسٍ، وما جاء من الفصل في الشِّعر حُمِلَ على الشذوذ، قال الشَّيخُ أبو حيان[3]: وَجَدتُ في شعر العرب الفصلَ بين بِئسَ ومرفوعها بـ« إذن » وأنشد:

أجاز تقديم الصلة على الموصول، ولكن إن قال: أجعله تبييناً، وأجعل العامل فيه الفعل؛ لأن نعم فعل، والظروف تعمل فيها المعاني، فإذا كانت المعاني تعمل فيها، فالفعل أجدر أن يعمل فيها، فإن قيل: إن هذا فعل لا يتصرف، فلا يفصل بينه وبين فاعله بالظرف ؟

قيل: ليس قلة تصرفه بأمنع له من العمل من المعاني، والمعاني تعمل فيها، فكذلك الفعل الذي لا يتصرف ...» مما سبق يفهم أن أبا علي يؤيد رأي الكسائي، إلا أنه عقب على ذلك مصرحاً برأيه فقال: «إلا أن الذي يضعف عندي هذا الذي أجازه، ويمنع منه اجتماعهم على المنع من الفصل بالظرف بين ما وخبره في التعجب، في قولهم: ما في الدار أحسن زيداً، فمنعهم هذا الفصل بالظرف بين المبتدأ وخبره مع أن العامل فيه فعلٌ أقوى من نعم... دلالة على الفصل بين نعم وفاعله أشد امتناعاً من حيث كان الفاعل أشد اتصالاً من الابتداء بالخبر... وإذا امتنع هذا في الابتداء بلا خلاف علمناه، وجب أن يكون فيما أجازه الكسائي أشد امتناعاً...» . وما نقله المؤلف ذكره أبو حيان في ارتشاف الضرب ١٩/٣ .

(١) انظر: الملخص ٤٤٦، والتذييل والتكميل ١٦١/٣، والهمع ٣٢/٥ .

(٢) يقصد ضياءَ الدين بنَ العلج النحوي، فقد نقل عنه أبو حيان في التذييل والتكميل ١٦١/٣، وارتشاف الضرب ١٩/٣ ذلك فقال: «وفي البسيط: يصح الفصل بين الفعل والفاعل لتصرفه في رفعه الظاهر والمضمر، وعدم التركيب. انتهى» وانظر: الهمع ٣٢/٥ .

(٣) والظاهر من كلامه هذا أنه يقول بجوازه، انظر: المراجع السابقة .

أَرُوحُ وَلَمْ أُحْدِثْ لِلَيْلَى زِيَارَةً لَبِئْسَ إِذَنْ رَاعِي الْمَوَدَّةِ والوَصْلِ[(١)]

وبالقَسَم، قال:

بِئسَ عَمْرُ اللهِ قَومٌ طُرِقُوا فَقَرَوا أَضْيَافَهُمْ لَحْماً وَخِزْ[(٢)]

ففي هذا البيت على رواية «عَمْرُ الله» شاهدان: تنكير فاعل بِئسَ، والفصلُ بين

٥ بِئسَ وفاعلها .

الحكم السادس: في لَحَاق نِعْمَ وبئسَ التاءُ الساكنةُ الدالةُ على تأنيث الفاعل الظاهر:

ولا يخلو الفاعل أن يكون مُذكَّراً كُني به عن مذكَّرٍ، أو مؤنثاً كُني به عن مؤنَّثٍ، أو مذكَّراً كُني به عن مؤنَّثٍ، أو مؤنَّثاً كُني به [عن][(٣)] مذكَّرٍ، فهذه أربعة أقسام[(٤)]:

أما الأول فمثاله: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، واتفق النحويون على عدم لحاق تاء التأنيث

١٠ هنا؛ لأن الفاعل مذكَّرٌ، وقد كُني به عن مذكَّرٍ وهو «زيد».

وأما الثَّاني فمثاله: نِعْـمَ المرأةُ هندٌ، ويجوز فيه الوجهان[(٥)]، فمَن ألحقَ التاءَ، فلا إشكالَ؛ / لأن الفاعلَ مؤنَّثٌ حقيقيٌّ كُني به عن مؤنَّثٍ حقيقيٍّ، ومَن لم يُلْحِقْ فلأنَّ [١٤/أ] نِعْمَ فعلٌ غيرُ متصرف، وأشبَهَ الحرفَ، والحرفُ لا تلحقُهُ العلامةُ؛ لتأنيث ما بعده، ومنهم مَن قال: إنما لم تَلحَق العلامةُ؛ لأن الفاعلَ اسمُ جنس، واسمُ الجنس يجوزُ تأنيثُهُ

---

(١) البيت لمجنون ليلى، وهو في ديوانه: ١٨١،ونسبه ابن المعتز في طبقات الشعراء: ٣٢٩ إلى أبي هلال الأحدب واسمه غُصَين بنُ بَرَّاق، في أثناء ترجمته له . والبيت في : الحماسة ٧٣/٢، وشرحها للمرزوقي ١٣١٨/٣، وشرحها للتبريزي ١٥٣/٣، والتذييل والتكميل ١٦١/٣، ومنهج السالك ٣٩٣/٢، وارتشاف الضرب ١٩/٣، والهمع ٣٣/٥ .

(٢) سبق تخريجه صفحة: ٢٨،وهناك روي (بئس قوم الله)،وبالروايتين جاء أيضاً في الهمع ٣٣/٥-٤٠.

(٣) «عن» ساقطة من الأصل .

(٤) انظرها في التذييل والتكميل ١٦٩/٣ .

(٥) قال سيبويه رحمه الله: «واعلم أن نِعْمَ تؤنث وتذكر، وذلك قولك: نعمت المرأة، وإن شئت قلتَ: نعمَ المرأةُ، كما قالوا: ذهب المرأةُ، والحذفُ في نِعْمَ أكثرُ» الكتاب ١٧٨/٢ .

وتذكيره[١].

وأما الثَّالث فمثاله: نِعْمَ البَلَدُ هذه الدارُ، فيجوزُ إلحاقُ العلامة وتركُهَا[٢]، فإلحاقُهَا باعتبار أنَّ البلدَ كُنِيَ به عن الدار، وهي مؤنثةٌ، وتركُهَا باعتبار لفظ البلد؛ لأنه مُذَكَّرٌ، وعَدَمُ إلحاق العلامة أحسنُ. فمن إلحاق العلامة قولُ الشاعر:

أَوْ حُرَّةٌ عَيْطَلٌ ثَبْجَاءُ مُجْفَرَةٌ دَعائِمَ الزَّوْرِ نِعْمَتْ زَوْرَقُ البَلَدِ[٣]

فألحَقَ العلامَةَ وإن كان الزَّورَقُ مذكَّراً؛ لأنه كُنِيَ به عن المؤنث، وهي الحرَّةُ، والعَيطلُ: الطويلة العُنُق، وثَبجَاء: بالمثلَّثة والموحَّدَة من أسفل والجيم: العريضَةُ ما بين الكاهل والظهر[٤]، ومُجْفَرَةٌ بالجيم: عظيمةُ الجُفْرَةِ[٥] وهي الجوف، والدعائمُ: المراد بها اليَدَان، والزَّوْرِ: أعلى الصَّدر[٦]، والزَّورَقُ: السفينة الصغيرة. يصِفُ ناقته بالشدة واتساعِ ما بين يديها، وأنها في البر كالسفينة في البحر.

ويَظهَرُ من كلام سيبويه[٧] أنَّ هذا القِسمَ لا يجوزُ فيه إلحاقُ التاء، وكذلك يَظهَرُ

---

(١) انظر: شرح المفصل ١٣٦/٧ .

(٢) ينظر الكتاب ١٧٩/٢ .

(٣) البيت لذي الرمة في ديوانه ١٧٤/١، من قصيدة يمدح بها هلال بن أحوز التميمي مطلعها:

يَا دَارَ مـيَّـةَ بالخَلْصَاءِ فَالجَـرَدِ سَقْياً وإن هِجْتِ أدنى الشَّوقِ لِلكَمِدِ

والشاهد في معاني القرآن للفراء ٢٦٨/١، والصحاح (زرق)، والتبصرة ٢٧٦/١، والمفصل ٣٢٧، وشرحه للخوارزمي (التخمير) ٣١٩/٣، ٣٢٠، وشرحه لابن يعيش ١٣٦/٧، وشرح الجمل ٦٠٧/١، والمقرب ٧٢، وشرح التسهيل ٢٠/٣، والتذييل والتكميل ١٧٠/٣، والخزانة ٤٢٠/٩ . و(الحرة): الكريمة، أراد بها الناقة .

(٤) انظر: التاج (ثبج) .

(٥) في تاج العروس (جفر): «ومن المجاز: الجُفرَة ـ بالضم ـ: جوفُ الصدر، أو هو ما يجمع الصدر والجنبين، وقيل: هو منحنى الضلوع، وكذلك هو من الفرس وغيره، ... وهو مجفَرٌ ـ بفتح الفاء ـ أي: واسعها، أي: الجفرة» وانظر: الصحاح (جفر)، وفي الخزانة ٩/ ٤٢١ ضبطها العلامة البغدادي رحمه الله بكسر الفاء فقال: «والمجفِرةُ: بضم الميم وسكون الجيم وكسر الفاء: ...».

(٦) كنى بـ «دعائمَ الزَّور» عن عظم قوائمها (الخزانة) .

(٧) سها المؤلف رحمه الله في إيراد هذا الرأي لسيبويه ومعه ابن عصفور هنا، وكان عليه أن يذكره في القسم الرابع، (وهو التالي)، أما هذا القسم (وهو ما كان مذكراً كُني به عن مؤنث)، فسيبويه يجيز

من كلام ابن عصفور[1]. وقد تأولوا كلام سيبويه .

وأما القسم الرابع فمثاله: نِعْمَ الدَّارُ هذا البلَدُ، ففيه إلحاقُ العلامةِ وتركُهَا، فإلحاقُهَا باعتبار تأنيثِ الدار، وتركُهَا باعتبار أنَّ الدارَ كُنِي بها عن البلد وهو مذكَّرٌ، وإلحاقُ العلامة أحسنُ[2].

٥ فإن كان الفاعلُ مثنىً أو مجموعاً نحو: نِعْمَ المرأتان الهندان، ونِعْمَ النِّساءُ إخوتُك، جاز الوجهان، وتركُ العلامة مع الجمع أحسنُ، والله أعلم .

انتهت أحكامُ الفاعل الظاهرِ .

وأما إن كان مضمراً فله أحكام :

الأول: في / إثباته، وقد اختلف النَّحْويون في الفاعل من قولك: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ [١٤/ب]

١٠ على أربعة أقوال:

الأول: لسيبويه[3] ومعظمِ البصريين أنَّ الفاعلَ في نِعْمَ ضميرٌ مستترٌ، و«رجُلاً» تفسيرٌ له، فهو يعود إليه، التقدير: هو رجُلاً زيدٌ، قال الله تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ

فيه إلحاق العلامة وتركها، قال رحمه الله: «وأما قولهم: هذه الدار نعمت البلد، فإنه لما كان البلدُ الدارَ، أقحموا التاء، فصار كقولك: من كانت أمك، وما جاءت حاجتك. ومن قال: نعمَ المرأةُ، قال: نعمَ البلدُ» الكتاب ١٧٩/٢ . وانظر: الحاشية التالية .

(١) مذهب ابن عصفور في هذه المسألة هو عكس ما ذكره الشارح، فابن عصفور هنا يوجب إلحاق التاء؛ لأنه كناية عن مؤنث. انظر: شرح الجمل ٦٠٧/١ .

(٢) هنا كان ينبغي للمؤلف ـ رحمه الله ـ أن يذكر رأي سيبويه وابن عصفور (وهو عدم جواز إلحاق التاء). قال سيبويه: «... وكذلك: هذا البلدُ نعمَ الدارُ، لما كانت البلدَ ذُكِّرَتْ، فلزمَ هذا في كلامهم لكثرته، ولأنه صار كالمثل، كما لزمت التاءُ في: ما جاءت حاجتك» الكتاب ١٧٩/٢، وقال ابن عصفور: «إلا أن يكون مذكَّراً كُنِيَ به عن مؤنث، أو مؤنثاً كُنِيَ به عن مذكَّر، فإنك تعامل الفاعل إذ ذاك معاملة ما كُنِّيت به عنه» شرح الجمل ٦٠٧/١ .

(٣) الكتاب ١٧٨/٢ ـ ١٧٩، وانظر: شرحه لأبي سعيد السيرافي (مخطوط) ٣٠/٣، وشرح التسهيل ١١/٣ ـ ١٢،

بَدَلاً﴾[1] ففي « بِئسَ » ضمير هو الفاعل، و« بدلاً » مفسر له. وقال الشاعر:

نِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةٌ إلاَّ وَكَانَ لِمُرْتَـاعٍ بِهَا وَزَرا[2]

وهذا القولُ هو الصَّحيحُ. ومن دلائله: ما حُكِيَ من قولهم[3]: « نِعْمَ هُمْ قوماً أنتُم»، فـ« هم » تأكيدٌ للفاعل المضمَر المستتر في « نِعْمَ » .

٥ **القول الثَّاني**: للكسائي والفراء[4]: أنَّ الفاعلَ هنا لا يكونُ مضمراً، وإنما الفاعل المقصود بالمدح والذم، فإذا قلتَ: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ، فالفاعل هو زيد، وكذلك إذا قلت: بِئسَ رجُلاً زيدٌ.

واختلفا في المنصوب قبل الفاعل؛ فقال الكسائيُّ: هو حالٌ جامدةٌ لُحِظَ فيها الاشتقاق، وقال الفراءُ: تمييزٌ منقولٌ من الفاعل[5]، الأصلُ عنده: رجلٌ نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ،

١٠ فحُذِفَ « رجل » وقامت صفتُهُ مَقامَهُ، ثم أُسند الفعلُ إلى « زيد » فانتصب « رجلٌ » الذي كان فاعلاً على التمييز.

(١) سورة الكهف: من الآية: ٥٠ .

(٢) ينسب إلى زهير بن أبي سُلمى، ولم أجده في ديوانه المطبوع بشرح ثعلب والأعلم. وهو في: شرح التسهيل ١/١٦٣، ٢/١٦٩، والتذييل والتكميل ٣/١٦٢، وأوضح المسالك ٣/٢٧٥، والتصريح ١/٣٩٢، وشرح الأشموني ٣/٣٢. (تعر): تنزل، و(مرتاع بها): متقلب فيها، و(وزراً): ملجأ.

(٣) انظر: هذا القول في التذييل والتكميل ٣/١٦٣، وارتشاف الضرب ٣/٢١، والمساعد ٢/١٢٩، وشرح الأشموني ٣/٣٢، والهمع ٥/٣٤ .

(٤) انظر: هذا القول في التذييل والتكميل ٣/١٦٣، وارتشاف الضرب ٣/٢٠، ومنهج السالك ٢/٣٩٠.

(٥) وزاد أبو حيان: «ويقبح عنده ـ أي: الفراء ـ تأخيره؛ لأنه تمييز وقع موقع المرفوع، وأفاد إفادته؛ لأن كلاً منهما بين الجنس الذي مدحت به زيداً، ولا يجوز تقدُّمُه على نعم، كما لا يجوز تقديمُ ما وقع موقعه، وأما الكسائي فيجيز تأخيرَ النكرة عن زيد، فيقول: نعم زيد رجُلاً، ولا يجوز تقديمها على نعم كمذهب الفراء، وإن اختلفا في التوجيه، فعلى رأي الكسائي لا يجوز؛ لأن العامل في الحال غير متصرف ....» التذييل والتكميل ٣/١٦٢، وارتشاف الضرب ٣/٢٠ .

ورُدَّ مذهبُهُما بأمور[١]:

الأول: أنَّه يقال: نِعْمَ رجُلاً أنت، ونِعْـمَ رجُـلاً هـو، فلـو كـان «أنـت» و«هـو» فاعِلَين لـ«نِعْمَ» لوجب اتصالهما بالفعل، وكونهمـا منفصلـين، دليـلٌ علـى أنهمـا ليسـا فاعِلَين؛ لأن الضمير الفاعل لايجوز انفصالُهُ مهما قُدِرَ على اتصاله .

الثَّاني: أنَّه يقال: إخوتك نِعْمَ رجالاً، فيتعيَّن أن يكون الفاعل هنـا ضمـيراً؛ لأنـه ليس في الكلام ما يَصلُحُ أن يكون فاعلاً غيرُه .

الثَّالث: أنَّه يقال: نِعْمَ رجُلاً كانَ زيدٌ، فلو كان «زيـد» فـاعلاً، لم تدخـل عليـه «كان»؛ لأن «كان» تُخرِجُهُ عن كونه فاعلاً .

الرابع: أنَّه يجوز / في قولك: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ: نِعْمَ رجُلاً، بحذف «زيـد»، ولـو [١٥/أ] كان «زيدٌ» فاعلاً لم يحذف[٢].

القول الثَّالث: للكوفيين أنَّه ليس هناك فاعلٌ لا ملفوظٌ به ولا مقدَّرٌ؛ لأن الكلام في معنى ما لا يحتاجُ إلى فاعِلٍ، ألا ترى أنَّه في معنى: زيدٌ الممدُوحُ[٣] .

ورُدَّ: بأنه يلزم منه بقاءُ الفعل دون فاعل .

القول الرابع: لابن الطـراوة أنَّ الفـاعلَ محذوفٌ[٤]، كـأنَّ التقديـر: نِعْـمَ الرجُـلُ

---

(١) ذكر الثلاثة الأولى منها أبو حيان رحمه الله، انظرها في التذييل والتكميل ١٦٢/٣ .

(٢) قال السيوطي: «وقيل: جاز الحذف أيضاً إذا عُلمَ نحو حديث: «من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت» الهمع ٣٤/٥ .

(٣) حكاه ضياءُ الدين بنُ العلج، صاحبُ البسيط، ونسبه إلى الكوفيين. انظره في التذييل والتكميل ١٦٢/٣، وارتشاف الضرب ٢٠/٣ - ٢١.

(٤) واحتج على رأيه أيضاً: «بأن الفاعل لا يبرز في التثنية والجمع، ولأنه موضع إبهام لأجل استغراق المدح، ومواضع الإبهام يحسن فيها الحذف ...» التذييل والتكميل ١٦٢/٣، وانظر: كتاب ابن الطراوة النحوي ٢٧٢، وقد وافقه على رأيه هذا علي بن مسعود الفرخان في كتابه المستوفى ١١١/١ حيث قال: «وإذا قلت: نعم رجُلاً زيد، فالمشهور أن فاعل نعم محذوف بشريطة التفسير ...» .

رجُلاً، ثم حُذفَ الفاعلُ؛ لأنه معلومٌ في الذهن . وردَّ: بأن الفاعلَ لا يُحذَف .

الحكم الثَّاني:

إذا قلنا: إنَّ الفاعلَ في (نِعْمَ) مِن قولك: نِعْمَ رجُـلاً زيـدٌ، ضمـيرٌ، فهـل يُـرادُ بـه الجنسُ أو الشَّخصُ، في ذلك خلافٌ، وهو مبني على الأقوال الأربعة في الألـف والـلام في الفاعل[1]، فالذين قالوا: إن الألف واللام للعهد الذهني أو الخارجي قالوا: الضمير في نِعْمَ من قولك: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ، يُرادُ به الشخصُ الذهـني أو الخـارجي، والذيـن جعلـوا الألف واللام للجنسِ الحقيقي أو المجازي اختَلفوا؛ منهم مَـن جعـل الضمـيرَ للشـخص، ومنهم مَن جعله للجنس.

استدلَّ مَن جعل الضميرَ للشخص بتثنية المفسِّر وجمعِهِ في نحو قولك: نِعْمَ رجلـين الزيدان، ونِعْمَ رجالاً الزيدون، إذ لو كان الضميرُ للجنس لم يُثَنَّ تفسـيرُهُ، و لم يُجْمَـع؛ لأنَّ الجنسَ لا يُثنَّى ولا يُجمَعُ، فكذلك تفسيره.

واستدلَّ مَن قال: إنه للجنس بكونه لا يبرُزُ، فإنـه كـالمَثَلِ، واعتَـذَرُوا عـن التثنيـة والجمع بأنهما ليسا باعتبار كونه شخصاً، بل باعتبار تتَبُّعِ أفـرادِ الجنس اثنـين اثنـين أو ثلاثةٍ ثلاثةٍ، فيكونُ على طريقة: هما خيرُ اثنين في الناس؛ أي: هما خير الناس بقيـد تتبعهم اثنين اثنين، وقد تقدَّمَ هذا التأويلُ[2] في فاعل نِعْمَ إذا كان ظاهراً. / والضمـير [١٥/ب] جارٍ على حكم الظاهر .

الحكم الثَّالث: في تابع هذا الضمير :

ولما كان هذا الضمير مبنياً على الإبهام تعظيماً لمعناه أشبَهَ ضمير الشأن، فعـامَلوه معامَلَته في عدم توكيدِه والبدلِ منه والعطفِ عليه، وأمـا النعـتُ فممتنعٌ بـالأصل؛ لأن

---

(١) انظر: ما سبق صفحة: ٣٤ فما بعدها .

(٢) انظر: ما سبق صفحة ٢٣ .

الضمير لا ينعت ولا ينعت به، وأما ما تقدم من قولهم: نِعْمَ هم قوماً أنتم[١]، على أنَّ «هم» توكيدٌ للضمير في نِعْمَ، فشاذٌّ لا يُعوَّلُ عليه .

الحكم الرابع: إذا كان هذا الضميرُ مؤنثاً فهل تلحقُ فعلَه علامةُ التأنيث أم لا ؟

فيه خلافٌ؛ ذهب الجمهور أنك بالخيار، فتقول: نعمَت جاريةً جاريتُك، بإلحاق العلامة، وإن شئتَ أسقطتَها، واستغنيتَ بتأنيث المفسِّرِ عنها[٢]، ونصَّ الأستاذُ أبو الحسينُ بنُ أبي الربيع[٣] على المنع من إلحاق العلامة؛ لأن تأنيث المفسِّر قد أغنى عنها، فلا فائدةَ في إلحاقها، وفيه نظر؛ لأن هذه الحجة عابها جواز إسقاط العلامة، فقولهم: إن فعلْتَ كذا وكذا فبها ونِعْمَتْ، فيه شذوذٌ واحدٌ؛ وهو حذفُ التمييز، وعلى مذهب

(١) انظر:ه صفحة ٤٦ .

(٢) وهناك من النحاة من نص على وجوب إلحاق التاء، نقل أبو حيان رحمه الله في ارتشاف الضرب ٢٢/٣ ما نصه: «وإذا كان المضمرُ مفسَّراً بمؤنث، فنص أبو غانم [وهو المظفر بن أحمد بن حمدان المتوفى سنة ٣٣٣هـ] في كتابه «المحلى» على إيجاب التاء فتقول: نعمت جاريةً جاريتُك، وبئستْ جاريةً جاريتُك» . وانظر: التذييل والتكميل ١٦٢/٣، ويظهر من ابن مالك أنه يقول بهذا الرأي، حيث قال: «ويقع فاعل هذا الباب ضميراً مستتراً مفسَّراً بعده بتمييز مطابق للمخصوص بالمدح والذم نحو: نعم رجُلاً زيد، ونعمت امرأة هند ...» شرح التسهيل ١١/٣ - ١٢ .

(٣) هو أبو الحسين عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي، إمام أهل النحو في زمانه، فقيه فرضي مقرئ، أخذ عن الدباج والشلوبين، من تصانيفه: «شرح كتاب سيبويه» و «الكافي في شرح الإيضاح» و «البسيط في شرح الجمل» و «الملخص في ضبط قوانين العربية» وغيرها. توفي سنة ٦٨٨ هـ . أخباره في: درة الحجال ٧٠/٣، وغاية النهاية ٤٨٤/١-٤٨٥، وبغية الوعاة ١٢٥/٢ .

والنص في كتابه الملخص في ضبط قوانين العربية ٤٤٧ قال: «لا تقول: نعمت امرأة هند، إنما تقول: نعم امرأة هند، استغنوا بتأنيث المفسِّر» ، وقد وهم محقق الكتاب فخلط بين مسألتين: أولاهما: كونُ الفاعل ضميراً، وهو الذي لا يجيز فيه ابنُ أبي الربيع إلحاقَ التاء. والثَّانيةُ: كونُ الفاعل ظاهراً، وفيه أجاز ابن أبي الربيع - كغيره - إلحاقَ العلامةِ وإسقاطَها، وعلى هذه المسألة نصَّ في كتابه «الكافي في شرح الإيضاح» ٢١٤/١، فعلّقَ المحققُ على الموضع الأول، بما قرره ابنُ أبي الربيع في الكافي قاصداً الموضعَ الثّاني، وفرقٌ بينهما، انظر: حاشية المحقق رقم (١) في الملخص ٤٤٧ .

ابن أبي الربيع شذوذان: إلحاق العلامة، وحذف التمييز، وسيأتي الكلام على هذا في حذف التمييز.

الحكم الخامس: في تثنية هذا الضمير وجمعه :

واختلف النحويون في ذلك: فذهب سيبويه والبصريون أنّه لا يثنى ولا يجمع فلا يقال: نِعْمَا رجُلَين الزَّيدان، ولا: نِعْمُوا رجالاً الزَّيدون، قال سيبويه[1]: «واعلم أنك لا تُظهرُ علامةَ المضمَرِين في نِعْمَ، لا يقولون: نِعْمُوا رجالاً، يكتفون بالذي يفسره» .

وأجاز الكوفيون تثنيته وجمعه فأجازوا: قومُك نِعْمُوا رجالاً،وأخواك نِعْمَا رجُلَين، روى ذلك الكِسَائي[2] عن العرب،وحكى الأخفشُ[3] في كتابه «الكبير»[4]:نِعْمَا رَجُلَين الزيدان، / ونِعْمُوا رجالاً الزَّيدونَ، ونِعِمْنَ نساءً الهنداتُ، وتُكسَرُ العينُ؛ لالتقاء الساكنين مع [نون][5] النسوة، وقد سُمِعَ من كلامهم[6]: ونِعْمَ بهم قوماً، قال ابنُ مالك[7]: مراده: ونعموا قوماً، لكن زاد باء الجر في الفاعل كما زيدت في: [١٦/أ]

---

(١) الكتاب ٢/١٧٩ .

(٢) انظره في: أمالي ابن الشجري ٢/٤٢٢، وشرح الجمل ١/٥٦٦، وشرح التسهيل ٣/٥، وارتشاف الضرب ٣/٢٣، والتذييل والتكميل ٣/١٦٦، ومنهج السالك ٢/٣٩٠ .

(٣) عن أبي محمد وأبي صالح الأسديَّين، قال الأخفش: «إني لا آمن أن يكونا قد فُهِّما التلقين» انظر: التذييل والتكميل ٣/١٦٦،ومنهج السالك ٢/٣٩٠، وارتشاف الضرب ٣/٢٣، والهمع ٥/٤٠.

(٤) هو كتاب: «المسائل الكبير» ، ويظن كثيرون أنه هو معاني القرآن للأخفش، والحقُّ أنه كتاب مغاير لمعاني القرآن الموجود بين أيدينا، وعن كتاب المسائل الكبير يقول الأخفش نفسه: «لما دخلت بغداد، أتاني هشام الضرير، فسألني عن مسائلَ عَمِلَها وفروعٍ فرَّعها، فلما رأيت أن اعتماده واعتماد غيره من الكوفيين على المسائل، عملتُ كتاب «المسائل الكبير» ، فلم يعرفوا أكثر ما أوردته فيه» . طبقات النحويين واللغويين ٧٣، وانظر: مقدمة تحقيق كتاب معاني القرآن للأخفش صفحة: ٢١ وما بعدها .

(٥) ساقطة من الأصل .

(٦) انظره في: شرح التسهيل ٣/١٤، والتذييل والتكميل ٣/١٦٦، وارتشاف الضرب ٣/٢٣ .

(٧) شرح التسهيل ٣/١٤ .

﴿كَفَى بِا للهِ شَهِيداً﴾(١) .

الحكْمُ السَّادسُ: [في عودة هذا الضمير]:

الضمير في نِعْمَ من قولك: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ، يعود على « رجل »، وهو من الضمائر التي تعود على ما بعدها لفظاً ورتبةً، وقد تقدَّمَ ذكرُه في باب الضمير(٢).

وإنما جاز أن يعودَ على ما بعدَه(٣) لفظاً ورتبةً لِلُزُوم استتارِه واستقلالِ الكلام بدونه، فصار كأنه ليس موجوداً في الكلام، فكأنه ليس ثَمَّ ضميرٌ يعودُ على ما بعدَه .

فإن قيل: فلأيِّ شيءٍ لم يعُدْ على « زيدٍ» وهو المخصوصُ بالمدح ؟

فالجواب: من أوجُهٍ:

الأول: لو عاد على « زيدٍ» لكان يحلُّ محلَّه، والعلَمُ لا يكونُ فاعلَ (نِعْمَ) لخصوصه، وفاعلُ نِعْمَ لا يكون إلا عامّاً .

الثَّاني: لو عاد إلى « زيدٍ» لم يؤتَ بـ« رجل » إذ لا حاجةَ إليه، فلمَّا التُزِمَ ذِكرُهُ، عُلِمَ أنَّ الضميرَ يعودُ إليه، لا إلى زيدٍ .

الثَّالث: لو عاد إلى « زيدٍ» لم يجزْ حذفُهُ في حالٍ من الأحوال؛ لأن مفسِّرَ الضمير لا يُحذَفُ فقالوا: نِعْمَ رجُلاً، فدلَّ أنَّ الضميرَ لا يَعودُ إليه .

الحكْمُ السَّابعُ: في الفصل بين نِعْمَ وبئسَ ومفسِّرِ الضَّمير الفاعلِ لهما:

وقد استدلوا على جوازه بقوله تعالى: ﴿بِئسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلاً﴾(٤) فوقع الفصل بين

---

(١) سورة النساء: من الآية: ٧٩، ١٦٦ ، وسورة الرعد: من الآية: ٤٣، وسورة الإسراء: من الآية: ٩٦ .

(٢) سبق ذكره في السفر الثَّالث من هذا الشرح لوحة (١٧٨)، ويقوم على تحقيقه الزميل إبراهيم رجب بخيت في مرحلة الدكتوراه بجامعة أم القرى .

(٣) في الأصل: «على ما قبله» وهو خطأ .

(٤) سورة الكهف: من الآية: ٥٠ .

«بئسَ» و«بدلاً» بالجار والمجرور، وقال ابن أبي الربيع[١]: لا يجوز. وهو محجوجٌ بظاهر الآية[٢]، والله أعلم .

المسألة الثالثة: في لحاق «ما» لنعم وبئس :

ولا يخلو إذا لحقتهما «ما» أن يقعَ بعدها اسمٌ أو فعلٌ :

٥ فإن وقع بعدها اسمٌ، فنَقَلَ الشَّيخُ أبوحيَّان[٣] في «ما» ثلاثة أقوال:

الأول: لسيبويه والمبرد وابنِ السراج والفارسي، وأحدُ قولَي الفراء، ورُوي عن الكسائي[٤] : أنَّ «ما» معرفةٌ تامةٌ بنفسها[٥]، غيرُ مفتقرة إلى صلة ، وهي فاعلُ نِعْمَ وبئسَ، والمرفوعُ بعدها هو المخصوصُ / بالمدح أو الذم، فإذا قلتَ: بِئسَمَا تزويجٌ ولا مَهْرٌ[٦]، التقدير: بِئسَ التزويجُ تزويجٌ عَرِيَ عن المَهْرِ، وكذلك قولُهم: غَسلتُهُ غَسْلاً نِعِمَّا[٧]، ودَقَقْتُهُ دقّاً نِعِمَّا[٨]، أي: نِعْمَ الغَسْلُ ونعمَ الدَّقُّ، وهذا القولُ هو المعوَّلُ [١٦/ب] ١٠

(١) الملخص: ٤٤٧ .

(٢) ونقل الصيمري في التبصرة والتذكرة ٢٧٧/١ إجماع النحاة على جواز الفصل بين نعمَ وبئسَ ومفسِّر الضمير .

(٣) التذييل والتكميل ١٦٠/٣، وارتشاف الضرب ١٧/٣ .

(٤) انظر: الكتاب ٧٣/١، ومعاني القرآن للفراء ٥٧/١ - ٥٨، والمقتضب ١٧٥/٤، ومعاني القرآن للأخفش ٣٩/١، والإيضاح ١٣٠ - ١٣١، وشرح التسهيل ٩/٣، ولأبي علي رحمه الله رأي آخر، يرى فيه أن «ما» نكرة، وهي تفسير للفاعل المضمر في نعمَ. انظره في كتابه الحجة للقراء السبعة ٣٩٩/٢ .

(٥) قال ابن مالك معلقاً على ذلك: «وندر تمامها معرفة هنا، كما ندر تمامها نكرة في باب التعجب» شرح الكافية الشافية ١١١١/٢.

(٦) هذا قول من أقوال العرب، ينظر في: معاني الفراء ٥٨/١، والتذييل والتكميل ١٦٠/٣، ومنهج السالك ٣٩٥/٢، وارتشاف الضرب ١٧/٣ .

(٧) انظره في: الكتاب ٧٣/١، ومعاني الأخفش ٣٩/١، والمقتضب ١٧٥/٤، وارتشاف الضرب ١٧/٣، قال أبو حيان في منهج السالك ٣٩٦/٢: «وكان أبو إسحاق بن ملكون يقول: «ما» هنا أشدُّ إبهاماً من «شيء»، وموقعُها هنا أحسنُ موقع؛ لأن القصدَ في المدح والذم تعميمُ جنس الممدوح والمذموم، فكأنه هنا مدَحَ كلَّ شيء لأجل ذكر، أو ذم كل شيء» .

(٨) انظر: شرح التسهيل ١٢/٣، وشرح الكافية الشافية ١١١١/٢ .

عليه؛ لأنَّ عليه جادَّةَ البصريين، إلاّ أنَّ فيه جعْلَ «ما» معرفةً من غير صلة .

القول الثَّاني: لبعض البصريين[1] أنَّ «ما» نكرةٌ غيرُ موصوفة، منصوبةٌ على التمييز، وفاعلُ نِعْمَ وبئس مستتر فيهما، والمرفوعُ بعد «ما» هو الممدوحُ أو المذمومُ، فإذا قلتَ: نِعْمَ مَا زيدٌ، وبئسَمَا عمروٌ، فالتقدير: نِعْمَ شيئاً زيدٌ، وبئْسَ شيئاً عمروٌ .

ورُدَّ: بأن «ما» متوغّلةٌ في الإبهام، وكلُّ متوغّلٍ في الإبهام لا يكون تمييزاً[2]، وبأنَّ التمييزَ من شأنه أن يقبل الألفَ واللام، و«ما» لا تقبلُ ذلك .

القول الثَّالث: للفراء[3] أنَّ «ما» مركبةٌ مع نِعْمَ وبئس، فلا محل لها من الإعراب، والمرفوعُ بعدها فاعلٌ بنعمَ وبئسَ. وفرَّعوا على هذا القول أنَّ من قال: بِئْسَت المرأةُ هندٌ، لم يقل: بئست ما هندٌ، ومن أجاز: نعمَت المنزلُ مكةُ، لم يلزمْهُ أن يقولَ: نعمَت ما جارَتُكَ .

فإن وقع بعد «ما» فعلٌ نحو: نِعْمَ ما صنعْتَ، فنقل الشيخ أبو حيان[4] في «ما» عشرة أقوال:

الأول: أن تكون «ما» فاعلاً اسماً معرفة[5]، والمخصوص محذوف، والفعل صفة له، التقدير: نِعْمَ الشيءُ شيءٌ صنعتَهُ، وهذ القولُ هو المعوَّلُ[6] عليه .

---

(١) منهم أبو علي الفارسي، ذهب إليه في الحجة ٣٩٩/٢، وتبعه العلامة ابن يعيش في شرح المفصل ١٣٤/٧.

(٢) قال ابن عصفور: «وجاء التمييز بـ«ما» وإن كانت شديدة الإبهام؛ لاختصاصها بالنعت». شرح الجمل ٦٠١/١ .

(٣) انظر: معاني القرآن له ٥٧/١، وشرح التسهيل ٩/٣ .

(٤) انظرها في ارتشاف الضرب ١٧/٣، وفي التذييل والتكميل ١٦٠/٣ ذكر منها سبعة فقط .

(٥) انظر: الكتاب ٧٣/١، وشرحه للسيرافي ١٨٣/١ (مخطوط)، وشرح التسهيل ٩/٣، وشرح عمدة الحافظ ٧٨٣/٢، والمساعد ١٢٦/٢ .

(٦) في الأصل: «المفعول» .

القول الثاني: أن تكون «ما» نكرة منصوبة على التمييز[١]، والفعلُ صفةٌ للمخصوص المحذوف، التقديرُ: نِعْمَ شيئاً شيءٌ صنعْتَ .

القول الثالث: للأخفش[٢] والزجاج[٣] وتبعهما الزمخشري[٤] أنَّ «ما» نكرة منصوبة على التمييز، والفعل بعدها صفةٌ لها، والمخصوصُ محذوفٌ .

القول الرابع: للفارسي[٥] أنَّ «ما» موصولة، والفعل صلتها، والمخصوص محذوف .

القول الخامس: للفراء[٦] وهو أنَّ أصل الكلام: نِعْمَ ما ما صنعْتَ، والفاعل / [١٧/أ] ضمير مستتر، و«ما» الأولى نكرة منصوبة على التمييز، و«ما» الثانية موصولة، والفعل صلتها، وهي المخصوص بالمدح، وحذفت الأولى استغناء عنها بالموصولة، والتقدير: نِعْمَ شيئاً الذي صنعْتَه .

القول السادس: للكسائي[٧] وهو كالقول الخامس، إلا أنَّ المحذوف فيه عند

---

(١) وإليه ذهب ابن يعيش في شرح المفصل ١٣٤/٧، وعقب الرضي في شرح الكافية ٣١٦/٢ على هذا الرأي فقال: «وأيضاً يلزم حذف الموصوف، أي المخصوص، وإقامة جملة مقامه في نحو: ﴿نعما يعظكم به﴾ و ﴿لبئس ما شروا به أنفسهم﴾ وهو قليل» .

(٢) معاني القرآن ٣٩/١ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١٧٢/١ .

(٤) المفصل ٣٢٧ .

(٥) المسائل البغداديات ٢٥١ - ٢٥٣، وانظر: الإيضاح في شرح المفصل ١٠١/٢، قال ابن عقيل: «وزعم بعض المغاربة أن هذا مذهب البصريين، والحق أن طائفة منهم قالوه، والمحققون منهم على القول المذكور أولاً [أي قول سيبويه]» . المساعد ١٢٧/٢ .

(٦) الواضح من كلامه في معاني القرآن ٥٧/١ أنه لا يجيزه، وأنه يذهب إلى الرأي الثامن المذكور في الصفحة التالية من النص، وانظر ارتشاف الضرب ١٨/٣ .

(٧) نقله الفراء في المعاني ٥٧/١ قال: «قال [أي الكسائي]: أرادت العرب أن تجعل «ما» بمنزلة الرَّجُلُ حرفاً تاماً، ثم أضمروا لصنعتَ «ما» كأنه قال: بئسما ما صنعتَ، فهذا قوله، وأنا لا أجيزه» . قال ابن مالك معلقاً على رأي الكسائي: «فـ(ما) الموجودة عنده فاعل، و «ما» المقدرة مبتدأ ... فمذهبه كمذهب سيبويه، إلا أن المحققين من أصحاب سيبويه يجعلون التقدير: نعم الشيء شيءٌ صنعتَ» شرح التسهيل ١٣/٣ .

الكسائي هي الموصولةُ.

السابع: أنَّ الكلامَ خالٍ عن حذف «ما» أُخرَى، و«ما» الموجودةُ مصدريةٌ أغنَت مع الفعل بعدها عن الفاعل والممدوحِ، ويدلُّ على ذلك أنك إذا قلتَ: نِعْمَ ما صَنَعْتَ، استقلَّ الكلامُ في الظَّاهِرِ، فلو قدَّرْتَها بالمصدر، لم يستقلَّ الكلامُ حتى تقدر الفاعلَ والممدوحَ فتقولُ: نِعْمَ الصُّنعُ صُنْعُكَ، ولو قلتَ: نِعْمَ صُنعُكَ، لم يستقلَّ الكلامُ.

الثَّامن: للفراء والفارسي[1] أنَّ «ما» فاعلةٌ موصولةٌ، يُكتَفَى بها وبصلتها عن المخصوص.

التاسع: أنَّ «ما» كافةٌ لنعْمَ، فدخَلَت على الجملة الفعلية، ولم يُحتَجْ إلى فاعلٍ كـ«قَلَّ» إذا دخَلَت عليها «ما» نحو قولك: قَلَّمَا يَقومُ زَيدٌ[2].

العاشر: أنَّ «ما» نكرةٌ موصوفةٌ مرفوعةٌ بالفاعل، فإذا قلتَ: نِعْمَ ما صَنَعْتَ، فـ«ما» فاعلٌ، و«صَنَعتَ» صفتُهُ، والمخصوصُ محذوفٌ التقدير: نِعْمَ شيءٌ صنعتَهُ هذا الصُّنعَ، والله أعلَمُ.

المسألة الرابعة: في المنصوب في هذا الباب:

قد تقدَّمَ الكلامُ على المنصوب بعد الفاعل الظَّاهر، والكلامُ هنا في المنصوب بعد الفاعل المضمَر نحو: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ، وله أحكامٌ:

---

(١) معاني القرآن ١/٥٧، وانظر شرح التسهيل ٣/٩، وارتشاف الضرب ٣/١٨.

(٢) وبه قال الصيمري في التبصرة والتذكرة ١/٢٧٩، وانظر: شرح المفصل للخوارزمي ٣/٣١٦ ـ ٣١٧، قال الرضي في شرح الكافية ٢/٣١٦: «قال الأندلسي: هذا بعيدٌ؛ لأن الفعل لا يُكف لقوته، وإنما ذلك في الحروف...»، وتابع الرضي قائلاً: «ويمكن أن يقال: إنما جاز أن يكف نعم وبئس مع فعليتهما؛ لعدم تصرفهما ومشابهتهما للحرف، إلا أنه يحتاج إلى تكلف في إضمار المبتدأ والخبر في نحو: ﴿فنعما هي﴾».

الأول: في شروطه:

وله شروطٌ: **الأول**: أن يتأخر عن نِعْمَ وبئس نحو: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ، وبئس رجُلاً عمروٌ، فلو قلت: رجُلاً نِعْمَ زيدٌ، لم يجز؛ لأن «رجُلاً» مفسِّرٌ للضمير في نِعْمَ، والمفسِّر لا يُقدَّمُ على المفسَّر.

٥ **الثَّاني**: أن يتقدم على المخصوص، فلا يجوز: نِعْمَ زيدٌ رجُلاً، إلا شذوذاً، / وقد [١٧/ب] تقدَّم ما فيه من الخلاف[١].

الثَّالث: أن يكون مطابقاً للمخصوص في الإفراد والتثنية والجمع نحو: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ، ونِعْمَ رَجُلَين الزيدان، ونِعْمَ رِجَالاً الزيدون، فلا يقال: نِعْمَ رجُلاً الزيدان .

الرابع: أن يكون مبيناً للنوع الذي قُصِدَ فيه المدحُ أوالذمُّ، فلا يكون بالأسماء

١٠ المتوغلة في الإبهام نحو: غير ومثل، فلو قلت: نِعْمَ غيرَك زيدٌ لم يجز؛ لأن «غيرك» لا يبين النوعَ الذي قصدتَ مدحَ زيدٍ فيه، وما ذاك إلا أنَّ «غيراً» مبهمٌ، ينطلقُ على جنس زيدٍ وعلى غيره .

الخامس: أن لا يكون فيه معنى المفاضلة نحو أفعلِ التفضيلِ لو قلتَ: نِعْمَ أفضلُ من زيدٍ أنتَ، ونِعْمَ أفضلُ رجلٍ أنتَ، لم يجز؛ لأن نِعْمَ لم تُحْدِث فيه مدحاً لم يكن

١٥ قبلَ ذلك، وإنما الكلامُ كان مبنياً على المدح قبل دخولِ نِعْمَ .

السَّادس: أن يكون عاماً في الوجود، فلا يُقال: نِعْمَ شمساً هذه الشمسُ، ولا نِعْمَ قمراً هذا القمرُ، وما ذاك إلا أنَّ المخصوص في هذا الباب يكون بعضَ هذا المنصوب، والمخصوصُ هنا نفسُ المنصوب، فلو قلتَ: نِعْمَ شمساً شمسُ هذا اليوم، ونِعْمَ قمراً قمرُ هذه الليلة، جاز، قاله ابن عصفور[٢]، لأنكَ أردتَ أن تمدحَ شمسَ اليوم المشار إليه في

---

(١) انظر: صفحة: ٢٩ .

(٢) لم أقف على هذا القول فيما اطلعت عليه من مؤلفاته، وقد ذكره أبوحيان في التذييل والتكميل ٣/ ١٦٣، وارتشاف الضرب ٣/٢١ دون أن ينسبه .

سائر الشُّمُوس التي تكون في الأيام، فكأنك لَحَظْتَ تعدُّدَ الشمس باعتبار تعدُّدِ الأيام .

السابع: زاده ابنُ مالك[١]؛ أن يكون قابلاً للألف واللام، فيشمَلُ ما كان[٢] مفرَداً نحو: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ، وما كان مضافاً إلى نكرةٍ نحو: نِعْمَ غلام سَفَر غلامُكَ، وما كان موصوفاً نحو: نِعْمَ رجُلاً صالحاً زيدٌ، وإنما اشترَطَ فيه أن يقبلَ الألفَ واللامَ؛ لأنه

٥ لما كان نائباً عن الفاعل المقرون بالألف / واللام، اشترَطَ فيه قبولَ الألفِ واللام، [١٨/أ] قال ابنُ مالك: واحترزتُ بذلك عمَّا لا يَقبلُ الألفَ واللامَ كـ« غير » و« مثل » و« أي » و«ما»، فلا يجوز عنده في « ما » من نحو قولك: نِعْمَ مَا صنعْتَ، أن يقع تمييزاً؛ لكونه لا يقبل الألف واللام، ورَدَّ عليه الشيخُ أبوحيَّان[٣]: بأنه قد جاء ما يقبلُ الألفَ واللامَ، ومع ذلك لا يصحُّ أن يكونَ تمييزاً نحو: قمر وشمس، فإنهما يقبلان الألفَ واللام، ولا

١٠ يقعان تمييزاً كما تقدم. وفيه نظرٌ؛ لأنَّ ابنَ مالك إنما أراد أن يكونَ قابلاً للألف واللام مع حصول الشُّروط المتقدِّمةِ، وقد فاتَهُ[٤] العمومُ، وهو من الشُّروط .

الحكم الثَّاني: في حذفه:

وقد اختلفَ النحويون في ذلك على أقوال:

الأول: لسيبويه[٥]، أنَّه لا يجوز حذفُه وإن فُهم المعنى؛ لأنه جُعِل مفسِّراً للضمير

١٥ الفاعل .

الثَّاني: أنَّه يجوز حذفُهُ للعلم به، وبه قال ابنُ عصفور[٦] وابنُ مالك[٧]، استدلَّ

---

(١) شرح التسهيل ١٣/٣ .

(٢) قوله «ما كان» مكرر في الأصل .

(٣) في التذييل والتكميل ١٦٣/٣ .

(٤) أي أبو حيان في تمثيله بـ«قمر» و«شمس» معترضاً على ابن مالك .

(٥) انظر: الكتاب ١٧٦/٢، قال سيبويه: «ولا يجوز أن تقول: نعم ولا ربه، وتسكت؛ لأنهم إنما بدأوا بالإضمار على شريطة التفسير... فالذي تقدم من الإضمار لازم له التفسير حتى يبينه» .

(٦) انظر: شرح الجمل ٦٠٢/١، والمقرب ٧٠ ـ ٧١، وتبعهُ ابن النَّحْوية في شرح الألفية (١٩٩) .

ابنُ عصفور بما وَرَدَ من كلامهم[1]: إنْ فعلْتَ كذا وكذا فبِهَا ونِعْمَتْ، التقديرُ: ونِعمَتْ فَعلةً فَعلتُكَ، محذوفُ التمييزِ والمخصوصِ بالمدح مَعاً .

واستدلَّ ابن مالك بقوله ﷺ: « مَنْ تَوَضَّأَ يومَ الجمعةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ[2] » وقَدَّرَ: فبالسُّنَّة ونِعْمَتْ السُّنَّةُ سُنَّةً، قال: فأضمرَ الفاعلَ على شريطة التفسير، وحذَفَ التمييزَ للعلم به، وتعقَّبَ[3] الشيخُ أبوحيان عليه هذا التقدير فقال: إنَّه ليس بجيد؛ لأنه قدَّمَ فيه المخصوصَ على التمييز[4]، قال: وصحةُ التقدير: ونِعْمَتْ سُنَّةً السُّنَّةُ .

القول الثَّالث: الفرق بين أن تلحقَ الفعلَ تاءُ التأنيث، فيجوزُ حذفُهُ كالحديث المتقدِّم، وبين أن لا تلحقَهُ تاءُ التأنيث، فلا يجوزُ[5]، ووجهُ التَّفرقة: أنَّ هذا المنصوبَ أُتيَ به كالعوض من الفاعل المضمر، ولما كانت التاءُ في الفعل تدلُّ على الفاعل، فكأنها عِوضٌ منه، فاستُسْهِلَ / حَذْفُ المنصوب؛ لأنَّ في الكلام ما يدل على الفاعل . [١٨/ب]

والصَّحيحُ قولُ سيبويهِ، وما جاء مما ظاهرُه حذْفُ المنصوب أُوِّلَ، فمِن ذلك: الحديثُ المتقدمُ. وقد خرَّجهُ ابنُ عصفور وابنُ مالك على ما تقدَّمَ من تخريجهما،

---

(٧) انظر: شرح التسهيل ٣/١٤ .

(١) استدلال ابن عصفور هو في المقرب ٧٠-٧١ .

(٢) رواه أبو داود في سننه برقم: (٣٠٠)، وابن ماجه ١/٣٤٧ برقم: (١٠٩١)، والترمذي ٢/٣٦٩ برقم: (٤٩٧)، والنسائي ٣/٩٤ برقم: (١٣٧٨)، وقال الترمذي: حديث حسن.
وتكملة الحديث: «ومَن اغتسل فالغسل أفضل» . وانظر: غريب الحديث للخطابي ٣/٣٢٢، ورياض الصالحين: ٤٦٢.

(٣) في الأصل أقحمت «على» بعد «تعقب» والكلامُ مستقيمٌ بدونها .

(٤) وهو جائز عند البصريين دون الكوفيين، ولعل ابن مالك أخذ بمذهبهم في ذلك، انظر: المساعد ٢/١٣١، وراجع صفحة: ٢٩-٣٠ .

(٥) وهو رأي ابن العلج النحوي الأندلسي في كتابه البسيط، نقله عنه أبو حيان في التذييل والتكميل ٣/١٦٣ قال: «وفي البسيط: ولا يجوز حذف التمييز من المضمر فاعله؛ لأنه كالمعوض منه إلا بعوض كالتاء في نعمت، كقولك: إن تزوجْتَ هذه فنعمت هي ...» وانظر: المساعد ٢/١٣٠ .

وخرَّجهُ ابنُ هشامٍ الخَضراويُّ[١] على أنَّ التقدير: نِعْمَتْ الفَعْلَةُ الأخذُ بالسُّنَّة، قال: فـ«الفعلة» فاعل نِعْمَ، و«الأخذ بالسُّنَّة» مبتدأ، والخبرُ الجملةُ قبلَه، قال الشيخ أبوحيَّان[٢]: هذا التخريجُ ليس جارياً على قواعد البصريين؛ لأنَّه زَعمَ أنَّ «الفَعلةَ» فاعلُ نِعْمَ، وهو محذوفٌ، والفاعلُ لا يُحذَف .

الحكم الثَّالث: في إعراب هذا المنصوب:

وقد اختلفوا فيه على أقوال:

الأول: للبصريين وكثيرٍ من الكوفيين أنَّه تمييزٌ، على اختلافٍ في التأويل، فالبصريون يقولون: إنَّه من قَبيل المنقول من الفاعل، فإنَّ الأصلَ: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، فنُقِلَ «الرَّجُلُ» الذي هو الفاعل إلى التميز، وجُعِلَ الفاعل ضميراً. والكوفيون يقولون: هو من قبيل قولهم: الإناءُ ممتلىءٌ مَاءً، فليس منقولاً من الفاعل، والتقدير عندهم: زيدٌ الممدوحُ رجُلاً .

القول الثَّاني: للكسائي أنَّه منصوبٌ على الحال[٣]، فإذا قلتَ: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ. «رجُلاً» عنده حالٌ من «زَيدٍ»، و«زَيدٌ» فاعلٌ بنِعمَ، وقُدِّمَت الحالُ على صاحبها، وكأنه لَحَظَ في «رجل» معنى الرجوليَّةِ .

---

(١) هو أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الخَضراوي الخزرجي الأندلسي، من أهل الجزيرة الخضراء، ويعرف بـ«ابن البرذعي» ، عالم نحوي، أخذ عن ابن خروف وغيره، وأخذ عنه الشلوبين وغيره، من تصانيفه: «الإفصاح بفوائد الإيضاح» ، و«الاقتراح في تلخيص الإيضاح»، و«شرح لأبياته»، توفي بتونس سنة ٦٤٦. أخباره في: إشارة التعيين ٣٤١، وطبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة: ١٢٣ (مخطوط)، وبغية الوعاة ٢٦٧/١ .
وانظر: رأيه هذا في التذييل والتكميل ١٦٣/٣ - ١٦٤ .

(٢) التذييل والتكميل ١٦٤/٣ .

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٢٠/٣، والمساعد ١٢٩/٢، ١٣٢، والهمع ٣٣/٥، ، وراجع صفحة: ٢٩-٣٠.

القول الثَّالث: أنّه منصوب على التشبيه بالمفعول به، نقله الإمام موفق الدين أبوالبقاء يعيش بن علي بن يعيش الحلبي في « شرح المفصَّل » له[١].

المسألة الخامسة: في المخصوص بالمدح أو الذم في هذا الباب:

وله شرطان: **الأول:** أن يكون معرفةً نحو: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، أونكرةً لها مُسوِّغٌ يُقرِّبُها من المعرفة نحو: نِعْمَ الفتى رجلٌ من بني فلان، فـ« رجل » نكرةٌ، إلا أنَّه قَرُبَ من المعرفة؛ لكونه اختصَّ، ويَرِدُ على هذا الشرطِ قولُهُم: نِعْمَ البعيرُ جملٌ، ونِعْمَ[٢] / [١٩/أ] الإنسانُ رجلٌ، ونِعْمَ مَالاً أَلْفٌ، و « نِعْمَ المالُ أربعون[٣] » ، فـ« جمل » و« رجل » و« ألف » و« أربعون » مخصصَاتٌ، وليست معارفَ ولا قريبةً منها[٤]، وأجيب: بأن هذا شرطٌ أكثريٌّ[٥] لا اعتداد بما خرج عنه لقلَّته، والأَولى أن يُقالَ: هذه النكراتُ فيها مُسَوِّغٌ، وهو: كونُ النكرةِ غيرَ مُرادةٍ بعينها، فقَرُبت من المعرفة[٦].

الثَّاني: أن يكونَ مندرِجاً تحت فاعلِ نِعْمَ[٧] نحو: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، فـ« زيدٌ »

---

(١) انظر: شرح المفصل ١٣١/٧، وقد سبق إلى هذا الرأي الصيمريُّ في التبصرة والتذكرة ٢٧٥/١ حيث قال: «والنكرةُ المنصوبة بعد نِعْمَ مشبهةٌ بالمفعول ...» .

(٢) قوله: «ونِعْمَ» مكرر في الأصل .

(٣) هذا جزء من حديث، وتكملته: «نعم المال أربعون، والكثير ستون، وويل لأصحاب المئين، إلا من أعطى الكريمة، ومنح الفزيرة، ونحر السمينة، وأطعم القانع والمعتر» وقد أورده أبو حيان كاملاً في منهج السالك ٣٩٧/٢، والتذييل والتكميل ١٦٨/٣ .والحديث في: جمع الجوامع ٨٥٥/١-٨٥٦، وغريب الحديث للحربي ٢٠٦/١ .

(٤) هذا الإيراد من كلام أبي حيان، عَقَّبَ به على ابن مالك. انظر: التذييل والتكميل ١٦٩/٣ .

(٥) أي: مبني على الغالب من كلام العرب، وفي الأصل: «ألا اعتداد» .

(٦) هذا من كلام ابن عصفور، حيث زاد شرطاً في النكرة المبتدأ بها، فقال: «كذلك ينبغي أن يزاد في شروط الابتداء بالنكرة أن تكون النكرة لا تراد بعينها نحو: رجل خير من امرأة ...» شرح الجمل ٣٤٢/١، وانظر: منهج السالك ٣٩٧/٢، وارتشاف الضرب ٢٥/٣ .

(٧) عبر ابن مالك عن هذا الشرط بقوله: «أن يصلح للإخبار به عن الفاعل موصوفاً بالممدوح بعد (نعم) ...» شرح التسهيل ١٨/٣ . وانظر: ارتشاف الضرب ٢٥/٣ - ٢٦ .

مندرجٌ تحتَ «الرَّجُلُ»، وإنما اشترطَ ذلك؛ لأنه لو لم يندرج تحت فاعلِ نِعْمَ لم يكن له تعلُّقٌ، والتعلُّقُ بينهما حاصلٌ؛ لكون المخصوص إما أن يكون مبتدأً وما قبله الخبرُ، فيلزمُ أن يكونَ مندرجاً تحت الفاعلِ؛ ليقوم له ذلك مَقامَ الذِّكْرِ الرَّاجعِ له، وإما أن يكون خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ، فيكونُ كالتفسير للفاعلِ .

٥ وإذا لم يكُنْ مُندرِجاً تحتَه، لم يصحَّ أن يكونَ تفسيراً له.

وقد عبَّروا عن هذا الشَّرطِ بأن قالوا: أن يكونَ أخصَّ من فاعلِ (نِعْمَ)، فلا يكونُ أَعَمَّ ولا مُسَاوِياً[1].

وقد عبَّر عنه الجُزُوليُّ[2] بأن يصْدُقَ عليه فاعلُ نِعْمَ، فلا يقال: نِعْمَ الرجلُ الفَرسُ؛ لأن «الفرس» لا يندرج تحت «الرَّجُلُ»، ولا: نِعْمَ الرجلُ الإنسانُ؛ لأن الإنسانَ أعمُّ؛

١٠ لكونه يُطلقُ على الرَّجُلِ والمرأة، ولا: نِعْمَ الرَّجلُ المرءُ؛ لأنَّ المرءَ مُسَاوٍ.

قلتُ: تقتضي عبارةُ الجزولي جوازَ وقوعِ المُسَاوي مخصوصاً؛ لأنه اشترَطَ أن يَصْدُقَ فاعلُ نِعْمَ على المخصوص، والمساوي يَصدُقُ على مساويه، فليست عبارتُهُ بمخلِّصَةٍ، إلا أن يُريدَ [بـ]«يَصدقُ عليه» اندراجَهُ تحتَه .

وما جاء ظاهرُه مخالفاً لما قرَّرناه فمُؤَوَّلٌ، فمِن ذلك قولُه تعالى: ﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ

١٥ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ﴾[3] فظاهرُه أنَّ ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾ هو المخصوصُ، مع أنَّه

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ١٩٦/٣، وارتشاف الضرب ٢٦/٣ .

(٢) هو أبو موسى عيسى بن يللبخت الجزولي ـ نسبة إلى (جُزُولة) من قبائل البربر ـ عالمٌ نحويٌّ، أخذ عن ابن بري وغيره من الأئمة، وعنه أخذ أبو علي الشلوبين وابنُ معط وغيرهما، من تصانيفه: المقدمة في النحو وتعرف بالجزولية، وشرح الأصول، وغيرها، توفي سنة ٦٠٧ هـ. أخباره في: إنباه الرواة ٣٧٨/٢، ووفيات الأعيان ٤٨٨/٣، وبغية الوعاة ٢٣٦/٢ .

وانظر: قوله هذا في المقدمة الجزولية ص: ١٦٠ .

(٣) سورة الجمعة: من الآية: ٥ .

ليس مندرجاً تحت المَثَلِ الذي هو فاعلُ بِئسَ. وتأوَّلوهُ بوجهين(١):

الأول: أنَّه على حذفِ المضاف، أي: بِئسَ مَثَلُ القومِ مَثَلُ الذين كذَّبوا بآيات الله، فصحَّ لاندراجه .

الثَّاني: أن يكون «الذين» / ليس مخصوصاً بالذم، وإنما هو في موضعِ الصِّفَةِ [١٩/ب] للقوم، ويكونُ المخصوصُ محذوفاً، التقدير: مَثَلُ القومِ المكذِّبينَ مثَلُ هؤلاء. والأولُ أحسنُ؛ لأنَّه لما وَصَفَ ما أُضيفَ إليه فاعلُ بِئسَ، صارَ مخصَّصاً، والتخصيصُ مُنافٍ لِمَا قصدوا من عموم الجنس.

إذا تقرَّرَ هذا فاعْلَمْ أنَّ المخصوصَ على قسمين:

الأول: أن يكونَ متقدِّماً على نِعْمَ وبئسَ نحو: زيدٌ نِعْمَ الرجُلُ، وزيدٌ نِعْمَ رجُلاً، وزيدٌ بِئسَ الرجُلُ، وزيدٌ بِئسَ رجُلاً، وهذا هو الأصلُ .

الثَّاني: أن يكونَ متأخراً عنهما نحو: نِعْمَ الرجُلُ زَيدٌ، ونِعْمَ(٢) رجُلاً زَيدٌ .

فإن كان متقدماً فله أحكام:

الأوَّل: في إعرابه، واتفقوا على أنَّه مبتدأٌ، والجملةُ بعدَه في موضع الخبر، سواءٌ قيلَ بفعلية نِعْمَ وبئسَ(٣) أم باسميتهما(٤)، إلا أنهم جوَّزوا في قولِ من قالَ باسميةِ نِعْمَ وبئسَ إعرابَهُمَا مبتدأً، والمخصوصُ الخبرُ، وبالعكس(٥).

الحكم الثَّاني: في الرابطِ بين هذا المبتدأِ وخبرِهِ، واعلَمْ أنَّكَ إذا أتيْتَ بالمبتدأ،

---

(١) انظرهما في: الإيضاح ١٢٨، والبيان ٢/٤٣٨، والتبيان ٢/١٢٢٢، وشرح التسهيل ٣/١٩، والتذييل والتكميل ٣/١٦٩، والبحر المحيط ٨/٢٦٧ .

(٢) كلمة «نعم» مكررة في الأصل .

(٣) هو قول البصريين .

(٤) هو قول الكوفيين .

(٥) انظر: التذييل والتكميل ٣/١٦٧، وارتشاف الضرب ٣/٢٤، ومنهج السالك ٢/٣٩٩ .

فلا يخلو أنْ يكونَ فاعلُ نِعْمَ ظاهراً نحو: زيدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ، أو مضمراً نحو: زيدٌ نِعْمَ رجُلاً.

فإن كان الأول فقد اختلفوا في الرابط على أربعة أقوال:

الأول: أنَّ العمومَ الذي في فاعل نِعْمَ، أغنى عن الرابط؛ لأنَّ المبتدأَ داخلٌ تحته، وهذا قولُ الجمهور.

الثَّاني: أنَّ[1] الرابطَ محذوفٌ، التقديرُ: زيدٌ هو نِعْمَ الرَّجُلُ[2]. ورُدَّ: بأن هذا الضميرَ المقدَّرَ هو مبتدأٌ ثانٍ، والجملةُ بعده في موضع الخبر، والجميعُ خبرٌ عن «زيدٍ»، وحينئذ يحتاجُ هذا الضميرُ المحذوفُ إلى رابطٍ يربِطُهُ بالخبر، وهذا الرابطُ يحتاجُ إلى رابطٍ آخرَ، فيتسلسَلُ، وذلك لا يجوزُ.

قيل: ولابنِ السِّيْدِ[3] أن يقولَ[4]: لا يلزمُ التسلسلُ؛ لأنَّ الجملةَ إذا كانت خبراً عن المضمرِ، هي من جهة المعنى خبرٌ عن الظاهرِ الذي المضمرُ كنايةٌ عنه، وإذا كان / كذلك لم يَحتجِ المضمرُ إلى مضمرٍ آخرَ، [و]هذا صحيحٌ، والرَّبْطُ معنويٌّ، فلا يلزمُهُ ذلك. [٢٠/أ]

---

(١) في الأصل: «لابن».

(٢) وهذا مذهب ابنِ السِّيْدِ البَطَلْيوْسي. ينظر شرح الجمل ٦٠٣/١، والتذييل والتكميل ١٦٧/٣، وارتشاف الضرب ٢٤/٣، ومنهج السالك ٣٩٩/٢.

(٣) هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السِّيْدِ البَطَلْيوْسي النحوي، من أشهر علماء الأندلس، ولد في بَطَلْيوْس، وأخذ عن علمائها، كان عالماً بالآداب واللغات، متبحراً فيهما، من مصنفاته: «الاقتضاب في شرح أدب الكتاب» و«شرح سقط الزند» و«إصلاح الخلل الواقع في الجمل» و«الحلل في شرح أبيات الجمل» وغيرها، توفي بمدينة بلنسية بالأندلس سنة ٥٢١ هـ. أخباره في: الصلة لابن بشكوال ٢٨٢/١، وإنباه الرواة ١٤١/٢، ووفيات الأعيان ٦٩/٣، وبغية الوعاة ٥٥/٢.

(٤) في التذييل والتكميل ١٣٧/٣: «وقال بعض أصحابنا: ولابن السِّيْدِ أن يقول ....».

القول الثّالث: أنَّ الربطَ حاصلٌ بتكرير المبتدأ بمعناه[١]؛ لأنَّ المبتدأَ فردٌ من أفرادِ فاعلِ [نِعْمَ][٢]، وهذا القولُ مبنيٌّ على [أنَّ][٣] الألفَ واللامَ في فاعلِ نِعْمَ للجنس، وهو مذهبُ المصنِّف[٤].

القول الرابع: لابن الطَّرَاوةِ أنَّه ضميرٌ مستترٌ في الفاعل[٥]؛ لأنَّه لَحَظَ فيه معنى الاشتقاق، وهو الممدوحُ أو المذمومُ، فإذا قلتَ: زيدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ، فالتقديرُ: زيدٌ نِعْمَ الممدوحُ .

فإن كان الثَّاني وهو أن يكون فاعل نِعْمَ ضميراً نحو: زيدٌ نِعْمَ رجُلاً، فيجيء في الرابط المذاهبُ المتقدمةُ، ما عدا قولَ ابنِ الطراوةِ، فإنَّ العائدَ عنده الضميرُ في نِعْمَ .

الحكم الثَّالث: يجوز أن تدخلَ النواسخُ على هذا المبتدأِ، فمثالُهُ من باب كانَ قولُهُ:

إِذَا أَرْسَلُونِي عِنْدَ تَقْدِيرِ حَاجَةٍ أُمَارِسُ فِيهَا كُنْتُ نِعْمَ الْمُمَارِسُ[٦]

---

(١) وهذا مذهب ابن ملكون ومن قال بقوله، انظر: منهج السالك ٣٩٩/٢ .

(٢) ساقط من الأصل .

(٣) ساقطة من الأصل .

(٤) حيث قال في:

وفي عُمُوم اللامِ ما يُغنِيكَا عن راجعٍ للمُبتدا يأتيكا

انظر: الألفية ص: ٤٠، وبه قال ابن مالك في شرح التسهيل ١٦/٣ .

(٥) التذييل والتكميل ١٦٧/٣، وارتشاف الضرب ٢٤/٣، وانظر: كتاب ابن الطراوة النحوي: ٢٧٤.

(٦) البيت من الطويل، وهو ليَزيدَ بنِ الطَّثَرِيَّةِ القُشَيري، (شاعرٌ غزلي أموي، والطَّثَرِيَّةُ أُمُّهُ) انظر: أخباره في: أسماء المغتالين ٢٤٧، والشعر والشعراء ٤٢٧/١ .
والبيت في ديوانه: ٨٤، وانظر: الشاهد في: الحماسة ٣٥١/٢، وشرحها للمرزوقي ١٧٢٥/٤، وشرح التسهيل ١٧/٣، والتذييل والتكميل ١٦٧/٣، ومنهج السالك ٣٩٩/٢، والمساعد ١٣٤/٢، وشرح الأشموني ٣٨/٣، والهمع ٤١/٥، والخزانة ٣٨٨/٩ . ويروى: «كنت عين الممارسِ» وعليها يفوت الاستشهاد .

كان التقديرُ: أنا نِعْمَ الممارسُ، ثم دخلت « كأن ». ومثاله من باب « إن » قوله:

إِنَّ ابْنَ عَبْـدِ اللهِ نِـعْـ ـمَ أَخُو النَّدَى وَابنُ العَشِيرَهْ[1]

كان التقديرَ: ابنُ عبدِا لله نِعْمَ أخو[2] النَّدى، ثم دخلت « إنَّ ». والبيتُ من الكامل المجزوءِ المرفَّلِ[3]، وتقطيعُه:

مُتَفَاعلن مُتْفَاعلن مُتَفَاعلن مُتْفَاعلاتُن[4]

فإن كان المخصوصُ متأخراً عن نِعْمَ وبئس نحو: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، وبئسَ الرَّجُلُ عمروٌ، ونِعْمَ رجُلاً زيدٌ، وبئسَ رجُلاً عمروٌ فله أحكامٌ:

الأول: في إعرابه: وقد اختلفوا في ذلك على ثلاثة أقوال:

---

(١) البيت لأبي دَهْبَلٍ الجُمَحيِّ، (واسمه: وَهبُ بنُ زَمعةَ بنِ أُسيدِ بنِ أُحيحَة، شاعرٌ أمويٌّ محسِنٌ، من الشعراء العشاق، كان يُشبِّبُ بامرأة من قومه يقال لها عمرة. أخباره في: الشعر والشعراء ٦١٤/٢، والأغاني ١١٤/٧، والخزانة ٣١٥/٧)

البيت في ديوانه ٩٦، وشرح عمدة الحافظ ٧٩٣/٢، وشرح التسهيل ١٨/٣، والتذييل والتكميل ١٦٧/٣، ومنهج السالك ٣٩٩/٢، والمساعد ١٣٤/٢، والهمع ٤١/٥، والخزانة ٣٨٨/٩ .

وابنُ عبد الله المذكور في البيت هو: المغيرة بن عبد الله بن خالد بن حزام بن خويلد بن عبد العزى، كما في نسب قريش ٢٣٤، وفيه الشاهد مع أبيات أخر .

(٢) في الأصل: « أخوي » .

(٣) والمرفَّل: هو ما زِيدَ على وتده المجموع سببٌ خفيف، (شُبه بالذي طال ثوبه، فهو يرفُل فيه)، كان (متفاعلن) فصُيِّرَ (متفاعلاتن)، أُبدل من النون ألف، وزِيدَ فيه (تن). انظر: الكافي في العروض والقوافي: ٦١، ١٤٥، والبارع في العروض لابن القطاع: ١٣٣، ٢١٥ .

(٤) كُتب في حاشية الأصل [وهو من كلام ابن الحنبلي] ما نصه: «قوله: متفاعلن متفاعلن ... الخ، هذا بالنظر إلى أصل الكامل المجزوء المرفل، وأما هذا البيت فلم يقع فيه متفاعلن إلا الجزء الثَّالث، وغيره مضمر، وإذا دخل الإضمار في (متفاعلن) نقل إلى (مستفعلن) كما هو مقرر محله، فقوله: (متفاعلن) فيه ما فيه، فتدبَّرْ تحريره وفق العربية» .

الأول: أن يكون مبتدأً، وبه قال سيبويه[١] وجماعةٌ، وهو الصحيحُ .

قال ابنُ خَرُوف[٢]: ولا ينبغي أن يُقالَ غيرُه، واستدلوا عليه بأمرين: أحدهما: دخولُ النواسخ عليه ـ كما يأتي ـ ولا تدخلُ إلا على المبتدأ .

الثَّاني: جوازُ حذفِهِ، والمبتدأُ إذا عُلِمَ، جازَ / حذفُهُ . [٢٠/ب]

وكان حقُّ هذا المبتدإِ أن يكون متقدِّماً، إلا أنَّه أُخِّرَ لأمرين:

الأول: أنَّ بابَ نِعْمَ وبئسَ جَرَى عندهم كالمثل، والمثلُ لا يُغيَّرُ وإن جاء على خلاف الأصل .

الثَّاني: أنَّ باب نِعْمَ مُهتَمٌّ به، فجرى مَجرى ذوات الصُّدور .

واختلفوا في خبره فقيل: الجملةُ قبلَهُ، وهي نِعْمَ وفاعلُها، وهو الصحيح[٣]. والرابط قد تقدَّم[٤] ما فيه من الخلاف. وقيل: الخبرُ محذوفٌ[٥]، والتقديرُ: نِعْمَ الرجُلُ زيدٌ الممدوحُ، فـ«الممدوحُ» خبرٌ عن «زيد» ثم حُذِفَ. ورُدَّ: بأنَّ الخبرَ إذا كان محذوفاً،

---

(١) الكتاب ١٧٧/٢، وممن قال به: الأخفش وابن مالك. انظر: شرح التسهيل ١٦/٣، وارتشاف الضرب ٢٥/٣ .

(٢) هو أبو الحسن علي بن محمد بن خروف الأندلسي الرندي النحوي، كان إماماً في اللغة والنحو، أخذ عن ابن ملكون وأبي بكر بن طاهر وغيرهما، من تصانيفه: «شرح كتاب سيبويه» و«شرح الجمل» وغيرها، توفي سنة ٦٠٩ هـ. أخباره في: معجم الأدباء ٧٥/١٥، وإشارة التعيين ص: ٢٢٨، وبغية الوعاة ٢٠٣/٢ .

وانظر: رأيه هذا في التذييل والتكميل ١٦٨/٣، منهج السالك ٣٩٦/٢، والتصريح ٩٧/٢ .

(٣) انظر: المقتضب ١٤٠/٢، والأصول ١١٢/١، والإيضاح ١٢٦، والتبصرة والتذكرة ٢٧٥/١، وشرح اللمع لابن برهان ٤١٦/٢، وشرح المفصل ١٣٤/٧ـ١٣٥، وشرح الجمل ٦٠٥/١، وشرح التسهيل ١٦/٣، والملخص ٤٤٨، وارتشاف الضرب ٢٥/٣ .

(٤) انظر: ما سبق صفحة: ٦٨ .

(٥) ونسبه أبو حيان إلى بعض أصحابه. منهج السالك ٣٩٦/٢، وانظر: شرح الجمل ٦٠٥/١، وارتشاف الضرب ٢٥/٣ .

يكونُ مُراداً في نفس المتكلم، والكلامُ متوقفٌ عليه، والمتكلمُ إذا قال: نِعْمَ الرجُلُ زيدٌ، فقد استقلَّ الكلامُ بالمدح، ولم يخطر بباله الخبرُ المحذوفُ؛ لاستقلال الكلام بدونه[1].

القول الثّاني: أن يكون خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ، خَرَجَ مخرَجَ الجواب، فإذا قلتَ: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ فالتقدير: هو زيدٌ، كأنَّ سائلاً قال: فمَنْ هذا الرَّجُلُ الممدوحُ ؟ قيلَ: هو زيدٌ، وهذا القولُ لجماعةٍ منهم السيرافيُّ[2]، ونُسِبَ إلى سيبويه[3]، قال الأستاذ أبوالحسن بن الباذش[4]: ولا ينبغي أن يُنسَبَ لسيبويه .

ورُدَّ هذا القولُ بأشياءَ أظهرُها: أنَّه لو كان خبراً، لانتَصَبَ إذا دخلَت النواسخُ عليه، فكنتَ تقولُ: نِعْمَ الرَّجُلُ كان زيداً، بنصب « زيد » على أنَّه خبرُ كان، واسمُها

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٣/١٧ .

(٢) أبو سعيد عبد الله بن المرزبان، المتوفى سنة ٣٦٨ هـ .
ويظهر من كلام أبي سعيد أنه يقول بالرأيين؛ رأي سيبويه من أن المخصوص مبتدأٌ، والجملةُ قبله خبره، وكونه خبر مبتدأ محذوف، قال في شرح الكتاب ٣/٣٠ (مخطوط): «و « زيد » مرفوع على أحد وجهين: إما أن يكون مبتدأ النية فيه التقديم، ونعمَ الرجُلُ خبره،وإما أن يكون على كلامين كأنك لما قلت: نعم الرجل فأبهمته، ولم يعرف به شيء بعينه، قيل لك: من هو؟ فقلت: زيد، على تقدير: هو زيد» .
وقد قال بهذا الرأي ابنُ جني في اللمع ٢٠٠ . وذكره كثير من العلماء مقروناً بالقول الأول. انظر: مصادر القول الأول .

(٣) نسبه إليه ابن مالك في شرح التسهيل ٣/١٧ . وتعقبه أبو حيان في التذييل والتكميل ٣/١٦٨، وساق نصاً من الكتاب مدللاً على مخالفة رأي سيبويه لما نسبه إليه ابن مالك ...

(٤) هو أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، المعروف بـ«ابن الباذش» أحد الأعلام المشاهير بالأندلس، عالم نحوي مقرئ، حاذق بصير بضروب القراءات والآداب، عارف بالحديث ورجاله، من تصانيفه: شرح الكتاب، وشرح الأصول، وشرح الإيضاح، وشرح الجمل وغيرها، توفي سنة ٥٢٨ هـ بغرناطة. أخباره في: الصلة ٢/٤٠٤، وإنباه الرواة ٢/٢٢٧، وغاية النهاية ١/٥١٨، وبغية الوعاة ٢/١٤٢ .
وانظر: رأيه هذا في: التذييل والتكميل ٣/١٦٨، ومنهج السالك ٢/٣٩٧، والتصريح ٢/٩٧ .

الضميرُ الذي كان مبتدأً، وفي عدم جواز ذلك، دليلٌ على أنه ليس خبراً لمبتدإٍ محذوفٍ.

القول الثَّالث: لابن كَيسانَ(١) أنَّه بدل من فاعل نِعْمَ، فإذا قلتَ: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، فـ«زيد» بدل من «الرَّجُلُ»، وإذا قلتَ: نِعْمَ رجُلاً زيدٌ، فهو بدلٌ من الضمير في نِعْمَ.

ورُدَّ بأمرين: **أحدهما:** أن يكون التابعُ لازماً، وليس في الإبدال ما هو كذلك.

الثَّاني: أنَّ البدلَ يَحُلُّ مَحَلَّ المبدَلِ منه، ولو قلتَ: نِعْمَ زيدٌ، لم يَجُزْ.

وصَوَّبَ بعضُهم(٢) هذا القولَ، وجعله بدلَ اشتمالٍ؛ لكون «الرَّجُل» يشتملُ على «زيد» قال: ولا / يلزمُ أنْ يحلَّ البدلُ محلَّ المبدَلِ منه، فقد قالوا: إنَّكَ أنتَ قائمٌ، [٢١/أ] وأعربوا «أنت» بدلاً من الكاف، مع أنَّ «أنت» لا تحلُّ محلَّ الكاف، فلا يُقالُ: إنَّ أنتَ قائمٌ.

الحكم الثَّاني: يجوز دخولُ النواسخِ على هذا المخصوصِ؛ لكونه مبتدأً، فمن ذلك قولُهُ:

لَعَمْري لَئِنْ أَنْزِفْتُمُ أَو صَحَوتُمُ ... لَبِئْسَ النَّدَامَى كُنْتُمُ آلَ أَبْجَرَا(٣)

---

(١) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان، كان عالماً بمذهب المدرستين، أخذ عن ثعلب والمبرد وغيرهما، من تصانيفه: معاني القرآن، والمختار في علل النحو، واللامات وغيرها، توفي سنة ٢٩٩هـ. أخباره في: طبقات النحويين ١٥٣، ومعجم الأدباء ١٧/١٣٧، وإنباه الرواة ٣/٥٧ .
وانظر: هذا الرأي في التذييل والتكميل ٣/١٦٩، والتصريح ٢/٩٧، والهمع ٥/٤١، وراجع كتاب ابن كيسان النحوي للدكتور محمد إبراهيم البنا ص: ١٣٨ ــ ١٤٠ . وتابعه على هذا الرأي أيضاً علي بن مسعود الفرخان النحوي في كتابه المستوفى ١/١١٠ .

(٢) وهو علي بن مسعود الفرخان، انظر كتابه المستوفى في النحو ١/١١٠ - ١١١ .

(٣) البيت من الطويل، وهو للأُبَيرِد بنِ المعذَّرِ الرِّيَاحيِّ، (شاعرٌ من شعراء الإسلام وأول دولة بني أمية، بدوي فصيح مقل. أخباره في المعمرون للسجستاني ٧٥، والأغاني ١٣/١٢٦) . والبيت في ديوانه ٢٧٣ (ضمن شعراء أمويون) وروايته: «لئن أُزنتم» ، ونسبَهُ القرطبي في تفسيره ١٥/٥٣ إلى الحطيئة، ولم أجده في ديوانه المطبوع. وانظر: الشاهد في: مجاز القرآن ٢/١٦٩، ٢٤٩، والمحتسب =

كان الأصلُ: لبئس الندامى أنتم، ثم دَخلَت «كـان» فـاتَّصلَ الضميرُ. وأُنزِفـتُم: على ما لايُسَمَّ فاعلُه معناه: أُسْكِرتم[1]. وقال زهير:

يَمِينـاً لَنِعْمَ السَّيِّدانِ وُجِدْتُمَا عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ سَحِيلٍ وَمُبْرَمِ[2]

كان التقدير: لَنِعْمَ السَّيِّدَانِ أنتما، ثـم دخـل عليـه «وجـد» فـاتصل. والسَّحِيل: بفتح السين المهملة، والحاء المهملة على وزن (فعيل): الخيطُ الذي ليس بمفتول، والمُبرَم: المفتول[3]، وكَنَى بهما الشـاعرُ عـن الشِّـدَةِ والرَّخـاء، أي: علـى كـلِّ حـالٍ مـن شـدةٍ ورخاءٍ.

الحكم الثَّالث: في حذفه، وله حالاتٌ:

الأولى: أنَّه يجوز حذفُه من غير عوضٍ؛ لدلالة الكلامِ عليه، وهو في القرآن كثيرٌ، قال الله تعالى: ﴿ نِعْـمَ العَبْـدُ إِنَّـهُ أَوَّابٌ ﴾[4] أي: نِعْـمَ العبـدُ أيـوب، فحُـذِفَ لتقديـم قصتِه، وقال تعالى: ﴿ والأَرْضَ فَرَشْنَٰهَا فَنِعْمَ المَٰهِـدُونَ ﴾[5] أي: فنِعْـمَ المـاهدون نحـنُ، وقـال تعـالى: ﴿ فَقَدَرْنَـا فَنِعْـمَ القَٰـدِرُونَ ﴾[6] أي: نحنُ، وقـال تعـالى: ﴿وَلَنِعْـمَ دَارُ المُتَّقِينَ﴾[7] أي: دارُهُم، وقال تعالى: ﴿ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ ﴾[8] أي: عُقبَاهُم، وقـد جـاء

٣٠٨/٢، والصحاح (نزف)، وشرح عمـدة الحـافظ ٧٩٣/٢، وشـرح التسـهيل ١٧/٣، والهمـع ٣٦/٥، والخزانة ٣٨٨/٩، وشرح شواهد الكشاف: ٥٦ . و(أبجر): قال ابن بري: هـو أبجـر بـن جابر العجلي، وكان نصرانياً. (اللسان ـ نزف) .

(١) و(أنزَفَ) مبني للمعلوم بمعنى سَكِرَ أيضاً . انظر: اللسان والتاج (نزف) .
(٢) سبق تخريجه صفحة: ٥ .
(٣) انظر شرح الديوان لثعلب ١٤ ـ ١٥ .
(٤) سورة ص: الآية: ٣٠ .
(٥) سورة الذاريات: الآية: ٤٨ .
(٦) سورة المرسلات: الآية: ٢٣ .
(٧) سورة النحل: الآية: ٣٠ .
(٨) سورة الرعد: الآية: ٢٤ .

مذكوراً قال تعالى: ﴿ بِئسَ مَا اشْتَرَوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا ﴾[1] فـ«أن يكفروا» في موضع رفعٍ بالابتداء على أنَّه المخصوصُ بالذَّمِّ، أي: كفرُهُم.

الحالة الثَّانية: أن يُحذَفَ وتُقامَ الصفةُ مُقامه، اسماً كانت الصفةُ أم فعلاً، فمثالُهُ والصفةُ اسمٌ قولُكَ: نِعْمَ الصديقُ حليمٌ كريمٌ، التقدير: نِعْمَ الصديقُ / صديقٌ حليمٌ [٢١/ب] كريمٌ، فـ«صديق» الثَّاني، هو المخصوصُ بالمدح، ثم حُذِفَ وأُقيمت الصفةُ مُقامَه.

ومثالُهُ والصفةُ فعلٌ قولُهُ تعالى: ﴿ قُلْ بِئسَمَا يَأمُرُكُم بِهِ إِيمَنُكُمْ ﴾[2] التقدير: بِئسَ الشيءُ شيءٌ يأمُرُكُم به إيمانُكُم، فـ«شيءٌ» الثَّاني هو المخصوصُ بالذَّمِّ، ثم حُذِفَ وأُقيمَت الصفَةُ مُقَامَهُ وهي «يأمُرُكُم».

قال ابنُ مالك[3]: ويكثرُ ذلك إذا كانت الصفةُ فعلاً والفاعل «ما»، ومثَّل بما مثَّلناه، قال: ويقلُّ إذا لم يكن الفاعلُ «ما» نحو: نِعْمَ الصَّاحبُ تسْتَعِينُ به فيُعينُكَ، التقدير: نِعْمَ الصَّاحبُ صاحبٌ تستعينُ به، فحُذِفَ المخصوصُ وهو «صاحبٌ» الثَّاني، وبقي «تستعين» يدلُّ عليه؛ لكونه صفةً له، وهذه المسألةُ - أعني «نِعْمَ الصَّاحبُ تستعينُ به» - أجازها الكسائيُّ[4]، ومنَعَها الأكثرون.

الحالة الثَّالثة[5]: وهي أقلُّ الحالتين: أن يُحذَفَ المخصوصُ وصفتُهُ، ويبقى ما يتعلقُ بهما نحو قولِ الراجز:

بِئسَ مَقَامُ الشَّيخِ أَمْرِسْ أَمْرِسِ
إِمَّا عَلَى قَعْوٍ وَ إِمَّا اقْعَنْسِسِ[6]

---

(١) سورة البقرة: الآية: ٩٠ .
(٢) سورة البقرة: الآية: ٩٣ .
(٣) شرح التسهيل ١٩/٣ .
(٤) انظر: الأصول ١١٨/١، والمسائل البصريات ٨٣٨/٢ وما بعدها .
(٥) في الأصل: «الثَّالث» .
(٦) رجز لم أقف على قائله، والشاهد في إصلاح المنطق: ٨٢، وتهذيبه ٢١٥، ومجالس ثعلب ٢١٣/١، والمنصف ١٤/٣، وأمالي ابن الشجري ٤٠٧/٢، والإنصاف ١١٦/١، وشرح الجمل ٢٦٣/١، وشرح التسهيل ٢٠/٣، وارتشاف الضرب ٢٦/٣، والمساعد ١٣٦/٢، والهمع ٤٣/٥.

التقدير: بِئسَ مقامُ الشيخِ مَقامٌ مقولٌ فيه: أَمْرِسْ أَمْرِسْ، فحَذَفَ المخصوصَ بالذَّمِّ وهو «مقامٌ» وصفتَهُ وهي «مقولٌ»، وترك «أَمْرِسْ» وهو مفعولُ القول. وأَمْرِسْ: فعلُ أمرٍ من أَمْرَسْتُ الحبلَ؛ إذا ردَدتَه إلى مجراهُ من البَكْرة[١]، كُرِّرَ للتأكيد، والقَعْوُ: خشبَتان في البكَرةِ فيهما المِحْوَرُ، فإذا كانا من حديدٍ فهو الخُطَّافُ، واقعَنْسِسْ: أمرٌ من ٥ اقعنْسَسَ الرَّجُلُ: إذا تأخَّرَ. ومعنى البيت: بِئسَ مقامُ الشيخِ مَقامٌ يُقالُ فيه له: رُدَّ الحبلَ إلى مجراه من البكْرة، وإلا تأخَّرْ.

الحكم الرابع: يجوز إتباعُهُ، فتقولُ في الصفة: نِعْمَ الرجُلُ زيدٌ العالِمُ، وفي التأكيد: نِعْمَ الرجُلُ زيدٌ نفسُهُ، وفي البدَل: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ أبو عبدِاللهِ، واللهُ أعلم.

تنبيه:

١٠ قد تقدَّمَ في باب التعجُّبِ[٢] أنَّ (فَعُلَ) بفتح الفاء وضم العين يجرى / مجرى [٢٢/أ] نِعْمَ وبئس في المدحِ والذَّمِّ، فيُعامَلُ معامَلَتَهُمَا فيما يستحقان من فاعلٍ وتمييزٍ وممدوحٍ ومذمومٍ، وغيرِ ذلك من الأحكام، سواءٌ كان (فَعُلَ) أصلاً نحو: حَسُنَ الخلقُ خُلُقُ الكُرَماءِ، وقَبُحَ العِنادُ عِنادُ الظَّالمين، أو محوَّلاً من (فَعَلَ) بفتح العين كَقَضُوَ الرَّجُلُ زيدٌ[٣]، أي: نِعْمَ القاضي زيدٌ، أو من (فَعِلَ) بكسر العين كعَلُمَ الرَّجُلُ زيدٌ، أي: نِعْمَ

---

(١) ويقال أيضاً: أمرَسْتُ الحبلَ؛ إذا أنشبتَهُ بين البكْرة والقعو، فهو من الأضداد. انظر: إصلاح المنطق: ١٩٧، والمساعد ١٣٧/٢، والأضداد للمنشي: ٤٢.

(٢) وهو من أبواب السفر الخامس من هذا الشرح، ولم أقف عليه.

(٣) هذا من أقوال العرب، حكاه الكسائي. انظر: الأصول ١١٥/١، وشرح المفصل ١٢٩/٧، وشرح التسهيل ٢١/٣، والتذييل والتكميل ١٧٠/٣، وارتشاف الضرب ٢٨/٣، والمساعد ١٣٨/٢.

العالِمُ زيدٌ، وقد استوفينا الكلامَ على هذا هناك؛ لأن البابين واحدٌ، أعني في تضمين (فَعُلَ) المضموم العين معنى التعجبِ ومعنى المدحِ والذمِ، إلا أنَّ كثيراً من النحويين جرَت عادتُهُم أن يخصُّوا «ساء» و«كَبُرَ» بالذكْرِ من بين سائر الأفعالِ المتضمنة معنى نِعْمَ وبئس، وما ذاك إلا لكونهما وردتا في القرآن الكريم، فلْنَذْكُرْهُمَا اقتداءً بهم، وجمعاً بين القاعدةِ وذكْرِ بعضِ مُثُلِهَا، فنقولُ:

أما «ساءَ» فهو في الأصل (فَعَلَ) بفتح العين متصرِّفٌ متعدٍّ، يقال: ساءَ الأمرُ زيداً، يسوءُه، ثم حُوِّلَ إلى (فَعُلَ) بضم العين؛ مبالغةً في الذَّمِّ، فأُجرِيَ مُجرَى بِئسَ في المعنى والأحكام، فتقولُ: ساءَ الرجُلُ زيدٌ، وساء رجُلاً عمروٌ، وقال الله تعالى: ﴿بِئسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا﴾[1] فجَمع بينهما، أي: بِئسَ الشرابُ ذلك، وساءت مرتفقاً النارُ.

وأما كَبُرَ بضم الباء فمعناه: عَظُمَ، ومضارعُه: يَكبُرُ، ثم استُعمِلَ استعمال بئسَ؛ مبالغةً في الذمِ؛ فمُنِعَ التصرُّفَ، قال الله تعالى: ﴿كَبُرَ مَقْتاً عِنْدَ اللهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لاَ تَفْعَلُونَ﴾[2] ففاعلُ «كَبُرَ» ضميرٌ يفسرُه «مقتاً» و«أن تقولوا» هذا هو المخصوصُ بالذم[3]، وقال بعضُهم: إنَّ «مقتاً» حالٌ[4]، و«أن تقولوا» فاعلُ «كَبُرَ».

---

(١) سورة الكهف: من الآية: ٢٩.

(٢) سورة الصف: من الآية: ٣.

(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٤/٤١٩، والبيان ٢/٤٣٥، والبحر المحيط ٨/٢٦١.

(٤) لم أر من ذكر أن «مقتاً» حال، إلا أبا حيان في التذييل والتكميل ٣/١٧٢، والذين أعربوا «أن تقولوا» فاعلاً لـ«كبر»، جعلوا «مقتاً» تمييزاً، انظر: معاني الزجاج ٥/١٦٣، وغرائب التفسير ٢/١٢٠٧، والمحرر الوجيز ١٤/٤٢٥، والبحر المحيط ٨/٢٦١.

وأمَّا قوله تعالى: ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً ﴾[(١)] فقيل[(٢)]: المذمومُ محذوفٌ، وبقيت صفتُه وهي «تخرج» تدلُّ عليه، ويكونُ في « كبُرت » ضميرٌ يفسرُه « كلمةً » التقدير: كَبُرَت هي كلمةً تخرجُ من أفواههم، فيكونُ نظيرَ ما جوَّزَه الكسائيُّ / من قولهم: نِعْمَ الصَّاحبُ [٢٢/ب] تستعينُ به، في كون قيام الصفةِ - وهي فعلٌ - مَقام الموصوفِ، والفاعلُ غير « ما ».

٥ وقيل[(٣)]: «كلمةً» حالٌ موطئة بالصفة، وفاعلُ « كَبُرت » مضمرٌ لتقدُّم ذكرِه، التقدير: كَبُرَت هي أي القصةُ التي قالوا فيها: اتخذ الله ولداً .

ولْنرجِعْ إلى لفظ المصنِّف :

قوله: « ومنه » يعني ومما لا يتصرفُ من الأفعال، فالضميرُ عائدٌ على « ما » من قوله:

١٠ « القَولُ فِيمَا لم يُصَرَّفْ ... »[(٤)]

والجار والمجرور من قوله: « ومنه » معطوف على « منه » في قوله: « منه فعل التعجب » فتقدير الكلام: منه فعل التعجب ومنه نِعْمَ .

وقولُه: « وهو فعلُ المدحِ » حُكمٌ على نِعْمَ بأنه فعلُ المدح، وأعادَ الضميرَ مذكَّراً باعتبار الفعل، ولو اعتبر الكلمةَ لأعاده مؤنثاً .

١٥ وقولُه: « وبئسَ » أي: ومما لم يُصرفْ: بِئسَ، فهو معطوفٌ على نِعْمَ .

---

(١) سورة الكهف: من الآية: ٥ .

(٢) هذا قول أبي علي كما نص عليه الكرماني في غرائب التفسير ٦٤٩/١، و انظر: التبيان ٨٣٨/٢، والبحر المحيط ٩٧/٦ .

(٣) انظر: المحرر الوجيز ٢٣١/٩، والبحر المحيط ٩٧/٦ .

(٤) قال ابن معط في الألفية ص: ٣٩ في أول باب التعجب:

القولُ فيما لم يُصرَّفْ منهُ فِعلُ التعجُّبِ أَبِنْتُ عنهُ

وقولُه: « للذَّمِّ » حُكمٌ على بِئسَ بأنها للذَّمِّ، ثم قال: « وذِكْرِ القُبحِ » تأكيداً لكونها للذَّمِّ، ولو سكتَ عنه لم يُحتَجْ إليه.

وقد تقدَّمَ الكلامُ في فعلية نِعْمَ وبئسَ، وما فيهما من الخلاف، واستوفينا الكلامَ على ما يتعلَّقُ بهما من وزنِهما ولغاتِهما . وقوله:

« فالمدحُ: نِعْمَ العبدُ عبدُ اللهِ »

هذا مثالٌ لـ« نِعْمَ »، وقوله:

« والذَّمُّ: بِئسَ العبدُ عبدٌ لاهٍ »

مثالٌ لـ« بِئسَ »، و« عبدُ اللهِ » في الأول مضافٌ ومضافٌ إليه، فالتنوينُ ساقطٌ لإضافة « عبد »[1] إلى الجلالة، و« عبدٌ لاهٍ » في الثاني ثابتُ التنوين؛ لأنه موصوفٌ، و« لاهٍ » صفتُهُ، وهو اسمُ فاعلٍ من لها يلهو؛ إذا لعِبَ، وبين قافيتَي المصراعين جناسٌ مماثلٌ[2]، وأتى بالمثالين على الكثير في النشر[3]؛ وهو ردُّ الأول للأول، والثاني للثاني .

وقوله:

« وَكُلُّ ممدُوحٍ وَمَذمُومٍ رُفِعْ بالابتِدَاءِ .... »

---

(١) في الأصل: «عبد الله» .

(٢) وهو بين لفظتي «الله» و «لاهٍ» ، فقد اتفقت اللفظتان في نوع الحروف وشكلها وعددها وترتيبها. انظر: شرح التلخيص للبابرتي ٦٦٥ .

(٣) ويسمى اللف والنشر على السَّنَن. واللفُّ والنَّشْرُ: ذِكْرُ متعدِّدٍ أولاً، ثم ذكرُ ما لكلٍّ من أفراده شائعاً من غير تعيين ، اعتماداً على تصرف السامع في تمييز ما لكل واحد منها، وردِّهِ إلى ما هو له، فإن كان النشر على ترتيب اللف، كأن يرد الأول للأول ، والثاني للثاني - كما أشار المصنف - فهذا يسمى اللفُّ و النشرُ على السَّنَن، وإن خالفه، فهو اللفُّ والنشرُ المشوَّشُ، انظر: شرح التلخيص للبابرتي ٦٣١، وطراز الحلة: ٤٩٣، وخزانة الأدب لابن حِجَّةَ الحَمَوي ٢/٢٥٤. وراجع معجم البلاغة العربية ٣٩٢ - ٣٩٣ .

يعني: وكلُّ ممدوحٍ ومذمومٍ رُفع في بابه على أنّه مبتدأٌ . وقولُهُ: «والمثال قد سُمِع» إحالةٌ على المثالين المتقدمين .

وقوله:

«والفعلُ والفاعلُ قبلُ خبرُه»

٥ يعني بالفعل والفاعل: نِعْمَ وفاعلَها وبئسَ وفاعلَهـا، وحَكَـمَ على أنَّ الجملـةَ / [٢٣/أ] الواقعةَ قبل الممدوح أو المذموم بأنها خبرُه؛ لأنه قد قدَّمَ أنّه مبتدأٌ .

وقولُهُ: «قبلُ» يعني: قبلَ الممدوح أو المذموم، وهذا الإعـرابُ على تقديـر تأخـير الممدوحِ أو المذموم، فإن تقدَّمَ نحو: زيدٌ نِعْـمَ الرَّجُـلُ، وزيـدٌ بِئْـسَ الرَّجُـلُ، فقـد تقـدَّمَ الكلامُ على إعرابه. وقولُهُ:

١٠ «أو خبرٌ والمبْتَدَا تُقدِّرُهْ»

هذا إعرابٌ ثانٍ للمدوح أو المذموم إذا تـأخَّرَ، أعْرِبـهُ أوّلاً مبتـدأً، والجملـةُ قبلَـهُ خبرُه، وأَعْرِبهُ ثانياً خبراً والمبتدأُ مقدَّرٌ، فإذا قلتَ: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، فـ«زيـدٌ» إمَّـا مبتـدأ والجملةُ خبرُه، وإما خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ أي: هو زيدٌ، وكأنه خرَجَ مَخْـرجَ البيـان، كـأنَّ قائلاً يقولُ: مَن الممدوحُ أو المذمومُ ؟ فقيل: هو زيدٌ. وعلى الإعراب الأولِ الجمهورُ .

١٥ وقد قدَّمنا[1] أنَّ ابنَ كَيْسَانَ أعربَهُ بدلاً من فاعل نِعْمَ، وذكَرنـا مـا رُدَّ بـه عليـه، وما رُدَّ به على من أعربَه خبراً .

وقوله:

«وفي عُمُومِ اللاّمِ مَا يُغنِيكَ»

البيت، أخذ يتكلمُ هنا على الرابط بين الخبر والمبتدأ على الإعراب الأول؛ لأنه إذا

٢٠ كان الخبرُ جملةً، وليست الجملةُ نفسَ المبتدأ، فلا بد من رابطٍ، ولا رابطَ هنا، فذكرَ أنَّ

---

(١) انظر: صفحة: ٦٧ .

عمومَ اللام في فاعل نِعْمَ وبئس يُغني عن الرابط؛ لأنَّ المبتدأ إذ ذاك مندرجٌ تحت الفاعل كما قدَّمْنا، فأغنى هذا الاندراجُ عن الضمير، وقد قدَّمْنا ما في هذا الرابط من الخلاف مستوفىً[1] .

وقوله:

٥ « ولو أتى الضَّميرُ فيها لم يَعُدْ »

البيت، أي: ولو أتى الضمير في جملة نِعْمَ وبئس فاعلاً لم يعُد على الممدوح أو المذموم؛ لأنه إنما أُضمرَ على شرط الإبهام، فلا يفسِّرهُ إلا مبهمٌ مثلُه، وهو التمييزُ الواقعُ بعده، فقولُه: « لم يعُد » يعني: لم يعُد المخصوصُ بالمدح أو الذم، وقد مثَّله بقوله:

« نِعْمَ مَوطِناً حِرَاءٌ وَأُحُد »

١٠ ففي « نِعْمَ » ضميرٌ فاعلٌ، و« موطن » / مفسِّرُهُ؛ لأنه مبهم مثلُهُ، ولا يعود إلى [٢٣/ب] «حراء» وقد قدَّمْنَا الوجوهَ الدالَّةَ على أنَّ هذا الضميرَ لا يجوزُ عَوْدُهُ إلى الممدوح أو المذموم .

و« حِرَاء »: جبلٌ بمكة معروف، فيه كان النبي ﷺ يتعبَّدُ، وبه أتاه جبريلُ، وهو يُصرَفُ ولا يُصرَفُ[2]، ويُمدُّ ويُقصَرُ[3] .

١٥ و« أُحُد »: جبلٌ أيضاً بالمدينة معروفٌ، وفيه قال النبي ﷺ : « أُحُدٌ جَبَلٌ يُحِبُّنَا ونُحِبُّه[4] ».

* * *

(١) انظر: صفحة: ٦٨ .

(٢) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ٧٣ .

(٣) انظر: المقصور والممدود للفراء: ٨٥ .

(٤) رواه البخاري في صحيحه ٤٠٧/٦، (فتح الباري) (في كتاب الأنبياء)، باب رقم: (١٠)، ورواه أيضاً (في كتاب المغازي، باب: أُحُدٌ جَبَلٌ يُحِبُّنا) ٣٧٧/٧، برقم: (٢٧)، ورواه مسلم في صحيحه ١٠١١/٢، (في كتاب الحج، باب أُحُدٌ جبلٌ يحبُّنا ونحبُّه) .

[باب حبَّذا]

٥٩٠ ـ وَجَعَلُوا لِلمَدْحِ أَيضاً حَبَّذَا	فَـ«حَبَّ» فِعلٌ وَبِـهِ يُرْفَعُ «ذَا»
٥٩١ ـ وَاقْتَـرَنَا مَعاً فَصَارَا مَدْحَـا	كَـ«حَبَّذَا» نُصْـحُ الشَّقِيقِ نُصْحَا
٥٩٢ ـ وَحَبَّـذَا مُحَمَّـدٌ رَسُـولا	وَالحَالُ والتَّمْيِـيزُ فِـي ذَا قِيلا
٥٩٣ ـ وَذَلِكَ المَمْدُوحُ فِيهَا خَبَرُ	لِـ«حَبَّذَا» أَو مُبْتَدأً يُقَدَّرُ

الكلامُ على هذه الأبيات في حقيقة «حبذا» إفراداً وتركيباً، وفي المرفوعِ بعدها، والمنصوب .

فالكلامُ إذن على ثلاثِ مسائلَ:

المسألة الأولى: في الكلام على حقيقة حبَّذا إفراداً وتركيباً:

أمَّا الإفرادُ فالكلام عليه من وجهَين: **الأول: في «حَبَّ»** :

اعلَمْ أنَّهُ يُقالُ: حَبَّ وأَحَبَّ، وأَحَبَّ هو الكثيرُ، قال الله تعالى: ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ ﴾[1] وقال تعالى: ﴿ هَـأَنْتُمْ أُولاءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلاَ يُحِبُّونَكُمْ ﴾[2] فهذا كلُّه مضارعُ «أحبَّ»، وقال عليه السَّلامُ: «مَن أحبَّ لقاءَ اللهِ أَحَبَّ اللهُ لقاءَه[3]» . وقال عليه السَّلامُ: «أَحْبِبْ حبيبَكَ هوناً[4] ما»[5] فهذا أمْرٌ من «أحبَّ»،

(١) سورة آل عمران: من الآية: ٣١ .

(٢) سورة آل عمران: من الآية: ١١٩ .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (في كتاب الرقاق) برقم: (٦٠٢٦) و(٦٠٢٧)، ومسلم في صحيحه (في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار) برقم: (٤٨٤٤) ورقم: (٤٨٤٨) .

(٤) في الأصل كتب: « يوماً ما » وهو تحريف.

(٥) هذا من كلام سيدنا علي ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ـ انظره في نهج البلاغة ٢١٤/٢، وسجع الحمام في حكم الإمام ٣٨، وقد رواه الترمذي في سننه (في كتاب البر والصلة) برقم: (١٩٢٠) عن أبي هريرة مرفوعاً. قال الصغاني: الحديث موضوع. انظر: الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ٢٥٥-٢٥٦، والنهاية لابن الأثير ٢٨٤/٥ .

واسمُ الفاعل: مُحِبٌّ على كثرةٍ، واسمُ المفعول: مُحَبٌّ على قلّةٍ[1]، استغنَوا عنه بمحبوب، الذي هو اسمُ مفعول من حَبَّ[2].

وأما «حَبَّ» فاختلفوا في وزنه، فالمشهورُ عندهم أنه فَعَل بفتح العين، وهو متعدٍّ. قال الشَّاعرُ:

/ فَوَا للهِ لَولاَ تَمْرُهُ مَا حَبَبْتُهُ وَلاَ كَانَ أَدْنَى مَنْ عُبَيدٍ وَمُشْرِقِ[3] [٢٤/أ]

ومُشْرِق: بضم الميم وكسر الراء والقاف.

ومضارعُه: يَحِبُّ بالكسر، وهو من الشَّاذِّ[4]، وبه قرأ أبو رجاءٍ العُطَارديُّ[5]: ﴿فَاتَّبِعُونِي يَحِبَّكُمُ اللهُ﴾[6] بفتح الياء وكسر الحاء.

---

(١) انظر شرح القصائد التسع ٤٦٦/٢ .

(٢) في الأصل: «أحب».

(٣) البيت من الطويل، وهو لغَيلان بن شجاع النهشليُّ، ونص البغدادي في شرح أبيات المغني ١١٦/٦ على أنه عيلان بالعين المهملة، والبيت فيه إقواء؛ لأن قافية البيت قبله مضمومةٌ، وهي:

أُحبُّ أبا مروان من أجْلِ تَمْرِهِ وأعلمُ أن الرفقَ بالمرءِ أرفقُ

وهو في الكامل ٤٣٨/١ برواية: «وكان عياضٌ منه أدنى ومشرقُ» فعلى هذه الرواية لا يكون فيه إقواءٌ، ورواه ابن دريد في الاشتقاق بقافية الميم:

فو الله لولا تمرُهُ ما حببتُهُ ولا كان أدنى من عُميرٍ وسالمِ

قال البغدادي: «وما أكثر اختلاف الروايات في كلمات هذا البيت» وعُبيدٌ: بالتصغير، ومُشرِقٌ (اسمُ فاعلٍ): ابنا الشاعر.

وانظر الشاهد في: الزاهر ٣٣١/١، والخصائص ٢٢٠/٢، والصحاح (حبب)، والتنبيه عليه لابن بري ٥٧/١، وشرح المفصل ١٣٨/٧، وشرح الألفية لابن القواس ٩٧٤/٢، والمغني ٤٧٣ .

(٤) انظر بغية الآمال في معرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال: ١١٧-١١٨ .

(٥) هو عمران بن تيم أبو رجاء العطاردي البصري، تابعي كبير، ولد قبل الهجرة بإحدى عشرة سنة، أسلم في حياة النبي ﷺ ولم يره، عرَضَ القرآن على ابن عباس، وتلقنه من أبي موسى، ولقي أبا بكر، وروى عن عمر وغيره من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين. توفي سنة ١٠٥ هـ. أخباره في: المعارف ٤٢٧، وحلية الأولياء ٣٠٤/٢، ومعرفة القراء الكبار ٥٨/١ .

(٦) سورة آل عمران: من الآية: ٣١ . وانظر هذه القراءة في مختصر الشواذ ص: ٢٠، والكشاف ١٨٤/١، والبحر المحيط ٤٣١/٢ ، وهكذا الضبط في المصادر (يَحِبَّكم) بفتح الباء مشددةً .

وإنما كان شاذاً؛ لأن (فَعَلَ) إذا كان مضاعَفاً متعدياً فمضارعُه (يَفْعُلُ) بالضم نحو: رَدَّهُ يردُّهُ، وشدَّ يَشُدُّ .

واسمُ الفاعل: حابٌّ، نقلَهُ أبو البقاءِ يعيشُ بنُ يعيشَ الحلبيُّ[1]، وقلَّ في الاستعمال. استُغْنِيَ عنه بـ«مُحِبّ» الذي هو اسمُ الفاعل من «أَحَبَّ» .

فإذا أُريدَ بهذا الفعل المدحُ، نُقِلَ إلى (فَعُلَ) بضم العَين؛ ليصير كـ«شَرُفَ» الذي هو من أفعال الغرائزِ، فتقولُ: حُبَّ زيدٌ، بضَمِّ الحاء وفتحِها، أي: صار محبوباً، فمَنْ ضَمَّ، نقَلَ ضمَّ العينِ إلى الفاء، ومن فَتَحَ حَذَفَ ضمةَ العينِ، فبقيت الحاء على أصلها من الفتح، وعلى الوجهين أنشدوا بيتَ حسَّان:

فَقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنْكُمُ بِمِزَاجِها وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ[2]

رُوِيَ بضم الحاء وفتحِها. وقال الآخرُ:

هَجَرَتْ غَضُوبُ وَحُبَّ مَنْ يَتَجَنَّبُ[3]

---

(١) شرح المفصل ١٣٨/٧ .

(٢) من الطويل، ولقد سها المؤلف رحمه الله في نسبة هذا البيت إلى حسان بن ثابت رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، وإنما هو للأخطل التغلبي في ديوانه ١٩/١، وروايته:

وَأَطْيِبْ بها مَقْتُولَةً حينَ تُقتَلُ

ولا شاهد في هذه الرواية .

وانظر الشاهد في إصلاح المنطق ٣٥، وتهذيبه ٩٧، والأصول ١١٦/١، والتبصرة ٢٨١/١، وشرح المفصل ١٢٩/٧، وشرح التسهيل ٢٣/٣، والتذييل والتكميل ١٧٢/٣، وشرح ابن القواس ٩٧٤/٢، وشرح شواهد شرح الشافية ١٤-١٥، والخزانة ٤٢٧/٩ . والضمير في «اقتلوها» عائد إلى الخمر، واقتلوها بمعنى: امزجوها .

(٣) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

وعَدَتْ عَوَادٍ دونَ وَلْيِكَ تَشْعَبُ

والبيت لساعدةَ بنِ جُؤَيَّةَ الهذليِّ، شاعرٌ مخضرمٌ أدرك الجاهلية والإسلام فأسلم، وليس له صحبة. انظر المؤتلف والمختلف ٨٣، والخزانة ٨٦/٣، والبيت من قصيدة طويلة له في شرح أشعار الهذليين ١٠٩٧/٣ .

وانظر الشاهد في: الصحاح (حبب)، وتهذيب الإصلاح ٩٧، وشرح المفصل ١٣٨/٧، والتذييل والتكميل ١٧٢/٣، والمساعد ١٤٠/٢، والخزانة ٤٢٩/٩ . و(غضوب): اسم امرأة. ومعنى (حب من يتجنب): أي: حُبَّ بها متجنبةً إليَّ، و(وَلْيِكَ): الوَلْيُ: المداناة، و(تَشْعَبُ): تُفرِّقُ. (شرح أشعار الهذليين) .

رُوِيَ بضم الحاء، وضَمُّ الحاءِ مشروطٌ ببقاءِ التَّضعيفِ، فلو وقعَ التفكيكُ لم تُضَمَّ الحاءُ، بل تُفتحُ، تقولُ: حَبَبْتَ يا هذا .

واسمُ الفاعلِ من هذا المنقولِ: حبيبٌ؛ لأنَّه صار بالنقْلِ كـ«شَرُفَ» و«ظَرُفَ» .

وذَهَبَ الفرَّاءُ[1] إلى أنَّ وَزْنَ حَبَّ في الأصل: (فَعُلَ) بضَمِّ العَين من غير نَقْلٍ من (فَعَلَ) بفتح العَين، وبه قال جماعةٌ[2]، واستَدَلَّ على ذلك بقولهم: حَبِيبٌ، فإن فَعِيلاً بابُه (فَعُلَ) بضمِّ العَين كَظَرُفَ فهو ظريفٌ[3].

وصحَّحُوا[4] القولَ الأوَّلَ بأنَّهُ قد جاء متعدياً، و(فَعُلَ) لا يكون متعدياً، وأما قولهم: «حبِيب» فلا دليلَ فيه، إذ يمكن أن يكون «حبيبٌ» بمعنى محبوب، كجريح بمعنى مجروح .

/ الوجه الثاني: في «ذَا»: [٢٤/ب]

وهو اسمُ إشارة للقريب المذكَّرِ، نُقِلَ إلى هنا، ورُكِّبَ مع «حَبَّ»، وإنما خُصَّت «حَبَّ» باسم الإشارة من بين سائر الأسماء؛ لأن «حَبَّ» تجري مَجرى نِعْمَ، ونِعْمَ يكون فاعلُها جنساً أو مضمراً، و«ذا» لإبهامه يُشبِهُ الجنسَ والمضمرَ، فلذلك جيء باسم الإشارة مع «حَبَّ» .

وأما التركيبُ فالكلامُ عليه من أوجه:

الأول: أنهم لما ركَّبوا «حَبَّ» مع «ذا» امتنعُوا من أشياءَ كانت جائزةً حالةَ الإفراد منها: أن «حَبَّ» إذا أُريدَ بها المدحُ دون «ذا» جاز في الحاء الفتحُ والضمُّ كما تقدَّمَ[5]،

---

(١) انظر شرح المفصل ١٣٨/٧، والخزانة ٤٢٩/٩ .

(٢) كابن جني وابن مالك والرضي وابن القواس. انظر: اللمع ٢٠٢، وشرح التسهيل ٢٢/٣، وشرح الكافية ٣١٨/٢، وشرح ابن القواس ٩٧٤/٢ .

(٣) وزاد ابنُ القواس في شرح الألفية ٩٧٤/٢ دليلاً آخر وهو: نَقْلُ حركة عينه إلى فائه في قوله:
وحُبَّ بها مقتولةً حين تُقتَلُ

(٤) والذي صححه هو ابن يعيش في شرح المفصل ١٣٨/٧-١٣٩، ونقله عنه البغدادي في الخزانة ٤٢٩/٩ .

(٥) صفحة: ٨٤ .

وبعد التركيب مع «ذا» لا يجوز إلا الفتحُ، وما ذاك إلا أنَّ حبَّذا زيدٌ صار كالمَثَلِ، والمثَلُ لا يُغيَّرُ(١) .

ومنها: أن «حَبَّ» كان متصرفاً، وبعد التركيب صار غيرَ متصرِّف؛ لأنه صار كالحرف، لكونه صار يدلُّ على معنىً في غيره من المدح، وليس أصلُهُ ذلك .

ومنها: أن «ذا» يجوزُ أن تلحقَهُ هاءُ التَّنبيهِ، وبعد التركيب لا يجوزُ؛ لأنه يلزمُ منه جَعْلُ ثلاثةِ أشياءَ كالشيءِ الواحد .

ومنها: أن «ذا» يجوزُ أن تُتْبَعَ، وبعد التركيبِ لا يجوزُ؛ لأنَّ المرادَ منه في حال التركيبِ الشِّيَاعُ، والإتباعُ يُزيلُ الشِّيَاعَ، أو لأنَّ التابعَ والمتبوعَ كالشيء الواحد، و«ذا» مركَّبٌ مع «حبَّ»، فيلزمُ منه جعلُ ثلاثةِ أشياءَ كالشيء الواحد .

ومنها: أن «ذا» يُذكَّرُ ويُؤنَّثُ ويُثنَّى ويُجمعُ، بحسَب المشارِ إليه، وبعد التركيبِ لا يكون إلا بلفظ التذكير والإفراد مطلقاً، سواءٌ جاء بعده المذكَّرُ أو المؤنَّثُ، مفردَين أو مثنَّيَين أو مجموعَين، فمثالُهُ مع المذكَّرِ المفرَدِ قولُهُ:

يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبَّذَا سَاكِنُ الرَّيَّانِ مَنْ كَانَا(٢)

ومثاله مع التثنية:

حَبَّذَا أَنتُمَا خَلِيلَيَّ إِنْ لَمْ تَعْذِلاَنِي فِي دَمْعِيَ الْمُهَرَاقِ(٣)

/ ومثاله مع الجمع قوله: [٢٥/أ]

---

(١) وقد قالوا: الأمثال لا تُغير؛ أي: أنها تجري كما جاءت، فتلزم حالة واحدة، وهي التي جرت عليها أولاً، مهما اختلفت الأحوالُ التي تُضرَبُ فيها بعد ذلك، فإذا طلب الرجلُ شيئاً ضيَّعه قبلَ ذلك قيل له: « الصيفَ ضيَّعتِ اللبنَ » بكسر التاء؛ لأن المثل ورد في امرأة . انظر المزهر ٤٧٨/١، والأمثال العربية ٢٠١ فما بعدها .

(٢) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ١٦١/١، من قصيدة طويلة يهجو فيها الأخطل، مطلعها:

بَانَ الخَلِيطُ ولَو طُوِّعْتَ مَا بَانَا وَقَطَّعوا مِنْ حِبَالِ الوَصل أقرانا

وانظر الشاهد في: أسرار العربية ١١١، وشرح المفصل ١٤٠/٧، وشرح الجمل ٦١١/١، والمقرب ٧٤، وشواهد التوضيح ٨، والتذييل والتكميل ١٧٢/٣، والجنى الداني ٣٥٧، والهمع ٤٥/٥ .

(٣) البيت من الخفيف، ولم أقف على قائله، وانظر الشاهد في شرح التسهيل ٢٢/٣، والتذييل والتكميل ١٧٢/٣، ومنهج السالك ٤٠٥/٢، والهمع ٤٥/٥ .

وَحَبَّذَا نَفَحَاتٌ مِنْ يَمَانِيَةٍ تَأْتِيكَ مِنْ جَبَلِ الرَّيَّانِ أَحْيَانَا[(١)]

ومثاله مع التأنيث قوله:

أَلاَ حَبَّذَا هِنْدٌ وَأَرْضٌ بِهَا هِنْدُ[(٢)]

واختلفوا في علّة ذلك فقيل[(٣)]: إنما امتنع اسمُ الإشارةِ من مطابقة اسم المخصوص؛ لأنه جَرَى مَجْرَى المَثَلِ .

وقال أبو علي[(٤)]: إنما كان ذلك لأن «ذا» جنسٌ شائعٌ، فلا يختلفُ، كما لا يختلفُ الفاعلُ في نعم إذا كان ضميراً .

وقال ابنُ كيسانَ[(٥)]: إنما جاز ذلك؛ لأن الإشارةَ وقعتْ إلى مذكَّرٍ مفرَدٍ، سواءٌ كان المخصوصُ مفرداً أو غيرَه، مذكَّراً أو مؤنثاً، فالتقدير عنده: حبَّذا حُسْنُ زيدٍ، وحبَّذا حُسْنُ هندٍ، وكذلك في التثنية والجمع، فحاصلُه: أنه على حذْفِ مضافٍ، ثمَّ حُذِفَ المضافُ، وأُقيمَ المضافُ إليه مُقَامَهُ.

ورُدَّ: بأنه لو كان على حذف مضافٍ، لجيءَ به ملفوظاً في بعض المواضع، وفي كونِهِ لم يجئْ دليلٌ على أنه ليس كذلك، وأيضاً فإن ما بعد اسمِ الإشارةِ وصفٌ له، ووصفُ الإشارة لا يُحذَفُ؛ لأنه مقصودٌ، وأيضاً فإنه كمفسِّرِ الضمير، ومفسِّرُ الضميرِ

---

(١) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ١٦١/١ من قصيدةِ الشَّاهدِ الذي مرَّ قبل قليل، والبيت في الصحاح (حبب)، والتذييل والتكميل ١٧٤/٣، ومنهج السالك ٤٠٣/٢ .

(٢) صدر بيت من الطويل، وهو للحطيئة في ديوانه: ٦٤، وعجزه:

وهندٌ أتى من دونها النَّأيُ والبُعْدُ

وانظر الشاهد في التذييل والتكميل ١٧٢/٣، والهمع ٤٥/٥ .

(٣) انظر الهمع ٤٥/٥ .

(٤) انظر المسائل البغداديات: ٢٠١ .

(٥) انظر رأيه في: شرح الكافية الشافية ١١١٨/٢، وشرح الجمل ٦٠٩/١-٦١٠، وشرح ابن النحوية لوحة (٢٠٢)، والتذييل والتكميل ١٧٢/٣، ومنهج السالك ٤٠٣/٢، ٤٠٥. وانظر: ابن كيسان النحوي ١٣٨-١٣٩ .

لا يُحذَفُ، وأيضاً فإن العرَبَ لما أرادوا تبيينَ المخصوصِ أتَوا بتمييزٍ فقالوا: حبَّذَا زيدٌ رَجُلاً، ولو كان على حذف المضاف لكان ردُّ المضافِ المحذوفِ أولى في البيان، وكانت تقولُ: حَبَّذَا حُسْنُ زيدٍ[1].

الوجه الثاني: في معنى «حبَّذا» بعد التركيب. وذلك أنها وُضِعَتْ للمدح عموماً كنعْمَ، بمعنى أنَّ الممدوحَ مشتملٌ على جميع صفات المدْحِ مبالغةً، ولا يحصُلُ ذلك مع الخصوصِ؛ لأن التَّخصيصَ يقتضي أن يكونَ للمدوح بعضُ الصفات دون بعض، فلا يحصُلُ مع ذلك المبالغةُ.

والفــرْقُ بين نعْمَ وحبَّذَا: أنَّ حبَّذَا تُشعِرُ مع دلالتها على المدحِ العامِّ أنَّ الممدوحَ محبوبٌ وقريبٌ من النفْسِ، ولا تُشعِرُ بذلك / نِعْمَ، وقيل: ليست حبَّذا للمدح، وإنما [٢٥/ب] وضعَتْهَا العرَبُ للمبالغة في تمكُّنِ الحبِّ، فتكونُ أبلغَ من أحبَّ، لكن الحبَّ قريبٌ من المدح؛ لأنَّ المحبوبَ ممدوحٌ في الأكثر[2].

الوجه الثالث: يجوز دخول «لا» على حبَّذا فتقولُ: لا حبَّذا زيدٌ، فتَجري مجرى بئس في عموم الذَّمِّ، والفرقُ بينها وبين بئس ما تقدَّمَ من الفرْقِ بين نِعْمَ وحبَّذَا، فالذي تثبتُهُ هناك من التقريب إلى النَّفْسِ، تنفيه هنا، فمن ذلك قولُ الشَّاعر:

لاَ حَبَّذَا أَنْتِ يَا صَنْعَاءُ مِنْ بَلَدٍ وَلاَ شَعُوبُ هَوًى مِنِّي وَلاَ نُقُمُ[3]

---

(١) نقل هذه الردود أبو حيان في التذييل والتكميل ١٧٢/٣ عن ابن العلج في كتابه «البسيط»، وردَّ ابنُ عصفور رأيَ ابنِ كيسان بقوله: «وهو فاسد؛ لأن العرب إذا حذفت المضاف وأقامت المضاف إليه مقامه، فإنما تجعل الحكم من تذكيرٍ وتأنيثٍ وإفرادٍ وتثنيةٍ وجمعٍ وغير ذلك حسب الملفوظ به لا على حسب المحذوف ...» شرح الجمل ٦١٠/١ .

(٢) انظر هذا الكلام في التذييل والتكميل ١٧٢/٣ .

(٣) البيت من البسيط، وهو منسوب إلى زياد بن حَمَل كما في الحماسة ١٣٤/٢، وقيل: هو للمَرَّار بن المنقذ العدوي، شاعر أموي معاصر للفرزدق، وقيل (المرَّار) لقبه، واسمه زياد بن المنقذ، انظر الخزانة ٢٥٣/٥-٢٥٤ . والبيت من قصيدة طويلة انظرها في الحماسة، وشرحها للمرزوقي ١٣٨٩/٣، وشرحها للتبريزي ١٨٠/٣، وفي الخزانة نقلاً عن بعض شراح الحماسة: «لم يقل غير هذه القصيدة، ولم يقل أحد مثلها، وكان قد أتى اليمن فنزع إلى وطنه بيطن الرمة، قال أبو العلاء: الرمة: واد بنجد، يقال بتشديد الميم وتخفيفها» .

=

وقال الآخَرُ:

أَلاَ حَبَّذَا عَاذِرِي فِي الهَوَى وَلاَ حَبَّذَا الجَاهِلُ العَاذِلُ[(١)]

واستَشْكَلَ الشيخُ أبوحيَّانَ[(٢)] دخول «لا» على «حبَّذا» وقال: لأنَّكَ إما أنْ تُفرِّعَ على أن «حبَّذا» كلُّهُ فِعْلٌ، أو «حبَّ» فِعْلٌ و«ذا» اسمٌ، وكلاهما لا تدخلُ عليه «لا»؛ لأنها لا تدخلُ على الماضي غيرِ المتصرف، أو تُفرِّعَ على أنَّ مجموعَهُ اسمٌ، فلا ينبغي أن تدخلَ عليه «لا»؛ لأنَّه إمَّا أن تُقدِّرَهُ منصوباً بها، وليس بجيدٍ؛ لأنَّ النَّصبَ على العموم نحو: لا رجلَ، ولا يصحُّ هنا؛ لأنه خصوصٌ. يعني أنَّ العامَّ إذا نُفِيَ صار خاصاً، و«حبَّذا» كانت قبل دخول «لا» يُرَادُ بها العمومُ، فلما دخلتْ «لا» نَفَت العمومَ، فصار خصوصاً. قال: وإمَّا أن تُقدِّرَهُ مرفوعاً، وليس بجيِّدٍ؛ لأنَّ الأصحَّ تَكرارُ «لا»، ولا يجوز عدَمُ التَّكرارِ إذا ارتفعَت الأسماءُ بعدَها بالابتداء، إلا على مذهب الأخفشِ والمبردِ. انتهى.

قلتُ: إن صحَّ دخول «لا» على «حبَّذا» من الكلام، فلا معنى لهذا الترديد، ولا يَسَعُ إلا قبولُهُ وتوجيهُهُ، لاردُّهُ واستشكَالُهُ، وسواءٌ كان توجيهُهُ جارياً على القياس أو غيرَ جارٍ،وانظر قولَ سيبويه[(٣)]: «قِفْ حيث وقفوا ثم فسِّرْ» يُرْشِدْكَ إلى ما ذَكَرْتُ لك.

وانظر الشاهد في: شرح المفصل ١٣٩/٧، وشرح الجمل ٦١٢/١، وشرح التسهيل ٢٦/٣، والتذييل والتكميل ١٧٤/٣، وارتشاف الضرب ٢٩/٣، والهمع ٥٠/٥ . و(**شَعُوب**): بفتح أوله، وآخره باء موحدة: قَصر باليمن معروف بالارتفاع، وقيل: بساتين بظاهر صنعاء، وهي التي أراد زياد بن منقذ بقوله هذا. معجم البلدان ٣٥٠/٣، و(**نُقُمُ**): يروى بضمتين وفتحتين وبفتحة وضمة، وهو: جبلٌ مطلٌّ على صنعاء قرب غمدان. معجم البلدان ٣٠٠/٥ .

(١) البيت من المتقارب، ولم أقف على قائله، وانظر الشاهد في: شرح التسهيل ٢٦/٣، والتذييل والتكميل ١٧٤/٣، والمساعد ١٤٢/٢، وشفاء العليل ٥٩٦/٢، والتصريح ٩٩/٢، والهمع ٥١/٥.

(٢) انظر التذييل والتكميل ١٧٤/٣ .

(٣) انظر الكتاب ٢٦٦/١، ومثله أيضاً قوله: «فاستعمل من هذا ما استعملته العرب، وأجزْ منه ما أجازوا» الكتاب ٤١٤/١، وقال أيضاً: «فاستحسن من هذا ما استحسنَ العربُ، وأجِزْه كما أجازته» الكتاب ٦٩/٢ .

الوجه الرابع: اختلف النحويون في إعراب «حبَّذا» على ثلاثة[1] أقوال:

الأول: أن «حَبَّ» و«ذَا» رُكِّبَا فصارا اسماً / واحداً، وغُلِّبَ فيه جانبُ الاسم الذي [٢٦/أ] هو «ذا»؛ لأنَّ الأسماءَ هي الأصولُ، وبهذا القول قال جماعةٌ منهم: المبرِّدُ وابنُ السَّرَّاج والفارسيُّ[2]، ونسبه ابنُ أبي الربيع[3] إلى الخليل وسيبويه[4]، قال: وعليه أكثرُ النحويين، وبه قال ابنُ عصفور[5] والمصنِّفُ في «الفصول»[6] وهنا، واستدلوا لهذا القول بأدلة[7]:

الأول: دخولُ حرف النداء عليه كثيراً، وحرفُ النداء من خواصِّ الأسماء، فمن ذلك قولُ الشَّاعر:

يَاحَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ[8]

وفيه كثرةٌ .

ورُدَّ: بأنَّ حرفَ النداء يمكن أن يكونَ حرفَ تنبيهٍ مجرَّداً من النداء كـ«ألا»، التقدير: ألا حبَّذا جَبَلٌ، ويمكنُ أن يكونَ المنادى محذوفاً، التقدير: يا قومِ حبَّذَا[9].

---

(١) في الأصل: «ثلاث» .

(٢) انظر: المقتضب ١٤٣/٢، والأصول ١١٥/١، والمسائل البصريات ٨٤٧/٢، وقال به ابن جني في اللمع ٢٠٢، ورده ابنُ مالك في شرح التسهيل ٢٣/٣ .

(٣) انظر الملخص في ضبط قوانين العربية: ٤٤٩، كما نسبه إليه ابن هشام اللخمي في الفصول والجمل في شرح أبيات الجمل ٥٣/[مخطوط، و انظر شرح التسهيل ٢٣/٣، والمساعد ١٤١/١. وفي شرح الألفية للمرادي ١٠٨/٣ أن ابن عصفور هو الذي نسبه إلى سيبويه .

(٤) قال سيبويه: «وزعم الخليل رحمه الله أن حبذا بمنزلة حبَّ الشيءُ، ولكن ذا وحبَّ بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا، وهو اسم مرفوع...» الكتاب ١٨٠/٢ . وانظر المساعد ١٤١/٢ .

(٥) شرح الجمل ٦١١/١ .

(٦) انظر الفصول الخمسون: ١٧٨ ، وقال في الألفية:

وذلك الممدوحُ فيها خبرُ لحبَّذا أو مبتدأً يُقدَّرُ

(٧) ذكرها العكبري في اللباب ١٨٨/١-١٩٠ المطبوع، وردَّ عليها، ونقلها عنه أبو حيان في التذييل والتكميل ١٧٣/٣، وزاد عليها .

(٨) سبق تخريجه ص: ٨٦ .

(٩) انظر شرح التسهيل ٢٤/٣-٢٥ .

الدليل الثاني: أنهم صغَّرُوه، والتصغيرُ من خواصِّ الأسماء، قالوا: ما أُحَيبِذَه. ورُدَّ: بأنه شاذٌّ، فلا تُهدم به قاعدة .

الدليل الثالث: أنهم تركوا «ذَا» مفرداً، فلم يُثنَّ ولم يُجمَعْ، وما ذاك إلا أنَّ «ذَا» صارت كجزء من الكلمة.

ورُدَّ بما[1] تقدم[2] من التعليل في ذلك .

وقد رَدُّوا على من قال باسمية حبَّذَا بأشياءَ[3]: **منها**: أن فعليَّةَ «حَبَّ» واسمية «ذا» قد تقرَّرَتَا قبلَ التركيب، فلْنستَصْحبْ ذلك بعدَ التركيب؛ لأنهما لم يتغيرا بعدَ التركيبِ لا لفظاً ولا معنىً، وإذا كانت «لا» والنكرةُ المتركِّبَةُ معها قد بقِيَا على ما كانا عليه قبلَ التركيب مع تغيُّرِ اللفظ والمعنى، فبقاءُ «حبذا» على ما كانا عليه قبلَ التركيب أولى .

ومنها: أنها لو كانت اسماً لدخلَت عليها النواسخُ، كما تدخل على غيرها من المبتدآت، فكنْتَ تقولُ: إنَّ حبَّذا زيدٌ، وكان حبَّذا زيداً، وفي مَنْعِ ذلك دليلٌ على أن «حبَّذا» ليست باسم .

القول الثاني: أنَّ «حبَّ» و«ذَا» رُكِّبا فصارا فعلاً واحداً، وغُلِّبَ فيه جانبُ الفعل، وبهذا / القولِ قال أبوالحسنِ الأخفشُ وأبو بكرٍ خَطَّابٌ[4]، واستدلُّوا عليه بأنهم [٢٦/ب]

---

(١) في الأصل: «ما تقدم» .

(٢) انظر ما سبق في الصفحة ٨٦ ــ ٨٧ .

(٣) ذكرها ابن مالك في شرح التسهيل ٢٣/٣-٢٤ في معرِض رده على من قال باسمية حبذا، وقد زاد أشياءَ لم يذكرها الشارح هنا، ونقلها أبو حيان في التذييل والتكميل ١٧٣/٣ .

(٤) هو أبو بكر خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي الماردي، عالم أندلسي نحوي، أخذ عن ابن الفخار وغيره، تصدر لإقراء العربية، من مصنفاته: «الترشيح» في النحو، و«مختصر الزاهر»، توفي سنة ٤٦٠ هـ تقريباً . أخباره في: التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار ٢٩١/١، وإشارة التعيين ١١٢، وبغية الوعاة ٥٥٣/١، وانظر مقالاً بعنوان (خطاب الماردي ومنهجه في النحو) لأستاذنا الدكتور حسن موسى الشاعر (مجلة الجامعة الإسلامية، العددان: ٧٩، ٨٠ / ١٤٠٨ هـ) .

=

قد صرَّفُوهُ فقالوا: لاتحبِّذْهُ بما لا ينفعُهُ[1]، أي: لا تقل له: حبَّذا .

ورُدَّ: بأنَّ «لا تحبِّذْهُ» غيرُ جارٍ على «حبَّذا»، بل هو نظير «بسْمَلَ الرَّجُلُ» إذا قال: بسم الله، و«حَوْقَلَ» إذا قال: لا حَولَ ولا قوَّة إلا بالله، فهي أفعالٌ أُخِذَت حروفُهَا من ألفاظٍ متفرِّقةٍ .

ورُد قولُ من قال: إنه كلَّه فِعْلٌ: بأنَّ المرفوعَ بعده يكونُ إذ ذاك فاعلاً، وقد أجازوا حذفَهُ، فلو كان فاعلاً لم يُحذَف.

القول الثالث: أن «حبَّذا» مُركبٌ تركيبَ إسنادٍ لا تركيب مَزْجٍ وخَلْطٍ، كما في القولين المتقدمين، فـ«حبَّ» فعلٌ ماضٍ، و«ذا» فاعلُه كما تقول: قام ذا، وهو قولُ ابنِ درسْتوَيه[2]، وابنِ كَيسانَ[3]، والفارسيِّ في «البغداديات»[4]، وابنِ بَرْهَان[5]، وابنِ

= انظر هذا الرأي في شرح المفصل ١٤١/٧، وشرح الألفية للمرادي ١٠٨/٣، والتذييل والتكميل ١٧٤/٣، وارتشاف الضرب ٢٩/٣، ونُسبَ أيضاً إلى ابن درستويه، انظر المساعد ١٤٢/٢، وشرح الألفية لابن عقيل ١٣١/٣، وعزاه السيوطي في الهمع ٤٦/٥ إلى المبرد . قال ابن أبي الربيع: «وهذا يبطل؛ فإن التركيب لا يكون في الأفعال، وقول العرب: لا تحبذه ليس مضارعاً لحبذا، وإنما هو مضارع لحبذ ...» الملخص ٤٤٩ .

ورد ابن مالك هذا الرأي فقال: «وهو قولٌ في غاية الضعف؛ لأنه مؤسس على دعوى مجردة عن الدليل، مع ما فيه من تغليب أضعف الجزءين على أقواهما، ومن ادعاء تركيب فعل من فعل واسم، ولا نظير لذلك...» شرح التسهيل ٢٦/٣ . وانظر شرح الكافية الشافية ١١١٧/٢ .

(١) انظر شرح المفصل ١٤١/٧، والملخص ٤٤٩،

(٢) كما نُسِبَ إلى ابن دَرَسْتُوَيه أيضاً قولٌ آخَر هو القول الثاني هنا، (وهو كون حبذا كلُّها فعلاً، والفاعلُ هو المخصوصُ بعدها)، انظر التذييل والتكميل ١٧٢/٣، والحاشية قبل السابقة .

وابن دَرَسْتُوَيه هو: أبو محمد عبد الله بن جعفر بن دَرَسْتَويه (بفتح الدال والراء) بن المرزبان، الفارسي النحوي، عالمٌ فاضلٌ محدِّثٌ، أخذ عن المبرد وثعلب وغيرهما، له تصانيف غاية في الجود والإتقان منها: «تصحيح الفصيح» و«تفسير كتاب الجرمي» وغيرها. توفي سنة ٣٤٧ هـ. أخباره في: الفهرست: ٩٣، وتاريخ بغداد ٤٢٨/٩، ونزهة الألباء: ٢١٣ . وانظر: تبصير المنتبه بتحرير المشتبه ٥٥٩/٢ .

(٣) التذييل والتكميل ١٧٤/٣، وارتشاف الضرب ٢٩/٣ .

(٤) البغداديات ٢٠١-٢٠٤ .

(٥) شرح اللمع ٤٢٠/٢ .

خَرُوف(١)، ونُسِبَ إلى سيبويه والخليل(٢). ودليلُ هذا القولِ التمسكُ بالأصل .

ورُد هذا القولُ بنحو قولِ الشَّاعر:

أَلاَ حَبَّذَا يَا عَزَّ ذَاكَ التَّشَايُرُ(٣)

فإنه إذا جعلَ «ذا» من قولك: «حبّذا» [فاعلاً](٤)، وهو إشارةٌ إلى القريب، و«ذاك» من قوله: «ذاك التّشَايُرُ» مبتدأً، هو المخصوصُ، وهو إشارةٌ إلى المتوسِّطِ، لزِمَ منه أن يكونَ الشَّيءُ قريباً بعيداً في حالةٍ واحدةٍ، وهو غيرُ جائز. فإذا جُعِلَ «ذاك» هو الفاعلُ، ولم يُجعل لـ«ذا» من قولك: «حبَّذا» محلٌ من الإعراب، ارتفعَ هذا الإشكالُ، والله أعلم .

فإن قيلَ: فلأيِّ شيءٍ لم تُثنَّ «ذا» وتُجمَعْ على هذا القول ؟

فالجواب: أنه جَرَى مَجرى المَثَلِ، فلم يتغيَّرْ لذلك(٥).

فإن قيلَ: لو كانت «ذا» فاعلةً، لكُتِبَتْ مع «حبَّ» منفصلةً ؟

والجواب: أنَّ كثْرَةَ الاستعمالِ أوجَبَت الاتّصَالَ .

---

(١) شرح الجمل ٢/٣٥١ (رسالة دكتوراه) . وانظر: شرح التسهيل ٣/٢٣، والمساعد ٤/١٤١ .

(٢) والذي نسبه إليهما هو ابن خروف في شرح الجمل ٢/٣٥١ (رسالة دكتوراه) قال: «حبَّ فعلٌ، وذا فاعله، وزيد مبتدأ، وخبره حبذا، هذا قول سيبويه، وأخطأ من زعم غير ذلك» انظر: شرح التسهيل ٣/٢٣، وشرح الألفية للمرادي ٣/١٠٨، والمساعد ٢/١٤١، وهذا القول هو اختيار ابنُ مالك .

قال سيبويه رحمه الله: «وزعم الخليل ـ رحمه الله ـ أن حبذا بمنزلة حبَّ الشيءُ ...» الكتاب ٢/١٨٠ .

(٣) عجز بيت من الطويل لكثير عزة في ديوانه: ٥٠٢ . وصدره:

وقُلتُ وفي الأحشاءِ دَاءٌ مُخَامِرٌ

والشاهد في التذييل والتكميل ٣/١٧٦، وارتشاف الضرب ٣/٣٢، والهمع ٥/٤٨ . والتَّشَايُرُ: في التكملة على القاموس والتاج (شير): «وتشايَرَهُ الناسُ: اشتَهَروه بأبصارهم» .

(٤) كلمة «فاعلاً» ساقطة من الأصل، وانظر التذييل والتكميل ٣/١٧٦ .

(٥) انظر ما سبق في الصفحة: ٨٦ .

الوجه الخامس: ذَكَرَ ابنُ مالك[1] أنَّه يجوزُ أن تُحذَفَ «ذا» من قولكَ: حبَّذا زيدٌ رَجُلاً، فتقول: حَبَّ زيدٌ رَجُلاً، واستدلَّ / على ذلك بقول عبدِ الله بنِ رواحةَ [٢٧/أ] رَضِيَ اللهُ عَنْهُ :

باسْمِ الإلَهِ رَبِّنَا بَـدِينَا
وَلَو عَبَدْنَـا غَيْرَهُ شَقِينَا
فَـحَبَّذَا رَبّاً وحُبَّ دِينَا[2]

التقديرُ: وحبَّذا ديناً، فحَذَفَ «ذا»؛ لأنَّ العطفَ يدلُّ عليه. و«بَدِينا» في البيت بكسر الدال[3] لغةٌ في بدأنا في كذا[4].

وتعَقَّبَه الشَّيخُ أبوحيان على ابن مالك بأنَّ ما قالَهُ تأْبَاهُ القواعدُ، قال[5]: لأنه إن كان «ذا» من قولك: «حبَّذا» فاعلاً، فلا يجوزُ حذفُهُ، وإن كان جُزءاً مِن المركَّبِ الذي حُكِمَ عليه بأنهُ اسمٌ كلُّهُ، أو الذي حُكِمَ عليه بأنَّهُ فعلٌ كلُّهُ، فلا يجوزُ حذفُهُ؛ لأنه حالةَ التركيبِ صارَ جُزءاً من أجزاء الاسمِ، أو أجزاء الفعل، فكما لا يَصِحُّ حَذْفُ بعضِ الاسمِ ولا بعضِ الفعلِ، كذلك لا يَصِحُّ حذْفُ «ذا»، قال: وأمَّا قولُهُ: «وحُبَّ دِينَا» فلا حُجَّةَ فيه على حَذْفِ «ذا»؛ لأن لـ«حَبَّ» استعمالين:

أحدهما: أن يُذكَرَ معها «ذا» وتُضمَّنَ المبالغةَ في المدح .

والثاني: أن لا يُذكَرَ معها «ذا» لا لفظاً ولا تقديراً، ويكون مما بُنِيَ على فَعُلَ بضمِّ العَين، وأُجْرِيَ مُجْرَى نِعْمَ، فيَحتَمِلُ قولُهُ: «وحُبَّ دِينَا» أن يكونَ استُعْمِلَ هذا

---

(١) شرح التسهيل ٢٤/٣ .

(٢) ديوان عبد الله بن رواحة: ١٤٢، والرواية فيه: «وبِهِ بَدِينَا» .وانظر الشاهد في:إعراب ثلاثين سورة: ١١، وشرح التسهيل ٢٤/٣، ٢٨، وشرح الكافية الشافية ١١١٦/٢، والتذييل والتكميل ١٧٦/٣، وارتشاف الضرب ٣١/٣، والمساعد ١٤٤/٢، والهمع ٤٦/٥ .

(٣) في الأصل: «الذال» وهو تصحيف .

(٤) وهي لغة الأنصار. انظر الأفعال لابن القطاع ١٠٢/١ .

(٥) في التذييل والتكميل ١٧٦/٣: «وكذلك ألمح ابنُ عقيل إلى شيء في نفسه من كلام ابن مالك فقال: «هكذا أطلق، وفيه نظر» .

الاستعمالَ الثانيَ؛ فيكونُ في «حُبَّ» ضميرٌ فاعلٌ يفسِّرُهُ «دِينَا»، ويكونُ قد حَذَفَ المخصوصَ، والتقديرُ: وحُبَّ هو دِيناً دِينُنَا، فيكونُ مثلَ قولِ الشَّاعر:

وَزَادَهُ كَلَفاً بالحُبِّ أَنْ مَنَعَتْ وَحُبَّ شَيْئاً إِلَى الإِنْسَانِ مَامُنِعَا[1]

وإذا احتمل «وحُبَّ دِينَا» أن يكون مما أُجرِيَ مُجرَى نِعْمَ، فلا دليلَ فيه على جواز حذْفِ «ذا». انتهى. وهو كلامٌ في غاية الظهور .

الوجه السادس: قد تقدَّمَ[2] أنَّ «حبَّذا» لا تتصرَّفُ، فَضَعُفَتْ عن العمل، إلا أنها عمِلَت في الحال والتَّمييز؛ لأنَّ روائحَ الأفعال تعمَلُ فيها. وقال ابن الخبَّاز[3]: يجوزُ أن تعملَ في المفعول / له والمفعول معه نحو: حبَّذا زيدٌ إكراماً له، وحبَّذا وعمراً زيدٌ، [٢٧/ب] قال: ويجوزُ أن تعملَ في الظَّرْفِ بالحَمْلِ على الحال، انتهى .

فإن قلتَ: قد فُهِمَ من قواعدِهم أنه لا يُقالُ: حبَّذا زيدٌ أمسِ ولا غداً ولا الآن؛ لأن «حبَّذا» أُريد بها مطلقُ الاستمرار، فلو تعلَّقَ بها ظَرْفٌ لزال الإطلاقُ ؟

فالجواب: أنه يعملُ في ظَرْفٍ مناسبٍ لمعناها نحو أن تقولَ: حبَّذا زيدٌ أبداً.

قلتُ: ولما نَقَلَ الشَّيخُ أبوحيان[4] عن ابنِ الخباز ما نقلْنَاهُ قال: ولا يُقْدَمُ على شيءٍ مِن هذه[5] التراكيبِ إلا بسماعٍ مِن العرب .

---

(١) البيت من البسيط، وهو للأحوص الأنصاري في ديوانه: ١٩٥، وروايته: «وحَبُّ شيءٍ» ولا شاهد فيها، وهو أيضاً لمجنون ليلى في ديوانه: ١٥٨، وروايته: «أحبُّ شيءٍ» ولا شاهد فيها أيضاً، والشاهد في التذييل والتكميل ١٧٦/٣، ويستشهد النحاة بهذا البيت في باب أفعل التفضيل، وسيورده المصنف هناك، انظره في صفحة: ٣٠٣ .

(٢) انظر ما سبق في الصفحة: ٨٦ .

(٣) أبو العباس أحمد بن الحسين الموصلي الضرير، عالم نحوي لغوي أديب فقيه، من تصانيفه: «النهاية في شرح الكفاية» و «شرح ألفية ابن معط» و «شرح اللمع» وغيرها. توفي سنة ٦٣٩ هـ. أخباره في: عقود الجمان لابن الشعار ١٥٣/١مخطوط، ونكت الهميان ٩٦، وبغية الوعاة ٣٠٤/١. وانظر قوله في كتابه: «النهاية في شرح الكفاية» لوحة (٨٦) مخطوط، ونقله أبو حيان في ارتشاف الضرب ٣٢/٣.

(٤) انظر ارتشاف الضرب ٣٢/٣ .

(٥) في الأصل: «هذا» .

الوجه السابع: لا تدخلُ النَّواسخُ على «حبَّذا»، كما دخلَتْ على «نعم» فلا يُقالُ: كان حبَّذا زيدٌ، لا بنَصْبِ زيدٍ ولا برَفْعِهِ، قالوا: ولا فَرْقَ[1] في ذلك بين نِعْمَ وحبَّذا، إلا أنَّ العَرَبَ استعملتْهُ مع نِعْمَ، وأهمَلَتْهُ مع حبَّذا، والقياسُ يقتضي أن يكونَ ذلك مع حبَّذا[2]، والله أعلم.

المسألة الثانية: في المرفوع بعد حبَّذا:

وهو المخصوصُ بالمدحِ، والكلامُ عليه من أوجهٍ:

الأول: أن يكونَ معرِفَةً أو قريباً من المعرفة، فمثالُ المعرفة: حبَّذا زيدٌ، ومثالُ القريب منها: حبَّذا رَجُلٌ من بني فلان، قال الشَّاعرُ:

وَحَبَّذَا نَفَحَاتٌ مِنْ يَمَانِيَةٍ[3]

فـ«رَجُلٌ» و«نفَحَاتٌ» نكِرَتَان، إلا أنه لما خُصِّصَتَا قَرُبَتَا من [المعرِفَة][4] .

الثاني: في إعرابه:

وهو يتفرَّعُ على الخلافِ المتقدِّمِ في «حبَّذا»، فمَنْ قالَ: إنَّ «حبَّذا» كلَّهُ اسمٌ، فَيَحتمِلُ أن يكونَ المرفوعُ بعدَهُ مبتدأً ،وخبرُهُ حبَّذا مُقدمٌ عليه، التقديرُ: المحبوبُ زَيدٌ، واختارَهُ أبو عليٍّ[5]، ويحتملُ أن يكونَ خبراً، وحبَّذا مبتدأً، واختارَهُ المبرِّدُ[6]، وردَّه أبوعليٍّ[7] .

---

(١) في الأصل: «فوق» .

(٢) قال أبو حيان في التذييل والتكميل ١٧٤/٣: «ولا تظهرُ علةٌ في منع ذلك، وإنما الرجوعُ في ذلك إلى الاستقراء» .

(٣) سبق تخريجه في صفحة: ٨٦ .

(٤) ساقطة من الأصل .

(٥) أشار إلى شيء من ذلك في المسائل البصريات ٨٤٥/٢ - ٨٤٨ دون النص صريحاً، ولم أقف عليه ولا على رده على رأي المبرد الآتي فيما اطلعت من تصانيفه، وانظر المسائل البغداديات: ٢٠١، واللباب للعكبري لوحة (٣٧)، والتذييل والتكميل ١٧٤/٣، وارتشاف الضرب ٣٠/٣، والمساعد ١٤٣/٢ .

(٦) المقتضب ١٤٣/٢، وتبعه ابن السراج في الأصول ١١٥/١، وانظر شرح المفصل ١٤٠/٧، وعليه ابن معط، راجع ص: ٩٠ حاشية: ٦ .

(٧) لم أقف عليه فيما اطلعت من تصانيفه . وقد رده ابن مالك أيضاً فقال: «ولا يصح قول من قال: حبذا في موضع رفعٍ بالابتداء والخبر ما بعده ... فإن ذلك تكلف ما لا يُحتَاجُ إليه من إخراج لفظٍ مما هو أصله» شرح الكافية الشافية ١١١٧/٢ .

وقيل:يجوزُ أن يكونَ خبراً لمبتدإٍ محذوفٍ(١) .

ومن قال(٢): إن «حبَّذا» كلُّهُ فِعلٌ، فـ«زيدٌ» فاعلٌ به(٣).

ومن قال(٤): إن «حبَّ» فِعلٌ و«ذا» فاعلُهُ، فاختُلِفَ في المرفوع / أيضاً؛ فقيلَ: [٢٨/أ] مبتدأٌ والجملةُ قبلَهُ خبرُهُ، وهذا هو المشهورُ، والرابطُ اسمُ الإشارةِ إن قلنا: إنَّ «ذا» أُريدَ به الخصوصَ، أو العموم إن قلنا: إنَّ «ذا» أُريدَ به العمومَ، وقيل(٥): خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ واجبِ الحذفِ، خَرَجَ مَخْرَجَ البيان، كأنَّهُ قيل: مَنِ المحبوبُ؟ فقيل: هو زَيدٌ.

وقال ابن كيسان(٦): هو بدلٌ من «ذا»، واختاره ابنُ الحاج(٧) قال: ولا يلزمُ منه أن

---

(١) انظر التذييل والتكميل ٣/١٧٤ .

(٢) وهو القول المنسوب إلى أبي الحسن الأخفش وأبي بكر خطاب وابن درستويه.انظر ما سبق صفحة: ٩٢ .

(٣) ورد ذلك ابنُ مالك في شرح الكافية الشافية ٢/١١١٧ .

(٤) وهو قول جمهور النحاة، انظر ما سلف في صفحة: ٩٢ - ٩٣ .

(٥) نسبه أبو حيان في ارتشاف الضرب ٣/٣٠ إلى الصيمري، وكذلك عزاه إليه السيوطي في الهمع ٥/٤٧. وانظر التبصرة والتذكرة ١/٢٨٠ . وعقب ابن مالك على هذا القول بقوله: « والحكم عليه بالخبرية هنا أسهل منه في باب نعم؛ لأن مطعنه هناك نَشَأَ من دخول نواسخ الابتداء، وهي هنا لا تدخل ... » شرح التسهيل ٣/٢٧ ، وانظر المساعد ٢/١٤٢-١٤٣ .

(٦) ذُكِرَ رأيه هذا في: التذييل والتكميل ٣/١٧٤، وارتشاف الضرب ٣/٣٠، والمساعد ٢/١٤٣، والهمع ٥/٤٧، وانظر ابن كيسان النحوي ١٣٩. ومما رُدَّ به هذا الرأي هو: عدم مطابقة اسم الإشارة للبدل . قال ابن بابشاذ: « وهذا الفاعل في هذا الباب لا يحسن وصفُه ولا توكيدُه ولا البدلُ منه... » شرح الجمل لوحة (٨٨)، وانظر: الغرة المخفية لوحة (١٠٢) .

(٧) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الإشبيلي، المعروف بـ(ابن الحاج)، عالم نحوي أندلسي، أخذ عن الشلوبين والدباج وغيرهما، من تصانيفه: « نقد المقرب » و « إملاء على كتاب سيبويه » و « حواش على الإيضاح » وغيرها. توفي سنة ٦٤٧هـ، وقيل: ٦٥١هـ. أخباره في: الذيل والتكملة للمراكشي (القسم الأول من السفر الأول) ص: ٣٨٦، والبلغة ٦٣، وبغية الوعاة ١/٣٥٩ .

وانظر رأيه في التذييل والتكميل ٣/١٧٤، وارتشاف الضرب ٣/٣٠، والمساعد ٢/١٤٣، والهمع ٥/٤٧، أضف إليها كتاب ابن الحاج النحوي لأستاذنا الدكتور حسن موسى الشاعر ٨٠-٨١ .

يحلَّ البدلُ محلَّ المبدَلِ منه، فلا يُقالُ: حَبَّ[1] زيدٌ؛ لأنه استُعمِلَ استعمالَ الأمثال .

وقيل: هو عطفُ بَيَانٍ، ورُدَّ: بأنَّ المخصوصَ قد جاءَ نكرةً، واسمُ الإشارة معرفةٌ، قال الشاعرُ:

وَحَبَّذَا نَفَحَاتٌ مِنْ يَمَانِيَةٍ[2]

فـ«نفحاتٌ» نكرةٌ، و«ذا» معرفةٌ، وهذا لا يجوزُ في عطف البيان .

فحَصَلَ في إعراب المخصوص على الجملة خمسةُ أوجُهٍ: فاعلٌ، ومبتدأٌ، وخبرُ مبتدأٍ محذوفٍ[3]، وبدلٌ، وعطفُ بيانٍ .

الوجه الثالث: في حذفه:

جوَّزَ ابنُ مالك[4] حَذْفَهُ إمَّا للعلْمِ به، أو لدليل التَّمييزِ عليه، فمثالُ حذفِهِ للعلْمِ به قولُ الشَّاعِرِ:

أَلاَ حَبَّذَا لَـولاَ الحَيَـاءُ وَرُبَّـمَا   مَنَحْتُ الهَوَى مَنْ لَيسَ بِالْمُتَقَارِبِ[5]

التقدير: ألا حبَّذا حَالي مَعَكِ، فحَذَفَ المخصوصَ الذي هو «حـالي». قـال الشيخُ أبوحيان[6]: يشيرُ إلى هواهُ إيَّاها، وزيارتِهِ لها، وما ترتَّبَ على ذلك في قوله:

هَوِيتُكِ حَتَّى كَادَ يَقْتُلُنِي الهَوَى   وَزُرْتُكِ حَتَّى لاَمَنِي كُلُّ صَاحِبِ

وَحَتَّى رَأَى مِنِّي أَدَانِيكِ رِقَّـةً   عَلَيكِ وَلَولاَ أَنْتِ مَـا لاَنَ جَانِبِي

---

(١) في الأصل: «حبذا» وهو خطأ .

(٢) تقدم ذكره صفحة ٨٦ .

(٣) أو خبرٌ و«حبذا» قبله مبتدأ. وانظر الصفحة السابقة .

(٤) شرح التسهيل ٣/٢٨ .

(٥) البيت من الطويل، وهو لمرداس بن همام (وقيل بن هماس) الطائي، شـاعرٌ إسلاميٌّ، والشَّاهد مـع عـدة أبيـاتٍ في شعر طيئ ٢/٦٨٠، والحماسة ٢/١٤٢، وانظر شـرحها للمرزوقـي ٣/١٤٠٨، وشـرحها للتبريزي ٣/١٨٨، وراجع الشـاهد في: شـرح التسـهيل ٣/٢٨، والتذيـل والتكميـل ٣/١٧٦، والمغني ٧٢٥، وشرح أبياته ٧/١٨٨، والمساعد ٢/١٤٥، والهمع ٥/٤٨ . و(المتقـارب): المنصِف .

(٦) التذيل والتكميل ٣/١٧٦ .

ومثالُ حذْفِهِ لدلالةِ التَّمييزِ عليه قولُهُ:

فَحَبَّذَا رَبّاً ... ...[١]

أي: فحبَّذا ربّاً الإلهُ، حذَفَ المخصوصَ الذي هو «الإله»؛ لدلالة «ربّاً» عليه[٢].

الوجه الرابع: / لا يجوزُ تقديمُ هذا المخصوصِ على «حبَّذَا»، فلا يُقالُ: زَيدٌ [٢٨/ب] حَبَّذا[٣]، وإن كان جائزاً مع نِعْمَ وبئسَ، واختلفوا في التَّعليل؛ فقيل: لأن «حبَّذَا زيدٌ» جَرَى مَجْرَى المَثَلِ، والمَثَلُ لا يُغيَّرُ[٤]، ويَرِدُ عليه أنه قد جازَ تَقَدُّمُهُ على نِعْمَ وبِئسَ، وبأنَّ نعمَ قد جرَى مَجْرَى المَثَلِ، وقيل: لأنَّ «حبَّذَا» فَرْعٌ عن نِعْمَ[٥]، فأرادوا أن يكونَ الفَرْعُ أحطَّ من الأصلِ، لا سِيَّما والتقدُّمُ في نعمَ قليلٌ بالنَّظَرِ إلى التأخُّرِ.

وقال ابنُ بابْشَاذ[٦]: إنما لم يُقدَّمْ؛ لأنّه يُوهِمُ غيرَ المدحِ، ألا ترى أنكَ إذا قلتَ: زيدٌ حبَّذَا، لتوَهَّمَ السَّامعُ أنَّ زيداً حَبَّ المشارَ إليه، فيكونُ على هذا الفهم «زيدٌ» مبتدأً، و«حبَّ» فعْلٌ ماضٍ، وفاعلُهُ ضميرٌ يعودُ على «زيد»، و«ذا» مفعول به[٧]. قال ابنُ مالك[٨]: «وهذا بعيدٌ عن التوهُّم»، وارتضَى التعليلَ المتقدِّمَ.

الوجه الخامس: قد يُفصَلُ بين المخصوصِ وحبَّذا بالنداء والتأكيد، فمثالُ النِّداءِ

---

(١) سبق تخريجه صفحة: ٩٤ .

(٢) قال أبو حيان عقب هذا البيت معلقاً على قول ابن مالك: «ولا دليل في ذلك، إذ قوله: «وحَبَّ دينَا» من باب نِعْمَ رَجلاً، أي: وحَبَّ دِيناً دينُنَا. أضمَرَ في حَبَّ كما أُضمِرَ في نِعمَ، و«ديناً» تمييزٌ لذلك المضمر، وحذف المخصوص لدلالة المعنى عليه» ارتشاف الضرب ٣١/٣ .

(٣) نص الرمانيُّ على جواز: زيدٌ حبَّذَا. انظر شرح الألفية لابن القواس ٩٧٧/٢ .

(٤) انظر ما سبق صفحة: ٨٦ ، وشرح التسهيل ٢٧/٣ .

(٥) وهو قول ابن العلج في كتابه «البسيط»، نقله عنه أبو حيان في التذييل والتكميل ١٧٥/٣ .

(٦) هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي المصري، العراقي الأصل، كان مقرئاً، تزهد في آخر حياته، من تصانيفه: «المقدمة المحسبة» في النحو، وشرحها، و«شرح الجمل» وغيرها، توفي سنة ٤٦٩هـ . أخباره في: إنباه الرواة ٩٥/٢، ووفيات الأعيان ٥١٥/٢، وبغية الوعاة ١٧/٢ .
وانظر قوله في شرحه على الجمل لوحة (٨٨) مخطوط .

(٧) في الأصل: مفعولاً به .

(٨) شرح التسهيل ٢٧/٣ .

قولُ كُثيِّر:

فَقُلْتُ وَفِي الأَحْشَاءِ دَاءٌ مُخَامِرٌ ... أَلاَ حَبَّذَا يَا عَزَّ ذَاكَ التَّشَــــايُرُ(1)

ومثالُهُ بالتأكيد قولُهُ: ـ أنشده ابن جني(2) ـ

أَلاَ حَبَّــذَا حَبَّذَا حَبَّذَا ... حَبِيبٌ تَحَمَّلْتُ فِيهِ الأَذَى(3)

ففصل بين «حبَّذَا» و«حبيب» بـ«حبَّذا» مرتين، وهما تأكيدان لفظيان .

الوجه السَّادس: إذا كان المخصوص اسم إشارةٍ جاز فيه أن يخالف في الرتبة لـ«ذا» من قولك: «حبَّذَا»، فمن ذلك قوله:

لَقَدْ بَسْمَلَتْ لَيْلَى غَدَاةَ لَقِيتُهَا ... فَيَا حَبَّذَا ذَاكَ الحَبِيبُ المُبَسْمِلُ(4)

فـ«ذاك» هــو المخصوصُ، ورتبتُهُ البعيد، و«ذا» من قولك: «حبَّذَا» للقريب فاختلفـا، ومنه ـ وقد تقدم(5)ـ :

أَلاَ حَبَّذَا يَا عَزُّ ذَاكَ التَّشَايُرُ

وقد تقدَّمَ أنَّ في مثلِ هذا ردّاً على من يقولُ: إنَّ «ذا» من «حبَّذَا» فاعلٌ .

الوجه السابع: يكونُ هذا المخصوصُ مفرداً ومثنىً ومجموعــاً مذكَّـراً / ومؤنثـاً، [٢٩/أ] فتقولُ: حبَّذا زيدٌ، وحبَّذا الزَّيدَان، وحبَّذا الزَّيدُون، وحبَّذا هندٌ، وحبَّذا الهندان، وحبَّذا الهنداتُ .

---

(1) تقدم في صفحة: ٩٣.

(2) في المنصف ١/٨٢ .

(3) قال المبرد في الكامل ٣/١٤٣٦: «وأنشدني الزِّياديُّ لرجلٍ من أهل الحجازِ أحسبه ابن أبي ربيعة» والشاهد في ديوانه: ٤٩٢، ونسبهما ياقوت ـ رحمه الله ـ في معجم الأدباء ١/١٦١ إلى الزِّياديِّ نفسِهِ. وبعد الشاهد:

ويا حَبَّذا بَرْدُ أنيَابِهِ ... إذا أظلَمَ الليلُ واجْلَوَّذَا

وانظر الشاهد في: ارتشاف الضرب ٣/٣٢، والتذييل والتكميل ٣/١٧٦ .

(4) البيتُ من الطويل، ولم أقف على قائله، وانظر الشاهد في: إعراب ثلاثين سورة: ١١، والتذييل والتكميل ٣/١٧٦، ومنهج السالك ٢/٤٠٤، وتذكرة النحاة: ٢٤، والهمع ٥/٤٨ .

(5) انظر صفحة: ٩٣ .

المسألة الثالثة: في المنصوب بعد حبَّذا وله أحكامٌ:

الأول: في تقدُّمِهِ على المخصوصِ أو تأخُّرِهِ عنه، ولا يخلو المنصوبُ أن يكونَ تمييزاً نحو: حبَّذَا زيدٌ رجُلاً، أو حالاً نحو: حبَّذا زيدٌ راكباً، وكِلاهُما يجوزُ تقديمُهُ على المخصوصِ وتأخيرُهُ عنه، فمثالُ تقدُّمِ التمييزِ على المخصوصِ قولُ الشَّاعرِ:

أَلاَ حَبَّـذَا قَـوماً سُـلَيْمٌ فَإِنَّهُمْ وَفَوا إِذْ تَوَاصَوا بِالإِعَانَةِ وَالصَّبْرِ[1]

فقدَّمَ «قوماً» وهو التمييزُ، وأخَّرَ «سُلَيمٌ» وهو المخصوصُ.

ومثال التأخُّرِ قولُ الشَّاعرِ:

حَبَّذَا الصَّبْرُ شِيمَةً لامْرِىءٍ رَا مَ مُبَارَاةَ مُـولَعٍ بِالمعَالِي[2]

أُخَّرَ «شيمةً» وهو التمييزُ، وقدَّمَ «الصبر» وهو المخصوصُ.

ومثالُ تقدُّمِ الحال على المخصوصِ قولُكَ: حبَّذَا مقصوداً زيدٌ، ومثالُ تأخُّرِهِ قولُ الشَّاعرِ:

يَا حَبَّذَا المَالُ مَبْذُولاً بِلاَ سَرَفٍ فِي أَوْجُهِ البِرِّ إِسْرَاراً وَإِعْلاَنَا[3]

ومنه قولُ عبدِ الله بنِ رَوَاحةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

يَاحَبَّذَا الجَنَّةُ وَاقْتِرَابُهَا

طَـيِّبَةً وَبَارِداً شَرَابُهَا[4]

---

(١) البيتُ من الطويل، ولم أقف على قائله، وانظره في: شرح التسهيل ٢٨/٣، والتذييل والتكميل ١٧٥/٣، ومنهج السالك ٤٠٥/٢، وشفاء العليل ٥٩٦/٢، والهمع ٤٩/٥، وشرح أبيات المغني ٢٧/٧.

(٢) البيتُ من الخفيف، وهو لرجلٍ من طيِّئ، ولم أجده في شعر طيِّئ المطبوع، والبيت من دون نسبة في المصادر السابقة الذكر، وفي الأصل سقطت الألفُ من كلمة «مباراة».

(٣) البيتُ من البسيط، ولم أقف على قائله، انظر: شرح التسهيل ٢٨/٣، والتذييل والتكميل ١٧٥/٣، وشفاء العليل ٥٩٧/٢، وارتشاف الضرب ٣٠/٣، والمغني ٦٠٣، وشرح أبياته ٢٦/٧.

(٤) لم أجده في ديوانه المطبوع، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ١٧٥/٣، ومنهج السالك ٤٠٦/٢ دون نسبة.

وفي أَوْلَوِيَّةِ تقدُّمِ التمييزِ على المخصوصِ أو تأخُّرِهِ عنه خلافٌ؛ فمذهبُ ابنِ مالكٍ أنَّ التقدُّمَ أولى، صَرَّحَ به في «شرح التسهيل»[(١)]، ومذهبُ أبي عليٍّ الفارسيِّ[(٢)] أنَّ التأخُّرَ أولى .

وأما الحالُ فيظهرُ من ابن مالك[(٣)] أنَّ التقدُّمَ أولى، وقيلَ: التقدُّمُ والتأخُّرُ مُستوِيَان[(٤)].

الحكم[(٥)] الثاني: شرطُ هذا المنصوبِ أن يكونَ مطابقاً للمخصوص في الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ والتذكيرِ والتأنيثِ، فتقولُ: حبَّذَا زيدٌ رجلاً، وحبَّذَا الزيدان رَجُلَين، وحبَّذا الزيدونَ رِجَالاً، وحبَّذَا هندٌ امرأةً، وحبَّذَا الهندانِ / امرأتين، وحبَّذَا الهنداتُ [٢٩/أ] نساءً .

---

(١) شرح التسهيل ٢٧/٣، واستحسنه ابن خروف، نقله أبوحيان في الارتشاف ٣١/٣، والسيوطي في الهمع ٥٠/٥ .

(٢) ما ذهب إليه أبو علي هو خلافُ ما نسبه إليه الشارحُ هنا، قال الفارسي في البصريات ٨٤٥/٢: «أما على ما أذهب إليه أنا في حبذا، فالأحسن أن يكون المفسِّرُ إلى جانب «ذا» ؛ لأنه مفسِّرٌ، ولا يقع بعد «زيدٍ» ؛ لأنك تفصل بين التفسير والمفسَّر بـ«زيد»، وليس هو منهما،فإذا كان كذلك،فالأحسن أن يكون إلى جانب «ذا»؛ لئلا يفصل بين العامل والمعمول بشيء ليس منهما» ا.هـ والمؤلف نقل رأي أبي علي عن شيخه أبي حيان في: ارتشاف الضرب ٣٠/٣، ومنهج السالك ٤٠٦/٢، وهذا الرأي هو لأبي عمر الجرمي، حيث نقل الفارسي في البصريات ٨٤٥/٢: «قال الجرمي فيما قرئ من كتابه: حبذا رجلاً زيدٌ، وحبذا زيدٌ رجلاً، فتنصب «رجلاً» على الحال والتفسير، قال: وإذا نصبته على التفسير فأن تؤخره بعد «زيد» أحسن» ا.هـ واستشكل أبو علي هذا الوجه فقال في نفس الكتاب ٨٤٧/٢ معلقاً على كلام الجرمي: «فقول أبي عمر: إن تقديم المخصوصَ في حبذا وتأخير التفسير أحسنُ مُشْكِلٌ؛ من أي وجه صار أحسن ؟ ...» .

(٣) لم يصرح بذلك، إلا أنه بعد أن نص على أن تقديم التمييز على المخصوص هو أولى وأكثر قال: «وقد يقع موقع هذا التمييز حالٌ» شرح التسهيل ٢٨/٣، وساوى بينهما في شرح عمدة الحافظ ٨٠٥/٢ فقال: «ويكثر وقوع تمييزٍ أو حالٍ قبل مخصوص حبذا أو بعده ...» .

(٤) انظر المسائل البصريات ٨٤٨/٢ قال أبو علي: «فأمَّا الحالُ فإنك إن شئتَ قدَّمْتَ، وإن شئتَ أخَّرْتَ» .

(٥) في الأصل: «الوجه» والمؤلف ابتدأ بها أحكاماً، ومثله في الحكم الثالث أيضاً . انظر أول المسألة الثالثة ص: ١٠١ .

الحكم الثالث: يجوزُ حذْفُ هذا المنصوب فتقولُ: حبَّذَا زيدٌ، ولا يجـوزُ حذفُـهُ في باب نِعْمَ على مذهبِ سيبويهِ[١]، فلا يُقالُ في قولك: «نِعْمَ رَجُلاً زيدٌ»: نِعْمَ زيدٌ، والفَرْقُ بين البابين: أن المنصوبَ في باب نعمَ أُتِيَ به لتفسير الضمـير الفـاعلِ المستتِرِ فيهـا، فلـو حُذِفَ حَصَلَ الإبهامُ الذي جاءَ التميـيزُ بسببه، وتُوهِّـمَ أنَّ المخصـوصَ فـاعلٌ؛ لاسـتتار الفاعلِ وعَدَمِ التمييزِ المشعِرِ به، بخلاف حبَّذَا، فإن «ذا» ظاهرٌ، فلا يحتاجُ إلى مفسِّـرٍ، ولا يُتوهَّمُ أنَّ الفاعلَ غيرُهُ .

الحكْمُ الرَّابعُ في إعرابه:

واختَلَفَ النَّحْويون في إعراب هذا المنصوبِ على أقوالٍ:

الأولُ: للأخفـشِ والفارسـيِّ[٢] والرَّبعـيِّ وخَطَّـابٍ المـارديِّ[٣] وجماعــةٍ مـــن البصريين[٤] أنَّه حالٌ لا غير، سواءٌ كان جامداً أم مشتقًّا .

القولُ الثاني: لأبي عمرو بنِ العلاءِ[٥] أنه منصوبٌ على التمييزِ لا غير، سواءٌ كان جامداً أم مشتقاً.

---

(١) الكتاب ١٧٦/٢، وانظر ما سبق صفحة: ٦٢ .

(٢) يظهر من كلام الفارسي في البصريات ٨٤٥/٢-٤٨ أنه يجيزُ كونَ المنصوب تمييزاً وحالاً .

(٣) انظر رأيه في كتابه الترشيح (فيما نقله منه أبو حيان في تذكرة النحاة ص: ٨٥)، وراجع مقالاً بعنوان: خطاب الماردي ومنهجه في النحو لأستاذنا الدكتور حسن موسى الشاعر ص: ١٣٤ (مجلة الجامعة الإسلامية) .

(٤) انظر: الأصول ١٢٠/١، وشرح الكافية ٣١٩/٢، والتذييل والتكميل ١٧٥/٣، وارتشاف الضرب ٣٠/٣، ومنهج السالك ٤٠٥/٢، والمساعد ١٤٤/٢، والهمع ٤٩/٥ .

والربعي: هو أبو الحسن علي بن عيسى بن الفرج الربعي البغدادي النحوي، أخذ عن السيرافي والفارسي وغيرهما، من تصانيفه: «شرح الإيضاح» و «شرح مختصر الجرمي» ، توفي سنة ٤٢٠هـ. أخباره في: معجم الأدباء ٧٨/١٤، وإنباه الرواة ٢٩٧/٢، ووفيات الأعيان ٣٣٦/٣ .

(٥) واستدل بجواز دخول «مِن» عليه، فتقول في حبذا زيد راكباً: حبذا من راكب زيد، وبهذا القول أخذ ابن الخباز في الغرة المخفية لوحة (١٠٢)، وابن عصفور في المقرب ٧٥. وانظر ما سبق من المصادر في الحاشية السابقة .

القولُ الثالث: التفرقَةُ بين أن يكونَ مشتقاً، فيكونُ حالاً، أو غيرَ مشتقٍّ فيكونُ تمييزاً(١)، ويُعرَفُ التمييزُ بصلاحيَّةِ دخولِ «مِن» عليه، نحو قولِ الشَّاعر:

يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِن جَبَلٍ(٢)

قال الشيخُ أبوحيَّان(٣): « والذي يَظهرُ أنه إن كانَ جامداً فتمييزٌ، وإن كان مُشتقاً فمَقْصَدَانِ للمتكلِّمِ: إنْ أرادَ تقييدَ المبالغةِ في المدح المقصودِ بوصفٍ، كان ذلك المنصوبُ حالاً، ولا يَصِحُّ إذ ذاك دخولُ «مِن» عليه، وإن أرادَ عَدَمَ التقييدِ، بل تبيينَ جنسِ المبالَغِ في مدحِهِ، كان ذلك المنصوبُ تمييزاً، فمثالُ الأوَّلِ: حبَّذَا هندٌ مُواصِلةً، أي: في حالِ مواصَلَتِهَا، ومثالُ الثَّاني: حبَّذا زيدٌ راكباً، وهذا يجوزُ أن تَدخُلَ عليه (مِن) » انتهى. وهو تفصيلٌ حَسَنٌ.

/**القولُ الرابع**: أنَّه منصوبٌ بإضمار «أعني»، نقَلَهُ الشيخُ أبوحيَّانَ(٤) عن [٣٠/أ] صاحب(٥) «البسيط»، واستَغْرَبَهُ.

القول الخامس: أنَّه منصوبٌ على التشبيهِ بالمفعولِ به، نقَلَهُ ابنُ النَّحَّاسِ الحَلَبيُّ(٦).

---

(١) وبه قال ابن بابشاذ في شرح الجمل لوحة (٨٨) مخطوط، وانظر أسرار العربية: ١١١.

(٢) تقدم تخريجه صفحة: ٨٦ .

(٣) التذييل والتكميل ٣/١٧٥، وانظر ارتشاف الضرب ٣/٣٠ . قال الرعيني: « وهذا القول ظاهر من المصنف » انظر ما يأتي صفحة: ١٠٧ .

(٤) المصادر السابقة . وانظر المساعد ٢/١٤٤ .

(٥) هو أبو عبد الله، ضياء الدين محمد بن علي الإشبيلي النحوي، المعروف بـ « ابن العلج » ، من أقران ابن عصفور، أخذ عن أبي علي الشلوبين، أقام في اليمن، وصنف كتاب البسيط في النحو، نقَلَ عنه كثيراً أبو حيان في مصنفاته، وعنه كثير من النقول في كتب النحاة المتأخرين. أخباره قليلة في كتب التراجم، وما وجد منها لم يشر إلى سنة ولادته أو وفاته. انظر: طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة ٢٩٨ (مطبوع)، وبغية الوعاة ٢/٣٧٠، وانظر البحر المحيط ٨/٤٧، ومقالاً بعنوان: الكشف عن صاحب البسيط لأستاذنا الدكتور حسن موسى الشاعر (بمجلة الجامعة الإسلامية / العددان: ٧٧، ٧٨ / ١٤٠٨هـ) .

(٦) هو بهاءُ الدين، محمدُ بنُ إبراهيمَ بنِ محمدِ بنِ أبي نصرِ الحلبيُّ، النحويُّ، يُعرَف بـ « ابن النحاس » ، شيخُ الديار المصرية، سمعَ بحلب، وأخذ عن ابن عمرون وابن يعيش الحلبي وغيرهما، من تلامذته:

تنبيه :

إذا أَعْرَبْتَ المنصوبَ تمييزاً، فالعاملُ فيه «حبَّ»، فيكونُ نحوَ: طابَ زيدٌ نَفْساً، وقيل: هو منصوبٌ عن تمَامِ الكلام، وهو الظَّاهرُ من كلام أبي محمَّدٍ بنِ السِّيْدِ[١]؛ لأنَّه قالَ في قولِ الشَّاعرِ:

يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِن جَبَلِ[٢]:

« إنَّ (مِنْ جَبَلٍ) في محلِّ النَّصبِ على التمييزِ، والعاملُ معنَى الجملَةِ المتقدِّمَةِ » ، وبه قالَ أبوعليٍّ الفارسيُّ[٣] .

ولْنرجعْ إلى لفظ المصنف .

قوله :

«وَجَعَلُوا لِلمَدْحِ أيضاً حَبَّذَا»

هذا هو القسمُ الثالثُ من الأفعالِ التي لا تتصرفُ، المذكورةِ في هذا البابِ وهو «حبَّذا»، والضميرُ من قوله: «وجعلوا» للعَرَبِ، وفي قولِهِ: «أيضاً» تنبيهٌ أنَّ حبَّذا للمدحِ،

أبو حيان، ومن مصنفاته: « إملاء على المقرب » و « شرح قصيدة الأفعال للشواء الحلبي » ، توفي بالقاهرة سنة ٦٩٨ هـ . أخباره في: فوات الوفيات ٣/٢٩٤، وبغية الوعاة ١/١٣، وإعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ٤/٤٩٠ .

قال في شرحه على المقرب: « وإنما استُدلَّ بدخول مِن على كونه تمييزاً ـ مشتقاً كان أو جامداً ـ ؛ لأن بعض النحاة جوز فيه إذا كان مشتقاً الحالية ، والله أعلم بالصواب » . شرح المقرب لوحة (١٦) مخطوط .

وأما كونه منصوباً على التشبيه بالمفعول به فهو رأي الصيمري الذي قال: « فتقول: حبذا رجلاً زيدٌ، وحبذا جاريةً جاريتُك، فرجلاً وجاريةً منصوبان على التمييز أو على التشبيه بالمفعول به» التبصرة والتذكرة ١/٢٨٠ .

(١) الحلل في شرح أبيات الجمل: ١٤١ .

(٢) تقدم صفحة: ٨٦.

(٣) لم أقف على هذا الرأي فيما اطلعت عليه من مصنفاته، وقد نقله عنه أبوحيان في التذييل والتكميل ٣/١٧٥ .

كنِعْمَ المتقدِّمِ ذكْرُهَا، وقد يُفهَمُ أنَّكَ إذا أَدْخلْتَ[١] على حبَّذا «لا» صارت ذمًّا كبِئْسَ، وقد تقدَّمَ الكلامُ في حُكْمِ حبَّذا قبل إشرابِهَا معنى المدْحِ، وأنها إذا أُشْرِبَتْ معنى المدحِ، ففيها وجهان: تركيبُهَا مع «ذا»، فتقولُ: حَبَّذا زيدٌ رَجُلاً بفتح الحاء فقط، ولك أنْ لا تُرَكِّبَهَا مع «ذا» فتقولُ: حَبَّ زيدٌ رَجُلاً بفتح الحاء وضمِّهَا، ولَكَ أنْ تُدخِلَ الباءَ على فاعلها فتقولُ: حُبَّ بزيدٍ رَجُلاً، وقد تقدَّمَ ذلك كلُّهُ .

وقولُهُ:

فـ«حَبَّ» فِعْلٌ وَبِهِ يُرْفَعُ «ذَا»

هذا إعربٌ لـ«حبَّذَا» في الأصل، وقد تقدَّمَ أن للنحويين في «حبَّذَا» بعدَ التركيب ثلاثةَ مذاهبَ؛ أن تكونَ اسماً كلُّهَا، أو فعلاً كلُّهَا، أو فعلاً وفاعلاً باقيةً على أصلِهَا .

وقولُهُ:

وَاقْتَرَنَا مَعاً فَصَارَا مَدْحا

الضميرُ في «اقترنا» و«صارا» عائدٌ إلى «حبَّ» و«ذا» أي: رُكِّبَا فصارَا بمنزلة اللفظ الواحدِ المفيدِ للمدح، فإذا / قلتَ: حبَّذا زيدٌ، فكأنَّكَ قلتَ: الممدوحُ بجميعِ صفات [٣٠/ب] المدْحِ زَيدٌ . وقولُهُ:

كَـ«حَبَّذَا» نُصْحُ الشَّقِيقِ نُصْحَا

مثالٌ لـ«حبَّذا» إذا رُكِّبَا وأُريد بهما المدحُ .

وقولُهُ:

وَحَبَّذَا مُحَمَّدٌ رَسُولا

مثالٌ ثانٍ، وإنما كرَّرَه ليُرِيَكَ أنَّ المنصوبَ في هذا الباب يأتي جامداً كما في المثال الأول، ومُشتقاً كما في المثال الثاني.

وقولُهُ:

---

(١) في الأصل: «دخلت» .

وَالحَالُ والتَّمْيِيزُ فِي ذَا قِيلاَ

الإشارة بـ«ذا»[1] إلى المنصوب في المثال الثَّاني، فنُقِلَ فيه أنه يُعرَبُ حالاً ويُعرَبُ تمييزاً، وقد تقدَّمَ أنَّ في المنصوب في هذا الباب أقوالاً: أحدُها: إن كان جامداً فهو تمييزٌ لا غير، وإن كان مشتقاً جازَ فيه الحالُ والتمييزُ، وهذا القولُ ظاهرٌ من المصنِّفِ، ويحتملُ أن تكون «ذا» إشارةً إلى المنصوب في المثالين، وقد تقدَّمَ أنَّ من الناس من يُعربُهُ حالاً أو تمييزاً، سواءٌ كان جامداً أم مشتقاً، والظَّاهرُ الأوَّلُ؛ لأنَّ الإشارةَ بـ«ذا» إنما تكونُ للقريب.

وقولُهُ:

وَذَلِكَ المَمْدُوحُ فِيهاَ خَبَرُ   لِـ«حَبَّذَا» ... ...

هذا إعرابٌ للمخصوص بالمدحِ مع حَبَّذَا، فجَعَلَ المخصوصَ خبراً وحبَّذَا مبتدأً، وهذا يدلُّ على أنَّ التركيبَ تركيبُ المزْجِ، حيث جعَلَ «حبَّ» و«ذا» اسماً واحداً مرفوعاً على الابتداء، والضميرُ من «فيها» يعودُ إلى الجملة من قولك: حبَّذَا زيدٌ .

وقولُهُ: «أَو مُبْتَداً يُقَدَّرُ» هذا إعرابٌ ثانٍ؛ فجَعَلَ المخصوصَ خبرَ مبتدإٍ مقدَّرٍ، فتقديرُ البيت: وذلك الممدوحُ في هذه الجملة خبرٌ لمبتدأ، وهو «حبَّذَا»، أو لمبتدإٍ مقدَّرٍ غيرِ حبَّذا التقديرُ: هو زيدٌ، فـ«حبَّذَا» على الإعرابين مبتدأ، إلا أنَّهُ على الإعراب الأوَّلِ خبرُهُ مُفرَدٌ، وعلى الثَّاني خبرُهُ جملةٌ، والله أعلَمُ .

* * *

(١) في الأصل: «إذا» .

[باب الأسماء العاملة عمل الفعل]

٥٩٤ - القَولُ فِي بَيَانِ الاسمِ العَامِلِ كَالفِعْلِ فِي المَفْعُولِ أو فِي الفَاعِلِ

/ الكلامُ على هذا البيتِ في العاملِ على الإطلاقِ، وهو ثلاثةُ أقسامٍ: فِعلٌ [٣١/أ] وحَرفٌ واسمٌ.

أمَّا الفِعلُ فهو أصلٌ في العَمَلِ؛ لأنَّه لازمٌ له في كلِّ حالٍ، بخلاف الأسماء والحروف، فإنها لا تلزمُ العملَ.

وأما الحرفُ فكانَ أصلُهُ أنْ لا يعملَ، إلا أنهم أعملُوا منه ما كان مختصّاً بنوعٍ كحروف الجرِّ في الأسماء، وحروفِ الجزْمِ والنَّصْبِ في الأفعال، وقد تقدَّمَ ذلك في بابه[1].

وأما الاسمُ فأصلُهُ أيضاً أن لا يعملَ، إلا أنَّهُ أُعمِلَ منه ما جَرَى على الفعل، وذلك: المصدرُ، واسمُ الفاعلِ، واسمُ المفعول، وأمثلةُ المبالغةِ، والصفةُ المشبَّهةُ، وأفعلُ التفضيلِ، واسمُ الفعلِ، وقد ذكرَهَا المصنِّفُ إلا اسمَ المفعولِ استغناءً باسمِ الفاعل؛ لأن أحكامَهُمَا واحدةٌ. وأما اسمُ المكان واسمُ الزمان والآلةِ فلا تعمَلُ وإن كانت متضمِّنَةً لحروف الفعل؛ لأنَّ مدلولَـهَا جُثَّةٌ لا صفةٌ، وما دلَّ على الجثَّةِ من غيرِ إشعارٍ بصفةٍ فلا يَعملُ، وما جاء ظاهرُهُ مخالفاً لهذا أُوِّلَ، فمن ذلك قولُ النَّابغة:

كَأَنَّ مَجَرَّ الرَّامِسَاتِ ذيُولَهَا عَلَيهِ قَضِيمٌ نَمَّقَتْهُ الصَّوَانِعُ[2]

---

(١) الكلام على حروف الجزم والنصب تقدَّمَ في السفر الأول من هذا الكتاب ٢/٥٤٧، ٦٧٧ (رسالة دكتوراه) وقد قام بتحقيقه الأخ الباحث حسن محمد عبدالرحمن أحمد بجامعة أم القرى .
أما حروف الجر فقد تقدَّمت أول السفر الثاني من هذا الشرح ، لوحة رقم: (١) .

(٢) البيت من الطويل، وهو في ديوان النابغة: ٣١، من قصيدة يمدح فيها النعمانَ بن المنذر، ويعتذر إليه، وانظر الشاهد في: الإيضاح: ٢١٢، وشرحه (المقتصد) ١/٦٥٦، وإيضاح شواهده ١/٢٣٧، والخصائص ١/٣٨٢، وشرح المفصل للخوارزمي (التخمير) ٣/١٤١، وشرحه لابن يعيش ٦/١١٠، وشرح التسهيل ٣/١٢٤، وشرح شواهد شرح الشافية ١٠٦. (**الصوانع**): جمع صانعة. شبَّهَ الرملَ الذي تمرُّ عليه الرياحُ بحصير منسوجٍ مُزيَّن .
ويروى بجر « ذيولها » فيكون بدلاً من « الرامسات » بدل بعض، وعليه فـ « المجر » اسم مكان، ولا حذفَ. انظر: شرح شواهد شرح الشافية ١٠٦، والخزانة ٢/٤٥٤ .

فظاهرُهُ أنَّ «مَجَرَّ» اسمُ مكانٍ، وقد نَصَبَ «ذيولَهَا»، و«عليه» متعلِّقٌ بـه؛ فـالجوابُ: أنَّ «مَجَرَّ» هنا ليسَ باسمِ مكـانٍ، وإنمـا هـو موضـوعٌ موضِـعَ المصـدرِ، فـالمرادُ بـه الجـرُّ، والبيتُ على حذْفِ مُضافٍ، التقديرُ: كأنَّ مَوضِعَ [مجرِّ](١)الرَّامِسَاتِ، وإنما حَمَلْنَـاهُ علـى حذْفِ مُضافٍ؛ لأنَّ «قَضِيماً» خبرُ كان، ولا خَفَاءَ أنَّـه جُثَّـةٌ؛ لأنَّـه الـرَّقُّ(٢)الأبيـضُ، أو النِّطْعُ المنقوشُ(٣)، والجثَّةُ لا تكونُ خبراً عن المصدرِ، فاحتيج إلى تقدير ما هو جثَّةٌ؛ ليَصِحَّ الإخبارُ، و«الرَّامسات»: الرِّياحُ(٤)، و«قَضِيمٌ»: بالقاف والضَّاد المعجمة .

وأمَّـا مـا سُـمِعَ مـن قولهـم: «تركْتُـهُ بملاحِسِ البقرِ أولادَهـا»(٥)، فظـاهِرُهُ / أنَّ [٣١/ب] «أولادَها» منصوبٌ بـ«ملاحس»، وهو جمعُ مَلْحَس، وهو اسمُ المكان. فالجوابُ: أن اسمَ المكان أُرِيدَ به هنا المصدرُ، فعَمِلَ عَمَلَه(٦)، ومعنى الكلام: أنه تركَهُ بمكانٍ قَفْـرٍ لا أنيـسَ به؛ لأنَّ بَقَرَ الوحْشِ، لا تَلْحَسُ أولادَها إلاَّ حيثُ تتأنَّسُ ولا تَستَوحِشُ، ولا يكونُ ذلك إلا في الأماكنِ التي لا يَطْرُقُهَا أحَدٌ .

---

(١) في الأصل: «كأن موضعَ الرامسات» والتصحيح من المصادر .

(٢) الرَّقُّ: ما يكتب فيه، وهو جلد رقيق، ومنه قوله تعالى: ﴿فِي رَقٍّ منشُورٍ﴾ (الصحاح ـ رقق) . قـال البغدادي رحمه الله: «ومن فسَّرَ القضيمَ بجلد أبيض يكتب فيه كالأندلسي وابن يعيش والجاربردي، لم يُصِبْ؛ فإن الصوانعَ جمعُ صانعة، والمعهـودُ في العرب النسيجُ ومـا أشبهه، لا الكتابة، والمعنى يقتضيه أيضاً، فإن الرمل الذي تمرُّ عليه الرياحُ، يُشبـهُ الحصيـرَ المنسـوجَ ...» شـرح شـواهد شـرح الشافية ١٠٧ .

(٣) وقيل: القضيم هو: الحصيرُ المنسوجُ، أو الصحيفة البيضـاء. (شـرح شـواهد شـرح الشـافية: ١٠٦، وانظر كلام البغدادي في الحاشية السابقة) .

(٤) وهي الرياح الشديدةُ الهبوبِ التي ترمس الأثر أي: تعفيـه وتدفنـه. (الديـوان) وانظـر نظـام الغريـب ١٩٦ .

(٥) انظـر: الخصائص ٢/٢٠٧، والمستقصى ٢/٢٥، ومجمع الأمثال ١/٢٣٧ ، ويقال: إن معناه: تركتُهُ بحيث لا يدري أين هو .

(٦) انظر الخصائص ٢/٢٠٧ ـ ٢٠٨ .

ولْنَرْجِع إلى لفظ المصنِّف. قوله:

القَولُ فِي بَيَانِ الاسمِ العَامِلِ

قال: «الاسم» تحرَّزَ به من الفعل والحرف، وقال: «العامل» تحرَّزَ به من الاسم الذي ليس بعاملٍ كزيد. ودَخَلَ تحت قوله: «الاسم العامل» الأقسامُ السبعةُ العاملةُ عملَ الفعلِ المتقدِّمِ ذكرُها.

وقوله: «كَالفِعْلِ» هو متعلقٌ بقوله: «العامل»، أي: الاسمِ العاملِ مثل عملِ الفعلِ، وخَصَّ الاسمَ العاملَ بكونه أشبَهَ الفعلَ تحرُّزاً من الاسمِ الذي يعملُ، ولم يُشبِه الفعلَ نحو: عندي رَطْلٌ زَيتاً، فـ«زيت» منصوبٌ بـ«رطل» لكونه منوناً، فلم يُشبِه الفعلَ، وإنما أشبهَ اسمَ الفاعلِ؛ لكونه إذا نُوِّنَ نصبَ، وإذا أُضيفَ جر.

وقوله: «فِي المَفْعُولِ» يريدُ: أنَّ هذه الأسماءَ إذا كانت من فعلٍ متعدٍّ، عملت في المفعول كما يعملُ الفعلُ الذي أُخذت منه، فكما تقولُ: زيدٌ ضربَ أبوهُ عمراً، كذلك تقولُ: زيدٌ ضاربٌ أبوهُ عمراً، وأَطلَقَ المفعولَ، ولم يُقيِّدْهُ باثنين ولا ثلاثة؛ ليَدخُلَ فيه الجميعُ، وكما تقولُ: ظننتُ زيداً قائماً، كذلك تقولُ: أنا ظانٌّ زيداً قائماً، وكما تقولُ: أعلمتُ زيداً عمراً منطلقاً، كذلك تقولُ: أنا مُعْلِمٌ زيداً عمراً منطلقاً، والعملُ في المفعول يستلزمُ العملَ في الفاعلِ؛ لأنه لم يوجدْ فِعلٌ يَنصبُ ولا يَرفعُ، فلذلك سَكتَ عنه، فمُرادُهُ: كالفِعلِ في المفعولِ والفاعلِ.

وقوله: «أَو فِي / الفَاعِلِ» يريدُ: فقط[1]. نبَّهَ به على اسم الفاعلِ المأخوذِ من [٣٢/أ] الفعل الذي لايتعدَّى، فاستوفى أنواعَ الفعل المتعدِّي وغيرِ المتعدِّي، ولذلك جاء بـ «أو» وهي التي تُعطي ثبوتَ أحدِ الشَّيئين، لأنَّ التعدِّيَ وعدمَ التعدِّي، صفتان لا تجتمعان في فِعلٍ واحدٍ في حالةٍ واحدةٍ. وقولنا: «في حالة واحدة» احترازٌ من الأفعال التي تتعدَّى تارةً ولا تتعدَّى أخرى؛ لأنَّ الحالةَ التي لا تتعدَّى فيها، غيرُ الحالة التي تتعدَّى فيها نحو: فَغَرَ فوهُ، وفَغَرَ فاهُ، فمعنى غيرِ المتعدي: انفَتَحَ فوهُ، ومعنى المتعدي: فَتَحَ فاهُ، فالحالتان مختلفتان، وإذا قرَّرْنَا أنَّ الفعلَ الواحدَ لا يكونُ متعدِّياً وغيرَ متعدٍّ في حالةٍ واحدةٍ، أشبهَ

(١) قال ابن القواس في شرح الألفية ٢/٩٧٨: «فقوله: «أو في الفاعل» يجب أن يقيِّدَهُ بقوله: فقط».

أن تُصوِّرَ من المسألةِ قضيةً منفصلةً حقيقته، وهي التي تَمنعُ الجمْعَ والخلُوَّ، بمعنى أنه لا يجتمعُ طرفاها ولا يرتفعان، بل يكون واحدٌ منهما، وتصويرُ هذه القضية أن نقولَ: الفعلُ إمَّا أن يتعدَّى أو لايتعدَّى، فقولُنا:«إما أن يتعدى» هو معنى قولِ المصنف: «كالفعل في المفعول والفاعل» على ما قررناه، وقولنا: «أو لا يتعدى» هو معنى قوله: «أو في الفاعل» فقط، على ما قررناه، والتعدي وعدمُ التعدي لا يجتمعان في فعلٍ واحدٍ في حالةٍ واحدةٍ، فتبيَّنَ أنَّ طَرَفَي القضيةِ لا يجتمعان، والتعدِّي وعدمُ التعدي أيضاً لا يَرتفعان عن الفعل الواحد في حالةٍ واحدةٍ، فتبيَّنَ أنَّ طَرَفَي القضية لا يرتفعان، وإذا امتَنَعَ اجتماعُ طرفَيها وارتفاعُهُما، فهي حقيقيَّةٌ كما قدَّمْنَا. وهذا أقرَبُ ما يُقالُ في هذا؛ وكانَ الحقُّ أن لا نَذكُرَ شيئاً من هذا في هذا الموضع؛ لأنَّ النَّحْوِيَّ لم يَبْنِ كلامَهُ على هذه الطريقة، إلا أنَّ

بعضَ الشُّرَّاحِ[1] اعترَضَ على المصنِّفِ بهذه الطريقة، وجَعَلَ القضيةَ / كأنها مانعةُ [٣٢/ب] الجمْعَ، ثم اعترَضَ عليها وأبطَلَهَا، ومَالَ إلى أنها مانعةٌ باعتبار أنَّ الفعلَ لا يخلو من العملِ، فلا يوجدُ فعلٌ ليس [له][2] فاعلٌ ولا مفعولٌ. والذي قرَّرْنَاهُ أقرَبُ إلى التَّحقيق.

واعلم أنَّ قولَهُ: «في المفعول» يحتمِلُ أن يتعلَّقَ بقوله: «العامل» فيكونُ التقديرُ: الاسمُ العاملُ في المفعولِ أوفي الفاعلِ كما يعملُ الفعلُ، ويحتمِلُ أن يكونَ متعلقاً بمضافٍ محذوفٍ التقديرُ: كعَمَلِ الفعلِ في المفعول أوفي الفاعل، فحُذِفَ المضافُ، وأُقيمَ [المضافُ][3] إليه مُقَامَهُ، والله أعلَمُ.

---

(١) هو ابن النَّحْوية في شرحه على الألفية لوحة (٢٠٣).

(٢) زيادة يستقيم بها السياق.

[اسم الفاعل]

٥٩٥ ـ فَالأوَّلُ اسْمُ فَاعِلٍ لِلْحَالِ	أواسْمُ فَاعِلٍ للاسْتِقْبَالِ
٥٩٦ ـ يَنْصِبُ مَفْعُولاً بِهِ كَالفِعْلِ	تَقُولُ: زَيدٌ مُبْغِضٌ ذَا البُخْلِ
٥٩٧ ـ وَالشَّرْطُ فِي إعْمَالِهِ أن يَعْتَمِدْ	عَلَى مُصدَّرٍ إِلَيهِ يَسْتَنِدْ
٥٩٨ ـ وإنْ تُرِدْ بِهِ المُضِيَّ فَأضِفْ	وَإنْ تُعَرِّفْهُ بِلامٍ وَأَلِفْ
٥٩٩ ـ فَالنَّصْبُ لازِمٌ بِكُلِّ حَالِ	فِي الحَالِ والمَاضِي والاسْتِقْبَالِ
٦٠٠ ـ كَزيدٌ الضَّارِبُ عَمْراً وَالرَّجُلْ	وَإنْ تَكُنْ ثَنَّيتَ أو جَمَعْتَ قُلْ
٦٠١ ـ الضَّارِبَانِ العَبْدَ والنُّونُ ثَبَتْ	في لُغَةٍ بالحَذْفِ والنَّصْبِ أتَتْ
٦٠٢ ـ كَالحَافِظُو عَورَةَ نُونهُ حُذِفْ	إذْ حَلَّهُ المَوصُولُ لامٌ وألِفْ
٦٠٣ ـ وَكُلُّ مَا كَانَ مِن اسْمِ فَاعِلِ	تُجْرِيْهِ فِي الإعْمَالِ مُجْرَى فَاعِلِ
٦٠٤ ـ فَيَسْتَوِي مُفَعِّلٌ وَمُفْعِلُ	بِفَاعِلٍ وَهَكَذَا مُسْتَفْعِلُ

الكلامُ على هذه الأبيات في مسائلَ :

الأولى: في حد اسم الفاعل، وفي تسميته، وفي اشتقاقه :

أمَّا حدُّهُ: فاختلفَتْ عبارةُ النَّحْويِّين في ذلك، فحَدَّهُ ابنُ مالكٍ في « التسهيل »[1] بأنْ قالَ: هو الصِّفَةُ الدَّالَّةُ على فاعلٍ،/ جارية في التذكيرِ والتأنيثِ على المضارعِ من [٣٣/أ] أفعالها بمعناهُ، أو معنى الماضي. فقولُهُ: « صفةٌ » أتى به على طريقةِ الجنسِ؛ لأنَّهُ يَشمَلُ المحدودَ وغيرَهُ، ألا ترى أنَّهُ يَشمَلُ اسمَ الفاعلِ، والمفعولَ، وأمثلةَ المبالغةِ، وقالَ المصنِّفُ[2] في الشَّرحِ: ذِكْرُ الصفَةِ مُخْرِجٌ للأسماء الجامدةِ، واعترَضَ عليه الشيخُ

---

(١) انظر التسهيل: ١٣٦ .

(٢) يقصد ابن مالك رحمه الله، وكلامه في شرح التسهيل ٣/ ٧٠ .

أبو حيَّان[1]: بأنَّ الجنسَ لم يُؤتَ به للاحتراز، إنما أُتِيَ به ليشملَ المحدودَ وغيرَهُ، وإنما الذي أُتِيَ به للاحترازِ الفصلُ، وكثيراً يَعترضُ عليه في مثلِ هذا، ولا طائلَ فيه؛ لأنَّ النحويَّ إذا تكلَّمَ في مثْلِ هذا، إنما غرَضُهُ البَيَانُ، فيَتَسامحُ ويأتي بما لم يصطلحُوا عليه .

وقولُهُ: « الدالَّةُ على فاعلٍ » فصْلٌ يخرُجُ به اسمُ المفعولِ نحو: مضروبٌ، والمصدرُ الموصوفُ به نحو: هذا درهمٌ ضَرْبُ الأميرِ؛ لأنهُ مُقدَّرٌ باسمِ المفعول أي: مضروبُ الأميرِ .

وقولُهُ: « جاريةٍ في التذكيرِ والتأنيثِ على المضارعِ من أفعالها » يعني بالجرَيَانِ: في الحركاتِ والسَّكَنَاتِ وعددِ الحروفِ، والمعتَبَرُ نوعُ الحركةِ لا شَخْصُهَا، فقد يتفِقُ نحو «ضاربٍ» مع « يضرب»، وقد يختلفُ نحو « خارِج » مع « يَخرُج »، ألا ترى أنَّ الراءَ في اسمِ الفاعلِ مكسورةٌ، وهي في الفعل مضمومَةٌ، ولذا قال ابنُ الخشَّابِ[2]: هو وزنٌ عَرُوضيٌّ لا تَصريفيٌّ، يعني أنَّ العَروضيَّ مُرَادُهُ حَرَكَةٌ لا بعينها، والتَّصريفيُّ مُرَادُهُ نَفْسُ الحركةِ وبعينها[3]، وأمَّا عددُ الحروفِ فيكونُ[4] ملفوظاً بجميعِها نحو: « ضارِب » مع « يضرب »، وقد يُقدَّرُ بعضُها نحو: « رامٍ » مع يرمي، فإن الياءَ محذوفةٌ .

واحترَزَ بقوله: « جاريةٍ على المضارع » عن الصِّفَةِ التي هي جاريةٌ على الماضي كـ«حَسَن»، فإنَّ وزنَهُ وزنُ ضَرَبَ، و « يَقِظ »، فإنَّ وزنَهُ وزنُ عَلِم، وعن الصِّفَةِ غيرِ الجارية نحو: سَهْلٍ وكَرِيمٍ، وعن أمثلةِ المبالغةِ، فإنَّها / غيرُ جاريةٍ على الفعلِ المضارع . [٣٣/ب]

---

(١) التذييل والتكميل ٣/٢٠٥ .

(٢) هو أبو محمد، عبدُ الله بن أحمد بن الخشاب النحويّ البغداديّ، أعلم أهل زمانه بالنحو، حتى قيل: إنه في درجة الفارسي، أخذ عن ابن الشجري والجواليقي والفصيحي وغيرهم، من مصنفاته: « المرتجل » في شرح جمل الجرجاني ، و « شرح اللمع » ، و« الرد على ابن بابشاذ في شرح الجمل » و«الرد على التبريزي في تهذيب الإصلاح » وغيرُها، توفي سنة ٥٦٧ هـ. ترجمته في: إنباه الرواة ٢/٩٩، ومعجم الأدباء ١٢/٤٧، وبغية الوعاة ٢/٢٩ .

وهو في المرتجل: ٢٣٦ بمعناه، ونقله عنه ابن إياز في شرح الفصول لوحة (٨٥)

(٣) في الأصل: « وتعيينها » .

(٤) قوله: « فيكون » مكرر في الأصل .

واحترز بقوله: « في التذكير والتأنيث » عن الصِّفَةِ التي تجري على المضارع في حال التذكير، ولا تجري عليه في حالِ التأنيث نحو: رجُلٌ أهْيَفُ وأَعْمَى، فإنهُ في هذه الحالةِ جارٍ على المضارع، فإذا قُلْتَ في التأنيث: هَيفَاءُ وعَمْيَاءُ، لم يَجْرِ على المضارع في حالِ التأنيثِ، بخلافِ « ضَارِب »؛ فإنَّهُ جار[١] على المضارع، سواءٌ كان بالتاء أم لا؛ لأنَّ التاءَ لا تُغيرُ لفظَهُ.

وقولُهُ: « لمعناه أو معنى الماضي » أي: لمعنى المضارعِ من زمانِ الحالِ والاستقبال، أو معنى الماضي من الزمان الماضي، واحترَزَ بهذا عن صفاتٍ جاريةٍ في اللفظِ على المضارعِ، إلا أنها لا تَتَقَيَّدُ بزمانٍ، بل يُرَادُ بها معنى الثُّبُوتِ والاستمرارِ كـ « ضَامِرِ الكَشْحِ »، و « مُنْطَلِقِ اللِّسَانِ »، فمِثْلُ هذا لا يَدلُّ على زمانٍ مُعَيَّنٍ، قالَ ابنُ مالكٍ[٢]: ولذلك أُضيفَ إلى ما هو فاعلٌ في المعنى كـ « ضَامِرِ الكَشْحِ »، كما تُضَافُ الصِّفَةُ التي لا تُجَاري المضارعَ كـ « حَسَنُ الوجهِ » . انتهى الكلامُ على هذا الحدِّ .

وحَدَّهُ أيضاً في « شرحِهِ لكافِيَتِهِ[٣]» فقالَ: اسمُ الفاعلِ ما صِيغَ مِنَ مَصْدَرٍ مُوَازِناً للمضارِعِ، لِيَدُلَّ على فاعِلِهِ، غيرِ صالحٍ للإضافةِ إليه. فقولُهُ: « ما صِيغَ من مَصدَرٍ » هو الجنسُ، وقولُهُ: « مُوازِناً للمضارع » احترَزَ به عمَّا صِيغَ من المصْدَرِ وليسَ مُوازِناً للمضارع، وقولُهُ: « ليدُلَّ على فاعلِهِ » احترَزَ به عن اسمِ المفعول، وقولُهُ: « غيرِ صالحٍ[٤] للإضافة إليه » احترَزَ به عن الصِّفَةِ المشَبَّهَةِ، فإنها صالحةٌ للإضافة إلى الفاعل .

وحَدَّهُ ابنُ الحاجبِ[٥] فقالَ: هو ما اشتُقَّ من فِعْلٍ لِمَنْ قام به بمعنى الحدوث.

قولُهُ: « ما اشتُقَّ من فِعْلٍ » جِنسٌ يَدخُلُ تحتَهُ اسمُ الفاعل، واسمُ المفعول، والصفةُ المشبهة. وقولُهُ: « لِمَن قامَ به » أي: لمن نُسِبَ إليه الفعلُ[٦]، ويخرُجُ به اسمُ المفعول.

---

(١) في الأصل: « حاري » .

(٢) شرح التسهيل ٣/٧٠ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/١٠٢٧-١٠٢٨ .

(٤) في الأصل: « صالحة » .

(٥) أبو عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦ هـ . وانظر الكافية: ١٨٠ .

(٦) قال الرضي في شرح الكافية ٢/١٩٨: « الأولى أن يقول: لما قام ، وذلك لما ذكرناه أن المجهول أمره =

/ وقولُهُ: «بمعنى الحدوث» يخرُجُ به الصِّفَةُ المشبَّهَةُ نحو: زيدٌ حَسَنُ الوَجهِ؛ لأنَّ [٣٤/أ] الحُسْنَ وإنْ قامَ بزيدٍ، لكنَّهُ معنى ثابتٌ له، غيرُ مُتجَدِّدٍ في وقتٍ دون وقتٍ، فلَو قَصَدْتَ تجدُّدَ الصفةِ قُلْتَ: حَاسِنٌ اليومَ أو غداً .

وحَدَّهُ بدرُ الدينِ محمَّدُ بنُ يعقوبَ الحمَويُّ، عُرِفَ بـ « ابنِ النَّحْوِيَّةِ[1]» فقالَ: اسمُ الفاعلِ ما دَلَّ على حدَثٍ وفاعلٍ بمعنى التجَدُّدِ، جارياً على المضارع .

فقولُهُ: « ما دَلَّ على حدث » كالجنس، وقولُهُ: « وفاعِلٍ » يُخرِجُ اسمَ المفعولِ، وقولُهُ: «بمعنى التجَدُّدِ» يُخْرِجُ الصِّفَةَ المشبَّهَةَ وأفعَلَ التَّفضيلَ، وقولُهُ: « جارياً على المضارع » يُخْرِجَ المصدرَ وأسماءَ الأفعالِ .

وقال جمالُ الدِّين بنُ إياز البغداديُّ[2]: اسمُ الفاعلِ الأصليِّ هو الجاري على «يَفْعَلُ» لفظاً أو تقديراً.

فقوله: « الأصليِّ » أخرَجَ به أمثلةَ المبالَغة، وقولُهُ: « الجاري على « يَفْعَلُ » لفظاً » نحو ضَارِب مع يَضْرِب، وقولُهُ: « أو تقديراً » نحو: رامٍ مع يَرمي .

وإنما طَوَّلْنا بإيراد هذه الحدودِ؛ لأنَّ في كلِّ واحدٍ منها زيادةَ فائدةٍ على الآخَر، فأردْنَا أن نُوَسِّعَ المجالَ على النَّاظِرِ؛ ليأخُذَ منها ما قَرُبَ من ذِهنِهِ .

وأمَّا تسميتُهُ:

فيُقَالُ له: اسمُ الفاعل، بمعنى أنَّه يُطلَقُ على فاعلِ الفعلِ الذي اشتُقَّ منه، وسواءٌ كان على صيغة فاعلٍ كضارب، أو على غيرِهِ من الصِّيَغِ التي تُطْلَقُ على الفاعل كمُنْطَلِقٍ ومُسْتَخرِجٍ، فإذا قلْتَ: يقُومُ زَيدٌ، فقائمٌ هو اسمُ الفاعل؛ لأنَّه يُطلَقُ ويُرادُ به زَيدٌ الذي هو فاعلُ « يَقُومُ »، وكذلك إذا قلْتَ: يَنطلِقُ زَيدٌ، فمُنطَلِقٌ اسمُ فاعلٍ؛ لأنه اسمٌ لزَيدٍ الذي هو فاعلُ « ينطلق ».

يذكر بلفظة ما، ولعله قصد التغليب » ، وانظر الفوائد الضيائية ٢/١٩٥ .

(١) انظر شرحه على ألفية ابن معطٍ لوحة (٢٠٤) مخطوط .

(٢) انظر المحصول في شرح الفصول لوحة (٨٥) مخطوط .

وأمَّا اشتقاقُهُ: فقيل: مُشتَقٌ من الفعلِ المضارِعِ لجرَيَانِهِ عليه، وهو الظَّاهِرُ، وقيل: مُشتَقٌ من المصدَرِ؛ لأنَّهُ الأصلُ، وهو مذهَبُ ابنِ مالك[١].

المسألة الثانية: في صيغة اسم الفاعل:

/ ولا يخلو الفعلُ الجاري عليه اسمُ الفاعلِ أن يكونَ ثلاثياً أو أزيَدَ، فإن كان [٣٤/ب] ثلاثياً، فقياسُهُ على الجملةِ أن يأتيَ على فاعِلٍ، وأمَّا على التَّفصيلِ:

فإن كان على « فَعَل » بفتح الفاءِ والعينِ فلا يخلو أن يكونَ متعدياً أو غيرَ متعدٍ، فإن كانَ متعدياً فالقياسُ: «فاعِل» نحو: ضَرَبَ فهو ضارِب.

فأمَّا غيرُ القياس فجاءَ على أمثلةٍ منها: « فُعَل » بضم الفاء وفتح العين، قالوا: قَطَعَ رَحِمَهُ فهُوَ قُطَعٌ وقُطَعَةٌ، وقالوا: قَاطِع، على القياس، وقالوا: غَدَر فهو غُدَرٌ، وجاء غَادِرٌ على القياس، ومنها: « فَيعِل » بفتح الفاء وكسر العين، قالوا: سَادَ قومَهُ فهو سيِّدٌ[٢].

فإن كان لازماً فالقياسُ: « فاعِلٌ » نحو: خرَجَ فهو خارِجٌ.

فأما غيرُ القياس فجاءَ على أمثلَةٍ منها: « فَعِيل » بفتح الفاء وكسر العين، قالوا: عزَفَ فهو عَزِيفٌ، وعَوِجَ فهو عَوِيجٌ، ومنها: « فَعَال » بفتح الفاء، قالوا: جَادَ فهو جَوَادٌ، ومنها: «فَيْعِل» بكسر العين، قالوا: مَاتَ فهو ميِّتٌ، ومنها: « فَيعِلان » بفتح الفاء وكسرِ العين، قالوا: بَاحَ فهو بَيِّحَان، ومنها: « فَعْلاَن » قالوا نَعِسَ فهو نَعْسَان، ومنها: «فَوْعَل» قالوا: خَتَعَ بالخاء المعجمة والتاءِ المثناةِ من فوق، إذا صارَ تحتَ الظُّلْمَةِ فهوَ خَوْتَعٌ.

فإن كان على « فَعِل » بكسر العين، فلا يخلو أن يكونَ متعدياً أو غيرَ متعدٍ، فإن كان متعدياً فقياسُهُ: « فَاعِلٌ » نحو: عَلِمَ فهو عَالِمٌ، وأمَّا غيرُ القياس فجاءَ على أمثلةٍ منها:

---

(١) انظر شرح الكافية الشافية ٢/١٠٢٧ - ١٠٢٨.

(٢) في الصحاح (سود): « قال الفراء: يقال: هذا سيدُ قومِهِ اليوم، فإذا أخبرتَ أنه عن قليل يكون سيدهُم قلتَ: هو سائدٌ قومَه عن قليل وسيِّد ».

« فَعِيل » نحو: عَشِقَ فهو عَشِيقٌ، ومنها: « فَعِلة » بفتح الفاء وكسر العين، و« فَعَلْنَة » بفتح الفاء والعين وسكونِ اللامِ ونونٍ بعدها، قالوا: عَلِقَتْ نفسُهُ الشيءَ فهي عَلِقَةٌ وعَلَقْنَةٌ، ومنها: « فَعِل » بفتح الفاء وكسرِ العين، قالوا: رَضِعَ فهو رَضِعٌ .

فإن كان غيرَ متعدٍّ؛ فإن كان معتلَّ اللام فقياسُهُ: / « فَعِيلٌ » نحو: حَيِيَ فهو حيِيٌّ، وغَنِي فهو غنِيٌّ، وشقيَ فهو شَقِيٌّ، وقد جاء على « فَعْلاَن » قالوا: صَدِيَ فهو صَدْيَان، ورَوِيَ فهو رَيَّان، وعلى « أفعل » قالوا: عَمِيَ فهو أعْمَى . [٣٥/أ]

فإن كان صحيحاً فالقياسُ فيه « فاعِلٌ » إلا أنه قليلٌ، قالوا: سَلِمَ فهو سَالِمٌ، وقد جاء فيه فَعِيلٌ ، قالوا: حَزِنَ فهو حَزِينٌ، وسَمِنَ فهو سَمِينٌ.

وقال بعضُ الأندلُسيِّين[١]: إنْ كانَ[٢] في الآفاتِ والخِلَقِ والألوان، جاء على «أَفْعَل» نحو: عَمِي فهو أَعْمَى، وشَنِبَ فهو أَشْنَبُ، وشَهِبَ فهو أَشْهَبُ، وإن كان في الامتلاء وضدِّهِ كان على « فَعلان » نحو: رَيَّان وصَدْيَان .

وقال ابنُ مالكٍ في بعض تصانيفِهِ[٣]: قياسُهُ « فَعِلٌ » و« فَعْلان » و« أَفْعَل[٤] » نحو: أشِرَ فهو أشِرٌ، وصَدِيَ فهو صَدْيان، وجَهِرَ فهو أَجْهَرُ؛ إذا لم يُبصِرْ في الشَّمْس .

وأما « فَعُل » بضم العين فقياسُهُ: « فَعِيلٌ » نحو: ظَرُفَ فهو ظَرِيفٌ، وشَرُفَ فهو شَرِيفٌ، وقد جاء على « فاعِلٍ » وهو قليلٌ، قالوا: حَامِضٌ ومَاثِلٌ وكامِلٌ وطَاهِرٌ وفَارِهٌ وفَاضِلٌ ووَادِعٌ، من حَمُضَ، ومَثُلَ الرَّجُلُ إذا صار فَاضِلاً، وكَمُلَ، وطَهُرَت المرأةُ، وفَرُهَ الرَّجُلُ إذا كان حاذِقاً في أمورِهِ، وفَضُلَ الشَّيءُ إذا بقِيَتْ منه بقيَّةٌ، ووَدُعَ الرَّجُلُ إذا

---

(١) في التذييل والتكميل ٣/٢٠٥: « وقال بعض أصحابنا ... » .

(٢) أي: « فَعِلَ » اللازم .

(٣) شرح عمدة الحافظ ٢/٧٠٦ – ٧٠٧ .

(٤) وزاد أيضاً « فَعِيل » في قُوَّةٍ أو ضَعْفٍ كقَوِيَ فهو قويٌّ، وعَمِيَ فهو عميٌّ، وسَمِنَ فهو سمينٌ، ومَرِضَ فهو مريضٌ » . المرجع السابق .

سَكَنَ. والعينُ في هذه الأفعال مضمومةٌ، قال ابنُ خالويهِ[١]: لم يشذّ منها إلا فَرُهَ فهو فارهٌ، وباقيها قد جاء فيها الفتحُ في العين مع الضمِّ، فيكونُ مما استُغنِيَ باسمِ الفاعل من «فَعَلَ» بفتح العين، عن اسمِ الفاعل من «فَعُلَ» بضمِّ العين .

وقال ابنُ مالكٍ[٢] في بعض تصانيفه: جاء فيه «فَعْلٌ» قالوا: سَهْلٌ وحَزْنٌ وصَعْبٌ. وقد جاء فيه [«فَـعَالٌ»][٣] بفتح الفاء وضمها فقالوا: جَبُنَ فهو جَبَان، وشَجُعَ فهو شُجَاع.

وجاء فيه «أَفْعَلُ» و«فُعَلَة» بضم الفاء وفتح العين / قالوا: أَشْجَعُ وشُجَعَةٌ . [٣٥/ب]

وجاء فيه «فَعْلان» بفتح الفاء وسكون العين قالوا: صَرُعَ فهو صَرْعَان .

وجاء «فُعَّالٌ» بضم الفاء وتشديد العين قالوا: وُضَّاءٌ .

وجاء «فَعْلٌ» بفتح الفاء وسكون العين قالوا: غَمُرَ فهو غَمْرٌ إذا لم يجرِّب الأمور.

وجاء «فَعُولٌ» بفتح الفاء قالوا:حَصرَت النَّاقةُ فهي حَصُورٌ[٤]؛إذا ضاق مجرَى لبنِهَا.

فإن كان الفعلُ الجاري عليه اسمُ الفاعل زائداً على الثلاثة، فاسمُ الفاعل يُوازِنُ المضارِعَ بميمٍ في أوله مضمومةٍ، وما قبلَ آخره مكسورٌ لفظاً نحو: منطلق، فاللامُ مكسورةٌ لفظاً، أوتقديراً نحو: مرتَد، فإنه وإن كان مفتوحَ ما قبلَ الآخرِ فإنه في التقدير مكسورٌ، الأصلُ: مرتَدِدٌ، وكُسِر فَرْقاً بينَه وبين اسمِ المفعول .

---

(١) أبو عبد الله الحسن بن خالويه بن حمدان الهمذاني، عالم نحوي، من تصانيفه «ليس في كلام العرب» وإعراب القراءات السبع» وغيرها، توفي سنة ٣٧٠ هـ. ترجمته في: إنباه الرواة ٣٥٩/٢، ومعجم الأدباء ٢٠٠/٩ .

وانظر قوله في كتابه «ليس في كلام العرب» ص: ١٢٠، قال: «ليس في كلام العرب فَعُلَ وهو فاعل إلا حرفان: فَرُهَ فهو فارهٌ، وعقرَتْ الناقةُ فهي عاقِرٌ ....» .

(٢) انظر شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٧٠٧/٢، قال: «واستُغني في فَعُلَ بفعِيل... وبفَعْل نحو: ضَخُمَ فهو ضَخْمٌ، وشَهُمَ فهو شَهْمٌ» .

(٣) في الأصل: «فعلان» وهو خطأ؛ لأنه مثّل لـ «فَعال» ، وسيذكر «فعلان» بعد قليل .

(٤) انظر الأفعال للسرقسطي ٣٣٣/١، والأفعال لابن القطاع ٢٠٦/١، ويقال: أحصرت الناقة فهي حصور،وفي التاج (حصر): «حَصَرَت (بالفتح) وأحصرت» .

ومعنى الموازنةِ أن يكونَ عددُ حروفِهِ كعدد حروفِ المضارِع، وكذلك الحركاتُ، فتقولُ مِن «يُكرِمُ»: مُكرِمٌ، ومِن «يُكرِّمُ» بالتشديد: مُكرِّمٌ، ومِن «يُدحرِجُ»: مُدَحرِجٌ، ومِن «يُضارِبُ»: مُضارِبٌ، ومِن «يتدحرَج»: متَدحرِجٌ، ومِن «يَنكسِرُ»: مُنكسِرٌ، ومِن «يرتَدُّ»: مُرتَدٌّ، ومِن «يَتعاظَمُ»: [مُتعاظِمٌ][1]، ومن «يَقتدِرُ»: مُقتدِرٌ، ومن «يَستعطِفُ» مُستعطِفٌ، ومن «يَسلَنْقِي»: مُسْلَنْقٍ[2]، ومن «يَغْدَودِنُ»: مُغدَودِنٌ[3]، ومن «يَسْحَنْكِكُ»: مُسْحَنْكِكٌ[4]، ومن «يجلوِّذ»: مجلوِّذٌ[5]، ومن «يشهابُّ»: مُشهابٌّ[6].

انتهت صيغةُ اسمِ الفعلِ من الثلاثي والزائدِ عليه، وبقي علينا تنبيهاتٌ:

الأول: وقد يُكْسَرُ ضَمُّ الميمِ من اسم الفاعلِ إتباعاً لكَسْرِ ما قبلَ الآخِرِ، وقد يُضَمُّ ما قبلَ الآخِرِ إتباعاً لضمِّ الميمِ؛ ليكونَ ذلك كالمعادَلَةِ بينَهُما، مثالُهُ: قولُهُم في «مُنْتِن»[7]: مِنْتِن، بكسر الميم مع كسرالتاء، أوبضم التاء مع ضم الميم، وقد يُضَمُّ ما قبلَ الآخِرِ / إتباعاً لرفْعِ ما بعدَهُ، قالوا في قولهم: «هذا مُنْحَدِرٌ» بكسر الدال: هذا مُنْحَدُرٌ، [٣٦/أ] بضم الدال إتباعاً لحركة الراء، وفيه إتباعُ حركةِ البناءِ للإعراب .

الثاني: قد يُستغنَى باسم الفاعل من فِعْلٍ عن اسم الفاعلِ من فِعْلٍ آخَرَ، فمن ذلك

---

(١) ساقطة من الأصل .

(٢) اسلنقى الرجل: نام على ظهره. الصحاح (سلق) .

(٣) اغدودن الشعر: طال وتمَّ. الصحاح (غدن) .

(٤) اسحنكك الليل: أظلم. الصحاح (سحك) .

(٥) احلوَّذ بهم السير: دام مع السرعة. الصحاح (حلذ)، وفي تفسير غريب أبنية الكتاب للسجستاني: ١٣٧: يقال: احلوَّذ إذا أبطأ .

(٦) اشهابَّ رأسه واشتهب: غلب بياضه سوادَه. التاج (شهب) .

(٧) من النَّتْن، وهو الرائحة الكريهة .(الصحاح - نتن)، وانظر هذه اللغات الواردة في (منتن) الكتاب ٤/١٠٩، وشرحه للسيرافي (السيرافي النحوي) ٢٨٦، ٤٦٥، ٦٥١، ومعاني القرآن للأخفش ١/٤، والخصائص ٢/١٤٣، والمحكم ٣/١٨٩.
ونَقَلَ ابنُ السكيت في إصلاح المنطق ٢١٨ عن أبي عمرو أن « مُنْتِن » من أَنْتَنَ، و« مِنْتِن » من نَتُنَ، وردَّهُ ابنُ جني رحمه الله في الخصائص ٢/١٤٣ بقوله: « فأما قولُ من قال: إن « مُنْتِن » من قولهم: أَنْتَنَ، و« مِنْتِن » من قولهم: نَتُنَ الشيءُ، فإن ذلك لُكْنَةٌ منه » . وعن أبي عمرو أيضاً: أن مِنْتِن أصله: مِنْتِين، فحذفوا المدة. تاج العروس (نتن) .

قولُهُم: حَبَّهُ فهو مُحِبٌّ، فـ«محِبٌّ» هنا اسمُ فاعلٍ من أحَبَّ، نَابَ عن حَابٌّ، اسمُ الفاعل من حَبَّ، وقد جاء العكسُ، استغنَوا بـ«فاعِلٍ» عن مُفعِل، قالوا: أورَسَ الرِّمْثُ، فهو وارِسٌ، ولم يقولوا: مُورِسٌ[1]، استغناءً عنه بـوارِسٍ، ومعنى أورَسَ: اصْفَرَّ، والرِّمْثُ: بكسر الراء وسكونِ الميم: شجرٌ تأكُلُهُ الإبلُ[2].

ومنه: أيفَعَ الغلامُ[3] إذا ترعْرَعَ، فهو يافِعٌ، ولم يقولوا: مُوفِعٌ.

ومنه: أورَقَ الشَّجرُ، فهو وارِقٌ، قال الشّاعر:

كَأَنْ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ[4]

استغنَوا باسم الفاعل من «وَرَقَ» عن اسم الفاعل من «أورَقَ» يُقَالُ: وَرَقَ الشَّجَرُ وأَورَقَ، وبالألِفِ أكثَر.

ومنه: أَقْرَبَ القومُ، فهم قارِبُون؛ إذا كانت إبِلُهُم قَوَارِب، وذلك إذا بقي بينهم

---

(١) وفي القاموس المحيط (ورس) إشارة إلى وجوده بقلّةٍ، قال: «ومُورِسٌ قليلٌ جداً وإن كان القياس». قال الزَّبيدي في تاج العروس (ورس): «وقد جاء في شعر ابن هرمة:

وَكَأَنَّما خُضِبَت بِحَمضٍ مُورِسٍ ... آباطُها من ذي قُرونِ أَيَايِلِ

كذا زعمه بعضُ الرواةِ الثقاتِ، وهذا غيرُ معروفٍ» وانظر شعر ابن هرمة: ١٧٣.

(٢) وهو شجر يشبه الغضى لا يطول، ولكنه ينبسط ورقه، وهو شبيه بالأشنان، والإبل تحمَّض بها إذا شبعت من الخَلَّة وملّتها. (تاج العروس (رمث) عن ابن سيده). وانظر النبات للأصمعي: ١٨، ٢٦.

(٣) في الأصل: «الكلام».

(٤) عجز بيت من الطويل، وهو لعِلْبَاءَ بنِ أرقَمَ بنِ عوفٍ اليشكريِّ، عاصر النعمان بن المنذر، وله معه قصة طريفة، والبيت من قصيدة له، يعتذر فيها إلى النعمان. انظرها في شعر بني يشكر من ديوان بني بكر في الجاهلية ٦٧٩، والأصمعيات ١٥٧. وينسب البيت إلى غيره كما في الخزانة ٤١٣/١٠، والبيت بتمامه:

فَيوماً تُوافِينا بوجْهٍ مُقَسَّمٍ ... كَأَنْ ظَبيَةٌ تَعطُو إلى وارِقِ السَّلَمْ

والشاهد في: الكتاب ١٣٥/٢، والأصول ٢٤٥/١، والمسائل البصريات ٦٥٣/٢، وسر الصناعة ٦٨٣/٢، والمنصف ١٢٨/٣، ٢٦٥، وأمالي ابن الشجري ١٧٨/٢، والإنصاف ٢٠٢/١، وشرح المفصل ٨٣/٨، وشرح التسهيل ٤٣/٢، ٥١/٤، وشرح أبيات المغني ١٥٨/١. و(مقسّم): حسنٌ جميل، و(تعطو): العَطْوُ: التناول ورفع الرأس واليدين، وظبيٌ عُطُوٌّ مثلثة وكعَدُوٍّ: يتطاول إلى الشجر ليتناول منه. القاموس المحيط (قسم).

زبين الماء ليلةٌ، استغنَوا بـ «قارِبٍ» عن «مُقْرِبٍ»[١] .

وقالوا: أعقَّت الفرَسُ، بالقاف فهي عَقُوقٌ: إذا حَمَلَت، استغنَوا بـ «عَقُوق» عن «مُعِق» .

قال أبوعليٍّ القالي[٢]:ولا يُقَالُ:مُعِقٌّ. قال صاحِبُ «الصحاح»[٣]: «إلا في لغة رديئة».

وقالوا: أَحْصَرَت الناقةُ، فهي حَصُورٌ؛ إذا ضاق مجرَى لبَنِهَا، استغنَوا به عن مُحْصِر.

الثالث: قد يُستغنَى باسم المفعول عن اسم الفاعل، فمن ذلك قولُهُم: اجرَأَشَّت الإبلُ؛ إذا سَمِنَت، فهي مُجْرَأَشَّةٌ[٤]، بفتح الهمزة، فهو اسمُ مفعول، استغنَوا به عن اسم الفاعل .

---

(١) انظر الأفعال لأبي عثمان السرقسطي ٨٣/٢ ، والأفعال لابن القطاع ٢٧/٣ وفيه: « ... فهم قارِبُون، ولا يقال: متقرِّبُون » وهو خطأ .

(٢) إسماعيل بن القاسم المتوفى سنة ٣٥٦ هـ، ولم أعثر على هذا القول في مظانه من كتابَيه الأمالي والبارع، ونقله أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٠٦/٣ .

(٣) انظر الصحاح (عقق) ١٥٢٨/٤، ومثله في القاموس المحيط (عقق)، قال الزَّبيدي في تاج العروس (عقق): « ومنه قول رؤبة:

قد عتَقَ الأجدَعُ بَعدَ رِقّ
بِقَــارِحٍ أو زَولَةٍ مُعِقّ

وكان أبو عمرو يقول: عَقَّت، فهي عقوقٌ، وأعقَّت فهي مُعِقٌّ، واللغةُ الفصيحةُ: أعقَّت فهي عَقُوقٌ».

(٤) قال ابن دريد في الجمهرة ٢٨١/١: « العرَبُ جعلَت مُفعِلاً مُفعَلاً في ثلاثة مواضع: أحصَنَ فهو مُحصَنٌ، وألفَجَ فهو مُلفَجٌ؛إذا أفلَسَ، وأسهَبَ فهو مُسهَبٌ » قال ابن خالويه في كتاب ليس ص: ٥١ : « ووجدت حرفاً رابعاً وهو: احرَأَشَّت الإبل، فهي مُجرَأَشَّة» ومثله قال الصاغاني في الشوارد: ٣٥٦.

قال الزَّبيدي في تاج العروس (سهب): « قلتُ: واستدركوا أيضاً: أهتَرَ فهو مُهْتَرٌ ... وسيأتي للمصنف: أحذَعَ فهو مُحذَعٌ، لما لا أصل له ولا ثبات، نقله الصاغاني عن ابن عبَّاد، ولم أرَ أحداً ألحقه بنظائره، فتأمَّلْ ذلك » وانظر: التكملة للصاغاني وتاج العروس (حذع) .

وفي التاج (لفج): « وكلُّ فعل على (أفعل) فاسمُ الفاعل منه مُفعِل بكسر العين، إلا أربعةَ أحرف جاءت نوادر على مُفعَل بفتح العين: أحصَنَ الرجل فهو محصَن، وألفج فهو مُلفَج، وأسهَب في الكلام فهو مُسهَب، وأسهَم فهو مُسهَم إذا أكثر » .

وقالوا: أَحْصَنَ الرَّجُلُ، فهو مُحْصَن، بفتح الصاد .

وقالوا: قَطَّ السِّعْرُ؛ إذا غَلاَ[١]، فهو مَقطوطٌ، ولم يقولوا: قاطٌ، ذكره ابنُ سِيدَه[٢] .

وقالوا: / أَلفَجَ الرجُلُ؛ ذَهَبَ مالُهُ، فهو مُلفَجٌ، بفتح الفاء[٣] . [٣٦/ب]

وقالوا: أَسْهَبَ الرَّجُلُ؛ إذا كثُرَ كلامُهُ، فهو مُسْهَب[٤] بفتح الهاء، وكذلك إذا لَدَغَتْهُ العَقْرَبُ.

فهذه أفعالٌ لم يُسمَع منها اسمُ الفاعل، استغنَوا عنه باسم المفعول[٥]، وإذا كان «أسهَبَ» بمعنى فَصُحَ، أو بَلَغَ الرملَ في حفرِهِ، ولم يبلغ الماءَ، أو أكثرَ العطاءَ، أو تغيَّرَ وجهُهُ، أو نَزَلَ السَّهْبَ؛ أي: المكانَ السهلَ، أو أسهبَ الفرسُ؛ إذا سبَقَ، فقد استعملوا منه اسمَ الفاعلِ، فقالوا: مُسْهِبٌ، بكسر الهاء .

---

(١) الأفعال للسرقسطي ٢/٩٦، وفي تهذيب اللغة للأزهري ٨/٢٦٦: «وقال شَمِر: قطَّ السعرُ (إذا غلا) خطأٌ عندي، وإنما هو بمعنى فتَرَ، قلتُ: وَهِمَ شمرٌ فيما قال» وانظر التاج (قطط) .

(٢) أبو الحسن علي بن أحمد، وقيل: ابن إسماعيل النحوي اللغوي الضرير، من أهل مرسية بالأندلس، توفي سنة ٤٥٨ هـ. انظر: إنباه الرواة ٢/٢٢٥، ومعجم الأدباء ١٢/٢٣١ .
وهذا القول نقله أبو حيان في التذييل والتكميل ٣/٢٠٦، وابن عقيل في المساعد ٢/١٩١، والذي وقفتُ عليه في المحكم خلاف ما نُسب إليه هنا، قال رحمه الله: «وقطَّ السِّعرُ يقطُّ قطّاً وقُطوطاً، فهو قاطٌّ ومقطوطٌ ـ مفعولٌ بمعنى فاعل ـ : غَلاَ» المحكم ٦/٧١ .

(٣) في الأصل: «وقالوا: ألتج الرجلُ: ذهب مالُهُ، فهو ملتَج، بفتح التاء ...» كلها بالتاء بدل الفاء، وهو خطأ، والتصحيح من المصادر الآتية في حاشية (٤) .

(٤) في التاج (سهب): «وأسهب الرجلُ: أكثر من الكلام، فهو مُسهِبٌ ـ بالكسر ـ ومُسهَبٌ ـ بالفتح ـ ...» ونقل بعضُهُم أن مُسهَب بالفتح لمن أكثَرَ من الكلام الخطأ، فإن كان ذلك في صوابٍ فهو بالكسر، ونسبه الأعلم في رسالة (مسهَب) له (في نفح الطيب) ٤/٧٧ إلى القالي، انظر البارع (فيما نسب إليه ولم يوجد في المطبوع) ص: ٧١٧، والتاج (سهب) . وفي هذه الكلمة آراءٌ أخرى للعلماء، انظرها في التاج .

(٥) قال ابن الحنبلي في عقد الخلاص: ٢٧١: «وفي كتاب التوسعة لابن السكيت تجويز الكسر فيهما [أي: في مسهَب وملفَج] أيضاً على القياس ...» .

المسألة الثالثة: في حقيقة الشَّبَهِ الذي بين اسمِ الفاعل والفعل الموجِبِ للعمَلِ، وما بينهما من الفرْقِ بعد العمل.

فالكلامُ فيها من وجهَين:

الأول: في حقيقة الشبه :

وقد اختَلفَ النحويون في ذلك على قولين:

الأول: للكسائي: أنَّ الشَّبَهَ بينَهُمَا كونُهُ يدلُّ على المصدَرِ، كما أنَّ الفعلَ يدلُّ على المصدَرِ، فهو بهذا الاعتبارِ يُشبِهُ الماضِيَ والمضارِعَ، ولذلك عَمِلَ عنده مطلقاً بمعنى الماضى وغيرِهِ .

الثاني: للبصريين: أنَّ الشَّبَهَ إنما هو بينَهُ وبين المضارِعِ، فلذلك عَمِلَ بمعنى الحال والاستقبالِ، لا بمعنى الماضي، واختَلَفَ البصريُّون في وجْهِ الشَّبَهَ بين اسم الفاعل والفعل المضارِعِ على قولَين:

الأول: وهوالمشهورُ: أنَّ الشَّبَهَ بينَهُمَا هو الجرَيَان في الحرَكَاتِ والسَّكَنَاتِ وعددِ الحروف، وقد تقدَّمَ بيانُ ذلك في الحدِّ[1]، وهذا الجرَيانُ لايُوجَدُ في الماضي .

فإن قلتَ: فقد وُجِدَ في الماضي، ألا ترى أنَّ «مُخرِجاً» قد جرَى في حرَكاته وسَكَنَاته وعددِ حروفِهِ على «أَخرَج» ؟

فالجوابُ: أنَّ هذا الجريانَ لفظيٌّ فلا اعتدادَ به، والأصلُ فيه: مؤَخْرِج، فهو جارٍ على المضارِعِ بالنظَرِ إلى الأصل؛ لأنَّ أصلَ يُخرِجُ: يُؤَخْرِجُ .

القولُ الثاني: لجماعةٍ من النحويين: أنَّ وجْهَ الشَّبَهِ هو أنَّ اسمَ الفاعل مُعْرَبٌ، / والفعلُ المضارِعُ مُعْرَبٌ، فحُمِلَ اسمُ الفاعل في العمَلِ على الفعلِ المضارِعِ؛ لأجْلِ [٣٧/أ] الإعرَابِ الذي فيهما، بخلاف الماضي فإنَّهُ مبنيٌّ، فلَم يحصُلْ بينَهُ وبين اسمِ الفاعل شَبَهٌ،

---

(١) انظر صفحة: ١١٣ فما بعدها .

فلَم يعمَلْ عَمَلَه، قالَهُ الأستاذُ أبو الحسن بنُ عصفور[١] .

وهذا التعليلُ عندي باطلٌ؛ لأنَّهُ يَلزَمُ عنه أن تَعمَلَ الصفةُ المشبَّهَةُ عَمَلَ الفعلِ إذا كانت بمعنى الحالِ والاستقبال، فكنْتَ تقولُ: اللهُ رَحمنٌ الأولياءَ في الآخِرَةِ، وزَيدٌ صَنيعٌ السَّوابغَ غداً أو الآن، والعرَبُ لا تقولُ ذلك، فدلَّ على بطلان هذه العلَّةِ .

الوجهُ الثاني: في الفرْقِ بينَ اسم الفاعلِ والفعلِ بعد العَمَل :

ولما كان عَمَلُ اسم الفاعل بالشَّبَهِ بالفعل، كان عمَلُهُ أضعَفَ، فلم يعمَلْ مطلَقاً مثل الفعل، فوَجَبَ انحطاطُهُ عنه من أوجُهٍ:

الأولُ: ألاّ يعمَلَ بمعنى الماضي، بل بمعنى الحال والاستقبال، بخلاف الفعلِ، فإنه يعمَلُ بمعنى الماضي وغيرِهِ .

الثاني: أن يعتمِدَ على ما يأتي بيانُهُ، والفعلُ يَعمَلُ من غيرِ اعتمادٍ .

الثالث: أنَّ اسمَ الفاعل إذا كان متقدِّماً على المفعولِ، جاز أن يَتعدَّى إليه بنفسه وبحرفِ الجر، تقولُ: هذا ضاربٌ زيداً، وهذا ضاربٌ لِزَيدٍ، قال الله تعالى: ﴿ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾[٢] ولا يجوزُ ذلك في الفعلِ؛ لقوَّتِهِ، فلا يُقالُ: ضَرَبْتُ لِزَيدٍ .

الرابع: أنه لا يقَعُ صِلَةَ الذي؛ لأنه لا يكونُ مع فاعلِهِ جملةً، بخلاف الفعل .

الخامس: أن اسمَ الفاعل إذا جَرَى على غير من هو له، بَرَزَ ضميرُه نحو: زيدٌ هندٌ ضاربُهَا هو، فـ« هو » فاعلُ « ضارِب » يعودُ إلى « زَيد »، وقد بَرَزَ، بخلاف الفعل، فإنَّه لا يبرُزُ، تقولُ: زيدٌ هندٌ يَضربُهَا، ففي « يَضرِبُهَا » فاعلٌ يعودُ على « زَيد » ولم يبرُز كما بَرَزَ في اسم الفاعل، وما ذاك إلا أن الأفعالَ أصْلٌ في اتِّصَال الضميرِ بها، / بخلاف [٣٧/ب] اسم الفاعل .

---

(١) قال في شرح الجمل ١/٥٥٠ : « ومنهم من ذَهَبَ إلى أنَّ سببَ ذلك أنه في معنى فِعلٍ قد أشبهَ الأسماءَ، فعلى هذا لا يَعمَلُ اسمُ الفاعل إذا كان بمعنى المُضِيِّ » وانظر الإيضاح ١٧٢، والمقتصد ٢/٥١٥ .

(٢) سورة هود: الآية: ١٠٧، وسورة البروج: الآية: ١٦ .

المسألة الرابعة: في شروط عمل اسم الفاعل:

ولما كان اسمُ الفاعل فرعاً في العمل عن الفعل، اشترَطُوا في عمله شُروطاً؛ لئلا يساويَ الفرعُ الأصلَ في العمل، **وشروطُه**:

أن يُرادَ به الحالُ أو الاستقبالُ دون الماضي، وألا يُصغَّرَ، وألا يُوصَفَ، وأن يَعتَمِدَ

٥ على ما قبلَه.

ولْنَتَكَلَّمْ على كلِّ شَرْطٍ منها:

أما الأول:

وهو أن يُرادَ به الحالُ أو الاستقبالُ دون الماضي، فإنما اشترَطُوه لأنّه لما كان اسمُ الفاعل لفظُهُ لفظُ المضارعِ، في الحركاتِ والسَّكَنَاتِ وعددِ الحروفِ، أرادوا أن يكونَ

١٠ معناه في الدَّلالة على الحال والاستقبال، كمعنى الفعل المضارعِ؛ ليتَقَوَّى الشَّبَهُ من الجهتين، فلو أُعمِلَ بمعنى الماضي، لكان الشَّبَهُ من جهة الزمان لا من جهة اللفْظِ؛ لأنَّ «ضارباً» غيرُ جارٍ على «ضَرَبَ» الماضي، فكان يكونُ الشَّبَهُ قاصراً، ولذلك لم يعمَلْ بمعنى الماضي، ولهذا لو قالَ: أنا قاتِلٌ زَيداً، لم يكنْ مُقِراً بالقتْلِ، بل مُتَوَعِّداً به، فلا يلزَمُهُ القِصَاصُ.

١٥ وخالَفَ الكسائيُّ[1] وهشامٌ[2] من الكوفيين، وأبو جعفرِ بنُ مَضَاءٍ[3] من البصريين،

---

(١) انظر: رأي الكسائي ومن تبعه في: ائتلاف النصرة: ٩٧ ــ ٩٨، وشرح المفصل ٦/٧٧، وشرح الجمل ١/٥٥٠، وشرح الكافية ٢/٢٠٠، والتذييل والتكميل ٣/٢١٠، والمساعد ٢/١٩٧، والتصريح ٢/٦٦، والهمع ٥/٨١. قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣/٧٥: «ومذهبُهُ ــ أي الكِسَائي ــ في ذلك ضعيفٌ؛ لأنَّ اسمَ الفاعل الذي يُرادُ به المضيُّ، لا يُشبِهُ الفعلَ الماضي إلا من قبل المعنى، فلا يعطى ما أعطي المشابه لفظاً ومعنى، أعني الذي يراد به معنى المضارع»، كما عرض ابن أبي الربيع لهذا الرأي، وناقشه مناقشة جيدة، انظرها في البسيط ٢/١٠١١ - ١٠١٥.

(٢) هو أبو عبد الله هشام بن معاوية النحوي الكوفي الضرير، صاحب الكسائي، أخذ النحو عنه، من تصانيفه: «الحدود» وهو صغير، و«المختصر» و«القياس» وغيرها، توفي سنة ٢٠٩ هـ. أخباره في: إنباه الرواة ٣/٣٦٤، ومعجم الأدباء ١٩/٢٩٢، ونكت الهميان ٣٠٥.

فذهبوا أنَّ اسمَ الفاعل يَعمَلُ مطلَقاً، بمعنى الماضي والاستقبال والحال، ولا معنى لتخصيصه عندهم بالحال والاستقبال، واستدلُّوا على ذلك بالقياس والسَّمَاع:

أما القياسُ: فإن أصلَ العملِ الطَّلَبُ، واسمُ الفاعل يَطلبُ المعمولَ، كما يطلُبُه الفعلُ، فَلْيَعْمَلْ فيه مُطلَقاً، كما يعملُ فيه الفعلُ مُطلَقاً .

٥ **وأما السماعُ**: / فذَكَرُوا منه أشياءَ : [٣٨/أ]

الأول: قولُهُ تعالى: ﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ﴾[1]، وجهُ الدليل: أنَّ «ذِرَاعَيه» مفعولٌ بـ« باسِط » وهو بمعنى الماضي؛ لأنَّه إخبارٌ عمَّا مضى .

الثاني: أنَّه سُمِعَ من العرَب: هذا مَارٌّ بزيدٍ أمسِ[2]، وجهُ الدليل: أن ماراً بمعنى الماضي؛ لأنَّ « أمس » قد تَعلَّقَ به، وقد عَمِلَ في الجار والمجرور .

١٠ **الثالث**: قولُ امرئ القيس:

فَرِيقَانِ مِنهُمْ جَازِعٌ بَطْنَ نَخْلَةٍ وَآخَرُ مِنْهُمْ قَاطِعٌ نَجْدَ كَبْكَبِ[3]

وجهُ الدليل: أنَّ جازعاً وقاطعاً قد نَصَبَا ما بعدَهما، وهما بمعنى الماضي بدليل قوله:

---

(٣) هو أبو جعفر وأبو العباس، أحمد بن عبد الرحمن بن مضاء اللخمي الجياني القرطبي، أحد من ختمت بهم المائة السادسة من أفراد العلماء، من تصانيفه « الرد على النحاة » و« المشرق » في النحو، و« تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان » وغيرها، توفي سنة ٥٩٢ هـ. أخباره في: جذوة الاقتباس ١٤٢/١، وبغية الوعاة ٣٢٣/١، وشجرة النور الزكية: ١٦٠ .

(١) سورة الكهف: من الآية: ١٨ .

(٢) في شرح الجمل ٥٥٠/١ أن الكسائي حكاه عن العرب، وانظر: شرح المفصل ٧٧/٦، والبسيط ٩٩٧/٢، وشرح ابن القواس ٩٨٠/٢، والتذييل والتكميل ٢١٠/٣، والمساعد ١٧٧/٢ .

(٣) من الطويل في ديوانه: ٤٣، من قصيدته التي مطلعها:

خَلِيلَيَّ مُرَّا بي على أمِّ جُندُبِ نُقَضِّ لُبَانَاتِ الفُؤَادِ المعذَّبِ

والبيت من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٢١٠/٣، ومنهج السالك ٣٢٥/٢.
و(النجد): الطريق في الجبل (الديوان) .

وَ لله عَيْنَا مَنْ رَأى مِنْ تَـفَـرُّقٍ   أَشَتَّ وَأَنْأى مِنْ فِرَاقِ الْمُحَصَّبِ[١]

والجازِعُ: القاطِعُ الوادي عَرْضاً، وكَبْكَب: اسمُ جَبَلٍ[٢]. وقول امرئ القيس أيضاً:

وَبَحْرٍ كَـغُـلاَّنِ الأُنَيْعِمِ بَالِغٍ   دِيَارَ العَدُوِّ ذِي زُهَاءٍ وَأَرْكَانِ[٣]

وجهُ الدليل: أنَّ « ديارَ العدُوِّ» منصوبٌ بـ« بالغ»، والمرادُ بـه المُضِيُّ، بدليـل دخـول «رُبَّ» على « بحرٍ» التقدير: ورُبَّ بحرٍ، وما في حيِّزِ رُبَّ المـرادُ بـه المـاضي. «البحـر» هنـا المراد به: الجيشُ العظيمُ، شَبَّهَهُ بالبحر؛ لتلاطُـمِ بعضِـهِ ببعـضٍ، و«الغُـلاَّنُ» بضـم الغـين المعجمة: جمعُ غَالٍّ؛ وهو نبْتٌ[٤]، و«الأُنَيعِم» على لفـظ التصغـير: مَوضِـعٌ[٥]، و«زُهـاءٍ» بالزاي: الفخر[٦]، شَبَّهَ الجيشَ بنَبَاتِ هذا الموضِعِ؛ لكثرتِهِ وانبساطِهِ على الأرض.

قالوا: وما استدلُّـوا به مـن السَّـماع، لا دليـلَ فيـه؛ أمَّـا الآيـةُ الكريمـةُ فـاختلفوا في

---

(١) (المحصب): موضع رمي الحجارة بمنى، وسمي المحصب؛ لأنه يُرمى فيه بالحصباء (الديوان) . والبيت في المصادر السابقة .

(٢) يقع خلف عرفات، مشرفٌ عليها، قيل: هو الجبل الأحمر الذي تجعله في ظهرك إذا وقفْـتَ بعرفـة. (معجم البلدان ٤/٤٣٤) .

(٣) ديوانه: ٩٣، وروايته (وبجرٍ) بدل (وبحر)، وهو من قصيدته التي مطلعها:

قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان   ورسم عفت آياته منذ أزمانِ

والبيت من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٣/٢١٠، ومنهج السالك ٢/٣٢٥ .

(٤) في الديوان ٩٣: « والغلاّن: الأودية الكثيرة الشجر » ، وفي المنتخب ١/٤٢٤: « الغـلاّن: واحدهـا غالٌّ، وهي الأوديةُ الغامضةُ في الأرض ذاتُ الشجرِ » . وانظر المخصص ١٠/١٠٦ .

(٥) لم يعينـه يـاقوت في معجـم البلـدان ١/٢٧٣، وفي التـاج (نعـم) ١٧/٦٩٩: « والأُنَيعِـم مصَغَّــراً، والأنعَمَان: واديان باليمامة عند منعج وحزاز » .

(٦) في الديوان ٩٣: « ذي زُهَاءٍ: أي: حزَرَةٌ وكثرةُ عدَدٍ، يُقال: هم زُهَاءُ ألفٍ؛ أي: حزَرَتُهُ ومقـدارُهُ، وإنما يُستعمَلُ في العدد الكثير؛ لأنه لكثرتِهِ لا تُعرَفُ حقيقتُهُ .

معناها؛ فقيل: إنَّ أصحابَ الكهف أحياءٌ إلى الآنَ[(١)]، وقيل[(٢)]: ماتُوا قبل بعْثِ النبي ﷺ، فعلى الأوَّلِ لا حجةَ للكسائي في الآية؛ لأنَّ «باسطاً» فيها ليس بمعنى الماضي، إذ هم مُستمِرُّونَ على ذلك إلى الآن. وعلى الثاني: لــه بالآية تمسُّكٌ، ولا دليلَ له في ذلك التمسُّكِ، وإن كان اسمُ الفاعلِ فيها بمعنى / الماضي؛ لأنه إنما أُريدَ به الحالُ الـتي [٣٨/ب] كانت فيما مضى، فهي من حكاية الحال الماضية، وتحقيقُ معنى حكاية الحال: أنك لو رأيتَهُم علـى تلـك الحـال في ذلـك الوقـت، لأخبرْتَ بذلـك وقُلْتَ: «وكلبُهُـم باسِطٌ ذِرَاعَيهِ»، قالوا: والدليلُ علـى أنَّ اسـمَ الفـاعل إذا عَمِـلَ والمعنى على المضيِّ المرادُ بـه حكايةَ الحال: أنَّهُ لا يُوجَدُ عاملاً إلا في مَوضِعٍ يَسُوغُ فيه وُقُوعُ الفعـل المضـارِعِ، نحـو قولك: كان زيدٌ ضارِباً عَمْراً، فالضَّرْبُ ماضٍ من جهة المَعْنَى، واسمُ الفاعلِ قد عَمِـلَ، ولَو صَرَّحْتَ بالفعل لكان مُضارِعاً، فكُنْتَ تقولُ: كـان زيـدٌ يَضـرِبُ عَمْـراً، ووقـوعُ الماضي ضعيفٌ، فلولا أنهُم أرادوا حكايةَ الحالِ في هذا الموضِعِ، ما كـان وَجْـهٌ لوُقُـوعِ المضارِعِ فيه، وكذلك: «جـاء زَيـدٌ واضِعـاً يَـدَهُ عَلَـى رَأسِـهِ» لـو أتيـتَ بـالفعل لكـان مُضارِعاً فكنتَ تقولُ: جاء زيدٌ يَضَعُ يدَه على رأسِهِ، فدَلَّ علـى أنهـم قصـدوا حكايـةَ الحال، فـ«باسِطٌ» على هذا يُقدَّرُ بالمضارِعِ لأجْلِ حكايةِ الحال، وإن كـان المعنى علـى المضي، لاسيما والواوُ في قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ﴾ واوُ الحال، فهي تُؤذِنُ بالمضارِعِ.

وإنما كان يَثْبُتُ مَذهبُ الكِسَائيِّ أن لو جاءَ من كلامهم: هذا ضَارِبٌ عَمْراً أَمْسِ؛

---

(١) قالَتْهُ فِرقةٌ رَوَت عن النبي ﷺ قولَه: «لَيَحُجَّنَّ عيسى بنُ مريمَ ومعه أصحابُ الكهـف، فـإنَّهم لم يحجُّوا بَعدُ» انظر: المحرر الوجيز ٢٨٧/٩، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣٨٨/١٠، والتذكـرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة:٧٧٢، قـال القرطبي: «قلـتُ: ومكتـوبٌ في التـوراة والإنجيـل أنَّ عيسى بنَ مريمَ عبدُ الله ورسولُهُ، وأنه يمرُّ بالرَّوحَـاء حاجاً أو معتمِراً، أو يجمع الله له ذلـك، فيجعلُ الله حواريَّه أصحاب الكهف والرقيم ..».

(٢) وهو قولُ ابنِ عباسٍ - رَضي الله عنهما - انظر: المحرر الوجيز ٢٨٧/٩.

لأنَّكَ لو أَتَيتَ هنا بالفعل، لوَجَبَ أن يكونَ ماضياً، فكنتَ تقولُ: هذا ضَرَبَ زيداً أمْسِ .

وأما ما سُمِعَ من العرَبِ من قولهم: « هذا مارٌّ بزيدٍ أمْس[1] » فلا دليلَ فيه؛ لأنه جارٌّ ومجرور، والجارُّ والمجرورُ متَّسَعٌ فيه، فروائحُ الأفعالِ تَعْمَلُ فيه .

٥ وأمـا البيتان لامرئ القيس فلا دليلَ فيهما؛ لإمكان أن يكونَ اسمُ الفاعل فيهما، المرادُ به حكايةُ الحال، أو يكونَ المنصوبُ فيهما بفعلٍ مُقدَّرٍ[2]، دَلَّ عليه / اسمُ [٣٩/أ] الفاعل .

قالوا: ومما يَدلُّ على فَساد قول الكسائي تعريفُ اسمِ الفاعل الماضي بالإضافة إلى المعرفة[3]، ولو كانت إضافتُهُ من نَصْبٍ، لم يَتعرَّفْ، كَحَالِهِ إذا كان بمعنى ١٠ الحال[4] أوالاستقبال. ومِن تعريفه بالإضافة قولُ النَّابغة:

لَئِنْ كُنْتَ قَدْ بُلِّغْتَ عَنِّي خِيَانَةً   لَمُبْلِغُكَ الوَاشِي أَغَشُّ وَأَكْذَبُ[5]

فـ« مُبلِغُكَ » اسمُ فاعلٍ بمعنى الماضي، وقد تَعرَّفَ بالإضافة، دليلُهُ: وَصْفُهُ بالواشي وهو معرِفَةٌ، قال الشيخُ أبوحيَّان[6]: ولا يوجد من لسانهم: مررتُ بضاربِ هِنْدٍ أمْسِ ضَاحِكٍ، يعني أنه لا يُوصَفُ في هذه الحال بنَكِرَةٍ، إنما يُوصَفُ بالمعرفة.

---

(١) انظر: شرح ابن القواس ٢/٩٨٠، والمساعد ٢/١٩٧ .

(٢) قال أبو حيان: « وخرجه ابنُ طاهر على إضمار فعلٍ، أي: يبلـغُ ديارَ العـدو » التذييل والتكميل ٣/٢١١ . وابن طاهر هو المعروف بالخدب المتوفى سنة ٥٨٠ هـ .

(٣) في التذييل والتكميل ٣/٢١١: « وزعم الفراء أن من العرب من لا يعرِّفُ اسمَ الفاعل بمعنى المضي بالإضافة، كما أنه بمعنى الحال والاستقبال ... » .

(٤) في الأصل: « بمعنى الماضي أو الاستقبال » والصحيح ما أثبت، وانظر التذييل والتكميل ٣/٢١١ .

(٥) من الطويل ، في ديوان النابغة الذبياني: ٧٢، وفيه: « وشاية » بدل « خيانة » . والبيت من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٣/٢١١ .

(٦) التذييل والتكميل ٣/٢١١ .

وهنا تنبيهات :

الأول: لو سُلِبَ اسمُ الفاعل الدّلالةَ على الزمان، ذُهِبَ[١] به مَذهَبَ الأسماءِ الجامدةِ، وذلك كقول الحُطَيْئةِ يُخاطِبُ عُمَرَ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - :

أَلْقَيْتَ كَاسِبَهُمْ فِي قَعْرِ مُظْلِمَةٍ فَاغْفِرْ عَلَيْكَ سَلَامُ اللهِ يَا عُمَرُ[٢]

٥ ألا ترى أنَّ «كاسِبَهُم» في البيت لم يُذْهَبْ به مَذهَبَ الزمان، لا الماضي ولا الاستقبال ولا الحال؛ لأنه لا يُريدُ أنه كَسَبَ في الماضي، ولا أنه يَكسِبُ في المستقبل، ولا أنه يَكسَبُ في الحال، وإنما «كاسِبٌ» في البيت بمنزلة «والِد» فكأنه قال: ألقيتَ والدَهُم، فكما أنَّ والداً لا يَعمَلُ إذا أُريدَ به الآن، كذلك «كاسِبٌ» لا يَعمَلُ إذا أُريدَ به هذا المعنى. والإضافةُ في «كاسِبَهُم» على هذا مَحْضَةٌ، كإضافة «والِدَهُم» .

١٠ **الثاني:** أنَّ اسمَ الفاعل بمعنى الماضي وبمعنى المستقبل يتَّفِقَان ويختَلِفَان، أما الاتفاقُ فمِنْ أوجُهٍ:

لفظُهُما واحدٌ، واشتقاقُهُما واحدٌ، ويتحمَّلان الضميرَ على المشهور في الماضي.

وأمَّا الاختلافُ فمِن أوجُهٍ:

أنَّ الماضيَ لا يَعمَلُ، والمستقبَلُ يَعمَلُ، وإضافةُ الماضي محضةٌ، وإضافةُ المستقبَلِ غيرُ

١٥ محضَةٍ، والماضي يتعرَّفُ إذا أُضيفَ إلى مَعرِفةٍ، والمستقبَلُ لا يتعرَّفُ، والماضي غيرُ / [٣٩/ب] جارٍ على فعلِهِ، والمستقبَلُ جارٍ .

الثالث: أنَّ الخلافَ المتقدِّمَ في عَمَلِ اسم الفاعل بمعنى المضيِّ، إنما هو بالنظَرِ إلى نَصْبِ المفعول، وأمَّا بالنظَرِ إلى رفْعِ الفاعلِ، ففيه خلافٌ غيرُ هذا، فنقولُ :

---

(١) في الأصل: «وذُهِبَ» ولا مكان للواو هنا .

(٢) ديوانه بشرح ابن السكيت: ١٩٢، وفيه «غَيَّبْتَ» بدل «ألقيتَ» . من أبيات قالها في حبسه الذي سبَّبَهُ له هجاؤُهُ للزبرقان، انظر: الكامل ٢/٧٢٥، وارتشاف الضرب ٢/٥٠٤ .

لا يخلو أن يكونَ الفاعلُ ظاهراً أو مضمَراً ، فإن كانَ ظاهراً: فذهَبَ ابنُ جنّي في «سر الصناعة»[١] في حرف الواو أنَّ اسمَ الفاعل بمعنى المضيِّ لا يَرفعُ الظّاهرَ، كما لا يَنصِبُ المفعولَ، وهو اختيارُ الأستاذِ أبي عليٍّ[٢] والمتأخرين من الأندلسيِّين[٣]، وذهَبَ بعضُهم[٤] إلى أنه يَرفَعُ الفاعلَ الظاهِرَ، وهو اختيارُ ابن عصفور[٥].

وإن كان مضمَراً، فحكى ابنُ عصفورٍ[٦] اتفاقَ النحويين على أنه يَرفَعُهُ، قال الشيخُ أبوحيَّان[٧]: وليس كما ذَكَرَ، بل في ذلك خلافٌ؛ ذهَبَ الجمهورُ إلى أنه يَرفعُهُ، وذهَبَ أبو بكر بنُ طاهر[٨] وابنُ خروف[٩] إلى أنه لايرفَعُ المضمَرَ، قال الشيخُ

---

(١) سر صناعة الإعراب ٦٤٣/٢ .

(٢) الشلوبين، عمر بن محمد بن عمر الأزدي الإشبيلي، أحد أعلام النحو في الأندلس، أخذ عن ابن ملكون وابن مضاء وغيرهما، وعنه أخذ ابن أبي الربيع وابن الضائع وغيرهما، من تصانيفه: «التوطئة» و«شرح الجزولية» و«حواشي المفصل» وغيرها، توفي سنة ٦٤٥ هـ . أخباره في: إنباه الرواة ٣٣٢/٢، ووفيات الأعيان ٤٥١/٣، وسير أعلام النبلاء ٢٠٧/٢٣ .
وانظر رأيه في التوطئة ٢٤١

(٣) قال أبو حيان: «وهذا اختيار الأستاذ أبي علي والمتأخرين من أصحابنا» . انظر: التذييل والتكميل ٢١١/٣، والمساعد ١٩٨/٢ .

(٤) قال أبو حيان: «فالظاهر من كلام سيبويه أنه يرفع الفاعلَ الظاهرَ، والمتعدي في ذلك واللازم سواء» ارتشاف الضرب ١٨٤/٣ .

(٥) لم أقف على هذا الاختيار في كتابيه المقرب وشرح الجمل، ولعله في كتاب آخر . وهو مذكور في: التذييل والتكميل ٢١١/٣، وارتشاف الضرب ١٨٤/٣، والمساعد ١٩٨/٢، والهمع ٨١/٥ .

(٦) لم أقف على هذه الحكاية فما اطلعت عليه من كتبه.وانظر التذييل والتكميل ٢١١/٣،والمساعد ١٩٨/٢.

(٧) التذييل والتكميل ٢١١/٣، وارتشاف الضرب ١٨٤/٣ .

(٨) هو أبو بكر بن طاهر الأنصاري الإشبيلي، المعروف بـ«الخِدَبّ» وهو الرحل الطويل، نحويٌّ بارع، اشتهر بتدريس كتاب سيبويه، وله عليه طرر اعتمدها تلميذه ابن خروف في شرحه على الكتاب، وله كذلك تعليقٌ على الإيضاح، توفي نحو سنة ٥٨٠ هـ. أخباره في: إنباه الرواة ١٩٤/٤، وتكملة الصلة ٥٣٢/٢، وإشارة التعيين ٢٩٥، وبغية الوعاة ٢٨/١ .
وانظر رأيه في: التذييل والتكميل ٢١١/٣، وارتشاف الضرب ١٨٤/٣، ومنهج السالك ٣٢٦/٢، والمساعد ١٩٨/٢، والهمع ٨٢/٥ .

(٩) المصادر السابقة .

أبوحيَّان[1]: والذي تلقَّيناهُ أنه لاشتقاقِهِ يَتحَمَّلُ الضَّميرَ .

الرابع: اختَلَفَ البصريون في المنصوب بعد اسم الفاعلِ المرادِ به الماضي المتعدي إلى اثنين نحو: هذا مُعطِي زيدٍ أمسِ درهماً، وهذا ظانُّ زيدٍ أمسِ قائماً، فذَهَبَ الجرميُّ، والفارسيُّ[2]، وابنُ السرَّاج[3]، والجمهورُ[4] إلى أنَّ « درهماً » منصوبٌ بفعلٍ مُضمَرٍ، يُفسِّرُهُ اسمُ الفاعل، فقدَّروهُ: أُعطِيَ درهماً، وإنما قدَّروا هذا الفعلَ ليَسْلَمُوا من إعمالِ اسمِ الفاعل بمعنى المضيِّ .

وذَهَبَ السيرافيُّ[5] والأعلَمُ[6] وبعضُ المتأخرين[7] كأبي عبدالله بنِ أبي

---

(١) التذييل والتكميل ٢١١/٣، وارتشاف الضرب ١٨٤/٣ .

(٢) الإيضاح ١٧٣، وانظر المسائل البصريات ٥٤١/١، والتعليقة على كتاب سيبويه ١٣٥/١-١٣٦، ونقل الرضي رداً للأندلسي على الفارسي قال: « قال الأندلسي رداً على الفارسي: لا يستقيم ذلك في مثل: هذا ظانُّ زيدٍ أمسِ قائماً؛ للزوم حذف أحد مفعولي ظان » واعتذر الرضي للفارسي بقوله: « وللفارسي أن يرتكب جواز ذلك مع القرينة وإن كان قليلاً كما يجيء في أفعال القلوب » شرح الكافية ٢٠٠/٢-٢٠١.

(٣) الأصول ١٢٨/١، وانظر التذييل والتكميل ٢١١/٣، وارتشاف الضرب ١٨٤/٣ .

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٧٨/٣، والبسيط في شرح الجمل ١٠٠٨/٢، والتذييل والتكميل ٢١١/٣ . وصححهُ ابنُ مالك .

(٥) شرح الكتاب ٢٢١/١-٢٢٢ مخطوط ، وانظر شرح الكافية ٢٠١/٢ .

(٦) هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الأندلسي، أبو الحجاج، المعروف بـ« الأعلم الشنتمري» عالم نحوي، واسع الحفظ، كُف بصرُه آخر عمره، توفي سنة ٤٧٦ هـ. أخباره في: إنباه الرواة ٦٥/٤، ومعجم الأدباء ٦٠/٢٠، ونكت الهميان ٣١٣ .
ولم أقف على نص في ذلك فيما اطلعت عليه من مؤلفاته. وانظر التذييل والتكميل ٢١١/٣، وارتشاف الضرب ١٨٤/٣ .

(٧) ومنهم أبو جعفر بن مضاء الأندلسي. ارتشاف الضرب ١٨٤/٣ ، وابن يعيش في شرح المفصل ٧٧/٦، وابن عصفور في شرح الجمل ٥٥٢/١ .

العافية[1] والأستاذُ أبوعليٍّ[2] وأكثرُ أصحابِهِ إلى أنه منصوبٌ بنفسِ اسمِ الفاعلِ[3] .

قلتُ: وكِلا المذهبين لا يخلو من اعتراضٍ:

أما الأول: فاعترَضُوا[4] عليه بأنّه يَلزَمُ منه حَـذْفُ المفعول الثّاني من باب ظـنَّ اقتصاراً. بَيَانُهُ: أنّكَ إذا قُلْتَ: هذا / ظانٌّ زَيـدٍ أمسِ شـاخِصاً، ونَصَبْـتَ « شـاخصاً » [٤٠/أ] بفعلٍ مضمَرٍ، كنْتَ قد حَذَفْتَ المفعولَ الثاني الذي يطلُبُهُ اسمُ الفاعل اقتصـاراً، وذلـك لا يَجُوزُ.

فإن قلتَ: يكونُ الحذفُ اختصاراً ؟

فالجواب: أنَّ حَذْفَ الاختصارِ كالمنطوق بـه، فيَلزَمُ أن يكـونَ اسـمُ الفـاعل قـد عَمِلَ فيه وهو بمعنى الماضي، فـإن قـدَّرْتَ لذلـك المحذوفِ عـاملاً، فيَلزَمُ منـه حـذفُ المفعول الثّـاني لاسم الفاعلِ، ويَرجِعُ الكلامُ في هذا المحذوفِ الثاني ويَتَسَلْسَـلُ، وبهـذا

---

(١) هو محمد بن عبد العزيز بن خليفة بن أبي العافية الأزدي الأندلسي، أصله من كُتُنْدَة بمرسية، ثـم أقام بمالقة وغرناطة، قال السيوطي: كان شيخاً فقيهاً جليلاً أديباً بارعاً في الأدب، عارفـاً بالعربيـة واللغة.. شاعراً مكثراً، أخذ عن ابن العربي وابن الدباغ والخشني، توفي سنة ٥٨٣ هـ. أخباره في: المُغرِب ٢٦٤/٢، والوافي بالوفيات ٢٣٢/٣، وبغية الوعاة ١٥٤/١ .
وانظر رأيه في: التذيـل والتكميـل ٢١١/٣، وارتشـاف الضـرب ١٨٤/٣، ومنهـج السـالك ٣٢٨/٢.

(٢) في الأصل: « أبي علي » . ورأيه في شرح الجزولية الكبير ٨٧٩/٢ .

(٣) قالوا: « لأنه أشبهَ اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال في أنه طالبٌ لاسمٍ بعده، وفيه ما يقوم مقام التنوين وهو المضاف إليه » شرح الجمل ٥٥٢/١ . قال ابن النَّحْوِيَّة: « وهو المختار؛ لأنه لا يطّـردُ حذف الفعل في كل موضع من المتعدي إلى اثنين، ألا ترى أنه لا يَسُـوغُ حذفُـه في بـاب ظننـت؛ لأنك إذا قلت: هذا ظانٌّ زيدٍ قائماً أمسِ، لم يتصور أن يكون « قائماً » محمولاً على فعلٍ محذوف، أي: ظنه قائماً ... » شرح الألفية له لوحة (٢٠٥) مخطوط .

(٤) انظر: شرح الجمل ٥٥٢/١، والتذييل والتكميل ٢١١/٣ .

الاعتراضِ اعترَضَ أبو الفتحِ[1] على [أبي عليٍّ][2] قال: فَسَكَتَ أبوعليٍّ، قال بعضُهُم[3]: ولا مَخْلَصَ لأهل هذا القولِ عن هذا الاعتراض.

قُلْتُ: قد رَامَ النحويونَ عنه مَخَالِصَ:

الأول: وارتضاهُ أبو الحسين بنُ أبي الربيع[4]: أنَّ قولَهُم: هذا ظانُّ زَيدٍ أمسِ قائماً لم يُسمَعْ مِن العرب، استغنَوا عنه بقولهم: هذا ظَنَّ زيداً قائماً، أو: هذا الظَّانُّ زيداً أمسِ قائماً[5].

فإن قلْتَ: فقولُهُ تعالى: ﴿ جَاعِلُ ٱلَّيْلِ سَكَناً ﴾[6] مثل: هذا ظَانُّ زَيدٍ أمسِ قائماً؛ لأنَّ ﴿جَاعِلُ﴾ بمعنى الماضي، وهو مِنْ جَعَلَ بمعنى صَيَّرَ، يتعدَّى إلى اثنين ؟

---

(١) نَقَلَ العلماءُ ذلك من كتابه « القدّ » وهو كتاب جمعه أبو الفتح رحمه الله من كلام شيخه أبي علي، كما نص عليه البغدادي في شرح أبيات المغني ١١٩/٢ . ومن هذا الكتاب نقول في الممتع ٤٦٠/٢، والبسيط ١٠٠٩/٢، وانظر حاشية (٥) منه .

وعلل ابنُ الضائع سكوتَ أبي علي على اعتراض تلميذه ابن جني فيما نقله عنه أبو حيان، قال: « وسألتُ شيخنا الأستاذ أبا الحسن بن الضائع عن هذه المسألة، وذكرتُ المذهبين، واعتراض ابن جني وسكوت أبي عليٍّ عنه، فقال: سكوتُ أبي عليٍّ عنه استهزاءٌ به، وتضعيفٌ لاعتراضه، لا قصورٌ، والصحيح ما ذهب إليه أبوعليٍّ ... » . التذييل والتكميل ٢١١/٣-٢١٢، وفيه مزيدٌ من نقول العلماء وردِّهم اعتراضَ ابن جني، وانظر منهج السالك ٣٣٠/٢، والبسيط ١٠٠٩/٢-١٠١٠ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

(٣) في التذييل والتكميل ٢١١/٣: « وهذا الإلزام لا مَخْلَصَ منه لمن يعتقد أن الثاني منصوب بفعل مضمر » .

(٤) البسيط ١٠٠٩/٢ .

(٥) وقد سبقه إلى هذا الحكم ابنُ الطراوة. نقله عنه ابنُ بزيزة في كتابه: (غاية الأمل في شرح الجمل) لوحة (٩٣) قال في أثناء حديثه على قولهم: « هذا معطي زيداً أمسِ درهماً » : « وزعم ابن الطراوة أن هذه المسألة التي احتج بها الكسائي ليست من كلام العرب » .

(٦) سورة الأنعام: من الآية: ٩٦، وهذه قراءة ابنِ كثير ونافع وأبي عمرو وابنِ عامر، وقرأ الباقون: ﴿وجعَلَ الليلَ سكناً﴾. السبعة ٢٦٣ .

فالجوابُ: أنه مِنْ جَعَلَ بمعنى خَلَقَ، فيتعدَّى إلى واحد، و﴿سَكَناً﴾ حالٌ مقدَّرَةٌ، أي: مقدَّراً به السكونُ فيما بَعدُ، ومنه قولُهم: مررتُ برجلٍ معه صَقْرٌ صَائداً به غداً[1]، أي: مقدّراً الآنَ به الصَّيدَ غداً.

المخْلَصُ الثاني: أنَّ حَذْفَ الاقتصارِ إنما امتنَعَ حيثُ لا يُذكَرُ المفعولُ الثاني، أمَّا إذا كان الكلامُ قد اشتمل على المفعولَين معاً، و لم يُذكَر الثاني على أنه مفعولٌ بذاك الفعلِ، فإنه يجوزُ نحو: ظننتُ أنَّ زَيداً قائمٌ، فـ«أنَّ زيداً قائمٌ» هو المفعولُ الأوَّلُ لـ«ظننت»، وحُذِفَ الثاني الذي هو «قائم» ؛ لأنه / قد اشتمَلَتْ عليه الجملةُ التي هي في موضع المفعول الأوَّلِ، وكذلك [٤٠/ب] مسألَتُنا قد اشتمَلَتْ على ذِكْرِ المفعولَين معاً، ومثلُهُ قولُكَ: زيداً ظننتُهُ قائماً، لا يُحتَاجُ هنا تقديرُ مفعولٍ ثانٍ لـ«ظننتُ» المحذوفةِ؛ لأنَّ المفعولَ الثاني قد ذُكِرَ مع الفعل الثاني النائبِ عن ذلك الفعلِ المحذوفِ، وهذا المخْلَصُ ذَكَرَهُ أبوالحسن بنُ الضَّائع[2] عن شيخه أبي زكريَّا بن ذي النُّون[3]، ونقَلَهُ الشيخُ أبوحيَّانَ[4] من خطِّ الأستاذِ أبي جعفرٍ أحمد[5]، ابنِ الإمام أبي

---

(١) انظر: الكتاب ٤٩/١، والمسائل المنثورة: ٥٢، والبسيط ٩٩٧/٢، والملخص ٢٩٨ .

(٢) هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي، المعروف بـ« ابن الضائع » ، إمام في العربية، لازم أبا علي الشلوبين، وفاق أصحابه بأسرهم، له مشاركة في المنطق والفقه واللغة، من مصنفاته « شرح كتاب سيبويه » و « شرح الجمل » و « نقد على المقرب » وغيرها، توفي سنة ٦٨٠ هـ. أخباره في: إشارة التعيين ٢٣٥، والبلغة ١٥٩، والبغية ٢٠٤/٢ .
و لم أقف عليه في شرحه على الجمل، وانظر التذييل والتكميل ٢١٢/٣، ومنهج السالك ٣٢٩/٢.

(٣) هو يحيى بن ذي النون بن يحيى المقرئ الإشبيلي، أبو زكريا، المتوفَّى سنة ٦٣٣هـ. تلميذ أبي علي الشلوبين والدباج. انظر بغية الوعاة ٣٣٢/٢، رصلة الصلة ١٩٥/٧ .

(٤) التذييل والتكميل ٢١٢/٣، ومنهج السالك ٣٢٩/٢ .

(٥) هو أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد الأنصاري الغرناطي المعروف بـ« ابن الباذش » النحوي ابن النحوي، إمام متقدم، راوية مكثر، أخذ عن أبيه، وأكثر الرواية عنه، حيث كان والده أبو الحسن أحد الأعلام والنحاة المشاهير بالأندلس، ويعرف بـ« ابن الباذش » أيضاً، من تصانيفه « الإقناع » في القراءات، قال عنه لسان الدين بن الخطيب: لم يؤلف في بابه مثله، توفي سنة ٥٤٠ هـ. أخباره في: الصلة ٨٤/١، والبلغة ٦٠، والإحاطة ١٩٤/١، وبغية الوعاة ٣٣٨/١ .

الحسَنِ بنِ الباذِشِ الغَرناطيِّ[١].

المخلص الثالث[٢]: أنه لا يَلزَمُ من نصْبِ «قائماً» بفعلٍ مُضمَرٍ من قولك: هذا ظانُّ زَيدٍ أمسِ قائماً، حذْفُ المفعول الثاني اقتصاراً، بل نُقدِّرُهُ إصلاحاً للَّفظ، ولا يَلزمُ من تقديره لإصلاح اللَّفظ عَمَلُ اسم الفاعل فيه، فيكونُ التقديرُ: هذا ظانُّ زيدٍ أمسِ قائماً ظَنَّ قائماً[٣]، فقائمٌ الأوَّلُ، قَدَّرْتَـهُ إصلاحاً للكلام؛ لئلا يَبقى ظاهِرُهُ يُعطِي حَذْفَ المفعولِ الثاني اقتصاراً، ويكونُ «ظانُّ» غيرَ عاملٍ فيه؛ لأنَّ ما يُقدَّر لإصلاح الكلام، لايَعمَلُ فيه العامِلُ الظَّاهِرُ، وبيانُ ذلك: أنَّكَ إذا قلْتَ: كي يقومَ زيدٌ، ثم قدَّمْتَ زيداً على «يقوم» ضرورةً فقُلْتَ: كي زيدٌ يقومَ، فقالوا: يُقدَّر لـ«زيد» فِعلٌ يرفعُهُ إصلاحاً للكلام؛ لأنَّ «كي» لا تُباشِرُ الاسمَ، فيكونُ التقديرُ: كي يقومُ زيدٌ يقومَ، وذلك الفعل المقدَّر يكون مرفوعاً، ولا تنصبُهُ «كي»؛ لأن «كي» قد كانت عَمِلَت في «يقوم» الثاني، وإنما أُتِي بـ«يقوم» المقدَّرِ إصلاحاً للكلام، لا لأنْ يُعمَلَ فيه، وكذلك مسألتُنا، قدَّرنا «قائماً» إصلاحاً للكلام، لا ليَعمَلَ فيه «ظان»، والله أَعلَمُ.

وأما القول الثاني: وهو أنَّ «درهماً» من قولك: / «هذا مُعطِي زيدٍ أمسِ درهماً» [٤١/أ] منصوبٌ بـ«مُعطٍ» فاعترَضُوا عليه: بأنَّهُ يَلزَمُ منه إعمالُ اسم الفاعل بمعنى الماضي؟

والجوابُ من وجهَين[٤]:

أحدهما: أنَّ «مُعطٍ» هنا معرَّفٌ بالإضافة، فأشبَهَ اسمَ الفاعل الذي فيه الألفُ

---

(١) تقدمت ترجمته صفحة: ٧٢.

(٢) وقد ذهب إليه ابن هشام الخضراوي في كتابه «الإفصاح بفوائد الإيضاح»، ونقله عنه أبو حيان في التذييل والتكميل ٢١٢/٣.

(٣) في شرح السيرافي ٢٢١/١ (مخطوط): «ظنَّهُ قائماً».

(٤) انظر: شرح التسهيل ٧٨/٣.

واللام، وما فيه الألفُ واللامُ يَعمَلُ بمعنى الماضي، فكذلك هذا[١].

الثاني: أنَّ « مُعطٍ » هنا لـمَّا أُضيفَ إلى المفعول الأوَّل، وجاء بعدَه المفعولُ الثـاني، أشبَهَ الفعلَ، فَقَوِيَ فيه العَمَلُ، فعَمِلَ بمعنى المـاضي لشـدَّةِ المشـابَهَة، ووجـهُ الشَّـبَهِ: أنَّ الفعلَ يَطْلُبُ ما بعدَه، ولا يجوزُ إضافتُهُ إليه، وكذلك « مُعطٍ » يَطْلُـبُ « درهمـاً » ، ولا يجوزُ إضافتُهُ إليه؛ لأنه قد أُضِيفَ إلى « زيد » .

قلتُ: ولـما رأى بعضُهُـم أنَّ كِـلا المذهَبَـين لا يَسْلَمُ مـن اعـتراضٍ، تَوَسَّـطَ فَفَـرَّقَ فقال[٢]: إنْ كان من باب « أعطَى » نحو: هذا مُعطِي زيـدٍ أمـسِ درهمـاً، نُصِـبَ بفعـلٍ مُضمَرٍ، وإن كان من باب « ظنَّ » نحو: هذا ظانُّ زيدٍ أمسِ قائماً، نُصِبَ باســم الفـاعل المتقدِّم. انتهى الكلامُ على الشَّرْطِ الأوَّلِ .

وأما الشرط الثاني:

وهو ألا يُصَغَّرَ؛ فلأنَّ التَّصغيرَ خاصةٌ من خواصِّ الأسماء، فلو صُغِّرَ لَبَعُـدَ عـن شـبَهِ المضارِعِ، فتتغيَّرُ بنْيَتُهُ التي كانت عُمدةً في الشَّبَهِ، فإذا صُغِّرَ لم يعملْ، ووَجَبَت إضافتُـهُ. على هذا دَرَجَ النحويون من البصريين[٣].

---

(١) قال ابن مالك: « والتعليل بشَبَهِ المضاف بذي الألف واللام ضعيفٌ؛ لأن عملَ ذي الألـف والـلام إنما يصح لوقوعه صلة، ووجوب تأوله لذلك بفعل، والمضاف بضد ذلك » شرح التسهيل ٧٨/٣.

(٢) نقله في البسيط ١٠٠٨/٢-١٠٠٩، دون عزو ، وعلّقَ عليه بقوله: « ولا معنى لمَـن فرَّق؛ لأنـه لم يُنقَل عن العرب ما ذكَرَه وفرَّق من أجله، ولو نُقل عن العـرب: هـذا ظـانُّ زيـدٍ شـاخصاً أمـسٍ، لكانت التفرقة صحيحةً » . وعزاه في الكافي ٣٠/٢ إلى شيخه أبي علـي الشـلوبين [عـن البسـيط ١٠٠٨/٢ هامش: (١)]، وقد سبقت الإشارةُ إلى رأي الشلوبين في التنبيه الرابع صفحـة: ١٣٣؛ وهو: أنه منصوبٌ باسم الفاعل وإن كان بمعنى المضي.

(٣) ومعهم الفراء من الكوفيين. انظر:الكتاب ٤٨٠/٣، و ارتشاف الضرب ١٨١/٣، والهمع ٨١/٥.

وذهَبَ الكِسائيُّ[(١)] وباقي الكوفيين وأبو جعفرٍ النَّحَّاسُ[(٢)] من البصريين إلى أنه يجوزُ إعمالُهُ مُصَغَّراً؛ لأنه ليس من أصولهم جَرَيانُ اسمِ الفاعل على لَفْظِ الفِعل، واستدلوا على ذلك بالقياس والسَّمَاع، أما القياسُ فقاسُوا تصغيرَهُ على تكسيرِهِ[(٣)]، فكما يَعمَلُ وهو مُكَسَّرٌ، يَعمَلُ وهو مُصغَّرٌ، وأما السَّمَاع فنقلوا عن العَرَب[(٤)]: أظُنُّنِي / مُرتَحِلاً فَسُوَيِّراً فَرسَخاً، فـ« فرسخاً » منصوبٌ بـ« سُوَيِّر »، وهو تصغيرُ اسم الفاعل [٤١/ب] الذي هو سَائِرٌ .

والجوابُ عن القياس: أنَّ التكسيرَ إنما وقَعَ بعد استقرارا العَمَلِ، وجَرَيَانه على الفِعل[(٥)].

والجوابُ عن السَّمَاع: أنَّ المعمولَ إنما هو ظرفٌ لا مفعولٌ به، والظَّرفُ تَعمَلُ فيه رَوَائحُ الأفعال[(٦)].

وذهَبَ بعضُ المتأخّرين[(٧)] أنَّ اسمَ الفاعل إن استُعْمِلَ مُصَغراً، و لم يُستَعْمَل مُكَبَّراً،

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٧٤/٣، والتذييل والتكميل ٢٠٦/٣، وارتشاف الضرب ١٨١/٣، ومنهج السالك ٣٢٧/٢، والمساعد ١٩١/٢، والهمع ٨١/٥ .

(٢) أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي النحوي المصري المتوفى سنة ٣٣٨ هـ . وانظر رأيه في المصادر السابقة .

(٣) والذي قاسه أبو جعفر النحاس. انظر: التذييل والتكميل ٢٠٦/٣، ومنهج السالك ٣٢٧/٢ .

(٤) انظر: هذا النقل في: شرح التسهيل ٧٤/٣، وشرح الكافية ٢٠٣/٢، والتذييل والتكميل ٢٠٦/٣، ومنهج السالك ٣٢٧/٢، والمساعد ١٩٢/٢ .

(٥) قال ابن عقيل في المساعد ١٩٢/٢/ « وفرقوا بين التصغير والتكسير مع أنهما معاً من خواصِّ الأسماء؛ بأن التكسير جاء بعد استقرار العمل، فيكسَّر بسبب الجريان، وفيه نظر، ومن هنا نزع النحاس إلى قول الكسائي » . وانظر التذييل والتكميل ٢٠٦/٣، ومنهج السالك ٣٢٧/٢ .

(٦) شرح التسهيل ٧٤/٣ .

(٧) هو ابن عصفور كما نص على ذلك أبو حيان في ارتشاف الضرب ١٨١/٣، وأما في التذييل والتكميل ٢٠٦/٣، ومنهج السالك ٣٢٧/٢ قال: « وقال بعض شيوخنا ... » ولم يعينه، ولم أجد ذلك فيما اطلعت عليه من كتب أبي الحسن بن عصفور، فلعله في كتاب له آخر، أو أنه لغيره . وينظر الهمع ٨١/٥ .

جازَ إعمالُهُ، فمِن ذلك قولُهُ:

فَمَا طَعْمُ رَاحٍ فِي الزُّجَاجِ مُدَامَةٍ ... تَرَقْرَقُ فِي الأَيْدِي كُمَيْتٍ عَصِيرُهَا[1]

على رواية من جرَّ « كميت » لأنه يكونُ صفةً لـ« راحٍ » ، وعصيرُها: فاعلٌ به.

وأمّا الشرط الثالث:

وهو أن لا يُوصَفُ. فلأنَّ الصِّفةَ من خواصِّ الأسماء، فلَو وُصِفَ، لَبَعُدَ عن الفعل، فزَالَ الشَّبَهُ، ونقولُ: لا يخلُو وصْفُ اسمِ الفاعل أن يكونَ بعدَ العمل أو قبلَه، فإن كانَ بعدَ العمل فلا خلافَ في جوازه، فتقولُ: هذا ضاربٌ زيداً عاقِلٌ، وإن كان الوصفُ قبلَ العمل، فلا يجوزُ أن يُقالَ: هذا ضاربٌ عاقِلٌ زيداً. هذا مَذهَبُ البصريين والفرَّاء، وأجاز الكِسائيُّ[2] وباقي الكوفيين وَصْفَهُ قبلَ العمل، ومثَّل في ذلك بقولك: أنا زيداً ضاربٌ أيُّ ضارِبٍ، فـ« زيدٌ » مفعولٌ بـ« ضارِب » الأوَّلُ، قُدِّمَ عليه، و« أيُّ ضارِبٍ » صِفَةٌ له، فقد عَمِلَ اسمُ الفاعلِ الموصوفِ قبلَ العمل[3].

---

(١) البيت من الطويل، وهو لـمُضَرِّسِ بنِ رِبْعِي الفقعسي الأسدي، (شاعرٌ جاهلي محسِنٌ متمكِّنٌ، أخباره في: المؤتلف والمختلف ٣٩٠، ومعجم الشعراء ١٩١، والخزانة ٢٢/٥) . والبيت في شعره: ٧١، وانظر: التذييل والتكميل ٢٠٦/٣، وارتشاف الضرب ١٨١/٣، ومنهج السالك ٣٢٧/٢، والمقاصد النَّحْوِيَّة ٥٦٧/٣، وشرح الألفية للأشموني ٢٩٤/٢، والهمع ٨١/٥. ويروى (كُميتٌ) بالرفع، ولا شاهد فيها؛ لأن « كميتٌ » حينئذ خبر مقدم، و« عصيرُها » : مبتدأ مؤخر، والكُميت: من أسماء الخمر ، وهي التي فيها حمرة وسواد. نظام الغريب: ٥٩، واللسان (كمت) .

(٢) انظر: رأيه في: شرح التسهيل ٧٤/٣، والتذييل والتكميل ٢٠٦/٣، وارتشاف الضرب ١٨٢/٣، والمساعد ١٨٢/٣ .

(٣) قال ابن مالك: « أما إجازته « أنا ضاربٌ زيداً أي ضارب » فلا حجة فيه؛ لأنه لم يقل: أنا سمعته من العرب، بل ذكره تمثيلاً، ولو رواه عن العرب لم يكن فيه حجة؛ لأنه كان يحمل على أن «زيداً» منصوب بـ« ضارب » ، و« ضارب » خبر « أنا » ، و« أي ضارب » خبر ثان، وهذا توجيه سهل موافق للأصول المجمع عليها، فلا يُعدَل عنه » شرح التسهيل ٧٤/٣ .

فإن قيل: لعلَّ الصِّفَةَ في هذا لمثال بعدَ العمل ؟

فالجوابُ: أن ذلك لا يتأتّى في هذا المثال؛ لأنكَ لو فَرَضتَ العملَ قَبلُ، لقدَّرْتَ «زيدا» بعد «ضارِبٍ» فكنتَ تفصِلُ بين «ضارِب» و«أي» بالمعمول، وذلك لا يجوزُ في «أي» إذا وقَعَتْ صفةً، فلأجْلِ هذا أجازَ الكِسائيُّ هذا المثالَ دون غيره، واستدلَّ

٥ الكسائيُّ على جواز العَمَل بعدَ الصِّفَةِ / بظوَاهِرَ جاءت عن العَرَب: [٤٢/أ]

الأول: قولُ الشّاعر:

إِذَا فَاقِدٌ خَطْبَاءُ فَرْخَينِ رَجَّعَتْ ذَكَرْتُ سُلَيمَى فِي الخَلِيطِ المُبَايِنِ[١]

وجهُ الدليل: أنَّ «فرخَين» منصوبٌ بـ«فاقد»، و«خطباء» صفةٌ له، فقد عَمِلَ بعد الصِّفَةِ، والخَطباءُ بالخاء المعجمة: التي يخالطُها سَوَادٌ[٢].

١٠ **الثاني:** قولُ الآخَر:

وَقَائِلَةٍ تَخْشَى عَلَيَّ: أَظُنُّهُ سَيُودِي بِهِ تَرْحَالُهُ وَجَعَائِلُهْ[٣]

---

(١) من الطويل، وقد نسبه العيني في المقاصد النَّحْويَّة ٥٦٠/٣ إلى بشر بن أبي خازم الأسدي، ولم أجده في ديوانه المطبوع، والبيت في كتاب الشعر ٣١١/١، والمقرب ١٣٨، وشرح الكافية الشافية ١٠٤٢/٢، وشرح التسهيل ٧٤/٣، والتذييل والتكميل ٢٠٧/٣ . ويروى:

ذَكَرْتُ سُلَيمَى فِي الخليطِ المزَايِلِ

قال ابن سيدة بعد أن أنشد البيت عن أبي علي: «وعندي أنه:

إِذَا فَاقِدٌ فَرخَين خَطْبَاءُ ...

لأن اسم الفاعل إذا وُصف قَرُبَ من الاسم، وفارَقَ شَبَهَ الفعل» المحكم ١٩٦/٦ .

(٢) تاج العروس (خطب) .

(٣) البيت من الطويل، لذي الرُّمَّة في ديوانه ٨٥٨/٢، وفيه: «ومذاهبُه» بدل «وجعائلُه» ، والشاهد في: شرح التسهيل ٧٥/٣، والتذييل والتكميل ٢٠٧/٣، ومنهج السالك ٣٢٨/٢، والمساعد ١٩٢/٢، والمغني ٥٦٥، وشرح أبياته ٣١٤/٦ .

وجهُ الدليل: أنَّ قولَه: « أظنُهُ » جملةٌ في محـل النصْـبِ بـ« قائِلـةٍ »، وقولُـهُ: « تخشـى عليَّ » جملةٌ في موضع الصِّفَةِ لـ« قائِلـةٍ » ، فوَقَـعَ العمَـلُ بعـدَ الوصـف. والجعـائِلُ: جمـعٌ، الواحِدُ: جَعِيلَة كصَحِيفَة وصَحَائِف، أو جِعَالَة كرِسَالَة ورَسَائِل، وأصـلُ الجَعيلَـة: مـا يُجعَلُ للرجل ليعمَلَ عَمَلاً[1].

٥ **الثالث**: قولُ الآخَر:

وَرَاكِضَةٍ مَا تستجنُّ بِجُنَّةٍ   بَعيرَ حَلاَلٍ غَادَرَتْهُ بِجَحْفَلِ[2]

وجهُ الدليل: أنَّ « بعيرَ حلالٍ » منصوبٌ بـ« راكضة »، و« ما تستجِنُّ بجِنَّةٍ » في موضـعِ الصفة لـ« راكِضَةٍ » فقد وُصِفَ قبلَ العَمَل .

ولا دليـلَ في شـيء مما تقـدَّمَ: أمَّـا البيـتُ الأوَّلُ فـ« فرخَين » فيـه منصـوبٌ بفعـلٍ ١٠ مُضمَرٍ[3]، دلَّ علـه « فـاقِدٌ »، وليـس منصوبـاً بـ« فـاقِد »، ولـو كـان منصوبـاً بـه لكـان بالهاء[4]، فكان يجري على الفِعل، ويَعملُ عَمَلَه، ولما جاء بغـير هـاء ــ وإن كـان صفـة لمؤنث ـ عُلِمَ أنه غيرُ جارٍ على الفِعل، فلا يَعمـلُ، بـل يُـرَادُ بـه النَّسَـبُ، التقديـر: ذاتُ فَقْدٍ، ألا ترى أنَّه لا يُقالُ: هذه امرأةٌ مُرضِعٌ وَلَدَهَا، بغير هاء، ويُقـالُ: مُرضِعَـةٌ وَلَدَهَـا بالتاء .

---

(١) انظر: تاج العروس (جعل) .

(٢) من الطويل، ولم أهتد إلى قائله، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٢٠٧/٣، ومنهـج السالك ٣٢٨/٢ . **والجَحْفَلُ**: الجيش الكثير، وكذلك هو الرجل العظيم والسيد الكريم. القاموس المحيط (جحفل) .

(٣) أو على أنه منصوب بـ« رجَّعت » على إسقاط حرف الجر، وأصله: رجَّعت علـى فرخـين. شـرح التسهيل ٧٤/٣ .

(٤) بعض العلماء يطلق على علامة التأنيث الهاء مثل الفراء في المذكر والمؤنث: ٥٧، وابن السـراج في الأصول ٨٤/٢، ٤٣٠، واللمع: ٢١٢، وانظـر: المذكـر والمؤنـث لابـن الأنبـاري: ١٦٦، شـرح السيرافي (السيرافي النحوي): ٥٦٧ .

وأما البيتـان الآخَران، فـلا دليـلَ فيهمـا؛ لاحتمـالِ أن يكـونَ المعمـولُ فيهمـا[١] منصوباً بفِعْلٍ مُقَدَّرٍ، التقديرُ: قالت: أظنُّهُ، وركَضَت بَعيرَ حَلالٍ، أو تكونُ الجملتان اللتان هما: « تخشى عَليَّ »، و« ما تستجنُّ بجنَّةٍ »، في مَوضِعِ الحالِ من الضميرِ في اسم الفاعل، والله أعلم .

٥ وهنا تنبيهان:

الأول: عبَّر النحويون عن هذا الشرط بقولهم: أنْ لا يُوصَفَ، وقَصَرُوا الكلامَ على الوصف، وسكَتُوا عن / باقي التوابع. ورأيتُ بعضَ النَّحويين[٢] عبَّرَ عـن ذلـك بـأنْ لا [٤٢/ب] يُتبَعَ، فَدَخَلَ فيه جميعُ التوابعِ، فنصَّ على أنه لا يجوزُ: مررتُ بالضاربِ وعمروٍ زيداً، ولا: مررتُ بالضاربِ نفسِهِ زيداً، ولا: مررتُ بالضاربِ أخيك زيداً، وما ذاك إلا أنَّ

١٠ التوابعَ تُقرِّبُ المتبوعَ من الاسمية، إذ أصلُ التوابع أن تكونَ في الأسماء، وفيه نَظَرٌ .

الثاني: إن قيل: لأيِّ شيءٍ لم يُفرِّقُوا في التصغير بين أن يكونَ قبلَ العملِ أو بعدَه، وفرَّقُوا في الصِّفَةِ ؟

فالجوابُ: أنَّ الصِّفَةَ لَمَّا كانت منفصلةً عن اسم الفاعل، تَأتَّى فيها التقديمُ والتَّأخيرُ، بخلاف التصغير، فإنه في البِنْيَةِ، فهو غيرُ منفَصِلٍ، فلو صُغِّرَ لم يُعْلَمْ هل كان قبلَ العمل أو

١٥ بعده ؟

وأما الشرط الرابع:

وهو أن يَعتمدَ على ما قبلَه، فالكلامُ عليه من أوجُهٍ:

بِمَ يَقعُ به الاعتمادُ .

وفي اختصاص هذه الأشياءِ بالاعتماد .

---

(١) في الأصل: « فيها » .

(٢) انظر: شرح الكافية ٢/٢٠١ .

وفي الخلاف الواقع في هذا الشرط .

الوجه الأول:

اعلم أن الاعتماد يقع بأشياء:

الأوَّلُ: أن يقعَ خبراً لمبتدإٍ، أو لِمَا كان مبتدأً في الأصل، نحو: زَيدٌ ضـارِبٌ عَمْـراً، وكان زيدٌ ضارِباً عَمْراً، وإنَّ زيداً[١] ضـارِبٌ عَمْـراً، أو مفعـولاً ثانيـاً لـ« ظننْـتُ » نحـو: ظننتُ زيداً ضارِباً عَمْراً.

الثاني: أن يقعَ حالاً نحو: جاء زيدٌ ضارِباً عَمْراً .

الثالث: أن يقعَ صفةً لموصوفٍ ظاهرٍ أو مُقدَّرٍ، فالظاهرُ نحو: مررتُ برجُلٍ ضاربٍ عمراً، والمقدَّرُ نحو قولِهِ تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ وَالـدَّوَابِّ وَالأَنْعَـامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُـهُ ﴾[٢] فـ«ألوانُهُ» فاعلٌ بـ« مختَلِفٌ » وقد اعتمدَ على الموصوفِ المحذوفِ، التقديرُ: صِنْفٌ مختلِـفٌ، ومنه قولُ عمرَ بنِ أبي ربيعةَ :

وَكَمْ مَالِيءٍ عَيْنَيْهِ مِنْ شَيءٍ غَيْرِهِ   إِذَا رَاحَ نَحْوَ الجَمْرَةِ البِيْضُ كالدُّمَا[٣]

فـ« عينَيـهِ » مفعـولٌ بـ« مـالئ » وقـد اعتَمَـدَ على موصـوفٍ محذوفٍ، / أي: كـم [٤٣/أ] شَخصٍ، و« البيضُ» فاعلٌ بـ« راحَ ». ومنه قولُ الأعشى:

كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوماً لِيُوهِنَهَا   فَلَمْ تُضَرَّ وَأَوهَى قَـرْنَهُ الوَعِلُ[٤]

---

(١) في الأصل: « زيدٌ » .

(٢) سورة فاطر: من الآية: ٢٨ .

(٣) من الطويل، وهو في ديوانـه: ٤٥٩، و الكتـاب ١/١٦٥، وشـرح أبياتـه ١/١٧٨، والجمـل ٨٦، وشرحه (البسيط) ٢/١٠٢٨، وشرح أبياته (الحلل) ١١٤، وشـرح الكافيـة الشـافية ٢/١٠٣٠ ، والتذييل والتكميل ٣/٢١٠، وارتشاف الضرب ٣/١٨٣. والجمرة: واحدة الجمار التي يرمى بهـا في منى، والبيض: النساء، شبههنَّ بـالدمى لتـأنق صـانع الدمـى فيهـا وسـكونها. (تذكـرة النحـاة ٢٦٩) .

(٤) من البسيط، وهو في ديوانه: ١١١، وروايته:

=

التقدير: كوَعِلٍ ناطِحٍ .

وللسُّهَيلي[(١)] طريقةٌ في حذف الموصوفِ هنا، وهي: أنَّ الموصوفَ إنْ كان في المعنى الاسمَ الذي قبلَهُ، جازَ حذفُهُ نحو: كم ضارِبٍ زيداً عندنا، فإنَّ التقديرَ: كم رجُلٍ ضارِبٍ عندنا، فحَذَفَ « رجُل » ؛ لأنه « كَمْ » في المعنى، وكذلك: كُلُّ مُكْرِمٍ زيداً فأكرِمْهُ، التقديرُ: كُلُّ رجُلٍ مُكرِمٍ زيداً، فحَذَفَ « رجُل » ؛ لأنه « كُل » في المعنى، فإن كانَ الموصوفُ غيرَ الاسم الذي قبلَه، لم يَجُزْ حَذفه[(٢)]، كقولك: هذا غلامُ رجُلٍ ضارِبٍ عَمْراً، فـ« رجُل » هنا لا يُحذَفُ؛ لأنه غيرُ الغُلام، قال الشيخُ أبوحيَّان[(٣)]: والسَّمَاعُ يَرُدُّ عليه .

الرابع: أن تتقدَّمَه أداةُ نفيٍ صريحةٌ أو مُؤولةٌ، فالصريحُ كقولك: ما ضاربٌ الزيدان عَمْراً. والمؤولة نحو قولِ الشَّاعر:

وَإِنَّ امْرَأً لَمْ يُعْنَ إِلاَّ بِصَالِحٍ ... لَغَيْرُ مُهِينٍ نَفْسَهُ بِالْمَطَامِعِ[(٤)]

كناطحٍ صخرةٍ يوماً ليفلقها ... فلم يضرها وأوهى قرنه الوعلُ

والأعشى هنا يعاتب يزيد بن مسهر الشيباني . وقبل البيت:

أبلِغْ يَزيدَ بني شَيبانَ مَألكة ... أبا ثُبيتٍ أما تنفكُّ تأتكلُ

ألستَ منتهياً عن نحت أثلَتِنا ... ولستَ ضائرَها ما أطّتِ الإبلُ

والشاهد في: الكامل ٨٢٤/٢، وإيضاح الشعر: ٥٩١، وشرح الكافية الشافية ١٠٣٠/٢، وشرح الأشموني ٢٩٥/٢، والتصريح ٦٦/٢. و(الوعل): تيس الجبل. (المحكم ١٦٠/١)، والرواية في جميع المصادر (فلم يَضِرْها) ورواية المصنف لم أقف عليها عند أحد .

(١) هو أبو القاسم، عبد الرحمن بن عبيد الله بن أحمد الخثعمي السهيلي الأندلسي، فاضل كبير القدر في علم العربية، كثير الاطلاع، من مصنفاته: « الروض الأنف » و « نتائج الفكر » و « الأمالي » وغيرها، توفي سنة ٥٨١ هـ. أخباره في: إنباه الرواة ١٦٢/٢، ووفيات الأعيان ١٤٣/٣، ونكت الهميان ١٨٧ .

وانظر طريقته هذه في نتائج الفِكْر: ٢٠٩. وراجع: ارتشاف الضرب ١٨٣/٣ .

(٢) في الأصل: « تحذفه » .

(٣) التذييل والتكميل ٢١٠/٣ .

(٤) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله، وهو في: شرح التسهيل ٧٣/٣، والتذييل والتكميل =

فـ«مُهين» نَصَبَ «نفسَه»؛ لكونه تَقَدَّمَه «غير»، وهو نَفْيٌ في المعنى، ألا ترى أنَّ المعنى: ما مهينٌ نفسَهُ.

الخامسُ: أن يتقدَّمَه أداةُ استفهامٍ صريحةٌ أو مُقَدَّرَةٌ، فالصريحة: أضاربٌ الزيدان عَمْراً، ومنه قولُ الشَّاعر:

أَنَاوٍ رِجَالُكِ قَتْلَ امْرِئٍ مِنَ الْعِزِّ فِي حُبِّكِ اعْتَاضَ ذُلاًّ[1]

فـ«ناوٍ» اسمُ فاعلٍ من نَوَى ينوِي، تقدَّمَهُ ألفُ الاستفهام، و«رجالُك» فاعلٌ به، و«قَتْلَ» مفعولٌ، واعتاضَ: افتَعَلَ من العِوَض.

والمقدَّرَةُ نحو قوله:

لَيتَ شِعْرِي مُقِيمٌ العُذْرَ قَومِي لِيَ أَمْ هُمْ فِي الحُبِّ لِيْ عَاذِلُونَا[2]

/ التقديرُ: أَمُقيمٌ، وحُذِفَت الهمزةُ لدلالة «أم» عليها. [٤٣/ب]

وزاد ابنُ مالك[3] في «ألفيَّته» في وجوه الاعتماد: أن يَعتمِدَ على حرف النداء، وأنشد:

فَيَا مُوقِداً نَاراً لِغَيرِكَ ضَوءُهَا وَيَا حَاطِباً فِي غَيرِ حَبْلِكَ تَحْطِبُ[4]

٣/٢١٠، ومنهج السالك ٢/٣٢٧، والمساعد ٢/١٩٥، وشفاء العليل ٢/٦٢٦.

(١) البيت من المتقارب، ولم أقف على قائله، ونسبه بعضهم إلى حسان، ولم أجده في ديوانه المطبوع. والبيت في: شرح التسهيل ٣/٧٣، والتذييل والتكميل ٣/٢١٠، ومنهج السالك ٢/٣٢٦، وشرح الألفية للمرادي ٣/١٥، وشفاء العليل ٢/٦٢٧، والمقاصد النَّحْويَّة ٣/٥٦٦، والهمع ٥/٨٠.

(٢) البيت من الخفيف، ولم أقف على قائله، وهو في: شرح التسهيل ٣/٧٤، والتذييل والتكميل ٣/٢١٠، وارتشاف الضرب ٣/١٨٢، ومنهج السالك ٢/٣٢٦، والمساعد ٢/١٩٥، وشفاء العليل ٢/٦٢٧، والهمع ٥/٨٠.

(٣) حيث قال رحمه الله في باب إعمال اسم الفاعل ٣٩:

وَوَلِيَ استِفهَاماً أَو حَرفَ نِدَا أَو نَفياً أَو جَا صِفَةً أَو مُسنَدَا

(٤) من الطويل، وهو للكميت في هاشمياته بشرح أبي رياش: ٧٤، وانظر: التذييل والتكميل ٣/٢١٠، ومنهج السالك ٢/٣٢٦، والمساعد ٢/١٩٦ وعزا ابن عقيل إنشاده إلى ابن مالك أيضاً

وردَّهُ عليه ابنُهُ بدرُ الدين[1] فقالَ: المسوِّغُ في النداء اعتمادُهُ على موصوفٍ محذوفٍ، وليس حرفَ النداء؛ لأنه ليس كالاستفهام والنفي في التقريب من الفعل؛ لأنَّ النداءَ من خواصِّ الأسماء .

وزاد بعضُهُم في وجوه الاعتماد: الاعتمادَ على « إنَّ »[2] في نحو قولك: إنَّ قائماً زيدٌ، فجَعَلَ « قائماً » اسمَ « إنَّ » و« زيداً » فاعلاً بـ« قائم » سدَّ مسدَّ الخبَر، ويَرُدُّ عليه: كونُ « إنَّ » لا تقربُ من الفعل، وإنما هي مختصَّةٌ بالأسماء[3].

---

(١) هو بدر الدين، محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك، قال الصفدي: كان إماماً فهماً ذكياً حادَّ الخاطر، إماماً في النحو والمعاني والبيان والبديع والعروض والمنطق، أخذ عن والده، من تصانيفه: «شرح الألفية » و « تكملة شرح التسهيل » وغيرها، توفي سنة ٦٨٥ هـ. أخباره في: الوافي بالوفيات ١/٢٠٤، وبغية الوعاة ١/٢٢٥ .

وانظر ردَّه في شرحه على الألفية ص: ٤٢٤ . وتابعه على ذلك أيضاً ابنُ هشام في أوضح المسالك ٣/٢١٩ قال: « وقول ابن مالك: إنه اعتمد على حرف النداء سهوٌ » أي في المثال: يا طالعاً جبلاً. قال الشيخ يس العليمي في حاشيته على التصريح ٢/٦٦: « رأيت بخط الدنوشري في بعض مجاميعه بعد أن نقل كلام المصنف، أقول: الساهي في هذه المسألة هو ابن هشام، ومن تكلَّمَ على الألفية؛ لأن قول ابن مالك: «وولي استفهاماً ... » الخ، ليس فيه تصريح بأنه اعتمد عليها، بل أنه يعمل إذا وليها، فإذا قلتَ: إذا لم يكن معتمداً على حرف النداء، فما باله ذكَرَه مع دخوله في قوله بعد: « وقد يكون نعت ... » إلخ ؟ قلتُ: صرح به لدفع توهم أن اسم الفاعل لا يعمل للقرب من الاسم، لكن يلزم أنه لا يُعلَم كونه معتمداً على الاستفهام والنفي، ويُجابُ بأن ذلك معلومٌ عندهم، فلا يُعترض به. هذا ما ظَهَرَ فاعتَمِدْ عليه، ولاتغترَّ بجلالَةِ المعترِضين » .

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٣/٢١٠، وارتشاف الضرب ٣/١٨٤، والهمع ٥/٨٠ . قال أبوحيان: «ونسبه الصيمري إلى البصريين .. » وانظر التبصرة ٢/٢١٣ .

وقد سبقه إلى ذلك ابن السراج حيث قال: « وأصحابنا يجيزون: إنَّ قائماً زيدٌ، وإنَّ قائماً الزيدان، وإنَّ قائماً الزيدون، ينصبون « قائماً » بإنَّ، ويرفعون « زيداً » بـ« قائم » على أنه فاعل، ويقولون: الفاعل سدَّ مسد الخبر، كما أن « قائماً » قام مقام الاسم » . الأصول ١/٢٣٢ .

(٣) هذا ردُّ أبي حيان على أصحاب هذا القول. التذييل والتكميل ٣/٢١٠ .

ونقل صدر الأفاضل وجهاً آخرَ في الاعتماد، قال في التخمير ٣/١١١: « ثم ههنا شيءٌ سادس قد أهمله النحويون إذا اعتمد عليه اسم الفاعل، عَمِلَ عَمَلَ الفعل وهو اللام بمعنى الذي، ألا ترى أنه يجوز: الضارب زيداً أمس ... وفي الحماسة:

=

الوجه الثاني:

في اختصاص هذه الأشياءِ بالاعتماد، وإنما اختصَّت بالاعتماد؛ لأنها تَطلُبُ الفعلَ، فأرادوا أن لا يَعْمَلَ اسمُ الفاعل إلا في مَوضِعٍ يُطْلَبُ بالفعل؛ ليزداد قوَّةً في العمل، أما الخبرُ والصفةُ والحالُ، فأصلُها أن تكونَ بالفعل؛ لأنه هو الذي يُجهَلُ؛ لأنَّ الأفعالَ حادثةٌ مُتقضِّيةٌ، وأما الاستفهامُ فهو مختَصٌّ بالفعل؛ لأنكَ لا تَسألُ إلا عمَّا تَشُكُّ فيه، وأنتَ إذا قلتَ: أَزَيدٌ قائمٌ ؟ إنما تَشُكُّ في قيام زيدٍ، لا في ذاته؛ لأنَّ ذاتَهُ معلومَةٌ، وأمَّا النفيُ فكذلك .

وقال ابنُ النَّحْوِيَّة[1]: إنما اعتمَدَ على كونه خَبراً أو حالاً أو صفةً على جِهةِ الاستحسان، ولِيَظْهَرَ الفَرْقُ بين الفرْعِ والأَصْلِ، لا لأجْلِ التَّقْوية، بخلافِ اعتمادِهِ على الاستفهام والنفْيِ، فإنَّ ذلك يُعطِي التقويَةَ، وفي هذا نَظَرٌ .

الوجه الثالث:

في الاختلافِ في هذا الشَّرْط، واتفَقَ جمهورُ البصريين على اعتمادِهِ، وذَهَبَ الكوفيون[2] والأخفشُ[3] وابنُ السَّرَّاج[4] من البصريِّين إلى أنه لا يُشْتَرَطُ في إعمالِهِ

لا قُوَّتِي قُوةُ الرَّاعي قَلائِصَهُ

قد اتفقوا على أن اللام بمعنى الذي، إذا اعتمد عليها اسم الفاعل عمِلَ عَمَلَ الفعل » وتابع الخوارزميُّ قائلاً: « ونظير هذه المسألة إجماعاً وخرقاً مسألة زفر وقد مضت، ولم أرَ أعجب من هؤلاء النحويين؛ يُجمِعُون على شيء ثم يَخرقون إجماعهم بإجماعهم، فهؤلاء جلَّتُهم وفحولُهم، فلا تسألني عن من يساوي جلَّتهم وفحولَهم » .

وقال ابن النَّحْوِيَّة: « وزاد بعضهم اعتماده على موصول كقولك: الضاربُ عمراً أنتَ، ولا حاجة إليه ...» شرح الألفية لوحة (٢٠٤) مخطوط .

(١) شرح الألفية لوحة (٢٠٤) مخطوط .

(٢) انظر: ائتلاف النصرة: ٨٦، والتذييل والتكميل ٢٠٩/٣، وارتشاف الضرب ١٨٤/٣، والمساعد ١٩٤/٢، والهمع ٨١/٥.

(٣) المراجع السابقة، ولم ينص عليه في أثناء كلامه على اسم الفاعل في المعاني ٨٩/١-٩٢ .

(٤) لم ينص عليه في أثناء كلامه على اسم الفاعل في الأصول ١٢٢/١-١٢٩ .

الاعتمادُ، فيَجوزُ عندَهم: / ضاربٌ زيدٌ عَمْراً، ومن أدلتهم: قراءةُ أبي [٤٤/أ] حيوة[١]: ﴿وَدَانِيَةً علَيهِمْ ظِلاَلُهَا﴾[٢] برفع « دانيةٌ ».

وجهُ الدليل: أنَّ « دانيةٌ » اسمُ فاعل، و«عليهم» متعلِّقٌ به، و« ظلالُها » فاعلٌ به، ولم يَعتمِدْ على شيءٍ مما ذُكِرَ، ولا دليلَ فيه؛ لاحتمال أن يكونَ «ظلالها» مبتدأً، و« دانيةٌ » ٥ خبراً مقدَّماً.

انتهت الشروط المتداولةُ بين النحويين.

قلتُ: وزاد بعضُ البصريين[٣] شرطاً خامساً وهو: أن يَصِحَّ وقوعُ المضارعِ مَوقعَ اسمِ الفاعل، من غير مُعارِضٍ. فإذا قلتَ: زيدٌ ضاربٌ عَمْراً، صحَّ إعمالُ اسم الفاعل هنا؛ لأنَّكَ لو أوقعتَ المضارعَ مَوقِعَهُ فقُلْتَ: زيدٌ يضربُ عَمْراً، لَصَحَّ، ولم يعارِضْهُ ١٠ مُعَارِضٌ، فلو قُلْتَ: زيدٌ ضارِبَاه أخَوَاه، أو ضاربوه إخوتُهُ لم يَصِحَّ إعمالُ اسم الفاعل هنا؛ لأنه لو أوقعْتَ المضارعَ موقعَهُ فقُلْتَ: زيدٌ يَضربانه أخَوَاه، أو يَضربُونه إخوتُهُ، لم يَصِحَّ؛ لأنه قد عارَضَهُ مُعارِضٌ، وهو الوقوع في نحو: « أكلوني البراغيثُ »، وذلك لا يجوزُ في فصيح الكلام، وإنما يُحمَلُ هذا وأمثالُهُ على أنَّ « أخَوَاهُ » و« إخوتُهُ » مبتدآن، وما قبلَهُما الخبرُ.

---

(١) هو شُريح بن زيد أبو حَيْوَةَ الحضرمي الحمصي، مقرئ الشام، ذكره ابن حبان في الثقات، أخذ القراءة عن الكسائي وغيره، وعنه أخذ ابنه حيوة، مات سنة ٢٠٣ هـ. أخباره في: الثقات ٤٤٢/٦، وغاية النهاية ٣٢٥/١.
وانظر القراءة في الكشاف ١٦٩/٤، والمحرر الوجيز ٢٤٢/١٥، والتبيان ١٢٥٩/٢، والبحر المحيط ٣٩٦/٨.

(٢) سورة الإنسان: من الآية: ١٤.

(٣) ويفهم ذلك من كلام سيبويه في الكتاب ١٨٤/١، واصرح به ابن العلج في كتابه البسيط، نقله عنه أبو حيان في ارتشاف الضرب ١٨١/٣، وانظر: التذييل والتكميل ٢٠٧/٣.

ومن هذا القَبِيلِ قولُهُ ﷺ: «أَوَمُخرِجِيَّ هُم»(١) فإنَّ «مخرجيَّ» اسمُ فاعل، ولا يجوزُ أن يكونَ «هم» فاعلاً به؛ لأنَّكَ لو جعلْتَ المضارعَ مكانَهُ فقلْتَ: أوَ يُخرجُوني هم، لوَقَعْتَ في نحو: «أكلوني البراغيثُ»، وإنما يُحمَلُ الحديثُ على أنَّ «هم» مبتدأٌ، و«مخرجيَّ» الخبرُ .

٥ وخالفَ المبردُ(٢) في هذا الشَّرط، فأجازَ إعمالَ اسمِ الفاعل في المُثُلِ المتقدِّمَةِ، وجعَلَ «أخوَاه» و«إخوتُهُ» في المثالَين، و«هم» في الحديث، فوَاعِلَ باسم الفاعل، و لم يَلتفِتْ إلى صحَّةِ وقوعِ المضَارِعِ مَوقِعَهُ، واعتَبَرَ ما في اليَدِ؛ لأنَّهُ قد لَحِقَ اسمَ الفاعلِ ما لَحِقَ الفعلَ، فَقَوِيَ شبهُهُ به .

ورُدَّ: بأنَّه لا يُشبِهُهُ في هذا الحال؛ لأنَّه لَحِقَهُ شيءٌ لا يَلْحَقُ الفعلَ لو حَلَّ ١٠ مَحَلَّه(٣).

وزادَ البغداديون شَرْطاً سادساً: وهو أنْ لا يُكسَّرَ(٤)، فإذا قُلْتَ: هنَّ ضَوارِبُ زيداً، فـ«زيدٌ» عندَهُم / منصوبٌ بفعلٍ مُقَدَّر، أي: يَضْرِبْنَ زيداً، وقاسُوا ذلك على [٤٤/ب] التصغير، قالوا: فكمَا أنَّه لا يَعمَلُ وهو مُصَغَّرٌ، فكذلك لا يَعمَلُ وهو مُكَسَّرٌ؛ لأنَّ التصغيرَ والتكسيرَ يجريَان مِن وَادٍ واحدٍ، وهذا الشَّرطُ عندَ النحويين غيرُ صحيحٍ، ولا

---

(١) جزء من حديث رواه البخاري في صحيحه؛ (في كتاب بدء الوحي) برقم: (٣) ١/٤، و(في كتاب التفسير) برقم: (٤٥٧٢)، و(في كتاب التعبير) ٨/٦٨، برقم: (٦٤٦٧)، وصحيح مسلم (كتاب الإيمان) باب بدء الوحي ١/١٤٢، برقم (٢٥٢)، وهو ﷺ هنا يخاطب ورقةَ بنَ نوفل، ابنَ عم أم المؤمنين خديجة رَضي الله عنها، لمَّا قال له: «وددتُ أن أكونَ معك إذ يخرجك قومُك» فقال له ﷺ : «أوَ مخرجيَّ هم ؟» .

(٢) المقتضب ٤/١٤٨. وتبعه ابن هشام الأنصاري في شرح القطر: ٣٠٤ (باب الفاعل)، واحتج بحديث ورقة .

(٣) وهو علامة التثنية وعلامة الجمع، ولا تلحق الفعلَ لو حلَّ محل اسم الفاعل هنا؛ لوجود الاسم الظاهر، وهو الأفصح في اللغة .

(٤) لم أقف على هذا الشرط فيما اطلعت من المصادر .

فَرْقَ عندَهُم بين المُفْرَدِ والمكَسَّر.

وأما القياسُ على التصغيرِ، فقد فَرَّقَ بينهما أبوعليٌّ الفارسيُّ[1] بأنَّ التكسيرَ يُفيدُ الكثرةَ، والكثرةُ من معاني الأفعال، يُقالُ: قَطَّعْتُ وكسَّرْتُ؛ إذا فُعِلَ ذلك كثيراً، والتصغيرُ يُفيدُ التخصيصَ؛ لأنه صفةٌ في الأصْلِ، والتخصيصُ يخالفُ الفعلَ؛ لأن الفعلَ وُضِعَ على الشِّياع، فلهذا يَعمَلُ وهو مُكسَّرٌ؛ لأنَّ معناه إذ ذاك لا يُنافي الفعلَ، ولا يَعمَلُ وهو مُصَغَّرٌ؛ لأن معناه يُنافي الفعلَ، والله أعلم.

المسألة الخامسة: في اسم الفاعل المحلّى بالألف واللام:

والكلامُ عليه من وجهَين:

الأول: أن عمَلَهُ ليس بالشَّبَه بالفعل المضارِع، بل بالنيابة عن الفعل، فهو في العمل كالمصْدر، فكما أن المصدرَ لم يَعمَلْ بالشَّبَه، بل عَمِلَ بمجرد النيابةِ، كذلك اسمُ الفاعل بالألف واللام لم يَعملْ بالشَّبَه، إنما عَمِلَ بالنيابة عن الفعل، ولذلك عَمِلَ مُطْلَقاً، بمعنى الماضي والحالِ والاستقبالِ، فكان الأصلُ في قولك: أعجَبَني الضارِبُ أمسِ: أعجَبَني الضَّرَبَ، وفي قولك: أعجَبَني الضارِبُ غداً: أعجبني الْيَضْرِبُ غداً، إلا أنه لَمَّا وَقَعَ الفعلُ بعدَ الألف واللام، استقبَحُوا اللفْظَ، وإن كانت الألفُ واللامُ موصولةً؛ لأنَّ أصلَ الألِفِ واللام أن تكونَ من خواصِّ الأسماء، فأتَوا باسم الفاعل نيابةً عن الفعل وإصلاحاً للَّفْظِ، والدليلُ على أن اسمَ الفاعل المحلّى بالألِفِ واللام يأتي بمعنى الماضي: عَطْفُ الماضي عليه في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَـٰتِ وَأَقْرَضُوا ﴾[2]، والدليلُ على أنه / يأتي بمعنى المضارِعِ: رجوعُهُ في الضرورة، قالَ الشَّاعِرُ: [٤٥/أ]

مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ ... وَلاَ الأَصِيلِ وَلاَ ذِي الرَّأْيِ وَالجَدَلِ[3]

---

(١) لم أقف على كلامه فيما اطلعت عليه من مؤلفاته، وانظر شرح التسهيل ٣/٧٨-٧٩ .

(٢) سورة الحديد: من الآية: ١٨ .

(٣) من البسيط، وينسب إلى الفرزدق، قال العيني في المقاصد النحوية ١/١١١: والبيت ثاني بيتين للفرزدق يهجو بهما أعرابياً فضَّل جريراً على الفرزدق والأخطل في مجلس عبد الملك، وأولهما:

=

الوجهُ الثاني: في عمل اسمِ الفاعل المحلّى بـالألف والـلام، وللنحويـين في ذلـك أربعةُ أقوالٍ[(١)]:

الأولُ: الإعمالُ مُطلَقاً[(٢)]، سواءٌ أُرِيدَ به الماضي أو الاستقبالُ أو الحـالُ؛ لأنَّ عمَلَـهُ كما تَقَدَّم بالنيابة، لا بالشَّبَهِ بالفعل المضـارِعِ، فمِـنْ إعمَالِـهِ والمُـرَادُ بـه المـاضي، قـولُ امرئ القيس:

القَاتِلِينَ المَلِكَ الحُلاَحِلاَ
خَيْرَ مَعَـدٍّ نَسَـباً وَنَائِلاَ[(٣)]

عَنَى بهم الذين قَتَلُوا أَبَاه، وهُم بَنُو أَسَدٍ. ومن إعمَالِهِ والمُرَادُ به الاستِقبالُ قولُهُ:

إِذَا كُنْـتَ مَغْنِيّـاً بِمَجْدٍ وَسُؤْدَدٍ فَلاَ تَكُ إلاَّ المُجْمِلَ القَوْلَ وَالْفِعْلاَ[(٤)]

يَا أَرْغَمَ اللهُ أَنْفاً أنت حَامِلُهُ يَا ذَا الخَنَا ومَقَالِ الزُّورِ والخَطَلِ

ولم أجده في طبعة ديوانه التي بين يدي. وانظر الشاهد في: الإنصـاف ٥٢١/٢، وشـرح التسـهيل ٢٠١/١، ورصف المبـاني ١٦٢، واللسـان (أمـس)، والتذيـيـل والتكميـل ٢١٣/٣، والمسـاعد ١٩٦/٢، والتصريح ٣٨/١ . ويُروَى عجزه:

ولا البليغِ ولا ذي الرأيِ والرَّشَدِ

(١) ذكر ابن مالك رحمه الله في شرح الكافية الشافية ١٠٢٩/٢ أن اسم الفاعل المحلى بالألف والـلام لا خلاف في إعماله، لكنه نص على هذا الخلاف في شرح التسهيل ٧٦/٣ فما بعدها .

(٢) وهو قول الجمهور من النحاة، وأل فيه موصولة. ارتشاف الضرب ١٨٥/٣ .

(٣) من الرجز، في ديوانه: ١٣٤، من أبيات توعَّدَ بها امرؤُ القيس بني أَسَـد ، وكـانوا قـد قتلـوا أبـاه، وقبله:

واللهِ لا يَذهَبُ شَيخِي بَاطِلا
حتّى أُبِـيرَ مـالكاً وكَاهِـلا

والشاهد في: التذييل والتكميل ٢١٣/٣، ومنهج السالك ٣٣١/٢، والهمع ٨٢/٥ . والحُلاحِـل: السيد الشريف .

(٤) من الطويل، ولم أقف على قائله، والبيت في: شرح التسهيل ٧٧/٣، والتذييل والتكميل ٢١٣/٣، ومنهج السالك ٣٣١/٢، والمساعد ١٩٩/٢، والهمع ٨٢/٥. ويروى بعده بيتٌ آخر هو:

ولا تُلفَ إن أُوذِيتَ يوماً مُكَافِئاً فَمَن كَافَأَ الباغين لم يُكمِلِ الفَضْلا

فـ« الـقـولَ » مفعولٌ بـ« المحمِلَ »،وهو مُستَقْبَلٌ؛ لأنّه في حَيِّزِ الشَّرط،ومنه قولُ عَمرو بنِ كُلثوم:

وَأَنَا المُنْعِمُونَ إِذَا قَـدَرْنَا وَأَنَّا المُدْرِكُـــونَ إِذَا أُتِينَا

وَأَنَا الشَّارِبُونَ المَاءَ صَفْواً وَيَشْرَبُ غَيْرُنَا كَدِراً وَطِينَا[١]

ومنه قولُ الآخَر:

وَالـشَّـاتِمَي عِرْضِي وَلَمْ أَشْتُمْـهُمَا وَالـنَّـاذِرَيْنِ إِذَا لَمَ الْـقَـهُـمَا دَمِي[٢]

وقوله: « لَمَ القَهُمَا » هو بنَقْلِ حركةِ الهمزة إلى الميم .

القول الثاني: للرُّمَّاني[٣] مع قوم من النحويين[٤]، أنـه لا يَعْمَـلُ إلا بمعنـى المـاضي،

---

(١) من الوافر، والبيتان من معلقته المشهورة. انظرها بشرح ابن كيسـان: ١٠٨، ولم يرد فيهـا البيـت الثـاني، وانظـر شـرح القصـائد السـبع الطـوال ٤١٩، وشـرحها لابـن النحـاس ٢/٨٢٧-٨٢٨، وجمهرة أشعار العرب ١/٤١١ .

والشاهد في: شرح التسهيل ٣/٧٧، والتذييل والتكميل ٣/٢١٣، وشفاء العليل ٢/٦٢٨ .

(٢) البيت من الكامل، وهو لعنترة العبسي من معلقته، ديوانه: ٢٢٢، وانظـر: شـرح القصـائد السـبع الطـوال ٣٦٤، وشـرحها لابـن النحـاس ٢/٥٣٥، والشـاهد في: التذييـل والتكميـل ٣/٢١٣، والمساعد ٢/١٩٩، وأوضح المسالك ٣/٢٢٥، والتصريح ٢/٦٩ .

(٣) أبو الحسن علي بن عيسى الرماني المتوفى سنة ٣٨٤هـ. انظـر: شـرح الكتـاب لـه ٤٤٠ - ٤٤١ (رسالة دكتوراه). ونُسب هذا الرأي في شرح الأشموني ٢/٢٩٦ إلى المـازني نقـلاً عـن التسـهيل، وما في التسهيل: ١٣٧ خلافُ ما نقله الأشموني عنه، ويبدو أن ثمة تحريفاً في الكلام .

(٤) نسب الرضي في شرح الكافية ٢/٢٠١ هذا الرأي إلى أبي علـي الفارسـي في كتـاب الشـعر، ولم أقف عليه في مظانه من هذا الكتاب، وظاهر كلام أبي علي أنه يقول برأي الجمهـور، حيـث قـال في الإيضـاح ١٧٥: «فإن ألحقْتَ الألفَ واللامَ اسمَ الفـاعلِ قلـتَ: هـذا الضـارب زيـداً ... » قـال الجرجاني في شرحه (المقتصد) ١/٥٢٧: « اعلم أنك إذا ألحقتَ الألفَ واللام تغيَّرَ الحكْمُ، وذلـك أن قولَكَ: الضارب بمعنى الذي يضرب، فيعملُ في كل حال ... » .

ومن قال بهذا الرأي ابنُ الدهان في كتابه « الغرة في شرح اللمع » لوحة (٢١٠) مخطوط .

ولا يَعْمَلُ بمعنى الحال والاستقبال، ودليلُهم: أنَّ سيبويهِ لما ذَكَرَ اسمَ الفاعل بالألف واللام، لم يُقدِّرْهُ إلا بالماضي[1]، ورُدَّ: بأن سيبويهِ إنما أرادَ أن يُبيِّنَ أنه إذا دَخَلَ عليه الألفُ واللامُ، عَمِلَ بمعنى الماضي؛ لأنه كان قبلَ دخولِ الألفِ واللامِ لا يَعْمَلُ وهو ماضٍ، وأما إذا كان بمعنى المضارع، فإنه لا يَحتَاجُ إلى ذِكْرِهِ؛ لأنَّهُ كان قد / صَحَّ له [٤٥/ب] العَمَلُ قبلَ دخولِ الألِفِ واللام، فإذا دَخَلَتْ فيه، كان أحقَّ بالعمل وأولى. وهذا القولُ مَرْدُودٌ بالسَّمَاعِ[2].

القول الثالث: للأخفش[3] أنه لا يَعمَلُ مُطْلَقاً، لا بمعنى الماضي ولا بمعنى الحال والاستقبال، فإذا قُلْتَ: أعجَبَني الضَّارِبُ زيداً، فـ« زيدٌ » عندَهُ منصوبٌ على التشبيه بالمفعول به، نحو « الوجه » في قولك: الحسنُ الوجه، ولذا لا يَتقدَّمُ المنصوبُ على اسم الفاعل، كما لا يَتقدَّمُ « الوجه » على « الحسن ». ووجهُ هذا القول: أن الألفَ واللامَ عنده ليست موصولةً، فيلزمُ تقديرُ اسمِ الفاعل بالفعل، وإنما هي مُعرِّفَةٌ كالرَّجُلِ، فدَخَلَهُ ما يختصُّ بالأسماء، فلم يَعمَلْ كالمصغَّر .

ورُدَّ هذا القولُ بوجهَين[4]:

---

(١) قال: « هذا بابٌ صار فيه الفاعلُ بمنزلة الذي فعَلَ في المعنى، وما يعملُ فيه، وذلك قولك: هذا الضارب زيداً، فصار في معنى: هذا الذي ضَرَبَ زيداً، وعَمِلَ عمَلَهُ ... » الكتاب ١/١٨١-١٨٢.

(٢) ومنه في القرآن قوله تعالى: ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُم وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللهَ كَثِيراً والذَّاكِرَاتِ﴾، ومن الشعر ما تقدم من الأبيات .

(٣) ينظر رأيه في: شرح المفصل ٦/٧٧، وشرح التسهيل ٣/٧٧، والتذييل والتكميل ٣/٢١٣، والمساعد ٢/١٩٩، والهمع ٥/٨٢. قال الرضي في شرح الكافية ٢/٢٠١ معقباً على هذا الرأي: «وضَعْفُ ما قالَ ظاهرٌ » .

(٤) التذييل والتكميل ٣/٢١٣، والمساعد ٢/١٩٩ .

الأول: أنَّ المنصوبَ بالصِّفَةِ المشَبَّهَةِ لايكونُ إلا سَببيّاً، وهذا يَنصِبُ السَّببيَّ والأَجنبيَّ نحو: مررتُ بالضَّاربِ غلامِهِ وبالضَّاربِ زَيداً .

الثاني: أنَّ اسمَ الفاعلِ بمعنى الماضي، لو كان المنتَصِبُ بعدَه على طريقِ التَّشبيهِ، لجازَ أن يَنتصِبَ الاسمُ بعدَه، وإن لم تدخلْ عليه الألفُ واللام، فلمَّا لم يَنتصبْ بعدَ ٥ اسم الفاعل، دَلَّ على بُطلان مَذهَبِهِ، وتَبيَّنَ أنَّهُ مَفعولٌ باسم الفاعل .

القول الرابع: لبعض النحويين[١] أنَّهُ مَنصوبٌ بِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ، فإذا قُلْتَ: جاءني الضَّاربُ زَيداً، فالتقديرُ: جاءني الضَّارِبُ ضَرَبَ زيداً، أو يَضرِبُ، وهذا القولُ غَنِيٌّ عن الرَّدِّ .

قلتُ: ولأصحاب الأخفشِ طريقةٌ يُمكِنُ أن تكونَ قَولاً خامساً[٢]؛ وهي أنَّ ١٠ الألفَ واللامَ في اسم الفاعل يُمكِنُ أن تكونَ مَوصُولَةً، ويُمكِنُ أن تكونَ للتعريفِ، فمَنْ لَحَظَ فيها الموصولَةَ، نَصَبَ باسمِ الفاعل، ومَن لَحَظَ فيها التعريفَ، لم يَنصِبْ باسم الفاعل، بل النَّصْبُ على / التَّشبيهِ بالمفعول به، وتكونُ الأَلِفُ واللامُ يُمْكِنُ أن [٤٦/أ] تكونَ مَوصُولةً في اسم الفاعل، أو للتَّعريفِ[٣]، وهو قولُ ابنِ بَابشَاذ في « مُقدِّمَتِهِ[٤] » .

ولما نَقَلَ الشَّيخُ أبوحيَّانَ[٥] الأقوالَ الأربعةَ المتقدِّمَةَ في اسم الفاعل المحلَّى بالألف

---

(١) وهذا القول منقول عن أبي عثمان المازني، قال الرضي في شرح الكافية ٢٠١/٢: « وإنما ارتَكَبَ ذلك؛ لأن اللام عندَه ليس بموصول كما مرَّ في الموصولات، فليس ذو اللام في الحقيقة عنده فعلاً».

(٢) شرح التسهيل ٧٧/٣، والتذييل والتكميل ٢١٣/٣، والمساعد ١٩٩/٢ .

(٣) في الأصل: « التعريف » .

(٤) المقدمة المحسبة: ٤٥، وانظر شرح المقدمة المحسبة له ٤٨٧/٢، وقد نصَّ عليه في شرح الجمل لوحة (٧٣) مخطوط .

(٥) التذييل والتكميل ٢١٣/٣ .

واللام قال: ويَتَبيَّنُ بهذا الخلافِ عَدَمُ اطّلاعِ بدْرِ الدِّين محمَّدِ ابنِ المصنِّفِ؛ فإنه ذَكَرَ في شرْحِهِ أُرجُوزَةَ أبيه[1] ما نصُّهُ: «وإعمالُ اسمِ الفاعل معَ الألِفِ واللامِ ماضياً كان أو حالاً أو مستقبلاً جائزٌ مَرْضِيٌّ عندَ جميع النَّحويين»، والله أعلَمُ.

المسألة السّادسة: في إضافة اسم الفاعل:

٥ والكلامُ عليه من أوجُهٍ:

الأول: في نفسها:

اعلَمْ [أنَّ][2] الإضافَةَ في هذا الباب على قسمَين: محضَةٍ؛ أي: خالِصَة لم يَشُبْهَا شيءٌ، وتُسَمَّى الحقيقيَّةُ، وغيرُ مَحضَةٍ، وتُسمَّى اللفظيَّةُ.

فالمحضَةُ: هي التي تُعَرِّفُ، وتكونُ في اسم الفاعل الذي لا يَعْمَلُ، فإذا قلْتَ: هذا ١٠ ضاربُ زَيدٍ أمسِ، فـ«ضارب» هنا لا يَعْمَلُ؛ لأنَّ المُرَادَ به الماضي، فإضافتُهُ محضَةٌ، فهو مَعْرِفَةٌ؛ لإضافته إلى المعرِفَةِ، فلهذا جازَ: مرَرْتُ بزَيدٍ ضاربِ عَمروٍ أمسِ؛ لأنَّكَ وصَفْتَ المعرِفَةَ بالمعرِفَةِ، ولم يَجُزْ: مرَرْتُ برَجُلٍ ضَارِبِ عَمْرو أمسِ؛ لأنَّكَ وَصَفْتَ النكِرَةَ بالمعرِفَةِ.

وغيرُ المحضَةِ: وهي التي لا تُعرِّفُ، فاسمُ الفاعل فيها نكِرَةٌ، وإنما الإضافةُ ١٥ للتخفيف، وتكونُ في اسم الفاعلِ العاملِ، ولذلك لا تكونُ إلا بعدَ نَصْبٍ، تقولُ: هذا ضَارِبٌ زَيداً، فحَصَلَ الثِّقَلُ بالتنوين والنَّصْبِ، فخَفَّفُوه بحذْفِ التنوين والخفْضِ، وبَقِيَ «ضَارِبٌ» على ما كان عليه من التنكير حالَ تنوينِهِ، وإن كان الآنَ مُضَافاً إلى مَعْرِفَةٍ؛ لأنَّ الإضافةَ لم يُؤْتَ بها للتَّعريف، وإنما أُتِيَ بها للتَّخفيف، والدليلُ على أنَّ الإضافةَ هنا لا تُعَرِّفُ أشياءُ:

---

(١) شرح الألفية ٤٢٦.

(٢) زيادة يستقيم بها السياق.

الأول: قولُهُ / تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضاً مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا﴾(١) فـ﴿ مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ﴾ و﴿مُمْطِرُنَا﴾ نكرتان وإنْ أُضيفَا إلى مَعْرِفَةٍ؛ لأنَّهُمَا في مَوضِعِ الصِّفَةِ لـ﴿عَارِضٌ﴾ في المَوضِعَين، فلو كانَا مَعْرِفَتَين، لمَا جازَ أنْ يُوصَفَ بهما النكرةُ. [٤٦/ب]

فإن قيل: «مُستَقْبِلٌ» و«مُمْطِرٌ» المُرَادُ بهما الماضي؛ لأنهما إخبَارٌ عمَّا مَضَى وانقَضَى؟

فالجوابُ: أنَّ «مُستَقْبِلاً» و«مُمْطِراً» وإن كان معناهُما الماضي، فالمُرَادُ بهما الحالُ، على طريق الحكاية، والدليلُ على الحكايةِ الإشَارةُ؛ لأنَّ الإشَارَةَ لا تكونُ إلا لِحاضِرٍ، فلولا الحكايةُ لما سَاغَت الإشَارةُ.

الثاني من الأدلة: قولُهُ تعالى: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ المَوتِ ﴾(٢) وجهُ الدليل: أنَّ ﴿كُلُّ نَفْسٍ﴾ مبتدأٌ، وهو نكرَةٌ، و ﴿ ذَائِقَةُ المَوتِ ﴾ خَبرٌ عنه، فلولا أنَّ اسمَ الفاعل نكرَةٌ، ولم يَتعرَّفْ بالإضافة، لم يَصِحَّ أن يكونَ خبراً عن النَّكِرَة.

الثالث: قولُ جريرٍ الشَّاعرِ:

يَارُبَّ غَابِطِنَا لَو كَانَ يَطْلُبُكُمْ ... لاَقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانَا(٣)

---

(١) سورة الأحقاف: من الآية: ٢٤.

(٢) سورة آل عمران: من الآية: ١٨٥.

(٣) من البسيط، في ديوانه ١٦٣/١، من قصيدة طويلة يهجو فيها الأخطل، مطلعها:

بَانَ الخَلِيطُ وَلَو طُوِّعْتَ مَا بَانَا ... وَقَطَّعُوا مِن حِبَالِ الوَصلِ أقْرَانَا

والشاهد في: الكتاب ٤٢٧/١، وشرح أبياته ٥٤٠/١، والمقتضب ٢٢٧/٣، ١٥٠/٤، ٢٨٩، وسر الصناعة ٤٥٧/٢، وشرح التسهيل ١٧٩/٣، والمغني ٦٦٤، وشرح أبياته ٢٠٤/٣، والتصريح ٢٨/٢، والهمع ٢٧١/٤. والغبطة: أن يرى المغبوط في حالٍ حسنةٍ، فيتمنى لنفسه مثل تلك الحال الحسنة، من غيرِ أن يتمنَّى زوالَهَا عنه، فإن تمنى زوالها فهو الحسد. وقال بعضهم: هو ضربٌ من الحسد أخفُّ منه. انظر: التاج (غبط).

وجهُ الدليل: أنَّ «رُبَّ» لا تَدخُلُ إلا على النكرة، فلولا أنَّ «غَابطِنا» نكرةٌ، ولم يتعرَّفْ بالإضافة، لما جازَ دخولُ «رُبَّ» عليه.

الرابع: قولُ المَرَّارِ بنِ سَعيدٍ الفَقْعَسيِّ[1]:

سَلِّ الهُمُومَ بِكُلِّ مُعطِي رَأسِهِ ... نَاجٍ مُخَالِطِ صُهْبَةٍ مُتَعَيِّسِ[2]

٥ وجهُ الدليل: من وجهَين: أحدُهما: أنَّ «نَاجٍ» نكرةٌ، وهو صفةٌ لـ«مُعطِي رأسِهِ»، فلولا أنَّ «مُعطِي رأسِهِ» نكرةٌ، لم يُوصَفْ بالنكرة.

الثاني: أنَّ «كُلاً» لا يكونُ مُضَافاً إذا أُرِيدَ به الجميعُ إلا نكرةً، تقولُ: كُلُّ رَجُلٍ قَائِمٌ، ولا تقولُ: كُلُّ زَيدٍ قائمٌ. والمرادُ هنا بـ«مُعطِي رأسِهِ» الجميعَ، فلا يكونُ إلا نكرةً، ومُعطِي رأسِهِ: كنايةٌ عن الانقياد، والنَّاجي: السَّريعُ، والأصهَبُ من الإبل:

١٠ الذي ليس شديدَ / البياض، والمتعيسُ: الذي يُخالِطُ صُهْبَتَهُ عَيْسَةٌ ـ بالعين والسين [٤٧/أ] المهملتين ـ وهي بَيَاضٌ يُخالِطُ شُقرَةً، ولهذا يُقالُ للإبل: العِيْسُ.

الوجه الثاني:

أنَّ اسمَ الفاعل لا يُضَافُ إلى فاعِلِه، لا يُقالُ في: مررْتُ برَجُلٍ ضَارِبٍ أبوهُ عَمْراً: مرَرْتُ برَجُلٍ ضَارِبِ أبيهِ عَمْراً على الصحيح؛ لأنه يَلزَمُ منه إضافةُ الشيءِ إلى نفْسِهِ.

١٥ فإن قلتَ: فقد قالوا: زَيدٌ كائِنُ أخيكَ[3]، وفيه إضافةُ الشيءِ إلى نَفْسِهِ. بَيَانُهُ: أنَّ

---

(١) هو المرَّارُ بنُ سعيد الفقعسيُّ الأسديُّ، شاعرٌ إسلاميٌّ من مخضرَمي الدولتَين الأموية والعباسية، كان يهاجي المساورَ بنَ هند العبسي، وكان المرارُ مفرطَ القِصَرِ ضئيلاً، قال الأصفهاني: كان المرارُ وأخوه بدرٌ لِصَّين. أخباره في: الشعر والشعراء ٦٩٩/٢، والأغاني ٣١٧/١٠، واللآلي ٢٣١/١، والخزانة ٢٨٨/٤ .

(٢) البيت من الكامل، وهو مما أخل به شعره المجموع . وانظر الشاهد في: الكتاب ١٦٨/١، ٤٢٦، وشرح أبياته ١٠٣/١، وفرحة الأديب: ١٦٣، والإيضاح ١٧٣، وإيضاح شواهده ١٦٢/١، والمحتسب ١٨٤/١، وشرح المفصل ١٢٠/٢.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ٢١٤/٣، وارتشاف الضرب ١٨٥/٣، والمساعد ٢٠٠/٢ .

الأصلَ: زَيدٌ كائنٌ أخاك، فاسمُ «كائِن» ضميرٌ مُستَتِرٌ عائِدٌ إلى «زيد»، و«أخاك» منصوبٌ خَبَرُ «كائن»، والخَبَرُ هو الاسمُ في المعنى، والاسمُ هو الكائِنُ، فإذا أضَفْتَ «كائناً» إلى «أخيك» فقد أضَفْتَ الشَّيءَ إلى نَفْسِهِ ؟

فالجوابُ: أنَّ النَّصْبَ في خبر «كان»، إنما هو بالحمْلِ على المفعول، فكما جازَت إضافةُ اسمِ الفاعل إلى المفعولِ، جازَت فيما أشبَهَهُ، بخلاف «ضارِبِ زيدٍ» إذا كان فاعِلاً، فإنه ليس بمفعولٍ، ولا محمولٍ على المفعول .

قلتُ: هذا مالم يُسْلَكْ باسمِ الفاعلِ مَسْلَكَ[1] الصِّفَةِ المشبَّهَةِ، بأن يُرادَ به الثبوتُ، فإنه يجوزُ فيه إضافتُهُ إلى الفاعلِ، على تفصيلٍ يأتي بيانُهُ في الكلام على الصِّفَةِ المشبَّهَةِ[2] .

الوجه الثالث:

أنَّ الإضافةَ لا بُدَّ أن يَسقُطَ لها تنوينٌ أو نونٌ، فإذا قلتَ: هذا ضارِبُ زَيدٍ، فقد سقَطَ التنوينُ من «ضارِبُ» للإضافة، وإذا قلتَ: هذان ضارِبَا زيدٍ، وهؤلاء ضارِبُو زَيدٍ، فقد سقطَت النُّونُ للإضافة، ولا يجوزُ: الضَّارِبُ زَيدٍ بالإضافة على الصحيح؛ لأنه لم يكن هنا تنوينٌ لأجل الألفِ واللامِ، ولا نونٌ لكون اسمِ الفاعل مُفرَداً، فلم تَجُز الإضافةُ؛ لعدَمِ ما يَسـقُطُ لها، وقيل: إنما لم تَجُز الإضافةُ؛ لأنَّ الألِفَ واللامَ بمنزلة التنوين، إذ هي مُعَاقِبَةٌ / له، فكأنَّ التنوينَ حاضِرٌ، ومع حضورِ التنوينِ تمتنِعُ الإضافةُ، [٤٧/أ] ولهذا إذا زالت الألِفُ واللامُ، جازت الإضافةُ.

فإن قيل: فلأيِّ شيءٍ جازَ «الضارِبُ الرَّجُلِ» بالإضافة، ولم يَسْقُطْ لها تنوينٌ ولا نونٌ على التعليل الأول، والألِفُ واللامُ موجودةٌ على التعليل الثاني ؟

فالجوابُ: أنَّ هذا محمُولٌ على «الحسَنِ الوَجْهِ» .

---

(١) في الأصل: «منك» .

(٢) انظر: صفحة : ٢٣٨ (التنبيه الرابع) .

فإن قيل: فلِمَ جازَ ذلك في « الحسَنِ الوَجْهِ » ومُوجِبُ المْنعِ فيهما واحدٌ ؟

فالجوابُ: أنَّ الألِفَ واللامَ في « الحسَنِ الوَجْهِ » إنما دَخَلَت بعدَ الإضافة، كانَ الأَصْلُ: حَسَنُ الوَجْهِ، ثم أدخلوا الألِفَ واللامَ لما أرادوا تعريفَ « حَسَن » فقالوا: الحسَنُ الوَجْهِ، وجاز ذلك لأنَّ الإضافةَ غيرُ مَحْضَةٍ .

٥ فإن قيل: فلأي شيءٍ لم يَدعُوا مثل هذا في « الضَّارِبِ الرَّجُلِ » فتكونُ الألِفُ [واللام][1] قد دَخَلَت بعدَ الإضافة ؟

فالجوابُ: أنه لا يجوزُ أن يُقَدَّرَ دخولُ الألِفِ واللامِ في « الضَّارب » ، من قولك: الضَّاربُ الرَّجُلِ، بعد الإضافة، فإنه يَلزَمُ منه اختلافُ حالَتي العَمَلِ، فتختلِفُ حالتا الإضافة، فإنَّ اسمَ الفاعل إنما عَمِلَ بالشَّبَهِ بالفعل، ثمَّ أُضيفَ من ذلك العَمَلِ، فلو ١٠ أدخلْنَا عليه الألِفَ واللامَ بعدَ الإضافةِ، لصارَ عامِلاً بالنيابةِ عن الفعل، لا بالشَّبَهِ، وتختَلِفُ حالتَا الإضافةِ باختلاف العَمَلِ، بخلافِ « الحسَنِ الوَجْهِ » ، فإنَّهُ لا يَعْمَلُ إلا بالحمْلِ على الفعلِ، لا بالشَّبَهِ تارةً، ولا بالنيابة أُخرَى، فليسَ له في العمَلِ إلا جهةٌ واحدةٌ، فإذا دَخَلَت عليه الألِفُ واللامُ، لم تُغَيِّرْ حالَهُ في العَمَلِ، فصَحَّ أن تَدخُلَ عليه بعدَ الإضافة، بخلاف « الضَّاربُ الرَّجُلِ » ، فإنه لو دخَلَت عليه الألِفُ واللامُ بعدَ ١٥ الإضافة، لَغَيَّرَت جِهَةَ العَمَلِ .

المسألة السابعة: في معمول اسم الفاعل وما يجوز فيه من النصب / والجر: [٤٨/أ]

اعلَمْ أنَّ اسمَ الفاعلِ لا يخلُو أن يكونَ مُعَرَّفاً بالألِفِ واللام أو لا :

فإن كان مُعَرَّفاً بالألِفِ واللام، فلا يخلُو أن يكونَ مُفْرَداً أو جمعَ تكسيرٍ أو جمعَ سَلامةٍ بالألِفِ والتاء، أو يكونَ مُثَنى أو جمعَ سَلامةٍ بالواوِ والنون .

٢٠ **فإن كان مُفْرَداً أو جمعَ تكسيرٍ أو جمعَ سَلامةٍ بالألِفِ والتاء**، فلا يخلُو المعمولُ أن

(١) ساقطة من الأصل .

يكونَ بالألِفِ واللام أو مُضَافاً إلى ما فيه الألِفُ واللامُ، أو مُضَافاً إلى ضميرِ ما فيه الألِفُ واللام، أو يكونَ المعمولُ غيرَ ذلك .

فإن كان المعمولُ بالألِفِ واللام، أو مضافاً إلى ما فيه الألِفُ واللام، أو مُضَافاً إلى ضمير ما فيه الألِفُ واللامُ، جازَ فيه النَّصْبُ على الأصل من المفعوليَّةِ، والجرُّ بالإضافةِ تخفيفاً[1]، خِلافاً للمُبرِّد[2] فيما أُضِيفَ إلى ضمير ما فيه الألِفُ واللامُ، فإنه لا يُجيزُ فيه إلا النَّصْبَ، ويَرِدُ عليه قولُ الشَّاعر:

الوُدُّ أَنْتِ المُسْتَحِقَّةُ صَفْوِهِ   مِنِّي وَإِنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكِ نَوَالاَ[3]

رُوِيَ بجرِّ « صَفوِهِ » وهو مُضَافٌ إلى ضميرِ ما فيه الألِفُ واللامُ وهو « الوُدُّ »، وسَواءٌ أُرِيدَ باسم الفاعل الماضي أم المستقبلُ أم الحالُ؛ لأنه بالألِفِ واللامِ، فإذا قُلْتَ: مَرَرْتُ بالضَّارِبِ الرَّجُلَ، وبالضَّارِبِ غُلاَمَ الرَّجُلِ، وهذا الرَّجُلُ أنا ضَارِبٌ غلامَهُ، جاز في « الرَّجُل » و« غلامَ الرجل » و« غلامَه » النَّصْبُ على المفعولية، والجرُّ على[4] الإضافةِ، خِلافاً للمُبرِّدِ فيما ذُكِرَ .

فإن كان المعمولُ غيرَ ما ذُكِرَ، نحو أن يكونَ مُضمَراً أو مُعَرَّفاً بالعَلَمية نحو: الضَّارِبُ زَيداً، أو بالإشارةِ نحو: الضَّارِبُ هذا، أو مُضَافاً إلى واحدٍ منهما نحو: الضَّارِبُ غلامَ زَيدٍ، أو الضَّارِبُ غلامَ هذا. فإنْ كان مُضمَراً فسيأتي .

(١) قال سيبويه: « وذلك قولك: هذا الضاربُ زيداً... وكذلك: هذا الضاربُ الرجلَ، وهو وجه الكلام، وقال قومٌ من العرَب تُرضَى عربيَّتُهم: هذا الضاربُ الرجلِ ... » الكتاب ١/١٨١-١٨٢،

(٢) انظر: شرح الجمل ١/٥٥٦، والتذييل والتكميل ٣/٢١٥-٢١٦، وارتشاف الضرب ٣/١٨٧، والمساعد ٢/٢٠٣، والهمع ٤/٢٧٥ .

(٣) من الكامل، ولم أهتد إلى قائله، والشاهد في: شرح التسهيل ٣/٨٦، والتذييل والتكميل ٣/٢١٥، والمساعد ٢/٢٠٣، وأوضح المسالك ٣/٩٥، والتصريح ٢/٢٩، والهمع ٤/٢٧٤ .

(٤) قوله « على » مكرر في الأصل .

وإن كان مُعَرَّفاً بما ذُكِرَ، فلا يجوزُ في المسألة إلا النَّصبُ[1]، خِلافاً للفرَّاءِ[2]، فإنه أجَازَ فيه الجرَّ على الإضافة، وإنما جاز هنا / النَّصبُ ولم يَجُز الجرُّ؛ لأنَّ الجرَّ إنما هو [٤٨/ب] بالحَمْلِ على « الحسَنِ الوَجْهِ » ولا يُضَافُ « الحسَنُ » إلى عَلَمٍ، ولا إشَارةٍ، ولا إلى مُضَافٍ إلى واحِدٍ منها، فزَالَ الشَّبَهُ، فلَمْ يَصِحَّ الحَمْلُ، قال ابنُ مالك[3]: ولا مُستَنَدَ للفرَّاءِ في جَوَازِ الجرِّ مِنْ نَثْرٍ ولا نَظْمٍ، وله منَ النَّظَرِ حَظٌّ؛ إذْ لَهُ أنْ يقولَ: لَـمَّا كانت الإضافةُ أوَّلاً للتَّخفيف، دخَلَت الألِفُ واللامُ ثانياً لقَصْدِ التَّعْريف؛ لأنَّ الصِّفَةَ كانت مع الإضافةِ نَكِرَةً، فلَمْ يمتَنِعْ أنْ تُعَرَّفَ بالألِفِ واللام. هذا خُلاصَةُ ما ذَكَرَهُ .

فإنْ كانَ المعمولُ ضميراً، فَفِيه ثلاثةُ مَذَاهِبَ:

الأول: لسيبويهِ[4] والأخفشِ[5] والمبرِّدِ[6] في أحَدِ قَولَيه أنَّهُ في مَحَلِّ نَصْبٍ لا غَيرُ؛ لأنَّ الضَّميرَ فَرْعُ الظَّاهِرِ، ولو جُعِلَ الظَّاهِرُ في مكانه، لم يَجُزْ فيه إلا النَّصْبُ نحو: هذا الضَّاربُ زَيداً .

---

(١) قال سيبويه: « وذلك قولك: هذا الضاربُ زيداً، فصار في معنى: هذا الذي ضَرَبَ زيداً، وعَمِلَ عمَلَه؛ لأن الألف واللام منعتا الإضافة، وصارتا بمنزلة التنوين » الكتاب ١٨١/١–١٨٢، وانظر معاني القرآن للأخفش ٩٠/١ .

(٢) الأصول ١٤/٢ قال ابن السراج: « وحُكِيَ لنا عنه أنه قال: وليس من كلام العرَب، إنما هو قياسٌ ... » وانظر: شرح المفصل ١٢٢/٢، وشرح التسهيل ٨٦/٣، وشرح الكافية ٢٨١/١، والتذييل والتكميل ٢١٥/٣، وارتشاف الضرب ١٨٧/٣ .

(٣) شرح التسهيل ٨٦/٣ .

(٤) ما في الكتاب عكس ما نسب إلى سيبويه هنا، إذ جعل الوجه في قولك: (هم الضاربوك وهما الضارباك) الجر، ويلاحظ أن سيبويه لم يفرق بين المجموع والمفرد، وفي الأصول ١٤/١: « فقال – أي المبرد – : نحو قول سيبويه: إن هذه الحروف يعني حروف الإضمار قلّت وصارت بمنزلة التنوين؛ لأنها على حرف، كما أن التنوين على حرف، فاستخفوا أن يضيفوا إليها الفاعل؛ لأنها تصير في الاسم كبعض حروفه » .

(٥) في شرح المفصل ١٢٤/٢: « وكان أبو الحسن الأخفش فيما حكاه عنه أبو عثمان الزيادي يجعلُ المضمرَ إذا اتصل باسم الفاعل في موضع نصب على كل حال » وانظر شرح التسهيل ٨٦/٣ .

(٦) المقتضب ١٩٥/١، ٣٨٣، ٣٩٨، ونقله عنه ابن السراج في الأصول ١٥/٢ .

الثاني: للرُّمَّانيِّ[(١)] والزَّمَخْشَرِيِّ[(٢)] والمبرِّدِ[(٣)] في أحد قولَيه أنه في مَحَلِّ جَرٍّ .

الثالث: للفرَّاءِ أنَّهُ يَجُوزُ فيه النَّصْبُ والجَرُّ جَرْياً على أصْلِهِ في إجْرَاءِ سَائِرِ المعارفِ مُجرَى ما فيه الألِفُ واللامُ .

هذا حُكْمُ اسمِ الفاعل بالألِفِ واللامِ إذا كان مُفرَداً أو مُكَسَّراً أو مجمُوعاً بالألِفِ والتّاءِ.

فإن كان مثنى أو مجمُوعاً بالواو[(٤)] والنون، فلا يخلو المعمولُ أن يكونَ ظاهِراً أو مُضمَراً، فإن كان ظاهِراً، جازَ فيه النَّصْبُ والجرُّ، سَواءٌ كان نكِرَةً أم مَعرِفَةً، بأيِّ جِهَةٍ تعَرَّفَ، تقولُ في النكِرَةِ: هذان الضَّاربان رَجُلاً، بالنَّصْب، والضَّارِبَا رَجُلٍ، بالخفْضِ، قال الشَّاعرُ:

إنْ يَغْنَيَا عَنِّيَ المُستَوطِنَا عَدَنٍ فَإِنَّنِي لَسْتُ يوماً عَنْهُمَا بغَنِي[(٥)]

وتقولُ: هؤلاءِ الضَّارِبُونَ رَجُلاً بالنَّصْبِ، والضَّارِبُو رَجُلٍ بالجرِّ، وتقولُ في المَعْرِفَةِ: هذان الضَّاربانِ الرَّجُلَ بالنَّصْبِ، والضَّارِبَا الرَّجُلِ بالجر، وهؤلاءِ / الضَّاربونَ الرَّجُلَ [٤٩/أ] بالنَّصْبِ، والضَّارِبُو الرَّجُلِ بالجرِّ، وهو الأكثرُ، قرأ أكثرُ القُرَّاءِ: ﴿ وَالمُقِيمِي

---

(١) في شرح المفصل ١٢٤/٢: « وقيل: إنه رأيٌ لسيبويه، وقد حكاه الرماني في شرح الأصول » وانظر في مذهب الرماني أيضاً: شرح التسهيل ٨٦/٣، وشرح الكافية ٢٨٤/١، وارتشاف الضرب ١٨٨/٣، والمساعد ٢٠٤/٢، والهمع ٢٧٥/٤.

(٢) المفصل ١٠٥ - ١٠٦ . قال ابن مالك: « الظاهر أصل والمضمر نائب عنه، ولا ينسب إلى النائب ما لا ينسب إلى المنوب عنه، فمذهب الزمخشري في هذا ضعيف » .

(٣) الأصول ١٤/١، وقد أخبَرَ ابنُ السَّرَّاجِ أن أبا العباس رَجَعَ عن رأيه هذا .

(٤) في الأصل: « بالألف » وهو خطأ .

(٥) من البسيط، ولم أهتد إلى قائله، والبيت في شرح التسهيل ٨٥/٣، والتذييل والتكميل ٢١٥/٣، والمساعد ٢٠٢/٢، والتصريح ٢٩/٢، والهمع ٢٧٤/٤ .

الصَّلَوٰةِ﴾[1] بجرِّ «الصَّلاة»، وقال الشَّاعرُ:

لَيسَ الأَخِلاَّءُ بِالْمُصْغِي مَسَامِعِهِمْ إِلَى الوُشَاةِ وَلَو كَانُوا ذَوِي رَحِمِ[2]

فإنْ نَصَبْتَ، فَلَكَ إِثْبَاتُ النُّونِ، كمَا تَقَدَّمَ في المُثُلِ، ولكَ حَذْفُهَا لِطُولِ الصِّلَةِ؛ لأنَّ الأَلِفَ واللامَ مَوصُولَةٌ، قال الشاعرُ:

قَتَلْنَا نَاجِياً بِقَتِيلِ عَمْرٍو وَخَيرُ الطَّالِبِي التِّرَةَ الغَشُومُ[3]

رواهُ ابنُ جنِّي[4] بِنَصْبِ «التِّرَةَ»، ويكونُ حَذف النُّونَ لِطُولِ الصِّلَةِ، والغَشُومُ: خَبَرُ «خَيْرُ». قالَ الآخَرُ:

الحَافِظُو عَورَةَ العَشِيرَةِ لاَ يَأْتِيهِم مِنْ وَرَائِنَا وَكَفُ[5]

---

(١) سورة الحج: من الآية: ٣٥، وهي قراءة السبعة، ويُقرأُ شاذاً بنصبها. انظر مختصر الشواذ: ٩٥، وإعراب القراءات الشاذة: ١٣٨/٢ - ١٣٩ .

(٢) من البسيط، ولم أهتد إلى قائله، انظر: شرح التسهيل ٨٥/٣، والتذييل والتكميل ٢١٥/٣، والمساعد ٢٠٢/٢، والتصريح ٢٩/٢، والهمع ٢٧٤/٤ .

(٣) البيت من الوافر، وقد ورد العجز منه في حماسة البحتري: ٣٠ بصدر مختلف مع عدة أبيات منسوبة إلى الوليد بن عقبة بن أبي مُعَيط، وصدرُه فيها:

لكَ الويلاتُ أَورِدْنَا عليهِ

وكذلك ورد في أمالي القالي ٣١٦/١ مع عدة أبيات منسوبة إلى عبد الرحمن بن زيد، وصدره فيها:

غَشُومٌ حينَ يُبصَرُ مُستَقَادُ

وانظر التنبيه على الأمالي ٩١-٩٢، والشاهد في: المحتسب ٨٠/٢، وشرح التسهيل ٧٢/١، واللسان (غشم، حلم)، والهمع ١٦٨/١ .

(٤) في المحتسب ٨٠/٢ .

(٥) من المنسرح، وقد نُسِبَ هذا البيت إلى عدد من الشعراء، وهو في ملحقات ديوان قيس بن الخطيم ٢٣٨، وانظر كلام المحقق في نسبته ص: ١١٤-١١٥، وقد نص العلامة البغدادي رحمه الله في الخزانة ٢٧٥/٤، على أنه لعمرو بن امرئ القيس الخزرجي الجاهلي، جد عبد الله بن رواحة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، يخاطب مالك بن عجلان، وانظر كلام البغدادي في نسبة البيت ص: ٢٨٢-٢٨٣ من هذا الجزء .

بنَصْبِ «عَورَةَ»، والوَكَفُ: العَيْبُ، ويُرْوَى: نَطَفُ، بالنُّونِ المفتوحَةِ وهوَ التُّهْمَة.

وقَرَأَ الحسَنُ وبَعْضُ رُوَاةِ أبي عَمْرٍو[1] ﴿ وَالْمُقِيمِي الصَّلَوٰةَ ﴾ ، وإنْ جَرَرْتَ فَلاَ بُدَّ مِنْ حَذْفِ النُّونِ؛ لأنَّهَا بمنزلةِ التَّنوينِ، ولا يَثْبُتُ التَّنوينُ معَ الإضافة .

فالحاصِلُ أنَّكَ إنْ أثْبَتَّ النُّونَ، فلَيسَ إلاَّ النَّصْبُ، وإنْ حَذَفْتَهَا، جَازَ النَّصْبُ على أنَّ حَذْفَ النُّونِ لتخفِيفِ الصِّلَةِ، فَكَأَنَّهَا لَمْ تُحْذَفْ، وجَازَ الجَرُّ على أنَّ النُّونَ حُذِفَتْ للإضافةِ، فهي غيرُ مَوجودةٍ لا في اللَّفْظِ ولا في التَّقديرِ .

فإنْ كان المعمُولُ ضَميراً نحو: الضَّارِبَاكَ والضَّارِبُوكَ، لَزِمَ حَذْفُ النُّونِ، وجَازَ النَّصْبُ والجَرُّ بِلَحْظَيْنِ مختلِفَيْنِ عندَ سيبويهِ[2] والجمهورِ، فمَنْ نَصَبَ، جَعَلَ حَذْفَ النُّونِ لطُولِ الصِّلَةِ، ومَنْ جَرَّ، جَعَلَ حَذْفَهَا للإضافة .

وذَهَبَ الجَرْميُّ والمازنيُّ[3] والمبرِّدُ[4] إلى أنه في مَوضِعِ جَرٍّ فقط، ودليلُهُم: أنَّ حَذْفَ

والشاهد في: الكتاب ١/١٨٦، ٢٠٢، وشرح أبياته ١/٢٠٥، وفرحة الأديب ١٦٦، وإصلاح المنطق ٦٣، وتهذيبه ١٧٤، وأدب الكاتب ٣٢٤، والمقتضب ٤/١٤٥، والإيضاح ١٧٥، وإيضاح شواهده ١/١٦٧، وغيرها، والقصيدة كاملة في جمهرة أشعار العرب ٢/٦٧٣ .

(١) تنظر القراءة في مختصر الشواذ ٩٥، والمحتسب ٢/٨٠، والمحرر الوجيز ١٠/٢٧٩، والبحر المحيط ٦/٣٦٩ .

(٢) الكتاب ١/١٨٧ . وانظر شرحه للسيرافي ١/٣٥٩ (مخطوطة دار الكتب ١٣٦ نحو)، وشرحه للرماني ١/٤٤٥ (رسالة دكتوراه) .

(٣) جاء في حاشية الكتاب ١/١٨٨ ما نصه: « وقد جاء بعد هذا الشاهد [أي قول الشاعر: ولم يرتفق والناس محتضرونه ....] في الأصل: (وذكر أبو عثمان والزيادي أن الأخفش كان يقول: لا يكون الكاف في « الضارباك » إلا في موضع نصب؛ لأنَّ المضمرَ لا ميكن معه إظهار النون، فهو يعاقب، مثل الواحد، والجرمي والمازني لا يرونه إلا مجروراً، وهو مذهب أبي العباس » ا.هـ . وانظر شرح الكتاب للرماني ١/٤٤٥ (رسالة دكتوراه) .

ولم يتعرض المؤلف هنا إلى رأي الأخفش القائل: إنه في محل نصب لا غير. انظر: الانتصار:٨٥ (مطبوع)، وشرح الكتاب للسيرافي ١/٣٥٩ (مخطوطة دار الكتب ١٣٦ نحو)، وشرحه للرماني ١/٤٤٥ (رسالة دكتوراة) .

ينظر: البسيط ٢/١٠٤٨، والملخص: ٣٠٣، وارتشاف الضرب ٣/١٨٨، والمساعد ٢/٢٠٤. وانظر كتاب (أبو عمر الجرمي) ص: ١٨٣ .

النُّونِ أصْلُهُ أن يكونَ للإضافةِ / لا للطُّولِ، فيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ علَى الأصْلِ . [٤٩/ب]

ونَقَلَ ابنُ مالكٍ[١] الإجماعَ على جَوازِ النَّصْبِ والجرِّ، فإنْ أرَادَ إجماعَ الأكْثَرِينَ، فَبَيِّنٌ، وإن أرادَ إجمَاعَ النَّحْوِيِّينَ كُلِّهِم، فقَدْ خَالَفَ مَنْ ذكَرْنَاهُ .

وأما إثباتُ النُّونِ معَ الضَّميرِ، فلا يجوزُ إلا ضرورةً، قالَ الشَّاعرُ:

هُمُ القَائِلُونَ الخَيْرَ وَالآمِرُونَهُ إِذَا مَا خَشُوا مِن مُحْدَثِ الأَمْرِ مُعْظَمَا[٢]

وتأوَّلَ المُبَرِّدُ[٣] هذا بأنْ قالَ: الهاءُ في « الآمِرُونَهُ » هَاءُ السَّكْتِ، وليسَتْ بضميرِ مَفعُولٍ به، وأُجريَ الوَصْلُ مُجْرَى الوَقْفِ، قالَ ابنُ عُصْفُورٍ[٤]: والأَولى أنْ يُقَالَ: إنَّ الهاءَ هنَا مفعُولَةٌ، لا هاءُ السَّكْتِ؛ لأنَّكَ إذا جَعَلْتَهَا مفعُولَةً كَانَ فيه ضرورةٌ واحدةٌ، وهي إثباتُ النون، وإذا جَعَلْتَهَا للسَّكْتِ، كَانَ فيه ثلاثُ ضروراتٍ: إجرَاءُ الوَصْلِ مُجرَى الوَقْفِ، وإلحاقُ هاءِ السَّكْتِ في المُعْرَبِ، وتحريكُ هاءِ السَّكْتِ .

فإنْ قلْتَ: فما الفَرْقُ بينَ المعمُولِ إذا كانَ ظاهِراً جازَ معَهُ إثباتُ النُّونِ، وبيتَهُ إذا

---

(٤) يبدو أن أبا العباس قد رجع عن رأيه هذا، وأخذ برأي سيبويه، حيث نقل عنه ابنُ ولاد في الانتصار: ٨٥ (المطبوع) قولَه: « ولكن القول كما قال سيبويه في أن الوجه فيه أن يكون جراً، ويجوز أن يكون نصباً في قول مَن قال:

الحَافِظو عَورَةَ العَشِيرةِ ...

والقول ما قال محمد بن يزيد، وهو مذهب سيبويه » .

(١) شرح التسهيل ٨٦/٣ .

(٢) من الطويل، قال سيبويه عن هذا البيت: « وزعموا أنه مصنوع » ، وانظره في الكتاب ١٨٨/١، ومعاني القرآن للفراء ٣٨٦/٢، والكامل /٤٦٨، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢١٤، وشرح المفصل ١٢٥/٢، وضرائر الشعر: ٢٧، وشرح الجمل ٥٥٩/١، وشرح التسهيل ٨٤/٣، والبسيط ١٠٥٠/٢، وارتشاف الضرب ١٨٨/٣، والخزانة ٢٦٦/٤، ٢٦٩ . ومُعظَم: اسم مفعول، وهو الأمر الذي يعظم دفعه. ويروى: « إذا ما خشوا من معظم الأمر مفظعا».

(٣) الكامل ٤٦٨/١ - ٤٦٩، وانظر البسيط ١٠٥٠/٢ .

(٤) انظر: ضرائر الشعر: ٢٨ مع اختلاف العبارة .

كَانَ مُضْمَراً لم يَجُزْ؟

فالجوابُ: أنَّ النونَ تَلْحَقُ الاسمَ بعدَ كَمَالِهِ لِتَفْصِلَهُ عَمَّا بَعْدَهُ، فهو يَطْلُبُ الانفصالَ، والضميرُ يَطْلُبُ الاتصالَ بما قَبْلَهُ، فلَمْ يُمْكِن الجمْعُ بينَهُمَا؛ لما في ذلكَ مِنَ التَّدَافُعِ، فَلَزِمَ حَذْفُهُ لذلك[1].

٥ فإن كانَ اسمُ الفاعِلِ مُجَرَّداً عن الألفِ واللامِ، فلا يخلُو أنْ يُرَادَ به الماضِي أو الحالُ أو الاستقبالُ، فإن أُريدَ به الماضي، لم يَعمَلْ على الصَّحيحِ، وتَجِبُ الإضافةُ، ويصيرُ مَعرِفَةً بالإضافةِ إنْ أُضِيفَ إلى مَعْرِفَةٍ،وقد تَقَدَّمَ ذلك[2]،وسواءٌ كانَ اسمُ الفاعل مُفْرَداً أو مثنًّى أو مجمُوعاً، وما بعدَهُ ظاهِرٌ أو مُضمَرٌ، تقُولُ: هذا ضارِبُ / زَيدٍ أمسِ، [٥٠/أ] وضارِبُكَ، وضارِبَا زيدٍ، وضارِبَاكَ، وضارِبُو زيدٍ، وضارِبُوكَ، كلُّ ذلك بالجرِّ على ١٠ الإضافة، فالتنوينُ والنُّونُ ساقِطَانِ لها.

فإنْ كانَ بمعنى الحالِ والاستقبالِ، فلا يخلُو المعمُولُ أن يكونَ ظاهراً أو مُقَدَّراً، فإن كانَ ظاهراً، جازَ فيه النَّصْبُ مُطْلَقاً، والجرُّ إنْ لم يُفصَلْ بينَهُمَا، وسواءٌ كانَ المعمُولُ نَكِرَةً أم مَعرِفَةً بأيِّ وَجْهٍ مِنْ وُجُوهِ التَّعريف، وسواءٌ كانَ اسمُ الفاعِلِ مُفْرَداً أو مثنًّى أو مجمُوعاً تقولُ: هذا ضارِبٌ رَجُلاً، بالنَّصْبِ، وضارِبُ رَجُلٍ، بالجرِّ، وضارِبَان ١٥ رَجُلاً، وضارِبَا رَجُلٍ، وضارِبُونَ رَجُلاً، وضارِبُو رَجُلٍ، وكذلك إذا كانَ المعمُولُ مَعْرِفَةً مِنْ أيِّ المعارفِ كانَ، يَسقُطُ التنوينُ والنونُ معَ الإضافة، ويَثْبُتَانِ مَعَ النَّصْبِ، ولا تَسْقُطُ النُّونُ معَ النَّصْبِ إلا في شذوذٍ، كقراءةِ أبي السَّمَّالِ العَدَوِيِّ[3]: ﴿لَذَائِقُوا

---

(١) هذا من كلام ابن هشام الخضراوي نقله عنه أبو حيان في التذييل والتكميل ٢١٦/٣ .

(٢) انظر: ما سبق صفحة: ١٤٧ .

(٣) هو قَعْنَبُ بنُ أبي قَعْنَبٍ العَدَوِيُّ البصري، كان إماماً في العربية، له اختيار في القراءة شاذ عن العامة، رواه عنه أبو زيد الأنصاري، توفي في حدود الستين ومائة. أخباره في: غاية النهاية ٢٧/٢، وبغية الوعاة ٢٦٥/٢.

العَذَابَ﴾[1] بنَصْبِ « العذابَ » مـعَ سُقوط النـونِ مِـن «لَذَائِقُـوا» . وقـرأَ غـيرُهُ: ﴿غَـيرُ مُعْجِزِي اللَّهَ﴾[2] بنَصْـبِ الجلالـة، مـعَ حَـذْفِ النـون مِـن « مُعْجِـزِي »، وقُـرِئَ: ﴿إنَّـا مُرْسِلُوا النَّاقَةَ﴾[3] بنَصْبِ « الناقة ». وقال الشَّاعرُ:

وَمَسَـامِيحُ بِمَا ضُـنَّ بِـهِ حَابِسُو الأَنْفُسَ مِن سُوءِ الطَّمَعْ[4]

بنَصْبِ « الأَنْفُسَ ». وقال الآخَرُ:

يَقُولُونَ ارْتَحِلْ فَتَرَى قُرَيشاً وَهُمْ مُتَكَنِّفُو البَيْتَ الحَرَامَا[5]

بنَصْبِ « البَيْتَ » فهذا كلُّهُ شَاذٌّ لا يُقَاسُ عليه .

فإن فُصِلَ بينَ اسمِ الفـاعلِ ومعمُولِـهِ، تَعيَّـنَ النَّصْـبُ، وامتَنَعَـت الإضافـةُ؛ لأنّـه لا

(١) سورة الصافـات: مـن الآيـة: ٣٨، وتنظر القـراءة في: مختصـر الشـواذ ١٢٧، والمحتسـب ٨١/٢، والبحر المحيط ٣٥٨/٧ .

(٢) سورة التوبة: من الآية:٢، ٣. ورَوَى هذه القراءةَ أبـو زيـد عـن أبـي السَّمَّال أو غـيره. المحتسـب ٨٠/٢ .

(٣) سورة القمر: من الآية: ٢٧، وقد ذكرها العكبري في إعراب القراءات الشواذ ٥٣٣/٢، ولم أقف على قارئها، لكن يبدو أنه أبو السمال صاحبُ القراءتين السابقتين .

(٤) البيت من الرمل، وهو لسُوَيد بن أبي كـاهل اليشـكري، (شـاعرٌ متقـدمٌ، مـن مخضرَمـي الجاهليـة والإسلام، عدَّهُ ابنُ سلاَّم في الطبقة السادسة وقرنـه بعنـترة. أخبـاره في: طبقـات فحـول الشـعراء ١٥٢/١، والأغاني ١٠٢/١٣، والخزانة ١٢٥/٦) .

والبيت في ديوانه: ٢٦٩، وشعره: ٦٦٢ (ضمن ديوان بني بكر)، وروايته: « حاسِرُو الأنفسَ عـن سوء .. » ، وهو من قصيدة طويلة في المفضليـات ١٩٠، وانظر شـرحها لابـن الأنبـاري ٣٩٤، وشـرحها للتبريزي ٨٨٨/٢. وانظر الشـاهد في: المحتســب ٨٠/٢، وشــرح التســهيل ٧٣/١، والتذييل والتكميل ٢١٤/٣ . ومساميح: جمع مسمح ومسماح، من السماحة . .

(٥) من الوافر، ولم أقف على قائله، والشاهد في: ضرائر الشعر: ١٠٧، والتذييـل والتكميـل ٢١٤/٣، وارتشاف الضرب ٣٠١/٣ .

يُفصَلُ بينَ المضافِ والمضافِ إليه، قالَ اللهُ تعالى: ﴿ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[١]

فإنْ جاءَ الجرُّ معَ الفَصْلِ فهوَ شَاذٌّ، ويكونُ ممَّا وقعَ فيه الفصلُ بين المضافِ والمضافِ / إليه، فمِنْ ذلك قراءةُ مَنْ قرَأَ: ﴿مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ﴾[٢] بنَصْبِ «وَعْدَهُ» [٥٠/ب] وخَفْضِ «رُسُلِهِ» بإضافةِ اسمِ الفاعل، ومنه قولُ الشَّاعرِ:

رُبَّ ابْنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مَشْمَعِلّ

طَبَّاخِ سَاعَاتِ الكَرَى زَادِ الكَسِلْ[٣]

بخفضِ «زَادِ» على الإضافةِ، ووقعَ الفَصْلُ بـ«ساعاتِ الكَرَى» وهو منصُوبٌ بالكَسْرَةِ، والمشْمَعِلُّ: المبَادِرُ إلى الشَّيءِ.

فإنْ كانَ المعمُولُ ضميراً، فلا يخلُو أن يكونَ مُنفصِلاً أو متَّصِلاً، فإن كانَ مُنفصِلاً تعيَّنَ النَّصْبُ كقولكَ: الدِّرْهَمُ زَيدٌ مُعطِي عَمْرٍو إيَّاهُ، فإنَّ الجَرَّ بالإضافةِ لا يكونُ إلاَّ معَ الاتِّصَالِ، والاتِّصَالُ هُنَا غيرُ مُمْكِنٍ، ومنهُ قولُ الشَّاعِرِ:

لاَ تَرْجُ أو تَخْشَ غَيرَ اللهِ إِنَّ أَخاً وَاقِيكَهُ اللهُ لاَ يَنْفَكُّ مَأْمُونَا[٤]

---

(١) سورة البقرة: من الآية: ٣٠.

(٢) سورة إبراهيم: من الآية: ٤٧، وتنظر القراءة في معاني القرآن للزجاج ١٦٨/٣، والكشاف ٣٠٨/٢، والمحرر الوجيز ٢٦٦/٨، والبحر المحيط ٤٣٩/٥. وقد أجاز بعض المتأخرين الفصل بين المضاف والمضاف إليه في بعض المسائل، كما في هذه القراءة. انظر: أوضح المسالك ١٨٢/٣.

(٣) بيتان من الرجز لجُبَار بن جزء بن ضرار، ابن أخي الشَّمَّاخ الشَّاعرِ المشهور، ونُسبا في بعض المصادر إلى الشَّمَّاخ نفسه، والأول منهما في ديوانه: ٣٨٩. والشاهد في: الكتاب ١٧٧/١، وشرح أبياته ١٣/١، ومعاني القرآن للفراء ٨٠/٢، والكامل ٢٥٨/١، والإيضاح ٢١٠، وإيضاح شواهده ٢٢٩/١، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٧٥-١٧٦، وأمالي ابن الشجري ١٩٠/١، ٥٧٦/٢، وشرح المفصل ٤٦/٢، وشرح الجمل ٥٤٩/٢، ٦٠٥، وشرح التسهيل ٨٥/٣، والخزانة ٢٣٣/٤، ويُروَى: «زَادَ الكَسَلْ» بالنصب، وعليها يَفُوتُ الاستشهادُ.

(٤) من البسيط، ولم أقف على قائله، وانظره في شرح التسهيل ١٥٣/١، ٨٤/٣، والتذييل والتكميل ٢١٤/٣، والمساعد ٢٠١/٢، والمقاصد النَّحْوِيَّة ٣٠٨/١، والتصريح ١٠٧/١.

فالهاءُ في « وَاقِيكَهُ » ضميرٌ غيرُ مُتَّصِلٍ باسمِ الفاعلِ، فهو مَوضِعُ نَصْبٍ لا غيرُ .

فإنْ كانَ الضَّميرُ مُتَّصلاً نحو: زَيدٌ ضَارِبُكَ، فَمَذْهَبُ سيبويهِ[١] والمحقِّقِينَ أنَّه في محلِّ جَرٍّ بالإضافةِ، سواءٌ كان اسمُ الفاعلِ مُفْرَداً أو مثنّىً أو مجموعاً؛ لأنَّ التنوينَ والنُّونَ قد سَقَطَا[٢]، وسقوطُهُمَا معَ الظَّاهِرِ الذي هو الأصلُ يُوجِبُ الجَرَّ على الإضافةِ، فمَعَ المُضْمَرِ الذي هو الفَرْعُ أَوْلَى .

وذهَبَ الأخفَشُ وهِشَامٌ[٣] إلى أنَّ الضَّميرَ في محلِّ نَصْبٍ؛ لأنَّ المقتضِي للمفعوليَّة بَاقٍ وهو اسمُ الفاعلِ، فيُحمَلُ علَى مَا يَقتضِيهِ العامِلُ، واعتَذَرَا عن سُقُوطِ التَّنوينِ والنُّونِ: بأنَّهُ يُمْكِنُ اتِّصَالُ الضَّميرِ بالعامِلِ لا للإضافَةِ .

والصَّحيحُ عندَهُم مَذْهَبُ سيبويهِ؛ لأنَّ حَمْلَ الفَرْعِ على الأَصْلِ هو الجاري على القوَاعِدِ، ومَا ادَّعَاهُ الأخفَشُ وهشَامٌ خِلَافُ الأَصْلِ؛ لأنَّ الأصْلَ في سُقُوطِ التنوينِ والنونِ الإضافةُ، لا تَمْكِينُ اتِّصالِ الضَّميرِ.

ولا يجوزُ ظهورُ / التَّنوينِ ولا النُّونِ معَ الضَّميرِ المتَّصِلِ، فَلاَ يُقَالُ: ضَارِبُنْهُ[٤]، [٥١/أ] بإثباتِ التَّنوينِ، ولا ضَارِبَانِهِ، ولا ضَارِبُونَهُ، بإثبات النُّونِ فيهمَا إلا شَاذاً[٥]، خلافاً لهشَامٍ[٦]، فإنه يَرَى جَوازَ إثباتَ التَّنوينِ والنُّونِ معَ الضَّميرِ المتَّصلِ؛ لأنَّهُ عندَهُ في مَوضِعِ نَصْبٍ، فَلا يَضُرُّ ظُهُورُ التَّنوينُ والنُّونُ عندَهُ، فَمِمَّا استدَلَّ بهِ قَولُ الشَّاعرِ:

---

(١) الكتاب ١/١٨٧ .

(٢) في الأصل: « سطا » .

(٣) ينظر: شرح المفصل ٢/١٢٤، وشرح التسهيل ٣/٨٣، والبسيط ٢/١٠٤٨، والتذييل والتكميل ٣/٢١٤، وارتشاف الضرب ٣/١٨٦، والمساعد ٢/٢٠١، والهمع ٥/٨٣ .

(٤) أصل « ضاربُنْهُ » : ضاربٌ، فلما اتَّصلَ الضميرُ، كُتِبَ التنوينُ نوناً .

(٥) انظر: المحتسب ٢/٢٢٠ .

(٦) انظر رأيه في: شرح الكافية ١/٢٨٣، والتذييل والتكميل ٣/٢١٤، وارتشاف الضرب ٣/١٨٧، والمساعد ٢/٢٠١، ونتائج التحصيل ٢/٥٧٧ .

وَمَا أَدْرِي وَظَنِّي كُلُّ ظَنٍّ أَمُسْلِمُنِي إِلَى قَومِي شَرَاحِي[١]

فقال: « أَمَسْلِمُنِي » بإثبات التَّنوين[٢]. وقال الآخَرُ:

أَلاَ فَتًى مِنْ سَرَاةِ النَّاسِ يَحْمِلُنِي وَلَيسَ حَامِلَنِي إِلاَّ ابْنُ حَمَّالِ[٣]

---

(١) البيت من الوافر، قال البغدادي في شرح أبيات المغني ٥٧/٦: « لم أقف على قائله، ولا على تتمته»، وذكر أبو حيان في تذكرة النحاة ٤٢٢ عن أبي محمد الأعرابي (الأسود الغندجاني) في كتابه « زلاتُ العلماء » نسبة هذا البيت مع أبيات أخرى إلى يزيدَ بنِ مُخرِّم الحارثي، ونقَلَ عنه قولَه ـ يتهمُ الفرَّاءَ ـ : « دمَّر الفراءُ على هذا البيت، وغيَّرَ ضربَهُ ليَجْعَلَ (أَمُسلِمُني) باباً من أبواب النحو ...». وأصل هذا ما جاء في إعراب القرآن للنحاس ٤٢٣/٣ قال: « وأما البيت الذي أنشده الفراء فالقول فيه ما حكاه أبو إسحاق، قال: أنشدنا محمد بن يزيد: « أأسلمني » ... » وانظر معاني القرآن للزجاج ٣٠٥/٤، وفيه: « أيسلمني » .

وعقَّبَ البغدادي على كلام الغندجاني فقال: « وأنا لا أقبل هذه الحكاية، فإن الفراءَ أجلُّ من أن يُذكَرَ بمثل هذه النقيصَةِ، ومَنْ هُوَ أبو محمد حتى يفتريَ على الفراءِ، ويُنقَلَ كلامُهُ ويُقْبَلَ ؟ » ونقلَ السيوطيُّ في شرح شواهد المغني ٧٧٠/٢، كلامَ الأسود الغندجاني، وأَقَرَّهُ .

ويزيد بن محمد وقيل: بن مخرم الحارثي، هو شاعرٌ جاهلي كثير الشعر، يعرف بـ (ابن فكهة) وهي جدته أم أبيه. انظر: معجم الشعراء ٤٩٤. وانظر الشاهد في: معاني القرآن للفراء ٣٨٦/٢، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٨٠، والمحتسب ٢٢٠/٢، والمقرب ١٣٨، والتذييل والتكميل ٢١٤/٣، والمغني ٤٥٠، والمقاصد النَّحْويَّة ٣٨٥/١، والهمع ٢٢٥/١، ونتائج التحصيل ٥٧٦/٢ . وشراحي: أراد شراحيل، فحذف اللام على جهة الترخيم في غير النداء، قال أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ٤٢٣/٣: « وهذا من أقبح الضرورات » .

(٢) يرى ابن مالك رحمه الله أن النون هنا هي نون الوقاية لحقت الصفة تشبيهاً بالفعل، وليست تنويناً، كما نص المؤلف، وعليه أغلب النحويين . انظر: شرح التسهيل ١٣٨/١ .

(٣) من البسيط، وقائله أبو محلِّم التميمي السَّعدِي، واسمه: محمد بن هاشم بن عوف، أعرابي زاوية، كان أحفظ الناس، وأعلمهم بالشعر واللغة، توفي سنة ٢٤٨هـ .أخباره في معجم الشعراء ٤٢٨، والفهرست ٦٩ . والشاهد في: الكامل ٤٦٧/١، والإنصاف ١٢٩/١، والتذييل والتكميل ٢١٤/٣، والخزانة ٢٦٥/٤، ٣٩٦/٥. ويروى: (وليس يحملني) وعليها يفوت الاستشهاد .

فقال: « حاملي » بإثبات التّنوين. وقال الآخَرُ:

وَلَيسَ بِمُغْيِيني وَفي النّاسِ مُمْتِعٌ رَفِيقٌ إذَا أَعْيَا عَلَيَّ رَفِيقُ(١)

فقال: «بمعييني» بإثبات التّنوين. وقال الآخَرُ:

هَلِ ا للهُ مِنْ سَرْوِ العَلاةِ مُرِيحُني وَلَمَّا تَقَسَّمْنِي النِّبَارُ الكَوَانِسُ(٢)

فقال: (مريحني) بإثبات التنوين. وقال الآخر:

وَلَمْ يَرْتَفِقْ وَالنَّاسُ مُحْتَضِرُونَهُ جَمِيعاً وَأَيدِي المُعْتَفِينَ رَوَاهِقُهْ(٣)

فقال: « محتضرونه » بإثبات النُّون. وهذا كُلُّهُ عندَ الجمهورِ ضَرُورَةٌ لا يُقَاسُ علَيه.

فإنْ قُلْتَ: قد ظَهَرَ مِمّا تقَدّمَ أنّ الضميرَ المتّصلَ باسم الفاعلِ، لا يَجوزُ فيه إلا الجرُّ بالإضافة على الصَّحيح، وقد أَجَازُوا أنْ تقولَ: المُحْسِنُ زَيدٌ كائنُهُ، والمُحْسِنُ زَيدٌ كائِنٌ

---

(١) من الطويل، و لم أقف على قائله، والشاهد في: شرح الجمل ٥٥٩/١، وشرح التسهيل ١٣٨/١، وشواهد التوضيح ١١٨، والتذييل والتكميل ٢١٤/٣، وشرح الأشموني ١٢٦/١ . ويروى عجزه: « رفيقٌ إذا أعيا رفيقٌ ومُمتعُ » .

(٢) من الطويل، و لم أهتد إلى قائله، وهو في معاني الفراء ٣٨٦/٢، والمعاني الكبير ٦٧٧/٢، وضرائر الشعر ٢٧، وارتشاف الضرب ٢٧١/٣ . وسرو العلاة: اسم موضع (معجم البلدان ٢١٧/٣)، والنِّبارُ: جمع نِبْر، وهي دربية شبيهة بالقراد (اللسان ـ نبر)، وفي الأصل كتبت: (البنان) .

(٣) من الطويل، قال المبرد في الكامل ٤٦٨/١: إنه مصنوع، وهو في الكتاب ١٨٨/١، والنكت عليه ٢٩٥/١، والمسائل الحلبيات ٣٢١، والتبصرة ٢٢٤/١، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢١٥، وشرح المفصل ١٢٥/٢، وشرح الجمل ٥٥٩/١، وشرح التسهيل ٨٤/٣، والتذييل والتكميل ٢١٤/٣، والخزانة ٢٧١/٤ . والارتفاق: الاتكاء على المرفق، والمعتفون: الذين يطلبون المعروف والإحسان، يقال: عفوته؛ أي: أتيته أطلب معروفه، والرواهق: جمع راهقة، من رهِقَه ــ من باب تعب ـ إذا غشيه وأتاه، ورهقه بمعنى أدركه وقرب منه أيضاً. (الخزانة) ، يقولُ: غشِيَهُ المعتَفُون (وهم السائلون) واحتضَرَه الناسُ جميعاً للعطاء، فجلَسَ لهم جلوسَ متصــرِّفٍ متبذِّلٍ، غيرَ مُرتفقٍ مُتَوَدِّعٍ .

وعند المبرد في الكامل ٤٦٨/١-٤٦٩ أن الهاء في « محتضرونه » هاءُ السكت، فأجراها في الوصل مجراها في الوقف، وشبهها بهاء الكناية لثباتها في الوصل فحرَّكها. قال الأعلم: « وكلا الوجهين بعيد ». تحصيل عين الذهب ١٥٧، وانظر النكت ٢٩٥/١ .

إِيَّاهُ، فقد اتَّصَلَ الضميرُ باسم الفاعل، وجازَ فيه الوجهَان: الاتِّصالُ على الإضافة، والانفصَالُ على المفعُوليَّةِ ؟

فالجوابُ: أنَّ كَلامَنَا فيمَا تقدَّمَ إنَّمَا هُو في الضَّميرِ الذي هُو مفعولٌ بِهِ، والضَّمِيرُ / [٥١/ب] في هذه المسألَةِ خَبَرُ «كان»، فهُوَ ذُو وَجْهَين؛ فَمَنْ وَصَلَهُ وَجَرَّهُ بالإضافة، فَلِشَبَهِهِ بالضَّمير المفعُولِ، ومَنْ فَصَلَهُ، فَلِكَونِهِ في الأَصْلِ خَبَراً، واللهُ أعلَمُ .

المسألة الثامنة: في تقديم معمول اسم الفاعل عليه:

وهو في ذلكَ كالفِعْلِ، فحيثُ يجوزُ تقدِيمُ المعمُولِ على الفعلِ، يجوزُ تقديمُهُ على اسمِ الفاعل، وقد تقدَّمَ ما يَمْنَعُ التَّقديمَ في باب المفعُولِ[1]، فتقولُ: هذا زَيداً ضَارِبٌ، كمَا تقولُ: هذا زَيداً يَضْرِبُ، إذ لا مَانِعَ منَ التَّقديمِ، ولا يجوزُ في مثل: أضَارِبٌ زَيدٌ عَمْراً: عَمْراً أَضَارِبٌ زَيدٌ، كما لا يجوزُ في مثل: أَيَضْرِبُ زَيدٌ عَمْراً: عَمْراً أَيَضْرِبُ زَيدٌ، إلاّ أنَّ اسمَ الفاعلِ له خصائِصُ دونَ الفِعلِ، تمنَعُ مِنْ تقدِيمِ مَعْمُولِهِ، لا بُدَّ مِنَ الكلامِ عليهَا، فنَقُولُ:

لا يخلَو اسمُ الفاعل أَنْ يكونَ بالألف واللامِ، أو لا، فإنْ كانَ بالألف واللامِ، فلا يخلُو المعمُولُ أنْ يكونَ مفعُولاً صريحاً أو ظرْفاً أو مجروراً :

فإنْ كانَ مفعُولاً صريحاً، فلا يجوزُ التَّقديمُ، فلا يُقالُ في قولكَ: هذا الضَّارِبُ زَيداً: هذا زَيداً الضَّارِبُ؛ لأنَّ الألفَ واللامَ موصولةٌ، و«ما» في حَيِّزِ الموصُولِ لا يَتَقَدَّمُ عليه.

فإنْ كان ظرْفاً أو مجروراً، ففي تقدُّمِهِ عليه خِلاَفٌ، فإذا قُلْتَ: هذا الضَّارِبُ زَيداً في الدارِ، فمِنْهُم مَنْ لَمْ يُجَوِّزْ تقديمَهُ[2]، فلا يُقالُ: هذا في الدَّارِ الضَّارِبُ زَيداً؛ لأنَّ

(١) ذكره المصنف في السفر الثاني من هذا الشرح ، وهو في الجزء المفقود منه .

(٢) وهم البصريون. انظر: اللامات للزجاجي: ٥٨، وإعراب القرآن ٢/٣٢٠، والمسائل البغداديات: ٥٥٣،

الألفَ واللامَ مَوصُولةٌ، ومنهُم مَنْ أجازَ[١]؛ لأنَّ الظرفَ والمجرورَ يُتَّسعُ فيهمَا مَالَمْ يُتَّسعْ في غيرِهِمَا[٢].

فإنْ كانَ بغيرِ ألِفٍ ولامٍ، فلا يخلُو أن يكونَ مجروراً بالإضافةِ، أو بحرفِ جرٍّ، فإنْ كانَ مجروراً بالإضافة فلا يخلُو المضَافُ أنْ يكونَ «غير» / أو «جدّ» أو «حقّ»[٣] أو [٥٢/أ] «أوَّل»، أو غيرَ ذلك من الأسماء، فإنْ كان واحداً ممَّا ذُكِرَ، فَمِنَ النَّحْويِّينَ مَنْ أجَازَ التَّقديمَ[٤]، ومنهُم مَنْ مَنَعَ، فتقولُ على مَنْ جَوَّزَ: هذا زَيداً غيرُ ضاربٍ، الأصلُ: هذا غيرُ ضاربٍ زَيداً، وتقولُ في الباقي على جِهَةِ التَّقديمِ: هذا زَيداً جدُّ ضَاربٍ، وهذا زَيداً حَقُّ ضَاربٍ، وهذا زَيداً أوَّلُ ضَاربٍ، والصَّحيحُ المنْعُ[٥].

فإنْ كانَ المضافُ غيرَ هذِهِ الأربعة[٦] فلا يجُوزُ التَّقدِيمُ، لا تقولُ في قولكَ: «جاءَني غُلامُ مُلازِمٍ بَابَكَ»: جَاءَني بَابَكَ غُلامُ مُلازِمٍ؛ لأنَّهُ يلزَمُ منه الفَصْلُ بينَ اسمِ الفاعلِ ومعمُولِهِ بالمضاف وهو الغلام، بخلافِ الأربَعَةِ المتقدِّمَةِ، فإنَّ المضافَ فيهَا عينُ المضَافِ إليه في المعْنَى، فَكَأنَّكَ لَمْ تَفصِلْ بشَيءٍ، وقِيلَ: إنَّما جازَ التَّقديمُ في هذه المواضعِ وإنْ كانَ الظَّاهِرُ عَدَمَ الجوازِ؛ لأنَّهَا في معْنَى كَلامٍ لا يَمْتَنِعُ فيهِ تقدِيمُ المعمولِ، فحُمِلَتْ على ما هُوَ في معنَاهَا، فقولُكَ: هذا زَيداً غيرُ ضَاربٍ، إنما جازَ فيه تقدِيمُ «زَيدٍ» وإنْ كانَ فيه الفَصْلُ بينَ العاملِ والمعمولِ بالمضَافِ؛ لأنَّهُ في مَعْنَى ما لا فَصْلَ فيه، ألا تَرَى أنَّ المعْنَى: هَذا زَيدا[٧] تاركٌ دونَ ضَرْبٍ، وكذلكَ قولُكَ: هَذا زَيداً حَقُّ ضَاربٍ، هو

---

(١) انظر مجالس ثعلب ٢٠٧/١، والغرة لابن الدهان ١٩٨/٢ (مخطوط) .

(٢) شرح الجمل ٥٥٥/١ .

(٣) في الأصل: «أحق» .

(٤) انظر الارتشاف ١٨٩/٣ .

(٥) انظر: التذييل والتكميل ٢١٨/٣، وارتشاف الضرب ١٨٩/٣ .

(٦) في الأصل: (الثلاثة) .

(٧) في الأصل: (زيد) .

في مَعْنَى: هَذا زَيداً ضَارِبٌ حَقّاً، وكذلكَ الباقي .

فإنْ كانَ اسمُ الفاعلِ مجروراً بحرفٍ، فلاَ يخلُو أنْ يكونَ زائِداً أو غيرَ زائد، فإنْ كانَ زائداً نحو: ليسَ زَيدٌ بضَارِبٍ عَمْراً، فالمشهُورُ جوازُ التّقديم، فتَقولُ: ليسَ زَيدٌ عَمْراً بضَارِبٍ، وحُكِيَ عن أبي العبَّاسِ المنْع[1]، فإنْ كانَ غيرَ زائدٍ نحو: مَرَرْتُ بضَارِبٍ زَيداً، لَمْ يَجُز التّقديمُ.

وأمَّا غيرُ المجرور فإنْ كانَ خبرَ مُبتَدأٍ وليسَ في المبتَدأِ ما يقتضِي التّصديرَ، جازَ تقديمُ المعمولِ، فتقولُ في «هذا ضَارِبٌ زَيداً»: زَيداً هذا ضَارِبٌ، فإنْ كانَ في المبتَدأِ ما يقتَضِي التّصديرَ نحو: لَزَيدٌ ضَارِبٌ / عَمْراً، مُنِعَ التّقديمُ؛ لأنَّ لامَ الابتداءِ لا يَتَقَدَّمُ ما بَعْدَهَا علَيهَا . [٥٢/ب]

فإنْ كان اسمُ الفاعلِ قد رَفَعَ ظاهِراً سَبَبِيّاً نحو: زَيدٌ ضَارِبٌ أبُوهُ عَمْراً، فالبصْرِيُّونَ والكِسَائِيُّ[2] يَجيزُونَ تقديمَ المعمولِ على المبتَدأِ، والفرَّاءُ[3] يَمنَعُ، فإن احتَوَتْ الجُمْلَةُ على مُبْتَدأَينِ والثّاني مِنْ سَبَبِ الأوَّلِ، واسمُ الفاعلِ خَبَرٌ عن الثّاني نحو: زَيدٌ أبُوهُ ضَارِبٌ عَمْراً، فالبَصريُّونَ يُجيزُونَ تقديمَ المفعولِ على المبتَدَأ الأوَّلِ، فيقولُون: عَمْراً زَيدٌ أبُوهُ ضَارِبٌ، والكِسَائِيُّ والفَرَّاءُ[4] يمنَعَان التّقديمَ. فإنْ عُطِفَ اسمُ فَاعلٍ علَى فَاعِلٍ آخَرَ، وجُعِلاَ خَبَراً عن تَثْنِيَةٍ نحو: الزَّيدَانِ ضَارِبٌ عَمْراً وَمُكْرِمُهُ، وكذلكَ لو عُطِفَ أكثَرُ مِن اثنَين، وَجَعَلْتَ الجميعَ خَبَراً عن جَمْعٍ نحو: الزَّيدُون مُكْرِمٌ عَمْراً ومُوَقِّرُهُ ومُعِينُهُ، فالمنصُوصُ أنَّهُ لا يجوزُ تقديمُ المفعُولِ على اسمِ الفاعلِ، فلا يُقالُ: الزَّيدان عَمْراً ضَارِبٌ ومُكْرِمُه، وكذلك في الجَمْعِ، قالُوا: لأنَّ الفعْلَ لا يَصِحُّ هنا لو قُلْتَ: هذان يَضرِبُ زَيداً ويُكرِمُهُ، لم يَجُزْ .

---

(١) التذييل والتكميل ٢١٨/٣، وارتشاف الضرب ١٨٩/٣ .

(٢) انظر: المرجعين السابقين .

(٣) انظر: المرجعين السابقين .

(٤) انظر: المرجعين السابقين .

المسألة التاسعة: في تابع معمول اسم الفاعل:

وهذه المسألةُ قد أجْحَفَ بها ابنُ مالك في «التسهيل»[١] فلَمْ يَذْكُرْ مِنَ التَّوابِعِ إلاَّ العطفَ، ولم يذكُرْ منه إلاَّ حكمَهُ مع اسمِ الفاعل الذي فيه الألِفُ واللامُ، وقد أحْكَمَ ابنُ عُصفُورٍ هذه المسألَةَ في «المقرَّب»[٢] ، وَذَكَرَ حكمَهَا بالنسبَةِ إلى التَّوابِعِ وإلى اسمِ الفاعِلِ على اختلافِهِ، ونحنُ نذكُرُها على نحو ذلكَ فنقولُ:

معمولُ اسمِ الفاعلِ لا يخلُو أن يكونُ مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً :

فإن كانُ مرفوعاً فليس في تابعِهِ إلاَّ الرفعُ، تقولُ: مَرَرْتُ برَجُلٍ قائمٍ أبُوهُ الكريمُ نَفْسُهُ وعَمْرٌو،فـ«أبُوهُ» فاعِلٌ بـ«قائم»،و«الكريمُ» نعتُهُ،و«نَفْسُهُ» تأكيدٌ له،و«عَمْرٌو» معطوفٌ عليه، وهي كلُّها مرفوعةٌ؛ لأنَّها تابعةٌ لمرفوعٍ، / ولا مَوضِعَ لهذا المرفوعِ . [٥٣/أ]

فإنْ كان منصُوباً نحو: هذا ضَارِبٌ عَمْراً، فمَذْهَبُ البصريِّينَ أنه لا يُتبَعُ إلا على اللَّفْظِ، تقولُ: هذا ضَارِبٌ عَمْراً الكريمَ نفسَهُ وزَيداً، بالنَّصْبِ في جميعِ ذلك، وأجازَ الكوفيُّونَ والبغداديُّونَ[٣] الخفضَ في التَّابعِ على تَوَهُّمِ إضافَةِ «ضاربٍ» إلى «عَمْرٍو» ، واستدَلُّوا علَى ذلكَ بقولِ امرئِ القَيسِ:

وَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ مِن بَينِ مُنْضِجٍ صَفِيفَ شِـــوَاءٍ أو قَدِيرٍ مُعجَّلِ[٤]

وجْهُ الدليل: أنَّ «صَفيفَ» منصوبٌ بـ«مُنضِجٍ» وأن «قديراً» مخفوضٌ بالعطف على توهُّمِ الخفْضِ في «صَفيف» بإضافة «مُنضِجٍ» إليه، إذ تصحُّ إضافتُهُ إليه، ورُدَّ: بأن

---

(١) التسهيل: ١٣٨ .

(٢) المقرَّب ١٣٩-١٤٠ .

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٤٦/١، وشرح القصائد السبع الطوال: ٩٧ ـ ٩٨، والتذييل والتكميل ٢١٧/٣، وارتشاف الضرب ١٨٩/٣، والمساعد ٢٠٦/٢ .

(٤) من الطويل، في ديوانه: ٢٢، وهو من معلقته، وينظر: شرح القصائد السبع الطوال ٩٧، وشرحها للنحاس ١٨٣/١، وانظر الشاهد في: شرح التسهيل ٣٨٦/١، والتذييل والتكميل ٢١٧/٣، والمساعد ٢٠٦/٢ ، وشرح أبيات المغني ١٣/٧ .

المنصوبَ باسم الفاعل لا مَوضِعَ له من الإعـرابِ يُخَـالِفُ لفظَـهُ، فيُعطَـفُ علَيـه، بـل لفظُهُ ومَوضِعُهُ واحِدٌ، وشيءٌ آخَرُ: أنَّ العطفَ علـى توهُّـمِ الخفـضِ في المعطـوفِ عليـه مختَصٌّ بالضرورة كقولِهِ:

مَشَائِيمُ لَيسُوا مُصلِحِينَ عَشِيرَةً وَلاَ نَاعِبٍ إلاَّ بِبَـيْـنٍ غُرَابُـهَا[1]

فعَطَفَ «ولا ناعِبٍ» بالخفضِ على تَوَهُّـمِ دخـول البـاء في «مُصلِحِين»؛ لأنَّ خـبرَ ليس يكثُرُ فيه الجرُّ بالباء.

وللبصريين في بيتِ امرئِ القيسِ تـأويلاتٌ أصحُّهَـا: أنـَّه علـى حـذْفِ مُضـافٍ معطُوفٍ على «مُنضِجٍ» التقدير: مِنْ بَينِ مُنضِجٍ صَفيفَ شِواءٍ أو مُنضِجَ قَديرٍ[2]، وتكونُ «أو» بمعنى الواو؛ لأنَّ مخفوضَ «بَينَ» لا يُعطَفُ عليه إلا بالواو، ولا يستقيمُ المعْنَى إلا بتقدير هذا المضافِ؛ لأنَّكَ لو لم تُقَدِّرْهُ لَلَزِمَ منـه أن تكـونَ البَيْنِيَّةُ في معمُـولِ اسـمِ الفاعل، فيكونُ التقديرُ: مِنْ بَينِ مُنْضِجٍ أَحَدَ هذين، وليس المعنى عليه، وإنما المعنى على / أنَّ البينيَّةَ إنما هي في الطُّهاةِ، فيَستَلْزِمُ حَذْفَ المضَافِ كمَا تقَدَّمَ. [٥٣/ب]

الثاني مـن التـأويلات: أنَّ «قديراً» مخفُـوضٌ بـالعطف علـى الجِـوار، وهـذا تـأويلٌ بعيدٌ[3].

---

(١) البيت للأخوص الرِّيـاحي، واسمه: زيـد بـن عمـرو بـن عتـاب التميمـي، شـاعرٌ إسـلامي فـارس. والأخوص - بالخاء المعجمة - الغائر العينين، وينسب هذا البيت إلى الفـرزدق، ولم أجده في طبعـة ديوانه التي بين يـدي. والشـاهد في: الكتـاب ١/١٦٥، ٣/٢٩، وشـرح أبياتـه ١/٧٤، وإصـلاح المنطـق ١٥١، وتكملـة الإيضـاح ٤٨٢، وإيضـاح شـواهده ٢/٨٦٥، والخصـائص ٢/٣٥٤، والإنصاف ١/١٩٣، وشرح التسهيل ١/٣٨٥، والخزانة ٤/١٥٨ وغيرها مـن المصـادر، ويـروى: «ولا ناعبًا» وعليها يفوت الاستشهاد.

(٢) إيضاح الشعر: ٣٨٢.

(٣) قال أبو حيان: «ولا حجة في ذلك... لأنه يمكـن حمله على منضج على تقدير محذوف، أي: ومنضج قدير، فحذف وجعله كالثابت؛ لتقدم ذكره» التذييل والتكميل ٣/٢١٧.

الثالث: أنه مَعطوفٌ على «شِوَاء»[1]. ورُدَّ: بأنه يلزَمُ منه ما تقَدَّمَ من أنَّ البَيْنِيَّةَ تكونُ في معمولِ اسمِ الفاعل، والمعنى أنَّ البَيْنِيَّةَ إنما هي في الطُّهَاة، كما تقَدَّمَ. والطُّهَاةُ: جَمْعُ طَاهٍ، وهو الطَّبَّاخُ، والصَّفيفُ: ما صُفَّ من اللَّحْمِ لِيُشْوَى .

فإن كان المعمولُ مجروراً، فإن كان اسمُ الفاعل مما لا يَعمَلُ، فلا يكونُ التَّابعُ إلا مجروراً لا غيرُ؛ لأنَّ المجرورَ إذ ذاكَ لا مَوضِعَ له؛ لأنَّ الإضافةَ مَحْضَةٌ، فلا يُنوَى معها النَّصْبُ، تقولُ: مرَرْتُ بضَارِبِ زَيدٍ العاقلِ أبي عبدِ الله نفسِهِ أَمْسِ، فتَخْفِضُ بعدَهُ التَّوابعَ لا غيرُ .

فإن كان اسمُ الفاعل مما يَعمَلُ، فلا يخلُو المجرورُ أن تُتْبِعَهُ بنَعْتٍ أو تأكيدٍ أو عَطْفِ بيَانٍ أو عَطْفِ نَسَقٍ أو بَدَلٍ، فإن أتْبَعْتَهُ بنَعْتٍ أو تأكيدٍ أو عَطْفِ بَيَانٍ، جَازَ فيه وجهان: الخَفْضُ على اللَّفظِ، والنَّصْبُ على الموضِعِ، فتقُولُ: مرَرْتُ بضَارِبِ زَيدٍ العاقلِ نَفْسِهِ أبي عبدِ اللهِ، بخفْضِ ذلك كلِّهِ على لَفْظِ «زَيد»، ونَصْبِهِ على الموضِعِ، أما الخفْضُ فَبَيِّنٌ، وأمَّا النَّصْبُ فلأنَّهُ الأصلُ، والخفْضُ تخفيفٌ منه.

فإن أتبعْتَه بعطْفِ نسَقٍ أو بدلٍ، فلا يخلُو اسمُ الفاعل أن يكونَ بالألِفِ واللامِ أَوْ لا، فإنْ لم يكنْ فيه ألِفٌ ولامٌ، فإنْ أتبعْتَه ببَدَلٍ لم يَجُزْ فيه إلا الخفْضُ حَمْلاً على اللفظِ، فتقولُ: مرَرْتُ بضَارِب زَيدٍ أخِيكَ، لا يجوزُ في «أخيك» إلا الخفْضُ بالحمْلِ على لفْظِ «زَيد»، ولا يجوزُ النَّصْبُ بالحمْلِ على مَوضِعِهِ؛ لأنَّه وإنْ كان / في محلِّ [٥٤/أ] نَصْبٍ، فإنَّ البدَلَ على تقديرِ تَكرَارِ العامِلِ، والغَرَضُ أنَّ العامِلَ هنا اسمُ فاعلٍ غيرُ مُنوَّنٍ، فلَو قَدَّرْتَهُ مع المنصوب لكانَ التقديرُ: مرَرْتُ بضَارِبِ زَيدٍ ضَارِبِ أخَاكَ، فكان اسمُ الفاعل غيرُ المنوَّنِ يَعمَلُ النَّصْبَ، وذلك لا يجوزُ، فإن جاءَ منصُوباً حُمِلَ على إضمارِ فِعْلٍ، التقديرُ: يَضرِبُ أخَاكَ .

---

(١) قال أبو حيان: «وهذا ليس بشيء؛ لأن البينية إنما هي في الطهاة لا في معمول اسم الفاعل ...» التذييل والتكميل ٣/٢١٧ .

فإن أتبعْتَه بعَطْفِ نَسَقٍ، جَازَ حَمْلُهُ على اللفْظِ اتّفَاقاً، تقولُ: مَرَرْتُ بضَارِبِ زَيدٍ وعَمْرٍو، بخفض «عمرو» على لفْظِ «زيد». وفي نصْبِهِ حَمْلاً على الموضِعِ خِلَافٌ؛ منهم مَنْ جَوَّزَهُ[1] بناءً على أنَّ العامِلَ في المعطُوفِ خلافُ العامِلِ في المعطُوف عليه، وإذا كان العامِلُ في المعطُوف خلافَ العامِلِ في المعطُوف عليه، فلا يَلزَمُ منه عَمَلُ اسمِ الفاعلِ وهو غيرُ مُنَوَّنٍ، إذ العاملُ خلافُهُ، فيكونُ مُنَوَّناً، ومنهم مَنْ مَنَعَ[2]، وهو الصحيحُ، بناءً على أنَّ العامِلَ في المعطُوف هو العامِلُ في المعطوف عليه بوَسَاطةِ حرفِ العَطْفِ، فيلزَمُ منه إذا عَطَفْتَ على الموضِعِ أنْ تُعْمِلَ اسمَ الفاعل وهو غيرُ مُنَوَّنٍ في المعطوف، فإنْ جاء ما ظاهِرُهُ ذلك، كان على إضمارِ فِعْلٍ، أي: ويَضرِبُ عَمْراً .

فإنْ كان اسمُ الفاعل فيه الألِفُ واللامُ، فلا يخلُو أن يكونَ مُثنًى أو مجموعاً بالواو والنون، أو لا، فإنْ كان مُثنًّى أو مجموعاً بالواو والنُّون، جاز فيه الخفْضُ على اللفْظِ، والنَّصْبُ على المَوضِعِ[3]، تقولُ: هذان الضَّارِبا زَيدٍ أخيكَ وعَمْرٍو، بخفض «الأخ» و«عمرو» ونصبِهِما، وسواءٌ في ذلك كونُ المعمول مُعرَّفاً بالألِفِ واللام، أو الإضافة إلى ما هُمَا فيه، أو لا يكونُ كذلك، وإنما جاز هنا الحَمْلُ على الموضِعِ؛ لأنَّ اسمَ الفاعل إذا قُدِّرَ مع التابعِ، جاز أنْ يَعمَلَ فيه النَّصْبَ لأجْلِ حذْفِ / النُّون . [٥٤/ب]

---

(١) كالأعلم . انظر: التذييل والتكميل ٢١٧/٣، وارتشاف الضرب ١٨٨/٣، والمساعد ٢٠٧/٢.

(٢) وهذا مذهب سيبويه رحمه الله، قال: «وإن شئت نصبت على المعنى، وتضمر له ناصباً، فتقول: هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً». انظر: الكتاب ١٦٩/١، والمراجع السابقة .

(٣) وذهب إليه ابن عصفور والأبذي. انظر: المقرب ١٣٩، وشرح الجمل ٥٥٥/١، وشرح الجزولية للأبذي ٤٧/٢ (مخطوط). وعقّبَ أبو حيان على رأي شيخه الأبّذي فقال: «وما أجازه من النصب لا يجوز؛ لفقد المحرز لموضع النصب» التذييل والتكميل ٢١٧/٣، ويراجع: ارتشاف الضرب ١٨٩/٣، والمساعد ٢٠٧/٢ .

فإنْ لم يكن(١) اسمُ الفاعلِ مُثنًّى ولا مجموعاً بالواو والنون، فلا يخلُو التابعُ أن يكونَ مُعرَّفاً بالألِفِ واللامِ، أو مضافاً لما هُمَا فيه، أو إلى ضميرِ مَا هُمَا فيه، أو غيرِ ذلك، فإنْ كان مُعرَّفاً بشيءٍ ممَّا ذُكِرَ، جازَ في التابعِ الخفْضُ على اللفظِ، والنَّصْبُ على الموضِعِ، فتقولُ في العطْفِ: هذا الضَّارِبُ الرجُلِ والغلامِ، وهذا الضَّارِبُ الرجُلِ وصاحِبِ الغلام، وهذا الضَّارِبُ الرجُلِ وغلامِهِ، ومن ذلك قولُهُ:

الوَاهِبُ المِائةِ الهِجَانِ وَعَبْدِهَا(٢)

فهذه المعطوفاتُ كلُّها يجوزُ فيها الخفْضُ على لفظ المعطوف عليه، والنَّصْبُ على الموضع؛ لأنكَ لو قدَّرْتَ العامِلَ مع المعطوفِ لَصَحَّ، ألا ترى أنَّكَ لو قُلْتَ: هذا الضاربُ الغلامَ، والضاربُ صاحبَ الغلام، والضاربُ غلامَهُ، و «الواهبُ عبدَهَا» لَصَحَّ ذلكَ كلُّهُ.

وتقولُ في البدَل: هذا الضاربُ الغلامَ الرجُلَ الصالحَ، وهذا الضاربُ الرجُلَ صاحبَ الغلامِ، وهذا الضاربُ الرجُلَ يدَهُ، فـ «الرجلَ الصالحَ» و «صاحبَ الغلامِ» و «يدَهُ» يجوز فيها الخفْضُ على اللفظ، والنَّصْبُ على الموضع؛ لأنَّ البدَلَ على تقدير تَكرارِ العامِلِ، ولو قدَّرْتَ العامِلَ معَهَا كلِّهَا جازَ.

فإن كان التابعُ غيرَ مُعَرَّفٍ بشيءٍ مما ذُكِرَ، فلا يخلو أن يكونَ عطفَ نَسَقٍ أو بدلاً، فإن كان عطفَ نَسَقٍ نحو: هذا الضاربُ الرجُلِ وعَمْراً، فسيبويهِ(٣) يُجيزُ فيه الجرَّ على

---

(١) في الأصل: «يكون».

(٢) صدر بيت من الكامل، وهو للأعشى في ديوانه ٧٩، وعجزه:

عُوذاً تزجِّي خلفَها أطفالَها

والشاهد في الكتاب ١/١٨٣، والنكت عليه ١/٢٩٢، والمقتضب ٤/١٦٣، والأصول ١/١٣٤، ٣٠٨، والمقرب ١٤٠، وشرح التسهيل ٣/٨٧، والهمع ٤/٢٧٥، والخزانة ٤/٢٥٦ ، وعوذاً: حديثات النتاج، وتزجي: تدفعها برفق .

(٣) الكتاب ١/١٨٢، قال سيبويه: «ومن قال: هذا الضاربُ الرجُلِ، قال: هو الضاربُ الرجُلِ وعبدِ الله».

اللفْظِ، والنَّصْبَ على الموضع، أما النَّصْبُ فَبَيِّـنٌ؛ لأنَّـكَ لـو قـدَّرْتَ العـامِلَ لجـازَ أنْ تَنصِبَ «عَمْراً»، وأما الجرُّ فَمُشْكِلٌ؛ لأنَّكَ لو قـدَّرْتَ العامِلَ لقُلْتَ: الضاربُ عَمْرٍو، وذلك لا يجوزُ، وحجَّةُ سيبويهِ: أنه يَجوز في المعطوف ما لا / يَجوزُ في المعطـوف [٥٥/أ] عليه[1].

٥ وذهَبَ المبرِّدُ أنه يَجوزُ[2] النَّصْبُ ولا يَجوزُ الجرُّ[3]، قال ابنُ عُصفورٍ[4]: ومَذهبُ المبرِّدِ هو الصَّحيحُ؛ لأنَّ الأصلَ في المعطوف أن لا يَجوزَ فيه إلا ما يَجـوزُ في المعطـوف عليه، وما جاء خارجاً عن ذلك حُفِظَ ولم يُقَسْ عليه لشُذُوذِهِ .

فإنْ كان بدَلاً فاتَّفَقَ البصريون على أنه لا يَجـوزُ فيـه إلا النَّصْـبُ على المَوضِعِ لا غَيرُ، فإذا قلْتَ: مرَرْتُ بالضَّارِبِ الرجُلِ عَمْـراً، لم يَجُزْ في «عَمْـرٍو» إلا النَّصْـبُ علـى

١٠ المَوضِعِ، ولا يَجوزُ الجرُّ على اللفظ؛ لأنَّ البدلَ على تقدير تكرار العَامِلِ، و«الضَّـارِبُ» لا يَجوزُ إضافتُهُ إلى «عَمْرٍو» ، وما جاء مِمَّا ظاهرُهُ الجرُّ فهـو عَطْـفُ بَيَـانٍ لا بَـدَلٌ نحـو قوله:

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيهِ الطَّيرُ تَرْقُبُهُ وُقُـوعَا[5]

---

(١) قال الرضي: «ومذهب سيبويه قويٌّ إذ قد يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع ؛ لأن القبحَ فيـه ليس بظاهر، بل يظهرُ بالتقدير» شرح الكافية ٢٨٤/١ .

(٢) هكذا في الأصل «يجوز» ، والأولى أن يقول: يجب النصب؛ لأن قولـه: «يجوز النصب» يوحي بجواز شيءٍ آخر .

(٣) واختاره ابن السراج في الأصول ٣٠٨/٢، وانظر: شرح المفصل ٧٣/٣، وشرح التسهيل ٨٧/٣، وشرح الكافية ٢٨٤/١، وارتشاف الضرب ١٨٩/٣، والمساعد ٢٠٦/٢-٢٠٧ .

(٤) شرح الجمل ٥٥٦/١، والمقرب ١٤٠، ولم أقف على تصحيحه لمذهب المبرد كما أشار المصنف ، قال ابن مالك في شرح التسهيل ٨٧/٣: «وهو عندي أصح القولين؛ لأن العـاطف كالقـائم مقـام العامل في المعطوف عليه» .

(٥) البيت من الوافر، وهو للمرار بن سعيد الفقعسي، في شعره: ٤٦٥ (ضمن شعراء أمويـون، القسـم الثاني) .

=

فـ« بِشْرٍ » بـالجر عَطْفُ بَيَان مـن « البكـريِّ » ، لا بَـدَلٌ .

قُلْتُ: هـذا الـذي قرَّرْنـاهُ علـى مذهـب البصريـين، وأمَّـا الفـرَّاءُ ومـن أخَـذَ بمذهبـه، فيُجيزُ أن تقـولَ: هـذا الضَّارِبُ زَيدٍ، فعلى هـذا يَجوزُ الجـرُّ في « عَمْـرٍو » على البَـدَل في قولـكَ: هـذا الضَّـارِبُ الرَّجُـلِ عَمْرٍو، والله أعلـمُ .

* * *

= والشـاهد في: الكتـاب ١٨٢/١، والنكـت عليـه ٢٩٢/١، وشـرح أبياتـه لابـن السـيرافي ١٠٦/١، والـرد عليـه للغندجـاني (فرحـة الأديـب): ٣٧، والأصـول ١٣٥/١، وشـرح المفصـل ٧٢/٣، وشـرح التسـهيل ٣٢٧/٣، وارتشـاف الضـرب ٦٠٦/٢، والخزانـة ٢٨٤/٤ . و(بشر): هـو بشر بـن عمـرو بـن مرثـد، مـن بـني بكـر بـن وائـل، قتلـه رجـل مـن بني أسد، ففخـر المـرار بقتلـه. (شـرح أبيـات سـيبويه).

[اسم المفعول]

انتهى الكلامُ على اسمِ الفاعل، وبقِيَ الكلامُ على اسمِ المفعول، وهي:

٥ **المسألة العاشرة: في الكلام على اسم المفعول من أوجه:**

الأول: في حدِّه وصيغتِه:

أمَّا حدُّهُ فقال ابنُ الحاجِب[1] فيه: هو ما اشتُقَّ من فِعْلٍ لِمَنْ وَقَعَ عليه.

فقولُهُ: «ما اشتُقَّ مِن فِعْلٍ» جِنْسٌ يشمَلُ اسمَ المفعول واسمَ الفاعل، والصفةَ المشَبَّهَةَ به، وغيرَ ذلك مما اشتُقَّ مِن الفِعل، وقولُهُ: «لمن وَقَعَ عليه» فَصْلٌ يُخرِجُ جميعَ

١٠ ما اشتُقَّ مِن الفِعل غيرَ اسمِ المفعول، ومعنى «لمن وَقَعَ / عليه»: أنكَ إذا قلْتَ: [٥٥/ب] مضرُوبٌ، إنما أُخِذَ من الفِعل ليوصَفَ به مَنْ وَقَعَ الضَّرْبُ عليه، وهو «زَيدٌ» مِن قولِكَ: ضرَبْتُ زَيداً.

قيلَ: لو قالَ: لِمَا وَقَعَ لكان أَولى[2]، ليَعُمَّ العاقِلَ وغيرَ العاقِلِ؛ لأنَّ اسمَ المفعول لم يوضَعْ للشيء باعتبارِ أنه عاقلٌ، بل وُضِعَ لمعنًى واقِعٍ على ذاتٍ، عاقلةً كانت أو

١٥ غيرَ عاقلةٍ.

والجوابُ: أنه غَلَّبَ العاقلَ على غيرِ العاقل.

وأمَّا صيغتُهُ: فإن كان من الفعل الثلاثيِّ، فَعَلَى «مَفْعُول»، زادوا الميمَ في أوَّلِهِ، والواوَ قبلَ آخرِه، فَرْقاً بينَه وبينَ اسمِ المفعول مِنَ الزائدِ على الثلاثةِ، فإنَّكَ لو قُلْتَ:

---

(١) الكافية: ١٨٢.

(٢) هذا اعتراض أثاره الرضي في تعريف اسم الفاعل حيث قال: «الأولى أن يقول: (لِمَا قام)، وذلك لِمَا ذكرناه أن المجهولَ أمرُهُ يُذكَرُ بلفظة ما، ولعله قصد التغليب». انظر شرح الكافية له ١٩٨/٢، وشرحها للجامي (الفوائد الضيائية) ١٩٥/٢، ٢٠٢.

مُفْتَل بضمِّ الميمِ وفتحِ العينِ في الجميع، لالتَبَسَ اسمُ المفعولِ من الثلاثيِّ معَ اسمِ المفعول من الزائد، فَفرَقُوا بينهما.

فإنْ قُلْتَ: فلو فتَحُوا الميمَ من الثلاثيِّ وضمُّوهَا من الزائِدِ، لحَصَلَ الفَرْقُ ؟

فالجوابُ: أنه كان يَلتَبِسُ بالمصدَرِ نحو:المَطْلَب بمعنى الطَّلَب، والمَدْخَل بمعنى الدُّخُول . ٥

وإن كان مِنَ الفعلِ الزائِدِ على الثلاثة فصيغتُهُ على صيغة اسمِ الفاعلِ، غيرَ أنَّ ما قبلَ آخرِه مفتوحٌ، وهو في ذلك جارٍ على المضارِعِ المبنيِّ لما لم يُسَمَّ فاعلُهُ، فكما تقولُ: يُكرَمُ بفتحِ الراء، تقولُ في اسمِ المفعول: مُكرَمٌ بفتحِ الراء، وقد يُستغنى عن صيغةِ اسمِ المفعول الزائِدِ على الثلاثة بالصيغَةِ المبنِيَّةِ له مِنَ الثلاثيِّ، قالوا: مَزْكُومٌ ومَحْمُومٌ ومَحْزُونٌ، من «أُزْكِمَ» و «أُحِمَّ» و «أُحْزِنَ» ، استغنَوا به عن مُزْكَمٍ ومُحَمٍّ ومُحْزَنٍ . ١٠

الوجه الثاني :

أنَّ الأحكامَ التي تقدَّمَتْ في اسمِ الفاعل جاريةٌ في اسمِ المفعول، من اشتراطِ زَمَنِ الحالِ أو الاستقبال(١)، واشتراطِ الاعتِمَادِ، وأنه / يَعْمَلُ مُفْرَداً ومثَنَّى ومجمُوعاً [٥٦/أ] كاسمِ الفاعل، وأنه لا يُصَغَّرُ ولا يُوصَفُ قبلَ العَمَلِ، تقول: هذا مشروبٌ ماؤه، وممرورٌ به، ومكسوٌّ ابنُه جبَّةً، ومظنونٌ أبوه قائماً، ومُسَمًّى ابنُهُ زَيداً، ومُعلَمٌ أبُوهُ عَمْراً ذَاهِباً . ١٥

ولا يتخلَّفُ اسمُ المفعول عن اسم الفاعِلِ في شيءٍ من الأحكام إلا في شيئَين:

الأول: في الجرَيَان، فإنَّ اسمَ الفاعل جَارٍ على المضارِعِ في الحركات والسَّكَنَات

---

(١) قال الرضي في شرح الكافية ٢/٢٠٤: « وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال أو الاستقبال في اسم المفعول، لكن المتأخرين كأبي علي ومن بعده، صرحوا باشتراط ذلك كما في اسم الفاعل » .

مُطْلَقاً، سواءٌ أكَانَ اسمُ الفاعل من فِعْلٍ ثلاثيٍّ أمْ أزْيَد، فضَارِبٌ جارٍ على يَضْرِبُ، ومُكْرِمٌ جارٍ على يُكْرِمُ، بخلاف اسمِ المفعول، فإنه لايَجري على المضارِعِ إلاّ إذا كان مِنْ فِعْلٍ زائدٍ على الثلاثة نحو: مُكْرَم بفتح الراء فإنه جارٍ على يُكْرَم بفَتح الراء أيضاً .

٥ أمَّا إذا كان مِن فِعْلٍ ثلاثيٍّ، فلا يَجري على المضارِعِ نحو: مَضْرُوبٍ، ألا تَرَى أنه غيرُ جَارٍ على يُضْرَبُ، وإنما كان غيرَ جَارٍ؛ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ إرادَتِهم الفَرْقَ بين صيغةِ اسمِ المفعول[1] مِنَ الفِعْلِ الثلاثي، وبين صيغتِهِ مِنْ غيرِ الثلاثي، فآثرُوا وقوعَ الفَرْقِ على الجرَيَان؛ لأنَّ الجرَيَان قد حصَلَ في الجملة .

الثاني: أنه تجوزُ إضافةُ اسمِ المفعول إلى مَرفوعِهِ معنًى؛ لأنه مفعولٌ في الأَصْل، ١٠ بخلاف اسمِ الفاعل، فإنه لا تَجوزُ إضافتُهُ إلى الفاعِلِ، لا تقولُ في «مرَرْتُ برَجُلٍ ضاربٍ أبوهُ عَمْراً»: مررْتُ برَجُلٍ ضاربِ أبيهِ عَمْراً، وقد تقدَّمَ ذلكَ[2]، وتقولُ في «مرَرْتُ برَجُلٍ مَضْرُوبٍ غُلاَمٌ شَتَمَهُ»: مَرَرْتُ برَجُلٍ مَضْرُوبِ غُلامٍ شَتَمَهُ، بخفضٍ على الإضافة، وسيأتي الكلامُ على هذه الإضافةِ في باب الصِّفَةِ[3]، وأنَّ الصَّحيحَ فيها أنَّها من نَصْبٍ .

١٥ إذا تقرَّرَ هذا فنقولُ: اسمُ المفعول بالنَّظَرِ إلى إضافتِهِ إلى / مرفوعِهِ في المعنى، لا [٥٦/ب] يخلُو أن يكونَ ممَّا يتعدَّى إلى واحدٍ أو إلى أكثرَ، فإن كانَ ممَّا يتعدَّى إلى واحدٍ، فتَجُوزُ إضافتُهُ إلى مرفوعِهِ في المعنى، تقولُ: مررْتُ برَجُلٍ مَضْرُوبِ الظَّهْرِ، بخفض «الظَّهْر» على الإضافة .

فإنْ كانَ مما يتعدَّى إلى أكثرَ نحو: مررْتُ برَجُلٍ مَكْسُوٌّ الأبُ جُبَّةً، ومَظْنُونٍ

---

(١) في الأصل: «الفاعل» وهو خطأ .

(٢) ينظر صفحة ١٥٧ .

(٣) صفحة: ٢٨ .

الأخُ مُنْطَلِقاً، ومُعْلَمِ الغلامُ عَمْراً قائماً، فلا تَجوزُ إضافةُ اسمِ المفعول إلى ما بعدَهُ من المرفوع؛ لما يلزَمُ في ذلك من التدافُعِ؛ لأنه يَصيرُ مِن حيثُ الثاني، أو الثاني والثالث، حكمُه حكمُ اسمِ الفاعل الذي يتعدَّى إلى مفعولٍ به، ومِن حيثُ انجِرَارُ ما يَلِيه حكمُهُ حكمُ الصِّفَةِ المشبَّهَةِ، ويختلِفُ إذ ذاك حُكْمُهُ بالنَّظرِ إلى المنصوبات؛ لأنَّ المنصوبَ بالصِّفة له حُكْمٌ، والمنصوبَ باسم الفاعل له حُكْمٌ .

الوجه الثالث: فيما ينوب عن اسم المفعول :

ولا يخلُو اسمُ المفعول أنْ يكونَ مِنْ فِعْلٍ ثلاثيٍّ أو مِنْ أَزْيَدَ، فإنْ كان مِنْ فِعْلٍ ثلاثيٍّ فإنه ينوبُ عنه أحَدُ أربعةِ أشياءَ:

الأول: (فِعْل) بكسر الفاء وسكونِ العين نحو: ذِبْح وطِحْن وطِرْح ورِعْي، بمعنى مذبُوحٍ ومطحُونٍ ومطْرُوحٍ ومَرْعِيٍّ، الأصل: مَرْعُوي، قُلبت الواوُ ياءً وأُدغِمَت الياءُ في الياء .

الثاني: (فَعَل) بفتح الفاءِ والعينِ نحو: قَبَض وقَنَص ولَفَظ ولَقَط، بمعنى مقبُوضٍ ومقنُوصٍ وملفُوظٍ ومَلقُوطٍ .

الثالث: (فُعْلَة) بضمِّ الفاءِ وسكونِ العين نحو: أُكْلَة وغُرْفَة ولُقْمَة ومُضْغة، بمعنى مأكُولٍ ومغرُوفٍ ومَلقُومٍ وممضُوغٍ .

وهذه الثلاثةُ نيابتُها عن اسمِ المفعول بِقِلَّةٍ .

الرابع: (فَعِيل) نحو: جَرِيح وقَتِيل وصَرِيع ودَهِين ولَدِيغ، / بمعنى مجرُوحٍ [٥٧/أ] ومقتُولٍ ومصرُوعٍ ومدهُونٍ وملدُوغٍ، وهو كثيرٌ، وقد اختَلَفَ النحويُّون هل هُوَ مَقِيسٌ، أو لا ؟

فذَهَبَ جمهورُ النَّحويين[1] أنه لا يُقَاسُ وإنْ كَثُرَ، فإنَّ الكثرةَ لا تَوجِبُ القياسَ،

(١) انظر شرح التسهيل ٣/٨٨ .

فلا يُقَالُ: ضَرِيبٌ بمعنى مضرُوب .

ومنهم مَنْ فَرَّقَ فقالَ: لا يخلُو (فَعِيلٌ) أنْ يوجَدَ له فاعِلٌ بمعناهُ أو لا، فإنْ وُجِدَ نحو: عَلِيم وقَدِير وحَفِيظ قالوا في معناه: عَالِمٌ وقَادِرٌ وحَافِظٌ، ففي مثل هذا لا يَنُوبُ فيه (فَعِيلٌ) عن اسم المفعولِ، فلا يُقالُ: عَلِيمٌ بمعنى مَعلُومٌ، ولا حَفِيظٌ بمعنى محفُوظٌ؛ لئلاَّ يَقَعَ اللَّبْسُ.

فإنْ لم يُوجَدْ لفَعِيلٍ فاعِلٌ بمعناه، نَابَ عن اسمِ المفعول، فتقولُ: جَرِيحٌ بمعنى مجرُوحٍ؛ لأنَّه لم يُقَلْ فيه: جَارِحٌ[1].

قال الشَّيخُ أبوحيَّان[2]: قد غَابَ عن بَدْرِ الدِّينِ بنِ مالك الخلافُ في هذه المسألةِ، فقالَ في شَرْحِهِ أُرجُوزَةَ أبيه[3]: فَعِيلٌ بمعنى مفعُولٍ كثيرٌ في كلامِ العَرَبِ، وعلى كَثْرَتِه لم يُقَسْ عليه بإجماعٍ، وقد ذَكَرَ أبوهُ[4] الخلافَ في المسألة، والله أعلَمُ .

فإنْ كانَ اسمُ المفعُولِ مِنْ فِعْلٍ زائدٍ على الثلاثة، فإنه قد يَنُوبُ عنه (فَعِيلٌ)، قالوا: أَعْقَدْتُ العَسَلَ فهُوَ عَقِيدٌ، أي: مُعْقَدٌ .

تنبيه :

هذه الأشيَاءُ النَّائِبَةُ عن اسم المفعول إنما هيَ نائبةٌ عنه في المعنَى لا في العَمَلِ، فهي تُعْطِي مِنَ المعنى ما يُعْطِيه اسمُ المفعُول، ولا تَعْمَلُ عَمَلَهُ[5]، فلا يُقَالُ: مَرَرْتُ

---

(١) انظر شرح التسهيل ٣/٨٨ .

(٢) التذييل والتكميل ٣/٢١٩، وارتشاف الضرب ٣/١٩٦ .

(٣) شرح الألفية ٤٤٢، عند قول ابن مالك في باب المصادر:

وَنَابَ عنه نَقلاً ذو فَعِيلِ ... نحو فَتَاةٍ أو فَتًى كَحِيلِ

(٤) شرح التسهيل ٣/٨٨ .

(٥) وعن ابن الخباز رحمه الله أن جمعَ (فعيل) يعملُ ، نقل أبو حيان في الارتشاف ٣/١٩٦ عن النهاية لابن الخباز قوله: « وجمعهما [أي: جمعُ فَعِيلٍ بمعنى مَفْعول وبمعنى مُفْعَل] يعمَلُ فتقول: مررتُ برجل قتلى رجالُه، وعقرَى إبلُه » . وكلامه في النهاية لوحة (١٩٢) وقد أصابته عوادي الزمن فطُمِسَ أغلبُه .

برَجُلٍ ذِبْحٍ كبشُهُ، ولا طِحْنٍ بُرُّهُ، ولا مررْتُ برَجُلٍ جَرِيحٍ أبوهُ، ولا كَحِيلٍ عَينُهُ، وفي كلامِ ابنِ عصفورٍ ما يَدلُّ على الجَوازِ، قالَ في «شرْحِ المقرَّب[1]» في آخرِ باب ما لم يُسَمَّ فاعِلُه: «واسمُ المفعُولِ ومَا كانَ مِنَ الصفَاتِ بمعناهُ، حُكْمُهُ بالنَّظَرِ إلى ما يَطْلُبُهُ مِنَ المعمُولات / حُكْمُ الفِعْلِ المبنيِّ للمفعُول». انتهى. [٥٧/ب]

الوجه الرابع:

قد يأتي اسمُ المفعـول مِنَ الزائـد على الثلاثـي مشتَرَكاً بين المفعُـولِ والمصْدَرِ وظرْفِ الزَّمان وظرفِ المكان، تقـولُ: أعْجَبَنِي مُقَامُكَ، يُمكِنُ أنْ تريدَ الشخْصَ الذي أقَمْتَهُ أو المصْدَرَ، أي: إقَامَتُكَ، أو زَمَنَ الإقامَةِ أو مَكَانَهُ.

وقد يأتي مفعُولٌ والمرادُ به المصْدَرُ، قالوا: ما لـه مَعْقُولٌ، أي: عَقْلٌ، ويُقَالُ: أَنْظِرْهُ مِنْ مَعْسُورِهِ إلى مَيسُورِهِ[2]، أي: مِنْ عُسْرِهِ إلى يُسْرِهِ، والله أعلم.

الوجه الخامس:

قد يأتي اسمُ الفاعلِ واسمُ المفعولِ على صيغةٍ واحِدةٍ في اللَّفْظِ، ويَقَعُ الفَرْقُ بينَهما في التَّقدير، وذلك مِنْ كُلِّ فِعْلٍ على وَزْنِ (افتَعَلَ) مُعْتلاً أو مُضَاعَفاً تَقولُ: اختَارَ فهو مُخْتَارٌ، واعْتَدَّ فهو مُعْتَدٌّ، فـ«مختارٌ» يَصْلُحُ للفاعِلِ وللمفعُول، وكذلك «مُعْتَدٌّ»، فلفظُهُما بالنِّسْبَةِ إلى اسمِ الفاعل واسمِ المفعول واحدٌ كمَا تَرَى، والتَّقديرُ مختَلِفٌ، فإذا قُلْتَ: اختَارَ زيدٌ عَمْراً فـ«زَيدٌ» مُخْتَارٌ، وعَمْرٌو مَخْتَارٌ، إلا أنَّ تقديرَهُ بالنِّسْبَةِ إلى «زَيدٍ»: مُخْتَيِرٌ بكَسْرِ اليَاء، وبالنِّسْبَةِ إلى «عَمْرٍو»: مُخْتَيَرٌ بفتْحِ اليَاءِ، إلا أنه تَحَرَّكَت الياءُ فيهِمَا وقبلَهَا فتحَةٌ انقلَبَت ألِفاً.

كذلك تَقولُ: اعْتَدَّ زَيدٌ المالَ، فـ«زَيدٌ» مُعْتَدٌّ، و«المالُ» مُعْتَدٌّ، إلا أنَّ تقديرَهُ بالنِّسْبَةِ

---

(١) النص في المقرب ٨٧، في آخر باب ما لم يُسمَّ فاعله، ولم أقف عليه في شرح المقرب، ولعل المصنف سها فيه والله أعلم.

(٢) من أوقال العرب. انظر: الكتاب ٩٧/٤، والأصول ٢٨٤/٣، والتبصرة ٨٩٠/٢.

إلى «زَيدٍ»: مُعْتَدِد بكَسْر الدالِ الأُولى، [و]بالنِّسبَةِ إلى المال: مَعْتَدَدٌ بفتْحِ الدالِ، إلا أنَّه لمَّا التقَى المِثْلانِ فيهِمَا أُدْغِمَت الدَّالُ في الدَّالِ .

وَلْنَرْجِعْ إلى لفظ المصنِّف :

قولُه: «**فالأوَّلُ اسمُ فاعِلٍ**» يعني: أوَّلُ الأسماءِ العامِـلةِ عَمَلَ الفِعل، وقَدَّمَ الكلامَ

٥ فيه؛ لأنه أشَدُّها شَبَهاً بالفِعل، ويدلُّ على ذلكَ أنَّ عمَلَه أقـوَى مِـنْ عَمَـلِ غـيرِهِ / [٥٨/أ] مِنَ الأسماء، فيَعمَلُ في الظَّاهر كقولكَ: زَيدٌ ضَارِبٌ عَمْراً، وفي المضمَرِ كقولـكَ: مَـا زَيدٌ ضَارِبٌ إلا إيَّاكَ، وفي الأجنبي نحو ما تَقَدَّمَ،وفي السَّبَبِيِّ نحو: زَيدٌ ضَارِبٌ غلامَهُ، بخلاف غيرِهِ مِنَ الأسماءِ العاملة فإنَّهَا لا تستوفي هذهِ الأقسامَ في العَمَلِ حسْبَمَا يأتِي. وقولُهُ:

١٠ «... ... ... **للحَالِ** **أو اسمِ فاعِلٍ للاستقبالِ**»

قَيَّدَ عَمَلَه بدلالَتِهِ على الحال أو الاستقبال؛ لأنه عندَهُم جَارٍ على الفِعْلِ المضـارِعِ في لفظِهِ ومعنَاهُ، فلو كانَ بمعنى الماضي، لم يَجْرِ على المضـارع في معنـاه، فيَضْعُـفُ الشَّبَهُ، وقد تَقَدَّم أنَّ الكِسَائيَّ يُعْمِلُهُ مُطْلَقاً بمعنى الماضي والمستقبَلِ والحال. وقولُهُ:

«**يَنصِبُ مفعُولاً به كالفِعْلِ**»

١٥ الضميرُ في «يَنصِبُ» عائِدٌ على اسمِ الفاعلِ الذي بمعنى الحالِ والاستقبال، ونَـصَّ على المفعُول به تَحَرُّزاً منْ غيره مِنَ المفَاعِيل، فإنْ كانَ اسمَ فـاعلٍ ينصِبُهَـا وإن كـان بمعنى الماضي، فتقولُ: هذا ضاربٌ أمسِ ضَرْباً يومَ الجمعةِ أمامَكَ .

وقولُه: «**كالفِعل**» أرادَ به المضارِعَ، والجارُّ والمجرورُ في موضِعِ الحـالِ مِـنَ الفـاعل في «ينصِبُ» أي: ينصِـبُ اسـمُ الفـاعل في حـال كونِـهِ كـالفعل، ويحتَمِـلُ أن يكـونَ

٢٠ «كالفعل» في موضِعِ الصِّفَةِ لمصْدَرٍ محذوفٍ أي: وينصِبُ مفعولاً بـه نَصْبـاً كنَصْـبِ الفعل، وهذا هو الموافِقُ لقولِهِ أوَّلاً: «كالفعل في المفعول». وقوله:

«**تقولُ: زيدٌ مُبغِضٌ ذا البُخْلِ**»

تمثيلٌ لنصب اسمِ الفاعلِ المفعولَ، فـ«ذا البخل» مفعُولٌ بـ«مُبغِض» . وقولُهُ:

«والشَّرْطُ في إعماله أن يَعْتَمِدْ»

ذَكَرَ أنَّ اسمَ الفاعِلِ إذا كان بمعنى الحال والاستقبال لا يَعْمَلُ إلا بشرطِ أن يَعتَمِدَ، وقد تقدَّمَت الأشياءُ التي يَعْتَمِدُ عليها؛ وهي: أن يتقدَّمَهُ نفْيٌ أو استفهامٌ، أو يكونَ خبراً لذي خَبَرٍ، أو حالاً مِن ذي حالٍ، أو صفةً لموصوفٍ، / وقد تقدَّمَ [٥٨/ب] الخلافُ في اعتمادِهِ، وأنَّ الفرَّاءَ يُعمِلُهُ من غيرِ اعتماد .

وقوله: «على مُصَدَّر» أي: على مُقَدَّمٍ عليه؛ ليشمَلَ جميعَ ما ذكَرَه، ولا يريدُ بـ«مصدَّر» ما كان من ذوات الصُّدُور؛ لأنه غيرُ شاملٍ، ألا ترى أنَّ الأشياءَ المعتَمَدَ عليهَا ليس فيها من ذواتِ الصُّدُور إلا الاستفهامُ، و«ما» من أدوات النفي .

وقولُهُ: «إليه يستَنِدْ» الضميرُ في «إليه» عائدٌ إلى «مُصَدَّر» ، والفاعلُ في «يستَنِدْ» عائدٌ إلى اسمِ الفاعلِ، فالتقدير: على مُصَدَّرٍ يَستَنِدُ اسمُ الفاعل إلى ذلك المصَدَّر، ومعنى يَستنِدُ إليه: يتقوَّى به. وقولُهُ:

«وإنْ تُرِدْ بِهِ المُضِيَّ فَأَضِفْ»

لما ذَكَرَ أنَّ اسمَ الفاعِلِ إنما يَعْمَلُ بمعنى الحال والاستقبال، احتاجَ إلى أن يذْكُرَ حكمَهُ إذا كان بمعنى المضي، فذكَرَ أنه إذا كان بمعنى المضيِّ أُضيفَ إلى ما بعدَه، ولم يَنصِبِ المفعولَ، وقد تقدَّمَ أن إضافتَه حينئذٍ محضَةٌ؛ لأن الإضافةَ حقيقةٌ، إذ ليست من نَصْبٍ، وقد تقدَّمَ خلافُ الكِسَائيِّ في أنه يَعمَلُ بمعنى الماضي. وتقدير البيت: فإنْ تُرِدْ باسم الفاعل المضيَّ فأَضِفْهُ إلى ما بعدَه لُزوماً، ولا تَنْصِبْ به، وهذا كلُّهُ فيما لم يُعَرَّفْ بالألف واللام بدليل ما بعدَه. وقوله:

«وإن تُعَرِّفْهُ بلاَمٍ وأَلِفْ»

إلى آخر البيت بعدَه. لما تكلَّمَ في اسم الفاعل إذا لم تكن فيه ألفٌ ولامٌ، شرَعَ يتكلمُ فيه إذا كان بالألف واللام، فذكرَ أنه ينصبُ المفعولَ سواءٌ كان بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال، وإنما كان ذلك لأنَّ عملَه وفيه الألفُ واللام ليس بالشَّبَه بالفعل المضارعِ، وإنما عَمِلَ لكونه وقَعَ صلةً للألف واللام، فصار عملُهُ بالنيابة عن

الفعل لا بالشَّبَه، والنيابةُ حاصِلَةٌ سـواءٌ كان بمعنى الماضي أم غيرِه، ومعنى «لازمٌ لكلِّ حالٍ»: أي: لازمٌ / لكل حالٍ من أحوالـه، وتلـك الأحـوالُ إمـا الماضي أو [٥٩/أ] الحالُ أو الاستقبالُ، ففيه التقسيمُ بعدَ الجمْعِ[(١)]،وهو من ألقابِ البديع، وفيه التَّجنيسُ المماثِلُ[(٢)] بين «حالٍ» و «حالٍ»[(٣)].

٥ وقوله: «بلام وألف» هو على القلب، والأصل: بألف ولام، وقَلَب لفهم المعنـى، ولأن الواو لا تعطي رتبة . وقوله:

«كزيدٌ الضَّاربُ عَمْراً والرَّجُل»

تمثيلٌ لعمل اسم الفاعل إذا كان بالألف واللام، وأطلَقَ ولم يقيِّد بزمـان لِتَدْخُـلَ الأزمنةُ الثلاثة .

١٠ وقوله: «والرجل» معطوفٌ على «عَمْرٍو» والعطفُ على معمـول اسـم الفـاعل فيـه كلامٌ كثير، وقد تقدم مستوفًى، ولم يتعرَّض له المصنفُ إلا بهذا المثال، وقـد تكلمْنَـا على اسم الفاعل المحلى بالألف واللام وما فيه من الخلاف. وقوله:

«وَإِنْ تَكُنْ ثَنَّيتَ أَو جَمَعْتَ قُلْ»

إلى آخر البيـت الـذي بعـدَه. تعـرَّضَ إلى حكْـمِ اسـمِ الفـاعل إذا كـان مثنًّـى أو ١٥ مجموعاً على حدِّهِ، فذكَرَ أن اللغةَ الفصيحـة فيهمـا إثبـاتُ النـون ونصـبُ المعمـول، ومثَّلَ المثنى بقوله: الضاربان العبدَ، فأثبت النون ونصب العبد، ومثالُ ذلك في الجمع السالم: الضاربون العبدَ، ولا يجوزُ الجرُّ؛ لأن الإضافةَ مع ثبوت النـون لا تَصِـحُّ، ثـم

---

(١) انظر شرح التلخيص للبابرتي: ٦٣٦، والخزانة لابن حجة الحمـوي ٢/٢٥٤، ومعجـم البلاغـة العربية: ٥٣٧ .

(٢) وفي الأصل: « المماثل » .

(٣) وهو من الجناس التام حيث اتفق اللفظان في نوع الحروف وعددهـا وهيئاتهـا وترتيبهـا، وسمي (مماثلاً) لأن الجناس وقع في لفظين من نوع واحد، فهما اسمان . انظر شرح التلخيص للبابرتي: ٦٦٥، ومعجم البلاغة العربية: ١٣٦ .

ذكرَ أنه قد ورَدَ عن العرب لغةٌ بحذفِ النون والنَّصْبِ، وإلى ذلك أشار بقوله:

«ولُغَةٌ بالحَذْفِ والنَّصْبِ أَتَتْ»

ونكَّرَ «لغة» ليدلَّ على التقليل، ولغةٌ: مبتدأ، والخبر محذوفٌ أي: وفيهما لغةٌ أتت بالحذف والنَّصْبِ.

٥ وقوله: «كَالحَافِظُو عَورَةَ» شاهدٌ على حذف النون من الجمع والنصْبِ، وإشارتُهُ إلى قول الشاعر:

الحَافِظُو عَورَةِ العَشِيرَةِ لاَ   يَأْتِيهِمُ مِنْ وَرَائِنَا وَكَفُ[1]

وقد تقدم الكلامُ على هذا البيت واختلافِ الرواية في كلمة الرَّوِيِّ منه. وقوله:

[٥٩/ب] « ... ... نُونَهُ حُذِفْ/   إذْ حَلَّهُ المَوصُولُ لامٌ وأَلِفْ»

١٠ لما ذكرَ أن النونَ تُحذَفُ مع النصب، احتاج إلى علَّةِ ذلك فقال: مُوجِبُ ذلك أنَّ الألفَ واللام موصولةٌ، وقد طالت الصلةُ بالنون، فأرادوا تخفيفَ الصلة، فحذفوا النون، ولأجل هذا علَّلَ بـ«إذ» فقال: «إذ حلَّهُ الموصولُ» فالتقدير: إنما حُذفت النونُ مع النصب لأجل أنَّ اسمَ الفاعل قد حلَّهُ الموصولُ أي: حلَّ فيه، فالضميرُ من «حلَّهُ» عائدٌ على اسم الفاعل، وفي بعض النُسَخ:

١٥ «إذْ حُلِّيَ المَوصُولَ لاماً وأَلِفْ»

فيكون «حُلِّيَ» من التحلية، وهو مبنيٌّ للمفعول، و[في][2] الفعل الذي لم يُسمَّ فاعلُه ضميرٌ عائدٌ إلى اسم الفاعل، و«الموصول» مفعولٌ ثان بـ«حُلِّيَ» ثم فَسَّرَ الموصولَ بقوله: «لام وألف» فهو بدلٌ منه على التقديرين، فيُرفَعُ على الأول، ويُنصَبُ على الثاني، فتَخلَّصَ من هذا أنَّ حذْفَ النونِ مع النصْبِ لا يكونُ إلا إذا كان اسمُ

٢٠ الفاعل بالألف واللام، وكان مثنًى أو مجموعاً على حَدِّه، وإذا حُذِفَت النونُ فالكثيرُ الجرُّ؛ لأنَّ الأصلَ في حذف النون أن يكونَ للإضافة، وقد تقدم الكلامُ في هذا كلِّهِ

---

(١) تقدم الكلام عليه ص: ١٦٣ .

(٢) زيادة يستقيم بها السياق .

مستوفًى . وقوله:

« وَكُلُّ مَا كَانَ مِن اسْمِ فَاعِلِ »

البيت، أخذَ يتكلّمُ في أنَّ اسمَ الفاعل ليس مقصوراً على وزن «فاعل» ، بل هو بحسَبِ الفِعْلِ الذي أُخِذَ منه، فإن كان من الثلاثي، جاء على «فاعلٍ» في الأكثر، كما بيَّنّاه فيما تقدَّمَ، وما كان من الزائد جاء بحسَبِ فِعلِهِ كـ«مُفْعِل» من أفعَل، و«مُفَعْلِل» من فَعْلَلَ، و«مُسْتَفْعِل» من استَفْعَلَ، و«مُنْفَعِل» من انفعَلَ، فجميعُ هذه الأمثلة يُقالُ لها اسمُ فاعل، فتَعْمَلُ عَمَلَ «فاعل»؛ لجريانه على فِعْلِهِ.

ومعنى البيت: أنَّ كلَّ ما كان معدوداً من أسماء الفاعلين تُجريه مُجرَى «فاعِل» في العَمَل، / وليس في البيت إيطَاءٌ[1]؛ لاختلافِ معنى «فاعِل» في القافِيَتَين[2]، [٦٠/أ] فمعناهُ في الأوَّل: مَنْ صَدَرَ عنه الفِعْلُ، وفي الثاني: زِنَةُ «فاعِل» . قوله:

«فَيَسْتَوِي مُفَعِّلٌ وَمُفْعِلُ بِفَاعِلِ ... ... »

البيت، هذه مُثُلٌ من أسماء الفاعلين الجاريةِ مَجرَى «فاعِل»، فذكَرَ مُفَعِّلاً بتشديد العين كـ«مُضَرِّب» من ضَرَّبَ، وذَكَرَ «مُفْعِلاً» مِنْ أفعَلَ كـ«مُكْرِم» من «أَكْرَمَ»، وذَكَرَ «مُسْتَفْعِلاً» من «استفعَلَ» كـ«مُستَخرِج» من «استَخْرَجَ»، ثم حَكَمَ بأنَّها مُساوِيَةٌ لـ«فاعِلٍ» في الحُكْمِ، وتقديرُ البيت: فيَستوِي مُفَعِّلٌ ومُفْعِلٌ ومُسْتَفْعِلٌ بـ«فاعِل»، والله أعلَمُ .

---

(١) الإيطاء هو: أن تتكررَ القافيةُ في قصيدةٍ واحدةٍ بمعنى واحدٍ . انظر القوافي للأخفش: ٥٥، والكافي: ١٦٢، والعيون الغامزة: ٢٧٢ .

(٢) عدَّ المصنف رحمه الله كل شطر بيتاً، ومذهبه هو عدُّ الشطرين بيتاً واحداً كما أشار بعد بيت الناظم الآتي، وقد نص على مذهبه هذا في السفر الأول ٦٤/١ .(رسالة دكتوراه) .

[أمثلة المبالغة]

٦٠٥ ـ وَشَبَّهُوا أَمْثِلَةَ المُبَالَغَة بِـ«فَاعِلٍ» وَتِلْكَ حَالٌ سَائِغَة

٦٠٦ ـ في مُثُلِ الفَعَّالِ وَالفَعِيلِ وَمُثُلِ المِفْعَالِ وَالفَعُولِ

٦٠٧ ـ وَفَعِلٍ أجرَوهُ مُجْرَى فَاعِلِ وَفُعُلٍ يَعْمَلُ كَالفَوَاعِلِ

٦٠٨ ـ تَقُولُ: زَيدٌ حَذِرٌ عُيُوبَا وَقَومُ عَمْرٍو غُفُرٌ ذُنُوبَا

لما انتهى الكلام في اسم الفاعل أخذ يتكلم في أمثلة المبالغة، والكلام على هذه ٥ الأبيات في مسائل:

المسألة الأولى: في حدِّ أمثلة المبالغة وفي عدِّها:

أمَّا حدُّهَا: فهو كلُّ اسمٍ على فَعَّالٍ أو فَعُولٍ أو مِفْعَالٍ أو فَعِيلٍ أو فَعِلٍ، مبنيٌّ من فِعْلٍ مُتَعدٍّ، عُدِلَ به عن «فاعلٍ» بكثرة، أو «مُفعِلٍ» بقلة، قصداً للمبالغة والاختصار، من غير لَحاق تاء المبالغة .

١٠ فقولنا: «كلُّ اسم جنس» يشمَلُ جميعَ الأسماء على اختلافها.

وقولنا: « على فعَّال» إلى آخر الأوزان، فصْلٌ يَخرُجُ به كلُّ ما ليس على وزنٍ من هذه الأوزان .

وقولنا: «مبنيٌّ من فِعْلٍ مُتَعَدٍّ»: يَخْرُجُ به ما كان على وزنٍ من هذه الأوزان من فِعْلٍ غيرِ مُتَعَدٍّ، وإن كان يُعطي الكثرةَ كرجُلٍ بخَّالٍ مِنْ بَخِلَ؛ إذا كان كثيرَ البُخْل،

١٥ وامرأةٍ مِعْطَارٍ / مِنْ عَطِرَتْ بكسر الطاء؛ إذا كانت كثيرةَ العِطْرِ، وجَزُوعٍ مِن جَزِعَ؛ [٦٠/ب]

إذا كثُرَ جزعُهُ(١)، وقدير مِن قدِرَ على الشيء، وتَمْرٌ قَثِرٌ؛ إذا كان كثيرَ القِشْرِ .

فهذه أسماءٌ على زِنَةِ أمثلة المبالغة، وليست محسوبةً منها؛ لكونها لم تنصِبْ المفعولَ .

وقولنا: «عُدِل به عن فاعِلٍ» يَخْرُجُ به ما بُني مِن فِعْلٍ مُتَعَدٍّ إلا أنه لم يُعْدَلْ به عن «فاعِل» نحو: جَليسٍ وقَعِيدٍ، ألا ترى أن «جَلِيساً» على وزنٍ من أوزان أمثلةِ المبالغةِ، مِن فِعْلٍ مُتَعَدٍّ وهو «جالَسَ» الذي يُرَادُ به المفاعَلَةَ، ومع هذا فإنه لا يَعمَلُ(٢)، قال ابنُ عصفورٍ(٣): لا يُجيزُ أحدٌ من النحويين: زيدٌ جَليسٌ عَمْراً، وما ذاك إلا أنه مَعدولٌ عن «مُجَالِس» لا عن «جَالَسَ»، ومُجَالِس لا يُرَادُ به المبالغةَ، فـ«جَليسٌ» كذلك، وإنما عَمِلَ «مُجالِسٌ» لأنه جَارٍ على «يُجَالِسُ»، ولم يَعمَلْ «جَليسٌ»؛ لأنه غيرُ جَارٍ عليه .

وقولنا: «بكثرةٍ» معناه: أنَّ الكثيرَ في أمثلة المبالغة أن تُبنَى من فِعْلٍ ثلاثيٍّ، فيكونُ معدولاً عن فاعِلٍ في الكثير .

وقولنا: «بقلَّة» معناه: أنَّ القليلَ في أمثلة المبالغة أن تُبنى مِنَ الزائد على الثلاثي، فيكونُ معدولاً عن مُفْعِلٍ بقلَّةٍ نحو: دَرَّاك، فإنه مَبنيٌّ من «أَدْرَكَ» ، فهو مَعدولٌ عن مُدْرِك .

وقولنا: «قصداً للمبالغة» احترازٌ عن مِثْلِ قولِهِ تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾(٤) فإن «ظلاَّماً» على وزنٍ من أوزان المبالغة، ومن فِعْلٍ مُتَعدٍّ، ومعدولٌ عن «فاعِل»، إلا أنه

---

(١) في الأصل: «جوعه» .

(٢) قال الرضي: «وأما الفعيل بمعنى المفاعل كالجليس والحبيب فليس للمبالغة فلا يعمل» شرح الكافية ٢/٢٠٢ .

(٣) شرح المقرب لوحة (١١٨) (مخطوط)، ونصه: «ولا يجوز عند أحد من النحويين: زيدٌ جليسٌ عمراً بمعنى مجالِس؛ لأن جليساً لا يُرادُ به المبالغةُ، كما أنَّ مجالِساً عَمِلَ لجريانه على «يُجالِسُ» ، ولم يعمَلْ «جليسٌ» ؛ لأنه غيرُ جارٍ عليه» انتهى .

(٤) سورة فصلت: من الآية: ٤٦ .

لم يُرَدْ به المبالغةُ؛ لأنه لو أُريدَ بـه المبالغـةُ لَـلَزِمَ منه أن يُنفـى عـن الله الظلـمُ الكثـيرُ، ويبقى القليلُ مَسْكُوتاً عنه، وإنما «ظَلاَّمٌ» في الآية على معنى النَّسَب، التقديرُ: وما ربُّكَ بذي ظُلْمٍ[1]، وقال امرؤ القيس:

وَلَيسَ بِذِي رُمْحٍ وَلَيسَ بِنَبَّالِ[2]

أي: بذي نَبْلٍ، دليلُه:/ العطفُ على «ذي رمح»، وسيأتي الكلامُ على الآية[3]. [٦١/أ]

وقولنا: «والاختصار» معناه: أن الأصلَ في قولك: «زيـدٌ ضـرَّابٌ القـومَ»: زيـدٌ ضاربٌ القومَ ضَرْبـاً كثيراً، فعدَلـوا عـن: زيـدٌ ضـاربٌ القـومَ ضَرْبـاً كثـيراً، إلى: زيـدٌ ضرَّابٌ؛ لأنه أخصرُ منه .

وقولنا: «من غير لحاقِ تاءِ المبالغة» يُخرِجُ ما لحقتْهُ تاءُ المبالغةِ من هذه الأمثلةِ نحو: عَلاَّمَة، فإنه يَخْرُجُ بذلك عن أمثلةِ المبالغة، فلا يَنصِبُ المفعولَ فـلا يُقـالُ: زيـدٌ عَلاَّمـةٌ القَومَ، كما يُقَالُ بغير تاءٍ، وما ذاك إلا أنـه صـارَ إلى معنـى النَّسَـبِ أي: زيـدٌ ذو عِلْـمٍ كَثيرٍ، ولأجل ذلك صارَ ينطلقُ على المذكَّرِ والمؤنَّـثِ بلفـظٍ واحـدٍ تقـولُ: هِنـدٌ عَلاَّمـةٌ وزَيدٌ عَلاَّمةٌ، أي: هِندٌ ذاتُ عِلْمٍ وزَيدٌ ذو علمٍ، والله أعلَمُ .

وأمَّا عَدُّهَا: فهي خمسةٌ - على اختلافٍ في بعضها سيأتي -:

«فعَّالٌ» بفتحِ الفاء وتشديدِ العين كـ«ضرَّابٍ»، و«فَعُولٌ» بفتحِ الفاء وضمِّ العين مـن غير تشديدٍ كـ«ضَرُوبٍ»، و«مِفْعَالٌ» بكسر الميم كـ«مِنْحَارٍ»، و«فَعِيلٌ» بفتـح الفـاء وكسـرِ العينِ من غير تشديد كـ«رَحيم»، و«فَعِلٌ» بفتح الفاء وكسر العين كـ«حَذِرٍ» .

وألحَقَ ابنُ وَلاَّدٍ[4] وابنُ خَروفٍ[5] «فِعِّيلاً» - بكسر الفـاء وتشـديد العـين - بهـذه

---

(١) انظر التبيان ١/٣١٦ .

(٢) من الطويل، ديوانه: ٣٣، والرواية فيه:

وَلَيسَ بِذِي رُمْحٍ فَيَطْعَنُنِي بِهِ وَلَيسَ بِذِي سَيفٍ وَلَيسَ بِنَبَّالِ

انظر الكتـاب ٣/٣٨٣، وشـرح أبياتـه ٢/٢٢١، والمقتضب ٣/١٦٢، وشـرح المفصـل ٦/١٤، والمغني: ١٥٠، وشرح أبياته ٢/٣٩٥ .

(٣) صفحة: ٢١٩ .

(٤) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن الوليد بن محمد التميمي المصري، نحويُّ مصرَ. رحلَ إلى العـراق، =

الأمثلة، فأجازَا أن يَعْمَلَ كما تَعمَلُ أمثلةُ المبالغة؛ لكونه يُرادُ به المبالغةُ، فأجازَا: زَيدٌ طِبِّيخٌ الطَّعامَ، وشِرِّيبٌ الخَمْرَ، بنصْبِ «الطَّعام» و«الخَمْر». ومالَ الشَّيخُ أبوحيَّان[1] إلى ذلك فقالَ: «وسُمِع إضافةُ «شِرِّيب» إلى معمولِهِ في قولِ حَسَّان:

شِرِّيبُ خَمْرٍ مِسْعَرٌ لِحُرُوبِ[2]

ولا يَبْعُدُ عمَلُهُ نَصْباً[3]» انتهى .

والذي يَظهَرُ أنه إن سُمِعَ النصبُ فلا يُقاسُ عليه، ولو كان قياساً لَلَزِمَ منه أن يَعملَ كلُّ اسمٍ مِن فِعْلٍ مُتَعَدٍّ يُراد به المبالغةُ، وليس الأمرُ كذلك، ألا ترى أنَّ قولَهُم: زيدٌ قُرَّاءٌ ـ بضم القاف وتشديد الراء ـ يُعطي المبالغةَ في القراءة، وهو مِن فِعْلٍ مُتَعَدٍّ، ومع هذا لم يُسمَعْ: زَيدٌ قُرَّاءٌ القرآنَ .

ولقيَ أبا إسحاقَ الزجاجَ وغيرَه، وأخذ عنهم، وكان الزجاجُ يُفضِّلُهُ على أبي جعفرٍ النحاس، من مصنفاته: «الانتصار لسيبويه من المبرد»، و«المقصور والممدود». أخباره في: طبقات النحويين واللغويين ٢١٩، وإنباه الرواة ١/١٣٤، ومعجم الأدباء ٤/٢٠١ .

وينظر رأيه في الانتصار: ٧٢ (المطبوع) .

(٥) قال في شرحه على الجمل ٢/٣١٢ (رسالة دكتوراه) : «وهذه الأمثلةُ نادرةٌ، ويُزادُ عليها فِعِّيل نحو: شِرِّيب» . وانظر البسيط ٢/١٠٦٢، والهمع ٥/٨٨ .

(١) ارتشاف الضرب ٣/١٩٣ .

(٢) ديوانه: ١/٤١٠، ورواية البيت فيه:

لا تنفري ياناقُ منه فإنَّهُ   شَرَّابُ خَمْرٍ مِسْعَرٌ لحُرُوبِ

ولا شاهدَ في هذه الرواية. ويُنسَبُ هذا البيتُ أيضاً إلى حفصِ بنِ الأخيَفِ الكِنَانيِّ وإلى غيره، قال الأصفهاني بعد أن أورد الشاهدَ مع عدة أبيات أخرى: «يُقال: إن الشعر لحسانَ بنِ ثابتٍ الأنصاري، ويقال: إنه لضرار بن الخطَّاب الفهري. أخبرني أبو خليفة إجازة عن محمد بن سلام قال: الصحيحُ أن هذه الأبياتَ لعمرِو بنِ شقيق، أحدِ بني فهر بنِ مالك، ومن الناس مَن يَرويها لمكرَّزِ بنِ حفصِ بن الأحنفِ الفهري، وعمرُو بنُ شقيق أولى بها» الأغاني ١٦/٥٥، وانظر الحماسة ١/٤٤١، وشرحها للمرزوقي ٢/٩٠٦، وشرحها للتبريزي ٢/١٨٧، والكامل ٣/١٤٥٨. وينظر البيت الشاهد في أمالي ابن الشجري ١/٢٤٤، وارتشاف الضرب ٣/١٩٣، والهمع ٥/٨٨ .

(٣) العبارة في الارتشاف ٣/١٩٣: «وعلى هذا لا يَبْعُدُ عملُهُ نصباً» .

المسألة الثانية: / في اختلاف البصريين والكوفيين في هذه الأمثلة: [٦١/ب]

اعلَمْ أنَّ الكوفيين والبصريين اختلفوا في إعمال أمثلَةِ المبالغة؛ فذهَبَ الكوفيون أنها لا تَعْملُ؛ لأنها ليسَتْ بجاريةٍ على الفِعْـلِ، وإنما هـي جاريـةٌ مَجْرَى الأسماء الـتي يُمدَحُ بها ويُذَمُّ، فلا يكونُ ما بعدَها إلا مخفوضاً بالإضافة، وإن جاء ما بعدَها منصوباً فهو على إضمار فِعْلٍ تُفَسِّـرُهُ أمثلـةُ المبالغـة، فـإذا قلـتَ: هـذا ضـرَّابٌ رؤوسَ القـومِ ـ بنصب «رؤوس» ـ فالتقديرُ: يَضْرِبُ رؤوسَ القومِ، فهو عندَهم على كَلاَمَين .

ولا يجوزُ عندَهم أنْ يتقدَّمَ المنصوبُ على أمثلـة المبالغـة، فـلا يُقـالُ عندَهـم: زَيـدٌ القومَ ضَرَّابٌ؛ لأنَّ أمثلةَ المبالغة عندَهم تفسيرٌ للفِعْلِ الناصِبِ للاسم، فلـو تقـدَّمَ الاسـمُ على الأمثلة لَلَزِمَ منه أن يتقدَّمَ عليه الناصِبُ له، فيلزمُ منه تأخيرُ الدليـلِ الـذي هـو مـن أمثلة المبالغة، عن المدلول الذي هو النَّاصبُ للاسم .

وذهَبَ البصريون أنها تَعْمَلُ عَمَلَ اسمِ الفاعل على اختـلافٍ في بعضِهَـا سـيأتي، وأنَّ المنصوبَ بعدَها منصوبٌ بها لا بفِعْلٍ مُضمَرٍ[١].

وَرَدَّ البصريون قولَ الكوفيين: أمَّـا قولُهُـم: «إنهـا لا تنصِـبُ» فـرَدُّوهُ بأنهـا لـو لم تنصِبْ، لَلَزِمَ منه أن تكونَ إضافتُهُ محضةً، فيتَعَرَّفَ إذا أُضيفَ إلى مَعرِفَةٍ، فكانت حينئـذٍ تُوصَفُ بالمعرفة، ولما وُصِفَتْ بالنكرة، وهي مُضافـةٌ إلى المعرفـة، عَلِمْنَـا أنَّ الإضافـةَ لم تُعرِّفْ، فهي مِن نَصْبٍ، قال القُلاَخُ بنُ حَزْنٍ السَّعْدِيُّ[٢]:

---

(١) قال ابنُ أبي الربيع في البسيط ١٠٥٦/٢: « ورأيت لابن خروف أن هذه الأمثلـةَ أقـوى في العمـل من اسم الفاعل؛ وذلك أن اسم الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي، وهـذه تعمـل وإن كـانت بمعنى الماضي ... ».

(٢) هو القُلاخُ بنُ حَـزْنِ بـنِ جَنَـابِ بـنِ جَنـدَلٍ السَّـعْديُّ التميميُّ، لـه أخبـارٌ في: الشـعر والشـعراء ٧٠٧/٢، والاشـتقاق ٢٥٠، والمؤتلـف والمختلـف للآمــدي ١٦٨، والـلآلي ٦٤٧/٢، وشـرح الحماسة للتبريزي ٤٢/٣ .

أَخَا الحَرْبِ لَبَّاساً إِلَيهَا جِلاَلَهَا   وَلَيسَ بِوَلاَّجِ الخَوَالِفِ أَعْقَلاَ[1]

ألا تـرى أنَّ « أَعقَلَ » نكرةٌ، وهي صفةٌ لـ« ولاَّجِ الخَوَالِـف »، وهـو مُضـافٌ إلى / [٦٢/أ] مَعْرِفة، فلولا أنه نكرةٌ وأنَّ إضافتَـهُ عـن نَصْـبٍ، لم يُنْعَـت بنَكِـرَةٍ. و(الخَوَالِـفُ): جمعُ خالِفَةٍ، وهي عَمُودٌ من أعمدة البَيت، و(أعْقَل) بالعين المهملة والقاف: الذي تضطـربُ رِجْـلاَهُ مـن الفَـزَعِ[2]، أي: لا أفـزَعُ ولا ألجُ البيـتَ مـن الفَـزَعِ، و(القُـلاَخُ): بالقـاف المضمومة والخاء المعجمة من قَلَخَ الفَحْلُ: إذا هَدَرَ[3].

وأما قولُهم: إنه لا يجوزُ تقديمُ المنصوبِ على الأمثلة، فمردودٌ بالسماع؛ قال أبـو ذُؤَيـبٍ[4]:

قَلَى دِينَهُ وَاهْتَاجَ لِلشَّوقِ إِنَّهَا   عَلَى الشَّوقِ إِخْوَانَ العَزَاءِ هَيُوجُ[5]

---

(١) من الطويل، يصف رجلاً بالشجاعة والإعداد للحـرب. والبيـت في: الكتـاب ١/١١١، و شـرح أبياتـه لابـن السـيرافي ١/٣٦٣، وشرحها للأعلم (تحصيل عـين الذهـب) ١١٢، والمقتضـب ٢/١١٢، وشـرح المفصـل ٦/٧٠، وشـرح الجمـل ١/٥٦٠، وشـرح التسـهيل ٣/٧٩، والتذيـل والتكميل ٣/٢٠٨، والهمع ٥/٨٦ .

(٢) انظر شرح أبيات الكتاب ١/٣٦٤ .

(٣) في تاج العروس (قلخ): « القُلْخُ: الضخم الهامة، ومنه سُمي الرجلُ .... » .

(٤) خويلد بن خالد بن مُحرِّث بن زبيد، شاعر مخضرم، أدرك الإسلام فأسلم، وشارك في الفتـوح، توفي سنة ٢٧هـ، أخباره طبقات فحول الشعراء ١/١٢٣-١٣٢، والإصابة ٤/٤٥٧ .

(٥) الصواب أن البيت للراعي النميري من الطويل، وهو في ديوانـه: ٢٤، ولم أجـده في شـرح أشـعار الهذليين، ولأبي ذؤيب قصيدة على هذا الروي مطلعها:

صَبَا صَبْوَةً بَل لَجَّ وَهْوَ لَجُوجُ   وَزَالَت لَهُ بَالأَنْعُمَـينِ حُـدُوجُ

ولعلها سببُ اللَّبس. والبيتُ في مدح خالد بن عبد الله بن أسيد. وقبله:

لَيَالِيَ سُعْدَى لَو تَرَاءَتْ لِرَاهِبٍ   بِدَوْمَةَ تَجْرٌ عِنْدَه وَحَجِيـجُ

والشـاهد في الكتـاب ١/١١١ منسوباً إلى أبي ذؤيب، والنكت عليـه ١/٢٤٥، وشـرح أبياتـه ١/١٦، وتحصيـل عيـن الذهـب ١١-١١٢، وشـرح التسـهيل ٣/٧٩، وشـرح الكافيـة الشـافية ٢/١٠٣٣ . يصِفُ الشاعرُ امرأةً بالحسْنِ واستمالةِ الرجـال، فهـي تَهيجُ إخـوانَ العـزاء وذوي الصبر، وإذا كانت كذلك فهي لغيرهم أهيَجُ .

فـ«إخوانَ العَزَاءِ» منصوبٌ بـ«هَيُوج» وقد تقدَّم عليه، وقال الآخَرُ:

بَكَيتُ أخَا لأوَاءَ يُحْمَدُ يَومُهُ   كَرِيمٌ رُءُوسَ الـدَّارِعِينَ ضَرُوبُ[1]

فـ«رؤوس» منصوبٌ بـ«ضَروبُ»، وقد تقدَّمَ عليه، وقال الآخِرُ:

عَلَى جَرْدَاءَ مِسْحَلَهَا عَلُوكُ[2]

فـ«مسحلَهَا» منصوبٌ بـ«عَلُوك» وقد تقدَّمَ عليه، يَصِفُ هذه الناقةَ بالنشاط، وأنها تَعَضُّ مِسْحَلَهَا، وهو الفَحْلُ .

وقد حكى سيبويه[3]: «أَمَّا العَسَلَ فَأَنَا شَرَّابٌ»، فـ«العسَلَ» منصوبٌ بـ«شرَّاب»، وقد تقدَّمَ عليه .

واعتذَرَ البصريونَ عن عَدَم الجرَيَانِ بأنَّ هذه الأمثلةَ وإنْ كانت غيرَ جاريةٍ على المضارِعِ، فهي واقعةٌ مَوقِعَ ما هو جَارٍ على الفعل، وذلك «مُفَعِّلٌ» بتضعيف العين، اسمُ فاعلٍ مِن «فَعَّلَ» المضاعَفِ العين، الذي يُرَادُ به المبالغةُ، فأمثلةُ المبالغةِ إذن واقعةٌ مَوقِعَ ما هو جَارٍ على الفِعْلِ، فكأنَّ أمثلةَ المبالغةِ جَارِيةٌ على الفِعْلِ .

المسألة الثالثة: في اختلاف البصريين في إعمال جميع هذه الأمثلة الخمسة:

ذهَبَ سيبويهِ[4] وجمهورُ البصريين إلى أنهَا كلَّهَا / تَعْمَلُ عَمَلَ اسمِ الفاعلِ الذي [٦٢/ب]

---

(١) نسبه ابنُ يعيشَ إلى أبي طالبٍ، وليس في ديوانه، ولعلَّ سببَ هذا الوهم هو إيرادُ الزمخشري لهذا البيت عقب بيت أبي طالب:

ضَروبٌ بنصل السيف سُوقَ سمانها

الآتي بعد قليل، والشاهد في: الكتاب ١/١١١، والنكت عليه ١/٢٤٦، وشرح أبياته ١/٤١٢، والتبصرة ١/٢٢٦، والمفصل ٢٧١، وشرحه للخوارزمي ٣/١٠٥، وشرحه لابن يعيش ٦/٧٠، وشرح الجمل ١/٥٦١ . واللأواء: الشدَّة .

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٣/٢٠٨ ، ومنهج السالك ٣٣٣، وجرداء: في اللسان (جرد): « الأجرد من الخيل والدواب كلِّها: القصيرُ الشعر » .

(٣) الكتاب ١/١١١، وانظر: المقتضب ٢/١١٢، والأصول ١/١٢٣-١٢٤، وشرح المفصل ٦/٧٠، وشرح التسهيل ٣/٧٩ .

(٤) انظر الكتاب ١/١١٠ .

عُدِلَتْ عنه، فكما تقولُ: هذا ضاربٌ زيداً، تقولُ: هذا ضَرَّابٌ القومَ، وضَرُوبٌ القومَ، ومِضْرَابٌ القومَ، وكما تقولُ: هذا حَاذِرٌ عَدُوَّهُ، وراحِمٌ أباه، تقولُ: حَذِرٌ عَدُوَّهُ، ورَحِيمٌ أبَاه، إلا أنَّ إعمالَ «فَعَّالٍ» و«فَعُولٍ» و«مِفْعَالٍ» كثيرٌ، وإعمالُ «فَعِيلٍ» و«فَعِلٍ» قليلٌ .

واستدلَّ سيبويهِ[1] ومَنْ تابَعَهُ على إعمالِ الجميعِ بالسَّمَاعِ؛ فمِنَ الدليلِ على إعمالِ «فَعَّالٍ» ما تقدَّمَ[2] مِن قولِ القُلاَخِ:

أخَا الحَرْبِ لَبَّاساً إليهَا جِلاَلَهَا

الشاهدُ نَصْبُ «جِلالَهَا» بـ«لبَّاسٍ» والجِلالُ: بكسرِ الجيمِ جَمْعُ جُلٍّ؛ وهو الدِّرْعُ. وقال الآخرُ:

رَأى النَّاسَ إلاَّ مَنْ رَأى مِثْلَ رَأْيِهِ خَوَارِجَ تَرَّاكِينَ قَصْدَ المخَارِجِ[3]

الشاهدُ: نصْبُ «قصدَ الخوارجِ» بـ«تراكين» و«الناسَ» مفعولٌ بـ«رأى» و«خوارجَ» مفعولٌ ثانٍ بـ«رأى»، ومعنى البيت: رأى الناسَ خوارجَ تَرَّاكينَ قصدَ الخوارجِ إلا مَن رأى مثلَ رأيه، فإنه لم يرَهم خوارجَ، وقال آخرُ:

أَبْيَضُ ضَرَّابٌ بحَدِّ المُنْصُلِ

قَوَانِسَ البِيضِ كنَقْفِ الحَنْظَلِ[4]

الشاهدُ: نصْبُ «قَوَانسَ» بـ«ضَرَّاب»، والقوانسُ: جَمْعُ قَوْنَسٍ؛ وهو أعلى البَيْضَةِ، والنَّقْفُ: بالنون والقاف المسكَّنة والفاء الكَسْرُ.

---

(١) انظر الكتاب ١/١١١ - ١١٥ .

(٢) انظر صفحة: ١٩٨ .

(٣) من الطويل، ولم أقف على قائله، والبيت في ارتشاف الضرب ٣/١٩٤، والتذييل والتكميل ٣/٢٠٨، والهمع ٥/٨٩ ، وفي الأصل كتبت (الخوارج) والتصحيح من المصادر .

(٤) رجز لم أهتد إلى قائله، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٣/٢٠٨ .

وقال آخرُ - يصِفُ عاصِماً الذي يُقَالُ [لَه](١) حَمِيُّ الدَّبْرِ(٢) - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - :

أَبَابِيلُ دَبْرٍ شُمَّسٌ دُونَ لَحْمِهِ حَمَتَ لَحْمَ شَهَّادٍ عَظِيمَ المَلَاحِمِ(٣)

الشاهدُ: نصْبُ «عظيم» بـ«شَهَّاد» .

ومِن الدليلِ على إعمالِ «فَعُول» ما رواه الكِسَائيُّ من قولهم(٤): «أنتَ غَيُوظٌ مَا عَلِمْتُ أَكْبَادَ الرِّجَال» فـ«أكبادَ الرجال» مفعولٌ بـ«غَيُوظ» .

ومنه قولُ أبي طالبٍ عَمِّ النبي ﷺ يَرثي أبا أُمَيَّةَ بنَ المغيرةِ(٥) وكان صديقَه /: [٦٣/أ]

ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيفِ سُوقَ سِمَانِهَا إِذَا عَـدِمُوا زَاداً فَـإِنَّـكَ عَـاقِرُ(٦)

---

(١) زيادة يستقيم بها السابق .

(٢) هو عاصم بن ثابت بن أبي الأقلح الأنصاري الأوسي، جد عاصم بن عمر بن الخطاب لأمه، شهد بدراً، وأصيب يوم الرجيع، فبعثت قريش تريد شيئاً من جسده - وكان قد قتلَ أَحَدَ زعمائهم وهو عقبةُ بنُ أبي مُعَيط يوم بدر - ، فبعث الله عليه مثل الظُّلَّة مِنَ الدَّبْر (وهي الزَّنابير)، فسُمِّيَ حَمِي الدَّبْر. أخباره في الاستيعاب ٧٧٩/٢، وأُسْد الغابة ١١١/٣، والإصابة ٢٣٥/٢ .

(٣) لم أقف على هذا البيت فيما اطلعت عليه من المصادر .

(٤) ينظر التذييل والتكميل ٢٠٧/٣، وارتشاف الضرب ١٩١/٣، والمساعد ١٩٢/٣ .

(٥) في الأصل: « يرثي أمية بن المغيرة » ، والصحيح أنه أبو أمية كما أشار البغدادي، وهو أبو أمية بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم، كان زوج عاتكة بنت عبد المطلب أخت أبي طالب، خرج تاجراً إلى الشام، فمات بموضع يقال له: سَرْو سُحيم، فرثاه أبو طالب بهذه القصيدة التي مطلعها:

أرقتُ ودمع العين في العين غائرٌ وجادت بما فيها الشؤونُ الأعاور

ومنها البيت الشاهد، قال البغدادي رحمه الله: « وغلِطَ بعضُهم فزعم أنها مدحٌ في مسافرِ بنِ أبي عمرو، وأفحشُ مِن هذا القول قولُ ابنِ الشجري في أماليه: إنها مدحٌ في النبي ﷺ » ، وأبو أمية اسْمُهُ كنيتُهُ، ولقبُه زاد الركب؛ لأنه كان إذا سافر لم توقد معه نار إلى أن يرجع، مات في الجاهلية . انظر: الاشتقاق ١٥٠، والخزانة ٢٤٥/٤-٢٥٠، ١٤٦/٨-١٤٧ .

(٦) ديوان أبي طالب ص: ٧٩، من الطويل، والشاهد في الكتاب ١١١/١، وشرح أبياته ٧٠/١، والمقتضب ١١٣/٢، والأصول ١٢٤/١، وشرح الجمل ٥٦٠/١، والبسيط ١٠٥٦/٢، وشرح المفصل ٧٠/٦، والخزانة ٢٤٢/٤، ١٤٦/٨ .

قال البغدادي: « قال ابن ولاد: سألت أبا إسحاق الزجاج: لِمَ صار ضروبٌ ونحوه يعمل، وهو

=

الشاهدُ: نصْبُ «سُوقَ» بـ«ضَرُوبٍ» وهي جَمْعُ سَاقٍ .

ومِن الدليل على إعمال «مِفْعَال» ما حكى سيبويهِ[1] عن العَرَب: «إنَّه لَمِنْحَارٌ بَوَائِكَهَا» بنصْبِ «بوائكَ» أي: يَنْحَرُ البوائكَ كثيراً، والبوائكُ: جَمْعُ بائِكٍ؛ وهي السَّمينَةُ الفَتِيَّةُ من الإبل[2]. قال الكِسَائيُّ[3]: بَاكَتِ النَّاقةُ، تَبُوكُ إذا سَمِنَتْ .

٥ ومِن الدَّليلِ على إعمال «فَعِيلٍ» قولُ بعضِ العَرَب[4]: «إنَّ الله سَميعٌ دُعاءَ مَن دَعَاهُ»، وقالوا[5]: «هو حَفِيظٌ عِلْمَهُ وعِلْمَ غيرِهِ»، وقال ابنُ عصفور[6]: حكى ابنُ سِيدَه[7]: هو عَلِيمٌ عِلْمَكَ وعِلْمَ غيرِكَ، قال: وهو نَصٌّ لا يحتَمِلُ التأويلَ، يعني: أنَّ نصْبَ «عِلْمَكَ» على[8] المفعول بـ«عَلِيم» نَصٌّ لا يحتَمِلُ التأويلَ. قال الشيخُ أبو حيَّان[9]: ويحتَمِلُ أن يكونَ منصوباً على المصدر التشبيهي نحو: ضَارِبٌ ضَرْبَكَ، أي: عَليمٌ عِلْماً

١٠ مثلَ عِلْمِكَ وعِلْمِ غيرِك. وقال الشَّاعرُ:

بمنزلة ما استقرَّ وثبتَ، وضاربٌ لا يعملُ إذا كان كذلك ؟ فقال: لأنك تريد أنها حالة ملازمة هو فيها، ولست تريد أنه فعلَ مرةً واحدةً وانقضى الفعلُ كما تريد في ضارب، فإذا قلتَ: هذا ضاربٌ رؤوسَ الرجال، فإنما هي حالٌ كان فيها، فنحنُ نحكيها » . ولم أقف عليه في الانتصار .

(١) الكتاب ١١٢/١ ، وانظر: المصادر السابقة .

(٢) في التهذيب ٤٠٥/١٠: « وقال النضر بن شميل: بوائك الإبل : كرامها وخيارها » .

(٣) الصحاح (بوك)، وشرح المفصل ٧١/٦ .

(٤) حكى اللحياني في نوادره: « إن الله سميعٌ دعائي ودعاءَك » . انظر: شرح التسهيل ٨١/٣، وارتشاف الضرب ١٩١/٣، والمساعد ١٩٣/٢، والهمع ٨٦/٥، والخزانة ١٦٠/٨ .

(٥) التذييل والتكميل ٢٠٨/٣ ، وارتشاف الضرب ١٩١/٣ .

(٦) لم أقف عليه في شرح الجمل ولا في المقرب وشرحه، ولعله في كتاب آخر له، وقد نقله عنه أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٠٩/٣، وارتشاف الضرب ١٩١/٣ .

(٧) لم أقف على هذا القول فيما اطلعت من كتبه، وقد ذكره أبو حيان ـ نقلاً عن ابن عصفور ـ في التذييل والتكميل ٢٠٩/٣، ومنهج السالك ٣٣٤ .

(٨) حرف « على » مكرر في الأصل .

(٩) التذييل والتكميل ٢٠٩/٣ .

فَتَاتانِ أَمَّـا مِنْـهُـمَـا فَشَبِيهَةٌ هِلاَلاً وَالأُخْرَى مِنْهُمَا تُشْبِهُ الْبَدْرَا[(١)]

فـ«هلالاً» مفعولٌ بـ«شَبيه»، ويحتَمِلُ أن يكونَ على إسقاط حرفِ الجرِّ[(٢)] أي: بهلالٍ، فلا يكونُ فيه شاهدٌ . وأنشَدَ سيبويهِ على ذلك ـ لسَاعِدَة بنِ جُؤَيَّةَ ـ[(٣)]:

حَتَّى شَـآهَا كَلِيلٌ مَوهِناً عَمِلٌ بَاتَتْ طِرَاباً وَبَاتَ اللَّيلَ لَـمْ يَنَمِ[(٤)]

الشاهدُ: أنَّ «كليلٌ» بمعنى: مُكِلٌّ، و«مَوهناً» منصُوبٌ على أنه مفعولٌ بـ«كَلِيلٌ» أي: يَكلُّ أوقاتَ الليل مِنْ كَثرَةِ العَمَلِ فيه على جهَة المجَاز؛ لأنَّ أوقاتَ الليلِ لا تَتْعَبُ، وإنما يَتعَبُ الشَّخصُ الذي فيها، كما يُقالُ: أَتْعَبْتَ يَومَكَ، والأصلُ: تَعِبْتَ في اليوم.

---

(١) من الطويل، وينسب إلى عُبيد الله بن قيس الرقيات، وهو في ديوانه: ٣٤ وروايته:

فَتَاتَانِ أمَّا منهما فشبيهةُ الـ ـهلال والاخرى منهما تُشبهُ الشَّمسَا

ولا شاهد في هذه الرواية، وفي بعض نسخ (مخطوطة) الديوان: « فشبيهةٌ هـلالاً ... » وهي رواية الاستشهاد . ويقصد بقوله (فتاتان) قينتين كانتا بالمدينة، ولهما يقول ابن قيس الرقيات:

لقد فتنت ريًّا وسـلاَّمةُ القِسَّا فلم تتركا للقسِّ عقلاً ولا نفس

فتاتـان أما منهما فشـبيهة ... ...

انظر القصة في الأغاني ٣٣٤/٨، والشاهد في: شرح الكافية الشافية ١٠٣٧/٢، والتذييل والتكميل ٢٠٨/٣، والتصريح ٦٨/٢ .

(٢) انظر التذييل والتكميل ٢٠٨/٣، وحاشية الشيخ ياسين العليمي على التصريح ٦٨/٢ .

(٣) هو ساعدةُ بنُ جُؤَيَّةَ الهذلي أخو بني كعب بن كاهل بن الحـارث، شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام فأسلم ، وليست له صحبة، قال الآمدي: « شاعرٌ محسِنٌ جاهليٌّ، وشعره محشو بالغريب والمعاني الغامضة، وليس فيه من المُلَحِ ما يصلح للمذاكـرة » أخباره في: المؤتلف والمختلف ٨٣، والخزانة ٨٦/٣ .

(٤) شرح أشعار الهذليين ١١٢٩/٣، من قصيدة طويلة يرثي فيها من أصيب يوم مَعْيَط، مطلعها:

يا ليت شعري ولا مَنجَى من الهرَمِ أمْ هَلْ عَلَى العَيشِ بعدَ الشَّيبِ مِن نَدَمِ

وقبل الشاهد:

ظَلَّت صَوَافِنَ بالأرْزَانِ صَاوِيةً في مَاحِقٍ مِن نَهَارِ الصَّيفِ محتَدِمِ

قَـد أُوبِيَتْ كُلَّ مَاءٍ فَهْيَ طَاوِيةٌ مَهمَا تُصِبْ أُفُقاً من بارقٍ تَشِـمِ

حتى شآها ... ...

والشاهد في: الكتـاب ١١٤/١، والمقتضـب ١١٤/٢، وكتـاب الشعر ٥٠٣، والمنصـف ٧٦/٣، وشرح المفصل ٧٢/٦، وشرح الجمل ٥٦٢/١، وشرح التسهيل ٨٠/٣، والخزانة ١٥٥/٨ .

ومعنى «شآها»: سَاقَهَا، و«كَلِيلٌ» صِفَةٌ لِبَرْقٍ، أي: سَاقَهَا بَرْقٌ كَلِيلٌ، و«مَوهِنٌ»: وَقْتٌ مِن الليل، و«عَمِلٌ» بكسر الميم: كثيرُ العَمَلِ، / و«طِرَابٌ»: مُتَقَلِّبَةٌ ناظرةٌ نحوَ البَرْقِ . [٦٣/ب] يَصِفُ في البيت بَقَرَ وَحْشٍ وأُتُناً، نظَرَتْ إلى بَرْقٍ مُسْتَمْطِرٍ دالٌّ على الغَيث، يُكِلُّ ذلك البَرْقُ المَوهِنَ بِدَوْوبِهِ وتَوَالِي لَمَعَانِهِ، فباتَتْ تلكَ الوَحْشُ مُتَقَلِّبَةً، وباتَ ذلكَ البَرْقُ لم يَنَمْ، وقيلَ: إنَّ الضميرَ في «بَاتَ» للحمَار، والأَوَّلُ أَصَحُّ[١] .

ومن الدليل على إعمال «فَعِلٍ» قولُهُ - أنشده سيبويه[٢] -:

حَذِرٌ أُمُوراً لاَ تَضِيرُ وَآمِنٌ ... مَا لَيسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الأَقْدَارِ[٣]

الشاهدُ: نصْبُ «أُمُورٍ» بـ«حَذِرٌ». ومن ذلك ما أنشَدَه سيبويهِ[٤] لِلَبيدٍ:

أَو مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةَ سَمْحَجٍ ... بِسَرَاتِهِ نَدَبٌ لَهُ وَكُلُومُ[٥]

الشاهدُ: نصْبُ «عِضَادَةَ» على المفعولية بـ«شَنِجٌ» ومعنى «شَنِجٌ»: مُلازِمٌ، وفِعْلُهُ:

---

(١) قال البغدادي رحمه الله في الخزانة ١٦٦/٨: «وقوله: «حتى شآها» .. الخ، ضمير المؤنث للصُّوارِ وهي البقر، لا للحمير الوحشية، خلافاً لأبي حنيفة، ولا للإبل خلافاً للشارح وغيره، ولا للناقة خلافاً لشارح اللباب» .

(٢) الكتاب ١١٣/١ .

(٣) من الكامل، وقائله أبان بن عبد الحميد اللاحقي (من شعراء هارون الرشيد، وقيل: هو لابن المقفع، وسوف يتكلم المصنف على هذا البيت ص: ٢١١، والشاهد في: المقتضب ١١٥/٢، وشرح الكتاب ٢٢٥/١ - (مخطوط) - وشرح أبياته ٤٠٩/١، وشرح عيونه: ٧٩، وأمالي ابن الشجري ٣٤٦/٢، وشرح المفصل ٧١/٦، وشرح الجمل ٥٨٢/١، وشرح التسهيل ٨١/٣، والبسيط ١٠٥٨/٢، والخزانة ١٦٩/٨ .

(٤) الكتاب ١١٢/١ . وهو فيه منسوب إلى عمرو بن أحمر، ولم أجده في ديوانه المطبوع .

(٥) من الكامل، في شرح ديوانه: ١٢٥ . وفيه: «أو مسحل سنق ...» . والشاهد في: شرح الكتاب ٢٢٥/١ - (مخطوط) - ، وشرح عيونه: ٧٨، وشرح أبياته ٢٤/١، ومعاني القرآن للفراء ٢٢٨/٣، وارتشاف الضرب ١٩٢/٣، إضافة إلى ما سبق من المصادر .

شَنِجَ كلَزِمَ معنىً ولفظاً، و«المِسْحَلُ» بكسر الميم: العَير، سُمِّيَ بذلك لسَحِيلِهِ أي: صوته، و«السَّمْحَجُ»: الأتَانُ الطويلةُ الظَّهْرِ، و«العضَادَةُ» هنا المرادُ بها قوائمُ الأتانِ أو جَنْبُهَا، و«سَرَاتُهُ»: أعلاهُ، و«النَّدْبُ»: الأثَرُ، و«الكُلُومُ»: الجِرَاحَاتُ، ومعنى البيت مَوْقُوفٌ على البيت قبلَه وهو:

حَرْفٌ أضَرَّ بِهَا السِّفَارُ كَأَنَّهَا   بَعْدَ الكَلاَلِ مُسَدَّمٌ مَحْجُومُ[1]

و«المُسَدَّمُ» : الفَحْلُ من الإبل الذي حُبِسَ عن الضِّرَاب، و«المحجُومُ»: المشدُودُ الفَمِ لئلاَّ يعْبَثَ. وَصَفَ ناقَتَهُ بالشدَّةِ والنَّشَاط، وشَبَّهَهَا في البيت الأوَّلِ بالفَحْلِ الذي صفَتُهُ ما ذُكِرَ في قوَّتِهِ ونشَاطِهِ[2]، وفي الثاني بالمسحَلِ الذي هو الحمَارُ الوحْشِيُّ في نَشَاطِهِ وعَدْوِهِ.

انتهَتْ أدلَّةُ سيبويهِ ومَن تبعَهُ على إعمالِ الأمثلةِ الخمسَةِ .

وذهبَ جماعةٌ من النحويِّين منهم الزِّيَادِيُّ[3] والمازنيُّ والمبرِّدُ[4] إلى أنَّ «فَعِيلاً» و«فَعِلاً» ليسَا من أمثلة المبالغةِ، فلاَ يَعمَلاَن، وحُجَّتُهُم: أنهما بِنَاءَان مَوْضُوعَان للذَّات والهيئة

---

(١) الحرفُ: الضامرُ، وأضرَّ بها السفارُ: أنضاها وهزلها . (الخزانة) .

(٢) في الأصل « نشاطته » ، وكذلك في الكلمة التالية .

(٣) أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن زياد بن أبيه، لغوي نحوي راوية شاعر، قرأ الكتاب على سيبويه ولم يتمه، من تصانيفه: « شرح نكت كتاب سيبويه » و « الأمثال » و « أسماء السحاب والرياح والأمطار » وغيرها، توفي سنة ٢٤٩ هـ. أخباره في: مراتب النحويين ٧٥، ١٢٢، وأخبار النحويين البصريين ٩٧، وإنباه الرواة ١/٤١٤، ومعجم الأدباء ١/١٥٨ .

(٤) المقتضب ٢/١١٣-١١٤، وانظر: التبصرة ١/٢٢٧، وشرح المفصل ٦/٧٢، وشرح الجمل ١/٥٦١-٥٦٢، والبسيط ٢/١٠٥٩، والتذييل والتكميل ٣/٢٠٧، وارتشاف الضرب ٣/١٩٢-١٩٣، والمساعد ٢/١٩٣، والهمع ٥/٨٧، والخزانة ٨/١٥٩ .

التي يكـــونُ الإنسانُ عليها، إلا أنهُمَا جَارِيَان مَـــجْرَى الفِعل، فهُمَا كقولكَ: رَجُلٌ كَرِيمٌ وظَرِيفٌ، ورَجلٌ عَجِلٌ ولَقِنٌ وصَلِفٌ مـن الصِّفـات الثَّابتـة، ومـا كـان / مـن [٦٤/أ] الصفاتِ هكذا فلا يَعمَلُ .

وأجازَ الجرميُّ[١] إعمالَ «فَعِل» ولم يُجز إعمالَ «فَعِيـل»، وحجَّتُـهُ: أن «فَعِـلاً» علـى وزن الفعل الماضي كـ«عَلِم» وأنه يأتي مَقصُوراً من «فاعِل»، قال الشاعرُ:

أَصْبَحَ قَلْبِي صَرِدَا

لاَ يِشْتَهِي أَنْ يَرِدَا

إلاَّ عَـــرَاداً عَـرِدَا

أو صِلِّيَاناً بَـــرِدَا[٢]

---

(١) انظر رأيه في: في الأصول ١/١٢٥، وشرح الكتاب ١/٢٢٥ - (مخطوط) ــ ، وكتـاب (أبـو عمـر الجرمي) ص: ١٩٠، إضافة إلى ما سبق من المصادر .

(٢) رجزٌ قيل: إنه جاء على لسـان الضـب. انظـر الحيوان ٦/١٢٥، وفي المخصـص ١٣/٢٥٨: «والضب لا يشرب ماءً، ومن كلامهم الذي يضعونه على ألسنة البهائم: قالوا: قـالت السـمكةُ للضب: وِرْداً يا ضَبُّ، فقال:

أصبح قلبي صردا ... ...»

والشاهد في: إصـلاح المنطق ٣٩٤، وتهذيبـه ٨١٢، والخصـائص ٢/٣٦٥، والمحتسـب ١/٢٩٩، وشرح التسهيل ٣/٨٢، والتذييل والتكميل ٣/٢٠٩ .

قال الصاغاني في التكملة ٢/٢٨٣: « الرواةُ يَرْوُون:

وصلياناً بَرِدَا

وهو تصحيفٌ وقعَ من القدماء، فتبعَهُمُ الخَلَفُ. قاله أبو محمد الأعرابيُّ، ورواه هو:

وصلياناً زَرِدَا

قال: والزَّرِدُ: السريعُ الازدراد» .

والصرِدُ: الذي يجدُ البرد. والعرادُ: ضربٌ من النبت، ويـروى (عـراراً)، وهـو أيضـاً ضـربٌ مـن النبات، والعرِدُ: الكثير الذي قد طال. والصليان: نبت أيضاً. انظر النبات لأبي حنيفـة الدينـوري: ٢٢ .

أراد: عارداً وبارداً[١]، فلما كان «فَعِلٌ» على زِنَةِ الفعْلِ الماضي، ويأتي بمعنى «فاعِل» ، قَوِيَ فيه العَمَلُ .

وردُّوا على سيبويهِ ما استشهدَ به على إعمالها، وما استشهَدَ به على إعمالِ «فَعِيلٍ» مِن قولِهِ:

٥ حَتَّى شَآهَا كَلِيلٌ ... ...[٢]

فقالوا[٣]: لا حُجَّةَ فيه؛ لأنَّ «كليلاً» مِن كَلَّ، وهو لا يَتَعَدَّى، فـ«كَلِيلٌ» بمعنى كَالٌّ، وكالٌّ لا يتَعَدَّى، و«موهناً» منصُوبٌ على الظرْف لا على المفعولية، التقديرُ: سَاقَهَا كَالٌّ في هذا الوقت.

أجابَ المنتصرُون[٤] لسيبويهِ: أنَّ هذا تخريجٌ ليسَ بجيِّدٍ؛ لأنه يَلزَمُ منه التنافُرُ بين

١٠ صدْرِ البيت وعَجُزِهِ، فيكونُ صدرُهُ يُعطِي أنَّ البرْقَ كَالٌّ في نفْسِهِ، وعَجُزُه يُعْطِي أنه نَشيطٌ لقوله:

... ... وَبَاتَ اللَّيلَ لَمْ يَنَمِ

أي: مُستيقِظٌ، وهذه حالةُ مَنْ ليس كالاًّ، وأيضاً فقوله: «عَمِلٌ» يدل على كثرة العمل وهو ضدُّ الكالِّ.

١٥ قال الشيخُ أبوحيَّان[٥]: ولا التِفَاتَ إلى قَولِ أبي الحكَمِ بنِ بَرِّجَانَ اللغويِّ[٦]: إنَّ

---

(١) في الأصل: «مارداً» .

(٢) سبق صفحة: ٢٠٣ .

(٣) انظر المقتضب ١١٤/٢، وشرح الكافية ٢٠٢/١ .

(٤) انظر شرح عيون الكتاب: ٨٠، تحصيل عين النهب ١١٦-١١٧، وشرح الجمل ٥٦٤/١، والبسيط ١٠٦٠/٢-١٠٦٢، والتذييل والتكميل ٢٠٨/٣، والمغني ٥٦٨، والخزانة ١٥٥/٨-١٦٠ .

(٥) التذييل والتكميل ٢٠٨/٣ .

(٦) هو عبد السلام بن عبد الرحمن بن عبد السلام بن أبي الرجال الإشبيلي، المعروف بـ «ابن

=

«عَمِلاً» بمعنى تَعِبَ(١)؛ لأنَّ آخِرَ البيتِ يَدفَعُ هذا التأويلَ. انتهى. يعني: أنَّ آخِرَهُ يُعطِي أنه نَشيطٌ، وأوَّلَهُ على هذا التفسير يُعطي أنه تَعِبٌ، فتَنَاقَضَا .

وقولُهُم(٢): إنَّ «كليلاً» لا يتعدَّى، لا يُسَلَّمُ، بل هو مُتَعَدٍّ؛ لأنَّ القياسَ في صفات المبالغة إذا كانت معدولَةً، جازَ أن تتعدَّى، فـ«رحيمٌ» يَتَعَدَّى؛ لأنه مَعدُولٌ عن راحِم، فكما يُقَالُ: راحمٌ عَمْراً، يُقَالُ: رَحِيمٌ عَمْراً، فكذلك «كَلِيلٌ» يتعدَّى؛ لأنه مَعدُولٌ عن «مُكِلٍّ»(٣).

وقال ابنُ مالكٍ(٤) مُعتذِراً عن سيبويهِ، ومائِلاً / إلى مَذهَبِ المبرِّدِ: إنما ذَكَرَ [٦٤/ب] سيبويهِ هذا البيتَ شاهداً على أنَّ فاعلاً قد يُعْدَلُ به إلى «فَعِيل» و«فَعِل» على سبيل

برّجان»، وقيل: هي مخففة من «أبي الرجال» ، إمام في اللغة والنحو، صدوق ثقة، أخذ عن ابن ملكون ولازمه كثيراً، من تصانيفه: «الرد على ابن سيدة في المحكم» قال الفيروز أبادي: وله استلحاقات كثيرة على اللغويين، وما يتكلم فيه مفيد. توفي سنة ٦٢٧ هـ أخباره في: البلغة ١٣٤، وبغية الوعاة ٢/٩٥ .

(١) نقل أبو حيان عن أبي القاسم السهيلي قوله: «لم يوجد قط (كليل) في نظم ولا نثر إلا بمعنى حسير أو تعب، وإنما هو من كللت من الإعياء، وهو غير متعد، ولم يوجد بمعنى مكل فيكون موهناً مفعولاً به، ولا نقول: انتصب موهناً على الظرف، بل هو مرفوع في المعنى، والمعنى: كليلٌ موهنُه، كما تقول: نائمٌ ليلُك، ثم تنصبه كما تنصب وجهاً في: حسن وجهاً على التمييز، وإما على التشبيه بالمفعول به» التذييل والتكميل ٣/٢٠٨ ، ومنهج السالك ٣٣٣ .

(٢) أي: قولُ الرَّادِّين على سيبويه. قال أبو حيان: «قال بعض أصحابنا: أما فِعِل وفعيل نحو ضربٌ زيداً ولبِسٌ الثيابَ فغير مشتق من المتعدي، هذا على جهة الإعمال، وكيف يُتكلم على ما لم يُسمع من العرب، وكيف يَترَكب الخلاف على غير موجود...» التذييل والتكميل ٣/٢٠٨ .

(٣) قال ابنُ ولاد في معرض رده على المبرد: «وأما قوله: إن فعيلاً أصله مما لا يتعدى نحو: ظرُف وكرُم، فلو سلم هذا إليه لكان في المبالغة التي عُدي من أجلها كفاية، فكيف وقد اجتمع إلى ذلك أنه اسمُ فعلٍ جارٍ عليه نحو: رحم وعلم فهو رحيم وعليم ...» الانتصار: ٧١ (المطبوع) .

(٤) شرح التسهيل ٣/٨٠-٨١ ، قال البغدادي بعد أن أورد كلام ابن مالك: «وهذا أيضاً ضعيفٌ بما نقل السيرافي أنه قال سيبويه: كليل في معنى مكل، وداءٌ وجيع بمعنى مؤلم وموجع» الخزانة ١٥٦/٨ .

المبالغة، كما يُعدَلُ به إلى «فَعُول» و«فعَّال» و«مفْعَال»، فذَكَرَ هذا البيتَ لاشتماله على «كَلِيلٍ» للعَدْلِ به عن «كَالٌّ» ، وعلى «عَمِلٍ» للعدْلِ به عن «عَامِلٍ»، ولم يتعرَّض لوقوع الإعمال[1]. انتهى .

وأمَّا ما استشْهَدَ به على إعمالِ «فَعِل» مِن قوله:

أو مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةَ سَمْحَجٍ

فقالوا: لا حُجةَ فيه؛ لأنَّ «عِضَادَةَ سَمْحَجٍ» منصُوبةٌ على الظَّرْفِ[2]، لا على المفعول به، فمعنى «شَنِجٌ عِضادةَ سَمْحَجٍ»: مُلازِمٌ ناحيةَ هذه الناقة، فـ«عِضَادة» المرادُ به الناحيةَ .

---

(١) قال الأبذي في شرح الجزولية ٢/٥٠-٥١ «مخطوط» : « وقال ابن درستويه: إنما أدخله سيبويه على إعمال « عَمِل » في « مَوهن » ، و « عَمِلٌ » متعدٍّ، تقول: عَمِلتُ الثوب، و « كليلٌ » غيرُ متعدٍّ، فإنما أدخله على إعمال (فَعِل)، وهذا فيه تعسُّفٌ، فإن سيبويه لم يأت بشاهد على إعمال (فعيل)، وقد أتى بشاهد على إعمال (فَعِل) » .

(٢) قال أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٠٨/٣: « وخرجه أبو عمرو بن العلاء على أنه منصوب على الظرف؛ لأن شنجاً لا يتعدى، أي: منقبضاً في عضادة سمحج، وهذا ضعيفٌ؛ لأن الأسماء لا تنصب ظروفاً بقياس » ، قال ابن ولاد في الانتصار ٧٠: « وليس كل ما كان من أسماء الأوقات فهو مستعمل ظرفاً، كما أنه ليس كل ما كان من أسماء الأماكن فهو مستعمل ظرفاً كالجبل، لا تقول: زيدٌ الجبلَ ... » .

وقال ابنُ السِّيْدِ: « وأما قولهم: إن عِضادة منصوبٌ على الظرف، غيرُ صحيحٍ، لأنه يضعف معنى البيت ويفسدُهُ » . إصلاح الخلل: ٢٢٢ .

وفي شرح عيون الكتاب ٧٨-٧٩: « وردَّ عليه هذا القولَ بعضُ النحويين، وزعم أن (عِضادةَ سمحج) ظرفٌ، وهذا من الذين يتهاونون بالخُلُق إذا عرفوا الإعراب، وهو إذا جعله ظرفاً كان المعنى فاسداً، وذلك أن الشاعر شبه ناقته في نشاطها وصلابتها بحمار وحشي مُلازِم لأتانٍ يَضرِبُهَا، فلشدته وصلابته قد لازمها، وقبض على الناحية التي بينها وبينه، ولم يحجزه عن ذلك رمحها وعضها اللذان بسراته منها ندب وكلوم، ولو كان ظرفاً لكان المعنى: أن المسحل شنج متقبضٌ في ناحية السمحج، مهينٌ قد شغفه عضها ورمحها، فكيف يشبه أحد ناقته بمسحل هذه صفته؟

وخرَّجهُ المبرِّدُ[1]: أنَّ نصْبَ «عِضَادَةَ سَمْحَجٍ» على التشبيه بالمفعول به، فهو عندَه من باب الصفة المشبَّهةِ باسمِ الفاعل .

وردُّوا ما تأوَّلوه على سيبويهِ: أمَّا مَن قالَ: إنَّ «عِضَادة» منصوبٌ على الظرْفِ، فرُدَّ: بأنه اسمٌ صريحٌ، فلا يكونُ ظَرْفاً. قال ابنُ عصفور[2]: معنى «عِضَادَة سَمْحَجٍ»: ٥ قائِمَةَ سَمْحَجٍ، أي: يَدَ سَمْحَجٍ، فكما أنَّ «يداً» لا يُنصَبُ على الظرْفِ، فلا يُقَالُ: زيدٌ قائمٌ يَدَ عَمْرٍو، فكذلك «عِضَادة سَمْحَجٍ».

وأمَّا ما قالَه المبرِّدُ مِن أنَّ «عِضَادَةَ سَمْحَجٍ» منصوبٌ [على][3] التشبيه بالمفعول به، فرُدَّ: بأنَّ المنصوبَ في باب الصفَةِ المشبَّهَة لا يكونُ أجنبياً مِن الموصُوف، بل يكونُ له أو لمن هو مِن سَبَبِهِ، فلا يُقالُ: مررْتُ برجُلٍ حَسَنٍ وجهَ رَجُلٍ؛ لأنَّ «الوجه» ليس ١٠ لرجلٍ مَوصُوفٍ بـ «حَسَن» ، بل هو لرَجُلٍ آخَرَ، فهو أجنبيٌّ، وكذلك «عِضَادةَ سَمْحَجٍ» ليسَتْ لـ «مِسْحَل» ، ولا هي من سَبَبِهِ، فلا تُنصَبُ على التشبيه بالمفعول به[4].

والعَجَبُ من المبرِّدِ كيف غَابَ عنه مثلُ هذا، و « حُبُّكَ الشَّيءَ يُعمِي ويُصِمُّ[5] ».

وأمَّا ما استشهَدَ / به سيبويهِ على إعمال «فَعِل» من قوله: [٦٥/أ]

حَذِرٌ أُمُوراً ... ...[6]

(١) نقله ابن ولاد في الانتصار: ٦٨ .

(٢) شرح الجمل ٥٦٣/١ .

(٣) زيادة يستقيم بها السياق .

(٤) هذا من كلام ابن ولاد، ردَّ به على المبرد منتصراً لسيبويه، قال في آخر هذا الرد: « ... ولو لم يأتِ [أي سيبويه] بشاهد في فَعِلٍ ، لم يُحتَجْ إلى ذلك؛ لأن فَعِلاً اسمٌ جارٍ على فَعِلَ نحو: حَذِرَ فهو حَذِرٌ، وهو مع ذلك للمبالغة، فقد احتمع فيه العلتان اللتان هما أصلُ الباب في التعدي، ولو انفردت إحداهما لعدِّيَ بسببها، فكيف إذا احتمعتا ؟ » انظر الانتصار: ٧٠ .

(٥) هذا حديث أورده السيوطي في الجامع الصغير ٢٥١/١، وهو من أمثال العرب أيضا، انظره في الأمثال لأبي عُبيد: ٢٢٤، وجمهرة الأمثال ٣٥٦/١، ومجمع الأمثال ٣٤٩/١، والمستقصى ٥٦/٢.

(٦) سبق ذكره صفحة: ٢٠٤ .

فقيل: هو منصوبٌ على إسقاط حرْفِ الجر[1]، التقديرُ: حَذِرٌ مِن أمورٍ، وقيـلَ: إن البيتَ مَصْنُوعٌ، قال المبرِّدُ[2]: حدَّثني المازنيُّ قالَ: سمعتُ أبا يحيى اللاحِقِيَّ[3] يقـولُ: قال سيبويهِ: أَتَعْرِفُ شاهداً على إعمالِ «فَعِلٍ» ؟ قال: فصنَعْتُ له هـذا البيـتَ[4]، وقـال غيرُ المبرِّدِ[5]: صنَعَهُ ابنُ المقَفَّعِ[6].

وردُّوا ما تأوَّلوه على سيبويه: أمَّا مَن قال: إنَّ حَـذِراً على إسقاطِ حرف الجر فَدَعْوَى .

وأمَّا مَن قالَ: إنَّ البيتَ مَصْنُوعٌ فالحكايَةُ عن اللاحقيِّ، وهو قد أَقَـرَّ علـى نَفْسِـهِ بالكَذبِ على العَرَبِ، فلا تُقْبَلُ منه، وهَبْ أنَّ هذا البيـتَ مصنُـوعٌ، فإعمـالُ «فَعِـلٍ» لا

(١) التذييل والتكميل ٢٠٨/٣ .

(٢) قال في المقتضب ١١٥/٢-١١٦ عن هذا البيت: هذا بيت مصنوع محدّث ..

(٣) هو أبان بن عبد الحميد بن لاحق بن عفر، شاعر مطبوع مكثر، من أهل البصرة، مطعونٌ في دينه، اتصل بالبرامكة ونظم لهم «كليلة ودمنة» وكتباً أخرى، واتصل عن طريقهم بهارون الرشيد، توفي سنة ٢٠٠ هـ. أخباره في: الأغاني ١٥٥/٢٣، والنجوم الزاهرة ١٦٧/٢، والخزانة ١٧٣/٨ .

(٤) وتأوَّلَ أبو نصر هارون بن موسى في شرحِه عيونَ الكتاب: ٨٠ هذا الكلام فقال: «وكيف يصلُح أن ينسبَ اللاحقيُّ إلى نفسه ما يضعُ منه ولا يحل؟ أو كيف يجوز هذا التأويلُ على سيبويه، وهـو المشهور في دينه وعلمه وعقله؟ ... وإنما أراد اللاحقيُّ «فوضعتُ له هذا البيت» : فرويتُهُ له» قلتُ: وهذا تأويلٌ مقبول .

(٥) قال السيرافي في شـرح الكتـاب ٢٢٥/١ (مخطوط): «قـال النحويـون: هـذا بيتٌ لا يصحُّ عـن العرب، ورووا عن أبي عثمان عن الأخفش أنه قال: سألني سيبويه عـن شـاهد في تعـدي (حَـذِر) فعملتُ له هـذا البيـت، ويـروى أيضاً أن البيتَ لابـن المقفـع» ، وقـد رد العلمـاء هـذه القصـة، وأنكروها وشنعوا على مدعيها، ينظر: شرح أبيات الكتاب ٤٠٩/١، وشرح عيونه ٨٠، وشـرح الجمـل ٥٦٣/١، والبسيط ١٠٥٩/٢، وشـرح التسـهيل ٨١/٣، والتذييـل والتكميـل ٢٠٨/٣، والخزانة ١٧١/٨ .

(٦) عبد الله بن المقفع، كاتب بليغ لكنه زنديق، كان مع قلة دينه جيد الكلام فصيح العبارة، فارسـي الأصل، أول من عُني في الإسلام بترجمة كتـب المنطـق، لـه «الأدب الصغـير» و «الأدب الكبـير» وترجم «كليلة ودمنة» عن الفارسية. توفي سنة ١٤٢ هـ. أخبـاره في: وفيـات الأعيـان ١٥١/٢، ولسان الميزان ٣٦٦/٣ ، والخزانة ١٧٧/٨ .

يَتَوَقَّفُ عليه، بل ثَبَتَ ذلك مِن غيرِ هذا البيت[١].

انتهى ما رَدُّوا به على سيبويهِ، وما ردَّ أصحابُ سيبويهِ عليهم، فَصَحَّ ما ذَهَبَ إليه سيبويهِ.

قال الشيخُ أبوحيّان[٢]: والإنصافُ في هذه المسألة القياسُ على فَعُولٍ وفَعَّالٍ ومِفْعَال، والاقتصارُ في فَعِلٍ وفَعِيلٍ على ما وَرَدَ به السَّمَاعُ. والله أعلم .

قلتُ: يَظهرُ من الشَّيخِ أبي حيَّانَ أنَّ «فَعُولاً» و«فَعَّالاً» و«مِفْعَالا» تُبنَى مِن كُلِّ فِعْلٍ قياساً، وسيأتي في المسألةِ بَعْدُ ما في ذلك .

المسألة الرابعة: في أحكام تتعلق بأمثلة المبالغة:

الأول: أنَّ تثنيةَ أمثلةِ المبالَغَةِ وجمعَهَا يَعْمَلان عَمَلَ مُفْرَدِهَا، فمِنْ إعمَالِ تثنيةِ «فَعُول» قولُ طَرَفَةَ:

طَحُورَانِ عُوَّارَ القَذَى فَتَرَاهُما كَمَكْحُولَتي مَذْعُورَةٍ أُمِّ فَرْقَدِ[٣]

الشاهدُ فيه: نَصْبُ «عُوَّارَ القَذَى» بـ«طَحُوران» وهو تثنيةُ طَحُور مبالغةٌ في طاحر، وطَحُورٌ بالطاء والحاء المهملتين معناه: دَفُوعٌ، والعُوَّار بضم العين وتشديد الواو: قِطَعُ القَذَى الذي في العَين، والفَرْقَدُ: ولَدُ البَقَرة، وقيلَ للبقَرَةِ: أُمُّ / فَرْقَد، كُنِيَتْ بوَلَدِهَا، [٦٥/ب] يَصِفُ ناقَتَهُ بالشِّدَّةِ والنَّشَاط، وأنَّ عينيهَا طَحُورَان أي: دَفُوعَان قِطَعَ القَذَى التي في عَينِهَا، وذلك لنُتُوءِ عَيْنَيْهَا، ثم شبَّهَ عينَيهَا بعَيْنَي البَقَرَةِ المذْعُورَةِ، فدَلَّ على حِدَّتِهَا ونَشَاطِهَا .

---

(١) من ذلك قول زيد الخيل:

أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِي جِحَاشُ الكِرْمِلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ

وسوف يورده المؤلف ص: ٢١٤ .

(٢) ارتشاف الضرب ٣/١٩٣، والتذييل والتكميل ٣/٢٠٩ .

(٣) من الطويل في ديوانه: ٢٣، وهو من معلقته، ينظر: شرح القصائد السبع الطوال ١٧٦، وشرح القصائد التسع ١/٢٢٣، والبيت في التذييل والتكميل ٣/٢٠٨ .

ومِن إعمَالِ جَمْعِ «فَعُول» قَولُ طَرَفَةَ:

ثُمَّ زادُوا أَنَّهُم في قَومِهِمْ غُفُـرٌ ذَنْبَهُمُ غَيرُ فُخُر[1]

الشَّاهِدُ: نَصْبُ «ذَنبَهُم» بـ«غُفُر» وهو جَمْعُ غَفُور، ويُـرْوَى[2]: غـيرُ فُجُـر، بـالجيم وبالخاء المعجَمَة، فبـالجيم معنـاه: أنهـم لا يَقَعُـونَ في فاحشَـةٍ، وبالخـاء معنـاه: أنهـم لا يَفخَرُون بغفْرَانِ ذَنْبِ المذنِبِ .

ومِن إعمال جَمْعِ «مِفْعَال» قَولُ الكُمَيتِ[3] أو ابنِ مُقْبِلٍ[4]:

شُمٌّ مَهَاوِينُ أَبْدَانَ الجَزُورِ مَخَا مِيصُ العَشِيَّاتِ لاَ خُورٌ وَلاَ قَزَمُ[5]

الشَّاهدُ: نَصْبُ «أبدانَ الجَزُورِ» بـ«مَهَاوِين» وهـو جَمْـعُ مِهْـوَان، مبالغـةٌ في مُهِـين، يُرِيدُ به: كَثْرَةَ الإهانةِ للمال، وشُمٌّ: جَمْعُ أَشَمٍّ، وهو ارتِفَـاعٌ في الأنْـفِ، كَنَـى بذلـك عن العِـزَّةِ والأَنَفَـة، والأبـدانُ: جَمْـعُ بَدَنَـةٍ، وهـي النَّاقـةُ المُتَّخَـذَةُ للنَّحْـرِ، ومَخـامِيصُ: ضَامِرُونَ البُطُـونَ في العشِيَّاتِ لانتظـارِهِم الأضيـافَ، والخُورُ: بضـمِّ الخـاء المعجَمَـة: الضُّعَفَاء، والقَزَمُ بفتح القاف والزاي: رُذَّالُ النَّاس، ويُروَى بالضَّمِّ .

---

(١) من بحر الرمل، في ديوانه: ٥٥. وانظر الكتاب ١١٣/١، وشرح أبياته ٦٨/١، والتبصرة ٢٢٦/١، وشرح المفصل ٧٤/٦، وشرح التسهيل ٨٠/٣، وارتشاف الضرب ١٩٣/٣، والخزانة ١٨٨/٨ .

(٢) رواه اللخمي في الفصول والجمل: ٥١/ب (مخطوط)، والشنتمري في تحصيل عين الذهب: ١١٥.

(٣) الكميت بن زيد الأسدي، أبو المستهل، شاعر أموي من أهل الكوفة، عالم بلغات العرب وأيامها، توفي سنة ١٢٦هـ. أخباره في: الشعر والشعراء ٥٨١/٢، والأغاني ١/١٧، والخزانة ١٤٤/١ .

(٤) تميمُ بن أُبيٍّ بن مقبل العجلاني، شاعرٌ مخضرَم، أدرك الجاهلية والإسلام، وكان يهـاجي النجاشي الشاعر، وكان في الإسلام يبكي أهـل الجاهليـة ويذكرهـا . أخبـاره في: طبقـات فحـول الشـعراء ١٤٣/١-١٥٠، والشعر والشعراء ٤٥٥/١، والخزانة ٢٣١/١ .

(٥) من البسيط، وهو في ديوان الكميت ١٠٤/٢ (القسـم الأول) ولم أجـده في ديـوان تميـم بـن أبـي المطبوع، ونسبه بعضُهم إلى الكميت بن معروف، ولم أجده في المجموع من شعره . والشـاهد في: الكتاب ١١٤/١، وشرح أبياته ٢١٥/١، وتحصيل عـين الذهـب ١١٧، وشـرح المفصـل ٧٤/٦، ٧٦، والهمع ٨٩/٥ .

ومِن إعمَالِ جَمْعِ «فَعِلٍ» قولُ زَيدِ الخَيْلِ[١]:

أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِي   جِحَاشُ الكَرْمَلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ[٢]

الشَّاهدُ: نَصْبُ «عِرْضِي» بـ«مَزِقُون» وهو جَمْعُ مَزِق، والمرادُ به المبالغةُ في مَازِق، وهو مأخوذٌ مِن مَزَقْتُ الثَّوبَ إذا خَرَقْتَه.

الثاني: اختَلفَ النحويون في إعمال أمثلةِ المبالغة بمعنى الماضي، فالذي عليه أكثرُ النحويين[٣]: أنه لا تَعمَلُ بمعنى الماضي، وإنما تَعمَلُ بمعنى الحالِ والاستقبالِ / كاسمِ [٦٦/أ] الفاعل.

وذَهَبَ بعضُهُم: أنه يجوزُ أنْ تَعمَلَ بمعنى الماضي لما فيها مِن قُوة معنى الفِعْلِ بسبب المبالغة، وممن أجازَ ذلكَ ابنُ خَرُوفٍ[٤]، وهو الظَّاهرُ مِن الجرميِّ[٥]؛ لكونه

---

(١) زيد بن مهلهل بن زيد بن نهب الطائي، شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام، أسلم مع وفد طيئ سنة تسع، سمي زيد الخيل لخمسة أفراس كانت له، سماه النبي ﷺ زيد الخير، كان شاعراً خطيباً لسناً شجاعاً كريماً. أخباره في: الشعر والشعراء ٢٨٦/١، والإصابة ٥٥٥/١، والخزانة ٣٧٩/٥.

(٢) شعره: ١٧٦ يهجو قوماً بلغه أنهم يتكلمون في نسبه، والشاهد في: الحلل في شرح أبيات الجمل ١٣١، وشرح المفصل ٧٣/٦، والمقرب ١٤١، وشرح التسهيل ٨١/٣، وارتشاف الضرب ١٩٢/٣، والهمع ٨٧/٥، والخزانة ١٦٩/٨. والكَرْمَلَين: تثنية كرمل، وهو اسم ماء في جبل طيئ (معجم ما استعجم ١١٢٥/٤، ومعجم البلدان ٤٥٦/٤)، والفديد: الصوت. يشبههم بالحمير التي تنهق في ذلك المكان، فهو لا يعبأ بهم لحقارتهم عنده وقلة شأنهم.

(٣) انظر شرح الجمل ٥٦٠/١-٥٦٤، وشرح التسهيل ٧٩/٣، والبسيط ١٠٥٦/٢، وارتشاف الضرب ١٩٤/٣، والهمع ٨٦/٥.

(٤) متابعاً شيخه أبا بكر بن طاهر، قال ابن خروف في شرح الجمل: ٣١٢/٢ (رسالة دكتوراه): «وعملت في مفعول؛ لأنها للمبالغة من فعل متعد، فعملت عمل فعلها... وتعمل هذه الأمثلة بمعنى الماضي والمضارع ...». وانظر شرح الجمل ٥٦٤/١، والبسيط ١٠٥٦/٢، وارتشاف الضرب ١٩٤/٣، والتذييل والتكميل ٢٠٨/٣.

(٥) انظر الأصول ١٢٥/١، وشرح التسهيل ٨٢/٣، والتذييل والتكميل ٢٠٧/٣، والمساعد ١٩٣/٢، وفي الهمع ٨٧/٥ قال السيوطي: «وأنكر الجرمي فَعِل دون فعيل؛ لأنه أقل وروداً حتى إنه لم يُسمع إعماله في نثر» فعكَسَ المسألة، ومثل هذا ورد في ارتشاف الضرب ١٩٣/٣.

أعمَلَ «فَعِلاً» لمجيئِهِ على زِنَةِ الفعل الماضي، واستدلَّ صاحبُ هذا القولِ بظَوَاهرَ مِن كلامِ العَرَبِ، فمِن ذلك قولُهُ:

بَكَيتُ أَخَا لأوَاءَ يُحْمَدُ يَومُهُ   كَرِيمٌ رُؤُوسَ الدَّارِعِينَ ضَرُوبُ[1]

وجهُ الدليل: أنه يَرثي شُجاعاً تُحمَدُ أيامُه لكَرَمِ فِعْلِهِ فيها، فمَدَحَهُ بما ثَبَتَ له واستقرَّ .

وهذا لا دليلَ فيه، إذ مِثْلُ هذا محمولٌ على الحكاية[2] .

وأما ما ذَكَرُوه من أنَّ العلةَ في إعمالها بمعنى الماضي كونُهَا للمبالغة، فلا يَصِحُّ؛ لأنه لو كانَ ذلك مُوجِباً للعمَلِ بمعنى الماضي، لعَمِلَ الفِعْلُ المضَارِعُ إذا أُريدَ به المبالغةُ بمعنى الماضي، فكنتَ تقولُ: هذا يَضْرِبُ زَيداً أمسِ، وذلك لا يُجيزُهُ أَحَدٌ مِن النحويين البصريين .

قال ابنُ وَلاَّدٍ[3]: سألتُ أبا إسحاقَ ـ يعني الزجَّاجَ ـ: لِمَ كانَ «ضَرُوبٌ» وأشباهُهُ يَعمَلُ وهو بمنزلة ما استقرَّ وثَبَتَ، و«ضَارِبٌ» لا يَعمَلُ إذا كانَ كذلك ؟

قال: لأنكَ تُريدُ أنها حَالٌ مُلازمةٌ هو فيها، فقد صَارَ كالخِلْقَةِ له، وليس يُريدُ أنه فعَلَ فِعْلَهُ مَرَّةً واحدةً وانقضى الفعلُ، كما تُريدُ في «ضَارِبٍ» . فإذا قلتَ: هذا ضَرُوبٌ رُؤُوسَ القوم، فإنما هي حالٌ كان فيها، فنحنُ نَحكِيهَا، انتهى .

قال ابنُ عصفُورٍ: وهذا الذي ذَهَبَ إليه أبو إسحاقَ هو الصَّحيحُ، والدليلُ على

---

(١) سبق تخريجه صفحة ١٩٩ .

(٢) أي: حكاية الحال، كما في قوله تعالى في سورة الكهف: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ .

(٣) لم أعثر على هذا القول في مظانه من الانتصار، مع أن ابن ولاد تكلم على أمثلة المبالغة في معرض رده على المبرد في صفحة ٣٨ وما بعدها، وقد أثبت البغدادي رحمه الله هذا النص بكامله في الخزانة ٤/٢٤٢ .

صحَّتِهِ قولُ أبي طالبٍ:

ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيفِ سُوقَ سِمَانِهَا[١]

لأنه يَرثي أبا أُمَيَّةَ[٢] بنَ المغيرةِ، وكان قد خرجَ إلى الشَّام، فماتَ في الطريقِ، ألا ترَى أنه مدَحَهُ بما ثَبَتَ له واستقرَّ، وذكرَ الحالَ التي كان عليهـا مِن عَقْرِ / الإبلِ إذا [٦٦/ب] عُدِمَ الزَّادُ، ولو أرادَ المُضِيَّ المَحْضَ و لم يُرِدْ حكايَةَ حالِهِ، لما سَاغَ له الإتيانُ بـ«إذا»؛ لأنها وُضِعَتْ للزَّمَان المستقبَلِ[٣].

الثالث: ذكَرَ الأستاذُ أبو بكرٍ بنُ طلحةَ[٤] في كتابه «بغية الأمل في شَرْحِ الجُمَلِ»: أنَّ هذه الـمُثُل تتفاوَتُ في المبالغة، فـ«فَعُولٌ» لِمَنْ كَثُرَ منه الفِعْلُ، و«فَعَّالٌ» لمن صَارَ له صِنَاعَةً، و«مِفْعَالٌ» لِمَنْ صَارَ له كالآلة، و«فَعِيلٌ» لِمَنْ صَارَ له كالطبيعة، و«فَعِلٌ» لِمَنْ صَارَ له كالعادَة[٥].

قلتُ: وهذه الطريقةُ لم يَقُلْهَا أحَدٌ من النَّحْوِيِّين المتقدِّمِين، و لم تُفَرِّقِ العَرَبُ في المبالغة بينَ واحدٍ منها، وإنما ذلك مِن ابنِ طلحةَ على جِهَـةِ التَّلفِيقِ، والحامِلُ له على ذلك أنَّهُ لما رَأى «فَعَّالاً» يكثُرُ في الصَّنائعِ كالخَيَّاطِ والنَّجَّارِ والجزَّار، و«مِفْعالاً» يكثُرُ في

---

(١) سبق صفحة ٢٠١ .

(٢) في الأصل: « أمية » والصحيح « أبا أمية بن المغيرة » كما قرر البغدادي في الخزانة ٢٤٤/٤ وما بعدها، وانظر صفحة ٢٠١ .

(٣) في الأصل: « المتصل » وهو تحريف .

(٤) هو محمد بن طلحة الإشبيلي، من أهل يابُرة، إمام في العربية، عالم بالقراءات، كان يميل في النحو إلى مذهب ابن الطراوة ويثني عليه، أخذ عن السهيلي وابن ملكون وغيرهما، وأخذ عنه ابن معط والشلوبين وغيرهما، توفي سنة ٦١٨ هـ. أخباره في: المغرب ٢٥٨/١، وإشارة التعيين ٣١٥، وغاية النهاية ١٥٧/٢، ونفح الطيب ٤٧٦/٣ .

(٥) النص منقول عن ابن طلحة في ارتشاف الضرب ١٩١/٣، وفيه: « وفَعِل لمن صار له كالعاهة » ولعله تحريف .

الآلة كالمِخْيَاطِ والمِفْتَاح، و«فَعِيلاً» يكثُرُ في الأفعال الطبيعية كالكَرِيمِ والبخيل، و«فَعِلاً» يكثُرُ فيمن صارُ له الفعلُ كالعادة كصَلِف، ادَّعَى هذه المعاني في هذه المُثُل، ولا دليلَ عليها مِن كلام العَرَبِ إلا هذا التَّخيُّلُ.

الرابع: أنَّ هذه الأمثلةَ لا تُستعمَلُ للمبالغة إلا حيثُ يُمكِنُ فيه التكثير نحو: زَيدٌ ٥ طَعَّامٌ الفقراءَ، وقتّالٌ الأبطالَ، فلا يُقَالُ: زَيدٌ قتَّالٌ عَمْراً، ولا مَوَّاتٌ خالداً؛ لأنَّ القتلَ والموتَ بنسبة شخصٍ واحدٍ لا يُمكِنُ تكثيرُهُ.

الخامس: أنَّ هذه الأمثلةَ أصلُهَا أنْ تُبنَى من الفعل الثلاثي دونَ الزائدِ على الثلاثي، فتقولُ مِن ضَرَبَ: ضَرَّابٌ، ومِن رَحِمَ: رَحيمٌ؛ لأنه لا يَلزَمُ مِن ذلك هَدْمُ بِنْيَةِ الفِعل، بخلاف بِنيَتِهِ مِن الرُّبَاعيِّ؛ فإنه يَلزَمُ منه هَدْمُ بِنيَةِ الفعل، ألا تَرَى أنَّكَ لو بَنَيتَ ١٠ «فعَّالاً» مِن دَحْرَجَ لقلْتَ إمَّا: دَحَّاجٌ / أو حَرَّاجٌ، فيَلزَمُ هَدْمُ البِنيَةِ بحذف الرَّاء في [٦٧/أ] الأوَّلِ والدَّال في الثاني، إلا أنهم بَنَوهَا من «أفعل» لكَون الهمزة زائدةً، فلا يَلزَمُ فيه هَدْمُ حرفٍ أصليٍّ، فقالوا: دَرَّاكٌ مِن أَدْرَكَ، ورَشَّادٌ مِن أَرْشَدَ، وسَآَّرٌ مِن أَسْأَرَ[١] إذا أَبْقَى[٢]، وخَبَّارٌ مِن أَخْبَرَ، وجَزَّالٌ مِن أَجْزَلَ له في العَطَاء، ومِهْوَانٌ مِن أَهْوَنَ[٣]، ومِعْطَاءٌ مِن أَعْطَى، ومِهْدَاءٌ مِن أَهْدَى، ومِعْوَانٌ مِن أَعَانَ، ونَذِيرٌ مِن أَنْذَرَ، وأَلِيمٌ مِن ١٥ آلَمَ، وسَمِيعٌ من أَسْمَعَ، قال الشاعر:

أَمِنْ رَيْحَانَةَ الدَّاعِي السَّمِيعُ ... تُؤَرِّقُنِي وَأَصْحَابِي هُجُوعُ[٤]

---

(١) قال الأزهري: «وجائزٌ أن يكونَ سآَّرٌ من (سَأَرْتُ) وهو الوجهُ، وجائزٌ أن يكون من (أسأرْتُ)، كأنه ردَّه إلى الثلاثي، كما قالوا: [درَّاك] مِن أدركْتُ، وجبَّار من أجبرْتُ» تهذيب اللغة ١٣/٤٧.

(٢) في الأصل: «بقى».

(٣) مهوان تكثير مهين (اسم فاعل من أهان) وهو الذي يهين الجزور وينحرها، ولا يوجد أهون. انظر: شرح أبيات الكتاب ١/٢١٦، وتحصيل عين الذهب: ١١٧، وفي المحكم ٤/٣٠٩: «يجوز أن يكون (مهاوين) جمع مهْوَن، ومذهب سيبويه أنه جمع مهوان».

(٤) من الوافر، وهو لعمرو بن معديكرب الزُّبيدي، أحد فرسان العرب المشهورين، شاعر مخضرم أسلم =

يُريدُ: المُسمِع، ورَهُوق مِن أَرْهَقَ، قال الشاعرُ:

جَهُولٌ وَكَانَ الجَهْلُ مِنْهَا سَجِيَّةً   غَشَمْشَمَةٌ لِلقَائِدِينَ رَهُوقُ[1]

وغَشَمْشَمَةٌ بالغين المعجَمَة: القويةُ النَّفْسِ التي لا يُعَارِضُها أحَدٌ فيما تَعمَلُ. يَصِفُ ناقةً بعِزَّة النَّفْسِ وأنها تُرهِقُ مَن قَادَها أي: تُكلِّفُهُ، مِن قوله تعالى: ﴿وَلَا تُرْهِقْنِي مِنْ أَمْرِي عُسْرًا﴾[2] .

٥

السَّادس: أنَّ هذه الأمثلةَ متوقِفَةٌ على السَّمَاع. قال الأستاذُ أبو إسحاقَ إبراهيمُ ابنُ أحمدَ البَهَارِيُّ[3]: لا تُبنَى كلُّهَا مِن الفِعلِ الثلاثي، بل هي مَوقُوفَةٌ على السَّمَاع، ألا ترى أنهم قالوا: قَتَّالٌ ونَظَّارٌ مِن قَتَلَ ونَظَرَ، ورَفَضُوا منه ماعدا هذا البناءَ، وقالوا: غَفُورٌ وغَفَّارٌ، ورفَضُوا ماعدَاهما مِن هذه الأمثلةِ، وقالوا: عَلِيمٌ وعَلَّامٌ وسَمِيعٌ وسَمَّاعٌ، ورفضُوا ماعدَاهما، وقالوا: جَهُولٌ، ورفضُوا ماعدَاه .

١٠

ولا تُبنى أيضاً من كلِّ فِعلٍ ثلاثيٍّ، فإن ثَمَّ أفعالاً لم تُبنَ منها أمثلةُ المبالَغة مثل: غَبَطْتُ الرَّجُلَ أَغْبِطُهُ، وذَكَرْتُهُ ونَقَمْتُ عليه فِعْلَه أي: أَنْكَرْتُهُ، قال البَهَارِيُّ: لم

في حياة النبي ﷺ أخباره في كتاب: من اسمه عمرو من الشعراء ١٤٠-١٤٣، وأسد الغابة ٤/٢٧٣، والبيت في ديوانه: ١٤٠، وهو مطلع قصيدة قالها في زوجته ريحانة وقيل: أخته، والقصيدة في الأصمعيات ١٧٢ . وانظر الشاهد في: الكامل ١/٢٦١، والأضداد لابن الأنباري ٨٤، وتفسير أسماء الله للزجاج ٤٣، وأمالي ابن الشجري ١/٩٨، ٢/٣٤٥، وشرح المفصل ٦/٧٣، وشرح التسهيل ٣/٨٢، والخزانة ٨/١٧٨ .

(١) مِن الطويل، وهو لحُمَيدِ بن ثَور الهلالي، أبي المثنى، شاعرٌ فصيحٌ مخضرمٌ، أدركَ الجاهلية والإسلام فأسلم، وله صحبة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، والبيت في ديوانه ص: ٣٦، يصِفُ ناقة، ورواية الديوان:
« جهولٌ كأنَّ الجهلَ منها سجيةٌ »
والشاهد في شرح التسهيل ٣/٨٢، والتذييل والتكميل ٣/٢٠٩، والمساعد ٢/١٩٤، واللسان (غشم) .

(٢) سورة الكهف: من الآية: ٧٣ .

(٣) هو أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن يحيى البهاريُّ - بفتح الباء - النحوي الغافقي، شيخ النحاة والقراء بسبتة، عاش بين سنتي (٦٤١هـ و ٧١٠هـ) من تصانيفه: « الإملاء المنتخل في شرح الجمل » نقل عنه أبوحيان في كتبه . أخباره في بغية الوعاة ١/٤٠٧ .

يُستَعْمَلُ مِن هذه / الأفعَالِ مِثَالٌ مِن هذه الأمثلةِ فيما أعلم، فهي أيضاً من هذه [٦٧/ب] الجهةِ مَوقُوفةٌ على السَّمَاع .

السَّابع: رَتَّبُوا على قوله تعالى: ﴿ وَمَارَبُّكَ بِظَلَّـٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾[1] سُؤَالاً وهو: أنَّ «ظَلاَّماً» للمبالغة، فيَلزَمُ منه نَفْيُ الظُّلْمِ الكثيرِ عن الله عزَّ وجلَّ دونَ القليل، والقليلُ والكثيرُ مُحَالٌ على الله ؟

أجابُوا عنه بأجوبَةٍ:

الأول: ما ذَكَرْنَاهُ في الحَدِّ وهو: أنَّ «ظلاَّماً» لا يُرادُ به المبالغةُ، وإنما يُرادُ به النَّسَبُ أي: ومَا رَبُّكَ بِذِي ظُلْمٍ[2]، فيَتَنَاوَلُ القليلَ والكثيرَ .

الثَّاني: أنَّ المرادَ به المبالَغةُ، لكن هي راجعَةٌ إلى المتعَلِّقِ وهمُ «العِبَاد» ؛ لأنهم لا يُحْصَونَ كَثرةً، ولأجلِ هذا جاء بـ«العَبِيد» جَمْعاً[3].

الثَّالث: أنَّ المرادَ نَفْيُ القليلِ والكثيرِ؛ لأنَّ الله لا يُنسَبُ إليه ظُلْمٌ لا قليلٌ ولا كثيرٌ، وعليه حُمِلَ قولُ طَرَفَةَ:

وَلَسْتُ بِحَلاَّلِ التِّلاَعِ مَخَافَةً وَلَكِنْ مَتَى يِسْتَرْفِدِ القَوْمُ أَرْفِدِ[4]

لأنه أرادَ أنه لا يَحُلُّ التِّلاعَ هو، ويأمَنُ الأضيافَ المسترفِدِين، فلو حَلَّها ولو قليلاً

---

(١) سورة فصلت: من الآية: ٤٦، وقد سبق كلام المصنف عليها في صفحة ١٩٤ .

(٢) انظر: الخزانة ٦٨/٩، وشرح أبيات المغني ٢٧١/٧ .

(٣) انظر البحر المحيط ١٣١/٣ .

(٤) من الطويل، في ديوانه: ٢٨ وفيه: «ولست بحلال التلاع لبيتة» وهو من معلقته، انظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ١٨٦، وشرح القصائد التسع ٢٥٥/١، والتلاع: جمع تَلعَة، وهو مجرى الماء من رؤوس الجبال إلى الأودية، وقال ابن الأنباري: التلعة من الأضداد، تكون ما ارتفع وما انخفض، والمراد هنا الثاني وهو سيل ماء عظيم. الخزانة ٦٨/٩، وينظر الأضداد لابن الأنباري ٢١٨-٢١٩ .

لكانَ قد هَرَبَ منَ الأضياف، وهو مُتَبرِّئٌ مِنَ قليلِ ذلك وكثيرِهِ، فمقصودُهُ عُمُومُ النَّفْيِ .

الرَّابع: أنه مما يَنتفي فيه القليلُ بانتفاء الكثيرُ على طريق الأَولى؛ لأنه مَنْ تَرَكَ الظُّلْمَ الكثيرَ الذي تكثُرُ به منفَعَتُهُ، كان أحرَى بترك القليلِ لقِلَّةِ[1] المنفعَةِ؛ لأنَّ الظَّالِمَ لا يَظلِمُ إلا لما في ذلك مِنْ جَرِّ المنفعَةِ الدُّنيَويَّةِ لنفْسِهِ .

الخامس: أن ما تَوَعَّدَهُم الله لو كانَ ظُلْماً لكانَ عَظِيماً، فنُفِيَ على عِظَمِهِ لو كان ثابتاً[2].

السَّادس: أنَّ الظُّلْمَ وإنْ كانَ قليلاً فهو [في][3] حقِّ العظيمِ كثيرٌ، وإليه يَنْظُرُ قولُ الشَّاعرِ:

كَفُوفَةِ الظُّفْرِ تَخفَى مِنْ حَقَارتِهَا وَمِثْلُهَا في سَوَادِ العَينِ مَشْهُورُ[4]

/ والفُوفَةُ بضمِّ الفاءِ أختِ القافِ وفتْحِ الفاء الثانية: البَيَاضُ الذي يُوجَدُ في أظفارِ الصِّغَارِ[5]. [٦٨/أ]

ولْنَرْجِعْ إلى لَفظِ المصنِّف.

قوله:

«وَشَبَّهُوا أَمْثِلَةَ المُبَالَغَة بِـفَاعِلٍ» ... ...»

يعني أنَّ أمثلةَ المبالغة التي أذكُرُها لكَ، قد شُبِّهَت باسم الفاعل في العمَل، فتنصِبُ

---

(١) في الأصل: «لغلبة»، وهو خطأ، وانظر البحر المحيط ٣/١٣١ .

(٢) نقله أبو حيان في البحر المحيط ٣/١٣١ قال: «وقال القاضي: العذاب الذي توعد أن يفعله بهم لو كان ظالماً لكان عظيماً، فنفاه على حد عظمه لو كان ثابتاً» .

(٣) كتب حرف (في) في الأصل بعد كلمة (حق) وشطب، ولم يكتب في مكانه الصحيح .

(٤) لم أقف على هذا الشاهد فيما اطلعت عليه من المصادر .

(٥) انظر الغريب المصنف: ٢٧١، وكتاب خلق الإنسان لثابت: ٢٢٩ .

المفعولَ حيث ينصِبُه اسمُ الفاعل، ويُشتَرَطُ فيها ما يُشتَرَطُ في عمَلِ اسم الفاعل، وقد تقدَّمَ أنَّ أكثرَ ما تُبنى هذه الأمثلةُ من الثلاثي، ومجيئها من الزائدِ على الثلاثي قليلٌ، واستوفينَا الكلامَ على أحكامها .

وقوله: «وَتِلْكَ حَالٌ سَائِغَة» يعني وذلك الشَّبَهُ باسم الفاعل سَائِغٌ في الأمثلة المذكورة.

وقوله: «فِي مُثُل» متعلّقٌ بـ«سائغة» أي: حالٌ جائزةٌ في هذه المُثُل، لا نَكِيرَ فيها .

وقوله: «الفَعَّال» إلى آخرِ ما عدَّد، تنصيصٌ على أوزان الأمثلة الخمسة، فذَكَرَ «فعَّالاً» كضَرَّاب، و«فَعِيلاً» كعَلِيم، و«مِفْعَالاً» كمِضْرَاب، و«فَعُولٌ» كضَرُوب، و«فَعِلٌ» كحَذِر، فهذه الأوزانُ الخمسةُ .

وقوله: «أَجرَوهُ مُجْرَى فَاعِل» الهاءُ عائدةٌ إلى الوَزْنِ الأخيرِ وهو «فَعِل» وخَصَّهُ بالتنصيص على أنهم أَجْرَوه مُجْرَى «فاعِل» ولم يُفعَل ذلك في غيرِه تنكيتاً على المخالِفِ في عَمَلِهِ .

فإن قلْتَ: فـ«فَعِيلٌ» أيضاً كذلك ؟

فالجوابُ: أنَّ الخلافَ في «فَعِيل» لا يَقوى قُوَّة الخلافِ في «فَعِل».

وقوله: «وَفُعُلٍ تَعْمَلُ كَالفَوَاعِل» تنبيهٌ على أنَّ هذه الأمثلةَ تعمَلُ مفرَدَةً وغيرَ مفردَةٍ، وقد تقدَّمَ الكلامُ على هذا، وأنَّ التثنيةَ والجمعَ في ذلك كالمفرد، فـ«فُعُل» بضم الفاءِ جَمْعُ «فَعُول» بفتحها، وشبَّهَهُ بجمْعِ اسمِ الفاعل فقال: كـ«الفَوَاعِلِ» وهو جَمْعُ «فاعِلَة» كضَوَارِبَ جَمْعُ ضارِبَة، فتقديرُ كلامِهِ: إنَّ جَمْعَ هذهِ الأمثلةِ يَعمَلُ كما يَعمَلُ جمعُ اسمِ الفاعل .

وقوله: «تَقُولُ: زَيدٌ حَذِرٌ عُيُوبَا» البيت .

لَمَّا نَبَّهَ / على أنَّ هذه الأمثلةَ تعملُ مفرَدَةً ومجموعةً، احتاجَ إلى تمثيل ذلك، فمثَّل [٦٨/ب] منها مفرَدَةً وزناً واحداً وهو «فَعِل» فقال: «حَذِرٌ عُيُوباً» إشارةً إلى ما تقدَّم من قوله:

«حَذِرٌ أُمُوراً لاَ تَضِيرُ ... ...»

البيت. وخَصَّ «فَعِلاً» بالتمثيل من بين سائرِها؛ لأنه آكَدُ؛ لما فيه من الخلاف، ولقلّة مُثُلِهِ، ثمَّ مَثَّل مثلاً آخرَ من المجموع فقال: «غُفُرٌ ذُنُوبَا» وهو أيضاً إشارةٌ إلى ماتقدَّمَ من قوله:

... ... غُفُرٌ ذَنْبَهُمُ غَيرُ فُخُرْ

وقد استوعَبْنَا الكلامَ على هذه الأمثلةِ بما يَشْفِي الناظِرَ، والحمدُ لله .

* * *

[الصفة المشبَّهة باسم الفاعل]

٦٠٩ ـ وَيُشْبِهُ اسْمَ الفَاعِلِينَ اسْمٌ صِفَـةْ كَيْـفَ أَتَـتْ نَكِـرَةً أَو مَعْرِفَـةْ

٦١٠ ـ في سَـبَبٍ لاَ أَجْنَبِيٌّ أُعْمِلَـتْ إِذْ ثُـنِّيَتْ وَجُـمِـعَتْ وَأُنِّثَـتْ

٦١١ ـ وَالأَصْلُ فِي مَعْمُولِهَـا أَنْ يَرْتَفِـعْ وَقَـدْ يُجَـرُّ وَانْتِصَابُـهُ سُـمِـعْ

٦١٢ ـ تَـقُولُ: زَيـدٌ حَسَـنُ المَـقَالِ وَهْـوَ جَمِيـلُ الـوَجْهِ والفِعَـالِ

٦١٣ ـ وَالأَصْـلُ فِيـهِ: حَسَنٌ مَقَالُـهُ وَالـنَّصْبُ فِيـهِ جَـائِزٌ مِثَالُـهُ

٦١٤ ـ شَـنْبَاءُ أَنْيَابـاً وَجَـاءَ نَصْبَـا الحَـزْنُ بَابـاً وَالـعَقُورُ كَلْبَـا

لما تكلَّمَ على أمثلة المبالَغَة، أخذَ يتكلَّمُ على الصِّفَةِ المشبَّهَة باسم الفاعل، والكلامُ على هذه الأبياتِ في مسائلَ:

المسألة الأولى: في حدِّها:

وقد حدَّهَا ابنُ مالكٍ[1] فقال: «هي الملاقِيَةُ فِعْلاً لازماً، ثابتاً معناها تحقيقاً أو تقديراً، قابلةً للملابَسَة والتَّجريد والتعريف والتنكير بلا شَرْط».

فقولُه «الملاقِيَةُ فِعلاً» معناه: المشتَقةُ من الفعل، أي: تَلاقي الحروفِ الأصولِ منها للحروف الأصولِ من المشتقِّ منه، والملاقِي: جنسٌ؛ لكونه يشتمِلُ / كلَّ ما [٦٩/أ] اشتُقَّ من الفعل. قال ابنُ مالكٍ: واحترزْتُ به من نحو: قُرَشيٍّ وبتَّاتٍ[2]، يعني: لكونهما لم يلاقِيَا فِعلاً، أي: لم يُشتقَّا من فِعلٍ، ومرادُهُ بـ«البتَّات» الذي يبيعُ البَتَّ

(١) التسهيل: ١٣٩، وانظر شرحه ٣/٨٩.

(٢) في شرح التسهيل ٣/٨٩: «من قرشي وقتات».

وهو: الثِّيَابُ، ويعني بـ« قُرَشي » إذا لم يُلحَظْ فيه الاشتقاقُ، وأما إذا لُحِظَ فيه معنى المنسوبِ، فقد ذَكَرَ هو في آخرِ باب الصِّفَةِ[1] أنَّ غيرَ المشتَقِّ إذا أُوِّلَ بمشتقٍّ، جازَ أن يكونَ مِن هذا البابِ، فتقولُ: مررْتُ برَجُلٍ قُرَشيٍّ [أبوهُ][2].

فإن قلتَ: كيف احترَزَ بالجِنْسِ، وأربَابُ صناعة المنطِقِ يقولون: إنَّ الجِنْسَ إنما أُتِيَ به لتقْييدِ المحدُودِ، لا للاحتراز به عن شيءٍ ؟ ٥

فالجوابُ: أنَّ الجنسَ لا يخلو أن تكونَ معرفَتُهُ راجعةً إلى العقل كالحيَوان في جنسِ الإنسان، فإنَّ[3] بالعقْلِ يُعلَمُ أنَّ الإنسانَ من جنس الحيَوان، أو إلى الوضْعِ كاللفْظِ في جنس الاسم عندَ النحويين، فإنَّه لايُعلَمُ أنَّ الاسمَ داخلٌ تحت اللفْظِ إلا من طريق الوضْعِ، ففي الأوَّلِ لا يجوزُ الاحترازُ بالجنس، وفي الثاني يجوزُ الاحترازُ به، وحَدُّ النُّحَاةِ من الثاني لا مِنَ الأوَّلِ، فيجوزُ الاحترازُ فيه بالجنس. ١٠

وقوله: « لازماً » احترازٌ من الصفة المشتقَّة مِن فِعلٍ مُتَعَدٍّ نحو: جاهِلٌ وعارِفٌ، وسيأتي أنَّ هذه الصفةَ قد تأتي من فِعلٍ مُتَعَدٍّ.

وقوله: « ثابتاً » معناها: أي لا يكونُ حادثاً[4]، فإذا قلتَ: مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجه، فـ« الحُسْنُ » ثابتٌ لا على أنه كان، ولا على أنه سيكون. واحترزَ به من نحو: قائمٍ وقاعدٍ، فإنه وإن كان صفةً من فعلٍ لازمٍ، إلا أنه غيرُ ثابت، وإنما هو ١٥

---

(١) شرح التسهيل ٣/١٠٥ .

(٢) انظر شرح التسهيل ٣/١٠٥، وقدمنَعَ ابنُ الدَّهَّان ذلك فقال: « إذا قلتَ: مررتُ برجل أسدٍ، إذا شبهتَه به، لم ترفع الظاهر، فلا تقول: أسدٌ أبوهُ » الغرة في شرح اللمع لوحة (٢١١ ـ مخطوط)، وانظر المساعد ٢/٢٢٤ .

(٣) اسم إن هنا ضمير الشأن .

(٤) ورأى الرضيُّ أن لا دليلَ في الصفة على هذا القيد، قال: « والذي أرى أن الصفة المشبهةَ كما أنها ليست موضوعة للحدوث في زمان، ليست أيضاً موضوعة للاستمرار في جميع الأزمنة؛ لأن الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة، ولا دليل فيها عليهما ... » شرح الكافية ٢/٢٠٥.

على معنى الحدوث .

وقال الشيخُ أبوحيَّان(١): « قال أصحابُنَا : اسمُ الفاعل الذي لا يتعدَّى كقائم وقاعد،يدخُلُ في هذا الباب،وكذلك اسمُ المفعول كمضروب، وكذلك اسمُ الفاعل مما زادَ على الثلاثة نحو: مُنطَلِقُ الأبِ، ومُنقَطِعُ / القَرَابة، ومُنْكَسِرُ الثّنايا » . [٦٩/ب]

٥ فإن قلتَ: فنحو: ثابتٍ ودائمٍ من أسماء الفاعلين، يلزمُ منه أن يكونَ صفةً مشبَّهةً؛ لدلالَتِهَا على الثُّبُوت ؟

فالجوابُ: أنه لا يدلُّ على الثبوت إلا بطريق الاشتقاق مِنَ الفعل الموضوع لمعنى الثبوت، فإذا قلتَ: هذا ثابتٌ، احتمَلَ أن يكونَ الثُّبُوتُ فيما مَضَى، أو فيما يأتي، أو في الحال، كما إذا قلتَ: هذا ضاربٌ، احتمَلَ الأزمنَةَ الثلاثَةَ، والصفَةُ المشبَّهَةُ

١٠ ليست كذلك، إذ ليست مأخوذةً من فعلٍ موضُوعٍ للثُّبُوت، فالثُّبُوت ليس لها بأصل الوَضْع، وإنما الذي يدلُّ عليه قولُكَ: « حَسَنٌ » بالوَضْع: الحُسْنُ، ثمَّ إن هذا الحُسْنَ أُرِيدَ به الثُّبُوتُ عند الاشتقاق لا بالأصل، فظهرَ الفَرْقُ(٢).

وقوله: « تحقيقاً » أي: يكونُ الثُّبُوتُ محقَّقاً كما تقدَّمَ في المُثُل .

وقوله: « أو تقديراً » معناه: أن يكونَ الثُّبُوتُ مقدَّراً، واحترَزَ به من نحو:

١٥ مُتَقَلِّبٌ، فإنه وإنْ كان ظاهرُه عَدَمَ الثُّبوت؛ لأنَّ التَّقلُّبَ يُعطِي ذلك، فإنه يُقَدَّرُ ثبوتُهُ .

وقوله: « قابلةً للملابَسَة والتَّجريد » معناه: أن تكونَ الصفةُ مما يُمكنُ أن تُلابِسَ الموصوفَ، أو تتجَرَّدَ عنه كالحُسْن، فإنه يُمكنُ أن يُلابِسَ زيداً فيُقَالُ: زَيدٌ حَسَنٌ، أو يَتَجَرَّدَ عنه فلا يُوصَفُ به، فيكونُ قبيحاً .

---

(١) التذييل والتكميل ٣/٢١٩-٢٢٠ .

(٢) انظر شرح الكافية ٢/٢٠٥ .

واحترَزَ صَاحبُ الحدِّ بالملابَسَةِ والتجريد من « أبٍ » و « أخٍ » ؛ لأنهما وصْفان لا يَقبَلان الملابَسَةَ والتجريدَ؛ لأنه إذا كان عَمْرٌو أخا زيدٍ، فلا يُمكنُ أن يَتجرَّدَ عن أُخُوَّتِهِ، قال الشيخُ أبوحيَّان[1]: ولا ينبغي أن يُحْترَزَ منهما؛ لأنهما لم يَدخُلا تحت جِنْسِ الحدِّ الذي هو « الملاقِيَةُ فِعْلاً »، ألا ترى أنهُمَا لم يُلاقِيَا فِعْلاً بمعناهما، فلَم يَدخُلا تحتَ الجِنْسِ فيُتَحرَّزَ منهما .

وقد اعتُرِضَ على هذا الفَصْلِ[2] فقيلَ: هو مُناقِضٌ للفَصْلِ الذي قال فيه: «ثابتاً معناه» ؛/ لأنَّ ما وُصِفَ بالثُّبوت لا يُوصَفُ بالتَّجرُّد، ألا ترَى أنكَ لو قلتَ: [٧٠/أ] مررْتُ بزيدٍ الطويلِ الأنفِ، لم يَقْبَلْ هذا الوصفُ الملابسةَ والتجريدَ بالنسبة إلى « زَيد »؛ لأنه وصْفٌ قد ثَبَتَ له معناه .

وقولُه: « والتعريف والتنكير بلا شرْطٍ » احترَزَ به من أفعلِ التفضيلِ، فإنه يَقبَلُ الألِفَ واللامَ بشرْطِ أنْ يكونَ بغير « مِن » ولو قَبِلَهَا مُطْلَقاً لدَخَلَ في حَدِّ الصِّفَةِ المشبَّهَة، وهو لا يَعْمَلُ عَمَلَهَا .

قيل[3]: ولا ينبغي أن يُحترَزَ [منه]؛ لأنه لم يدخل تحت الجنس، فإن أفعلَ التفضيلِ لا[4] يُلاقي فِعلاً لا لازماً ولا متعدِّياً؛ لأنه لم يُوجَدْ فِعْلٌ يَعمَلُ على معنى التفضيلِ حتى يكونَ أفعلُ مُلاقِياً له، ولا مَصدرٌ بمعنَاه، وإنما هو مُشتَقٌّ من مَصدَرٍ

---

(١) التذييل والتكميل ٣/٢٢٠، وانظر المساعد ٢/٢١٠ .

(٢) اعترض أبو حيان بهذا على ابن مالك. انظر التذييل والتكميل ٣/٢٢٠ ، وعقب ابن عقيل في المساعد ٢/٢١٠ بقوله: « وفيه بحث » .

(٣) هذا اعتراض لأبي حيان أيضاً على ابن مالك . انظر التذييل والتكميل ٣/٢٢٠، وعقب ابن عقيل في المساعد ٢/٢١١ على هذا الاعتراض بقوله: « وهو ضعيف » .

(٤) في الأصل: « ألا » .

ليس بمعناه.

وقد جاءَ أفعلُ التفضيلِ عاملاً عَمَلَ الصفَةِ المشبَّهة؛ حكى الكِسَائيُّ: « لا عَهْدَ لِي بأَلأَمَ مِنْهُ قَفاً ولا أَوْضَعَه[1]» بفتح العين، وجهُ الدليل: أنَّ الهاءَ في موضِعِ نَصْبٍ على التشبيه [بالمفعول به[2]]، دليلُه: جرُّ « أوضعَ » بالفتح، ولو كانت الهاءُ في موضِعِ جرٍّ بالإضافة لَكَانَ « أوضعَ » مجروراً بالكسرة، انتهى الكلام على حدِّ ابن مالك في « التسهيل ».

وحدَّها في « شرح الكافية الشافية[3]» فقال: هي المصُوغَةُ من فِعْلٍ لازِمٍ صالحةً للإضافةِ إلى ما هو فاعِلٌ في المعنى .

واحترَزَ بقوله: « صالحةٌ للإضافة » إلى آخره من اسم الفاعل المتعَدِّي مُطلَقاً، ومن اسم الفاعل الذي لايتعَدَّى إن كان لايُعطِي معنى (فَعِيل) نحو: مَائِس[4] وجَالِس؛ لأنه لا يُرَادُ به معنى (فَعِيل)، فلا يُضَافُ إلى فاعله؛ لكونه ليس بمعنى ما هو صفَةٌ، بخلاف مُنْطَلِقِ اللسانِ، ومُنْبَسِطِ الوجْهِ، فإنَّ معناهما: طَلِيقٌ وبَسِيطٌ، فالتَحَقَا بما هو صفةٌ مُشبَّهَةٌ، فيُضَافَان إلى فاعِلَيهما .

قال ابنُ مالك: «وضَبْطُ[5]/ الصفَةِ بصلاحيَّةِ الإضافةِ إلى ما هو فاعِلٌ في [٧٠/ب] المعنى، أَولى من ضبْطِها بالدَّلالة على معنًى ثابت ومُبَايَنَةِ وزنِهَا لِوَزْنِ المضارِع؛ لأنَّ دَلالَتَها على معنًى ثابتٍ غيرُ لازمةٍ لها، ولو كانت لازمةً لها لم تُبنَ من (عَرَضَ)

(١) المقرب ١٥٧، وشرح التسهيل ٣/٩٣، والتذييل والتكميل ٣/٢٢٣، والمساعد ٢/٢١٦ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق. وهذا النصب على التشبيه بالمفعول به هو مذهب الكسائي، والجر عنده غير متعين، وصحح ابنُ مالك مذهب الكسائي بقوله: « ومذهب الكسائي هو الصحيح» انظر شرح التسهيل ٣/٩٣ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/١٠٥٤ .

(٤) من ماسَ يميس إذا تبختر في مشيته. التاج (ميس) .

(٥) كلمة « وضبط » مكررة في الأصل .

و(طَرَأَ) ونحوِهما من الأفعال التي لا تُعطِي الثُّبوتَ، ولو كان تَبايُنُ وزنِها وَزْنَ المضارِعِ لازماً لها، لم يُعَدَّ منها: مُعتَدِلُ القامَةِ، ومُنْطَلِقُ اللسَانِ، ونحو ذلك من أسماء الفاعلين المؤدِّيَةِ مِنَ المعاني ما يُؤديه (فَعِيلٌ)، وقد عُدَّ من الصفَةِ المشبَّهَة وإن كان جارياً على المضارِعِ». انتهى، وفيه بعض زيادة .

٥ وقد ناقش بدرُ الدين بنُ مالكٍ والدَه جمالَ الدين في هذا الحدِّ فقال[1]: يَلزَمُ منه الدَّوْرُ؛ لأنَّ صلاحيَّةَ الإضافةِ إلى ما هو فاعِلٌ في المعنى، متوقِّفٌ على معرِفَةِ كونِهَا صِفَةً، [وهو][2] متوقِّفٌ على صلاحيَّةِ الإضافةِ إلى ما هو فاعِلٌ في المعنى، فجاءَ الدَّوْرُ .

قلتُ: لو كانت هذه المناقَشَةُ صحيحةً، كان حقُّهُ أنْ يلتَمِسَ لها مَخْرَجاً، أو ١٠ يَسْكُتَ عنها أَدَباً مع أبيه، فكيفَ وهي ليسَت بصحيحَةٍ؛ لأنه إنما كان يَلزَمُ الدَّورُ لو كانت الصفَةُ لا يُرَادُ بها الآنَ الصفَةُ المشبَّهَةُ، وإنما الصفَةُ عامَّةٌ، يَدخُلُ تحتَها اسمُ الفاعلِ وغيرُه، فالناظِرُ يَنظرُ في كل ما يُطلَقُ عليه صفَةٌ، فإنْ صَلُحَ إضافتُهَا إلى فاعلِهَا، فهي صفةٌ مشبَّهَةٌ، وإن لم يَصلُحْ لم تكنْ صفةً مشبَّهَةً، فتبيَّنَ من هذا أنَّ صلاحيَّةَ الإضافةِ ليس متوقِّفاً على معرفة الصِّفَةِ المشبَّهَةِ بعَينِهَا، بل على معرفةِ مُطْلَقِ ١٥ الصفَة، وإذا اختلَفَت الجهَةُ فلاَ دَوْرَ[3].

وهنا تنبيهاتٌ:

الأول: أنَّ الجامدَ إذا أُشـربَ معنى المشتقِّ، عَمِلَ عَمَلَ اسـمِ الفاعل، ولا

---

(١) لم أقف عليه بنصه، وانظر شرحه على الألفية ص: ٤٤٥ .

(٢) زيادة يستوجبها السياق .

(٣) انظر أوضح المسالك ٣/٢٤٧، والتصريح ٢/٨١ .

يَعمَلُ [عَمَلَ][1] الصفَةِ المشبَّهَةِ، فتقولُ: هـذا رَجُـلٌ أَسَدٌ أَبُـوهُ، / أي: شُـجَاعٌ [٧١/أ] أَبُوهُ، فيَعمَلُ عَمَلَ اسمِ الفاعل الذي أُشرِبَ معناه، ولا يَعْمَلُ عَمَلَ الصفَـةِ المشبَّهَةِ فَيَجُرُّ «الأبَ» أو يَنصِبُهُ، وسَبَبُ ذلكَ: أنَّ الصفَـةَ لما كـانت في الدرجَة الثالثـة مـن العَمَلِ ضَعُفَتْ، فلَم يُحْمَلْ عليهـا في العَمَل غيرُهـا، بخلاف اسـم الفـاعل فإنـه في الدرجَة الثانية، فهو قَويٌّ، فحُمِلَ عليه في العَمَل، فإن جاء من الجَوَامدِ ما لُحِظَ فيـه الاشتقاقُ وعَمِلَ عَمَلَ الصفَةِ، فهو قَلِيلٌ لا يُلتَفَتُ إليـه، قالَـهُ ابنُ عُصفُـورٍ[2]، فمـن ذلك قولُ الشَّاعرِ:

فَلَولاَ اللهُ وَالمُهْرُ المُفَدَّى لأُبتَ وَأَنتَ غِرْبَالُ الإهَابِ[3]

الشَّاهد: في «غِربالِ الإهاب» فإنَّ «غِربالاً» جامدٌ، إلا أنه لمَّا لُحِظَ فيـه معنـى «مُمَزَّق» و«مُثَقَّب» عَمِلَ عَمَلَ الصفة المشبَّهَةِ، فَجَرَّ ما بعـدَه، وكـان حقُّـهُ أن يَرفَـعَ بالحَمْلِ على اسمِ الفاعل فيقولُ: غِربالٌ إهَابُـهُ، إلا أنـه عَمِـلَ عَمَـلَ الصفـةِ المشبَّهَةِ ضرورةً .

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) شرح المقرب لوحة (١٣٠ ـ مخطوط) .

(٣) من الوافر، وقد اختُلف في نسبته، فنسبه أبو تمام في الوحشيات ٧-٨ إلى عُفَيرة بنت طَرامة الكلبية، ونسبه الأصفهاني في محاضرات الأدباء ٧٨/٢، إلى عنترة الكلبي، وفي الأغاني ٢٠٦/١٩ نسبه إلى عُميرة بنت حسان الكلبية، وفي ٢٩/٢٤ نسبه إلى المنذر بن حسان بن الطرامة الكلبي، ونسبه بعضهم إلى حسان بن ثابت رضي الله عنه يقوله في الحارث بن هشام، ولم أجد البيت في ديوان حسان الذي بين يدي، والشاهد في: الخصائص ٢٢١/٢، والمسائل الخاطريات: ١٠٥، وديوان المعاني ٢٤٩/٢، والممتع ٧٤/١، وشرح التسهيل ١٠٥/٣، وارتشاف الضرب ٢٥٢/٣، والمساعد ٢٢٤/٢، والهمع ١٠٣/٥. ويروى:

لأُبتَ وَأَنتَ مُنخَرِقُ الإهَابِ

وعليها يَفُوتُ الاستشهادُ .

ومنه قولُ الآخَرِ:

مِئْبَرَةَ العُرْقُوبِ إِشْفَى المِرْفَقِ(١)

وجهُ الشاهِدِ: أنَّ « إشفَى » لُحِظَ فيه معنى حَدِيدَة، فأضافَهُ إلى ما بعدَه بالحَمْلِ على الصفَةِ المشبَّهَة، ولو رفَعَهُ بالحَمْلِ على اسم الفاعل كانَ القِيَاسَ، ومِئْبَرَة: مِفْعَلَة مِنَ الإبرة، أي: عُرقُوبُهَا في الحِدَّة مِثلُ الإبرة . ومنه قولُ الآخَرِ:

فَرَاشَةُ الحِلْمِ فِرْعَونُ العَذَابِ وَإِنْ ... يُطْلَبْ نَدَاهُ فَكَلْبٌ دُونَهُ كَلِبُ(٢)

وجهُ الشاهِدِ: أنَّ « فَرَاشَةُ » لُحِظَ فيه معنى الخِفَّة والطَّيَاش، و« فِرعَونُ » لُحِظَ فيه معنى شَدِيدٍ، فأضافهما إلى ما بعدَهما بالحَمْلِ على الصفَةِ، ولو رفَعَهُمَا بالحَمْلِ على اسم الفاعل لكان القياسَ، والفَرَاشَةُ: التي تَطيرُ وتقَعُ في السِّرَاج، يُقَالُ: أَطْيَشُ مِنْ فَرَاشَةٍ(٣)، والكَلِبُ: بكسر اللام صفَةٌ للكَلْبِ؛ وهو الذي إذا أَكَلَ لحمَ النَّاسِ أخذَهُ شِبْهُ الجُنُون(٤) .

---

(١) رجز لم أهتد إلى قائله، وهو في المسائل الشيرازيات ٣٥ مخطوط، والخصائص ٢/٢٢١، ٣/١٩٧، و الخاطريات ١٠٥، والممتع ١/٧٤، وشرح الجمل ١/١٩٧، وارتشاف الضرب ٣/٢٥٢. والمئبرة: الإبرة، وهي عظم وترة العرقوب، والعرقوب: عصبٌ موتَّرٌ خلف الكعبين. وإشفى: مِخصَفُ النعال الذي يخرز به. أراد أنها حادة العرقوب، دقيقة المرفقين، قال أبو علي في الشيرازيات: « وإنما قال: « إشفى المرفق » لمَّا أراد وصفها بالعجف والهزال وخلاف الدرم ... » وانظر المخصص ١/٨١ .

(٢) من البسيط، وقد نُسب في كتاب الحيوان ١/٢٥٧، إلى الضحاك بن سعد يهجو مروان بن محمد بن مروان بن الحكم. وفي ديوان المعاني ١/١٩٦ نُسب إلى سعيد بن العاص حين هرب مروان بن محمد، فشبهه بالنعامة في الجبن، وقبله:

لَجَّ الفِرارُ بمروانٍ فقلتُ له ... عادَ الظَّلُومُ ظَلِيماً همُّهُ الهَرَبُ

أَنَّى الفِرارُ وتركُ الحَربِ إذ كُشِفت ... عنكَ الهُوينَا فلا دِينٌ ولا حَسَبُ

والشاهد في: شرح التسهيل ٣/١٠٥، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٧٤، والتذييل والتكميل ٣/٢٣٠، ومنهج السالك ٣٥٧، والهمع ٥/١٠٤ .

(٣) انظر كتاب الأمثال لأبي عُبيد ٣٧٤، وجمهرة الأمثال ٢/٢٣، وكتاب أفعل للقالي ٨٨ .

(٤) انظر اللسان (كلب) .

ويَظهَرُ مـن ابن مالك(١) أنَّ الجامدَ إذا لُحِظَ فيه الاشتقاقُ يَعمَلُ عَمَلَ الصفةِ قياساً مُطَّرِداً، فأجازَ أن تقولَ: ورَدْنَا مَوردِاً عَسَلاً / مَاؤُهُ، وعَسَلَ الماءِ، وعَسَلاً [٧١/ب] ماءً، أي: حُلواً، ومَرَرْنَا بقَومٍ أُسْدٍ أنصارُهم، وأُسْدِ الأنصارِ، وأُسْدٍ أنصاراً، بمعنى: شُجْعَان، ومرَرْتُ بحيٍّ أقمَارٍ نِسَاؤُهُ والنِّسَاءِ ونِسَاءً، أي: حِسَانٍ، ومرَرْتُ برَجُلٍ هَاشميٍّ أبُوهُ والأبِ وأباً، أي: مَنسُوبٍ .

ويَظهَرُ منَ الشَّيخ أبي حيَّان(٢) أنَّ الجَوامِدَ الملحُوظَ فيها معنى الفعْلِ، إنْ كانت غيرَ نِسبَةٍ لم تَعْمَلْ عَمَلَ الصفَةِ قِياساً، فإن كانت نِسبةً نحو: هاشميٌّ عَمِلَ عَمَلَ الصِّفَةِ قياساً فتقولُ: مَرَرْتُ بقُرَشيٍّ الأبِ وقُرَشيٍّ أباً .

الثَّاني: ذَهَبَ الزمخشريُّ(٣) أنَّ هذه الصفةَ غيرُ جاريةٍ على المضارِعِ مُطلَقاً، وهو ظاهرُ كلام أبي عليٍّ في «الإيضاح(٤)». ورُدَّ عليهما بكونهما مُتَّفِقَين على أنَّ «شَاحِطاً» من قولِ الشَّاعر:

مِنْ صَدِيقٍ أو أَخِي ثِقَةٍ ... أَو عَدَوٍّ شَاحِطٍ دَارَا(٥)

صفةٌ مشبهة وهو جارٍ على المضارع، والذي قرَّره في ذلك أنَّ الصفةَ إنْ كانت

---

(١) شرح التسهيل ٣/١٠٥ .

(٢) ارتشاف الضرب ٣/٢٥٢ .

(٣) المفصل ٢٧٤ .

(٤) الإيضاح ١٧٧، وقد رد عليه ابنُ الطَّراوَة في كتابه «الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح» ٦١ .

(٥) من المديد، وهو لعدي بن زيد العبادي، شاعر جاهلي فصيح، والبيت في ديوانه: ١٠١، وروايته: «من وليٍّ أو أخي ثقة»، والشاهد في: الكتاب ١/١٩٨، وشرحه للسيرافي ٢/٣٣ مخطوط، وشرح أبياته ١/١٣١، ٢١٧، والتبصرة ١/٢٣٢، وشرح التسهيل ٣/٩٩، ومنهج السالك ٣٥٧، والمساعد ٢/٢١١، المغني ٥٩٨، وشرح أبياته ٧/١٢، والتصريح ٢/٨٢ . والشَّاحط: البعيد .

من فِعْلٍ ثلاثيٍّ، فالأكثرُ فيها أنْ لا تجريَ على الفعل المضارِعِ نحو: حَسَنٍ وشَريفٍ وسَهْلٍ وضَخمٍ وخَشِنٍ ويَقْظَان، ألا ترى أنَّ هذه الصفاتِ غيرُ جارية في الحركـاتِ والسَّكَنَاتِ على مضارِعِهَا، وقد جاءت جَارِيةً علـى المضـارع نحـو: ضـامِرُ البَطْـنِ، وسَاهِمُ الوَجْهِ[(١)]، وخَامِلُ الذِّكْرِ، وحَائِلُ اللون، وظَاهِرُ الفاقة، وطَـاهِرُ العِـرْض، ألا

٥ ترى أنَّ هذه الصفاتِ جاريةٌ على مضارِعِهَا في الحركاتِ والسَّـكَنَاتِ، فـ« ضَـامر » كـ« يَضْمُرُ »، و« سَاهِم » كـ« يَسْهَمُ » إلى آخِرِها.

فإنْ كانت الصفَةُ من فِعْلٍ زائدٍ على الثلاثةِ، كانت جاريةً نحو: مُنطَلِقُ اللسَـان، ومُطْمَئِنُّ القَلْب، ومُغْدَودِنُ الشَّعْر، أي: طويلُهُ، فـ« مُنطَلِـقٌ » جَـارٍ علـى « يَنطَلِـقُ » وكذلك البواقي، قال الشَّاعرُ زُهيرٌ:

١٠ / أهْــوَى لَهَا أَسْفَعُ الخَدَّيْنِ مُطَّرِقٌ ريشَ القَوَادِمِ لَم يُنْصَبْ لَهُ الشَّرَكُ[(٢)] [٧٢/أ]

فـ« مُطَّرِقٌ » جارٍ على « يَطَّرِقُ » وهو مُفْتَعِل مِن الطَّرَقِ بفتح الطَّاء المهمَلَة والـراء والقاف؛ وهو أنْ يكونَ الرِّيشُ بعضُهَا فوقَ بعضٍ، وأهْوَى: بمعنى انْقَـضَّ، وأَسْـفَعُ: فاعِلٌ[(٣)]، يَصِفُ جارِحاً من الطَّير[(٤)]، والضميرُ في « لها » يعودُ على القَطَاة .

وقالَ رجُلٌ من طَيِّئ:

١٥ وَمَنْ يَكُ مُنْحَلَّ العَزَائِمِ يَافِعاً هَوَاهُ فَإنَّ الرُّشْـدَ مِنْهُ بَعِيدُ[(٥)]

---

(١) سَهَمَ لونُهُ يَسهَمُ: إذا تغيَّرَ لعارِضٍ. اللسان (سهم) .

(٢) من البسيط، في ديوانه بشرح ثعلب: ١٧٢، وبشرح الأعلم: ٨٣ وفيه « الشبك » . والبيت من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٣/٢٢٠، ومنهج السالك ٣٥٧، ٣٦٣ .

(٣) والسَّفَعُ: سوادٌ تعلوهُ حمرةٌ. شرح الديوان ١٧٣، قال الزَّبيدي: « والصقور كلها سُفْعٌ » تاج العروس (سفع) .

(٤) وهو الصقر كما في شرح الديوان: ١٧٣ .

(٥) من الطويل، ولم أقف على قائله، وهو من شواهد التذييل والتكميل ٣/٢٢٠، ومنهج السالك ٣٥٧، والهمع ٥/١٠٥ .

فـ« مُنْحَلٌ » جارٍ على « يَنْحَلُ » .

قال ابنُ عصفور[١]: هذا على مَن يقولُ: إنَّ الصفةَ المشبَّهَةَ بمعنى الحال، أمَّا مَن يقولُ: إنها بمعنى الماضي، فلا تكونُ جاريةً على المضارع أبداً؛ لأنها ليست بمعناه[٢].

قُلْتُ: هذا منازَعَةٌ في المحسُوس، فإنَّه لا يُمكِنُ أن يُقَالَ: إنَّ « مُنطَلِقُ اللِّسَانِ » وإنْ كانَ بمعنى الماضي غيرُ جارٍ على « يَنطَلِقُ » في اللَّفْظِ، وهل ذلك إلاَّ كَمَنْ يَدَّعي رفعَ الواقعِ، فكَونُ معناها معنى الماضي، لا يَرفَعُ جرَيَانَهَا على المضارِعِ في الحرَكات والسَّكَنَات، ألا تَرَى أنَّ اسمَ الفاعل إذا كان بمعنى الماضي لا يَرتَفِعُ جَرَيَانُهُ على المضارِعِ في اللَّفْظِ، وإنَّما يَرتَفِعُ العمَلُ، وإنَّما لم تَجْرِ هذه الصفاتُ على المضارِع مُطلَقاً؛ لأنهم لما أرادُوا منها معنى الثُّبوتِ، وهو معنىً ليس للفِعل، لم يُجرُوها على المضارِع، بخلافِ اسمِ الفاعلِ، فإنَّ معناه معنى الفِعلِ، وهو عَدَمُ الثُّبُوتِ، فَلِذَاكَ أَجْرَوهُ على المضارِعِ .

التَّنبيهُ الثَّالثُ: أنَّ هذا البابَ مختصٌّ بالصفات وأسماءِ الفاعِلِين وأسماءِ المفعولِين دونَ الأفعال، فلا يُشبَّهُ فِعْلٌ غيرُ مُتَعَدٍّ بفِعْلٍ مُتَعَدٍّ فَيَعْمَلُ عَمَلَهُ، كمَا تُشَبَّهُ الصفَةُ اللازِمَةُ بالصفَة المتعدِّيَة،ولا فِعْلٌ مُتَعَدٍّ لوَاحِدٍ بفِعلٍ مُتَعَدٍّ لاثنين،فلا يُقَالُ:زَيدٌ يَحْسُنُ وجهاً، تشبيهاً بقولك: زيدٌ يَضرِبُ عَمْراً، كمَا يُقَالُ: زَيدٌ حَسَنٌ / وجهاً، تشبيهاً [٧٢/ب] بضارِبٍ عَمْراً، ولا يُقَالُ: زَيدٌ ضُرِبَ الوجهَ، بنَصْبِ « الوجه » وبِنَاءِ « ضُرِبَ » لما لم يُسَمَّ فاعلُه، تشبيهاً بقولكَ: زيدٌ يُعطى الدرهَمَ، بنَصْبِ « الدرهم » وبنَاءِ « يُعطَى » للمفعول، وما ذاكَ إلاَّ أنَّ الفعلَ وُضِعَ لِيَعْمَلَ عَمَلاً مخصوصاً لا يَتَجَاوَزُه، فاللازمُ لا

---

(١) لم أجده فيما اطلعت عليه من كتبه .

(٢) في الأصل: « بمعناها » .

يَعْمَلُ عَمَلَ المتعدِّي، والمتعدِّي لا يَعْمَلُ عَمَلَ اللازم، فلو نَصَبَ اللازمُ بالشَّبَهِ بالمتعدِّي، لالتَبَسَ اللازِمُ بالمتعدِّي .

وقيلَ[1]: إنما كان ذلكَ لأنَّ الصفةَ اللازمةَ تُسَاوي المتعدِّيةَ في عَمَلِ الجرِّ بالإضافة، والجرُّ أخو النَّصْبِ وشريكُهُ في الفَضْلِيَّة، فجازَ أنْ يُسَاوِيَهَا في النَّصْبِ كمَا يُسَاوِيهَا في الجرِّ، بخلافِ الفِعْل . ٥

وزَعَمَ بعضُ المتأخِّرِينَ أنَّ ذلكَ جائزٌ في الفِعل، وهو الظَّاهِرُ من ابن مالكٍ في آخِرِ باب التَّمييز من « التسهيل »[2] ، إلاَّ أنَّهُ في الصفاتِ عندَه أَكْثَرُ، وجَعَلَ منه قولَهُ تعالى: ﴿ إلاَّ مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾[3] و ﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾[4]، و « غَبِنَ رأيَه[5] » ، و«وَجِعَ بَطْنَهُ[6] » ، وَجْهُ الدَّليل: أنَّ هذه الأفعالَ غيرُ مُتعدِّيةٍ، فالمنصوبُ بعدَها على التشبيه بالمفعول به، لا على التَّمييز؛ لإضافتِهَا إلى الضَّمير . ١٠

وجَعَلَ منه ما في الحديث مِن قَولِ رَاوِيهِ: « كانَتِ امْرَأَةٌ تُهَرَاقُ الدِّمَاءَ[7] » .

---

(١) انظر شرح التسهيل ٢/٣٨٧ .

(٢) التسهيل: ١١٥، وانظر شرحه ٢/٣٨٧ قال: « إلا أن النصب على التشبيه بالمفعول به شاذٌ في الأفعال مطردٌ في الصفات » .

(٣) سورة البقرة: من الآية: ١٣٠ .

(٤) سورة القصص: من الآية: ٥٨ .

(٥) انظر: الجيم لأبي عمرو الشيباني ٢/٩٠ .

(٦) المرجع السابق .

(٧) من حديث أم سلمة رضي الله عنها، رواه الإمام مالك في الموطأ (في كتاب الطهارة، باب المستحاضة) ١/٦٨ برقم: (١٧٢)، وأورده كل من أبي داود في سننه برقم: (٢٤٠، ٢٥١)، والنسائي في سننه برقم: (٢٠٨، ٣٥٢)، والدارمي في سننه برقم: (٧٧٣، ٨٨٩) جميعهم في كتاب الطهارة. وفيها جميعاً ما عدا الموطأ بلفظ: « تُهَرَاق الدم » . وانظر المجموع المغيث ٣/٤٩٣، والنهاية لابن الأثير ٥/٢٦٠، والحديث النبوي في النحو العربي: ١٦٤ .

وجهُ الدَّليل: أنَّ « تُهَرَاقُ » مبنيٌّ للمفعول، وكان الأصلُ: تُهَـرَاقُ دِمَاؤُهـا، ثـمَّ أُسْنِدَ الفِعلُ إلى ضميرِ المرأةِ مُبالَغةً، فانتَصَبَ « الدِّمَاءَ » علـى التشـبيه بـالمفعول بـه لا على التمييز؛ لكونه بالألِفِ واللام .

والصحيحُ عندَهم أنَّ النَّصْبَ على التشبيه لا يكونُ في الأفعال؛ لأنَّه لم يَقُمْ عليه دليلٌ من سَمَاعٍ، وما جاءَ مما ظاهِرُهُ ذلك فمُؤَوَّلٌ[1]. ٥

أمَّـا ﴿ إلاَّ مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ فقيلَ: هو مُتَعدٍّ بنفْسِه[2]، نقَلَهُ ثَعلبٌ[3] والمبرِّدُ[4]، وحكَى أبو الخطَّابِ[5] أنَّها لغةٌ، والدليـلُ / على تَعَدِّيـهِ بنفْسِـه: أنَّـه يُقـالُ: سَفِـهَ [٧٣/أ] بكسر الفاءِ وضمِّها، ولا يَقَعُ المنصوبُ بعدَها إلا مع الكَسْرِ، فدَلَّ على أنه مفعـولٌ به، ولو كان غيرَ مفعولٍ به لوَقَعَ بعدَ المضموم .

وقيلَ: هو منصوبٌ على إسقاط حرف الجرِّ[6] أي: في نفْسِهِ . ١٠

---

(١) قـال أبـو حيـان في ارتشـاف الضـرب ٢٥٤/٣: « ومنـع مـن ذلـك الأسـتاذ أبـو علـي، وهـو الصحيـح، إذ لم يثبـت مـن لسـان العـرب، ولا حجـة في قولـه: « تهَـرَاق الدمـاءَ » إن صـحَّ؛ لاحتماله التأويل » وانظر التوطئة: ٢٤٤، والتذييل والتكميل ٢٣٠/٣ .

(٢) لكونه كـ (سفَّهَ) المضعف، أو لكونه ضُمِّنَ معنى فعلٍ متعدٍّ، واختاره أبو حيان في البحر المحيط ٣٩٤/١، والسمين الحلبي في الدر المصون ١٢٠/٢ .

(٣) أبو العباس أحمد بن يحيـى بـن يسـار الشيباني المتوفى سـنة ٢٩١ هـ. وانظر الـدر المصـون ١٢٠/٢ .

(٤) انظر المحرر الوجيز ٤٩٣/١، والاستغناء في أحكام الاسـتثناء ٣٨٨، والبحـر المحيـط ٣٩٤/١، والدر المصون ١٢٠/٢ .

(٥) عبد الحميد بن عبد المجيد الأخفش الأكبر، من أئمة اللغة والنحو، أخذ عن سيبويه وأبي عبيدة وغيرهما. طبقات النحويين واللغويين: ٤٠، وإنباه الرواة ١٥٧/٢ .
انظر المحرر الوجـيز ٤٩٣/١، والبحـر المحيـط ٣٩٤/١، والـدر المصـون ١٢٠/٢ . ونقـل أبـو الحسن الأخفش في معاني القرآن ١٥٧/١ هذه اللغة عن يونس، وكذلـك الزجـاج في معـاني القرآن وإعرابه ٢٠٩/١ .

(٦) وهو مذهب الأخفش في معاني القرآن ١٥٧/١، وقد ارتضـاه الزجـاج فقـال: « وهـو عنـدي مذهـبٌ صـالحٌ » معـاني القـرآن وإعرابـه ٢١٠/١-٢١١، وانظـر: الكشـاف ٩٥/١، والمحـرر الوجيز ٤٩٣/١، والبحر المحيط ٣٩٤/١، والدر المصون ١٢١/٢.

وقيلَ: تمييزٌ[١] على مَن يرَى تعريفَه، أو أنَّ الإضافةَ لُحِظَ فيها الاتّصَالُ .

وقيلَ: ضُمِّنَ معنى فِعْلٍ مُتَعدٍّ أي: جَهِلَ[٢] .

وقال صاحبُ[٣] « العجَائب والغرائب »: أنَّ « نفْسَه » توكيدٌ لـ« مَنْ » و« مَنْ » منصُوبٌ على الاستثناء، ويكونُ نظيرَ قولكَ: ما قامَ أحَدٌ إلا زيداً نفْسَه .

وحكَى مَكِّيٌّ[٤]: أنَّ « نفْسَه » توكيدٌ، والمؤكَّد محذوفٌ التقدير: إلا مَنْ سَفِهَ قولَهُ نفْسَه، وهذا فيه ما ترَى من التكلُّفِ، ولم نتخلَّصْ ممَّا نحن فيه من تعدِّي «سَفِهَ».

---

(١) وهو قول أبي زكريا الفراء. انظر معاني القرآن للفراء ٧٩/١، ومشكل إعراب القرآن ١١١/١، والدر المصون ١٢١/٢.

(٢) وهو اختيار أبي إسحاق الزجاج وابن جني، قال الزجاج : « والقول الجيد عندي في هذا أن سَفِهَ في موضع جَهِلَ .. » معاني القرآن وإعرابه ٢١١/١، والبحر المحيط ٣٩٤/١، والدر المصون ١٢١/٢ .

(٣) هو أبو القاسم برهان الدين محمود بن حمزة بن نصر الكرماني، المعروف بـ« تاج القرَّاء » ، النحوي المقرئ المفسر، أخذ عن والده وعلماء بلده، من تصانيفه: « غرائب التفسير وعجائب التأويل » و « البرهان في متشابه القرآن » و « شرح اللمع » وغيرها، توفي سنة ٥٠٥ هـ. أخباره في: معجم الأدباء ١٢٥/١٩، وغاية النهاية ٢٩١/٢، وطبقات المفسرين ٣١٢/٢، وبغية الوعاة ٢٧٧/٢، ومقدمة تحقيق كتاب « غرائب التفسير وعجائب التأويل » .
وانظر قوله في كتابه غرائب التفسير وعجائب التأويل ١٧٧/١ .

(٤) هو أبو محمد، مكي بن أبي طالب بن حموش القيسي المقرئ، كان إماماً عالماً بوجوه القراءات، متبحراً في علوم القرآن والعربية، ولد بالقيروان سنة ٣٥٤ هـ، وتوفي بقرطبة سنة ٤٣٧ هـ. أخباره في الصلة ٥٩٧/٢، وإنباه الرواة ٣١٣/٣، ومعرفة القراء الكبار ٣٩٤/١ .
لم أقف على هذا القول في كتابيه (الكشف والمشكل) مع أن مكي رحمه الله ذكر آراء أخرى في هذه الكلمة في مشكل إعراب القرآن ١١١/١. والذي نسبَ هذا القولَ إلى مكيٍّ هو ابنُ عطيةَ في المحرر الوجيز ٤٩٣/١، وتبعه عليه القرافي في الاستغناء ٣٨٨، وأبو حيان في البحر المحيط ٣٩٤/١، والسمين الحلبي في الدر المصون ١٢١/٢، وابن هشام في المغني: ٧٤٥ .

وأما ﴿ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾ فقيل: منصوبٌ على التمْييز[١]، على من يرى ذلك.

وقيل: ضُمِّن « بَطِرَ » معنى فِعْلٍ مُتَعدٍّ أي: خَسِرَ[٢].

وقال الأخفشُ[٣]: على إسقاطِ حرف الجرِّ أي: في معيشتِهَا .

وقال الزجَّاجُ[٤]: منصوبٌ على الظَّرْفِ على حذف مُضَافٍ أي: بَطِرَت أيَّامَ معيشتها، ثم حُذِفَ المضافُ وأُقيمَ المضافُ إليه مُقَامَه .

وأما « غَبِنَ رأيَه » و« وَجِعَ بَطْنَه » فقيل: على إسقاط حرف الجرِّ أي: في رأيه وفي بطنه، ويحتمِلُ بعضَ ما قيلَ في الاثنين[٥] .

وأما الحديثُ فقيل: إنَّ « الدماءَ » على إسقاط حرف الجر أي: تُهَرَاقُ

---

(١) وهو قول أبي زكريا الفراء رحمه الله. انظر معاني القرآن له ٢/٣٠٨، وإعراب القرآن للنحاس ٣/٢٤٠، والدر المصون ٨/٦٨٧ .

(٢) انظر مشكل إعراب القرآن ٢/٥٤٦، وشرح التسهيل ٢/٣٨٨، والبحر المحيط ٧/١٢٦، والدر المصون ٨/٦٨٧ .

(٣) لم يشر أبو الحسن رحمه الله إلى ذلك في كلامه على هذه الآية، إلا أنه قد فصل القول سابقاً في كلامه على: ﴿سَفِهَ نفْسَهُ﴾ في سورة البقرة. انظر معاني القرآن ١/١٥٧، وقد أشار أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ١/٢٦٣ إلى رأي الأخفش هذا، وأنه منهب الكسائي أيضاً، وفي ٣/٢٤٠ نسبه إلى المازني، كما نسبه إليه أيضاً مكيٌّ في مشكل إعراب القرآن ٢/٥٤٦، وبهذا القول أخذ أبو إسحاق الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٤/١٥٠ .

(٤) لم يقل أبو إسحاق رحمه الله بهذا الرأي، بل ذهب إلى الرأي السابق - وهو رأي الأخفش - انظر الحاشية السابقة، والمصنف هنا متابع لأبي حيان الذي نسب هذا الرأي إلى الزجاج، قال في البحر المحيط ٧/١٢٦: « أو على الظرف على تقدير: أيامَ معيشتها، كقولك: جئت خفوق النجم على قول الزجاج » ، وتابعه السمين الحلبي في الدر المصون ٨/٦٨٧ . وانظر شرح التسهيل ٢/٣٨٨ .

(٥) أي في الموضعين، وهما كلامُه في قوله تعالى: ﴿سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ و﴿بَطِرَت معيشَتَهَا﴾ .

بالدماء[1]، قال بعضُهم: فتكون الباءُ للتعدية نحو: ذهبْتُ به، فيصير بمنزلة: هذا الزِّقُّ يسيلُ بالماء أي: يسيلُ الماءَ .

وقيل: إنَّ « الدماءَ » منصوبٌ بفعل مضمَرٍ التقدير: يُهَرِيقُ الله الدماءَ منها، قاله أبو عليٍّ الشَّلَوبين[2] .

وقيل: إنَّ « الدماءَ » مفعولٌ به، و« تُهَرَاقُ » ليس مبنياً للمفعول، وإنما كان أصلُهُ تُهَرِيقُ مبنياً للفاعل، فاستُثْقِلَتُ الياءُ بعد الكسرة فقُلبتْ فتحةٌ، فانقلبت الياءُ ألفاً.

وهذا التَّخريجُ بَعيدٌ؛ لأنَّ هذا لا يكونُ إلا على لُغَةِ / طيِّئٍ، وهم لا يَفعلُونَ [٧٣/ب] ذلكَ إلا بشرطَين: أنَ تكونَ الياءُ مفتوحَةً، وأنْ تكونَ لامَ الكلمة نحو: رَضِيَ، فإنَّهم يقولون فيه: رَضَا، والياءُ في قولهم: « تُهَرِيقُ » لا مفتوحةٌ ولا لامُ الكلمة[3]، والله أعلَمُ . ١٠

التنبيه الرابع: يجوزُ أن يُلحَظَ في اسم الفاعلِ ثُبوتُ معنَاهُ، فيُعامَلُ معامَلَةَ الصفَةِ المشبَّهَةِ، فيَعْمَلُ عَمَلَهَا، فينَصِبُ على التشبيه بالمفعول به. واسمُ الفاعل بهذا النَّظَرِ لا يخلُو أن يكونَ مِن فِعْلٍ لازِمٍ أو مِن مُتَعَدٍّ، فإنْ كانَ مِن لازِمٍ، فإنه يَكثُرُ فيه ذلكَ؛ لكَونِ المنصوبِ بعدَه لا يَلتَبِسُ بالمفعول به، إذ لا مفعولَ له، فإذا قلتَ: مرَرْتُ برَجُلٍ قائمٍ الأبَ، عُلِمَ أنه منصوبٌ على التشبيه، لا مفعولٌ به، ومنه قراءةُ ١٥

---

(١) نسب ابنُ أبي الربيع هذا القولَ إلى الأستاذ أبي علي الشلوبين، قال في البسيط ١٠٨٤/٢: «فكان الأستاذ أبو علي يجعلُ ذلك على حذف حرف الجر وأنَّ الأصلَ: تهَرَاقُ بالدماء، ويكون هذا بمنزلة: تصبَّب زيدٌ بالعرق» . وانظر الملخص: ٣١١ .

(٢) لم أجده فيما اطلعت عليه من كتبه .

قال المديني في المجموع المغيث ٤٩٣/٣: « .. أو أن يكون أُجريَ (تُهَراقُ) مُجرى نُفِسَت المرأةُ غلاماً، ونُتِجَ الفرَسُ مُهراً»

(٣) انظر شرح التسهيل ٣٨٨/٢ .

ابنِ أبي عَبلَةَ[1]: ﴿ فَإِنَّهُ ءَاثِمٌ قَلْبُهُ﴾[2] بنصب « قلبَه »[3]، ويحتمل أن يكون « قلبَه » بدلاً من اسم إنَّ، فلا يكونُ من باب الصفَة .

وإنْ وقَعَ اللَّبسُ ففي أفعالٍ قليلةٍ، نحوَ أنْ يكونَ الفِعْلُ مشتركاً بين مَعنيَين أحدُهُما يقتضي التَّعَدِّي، والآخَرُ يقتضي عدَمَه نحو: فَغَرَ فُوهُ، سُمِعَ متعدياً وغيرَ مُتَعدٍّ، فمعنى المتعدِّي: فَتَحَ، ومعنى اللازِمِ: انفَتَحَ، فإذا قلتَ: مررْتُ برجُلٍ فاغِرٍ الفمَ، بنصب « الفم » ، احتمَلَ أنْ يكونَ مِن المتعدِّي، فيكونُ منصوباً على المفعول به، واحتَمَلَ أنْ يكونَ مِن اللازِم، فينتصبُ على التشبيه بالمفعول به، فمثلُ هذا اللَّبس لا يُعتَبَرُ لقلَّةِ هذا النوعِ من الفِعل، وقد ذكَرْنا منه جُمْلَةً في آخِرِ كتاب «الأفعَال» مِن تأليفِنا[4].

فإنْ كانَ مِن فِعْلٍ مُتَعَدٍّ، فلا يخلو أن يكونَ مُتعدياً إلى واحدٍ أو أكثرَ، فإنْ تعدَّى إلى واحدٍ، فلا يخلُو أنْ يتعدَّى بنَفْسِهِ أو بحرفِ جرٍّ، فإنْ تَعدَّى بحرف جرٍّ نحو: مررْتُ برجُلٍ مَارٍّ بزيدٍ، فذَهَبَ الأخفشُ[5] إلى عَمَلِهِ عَمَلَ الصِّفَةِ المشبَّهَةِ فتقولُ: / مررْتُ برَجُلٍ مارٍّ الأبَ بزيدٍ، بنصب « الأبَ » على التشبيه، وصحَّحَهُ [٧٤/أ]

---

(١) هو إبراهيم بن أبي عبلة الشاميّ، تابعيٌّ ثقةٌ، قرأ على الزُّهري، وروَى عنه وعن أبي أُمَامةَ وأنس، توفي سنة ١٥١ هـ تقريباً. أخباره في: غاية النهاية ١/١٩، وتهذيب الكمال ٢/١٤٠.

(٢) سورة البقرة: من الآية: ٢٨٣، وانظر القراءة في: مختصر الشَّواذ لابن خالويه: ١٨، والمحرر الوجيز ٢/٥٢٩، والبحر المحيط ١/٣٥٧ . ونقَلَ الزمخشريُّ في الكشَّاف ١/١٧١ أنَّ ابنَ أبي عبلةَ قرأ ﴿أَثِمَ قلبَهُ﴾ على أنها فِعلٌ ماضٍ، و « قلبَه » مفعولٌ به.

(٣) قال مكي بن أبي طالب في مشكل إعراب القرآن ١/١٤٦: « وأجاز أبو حاتم نصب « قلبه » بـ « آثم » ، ثم نصبه على التفسير، وهو بعيد؛ لأنه معرفة » .

(٤) وهو كتابه المسمَّى بـ « اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر » ، وقد حُقِّقَ (رسالة ماجستير) بجامعة أم القرى عام: ١٤٠١ ـ ١٤٠٢ هـ .
والنص في اقتطاف الأزاهر صفحة: ٢٣٤ .

(٥) التذييل والتكميل ٣/٢٢٩، وارتشاف الضرب ٣/٢٥١ .

ابنُ عُصفور[١]، وجَعَلَ منه : « هو حديثُ عَهْـدٍ بـالوجع[٢] »، فـ« حديثُ عَهـدٍ » كحَسَنُ وَجْهٍ، و« بالوَجَع » متعلق بـ« حديث »، ومنه عنـدَه قـولُ العِجْلـي[٣] يصِـفُ فرَساً:

مُؤَلَّلُ الأُذْنِ أَسِـــيلُ الخَدَّين

عَارٍ مِنَ اللَّحْمِ صَبِيَّ اللَّحْيَيْن[٤]

وجهُ الشَّاهد: نصبُ « صبي اللَّحْيَين » بـ« عـارٍ » علـى التشـبيه، و« مِـنَ اللَّحـم » متعلِّقٌ به، ومؤلَّل: اسـم[٥] مفعول مـن ألَّـلَ الشـيءَ إذا حـدَّدَه، يَصِفُ الأُذنَ بأنها محدَّدَةٌ، وصَبِيٌّ: بالصاد المهملة والباء الموحدة والياء المشددة على وزن وَلِـيّ: طَـرَفُ اللَّحيين .

وذهَبَ الجمهورُ إلى المنع، وتأوَّلوا ما ورَدَ مِمَّا ظاهرُه ذلـكَ بـأنَّ الجـارَّ والمجـرورَ متعلِّقٌ بفعلٍ محذوفٍ دَلَّ عليه اسمُ الفاعل .

فإنْ كان من فِعلٍ مُتَعدٍّ بنفْسِهِ فقال الأخفَـشُ[٦]: يجـوزُ أن يَعمَـلَ عمَـلَ الصفَـةِ المشبَّهَة مُطْلَقاً، وحكاهُ عن طائفةٍ من النَّحويين، وبه قـالَ الفارسـيُّ[٧]، ووافَقَـهُ ابـنُ

---

(١) شرح المقرب لوحة (١٣٠ ـ مخطوط) .

(٢) الكتاب ١٩٧/١، والمقتضب ١٥٩/٤، ومنهج السالك ٣٥٨، والتذييـل والتكميـل ٢٢٩/٣، والمساعد ٢٢٢/٢، والهمع ١٠٦/٥ .

(٣) هو أبوصدقة العلجلي كما في الصحاح واللسان (صبا)، ولم أقف له على ترجمة .

(٤) الشاهد في: الصحاح واللسان (صبا)، وشرح المقرب لابـن عصفـور لوحـة (١٣٠) مخطـوط. وأسيلُ الخـدِّ: إذا كان لين الخد طويله. الصحاح (أسل).

(٥) كلمة « اسم » مكررة في الأصل .

(٦) التذييل والتكميل ٢٢٩/٣، وارتشاف الضرب ٢٥١/٣، ومنهج السالك ٣٥٨ .

(٧) في كتابه « التذكرة » كما نقله عنه ابن مالك في شرح التسهيل ١٠٤/٣ .

مالكٍ[١] بشرط أنْ لا يلتبسَ المنصوبُ على التشبيه بالمنصوب على المفعول به .

وذهبَ الجمهورُ إلى المنع مُطْلَقاً .

وفرَّقَ آخَرُون فقالوا: إنْ حُذِفَ المفعولُ اقتصاراً جازَ، وإن لم يُحْذَفْ لم يَجُزْ، وهو اختيارُ ابنِ عُصفور وابنُ أبي الربيع[٢]، مثالُ حَذفِ المفعولِ اقتصاراً قولُ ٥ الشاعرِ:

مَاالرَّاحِمُ القَلْبَ ظَلاَّماً وَإِنْ ظُلِمَا وَلاَ الكَرِيمُ بِمَنَّاعٍ وَإِنْ حُرِمَا[٣]

كان الأصلُ: ما الرَّاحِمُ قلبُهُ الناسَ، فلمَّا أرادَ أن يُجْرِيَهُ مُجرَى الصفَةِ، حَذَفَ المفعولَ، ثمَّ نَصَبَ « القلبَ » على التشبيه بالمفعول به، وهذا مما أُمِنَ فيه اللَّبْسُ؛ لأنَّ « القلبَ » فاعلٌ، فلا يَلتبِسُ بالمفعول، والقَولُ بالتفرقة حَسَنٌ؛ لأنه لو ذَكَرَ / [٧٤/ب] ١٠ المفعولَ في مثل قولكَ: هذا ضاربٌ الأبَ زيداً، لَتَنَاقَضَ العامِلُ؛ إذ نَصْبُ « الأبَ » يقتضي أن يكونَ مُشَبَّهاً، ونَصْبُ « زيد » يقتضي أن يكونَ اسمَ فاعِلٍ، والشيءُ في حالةٍ واحدةٍ لا يَعمَلُ في معمولَين مختَلِفَي الجهة، أحدُهُمَا على التَّشبيهِ، والآخَرُ على المفعولية؛ لأنَّ لكلِّ واحد منهما حكماً خلافَ حُكْمِ الآخَرِ، ألاَ ترَى أنَّ المنصوبَ على التشبيه لا يجوزُ تقدُّمُهُ على العامل، والمفعولُ يجوزُ تقدُّمُه، إلى غيرِ ذلك من ١٥ الأحكامِ، فيَحصُلُ التَّناقُضُ .

فإنْ كانَ مِن فِعْلٍ مُتَعَدٍّ إلى أكثرَ مِن اثنين، فلا خلافَ أنَّهُ لا يجوزُ فيه أنْ يَعْمَلَ

(١) شرح التسهيل ١٠٤/٣ .

(٢) النقل عنهما في التذييل والتكميل ٢٢٩/٣، وارتشاف الضرب ٢٥١/٣، ومنهج السالك ٣٥٨، والهمع ١٠٤/٥ .

(٣) من البسيط، ولم أقف على قائله، والشاهد في: شرح التسهيل ١٠٤/٣، والتذييل والتكميل ٢٢٩/٣، وارتشاف الضرب ٢٥١/٣، ومنهج السالك ٣٥٨، والمساعد ٢٢٣/٢، والتصريح ٧١/٢، والهمع ١٠٥/٥ .

عَمَلَ الصفةِ المشبَّهَة. فإذا قلتَ: مَرَرْتُ برَجُلٍ مُعْطٍ أبوهُ درهماً، أو مُعْلِمٍ أبوهُ زيداً قائماً، فلا يجوزُ: مُعطِي الأبِ درهماً، ولا مُعْلِمِ الأبِ زيداً قائماً؛ لِمَا تقدَّمَ مِنَ التعليل، وقد مضى تعليلُهُ أيضاً في إضافةِ اسم المفعول(١).

المسألة الثانية: في الجامع بين الصفة واسم الفاعل، وفي الفارق بينهما:

٥ **أمَّا الجامعُ** - وهو وجهُ الشبَهِ بينَهما ولأجله عَمِلَت عَمَلَه - فمِنْ أوجُهٍ:

الأول: أنها تَعمَلُ عَمَلَ فِعْلِهَا، كما أنَّ اسمَ الفاعل يعمَلُ عَمَلَ فعلِهِ، فـ «حَسَنٌ» يعمَلُ عَمَلَ «يَحْسُنُ» كما أنَّ «ضارباً» يَعمَلُ عَمَلَ «يَضْرِبُ».

الثاني: أنَّها تُثَنَّى وتُجْمَعُ، كما أنَّ اسمَ الفاعل كذلك، فتقولُ: حسَنَان وحسَنُون، كما تقولُ: ضارِبَان وضارِبُون.

١٠ **الثالث**: أنَّها تُذَكَّرُ وتُؤَنَّثُ، كما أنَّ اسمَ الفاعل كذلك، فتقولُ: حَسَنٌ وحَسَنَةٌ، كما تقولُ: ضاربٌ وضَارِبة.

الرابع: أنها تُضَافُ إلى معمولها، كما يُضَافُ اسمُ الفاعل إلى معمُولِهِ، فتقولُ: حَسَنُ الوجهِ، كما تقولُ: ضارِبُ الغُلَامِ.

الخامس: أنَّها تَطلُبُ منصوباً، كما أنَّ اسمَ الفاعل كذلك، تقولُ: / زيدٌ [٧٥/أ]
١٥ الحسَنُ الوجهَ، كما تقولُ: زيدٌ ضارِبٌ الغلامَ، إلاَّ أنَّ وجهَ الطَّلَبِ مختلِفٌ، فاسمُ الفاعل يطلُبُهُ على المفعوليَّةِ، والصفَةُ تطلُبُهُ على جهة التَّبْيِين للسبب الذي من أجله وُصِفَ الرَّجُلُ بالحُسْنِ.

السادس: أنها لاتَعْمَلُ إلا مُعتَمِدَةً على ما قبلَهَا، كما أنَّ اسمَ الفاعل كذلك.

فهذه أوجُهُ الشَّبَهِ التي من أجلها عَمِلَتْ الصفَةُ المشَبَّهَةُ عَمَلَ اسمِ الفاعل، ولما
٢٠ كانَ أفعلُ التفضيلِ لا يُؤَنَّثُ ولا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ، انحطَّ شَبَهُهُ باسم الفاعل، فانحطَّ عَمَلُهُ، فلا يَعمَلُ عَمَلَ الصفةِ المشبهة، فتقولُ: مررْتُ برجُلٍ أفضَلَ منك أباً، على

---

(١) انظر صفحة: ١٨٤ - ١٨٥.

التمْييز، ولا تقولُ: أفضلَ منكَ الأبَ، على التشبيه بالمفعول به إلا شاذاً، وقد تقدَّمَ[١].

وكذلك الصفةُ الجاريةُ على المؤنث بلَفْظِ المذكَّرِ كحائِض، انحطَّ شبَهُهَا باسم الفاعل لعَدَمِ التأنيثِ، فانحطَّ عملُهَا عن عَمَلِ الصفة، فليسَ عملُهَا كثيراً كعَمَلِ ٥ الصفَةِ المشبَّهَة، ولهذا لا تجري إلا خصوصاً لا عموماً على الصَّحيح، وسيأتي بيانُهُ[٢].

وأمَّا **الفارقُ** الذي بينَ الصفةِ واسمِ الفاعل ـ ولأجله لا تَعمَلُ عَمَلَ اسمِ الفاعل مُطلَقاً ـ فمن أوجه[٣]:

الأول: أنها لا تَعمَلُ إلا في السَّببي دون الأجنبي، تقولُ: هذا رجُلٌ حَسَنٌ وجهُهُ، ولا تقولُ: هذا رجُلٌ حَسَنٌ عَمْرٌو، بخلاف اسمِ الفاعلِ فإنَّه يَعمَلُ مُطْلَقاً، ١٠ تقولُ: هذا رجُلٌ ضاربٌ غلامَه، وضاربٌ عَمْراً، والسَّببيُّ: هو الذي له تَعَلُّقٌ بالموصوفِ كوجهه وجاريته وفرسه، والأجنبيُّ بخلافه.

الثاني: أن لا يَتَقَدَّمَ معمولُهَا عليها فلا تقولُ: زيدٌ وجهُهُ حَسَنٌ؛ لأنَّ معمولَهَا إمَّا فاعِلٌ أو تمييزٌ أو مشبَّهٌ بالمفعول، وكلُّ واحدٍ منهَا لا يَتَقَدَّمُ على العامل، بخلاف اسمِ الفاعل فإنَّ منصوبَهُ مفعُولٌ صريحٌ، فيجوزُ فيه التقديمُ، تقولُ: زيدٌ عَمْراً ١٥ ضاربٌ.

الثالث: أنها لا تُصَاغُ إلاَّ مِنْ غيرِ المتعدِّي كَحَسَنٍ / وظَرِيفٍ، بخلافِ اسمِ [٧٥/ب] الفاعل، فإنَّهُ يُصَاغُ مِن المتعدِّي وغيرِ المتعدِّي كضارِبٍ وقائِمٍ.

الرابع: أنها يُرَادُ بها الزَّمانُ الحاضِرُ، واسمُ الفاعلِ يكونُ للأزمنَةِ الثلاثة، وسيأتي ما في زمانِهَا من الخلاف.

---

(١) انظر صفحة: ٢٢٧.

(٢) انظر صفحة: ٢٥٠ وما بعدها.

(٣) انظر المغني: ٥٨٩، والأشباه والنظائر ٢/٤٦٣.

الخامس: أنها لا يَلزَمُ فيها الجرَيَانُ على الفِعل، بخلافِ اسمِ الفاعل فإنَّـهُ يَـلزَمُ فيه الجرَيَانُ، وسيأتي كيفيةُ جَرَيَانِ الصفة .

السادس: أنَّ الألفَ واللامَ إذا دخلَت عليها وعلى معمولها نحو: الحسَنُ الوجهِ، كان الأجْوَدُ في معمولها الخفضَ، بخلاف اسمِ الفاعل نحو: الضاربُ الرجلَ، فإنَّ ٥ الأجودَ فيه النصبُ .

السابع: أنها بخلاف فعلِهَا التي اشتُقَّت منه في العَمَل، فهي تنصبُ وفعلُها لا ينصِبُ، تقولُ: زيدٌ حَسَنٌ وجَهَهُ بالنصب، ويمتنعُ: زيدٌ يحسُنُ وجهَهُ بالنصب على الصحيح، وقد تقدَّمَ ما في ذلك حين تكلمنا على « كانَت امرَأَةٌ تُهَرَاقُ الدِّمَاءَ[1] » .

الثامن: أنها لا تُحذَفُ ويبقى معمولُهَا نحو: مرَرْتُ برجُلٍ حَسَنِ الخلْقَ وامرأةٍ ١٠ الوجهَ على تقدير: وامرأةٍ حَسَنَةِ الوجهَ؛ لأنها لا تَعمَلُ محذوفةً، بخلاف اسمِ الفاعل، فإنه يجوزُ فيه أنْ يَعمَلَ محذوفاً نحو: أنا زيداً ضاربُهُ أي: أنا ضاربٌ زيداً ضاربُهُ .

التاسع: أنه لا يجوزُ فيها حذفُ النون مع نَصْبِ المعمول، فلا يُقَالُ: قامَ الرجالُ الحسَنُو وُجُوهاً، بحذْفِ النُّونِ ونَصْبِ « الوجوه »، ويجوزُ ذلك في اسم الفاعل، وسيأتي[2] ما في ذلك من الخلاف .

١٥ **العاشر**: أنه يَقْبُحُ حذْفُ مَوصُوفها مع إضافتها إلى مُضَافٍ إلى ضميرها، فلا يجوزُ: مرَرْتُ بحسَنِ وجهِهِ، على تقدير: مرَرْتُ برجُلٍ حَسَنِ وجهِهِ، ويجوز ذلك في اسم الفاعل تقول: مرَرْتُ بقاتِلِ غلامِهِ.

الحادي عشر: لا يُفصَلُ بينَ مرفوعِها ومنصوبِها وبينَها على الصحيح، فلا يُقالُ: زيدٌ حَسَنٌ في الحرْبِ وَجْهُهُ، رفعْتَ / « الوجه » أو نصبتَه، ويجوزُ ذلك في [٧٦/أ] ٢٠ اسمِ الفاعلِ، تقولُ: مَرَرْتُ بضارِبٍ في الدَّارِ أبوهُ عَمْراً .

(١) انظر صفحة: ٢٣٧-٢٣٨ .

(٢) صفحة: ٢٦٨ .

الثاني عشر: لا يُتبَعُ معمولُها في الصفَةِ، فلا يُقالُ: زيدٌ حَسَنٌ غلامُهُ الخيَّاطُ، أما قولُهُ في الحديث ـ في صِفَةِ الدجَّال ـ: « أَعْوَرُ عَينِهِ اليُمْنَى[1] » فمُتَأَوَّلٌ .

الثالثَ عشرَ: لا يُعطَفُ على مجرورها بالنَّصْبِ، فلا يُقالُ: مرَرْتُ برجُلٍ حَسَنِ الوجهِ واليدَ، بجر « الوجه » ونَصْبِ « اليد » ، ويجوز ذلك في اسم الفاعل .

الرابعَ عشرَ: الجرُّ في معمولها على الإطلاقِ أكثرُ، بخلاف اسم الفاعل، فالنَّصْبُ فيه أكثرُ، وسيأتي تفصيلُ ذلك[2].

الخامسَ عشرَ: أنه يَقبُحُ أن يُضمَرَ فيها الموصوفُ ويُضافَ معمولُها إلى مضمَرِهِ نحو: مرَرْتُ برجُلٍ حَسَنِ وجهِهِ، ويحسُنُ ذلكَ في اسم الفاعل نحو: مرَرْتُ برَجُلٍ ضاربِ غلامِهِ، والله أعلَمُ .

المسألة الثالثة[3]: في زمان الصفة المشبهة:

فقد اختلَفَ النحويون في ذلك على أقوالٍ:

الأول: لأبي بكرِ بنِ طاهر أنَّها تكونُ للأزمنة الثلاثَةِ[4]، فتارَةً تكونُ للماضي، وتارَةً تكونُ للحال، وتارَةً تكونُ للمستقبل، وأجازَ أن تقولَ: مرَرْتُ برجُلٍ حاضِرِ الابنِ غداً، فتكونُ بمعنى المستقبل .

---

(١) رواه البخاري في صحيحه (في كتاب الأنبياء، باب: ﴿وَٱذْكُرْ فِي ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا﴾ برقم: (٣١٨٥)، كما ورد في مواطن أخرى منه ومن صحيح مسلم بلفظ: « أعور عين اليمنى » و « أعور العين اليمنى » ، وجاء في سنن الترمذي (في كتاب الفتن، باب ما جاء في صفة الدجال) برقم: (٢١٦٧) بلفظ: « أعور عينُهُ اليمنى » بالرفع . وانظر أمالي السهيلي ١١٥، والحديث النبوي في النحو العربي: ٢٤٥ ، وسوف يعيد المصنف ذكره ص: ٢٧٣ .

(٢) انظر صفحة: ٢٨٣ .

(٣) في الأصل « الثانية » وهو خطأ، وتكرر هذا الخطأ في تسلسل المسائل بعدها .

(٤) انظر التذييل والتكميل ٢٢٢/٣، وارتشاف الضرب ٢٤٣/٣، ومنهج السالك ٣٥٨، والهمع ٩٣/٥ .

الثاني: للسيرافيِّ أنها أبداً للماضي(١)، وهو ظاهرُ كلام الأخفش(٢)؛ لأنه قال: الصفَةُ لا يجوزُ تشبيهُهَا إلاَّ إذا سَاغَ أن يُبنَى منها « قد فَعَلَ » .

الثالث: لابن السَّرَّاج(٣) والفارسيِّ(٤) أنها لا تكونُ للماضي، بل هي للحال، وهو اختيارُ أبي عليٍّ الشَّلَوبين(٥)، قال: فإذا قلْتَ: مررْتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ، فـ« حَسَن الوجه » ثابتٌ في الحال لا يُريدُ به مُضياً ولا استقبالاً؛ لأنَّها لما شُبِّهَتْ باسم الفاعل، لم تَقْوَ قوَّته في عمَلِهَا في الزَّمَانَين .

قال الشيخُ أبوحيان(٦): / وقد جَمَعَ بعضُ أصحابنا بينَ قولِ السِّيرافيِّ وقولِ ابنِ [٧٦/ب] السَّرَّاجِ فقالَ: لا يُريدُ السِّيرافيُّ بقوله: « إنَّهَا للماضي » أنَّ الصفةَ انقطَعَت، وإنما يُريدُ أنَّها تَثبُتُ قبلَ الإخبار عنها، ودامَت إلى وقتِ الإخبار، ولا يُريدُ ابنُ السَّرَّاجِ أنَّهَا إنما وُجِدَت وقتَ الإخبارِ عنها، فلا فَرْقَ بينَ القولَين على هذا .

الرابع: لابن مالكٍ أنها يُرَادُ بها الحالُ، نَصَّ عليه في « ألفيَّتِهِ(٧) »، ولم يتعرَّضْ في « التسهيل » لشيءٍ من ذلك، وهذا القولُ هو المَرضِيُّ، إذ الحالُ أصلٌ في باب الوصْفِ(٨)، ولأجل هذا إذا أردْتَ بالصفةِ المشتقَّةِ من الثلاثي زماناً غيرَ زمانِ الحال،

(١) لم أقف عليه في مظانه من شرح الكتاب، والنقل عنه في المصادر السابقة .

(٢) لم أقف عليه في معاني القرآن .

(٣) الأصول ١/١٣٣ .

(٤) لم أقف على رأيه فيما اطلعت عليه من كتبه، وهو محكي عنه في التذييل والتكميل ٣/٢٢٢، وارتشاف الضرب ٣/٢٤٢، ومنهج السالك ٣٥٨، والهمع ٥/١٩٣ .

(٥) التوطئة ٢٤٤ .

(٦) التذييل والتكميل ٣/٢٢٢، ومنهج السالك ٣٥٨ .

(٧) الألفية ٤٢ وهو قوله:

وَصَوغُهَا من لازمٍ لِحَاضِرِ كَطَاهِرِ القلْبِ جميلِ الظَّاهِرِ

وانظر شرح الكافية الشافية ٢/١٠٥٨ ، وهذا القول هو بعينه القول الثالث المتقدم فليُتأمَّل.

(٨) قال ابنُ الخباز ـ رحمه الله ـ: « وقال شيخُنا ـ رحمه الله ـ: الصفة المشبهة باسم الفاعل لا

=

ولم يُقَدَّر الوقوعُ، نقلتَهَا إلى « فاعِل » إن لم تكنْ على وزْنِهِ، ليَدُلَّ على الزمان الذي أردْتَه من مُضِيٍّ أو استقبالٍ؛ لأنَّ « فاعلاً » يَقبَلُ الدَّلالةَ عليهما، فإذا قلتَ: مرَرْتُ برجلٍ شريفٍ أو شُجاعٍ أو حَسَنٍ أو شَبعانَ أو بخيلٍ أونحوِه، وأردْتَ بهذه الصفات المضيَّ أو الاستقبالَ، نقلْتَهَا إلى « فاعِل » فقلْتَ: شارِفٌ غداً أو أمسِ، وكذلك تقولُ: شاجعٌ وحاسِنٌ وشابِعٌ وباخِلٌ، وسواءٌ كان فِعْلُ الصفَةِ على «فَعُـِـَلَ» بضم العين أو فتحِها أوكسرِها كما في المُثُل. وإنما قلنا: «ولم يُقَدَّر الوقوعُ » ليَخرُجَ به قولُهُ تعالى في قراءة الجماعة: ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُون ﴾[1]؛ لأنَّ الخطابَ لمن هو حيٌّ فالموتُ لم يَقَعْ، فكان الأصلُ أن يُقَالَ: مَائِتٌ، ولكن قُدِّرَ وقوعُ الموتِ فكأنَّهُ ثابتٌ في الحال، فبَقِيَت الصفةُ على وزنِها، وقد قُرِئَ[2]: ﴿ إنَّكَ مَائِتٌ ﴾ بنَقْلِ الصفةِ إلى « فاعِل » وذلك في الشَّاذِّ .

فإنْ كانت الصفةُ على وزْنِ فاعِلٍ نحو: ضامِرُ البطنِ وطاهِرُ الجَيْبِ ، وأرَدْتَ بها زماناً غيرَ زمان الحال، فلا فرْقَ في اللفظ، وإنما / الفَرْقُ معنًى، فإن أردْتَ به [٧٧/أ] الصفةَ المشبهةَ كان الزمانُ حالاً، وإن لم تُرِدْ به الصفةَ المشبهةَ، جرى على ما تُريدُ به من المُضِيِّ أو الاستقبالِ، وجرَتْ عليه أحكامُ اسمِ الفاعلِ فتَعَلَّقَتْ به الظُّروفُ

توجد إلا حالاً، فسألتُه عن علة ذلك فقال: لأنها دالةٌ على معنى غريزي ثابت، وكذلك هي في جميع موارد استعمالها، فلو أُريدَ بها الماضي أو المستقبل لنافى موضوعَها، ولأجل ذلك تكون فيها الأسماء التي تدل على المعاني الثابتة التي لا تتغير كالأعور والأعمى والأسود والأبيض.. » النهاية لوحة (١٩٣) مخطوط ، ونقله عنه أبو حيان في ارتشاف الضرب ٢٤٣/٣ .

(١) سورة الزمر: الآية: ٣٠ .

(٢) وهي قراءة ابن الزبير وابن محيصن وعيسى بن إسحاق وغيرهم، انظر مختصر الشواذ لابن خالويه ١٣١، وإعراب القرآن للنحاس ١١/٤، والمحرر الوجيز ٥٣٣/١٢، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري ٤٠٢/٢، والبحر المحيط ٤٢٥/٧ .

إلى غير ذلك .

وظاهرُ قولِ الفرَّاءِ - وهو ظاهرُ قولِ ابن مالك -: أنَّ نقْلَ هذه الصفةِ إلى «فاعِلٍ» إنما يكونُ إذا أُريدَ بها الاستقبالُ؛ لأن الفرَّاءَ قال[1]: إنَّ العرَبَ تقولُ لِمَنْ لم يمُتْ: إنَّكَ مَائِتٌ عن قليلٍ، ولا تقولُ لِمَنْ قد ماتَ: هَذا مَائِتٌ، إنما يُقالُ في الاستقبال. قال: وكذلك تقولُ: هذا سَيِّدُ قومِهِ، فإذا أَخْبَرْتَ أنه سَيَسُودُهُم قلْتَ: هذا سَائدٌ قومَه عن قليلٍ[2]. انتهى .

والصحيحُ: أنَّ هذا النَّقلَ لا يختصُّ بالاستقبال، بل يجوزُ فيه وفي الماضي، وقد جاء هذا النَّقْلُ نَثْراً فصيحاً ونَظْماً كثيراً، فمِنَ النَّثْرِ قولُهُ تعالى: ﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ ﴾[3] الأصل: ضيِّقٌ، فنُقِلَ إلى ضائِقٍ ليُعطِيَ أنَّ ضِيْقَ صدرِهِ ﷺ ليسَ ثابتاً؛ لأنَّه كانَ أوسعَ النَّاسِ صدراً[4].

ومن النَّقلِ نثراً قولُهُم: أَحْسِنْ إنْ كُنْتَ حَاسِناً[5]، الأصلُ: أحسِنْ إن كنتَ حَسَناً، فنُقِلَ إلى حاسِنٍ ليعطيَ أنَّ الأمرَ بالإحسان ليس متوقفاً على ثبوتِهِ واستمرارِهِ، بل [إنْ][6] كنتَ ممن يقَعُ منه حُسْنٌ ولو في زمانٍ مَّا فأَحْسِنْ .

---

(١) معاني القرآن ٢/٧٢ ، انظر: شرح التسهيل ٢/١٠٣ .

(٢) في التصريح ٢/٨٢ : « والحاصل من هذه المادة أنك إذا أردت ثبوت الوصف قلتَ: حسن، ولا تقول: حاسن، وإن أردت حدوثه قلتَ: حاسن، ولا تقول: حسن .. » والكلام بمعناه في شرح الألفية للشاطبي ٣/٦ - ٧ (مخطوط) .

(٣) سورة هود: من الآية: ١٢ .

(٤) انظر الكشاف ٢/٢٠٩، والمحرر الوجيز ٧/٢٥٠، والبحر المحيط ٥/٢٠٧ .

(٥) نُقل عن اللحياني، وقال الزَّبيدي في التاج (حسن): « وقال شيخنا: حاسنٌ قليلٌ » .

(٦) زيادة يستقيم بها السياق .

ومنَ النَّقْلِ نَظْماً قولُهُ:

وَمَا أَنَا مِنْ رُزْءٍ وَإِنْ جَلَّ جَازِعٌ وَلاَ بِسُرُورٍ بَعْدَ مَوتِكَ فَارِحُ(١)

الأصلُ: فَرِحٌ، فنُقِلَ إلى فارِح لينفيَ الفَرَحَ المتوقَّعَ منه في المستقبَلِ؛ لا أنه واقعٌ في الحال. ومنه قولُ الحكَم بنِ صَخْرٍ(٢):

٥ أَرَى النَّاسَ مِثْلَ السَّفْرِ وَالمَوتُ مَنْهَلٌ لَهُ كُلَّ يَومٍ وَارِدٌ ثمَّ وارِدُ

إِلى حَيثُ يُشقِي اللهُ مَنْ كَانَ شَاقِياً وَيُسْعِدُ مَن في عِلْمِهِ هُوَ سَاعِدُ

/ الأصلُ: شقيٌّ وسَعيدٌ، فنُقِلاَ إلى شَاقٍ وسَاعِدٍ ليُعطِيَ الاستقبالَ. ومنه قولُ [٧٧/ب] قيسِ بنِ العَيزَارَةِ(٣):

فَقُلْتُ: لَهُم شَاءٌ رَعِيبٌ وَجَامِلٌ فَكُلُّكُمُ مِنْ ذَلِكَ المَالِ شَابِعُ(٤)

١٠ الأصلُ: شَبعَان، فنُقِلَ إلى شابع ليُعطِيَ الاستقبالَ، والرَّعيبُ بالراء والعين المهملة على وَزْنِ قَضِيب: الذي كَثُرَ شحمُه، فوصَفَ الشَّاءَ بالسِّمَنِ، والجامِلُ: القطيعُ مِن

---

(١) من الطويل، للأشجع بن عمرو السُّلمي، من شعراء العصر العباسي الأول، والبيت من قصيدة له في الحماسة ٤١٣/١، وانظر شرحها للمرزوقي ٨٥٨/٢، وللتبريزي ١٧٠/٢، وأمالي القالي ١٣٣/٢، والتذييل والتكميل ٢٢٩/٣، والخزانة ٢٩٥/١ .

قال المرزوقي: « ولو قال بدل حازع وفارح: جَزِعٌ وفَرِحٌ كان أفصحَ وأكثرَ؛ لأن فَعِل إذا كان غير متعدٍّ، فالأجود والأقيس في مصدره فَعَل، وفي اسم الفاعل فَعِل، وإذا كان متعدياً فبابه فعِل » .

(٢) لم أعثر له على ذكر، والبيتان من الطويل وهما في شرح التسهيل ١٠٣/٣، والتذييل والتكميل ٢٢٩/٣ .

(٣) هو قيس بن خويلد بن كاهل الهذلي، أَسَرَتْهُ فَهْمٌ، وأخذ تأبطَ شراً سلاحَه، ثم أفلتَ منهم، وقال قصيدتَهُ التي منها هذا البيت. والعَيزارة أُمُّهُ، وبها يُعرَفُ. أخباره في: من نُسب إلى أمه من الشعراء ٨٦، وشرح أشعار الهذليين ٥٨٩/٢، ومعجم الشعراء ٣٢٦، والتمَّام ١٣ .

(٤) من الطويل، وهو في شرح أشعار الهذليين ٥٩٠/٢، والتمام: ١٤، وشرح التسهيل ١٠٣/٣، وشرح عمدة الحافظ ٧٠٥/٢، والتذييل والتكميل ٢٢٩/٣ .

الإبل. ومنه قولُ الآخَرِ:

لَقَدْ أَلَّبَ الحَدَّادُ بينَ عِصَابَةٍ تَسَاءَلُ في الأَسْجَانِ مَاذَا ذُنُوبُهَا

بِمَنْـزِلَةٍ أَمَّا اللَّئِيمُ فَسَـامِنٌ بِهَا وَكِرَامُ القَومِ بَادٍ شُحُوبُهَا[1]

الأصلُ: سَمِينٌ، فنُقل إلى سَامِنٍ، والحدَّادُ: السَّجَّانُ، سُمِّيَ حدَّاداً لكونِهِ يمنَعُ المسجُونَ من الخروجِ، والحَدُّ: المَنْعُ، وتساءَلُ: من السُّؤالِ، الأصلُ: تَتَساءَلُ بتاءَين، حُذِفت إحداهُما، والأَسْجَانُ: جمعُ سِجْنٍ بكسر السين كحِمْلٍ وأحمال. ومنه:

حَسِبْتُ التُّقَى وَالحَمْدَ خيرَ تِجَارَةٍ رَبَاحاً إِذَا مَا المَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلاً[2]

الأصلُ: ثَقِيل؛ أي: مِنَ الهرَمِ والكِبَرِ، فنُقِلَ إلى ثاقِل.

المسألة الرابعة: في إجراء هذه الصفة على العموم والخصوص:

وهي بهذا النظر أربعُ صُوَرٍ:

الأولى: أن يَصْلُحَ لفظُ الصفةِ ومعناها للمذكَّرِ والمؤنَّثِ كحَسَنٍ وقَبِيحٍ وبخِيلٍ وكَرِيمٍ، فإنَّ معنى الحُسْنِ يصلُحُ للمذكَّرِ والمؤنَّثِ، وكذلك لفظُهُ، فتقولُ: حَسَنٌ

---

(١) من الطويل، وهو لأبي حِزامٍ العُكلي واسمه غالب بن الحارث، أعرابي فصيح، كان يفد على عبيد الله وزير المهدي، قال الخوارزمي: شعره كله عويص، كان يكثر من الغريب، فلا يفهمه إلا العلماء، أدركه الكسائي واستشهد بشعره. أخباره في: الموشح ٤٣٦، وشروح سقط الزند ١٤٢٥/٤ . والشاهد في: التمام ١٨١، وأساس البلاغة (شحب)، والكشاف ٢٠٩/٢، وشرح شواهده ١٣٥-١٣٦، وعمدة الحافظ ٧٠٥/٢، والتذييل والتكميل ٢٢٩/٣، والبحر المحيط ٢٠٧/٥ . وألَّب: جمَّعَ، والشُّحوب: قال أبو زيد: الشُّحوب في لغة بني كلاب الهزال. (أساس البلاغة ـ شحب)، أي: إن الكرام دائماً هزلزن لكثرة عطائهم، واللئيم سمين؛ لأنه لا يطعم ولا يضيف أحداً.

(٢) من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة العامري في شرح ديوانه: ٢٤٦، وفيه: « رأيت التقى » . وانظر الشاهد في الأضداد للسجستاني ٧٨، والأضداد لابن الأنباري ٢١، وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٤٣٢، والتذييل والتكميل ٢٢٩/٣ . ويرد البيتُ كثيراً في باب (ظنَّ) على استعمال (حَسِبَ) في اليقين.

للرجلِ، وحَسَنَةٌ للمرأه، فهذه هي الصورةُ التي تجري على العموم، وهي التي يُعبِّرُ النحويون عنها « بالشَّبَه عُمُوماً » ومعنى العمُوم فيها: أنها تجري على المذكَّرِ سواءٌ كان ما أُضِيفَ إليه مذكَّراً أومؤنَّثاً، وتجري على المؤنَّث سواءٌ كان ما أُضِيفَ إليه مذكَّراً أو مؤنَّثاً، فتقولُ في / إجرائها على المذكَّر وهي مُضَافةٌ إلى مذكَّر: هذا [٧٨/أ] رجُلٌ حَسَنُ الابنِ، ومُضَافةٌ إلى المؤنَّث: هذا رجُلٌ حَسَنُ البنتِ، وتقولُ في إجرائها ٥ على المؤنَّث وهي مُضَافَةٌ إلى مؤنَّث: هذه امرأةٌ حَسَنَةُ البنتِ، ومضافَةٌ إلى مذكَّر: هذه امرأةٌ حَسَنَةُ الابنِ، ولا خلافَ في إجراء هذه الصفةِ على العموم، وإنما كان ذلكَ لأنه إذا أجريتَهَا على المذكَّر والمؤنَّث، لم تُحدِثْ لفظاً لم تتكلَّمْ به العرَبُ، إذ العرَبُ قد أجْرَتْ لَفْظَ هذه الصفةِ على المذكَّر والمؤنَّث، وفَصَلَتْ بينَهما بالتاء .

١٠ **الصورة الثانية**: أن يكونَ معنى الصفة ولفظُهَا مختصاً[1] بالمذكَّر دونَ المؤنَّث، أو بالمؤنَّث دون المذكَّر. فمثالُ الأوَّلِ: (أَكْمَر) في الكبير الكَمَرَة؛ وهي رأسُ الذَّكَرِ، فإنَّ لَفْظَ هذه الصفةِ على (أَفْعَل). ولا يُوصَفُ به إلا المذكَّرُ، ومعناها أيضاً لايكونُ إلا في المذكَّر. ومثالُ الثَّاني: (عَذراء)، فإنَّ لَفْظَ هذه الصفة (فَعْلاء)، ولا يُوصَفُ بها إلا المؤنَّثُ، وكذلك معناها وهي البَكَارَةُ، ولا تكونُ إلا في المؤنَّث.

١٥ **الصورة الثالثة**: أن يكونَ معنى الصفة مختصاً بأحدِهِمَا، واللفظُ الدالُّ عليها يصلُحُ لهما من جهَةِ وَزْنِهِ كحائِضٍ وخَصِيٍّ؛ فإنَّ معنى حائِضٍ مُخْتَصٌّ بالإناث، ومعنى خَصِيٍّ مختَصٌّ بالمذكَّر،ولفظُهُمَا صالحٌ لهما؛ فإنَّ حائضاً على وزن (فاعِل)، وهو وَزْنٌ يَصلُحُ للمؤنَّث والمذكَّرِ كضاربٍ وضارِبَةٍ، وخَصِيٌّ وزنُهُ (فَعِيل)، وهو وَزْنٌ يَصلُحُ للمؤنَّثِ والمذكَّرِ ككريم وكريمة[2].

---

(١) في الأصل: « مختص » .

(٢) في الأصل : « ككريم ككريمة » .

الصورة الرابعة: أن يكونَ معنى الصفـةِ [غيرَ] مختصٍ بأحدِهِما، واللفظُ الدالُّ عليها لا يَصلُحُ لهما، بل خُصَّ كلُّ واحدٍ منهما بلفظٍ يـدُلُّ على ذلك المعنَى كَكِبَرِ العَجُـز، فإنَّه معنىً يُوجَدُ في الذُّكُورِ/ والإناث، لكنَّ العرَبَ إذا أرادت أن تصِـفَ [٧٨/ب] به المذكَّرَ قالَتْ: رجُلٌ آلى، على وزن (أَفْعَل)، ولا تقولُ: امرأةٌ أَلْيَاءُ، وإن كانَ هذا المعنى موجوداً فيها، ولكنْ تقولُ: عَجْزَاءُ، ولا تقولُ: رجُلٌ أَعْجَـز، وإن كـان هـذا المعنى فيه، فالمعنى مشتَرَكٌ، واللَّفْظُ مفْتَرِقٌ.

فهـذه الصـورُ الثـلاثُ ـ أعـني الثانيـةَ والثالثـةَ والرابعـةَ ـ اضطَّرَبَ فيهـا نَقْـلُ النَّحويين؛ فنَقَلَ ابنُ مالكٍ في «التسهيل[١]» أنَّ الجمهورَ علـى أنهـا لا تجـري إلا علـى الخُصُوص، خلافاً للأخفش والكِسَائيِّ .

ونقَلَ ابـنُ عُصفُـور في « شـرح المقـرب[٢]» لـه أنَّ خـلافَ الأخفَش إنمـا هـو في الصورة الثانية[٣] من هذه الصُّوَرِ الثَّلاثِ، وهي مسألةُ حائضٍ وخَصِيٍّ ومـا أشـبهها دونَ الباقيتَين، فالجمهورُ يُجرُونَها على الخُصُوص كالصُّورتَين الأُخْرَيَين، والأخفـشُ يُجريها على العُمُوم .

---

(١) التسهيل: ١٣٩، وانظر شرحه ٣/٨٩-٩٠ .

(٢) شرح المقرب لوحة (١٣٠ ـ مخطوط) قال: « اعلم أن النوع الأول مـن الأنـواع الثلاثـة (وهـو حائض وخصي وأمثالهما) فيه خلافٌ بين النحويين؛ فذهب بعضُهُـم إلى أنـه لا يجـوزُ تشـبيهُهُ عموماً بل خصوصاً ... وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنـه يُشـبَّهُ عمومـاً، فأجـاز: [مـررتُ] برجلٍ حائضِ البنت؛ لأنك تصفُ الرجلَ بلفظٍ استعملَتْهُ العربُ وصفاً للمذكر مع أنه متحمِّلٌ ضميراً عائداً عليه في حالٍ من الأحوال ... » . وانظر ذلـك أيضـاً في شـرح الجمـل ١/٥٦٧، وقد عقَّب فيه على ما نقله من خلاف الأخفش بقوله: « وهذا الذي ذهب إليه أبو الحسن غير صحيحٍ عند جميع النحويين؛ لأن هذا الباب مجاز، والمجاز لا يقال منه إلا ما سُمع ... » .

(٣) في الأصل: « الثالثة » وهو خطأ، إذ هي الثانية من صور الخلاف، والثالثة في الترتيب الكلي .

ونَقَلَ الشيخُ أبوحيَّان(١) عن بعض النُّحَاة الأندلسيِّين اتفاقَ النحويين على أنَّ الصورةَ الأُولى والثانيةَ من هذه الصورِ الثَّلاثِ، لاتجري فيهما الصفةُ إلا على الخُصُوص، وأنَّ خلافَ الأخفش إنما هو في الصورة الثَّالثة، وهي مسألةُ « آلى » و«عَجْزَاء» وما أشبَهَهَا، ونقلَ أيضاً عن أبي جعفرِ النَّحاسِ أنَّ الكِسَائيَّ لا يُجيزُ الإجْرَاءَ على العُمُوم في مسألة حائِضٍ وخَصِيٍّ، وأنَّ الأخفَشَ يُجيزُه .

فهذا ما تلخَّصَ من نقْلِهم، فالنَّقلُ عن ابنِ عُصفُور يُخَالفُ نقلَ ابن مالك؛ لأنَّ ابنَ عُصفُور جَعَلَ الخلافَ في صورةِ حائضٍ وخَصِيٍّ، وابنُ مالكٍ جعَلَهُ في الصُّوَر الثَّلاثِ، ونَقْلُ بعضِ نحاةِ الأندلسِ يُخَالفُهُ أيضاً؛ لأنهم جَعَلُوا خلافَ الكِسَائيِّ والأخفَشِ في صورةِ آلى وعَجْزَاء، وابنُ مالكٍ جعَلَهُ في الصُّور/ الثلاثِ، ثمَّ نَقْلُ [٧٩/أ] الأندلسيين أيضاً مُخَالفٌ لابن عُصفُور؛ لأنهم نَقَلُوا الاتفاقَ في صورةِ حائِضٍ وخَصِيٍّ، ونَقَلَ ابنُ عُصفُور فيها الخلافَ. ولْنُمَثِّلْ على ما نقَلَهُ ابنُ مالكٍ فنقولُ:

تقولُ في الصُّوَرِ الثلاثِ على مذهبِ الجمهُور ـ وهو الجرَيَانُ خصوصاً ـ: هذه امرأةٌ عَذراءُ البنتِ، ولا تقولُ: رجُلٌ عَذراءُ البنتِ، لأنَّ المذكَّرَ لايُوصَفُ بـ(فَعْلاء) إذا تحمَّلَتْ ضميرَه، ولا يُقالُ: أَعْذَر؛ لأنَّهَا كلِمَةٌ لم تتكلَّمْ بها العرَبُ، وتقولُ: رجُلٌ أَكْمَرُ الابنِ، ولا تقولُ: امرأةٌ أَكْمَرُ الابنِ؛لأنَّ المؤنَّثَ لا يُوصَفُ بـ(أفعل) إذا كان فيه ضميرُهُ، ولا يُقَالُ: كَمْرَاء؛ لأنَّهَا كلِمَةٌ لم تتكلَّمْ بها العرَبُ .

وتقولُ في الصورةِ الثانية: امرأةٌ حائِضُ البنتِ، ولا تقولُ: رجُلٌ حائضُ البنتِ؛ لأنَّ الرجلَ لا يُوصَفُ بحائضٍ إذا كان فيه ضميرُهُ؛ لكون الرجُلِ لايُوصَفُ بالحيض، وتقولُ: رجلٌ خَصِيُّ الابنِ، ولا تقولُ: امرأةٌ خَصِيُّ الابنِ؛ لأنَّ المؤنثَ لا يُوصَفُ بخَصِيٍّ إذا تحمَّلَ ضميرَهُ، إذ الخِصَاءُ لا تُوصَفُ به المرأةُ .

---

(١) التذييل والتكميل ٢٢١/٣، وارتشاف الضرب ٢٤٣/٣ .

وتقول [في][1] الصورة الثالثة: امرأةٌ عَجزاءُ البنتِ، [ولا تقول][2]: رجُلٌ عَجزاءُ البنتِ، لأنَّ الرَّجلَ لايُوصَفُ بـ(فَعْلاء) إذا تحمَّل ضميرَهُ، ولايجوزُ: أعْجَز؛ لأنَّهَا كلِمَةٌ لم تتكلَّمْ بها العرَبُ، و[تقول]: رجُلٌ آلى الابنِ، ولا تقولُ: امرأةٌ آلى الابنِ؛ لأنَّ المؤنَّثَ لايُوصَفُ بـ(أفعل) إذا تحمَّلَ ضميرَه، ولا يصحُّ أن تقولَ: ألياء؛ لأنَّ العَرَبَ لم تتكلَّمْ به، ومَن نَقَلَ[3] عن العرَب أنَّ منهم مَن يقولُ: أَلْيَاءُ في المرأة، فلا يَمْنَعْ أنْ يُقَالَ: امرأةٌ ألياءُ الابنِ .

وأمَّا الأخفشُ والكِسَائيُّ - على نَقْلِ ابنِ مالك - فإنهمَا يُجيزان الصُّوَرَ الثلاثَ على العُموم، فأجازَا أنْ تقولَ: مررْتُ برجُلٍ حائِضِ البنتِ، وبامرأةٍ خَصِيِّ الابنِ، ومستندُهُمَا في ذلك: أنَّ حائضاً ونحوَه قد يجيءُ في بعضِ/ الصورِ جارياً على لَفْظٍ [٧٩/ب] مذَكَّرٍ، وإنْ كان في الحقيقة مؤنَّثاً فتقولُ: هؤلاءِ نِسَاءٌ مافيهنَّ شَخْصٌ حَائضٌ، وكذلك خَصِيٌّ قد يجيءُ جارياً على لَفْظٍ مؤنَّثٍ، وإن كان في الحقيقة مُذكَّراً فتقولُ: هؤلاءِ رجالٌ ما فيهم نَسمةٌ خَصِيٌّ، فكما جازَ أن يُقَالَ: شخصٌ حائضٌ، ونسمةٌ خَصيٌّ، يقال: رجلٌ حائضٌ، وامرأةٌ خَصيٌّ، وهذا عندهم استنادٌ ضعيفٌ، والصحيحُ ما عليه الجُمهُور .

---

(١) ساقطة من الأصل .

(٢) زيادة يستقيم بها السياق، ومثله الموضع الثاني .

(٣) نقلَ أبو عُبيد القاسم بن سلام في الغريب المصنف ٢٨٣/١ عن اليزيدي قولَه: « يُقَالُ: رجلٌ آلى على مثال أعمى: عظيمُ الألية، وامرأةٌ أَلْيَاءُ ... » وفي اللسان (ألا): « قال ابن سيده: وقد غلِطَ أبو عُبيد في ذلك » .

وفي المخصص ٤٤/٢: « ورجلٌ أليان وامرأة أليانة، ورجلٌ آلى على مثال أعمى، وامرأةٌ ألياء: إذا كانا عظيمَي الألية... قال أبو إسحاق: لا يُقَال: امرأة ألياء ولكن عجزاء » . وانظر إصلاح المنطق ١٦٣، والصحاح (ألا) .

تنبيه :

اعلَمْ أنَّ الذي قرَّرْنَاه من امتناع إطلاقِ صفةِ المذكَّرِ على المؤنَّث، وصفةِ المؤنَّثِ على المذكَّر، إنما هو إذا كان ما بعدَ الصفة مجروراً أومنصوباً؛ لأنها حينئذٍ تكونُ مُتَحَمِّلَةً لضميرِ الموصوفِ، وأمَّا إذا كان مابعدَها مرفوعاً، فهي خاليةٌ من الضميرِ لرفعِهَا الظاهرَ، فيجوزُ حينئذٍ باتِّفَاقٍ حَمْلُ صفةِ المؤنَّثِ على المذكَّرِ وبالعَكس، تقولُ: مرَرْتُ برجُلٍ عَذراءَ بنتُهُ، تَرْفَعُ « بنتُهُ » على الفاعلية، فليس في عَذراءَ ضميرٌ يعودُ على رجُلٍ، فارتفَعَ المحظورُ، فجازَت تلكَ المسألةُ، وكذلكَ في الصورتَينِ الباقيتَينِ إذا رفَعَتِ الصِّفَةُ الظَّاهرَ.

المسألة الخامسة: في عدد أنواع معمول الصفة، ثمَّ في إعرابها:

وقد أنهاها ابنُ مالكٍ إلى اثنَى عَشَرَ نوعاً، ذكَرَ في « التسهيل[1] » أحَدَ عَشَرَ، وذكر الثاني عَشَرَ في « الشرح[2] » في أثنَاءِ كلامه، وأنا أذكُرُهَا على الترتيب الذي ذكَرَهُ ابنُ مالك:

الأول: أن يكونَ ضميراً بارزاً متصلاً نحو: مرَرْتُ برجُلٍ حَسَنِ الوجهِ جميلِهِ، فالهاءُ من «جميلِهِ» معمُولٌ له، وهو ضميرٌ بارزٌ متصلٌ، ومنه قولُ الشَّاعر:

حَسَنُ الوَجْهِ طَلْقُهُ أَنْتَ في السِّلْـ ـمِ وَفي الحَـرْبِ كَـافِحٌ مُكْفَهِرُّ[3]

فالهاءُ من « طَلْقُهُ » معمولٌ له، وهو ضميرٌ بارزٌ متصلٌ، والكافِحُ: الذي يُقاتِلُ / قِرْنَهُ في الحرْب، والمكْفَهِرُّ: العَبُوسُ. [٨٠/أ]

الثاني: أن يكونَ موصولاً[4] نحو: رأيتُ رجُلاً جميلَ ما اشتَمَلَ عليه من

---

(١) التسهيل: ١٣٩ .

(٢) شرح التسهيل ٣/٩٠ وما بعدها .

(٣) من الخفيف، ولم أعرف قائله، والبيت في: شرح التسهيل ٣/٩٠، والتذييل والتكميل ٣/٢٢٢، ومنهج السالك ٣٦١، وشفاء العليل ٢/٦٣٥، وشرح الأشموني ٣/٥ .

(٤) أورد بعضُ المغاربة خلافاً في هذا النوع، وتأولوا ما ورد مما يقتضي ظاهرُه وجودَ هذا النوع، =

الصفات، فـ« ما » معمولُ « جميل »، وهو موصولٌ، أي جميلُ الذي اشتمَلَ عليه من الصفات[1]، وقال عُمَرُ بنُ أبي ربيعةَ:

أَسِيلاَتُ أَبْدَانٍ دِقَاقٌ خُصُورُهَا وَثِيرَاتُ مَا الْتَفَّتْ عَلَيهِ المَلاَحِفُ[2]

فـ« ما »: موصولةٌ، وهي معمولةٌ لـ« وثيرات »، والوثيراتُ بالثاء المثلَّثةِ: الكثيراتُ اللَّحْمِ، وقال الآخرُ:

إِنْ رُمْتَ أَمْناً وَعِزَّةً وَغِنًى فَاقْصِدْ يَزِيدَ العَزِيزَ مَنْ قَصَدَه[3]

فـ« مَنْ »: موصولٌ، وهو معمولُ « العَزِيز ».

الثالث: أن يكونَ موصوفاً يُشبِهُ الموصولَ نحو: رأيتُ رجُلاً طويلاً رُمْحٌ يَطعَنُ به، فـ« رُمْحٌ »: معمولٌ لـ« طويل »، وهو موصوفٌ بالفعل بعدَه، فأشبَهَ الموصولَ لكونه موصُوفاً بجُمْلةٍ. قالَ الشيخُ أبوحيَّانَ[4]: ولم أرَ أحَداً من أصحابنا ذكَرَ في معمول هذه الصفة أن يكونَ موصُوفاً غيرَ صاحبِ « التمهيد[5] » وابنِ مالك[6]، والصحيحُ جَوَازُهُ، ومنه قولُ الشَّاعر:

أَزُورُ امْرَأً جَمّاً نَوَالٌ أَعَدَّهُ لِمَنْ أَمَّهُ مُسْتَكْفِياً أَزْمَةَ الدَّهرِ[7]

وذكرَ بعضُهم أنَّ بعضَ النحاة أجاز ذلك في « مَن » و« ما »، قال أبو حيان: والصحيح جوازه. انظر التذييل والتكميل ٢٢٢/٣، وارتشاف الضرب ٢٤٥/٣، والمساعد ٢١٤/٢.

(١) في الأصل: (الثياب).

(٢) من الطويل، في ديوانه ٤٦٤، وانظر: شرح التسهيل ٩١/٣، والتذييل والتكميل ٢٢٢/٣، ومنهج السالك ٣٦٦، وشرح الأشموني ٦/٣. وأسيلات أبدان: أي: معتدلة طويلة مستوية، شبههن بالأسل؛ وهو نبات له أغصان كثيرة دِقاقٌ.

(٣) من المنسرح، ولم أقف على قائله، والشاهد في شرح التسهيل ٩٤/٣، والتذييل والتكميل ٢٢٢/٣، ومنهج السالك ٣٦٦، والمساعد ٢١٤/٢، وشفاء العليل ٦٣٨/٢.

(٤) التذييل والتكميل ٢٢٢/٣، وارتشاف الضرب ٢٤٤/٣.

(٥) هو ابن بطال المتوفى سنة ٥٤٩.

(٦) شرح التسهيل ٩١/٣.

(٧) من الطويل، ولم أقف على قائله، والشاهد في شرح التسهيل ٩١/٣، والتذييل والتكميل ٢٢٢/٣، ومنهج السالك ٣٦٥، والمساعد ٢١٤/٢، وشفاء العليل ٦٣٦/٢، والتصريح

=

فـ« نوالٌ »: معمُولُ « جماً »، وقد وُصِفَ بقولِهِ: « أَعَـدَّهُ »، و« مُستَكْفِياً » حـالٌ من الضمير في « أَمَّهُ »، و« أزْمَـةَ » مفعـولُ « مستكفياً »، أي: طالبـاً مـا يكفيـه أزمَـةَ الدَّهر .

الرابع: أن يكونَ مضافاً إلى موصولٍ، قال الشَّاعرُ:

فَعُجْ بهَا قِبَلَ الأَخيَـارِ مَنْـــزِلَةً   والطَّيِّبِي كُلَّ مَا التَاثَتْ بِهِ الأُزُرُ[1]

فـ« كل » معمُولٌ لـ« الطَّيِّبي» وقد أضيفَت إلى « ما » الموصولة،وقد حُذِفَتْ النونُ من الصفةِ مع النصْبِ أو الجرِّ.والتاثَتْ بالتاء والثاء،الأُولى باثنتين من/ فَوق، والثانيةُ [٨٠/ب] مثلَّثةٌ، ومعناه: دَارَت، والبيتُ يَنظُرُ إلى قولِ الآخَرِ:

والطَّيِّبُونَ مَـعَـاقِدَ الأُزُرِ[2]

الخامس: أن يكونَ مضافاً إلى موصوفٍ نحو: رأيـتُ رجـلاً حديـدَ سِنَانِ رُمـحٍ

٢/٨٦، وشرح الأشموني ٣/٦، ١٤ .

(١) من البسيط، للفرزدق في ديوانه ١/١٨٣. والبيت من قصيـدة طويلـة في مـدح عمـر بـن عبـد العزيز رحمه الله، مطلعها:

زارَتْ سُكَينةُ أطلاحاً أناخَ بهم   شَفَاعةُ النَّوم للعينين والسَّهَرُ

والشاهد في: شـرح التسـهيل ٣/٩١، والتذييـل والتكميـل ٣/٢٢٢، ومنهـج السـالك ٣٦٦، وشـفاء العليـل ٢/٦٣٦، والتصريـح ٢/٨٥، وشـرح الأشمونـي ٣/٦ . وعجنْهَـا: عطَفْتهَـا . والشاعرَ يتحدث عن نفسه في الأبيات السابقة ، وفيها يقول:

لما تفرَّقَ بي همِّي جمعــتُ لــه   صريمةً لم يكن في عزمها خَـــوَرُ
فقلْتُ ما هو إلا الشـــامُ تركبُـهُ   كأنما الموتُ في أجناده البَغَـــرُ
أو أن تزورَ تميـمـاً في منـازلهـا   بمرْوَ وهي مخوفٌ دونها الغَـــرَرُ
أو تَعطِفَ العيسَ صُعْراً في أزمَّتِهَا   إلى ابنِ ليلى إذا ابْزَوزَى بكَ السَّفَرُ
فَعُج بهَا قِبَلَ الأخيار مَنـزِلةً   ... ...

(٢) من الكامل، وهو للخِرْنِق بنت هَفَّان البكريَّة، (شاعرةٌ جاهليةٌ، وهـي أخـت طرفـة بـن العبـد لأمه، ترثي جماعة من قومها)، والبيت في ديوانها: ٢٩، وصدره:

النازلون بكل معتَرَكٍ

والبيت مشهور في كتب النحاة .

يَطعَنُ به، فـ« سِنَانُ » معمولٌ لـ« حَديدَ » وهو مضافٌ إلى « رمحٍ » وهو موصوفٌ بـ«يَطعَنُ به» .

السادس: أن يكونَ معرفاً بالألف واللام نحو قوله تعالى: ﴿ وَاللهُ سَرِيعُ الحِسَابِ ﴾ .

السابع: أن يكونَ نكِرَةً نحو: مررْتُ برجُلٍ حَسَنٍ وجهٍ.

الثامن: أن يكونَ مضافاً إلى ضمير الموصوف نحو: مررْتُ برجُلٍ حَسَنٍ وجهِهِ، فالضميرُ في « وجهِهِ » عائدٌ إلى « رجُل » .

التاسع: أن يكونَ مضافاً إلى مضافٍ إلى ضميرِ الموصوف لَفْظاً نحو: مررْتُ برجُلٍ حَسَنٍ شَامةِ خَدِّهِ، فـ« شَامةِ » معمولٌ لـ« حَسَن » وهي مضافةٌ لـ« الخدِّ » وهو مُضَافٌ لضمير الموصوف، والضميرُ ملفُوظٌ به.

العاشر: كالتاسع إلا أنَّ الضميرَ المضافَ إليه محذوفٌ نحو: مررتُ برجُلٍ حَسَنٍ شَامةِ الخدِّ، أي خدِّهِ،ومنه قولُ الشَّاعر:

خَفِيضَةُ أَعْلَى الصَّوتِ لَيسَتْ بِسَلْفَعٍ وَلاَ نَمَّةٍ خَـرَّاجَةٍ حِينَ تُظْـهِـرُ[1]

فـ« أعلى » معمولُ « خفيضة » وهو مضَافٌ إلى الصوت، والضميرُ فيه مُقَدرٌ أي: صوتُها، والسَّلْفَعُ بالفاء أختِ القاف: الجريئةُ السَّلِيطَة، والنَّمَّةُ بالنون المفتوحةِ والميمِ المشدَّدَةِ: الكثيرةُ النميمَةِ، والخرَّاجة: التي تُكثِرُ الخروجَ، وتُظهِرُ: تَدخُلُ في الظهيرة

(١) من الطويل، وهو لأبي قيس صيفي بن الأسلت الأوسي، شاعر جاهلي أدرك الإسلام، واختلف في إسلامه. أخباره في: الروض الأنف ٧١/٣، والإصابة ١٦٠/٤، والخزانة ٤٠٩/٣.

والبيت في ديوانه: ٧٢، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٢٢٣/٣، ومنهج السالك ٣٦٣ .

وهي شدةُ الحرِّ، يَصِفُ امرأةً بالعَقْلِ، وينفي عنها هـذه الأوصافَ القبيحةَ، وقد اجتمع شاهدُ هذا النوع والذي قبلَه في قول الشَّاعر:

إِنَّ كَثِيراً كَثِيرٌ فَضْلُ نَائِلِهِ مُرْتَفِعٌ فِي قُرَيْشٍ مَوْقِدُ النَّارِ(١)

فقولُه: « فَضْلُ » معمولُ « كثير » وهو مُضَافٌ إلى « نائِل » وهو مُضَـافٌ إلى ضمير الموصوف، / وهو « كثير » الأوَّل، فهو من النَّوع قبلَ هذا، وقولُه: [٨١/أ]

مُرتَفِعٌ فِي قُرَيشٍ مَوقِدُ النَّارِ

مِن هذا النَّوع؛ لأنَّ « مَوقِدَ » مُضَافٌ إلى « النـار »، و« النـارُ » مُضافةٌ إلى ضمير «كَثير» وهو مُقَدَّرٌ أي: نارُه، و« مَوقد » معمُول « مُرتفِع »، ومَوقِد: المراد به موضِعُ الوَقود. ولا يَظُنُّ مَنْ لا عِلْمَ له بالعروضِ أنَّ هـذا البيتَ غيرُ مَوزُونٍ اتكالاً على طَبْعِهِ، فهو مستقيمُ الوَزْنِ، مِن الضَّرْبِ الثاني المقطوعِ من البسيط، إلا أنَّ الطَّيَّ(٢) دخَلَهُ في الجزء الأوَّلِ والجزء الخامس، فتقطيعُهُ:

مُسْتَعِلُنْ فاعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ فَعِلُنْ مُسْتَعِلُنْ فاعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ فَعْلُنْ

الحادي عشر: أن يكونَ مضافاً إلى ضميرٍ مضافٍ إلى مضافٍ إلى ضميرِ الموصوف نحو: مرَرْتُ بامرأةٍ حَسَنَةٍ وَجْهِ جاريَتِهَا جميلةٍ أنْفِهِ، فـ« الأنفُ » معمولُ «جميلة» ، وهو مضافٌ إلى ضميرٍ هو عائدٌ إلى « وجه »، و« وجه » مضافٌ إلى «جارية»، و« جارية » مضافةٌ إلى ضميرٍ هو عائدٌ إلى « المرأة » التي هي الموصوفة.

الثاني عشر: أن يكونَ مضافاً إلى ضميرٍ عائدٍ إلى معمولِ صفةٍ أخرى نحو:

---

(١) من البسيط، ولم أقف على قائله، ولعل الممدوح بالبيت هو كَثيرُ بنُ كَثير بن المطَّلب السهمي القرشي. أخباره في نسب قريش ٤٠٧، ومعجم الشعراء ٣٤٨ . (ونسبه محقق شرح التسهيل إلى الأخطل، وليس في ديوانه) والبيت في شرح التسهيل ٩٢/٣ .

(٢) الطَّيُّ: حذف الرابع الساكن من التفعيلة. انظر البارع لابن القطاع ٢١٤، والكافي ١٤٤ .

مرَرْتُ برجُلٍ حَسَنِ الوَجْنَةَ جميلٍ خَالَهَا، فـ« خَالَهَا » معمولُ « جميل » وهو مضافٌ إلى ضميرٍ يعودُ إلى « الوَجْنَة »، و« الوَجْنَـةُ » معمـولٌ لصفـةٍ أخـرَى وهـو « حَسَـنٍ »، قيلَ: وهو تركيبٌ نادرٌ(١)، واستُشْهِدَ عليه بقول الشَّاعر:

سَبَتْنِي الفَتَاةُ البَضَّةُ المُتَجَرِّدِ الـ لطِيفَةُ كَشْحِهِ وَمَا خِلْتُ أَنْ أُسْبَى(٢)

٥ فـ« كشح » معمولُ « اللطيفة » وهو مضـافٌ إلى ضمـيرٍ يعـودُ إلى معمـولِ صفـةٍ أخرَى هو « المَتَجَرَّدِ » المعمولِ لـ« بضَّة »، والبَضَّةُ: الرَّقيقةُ الجِلْدِ الممتلِئَة.

والفَرْقُ بينَ هذا النوع والذي قبلَه: أنَّ معمولَ الصفَةِ الأُولى هنـا غـيرُ مضَـافٍ، وفيما قبلَـه مُضَـافٌ. والبيـتُ مِـن الطويـل التَّـامِّ ضَرْبُـهُ، دخلَـهُ القَبْضُ(٣) في جزأَيـه الخامسِ والسَّادس(٤).

١٠ **انتهت أنواعُ المعمولِ، ولْنَتَكَلَّمْ على إعرابها فنقولُ :**

أما / النوع الأول: وهو أن يكونَ مضمَراً؛ فلا يخلو أن يكونَ مرفوعـاً أوغـيرَ [٨١/ب] مرفوع .

فإن كانَ مرفوعاً استتَرَ في الصفـة، وارتفـعَ علـى الفاعليـة نحـو قولـكَ: مـررْتُ برجُلٍ مُؤَشَّرِالثَّغْرِ صَافٍ(٥)، ففي « صَافٍ » ضميرٌ فاعِلٌ .

١٥ فإن كانَ غيرَ مرفوع فلا يخلو أن يكونَ منفصلاً عن الصفة أو متَّصلاً، فإن كانَ

(١) قاله ابن مالك في شرح التسهيل ٩٥/٣، وتبعه أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٢٣/٣ .

(٢) من الطويـل، ولم أقـف على قائله، والبيت في شـرح التسـهيل ٩٥/٣، والتذييـل والتكميـل ٢٢٣/٣، ومنهج السالك ٣٦٥، والمساعد ٢١٥/٢، والمقاصد النحوية ٦٢٣/٣. والكشـح: ما بين الخاصرة إلى الضِّلَعِ الخَلْفِ (الصحاح ـ كشح) .

(٣) القبض: هو حذف الخامس الساكن. انظر البارع لابن القطاع: ٢١٤، والكافي: ٢٦، ١٤٣، والعيون الغامزة: ٨٣ .

(٤) وهو أيضاً موجود في الثالث .

(٥) الأَشَر: حدةٌ ورقةٌ في أطراف الأسنان، ومنه قيل: ثغرٌ مؤشَّرٌ. (اللسان ـ أشر) .

منفصلاً عنها، فالنصبُ على التشبيه بالمفعول به[١] نحو: قُرَيشٌ نجباءُ الناسِ أبناءً وكِرَامُهُمُوها[٢]، فالهاء منصوبٌ على التشبيه ؛ لأنَّ ضميرَ الجمْعِ قد فَصَلَ بينَه وبين الصفة .

فإن كانَ متصلاً فلا تخلو الصفةُ أن تكونَ بالألف واللام أو لا، فإن كانت بالألف واللام فلا تخلو أن تكونَ الصفةُ منصرِفَةً في الأصل أو لا؛ فإن كانت منصرفةً نحو: مررْتُ بالرجلِ الحَسَنِ الوجهِ الجميلِهِ، فالهاء من « جميلِهِ » متصلةٌ بالصفة، وهي منصرِفَةٌ في الأصل مُحَلاةٌ بالألف واللام، ففي مثل هذا الضمير خلافٌ؛ قيلَ: في موضع نَصْبٍ[٣]، وقيلَ: في موضع جَرٍّ[٤]، وقيلَ: إن كانَ يَعُودُ على ظاهرٍ، يجوزُ فيه النَّصْبُ والجرُّ، فالضميرُ يجوزُ فيه النَّصْبُ والجرُّ[٥] نحو: مررْتُ بالرجلِ الحَسَنِ الوجهِ الجميلِهِ، فـ«الوجه» يجوزُ فيه النصبُ والجرُّ، فكذلك الضميرُ

---

(١) قال ابن النَّحْوِيَّة: « ومعنى النصب على التشبيه بالمفعول به أن اسمَ الفاعلِ يُضافُ إلى معموله المنصوب، فأرادوا إجراء الصفة مجراه في ذلك، وليس لها معمولٌ منصوبٌ؛ لأخذها من اللازم، فشبهوا مرفوعها بالمفعول في اللفظ، فنصبوه لتصحَّ الإضافة إليه، فساوى اسمَ الفاعلِ في ذلك .. » شرح ألفية ابن معط لوحة (٢١٠) .

(٢) قولٌ عن العرب رواه الكسائيُّ، انظر شرح التسهيل ٩٤/٣، والتذييل والتكميل ٢٢٣/٣، وارتشاف الضرب ٢٤٥/٣، والمساعد ٢١٦/٢، والهمع ٩٧/٥ .

(٣) وهو قول سيبويه رحمه الله. الكتاب ١٨٧/١، وقد نص عليه في باب اسم الفاعل ، ولم ينص عليه في باب الصفة المشبهة، وانظر شرح المفصل ١٢٤/٢، وشرح الكافية ٢٨٣/١، ونسبه الصيمري في التبصرة ٢٢٣/١ إلى الأخفش، ونسب إلى سيبويه القولَ بالجرِّ، وانظر الحاشية الآتية .

(٤) وهو أحد قولَي الفراء والمبرد، وبه قال الرماني والزمخشري. انظر معاني القرآن للفراء ٢٢٦/٢، والأصول ١٤/٢-١٥، وشرح الكافية، ونسب الصيمري في التبصرة ٢٢٣/١ هذا القول إلى سيبويه فقال: « وإذا حذفت النون والتنوين واتصل اسم الفاعل بالمضمر نحو قولك: الضاربك والضارباك والضاربوك، فالكاف في موضع جر عند سيبويه ... » .

(٥) انظر تفصيل هذا القول في المقرب ١٥٨، والتذييل والتكميل ٢٢٣/٣، وارتشاف الضرب ٢٤٥/٣، والمساعد ٢١٦/٢ .

الذي يعودُ إليه، فإن كانَ يَعودُ إلى ظاهرٍ لايجوزُ فيه الجرُّ فالضميرُ منصوبٌ لاغيرُ نحو: مرَرْتُ بالرجلِ الحَسَنِ وجهاً والجميلِه، فـ« الوجه » لايجوزُ فيه الجرُّ، فالضميرُ الذي يعودُ إليه منصوبٌ لا غيرُ .

فإن كانت الصفةُ غيرَ منصرفةٍ في الأصل نحو: مرَرْتُ بالرجل الحَسَنِ الوجهِ الأحمرِهِ، فالضميرُ في «الأحمرِهِ» متّصلٌ به، وهو محلّى بالألِفِ واللام، وغيرُ منصرفٍ في الأصل، ففي هذا الضمير خِلافٌ؛ فسيبويهِ[1] يقولُ:في موضعِ نَصْبٍ، والفرَّاءُ[2] جَوَّزَ النَّصْبَ والجرَّ، ورجَّحَ الجرَّ، والمبرِّدُ[3] قالَ بالجرِّ ثمَّ رجَعَ إلى النَّصْبِ .

فإنْ /كانت الصفةُ بغير ألِفٍ ولامٍ نحو: مرَرْتُ برجُلٍ حَسَنِ الوجهِ جميلِهِ، [٨٢/أ] فالهاءُ من « جميلِهِ » في موضِعِ جرٍّ بالإضافة عندَ جُمهُور النحويين[4]، وأجازَ الكِسَائيُّ[5] أن تكونَ في موضِعِ نَصْبٍ، ويَظهرُ الفَرْقُ بينَ المذهبين إذا كانت الصفةُ غيرَ منصرفة في الأصل، فعلى مذهب الجمهور تقولُ: مرَرْتُ برجُلٍ حَسَنِ الوجهِ أحمرِهِ، بجرِّ « أحمره » بالكسرة؛ لأنَّ الهاءَ عندَهم مضافةٌ، ومالا يَنصرفُ إذا أُضيفَ انجرَّ بالكسرة، وعلى مذهب الكِسَائيِّ تقولُ: مرَرْتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ أحمرَهُ، بجرِّ « أحمرَه » بالفتحة؛ لأن الهاءَ عندَه منصوبةٌ على التشبيه ليست مضافةً، فيبقى «أحمرَه»

---

(١) شرح التسهيل ٩٣/٣، والتذييل والتكميل ٢٢٣/٣، وارتشاف الضرب ٢٤٥/٣، والمساعد ٢١٦/٢ .

(٢) معاني القرآن ٢٢٦/٢ .

(٣) نقله عنه ابن السراج في الأصول ١٤/٢-١٥، وانظر شرح التسهيل ٩٣/٣، وارتشاف الضرب ٢٤٥/٣، والمساعد ٢١٦/٢.

(٤) انظر الكتاب ١٨٧/١، وشرح التسهيل ٩٣/٣، والتذييل والتكميل ٢٢٣/٣، وارتشاف الضرب ٢٤٥/٣ .

(٥) وصححه ابنُ مالك كما سيمر بعد قليل. انظر شرح التسهيل ٩٣/٣.

على أصلِهِ من عدَمِ الصَّرْف، قال ابنُ مالكٍ[1]: ومَذهَبُ الكِسَائيِّ هو الصَّحيحُ؛ لأنه رَوَى عن العرَب: « لا عَهْدَ لي بأَلأَمَ منهُ قَفاً ولا أَوضَعَهُ[2]» بفتح العين، فدَلَّ على أنَّ الضميرَ في « أوضعَه » في محلِّ نَصْبٍ، ولولا ذاكَ لانجَرَّ بالكسرة.

والضميرُ في هذا الموضِعِ لازمُ الاتصالِ عند الجمهور، وأجازَ الفرَّاءُ[3] انفصالَهُ، ٥ وليس بصحيحٍ؛ إذ لا يُعدَلُ عن الاتصال إلىالانفصال إلا عند تَعَذُّرِ الاتصال .

وأمَّا النَّوع الثَّاني والثَّالث: وهما أن يكونَ المعمولُ موصولاً وموصوفاً،فلا تخلو الصفة أن تكونَ بالألِفِ واللامِ أو لا، فإن كانت بالألِفِ واللامِ جازَ فيه الرفعُ والنَّصْبُ فقط، وامتَنَعَ الجرُّ؛ إذ لايُضَافُ ما فيه الألِفُ واللامُ إلى ما ليس فيه الألِفُ واللامُ، فتقولُ في الموصول: مرَرْتُ بالرجُلِ الحسَنِ ما اشتَمَلَت عليه ثيابُهُ، فيجوزُ في ١٠ « ما » الرفعُ والنَّصْبُ، ومنه قولُ الشَّاعر:

فَاقْصِدْ يَزِيدَ العَزِيزَ مَنْ قَصَدَهْ[4]

فـ« مَنْ » يجوزُ أن تكونَ في محلِّ رفْعٍ أو نَصْبٍ، وتقولُ في الموصوف: مـررْتُ بالرجل الطويلِ رُمْحٌ يُطعنُ به، يجوزُ في « رُمح » / الرفعُ والنَّصْبُ . [٨٢/ب]

فإن كانت الصفةُ بغير ألفٍ ولامٍ، جازَ الرفعُ والنصبُ والجرُّ، إذ لامانِعَ من ١٥ الإضافة، فتقولُ في الموصول: رأيتُ رجُلاً جميلاً ما التَفَّتْ عليه ثيابُهُ، فـ« مَا » يجوزُ فيه أن تكونَ في محَلِّ رفعٍ أو نَصْبٍ إنْ نوَّنْتَ « جميلاً »، وإنْ لم تنوِّنْهُ فـ« مَا » في موضع جرٍّ، ومنه قولُ الشَّاعر:

---

(١) شرح التسهيل ٣/٩٣ .

(٢) انظر ما سبق صفحة ٢٢٧ .

(٣) لعل المصنفَ رحمه الله فهِمَ ذلك من كلام الفراء حيث قال: « وكان ينبغي لمن نصب أن يقول: هو الضاربُ إياه، ولم أسمع ذلك » معاني القرآن ٢/٢٢٦ .

(٤) سبق الكلام عليه في صفحة ٢٥٦ .

لُذْ بِامْرِئٍ بَطَلٍ مَنْ كَانَ مُعْتَصِماً بِهِ وَلَو أَنَّهُ مِنْ أَضْعَفِ البَشَرِ[(١)]

فـ« مَنْ » في البيت تَحتملُ الرفعَ والنصبَ، ولو سقَطَ التنوينُ لجازَ الجرُّ، لكنَّ الوزْنَ يمنَعُ منه، هذا على أنْ تكونَ « مَن » موصولةً، وعليه أنشدَهُ ابنُ مالكٍ[(٢)]، ويَحتَمِلُ أن تكونَ شرطيةً والجوابُ محذوفٌ تقديرُهُ: مَنَ يَعتصِمْ به يعِزَّ ويَقوَ[(٣)]، فيَصيرُ بَطَلاً وإنْ كان قبلَ ذلك أضعفَ الناس، وعلى هذا لا يكونُ في البيت شاهدٌ، لأن « مَنْ » الشَّرطيةَ لا يَعمَلُ فيها ما قبلَها، فيَتَعيَّنُ رفعُهَا على الابتداء .

وتقولُ في الصفة: رأيتُ رجُلاً طويلاً رمحاً يَطعَنُ به، فيَجُوزُ في « رُمْح » الرفعُ والنَّصْبُ إنْ نوَّنْتَ « طويلاً » ، والجرُّ إنْ سقَطَ التنوينُ.

وأمَّا **النَّوع الرَّابع**: وهو ما أُضِيفَ إلى الموصول، **والخامس**: وهو ما أُضِيفَ إلى الموصوفِ، فحكمُهُمَا حُكْمُ ما أُضيفَ إليه.

وأمَّا **النَّوع السَّادس**: وهو ماكانَ المعمولُ فيه معرَّفاً بالألِفِ واللام أوما في حكمه من المضاف إلى الألِفِ واللامِ، فلا يَخلو أن تكونَ الصفةُ عاريةً من الألِفِ واللامِ أو مقرونةً بها، فإنْ كانت عاريةً مِن الألِفِ واللامِ غيرَ مثنَّاةٍ ولا مَجمُوعةٍ جمعَ سلامَةِ المذكَّر نحو: مرَرْتُ برجُلٍ حَسَنِ الوجهِ أو حَسَنِ وَجْهِ الأخِ، فالأجودُ الخفضُ[(٤)] ثمَّ النصبُ ثمَّ الرفعُ، فالجرُّ على الإضافة، والنَّصْبُ على التَّشبيه بالمفعول / به، وقال بعضُ البصريين[(٥)]: على التَّمييز؛ فإمَّا على زيادةِ الألِفِ واللامِ، وإما [٨٣/أ]

---

(١) من البسيط، ولم أقف على قائله، والشاهد في شرح التسهيل ٣/٩٤، والتذييل والتكميل ٣/٢٢٣، وشفاء العليل ٢/٦٣٨ .

(٢) شرح التسهيل ٣/٩٤ .

(٣) في الأصل: (يقوى) .

(٤) الكتاب ١/١٩٤ .

(٥) ومنهم أبو علي الفارسي، ذكره ابن يعيش في شرح المفصل ٦/٨٥، قال أبو نصر هارون بن موسى في شرح عيون الكتاب: ١٠٠ : « فإذا قلتَ: زيدٌ حسنٌ الوجهَ ونوَّنتَ الصفةَ، نصبتَ الوجهَ على التمييز، والتمييزُ مع هذه الصفة يكون معرفةً ونكرةً لقوتها بمزيتها على سائر ما

نزعةٌ كوفيةٌ، فإنَّهم يُجيزُونَ تعريفَ التَّمييزِ، والرفعُ على الفاعلية .

والضميرُ محذوفٌ عندَ سيبويهِ والبصريين، التقديرُ: الوجْهُ منه[1] .

ومَذهَبُ الكوفيين أنَّ الألفَ واللامَ عِوَضٌ عن الضميرِ[2]، وقالَ ابنُ الطَّراوَةِ في كتابه « رَدُّ الشَّاردِ إلى عِقَالِ النَّاشِدِ[3] »: هو مَذهَبُ سيبويهِ والبصريين .

وذهبَ أبوعليّ[4] أنَّ الفاعلَ في مثل هذا ضميرٌ مستترٌ في الصفةِ، و« الوجه »

يتعدى إليه، وليس كالحال، وهو مذهب سيبويه » .

(١) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٣٧/٤، والجمل ٩٨، وشرحه لابن عصفور ٥٧٢/١، والبسيط ١٠٩٥/٢، ١٠٩٩، وارتشاف الضرب ٢٤٦/٣ .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٤٠٨/٢، وشرح القصائد السبع الطوال ١٩٠، وبهذا قال بعض النحاة. انظر التبصرة والتذكرة ٢٣٠/١، والإنصاح لابن الطراوة ٦٣، وشرح المفصل ٨٤/٦، وشرح التسهيل ٢٦٢/١-٢٦٣، وجواهر الأدب للإربلي ٣٩٤. قال ابن عصفور: «وهذا فاسد؛ لأنه لا وجه لإدخال الألف واللام على المعرفة » شرح الجمل ٥٧١/١، وانظر البسيط ١٠٩٤/٢ .

(٣) لم تذكر كتب التراجم هذا الكتاب لابن الطراوة، وصرح بنسبته إليه أبو حيان في منهج السالك ٣٦٢، كما ذكره في التذييل والتكميل وارتشاف الضرب، ونقل منه نصوصاً يبدو منها أن الكتاب يدور حول الزجاجي والرد عليه، وقد أشار أبو حيان إلى أن لابن الطراوة كتباً في الرد على سيبويه والفارسي والزجاجي، فلعل هذا ما يتعلق بالزجاجي. انظر كتاب «ابن الطراوة النحوي » : ١٠٦.

(٤) الإيضاح: ١٨٠، وقد رد عليه ابنُ الطراوة في الإفصاح: ٦٣-٦٤ .

وتبعَ أبا علي في ذلك كلٌّ من الزمخشري في الكشاف ٣٣٢/٣، وابنُ أبي الربيع في البسيط ١٠٩٥/٢-١٠٩٦.

قال ابن خروف في شرح الجمل ٣٢٢/٢ (رسالة دكتوراه): « وحملَ أبو علي وغيرُه من المتأخرين هذا المرفوعَ على البدل من ضمير الصفة، ولا يطردُ لهم ذلك في مثل: مررتُ برجلٍ كريمِ الأبُ، وحسنٍ وجهُ الأخِ، لا سبيل إلى البدل في هذا وأمثاله، فإذا امتنع البدل، فالباب كله على ما ذهب إليه الأئمة » .

وعقَّبَ ابنُ مالك على ذلك بقوله: « فقد تضمن كلامُ ابن خروف رحمه الله أن الحكم على المرفوع المشار إليه بغير البدلية هو مذهب الأئمة، وكفى بنقله شاهداً » شرح التسهيل ٢٦٣/١ .

بَدَلٌ منه، وجوَّزَ في « البَغداديَّات[1] » ارتفاعَ « الوجه » على البَدَلِ أوعلى الفاعليَّةِ .

ويَرِدُ على مَن يقولُ: إنَّ الألِفَ واللامَ عِوَضٌ مِن الضميرِ الجمعُ بينَهُمَا[2]، ولو كانَ أحدُهُمَا عوضاً مِن الآخَرِ لم يَجتَمِعَا[3]، قال الشَّاعرُ في الجمْعِ بينَ الألِفِ واللامِ والضميرِ:

رَحِيبٌ قِطَابُ الجَيبِ مِنْهَا رَفِيقَةٌ ... بِجَسِّ النَّدَامَى بَضَّةُ المُتَجَرَّدِ[4]

فقالَ: « قِطَابَ الجيبِ منهَا » فجمَعَ بين الألِفِ واللامِ والضميرِ، وقِطَاب: بكسر القاف هو الجَمْع، يَصِفُهَا بسَعَةِ الجَيبِ، والجَسُّ: بالجيم والسين قيلَ[5]: أراد به غِنَاءَها للنَّدَامَى، وقيلَ[6]: لمسَهَا بأيديهم .

وأيضاً لو كانت الألِفُ واللامُ نائبةً عن الضمير هنا لاطَّرَدَ ذلك في غيره، وكان يجوزُ أن تقولَ في « زيدٌ غلامُهُ حَسَنٌ »: زيدٌ الغلامُ حَسَنٌ، وهذا لا يُقَالُ . ١٠

وردُّوا على أبي عليٍّ في دَعوَى البَدَلَ: أنَّ البدَلَ قد يتعدَّدُ في بعض المواضِع. حَكَى الفرَّاءُ[7]: مررْتُ بامرأةٍ حَسَنِ الوجهُ، برفع « الوجه »، وحَكَى الكوفيون:

---

(١) البغداديات: ١٤٣، قال ابنُ عصفور: « وهذا الذي حمَلَ الفارسيَّ على جعل الوجه بدلاً من الضمير، ينبغي أن لا يلتفت إليه » شرح الجمل ٥٧٢/١ .

(٢) وانظر إعراب القرآن ومعانيه للزجاج ٣٣٧/٤، و البسيط ١٠٩٤/٢ .

(٣) ردَّ ابنُ مالك رحمه الله هذا الاعتراض في شرح التسهيل ٢٦٣/١ .

(٤) من الطويل، والبيت لطرفة بن العبد في ديوانه: ٣٠، وهو من معلقته، انظر شرح القصائد السبع الطوال ١٨٩، وشرح القصائد التسع ٢٥٩/١، والشاهد في: شرح الكتاب للسيرافي ١٤/٢ - مخطوط - وشرح التسهيل ٢٦٣/١، والتذييل والتكميل ٢٢٤/٣. والبضَّةُ: البيضاءُ الرقيقةُ الجلدِ الناعمة . ويروى « رحيبٌ قطابِ الجيبِ منها » قال السيرافي: « ورديءٌ إضافته بمنزلة حسنةِ وجهِهَا ... » وانظر الكتاب ١٩٩/١ .

(٥) شرح القصائد التسع ٢٥٩/١ - ٢٦٠ .

(٦) وهو قول أبي عبيدة. انظر المرجع السابق، وشرح القصائد السبع الطوال: ١٩٠ .

(٧) في معاني القرآن ٤٠٨/٢: « مررتُ على رجلٍ حَسَنةِ العينُ قبيحِ الأنفُ » ، وانظر التذييل =

مرَرْتُ بامرأةٍ قويمِ الأنفُ، برفع « الأنف »، فلو كانَ « الوجهُ » و« الأنفُ » بدلَين والفاعلُ مستترٌ في الصفة، للزِمَ تأنيثُ الصفةِ، فكنتَ تقولُ: حَسَنَةِ الوجهُ، قويمةِ الأنفُ، لأنَّ الصفةَ إذا تحمَّلت ضميرَ الموصوفِ، لَزِمَ جرَيانُهَا عليه في التذكير / والتأنيث، فتذكيرُهَا دليلٌ على أن لا ضميرَ فيها، وأنَّ « الوجهَ » و« الأنفَ » [٨٣/ب] فاعلان، وللفارسي أن يقولَ: لا أقولُ بالبدل إلا حيثُ لا مانِعَ .

والذي ينبغي أن يُردَّ به على أبي عليٍّ: أنَّ الذي فَرَّ منه - وهو حَذْفُ الضميرِ - وقَعَ فيه؛ وذلك أنَّ البدلَ هنا بدَلُ بعضٍ مِن كُلٍّ، ولا بدَّ فيه أيضاً مِن ضميرٍ، وهو هنا محذوفٌ، وإذا كان يَلزَمُ حَذْفُ الضمير في الوجهَين، فالأَولى أن يُجعَلَ الظاهرُ فاعلاً لا بدلاً[١] .

فإن كانت الصفةُ مُثنَّاةً أو مجموعةً جمعَ سلامةٍ في المذكَّر؛ فإن أسقطْتَ النونَ فليسَ إلا الجرُّ، إذ لا وجْهَ لحذفها إلاَّ الإضافةُ، وإن أثبَتَّ النونَ تعيَّنَ النَّصبُ على التشبيه بالمفعول بـه، وفي التَّمييزِ ما تقدَّمَ[٢] من الخلاف، ويمتنعُ الرفعُ إلا على [لغة] «أكلُوني البراغيثُ » .

فإن كانت الصفةُ مقرونةً بالألف واللام وهي غيرُ مُثنَّاةٍ ولا مجموعةٍ جمعَ سلامةٍ في المذكَّر نحو: مرَرْتُ بالرجُلِ الحَسَنِ الوجهِ، والحَسَنِ وجهِ الأخِ، فالأجودُ النَّصْبُ على التشبيه بالمفعول به[٣]، وفي التَّمييز ماتقدَّمَ، ثمَّ الجرُّ بالإضافة، ثمَّ الرفعُ على ما تقدَّمَ من الإعراب .

والتكميل ٢٢٤/٣، ومنهج السالك ٣٦٢ .

(١) هذا الردُّ هو لابن الطراوة. انظره في الإفصاح ٦٣، وانظر شرح الجمل ٥٧٢/١. وقد أجاب ابنُ أبي الربيع في البسيط ١٠٩٥/٢-١٠٩٦ على هذا الاعتراض بأنه فَرَارٌ مِن حَذْفِ ممَّا لم يُسمَعْ حذفُهُ منه، إلى ما سُمِعَ حذفُهُ منه كثيراً، وهذا حَسَنٌ .

(٢) انظر صفحة ٢٦٤، ٢٦٥ .

(٣) قال سيبويه: « وهي عربية جيدة » الكتاب ٢٠١/١ .

فإن كانت الصفةُ مُثنّاةً أو مجموعةً جمعَ سلامةٍ في المذكّر، فلا يخلو أن تَسقُطَ النونُ أو لا، فإنْ سَقَطتْ، جازَ الجرُّ على الإضافةِ باتّفاق، وهل يجوزُ النصبُ مع حذفِ النُّونِ تخفيفاً حملاً على اسم الفاعل المحلّى بالألِفِ واللام المثنّى أو المجموع ؟ في ذلك خلافٌ، والصحيحُ المنعُ[(1)]، إذ ليست الألفُ واللامُ هنا موصولةً فتُحذَفُ ٥ النونُ لطولِ الصِّلَة، وزَعَمَ بعضُهُم[(2)] أنَّ حذفَ النُّونِ مع النَّصْبِ ظاهرُ كلامِ سيبويهِ.

وإن أُثْبِتَ النونَ، تعيَّنَ النَّصْبُ على التشبيه بالمفعول به، وفي/ التَّمييز ما تقدَّمَ، [٨٤/أ] وامتَنَعَ الجرُّ لثبوت النُّون، وامتنَعَ الرَّفعُ إلاعلى لُغَة « أكَلُوني البرَاغيثُ ».

وأما النوع السابع: وهو ما كان المعمولُ فيه نكرةً نحو: حَسَنُ وَجْهٍ، أو مُضَافاً ١٠ إلى نكِرَةٍ نحو: حَسَنُ وجهِ أخٍ، فلا يخلو أن تكونَ الصفةُ بالألِفِ واللام أو لا، فإن كانت بالألِفِ واللام مُثَنَّاةً أو مجمُوعَةً جمْعَ سَلامةٍ في المذكّر نحو: مَررْتُ بالرجلَين الحَسَنَي وجهٍ، والحَسَنَي وجهِ أخٍ، وبالرجال الحَسَنِي وجهٍ،أو وجهِ أخٍ، فإنْ ثَبَتَت النونُ، فالنَّصْبُ لا غيرُ، وإن حُذِفتْ فالجرُّ، والنَّصْبُ عندَ القائل: إنَّ النونَ تُحذَفُ هنا تخفيفاً، وقد تقَدَّمَ، والرَّفعُ ممتنعٌ للوقوع في لغة « أكَلُوني البرَاغيثُ».

١٥ فإنْ قيلَ: كيفَ جازَ وفيه إضافةُ مافيه الألِفُ واللامُ إلى ما ليسَ فيه الألِفُ واللامُ ؟

فالجوابُ: أنَّ ذلكَ يمتنِعُ في المفرَدِ حيثُ لا يكونُ هناك شيءٌ يُحذَفُ للإضافة

---

(١) قال أبو حيان: « وقد ذهب بعضُ أصحابنا إلى أنه لا يجوز حذفُ النون والنصبُ، ومن أجاز ذلك فهو مخطئ ... » التذييل والتكميل ٣/٢٢٤، ومنهج السالك ٣٦٢ .

(٢) هو أبو حيان حيث قال: « وظاهر كلام سيبويه جواز الحذف والنصب » التذييل والتكميل ٣/٢٢٤، ومنهج السالك ٣٦٢، ولعل ذلك مفهومٌ من قول سيبويه في الكتاب ١/٢٠٢: «فإن كففْتَ النونَ جَرَرْتَ كانَ المعمولُ نكرةً أو فيه ألفٌ ولامٌ كما قلتَ: هؤلاء الضاربو زيدٍ، وذلك قولُهم: هم الطَّيّبو أخبارٍ، وإن شئتَ نصبْتَ على قوله:

الحَافِظُو عَورَةَ العَشِيرةِ »

لا تنوينٌ ولا نونٌ، بخلاف ما هنا، فإنَّ النونَ قد حُذِفَتْ للإضافة، فجَازَت المسـألةُ

.

وإنْ كانت الصفـةُ غـيرَ مُثنَّـاةٍ ولا مجمُوعَـةٍ ذلـكَ الجمعَ، فـلا يخلُـو أن يُصـرَّحَ بالرابط أو لا، فإنْ صُرِّحَ بالرابط نحو : مرَرْتُ بالرجُلِ الحَسَنِ وجهٌ منه، أو الحَسَـنِ خَالُ وَجْنَتِهِ، فالرفعُ، ويجوزُ النصْـبُ ضـرورةً، ولا يجـوزُ الخفـضُ؛ لإضافـة مـا فيـه الألِفُ واللامُ إلى ما ليسَ فيه ألِفٌ ولامٌ، ولم يُحْذَفْ شيءٌ للإضافة، فـإنْ لم يُصـرَّحْ بالرابط فالنَّصْبُ، ولا يجوزُ الجرُّ لإضافة ما فيه الألِفُ واللامُ إلى ما ليسَ فيه الألِـفُ واللامُ،ولم يُحذَفْ للإضافة شيءٌ، ولا يجـوزُ الرفـعُ لخلُـوِّهِ مـن الرابـط عنـدَ جمهـور البصريين، وأجازَهُ الكوفيون، والسَّماعُ يَشهَدُ لهم، وسيأتي[1] .

فإنْ كانت الصفَةُ عاريةً من الألِفِ واللامِ، فـلا يخلـو أن يُصرَّح بالرابـط أو لا، [٨٤/ب]

/ فإن صُرِّحَ بالرابط نحو: مررْتُ برجُلٍ حَسَنٍ وجهٌ منـه، أو حَسَنٍ وجـهُ أخٍ لـه، فالرفعُ، ويجوزُ النصْبُ والجرُّ ضرورةً .

وإن لم يُصرَّحْ بـالرابط نحـو: مـررْتُ برجُـلٍ حَسَـنٍ وجـهٍ أو حَسَـنٍ وجـهِ أخٍ، فالاختيارُ الجرُّ، ويجوزُ النَّصْـبُ، ويمتنـعُ الرفـعُ عنـدَ أكـثرِ البصريـين كمَـا تقَـدَّمَ[2]، فشَاهِدُ الجرِّ قولُ حُمَيدٍ الأرقطِ[3]:

أَحْقَبُ شَحَّاجٌ مِشَلُّ عُونِ

---

(١) انظر صفحة: ٢٧١ وما بعدها .

(٢) لخلوه من الرابط، وقد أجازه الكوفيون وتبعهم ابن مالك في شرح التسهيل ٩٦/٣ .

(٣) هو حُمَيد بنُ مالك الأرقطُ، شاعرٌ إسلاميٌّ، من شعراء الدولة الأموية، عاصر الحجَّاجَ، وسُمي الأرقط لآثارٍ كانت في وجهه. أخباره في ألقاب الشعراء ٣٠٧/٢، واللآلي ٦٤٩/٢، ومعجم الأدباء ١٣/١١، والخزانة ٣٩٥/٥ .

لاَحِـقُ بَــطْنٍ بِقَـراً سَمِينِ[١]

شاهدُهُ جَرُّ « بَطْنٍ » بـ« لاحِق » وهو اسمُ فاعلٍ، لُحِظَ فيه الثُّبُـوتُ، فعَمِـلَ عَمَـلَ الصفةِ المشبَّهَةِ، فهو كـ« حَسَنِ وجهٍ » ولذلك استُشهِدَ به هاهنا، ولو كان باقياً على معنى اسم الفـاعل لم يُضَفْ إلى مرفوعِه؛ لأنَّ ذلـكَ لم يَجُـزْ في اسـمِ الفـاعل، والأحْقَبُ: الـذي في خاصِرَتِـهِ بَيَاضٌ، وشَحَّاجٌ: بالشين المعجمة والحاء المهملة والجيم: الذي يُصَوِّتُ، ومِشَلٌّ[٢]: بكسر الميم والسين المعجمة[٣] واللام المشدَّدة: الكثيرُ الطَّرْدِ، وعُون: جَمَاعَةُ الحُمُرِ، الواحدةُ: عَانَة، والقَرَا: الظَّهْـرُ، يَصفُـهُ بالشِّـدَّةِ والضُّمُورِ، فبَطنُهُ قد لَحِقَ بظهرِه، ووصَفَ ظَهْرَه بالسِّمَنِ لئلاَّ يُتَوَهَّمَ أنَّ لُحُوقَ بَطنِهِ بظَهرِهِ هو عَن هُزَالٍ .

وشاهدُ النَّصْبِ قولُ أبي زُبيدٍ حَرْمَلةَ بنِ المنذرِ الطائيِّ[٤]:

هَيفَاءَ مُقْبِلَةً عَجزَاءَ مُدْبِرَةً مَحطُوطَةً جُدِلَتْ شَنْبَاءُ أَنْيَابَا[٥]

---

(١) من الرجز، وهو في: الكتاب ١٩٧/١، وشرحه للسيرافي ١٣/٢ ـ مخطوط ـ والمقتضب ١٥٩/٤، والأصول ١٣٣/١، والبسيط ١٠٨٢/٢، وشرح المفصل ٨٥/٦، و التذييل والتكميل ٢٢٥/٣، ومنهج السالك ٣٦٣ . يصِفُ حماراً .

(٢) من الشَّلِّ وهو الطَّرْدُ، انظر أمالي القالي ٢٨٢/٢، وجمهرة اللغة ١٣٩/١، والمحكم ٤٢٦/٧، والحلل في شرح أبيات الجمل ١٣٤-١٣٥ .

(٣) في الأصل: (المهملة) وهو خطأ ، ولم أرَ من ذكرها بالسين المهملة .

(٤) شاعرٌ جاهلي مخضرم، أدرك الإسلام ولم يُسلم على الصحيح. عمِّر طويلاً، استعمله عمر على صدقات قومه، وكان يفد على عثمان فيُدني مجلسَه. أخباره في الشعر والشعراء ٥٩٢/٢، ومعجم الأدباء ١٩١/١٠، والخزانة ١٩٢/٤ .

(٥) من البسيط، في ديوانه ٥٨٨ (ضمن شعراء إسلاميون) يصف امرأة اسمها خنساء، والبيت في: الكتاب ١٩٨/١، وشرحه للسيرافي ١٣/٢ ـ مخطوط ـ وشرح أبياته ٤/١، وشرح المفصل

=

الشاهدُ نَصْبُ « أنيابـاً » بعـدَ « شَـنْبَاء »، والمحطُوطَـةُ: بالحـاء المهملـة والطـاءَين مهملتَين: المسـتويَةُ القَامَـةِ، وجُدِلَـتْ: بـالجيم والـدال المهمَلَـة أي: ليسـت بِمُرتخِيَـةِ اللَّحْم، وشَنْبَاءُ: باردَةُ الأسنان.

وشاهدُ الرفعِ ما أنشدَهُ الفرَّاءُ[١] :

بِثَـــوبٍ وَدِينَارٍ وَشَــاةٍ وَدِرْهَمٍ   فَهَلْ أَنْتَ مَرْفُوعٌ بِمَا هَاهُنَا رَاسُ[٢]

الشاهدُ رفعُ « رَاسُ » بـ« مَرفُوعٌ » .

و أنكَرَ ابنُ هشامٍ الأندلسيُّ[٣] أن يكونَ قالَ بالرفع / في مثلِ هـذا أحـدٌ، وقـد [٨٥/أ] قال به جماعةٌ من البصريين[٤]، وبه قال الكوفيون[٥] .

وقال ابنُ خَرُوفٍ[٦]:لاسبيلَ إلى الرفع في مثل هذا مِن النكرة المرفوعةِ الخاليةِ عن

٨٣/٦، وشرح التسهيل ٩٩/٣، والتذييل والتكميل ٢٢٥/٣، ومنهج السالك ٣٦٤/٢ .

(١) معاني القرآن ٥٢/١، ٢١٢/٢ دون نسبة .

(٢) من الطويل، وهو في: شـرح التسـهيل ٩٦/٣، ١٠٥، والتذيـيل والتكميـل ٢٢٤/٣، ومنهـج السالك ٣٦٤، والمساعد ٢١٨/٢، والتصريح ٧٢/٢، والهمع ٩٩/٥، ١٠٢ .

(٣) هو ابنُ هشامٍ الخَضْرَاوي، وقـد سبق التعريـف بـه، ونصـه هـو في كتابـه « الإفصـاح بفوائـد الإيضاح » كما في التذييل والتكميل ٢٢٤/٣، والمساعد ٢١٨/٢، والهمع ٩٩/٥ .

(٤) منهم أبـو إسـحاق الزجـاج . البسـيط ١٠٧٨/٢، ١٠٩٥، ويراجـع معـاني القـرآن وإعرابـه للزجاج ٣٣٧/٤ .

(٥) انظر شرح التسـهيل ٩٦/٣، وشرح الكافية ٢٠٧/٢، والبسيط ١٠٧٨/٢، وارتشاف الضرب ٢٤٧/٣

(٦) انظر: شرح التسهيل ٩٦/٣. وفيه وقعَ خلْطٌ أحالَ كلامَ ابن خـروفٍ عـن صوابـه، فـانعكَسَ حكمُ المسألة، والنص فيه كما يلي: « وقال ابنُ خروف في (مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهٌ والحسنِ وجهٌ): لا سبيل إلا إلى جوازها بقول الراجز وبما أنشده الفـراء، فـلا مبـالاة بمـن منَـعَ » ومثـلُ ذلك في منهج السالك ٣٦٤ . وصواب العبارة كما في شرح الجمل لابـن خـروف ٣٢٣/٢ (رسالة دكتوراه) كالتالي: « ... وامتنع أربعٌ: تنكيرُ « الوجه » في حال رفعه مع تنكـير الصفـة، وتعريفها نحو: « حسنٍ وجهٌ، والحسنِ وجـهٌ » وأجازهـا ابـنُ بابشـاذ وضعَّفهـا، ولا سـبيلَ إلى جوازها » . وانظر شرح التسهيل ٣٢٨/١ (رسالة دكتوراه بجامعة أم القـرى) . وراجـع نـصَّ ابنِ بابشاذ في شرحه على الجمل لوحة (١٧٢ ـ مخطوط) .

قال ابنُ مالك: « قلتُ: وقد وُجد سبيلٌ إلى جوازهما: بقول الراجز، وبمـا أنشـده الفـراء، فـلا

الرَّابط .

قال ابنُ مالكٍ[1]: وقد وُجِدَ السَّبيلُ إليه، يعني بما أنشدَه الفرَّاءُ وغيرُه.

وأمَّا النَّوع الثَّامن: وهو المضافُ إلى ضمير الموصوف، فلا تخلُو الصفةُ أن تكونَ بالألِفِ واللامِ أو لا، فإن كانت بالألِفِ واللام فلا تخلُو أن تكونَ مُثنَّاةً أو مجمُوعَةً جمعَ سلامةٍ في المذكَّرِ أو لا، فإنْ كانت مُثنَّاةً أومجموعَةً ذلكَ الجمعَ وأثبتَّ النُّونَ نحو: مرَرْتُ بالرجُلَين الحَسَنَينِ وجُوهَهُمَا، وبالرجالِ الحَسَنِينَ وجُوهَهُم، امتَنَعَ الرفعُ إلا على لغة « أكلُوني البرَاغيثُ »، ولا يجوزُ النَّصْبُ إلا ضرورةً، ولايجوزُ الجرُّ لثُبُوتِ النون، وإن أسقطْتَ النونَ، فلا يجوزُ الرفعُ إلا على تلكَ اللغَةِ، والنَّصْبُ والجرُّ ضرورتان .

فإنْ كانت غيرَ مُثنَّاةٍ ولا مجموعةٍ ذلكَ الجمعِ نحو: مرَرْتُ بالرجل الحَسَنِ وجهُهُ، فالرفعُ هو الكثيرُ، ويجوزُ النَّصْبُ ضرورةً، ولا يجوزُ الجرُّ[2] .

فإنْ كانت الصفةُ بلا ألِفٍ ولامٍ نحو: مرَرْتُ برجُلٍ حَسَنٍ وجهُهُ، فحكمُهُ ما تقدَّمَ في الصفة إذا كانت بالألِفِ واللام، إلا أنَّ الجرَّ هنا أجازَهُ سيبويهِ[3] في الشِّعر،

مبالاة بمَن مَنَعَ » وانظر التذييل والتكميل ٢٢٤/٣، والمساعد ٢١٨/٢، والهمع ٩٨/٥ .

(١) شرح التسهيل ٣٢٨/١ (رسالة دكتوراه) .

(٢) وسببه أنه اجتمع فيه شيئان ضعيفان: أحدهما: تكرار الضمير ... والآخر: الجمع بين الألف واللام والإضافة، وكل واحد منهما على انفراده ضعيف، فلما اجتمع ضعيفان لم تجز المسألة . شرح الجمل ٥٧١/١ عن الشلوبين.

(٣) الكتاب ١٩٩/١. وقد نسَبَ الزجاجيُّ في الجمل ٩٨ إلى سيبويه إجازته مطلقاً فقال: «والوجه الحادي عشر: أجازه سيبويه وحدَه وهو قولك: مررتُ برجلٍ حسنٍ وجههِ ... وخالفه جميعُ الناس في ذلك من البصريين والكوفيين، وقالوا: هو خطأٌ » ، وقد ردَّ على الزجاجي كلامَه هذا كثيرٌ من العلماء، ووضَّحوا مُرادَ سيبويه. انظر الحلل في إصلاح الخلل ص ٢٢٣ وما بعدها، وشرح الجمل ٥٧٢/١-٥٧٣، والبسيط ١١٠٠/٢-١١٠١، وقد تعرض له المصنف في صفحة: ٢٧٧ .

وفي التبصرة ٢٣٥/١ قال الصيمري: « وأما غير سيبويه فإنه لا يجيزه في الشعر ولا في الكلام »

=

ومنعَهُ المبرِّدُ[1] مُطلَقاً، وأجازَهُ الكوفيون[2] مُطلَقاً .

وصحَّحَ ابنُ مالكٍ[3] قولَ الكوفيين لسَمَاعِ ذلك في النَّثرِ والنَّظْمِ، فمِن شواهدِ الجرِّ نَثراً قولُهُ ﷺ في حديث الدَّجَّالِ: « أَعْوَرُ عَيْنِهِ اليُمْنَى[4] » .

وفي حديث أمِّ زَرْعٍ[5]: « وصِفْرُ وِشَاحِهَا[6] »، والصِّفْرُ: الخالي، وذلك عبارةٌ عن دِقَّةِ الخَصْرِ، و« مِلْءُ رِدائِهَا[7] » وذلك عبارةٌ عن سِمَنِها وكِبَرِ/ أردافها . [٨٥/ب]

وفي وَصْفِ النبي ﷺ : « شَثْنَ أَصَابعِهِ[8] » والشَّثْنُ بالشين المعجمة والثاء المثلَّثة:

ومعلومٌ ـ كما نص المؤلف ـ أن الكوفيين أجازوه مطلقاً، والمبردُ منعه مطلقاً، ومثلَ ذلك نقلَ ابنُ القوَّاس في شرح ألفية ابن معطٍ ٢/٩٩٨ .

(١) شرح التسهيل ٣/٩٦ إضافة إلى المصادر السابقة .

(٢) المصادر السابقة .

(٣) شرح التسهيل ٣/٩٦ .

(٤) تقدَّمَ صفحة: ٢٤٥ . وانظر أمالي السهيلي ١١٥ .

(٥) هي أم زرع بنت أُكيمل بن ساعدة، ولم أقف على ترجمتها . والحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب حسن المعاشرة مع الأهل ٧/٤٣ (فتح الباري)، ومسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب ذكر حديث أم زرع ١٥/٢١٢ (بشرح النووي)، وانظر: بغية الرائد فيما في حديث أم زرع من الفوئد: ٦ ، ومنال الطالب في شرح طوال الغرائب: ٥٣٥، وشرح حديث أم زرع للبعلي: ١٣٠ .

(٦) في المصادر: « وصفر ردائها » والمؤلف ناقل لهذه الرواية عن ابن مالك في شرح التسهيل ٣/٩٥، وانظر بغية الرائد بما في حديث أم زرع من الفوائد: ٩، ١٣٩، ومنال الطالب: ٥٥٥. والصِّفر بالتثليث. انظر إكمال الإعلام ١/٣٦٤ وتاج العروس (صفر) .

(٧) في الأصل: « وملىء » .

(٨) هذه الرواية نقلها المصنفُ ـ رحمه الله ـ عن ابن مالك في شرح التسهيل ٣/٩٥ . وهو جزء من حديث في وصف النبي ﷺ ، ذكره البخاري في صحيحه (في كتاب اللباس، باب الجعد) برقم: (٥٤٥٧)، والترمذي (في كتاب المناقب) برقم: (٣٥٧٠، ٣٥٧١) ولا يوجد الشاهد فيهما . وانظر الحديث النبوي في النحو العربي: ٢٤٥، وقبله في الحديث: « كان ضخمَ الهامة، كثيرَ الشَّعر، شَثْنَ ... » .

الغِلَظُ، ومنه: « شَثْنَ الكَفَّين والقدَمَين، طويلَ أصابِعِهَا[1] »، والشَّاهدُ في « طَويلَ أصَابِعِهَا » .

ومِنَ الشِّعرِ قولُ أبي حيَّةَ النُّمَيريِّ[2]:

عَلَى أنَّنِي مَطْرُوفُ عَيْنَيْهِ كُلَّمَا تَصَدَّى مِنَ البِيضِ الحِسَانِ قَبِيلُ[3]

الشَّاهدُ في « مطرُوف عينَيه »، والمطروفُ: الذي يُكثِرُ النظرَ إلى غيرِ زوجته. وقال الآخَرُ:

تَمَنَّى لِقَائي الجَونُ مَغْرُورَ نَفْسِهِ فَلَمَّا رَآنِي ارْتَاعَ ثُمَّتَ عَرَّدَا[4]

الشَّاهدُ « مَغْرُورَ نفْسِهِ »، وثُمَّتَ: ثُمَّ العاطفة لحِقَتْهَا تاءُ التأنيث، وعَرَّدَ: معناه هَرَبَ، وقال الأعشى:

فَقُلْتُ لَهُ هَذِهِ هَاتِهَا إلَينَا بِأَدْمَاءِ مُقْتَادِهَا[5]

(١) ذكر هذه الرواية أبو علي القالي في أماليه ٢/٧٨-٧٩، وعنه نقل السهيلي في أماليه أيضاً ١١٧-١١٨ . وهو من الحديث السابق في وصف النبي ﷺ . وانظر الروض الأنف ١/٢٤٧، ومنال الطالب ١٩٧، والفائق ٣/٣٧٦ . والرواية فيها جميعاً تخلو من موطن الشاهد .

(٢) هو الهيثم بن الربيع بن زرارة بن حناب بن مالك بن عامر بن نمير، شاعرٌ مشهورٌ، من أهل البصرة، كان يروي عن الفرزدق، قال ابنُ قتيبة: وكان كذاباً. أخباره في الشعر والشعراء ٢/٧٧٤، وطبقات الشعراء لابن المعتز ١٤٣، والمؤتلف والمختلف ١٠٣، والخزانة ١٠/٢١٧.

(٣) من الطويل، والشاهد في: شرح ألفية ابن معط لابن النحوية (٢١٠ ـ مخطوط)، والتذييل والتكميل ٣/٢٢٤، ومنهج السالك ٣٦٤، والمساعد ٢/٢١٧ .

(٤) من الطويل، ولم أقف على نسبته، والشاهد في: شرح التسهيل ٣/١٠٥، ومنهج السالك ٣٦٤، والتصريح ٢/٧٢، والهمع ٥/١٠٣ .

(٥) من المتقارب، في ديوانه: ١١٩، من قصيدة طويلة في مدح سلامة ذا فائش بن يزيد الحميري، وروايته:

فقُلنا له هذه هَاتِهَا بأَدْمَاءَ في حَبلِ مُقْتَادِهَا

=

الشَّاهدُ في خفض « مُقتَادِها » بـ« أدمَاء » . وأنشَدَ سيبويهِ للشَّمَّاخِ[1]:

أَمِـن دِمْنَتَينِ عَـرَّجَ الرَّكْبُ فيهِمَا   بِحَقْلِ الخُزَامَى قَـدْ عَفَا طَلَلاَهُمَا

أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيهِمَا جَارَتَا صَفًا   كُمَيتَا الأَعَالِي جَونَتَا مُصْطَلاَهُمَا[2]

الشَّاهُد في « جَونَتَا مُصطَلاهُمَا » ووجهُه: أنَّ « مصطلاهما » صفـةٌ لـ« جارتـا »، وقد أُضِيفَ إلى ضميرِهما،فهو كقولك: جاءتني امرأتان حَسَنَتَا وجهَيهِمَا .

وردَّ المبرِّدُ[3] هـذا الاستشـهادَ على سـيبويهِ فقـالَ: الضمـيرُ في « مُصطَلاهُمَـا » لايَعُودُ إلى « جَارَتَين » بل إلى « الأعالي » كأنـه قـالَ: جَونَتَـا مُصطَلَى الأعَـالي،كمـا يُقَالُ: مَرَرْتُ برَجُلٍ حَسَنِ وَجْـهِ أخٍ جميـلِ وجَهِـهِ، أي: جميـلِ وجـهِ الأخِ، فتكـونُ

والشاهد في التذييل والتكميل ٢٢٤/٣، ومنهج السـالك ٣٦٤. والأدمـاء: مـن الأُدمة وهـي البياض في الإبل والظباء خاصة، وفي كل شيء بعد ذلك غير الأبيض، فهي من الأضداد. انظر النوادر ٢٢٦، والأضداد للسجستاني ١٢١، والأضداد للمنشي ٤٨، وخـالف الأصمعي في الأدم من الظباء، فقال في أثناء حديثـه عنهـا: « والأدم واحدهـا آدم، والأنثى أدمـاء وأدمانـة، وهي التي خالف لون ظهرها لون بطنها » انظر كتاب الوحوش له ٧٤ .

(١) هوالشَّمَّاخُ بـن ضـرار الغطفـاني، أحـد الشـعراء المخضرمـين، أدرك الإسـلام فأسـلم وحسـن إسلامه، شهد القادسية وتوفي في غزوة موقـان زمـن عثمـان رضي الله عنه . أخبـاره في: طبقـات فحول الشعراء ١٢٣/١، والشعر والشعراء ٣١٥/١، والإصابة ٢١١/٣.

(٢) من الطويل، وهما مطلع قصيدة في ديوانه ٣٠٧، وروايته: « بحقل الرخامى قد أنى لبلاهمـا » والشاهد في: الكتـاب ١٩٩/١، وشرحه للسـيرافي ١٣/٢ ـ مخطوط ـ والأصـول ٤٧٥/٣، والمسـائل البغداديـات ١٣٣، والخصـائص ٤٢٠/٢، وشـرح المفصـل ٨٣/٦، ٨٨، وضرائـر الشعر: ٢٨٧، وشرح الجمل ٥٧٣/١، وشرح التسهيل ٩٩/٣، والخزانة ٢٢٢/٨. ودِمنتـين: واحدتهما دِمنة، وهو الموضع الذي أثّر فيه الناس بنزولهم وإقامتهم، والربع: الدار، والكُميـت: شديد الحمرة، والجونة: السوداء. (شرح أبيات سيبويه ٧/١) .

(٣) انظر الحلل في إصلاح الخلل ٢٢٦، وشرح الجمل ٥٧٤/١، وشرح التسـهيل ٩٩/٣، وشـرح الكافية ٢٠٨/٢ .

المسألةُ على مَذهَبِ المبرِّدِ مِنَ النوعِ الذي المعمُولُ فيه مُضَافٌ إلى ضميرِ مَوصُوفٍ آخرَ[(١)].

قيلَ للمبرِّدِ: الضميرُ في « مُصطَلاهُمَا » مُثنًّى، و« الأعـالي » جَمْعٌ، فكيـفَ يَعُـودُ المثنّى على جمْعٍ ؟

٥ أجَابَ: إنَّ « الأعالي » المرادُ بهـا مـن جهـةِ المعنـى/ التثنيـةُ، إذ هـي راجعَـةٌ إلى [٨٦/أ] الجارَتَين، فيكونُ نظيرَ قَطَعْتُ رُؤُوسَ الكَبْشَين[(٢)].

ورُدَّ على المبرِّدِ: بأنه يَلزَمُ مِـن قولِـهِ الجَمْـعُ بـينَ النَّقيضَـين[(٣)]؛ لأنـه قـد وصَـفَ «الأعالي» بأنها كُمَيتٌ، وهو الشَّديدُ الحُمْرَة، وإعادةُ الضميرِ في « مُصطَلاهُمَا » عليها يَلزَمُ منه أن تكونَ سَودَاءَ، فيَلزَمُ منه أن تكونَ الأعالي سَودَاءَ غيرَ سَودَاءَ .

١٠ قيـلَ: ولا يَـلزَمُ هـذا للمـبرِّدِ[(٤)]؛ لأنَّ المرادَ بالسَّـوادِ مَبَـادِئُ الأعـالي لا كُلُّهَـا، فالمبادِئُ سُودٌ، والباقي كُمَيتٌ .

ورُدَّ أيضاً على سيبويهِ: بأنه يَلزَمُ منه إضافَةُ الشيءِ إلى نَفْسِهِ[(٥)].

وأُجيبَ: بأنَّ هذا الإلزامَ لايتوجَّـهُ؛ لأنَّ إضافـةَ الشـيءِ لا تكـونُ إلا في لَفظَـين مُتَرادِفَين كالبُرِّ والحِنطَة[(٦)]، ولاشيءَ مـن ذلـك في البيـت؛ لأنَّ الإلـزامَ إنْ كـانَ مِـن

١٥ جهَةِ إضافَةِ الجَونَتَين للمُصطَلى[(٧)]، فهو من إضافَةِ العَـامِّ إلى الخَـاصِّ كَخَـاتَمِ فِضَّـةٍ؛ لأنَّ الجَونَ أعَمُّ مِن أن يكونَ في « مُصطَلَى » أو غـيرِه، وإن كـانَ مـن جهـة إضافـةِ

---

(١) وهو النوع الثاني عشر، انظر ما يأتي في صفحة : ٢٧٨ .

(٢) انظر شرح الكتاب ١٤/٢ ـ مخطوط ـ إضافة إلى المصادر السابقة .

(٣) انظر شرح الجمل ٥٧٤/١، وشرح التسهيل ٩٩/٣، وشرح ابن القواس ٩٩٩/٢ .

(٤) قاله ابن النحوية في شرحه على ألفية ابن معطٍ لوحة (٢١١) مخطوط .

(٥) وهذا قول أبي القاسم الزجاجي في الجمل ٩٨، وانظر شرح الجمل ٥٧٣/١ .

(٦) انظر شرح ابن القواس ٩٩٩/٢ .

(٧) في الأصل: « المصطلي » .

المصطَلَى إلى ضمير الجارَتَين، فهو من إضافةِ الجُزءِ إلى الكُلِّ؛ لأنَّ المصطلَى بَعضُ الجَارَتَين، ألا تَرَى أنَّ حَجَرَ الأَثَافِي لا يَلقَى النَّارَ إلا ببَعضِهِ .

والحَقْلُ: بفتح الحاء المهملة والقاف: الماءُ الطَّيِّبُ، وسُمِّيَ المَوضِعُ الذي يجتمعُ فيه الماءُ فيَحْسُنُ نباتُهُ حَقْلاً. والخُزَامَى: نَبْتٌ طَيبٌ، ويُرْوَى: الرُّخَامَى بالراء والخاء المعجمة، وهو أيضاً نَبْتٌ، وحَقْلُ الرُّخَامَى: مَوضِعٌ بعَينِهِ[١]، والجارَتَان: الحَجَرَان مِن الأثافي، والصَّفا: الجَبَلُ الذي يُغنِي عن الحجَرِ الثَّالثِ مِنَ الأَثَافِي، والمُصْطَلَى: مَوضِعُ الوَقودِ. يَصِفُ في البيتِ رَبْعاً رَحَلَ عنه أهلُهُ عن قَريبٍ لِبَقاءِ أثَرِ النَّارِ.

قُلْتُ: ومما تقدَّمَ مِن الخلافِ/ في هذه المسألةِ، يُعلَمُ وَهْمُ أبي القاسمِ الزَّجَّاجيِّ [٨٦/ب] في قولِهِ في« الجُمَل[٢]»: إنَّ سيبويهِ أجَازَ: حَسَنِ وجهِهِ[٣]، ولم يُتَابِعْهُ أَحَدٌ على ذلك، وكيفَ يقولُ هذا والكوفيُّونَ وكَثيرٌ من البصريين يُجيزُونَهُ .

ومِن شَوَاهِدِ النَّصْبِ في هذا النَّوعِ قَولُ الشَّاعِرِ:

كُومَ الذُّرَى وَادِقَةً سُرَّاتِهَا[٤]

الشَّاهدُ في « وَادِقَةً سُرَّاتِهَا » رُوِيَ بكسر التاء مِن « سُرَّاتِهَا » فهو منصُوبٌ بـ«وَادِقَةً» ومعنى وادِقَةً: حَدِيدَةً[٥]، أي: بارزَةً، يَصِفُ سُرَّاتِهَا ـ وهي جمْعُ سُرَّةٍ ـ أَنَّها

---

(١) قال ياقوت: موضع بعينه، ولم يبينه . معجم البلدان ٢٧٨/٢ .

(٢) الجمل: ٩٨ .

(٣) في الأصل: « وجه » والتصحيح من الجمل .

(٤) رجز لعُمَرَ بن لَجَأ التيمي، شاعرٌ إسلاميٌّ فصيحٌ، كان يُهاجي جريراً، والبيت في ديوانه ١٥٥، وقبل الشاهد:

أنعَتُهَا إنيَ من نُعَّاتها

والشاهد في المسائل البصريات ٣٥١/١، والمقتصد ٥٥٢/١، وشرح المفصل ٨٣/٦، ٨٨، والمقرب ١٥٦، وشرح الجمل ٥٧٥/١، والضرائر الشعرية ٢٦٣، والخزانة ٢٢١/٨ . وكوم: بضم الكاف جمع كَومَاء وهي الناقة العظيمة السنام، والذُّرَى: جمع ذِروة وهي أعلى السنام. (الخزانة) .

(٥) في الخزانة ٢٢٤/٨: « ووادقةً ـ منصوب أيضاً ـ من وَدَقَ إذا دنا؛ لأنها إذا سمِنت دَنَت إلى الأرض من سِمَنها » .

بارِزَةٌ عن بطنِهَا وما ذاك إلا لِسِمَنِهَا، يَصِفُ النُّوقَ بالسِّمَنِ والقُوَّة.

وأمَّا النَّوعُ التَّاسع: وهو أن يكونَ المعمولُ مضافاً إلى مضافٍ إلى ضميرِ الموصوف لَفْظاً نحو: مرَرْتُ برجُلٍ حَسَنٍ شَامَةِ خَدِّهِ، فالشَامَةُ هي المعمُولُ، وهي مضافَةٌ إلى الخدِّ، والخدُّ مُضَافٌ إلى ضميرِ الموصوف، والضميرُ ملفُوظٌ به، فحُكْمُ إعرابِهِ حُكْمُ إعرابِ النوعِ الثَّامِنِ على السَّواء، فيَجري فيه ما يَجْري فيه من الخِلاف.

وأمَّا النَّوعُ العاشر: وهو أن يكونَ المعمولُ مضافاً إلى مُضافٍ إلى ضميرِ الموصُوفِ تقديراً نحو قولكَ: مرَرْتُ برَجُلٍ حَسَنٍ شَامَةِ الخدِّ، فالشَّامَةُ هي المعمُولُ، وهي مُضَافةٌ إلى الخَدِّ، والخَدُّ مُضَافٌ إلى ضميرِ الموصوف تقديراً، لكَونِ الألِفِ واللامِ نابَتْ عنه[1]، فالتقدير: شَامَةُ خَدِّهِ، ولا يُتَصَوَّرُ مثلُ هذا إلا معَ الألِفِ واللام في الثاني لتَنُوبَ عن الضمير، وحكمُ هذا النوع في الإعرابِ حُكْمُ الذي قبله.

وأمَّا النَّوعُ الحادي عشر: وهو أن يكونَ المعمولُ مضافاً إلى ضميرِ عائِدٍ إلى اسمِ مُضَافٍ إلى مُضَافٍ إلى ضميرِ الموصوفِ كقولك: مرَرْتُ بامرأةٍ حَسَنَةِ وَجْهِ جَارِيتِهَا جميلةِ أنفِهِ، فـ « أنف » هو/ المعمُولُ، وقد تقدَّمَ بيانُهُ عند تعديد [٨٧/أ] المعمُولات[2]، وحُكْمُ هذا النَّوعِ أيضاً حُكْمُ الذي قبلَه، فالحاصلُ مِن هذا أنَّ النَّوعَ الثَّامنَ والتاسعَ والعاشرَ والحاديَ عشرَ حُكْمُهَا واحدٌ، والثَّامِنُ هو الأصلُ، والباقي فَرعٌ عنه فعَلَيهِ يَجري حُكْمُهَا، قال الشيخُ أبوحيَّان[3]: وهذه التراكيبُ ـ يعني التاسعَ والعاشِرَ والحاديَ عَشَرَ ـ يُحتَاجُ فيها إلى سَمَاعٍ .

وأمَّا النَّوعُ الثَّاني عشر: وهو أن يكونَ المعمولُ مضافاً إلى ضميرِ معمولِ صفةٍ

---

(١) هذا مذهب الكوفيين حيث قالوا: إن (أل) عوضٌ من الضمير . انظر ما سبق في صفحة: ٢٦٥.

(٢) انظر صفحة: ٢٥٩ .

(٣) التذييل والتكميل ٣/٢٢٣ .

أُخرَى نحو: مرَرْتُ برجلٍ حَسَنِ الوجنَةِ جميلٍ خالِهَا، فلا تخلو أن تكونَ الصفةُ بألِفٍ ولامٍ أو لا؛ فإن كانت بلا ألِفٍ ولامٍ نحو المثال، جازَ في المعمول الرفعُ والنصبُ والجرُّ، سواءٌ كان معمولُ الصفة الأُولى بالألِفِ واللام أو دونَهُ، فإن كانت الصفةُ بالألِفِ واللام ومعمولُ الصفةِ الأُولى بألِفٍ ولامٍ نحو: مرَرْتُ بالمرأةِ الحسَنةِ الوجْنَةِ الجميلِ خالِهَا، جازَ الرفعُ والنصبُ والجرُّ أيضاً، لأنَّ معمولَ الصفة الثانية مضافٌ إلى ضمير ما فيه الألِفُ واللامُ، فتصحُّ إضافةُ ما فيه الألِفُ واللامُ إليه .

وإن كان معمولُ الصفةِ الأُولى عارياً من الألِفِ واللام نحو: مررْتُ بالرجُلِ الحَسَنِ وجهٍ الجميلِ أنفَهُ، جازَ الرفعُ والنصبُ وامتنعَ الجرُّ؛ لأنَّ الصفةَ مُعرَّفَةٌ بالألِفِ واللامِ، فلا تصِحُّ إضافتُهَا إلى « أنف » إذ ليسَ مُعَرَّفاً بالألِفِ واللامِ، ولا مُضَافاً إلى ضمير ما فيه الألِفُ واللامُ؛ لأنَّ الضميرَ من « أنفه » عائدٌ إلى « وجه » وهو نكرةٌ.

انتهى الكلامُ في تحرير هذه المسألةِ.

وهنا تنبيهاتٌ:

الأوَّل: أنَّ هذه الصفةَ إذا نَصَبَت أو جَرَّت، كانت مشبَّهَةً باسم الفاعل اتفاقاً، إذ لا يَتَأتّى عمَلُهَا النصبَ إلا بالتشبيه، إذ فعلُهَا لا يَنصِبُ فيُحتَاجُ إلى تشبيهها باسم فاعلٍ مِن فِعْلٍ يَنصِبُ، وحُكْمُ الجرِّ/ حُكْمُ النَّصبِ، فإنْ رَفَعَتْ فاختلفُوا [٨٧/ب] على قولَين[١]:

الأوَّل: أنها ليست مشبهةً باسم الفاعل حينئذٍ، قيلَ: وهو ظاهرُ كلام سيبويهِ[٢]، وصحَّحَهُ ابنُ عُصفور[٣]، ووجهُهُ: أنَّ فِعْلَهَا يَعْمَلُ الرَّفعَ فتَعمَلُ عَمَلَهُ،

---

(١) نَفَى ابنُ أبي الربيع وجود خلاف في ذلك حيث قال: « وهذا الذي ذكرتُه ، وهو أن الصفة لم تعملْ إلا بالحمل على اسم الفاعل لشبهها به فيما ذكرتُه ـ لا أعلم بين النحويين فيه خلافاً » البسيط ١٠٧٥/٢ .

(٢) انظر التذييل والتكميل ٢٢١/٣، ومنهج السالك ٣٥٤ .

(٣) شرح الجمل ٥٦٧/١، وشرح المقرب لوحة (١٣١ ـ مخطوط) . وقال بهذا الرأي ابنُ الطراوة في الإفصاح: ٦١ حيث ردَّ على الزجاجي والفارسي رأيهم (وهو الثاني هنا) .

ابن أبي الربيع علمه بالخلاف

ولا يُحتاجُ إلى كُلْفَةِ الشَّبَه بغيره، فكما يُقالُ: قد حَسُنَ وجهُهُ يُقالُ: حَسَنٌ وجهُهُ، بخلاف النَّصْبِ، فإنَّ فعلَها لايَعْمَلُ النصبَ، إذ شرْطُها أن تكونَ مِن فِعْلٍ غيرِ مُتَعدٍّ، فاضطُرَّ إلى تشبيهها باسم فاعلٍ من فِعلٍ مُتَعدٍّ، وأهلُ هذا القول لا يُشتَرَطُ عندَهم في عامل الرفعِ في الظَّاهر أنْ يجريَ على فعلِهِ لفظاً ومعنًى، ولهذا أعمَلُوا الصفةَ هنا عَمَلَ فعلِهَا وإنْ لم تَجْرِ عليه.

الثَّاني: أنها مشبهةٌ باسم الفاعل في الأحوال الثلاثةِ الرفعِ والنَّصْبِ والجرِّ[1]، وبه قالَ الأستاذُ أبوعليٍّ[2] وابنُ جني[3]، ووجهُهُ: أنَّ الصفةَ لما كانت غيرَ جاريةٍ على فعلِهَا في الحروفِ والحركاتِ، لم يَصِحَّ أن تعمَلَ عمَلَهُ في رفعٍ ولا نَصْبٍ، فاحتيجَ إلى تشبيهها باسم الفاعل في الرفعِ، كما احتيجَ إلى تشبيهِهَا به في النَّصْبِ، وأهلُ هذا القولِ يَرَونَ أنَّ عامِلَ الرفعِ في الظَّاهرِ يُشتَرَطُ فيه الجَرَيَانُ على فعلِهِ، ولذلك احتَاجُوا إلى تشبيهِهِ باسم الفاعلِ إذا عَمِلَ الرفعَ في الظَّاهرِ، إذ ليسَ بجارٍ على فعلِهِ.

التنبيه الثاني:

اختلفُوا في الجرِّ في هذا البَابِ على ثلاثةِ أقوالٍ :

الأوَّل: لابنِ السِّيْدِ وأبي عليٍّ الشَّلَوبين[4] وأكثرِ أصحابِهِ أنَّ الجرَّ مِن نَصْبٍ؛ لأنهم رأَوا أنَّ هذه الصفةَ بأصلِهَا لا تَعمَلُ نصباً، وإنما أصلُهَا أن تَعمَلَ رفْعاً، إلا أنه لما تحمَّلَت الصفَةُ ضميرَ الموصوفِ، بَقِيَ الاسمُ الظَّاهرُ فضلَةً، فنصبُوهُ على التشبيه

---

(١) وهو قول الزجاجي وأبي علي. انظر: الجمل ٩٤، والإيضاح: ١٧٧، وراجع: البسيط ١٠٧٥/٢ ، وقد رد عليهما ابنُ الطراوة في الإفصاح: ٦١ .

(٢) كان على المصنف أن يقدم ذكر ابن جني لأنه متقدم على الشلوبين، كما فعل أبو حيان حيث قال: « ...وهو ظاهر كلام أبي الفتح، واختيار الأستاذ أبي علي » ارتشاف الضرب ٢٤٢/٣.

(٣) لم أقف عليه .

(٤) شرح الجزولية الكبير للشلوبين ٨٨٥/٢، وانظر: البسيط ١٠٨١/٢، والتذييل والتكميل ٢٢٠/٣، وارتشاف الضرب ٢٤٢/٣، ومنهج السالك ٣٥٣، والمساعد ٢١٢/٢ .

بالمفعولِ بهِ، ثمَّ جَرُّوهُ كَمَا يُجَرُّ مَنصُوبُ اسمِ الفـاعلِ، واستَدلَّ ابنُ عُصفُورٍ[١] على

[٨٨/أ]

صحَّةِ / هـذا المذهبِ بجواز قولِكَ: مرَرْتُ بامرأةٍ حَسَنَةِ الوجهِ، بالتاء وجرِّ «الوجه»، فلو كانَ الجرُّ مـن رفْـعٍ لم يَجُزْ دُخُولُ التَّـاء، إذ لا يَجُـوزُ: مـرَرْتُ بـامرأةٍ حَسَـنَةٍ وجهُهَا، بالتاء ورفْعِ « الوجه » وإنما يجوزُ بإسقاطِ التَّاء، وقد نُـوزِعَ في هـذا الدليـل؛ لأنَّ التاءَ إنما دخَلَت في الجرِّ لتَحَمُّلِ الصفـةِ ضمـيرَ الموصـوف فَطَابقَتْـهُ، وليسـت في الرفعِ مُتَحَمِّلةً له، والصفةُ إذا تحمَّلَـتْ ضمـيرَ الموصـوف طابَقَتْـهُ، وإذا لم تَتَحَمَّلْـهُ لم تُطَابقْهُ[٢].

الثَّاني: للسُّهَيلِيِّ[٣]، وهو ظاهرُ [كـلامِ][٤] ابـنِ مـالكٍ أنَّ الجـرَّ مِـن رفْـعٍ، فـإذا قُلتَ: مرَرْتُ برجُلٍ حَسَنِ وجهِهِ، فـالأصلُ الرفـعُ، ثـم نُقِـلَ إلى الجـرِّ، ثـمَّ نُقِـلَ إلى النَّصْبِ، ورُدَّ: بأنه يَلزَمُ منه إضافةُ الشيء إلى نَفْسِهِ؛ لأنَّ « الحسَنَ » هو « الوَجـهُ » ، فإذا أُضيفَ إليه فكأنَّهُ أُضيفَ إلى نَفْسِهِ[٥].

أُجيبَ[٦]: بأنَّ الوجهَ لم يُضَفْ إليه حتـى سُلِبَ الرَّفـعَ، وجُعِلَ المضمَـرُ مكانَـه،

---

(١) شرح الجمل ٥٧٣/١ .

(٢) نقل المصنف هذه المنازعة باختصار عن أبي حيان في منهج السالك ٣٥٣ الـذي سـاق كلامـاً طويلاً في ردِّ بعض المتأخرين على أدلة ابن عصفور .

(٣) لم أقف على رأيه فيما اطلعت مـن مؤلفاتـه، وانظـره في التذييـل والتكميـل ٢٢٠/٣، ومنهـج السالك ٣٥٣، وارتشاف الضرب ٣٤٢/٣، والمساعد ٢١٢/٢ .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) انظر شرح الجمل ٥٦٧/١، ٥٧٣ .

(٦) هذا من كلام الدباج صاحب القـول الثـالث الآتـي بعـد قليـل، انظـره في التذييـل والتكميـل ٢٢٠/٣ ، ومنهج السالك ٣٥٣ .

فكأنَّ الضميرَ هو صاحبُ الصفةِ، فسَاغَت الإضافةُ إلى « الوجه » إذ[1] صَارَ كأنَّهُ غيرُ « الحَسَن » .

الثّالث: لأبي الحَسَنِ عليٍّ بنِ جابرٍ الشَّهيرُ بـ« الدَّبَّاج[2] » وأبي عبد الله بنِ هشَامٍ الأندَلُسِيَّين أنَّ الجرَّ يَحْتَمِلُ أن يكونَ من رفْعٍ، ويَحتَمِلُ أن يكونَ من نَصْبٍ[3] .

قِيلَ: وهو الظّاهرُ من كلام سيبويهِ[4]؛ لأنه قالَ: « والجرُّ في هذا البابِ على وجهَين » ، فحَمَلَهُ بعضُهُم على أنه يجُوزُ أن يكونَ مِن رَفْعٍ أو مِن نَصْبٍ، واستنبَطُوا منه هذا المذهَب .

وحمَلَهُ ابنُ جِني[5] على أنَّ مُرادَهُ أنَّ « الحَسَنِ الوجهِ » محْمُولٌ على « الضَّاربِ الرجُل » ثم غَلَبَ « الحسَنِ الوجهِ » لكثرتهِ، فصارَ كأنهُ أصلٌ، فحُمِلَ « الضَّاربُ الرجل » عليه، فهو من غَلَبَةِ الفُرُوعِ الأصُولَ .

ولم يرضَ أبوعليٌّ الشَّلَوبين[6] هذا التَّخريجَ مِن ابن جني وقال: ما مَثَّلَهُ في هذه

(١) في الأصل: « إذا » .

(٢) اللخمي الإشبيلي المقرئ النحوي، أخذ عن أبي ذر الخشني وأبي الحسن بن خروف، وعنه أخذ ابنُ عصفور، كان من أجلاء مقرئي كتاب سيبويه، أقام متصدراً للاشتغال نحواً من خمسين سنة، ولما دخل الروم إشبيلية صلحاً هالَهُ نطقُ النواقيس وخرَسُ الأذان، فما زال يتأسفُ ويضطربُ إلى أن قضى نحبه سنة ٦٤٦ هـ. أخباره في: الذيل والتكملة ١٩٨/٥، وإشارة التعيين ٢١٢، ومعرفة القراء الكبار ٦٤٧/٢ .

(٣) التذييل والتكميل ٢٢٠/٣، وارتشاف الضرب ٢٤٢/٣، ومنهج السالك ٣٥٣، والمساعد ٢١٢/٢ .

(٤) الكتاب ٢٠١/١، قال أبو الحسن الدَّبَّاج : « وقد قال سيبويه: إن الخفض أكثر في كلامهم وأقيس، فلو كان منقولاً من النصب لم يكن أقيسَ منه » منهج السالك ٣٥٣ .

(٥) الخصائص ٣٩٧/١، ٣٠٣ .

(٦) انظر: منهج السالك ٣٥٤ .

المسألةِ إلا كعُقَابٍ استَعْلَى إلى أقصَى / ما يمكنُهُ، ثم انقَضَّ علَى جَرَادةٍ. ثم [٨٨/ب] حمَلَهُ الأستاذُ أبوعليٍّ على أنَّ « الحَسَنِ الوجهِ » قد تُقَدَّرُ إضافتُهُ أصليَّةً؛ لأنَّه يُعطِي الثبوتَ والاستقرارَ، فتكونُ إضافتُهُ مِن قَبيلِ «نَزَلْتُ بنَفْسِ الجَبَلِ» و« قَبَضْتُ كلَّ الدَّراهِمِ » مما أُضِيفَ فيه الشيءُ إلى نَفْسِهِ، لاختلاف اللفظَين؛ لأنَّ المرادَ « بنَفْسِ الجَبَل »: الجَبَلَ، و« بكلِّ الدَّراهِمِ »: الدَّراهِمَ، وهذا لا يُتصوَّرُ في « الضَّاربِ » لكونه لايُعطِي ثُبوتاً، فمِن هذا الوجه تكونُ إضافةُ «الضَّاربِ الرجُلِ» محمولةً على إضافةِ «الحَسَنِ الوجهِ» التي قرَّرْنَاهَا، وقد يُضَافُ «الحَسَنُ الوجهِ» إضافةً غيرَ أصليةٍ، فتُحمَلُ على إضافة «الضَّاربِ الرجلِ» الذي لا تُعطِي الثُّبوتَ، فَبَانَ لَكَ أنَّ الجرَّ في « الحسَنِ الوجهِ » من وَجهَين: بحُكْمِ الأصَالَةِ وبحُكْمِ التَّشبيه، وبانَ أيضاً أنَّ « الضَّاربِ الرجُلِ » محمُولٌ على « الحسَنِ الوجهِ » في الإضافةِ الأصليةِ، فيكونُ فَرْعاً، وقد يُحمَلُ «الحسَنِ الوجهِ » عليه في الإضافةِ[1] الفرعيَّةِ فيكونُ أصلاً.

التنبيه الثالث:

ذكَرَ سيبويهِ[2] أنَّ الجرَّ في باب الصفةِ أكثرُ من النصب، بخلاف اسمِ الفاعل فإنَّ النَّصْبَ فيه أكثرُ، وعلَّلُوا ذلك بأوجُهٍ :

الأول: أنَّ الصفةَ المشبَّهَةَ بعيدةٌ عن الفعل في المعنى؛ لكونها تُعطي الثبوتَ الذي لا يُعطيه الفعلُ، فاقتَضَى ذلك أن تكونَ أَولى بالجرِّ الذي لا يكونُ للفعلِ، بخلاف اسم الفاعل فإنه جارٍ على معنى الفِعل، فاقتَضَى أن يكونَ أَولى بالنَّصْبِ الذي هو للفعل.

الثَّاني: أنَّ الصفةَ المشبَّهَةَ لما كانت في الدرجة / الثالثةِ من العَمَلِ، كانت [٨٩/أ]

---

(١) في الأصل: « إضافة » .

(٢) الكتاب ١/١٩٤ .

أثقَلَ، فاختِير لها الأخَفُّ وهو الإضافةُ، ولما كان اسمُ الفاعل في الدرجة الثانيةِ كانَ أخفَّ، فاحتمَلَ الأثقلَ وهو عَمَلُ النَّصْبِ.

الثَّالث: أنَّ الصفةَ لما كانت لا تَطلُبُ المنصوبَ من جهة المعنى، كانت أولى[1] بالجرِّ، بخلافِ اسمِ الفاعل، فإنه يَطلُبُ المنصوبَ من جهة المعنى.

الرَّابع: أنَّ الصفةَ المشبَّهَةَ مفتَقِرةٌ إلى الاسمِ بعدَها في بقاء المعنى، فكان أولى فيه أن يكونَ مجروراً؛ لأنَّ المضافَ شديدُ الافتقار للمضاف إليه، بخلاف اسمِ الفاعل، فإنه لا يَفتَقِرُ إلى الاسم بعدَه في بقاء المعنى، فكان أولى بالنَّصْبِ الذي لا يَفتَقِرُ إليه العامِلُ معنىً، ألا ترَى أنَّكَ إذا قلتَ: رجُلٌ حَسَنُ الوجهِ، كان المعنى على أنَّ الحُسْنَ لـ« الوجه » لا للرَّجُلِ نَفْسِهِ، فلو حَذَفْتَ الوجهَ فقلتَ: رجُلٌ حَسَنٌ، صار المعنى أنَّ الحُسْنَ لـ«رجل» لا لـ« الوجه » بخلاف اسم الفاعل، فإنكَ إذا قلتَ: رجُلٌ ضارِبٌ عَمْراً ثمَّ حَذَفْتَ « عَمْراً » فقلتَ: رجُلٌ ضَارِبٌ لم يَتغيَّر المعنى على ما كان عليه، إذ المرادُ على كل حالٍ أنه ضاربٌ لغيرِه، وذلكَ حاصِلٌ، سَواءٌ ذُكِرَ المضروبُ أم لا.

التنبيه الرابع:

يجوزُ أن يُتْبَعَ معمُولُ الصفة بجميعِ التوابع إلا النعتَ؛ لأنَّه لم يُسمَعْ مِن العرَب، قاله الزَّجَّاجُ[2]، فلا يُقَالُ: جاءني زَيدٌ الحَسَنُ الوجهِ الجميلِ، على أنَّ « الجميلِ » صفةٌ لـ« الوجه ».

فإن قيلَ: فقد جاءَ في حديث الدَّجَّال: « أَعْوَرُ عينِهِ اليُمْنَى[3] »، فـ« اليُمْنَى » صفةٌ

---

(١) في الأصل: « إلى أولى » و(إلى) مقحمة لا معنى لها .

(٢) التذييل والتكميل ٣/٢٢٦، ومنهج السالك ٣٦٦، وارتشاف الضرب ٣/٢٤٨ .

(٣) تقدم في صفحة: ٢٤٥ .

لـ« العين » وهي معمولةٌ للصفة المشَبَّهَة ؟

فالجوابُ: أنَّ « اليُمنَى » خَرَجَ مَخرَجَ البَيَان، كأنه لما قالَ: « أَعْوَرُ عَينِهِ » قالَ قائِلٌ: أيُّ عَينَيه؟ قيلَ: اليُمْنَى، أي: هي اليُمْنَى .

واختلفُوا في مَنْعِ النَّعتِ هنَا فقِيلَ: إنما امتَنَعَ هنَا لأنَّ معمُولَ / الصفَـةِ لما كـانَ [٨٩/ب] سَبَبِياً غيرَ أجنبيٍّ، أشبَهَ الضميرَ لكونه أبداً مُحَالاً على الأوَّلِ وراجعاً إليه، والضميرُ لا يُنعَتُ، فالذي أشبَهَهُ لا يُنعَتُ[١]، وقيلَ: لأنَّهَا ضعيفةٌ في العَمَلِ؛ لأنَّهَا في الدرجة الثالثة مِن العَمَلِ، فلم تَقْوَ أن تَعمَلَ في الموصوف والصفة[٢] .

فإن قِيلَ: فتراها تَعمَلُ في المؤكَّدِ والتأكيد ؟

فالجوابُ: أنَّ المؤكَّدَ والتوكيدَ كالشيء الواحد؛ لأنَّ التوكيدَ لم يَدُلَّ على معنًى زائدٍ في المؤكَّد، بخلاف الصفة .

وإذا أتبعتَ معمولَ الصفة وهو مجرورٌ بتابعٍ غيرِ النعتِ، أتبعتَهُ على اللفظ، ولا تُتبِعُهُ على الموضع، فتقولُ: مرَرْتُ بالرجُلِ الحَسَنِ الوجهِ نَفْسِهِ، والقَويِّ اليَدِ والرِّجْلِ، بخفض « نَفْسِهِ » وخفض « والرجْلِ » على لفظ « الوجه » و« اليد »، ولا يجوزُ رفعُهُما على موضعِ « الوجه » و« اليد »؛ لكونهما يجوزُ فيهما الرفعُ، وأجازَ ذلك الفرَّاءُ[٣] .

المسألة السادسة: في مطابقة الصفة للموصوف في هذا الباب :

ولا تخلو الصفةُ أن ترفعَ ضميرَ الموصوف أو ظاهراً سببياً، فإن رفَعَتْ ضميرَ الموصوفِ تَعَيَّنَتْ مُطَابقَتُهَا له في الإفراد والتثنيةِ والجمْعِ والتذكير والتأنيثِ،وسَواءٌ

---

(١) حكى ذلك الشيخُ بهاءُ الدين محمد بن النحاس الحلبي عن عبد الله الإسكندراني (من تلاميذ ابن بري). انظر: التذييل والتكميل ٣/٢٢٦، ومنهج السالك ٣٦٦ .

(٢) حكاه أبو حيان عن بعض أصحابه. انظر المرجعين السابقين .

(٣) ارتشاف الضرب ٣/٢٤٨، وانظر: المرجعين السابقين .

كانت الصفةُ للموصوف أو لشيءٍ مِن سَبَبِهِ،والسببيُّ غيرُ مرفوعٍ، فمثالُ ما كانت الصفَةُ فيه للموصوف: مررْتُ برجُلٍ حَسَنٍ، وبرجُلَين حَسَنَين، ورجَالٍ حَسَنِينَ، وبامرأةٍ حَسَنَةٍ، وبامرأَتَين حَسَنَتَين، وبنسَاءٍ حَسَنَاتٍ .

ومثالُ ما كانت الصفَةُ فيه لشيءٍ من سَبَبِهِ، والسببي غيرُ مرفوع: مرَرْتُ برجُلٍ حَسَنٍ غِلْمَاناً، وبرجلَين حَسَنَين غِلْمَاناً، وبرجَالٍ حَسَنِينَ غِلْمَاناً، وبامرأةٍ حسنةٍ غلماناً، وبامرأَتَين حسنَتَينِ غلماناً / ونَسَاءٍ حَسَنَاتٍ غِلمَاناً، إلا أن يمنعَ مِن [٩٠/أ] المطابقة في شيء من ذلك مانعٌ كـ« جريح » فإنه لا يقبل التأنيث، وكـ« ربعةٍ » فإنه لا يقبل التذكير، وإنما اشترطنا في المطابقة أن يكون السببيُّ غيرَ مرفوعٍ؛ لأنه لو كانَ مرفُوعاً لم تكُن الصفَةُ متحَمِّلَةً ضميرَ الموصوف .

هذا الذي قرَّرْنَا هو الصحيحُ، فإن جاءَ ما ظاهرُهُ أنَّ الصفةَ غيرُ مطابقَةٍ للموصوفِ في هذا النَّوع أُوِّلَ، فمِنْ ذلك قولُ الشَّاعرِ:

يَا لَيلَةً خُرْسَ الدَّجَاجِ شَهِدْتُهَا ... بِبَغْدَادَ مَا كَادَتْ إِلى الصُّبْحِ تَنْجَلِي(١)

فقالَ: « خُرْسَ » فجَمَعَ، وكان حقُّهُ أن يقُولَ: خَرْسَاءَ؛ لأنَّ الصفَةَ فيها ضميرُ الموصوف، وهو مُفْرَدٌ، وفيه تأويلان:

أحدُهُمَا: أنَّ خُرْساً مُفْرَدٌ وليسَ بجمْعٍ، وأصلُهُ: خُرُسٌ بضم الراء كعُنُق، تُوصَفُ به الواحدَةُ المؤنَّثَةُ يُقَالُ: لَيلَةٌ خُرُسٌ إذا لم يُسْمَعْ فيها صَوتٌ، ثم سُكِّنت الرَّاءُ تخفيفاً فالتَبَسَ بالجمْعِ وليسَ بجمعٍ(٢).

الثَّاني: أنَّ خُرْساً جَمْعٌ إلا أنَّ الليلةَ لطولها كأنَّ كلُّ جزْءٍ منها ليلةٌ، فأُجريَ

---

(١) من الطويل، ولم أقف على قائله، وانظر الشاهد في المسائل البصريات ٥٦٣/١، والصحاح (بغدذ)، والمقرب: ١٥٤، وشرح الجمل ٥٦٨/١، وشرح التسهيل ٢٦٤/١، ١٠١/٣، ومنهج السالك ٣٥٦، والمساعد ٢٢١/٢. أراد: أن لا صوتَ فيها .

(٢) ينظر أدب الكاتب: ٥٣٦-٥٣٧، وشرح الجمل ٥٦٨/١، ومنهج السالك: ٣٥٦ .

عليها الجَمْعُ لذلك[(١)]، ونظيرُ هذا البيتِ قولُ الآخَرِ:

إنَّ الَّتي هَامَ الفُؤَادُ بِذِكْرِهَا رَقُودٌ عَنِ الفَحْشَاءِ خُرْسُ البَجَائِرِ[(٢)]

فـ« خُرْسُ » فيها ضميرُ الموصوف، وهو مُضْمَرٌ، وتخريجُهُ على التأويل الأوَّلِ، والبيتانَ مِن الطَّويلِ، دَخَلَهُمَا الخَرْمُ[(٣)] .

٥ فإنْ رَفَعَتْ ظاهراً سببياً، فلا يخلُو أنْ يكون السَّبَبِيُّ مفرَداً أو مثنًّى أو مجمُوعاً، فإن كانَ مفرَداً تَعَيَّنَ إفرادُ الوصفِ نحو: مرَرْتُ برجُلٍ حَسَنٍ وجهُهُ، فإنْ كانَ مثنىً فالفصيحُ الإفرادُ نحو: مَرَرْتُ برجُلٍ حَسَنٍ أبَوَاهُ، وتجوزُ التثنيةُ على لغةِ مَن يُلحِقُ علامةَ التثنيةِ في الفعلِ[(٤)]، ومنه قولُهُ:

أُلْفِيَتَا عيناكَ عندَ القَفَا[(٥)]

١٠ فتقولُ: مَرَرْتُ برجُلٍ حَسَنَين أبواه، بتثنية حَسَن .

/ وفَصَّلَ الكوفيُّون فقَالُوا: إنْ كانت الصِّفَةُ مما لا يُجمَعُ بالواو والنُّون [٩٠/ب]

---

(١) وهذا التأويل منسوب إلى أبي علي رحمه الله. انظر شرح الجمل ١/٥٦٨، ومنهج السالك ٣٥٦، وفي المسائل البصريات ١/٥٦٧ قال أبو علي: « وإنما قال: خُرْس فجمَعَ؛ لأن خَرَسَها خَرَسُهُنَّ، فلذلك جاز ».

(٢) لم أجده فيما اطلعت عليه من المصادر .

(٣) الخَرْمُ: حذفُ أول متحركٍ من الوتد المجموع في أول البيت، هذا عند الخليل، وعرَّفه ابن القطاع بقوله: هو إسقاط المتحرك الأول من الجزء الأول من البيت، واعترض على تعريف الخليل بعد أن أورده بقوله: « وهذا يختل عليه؛ لأنه قد جاء في أشعار العرب الفصحاء غير ذلك ... » انظر البارع لابن القطاع ٩٣، ٩٥، والكافي ١٤٣ .

(٤) وهي لغة طيئ وأزد شنوءة. انظر الكتاب ٢/٤١، وشرح التسهيل ٣/١٠٠-١٠١، وارتشاف الضرب ٣/٣٥٤ .

(٥) من السريع، وهو لعمرو بن نعامة بن غياث بن مِلْقَط الطائي (شاعر جاهلي، له ترجمة في معجم الشعراء: ٢٣٥) . وعجزه:

أولى فأولى لكَ ذا واقِيَهْ

والشاهد في : النوادر: ٢٦٨، والصاحبي: ١٨٥، وتأويل مشكل القرآن: ٤١٧، وأمالي ابن الشجري ١/٢٠١، والتذييل والتكميل ٣/٢٢٧، ومنهج السالك ٣٦٧، وارتشاف الضرب ٣/٢٤٩، والتصريح ١/٢٧٥، وشرح أبيات المغني ٦/١٥٤، والخزانة ٩/٢١ . .

كأعْوَر، وَجَبَ تثنيتُهَا فتقولُ: مـرَرْتُ برَجُـلٍ أعْوَرَيـنِ أبـوَاهُ، وإنْ كـانت تُجمَـعُ الجَمْعَين أُفْرِدَتْ .

وإنْ كانَ السَّبَبيُّ مجمُوعاً عاقِلاً أو غـيرَ عـاقِلٍ، فـلا تخلُـو الصِّفَـةُ أنْ تكـونَ ممـا يُجمَعُ جمعَ التَّكسِيرِ والسَّلامَةِ أو جمعَ السَّلامةِ فَقَط، فإنْ كـانت الصِّفَـةُ ممـا يُجمَـعُ جمعَ السَّلامَةِ فَقَط نحـو: شَرَّابٌ فـالإفرادُ[1]، تقـولُ: مَـرَرْتُ برجُـلٍ شَرَّابٍ آبـاؤُهُ، ويجوزُ جمعُ السلامةِ فتقولُ: مَرَرْتُ برجُلٍ شَرَّابينَ آباؤُهُ، وهو ضَعيفٌ؛ لأنه على لغة «أكلُوني البراغيثُ».

فإنْ كانَتْ ممَّا يُجمَعُ الجَمْعَين أو جمعَ التَّكسيرِ فقَطْ، ففيه ثلاثةُ مَذَاهبَ:

الأوَّل: لسِيبويهِ[2] ـ نَـصَّ عليـه في بعـضِ نُسَـخِ «الكتـاب» ـ والمـبرِّدِ[3]، وأبـي موسى الجزوليِّ[4]، وابنِ مالكٍ[5]: أن التَّكسيرَ أحْسَنُ مِنَ الإفرادِ، فتقولُ فيمَـا يَقْبَـلُ الجَمْعَين: مَرَرْتُ برَجُلٍ كِرَامٍ أعمَامُهُ، وإنْ شِئْتَ أفردْتَ نحو: مَـرَرْتُ برجُـلٍ كَريـمٍ أعمَامُهُ، ويَضْعُفُ أنْ يُجْمَعَ جَمْعَ سَلاَمَةٍ نحو: مَرَرْتُ برجُلٍ كَرِيمِين أعْمَامُهُ؛ لِكَونـهِ على طريقة «أَكَلُوني البراغيثُ» .

---

(١) انظر الكتاب ٤٣/٢ .

(٢) الكتاب ٤٣/٢ قال سيبويه: «واعلم أن ما كان يجمع بغير الواو والنون نحـو: حَسَـن وحِسَـان فإن الأجودَ فيه أن تقولَ: مررْتُ برجلٍ حِسَانٍ قومُه» وذكَرَ السيرافيُّ أنّه في بعـض النسـخ أنَّ هذا الفصلَ ليس من كلام سيبويه، بل هو شرحٌ . انظر: شرح الكتاب ٥٧٦/١ (مخطوطة دار الكتب ـ ١٣٦ نحو) .

(٣) ارتشاف الضرب ٢٥٠/٣، والهمع ١٠٢/٥ .

(٤) المقدمة الجزولية: ١٥٢ .

(٥) شرح التسـهيل ١٠٠/٣ . وهـو اختيـار ابـن أبي الربيـع في الملخـص: ٥٥٩، وانظر: منهـج السالك ٣٦٨ .

وتقُولُ فيما لا يَقبَلُ إلا التَّكسيرَ: مرَرْتُ برجُلٍ صُبُرٍ آباؤُهُ وحِسَانٍ أثْوَابُهُ[١]، ويجوزُ الإفرَادُ نحو: مَرَرْتُ برَجُلٍ صبُورٍ آباؤُهُ وحَسَنٍ أثوَابُهُ[٢]، ومَنَعَ الكوفيُّونَ الإفرَادَ في هذا الذي لا يَقْبَلُ إلا التَّكسيرَ، والتَزَمُوا فيه الجَمْعَ، وهم محجُوجُونَ بالسَّمَاع قال تعالى: ﴿ خَاشِعاً أَبْصَـرُهُمْ ﴾[٣] و﴿ خُشَّعاً أَبْصَرُهُمْ ﴾ وهُمَا في السَّبْع[٤]، قال الشَّاعرُ:

وَرِجَالٍ حَسَنٍ أَوجُهُهُمْ   مِنْ إِيَادِ بْنِ نِزَارِ بْنِ مَعَدّ[٥]

فقالَ: « حَسَنٍ » فَأَفْرَدَ، وقالَ الآخرُ:

وَكُنّا وَرِثْنَاهُ عَلَى عَهْدِ تُبَّعٍ   طَوِيلاً سَوَارِيهِ شَدِيداً دَعَائِمُهْ[٦]

فقالَ: « طويلاً » و« شَديداً » فَأَفْرَدَ، وقالَ الآخرُ:

/ قَرَنْبَى يَحُكُّ قَفَا مُقْرِفٍ   لَئِيمٍ مَآثِرُهُ قُعْدُدِ[٧]   [٩١/أ]

(١) الأجود فيه الجمع. انظر الكتاب ٤٣/٢ .

(٢) الكتاب ٤٢/٢ ومثّله سيبويه بقوله: « مررتُ برجلٍ أعورَ آباؤُهُ » قال: « كأنك تكلّمتَ به على حد أعورِينَ وإن لم يُتكلّم به » .

(٣) سورة القمر: من الآية: ٧ .

(٤) (خاشِعاً) قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي، و(خشَّعاً) قراءة باقي القراء من السبعة. انظر السبعة ٦١٧-٦١٨، وحجة القراءات ٦٨٨ .

(٥) من الرَّمَل، ولم أقف على قائله، والشاهد في التذييل والتكميل ٢٢٧/٣، ومنهج السالك ٣٦٧ .

(٦) من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢٠٧/٢ وروايته: « قديماً ورثناه » « شداداً دعائمه » وقبله:

وَمَا زَالَ بَانِي العِزِّ مِنَّا وَبَيْتُهُ   وفِي النَّاسِ بَانِي بَيتِ عِزٍّ وهَادِمُهْ

والشاهد في الكتاب ٤٤/٢، وشرح أبياته ٤٩٢/١، وتكملة الإيضاح ٢٩٨، ٣٤٤، وإيضاح شواهده ٥٠٨/١، ٥٩٠، ومنهج السالك ٣٦٧ .

(٧) من المتقارب، وهو للفرزدق في ديوانه ١٧٥/١، وروايته: « قرنبى يسوفُ » أي: يشم، والبيت من مناقضة بينه وبين جرير، والشاهد في الكتاب ٤٤/٢، والاستدراك على أبنيته للزُّبيدي: ٩٨، وتكملة الإيضاح ٣٤٣، وإيضاح شواهده ٥٨٦/٢، ومنهج السالك ٣٦٧ .

فقَالَ: « لَئِيمٌ » فَأَفرَدَ، والقَرَنْبَى: دُوَيبَّةٌ مُسْتَقْبَحَةٌ تُشْبِهُ الخُنْفُسَاءِ، والمُقْرِفُ: الذي أَبُوهُ ليسَ بعَرَبيٍّ، والقُعْدُدُ هُنَا ذَمٌّ، المُرَادُ به ابنُ الشَّيخَينِ الهَرِمَينِ، فَيُعَابُ لكَونِهِ ضَعيفَ القُوَّةِ والتَّركِيبِ.

المذهبُ الثَّاني: لجُمهُورِ النَّحويين واختارَهُ الأُستَاذُ أبوعلي[1]: أنَّ الإفْرَادَ أَحْسَنُ مِن التَّكسيرِ، والتَّكسيرُ أَحْسَنُ مِن جَمْعِ السَّلامة، قالوا[2]: لأنَّ الصِّفَةَ تَنزَّلَتْ مَنزِلَةَ الفِعْلِ، والفِعْلُ يُفرَدُ إذا كانَ الفاعلُ مجمُوعاً، فَإفْرَادُ الصِّفَةِ أَولى، وجمعُ التَّكسيرِ يجري مَجْرَى المُفرَدِ فهو دُونَه، وجمعُ السَّلامةِ يُؤدِّي إلى لُغَة « أَكَلُوني البراغيثُ » فهو في الدَّرجةِ الثَّالثةِ فَضَعُفَ، قالَ الشَّيخُ أبوحيَّانَ[3]: وهذا المذهَبُ هو القياسُ، لكنَّ نَقْلَ سِيبويهِ يَرُدُّهُ.

المذهب الثَّالث: التَّفرِقَةُ؛ وهي أنَّ الصِّفَةَ إن كانت تابعةً لجمْعٍ، كانَ التَّكسيرُ أولى من الإفْرَادِ نحو: مَرَرْتُ برِجَالٍ كِرَامٍ قَومُهُم، وإنْ كانت تَابعَةً لمُفْرَدٍ كانَ الإفْرَادُ أَولى مِن التَّكسير نحو: مَرَرْتُ برَجُلٍ كَرِيمٍ آباؤُهُ، وجمْعُ السَّلامَةِ فيهمَا ضَعِيفٌ لِمَا تَقَدَّمَ.

المسألة السابعة: في تصويرِ مسائلِ هذا الباب، وفي معرفة الممتنعِ منها، والمختلَفِ فيها، والجائز:

أمَّا تصويرُ مسَائِلِهَا فنقولُ: إنَّ الصِّفَةَ لا تخلُو أنْ تكونَ معرَّفَةً باللام أو لا، والمعمولُ مع كلِّ واحدٍ منهما إمَّا أنْ يكونَ مُعَرَّفاً باللام أو مُضَافاً أو مُجَرَّداً منهُمَا، فهذه سِتُّ[4] مَسَائلَ مِن ضَرْبِ اثنين في ثلاثةٍ، والمعمُولُ في هذهِ الأقسَامِ السِّتَّةِ إمَّا

---

(١) انظرالتوطئة: ٢٤٥ . واختاره أيضاً أبو الحسن الأبذي في شرح الجزولية ٦٢/٢ (مخطوط) .

(٢) ذكره الأبذي في شرح الجزولية ٦٢/٢ (مخطوط) .

(٣) التذييل والتكميل ٢٢٨/٣ ، ومنهج السالك ٣٦٧ .

(٤) في الأصل: « ستة » .

مرفُوعٌ أو منصُوبٌ أو مجرورٌ، فهذه ثماني عَشْرَةَ مَسْأَلةً مِن ضَرْبِ ثلاثةٍ في ستّةٍ .

وأمَّا تقسِيمُهَا: فإنَّها تَنقَسِمُ / إلى مُمتنِعٍ ومختَلَفٍ فيه وجَائِزٍ: [٩١/ب]

أما الممتنع فمسألتان:

الأولى: « الحَسَنُ وَجْهٍ » بتعريف الصِّفَةِ وتنكيرِ الوجهِ مجروراً بالإضافةِ، وإنما امتَنَعَتْ لإضَافَةِ ما فيه الألِفُ واللامُ إلى ما ليسَ فيه ألِفٌ ولامٌ، وليسَ ذلك مَعهُوداً في كلامِهِم[١] .

الثّانية: « الحَسَنُ وَجْهِهِ » بتعريفِ الصِّفَةِ وإضافتِهَا إلى المعمُولِ المضَافِ إلى الضّميرِ، وإنّما امتَنَعَتْ لأنّه اجتَمَعَ فيها مكروهَان: تَكرَارُ الضّميرِ الفَاعِلِ والمضَافِ، والجمْعُ بينَ الألِفِ واللامِ والإضافةِ[٢]، وقد جَوَّزَ ابنُ الخبَّازِ هذه المسألَةَ، قالَ في «النهاية[٣]»: إنه يجوزُ عِندِي: مَرَرْتُ بالرَّجُلِ الحَسَنِ وَجْهِهِ، قالَ: لأنَّ الهاءَ في «وَجهِهِ» قامَت مَقَامَ « الرَّجُل »، وكأنَّكَ قلْتَ: مَرَرْتُ بالرَّجُلِ الحَسَنِ الرَّجُلِ، وهَذا

---

(١) في التذييل والتكميل ٣/٢٢٥: « قال الفراء: القياس يقتضي جوازه — يعني جواز الحسنُ وجهٍ — لأن الإضافة لَمّا لم يكن لها تأثير في لحاق التعريف بالإضافة إلى النكرة، لا يكون لها تأثير في لحاق التعريف كذلك ... وقال السيرافي: لا يبعد إضافة المعرَّف إلى المنكر نحو قولنا: يا حسنَ وجهٍ، معرَّفٌ بالنداء، قيل: وهذا غلطٌ ... » وانظر شرح السيرافي ٢/١٥ (مخطوط) .

(٢) وعللها ابنُ النحوية بقوله: « امتنعت لأن إضافتها لفظية، أو هي إضافة صفة إلى معمولها، ولم تفد فيها خفة بالإضافة، فامتنعت لذلك » شرح الألفية لوحة (٢١٠) .

(٣) وهو كتاب موسوعي جليل، شرح فيه مختصراً له في النحو اسمه « الكفاية » ، وقد قمت بتحقيق جزء منه (في مرحلة الماجستير). والنص في النهاية لوحة (١٩٨)، إلا أن ابن الخباز رحمه الله قد عقب على هذه المسألة بقوله: « وهي باطلةٌ من وجهَين »، ثم عقب على تصريحه بإجازة هذه المسألة فقال: « وقد ذكرتُ قُبيلَ هذا أنها تجوزُ، وذلك على ضعفٍ، وفيه احتمالٌ بعيد، ولا أُنكِرُ قوَّةَ ما قالهُ جمهورُ النحويينَ وجودتَهُ » .

جائزٌ؛ لأنَّ المضَافَ إلى ما فيه الألِفُ واللامُ كالألِفِ والـلام، ألاَ تَرَى إذ تقـولُ: مَرَرْتُ بزَيدٍ الحَسَنِ وَجْهِ الأَخِ، فيَكونُ كقولِكَ: مَرَرْتُ بِزَيدٍ الحَسَنِ الوَجْهِ. انتهى.

قلْتُ: وفي جَوازِ هذه المسألَةِ خَرْقُ إجمَاعِ النَّحْويِّين .

وأمَّا المختَلَفُ فيه فقولُكَ: « حَسَنُ وَجْهِهِ » بتنكيرِ الصِّفَةِ وإضافتِهَا إلى المعمُول، وإضافةِ المعمُولِ إلى الضَّمير، وقد تَقَدَّمَ[1] ما فيها من الخلافِ عندَ ذِكْرِ أنواعِ المعمُولاَتِ في النَّوعِ المُضَافِ إلى ضَميرِ الصِّفَةِ .

وأمَّا الجائزُ فالخَمْسَ عَشْرَةَ مَسْأَلَةً الباقِيَةُ، وهي تنقَسِمُ إلى أَحْسَنَ وحَسَنٍ وقَبيحٍ:

أما الأحسن: فما كانَ فيها ضميرٌ واحِدٌ إمَّا في الصِّفَةِ وإمَّا في المعمُول، وإنما كانَ أَحْسَنَ؛ لأنَّه حَصَلَ فيه ما يُحْتَاجُ إليه مِن الضَّميرِ مِن غيرِ زيادَةٍ ولا نُقْصَانٍ، ويَشتَمِلُ هذا القِسْمُ على تِسْعِ مَسَائِلَ:

(حَسَنٌ وَجهُهُ) برَفْعِ الوجهِ وإضَافَتِهِ إلى الضمير .

(حَسَنٌ الوجهَ) / بنَصْبِ الوَجْه . [٩٢/أ]

(حَسَنُ الوجهِ) بخَفْضِ الوَجْه .

(حَسَنٌ وجهاً) بنَصْبِ الوَجْه .

(حَسَنُ وجهٍ) بخَفْضِ الوَجْه .

(الحَسَنُ وَجْهُهُ) برَفْعِ الوَجْهِ والإضافةِ إلى الضمير .

(الحَسَنُ الوَجْهَ) بنَصْبِ الوَجْه .

(الحَسَنُ الوَجْهِ) بخَفْضِ الوَجْه .

(الحَسَنُ وَجْهاً) بالنَّصْبِ .

وأمَّا القِسْمُ الحَسَنُ: فمَا كانَ فيها ضميرَان: ضميرٌ في الصِّفَةِ وضميرٌ في

(١) انظر صفحة: ٢٧٢ - ٢٧٨ .

المعمُول، وإنما كانَ حَسَناً لا أَحْسَنَ؛ لأنَّهُ نَازِلٌ عن رُتْبَةِ الأَحْسَنِ لِمَا فيه من زِيَادةٍ لا يُحْتَاجُ إليها، وهي أَحَدُ الضَّمِيرَين، إلا أنَّه ليسَ بقَبيحٍ، ويَشْتَمِلُ هذا القِسْمُ على مسألتين:

(حَسَنٌ وَجْهَهُ) بنَصْبِ الوجه .

٥ (الحَسَنُ وَجْهَهُ) .

وأمَّا القِسْمُ القَبيحُ: وهو مالا ضميرَ فيها، وإنما قَبُحَ لكونِهِ صارَ كالأجنَبِيِّ عن الموصُوفِ لِعَدَمِ الضَّمير، ويَشْتَمِلُ هذا القِسْمُ على أربعِ مَسَائِلَ المعمُولُ فيها مَرفُوعٌ:

(حَسَنٌ الوَجْهُ) .

(حَسَنٌ وَجْهٌ) .

١٠ (الحَسَنُ الوَجْهُ) .

(الحَسَنُ وَجْهٌ) .

وأمَّا المختلَفُ فيها: وهي « حَسَنُ وجهِهِ » بخفض الوجه، فإنْ قلنا بجوازِهَا، فتكونُ مِن قَبِيلِ (الحَسَن) ؛ لكونِهَا مشتَمِلَةً على ضَمِيرَين .

تنبيه :

١٥ إذا كانَ الضَّميرُ في المعمُولِ، فلا يكونُ إلا بارِزاً؛ لأنَّهُ مخفُوضٌ بالإضَافةِ، والضَّميرُ المخفُوضُ لا يَستَتِرُ، وإذا كانَ الضَّميرُ في الصِّفَةِ، فلا يكونُ إلا مُستَتِراً.

واعلَمْ أنَّ تصويرَ هذِهِ المسائِلِ على الثَّماني عَشرَةَ مَسأَلَةً إنما ذلك بلَحْظِ التَّعريفِ والتنكيرِ في الصِّفَةِ والمعمُولِ، وبِلَحْظِ الرَّفْعِ والنَّصْبِ والجرِّ في المعمُولِ، وأمَّا إنْ أَخَذْنَاهَا بلَحْظِ الإفْرَادِ والتَّثْنِيَةِ والجمْعِ والتَّذْكيرِ والتَّأْنِيثِ في الصِّفَةِ،

٢٠ وبحَسَبِ تَنَوُّعِ المعمُولاتِ الاثني عَشَرَ التي ذَكَرْنَاهَا مرفُوعَةً ومنصُوبَةً ومجرُورَةً مُذَكَّرَةً ومُؤَنَّثَةً، فَنَنْتَهِي إلى عَدَدٍ كَبِيرٍ؛ وذلك أنْ نَقُولَ: / الصِّفَةُ إمَّا مُذَكَّرَةٌ أو [٩٢/ب]

مُؤَنَّثَةً، فإنْ كانت مُذَكَّرَةً، فتكُونُ مُفرَدَةً ومُثَنَّاةً ومجمُوعَةً، فهذه ثلاثةٌ كلُّ واحدةٍ منها يُمكِنُ أن تكونَ مَعرِفَةً أو نَكِرَةً، فهذه ستّةٌ مِن ضَرْبِ اثنَين في ثلاثة، وكلُّ واحِدَةٍ مِن السِّتَّةِ يُمْكِنُ أنْ تكونَ مَرفُوعَةً أو منصُوبَةً أو مجرُورَةً، فهذه ثمانيةَ عَشَرَ من ضَرْبِ ثلاثةٍ في سِتَّةٍ، وكُلُّ واحدةٍ مِن الثَّمانيةَ عَشَرَ يُمْكِنُ أن تكونَ لِعَاقِلٍ أو لغيرِ عَاقِلٍ، فهذه ستٌّ وثلاثون مَسْأَلَةً مِن ضَرْبِ اثنَين في ثمانيةَ عَشَرَ، وإن كانت مُؤَنَّثَةً فكذلك، فيَنتَهِي إلى اثنَتين وسَبعِين مَسْأَلَةً .

وأمَّا المعمُولُ فأنواعُهُ اثنَا عَشَرَ كمَا تَقَدَّمَ[1]، وهي لا تخلُو أن تكونَ مُذكَّرةً أو مُؤَنثةً، فَتَنْتَهي إلى أربعٍ وعشرين، وكلُّ واحدةٍ منها إما مَعرفةٌ أو نكرةٌ، فهذه ثمانيةٌ و أربعونَ مِن ضَرْبِ اثنَين في أربعةٍ وعشرِين، وكُلُّ واحدةٍ منها إما مُفرَدٌ أو مثنًّى أو مجمُوعٌ، فهذه مائةٌ وأربعةٌ وأربعُونَ،مِن ضَرْبِ ثلاثةٍ في ثمانيةٍ وأربعين، وكُلُّ واحدةٍ منها إما مرفُوعٌ أو منصُوبٌ أو مجرُورٌ، فهذه أربعمائةٍ واثنانِ وثلاثون نَوعاً، مِن ضَرْبِ ثلاثةٍ في مائةٍ وأربعةٍ وأربعَين، وكُلُّ واحِدٍ منها إما لعَاقِلٍ أو غيرِ عاقِلٍ، فهذه ثمانمائةٍ وأربعةٌ وستُّونَ نَوعاً، من ضَرْبِ اثنَين في أربعمائة واثنَين وثلاثين، وكُلُّ نوعٍ منها يُمكِنُ أن يجيءَ مع كُلِّ نَوعٍ مِن أنواعِ الصِّفَةِ الاثنين والسَّبعَين، فَتَنتَهي إلى اثنَين وستِّينَ ألفَ مَسْأَلةٍ وثمانيةٍ وعشرينَ مَسْأَلةً[2]، هذا مع ما تَرَكْنَاهُ مِن حَذْفِ النُّونِ مع النَّصْبِ وثُبُوتِهَا، ومِن تنويعِ الجمُوعِ، إلى غيرِ ذلك من الأحكام .

وقَد حَصَلَ المقصُودُ مِن فَتحِ / هذا البابِ، فَمَنْ لَهُ فِطْنَةٌ لم يَخْفَ عليه شيءٌ [٩٣/أ] من ذلك بَعْدَ هذا التقدير .

---

(١) انظر صفحة: ٢٥٥ .

(٢) الصحيح أنه ينتهي إلى اثنتين وستين ألف مسألة ومائتين وثماني مسائل (٦٢٢٠٨) .

وَلْنَرْجِعْ إلى لَفْظِ المصنّفْ .

قوله:

« ويُشْبِهُ اسْمَ الفَاعِلِ الاسْمُ الصِفَـةْ »

ذَكَرَ أنَّ من الصفاتِ ما يُشبَّه باسم الفاعل في العَمَل، وقـد تقَـدَّمَ وجـوهُ الشَّبَه مفصلةً، فـ« اسمَ الفـاعل » منصـوبٌ على أنه مفعـولٌ مقـدَّمٌ، و« الاسـم » فـاعلٌ، و« الصفة » صفةٌ للاسم، وقَطَعَ ألفَ « الاسم » ضرورةً. ويُروَى:

« ويُشبهُ اسمَ الفاعلين اسمٌ صِفَةْ »

والإعرابُ واحدٌ، وقد سَلِمَ من قطع ألِفِ الوصْل. وقوله:

«كَيْفَ أَتَتْ نَكِـرَةً أو مَعْرِفَةْ»

يعني كيفَ أتت الصفةُ من التنكير أو التعريفِ، فشبهُهَا باسم الفاعل سائغٌ علـى أي حالةٍ كانت من الحالتَين . وقوله:

« في سَبَبٍ لاَ أَجْنَبِيٍّ أُعْمِلَتْ »

تعرَّضَ إلى الفارق بين الصفـةِ واسـمِ الفـاعل، فذَكَـرَ أنَّ الصفـةَ لا تَعمَـلُ إلا في سببي نحو: مرَرْتُ برجلٍ حَسَنٍ غلامُهُ، ولا يجوزُ نحو: مَـرَرْتُ برجُـلٍ حَسَـنٍ غـلامُ عَمْرٍو، بخلاف اسمِ الفاعل، فإنه يَعمَلُ في السببي والأجنبي، ولا شـكَّ أنَّ المشـبَّهَ لا يَقْوَى قوَّةَ المشبَّهِ به، فاتَّسَعَ مجالُ اسم الفـاعل في المعمُـول، وضـاقَ مجـالُ الصفـة في المعمُول فلم تَعمَلْ في الأجنبي، وقد تقدَّمَت الفروقُ التي بينَهما مستوفاةً. وقوله:

«إذْ ثُنِّيَـتْ وَجُمِعَتْ وَأُنِّثَتْ»

الضميرُ في الأفعال الثلاثةِ عائدٌ إلى الصفـة،و« إذ » هنـا للتَّعليـل، فمـرادُهُ: أنَّ الصفـةَ شُبِّهَتْ باسم الفاعل؛لأنها تُفرَدُ وتُثنَّى وتُجمع وتُذكـرُ وتُؤنـثُ، كمـا يكـونُ ذلـك كلُّهُ في اسم الفاعل، فذكرَ خمسةَ أشياءَ من أوجه الشَّبَه ثلاثةٌ منصُوصٌ عليها، وهي

التثنيةُ والجمعُ والتأنيثُ، واثنان مفهومان وهما الإفرادُ والتذكيرُ، دلَّ على الإفراد بذِكْرِ الجمعِ، وعلى التذكير بذِكْرِ / التأنيثِ، وقد أنهَينا وجوهَ الشَّبَهِ إلى [٩٣/ب] خمسةَ عشَرَ وجهاً فيما تقدَّمَ. وقوله:

« وَالأَصْلُ فِي مَعْمُولِهَا أَنْ يَرْتَفِعْ وَقَدْ يُجَرُّ وَانْتِصَابُهُ سُمِعْ »

٥ تعرَّضَ في هذا البيت إلى إعراب المعمُولِ، فذَكَرَ أنَّ الأصلَ فيه الرفعُ، وقد يجوزُ جرُّهُ ونصبُه، فيُفهمُ منه أنَّ الأصلَ الرفعُ ثم الجرُّ ثم النصبُ، وقد تقدَّم الخلافُ في الجرِّ هل هو من رفعٍ أو من نصبٍ، أو يمكِنُ أن يكونَ من هذا أو من هذا، ويظهرُ أيضاً من كلامه أنَّ هذه الصفةَ إذا كانت رافعةً[١] مشبهةٌ باسم الفاعل، وقد تقدَّمَ ما في ذلك من الخلاف، وأن تشبيهَهَا في حال النصبِ والجرِّ مُتفقٌ عليه، ومن هذا

١٠ البيت وعَجُزِ البيتِ الذي قبلَه وعَجُزِ البيتِ الذي قبلَهما يُؤخذُ تصويرُ مسائلِ الصفة، وهي على ما ذَكَرَ ستةٌ وثلاثون؛ لأنه ذكَرَ في عَجُزِ البيت الذي قبلَ هذَين البيتَين أنَّ الصفةَ تَعمَلُ نكرةً ومعرفةً، فجعلَهَا نوعَين، وذكَرَ أنها تكونُ مفردَةً ومثنَّاةً ومجمُوعةً، صارت ستةً من ضَرْبِ اثنين في ثلاثة، ثم ذكَرَ بعد ذلك أنها تُذكَّرُ وتؤنثُ، فنضرِبُ اثنين في ستة فيجيءُ اثنا عَشَرَ[٢]، فهذه أنواعُ الصفة على ما

١٥ ذكَر، ثم ذكَرَ أن المعمولَ يُرفعُ ويجرُّ ويُنصبُ، فهذه ثلاثةُ أنواعٍ في المعمول، نأخذُها مع كلِّ واحدٍ من الاثني عَشَرَ التي هي أنواعُ الصفَةِ، فنَنتهي إلى ستةٍ وثلاثين من ضَرْبِ ثلاثةٍ في اثني عَشَر. وقوله:

« تَقُولُ: زَيدٌ حَسَنُ المَقَالِ »

---

(١) في الأصل: « مرفوعة » وهو خطأ.

(٢) في الأصل: « اثني ».

هذا تمثيلٌ للجرِّ، وقوله:

« وَهْوَ جَمِيلُ الـوَجْهِ والفَعَالِ »

هذا أيضاً مثالٌ ثانٍ للجر، والفَعَال يمكِنُ أن يكونَ بفتح الفاء وهـــو الكَرَمُ، أو بكسرها جَمْعُ فِعْل، والأوَّلُ أنسَبُ؛ لعَطْفِ مُفْرَدٍ / على مُفْرَدٍ، والثاني أنسَبُ من [٩٤/أ] جهة مقابلتِهِ لـ « المَقَال » . وقوله:

« وَالأَصْلُ فِيهِ: حَسَنٌ مَقَالُه »

تنبيهٌ على ما قالَهُ من أنَّ الأصلَ الرفعُ .

وقوله: « وَالـنَّصْبُ فِيهِ جَائِزٌ » قد كان قدَّمَ أنَّ النصبَ مسموعٌ فيه، فأرادَ هنا أن يأتيَ بشاهد السَّمَاع، فأعادَ ذكْرَ النصبِ توطئةً لذِكْرِ الشَّاهِدِ .

وقوله: « مِثَالُه شَنْبَاءُ أَنْيَاباً » هذا هو المثالُ الذي قَصَدَ ذِكْرَهُ، وهو مقطوعٌ من البيتِ المتقدِّمِ الذِّكْرِ، وهو قولُ أبي زُبيد:

هَيفَاءَ مُقْبِلَةً عَجْزَاءَ مُدْبِرَةً مَخطُوطَةً جُدِلَتْ شَنْبَاءُ أَنْيابَا[1]

والشاهدُ فيه نصبُ « أنياباً » وقد تقدَّمَ الكلامُ على هذا البيت وقوله:

« ... ... وَجَاءَ نَصْبَا الحَزْنُ بَاباً وَالعَقُورُ كَلْبَا »

تنبيهٌ على مثالين آخَرَين مسموعَين من العرب، وهما عَجُزُ بيتٍ لرؤبة[2] وهو قوله:

فَذَاكَ وَخْمٌ لاَ يَخَافُ السَّبَّا

الحَـزْنُ بَـاباً وَالعَقُورُ كَلْبَا

(١) تقدم صفحة: ٢٧٠ .

(٢) ديوانه ص: ١٥ .

والشَّاهدُ نصْبُ « باباً » و « كلباً » والوَخْمُ: بالخاء المعجمة الثَّقيلُ، يصِفُ رجلاً بالثِّقَلِ ودناءة الأصل، ثم وصفَهُ بالبخل، فبابُهُ صَعْبٌ، وكلبُهُ عَقُورٌ لِمَنْ طَـرَقَ بابَـهُ، وهاتان علامتان من علامات البُخْلِ؛ لأنَّ بابَ الكريم سَهْلٌ على من أرادَ الدخُـولَ، وكلبُهُ ذَلُولٌ قد أَنِسَ بالضيوف. وضدُّ هذا ما قيلَ في عبد العزيز بنِ مـروانَ[1] والـدِ عُمَرَ:

لِعَبْدِ العَزِيزِ عَلَى قَـومِهِ ... وَغَـيْرِهِمُ مِـنَــنٌ وَافِـرَهْ
فَبَابُكَ أَســهَلُ أَبْوَابِهِمْ ... وَدَارُكَ مَأْهُولَـــةٌ عَامِــرَهْ
وَكَلْبُكَ آنَسُ بِالزَّائِرِينَ ... مِنَ الأُمِّ بِابْنَتِهَا الزَّائِـــرَهْ[2]

* * *

(١) هو عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية، أبو الأصبغ، أمير مصر لأبيه، وُلـد بالمدينة، ثم تولى مصر سنة ٦٥ هـ، كان جواداً شجاعاً، توفي سنة ٨٥ هـ. أخباره في: ولاة مصر للكندي: ٤٨، والكامل لابن الأثير ١٧٧/٣، والخزانة ٤٧٩/٨ .

(٢) من المتقارب، وقد نسبت هذه الأبيات في الحيوان ٣٨٢/١، وديوان المعاني ٣٣/١ إلى عمران ابن عصام، وفي أمالي الزجاجي ٤٥، والأغاني ٣٣٣/١ إلى نُصيب بن رباح، والأبيات في ديوانه: ٩٩ مع اختلاف بعض الألفاظ .

[باب أفعل التفضيل]

٦١٥ - وَأَفْعَلُ التَفْضِيلِ لَيسَ يَرْتَفِعْ   مُظْهَرُهُ إلاّ شُذُوذاً قَدْ سُمِعْ

٦١٦ - فِي مَا رَأَيتُ رَجُلاً أَحْسَنَ فِي   عَينَيهِ كُحْلٌ مِنهُ في عَينِ الصَّفِي

٦١٧ - إمَّا إضَافَةً وَإمَّا نَصْبَا   كَخَيرُ حَافِظٍ وَخَيرٌ عُقْبَا

/ الكلامُ على هذه الأبيَاتِ في مَسَائِلَ : [٩٤/ب]

الأولى: في حد اسم التفضيل وفي تسميته وفي صيغته :

٥ أمَّا حدُّهُ: فقالَ الشَّيخُ أبوحيَّانَ[1] فيه: هو الوصْفُ المَصُوغُ على أَفْعَلَ، الدَّالُّ على زيادَةِ وَصْفٍ في محلٍّ بالنسبةِ إلى محلٍّ آخَرَ .

فقولُهُ: «الوصْفُ» جِنْسٌ يشْمَلُ كُلَّ وَصْفٍ على أَفْعَلَ كانَ أو على غيرِهِ مِن الأوزان، وقولُهُ: «المصُوغُ على أَفْعَلَ» احترازٌ مما ليس على هذا الوَزْنِ، وقولُهُ: «الدَّالُّ على زيادةٍ» إلى آخرِهِ احترازٌ مِن نحو: «أحْمَرَ» و «أرمَلَ» ؛ لأنَّهُ وإنْ كانَ

١٠ صفةً على وزْنِ أَفْعَلَ، إلا أنه يَدُلُّ على أنهُ ذو حُمْرةٍ في نَفْسِهِ، وذو فَقْرٍ، لا أنَّ حُمْرَتَهُ تَزيدُ على حُمْرَةِ غيرِهِ، ولا أنَّ فَقْرَهُ يَزيدُ على فَقْرِ غيرِهِ، والذي يَشتَمِلُ عليه الحدُّ نحوُ قولِكَ: زَيدٌ أَفْضَلُ مِن عَمْرٍو، فإنَّ «أَفْضَلُ» صِفَةٌ على وَزْنِ أَفْعَلَ، تَدُلُّ على أنَّ فَضْلَ زَيدٍ يَزيدُ على فَضْلِ عَمْرٍو .

وقد حَدَّهُ ابنُ الحاجبِ[2] فقَالَ: اسمُ التَّفضيلِ ما اشتُقَّ مِن فِعْلٍ لموصُوفٍ

١٥ بزيادَةٍ على غيرِهِ .

---

(١) التذييل والتكميل ٣/١٩٤، ومنهج السالك ٤٠٧ .

(٢) الكافية ص: ١٨٥ .

فقولُهُ: «ما اشتُقَّ مِن فِعْلٍ» جِنْسٌ يَشمَلُ كُلَّ اسمٍ اشتُقَّ مِـن الفِعـلِ كاسـمِ التَّفضيلِ واسمِ الفاعلِ واسمِ المفعُولِ والصِّفَةِ المشبَّهةِ واسمِ الزمانِ والمكـانِ والآلـةِ، وقولُهُ: «لموصُوفٍ» خَرَجَ به اسمُ الزَّمانِ والمكانِ والآلةِ، فإنَّهَـا وإنْ كـانت مشـتَقَّةً مِن الفِعلِ، إلا أنَّهَا لم تكُـنْ جاريَـةً علـى موصُـوفٍ، وقولُـهُ: «بزيـادَةٍ علَـى غـيرِهِ» الضَّميرُ في «غيرِهِ» عائِدٌ إلى الموصُوفِ، وخَرَجَ به كُلُّ صفَـةٍ مشـتَقَّةٍ مِنَ الفِعـل مـا عدا اسمَ التَّفضيلِ، فإنَّهَا صِفَاتٌ مشتَقَّةٌ مِنَ الفِعلِ، جَارِيـةٌ على موصُوفِهَا إلا أنَّهَا لا تَدُلُّ على زيادةٍ في الموصُوفِ / علَى غيرِهِ . [٩٥/أ]

وردَّ ابنُ النَّحويَّةِ[1] على هذا الحدِّ بأنه غيرُ مَـانِعٍ؛ لأنَّ أمثلـةَ المبالَغَـةِ تَدخُـلُ عليه؛ لكَونِهَا تَدُلُّ على زيادةٍ في الصِّفَةِ.

قُلْتُ: أمَّا كَونُهَا تَدُلُّ على زيادَةٍ في الصِّفَةِ فَمُسَلَّمٌ، وأمَّا كـونُ تلـكَ الزيـادةِ فيها تَعْرِضُ إلى الزِّيادَةِ على الغَيرِ فَلاَ، ألاَ تَرَى أنَّكَ إذا قُلْتَ: زَيدٌ ضَرَّابٌ، فَمعنَـاهُ أنَّهُ يَضْرِبُ كَثِيراً؛ لا أنَّ العَرَبَ وَضَعَتْهُ أن يَدُلَّ على أنَّه أكثَرُ ضَرْباً مِن غيرِهِ، كَمَـا وَضَعَت «أَفْعَلَ» في قولك: زَيدٌ أَضْرَبُ مِن عَمْرٍو كذلك، وإنْ فُهِـمَ مِـن «ضَـرَّاب» أنَّ ثَمَّ مَنْ هو أَقَلُّ ضَرْباً منه، فذلك باللزُومِ لا بالوَضْعِ .

ثُمَّ حَدَّهُ ابنُ النَّحْويَّةِ[2] فقَالَ: هو ما دَلَّ على حَدَثٍ بأَفْعَلَ وزِيَادَةٍ على غيرِهِ.

فقولُهُ: «مَا دَلَّ على حَدَثٍ» يَشمَلُ جميعَ المشتَقَّاتِ، وقولُهُ: «بأفعَلَ» أي بهذه الصِّيغَةِ، وخَرَجَ بـه ما ليسَ وزنُهُ على أَفْعَلَ، قالَ صاحِبُ الحَدِّ: واحتَرَزْتُ به مِـن أمثِلَةِ المبالَغَةِ، فإنَّهَا تُعطِي الزيادَةَ، إلا أنَّهَا ليسَتْ على وَزْنِ أَفْعَـلَ فَخرَجَـتْ، وقـد تَقَدَّمَ أنَّ أمثلَةَ المبالَغَةِ لا تَدخُلُ عليه، فلا يَحتَاجُ أن يحترزَ منه، وقولُهُ: «وزيادَةٍ على

(١) شرح ألفية ابن معط (مخطوط) لوحة (٢١٢) .

(٢) المصدر السابق .

غيرِهِ » لِيَخرُجَ به نحو: « أحمَرَ » و« أرمَلَ » فإنَّهُ وإنْ كانَ على وَزْنِ أَفْعَلَ، لكنَّهُ لا يُفْهَمُ منه الزِّيَادَةُ على غيرِهِ .

وحَدَّهُ الشَّيخُ شهَابُ الدِّينِ محمَّدُ بنُ شمسِ الدِّينِ أحمدَ بنِ خَليلِ الخُوَيِّيِّ[1] فقَالَ: هو ما كانَ مِنَ الصِّفَاتِ على أَفْعَلَ للتَّفْضِيل .

فقوله: « مِنَ الصِّفَاتِ » احترازٌ عمَّا هوَ على أفعَلَ مِنَ الأسماء نحو: « أَرْنَب » و« أَحْقَب » لحمَارِ الوَحْشِ، وقولُهُ: « للتَّفضيل » احترازٌ عمَّا كانَ على أفعَلَ مِنَ الألوان « كأحمَر » أو العُيُوبِ « كأعمَى » أو بمعنى فاعل « كأعدَل » بمعنى « عادِل » ومنه قولُهُم: « الأَشَجُّ والنَّاقِصُ أَعْدَلاَ بَنِي أُمَيَّةَ[2] »، أي: عَادِلا بني أُمَيَّةَ.

فإنْ قُلْتَ: / يَرِدُ على الحدُودِ المتقَدِّمَةِ قولُكَ: ما رأيتُ أفضَلَ منكَ؛ لأنَّ [٩٥/ب] أفعَلَ التَّفضِيلِ يُشترَطُ فيه الزِّيَادَةُ، وقد انتفَتْ هنَا، وبيانُهُ: أنَّ مُقتَضَى ظَاهِرِ الكلاَمِ أنَّه تَتَبَّعَ النَّاسَ فلَمْ يَجِدْ مَن يَزِيدُ عليه في الفَضْلِ، وهَلْ يَزِيدُ هوَ علَى غيرِهِ أو لا ؟ مَسْكُوتٌ عنه، فقد انتَفَت الزِّيَادةُ المقصُودَةُ مِن أفعَلِ التَّفضيلِ بالنَّصِّ .

فَالجوابُ: أنَّ هذا الكلامَ ليس علَى ظاهرِهِ مِنَ النَّفْيِ، وإنَّما هوَ في معنَى

---

(١) نسبة إلى خُوَيّ من بلاد أذربيجان، قاضي دمشق وابن قاضيها، ولي قضاء القدس وحلب والديار المصرية، ثم نقل إلى قضاء الشام، من تصانيفه: « شرح على فصول ابن معط » ، وكتاب كبير يحتوي عشرين علماً، وله « نظم للفصيح » وغيرُه. توفي بدمشق سنة ٦٩٣هـ ، ودفن بتربته بالسفح. أخباره في: فوات الوفيات ٣/٣١٣، وبغية الوعاة ١/٢٣، والدارس ١/٢٢٧ .

وانظر كلامه في شرحه على فصول ابن معط صفحة (٣٠٢ ـ مخطوط)

(٢) انظر: شرح المفصل ٣/٥-٦، والمقرب ٢٣٤، وشرح الكافية الشافية ٢/١١٤٣، وأوضح المسالك ٣/٢٩٧، و« الأشج هو: عمر بن عبد العزيز، سُمي بذلك لشجة حافر دابة كانت بجبهته. والناقصُ هو: يزيد بن الوليد بن عبد الملك، سُمي بذلك لأنه نقص من أرزاق الجند وحَطَّ منها ، وانظر ما يأتي صفحة: ٣٣٧ .

الإثبَاتِ أي: أنتَ أفضَلُ مِنْ غيرِكَ.

وأمَّا تسميتُهُ: فيُقَالُ لـه: اسمُ التَّفضيلِ وأفْعَلُ التَّفضيل، فَمَنْ قالَ اسمُ التَّفضيل[1] رَأى أنَّهُ أَخصُّ مِن أَفعَلِ التَّفضيلِ. ألاَ تَرَى أنَّ قولَكَ: أَفْعَلُ التَّفضيل شَامِلٌ لقولِكَ: زَيدٌ أفضَلُ مِن عَمْرٍو. ولقولِكَ في التَّعجُّبِ: ما أفضَلَ زَيداً؛ لأنَّ كلاًّ منهُمَا على وَزْنِ أَفْعَلَ، وإنْ كان هذا اسماً وهذا فِعلاً، وكلٌّ[2] منهما يُعْطِي التَّفضِيلَ، بخلافِ قولِكَ: اسمُ التَّفضيل، فإنَّهُ لا يَشمَلُ إلا قولَكَ: زَيدٌ أفضَلُ مِنْ عَمْرٍو، ومَنْ سَمَّاهُ بأَفْعَلِ التَّفضيلِ[3]، لَحَظَ فيه الصِّيغَةَ التي يكونُ عليهَا.

وأمَّا صيغتُهُ: فهي علَى زِنَةِ أَفْعَلَ نحو: زَيدٌ أَفْضَلُ مِن عَمْرٍو، ولا يجوزُ حَذْفُ همزَتِهِ في الفَصيحِ مِن الكلامِ، إلاَّ مِن لَفْظَين وهُمَا: «خَيرٌ» و«شَرٌّ» تقولُ: زَيدٌ خَيرٌ مِن عَمْرٍو، وعَمْرٌو شَرٌّ مِن خَالِدٍ. الأصلُ: «أخْيَرُ» و«أَشَرُّ» فلمَّا كَثُرَ استعمالُهُمَا، حُذِفَت الهمزَةُ، ونُقِلَت حركَتُهَا إلى الفَاءِ فَقِيلَ: خَيرٌ وشَرٌّ، وتُنوسِيَ فيهمَا الأصلُ، فلا يُقَالُ: أَخْيَرُ ولا أَشَرُّ إلا نَادِراً، قال أبو حَاتِمٍ[4]: لاتَكَادُ العَرَبُ تَقُولُهُ إلاَّ ضَرُورَةً.

قُلْتُ: فَمِنْ ذلكَ قولُ الشَّاعِرِ:

بِلاَلُ خَيرُ النَّاسِ وَابْنُ الأَخْيَرِ[5]

---

(١) كابن الحاجب في الكافية ص: ١٨٥، وفي الأصل كتبت: «التفاضيل».

(٢) في الأصل: «كلاً».

(٣) كابن معطٍ في الفصول الخمسون: ٢٢٠، وابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ٥٠.

(٤) سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد الجشمي السجستاني اللغوي النحوي البصري المقرئ، أخذ عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد وغيرهم، وعنه أخذ جمع من اللغويين والمحدثين، توفي سنة ٢٥٠ وقيل: ٢٥٥ هـ. أخباره في: أخبار النحويين البصريين ١٠٢، وطبقات النحويين واللغويين ٩٤، وطبقات القراء ١/ ٢١٩.
وقد نقل أبو حيان قولَ السجستاني هذا في البحر المحيط ٨/ ١٨٠.

(٥) نسب ابن جني في المحتسب ٢/ ٢٢٩ إلى رؤبة، ولم أجده في ديوانه المطبوع، ولرؤبة بيت في ديوانه: ٦٢ يصلح شاهداً على ذلك، وهو قوله يمدح القاسم بن محمد بن القاسم الثقفي:
يا قاسمَ الخيراتِ وابنَ الأخيرِ
والبيت الشاهد في: شرح التسهيل ٣/ ٥٣، وارتشاف الضرب ٣/ ٢٢٠، والتذييل والتكميل ٣/ ١٩٤، والمساعد ٢/ ١٦٧، والهمع ٦/ ٤٥.

وقَرَأَ أَبُو قُلاَبَةَ(١): / ﴿ بَلْ هُوَ الكَذَّابُ الأَشَرُّ * فَسَيَعْلَمُونَ غَداً مَنْ الكَذَّابُ الأَشَرُّ ﴾(٢) فجَاءَ به في الموضِعَين على الأصل. [٩٦/أ]

وأما ما عَدَا خَيراً وشَراً فلا تُحْذَفُ منه الهمزَةُ إلا شَاذاً، قالَ الشَّاعرُ:

وَزَادَني كَلَفاً في الحُبِّ أَنْ مَنَعَتْ ... وَحَبُّ شَيءٍ إلى الإنْسَانِ مَا مُنِعَا(٣)

التقديرُ: وأَحَبُّ شيءٍ، فَحَذَفَ الهمزةَ ضَرُورةً، ولا يُستَعمَلُ «شَرٌّ» و«خَيرٌ» إلا مُفرَدَين، وأمَّا قولُ الشَّاعِرِ:

أَلاَ نَعَبَ النَّاعِي بِخَيْرَي بَنِي أَسَدْ ... بِعَمْرِو بنِ مَسْعُودٍ وَبِالسَّيِّدِ الصَّمَدْ(٤)

فليس تثنيةَ خَيرِ الذي يُرَادُ به أفعلَ التفضيلِ، وإنما هو تثنيةُ خَيِّرٍ المشدَّدِ، ثمَّ خُفِّفَ.

وقد يجيءُ «خَير» لغيرِ المفاضَلَةِ تقُولُ: في زَيدٍ خَيرٌ، أي: خَصلَةٌ جميلَةٌ.

المسألة الثانية: في شروط أفعل التفضيل:

وشُروطُهُ شُروطُ فِعلِ التَّعجُّبِ، فما جازَ منه بناءُ فِعْلِ التَّعجُّبِ، جازَ منه بِنَاءُ

---

(١) محمد بن أحمد بن أبي دارة أبو قلابة الجرمي، مقرئ معروف. أخباره في غاية النهاية ٦٢/١.

(٢) سورة القمر: الآيتان: ٢٥-٢٦، وتنظر القراءة في مختصر الشواذ ١٤٧، والمحتسب ٢٩٩/٢، والبحر المحيط ١٨٠/٨ .

(٣) من البسيط، وهو للأحوص الأنصاري في ديوانه: ١٩٥، وينسب إلى مجنون ليلى، وهو في ديوانه ١٥٨، والشاهد في: شرح التسهيل ٥٣/٣، وارتشاف الضرب ٢٢٠/٣، ومنهج السالك ٤٠٨/٢، والمساعد ١٦٧/٢، والتصريح ١٠١/٢، والهمع ٤٥/٦ . وقد سبق الاستشهاد به في باب حبذا صفحة: ٩٥ .

(٤) من الطويل، وهو لسبرة بن عمرو الأسدي، وقيل: لهند بنت معبد بن نضلة، في رثاء عمرو ابن مسعود وخالد بن نضلة الأسديَّين، وكان النعمان قد قتلهما. انظر تفاصيل أخبارهما مع النعمان في أسماء المغتالين ١٣٣/٢ (نوادر المخطوطات) ، والأغاني ٩/٢٢، وفيه: (ألا بَكَرَ) . وانظر الشاهد في: مجاز القرآن ٣١٦/٢، والبيان والتبيين ١٨٠/١، وإصلاح المنطق: ٤٩، وتهذيبه: ١٣٩، وجمهرة اللغة ٦٥٧/٢، وكنز الحفاظ ٢٧٠/١، والخزانة ٢٦٩/١١، وبعد البيت:

فما كان بغياً بالجواب فإنه ... أبو معقِلٍ لا حَجْرَ عنه ولا صَدَدْ
أثاروا بصحراءِ الثويَّةِ قبرَه ... وما كنتُ أخشى أن تَنَاءَى به البلد

أفعلِ التَّفضيلِ، وما امتَنَعَ امتَنَعَ، وما كان هنَـاكَ شَـاذاً كـان هنـا شَـاذاً، فالبَابَـان حكمُهُمَا واحدٌ في الغالِبِ، وما ذاكَ إلا لكَونِهِمَا يرجعَان إلى معنًى واحدٍ، وإنما قُلنَا: «في الغالِبِ» ؛ لأنَّ مِن الأفعالِ ما يمتنعُ منــه بنَـاءُ فعـلِ التَّعجُّـبِ، ويجـوزُ منـه أفعَلُ التَّفضيلِ، قالُوا: زَيدٌ أَنْوَمُ مِن عَمْرٍو، ولم يقولُوا: مَا أَنْوَمَهُ .

٥ وقد تَقَدَّمَتْ أحكامُ فعلِ التَّعجُّبِ، ولا بُدَّ هنا مِن زِيادَةِ بَيَانٍ فنقولُ:

قالَ ابنُ مالِكٍ[1]: أفعلُ التفضيل يُبنَى مِن كلِّ فِعـلٍ، ثُلاثـيٌّ، مُتصَـرِّفٌ، تَـامٌّ، قَابِلٍ معناهُ للتفاضُلِ، غيرِ مبنيٌّ للمفعُولِ، ولا مُنْتَفٍ، ولا مدلُولٍ على فاعلِهِ بأفعَلَ .

فهذه ثمانيةُ شُروطٍ قد تقدَّمَ بيَانُهَا في فِعْـلِ التَّعجُّـبِ،ولْنُثْبِتْهَـا هنـا بـالنَّظرِ إلى أفعَلِ التَّفضيلِ.

١٠ **فأمَّا كـونُهُ مَبْنِياً مِن الفِعلِ**،فاحترازٌ مِن بِنَائِهِ مِن الاسمِ الذي ليسَ بصِفَةٍ، أو مِنَ الصِّفَةِ التي لا فِعْلَ لها، فلا يُقَالُ مِن الحمَـارِ: / زَيـدٌ أَحْمَـرُ مِـن عَمْـرٍو، علـى [٩٦/ب] معنَى البَلاَدَةِ، ولا يُبنَى مِن «غـير» و«سِوَى»، وإن كانَـا صِفَتَـين؛ لأنَّهُمَـا لا فِعْـلَ لهما، فإنْ جَاءَ شَيءٌ مِن ذلك حُفِظَ ولا يُقَاسُ عليه، فمِنْ ذلك قولُهُم: «هَذَا البَعِـيرُ أَحْنَكُ الإِبلِ[2]»، أي: أَحْنَكُ منها، والمعنى على أنَّهُ أكثَرُ أَكْـلاً منهـا، فـ«أَحْنَـكُ» ١٥ مَبنيٌّ مِن الحَنَكِ الذي هو تحتَ الذَّقَنِ، لا مِن فِعْلٍ؛ لأنَّهُ لا يُقَالُ: حَنَكَ بمعنَى أَكَلَ، وأصلُ الكلامِ: هذا البعيرُ آكَلُ مِنَ الإبِلِ، إلا أنَّهُ لما كانَ الحنَكُ يَتَحَرَّكُ عندَ الأَكلِ اشتُقَّ منه أَفْعَلُ فَقِيلَ: أَحْنَكُ، ويُحتَمَلُ أن يكونَ «أَحْنَكُ الإبلِ» مَبْنياً[3] مِنَ الفِعْـلِ،

---

(١) شرح الكافية الشافية ١١٢١/٢ . وينظر: شرح التسهيل ٥٠/٣ .

(٢) انظر الكتاب ١٠٠/٤، وشرحه للسيرافي (الجزء المطبوع بعنوان السيرافي النحوي) ص: ٢٦٥، والمحكم ٣٢/٣، وشرح التسهيل ٥١/٣.

(٣) في الأصل: «مبنيٌّ» .

وهو قولُهُم: احتَنَكَ الجَرَادُ مَا عَلَى الأرْضِ، أي: أَكَلَهُ[(١)]، فَلا يكونُ «أَحْنَكُ الإبلِ» شَاذاً مِن هذِهِ الجهَةِ، إلا أنَّهُ يَصيرُ شَاذاً مِن وَجْهٍ آخَرَ، وهو كونُهُ مَبنِياً مِن غيرِ الثُّلاثيِّ على مَنْ يَقُولُ به[(٢)] .

قالُوا: ومما جَاءَ مَبنِياً مِن الاسم قولُهُم : «هُوَ أَقْمَنُ بِهِ[(٣)]»، أي: أَحَقُّ، فهو مَبنيٌّ مِن قَمِنٌ، أي: حَقِيقٌ .

وقالُوا: «هو أَلَصُّ مِن شِظَاظٍ[(٤)]»، فهو مَبنيٌّ [من][(٥)] اللِّصِّ. وشِظَاظٌ: بكَسْرِ الشِّين: رَجُلٌ مِن بَنِي ضَبَّةَ.

ويُقَالُ: زَيدٌ أَوَّلُ القَومِ وآخِرُهُم. وقالُوا: «هوَ آبَلُ النَّاسِ»[(٦)]، أي: أَرْعَاهُمْ للإبلِ، فهوَ مَبنيٌّ مِن الاسمِ، ومِن أَمْثَالِهِم: «آبَلُ مِنْ حُنَيْفِ الحَنَاتِمِ[(٧)]»، وحُنَيفٌ: بتصغيرِ أَحْنَفَ علَى التَّرخِيمِ؛ وهو رَجُلٌ مِن بَنِي تَيْمِ الَّلاتِ[(٨)]، والحَنَاتِمُ: في الأصْلِ السَّحَابُ[(٩)]، قيلَ: ويُمْكِنُ أن يكونَ مِن (أَبِلَ) بكَسْرِ الباء (يَأْبَلُ)، والمصدَرُ: أَبَالَة بفَتْحِ الهمزةِ إذا كانَ مَاهِراً بمصلَحَةِ الإبلِ، فلا يكونُ شَاذاً.

---

(١) انظر المحكم ٣/٣٢ .

(٢) وهو منقول عن الأخفش والمبرد. انظر: شرح الكافية ٢/٢١٤ .

(٣) انظر المحكم ٦/٢٨٠، والتذييل والتكميل ٣/١٩٤، والمساعد ٢/١٦٦ .

(٤) انظر الأمثال لأبي عُبيد ٣٦٦، والدرة الفاخرة ٢/٣٦٩، ومجمع الأمثال ٣/٢٣٠، والمستقصى ١/٣٢٨ . وشِظَاظٌ: رجلٌ من بني ضبَّة، كان لصاً مغيراً ـ أخذوه في الإسلام فصلبوه ـ فصار مثلاً. اللسان (شظظ) .

(٥) زيادة يستقيم بها السياق .

(٦) انظر الكتاب ٤/١٠٠، وشرح للسيرافي (الجزء المطبوع بعنوان السيرافي النحوي) ص: ٢٦٥، والتاج (أبل) .

(٧) جمهرة الأمثال ١/٢٠٠، ومجمع الأمثال ١/١٤٨، والمستقصى ١/١، وثمار القلوب: ١٠٧ .

(٨) وهو أحدُ بني حَنْتَم بن عدي بن الحارث بن تيم الله بن ثعلبة . التاج (أبل) .

(٩) قيل: هو السحاب الأسود، الواحدة: حنتمة. اللسان (حنتم) .

ومِن أمثِلَةِ غيرِ سيبويهِ: هَذَا التَّمْرُ أَصْقَرُ[١] مِن غَيرِهِ[٢]؛ أي: أَكْثَرُ دِبْساً. فـ«أَصْقَرُ» مَبنيٌّ مِن الصَّقْرِ وهوَ الدِّبْسِ[٣]، وهو بالصَّادِ والقَافِ، / وقالوا: «هَذَا مَكَانٌ [٩٧/أ] أَشْجَرُ مِن غيرِهِ»، أي: أَكْثَرُ شَجَراً[٤]، فـ«أَشْجَرُ» مَبنيٌّ مِن الشَّجَر.

قِيلَ: ويُمكِنُ أن يكونَ «أَصْقَرُ» مَبنياً مِن الفِعْلِ وهو: صَقِرَ الرُّطَبُ، بكَسْرِ القَافِ إذا كانَ ذَا صَقَرٍ، فلا يكونُ شَاذّاً، ويُمكِنُ أن يكونَ «أَشْجَرُ» مِن قولِهِم: أَشْجَرَ المكَانُ، إذا صَارَ ذَا شَجَرٍ، فيكونُ غَيرَ شَاذٍّ، مِن كونِهِ بُنِيَ مِن الفِعْلِ، إلا أنَّهُ يَصيرُ شَاذاً مِن كونِهِ بُنِيَ مِن غَيرِ الثُّلاثيِّ، وقالُوا: زَيدٌ أَسْوَى مِن فُلَانٍ، مِن سِوَى، وسِوَى لا فِعْلَ له[٥].

وأمَّا كونُ الفِعلِ ثُلاثياً فاحترازٌ مِن كونِهِ أَزْيَدَ مِنَ الثُّلاثيِّ فإنَّهُ لا يُبنَى منهُ أَفْعَلُ التَّفضيلُ، وإنما لم يُبْنَ منه لأنَّه يُؤدِّي إلى هَدْمِ البِنْيَةِ، وحُصُولِ اللَّبْسِ، ألاَ تَرَى أنَّكَ لو بَنَيتَهُ مِن «استخرَجَ[٦]» لقُلْتَ منهُ: زَيدٌ أَخْرَجُ مِن عَمْرٍو، فانهَدَمَت البِنْيَةُ بحذفِ الألِفِ والسِّينِ والتَّاءِ، وحَصَلَ اللَّبْسُ لكَونِهِ لا يُعلَمُ هَل المعنَى كَثيرُ الخُرُوجِ، وهو غيرُ مُرَادٍ، أو كثيرُ الاستخرَاجِ وهو المرَادُ، فيَلْتَبِسُ المعنَى المرَادُ بغيرِهِ.

---

(١) في شرح التسهيل (المطبوع) ٥١/٣ كتبت (أصغر) وتكررت عدة مرات، وهو خطأ.

(٢) من كلام أهل المدينة، حكاه أبو حاتم في كتاب النخل: ٨٢، وانظر: المحكم ١٢٥/٦.

(٣) في التاج (صقر): «الصقْرُ: الدبس عند أهل المدينة، وخصَّ بعضُهم من أهل المدينة به دبسَ التمر».

(٤) انظر اللسان (شجر) عن أبي حنيفة، قال: ولا أعرف له فعلاً. وفي الأصل: «سجوداً» وهو خطأ.

(٥) هكذا في الأصل، والذي وقفت عليه: «هو أسوى من هذا أي: أشد استواءً، فهو من استوى»، وفي اللسان (سوا): «وهذا المكان أسوى هذه الأمكنة، أي: أشدها استواء، حكاه أبو حنيفة». وانظر منهج السالك: ٤٠٧، والتذييل والتكميل ١٩٤/٣.

(٦) في الأصل: (استخراج).

وكذلكَ لو بَنَيتَ من «أَعْطَيْتُ» فقُلْتَ: زَيدٌ أَعْطَى مِن عَمْرٍو، لَتَهَدَّمَت البِنْيَةُ،ووَقَعَ اللَّبْسُ فلا يُعلَمُ هل المعنَى مِن أَعْطَى إذا وَهَبَ،أو مِن عَطَا إذا تَنَاوَلَ.

وكذلك لو بَنَيْتَ مِن «دَحْرَجَ» فإمَّا أنْ تقولَ: زَيدٌ أَحرَجُ مِن عَمْرٍو بحذفِ الدَّالِ، أو زَيدٌ أَدْحَرُ مِن عَمْرٍو بحذف الجيم. ففي الأَوَّلِ هَدْمُ البِنْيَةِ والتِبَاسُ كَثْرَةِ الدَّحْرَجَةِ بكَثْرَةِ الحَرَجِ، وفي الثَّاني هدْمُ البِنْيَةِ والتِبَاسُ كَثْرَةِ الدَّحْرَجَةِ بكَثْرَةِ الدُّحُورِ وهوَ الإِبْعَادُ .

وأمَّا بِنَاءُ أَفعَلِ التَّفضيلِ مِن الفِعلِ الذي على وَزْنِ (أَفْعَلَ) ففيهِ مِن الخلاَفِ مَا في بِنَاءِ فِعْلِ التَّعَجُّبِ منهُ، فَمَن قَالَ هنَاكَ: لا يَجُوزُ إلاَّ شَاذاً[1]، قَالَ هُنَا كَذلِكَ، ومَنْ قَالَ هُنَاكَ / بجوازِهِ[2]، قَالَهُ هُنَا، ومَنْ فَرَّقَ هُنَاكَ ــ بينَ أنْ تكونَ الهمْزَةُ في [٩٧/ب] أَفْعَلَ للنَّقْلِ نحو: «أَعْطَى» فلا يجوزُ، أو لغَيرِ النَّقْلِ نحو: «أَغْفَى» بالغَين المعجَمَةِ فَيَجُوزُ - [فَرَّقَ هنا[3]][4] .

---

(١) وهو الأخفش والمازني والمبرد وابن السراج والفارسي. انظر المقتضب ١٨٠/٤-١٨٢، والأصول ١٠٢/١، وشرح الكافية ٢١٤/٢، والتذييل والتكميل ١٩١/٣، والمساعد ١٦٤/٢ . وقد نسبَ ابنُ القواس في شرح ألفية ابن معطٍ ١٠٠٢/٢ إلى المبرد رأياً مناقضاً للمشهور عنه، حيث قال: « والمبرد يجيز بناء أفعل من كل فعلٍ ثلاثي مزيد فيه مطلقاً » والمشهور عنه منع بناء أفعل التفضيل من (أَفْعَلَ).

(٢) وهو قول سيبويه والمحققين من أصحابه، وصححه ابنُ هشام الخَضراوي والصفار، وعليه ابنُ مالك. انظر الكتاب ٧٣/١، وشرح التسهيل ٤٦/٣، والتذييل والتكميل ١٩١/٣، ومنهج السالك ٣٧٤، والمساعد ١٦٤/٢ .

(٣) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٤) هذا التفصيل لابن عصفور نصَّ عليه في المقرب ٧٨، ولم ينسبه إلى سيبويه كما أشارت بعض المصادر، وعلّق ابنُ مالك على ذلك بقوله: « وهو تحكُّمٌ بلا دليل » ، أما في شرح الجمل فيبدو أن ابن عصفور رجع عن هذا التفصيل، حيث حكم بعدم جواز التعجب منه، فوافق بذلك رأي المبرد والمازني ومن معهما. انظر: شرح الجمل ٥٨٠/١، وشرح التسهيل ٤٧/٣، والتذييل والتكميل ١٩٢/٣، ومنهج السالك ٣٧٤، والمساعد ١٦٤/٢ .

فمِمَّا سُمِعَ مِن بِنَاءِ أَفْعَلِ التَّفضيلِ مِن الفِعلِ الزَّائِدِ قولُهُم: «هوَ أَفْلَسُ مِنِ ابنِ المُذَلَّقِ[1]» هوَ مِنْ «أَفْلَسَ الرَّجُلُ» إذا صَارَتْ دَرَاهِمُهُ فُلُوساً، أو لم يَبْقَ له فِلْسٌ. وابنُ المُذَلَّقِ: بالذَّالِ المعجَمَةِ رَجُلٌ ضُرِبَ به المَثَلُ بالفَقْرِ[2].

ومنهُ: زَيدٌ أَعْطَى مِن عَمْرٍو للدَّرَاهِمِ، وأَوْلَى مِن عَمْرٍو بالمعرُوفِ، وهُمَا مِن أَعْطَى وأَولى، ومنه: زَيدٌ أَكْرَمُ لي مِن عَمْرٍو، مِن أَكْرَمَ. ومنه: هَذَا المكَانُ أَقْفَرُ مِن ذلكَ، وهوَ مِن أَقْفَرَ المكَانُ إذَا خَلاَ.

ومنهُ في الحديثِ: «فَهُوَ لِمَا سِوَاهَا أَضْيَعُ[3]» وهوَ مِن أَضَاعَ الرَّجُلُ الشَّيءَ، وجَاءَ في الحديثِ: «جَوفُ اللَّيلِ أَجْوَبُ دَعْوَةً[4]» وهوَ مِن استَجَابَ، وقالوا: هَذَا أَغَمُّ مِن عَمْرٍو، أي: أَشَدُّ كُرْبَةً، وهوَ مِن اغْتَمَّ، ومنهُ قولُهُم: هوَ أَخْصَرُ مِن كَذَا، وهوَ مِن اختَصَرَ.

وأَمَّا كونُهُ متصرِّفاً فاحترازٌ مِنَ الفِعلِ الذي لا يَتَصَرَّفُ؛ لأنه إذا كانَ لا يُبْنَى منهُ اسمُ فَاعِلٍ ولا اسمُ مفعُولٍ، فكيفَ يُبْنَى منهُ أَفعَلُ التَّفضيلِ ؟

وقالُوا على جِهَةِ الشُّذُوذِ: زَيدٌ أَعْسَى مِنْ عَمْرٍو[5]، أي: أَحَقُّ، فَبَنَوْهُ مِنْ عَسَى.

---

(١) انظر جمهرة الأمثال ١٠٧/٢، ومجمع الأمثال ٤٦١/٢، والمستقصى ٢٧٥/١ .

(٢) وهو رجل من عبد شمس بن سعد بن زيد مناة، كان لا يجد في أكثر أوقاته في بيته قوت ليلة واحدة، وكذلك كان أبوه المذلّق، وفيه يقول الشاعر:

فَإِنَّكَ إِذْ تَرجُو تميماً وَنَفْعَهَا ... كَرَاجي النَّدَى والعُرفِ عِندَ المذَلَّقِ

(٣) أخرجه الإمام مالك في الموطأ (في كتاب وقوت الصلاة) ٦/١ برقم: (٦)، وهو من قول سيدنا عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، من كتابه إلى عماله، وأوله: « إنَّ أهمَّ أموركم عندي الصلاةُ، فمَن حَفِظَها وحافظ عليها، حَفِظَ دينَه، ومَن ضيَّعَها فهو لما سواها أضيعُ ...» . وانظر شرح الموطأ للزرقاني ٢١/١، والمحرر الوجيز ٢٤٨/٩ .

(٤) في النهاية في غريب الحديث ٣١١/١ « أن رجلاً قال: يا رسول الله: أيُّ الليل أجوب دعوةً؟ قال: جوف الليل » .

(٥) انظر شرح التسهيل ٤٨/٣ .

وأمَّا كونُ الفِعلِ تامّاً فاحترازٌ مِنْ كَانَ وَأَخواتِهَا، فإنَّهُ لا يُبْنَى منها أَفْعَلُ التَّفضيلِ على المشهُورِ قياساً على فِعْلِ التَّعجُّبِ، ومَنْ أَجَازَهُ هنَاكَ، أجَازَهُ هنَا[١]، فكمَا يُقَالُ: مَا أَكْوَنَ عبدَا للهِ قائِماً، يُقَالُ: زَيدٌ أَكْوَنُ مِنْ عبدِا للهِ قائماً.

وأمَّا كَونُ الفعلِ يُشْتَرَطُ فيه القابليَّةُ لمعنَى التَّفَاضُلِ،فاحترازٌ مِنَ الأفعالِ التي لا تَقْبَلُ / الزِّيَادَةَ كَمَاتَ وفَنِيَ، فلا يُقَالُ: زَيدٌ أَمْوَتُ مِن عَمْرٍو، مِنَ الموتِ ضِدِّ [٩٨/أ] الحيَاة، وأمَّا مِن مَوْتِ القَلْبِ فيَجُوزُ؛ لأنَّه يَقْبَلُ الزِّيَادَةَ.

وأمَّا كَونُ الفِعْلِ غيرَ مَبْنيٍّ للمفعُولِ، فاحترازٌ ممَّا بُنِيَ للمفعُولِ، فإنه لا يُبْنَى منه أَفْعَلُ التَّفضيلِ[٢]، فلا يُقَالُ في المضرُوبَين: هَذا أَضْرَبُ مِنْ هذا، ويُقَالُ في الضَّارِبَين، وعَلَّلُوا ذلكَ[٣]: بأنَّ الفعْلَ إنَّمَا هو مَنسُوبٌ للفَاعِلِ في التَّكَسُّبِ، فيَقْبَلُ الزِّيَادَةَ، ويُحْسَبُ كالغَرِيزَةِ، والمفعُولُ لا تَكَسُّبَ له في إيقَاعِ الفِعلِ عليه، فلا يَقْبَلُ الزِّيَادَةَ، ولا يُحْسَبُ كالغَرِيزَةِ، وإنَّمَا الواقِعُ مِنَ المفعُولِ الاحتمَالُ والتَّمَوُّنُ، فيجُوزُ أن تَقُولَ: زَيدٌ أَحمَلُ للضَّرْبِ مِن عَمْرٍو؛ لأنَّ الاحتِمَالَ وَاقِعٌ منه.

وقيلَ: إنَّمَا يُبْنَى مِن الفِعْلِ المبنيِّ للفَاعِلِ لا غَيرَ؛ لأنَّه لَو بُنِيَ مِن الفِعْلِ المبنيِّ للمفعُولِ، لَوَقَعَ اللَّبْسُ، فلا يُعْلَمُ أَمِنَ الفاعِلِ هوَ أَمْ مِنَ المفعُولِ .

وفَرَّقَ قَومٌ فَقَالُوا[٤]: إنْ كانَ بِنَاءُ الفعلِ للمفعُولِ لازماً، ولم يُسْمَعْ فيه بِنَاءُ

---

(١) وممن أجازه الفراءُ وابنُ الأنباري. انظر الأصول ١٠٨/١، والتذييل والتكميل ١٨٩/٣ .

(٢) وقد أجازه ابنُ مالك رحمه الله إذا لم يلبس بفعل الفاعل، وقال: « لا يقتصر فيه على المسموع، بل يُحكم باطراده لعدم الضائر، وكثرة النظائر » .شرح التسهيل ٤٥/٣ .

(٣) انظر: شرح الجمل ٥٧٧/١، والتذييل والتكميل ١٩٠/٣، ومنهج السالك ٣٧٦-٣٧٧ .

(٤) قال ابن مالك: « فلو كانَ ممَّا لازَمَ بناءَ ما لم يُسَمَّ فاعلُه أو غَلَبَ عليه، لم يُتوقَّفْ في جوازه لعدم اللبس، وكثرةِ النظائر » وذهب أيضاً إلى أن مثل هذا النوع لا يُقتصَرُ فيه على السماع، والذي عليه الجمهور الاقتصار على المسموع. شرح التسهيل ٤٥/٣، ٥٢ .

الفاعِلِ كَزُهِيَ زَيدٌ، وعُنِيَ بأمْري، جَازَ أنْ يُبْنَى منهُ أَفْعَلُ التفضيلِ لرَفْعِ اللَّبْسِ، وإن كانَ بِناءُ الفِعْلِ للمفعُولِ غيرَ لازِمٍ كَضُرِبَ زَيدٌ، لم يُبنَ منه لِلَّبْسِ.

وقيلَ: إنْ كانَ المضَافُ إليه أفعَلُ التَّفضيلِ أو المجرورُ بمِنْ قد عُلِمَ أنَّهُ مفعُولٌ واشتَهَرَ ذلكَ، جَازَ أنْ يُبْنَى أَفْعَلُ منه؛ لرَفْعِ اللَّبْسِ، فتقُولُ: عبدُ الله بنُ أُبَيٍّ أَلْعَنُ مِمَّنْ لُعِنَ على لِسَانِ دَاوُدَ، ولا أَظْلَمُ مِن قَتِيلِ كَرْبَلاَءَ، ومَعلُومٌ أنَّ مَن لُعِنَ على لِسَانِ دَاوُدَ مَلعُونٌ[1] لا لاَعِنٌ، والقَتِيلُ بكَربَلاَءَ مَقتُولٌ لا قَاتِلٌ[2].

والمسمُوعُ مِنَ المبنِيِّ للمفعُولِ والفِعلُ ثُلاثيٌّ: «أَزْهَى مِن دِيْكٍ[3]»، و«أَشْغَلُ مِن ذَاتِ النِّحْيَيْن[4]»، وأَشْهَرُ مِن غَيرِهِ، وأَعْذَرُ، وأَلْوَمُ، وأَعْرَفُ، وأَنْكَرُ، وأَخْوَفُ، وأَرْجَى، وأَهْيَبُ.

ومِن الزَّائِدِ علَى الثُّلاثيِّ: هَذَا أَخْصَرُ مِنْ هَذَا، مِن اختُصِرَ،/ وهُوَ أَصْوَبُ مِن غَيرِهِ، مِن أُصِيبَ بمكرُوهٍ. [٩٨/ب]

وقيلَ: إنَّمَا سَهَّلَ هذه الأشياءَ وإنْ كانت مِن المفعُولِ؛ لأنَّ المفعُولَ مَنسُوبٌ

---

(١) في الأصل: «معلون» وهو خطأ.

(٢) الذي لُعن على لسان داود هم الذين كفروا من بني إسرائيل، قال تعالى: ﴿لُعِنَ الذين كفروا من بني إسرائيل على لسان داود وعيسى بن مريم﴾، وقتيلُ كَرْبَلاَءَ هو الحسين بن علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٣) في كتب الأمثال «أزهى من غراب». انظر الأمثال لأبي عُبيد ٣٦٠، وجمهرة الأمثال ٥٠٧/١، ومجمع الأمثال ٩٥/٢.

(٤) الأمثال لأبي عُبيد ٣٧٤، وجمهرة الأمثال ٥٦٤/١، ومجمع الأمثال ١٨٤/٢، والمستقصى ١٩٦/١. والنِّحْيَان: تثنية نِحْي، وهو زقٌّ يُجعلُ فيه السمن، وذات النِّحْيين: امرأة من بني تيم الله بن ثعلبة، كانت تبيع السمن في الجاهلية، فأتى خوَّاتُ بنُ جُبير الأنصاري يبتاع سمناً فساومها، فحلَّت نِحياً مملوءاً، فقال: امسكيه حتى أنظر غيره، ثم حلَّ آخر وقال لها: أمسكيه، فلما شَغَلَ يديها ساورها حتى قضَى ما أراد وهربَ. انظر ثمار القلوب: ٢٩٣.

إليه مَا فُعِلَ بِهِ، فالمضرُوبُ يُقَالُ له: ذُو ضَرْبٍ، والمشغُولُ يُقَالُ له: ذُو شُغْلٍ، والمزهُوُّ: ذُو زَهْوٍ، فكأَنَّ تلكَ الصِّفَاتِ واقِعَةٌ منه، فشُبِّهَ بالفاعِلِ .

وأَمَّا قولُهُم: «هوَ أَكْسَى مِن بَصَلَة[1]» فقيلَ: هو مِن هذا، فيكونُ مِن كُسِيَ المبنيِّ للمفعُولِ، وقيلَ: إنَّهُ مِن كَسِيَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ، بفتحِ الكافِ وكسرِ السينِ، فيكونُ على الأصْلِ.

وأَمَّا كونُ الفعلِ غيرَ منفيٍّ فاحترازٌ مِنَ الفعلِ المنفيِّ، فإنَّهُ لا يُبنَى منه أَفْعَلُ التَّفضيلِ، كمَا لا يُتَعَجَّبُ منه؛ لأنَّ الحقيقةَ المنفيَّةَ كالغائِبِ، فلا يُحْكَمُ عليها بزيادَةٍ ولا نُقْصَانٍ .

وأَمَّا كونُ الفِعلِ لا يكونُ صفةُ الفاعِلِ منه على (أَفْعَلَ)، فاحترازٌ مما جاءَت الصِّفَةُ منه على أَفْعَل فَعْلاَء، فلا يُبْنَى مِن نحو: شَنِبَ، ودَعِجَ، ولَمِيَ، فإنه يُقَالُ في صفَتِهِ: أَشْنَبُ وشَنْبَاءُ، وأَدْعَجُ ودَعْجَاءُ، وأَلْمَى ولَمْيَاءُ، وإنَّما امتَنَعَ أنْ يُبنَى مِن هذه الأفعالِ أَفْعَلُ التَّفضيلِ؛ لأنَّ الصِّفَةَ منه على (أَفْعَل)، فلو بُنِي منه أَفعَلُ التَّفضيلِ لالتَبَسَ كُلُّ واحدٍ منهما بالآخَرِ. قالَهُ ابنُ مَالكٍ[2]، وللنحويين تعليلٌ خِلاَفُ هذا[3]، وهذا أَقْرَبُ .

وقد جاءَ أَفْعَلُ التَّفضيلِ مِمَّا الصِّفَةُ فيه على (أَفْعَل) ، قالُوا: زَيدٌ أَحمَقُ مِن عَمْرٍو، وأَرْعَنُ، وأَعْوَجُ، وأَسْوَدُ[4] مِنْ حَنَكِ الغُرَابِ[5]. وقالَ الشَّاعرُ:

---

(١) انظر الأمثال لأبي عُبيد: ٣٧٠، وجمهرة الأمثال ١٣٧/٢، ومجمع الأمثال ٧١/٣، والمستقصى ٢٩٥/١ .

(٢) شرح التسهيل ٤٥/٣ .

(٣) المرجع السابق

(٤) التفضيل في الألوان كالسواد والبياض مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، تنظر في الإنصاف ١٤٨/١، والتبيين ٢٩٢، وشرح الجمل ٥٧٨/١، وائتلاف النصرة ١٢٠

(٥) من أمثال العرب، قالته أم الهيثم. وحَنَكُ الغُراب: منقارُه. انظر ثمار القلوب ٤٦٠، والمحكم ٣٢/٣، وشرح الجمل ٥٧٨/١ .

جَارِيَةٌ فِي دِرْعِهَا الفَضْفَاضِ

[أَبْيَضُ][(١)] مِنْ أُخْتِ بَنِي أَبَاضِ[(٢)]

وهذه أشيَاءُ تُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليها .

وأمَّا ما جاءَ في حديثِ الحَوضِ مِنْ أنَّ مَاءَهُ أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ[(٣)]، فَخَرَّجَهُ ابنُ

٥ مالِكٍ[(٤)] على وجْهَين:

[٩٩/أ] **أحدهما**: أن يكونَ مِن بَاضَ الشَّيءُ الشَّيءَ؛ / إذا فَاقَهُ في البَيَاضِ، قالَ: فالمعْنَى على هذَا: أنَّ غَلَبَةَ ذلكَ الماءِ لِغَيرِهِ مِنَ الأشيَاءِ المُبْيَضَّةِ، أكْثَرُ مِن غَلَبَةِ بعضِهَا بَعضاً، فـ«أَبْيَضُ» بهذا الاعتبارِ أَبْلَغُ مِن: أَشَدُّ بَيَاضاً .

الثاني: أنْ يكُونَ أَبْيَضُ على بَابِهِ، إلاَّ أنَّ «مِن» [لا][(٥)] تتعلَّقُ بهِ، وإنَّما تتعلَّقُ

١٠ بمحذوفٍ دَلَّ عليه «أَبْيَضُ»، أي: مَاؤُهُ أَبْيَضُ أَخْلَصُ منَ اللَّبَن .

قُلْتُ: والتَّأويلُ الأوَّلُ بَعيدٌ عن اللَّفظ، لا يَنْبَغِي أنْ يُقَالَ به مَعَ كَثْرَةِ مَا جَاءَ مِن ذلك .

---

(١) ساقطة من الأصل .

(٢) بيتان من الرجز منسوبان إلى رؤبة بن العجاج، وهما في ملحق ديوانه ١٧٦ . والشاهد في الأصول ١/١٠٤، وما يجوز للشاعر في الضرورة: ١١٥، ٣٣٧، والإنصاف ١/١٥٠، والتبيين ٢٩٣، وشرح المفصل ٦/٩٣، ٧/١٤٧، وشرح الكافية الشافية ٢/١١٢٥، والدرع: القميص، و(أخت بني أباض) بفتح الهمزة بعدها موحدة، قال اللخمي في الفصول والجمل: ٥٢/ب: معروفةٌ بالبياض، وقال ابنُ السيد في الحلل في شرح أبيات الجمل: ١٣٩: وبنو أباض قومٌ.. » وانظر الخزانة ٨/٢٣٠ .

(٣) رواه البخاري في صحيحه ٨/١٤٩، في كتاب الرقائق، باب في الحوض، ورواه مسلم بلفظ « أشد بياضاً » ٦/٥٣٢، ٤/١٦٠، وكذا غيرُه، ولا شاهدَ في هذه الرواية .

(٤) شرح الكافية الشافية٢/١١٢٦ .

(٥) « لا » ساقطة من الأصل .

انتهت شُرُوطُ الفعل الذي يُبْنَى منه أَفْعَلُ التَّفضيل، فإنْ أَرَدْتَ أَنْ تَبْنِيَهُ مِمَّا لم يَسْتوفِ الشُّرُوطَ، فَافْعَلْ ما تَقَدَّمَ في باب التَّعَجُّبِ، وهوأنْ تَبْنِيَهُ مِن فِعْلٍ آخَرَ قد استَوفَى الشُّروطَ على معنى مَا تُرِيدُهُ مِن شِدَّةٍ أو ضَعْفٍ أو كَثْرَةٍ أو قِلَّةٍ، وتأتي بمصدرِ ذلك الفِعلِ الذي لا يَجُوزُ أنْ يُبنَى منه أفعَلُ التَّفضيلِ منصُوباً بأفعَلَ الذي بَنَيتَهُ مِن الفعلِ الذي استَوفَى الشُّرُوطَ، فتَقُولُ مِن «استَخْرَجَ»: زَيدٌ أَشَدُّ استِخْرَاجاً مِنْ عَمْرٍو، ومِن «دَحْرَجَ»: زَيدٌ أَشَدُّ دَحْرَجَةً مِن عَمْرٍو، وتقولُ: زَيدٌ أَضْعَفُ انطِلاَقاً مِن عَمْرٍو، وأَكْثَرُ اكتِسَاباً مِن خَالِدٍ.

المسألةُ الثالثةُ: في تجريدِ أفعلِ التفضيلِ عن معنى المفاضَلَةِ، وفي جوازِهِ على معنًى وامتناعِهِ على معنًى آخَرَ:

فالكلامُ على هذه المسألَةِ مِن وَجهَين:

الأول: في تجريدِهِ عَن معنَى المفاضَلَةِ، وقَد يُجرَّدُ عن ذلك، فلا تُقَدَّرُ معَه «مِن»، فيأتي بمعنى اسمِ الفاعلِ أو بمعنى الصِّفَةِ المشبَّهَةِ، فمثالُهُ بمعنى اسمِ الفاعِلِ قولُهُ تعالى: ﴿ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الأَرْضِ ﴾[1] المعنى: عَالِمٌ بكُم[2]، وليس المعنى: هو أعلَمُ بكُم مِن غَيره[3]؛ لأنَّ عِلْمَ الله لايُشَارِكُهُ فيه أحُدٌ. ومثالُهُ بمعنى الصِّفَةِ المشبَّهَةِ قولُهُ تعالى: ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيهِ ﴾[4] / [٩٩/ب] المعنى: هوَ هيِّنٌ عليه، وليس المعنى: هوَ أَهْوَنُ عليه مِن غيرِهِ؛ لأنَّ قُدْرَةَ الله تعالى واحدةٌ بالنسبة إلى

---

(١) سورة النجم: من الآية: ٣٢ .

(٢) قال مكيُّ بنُ أبي طالب القيسي - رحمه الله -: «وفيه نظرٌ؛ لأن أفعل إنما يكون بمعنى فاعل إذا كان للمخبر عن نفسِهِ» . مشكل إعراب القرآن ٢/٦٩٣ .

(٣) قال مكيٌّ: «ويجوزُ أن يكونا على بابهما للتفضيل في العلم، أي: هو أعلمُ من كلِّ أحدٍ بهذين الصنفَين .» مشكل إعراب القرآن ٢/٦٩٣ .

(٤) سورة الروم: من الآية: ٢٧ .

المقدُورَاتِ لا تَفَاوُتَ فيها[١].

ثُمَّ إنَّ أَفْعَلَ إذا جُرِّدَ مِن معنَى المفاضَلَةِ له أحكامٌ:

الأَوَّلُ: هلْ ذَاكَ مَقِيسٌ أو سَمَاعٌ ؟ فقَالَ المبرِّدُ[٢]: إنَّهُ مَقِيسٌ لِكَثْرَةِ مَا وَرَدَ منه. وقَالَ ابنُ مَالِكٍ[٣]: الأَصَحُّ قَصْرُهُ على السَّمَاعِ، فَمِنَ المسمُوعِ زِيَادَةً على مَا تَقَدَّمَ قولُهُ تَعَالى: ﴿ هَـٰؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾[٤] أي: طَاهِرَاتٌ، إذ ليسَ المعنَى: أَطْهَرُ مِن غَيرهِنَّ، وقالَ تَعَالى: ﴿ لاَ يَصْلَـٰهَا إِلاَّ الأَشْقَىٰ ﴾[٥] أي: الشَّقِيُّ، إذ ليس المعنَى: أَشْقَى مِن غَيرِهِ. وقالَ الشَّاعِرُ:

إنِّي[٦] لأَمْنَحُكَ الصُّدُودَ وَإِنَّنِي قَسَماً إِلَيكَ مَعَ الصُّدُودِ لأَمْيَلُ[٧]

أي: مَائِلٌ، ولا يُرِيدُ: أَمْيَلُ مِن غَيرِي. وقالَ الآخَرُ:

وَرِثْنَا الغِنَى وَالمَجْدَ أَكْبَرَ أَكْبَرَا[٨]

أي: كابراً عن كابرٍ. وقال حسَّانٌ:

---

(١) انظر الكامل ٢/٨٧٦-٨٧٨ .

(٢) المقتضب ٣/٢٤٧ . وهو منقول عن أبي عُبيدة وبعض المتأخرين كالزمخشري. انظر منهج السالك ٤١٢-٤١٣، والمساعد ١٧٦، ١٧٩ .

(٣) شرح التسهيل ٣/٦٠ ، وصحَّحَهُ الرضيُّ في شرح الكافية ٢/٢١٧ .

(٤) سورة هود: من الآية: ٧٨ .

(٥) سورة الليل: الآية: ١٥ .

(٦) في الأصل: « إنني » ولا يستقيم معه الوزن .

(٧) من الكامل، وهو للأحوص الأنصاري في ديوانه: ٢٠٩، وروايته: « أصبحْتُ أمنحكَ ... » ، يخاطب بيت عاتكة الذي ذكره في البيت الذي قبله ـ وهو مطلع القصيدة ـ :

يَا بَيتَ عَاتِكَةَ الذِي أَتَعَزَّلُ حَذَرَ العِدَى وَبِهِ الفُؤَادُ مُوَكَّلُ

والشَّاهد في : الزاهر ١/٣٠، والتذييل والتكميل ٣/١٩٨، ومنهج السالك ٢/٤١٢، والخزانة ٨/٢٤٣ .

(٨) لم أقف على قائله، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٣/١٩٨ .

أَتَهْجُوهُ وَلَسْتَ لَهُ بِنِدٍّ فَشَرُّكُمَا لِخَيْرِكُمَا الفِدَاءُ(١)

أي: فخَبيثُكُمَا لِطَيِّبِكُمَا. وقالَ النَّابغَةُ:

لَئِنْ كُنْتَ قَدْ بُلِّغْتَ عَنِّي رِسَالَةً لَمُبْلِغُكَ الـوَاشِي أَغَشُّ وَأَكْذَبُ(٢)

أي: غَاشٌّ كاذِبٌ، إذْ لا يُرِيدُ: أَغَشُّ مِنِّي وَأَكْذَبُ مِنِّي. وقالَ الآخَرُ:

وَإِنْ مُدَّت الأَيدِي إلى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِـأَعْجَلِهِم إذْ أَجْشَعُ(٣) النَّاسِ أَعْجَلُ(٤)

التَّقديرُ: لم أَكُنْ عَاجلاً، إذ ليسَ المعنَى على أنْ يَكُونَ أَعْجَلَ منهُم(٥)، فيَكُونُ قَدْ أَثْبَتَ لنَفْسِهِ عَجَلَةً، وإنَّما مُرَادُهُ نَفْيَ العَجَلَـةِ قَلِيلِهَـا وكَثِيرِهَـا، و(الأَجشَـعُ) هنـا المُرَادُ به: الخفِيفُ العَقْلِ(٦). وقَالَ الآخَرُ:

إنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتاً دَعَـائِمُهُ أَعَـزُّ وَأَطْوَلُ(٧)

---

(١) من الوافر، في ديوانـه: ١/١٧، وروايتـه: «ولسـتَ لـه بكـفء ...» ، والشـاهد في التذييـل والتكميل ٣/١٩٨، وفي الأصل: (فخيركما لشركما) وهو خطأ .

(٢) من الطويل، للنابغة الذبياني في ديوانه ٧٢، وفيه: «بلغتَ عني خيانة» ، والشاهد في التذييـل والتكميل ٣/١٩٨ .

(٣) في الأصل: «أسجع» في البيت والموضع الذي بعده .

(٤) من الطويـل، وهـو للشنفرى مـن لاميتـه المشـهورة. انظـر: شـرح اللاميـة للزمخشـري ٥٣، وإعرابها للعكبري ٦٧، والشاهد في: شرح التسهيل ٣/٦٠، والتذيـل والتكميـل ٣/١٩٨، ومنهج السالك ٤١٢، وتخليص الشواهد ٢٨٥، ويرد البيت في بعض المصـادر شـاهداً علـى دخول الباء في خبر كان المنفية .

(٥) قال العكبريُّ في إعراب اللامية ٦٩: «والتقدير: أعجلُهُم، أو أعجلُ من غيره» .

(٦) لم أقف على هذا المعنى فيما اطلعت عليـه مـن المعـاجم ، والجشـع هـو: أشـد الحـرص علـى الأطل وغيره. اللسان (جشع) .

(٧) مـن الكـامل، وهـو للفـرزدق في ديوانــه ٢/١٥٥، والشــاهد في المفصــل ٢٧٩، وشــرحه للخوارزمي ٣/١٢٩، وشرحه لابـن يعيـش ٦/٩٧، ٩٩، وشـرح التسـهيل ٣/٦٠، ومنهـج السالك ٤١٢، والخزانة ٨/٢٤٢ . وسَمَكَ: رَفَعَ .

أيْ: عَزِيزَةٌ طَويلَةٌ، لا أنَّهَا أَعَزُّ مِن غَيرِهَا وأَطْوَلُ مِن غَيرِهَا؛ لأنَّ غَرَضَـهُ / [١٠٠/أ] أَنْ يُثْبِتَ العِزَّ والطُّولَ لِبَيتِهِ دونَ بَيتِ غَيرِهِ .

وهذا النَّوعُ كَثِيرٌ، ولهذا قَالَ المبرِّدُ بقِيَاسِهِ، ومَنْ أَبَى ذلكَ قَالَ: إنَّ الكَثِيرَ مِن هذَا السَّمَاعِ يَقْبَلُ التَّأويلَ[١].

الحُكْمُ الثَّاني: أنَّ أَفْعَلَ إذَا جُرِّدَ عن معْنَى المفَاضَلَةِ وصَارَ بمعْنَى فَاعِلٍ، فَلِلْعَرَبِ فيه لَحْظَان:

الأَوَّلُ: أنْ يَلْحَظُوا أصْلَهُ، فيَلزَمُ أنْ يكُونَ مُفْرَداً مُذَكَّراً سَـوَاءٌ كَانَ مَا قَبْلَهُ مُفْرَداً أو مُثَنىً أو مجمُوعاً، مُؤَنَّثاً أو مُذَكَّراً، فلا يُطَابِقُ لحظاً إلى أَصْلِهِ الذي هوَ أَفْعَلُ مِنْ، قَالَ الله تعَالى: ﴿أَصْحَٰبُ الجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيرٌ مُسْتَقَرّاً وَأَحْسَنُ مَقِيلاً﴾[٢] وقال تعَالى: ﴿نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ﴾[٣] و﴿نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَصِفُونَ﴾[٤] فَأَفْرَدَ مَعَ تَقَدُّمِ الجَمْعِ، وهذَا هوَ الكَثِيرُ. قَالَ ابنُ مَالِكٍ[٥]: «لأنَّ اللَّفْظَ المستَقِرَّ لهُ حُكْمٌ، إذا قُصِدَ به غيرُ مَعنَاه على سَبِيلِ النِّيَابَةِ لا يُغَيَّرُ حُكْمُهُ».

الثاني: أنَ لا يَلْحَظُوا أَصْلَهُ الذي هوَ أَفْعَلُ التَّفضيلِ، فيَلزَمُ مُطَابَقَتُهُ لِمَا قَبْلَهُ في الإفْرَادِ والتَّثْنِيَةِ والجَمْعِ والتَّذكيرِ والتَّأنيثِ، حَمْلاً عَلَى اسمِ الفَاعِلِ. قَالَ الشَّاعِرُ:

إِذَا غَابَ عَنْكُم أَسْوَدُ العَينِ كُنْتُمُ ... كِرَاماً وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ أَلائِمُ[٦]

---

(١) انظر المساعد ٢/١٧٩ .
(٢) سورة الفرقان: الآية: ٢٤ .
(٣) سورة طه: من الآية: ١٠٤ .
(٤) سورة المؤمنون: من الآية: ٩٦ .
(٥) شرح التسهيل ٣/٦١ .
(٦) من الطويل، وينسب إلى الفرزدق، ولم أجده في طبعات ديوانه التي بين يدي. والشاهد في: جمهرة اللغة ٢/٦٥٠، وشرح التسهيل ٣/٦١، ومنهج السالك ٤١٢، وارتشاف الضرب ٣/٢٢٥، والمغني ٤٩٨، وشرح أبياته ٦/١٧٨، والخزانة ٨/٢٧٧. وأسودُ العين: جبلٌ بنجد، يشرفُ على طريق البصرة إلى مكة. معجم ما استعجم ١/١٥١، ومعجم البلدان ١/١٩٣ .

فجَمَعَ [على] (١) ألائِم مُطَابَقَةً لـ«أنتم»، وهوجمْعُ ألأَمٍ بمعنى لَئِيم .

الحكْمُ الثَّالثُ: أنَّهُ إذا كانَ بمعنى فاعِلٍ، وكان مِن فِعْلٍ مُتَعَدٍّ، هلْ يَنْصِبُ المفعولَ به أَوْ لاَ ؟ فيه خِلافٌ:

الجُمهُورُ أنَّه لا يَنصِبُهُ (٢)، نَظَراً إلى أنَّ أصلَهُ «أَفْعَل مِنْ»، وهو لا يَنصِبُ المفعولَ به، وقالَ بعضُهُم: إنَّـهُ يَنصِبُهُ (٣)، نَظَراً إلى أنَّـهُ الآنَ بمعنى فاعِلٍ، وفاعِلٌ يَنصِبُ المفعولَ به، وجَعَلَ منه قولَهُ تعَالى: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِۦ﴾ (٤) فـ«مَنْ» عندَه مفعولٌ به، أي: عالِمٌ الذي يَضِلُّ .

ولا دَليلَ في الآيةِ إذ يَحتَمِلُ أنْ يكُونَ «مَنْ» منصُوباً بفِعْلٍ مُضْمَرٍ دَلَّ عليه «أَعْلَمُ» ، أي: يَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ.

الوجْهُ الثَّاني: فيما يجوزُ على وَجْهٍ ويمتَنِعُ / على آخَرَ، وهذا بابٌ مُتَّسِعٌ [١٠٠/ب] يُحْتَاجُ فيه إلى نَظَرٍ وتأويلٍ وخُبْرِ كيفيَّةِ ذلكَ، فمِنهُ أنْ تَقُولَ: زَيدٌ أَسْمَرُ مِن عَمْرٍو، إنْ أَرَدْتَ مِن اللَّونِ لم يَجُزْ، وإنْ أَرَدْتَ مِنَ السَّمَرِ وهو حديثُ الليلِ جَازَ، يُقَالُ: سَمَرَ يَسْمُرُ، كخَرَجَ يخرُجُ، إذا تحدَّثَ ليلاً، وتقُولُ: هذه الدَّجاجَةُ أَبْيَضُ مِنْ هذه، فمِنَ اللَّونِ يمتَنِعُ، ومِنَ البَيْضِ [يجُوزُ] (٥)، وتقُولُ: هذا أَسْوَدُ مِنْ هذا،

---

(١) زيادة يستقيم بها السياق .

(٢) نقل ابنُ مالك ـ رحمه الله ـ الإجماع في ذلك فقال: «وأجمعوا أنه لا ينصبُ المفعولَ به» شرح الكافية الشافية ١١٤١/٢، وتبعه الرضي في شرح الكافية ٢١٩/٢ .

(٣) وهو قول الكوفيين، وأجازه ابنُ جني، وتبعه محمد بن مسعود الغزني. انظر المحتسب ٢٢٩/١، وشرح التسهيل ٦٩/٣، وارتشاف الضرب ٢٢٥/٣، والمساعد ١٨٦/٢-١٨٧، والهمع ١٠٩/٥ .

(٤) سورة الأنعام: من الآية: ١١٧ .

(٥) أي: من الفعل (باضَ يبيضُ) ، وكلمة (يجوز) ساقطة من الأصل،

فمِنَ اللَّون ممتَنِعٌ، ومِنْ سَادَ قومَه يجُوزُ، وتَقُولُ: زَيدٌ أَعْوَرُ مِنْ عَمْرٍو، فمِـنْ عَـوَرِ العَيْن لا يجُوزُ، ومِنْ عَارهُ يعُورُهُ إذا ذَهَبَ به يجُوزُ، وتقُولُ: زَيدٌ أَحْوَلُ مِنْ عَمْـرٍو، فمِنْ حَوِلَتْ عَيْنُهُ لا يجُوزُ، ومِنْ حَالَ عَـن العَهْـدِ يجُوزُ، وتَقُـولُ: زَيـدٌ أَصْفَـرُ مِـنْ عَمْرٍو، فمِنَ اللَّون لا يجُوزُ، ومِنَ الخُلُوِّ يجُوزُ، وتَقُولُ: هذا البِرْذَونُ أَحْمَرُ مِن هـذا، فمِنَ اللَّونِ لا يجُوزُ، ومن الدَّاءِ الذي يأخُذُ [الدابَّةَ][1] مِنْ أَكْلِ الشَّعيرِ يجُوزُ، يُقَالُ: حَمِرَ البِرْذَونُ بالكَسْرِ؛ إذا أَكَلَ حتَّى يَحُمَّ، وتقُولُ: هذا السَّيْرُ أَحْمَرُ مِنْ هذا، فمِنَ اللَّون لا يجُوزُ، ومِنْ إزَالةِ القِشْرِ يجُـوزُ، يُقَـالُ: حَمَرْتُ السَّـيرَ والجِلْـدَ بـالفتحِ؛ إذا قَشَرْتَه[2]، وتَقُولُ: هذه الشَّاةُ أَحْمَرُ مِنْ هـذه، فمِـنَ اللَّـون لا يجُـوزُ، ومِـنَ السَّـلْخِ يجُوزُ، يُقَالُ: حَمَـرْتُ الشَّـاةَ بـالفتْحِ؛ إذا سَلَخْتَهَا[3]، وتقـولُ: زَيـدٌ أَعْـرَجُ[4] مِـن عَمْرٍو، فمِنْ عَرِجَتْ رِجْلُهُ بالكَسْرِ لا يجُوزُ، ومِـنْ عَـرَجَ في السُّـلَّم بـالفَتْحِ يجُـوزُ، وتقُولُ: زَيدٌ أعلَمُ مِنْ عَمْرٍو، فمِنَ العِلْمِ يجُوزُ، ومِن شَقِّ الشَّـفَةِ العُلْيَـا[5] لا يجُـوزُ، وتقولُ: زَيدٌ أَفْلَحُ مِن عَمْرٍو، فمِن الفِلاحَةِ وهو شَقُّ الأرض يجُوزُ، ومِن شَقِّ الشَّفَةِ السُّفْلَى[6] لا يجُوزُ، وتَقُولُ: زَيدٌ أَقْطَعُ مِن عَمْرٍو، فمِـن قَطْـعِ اليَـدِ لا يجُـوزُ، ومِـن قَطْعِ الرَّحِمِ يجُوزُ، وتقُولُ: زَيدٌ أَقْرَعُ مِن عَمْرٍو، فمِن سُقُوطِ الشَّعْرِ لا يجُوزُ، ومِن

---

(١) ساقطة من الأصل، وانظر الصحاح (حمر).

(٢) تهذيب اللغة ٥/٥٨، وانظر اللسان (حمر).

(٣) الصحاح (حمر).

(٤) في الأصل: «أعوج».

(٥) الصحاح (علم).

(٦) الصحاح (فلح).

القَبُولِ للمَشُورَةِ يجُوزُ، / يقال: قَرِعَ الرَّجلُ بالكسر؛ إذا كان يَقْبَلُ المَشُـورَةَ[(١)]، [١٠١/أ]
وتقُولُ: زَيدٌ أَجْدَعُ مِن عَمْرٍو، فمِن قَطْعِ الأُذُنِ أو الأَنْـفِ أو اليَـدِ لا يجُـوزُ، ومِـن
الحَبْسِ يجُوزُ، يُقَالُ: جَدَعَ الرَّجلُ الرَّجلَ إذا حَبَسَهُ وسَجَنَهُ[(٢)]، وتَقُولُ: زَيدٌ أَعْمَـى
مِن عَمْرٍو، فمِنَ البَصَرِ لا يجُوزُ، ومِنَ البصيرةِ يجُوزُ.

٥ قد أوضَحْتُ لك كيف يُستنبَطُ هذا النَّوعُ، وهو كثيرٌ لمن يَتَتَبَّعُهُ، وكلُّ فِعْـلٍ
جاءَ على فَعَلَ وأَفْعَلَ ومعناهمَا مختَلِفٌ، يجُوزُ أنْ يُبْنَى أَفْعَلُ التَّفضيلِ مِـن فَعَـلَ، ولا
يجُوزُ مِن أَفْعَلَ[(٣)]، على ما فيه من الخلاَف، تَقُـولُ: زَيـدٌ أَهْـدَى مِـن عَمْـرٍو، فمِـن
هَدْيِ العَرُوسِ يجُوزُ[(٤)]، ومِن إِهْدَاءِ الشَّيءِ لا يجُوزُ، وتَقُولُ: زَيدٌ أَنْشَدُ مِن عَمْـرٍو،
فمِن نُشْدَانِ الضَّالَّةِ يجُوزُ، ومِن إِنْشَادِ الشِّعْرِ لا يجُوزُ .

١٠ المسألة الرابعة[(٥)]: في أقسام أفعل التفضيل :

وهو على ثَلاَثةِ أقسَامٍ: بالألِفِ واللام، وبالإضافـة، ومجـرَّدٍ منهمـا. ولْنتَكَلَّـمْ
أوَّلاً على حقيقةِ هذا التَّقسيمِ، ثمَّ بعدَ ذلك نتكلَّمُ علـى كـلِّ قِسْـمٍ منهـا، فنَقُـولُ:
هذا التَّقسيمُ مَانِعُ الجمْعَ ومَانِعُ الخلُوِّ، أمَّا مَانِعُ الجمْعَ فمعْنَاه: أنَّ أَفْعَـلَ التَّفضيـلِ لا
يجتَمِعُ فيه الألِفُ واللامُ والإضافةُ ومِنْ، ولا اثنان منهما .

١٥ أمَّا امتناعُ الجَمْعِ بينَ الثلاثةِ فإنَّها إنما جِيءَ بأحدِهَا لِيُعلَمَ منـه المفضَّـلُ عليـه،

---

(١) الصحاح (قرع) .

(٢) ويقال بالذال أيضاً « حذع » الصحاح (حدع) .

(٣) لأن البناء من الزائد على الثلاثي يودي إلى هدم البنية وحصول اللبس، أما البناء مـن (أفعـل) ففيه خلافٌ، سبق تفصيله في صفحة: ٣٠٧ .

(٤) في المحكم ٤/٢٧٠: « والهديُ والهديةُ: العروسُ ... وهَدَى العروسَ إلى بعلهـا هِـداءً وأهداهـا واهتداها » .

(٥) في الأصل: « الثالثة » وهو خطأ .

فلواجتمَعَتْ لَلَزِمَ منه اجتماعُ ثلاثة أشياءَ لمعنًى واحدٍ، زيادةً على ما يأتي مِن التعليل في امتناعِ الجمْعِ بين اثنين منها.

وأمَّا امتناعُ الجمْعِ بين الألِفِ واللامِ والإضافةِ، فمَعلُومٌ مِن باب الإضافةِ أنَّه لا يُجْمَعُ بينَهما إلا في مِثْلِ: الحَسَنِ الوَجْهِ .

وأمَّا امتناعُ الجمْعِ بينَ الألِفِ واللام ومِن، فقيلَ: لأنَّ الألِفَ واللامَ تُشعِرُ باستغنائِهِ وكَمَالِهِ، ومِنْ تُشعِرُ باحتياجِهِ ونُقْصَانِهِ، فكان في اجتماعِهِمَا ضَرْبٌ مِنَ التَّناقُضِ، / وقيلَ[1]: إنَّ الألِفَ واللامَ تجعَلُهُ لمَعْهُودٍ مُفَضَّلٍ على مَن عُهِدَ تفضيلُهُ [١٠١/ب] عليه، و«مِن» تجعلُهُ مفضَّلاً على مَن جُرَّ بِهَا دون غيرِه، فاجتماعُهُمَا يقتَضِي أنَّه مُفَضَّلٌ باعتبارِ المعهُودِ لا باعتبارِ المعهُودِ، وهذا تَنَاقُضٌ .

وأمَّا امتناعُ الجمْعِ بينَ الإضافةِ و«مِن» فلأنَّ الإضافَةَ تُعطِي الاتِّصَالَ، و«مِن» تُعْطِي الانفصَالَ، والشَّيءُ لا يكونُ منفَصِلاً متَّصلاً في وقتٍ واحِدٍ[2].

وأمَّا مانعُ الخلُوِّ فمعنَاهُ أنَّ أفْعَلَ التَّفضيلِ يمتنِعُ أنْ يخلُوَ مِن واحدٍ منها، إمَّا الألِفُ واللام أوالإضافةُ أو مِن؛ لأنه لو خَلاَ مِن واحدٍ منها، لم يُعلَم المفضَّلُ عليه، فقولُكَ: أَفْعَلُ التَّفضيلِ إمَّا بالألِفِ والـلامِ، و[إمَّا بـ][3]الإضافةِ، وإمَّا بمِن، فهو كقَولِكَ: الجسْمُ إمَّا حَيَوَانٌ وإمَّا جَمَادٌ وإمَّا نَبَاتٌ، إذ معلُومٌ أنَّه لا يَجْتَمِعُ في الجسمِ أنَّ يكونُ حَيَواناً ونباتاً وجَمَاداً، ولا يخلُو عن واحدٍ منها، إذ لا تَخْرُجُ الأجسامُ عن واحدٍ مِن هذه الثلاثة.

إذا تقرَّرَ هذا فمهما جاء شيءٌ ظاهِرُهُ جوَازُ اجتماعِ أَحدِهَا معَ الآخَرِ، أو

---

(١) انظر الخصائص ٣/٢٣٣-٢٣٤، وشرح المفصل ٣/٦، ٦/١٠٤، والإيضاح في شرح المفصل ١/٦٥٥ .

(٢) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٦٥٥ .

(٣) زيادة يستقيم بها السياق .

جوازُ الخُلُوِّ منها فهو مُؤَوَّلٌ، فمِمَّا ظاهرُهُ جَوازُ اجتماعِ الألِفِ واللامِ ومِن، قولُ الأعشى يخاطِبُ عَلْقَمَةَ بنَ عُلاثَةَ[1]:

وَلَسْتَ بِالأَكْثَرِ مِنهُمْ حَصىً وَإِنَّمَا العِـــزَّةُ لِلْكَاثِرِ[2]

فظاهرُ قولِهِ: «الأكثَرِ منهُم» الجمعُ بين الألِفِ واللامِ ومِن[3]، وقد تأوَّلوهُ فقيلَ[4]: الألفُ واللامُ زائدةٌ، و«مِن» على بابها، وقيلَ[5]: الألفُ واللامُ ليست زائدةً، و« مِن » ليست على بابها، فقيلَ: تتعلَّقُ بحالٍ من اسمِ ليس، التقديرُ: ولَسْتَ في حالِ كونِكَ مُستقِراً منهم، وفيه عَمَلُ « ليس » في الحال، وقيلَ[6]: هي متعلِّقةٌ بمحذوفٍ دَلَّ عليه « بالأكثَر » أي: ولَسْتَ بالأكثرِ أكثرَ منهم، و«مِن» على بابها على هذا، وقيلَ[7]: تتعلَّقُ بـ « الأكثر » لا على أنَّ « مِن» هي التي للتفضيل، وإنما

---

(١) هو علقمة بن علاثةَ بن عوفٍ الكلابي العامري، سيدٌ من سادات قومه، أسلم ثمَّ ارتدَّ في أيام أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفرَّ إلى الشام، ثم عاد إلى الإسلام، ولاَّه عمرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حوران، فنزلها إلى أن مات، ووقعت بينه وبين عامر بن الطفيل منافرةٌ مشهورة. أخباره في: الأغاني ١٦/٢٨٣-٢٩٦، وسرح العيون ١٦٢-١٦٧، والإصابة ٢/٤٩٦، والخزانة ٨/٢٥٧-٢٦١ .

(٢) ديوان الأعشى ص: ١٩٣. والشاهد في النوادر ١٩٦، وتكملة الإيضاح ٣٠٧، وإيضاح شواهده ١/٥٢٥، والخصائص ١/١٨٥، ٣/٢٣٤، وشرح المفصل ٦/١٠٠، ١٠٣، وشرح التسهيل ٣/٥٨، وارتشاف الضرب ٣/٢٢١، والخزانة ٨/٢٥٠ .

(٣) وقد استدل الجاحظ بهذا البيت على جواز الجمع بينهما، وزعم أن في ذلك نقضاً لما أصله النحويون من امتناع الجمع بين الألف واللام ومِن في هذا الضرب من الصفات. انظر الخصائص ٣/٢٣٤ .

(٤) شرح التسهيل ٣/٥٨ .

(٥) الخصائص ٣/٢٣٤، وشرح المفصل ٦/١٠٤ .

(٦) شرح التسهيل ٣/٥٨ .

(٧) المرجع السابق .

هي للبيان، والمفضَّلُ عليه معلومٌ / منَ العَهْدِ الذي في الألِفِ واللام، وبيانُ ذلك [١٠٢/أ] أنَّكَ تقولُ لمخاطَبِكَ: زيدٌ أفضَلُ مِن عَمْرٍو، ثم تقولُ له بعد ذلك: زيدٌ الأفضَلُ مِن تميمٍ، فـ«مِن» هنا للبيان؛ أي: إنَّ زيداً الذي هو أفضَلُ مِن عَمْرٍو هو من تميم. ولكَ أنْ تجمعَ بينهما فتقولَ: زيدٌ أفضَلُ من عَمْرٍو مِن تميم.

وقولُهُ: «حَصًى» معناه عدداً، وإنما عبَّرُوا بالحصى عن العدد؛ لأنَّ العرَبَ كانت تَعُدُّ بالحصى لكونِهَا لا تَعلَمُ الحسَابَ، فإذا عَدَّتْ واحداً جَعَلَتْ حصَاةً، وإذا عَدَّتْ اثنين جَعَلَتْ حصاتَين، وكذلك الباقي.

وأما قولُ الشَّاعر:

أَعِكْرِمَ إنْ كَانَتْ بِعَيْنَيكَ كَمْهَةٌ فَعِنْدِي لِعَيْنَيكَ الأَمَضُّ مِنَ الكُحْلِ[1]

فـ«مِن» فيه للبيانِ أيضاً لا الداخلةِ على المفضَّل عليه، التقديرُ: الأمضُّ الذي هو الكُحلُ.

وأمَّا قولُ الآخَر:

فَهُمُ الأَقْرَبُونَ مِنْ كُلِّ خَيرٍ وَهُمُ الأَبْعَدُونَ مِنْ كُلِّ ذَامِ[2]

فليست «مِن» هنا التي تَدخُلُ على المفضَّل عليه، وإنما هي التي يَتعدى بها

---

(١) من الطويل، ونسبه أبو حيان في التذييل والتكميل ١٩٧/٣ (مخطوط) إلى ابن الزَّبير الأسدي، ولم أجده في ديوان شعره المطبوع. وهو في منهج السالك: ٤٠٩. ورواه أبو حيان: «كُمْنَةٌ» بدل «كَمهَةٌ»، ولعله الأصح؛ لأن الكمنة وَرَمٌ في الأجفان وأُكالٌ تحمَرُّ له العين، يقال: كمنت عينه تكمَنُ كُمنَةً. الصحاح (كمن)، والكَمَهُ: أن يُولد الولدُ لا يُبصر شيئاً، يقال: كَمِهَ يكمَهُ كمهاً. انظر خلق الإنسان لثابت اللغوي: ١١٨. والأمضُّ: المحرقُ، والكحلُ يُمضُّ العينَ؛ أي: يُحرقُها. الصحاح (مضض).

(٢) من الخفيف، وهو للكميت بن زيد الأسدي، في هاشمياته بشرح أبي رياش القيسي ص: ٢٥، والبيت من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ١٩٧/٣، وارتشاف الضرب ٢٢١/٣، ومنهج السالك: ٤٠٩.

الفعلُ الذي ُبني منه أفعلُ التفضيل وهو قَرُبَ وبَعُدَ، تقولُ: زيدٌ قَرُبَ منَ الخير وبَعُدَ منَ الشرِّ .

فإذا بَنَيتَ أفعلَ التفضيل، فإن كان بالألف واللام أتيتَ بـ(مِن) التي لتعدِّي الفعل، و لم تأتِ بـ(مِن) التي للتفضيل، فتقول: زيدٌ الأقربُ من الخير، وإن لم يكن بالألفِ واللام فيجوزُ أن تجمعَ بين «مِن» التي للتعدية، وبين «مِن» التي للتفضيل، فتقول: زيدٌ أقرَبُ مِن عَمْرٍو مِنَ الخير .

ومما ظاهرُهُ الجمعُ بين الإضافة ومِنْ قولُ سَعدِ القَرْقَرَة[1]:

نَحْنُ بِغَرْسِ الوَدِيِّ أَعْلَمُنَا   مِنّا بِرَكْضِ الجِيَادِ في السَّدَفِ[2]

فقال: «أعلمُنا منا» فجَمَعَ بين الإضافة و«مِن»، وأوّلوه على أنه لم يُعْتَدَّ بالإضافة إلى الضمير والتقدير: أعلَمُ منّا[3]، والسَّدَف: بفتح السين والدال المهملتين

---

(١) شاعر جاهليٌّ ماجنٌ، من أهلِ هجَر، كان مضحكَ النعمان بن المنذر ملك الحيرة، وهو أخوه من الرضاعة، يُعدُّ في المستأكلين والمتطفلين، قيل له: ما رأيناك إلا وأنت تزيد شحماً، وتقطر دماً. قال: لأني آخذ ولا أعطي، وأخطئ ولا أُلام، فأنا طول الدهر مسرورٌ ضاحكٌ. أخباره في: ثمار القلوب ١٠٩، وشرح أبيات المغني ٣٣٦/٦، وتاج العروس (سدف - قرقر) .

(٢) وينسب هذا البيت أيضاً إلى قيس بن الخطيم، وهو في ملحق ديوانه ص: ٢٣٦. قال البغدادي - رحمه الله -: «ولم أرَ هذا الشعر في ديوان قيس بن الخطيم، ولا يليق أن يكون له؛ لأنه فارس شجاعٌ» . والشاهد في: ضرائر الشعر: ٢٨٣، وشرح التسهيل ٥٧/٣، وارتشاف الضرب ٢٢٦/٣، ومنهج السالك ٤٠٩، والمغني ٥٧٧، وشرح أبياته ٣٣٥/٦، والخزانة ٢١٩/٩ .

والوديُّ: النخلةُ الصغيرةُ تقلَعُ من جنب أمها، وتُغرَسُ في موضعٍ آخرَ، ويُقالُ له الجثيث. ويروى (أعلمُ منا) ولا شاهد فيها، وعليها ينكسر وزن البيت .

(٣) وأوله أبو عليٍّ الفارسي فيما نقله البغدادي في الخزانة ٢١٩/٩ على أن «نا» من «أعلمنا» تأكيد للضمير في «منا» ، ولقوة تناوله قدموه ليدلوا على شدة اتصاله» ا.هـ

/ الصُّبْحُ وإقبالُه[١]، وعلى هذا أنشدَهُ الفرَّاءُ[٢]. يقول: إنَّا نحن أعلَمُ [١٠٢/ب] بالفِلاَحةِ منَّا بالغارةِ في هذا الوقت .

ومما ظاهرُه الخلوُّ من الألف واللام والإضافة ومِن قولُهُ تعالى ـ في قراءة الحسن البصري[٣] ـ: ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنَىٰ ﴾[٤] بضمِّ الحاء وسكونِ السين من غير تنوين، وكذلك قراءةُ ابنِ مسعود: ﴿ وَمَنْ يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْنَىٰ ﴾[٥] فظاهرُه أنه تأنيثُ «أحسن» الذي للتفضيل، وجاء من غير ألِفٍ ولامٍ ولا مِن ولا إضافةٍ، فالجوابُ: أنه ليس بتأنيثِ «أحسَن» وإنما هو مصدرٌ كالرُّجعىٰ[٦]، وأمَّا قولُ أبي الغُولِ الطُّهَوِيِّ[٧]:

---

(١) هذا في لغة قيس، وفي لغة تميم هي بمعنى الظُّلْمَة، فهي من الأضداد. انظر الأضداد لابن الأنباري ص: ١١٤ .

(٢) لم أقف على هذا الإنشاد فيما اطلعت عليه من كتبه .

(٣) أبو سعيد الحسن بن يسار البصري، من سادات التابعين، توفي سنة ١١٠ هـ .

(٤) سورة البقرة: من الآية: ٨٣. وهي قراءة أُبيٍّ، ونسبها ابنُ خالويه في إعراب القراءات السبع ٨٥/١ إلى حمزة، والمشهور أن حمزة قرأها مع الكسائي ﴿حَسَنًا﴾ بفتح السين والحاء. السبعة ١٦٣ ، وانظر قراءة الحسن في الإتحاف: ٤٠١/١ .

(٥) سورة الشورى: من الآية: ٢٣. وهي قراءة عبد الوارث عن أبي عمرو، ولم أجد من نسبها إلى ابن مسعود. وانظر القراءة في: الكشاف ٤٠٣/٣، والبحر المحيط ٥١٦/٧ .

(٦) قال ابنُ خالويه في إعراب القراءات السبع ٨٤/١: « قال البصريون: هذا غلطٌ؛ لأن الاسم الذي على (فُعْلَى) لا يجوز إلا بالألف واللام مثل: الصغرى والكبرى » .

(٧) شاعرٌ إسلامي في الدولة المروانية، وهو من قوم من بني طُهية يقال لهم: بنوعبد شمس بن أبي سُود، يكتنى أبا البلاد، وسمي أبا الغول؛ لأنه فيما زعم رأى غولاً فقتلها، وله في ذلك خبر وشعر. قال البغدادي ـ رحمه الله ـ: « وأما الطهوي فلم أقف على كونه إسلامياً أو جاهلياً»، وعلّق العلامة الميمني ـ رحمه الله ـ في حاشية اللآلي على هذا بقوله: « وهذا عجبٌ، فإنه هو ناقلٌ شعرٍ له في هجو حماد » . انظر أخباره في: المؤتلف والمختلف ص: ١٦٣، وشرح الحماسة للتبريزي ١٤/١-١٥، واللآلي ٥٧٩/١-٥٨٠، والخزانة ٤٣٨/٦-٤٤٠ .
ونقل البغدادي أن ابن قتيبة نسب القصيدة التي منها الشاهد إلى أبي الغول النهشلي (عِلباء بن حوشن)، والنهشلي هذا هو غير أبي الغول الطُّهوي .

وَلاَ يُجْزَوْنَ مِنْ حَسَنٍ بِسُوْءَى وَلاَ يُجْزَوْنَ مِـنْ غِـلَـظٍ بِلِينِ[(١)]

على رواية «بِسُوْءَى» على وَزْن فُعْلَى، فظاهرُهُ أنه تأنيثُ «أسْوَأ» وجاء خالياً من الألِفِ واللام والإضافة ومِن، فالجوابُ: أنه أيضاً مصدرٌ لا صفةٌ. وأمَّا قولُ العجَّاجِ[(٢)]:

يَـومَ تَرَى النُّفُوسُ مَا أَعَدَّتِ

فِي سَعْيِ دُنْيَا طَالَمَا قَدْ مُدَّتِ[(٣)]

وقولُ النَّهْشَلِيِّ[(٤)]:

وَإِنْ دَعَوتِ إِلى جُلَّى وَمَكْرُمَةٍ يَوماً سَرَاةَ كِرَامِ النَّاسِ فَادْعِينَا[(٥)]

---

(١) البيت من الوافر، وهو في الحماسة ١/٦٢، وشرحها للمرزوقي ١/٤٠، وشرحها للتبريزي ١/١٦، والمفصل ٢٨١، وشرحه للخوارزمي ٣/١٣٢، وشرحه لابن يعيش ٦/١٠٠، والخزانة ٨/٣١٤ . ويروى: «بسَيْءٍ» ولا شاهد فيها .

(٢) أبو الشعثاء عبد الله بن رؤبة السعدي التميمي ، راجز مخضرم، أدرك الإسلام. وسمي بالعجاج لقوله:

حَتَّى يَعِجَّ عِندَهَا مَن عَجْعَجَا

أخباره في: طبقات فحول الشعراء ٢/٧٣٧، والشعر والشعراء ٢/٥٩١، والإصابة ٥/٩١، والخزانة ١/٨٩ .

(٣) في ديوانه ص: ٢٦٧، والشاهد في: معاني الأخفش ١/١٣٥، وتكملة الإيضاح ٣٠٥، وإيضاح شواهده ١/٥٢١، وشرح المفصل ٦/١٠٠، وشرح التسهيل ٣/٦٤، وارتشاف الضرب ٣/٢٣٣، والخزانة ٨/٢٩٦، ٣١٦ .

(٤) هو بَشَامةُ بنُ حَزَنٍ النَّهْشَليُّ، من نهشل بن دارم. قال البغدادي - رحمه الله -: «ولم أرَ له ترجمة، وليس له ذكر في ترجمة الأنساب، والظاهر أنه إسلاميٌّ» وانظر المؤتلف والمختلف ص: ٦٦، والمبهج ص: ٤٧.

(٥) من البسيط، والبيت من قصيدة نُسِبَت إلى النهشلي وإلى المرقش الأكبر، وهي في شعره ص: ٥٩٥ (ضمن ديوان بني بكر في الجاهلية)، وإلى غيرهما، قال البغدادي: «وهذه الأبيات قد اختلف في قائلها، والصحيح أنها لبَشَامةَ بن حَزَنٍ النهشلي» الخزانة ٨/٣١١، ونقل التبريزي في شرح الحماسة ١/٥٥ عن ابن الأعرابي قولَه: إنَّ القصيدة للمرقش الأكبر.

فـ«دنيا» تأنيثُ أدنى، و«جُلَّى» تأنيثُ أَجَلّ، وإنما جاءتا مجرَّدَتَين من الألِـفِ واللام والإضافةِ [ومِن][(١)] لكونهما استُعْمِلاَ استعمالَ الأسماء، وتُنُوسِيَت فيهما الصفةُ فكأنَّ «دنيا» اسمٌ لهذه الدار، و«جُلَّى» اسمٌ للحرب، جازَ فيهما الخلوُّ من الألِفِ والـلام والإضافةِ ومِن، وقد قيلَ[(٢)]: إنَّ «جُلَّى» مصدرٌ. وأمَّا قولُ ابنِ هانئٍ[(٣)]:

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا حَصْبَاءُ دُرٌّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ[(٤)]

فمنهم مَـــن خَطَّأَهُ[(٥)] في الإتيان بـ«كُبرى» و«صُغرى» من غير ألِـفٍ ولامٍ ولا إضافـةٍ ولا مِـن، / وإنمـا خُطِّـئَ ولم يُـؤَوَّل؛ لأنـه ليـس بعرَبـيٍّ، ومنهـم مـن أَوَّلَـهُ، [١٠٣/أ] فقيلَ[(٦)]: جاز ذلك لكونهما من الصفات المستعمَلَةِ استعمالَ الأسماء؛ لكثرة ما يجريان على غيرِ موصوفٍ ظاهرٍ فيهما «كـالأجرع» و«الأبطـح»، فلذلـك جـاءا

والشاهد هو ثاني أبيات هذه القصيدة، ومطلعها:

إِنَّا مُحَيُّوكِ يَا سَلْمَى فَحَيِّينَا وَإِنْ سَقَيتِ كِرَامَ النَّاسِ فَاسْقِينَا

والقصيدة في المفضليات ص: ٤٣٠، والحماسة ٧٧/١. وانظر الشاهد في: شرح المفصل ١٠١/٦، وشرح التسهيل ٦٤/٣، وارتشاف الضرب ٢٣٣/٣، والمساعد ١٨٤/٢، والخزانة ٣٠١/٨ . والسَّراة: بالفتح اسمٌ مفردٌ بمعنى الرئيس، وقيل: اسمُ جمع، وقيل: جمعُ سَرِيٍّ وهو الشريف. (الخزانة) .

(١) ساقطٌ من الأصل .

(٢) قاله ابن يعيش في شرح المفصل ١٠٢/٦ .

(٣) أبو نُوَاس، شاعر عباسيٌّ مطبوع، كان ماجناً، توفي سنة ١٩٨ هـ. أخباره في: الشعر والشعراء ٧٩٦/٢، وتاريخ بغداد ٤٣٦/٧، والخزانة ٣٤٧/١ . وأبو نُوَاس لا يُستشهَدُ بشعره، وإنما أورد المؤلف رحمه الله هذا البيت هنا للوقوف على اختلاف العلماء في (صغرى) و (كبرى) خاليتين من الألف واللام والإضافة ومِن .

(٤) ديوانه ص: ٧٢. وانظر: المفصل ٢٨١، وشرحه ١٠٢/٦، وشرح الجمل ٤٨٧/١، ٢١٠/٢، وشرح التسهيل ٦١/٣، ومنهج السالك ٤١٢، والمغني ٤٩٨، وشرح أبياته ١٧٤/٦، والتصريح ١٠٢/٢، والخزانة ٣١٥/٨ .

(٥) انظر: المفصل: ٢٨١، والمغني: ٤٩٧ - ٤٩٨، وشرح أبياته ١٧٤/٦ .

(٦) شرح المفصل ١٠٣/٦، والخزانة ٣١٦/٨ .

نكرتَين، وقيل[1]: لم يُرَدْ بهما التفضيلُ بل معنى فاعِل، كأنه قـال: كـأنَّ صغيرةً وكبيرةً، وقيل[2]: هما مُضافان إلى «فوَاقع» ومِن زائدةٌ في الواجب على مذهب الأخفش[3] التقدير: كأنَّ صُغرى وكُبرى فَوَاقِعِهَا، والفَوَاقِعُ: جمعُ فاقِعَة، وهي النُّفّاخاتُ التي تكون على وجه الماء. يَصِفُ خَمْراً وما عليها من الحَبَب، شَبَّهَ الحَبَبَ بالدُّرِّ واللُّؤلُؤِ، والخمْرَ تحتَهُ بأرضٍ من ذَهَبٍ . قيل[4]: وهو من أحسن تشبيهاته . قلتُ: كدَّرَ عليه صَفْوَ البيتِ لفظُ «الفَوَاقِع» .

وقد تكلَّمْنَا على التقسيم، فلنتكلَّمْ على الأقسام فنقولُ:

أما القسم الأول: وهو المحلى بالألف واللام فالكلامُ عليه من وجهَين:

الأول: أنَّ الألِفَ واللامَ فيه للعَهْدِ، وإنما كانت للعَهْدِ؛ لأنَّ المقصودَ من أفعلِ التفضيل الإعلامُ بزيادة الفَضلِ على غيره، وذلك معروفٌ مع «مِن» في قولك: زيدٌ أفضلُ مِن عَمْرٍو، ومع الإضافة في قولك: زيدٌ أفضلُ القوم؛ لأنَّ المفضَّلَ عليه مذكورٌ، وأمَّا مع الألِفِ واللام فليس في اللفظ ذِكْرُ المفضَّلِ عليه، فجعَلُوا الألِفَ واللامَ للعهد إحالَةً على رجُلٍ معهُودٍ بالفضل على شَخصٍ معروف، فإذا قلتَ: مررتُ بزيدٍ الأفضلِ، فمعناه: مررْتُ بزيدٍ المعهودِ فضلُهُ على مَن يُعلَم .

---

(١) شرح المفصل ١٠٣/٦، وشرح التسهيل ٦١/٣، والمغني ٤٩٨ .

(٢) قال ابنُ جني - رحمه الله تعالى - في الخاطريات ٦٦: «أراد صغرى فواقعها وكبرى فواقعها، فوكّدَ الإضافة بمن، ألا ترى أن فُعلى أفعل لا تستعمل إلا نكرة. وهذا يدفع عنه قولَ من تعقبه في بيته هذا» . وقد ردَّ ابنُ هشام - رحمه الله - هذا القول بقوله: «يردُّهُ أنَّ الصحيحَ أنَّ (من) لا تُقحمُ في الإيجاب ولا مع تعريف المجرور» انظر المغني ٤٩٨، والخزانة ٣١٧/٨ .

(٣) انظر معاني القرآن ١٠٥/١ .

(٤) شرح المفصل ١٠٣/٦ .

الوجه الثاني: أن يجريَ على ما قبلَه في الإفراد والتثنية / والجمع والتذكـير [١٠٣/ب] والتأنيث، وسببُ ذلك أنه لما دخلَتْهُ الألفُ واللامُ، بَعُدَ عن الفعل، فلم يَجْرِ مَجْرَاه في كونه يَلزَمُ الإفرادَ على أي حال كانَ فاعلُهُ، فأُجْرِيَ مُجْرَى اسم الفاعل، تقولُ: زيدٌ الأفضلُ، كما تقولُ: زيدٌ الفاضلُ، والزيدان الأفضلان، ٥ والزيدون الأفضَلُون أو الأفاضل، وهندٌ الفُضلَى، كما تقولُ: هندٌ الفاضلةُ، والهندان الفُضْلَيَان، والهنداتُ الفُضْلَيَاتُ أو الفُضَلُ .

القسم الثاني: المضاف :

ولا يخلو أفعلُ التفضيل أن يُضَافَ إلى نكرة أو إلى معرفة؛ فإن أُضيفَ إلى نكرة فلا تخلُو أن تكونَ جامِدَةً أو مشتقَّةً، فإن كانت جامدةً فلا تخلُو أن تكونَ ١٠ من جنسِ الموصوفِ بأفعلِ التفضيل أو من غير جنسِهِ؛ فإن كانت من جنسِهِ فلا تخلُو أن تكونَ غيرَ موصوفةٍ أو موصوفةً؛ فإن كانت غيرَ موصوفة لَزِمَ في أفعلِ التفضيل الإفرادُ والتذكيرُ، وفي النكرةِ المضافِ إليها أفعلُ المطابَقَةُ للموصوف بأفعلَ في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، وامتَنَعَ نَصبُهَا، فتقولُ: زيدٌ أفضَلُ رَجُلٍ، والزيدان أفضَلُ رجُلَين، والزيدون أفضلُ رجال، وهندٌ أفضلُ امرأة، ١٥ والهندان أفضلُ امرأتَين، والهنودُ أفضَلُ نساء، فتُفرِدُ «أفعلَ» ، وتُذكِّرُ على كلِّ حالٍ بالحمْل على الفعل، وتُطابِقُ بين المضاف [إليه][1] والموصوف بـ«أفعل» ولا تنصِبُ كما مثَّلْنَا، فلا يجوزُ أن تقولَ: الزيدان أفضلُ رجلٍ؛ لعدم المطابقة في التثنية بين المضاف [إليه] والموصوف، ولا زيدٌ أفضلُ امرأة؛لعدم المطابقة في التذكير بين المضاف [إليه] والموصوف، ولا زيدٌ أفضلُ رجلاً بالنصب؛ لأنَّ النصبَ / لا [١٠٤/أ]

---

(١) سقط من الأصل، ومثله في الموضعين التاليين .

يكونُ إلا إذا كان الاسمُ بعد أفعلِ التفضيلِ من غير جنسِ الموصوفِ على ما يأتي، ولا تقولُ: الزيدان أفضلا رجُلَين؛ لعدم الإفراد في أفعلَ، ولا هندٌ فُضلَى امرأةٍ؛ لعدم تذكير أفعل، فقس على ذلك.

والمعنى في الإفراد: أنه أفضلُ من كل رجُلٍ قِيسَ فضلُهُ بفضلِهِ، والمعنى في التثنية: أنهما أفضلُ من كل رجلَين قِيسَ فضلُهُمَا بفضلِهِمَا، والمعنى في الجمع: أنهم أفضلُ من كلِّ رجالٍ قِيسَ فضلُهُم بفضلِهِم، فظَهَرَ لك من هذا أنَّ الأصلَ كان في هذه الإضافةِ أن تقولَ: زيدٌ أفضلُ من كل رجُلٍ، ثم حُذِفَ «من» و«كل» وأُضيفَ «أفعلُ» إلى ما كان «كلٌّ» مضافاً إليه فقيلَ: أفضلُ رجُلٍ، وكذلك في التثنية والجمع.

فإن كانت النكرةُ المضافةُ إليها أفعلُ التفضيل موصوفةً، فلا تخلو أن تُوصَفَ بفعلٍ أو بظرْفٍ، فإنْ وُصفَت بفِعلٍ فالحُكمُ فيه عند الجمهور ما تَقدَّم[1]، وذهَبَ الفرَّاءُ[2] أنه إذا وُصفت النكرةُ بالفعل، لم يلزَمْ إفرادُ أفعلِ التفضيل ولا تذكيرُهُ، بل يجوزُ أن يجريَ على ما قبلَه فتقولُ: زيدٌ أفضلُ رجُلٍ يزورُنا، وهندٌ فُضلَى امرأةٍ تزورُنَا، والزيدان أفضلا رجُلَين يزورانِنَا، والهندانِ فُضْلَيَا امرأَتَين تزورَانِنَا، وكذلك في الجمع، وأجازَ أيضاً في النكرة الموصوفة بالفعل أن لا تطابقَ الموصوفَ بأفعلَ في الإفراد فتقولُ: زيدٌ أفضلُ رجُلَين يزُورانِنَا، وهندٌ فُضلَى امرأَتَين تزُورانِنَا، وأجازَ أيضاً في الضمير الذي في الفعل الواقعِ صفةً للنكرة أن يكونَ مطابقاً للنكرة

---

(١) وهو إلزام أفعل التفضيل الإفرادَ والتذكير، والنكرةِ المضافِ إليها أفعل المطابقةَ للموصوف بأفعل في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث .

(٢) انظر ارتشاف الضرب ٣/٢٢٢، ومنهج السالك: ٤١٠ .

الموصوفة بـالفعل في التثنيـة والجمـع، وأن لايطـابقَ، فيجـوزُ / عنـدَه أن تقـولَ: [١٠٤/ب] مررْتُ برجلَين خيرِ رجُلَين يكونـان ويكـونُ[١]، ففـي الأوَّلِ طـابَقَ، وفي الثـاني لم يطابِقْ، وإنما أجازَ عدَمَ المطابقة في مثل هذا؛ لأنَّ الصفةَ عنده كالصلة، والموصوفَ كالموصول، فالرجلان عنده بمنزلـة «مَـن» إذا كـان المـرادُ بهـا التثنيـةَ، فكمـا يُعـادُ الضميرُ مُفرَداً على «مَن» باعتبار لفظها ومثنًى باعتبار معناها، فكذلك هنا .

فإن كانت النكرةُ موصوفةً بالظَّرْفِ، فالحُكْمُ كمَـا تَقَـدَّمَ، إلا أنَّ بعضَهـم[٢] زادَ فقال: إذا عطفْتَ على أفعلِ التفضيل في مثل هذا أفعلَ تفضيلٍ آخرَ مضافـاً إلى ضمير النكرة المفرَدَة، تعيَّنَ أن يكونَ الضمـيرُ ضمـيرَ جمع فتقـولُ: مـررْتُ بـأعقلِ رجُلٍ عندَكم وأنبلِهِم، وهذا أعقَلُ رجُلٍ ثَمَّ وأنبلُهُم، وقيـل[٣]: يجـوزُ في مثـل هـذا الإفرادُ والجمعُ فتقولُ: أنبلِهِ وأنبلِهِم .

فإن كانت النكرةُ من غير جنس الموصـوف، فـالذي عليـه جمهـورُ النحويـين امتناعُ الإضافة، وتعينُ النصب، تقول: زيدٌ أوسَـعُ داراً، وأعظـمُ جاهـاً، وأصـدقُ قيلاً، وأملَحُ وجهاً، لأنَّكَ لو أتيتَ بـ«مِن» المصاحبةِ لأفعلَ لكان منصوباً، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللهِ قِيلاً﴾[٤] فكذلـك إذا كـانت «مِـن» مقـدَّرةً. وزعَـمَ الفرَّاءُ وهشامٌ[٥] أنه يجوزُ في النكرة هنا الجـرُّ والنصـبُ، تقـول: أخـوك أوسَـعُ داراً بالنصب، ودارٍ بالجر، ويلزَمُ في النكرة الإفرادُ؛ لأنه تمييزٌ .

---

(١) انظر ارتشاف الضرب ٢٢٢/٣ . ويراجع معاني القرآن ٣٢/١-٣٣ .

(٢) وهو ابن الحصَّار كما في ارتشاف الضرب ٢٢٤/٣ (وهو فيه محرَّفٌ)، وابن الحصَّار هو أبـو الحسن علي بن محمد بن محمد الأنصاري الأندلسي المتوفَّى سنة ٦١١هـ، أخباره في التكملـة لوفيات النقلة للمنذري ٣٠٩/٢ .

(٣) وهذا قول دُرَيود كما في الارتشاف ٢٢٤/٣ .

(٤) سورة النساء: من الآية: ١٢٢ .

(٥) انظر التذييل والتكميل ٢٠٠/٣، ومنهج السالك ٤١٠ .

فإن كانت النكرةُ المضافُ إليها أفعَلُ التفضيل مشتقّةً، جَرَرْتَهَا إذا أردْتَ بالصفة نفسَ الموصوف، كقولك: زيدٌ أحسَنُ فارسٍ، أي: أحسَنُ مَن اتصَفَ بالفروسيَّةِ، / وجازَ فيها النصبُ على الحال إذا أردْتَ أنَّ التفضيلَ واقعٌ في هذه [١٠٥/أ] الحال كقولك: زيدٌ أحسَنُ فارساً، أي: أحسَنُ في حال فروسيَّتِهِ، والحُكْمُ ماتقَدَّمَ في الجامِدِ من إفراد أفعَلَ، ومطابقةِ النكرةِ للموصوفِ بأفعلَ تقول: زيدٌ أفضَلُ عالِمٍ، والزيدان أفضَلُ عالِمَين، والزيدون أفضَلُ عالِمِين، وهندٌ أفضَلُ ناسِكَةٍ، والهندان أفضَلُ ناسِكَتَين، والهنودُ أفضَلُ ناسِكاتٍ .

وزعمَ ابنُ مالكٍ[1] أنه يجوزُ إفرادُ النكرة المشتقة مع كونِ ما قبلَ أفعلِ التفضيلِ مجموعاً، ويلزمُهُ ذلك مع كونِ ما قبلَ أفعلِ التفضيل مثنًى، واستدلَّ على الإفراد مع ما تقدَّم بقوله تعالى: ﴿ وَلاَ تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ ﴾[2] فـ«كافرٍ» مفردٌ مع أن الضمير في «تكونوا»[3] جمعاً، وأوَّلَ بعضُهُم الآيةَ على حذف موصوف[4] التقدير: ولا تكونُوا أوَّلَ فريقٍ كافرٍ به، فتكونُ النكرةُ المضافَةُ قد طابَقَت ما قبلَ أفعَلَ؛ لأنَّ الفريقَ اسمُ جمْعٍ، قال ابنُ مالك: وقد جمعَ الشَّاعرُ بين الإفراد والمطابَقة في قوله:

وَإِذَا هُمُ طَعِمُوا فَأَلأَمُ طَاعِمٍ   وَإِذَا هُمُ جَاعُوا فَشَرُّ جِيَاعِ[5]

---

(١) شرح التسهيل ٦٢/٣، وقال به ابنُ عطية ـ رحمه الله ـ في المحرر الوجيز ٢٧٠/١ .

(٢) سورة البقرة: من الآية: ٤١ .

(٣) في الأصل: «كونوا» .

(٤) وهذا تأويل البصريين، وللأخفش ـ رحمه الله ـ تأويلٌ آخرُ، قال: معناهُ أولُ مَن كفر به. انظر معاني القرآن للزجاج ١٢٣/١، والمحر الوجيز ٢٧١/١، والتبيان ٥٨/١، والبحر المحيط ١٧٧/١، وارتشاف الضرب ٢٢٣/٣ .

(٥) البيت من الكامل، وهو أحد ثلاثة أبيات رواها أبو زيد في النوادر: ٤٣٤، ونسبها لرجل جاهلي، والشاهد في: معاني القرآن للفراء ٣٣/١، والاشتقاق: ٤١٧، وشرح التسهيل ٦٢/٣، وارتشاف الضرب ٢٢٣/٣، والمساعد ١٨١/٢ .

فأفردَ « طاعماً » مع أنَّ ما قبلَ أفعلَ جمعٌ، فلم يُطَابِقْ، وجمعَ « جياعاً » فطَابَقَ، وهو الكثيرُ، وما أَوَّلُوا به الآية يجوزُ أن يُؤَوَّلَ به هذا البيتُ، فيكون التقدير: ألأَمُ فريقٍ طاعِمٍ .

وأمَّا قولُهُ تعالى: ﴿ ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ ﴾[١] فلا حجَّةَ فيه على عدم المطابَقَة؛ لأن الهاءَ في « رَدَدْنَاهُ » عائدةٌ إلى الإنسان، وهواسمُ جنسٍ، فالمرادُ به العمومُ، دليلُه: الاستثناءُ منه، فالآيةُ إذن كقولك: إلا ناسٌ أسفَلَ سافلين، وكان الأصلُ: أسفَلَ / سافِلٍ مراعاةً للفظ الإنسان؛ لأنَّه مفرَدٌ، لكن حُمِلَ على المعنى [١٠٥/ب] مراعاةً لاتفاق الفواصل .

والضميرُ الذي يَعُودُ إلى النكرة المضافةِ إليها أفعلُ يكونُ مفرَداً على كلِّ حالٍ تقولُ: هذا أفضلُ رجلٍ وأعقلُهُ، وأفضلُ رجلَين وأعقلُهُ، وأفضلُ رجالٍ وأعقلُهُ، وهندٌ أكرمُ امرأةٍ وأعقلُهُ، وأكرمُ امرأتَين وأعقلُهُ، وأكرمُ نساءٍ وأعقلُهُ، وإنما أُفرِدَ الضميرُ مطلَقاً على معنى مَن ذُكِرَ، و« مَنْ » يَعودُ عليها الضميرُ مطلَقاً.

فإن كان أفعلُ التفضيل مضافاً إلى معرفةٍ فالكلام فيه من وجهين:

الأوَّلُ: في استعماله، وله استعمالان:

أحدُهما: استعمالُهُ مفرَداً مذكَّراً على كل حالٍ نحو: زيدٌ أحسنُ الناس، وهندٌ أحسنُ الناس، والزيدان أحسنُ الناس، والهندان أحسنُ الناس، والزيدون أحسنُ الناس، والهنداتُ أحسنُ الناس، ومنه قولُه تعالى: ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ ﴾[٢] فأفرَدَ « أحْرَصَ » مع أنَّ ما قبلَه جماعةٌ، قال الشاعرُ:

---

(١) سورة التين: الآية: ٥ .

(٢) سورة البقرة: من الآية: ٩٦ .

ومَيَّةُ أَحْسَنُ الثَّقَلَينِ جِيداً وَسَالِفَةً وَأَحْسَنُهُ قَذَالاَ[1]

فذكَّر «أَحْسَنُ» مع تأنيث ما قبلَه، وقال جرير:

يَصْرَعْنَ ذَا اللُّبِّ حَتَّى لاَ حِرَاكَ بِهِ وَهُنَّ أَضْعَفُ خَلْقِ اللهِ أَرْكَانَا[2]

فأفرَدَ «أضعَفُ» وذكَّرَهُ مع أنَّ ما قبلَه جماعةٌ مؤنثٌ، قال أبو بكرِ بنُ الأنباريّ[3]: هذا الاستعمالُ أفصحُ، وهو المُؤْثَرُعن العرَب .

الثاني من الاستعمالين: أن يكونَ مطابقاً لما قبلَه فتقولُ: زيدٌ أحسنُ الناس، والزيدان أحسَنَا الناس، والزيدون أحاسِنُ الناس، قال الله تعالى: / ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾[4] فجمَعَ «أكابر» ليطابقَ المجعولين في كل قرية، وقال تعالى: ﴿ وَمَا نَرَىٰكَ اتَّبَعَكَ إِلاَّ الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا ﴾[5] فجمَعَ «أراذلنا» ليُطابِقَ «الذين»، قال أبو منصورٍ الجواليقي[6]: وهذا الاستعمالُ أفصحُ من الاستعمال الأوَّل . [١٠٦/أ]

---

(١) البيت من الوافر، وهو لذي الرمة في ديوانه: ١٥٢١/٣، وفيه «خداً» بدل «جيداً»، والشاهد في الخصائص ٤١٩/٢، وشرح المفصل ٩٦/٦، وشرح التسهيل ١٢٨/١، ورصف المباني ٢٤٤، وارتشاف الضرب ٢٢٤/٣. والقَذالُ: أعلى كل شيء، وهو ما بين الأذُن والنُّقْرة، وهما قذالان. (الديوان) .

(٢) من البسيط، وهو في ديوان جرير ١٦٣/١، وروايته: «حتى لا صراع به»، من قصيدة طويلة في هجاء الأخطل مرَّ بنا بعضُ أبياتها سابقاً.
والشاهد في: ارتشاف الضرب ٢٢٢/٣، والتذييل والتكميل ١٩٩/٣ .

(٣) محمد بن القاسم، من أعلم أهل زمانه باللغة والأدب، توفي سنة ٣٢٨ هـ . وانظر قولَه في: التذييل والتكميل ١٩٨/٣، وارتشاف الضرب ٢٢٥/٣، والمساعد ١٧٧/٢، والهمع ١١٢/٥ .

(٤) سورة الأنعام: من الآية: ١٢٣ .

(٥) سورة هود: من الآية: ٢٧ .

(٦) يَرُدُّ على أبي العباس ثعلب الذي قال في الفصيح: ٢٦٠: «فاخترنا أفصحهنَّ»، فقال الجواليقي: «وكان الأولى أن يقول: فصحاهنَّ؛ لأنه الأفصح كما شرط ثعلب في كتابه...» انظر الرد على الزجاج في مسائل أخذها على ثعلب للجواليقي: ٤٢، وهو منقولٌ في ارتشاف الضرب ٢٢٥/٣، والمساعد ١٧٧/٢.

قلتُ: وكلاهُمَا فصيحٌ، فقد اجتمعا في كلام أفصَحِ الفصَحَاء، قال النبيُّ ﷺ: «ألاَ أُخبِرُكُم بِأَحِبِّكُمْ إليَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجَالِسَ يَومَ القِيَامَةِ، أَحَاسِنُكُمْ أَخْلاَقاً، المُوَطَّؤُونَ أَكْنَافاً، الَّذِينَ يَأْلَفُونَ وَيُؤْلَفُونَ، أَلاَ أُخْبِرُكُمْ بِأَبْغَضِكُمْ إليَّ وَأَبْعَدِكُمْ مِنِّي مَجَالِسَ يَومَ القِيَامَةِ، أَسَاوِئُكُمْ أَخْلاَقاً، الثَّرْثَارُونَ المتَفَيهِقُون»[1]، فأفرَدَ «أحبِّكم» و«أقرَبِكُم» و«أبغَضِكُم» و«أبعَدِكُم» وجمعَ «أحاسِنُكُم» و«أساوِئُكُم»، والموَطَّأُ الكَنَفِ: اللَّيِّنُ الكلام، والثَّرْثَارُ: الكثيرُ الكلام، والمتَفَيْهِقُ: الذي يملأُ أشداقَهُ بالكلام.

قلتُ: وهذان الاستعمالان مبنيَّان على قُرْبِ أفعَلَ المضافِ من الفعلِ وبُعْدِهِ، فمَنْ لَحَظَ أنَّ هذه الإضافةَ على معنى التَّجرُّد عن الألِفِ واللام و«مِن» رآه قريباً من الفعل فأفرَدَ، إذ الفعلُ لا يُثنى ولا يُجمَعُ، ولا يكونُ إلا على حالةٍ واحدةٍ، ومن لَحَظَ في الإضافة معنًى ما فيه الألِفُ واللامُ، رآه بعيداً عن الفعل، فاستعملَهُ مطابقاً كما يُستَعْمَلُ اسمُ الفاعِلِ.

وادَّعى ابنُ السَّرَّاجِ[2] أنَّ أفعلَ التفضيل إذا أُضيفَ إلى معرفَةٍ، يَلزَمُ إفرادُه على كلِّ حالٍ، وما تلَونَاه من الآيِ الكريمةِ ونَصَصْنَاه من الحديثِ النبوي يَرُدُّ عليه.

والضميرُ العائدُ على هذا المضاف قيل: يكونُ مطابِقاً فتقولُ: زيدٌ[3] أحسنُ

---

(١) رواه الترمذي في سننه (في كتاب البر والصلة) برقم: (١٩٤١) مع اختلاف في اللفظ، قال: وهذا حديث حسن غريب. وهو أيضاً في مسند الإمام أحمد برقم: (٨٤٦٦، ١٧٠٦٦، ١٧٠٧٧). وانظر النهاية لابن الأثير ٢٠١/٥، وعقود الزبرجد ١٠٢/٢، والحديث النبوي في النحو العربي: ٢٥٣.

(٢) الأصول ٦/٢.

(٣) في الأصل: «زيداً».

الناسِ وأجملُهُ / وأحسنُ الرجال وأجملُهُم، وقيل: يجوزُ أن يكونَ مفـرَداً فتقـولُ: [١٠٦/ب] زيدٌ أحسنُ الرجال وأجملُهُ[1].

الوجه الثاني: في نسبة أفعَلَ من المضاف إليه، فمذهبُ البصريين أنه يَتَعَيَّنُ أن يكونَ بعضَ ما يُضافُ إليه، ومذهـبُ الكوفيـين أن ذلـك لا يَـلزَمُ[2]، فـإذا قلـتَ: يوسُفُ أحسَنُ إخوتِهِ[3]، لم يَجُزْ عند البصريين؛ لأنَّ يوسُـفَ ليـس بعـضَ إخوتِـهِ، بدليل أنَّ إخوةَ يوسُفَ لا يَدخُلُ فيهم يوسُـفُ، وبدليـل أنَّ إضـافتَهُم إلى ضمـيرِهِ، فلو كان بعضَهم لما جازَ إضافتُهُم إلى ضميرِهِ؛ لِمَا يَلزَمُ منه مـن إضافـةِ الشـيء إلى نفسِهِ؛ لكونِـهِ داخـلاً في جملتهـم، والضمـيرُ ضمـيرُهُ، فيَـلزَمُ أن يكـونَ مُضافـاً إلى ضميره، ويجوزُ على مذهب الكوفيـين إذ لا يشـترطون أن يكـونَ أفعَـلُ بعـضَ مـا يُضافُ إليه، فلو قلتَ: يوسُفُ أفضَلُ الإخوة، جازَ عندَ الجميع؛ لخلُوِّه من الإضافة إلى الضمير التي تُوجِبُ إضافةَ الشيءِ إلى نَفْسِهِ[4].

ثُمَّ إنَّ الإضافةَ عند الكوفيين على تقديرَين:

أحدهما: أن تكون «مِن» مقدَّرَةً.

والثاني: أن لا تُقَدَّرَ .

فإذا كان أفعلُ التفضيل ليس بعضَ ما يُضافُ إليه، قدَّروه بمِن مثـل: يوسُـفُ أحسَنُ إخوته، أي أحسَنُ مِن إخوته، وإذا كان بعضَ ما يُضـافُ إليـه، لم يقـدِّرُوه بمِن نحو: زيدٌ أفضَلُ الناس، لأنهم لو قدَّرُوا هنا «مِـن» لَـزِمَ منـه إضافـةُ الشـيء إلى نَفْسِهِ، إذ يكونُ التقديرُ: زيدٌ أحسَنُ من الناس، وهو أحدٌ منهم، فيكونُ قد فضَّلْتَـهُ على نَفْسِهِ في الجملة .

---

(١) جعله سيبويه قبيحاً. انظر الكتاب ١/٨٠ .

(٢) انظر ارتشاف الضرب ٣/٢٢٦ .

(٣) انظر الخصائص ٣/٣٣٣ .

(٤) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/٥٠ .

وقال بعضُهُم: يجوزُ أن تقدَّرَ «مِن» مع كون أفعَلَ بعضَ ما يُضافُ إليه، فتقولُ: زيدٌ أحسَنُ / الناس، على معنى أحسَنُ من الناس، قال: ولا يَلزَمُ منه أن يكونَ مفضَّلاً على نَفْسِهِ؛ لأنه إنما قلنا بدخُوله فيهم باعتبار الشَّرِكة معهم في أصل الفَضل، وهو خَارِجٌ عنهم باعتبار تفضيلِهِ عليهم، فالوجهُ الذي ذُكِرَ به معهم غيرُ الوجه الذي فُضِّلَ به عليهم. [١٠٧/أ]

وهنا تنبيهات:

الأول: أنَّ هذا الخلافَ المتقدمَ إنما هو إذا كان أفعلُ التفضيل على أصله من الزيادة في الفضل على ما أُضيفَ إليه، أمَّا لو جُرِّدَ من الزيادة وأُريدَ به معنى فاعل، فإنه تجوزُ الإضافةُ باتفاقٍ، سواءٌ كان بعضَ ما يُضافُ إليه أم لا؛ وسببُ ذلك أن موجِبَ التفضيل على نفسِهِ قد ذَهَبَ لذهاب معنى التفضيل، فيجوز على هذا أن تقولَ: زيدٌ أفضلُ الناس، أي: الفاضلُ فيهم والمشهورُ بالفضل من بينهم، وتقول: يوسُفُ أجملُ إخوتِهِ، أي الجاملُ فيهم المشهورُ بالجمال من بينهم، وعليه يُحمَلُ قولُ الوليد بنِ عبد الملك ـ وقد أنشدَه نُصَيبٌ[1] شعراً فاستحسنَه فقال له ـ: أنتَ أشعَرُ أهل جِلدَتِكَ، أي أنت شاعرُ السُّودان، ولم يُرِد التفضيلَ؛ لأن السُّودانَ لم يكونُوا كلُّهم شعراءَ، فيكونُ نُصَيبٌ أشعرَ منهم.

---

(١) هو نُصَيب بن رباح مولى عبد العزيز بن مروان، شاعرٌ إسلاميٌّ من شعراء بني مروان، كان عفيفاً فصيحاً مقدَّماً في النسيب والمديح. أخباره في: طبقات فحول الشعراء ٦٧٥/٢، والشعر والشعراء ٤١٠/١، والأغاني ٣٢٤/١، وشرح أبيات المغني ٢٧٤/٢ .
وتنسب هذه المقولة إلى سليمان بن عبد الملك، وإلى جرير الشاعر. انظر طبقات فحول الشعراء ٦٧٥/٢، والتذييل والتكميل ١٩٩/٣، وشرح أبيات المغني ٢٧٦/٢ .

ومثلُه قولهم: «النَّاقِصُ والأَشَجُّ أَعْدَلاَ بَنِي أُمَيَّةَ[١]»، أي: العادلان المشهوران بالعدل من بينهم؛ لا أنَّ بني أُمَيَّةَ كَانوا كلُّهُم عُدُولاً وهمَا أكثرا عَدْلٍ منهم، والنَّاقصُ هو يزيدُ بنُ الوليد بنِ عبدالملك، لُقِّبَ بذلك لأنَّه نَقَصَ حقَّ مَن كان يأخذُ من بيتِ المالِ أكثرَ مما له في الشَّرْعِ، والأَشَجُّ: هو عمرُ بنُ عبدالعزيز بنِ مروانَ، لُقِّبُ بِذَلك / لشَجَّةٍ كانت برأسه . [١٠٧/ب]

التنبيه الثاني: اتفقوا أن أفعلَ التفضيل لا يُضاف إلا لما يَصلُحُ أن يكون بعضَهُ قبلَ الإضافة[٢]، وإنَّما خلافُهُم فيما بعدَ الإضافة[٣]، فتقولُ: زيدٌ أحسَنُ الناس؛ لأنه يصلُحُ أن تقولَ قبلَ الإضافة: زيدٌ مِن الناس، ولا تقول: زيدٌ أحسنُ الياقوت، لأنه لايجوز أن تقولَ: زيدٌ من الياقوت، ويجوزُ النصبُ والتنكير تقول: زيدٌ أحسنُ ياقوتاً، إذا فضَّلتَ ياقوتَهُ على ياقوتِ غيره .

فإن قيل: فقولُه تعالى: ﴿ وَهُوَ أَلَدُّ الخِصَامِ ﴾[٤] ظاهرُهُ أن المضافَ من غير جنس أفعلَ ؟

فالجوابُ: أنه على حذف مضافٍ إمَّا من الأوَّلِ التقديرُ: وخصامُهُ أَلَدُّ الخصام، وإمَّا من الثاني، أي: وهو أَلَدُّ ذوي الخصام[٥].

---

(١) سبق هذا القول صفحة: ٣٠١ .

(٢) ليس الاتفاق عاماً هنا، بل لعله قصد نحويِّي البصرة، أما الكوفيون فقد أجازوا إضافة أفعل إلى ما ليس بعضاً منه، والإضافة على تقدير مِن. انظر شرح التسهيل ٥٩/٣، و ارتشاف الضرب ٢٢٦/٣، والمساعد ١٧٧/٢، وراجع ما سبق ذكره قبل قليل .

(٣) لم أتبين قصدَ المصنف ـ رحمه الله ـ بقوله هذا، هل هو الخلاف الذي أشرتُ إليه في الحاشية السابق أو غيره .

(٤) سورة البقرة: من الآية: ٢٠٤ .

(٥) انظر الكشاف ١٢٧/١، والبحر المحيط ١١٤/٢ .

الثالث: إذا فرَّعْنَا على أن أفعلَ بعضُ ما يُضافُ إليه، فقولُ الشاعر:

يَارَبَّ مُوسَى أَظْلَمِي وَأَظْلَمُهْ[1]

شاذٌّ؛ لكونه أضافَه إلى ما ليس بعضاً له، وكان الأصلُ: أَظْلَمُنَا وأَظْلَمُهُم.

وأما القسم الثالث: وهو المجرد من الألف واللام والإضافة فالكلام عليه من أوجه:

الأول: أنه لا بدَّ من الإتيان بمِن جارَّةً للمفضُول ظاهرَةً أو مقدَّرَةً، فالظاهرةُ نحو: زيدٌ أفضلُ من عَمْرٍو، والمقدَّرَةُ: الله أكبرُ، التقديرُ: أكبرُ من كلِّ شيءٍ، ولـ«مِن» هذه ثلاثُ حالاتٍ:

الأولى: ألاَّ يُفصَلَ بينها وبين أفعل التفضيل كما مثَّلْنَا، وهوالأصلُ.

الثانية: أن يُفصَلَ بينهما وذلك على وجهين: كثيرٌ وقليلٌ، فالكثير: الفصلُ بمعمول أفعلَ، قال الله تعالى: ﴿ النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿ وَأُولُو الأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَولَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾[3] فـ«مِن / أنفسِهِم» و«مِن المؤمنين» قد فصَلَ بينهما وبين «أولى» بمعموله، وقال تعالى: [١٠٨/أ] ﴿قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾[4] فوقع الفصلُ بين «مِن» و«أحبُّ» بمعمول «أحبُّ» وهو «إليَّ» وقال الله تعالى: ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ

(١) رجزٌ لم أقف على قائله، ويروى بعده:

أَرْسِلْ عليه مَلَكاً لا يَرْحَمُهْ

والشاهد في: إيضاح الشعر: ٣٢٦، والمقرب: ٢٣٣، وارتشاف الضرب ٢٢٦/٣، والمساعد ١٧٨/٢، والتصريح ٢٩٩/١، والخزانة ٣٦٩/٤.

(٢) سورة الأحزاب: من الآية: ٦.

(٣) من الآية السابقة.

(٤) سورة يوسف: من الآية: ٣٣.

حَبْلِ الوَرِيدِ ﴾[١] ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيهِ مِنْكُمْ ﴾[٢] .

قال ابنُ مالكٍ[٣]: ومن الفصل بأربعة أشياءَ قولُ الشّاعر:

مَا زِلْتُ أَبْسَطَ في عَضِّ الزَّمَانِ يَداً   لِلنَّاسِ بِالخَيرِ مِنْ عَمْرٍو وَمِنْ هَرِمِ[٤]

والأربعةُ: التمييزُ وهو «يداً» ، وثلاثٌ مجروراتٌ، ولم يَعُدَّ «الزمان»؛ لأنه مضافٌ إليه، فهو مع ما قبله كالشيء الواحد، و«عضُّ الزَّمان» كنايةٌ عن شدَّته .

قال: ومن الفصل بشيئين قولُ الراجز:

لأَكْلَةٌ مِنْ أَقِطٍ وَسَمْنِ

أَلْيَنُ مَسّاً في حَوَايَا البَطْنِ

مِنْ يَثْرِبيَّاتٍ قِذَاذٍ خُشْنِ[٥]

ففَصَلَ بـ«مَسّاً» و«حوايا البطن» و«قِذَاذٍ» بكسر القاف[٦] وذالين معجمَتَين: جمعُ قُذٍّ بضم القاف، وهو جمعُ أَقَذّ؛ وهو السَّهمُ الذي لاريشَ له .

والقليلُ: الفصلُ بغير المعمول، وقد سُمِعَ بـ«لو» وما اتصلَ بها، وبالمنادى، فمثالُ الفصلِ بـ«لو» قولُهُ:

---

(١) سورة ق: من الآية: ١٦ .

(٢) سورة الواقعة: من الآية: ٨٥ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/١١٣١-١١٣٢ .

(٤) من البسيط، ولم أقف على قائله، والبيت في: شرح التسهيل ٣/٥٤، وشرح الكافية الشافية ٢/١١٣٢، والتذييل والتكميل ٣/١٩٥، ومنهج السالك ٤٠٩، وشفاء العليل ٢/٦١٠ .

(٥) رجزٌ لم أقف على قائله، انظره في أراجيز العرب للبكري: ١٧٣، والشاهد في شرح المفصل ١/٨٢، وشرح التسهيل ٣/٥٥، والتذييل والتكميل ٣/١٩٥، ومنهج السالك ٢/٤٠٩، والمساعد ٢/١٧٠ . والأقِط: شيءٌ يُتخذ من اللبن المخيض، يطبخُ ثم يُترك حتى يمصل. اللسان (أقط) .

(٦) في الأصل: « الفاء » .

وَلَفُوكِ أَطْيَبُ لَو بَذَلْتِ لَنَا ... مِنْ مَـاءِ مَوهَبَةٍ عَلَى خَمْرِ[1]

ففصَلَ بـ«لو بذلْتِ لنا» بين «مِـن» و«أطيَـبَ» وليس معمـولاً لـ« أطيَـبَ »، والموهَبَةُ: بفتح الهاء والباء الموحدة نُقْرَةٌ في الجَبَلِ يكونُ فيهـا المـاءُ. ومثـالُ الفصـل بالمنادى قوله:

لَمْ يُلْفَ أَخْبَثُ يَافَرَزْدَقُ مِنْكُمُ ... لَيلاً وَأَخْبَثُ بِالنَّهَارِ نَهَارا[2]

الحالة الثالثة: تقديمُ «مِن» على أفعلَ، وهو قليلٌ، وذلك على وجهَين:

أحدهما: لزومُ التقديم، وذلك إذا كان المجرورُ بـ«مِن» اسمَ استفهام نحو: مِن أيِّ الناس زيدٌ أفضلُ ؟ ومِـمَّ قَوَامُـكَ أعـدلُ ؟ وممَّـن كـان زيـدٌ أفضـلَ ؟ / وممـن [١٠٨/ب] ظننتَ زيداً أفضلَ ؟ ولا يجوزُ التوسط بين الخبر والمخبَرِ عنه فـلا تقـولُ: زيـدٌ ممَّـن أفضلُ ؟ ولا ظننتُ زيداً ممَّن أفضلُ ؟

قال ابنُ مالكٍ[3]: ذَكَرَ أصلَ هذه المسألةِ أبوعليٌّ في «التذكرة» .

قـال الشـيخُ أبوحيَّـان[4]: ومنعَهـا في «الحلبيَّـات[5]» فلـم يُجِــزْ: ممَّــنْ أنــت

---

(١) من الكامل، ولم أقف على قائله، والبيت في: الصحـاح (وهـب)، وشـرح التسـهيل ٥٤/٣، وشرح الكافيـة الشـافية ١١٣٢/٢، وارتشـاف الضـرب ٢٣٠/٣، ومنهـج السـالك ٤٠٩، والمساعد ١٦٩/٢، والهمع ١١٦/٥ . ويروى:

وَلَفُوكِ أشهَى لو يحلُّ لنا ... من مَاء مَوهَبَةٍ على شَهْدِ

(٢) من الكـامل، لجرير في ديوانـه ٥٢٢/١، وروايتـه: « لم يُلْقَ » . والشـاهد في: شـرح عمـدة الحـافظ ٧٦٤/٢، وارتشـاف الضـرب ٢٣٠/٣، والتذييـل والتكميـل ١٩٦/٣، والمسـاعد ١٦٩/٢، والهمع ١١٦/٥، والخزانة ٢٦٣/٨ .

(٣) شرح التسهيل ٥٤/٣، وشرح عمدة الحافظ ٧٦٥/٢ .

(٤) ارتشاف الضرب ٢٢٩/٣ .

(٥) المسائل الحلبيات ص: ١٧٧ قال أبو علي: « لأن أفعل هذا لا يقوى قوةَ الفعـل فيعمـل فيمـا قبله ... » .

أفضلُ[1]؟ قال الشيخُ أبوحيَّان: وإذا كان أبوعليٍّ وقعَ منه الخلافُ في المسألة، فينبغي المنعُ حتى يُسمعَ هذا التركيبُ من العرَب[2].

الثاني: جواز التقديم وذلك المجرور بـ« مِن » غير استفهامٍ[3]، فمنه قول ذي الرُّمَّة:

وَلاَ عَيبَ فِيهَا غَيرَ أَنَّ سَرِيعَهَا قَطُوفٌ وَأَنْ لا شَيءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ[4]

التقديرُ: أكسلُ منهنَّ، ثم قدَّمَ، يصفُ في البيت نساءً بالتَّرفِ والكسَلِ في مشيهنَّ، وقال الآخَرُ:

فَقَالَتْ لَهُ أَهْلاً وَسَهْلاً وَزَوَّدَتْ جَنَى النَّحْلِ أَوْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ[5]

الأصل: أطيبُ منه، وقال الآخَرُ:

إِذَا سَايَرَتْ أَسْمَاءُ كُلَّ ظَعِينَةٍ فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعِينَةِ أَمْلَحُ[6]

---

(١) في الأصل: « أفعل » والتصويب من المصادر .

(٢) ثمَّ أردف أبو حيان ذلك بقوله: « وإن كان القياسُ يقتضي جوازه » . ارتشاف الضرب ٢٣٠/٣ .

(٣) واستقبحه الفراء، وتبعه الفارسي وجعله ضرورة. ارتشاف الضرب ٢٢٩/٣ .

(٤) من الطويل ، في ديوانه ١٦٠٠/٣، والشاهد في: شرح التسهيل ٥٤/٣، وشرح الكافية الشافية ١١٣٤/٢، ومنهج السالك ٤١٣، وتذكرة النحاة ٤٧ . والقطوف من الدواب: هو البطيءُ، قال أبو زيد: هو الضيق المشي، وقد يستعمل في الإنسان. (الصحاح واللسان ـ قطف) .

(٥) من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٣٢/١، والشاهد في: شرح المفصل ٦٠/٢، وشرح التسهيل ٥٤/٣، وشرح الكافية الشافية ١١٣٣/٢، والتذييل والتكميل ١٩٥/٣، ومنهج السالك ٤١٣، والهمع ١١٥/٥، والخزانة ٢٦٩/٨ . ويروى: « أو ما زودت هو أطيب » ولا شاهد فيها .

(٦) من الطويل، لجرير في ديوانه ٨٣٥/٢، وروايته: « يوماً ظعائناً ... من تلك الظعائن » من قصيدة طويلة مطلعها:

أي: أملح من تلك الظعينة.

الوجه الثاني: أنَّ هذا المجرَّدَ يلزَمُ الإفرادَ والتذكيرَ، سواءٌ كان لمذكَّرٍ أم مؤنَّثٍ أم مثنًّى أم مجموعٍ تقولُ: زيدٌ أفضلُ مِن عَمْرٍو، والزيدان أفضلُ مِن عَمْرٍو، والزيدون أفضلُ مِن عَمْرٍو، وهندٌ أفضلُ مِن دَعدٍ، والهندان أفضلُ مِن دعدٍ[1]، والهنداتُ أفضَلُ مِن دعدٍ، واختلفوا في تعليل ذلك، فقال المازنيُّ[2]: إنما لم يُثَنَّ و لم يُجمَع و لم يؤنَّثْ؛ لأنه بمعنى المصدر فإذا قلتَ: زيد أفضل من عمرو، فمعناه: زيدٌ أكثرُ فضلاً من عمرو، والمصدر لا يُثنّى ولا يجمع فكذلك ما في معناه / . [١٠٩/أ]

وقيل: إنَّ «مِن» صارت كالجزء من أفعل فلو ثُنِّيَ وجُمِعَ لجيء بعلامة التثنية والجمع، فيكونُ ثلاثةُ أشياءَ كالشيءِ الواحد .

وقال ابنُ السَّرَّاج[3]: إنما كان ذلك؛ لأنه في معنى الفعل، ألا ترى أنَّ قولَك: زيدٌ أفضلُ مِن عمرو معناه: زادَ فضلُه على فضله، والفعلُ لا يُثنّى ولا يُجمع ولا يُؤنث، فكذلك ما في معناه.

الوجه الثالث: أن الكلامَ الذي فيه أفعلُ التفضيل لايخلو أن يكونَ خالياً من التهكُّم أو لا، فإن كان خالياً من التهكُّم فلا بد من مشاركة المفضَّل للفاضِل في

أَجَدَّ رَوَاحُ القومِ أم لا تروُّحُ نَعَم كلُّ مَن يُعنى بجُملٍ مترَّحُ

والشاهد في: شرح عمدة الحافظ ٧٦٦/٢، والتذييل والتكميل ١٩٥/٣، ومنهج السالك ٤١٣، وأوضح المسالك ٢٩٣/٣، والتصريح ١٠٣/٢ . والظعينة: الهَودَج، كانت فيه امرأةٌ أو لم تكن. الصحاح (ظعن) .

(١) في الأصل: «عمرو» .

(٢) في التذييل ١٩٥/٣: «قال أبو الفتح في كتاب «القدّ» له ما مختَصَرُهُ: إنما كان بلفظ واحدٍ مع مِن؛ لأنَّ الغرضَ إنما هو تفضيلُ كرمِ زيدٍ على كرَمِ عمروٍ، فهو في المعنى إخبارٌ عن المصدر، فوجبَ التذكيرُ لغلبته على المصدر ...» .

(٣) الأصول ٧/٢ .

معنى أفعلَ حقيقةً أو تقديراً بوجهٍ ما[١]، فمثالُ الاشتراك حقيقةً قولُك: سيبويهِ أنحى من الكسائي، فالكسائيُّ مشاركٌ لسيبويه في النحو، إلا أن سيبويهِ أنحى منه، فلا يُقال في غير تهكُّم: النارُ أحَرُّ من الثَّلْج، وقال ابنُ مالكٍ[٢]: لا يُقال: الخبزُ أغذَى من الماء، بناء منه أنَّ الماءَ لا يُغذِّي، قال الشيخُ أبوحيَّان[٣]: بل يُقالُ: الخبزُ أغذَى من الماء، [فالماء] في اللغة يغذِّي، قال امرؤ القيس:

كَبِكْرِ مُقَانَاةِ البَيَاضِ بِصُفْرةٍ غَذَاهَا نَمِيرُ المَاءِ غَيرُ المُحَلَّلِ[٤]

والمقانَاةُ: المخالِطَة أي: يخالِطُ البياضَ صفرَةٌ .

ومثالُ الاشتراك تقديراً بوجهٍ ما قولُك في البغيضَين: هذا أحبُّ إليَّ مِن هذا، قدَّرْتَ أنهما مشتركان في الحُبِّ، وفضَّلْتَ أحدَهما على الآخَر، وهذا لايُقال إلا إذا كان أحدُهما أبغَضَ إليك من الآخَر، وتعبِّرُ عن هذا بأحسن الأقبحين، ومنه قولُه تعالى: ﴿ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾[٥] آثرَ السجنَ على ما يدعونَه إليه، وإن

---

(١) وذهبَ الفراءُ وجماعةٌ من الكوفيين إلى أن لفظةَ (أفعلَ) تصحُّ حيث الاشتراك وحيث لا اشتراك. المحرر الوجيز ٢/٢٤٩ .

(٢) شرح التسهيل ٣/٤٥ .

(٣) التذييل والتكميل ٣/١٩٦ .

(٤) من الطويل، في ديوانه ١٦، والبيت من معلقته، وقبله:

إذا قلتُ هاتي نوِّليني تمايَلَتْ عليَّ هضيمَ الكَشْحِ ريَّا المخلخَلِ

مُهَفْهَفَةٌ بيضاءُ غيرُ مُفاضَةٍ ترائبُها مصقولَةٌ كالسَّجَنْجَلِ

وانظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات : ٧٠، وشرح القصائد التسع لابن النحاس ١/١٥٤، والشاهد في: شرح المفصل ٦/٩١، والتذييل والتكميل ٣/١٩٦. والبِكْرُ: البيضةُ الأولى من بيض النَّعام، وخَصَّها لأن الأولى لا يخلُصُ بياضُها خلوص سائرها. وهي أيضاً الدرَّةُ التي لم تنقَب، يريدُ: أن المرأةَ بيضاءُ يخالِطُ بياضَها صُفرةٌ، وكذلك لونُ الدرِّ. وغيرُ المحلَّل: أي: لم يُنزَلْ عليه فيُكَدَّرْ . (الديوان) .

(٥) سورة يوسف: من الآية: ٣٣ .

كانا غيرَ محبوبَين، ومنه قولُ الراجز:

عُجَيِّزٌ لَطْعَاءُ دَرْدَبِيسُ

أَحْسَنُ مِنْ طَلْعَتِهَا إِبْلِيسُ[١]

/ آثر منظرَ إبليسَ على منظرها وإن كانا غيرَ حسنَين والمشارَكةُ في هذا [١٠٩/ب]

٥ تقديراً، واللَّطعاءُ: التي ذهبت أسنانُهَا، والدَّردبيسُ: المُسِنَّة .

فإن كان الكلامُ مبنياً على التهكُّم، فلا مشارَكَةَ للمفضولِ في المعنى. تقولُ: الماءُ أروَى من الخُبز، لمن تستجهلُهُ وتزدري به، إذ معلومٌ أن الخبزَ لا يشاركُ الماءَ في الرِّيِّ. ومنه قولُ الراجز المتقدم[٢]:

لأَكْلَةٌ مِنْ أَقِطٍ وَسَمْنِ

١٠ أَلْيَنُ مَسّاً فِي حَوَايَا البَطْنِ

مِنْ يَثْرِبِيَّاتٍ قِذَاذٍ خُشْنِ

ومعلومٌ أنه لا مشارَكةَ بين أكل السَّمْنِ والسِّهَام. وقد وردَ عنهم: «العسلُ أحلى من الخلِّ»، و«الصيفُ أحرُّ من الشتاء[٣]»، فقيل: هما من باب التهكُّم، إذ ليس مشارَكةٌ بين العسل والخلِّ في الحلاوة، ولا بين الشتاء والصيف في الحر،

١٥ وقيل: ليسَا من باب التهكُّم، وأوَّلوهما: أما «العسَلُ أحلى من الخلِّ» فخرَّجهُ ابنُ

---

(١) رجزٌ لم أقف على قائله. والشاهد في: الجمهرة ٦٩١/٢، وشرح عمدة الحافظ ٧٦٨/٢، وشرح التسهيل ٥٥/٣، وارتشاف الضرب ٢٢٧/٣، وشفاء العليل ٦١١/٢ .
وفي الأصل: «دربيس» وهو خطأ .

(٢) سبق صفحة: ٣٣٩ .

(٣) انظر شرح التسهيل ٥٥/٣-٥٦، والتذييل والتكميل ١٩٦/٣، والمساعد ١٧٠/٢-١٧١ .

مالك(١) على أوجُهٍ:

الأول: أن يكون المرادُ بالخل العنبَ، سمَّاه خلاً بالمآل .

الثاني: أن يكون «أحلى» من قولك: حلِيَ الشيءُ في عيني .

الثالث: أن يكون «أحلى» بمعنى أطيَبَ، والطِّيبُ مشترَكٌ بينهما، ألا ترى أن

٥ الخلَّ يُؤتدَمُ به فله حظٌّ من الطِّيب .

وأما «الصيفُ أحر من الشتاء» فخرَّجُوه على وجهَين(٢):

أحدهما: أن يكون من حرَّ الشيءُ إذا استحرَّ، أي: اشتدَّ، فكأنه قال: أشدُّ استحراراً من الشتاء، أي: أكثرُ حركةً وشُغلاً، فتكونُ المشاركةَ بينهما حقيقةً، إلا أن الحرَّ أكثرُ حركةً وشُغلاً؛ لكون حروبهم كانت في الصيف أكثرَ .

١٠ **الثاني**: أن يُقَدَّرَ في الشتاء حرٌّ مِن كثرة اللبس، إلا أنَّ حرَّ الصيفِ أشدُّ، ويُمكِنُ / أن تعتبرَ ذلك بحرِّ الأمزجةِ، وهي في الصيف أشدُّ حراً من الشتاء . [١١٠/أ]

قلتُ: ومعنى التهكُّم: إيرادُ كلامٍ ظاهرُهُ مخالِفٌ لمعناه، فإذا قيل: الوصلُ أحلى من الهجْرِ، فظاهرُهُ أن في الهجرِ حلاوةً، والمعنى ليس كذلك، وإنما يُقال على جهة التحقير للمخاطَب، وأنَّه من الغباوة بحيث أنه لا يُفرِّقُ بين حقائق هذه

١٥ الأشياء .

قلتُ: وقد حَكَى مكيٌّ عن نَفْطَوَيْهِ(٣) أنَّ أفعلَ التفضيل قد يجيءُ في كلام

---

(١) شرح التسهيل ٣/٥٥ .

(٢) شرح التسهيل ٣/٥٦، والتذييل والتكميل ٣/١٩٦ .

(٣) أبو عبد الله إبراهيم بن محمد بن عرفة، النحوي الواسطي، الملقب بـ« نفطويه » ، كان عالماً بارعاً أديباً متفنناً في الأدب، ضعيفاً في النحو، أخذ عن ثعلب والمبرد، وكان ظاهري المذهب، له التصانيف الحسان في الآداب. توفي سنة ٣٢٣ هـ ببغداد. أخباره في: طبقات النحويين واللغويين ١٥٤، وتاريخ بغداد ٦/١٥٩، وإنباه الرواة ١/٢١١، ووفيات الأعيان ١/٤٧، وانظر قوله في المحرر الوجيز ٢/٢٤٩، والبحر المحيط ٢/١٦٥ .

العرب إيجاباً للأول ونفياً عن الثاني، فتقولُ: الثلجُ أبـرَدُ مـن النـار، علـى إثبـات البرودة للثلج[١] ونفيِهَا عن النار.

الوجه الرابـع: في حذفِ (مِن)، ولا تُحذَفُ إلا للعلـم بهـا، ولا يخلـو أفعلُ التفضيل بهذا النظر أن يكون خبراً أو فاعلاً أو اسمَ إن أو صفةً أو غيرَ ذلك، فإن كان خبراً جاز حذفُها للعلـم بهـا[٢]، وسـواءٌ كـان خـبراً لمبتـدأ أو لكـان أو إنَّ أو مفعولَ ظننتُ. فمثالُ الواقع خبراً للمبتدأ قوله تعالى: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُـوَ أَدْنَـىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾[٣] فـ«أدنى» و«خير» حُذف منهما «مِن» لكونهما خبرَين، وأدنـى معناه: أخَسُّ. وقولُه تعالى: ﴿ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ ا للهِ وَأَقْـوَمُ لِلشَّـهَٰدَةِ وَأَدْنَـىٰٓ أَنْ لاَ تَرْتَابُوٓا﴾[٤] فـ«أقسَطُ» و«أقوَمُ» و«أدنـى» لمـاَّ وقعَـت أخبـاراً، حُـذف منهـا «مِـن»، وأدنى معنـاه: أقـرَبُ. وقـال تعـالى: ﴿ فَسَـتَعْلَمُونَ مَـنْ هُـوَ شَـرٌّ مَكَانـاً وَأَضْعَـفُ جُنْداً﴾[٥] فحُذفت «مِن» من «شرٌّ» و«أضعَفُ» لكونهما خبرَين. وقال الشَّاعرُ:

فَخَرَتْ بَنُو أَسَدٍ بِمَقْتَلِ مَالِكٍ   صَدَقَتْ بَنُو أَسَـدٍ عُتَيَبَةُ أَفْضَلُ[٦]

أي: أفضلُ من الجماعة الذين قُتلوا به، فلمَّا وقع «أفضلُ» خـبراً حُذفـت منـه «مِن». وقال الآخَرُ:

---

(١) في الأصل: « الثبج » .

(٢) في ارتشاف الضرب ٣/٢٢٩: « ومنع الرماني الحذف من أفعل وهو خبر » . وانظـر الزاهـر: ١/٣٠-٣١، والمساعد ٢/١٧٢ ، وفي الأصل: « حاز حذفه للعلم به » .

(٣) سورة البقرة: من الآية: ٦١ .

(٤) سورة البقرة: من الآية: ٢٨٢ .

(٥) سورة مريم: من الآية: ٧٥ .

(٦) من الكامل، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميـل ٣/١٩٦، وفيـه « بمقتـل عتبـة » ولعله الصواب؛ لقوله في الشطر الثاني: « عتيبة أفضل » .

إِذَا مَا سُتُورُ البَيتِ أُرْخِينَ لَمْ يَكُنْ   سِرَاجٌ لَنَا إِلاَّ وَوَجْهُكِ أَنْوَرُ(١)

أي: أنورُ منها، ومثالُ الواقعِ خبراً لِكَان قولُ الشَّاعرِ:

سَقَيْنَاهُمُ كَأْساً سَقَوْنَا بِمِثْلِهَا   وَلَكِنَّهُمْ كَانُوا عَلَى المَوتِ أَصْبَرَا(٢)

/ التقديرُ: أصبرَ منَّا، ثم حَذَفَ لكونه وقع خبراً لكان . [١١٠/ب]

ومثالُ الواقع خبرَ إنَّ قولُه تعالى: ﴿ إِنَّمَا عِنْدَ اللهِ هُوَ خَيرٌ لَكُمْ ﴾(٣) أي: خيرٌ مما عندكم.

ومثالُ الواقع مفعولاً في باب ظنَّ قولُه تعالى: ﴿ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللهِ هُوَ خَيراً وَأَعْظَمَ أَجْراً ﴾(٤) أي: خيراً مما سواه وأعظمَ مما سواه .

وحَذْفُ «مِن» [مِن](٥) هذه المواضع كثيرٌ، وإظهارُها أيضاً كثيرٌ، قال الله تعالى: ﴿ قُلْ مَا عِنْدَ اللهِ خَيرٌ مِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ ﴾(٦) .

وإن كان أفعلُ التفضيل فاعلاً ففي الحذف خلافٌ(٧): مذهبُ البصريين جوازُه فتقول: جاءني أفضلُ، ومنعه الكوفيُّون .

فإن كان أفعلُ اسمَ إنَّ ففيه الخلافُ المتقدِّمُ(٨)، تقول على مذهب البصريين: إنَّ أكبرَ اللهُ، التقدير: إنَّ أكبرَ مِن كلِّ شيءٍ اللهُ، ولا يجوزُ حذفه عند الكوفيين .

---

(١) من الطويل، وهو في معاني القرآن للفراء ٨٣/٢، والتذييل والتكميل ١٩٦/٣ .

(٢) من الطويل، وهو للنابغة الجعدي ـ رضي الله عنه ـ في ديوانه: ٧٢. والبيت في: التذييل والتكميل ١٩٦/٣، وارتشاف الضرب ٢٢٨/٣، والمساعد ١٧١/٢، والهمع ١١٥/٥ .

(٣) سورة النحل: من الآية: ٩٥ .

(٤) سورة المزمل: من الآية: ٢٠ .

(٥) زيادة يستقيم بها السياق .

(٦) سورة الجمعة: من الآية: ١١ .

(٧) انظرارتشاف الضرب ٢٢٩/٣، والمساعد ١٧٢/٢ .

(٨) المصادر السابقة .

فإن كان صفةً نحو: مررتُ برجلٍ أفضلَ مِن عَمْرٍو، لم تُحذف منه «مِن»، فأما قولُ الشّاعر:

عَـمَـــلاً زَاكِياً تَوَخَّ لِكَي تُجْـ ـزَى جَزَاءً أَزْكَى وَتُلْقَى حَمِيداً[1]

فهو شاذٌ لكونه جاء بـ«أزكى» محذوفاً منه «مِن» وهو صفة، والتقدير: أزكى من العمل الزاكي .

فإن كان أفعلُ غيرَ ما ذُكِرَ، لم يُحذف منه «من» إلا قليلاً قال الشاعر:

لِيُلْفِكَ مَنْ أَرْضَاكَ قِدْماً أَجَدَّ فِي مَرَاضِيهِ فَالمَسْبُوقُ إِنْ زَادَ سَابِقُ[2]

التقديرُ: أجدَّ مِن غيرك، فحُذف «مِن» ضرورةً لكون «أجدّ» مفعولاً ثانياً لـ«يُلْفِكَ». وقال الآخرُ:

دَنَوتِ وَقَدْ خِلْنَاكِ كَالبَدْرِ أَجْمَلاَ فَظَلَّ فُؤَادِي فِي هَوَاكِ مُضَلَّلاَ[3]

التقدير: دنوتِ أجملَ مِن البدرِ وقد خِلنَاكِ مثلَه، فحُذف «مِن» ضرورة؛ لأنَّ «أجملَ» حالٌ وليس ممَّا ذُكِر.

الوجه الخامس: في حقيقة «مِن» المصاحِبة لأفعلِ / التفضيل، وقد اختلفَ [١١١/أ] النحويون في ذلك على أقوالٍ:

الأول: لسيبويهِ[4] أنها لابتداء الغايةِ، ولا تخلو من التَّبعيض، فمعنى ابتداء

---

(١) من الخفيف، لرجل من طيئ، والبيت في: شرح التسهيل ٥٧/٣، والتذييل والتكميل ١٩٦/٣، وارتشاف الضرب ٢٢٩/٣، ومنهج السالك ٤٠٨ .

(٢) من الطويل، وهو في: شرح التسهيل ٥٧/٣، والتذييل والتكميل ١٩٦/٣، وشفاء العليل ٦١٢/٢ .

(٣) من الطويل، وهو في: شرح التسهيل ٥٧/٣، وارتشاف الضرب ٢٢٩/٣، ومنهج السالك ٤٠٨، والمساعد ١٧٢/٢، والتصريح ١٠٣/٢ .

(٤) الكتاب ٢٢٥/٤ . وقد نصَّ ابنُ ولاّدٍ في الانتصار على أن رأي سيبويهِ هو أنها للتبعيض فقط، وليست لابتداء الغاية، قال في معرض رده على المبرد: «أما قولُه: إنَّ مِن في قولك: =

الغاية: أنك إذا قلتَ: زيدٌ أفضلُ من عَمْرٍو، فالمعنى: أنَّ زيادةَ مرتبتِه لسبب فضْلِهِ ابتدأت راقِيةً مِن رُتبةِ عَمْرٍو وكلِّ مَن هو في رتبة عَمْرٍو، وإذا قلتَ: زيدٌ شرٌّ من عَمْرٍو، فالمعنى: أنَّ انحطاطَ رتبتِهِ بسبب شرِّهِ ابتدأ من انحطاطِ رتبةِ عَمْرٍو وكلِّ مَن هو في رتبة عَمْرٍو، هكذا عبَّرَ بعضُهُم فراعى علُوَّ الرُّتبة في [الخير][1]، وانحطاطَهَا في الشر، وأحسَنُ مِن هذه العبارة أن يُقالَ: إنَّ زيادةَ رتبتِهِ في الخير والشرِّ ابتدأت من رتبةِ عَمْرٍو .

ومعنى التبعيض: أنَّكَ إذا قلتَ: زيدٌ أفضلُ من الرجال، فمعناه: أنه يَفضُلُ بعضَ الرجال، بخلاف قولك: زيدٌ أفضلُ الرجال، فإنه يَفضُلُ جميعَهُم .

ورُدَّ على سيبويه من وجهَين:

الأول: (من كونها لابتداء الغاية) أنَّ الابتداءَ يستلزمُ الانتهاءَ[2]، ولا يُقالُ: زيدٌ أفضلُ من عَمْرٍو إلى خالد .

وجوابُهُ: أنَّ ذلك لا يَلزَمُ، إذ كثيرٌ مَنْ يَعلَمُ ابتداءَ الشيء ولا يَعلَمُ انتهاءَه[3]، تقولُ: زيدٌ جاء من الدار، ولا يُعلَمُ إلى أين انتهى مجيئُهُ، هذا مع أنَّ عدمَ التنبيه على الانتهاء في باب المدح والذمِّ أبلغُ[4].

هذا أفضل من زيد لابتداء الغاية، فلا يصحُّ؛ لأن الابتداء يقتضي انتهاءً ... فيلزمه على هذا إذا جعل مِن في قولهم: هو أفضل من زيدٍ لابتداء الغاية، أن يكون الفضلُ واقعاً على غير زيدٍ، وليس هذا هو المرادُ في هذا الكلام ... فإذا لم تكن مِن ههنا لابتداء الغاية ولا زائدة، لم يبقَ إلا ما قاله سيبويهِ من التبعيض؛ لأن هذه وجوهها في الكلام » الانتصار ص: ٢٥٦ — ٢٥٧ .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

(٢) انظر الانتصار ٣١٣ وما بعدها، وشرح التسهيل ١٣٥/٣، والأشباه والنظائر ١٢٣/٤ .

(٣) انظر الكتاب ٢٢٦/٤، وشرح التسهيل ١٣٥/٣ .

(٤) في الأشباه والنظائر ١٢٣/٤: « وأجاب الشيخ ركنُ الدين بأن المتكلم غرضُه بيانُ ابتداء

الثاني: (من كونها للتبعيض) واعترضوا عليه من أوجُهٍ:

الأول: أنَّ «مِن» التي للتبعيض يصلُحُ مكانَها «بعضُ»[1]، وأنت إذا قلتَ: زيدٌ أفضلُ مِن عَمْرٍو، لم يصلُحْ أن تقولَ: زيدٌ أفضلُ بعضَ عَمْرٍو، بخلاف قولِك: أكلتُ من الرغيف، فإنه يصلُح أن تقولَ: أكلتُ بعضَ الرغيف.

وجوابُهُ: أن بعضاً إنما تصلُح مكان «مِن» إذا لم يكن لها معنىً غيرُ التبعيض، وهي[2]/ هنا بمعنى ابتداء الغاية، والتبعيضُ معنًى زائدٌ على ذلك، فلا تلزَمُ [١١١/ب] صلاحيةُ بعضٍ مكانَها.

الثاني من الرَّدِّ[3]: أنَّ مجرورَها قد لا يقبَلُ التبعيضَ نحو: زيدٌ أفضلُ مِن عَمْرٍو، ألا ترى أن عَمْراً لا يتبعَّض.

فالجوابُ: أنَّ التبعيضَ على معنَيَين:

أحدهما: أن يكون المجرورُ يتبعَّضُ نحو: زيدٌ أفضلُ من الرجال، أي من بعض الرجال.

والثاني: أن يكون المجرورُ بعضاً من غيره، وإن كان هو لا يقبلُ التبعيضَ كما في قولك: زيدٌ أفضلُ من عَمْرٍو، فإنَّ «عَمْراً» وإن لم يقبل التبعيضَ في نفسِهِ، فهو بعضٌ من الناس.

الثالث من الاعتراض: أنك تقولُ: زيدٌ أفضلُ من جميع الناس، فمِنْ هنا لا

الفضل، وليس له غرضٌ في انتهائه، فتأمَّلْ».

(١) انظر شرح التسهيل ٣/١٣٦.

(٢) قوله: «وهي» مكرر في الأصل.

(٣) المفروض أن يقول: الثاني من الاعتراض؛ لأنه يسوقُ الاعتراضات على قول سيبويه بأنَّ مِن للتبعيض.

يمكِنُ فيها التبعيضُ؛ لكون المراد استيفاءَ جميعِ الناس[1].

فالجوابُ: أن مثلَ هذا يَتوقَّفُ في مثْلِهِ سيبويهِ؛ لأنَّ كلامَه محمولٌ على أنَّ «مِن» لا يؤتى بها إلا حيث يُمكنُ التبعيضُ، وحيث لا يمكِنُ لا يُؤتى بها، قالوا: هو أكذَبُ مَنْ دَبَّ ودَرَجَ[2]، بغير «مِن» لأن المعنى: زيادتُه في الكذب على كل مَن في الأرض، وأيضاً فإنَّ الإتيان بـ«مِن» في نحو: زيدٌ أفضلُ مِن جميع الناس، يَلزَمُ منه تفضيلُ الشيء على نفْسِهِ؛ لأنَّ «زيداً» من جملة جميعِ الناس .

فإن قلتَ: فقد جاء من كلامهم: اللهُ أعظمُ مِن كلِّ عظيمٍ[3]، بإثبات «مِـن»؟

فالجوابُ: أنَّ المحذورَينِ هنا قد ارتَفَعَا؛ لأن الله تعالى ليس من جنسِ العظَمَاءِ، فيَلزمُ منه إضافةُ الشيء إلى نفْسِهِ، ولأنَّ المرادَ مِن قوله: «اللهُ أعظمُ مِن كلِّ عظيمٍ»: أعظمُ مِن كلِّ فَرْدٍ[4] من العظَمَاء، فيَسُوغُ إثباتُ «مِن»، واللهُ أعلَمُ .

المذهب الثاني: للمبرِّدِ أنَّها للابتداء خاصَّةً مجرَّدَةً مِن معنى التَّبعيض[5]، واعتَرَضَ على سيبويهِ ببعضِ ما تقدَّمَ[6]، / وقد تقدَّمَ الجوابُ عن ذلك كلِّه. [١١٢/أ]

(١) وهذا الاعتراضُ أثارهُ أبو سعيدٍ السيرافيُّ رحمه الله. انظر شرحه على الكتاب ص: ٥٣٣ (المطبوع بعنوان السيرافي النحوي)، وشرح التسهيل ١٣٦/٣ .

(٢) هذا من أمثال العرب، انظره في: الصحاح (دبب) ، وجمهرة الأمثال ١٧٣/٢، وفي الفاخر: ٤٢، والزاهر ٢١٢/١: أحسن مَن دبَّ ودَرَجَ. ودبَّ: مشى، ودَرَجَ: ماتَ .

(٣) شرح التسهيل ١٣٦/٣ .

(٤) قوله: «فرد» مكرر في الأصل .

(٥) ووافقه على رأيه هذا جماعةٌ من العلماء منهم: الأخفش الصغير وابنُ السراج والسيرافيُّ والسهيليُّ. انظر الأصول ٤٠٩/١، ٧/٢، والانتصار صفحة: ٣١٣، والارتشاف ٤٤٣/٢، والمساعد ٢٤٧/٢ .

(٦) انظر الانتصار صفحة: ٣١٣ .

القول الثالث: أنها بمعنى «عن» تُعطي المجاوَزَة، فإذا قلتَ: زيدٌ أفضلُ مِن عَمْرٍو، فالمعنى: جاوَزَ زيدٌ عمراً في الفضل، وصحَّحهُ ابنُ مالك[1]، ورجَّحه على مذهب سيبويهِ، وهو ظاهرٌ في بادئ الرأي .

القول الرابع: أنها للتَّبيين[2]، فإذا قلتَ: زيدٌ أفضلُ مِن عَمْرٍو، فمعناه: أنَّ «مِن» بيَّنَتْ زيادةَ فضلِهِ مِن أين حَصَلَت .

انتهَتْ أقسامُ أفعَلِ التفضيل، وحَصَلَ من ذلك أن ما فيه الألِفُ واللامُ يُثنى ويُجمَعُ، وما فيه «مِن» لا يُثنى ولا يُجمَعُ، وما فيه الإضافةُ يجوزُ فيه الوجهان .

المسألة الخامسة[3]: في إعمال أفعل التفضيل:

اعلَمْ أنَّه في الدرجةِ الرابعةِ من العمَلِ؛ لأنَّ مراتبَ العمل أربعةٌ:

الأولى: مرتبةُ الفعل، وهي الأصل لأنه يَعمَلُ من غير شَرْط .

الثانية: مرتبةُ اسم الفاعل، وهي منحطَّةٌ عن رتبة الفعل؛ لكون اسم الفاعل لايَعمَلُ إلا بشرط الاعتماد، وألاَّ يكونَ بمعنى الماضي.

الثالثة: مرتبةُ الصفة، وهي منحطَّةٌ عن رتبة اسم الفاعل؛ لأن الصفةَ المشبهةَ لا تَعمَلُ إلا في السببيِّ، واسمُ الفاعل يَعمَلُ في السببيِّ والأجنبي .

المرتبة الرابعة: مرتبةُ أفعلِ التفضيل، وهي منحطَّةٌ عن رتبة الصفةِ المشبهة؛ لأن أفعلَ التفضيلَ لا يرفعُ إلا المضمرَ، بخلاف الصفة المشبَّهة فإنها ترفَعُ الظاهرَ والمضمَرَ، فتبيَّنَ من هذا أنَّ أفعلَ التفضيلِ في الرتبة الرابعة من العَمَلِ، وهي أَحَطُّ

(١) شرح التسهيل ٣/١٣٤، ١٣٥ . قال ابنُ هشام معلقاً على رأي ابنِ مالك: «وقد يُقالُ: ولو كانت للمجاوزة لصحَّ في موضعها عن» المغني ٤٢٣ .

(٢) راجع التذييل والتكميل ٨/٤ .

(٣) في الأصل: «الرابعة» وهو خطأ .

المراتب، وإنما كان ذلك لأنها لم تُشتقَّ من فِعلٍ يُعطي معنى الزيادة. ألا ترى أنك إذا قلتَ: حَسُنَ زيدٌ، لم يُفهَمْ منه إلا مجرَّدُ حُسْنِهِ؛ لا أنه زادَ في الحُسْنِ على

[١١٢/ب]

غيره، بخلاف قولك: / أحسَنُ مِن عَمْرٍو، فإنه يُفهمُ منه الزيادةُ في الحُسْنِ على غيره، بخلاف غيرِها من الأسماء المشتقَّةِ، فإن معناها معنى الفعل الذي اشتُقَّت منه .

إذا تقرَّرَ هذا فالمعمولُ لا يخلو أن يكونَ مرفوعاً أو منصوباً، فإن كان منصوباً فلا يخلو أن يكونَ مفعولاً به أو مصدراً أو حالاً أو تمييزاً أو جاراً ومجروراً أو غيرَ ذلك .

فإن كان مفعولاً به لم يجز أن ينصبَه؛ لضعفه عن العمل، بل يُجَرُّ بحرف جرٍّ على ما يأتي، خلافاً للكوفيين فإنهم يجيزُونه، وقد تقدَّمَ[1] الخلافُ في نصبه المفعولَ إذا جُرِّدَ عن معنى الزيادة، وما جاء مما يُوهِمُ نصبَه المفعولَ محمولٌ على إضمار فِعلٍ يدلُّ عليه أفعَلُ، فمِن ذلك قول الشَّاعرُ :

فَلَمْ أَرَ مِثْلَ الحَيِّ حَياً مُصَبَّحَاً وَلاَ مِثْلَنَا يَومَ التَقَيْنَا فَوَارِسَا

أَكَرَّ وَأَحْمَى للحَقِيقَةِ مِنْهُمُ وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ القَوَانِسَا[2]

---

(١) انظر صفحة: ٣١٧ .

(٢) من الطويل، للعباس بن مرداس، شاعرٌ مخضرَمٌ، أدرك الإسلام أسلم عام الفتح، أمه الخنساء الشاعرة، وقيل: بل هي أم إخوته وليست أمه. والبيتان في ديوانه: ٩٢-٩٣. وهما من قصيدة تُعدُّ من المنصفات التي أنصفَ فيها قائلوها أعداءَهم، انظرها في الأصمعيات ٢٠٤ . والشاهد في: النوادر ٢٦٠، وشرح المفصل ١٠٦/٦، وشرح التسهيل ٦٩/٣، وشرح الكافية ٢١٩/١، والتذييل والتكميل ٢٠٤/٣، والمغني ٨٠٤، وشرح أبياته ٢٩٢/٧، والخزانة ٣١٩/٨ .

فـ«القوانِسَ» ليس منصوباً بـ«أَضْرَبَ» وإنما نُصِبَ بفعل مقدَّر يدلُّ عليه «أَضْرَبَ» أي: نَضْرِبُ القوانِسَ[1]، والقوانِسُ هنا: جمعُ قَونَس، وهو أعلَى البَيضَةِ مِن الحَديدِ. وقال الآخَرُ:

فَمَا ظَفِرَتْ نَفْسُ امْرِئٍ يَبْتَغِي المُنَى   بِأَبْذَلَ مِنْ يَحْيَى جَزِيلَ المَـوَاهِبِ[2]

فـ«جزيل المواهب» ليس منصوباً بـ«أَبذَلَ» بل بفعل مضمر أي: يَبذُلُ، وعلى هذا خرَّج ابنُ مالك[3] قولَه تعالى: ﴿ اللهُ أَعْلَمُ حَيثُ يَجْعَلُ رِسَالاَتِهِ ﴾[4] فجعَلَ «حيث» مفعولاً به نصبَهُ فعلٌ مقدَّرٌ يدُلُّ عليه «أعلَمُ»، التقديرُ: يعلَمُ مكانَ جعْلِ رسالاتِه، قال الشيخ أبوحيَّان[5]: ويلزَمُ منه إخراجُ «حيثُ» عن الظرفية، وهي من

(١) في الخزانة ٣١٩/٨: «قال بعضٌ من شرَّاح أبيات المفصل: المرادُ بالبيت: أضربَ منا بالسيوف للقوانس، فحذفَ اللامَ لضرورة الشعر، فمِن لابتداء الغاية متعلّقٌ بـ«أضرَبَ» تعلُّقَ الظرف، وبـ«السيوف» تعلُّقَ الآلة، واللام تعلُّقَ المفعول به. وهذا التقدير أولى من الأول [أي: تقدير فعل مضمر] لوجهَين:

الأوَّلُ: أن إضمار (نضربُ) يفسدُ معنى البيت، إذ مرادُ الشاعر أنهم ضاربون ونحنُ أضربُ منهم، فيحصلُ التفضيل، ولو قال: نضربُ القوانسَ لم يكن فيه تفضيلٌ.

والثاني: أن (أَضرَبَ) لا ينصبُ المفعولَ به، فكيفَ يدل عليه، والدال على عامل هو الذي يصحُّ أن يعمل في معموله. وإذا لم يصحَّ عمله فيه لم يدل عليه. انتهى». وقد ردَّ الجاربرديُّ على هذا الكلام في رسالة ألفها في مسألة الكحل، أورد بعضاً منها البغداديُّ في الخزانة، وانظر (الوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر) لابن الصائغ (ضمن الأشباه والنظائر ٤٨٣/٤).

(٢) من الطويل، ولم أقف على قائله، والبيت في: شرح التسهيل ٦٩/٣، وشرح عمدة الحافظ ٧٧٢/٢، والتذييل والتكميل ٢٠٤/٣، وارتشاف الضرب ٢٣٥/٣، والمساعد ١٨٦/٢.

(٣) شرح التسهيل ٦٩/٣.

(٤) سورة الأنعام: من الآية: ١٦٤. و«رسالاته» بالجمع قراءة السبعة عدا ابن كثير وحفص عن عاصم، فقد قرآ (رسالته) بالإفراد. انظر حجة القراءات: ٢٧٠، والإقناع ٦٤٣/٢.

(٥) التذييل والتكميل ٢٠٤/٣.

الظروف التي لا تخرُجُ عن الظرفية البتّةَ، وخرَّجَ / الآية على أنها باقيةٌ على [١١٣/أ] الظرفية، وأن العاملَ فيها «أعلَمُ»[١].

فإن قيلَ: يلزَمُ منه أن يكونَ في مكانٍ أعلَمَ منه في مكانٍ آخرَ[٢] ؟

فالجوابُ: أنَّ هذا من مفهومِ الظرفِ، وهو ضعيفٌ، وقد قامَ الدليلُ على أنَّ علمَه تعالى غيرُ مقيَّدٍ بمكان، فلا تخرُجُ حيثُ عن الظرفيَّة لأجل هذا المفهوم الضَّعيفِ الذي قامَ الدَّليلُ على منعه.

فإن كان مصدراً ففيه خلافٌ؛ قيل ينصِبُهُ فتقولُ: زيدٌ أفضَلُ الناس فضلاً وأكرمُهُم كرَماً، قال الشاعر:

أَمَّا المُلُوكُ فَأَنْتَ اليَومَ أَلأَمُهُمْ لُؤْماً وَأَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ[٣]

فنصب «لؤماً» بـ«ألأم» .

وقيل: لا يَنصِبُ المصدرَ لضعفه عن العمل، وخُرِّجَ البيتُ على أن «لؤماً» منصوبٌ بفعل مضمَرٍ دلَّ عليه أفعلُ أي: لَؤُمَ لؤماً .

فإن كان تمييزاً أوحالاً فلا خلاف أنه ينصبُهُمَا[٤]؛ لأنَّ كلَّ عاملٍ ينصبُهُما، تقولُ في التمييز: زيدٌ أحسنُ الناسِ وجهاً، وفي الحال: زيدٌ أحسَنُ الناسِ ضاحكاً.

فإن كان جارّاً ومجروراً فلا خلافَ أنه يتعلقُ به، وحينئذ لا يخلو المجرورُ أن يكونَ مفعولاً به في الأصل ثم جُرَّ لأجلِ ضعْفِ أفعلِ التفضيل، أو يكونَ مجروراً بالأصل، فإن كان الأوَّلَ فلا يخلو أن يكونَ أفعلُ من فعلٍ متعدٍّ إلى واحدٍ أو إلى

---

(١) انظر البحر المحيط ٤١٦/٤ .

(٢) هذا من كلام الحوفي في اعتراضه على ظرفية حيث. انظر البحر المحيط ٤١٦/٤ .

(٣) من البسيط، وهو بهذه الرواية في معاني القرآن للفراء ١٢٨/٢، وأساس البلاغة (طبخ)، وحاشية الشيخ يس على التصريح ١٠٦/٢.

(٤) ومثلهما الظرف نحو: زيدٌ أحسنُ منكَ اليومَ راكباً. انظر شرح الكافية ٢٢٠/٢، والفوائد الضيائية ٢١٩/٢ .

اثنين، فإن كان من متعدٍّ إلى واحدٍ تعدَّى إلى المفعول باللام تقولُ: زيدٌ أبذَلُ للمعروف من عَمْرٍو، فإن كان الفعلُ يُفهِمُ جَهلاً أو عِلماً تعدَّى بالباء نحو: زيدٌ أعرَفُ بالنحو من عَمْرٍو وأجهلُ بالفقه مِن خالد، فإن كان يُفهِمُ حُباً أو بُغضاً عُدِّيَ بـ«في» إلى ما هو مفعولٌ في المعنى، وبـ«إلى» واللامِ إلى ما هو فاعلٌ في المعنى

٥ / فتقولُ: زيدٌ أحبُّ في عَمْرٍو منكَ، فعَمْرٌو في المعنى محبُوبٌ، وتقولُ: زيدٌ [١١٣/ب] أحبُّ إلى عَمْرٍو منكَ، فعَمْرٌو في المعنى فاعلٌ، المعنى: يُحبُّ عَمْرٌو زيداً أكثرَ من حبِّهِ لكَ.

فإن كان من متعدٍّ إلى اثنين عُدِّيَ إلى أحدِهما باللام، وأُضمِرَ ناصبٌ للثاني نحو: زيدٌ أكسَى للفقراء الثيابَ، أي: يكسوهُمُ الثيابَ.

١٠ فإن كان الثاني(١) فلا يخلو أن يأتيَ مع المجرور بالمفضَّلِ عليه مجروراً بمن أولا يأتي به، فإن لم يأتِ به فلا إشكالَ، تقولُ: زيدٌ أشفَقُ بعَمْرٍو وأرأفُ بخالد، فإن أتيتَ بالمفضَّلِ عليه مجروراً بمن نحو: زيدٌ أشفَقُ بعَمْرٍو مِن خالد، فأنت بالخيار في تقديم أيِّ المجرورَينِ شئتَ على الآخَر، فإن شئتَ قدَّمْتَ المجرورَ بمن كقولك: زيدٌ أشفَقُ من خالد بعَمْرٍو، وإن شئتَ أخَّرْتَه كقوله تعالى: ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيهِ مِنْ

١٥ حَبْلِ الوَرِيدِ ﴾(٢) فإن زِيدَ مجرورٌ ثالثٌ متعلِّقٌ بغير ماتعلَّقَ به الأوَّلُ نحو: زيدٌ أبصَرُ بالفقه من خالدٍ بالنحو، فلا يجوزُ تقديمُ المجرور الثالثِ على المجرور بمِن، فلا تقولُ: زيدٌ أبصَرُ بالفقه بالنحو مِن خالد، وسببُ ذلك: أنَّ المجرورَ الثالثَ متعلِّقٌ بمصدرٍ مقدَّرٍ، فلا يجوزُ تقديمُهُ على المصدر العاملِ فيه. ألا ترَى أنكَ إذا قلتَ: زيدٌ أبصَرُ بالفقه مِن خالد، فالتقديرُ: زيدٌ يزيدُ بصرُهُ بالفقه على بَصَرِ خالد بالنَّحو، فـ«النحو»

٢٠ متعلِّقٌ بـ«بَصَرِ» المحذوفِ، فلو قَدَّمْتَهُ لكنتَ قد قدَّمتَ معمولَ المصدر عليه، ولا يجوزُ.

---

(١) أي: كان معمولُ أفعلِ التفضيل مجروراً في الأصل.

(٢) سورة ق: من الآية: ١٦.

فإن كان المعمول مرفوعاً فلا يكونُ إلا فاعلاً، وهو في ذلك لا يخلو أن يكونَ مضمراً أو ظاهراً .

فإن كان مضمَراً فلا خلافَ في أنه يرفعُهُ من غير شرط نحو: زيدٌ أفضَلُ من عَمْرٍو، والتقدير: زيدٌ هو / أفضَلُ من عَمْرٍو، ولا يكونُ هذا المضمَرُ إلا مستكنّاً، [١١٤/أ] فأمَّا قولُ الشَّاعرِ:

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ   إِذَا الدَّاعِي الْمُثَوِّبُ قَالَ يَالاَ[١]

فـ«نحن» ليس فاعلاً بـ«خير»، وإنما هو تأكيدٌ للفاعل المستكنِّ في «خير» التقديرُ: خيرٌ نحنُ نحنُ[٢]، وخيرٌ: خبرُ مبتدأ محذوفٍ؛ أي: نحنُ خيرٌ .

فإن كان ظاهراً فالكلامُ عليه من أوجُهٍ :

الأول: في شروطِهِ:

وله شُروطٌ تُذكَرُ، فإن لم يَستَوفِ الشُّروطَ فلا يرفعُ الظَّاهرَ إلا في لغةٍ ضعيفةٍ نصَّ عليها سيبويهِ[٣] وغيرُه فتقول: مررتُ برجلٍ أفضلَ منه أبوه، أي: يزيدُ

---

(١) من الوافر، وهو لزهير بن مسعود الضبيِّ، شاعرٌ جاهليٌّ، ونسبه ابن الأنباريِّ في الزاهر ١٣٨/١ إلى الفرزدق، ولم أجده في ديوانه الذي بين يديَّ، ونقله عنه ابنُ منظور في اللسان (لوم) . ويُروى مع الشاهد بيتٌ آخرُ هو:

وَلَمْ تَثِقِ العَوَاتِقُ مِن غَيُورٍ   بِغَيْرَتِهِ وَخَلَّيْنَ الحِجَالاَ

والبيت في: النوادر ١٨٥، وإيضاح الشعر: ٣٠٢، ٣١٩، والمسائل البغداديات: ٤١٥، وشرح التسهيل ٢٧٣/١، والمغني ٥٨١، والخزانة ٦/٢-١٣ . والمثوِّبُ: الذي يدعو الناسَ يستنصرُهُم، ومنه التثويب في الأذان، وهو إعادة بعضه بعد انقضائه. ويالا: أراد: يالبني فلان، فحكى صوت الصارخ المستغيث. (النوادر) .

(٢) وجعله ابنُ مالك فاعلاً بخير. شرح التسهيل ٢٧٤/١، وانظر المسائل البغداديات: ٤١٦-٤١٧ .

(٣) الكتاب ٣١/٢-٣٢ . وانظر: المقتضب ٢٨٤/٣، وشرح التسهيل ٦٥/٣، والوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر لابن الصائغ (ضمن الأشباه والنظائر) ٤٨٤/٤، والهمع ١٠٧/٥ .

عليه أبوه في الفضل، وإنما لم يَرفَع الظاهرَ دونَ هذه الشروط الآتية؛ لأنه ناقِصٌ عن مرتبةِ الصفة المشبهة كما تقدَّمَ[١]، وهي تَرفعُ الظاهرَ من غير شرطٍ، فاقتضى ألا يَرفَعَ أفعلُ التفضيل الفاعلَ الظاهرَ إلا بشروطٍ؛ ليتبيَّنَ انحطاطُ رتبتِهِ عن الصفةِ، فإن استوفى الشروطَ رفَعَ الظاهرَ رفْعاً مطَّرِداً.

٥ وقد عبَّرَ ابنُ الحاجب[٢] عن الشروط بقولِهِ: ولا يعمل في مظهر إلا إذا كان [صفةً][٣] لشيءٍ، وهو في المعنى لمسبَّبٍ مفضَّلٍ باعتبارِ الأوَّلِ على[٤] نفْسِهِ باعتبار غيرِه [منفياً]، ويتبيَّنُ ذلك في مثل قولك: ما رأيتُ رجلاً أحسَنَ في عينيه الكحلُ منه في عين زيدٍ، فـ«الكحل» فاعلٌ بـ«أحسن» أي: ما رأيت رجلاً يحسُنُ في عينيه الكحلُ كحسنِه في عين زيد، وشروطُ رفعِهِ الظَّاهِرَ مستوفاةٌ في هذا المثالِ، وهي ١٠ خمسةُ شروطٍ:

الأول: أن يتقدَّمَ الكلامَ أداةُ نفي، زادَ ابنُ مالكٍ[٥]: أو ما في معناها من نهي أو استفهامٍ، فمثالُ النفي قد تقدَّمَ، ومثالُ النهي: لا يكُنْ غيرُكَ أحبَّ إليه الخيرُ منهُ إليكَ، وتقولُ في الاستفهام: هل في الناسِ أحَدٌ أحقُّ به الحمدُ منه بمُحْسِنٍ لا يمُنُّ.

/ قال الشيخ أبوحيَّان[٦]: وهذه الزيادةُ تحتاجُ إلى سماعٍ من العَرَبِ؛ لأن [١١٤/ب]

١٥ رفعَهُ الظَّاهرَ غيرُ جارٍ على القياس ولم يُسمَعْ إلا بالنفي، فلا يُلحَقُ به ما هو في معناه إلا بالسَّمَاعِ.

---

(١) انظر صفحة: ٣٥٢ .

(٢) الكافية ص: ١٨٧، وانظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/٦٦١ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، والتصحيح من المصادر السابقة .

(٤) في الأصل (في) .

(٥) شرح التسهيل ٣/٦٨ .

(٦) التذييل والتكميل ٣/٢٠٤، وارتشاف الضرب ٣/٢٣٥ .

الشرط الثاني: أن يكونَ أفعلُ التفضيلِ جارياً على غير من هو له، كـ«أحسن» في المثال المذكور، فإنه صفةٌ جاريةٌ على «رجل» وهو في الحقيقة لـ«الكحل».

الشرط الثالث: أن يكونَ الظاهرُ المرفوعُ مسبَّباً كـ«الكُحل» في المثال المذكور، فإنه مسبَّبٌ عن «الرجل» وهو المرادُ بقوله: لمسبَّب.

الشرط الرابع: أن يكونَ الظاهرُ مفضلاً على نفسِه في محل باعتبارِ محلٌ آخَرَ، وهو المرادُ بقوله: مفضَّلٌ باعتبارِ الأوَّلِ على نفسِهِ باعتبار غيره، أي: باعتبارِ المحل الأول على نفسِهِ باعتبار المحلِّ المغايرِ للمحلِّ الأوَّلِ، فالضميرُ في «نفسِهِ» عائدٌ على المفضَّل وهو «الكحل»، والضميرُ في «غيره» عائدٌ على قوله «الأول».

الشرط الخامس: أن يكونَ المرفوعُ بأفعلَ متوسِّطاً بين ضميرَين: الأوَّلُ: عائدٌ إلى الموصوف بأفعلِ التفضيل، وهو الضميرُ الذي في «عينيه» في المثال. والثاني: عائدٌ إلى المرفوعِ بأفعلِ التفضيل، وهو الضميرُ في «منه» في المثال، وقد يُحذَف الضميرُ على مايأتي.

وإنما اشترطوا هذه الشروطَ في رفعِهِ الظَّاهرَ؛ لأنَّ الاسمَ لا يَعملُ عملَ الفعل إلا إذا صَلُحَ الفعلُ في مكانِهِ، ولم يتغير المعنى، ومع هذه الشروطِ يصلُحُ الفعلُ في مكان أفعلِ التفضيل ولا يتغيرُ المعنى، بخلاف ما إذا [لم][1] تحصُلِ[2] الشُّروطُ، فإنه إذا وُضع الفعلُ حينئذ في مكانِ / أفعلَ تغيَّرَ المعنى، وبيانُ ذلك: أنه إذا اجتمعت [١١٥/أ] الشروطُ فلا فرْقَ في المعنى بين قولك: ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينيه الكحلُ منه في عين زيد، وبين قولك: ما رأيتُ رجلاً يحسُنُ في عينيه الكحلُ منه في عين زيد،

---

(١) زيادة يستقيم بها السياق.

(٢) في الأصل: «تصلح» والصواب ما أُثبت كما في العبارات الآتية.

فاستوى المعنى مع الاسم ومع الفعل الموضوع موضعَ الاسم، إذ الزيادةُ في الحُسْنِ مع العبارتَين حاصلةٌ. وإذا لم تحصل الشروطُ، تغيَّرَ المعنى بوضع الفعل مكانَ الاسم، ألا ترى أنكَ إذا جعلْتَ الكلامَ إيجاباً ففاتَ شرطُ[1] النفي فقلتَ: رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد، حصَلَ تفضيلُ الكحلِ في عين زيدٍ على نفْسِهِ في غير عين زيد، وإذا وَضعتَ الفعلَ هنا في مكان الاسم فقلتَ: رأيتُ رجلاً يحسُنُ في عينه الكحلُ كحُسْنِهِ في عين زيدٍ، تغيَّرَ المعنى، إذ لا يُعلَمُ هنا مع الفعل إلا المساواةُ في الحسن دونَ الزيادةِ.

هذا تلخيصُ ما ذكرهُ ابنُ مالك[2]، وتعقبه الشيخ أبوحيَّان[3] وقال: ما أجازه من تغيُّرِ المعنى إذا وُضِعَ الفعلُ موضعَ الاسم حيث لا يستوفي الشروطَ، غيرُ صحيحٍ؛ لأنك إذا قلتَ: رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيدٍ، صحَّ أن تضعَ الفعلَ مكانَ الاسم، ولا يتغيَّرُ المعنى المقصودُ من زيادة الحُسْنِ، وذلك أن تقدرَ مكانَ «أحسَنَ» «يزيدُ» فتقولُ: رأيتُ رجلاً يزيدُ حسنُ الكحلِ في عينه على حسنِهِ في عين زيد .

قلتُ: وهذا الذي ذكرَه الشيخُ غيرُ جارٍ على قاعدة التقدير؛ لأنَّ الاسمَ المشتقَّ إذا قُدِّرَ الفعلُ مكانَه إنما[4] / يقدَّرُ الفعلُ الذي اشتُقَّ منه، فلا يُسَلِّمُ ابنُ مالكٍ ما قالَ الشيخُ أبوحيَّان، بل يقولُ: إنما يُقدَّرُ الفعلُ الذي اشتُقَّ منه الاسمُ [١١٥/ب]

(١) في الأصل: «شروط» .

(٢) شرح التسهيل ٣/٦٧ .

(٣) لم أقف عل نص كلامه هذا مع أنه عقب في التذييل والتكميل ٣/٢٠٣ على كلام ابن مالك بقوله: «وهو كلامٌ فيه تكثيرٌ لا طائل تحته ...» .

(٤) لفظ «إنما» مكرر في الأصل .

وإن[1] كان ذلك لم يحصِّل المعنى المقصودَ من زيادةِ الحسن .

فإن قلتَ: يلزَمُ من هذه المسألة تفضيلُ الشيء على نفْسِهِ ؟

فالجوابُ: أن تفضيلَ الشيء على نفْسِهِ لا يمتنعُ مطلقاً، وإنما يمتنعُ إذا كان باعتبارِ شيءٍ واحدٍ، أما إذا كان بحسب اعتبارَين فجائزٌ كما في هذه المسألة، ألا ترَى أن تفضيلَ الكحلِ على نفْسِهِ هو باعتبار محلَّين وهما: عينُ زيد وعينُ غيره، وقد يكونُ التفضيل باعتبار زمانَين كقوله عليه السلام: «مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إلى الله فيهَا الصَّومُ مِنهُ فِي عَشْرِ ذِي الحِجَّةِ[2]» . فالصومُ مفضَّلٌ على نفْسِهِ باعتبار زمانَين وهما: رمضانُ وعشرُ ذي الحجة. وقد يكونُ التفضيلُ باعتبار حالَين كقولك: ما رأيتُ قصداً أنجحَ فيه الرجلُ منه في قصد الإصلاح، فالرجلُ مفضَّلٌ على نفْسِهِ باعتبارِ حالَين وهما: قصدُ الإصلاح وقصدُ غيره.

الوجه الثاني: في إعراب هذه المسألة:

إذا قلتَ: ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيدٍ وما أشبَهَ ذلك، فتُعرِبُ «أحسنَ» صفةً لـ«رجل»، و«في عينه» متعلقٌ بـ«أحسن» والضميرُ في «عينيه» عائدٌ إلى «رجل»، و«الكحل» فاعل بـ«أحسن» و«منه» متعلقٌ بـ«أحسن» و«مِن» هذه هي التي تَصحَبُ أفعلَ التفضيل، والضميرُ في «منه» عائدٌ إلى «الكحل» و«في عين زيد» متعلقٌ بحالٍ من الضمير في «منه» والتقديرُ: ما رأيتُ رجلاً أحسنَ

---

(١) في الأصل: «وإذا» ولعل ما أُثبت الصواب .

(٢) أخرجه الترمذي في سننه (في كتاب الصوم) برقم: (٦٨٩). وانظر الحديث النبوي في النحو العربي: ٢٥٤ .

وانظر الشاهد في: الكتاب ٢/٣٢، والمقتضب ٣/٢٥٠، والأصول ١/١٣١، ٢/٤٤، والمسائل البغداديات: ٤١٥-٤١٦، وشرح عمدة الحافظ ٢/٧٧٣، والتذييل والتكميل ٣/٢٠٤، وشرح الكافية ٢/٢٢٣، والهمع ٥/١٠٧ .

في عينه الكحلُ منه في حالِ كونه في عينِ زيدٍ .

فإن قلتَ: لأيِّ شيءٍ أعربتَ «الكحلَ» / فاعلاً بـ«أحسن» فرفعتَ به [١١٦/أ] الظاهرَ وخالفتَ القاعدةَ، مع أنَّ لك عن ذلك مندوحةً وهي: أن تجعلَ «الكحلُ» مبتدأً، وترفعَ «أحسنَ» خبراً عنه مقدَّماً، أو بالعكس فتجعلُ «أحسنَ» مبتدأً، ومُسَوِّغُهُ تعلُّق «مِن» به و«الكحلُ» خبرٌ ؟

فالجوابُ: أنَّ كلتَا الصورتَين ممتنعتَان لوجهَين:

أما الصورة الأولى: فامتنعَت لأنَّكَ لا تخلو أن تؤخّرَ «منه» عن «الكحل» كما هو في المثالِ، أو تقدمَه على «الكحل»، فإن أخَّرتَه وقعَ الفصلُ بين «أحسن» ومعمولِه الذي هو «منه» بأجنبيٍّ وهو «الكحلُ» ، وذلك لا يجوزُ(١)، وإنما قلنا: إنه أجنبيٌّ؛ لأنه ليس لـ«أحسن» فيه عمَلٌ، وإن قَدَّمتَ «منه» على «الكحل» لَزِمَ عَودُ الضمير على ما بَعْدُ لفظاً ورتبةً وهو «الكحل» ، وذلك لا يجوزُ .

واعترضَ الشيخُ تقيُّ الدينِ إبراهيمُ النِّيليُّ(٢) على هذا وقال: إذا قُدِّم «منه» على «الكحل» كان الضميرُ عائداً إلى ما بعدَه لفظاً لا رتبةً؛ لأنَّ المبتدأَ رتبتُهُ التقديمُ، فيَصِحُّ عَودُ الضميرِ عليه وإن كان مؤخَّراً، إذ رتبتُهُ التقديمُ، فيكونُ كقولك: في دارِهِ زَيدٌ .

---

(١) لأنهما بمنزلة المضاف والمضاف إليه كما قال ابنُ مالك، واعترض عليه أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٠٣/٣، وانظر الوضع الباهر (ضمن الأشباه والنظائر) ٥٠٠/٤ .

(٢) هو أبو إسحاق، تقي الدين إبراهيم بن الحسين بن عُبيد الله بن إبراهيم بن ثابت الطائي البغدادي، المعروف بـ« النيلي » (من علماء القرن السابع الهجري) عالم نحوي، من تصانيفه: « الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية » ، و« التحفة الشافية في شرح الكافية » . أخباره في: طبقات النحويين واللغويين لابن قاضي شُهبة لوحة (٧٠ ـ مخطوط)، وبغية الوعاة ٤١٠/١، ومفتاح السعادة ١٨٦/١ .

وانظر كلامه في الصفوة الصفية لوحة (١٥٩) مخطوط .

قلتُ: وهذا اعتراضٌ حسَنٌ مقبولٌ، إلا أنه فاتَهُ شيءٌ آخَرُ وهو أنَّ هذا المثالَ وما أشبهَهُ بَنَتْهُ العرَبُ على صورةٍ مخصوصَةٍ لتُفِيدَ بها معنى مخصوصاً[1]، ولعلَّ ذلك المعنى لا يحصُلُ إلا بهذه البنيَةِ المخصوصة، فلا تَلْحَظُ فيها تقديماً ولا تأخيراً، بل تُحمَلُ على ما هي قَبلُ، وهذا هو المفهومُ من كلام سيبويهِ .

٥ فإن قيلَ: فلَكَ حالةٌ تخلّصُكَ مِن هذا كلِّهِ؛ وهو أن تقدِّمَ المبتدأ الذي هو «الكحل» وتؤخرَ «أحسن» الذي هو الخبر ، فتكونُ متعلقاتُهُ تليه، فتخلُصُ / من [١١٦/ب] الفصل وعودِ الضميرِ على ما بعدَه، فتقولُ: ما رأيتُ رجلاً الكحلُ أحسَنُ في عينيه منه في عين زيد .

فالجوابُ: أنَّ العرَبَ إنما قصدَت التركيبَ الأصليَّ، ونحن لانتصرفُ فيه إلا بسماعٍ، ويقوِّي هذا أنَّ ابنَ مالكٍ قال[2]: إنَّ «الكحل» إذا قُدِّمَ، وأُخِّرَ «أحسن» لا يُعطي الزيادةَ في الحُسْنِ، وإنما يُعطي المساواةَ، ونازَعَهُ في ذلك الشيخُ أبو حيَّان[3]. ١٠

قلتُ: فلا نخرُجُ عن عبارة تُعطي المعنى المقصودَ اتفاقاً إلى عبارةٍ مختلَفٍ في إفادتها لذلك المعنى المقصود.

١٥ **وأما الصورة الثانية**: وهي أن يكونَ «أحسنَ» مبتدأً و«الكحلُ» خبرَه فممتنعةٌ أيضاً؛ لأن «منه» إن أخّرناه عن «الكحل» كان فيه الفصلُ بينه وبين «أحسن» بالخبر. والخبرُ أجنبيٌّ عنهما، وإن قدَّمنا «منه» على «الكحل» أعدْنَا

---

(١) وهو نفيُ المساواة ونفيُ المزيَّةِ. انظر شرح التسهيل ٣/٦٧ .

(٢) شرح التسهيل ٣/٦٨ .

(٣) التذييل والتكميل ٣/٢٠٤. وعلل ابنُ الناظم عدمَ التقديم بقوله: «لم يقدِّم كراهية أن يقدموا لغير ضرورة ما ليس بأهم» شرح الألفية ٤٨٨، وانظر الوضع الباهر لابن الصائغ (ضمن الأشباه والنظائر) ٤/٥٠٠ .

الضميرَ إلى ما بعدَه لفظاً ورتبةً من غير نِزاعٍ .

أما لو لم تَرفَع الظَّاهرَ بأفعلِ التفضيل، وأتيتَ بالكلام موجَباً، فمعنى التفضيلِ حاصلٌ وذلك بأن تجعلَ «الكحل» مبتدأً و «أَحسَنَ» خبراً فتقولُ: الكحلُ في عين زيدٍ أحسَنَ منه في عين عَمْرٍو، فإن أدخلْتَ عليه حرفَ النفي فقلتَ: ليس الكحلُ في عين زيدٍ أحسنُ منه في عين عَمْـرٍو، انتفَت الزيادةُ، وبقيت المساواةُ، وخرجَ الكلامُ عن معنى التفضيلِ، فاعلَمْ ذلك.

الوجه الثالث: لك في هذه المسألة ثلاثُ عبارات:

الأولى: الأصلُ وهي قولك: ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينيه الكحلُ منه في عين زيد، فتأتي بهذه العبارةِ على هذا النحو من غير حَذفٍ، ومنه قولُه ﷺ: «مَا مِن أَيَّامٍ أَحَبَّ إلى الله فيهَا الصَّومُ مِنهُ في عَشْرِ ذِي الحِجَّةِ[1]»، ومنه قولُ الشَّاعر:

/ مَا عَلِمْتُ امْرَأً أَحَبَّ إِلَيهِ الـ ... ـقَولُ في النَّاسِ مِنْكَ يَا بْنَ سِنَانِ[2] [١١٧/أ]

وقال الآخَرُ:

لاَ قَولَ أَبْعَد عَنْهُ نَفْعٌ مِنْهُ عَن ... نَهْيِ الخَلِيِّ عَنِ الغَرَامِ مُتَيَّمَا[3]

البيتُ من الكامل، ومعناه: أنَّ أبعَدَ الأقوال نفعاً قولُ الخليِّ إذا نَهَى المحبَّ عن الغرام، فإنه لا يُفيدُ .

العبارةُ الثانية: أن تَحذِفَ من العبارةِ الأُولى الضميرَ المجرورَ بـ«من»، ثم تَحذِفَ «في» وتجعلَ «من» مكانِها فتقولُ: ما رأيتُ رجلاً أحسَنَ في عينيه الكحلُ

(١) تقدم صفحة: ٣٦١ .

(٢) من الخفيف، والشاهد في شرح التسهيل ٦٥/٣، وارتشاف الضرب ٢٣٤/٣، والتذييل والتكميل ٢٠٢/٣، والتصريح ٢٦٩/١، والهمع ١٠٧/٥ .

(٣) لم أقف على قائله، والشاهد في : شرح التسهيل ٦٥/٣، والتذييل والتكميل ٢٠٢/٣ .

من عين زيدٍ، الأصلُ: منه في عين، فحُذِفَ - كما تقدَّمَ - لفَهْمِ المعنى.

العبارة الثالثة: أن تُقَدِّمَ المضافَ والمضافَ إليه وهو «عين زيد» وتُدخِلَ كافَ التشبيه على العين، ثم تأتيَ بأفعلِ التفضيل وبعدَه المرفوعُ الظاهرُ، وتُسقِطَ ما عدا ذلك فتقولُ: ما رأيت كعين زيدٍ أحسنَ فيه الكحلُ، وهذه العبارةُ الثالثةُ

٥ نظيرُ ما أنشدَه سيبويهِ:

مَرَرْتُ عَلَى وَادِي السِّبَاعِ وَلاَ أَرَى   كَوَادِي السِّبَاعِ حِينَ أَظْلَمَ وَادِيا

أَقَلَّ بِهِ رَكْبٌ أَتَوهُ تَئِيَّةً   وَأَخْوفَ إِلاَّ مَا وَقَى اللهُ سَارِيا[١]

الأصلُ: ما رأيتُ وادياً أقلَّ به رَكبٌ أتوهُ تَئِيَّةً منه في وادي السِّبَاع، فقدَّمَ المضافَ والمضافَ إليه وهو «وادي السباع» وجُرَّ بالكاف، ثم جِيءَ بأفعلِ

١٠ التفضيل وهو «أَقَلَّ» ثم بالفاعل وهو «رَكْبٌ»، ولو كان الكلام على العبارة الثانية لكان: ما رأيتُ وادياً أقلَّ به رَكبٌ منه بوادي السباع.

وإعرابُ هذين البيتين على تركيبهما: أنَّ «وادياً» مفعولٌ بـ«أرى» و«أقلَّ» صفةٌ لـ«وادياً» والباء في «به» ظرفيةٌ، والضميرُ عائدٌ إلى «وادياً»، و«رَكْبٌ» فاعلٌ بـ«أقلَّ»، و«أتوه» في موضع الصفة لـ«رَكْبٌ»، و«تئيَّةً» مصدرٌ لبيان النوع؛ لأنه

١٥ نوعٌ / من الإتيان وهو الإتيان بتلبُّثٍ، ويجوزُ أن يكونَ في موضع الحال أي: [١١٧/ب] أتوه مُتَلَبِّثِين[٢]، و«أخوفَ» معطوفٌ على «أقلَّ»، و«ما» مِن قولِهِ: «إلا ما وقى

---

(١) من الطويل، وهما لسُحيم بن وَثيل الرِّياحي، شاعرٌ مخضرَمٌ، عاش في الجاهلية والإسلام. والبيتان في: الكتاب ٢/٣٢-٣٣، وشرحه للسيرافي ٢/١٦٨ (مخطوط)، والأصول ٢/٣٠، وشرح التسهيل ٣/٦٦، وشرح الكافية ٢/٢٢٢، والأشباه والنظائر ٤/٤٩٠، والخزانة ٨/٣٢٧. ووادي السباع: مكان بطريق البصرة إلى مكة، بينه وبين البصرة خمسة أميال. معجم البلدان ٥/٣٤٣.

(٢) ويجوز نصبُه على التمييز. شرح الكافية ٢/٢٢٣.

الله»: مصدريةٌ ظرفيةٌ، و«سارياً» مفعولٌ بـ«وقى» والتقدير: إلا مدَّةَ وقايةِ الله الساريَ فلا خوفَ مع ذلك.

المسألة السادسة[1]: في آياتٍ كريمةٍ لها تعلق بأفعلِ التفضيل:

الأولى:

قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكاً﴾[2] «أوّل» في الآية: «أفعل من» ومعناه: أسبقَ، وهو مضاف فالتقدير: إن أسبَقَ بيتٍ، ولـ«أوَّل» **ثلاثةُ استعمالات:**

الأوَّلُ: أن تكونَ صفةً بمعنى أسبقَ، فتكونُ من أفعلِ التفضيل، فتجري عليها أحكامُ أفعلِ التفضيل فتكونُ بـ«من» كما تقول: ما رأيتُه أوَّلَ مِن أمسٍ، وبالإضافةِ نحو: قوله تعالى: ﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾[3] وبالألِفِ واللام فيُثنى ويُجمَعُ ويؤنَّثُ تقولُ: الأوَّلُ والأوَّلان والأوَّلون والأوائِلُ والأُولى والأُولَيان والأُولَيات والأُوَل، وله حكمٌ اختصَّ به دون أفعلِ التفضيل وهو: أنه إذا أُضيفَ جازَ حذفُ المضاف إليه، وبُني على الضمِّ حملاً على قَبلُ وبَعدُ، تقولُ: ابدَأْ بهذا أوَّلُ[4]، بضمِّ اللام والتقديرُ: ابدَأْ بهذا أوَّلَ الأشياء، ولا يجوزُ هذا في غيرِه من أفعلِ التفضيل، لا تقولُ: ابدَأْ بهذا أسبَقُ، تُريدُ: أسبَقَ الأشياء، ويجوزُ أيضاً الفتحُ فتقول: ابدَأْ بهذا أوَّلَ، فلا ينصرفُ للوزن والصفة، ويجوزُ الجرُّ من غير تنوينٍ على تقدير الإضافةِ إلى مقدَّرِ الثبوت .

الاستعمال الثاني: أن يدخلَهُ معنى الظرفية، فيكونُ كالصفات التي دخلَها

---

(١) في الأصل: «الخامسة» وهو خطأ .

(٢) سورة آل عمران: من الآية: ٩٦ .

(٣) سورة الأعراف: من الآية: ١٤٣ .

(٤) انظر الكتاب ٣/٢٢٨ .

معنى الظرفية فتقولُ: مـــــا رأيتُهُ مذ عَامٌ أَوَّلَ[(١)]، فـ«أَوَّلُ» دخله معنى الظرفية والصفةُ باقيةٌ فيه، ولهذا مُنِعَ الصرفَ التقديرُ: / ما رأيتُهُ عاماً قبلَ عامِنا، قال [١١٨/أ] سيبويهِ[(٢)]: «سألتُ الخليلَ عن قولهم: مُذْ عَامٌ أَوَّلَ فقال: جعلوه ظرفاً في هذا المكان»، ومثلُه في استعمال الصفات ظروفاً قولُه تعالى: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾[(٣)] فـ«أسفلَ» صفةٌ في الأصل، ودخلَه هنا معنى الظَّرفيَّةِ .

الاستعمال الثالث: أن يكونَ مجرَّداً عن الوصفية، فيَجرِيَ مَجرى الأسماء فيُصْرَفُ؛ لأنه لم يبقَ فيه إلا الوزنُ فيصيرُ كأفكَلَ[(٤)] وهو الرِّعدَةُ، تقول: ما له مِن أوَّلٍ ولا آخِرٍ[(٥)]، قال الشيخُ أبو حيان[(٦)]: «وفي محفوظي أن مؤنث هذا: أَوَّلَةٌ» .

فإن سَمَّيْتَ به، امتنعَ الصرفُ للعلمية والوَزْنِ، كما لو سَمَّيْتَ بـأفكَلَ، قال الشَّاعرُ:

أُؤَمِّلُ أَنْ أَعِيشَ وَأَنَّ يَومِي ... بِأَوَّلَ أَو بِأَهوَنَ أَو جُبَارِ[(٧)]

فأَوَّلُ لا ينصرفُ للوزن والعلَمية، فإنه علَمٌ ليوم الأحد، وأهوَنُ: علَمٌ ليوم

(١) انظر الكتاب ٢٨٩/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف ص: ١٢٢، وارتشاف الضرب ٢٣٢/٣، والهمع ١١٧/٥ .

(٢) الكتاب ٢٨٨/٣ .

(٣) سورة الأنفال: من الآية: ٤٢ .

(٤) انظر الصحاح (فكل)، وشرح التسهيل ٦٣/٣ .

(٥) انظر الكتاب ٢٨٨/٣ .

(٦) التذييل والتكميل ٢٠١/٣، وارتشاف الضرب ٢٣١/٣ .

(٧) من الوافر، وقد نُسب هذا البيت والذي يليه إلى بعض شعراء الجاهلية، ورُوي في بعض المصادر بقافية مفتوحة (جبارا). ينظر: الأيام والليالي للفراء: ٣٧، ويوم وليلة في اللغة والغريب لأبي عمر الزاهد: ٢٤١، والصحاح (هون)، والتمام: ١٩٥، والإنصاف ٤٩٧/٢، وشرح التسهيل ٦٣/٣، والتذييل والتكميل ٢٠١/٣، والهمع ١٢٠/١ . وما ذكره في هذا البيت والذي يليه هو أسماء أيام الأسبوع في الجاهلية .

الاثنين[١]، وجُبَارِ: علَمٌ ليوم الثلاثاء[٢]، وبعدَه بيتٌ يُذكَر فيه باقي أيامِ الأسبوع وهو:

أَوِ التّالي دُبَارِ أَو فَيَومِي بمؤنسَ أَو عَرَوبَةَ أَو شِيَارِ

فدُبَارٌ[٣]: علَمٌ ليوم الأربعاء، ومؤنِسٌ: علَمٌ ليوم الخميس، [وعَروبةٌ: علمٌ ليوم الجمعة]، وشِيَارٌ: علَمٌ ليوم السبت .

الثانية:

قولُه تعالى: ﴿ وَآخَرُ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجٌ ﴾[٤] قرأ السبعةُ إلا أبا عَمْرٍو ﴿وآخَرُ﴾ بالإفراد على وزن آدم، وقرأ أبو عَمْرٍو ﴿وأُخَرُ﴾ جمعاً[٥]، ومُفرَدُهُ: أُخرَى نحو: كُبرَى وكُبَر، و﴿آخَرُ﴾ على القراءة المشهورةِ من أفعلِ التفضيل، ومعنى التفضيل فيه أنكَ إذا قلتَ: هذا رجُلٌ ورجُلٌ آخَرُ، أنَّ الثاني أكثَرُ تأخيراً من الأوَّلِ وأبعدُ منه، واختُلِفَ في إعرابِهِ على أقوالٍ:

الأول: أنه مبتَدأٌ وخبرُه محذوفٌ أي: ولهم عذابٌ آخَرُ، / و«مِن» فيه [١١٨/ب] مقدَّرةٌ[٦].

الثاني: أنه مبتدأٌ وخبرُه «أزواجٌ»، وأخبَرَ بالجمع عن المفرَد؛ لأنَّ «آخَرَ» لُحِظَ فيه الجمعُ لكونه درجاتٍ ورُتَباً من العذاب[٧].

---

(١) ويقال له أيضاً : أَهْوَدَ ويومُ الثِّنَى. الأزمنة وتلبية الجاهلية لقطرب ١١٢ .

(٢) ويقال له أيضاً: دُبار. المرجع السابق .

(٣) ويقال له أيضاً : جُبار . المرجع السابق .

(٤) سورة ص: الآية: ٥٨ .

(٥) السبعة ص: ٥٥٥ .

(٦) الصحيح هنا أنه ليس مبتدأ، بل إنه صفة لمبتدأ محذوف، والخبر محذوفٌ أيضاً والتقدير: ولهم عذابٌ آخرُ من ضرْبِ ما تقدَّمَ. انظر: مشكل إعراب القرآن ٦٢٨/٢، والبيان ٣١٨/٢، والبحر المحيط ٤٠٦/٧ .

(٧) انظر: المحرر الوجيز ٤٧٨/١٢، والبيان ٣١٨/٢، والبحر المحيط ٤٠٦/٧ .

الثالث: أنه معطوفٌ على «حميم» و«غَسَّاق»(١)، أي: وعذابٌ آخَرُ(٢). و«من شكله» على هذه الوجوه الثلاثة صفة لـ«آخر»، و«أزواج» على هذا الوجه الأخير صفة لـ«حميم» و«غساق» و«آخر».

الرابع: أنه مبتدأٌ و«من شَكلِهِ أزوَاجٌ» مبتدأٌ وخبرٌ في موضع خبرِهِ(٣).

٥ وأما قراءةُ أبي عَمْرو فـ«أُخَرُ» مبتدأٌ، و«من شكله» صفةٌ له، و«أزواجٌ» الخبر(٤)، والإخبارُ فيه بجَمْعٍ عن جَمْعٍ والتقديرُ: ومَذُوقَاتٌ أُخَرُ.

قلتُ: ولـ«آخَرَ» حُكْمٌ خالفَ به أفعلَ التفضيلِ وهو: أنَّ أفعلَ التفضيلِ إذا كان بـ«مِن» ظاهرَةً أو مقدَّرَةً لم يُثنَّ ولم يُجمَعْ ولم يؤنَّث، و«آخَرُ» «مِن» فيه مقدَّرَةٌ، ومع هذا ثُنِّيَ وجُمِعَ وأُنِّثَ، أُجْرِيَ مُجْرَى الأسماء لكون «مِن» لا تَظهَرُ،

١٠ والموصوفُ معها لا يَظهَرُ أيضاً غالباً، تقولُ: آخَرُ وآخَرَان وآخَرُون، قال تعالى: ﴿ وَءاخَرُونَ اعْتَرَفُوا ﴾(٥) وفي المؤنَّث: أُخْرَى، وفي التَّثنية: أُخْرَيَان، وفي الجمْع: أُخَرُ، قال تعالى: ﴿ وَأُخَرُ مُتَشَبِهَاتٌ ﴾(٦) وأُخْرَيَاتٌ.

واعلَمْ أنَّ «آخَرَ» معناه: أَحَدُ قِسْمَي الشَّيء، تقولُ: أخذْتُ دِرهماً ودِرهماً آخَرَ، ولا يجوزُ: أخذتُ دِرهماً ورغيفاً آخَرَ، وأجاز بعضُهُم أن تقولَ: ركبتُ

١٥ فرَساً وحماراً آخَرَ، لكونه أحدَ قِسْمَي المركُوب. قال الشَّاعرُ:

---

(١) من قوله تعالى في الآية السابقة: ﴿هذا فلْيَذوقوه حميمٌ وغسَّاقٌ * وآخَرُ ...﴾

(٢) انظر: الكشاف ٣/٣٣٢، والتبيان ٢/١١٠٥، والبحر المحيط ٧/٤٠٦ .

(٣) انظر: مشكل إعراب القرآن ٢/٦٢٨، والبيان ٢/٣١٨، والبحر المحيط ٧/٤٠٦ .

(٤) ويمكن أن يكونَ مبتدأً خبرُهُ محذوفٌ أي: ولهم أُخَرُ، و« من شكله » و« أزواجٌ » صفتان. انظر: مشكل إعراب القرآن ٢/٦٢٧-٦٢٨، والتبيان ٢/١١٠٥ .

(٥) سورة التوبة: من الآية: ١٠٢ .

(٦) سورة آل عمران: من الآية: ٧ .

صَلَّى عَلَى عَزَّةَ الرَّحْمَنُ وَابْنَتِهَا هِنْدٍ وَصَلَّى عَلَى جَارَاتِهَا الأُخَرِ[(١)]

فقال: الأُخَرِ باعتبارِ كونِ هندٍ والجاراتِ نساءً.

الثالثة:

قولُه تعالى: / ﴿ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيراً فَهُوَ خَيرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيرٌ لَكُمْ ﴾[(٢)] [١١٩/أ]

أما «خير» الأوَّلُ فليس بأفعَلِ التفضيلِ، ويحتمِلُ أوجُهاً: أن يكونَ على إسقاطِ حرفِ الجرِّ؛ أي: فمَن تَطوَّعَ بخير، أو مفعُولاً على التضمين؛ أي: فمَن فَعَلَ خيراً، أو صفةً لمصدرٍ محذوفٍ؛ أي: فمَن تطوَّعَ تطوُّعاً خيراً. وأما الثاني والثالث فهما أفعلا تفضيلٍ، وحُذِفَ منهما «مِن» لكونهما خبرَين: الأوَّلُ: خبرٌ عن «هو»، والثاني: خبرٌ عن «أن تصوموا».

الرابعة:

قوله تعالى: ﴿ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴾[(٣)] اختُلِفَ في «أخفى» فقيل: هو فعلٌ ماضٍ[(٤)]، والمفعولُ محذوفٌ؛ أي: وأخفى منهم ما يعلَمُهُ. قال تعالى: ﴿ فَلاَ يُظْهِرُ عَلَى غَيبِهِ أَحَداً إِلاَّ مَنِ ارْتَضَى ﴾[(٥)].

---

(١) من البسيط، للراعي النُّمَيري في ديوانه ص: ١٢٢، ويُنسب أيضاً إلى القتَّال الكلابي، والبيت في ديوانه ص: ٥٣، وفي الديوانَين: «وابنتها ليلى» وفي ديوان القتَّال: «صلَّى على عَمرةَ». ونسَبه ابن بَرهَان في شرح اللمع ٢٠٦/١ إلى كُثَيِّر عزَّة، ولم أجده في ديوانه. والشاهد في: المقتضب ٢٤٤/٣، والمسائل الشيرازيات لوحة (٩) مخطوط، والبحر المحيط ٣٤/٢، وراجع الخزانة ١٠٨/٩، ١١١.

(٢) سورة البقرة: من الآية: ١٨٤.

(٣) سورة طه: من الآية: ٧.

(٤) انظر: الكشاف ٤٢٨/٢، والتبيان ٨٨٥/٢، والبحر المحيط ٢٢٦/٦.

(٥) سورة الجن: من الآيتين: ٢٦ ـ ٢٧.

وقيل: هو أفعلُ التفضيلِ[1]؛ أي: أخفَى من السرِّ، ويكونُ مما حُذِفَ منه «مِن» وهو مفعولٌ، وليس من الأماكن التي تُحذَفُ فيها «مِن» اطراداً .

الخامسة:

قوله تعالى: ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الحِزْبَينِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَداً ﴾[2] اختُلِفَ في أحصى؛ فقيلَ: فعلٌ ماضٍ و«ما» مصدرية و«أمداً» مفعولٌ به[3]، أي: أحصَى لِلُّبْثِ أمداً، والجملةُ خبرٌ عن «أيُّ الحزبين»، و«أيُّ الحزبين» استفهامٌ، ولا يكون موصولاً؛ لأنه لم يُحذَفْ من صلَتِه شيءٌ فيُبْنَى .

وقيلَ: هو أفعلُ التفضيلِ[4]، و(أمدٌ) تمييزٌ، ويكونُ خبراً لمبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: هو أحصى، و «أيُّ الحزبَين» موصولٌ مبتدأٌ وخبرُه الجملةُ من «هو أحصى» وحُذِفَ المبتدأُ الذي هو مِن صلته، ولذلك بُنِيَ، التقديرُ: لنعلَمَ الفريقَ الذي هو أحصَى من غيرِه، ويجوزُ أن تكونَ «أي» استفهاماً.

---

(١) وضعَّفه الزمخشريُّ وابنُ عطية. انظر: الكشاف ٢/٤٢٨، والمحرر الوجيز ١٠/٦، والبحر المحيط ٦/٢٢٦ .

(٢) سورة الكهف: من الآية: ١٢ .

(٣) وذهب إليه أبو عليٍّ والزمخشريُّ وابنُ عطية وابنُ الأنباريِّ. انظر: الإغفال لوحة (٣٤٩) مخطوط، والكشاف ٢/٣٨١، والمحرر الوجيز ٩/٢٤٧، والبيان ٢/١٠١، والتبيان ٢/٨٣٩، والبحر المحيط ٦/١٠٤ .

(٤) واختاره الزجَّاجُ في معاني القرآن ٣/٢٧١، وتبعه التبريزي. انظر التبيان ٢/٨٣٩، والبحر المحيط ٦/١٠٤ . وقد أنكر الفارسيُّ هذا الرأي في الإغفال لوحة (٣٤٩) مخطوط. وانظر البيان ٢/١٠١ .

السادسة:

قوله تعالى: ﴿ فَاذْكُرُوا اللهَ كَذِكْرِكُمْ آباءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْراً ﴾[1] «أشـدَّ» في الآية أفعلُ التفضيلِ، / وهو صفةٌ للذِّكْرِ. وقد استشكَلُوا نَصْبَ «ذِكْرٍ» بعدَه [١١٩/ب] على التمييز؛ لأن الاسمَ الواقعَ بعدَ أفعلِ التفضيل إذا كان من جنسِ ما قبلَه تعيَّنَ خفضُه، تقول: زيدٌ أفضلُ القوم.

وقد خرَّجُوا الآية على أوجهٍ[2] أقربُها ما قالَه أبو البقاء[3]: وهو أن يكون «أشدَّ» خبراً لـ(كان) المحذوفةِ، التقديرُ: أو كونُوا أشدَّ ذِكراً، فلا يكون ذِكرٌ على هذا من جنس ما قبلَ أفعلِ التَّفضيل من الذِّكْر، بل يكونُ رَجْعاً لاسمِ كان المحذوفةِ، فيسوغُ نصبُهُ على التمييز، وخرَّجَهُ الشيخُ أبوحيَّان[4] على أن «أشدَّ» كان في الأصل صفةً لـ(ذِكْر) التقديرُ: أو ذِكْراً أشدَّ، ثم قُدِّمَ فصارَ حالاً، و«ذِكْراً» على هذا التقديرِ معطوفٌ على الكاف من «كذِكْرِكُم» والتقديرُ في الأصل: فاذكُرُوا الله ذِكْراً كذكرِكُم آباءَكُم أو ذِكْراً أشدَّ[5]، فعلَى هذا لا يكونُ «ذِكْراً» تمييزاً، وإنما هو مَصدرٌ، فارتفعَ الإشكالُ .

السابعة:

قولُه تعالى: ﴿ فَاللهُ خَيرٌ حِفْظاً وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ ﴾[6] قرأ جمهورُ

---

(١) سورة البقرة: من الآية: ٢٠٠ .

(٢) انظرها في البحر المحيط ٢/١٠٣-١٠٤ .

(٣) التبيان ١/١٦٤ .

(٤) البحر المحيط ٢/١٠٤ .

(٥) في الأصل: « أو ذِكراً أوشد » .

(٦) سورة يوسف: من الآية: ٦٤ .

السبعة[1] ﴿حِفْظاً﴾ مصدراً، وقرأ حمزةُ والكِسَائيُّ وحَفصٌ ﴿حَافِظاً﴾اسمُ فاعل[2]، وكلاهُمَا تمييزٌ، وأعرَبَ الزَّمخشَريُّ[3] «حافظاً» حالاً، وضُعِّفَ لكونه يلزَمُ منه أنَّ الخيريةَ تتقيَّدُ بالحال، وقرأ الأعمَشُ[4] «خيرُ حافظٍ» بالإضافة فيكونُ الله متصفاً بالحفظ وزيادَة، قرأ أبو هريرةَ «خيرُ الحافظين»[5].

الثامنة:

قوله تعالى: ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ﴾[6] الظاهرُ أن «خيراً» هنا لا يُرادُ به أفعلُ التفضيل، إذ لا خيرَ في الشرك، وأُجيبَ عنه: أنَّ التفضيلَ بينَ المشركِ والمؤمنِ / هنا ليس بالنسبة إلى ما في الإيمان من الخير، وإنما هو بالنسبة إلى حُسْنِ [١٢٠/أ]

---

(١) وهم: أبو عمرو وابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر. انظر السبعة: ٣٥٠.

(٢) انظر: السبعة ٣٥٠ .

(٣) الكشاف ٢/٢٦٥ . وقد أعربها الزمخشريُّ تمييزاً، وجوَّزَ كونها حالاً . وقد سبقه إلى إعرابها حالاً الزجاجُ في معاني القرآن ٣/١١٨، والنحاسُ في إعراب القرآن ٢/٣٣٥. وأنكر أبو عليٍّ ذلك في الحجة ٤/٤٣٩-٤٤٠ حيث قال: «ولا يكون «حافظاً» في الآية منتصباً على الحال» وانظر: المحرر الوجيز ٨/١٦-١٧ .

(٤) سليمان بن مهران الأعمش، أبو محمد الأسدي مولاهم الكوفي، من التابعين، علامة حافظ ثقة ثبت فصيحٌ مقرئٌ، قال ابنُ عيينة: كان الأعمشُ أقرأهُم لكتاب الله، وأحفظَهم للحديث، وأعلمَهم بالفرائض، رأى أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . توفي سنة ١٤٨ هـ . أخباره في: الطبقات الكبرى ٦/٣٤٢، ووفيات الأعيان ٢/٤٠٠، ومعرفة القراء الكبار ١/٩٤ . وانظر قراءته في: مختصر الشواذ ص: ٦٤، والكشاف ٢/٢٦٥، والمحرر الوجيز ٨/١٧، والبحر المحيط ٥/٣٢٣ . وفي إتحاف فضلاء البشر ٢/١٥٠ عن المطوعي: «خيرُ حافظٍ» بلا تنوين على الإضافة .

(٥) انظر: مختصر الشواذ ٦٤ عن ابن مسعود، والكشاف ٢/٢٦٥، والمحرر الوجيز ٨/١٧، والبحر المحيط ٥/٣٢٣ .

(٦) سورة البقرة: من الآية: ٢٢١ .

العِشْرِة وغيرِ ذلك مما يُمكِنُ أن يَشتَرِكَ فيه المؤمنُ والمشرِكُ. قاله ابنُ عطية[1].

ولْنَرْجِع إلى لفظ المصنِّف:

قوله:

«وَأَفْعَلُ التَفْضِيلِ لَيسَ يَرْتَفِعْ مُظْهَرُهُ إلاَّ شُذُوذاً ... ...»

يُريدُ أنَّ أفعلَ التفضيل لا يرفعُ الظاهرَ على الفاعلية، وإنما يرفعُ المضمَر، إلا قليلاً في الكلام وهو المراد بقوله: «إلا شذوذاً» فأطلَقَ الشذوذَ على القلة، لا أنه نادِرٌ لا يُقاس عليه، والقلة هنا إنما هي بالنسبة إلى رفعِهِ المضمرَ؛ لأن رفعَ المضمرِ من غير شرط، ورفعَ الظاهرِ بالشروط المتقدمة، وكلُّ ما استُعمل بشروطٍ يَقِلُّ بالنسبة إلى ما يُستَعمَل من غير شرط .

وقوله: «قَدْ سُمِعْ » يعني قد سُمِعَ عن العرب رفعُهُ الظاهرَ، ولا يعني به سُمِعَ ولا يُقاسُ عليه، فاللائقُ أن تكونَ «قد» هنا للتحقيق لا للتقليل، فإنَّ رفْعَ الظَّاهرِ أمرٌ مقيسٌ كثيرٌ في كلامهم، وإن قلَّ بالنسبة إلى رفعِ المضمرِ، وقد استوفينا الكلامَ على ذلك. وقولُه:

«في مَا رَأَيتُ رَجُلاً أَحْسَنَ في عَينَيهِ كُحْلٌ مِنْهُ في عَينِ الصَّفِي»

مثالٌ لرفع الظاهر، الشاهد: رفع «كحل» بالفاعلية بـ«أحسن» وقد تقدَّمَ

---

(١) هو عبد الحق بن غالب بن عطية المحاربي، أبو محمد الغرناطي القاضي الحافظ، كان فقيهاً عارفاً بالأحكام والحديث والتفسير، بارع الأدب، بصيراً بلسان العرب، فاضلاً من بيت علم وجلالة، ولي قضاء المرية، من تصانيفه تفسير «المحرر الوجيز»، توفي بلورقة سنة ٥٤١ هـ .
أخباره في: الإحاطة ٥٣٩/٣، وتاريخ قضاة الأندلس ١٠٩، وبغية الوعاة ٧٣/٢، وطبقات المفسرين ٢٦٠/١ .
وانظر قوله في المحرر الوجيز ٢٤٨/٢ .

إعرابُ هذا المثال والكلامُ عليه، والصفيُّ المرادُ به: اسمُ رجل، والمثالُ من قوله: «ما رأيت رجلاً ... إلى آخره» مجرورٌ بفي، والجارُّ والمجرور متعلّقٌ بقوله: «سُمِع» آخرِ البيت، فظاهرُه أن هذا المثالَ مسموعٌ من العرب، إلا أن / أصلَ المثال: «في [١٢٠/ب] عين زيد» فجعَلَ المصنفُ «الصفي» في موضع زيدٍ لتستقيمَ له القافيةُ، واعتمدَ في فهم الشروط المتقدمةِ المسوِّغةِ لرفع الظاهرِ على هذا المثال، فإنه قد استوفى الشروطَ كما تقدَّمَ. وقوله:

«إِمَّا إِضَافَةً وَإِمَّا نَصْبَا»

هذا تقسيمٌ للظاهر الواقع بعدَ أفعلِ التفضيل إذا لم يرفعْهُ، فذكَر أنه إما أن يُضافَ وذلك إذا كان من جنس المفضَّل كقولك: زيدٌ أحسَنُ رجُلٍ، وإمَّا أن ينصبَه على التمييز فقط، وذلك إذا كان جزءاً من المفضل نحو: زيدٌ أحسَنُ وجهاً، أو لا جزأه ولا جنسَه كقولك: زيدٌ أحسَنُ عبداً، وإمَّا على التمييز أوالحال إن كان مشتقاً يصلُحُ أن يكون صفةً لجنس المفضَّل نحو: زيدٌ أحسَنُ فارساً.

و«إضافةً» و«نصباً» مصدران لفعلٍ محذوفٍ؛ أي: إما تضيفُ إضافةً وإما تنصبُ نصباً، ويُروى: «إما تضيفُه» والأُولى أحسَنُ؛ لأنَّ[1] فيها عطفَ مصدر.

قلتُ: وهذه الشُبَهُ مانعةُ الجمعَ لا مانعةُ الخلوِّ، فاجتماعُ الإضافة والنصبِ ممتنعٌ، ويجوزُ الخلوُّ، فلا يكونُ ما بعدَ أفعلِ التفضيل مضافاً ولا منصوباً، بل يكون مجروراً بمن، ومثالُ هذا أن تقولَ: هذا إما حيوانٌ وإما جمادٌ، فالحيوانيةُ والجماديةُ لا يجتمعان، وقد يرتفعان فيكون نباتاً.

(١) سقطت النون من «لأن» في الأصل.

وقوله: «كَخَيرُ حَافِظٍ» تمثيلٌ للإضافة، وأشارَ إلى قوله تعـالى: ﴿فَاللَّهُ خَيرُ حَافِظٍ﴾ على قراءةِ الأعمشِ[1] بخفض «حافِظٍ».

وقـوله: «وَخَيرٌ عُـقْبًا» تمثيلٌ للنصب، وأشارَ بذلك إلى قوله تعالى: ﴿ وَخَيرٌ / عُقْبًا ﴾[2] على قـراءة عـاصم وحمـزة بسـكون القـاف. وقـرأ البـاقون بضمِّهـا، [١٢١/أ]

٥ والشاهد حاصلٌ من القراءَتين إلا أنَّ الوزنَ لا يستقيمُ له إلا على قراءة عاصمٍ.

* * *

١٠

(١) سبق تخريج قراءات هذه الآية في صفحة: ٣٧٢ - ٣٧٣.

(٢) سورة الكهف: آية: ٤٤، وانظر السبعة: ٣٩٢.

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة

شَـرْحُ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مُعْطٍ

للإمام العلاّمة أبي جعفرٍ أحمدَ بنِ يوسُفَ بنِ مالكٍ الرُّعَينيِّ الغرناطيِّ
المتوفَّى سنة (٧٧٩ هـ)

(السِّفْرُ السَّابِعُ)
تحقيق ودراسة

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها
تخصص / النحو والصرف

إعداد
الطَّالب / عبد الله بن عمر حاج إبراهيم
إشراف
الأستاذ الدكتور / حسن بن موسى الشَّاعر

المجلَّد الثاني

١٤١٧هـ - ١٩٩٧م

[باب عمل المصدر]

٦١٨ ـ وَيَعْمَلُ المَصْدَرُ مَهْمَا قُدِّرَا بِأَنْ وَفِعْلٍ مِنْهُ مَا تَنَكَّرَا

٦١٩ ـ كَسَرَّني ضَرْبٌ سَعِيدٌ عَمْرَا وَسَاءَني إِغْضَابُ عَمْرٍو بَكْرَا

٦٢٠ ـ يُضَافُ لِلْمَفْعُولِ كَاسْمِ الفَاعِلِ وَقَدْ يُضَافُ تَارَةً لِلْفَاعِلِ

٦٢١ ـ وَإِن يَكُنْ بِاللامِ قَدْ تَعَرَّفَا كَالضَّرْبِ مِسْمَعاً فَقَالُوا ضَعُفَا

٦٢٢ ـ وكُلُّ مَصْدَرٍ في الاسْمِ قَدْ عَمِلْ مَعْمُولُهُ أُخِّرَ إِذْ بِهِ وُصِلْ

الكلامُ على هذه الأبياتِ في المصدر، وقد تقدَّمَ الكلامُ أوَّلَ الكتابِ[1] هل الفعلُ مشتقٌّ منه ؟ أو هو مشتقٌّ من الفعل[2] ؟ وسيأتي الكلامُ على أبنيتِهِ[3] .

والكلامُ في هذه الأبيات على إعمالِهِ. وهو بهذا النظر على ثلاثة أقسامٍ:

١ ـ قسمٌ لا يَعمَلُ اتفاقاً، وهو الذي لا يُقدَّرُ بحرف مصدريٍّ مع الفعل، ولا هو بدلٌ من لفْظِ الفعل .

٢ ـ وقسمٌ فيه خلافٌ، وهو الذي يكونُ بدلاً من لفظ الفعل .

٣ ـ وقسمٌ لا خلافَ في إعمالِهِ، وهو ما يُقدَّرُ مع الفعل بحرفٍ مصدريٍّ، وفيه خلافٌ شاذٌّ لبعض الكوفيين أنه لا يَعمَلُ .

ولْنَتَكَلَّمْ على هذه الأقسامِ:

---

(١) انظر السفر الأول ١/١٤٣ - ١٤٤ (رسالة دكتوراه) .

(٢) وهي مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين تُنظر في: الإنصاف ١/٢٣٥، والتبيين ص: ١٤٣، وائتلاف النصرة ص: ١١١ .

(٣) وتقع في القسم الأخير من الألفية وأظنه يكون في السفر الأخير من أسفار هذا الشرح، عند قول ابن معط:

٩٢٠ ـ القَولُ في أبنيةِ المصَادرِ وفعلِهَا المشتقّ منها الصَّادرِ

أمَّا القِسْمُ الأوَّلُ:

فهو قسمان: **الأول**: أن يُستَعمَلَ المصدَرُ استعمالَ الأسماء، فلا يُلْحَظُ فيه كونُه نائباً عن فعلٍ، ولا مقدَّراً بأن والفعل كقولك: أعجبني العلمُ، وساءني الجهلُ، فـ«العِلمُ» و«الجهلُ» هنا قد استُعمِلا استعمالَ الأسماء، فلم يُلحظْ فيهما العلاجُ، ولا كونُهما في محل شيءٍ، فلا فَرقَ بين قولك: أعجبني زيدٌ، وأعجبني العِلمُ، ولا بين ساءني زَيدٌ، وساءني الجهلُ .

الثاني: أن يَنتصِبَ بفعله أو بمعناه،/ بشرط ألا ينوبَ عن الفعل كقولك: [١٢١/ب] ضربتُ ضرباً، وقامَ انتصاباً، فـ«ضرْباً» و«انتصاباً» لا يعملان باتفاق؛ لأنه إنما جيءَ بهما لمجرَّدِ تأكيدِ الفعل لا للعمل، والعملُ هنا إنما هو للفعل، فإذا قلتَ: ضربتُ ضرباً زيداً، فـ« زَيدٌ » منصوب بـ«ضربتُ» لا بـ«ضَرْبٍ» وكذلك إذا قلتَ: قام انتصاباً زيدٌ، فـ« زيدٌ » فاعلٌ بـ«قام» لا بـ«انتصاباً» .

واحترزْنا بقولنا: « غير نائب عن الفعل » عن قولك: ضَرباً زيداً، فإنَّ ضَرباً هنا منصوبٌ بفعله، وهو مع ذلك عاملٌ لنيابته عن الفعل، فليس كلُّ مصْدَرٍ منصوبٍ بفعله لا يَعمَلُ، بل يُستثنى منه النائبُ عن الفعل، وسيأتي الكلامُ على ذلك .

ويجري مَجرى المصدر المؤكِّدِ في عدم العَمَلِ ما كان لبيان العدد نحو: ضربتُ ثلاثَ ضَرَبَاتٍ، أو مختصاً كضربتُهُ ضَرْباً شديداً، أو الضَّرْبَ الذي تَعلَمُ، وكذلك: عَادَ القَهْقَرَى، وأتيتُهُ رَكْضاً، إلا ما جاء من المختص على طريق التشبيه، فإنه يَعمَلُ كقولك: ضربتُ ضَرْبَ الأميرِ اللصَّ، لأنه هنا يُقدَّرُ بأن والفعل، التقديرُ: ضربتُهُ ضَرْباً مثل أن ضَرَبَ الأميرُ اللصَّ .

ولابنِ الخبَّازِ[1] هنا نَقْلٌ غريبٌ: أنَّ مثالَ « أتيتُهُ رَكْضاً » إنْ قدَّرتَهُ بمعنى اسمِ

---

(١) قال - رحمه الله - : « مسألة غريبة: تقولُ: أتيتُه ركْضاً، فإن فرَّعتَ على قول البصريين، وهو أن ركضاً في موضع راكِض، جاز إعمالُهُ، تقولُ: أتيتُهُ ركضاً فَرَسِي؛ أي: راكضاً فرسِي، وإن فرَّعْتَه على قولِ الكوفيين وهو أن التقديرَ: أركضُ ركضاً ــ وبه قال أبو عليٍّ في الإيضاح ــ لم يَجُزْ إعمالُهُ؛ لأنه يكون كقولك: ضربتُ ضرباً زيداً » النهاية في شرح الكفاية لوحة (١٩٩).

فاعِلٍ أي: راكِضاً، جاز أن يَعمَلَ، فتقولُ: أتيتُهُ رَكْضاً فَرَسِي، وإن قُدِّرَ بفعلٍ مضمَرٍ أي: أركُضُ رَكْضاً، لم يَجُزْ إعمالُهُ .

وأما القِسْمُ الثاني:

وهو الذي يكون بدلاً من لفظ الفعل، فالكلامُ عليه من أوجُهٍ:

٥ **الأول:** اختلفوا في إعمالِهِ؛ فذهبَ الأخفشُ والزَّجَّاجُ[١] والفارسيُّ[٢] أنه ينصِبُ ما بعدَه[٣]، فإذا قلتَ: ضَرْباً زيداً، فزيدٌ منصوبٌ بـ«ضَرْبٍ» لأنَّ العرَبَ جعلَتْهُ بدلاً من الفعلِ، فيعمَلُ عَمَلَه، وإلى هذا ذَهَبَ حُذَّاقُ / المتأخِّرين، [١٢٢/أ] وصحَّحَهُ ابنُ الضَّائع[٤]، واستدلَّ على ذلك بالإضافةِ إليه في نحوِ قولِهِ تعالى: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾[٥] .

١٠ وذهب المبرِّدُ[٦] والسيرافيُّ[٧] وجماعةٌ: أنَّ المصدرَ هنا لا يَعمَلُ، وإنما العمَلُ

---

(١) انظر: شرح التسهيل ١٢٥/٣ وما بعدها، وشرح الكافية ١٩٧/٢، والتذييل والتكميل ٢٤٣/٣، وارتشاف الضرب ١٧١/٣، ومنهج السالك ٣١٩، والمساعد ٢٤٣/٢، والهمع ٧٦/٥ .

(٢) الإيضاح ص: ١٨١ .

(٣) وهو مذهب سيبويه والفراء - رحمهما الله - انظر الكتاب ١١٥/١ . ويُراجع: شرح التسهيل ١٢٥/٣-١٢٩ ، والعكبري في اللباب ٩٥ مخطوط .

(٤) قال في شرح الجمل لوحة (٣٨): « وقد يُوضع هذا المصدرُ موضع فعلـه، فيعملُ عمله، وذلك في الأمر والاستفهام، تقول: ضرباً زيداً، أي: اضربه، ومنه قوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ أي: اضربوا الرقابَ ضرباً .. » .

(٥) سورة محمد ﷺ : من الآية: ٤ .

(٦) المقتضب ١٥٧/٤، والكامل ٢٤١/١ .

(٧) شرح الكتاب ٢٢٦/١ مخطوط . وقيَّدَ أبو سعيدٍ - رحمه الله - هذا العملَ بأن يكونَ الفعلُ المقدَّرُ من لفظ المصدر، فإن كان من غير لفظه كقولنا في (ضرباً زيداً) إن التقدير: أوقِعْ ضرباً زيداً لانتصَبَ زيداً بضَرْباً، وكان يصيرُ بمنزلة قولكَ: رأيتُ ضرباً زيداً .
وإلى هذا الرأي ذهب ابنُ السرَّاج قال: « وهو عندي حسن » الأصول ١٣٧/١، وتبعهم العكبري في اللباب ٩٥ مخطوط، وكذلك الرضيُّ قال: « والأولى أن يُقال: « العملُ للفعل على كل حال، إذ المصدرُ ليس بقائمٍ مقامه حقيقةً، بل هو كالقائم مقامَه .. » شرح الكافية ١٩٧/٢ . وانظر: شرح التسهيل ١٢٨/٣، وارتشاف الضرب ١٧٢/٣ .

للفعل الذي المصدرُ بدَلٌ منه، فإذا قلتَ: ضرباً زيداً فـ«زيدٌ» منصوبٌ بـ«اضْرِبْ» لا بالمصدر .

والأوَّل أصَحُّ؛ لأنه يلزَمُ على قول المبرِّدِ أنَّ التقديرَ في قوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾: فاضربُوا ضَرْباً مثلَ ضرْبِ الرِّقَابِ، وليس المعنى على ذلك، وإنما المعنى الأمْرُ بضَرْبِ الرقَابِ نفْسِهَا .

الوجه الثاني: اختلفوا في الناصب للمصدر هنا فقيل[1]: فِعلٌ من لفظِهِ واجبُ الإضمار، فهو منصوبٌ على المصدر التقديرُ: اضرِبْ ضَرْباً زيداً، وقيل[2]: انتصابُهُ بفعلٍ من غير لفظِهِ واجبِ الاضمار على أنه مفعولٌ به، التقدير: التزِمْ ضَرْباً زيداً، ونُسِبَ إلى سيبويهِ[3]، والأوَّلُ أصَحُّ .

الوجه الثالث: في تقديم الاسمِ المنصوبِ والمجرورِ على هذا المصدر، وقد اختلفوا في ذلك؛ فقيل: يجوزُ تقديمُهُمَا عليه، وبه قال المبرِّدُ[4]، فتقولُ في قولك: «ضَرْباً زيداً» و«مُرَوراً بزيدٍ»: زيداً ضَرْباً وبزيدٍ مُرُوراً؛ لأنَّ المصدرَ هنا غيرُ مقدَّرٍ بأن والفعل[5]، فليس موصولاً[6] .

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٢٤٣/٣، وارتشاف الضرب ١٧١/٣، والمساعد ٢٤١/٢ .

(٢) المصادر السابقة .

(٣) نسبَه إليه ابنُ هشامٍ الخَضراويُّ في «الإفصاح»، فيما نقله عنه أبو حيان في ارتشاف الضرب ١٧١/٣. وانظر التذييل والتكميل ٢٤٣/٣، والمساعد ٢٤١/٢ .

(٤) المقتضب ١٥٧/٤ . وبه قال ابنُ السراج في الأصول ١٣٩/١، ١٦٧، وابن عصفور في المقرب ١٤٥، وابنُ مالك في شرح الكافية الشافية ١٠٢٤/٢. وأجاز الرضي تقديمَ الظرف والجار والمجرور دون المفعول به. انظر: شرح الكافية ١٩٥/٢ . قال أبو حيان: والأحوط أن لا يُقدَمَ على التقديم إلا بسماع» ارتشاف الضرب ١٧٢/٣ .

(٥) لأنه في معنى الأمر. والأمرُ لا تُقدَّرُ أن معه. قال ابنُ القواس: «وفيه نظرٌ؛ لأن أن قد وُصِلَت بالأمر، فلا يمتنع من تقدير المصدر الذي في معناه بها» شرح الألفية ١٠١٢/٢ .

(٦) أي: ما بعده ليس من صلته. لذا يجوزُ تقدُّمُهُ عليه .

وقيل: لا يجوزُ، ونُسِبَ إلى سيبويهِ[١].

وفرَّقَ بعضُهُم[٢] فقال: يجوزُ التقديمُ إن كان العاملُ الفعلَ المقدَّرَ، ولا يجوزُ إن كان العاملُ المصدرَ .

الوجه الرابع: الصحيحُ أن هذا المصدرَ لا يُقدَّرُ بأن والفعل[٣]،

٥ وقال بعضُهُم[٤]: إن كان المصدرُ منصوباً بفعلٍ ليس من لفظِهِ، فيجوزُ أن يُقَدَّرَ بأن والفعل، فإذا قلتَ: ضَرْباً زيداً، على أن ضَرْباً منصوبٌ بـ«الزَمْ» فيجوزُ أن يكونَ التقديرُ: الزَمْ أن تضرِبَ زيداً.

الوجه الخامس: أنَّ هذا / المصدرَ انفرَدَ بتحمُّلِ الضميرِ، بخلاف المصدر [١٢٢/ب] المقدَّرِ بأن والفعل، فإنه لا يتحمَّلُ الضميرَ[٥]، فإذا قلتَ: ضَرْباً زيداً، ففي « ضَرْباً » ١٠ فاعلٌ مضمَرٌ التقديرُ: ضَرْباً أنت .

الوجه السادس: اختُلِفَ في إعمال هذا المصدر إذا صُغِّرَ؛ فذهبَ المبرِّدُ[٦] أنه لا يعمَلُ؛ لأن تصغيرَه يمنعُ من ذلك قياساً على اسم الفاعل، فإذا قلتَ: رُوَيدَ زيداً: فـ«زيدٌ» منصوبٌ بالفعل الذي ينصِبُ «رُوَيدَ» .

---

(١) قال أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٤٣/٣ نقلاً عن الأخفش: « وهو ظاهر مذهب سيبويه» وانظر: شرح الكافية الشافية ١٠١٨/٢، والمساعد ٢٤٤/٢ .

(٢) وهو ابنُ عقيل . انظر المساعد ٢٤٤/٢

(٣) انظر: شرح التسهيل ١٢٥/٣، والتذييل والتكميل ٢٤٢/٣ .

(٤) انظر التذييل والتكميل ٢٤٣/٣، والمساعد ٢٤٤/٢ .

(٥) في التسهيل: ١٤٣ قال ابنُ مالك: « والأصحُ مساواة هذا المصدر اسمَ الفاعل في تحمل الضمير ... » .

(٦) التذييل والتكميل ٢٤٣/٣، وارتشاف الضرب ١٧٢/٣ .

وذهبَ قومٌ أنه يَعمَلُ مُصَغَّراً، منهم أبو بكرِ بنُ طاهرٍ وابنُ خَروفٍ[١]. قالوا: وإنما لم يَقدَحِ التصغيرُ في إعمالِهِ كاسمِ الفاعلِ؛ لأن عمَلَهُ ليس بالشَّبَه بالفعل المضارعِ، وإنما عمَلُهُ بكونِهِ وُضعَ موضِعَ الفعل .

وفرَّقَ الفارسيُّ[٢] فقال: يجوزُ في رُوَيدَ، ولا يجوزُ في غيره، كأنه وقَفَ مع السَّماعِ .

قال بعضُ المتأخِّرين[٣]: والصحيحُ أنه يَعمَلُ إذا صُغِّرَ مُطلَقاً، رُوَيدَ كانَ أو غيرَه.

الوجه السابع: اختلفوا في هذا المصدر هل هو قياسٌ أو سَماعٌ، والضابطُ لاختلافهم أن نقولَ: لا يخلُو أن يُرادَ به الخبرُ المحضُ أو لا، فإن أُريدَ به الخبرُ المحضُ، فلا خلافَ أنه مسمُوعٌ، قال امرؤُ القيس:

وُقُوفاً بِهَا صَحْبِي عَليَّ مَطِيَّهُم[٤]

فـ«وُقوفٌ» هنا بَدَلٌ من الفعل الذي هو «وَقَفَ» و«صحبي» فاعلٌ به، وهو خبرٌ مَحضٌ .

---

(١) انظر رأيهما في التذييل والتكميل ٣/٢٤٣، ومنهج السالك ٣٢١ .

(٢) تكلم أبو علي عن رُويدَ في إيضاح الشعر ٢٨، ولم يصرح بتخصيصها بالعمل دون غيرها، ولعله ذكره في كتاب آخر . وانظر الكتاب ١/٢٤٥ .

(٣) في منهج السالك ٣٢١قال أبو حيان: « قال بعضُ أصحابنا: وهذا [أي: عملُ المصادر مصغرة] هو الصحيح عندي، وسواء في ذلك رُوَيدَ وغيرها من المصادر المصغَّرة أو الموضوعة موضع الفعل » .

(٤) من الطويل، في ديوانه ص: ٩ من معلقته، وعجزه:

يَقُولُونَ لاَ تَهْلِكْ أَسًى وَتَجَمَّلِ

وانظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص: ٢٣، وشرح القصائد التسع لابن النحاس ١/١٠٢، والبيت في ارتشاف الضرب ٣/١٧٢، والتذييل والتكميل ٣/٢٤٣ .

وإن لم يُرَدْ به الخبرُ مثلَ أن يُرَادَ به الأمرُ أو الدعاءُ أو الاستفهامَ بتوبيخٍ أو غيرِ توبيخٍ، أو يُرَادَ به التوبيخُ من غير استفهامٍ، أو الخبرُ المقصودُ به الإنشاءُ أو الوعدُ، فاختلفُوا في ذلك على ثلاثةِ مذاهِبَ:

الأول: أنه لا ينقاسُ، وإنما يُقَالُ منه ما سُمِعَ، ونُسِبَ إلى سيبويهِ(١).

٥ الثاني: أنه ينقَاسُ، واختاره ابنُ مالك(٢)، وزعمَ أن في كلام / سيبويهِ ما [١٢٣/أ] يدلُّ على ذلك.

الثالث: أنه ينقاسُ في الأمر والاستفهامِ فقط، قال الشَّيخُ أبوحيَّان(٣): وبه قالَ بعضُ أصحابنا، وحكاهُ ابنُ مالك في باب ظنَّ(٤) عن الأخفش(٥) والفرَّاءِ . فمثالُ الأمر قولُه:

١٠ عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَنَدْلاً زُرَيْقُ المَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ(٦)

---

(١) نقلهُ عنه أكثرُ المتأخرين. انظر: شرح التسهيل ١٢٧/٣، وارتشاف الضرب ١٧٠/٣ .

(٢) شرح التسهيل ١٢٧/٣ .

(٣) ارتشاف الضرب ١٧١/٣ .

(٤) شرح التسهيل ٨٨/٢، وشرح الكافية الشافية ١٠٢٦/٢ .

(٥) في الأصول ١٦٦/١-١٦٧: « قال أبو الحسن: ولو قلتَ: آلهذ زيدٌ الخبزَ، وأنت تأمرُهُ، كان جائزاً، كقوله:

فَنَدْلاً زُرَيقُ المالَ نَدْلَ الثَّعالبِ »

(٦) من الطويل، ويروى قبله بيتٌ آخرُ هو:

يَمُرُّونَ بالدَّهْنَا خِفَافاً عِيَابُهُم ويخرُجنَ مِنْ دَارِينَ بُجْرَ الحقائبِ

وقد اختلف في نسبتهما، فنُسبا في الكامل ٢٣٩/١ والحماسة البصرية ٣٦٢/٢، وشرح أبيات سيبويه ٣٧١/١ إلى أعشى هَمَدان، وهما في ديوانه: ٩٠، ونُسبا أيضاً إلى الأحوص، وهما في ملحق ديوانه ص: ٢٦٧، وينسبان إلى جرير، والبيت الأول الشاهد في ملحق ديوانه ١٠٢١/٢، ونسبهما الغندجاني في « فُرحة الأديب » ٣٠ إلى رجل من الأنصار مع بيت ثالث، وردَّ قولَ ابن السيرافي من أنهما لشاعرٍ من هَمَدان، وفي الإصابة: أن قائلَهما هو أبو الأسود الدؤلي، والشاهد في ملحق ديوانه ص:٣١.

والشاهدُ مبثوثٌ في كثير من المصادر انظر منها: الكتاب ١١٦/١، والأصول ١٦٩/١، والإنصاف ٢٩٣/١، وشرح التسهيل ١٢٨/٣، والمساعد ٢٤٢/٢ .

فـ«ندلاً» مصدرٌ يُرَادُ به الأمرُ، ومعناه النَّقْلُ[١]، و«المالَ» مفعـولٌ بـه، و«زريـقُ» قبيلةٌ[٢]، فإما أن يكونَ منادًى، أو فاعلاً بـ«نـدلاً» قالَه ابنُ مالكٍ[٣].

ومثالُ الدُّعاء قولُهُ:

يَاقَابِلَ التَّوبِ غُفْرَاناً مَآثِمَ قَدْ   أَسْلَفْتُهَا أَنَا مِنْهَا مُشْفِقٌ وَجِلُ[٤]

فـ«غفراناً» مصدرٌ يُرَادُ به الدعاءُ، و«مآثمَ» مفعولٌ به .

ومثالُ الاستفهام بتوبيخٍ قولُهُ:

أَعَلاَقَـةً أُمَّ الوليِّدِ بَعْـدَمَا   أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ المُخْلَسِ[٥]

فـ«علاقَةً» مصدرٌ بعدَ استفهام، و«أمَّ الوُلَيِّـدِ» مفعـولٌ بـه، وفيـه معنـى التوبيـخ.

---

(١) في الصحاح (ندل) الندلُ: النقلُ والاختلاسُ .

(٢) وهي بطنٌ من الخزرج، وهو بنو زُريق بن عامر بن زُريق بن عبد حارثة بن مالك بن غضب ابن جُشم بن الخـزرج. وهنـاك بنـو زُريق بطـنٌ من طيِّئ . انظـر: الاشتقاق ص: ٤٦١، وجمهرة أنساب العرب ص: ٣٥٧، وتاج العروس (زرق) .

(٣) شرح الكافية الشافية ١٠٢٥/٢ .

(٤) من البسـيط، ولم أهتـد إلى قائلـه، والشـاهد في: شـرح التسـهيل ١٢٦/٣، وشـرح الكافيـة الشافية ١٠٢٥/٢، وارتشـاف الضـرب ١٧٠/٣، والتذيـل والتكميـل ٢٤٢/٣، والمسـاعد ٢٤٢/٢، وشرح الأشموني ٢٨٥/٢ .

(٥) من الكامل، وهو للمرَّار الأسدي ، في ديوانه ص: ٤٦١/٢ (ضمن شعراء أمويـون)، ويقـالُ له المرَّار الفقعسي، وفقعس من بني أسد، وهو أحد آبائه الأدنَين، وأسد جده الأعلى. الخزانة ٢٨٨/٤ .

وقد ورد البيتُ في كثير من المصادر ، وانظر الشاهد في: الكتاب ١١٦/١، وشرحه للسيرافي ٢٢٦/١ مخطوط، والنكت عليـه ٢٥٠/١، وشـرح التسـهيل ١٢٦/٣، والتذيـل والتكميـل ٢٤٢/٣. والأفنان: جمعُ فَنَن وهو الغصن، وأراد بها ذوائب الشـعر علـى سـبيل الاسـتعارة. قال البغدادي - رحمه الله - : «قـال السـيرافي: الروايـة الصحيحـة «أمَّ الوَليـد» بالتكبير، ويكون مزاحَفاً بالوقص؛ وهو إسقاط الحرف الثاني من (متفاعلن) بعد إسكانه، قـال: وإنمـا الرواية بالتصغير لأنه أحسن في الوزن، والوليد: الصبي» .

والثَّغَام: بالثاء المثلثة والغين المعجَمَة: نَبْتٌ يُقَالُ له: شَيبُ العَجُوز[1]. والمُخلِس: بضم الميم وسكونِ الخاء المعجَمَة وسينٍ مهمَلَة: الذي يُخَالِطُ سوادَه بَياضٌ[2].

ومثالُ التوبيخ بغير استفهامٍ قولُه ـ أنشده ابنُ مالك[3] ـ:

وِفَاقاً بَني الأَهْوَاءِ وَالغَيِّ وَالوَنَى ... وَغَيرُكَ مَعْنِيٌّ بِكُلِّ جَمِيلِ[4]

٥ فـ«وفاقاً» مصدَرٌ، و«بني الأهواء» مفعولٌ به، وفيه معنى التوبيخ، قال الشيخُ أبو حيَّان[5]: ويحتمِلُ أن تكونَ همزةُ الاستفهام محذوفةً التقديرُ: أَوِفاقاً، فلا يكونُ فيه دليلٌ.

ومثالُ الخبر المرادُ به الإنشاءُ قولُه:

حَمْداً اللهَ ذَا الجَلَالِ وَشُكْراً ... وَبِدَاراً لأَمْرِهِ وَانْقِيَاداً[6]

١٠ فـ«حمداً» و«شكراً» و«بداراً» و«انقياداً» مصادِرُ، فالجلالةُ[7] مفعولٌ بـ«حمداً» / [١٢٣/ب] و«لأمره» متعلِّقٌ بـ«بداراً». ومعمولُ «شكراً» و«انقياداً» محذوفٌ للدلالة عليه؛ أي: وشكراً اللهَ وانقياداً إليه. ومن هذا النوع قولُكَ ـ إذا رأيت ما يُتعجَّبُ منه ـ: عَجَباً؛ أي: أعجَبُ.

---

(١) انظر كتاب النبات للأصمعي: ١٢، وكتاب النبات لأبي حنيفة الدينوري: ١٧٨.

(٢) انظر الصحاح (خلس).

(٣) شرح التسهيل ٣/١٢٦.

(٤) من الطويل، والشاهد في: ارتشاف الضرب ٣/١٧١، والتذييل والتكميل ٣/٢٤٢، ومنهج السالك ٣٢٠، والمساعد ٢/٢٤٣. والونَى: الضعف والفتور، والكَلالُ والإعياءُ. الصحاح (ونى).

(٥) التذييل والتكميل ٣/٢٤٢، ومنهج السالك ٣٢٠.

(٦) من الخفيف، وهو في: شرح التسهيل ٣/١٢٧، وارتشاف الضرب ٣/١٧١، والتذييل والتكميل ٣/٢٤٢، ومنهج السالك ٣٢٠، والمساعد ٢/٢٤٣.

(٧) يقصد لفظ الجلالة في البيت.

ومثالُ الخبر بمعنى الوعد قولُه:

قَالَتْ: نَعَمْ وَبُلُوغاً بُغْيَةً وَمُنًى ... فَالصَّادِقُ الحُبِّ مَبْذُولٌ لَهُ الأَمَلُ[1]

فـ«بلوغ» مصدرٌ، و«بُغيَةً» مفعولٌ به، والمرادُ به الدعاءُ .

وأما القِسْمُ الثالثُ:

٥ الذي هو مقدَّرٌ مع الفعل بحرفٍ مصدريٍّ، فهو المقصودُ، والكلامُ عليه في مسائلَ:

المسألة الأولى: في شروطه:

وله شروطٌ مُتَّفَقٌ عليها ومُخْتَلَفٌ فيها على حَسَبِ ما يتبيَّنُ:

الشرط الأول: أن يكونَ ظاهراً لا مضمَراً؛ لأنهم أرادوا المحافظةَ على اللفظ

١٠ الذي اشتُقَّ منه الفعلُ، فلو أُضمِرَ وهو عاملٌ، لم يكن في لفظه ما يَدُلُّ على أصالته التي لأجلها عَمِلَ، وفي هذا الشَّرْطِ خلافٌ؛ فمذهَبُ البصريين أنه لا يعمَلُ مُضمَراً، وذهب الكوفيونَ إلى إعماله، فيُجيزُون أن تقولَ: مُرُورِي[2] بزيدٍ حَسَنٌ وهو بعَمْرٍو قبيحٌ، فـ« بعمرو » عندهم متعلِّقٌ بـ«هو»؛ لأنه ضميرُ المصدر التقديرُ: ومروري بعَمْرٍو، واستدلوا بقول زُهَيرٍ:

١٥

---

(١) من البسيط، وهو في: شرح التسهيل ٣/١٢٧، والتذييل والتكميل ٣/٢٤٢، وارتشاف الضرب ٣/١٧١، ومنهج السالك ٣٢٠، والمساعد ٢/٢٤٣ .

(٢) في الأصل: « مروى » .

وَمَا الحَرْبُ إلاَّ مَا عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمُ وَمَـا هُوَ عَنْهَا بِالحَدِيثِ المُرَجَّمِ[1]

فـ«عنها» عندهم متعلّقٌ بـ«هو» أي: وما الحديثُ عنها .

وتأوَّل البصريون هذا البيتَ على أوجهٍ[2] منها: أنَّ «عنهـا» متعلّـقٌ بفعْـلٍ خَـرَجَ مَخْرَجَ البيان التقديرُ: أعني عنهـا، ومنهـا: أنـه متعلـقٌ بـ«المرَجَّـمِ» وقُـدِّم ضـرورةً، ومنها: أنه متعلقٌ بـ«مُرَجَّم»[3] آخَرَ، حُذف لدلالة المذكور عليه التقديرُ: وما [هو] مُرَجَّماً عنها .

قيل[4]: والذي يَرِدُ على الكوفيين أنــه لم يُسمَعْ من كلامهم: أعجبني ضَرْبٌ زيدٌ / عَمْراً وهو بكراً؛ أي: وضَرْبٌ بكراً، قال الشيخُ أبو حيَّان[5]: ثـم العَجَـبُ [١٢٤/أ] منهم أنه يُحكَى عنهم أنهم لا يُعمِلُون صريحَ المصدر، وإنمـا العمـلُ لفعـلٍ مقـدَّرٍ يدلُّ عليه المصدرُ، ثم يُعملون ضميرَه .

ونُقلَ عن بعـض البصريـين: أن ضـميرَ المصـدر يعمَـلُ في المجرور، ونُسِـبَ إلى الرُّمَّاني وأبي عليٍّ وابنِ جنّي[6]، واستدلوا بالبيت المتقدِّم، ولا دليلَ فيه لما تقدَّمَ .

---

(١) من الطويل، في ديوانه ص: ١٨ بشرح ثعلب، وهو من معلقته، وانظر: شرح القصائد السبع الطوال ٢٦٧، وشرح القصائد التسع لابن النحاس ٣٢٨/١. والشـاهد في: شـرح التسـهيل ١٠٦/٣، وشرح الكافية ١٩٥/٢، والتذييل والتكميل ٢٣٠/٣، والمساعد ٢٢٦/٢، والهمع ٦٦/٥، والخزانة ١١٩/٨ .

(٢) تنظر في التذييل والتكميل ٢٣٠/٣، ويراجع شرح التسهيل ١٠٦/٣ .

(٣) في الأصل: « برحم » .

(٤) التذييل والتكميل ٢٣١/٣ .

(٥) المرجع السابق .

(٦) وتبعهم ابن ملكون والرضي. انظر: شرح الجمل ٢٧/٢، وشرح التسهيل ١٠٦/٣، وشـرح الكافية ١٩٥/٢، والتذييل والتكميل ٢٣١/٣، وارتشاف الضرب ١٧٣/٣، ومنهج السالك ٣١٨، والمساعد ٢٢٦/٢، والهمع ٦٥/٥-٦٦. قال أبو حيان: « وقيـاس قولهمـا [أي: أبـو علي وابن جني] يقتضي جوازَ إعماله في الظرف، وقد أجازه جماعةٌ » . وصرح أبو حيـان أن ابن جني أجاز ذلك في الخصائص، ولم أجده فيه حسب ما اطلعت .

الشرط الثاني: أن يكون مقدراً بحرف مصدريٍّ مع الفعل، ولا يجوزُ خلوُّهُ عن ذلك .

على هذا دَرَجَ جماعةُ النَّحْوِيِّين، وقال بعضُهُم[1]: قد يأتي من غير تقدير حرفٍ مصدريٍّ، وقالوا[2]: لا يخلُو المصدرُ أن يكونَ معمولاً لعامِلٍ أو لا، فإن كان معمولاً لعامل نحو: أحبَبْتُ مجيئَكَ، وكرهْتُ خروجَكَ، قُدِّرَ بحرف مصدريٍّ مع الفعل، فتقول: أحبَبْتُ أن تجيءَ، فإن كان غير معمول نحو: سَمْعُ أُذُني زيداً يقولُ كذا[3]، لم يقدَّر بحرف مصدريٍّ، بل بالفعل وحدَه؛ لكونه لم يتقدَّمْهُ ما يعملُ فيه، وظاهرُ كلام ابنِ مالك في «الكافية[4]» وفي «الألفية[5]» مذهبُ الجماعة، وخالفَ في «شرح التسهيل[6]» فقال: أنْ نقدِّرَهُ بحرفٍ مصدرٍ مع الفعل لا يَلزَمُ، واستدلَّ على ذلك بأشياءَ، منها قولُ العرَب: سَمْعُ أُذُني زيداً يقولُ كذا، ومنها قولُ الشَّاعرِ:

---

(١) انظر شرح التسهيل ٣/١١١ .

(٢) هذا القول لابن العلج في كتابه « البسيط » . انظر التذييل والتكميل ٣/٢٣٢-٢٣٣، والمساعد ٢/٢٣٠ .

(٣) هذا قولٌ رواه سيبويهِ عن العرَب. انظر الكتاب ١/١٩١، وشرح التسهيل ٣/١١١، واللسان (سمع) .

(٤) قال في الكافية:

كَفِعلِهِ المصدَرُ أُعملْ حَيْثُمَا ... يَصِحُّ حَرْفٌ مَصدَرِيٌّ تَمَّمَا

شرح الكافية الشافية ٢/١٠١١.

(٥) قال في باب المصدر منها:

بفِعلِهِ المصدرَ ألحِقْ في العَمَلْ ... مُضَافاً أو مُجرَّداً أو مَعَ ألْ

إنْ كَانَ فِعلٌ مَعَ أنْ أو مَا يَحِلّ ... محلَّهُ ولاسمِ مَصدَرٍ عَمَلْ

(٦) شرح التسهيل ٣/١١١ .

عَهْدِي بِهَا الحَيَّ الجَمِيعَ وفِيهِمُ   قَبْلَ التَّفَرُّقِ مَيْسِرٌ وَنِدَامُ(1)

وقال الآخَرُ:

وَرَأْيُ عَيْنَيَّ الفَتَى إِيَّاكَا

يُعْطِي الجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَا(2)

فـ«سَمْعُ» و«عهدي» و«رأْيُ» عنده مصادِرُ قد عَمِلَت، ولا تُقدَّرُ بالحرف المصدري؛ لكونها لم يَعمَلْ فيها عاملٌ، قال الشيخُ أبوحيَّان(3): وليس كما زَعَمَ، بل كلُّها / تتقدَّرُ بحرفٍ مصدريٍّ والفعلِ، وهذا وما أشبهَه من باب: ضَرْبِي زيداً [١٢٤/ب] قائماً، وضَرْبِي زيداً قائماً يُقَدَّر بالحرفِ المصدريِّ والفعلِ، فكذلك هذه المواضِعُ وما أشبَهَهَا.

واعتُرِضَ على هذا: بأنَّ «ضَرْبِي زيداً قائماً» كلامٌ مستقِلٌّ بالفائدةِ، فلو قَدَّرْتَ

---

(١) من الكامل، وهو للبيد بن ربيعة العامري في ديوانه ص: ٢٨٨. وروايته: «عهدي بها الإنسَ الجميع ...» والشاهد في: الكتاب ١/١٩٠، والنكت عليه ١/٢٩٦، وشرح أبياته ١/٢٦، والتبصرة والتذكرة ١/٢٤٠، وشرح المفصل ٦/٦٢، وشرح التسهيل ٣/١١١، والتذييل والتكميل ٣/٢٣٢. والضمير في «بها» عائد على الأماكن والأحياء المتقدم ذكرها في قوله:

أقوَى وعُرِّيَ واسطٌ فبَرَامُ   من أهلِهِ فصُوائقٌ فخُزَامُ

فالواديانِ فكلُّ مغنى منهُمُ   وعلى المياهِ محاضِرٌ وخيامُ

يقولُ: كنتُ عَهِدْتُ هذه الأحياءَ المجتمعةَ وهم بخيرٍ وحالٍ حسَنةٍ، يتنادَمُون ويتقامَرُون ويَنْحَرُون ويُطعِمُون الأضيافَ.

(٢) رجز منسوبٌ إلى رؤبة بن العجاج، والبيتان في ملحق ديوانه ص: ١٨١. وانظر الشاهد في: الكتاب ١/١٩١، وشرح أبياته ١/٣٩٨، وشرح التسهيل ٣/١١١، والتذييل والتكميل ٣/٢٣٢، وتخليص الشواهد ٢١٢، والهمع ٥/٦٩.

(٣) التذييل والتكميل ٣/٢٣٢.

«أنْ» فقلتَ: أنْ أضْرِبَ[١] زيداً قائماً، لم يكُن كلاماً[٢].

وأُجيبَ[٣]: بأنه لا يَلزَمُ من تقدير الشيء جوازُ استعماله في الكلام، وكم في «كتاب سيبويه» من تقديرٍ يقولُ بعدَه: وهذا تمثيلٌ لا يُتكَلَّمُ به[٤].

الشرط الثالث: أن يكون ظاهراً لا محذوفاً؛ لأنه موصولٌ والموصولُ لا يُحذَفُ. على هذا درَجَ النحويون، ومنهم[٥] من أجازَ حذفَه إذا كان في الكلام ما يدلُّ عليه دلالةً قوية، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿هَل تَّسْتَطِيعُ رَبَّكَ﴾[٦] على قراءة الكسائي[٧] بنصب «ربك» وتاءِ الخطابِ في «تَستَطِيعُ»، ووجهُ الدليل: أنَّ «ربَّكَ» منصوبٌ بـ«تَستطيع» على حذف مضافٍ وهو مَصدَرٌ، التقدير: هل تَستطيعُ سؤالَ ربِّكَ، ثمَّ حُذِفَ المضافُ وأُقيمَ المضافُ إليه مُقَامَه، وإنما حُذِفَ المصدرُ هنا لدلالة الكلام عليه، إذ معلومٌ أنه لا يُستَطَاعُ الرَّبُّ، وإنما يُستَطَاعُ سؤالُهُ.

والصَّحيحُ: أنه لا يَعمَلُ مُضمَراً إلا في قليلٍ من الكلامِ، أو في الشِّعْرِ[٨]. فمن ذلك ما أنشدَه سيبويه[٩]:

---

(١) في الأصل: «أن ضربي» والتصويب من المصادر.

(٢) هذا من كلام ابنِ العلج في كتابه البسيط، نقله عنه أبو حيان في التذييل والتكميل ٣/٢٣٢-٢٣٣، والمساعد ٢/٢٣٠.

(٣) هذا ردُّ أبي حيان على كلام ابنِ العلج المتقدِّم، انظره في التذييل والتكميل ٣/٢٣٣.

(٤) انظر الكتاب ١/٧٢، ٨٣، ٣١٢، ٣٧٥، ٢/١٧١.

(٥) كأبي علي وابن عصفور. انظر: معاني القرآن للنحاس ٢/٣٨٥، وإعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ١/١٥٠، والحجة لأبي علي ٣/٢٧٣، والكشاف ١/٣٧٢، والمحرر الوجيز ٥/١٠٤، وشرح الجمل ٢/٢٤، والبحر المحيط ٤/٥٤.

(٦) سورة المائدة: من الآية: ١١٢.

(٧) وقرأ الباقون: ﴿هل يستطيعُ ربك﴾ السبعة ص: ٢٤٩.

(٨) انظر الملخص ٣٢٤-٣٢٥.

(٩) الكتاب ١/٢٦٤.

مِنْ لَدُ شَوْلاً فَإِلَى إِتْلاَئِهَا[١]

فـ«شولاً» منصوب بمصدر محذوف أي: من لَدُ كونِهَا شَولاً . وقال الآخَرُ:

هَلْ تَذْكُرُونَ إِلَى الدَّيْرَينِ هِجْرَتَكُمْ وَمَسْحَكُمْ صُلْبَكُمْ رَحْمَانَ قُرْبَانَا[٢]

فـ«رحمان» منصوب بمصدر محذوف أي: وقولكم[٣] رحمان.

الشرط الرابع: أن يكون مكبّراً فلا يُقالُ: عَجبتُ مِن ضُرَيبِكَ زيداً بالتصغير؛ لأنَّ التصغيرَ / يُزيلُ الصيغةَ التي هي أصلُ الفعل، وهو لم يَعملْ إلا بلَحْظِ تلك [١٢٥/أ] البنيةِ التي اشتُقَّ منها الفعلُ[٤] .

الشرط الخامس: أن يكونَ موحَّداً، فلو جُمِعَ لم يَعملْ[٥]؛ لأنَّ الجمعَ يُذهِبُ الصيغةَ التي هي أصلُ الفعل، وفي هذا الشَّرط خِلافٌ؛ ذهبَ قومٌ إلى اشتراطِه،

---

(١) لم أقف على قائله، والشاهد في: سر صناعة الإعراب ٢٦٦/٢، وشرح المفصل ١٠١/٤، ٣٥/٨، وتخليص الشواهد ٢٦٠-٢٦٢، والمغني ٥٥١، وشرح أبياته ٢٨٧/٦، والهمع ١٠٥/٢، والخزانة ٢٣/٤. والشَّوْل: بفتح الشين وسكون الواو: اسم جمع شائلة بالتاء، وهي الناقة التي ارتفع لبنها، وجفَّ ضرعها، وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية. الصحاح (شول) .

(٢) من البسيط، لجرير في ديوانه: ١٦٧/١، والرواية فيه:

هَلْ تَتْرُكُنَّ إلى القِسَّينِ هِجرَتَكُمْ وَمَسْحَكُمْ صُلْبَهُم رحمان قُرْبَانَا

والشاهد في: شرح الجمل ٤٦٧/١، وضرائر الشعر ١٨٢، واللسان (رحم-رخم) وارتشاف الضرب ٣١٠/٣ .

(٣) في الأصل: « وقرلكم » .

(٤) قال العكبري في اللباب ٩٥ مخطوط: « وإذا صُغِّرَ المصدر لم يعمل لوجهَين: أحدهما: أن التصغير كالوصف. والثاني: أنه يبعُدُ من شبه الفعل إذ لا يُصَغَّرُ ... » .

(٥) واجاز ابنُ العلج عملَه مجموعاً في التمييز، قال: « لأن التمييز قابل لعمل الضعيف فيه كالأحوال والظروف نحو: عجبتُ من تصبباته عرقاً » انظر: ارتشاف الضرب ١٧٤/٣، والمساعد ٢٢٨/٢ .

منهم أبو الحسن بنُ سِيدَهَ(١)، وذهَبَ قومٌ إلى أنه لا يُشتَرَطُ التوحيدُ، منهم ابنُ عُصفور(٢)، واحتجُّوا بظواهرَ منها قولُه:

وَعَدْتِ فَكَانَ الخُلْفُ مِنْكِ سَجِيَّةً   مَوَاعِيدَ عُـرْقُوبٍ أَخَاهُ بِيَتْرَبِ(٣)

فـ«مواعيدَ» جمعُ مَوعِد، و«أخاه» منصوبٌ بـه، وبِيَتْرَب بالتاء المثناة من فوق وفتح الراء: موضعٌ قريبٌ من اليَمَامَة(٤)، ومنها قولُ أعشَى قيس:

---

(١) واختاره أبو حيان. انظر التذييل والتكميل ٣/٢٣١، وارتشاف الضرب ٣/١٧٤ .

(٢) المقرب ص: ١٤٤، وهو أيضاً اختيار ابن هشام اللخمي وابن مالك. انظر: شرح التسهيل ٣/١٠٧، والتذييل والتكميل ٣/٢٣١، وارتشاف الضرب ٣/١٧٣ .

(٣) من الطويل، وهو لجُبَيهاء الأشجعي، واسمه: يزيد بن عُبيد، شاعرٌ إسلامي مقلٌّ، نشأ وتوفي في أيام بني أمية. انظر أخباره في: ألقاب الشعراء (ضمن نوادر المخطوطات) ٢/٣١٠، والأغاني ١٨/٩٤ .

والبيت في مجموع شعره: ١٦ (ضمن شعراء أمويون، القسم الثالث) .وهـذا الشاهد موجود في كثير من المصادر منها: الكتاب ١/٢٧٢، وشرحه ٢/٦٢ مخطوط، وعيون الأخبار ٣/١٤٧، وجمهرة اللغة ١/١٧٣، والخصائص ٢/٢٠٧، وشرح المفصل ١/١١٣، والمقرب ١٤٤، وارتشاف الضرب ٣/٢٣١، والهمع ٥/٦٦، والخزانة ١/٥٨ .

وجاء منسوباً إلى علقمة الفحل في معجم ما استعجم ٤/١٣٨٨، ولم أجده في ديوانه المطبوع، ولعلقمة في ديوانه ٨٢ بيت قريب منه هو:

وقد وَعَدَتْكَ مَوعِداً لو وَفَتْ به   كمَوعُودِ عُرقُوبٍ أخَاهُ بيثربِ

وجاء أيضاً منسوباً إلى الشمَّاخ في ثمار القلوب ١٣١، ولم أجده في ديوانه المطبوع، وللشمَّاخ في ملحق ديوانه ٤٣٠ بيت يقول فيه:

أَوَاعَدْتَني ما لا أُحَاوِلُ نَفْعَهُ   مواعيدَ عُرقُوبٍ أخَاهُ بيثربِ

وعُرقوب: رجل من خيبر، وقيل: إنه من العماليق، يُضرَبُ به المثل في الكذب والخلف. انظر: الأمثال لأبي عُبيد: ٨٧، وشرحه (فصل المقال): ١٠٣، وثمار القلوب: ١٣١ .

(٤) قال ياقوت الحموي في معجم البلدان ٥/٤٢٩: « قيل: قرية باليمامة عند جبل وشم، وقيل: اسم موضع في بلاد بني سعد بالسودة... وقال الحسن بن يعقوب الهمداني اليمني: ويترَب مدينة بحضر موت، نزلها كِندة، وكان بها أبو الخير بن عمرو... ويقال: إن عرقوب صاحب المواعيد كان بها » .

وتكاد الروايات تُجمِعُ على (يترَب) بالتاء المثناة من فوق، قال البغدادي: « فهكذا أجمعوا على روايته بالتاء المثناة » ، ومنهم من قال : إنها يثرب مدينة المصطفى ﷺ وعليه الأسود

=

وَجَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ أَبَـا قُـدَامَةَ إِلاَّ الحَزْمَ وَالقَنَعَا[1]

فـ«تجارِبُهُم» جمعُ تَجْرِبَة، وقد نَصَبَ «أبا قدامة» والقَنَعُ: مصدَرُ قَنِعَ بالكسـر إذا رَضِيَ. ولا دليلَ في شيء من ذلك إذ يحتمِلَ أن يكونَ المنصوبُ بفعلٍ مضمَرٍ؛ أي: وعدَ أخاهَ، وجرَّبوا أبا قُدَامَةَ، ويحتمِلُ «أبا قدامـة» أن يكـونَ منصوبـاً بـ«زادت»، ويكونُ مِن وَضْعِ الظَّاهرِ موضِعَ المضمَرِ تفخيماً للممدوحِ، لكونـه ذكَـرَه بكُنيَتِـه، ويحتمِلُ أن يكونَ «أبا قدامة» بدلاً من مفعولِ «زادت» المحذوفِ، التقديرُ: فما زادَتْـهُ أبا قُدامَة.

قال الشيخُ أبوحيَّان[2]: والقيـاسُ يقتضـي أنَّ المصـدرَ إذا جُمِـعَ لا يَعمَـلُ؛ لأن عمَلَه إنما هو لكونه يَنْحَلُّ بحرفٍ مصدريٍّ والفعلِ، وذلك الفعلُ الـذي يَنْحَـلُّ إليـه إنما يدلُّ على مُطْلَقِ المصدرِ، لا دلالةَ له علـى خصوصيَّـاتٍ، وإذا جُمِـعَ زالَ ذلـك الإطلاقُ، فينبغي ألا يَنْحَلَّ للحرف والفعلِ إذا كان مجموعاً، فلا يَعمَلُ.

الشَّرط السَّادس: أن يكونَ غيرَ / محدودٍ بالتاء الدالة على المرَّةِ الواحـدة، فـلا [١٢٥/ب] يُقال: عجبْتُ من ضَرْبَتِكَ زيداً، وإنما لم يعملْ إذا لحقته التاءُ؛ لأن التاءَ زائدةٌ علـى الصيغة التي اشتُقَّ منها الفعلُ، فإن جاء شيءٌ من ذلك حُفِظَ ولا يُقاسُ عليه، فمنـه

الغندجاني في فُرحة الأديب: ٨٣، قال في معـرض ردِّهِ علـى ابـن السـيرافي: « يـترَب هنـا في وزن (يرْمَعْ) ـ كما ذكره ابنُ السيرافي ـ تصحيفٌ فاحشٌ، والصوابُ في هذا البيت (يـثرِب) وهي مدينة النبي ﷺ، كانت تسمى في الجاهلية يثرب .. » . وأنكـر أبوعبيـدة هـذا وقـال: يثرب خطأ. انظر: جمهرة اللغة ١٧٣/١، وفصل المقال: ١١٣ .

(١) من البسيط، في ديوانه: ١٥٩ يمدح هوذة بـن علـي الحنفـي، والروايـة فيـه « الفنعـا » بالفـاء، وكذا في جميع المصادر، والمؤلف نص على « القنعا » بالقاف عند تفسيرها، فلعل هذه الروايـة وقعت إليه، أو أنها التبست عليه. والفنع: الكرم والجود والفضل الكثير .
والبيـت في: الخصـائص ٢٠٨/٢، وشـرح التسـهيل ١٠٧/٣، وشـرح الكافيـة الشـافية ١٠١٦/٢، واللسان (فنع)، والتذييل والتكميل ٢٣١/٣، ومنهج السالك ٣١٩ .

(٢) التذييل والتكميل ٢٣١/٣ .

فمنه ما أنشدُه أبو عليٍّ في «التذكرة»:

يُحَابِي بِهَا الجَلْدُ الَّذِي هُوَ حَازِمٌ   بِضَرْبَةِ كَفَّيْـهِ المَلاَ نَفْسَ رَاكِبِ[1]

فـ«الملا» منصوبٌ بـ«ضَرْبَة» وفيه التاء، ومعنى البيت: أنه يَصفُ مُسَافراً كان عندَه ماءٌ للوُضوء، فوجَدَ رجلاً قد أشفى على الهلاك من العطش، فأعطاه الماءَ وتيمَّمَ هو. فـ «يُحَابِي» مِن حَايَا: إذا أعطَى، والجَلْدُ بفتح الجيم: فاعِلٌ بـ «يُحَابِي»، وهو الصَّابِرُ، و«نَفْسَ راكب» مفعولٌ بـ«يُحابي»، والمَلا بالقصر: الصحراءُ[2]، يُريدُ تُرابَ الصحراء.

وأمَّا قولُ كُثَيِّر:

فَأُجْمِعُ هِجْرَاناً لأَسْمَاءَ إِنْ دَنَتْ   بِهَا الدَّارُ لاَ مِنْ زَهْدَةٍ فِي وِصَالِهَا[3]

فـ«زَهدة» مصدَرٌ بالتاء، وقد عَمِلَ في الجار والمجرور بعدَه، فقيلَ: شاذٌّ، وقال الشيخُ أبوحيَّان[4]: والذي يظهَرُ أن «زَهدة» ليست التاءُ فيه للمرة الواحدة، بل هو مرادِفٌ للمصدر الذي هو بغير تاء.

ومنه قولُ ابن الزَّبِيرِ الأَسَديِّ[5]:

---

(١) من الطويل، ولم أقف على قائله، والشاهد في: شرح التسهيل ١٠٨/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠١٥/٢، والتذييل والتكميل ٢٣١/٣، ومنهج السالك ٣١٩، والمساعد ٢٢٨/٢، والهمع ٦٥/٥.

(٢) انظر المقصور والممدود للفراء ص: ٤٨.

(٣) من الطويل، في ديوانه: ٩٢، وانظر: شرح التسهيل ١٠٨/٣، والتذييل والتكميل ٢٣١/٣.

(٤) التذييل والتكميل ٢٣١/٣.

(٥) هو عبد الله بن الزَّبِير - بفتح الزاي مشددةً - الأسدي، أبو كثير، شاعرٌ هجَّاءٌ، كوفي المنشأ والمنزل، من شعراء الدولة الأموية، ومن شيعتهم، متعصبٌ لهم، ولما غلَبَ مصعبٌ بن الزُّبير على الكوفة، جيء به أسيراً، فمنَّ عليه وأحسَنَ إليه، فأكثر من مدحه. مات في خلافة عبد الملك بن مروان. أخباره في: الأغاني ٢١٧/١٤، ومختصر تاريخ دمشق ٢١١/١٢، ومعاهد التنصيص ٣١٠/٣، والخزانة ٢٦٤/٢.

كَأَنَّكَ لَمْ تُنْبَأْ وَلَمْ تَكُ شَاهِداً بَـلاَئِي وَكَـرَّاتِي الصَّنِيعَ بِبَيْطَرَا[١]

نصَبَ «الصنيعَ» بـ«كرَّاتي» وهو جمعُ كَرَّة. وفيه شاهدٌ آخَرُ: وهو إعمالُ المصدَر مجموعاً.

الشَّرط السَّابع: ألا يُتبَعَ بتابعٍ حتى يستوفيَ معمولَه؛ لأن هذا المصدرَ موصولٌ، ومعمولُه صلةٌ له، فلو أُتبِعَ قبلَ معمولِهِ، لكان فيه الفصلُ بين الصلة والموصول، فتقولُ في النعت: أعجبني ضربُكَ زيداً الشديدَ، قال الشَّاعرُ:

/إِنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي عَاذِراً مَنْ عَهِدْتُ فِيكَ عَذُولا[٢] [١٢٦/أ]

فوصَفَ «الوجدَ» بـ«الشديد» بعد أن أخذَ مجرورَه. وتقولُ في التأكيد: عجبتُ من حُبِّكَ عَمْراً كلِّه، قال الحُطَيئةُ:

فَلَو كَانَ حُبِّي أُمَّ ذِي الوَدْعِ كُلُّهُ لأَهْلِكَ مَـالاً لَمْ تَسَعْهُ المَسَارِحُ[٣]

فـ«كلُّه» تأكيدٌ لـ«حُبِّي» بعد أن أخذَ معمولَه.

ولا يجوزُ أن تقول: عجبْتُ من ضَربِكَ الشديدِ عَمْراً، ولا عجبْتُ من حُبِّي

(١) من الطويل، ولم أقف عليه في مجموع شعره، مع أن فيه قصيدةً على نفس الوزن والروي، والبيت منسوب إلى ابن الزَّبير في: شرح التسهيل ١٠٧/٣، والتذييل والتكميل ٢٣١/٣، ومنهج السالك ٣١٩. والصنيع: اسمُ فرس الشاعر، وهو في الأصل اسمُ فرسٍ باعث بن حُويص الطائي. انظر القاموس المحيط (صنع)، وأسماء خيل العرب وأنسابها للغندجاني ص: ١٥٢. وبيطَر: اسمُ موضع، ولم أقف عليه، وفي معجم البلدان ٥٣٢/١: «بيطرة بالفتح: اسمٌ لثلاثة مواضع بالأندلس».

(٢) من الخفيف، ولم أقف على قائله، والبيت في: شرح التسهيل ١٠٩/٣، والتذييل والتكميل ٢٣٢/٣، ومنهج السالك ٣١٩، والتصريح ٢٧/٢، والهمع ٧٠/٥.

(٣) من الطويل، ولم أجده في ديوان الحطيئة المطبوع، لكن فيه قطعة على نفس الوزن والروي أولها:

أَلم تَسْأَلِ العَيَّافَ إِنْ كُنْتَ صَادِقاً غَدَاةَ اللِّوى مَا أَنْبَأَتْكَ البَوَارِحُ

والشاهد في: التذييل والتكميل ٢٣٢/٣، والهمع ٢٧٢/٤، والدرر ١٠/٥.

كلّهِ زيداً، ولا تقولُ: عجبْتُ من شُرْبِكَ وأكلِكَ اللبنَ، فتعطِفُ قبلَ المعمول، ولا عجبْتُ من إتيانِكَ مَشْيِكَ إلى زيد، فتُبدِلُ قبلَ المعمول، فإن جاء ما يُوهِمُ إتبَاعَه قبلَ أخذِه المعمولَ أُوِّلَ، فمن ذلك قولُ الحُطَيئةِ:

أَزْمَعْتُ يَأْساً مُبِيناً مِنْ نَوَالِكُمُ ... وَلَنْ تَرَى طَارِداً لِلْحُرِّ كَالْيَاسِ[1]

فظاهره أن «من نوالكم» متعلق بـ«يأس» مع الفصل بينهما بالصفة، وأُوِّلَ: على أنّ «مِن نَوَالكم» يتعلقُ بفعل محذوفٍ؛ أي: يئسْتُ مِن نَوَالكم. ومنه قول امرئ القيس:

وَإِنِّي زَعِيمٌ إِنْ رَجَعْتُ مُمَلَّكاً ... بِسَيْرٍ تَرَى مِنْهُ الفُرَانِقَ أَزْوَرَا

عَلَى لاَحِبٍ لاَ يُهْتَدَى بِمَنَارِهِ ... إِذَا سَافَهُ العَودُ النُّبَاطِيُّ جَرْجَرَا[2]

فظاهرُه أن «على لاحِبٍ» يتعلقُ بـ«سَير» وقد فصَلَ بينهما بصفةِ المصدر وهو «ترى»، وأُوِّلَ على أن «على لاحِبٍ» متعلقٌ بفعلٍ محذوفٍ أي: أسيرُ. والفُرَانِقُ[3] بضم الفاء ونونٍ بعدَ الألفِ ثم قافٍ: حَيَوانٌ يُشبهُ ابنَ آوى لا يَزَالُ يُنذِرُ بالأسد، وسافَهُ بالسين المهملة والفاءِ أختِ القاف معناه: شمَّهُ، والعَودُ بفتح العين المهملة:

---

(١) من البسيط، في ديوانه ص: ٤٨ بشرح ابن السكيت، وهو من قصيدته التي هجا فيها الزِّبْرِقانَ بن بدر، فشكاه إلى أمير المؤمنين عمرَ بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فحبسه . والشاهد في: الكامل ٢/٧٢٠، والخصائص ٣/٢٥٨، والمحتسب ١/٣٠٧، وشرح التسهيل ٣/١٠٩، والتذييل والتكميل ٣/٢٣٢، ومنهج السالك ٣١٩، والمغني ٧٦٦، وشرح أبياته ٧/٢٣٦، والهمع ٥/٧٠ .

(٢) من الطويل، في ديوانه ص: ٦٦، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٣/٢٣٢. الزعيم: الكفيل والضمين، والأزوَرُ: المائل الذي يسيرُ في جانب من شدة السير. واللاحبُ: الطريقُ البينُ الذي لحبَتْهُ الحوافرُ؛ أي: أثرت فيه فصارت فيه طرائقُ وآثارٌ بينةٌ، هذا أصلُهُ، ثم يُستَعملُ لكل طريقٍ بيِّنٍ وخفيٍّ، والنباطي: منسوب إلى النبط، وهو أشد الإبل وأصبرها. (الديوان) .

(٣) وهي كلمةٌ فارسية معرَّبة. انظر المعرَّب ٤٦٦. قال ابنُ دريد في الجمهرة ٢/١٢٠٨: «وهو سبعٌ يصيح بين يدي الأسد كأنه ينذر الناسَ به ...» وانظر: المنتخب ٢/٦٠٠ .

الجَمَلُ المسِنُّ، وجَرْجَرَ: صوَّتَ. ومنه قولُ الآخَرِ:

/فَضَرْبٌ يُزِيلُ الهَامَ شِـــدَّةُ وَقْعِهِ بِكُلِّ حُسَـــامٍ [ذي] صَفَاءٍ وَرَوْنَقِ[1] [١٢٦/ب]

فظاهرُه أن «بكل» متعلقٌ بـ«ضَرْبٍ» وقد فصلَ بينهما بصفة المصدر وهو «يُزيلُ الهامَ» . وأُوِّلَ على أن «بكل» يتعلقُ بمحذوفٍ صفةٌ لضَرْبٍ؛ أي: كائنٌ بكل حُسَام . انتهى الكلامُ على الشروط .

المسألة الثانية: في تقديره مع الفعل بحرف مصدري، وفي الفرق بينه وبين اسم الفاعل، وفي حقيقة زمانه، وفي سبب عمله:

أمَّا تقديرُه مع الفعل [بحرفٍ][2] مصدريٍّ، فالكلامُ عليه من وجهَين:

الأول: في الموجب لتقديره مع الفعل بحرفٍ مصدري، وذلك أنَّ هذا القسمَ من المصدر استُعمِلَ استعمالَين: استعمالَ الأسماء، فباشرَتْهُ العواملُ، فرفَعَتْهُ ونصبَتْهُ وجرَّتْهُ، واستعمالَ الأفعالِ فعَمِلَ، فصار فيه شائبتان؛ شائبةٌ من الأسماء، وشائبةٌ من الأفعال، فتقول: أعجبني ضَرْبُ زيدٍ عَمْراً، وكرِهْتُ ضَرْبَ زيدٍ عَمْراً، وعجبتُ من ضَرْبِ زيدٍ عَمْراً، فاحتاج من جهة عمله أن يُقدَّرَ بالفعل، ومن جهة وقوعِه فاعلاً ومفعولاً ومجروراً أن يقدَّرَ مع الفعل بحرفٍ مصدري؛ لأن الفعلَ من غير حرفٍ مصدري لا يقعُ فاعلاً ولا مفعولاً ولا مجروراً، فتعيَّنَ تقديرُ الحرفِ المصدري مع الفعل .

---

(١) من الطويل، ولم أقف على قائله، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٢٣٢/٣، و(ذي) سقط من الأصل، وفي التذييل هكذا:

بكل حسام غيرضي ورونقِ

(٢) زيادة يستقيم بها السياق .

الوجه الثاني: في تعيين الحرفِ المصدريِّ؛ وذلك إمّا «أنْ» الناصبةُ للفعل أو «أنَّ» المفتوحةُ المشدَّدةُ أو «أنْ» المخفَّفةُ منها أو «ما».

أما «أنْ» الناصبةُ فلأنه تدخلُ على الماضي فتقول: عجبتُ من أنْ ضَرَبَ زيدٌ، وتدخلُ على المضارع فتخلِّصُهُ للاستقبال نحو: عجبتُ من / أن يَقْدُمَ، ومظِنَّةُ [١٢٧/أ] تقديرِ أنْ هذه بعد لولا، وبعد إرادةٍ، أو كراهةٍ، أو خوفٍ، أو رجاءٍ، أو طمعٍ أو شبهِ ذلك، فإذا قلتَ: لولا خروجُكَ لأكرمتُكَ، فالتقديرُ: لولا أن خرجْتَ، وكذلك إذا قلتَ: أردتُ خروجَكَ، فتقديرُه: أردتُ أن تخرُجَ، وكذلك الباقي.

وأما «أنَّ» المفتوحةُ المشدَّدةُ فاختارَها سيبويهِ[1]، وجعلَ اسمَها إذ ذاك ضميرَ الشأن؛ لأنها تدخلُ على الماضي والحال والمستقبل، فتقول في الماضي: عجبتُ من أنه ضَرَبَ، وفي الحال: من أنه يَضرِبُ الآنَ، وفي المستقبل: من أنه يضربُ غداً.

وأما «أنْ» المخفَّفةُ من الثقيلة فمثالُه: علِمْتُ ضَرْبَكَ، أي: علِمتُ أن قد ضرَبْتَ، ولا يصلُحُ هنا تقديرُ الناصبة؛ لأن الناصبةَ لا تقع بعد العِلْمِ[2].

وأما «ما» فمثالُه قولُه تعالى: ﴿تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾[3] أي: كما خفتُم أنفسَكُم، ولاتقدَّرُ إلا مع الحال في الأكثر[4].

وأما الفَرقُ بين المصدَر واسمِ الفاعل: فذكَرَ الشيخُ أبو إسحاقَ إبراهيمُ البهاريُّ في «شرحِ الجمل» بينهما عشرةَ فُرُوق، منها متَّفقٌ عليه ومختلَفٌ فيه:

الأول: أن المصدرَ يكون من فِعلِ الفاعلِ ومن فِعلِ المفعولِ، ولا يكونُ اسمُ

---

(١) الكتاب ١/١٨٩.

(٢) انظر شرح التسهيل ٣/١٠٩.

(٣) سورة الروم: من الآية: ٢٤.

(٤) في ارتشاف الضرب ٣/١٧٣: «قال ابنُ فاخر: إذا أعملْنا المصدرَ وهو حالٌ، قدرناه بما والفعل؛ لأن المصدرية ليست للمستقبل».

الفاعل إلا من فِعلِ الفاعل .

الثاني: أنه لايُضَافُ وفيه الألِفُ واللامُ، ويجوزُ ذلك في اسم الفاعل .

الثالث: أنه يعمَلُ بمعنى الأزمنةِ الثَّلاثة، واسمُ الفاعل إنما يَعمَلُ بمعنى الحال والاستقبال .

الرابع: أنه يُضَافُ إلى الفاعل وإلى المفعول، واسمُ الفاعل لا يُضَافُ إلاّ إلى المفعول .

الخامس: أنه لا يُضمَرُ فيه، واسمُ الفاعل يُضمَرُ فيه؛ لأنَّه مشتَقٌّ .

السادس: أنه لا يجوزُ تقديمُ / معمولِهِ عليه، واسمُ الفاعل يجوزُ فيه ذلك . [١٢٧/ب]

السابع: أنه يعملُ معتمداً وغير معتَمِدٍ، واسمُ الفاعل لا يعمَلُ إلا معتمداً .

الثامن: أن إضافتَه محضَةٌ، واسمُ الفاعل إضافتُهُ غيرُ محضَةٍ .

التاسع: أنَّ مُسمَّاهُ معنًى، واسمُ الفاعل مسمَّاهُ ذاتٌ موصوفةٌ بمعنًى .

العاشر: أنَّ الألِفَ واللامَ فيه ليست موصولةً، وهي في اسم الفاعل موصولةٌ .

وأما حقيقةُ زمانه: فإنه لا يَتقيَّد بزمان دون زمان، بل يعملُ بمعنى الماضي والحال والاستقبال؛ لأنه أصلٌ لكلِّ فِعلٍ، وحُكيَ عن بعضهم[1]: أنه لا يَعمَلُ ماضياً، ولعلَّه غَرَّهُ قولُ سيبويهِ[2]: « هذا بابٌ من المصادر جَرَى مَجْرَى الفعل المضارع في إعماله ومعناه » . قال الشيخُ أبوحيَّان[3]: وقد أوَّلوا كلامَ سيبويهِ بأنه لا يُريدُ المضارعَ المصطَلَحَ عليه، وإنما مُرادُهُ المضارعُ لُغَةً، كأنه قالَ: جرَى مَجرَى المشابِهِ له، فإن كان ماضياً جَرَى مَجْرَاه، وكذلك إن كان حالاً أو مستقبلاً، وإنما

---

(١) منهم ابنُ أبي العافية، حكاه أبو حيان في ارتشاف الضرب ١٧٣/٣، والتذييل والتكميل ٢٢٩/٣-٢٣٠ .

(٢) الكتاب ١٨٩/١ .

(٣) التذييل والتكميل ٢٣٠/٣ .

تأوّلوا كلامَ سيبويهِ؛ لأنه نصَّ آخِرَ الباب أنه يَعمَلُ ماضياً وحالاً ومستقبلاً فقالَ[1]: «وتقولُ: عجبْتُ له من ضَرْبِ أخيه، يكونُ المصدَرُ مُضَافاً فَعَلَ أو لم يَفْعَلْ» . فمِن مجيئه ماضياً قولُ الشَّاعِرِ:

أَمِنْ بَعْدِ رَمْيِ الغَانِيَاتِ فُؤَادَنَا بِأَسْهُمِ أَلْحَاظٍ نُلامُ عَلَى الوَجْدِ[2]

٥ التقديرُ: أَمِن بَعد أنْ رَمَت، فإنه لا يَصلُحُ هنا إلا الماضي. ومن مجيئه مستقبَلاً قولُ الفَرزدَق:

[فَرُمْ] بِيَدَيكَ هَلْ تَسْطِيعُ نَقْلاً جِبَالاً مِنْ تِهَامَةَ رَاسِيَاتِ[3]

التقديرُ: أن تنقُلَ، فإنه لا يصلُحُ هنا إلا المستقبلُ .

وأما سببُ عمَلِهِ: / فقيل[4]: لأنه أصلٌ لكل فعلٍ، وقيل: لأنه نابَ عن [١٢٨/أ]

١٠ الحرف المصدريِّ والفعلِ .

المسألة الثالثة: في حال هذا المصدر مع معموله. وله حالاتٌ:

الأولى:

أنه لا يُذكَرُ معه معمولٌ أصلاً لا مرفوعٌ ولا منصوبٌ ولا مجرورٌ؛ قال تعالى:

---

(١) الكتاب ١/١٩٤ .

(٢) من الطويل، ولم أقف على قائله، وهو في: شرح التسهيل ٣/١١٠، والتذييل والتكميل ٣/٢٣٣، وشفاء العليل ٢/٦٤٤، والهمع ٥/٦٧ .

(٣) من الوافر، في ديوانه ١/١٠٩، من قصيدة يهجو فيها جريراً. وقد سقطت كلمة « فرم » من الأصل . والشاهد في المصادر السابقة ، ومنهج السالك ٣١١ .

(٤) وإليه ذهب أبو البقاء العكبري وابن مالك. انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٩٥ مخطوط، وشرح التسهيل ٣/١٠٦ .

وقال ابنُ الخباز: « وإنما عملَ لأنه شاركَ الفعلَ في لفظه والدلالة على الحدث والفاعل والمفعول به والزمان والمكان والمفعول له والحال » الغرة المخفية: ١٠٦ مخطوط .

﴿ ولاَ يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الكُفْرَ ﴾[1] فـ«الكُفر» مصدَرٌ مقدَّرٌ بـأنْ والفعـل، و لم يُذكَـرْ معه فاعلٌ ولا مفعولٌ، وهذا شيء اختُصَّ به هذا المصدَرُ .

أما كونُهُ لم يُذكَرْ معه المفعول فأمرٌ بَيِّنٌ؛ لأنه فضلةٌ، وأما كونُهُ لم يُذكَـرْ معـه الفاعلُ فمُشْكِلٌ؛ لأنه عاملٌ كالفعل، وما عمِلَ عَمَلَ الفعلِ لا يُحذَفُ معه الفاعلُ، وأُجيبَ عن هذا الإشكال بالفرقِ بين المصدرِ وفاعلِهِ، وبين الفعلِ والفـاعل، وهـو أنه قد يكونُ الفاعلُ مع فعله كالشيء الواحد؛ لكونـه قـد يكـونُ ضمـيراً متصـلاً، فيصيرُ كالجزء من الفعل، فلا يُحـذَفُ؛ لكونـه يلزَمُ منه حَـذفُ مـا هـو كبعـضِ الكلمة، بخلافِ الفاعل مع المصدر فإنه ليـس معـه كالشـيء الواحـد، إذ لا يكـونُ فاعلُه ضميراً متصلاً، فجاز حذفُه .

وقيلَ[2]: إنما استُغنِيَ عن مرفوعِ المصدر؛ لأنه إذا عَمِلَ كان شبيهاً للفعـل مـن جهة العمَلِ، وللاسم الجامدِ لكونـه في محـلٍّ لا يصلُـحُ فيـه الفعـلُ، فقـد يخلُـو عـن الفاعل باعتبار حلولِهِ محلَّ الأسماء الجوامد، وقد يُذكَرُ فاعلُهُ مراعاةً لشَبَهِ الفعل .

وكونُ المصدر يأتي دون فاعلٍ هو الصحيحُ، وسيأتي ما فيه من الخلاف .

الحالة الثانية:

أن يُذكَرَ معـــه المعمولُ؛ ولا يخلو المعمولُ أن يكونَ مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً؛ فإن كان / مرفوعاً، فاختلفُوا في جواز كونه ضميراً؛ فأجازه الكوفيون[3] [١٢٧/ب] حملاً على اسم الفاعل والصفة المشبهة، قالوا: وكمـا رفـعَ الظـاهرَ يرفـعُ المضمـرَ، وذهب البصريون أنه لا يَرفعُ المضمَرَ، وحجتُهُم: أنك إذا أضفتَه إلى فاعله فقلـتَ:

---

(١) سورة الزمر: من الآية: ٧ .

(٢) ذكره ابنُ مالك في شرح التسهيل ٣/١١٢ .

(٣) منهج السالك ٣١١، وارتشاف الضرب ٣/١٧٤، والمساعد ٢/٢٣٢ .

أعجبني ضَرْبُ زَيدٍ، لم يتغير المعنى بأن صار الضرْبُ لغير زيدٍ، فيرفعُ ضميرَ ذلك الغير، بل الضرْبُ باقٍ على نسبته إلى زيد، فلو حمَّلناه ضميراً فاعلاً، لكان فيه جمعٌ بين فاعلَين، بخلاف الصفة فإنك إذا قلتَ: مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وجهُهُ بالرفع، كانت الصفةُ في المعنى للوجه لا للموصوف الذي هو رجل، فإذا أضفتَ الصفةَ إلى الوجه الفاعلِ فقلتَ: مررتُ برجُلٍ حَسَنِ الوجه، تَغَيَّرَ المعنى بأن صار الحُسْنُ للموصوف الذي هو الرجلُ، فترفعُ الصفةُ ضميرَ الرجل، ويخرُجُ الوجهُ عن كونه فاعلاً في المعنى، فلا يكون فيه جمعٌ بين فاعلَين، وإذا ثبتَ خُلُوُّهُ عن الضمير في بعض المواضع، اطَّردَ ذلك في الباقي.

وقيلَ[1]: إنما لم يُضمَرْ في المصدر؛ لأنه غيرُ مشتقٍ؛ لكونه جنساً ينطلِقُ على القليل والكثير. وقال أبوالقاسم خلَفُ بنَ فَرتُونٍ الشَّنْتَرِينيُّ[2] عُرف بابن الأَبْرَشِ[3]: لا نقولُ: إنَّ الفاعلَ مضمَرٌ؛ لأنَّ المصدرَ لا يُضمَرُ فيه، ولا نقولُ: إنه محذوفٌ؛ لأن الفاعلَ لا يُحذَفُ[4]، بل نقول: هو منويٌّ إلى جنبِ المصدرِ، فإذا قلتَ: أعجبني ركوبُ الفَرَسِ، التقدير: أعجبني ركوبُ راكبِ الفَرَسِ، وقال في قوله

---

(١) انظر شرح الألفية لابن القواس ١٠٠٩/٢، والمساعد ٢٣١/٢ .

(٢) في الأصل: « الشنتمريني » وهو خطأ .

(٣) نحويٌّ أندلسيٌّ، من أهل شنترين مدينة غربي الأندلس على نهر تاجه، كان إماماً في العربية واللغة، حفظ كتاب سيبويه وأدب الكتاب والمقتضب والكامل، تجوَّل في بلاد الأندلس وغيرها معلماً للعربية، توفي سنة ٥٣٢ بقرطبة . أخباره في: تحفة القادم ٢٢، والصلة ١٧٤/١، والوافي بالوفيات ٣٦٧/٣، وبغية الوعاة ٥٥٧/١ .
وقوله هذا في التذييل والتكميل ٢٣٤/٣، ومنهج السالك ٣١١، وارتشاف الضرب ١٧٤/٣ .

(٤) قال الصيمري في التبصرة والتذكرة ٢٤١/١: « ويجوز أن تحذفَ فاعلَ المصدر إذا كان في الكلام دليل عليه كقولك: أعجبني إكرامٌ زيداً ... » .

تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَـٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيماً﴾[١] التقديرُ: / أو إطعامُ إنسانٍ. [١٢٩/أ]
وفي هذا المذهب ما تراه[٢].

فإن قيلَ: كيف عَمِلَ وهو عندكم جامدٌ ؟

فالجوابُ: أنه إنما عَمِلَ لوجود حروفِ الفعل فيه، ولذلك لم يعمل إذا كان ضميراً؛ لخروجه عن لفظ الفعل، وقد تقدَّمَ ذلك في الشروط[٣].

وأما كونُهُ ظاهراً، فإن كان فاعلاً جاز رفعُهُ فتقول: عجبتُ من قيامٍ زيدٌ، برفع «زيد» على الفاعلية، وقال الكوفيون: إذا رفعَ المصدرُ الفاعلَ، فالأحسنُ الفصلُ بينهما نحو: يعجبني قيامُ أمسِ زيدٌ[٤].

وإن كان مفعولاً لم يُسَمَّ فاعلُه، ففي رفعه بالمصدر خلافٌ؛ ذهبَ أكثرُ النَّحْويِّين إلى جوازه[٥]، فتقول: عجبتُ من أكلٍ الخبزُ، برفع «الخبز» على أنه مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعلُهُ، فتقدِّرَ المصدرَ بأن والفعل الذي لم يُسَمَّ فاعلهَ. ومنه قولُ الشَّاعر:

---

(١) سورة البلد: الآيتان: ١٤، ١٥ .

(٢) قال أبو حيان: « وذكرتُ هذا لشيخنا الأستاذ أبي الحسن بن الضائع فقال: عجبتُ من ركوبِ الفرس الفاعلُ هنا ليس منوياً، ولا يدلُّ عليه ذكرُ شيءٍ قبله، بل هو هنا محذوفٌ ولا بد » . التذييل والتكميل ٢٣٧/٣، ومنهج السالك ٣١٣ .

(٣) انظر صفحة: ٣٨٦ .

(٤) التذييل والتكميل ٢٣٧/٣، ومنهج السالك ٣١٣ .

(٥) انظر المقرب ١٤٢، والتذييل والتكميل ٢٣٣/٣. قال أبو حيان: « والذي أختاره أنه إن كان المصدر لفعلٍ لم ينطَقْ به إلا مبنياً للمفعول، جاز ذلك فتقول: عجبت من جنون بالعلم زيد » ارتشاف الضرب ١٧٥/٣ . وفي كلام ابن أبي الربيع أن أكثر النحاة على أن المفعول مع المصدر لا يكون إلا منصوباً، ولا يكون المصدر إلا نائباً مناب الفعل المبني للفاعل. انظر: الملخص: ٢٩٤، وص: ٣١٨ (حاشية ١) .

إنَّ قَهْراً ذَوُو الضَّلاَلَةِ وَالبَا طِلِ [عدل] لِكُلِّ عَبْدٍ مُحِقٍّ[(١)]

فـ«ذَوُو» مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعلُهُ، فيقدَّرُ المصدَرُ بأن وفِعلِ ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ .

وذهَبَ أبوالحسن الأخفشُ[(٢)]: أنَّ المصدَرَ لا يَرفعُ المفعولَ الذي لم يُسمَّ فاعلَه، فلا يُقَدَّر المصدرُ بأن والفعل الذي لم يُسَمَّ فاعلُه، وبه قال جماعةٌ من[(٣)] البصريين[(٤)]، وصحَّحهُ الأستاذُ أبوالحسين بنُ أبي الربيع[(٥)]، وعلَّلَ المنعَ: بأن المصدرَ لما كان على صيغةٍ[(٦)] واحدةٍ لا تختلِفُ، لم يَجُزْ أن يرفَعَ المفعولَ الذي لم يُسَمَّ فاعله لأجل اللبس، بخلاف الفعل والاسم العاملِ عملَه، فإن لكلٍّ واحد منهما صيغةً مختصَّةً برفع الفاعل، وصيغةً مختصَّةً برفع المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُهُ.

وذهَبَ الكِسَائيُّ[(٧)] وتبعَهُ / ابنُ خروف[(٨)]: أنه إن أُمِنَ اللبسُ جاز فتقول: [١٢٩/ب] عجبتُ من ركوبٍ الفرسُ بالرفع، إذ معلومٌ أنَّ الفرسَ مركوبٌ، ولا يجوز:

---

(١) من الخفيف، ولم أقف على هذا البيت، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٢٣٤/٣، وكلمة «عدل» ليست في الأصل، إلا أنه كُتب على يسار البيت: «لعله عدل» وأُشير إلى مكانها في البيت ، وفي التذييل والتكميل رُوي هكذا:

إن قهراً ذوو الضلالة والباطل عن لكل عبد محق

ويظهر أن «عن» حرفت عن «عدل» ، والكلمة لا بد منها ليستقيم الوزن .

(٢) انظر رأيه هذا في التذييل والتكميل ٢٣٤/٣، وارتشاف الضرب ١٧٥/٣ .

(٣) في الأصل: «عن» .

(٤) وممن قال به أبو علي الشلوبين وابنُ هشام الخَضراوي. انظر: التذييل والتكميل ٢٣٦/٣، والمساعد ٢٣٤/٢ .

(٥) لم أقف على تصحيحه هذا، وانظر: الملخص ص: ٢٩٤، ٣١٨ .

(٦) في الأصل: «صفة» ولعل ما أثبت الصواب .

(٧) انظر التذييل والتكميل ٢٣٤/٣ .

(٨) رأيه في التذييل والتكميل ٢٣٦/٣، والمساعد ٢٣٤/٢ .

عجبتُ من ضربٍ زيدٌ برفع «زيد» على المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُهُ؛ لأن زيداً يَصِحُّ أن يكونَ فاعلاً، ويَصِحُّ أن يكونَ مفعولاً .

فإن كان منصوباً فإنه يكون مفعولاً وحالاً وتمييزاً وظرفاً؛ أما المفعول فيكون واحداً نحو: عجبتُ من ضربِ زيدٍ عَمْراً، واثنين نحو: عجبتُ من إعطاء زيدٍ عَمْراً درهماً، ومِن ظنِّ زيدٍ عَمْراً قائماً، وثلاثة نحو: عجبتُ من إعلامِ زيدٍ عَمْراً خالداً قائماً، وأما الحال فنحو: عجبتُ مِن قيام زيدٍ مسرعاً، وأما التمييز فنحو: عجبتُ من امتلاء الإناءِ عَسَلاً، وأما الظرفُ فنحو: عجبتُ من قيامِ زيدٍ يومَ الجمعة، ومن قيامِ زيدٍ أمامَك .

فإن كان مجروراً فلا يكون إلا مضافاً؛ فتارةً يكون فاعلاً في الأصل نحو قوله تعالى: ﴿وَلَولاَ دِفَاعُ اللهِ النَّاسَ﴾[1] فـ«الله» مضافٌ، وهو فاعلٌ في المعنى؛ لأنه الدافعُ، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ ﴾[2] فالكاف والميم فاعلٌ في المعنى؛ لأنهم البائعون، وقال تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ ﴾[3] ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ القُرَى وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ ﴾[4] وهو كثيرٌ، وكذلك يُضافُ إلى المفعول الذي لم يُسمَّ فاعلُه نحو قوله تعالى: ﴿ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ ﴾[5] فالمضافُ هنا مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعلُه في المعنى، التقدير: من بعد أن

---

(١) سورة البقرة: من الآية: ٢٥١ ، وسورة الحج: من الآية: ٤٠ . و« دفاع » بالألف قراءة نافع، وروايةٌ عن عاصم. انظر السبعة ص: ١٨٧ .

(٢) سورة التوبة: من الآية: ١١١ .

(٣) سورة التوبة: من الآية: ١١٤ .

(٤) سورة هود: الآية: ١٠٢ .

(٥) سورة الروم: من الآية: ٣ .

غُلِبُوا،وتارةً يُضافُ إلى المفعول نحو قوله تعالى:﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ﴾[١] فـ«نعجتك» مفعولة في المعنى؛ لأنها المسؤولة ومنه قوله تعالى: / ﴿ لاَ يَسْئَمُ الإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الخَيرِ ﴾[٢] فـ«الخير» مفعول في المعنى . [١٣٠/أ]

وقيل[٣]: إضافتُه إلى الفاعل أحسنُ، وقيل[٤]: إلى المفعول .

٥ وتارةً يُضافُ إلى الظرف نحو قوله تعالى: ﴿ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾[٥] ﴿فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ﴾[٦] ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيلِ وَالنَّهَارِ ﴾[٧] .

ولكَ بعد الإضافة إلى الظرف أن تأتيَ بباقي المعمول فتقول: عجبتُ من انتظارِ يومِ الجمعةِ زيدٌ عَمْراً، ذكَرَهُ سيبويهِ[٨]، فـ«يوم الجمعة» مخفوضٌ بالإضافة و«زيدٌ» بعدَه فاعلٌ، و «عَمْرٌو » مفعولٌ، قال الشَّاعرُ:

١٠ رُبَّ ابْنِ عَمٍّ لِسُلَيمَى مُشْمَعِلّ
طَبَّاخِ سَاعَاتِ الكَرَى زَادَ الكَسِلْ[٩]

---

(١) سورة ص: من الآية: ٢٤ .

(٢) سورة فصلت: من الآية: ٤٩ .

(٣) انظر: المقرب ١٤٤، والتذييل والتكميل ٢٣٩/٣، والمساعد ٢٣٦/٢ .

(٤) وهو قول ابن العلج في البسيط، قال: « وإذا حضر الفاعل والمفعول، فالأحسن الإضافة إلى المفعول » نقله عنه أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٣٩/٣ وقال: « وفيه نظرٌ » ، وانظر المساعد ٢٣٦/٢ .

(٥) سورة البقرة: من الآية: ٢٢٦ .

(٦) سورة النساء: من الآية: ٩٢، وسورة المجادلة: من الآية: ٤ .

(٧) سورة سبأ: من الآية: ٣٣ .

(٨) الكتاب ١٩٣/١ .

(٩) سبق ذكرها صفحة: ١٦٨ وهما في التذييل والتكميل ٢٣٩/٣ .

فـ«ساعاتِ» مخفوضٌ بالإضافة و«زادَ الكسل» مفعولٌ به .

الحالة الثالثة:

في اجتماع فاعلِ المصدر ومفعولِهِ، ولك فيه أوجهٌ:

الأول: بقاؤهما على إعرابهما فتقول: عجبتُ من ضرْبٍ زيدٌ عمراً، برفع زيدٍ وبنصب عَمْرٍو، ولك أن تقدِّمَ المفعولَ على الفاعل فتقولُ: عجبتُ من ضَربٍ عَمْراً زيدٌ .

الثاني: أن تضيفَ المصدرَ إلى الفاعلِ، وتنصبَ المفعولَ، فتقولُ: عجبتُ من أكلِ زيدٍ الخبزَ، وهذا كثيرٌ شائعٌ .

الثالث: أن[1] تضيفَه إلى المفعول وترفعَ الفاعلَ، فتقول: عجبتُ من أكلِ الخبزِ زيدٌ، وهذا ليس بالكثير، قيل[2]: ولم يَرِد في القرآن .

قلتُ: أما في قراءة السبعةِ فقالَ بعضُهُم في قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾[3]: إنَّ «مَن» فاعلٌ بـ«حج» وقد أُضيفَ إلى المفعول وهو «البيت»[4]، وسيأتي إعرابُ هذه الآيـة[5]، وأما خارجَ السبعة فقد جاء في موضعَين في قراءة بعضهم[6]: ﴿كَذِكْرِكُمْ آبَاءُكُمْ﴾[7] برفع « آباؤكم » فالمصدر

---

(١) في الأصل : « إلى » .

(٢) قاله ابنُ أبي الربيع في الملخص ٣١٨-٣١٩ .

(٣) سورة آل عمران: من الآية: ٩٧ .

(٤) نُسب هذا إلى بعض البصريين، وبه قال ابنُ السِّيْدِ البطليوسي، ورده السهيلي في نتائج الفكر: ٣١٠. انظر: المحرر الوجيز ٢٣٠/٣، والبيان ٢١٣/١، والتبيان ٢٨١/١، والبحر المحيط ١١/٣، وراجع: المغني ٦٩٤ .

(٥) انظر صفحة: ٤٣٧ .

(٦) وهي قراءة محمد بن كعب القُرَظيّ. انظر: شواذ القراءات للكرماني ٣٧ مخطوط، ومختصر الشواذ لابن خالويه ١٢ وفيه أنها قراءة القُرطُبيّ، وهو خطأ، بل هو القُرَظي، وانظر: المحرر الوجيز ١٧٩/٢، والبحر المحيط ١٠٣/٢ .

(٧) سورة البقرة: من الآية: ٢٠٠ .

/ مُضَافٌ إلى المفعول و«آباؤكم» فاعلٌ، وفي قراءة بعضهم(١): ﴿ ذِكْـرُ رَحْمَـةِ [١٣٠/ب] رَبِّكَ عَبْدُهُ زَكَرِيَّـا ﴾(٢) برفـع «عبـدُه» و«زكريـا» فـالمصدرُ مُضَـافٌ إلى المفعـول، و«عبدُه» فاعلٌ .

وقد جاء منه في الحديث قولـه: «حجُّ البيـتِ مَـن استَطَاعَ(٣)» فـ«مَـن» فـاعلٌ و«البيت» مُضافٌ إليه، وهو مفعول . ٥

وهو في الشعر كثيرٌ، ولذلك خصَّه بعضُهم بالشعر(٤). فمنه قولُ الشاعر:

أَفْنَى تِلاَدِي وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ ... قَـرْعُ الـقَـواقِيـزِ أَفْـوَاهُ الأَبَارِيقِ(٥)

وذلك على رواية من رفعَ «أفواه»، فـ«القواقيز» مضافٌ، وهـو مفعـولٌ و«أفـواه»

---

(١) وهي قراءة يحيى بن يعمَر والكلبي وأبي العالية، وروايةٌ عن ابن عامر. انظـر: مختصر الشـواذ لابن خالويه ٨٣، والتبيان ٢/٨٦٥، والبحر المحيط ٦/١٧٢، وتفسير القرطبي ١١/٥٢ .

(٢) سورة مريم: الآية: ٢ .

(٣) ورد بهذا اللفظ في صحيح مسلم (كتاب الإيمان) برقـم: (١٣)، ومجمع الزوائـد ١/٤٧ (في كتاب الإيمان، باب في ما بُنِيَ عليه الإسلام). كما ورد في الصحيحين والسـنن بلفـظ: « ... والحج وصوم رمضان » وعلى هذه الرواية يفوت الاستشهاد .
وانظر شــرح التســهيل ٣/١١٣، ١١٨، والتذيـل والتكميـل ٣/٢٣٨، والمغـني ٦٩٤، والتصريح ٢/٦٤ .

(٤) شرح التسهيل ٣/١١٣ .

(٥) من البسيط، وهو للأُقَيشر الأسدي، واسمه: المغيرة بن الأسود بن وهب، شاعرٌ مخضرَم، عاش في الجاهلية والإسلام، قال الأصفهاني: « كان كوفياً خليعاً ماجناً فاجراً مدمناً للخمر هجاءً» أخباره في: الشـعر والشـعراء ٢/٥٥٩، والمؤتلـف والمختلـف ٥٦، ومعجـم الشـعراء ٣٦٩، والخزانة ٤/٤٨٧ .
والبيت في: إصلاح المنطق ٣٣٨، وتهذيبه ٧٠٧، والمقتضب ١/١٥٩، والإنصاف ١/٢٣٣، والمقرب ١٤٣، وشرح الجمل ٢/٢٦، والتذييل والتكميل ٣/٢٣٨، والمغـني ٦٩٤، وشـرح أبياته ٧/١٥٧ .

فاعلٌ، وتِلادي بكسر التاء المثناة من فوق: المالُ الموروث، والقواقيزِ بالزاي: إناءٌ يُجعلُ فيه الخمرُ .

ومنه قولُ الآخَرِ:

رَدَّ إِضْنَاؤُكَ الغَرَامُ الَّـذِي كَا   نَ عَـذُولاً مُمَهِّداً لَكَ عُـذْرا[1]

فـ«الغرامُ» فاعلٌ بـإضنائك وقـد أُضيـف إلى المفعـول وهـو الكـاف، وإعـرابُ البيت: أنَّ « ردَّ » : فعلٌ ماضٍ فاعلُه« إضناؤُك»، والغرامُ: فاعلٌ بـإضنائك ، و«الذي» وصلتُه مفعولٌ أوَّلٌ بـ«ردَّ»، وممهداً: مفعولٌ ثانٍ، والمعنى: أن سقامَك بالغرام صيَّرَ العذولَ عاذراً لك. والبيتُ من الخفيف وهو مُدمَجٌ، فنصفُه في الألِفِ من «كان» وأجزاؤه كلُّها مخبونَةٌ[2] إلا الأوَّلَ والثالثَ. وقالَ الآخَرُ:

أَلاَ إِنَّ ظُـلْـمَ نَفْسِـهِ المَـرْءُ بَيِّنٌ   إِذَا لَمْ يَصُنْهَا مِنْ هَوىً يَسْلُبُ العَقْلاَ[3]

فـ«المرءُ» فاعلٌ بـ«ظُلْم» وقد أُضيفَ إلى المفعول، والبيتُ من الطويل، من ضربه التَّامِّ، وقد دخلَه القَبْضُ في جزئه الثاني، فحُذِفَت ياؤُه. وقال آخَرُ:

أَمِنْ رَسْـمِ دَارٍ مَرْبَعٌ وَمَصِيفُ   لِعَيْنَيكَ مِنْ مَاءِ الشُّؤُونِ وَكِيفُ[4]

---

(١) من الخفيف، وهو في: شرح التسهيل ١١٩/٣، والتذييل والتكميل ٢٣٨/٣، ومنهج السالك ٣١٨ .

(٢) الخبن هو: حذف الثاني الساكن. انظر: الكافي ٤٤، والبارع ٢١٤ .

(٣) من الطويل، ولم أقف على قائله، وهو في شرح التسهيل ١١٨/٣، والتذييل والتكميل ٢٣٨/٣، ومنهج السالك ٣١٨، والتصريح ٦٣/٢ .

(٤) من الطويل، وهو للحطيئة في ديوانه: ١٦٦. والشاهد في: الإيضاح ١٨٤، وأمالي ابن الشجري ١١١/٢، وشرح المفصل ٦٢/٦، وشرح التسهيل ١١٨/٣، والملخص ٣١٩، والتذييل والتكميل ٢٣٨/٣، والخزانة ١٢١/٨ . ومربعٌ ومصيفٌ: زمن الربيع وزمن الصيف، والشؤون: عروق الدمع. ووكيف: سائل .

/ فـ«مَرْبَعٌ» فاعلٌ بـ«رَسم» وقد أُضيف إلى المفعول[1]. وقال الحُطَيئة: [١٣١/أ]

أَرَسْــمَ دِيَارٍ مِنْ هُنَيدَةَ تَعْرِفُ بِأَسْقُفَ مِنْ عِرْفَانِهَا العَيْنُ تَذْرِفُ[2]

فـ«العين» فاعلٌ بـ«عِرفان» وقد أُضيفَ إلى المفعول[3]، ويحتمِلُ أن تكـونَ «العـين» مبتدأً و«تـذرف» الخبرُ، وفـاعلُ «عرفانهـا» محذوفٌ، وهـو ضمـيرُ المخـاطَب؛ أي: عِرفانِهَا أنت، فلا يكون فيه شاهدٌ .

الحالة الرابعة:

في إتبَاعِ معمولِهِ، ولا يخلو معمولُه أن يكـونَ مرفوعـاً أو منصوبـاً أو مجـروراً؛ فإن كان مرفوعاً أو منصوباً فلا خلافَ في إتباعه علـى اللفـظ، ولا محـلَّ لـه فيُتبـعُ عليه .

فإن كان مجروراً فله لفظٌ ومحلٌّ؛ أمّا لفظُهُ فجرٌّ، وأما محلُّـهُ فنصـبٌ ورفـعٌ، ولا يخلُو أن يكونَ ضميراً أو ظاهراً، فإن كـان ضمـيراً فـالعطف علـى المحل لا علـى اللفظ؛ لأن الضميرَ المجرورَ لا يُعطفُ عليه إلا بعد إعادة الخافض، فتقـول: أعجبـني إكرامُكَ زيدٌ وعَمْراً، بنصب عَمْرٍ عطفاً على محل الكـاف، فإنـه في محل نصـب، ولا تجرُّهُ بالعطف على لفظ الضمير، فإنه لا يجوزُ إلا بإعادة الجار، فتقول: أعجبني إكرامُك زيدٌ وإكرامُ عَمْرٍو، إلا مَن يجيزُ العطفَ على الضمـير المخفـوض مـن غـير

---

(١) وقد اعترَضَ ابنُ الطراوة على هذا التخريج - في معرض رده على أبي علي - فقـال: « وهـذا التقدير زَيفٌ لا وجهَ له؛ لأن الرسمَ اسمٌ لما بقـيَ في الـدار مـن الرمـادِ والزِّبْـلِ ونحوهمـا... وارتفاعُهُ على القَطْعِ » الإفصاح ص: ٦٧ .

(٢) من الطويل، في ديوانه: ٢٥٤، وفيه « بعرفانه » ، والشـاهد في: التذييـل والتكميـل ٢٣٩/٣، ومنهج السالك ٣١٨. وأَسْقُفُ: موضعٌ بالبادية، كان بـه يـومٌ مـن أيـامهم. معجـم البلـدان ١٨١/١، واللسان (سقف) عن الفراء .

(٣) هذا تخريجُ ابنِ عُصفُور، وقد ردَّ عليه أبو حيان بما أورده المؤلف من كون « العين » مبتدأً و« تذرف » الخبر. انظر التذييل والتكميل ٢٣٩/٣، ومنهج السالك ٣١٨ .

إعادةِ الخافضِ[1]، فإنه يُجيزُه هنا .

فإن كان ظاهراً فلا يخلُو الإتباعُ أن يكونَ على اللفظ أو على المحل؛ فإن كان على اللفظ فلا خلافَ في جوازه سواءٌ كان فاعلاً في المعنى أم مفعولاً، تقول فيما هو فاعلٌ في المعنى: يعجبني أكلُ زيدٍ الظريفِ الخبزَ، وأكلُ زيدٍ نفسِهِ الخبزَ، وأكلُ زيدٍ أخيكَ الخبزَ،وأكلُ زيدٍ وعَمْرٍو الخبزَ،فالخفضُ في هذا كلِّهِ على اللفظ، ٥
وتقولُ فيما هو مفعولٌ في / المعنى: يُعجبني شُربُ اللبنِ الصِّرْفِ زَيدٌ، وشُربُ [١٣١/ب] اللبنِ كلِّهِ زيدٌ، وشربُ اللبنِ لبنِ الضأنِ زيدٌ، وشربُ اللبنِ والعسلِ زيدٌ، بالخفض في ذلك كلِّه .

فإن كان على المحل ـ ومحلُّهُ رفعٌ ونصبٌ ـ ففي الإتباع عليه ثلاثةُ مذاهبَ:

١٠ **الأول:** لسيبويهِ ومحقِّقِي البصريين[2]: أنه لا يجوزُ، وفرَّقُوا بين المصدر وبين اسم الفاعل؛ أنَّ اسمَ الفاعل الإضافةُ فيه ثانيةٌ عن النصبِ؛ لكونه عَمِلَ بالشبه بالفعل، فجاز الإتباعُ على المحل مراعاةً للأصل، بخلاف الإضافة في المصدر، فإنها فيه أصلٌ، وليست فرعاً عن شيء؛ لكونه لم يعمَلْ بالشبه بالفعل، فليس له محلٌّ .

الثاني: للكوفيين وجماعةٍ من البصريين[3]منهم ابنُ مالك[4]: أنه يجوزُ، فإذا ١٥ قلتَ: يُعجبني ضربُ زيدٍ، فيجوزُ الإتباعُ على زيدٍ بالنصب إن كان في المعنى مفعولاً، وبالرفع إن كان فاعلاً أو مفعولاً لم يُسَمَّ فاعلُه على مذهب من يرى ذلك، إلا أن الكوفيين لا يُتبِعُون على المجرور إذا كان مفعولاً في المعنى إلا بذكر

---

(١) وهم الكوفيون. انظر الإنصاف ٢/٤٦٣ وما بعدها .

(٢) الكتاب ١/١٩١. وانظر: التذييل والتكميل ٣/٢٣٩، وارتشاف الضرب ٣/١٧٧، والمغني ٦١٨، والمساعد ٢/٢٣٧ .

(٣) منهم أبو علي الفارسي وابن جني. انظر الإيضاح ١٨٤، والمسائل البصريات ٢/٧٤٧، والمحتسب ٢/١٣.

(٤) شرح التسهيل ٣/١٢٠. وعليه أيضاً ابنُ أبي الربيع. انظر: الملخص ٣١٩ ..

الفاعل فيقولون: أعجبني شُربُ الماءِ واللبنِ زَيد، والإتباعُ على اللفظ أحسنُ من الإتباع على المحل، ويستوي الأمران عند الكوفيين إذا وقَعَ فصلٌ بين التابع والمتبوع نحو: يُعجبني شُربُ الماءِ عَمْرٌو واللبنَ، فقد فَصَلْتَ بين الماء واللبن بعَمْرٍو، فيستوي الإتباعُ هنا على اللفظ وعلى المحلِّ.

٥ **الثالث:** لأبي عُمَر الجَرميِّ[1]: أنه يجوزُ الإتباعُ على المحل في العطفِ والبدل، ولا يُجيزُه في النعت والتأكيد، وحجتُهُ: أن العطفَ والبدل عنده من جملةٍ أخرى، فالعاملُ في الثاني غيرُ / العامل في الأول، وأما النعتُ والتأكيدُ فالعاملُ فيهما واحدٌ، فيلزَمُ من إجرائهما على المحلِّ أن يكونَ الشيءُ المنعوتُ أو المؤكَّدُ مخفوضاً مرفوعاً أو مخفوضاً منصوباً في حالةٍ واحدةٍ. [١٣٢/أ]

١٠ وقد استدلَّ مَن أجاز الإتباعَ بالسماعِ، فمنه قراءةُ الحسَن: ﴿ أَنَّ عَلَيۡهِمۡ لَعۡنَةَ ٱللَّهِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلنَّاسُ أَجۡمَعُونَ ﴾[2] برفع «الملائكة» فهو معطوفٌ على محل [لفظ] الجلالة، فإنها فاعلةٌ في المعنى، ومنه في الحديث: «أَمَرَ بِقَتْلِ الأَبْتَرِ وذُو الطُّفْيَتَيْنِ[3]»، فـ«ذو» معطوف على «الأبتر»؛ لأنه مرفوعٌ في المعنى على أنه مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعلُه،

---

(١) انظر رأيه في التذييل والتكميل ٣/٢٣٩، وارتشاف الضرب ٣/١٧٧، وكتاب (أبو عمر الجرمي): ١٨٥، وقد تبعه على رأيه هذا ابنُ الطراوة في الإفصاح ص: ٦٩ .

(٢) سورة آل عمران: من الآية: ٨٧. وانظر القراءة في معاني القرآن للفراء ١/٩٦، ومختصر الشواذ لابن خالويه: ١١، وإعراب القرآن للنحاس ١/٢٧٥، والمحتسب ١/١١٦، والمحرر الوجيز ٣/٢٠٧، والبحر المحيط ١/٤٦٠، ٢/٥١٨ .

(٣) الحديث مخرّجٌ في صحيح البخاري (في كتاب بدء الخلق) برقم: ٣٩٥٤، وصحيح مسلم (في كتاب السلام) ١٤/٢٣٠ (بشرح النووي)، وكذلك في كتب السنن، وكل تلك الروايات تخلو من موطن الشاهد، وتتمة الحديث كما في صحيح مسلم: « نهى عن قتل الجِنّان التي تكون في البيوت إلا الأبتر وذا الطُّفيتين » ورواية الشاهد هي في إعراب الحديث ص: ٣٣٣، وانظر: النهاية ٣/١٣٠، وشرح التسهيل ٣/١٢٠، والحديث النبوي في النحو العربي: ٢٤١ وما بعدها .

وأَوَّلَ ذلك مَن لم يُجز الإتباعَ على المحل بأنه مرفوعٌ بفعلٍ مضمَرٍ أي: ولعنَتْهُ الملائكةُ، ويُقتَلُ ذو الطُّفْيَتَين. والطُّفْيَتَان: الخطَّان اللذان في ظهر الحيَّة .

ومنه قولُ زيادٍ العَنبريِّ[1]:

قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهِ حَسَّانَا

مَخَافَةَ الإِفْلاَسِ وَاللَّيَّانَا

يُحْسِنُ بَيعَ الأَصْلِ وَالقِيَانَا[2]

فـ«الليان» معطوف على محل «الإفلاس»؛ لأنه مفعولٌ في الأصل، و«القيانُ» معطوفٌ على محل «الأَصْلِ»؛ لأنه مفعولٌ في الأصل، وأَوَّلوه على حذفِ فعلٍ؛ أي: أخافُ اللَّيَّانَ، ويَبيعُ القيانَ، وأَوَّله السيرافيُّ[3] على أنهما معطوفان: «الليانُ» على «مخافة» و«القيان» على «بَيْع» وذلك على حذفِ مُضَافٍ؛ أي: ومخافَةَ اللَّيَّانِ[4]، وبَيْعَ القِيَان، واللَّيَّانُ: مصدرٌ بمعنى اللَّيِّ[5]. والقِيَانُ: جمعُ قَيْنَة[6]. يقولُ: دايَنْتُ بها يعني

---

(١) لم أقف له على ترجمة .

(٢) ويُنسب إلى رؤبة، وهو في ملحق ديوانه ص: ١٨٧ مع أبيات أخرى . والشاهد في: الكتاب ١٩١/١، والنكت عليه ٢٩٧/١، والإيضاح ١٨٥، وشرحه (المقتصد) ٥٦١/١، وإيضاح شواهده ١٧٣/١، وأمالي ابن الشجري ٣٤٧/١، ٢٢٢/٢، وشرح المفصل للخوارزمي ٩٣/٣، ١٠٠، وشرحه لابن يعيش ٦٥/٦، وشرح الجمل ٢٥٤/١، وشرح التسهيل ١٢٠/٣، والتذييل والتكميل ٢٣٩/٣، والمغني ٦١٩، وشرح أبياته ٤٦/٧، والهمع ٢٥٤/٥.

(٣) شرح الكتاب ٣٦٣/١ (مخطوط - نسخة دار الكتب ١٣٦ نحو) ، قال أبو سعيد: « فنصب «القيان» على المعنى، وأما نصب « الليان » فيجوز أن يكون من هذا الوجه، كأنه قال: ولِلَّيَانِ، فحذفَ اللامَ، ونصبَ، كما تقولُ: جيتكَ ابتغاءَ الخير؛ أي: لابتغاء الخير » .

(٤) وأجاز ابنُ إياز فيه وجهاً ثالثاً وهو: كونه مفعولاً؛ أي: مخافةَ الإفلاسِ مع اللَّيَّانَةِ. انظر قواعد المطارحة لوحة (٩٩-١٠٠) .

(٥) ومعناه: المطل والمدافعة من الغريم بالحق الذي عليه .

(٦) وهي الأمة مغنية كانت أو غير مغنية، سميت بذلك؛ لأنها تُصلح في شأن أهلها، ويُتزيَّن بها.

بالإبل - حسَّاناً لكونه مَلِيئاً، فلا أخافُ مَطْلَهُ وإقلالَه. ومنه قولُ لَبيدٍ:

حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرَّوَاحِ وَهَاجَهُ طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المَظْلُومُ[1]

/ فـ«المظلومُ» نعتٌ لـ«المعقِّب» على الموضِع؛ لأنه فاعلٌ في الأصل. وخُرِّجَ على [١٣٢/ب] أنه فاعلٌ بفعلٍ مضمَرٍ؛ أي: يطلُبُ المظلومُ، والمعقِّبُ: الذي يَتبَعُ عَقِبَ غَريمِهِ.

٥ وخرَّجهُ أبو حاتمٍ[2] على أنه بدلٌ من الضمير المستكنِّ في «المعقب».

وخرَّجهُ أبوعليٍّ في «التذكرة»[3] أنه فاعلٌ بـ«حَقَّه» على أنه فعلٌ ماضٍ، والهاءُ مفعولٌ، وفاعلُ «هاجَه» ضميرُ المصدر؛ أي: هاجَه الهجرُ، و«طلَبَ» منصوبٌ على المصدر من المعنى؛ لأن «هاجَه» بمعنى طلَبَه، أو يكون منصوباً صفةً لمصدر محذوفٍ التقديرُ: هاجَه الهَجْرُ هَيَجاناً مثلَ طَلَبِ المعقِّبِ، ثم حُذِف المضافُ، وأُقيمَ

١٠ المضافُ إليه مُقَامَه، والله أعلَمُ.

وقيل: هي المغنية خاصة، قال الليث: وعوامُّ الناس يقولون: القينة: المغنية. وقيل: هي البيضاء الوضيئة من النساء، عن ابن السكيت (انظر: شرح أبيات الإيضاح ١/١٧٤، وشرح أبيات المغني ٧/٤٩، والتاج - قين).

(١) من الكامل، في ديوانه: ١٢٨. يصف عَيراً وأتاناً، وقبله:

يُوفي ويَرتَقِبُ النِّجادَ كأنه ذو إربةٍ كُلَّ المَرامِ يرومُ

والشاهد في: الإيضاح ١٨٦، والمحتسب ٢/١٣، وأمالي ابن الشجري ١/٣٤٧، ٢/٢٢٣، والإنصاف ١/٢٣٢، وشرح المفصل ٦/٦٦، والتذييل والتكميل ٣/٢٣٩، والهمع ٥/٢٣٩، والخزانة ٢/٢٤٠. وتهجَّرَ في الرَّواح: أي: عجَّلَ الرواحَ إلى الماء. (الديوان).

(٢) انظر: شرح شواهد الإيضاح المنسوب لابن بري ١٣٥، وشرح الشواهد للعيني ٣/٥١٢، والخزانة ٢/٢٤٤.

(٣) وعليه ابن جني والرضي. انظر المحتسب ٢/١٣، وشرح الكافية ٢/١٩٨، والتذييل والتكميل ٣/٢٤٠، والخزانة ٢/٢٤٥. وقال البغدادي في ٨/١٣٥: «ولم أرَ في كتب اللغة (حقَّه يحُقُّهُ) بهذا المعنى».

ولأبي على تخريجٌ آخرُ وهو أن يكون «المظلوم» فاعل المصدر «طلب»، والمصدر مضافٌ إلى مفعوله، و«المعقب» حينئذ معناه الماطِل، يقال: عقَّبني حقي؛ أي: مطلني. انظر: المسائل البصريات ٢/٧٤٧، والخزانة ٢/٢٤٤.

ومنه قولُ امرئ القيس:

أَحَـــارِ تَرَى بَرْقاً أُرِيكَ وَمِيضَهُ كَلَمْعِ اليَـــدَيْنِ في حَبِيٍّ مُكَلَّلِ

يُضِيءُ سَنَاهُ أَو مَصَابِيحُ رَاهِبٍ أَهَانَ السَّـــلِيطَ في الذُّبَالِ المُفَتَّلِ[1]

فـ«مصابيح» مرفوعة بالعطف على محل «اليدين»، وخُرِّجَ على أنه فاعل بفعل مضمر، وقيل[2]: «مصابيح» معطوفٌ على «سناه» على الشَّكِّ. ومنه للنابغة:

فَانْشَقَّ عَنْهَا عَمُودُ الصُّبْحِ جَـافِلَةً عَدْوَ النُّحُوصِ تَخَافُ القَانِصَ اللَّحِمَا

أَو ذُو وُشُومٍ بِحَوضَى بَاتَ مُنْكَرِساً في لَيـلَةٍ مِنْ جُمَادَى أَخْضَلَتْ دِيَمَا[3]

فـ«ذو وُشُوم» معطوفٌ على محل «النَّحوص» فإنه مرفوعٌ، وخُرِّجَ على أنه على حذْفِ مضاف، ويكون خبراً عن مبتدأٍ محذوفٍ التقدير: أو عَدْوها عَدْو ذي وُشُوم، فحُذِف «عَدْوٌ» الأوَّلُ وهو المبتدأ، ثم حُذِف «عَدْوٌ» الثاني وهو الخبر،

---

(١) من الطويل، في ديوانه ص: ٢٤، وهما من معلقته، انظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٩٩، وشرح القصائد التسع لابن النحاس ١/١٨٧-١٩٠. والشاهد في التذييل والتكميل ٣/٢٣٩. والوميض: لمع البرق. والحَبِيُّ: ما حبا من السماء؛ أي: ما عرض لك وارتفع، ويقال: هو المتداني. والمكلَّل: هو الذي في جوانب السماء كالإكليل، وقيل: هو الذي بعضه على بعض. والسليط: الزيت، ويقال: هو دهن السمسم. والذبال: الفتائل. (الديوان) .

(٢) شرح القصائد التسع ١/١٩١ .

(٣) من البسيط، في ديوانه ص: ٦٥ وبينهما بيت آخر، والشاهد في التذييل والتكميل ٣/٢٣٩، والضمير في «عنها» عائد إلى ناقته .

وجافلةً: مسرعة ماضيةً في سيرها. والنُّحُوص: الأتان التي لا لبنَ لها، ولا حملَ بها. اللَّحِم: الذي يأكل اللحم كل يوم. وذو وُشُوم: ثورٌ وحشيٌّ بقوائمه سوَادٌ. وحَوضَى: «على وزن سَكرى، اسم ماءٍ لبني طهمان بن عمرو إلى جنب جبل في ناحية الرمل... وقد أكثرت شعراء هذيل من ذكر هذا في شعرهم، فإن لم يكن في بلادهم فهو قريب منها» معجم البلدان ٢/٣٢١. والمنكَرِسُ: المتداخِلُ المتقبِّضُ. وأَخضَلَت دِيَمًا: أي: بلَّت الأرضَ بمطر دائم لين. (الديوان) .

وأُقيم المضافُ إليه مُقامه وهو «ذو» .

ومنه قولُ الشاعر:

يَا لَعْنَةَ اللهِ وَالأَقْوَامُ كُلُّهُمُ وَالصَّالِحُونَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارِ[1]

/ على رواية من رفع «الأقوام» فيكون معطوفاً على موضع [لفظ] الجلالة فإنه [١٣٣/أ] مرفوع، وخُرِّجَ على ما خُرِّجَت عليه الآية قبلُ. ومنه قولُ الآخَر:

هَوِيتَ ثَنَاءً مُسْتَطَاباً مُؤَبَّداً فَلَمْ تَخْلُ مِنْ تَمْهِيدِ مَجْدٍ وَسُؤْدَدَا[2]

فـ«سؤدد» معطوف على موضع «مجد» لأنه في موضع المفعول بـ«تمهيد»، وخُرِّجَ على أنه مفعولٌ بفعلٍ مضمرٍ أي: ومَهَّدتَ سُؤدداً[3]. وقال الآخَرُ:

السَّالِكُ الثُّغْرَةَ اليَقْظَانَ سَالِكُهَا مَشْيَ الهَلُوكِ عَلَيْهَا الخَيْعَلُ الفُضُلُ[4]

فـ«الفضل» مرفوعٌ نعتٌ لـ«الهلوك» على الموضع؛ لأنه فاعل في الأصل، وخُرِّجَ على أنه خبر مبتدأ محذوف، وقيل: مرفوعٌ على الجوارِ[5]، وهو تخريجٌ غريبٌ .

---

(١) من البسيط، ولم أقف على قائله، والبيت يُستَشهَدُ به في كثير من المصادر في باب النداء. والشاهد برواية المصنف في كل من: شرح التسهيل ٣/١٢٠، والتذييل والتكميل ٣/٢٣٩. والشاعرُ يدعو على جاره سِمعان؛ لأنه لم يرعَ حقَّ الجوار. ويروى: « والأقوامِ كلهم والصالحين ... » وعليها يفوت الاستشهاد المقصودُ هنا.

(٢) من الطويل، وهو في: شرح التسهيل ٣/١٢٠، والتذييل والتكميل ٣/٢٤٠، ومنهج السالك ٣٢٢، والمغني ٦١٨، وشرح أبياته ٧/٤٦ .

(٣) أو على أنه مفعول معه. انظر المغني ٦١٨ .

(٤) من البسيط، وهو للمتنخِّلِ الهذليِّ يَرثي ابنَه أُثَيلَةَ، والبيت في شرح أشعار الهذليين ٣/١٢٨١. وانظر: أمالي ابن الشجري ٢/٢٢٠، وشرح التسهيل ٣/١٢٠، والتذييل والتكميل ٣/٢٤٠، وتذكرة النحاة ٣٤٦، والهمع ٥/٢٩٣، والخزانة ٥/١٠١ . والثغرة: موضع المخافة ومكان الخوف. والخيعل: « القميص الذي لا كُمَّي له، وإنما أسقطت النون من (كمَّين) للإضافة؛ لأن اللام مقحمة لا يعتد بها في مثل هذا الموضع كقولهم: لا أبا لك، أصله: لا أباك » (الصحاح). والفُضُل: هي التي عليها قميص ورداءٌ، وليس عليها إزارٌ وسراويل .

(٥) وهو قول الأصمعي وابن قتيبة والسُّكَّريِّ. انظر: المعاني الكبير ١/٥٤٤، والتنبيهات على

=

قلتُ: والحقُّ أنه يجوزُ أنْ يُتبَعَ مجرورُ المصدر على الموضِعِ؛ لهذا السَّماعِ الفاشي الذي لا يقبَلُ التأويلَ إلا على بُعْدٍ، كما رأيتَ في تأويلِ ما تقدَّمَ .

الحالة الخامسة:

أن معمولَ المصدر لا يتقدَّمُ عليه؛ لأنَّ المصدرَ موصولٌ؛ لكونه مقدَّراً بحرف مصدريٍّ، ومعمولُهُ كالصلة، فكما أنَّ الصلةَ لا تُقَدَّمُ على الموصول، فكذلك معمولُ المصدر لا يتقدَّمُ عليه، وما جاء يُوهِمُ ذلك مؤوَّلٌ. فمن ذلك قولُه:

وَبَعْضُ الحِلْمِ عِنْدَ الجَهْـ ـلِ لِلذِّلَّةِ إذْعَانُ[1]

فظاهرُه أن «للذلة» متعلقٌ بـ «إذعان» وقُدِّم عليه، وخُرِّجَ على أن يكون متعلقاً بمصدر محذوفٍ قبلَه؛ أي: إذعان[2] للذلة إذعان، وقيل: إنه يتعلَّقُ بـ«إذعان» الملفوظِ به، وقُدِّمَ ضرورةً. ومنه قولُ عمرَ بنِ أبي ربيعةَ:

ظَنُّهَا بي ظَنُّ سُوءٍ كُلُّهُ وَبِهَا ظَنِّي عَفَافٌ وَكَرَمْ[3]

فظاهرُه / أن «بها» متعلق بالمصدر بعده، وخُرِّجَ على أنه متعلقٌ بفعل محذوف [١٣٣/ب]

أغاليط الرواة ص: ٨٧، وشرح أشعار الهذليين ١٢٨٢/٣، والخزانة ١٠١/٥، وفيه أن الرفع على المجاورة لم يثبت عند المحققين، وإنما ذهب إليه بعض ضعفة النَّحْويِّين . وانظر أمالي ابن الشجري ٢٢٢/٢ .

(١) من الهزج، وهو للفِنْدِ الزِّمَّانيِّ، واسمه: شهل بن شيبان بن ربيعة بنِ زِمَّان الحنفي، شاعرٌ جاهليٌّ قديم، قال هذا البيت مع أبيات أخرى في حرب البسوس. وهي في شعره: ٣١٢ . وانظر: الحماسة ٦٠/١، وشرحها للمرزوقي ٣٨/١، وشرحها للتبريزي ١٤/١. وراجع الشاهد في: شرح التسهيل ١١٤/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠١٩/٢، والتذييل والتكميل ٢٣٥/٣، والمساعد ٢٣٣/٢، والهمع ٦٩/٥ .

(٢) في الأصل: « أذان أن » .

(٣) من الرمَل، في ديوانه ص: ٢٤٦، وفيه: « ظَنُّ سُوءٍ فَاحِشٍ » والشاهد في: شرح التسهيل ١١٣/٣، والتذييل والتكميل ٢٣٥/٣، وشفاء العليل ٦٤٧/٢ .

ناصبٍ للمصدر أي: أظنُّ بها ظني، وعفافٌ وكرمٌ خَرَجَ مَخرَجَ البيان؛ أي: ذلك عفافٌ وكرمٌ. ومنه قولُ الآخرِ:

طَالَ عَنْ آلِ زَيْنَبَ الإِعْرَاضُ لِلتَّعَزِّي وَمَا بِنَا الإِبْغَاضُ[1]

فظاهره أن «عن آل زينب» متعلقٌ بالمصدر بعدَه، وخُرِّجَ على أنه يتعلق بـ «طال» ويكون معناه: علا. ومنه قولُ تميمٍ العَجْلانيِّ[2]:

لَقَدْ طَالَ عَنْ دَهْمَاءَ لَدِّي وَعِذْرَتِي وَكِتْمَانُهَا أَكْنِي بِأُمِّ فُلَانِ[3]

وظاهره أن «عن دهماء» متعلق بالمصدر بعده، وخُرِّجَ على أنه يتعلق بمصدر مقدَّرٍ قبلَه؛ أي: لقد طال لدِّي عن دهماءَ لَدِّي، واللَّدُّ[4]: بفتح اللام مصدرُ (لَدَّ) إذا خاصم، والعِذرة بكسر العين: الاعتذارُ.

قلتُ: والظاهرُ أن المصدرَ يُغتَفَرُ معه تقديمُ المعمول؛ لكونه لم تتمحَّضْ فيه الموصوليةُ، لاسيَّمَا وما تقدَّمَ من المسموع فالمعمولُ فيه مجرورٌ، وقد حُكِيَ عن الأخفش[5] نقلٌ غريبٌ أنه يُجيزُ تقديمَ المفعولِ الصريحِ على المصدر فيقول: يُعجبني عَمْراً ضَرْبٌ زيدٌ.

---

(١) من الخفيف، لعمر بن أبي ربيعة أيضاً في ديوانه ص: ٣٩٦، وفيه «للتعدِّي» بدل «للتعزي». والشاهد في المصادر السابقة.

(٢) هو تميم بن أُبيٍّ بن مقبل العجلاني، شاعر مخضرم (أدرك الجاهلية والإسلام)، كان يبكي أهل الجاهلية، وكان يهاجي النجاشي، عاش مائة وعشرين سنة، وفي الإصابة أنه أدرك الإسلام فأسلم. انظر: الشعر والشعراء ٤٥٥/١، والإصابة ١٩٥/١، والخزانة ٢٣١/١.

(٣) من الطويل، في ديوانه ص: ٣٤٤. والشاهد في المصادر السابقة وشرح شذور الذهب ٣٧٤. ودَهْمَاءُ: زوجتُهُ، خلَفَ عليها بعد موت أبيه، وكانت العَرَبُ تَزَوَّجُ نِسَاءَ آبائها في الجاهلية، فحرَّمه الإسلامُ. انظر المحبر: ٣٢٦.

(٤) في الأصل: «الد».

(٥) نقله أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٣٦/٣، وانظر المساعد ٢٢٣/٢.

الحالة السادسة[١]:

أنه لا يُفصَلُ بين المصدر ومعمولِه بأجنبي؛ لأنهما كالصلة والموصول، وما جاء مما يوهِمُ ذلك أُوِّلَ، فمنه قولُه تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ * يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾[٢] فظاهرُه أن «يوم» يتعلقُ بـ«رجعه»، وقد فُصِلَ بينهما بقوله تعالى: ﴿لَقَادِرٌ﴾ وهو أجنبيٌّ منهما؛ لكونه خبراً عن «إن». وخرَّجوه على أوجُهٍ تنبَني على إعادةِ الضمير من «رَجْعِهِ» فمن قال[٣]: / إنه يعودُ على الماء الدافِقِ، فـ«يوم» [١٣٤/ب] ليس له تعلُّقٌ بما قبلَه، فيكونُ يَتعلقُ بفعل مقدَّرٍ؛ أي: اذْكُرْ، ومن قال[٤]: إنه يعودُ على الإنسان فقيلَ: ينتصِبُ «يوم» بفعلٍ مقدَّرٍ مفهومٍ من المصدر؛ أي: يُرجِعُهُ يومَ. قال ابنُ عطيةَ[٥]: هو متعلِّقٌ بـ«قادر». قال: وخُصِّصَ هذا اليومُ بالقدرة لأنه الأهمُّ، وقال الزمخشريُّ[٦]: يتعلَّقُ بـ«رجعه»، ورُدَّ بما تقدَّمَ من الفصل. ومنه قولُه:

فَهُنَّ قِيَامٌ يَنْتَظِرْنَ قَضَاءَهُ بِضَاحِي عَذَاةٍ[٧] أَمْرَهُ وَهْوَ ضَامِزُ[٨]

---

(١) في الأصل: «الساده».

(٢) سورة الطارق: الآيتان: ٨-٩.

(٣) هو قول عكرمة ومجاهد. انظر: معاني القرآن للفراء ٣/٢٥٥، وإعراب القرآن ٥/٢٠٠، وإعراب القراءات السبع لابن خالويه ٢/٤٦٥، والمحرر الوجيز ١٥/٤٠١، والبحر المحيط ٨/٤٥٥.

(٤) وهو قول ابن عباس وقتادة. انظر: إعراب القرآن ٥/٢٠٠، والكشاف ٤/٢٠٣، والمحرر الوجيز ١٥/٤٠٠، والتبيان ٢/٥٠٧، والبحر المحيط ٨/٤٥٥.

(٥) المحرر الوجيز ١٥/٤٠١.

(٦) الكشاف ٤/٢٠٢. وجعله أبو جعفر النحاس متعلقاً بـ«ناصر» انظر: إعراب القرآن ٥/٢٠١.

(٧) في الأصل: «غداةٍ» وفي الديوان ١٧٧ حاشية (٨): «(غداة) بالغين تصحيف، وصححها الشنقيطي (عذاة) بالعين»

(٨) من الطويل، للشماخ بن ضرار الغطفاني في ديوانه ص: ١٧٧، وروايته: «لهنَّ صليلٌ».

فظاهرُه أن «بضاحي» يتعلقُ بـ«ينتظرن» فيكونُ فيه الفصلُ بين «قضاءه» وبين معمولِه وهو «عذاقٍ»، وخُرِّجَ على أنه يتعلقُ بـ«قضاءه» فيكونُ من معموله، وضامزٌ بالزاء أي: ساكتٌ. ومنه قولُه:

وَإِنِّي لأَبْكِي اليَومَ مِنْ حَذَرِي غَداً   فِرَاقَكِ وَالحَيَّانِ مُجْتَمِعَانِ[1]

٥ فظاهرُه أن «غداً» متعلقٌ بـ«فراقَك» فيكونُ فيه الفصلُ بين المصدَر ومعمولِه الذي هو «فراقَك» بـ«غداً» وهو أجنبيٌّ من المصدر، وخُرِّجَ على أن «غداً» معمولٌ لـ«حذَري» و«فراقَك» بدلٌ منه بدلَ اشتمالٍ. وأما قولُ الشَّاعر:

لَيتَ شِعْرِي إِذَا القِيَامَةُ قَامَتْ   وَدُعِيْ لِلْحِسَـابِ أَيْنَ المَصِيرَا[2]

فبيَّنَ الإمامُ أبو السَّعَاداتِ هبةُ الله بنُ الشَّجَري[3] أنَّ «المصيرَ[4]» منصوبٌ

١٠ بـ«شعري»، وظاهرُه الفصلُ بينهما بـ«أين» وتأوَّله على أنَّ «أين» خبرُ ابتداء محذوفٍ، وهو متقدِّمٌ من تأخيرِ التقدير: ليت شعري المصيرَ أين هو، قال ابنُ مالك[5]: وأسهلُ من ذلك أن يكونَ التقديرُ: أين نَصيرُ المصيرَ، فيكونُ «المصيرُ» مصدراً،

والبيت في: المقتضب ١/١٥٣، وأمالي ابن الشجري ١/٢٩٦، والمقرب ١٤٣، وشرح الجمل ٢/٢٥، والمغني ٦٩٩، وشرح أبياته ٧/١٦٦ .

(١) من الطويل، وهو لقيس العامري (مجنون ليلى) في ديوانه: ٢١٣ وروايته (مؤتلفان) بدل (مجتمعان)، والبيت من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٣/٢٣٥ .

(٢) من الخفيف، وهو في شرح القصائد السبع الطوال ٢٩٥، وإيضاح الشعر ٣٤٨، والإفصاح ١٨١، وأمالي ابن الشجري ١/٤٦، وشرح التسهيل ٣/١١٥، والتذييل والتكميل ٣/٢٣٥ . وفي ضرائر الشعر ٨٨، روي: «أين المصيرُ» ولا شاهد فيها .

(٣) العلوي الحسيني، نقيبُ الطالبيِّين بالكرخ، فريد عصره، ووحيد دهره في علم النحو، كان تام المعرفة باللغة، فصيحاً حلو الكلام، له تصانيف نفيسة منها: «الأمالي» و«الانتصار» وغيرهما، توفي سنة ٥٤٢ هـ. ودفن بداره بالكرخ. أخباره في: نزهة الألباء ٢٩٩، وإنباه الرواة ٣/٣٥٦، ومعجم الأدباء ١٩، ٢٨٢ . وانظر قوله في الأمالي ١/٤٦-٤٧ .

(٤) في الأصل: «الضمير» وهو تحريف .

(٥) شرح التسهيل ٣/١١٥ .

قال الشيخُ أبوحيَّان(١): وقولُ ابنِ مالك: «وأسهلُ / من ذلك» دليلٌ على تجويزه [١٣٤/ب] ماقاله الشَّجريُّ، وهو لا يجوزُ؛ لأن «شعري» في «ليت شعري» إنما استعملَتْهُ العرَبُ متعلقاً عن جملة الاستفهام، ولم يُلفَظْ له بمنصوبٍ(٢)، فتجويزُهما أن يكون «المصير» معمولاً لـ«شعري» - فَيُحْتَاج إلى تأويله - خطأٌ وخروجٌ عن لسان العرَب، فيتعيَّنُ على هذا أن يُنصَبَ «المصير» بفعل محذوفٍ. انتهى وفيه بعضُ زيادةٍ.

قلتُ: وأقربُ من هذا كلِّه أن يُقدَّرَ فِعلٌ يعمَلُ في «المصير» وفي «أين» التقدير: أين نجدُ المصيرَ، وتكونُ «شعري» معلَّقةً عن العمَلِ.

المسألة الرابعة: في تقسيم هذا المصدر:

وهو على ثلاثة أقسام: مضافٌ، ومنوَّنٌ، وبالألف واللام. ولْنَتَكَلَّم على كل قسم منها:

أمَّا المضافُ: فلا خلافَ في إعماله إلا خلافَ مَن لا يُعتَدُّ بخلافه(٣)، وإعمالُه أكثرُ من إعماله منوناً وبالألف واللام، يُعرَفُ ذلك بالاستقراء، وعلَّله ابنُ مالك(٤) بأنه إذا كان مضافاً(٥) ناسبَ الفعلَ لكونه لا يقبلُ التنوينَ ولا الألفَ

---

(١) التذييل والتكميل ٣/٢٣٥.

(٢) انظر: الكتاب ٤/٤٤، وأدب الكاتب ٦١، والنهاية لابن الأثير ٢/٤٨١، ويراجع: أمالي ابن الشجري ١/٤٦ (حاشية ٤).

(٣) لعله قصد أبا حيان الذي قال في التذييل والتكميل ٣/٢٣٦: «وتركُ إعمالِ المضاف وذي أل عندي هو القياسُ؛ لأنه قد دخله خاصةٌ من خواص الاسم، فكان قياسُه أن لا يعملَ» ومن الكوفيين من لا يُعملُ المصدرَ بحالٍ، ويجعلُ ما وُجد بعدَه من عمَلٍ لفعلٍ مقدَّرٍ. انظر المساعد ٢/٢٣٤.

(٤) شرح التسهيل ٣/١١٥.

(٥) في الأصل: «مضافٌ».

واللامَ، ولكون الإضافة تجعلُ المضافَ إليه كالشيء الواحد مع المضافَ، كما أنَّ الإسنادَ يجعلُ الفاعلَ مع الفعل كالشيء الواحد، وقد تقدَّمَ[1] الكلامُ على جواز الإضافةِ إلى الفاعل والمفعول .

وأمَّا المنوَّنُ فالكلامُ عليه من أوجُهٍ:

الأول: في إعماله؛ ذهبَ البصريون إلى جواز إعماله، فيرفعُ وينصِبُ، وقد تقدَّمَ[2] حكمُ مرفوعه ومنصوبه.

وذهب الكوفيون[3] أنه لا يجوزُ إعمالُه، قالوا: بأنه لما نُوِّنَ انقطَعَ عن أن يُحْدِثَ إعراباً، وصار اسماً محضاً، فإن جاء بعدَه مرفوعٌ أو منصوبٌ، فهو على تقدير / فعلٍ مقدَّرٍ، دلَّ عليه المصدَرُ، فإذا قيل: أعجبني ضربٌ زيدٌ عَمراً، [١٣٥/أ] فالتقدير عندهم: أعجبني ضَرْبٌ ضَرَبَ زيدٌ عَمراً، وقالوا في قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَـٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيماً﴾[4]: إن «يتيماً» منصوبٌ بفعل مقدَّرٍ التقديرُ: يُطعِمُ يتيماً .

وقال الفرَّاءُ[5]: لا يجوزُ إلا في الشِّعر، وما جاء ظاهرُه ذلك فهو محمولٌ على كلامَين، يعني أنه منصوبٌ بفعل مضمَر .

---

(١) انظر ما سبق صفحة: ٤٠٧ .

(٢) انظر ما سبق صفحة: ٤٠١ وما بعدها .

(٣) التذييل والتكميل ٢٣٦/٣،وارتشاف الضرب ١٧٦/٣، والمساعد ٢٣٤/٢، والهمع ٧١/٥.

(٤) سورة البلد: الآيتان: ١٤-١٥ .

(٥) ما وقفتُ عليه في معاني القرآن خلافُ ما نُسبَ إليه، فالفراءُ في كل المواضع التي تحدث فيها عن المصدر، أجاز فيها أن يعمل المصدر منوناً النصبَ. انظر مثلاً: ١٤٥/١ قال في أثناء حديثه عن قوله تعالى: ﴿تربُّصُ أربعةِ أشهُرٍ﴾: « ولو قيلَ مثلُهُ في الكلام: تربُّصٌ أربعةَ أشهرٍ كان صواباً كما قرؤوا: ﴿أو إطعامٌ في يومٍ ذي مسغَبَةٍ يتيماً ذا مقرَبَةٍ﴾ .... » وانظر: ٣١٨/١، ٣١٩، ١١٠/٢، ٣٨٢، ٢٢٤/٣ .

وردَّ البصريون على الكوفيين: بأنه لو كان المعمولُ بعد المصدر لِفِعلٍ مقدَّرٍ لجاز: عجبتُ من ضَربٍ أمسِ زيدٌ عَمراً أوَّلَ من أمسٍ، على أن التقديرَ: عجبتُ أمسِ مِن ضَربٍ زيدٌ عَمراً أوَّلَ من أمسٍ، وذلك لا يجوزُ؛ لأن أمسِ معمولٌ لعجبْتُ، وقد فصلَ بين المصدر ومعموله الذي هو « زيدٌ » و « عَمرٌو » ، فلو كان «زيدٌ» و « عمرو » معمولَين لفِعلٍ مقدَّرٍ، لجاز ذلك؛ لأنه لم يَلزَمْ منه فصلٌ؛ لكون المصدرِ لا معمولَ له .

الوجه الثاني: ذهب الزجَّاجُ[1] والفارسيُّ[2] والأستاذُ أبوعليٍّ[3] وكثيرٌ من النَّحْويِّين أن المصدرَ إذا كان منوناً أقوى عمَلاً من المصدر المضاف والمعرَّفِ بالألف واللام، وحجتُهم: أن المنوَّنَ لما كان نكرةً، أشبه الفعلَ، فكان عملُه أقوى، وهذا مبنيٌّ على أن المصدرَ إنما عمِلَ بشبهه بالفعل، قال الشيخُ أبوحيَّان[4]: « ولا تحقيقَ في هذا؛ لأن عمَلَ المصدر إنما هو بالنيابةِ عن أن والفعل لا بالشبه » .

وذهبَ بعضُهم[5] أن إعمالَه منوناً ومضافاً على حدٍّ سواءٌ .

الوجه الثالث: ذهبَ الفرَّاءُ[6] أن المصدرَ المنوَّنَ لا يرفَعُ الفاعلَ، وحجتُه: أن ذلك لم يُسمَعْ. وردَّه البصريون بأنه قد سُمِعَ في قوله:

حرْبٌ تَرَدَّدُ بَينَهُمْ بِتَشَاجُرٍ قَدْ كَفَّرَتْ آبَاؤُهَا أَبْنَاؤُهَا[7]

---

(١) ارتشاف الضرب ٣/١٧٧، والتذييل والتكميل ٣/٢٣٦ ولم أقف عليه في معاني القرآن وإعرابه فيما اطلعت .

(٢) الإيضاح ص: ١٨٦ .

(٣) التوطئة: ٢٥٣ قال: « وإن أضعفه في العمل ما فيه الألف واللام » ولم يذكر المضاف .

(٤) التذييل والتكميل ٣/٢٣٦ .

(٥) انظر: التذييل والتكميل ٣/٢٣٦، والهمع ٥/٧٣ .

(٦) انظر: شرح الجمل ٢/٢٥، والتذييل والتكميل ٣/٢٣٥، والمساعد ٢/٢٣٢ .

(٧) من الكامل، وقد نُسِبَ إلى الفرزدق، ولم أجده في ديوانه المطبوع. والشَّاهد في: مجالس ثعلب ١/٥٧، والمسائل البصريات ٢/٨٨٢، والإفصاح للفارقي: ٧٦، وشرح الجمل ٢/٢٥، ٢٠٨، وضرائر الشعر: ٢١٤، والمقرب ص: ١٤٣، والتذييل والتكميل ٣/٢٣٥، والمساعد ٢/٢٣٢ .

/ فـ«أبناؤها» فاعلٌ بـ«تشاجُرٍ» و«آباؤُها» فاعلٌ بـ«كفَّرَت» أي: لبِسَت [١٣٥/ب] الدروعَ، قال بعضُهم[1]: ولا حجةَ فيه، إذ يمكنُ أن يكونَ «آباؤها أبناؤها» مبتدأً وخبراً[2]؛ أي: آباؤها مثلُ أبنائها في ضعف العقول، ألا ترى أن ما قبلَه يدلُّ على هذا المعنى، وهو قولُه:

هَيهَاتَ قَدْ سَفِهَتْ أُمَيَّةُ رَأْيَهَا فَاسْتَجْهَلَتْ حُكَمَاؤُهَا سُفَهَاؤُهَا[3]

التقدير: حكماؤُها مثلُ سُفهائها. قال الشيخُ أبوحيَّان[4]: «والذي يَظهرُ لي ما ذهبَ إليه الفراءُ؛ لأن كلَّ ما أوردَه سيبويهِ وغيرُه من المصدرِ المنوَّنِ في لسانِ العرَب لم يُذكَرْ بعدَه فاعلٌ، وحيثُ ذَكَرَه سيبويهِ مع الفاعل فإنما ذلك على جهة التمثيلِ منهُ والقياس»[5].

الوجه الرابع: أجاز الكوفيُّون أن يقعَ المخفوضُ بعد المصدَر المنوَّن فتقولُ: أعجبني ضَرْبٌ زيدٍ، بتنوين «ضَرْبٌ» وخفضِ «زيدٍ» على حذف مضاف أي: أعجبني ضَرْبٌ ضَرْبُ زيدٍ، وهذا لا يجيزُه البصريون[6].

الوجه الخامس: أنَّ المصدرَ المنونَ نكرةٌ. وذهبَ صاحبُ «الكافي»[7] إلى أنه

---

(١) وهو قول ثعلب والسيرافي. انظر: ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي: ٢٣٤، والإفصاح للفارقي: ٧٨، وشرح الجمل ٢/٦٠٩، والمساعد ٢/٢٣٢ .

(٢) في الأصل: «خبرٌ» .

(٣) ديوانه ١/٨، وهو في مجالس ثعلب ١/٥٧، والمسائل البصريات ٢/٨٨٢، والإفصاح للفارقي: ٧٦، والحماسة البصرية ١/٨٥، وشرح الجمل ٢/٢٥، ٦٠٦، وضرائر الشعر: ٢١٤، والمساعد ٢/٢٣٢. ورواية جميع المصادر (حلماؤها) .

(٤) ارتشاف الضرب ٣/١٧٦، والتذييل والتكميل ٣/٢٣٧ . وعلل تأييدَه لمذهب الفراء بقوله: «لأنه سامعٌ لغةً عن العرَب» ثم قال: «... مع أن الكوفيين أوسعُ سماعاً وأتبَعُ لسواد كلام العرب من البصريين» .

(٥) انظر: الكتاب ١/١٨٩ .

(٦) التذييل والتكميل ٣/٢٣٥، وانظر المساعد ٢/٢٣٢ .

(٧) هو ابنُ أبي الربيع، وكتابُه «الكافي» هو في شرح الإيضاح، وانظر رأيه هذا في الملخص ٣٢١، والذي عليه النحاة أن الألف واللام في المصدر المنون هي للتعريف، قال أبو حيان في ارتشاف الضرب ٣/١٧٧: «ولا نعلمُ خلافاً في أن (أل) في هذا المصدر للتعريف، إلا ما ذهب إليه صاحب الكافي ... وادعى أن المصدر المنون معرفةٌ» وانظر كذلك التذييل والتكميل ٣/٢٣٨ .

معرفةٌ؛ لأنه واقعٌ موقع «أن والفعل»، و«أن والفعل» عندهم معرفةٌ بدليل الإخبار عنه بالمعرفة. قال الله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إِلاَّ أَنْ قَالُوا ﴾[1] على قراءة نصب «فتنتَهم» فيكونُ خبراً و« أن قالوا » الاسم[2].

تنبيه :

قال بعضُ الأعرابِ ـ وقد ربّى جِراءَ ذئبٍ، فلما كَبِرَ أَكَلَ له شاةً ـ:

أَكَلْتَ شُوَيهَةً وَفَجَعْتَ قَوماً ... بِشَاتِهِمُ وأَنْتَ لَهُمْ رَبِيبُ

غُذِيتَ بِدَرِّهَا وَرُبِيتَ مَعْهَا ... فَمَنْ أَدْرَاكَ أَنَّ أَبَاكَ ذِيبُ

إِذَا كَانَ الطِّبَاعُ طِبَاعَ سَوءٍ ... فَلَيسَ بِنَافِعٍ أَدَبُ الأَدِيبِ[3]

قيل: «الأديبِ» مخفوضٌ بالإضافة، ويكون فيه الإقواءُ[4]. وقال أبو الفتح / بنُ [١٣٦/أ] جني[5]: «الأديبُ» مرفوعٌ بالمصدر قبلَه، وحُذِفَ منه التنوينُ لالتقاء الساكنَين كقراءة من قَرَأ: ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدُ ﴾[6] بحذف التنوين من « أحد » .

---

(١) سورة الأنعام: من الآية: ٢٣ ، والنصب قراءة أبي عمرو بن العلاء ونافع .

(٢) كُتِبَ في حاشية الأصل: « ردَّ عليهم جواز: (لم يكن قائماً إلا رجلٌ) مع قولهم بتنكيره » .

(٣) الأبيات من الوافر، وهي في الحيوان ٣٠٤/١، وعيون الأخبار ٥/٢، والقوافي للتنوخي: ١٦٧. ويروى:

« وليسَ بنَافِعٍ فيهَا الأَدِيبُ »

فلا يكون فيه إقواء . والدَّرُّ: اللبنُ .

(٤) الإقواءُ: هو اختلاف حركة الروي في قصيدة واحدةٍ، وهو أن يجيءَ بيت مرفوعاً، وآخرُ مجروراً ... فإذا كان مع المرفوع أو المجرور منصوبٌ سُمي إصرافاً » انظر: الكافي ص: ١٦٠ .

(٥) لم أقف على هذا القول لأبي الفتح فيما راجعته من كتبه .

(٦) سورة الإخلاص: الآيتان: ١-٢، وهذه قراءةُ يونس ومحبوب والأصمعي واللؤلؤي وعبيد ورواية هارون عن أبي عمرو، وابن سيرين والحسن ونصر بن عاصم وابن أبي إسحاق وأبي السمال وأبان بن عثمان وزيد بن علي، ورُوِيَت عن عمر رَضِيَ اللهُ عَنهُ . انظر: السبعة ٧٠١، وشواذ ابن خالويه: ١٨٢، والبحر المحيط ٥٢٨/٨ .

وأمَّا ما فيه الألفُ واللامُ فالكلامُ عليه من أوجُهٍ :

الأول: في إعماله، وللنحويين فيه أربعةُ مذاهبَ:

الأول: إعمالُه كالمنوَّن، فيرفَعُ الفاعلَ، وينصِبُ المفعولَ، فتقولُ: عجبتُ من الضَّرْبِ زيدٌ عَمراً، ونُسِبَ إلى سيبويهِ[١]، وصحَّحهُ ابنُ عُصفور[٢].

الثاني: [للكوفيين][٣] أنه لا يجوزُ إعمالُه، وما جاء بعده من مرفوعٍ أو منصوبٍ فهو معمُولٍ لفعلٍ مقدَّرٍ يُفسِّرُهُ المصدَرُ، ووافقَ الكوفيين جماعةٌ من البصريين منهم ابنُ السَّرَّاج[٤].

الثالث: لجماعة من البصريين منهم الفارسيُّ[٥] أنه يجوزُ إعماله على قُبْحٍ .

الرابع: لابن الطراوة[٦] وأبي بكر بنِ طلحةَ[٧] وهو التفصيلُ بين أن تكونَ الألفُ واللامُ معاقِبةً للضمير فيجوزُ إعمالُه نحو: أعجبني الضَّرْبُ الغلامَ تأديباً، ١٠

---

(١) انظر: الكتاب ١٩٢/١ . وفي التذييل والتكميل ٢٣٧/٣ وارتشاف الضرب ١٧٦/٣: «ونقله ابن أصبغ في مسائل الخلاف من تأليفه عن الفراء» . قلتُ: ولعل ذلك مفهومٌ من كلام الفراء - رحمه الله - في معاني القرآن ٢٩٣/١، عند قوله تعالى: ﴿لا يحبُّ اللهُ الجهْرَ بالسوءِ منَ القَولِ إلا مَنْ ظُلِمَ﴾ حيث قال: « وإن شئتَ جعلتَ « مَن » رفعاً [أي: على الفاعلية بالمصدر (الجهر)] إذا قلتَ: « ظُلِمَ » فيكون المعنى: لا يحبُّ الله أن يجهرَ بالسوء من القول إلا المظلوم ... » .

(٢) في شرح المقرب لوحة (١٢٠ - مخطوط)، وانظر: شرح الجمل ٢٦/٢ ، ولم ينص فيه على تصحيحه، وقال في المقرب ١٤٤ : « فالأحسن فيه أن لا يعمل » . قال ابنُ أبي الربيع في الملخص ٣٢١: « وهذا ضعيفٌ لم يجئ في التنزيل » .

(٣) زيادة يستقيم بها السياق .

(٤) الأصول ١٣٧/١، وقال به ابنُ عطية في المحرر الوجيز ٤٧١/٨ .

(٥) الإيضاح ص: ١٨٦ .

(٦) الإفصاح ٧٠-٧١ .

(٧) التذييل والتكميل ٢٣٧/٣، وارتشاف الضرب ١٧٧/٣ .

فالألفُ واللامُ هنا عاقَبت الضميرَ؛ ألا ترى أنَّ التقدير: أعجبني ضربُكَ، وبين أن تكونَ غيرَ معاقِبةٍ للضمير فلا يَعمَلُ نحو قولك: عجبتُ من الضَّرْبِ زيدٍ عَمْراً، فالألفُ واللامُ هنا غيرُ مُعاقِبةٍ للضمير، فلا يَعمَلُ، قال الشيخُ أبوحيَّان(١): وهذا المذهبُ هو الصحيحُ، فإنَّ الشَّواهدَ التي استشهدوا بها على إعمال المصدر بالألفِ واللامِ، الألفُ واللامُ فيها معاقِبةٌ للضمير، فمن ذلك ما أنشدَه سيبويهِ للمَرَّارِ الأسديِّ:

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى العَشِيرَةِ أَنَّنِي		كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا(٢)

فـ«مِسْمَع» اسمُ رجل، وهو مفعولٌ بـ«الضَّرْب» والألفُ واللام فيه معاقِبَةٌ / [١٣٦/ب] للضمير؛ أي: عن ضربي مِسمَعاً، و«أُولى» تأنيثُ أوَّل . ومنه ما أنشده أيضاً:

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ		يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ(٣)

فـ«أعداءَه» منصوبٌ بـ«النكاية» ، والألفُ واللام فيه معاقِبَةٌ [للضمير](٤)؛ أي: نكايته. ومنه قولُ أُمية بنِ أبي عائذ(٥):

---

(١) التذييل والتكميل ٣/٢٣٧ .

(٢) من الطويل، في شعره: ٤٦٤ (ضمن شعراء أمويون ـ القسم الثاني)، ونُسب في بعض المصادر إلى مالك بن زُغبة الباهلي، شاعرٌ جاهليٌّ. والبيت في: الكتاب ١/١٩٣، وشرح أبياته ١/٦٠، والمقتضب ١/١٥٢، والإيضاح ١٨٧، وفرحة الأديب: ٣١ - ٣٢، وشرح الجمل ١/١٧٨، وشرح المفصل ٦/٦٤، وشرح التسهيل ٣/١١٦، والهمع ٥/٧٢، والخزانة ٨/١٢٩ . والنكولُ: الرجوع جنباً. ومِسمَعاً: اسم رجل، وهو مِسمَع بن شيبان أحد بني قيس بن ثعلبة . ورواية المصادر (أولى المغيرة) .

(٣) من المتقارب، وهو في المراجع السابقة. والنكاية: مصدر(نَكيتُ في العدوِّ)إذا أثرتَ فيه .

(٤) ساقط من الأصل .

(٥) الهذلي، أحد بني عمرو بن الحارث بن تميم بن سعد بن هذيل، شاعرٌ إسلاميٌّ من شعراء الدولة الأموية، وأحد مداحي بني مروان. أخباره في: الشعر والشعراء ٢/٦٦٧، والأغاني ٥/٢٤، والخزانة ٢/٤٣٥، وله أخبار وأشعار في شرح أشعار الهذليين ٢/٤٨٧ .

فَأَصْبَحْنَ يَنْشُرْنَ آذَانَهُنَّ ... فِي الطَّرْحِ طَرْفاً يَمِيناً شِمَالاً[١]

فـ «طرف» منصوبٌ بـ «الطرح» والألفُ واللامُ فيه معاقِبَةٌ للضمير؛ أي: في طرحهن. ومنه قولُ عليِّ بنِ أُميةَ[٢]:

وَدَاعِي الصَّبَاحِ يُطِيلُ الصِّيَاحَ ... السِّلاَحَ السِّلاَحَ فَمَا يَسْتَفِيقْ

فـ «الصياح» الألف واللام فيه معاقبة للضمير أي: صياحه، وقد نصب «السلاح»[٣] ومنه قول كثيِّرٍ:

تَلُومُ امْرَأً فِي عُنْفُوَانِ شَبَابِهِ ... وَلِلتَّرْكِ أَشْيَاعَ الصَّبَابَةِ حِيْنُ[٤]

فـ «أشياع» مفعولٌ بـ «الترك» والألفُ واللام فيه معاقِبَةٌ للضمير؛ أي: ولِتَركِهِ، والأشياع: الأصحاب. ومنه قولُ الأخطل:

فَإِنَّكَ وَالتَّكْلِيفَ نَفْسَكَ كَارِهاً ... كَشَيءٍ مَضَى لاَ يُدْرِكُ الدَّهْرَ طَالِبُهْ[٥]

فـ «نفسَك» مفعولٌ بـ «التكليف» والألفُ واللام فيه معاقِبَةُ الضميرَ؛ أي: وتكليفَك. ومنه قولُ الآخَرِ:

وَإِنَّكَ وَالتَّأْبِينَ عُرْوَةَ بَعْدَمَا ... دَعَاكَ وَأَيْدِينَا إِلَيهِ شَوَارِعُ

لَكَالرَّجُلِ الحَادِي وَقَدْ تَلَعَ الضُّحَى ... وَطَيرُ المَنَايَا فَوقَهُنَّ وَقَائِعُ[٦]

---

(١) من المتقارب، ولم أجده في شعره من شرح أشعار الهذليين. والبيت من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٢٣٧/٣، ومنهج السالك ٣١٤/٢ .

(٢) لم أقف له على ترجمة. والبيت من شواهد أبي حيان في المصادر السابقة .

(٣) سها المصنف رحمه الله، فقوله: « السلاحَ السلاحَ » منصوب على الإغراء لا بـ « الصياح » .

(٤) من الطويل، في ديوانه ص: ١٧٣، وهو في المصادر السابقة، وشرح التسهيل ١١٧/٣، وشرح عمدة الحافظ ٦٩٧/٢ .

(٥) من الطويل، وهو في ديوانه: ٢٨٧/١، وروايته:

رَأَيْتُكَ وَالتَّكْلِيفَ نَفْسَكَ دَارِماً

وهو من شواهد أبي حيان في المصادر السابقة .

(٦) من الطويل، وهما بلا نسبة في: المعاني الكبير ١٢٢٨/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠١٤/٢، وشرح التسهيل ١١٧/٣، والتذييل والتكميل ٢٣٧/٣، ومنهج السالك ٣١٤/٢ .

فـ «عروةَ» مفعولٌ بـ «التأبين» ؛ أي: وتأبينَك عـــروةَ، والتأبينُ هنا: البكاءُ على الميت والمدحُ له. ومنه قولُ الآخَر: / [١٣٧/أ]

فَإِنْ لاَ يَكُنْ جِسْمِي طَوِيلاً فَإِنَّنِي لَهُ بِالفِعَالِ الصَّالِحَاتِ وَصُولُ[(١)]

فـ «الصالحات» مفعول بـ «الفعال» أي: بفعلي الصالحات. ومنه قول الآخر:

وَقَدْ يُحْسِنُ التَّيمِيُّ عَقْدَ لِجَامِهِ وَلاَ يُحْسِنُ العَقْدَ القِلاَدَةَ بِالْمُهْرِ[(٢)]

فـ «القلادة» مفعولٌ بـ «العقد» التقدير: ولا يُحسِنُ بـالمهر عقـدَهُ القـلادة. ومنـه قول الآخَر:

وَكَيفَ التَّوَقِّي ظَهْرَ مَا أَنْتَ رَاكِبُهْ[(٣)]

فـ «الظهر» مفعولٌ بـ «التوقي» التقدير: توقيك ظهرَه .

فهذه مصادرُ عمِلَت، والألفُ واللام فيها تُعاقِبُ الضميرَ، فصلُحَت شاهداً لمن يقولُ بذلك، وهي أيضـاً مـن شـواهد مـن يقـولُ بإعمـال المصـدر بـالألف والـلام مطلَقاً، ومن لم يقل بالإعمال أَوَّلَ هذا السَّماعَ كلَّه، فجعلَ المعمـولَ لفعـلٍ مقـدَّرٍ دلَّ عليه المصدرُ .

الوجه الثـانـي: هل الألفُ واللامُ للتعريف أو زائدةٌ، وينبني ذلك على الخـلاف المتقدِّم في المصدر المنوَّن؛ فمن قال[(٤)]: إنه نكرةٌ ـ وهــو الصحيـح ـ قـال: إن الألـفَ واللام إذا دخلت عليه للتعريف، ومن قال[(٥)]: إنه معرفةٌ، فالألفُ واللامُ إذا دخلَت

---

(١) من الطويل، وهو من شـواهد أبي حيـان في التذييـل والتكميـل ٢٣٧/٣، ومنهـج السـالك ٣١٤/٢ .

(٢) من الطويل، وهو من شواهد أبي حيان في كتبه السابقة .

(٣) من الطويل، وهو عجز بيت للمتلمس الضبعي في ديوانه: ١٩٧، وصدره:
فإلاَّ تُجلِّلْهَا يُعالوكَ فوقها
ورواية الديوان: (وكيف توقّى ظهرَ) ولا شاهد فيها هنا، والبيت في: إصلاح المنطق: ١٤٥، وشرح أبياته: ٣١٥، وتهذيبه: ٣٥٧، واللسان (وقى) .

(٤) وهو قول الجمهور ، وانظر ص: ٤٢٤ .

(٥) وهو قول ابنُ أبي الربيع كما تقدم في صفحة: ٤٢٤.

عليه زائدةٌ كدخولها على المعارف. والأوّل هو الصَّحيحُ .

الوجه الثالث: قيل: إن المصدر لم يَرفع الفاعلَ وهو بالألف واللام إلا في بيتٍ واحد على نَظَرٍ فيه، وهو:

عَجِبْتُ مِنَ الرِّزْقِ الْمُسِيءَ إلاَهُهُ وَلِلتَّرْكِ بَعْضَ الْمُحْسِنِينَ فَقِيرَا[(١)]

٥ فـ «الرزق» مصدر بالألف واللام و «إلاهه» فاعلٌ به، و«المسيء» مفعول والتقدير: عجبتُ من أن يرزُقَ الإلهُ المسيءَ . هـذا على من يقول: إنَّ الرِّزقَ / - بكسر الراء - مصدرٌ[(٢)]، وأما من يقول: إنه بمعنى المرزوق كالطِّحْن بمعنى [١٣٧/ب] المطحون[(٣)]، فلا يكونُ فيه دليلٌ .

المسألة الخامسة: في إعمال اسم المصدر:

١٠ واعلم أن اسمَ المصدر على قسمَين: قياسي وسماعي؛ فأما القياسيُّ فيكون من الفعل الثلاثي على «مَفعِل» كـ«المضرِب» ومن الزائد على الثلاثي على بناء اسم المفعول كـ«مُكرَم» بفتح الراء، وسيأتي الكلامُ عليه.

والكلامُ عليه في إعماله: وهو يَعمَلُ عَمَلَ مصدره تقول: أعجبني مَضرِبُ زيدٍ عمراً، أي: ضربه. قال الشّاعرُ:

١٥ جَزَى اللهُ أَبْنَاءَ الْعَشِيرَةِ لامَةً بِمَشْرِكِهِمْ أَثْآرَنَا يَومَ قَطْقَطِ[(٤)]

---

(١) من الطويل، وعزا أبو حيان إنشاده إلى صاحب المرشد [وهو محمد بن علي الدقيقي النحوي أبو الحسن، وكتابه المرشد في النحو]، والبيت في: التذييل والتكميل ٢٣٨/٣، ومنهج السالك ٣١٤، والمساعد ٢٣٦/٢، والتصريح ٦٣/٢ .

(٢) وهو قول الكوفيين، ووافقهم الفارسيُّ. انظر: معاني القرآن للفراء ١١٠/٢، وإعراب القرآن ٤٠٣/٢، والإيضاح ١٨١-١٨٢، والمحرر الوجيز ٤٧١/٨ .

(٣) وبه قال ابنُ الطراوة في معرض رده على أبي علي رأيَه الذي وافق فيه الكوفيين. انظر الإفصاح ص: ٦٥ .

(٤) من الطويل، ونُسب في منهج السالك ٣١٦ إلى أبي مهوش، وذكره في التذييل والتكميل ٢٤١/٣ دون نسبة .

فـ «ثآرَنا» مفعولٌ بـ «بمتركهم» لأنه اسم للترك، و «اللامَةُ» الشيء الـذي يُـلام عليه. وتقول: أعجبني مُكرَمُ زيدٍ عَمراً، أي: إكرامُ زيدٍ عَمراً. قال الشَّاعر:

أَظَلُومُ إنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلاً أَهْـدَى السَّلامَ تَحِيَّةً ظُلْمُ[1]

فـ «رجل» مفعولٌ بـ «مصابكم» لأنـه اسمٌ للإصابة[2]؛ أي: إصـابتكم رجـلاً، و«ظلوم» منادى، و«ظُلْمُ» خبرُ إنَّ، و«تحيةً» بدلٌ من « السلام » أو حالٌ منـه، وجعـلَ ٥ ابنُ عُصفور[3] «مصاباً» في البيت من أسماء المصادر التي هي غيرُ قياسيَّةٍ، وهـو وَهْـمٌ فاحِشٌ؛ لأنه من أسماء المصادر التي تُقَاسُ كالمُعَاد والمُمَال .

وأمَّا السَّماعيُّ فعلى قسمَين: اسمُ علَم للمصدر، واسمٌ غيرُ علَمٍ .

فأمَّا الاسمُ العلَمُ فهو: ما دلَّ على معنى المصدر دلالةً مُغْنِيَةً عن الألِف واللام؛ ١٠ لتضمُّنِ الإشارة إلى حقيقتِهِ نحو: يَسَارِ، جُعِلَ علَماً للمَيْسَرة. قال الشَّاعرُ:

فَقُلْتُ امْكُثِي حَتَّى يَسَارِ لَعَلَّنَا نَحَجُّ مَعاً قَالَتْ: أَعَـامـاً وَقَابِلَهْ[4]

---

(١) من الكامل، ويُنسب هذا البيت إلى أكثرَ من شاعر، فهـو للحـارث بـن خـالد المخزومـي في ديوانه: ٩١وفيه: « أظُلَيم » ، ولأبي دهبل الجمحي في ديوانه: ٦٦ من مقطوعة في مدح النبي ﷺ ، وللعرجي في ديوانه: ١٩٣ وفيه: « أظُلَيم » أيضاً .
والشاهد في : الأصول ١٣٩/١، والتبصرة ٢٤٥/١، وأمالي ابن الشجري ١٦١/١، وشـرح الجمـل ٢٧/٢، وشـرح التسـهيل ١٢٤/٣، والتذيـل والتكميـل ٢٣٩/٣، والمغـني ٦٩٧، ٨٨٢، وشرح أبياته ١٥٨/٧. وصحح البغدادي رواية « أظُلَيـم » بالتصغير ترخيـم ظُلَيمـة (اسم امرأة).

(٢) في الأصل: « للإضافة » وهو تصحيف .

(٣) شرح الجمل ٢٧/٢ .

(٤) من الطويل، وقد نسبه ابنُ السـيرافي في شرح أبيـات الكتـاب ٣١٧/٢ إلى حُميـد بـن ثـور الهلالي ، و الذي في ديوانه ص: ١١٧ قوله:

فقلتُ امكُثِي حتَّى يَسَارِ لَوَ انَّنا نَحُجُّ فقالت لي أعَامٌ وقابلُ

قال ابنُ السِّيد في الحلل في شرح أبيات الجمل: ٣١٠ : لا أعـرف قائلـه، وعينـه ابـنُ هشـام =

التقدير: امكثِي إلى الميسَرة. ومنه برَّةُ وفَجَارِ علَمَان للمبرَّة والفَجْـرة. / قـال [١٣٨/أ] الشَّاعرُ:

فَحَمَلْتُ بَرَّةَ وَاحْتَمَلْتَ فَجَارِ[1]

التقدير: فحملتُ مَبَرَّةً، أي: براً، واحتملْتَ فَجْرَةً، أي: فُجُوراً.

٥ وهذا الاسمُ الذي هو علَمٌ للمصدر لا يَعمَلُ عَمَلَ مسمَّاه، فإنه خالفَه؛ لكونـه لا يقصد به الشِّياعُ كالمصدر، ولا يُضاف، ولا يَقبَلُ الألفَ والـلام، ولا يُوصَـفُ، ولا يقعُ موقِعَ الفعل، ولذلك لم يقُمْ مَقَامَ المصدرِ في توكيد الفعل، فلا يُقال: فَجَـرَ فَجَارِ، كما يُقَالُ: فَجَرَ فُجُوراً.

وأما اسمُ المصدر الـذي هـو غـيرُ علَـمٍ، فهـو الـذي سـاوى المصـدرَ في المعنـى

١٠ والشِّياع وقَبولِ الألف واللام والإضافةِ والوقوعِ موقعَ الفعل، والذي يوضِّـحُ لـك اسمَ المصدر غيرِ القياسي من المصدرِ أن تقولَ:

كلُّ اسمٍ وُجِدَ فيه جميعُ حروف الفعل كعِلْم مع عَلِـمَ، أو حُـذِفَ منه حـرفٌ من الفعل وعُوِّضَ عنه كعِدَةٍ مع وَعَدَ، فإنَّ الواو حُذفَت من عِـدَةٍ، وعُـوِّضَ عنهـا الهاءُ، الأصلُ: وَعْدٌ، أو كان المحذوفُ كالملفوظ به لدليلٍ عليه نحو: قِتَال مع قـاتَلَ،

١٥ فإنه يُحذَفُ منه الياءُ المنقلبةُ عن ألفِ «قاتل» ، وهـو كـالملفوظ بـه لأجـل الكسـرة

اللخمي في الفصول والجمل: ١١/١٠ فقال: هو لُحَميدِ الأرقط، وانظر الخزانة ٣٢٧/٦ . والشاهد في: الكتاب ٢٧٤/٣، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٦٠٣، وأمالي ابن الشـجري ٦٥٣/٢، وما بَنَتْهُ العرَب على فعَال ص: ٥٢، وشرح المفصل ٥٥/٤، وشرح الجمـل ٢٤٢/٢، وشرح التسهيل ١٢١/٣

[1] من الكامل، وهو صدر بيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص: ٥٥، وصدره:

إنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَينا بَيننَا

من قصيدة يهجو فيها زُرعةَ بن عمرو الكلابي، وكان لقِيَ النابغة بسوق عكاظ وحبَّبَ إليـه الغدرَ ببني أسد، فأبى النابغةُ، وقال قصيدته هـذه. والشـاهد في: الكتـاب ٢٧٤/٣، وشـرح أبياتـه ٢١٦/٢، والخصـائص ١٩٨/٢، ٢٦١/٣، وأمـالي ابـن الشـجري ٣٥٧/٢، وشـرح المفصل ٣٨/١، ٥٣/٤، وشرح التسهيل ١٢١/٣، والخزانة ٣٢٧/٦ .

قبلَه، الأصلُ: قِيتَال، وقد جاء على هذا الأصل[١]، فذلك كلُّهُ مصدَرٌ .

وكلُّ اسمٍ لم يُوجَدْ فيه جميعُ حروف الفعل، ولا حُذِفَ منه شيءٌ على الوجه المذكورِ، فهو اسمُ مصدَرٍ لا مصدَرٌ، نحو: «وُضوء» و«غُسل» فإن فعلَهما «توضَّأ» و «اغتسَلَ» وقد سقَطَت التاءُ منهما في «وُضُوء» و «غُسْل» ولم يعوَّضْ عنهما شيءٌ، ولا هما كالملفوظ بهما إذ ليس ثَمَّ شيءٌ يدلُّ عليهما، فهما اسما مصدرٍ لا مصدَرَان، هذه طريقةُ ابنِ مالك[٢] في معرفة المصدرِ واسمه .

وقال ابنُهُ بدرُ الدِّين[٣]: «إنَّ اسمَ المعنى الصادِرَ عن الفاعلِ كالضَّرْب، أو القائمَ بذاته كالعِلْم، / يَنقَسِمُ إلى: مصدَرٍ وغيرِ مصدَرٍ، فإن كانَ أوَّلَهُ ميمٌ مزيدَةٌ [١٣٨/ب] لغيرِ مُفَاعَلَةٍ كـ«المضرَب» و «المحمَدَة» أو كان لغيرِ ثلاثيٍّ بوزنِ ما للثلاثيِّ كـ«الغُسْل» و «الوضوء» فهو [اسمُ][٤] مصدَرٍ، وإلا فهو مصدَرٌ» انتهى .

واشتمَلَ قولُه على اسم المصدر القياسي والسماعي .

وأنكرَ الشيخُ أبوحيَّان اطِّرادَ هذه الأسماءِ في اسم المصدر، وقالَ: ليس كلُّ ما خالَفَ القياسَ من المصادر يُقَالُ فيه اسمُ مصدر، وإلا كانت أسماءُ المصادر أكثرَ من المسمَّيات[٥].

---

(١) في الصحاح (قتل): «وقد قاتلتُهُ قِتالاً وقِيتالاً. وهو من كلام العرَبِ» .

(٢) في شرح التسهيل ٣/١٢١-١٢٢ .

(٣) شرح الألفية ص: ٤١٦ .

(٤) ساقطة من الأصل .

(٥) في التذييل والتكميل ٣/٢٤١: «وليس كل ما خالف القياس، والذي أذهبُ إليه ...» وواضحٌ أن في الكلام سقطاً ظاهراً صحته ما ذكره المصنف .

وجعَلَ من المصادر ألفاظاً جعلَها ابنُ مالك[1] من أسماء المصادر كـ «الوُضُوء» و «الغُسْل»، وجعَلَ من أسماء المصادر ألفاظاً جعلَهَا ابنُ مالكٍ مصادِرَ كـ «عَون» من أعان، و «عِشْرَة» من «عَاشَرَ» ، و« كِبْر» من «تَكبَّرَ» ، و«عَمْر» بفتح العين وسكون الميم من « عَمَّرَ » بالتشديد. فهذه عندَ ابنِ مالك مصادرُ[2]، وعند الشيخِ أبي حيَّانَ أسماءُ مصادرَ[3].

قلتُ: وقولُ الشيخ أبي حيّان[4]: إنَّ القاعدةَ التي ذكرها ابنُ مالك في اسم المصدر تؤدِّي إلى أن تكونَ أسماءُ المصادرِ أكثرَ من المصادر، مبنيٌّ على أن ما خالفَ القياسَ أكثرُ ممَّا جاء على القياس، ويَحتَاج هذا إلى استقراءٍ وتَتَبُّعٍ .

قال الشيخُ أبوحيَّان[5]: وأسماءُ المصادر: هي أسماءٌ أُخِذَت من موادِّ المصادر، ووُضِعَت للشيء الذي هو متعَلَّقُ المصدر كـ«الثواب» لما يُثاب به، و«العطاء» لما يُعطَى، و«الدُّهن» بضم الدال لما يُدهَن به، و«الخُبز» بضم الخاء لما يُخبَزُ، و«الكلام» للجُمَلِ المقولة، و«الكَرَامَة» لما يُكرَمُ به، و«الكُحْل» لما يُكحَلُ به، و«الرِّعْي» بكسر الراء لِمَا يُرعَى، و«الطِّحْن» بكسر الطاء لما / يُطحَنُ . [١٣٩/أ]

---

(١) شرح التسهيل ١٢٢/٣ .

(٢) نقل المصنف رحمه الله هذا الكلام عن أبي حيان في التذييل والتكميل ٢٤١/٣، وكلام ابن مالك في شرح التسهيل ١٢٢/٣ مخالف لذلك حيث قال: « ... بخلاف ما بينه وبين الأصل بُعْدٌ وتفاوتٌ كعون وعِشرة وكِبْر وعمر وغرق وكلام... فهذه وأمثالها أسماء مصادر » .

(٣) قال في التذييل والتكميل ٢٤١/٣: « وكذلك دعواه [أي ابن مالك] أن عوناً وعشرة وكبراً وغرقاً وكلاماً مصادر، ليس عندنا كذلك ... »

(٤) لم أقف على نص أبي حيان هذا فيما اطلعت عليه من مصنفاته، وأظن أنه سقط من التذييل والتكميل ٢٤١/٣ مع النص الذي سبق أن أشرتُ في الصفحة السابقة إلى أنه ساقط من كلام أبي حيان في التذييل.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ١٧٩/٣، والتذييل والتكميل ٢٤١/٣ .

وهذا النوعُ من أسماء المصادرِ اختلَفَ النحويون فيه؛ فذهبَ البصريون أنه لا يَعمَلُ؛ لأنه لم يستوفِ حروفَ المصدر، فلا يُقَالُ: عجبتُ من ثوابكَ زيداً، ولا من عطائِكَ زيداً درهماً، ولا من دُهنِكَ رأسَكَ، ولا من خُبزِكَ الخبزَ، ولا من كلامِكَ زيداً، وكذلك الباقي. وما جاء ظاهرُه أنه منصوبٌ بشيءٍ من هذا، فهو محمولٌ على حذف فعلٍ يفسِّرُهُ ما قبلَه. ٥

وذهبَ الكوفيون والبغداديون[1] إلى جواز إعماله، واستدلوا على ذلك بظواهرَ جاءت؛ فمن ذلك ما جاء في الحديث: «من قُبْلَةِ الرَّجُلِ امرأَتَهُ الوُضُوءُ[2]»، فظاهرُه أن «امرأَتَه» منصوبٌ بـ«قُبْلَةِ» لأنه اسمٌ للتقبيل، ومنه ما سَمِعَ الفرَّاءُ من أبي ثَرْوَانَ[3]: «أتيتُهُ لكرامَتِه إيَّايَ»، فظاهرُه أن «إيَّايَ» منصوبٌ بـ«كرامَة» لأنه اسم للإكرام. ومنه قولُ القُطَامِيِّ[4]: ١٠

---

(١) المصدران السابقان .

(٢) أخرجه الإمام مالك في الموطأ (في كتاب الطهارة، باب الوضوء من القبلة) ٤٩/١، عن ابن مسعود موقوفاً، ووقفه مرة أخرى على ابن شهاب. وانظر الشاهد في: شرح التسهيل ١٢٣/٣، والمساعد ٢٣٨/٢، والحديث النبوي في النحو العربي: ٢٠٥، ٢٣٨ .

(٣) في الأصل: « ثوبان » وهو تحريف، وهو أبو ثَروان العكلي، من بني عُكل ، أعرابي فصيحٌ، تعلَّم في البادية، وهو أحد الأعراب الذين حكموا في خصومة سيبويه والكسائي. له من الكتب: « خلْق الإنسان » و « معاني الشعر » أخباره في: الفهرست ٥٢، ٥٧، وإنباه الرواة ١٠٥/٤، وشرح أبيات المغني ٣٥٦/٣.
وانظر قوله في: ارتشاف الضرب ١٧٩/٣، والتذييل والتكميل ٢٤١/٣ .

(٤) هو أبو سعيد عُمير بن شُيَيم بن عمرو التغلبي، يلقب بـ« القُطَامي » ، شاعرٌ فحلٌ، كان نصرانياً فأسلم، وهو ابن أخت الأخطل. عده ابن سلام في الطبقة الثانية من الإسلاميين. أخباره في : طبقات فحول الشعراء ٥٣٤/٢، والشعر والشعراء ٧٢٣/٢، ومعجم الشعراء ٢٤٤، والخزانة ٣٧٠/٢ .

أَكُفْراً بَعْدَ رَدِّ الموتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ المِائَةَ الرِّتَاعَا[1]

فظاهرُه أن «المائةَ» منصوبٌ بـ«عطاء» لأنه اسمٌ للإعطاء. ومنه قول الآخَرِ:

قَالُوا كَلاَمُكَ دَعْداً وَهْيَ مُصْغِيَةٌ يَشْفِيكَ قُلْتُ صَحِيحٌ ذَاكَ لَو كَانَا[2]

فظاهرُه أن «دعداً» منصوبٌ بـ«كلامُك»؛ لأنه اسمٌ للتكليم. ومنه قولُ حسان رضي الله عنه:

لأَنَّ ثَوَابَ اللهِ كُلَّ مُوَحِّدٍ جِنَانٌ مِنَ الفِرْدَوسِ فِيهَا يُخَلَّدُ[3]

فظاهرُه أن «كل موحد» منصوبٌ بـ«ثواب»؛ لأنه اسمُ مصدر. ومنه قول ذي الرُّمَّة[4]:

أَلاَ هَلْ إِلَى مَيٍّ سَبِيلٌ وَسَاعَةٌ تُكَلِّمُنِي فِيهَا مِنَ الدَّهْرِ خَالِيَا

فَأَشْفِيَ نَفْسِي مِنْ تَبَارِيحِ مَا بها فَإِنَّ كَلاَمِيهَا شِفَاءٌ لِمَا بِيَا[5]

---

(١) من الوافر، في ديوانه ص: ٣٧، من قصيدة يمدح فيها زُفر بن الحارث الكلابي، وكان أسره في حرب، فمنَّ عليه، وأعطاه مائةً من الإبل. والبيت في: الأصول ١/١٤٠، وإيضاح الشعر ٢٦١، ٢٦٩، والخصائص ٢/٢٢١، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٩٦، وشرح التسهيل ٣/١٢٣، والتذييل والتكميل ٣/٢٤١، والهمع ٥/٧٧، والخزانة ٨/١٣٦. والرِّتَاعُ: جمع رَاتعة، قال البغدادي: «قال شارح الديوان: الرتاع: الراعية».

(٢) من البسيط، ولم أقف على قائله، وانظر الشاهد في: شرح التسهيل ٣/١٢٣، ومنهج السالك ٣١٧، والتذييل والتكميل ٣/٢٤١، وارتشاف الضرب ٣/١٧٩، وشرح شذور الذهب ٢٧، ٤١٤، وشرح الأشموني ٢/٢٨٨.

(٣) من الطويل، في ديوانه: ١/١٥٢، والشاهد في: شرح التسهيل ٣/١٢٣، وارتشاف الضرب ٣/١٧٩، والتذييل والتكميل ٣/٢٤١، ومنهج السالك ٣١٧، والهمع ٥/٧٨.

(٤) في الأصل: «ذو».

(٥) من الطويل، ولم أجدهما في ديوانه المطبوع بتحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح، وفي طبعة المستشرق كارليل ص: ٦٧٦ يوجد البيت الأول برواية:

تُكَلِّمُنِي فيها شِفَاءً لِمَا بِيَا

والبيتان في: شرح المفصل ١/٢١، والحماسة البصرية ٢/٢٠٣، والتذييل والتكميل ٣/٢٤١، والهمع ٥/٧٨. ويروى: «هل إلى ليلى» و«هل إلى ريا».

/ فظاهرُه أن الضميرَ الذي هو «ها» منصوبٌ بـ«كلام» ؛ لأنه اسمٌ للتكليم . [١٣٩/ب]

فبمثل هذا وأشباهِهِ استدلَّ الكوفيون على إعمال اسم المصدر، والبصريون يقولون: إن هذه الأشياءَ منصوبةٌ بأفعال مقدَّرَةٍ دلَّ عليها اسمُ المصدر، فأما قولُه تعالى: ﴿ أَلَمْ نَجْعَلِ الأَرْضَ كِفَاتاً * أَحْيَاءً وَأَمْوَاتاً ﴾[١] فمَن جعَلَ «كفاتاً» اسمَ مكان أي: الموضعَ الذي يُكفَتُ فيه الشيءُ؛ أي: يُضَمُّ، فيكونُ «أحياءً» منصوباً بفعل مقدَّرٍ يدلُّ عليه ما قبلَه؛ أي: تكفِتُ أحياءً[٢]، وجعلَه ابنُ مالك[٣] تمييزاً، قال: لأنَّ كِفَاتَ الشيءِ مثلُ وعائِهِ، والمُوعَى ينتصِبُ بعدَ الوعاء، فجعَلَه بمنزلة: «امتلأ الإناءُ ماءً»، ومَن جعَلَ «كِفَاتاً» مصدراً، كان «أحياءً» منصوباً به[٤]. والله أعلَمُ .

المسألةُ السادسة: في آياتٍ كريماتٍ لها تعلُّقٌ بالمصدر:

الأولى: قولُه تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ البَيتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيهِ سَبِيلاً ﴾[٥].

اختلفَ النحويون في إعرابِ هذه الآية: فالذي عليه المحقِّقون أنَّ «حِجُّ البيت» مصدَرٌ مُضافٌ إلى مفعوله، وهو مبتدأٌ وخبرُه «لله» ، و«على الناس» في موضع الحال، و«مَن استطاع» : «مَن» بَدَل مِنَ «الناس» بدَلَ بعضٍ مِن كُلٍّ، والضميرُ

---

(١) سورة المرسلات: الآيتان: ٢٥-٢٦ .

(٢) انظر: إعراب القرآن ١١٨/٥، والبحر المحيط ٤٠٦/٨ .

(٣) شرح التسهيل ١٢٤/٣ . ومنهم من جعله حالاً؛ أي: تكفتهم في هذه الحال، انظر: إعراب القرآن ١١٨/٥، والمحرر الوجيز ٢٦٥/١٥، والكشاف ١٧٤/٤ .

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٢٢٤/٣، ومعاني القرآن للزجاج ٢٦٧/٥، والكشاف ١٧٤/٤، والمحرر الوجيز ٢٦٥/١٥، والتبيان ١٢٦٤/٢ .

(٥) سورة آل عمران: الآية: ٩٧ .

محذوفٌ؛ أي: مَن استطاعَ إليه سبيلاً منهم[١].

الثاني: للكسائي[٢] أنَّ «مَن استطَاعَ»: مبتدأٌ، و«مَن» فيه شرطيَّةٌ، والجوابُ محذوفٌ التقدير: مَن استطاعَ منهم إليه سبيلاً فَلْيَحُجَّ، والذي يُحَسِّنُ هذا القولَ كونُ مجيء الشَّرْطِ بعدَه في قولِهِ تعالى: ﴿ وَمَنْ كَفَرَ ﴾ إلا أنَّ فيه حذفَ الخبر .

٥ **الثالث**: أن «مَن» موصولةٌ، وهي خبرُ مبتدأ محذوفٍ؛ أي: هم الذين استطاعوا[٣].

الرابع: أن «مَن» / فاعلٌ بـ «حِجٌّ» وضعُفَ من جهة المعنى ومن جهة اللفظ ؛ [١٤٠/أ] فمن جهة المعنى يَلزَمُ منه أنه يجبُ على الناس أن يُلزِمُوا المستطيعَ أن يَحُجَّ، وليس الأمرُ كذلك، ومن جهة اللفظ يَلزَمُ منه إضافةُ [المصدر إلى][٤] المفعول بحضرةِ ١٠ الفاعل، وهو قليلٌ[٥].

الآية الثانية: قوله تعالى: ﴿ إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الكَوَاكِبِ ﴾[٦]:

وفيها قراءاتٌ:

الأولى: بخفض «الكواكب» على الإضافة[٧]. ووجهُهَا أن «زينةٍ»: مصدرٌ،

---

(١) انظر: معاني القرآن للزجاج ١/٤٤٧، وإعراب القرآن ١/٣٩٦، والمحرر الوجيز ٣/٢٣٠، والبيان ١/٢١٣، والتبيان ١/٢٨١، والبحر المحيط ٣/١١ .

(٢) انظر: إعراب القرآن ١/٣٩٦، والمحرر الوجيز ٣/٢٣٠، والبيان ١/٢١٣-٢١٤، والتبيان ١/٢٨١، والبحر المحيط ٣/١١ .

(٣) انظر: التبيان ١/٢٨١، والبحر المحيط ٣/١١ .

(٤) زيادة لتقويم السياق، وانظر: البحر المحيط ٣/١١ .

(٥) انظر: المحرر الوجيز ٣/٢٣٠، والبيان ١/٢١٣، والتبيان ١/٢٨١، والبحر المحيط ٣/١١ .

(٦) سورة الصافات: الآية: ٦ .

(٧) ﴿بزينةِ الكواكبِ﴾ وهي قراءة ابنِ كثير ونافع وأبي عمرو وابنِ عامر والكِسائيّ. انظر السبعة ص: ٥٤٧، وحجة القراءات ص: ٦٠٤ .

و«الكواكبِ» : مُضافٌ إليه، إمَّا على الفاعلية؛ أي: بأن زانَت السَّماءَ الكواكِبُ، وإما على المفعولية؛ أي: بأن زيَّنَ اللهُ الكواكبَ، ويمكن أن تكونَ الزينةُ اسماً لما يُزَانُ به الشيءُ، فلا تكون مصدراً كاللِّيقَةِ اسمٌ لما تُلاَقُ به الدَّوَاةُ[1]، فتكونُ الإضافةُ غيرَ إضافة المصدر .

القراءة الثانية: لابن وثَّابٍ[2] بتنوين «زينةٍ» ونصب «الكواكب» . ووجهُهَا: أنَّ «الكواكبَ»: مفعولةٌ بالمصدر.

القراءة الثالثة: لزيد بن علي[3] برفع «الكواكب» ووجهها أن «الكواكب»:

---

(١) في الصحاح (ليق): « لاقتِ الدواةُ تليق؛ أي: لصقت، ولقتُهَا... إذا أصلحْتَ مدادَهَا.... والاسم منه: اللِّيقَةُ » .

(٢) هو يحيى بن وثَّاب الكوفي الأسدي، مولى بني كاهل من بني أسد بن خزيمة، قارئ عابدٌ، روى عن ابن عباس وابن عمر، وأخذ القراءة عرضاً عن علقمة والأسود ومسروق والسلمي، وقرأ عليه الأعمش وطلحة وغيرهما. توفي سنة ١٠٣ هـ. أخباره في: المعارف ٥٢٩، والجرح والتعديل ١٩٣/٩، ومعرفة القراء الكبار ٦٢/١، وسير أعلام النبلاء ٣٧٩/٤ .
وهذه قراءة عاصم في رواية أبي بكر عنه. انظر: السبعة ٥٤٦، وحجة القراءات ٦٠٤ ، وروى ابن عطية في المحرر الوجيز ٣٣٤/١٢ أن ابنَ وثَّاب قرأ بخفض « الكواكب » كقراءة حفص عن عاصم السابقة .
وفي إعراب « الكواكب » بالنصب ذكر أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ٤١٠/٣ وجهَين آخَرَين: أولهما: أن تكون منصوبة بفعل مضمَرٍ تقديره: أعني. وثانيهما: أن تكون بدلاً من « زينة » على الموضع؛ لأن موضعها نصب. وانظر: مشكل إعراب القرآن ٦١٠/٢، والبيان ٣٠٢/٢ .

(٣) هو زيد بنُ علي بن أحمد بن محمد بن عمران بن أبي بلال، أبو القاسم العجلي الكوفي المقرئ، أحذ الحذاق، وشيخ العراق، قرأ على ابن مجاهد، كان صدوقاً. توفي سنة ٣٥٨ هـ. أخباره في: تاريخ بغداد ٤٤٩/٨، ومعرفة القراء الكبار ٣١٤/١، وغاية النهاية ٢٩٨/١ .
وانظر هذه القراءة في: إعراب القرآن ٤١٠/٣، والمحرر الوجيز ٣٣٥/١٢، والبحر المحيط ٣٥٢/٧ .
وفي رفع « الكواكب » وجهٌ آخر، وهو أن تكون خبر مبتدأ محذوف التقديرُ: هي الكواكبُ. انظر: التبيان ١٠٨٧/٢، والبحر المحيط ٣٥٢/٧ .

فاعلةٌ بالمصدر.

الآيةُ الثالثة: قولُه تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ مَا لاَ يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقاً مِنَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ شَيْئاً﴾(١).

أجاز أبوعليٍّ(٢) وغيرُهُ أن يكون «شيئاً» مفعولاً لـ«رزْق» لأنه مصدرٌ أي: ما لا يملِكُ أن يَرزُقَ شيئاً. وردَّهُ ابنُ الطَّراوةِ(٣): بأن «الرِّزق» بالكسر ليس مصدراً، وإنما المرادُ به المرزوقُ، كالطِّحْن المراد به المطحون، فلا يعمل، وإنما المصدرُ بالفتح. وأُجيبَ: أن الرِّزق بالكسر يكون مصدراً(٤).

الآيةُ الرابعة: قولُه تعالى: ﴿ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا﴾(٥):

هذه الآية الكريمة اشتملت على مصدَرَين «ذِكْر» و «رَحمة»، وفيها قراءاتٌ:

الأولى: قراءة السبعة برفع «ذِكر» وخفض / «رحمةِ ربِّكَ» ونَصْبِ «عبدَه». [١٤٠/ب] واختُلِفَ في إعرابها: فقال الفرَّاءُ(٦): «كهيعص»: مبتدأ، و«ذِكْرُ رحمة ربِّكَ»: خبرُه. ورُدَّ: بأن الخبرَ هو المبتدأ في المعنى، وليس بين هذه الحروف المقطَّعة و«ذِكْرُ رحمةِ

---

(١) سورة النحل: من الآية: ٧٣ .

(٢) الإيضاح ص: ١٨١-١٨٢ . وهذا قول الكوفيين في إعراب «شيئاً» انظر: معاني القرآن للفراء ٢/١١٠، وإعراب القرآن ٢/٤٠٣ .

(٣) الإفصاح ص: ٦٥ . وانظر إعراب القرآن ٢/٤٠٣ .

(٤) انظر: الأفعال لابن القوطية ص: ٢٥٣، والتهذيب ٨/٤٣٠، قال الأزهري: «ويُقالُ: رَزَقَ اللهُ الخلقَ رِزقاًورَزقاً، فالرِّزق اسمٌ، والرَّزق مصدرٌ، وقد يُوضع الاسمُ موضع المصدر» . ويُرَاجع البسيط ٢/٩٩٢ .

(٥) سورة مريم: الآية: ٢ .

(٦) معاني القرآن ٢/١٦١ .

ربِّكَ» ارتباطٌ لا لفظيٌّ ولا معنوي[(١)].

وقيل: «ذِكْرُ» خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: هذا المتلوُّ «ذِكْرُ»[(٢)]، وهو مضافٌ إمَّا إلى الفاعل على الاتساع؛ أي: أنْ ذَكَرَتْ رَحمَةُ ربِّكَ، و «عبدَه» : مفعولٌ بـ«ذِكْر»، وإمَّا إلى المفعول؛ أي: أنْ ذَكَرَ رحمَةَ ربِّكَ. ويكونُ «عبدَه» على هذا مفعولاً بـ«رحمة»[(٣)].

القراءة الثانية: برفع «عبدُه»[(٤)] ويكونُ فاعلاً بـ«ذِكْر» و «رحمة»: مفعولاً في الأصل، فيكون من إضافة المصدر إلى المفعول بحضرة الفاعل .

القراءة الثالثة: للحسن[(٥)] «ذَكَّرَ»: بتشديد الكاف فعلٌ ماضٍ من التذكير، فيكون «رحمةَ ربِّكَ»: منصوباً به، وفاعلُهُ ضميرٌ يعودُ إلى القرآن، و «عبدَه»: منصوبٌ بـ «رحمة» ؛ أي: هذا القرآنُ ذَكَّرَ النَّاسَ أنْ رَحِمَ [ربُّكَ][(٦)] عَبْدَهُ، ويجوزُ أن يكونَ الفاعلُ ضميراً لله سبحانه، و«رحمة»: منصوبٌ بـ«ذَكَّرَ»، وقيل: «رحمةَ

---

(١) قال الزجاجُ في معاني القرآن وإعرابه ٣١٨/٣: « وقال بعضُ أهل اللغة: إن قوله ﴿ذِكْرُ رحمة ربِّكَ عبدَه زكريا﴾ يرتفعُ بـ ﴿كهيعص﴾ وهذا محالٌ؛ لأن ﴿كهيعص﴾ ليس هو فيما أنبأنا الله ﷻ به عن زكريا » .

(٢) وقال الأخفش: إنه مبتدأ وخبره محذوفٌ تقديره: مما نقصُّ عليك ذكْرُ رحمة ربك. معاني القرآن ٤٣٧/٢. وانظر: إعراب القرآن ٤/٣، ومشكل إعراب القرآن ٤٤٩/٢، والمحرر الوجيز ٤٢٥/٩، والتبيان ٨٦٥/٢.

وفي المحتسب ٣٧/٢ أنه يجوز أن يكون التقدير: يُتلَى عليك ذكْرُ رحمة ربك عبدَه زكريا .

(٣) التبيان ٨٦٥/٢ .

(٤) وهي قراءة يحيى بن يَعْمَر والكلبي، وروايةٌ عن ابن عامر ، وقد سبق تخريج القراءة في الصفحة: ٤٠٨ .

(٥) انظر مختصر الشواذ لابن خالويه ص: ٨٣، والمحتسب ٣٧/٢، والكشاف ٤٠٤/٢، والمحرر الوجيز ٤٢٥/٩، والبحر المحيط ١٧٢/٦ .

(٦) زيادة يستلزمها السياق. وانظر: المحرر الوجيز ٤٢٥/٩ .

ربِّكَ»: منصوبٌ على إسقاط حرف الجرِّ؛ أي: ذَكَّر القرآنُ برحمة ربِّكَ .

القراءة الرابعة: لابن يَعْمَر[1] « ذكِّرْ » فعلُ أمرٍ من التذكير، و«رحمةَ» منصوبٌ به، و«عبدَه» منصوبٌ بالرحمة؛ أي: ذَكِّرْهُ رحمةَ الله عَبدَه .

القراءة الخامسة: للكلبي[2] «ذَكَرَ» فعلٌ ماضٍ بالتخفيف، و «عبدُه» بالرفع، فيكونُ «عبدُه»: فاعلاً بـ«ذَكَرَ» و«رحمةَ»: مفعولاً به .

وقرأتُ يوماً على شيخنا الأستاذِ العلامةِ بقيةُ النحاة أبي عبد الله محمَّدِ بن عليٍّ بنِ الفخَّارِ[3]، عُرِفَ بالبِيري - رحمه الله تعالى - أوَّلَ سورةِ مريم، فوقَفَني / على قولِه تعالى: ﴿ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ﴾ ، وجعلَني أبدأ[4] بقوله تعالى: ﴿عَبْدَهُ زَكَرِيَّا﴾ وقال لي: ينبغي أن يكونَ الوقفُ على: «رحمةِ ربِّكَ»، ويكونُ الابتداءُ [١٤١/أ]

(١) في الأصل « لأبي يعمَر » . وهو أبو إسحاق يحيى بن يعمَر العدواني البصري، كان فصيحاً مفوهاً عالماً، سمع من ابن عباس وابن عمر وأبي هريرة وعائشة رضيَ الله عنهم، أخذ القراءة عرضاً عن أبي الأسود، وقرأ عليه عبد الله بن أبي إسحاق وأبو عمرو بن العلاء. ولي قضاء خراسان لقتيبة بن مسلم. توفي قبل سنة تسعين للهجرة. أخباره في: الطبقات الكبرى لابن سعد ٣٦٨/٧، والجرح والتعديل ١٩٦/٩، ومعرفة القراء الكبار ٦٧/١ .
وانظر القراءة في: مختصر الشواذ ص: ٨٣، والكشاف ٤٠٤/٢، والبحر المحيط ١٧٢/٦ .

(٢) هو محمد بن السائب الكلبي، نسَّابةٌ راويةٌ، عالمٌ بالتفسير والأخبار وأيام العرب، من أهل الكوفة، صنف كتاباً في تفسير القرآن، وهو ضعيف الحديث. توفي سنة ١٤٦ هـ بالكوفة. أخباره في: الفهرست ١٣٩، وميزان الاعتدال ٥٥٦/٣، ووفيات الأعيان ٣٠٩/٤ .
وجاءت الرواية في مختصر الشواذ ص: ٨٣ « ذِكْر » وهو خطأ، وانظر: التبيان ٨٦٥/٢، والبحر المحيط ١٧٢/٦ .

(٣) الخَولاني، عالمٌ نحويٌّ، كان فاضلاً تقياً متعبداً، وكانت له مشاركة في غير العربية من قراءة وفقهٍ وعروض وتفسير، قرأ على أبي إسحاق الغافقي ولازمه وانتفع به وبغيره، ، وأخذ عن لسان الدين بن الخطيب والشاطبي وغيرهما. توفي سنة ٧٥٤ هـ. أخباره في: الإحاطة ٣٥/٣، والدرر الكامنة ٥٧/٤، وبغية الوعاة ١٧٤/١، ونفح الطيب ٣٥٥/٥ .

(٤) في الأصل : « نبدأ » .

بقوله: ﴿عَبْدَهُ زَكَرِيَّا﴾ فيكون منصوباً بفعلٍ مضمَرٍ، تقديره: اذكُرْ عبدَه[1] زكريا، ويكونُ قولُه تعالى: ﴿وَاذْكُرْ فِي الكِتَـٰبِ مَرْيَمَ﴾[2] معطوفاً على هذا المقَدَّرِ[3]، فتصيرُ قَصَصُ الأنبياء كلُّها متَناسِبَةً .

قلتُ: وهذا استنباطٌ حَسَنٌ، وتوجيهٌ يَزيدُ الكلامَ حُسْناً وارتبَاطاً .

وَلْنَرْجِعْ إلى لفظ المصنِّف:

قوله: « **وَيَعْمَلُ المَصْدَرُ** » فيه نصٌّ على أن المصدرَ له عَمَلٌ، خِلافٌ لمن قال: إنَّ المصدرَ لا يَعمَلُ أبداً، وهو خِلافٌ لا يُعْتَدُّ به، إلا أن عملَه بشروط قد تقدَّمت. والألفُ واللام في قوله: «المصدر» للعهد أي:المصدرُ المعهودُ عملُه، وهو الذي اجتمعت فيه الشروط المذكورة .

وقولُه: «**مَهْمَا قُدِّرَا بِأَنْ وَفِعْلٍ** » فيه تنبيهٌ على أن المصدرَ لا يعملُ إلا إذا كان مقدراً بأن والفعل، فإن لم يَصِحَّ تقديرُه بذلك لم يعملْ، فتقولُ: أعجبني ضَرْبُ زيدٍ عَمْراً، فالمصدرُ هنا عاملٌ؛ لأنه مقدَّرٌ بأن والفعل فتقول في تقديره: أعجبني أن ضرَبَ زيدٌ عمراً، وقد تقدَّمَ ما ذكرَه ابنُ مالك من أن تقديرَه بـ«أن والفعل» أمرٌ أكثريٌّ، وقد يخلو عن ذلك، والصَّحيحُ أنه لا بدَّ من التقدير بأن والفعل، فإن لم يَصِحَّ التقديرُ كقولك: ضربتُ ضَرْباً لم يَعمَلْ، وقد تقدَّمَ أنَّ الحرفَ الذي يُقدَّرُ مع الفعل ليس مختصاً بأن، بل يكونُ بغيرها كما تقدم، وقد تقدَّمَت مُثُلُ ذلك.

وقوله: «**مِنْهُ مَا تَنَكَّرَا**» تعرَّض هاهنا لتقسيم المصدر العاملِ، وقسَّمَه ثلاثةَ أقسام: نكرةٌ وهو الذي بدأ به، فَفُهِمَ منه أنه أصلٌ في العمل، وقد تقدم الكلام في

---

(١) في الأصل: « عبد » .

(٢) سورة مريم: من الآية: ١٦، وفي الأصل: « واذكر مريمَ » وهو خطأ .

(٣) في الأصل: « المقدار » .

ذلك، فتقول: أعجبني / ضرْبٌ زيدٌ عمراً، وقد تقدَّمَ ما في ذلك من الأحكام. [١٤١/ب]
وقوله:

«كَسَرَّني ضَرْبُ سَعِيدٌ عَمْرًا»

تمثيلٌ لإعمال المصدر المنكَّرِ، فـ«سعيدٌ» فاعلٌ بـ«ضَرْب» و«عَمراً» مفعولٌ به، فيتعيَّنُ هنا تنوينُ «ضَرْب»؛ لأنَّ مرادَه تمثيلُ النكرةِ، ولا تكونُ إلا منونةً. وقوله:

«وَسَاءَني إِغْضَابُ عَمْرٍو بَكْرًا»

نبَّهَ بهذا المثال على القسم الثاني من المصدر وهو المضاف، فـ«عمرو» مضافٌ إليه وهو فاعلٌ في المعنى و«بكراً» مفعولٌ به، وقدَّم المثالَ قبلَ التَّنصيص على قسمِ المضاف. وقوله:

«يُضَافُ لِلْمَفْعُولِ كَاسْمِ الفَاعِلِ»

نبَّهَ على أن المصدرَ يُضافُ إلى مفعوله كما يضافُ اسمُ الفاعل إلى مفعوله، فكما تقول: أعجبني راكبُ الفرس، تقول: أعجبني ركوبُ الفرس، وقد تقدَّمَتْ مُثُل هذا النوعِ، وأن إضافة المصدر إلى المفعول إن كانت بحضرة الفاعل ففيه خلافٌ، وعلى الجواز فهي قليلةٌ بالنسبة إلى كثرة إضافتِهِ إلى الفاعل بحضرة المفعول. وقوله:

«وَقَدْ يُضَافُ تَارَةً لِلْفَاعِلِ»

نبَّهَ على أن المصدرَ يُضافُ إلى الفاعل وهو الكثير، كقولك: يعجبني أكلُ زَيدٍ الخبزَ، و«قد» هنا للتحقيق لا للتقليل. وقوله:

«وَإِنْ يَكُنْ بِاللَّامِ قَدْ تَعَرَّفَا»

البيت، هذا هو القسمُ الثالث وهو المعرَّفُ بالألف واللام، ومثَّله بقوله: «الضَّرْب مِسْمَعَا»، فـ«مِسْمَع» اسم رجل، وهو مفعولٌ بـ«الضرب» وهو مصدرٌ معرف بالألف واللام، وهذا المثالُ قطعةٌ من بيتٍ أنشده سيبويهِ وهو:

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى المُغِيرَةِ أَنَّنِي كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا

وقد تقدَّم[1] الكلامُ على هذا البيت وتأويلِهِ، ثُمَّ ذَكَرَ أن عملَ هذا القسمِ ضعيفٌ،

/ وهو المرادُ بقوله: «**فَقَالُوا ضَعُفَا**» يعني أن قوماً من النَّحْويِّين ضعَّفوا عملَ المصدر [١٤٢/أ] بالألف واللام، ولا يُحمَلُ كلامُهُ على أن جميعَ النَّحْويِّين ضعَّفوه، فقد تقدم ما في ذلك من الخلاف إذا دخلت. والفاء في قوله: «**فقالوا**» في جواب الشرط الذي هو «إنْ» في أول البيت، وقد تَقَدَّمَ أنَّ الألفَ واللامَ في المصدر هي[2] للتعريف، وقيل: هي زائدةٌ. والله أعلَمُ.

* * *

(١) صفحة: ٤٢٧ .

(٢) في الأصل: « فهي » .

[باب عمل اسم الفعل]

٦٢٣ ـ وَيَعْمَلُ اسْمُ الفِعْـلِ إنْ تَعَـدَّى ... نَحْـو: رُوَيْـدَ وَهَلُـمَّ سُـعْدَى

٦٢٤ ـ وَهَـاءِ خُـذْ وَبَلْـهَ دَعْ وَحَيَّهَـلْ ... كَـذَا فَعَالِ إنْ تَعَـدَّى في العَمَـلْ(١)

٦٢٥ ـ في شِعْرِهِمْ قَدْ وَرَدَتْ فَحَاكِهَا ... تَـرَاكِهَا مِـن إبِـلٍ تَرَاكِهَـا

٦٢٦ ـ مَنَاعِهَـا مِـنْ إبِـلٍ مَنَاعِهَـا ... وَقِيـلَ: يُحْتَـاجُ إلَـى سَـمَاعِهَا

٦٢٧ ـ وَقِيـلَ: بَـلْ يُبْنَـى عَلَـى فَعَـالِ ... كُـلُّ ثُلاثِـيٍّ مِـنَ الأَفْعَـالِ

لما تكلّمَ في المصدر أخذَ يتكلّمُ في اسم الفِعل، والكلامُ على هـذه الأبيـاتِ في مسائِلَ:

المسألة الأولى: في حدِّ اسم الفعل، وفي حقيقة تسميته الفعل، وفي سببها:

فأمَّا حدُّه: فقال ابنُ مالك(٢) فيـه: أسمـاءُ الأفعـال ألفـاظٌ تَقُـومُ مَقامَهـا، غـيرَ متصرِّفَةٍ تَصَرُّفَهَا ولا تَصَرُّفَ الأسماءِ .

فقولُه: «ألفاظٌ» جنسٌ، وهو جنسٌ بعيدٌ؛ لأنه يدخُلُ تحتَه المفيدُ وغيرُ المفيـد. وأقربُ من ذلك: «كلماتٌ»؛ لأنه لا يدخُلُ تحتَه إلا المفيدُ(٣). وقولُه: «تقومُ مَقامَها»

---

(١) في متن ألفية ابن معط طبعة أوروبا جاء هذا البيت برواية:

وَهَا وَحَيَّهَلْ وَبَلْهَ الشِّعْرا ... وَهَاتِ زَيداً وَتَرَاكِ عَمْرَا

وهي التي ذكرها المصنف رحمه الله لما فسَّرَ ألفاظ أبيات الألفية في نهاية الباب ـ كعادته ـ.

(٢) التسهيل: ٢١٠. وهذا الباب من الأبـواب الـتي لم يشـرحها ابنُ مـالك رحمـه الله في كتابـه «شرح التسهيل» ، ولم يشرحها أيضاً ابنُه بدر الدين في تكملته شرحَ أبيه .

(٣) انظر: التذييل والتكميل ٥/١٥، والهمع ٥/١١٩ .

أي: مَقَامَ الأفعالِ فتَعمَلُ عَمَلَهَا. وقولُه: «غيرَ متصرِّفَةٍ تصرُّفَهَا» أي: تصرُّفَ الأفعال؛ أي: إنَّ أبنيَتَهَا لا تختلفُ باختلاف الزمان كالفعل. وقولُه: «ولا تَصَرُّفَ الأسماءِ» ؛ أي: لا تُستَعمَلُ مبتدأً ولا فاعلاً كما يُستعمَلُ الاسمُ، فأمَّا قولُ زُهَيرٍ:

[١٣٢/ب] /وَلأَنتَ أشْجَعُ من أُسَامَةَ إذ دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ في الـذُّعْرِ[1]

٥ وقولُ الآخَرُ:

فَدَعَوا نَزَالِ فَكُنْتُ أوَّلَ نَازِلٍ وَعَلامَ أَرْكَبُهَا إذَا لم أَنْـزِلِ[2]

فظاهر الأول أن «نزال» مفعولٌ لم يُسمَّ فاعلُه، وظاهرُ الثاني أنه مفعولٌ به، وخُرِّج على أنه من قَبيل الإسناد اللفظيِّ، وهو مشترَكٌ بين الاسم والفعل والحرف،

---

(١) هذا البيت ملفقٌ من بيتَين، أولهما بيت زُهير بن أبي سُلمى:

وَلَنِعمَ حَشْوُ الدِّرعِ أنت إذا دُعيَت نَزَالِ ولُجَّ في الذُّعْرِ

وثانيهما للمسيب بن علَس في ديوانه: ٣٥١ (الصبح المنير)، وفي شعره: ٦١٢ (ديوان بني بكر في الجاهلية)، وهو:

وَلأَنتَ أَشْجَعُ مِن أُسَامَةَ إذ يَقَعُ الصُّراخُ ولُجَّ في الذُّعْرِ

وقد نبَّهَ البغداديُّ في الخزانة ٣١٩/٦ على ذلك، وذَكَرَ أن الجوهريَّ هو الذي لفَّقَ بينهما. والحقُّ أنه مسبوق بذلك، فالبيت (ملفَّقاً) ورد في إصلاح المنطق: ٢٣٦، وانظر تهذيبه ٧٠٤ . والبيت بهذه الرواية الملفقة يُنسب إلى أوس بن حجر أيضاً، وهو في ملحق ديوانه ص: ١٣٩ .

والشاهد في: الكتاب ٢٧١/٣، والمقتضب ٣٧٠/٣، والأصول ١٣٢/٢، وأمالي ابن الشجري ٣٥٤/٢، والإنصاف ٥٣٥/٢، وشرح الجمل ٢٤٢/٢، وشرح المفصل ٢٦/٤ .

(٢) من الكامل، وهو لربيعة بن مقروم الضبيِّ، شاعرٌ مخضرمٌ، أدرك الإسلام وأسلم، وهو من شعراء مضرَ المعدودين في الجاهلية والإسلام. والبيت في ديوانه ص: ٢٦٩ (ضمن شعراء إسلاميون). وانظر: الحماسة ٦٨/١، وشرحها للمرزوقي ٦٢/١، وأمالي ابن الشجري ٣٥٢/٢، والإنصاف ٥٣٦/٢، وشرح المفصل ٢٧/٤، والمساعد ٦٣٩/٢ .

تقول: أعجَبَني زَيدٌ، وأعجَبَني قام، وأعجَبَني مِن، واستحسَنْتُ زيداً، واستحسَنْتُ قامَ، واستحسَنْتُ مِن؛ أي: لَفْظُ هذه الكلمات، وذلك بأن يكونَ كاتِبٌ قد كتَبَهَا فأَحْسَنَ كَتْبَهَا .

وقد حدَّه أيضاً في «الشافية الكافية»[1] بما معناه: أنه النائب عن الفعل غير معمول ولا فضلة.

فقوله: «النائبُ عن الفعل» جنسٌ يدخُلُ تحتَه كلُّ اسم عَمِلَ عَمَلَ الفعل، وكلُّ حرف عَمِلَ عَمَلَ الفعل كـ«إنَّ» وأخواتِها. وقوله: «غيرُ معمول» يَخرُجُ به كلُّ اسمٍ عَمِلَ عَمَلَ الفعل؛ لأنه معمولٌ، وهذا الفصلُ جارٍ على مذهبِهِ؛ لأنـه يرى أن اسمَ الفعل لا موضعَ له من الإعراب، وسيأتي ما فيه من الخلاف. وقوله: «ولا فضلة» يَخرُجُ به كلُّ حرف عَمِلَ عَمَلَ الفعل؛ لأنه وإن كان غيرَ معمولٍ إلا أنه فضلةٌ، بخلاف اسم الفعل، فإنه غيرُ فضلة، فخَلُصَ الحدُّ لاسم الفعل على مذهبه؛ لأنه نائبٌ عن الفعل وهو غيرُ فضلةٍ ولا معمولٍ .

وأما **حقيقةُ التسمية**: فهي أنَّ العرَبَ جاءت لبعض الأسماء فجعلَتْهَا أعلاماً على بعض الأفعال توسِعةً في الكلام ومجالاً في ميدان النظام. وعَلَميَّةُ هذه الأسماءِ علَميَّةُ شَخْصٍ[2]، فـ«هيهاتَ» مثلاً عَلَمٌ على «بَعُدَ» من قولك: هيهَاتَ زيدٌ، قيلَ: ولذلك جاءَ فيها المنقولُ نحو: / عندَكَ، والمرتجلُ نحو: مَـهٍ، والمشتَقُّ نحو: نَزَالِ، [١٤٣/أ] والجامِدُ نحو: هيهاتَ كما في عَلَمِ الشخص .

---

(١) المشهور أنها الكافية الشافية. قال في تعريف اسم الفعل:

نَائِبُ فِعلٍ غَيْرُ مَعمُولٍ ولا   فَضْلَةٍ اسمُ الفِعلِ والمُجدِي افْعَلا

انظر: شرح الكافية الشافية ١٣٨٢/٣ .

(٢) انظر: الهمع ١٢١/٥ .

وقيل(١): يمكنُ أن يكونَ من قبيل علَم الجنس، فيكونُ موضوعاً للحقيقة المعقولةِ في الذهن، وجازَ إطلاقُها على الأفراد الخارجيَّة؛ لوجود تلك الحقيقةِ فيها، فـ«هيهاتَ» وُضعَ لجنسِ البعْد المتصوَّر في الذهن، وينطلقُ على كل بُعْدٍ في الخارج لكون حقيقةِ البعْد موجودةً فيه، وبهذا القول قال ابنُ خَرُوف(٢).

٥ وعلى القول بأنَّ العلَمِيَّةَ شخصيَّةٌ، اختلفوا في المسمَّى، فقيل(٣): المسمَّى لفظ الفعل، فإذا قلتَ: نزالِ فمسمَّاهُ لفظُ «انزل» من غير دلالة على المعنى، و«انــزِلْ» هو الذي يدلُّ على الأمر بالنزول لا «نَزَالِ». وردَّه ابنُ عصفور(٤): بأنه يلزم منه أن اسم الفعل لا يكون اسماً للفعل(٥)، وإنما هو للفظ الفعل، فتكون التسميةُ على حذف مضاف، ولو كان كذلك لذُكِرَ هذا المضافُ، لأنَّ الموضعَ موضعُ تعليمٍ، وفي كونه

١٠ لم يُذكَرْ دليلٌ على أنه غيرُ مُرَادٍ.

وقيلَ(٦): المسمَّى معنى الفعل،فـ«نَزالِ» علَمٌ على النزول الذي يدلُّ عليه «انـزِل» فيدلُّ على الزمان بالوضع لا بالصيغة، ورُدَّ: بما رُدَّ به الأوَّلُ من لزوم كون التسمية على حذف مضافٍ؛ أي: اسمُ معنى الفعل.

وقيل(٧): المسمى الفعل والفاعل.

١٥ وقيل(٨): المسمى الفعل مع معناه فـ«نزال» علمٌ للفظ «انزل» ولمعناه من الأمر

---

(١) شرح المفصل ٢٩/٤، والهمع ١٢٢/٥.
(٢) لم أقف علي هذا القول.
(٣) انظر: ارتشاف الضرب ١٩٧/٣، والهمع ١٢١/٥.
(٤) شرح المقرب لوحة (١٢١ ـ مخطوط).
(٥) في الأصل: « اسم الفعل » ولعل ما ذكرته الصواب.
(٦) قيل: وهو ظاهر مذهب سيبويه وأبي علي. انظر: الكتاب ٢٤١/١-٢٤٥، والإيضاح ١٨٩، وارتشاف الضرب ١٩٧/٣، والتذييل والتكميل ١٦/٥.
(٧) التذييل والتكميل ١٦/٥.
(٨) وهذا قول ابن العلج في البسيط نقله أبو حيان في التذييل والتكميل ١٥/٥-١٦، وانظر: الهمع ١٢١/٥.

بالنزول، وهذا أيضاً يدلُّ على الزمان بالوضع لا بالصيغة، وهذا هو الصحيحُ عندهم، هذا على من يقولُ: إنها معارفُ[(١)].

وقد قيل: إنها على ثلاثةِ أقسامٍ: نكرةٌ لا غيرُ نحو: واهاً، ومعرفةٌ لا غيرُ نحو: نزالِ، وما فيه / الوجهان نحو: إيه وصه[(٢)]. [١٤٣/ب]

٥ **وأما سببُ التسمية**: فلوجهَين: لفظيٌّ ومعنويٌّ[(٣)]؛ أما من جهة اللفظ، فإن اسمَ الفعلِ أخصرُ من الفعل فإنه على لفظ واحد في الإفراد والتثنية والجمع، بخلاف الفعل فإنه تلحقُهُ علامةُ التثنية والجمع، وأما من جهة المعنى فإن اسمَ الفعل يُعطي التأكيدَ، والفعلُ لا يُعطيه، فإذا قلتَ: انزِلْ فمعناه: طلَبُ النزول من غير إشعارٍ بتأكيد الطلَب، وإذا قلتَ: نزالِ فمعناه: طلَبُ النزول على جهة التأكيد .

١٠ **المسألة الثانية: في حقيقة أسماء الأفعال، وأحكامها:**

أما حقيقتُهَا: فاختلف النحويون في ذلك على أقوالٍ:

الأول: للبصريين[(٤)] أنها أسماءٌ، واستدلوا على ذلك بأنها لا يلزمُهَا الاشتقاقُ، وأنها تجري على أمثلة كثيرة مبايِنَةٍ لأمثلة الأفعال، وأن فيها التعريفَ والتنكيرَ، والبنائيَّ كـ « صه » ، والمركَّبَ كـ « عندك » ، والمصغَّرَ كـ « رويد » ، والمثنى

١٥ كـ« شتَّان » ، والمجموعَ كـ « هيهات » ، وأنها تنوَّنُ للفرق بين المعرفة والنكرة نحو: صهٍ، وأن الألفَ واللام تدخل على بعضها قالوا: النجاءَكَ بمعنى: انْجُ[(٥)]، وأن نحو: نَزَالِ إذا سُمِّيَ به أُعرِبَ عند بني تميم، ولو كان فعلاً لم يُعرَبْ، بل يُحكى؛ لأن فيه

---

(١) وهو قولُ ابنِ طاهر في طرره، والظاهرُ من كلام ابن خروف. انظر: التذييل والتكميل ٣٠/٥، والمساعد ٦٥٨/٢، والهمع ١٢١/٥ .

(٢) انظر شرح الكافية الشافية ١٣٨٨/٣ .

(٣) فصل ابنُ جني القولَ في ذلك في كتابه الخصائص ٤٦/٣-٤٧، وانظر: شرح المفصل ٢٥/٤.

(٤) شرح المفصل ٢٧/٤، وارتشاف الضرب ١٩٧/٣، والمساعد ٦٣٩/٢، والهمع ١٢١/١ .

(٥) انظر الكتاب ٢٤٤/١ ـ ٢٤٥ .

ضميراً، والفعلُ إذا سُمِّيَ به وفيه ضميرٌ يُحكى عندَ جميع العرب، وهذا القولُ هو الصحيحُ[(١)].

القول الثاني: للكوفيين[(٢)] أنها أفعالٌ؛ لأنها تدل على الحدث والزمان الماضي والمستقبل.

٥ **والجوابُ:** أن دلالتَهَا على الحدث والزمان ليس بالوضع، وإنما سرَى لها من مسمَّيَاتها.

القول الثالث: لبعض البصريين[(٣)] أنها أفعالٌ استُعمِلَتْ استعمالَ / الأسماء، [١٤٤/أ] وجاءت على أبنية الأسماء، واتصلت الضمائرُ بها اتصالَ الأسماء، وهذا القولُ أراد به قائلُه الجمْعَ بين قول البصريين والكوفيين[(٤)].

١٠ **القول الرابع:** لأبي القاسم بنِ القاسم[(٥)] من نحاة الأندلس أنها ليست من

---

(١) قال ابنُ يعيش: « فإن قيل: فهلاّ كان إعرابُ بني تميمٍ من ذلك في التسمية ما لم يكن آخرُه راءً نحو: نزالِ ودراكِ دليلاً على أنه فعلٌ ؟ قيلَ: لا يدلُّ ذلك على كونه فعلاً؛ لأنهم أجروا ذلك مُجرى أين وكيف وكم إذا سُمي به » شرح المفصل ٢٨/٤ .

(٢) المصادر السابقة .

(٣) ارتشاف الضرب ١٩٧/٣ . وفي شرح الألفية لابن القواس ١٠١٥/٢: « وقيل: إنها ليست أسماءً صريحةً؛ لاستقلالها بالفائدة، ولا أفعالاً لعدم تصرفها » .

(٤) قال أبو حيان: « وهو في الحقيقة راجعٌ إلى قول الكوفيين » التذييل والتكميل ١٥/٥ .

(٥) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن علي بن يحيى بن القاسم الجزيري الخَضراوي، القاضي النحوي، كان متفنناً في المعارف، مقرئاً مجوداً، نحوياً ماهراً فقيهاً حافظاً، وكان مِمَّن رُحِلَ إلى سبتة، وأُخذَ عنه كتاب سيبويه وغيره. توفي سنة ٦٠٨ هـ. أخباره في: بغية الوعاة ٨٤/٢ .
وقد أخطأ الرعيني رحمه الله في نسبة هذا القول إلى أبي القاسم الخَضراوي، والحقُّ أنه لأحمد ابن صابر أبي جعفر القيسي. وهذا القولُ منسوب إليه في الهمع ١٢١/٥. وذكره أبو حيان في ارتشاف الضرب ١٩٧/٣ دون نسبة.
أما أبو القاسم الخَضراوي فله رأيٌ آخرُ في أسماء الأفعال نص عليه أبو حيان في ارتشاف

=

أقسامِ الكلِمِ الثلاث، فلا يُحكم عليها بالاسميَّـةِ ولا الفعليَّـةِ ولا الحرفيَّـةِ . **قلتُ:** وهذا عند قائله يُسمَّى بالخالفة؛ لكونه لا يُدرَى من أي قسمٍ هو من أقسام الكلـم، يُقالُ في الرجل المجهول: لا أدري أيُّ خالفة هو؛ أي: أيُّ الناس هـو[1] . و«خالِفَـة» هنا غيرُ منصرفٍ للتأنيث والعلميَّةِ، كأنه علَمٌ على معنى الخلاف .

٥ **وأما أحكامها:** فلها أحكامٌ:

الأول: أنها تجـري في التعـدي والـلزوم مَجـرى أفعالهـا، فـإن كـان مُسـمَّاها متعدياً كانت هي متعديةً، وإن كان لازماً كانت لازمةً، تقـول في المتعـدي: رويـدَ زيداً، بنصْبِ «زيد» على المفعولية؛ لأن «رويدَ» اسمٌ لـ«أَمْهِلْ» و«أَمْهِلْ» متعدٍّ، تقول: أَمْهِلْ زيداً، وتقولُ في اللازم: صَهْ، فلا تنصِبُ؛ لأنه اسمٌ لـ«اسكت» ، وهـو لازم،

١٠ وقد تـأتي بخلاف ذلـك، قـالوا: آمـين، ولم ينصبـوا بـه المفعـول بـه، مـع أن فعلَـه «استجب» ، وهو متعدٍّ، يُقالُ: استجبْ لنا دعاءَنا .

الحكم الثاني: أنها إن كانت بمعنى الأمر ففاعلُها مستترٌ لا غـيرُ، فـإذا قلـتَ: صَهْ، ففيه ضميرٌ فاعلٌ لا يظهرُ، التقدير: صَهْ أنت، دليلُه: تـأكيدُه والعطـفُ عليـه، تقول: صَه أنت وزيدٌ، فـ«زيدٌ» معطوفٌ على الضمـير المسـتتر في «صـه» ، و«أنـت»

١٥ الملفوظُ به تأكيدٌ له، فإن كان بمعنى الخبر فيجوزُ إضمارُ فاعلِهِ وإظهارُه كمـا جـاز في مسمَّاه، فكما تقول: بَعُدَ زيدٌ ، وزيدٌ بَعُدَ، تقول: هيهاتَ زيدٌ، وزيدٌ هيهـات، فمن الأوَّلِ قولُ الشّاعر :

الضرب ١٩٧/٣، والتذييل والتكميـل ١٥/٥، وهـذا الـرأي لا يخرُجُ عـن القسـمة المعروفـة للكلام .

وأبو جعفر هذا كان كاتباً مترسلاً شاعراً حسن الخط، على مذهب أهل الظاهر، وعنـه أخـذ أبو جعفر بن الزبير شيخُ أبي حيان. أخباره في: بغية الوعاة ٣١١/١، ونفح الطيب ٦٥٥/٢.

(١) الصحاح (خلف). وكُتب في حاشية الأصـل: « وحكـى صـاحب الصحـاح: ومـا أدري أيُّ الطِّبْنِ هو؛ أيْ: أيُّ الناس هو » . والنص في الصحاح (طبن) .

/فَهَيهَاتَ هَيهَاتَ العَقِيقُ وَأَهْلُهُ وَهَيهَاتَ خِـلٌّ بِالعَقِيقِ أُوَاصِلُهْ[1] [١٤٤/ب]

فـ«العقيق» و«خِلٌّ» فاعلان بـ«هيهات».

ومن الثاني قولُه تعالى: ﴿ هَيهَاتَ هَيهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾[2] فالفاعل في «هيهات» ضميرٌ يعود على الخروج[3] على أحد الأقوال، ولم يُسمع في أسماء الأفعال التي جاءت بمعنى الخبر النصبُ؛ لأنه ما سُمِّي منها إلا غيرُ المتعدِّي .

الحكم الثالث: لا تعمل إلا ظاهرةً ولا تعملُ مضمَرةً؛ لأنها ضعيفةٌ في العمل، فلا يُقَالُ: زيداً على تقدير: رويدَ زيداً، وظاهرُ كلام ابن مالك[4] أنه يجوزُ أن تعملَ مضمَرةً، ونسبَهُ إلى سيبويهِ؛ لأن سيبويهِ قال[5] في قولك: (زيداً فاقتلْهُ): « وإن شئتَ نصبتَه بـ«عليك» كأنك قلتَ: عليك زيداً » ، فهذا من سيبويهِ تجويزٌ لإضمار أسماء الأفعال، قال الشيخُ أبوحيَّان[6] ـ رحمه الله ـ: « وكلامُ سيبويهِ متأوَّلٌ على أنه تفسيرُ معنىً لا تفسيرُ إعراب »، قال: « وإنما يُريدُ: وإن شئتَ نصبتَه على فعلٍ يدلُّ عليه سياقُ الكلام، كأنه قال: الزَمْ زيداً » .

الحكم الرابع: أن فاعلَها مستترٌ لا يظهر في تثنيةٍ ولا جمعٍ، تقول: صهٍ للواحد

---

(١) من الطويل، وهو لجرير في ديوانه: ٩٦٥/٢، والرواية فيه:

فَأَيهَاتَ أَيهَاتَ العَقِيقُ ومَن بِهِ وَأَيهَاتَ وَصْلٌ بالعَقِيقِ تُوَاصِلُهْ

والشاهد في: معاني القرآن للفراء ٢٣٥/٢، والمسائل الحلبيات ٢٤١، والإيضاح ١٩١، وإيضاح شواهده ١٩٢/١، والخصائص ٤٢/٣، وشرح المفصل ٣٥/٤، وارتشاف الضرب ٢٠٧/٣، والمساعد ٦٤٠/٢ .

(٢) سورة المؤمنون: الآية: ٣٦ .

(٣) في قوله تعالى في الآية ٣٥: ﴿أَيَعِدُكُم أَنَّكُم إِذَا مِتُّم وكُنتُم تُرَاباً وعِظَاماً أَنَّكُم مُخرَجُون﴾ .

(٤) قال في التسهيل: ٢١٠: « وحكمها غالباً في التعدي واللزوم والإظهار والإضمار حكم الأفعال الموافقتها معنى » .

(٥) الكتاب ١٣٨/١. وانظر معاني القرآن للفراء ٢٦٠/١، ٣٢٣ .

(٦) التذييل والتكميل ١٦/٥، وارتشاف الضرب ٢١٥/٣ .

وللاثنين والثلاثة، بخلاف مسمَّاه، فإنه يظهر مع التثنيــة والجمْعِ، تقــولُ للواحـد: اسكُتْ، وللاثنين: اسكُتَا، وللجميع: اسكُتُوا .

الحكم الخامس: أكثرُ ما تجيءُ مُرَاداً بهــا الأمـرُ نحـو: «صَه» بمعنى اسكُتْ، و«مَه» بمعنى اكفُفْ، وقد تأتي بمعنى الخبر فتكون بمعنى المضارع نحـو: «أفٍّ» معنـاه: ٥ أتضجَّرُ، وبمعنى الماضي نحو: «هيهاتَ» معناه: بَعُدَ، ومجيئُهُ بمعنى المضارع أكـثرُ مـن الماضي.

ولا يُوجَدُ اسمُ فِعلٍ مُسمَّاه فعلٌ مُضَـارعٌ مجزومٌ بـ«لا»، فـلا يُقـالُ: نـزالِ/ [١٤٥/أ] بمعنى: لا تنزل، ولا: حذارِ بمعنى: لا تحذر. قاله ابنُ عصفور[١]، وعلَّله السِّيرافيُّ[٢] بأنه يؤدي إلى جعل الاسم الواحد مكان الحرف والفعل معاً، وهما جنسان مختلفان ١٠ لا يجتمعان؛ لتناقض أحكامهما .

وأما قولُ أبي عليٍّ في «الإيضاح[٣]»: «وأكثرُ مـا تُستعمَلُ في الأمـر والنهـي» فلا يُريدُ به النهيَ المصطَلَحَ عليه، بل يُريدُ به الأمرَ الذي يُرادُ به التحذيرُ نحو: حَذَارِ من كذا، وأرادَ «بالأمر» الذي لا يُراد به تحذيرٌ نحو: نَزَالِ .

وعلَّلُوا كثرةَ مجيئِهَا في الأمر دون الخبر[٤]، بـأن العـرَبَ إنمـا كـثُرَ تصرُّفُهَـا في ١٥ أفعال الأمر بالحذف وغيره، وقلَّ ذلك في أفعال الخبر، فلذلك كـثُرَ اسـمُ الفعـل في الأمر دون الخبر .

الحكم السادس: قد تأتي أسماءُ الأفعال بمعنى النفي أو النهي أو الاستفهام أو

---

(١) شرح المقرب لوحة (١٢١ ـ مخطوط) قال: «ولا يجوز في شيء من النهي، وذلك أن النهي لا يكون إلا بلا، وهذه المنصوبات معنا على إضمار فعلٍ، فـلا يجوز أن تضمـر (لا) والفعل جميعاً» .

(٢) لم أقف على التعليل بنصه في مظانه من شرح الكتاب، وانظر منه: ٥١/٢ مخطوط .

(٣) الإيضاح ص: ١٨٩ .

(٤) انظر شرح المفصل ٢٩/٤ .

التعجب استحساناً أو تندماً أو للاستعظام. فمثالُ ما فيه معنى النفيُ قولُهُم: هَمْهَامْ، معناه: فَنِيَ، وقيلَ: لم يبقَ شيءٌ[١]. قال الشّاعرُ:

مَا كَانَ إلاّ كاصْطِفَافِ الأَقْدَامْ

حَتّى أتَيناهُمْ فَقَالُوا هَمْهَامْ[٢]

٥ أي: لم يبقَ شيءٌ، وقد يأتي ومعه النفيُ صريحاً، قالوا: لا لعاً؛ أي: لا أَقَالَهُ اللهُ[٣].

ومثال النهي قولك: وَرَاءكَ بمعنى تأخَّرْ.

فإن قلتَ: فقد تقدَّمَ أن أسماءَ الأفعال لا تأتي بمعنى النهي ؟

فالجوابُ: أنها لا تأتي بمعنى النهي المصطلحِ عليه، وأما أن يكونَ معناه النهيَ

١٠ من غير لا والفعل، فذلك جائزٌ كما تقدَّمَ.

ومثالُ معنى الاستفهام قولُكَ للرجل: مَهْيَمْ؟ معناه: أَحَدَثَ لكَ شيءٌ؟ ومنه في الحديث أن النبي ﷺ رأى على عبدالرحمن بنِ عوفٍ أَثَرَ صُفْرَةٍ فقال: «مَهْيَمْ»؟ أي: ما حَدَثَ / لك؟ فقال: تزوَّجْتُ يا رسولَ اللهِ[٤]. [١٤٥/ب]

---

(١) حكى اللحياني عن الكسائي أنه سمع أعرابياً من بني عامر يقول: إذا قيلَ لنا: أبقي عندكم شيءٌ؟ قلنا: همهام همهام ؛ أي: لم يبقَ شيءٌ» المحكم ٨١/٤، والمساعد ٦٤١/٢ .

(٢) رجز لم أقف على قائله، وهو في: المحكم ٨١/٤، والتذييل والتكميل ٢١/٥ عن ابن كيسان في تصريفه، والخزانة ٣٠٨/٦ .

(٣) انظر:المحكم ٢٦٠/٢، وارتشاف الضرب ٢٠١/٣، والهمع ١٢٣/٥. واستشهد أبو حيان في التذييل والتكميل ١٧/٥ على (لا لعاً) بقول ابن دريد في مقصورته:

فَإن عَثَرْتُ بَعْدَهَا إنْ وَأَلَتْ نَفْسِيَ مِنْ هَاتَا فَقُولاَ: لاَ لَعَا

واتظر شرح المقصورة لابن هشام اللخمي ص: ٢٠٠ .

(٤) رواه البخاري في صحيحه (في كتاب البيوع) برقم: (١٩٠٨)، و(في كتاب المناقب) برقم: (٣٤٩٦، ٣٤٩٧، ٣٦٤٤)، و(في كتاب النكاح) برقم: (٤٦٨٤)، و(في كتاب الدعوات) برقم: (٥٩٠٧). وتكملة الحديث: « ... قال: ما سُقْتَ إليها؟ قال: نواةً من ذَهَبٍ أو وَزْنَ =

ومثالُ معنى التعجب استحساناً قولُ الراجز:

وَابِأَبِي أَنْتِ وَفُوكِ الأَشْنَبُ

كَأَنَّمَا ذُرَّ عَلَيهِ الـزَّرنَبُ[1]

فـ«وا» اسم فعل لـ«أتعَجَّبُ» والتعَجُّبُ هنا على جهة الاستحسان، يُعرَفُ ذلك

٥ من السياق .

ومثالُ التعَجُّبِ تندُّماً قولُ الآخَرِ:

سَــــالَتَانِي الطَّلاَقَ أَنْ رَأَتَانِي قَــــلَّ مَالِي قَدْ جِئْتُمَانِي بِنُكْرِ

وَيْ كَأَنْ مَن يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْـ ـبَبْ وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ[2]

فـ«وَي» اسمُ فعلٍ لـ«أتعجَّبُ» ودخلَـهُ التنـدُّمُ، والبيتـان مـن الخفيـف، ووزنُـهُ:

١٠ فاعلاتُنْ مُستَفْعِلُنْ فاعلاتُنْ، ومثلُه البيتُ الثاني مُدمَجٌ فنصفُه في الحاء من « يُحبَب»، وسهَّلَ همزةَ « سأَلَتاني »[3].

نَواةٍ من ذَهَب، قال: أَوْلِمْ ولو بِشَاةٍ » . وانظر: المجموع المغيث للمديني ٣/٢٤٦، وإعراب الحديث للعكبري ص: ١٢٤، والنهاية لابن الأثير ٤/٣٧٨ .

(١) البيتان لراجزٍ من بني تميم، ويُروى بعدهما:

أَو زَنْجَبِيلٍ فَهْوَ عِنْدِي أَطْيَبُ

والشاهد في: شرح الكافية الشافية ٣/١٣٨٦، وارتشاف الضرب ٣/٢٠٠، والمساعد ٢/٦٤٢، والمغني ٤٨٣، وشرح أبياته ٦/١٤٣، والهمع ٥/١٢٤ . والزَّرْنَبُ: نبتٌ طيبُ الرائحة. راجع النبات للدينوري: ٢٢١. ويُروى: يا بأبي ... ولا شاهد فيه حينئذٍ .

(٢) من الخفيف، واختلف في نسبتهما، فقد نُسبا إلى زيد بن عمرو بن نُفيل القرشي، وإلى ابنه سعيد، وكذلك نُسبا إلى نُبيه بن الحجاج السهمي. انظر: الكتاب ٢/١٥٥، ٣/٥٥٥، والأصول ١/٢٥٢، ٣/٤٧٠، وشرح المفصل ٤/٧٦، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٨٦، والجنى الداني ٣٥٣، والخزانة ٦/٤٠٤ .

(٣) قال السيرافي في شرح الكتاب ٢/١٨٤ مطبوع: « فإن هذا ليس من تخفيف الهمز، وذلك أن من العرب من يقولُ: سَلْتُهُ أَسَالُهُ، وهما يتساولان، فلا يهمز، وإنما أتى به الشاعر غير مهموز على هذه اللغة » إلا أن كلام سيبويه - رحمه الله - يُفيدُ أن الألف في « سَالَتَاني » هي من تخفيف الهمزة، قال: لأن الشاعرَ ليس من لغته سَلْتُ ولا يَسَالُ. الكتاب ٣/٥٥٤-٥٥٥ .

ومثالُ الاستعظام قولُك عند أمرٍ تستعظِمُهُ: بَخٍ . جاء في حديث أبي طلحة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنه لما ذَكَرَ للنبي ﷺ عن صدَقَتِهِ قال له ﷺ: « بَخٍ بَخٍ، ذلك مالٌ رَابِحٌ[1] ». فـ«بَخٍ» اسمُ فعل لـ«أتعجَّبُ» دخلَه معنى الاستعظام .

الحكم السابع: اختلفوا في هذه الأسماء هل لها موضعٌ من الإعراب أو لا؛ فذهبَ الأخفشُ[2] أنه لا موضعَ لها من الإعراب، وهو ظاهرُ كلام ابن مالك[3]، وذهب سيبويهِ والمازنيُّ والدينَوَريُّ[4] إلى أنها في موضع إعراب، والقولان عن الفارسيِّ[5] .

---

(١) رواه البخاري في صحيحه (في كتاب الزكاة، باب الزكاة على الأقارب) ٣/٣٢٥ (فتح الباري)، وكذلك (في كتاب الوصايا، باب من تصدق إلى وكيله) ٥/٣٨٧، و(في كتاب الأشربة، باب استعذاب الماء) ١٠/٧٤، ورواه مسلم في صحيحه (في كتاب الزكاة، باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين) ٢/٦٩٣ (بشرح النووي) . وانظر: غريب الحديث للخطابي ١/٦٠٩ - ٦١٠، والنهاية ١/١٠٠ .

(٢) فتكون مبنية. وبهذا أخذ الرضيُّ وابنُ هشام الخَضراوي ونقله عن الجمهور. انظر: شرح الكافية ٢/٦٧، والملخص ٣٤٧، وارتشاف الضرب ٣/٢١٤، والتذييل والتكميل ٥/٣١، والمساعد ٢/٦٥٨ .

(٣) قال في التسهيل: ٢١٣: « وكلها مبني لشبه الحرف » .

(٤) لم أقف على نص سيبويه في ذلك. وفي الكافي قال ابن أبي الربيع: « وفي لفظ سيبويه بعض ظهور يقتضي أن موضعها نصبٌ، وإن لم يكن واضحاً » عن الملخص: ٣٤٨ هامش (١)، وانظر: ارتشاف الضرب ٣/٢١٤، والمساعد ٢/٦٥٨ .
والدينوري هو: أحمد بن جعفر الدينوري النحوي، نزيل مصر، وهو ختن ثعلب، أصله من دينَوَر، قدم البصرة وأخذ عن المازني والمبرد كتاب سيبويه. من تصانيفه: « ضمائر القرآن » و « إصلاح المنطق » . توفي سنة ٢٨٩ هـ. أخباره في: إنباه الرواة ١/٦٨، ومعجم الأدباء ٢/٢٣٩، والوافي بالوفيات ٦/٢٨٥ .

(٥) نقل عنه ابنُ جني في المحتسب ١/١٨٦ قوله: « ولو قلتَ عليكم كتابَ الله، لما كان لقولك: (عليكم) موضع من الإعراب أصلاً » وانظر: التذييل والتكميل ٥/٣١، وارتشاف الضرب ٣/٢١٤ .

ثم القـائلون بـأن لها موضعـاً مـن الإعـراب اختلفـوا فقيـل: موضعُهـا رفـعٌ بالابتداء[١]، والضميرُ الذي فيها فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبر، كما قالوا في: أقائمٌ الزيدان، لأنَّ المقصودَ منسوبٌ ومنسوبٌ إليه، وقد حصَلَ، لا يقالُ: الفاعلُ هنا مستترٌ، وفي / أقائمٌ الزيدان ظاهرٌ، فإنه لا فَرْقَ في الحكم بالجملة بين أن يكونَ الفاعلُ ظـاهراً [١٤٦/أ] أو مضمراً .

وقيل: موضعُها نصبٌ على المصدرية[٢]، فإذا قلتَ: رُوَيدَ زيداً، فكأنكَ قلتَ: أَرْوِدْ إرواداً زيـداً، قيـل: والأوَّلُ أظهـرُ؛ لأنهـا أسمـاءٌ مجرَّدةٌ عـن العوامـل اللفظيـة، فوَجَبَ أن يُحكَمَ عليها بالابتداء. والثاني ضعيفٌ؛ لأنها لو كانت منصوبـةً نَصْـبَ المصدرِ، لوجبَ أن يكون الفعلُ مقدراً معها، فتخرجُ عن أن تكونَ اسمَ فعلٍ كمـا في «سَقياً» و«رَعياً» .

الحكمُ الثامن: في بنائها. وهي بهذا النظر قسمان: مرتَجَـلٌ نحـو: صَـهْ ومَـهْ، ومنقولٌ: نحو: دونك وعندك، فإن كانت مرتجلةً فهي مبنيـةٌ؛ لأنهـا لم تُستَعمَلْ في غير اسم الفعل، وإن كانت منقولةً فاختلفوا؛ فقال ابنُ جنّي[٣]: هي مبنيـةٌ، وبُنيـت على الفتح؛ لأنها الحركةُ التي أُعرِبَت بها قبلَ أن تُجعَلَ اسمَ فعل، كما بنَوا اسمَ لا - في قولهم: لا رجلَ - على الحركة التي كانت له حالةَ الإعراب .

وقيل: إنها معربةٌ باقيةٌ على إعرابها من الظرفية .

وإذا قلنا بالبناء فقد اختلفوا في مُوجِبه؛ فذهبَ ابـنُ مـالك[٤] أن سببَ البنـاء

(١) شرح الكافية ٦٧/٢، والتذييل والتكميل ٣١/٥ عن ابن العلج، والمساعد ٦٥٨/٢ .

(٢) انظر: المصادر السابقة . قال أبـو حيـان: «ذهـب سيبويه والمازني والدينوري إلى أن أسماء الأفعال منصوبة بإضمار فعلٍ، وهو الصحيح» . التذييل والتكميل ٣٠/٥-٣١ .

(٣) الخصائص ٤٩/٣-٥١.

(٤) التسهيل: ٢١٣، وبه قال ابنُ هشام في أوضح المسالك ٩٤/٤ .

شَبَهُهَا بالحروف من حيث إنها عاملةٌ غيرُ مَعمُولةٍ .

وذهب الفارسيُّ وابنُ جنّي[١] إلى أنها بُنيَت لأنها تضمَّنَت معنى لامِ الأمر؛ لأنَّ «نزال» واقعٌ موقعَ «انزل»، والأصلُ في انزِلْ: لِتَنْزِلْ. ورُدَّ: بأنه ينكسِرُ بالأسماء الواقعةِ موقعَ الخبر نحو: هيهاتَ .

٥ وذهب قومٌ منهم الجزوليُّ إلى أنها بُنيت لوقوعها موقعَ المبني[٢]، ورُدَّ: بأنه ينكسرُ بما وقعَ موقِعَ المُعرَب نحو: أفٌ، فإنه واقعٌ موقِعَ الفعل المضارع وهو «أتضجَّرُ» .

الحكم التاسع: اختلفوا في تقديم / معمولِ اسم الفعل عليه[٣]، فذهب [١٤٦/ب] البصريون[٤] أنه لا يجوزُ، فلا يقالُ في «رويد زيداً»: زيداً رُوَيد، ولا في «عليك ١٠ زيداً»: زيداً عليك؛ لأن عملَها ضعيفٌ، فلا تتصرَّفُ تَصَرُّفَ أفعالِهَا .

وذهب الكوفيون ـ إلاَّ الفراء[٥] ـ أنه يجوزُ تقديمُ المعمول عليها قياساً على اسم الفاعل، واحتجوا بظواهر منها قوله تعالى: ﴿ كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ ﴾[٦]

---

(١) الخصائص ٣/٥٠، والتذييل والتكميل ٥/٣١ . وهذا رأي الكوفيين، انظره في الإنصاف ٢/٥٣٤، ٥٤٠، ٥٤٩ .

(٢) نقله ابن الأنباري عن بعض البصريين. انظر الإنصاف ٢/٥٣٥، ٥٤٨. وقد رد هذا القول ابنُ جني في الخصائص ٢/٥٣٥. وانظر: التذييل والتكميل ٥/٣١ .

(٣) هذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، تنظر في: الإنصاف ١/٢٢٨، والتبيين ٣٧٣، وائتلاف النصرة ٣٤-٣٥ .

(٤) قال سيبويه: « واعلم أنه يقبح زيداً عليك، وزيداً حذرَكَ؛ لأنه ليس من أمثلة الفعل، فقبُحَ أن يجريَ ما ليس من الأمثلة مجراها » الكتاب ١/٢٥٢ . وانظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٦، وشرح الكتاب ٢/٥٦ مخطوط، وإيضاح الشعر ٣٠ .

(٥) فإنه ذهب مذهب البصريين . انظر: معاني القرآن له ١/٢٦٠، والإنصاف ١/٢٢٨ .

(٦) سورة النساء: من الآية: ٢٤ .

فـ«كتابَ» منصوبٌ بـ«عليكم»، وكان الأصلُ: عليكم كتابَ الله؛ أي: الزَمُوا، ثـمَّ قُدِّمَ. ومنها قولُ الشَّاعر:

يَا أَيُّهَا المَـايِـحُ دَلْوِي دُونَكَا

إِنِّي رَأَيتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا[1]

فـ«دلوي» منصوبٌ بـ«دونك» والأصلُ: دونكَ دلوي؛ أي: خُذ، ثمَّ قُدِّمَ.

وتأوَّل البصريون ذلك؛ أمَّا الآيةُ الكريمـةُ فقيـل: «كتـاب الله» فيهـا منصـوبٌ على المصدر[2]؛ أي: كَتَبَ الله ذلك كتاباً عليكـم، ويؤيِّـدُه قـراءةُ أبـي حَيْـوَةَ[3]: ﴿كَتَبَ الله﴾ فعلاً ماضياً. وقيل: مفعولٌ بفعلٍ مضمَرٍ[4]؛ أي: التَزِمُوا.

---

(١) بيتان لراجز جاهليٍّ من بني أُسيِّد بن عمرو بن تميم، ونسبه القاضي الجرجاني في الوساطة: ٢٧٥ إلى رؤبة، ولم أجده في طبعة ديوانه، وتبعه على هذه النسبة ابنُ الشجري في أماليه ١٤٠/٣. ونسبه بعضُهم إلى جارية من بني مازن. والحقيقة أنهما ليسا للجارية، بل هي متمثلة بهما، قال البغدادي: «وقد أنشدتهما جارية من بني مازن، وضمت إليهما بيتين آخرين» .. وفي السيرة النبوية لابن هشام ٣١١/٣ أن جاريةً من الأنصار أقبلت بدلوها فأنشدت الأبيات تخاطب ناجيةَ بن جندب الذي نزل في القليب يميحُ على الناس في غزوة الحديبية.

وانظر الشاهد في: معاني القرآن للفراء ٢٦٠/١، ٣٢٣، والتبصرة ٢٥٠/١، والإنصاف ٢٢٨/١، وشرح المفصل ١١٧/١، والمقرب ١٥١، والخزانة ٢٠٠/٦.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٦/٢، وإعراب القرآن ٤٤٥/١، وإعراب القراءات السبع وعللها ١٣٢/١، والمحرر الوجيز ٧/٤، والبيان ٢٤٨/١، والتبيان ٣٤٦/١.

(٣) شريح بن يزيد الحضرمي الحِمصي، أبو حيوة، مقرئ الشام، من الثقات، قرأ على الكسائي. أخباره في: الثقات ٣١٣/٨، وتهذيب الكمال ٤٥٥/١٢، وغاية النهاية ٣٢٥/١.

وانظر القراءة في: مختصر الشواذ ص: ٢٥، والمحتسب ١٨٥/١-١٨٦، والمحرر الوجيز ٧/٤، والبحر المحيط ٢١٤/٣.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٦/٢، وإعراب القرآن ٤٤٥/١، والإنصاف ٢٣٠/١، والتبيان ٣٤٦/١.

وأمَّا البيتُ فقيل: «دلوي» مبتدأٌ و«دونك» الخبرُ[١]، وقيل: هو مفعولٌ بفعلٍ محذوفٍ[٢]؛ أي: تناولْ دلوي، وقال ابنُ مالك[٣]: هو منصوبٌ بـ«دونك» آخرَ مقدَّماً عليه، وحُذِفَ لدلالة المنطوق عليه، وفيه عملُ اسمِ الفعل محذوفاً، وقد تقدَّمَ ما فيه[٤]. والمايِحُ هنا بياء مثنَّاةٍ من أسفل: الذي ينزلُ في البئر فيملأُ الدلوَ، والماتِحُ بالمثنَّاة من فوق: الذي يكونُ في رأس البئر ليأخذَ الدلوَ من الذي في أسفلِ البئر[٥].

الحكم العاشر: في الكاف اللاحقة لهذه الأسماء، ولا تخلو هذه الأسماءُ أن تكونَ منقولةً أو مرتَجَلَةً؛ فإن كانت منقولةً نحو: عليكَ، فسيأتي[٦] حكمُ الكاف معها، حيث نتكلم على قوله:

«ومثلُها / من الظُّرُوفِ دونَكَا» [١٤٧/أ]

وإن كانت مرتَجَلَةً، فلا تخلو أن تكونَ[٧] لاحقةً لنَفْسِ الاسمِ أو لا، فإن كانت لاحقةً لنَفْسِ الاسم، فالكلامُ عليها من أوجُهٍ:

الأول: أنها حرفُ خطابٍ[٨]، أُتيَ به لبيان الضميرِ الفاعل المستترِ في اسم الفعل؛ لأنه لا يَظهَرُ في تثنيةٍ ولا جمْعٍ فتقولُ: هاكَ وهاكِ وهاكُمَا وهاكُمْ وهاكُنَّ.

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ٢٦٠/١، ٣٢٣، ومعاني القرآن وإعرابه ٣٦/٢، والإنصاف ٢٣٤/١، وشرح المفصل ١١٧/١، وشرح الكافية الشافية ١٣٩٤/٣.

(٢) المصادر السابقة.

(٣) شرح الكافية الشافية ١٣٩٥/٣. وفي الإنصاف ٢٣٤/١ - ٢٣٥: « وإنما هو منصوب بتقدير فعل كأنه قال: خذ دلوي دونك، و « دونك » مفسر لذلك الفعل المقدر ».

(٤) انظر صفحة: ٤٥٣.

(٥) الصحاح (ميح)، والمحكم ٢٠٩/٣، ٣٤٩. وفي المثل: « هو أبصرُ من المائح باست الماتح ».

(٦) انظر ما يأتي صفحة: ٥٣٣.

(٧) أي: الكاف.

(٨) قال سيبويه: « وإنما جاءت هذه الكاف توكيداً وتخصيصاً » الكتاب ٢٤٥/١. وانظر: الأصول ١٤٤/١، والتذييل والتكميل ١٩/٥، والمساعد ٦٥٧/٢.

الثاني: هل تلحقُ على سبيل الجواز أو اللزوم، فقيـل: إنْ أُمِنَ اللَّبْسُ جاز لحَاقها نحو: رُوَيدَ يا هندُ، إذ معلومٌ أنَّ الخطابَ لـ«هند» لا غير، فإن لم يُؤمَنْ اللَّبْسُ فلا بدَّ من الكاف[1] نحو أن تقولَ: رُوَيدَ، وليس ثـمَّ ما يُشعِرُ بتعيين المخاطَب، وقيل: يَلزَمُ إذا كانت بدلاً من الهمزة، فإذا قلتَ: هاكَ والكافُ بدلٌ من الهمزة، لَزِمَت .

الثالث: الصحيح أنه لا موضعَ لها من الإعراب؛ لكونها حرفاً[2]، وإنما قالوا بكونها لا موضعَ لها من الإعراب؛ لأنه إن قدَّرْتَها في محل جرٍّ لم تُجَرَّ؛ لأن اسمَ الفعل لا يُضافُ[3]، بخلاف اسم الفاعل، وسيأتي الفَرقُ .

وإن قدَّرتَهَا في محل نصبٍ وجعلتَهَا غيرَ الضمير في «رُوَيد» فلا يجوزُ؛ لأنه يَلزَمُ في قولك: رُوَيدك زيداً، أن يتعدى لمفعولَين، وهو لا يتعدى إلا لواحد[4]، وإن جَعَلْتَهَا نفسَ الضمير المستتر في «رُوَيد» لَزِمَ منه أيضاً تعدِّي فعلِ المضمَر المتصل إلى مضمَرِه المتصل؛ لكون الكاف المقصودُ بها خطابُ المأمور، وهو الضميرُ المستكنُّ في رُوَيدَ، فلو جعلناها اسماً لَكَانَ «رُوَيدَ» قد رَفعَ الضميرَ المستكنَّ فيه، ونَصَبَ

---

(١) قال سيبويه: فإنما أدخل الكافَ حين خاف التباس من يعني بمن لا يعني، وإنما حذفها في الأول استغناءً بعلم المخاطَب أنه لا يعني غيره» الكتاب ١/٢٤٤ .

(٢) قال أبو حيان: «ولا نعلم في ذلك خلافاً» ارتشاف الضرب ٣/٢١٤، والتذييل والتكميل ٥/١٩، وانظر: التعليقة على الكتاب لأبي علي الفارسي ١/١٦١، والمقرب ١٤٧ .

(٣) قال سيبويه عن أسماء الأفعال: «وأجريت مُجرى ما فيه الألف واللام نحو: النجاء» ، قال السيرافي في شرحه: «يعني أنها جُعلت مفرَدةً غير مضافة، كما أن النجاء مفرد غير مضاف ...» الكتاب ١/٢٤٢، وشرحه ٢/٥٢ مخطوط، وانظر: إيضاح الشعر ٢٨، والتذييل والتكميل ٥/١٩ .

(٤) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢/٥٣ مخطوط، والتعليقة عليه للفارسي ١/١٦١ .

الكافَ وهما لشيء واحدٍ، وهو لا يجوزُ إلا في باب «ظنَّ».

وإن قدَّرْتَها في محل رفعٍ، لم يجز وإن كان قال به بعضُ الكوفيين[1]؛لأن الكافَ لم تثبت من ضمائر الرفع، ولأن هذه الكافَ قد تُحذَفُ عند عدم/ اللبس، ولو [١٤٧/ب] كانت من ضمائر الرفع لم تُحذَف؛ لأنَّ ضميرَ الفاعلِ المتصل بالعامل إذا ظهَرَ، لم يُجزْ حذفُه. قاله ابنُ عصفور[2].

الحكم الحادي عشر: في التنوين اللاحق لهذه الأسماء، ويقالُ له تنوينُ التنكير، بمعنى أنك إذا قلتَ: إيهٍ بالتنوين فمُرَادُكَ: حَدِّثْ أيَّ حديثٍ كان، وإذا قلتَ: إيهِ بغير تنوينٍ، فمُرادُكَ: حدِّث الحديثَ المعهودَ بيني وبينك، وكذلك إذا قلتَ: صهٍ بالتنوين فمعناه: اسكُتْ سكوتاً أيَّ سكوتٍ كان، وإذا قلتَ: صهِ بغير تنوين فمُرادُكَ: اسكُت السكوتَ المعهودَ منك .

وأسماءُ الأفعال بالنظر إلى التنوين ثلاثةُ أقسام: قسمٌ لاينوَّنُ كـ«رُوَيدِ»، وقسمٌ لازمٌ التنوينَ كـ«فِدَاءٍ»، وقسمٌ يجوزُ فيه الأمران كـ«مَه» و«صَه» وهذا يُستفادُ من اللغة بالتتبُّع، وقد تقدَّمَ الكلامُ على هذا التنوين في أول الكتاب حيث قال المصنفُ[3]:

فالاسْمُ عَرِّفْهُ وَأَخبِرْ عَنْهُ ... وَثَنِّهِ وَاجْمَعْهُ أَو نَوِّنْهُ

الحكم الثاني عشر: أنَّ المرتجلَ منها لا يُضاف، فإنها لم تُستعمَلْ إلا بمعنى الفعل، والفعلُ لا يُضافُ فكذلك الأسماءُ التي ارتُجِلَتْ له، و لم تُستَعمَلْ في غيره، بخلاف غيرِ المرتَجَل نحو: عندك ودونك وحِذْرَكَ، فإنه تجوزُ إضافتُه، فإن «عند» و«دون» قد استُعمِلا ظرفَين قبل أن يُسمَّى بهما الفعلُ، و«حِذْرَكَ» قد استُعمِلَ قبلَ التسمية به مَصدراً، فجائزٌ إضافتُهَا إجراءً لها على حُكم أصلها .

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٥/٢٩، والمساعد ٢/٦٥٧ .

(٢) شرح المقرب لوحة (١٢٥ ـ مخطوط) .

(٣) انظر السفر الأول من هذا الشرح ١/٩٤، ١٠٢ (رسالة دكتوراه) .

فإن قلتَ: فما الفرقُ بين اسم الفاعل حيث أُضيف وبين اسم الفعل حيث لم يُضَف ؟

فالجوابُ: أن اسمَ الفعل قد تمحَّضَ لمعنى الفعل، فكأنه فعلٌ حقيقةً، والفعلُ لا يُضافُ، فكذلك ما تنزَّلَ منزلَتَه، بخلاف اسم / الفاعل، فإنه لم يتمحَّض لمعنى [١٤٨/أ]

٥ الفعل، فأحكامُ الاسمية جاريةٌ عليه .

الحكم الثالث عشر: في جزمِ جوابِهَا ونصبه بعدَ الفاء، ولا يكون ذلك إلا مع الأسماء التي بمعنى الأمر، أما الجزمُ فنحو: صَه أُحدِّثْكَ، فتجزمُ «أحدِّثْك» في جواب «صَه»؛ لأنه بمعنى «اسكُتْ»، وأنت لو قلتَ: اسكُتْ أُحَدِّثْكَ، لجزمْتَ «أحدِّثْكَ»، فكذلك مع «صَه»؛ لأنه اسمُه[1]، قال الشَّاعرُ:

١٠ رُوَيدَ بَنِي شَيبَانَ بَعْضَ وَعِيدِكُمْ تُلاقُوا غَداً خَيلِي عَلَى سَفَوَانِ[2]

فـ«تلاقُوا» مجزومٌ على جواب «رُوَيد» ؛ لأنه في معنى «أمهِلُوا» .

وأما النصبُ بعد الفاء في الجواب، فاختلف النحويون في ذلك على ثلاثةِ أقوالٍ:

---

(١) وقد استحسنه ابن جني في الخصائص ٤٩/٣، على أن ابن عصفور أنكره فقال: « والجزم لا يُتصوَّرُ على حال » شرح الجمل ١٥٠/٢ .

(٢) من الطويل، وهو لودَّاكِ بنِ ثُمَيلٍ المازنيِّ، شاعرٌ إسلامي في الدولة المروانية، والشاهد أحد ستة أبيات أوردها أبو تمام في الحماسة ٨٣/١، وانظر شرحها للمرزوقي ١٢٧/١، وشرحها للتبريزي ٦٣/١ . وانظر الشاهد في: المحتسب ١٥٠/١، وشرح المفصل ٤١/٤، وارتشاف الضرب ٢٠٥/٣، والمغني ٥٩٥، وشرح أبياته ٣/٧ . وسَفَوَان: ماءٌ على قدر مرحلة من باب المربد بالبصرة، به ماءٌ كثيرُ السافي وهو التراب. معجم البلدان ٢٢٥/٣ .

الأول: للبصريين[1] أنه لا يجوزُ، فلا يقال: بَلْهَ زيداً فأُكرمَكَ بالنصب، وسواءٌ في ذلك ما هو من لفظ الفعل نحو: نَزَالِ، أو من غير لفظه نحو: بَلْهَ .

الثاني: للكسائي[2] ومن أخذَ بمذهبه أنه جائزٌ مُطلَقاً إجراءً لها مُجرَى الأفعال التي هي أسماءٌ لها، فكما تقول: اسكُتْ فأحدِّثَكَ بالنصب بعد الفاء، كذلك تقولُ: صَه فأحدِّثَكَ بالنصب؛ لأنه اسمُهُ، وكما تقولُ: دَعْ زيداً فأكرمَكَ بالنصب، كذلك تقول: بلْهَ زيداً فأكرمَكَ بالنصب؛ لأنه اسمُهُ .

الثالث: ـ لبعض النحويين وصحَّحَهُ ابنُ عصفورٍ[3] ـ التَّفرِقَةُ؛ فأجازوا ذلك فيما هو من لفظ الفعل كـ«نزَالِ» و«دراك»، ولم يجيزوه فيما ليس من لفظه كـ«صه» و«مه» . قال ابنُ عُصفُور: وهو الصحيحُ؛ لأن الفعلَ المنصوبَ بإضمار «أنْ» بعد الفاء معطوفٌ على مصدرٍ متوَّهَمٍ، يدل عليه ما قبلَ الفاء، فإذا قلتَ: ائتني فأُكْرِمَكَ فالتقدير: لِيَكُنْ منك إتيانٌ فإكرامٌ مني .

فإذا / علِمْتَ ذلك وجبَ أن لا يجوز النصبُ بعد الفاء إلا مع اسم الفعل [١٤٨/ب] المشتق من لفظ مسماه؛ لتكون فيه دلالة على المصدر المقدَّر، فإذا [قلتَ][4]: نزالِ فأُكرِمَكَ صحَّ النصبُ؛ لأن «نَزَالِ» يَدُلُّ بلفظه على النزول، فيَصِحُّ أن تقول: لِيَكُنْ منك نُزُولٌ فإكرامٌ مني؛ بخلاف قولك: بلْهَ زيداً فأُكرِمَكَ، فلا يجوزُ النصبُ إذ ليس في «بلْهَ» ما يدلُّ على مصدَرِ الفعل الذي سُمِّي به وهو «دع»؛ لكون حروفِهما[5] ليست واحدةً .

---

(١) شرح الجمل ١٥٠/٢ .

(٢) انظر أوضح المسالك ١٨٩/٤ ..

(٣) انظر شرح الجمل ١٥٠/٢ . وهذا رأي ابن جني رحمه الله. انظر الخصائص ٤٨/٣-٤٩.

(٤) ساقطة من الأصل .

(٥) في الأصل: « حروفها » .

مصدريتُهُ أو فعليتُهُ، فلا يُحكَمُ عليه أنه اسمُ فعلٍ إلا بدليل، فمثالُ ما أمكنَتْ مصدريتُهُ قولُك: سَقياً ورَعياً، فلا يُقالُ: إنهما اسما فعلٍ؛ لكون المصدريةِ فيه ممكنةً، ألا ترى أنه يُقالُ: سَقَاكَ سَقياً، ورَعَاكَ رَعياً .

ومثالُ ما أمكنَتْ فعليتُهُ: تَعَالَ وهَاتِ، لا يُقَالُ: إنهما اسما فعلٍ كما زعمَ بعضُهُم[(١)]، فإن الفعليةَ فيهما ممكنةٌ، وهما فعلان لا يتصرفان، والدليلُ على فعليتهما: اتصالُ ضمائر الرفع البارزة بهما وجوباً، فتقول للواحدة: هاتِي وتعالَي، قال امرؤُ القيس:

إِذَا قُلْتُ هَاتِي نَاوِلِينِي تَمَايَلَتْ عَلَيَّ هَضِيمَ الكَشْحِ رَيَّا المُخَلْخَلِ[(٢)]

وقال الآخرُ:

تَعَالَي فَانْظُرِي بِمَنِ ابْتَلاَنِي[(٣)]

وتقول في التثنية: هَاتِيَا وتَعَالَيَا، وفي الجمع المذكَّر: هَاتُوا وتَعَالَوا قال تعالى: ﴿ قُلْ هَاتُوا بُرْهَـٰنَكُمْ ﴾[(٤)]، و﴿ يَـٰأَهْلَ الكِتَـٰبِ تَعَالَوا ﴾[(٥)]، وفي جمع المؤنث: هاتِين وتعالَينَ قال تعالى: ﴿ فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ ﴾[(٦)] وحكى الجوهريُّ[(٧)] أن بعضَ

---

(١) جوَّز الفارسي أن تكون (هاتِ) اسم فعل، وتبعه جماعة من النحويين. انظر: المسائل البصريات ١/٤٣٠-٤٣١، والصاحبي: ٢١٤، والمفصل: ١٨٤، وشرحه ٤/٣٠، وتقريب المقرب: ١٥٥ .
وجوز ابنُ جني أن تكون (تعال) اسمَ فعل، وتبعه جماعة من النحويين. انظر: الخصائص ٣/٣٥، والصاحبي ٢٨١، وشرح شذور الذهب: ٢٢ .

(٢) من الطويل، في ديوانه: ١٥، وروايته فيه: « نوِّليني » . وهو من معلقته. انظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ٥٦، وشرحه القصائد التسع لابن النحاس ١/١٣٧ .

(٣) لم أقف عليه ، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٥/٢٦ .

(٤) سورة البقرة: من الآية: ١١١ .

(٥) سورة آل عمران: من الآية: ٦٤ .

(٦) سورة الأحزاب: من الآية: ٢٨ .

(٧) قال في الصحاح (هيت): « وتقول: هاتِ لا هاتَيتُ، وهاتِ إن كانت بك مهاتاةٌ... قال =

العرَبِ يُصرِّف «هاتِ» فيقول: هاتَى يُهاتي مهاتاةً .

المسألة الثالثة: في الكلام على ما ذكره / النحويون من أسماء الأفعال: [١٤٩/أ]

اعلم أن أسماءَ الأفعال غيرُ مقيسَةٍ، وإنما هي مسموعةٌ متلقَّاةٌ من كتب اللغة، والذي ذكَرَ منها النحويون في كتبهم هو على جهة التمثيل، وقد أكثرَ منها ابنُ مالك[١]، وزاد عليه الشيخُ أبوحيَّان[٢]، وها أنا أذكرها على النحو الذي ذكرها الشيخُ أبوحيَّان، وأتكلَّمُ عليها واحداً واحداً فأقولُ:

أسماءُ الأفعال على قسمَين: بسيطٍ ومركَّبٍ .

أما البسيط فهو على قسمين:

قسمٌ مختلَفٌ في قياسه، وقسمٌ مسمُوعٌ .

أما القسمُ المختلَفُ في قياسه فعلى قسمَين: ما جاء على «فَعَال» وما جاء على «فَعلال».

فإن كان على «فَعَال» فلا يخلو أن يكونَ من فعلٍ ثلاثيٍّ أو من أَفْعَلَ، فإن كان من فعلٍ ثلاثيٍّ، فالكلامُ عليه من أوجُهٍ:

الأول: هل يجوزُ بناؤه من كل فعلٍ ثلاثيٍّ أو لا ؟

فنقول: لا يخلو الفعل الثلاثيُّ أن يكون جامداً أو متصرفاً، فإن [كان][٣] جامداً فلا يجوز البناءُ منه نحو: يَذَرُ ويَدَعُ لا يقال: وَذَارِ ولا وَدَاعِ .

فإن كان متصرفاً فلا يخلو أن يكون تاماً أو ناقصاً، فإن كان ناقصاً لم يجز

الخليل: أصل هاتِ من آتى يؤتي » ، وقد رد ابنُ بابشاه (أحد شراح الألفية) هذا التصريف وقال: لا دليل فيه على الفعلية . انظر ما يأتي في صفحة: ٥٢٢ .

(١) انظر شرح الكافية الشافية ١٣٨٢/٣ .

(٢) زاد تسعة ألفاظ. انظر: ارتشاف الضرب ١٩٩/٣-٢١٥، والتذييل والتكميل ٢٦/٥ .

(٣) ساقطة من الأصل .

البناءُ منه. لا يُقالُ: كَوَانِ قائماً، من «كان زيدٌ قائماً» ولا: بَيَاتِ ساهراً، من «بات زيدٌ ساهراً» .

فإن كان تاماً نحو: قرأ وسمِعَ، جاز بناءُ «فَعَالِ» منه على ما يأتي.

الوجه الثاني: فيما سُمِعَ من ذلك، فمنه: «نَزَالِ» بمعنى طَلَبِ المنازَلَةِ، ولذلك
٥ كان مؤنثاً، قال الشاعرُ:

دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ فِي الذُّعْرِ[1]

أنَّثَ «نَزَالِ» لأنه لَحَظَ فيه معنى المنازَلَة، والأصلُ في ذلك: أنه كان إذا التقى خصمان نزَلاَ عن ظهور خيلِهِمَا والتَقَيَا، ثم اتُّسِعَ فيه / فيُقَالُ لكل متحاربَين: [١٤٩/ب] متنازلان وإن كانا غيرَ نازلَين، ويُقالُ: نَزَالِ زيداً، ونَزَالِ إلى زيدٍ، ونزال على زيدٍ،
١٠ وقد سُمِعَ في نَزَالِ: تنزال، قال الشَّمَّاخُ:

وَقَـدْ عَلِمَتْ خَيلُ ابْنِ عَوفَانَ أَنَّهُ هُوَ الفَارِسُ الحَامِي إذَا قِيلَ: تَنْزَالِ[2]

قال الشيخُ أبوحيَّان[3]: وذكر ابنُ دُرَيدٍ[4] بيتاً فيه «نزَّالِ» مشدَّداً .

ومنه: «تَرَاكِ» بتاءٍ باثنتَين من فوق بمعنى: اترُكْ .

و«مَنَاعِ» بمعنى: امنَعْ، قال الشَّاعرُ:

---

(١) سبق ذكره في الصفحة: ٤٤٧ .

(٢) من الطويل، في ديوانه: ٤٥٦، وروايته:

وَقَد عَلِمَتْ خَيلٌ بِمُوقَانَ أنني أَنَا الفَارِسُ الحامِي إِذَا قِيلَ نَزَّالِ

وموقان: ولاية بأذربيجان فيها قرى ومروج كثيرة. والبيت في معجم البلدان ٢٢٥/٥، واللسان (نزل)، والتذييل والتكميل ٢٩/٥ . وقد انفرد المؤلف بهذه الرواية .

(٣) ارتشاف الضرب ١٩٨/٣ .

(٤) لم أقف عليه فيما اطلعت من كتب ابن دريد، ولعله بيت الشماخ كما في رواية الديوان التي أشرنا إليها آنفاً، وانظر اللسان (نزل) .

تَـراكِهَا مِـنْ إبلٍ تَـراكِـهَـا
أَمَا تَرَى المَوتَ لَدَى أَوراكِهَا(١)

وقال الآخَرُ:

مَنَاعِـهَا مِنْ إبِــلٍ مَنَاعِهَا
أَمَـا تَـرَى المَوتَ لَدَى أَرْبَاعِهَا(٢)

وأصله: أن رجلاً أغارَ على إبلٍ فساقَهَا، فعَلِمَ بها صاحبُهَـا، فلما لحقَهُ قـالَ له:

تَـــراكِهَا مِنْ إبِــلٍ ... ... البيت(٣)

فأجابه المغير بقوله:

مَـنَـــاعِهَا ... ... البيت

ومنه: «بَرَاكِ» بباء موحَّدَة بمعنى: ابرُكْ، يقولون في الحـرب: بَـرَاكِ بَـرَاكِ؛ أي: ابرُكُوا واثبُتُوا(٤).

ومنه: «نَعَاءِ» بمعنى: انعَ، يُقالُ: نَعَاءِ زيداً بمعنـى: أَظْهِـرْ خبرَ موتِـهِ، وكـانت العربُ إذا مات فيهم من له خطَرٌ وشـرَفٌ رَكِـبَ راكـبٌ وجعـلَ يسـيرُ في النّـاس

---

(١) البيتان من الرجز لطُفيل بن يزيدَ الحارثي، شاعرٌ فارسٌ جاهليٌّ. وللبيتين قصةٌ ذكرها الصغاني في ما بنته العرب على فَعَالِ: ٨٢-٨٣ . والبيتان في: الكتاب ٢٤١/١، ٢٧١/٣، والمقتضب ٣٦٩/٣، والكامل ٥٨٨/٢، وما ينصـرف ومـا لا ينصـرف ٩٨، والمذكـر والمؤنـث ٦٠٠، وإيضاح الشعر ٢٩، وأمالي ابـن الشـجري ٣٥٣/٢، ٣٥٨، والإنصـاف ٥٣٧/٢، والخزانـة ١٦٠/٥. ومعنى قوله: «أما ترى الموتَ لدى أوراكها»؛ أي: إنَّ حُماتَهَا وراءَهَا .

(٢) البيتان لراجز من بكر بن وائل، وقيل من بني تميم كما في شرح أبيات الكتاب ٢٩٨/٢ وما بنته العرب على فعَالِ ٦٧. وانظر الشاهد في المصادر المتقدمة .

(٣) يذهب الرعيني رحمه الله إلى تسمية الشطرين من الرجز بيتاً واحداً كما فعل هنـا، وقـد نـص هو على ذلك في السفر الأول ٦٤/١ (رسالة دكتوراه)، وانظر أيضا ص: ٥٢٣، ٦٤٣ .

(٤) انظر كتاب ما بَنَتْهُ العرب على فعَالِ: ٨٢ .

ويقولُ: نَعَاءِ فلاناً؛ أي: انعهُ[(١)]. قال الكُمَيتُ:

نَعَاءِ جُذَاماً[(٢)]غيرَ مَوتٍ وَلاَ قَتْلٍ وَلَكِنْ فِرَاقاً للـدَّعَائِمِ وَالأَصلِ[(٣)]

وقال الآخَرُ:

نَعَاءِ ابنَ لِيْلَى للسَّمَاحَةِ والنَّدَى وأَيدِي شَمَالٍ بَارِدَاتِ[(٤)]الأَنَامِلِ[(٥)]

فـ«جذاماً» و«ابنَ ليلى» منصوبان بـ«نَعَاءِ».

ومنه: «دَبَابِ» للضَّبُع بمعنى: دُبِّي[(٦)]. قيلَ لها ذلك لقلَّة عَدْوِهَا.

ومنه: «خَرَاجِ» بالخاء المعجمة والجيم، يقولُ الصبيان: خَرَاجِ خَرَاجِ، بمعنى: اخرُجُوا إلى الخَرِيج[(٧)]، / والخَرِيجُ على وزن قَضِيب: لُعبَةٌ للصبيان، قال الهُذليُّ: [١٥٠/أ]

أَرِقْتُ لَهُ ذَاتَ العِشَاءِ كَأَنَّهُ مَخَارِيقُ يُدْعَى بَيْنَهُنَّ خَرِيجُ[(٨)]

---

(١) عن الأصمعي. انظر ما بنته العرب على فعَال ص: ٧.

(٢) في الأصل: «حراماً» وكتبت صحيحةً عند إعرابها.

(٣) من الطويل، وهو للكُميت بن زيد الأسدي في شعره ٣/٣٠. وانظر: الكتاب ١/٢٧٦، وما ينصرف وما لا ينصرف ٨٩، والتبصرة ١/٢٥٢، والإنصاف ٢/٥٣٩، وشرح المفصل ٤/٥٥١، وما بنَتْهُ العرَبُ على فَعَالِ ص: ٨. وجُذام: قبيلة من اليمن.

(٤) في الأصل: «بارزات».

(٥) من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/٦٥، وهو مطلع قصيدة يرثي فيها أباه غالب بن صعصعة، وأم غالب هي ليلى بنت حابس بن عقال، ورواية الديوان: «نعائي ابن ليلى للسماح ...». والشاهد في المصادر السابقة. وأيدي شَمال: يعني هُبوب ريح الشمال في الشتاء، وهي ريحٌ تهبُّ من القطب الشمالي إلى الجنوبي، والمعنى أنه كان يُطعم الناس إذا هبت الشمال واشتد البرد فبردت الأيدي والأنامل. (النكت على الكتاب ٢/٨٥٢، وانظر: نظام الغريب ١٩٥).

(٦) الكتاب ٣/٢٧٢، وما بنته العربُ عل فعَالِ ص: ١٠.

(٧) قال الفراء: هي اسم لعبة لهم معروفة، وهي أن يمسك أحدهم بيده شيئاً ويقول لسائرهم: أخرجُوا ما في يدي. وفي الانتصار: (٢٣٣ - مخطوط) عن المبرد أن معنى خَرَاجِ: اخرُج من اللعبة فقد أخرجتُكَ. وانظر: الكتاب ٣/٢٧٦، وإصلاح المنطق ٢٨٧، وما بنَتْهُ العربُ على فَعَالِ ص: ١٤-١٥

(٨) من الطويل، وهو لأبي ذُؤَيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١/١٣٠، والضمير في ((له)) عائد على السَّحاب المتقدم ذكره في الأبيات قبلُ. قال أبو سعيد السكري: «كأنه يريدُ البرقَ، فشبه انشقاق البرق بالمخاريق، ومخاريق الصبيان: التي يلعبون بها، وخريج: لعبة لهم، ويقال له: الخراج».

هذا ما وَجَدتُ من السَّمَاع، ولا يَبْعُدُ أن يُوجَدَ أكثر .

الوجه الثالث: في القياس على هذا المسموع، وقد اختلفَ النحويون في ذلك؛ فذهب سيبويهِ والأخفشُ(1) إلى جواز القياس على ما سُمِعَ، فتقول: قَرَاءِ بمعنى: اقرَأْ، وسَمَاعِ بمعنى: اسمَعْ، ونَوَامِ بمعنى: نَمْ، وقَعَادِ بمعنى: اقعُدْ، وذهبَ المبرِّدُ(2) وبعضُ النحويين أنه لا يجوزُ القياسُ؛ لأن ذلك ابتداعُ اسمٍ لم تتكلَّمْ به العرَبُ، قال الشيخُ أبوحيَّان(3): والصحيحُ ما ذهبَ إليه سيبويهِ؛ لأنه قد كثُرَ بالنظر إلى بابٍ واحدٍ وهو الثلاثيُّ بشروطه المتقدمة، وما كان سبيلُهُ مثلَ هذا، فبابُهُ القياسُ .

الوجه الرابع: بُنِيَتْ هذه الأسماءُ على الحركة لالتقاءِ الساكنَين، وكانت كسرةً على أصل التقاء الساكنين(4)، وقيل: لأن هذه الأسماءَ مؤنثةٌ، والكسرُ من علامة التأنيث(5)، وحكى الكسائيُّ(6) عن بني أسدٍ بناءَهَا على الفتح .

---

(1) انظر: الكتاب ٣/٢٨٠، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٩٢، وارتشاف الضرب ٣/١٩٨، والتذييل والتكميل ٥/٢٨ .

(2) لم أقف على رأيه هذا فيما اطلعت عليه . وانظر ارتشاف الضرب ٣/١٩٨ .

(3) التذييل والتكميل ٥/٢٨ .

(4) شرح الكتاب للسيرافي ٢/٥١ (مخطوط)، والخصائص ٣/٣٨ .

(5) وهو قول سيبويه رحمه الله ، قال: « وحرِّكَ بالكسر؛ لأن الكسرَ مما يؤنَّثُ به » الكتاب ٣/٢٧٢، وعلق عليه السيرافي بقوله: « ولم يقل سيبويه: إنه كُسرَ لاجتماع الساكنَين على ما يوجبه اجتماعهما من الكسر؛ لأنه يذهبُ إلى أن الساكنين الأوَّلُ إذا كان ألفاً، فالوجه فتح الساكن الثاني؛ لأن الألف قبلها فتحة، وهي أيضاً أصل الفتح، فحملوا الساكن الثاني على ما قبله » شرح الكتاب ٤/١١٦ .

(6) التذييل والتكميل ٥/٢٨، وارتشاف الضرب ٣/١٩٨ .

الوجه الخامس: اختلفوا: هل هذه الأسماءُ التي هي على وزن «نَزَالِ» معارفُ أو لا[(١)]؟ فذهب بعضُهُم أنها معارفُ حملاً على أخواتها، وقيل: هي نكراتٌ، وقال بعضُهُم[(٢)]: ينبغي أن لا يُطلَقَ عليها تعريفٌ ولا تنكيرٌ نظراً إلى مسمَّياتِهَا .

فإن كان فَعَال من أفعلَ، فلا يُقالُ منه إلا ما سُمِعَ، قالوا: دَرَاكِ من أدرك، ٥ وبَدَارِ من بَادِرْ، قال الشاعر:

بَدَارِهَا مِن إِبِلٍ بَدَارِهَا
قَدْ نَزَلَ المَوتُ عَلَى صِغَارِهَا[(٣)]

وقَاسَ أبوبكر بنُ طلحةَ[(٤)] على ما سُمِعَ من ذلك، فأجاز أن يُبْنَى «فَعَال» من / كلِّ فعل على «أفعل» ، كما جاز أن يُبنَى منه فعلُ التعجُّبِ، ورُدَّ: بأنه لا [١٥٠/أ] ١٠ جامعَ بين فعلِ التعجُّبِ واسمِ الفعل، فلا يُقَاسُ .

فإن كان على «فَعْلال» - ولا يكونُ إلا من الرباعي — فالمسموع منه: قَرْقَارِ وعَرْعَارِ وجَرْجَارِ، وهي أسماءُ أفعالٍ عند سيبويهِ[(٥)].

أما قرقارِ فمِن «قَرْقَرَ» إذا صوَّتَ[(٦)]. قال الشَّاعرُ:

---

(١) انظر التذييل والتكميل ٢٨/٥، وارتشاف الضرب ١٩٨/٣ .

(٢) هو ابن العلج، نقله عنه أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٩/٥ قال: «قال صاحب البسيط: وقد يقال: ينبغي أن لا يصْدُقَ عليها تعريفٌ ولا تنكيرٌ؛ لأنها كالفعل، والفعل لا ينالهما، فكذلك هذه» .

(٣) لم أقف عليه، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٢٨/٥ .

(٤) المرجع السابق، ومعه ارتشاف الضرب ١٩٨/٣ .

(٥) الكتاب ٢٧٦/٣ . وقد ردَّ المبردُ على سيبويه وغلَّطه في رأيه هذا، وانتصر ابنُ ولادٍ في كتابه الانتصار: (٢٣٣-٢٣٥ مخطوط) لسيبويه وردَّ على المبرد. وانظر: شرح الكتاب ١١٧/٣ (مخطوط)، والنكت عليه ٨٥٥/٢ .

(٦) الصحاح (قرر) .

قَـالَتْ لَـهُ رِيحُ الصَّبَا: قَرْقَارِ
وَاخْتَـلَطَ المَعْـرُوفُ بالإِنْكَارِ[(١)]

أي: قالت الريح للسحاب: قرقِرْ بالرعد؛ أي: صـوِّتْ بـه، ومعنـى «واختلَـطَ المعروفُ بالإنكار»: أنه جاء من السَّيل ما عمَّ الأماكنَ المعروفَةَ وغيرَ المعروفـةِ، فلـم يُعرَفْ هذا من هذا .

وأما «عَرْعَار» فمِن قولِ الصبي: عَرعِرُوا إذا نادى الصبيان للَّعـب بـالعَرعَرَةِ[(٢)]؛ (وهي لُعبةٌ لأولاد العَرَب)، يقولُ الصبيُّ: عَرعَـارِ؛ أي: اخرجُوا للَّعـبِ بـالعَرعَرَة. قال النابغةُ:

مُتَكَنِّفِي جَنْبَي عُكَاظَ كِلَيهِمَا يَدعُـو وَلِيدُهُمُ بِـهَـا عَرْعَارِ[(٣)]

وأما «جَرْجَار» فحكى ابـن خالويـه في كتـاب «ليـس[(٤)]» : أن جَرْجَـارِ بمعنـى قَرْقَارِ، فيكون من جَرْجَرَ البعير إذا صوَّتَ .

---

(١) رجزٌ لأبي النجم العجلي في ديوانه: ٩٨، وهو منسـوب إليـه في الصحـاح (قـرر)، والتبصـرة ٢٥٣/١، وما بَنَتْهُ العـربُ علـى فعَـالِ: ١٠١ . وانظر الشـاهد في: الكتـاب ٢٧٦/٣، ومـا ينصرف وما لا ينصرف: ١٠٤، وشرح المفصل ٥١/٤، والتذييل والتكميل ٢٨/٥، والخزانة ٣٠٧/٦ .

(٢) انظر: الصحاح (عرر)، والمحكم ٤٤/١ .

(٣) من الكامل، في ديوانه: ٥٦، وروايته: « يدعو بها ولدانهم .. » من قصيدة في هجاء زرعةَ بـن عمرو الكلابي، ومطلعها:

نُبِّئتُ زُرعَةَ والسَّفَاهَةُ كاسمِهَا يُهدِي إليَّ غَرَائِبَ الأَشْعَارِ

ونفى العلامة البغدادي في الخزانة ٣١٢/٦ أن يكون الشاهد من هذه القصيدة، ونـص علـى أن الشاهد من قصيدة أخرى للنابغة، يحذر فيها ملك الحيرة، مطلعها:

مَنْ مُبلِغٍ عَمْرَو بنَ هِنْدٍ آيَةً وَمِنَ النَّصِيحَةِ كَثْرَةُ الإنذَارِ

ثمَّ قال: « وزعمَ ابنُ المستوفى في شرح أبيات المفصل ـ وتبعه جماعةٌ ـ أنه منها » .

والشاهد في: شرح المفصل للخوارزمي ٢٣٩/٢، وشرحه لابن يعيش ٥٢/٤، وشرح الجمـل ٢٤٧/٢، وارتشاف الضرب ١٩٩/٣، والتذييل والتكميل ٢٨/٥ .

(٤) كتاب ليس: ٢٢٢، والذي جاء فيه: « وجَرْجَارِ: صوتُ الرعد » وما رواه المؤلف ذكـره أبـو حيان في التذييل والتكميل ٢٨/٥ .

ولا يجيزُ سيبويهِ[1] القياسَ على هذا المسموع لقلّته، وأجـازَ الأخفـشُ[2] أن يُبنَى اسمُ الفعل من الرباعي قياساً على هذا المسموع، فتقول: قَرطَاسِ من قَرطَـسَ، ودَحرَاجِ من: دحرَجَ .

وأنكرَ المبرِّدُ[3] أن يأتيَ «فَعلال» اسمَ فعلٍ، وقـال: إن عَرعَـارِ حكايـةُ صـوتِ الصبيان إذا لعبوا، وقرقارِ حكايةُ صوتِ الرَّعد. ورُدَّ: بأنه لو كـان حكايـةَ صـوتٍ لكـان مثلَ «غَاقِ غَاقِ» للغراب، و«سَأسَأ» للحمار، فيكونُ اللفظُ الأولُ مثلَ الثاني، وليس كذلك عَرعَارِ، فإن الأولَ / مخالفٌ للثاني . [١٥١/أ]

وأما القسمُ المسموع فثنائيٌّ وثلاثيٌّ وزائدٌ، وإنما جعلَهـا النحويـون موقوفَـةً على السَّماع؛ لأن كلَّ واحدٍ منها لم يكثُرْ نظائرُهُ؛ لأنها لم تجئ على منهاجٍ واحدٍ، وما لا يكثُرُ نظائرُهُ لا يُقَاسُ عليه .

فأما الثنائيُّ:

فـ«مَه» و«صَه» و«ها» و«وَي» و«وا» و«بَخٍ» و«قَط» و«قَد» و«دَع» و«لَعا» . ولْنَتَكلَّـمْ على كل واحد منها.

أمَّا «مه» فمعناه: طلبُ الكفِّ عن الفعل، فمُسمَّاه انكَفِفْ[4]، وهـاؤُهُ تُسَـكَّنُ وتُكسَرُ منونةً وغيرَ منونة، فإذا سُكِّنَتْ أو انكَسَرَت من غير تنوين، فمعنـاه: طلـبُ الكفِّ عن فعلٍ مُعيَّن يعرفُهُ المخاطَبُ، وإذا نُوِّنَ كان معنـاه طلـبَ الكـفِّ عـن أيِّ

---

(١) الكتاب ٣/٢٨٠ .

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٣٩٢، وارتشاف الضرب ٣/١٩٨، والتذييل والتكميل ٥/٢٨ .

(٣) وذلك في رده على سيبويه. انظر الانتصار: (٢٣٣-٢٣٥ مخطوط)، وراجع الحاشية (٥) من الصفحة: ٤٧٢ .

(٤) انظر التسهيل: ٢١١ ، وشرح الألفية للمرادي ٤/٧٨ .

فعلٍ كان، وقد قيل: إنَّ «مَه» معناه اسكُتْ[1]، والأولُ أصحُّ، ووقعَ في كلام النحويين أن «مَه» بمعنى: اكفُفْ[2]، والأولى أن يُقالَ: بمعنى انكَفِفْ؛ لأن اكْفُفْ[3] متعدٍّ، و«مَه» لا يتعدى، وانكَفِفْ لا يتعدى، فناسَبَ أن يُفَسَّرَ «مه» به .

وأما «صَه» فمعناه: اسكُتْ، وما جاز في هاء «مَه» من السكون والكسر بتنوينٍ وغيرِ تنوين، جاز في هاء «صه»، وكذلك ما ترتَّبَ على التنوين من التنكير وعلى غيره من التعريف، جاز في «صه»، وقيل: إن «صه» معناه: اكْفُفْ[4]، وليس بصحيحٍ، ونقلَ الشيخُ أبوحيَّان[5] أنه يُقالُ في «صه»: صاهْ بألفٍ بين الصاد والهاء، والهاءُ ساكنةٌ، قال: ويُقالُ: صَهْصَيتُ أُصهصِي[6] إذا قلتَ: صَه .

وأمَّا «ها» فمعناها: خُذْ، ولك فيه ثلاثُ لغاتٍ[7]:

الأولى: تجريدُه من كاف الخطاب فتقولُ: ها زيداً، للمفرد والمثنى والمجموع والمذكَّر والمؤنَّث .

الثانية: لغةُ بني دُبَير[8]؛أن تأتي بكاف الخطاب بحسب التثنية والجمع والمؤنث

---

(١) المساعد ٢/٦٤٨ .

(٢) المقتضب ٣/٢٠٢، والخصائص ٣/٣٥، وكشف المشكل ٢/١٦٤، والفصول ٢٢٣، وشرح الكافية ٢/٧١. وجعله السيرافي في شرح الكتاب ٢/٥١ (مخطوط) بمعنى كُفَّ .

(٣) في الأصل: « انكفف » وهو خطأ .

(٤) في الأصل: « انكفف » وهو خطأ، وانظر التذييل والتكميل ٥/٢١، والمساعد ٢/٦٤٨ .

(٥) ارتشاف الضرب ٣/١٩٩، وانظر المحكم ٤/٦٥ .

(٦) انظر التاج (صه) .

(٧) انظرها في: إصلاح المنطق ٢٩٠-٢٩١، والمذكر والمؤنث ٧٢٩-٧٣١، والمسائل البصريات ١/٤٣٠-٤٣٢، وسر صناعة الإعراب ١/٣١٨-٣٢٠، وارتشاف الضرب ٣/١٩٩ .

(٨) وهم بنو دُبير بن مالك بن عمرو بن قُعين بن الحارث بن ثعلبة بن دودان بن أسد بن خزيمة. انظر جمهرة أنساب العرب: ١٩٥. وقد نقل هذه اللغة عنهم أبو زكريا الفراء. انظر: المذكر والمؤنث للأنباري: ٧٣١، والتذييل والتكميل ٥/١٧ .

والمذكّر فتقول: هاكَ وهاكِ وهاكما / وهاكم وهاكنَّ . [١٥١/ب]

الثالثة: أن تأتي بهمزةٍ موضعَ الكاف(١) فتتصرَّفُ تصرُّفَهَا بحسب المخاطَب في الإفراد والتثنية والجمع والتأنيث والتذكير، فتقول إذا خاطبتَ مذكَّراً: هاءَ بفتح الهمزة، وإذا خاطبتَ مؤنثاً: هاءِ بكسرها، وللاثنين: هاؤُما بضم الهمزة كما تقولُ: هاكُما، ولجمع المؤنث: هاؤُنَّ كما تقول: هاكُنَّ، ولجمع المذكر: هَاؤُمُ كما تقول: هَاكُم، وهذه اللغةُ أفصحُ اللغات، وهي التي جاءت في القرآن، قال الله تعالى: ﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَٰبِيَهْ﴾(٢)، وقد ذكرها الأخفشُ في كتاب «الملوك».

ومن هذه اللغة قولُ عليٍّ رَضِيَ اللهُ عَنهُ يخاطبُ فاطمةَ رضي الله عنها:

أَفَاطِمُ هَاءِ السَّـيفَ غَيرَ ذَمِيمِ فَلَسْـتُ بِـرِعْـدِيـدٍ وَلاَ بِلَئِيمِ

لَعَمْرُكِ قَدْ بَالَغْتُ فِي نَصْرِ أَحْمَدٍ وَمَرْضَـاةِ رَبٍّ بَالـعِبَـادِ رَحِيمِ(٣)

ويجوز أن تقول: هاءَ يا رجالُ، في موضع هاؤُم، كما جاز ذلك مع الكاف في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ خَيرٌ لَكُمْ﴾ في موضع «ذلكم» قالوا(٤): وليس في العربية همزةٌ تقعُ موقعَ كاف الخطاب إلا في هذه اللغة، وكان أبوعليٍّ(٥) يعدُّ ﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَٰبِيَهْ ﴾ من نوادر العربية، قال: لأنه ليس على حدِّ «صَه» و«مَه» مما لم يَبرُز

---

(١) انظر ما سبق في حاشية (٢) صفحة: ٤٦٢ .

(٢) سورة الحاقة: من الآية: ١٩ .

(٣) من الطويل، في ديوانه: ٨٩، يخاطب فاطمة - رَضي الله عنها - بعد رجوعه من غزوة أحد فناولها سيفه وقال: اغسلي عنه الدم فوالله لقد صدقني اليومَ، ثم أنشد أبياتاً. ورواية الديوان: « هاك » بدل « هاء » ، وانظر الشاهد في: جمهرة اللغة ٢٥١/١، والمسائل الحلبيات ٢١٢، وسر الصناعة ٣١٩/١، والمحتسب ٣٣٧/١، وشرح المفصل ٤٤/٤ .

(٤) انظر حاشية (٢) من الصفحة: ٤٦٢ .

(٥) إيضاح الشعر ص: ١٣، وانظر: المسائل الحلبيات ص: ٢١١، ٢١٤، وشرح المفصل ٤٤/٤

فيه ضميرٌ، ولا على حدِّ «افعلا» و«افعلوا» مما برزَ فيه؛ لأن قياسَه حينئذٍ: هاءُوا، قال: وهذه الميمُ إنما تُوجَدُ مع ضمير المخاطب في غير الأمر نحو: ضربتُكُم وضربتُم، ولا تُلحَقُ في الأمر، لا يُقالُ: ادخلُمَا وادخلُمُوا، قال أبوالفتح[1]: وأمَّا أنا فأقولُ: هـذا الضميرُ إنما برَزَ في هذا الموضع على هذه الصورة ليُعلَم ـ بمجيئه مخالفاً ـ أنه مما

٥ ينبغي له أن لا يُبرَزَ، فلمَّا أُبرِزَ، / أُبرِزَ على لغةٍ غريبةٍ؛ لِيَدُلَّ على أن الموضعَ [١٥٢/أ] ليس من مواضع بروزِ الضمير، قال: ولِيُعلَمَ أن في باب «صَه» و«مَه» ضميراً .

قال الشَّيخُ بدرُ الدين بنُ النَّحْوِيَّة[2] ـ بعد ما نَقَلَ عن الفارسيِّ وابنِ جنِّي ما تقدَّم ـ: « وأقربُ من هذا أن يُقالَ: إنَّ الهمزةَ لَمَّا وُضعت موضعَ كـافِ الخطـاب ـ وكان من حكم الكاف أن يُقالَ فيها لجماعة الذكور: هاكُم ـ قيل لهم مع الهمـزة:

١٠ هاؤُم قياساً على الكاف » .

قلتُ: وفي هذا كلِّه حَجْرٌ على العَرَبِ في تصرفات كلامهم، وتضييقٌ عليهـم في مجالِ بيانِهم ونظامهم، فليس لنا [أن][3] نحكُمَ عليهم، ولا نقدِّمَ بين يديهـم، بل نحنُ خُدَّامُ لغاتِهم، ناشرُون على مرِّ الدَّهر جميلَ حسنَاتهم .

ثم إنَّ «ها» قد يخرُجُ عن أن يكونَ اسمَ فعل، فيأتي فعلاً صريحاً فتَلحقَهُ

١٥ الضمائرُ البارزةُ، وذلك على ثلاثِ لغَاتٍ[4]:

الأولى: أن تُصرَّفَ تصريفَ «عَاطِ» ـ فعلُ أمرٍ من عاطَى يُعاطي ـ فتقولَ

---

(١) لم أقف على هذا القول مع أن ابن جني رحمه الله قد بسط القول على « هاء » ولغاتها في سر الصناعة ١/٣١٨-٣٢٠، وتعرض لها في المحتسب ١/٣٣٧-٣٣٨ ، وتكلم على أسماء الأفعال في الخصائص ٣/٣٤-٥١ ولم أجد فيها ما نقله عنه المصنف هنا. وانظر شرح المفصل ٤/٤٣-٤٤ .

(٢) شرح ألفية ابن معطٍ لوحة (٢٢٠) مخطوط .

(٣) زيادة يستقيم بها السياق .

(٤) انظرها في: شرح المفصل ٤/٤٤، والتذييل والتكميل ٥/١٧ .

للواحد المذكَّر: هاءِ بكسر الهمزة كـ«عاطِ»، وللواحدة: هَائِي بياء بعد الهمزة كـ«عَاطِي»، وللاثنين: هَائِيَا كـ«عَاطِيَا»، وللذكور: هَاءُوا كـ«عَاطُوا»، وللإناث: هَائِينَ كـ«عَاطِينَ»[(١)].

الثانية: أن تُصرَّف تصريفَ «خَفْ»[(٢)]، فتقول للمذكر: هَأْ بسكون الهمزة

٥ كـ«خَفْ»، وللمؤنثة: هَائِي بياء بعد الهمزة كـ«خَافِي»، وللاثنين: هاءَا بفتح الهمزة كـ«خافَا»، وللذكور: هَاءُوا كـ«خَافُوا» وللإناث: هَأْنَ بسكون الهمزة وفتح الهاء كـ«خَفْنَ». فهذه اللغةُ تُوافِقُ التي قبلَها في لفظ مفردِ المؤنَّثِ، وفي لفظِ جماعةِ الذكور، ويختلفان في الباقي .

الثالثة: أن تُصرَّفَ تصريفَ «هَبْ» من «وَهَبَ» فتقول للمذكر: هَأْ بسكون

١٠ الهمزة كـ«هَبْ»، وللمؤنثة: هَئِي بكسر الهمزة إثر الهاء وبعدها ياءٌ كـ«هَبِي»، [وللاثنين هأا كـ« هبا »]، وللذكور: هَؤُوا بضم الهمزة إثر الهاء [كـ« هبُوا »]، وللإناث: هَأْنَ بسكون الهمزة كـ«هَبْنَ».

/ فهذه اللغة تُوافِقُ التي قبلَها في الواحد المذكَّرِ وفي جماعةِ الإناث، ويختلفان [١٥٢/ب] في الباقي .

١٥ فـ«ها» في هذه اللغات فعلٌ لبُروز الضمائر فيها .

وأما «وي» فمعناه: أتعجَّبُ، فهو من أسماء الأفعال التي يُرادُ بها الخبرُ، ويصحبُه التندُّمُ، وتلحقه كافُ الخطاب فتقول: وَيكَ، قال عنترةُ:

وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَبْرَأَ سُقْمَهَا ... قَوْلُ الفَوَارِسِ وَيْكَ عَنْتَرُ أَقْدِمِ[(٣)]

---

(١) انظر البارع للقالي: ١٤٢ .

(٢) انظر البارع للقالي: ١٤٢ .

(٣) من الكامل، في ديوانه ص: ٢١٩، وهو من معلقته. انظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص: ٣٥٩، وشرح القصائد التسع ٥٣٣/٢. والشاهد في: معاني القرآن للفراء ٣١٢/٢، والمحتسب ١٦/١، ١٥٦/٢، وأمالي ابن الشجري ١٨٢/٢، ١٨٤، وشرح المفصل ٧٧/٤، وارتشاف الضرب ١٩٩/٣، والجنى الداني ٣٥٣، والخزانة ٤٢١/٦ .

وزَعَمَ الكسائيُّ[1] أن «ويكَ» مختصرةٌ من «ويلَكَ»، فتكون الكافُ ـ على قوله ـ ضميراً مجروراً .

وأما قولُه: ﴿ وَيْكَأَنَّ اللهَ يَبْسُطُ ﴾[2] فمذهبُ الخليل وسيبويهِ[3] أن «وَي»[4] مستقلّةٌ بنفسِها، و«كأن» للتشبيه، ومذهبُ الكسائيِّ أن الكافَ متصلةٌ بـ«وي» و«أنَّ» منفصلةٌ عن الكاف، والتقدير عندَه: أَعْجَبُ لأنَّ اللهَ يَبسُطُ الرزقَ .

وأما «وا» فمعناه: أتعجَّبُ، فهو أيضاً ممَّا يُرادُ به الخبرُ ويصحبُهُ الاستحسان. قال الشَّاعرُ:

وَابِأَبِي أَنْتِ وَفُوكِ الأَشْنَبُ[5]

وأما «بخْ» فمعناه: عظُمَ الأمرُ وفَخُمَ، ويقال مفرداً مبنياً على السكون، ويُكرَّرُ للمبالغة في تعظيم الأمر فيُكسَرُ ويُنوَّنُ، وربما شُدِّدَتْ، وقيل[6]: إذا كُرِّرَتْ

---

(١) انظر رأيه في الخصائص ٣/١٧٠، وشرح المفصل ٤/٧٨، وارتشاف الضرب ٣/١٩٩، وشرح الألفية للمرادي ٤/٨٠، والمغني ٤٨٣ . وقد وصف أبو إسحاق الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٤/١٥٦ هذا القول بأنه غلطٌ عظيمٌ، وأنكره النحاس في إعراب القرآن ٣/٢٤٤ وقال: « وما أعلم جهةً من الجهات إلا وهذا القول خطأٌ منها » وانظر معاني القرآن له ٥/٢٠٤، كما أنكره ابنُ جني في المحتسب ٢/١٥٦ وقال: « وهذا يحتاج إلى خبر نبيٍّ ليُقبَل» . ونسب أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ٣/٢٤٤ وابنُ الشجري في أماليه ٢/١٨٣ إلى الكسائي بأنه ذهب مذهبَ سيبويه والخليل، وهذا مخالفٌ للنقل المشهور عنه .

وقال الفراء عن حذف اللام من « ويلك » : « وأما حذف اللام من (ويلك) حتى تصير (ويك) فقد تقوله العربُ لكثرتها في الكلام » وساق بيت عنترة. انظر معاني القرآن٢/٣١٢.

(٢) سورة القصص: من الآية: ٨٢ .

(٣) الكتاب ٢/١٥٤ واحتج الفراءُ في معاني القرآن ٢/٣١٢-٣١٣ على هذا بأنها كُتبت موصولة، وردَّ عليه السيرافي بأنه قد كُتب في المصحفِ موصولاً ما حقه أن يكون مفصولاً. انظر: شرح الكتاب ٣/١٢ (مخطوط) .

(٤) في الأصل: « أي » .

(٥) سبق تخريجه ص ١٠٦٤ .

(٦) ارتشاف الضرب ٣/٢٠٠ .

فالاختيارُ تنوينُ الأوَّلِ وتسكينُ الثاني .

وقال ابنُ السِّكِّيت(١): يُقالُ: بَهٍ بَهٍ بمعنى: بَخٍ بَخٍ .

وقال الدَّاودي(٢): بَخْ كلمةٌ تُقالُ إذا حُمِدَ الفعلُ .

وتقول: بخبخْتُ الرجلَ إذا قلتَ له: بَخٍ بخٍ.قاله ابن الأثير في «النهاية»(٣).

٥ وأما «قَدْ» فهو لفظٌ مشتَرَكٌ يأتي حرفاً، وقد تقدَّمَ(٤) الكلامُ عليه، وسيأتي في قوله:

القَولُ فِي مَعْنَى بَقَايَا كَلِمِ(٥)

ويأتي اسمَ فعلٍ وهو المقصودُ بالكلام، فمعناه: يكفي، تقول: قَدْ زيداً درهمٌ، أي: يكفي زيداً درهمٌ، و: قَدِي درهمٌ / أي: يكفيني درهمٌ، ويأتي اسماً صريحاً [١٥٣/أ]

١٠ بمعنى «حَسْب» فتقول: قَدْ زيدٍ درهمٌ، بجرِّ «زيد» على الإضافة، فيكونُ مبتدأً، و«درهمٌ» الخبر؛ أي: حَسْبُ زيدٍ درهمٌ، وسيأتي الكلامُ عليه في قوله:

---

(١) الذي وقفتُ عليه في إصلاح المنطق ٢٩٢ قوله: « وكذلك تقولُ للشيء إذا رضيتَه: بَخْ بَخْ، وبخٍ بخٍ » . وانظر تهذيب الإصلاح ص: ٦٣٠. والنقل عن ابن السكيت في: شرح المفصل ٧٩/٤، وشرح الكافية ٨٤/٢، وارتشاف الضرب ٢٠٠/٣، والتذييل والتكميل ١٧/٥، قال ابنُ يعيش رحمه الله: « وينبغي أن تكونا لغتَين؛ لأن الهاء لا تُبدَلُ من الخاء » .

(٢) هو أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي الأسدي المالكي، محدِّثٌ فقيهٌ متكلم، سكن طرابلس الغرب، من تصانيفه: « النامي في شرح الموطأ » و « الواعي في الفقه » و « النصيحة في شرح صحيح البخاري » وغيرها. توفي بتلمسان سنة ٤٠٢ هـ. أخباره في: الديباج المذهب ١٦٥/١، وشجرة النور الزكية: ١١٠، ومعجم المؤلفين ١٩٤/٢.

والنقل عنه في: ارتشاف الضرب ٢٠٠/٣، والتذييل والتكميل ١٧/٥ .

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر ١٠١/١ .

(٤) في السفر الأول ١٢٤/١-١٢٦ (رسالة دكتوراه) .

(٥) من قول ابن معطٍ رحمه الله:

القَولُ في بَعضِ بقَايَا كَلِمِ يحتَاجُهَا النّاشِئُ في التَّعَلُّمِ

وموضعه في السِّفْرِ الثّامن من هذا الشرح، وهو من الأسفار التي لم أقف عليها .

القَولُ في مَعْنَى بَقَايَا كَلِمٍ

وأما «قَط» فهي أيضاً لفظٌ مشترَكٌ، يأتي اسمَ فعلٍ بمعنى: يكفي، تقـولُ: قَـطْ زيداً درهمٌ؛ أي: يكفي زيداً درهمٌ، وقطني درهمٌ؛ أي: يكفيني درهمٌ، ويكون اسماً صريحاً بمعنى «حَسْب» فتقول: قَطْكَ درهمٌ بفتح القاف وسكون الطّاء؛ أي: حَسْبُكَ درهمٌ .

ويكونُ ظرفاً بفتح القاف وضمِّ الطاء مشدَّدَةً، تقول: ما رأيتُهُ قَطُّ؛ أي: أبداً، وسيأتي الكلامُ عليه في قوله:

القَولُ في مَعْنَى بقَايَا كَلِمِ

وأما «دَع» فهو مما زاده الشيخُ أبوحيّان(١) على ابن مالك، وذكرَهُ ابنُ عُصفُورٍ(٢)، ومعناه: قُمْ(٣)، يُقَالُ للعاثر، ولا يخاطَب به إلا العاقِلُ العاثِرُ، وقد ينوَّنُ فيُقالُ: دَعاً، فيكون نكرةً، ويُقالُ فيه: دَعْدَعاً، ولا تكون إلا منوَّنةً. ومنه قولُه:

لَحَى اللهُ قَوماً لَمْ يَقُولَوا لِعَاثِرٍ وَلاَ لابنِ عَمٍّ نَالَـهُ الدَّهْرُ دَعْدَعاً(٤)

وقيل(٥): إن «دعدعاً» مصدرٌ، وقالوا: دَعْدَعْتُ بِهِ إذا قلتَ له: دَع(٦).

وأما «لعاً» فهو أيضاً مما ذكرَهُ الشيخُ أبوحيَّان(٧)، ويوجَدُ في بعض نُسَخ «التسهيل(٨)»، ومعناه معنى «دع»(٩)، فلا يُقالُ إلا للعاثِرِ العاقِلِ، ولا يُستَعمَلُ إلا

---

(١) ارتشاف الضرب ٣/٢٠١ .

(٢) المقرب ص: ١٤٦ .

(٣) في المقرب ١٤٦: « ودعْ أي: انتعِشْ » .

(٤) من الطويل، ولم أقف على قائله. والشاهد في: الصحاح (دعع) عن أبي زيد، والمحكم ١/٣٩، وشرح المفصل ٤/٣٤ .

(٥) انظر: شرح الكافية ٢/٧١ .

(٦) المحكم ١/٣٩، وارتشاف الضرب ٣/٢٠١ .

(٧) ارتشاف الضرب ٣/٢٠١ . وذكرها أبو زيد في النوادر ص: ٢١٩ .

(٨) انظر التسهيل: ٢١٠ هامش (٣) .

(٩) قال أبو عثمان القزاز عن الفعل الذي لعاً اسمه : « يقال: لَعَا لَكَ اللهُ؛ أي: نَعَشَكَ اللهُ

=

منوَّناً، ويَقِلُّ فيه التشديدُ. ويُقالُ: لَعْلَعْتُ[1] به: إذا قلتَ له: لَعاً[2].

انتهت أسماءُ الأفعال الثنائيَّة[3] التي ذكرها ابنُ مالك، وما زادَ عليها الشيخ أبوحيَّان، و لم يذكُرْ منها «هل» بالقصد، بل ذكَرَها حيثُ تكلَّمَ في «هَلُمَّ»، فذكَرَ عن الفرَّاءِ[4] أنها / مركَّبةٌ من «هل» التي هي اسمُ فعلٍ يُرادُ به الحثُّ، فعلى هذا [١٥٣/أ] يكونُ «هل» اسمَ فعلٍ، وقد تنوِّنُها فتقولُ [هَلٍ][5] وسيأتي الكلامُ عليها في الكلام ٥ على «حيَّهَلْ»[6].

وقد نظَمْتُ هذه الأسماءَ الثنائيةَ، وهي إحدى عشرَةَ كلمةً فقلتُ:

نَظَمتُ اسمَ أفعَالٍ ثُنائيَّةٍ أتَتْ ... لِترسَخَ في ذهنِ اللبيبِ على عَجَلْ

فـ(هَا) (مَهْ)و(صَهْ) (وَيْ) (بَخْ) و(قَط) ثمَّ (وا) و(دَعْ) ... وَ(قَدْ) و(لَعاً) بِربٍّ [عُدَّ] كَذَاكَ (هَلْ) ١٠

ورفعَكَ، فـ« لعا » اسمٌ لنَعَش... » انظر: شرح مقصورة ابن دريد لابن هشام اللخمي ص: ٢٠١ .

(١) في القاموس المحيط (لعع) : « وتلعلعتُ به، قلتُ له ذلك » وفي تاج العروس (لعع) بعد أن نقل ما تقدَّمَ: « ونص المحيط: لعلعتُ به » .

(٢) قال السلسيلي في شفاء العليل ٨٧٠/٢: « وقد يقالُ فيها: لالعاً؛ أي: لا إقالةً، وفي هذا نظرٌ، فإن الباب إنما هو لأسماء الأفعال، ولعا إذا كان مسماها إقالةً، فليست اسماً لفعلٍ » .

(٣) وقد زاد عليها أبو نزار الحسن بن صافي المتوفى سنة ٥٦٨ هـ الملقب بملك النحاة « دهٍ » بمعنى صحَّ أو يصحُّ، ذكر ذلك في مسائله التي أسماها بـ« المسائل العشر المتعِبَاتِ إلى الحشر » (المسألة السابعة) . انظر هذه المسائل في: سفر السعادة ٧٧٩/٢ - ٨٤٦، وعنه في الأشباه والنظائر ٤٢٦/٣، وبعضَها ملخصاً لأبي حيان في التذكرة ١٦٤-١٧١ .

وقد ردَّ على هذه المسائل ابنُ الخبَّاب أحمد بن عبد العزيز الشنتمري البابري النحوي المقرئ المتوفى سنة ٥٦١ هـ، ذكره أبو حيان. وراجع ارتشاف الضرب ٢٠١/٣ .

(٤) معاني القرآن ٢٠٣/١ .

(٥) ساقط من الأصل .

(٦) سيذكرها صفحة: ٥١٥ .

وأما الثلاثية:

فـ«تيدَ» و«هَيتَ» و«بَلْهَ» و«إيهاً» و«إيه» و«وَيهاً» و«بَس» و«واهاً» و«أخّ» و«كخّ» و«هَاءَ» و«بَجَلْ» و«لَيَا» و«هَاه» و«أيْتُ» و«لبَّ» و«حَسْب» و«أُفّ» .

ولْنَتَكلَّمْ على كل واحدٍ منها:

أما «تِيدَ» فهو بكسر التاء[1] المثناة من فوق وياء مثناة من أسفل ساكنة ثم دال مهملة، ومعناه: أمهل، وذكَرَ بعضُهُم[2] أنه يَخرُجُ عن اسم الفعل، فيأتي مصدَراً .

وحكى البغداديون[3]: تِيدَكَ، فإن كان مصدراً فالكافُ في موضع خفضٍ، وإن كان اسمَ فعلٍ فالكافُ للخطاب .

وقال أبو علي[4]: إنه مشتَقٌّ من التُّؤَدَة ــ والتَّاءُ في التُّؤَدَة بدلٌ من الواو، فيكونُ الأصلُ وُؤَدَة ـ ثمَّ أُبدلَت الواوُ تاءً، ثم قُلِبَت الهمزةُ ياءً للكسرة قبلَها فقيلَ: تِيدَ[5]، قال الشيخُ أبوحيَّان[6]: وفيه تكلُّفٌ، والأظهرُ أن يكونَ غيرَ مشتَقٍّ؛ لأنَّ الغالبَ على هذه الأسماءِ عدمُ الاشتقاق .

(١) لم أقف فيما راجعت من المظان على أحدٍ ضبطها بكسر التاء كما فعل المؤلف هنا، بل الجميع على فتحها (تَيْدَ) .

(٢) انظر شرح المفصل ٢٩/٤-٣٠ .

(٣) انظر: إيضاح الشعر ص: ٣٦، وشرح المفصل ٢٩/٤، وارتشاف الضرب ٢٠١/٣، والهمع ١٢٢/٥ .

(٤) إيضاح الشعر ص: ٣٦ .

(٥) فأصل (تيدك): وِئدك، ثم أُبدلت الواو تاء فصارت (تِئدَكَ)، ثم قلبت الهمزة ياءً للكسرة قبلها فصارت (تِيدَكَ) .وانظر شرح المفصل ٣٠/٤ .

(٦) ارتشاف الضرب ٢٠١/٣ .

وأما «هَيتَ» فمعناه: أسرِعْ[(١)]، وقال صاحبُ اللبّاب[(٢)]: هَيتَ بمعنى جئتُ لكَ، فعلى هذا يكونُ خبراً لا أمراً. وفيه لغات"[(٣)]:

الأُولى: هَيَّتَ بفتح الهاء والتاء الأخيرة وتشديد الياء بينهما .

الثانية: بفتحهما وإسكان الياء بينهما، وهـذه اللغة هي أشهرها، وبها قرأ

٥ أبوعمرو / والكوفيون[(٤)] من السبعة، وابن مسعود والحسن . [١٥٤/أ]

الثالثة: هَيَّا بفتح الهاء وتشديد الياء .

الرابعة: بكسر الهاء وتشديد الياء .

الخامسة: هَيْك بفتح الهاء وإسكان الياء .

السادسة: هَيَّك بفتح الهاء وتشديد الياء .

١٠ **السابعة:** هِيَّك بكسر الهاء وتشديد الياء .

الثامنة: هِيْتَ بكسر الهاء وتسكين الياء وفتح التاء، وهي قراءةُ نافعٍ وابنِ ذَكوَان والأعرجِ وشيبةَ وأبي جعفرٍ[(٥)].

---

(١) وقال بعضُهم: معناه: أقبِلْ وتعالَ. انظر: شرح الكافية ٧١/٢، والمساعد ٦٤٧/٢ .

(٢) اللباب للعكبري ٩١/٢ (المطبوع)، وقد حدث فيه تحريف حيث قال: «وأما هيت فاسم للفعل، ومعناه: هيث لك» انتهى، والصواب: «جئت لك» .

ارتشاف الضرب ٢٠١/٣ .

(٣) تنظر في إعراب القرآن ٣٢٢/٢، والمحتسب ٣٣٧/١-٣٣٨، وارتشاف الضرب ٢٠١/٣، والمساعد ٦٤٧/٢ .

(٤) قوله تعالى: ﴿هيت لك﴾ يوسف:٢٣، انظر: السبعة ٣٤٧، والمحرر الوجيز ٤٧٢/٧ وفيه ذكر البصريين بدل الكوفيين ، وهو سهوٌ .

(٥) وهي أيضاً قراءة ابنِ عامرٍ. انظر السبعة ٣٤٧، والمحرر الوجيز ٤٧٢/٧، والبحر المحيط ٢٩٤/٥.

وابن ذكوان: عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان، أحد راويَي ابن عامر. توفي سنة ٢٤٢هـ. أخباره في: الجرح والتعديل ٥/٥، ومعرفة القراء الكبار ١٩٨/١ .

=

قيل: وتَحتمِلُ هذه اللغةُ أن تكونَ «هَيتَ» فيها فعلاً[١]، وأصلُهُ الهمزُ، ثمَّ سُهِّلَ، فيكونُ من هَاءَ يَهِيءُ، ثمَّ لحقَتْهُ التاءُ فقيلَ: هِيتَ كـ«جاءَ يجيءُ جئتَ» فعلى هذا لا يكونُ اسمَ فعل .

التاسعة: هِئْتَ بكسر الهاء والهمزة ساكنةً[٢] وفتحِ التاء .

العاشرة: كالتاسعة إلا أنها مضمومةُ التاء، وقد قيل: إن هاتَين اللغتين ليست «هِئْتُ» فيهما اسمَ فعلٍ، بل هي فعلٌ من هَاءَ يهيءُ[٣] كما تقدَّمَ .

الحاديةَ عشرة: هَيْتُ بفتح الهاء وإسكانِ الياء[٤] وضمِّ التاء، وقد ذكرْنا في كتابنا «تحفةَ الأقران»[٥] ما قُرِئَ به من هذه اللغاتِ .

والأعرج: هو عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، أستاذ نافع، وأول من وضع العربية بالمدينة. توفي سنة ١١٧هـ. أخباره في: أخبار النحويين البصريين ٤٠، وإنباه الرواة ١٧٢/٢، ومعرفة القراء الكبار ٧٧/١ .

وشيبة: هو شيبة بن نصاح المدني، أحد شيوخ نافع. توفي سنة ١٣٠هـ. أخباره في: معرفة القراء الكبار ٧٩/١، وغاية النهاية ٣٢٩/١ .

وأبو جعفر هو: يزيد بن القعقاع، أحد القراء العشرة. توفي سنة ١٣٠هـ تقريباً. أخباره في: وفيات الأعيان ٢٧٤/٦، ومعرفة القراء الكبار ٧٢/١ .

(١) انظر إعراب القرآن ٣٢٣/٢، والبحر المحيط ٢٩٤/٥ . ونقل أبو حيان قراءةً أخرى هي «هيتِ» ولم أجدها .

(٢) في الأصل: «ساكناً» .

(٣) وقد أنكرها الكِسَائيُّ وقال: لا أعرف «هئتُ لك» بمعنى تهيَّأتُ. انظر: معاني القرآن للنحاس ٤١٠/٣، كما نقل إنكارها عن أبي عمرو. انظر مجاز القرآن ٣٠٥/١-٣٠٦ . وقد قرأ بها بضمِّ التاء ابنُ عباسٍ وعلي ومجاهد وعكرمة وهشام بن عامر، وهي بفتح التاء مروية عن ابن عامر وأهل الشام. انظر: إعراب القرآن ٣٢٢/٢، والمحرر الوجيز ٤٧٤/٧، والبحر المحيط ٢٩٤/٥ .

(٤) في الأصل: «وإسكان الهاء» وهو خطأ .

(٥) تحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من القرآن ص: ٥٨-٦٢ .

وأما «بَلْهَ» فمعناه: دَعْ، وبُني على الفتح طلباً للخفَّة، ومنه قولُ ابنِ هَرْمَةَ[١]:

تَمْشِي القَطُوفُ إِذَا غَنَّى الحُدَاةُ بِهَا مَشْيَ النَّجِيبَةِ بَلْهَ الجِلَّةَ النُّجُبَا[٢]

فـ«الجِلَّة» منصوبٌ بـ«بَلْهَ» أي: دَعْ الجِلَّةِ، والقَطُوفُ من الدوابِّ: البطيءُ السير[٣]، وقال كعبُ بنُ مالك ـ يَصِفُ السُّيُوفَ ـ:

تَذَرُ الجَمَاجِمَ ضَاحِياً هَامَاتُهَا بَلْهَ الأَكُفَّ كَأَنَّهَا لَم تُخْلَقِ[٤]

فـ«الأكف» منصوبة بـ«بَلْهَ» أي: دَع الأَكُفَّ، ويُروَى هذا البيتُ بنصب «الأَكُفَّ» ورفعِهَا وجــرِّهَا، وقد تكلَّمْنَا على ذلك في باب الاستثناء[٥]، وجاء في الحديث: «أعدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِين مَا لا عَينٌ رَأَتْ، وَلا أُذُنٌ / سَمِعَتْ، و لا [١٥٤/ب] خَطَرَ على قَلْبِ بَشَرٍ، بَلْهَ مَا أُطلِعْتُمْ عليه[٦]»، فـ«ما» في موضعِ نصبٍ بـ«بَلْهَ» أي:

---

(١) إبراهيم بن هَرْمَةَ الكناني القرشي، من مخضرمي الدولتَين الأموية والعباسية، وآخر من يُحتَجُّ بشعره من الشعراء، كان مولعاً بالخمر، وحُلد عليه، مات في خلافة الرشيد. أخباره في: الشعر والشعراء ٧٥٣/٢، والأغاني ٤٦٧/٤، والموشح ٢٨٥، والخزانة ٤٢٤/١ .

(٢) من البسيط، وليس في ديوانه المطبوع بدمشق. ونسبه ابنُ فارس في الصاحبي: ٢١٠ إلى أبي زُبيد، ولم أجده في شعره . وانظر الشاهد في: شرح المفصل ٤٩/٤، وشواهد التوضيح ٢٠٥، وشرح ابن القواس ١٠٢١/٢، والخزانة ٢١٤/٦. والجِلَّة: من الإبل المسَانُّ . الصحاح (جلل) .

(٣) الصحاح (قطف) .

(٤) من الكامل، وهو في ديوانه ص: ٢٤٥ وفيه: «فترى الجماجمَ» . والبيت في: شرح الكتاب ٥٤٢ (مطبوع بعنوان السيرافي النحوي)، وإيضاح الشعر ٣٤، وشرح المفصل ٤٨/٤، والمغني ١٥٦، وشرح أبياته ٢٥/٣، والخزانة ٢١١/٦ . وضاحياً: بارزاً .

(٥) لوحة (١٣١ وما بعدها) من السفر الثالث من هذا الشرح .

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه (في كتاب التفسير، تفسير سورة السجدة) برقم: (٤٤٠٧)، وهو في ١٣٢/١٨ (من فتح الباري)، وفيه: «مِن بَلْه ما أُطلِعتُمْ عليه» ، والإمام مسلم في صحيحه (في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها) برقم: (٥٠٥١، ٥٠٥٣) ، وابن ماجه في سننه (في كتاب الزهد) برقم: (٤٣١٩)، وفيه: «من بلْهَ» . وانظر: عقود الزبرجد ٣٨٧/٢، والحديث النبوي في النحو العربي ص: ٢٧٠ .

دَع الشيءَ الذي أُطلِعتَم عليه، وقيل: إن «بَلْهَ» في الحديث بمعنى كيفَ[١] .

وتأتي «بَلْهَ» مصدَراً بمعنى التَّرْكِ، تقولُ: بَلْهَ زيدٍ بالخفض أي: تَرْكَ زيدٍ[٢].

و«بله» غير مشتقّة، وقال العبديُّ[٣]: هي مشتقّة من البَلَهِ[٤]، قال: ألا تراهُم جعلُوها اسماً لـ«دَعْ»، والأَبْلَهُ: تاركٌ لأكثرِ الأشياءِ من حيثُ كان غَافلاً سَاهياً .

وأمَّا «إيهاً» فبكسر الهمزة وياء ساكنة، ومعناه: طلبُ الكفِّ عن الفعل، ويُستَعمَلُ منوَّناً فيكون المعنى طلبُ الكفِّ عن فعلٍ غيرِ معيَّنٍ، ويُستعمَلُ غيرَ منوَّن والهاءُ مفتوحةٌ[٥]، فيكونُ المعنى طلبَ الكفِّ عن فعلٍ معيَّنٍ معلومٍ عندَ المخاطبِ .

وأمَّا «إيهِ» فمعناه: حَدِّثْ أو زِدْ من الحديث، ويأتي منوَّناً وغيرَ مُنَوَّن، فمعَ التنوين يكونُ المعنى: حدِّثْ حديثاً أيَّ حديثٍ كان، ومعَ عَدَمه يكونُ المعنى: حدِّث الحديثَ المعهودَ بيني وبينَك[٦]، وهو عند سيبويهِ[٧] لازمُ التنوين، ولا

---

(١) وهو منقول عن قطرب والأخفش، وقاله العكبري في شرح الإيضاح لوحة (١٠٨، مخطوط). وانظر: شرح الكافية ٢/٧٠، وشرح ابن القواس ٢/١٠٢١ وانظر حاشية (٣) منه، وارتشاف الضرب ٣/٢٠٢، والمغني ١٥٦ . وللأخفش رأيٌ آخرُ في (بله) وهو أنها تأتي حرف استثناء بمعنى حاشا. شرح المفصل ٤/٤٩ .

(٢) وروى أبو زيدٍ فيه القلب إذا كان مصدراً، تقول: بَهْلَ زيدٍ، وحكى أبو الحسن الهيثم فيه فتح الهاء واللام فتقولُ : بَهَلَ. انظر ارتشاف الضرب ٣/٢٠٢ .

(٣) هو أبو طالب أحمدُ بنُ محمدِ بنِ بَقيَّةَ، يعرف بالعبدي، إمام نحوي، أخذ عن السيرافي والفارسي والرماني. من تصانيفه: « شرح الإيضاح » قال القفطي: وشرحه شرحاً وافياً أتى فيه بعجائب من أصول هذه الصناعة. توفي سنة ٤٠٦ هـ . أخباره في: نزهة الألباء ٢٤٦، وإنباه الرواة ٢/٣٨٦، ومعجم الأدباء ٢/٢٣٦ .

(٤) نقله العكبري في شرح الإيضاح (لوحة ١٠٨ مخطوط)، قال العكبري: « ويجوز عندي أن تكون من قولهم: عيشٌ أبلَهُ، أي:طيبٌ يُلْهِي صاحبه » وانظر: ارتشاف الضرب ٣/٢٠٢،

(٥) انظر المساعد ٢/٦٤٨، وقال السيرافي: إنه لا يستعمل إلا منوناً. شرح الكتاب ٤/١٣١، ويراجع الكتاب ٣/٣٠٢ .

(٦) وقد أنكر الأصمعيُّ عدم التنوين فقال: « هذا لا يُعرف إلا منوناً في شيء من اللغات » ووافقه بعض النحاة. انظر: المقتضب ٣/١٧٩، والأصول ٤/٤٣٩-٤٤٠، والتعليقة على الكتاب ١/١٥٩، وشرح المفصل ٤/٣٢ .

(٧) الكتاب ١/٢٤٢، ٣/٣٠٢ .

يُستعمَلُ معه المنصوبُ، وإن كـان متعدياً في المعنى، فـلا يقـال: إيـهِ كـذا، وقـد استعملَه بعضُ الشعراء المولَّدِين فقال:

إيهِ أَحَادِيثَ نَعْمَانٍ وَسَاكِنِهِ[1]

فـ«أحاديثَ» منصوبٌ بـ«إيهِ» قال الشيخُ أبو حيَّان[2]: ولا أظنُّهُ [يصِحُّ][3].

٥ قلتُ: ووقع في صحيح مسلم[4] في حديث الشفاعة من قول الحسن البصـري في طلب زيادة الحديث: «هِيه» بكسر الهاء[5] فيكون لغةً في «إيه» بإبدال الهمزة هـاءً، والله أعلَمُ.

وأما «وَيهاً» فبفتح الواو ومعناه: الإغراءُ والتسلُّطُ، فإذا قال: ويهاً كأنـه قـال: تَسَلَّطْ عليه والزَمْهُ، قيل: وفيه معنى الزجـر[6]، وهـو غـيرُ صحيـح، إنما هـو إغـراءٌ ١٠ محضٌ. أنشدَ ابنُ السكِّيت[7]:

/ وَهْوَ إِذَا قِيلَ لَهُ وَيهاً كُلْ [١٥٥/أ]

---

(١) من البسيط، ولم أقف على قائله، والبيت بتمامه:

إِيهِ أَحَادِيثَ نَعْمَانٍ وَسَاكِنِهِ إِنَّ الحديثَ عَنِ الأحبَابِ أسمارُ

وهو من شواهد أبـي حيـان في ارتشـاف الضـرب ٢٠٣/٣، والتذيـل والتكميـل ٢١/٥، وانظر شرح شذور الذهب ١١٨، وفي حاشيته قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميـد: إنـه وجده منسوباً إلى ابن الأثير. وذكره المقري التلمسـاني في أزهـار الرياض ٦/١ دون نسـبة. ونَعمَان: وادٍ بين مكة والطائف. معجم البلدان ٢٩٣/٥.

(٢) التذييل والتكميل ٢١/٥، وارتشاف الضرب ٢٠٣/٣.

(٣) ساقطة من الأصل، والتصويب من الارتشاف ٢٠٣/٣.

(٤) في باب الإيمان، برقم (٢٨٦)، ومثله أيضاً في حديث رقم: (٤١٨٥) من كتاب الشعر.

(٥) في الأصل: «بكسر الهمزة» وهو خطأ، وكتب في الحاشية على يسار صفحة المخطـوط بخـط مغاير: (لعله الهاء) وهو الصحيح.

(٦) وهو قول ثعلب في الفصيح ٢٨٧، وتبعه بعضُ اللغويين. انظر: ارتشـاف الضـرب ٢٠٣/٣، والمساعد ٦٤٩/٢.

(٧) إصلاح المنطق: ٢٩٢.

فَـإِنَّهُ مُوَاشِــكٌ مُسْتَعْجِـلْ
وَهْـوَ إِذَا قِيلَ لَـهُ وَيهاً فُــلْ
فَإِنَّـهُ أَحْرِ بِــهِ أَنْ يَنْكُــلْ[١]

والمعنى: أنه متى قيل له: كُلْ، تَبادَرَ إلى الأكـل، وإذا نُـودي لغير الأكـل لم يُجِبْ. وفُلْ بالفاء: ترخيمُ فلان؛ أي: إذا قيل له: يا فلان .

وأما «بِسّ» بكسر الباء وتشديد السين ومعناه: ارْفِقْ، ويتعـدى بالبـاء فيُقـالُ: بِسَّ بزيدٍ؛ أي: ارْفِقْ به، ويُقالُ: ضرَبَهُ فما قالَ حِسٍّ ولا بِسٍّ[٢].

وأما «واهاً» فمعناه: أَعْجَبُ، فهو من أسماء الأفعال التي في الخبر، قال الشَّاعرُ:

وَاهاً لِسَلْمَى ثُمَّ وَاهاً وَاهَا
هِيَ المُنَى لَــو أَنَّـنَا نِلْنَاهَا[٣]

أي: أعجَبُ لسَلْمَى .

وأمـا «أَخّ» و«كَـخّ» فهمـا بالخـاء المعجَمَـة المشـدَّدة، ولهـذا ذُكِـرا في الثلاثـي، وضبطَ ابنُ الأثير[٤] الكافَ من «كَخْ» بالكسر وبالفتح وتسكينِ الخاء بتنوينٍ وغيرِ تنوين، ولا يَبْعُدُ أن يجريَ ذلـك في «أخ»، ومعناهمـا: أَتَكَـرَّهُ[٥]، فهمـا ممـا جـاء في

---

(١) رجزٌ لم أقف على قائله، والشاهد في: الصحاح (ويه)، وشرح أبيات الإصلاح: ٥٠٤، وتهذيبه: ٦٢٩-٦٣٠، والمشوف المعلم ٢/٨١٢، وشرح المفصل ٤/٧٢ .
(٢) المحكم ٢/٣٤٧ .
(٣) يُنسَبُ هذان البيتان إلى رؤبة، وهما في ملحق ديوانه: ١٦٨، برواية «واهاً لليلى»، وينسبان إلى أبي النجم العجلي، وهما في ديوانه: ٢٢٨، وفيه: «واهاً لريًّا»، وقيل: هما لأبي الغـول الطُّهوي. والشاهد في: إصلاح المنطق ٢٩١، والفصيح ٢٨٧، وشرح المفصل ٤/٧٢، والمغني ٤٨٣، وشرح أبياته ٦/١٤٤ .
(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر ٤/١٥٤ .
(٥) المفصل: ٢٠٠، وارتشاف الضرب ٣/٢٠٤ .

الخبر، وقد يُكرَّرُ تأكيداً، وفي الحديث: «أنَّ الحسَنَ أخَذَ تمرَةً من تمرِ الصَّدَقَةِ، وَجَعَلَهَا في فِيهِ، فقَالَ له رسولُ الله ﷺ: كِخْ كِخْ[1]».

وأما «هاء» بالهمزة بعد الألف فمعناه: أُجيبُ، فهو مما جاء في الخبر.

وأما «بَجَلْ» بفتح الباء الموحدة وفتحِ الجيم وسكونِ اللام، فيكونُ حرفاً بمعنى نَعَم، فيقعُ جواباً في الطلَب والخبر، تقول: اضْرِبْ زيداً ؟ فيُقالُ: بَجَل، وقامَ عبدُ الله ، فتقولُ: بَجَلْ.

ويكونُ اسماً على وجهَين:

١ - اسمَ فعلٍ بمعنى أكتفي، فيكونُ مما جاء في الخبر؛ لأن «أكتفي» مضارعٌ، فتلحقُهَا نونُ الوقاية فتقولُ: بجلْني[2]؛ أي: يكفيني.

٢ - واسماً صريحاً بمعنى «حَسْب» فيخرُجُ عمَّا نحن بسبيله، فتقولُ: / بجَلِي [١٥٥/ب] درهمٌ؛ أي: حَسبي درهمٌ، قال طرَفة:

---

(١) رواه البخاري في صحيحه (في كتاب الزكاة، باب ما يذكَر في الصدقة للنبي ﷺ) برقم:(١٣٩٦)، و(في كتاب الجهاد والسير، باب من تكلّمَ الفارسية) برقم: (٢٨٤٣)، وهو في ٣/٣٥٤ من (فتح الباري) ، ورواه مسلم في صحيحه (في كتاب الزكاة، باب تحريم الزكاة على رسول الله ﷺ وآله) برقم: (١٧٧٨) . وانظر الحديث النبوي في النحو العربي: ٢٧٣ .

ونقل القاضي عياض رحمه الله عن الداودي « أنها كلمةٌ أعجميةٌ عرَّبتها العَرَبُ بمعنى بئس ». انظر إكمال المعلم على صحيح مسلم ١٤٠٥/٣ (رسالة دكتوراه) .

(٢) ذهب الرضي في شرح الكافية ٢٣/١ إلى أن حذفَ النون في بجل أولى من الإثبات، وقال ابنُ هشام في المغني ١٥١ عن إثبات نون الوقاية في بجل: « وهو نادر » . وقال الشاطبي في شرح الألفية ١٤٩/١ (مخطوط) : « بل ينبغي أن يكون إلحاق النون لاسم الفعل كالفعل من كل وجهٍ، فكما تقول: تراكها كذلك تقول: تراكني، وفي رويد: رويدني، وفي هلمَّ (الحجازية): هلمني، وكذلك سائر أسماء الأفعال المتعدية، بل والمصدر الموصول نحو: عجبتُ من ضربكني». وانظر الخزانة ٢٤٨/٦-٢٤٩

أَلاَ إِنَّنِي شَرِبْتُ أَسْوَدَ حَالِكاً　　أَلاَ بَجَلِي مِنَ الشَّرَابِ أَلاَ بَجَلْ(١)

والبيتُ من الطويل، دخله القَبضُ في «مفاعِيلُن» في جميع البيت(٢) .

وأما «لِيَا» بتخفيف الياء وألفٍ بعدها، فهي مما زاده الشيخُ أبوحيَّان(٣) على ابن مالك، ومعناه: أُجيئُكَ .

٥　وأما «هَاه» بهاءَين بينهما ألفٌ، فهو أيضاً مما زاده الشيخُ أبو حيَّان(٤)، ومعناه: قَارِبْتُ .

وأما «أيتَ» فهو أيضاً من زيادة الشيخ أبي حيَّان(٥)، ومعناه: عَجِبتُ، يُقالُ: أَيتُ لهذا الأمر، ووَيتُ له بالهمزة والواو، قال زهيرٌ أو أخوه:

أُخْبِرْتُ أَنَّ أَبَا الحُوَيْرِثِ قَدْ　　خَطَّ الصَّحِيفَةَ أَيْتُ لِلْحِلْمِ(٦)

١٠　أي: عجبتُ للحِلْمِ كيف عزَبَ عنه .

والبيت من الكامل الأحذِّ العروضِ، والضربُ أحذُّ مضمَرٌ(٧)، فوزنُهُ:

---

(١) من الطويل، في ديوانه: ٩٣. وانظر النوادر ٣٠٧، ورصف المباني ٢٣٠، وارتشاف الضرب ٢٠٤/٣، والجنى الداني ٤٢٠، والمغني ١٥١، وشرح أبياته ٣٩٨/٢، والخزانة ٢٤٧/٦ . والأسود الحالك: الماء .

(٢) كُتب في حاشية الأصل بخط مغاير ما نصه: « قلتُ: ودخله القبضُ أيضاً في (فعولن) في غير الأول، فيكون تقطيعه هكذا:

فعولن مفاعلن فعول مفاعلن　　فعول مفاعلن فعول مفاعلن

فدخله القبضُ في أجزائه الخماسية والسباعية، ما عدا الخماسي الأول فكامل » .

(٣) التذييل والتكميل ٢٥/٥ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) ارتشاف الضرب ٢٠٤/٣ .

(٦) من الكامل، في ديوانه: ٢٥٣ بشرح ثعلب، قال أبو العباس: « ويُقال:إنها لأوس بن أبي سُلمى » .

(٧) الإضمار هو: تسكين الثاني ، وسُمي مضمراً لأنك أخذتَ حركته وتركته ساكناً، ومتى شئتَ أعدتَ الحركةَ، فصار إلى ما كان عليه، فشُبه بالاسم المضمر. انظر: الكافي ٥٩-٦٠، والبارع ٢١٤، والعيون الغامزة ٨١، ١٠٩ .

«مُتْفاعِلُن» بسكون التاء «متَفَاعلن» بفتحها «مُتَفَا» ، حُذِفَ منه الوَتَدُ المجموعُ، وهو الحذَذُ، والنصفُ الثاني كالأول، إلا أن الضَّرْبَ سُكِّنَتْ تاؤُهُ إضماراً مع الحذَذ .

وأما «لَبِّ» بتشديد الباء، فذكرَ ابنُ مالك في «شرحه للتسهيل»[1] حين تكلم على «لَبَّيكَ» في باب المصدر أنها اسمُ فعل بمعنى أَجَبْتُ[2].

وأما «حَسْبُ» فقال الجَرميُّ[3]: إنها تكون اسمَ فعل، والمعنى: يكفيك، فقال في قول العرب: «حَسْبُكَ درهمان» : إنَّ الضمةَ في الباء ضمةُ بِنَاءٍ، والكافُ حرفُ خطاب، فيكون «درهمان» على مذهبه فاعلَهُ وذهبَ المازنيُّ[4] أن «حسبُكَ» مبتدأٌ و«درهمان» خبرُه، وذهبَ غيرُه أنه مبتدأٌ و«درهمان» معمولُه، ولا خبرَ لـه؛ لأنـه في معنى الأمر، يقال: حَسبُكَ يَنَم الناسُ، بجزم «يَنَم» على جواب حَسْبُكَ؛ لأنه بمعنى «اكْفُفْ»[5].

وأمـــا «أُفٍّ» فهو اسمُ فعل لأتضَجَّرُ، فهو مما جاء في الخبر؛ لأن مسمَّاه فعلٌ مضارِعٌ، / وقال بعضُهُم[6]: مسماه فعلٌ ماضٍ؛ أي: تَضَجَّرْتُ، وتأتي غيرَ اسم [١٥٦/أ] فعلٍ، فتكون مصدراً يُرادُ به الدعاءُ، وذلك إذا لحِقَتْهُ التاءُ نحو: أُفَّةٍ وتُفَّةٍ[7]، فيُنصَبُ بفعلٍ مقدَّرٍ واجبِ الإضمار كقولهم: جَدْعاً له وعَقْراً .

---

(١) شرح التسهيل ١٨٦/٢، ورد عليه أبو حيان بقوله: « وزعْمُ ابن مالك [أنه] اسم فعل فاسدٌ ... » ارتشاف الضرب ٢٠٩/٣ .

(٢) قال سيبويه: « وبعضُ العرب يقول: لبِّ، يُجريه مُجرى أمسِ وغاقِ، ولكن موضعه نصبٌ » الكتاب ٣٥١/١، وانظر إيضاح الشعر ٢٧ ، والمسائل العضديات ١٣٨ .

(٣) ارتشاف الضرب ٢٠٥/٣ .

(٤) المصدر السابق، وانظر الكتاب ٢٦٨/٣ .

(٥) انظر ارتشاف الضرب ٢٠٥/٣ .

(٦) ارتشاف الضرب ٢٠٣/٣، والمساعد ٦٥٢/٢ .

(٧) قال ابنُ يعيش: « وأما أُفَّة بتاء التأنيث فلا أعرفها، وإن كانت قد وردت فما أقلها، وإن كان القياسُ لا يأباها كلَّ الإباء » شرح المفصل ٧٠/٤ .

وذكَرَ ابنُ مالكٍ[١] أنه يجوزُ فيه الرفعُ على الابتداء والخبرُ محذوفٌ، والمعنى على معنى النصب من الدعاء، وقيل: تأتي مصدَراً من غير تاءٍ نحو: فاً لك، ويُقالُ: أُفًّا وتُفًّا[٢] على الإتباع كـ«حَسَنٌ بَسَنٌ»[٣].

وفيها لغاتٌ ذكرتُها في كتابنا «تحفةُ الأقران»[٤] وهي على اختلافها أربعون لغةً[٥]، وأنا أذكُرُها مضبوطةً:

فمنها مع ضمِّ الهمزة اثنتان وعشرون «أُفُ أُفِ أُفَ» بالحركات الثلاث في الفاء مع التخفيف من غير تنوين، ثمَّ «أُفٌ أُفٍ أُفًا» بالثلاث مع التخفيف والتنوين، ثمَّ «أُفُّ أُفِّ أُفَّ» مع التشديد من غير تنوين، ثمَّ «أُفُّه أُفِّه أُفَّه» مع التشديد وهاءِ السَّكْت، «ثمَّ «أُفٌّ أُفًّا أُفٍّ» بالثلاث مع التشديد والتنوين، ثمَّ «أُفْ» بالسكون

(١) هذا من كلام أبي حيان في ارتشاف الضرب ٢٠٣/٣ ، ولم أقف عليه فيما اطلعت من كتب ابن مالك .

(٢) ومنه ما جاء في حديث ابن عباس رضيَ الله عنهما: « فجاء ينفض ثوبه ويقول: أفٍّ وتفٍّ » انظر عقود الزبرجد ص: ١٠٩ بتحقيق أستاذنا الدكتور حسن الشاعر (مجلة الجامعة الإسلامية ، العددان: ٦٧، ٦٨) .
ونقل المفضَّلُ بنُ سَلَمَة في الفاخر: ٤٨ عن الأصمعي قوله: « الأفُّ: وسخُ الأذن، والتفُّ: وسخ الأظفار. كان يقال ذلك عند الشيء يستقذر، ثم كثُرَ حتى صاروا يستعملونه عند كل ما يتأذون منه. وقال غيره: أفٌّ معناه: قلّة لك، وتف: إتباع مأخوذ من الأفف وهو الشيء القليل » . وانظر: الزاهر ١٨٠/١، والإتباع لأبي الطيب اللغوي: ٣٢، وتهذيب اللغة ٥٨٨/١٥ ، والتاج (أفف) .

(٣) يقال: رجلٌ حسنٌ بسنٌ. انظر: الإتباع لأبي الطيب اللغوي ص: ١٢، والصحاح (حسن) .

(٤) تحفة الأقران ١٤٠-١٤١ .

(٥) وقد أوصلها الزَّبيدي في التاج (أفف) إلى خمسين وجهاً، قال: « ... وعلى الاحتمال الذي ذكرناه يكونُ سبعاً وأربعين وجهاً، فقولُ المصنف أولاً: « ولغاتُها أربعون » محلُّ نظرٍ يُتأمَّلُ له. وقد فاته أيضاً من لغاتها: أُفَةً محركة، وأُفُوه بفتح فضم فسكون الواو والهاء، وأَفَّةً بفتح فتشديد، الأخيرُ نقلَه ابنُ بَرِّي عن ابن القطاع، فإذا جمعناها ما قبلها يتحصَّل لنا خمسون وجهاً » .

والتخفيف، ثمَّ «أُفّ» بالسكون والتشديد، ثمَّ «أُفَّا» بتشديد الفاء وبعدها ألفٌ من غير إمالة المحضة[1]، وبالإمالة بين بين، ثمَّ «أُفّي» و«أُفّو» بالياء والواو ساكنتين وفتح الفاء والتشديد فيهما، فهذه اثنتان وعشرون لغةً مع ضمِّ الهمزة .

ومنها مع كسر الهمزة إحدى[2]عشرةَ لغةً: «إفٍّ إفًّا إفٌّ» بالثلاث مع التشديد ٥ والتنوين، ثمَّ «إفُّ» بالضم والتشديد من غير تنوين، ثمَّ «إفِ» بالكسر والتخفيف من غير تنوين، ثمَّ «إفٍ» كذلك مع التنوين، ثمَّ «إفْ» بالتسكين والتخفيف، ثمَّ «إفّ» بالتسكين والتشديد، ثمَّ «إفَّا» بألف مع التشديد، ثمَّ «إفِّي» بكسر الفاء وتشديدها وياء ساكنة بعدها،ثم «إفَّيْ» بفتح الفاء[3] والتشديد وبعدها ياء ساكنة، فهذه إحدى عشرةَ لغةً مع كسرة / الهمزة . [١٥٦/ب]

١٠ ومنها مع فتح الهمزة ستُّ لغاتٍ: «أفِّ» بكسر الفاء وتشديدها من غير تنوين، ثمَّ «آفِّ» كذلك إلا أنها ممدودة الهمزة، ثمَّ «أفٌّ» بكسر الفاء وتشديدها مع التنوين، ثمَّ «آفٌّ» كذلك إلا أنها ممدودة الهمزة، ثمّ «أفْ» بسكون الفاء وتخفيفها، ثمَّ «أفِّي» بكسر الفاء وتشديدها وبعدها ياءٌ ساكنةٌ، فهذه ستُّ لغاتٍ تمامُ تسع وثلاثين لغةً[4]، نقلَهَا الشيخُ أبوحيَّان[5] عن الزناتي[6]قال: ذكرها في كتابه المسمى

---

(١) جاء في شرح ابن النحاس على المقرب لوحة (٥٥ - مخطوط): « أُفّي بألفٍ مُمَالةٍ بعد الفاء، وهي التي تُخلِصُهَا العامَّةُ ياءً » ، وانظر التاج (أفف) .

(٢) في الأصل: « أحد » .

(٣) كلمة « الفاء » مكررة في الأصل .

(٤) لم يذكر المصنفُ رحمه الله اللغةَ التي هي تمامُ الأربعين، وهي (أُفَّاه) بضم الهمزة وتشديد الفاء وبعد الألف هاء السكت. ذكرها ابنُ عطية في المحرر الوجيز ٥٥/٩، ونقلها عنه المصنف في تحفة الأقران ١٤١، وهي أيضاً في القاموس المحيط (أفف)

(٥) البحر المحيط ٢٣/٦ .

(٦) لم أقف على ترجمته . وقد ذكره المصنف في تحفة الأقران ١٤١، كما ذكره أبو حيان في البحر المحيط ٢٣/٦، والتذييل والتكميل ٢٣/٥ وكلهم بهذااللفظ، ولعله الزيَّات (إسحاق ابن الحسن)، فإن له شرحاً على الجمل لم يُذكَر اسمُهُ. انظر مقدمة البسيط ٨١/١ .

بـ«الحُلَل في شرح الجُمَل» .

وقد انتهت أسماءُ الأفعال الثلاثية على حسَبِ ما ذكرها الشيخُ أبوحيَّان، و لم يذكر منها «حيَّ» على انفرادها، بل تعرَّض لها لما تكلَّم على «حيَّهَل» ، وسيأتي الكلامُ عليها بعدُ في الكلام على أسماء الأفعال المركَّبات[1]، وقد نظمتُهَا للحفظ فقلتُ:

إذَا مَا شئتَ ضبطَك لاسمِ فِعْلٍ ثلاثيٍّ ليحصُلَ منه قُرْبُ

فتِيدَ وهَيتَ أخٍّ أفٍّ كَخٍّ وإيهِ بَلْهَ بسٍّ وهاهِ حَسْبُ

وواهاً لَبَّ أَيْتَ لَياً وأَيْهَا ووَيهاً حيَّ هَاءَ بَجَلْ فحَسْبُ

و«حسبُ» الثاني ليس منها، وإنما جئنا به إعلاماً بانقضائها؛ أي: هذه هي المعدودةُ لا غيرُ .

وأما الزائدُ على الثلاثي:

فـ«رُوَيدَ» و«وأَوَّهْ» و«آمين» و«مَهْيَمْ» و«هَمْهَامْ» و«أولَى» و«فِدَاءِ» و«النَّجَاء» و«هَيهاتَ» و«دُهْدُرَّيْن» و«سَرْعَان» و«وَشْكَان» و«شتَّان» و«بُطْأَنَّ» .

ولنتكلم على كل واحد منها :

أما «رُوَيد» فتأتي اسمَ فعل وغيرَ اسم فعل، **فإذا كانت اسمَ فعل** فالكلامُ عليها من أوجُهٍ:

الأول: في بنائها ومسماها، وهي مبنيةٌ على الفتح، ومسمَّاها: أَمْهِلْ، وقيل: دَعْ، فيتعدى إلى مفعول واحدٍ تقولُ: رُوَيدَ زيداً أي: دَعْ زيداً، وقد تأتي «ما» صلةً

---

(١) انظر صفحة: ٥١٥ .

بين «رُوَيدَ» / ومعمولِهَا، حكى سيبويهِ(١): لو أردتَ الدراهمَ لأعطيتُكَ رُوَيدَ [١٥٧/أ] مَا الشِّعرَ، [فالشعر](٢) منصوبٌ بـ«رُوَيدَ» و«ما» زائدةٌ، والمعنى: دَعِ الشعرَ، يقولُهُ رجلٌ لشاعرٍ مدَحَه .

ومن مجيء «رُوَيدَ» بمعنى أَمْهِلْ قولُ الشَّاعر:

رُوَيْدَ عَلِيًّا جُدَّ مَا ثَدْيُ أُمِّهِمْ إِلَينَا وَلَكِنْ بُغْضُهُمْ مُتَمَايِنُ(٣)

أي: أمهِلْ علياً، و«علي» هنا قبيلةٌ(٤)، و«جُدَّ» بمعنى قُطِعَ مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُهُ، و«ثَديُ» مفعولٌ لم يُسمَّ فاعلُهُ، و«ما» زائدةٌ، وكَنّى هنا بـ«الثدي» عن القَرابة؛ لأن الرَّضاعَ سببُ القرابَةِ، ويُروَى: «مُتمَايِنُ» من المَيْن وهو الكذِبُ؛ أي: بغضُهُم متكاذبٌ؛ لأنه على غير ذَنْبٍ، ويُروَى: «مُتمَائِن» بالهمز؛ أي: متقَادِم، ويُروَى: «وَدُّهُم متَبَاين» فيكونُ من البَيْن بالباء الموحَّدة.

الوجه الثاني: في تصغيرها، و«رُوَيدَ» عند البصريين تصغيرُ إرْوَاد(٥)، مصدَرُ أرْوَدَ بمعنى أمْهَلَ، على تصغير الترخيم .

---

(١) الكتاب ٢٤٣/١ .

(٢) ساقط من الأصل .

(٣) من الطويل، وهو لمالك بن خالد الهذلي، وقيل: للمعطل الهذلي، والبيت من قصيدة مذكورة في شرح أشعار الهذليين ٤٤٤/١. والشاهد في: الكتاب ٢٤٣/١، والمقتضب ٢٠٨/٣، ٢٧٨، والمسائل الحلبيات ٢١٢، وإيضاح الشعر ٢٨، شرح المفصل ٤٠/٤، وشرح ابن القواس ١٠١٦/٢، والتذييل والتكميل ١٩/٥ . و(جدَّ ما ثديُ أمهم إلينا) كلمةٌ تقال للرجل إذا لم يصل رحمه. (شرح أشعار الهذليين) .

(٤) نسبة إلى علي بن مسعود بن مازن بن ذئب الغساني، أخي عبد مناة بن كنانة من أمه، وهي امرأةٌ من بليّ، فلما مات عبد مناة حضَنَ عليٌّ ولده، فنُسبوا إليه . انظر: شرح أشعار الهذليين ٤٤٧/١، وجمهرة أنساب العرب ص/ ١٨٠ .

(٥) انظر شرح السيرافي ٥٠/٢-٥١ (مخطوط)، وشرح المفصل ٢٩/٤، وارتشاف الضرب ٢٠٥/٣ .

وهو عند الفراءِ[1] تصغيرُ رُودٍ بضم الراء، من قولِ الجَمُوحِ الظَّفري[2]:

تَكَادُ لاَ تَلْثُمُ البَطْحَاءَ وَطْأَتُهَا ... كَـأَنَّهَا ثَمِلٌ يَمْشِي عَلَى رُوْدِ[3]

أي: على مَهْلٍ ورِفْقٍ .

ورُدَّ على الفراءِ بأنَّ «رُوَيدَ» مُتعدٍّ، و«رُودٍ» غيرُ مُتعدٍّ، فلو كان تصغيرَه، لَلَزِمَ أن يكونَ غيرَ متعدٍّ[4].

قلتُ: وهذا لا يلزَمُ الفراءَ، إذ له أن يقولَ: إن «رُوَيدَ» قبلَ التسمية به لا يتعدَّى، فلما سُمِّيَ به تعدَّى، ولا يُشتَرَطُ في اسم الفعل أن يكونَ قبلَ التسمية به على حالته بعد التسمية، فقد يكونُ قبلَ التسمية على حالة، ثمَّ إذا سُمِّيَ به صارعلى حالةٍ أخرى بحسَبِ الفعل الذي جُعلَ اسماً له، ألا ترى أن «ها» ونحوَه من أسماءِ الأفعال لا يُوصَفُ قبلَ التسمية به بمُتَعَدٍّ ولا غيرِه،فإذا سُمِّيَ به وُصفَ بصفةِ الفعل / الذي جُعِلَ اسماً له، وسواءٌ في هذا المنقولُ نحو: رُوَيدَ، والمرتَجَلُ نحو: صَهٍ. [١٥٧/ب]

---

(١) لم أقف عليه فيما اطلعت عليه من كتبه، وانظره في: شرح السيرافي ٢/٥٠-٥١ (مخطوط)، وشرح المفصل ٤/٢٩، وارتشاف الضرب ٣/٢٠٥ . ووافقه بعضُ النحاة. انظر: شرح المفصل للخوارزمي (التخمير) ٢/٢٣١، وشرح الكافية ٢/٧٠ .

(٢) أحد بني ظَفَر بن سُليم بن منصور. ولم أجد له ترجمة وافية، وله بعض أشعار وأخبار في شرح أشعار الهذليين ٢/٥٤، والخزانة ١/٤٦٤ .

(٣) من البسيط، وهو في شرح أشعار الهذليين ٢/٥٤-٥٥، والرواية فيه:

يمشي ولا يكْلِمُ البطحاءَ خطوتُهُ ... كأنه فاترٌ يمشي على رُودِ

والشاهد في: الصحاح (رود)، والمجمل ٢/٤٠٥، وشرح المفصل للخوارزمي (التخمير) ٢/٢٣١، والتذييل والتكميل ٥/١٩ . والثَّمِلُ: الرجلُ الذي أخذَ فيه الشرابُ، فهو ثَمِلٌ؛ أي: نشوان. (الصحاح) .

(٤) التذييل والتكميل ٥/١٩ .

الوجه الثالث: إنَّ في «رُوَيدَ» - إذا كان اسمَ فعلٍ - ضميراً مستتراً فاعلاً[١] لا[٢] يظهَرُ في تثنيةٍ ولا جَمْعٍ، دليلُهُ: تأكيدُه والعطفُ عليه تقولُ: رُوَيدَكَ[٣] أنت وزيدٌ عَمْراً، فـ«زيدٌ» معطوفٌ على الضمير المستتر في «رُوَيدَكَ» و«أنت» تأكيدٌ له وتقديرُه: رُوَيدَكَ أنتَ أنتَ وزَيدٌ، والكافُ في «رُوَيدَكَ» حرفُ خطابٍ لا ضميرٌ، وقد تقدَّمَ الكلامُ عليها[٤].

وإذا كانت «رُوَيدَ» غيرَ اسم فعلٍ، فتأتي مُعرَبةً، وهي على ثلاثة أوجُهٍ:

الأول: أن تُنصَبَ على الحال كقولك: سارُوا رُوَيداً، فقيل: حالٌ[٥] من الفاعل الذي هو الواو؛ أي: سارُوا مُرْوِدِين؛ أي: مُمْهِلِين، وقيل[٦]: من ضمير المصدر المفهوم من الفعل، التقديرُ: سارُوه؛ أي: سارُوا السيرَ في حال كونه رُوَيداً.

الثاني: أن يكونَ مصدراً نائباً عن الفعل الذي هو أرْوِدْ، فتقول: رُوَيداً زيداً، ويجوزُ أن يُضَافَ إلى الفاعل نحو: رُوَيدَكَ زيداً، وإلى المفعول، حُكِيَ من كلامهم: رُوَيدَ نفسِهِ[٧]، على معنى: رُوَيداً نفسَهُ؛ أي: دَعْ نفسَه، والكافُ في قولك: رُوَيدَكَ[٨] زيداً يحتَمِلُ أن تكونَ ضميراً فيكونَ «رُوَيدَ» مصدَراً كما تقدَّمَ[٩] فتكونَ

---

(١) في الأصل: « ضمير مستتر » .

(٢) « لا » مكررة في الأصل .

(٣) في الأصل: « رويك » .

(٤) انظر صفحة: ٤٦١ فما بعدها .

(٥) وبه قال الرضي في شرح الكافية ٢/٧٠-٧١، وابن القواس في شرح الألفية ٢/١٠١٧ ، وانظر: شرح المفصل للخوارزمي (التخمير) ٢/٢٣٢ .

(٦) انظر: الكتاب ١/٢٤٤، وشرحه ٢/٥٢ (مخطوط)، والملخص ٣٥٢، وارتشاف الضرب ٣/٢٠٦ .

(٧) الكتاب ١/٢٥١، والمفصل ١٨٥، والتذييل والتكميل ٥/١٩ .

(٨) في الأصل: « رويك » .

(٩) انظر صفحة: ٤٦٢ .

الكافُ مضافةً، أو حرفَ خطابٍ فيكونَ «رُوَيدَ» اسمَ فعلٍ .

وذهبَ المبرِّدُ[1] أن «رُوَيداً» إذا كان مصدَراً لا يَعمَلُ؛ لكونه مُصغَّراً[2]، وصحَّحَهُ الشيخُ أبوحيَّان[3]، وتأوَّلَ «رُوَيدَكَ زيداً» على أنه غيرُ مصدرٍ، بل اسمُ فعلٍ والكافُ حرفُ خِطَابٍ، وتأوَّلَ «رُوَيدَ نفْسِهِ» على أنه مصدَرٌ، إلا أن الإضافةَ

٥ ليست من نصبٍ، فلا يكونُ عاملاً /، وإنما هي كإضافةِ اسم الفاعل غيرِ العامل [١٥٨/أ] نحو: ضاربٌ زيداً أمسِ، فكما أن الإضافةَ في اسم الفاعل هنا لا تدلُّ على العملِ، كذلك الإضافةُ في «رُوَيدَ نفْسِه» .

وذكَرَ صاحبُ «الصحاح[4]» أن «رُوَيداً» إذا أُفرِدَ كان معناه المصدَرَ، وإذا أُضيفَ إلى الكاف كان معناه الأمرَ، ونصَّ سيبويهِ[5] على جواز تركِ الكاف في

١٠ الأمرِ وجعْلِها في غيرِ الأمر .

الثالث: أن يكونَ نعتاً لمصدَرٍ مذكورٍ نحو: ساروا سيراً رُوَيداً، أو مقدَّراً نحو:

---

(١) ما في المقتضب يخالف ما نُسب إلى المبرد، قال: « وتقولُ: رُوَيدَ زيدٍ... ورُوَيداً زيداً، كما تقول: ضرباً زيداً في الأمر » انظر المقتضب ٢٠٨-٢٠٩، ٢٧٧ . وانظر التذييل والتكميل ١٩/٥ .

(٢) قال ابنُ النحوية: « ولذلك يقول بعضُ العرب: إنه يقلُّ عملُه بالتصغير عن مذهب الفعل » شرح ألفية ابن معطٍ لوحة (٢١٩) مخطوط ، وانظر شرح الشاطبي على الألفية ٣٢٧/٣ (مخطوط) . وقد رد ابن خروف على المبرد ـ فيما نقله عنه الشاطبي ـ فقال: « وهذا ليس مثل ذلك؛ لأن اسم الفاعل عمِلَ بشبه الفعل، والفعلُ لا يُصغَّرُ، فلم يعملْ مصغراً، والمصدرُ عَمِلَ بنفسه من حيث كان حدثاً، لا بِشَبَهِ الفعل، فلا يمنعُ التصغيرُ عملَه » .

(٣) التذييل والتكميل ١٩/٥ قال: « والصحيح مذهب المبرد، وأنه لا ينصب » . وانظر: شرح الألفية للمرادي ٨٥/٤

(٤) الصحاح (رود) قال: « وتفسير رُوَيد: مهلاً، وتفسير رُوَيدك: أمهِلْ؛ لأن الكافَ إنما تدخلُهُ إذا كان بمعنى أفْعِلْ دون غيره » .

(٥) الكتاب ٢٤٨/١، ٢٥١.

ساروا رُوَيداً على أن المعنى: ساروا سيراً رُوَيداً، أما الأوَّلُ فمتَّفقٌ عليه، وأما الثاني فذَكَرَهُ ابنُ مالكٍ[1]، ولا يُجيزُهُ سيبويهِ؛ لأنَّ الموصوفَ محذوفٌ، والصفةَ غيرُ خاصَّةٍ به، وإنما يُجيزُه على الحال[2].

وأما «أَوْهِ» فمعناه: أتوجَّعُ، وهو مما جاء والمرادُ به الخبرُ، ويقال منه: أَوَّهَ الرجلُ تأويهاً، وتأوَّه تأوُّهاً إذا قال: أوه، والاسمُ منه الآهَةُ بالمدِّ، قال المثقِّبُ العَبديُّ[3]:

إِذَا مَا قُمْتُ أَرْحَلُهَا بِلَيْلٍ تَأَوَّهُ آهَةَ الرَّجُلِ الحَزِينِ[4]

ويُروَى: أهَّةَ بتشديد الهاء من غير مدٍّ[5].

وفي «أَوْهِ» لغاتٌ: الأولى: «أَوْهِ» بفتح الهمزة وسكونِ الواو وكسرِ الهاء لالتقاء الساكنين، قال الشَّاعرُ:

فَأَوْهِ لِذِكْرَاهَا إِذَا مَا ذَكَرْتُهَا وَمِنْ بُعْدِ أَرْضٍ بَيْنَنَا وَسَمَاءِ[6]

---

(١) التسهيل: ٢١١ حيث قال: «أو نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ أو مقدَّرٍ» قال أبو حيان معلِّقاً: «وهذا يُوجَد كثيراً في ألسنة ضعفاء المعربين، وإنما لم يجز أن يكون التقدير: ساروا رُوَيداً؛ لأن رُوَيداً صفة غير خاصة بالموصوف، فلا يجوز حذفُ الموصوف والحالة هذه إلا على قبح» التذييل والتكميل ٥/١٩ .

(٢) الكتاب ١/٢٤٤ . وانظر: شرح المفصل ٤/٤١، وارتشاف الضرب ٣/٢٠٦ .

(٣) عائذ بن محصن بن ثعلبة (وقيل غير ذلك)، شاعرٌ جاهليٌّ قديم، مدح النعمان بن المنذر . لُقب بالمثقِّب لقوله:

رَدَدْنَ تحيةً وكَنَنَّ أخرَى وَثَقَّبْنَ الوَصَاوِصَ للعُيُونِ

أخباره في: طبقات فحول الشعراء ١/٢٧١، والشعر والشعراء ١/٣٩٥، والخزانة ١١/٨٤ .

(٤) من الوافر، في ديوانه ص: ١٩٤، من قصيدة في المفضليات ٢٨٨، وانظر شرحها لابن الأنباري: ٥٨٦، وشرحها للتبريزي ٣/١٢٦٢. وانظر الشاهد في: إيضاح الشعر ٢١، وسر الصناعة ١/٤١٨، وشرح المفصل ٤/٣٩، وسفر السعادة ١/١٢٧، والتذييل والتكميل ٥/٢٣ .

(٥) انظر شرح المفضليات لابن الأنباري: ٥٨٦، وسفر السعادة ١/١٢٧ .

(٦) من الطويل، وهو في: معاني القرآن للفراء ٢/٢٣ ونسب إنشاده إلى أبي الجراح، والأصول ٣/٣٣٠، والمنصف ٣/١٢٦، والخصائص ٢/٨٩، والمحتسب ١/٣٩، والتذييل والتكميل ٥/٢٣ .

الثانية: «أاه» كأنهم قلبوا الواوَ من اللغة الأولى ألفاً .

الثالثة: «أَوِّهْ» بكسر الواو مشددةً وسكونِ الهاء، كُسِرَت العينُ وهي الواوُ وضُعِّفَت مبالغةً، وبُنِيَت الهاءُ على السكون لتحرُّكِ ما قبلَها .

الرابعة: كالثالثة / إلا أنها بكسر الهاء إتباعاً لحركة الواو. أنشدَ ثعلبٌ[1]: [١٥٨/ب]

أَوِّهِ مِنْ ذِكْرِي حُصَيناً وَدُونَهُ   نَقاً هَائِلٌ جَعْدُ الثَّرَى وَصَفِيحُ[2]

الخامسة: «آوَّهْ» بالمد وفتح الواو مشدَّدةً وسكون الهاء، مَدَّ الألفَ لتطويلِ الصوتِ بالشكاية .

السادسة: «أَوَّتَاه» بفتح الواو مشدَّدةً وزيادة التاء .

السابعة: مثلُ السَّادسةِ إلا أن الهمزةَ ممدودةٌ[3] .

الثامنة: «آوِهِ» بمد الهمزة وكسرِ الهاء .

التاسعة: كذلك إلا أن الهاءَ ساكنةٌ .

العاشرة: «أَوِّ» بفتح الهمزة وكسرِ الواو مشدَّدةً[4].

الحادية عشرة[5]: كذلك إلا أن الواو مفتوحة .

---

(١) لم أجده فيما اطلعت عليه من كتب أبي العباس ثعلب، وقد تبع المصنفُ ابنَ يعيش في نسبة الإنشاد إلى ثعلب، ونسبه أبو علي الفارسي في إيضاح الشعر ص: ٢٠ إلى أحمد بن إبراهيم أستاذ ثعلب .

(٢) من الطويل، وهو لامرأة من بني قُرَيط بن أبي بكر بن كِلاب. انظر: إيضاح الشعر ص: ٢٠، وشرح المفصل ٣٩/٤، والتذييل والتكميل ٢٣/٥ . والنقا: الكثيب من الرمل. والصفيح: كل عريض من الحجارة. المحكم ١١٦/٣ .

(٣) انظر: الخصائص ٣٨/٣، وارتشاف الضرب ٢٠٦/٣ .

(٤) زاد في ارتشاف الضرب ٢٠٦/٣ « آوِّ » أيضاً .

(٥) في الأصل: « الحادي عشر » وكلمة (عشر) تكررت في المواضع الأربعة .

الثانية عشرة: «أَوْهِ» بفتح الهمزة وسكونِ الواو وكسرِ الهاء .

الثالثة عشرة: «آوُوه» بمد الهمزة وضمِّ الواو بإشباع واوٍ بعدها .

الرابعة عشرة: «أَوْ» على مثل «أو» العاطفة .

وأمَّا «آمين» فمعناه: استجبْ[1]، وفيه لغتان: المدُّ والقصرُ[2]، قال ابنُ دَرَستَوَيهِ[3]: ولا يكون القصر إلا في الضرورة. والصحيحُ أنه جائزٌ في الاختيار[4]، ٥

---

(١) في تصحيح الفصيح لوحة (٢٢١ـ مخطوط): « ومعنى آمين: اسْمَعْ واستجبْ، ويقال: اللهم افعل ذلك ... » . وفي شرحه للزمخشري: ٤٢٥ (رسالة دكتوراه): « قال ابن عباس: معناه: كذلك تكون » وانظر الكشاف ١/١٢ .

وقيل: هي اسمٌ من أسماء الله تعالى . انظر: تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ص: ١٢، ومجالس ثعلب ١/١٢٦، والمفردات ص: ٩٢. وقد أنكر أبو علي الفارسي ذلك وتأوَّله.

انظر الكلامَ مفصَّلاً على « آمين » في المسائل الحلبيات ص: ٩٧ وما بعدها ، ولمعة في الكلام على آمين: ١٦٨ وما بعدها، وسفر السعادة ١/١٣٤ وما بعدها .

(٢) قال الزمخشري في شرح الفصيح: ٤٢٤ (رسالة دكتوراه): « وكلاهما لغةٌ جيدةٌ » . ومن المدِّ قولُ المجنون:

يَا رَبِّ لا تَسْلُبَنِّي حُبَّهَا أَبَداً ... ويَرْحَمُ اللهُ عَبْداً قَالَ آمِينَا

ومن القصر قول جُبير بن الأضبَط:

تَبَاعَدَ مني فَطْحَلٌ إذْ رأيْتُهُ ... أَمِينَ فَزَادَ اللهُ مَا بيْنَنَا بُعْدَا

انظر الفصيح ص: ٣١٦ ، وسفر السعادة ١/١٣٣ .

(٣) انظر قوله في تصحيح الفصيح لوحة (٢٢١ ـ مخطوط) .

(٤) انظر تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ١٢-١٣، والفصيح ٣١٦، ٣١٥، والصحاح (أمن)، والمفردات ص: ٩٢ .

وحكى الداوديُّ[(١)]: «آمِّين» بالمد وتشديد الميم، وقال: إنها لغةٌ شاذَّةٌ، وقال ثعلبٌ[(٢)]: هي خطأٌ .

واختُلِفَ في وزنه فقيل: فاعيل[(٣)]، فيكون أعجمياً كقابيلَ وهابيلَ، وقيل: وزنهُ فَعِيل[(٤)]، والمدُّ إشباعٌ .

٥ وأمَّا «مَهْيَمْ» فهو مما زاده الشيخُ أبوحيَّان[(٥)]، وهو بفتح الميم وسكونِ الهاء وفتحِ الياء المثناة من تحت[(٦)] وسكونِ الميم الأخيرة، وقد تقدَّمَ[(٧)] أنه اسمُ فعل فيه معنى الاستفهام، فإذا قيل: مَهْيَم فمعناه: أَحَدَثَ شيءٌ ؟ وهي كلمةٌ يمانيَةٌ، وقد تكررت في الحديث[(٨)].

وأمَّا «هَمْهَام» فقد تقدَّمَ[(٩)] أنها اسم فعل بمعنى / النفي أي: لم يبقَ شيءٌ، [١٥٩/أ]

١٠ ويقال فيها: حمحَام ومحمَاح وبحباح[(١٠)]، حكاه ابنُ كيسانَ في «تصريفه» .

---

(١) حكاه عنه القاضي عياض. انظر: شرح الألفية للمرادي ٤/٧٨.
وفي شرح الفصيح للزمخشري: ٤٢٤ (رسالة دكتوراه): « والعامَّةُ تقول: آمِّين بالتشديد؛ جمع آمٍّ؛ أي: قاصِد، والنون فيه زائدة » . وانظر الصحاح (أمن)، ولمعة في الكلام على آمين: ١٧١ .

(٢) الفصيح ص: ٣١٦ ، وانظر سفر السعادة ١/١٣٤ .

(٣) وإليه ذهب الرضي في شرح الكافية ٢/٦٧. وانظر المسائل الحلبيات ص: ١١٠، ولمعة في الكلام على آمين: ١٦٩، وشرح المفصل ٤/٣٤ .، وسفر السعادة ١/١٤٥ .

(٤) قال الرضي في شرح الكافية ٢/٦٧: « ولا منع أن يقالَ: أصله القصرُ، ثم مُدَّ، فيكون عربياً مصدراً في الأصل » . وانظر: تفسير غريب القرآن ص: ١٣ قال ابنُ قتيبة: « وهذا أعجبُ إليَّ » وانظر: المسائل الحلبيات ص: ١١٦-١١٨ إضافة إلى المراجع السابقة .

(٥) ارتشاف الضرب ٣/٢٠٦ .

(٦) في الأصل: « فوق » وهو خطأ .

(٧) صفحة: ٤٥٥ .

(٨) انظر الموضع السابق .

(٩) صفحة: ٤٥٥ .

(١٠) انظر لغاتها في الخصائص ٣/٤٤، والتذييل والتكميل ٥/٢١ .

وأمَّا «أَولى» فهو مما زاده الشيخ أبوحيَّان(١)، وجعل الأصمعيُّ(٢) منه قوله تعالى: ﴿فَأَوْلَى لَهُمْ﴾(٣) وقال: هو اسم فعل معناه: قارَبَهُمُ الهلاكُ، وأنشد:

فَأَولَى لِنَفْسِي أَولى لَهَا(٤)

ومنه قولُ الآخَرُ:

فَعَادَى بَيْنَ هَادِيَتَيْنِ مِنهَا وَأَولَى أَنْ يَزِيدَ عَلَى الثَّلاثِ(٥)

أي: قارَبَ أن يزيد على الثلاث، والفاعل في الآية مضمر يدل عليه المعنى أي: فأولى هو، أي: قارَبَ الهلاكَ(٦).

وأما «فِداءِ» فهو أيضاً مما زاده الشيخُ أبوحيَّان(٧)، وذكَرَه موفَّقُ الدين أبو البقاء يعيشُ بنُ عليِّ بنِ يعيشٍ الحلبيُّ(٨)، ومعناه: لِيَفْدِكَ، تقولُ: فِداءِ لكَ فلانٌ بالكسر والتنوين، أنشدَ أبو زَيدٍ:

إِيهاً فِداءِ لَكَ يَا فَضَالَهْ

---

(١) ارتشاف الضرب ٣/٢٠٦

(٢) كما ذكرها الفارسي وابنُ جني . انظر: إيضاح الشعر ٢٣-٢٧، والخصائص ٣/٤٤، والبحر المحيط ٨/٨١.

(٣) سورة محمد ﷺ : من الآية: ٢٠ .

(٤) من المتقارَب، وهو عجز بيت للخنساء في ديوانها ص: ٨٤، وصدره :
هَمَمْتُ بنفْسِي بعضَ الهمُومِ
وانظر الشاهد في: الكامل ٣/١٤١٦، وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٤٩٤، والخصائص ٣/٤٤، والخزانة ٩/٣٤٦ .

(٥) من الوافر، ولم أقف على قائله، وانظر الشاهد في: الصحاح (ولي)، وشرح التسهيل ١/٣٨٩، والمساعد ١/٢٩٢، وشفاء العليل ١/٣٤٣، والهمع ٢/١٣٢، والخزانة ٩/٣٤٥ .
فعادَى: من العِداء، وهو الموالاة بين الصَّيدَين بصرعِ أحدهما على أثر الآخَر في طَلَقٍ واحدٍ. وهادِيَتَين: الهادِيةُ أوَّلُ الوحشِ (الخزانة) .

(٦) البحر المحيط ٨/٨١ .

(٧) ارتشاف الضرب ٣/٢٠٦ .

(٨) شرح المفصل ٤/٧٢-٧٣ .

أجِرَّهِ الرُّمْحَ ولاَ تَهَالَـهْ[1]

المراد: لِيَفْدِكَ، وأجِرِّهِ: فعلُ أمرٍ من أَجَرَّهُ إذا طعنه وتَرَكَ الرمحَ فيه[2]، ومعنى «لا تَهَالَهْ»: لا تَخَفْ منه .

قيل: ولا يُستَعمَلُ « فداءِ » إلا منوناً، قال ابنُ يعيش[3]: لأنه ليس له متعلَّقٌ يحتمِلُ التعريفَ والتنكير .

ويُروَى: «فِداءٌ» بالرفع، و«فِدى لك» بالقَصر[4]، فوجهُ الرفع: أنه خبرٌ، فإذا قلتَ: فِداءٌ لكَ زيدٌ فـ«زيدٌ» مبتدأٌ، و«فِداءٌ» خبرٌ مقدَّمٌ، ووجهُ القَصْرِ: أن يكونَ مبتدأً كما تقدَّمَ أو مصدراً[5]، وأما قولُ النابغة:

مَهْلاً فِدَاءِ لَكَ الأَقْوَامُ كُلُّهُمُ ... وَمَا أُثَمِّرُ مِنْ مَالٍ وِمِن وَلَدِ[6]

فيُروَى بالكسر على أنه اسمُ فعل و«الأقوامُ» فاعلُه، وبالنصب على أنه مصدرٌ، وبالرفع على أنه خبرٌ و«الأقوامُ» مبتدأٌ[7] .

---

(١) النوادر ص: ١٦٣ وفيه « ويهاً » . وانظر الشاهد في: المقتضب ١٦٨/٣، والاشتقاق ٢٣١، والمسائل البغداديات ٤٣٥، وسر الصناعة ٨١/١، وشرح المفصل ٧٢/٤، والتذييل والتكميل ٢١/٥ ، والخزانة ١٨٢/٦ . ولا تهالَهْ: نهيٌ، وهو مجزومٌ، وكان القياسُ: (لا تَهَلْهُ) إلا أنه أثبتَ الألف وفتح اللامَ على إرادة النون الخفيفة للتأكيد؛ أي: لا تهالَنْهُ، أو أنه فتحها للتخلص من التقاء الساكنين بدلاً من حذف الألف، واستحبَّ الفتحةَ إتباعاً للألف. (الإفصاح للفارقي ص: ٣٢٦)، وانظر تفصيل ذلك في إيضاح الشعر: ٢٢٩، والمسائل البغداديات: ٤٣٥ - ٤٤٢ .

(٢) وقيل: الإجرار: هو الطعنة في الفم. (الإفصاح ص: ٣٢٦) .

(٣) شرح المفصل ٧٣/٤ .

(٤) حكاها أبو جعفر النحاس في شرح القصائد التسع المشهورات ٧٦٢/٢ عن الفراء .

(٥) وانظر المرجع السابق .

(٦) من البسيط، وهو في ديوانه ص: ٢٦، من قصيدة طويلة يمدح فيها النعمان ويعتذر إليه، وعدها بعضهم من المعلقات، انظر: شرح القصائد التسع لابن النحاس ٧٦١/٢، وانظر الشاهد في: المفصل ١٩٨، وشرحه ٧٠/٤، وارتشاف الضرب ٢٠٦/٣، والخزانة ١٨١/٦ .

(٧) انظر شرح القصائد التسع ٧٦١/٢ - ٧٦٢ .

وفيها لغاتٌ ذكرَها الهَجَريُّ[١]: فتحُ الفاء[٢] وضمُّها مع القصر، وكسرُها مع القصر والمد[٣].

وأما «النَّجَاء» فهو مما زاده / الشيخُ أبوحيَّان[٤]، ومعناه: أُنجُ، وقد قيل: إنَّ «النَّجَاءَ» مصدرٌ . [١٥٩/ب]

وأما «هَيهَاتَ» فهي اسمٌ لـ«بَعُدَ» أو «تباعد»، فهي مما جاء في الخبر، والحجازيون يفتحون تاءَها، وأسدٌ وتميمٌ يكسِرُونَهَا، وبعضُهم يضمُّها، وقد قُرِئَ بذلك كلِّهِ[٥]، وقد أمعنَّا الكلامَ على «هيهات» في كتابنا «تحفة الأقران[٦]» في باب التاء، وسنتكلَّمُ عليها ونذكُرُ لغاتِهَا في قول المصنف[٧]: ٥

القَولُ فِي مَعْنَى بَقَايَا كَلِمِ

---

(١) هو هارون بن زكريا الهَجَرِيُّ (ضُبطت في معجم الأدباء الهِجْري بكسر الهاء) أبو عليٍّ النحويُّ، صاحب كتاب النوادر المفيدة، روى عنه ثابت بن حزم السرقسطي. هذا ما وقفت عليه من ترجمته. انظر: معجم الأدباء ٢٦٢/١٩، وبغية الوعاة ٣١٩/٢ .
والنقل عنه في ارتشاف الضرب ٢٠٧/٣ .

(٢) في الأصل: «فتح الهاء» وهو خطأ .

(٣) انظر المقصور والممدود للفراء ٣٨-٣٩، والمقصور والممدود لابن ولَّاد: ٨٤ .

(٤) ارتشاف الضرب ٢٠٧/٣. وقد ذكرها سيبويه في الكتاب ٢٤٤/١، وابن جني في الخصائص ٤٥/٣ .

(٥) قرأ السبعة (هيهاتَ) بالفتح، وقرأ أبو جعفر (هيهاتِ) بالكسر دون تنوين، وقرأ أبو حيوة وعيسى بن عمر (هيهاتٍ) بالكسر منونة، كما رُوي عن أبي حيوة وغيره (هيهاتٌ وهيهاتُ) بالرفع منونة وغيرَ منونة، وروى هارون عن أبي عمرو وخالد بن إلياس (هيهاتاً) بالنصب مع التنوين. انظر: المحرر الوجيز ٣٥٥/١٠-٣٥٦، والبحر المحيط ٤٠٤/٦-٤٠٥ .

(٦) تحفة الأقران ٦٢-٦٧ . وقد نقل المصنف فيه عن الصغاني ستاً وثلاثين لغة، وزاد هو خمسَ لغاتٍ أخرى . وذكرها الصغاني في التكملة (هيه) ٣٦١/٦، وقد جمع الفيروز أبادي كل هذه اللغات في الدرر المبثثة: ٢٧٠، ٣٤٢ .

(٧) سبق ذكره ص: ٤٨٠ .

وأما «دُهْدُرَّيْن» فهو مما زاده الشيخُ أبوحيَّان[1]، وهو بضم الدالين المهمَلَتين وسكونِ الهاء بينهما وتشديدِ الراء المفتوحة بعدها ياءٌ ونونٌ، وهو اسمٌ لـ «بَطَلَ»، وفي المَثَلِ: «دُهْدُرَّيْن سعدُ القَينْ»[2] أي: بَطَلَ سعدُ القَينْ. قيلَ: والتثنيةُ فيه لا يُرادُ بها شفعُ الواحدِ، بل المرادُ بها التكثيرُ، وقيل: دُهْدُرَّينْ اسمٌ للباطل. وأصلُ المَثَل: ٥ أن رجلاً كذَّاباً من العرَب جاء إلى حيٍّ من أحياء العرَب فقال: إن بني فلانٍ قتلوا بني فلان، فلما سمع رجل من دهاةِ العرَب قولَه، وضَعَ هاتين الكلمتَين فقال: كان فيهم دُهدُرَّين وسعدُ القَين، فما فَعَلا؟ فقال: قُتِلا جميعاً، فقال له: اذهَب فقد عَرفْنَا كَذِبَكَ، فصارت الكلمتان مثلاً في الباطل.

وأمَّا «سُرْعَانَ» فاسمُ فعلٍ لـ«سَرُعَ»، وفيه ثلاثُ لغات: فتحُ السين، وضمُّها، ١٠ وكسرُها، والراءُ ساكنةٌ على كل حال، والنونُ مفتوحةٌ، وقد تُضمُّ مع فتح السِّين، وقد يَدخُلُ «سُرْعَانَ» معنى التعجب، يُقالُ: لَسُرْعَانَ ما صنَعْتَ كذا[3]، بمعنى ما أَسْرَعَ ما صَنَعَ كذا، وسيأتي الكلامُ عليها في:

القَولُ في مَعْنَى بَقَايَا كَلِمِ

وأما «وَشْكَان» فهو اسمٌ لـ«وَشُكَ» بمعنى سَرُعَ[4]، يُقالُ: وَشُكَ يَوشُكُ كَظَرُفَ ١٥ يَظْرُفُ، وفي الواو / من «وَشْكَان» الفتحُ والضمُّ والكسرُ، والشينُ ساكنةٌ، [١٦٠/أ] وسيأتي الكلامُ عليها في:

---

(١) ارتشاف الضرب ٣/٢٠٧ .

(٢) الأمثال لأبي عُبَيد ص: ٨٣، وشرحه فصل المقال: ١٠٦، ١٠٨، وجمهرة الأمثال ١/٤٦٨، والمستقصى ٢/٨٣ . قال الأصمعي: لا أدري ما أصلُهُ .

(٣) انظر الصحاح (سرع) وارتشاف الضرب ٣/٢٠٨ .

(٤) وقد يستعمَل مصدراً، تقول: عجبتُ من وشْكَان ذلك الأمر؛ أي: من سرعته. ارتشاف الضرب ٣/٢٠٨.

القَولُ في مَعْنَى بَقَايَا كَلِمِ

وأما «شَتَّانَ» فهو اسمٌ لافترَقَ[1] وتباعدَ[2]، وسيأتي الكلامُ عليه[3].

وأما «بُطْآنَ» فاسمُ فعلٍ لـ«بَطُؤَ» نقيضِ «سَرُعَ» وهو بضم الباء وسكونِ الطاء وفتحِ الهمز والنون، قال في «الصحاح»[4]: لما كان عوضاً من «بَطُؤَ» جُعِلَت الفتحةُ التي في «بَطُؤَ» على نون «بُطْآنَ» حين أدَّتْ عنه ليكون علَماً لها، ونُقِلت ضمةُ الطاء إلى الباء، وإنما صحَّ النقلُ فيه؛ لأن معناه التعجُّبُ؛ أي: ما أبطَأَهُ .

انتهت أسماءُ الأفعال الزائدةِ على الثلاثة، وقد نظمتُهَا فقلتُ:

رُوَيدَ اسمُ فعلٍ زائـداً عن ثلاثةٍ ... وَهَمْهَامُ مَهْيَمْ أَوْهِ أَولَى وَسَرعَانَا

ووَشْكَانَ بُطْآنَ فداءِ مـعَ النَّجَا ... وآمِينُ دُهْـدُرَّيْن هَيهَاتَ شـتَّانَا

فجملةُ ما أتينا به من أسماء الأفعال غيرِ المركَّبـة ثلاثـة وأربعـون اسمـاً؛ الثنـائي أحدَ عشر، والثلاثيُّ ثمانيةَ عَشَرَ، والزائدُ أربعَةَ عَشَرَ .

وأما المركَّبُ فينقسمُ قسمَين:

مركَّبٌ من جارٍ ومجرورٍ، وسيأتي[5] الكلامُ عليه عند قوله:

وَمِثْلُهُ مِن الظُّروفِ دونَكَا

وقسمٌ مركَّبٌ من غيرهما، وهو قولهم: هلُمَّ وحيَّهَل، وسيأتي .

---

(١) في الأصل: «لافرق» .

(٢) وقيل: هو اسم لبَعُدَ، قاله أبو علي في الإيضاح: ١٩١، وعلى هذا يكتفي بـالواحد . وزعـم أبو إسحاق الزجاج في ما ينصرف وما لا ينصرف: ١٢٦ أن شُتَّان مصدرٌ جاء على فُعْـلان، وقال بعضُهم: هو مثنى. انظر: شرح المفصل ٣٦/٤، وارتشاف الضرب ٢٠٨/٣، والتذييـل والتكميل ٢٣/٥ .

(٣) عند تفسير قوله:

القَولُ في مَعْنَى بَقَايَا كَلِمِ

(٤) الصحاح (بطأ) .

(٥) انظر ما سيأتي صفحة: ٥٢٥ .

أما «هَلُمَّ» فهي على قسمين: حجازيةٌ وتميميةٌ:

أما الحجازيةُ فالكلام عليها من أوجُهٍ:

الأول: هل هي بسيطةٌ أو مركَّبةٌ، فالجمهورُ أنها مركبةٌ، حتى نَقَلَ بعضُهُم[١] الإجماعَ على ذلك، وقيل: هي بسيطةٌ[٢]، قال الشيخُ أبو حيَّان[٣]: وهو قولٌ لا بأسَ به، إذ الأصلُ البساطةُ حتى يقومَ دليلٌ واضحٌ على التركيب.

وعلى القول بالتركيب اختلفوا في / جُزأَي التركيب؛ فذهب البصريون أنها [١٦٠/ب] مركَّبةٌ[٤] من «ها» التي للتنبيه، ومن «لُمَّ» فعلُ أمرٍ مِن لَمَّ الله أمرَه؛ أي: جمَعَه، فإذا قال: هَلُمَّ كأنه يقول: اجمَعْ نفْسَكَ إلينا، فحُذِفَت الألفُ من «ها» تخفيفاً لكثرة الاستعمال لا غيرُ، فصار «هَلُمَّ»، وهذا على أن التركيبَ كان بعد إدغامِ الميم وتحريكِ اللام.

وذهبَ الخليلُ[٥] أنَّ التركيبَ قبل الإدغام، فكان الأصلُ: «هَا الْمُمْ» فحُذِفَت همزةُ الوصل لمَّا أُتي بـ«ها» التنبيه؛ لكون الهمزة صارت غيرَ مبدوءٍ بها، فالتقى ساكنان ألفُ هاءِ التنبيه واللامُ، فحُذِفَت الألفُ لالتقاء الساكنين، ثمَّ أُدغمَت الميمُ في الميم، ونُقِلَت حركةُ الميم إلى اللام. فعلى القول الأول لم يُحدِث التركيبُ غيرَ

---

(١) وهو أبو حيان قال: «هلم مركبة إجماعاً، هكذا قال بعضُ مَن عاصرنَاه» انظر: ارتشاف الضرب ٢٠٩/٣، والتذييل والتكميل ١٧/٥ .

(٢) ذكره ابن العلج في البسيط، ونقله عنه أبو حيان في المراجع السابقة .

(٣) ارتشاف الضرب ٢٠٩/٣ .

(٤) انظر: الكتاب ٥٢٩/٣، والأصول ١٤٦/١، والمسائل العضديات ٢٢١، والخصائص ٣٥/٣، وشرح المفصل ٤٢/٤، وارتشاف الضرب ٢٠٩/٣ .

(٥) لم يصرح بذلك في العين، مع أنه تكلم على (هلم) في ٥٦/٤، وانظر: تأويل مشكل القرآن ص: ٥٥٧، وشرح السيرافي ٢٤٦/٤ (مخطوط)، والصحاح (هلم)، والمحرر الوجيز ٣٩٠/٥، والتذييل والتكميل ١٧/٥ .

حذفِ الألف، وعلى القول الثاني حَذْفَ الألفَ وهمزةَ الوصل والإدغامَ، ونَقَلَ حركةَ الميم إلى اللام .

وقال الفرَّاءُ[١]: هي مركبة من «هَل» التي هي اسم فعل للحثّ والزجْرِ[٢]، ومِن «أُمَّ» فعلُ أمر من أَمَّ إذا قَصَدَ، ثم نُقلت حركةُ همزة «أُمَّ» إلى لام «هَل» فانضمَّت اللامُ، وسقطت الهمزةُ، فصار «هَلُمَّ» . ورُدَّ عليه: بأن «هل» إذا كانت اسمَ فعل فهي أمْرٌ، والأمرُ لا يَدخلُ على [الأمر][٣] .

فإن قلتَ: فلعل «هل» هنا للاستفهام[٤] ؟

فالجوابُ: أن الاستفهامَ أيضاً لا يَدخُلُ على الأمر، وإنما يَدخُلُ على الخبر، ولا يَصِحُّ أن يُستَعمَلَ في التركيب إلا ما يَصِحُّ أن يُستَعمَلَ في الإفراد .

والصحيحُ قولُ البصريين على ما فيه من التكلُّف؛ لأن «ها» التي للتنبيه تَصلُحُ أن تدخُلَ على الأمر، وقد جاءت على الأصل فقالوا: هَالُمَّ[٥] بالألف بعد الهاء .

الوجه الثاني: أنها على لغة الحجازيِّين اسمُ فعلٍ، ومُسمَّاها / إمَّا «أَحْضِر» [١٦١/أ] فعلُ أمرٍ من أَحضَرَ الشيءَ، وإما «ائْتِ» فتتعدَّى بنفسِهَا، قال تعالى: ﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ ﴾[٦]؛ أي: أَحْضِروا، وتقولُ: هَلُمَّ الثَّرِيدَ؛ أي: ائْتِ الثَّرِيدَ، وقد يكون

---

(١) معاني القرآن ٢٠٣/١ . وانظر: الزاهر ٢٥٣/٢ .

(٢) وقد أبطل أبو علي كون « هل » هنا هي التي للزجر والحث، أو أنها التي للاستفهام، أو أنها التي بمعنى قد . انظر المسائل العضديات ٢٢٣، والمسائل الشيرازيات لوحة (٤٩) مخطوط، وإيضاح الشعر ٨٨، وراجع كذلك تعليقَ ابن جني على أستاذه أبي علي في الخصائص ٣٥/٣-٣٦، وتعقيبَ أبي حيان عليه في التذييل والتكميل ١٧/٥ .

(٣) كلمة « الأمر » ساقطة من الأصل، وانظر التذييل والتكميل ١٧/٥ .

(٤) انظر المسائل العضديات ٢٢٣، والمسائل الشيرازيات لوحة (٤٩) مخطوط، وإيضاح الشعر ص: ٨٨ .

(٥) نقله أبو حيان عن ابن العلج في البسيط. انظر التذييل والتكميل ١٧/٥ .

(٦) سورة الأنعام: من الآية: ١٥٠ .

مسماها: «أَقْبِلْ» فعلُ أمر من أَقْبَلَ، فيتعدَّى بـ«إلى» . قال الله تعالى: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾[1]، والدليلُ على أنَّ «هلمَّ» في لغة الحجازيين اسمُ فعل: أنهم لا يُلحِقُونَهَا الضمائرَ البارزةَ كما تَلحَقُ الأفعالَ، بل يكون فيها الضميرُ مستتِراً على كل حالٍ كما في أسماء الأفعال، يقولون: هَلُمَّ يا رجُلُ، وهَلُمَّ يا امرأة، وهلمَّ يا رجلان، ٥ وهلمَّ يا نساءُ، وعلى هذه اللغة وردَ القرآنُ الكريم، قال تعالى: ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ فأفرَدَ والمخاطبونَ جماعةٌ، وعليه قولُهُ:

يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَلاَ هَلُمَّه[2]

والهاءُ بعد الميم للسكت .

الوجه الثالث: يجوز أن تأتيَ بعد هَلُمَّ بالكاف مع اللام فتقولَ: هَلُمَّ لك ١٠ ولكما ولكم ولكنَّ.

واختلفوا في هذه الكاف فقيل: هي اسمٌ، فتكونُ مجرورةً باللام، ويتعلقُ الجارُّ بمحذوفٍ؛ أي: إرادتي لك[3]، ولا تُعَلِّقْهُ بـ«هلمَّ» ؛ لأنه يَلزَمُ منه تعدي فعلَ المضمر المرفوع المتصل إلى مضمره .

وقيل: هي حرفُ خِطابٍ، فاللامُ ليست جارَّةً، وإنما اللامُ والكافُ هنا ١٥ كاللام والكافِ في «ذلك»[4]، ويظهَرُ الفرقُ بين المذهبين عند التأكيد، فمَن قال: إن الكافَ اسمٌ يَقولُ: هَلُمَّ لك نفسِكَ بالجر والرفع، فالجرُّ على أنه تأكيدٌ للكاف المجرورة باللام، والرفعُ تأكيدٌ للمضمر المرفوع في «هَلُمَّ» التقدير: هَلُمَّ أنتَ، ومَن

---

(١) سورة الأحزاب: من الآية: ١٨ .

(٢) رجز لم أقف على قائله، وانظره في: الكتاب ١٦١/٤، وشرحه ٣٩٦ (مطبوع بعنوان السيرافي النحوي)، والخصائص ٣٦/٣، والأزهية ص: ٢٥٧، وشرح المفصل ٤٢/٤ .

(٣) انظر الكتاب ٢٤٦/١، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٧٢٨، والتذييل والتكميل ١٨/٥ .

(٤) نقله أبو حيان عن البديع لمحمد بن مسعود الغزني. ارتشاف الضرب ٢١١/٣ .

قال: إن الكافَ حرفٌ، لم يقل إلا هَلُمَّ لكَ نفسُـك، بالرفع تـأكيداً للضمـير في «هَلُمَّ» ولا يـقـولُ بـالجر؛ لأنَّ الكـافَ مِن «لـكَ» عنـده حـرفٌ لا موضِـعَ لها مـن الإعراب .

الوجه الرابع: أنهم اشتقُّوا من «هلمَّ» فعـلاً، حكـى الكِسَـائيُّ / أنـه إذا قيـلَ [١٦١/ب] للرجل: هَلُمَّ كذا فيقـول: لا أَهَلُمَّـه بفتـح الهمـزةِ والهـاءِ، وضـم الـلامِ وفتـح الميـمِ مشددَةً، كذا ضبَطَهُ الشيخُ أبوحيَّان[١]، وضبَطَهُ ابنُ يعيشَ[٢] بضـم الميم مع ما تقـدَّمَ من الضَّبْط. وتقولُ أيضاً: إلامَ أَهَلُمَّ؛ أي: إلامَ أَلُمَّ، والهاءُ مزيدةٌ بين الهمزة والـلام، كأنه ردَّهُ إلى أصله، قالهُ ابنُ يعيشَ[٣]، وذكَـرَ أبـو عليٍّ[٤] أنـه يُقـالُ لـلرجل: هَلُـمَّ كذا، فيقولُ: لا أَهَلُمُّه؛ أي: لا أُعطِيكَه[٥].

الوجه الخامس: من كلامهم: كان ذلك عامَ كذا وهَلُمَّ جَـرًّا[٦]، أصلُـهُ مثَـلٌ من أمثال العرَب[٧]، قيل: أوَّلُ من قالَـهُ عـائِذُ بـنُ زَيـدٍ في جـواب جَنـدَلَـةَ[٨]، وهـو

---

(١) ارتشاف الضرب ٢١١/٣ .

(٢) شرح المفصل ٤٣/٤ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) لم أقف عليه،ونقله عنه ابن جني في سر صناعة الإعراب ٢٣٤/١ وفيه: « لا أَهَلُمَّ » دون هاء.

(٥) انظر: إصلاح المنطق ٢٩٠، و الصحاح (هلم) .

(٦) انظر الزاهر ٣٧١/١. وقد توقف ابنُ هشام - رحمه الله - في تركيـب « هلمَّ جـراً » هـل هـو عربيٌّ محضٌ ؟. انظر ذلك في رسالة له في توجيه نصب « هلمَّ جراً » ص: ٤٦، وقد ردَّ الإمـام الزرقاني في شرح الموطأ ٢٥٠/٢ على ابن هشام فقال: « وفي هذا البيت:

[فَإِنْ جاوَزْتُ مُقْفِرَةً ... ...]

ونُطقِ ابن ِشهابٍ به - وهو من قريشٍ الفصحاء - ما يدفع توقفَ ابنِ هشـامٍ في كونـه عربيـاً محضاً » وانظر الهمع ١٢٧/٥ .

(٧) المشهور من المثل هو قولهم: « هلم جراً » فقط. انظر: الفاخر: ٣٢، وجمهرة الأمثال ٣٥٥/٢، ومجمع الأمثال ٤٩٧/٣. وانظر: الزاهر ٣٧١/١ .

(٨) وهو أخوه، وفي مجمع الأمثال ٤٩٨/٣: عائذ بن يزيد اليشكري، و لم أقف لهما على ترجمة .

قولُهُ:

فَإن جَاوزْتُ مُقْفِرَةً رَمَت بي إلى أُخْرى كَذَاكَ هَـلُمَّ جَرًّا[١]

وأما معناه: فنقلَ الشيخُ أبوالفتحِ ناصرُ بنُ محمَّدٍ المطرِّزيُّ الخوارزميُّ[٢] الملقَّبُ عندهم بـ« صدر الأفاضل » عن المفضَّل[٣] أن معناه: تعالَوا على هِينَتِكُم؛ أي: على أيِّ حالةٍ تَسهُلُ عليكم، قال: وأصلُه من الجرِّ في المشي؛ وهو أن تُتْرَكَ الإبلُ والغنَمُ تَرعَى في مسيرها .

واختُلِفَ في نصب «جرًّا»؛ فقال البصريون: انتصابُهُ على الحال[٤]، وقال الكوفيون: انتصابُهُ على المصدر[٥]؛ لأن في «هَلُمَّ» معنى الجرِّ، وقيل: انتصَبَ على التمييز[٦].

---

(١) من الوافر، وهو في: ارتشاف الضرب ٢١١/٣، ورسالة ابن هشام في توجيه نصب (هلمَّ جراًّ) ص: ٤٦.

(٢) في مصادر ترجمته هو: ناصر بن عبد السيد بن علي المطرزي أبو الفتح، (ولم أر من قال: إنه ناصرُ بنُ محمد، كما ذكر المصنف)، عالم لغوي نحوي أديب فقيه، قرأ على أبيه، وعلى أبي المؤيد خطيب خوارزم، من تصانيفه: « شرح مقامات الحريري » ، و« المعْرب في غريب ألفاظ الفقهاء » و« الإقناع في اللغة » وغيرها. توفي سنة ٦١٠هـ بخوارزم. أخباره في: إنباه الرواة ٣٣٩/٣، ومعجم الأدباء ٢١٢/١٩، ووفيات الأعيان ٣٦٩/٥ .
أما تلقيبه بصدر الأفاضل، فلم أقف عليه أيضاً في مصادر ترجمته، وقد وجَدَ أستاذنا الدكتور عبد الرحمن العثيمين هذا اللقب (للمطرزي) مكتوباً في تعليق على هامش ترجمته من كتاب «طبقات النحاة واللغويين» لابن قاضي شُهبة، الورقة رقم (٥١٠) ويبدو أن هذا التعليق ليس من كلام ابن قاضي شهبة والله أعلم . انظر مقدمة تحقيق كتاب التخمير ص: ١٦ .

(٣) أبو طالب، المفضل بن سلَمَة بن عاصم الكوفي، المتوفى سنة ٢٩١ هـ .وقوله هذا في: الفاخر: ٣٢، وانظر الزاهر ٣٧١/١ .

(٤) وتقديره: هلمَّ جارِّينَ؛ أي: متثبتين. انظر الزاهر ٣٧١/١، وارتشاف الضرب ٢١١/٣، ورسالة ابن هشام في توجيه نصب (هلمَّ جراًّ): ٤٥ .

(٥) أي: جرُّوا جرّاً . المصادر السابقة .

(٦) المصادر السابقة .

وأما التميميَّةُ فالكلامُ عليها من وجهَين:

الأوَّلُ: أنها في لغتهم فِعلٌ؛ لأنهم يُلحِقُونها الضمائرَ بارزةً، كما تبرز في الفعل[1]، فيقولون: هلمَّ يا رجلُ، وهَلُمِّي يا امرأة، وهَلُمَّا يا رجُلان، وهَلُمُّوا يا رجال، وهَلْمُمْنَ يا نساءُ، بميمَين الأولى مضمومةٌ والثانيةُ ساكنةٌ، كأنهم صرَّفُوا «لُمَّ» من «هَلُمَّ» هكذا ذكَرَ البصريون وبعضُ الكوفيين عن بني تميم،وزعَمَ الفرَّاءُ[2] أنَّ الصوابَ مع جماعة النِّسْوةِ: أن تَتْرُكَ الميمَ على / فتحِها[3]، وتزيدَ بعدَها نوناً [١٦٢/أ] ساكنةً وقايةً للميم من تسكينِها إذا وَلِيَتْها نونُ النِّسْوَة، ثم تُدغِمَ هذه النونَ الزائدةَ، فتقولُ: هَلُمَّنَّ بفتح الميم مع التشديد في النون وفتحِها، قالوا:[4] وما ذكرَه الفرَّاءُ شاذٌّ. وحُكيَ عن أبي عمرٍو أنه سمِعَ من العرَب: هَلُمِّينَ يا نِسوةُ[5]، بكسر الميم مشدَّدَةً وزيادةِ ياءٍ ساكنةٍ ثمَّ نونُ الإناث، وحُكيَ[6] عن بعضهم: هَلُمُّنَّ[7] بضم الميم، وهو شاذٌّ .

الوجه الثاني: أن بعضَ النَّحْويِّين[8] قال: «هَلُمَّ» في لغة تميم اسمُ فعل كما هي في لغة الحجازيين، وليست بفعلٍ حقيقةً، وإنما برَزَت معها الضمائرُ نظراً إلى أحدِ جُزأَي التركيب، وهو الفعلُ، واستدل على أنها ليست في هذه اللغة بفعل بالتزامهم فتحَ الميم والتشديدَ من غير فكٍّ، ولو كان فعلاً لجاز فيه الكسرُ والضمُّ والفتحُ،

(١) قال الرضي : « وليست بالفصيحة » شرح الكافية ٧٣/٢ .

(٢) انظر: شرح المفصل ٤٢/٤، وشرح الكافية ٧٣/٢، وارتشاف الضرب ٢١٠/٣ .

(٣) مع التشديد. انظر شرح الكافية ٧٣/٢ .

(٤) انظر: شرح المفصل ٤٢/٤، والتذيل والتكميل ١٧/٥، وارتشاف الضرب ٢١٠/٣ .

(٥) انظر تهذيب اللغة ٣١٧/٦، واللسان والتاج (هلم) .

(٦) في الأصل: « حُكي » بدون واو .

(٧) القاموس المحيط (هلم) ١٩٣/٤ .

(٨) وهو ابنُ يعيش في شرح المفصل ٤٢/٤ .

والجاز فيه التفكيكُ، كما جاز ذلك كلُّهُ في فعل الأمر المضافِ، يُقالُ: رُدَّ بـالفتح والضم والكسـر، ويُقـالُ: اُردُدْ بـالتفكيك، وكـونُ «هَلُمَّ» لم يجـز فيهـا غـيرُ الفتـحِ والتضعيفِ دليلٌ على الاسمية .

وهذا دليلٌ لا ينهضُ؛ إذ بها نيَّةُ التزامِ أحدِ الجائزَين، وذلك لا يُخـرِجُ اللفـظَ عن حقيقته، ألا ترى أنهم قد التزموا في فعل التعجب الواردِ على صيغة الأمر أحـدَ الجائزَين، وهو التفكيكُ، ولم يَرد في كلامهم مشدَّداً علـى الصحيـح، فلـم يُخرِجْـهُ ذلك عن كونه فعلَ أمرٍ، وأن نظيرَه من أفعال الأمر يجوزُ فيه الوجهان، ولـه نظـائرُ في كلام العَربِ .

وأما «حيَّهَل» فالكلامُ عليه من أوجُهٍ:

الأول: في جُزْأَيها قبلَ التركيب، وهما: «حيَّ» و«هل» .

أما «حيَّ» فمعناه: أَقْبِلْ أو ما يُعطي معناه، وهو مختَـصٌّ / بحـثِّ العـاقلِ؛ لأن [١٦٢/ب] الإقبالَ لا يُطلَبُ إلا من عاقِلٍ، قال ابنُ أحمرَ[١]:

أَنْشَأْتُ أَسْأَلُهُ مَا بَالُ رُفْقَتِهِ حَيَّ الحُمُولَ فَإِنَّ الرَّكْبَ قَدْ ذَهَبَا[٢]

فحثَّ سائقَ الحُمُول إلى تتبُّعِهَا، والحُمُول بالضم: الإبلُ الـتي عليهـا الهـوادِجُ،

(١) هو عمرو بن أحمر بن العمَرَّد الباهليُّ، من بني قرَّاص، شاعرٌ فصيحٌ مقدَّم على جميع نظرائـه، وهو شاعر إسلامي في الدولة الأموية، وأحد العُور المحسنين مـن الشـعراء. قـال الأصفهاني في الأغاني ٢٣٤/٨: كان من شعراء الجاهلية المعدودين، ثم أسـلم وقـال في الجاهليـة والإسـلام شعراً كثيراً. أخبـاره في: مَـن اسمه عمـرو مـن الشـعراء ١٢٩، والشـعر والشـعراء ٣٥٦/١، والخزانة ٢٥٧/٦ .

(٢) من البسيط، في ديوانه: ٤٣. والشاهد في: إيضاح الشـعر ٨٢، والصحـاح (هلـل)، وشـرح المفصل ٤٧/٤، وشرح الكافية ٧٢/٢، والخزانة ٢٥١/٦. وفي البيت روايات مختلفة تنظر في الخزانة . وحيَّ الحُمُولَ: أي: عليكَ بها فإنها قد ذهبت .

سواءٌ كان فيها نساءٌ أم لا، قاله في «النهاية[١]» .

وأما قولُ المؤذِّن: «حيَّ على الصلاةِ حيَّ على الفلاح» فالمعنى: أَقْبِلُوا على الصلاة. وقال ثعلبٌ[٢]: « حيَّ على الصلاة » الأصلُ فيه «حيَّهَل» فحُذِفَ «هَلْ» واقتُصِرَ على «حيَّ» .

٥ وقال أبو الخطّاب[٣]: كان الأذانُ «حيَّهَلَ الصَّلاةَ حيَّهَلَ الفَلاحَ» بنصب «الصَّلاة» و«الفلاح» بمعنى: احضُرُوا الصلاةَ، ثم حُذِفَت «هل» وعُوِّضَ عنها «على» فخُفِضَ بها الصلاةُ.

وقال سيبويهِ[٤]: إنَّ الجُفَاةَ من العَرَب يقولون في الأذان: حيَّهَلَ الصَّلاةَ، والمعنى معنى «حيَّ على الصلاة» .

١٠ وقيل: «حيَّ» يتعدَّى بنفْسِهِ، تقولُ: حيَّ الثريدَ، وبـ«إلى» وبـ«على» .

وأمَّا «هَل» فمعناه: اسكُنْ أو أَسْرِع، قاله ابنُ مالك[٥] .

وقال ابنُ هشامٍ الخَضرَاويُّ[٦]: بمعنى عَجِّل .

ويُقالُ فيه: هَلْ وهلاً بالتنوين، والأكثرُ أن يكونَ استحثاثاً لغير العاقل[٧]، وقد

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ١/٤٤٤ ، وانظر الصحاح (حمل) .

(٢) لم أقف عليه. وهو في التذييل والتكميل ٥/١٨ .

(٣) انظر: الكتاب ١/٢٤١، ٣/٣٠٠، وإيضاح الشعر: ٨٠، والصحاح (هلل)، وشرح الكافية ٢/٧٢ .

(٤) الموضع السابق، ولم أقف عليه بهذا النص .

(٥) لم أجده فيما اطلعت عليه من كتبه، وذكره أبو حيان في ارتشاف الضرب ٣/٢١٢ ولم ينسبه إلى أحد، وفي التاج(هلل): « وقال الكسائي: فإذا زدتَ في (هل) ألفاً، كانت بمعنى التَّسكين، وهو معنى قولِهِ: إذا ذُكِرَ الصالحون فحَيَّهَلاً بعُمَر، قال: معنى حيَّ: أسرِعْ بذكره، ومعنى هَلاَ: أي: اسكُنْ عند ذكرِهِ حتى تنقضيَ فضائِلُهُ » .

(٦) انظر: ارتشاف الضرب ٣/٢١٢، والتذييل والتكميل ٥/١٨ .

(٧) الصحاح (هلل) .

يُستَعمَلُ للعاقل. قال النابغةُ:

أَلاَ حَيِّيَا لَيْلَى وَقُـولاَ لَهَا هَلاَ فَقَدْ رَكِبَتْ أَمْراً أَغَرَّ مُحَجَّلا[1]

فـ«هلاّ» فيه حثٌّ لليلَى[2]، وهي عاقلَةٌ، وقال بعضُهُم: «هلا» فيه على بابِهِ من حثِّ غيرِ العاقلِ[3]، والمعنى: قولا لها تقولُ: هلا لهـذا الأغـرِّ المحجَّلِ الـذي رَكِبَتْـهُ، كنَى بذلك عن الذَّكَر، فيكونُ الحثُّ لغير عاقِلٍ، دليلُهُ قولُـهَا في الجواب:

وَعَيَّرْتَنِي دَاءَ بِأُمِّكَ مِثْلُهُ وَأَيُّ جَوَادٍ لاَ يُقَالُ لَهُ: هَلاَ[4]

الوجه الثاني: في معناها بعد التركيب[5]، وفي استعمالها، وفي عملها:

أما معناها، فقيل: / أَقْبِلْ أو ائْتِ أو جِئْ . [١٦٣/أ]

وأما استعمالها فالأكثرُ أن تُستَعمَلَ لاستحثاث مَن يَعقل، تغليباً لجهـة «حَـيَّ»، وقد يُستَحَثُّ بها مَن لا يعقِل، تغليباً لجهة «هلاَ» .

وأما عملُهَا فتأتي لازمةً ومتعديةً بنفسها وبحرفِ الجر «على» أو «إلى» أو «البـاء»[6] وذلك بحسب الفعل الذي هي اسمٌ له، فإن قُدِّرَ لازماً كانت مثلَـه، وإن قُـدِّر متعدياً كانت مثلَه، فتقول في اللازمة: حَيَّهَلَ يا فلان؛ لأنَّ مسـمَّاها: أسـرِعْ، وفي

(١) مـن الطويـل، للنابغـة الجعـدي رَضِيَ اللهُ عَنهُ في ديوانـه: ١٢٣ يخـاطب ليلـى الأخْيَلِيَّـة. وانظـر الشاهد في: النكت علـى الكتـاب ٣٣٢/١، والاقتضـاب ٢٦٣/٣، وشـرح المفصـل ٤٧/٤، وشرح ابن القواس ١٠٢٠/٢، والتذييل والتكميل ١٨/٥، ٣١، والخزانة ٢٣٨/٦ .

(٢) هي ليلى بنت عبد الله بن الرحال بن شداد بن كعب بن معاوية وهـو الأخْيَل. مـن النسـاء المتقدمات في الشعر من شعراء الإسلام، لا يُقدم عليها سوى الخنساء، هاجَت النابغة الجعدي ففاقَتْهُ، ماتت في عشر الثمـانين للهجـرة. أخبارهـا في: الشـعر والشـعراء ٤٤٨/١، والأغـاني ٢٠٤/١١، وفوات الوفيات ٢٢٦/٣ .

(٣) انظر: اللآلي ٢٨٢/١ .

(٤) من الطويل، في ديوانها : ١٠٣ وفيه: «أعيَّرْتَني» .

(٥) وعن ابن العلج في البسيط: «ومنهم مَن يقول: ليست مركبة» . التذييل والتكميل ١٧/٥ .

(٦) انظر شرح ابن القواس ١٠١٩/٢ .

المتعدية بنفسها: حيَّهَلَ الثريدَ، فيكون مسماها: أُحْضُرْ[1]، وفي المتعدية بـ«إلى»: حيَّهل إلى كذا، فيكون مسماها: تعال إلى كذا[2]، وفي المتعدية بـ«على»: حيَّهل على كذا، فيكون مسماها: أقبِلْ على كذا، وفي المتعدية بالباء: حيَّهَلَ بكذا، فيكون مسماها: جئْ بكذا، ومنه: «إذا ذُكِرَ الصَّالحون فَحَيَّهَلا بعُمَرَ[3]» أي: جِئْ بعُمَرَ فإنه من جملتهم .

الوجه الثالث: في لغاتها: وفيها لغاتٌ ثمانٍ نقلَها ابنُ عصفور[4]:

« **الأولى**: «حيَّهَلَ» بفتح الياء مع التشديد وفتح اللام شبهوها بـ«خمسةَ عَشَرَ» .

الثانية: «حيَّهَلاً» كالأولى إلا أنها منونةٌ .

الثالثة: «حيَّهلاَ» كالأولى إلا أنها بالألف من غير تنوين، والألف فيها يمكن أن يكونَ جيء بها لبيان الحركة كالألف في «أنا»، وحقها أن تكون في الوقف، إلا أنه أُجريَ فيه الوصلُ مُجْرَى الوقف، فيكون أصلُ هذه اللغةَ الأولى، ويمكن أن تكونَ الألفُ بدلاً من التنوين في الوقف، وأُجرِيَ الوصلُ مُجرَى الوقف، فيكون أصلُهَا اللغةَ الثانية .

اللغة الرابعة: «حيَّهلْ» على أصل البناء كـ«صه» و«مه»؛ لأنه لم يلتقِ آخرَه ساكنان. وأما قولُ لَبيدٍ - يَذكُرُ صاحباً له وكانَ أمَرَه بالرَّحيل -:

---

(١) انظر الصحاح (هلل) .

(٢) الصحاح (هلل) .

(٣) هذا من قول أم المؤمنين عائشة رَضي الله عنها، أخرجه الإمام أحمد في مسنده ١٤٨/٦، برقم (٢٣٩٩٧) من قول عائشة - رَضي الله عنها -، وفي الفائق ٣٤٢/١، أنه من قول عبد الله ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ومثله في النهاية لابن الأثير ٤٧٢/١. وانظر: غريب الحديث لابن الجوزي ٢٥٨/١ والزاهر ٣٧/١ ، والحديث النبوي في النحو العربي: ١٥٠، ٢٦٩ .

(٤) شرح المقرب لوحة (١٢٤ - مخطوط). وانظر شرح السيرافي ١٣٠/٤ مخطوط،وشرح المفصل ٤٥/٤، والتذييل والتكميل ١٨/٥.

يَتَمَارَى فِي الذِي قُلْتُ لَهُ وَلَقَدْ يَسْمَعُ قَوْلِي: حَيَّهَلْ(١)

/ فقيل: إنه من هذه اللغة، وقيل: هو من اللغة الأولى وسُكِّن في الوقف(٢)؛ [١٦٣/ب] لأن الموضع موضعُ وقْفٍ.

الخامسة: «حَيَّهْلَ» بسكون الهاء وفتحِ اللام، سُكِّنت الهاءُ تخفيفاً لثِقَلِ التركيب.

السادسة: «حيَّهْلاَ» بسكون الهاء مع الألف من غيرِ تنوينٍ.

السابعة: «حيَّهَلٍ» بفتح الهاء وكسرِ اللام مع التنوين، وكأنَّه سَكَّنَ اللامَ أولاً، ثمَّ ألحَقَ التنوينَ فالتقى ساكنان، فكُسِرَت اللامُ لالتقاء الساكنَين.

الثامنة: «حيَّهَلَك» بفتح الهاء واللام وإلحاق كاف الخطاب» انتهى ما نقله ابن عصفور.

التاسعة: «حيَّهَلَه» بفتح الهاء واللام وهاء السكت، قيل: وهي نادرة.

الوجه الرابع(٣): قد تَخرُجُ «حَيَّهَلَ» عن أن تكونَ اسمَ فعلٍ، فتأتي والمرادُ بها اللفظُ فتُعرَبُ، قال الشَّاعرُ:

وَهَيَّجَ الحَيَّ من دَارٍ فَظَلَّ لَهُمْ يَومٌ كَثِيرٌ تَنَادِيهِ وَحَيَّهَلُه(٤)

---

(١) من الرمل، في ديوانه: ١٨٣، يتحدث عن صاحبه في السَّفر، حيث أخبره بطلوع الفجر كي يستيقظ من نومه، فلم يُصدقْهُ، وشكَّ في قوله؛ لغلبة النوم عليه. وانظر الشاهد في: إيضاح الشعر: ٨١، ٨٨، والخصائص ٣٦/٣، وشرح المفصل ٤٥/٤، وشرح الكافية ٧٢/٢، والخزانة ٢٥٨/٦ .

(٢) شرح ابن النحوية لوحة (٢٢١) مخطوط .

(٣) في الأصل: « الثالث » .

(٤) من البسيط، وهو لرجل من بني بكر بن كلاب. والشاهد في: الكتاب ٣٠٠/٣، وشرحه للسيرافي ١٣٠/٤ مخطوط، والمقتضب ٢٠٦/٣، والأصول ١٤٥/١، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٠٧، وإيضاح الشعر: ٤٩، وشرح المفصل ٤٦/٤، وارتشاف الضرب ٢١٢/٣، والخزانة ٢٦٦/٦ .

فـ«حيَّهلُ» مُعربٌ مرفوعٌ بالعطف على «تناديه» وهو مبتدأٌ، و«كثيرٌ» خبرٌ مُقَدَّمٌ، والمعنى: أن ذلك اليومَ كَثُرَ فيه التنادي وقولُهُم هذه اللفظةَ التي هي «حيَّهَل».

ولْنَرْجِع إلى قول المصنِّف:

قوله:

٥ «وَيَعْمَلُ اسْمُ الفِعْلِ إنْ تَـعَدَّى»

يعني: ويعملُ اسمُ الفعلِ النصبَ بدليل قوله: «إن تعدَّى» فإن التعدِّيَ لا يُشتَرَطُ إلا في عمل النصب، وأما عملُ الرفع فأسماءُ الأفعال كلُّها تعمَلُه[1]، وكان حقُّهُ أن يقولَ: وينصِبُ. وقوله:

«نَحْوَ: رُوَيْـدَ وَهَلُمَّ سُعْدَى»

١٠ أتى بمثالَين من أسماء الأفعال التي تعملُ النصبَ، تقول: رُوَيدَ زيداً؛ أي: أمهِلْهُ، ولم يُصرِّحْ بالمفعول، وقد تقدمت أحكامُ «رُوَيدَ» وأقسامُهَا، وتقول: هَلُمَّ سعداً أي: أحْضِر سعداً، وينبغي أن تكونَ «رُوَيدَ» في البيت / غيرَ منونة؛ لأنه أراد [١٦٤/أ] بها اسمَ الفعل، ولا تكون إلا مبنية، ولم يُسمَعْ فيها التنوينُ حالةَ كونها اسمَ فعل، وقد تقدَّمَ الكلامُ على «هَلُمَّ» وبسطْنَا فيه القولَ.

١٥ وقوله:

«وَهَا وَحَيَّهَلْ وَبَلْهَ الشِّعْرَا[2]»

ذَكَرَ في صدر هذا [البيت][3] ثلاثةَ أسماءٍ من أسماء الأفعال، فـ«ها» معناه:

---

(١) في الأصل: «تعلمه».

(٢) خالف المصنف رحمه الله الرواية التي ذكرها في أول الباب، حيث قال هناك:

وَهَاءِ خُذْ وبَلْهَ دَعْ وحَيَّهَلْ كَذَا نَعَالِ إن تَعَدَّى في العَمَلْ

وقد أشرت إليه في مكانه، انظر صفحة: ٤٤٦.

(٣) ساقطة من الأصل.

خُذْ، وقد تقدمَ ما فيه من اللغات .

و«حيَّهَل» بمعنى أُحْضُرْ، وقد تقدَّمَ الكلامُ عليها وعلى لغاتِهَا، وأنها تعمَلُ بحسب مسمَّيَاتها .

و«بَلْهَ» معناه دَعْ، و«الشِّعْرَ» منصوبٌ به؛ أي: دَعِ الشِّعْرَ لا تشتَغِلْ به، والألفُ بدلٌ من التنوين، وقال بدرُ الدين بنُ النَّحْويَّة[1]: ويحتَمِلُ أن يريدَ «الشِّعْرَى» التي هي النَّجمُ، فيكونُ المعنى: دَعِ الشِّعرى غيرَ مَعبُودَةٍ .

قلتُ: فيُكتَبُ بالياء، وهذا احتمالٌ بعيدٌ أن يخطُرَ بقلب النَّاظِمِ .

وقوله: «**وَهَاتِ زَيداً**» أتى بـ«هاتِ» على أنها اسمُ فعلٍ بمعنى: أَعْطِ أو خُذْ أو اذكُرْ لي، ومنه قولُ المعرِّي[2]:

هَاتِ الحَدِيثَ عَنِ الزَّوْرَاءِ أو هِيتَا[3]

أي: اذكر لي الحديث عن الزوراء وهي بغدادُ أو دجلَتُهَا[4]. وهِيت: بلدٌ قريبٌ من بغداد[5]. وقد تقدَّمَ أن «هات» فعلٌ لِلَحاق الضمائرِ لها بارزَةً، يُقالُ للواحد: [هاتِ، وللواحدةِ:][6] هاتي، وللاثنين: هاتِيَا، وللذُّكُور[7]: هاتُوا،

---

(١) قال في شرح الألفية لوحة (٢٢١) مخطوط: « أي: دع الشعرى غير معبودة؛ لأنها مربوبة لقوله تعالى: ﴿وأنَّهُ هوَ ربُّ الشِّعْرَى﴾ » .

(٢) أبو العلاء، أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي المعري المتوفى سنة ٤٤٩ هـ.

(٣) سقط الزند ص: ١٧١، وهو صدر بيت عجُزُهُ:

وَمُوقِدِ النَّارِ لا تَكرَى بتَكْرِيتَا

وانظر شروح السقط ١٥٥٣/٤ . ولا تَكْرَى: لا تنام؛ أي: لا تخمد. يقول: حدِّثْنا عن هذه المواضع، فإنا لمعرفة أنبائها متشوقون، ولما يتجدد من أحوال أهلها متوكفون .

(٤) انظر الصحاح (زور) .

(٥) معجم البلدان ٤٢١/٥ .

(٦) زيادة يستوجبها السياق .

(٧) في الأصل: « وللمؤنثات » وهو خطأ .

وللإناث: هاتِينَ، وقالوا: هَاتَى يُهَاتِي مُهَاتَاةً[1]، كَرَامَى يُرَامِي مُرَامَاةً. قال السيِّدُ ناصرُ الدين عبدُالمطلب بنُ المرتَضَى المعروفُ بـ « ابن بابْشَاه »[2]: إنَّ هَاتَى يُهَاتِي لا دليلَ فيه على الفعلية؛ لاحتمال أن يكونَ من لفظ «هاتِ» كما صنعوا فعلاً من لفظ «لولا» فقالوا: سألتُه حاجَتَه فلَولاَ .

٥ قلتُ: والأمرُ كما قالَ من الاحتمال، إلا أن بنَاءَ الأفعال من الحروف قليلٌ، / لا سيَّمَا وقد نقَلُوا عن العرَب إبرازَ الضمير بحسَبِ المخاطَب، وذلك يُقوِّي الفعليَّةَ . [١٦٤/ب]

وقوله: «وَتَرَاكِ عَمْراً» مثالٌ من أسماء الأفعال التي جاءت على فَعَالِ، فهو بمعنى اترُكْ، وقد تقدَّمَ ما فيه من الخلاف، وأن سيبويهِ يَرَى أن «فَعَالِ» مقيسٌ في ١٠ الثلاثي لا غير .

وقوله: «فِي شِعْرِهِمْ قَدْ وَرَدَتْ» أي: في شِعرِ العَربِ قد جاءت، والضميرُ في «وَرَدَت» راجعٌ إلى «تراكِ»، وأنَّثَ نظراً إلى الكلمة، أو أن أسماءَ الأفعال مؤنثةٌ كما

---

(١) انظر البارع لأبي علي القالي: ١٤٢-١٤٤، والصحاح (هيت) .

(٢) هو الشريف الحسيني الجزري النحوي، ولد سنة بضع وخمسين وستمائة، واشتغل بالنحو والفقه، ودرَّس بالمدرسة النُّوريَّة بالموصل، وتخرَّج به فضلاؤها. له شرح على ألفية ابن معطٍ اسمه: « ضوء الدرر » . توفي سنة ٧٣٥ هـ. أخباره في: الدرر الكامنة ٤١٤/٢، ودرة الحجال ١٧١/٣، وهدية العارفين ٦٢٢/١ .

وهذا القول في شرح ابن القواس ١٠٢٢/٢ دون نسبة . وابنُ بابشاه متابعٌ في رأيه هذا، فقد سبقه إليه شيخُ ابنِ الخبَّاز (أبو حفص عمر بن مهران) ، نقله ابن الخباز في الغرة المخفية لوحة (١٠٨ - مخطوط) حيث قال - معلقاً على رأيٍ سَاقَهُ للعكبري في رده على الزمخشري، واحتج فيه بهاتى يُهاتي مهاتاةً على أنَّها فعل لا اسمُ فِعْلٍ - قال: « وقال شيخنا - رحمه الله - : هذا غلطٌ من أبي البقاء؛ لأن قولهم: هاتى يُهاتي مأخوذٌ من لفظ هاتِ، كما قالوا: سألتُكَ حاجةً فلَوْلَيْتَ لي؛ أي: قلت: لو كان عندي ... » .

تقدَّمَ[١]، وقد ذَكَرْنَا ما سُمِعَ من «فَعَال»[٢] .

وقوله: «فحاكها» أي: فقِسْ عليها، يشيرُ إلى مذهب سيبويهِ . وقولُه:

«تَـراكِهَا مِـن إِبِلٍ تَرَاكِهَا »

إشارةٌ إلى بعض ما وَرَدَ من «فَعَال» المأخوذِ من الثلاثي في أشعارهم، وقد تقدَّمَ أنَّ :

تَـــرَاكِهَا من إِبِـــلٍ تَرَاكِهَا

صدرُ بيتٍ وعجزُهُ:

أَلاَ تَرَى الموتَ لَـــدَى أَورَاكِهَا

وقد تقدَّمَ سببُ هذا البيت[٣].

وقولُه:

«مَنَـاعِهَا مِـنْ إِبِـــلٍ مَنَاعِهَا »

مثالٌ أيضاً من المسموع في «فَعَال» من الثلاثي، وقد تقدَّمَ أن هذا نصفُ بيت، وتمامُهُ:

أَلاَ تَرَى المَــوتَ لَدَى أَرْبَاعِهَا

وأنه جوابُ البيت الأوَّلِ. وقولُهُ:

«وَقِيـلَ: يُـحْتَاجُ إِلَى سَمَاعِهَا »

إشارةٌ إلى الخلاف في[٤] بناء «فَعَال» من الثلاثي، وأنه لا يقاس على المسموع منه وهو مذهب المبرد .

---

(١) انظر صفحة: ٤٧١ .

(٢) انظر صفحة: ٤٦٧ وما بعدها .

(٣) هذا على مذهب المصنف في اعتبار الشطرين بيتاً واحداً. انظر ما سبق صفحة: ٤٦٩ .

(٤) في الأصل: « إلى » .

وقوله:

«وَقِيلَ: بَلْ يُبْنَى عَلَى فَعَالِ»

البيت، إشارةٌ إلى مذهب سيبويهِ، فإن مذهبَهُ جوازُ القياس على ما سُمِعَ من بناء «فَعَالِ» من الثلاثي،وأمّا من الرباعي فقد تقدَّمَ أنه لا يُقَالُ منه إلا ما سُمِعَ، ٥ قالوا: دَرَاكِ مِن أَدْرَكَ، وشَذَّ أبو بكرِ بنُ طلحَةَ وجعَلَهُ / قياساً، وقد تقدَّمَ الردُّ [١٦٥/أ] عليه.

١٠

* * *

٦٢٨ ـ وَمِثْلُهَا مِنَ الظُّروفِ دونَكَا	ثُمَّ عليكَ مِثلَهَا وعِنْدَكَا
٦٢٩ ـ كَقولِهِ: عَلَيكُمُ أَنْفُسَكُم	أي: الزَمُوا كَمَا تَقُولُ : حِذْرَكُمْ
٦٣٠ ـ ودُونَ في الشِّعْرِ أَتَى تَصْدِيقُهَا	دُونَكِهَا يَا أُمِّ لاَ أُطِيقُهَا
٦٣١ ـ كَذَاكَ لَو لَم تُلْغِ مَا أُنْشِدُكَا	يَا أَيُّهَا المَايِحُ دَلْوِي دُونَكَا
٦٣٢ ـ وَكُلُّ ذَا تُغْرِي بِهِ المُخَاطَبَا	وَلاَ تَقُلْ عَلَيهِ زَيداً غَائِبَا
٦٣٣ ـ أَمَّا عليَّ ذَا بِمَعْنَى أَوْلِنِي	وَقَولُهُم: عَلَيهِ شَخصاً لَيْسَنِي
٦٣٤ ـ فهوَ شُذُوذٌ لا تَقِسْ عَلَيهِ	وَالظَّرْفُ إِنْ أَكَّدْتَ مُضْمَرَيهِ
٦٣٥ ـ رَفَعْتَ تَأْكِيدَ الضَّمِيرِ المُسْتَتِرْ	وَإِنْ تُؤَكِّدْ كَافَهُ المَجْرُورَ جُرْ
٦٣٦ ـ فَارْفَعْ: عَلَيكَ نَفسُكَ الفَلاَحَا	وَاجْرُرْ: عَلَيكَ نَفْسِكَ النَّجَاحَا
٦٣٧ ـ وَذَاكَ مَخْصُوصٌ بِذِي الظُرُوفِ	إِذْ كَافُهَا لَيسَ مِنَ الحُرُوفِ
٦٣٨ ـ فَكَافُهَا كَالكَافِ في حَذَارَكَا	لَيسَت بِحَرْفٍ مِثْلُ كَافِ هَاءَكَا

أتى بهذه الأبياتِ ليذكُرَ فيها أسماءَ الأفعال المركبةَ من الظرف والمخفوض به، ومن الجار والمجرور. والكلامُ على هذه الأبياتِ في مسألتَين :

الأولى: في ما سُمِعَ منها .

الثانية: في أحكامها .

المسألة الأولى: في المسموع منها، والكلامِ عليها واحداً واحداً، وفيما يعطيه من المعنى زائداً على مسمَّاها :

أما المسموع منها: فـ«مكانَكَ» و«عندَكَ» و«لديكَ» و«دونَكَ» و«وراءَكَ» و«أمامَكَ» و«إليكَ» و«إليَّ» و«عليكَ» و«عليَّ» و«عليه» و«بعدَكَ» و«كذلك» و«كما أنت» و«بينكما» / فهذه اثنتا عشرة كلمةً، منها مشهورةٌ وغيرُ مشهورة. وأنا أتكلمُ عليها واحداً واحداً : [١٦٥/ب]

أما «مكانَكَ» فهو في الأصل ظرفُ مكان ومخفوضٌ به، ثم جعلوه اسماً لـ«اثبُتْ»، قال الشيخ أبوحيَّان[١]: ومن جعله بمعنى «تأخَّرْ» فهو تفسيرُ معنًى، فهي على هذا غيرُ متعدية، قال الله تعالى: ﴿مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ﴾[٢] أي: اثبُتُوا. هكذا حفظه البصريُّون، وقال الكوفيون: تأتي متعديةً فتقول: مكانَكَ زيداً بمعنى انتظرْهُ»[٣].

وأما «عندَكَ» فهو في الأصل ظرفٌ ومخفوضٌ به، ثم جعلوه اسماً للفعل، وتكون متعديةً ولازمةً، فالمتعديةُ معناها: خُذ، فتقول: عندَكَ زيداً بمعنى: خُذ زيداً، واللازمةُ تأتي بمعنى: تخوَّفْ فتقول: عندك بمعنى تخوَّفْ مما يليك، وتأتي بمعنى تقدَّمْ فتقول: عندَكَ بمعنى تقدَّمْ في الجهة التي تليك.

وأما «لَدَيكَ» فهو في الأصل ظرفٌ بمعنى عندك، ثم سُمِّيَ به الفعلُ. حَكَى ذلك الجوهريُّ[٤]، فتكونُ بمعنى: دَعْ، أنشَدَ الجوهريُّ ـ على ذلك لذي الرُّمَّة ـ:

فَدَعْ عَنْكَ الصِّبَا وَلَدَيكَ هَمًّا ... تَوَقَّشَ في فُـؤَادِكَ وَاخْتِيَالاً[٥]

فـ«همًّا» منصوبٌ بـ«لديك» أي: دَعْ همًّا، و«توقَّشَ» بالقاف والشين المعجمة: تحرَّكَ.

وأما «دونك» فظرفٌ ومخفوضٌ به، ثم جعلوه اسماً للفعل فيأتي لازماً بمعنى تأخَّرْ، ويأتي متعدياً بمعنى خُذ، قال الشَّاعرُ:

---

(١) التذييل والتكميل ٥/٢٦ .
(٢) سورة يونس: من الآية: ٢٨ .
(٣) انظر: التذييل والتكميل ٥/٢٧ .
(٤) الصحاح (لدى) ٦/٢٤٨١ .
(٥) من الوافر في ديوانه ٣/١٥٢٣، وروايته: «فعد عن الصبا وعليك هماً» والبيت من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٥/٢٧ .

أَعَيَّاشُ قَـدْ ضَاقَ القُيُونُ مَرَارَتِي وأَوقَدْتُ نَاراً فَادْنُ دُونَكَ فَاصْطَلِ(١)

أي: خُذ النارَ فاصطلِ(٢) بها، وقال أبوعلي(٣): إن «دونَكَ» في البيت ليست للإغراء، وإنما هي تأكيدٌ لـ«اُدْنُ» كأنه قال: اُدْنُ / اُدْنُ، وذلك نحو قوله: [١٦٦/أ]

فَاذْهَبْ إلَيكَ فَإنِّي مِن بَنِي أَسَدٍ(٤)

فـ«إليكَ» تأكيدٌ لـ«اذْهَبْ»، ومن الإغراء بـ«دونَكَ» ما استشهد به المصنفُ من قولها:

«دُونَكِهَـا يَـا أُمُّ لاَ أُطِيقُهَـا»(٥)

أي: خذيها. وهذا الشطر جرى في محاورة بين جاريةٍ وأمها، قالت الأمُّ:

وَفَيشَــةٍ قَد اشْفَتَرَّ حُوقُهَا

فقالت البنتُ:

دُونَكِهَـا يَـا أُمُّ لاَ أُطِيقُهَا

والفَيشَةُ: الذَّكَرُ، واشْفَتَرَّ بالشين المعجمة والفاء أختِ القاف والتاءِ بنقطتين

---

(١) من الطويل، وهو لجرير في ديوانه ٩٤٥/٢ يهجو الحطيئة وعياش بن الزبرقان، من قصيدة مطلعها:

أَمِنْ عَهْدِ ذِي عَهْدٍ تَفِيضُ مَدَامِعِي كَأَنَّ قَـــذَى العَيْنَينِ مِنْ حَبِّ فُلْفُلِ

والبيت في: النوادر ٣٦٠، والكامل ٤٧٦/١، وإيضاح الشعر ٥، والإيضاح ١٩١، وشرحه (المقتصد) ٥٦٩/١، وإيضاح شواهده ١٨٤/١، والتذييل والتكميل ٢٧/٥ .

(٢) في الأصل: « فاصطلي » .

(٣) لم أقف على كلامه هذا مع أنه استشهد بالبيت في كتابيه المتقدمين. وانظر: الكامل ٤٧٦/١، والتذييل والتكميل ٢٧/٥ .

(٤) لم أقف على قائله، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٢٧/٥ .

(٥) انظر: سر صناعة الإعراب ٣٢٢/١، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن الخباز (الغرة المخفية) لوحة (١٠٩) مخطوط، وشرحها لابن القواس ١٠٢٩/٢، وشرحها لابن النحوية لوحة (٢٢٣) مخطوط، وشرح شذور الذهب ٤٠١ .

من فوق وراءٍ مهملة: اتّسَعَ[1]، والحُوقُ بضم الحاء المهملة والقاف: ما أحاطَ برأس الذَّكَر .

وأما «وراءك» فجعلوه اسماً لـ«تأخَّرْ»، يقال: وراءَكَ أوسعَ لك؛ أي: تأخَّرْ وأْتِ مكاناً أوسَعَ لَكَ، وقيل: معناه تَلَفَّتْ[2]، قال الشيخ أبوحيَّان[3]: ومن قال معناه تبصَّرْ أو تخوَّفْ فتفسير معنى. انتهى .

وقد فسرَّه ابنُ عُصفور[4] بـ«افطَن» وقال: هو تفسير معنى .

وأما «أمامك» فظرفُ مكان في الأصل، ومضافٌ إليه، ثم جُعل اسماً لـ«تقدَّمْ»[5].

وأما «إليك» فجارٌّ ومجرورٌ، جُعل اسماً لـ«تَنَحَّ» فلا يتعدَّى، وزعم الكوفيون ويعقوبُ[6] أنه يتعدَّى فيكونُ بمعنى أمسِكْ، وخرَّج كلٌّ منهما قولَ القُطَامي على مذهبه وهو:

إِذَا التَّيَّازُ ذُو العَضَلاَتِ قُلنَا إِلَيكَ إِلَيكَ ضَـاقَ بِهَا ذِرَاعَا[7]

---

(١) في التاج (شفر): « واشفترَّ السراجُ: اتسعت ناره فاحتاج إلى أن يُقطَعَ من رأس الذبال، قاله ابن الأعرابي » .

(٢) انظر: المساعد ٢/٦٥٤ .

(٣) التذييل والتكميل ٥/٢٧ قال أبو حيان: « وقال بعضهم: ووراءك أي: تلبَّثْ، ومَن قال: وُضع موضع افطَنْ فشرحُ معنىً » .

(٤) شرح المقرب لوحة (١٢٨ ـ مخطوط)، وانظر المقرب ١٤٩ .

(٥) وفسره بعضهم بـ« تخوَّفْ » أو « تبصَّرْ » ، وهو تفسير معنىً . انظر المقرب ١٤٩، والتذييل والتكميل ٥/٢٧، والمساعد ٢/٦٥٥ .

(٦) لم أقف عليه في إصلاح المنطق. وانظر: شرح الجمل ٢/٢٨٦، والتذييل والتكميل ٥/٢٧، وارتشاف الضرب ٣/٢١٣، والمساعد ٢/٦٥٥ .

(٧) من الوافر، في ديوانه: ٤٠، والشاهد في: شرح الجمل ٢/٢٨٦، والمقرب ١٥٠، والتذييل والتكميل ٥/٢٧. والضمير في « بها » يعود على الناقة الموصوفة في الأبيات السابقة .

فقال البصريون: «إليك» في البيت بمعنى تَنَحَّ فلا يتعدَّى[1].

وقال الكوفيون: هو بمعنى أَمسِكْ فيتعدَّى[2]، والمفعولُ محذوف، أي: أَمْسِك الناقةَ، يدلُّ عليه الحال .

والتَّيَّاز بتاء مثنَّاةٍ من فوق وياء مثنَّاة من تحت مشددة وزايٍ بعد الألف: هو القصيرُ المجتمعُ الخَلْق[3]، ولهذا وَصَفَه بـ « ذي العضلات » ، والمعنى أن هذه الناقةَ لشدَّتها وقوَّتها يعجزِ الرجلُ التَّيَّازُ عن إمساكها مع شدَّته واجتماعِ / خَلْقِهِ. [١٦٦/ب]

قال الشيخ أبوحيَّان[4]: « والصحيحُ ما ذهب إليه البصريون، إذ لا يُحفَظُ من لسان العرب متعدياً، قال: وقد أُولِعَ كثيرٌ من شعراء بلادنا بتعديه «إليكَ» في أشعارهم، وذلك على مذهب الكوفيين » .

وأما «إليَّ» فهو من حرف الجرِّ وياءِ المتكلم، ومعناه: أتنحَّى، فعلٌ مضارعٌ للمتكلِّم، وقيل: معناه تَنَحَّيْتُ، وسيأتي الكلامُ عليه[5].

وأما «عليك» فجارٌّ ومجرورٌ، وجُعِلَ مُسمَّاه الْزَمْ، فهو متعدٍّ، قال الله تعالى: ﴿ عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ ﴾[6]؛ أي: الزَمُوا أنفُسَكُم، وقد تُزَادُ الباءُ في المفعول نحو: عليك بزيدٍ[7]، ومنه الحديث: «عَلَيكَ بِذَاتِ الدِّينِ[8]» أي: الزم ذات الدين، وقال

---

(١) انظر الكتاب ١/٢٥٠ .

(٢) انظر القاموس المحيط (إلى) ٤/٤٠٩، والتاج (إلى) .

(٣) انظر: المنتخب ١/١٦٤، والمخصص ٢/٧٥ .

(٤) التذييل والتكميل ٥/٢٧ .

(٥) انظر صفحة: ٥٣٧ ـ ٥٣٨ .

(٦) سورة المائدة: من الآية: ١٠٥ .

(٧) قال الأزهري في التصريح ٢/١٩٨: « وفيه بحثٌ؛ لاحتمال أن تكون الباء زائدةً » .

(٨) جزء من حديث جابر بن عبد الله، أورده البخاري في صحيحه (في كتاب النكاح) برقم: (٤٧٠٠، ومسلم في صحيحه (في كتاب الرضاع) برقم: (٢٦٦١، ٢٦٦٢). وتكملة الحديث: « إن المرأة تنكح على دينها ومالها وجمالها، فعليك بذات الدين تربت يداك » وهذه رواية الموضع الثاني من صحيح مسلم، وباقي المواضع برواية: « فاظفر بذات الدين » وهي تخلو من موطن الشاهد.

الأخطل:

فَعَلَيكَ بِالحَجَّاجِ لاَ تَعْدِلْ بِهِ   أَحَداً إِذَا نَزَلَتْ عَلَيكَ أُمُورُ[(١)]

وأما «عليه» فمعناه: لِيَلْزَمْ، فإذا قلتَ: عليه زيداً فمعناه: ليلزم زيداً، وفيه الإغراء بالغائب، وسيأتي الكلام عليه[(٢)] .

٥ وأما «عليَّ» فمعناه: أَوْلِنِي، فإذا قلتَ: عليَّ زيداً فمعناه: أَوْلِني زيداً، أي:اجعلْهُ مما يليني، ولا يكونُ إغراءً؛ لأن الشخص لا يُغري نفسَه إلا على جهة التجريد، فيعامِلُ نفسَه معاملةَ الأجنبي، فيغريها ويحذرُها[(٣)].

وأما «بعدَكَ» فظرفٌ ومخفوضٌ به، ثم جُعل اسماً للفعل. نَقَلَ الزمخشريُّ[(٤)] أنه يكون بمعنى تأخَّرْ، فلا يتعدَّى، تقولُ: بَعدَكَ يا زيدُ؛ أي: تأخَّرْ .

١٠ وأما «كذاكَ[(٥)]» فنقل أهلُ اللغة أنه يكون اسمَ فعل بمعنى دَعْ[(٦)]، فيكونُ مركباً من كاف التشبيه واسمِ الإشارة وكافِ الخطاب، وحملوا عليه قولُ جرير:

يَقُلْنَ وَقَدْ تَلاَحَقَت المَطَايَا   كَذَاكَ القَوْلَ إِنَّ عَلَيكَ عَيْنَا[(٧)]

---

(١) من الكامل، في ديوانه ٢/٤٠٤، يمدح الحجاج بن يوسف الثقفي. والشاهد في التذييل والتكميل ٥/٢٧، والتصريح ٢/١٩٨ .

(٢) انظر صفحة: ٥٣٥ ـ ٥٣٦ .

(٣) انظر صفحة: ٥٣٦ .

(٤) المفصل ص: ١٩٩ .

(٥) في الأصل: «كذلك» وهو خطأ .

(٦) في التاج (كذا): «ومن غرائب (كذا) أنها تلحقها الكافُ فيقالُ: كذاكَ، وتكون اسمَ فعلٍ بمعنى دَعْ واترك، فتنصبُ مفعولاً» .

(٧) من الوافر، في ديوانه: ١/٣٥٣ من قصيدة يهجو فيها الفرزدق والبعيث مطلعها:

عَفَا قَوٌّ وَكَانَ لَنَا مَحلاً   إلى جَوَّى صَلاَصِلَ مِن لُبَيْنَى

والشاهد في:ارتشاف الضرب ٣/٢١٣، وشفاء العليل ٢/٨٧٢، والمقاصد النحوية ٤/٣١٩.

/ فـ«القولَ» منصوبٌ بـ«كذاك»، أي: دع القولَ . [١٦٧/أ]

وأما «كما أنت» فنقل الفرَّاءُ عن الكِسَائيِّ[1] أنه سَمِعَ: «كما أنـتَ زيـداً» ، فهو اسمٌ لـ«انتظرْ»، وكما أنتَني، وهو اسمٌ لانتظرْني، وألحقَه نونَ الوقاية إجـراءً لـه مُجرَى مُسمَّاه، ولا يقال: كما أنتَ زيداً إلا لمن هـو ثـابتٌ في مكـان، فتـأمرُهُ أن يبقى ثابتاً في ذلك المكان منتَظِراً لزيدٍ، كما كان ثابتاً في حال خطابك له .

وأما «بين» فحكى الكسائيُّ[2] أنه سمع من كلامهـم: «بينكمـا البعـيرَ فخُـذَاهُ» فـ«البعيرَ» منصوبٌ بـ«بينكما» ؛ أي: الزَمَا البعيرَ، قالوا: ولا حجـة فيـه[3]؛ إذ يمكـن أن يكون (البعيرُ) منصوباً بفعلٍ مقدَّرٍ دلَّ عليه الظاهرُ؛ أي: خذا البعيرَ خذاه، فيكونُ من باب الاشتغال كقولك: يومَ الجمعة زيداً فاضربه؛ أي: اضرب زيداً اضربه .

فهذه اثنتا عشرةَ كلمةً من أسماء الأفعال كلُّهَا مسموعةٌ، وهي كلها مشهورةٌ إلا «بعدك» و«كذلك» و«كما أنت» و«بين» .

وأمَّا معناها: فهي تعطي من المعنى ما يُعطيه مسماها وزيادةً، وبسبب الزيادة وقعت التسميةُ، وإلا كانت التسميةُ عَبَثاً، فإذا قلـتَ: دونَـكَ زيـداً، فمعنـاه: خُـذ زيداً من أسفلَ منك، فأصلُ المعنى: خُذ، والزيادة: تَقْيِيدُ الأخـذ بـالظَّرف، وقيـل: معناه خُذ زيداً من قريبٍ . وعندَكَ زيداً معناه: خُـذه مـن فوقـك، وقيـل: مـن أيِّ نواحيك كان، وعليك زيداً معنـاه: خُـذه مـن فوقـك، فبسـبب هـذه الزيـادةِ الـتي تُعطيها هذه الظُّروفُ، سُمِّي بها الأفعالُ، ولولا ذلك لم تُتَكَلَّف التسميةُ .

---

(١) معاني القرآن ٣٢٣/١ .

(٢) نقله الفراء في معاني القرآن ٣٢٣/١ .

(٣) قاله أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٨/٥، وارتشاف الضرب ٢١٤/٣ .

المسألة الثانية: في أحكام هذه الأسماء بعد التسمية:

ولها أحكامٌ:

الأول: أنها كانت قبل التسمية / تدل على ظرف ومخفوض به، أو على [١٦٧/ب] جار ومجرور به، فلما سُمي بها الفعلُ صارت تدلُّ على معنى الفعل مقيداً بمعنى الظرف أو معنى الجار كما تقدَّمَ.

الثاني: هل يُقاسُ على ما سُمِعَ منها أو لا ؟

ذهب البصريون[1] أنه موقوفٌ على السماع فتقول: عليك زيداً؛ لأنه مسموعٌ، ولا تقول: عنك عمراً؛ لأنه لم يُسمع، وجهُ قولِ البصريين: أن الظرفَ جُعل عوضاً من لفظ الفعل، وأُعطيَ أحكامَه، ففيه تعويضُ لفظٍ من لفظٍ، وذلك لا يُقاس، وذهب الكِسَائيُّ[2] إلى جواز القياس على ما سُمِعَ في كل ظرف أو مجرور، واشتَرَط أن لا يكون الجارُّ على حرف واحد نحو: بك ولك.

وأجاز ابنُ كَيسَانَ[3] القياس على «عليك» و«دونك» و«عندك» ما هو بمعناه فتقول: لديك زيداً[4]؛ لأنه بمنزلة عندك، فإنهما للقرب منك، ولم يجز ذلك في «خلفك» ولا «قدامك»؛ لأنهما يكونان للبعد، فيكون بمنزلة إغراءِ الغائب؛ لأن البعيدَ كالغائب.

---

(١) انظر الجمل ٢٤٤، والتذييل والتكميل ٢٨/٥، والمساعد ٦٥٦/٢.

(٢) انظر: شرح المفصل ٧٤/٤، وشرح الجمل ٢٨٦/٢، والتذييل والتكميل ٢٨/٥، والمساعد ٦٥٦/٢، والهمع ١٢٥/٥.

(٣) قوله في: التذييل والتكميل ٢٨/٥، وارتشاف الضرب ٢١٤/٣.

(٤) قال أبو حيان: « قد ذكرنا أن الإغراء بـ (لديك) مسموعٌ فلا يحتاج إلى قياسه » ارتشاف الضرب ٢١٤/٣.

الحكم الثالث: في العامل في الاسم المنصوب بعد هذه الظروف والمجرورات، ذهب البصريون أن العاملَ هو نفسُ الظرف والمجرور، وأنهما نائبان منابَ الفعل في المعنى والعمل، فإذا قلتَ: عليك زيداً وعندك عَمراً فـ«زيدٌ» و«عَمرٌو» منصوبان بنفس «عليك» و«عندك»، وفيهما ضميران فاعلان، دليلُه تأكيدُه ٥ والعطفُ عليه، والدليل على أن هذه الأسماءَ نائبةٌ عن الفعل جَرْيُ بعض أحكام الفعل عليها، حكى الفرَّاءُ[١] عن بعض العرَب: «مكانَكَنِي» بنون الوقاية؛ لأنه ناب منابَ / انتظِرْني، فلولا أن العرَب عاملَتْهُ معاملةَ الفعل، لم تُلْحِقْهُ نونَ [١٦٨/أ] الوقاية.

وذهب السُّهَيليُّ[٢] أن النصب بالمعنى لا بلفظ الظرف والمجرور، واستدل ١٠ على ذلك بأمر فيه غموضٌ ودقّةٌ ليس تحتها طائلٌ، وردَّ عليه ابنُ عُصفور[٣]: بأنه لو كان كما زَعَمَ، لَمَا صَحَّ اتصالُ ضميرِ المُغْرَى به لا بالظرف ولا بالمجرور؛ لأنَّ الضميرَ إنما يتَّصلُ بعامله، ولمَّا قالوا: عَلَيكَهُ واتصلَت به الهاءُ، علمْنا أنَّ العملَ لـ«عليك» لا للمعنى .

الحكم الرابع: أن هذه الكافَ اللاحقةَ لهذه الظروف وحروفِ الجر، اسمٌ في ١٥ محل خفضٍ بالإضافة أو بحرف الجرّ[٤]؛ لأنها قبلَ التسمية بها كانت اسماً مخفوضاً

---

(١) معاني القرآن ١/٣٢٣ .

(٢) التذييل والتكميل ٥/٢٧، وانظر: كتاب السُّهَيلي ومذهبه في النحو لأستاذنا الدكتور محمد إبراهيم البنا ص: ٣٢١ .

(٣) شرح المقرب لوحة (١٢٧ - مخطوط) .

(٤) هذا قول البصريين، وقد روَى الأخفش عن فصحاء العرَب قولهم: «عليَّ عبدِ الله زيداً» بجر «عبد الله» ، وذهب الفراءُ إلى أنها في موضع رفع، وذهب الكسائيُّ إلى أنها في موضع نصب. انظر: المقتضب ٣/٢٧٩، وشرح المفصل ٤/٧٥، وارتشاف الضرب ٣/٢١٤، وشرح الألفية للمرادي ٤/٨٣، والمساعد ٢/٦٥٧، والهمع ٥/١٢٥ .

لا محالَة، والتسميةُ وقعَت بها، فبقِيَتْ على ما كانت عليه، ألا ترى أن نحو «تأبط شرًّا» لَمَّا وقعَت التسميةُ به، بقِيَت ألفاظُهُ على ما كانت عليه من فَتْحِ «تأبطَ» ونصب «شرًّا» فكذلك «عندك» لَمَّا وقعَت التسميةُ به، بقِيَت الكافُ اسماً في محل خفضٍ، كما كانت قبلُ .

٥ وزعمَ ابنُ بابشاذ[1] أن الكافَ في هذه الظروف والمجرورات حرفُ خطاب على حدِّهَا في «رُوَيدَكَ»، وهذا قولٌ لا ينهَضُ، والفرقُ بينهما ما تقدم من أن التسمية بـ«عليك» وقعَت بالكاف، بخلاف «رُوَيدَكَ» فإنَّ التسميةَ وقَعَت به وهو خالٍ من الكاف، ثمَّ جيءَ بالكاف بعدُ والله أعلم .

وإذا فرَّعنَا على الصحيح ففي «عليك» ضميران: الفاعلُ المستترُ والكافُ، فإن ١٠ أكَّدْتَ الفاعلَ رفَعْتَ تقول: عليكَ أنت نفسُك، برفع «نفسُك»؛ لأنه تأكيدٌ لـ«أنت» الفاعلِ المضمَرِ في «عليك»، وهذا الظاهرُ تأكيدٌ لذلك المضمرِ، / وإن أكَّدتَ [١٦٨/ب] الكافَ خفضتَ تقول: عليكَ نفسِكَ، بخفض «نفسِك»؛ لأنه تأكيدٌ للكاف، وهي مخفوضةٌ بـ«على»، ولا يُحتاجُ هنا إلى تأكيدٍ بضميرٍ آخَرَ، وحينئذٍ تؤكده بـ«النَّفْس»؛ لأن الضمير المخفوض لا يشترط فيه ذلك .

١٥ **الحكم الخامس**: أن العربَ خصَّت هذه الظروفَ والمجروراتِ بالإغراء، ومعناه: التسليطُ[2] على الشيء والإلصاقُ به، ومنه الغِراءُ الذي يُلصَقُ به الألواحُ والجلودُ وغيرُها؛ لأن فيه إلصاقَ شيءٍ بشيءٍ، يقالُ منه: غَرَوتُ الجلدَ؛ إذا لَصَقْتَهُ بالغراء، ويُقالُ: أغرَيتُ الكلبَ على الصيد؛ إذا سلَّطتَهُ عليه[3]، وقال بعضُهُم[4]:

---

(١) شرح الجمل لوحة (١٧٤ ـ مخطوط) .

(٢) في شرح الجمل ٢/٢٨٦: «الإغراءُ: هو أن يقال: أغريتُهُ بكذا؛ أي: سهلتَه عليه» ولعلها محرفة عن (سلطته).

(٣) اللسان (غرا) .

(٤) هو ابن النحوية في شرح الألفية لوحة (٢٢٣) مخطوط .

الإغراءُ حَمْلُ المخاطَبِ على فعل الشيءِ بالتَّهييج والإلهاب. ومنه قولُهُ:

دَعْ عَنْكَ لَومِي فَإِنَّ اللَّومَ إِغْرَاءُ(١)

أي: تهْيِيجٌ، فإذا قلتَ: عليك زيداً فمعناه أنك هيَّجتَهُ وسلَّطْتَهُ على «زيد» .

الحكم السَّادس: أنه لا يُغرَى بهذه الظروف إلا المخاطَبُ دون الغائبِ والمتكلم؛لأن مسمَّيَاتِهَا لما كانت أفعالَ أمرٍ ـ وفعلُ الأمر لا يكون إلا للمخاطَب ـ وجب أن تكونَ هذه الظروفُ والمجروراتُ لإغراء المخاطَب إجراءً للاسم مُجرَى مُسَمَّاه، وإنما لم يُغْرَ الغائبُ؛ لأنَّ المقصودَ بالإغراء حثٌّ شخصٍ على شخصٍ قريبٍ منه، فلا بدَّ من المشاهدة، ولا يتأتى(٢) ذلك في الغائب؛ لأنَّ الغائبَ لا يُعلَمُ قُرْبُهُ من المُغرَى به(٣).

وقيل: إنما لم يُغرَ الغائبُ؛ لأن حالَته مجهولةٌ(٤)، فلا دليلَ على الفعل الذي يُوضَعُ الظَّرفُ موضِعَه؛ لأن الفعلَ إنما يكون بحسب المغرَى به، فإن كان فوقَ المُغْرَى قيل للمُغْرَى(٥): عليكَ؛ أي: الزَمْهُ / من فوقك، وإن كان من أسفلَ قيل [١٦٩/أ] له: دونَكَ؛ أي: خذه من أسفلك، إلى غير ذلك من معاني الأفعال، وهذا لا يتأتَّى مع الغائب(٦).

---

(١) من البسيط، لأبي نُوَاس في ديوانه ص: ٦، وعجزه:
وَدَاوِني بِالَّتِي كَانَتْ هِيَ الدَّاءُ

(٢) في الأصل: « لا يتأتى » من دون واو .

(٣) شرح الجمل ٢٨٧/٢ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) في الأصل: « للمغوى » وهو تحريف .

(٦) وقيل: إنما لم يجز إغراءُ الغائبِ؛ لأن هذه الألفاظ موضوعة لأمر المخاطب ونهيه كما توضع الأصوات نحو: حَلْ، وحَوْب، وبَسْ، وما أشبه ذلك، فلما جرت مجرى الأصوات ـ والأصوات لا تستعمل للغائب ـ وجب ألا يستعمل هذا أيضاً للغائب. انظر التبصرة والتذكرة ٢٤٩/١.

وأجازَ بعضُهُم إغراءَ الغائبِ قياساً على أمره، فكما يُؤمَرُ الغائِبُ نحو: لِيَقُم زيدٌ، يجوزُ أن يُغرَى فتقولُ: عليه زيداً بمعنى قولُوا له: لِيَلزَمْ زيداً، ورُدَّ: بأن أمر الغائب يكون باللام، وأسماءُ الأفعال لا يكون مسمَّاها إلا مجرَّداً من لام الأمر، وكذلك مِن «لا» في النهي، وقد تقدم[1].

فإن جاء ما ظاهرُهُ إغراءُ الغائب أو إغراءُ المتكلمِ فشاذٌّ أو مُؤَوَّلٌ، فمن ذلك ما حكاه سيبويهِ[2] من قولهم: «عليهِ رَجُلاً ليسَني» ففيه إغراءُ الغائبِ، وهو شاذٌّ. ووجهُهُ أن المتكلمَ اتَّكَلَ على السامع يبلِّغُهُ إلى المُغرَى؛ أي: قُلْ له يَلزَمْ رجلاً غيري[3]. ومن ذلك قولهم[4]: «عليَّ زيداً» فظَاهرُهُ إغراءُ المتكلم، فيكونُ المتكلم قد أَغرَى نفسَه وطلبَ منها الزامَ زيد، وقد قال به بعضُهُم[5]، وهو بعيدٌ؛ لأنَّ الآمِرَ لا يأمُرُ نفسَه، وخُرِّجَ على أن معنى «عليَّ» أَوْلِني فيكون التقدير: أولِني زيداً فيخرج عن معنى الإغراء، وأما قوله عليه الصلاة والسلام: «يا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَن استَطَاعَ منكُمُ البَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، ومَن لم يَستَطِعْ فعَلَيهِ بِالصَّومِ[6]» فظاهرُهُ إغراءُ الغائبِ، وأنَّ

---

(١) انظر صفحة: ٤٥٤ .

(٢) الكتاب ١/٢٥٠ .

(٣) قال القاضي عياض: « والذي عندي أنه ليس المراد بها حقيقةُ الإغراء وإن كانت صورتَه، فلم يُرد هذا القائل تبليغ هذا الغائب، ولا أمره بإلزام غيره، وإنما أراد الإخبار عن نفسه بقلة مبالاته بالغائب .... » عقود الزبرجد ١/٢٣٧ .

(٤) انظر: الغرة المخفية لوحة (١٠٩) مخطوط، وشرح ابن القواس ٢/١٠٣٠، وشرح الكافية ٢/٧٥، والتذييل والتكميل ٥/٢٧ .

(٥) قال ابن الخباز - رحمه الله -: « وقد جاء للمتكلم يقولون: « عليَّ زيداً » ، وهو محمولٌ على غير ظاهره؛ لأنه يُعلِمُ المخاطبَ بأنه طالبُ زيدٍ، فكأنه قال: أولني زيداً، فهو من باب الكناية عن المسبب بالسبب » الغرة المخفية لوحة (١٠٩) مخطوط .

(٦) رواه البخاري في صحيحه عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (من كتاب الصوم) برقم: (١٧٧٢) و (في كتاب النكاح) برقم: (٤٦٧٧، ٤٦٧٨)، ومسلم في صحيحه (في كتاب النكاح) برقم: (٢٤٨٥، ٢٤٨٦)، وانظر ٩/١٧٢ من شرح النووي على صحيح مسلم، والحديث النبوي في النحو العربي: ١٦٧ .

«الصومَ» مفعولٌ بـ«عليه» والباءُ زائدةٌ، والمعنى: فَلْيَلْزَم الصومَ، وتأوَّلوه[1] على أنه إنما جازُ إغراءُ الغائب؛ لأنه مخاطَبٌ في المعنى، ألا ترى أن أوَّلَ الحديث «يا مَعْشَرَ الشَّبابِ مَن استطَاعَ منكم» فالمعنى: وعليكُم بالصوم، إلاَّ أنه جيءَ بضمير الغائب / مراعاةً للفظ «مَن» في قوله: «ومَن لم يَستَطِعْ». [١٦٩/ب]

٥ وقيل: لا إغراءَ فيه[2]؛ لأن «الصوم» مبتدأ، وزِيدَت الباءُ في المبتدأ، و«عليه» في موضع الخبر؛ أي: الصومُ عليه. وفيه نظَرٌ.

الحكم السَّابع: ذهبَ الزَّجَّاجي[3] أن الإغراء لا يكون إلا بالألفاظ المتعدية؛ لأنه لا يمكن حقيقتها إلا به؛ لأنه تسليطٌ فيَحتاجُ إلى مُغرى ومُغرى به[4].

وقيل: يجوز أن تكون لازمةً؛ لأن اللازمَ والمتعديَ يُوضَعان موضع فعل

١٠ الأمر.

الحكم الثَّامن: أن الإغراءَ لا يكون إلا في الأمر، ولم يأت في الخبر إلا قولُ بعضهم - وقد قيل له: إليك؛ أي: تنَحَّ فقال مجيباً - : إليَّ[5]، بمعنى قد تنحَّيتُ أو

---

(١) انظر: شرح الألفية لابن الخباز (الغرة المخفية) (١١٠) مخطوط، وشرحها لابن القواس ١٠٣١/٢، وشرحها لابن النحوية (٢٢٤) مخطوط ، وعقود الزبرجد ٢٣٨/١ .

(٢) قاله ابن عصفور في المقرب ص: ١٥٠، وتبعه أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٧/٥ .

(٣) في الأصل: « الزجاج » وهو خطأ. وانظر: التذييل والتكميل ٢٦/٥ .

(٤) في التذييل والتكميل ٢٦/٥: « وخص الزجاجي باب الإغراء بالتعدي » ، ولم يصرح الزجاجي بذلك، إلا أنه خصَّ الإغراء بالألفاظ التي استعملتها العرب في هذا الباب وهي(عندك، ودونك، وعليك) قال: « هذه الثلاثة تنصب بها العرب » الجمل: ٢٤٤ .

(٥) سمعه أبو الخطاب من العرب. انظر الكتاب ٢٤٩/١-٢٥٠، والأصول ١٤١/١-١٤٢، وشرح الكافية ٧٥/٢، والتذييل والتكميل ٢٦/٥ .

أَتَنَحَّى[(١)]، فـ«إليَّ» خبرٌ؛ لأنه بمعنى الماضي أو المضارع، وليس فيه إغراءٌ؛ لأنه متكلمٌ، إلا أنه لما جاء جواباً للإغراء أُطلِقَ عليه حكمُهُ .

الحكم التاسع: الفرقُ بين الإغراء والتحذير: أن الإغراءَ المرادُ به إلزامُ الشيء والإلصاق به، والتحذيرُ: التخويفُ من الشيء والفَرَارُ منه، فإذا قيل في الإغراء: عليكَ زيداً، فمعناه: الزَمْهُ ولا يَفُتْكَ، وإذا قلتَ في التحذير: الأسَدَ الأسَدَ، فمعناه: خَفْهُ وفِرَّ منه، ففي الإغراء التحذيرُ من فواتِهِ، وفي التحذيرِ التحذيرُ من قُربِهِ.

وقيل[(٢)]: الإغراءُ: تنبيهُ المخاطَب على أمر محمود ليفعَلَه، والتحذيرُ: تنبيهُ المخاطَب على أمر مكروهٍ ليجتَنِبَهُ .

الحكم العاشر: إن قيل: يلزم من قولهم: «إليك» و«عليك» وشبههِ تعدِّي فعلِ المضمَرِ المتصلِ إلى ضميره المتصل، وبيانُهُ: أنَّ «إليك» فيه ضميرٌ فاعلٌ مستترٌ التقديرُ: إليك أنتَ، والكافُ هي ذلك الضميرُ، فكأنك قلتَ: خُذْكَ، فتعدَّى «خُذْ» للضَّميرَين[(٣)] / المتصلين، وهما[(٤)] لشيء واحد وذلك لا يجوزُ إلا في باب «ظنَّ» . [١٧٠/أ]

فالجوابُ: أنه محمولٌ على حذف مضافٍ التقديرُ: إلى جِهَتِكَ، وعلى هذا يُخرَّج قولُهُ تعالى: ﴿وَاضمُمْ إِلَيكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ﴾[(٥)] وقوله تعالى: ﴿وَهُزِّي إِلَيكِ﴾[(٦)].

---

(١) في الأصل: « تنحَّى » وهو خطأ .

(٢) أوضح المسالك ٤/٧٥، ٧٩ .

(٣) في الأصل: « لضميرين » .

(٤) في الأصل: « هما » بدون واو .

(٥) سورة القصص: من الآية: ٣٢ .

(٦) سورة مريم: من الآية: ٢٥ . وانظر البحر المحيط ٦/١٨٤ .

الحكم الحادي عشر: في المغرَى به وهو المطلوب لزومُهُ. ولا يخلو أن يكونَ ظاهراً أو مضمَراً، فإن كان ظاهراً فيكون منصوباً بالظرف أو الجار والمجرور نحو: عندَكَ زيداً، وعليكَ عَمراً، وإن كان مضمَراً[1]؛ فلا يخلو أن يكون غائباً أو متكلّماً أو مخاطَباً، فإن كان غائباً أو متكلّماً جازَ اتصالُهُ بالظرف أو بالمجرور فتقولُ: عليكَهُ أو عليكَنِي، ويجوز الانفصالُ فتقول: عليكَ إيَّاه أو عليكَ إيَّايَ، والاتصالُ أكثرُ.

ووجهُهُ: إجراءُ اسم الفعل مُجرَى مُسَمَّاه، فكما أن ضميرَ الغائب والمتكلم يتصل بالفعل، كذلك يتصلُ باسمه، ومن الاتصال قولُ الشَّاعر:

فَإِذَا بَدَا لَكَ نَحْتُ أَثْلَتِنَا ... فَعَلَيكَهَا إِنْ كُنْتَ ذَا حَرَدِ[2]

ووجه الانفصال أن هذه الظروف ليست بأفعال حقيقةً،فانحطَّت درجتها عن الأفعال فانفصل عنها الضمير.

فإن كان مخاطَباً فالانفصال ليس إلاَّ، فتقول: عليك إيَّاك، وعليك نفسَكَ، ولا يجوز: عليكَكَ؛ لأنه يَلزَمُ منه تعدي فعلِ المضمر المتصِلِ إلى مضمَرِهِ المتصلِ، وهو لا يجوزُ إلا في باب «ظنَّ».

انتهى الكلامُ على أسماء الأفعال على اختلافها من مفرَدٍ ومركَّبٍ وإغراءٍ وغيرِه، وبقي علينا الكلامُ في أسماء الأصوات؛ لأن لها شبهاً بأسماء[3] الأفعال؛ لاجتماعهما في الزَّجْرِ والحثِّ.

---

(١) قال السيوطي في الهمع ٢٨/٣: «ولا يكون المغرَى به إلا ظاهراً، فلا يجوز أن يكون ضميراً».

(٢) لم أقف عليه فيما اطلعت من المصادر.

(٣) في الأصل: «لأسماء».

واعلم أن الكلام على الأصوات في مسألتين:

الأولى: في ألفاظها .

/الثانية: في أحكامها. [١٧٠/ب]

المسألة الأولى: فيما ذكر النحويون من ألفاظها:

٥ والذي ذكره النحويون منها إنما ذكَرُوهُ على جهة المثال، وبابُهُ اللغةُ، والنحويُّ ينقلُهُ نقلاً عن أهل اللغة، وقد ذكَرَ ابنُ مالكٍ[١] منها جملةً، وقسَّمَهَا ثلاثةَ أقسامٍ:

الأول[٢]: زجرٌ لما لا يَعقِلُ .

الثاني: دعاءٌ لما لا يَعقِلُ .

١٠ الثالث: حكايةُ صوتِ حيوانٍ أو اصطكاكِ أجرام .

أما القسم الأول: وهو لزجر ما لا يعقل فذكر منه ابن مالك ألفاظاً منها:

١ - لزجر الخيلِ والمنعِ من البُطْءِ «هَلاَ» . وقد تقدَّمَ[٣] أنها تأتي لزجر العاقل، واستدلوا عليه بقول النابغةِ لِلَيلَى الأَخْيَلِيَّةِ:

أَلاَ حَيِّيَا لَيْلَى وَقُولاَ لَهَا: هَلاَ[٤]

١٥ وقد ذكَرْنَا أنه لا دليلَ فيه .

٢ - ومنها لزجر الإبل ألفاظ: الأول والثاني: «هِيْدَ» و«هَيْدَ» بكسر الهاء في الأول، وفتحِهَا في الثاني، والدالُ فيهما مفتوحةٌ، وبين الهاء والدال ياءٌ ساكنة، وقد حُكِيَ في الدال الكسرُ والسكونُ[٥].

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٣٩٦/٣ .

(٢) في الأصل: « الأولى » وهو سهوٌ .

(٣) انظر ما تقدم صفحة ٤١٦ وما بعدها .

(٤) سبق ذكرُه صفحة: ٤١٧ .

(٥) في تهذيب اللغة ٥٠/٣: « وقال أبو الهيثم فيما قرأت بخطه: وكل صوتٍ يُزجر به الإبل فإنه يخرج مجزوماً، إلا أن يقع في قافيةٍ فيُحوَّلُ إلى الخفض » .

وقد[1] قالوا منه: هِدْتُهُ أَهيدُهُ إذا حرَّكتَهُ[2].

الثالث: «هادِ» بكسر الدال[3].

الرابع والخامس: «دَهْ» و«عَهْ» بسكون الهاء[4].

السَّادس والسَّابع: «عاهِ» و«عِيهِ» بكسر الهاء فيهما[5].

٥ **الثامن:** حَوبِ بكسر الباء الموحدة وضمِّها وفتحِها منونةً وغيرَ منونة، حكاها الشيخُ أبوالبقاء يعيش الحلبيُّ[6]، وقد قالوا: حوَّبْتُ بالإبِلِ إذا قلتَ لها: حَوبِ[7].

التاسع والعاشر: «حايِ» و«عايِ» بكسر الياء فيهما، وفي «الصحاح[8]»: [حاءِ وعاءِ[9]] بكسر الهمزة[10] فيهما، وقد ينونان .

١٠ **الحادي عشر:** «هابِ» بكسر الباء[11].

٣ ـ ومنها لزجر الناقة ثلاثة ألفاظ: «هِيْجِ» بكسر الهاء[12] وسكون الياء

---

(١) « قد » مكررة في الأصل .

(٢) الصحاح (هيد) .

(٣) الصحاح (هيد) .

(٤) اللسان (دهده، عهه، عيه) . وفيه: « دُهْ » بضم الدال .

(٥) اللسان (عيه) .

(٦) شرح المفصل ٨١/٤ .

(٧) الصحاح (حوب) .

(٨) الصحاح (حا) ٢٥٤٩/٦، وانظر: شرح المفصل ٨١/٤ ، وشرح الكافية ٨٢/٢ .

(٩) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، والتصويب من الصحاح .

(١٠) في الأصل: « الهاء » وهو خطأ .

(١١) الصحاح (هيب)، وفيه أنها زجرٌ للخيل . وهناك ألفاظٌ أخرى لزجر الإبل تنظر في ارتشاف الضرب ٢١٦/٣ .

(١٢) في شرح الكافية ٨٢/٢ قال الرضي: « هَيج بفتح الهاء ... » ، وضبطت في المحكم ٢٦٥/٤ بكسر الهاء، وجعلها أبو حيان في ارتشاف الضرب ٢١٦/٣ لزجر البعير ، وانظر تهذيب اللغة ٣٥٠/٦ .

وكسر الجيم وقد تُسكَّنُ، و«عاجِ»[١] بكسر الجيم، و«حَلْ» بسكون اللام[٢].

٤ ـ ومنها لزجر البعير أربعةُ[٣] ألفاظ: «حلٍ» بالتنوين وقد يُسَكَّنُ[٤]، و«حلاً»[٥] بالألف، ونُقِلَ الضمُّ في لامها، و«حَبْ» بالحاء المهملة وسكون الباء[٦]، و«حابِ» بكسرها .

٥ ـ ومنها / لزجر الغنم أربعةُ ألفاظ: [١٧١/أ]

الأول: «هِسَّ» بكسر الهاء وفتح السين المهملة المشدَّدة[٧].

---

(١) في الأصل: «هاجِ» وهو تحريف. وانظر تهذيب اللغة ٩/٣؛ وفيه عن الليث: «ويقال للناقة في الزجر: عاجِ بلا تنوين، وإن شئت جزمتَ على توهم الوقوف... وقال أبو عُبيد: يقال للناقة: عاجٍ وحاهٍ بالتنوين» . وانظر شرح الكافية ٨٢/٢، واللسان (عوج)، وهي في ارتشاف الضرب ٢١٦/٣ لزجر البعير .

(٢) في الأصل: «صل» وهو تحريف . وانظر التهذيب ٥٠/٣، و الصحاح (حلل)، وشرح المفصل ٨٣/٤، وشرح الكافية ٨٢/٢، وجعله أبو حيان في ارتشاف الضرب ٢١٦/٣ في زجر البعير، ولذلك سوف يذكره المصنف مع ألفاظ زجر البعير بعد قليل، وقد زاد أبو حيان في زجر الناقة: (حاب وحاه) .

(٣) في الأصل: «ثلاثة» وهو سهوٌ؛ لأن المصنف رحمه الله قد ذكر أربعة ألفاظ، وزاد عليها أبو حيان في ارتشاف الضرب ٢١٦/٣ ألفاظاً أخرى .

(٤) لم أر أحداً ذكره في زجر البعير غير أبي حيان في ارتشاف الضرب ٢١٦/٣، قال ابنُ سيده في المحكم ٣٧٢/٢: «حَلْ وحَلٍ: زجر إناث الإبل خاصةً» .

(٥) لم أقف عليها فيما اطلعت عليه من المعاجم اللغوية .

(٦) قال الرضي: «حَبِ بسكون الباء وكسرها منونة» شرح الكافية ٨٢/٢، وانظر شرح المفصل ٨٣/٤ .

(٧) ويقال فيها: هُسَّ بضم الهاء وفتح السين مشددة، وهُسْ: دون تشديد، وهِسْ: بكسر الهاء . انظر: المحكم ٦٦/٤، وشرح المفصل ٨٤/٤، وشرح الكافية ٨٢/٢، وارتشاف الضرب ٢١٧/٣ .

الثاني: «إِسَّ» بكسر الهمزة وفتح السين المهملة المشددة[١].

الثالث: «فَاعِ» بالفاء أخت القاف وكسر العين المهملة، قال ابن يعيش[٢]: والمشهور فَعْ، ومن قال: فاع فالألف إشباعٌ، يقال منه: فَعْفَعَ بالغنم إذا قال لها: فَعْ فَعْ[٣].

الرابع: هَجْ بسكون الجيم[٤].

٥ ـ ومنها لزجر الكلب: «هجِ» و«هجَا» بالألف[٥]، قال الحارثُ بن الخزرَج[٦]:

سَفَرَتْ فَقُلْتُ لَهَا: هَجِ فَتَبَرْقَعَتْ فَذَكَرْتُ حِينَ تَبَرْقَعَتْ ضَبَّارَا[٧]

يهجو امرأةً يقول: لما سفَرَت عن وجهها زجَرَهَا كما يزجُرُ الكلبَ، فلما

---

(١) في شرح الكافية: (إِسْ) مكسورة الهمزة ساكنة السين، وانظر الصحاح (أس)، وارتشاف الضرب ٢١٧/٣.

(٢) شرح المفصل ٨٤/٤ .

(٣) الصحاح (فعع) .

(٤) قال ابنُ يعيش: « وربما يُقال فيه: هجا » ، ويأتي هذا اللفظ أيضاً في زجر الكلب والسبع والذئب وغيرها. انظر: شرح المفصل ٨٤/٤، والصحاح (هجج)، والمجمل ٨٩٠/٣، وشرح الكافية ٨٢/٢، وارتشاف الضرب ٢١٧/٣ .

(٥) قال أبو حيان في ارتشاف الضرب ٢١٧/٣ عن (هج): « وفي كتاب قطرب يقال ذلك للرجل إذا زجرتَه.

(٦) لم أقف له على ترجمة .

(٧) من الكامل، وهو في: الحيوان ٢٥٩/١، ٢١/٢، والجمهرة ١٠٤٧/٢، وشرح السيرافي: ٥٣٨ (مطبوع بعنوان السيرافي النحوي)، والصحاح (هبر)، والمفصل ٢٠١، وشرحه ٧٥/٤، ٨٤ . وفي تاج العروس (هبر) : « نسبه الصاغاني عن أبي عبد الله محمد بن عمران ابن موسى المرزباني للخزرج بن عوف » ، والذي في التكملة للصاغاني (هبر) قال بعد إيراده للبيت: « والبيت للحارث بن الخزرج الخفاجي » .

سترَتْ وجهَهَا ذكَرَتْهُ ضَبَّاراً؛ وهو اسمُ كلبٍ، ويُروَى: هَبَّاراً بالهاء[١]؛ وهو اسم القرد .

٦ - **ومنها لزجر الضَّأن**: «سَعْ» بسكون العين[٢]، و«حَجْ» بالحاء المهملة وسكون الجيم، قيل: والصواب: «هَجْ» بالهاء، ذكَرَهُ في «الصحاح»[٣].

٧ - **ومنها لزجر البقر**: «وَحْ» بسكون الحاء[٤]، و«بَسْ»[٥] قال قطرب[٦]: ولم أسمع غيرهما.

٨ - **ومنها لزجر العنز**: «عِزْ» بسكون الزاي[٧]، و«عِيزَ» و«حِيزَ» بكسر الزاي وفتحها فيهما[٨].

---

(١) قال الصاغاني في التكملة والذيل والصلة (هبر): « والرواية ضباراً بالضاد المعجمة » .

(٢) في الجمهرة ١٣٣/١: « سعْ زجرٌ من زجر الإبل » ، ومثله في شرح الكافية ٨٢/٢ ، وفي شرح المفصل ٨١/٤: « هو زجرٌ للماعز » .

(٣) لم يتعرض الجوهري في الصحاح إلى هذا التصويب، والذي ذكره في مادة (هجج) قوله: « وقولهم: هجهج: زجرٌ للغنم... وهج مخفف زجرٌ للكلب » . ولم أقف على من تعرض لهذا التصويب. وفي شرح المفصل ٨٤/٤، وارتشاف الضرب ٢١٧/٣ أن (حج) لزجر الضأن، و(هج) لزجر الغنم .

(٤) المحكم ٣٠٨/٣ .

(٥) في ارتشاف الضرب ٢١٧/٣ : « فس » ولعله تحريف. وفي اللسان (بسس): « قال الأصمعي: لم أسمع الإبساس إلا في الإبل، وقال ابنُ دريد: بسستُ الغنم، قلتُ لها: بَسْ بَسْ».

(٦) أبو علي محمد بن المستنير النحوي اللغوي، المتوفى سنة ٢٠٦ هـ . وانظر قوله هذا في ارتشاف الضرب ٢١٧/٣ .

(٧) اللسان (عزز) .

(٨) قال الرضي: « وروي فتح العين من عيز » شرح الكافية ٨٣/٢ وفيه وفي شرح المفصل ٨٣/٤ أنها زجرٌ للضأن .

٩ ـ ومنها لزجر الحمار: «حَرِّ» بتشديد الراء المكسورة[١].

١٠ ـ ومنها لزجر السَّبُع: «جاهٍ» بكسر الهاء[٢].

وأما القسم الثاني: وهو لدعاء ما لا يعقل **فمنها لدعاء الفَرَس:** «أَوْ» بفتح الهمزة وسكون الواو، كالعاطفة.

٥ **ومنها لدعاء الرُّبَع:** «دَوهِ» بفتح الدال وكسرِ الهاء، والرُّبَع بضم الراء وفتح الباء: الفصيل الذي يُنتَجُ في الربيع[٣].

ومنها لدعاء الجحش: «عَوهْ» بفتح العين وسكون الهاء[٤].

ومنها لدعاء الغنم: «بُسْ» بضم الباء الموحدة / وسكون السين أو فتحها [١٧١/ب] مع التشديد[٥].

١٠ **ومنها لدعاء الإبل المورَدَة للشرب:** «جُوتَ» بضم الجيم وفتح التاء المثناة من فوق[٦]، و«جِيْءْ» على وزن الأمر من جاء[٧].

ومنها لدعاء التيس لينزوَ على الإناث: «تُؤْ» بضم التاء المثناة من فوق،

---

(١) وفيه ألفاظ أخرى. انظر المحكم ٣٦٦/٢، وارتشاف الضرب ٢١٦/٣ .

(٢) في الصحاح (جوه): «و(جاه) زجرٌ للبعير دون الناقة» ، وفي شرح الكافية ٨٢/٢ «وللسبع جَهْ» ، وفي ارتشاف الضرب ٢١٧/٣: للكلب والأسد هَج وهجاجيك .
وقد ترك المصنف بعض ألفاظ الزجر كـ (عَدَسْ) لزجر البغل، و (غَسٍّ) لزجر السِّنَّور، وفي التاج (غسس) لزجر القط، و(كَشْ ودَجْ) لذي الجناح، وفي التاج (دجج) لزجر الدجاجة، و(عَوسَجْ) للنعامة. انظر ارتشاف الضرب ٢١٦/٣، أما (كَشْ وعَوسَجْ) فلم أقف عليهما فيما اطعت عليه من كتب اللغة.

(٣) الصحاح (ربع) .

(٤) المحكم ١٩٣/٢ .

(٥) جمهرة اللغة ٦٩/١ وفيه ضبطت بضم السين (بسُّ بسُّ) .

(٦) الصحاح (جوت) .

(٧) الصحاح (جأجأ) .

وبعدها همزةٌ ساكنةٌ، و«تَأْ» بتاء مفتوحة وبعدها همزةٌ ساكنةٌ[1].

ومنها لدعاء البعير ليبرك: «نَخٍّ» بفتح النون وكسر الخاء المعجمة مع التشديد أو التخفيف[2].

ومنها لتسكين صغار الإبل: «هِدَعْ» بكسر الهاء وفتح الدال وسكون العين[3].

ومنها لدعاء الحمار ليشرب: «تُشُؤْ» بضم التاء والشين المعجمة مع همزة ساكنة[4]، و«سَأْ» بفتح السين المهملة وسكون الهمزة[5].

ومنها لدعاء الدجاج: «دَجْ» بفتح الدال وسكون الجيم[6].

ومنها لدعاء الكلب: «قُوسِ» بضم القاف وكسر السين المهملة، وقد تضم إتباعاً، وقد تُسكَّن[7].

وأما القسم الثالث: وهو حكايةُ أصواتِ حيوانٍ واصطكاكِ أجرامٍ:

---

(١) جمهرة اللغة ١/٢٢٦. وفي شرح المفصل ٤/٨٤ وارتشاف ٣/٢١٧: وللتيس عند السفاد حؤحو، وحَوْحَوْ.

(٢) الصحاح (نخخ).

(٣) الصحاح (هدع).

(٤) الصحاح (شأشأ) وضبطت التاء فيه بالفتح (تَشُؤْ). وانظر: شرح المفصل ٤/٨٤، وشرح الكافية ٢/٨٣، و ارتشاف الضرب ٣/٢١٧.

(٥) الصحاح (سأسأ). وفي المَثَل: «قَرِّبِ الحمارَ من الرَّدْهة ولا تَقُلْ له:سَأْ» والرَّدْهة: نقرةٌ في صخرة الجبل يُستَنقع فيها ماء السماء. وانظر المصادر السابقة.

(٦) الصحاح (دجج) والمصادر السابقة.

(٧) انظر: التكملة والذيل والصلة للصاغاني (قوس). وفيه أن (قُوس) لزجر الكلب، وأما دعاؤه فيكون بـ(قس)، ووافقه الرضي في شرح الكافية ٢/٨٣، وفي القاموس المحيط (قوش): «وقوش قوش بالشين لزجر الكلب». وانظر شرح المفصل ٤/٨٥، وارتشاف الضرب ٣/٢١٧.

فأما حكايةُ أصوات الحيوان:

فمنها: «غاقِ» بكسر القاف، وهو حكايةُ صوت الغُرَاب، وقد يُنوَّنُ إذا أُريد به التنكيرُ، فيكون المعنى: بُعْداً بُعْداً.

ومنها: «ماءِ» بكسر الهمزة، وقيل: بسكونها، حكايةُ صوت الظَّبْيَة[1].

٥ ومنها: «شِيبِ» بكسر الشين المعجمة وكسر الباء الموحدة، حكايةُ صوتٍ يُسمَعُ من مشافر الإبل عند شربها[2]. ومنه قولُهُ:

تَدَاعَيْنَ باسْمِ الشِّيبِ في مُتَثَلِّمٍ جَوَانِبُهُ مِن بَصْرَةٍ وَسِلاَمِ[3]

ومراده بـ«المتثلم» الحوض الذي تشرب منه الإبل[4].

ومنها: «عِيطِ» / بكسر العين والطاء المهملتين، وقد تُسَكَّنُ الطاء[5]، وقيل: [١٧٢/أ]

١٠ الأصل: عِطْ، والياءُ إشباعٌ، وذلك لحكاية الأصوات عند اللعب.

ومنها: «طِيخِ» بكسر الطاء المهملة وخاءٍ معجَمَةٍ مكسورة، لحكاية صوت الضَّحِك[6].

---

(١) في الصحاح (ما): «وماءِ حكاية صوت الشاء، مبني على الكسر».

(٢) الصحاح (شيب).

(٣) من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه: ١٠٧٠/٢، من قصيدة في مدح هشام بن الوليد المخزومي، مطلعها:

أَلاَ حَيِّ عِنْدَ الزُّرقِ دَارَ مُقَامِ لِميٍّ وَإِنْ هَاجَتْ رَجِيعَ سَقَامِ

والشاهد في: المفصل ١١٧، وشرحه للخوارزمي (التخمير) ٤٠/٢، ٣٦/٣، وشرحه لابن يعيش ١٤/٣، ٨٥/٤، والخزانة ١٠٤/١، ٣٤٣/٤. والبصرة: حجارة رخوة إلى البياض ما هي. والسلام: الحجارة، واحدها: سَلِمة. الصحاح (بصر، سلم).

(٤) وقد تثلَّمَتْ حوانبُهُ لِقِدَم عهده. تهذيب إصلاح المنطق ٨٤.

(٥) انظر: التكملة والذيل والصلة للصاغاني (عيط). وهي أيضاً كلمةٌ ينادي بها الأشِر عند الشرب والسكر، ويلهج بها عند الغلبة. وانظر: شرح المفصل ٨٢/٤، وشرح الكافية ٨٢/٢، وارتشاف الضرب ٢١٨/٣.

(٦) المجمل ٥٨١/٢، والمحكم ٣٦٥/٤.

وأما حكاية اصطكاك الأجرام:

فمنها: «طَاقِ» بكسر القاف، حكاية صوت الضرب[١].

ومنها: «طَقْ» بسكون القاف دون أَلِفٍ، لحكاية وقع الحجارة[٢].

ومنها: «قَبْ» بفتح القاف وسكون الباء الموحَّدَة، لحكاية ضربِ السيف على شيء[٣].

ومنها: «خازِبازِ» بكسر الزايين المعجمتين لصوتِ الذُّبَاب، وهو لفظٌ مشـتَرَكٌ يُطلَقُ على صوت الذباب، وعلى الذباب نفسِهِ، وعلـى السِّنَّور، وعلـى عُشْـبٍ، وعلى داءٍ يُصيبُ الحيوانَ لهازِمَهَا[٤].

ومنها: «خاقِ باقِ» بالخاء المعجمة وكسر القـافين، حكايـةُ صـوتِ الجمـاع، وقال في «الصحاح[٥]»: هو اسمُ للفَرْجِ لخُوقِها؛ وهو سِعَتُهَا .

ومنها: «حَاثِ بَاثِ» بالحاء المهملة والباءِ الموحدة والثـاءِ المثلثة فيهمـا، وهـو حكايةُ ما يُسمَعُ من صوتِ القُمَاشِ عند طَيِّهِ[٦].

ومنها: «قَاشُ مَاشُ» صوت للقماش أيضاً[٧].

---

(١) لم أقف على هذا المعنى فيما اطلعت عليه مـن معـاجم اللغـة. وجعـل الرضـي (طـاق وطـق) حكاية لصوت وقع الحجارة بعضها على بعض . شرح الكافية ٢/٨٢ .

(٢) المحكم ٦/٧٢ .

(٣) المحكم ٦/٩٠ .

(٤) انظـر: المنتخب ٢/٤٧٩، ٥٣٩، والصحاح (خوز)، والمحكـم ٥/١٧٢، وكفايـة المتحفـظ: ١٤٧ .

(٥) الصحاح (خوق) .

(٦) المحكم ٣/٣٨٥، والتاج (حوث) .

(٧) القـاموس المحيـط (قـوش). وهنـاك ألفـاظٌ أخـرى ذكرهـا أبـو حيـان في ارتشـاف الضـرب ٣/٢١٨.

المسألة الثانية: في أحكام أسماء الأصوات:

ولها أحكامٌ:

الأول: أنها مبنيَّةٌ، وبُنيت لشبهها بالحروف المهمَلَة؛ لكونها لا عاملَةً ولا معمولَةً، فهي من قبيل المفردات، وليست من قبيل المركَّبات، بخلاف أسماء الأفعال

٥ فإنها مركَّبَةٌ لتحمُّلِهَا الضميرَ، وما جاء منها مُسَكَّناً فهو الأصلُ؛ لكونها كالأسماء قبل التركيب، وما كُسِرَ منها فلالتقاء الساكنين، وما فُتحَ منها فطَلَبٌ للخِفَّة .

الثاني: أنها ألفاظٌ لم تُوضَعْ / على مسمّىً، بل يَحدُثُ عند أمرٍ يُوجِبُهَا، من [١٧٢/ب] غير قصد إلى الخطاب بها. ألا ترى أنك إذا قلتَ للجَمَلِ: «نَخٍ» عند إرادتك أن يبرُكَ، لم تقصِدْ به خطابَهُ، بل ليحصُلَ له عند سماعِ هذا الصوتِ إقدامٌ على

١٠ البُرُوك، وكذلك لو قلتَ للفَرَسِ: «هَلا» عند إرادتك حثَّهُ على السير، لم تقصِدْ خطابَه، بل ليحصُلَ عندَه زجرٌ عن البُطْء، وكذلك إذا قلتَ عند التوجُّع: «آه» أو عند التعجب: «إيهاً» لم ترد به أن تخاطبَ غيرَك، بل هي أصواتٌ صدَرَت عند وجود هذه الأشياءِ، كما تصدُرُ الحُمْرَةُ عن الخَجَل والصُّفرَةُ عن الوجَلِ.

الثالث: أنه قد يَطرأ عليها الإعرابُ؛ لوقوعها موقعَ المعرَبِ، فتخرُجُ عن

١٥ معناها، نحو قول الشَّاعِرِ:

إذْ لِمَّتِي مِثْلُ جَنَاحِ غاقِ[(١)]

---

(١) لم أقف على قائله، ويروى معه بيتان آخران هما:

وَلَو تَرَى إذْ جُبَّتِي مِن طَاقِ
وَلِمَّتِي مِثْلُ جَـنَـاحِ غَاقِ
تَخـفِقُ عِندَ المشْيِ وَالسِّبَاقِ

وانظر المحكم ٢٩١/١، والاقتضاب ٢٥٨/٣، والتذييل والتكميل ٣١/٥-٣٢، وارتشاف الضرب ٢١٨/٣، والتصريح ٢٠٢/٢، والهمع ١٢٩/٥. واللمة: الشعر يجاوز شحمة الأذن.

فـ«غاقٍ» هنا مُعرَبٌ مخفوضٌ بالإضافة؛ لأنه لم يُـرَدْ بـه هنـا الصَّـوتُ، وإنمـا أُريدَ به صاحِبُهُ، فـالمعنى: مثـلُ جَنَـاحِ الغُـرَاب، فوضـع «غـاقٍ» موضِعَـه، فـأُعرِبَ بإعرابه. وقال الآخَرُ:

وَقَعْتُ في عَدَسٍ كَأَنِّي لَم أَزَلْ سَـــيفاً لِقَتْلِ نَجَائِبِ الحَجَّاجِ[1]

فـ«عَدَسٍ[2]» في البيت مُعرَبٌ؛ لأنه لم يُرِدْ به الصوتَ .

الرابع: قد سمَّوا بعض[3] الأصوات باسمٍ، قالوا: «مِضٍّ» بكسر الضَّادِ المعجَمَةِ المشدَّدَة، وهو اسمٌ لصوتٍ خفيٍّ يخرُجُ مع ضمِّ الشَّفَتَين، تقولُهُ العرَبُ عِوضـاً عـن قولها: لا، والفرق بينهما أنَّ «لا» رَدٌّ محضٌ لا إطمَاعَ فيه، وذلـك الصـوتُ رَدٌّ فيـه إطمَاعٌ، قال الشَّاعرُ:

---

(١) من الكامل، وهو لرجلٍ من بني شيبان، انظر: التذييل والتكميـل ٣١/٥، روايـة عـن كتـاب البغال لأبي عمرو الجاحظ، والبيـت في كتـاب البغـال ٢٤٧/٢ (ضمـن رسـائل الجـاحظ)، والشطر الثاني في المصدرين روي على النحو التالي:

شَنِقاً لِقَولي للنَّجَائِبِ: عَاجِ

مع تحريف بعضِ ألفاظه في نص التذييل .

(٢) نسي المصنف ـ رحمه الله ـ أن يذكر هذا اللفظ فيما ذكره مـن أسمـاء الأصـوات. و(عـدس) لفظٌ يُزجَرُ به البغلُ، وقيل: هو اسمٌ لكل بغلـة. قـال أبـو عمـرو الجـاحظ في كتـاب البغـال ٢٧٣/٢: « زعمَ ناسٌ أن « عدس » اسمٌ لكل بغلة، وذهبوا إلى قول الشاعر:

إذا حَمَلْتُ بزَّتي على عَـدَسْ

على التي بين الحمـارِ والفرَسْ

فما أبالي مَن عَدا ومَن جلَسْ »

قال أبو حيان: « ويحتمل أن يكون أصله اسمَ صوتٍ، ثم أُطلق على البغل على طريق المجـاز، كما قال الآخَر:

إذ لِمَّتي مثلُ جناحِ غاقِ ... »

التذييل والتكميل ٣١/٥، وانظر: شرح الكافية ٨٢/٢ .

(٣) في الأصل: « لبعض » .

سَاءَلْتُ هَلْ وَصْلٌ فَقَالَتْ: مِضٍّ
وَحَــرَّكَتْ لِي رَأْسَــهَا بِالنَّغْضِ[1]

/ أي: رَدَّتْنِي رَداً لا يَأْسَ فيه، وحرَّكَتْ رأسَهَا تعجُّباً، ومنه قولُهُ تعالى: [١٧٣/أ] ﴿فَسَيُنْغِضُونَ إِلَيكَ رُؤُوسَهُمْ﴾[2].

٥ ولْنَرْجِع إلى لفظ المصنِّف:

قولُهُ:

«وَمِثْلُهَا مِنَ الظُّروفِ دونَكَا»

البيت. أي: ومثلُ أسماء الأفعال المتقدمة ظروفٌ وضعتها العرَب موضع الفعل فعملت عمله، وجعلَتْهَا لمعنى الإغراء، ذكر منها أولاً: «دونك» وقد تقدم أن

١٠ مسماه: خذْ، فيكون متعدياً، ثمَّ ذكر «عليك» وهو جارٌّ ومجرور وُضع موضع الفعل تقول: عليك زيداً؛ أي: الزمْهُ، ولما كان حكمُ الجار والمجرور عندهم حكمُ الظروف، أدخله في ترجمة الظروف، ثم ذكَرَ «عندك» وهو ظرفٌ، وقد تقدم أنه يكونُ متعدياً بمعنى: خُذْ،ولازماً بمعنى:تقدَّم أو تخوَّف، ولم يذكُرْ من الظروف والمجرورات الواقعةِ موقع الفعل غيرَ هذه الثلاثة؛ لشهرتها ودَورِهَا في الكلام .

١٥ وقولُهُ:

«كَقَوْلِهِ: عَلَيكُمْ أَنْفُسَكُم أي: الزَمُوا ... ...»

هذا مثالٌ لـ«عليك» من القرآن الكريم، فـ«أنفسَكم» مفعول بـ«عليكم»، وفسَّر

---

(١) لم أقف على قائله وهما في: الصحاح (مضض)، والمفصل ٢٠٠، وشرحه للخوارزمي (التخمير) ٢/٢٥٧، ٢٦٢، وشرحه لابن يعيش ٤/٧٥، ٧٨، وارتشاف الضرب ٣/٢١٨، والتذييل والتكميل ٥/٣٢، والهمع ٥/١٣٠ . والنغضُ: من أنغضَ الرجلُ رأسَه؛ أي: حركه كالمتعجب من الشيء. الصحاح (نغض) .

(٢) سورة الإسراء: من الآية: ٥١ .

«عليكم» بقوله: «أي: الزَمُوا»، وقد تقدم أن مفعولَه يجوز جرُّه بالباء فتقول: عليك بزيد .

وقولُهُ: «**كَمَا تَقُول: حِذْرَكُمْ**» هذا تنظيرٌ في العمل لا في المعنى؛ أي: تنصب بـ«عليك» المفعول كما تنصبُهُ بـ«حِذْرَكَ»، فكما تقول: حِذْرَكَ زيداً تقول: عليك زيداً، وليس معناهما واحداً، فإن «عليك» للإغراء و«حِذْرَكَ» للتحذير، وقد تقدَّم الفرق بينهما .

وقولُهُ:

«وَدُونَ فِي الشِّعْرِ أَتَى تَصْدِيقُهَا»

يعني: أتى في الشعر ما يُصدِّق أن «دونك» تنصب المفعولَ على معنى الإغراء.

وقوله:

«دُونَكِهَا يَا أُمِّ / لاَ أُطِيقُهَا» [١٧٣/ب]

هذا الشعرُ الذي أشار إليه، وقد تقدَّمَ أن هذا الشطرَ جوابٌ لشطر آخَرَ في محاوَرَةٍ جَرَت بين أمٍّ وابنتها حسب ما تقدَّم[1].

وقولُهُ:

«كَذَاكَ لَو لَمْ تُلْغِ مَا أَنْشَدَكَا»

البيت. الإشارة إلى البيت المستشهَد به وهو قولها: «دونَكِهَا» شبَّهَ به قولَ الشاعر:

يَا أَيُّهَا المَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا

إلا أنه جعلَ الشَّبَهَ مشروطاً بعدم الإلغاء، ويعني بالإلغاء أن «دونك» هنا قد بَطَلَ عملُهُ في «دلوي» بتقدمه عليه، وهذه الظروف لا تعمَلُ عند البصريين فيما تقدَّم عليها، فتقديرُ كلامه: فلو لم يأت «دلوي» مقدَّماً على «دونك» لكان في

---

(١) انظر صفحة: ٥٢٧ .

العمل مثلَ قولها «دونَكِهَا يا أمِّ» ولكـنَّ تقديـمَ المعمـول منَـعَ التشبيهَ، وأمـا علـى مذهـب الكوفيين فهما متساويان في العمل؛ لأنهم يُعمِلُون هذه الظروفَ فيما تقدَّمَ عليها، وقد تقدَّم تأويلُ البصريين لهذا البيت .

وقولُهُ:

٥ «وَكُلُّ ذَا تُغْرِي بِهِ المُخَاطَبَا»

الإشارة بـ«ذا» إلى ما تقدَّمَ من الظروف والمجرورات التي وقعـت أسمـاءَ أفعـال على معنى الإغراء، فذَكَرَ أنها لا يُغرَى بهـا إلا المخـاطَبُ، وقـد تقدَّمـت العلـةُ في ذلك، واستوفينَا الكلامَ في ذلك .

وقولُهُ:

١٠ «فَلاَ تَقُلْ عَلَيهِ زَيداً غَائِبَا»

يعني أنك لا تُغري الغائبَ بهذه الظروف والمجرورات كما تُغري المخـاطَبَ، و«غائباً» حالٌ من الهاء في «عليه» أو من الفـاعل المستتر فيـه، وهمـا لشـيء واحـد، وهي حالٌ مؤكِّدَةٌ، وأجازَ ابنُ النحويَّة[١] أن تكون حالاً من «زيـد» ولا معنى له؛ لأنَّ «زيداً» مغرىً به، ولا يُشتَرَطُ / في المغرَى به أن يكون غائباً، وفي هـذا البيـت [١٧٤/أ]

١٥ تغييرُ الدخيل[٢] بفتح الطَّاء من «المخاطَبا» وكسرِ الهمزة[٣] من «غائِبَا» .

---

(١) شرح ألفية ابن معط لوحة (٢٢٤) مخطوط، قـال: « و(غائبـاً) حـالٌ مـن المرفـوع المستتر في (عليه)، أو من المنصوب الذي هو (زيداً)، أو من المجرور بعلى » .

(٢) الدخيل: هو الحرف الذي يكون بين حرف التأسيس والروي، أما التأسيس فهـو ألـفٌ يـأتي قبل حرف الروي بحرف، ولا يكون إلا ألفاً، مثاله قول الشاعر:

خَلَيلَيَّ عُوجَا مِن صُدُورِ الرَّوَاحِلِ بِوَعْسَاءَ حُزوَى فَابكِيَا فِي المَنَازِلِ

فالزاي من (المنازل) دخيلٌ، والألف تأسيسٌ، واللام رويٌّ. وتغيير الدخيل عيبٌ مـن عيـوب القافية، أما تغييره بين الضمة مع الكسرة فغير معيب، وتغييره بالفتحة مع واحد منهما معيبٌ .انظر الكافي ١٥٤ وما بعدها .

(٣) في الأصل: « وكسر الضمير » .

وقوله:

«أمَّا عليَّ ذَا بِمَعْنَى أوْلِنِي»

لمــا ذكر أنه لا يُغرَى[1] إلا المُخاطَب، ورأى أنَّ هذا المسموعَ من كلامهــم - أعني «عليَّ ذا» - يعارضُ ما ذكَرَه من أن الإغراء لا يكــون إلا للمخـاطَب ــ فإن ظاهرَه إغراءُ المتكلم - أخذَ يتأوَّلُهُ فقال: إنه كلامٌ محمولٌ على معناه، إذ هــو بمعنـى أولِني، فيخرُجُ عن معنى الإغراء، ويجري مَجرى أولِني، فـلا يكـون فيـه شـذوذٌ، فقوله: «عليَّ ذا» مبتدأٌ وخبرُهُ: «بمعنـى أولـني» ، وحَـذَفَ الفـاءَ مـن جـواب «أمـا» ، والتقدير: أما قولُهُم «عليَّ ذا» بمعنى أولِني، فلا يكونُ من هذا الباب .

قولُهُ:

«... ... ... وَقَولُهُم: عَلَيهِ شَخْصاً لَيْسَنِي»
«فهو شُــذوذ لا تَقِسْ عليهِ ... ... »

لما رأى أن هذا المسموع أيضاً معارض[2] للقاعدة؛ لأن ظاهره إغراء الغائب، أخذ يتأوله فقال: إنه شذوذ فلا يقاس عليه، وقد تقدَّمَ الكلامُ[3] على قولهم: «عليـه رجلاً ليسني»، فقوله: «فهو شذوذٌ» جوابٌ لـ«أمَّا» المقدَّرةِ إذ التقديـر: وأمـا قولهـم: «عليه شخصاً ليسني» فهو شذوذ[4]. على هذا ينبغي أن يُحْمَـلَ كـلامُ المصنِّـف؛ إنَّ «أمَّا» من قوله: «أمَّا عليَّ ذا» جوابُـهُ: «بمعنى أولِـني» على حـذف الفـاء، وأنَّ «فهـو شذوذٌ» جوابٌ لـ«أمَّا» المقدَّرة؛ أي: وأمَّا قولهم، فيكونُ قد حذَفَ من الأول الفـاءَ،

(١) في الأصل: « يغوى » .
(٢) في الأصل: « معارضاً » .
(٣) انظر صفحة: ٥٣٦ .
(٤) في الأصل: « مشذوذ » .

وأثبتَ نظيرَه في الثاني، وحذَفَ من الثاني «أمَّا» وأثبت نظيرَه في الأول، وهو من فصيح كلامهم .

وجعلَ ابنُ النَّحويَّة[1] قوله: « فهو / شذوذٌ » جواباً لـ«أمَّا» في قوله: «أمَّا عليَّ ذا» ، ورتَّب على كلام المصنف اعتراضاً[2] وهو أنه يَلزَمُ منه أن «عليَّ ذا» إذا كان بمعنى أولني شاذٌّ[3]، والأمر ليس كذلك، وإذا حَمَلْنَا كلامَ المصنف على ما ذكَرْنَاه، صَحَّ المعنى دون اعتراض . [١٧٤/ب]

وقولُهُ:

«وَالظَّرْفُ إِنْ أَكَّدْتَ مُضْمَرَيهِ»

إلى آخرِ البيت الثاني، يقول: إن الظرفَ قد اشتمل على ضميرَين؛ أحدُهما: ضميرُ الفاعل المستتر في الظرف، والآخَرُ: الكافُ المجرورة بالظرف أو بحرف الجرِّ، وهما لشيء واحد وهو المُغرَى، وكلاهما صالحٌ أنْ يُؤَكَّدَ، فإن أكَّدتَ الضمير الفاعلَ، رفعْتَ التأكيدَ بعد أن تُؤكِّدَ الفاعل بضميرٍ منفصل فتقولُ: عليك أنت نفسُكَ، فترفعُ «نفسُك»؛ لأنه تأكيدٌ للضمير المستتر في «عليك»، وهذا المنفصلُ تأكيدٌ له أيضاً؛ لأن الضميرَ المستترَ لا يؤكَّدُ بـ«النفس» حتى يؤكَّدَ بضميرٍ منفصِلٍ، وإن أكَّدْتَ الكافَ جرَرْتَ التأكيدَ، فتقولُ: عليك نفسِكَ بخفض «نفسِك»؛ لأنه تأكيدٌ للكاف وهي مجرورةٌ، ولا يحتاجُ إلى تأكيدِ الكاف بضميرٍ آخَرَ، كما كان ذلك في المرفوع، وهذا مقرَّرٌ في باب التأكيد .

---

(١) شرح ألفية ابن معط لوحة (٢٢٤) مخطوط، قال: « وقيل: هو بمعنى أولني كذا، وعلى هذا التقدير لا يكون شاذاً؛ لأن (أولني كذا) ليس بشاذ، فكان ينبغي أن لا يحكَمَ عليه بالشذوذ».

(٢) في الأصل: « اعترضا » .

(٣) في الأصل: « شاذاً » .

«فَارْفَعْ: عَلَيكَ نَفْسُكَ الفَلاَحَا»

هذا مثالٌ لتأكيد المضمَرِ المرفوع المستترِ في الظرف، فـ«نفسُك» مرفوع، وقد نصَّ عليه بقوله: «فارفع»، و«الفلاح» منصوبٌ؛ لأنه المغرَى به، وأكَّد المرفوعَ بـ«النفس» ولم يؤكِّدْهُ قبل ذلك بالضمير، وذلك شاذٌّ، وحَسَّنه الفصلُ بالكاف .

وقولُهُ:

«وَاجْرُرْ: عَلَيكَ / نَفْسِكَ النَّجَاحَا»[1] [١٧٥/أ]

هذا مثالٌ لتأكيد الكافِ المجرورة، فـ«نفسِك» مجرورةٌ، وقد نصَّ على ذلك بقولِهِ: «واجرُرْ» .

* * *

(١) يلاحظ أن المصنف رحمه الله لم يتكلم على البيتين الأخيرين من الأبيات التي ذكرها في صفحة: ٥٢٥ .

[بابُ النِّداء]

٦٣٩ ـ القَــولُ في النِّـدَاءِ والُمــنَادَى	يَــا وَأَيَــا وَأَي بِــهَــا يُــنَـــادَى
٦٤٠ ـ يَـا للبَعيـدِ وهَيَـا وَإِن قَــرُبْ	نُــودِيَ بــالْهَمْزِ وأي نَحْــوُ: أَرَبّ
٦٤١ ـ وَكُـــلُّ مَـا نَادَيْتَـهُ مَفْــعُولُ	وَهــوَ لِفِعْـلٍ مُضْمَـرٍ مَعْـمُـــولُ

الكلامُ على هذه الأبيات في مسائِلَ:

الأولى: في حقيقة النداء والمنادى لغةً واصطلاحاً:

أما النداءُ لغةً: فالتصويتُ، وهو مصدرُ نادَى يُنادِي نِداءً إذا صوَّتَ وصاحَ، وتُكسَرُ نونُه وتُضَمُّ[1]؛ لأنَّ كلَّ ما جاء على «فِعَال» من الأصوات يجوزُ كسرُ فائِهِ وضمُّها، فقد يفترقان كالصياح والصُّراخ، وقد يجتمعان نحو: النِّداءُ والنُّداء والهِتاف[2].

والنداءُ: دُعاءٌ للعاقل وغيرِه بأيِّ لفظٍ كان من حروف النداء وغيرها من الألفاظ التي يُفهَمُ منها النداءُ، قال الشَّاعرُ:

ثُمَّ تَنَادَوا بَعْدَ تِلْكَ الضَّوضَيَا منهُم بِهَـــابِ وَبِهَلْ وَبِأَيَا[3]

(١) انظر الصحاح (ندا) .

(٢) كان على المصنف رحمه الله أن يذكر (الهُتاف) لأنه مثالٌ لما اجتمع فيه كسر الفاء وضمها، وقد مثّل لواحد منهما، ولم يمثل للآخر كما فعل في النِّداء والنُّداء، والذي وقفتُ عليه فيما اطلعتُ من المعاجم اللغوية هو (الهُتاف) بالضم، وذكر ابنُ سيده في المحكم ١٩٩/٣ الهُتاف والهَتاف بالضم والفتح، ولم أقف على الكسر، وانظر اللباب للعكبري ٣٢٨/١ (المطبوع) .

(٣) لم أقف على قائله، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ١٨٣/٤ .

فجعلَ النداءَ بهذه الأدواتِ الثلاثِ: «هابِ» وهو لنداء الإبل، و«هَلْ» وهو للخَيل، و«أَيَا» وهو لنداء العُقَلاء .

واعلَم أن الهمزةَ في النداء بدلٌ من واوٍ؛ لقولهم: «نَدَوتُ القومَ» إذا جلستَ معهم في النَّادي، وهو مجلسُهُم الذي يُنادِي بعضُهُم بعضاً فيه، ومصدَرُه النَّدْوَة، ومنه سُمِّيَت الدارُ التي بناها قُصَيٌّ بمكّةَ بـ«دارالنَّدْوَة[1]» ؛ لارتفاع أصواتهم فيها بالكلام. وفي الاستدلال على أن النداء مأخوذٌ / مِن نَدَوتُ إذا جَلَسْتَ في النادي [١٧٥/ب] دَوْرٌ؛ لأن النَّادي إنما سُميَ نادياً؛ لكونه يُتنادَى فيه، فهو فرعٌ عن النداء، وإذا جعلنا النداءَ فرعاً عن النادي لكون همزته منقلبةٌ عن واو «نَدَوتُ» إذا جلستَ في النادي، لَزِمَ منه الدَّورُ؛ لتوقف كلٍّ واحدٍ منه على صاحبه، إذ النداءُ يصيرُ متوقفاً على النادي من أجل الهمزة، والنادِي متوقفٌ على النداء من أجل أنه ما سُمي نادياً إلا للنداء فيه .

قلتُ: ويمكنُ أن تكونَ دارُ النَّدْوَة مِنْ قولهم: «نَدَوتُ» إذا جُدْتَ وكَرُمْتَ، فيكون معنى « دارُ النَّدْوَة »: دارَ الجود والكَرَم، وهذا أنسَبُ في التسمية؛ لأنها إنما بُنِيَت افتخاراً على العرَب .

وقيل[2]: الهمزةُ في النِّداء منقلبةٌ عن ياءٍ كهمزة رِداء، وهو ضعيفٌ، ولا دليل

---

(١) بناها قُصي بن كلاب، وكانت توضَع فيها الرِّفادة، ولا يتزوج قرشي ولا قرشية إلا بها، ولا يعقد لواء الحرب إلا فيها، وتنقلت أملاكها بعد قُصي حتى صارت في يد أسد بن عبد العزى وأولاده، وجاء الإسلام ودار الندوة بيد حكيم بن حزام، فباعها من معاوية بمائة ألف درهم، فقال له عبد الله بن الزبير: بعتَ مكرمة قريش، فقال حكيم: ذهبت المكارم إلا من التقوى يا ابن أخي، إني اشتريتُ بها بيتاً في الجنة، أشهدك أني جعلتُ ثمنها في سبيل الله. انظر ثمار القلوب ص: ٥١٨ .

(٢) قال ابنُ النَّحْويَّة: « أما على القول بأن لامه ياءً فعلى الأصل ». شرح الألفية لوحة (٢٢٤).

في «نَادَيتُ»؛ لأنه زائدٌ على الثلاث.

وأمَّا النِّداءُ اصطلاحاً: فهو الدعاءُ بـ«يا» وأخواتها .

وأمَّا المنادى لغة: فهو اسم مفعول من نادى وهو المطلوب إقباله بأيِّ لفظٍ كان .

٥ وأمَّا اصطلاحاً: فهو المطلوب إقبالُهُ حقيقةً أو مجازاً بحرفٍ نائِبٍ منَابَ «أدعُو» لفظاً أو تقديراً .

فقوله: «هو المطلوب إقبالُه» جنسٌ يدخُلُ تحته كلُّ مطلوب، سواءٌ كان بحرف نائبٍ منَابَ «أَدعو» أم لا، وقولُه: «حقيقةً» يشملُ العاقلَ، وقولُه: «أو مجازاً» يشمل غيرَ العاقل، كنداء الأطلال والمنازل؛ لأن نداءَها مجازٌ على جهة التذكير، ١٠ وقولُه: «بحرف» ليخرُجَ به نحو قولِك: أنا أطلبُ إقبالَكَ، فإنه مطلوبٌ إقبالُهُ بجملةٍ لا بحرف، وقوله: «نائبٍ [مَنَابَ[1]] أدعُو» ليُخرج نحو / قولِك: ليُقبِلَ عليك زيدٌ، [١٧٦/أ] فإنه مطلوبٌ إقبالُهُ بحرفٍ، وهو لامُ الأمر، إلا أنه غيرُ نائب منابَ «أدعو»، وقولُه: «لفظاً» نحو قولِه تعالى: ﴿ يَا صَالِحُ ائْتِنَا ﴾[2] .

وقولُهُ: «أو تقديراً» نحو قوله تعالى: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾[3].

١٥ فالداخلُ تحت الحدِّ نحو قولك: يازيدُ، فإنه مطلوبٌ إقبالُهُ بحرفٍ نائبٍ مَنَابَ «أدعُو» وهو «يا» .

---

(١) ساقط من الأصل .
(٢) سورة الأعراف: من الآية: ٧٧ .
(٣) سورة يوسف: من الآية: ٢٩ .

المسألة الثانية: في حروف النداء، وهل النداءُ إنشاءٌ أو خبر؟

أمَّا الحروفُ فالكلامُ عليها من جهتَين:

الأولى: فيما يختصُّ بها على الجملة من الأحكام .

الثانية: فيما يخصُّ كلَّ واحد منها على انفراده .

٥ **الجهة الأولى**: فيما يختصُّ بها جميعِهَا من الأحكام. والكلامُ في ذلك من أوجُهٍ:

الأول: في تعدادها، وهي على الجملة ثمانيةٌ ما بين مشهور وغيرِ مشهور: «يا» و«أيا» و«أيْ» و«الهمزة» و«هيَا» و«آ» بمد الهمزة و«وا» و«آي» بمد الهمزة، وقد جمعتُها فقلتُ:

١٠ ثَمَانيةً عَدُّوا الحُرُوف التي بِهَا ... يَكُونُ النّدَا في أَلْسُنِ العُرْبِ لا سِوَى

بآ وَبِهمزٍ دونَ مَدٍّ ويَا وأيْ ... وبالْمَدِّ ثُمَّ اغْدُدْ هَيَا وَأَيَا وَوَا

الوجه الثاني: اختلفوا في هذه الألفاظ هل هي حروفٌ أو أسماءٌ ؟ فالذي عليه الجمهور أنها حروفٌ، وذهبَ بعضُ النحاة[1] أنها أسماءُ أفعال، ومسماها أُنادي أو أدعو. ورُدَّ: بأن منها ما هو على حرفٍ واحدٍ وهو الهمزة، وليس في أسماء

١٥ الأفعال ما هو على حرفٍ واحدٍ، وفيه[2] نظرٌ؛ لأن الشيء إذا خالف أصله في صفةٍ ما، لم تُخرِجْهُ تلك المخالفةُ عن أصله، ورُدَّ: أيضاً بأن أسماءَ الأفعال تتحمَّلُ الضميرَ، وهذه الحروفُ لا تتحمَّله، ولو تحمَّلَتْهُ لأُكدَ وعُطِفَ / عليه، ولم يُسمعْ [١٧٦/ب] ذلك كما يُسمَعُ في أسماء الأفعال، وأيضاً فاسمُ الفعل يأتي بمعنى الأمر والخبر، وحروفُ النداء إنشاءٌ صِرْفٌ، لا يدخلُه معنى الأمر ولا معنى الخبر، وإن كان

---

(١) وهذا منسوبٌ إلى أبي علي الفارسي. انظر: شرح المفصل ١/١٢٧، وشرح الكافية ١/١٣٢. ونسب السيوطي في الهمع ٣/٣٣ إلى الفارسي القول بأن الناصب هو حرفُ النداء على سبيل العوضية عن الفعل. وانظر ارتشاف الضرب ٣/١١٧ .

(٢) أي: في هذا الرد .

الأمرُ إنشاءً .

الوجه الثالث: لا يُفصَلُ بين حرف النداء والمنادى بفاصل إلا شاذًّا، وقال ابنُ مالك[1]: وقد يُفصَلُ بالأمر، وأنشَدَ على ذلك قولَ جُذَامةَ بنتِ خالدٍ النَّخَعِيَّةِ تخاطِبُ أَمَتَهَا[2] لطيفة:

٥ أَلاَ يَا فَابْكِ سُؤَّالاً لَطِيفَا وَأَذْرِ الدَّمْعَ تَسْكَاباً وَكِيفَا[3]

أرادت: يا لطيفةُ ، فَرَخَّمَتْ وفَصَلَتْ بفعل الأمر .

الجهة الثانية: في الكلام على كل حرفٍ على انفراده :

أمَّا «يا» فالكلامُ عليها من أوجُهٍ:

الأول: أنها أصلُ حروف النداء، ولهذا اختصَّت بأشياءَ لا تكون في غيرها؛

١٠ منها: أنه لا يُحذَفُ من حروف النداء غيرُها .

فإن قلتَ: فما الدليل على أن «يا» هي المحذوفةُ دون غيرها ؟

فالجوابُ: أنه قد ثبتَ لها أحكامٌ لا تكون في غيرها، فجعلوا حذفَهَا من تلك الأحكام؛ لأنَّ[4] الحذفَ تصرُّفٌ، وقد تصرفوا فيها، فليَكُن الحذفُ من ذلك التصرف .

١٥ ومما اختَصَّت به: أنهم عَوَّضُوا منها الميمَ المشدَّدةَ، وسيأتي[5].

ومنها: أنها يُنَادَى بها القريبُ، والبعيدُ[6] حقيقةً كالبعيد مسافةً، أو حكماً

---

(١) شرح التسهيل ٣/٣٩٠ .

(٢) في الأصل: « أمها » ومثله في ارتشاف الضرب ٣/١١٩، والمساعد ٢/٤٨٨، وهو تحريفٌ، والتصحيح من شرح التسهيل ٣/٣٩٠، كما اختلفت المصادر في اسم (حذامة) .

(٣) من الوافر، وهو في شرح التسهيل ٣/٣٩٠، والتذييل والتكميل ٤/١٨٨، وارتشاف الضرب ٣/١١٩، والمساعد ٢/٤٨٨، والهمع ٣/٢٧ . وفي الأصل: (فأذري) بالياء .

(٤) قوله : « لأن » مكرر في الأصل .

(٥) انظر صفحة: ٦١٦، ٦٣٤ .

(٦) وممن قال بكونها لنداء القريب والبعيد المبرد في المقتضب ٤/٢٣٥ . ونقل ابنُ الخباز عن

=

كالقريب إذا كان غافلاً .

ومنها: أنها مختصةٌ بنداء الجلالة إذا لم تلحَقْهَا الميمُ، وبالاسم المستغاث به، وأيُّها وأيَّتها.

فإن قلتَ: لأي شيءٍ نودِيَ الله - عزَّ وجلَّ - بـ«يا» التي يُنَادَى بها البعيدُ، ولم ٥ ينادَ بالهمزة التي يُنادى بها القريبُ، وهو يقول: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي / عَنِّي [١٧٧/أ] فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾[١]؟

فالجوابُ: أنَّ من أدَبِ الدَّاعي أن يُنَزِّلَ نفسَه منزلةَ المقصِّر المستوجبِ للبُعْدِ، فيُنَادِي بـ«يا» تنبيهاً على تقصيره واعترافِهِ، فيكونُ ذلك سبباً للقبول والرحمة .

ومما اختَصَّت به: أنها أُميلَت لنيابتها عن الفعل، ولم يُمَلْ غيرُها مما آخِرُهُ ١٠ ألفٌ من أخواتها[٢].

ومنها: النداءُ بها في القرآن، لا يُشاركها في ذلك غيرُها إلا الهمزةَ في قول بعضهم، فإنه قال في قوله تعالى: ﴿أَمَنْ هُوَ قَانِتٌ﴾[٣] على قراءة[٤] من خفَّفَ:

شيخه - رحمة الله عليهما - أن (يا) لنداء القريب. انظر الغرة المخفية لوحة (١١٠)، قال ابن هشام في المغني ص: ١٧: «وهذا خرقٌ لإجماعهم» . وجعلها ابنُ القواس لنداء المتوسط، وقد تستعمل للبعيد والقريب. انظر شرحه لألفية ابن معط ١٠٣٤/٢ .

(١) سورة البقرة: من الآية: ١٨٦ . ولا يتأتى هذا الاعتراض على رأي مَن يقول: إنها لنداء القريب، كما ذكر المصنف، بل يتأتى على من جعل (يا) لنداء البعيد، وهو رأي أغلب النحاة. وانظر تاج العروس (يا) .

(٢) انظر اللمع ص: ٣١٧، وشرحه لابن بَرهان ٢٧٢/١، وشرح المفصل ٦٥/٩-٦٦ .

(٣) سورة الزمر: من الآية: ٩.

(٤) وهي قراءةابن كثير ونافع وحمزة. انظر السبعة ٥٦١، وحجة القراءات ٦٢٠. وضعفها الأخفش وأبو حاتم، قال أبو حيان: «ولا التفات لهذا التضعيف» وانظر: المحرر الوجيز ٥١٠/١٢، والبحر المحيط ٤١٨/٧.

إنَّ الهمزةَ للنداءِ[1]، والتقديرُ: يا مَنْ، والأكثرُ أنها همزةُ استفهامٍ[2]، والمعادِلُ لها محذوفٌ التقديرُ: أهذا القانِتُ خيرٌ أم الكافِرُ ؟

الوجه الثاني: قال ابنُ مالكٍ[3]: أن «يا» إذا دخلت على «ليت» أو «رُبَّ» أو «حبَّذا» صارت لمجرد التنبيه نحو قوله تعالى ـ حكايةً عن مريمَ عليها السلام ـ: ﴿يَٰلَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا﴾[4]، وقال الشاعر ـ في «رُبَّ» ـ:

يَارُبَّ غَابِطِنَا لَو كَانَ يَطْلُبُكُمْ ... لاَقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانَا[5]

وقال الآخَرُ ـ في «حبَّذا» ـ:

يَاحَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ ... وَحَبَّذَا سَاكِنُ الرَّيَّانِ مَنْ كَانَا[6]

---

(١) هذا قول الفراء .انظر معاني القرآن له ٤١٦/٢، وقد عقَّبَ ابنُ هشام في المغني ص: ١٨ على كلام الفراء بقوله: « ويُبعده أنه ليس في التنزيل نداءٌ بغير يا، ويقربه: سلامتُهُ من دعوى المجاز.. ومن دعوى كثرة الحذف » . قال ابنُ الصائغ معقباً على ابنِ هشام: « الإبعاد بمجرد ما ذكر لا يظهر، فكم في القرآن من موضعٍ لم يقع إلا في محل واحد كـ« ضيزى » و«الزبانية» و «العهن»، نعم لو أردف ذلك بأن النداء بالهمزة في كلام العرب قليلٌ لاتَّجَهَ، ولكان به غُنيةٌ » ، وتعقَّبَ السيوطي ابنَ الصائغ فقال: « ما ادعاه ابنُ الصائغ من قلة النداء بالهمزة في كلام العرب ممنوعٌ، فقد وقفتُ منه في أشعار العرب على ما لا يُحصى كثرةً » . انظر شرح المغني للسيوطي ٣٤-٣٧ (رسالة دكتوراه) .

وقد أنكر الفارسي ما ذهب إليه الفراء وقال: « لاوجه للنداء ههنا ... » الحجة ٩٢/٦-٩٣، وانظر إعراب القرآن ٥/٤، ومشكل إعراب القرآن ٢٣٧/٢، وراجع كلام ابن عطية حول هذا الموضوع في المحرر الوجيز ٥١٢/١٢ .

(٢) انظر المراجع السابقة .

(٣) شرح التسهيل ٣٨٩/٣-٣٩٠ . وهذا هو رأي أبي علي الفارسي، فقد ذهب إلى أنه ليس في الكلام مناديً محذوف، قال أبو حيان: « وهو الصحيح » . انظر البحر المحيط ٢٩٢/٣، والتذييل والتكميل ١٨٧/٤، والجنى الداني ٣٥٥ وما بعدها .

(٤) سورة مريم: من الآية: ٢٣ .

(٥) سبق ذكره صفحة: ١٥٦ .

(٦) سبق ذكره صفحة: ٨٦ .

فـ«يا» في مثل هذه الأماكن عنده لمجرَّد التَّنبيه، فهي بمعنى ألاَ، قال ابنُ مالك: وإنما كانت «يا» في هذه المواضع لغير النِّداء؛ لأنَّ المنادَى قد يكونُ وحدَه، فلا يكون معه مَن يناديه لا ثابتٌ ولا محذوفٌ، ألا ترى أن مريمَ عليها السلامُ لم يكن معها أحدٌ وقتَ ندائها.

قلتُ: وفيه نظرٌ؛ لاحتمال أن يكونَ المنادى محذوفاً على مذهبه وهو النَّفْسُ، / فيكون على معنى التَّجريد، فيكون التقديرُ: يا نفسُ ليتني، لاسيَّمَا في هذه [١٧٧/ب] المواطن الصَّعبة[1] فإن الإنسانَ يخاطِبُ نفسَه ويتحدثُ معها، وانظُرْ أمَّ إسماعيلَ لمَّا تَرَكَهَا إبراهيمُ بمكة استوحشَتْ وأشرَفَتْ على المروَةِ، فسَمِعَتْ صوتاً فقالت: صَهْ، خَاطَبَتْ نفسَها، وأَمَرَتْها بالسُّكُوت تأنيساً لها، كأنَّ معها شخصاً آخَرَ تأمرُهُ بالسُّكُوت، وما ذاك إلا لهولِ المَقَام، ثمَّ إنَّ الذي فَرَّ منه ابنُ مالكٍ وقَعَ فيه، وذلك أنه فَرَّ من نداءٍ بغير مُنادىً، فوقعَ تَنبيهٌ من غير مُنَبَّهٍ .

وأما «أيا» بزيادة الهمزة على «يا» فهي لنداء البعيد[2]، وناسَبَ ذلك لكثرَةِ حُرُوفها، قال الشَّاعرُ:

أَيَا ظَبْيَةَ الوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلاَجِلٍ وَبَيْنَ النَّقَا آأَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ[3]

---

(١) كتبت في الأصل: « الصبعة » .

(٢) وجعلها الجوهري لنداء القريب والبعيد. انظر الصحاح (أيا)، وجواهر الأدب ٢٢٢، قال ابنُ هشام: « وليس كذلك » المغني ص: ٢٩ .

(٣) من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ٧٦٧/٢ من قصيدة يمدح فيها الملازم بن حريث الحنفي مطلعها:

خَلِيلَيَّ عُوجَا النَّاعِجَاتِ فَسَلِّمَا عَلَى طَلَلٍ بَيْنَ النَّقَا والأَخَارِمِ

والشاهد في اللمع ١٧٠، والهمع ٣٥/٣ . والوعساء: رابية من الرمل من التيه - أي المفازة - تُنبت أحرار البقول. (الديوان)، وجُلاجل: موضعٌ، قال البكري: « أرضٌ باليمامة » ، وقال ياقوت: « جبل من جبال الدهناء » انظر: معجم ما استعجم ٣٨٨/٢، ومعجم البلدان ١٤٩/١ ، والنقا: الكثيب من الرمل (الصحاح - نقا) .

وأما «أي» فهي بفتح الهمزة وسكون الياء، وهي لنداء البعيد عند سيبويه[(١)]، قال الشاعر:

أَلَمْ تَسْمَعِي أَي عَبْدَ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى بُكَاءَ حَمَامَاتٍ لَهُنَّ هَدِيرُ[(٢)]

ومنه في الحديث: «أي ربَّنا أَعطَيتَ هؤلاء قيرَاطَين قيرَاطَين[(٣)]».

ومنه قوله ﷺ: «أيْ رَبِّ أَوَ أَنَا فيهم[(٤)]».

وزعم المبرِّدُ[(٥)] وجماعة من المتأخرين منهم الجزوليُّ[(٦)]

---

(١) الكتاب ٢/٢٢٩-٢٣٠ .

(٢) من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه ص: ٤٧٤. وفي الأصل: « هديل » وهو تصحيف؛ لأن القصيدة رائية.

والشاهد في: معاني الحروف المنسوب إلى الرماني: ٨٠، وشرح أبيات الجمل (الحلل): ٢٠٤، ورصف المباني: ٢١٤، والتذييل والتكميل ٤/١٨٥، وجواهر الأدب ٢٦٥، والمغني: ١٠٦، وشرح أبياته ٢/١٣٩، والمساعد ٢/٤٨٢، والهمع ٣/٣٥ . وعبدَ: مرخم عبدة (اسم امرأة)، والهدير والهديل بالراء واللام: صوت الحمام. (الحلل) .

(٣) هذا جزء من حديث (وهو من كلام أهل الكتاب) أورده البخاري بهذا اللفظ في صحيحه (في كتاب مواقيت الصلاة) برقم: (٥٢٤)، والإمام أحمد في مسنده برقم: (٥٨٥٩)، كما ورد في الصحيحين والسنن بلفظ آخر يخلو من الشاهد .

(٤) جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه (في كتاب الأذان) برقم: (٧٠٣)، (٢١٩١)، وتتمته: « أن النبي ﷺ صلَّى صلاة الكسوف فقال: « دنت مني النار حتى قلتُ: أي ربِّ وأنا معهم، فإذا امرأة (حسبتُ أنه قال: تخدشها هرةٌ) قال: ما شأنُ هذه؟ قال: حبستْهَا حتى ماتت جوعاً » . وقد جاء في الصحيح أحاديث أُخَرُ فيها الشَّاهدُ نفسُه، كقوله عليه الصلاة والسلام: « نعم أيْ ربِّ ... » و « أيْ ربِّ ثم ماذا ... » انظرها برقم: (١٢٥٣) و(٢٢٦١) .

(٥) الذي يظهر من المبرد في المقتضب ٤/٢٣٣ أنها للبعيد حيث قال في حديثه عن أحرف النداء: « فهذه الحروف سوى الألف تكون لمد الصوت » كأنه عنى أنها تكون للبعيد الذي يُمد له الصوت كي يسمع، وهذا الرأي الذي نقله المصنف عن المبرد ذكره أبو حيان في التذييل والتكميل ٤/١٨٥، وابن النحوية في شرح الألفية لوحة (٢٢٤)، وابن عقيل في المساعد ٢/٤٨٢ .

(٦) المقدمة الجزولية ص/ ١٨٧. وانظر شرحها للشلوبين ٣/٩٤٩ .

والمصنفُ[1] أن «أي» تكونُ لنداء القريب كالهمزة.

قال الشيخ أبوحيَّان[2]: ولم يعتمدوا إلا على الرَّأْي، والرِّوايةُ لا تُعارَضُ بالرَّأْي، فقد أخبر سيبويهِ[3] عن العرَب أن الهمزة للقريب، وما سواها للبعيد[4].

وأما «الهمزة» فتكون لنداء القريب، وناسب ذلك كونُهَا على حرفٍ واحدٍ[5]، قال امرُؤُ القيس:

/ أَفَاطِمَ مَهْلاً بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ[6] [١٧٨/أ]

ونقَلَ ابنُ الخبَّازُ[7] عن شيخه[8] أنَّ الهمزةَ تكون للمتوسِّط في القُرْبِ

---

(١) صرح به في الأبيات السالفة الذكر، وفي الفصول ٢١٠. وأخذ بهذا الرأي ابن خروف في شرحه على الجمل ٤٥٧/٢. وانظر: المفصل ٣٦٨، وشرحه ١١٨/٨، وشرح ابن القواس ١٠٣٤/٢.

(٢) التذييل والتكميل ١٨٥/٤، وهو من كلام ابن مالك في شرح التسهيل ٣٨٦/٣ .

(٣) الكتاب ٢٢٩/٢-٢٣٠ .

(٤) ذهب قومٌ إلى أن (أي) يُنَادَى بها المتوسطُ منهم ابن بَرهان في شرح اللمع، نقله عنه ابن النَّحْوية في شرحه لوحة ٢٢٤)، وسيورده المصنف بعد قليل، ولم أجد لابن بَرهان نصاً على ذلك في شرحه المطبوع . ومنهم ابن الدهان في شرح اللمع لوحة (٣٠ ـ مخطوط)، وكذلك شيخ ابن الخباز أبو حفص بن مهران نقله عنه ابنُ الخبار في الغرة المخفية لوحة (١١٠)، ومنهم المالقي في رصف المباني: ٢١٣، وانظر: الجنى الداني ٢٣٣، والهمع ٣٥/٣ .

(٥) نُقل عن النيلي أنه قال: إن الهمزة أصلها: (يا)، حُذفت منها الياء. قال في شرح الكافية لوحة (٢١٣ ـ مخطوط): « وأما الهمزة فلما حذفوا الياء من (يا) بقيت الألف ساكنة، فلم يَصِحَّ الابتداء بها، فحَرَّكوها فصارت همزة، واختصَّتْ بالقرب؛ لأن نقصان لفظها يدلُّ على قرب المسافة » .

(٦) من الطويل، في ديوانه ص: ١٢، وهو معلقته، وعجزه:

وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْمِلِي

وانظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٤٢، وشرح القصائد التسع لابن النحاس ١٢٤/١ .

(٧) الغرة المخفية لوحة (١١٠) مخطوط .

(٨) هو أبو حفص عمر بن أحمد بن أبي بكر بن مهران العسفني الموصلي الضرير النحوي

=

والبُعد(١)، وأن الذي للقرب هو «يا»، وفي هذا خَرْقٌ لإجماعهم(٢) .

وأما «هيا» فأصلُها أيا بالهمزة، ثُمَّ أُبدِلَت الهمزةُ هاءً(٣)، وهي لنداء البعيد، قال الشَّاعرُ:

هَيَا أُمَّ عَمرٍو هَل لِيَ اليَومَ عِنْدَكُمْ بِغَيْبَةِ أَبْصَارِ الوُشَاةِ سَبِيلُ(٤)

وأما «آ» بمد الهمزة فحكاها الأخفش(٥)، وجعلها ابنُ عصفور(٦) لنداء

اللغوي»، مجد الدين، أخذ عن أبي الحرم مكي بن ريان، وتصدر بعده، برع في النحو والعروض واللغة، وصار أنحى أهل زمانه، كان مفرط الذكاء، سريع الحفظ، وكان في لسانه حُبسة عظيمة، أشهر تلاميذه ابنُ الخباز. توفي سنة ٦١٣ هـ. أخباره في: عقود الجمان لابن الشعار ٥/١٦٨ مخطوط، وبغية الوعاة ٢/٢١٦ .

(١) في الأصل كتبت « العبد » .

(٢) انظر المغني ص: ١٧ . ونقله السيوطي في شرح المغني: ٢٨ عن السخاوي في شرح المفصل، وقد عدت إليه فوجدت السخاوي يقول بأن (يا) للبعيد، والهمزة للقريب. انظر شرحه على المفصل ٤/٣٠ مخطوط .

(٣) هذا قول ابن السكيت في الإبدال ص: ٨٨، وتبعه ابن الخشاب في المرتجل: ١٩١. وانظر: الجنى الداني: ٥٠٧ وشرح الألفية للمرادي ٣/٢٦٨ .

قال المالقي في رصف المباني: ٤٧٢: « وهذا قول الأكثرين » . وفي شرح المفصل ٨/١١٨ خلافُ ذلك، فقد قال ابنُ يعيش عن أيا وهيا: « قال الأكثرُ: هما أصلان، وليس أحدهما بدلاً من الآخر » . وانظر: سر صناعة الإعراب ٢/٥٥٤، وجواهر الأدب ٤١١، والهمع ٣/٣٦ .

(٤) من الطويل، ولم أقف على قائله، والبيت في تذكرة النحاة ٦٨٤، والتذييل والتكميل ٤/١٨٥، والجنى الداني ٥٠٧، والهمع ٣/٣٦ .

(٥) انظر رأيه في التذييل والتكميل ٤/١٨٥. وانظر شرح الجمل ٢/٨٢، وجواهر الأدب: ٢٢١، ورصف المباني: ٢٣٢، وشرح الألفية للمرادي ٣/٢٦٨ .

(٦) المقرب: ١٩٢. قال: « حروف النداء: يا، وأيا، وهيا، ووا، وأي والهمزة ممدودتين ومقصورتين... فأما الهمزة منها فللقريب خاصة، وسائرها للبعيد .. » فقد أطلق ولم يخصص القريب بالهمزة مقصورةً دون الممدودة، ففهم بعضُهم أنه أراد بها مقصورةً وممدودةً. ونص أبو حيان في تقريب المقرب: ١٦٢ على أنها للقريب. وانظر الجنى الداني: ٢٣٢ .

القريب كالهمزة .

وأما «آي» بمدِّ الهمزة وسكونِ الياء فحكاها الكِسَائيُّ[1] عن العرَب قال: سمعْتُ رجلاً يقول: آي أُمَّه.

وأمَّا «وا» فالمشهور أنها لا تكون إلا في الندْبَة، وذكَرَ ابنُ عُصفور أنها تأتي للنّداء[2]، وأنشَدَ:

وا فَقْعَساً وَأَينَ منّي فَقْعَسُ[3]

وذكرَ بعضُهُم أنَّ مِن مجيء «وا» للنداء قولُ عُمَرَ لِعَمْرِو بنِ العاصي: «واعَجَباً لكَ يا بن العاصي»[4].

تنبيه:

حروفُ النداء على ثلاثة أقسام: قسمٌ يُنَادَى به القريبُ وهو الهمزةُ، وقسمٌ يُنَادَى به القريبُ والبعيدُ وهو «يا»، وقسمٌ للبعيد وهو الباقي، هذا هو المشهورُ.

---

(١) انظر: شرح الجمل ٨٢/٢، وشرح التسهيل ٣٨٦/٣، وشرح ابن القواس ١٠٣٣/٢، والتذييل والتكميل ١٨٥/٤، والمساعد ٤٨٢/٢ .

(٢) المقرب: ٢٠٢-٢٠٣ . وفي الإيضاح في شرح المفصل ٢٢٠/٢: «ولو قلتَ: وازيدَ وأنت تريد النداء لم يجز» .

(٣) ينسب إلى بعض بني أسد، وبعده:

أَإِبِلِي يأكُلُهَا الكَرَوَّسُ

وهو في: مجالس ثعلب ٤٧٤/٢، والمبهج ١٥٠، وشرح التسهيل ٤١٤/٣، وارتشاف الضرب ١٤٥/٣، والهمع ٣٦/٣ . ويروى: «يا فقعساً» ولا شاهد فيها . وفقعس: اسم رجل، وهو أبو قبيلة من بني أسد. والكروَّس: العظيم الرأس، وهو اسم رجل أيضاً. الصحاح (فقعس - كرس) .

(٤) انظر: التذييل والتكميل ١٨٥/٤، والهمع ٣٦/٣ .

وذكر ابنُ بَرهَانَ في «شرح اللمع»: أن «أيا[1]» و«هيا» للبعيد، والهمزةَ للقريب، و«أي» للمتوسط، و«يا» للجميع .

وقال بدرُ الدين ابنُ النَّحْوِيَّة[2]: أجمَعُوا على جواز نداء القريب بما للبعيد توكيداً، ومنعوا العكسَ .

وأما كون النداء إنشاءً أو خبراً: فالصحيحُ أنه إنشاءٌ، وزعَمَ بعضُهُم[3] أن المنادَى إن كان صفةً نحو: يا فاسقُ فإنه خبرٌ؛ لكونه يحتَمِلُ الصدقَ والكذب، ألا ترى أنك إذا قلتَ: يا فاسقُ، تعيَّن أن يُقَالَ فيه: صَدَقْتَ أو كَذَبْتَ، ولم يَرْضَ الشيخ محبُّ الدِّين أبوالبقاء / هذه التفرقةَ، فقال في كتابه «اللباب[4]»: وهذا [١٧٨/ب] يُوجِبُ أن يكون خبراً في الأعلام؛ لأنك إذا أقبَلْتَ على إنسانٍ فقلتَ: يا زيدُ، أمكَنَ أن يقولَ: كذَبْتَ لستُ زيداً .

المسألة الثالثة: في العامل في المنادى:

ولما كان المنادى منصوباً لفظاً نحو: يا عبدَا لله، أو موضعاً نحو: يا زيدُ، احتاجَ إلى عاملٍ يَعمَلُ فيه، وقد اختلف النحويون في العامل على أقوال:

الأول: لسيبويهِ[5] وجمهورِ البصريين أنه منصوبٌ بفعلٍ واجبِ الإضمار،

---

(١) في الأصل: « يا » والصحيح ما أثبته، وهذا النصُّ نقله ابن النحوية في شرح الألفية لوحة: (٢٢٤ ـ مخطوط)، ولم أجده في شرح ابن بَرهان على اللمع .

(٢) شرح ألفية ابن معط لوحة (٢٢٤) مخطوط. وانظر: شرح ألفية ابن مالك للمرادي ٢٦٧/٣.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣٨٥/٣، وارتشاف الضرب ١١٧/٣، والتذييل والتكميل ١٨٥/٤، والهمع ٣٤/٣ .

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب ٣٢٨/١ (مطبوع) .

(٥) الكتاب ٢٩١/١، ١٨٢/٢، وانظر: المقتضب ٢٠٢/٤، والأصول ٣٤٠/١، وأسرار العربية ٢٢٧، وشرح المفصل ١٢٧/١، وشرح التسهيل ٣٨٥/٣، والتذييل والتكميل ١٨٤/٤ .

وعوَّضوا عنه «يا»، فإذا قلتَ: يا زيدُ فالتقدير: أدعُو زيداً، وإنما كان هذا الفعلُ المقدَّرُ واجبَ الإضمار؛ لأنه قد عُرِفَ له ضابطٌ كُلّيٌّ بالاستقراء، وهو كونُ المنادى مطلوباً إقبالُهُ بحرفِ النداء، فعُلِم أنَّ ثَمَّ فعلاً محذوفاً ينصبُهُ، وحرفُ النداء نائبٌ عنه، فالأصل في «يا زيد»: أدعو زيداً، ثم حُذِفَ «أدعو» وجعلوا «يا» بدلاً منه، فالعمَلُ لذلك الفعل المحذوفِ، و«يا» تحوزُ موضِعَهُ لا عَمَلَه، وتَدُلُّ على إنشاءِ النداء .

ورُدَّ هذا القولُ: بأن النداءَ إنشاءٌ، وأنت إذا قدَّرْتَ «أدعو» صارَ خبراً فتغيَّرَ معنى النداء[١].

والجوابُ: أن «أدعو» المقدَّرَ مع المنادَى لا يُرادُ به الخبرُ، وإنما المرادُ به الإنشاءُ نظيرُ «بِعْتُ» في إنشاء البيع، و«طَلَّقتُ» في إنشاءِ الطَّلاق، وقولك: أَقْسَمْتُ لأضربنَّ.

القول الثَّاني: أن العاملَ حرفُ النِّداء على سبيل العِوَضيَّة عن الفعل، ونُسِبَ هذا القولُ للمبرد[٢] والفارسي[٣]، ولذلك ذكَرَه في جملة المشبَّهِ[٤] بالمفعول،

---

(١) انظر التبيين : ٤٤٣ .

(٢) نقلت المصادر ذلك عن المبرد، وفي المقتضب ٢٠٢/٤ ما يخالف ذلك، ويؤكد أنه يذهب مذهبَ سيبويه وجمهور البصريين، فقد قال: « اعلم أنك إذا دعوتَ مضافاً نصبتَه، وانتصابُه على الفعل المتروك إظهاره » .

ولم يستبعد الرضي هذا المذهب بدليل إمالة حرف النداء إمالةَ الفعل. انظر شرح الكافية ١٣١/١ .

(٣) التذييل والتكميل ١٨٤/٤، والهمع ٣٣/٣، ونسب إليه ابنُ يعيش في شرح المفصل ١٢٧/١ وتبعه الرضي في شرح الكافية ١٣٢/١ القول بأن (يا) وأخواتها عملت لأنها أسماء أفعال . انظر الحاشية (١) صفحة: ٥٦٠ .

(٤) ذكره في أثناء كلامه على ما انتصب على التشبيه بالمفعول. انظر الإيضاح: ٢١٩ .

فلو كان الناصبُ له عنده الفعلَ، / لم يذكرْهُ فيما انتصبَ على التشبيه، بل [١٧٩/أ] كان يذكُرُه مع المفعول الصريح، واستدلوا على هذا القول بأوجُهٍ[١]:

الأول: أن حرفَ النداءِ أَولى بالعمل من الفعل؛ لأنه أقوى منه، وذلك أن «ناديت» الذي هو الفعلُ عبارةٌ عن النداء الذي هو المصدرُ، و«يا» نفْسُ ذلك المصدر، فالفعلُ إذن عبارةٌ عن «يا» ، فهي حقيقتُهُ التي وُضعَ لها، فهي المقصود، والفعلُ عبارةٌ عنها، والمعبَّرُ عنه أقوى من المعبَّرِ به[٢].

الثاني: أنها أُميلت، وما ذاك إلا لكونها عوضاً من الفعل .

الثالث: أن حرفَ الجرِّ يتعلّقُ بها، قالوا: يا لَزَيد، وحرفُ الجرِّ لا يتعلّقُ إلا بالفعل أو ما عَمِلَ عَمَلَه.

ورُدَّ ما استدلوا به؛ أما الأوَّلُ فيلزَمُ منه أن يكونَ العملُ للمصدر لا للفعل؛ لكون المصدر أصلاً للفعل.

وأما الثاني: فلو كانت الإمالةُ تُوجِبُ العملَ لكانت «بلى» تعمَلُ؛ لأنها أُميلت[٣].

وأما الثالث: فالمجرورُ متعلقٌ بالفعل لا بالحرف[٤].

---

(١) انظرها في الخصائص ٢/٢٧٧-٢٧٨، والإنصاف ١/٣٢٦. وفي التبيين: ٤٤٣ زيادة بعض الأوجه .

(٢) في التبيين: ٤٤٣: « (يا) فيها معنى الفعل وزيادة وهو التنبيه، فصارت كالفعل والزيادة، فعند ذلك لا يقدر بعدها فعل؛ لأنه يصير إلى التكرار والله أعلم » .

(٣) وأجاب الإربلي عن هذا الرد قائلاً: « قلتُ: ردهم مردودٌ، أما الأول: فبأن الإمالة إنما لم توجب العملَ لضعفِ المشابهة بها وحدها، وهنا اعتضدت بتعدد جهة الشبه، فعملت لقوتها» جواهر الأدب ٣٦١ .

(٤) وردَّ الإربلي على هذا قائلاً: « لم يُعهَد في الكلام انتصاب الحال وتعلُّقُ الجار بمحذوفٍ معوض عنه لايمكن الإتيان به، فتعين كون الانتصاب والتعلق بالعوض، وهو المطلوب » . جواهر الأدب: ٣٦١ .

والذي يَرُدُّ هذا القولَ: أنه لو كان حرفُ النداء هو العاملَ لم يَجُزْ حذفُهُ؛ لكونه يَلزَمُ منه حذفُ العِوَضِ والمعوَّضِ عنه، وقد حُذِفَ، فدلَّ على أنه غيرُ عامل.

القول الثالث: أنَّ حرفَ النداء هو العامِلُ بنفسِهِ لا بالنيابة عن الفعل[١].

٥ ورُدَّ: بأنه لو كان حرفُ النداء هو العاملَ نفسَه لاتَّصل به ضمير المنادى؛ لكون الضمير يتصل بعامله، فكنتَ تقولُ: ياكَ، وفي كونهم لم يقولُوه وقالوا: يا إيَّاك، دليلٌ على أن «يا» ليس بعاملٍ، بل العاملُ الفعلُ المقدَّرُ، ويلزَمُ منه أيضاً وجودُ كلامٍ مُرَكَّب من اسم وحرف، ولا يكون ذلك؛/ لأن الفائدةَ لا تحصُلُ إلا من [١٧٩/ب] مسنَدٍ ومسنَدٍ إليه، والحرفُ لا يُسنَد له ولا يُسنَد إليه، فلا يكون منه تركيبٌ

١٠ مفيدٌ[٢].

القول الرابع: أنَّ العاملَ حرفُ النِّداء لكونه اسمَ فعل[٣]، وقد تقدَّمَ الردُّ عليه .

---

(١) وهذا المذهب قال به ابنُ جني في الخصائص ٢/٢٧٧-٢٧٨، والجرجاني في العوامل المائة: ٢٣٩ (بشرح الشيخ خالد الأزهري)، وقد نَسَبَ الزَّبيدي هذا القول إلى ابن سيده في المحكم، ولم أقف عليه . انظر تاج العروس (يا) .

(٢) قال أبو علي في أثناء حديثه عن أسماء الأفعال: « ويدلك على أن هذه الكلم أسماءٌ وليست بحروف أن الاسمَ والحرف لا يستقلُّ بهما كلامٌ إلا في النداء وليس ذلك بنداء » الإيضاح: ١٩١، وانظر جواهر الأدب: ٣٦١ .

(٣) وقد نسبه ابنُ يعيش في شرح المفصل ١/١٢٧ وتبعه الرضي في شرح الكافية ١/١٣٢ إلى أبي علي الفارسي، وفي كلام أبي علي في الإيضاح ١٩١ ما يدل على أن (يا) وأخواتها حروفٌ وليستْ أسماءً، قال في باب أسماء الأفعال: « ويدلك على أن هذه الكلم [أي: أسماء الأفعال] أسماءٌ وليست بحروف أن الاسمَ والحرفَ لا يستقل بهما كلامٌ إلا في النداء، وليس ذلك بنداء » .

وانظر الرد على هذا القول في الإيضاح في شرح المفصل ١/٢٤٩ وما بعدها .

القول الخامس: أن الناصبَ للمنادى ليس لفظياً، وإنما هو معنويٌّ وهو القصدُ[١]، ورُدَّ بأن عاملَ النصب لا يكون معنوياً، وإنما قيل به في عامل الرفع في المبتدأ والفعلِ المضارع المرفوع.

انتهى الخلافُ في العامل في المنادى، وإذا فرَّعنَا على أن العاملَ في المنادى الفعلُ المحذوف؛ فقالَ ابنُ مالك[٢]: يجوزُ أن يعمَلَ في المصدر والظرف والحال، أما المصدرُ فاستَشهَدَ عليه بقول الشَّاعِرِ:

يَا هِنْدُ دَعوَةَ صَبٍّ هَائِمٍ دَنِفٍ   مُنِّي بِلُطْفٍ وَإِلاَّ مَاتَ أَو كَرَبَا[٣]

فـ«دعوةَ» مصدرٌ، والناصِبُ له الفعلُ العاملُ في المنادى وهو «أدعو».

وأما الظَّرْفُ فاستَشهَدَ عليه بقوله:

يَا دَارُ بين النَّقَا والحَزْنِ مَا صَنَعَتْ   يَـدُ النَّوَى بالأُولى كَانُوا أَهَالِيكِ[٤]

فـ«بين» ظرفٌ، والعاملُ عاملُ المنادَى؛ أي: أُنادِي بين النقا فأقول: يا دارُ.

وقال الشَّيخُ أبو حيان[٥]: ليس «بين» في البيت معمولاً لفعلِ النِّدَاء، بل هو

---

(١) هذا قول أبي القاسم السهيلي متابعاً شيخَه ابن الطراوة، قال السهيلي: «والمنادى منصوبٌ بالقصد إليه وإلى ذكره»، نتائج الفكر: ٧٧، وانظر: كتاب السهيلي ومذهبه النحوي لأستاذنا الدكتور محمد إبراهيم البنا: ٣٢١.

(٢) شرح التسهيل ٣/٣٩٠.

(٣) من البسيط،ولم أقف على قائله، وانظر الشاهد في: شرح التسهيل ٣/٣٩١، والتذييل والتكميل ٤/١٨٨، وارتشاف الضرب ٣/١١٩، والمساعد ٢/٤٨٧، والهمع ٣/٤٠.

(٤) من البسيط، ولم أقف على قائله، وانظر الشاهد في: شرح التسهيل ٣/٣٩٠، والتذييل والتكميل ٤/١٨٨، والمساعد ٢/٤٨٨، والهمع ٣/٤٠. والنقا: الكثيب من الرمل، والحزن: ما غلُظَ من الأرض.

وفي الأصل: «أهاليكي».

(٥) التذييل والتكميل ٤/١٨٨.

متعلّقٌ بمحذوفٍ حالٌ؛ أي: كائنةً بين النَّقَا، فيكونُ من شواهد الحالِ لا من شواهد الظَّرْفِ .

وأمَّا الحالُ فللنحويين فيها ثلاثةُ مذاهبَ:

الأول: أنَّ الحالَ من المنادَى جائزةٌ، سواءٌ كانت الحال مؤكِّدَةً أو مبيِّنَةً، وهو مذهبُ المبرِّدِ[(١)]، وظاهرُ كلامِ ابنِ مالكٍ[(٢)]، وأنشدَ على ذلك:

/ يَا أَيُّهَا الرَّبْعُ مُبْكِيًّا بِسَاحَتِهِ   كَمْ قَدْ بَذَلْتَ لِمَنْ وَافَاكَ أَفْرَاحَا[(٣)]   [١٨٠/أ]

فـ«مبكيًّا» حالٌ من الرفع .

القول الثاني: أنه لا يجوزُ مطلَقاً، قاله الكوفيون وبعضُ البصريين[(٤)]، واستدلوا على ذلك بما قال سيبويهِ[(٥)]: إنَّ النّداءَ شبيهٌ بالعامِّ، والمنادَى يُشبه التفسيرَ للذات فهو كالتمييز، والتمييزُ لا يكون حالاً؛ لأنه[(٦)] ذاتٌ، والذاتُ لا تَنتَقِلُ، وقيل: إنَّ المنادى جرى في كلامهم على الإطلاق دون التَّقييد، والحالُ تقييدٌ فلا يجوزُ، وقيل: يَلزَمُ منه فسادُ المعنى؛ لأن قولَك: يازيدُ ضاحكاً معناه: أُناديه في حال الضَّحِكِ، وإن لم يكن ضاحكاً فلا أُناديه، والنداءُ قد وقَعَ على كل حالٍ ضاحكاً كان أو غيرَ ضاحكٍ، ففَسَدَ المعنى .

---

(١) هذا الرأي منقول عنه في: شرح الكافية ١/١٣٢، والتذييل والتكميل ٤/١٨٨، وارتشاف الضرب ٣/١١٩، والمساعد ٢/٤٨٨ . وبه قال ابنُ طاهر وابنُ طلحة من المتأخرين .

(٢) شرح التسهيل ٣/٣٩٠ .

(٣) من البسيط، ولم أقف على قائله، والشاهد في: شرح التسهل ٣/٣٩٠، والتذييل والتكميل ٤/١٨٨، والمساعد ٢/٤٨٨، وشفاء العليل ٢/٨٠٤ .

(٤) انظر: شرح السيرافي ٣/٣٥ (مخطوط)، والتذييل والتكميل ٤/١٨٨، وارتشاف الضرب ٣/١١٩ .

(٥) انظر معناه في الكتاب ٢/١٩٠ - ١٩١. وانظر التذييل والتكميل ٤/١٨٨ .

(٦) في الأصل: « أنه » .

القول الثالث: للأخفش والمازنيِّ والفارسيِّ[1]، وهو الفرقُ بين أن تكونَ الحالُ مبيِّنَةً فلا يجوزُ، أو مؤكِّدَةً فيجُوزُ، فيُجيزُون: يازيدُ إنساناً، ولا يجيزُون: يازيدُ ضاحكاً، واستدلوا على ذلك بقول الشّاعر:

يَا بِشْرُ أَعْوَرَ إنَّ القَومَ قَد ذَهَبُوا وَخلّفُوا نَفَراً جَمًّا صَيَاصِيهِ[2]

٥ فـ«أعْوَرَ» حالٌ من «بِشْرٍ» وهي حالٌ مؤكِّدَةٌ، قالوا: ولا حُجَّةَ فيه، إذ يُمكِنُ أن يكونَ «أعوَرَ» منصوباً على الذمِّ، وهو الأظهَرُ، ومما استشهدوا به قولُ الآخَرِ:

يَا دَارَ سَلْمَى بَيْنَ دَارَاتِ العُوْجْ
جَرَتْ عَلَيهَا كُلُّ رِيحٍ سَيْهُوْجْ[3]

فـ«بين» حالٌ من «دَارَ سَلْمَى» وهي حالٌ مؤكِّدَةٌ؛ لأنَّ هذه الدارَ لا تَنتَقِلُ عن ١٠ هذه الأماكنِ، ووجهُ هذه التفرقةِ: أنَّ الحالَ إذا كانت مؤكِّدَةً تُفهَمُ من المنادَى قبل الإتيان بها، بخلاف الحالِ إذا / كانت مُبيِّنةً، فلا تُفهَمُ من المنادَى. [١٨٠/ب]

ولْنَرْجِعْ إلى قول المصنِّفِ:

قولُهُ:

«القَولُ في النِّدَاءِ والمُنَادَى»

---

(١) التذييل والتكميل ٤/١٨٨، وارتشاف الضرب ٣/١١٩، والمساعد ٢/٤٨٨ .

(٢) من البسيط، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٤/١٨٨ .

(٣) رجز لرجل من بني سعد، انظره في أمالي القالي ٢/١٦٥، والتنبيه عليه للبكري: ١١٨، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/٣٢٧، والصحاح (سمهج). ودارات: جمع دارة؛ وهي رملٌ مستديرٌ في وسطه فجوة، وقيل غيره. قال ياقوت في معجم البلدان ٢/٤٢٩: « دارةُ عُوَيج: تصغير عُوج أو عاج، وكله معروفٌ ... » . وسيهُوج: قال ابنُ السكيت في الإبدال: ١١٨: « وريحٌ سيهوكٌ وسيهُوجٌ: إذا كانت شديدةً » وأنشد البيتين .
وفي الأصل رُسمت : « سهيوج » وهو تحريف .

أتى بهذا الباب للكلام على حكم حُروف النّداءِ، وحكمِ المنادى، فكلامُهُ على حذف مضافٍ؛ أي: القولُ في حروف النداء، بدليلِ أنه لم يتعرض للكلام على النداء، وإنما تكلَّمَ على حروفه، وقد تقدَّم الكلامُ على النداء، وأنه مصدَرُ نادَى يُنَادِي، وأنَّ همزَهُ منقَلِبٌ عن واوٍ، وقد تقدَّمَ أنَّ المنادَى هو المطلوبُ إقبالُهُ

٥ بحرف من حروف النداء .

وقولُهُ:

«يَا وَأَيا وَأَي بِهَا يُنَادَى»

ذكَرَ من حروف النداء هنا ثلاثةَ أحرُفٍ، وذكَرَ الهمزةَ في البيت بَعدُ، وأخَّرَ ذِكْرَ «وا» إلى الندبة، إذ هو الموضِعُ المتفَقُ عليه في وضع «وا» له، فهذه خمسةُ

١٠ حروف، وهي المشهورةُ، وتَرَكَ ثلاثةً لم يتعرض لها، وهي الهمزةُ الممدودَةُ[1]، و«آي» الممدودَةُ، «وأيا» . وقد تقدَّمَ الكلامُ على أحكام هذه الحروف كلِّهَا إجمالاً وتفصيلاً.

وقولُهُ:

«يَا للبعِيدِ وهَيَا وَإن قَرُبْ   نُودِيَ بالهَمْزِ وأَي ... ... »

١٥ أخَذَ يذكُرُ مراتِبَ حروفِ النداءِ بحسب المنادَى، فذَكَرَ أن «يا» و«هيا» لنداء البعيد، وقد تقدَّمَ أنه يُنَادَى بها القريبُ، ثم ذكَرَ أن الهمزةَ و«أي» يُنَادَى بها القريبُ، أما الهمزةُ فمتَّفَقٌ عليها، وأما «أي» فمختَلَفٌ فيها؛ قيل: تكونُ للقريب كالهمزة، وقيل: للبعيد، وقد تقدَّمَ ما في ذلك .

وقولُهُ: «نَحْوُ: أَرَبِّ» هو مثالٌ لنداءِ القريب بالهمزة، فهو نداءٌ للرَّبِّ ـ عزَّ

٢٠ وجلَّ ـ وقد تقدَّمَ أنَّ « ربي » لإلهٍ لا يُنادَى إلا بـ«يا»، وذكَرْنَا العلَّةَ في ذلك، وهي

---

(١) في الأصل: « والممدودة » وهو خطأ .

تقتضي شمولَ النداءَ بـ«يا» في جميع أسماء الله تعالى، والأصلُ / في ندائه ـ عزَّ [١٨١/أ] وجلَّ ـ بما يُنَادَى به القريب؛ لأنه قد أخبر أنه قريب من عباده، ولما كان لفظ «الربِّ» غيرَ لفظ الجلالة، جاز نداؤه بالهمزة .

وقولُهُ:

٥ «وَكُلُّ مَا نَادَيْتَهُ مَفْعُولُ»

لما فرَغَ من حروف النداء، أخَذَ يتكلَّمُ في حكم المنادَى، فذَكَرَ أنه مفعولٌ به في المعنى، وطرَدَ ذلك فيه بلفظة «كل»، فدَخَلَ تحتَ قولِهِ المنادَى كلُّهُ مُعرَبُهُ ومبنيُّهُ، فما ظهَرَ فيه النصبُ فهو منصوبٌ بُحكْمِ المفعوليَّةِ، وما كان مبنياً فموضِعُهُ نصْبٌ .

١٠ وقولُهُ:

«وَهوَ لِفِعْلٍ مُضْمَرٍ مَعْمُولُ»

الضميرُ راجعٌ إلى المنادَى، ونصَّ على أن العاملَ في المنادَى هو الفعلُ المضمَرُ الذي نابَ حرفُ النداء[1] عنه، وقد تقدَّمَ الخلافُ في ذلك، والصحيحُ من الأقوال المتقدمة ما ذهَبَ إليه المصنِّفُ، وقد تقدَّمَ أنَّ هذا الفعلَ لا يجوزُ إظهارُهُ؛ لكون ١٥ حرفِ النِّدَاء نائباً عنه .

* * *

٢٠

(١) في الأصل: «حرف الجر» وهو خطأ .

٦٤٢ - وَإِنَّمَا يُبنى عَلَى الضَّمِّ العَلَمْ	أَو مُتَنَكِّـرٌ مُـواجَهٌ يُضَـمْ
٦٤٣ - تَقُولُ: يَا زَيدُ وَيَا غُـلاَمُ	فَيَستَوِي المُنْكُورُ وَالأَعْـلاَمُ
٦٤٤ - أَمَّا المُضَـافُ والـذِي يُشَابِهُهْ	وَمُفْـرَدٌ بِـالقَصْدِ لاَ تُـوَاجِهُهْ
٦٤٥ - فَإِنَّهَـا ثَـلاَثَةٌ تَنْتَصِـبُ	لأَنَّهَـا لَـمْ تُبْنَ فَهْـيَ تُعْـرَبُ
٦٤٦ - نَصْباً كَيَـا رَبَّ العِبَادِ رَبَّـنَا	يَـا غَافِراً ذَنْبَ المُسِـيءِ مُحْسِنَا
٦٤٧ - وَغَيرُ مَقْصُودٍ كَقَولِ أَعْـمَى	يَـا رَجُلاً هَـلْ مِنْ طَرِيـقٍ ثَمَّـا

الكلامُ على هـذه الأبيـات في أقسـامِ المنـادَى، وهـو علـى قسمَين: مضمَرٌ، وظاهِرٌ .

أماَّ **المضمَرُ** فلا يخلو أن يكونَ غائباً أو متكلِّماً أو مخاطَباً .

/ **فإن كان غائباً أو متكلِّماً** فلا يُنادَيان؛ لما بينهما وبين النِّداء من التَّنـاقُضِ؛ [١٨١/ب] لأنَّ المنادَى[١] يُطلَبُ بالخطاب، وهما ليسا كذلك، فلا يُقالُ: يا أنا، ولا يا إيـَّاه، ولا يا هو، قال الشيخُ أبوحيَّان[٢]: وقولُ جَهَلَةِ الصُّوفِيَّةِ في نداء الله: يا هُو، ليـس جارياً على كلام العَرَب .

فإن كان مخاطَباً ففيه خلافٌ؛ فظاهرُ كلام ابن مالكٍ[٣] أنه يجوزُ، فتقول: يـا إيـَّاكَ، ويا أنتَ، واستَشهَدَ علـى الأوَّلِ بمـا ذكـرَهُ أبو عُبيـدَةَ[٤] مـن أنَّ الأحـوَصَ

(١) في الأصل: « لأنَّ النداء » .

(٢) التذييل والتكميل ١٨٤/٤ .

(٣) شرح التسهيل ٣٨٧/٣ .

(٤) معمَّر بن المثنى التيمي البصري المتوفى سنة ٢١٠ هـ. وقد روى هذه القصة في مجـاز القـرآن ٢٦٠/١-٢٦١.

اليربوعيّ[1] لما قَدِمَ على معاويةَ مع أبيه، خَطَبَ[2] فوثبَ أبوه ليخطُبَ ثانياً، فَكَفَّهُ وقال: يا إيَّاكَ قد كَفَيْتُكَ[3]. واستَشهَدَ على الثاني بقول ابنِ دَارَةَ[4]:

يَا أبجَرُ بْنَ أبجَرٍ يَا أَنْتَا

أَنتَ الذِي طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا[5]

---

(١) في الأصل « الأحوص » بالحاء المهملة، والصحيح أنه « الأخوص » بالخاء المعجمة وليس «الأحوص » وكثيراً ما يُصحف به، وهو لقبه معناه: غائر العينين، واسمه: زيد بن عمرو بن قيس بن عتّاب بن هرمي بن رياح بن يربوع التميمي، شاعرٌ إسلامي فارسٌ. أخباره في: ألقاب الشعراء: ٣٠٦ (ضمن نوادر المخطوطات)، والمؤتلف والمختلف: ٤٩، والإصابة ٤٦/٣، وتبصير المنتبه ١٠/١، والخزانة ١٦٤/٤ .

(٢) فقال: « إنا مَن تعرفون، وأبناءُ السبيل، وجئنا من شُقَّةٍ، ونسألُ في حقٍّ وتنطوننا، والله يجزيكم » مجاز القرآن ٢٦٠/١ .

(٣) انظر الشاهد في: شرح التسهيل ٣٨٧/٣، والتذييل والتكميل ١٨٥/٤، والمساعد ٤٨٣/٢، والتصريح ١٦٤/٢، والهمع ٤٦/٣ .

(٤) هو سالم بن مسافع بن عقبة بن يربوع الغطفاني، شاعرٌ مخضرَمٌ، أدرك الجاهلية والإسلام، هجَّاءٌ، وبسببه قُتل. أخباره في: أسماء المغتالين: ١٥٦ (ضمن نوادر المخطوطات)، والشعر والشعراء ٤٠١/١، وشرح الحماسة للتبريزي ٢٠٣/١، والخزانة ١٤٤/٢. ودارة: أمه، واسمها: سَيقاء، كانت أخيذة أصابها زيد الخيل من بعض غطفان، ووهبها لزهير بن أبي سُلمى، فربما نُسب ابنُ دارة إلى زيد الخيل. وقيل: دارة هو يربوع جده، قال البغدادي: والصحيح الأول .

(٥) رجزٌ نسبه العيني في المقاصد النحوية ٢٣٣/٤ إلى الأحوص، وهو في ملحقات ديوانه: ٢٦٨، وردَّ البغدادي ذلك بقوله: « وهذا وهمٌ ... » ولهذا الرجز قصةٌ مذكورةٌ في شرح الحماسة للتبريزي ٢٠٣/١، والخزانة ١٤١/٢. وهناك خلاف في رواية البيت الأول، قال البغدادي: « وقد حُرِّفَ البيتُ الأول على أوجهٍ كما رأيتَ، والصوابُ:

يا مرُّ يا بن واقعٍ يا أنتا »

والراجزُ هنا يهجو مُرَّةَ بنَ واقعٍ الفَزاري، انظر: النوادر: ٤٥٥، والإنصاف ٣٢٥/١، وشرح المفصل ١٢٧/١، وشرح الجمل ٨٧/٢، ١٢٨، وشرح التسهيل ٣٨٧/٣، والتذييل والتكميل ١٨٦/٤، والخزانة ١٣٩/٢ .

قال ابنُ مالك[(١)]: ويا إيَّاكَ هو القياسُ[(٢)]؛ لأن المنادَى منصوبٌ، فإذا كان ضميراً فلا يكونُ إلا من ضمائر النصب، وأما(يا أنتَ)فشاذٌّ، ووجهُهُ: أن ضميرَ الرفع قد ينوبُ عن ضمير النصب، قالوا: رأيتُكَ أنتَ، والأصلُ: رأيتُكَ إيَّاكَ[(٣)].

وذهبَ بعضُهُم أن الضميرَ لا يُنادَى[(٤)]، قال الشيخُ أبوحيَّان[(٥)]: والظاهِرُ أنَّ ٥ استنادَ مَن جَوَّزَ نداءَ ضميرِ المخاطَب حكايةُ الأحوص وقولُ ابنِ دَارةَ:

يَا أبجَرُ ... ...

إذ لم يذكروا غيرَ ذلك، وينبغي ألاَّ يُجعَلَ ذلك حجَّةً، إذ لا حُجَّةَ فيه؛ أما قولُهُ: «يا إيَّاكَ قد كَفَيْتُكَ» فيَتَخَرَّجُ على أن «يا» للتنبيه[(٦)]، و«إياك» مفعولٌ بفعل محذوفٍ، دلَّ عليه ما بعده التقديرُ: إياكَ [قد كَفيتُ][(٧)] قد كَفيتُكَ، فـ«إياك» ١٠ منصوبٌ بـ«كَفَيْتُكَ» الأول، ثم حُذف لدلالة الثاني عليه،ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾[(٨)] التقديرُ: إيايَ / ارهبُوا فارهبون، قال الشيخُ أبوحيَّان[(٩)]: وهذا [١٨٢/أ]

---

(١) شرح التسهيل ٣/٣٨٧ .

(٢) اعترض الشيخ يس العُليمي في حاشيته على التصريح ٢/١٦٥ على هذا بقوله: « قوله: (وكان القياسُ أن يقولَ: يا إياك ...الخ) يلزمُ من هذا أن يُقالَ: يا زيد يا زيداً؛ لأنه مفعولٌ به أيضاً حُذفَ عاملُهُ » .

(٣) كما ينوب ضمير النصب عن ضمير الرفع في قراءة: ﴿إياكَ تُعبَدُ﴾. انظر شرح التسهيل ٣/٣٨٨، والمساعد ٢/٤٨٤ .

(٤) وهو قولُ الجمهور . انظر: شرح الجمل ٢/٨٧، والمقرب ١٩٣، التذييل والتكميل ٤/١٨٦، والهمع ٣/٤٦ .

(٥) التذييل والتكميل ٤/١٨٦ .

(٦) عن الأصمعي، انظر: مجاز القرآن ١/٢٦١، وشرح السيرافي ١/١٥٢-١٥٣ (مطبوع)، والإيضاح في شرح المفصل ١/٢٥٣، وتذكرة النحاة: ٥٠٦ .

(٧) ساقط من الأصل، وانظر: التذييل والتكميل ٤/١٨٦ .

(٨) سورة البقرة: من الآية: ٤٠ .

(٩) التذييل والتكميل ٤/١٨٦ .

تخريجٌ حَسَنٌ جارٍ على قواعد الصَّنعة .

وأما قولُهُ: «يا أنت» فقيل[1]: «يا» فيه للتنبيه، و«أنت» مبتدأٌ، و«أنت» الثاني توكيدٌ أو بدلٌ أو فَصْلٌ، والموصولُ وصلتُهُ الخبرُ، ويمكن أن يكونَ «أنت» الأوَّلُ مبتدأً، والثاني مبتدأً ثانياً، والموصولُ والصلةُ خبرُ الثاني، والثاني وخبرُهُ خبرُ الأوَّلِ. ٥

فإن كان المنادَى ظاهراً فلا يخلو أن يكونَ موصولاً، أو اسمَ إشارة، أو أياً، أو منقوصاً، أو مكنياً به، أو غيرَ ذلك :

فإن كان موصولاً :

فلا يخلو أن يكونَ بالألف واللام أو لا، فإن كان بالألف واللام فأجازَ المبردُ[2] نداءَهُ فتقول: يا الذي قامَ أقبلْ. ومنعه سيبويه[3] ، وسيأتي الكلام عليه[4]. ١٠

وإن كان بغير ألف ولام جاز نداؤه بلا خلاف، تقول: يا مَن بيدِهِ الأمرُ كلُّه اغفِرْ لي .

فإن كان اسمَ إشارةٍ :

فجمهور النحويين[5] على جواز ندائه مطلَقاً، سواءٌ لحقه كافُ الخطاب أم لا، فتقول: يا هذا الرجلُ، ويا ذاك الرجلُ، ويا ذاكما الرجلان، ويا أولئكم الرجالُ،، وقد سمعهُ ابنُ كَيسان[6] من العرَب، وذهب السيرافيُّ[7] أن اسم الإشارة ١٥

---

(١) قاله الأصمعي. انظر: شرح السيرافي ١/١٥٢ (المطبوع) .

(٢) نقله ابن ولاد في الانتصار ص: ٢٠٨ (المطبوع)في معرض رده عليه منتصراً لسيبويه .

(٣) الكتاب ٣/٣٣٣ .

(٤) انظر ما سيأتي في صفحة: ٦٣١ .

(٥) انظر الكتاب ٢/١٨٩، والمساعد ٢/٤٨٥ .

(٦) قال أبو حيان في التذييل والتكميل ٤/١٩٩: « ذهب ابنُ كيسان إلى أنه يجوز أن تقول: يا أيهذا الرجلان، ويا أيها ذلك الرجلان، وهي أقلُّ من « أيهذا » ؛ لأنها أشبهت المضاف في اللفظ ... » وانظر: ارتشاف الضرب ٣/١٢٨، والمساعد ٢/٥٠٤، والتصريح ٢/١٧٥، والهمع ٣/٤٦، وكتاب ابن كيسان النحوي: ١٦٧ .

(٧) شرح الكتاب ٣/٣٨ (مخطوط) قال: « فـ(أولائك) لا تُنادَى؛ لأن الكاف =

إذا لحقه كاف الخطاب لا يُنادَى، وعلَّل ذلك بأن الكاف للخطاب واسم الإشارة غير الذي له الخطاب فكنتَ تُنادِي من ليس بمخاطب .

فإن كان «أياً» فالكلامُ عليه من أوجُهٍ:

الأول: أن «أياً» أُتيَ بها في النداء وُصلَةً إلى نداء ما فيه الألف واللام، فإذا

٥ أرادوا أن يُنادُوا ما فيه الألفُ واللام جاؤوا بـ«أي» فجعلوها المنادَى، / وأتَوا بما [١٨٢/ب] فيه الألفُ واللام نعتاً لـ«أي» ؛ ليُعلَم أنه المنادَى في الأصل، ونظيرُ «أيٍّ» في النداء «ذو» في الوصف بأسماء الأجناس، حيث قالوا: مررْتُ برجُلٍ ذي مَالٍ؛ لأنه لما امتَنَعَ: مررْتُ برَجُلٍ مَالٍ، أتَوا بـ«ذي» فقالوا: مَرَرْتُ برُجَلٍ ذي مَالٍ .

الوجه الثاني: أنَّك إذا ناديتَ «أيّاً» فلا بدَّ من «ها» التَّنبيه، فتقولُ: يا أيُّها

١٠ الرَّجُلُ، و«ها» عند البصريين عِوَضٌ من المضاف إليه الذي تستَحِقُّهُ «أيٌّ» ، فإنها من الأسماء اللازمة للإضافة، ثم لكَ أن تأتيَ باسم الإشارة فتقول: يا أيُّهَذَا الرجلُ، ولكَ ألاَّ تأتيَ به فتقولُ: ياأيُّهَا الرَّجُلُ، و«الرَّجُلُ» نَعتٌ لـ«أيٍّ»، وسيأتي الكلامُ عليه[١]، حيث نتكلَّمُ على توابع المنادَى .

وأجاز ابنُ كَيسَانَ[٢] أن تقول: يا أيُّ الرجلُ من غير «ها» التنبيه، ومن غير

١٥ اسم الإشارة، ولم يُسمَعْ من العَرَب .

للمخاطَب، و(أولا) غير الذي له الكاف، فكيف ينادَى من ليس بمخاطَب » .
وأخذ بهذا الرأي ابنُ مالك في شرح التسهيل ٣٩٩/٣ .

(١) انظر صفحة: ٦٥٦ وما بعدها .

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٢٠٠/٤، وارتشاف الضرب ١٢٨/٣، والمساعد ٥٠٦/٢ .

فإن قلتَ: يَلزَمُ على مذهب البصريين الفصلُ بين النعت والمنعوت بـ«ها» التَّنبيه .

فالجوابُ: أن «ها» التنبيه لما كانت عِوَضاً من مُضَافِ «أيٍّ» سَهُلَ ذلك؛ لأن المضافَ والمضافَ إليه كالشيء الواحد، فكذلك ما عُوِّضَ منه .

٥ وذهب الكوفيون[1] أنه لا بدَّ من «ها» التنبيه واسمِ الإشارة، ظاهراً كان اسمُ الإشارة أو مقدَّراً فتقول: يا أيُّهذا الرجلُ، وإذا قلتَ: يا أيُّها الرجلُ، كان اسمُ الإشارة عندَهم مقدَّراً، حُذِفَ لأنَّ الكلامَ يدلُّ عليه، وجعلُوا اسمَ الإشارة خبراً لمبتدأ محذوف، والجملةُ بيانٌ لـ«أي» لأنها مبهَمَةٌ، فإذا قيل: يا أيُّ، فكأنَّ سائلاً يقول: مَن هوَ، فتقول: هوَ الرَّجلُ .

١٠ ورُدَّ مذهبُ الكوفيين: بأنه يَلزَمُ / منه التَّناقُضُ، وذلك أنك من حيثُ [١٨٣/أ] ناديتَ «أياً» صارَ مخاطَباً، والإشارةُ إليه بعينه، فلو جَعَلْتَه[2] خبراً لمضمَرٍ غائبٍ، لكنتَ قد أخبرْتَ عن الغائب بالمخاطَب[3]، وهو لا يجوزُ .

وذهبَ ابنُ كَيسَانَ[4] في «يا أيهذا الرجل» أن «أيّاً» منادىً، و «هذا» تبيينٌ له؛ لأنه يُفهَمُ منه أن المنادَى حاضرٌ و«الرجُلُ» تبيينٌ للإشارة، وإذا قلتَ: يا أيُّها

١٥ الرَّجُلُ، دون اسمِ الإشارة، فـ«ها» عنده عِوَضٌ من اسمِ الإشارة، و«الرجُلُ» نَعْتٌ لـ«ها» التَّنبيه، كما كان نعتاً لاسم الإشارة .

ورُدَّ عليه بأن قيل له: يَلزَمُكَ أن تقولَ: يا أيُّ الرجُلُ، من غير«ها» التَّنبيه ولا

---

(١) المصادر السابقة، والهمع ٥٢/٣ .

(٢) أي: اسمَ الإشارة .

(٣) الذي هو اسمُ الإشارة .

(٤) انظر: التذييل والتكميل ١٩٩/٤، وارتشاف الضرب ١٢٨/٣-١٢٩، والمساعد ٥٠٧/٢، والهمع ٥١/٣.

اسمِ إشارَةٍ، فقال: إنَّه جائزٌ، وهو غيرُ جائزٍ؛ لأنه شيءٌ لا يُحفَظُ من كلامهم .

وذهب الأخفشُ[١] في أحد قولَيه: أن «أيًا» موصولةٌ، وصلتُهُ ما بعده على حذف المبتدأ، فإذا قلتَ: يا أيها الرجلُ فالتقدير: يا أيها هو الرجل[٢] .

ورُدَّ: بأنه لو كانت موصولةً لما التَزَمُوا حذف المبتدأ من الصلة[٣]، ولجاز وصلُهَا بالظروف والمجرورات والجمَل الفعلية[٤]، كما تُوصَلُ به الأسماء، فلما لم ٥

---

(١) لم أقف على هذا الرأي في معانيه ،بل إنه صرح فيه بأن (أيا) صفة، ولا يتكلم به وحده . انظر معاني القرآن ٣٩/١ عند قوله: ﴿إن الله نِعِمَّا يَعظُكُم به﴾، وإعراب القرآن ١٩٧/١، وشرح التسهيل ٤٠٠/٣، وارتشاف الضرب ١٢٩/٣ .

وقد نسب أبو علي هذا الرأي إلى سيبويه ، قال في تعليقته على الكتاب ٣٣٩/١: « في الكتاب: واعلم أن قولك: يا أيها الرجل أن يكون (الرجل) صلة لأي أقيس؛ لأن (أي) لا يكون اسماً في غير الاستفهام والمجازاة إلا صلة » ، ويظهر أن هذا الكلام مُقحَمٌ في الكتاب وليس لسيبويه ، بل هو للأخفش، وقد أورده السيرافي بنصه في شرح الكتاب ٤١/٣ (مخطوط) ونسبه إلى الأخفش، كما أن الفارسي نفسَه أورد عقب النص السابق ما يؤكد ذلك فقال: « قال الأخفشُ: ليس هذا قول سيبويه » ولعله أراد أنه له .

كما نبَّهَ أبو نصرٍ هارونُ بنُ موسى القرطبيُّ في شرحه عيونَ الكتاب: ١٦٠ على ذلك، وقال: إنه لبعض المفسرين، وهو من الغلط الذي وقع في الكتاب .

(٢) قال الرضي معلقاً على رأي الأخفش هذا: « ويصح تقوية مذهبه بكثرة وقوع (أي) موصولةً في غير هذا الموضع » . شرح الكافية ١٤٣/١ .

(٣) ولكان ظهورها أولى من حذفها؛ لأن كمال الصلة أولى من اختصارها. شرح التسهيل ٤٠٠/٣، ورد أبو حيان على ابن مالك قائلاً: « وللأخفش أن يقول: التُزِمَ [حذفُ المبتدأ] وإبقاءُ الخبر؛ لأن النداءَ بابُ حذفٍ، بدليل جواز الترخيم، ولا يجوز في غيره إلا ضرورةً » التذييل والتكميل ٢٠٠/٤ . وانظر الهمع ٥٢/٣ .

(٤) وانظر الرد عليه أيضاً في: التعليقة على الكتاب ٣٤٠/١، وشرح عيون الكتاب: ١٦١ . وفي التذييل والتكميل ٢٠٠/٤: « وهذا عندي لا يلزم الأخفش؛ لأن له أن يقول: إنما التزموا فيها ضرباً من الصلة، كما التزموا فيها ضرباً من الصفة على مذهبكم ... » . وانظر أيضاً: الهمع ٥٢/٣ .

يَجُزْ ذلك، دلَّ على بطلان هذا القول .

ورَدَّ الزَّجَّاجُ(١) على الأخفش: بأنه لو كانت موصولةً لكانت من قبيل المطوَّلِ، والمطوَّلُ لا يُبنَى، فكَونُ «أيٍّ» بُنِيَت في النداء دليلٌ على أنها غيرُ موصولَةٍ. قيل(٢): إنما يَلزَمُ هذا إذا قدَّرنَاهَا مُعرَبةً قبل النِّدَاء، وإن قدَّرنَاهَا مبنيَّةً على الضمِّ قبل النِّدَاء فلا يَلزَمُ ذلك؛ لأن المبنيَّ يُنَادَى على ما كان عليه قبلَ النداء(٣).

الوجه الثالث: أن «أيّاً» إذا كانت صفتَهَا / مؤنثةً، لحقَتْهَا تاءُ التَّأنيث [١٨٣/ب] فتقول: يا أيتها المرأةُ، قال تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ﴾(٤) ولا تلحَقُهَا علامَةُ التثنية ولا الجمع، قال تعالى في التثنية: ﴿ سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ ﴾(٥)، وقال في الجمع: ﴿ وَتُوبُوا إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعاً أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾(٦).

الوجه الرابع: أنَّ «ها» التَّنبيه إذا وقعَ بعدَها اسمُ الإشارة فلا بدَّ من إثبات الألف بعد الهاء، فإن لم يقع بعدها اسمُ الإشارة فاللغةُ الفصيحةُ إثباتُ الألِفِ، وقد يُحذَفُ وتُضمُّ الهاءُ فتقول: يا أيُّهُ الرجُلُ، قال الفراءُ(٧): هي لغة بني مالك من بني أَسَد، وهي شاذَّة لا تدخل في القرآن لشذوذها.

---

(١) لم أقف على هذا الرد في معاني القرآن وإعرابه، مع أنه تعرض لمذهب الأخفش في ٢٢٨/١. وانظر التذييل والتكميل ٢٠٠/٤، والمساعد ٥٠٦/٢، والهمع ٥٢/٣ .

(٢) نقل هذا أبو حيان عن بعض أصحابه . انظر التذييل والتكميل ٢٠٠/٤، والهمع ٥٣/٣ .

(٣) انظر: شرح الكافية ١٤٣/١ .

(٤) سورة الفجر: من الآية: ٢٧ .

(٥) سورة الرحمن: الآية: ٣١ .

(٦) سورة النور: من الآية: ٣١ .

(٧) لم أقف عليه في مظانه من المعاني، وانظره في: إعراب القرآن للنحاس ١٩٧/١، والتذييل والتكميل ١٩٩/٤، وارتشاف الضرب ١٢٧/٣، والمساعد ٥٠٥/٢، والهمع ٥١/٣-٥٢ .

قلتُ: وعلى هذه اللغة كتَبُوا: ﴿ أَيُّهَ الثَّقَلَانِ ﴾ و﴿ أَيُّهَ السَّاحِرُ ﴾[١] بغير ألف بعد الهاء، وبهذه اللغة قرأ ابنُ عامرٍ[٢] في السبعة ﴿ أَيُّهُ الْمُؤمِنُون ﴾ و﴿ يَا أَيُّهُ السَّاحِرُ ﴾ و﴿ أَيُّهُ الثَّقَلَانِ ﴾ فضمَّ الهاء في الوصل، ووقَفَ بسكون الهاء، وفي ذلك أوضَحُ ردٍّ على الفرَّاءِ، إذ نفَى دخُولها في القرآن .

٥ فإن كان المنادَى منقوصاً:

فمذهبُ الخليل والجمهورِ[٣] حذفُ التنوين وإثباتُ الياء، فتقولُ: يا قاضي، ويكونُ مبنياً على الضمَّة المقدَّرَة في الياء، ووجهُهُ: أنه لما بُني على الضمِّ، ذهبَ التنوينُ، فبقيت الياءُ ولم تُحذَف؛ لأنَّ مُوجِبَ حذفِهَا قد زالَ وهو التنوينُ، وذهبَ يونُس[٤] إلى حذفِ الياءِ، فتقولُ: يا قاضِ بكسر الضاد من غير ياء، فيكونُ مبنياً

١٠ على الضمة المقدَّرَة على الياء المحذوفَة، ووجهُهُ: أنَّ النداءَ دخلَ على اسمٍ مُعرَبٍ مُنوَّنٍ فحَذَفَ الياءَ، ثمَّ حَذَفَ التنوينَ لأجل النداء، وبقيت الياءُ محذوفةً .

فإن كان المنقوصُ لم يبقَ منه إلا حرفٌ واحدٌ من الأصول نحو: « مُرٍ » اسمُ فاعلٍ من « أرى » فإنه حَذَفَ منه العينَ واللامَ، وبقيت الفاءُ، وكان الأصلُ: مُرْئِياً، مثلُ مُكْرِمٍ، فإذا سمَّيتَ به وناديتَهُ / أثْبَتَّ الياءَ اتفاقاً فتقولُ: يا مُرِي، بردِّ اللام . [١٨٤/أ]

---

(١) سورة الزخرف: من الآية: ٤٩ .

(٢) السبعة: ٤٥٥، وحجة القراءات: ٤٩٧، وانظر: إعراب القراءات لابن خالويه ٢/١٠٧، والحجة لأبي علي ٥/٣١٩-٣٢١ قال الفارسي بعد أن أوضح وجه الإشكال في (أَيُّهُ) على قراءة ابن عامر: « فينبغي أن لا يُقرأ بذلك ولا يؤخذ به » .

(٣) انظر: الكتاب ٤/١٨٤، وشرح المفصل ٩/٧٥، وشرح التسهيل ٣/٣٩٥، والهمع ٣/٤٠ .

(٤) انظر المصادر السابقة، وكتاب (يونس البصري) لأستاذنا الدكتور أحمد مكي الأنصاري ص: ١٩٦-١٩٧ . وقد أيد سيبويه - رحمه الله - قولَ يونس قال: « وقول يونس أقوى » وعلل ذلك بقوله: « لأنه لما كان من كلامهم أن يحذفوا في غير النداء، كانوا في النداء أجدر؛ لأن النداءَ موضعُ حذفٍ » .

فإن كان المنادَى مكنيًّا به فسيأتي آخرَ الباب.

فإن كان المنادَى غيرَ ما ذُكِرَ، فلا يخلو أن يكون مفرَداً معرفةً، أو مفرَداً نكرةً، أو مضافاً، أو مشبَّهاً بالمضاف .

فإن كان مفرَداً معرفةً:

فلا يخلو أن يكون منعوتاً بـ«ابن» أو لا، فإن كان منعوتاً بـ«ابن» فسيأتي الكلام عليه حيث يعرضُ له المصنِّفُ[1] .

فإن كان غيرَ منعوت بـ«ابن» فالكلامُ عليه من أوجُهٍ:

الأول: في حقيقته، وهو: كلُّ عَلَمٍ مفردٍ نحو: يازيدُ، أو نكرةٍ مقصودةٍ نحو يارجلُ، فقولُنا: «مفرَد» تحرُّز من المضاف والمشبَّه به، فإن مرادَهم في هذا الباب بالمفرَد ألا يكونَ مضافاً ولا مشبَّهاً به، فيدخُلُ تحت المفرَد: يازيدُ، ويازيدان، ويازيدُون، ويارجلُ، ويارجلان، ويا رجال، ويامَعْدِي كرب، فهذه وما أشبَهَهَا مفرَدَاتٌ؛ لأنها غيرُ مضافاتٍ ولا مشبَّهةٍ بالمضاف.

وقولُنا: «مَعرِفَة[2]» تحرَّزَ به من المفرَد النكرة غيرِ المقصودة، وسواءٌ كان التعريفُ قبل النداء نحو: يازيدُ، أو طارئاً عليه بعد النداء نحو: يارجلُ إذا أردتَ به رجلاً معيناً، فإنه كان قبلَ النداء نكرةً، فلما نُودِيَ صارَ معرفةً بالنداء؛ لكون المراد به معيناً .

الوجه الثاني: في حكمه بعد النِّدَاء، ولا يخلو أن يكون قبلَ النداء مبنياً أو

---

(١) عند قولِه:

وَإنْ نَعَتَّ بابنَةٍ أو ابنِ ... فَافتَحهُ اتبَاعاً للابنِ وَابْنِ

انظر صفحة: ٦٥٢ .

(٢) من قوله: « فإن كان مفرَداً معرِفَة » .

معرَباً، فإن كان مبنياً بقي بعد النداء على ما كان عليه قبلُ، إلا أنه يكونُ مبنياً على ضمَّةٍ مقــدَّرَة، فإذا ناديتَ سيبويهِ تترُكُهُ مكسورَ الهاء كما كان قبلَ النداء، وضمةُ البناءِ مقدَّرةٌ، دليلُهُ: أنك إذا أتبَعْتَه رَفَعْتَ فقلتَ: يا سيبويهِ / العاقلُ برفـع [١٨٤/ب] «العاقل»، وكقولك إذا ناديتَ «خمسةعشر» ، تترك الرَّاءَ مفتوحـةً، وهـو مبنيٌّ على ضمَّةٍ مقدَّرة، فإن كان مُعرَباً قبل النداء بَنيتَهُ على ما يُرفَعُ به، فتقول: يـا زيـدُ ويـا رجلُ، فتبنيهِمَـا علـى الضمَّـة؛ لأنهمـا يُرفَعَـان بهـا، وتقـول: يـازيدان ويـارجلان فتبنيهما على الألِفِ؛ لأنهما يُرفَعَان بها، وتقول: يازيدُون فتبنيه علـى الـواو؛ لأنـه يُرفَعُ بها، وحيث يُبنى على الضمِّ قد يكونُ الضمُّ ظاهراً نحو: يازيدُ، ومقدَّراً تعذُّراً نحو: ياموسى، أو استثقالاً نحو: ياقاضي.

وحُكيَ عـن بعـض الكوفيـين أنَّ المثنـى والمجمـوعَ لا يكونـان في النـداء إلا بالياء[١]، فتقولُ: يا زيدَين ويازيدِين، بالحمْلِ على المضاف، فكمـا يُقَـالُ: يـازيدَي عَمْرٍو تقولُ: يازيدَين، وكما تقول: يازيدِي عَمْرٍو تقـول: يـازيدِين، جعَلُـوا نـونَ التثنية والجمعِ كالعِوَضِ من المضاف إليه، كما جعلوا «عشَـرَ» في نحـو: اثـني عشـر عِوَضاً من النون على جهة المقارَضَة بينهما .

ورُدَّ هذا: بأن التثنيةَ والجمعَ مُفرَدَان، فلا يُحكَمُ لهما بحكم المضاف .

تنبيه:

إذا نـاديت «اثناعشـر» ففيـه خـلافٌ[٢]؛ فـالبصريون ينادُونـه بـالألِفِ مراعـاةً

---

(١) انظر التذييل والتكميل ١٨٩/٤، وارتشاف الضرب ١٢٠/٣، والهمع ٣٨/٣. وقد نقله أبـو حيان عن ابن العلج، ثم قال: « وهو فاسدٌ؛ لأنه مفرَدٌ ليس مركباً، فلا يحكم له بحكمه » .

(٢) انظره في المصادر السابقة، والمساعد ٤٨٩/٢. وعقَّبَ أبو حيان على رأي الكوفيين بقولـه: «وفيه نظرٌ؛ لأن الإضافة غير حقيقة، وهو عندهم أقوى من المثنى » .

لأصله من التثنية؛ لأن الأصلَ اثنان وعشر ثمَّ حُذفت النونُ والواوُ، وجُعل «عشر» عِوَضَ النون، والكوفيون يُنادُونه بالياء حملاً على المضاف، والأوَّلُ أقْيَسُ .

الوجه الثالث: في علّةِ بناء ما بُنِيَ منه بعد النداء. واختلفوا في ذلك على أقوالٍ:

٥ **الأول**: لسيبويهِ[1] أنه بُني إجراءً له مُجرى الأصوات، لكونه اختلط مع «يا» وهي صوتٌ، / فصار لذلك كالصوت الذي يُدعَى به غيرُ العقلاء . [١٨٥/أ]

الثاني: للفارسيِّ[2] وجماعةٍ من البصريين أنه بُني لوقوعه موقع حرف الخطاب .

الثالث: لجماعة منهم ابنُ خروفٍ[3] أنه بُني لوقوعه موقع ضمير الخطاب،

١٠ فـ«يازيدُ» وقع موقع «ياأنتَ»[4].

الرابع: لابن كَيسَانَ[5] أنه بُني لأنه من تمام حرف النداء، فحُكِمَ له بحكم حرف النداء فبُني، واستدلَّ على هذا بكلامٍ طويلٍ لا جَدوَى له .

---

(١) الكتاب ١٨٥/٢. وانظر شرحه للسيرافي ١٥٣/١ (مطبوع) .

(٢) الإيضاح: ٢٤٦. وانظر: المقتضب ٢٠٤/٤-٢٠٥، والأصول ٣٣٣/١، وشرح الكتاب ١٥٣/١ مطبوع، ٤٣/٣ (مخطوط)، والتبصرة ٣٣٨/١، والإنصاف ٣٢٤/١، والتبيين: ٤٤٠، والملخص: ٤٥٥، والهمع ٣٨/٣ .

(٣) رأيه هذا في التذييل والتكميل ١٨٩/٤. وانظر: المقتضب ٢٠٥/٤، والإنصاف ٣٢٥/١، وشرح المفصل ١٢٩/١، وشرح ابن القواس ١٠٣٧/٢، والهمع ٣٨/٣ .

(٤) الأصح تقديره بـ« يا إياك » بضمير النصب، وهو القياس، قال ابن مالك: وأما « يا أنت » فشاذ؛ لأن الموضع موضع نصب، لكن لعل ذلك من باب نيابة الضمائر بعضها عن بعض كما قال ابن مالك. انظر شرح التسهيل ٣٨٨/٣، وانظر شرح المفصل ١٢٧/١ .

(٥) نقله أبو حيان في التذييل والتكميل ١٨٩/٤ .

الخامس: للفرَّاء(١) أن أصلَ يازيدُ: يازيداه، فـ«يا» للنداء، و«زيدُ» المنادى، والألفُ لمد الصوت، والهاء للسَّكت، والدليلُ على أن أصل يازيدُ: يازيدَاه قولُ الشَّاعر:

يَارَبِّ يَا رَبَّاهُ إِيَّاكَ أَسَلْ(٢)

قال: ثمَّ آثَرُوا الإيجازَ فأسقطُوا الألفَ والهاءَ، وبنَوه لتضمُّنِه معنى الألِفِ والهاءِ. وفي هذا المذهب ما ترَى من التكلُّف .

الوجه الرابع: في بنائه على الحركة، وإنما بُني على حركةٍ لأنَّ له أصلاً في التمكُّن(٣)، وقيل(٤): لأنه لو بُنيَ على السكون لالتَقَى في بعض المواضع ساكنان نحو: يازيدْ، فحُرِّك لأجل التقاء الساكنَين، وحُمِلَ ما ليس فيه ساكنٌ نحو: يا حَكَمُ، على ما فيه الساكنُ نحو: يازيدُ .

وكانت الحركةُ ضمَّةً لأنهم أرادوا أن يستويَ المنادَى في حال النداء

---

(١) لم أقف عليه في مظانه من المعاني. وانظره في: شرح السيرافي ٣/٣٥ (مخطوط)، والإنصاف ١/٣٢٣، والتبيين: ٤٤٠، وشرح الكافية ١/١٣٢، والتذييل والتكميل ٤/١٨٩ . وقد رد عليه السيرافي بكلام طويل .

(٢) رجزٌ نسبه التبريزي في تهذيب الإصلاح: ٢٢٥ إلى عروة بن حزام، وتبعه ابنُ يعيش في شرح المفصل ٩/٤٧، قال البغدادي في الخزانة ٧/٧٤: «وقد راجعتُ ديوان عروة بن حزام فلم أجد هذا الرجز» ونسب الفراء في معاني القرآن ٢/٤٢٢ إنشاده إلى فقعس الأسدي . وانظر: إصلاح المنطق: ٩٢، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٢٤٢، وشرح التسهيل ٣/٤٠٨، والتذييل والتكميل ٤/١٨٩، وشرح شواهد شرح الشافية: ٢٢٨. ويروَى بعده:

عَفرَاءَ يَا رَبَّاهُ مِن قَبلِ الأَجَلْ

فَـإنَّ عَفْرَاءَ مِنَ الدُّنيَا الأمَـلْ

(٣) انظر: المقتضب ٤/٢٠٥، والمقتصد ٢/٧٦٧، وشرح المفصل ١/١٣٠، وشرح ابن القواس ٢/١٠٣٧ .

(٤) انظر: شرح ابن النَّحْويَّة لوحة (٢٢٥)، وشرح ابن القواس ٢/١٠٣٧ .

حركاتِ الإعراب، وذلك أنَّ المنادَى يُنصَبُ إذا كان مضافاً، أو يُجرُّ إذا كان مستغاثاً به، فلم يبقَ إلا الرفعُ، فبنَوه على الضمِّ عِوَضاً عمَّا نَقَصَه من الرفع، وقيل[1]: إنما تَعَيَّنت الضَّمَّةُ؛ لأنه لو بُنِيَ على الفتحة لالتبس بالمنادَى المنصوب[2]، ولو بُني على الكسر لالتبسَ بالمضاف إلى ياء المتكلِّم .

الوجه الخامس: إذا نُودِيَ العلَمُ هل يبقَى على تعريفه من العلميَّة، أو يُسلَبُ / العلَميَّةَ ويتعرَّفُ بالخطاب قياساً على نداء النكرة ؟ قولان: [١٨٥/ب]

الأول: لجماعة منهم ابنُ السَّرَّاج[3]، وهو ظاهرُ كلام ابن مالكٍ[4].

والثاني: للمبرد[5] والسيرافي[6] والفارسي[7]، وصحَّحَ ابنُ عُصفور مرَّةً القولَ الأولَ، ومرَّةً القولَ الثاني[8] .

---

(١) انظر التبصرة ٣٣٨/١، والمقتصد ٧٦٨/٢، والغرة المخفية لوحة (١١٠)، والإنصاف ٣٢٦/١ .

(٢) قال الجرجاني: ولا يمكنُ أن يقال: خيف اللبسُ بالنكرة؛ لأنها تكون منونةً في قولك: يا رجلاً، وهذا لو بُنِيَ على الفتح لقيل: يا رجلَ غير منون ... » المقتصد ٧٦٨/٢ .

(٣) الأصول ٣٣٠/١ .

(٤) شرح التسهيل ٣٩٢/٣، وقال به ابن خروف في شرح الجمل ٤٤١/٢ (رسالة دكتوراه)، وصححه ابنُ عصفور في شرح الجمل ٨٩/٢-٩٠، وجاز اجتماع تعريفين عندهم؛ لاختلاف جهتَي التعريف، حيث إن تعريف النداء يكون بعلامة لفظية، وتعريف العلمية ليس له علامة لفظية. انظر: الإنصاف ٣٣٨/١، وأسرار العربية: ٢٢٩-٢٣٠ .

(٥) المقتضب ٢٠٥/٤ .

(٦) ظاهر قوله في الإيضاح: ٢٤٤ يدل على أنه من أصحاب الرأي الأول، حيث قال: « وأما المعرفة فعلى ضربين: أحدهما: ما كان معرفة قبل النداء، والآخر: ما كان متعرفا في النداء لتوجه الخطاب إليه » .

(٧) لم أقف عليه فيما اطلعت من كتبه، وأخذ به الجرجاني في المقتصد ٧٥٥/٢-٧٥٦، وابن يعيش في شرح المفصل ١٣٠/١ .

(٨) صحح القولَ الأول في شرح الجمل ٨٩/٢، ولم أقف على تصحيحه للقول الثاني، ونقله عنه أبو حيان في التذييل والتكميل ١٨٩/٤-١٩٠ .

والأولُ أصحُّ؛ لأنَّ ثَمَّ ما لا يَسُوْغُ سَلْبُ تعريفه كاسم الله واسمِ الإشارة والمضمرِ[1] على من يقول بندائه .

الوجه السادس: في تعريف النكرةِ المقصودَةِ في النّداء، وقد اختلفوا في ذلك:

فذهبَ جماعةٌ من النحويين منهم ابنُ مالك[2] أنه تعرَّفَ بالخطَابِ والإقبالِ عليه .

ومنهم مَن قال[3]: تعرَّفَ بالألف واللام المحذوفة، وعُوِّضَ عنها حرفُ النّداء، وصححهُ ابنُ عصفور[4] قال: لأنَّ الخطابَ لا يُعرِّفُ، واستدلَّ على ذلك بقولك: أنت رجلٌ، فقد خاطَبَ رجلاً، وهو مع ذلك نكرةٌ، قال الأستاذُ أبو الحسن بنُ الضّائع[5]: وفيه نظرٌ؛ لأنَّ تعريفَ «أل[6]» بالعَهْدِ، وإذا قلتَ: يا رجلُ، فلا عَهْدَ،

---

(١) قال ابنُ السراج: «ويُحيلُ قولَ من قال: إنه معرفةٌ بالنداء فقط، أنك قد تنادي باسمه مَن لا تعلَمُ له فيه شريكاً كما تقولُ: يا فرزدقُ أقبِلْ ...» الأصول ١/٣٣٠ .

(٢) شرح التسهيل ٣/٣٩٢ . وهو قول سيبويه حيث قال: «وزعم الخليل ـ رحمه الله ـ أن الألف واللام إنما منعهما أن يدخلا في النداء من قبل أن كل اسم في النداء معرفةٌ، وذلك أنه إذا قال: يا رجلُ، ويا فاسقُ، فمعناه كمعنى يا أيها الفاسق، ويا أيها الرجل، وصار معرفةً؛ لأنك أشرتَ إليه، وقصدتَ قصدَهُ، واكتفيتَ بهذا عن الألف واللام» . الكتاب ٢/١٩٧. وهو قول ابن خروف في شرحه على الجمل ٢/٤٤١. وانظر: الأصول ١/٣٣١، والتبصرة ١/٣٤٤، وارتشاف الضرب ٣/١٢١ . وقد رد ابن عصفور هذا القول في شرح الجمل ٢/٨٩ .

(٣) التذييل والتكميل ٤/١٩٠، وارتشاف الضرب ٣/١٢١، والتصريح ٢/١٦٦ .

(٤) شرح الجمل ٢/٨٩ .

(٥) انظر شرحه على الجمل لوحة (٥١ ـ مخطوط) .

(٦) في الأصل: «إلى» .

فإن قيل: الألفُ واللام للحضور؟ قيل: فالحضور هو المعرِّفُ وهو معنى قولهم: تعرَّفَ بالخطاب .

الوجه السابع: ذهب الكسائيُّ[1] أنَّ حركةَ «يازيدُ» و«يارجلُ» حركةُ إعرابٍ، وتبعهُ الرِّيَاشي[2]، واحتجَّا على عدم التنوين بما لا يُجدِي .

٥ ورُدَّ هذا المذهبُ: بأنه لو كانت الحركةُ في «يازيدُ» و«يارجلُ» حركةَ إعرابٍ، لم يجز في نعته النَّصْبُ، وكونه جازَ نصبُهُ دَلَّ على أنَّ الضَّمَّةَ للبناء، وأنَّ له محلاًّ منصوباً .

الوجه الثامن: إذا اضطُرَّ الشَّاعرُ إلى تنوين المنادَى المضمومِ، جاز فيه الضمُّ والنَّصبُ، وأنشَدُوا هذا البيتَ بالوجهَين:

١٠ / سَــلاَمُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيهَا وَلَيسَ عَلَيكَ يَا مَطَرُ السَّلاَمُ[3] [١٨٦/أ]

رُوي برفع «مطر» ونصبِه، واختلفوا في المختار على ثلاثة أقوالٍ:

---

(١) هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين تنظر في الإنصاف ٣٢٣/١، والتبيين: ٤٣٨، وائتلاف النصرة: ٤٥ .
وقد خالف الفراءُ الكسائيَّ، وقال بقول البصريين إلا أنه قال: هو ليس بفاعل ولا مفعول، والبصريون يقولون: موضعه نصبٌ لأنه مفعولٌ . وانظر رأي الكسائيِّ ومَن تبعه في: شرح الكافية ١٣٢/١، وارتشاف الضرب ١٢٠/٣، والهمع ٣٨/٣ .

(٢) العباس بن الفرج الرياشي، أبو الفضل، لغوي بصري، كثير الرواية عن الأصمعي، قرأ كتاب سيبويه على المازني، وعنه أخذ المبرد وابن دريد، توفي سنة ٢٥٧ هـ. أخباره في: أخبار النحويين البصريين: ٩٨، وطبقات النحويين واللغويين: ٩٧، ونزهة الألباء: ١٥٢ .

(٣) من الوافر، وهو للأحوص الأنصاري في ديوانه: ٢٣٧، والبيت في: الكتاب ٢٠٢/٢، والمقتضب ٢١٤/٤، ٢٢٤، والأصول ٣٤٤/١، وما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي: ٤٤، وما يجوز للشاعر في الضرورة: ١٥٧، وضرائر الشعر: ٢٦، وشرح التسهيل ٣٩٦/٣، والخزانة ١٥٠/٢، ٥٠٧/٦ . ومطر: رجلٌ تزوج امرأة كان يهواها الأحوصُ ويكتمُ ذلك، وهي أخت امرأته، فقال فيه هذا الشعر .

الأول: للخليل وسيبويهِ[١] - رحمهما الله - ومن قال بقولهما من البصريين أنَّ المختارَ الرفعُ، ووجهُهُ: أنه مُشَبَّهٌ بمرفوعِ ما لا ينصرفُ، ومرفوعُ ما لا ينصرفُ إذا اضطُرَّ إلى تنوينه نُوِّنَ وتُرِكَ مرفوعاً، فكذلك هذا.

فإن قيل: هذا التنوينُ تنوينُ التمكين، فكيف يَلحَقُ حركةَ البناء ؟

فالجوابُ: أنَّ هذه الضمَّةَ في البناء تُشبه ضمَّةَ الإعراب، ولهذا جاء النعتُ على لفظها وعلى موضعها .

الثاني: لأبي عَمْرٍو، وعيسى بنِ عُمَر، ويونسَ، والمبردِ، والجرميِّ[٢] أنَّ المختارَ النصبُ، ووجهُهُ: أنه مُشَبَّهٌ بمجرور ما لا ينصرفُ، فكما أن مجرورَ ما لا ينصرفُ إذا اضطُرَّ إلى تنوينه، رجَعَ إلى الأصل من الجرِّ بالكسرة؛ لأنه مفتوحٌ في موضع جرٍّ، كذلك هنا رجَعَ إلى الأصل من النصب؛ لأنه مضمومٌ في موضع نصبٍ.

ورُدَّ: بأنه لو كان كمجرورِ ما لا ينصرفُ، لوجَبَ أن يُتبَعَ على موضعه، فلمَّا أُتبِعَ على لفظه، عَلِمْنا أنه بمنزلة مرفوعِ ما لا ينصرفُ؛ لأنَّ مرفوعَ ما لا ينصرفُ يُتبَعُ على لفظه .

---

(١) الكتاب ٢/٢٠٢، وانظر: المقتضب ٤/٢١٣، والأصول ١/٣٤٤، وأمالي الزجاجي: ٨٣، وشرح الجمل ٢/٩٤، وشرح التسهيل ٣/٣٩٦، والهمع ٣/٤١-٤٢ .

(٢) المصادر السابقة ، أضف إليها: كتاب (أبو عمر الجرمي) ص: ٢٢٤، وكتاب (عيسى بن عمر الثقفي) ص: ٢٧٦ .

الثالث: للأعلَم[1] وتبعَهُ ابنُ مالكٍ[2] وهو الفَرقُ بين أن يكون المنادَى علَماً في الأصل أو نكرةً، فإن كان علَماً فالرفعُ هو المختَارُ، قال الشَّاعرُ:

سَــلاَمُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيهَا

وإن كان نكرةً فالنصبُ هو المختارُ، قال الشَّاعرُ:

أَعَبْداً حَلَّ في شُعَبَى غَرِيباً[3]

---

(١) لم أقف على هذا الرأي له، وفي تحصيل عين الذهب ٣١٤ قال: « وكلا المذهبَين مسموعٌ عن العرَب، والرفعُ أقيَسُ؛ لما تقدم من العلة » . وقد نسب هذا الرأي إلى الأعلم أيضاً في التصريح ١٧٢/٢ .

وقد اختار السيوطي مذهباً منفرداً، حيث ذهب إلى عكس ما ذهب إليه ابنُ مالك، قال في الهمع ٤٢/٣: « وعندي عكسه [أي: عكس مذهب ابن مالك] وهو: اختيار النصب في العلم؛ لعدم الإلباس فيه، والضمِّ في النكرة المعينة؛ لئلا يلتبس بالنكرة غير المقصودة، إذ لا فارقَ حينئذ إلا الحركة لاستوائهما في التنوين » ثم أتبع السوطي رأيه قائلاً: « ولم أقف على هذا الرأي لأحد » .

(٢) شرح التسهيل ٣٩٩/٣ .

(٣) من الوافر، وهو صدر بيت لجرير في ديوانه: ٦٥٠/٢، من قصيدة طويلة يهجو فيها العباس ابن يزيد الكندي مطلعها:

أَخَالِدُ عَادَ وَعْدُكُمْ خِلاَبَا وَمَنَّيتَ المواعِدَ والكِذَابَا

وعجزه:

أَلُوماً لا أبا لَكَ واغترابا

والبيت في: الكتاب ٣٣٩/١، ٣٤٤، ومعاني الفراء ٢٩٧/٢، وإصلاح المنطق: ٢٢١، والجمل: ١٥٦، وشرح أبياته (الحلل): ٢٠٦، وشرح التسهيل ٣٩٧/٣، والخزانة ١٨٣/٢.

وشُعَبَى: موضع، وفي معجم البلدان ٣٤٦/٣: « قال ابنُ خالويه: شُعَبَى: اسم موضع في بلاد بني فزارة، وقال نصر: شُعَبَى: جبلٌ بحمى ضرية لبني كلاب... وقال الأصمعي: شُعَبَى للضباب، وبعضها لبني جعفر ... » وانظر: معجم ما استعجم ٧٩٩/٣، وفيه: « هي جُبيلاتٌ متشعباتٌ » .

ووجهُ التفرقةِ: أنَّ العلَمَ أقربُ شبَهاً بالضمير، فالأولى إذا اضطُرَّ إلى تنوينه أن يبقى على ضمِّهِ، بخلاف النكرة فإنها أبعدُ شبهاً بالمضمَرِ، / فالنصبُ فيه أولَى [١٨٦/ب] عند الاضطرار إلى تنوينه .

والصحيحُ ما(١) ذهَبَ إليه سيبويهِ .

٥ قلتُ: ما قدَّمْناه من الخلاف هو خلافٌ في الجواز، ويَظهَرُ من ابن عصفور في «شرح الجمل(٢)» أنه خلافٌ بالمنع، فالذي يقولُ بالرفع يمنَعُ النصبَ، والذي يقولُ بالنصب يمنعُ الرفعَ، والدليلُ [على](٣) أنَّ سيبويهِ يمنعُ النصبَ قولُه(٤): «ولم نَسمَعْ عربياً يقولُه» يعني النصبَ مع التنوين .

والصحيحُ أنه خلافٌ في الجواز، وقد سُمِعَ النَّصبُ، وكلامُ سيبويهِ محمولٌ

١٠ على التأويل .

فإن كان المنادَى نكرةً غيرَ مقصودة(٥):

فلا تخلو أن تكون موصوفةً أو لا، فإن كانت موصوفةً فسيأتي حكمُهَا(٦)، وإن كانت غيرَ موصوفة فالكلامُ عليها من وجهَين:

الأول: أنه منصوبٌ، وجاء على أصله من الإعراب؛ لأن موجِبَ البناء قد

١٥ انتَفَى؛ لأن النكرةَ المقصودةَ إنما بُنِيَتْ لشبهها بالمضمَرِ؛ لكونها لمعيَّنٍ، بخلاف

---

(١) في الأصل: «والصحيح إلى ما ذهب» .

(٢) قال: «فإذا نوِّنَ المنادَى للضرورة كما ينوَّن ما لا ينصرفُ، فاختيار سيبويهِ ـ رحمه الله ـ الرفعُ، واختيار أبي عمرو بن العلاء النصبُ» شرح الجمل ٢/٩٤ .

(٣) زيادة يستقيم بها السياق .

(٤) الكتاب ٢/٢٠٣ .

(٥) أما النكرة المقصودة فقد ضُمن الحديث عنها في (المفرد المعرفة) ص: ٥٨٧ .

(٦) انظر صفحة: ٦٠٢ .

النكرة غيرِ المقصودَة، فإنها لغير معيَّنٍ، فلم تُشبه المضمَرَ، فانتفى موجِبُ البناء فأُعرِبَت .

الوجه الثاني: اختلفَ النحويون في نداء النكرة غير المقصودة على أربعةِ أقوالٍ:

الأول: جوازُ ندائها مطلَقاً، وهو الصحيحُ[1]، وجازَ نداءُ النكرة غيرِ المقصودة؛ لأن المتكلمَ ليس غرضُهُ في معيَّنٍ، إنما غرضُهُ في واحدٍ ممَّن ينطلِقُ عليه لفظُ المنادَى نحو قولِ الأعمى: يا رجلاً خُذْ بيَدِي، ألا ترى أنه لم يُعَيِّنْ واحداً من الرجال؛ لأن غرَضَه حاصلٌ في أيِّ رجُلٍ كان، ومنه قولُ الشَّاعر:

أَيَا رَاكِباً إمَّا عَرَضتَ فَبَلِّغَنْ ... نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَلاَّ تَلاَقِيَا[2]

/ ألا ترى أنَّ قصدَه ليس في راكبٍ معيَّنٍ، إنما قصدُهُ في تبليغ رسالتِهِ مع أيِّ [١٨٧/أ] راكبٍ كانَ، وقال الآخَرُ:

أَلاَ يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ ... عَلَيكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلاَمُ[3]

---

(١) وهو قول جمهور البصريين. انظر المساعد ٢/٤٩٠ .

(٢) من الطويل، وهو لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، أحد شعراء الجاهلية الفرسان من اليمن، كان سيد قومه من بني الحارث بن كعب، وكان هو قائدهم يوم الكلاب الثاني فأسرَتْهُ تيم، وخيَّرَتْهُ كيف يرغبُ أن يموتَ، فاختار أن يشرب الخمر صرفاً، ويُقْطَعَ عرقُهُ الأكحل، ففعل به ذلك، ومات نزفاً. أخباره في: المحبَّر: ٢٥١، واللآلي ٣/٦٣، والخزانة ٢/٢٠٢ .
وينسبه بعضهم لمالك بن الريب، وليس كذلك، انظر الخزانة ٢/١٩٤.والبيت من قصيدة مروية في المفضليات: ١٥٥، وانظر شرحها لابن الأنباري: ٣١٥، وشرحها للتبريزي ٢/٧٦٦. والشاهد في: الكتاب ٢/٢٠٠، والمقتضب ٤/٢٠٤، والأصول ١/٣٣١، ٣٦٩، وشرح الجمل ٢/٨٤، وشرح التسهيل ٣/٣٩١، ٣٩٧ .

(٣) من الوافر، ويُنسب إلى الأحوص، انظر حاشية ديوانه: ٢٣٩ . والبيت في: الأصول ١/٣٢٦، ٢/٢٢٩، والمسائل البصريات ١/٦٣٦، وما يجوز للشاعر في الضرورة: ٣٢٩، وأمالي ابن الشجري ١/٢٧٦، شرح الجمل ١/٢٤٥، ٢/٨٤، والخزانة ٢/١٩٢ . ونخلةٌ: كنايةٌ عن امرأة معينة، وذات عرق: ميقات أهل العراق للإحرام بالحج، وهو الحد بين نجد وتهامة. انظر المرصع: ٢٢٧، ومعجم البلدان ٤/١٠٧ .

وقال الآخَرُ:

أَدَاراً بِحُزْوَى هِجْتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً ... فَمَاءُ الهَوَى يَرْفَضُّ أَو يَتَرَقْرَقُ[1]

وقال الآخَرُ:

لَعَلَّكَ يَا تَيْساً نَـــزَا فِي مَرِيرَةٍ ... مُعَذِّبُ لَيلَى أَنْ تَرَانِي أَزُورُهَا[2]

فهذه كلُّها نكراتٌ غيرُ مقصودةٍ .

٥

فإن قلتَ: كيف تكون هذه نكراتٍ مع أنها عند المتكلم معارفُ[3]، ألا ترى

---

(١) من الطويل، وهو مطلع قصيدة لذي الرمة في ديوانه: ٤٥٦/١. والشاهد في: الكتاب ١٩٩/٢، والمقتضب ٢٠٣/٤، وشرح الجمل ٨٣/٢، ٨٥، وشرح المفصل ٨٦/٤، وشرح التسهيل ٣٩٧/٣، وارتشاف الضرب ١٢١/٣، والتذييل والتكميل ١٩١/٤، الخزانة ١٩٠/٢ . وحُزوى: موضع بنجد في ديار تميم، وقال الأزهري: جبلٌ من جبال الدهناء. معجم البلدان ٢٥٥/٢. وماء الهوى: الدمع الذي يدمعه من الهوى، ويرفضُّ: يسيلُ متفرقاً، ويترقرق: يجيءُ ويذهبُ في العين من غير أن ينحدر. (الديوان) وفي المقاصد النحوية ٢٣٦/٤: حكى بعضهم أن معنى (يترقرق) هنا: يتدفقُ .

(٢) من الطويل، وهو لتوبة بن الحميِّر العُقيلي، شاعرٌ إسلاميٌّ، من الشعراء اللصوص، وأحد عشاق العرب، كان يتعشق ليلى الأخْيَلية. أخباره في: الشعر والشعراء ٤٤٥/١، والأغاني ٢٠٤/١١، وشرح أبيات المغني ٢٥/٢. والحُميِّر: تصغير حمار. انظر الاشتقاق: ٢٩٩ . والبيت في ديوانه: ٣٧،وفيه: « معاقب ليلى » . والرواية في الأصل: « سورة » بدل « مريرة » وهو تحريف. والشاعر في هذا البيت يخاطب زوجَ صاحبته ليلى. والشاهد في: الكتاب ٢٠٠/٢، وتحصيل عين الذهب: ٣١٠، ٣٢٦، والمقتضب ٢٠٣/٤، وشرح الجمل ٨٣/٢، ٨٥، والتذييل والتكميل ١٩١/٤ . والمريرة: الحبل، جعله كتيس مشدود بحبل .

(٣) في التذييل والتكميل ١٩٢/٤: « وزعم ابنُ الطراوة أن المناديات في هذه الأبيات معارفُ، وإلا فكيف يقول: « هجت للعين عبرةً » لدارٍ لا يعرفها ... هذا مما يجب أن يطوى ولا يتكلم به » . وكلام ابن الطراوة في كتابه الإفصاح: ١١٨، وانظر الرد عليه في التذييل والتكميل ١٩٢/٤ .

أن قولَه: «يانخلةً» كنايةٌ عن امرأة معيَّنة، وكذلك قولُ الآخرِ: «أداراً بحُزوى» وهي عنده دارٌ مُعيَّنة، ولولا ذلك لما هيَّجت عَبرَتَهُ، وكذلك قوله: «يا تيساً» هو عنده زوجُ ليلى، فهو معرفةٌ ؟

فالجوابُ: أن التنكيرَ باعتبار المخاطَبِ لا باعتبار المتكلِّم، ألا ترى لو قال المتكلِّمُ: جاءني رجلٌ وهو عنده مُعيَّنٌ، لم يُخرِجْهُ ذلك عن كونه نكرةً عند المخاطَب، فالقصدُ من هذه النكراتِ في هذه الأبياتِ الإبهامُ على المخاطَب، وقد حصَلَ، وأيضاً فإن العرَب وضعت للمعارف ألفاظاً معيَّنةً، فلا تُطلِقُ معرفةً إلا على لفظٍ من تلك الألفاظ، وما سواها من الألفاظ لا يُطلَقُ عليه معرفةٌ، وإن كان معناه معيَّناً عند المتكلِّم، ويمكن أن يُخرَّج «أداراً بحُزوى» على أن الدارَ هنا غيرُ معيَّنة عندَه، فهي نكرةٌ إلا أنه أتى دارَ نأْيٍ ذَكَّرَتْهُ دارَ محبوبتِه، فهيَّجَت عَبرَتَه، فكأنَّ الديارَ كلَّها عنده دارُ حُزوى، وينظرُ إليه قولُ متمِّمِ بنِ نُوَيرَةَ[1]:

وَقَالُوا أَتَبْكِي كُلَّ قَبْرٍ رَأَيْتَهُ ... لِقَبْرٍ ثَوَى بَيْنَ اللِّوَى فَالدَّكَادِكِ

/ فَقُلْتُ لَهُمْ: إِنَّ الأَسَى يَبْعَثُ البُكَى ... دَعُونِي فَهَذَا كُلُّهُ قَبْرُ مَالِكِ [١٨٧/ب]

---

(١) هو متمم بن نُوَيرة، من ثعلبة بن يربوع، من تميم، أدرك الإسلام فأسلم وحسن إسلامه، أكثر شعره في رثاء أخيه مالك الذي قتله خالد بن الوليد رضي الله عنه في حروب الردة باليمامة. أخباره في: طبقات فحول الشعراء ٢٠٤/١، والشعر والشعراء ٣٣٧/١، والإصابة ٣٤٠/٣، والخزانة ٢٤/٢ .

والبيت من الطويل في ديوانه: ١٢٥، وروايته:

فقال أتبكي كل قبرٍ رأيتَهُ ... لقبرٍ ثَوَى بَينَ اللِّوَى فَالدَّكَادِكِ

فقلت له إن الشجا يبعث الشجا ... فدعني ... ...

وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ١٩٢/٤. واللِّوى: في الأصل: منقطع الرملة، وهو وادٍ من أودية بني سُليم. معجم البلدان ٢٣/٥، والدكادك: قال ياقوت: دكة: موضع بظاهر دمشق في الغوطة. معجم البلدان ٤٥٩/٢ .

/ فَقُلْتُ لَهُمْ: إنَّ الأَسَى يَبْعَثُ البُكَى دَعُوني فَهَذَا كُلُّهُ قَبْرُ مَالِكِ [١٨٧/ب]

وأماً قولُ الصَّلَتَان[١]:

أَيَا شَاعِراً لاَ شَاعِرَ اليَومَ مِثْلُهُ جَرِيرٌ ولَكِن في كُلَيبٍ تَوَاضُعُ

فظاهرُهُ أنَّ النكرةَ فيه مقصودةٌ، بدليل أنه قد فسَّرها بقوله: «جريرٌ» .

٥ وأجابُوا عنه: بأن «يا» للتَّنبيه، و«شاعراً» منصوبٌ بفعل مضمَرٍ؛ أي؛ الزَمُوا شاعراً هذه صفتُهُ[٢].

وعندي أنَّ النكرةَ فيه باقيةٌ على إبهامها؛ لأنَّ المتكلمَ أراد أولاً الإبهامَ على السَّامع لتعظيم الأمر في نفسِهِ، وليتشوَّقَ إلى التفسير الذي بَعْدُ، ثمَّ فسَّر هذه النكرةَ باسمِ علَمٍ[٣] .

١٠ ونظيرُهُ في التفسير بعد الإبهام لتعظيم الأمر قولُه تعالى: ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فيها بالغُدُوِّ والآصَالِ رِجالٌ ﴾[٤] على قراءة ﴿يُسَبَّحُ﴾[٥] مبنياً لما لم يُسمَّ فاعله، ألا ترى أنه لم يذكر أولاً[٦] الفاعل ثمَّ ذُكِرَ ثانياً على جهة البيان بعد الإبهام، كأنَّ

---

(١) هو قُثَم بن خَبِيئَةَ، من بني عبد القيس، ويعرف بـ« الصلَتان العبدي » ، والصلَتان معناه: الشديد الصلب، قال الآمدي: « شاعرٌ مشهورٌ خبيث » . احتُكِمَ إليه في الحكم بين جرير والفرزدق. أخباره في: الشعر والشعراء ١/٥٠٠، والمؤتلف والمختلف للآمدي: ١٤٥، ومعجم الشعراء: ٢٢٩، ومعاهد التنصيص ١/٧٤، والخزانة ٢/١٨٢ .
والبيت في: الكتاب ٢/٢٣٧، والمقتضب ٤/٢١٥، وشرح الجمل ٢/٨٦، والتذييل والتكميل ٤/١٩٢، والخزانة ٢/١٧٤ .

(٢) انظر الكتاب ٢/٢٣٦-٢٣٧ .

(٣) انظر تحصيل عين الذهب: ٣٢٦ .

(٤) سورة النور: من الآية: ٣٦ .

(٥) وهي قراءةُ ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر عنه. السبعة: ٤٥٦، وحجة القراءات: ٥٠١ .

(٦) كتبت في الأصل: « والا » .

سائلاً يقول: مَن المسبِّحُ ؟ فقيل: هم رجالٌ،أو يسبِّحُهُ رجالٌ .

انتهى تقريرُ هذا القول، وهو الصحيحُ .

القول الثاني: أنه لا يجوزُ نداءُ النكرة غيرِ المقصودة وهو مذهبُ المازنيِّ[1]، وما جاء مما ظاهرُهُ أنه نكرةٌ غيرُ مقصودة، فهو عنده نكرةٌ مقصودَةٌ، وكان حقُّها أن تكونَ مبنيةً على الضمِّ إلا أنه نُوِّنت ضرورةً .

ورُدَّ: بأن ذلك قد جاء في فصيح الكلام[2]، فكيف يكونُ ضرورةً ؟

القول الثالث: للكوفيين[3] أن النكرةَ غيرَ المقصودة لا تُنادَى إلاَّ أن تكونَ موصوفةً نحو: يارجلاً قائماً، أو خلَفاً من موصوفٍ نحو: ياذاهباً، فـ«ذاهِبٌ» صفةٌ لموصوف؛ أي: يارجلاً ذاهباً، فحُذِفَ «رجل» وخلَفَهُ / صفتُهُ، ولا يجوز عندهم [١٨٨/أ] يا غلاماً بالنصب، بل يُبنى على الضم؛ لأن النَّصْبَ عندهم لا يكونُ إلا مع الطُّول، فالصفةُ عندَهم تُطَوِّلُ الاسمَ، وزعمُوا أنه لم يُسمَعْ من العرَب إلا موصوفاً أو خلفاً من موصوف.

ورُدَّ على الكوفيين: بأنَّ الطولَ بالصفة لا يَلزَمُ منه النَّصبُ، ولو كان ذلك موجِباً للنصب لوَجَب نصبُ «أيٍّ» في قولك: ياأيُّهَا الرجُلُ؛ لأنه قد وُصِفَ بـ«الرجل»، وكذلك: يازيدُ الطَّويلُ، وفي عدم ذلك دليلٌ على أنَّ الصفَةَ لا تُوجِبُ نصبَ المنادَى، قالوا: وما يقبَلُهُ القياسُ لايقدحُ فيه [عَدَمُ][4] وُرُودِ السَّمَاعِ .

---

(١) انظر رأيه في: شرح الجمل ٨٣/٣، والتذييل والتكميل ١٩٠/٤، وارتشاف الضرب ١٢٠/٣، والمساعد ٤٩٠/٢، والتصريح ١٦٧/٢، والهمع ٣٩/٣ .

(٢) قالت العرَبُ: يا رجلاً صالحاً. انظر الكتاب ١٨٢/٢، وشرح الجمل ٨٥/٢ .

(٣) انظر: شرح ابن القواس ١٠٤٠/٢، والتذييل والتكميل ١٩٢/٤، وارتشاف الضرب ١٢٠/٣، والهمع ٣٩/٣ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وانظر: التذييل والتكميل ١٩٢/٤، وارتشاف الضرب ١٢٠/٣ .

القول الرابع: أنه يجوزُ نداءُ النكرة المقبَلِ عليها، ولا يجوزُ نداءُ النكرة غيرِ المقبَلِ عليها[1].

فإن كان نكرةً موصوفةً نحو: يارجلاً كريماً، ويارجلاً قامَ، فهو منصوبٌ عند البصريين لا غيرُ، وأجازَ الكسائيُّ[2] فيه النصبَ والرفعَ مُطلَقاً، وفرَّق الفرَّاءُ[3]؛ فأوجَبَ النَّصْبَ إذا عاد من الصفةِ ضميرُ غَيْبَةٍ نحو: يارجلاً ضرَبَ، وأوجَبَ الرفعَ إذا عاد منها ضميرُ خِطابٍ نحو: يارجلُ ضربتَ، ووجه التفرقة: أنَّ ضميرَ الخِطَابِ يُقَرِّبُ النكرةَ من القصد، بخلاف ضميرِ الغَيبة .

فإن كان المنادَى مضافاً :

فلا يخلو أن يكونَ مكرَّراً أو لا، **فإن كان مكرَّراً** نحو :

ياتَيمُ تَيمَ عَدِيٍّ ... ...[4]

---

(١) هذا هو القولُ الثاني نفسُه ، وقد ذكره المصنف ونسبه إلى المازني، فحاصل الأقوال التي ذكرها المصنف في نداء النكرة المقصودة هنا ثلاثة، وزاد ابن عقيل قولاً رابعا يمكن اندراجه تحت القول الثاني أيضاً وهو قول الأصمعي بالمنع مطلقاً. انظر المساعد ٤٩٠/٢ .

(٢) انظر رأيه في التذييل والتكميل ١٩٢/٤، وارتشاف الضرب ١٢٠/٣، والهمع ٣٩/٣ .

(٣) جاء هذا الرأي منسوباً إليه في ارتشاف الضرب ١٢٠/٣، والهمع ٣٩/٣، وما صرحَ به الفراءُ في معاني القرآن ٣٧٥/٢-٣٧٦ يدل على أنه يقول برأي الكسائي، فقد قال في الموضع المذكور ما نصه: « والعرَبُ إذا دعَت نكرةً موصولةً بشيءٍ آثرَت النصبَ، يقولون: يا رجلاً كريماً، ويا راكباً على البعير أقبِلْ ... ولو رفعْتَ النكرةَ الموصولةَ بالصفة كان صواباً... » .

(٤) قطعةٌ من صدر بيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه: ٢١٢/١، من قصيدة يهجو فيها عُمَرَ بنَ لجأ التيمي. وتمام البيت:

يا تيمُ تيمَ عَديٍّ لا أبا لكُمُ لا يُلقِيَنَّكُمُ في سَوءَةٍ عُمَرُ

وفي الديوان: (لا يُوقِعَنَّكُمُ). والشاهد في: الكتاب ٢٠٥/٢، والمقتضب ٢٢٩/٤، والأصول ٤١٨/١، والمسائل المنثورة ٩٠، وأمالي ابن الشجري ٣٠٧/٢، وشرح المفصل ١٠/٢، ١٠٥، والخزانة ٢٩٨/٢، وغيرها من المصادر . ومعناه: لا يوقِعَنَّكُمْ في هجاء فاحشٍ من أجل تعرُّضِهِ وتحكُّكِهِ بي. وعَدِيٌّ: هو عدي بن عبد مناة. وعُمَر: هو عمرُ بن لَجأ التيمي .

فالكلامُ عليه من وجهَين:

الأول: لا يخلو المضافُ المكرَّرُ أن يكونَ اسمَ جِنسٍ أو صفـةً أو علَمـاً، فـإن كان اسمَ جنس نحو: يارجلُ رجلَ القوم، فالثاني منصوبٌ لا غـيرُ، والأول اتفقـوا على ضمِّهِ، واختلفوا في جواز نصبِـهِ؛ فأجـازه البصريـون مـن غـير تنويـن، ومنعـه الكوفيون مُطلَقاً. ٥

فإن كـان صفةً نحو:ياصاحبَ صاحِبَنا،فاتفقوا في الأول على الضمِّ والنَّصْبِ، إلا أنهـم / اختلفُـوا في كيفيـة النَّصْبِ؛ فـالبصريون يَنصِبُـون مـن غـير تنويـن، [١٨٨/أ] والكوفيون[١] ينوِّنونَهُ .

فإن كان علَماً نحو :

يَا تَيمُ تَيمَ عَـديٍّ ١٠

و:

يَا زَيدُ زيدَ اليَعْمَلاَتِ ...[٢]

---

(١) في الأصل: « والكوفيين » .

(٢) رجزٌ نُسِبَ في الكتـاب ٢٠٥/٢ إلى بعـض وَلَـدِ جرير، ومثلـه في: المفصـل: ٥٨ وأغلـب شروحه.
ونُسب إلى عبد الله بن رواحة يخاطب زيد بن أرقم، وكان يتيماً في حجره، ويحثـه علـى أن ينزل ويحدو. والبيت في ديوانه ص: ١٥٢، مع ثلاثة أبياتٍ أخرى بعده .
وهو بهذه النسبة في كثير من كتب السيرة. وفي بعض نسخ الكامل نسبه بعض النساخ خطأً إلى عُمَرَ بنِ لجأ التيمي، وهو غير موجود في شعره المطبوع، انظر الكـامل ١١٤٠/٣ هـامش (٢) . قال أستاذنا الدكتور عبد الرحمن العثيمين في حاشية التخمير ٣٤٨/١: والغريـب مـن الزمخشري أنه نسبه في (شرح أبيات الكتاب) له إلى عبد الله بن رواحة .
وفي شرح شواهد المغني ٨٥٥/٢ أورد السيوطي أرجوزةً أولها هـذا البيـت، ونقـل عـن ابـن الأعرابي في نوادره نسبتها إلى بكير بن عبد الربعي، علمـاً أنـه أورد البيـت الشـاهد ثانيـة في ٨٥٥/٢ ونسبه إلى عبد الله بن رواحة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ . وتتمة البيت:
يَا زَيدُ زيدَ اليَعْمَلاَتِ الذُّبَّلِ
وانظر الشـاهد في: المقتضـب ٢٣٠/٤، واللامـات ١٠٢، والخزانـة ٣٠٣/٢ . واليعمَـلات: الإبل القوية على العمل السريعة. المنتخب ٢٢٧/١، وكفاية المتحفظ: ٨٧ .

فيجوز في الأول الضمُّ والنَّصبُ .

فإن كان المضافُ إليه ياءَ المتكلم نحو: يازيدُ زَيدِي، فقال الشيخُ أبوحيَّان[1]: في جوازه نظرٌ .

الوجه الثاني: في إعراب هذه المسألةِ:

أماَّ إنْ ضَمَمْتَ الأوَّلَ، فيكونُ منادًى[2] مفرَداً، وحينئذٍ يجوز في نصب الثاني أوجهٌ[3]:

أن يكون منادًى مستأنَفاً على حذف حرف النِّداءِ؛ أي: ياتيمَ عَديٍّ .

أو منصوباً على إضمار «أعني» .

أو عطفَ بيان .

أو بدلاً .

وزادَ ابنُ مالكٍ[4] أن يكونَ تأكيداً، وردَّه الشيخُ أبوحيَّان[5]: بأنه غيرُ صالحٍ لقِسمٍ من قسمَي التوكيد؛ أما المعنويُّ فليس من ألفاظه، وأما اللفظيُّ فقد اختلفَت جهةُ التعريف فيهما؛ الأولُ معرفةٌ إمَّا بالعلمية وإمَّا بالنداء، وأمَّا الثاني فمعرفةٌ بالإضافة، وإذا اختلَفَت جِهَتَا التعريف، لم يكن تأكيداً لفظياً .

---

(١) ارتشاف الضرب ١٣٦/٣ .

(٢) كلمة « منادىً » مكررة في الأصل .

(٣) في الأصل: « أوجهاً » .

(٤) شرح التسهيل ٤٠٥/٣

(٥) التذييل والتكميل ٢٠٩/٤، وارتشاف الضرب ١٣٥/٣ .

وأجازَ السيرافيُّ[1] انتصابَه على النّعت على تأويل الاشتقاق، قاسَهُ على «يازيدُ بنَ عَمْرو»، وهو قولٌ ضعيفٌ[2]؛ لأنه لا يُقالُ بمثل هذا حتى لا يُوجَدَ عنه مَندُوحَةٌ، وقد وجَدْنا له غيرَ هذا الإعرابِ، فيُحمَلُ عليه، ولا يُرتَكَبُ مثلُ هذا، والفَرقُ بين يازيدُ زيدَ عَمْرٍو، وبين يازيدُ بنَ عَمْرٍو: أنَّ الأوَّلَ مختصٌّ بالنداء، والثاني يكونُ في النداء وغيره .

وأمَّا إن نصَبْتَ الأوَّلَ ففي إعرابه مَذَاهِبُ:

الأول: لسيبويهِ[3] أنه مُضَافٌ للثالث، والثاني مُقحَمٌ بين المضاف والمضاف إليه، فكان الأصلُ: ياتيمَ عَديٍّ تيمَه، بإضافة / «تيم» الثاني إلى ضمير «عَديٍّ»، ثمَّ [١٨٩/أ] أُقحِمَ «تيم» الثاني من غيرِ ضميره بين المضاف والمضاف إليه، وإعرابُهُ في حال إقحامِهِ تأكيدٌ لـ«تيم» الأوَّل، ويكونُ قد فصَلَ بين المضاف والمضاف إليه بالتأكيد، ولا يجوزُ الفصلُ بين المضاف والمضاف إليه في فصيح الكلام إلا في هذه المسألةِ، ولا يُعرَبُ في حال إقحامِهِ بدلاً ولا عطفَ بَيَانٍ؛ لأنَّ الاسمَ لا يُبدَلُ منه إلا بعدَ كَمَالِهِ، و«تيمَ» الأوَّلُ لم يَكمُلْ إلا بالإضافة، فلو أبدَلْتَ «تيمَ» الثاني من الأوَّلِ، لكنتَ قد أبدَلْتَ منه قبلَ تمامه .

---

(١) شرح الكتاب ٤٧/٣ (مخطوط) . قال أبو سعيد: « وعندي وجهٌ ثالثٌ لم أعلم أحداً ذكره، وهو قويٌّ في نفسي، وذلك أن تجعل أصله: يا زيدُ زيد عمرو، فيكون « زيد عمرو » الثاني نعتاً للأول مثل قولنا: يا زيدُ بن عمرو، ثم تتبع حركة الأول المبني حركةَ الثاني المعرب؛ لأن « زيد عمرو » في بيانه للأول مثل: « ابن عمرو » لاجتماع الأولين منهما في أنهما مبنيان، وأنهما مُنادَيان ما يجتمعان في حكم اللفظ » .

(٢) في النكت ٥٥٥/١ قال الأعلم معقباً على رأي السيرافي: « وهذا وجهٌ قويٌّ » .

(٣) الكتاب ٢٠٦/٢ .

الثاني: للمبرِّدِ[١] أن يكونَ الأوَّلُ مضافاً إلى مثل ما أُضيفَ إليه الثاني، ثم حُذفَ للعلم به، فإذا قلتَ: ياتيمَ تيمَ عديٍّ فالتقدير عنده: ياتيمَ عَديٍّ تيمَ عَديٍّ، ثمَّ حَذَفَ «عَديٍّ» الأوَّلَ لدلالة الثاني عليه، ويكونُ «تيم» الثاني بدلاً، أو عطفَ بَيَان، أو تأكيداً من «تيم» المحذوفِ، وجاز هذا كلُّهُ؛ لأنه في حكْمِ الموجود، ويجوزُ أن يكونَ منادىً مستأنَفاً.

ورُدَّ مذهَبُ المبردِ: بأنه لو كان «تيمَ» الأوَّلُ على حذف مضافٍ [إليه][٢] لَلَزِمَ تنوينُهُ؛ لأن الاسمَ المضافَ إذا حُذف المضافُ إليه نُوِّنَ[٣].

القول الثالث: للأعلَم[٤] أنَّ الاسمَين مركَّبان تركيبَ خمسَةَعَشَرَ، ثمَّ أُضيفَا لما بعدَهُمَا .

ورُدَّ بأنَّ البناءَ للتركيبِ لم يثبُتْ في باب النِّدَاء، فلا يُقالُ به مع إمكانِ غيرِهِ.

القول الرابع: للفرَّاءِ[٥] أنَّ الاسمَين كلُّ واحد منهما مُضَافٌ للمذكور،

---

(١) في كثير من المصادر نُسِبَ هذا الرأي إلى المبرد، ولم أجد نصاً للمبرد يدل على ذلك، وكلامه في المقتضب لا يخصص هذا الرأي دون غيره، بل إننا نرى المبرد يذكر في مثل: يا زيدَ زيدَ عمرو تخريجَ سيبويه، وهذا التخريجُ المنسوب إليه، ولم يصرح باختياره له، مع أنه تعرض للمسألة في غير موضع، بل إنه في بعض الأحيان لا يذكر إلا تخريج سيبويه، انظر مثلاً المقتضب: ٢٢٧/٤، وراجع حاشية (٢) منه، والكامل: ٦٦٩/٢، ١١٤٠/٣. اللهم إلا إذا كان نصٌّ على ذلك صراحة في كتاب لم يظهر لنا بعدُ، ولعل في قول ابن عصفور في شرح الجمل ٩٦/٢: «واستدل المبرد على صحة ما ذهب إليه بأن في كلا المذهبَين حذفاً، وفي مذهب سيبويه - رحمه الله - تقديم وإقحام، فما ذهبنا إليه أولى» - ما يؤكدُ على ذلك .

(٢) كلمة «إليه» ساقطة من الأصل .

(٣) انظر شرح الجمل ٩٦/٢-٩٧ .

(٤) تحصيل عين الذهب: ٨٣ . وانظر شرح التسهيل ٤٠٥/٣ .

(٥) لم أقف عليه فيما اطلعت من معانيه، قال أبو حيان عن هذا الرأي: «قال بعضُ أصحابنا: وهذا الذي قال حَسَنٌ جداً، وفيه ردٌّ على المبرد ...» التذييل والتكميل ٢١٠/٤، وانظر الهمع ٥٨/٣ .

فـ«تيمَ» الأوَّلُ والثاني مضافان لـ«عَديٍّ» .

وردَّ بأن عاملَين لا يَعمَلان في معمُولٍ واحدٍ .

فإن كان المنادَى مضافاً غيرَ مكرَّرٍ، فلا يخلو أن تكونَ الإضافةُ محضَةً أو غيرَ محضَةٍ؛ فإن كانت غيرَ محضَةٍ نحو: / ياحسَنَ الوجهِ، فذهَبَ الأخفشُ والمبردُ[1] أنه [١٨٩/ب] من قبيل المطَوَّلِ[2]؛ لأنَّ إضافتَهُ في حكم الانفصال، فكأنَّكَ قلتَ: ياحسناً وجهُـهُ. وذهب ابنُ السَّرَّاجِ[3] أنه من قبيل الـذي إضافتُـهُ محضَـةٌ، وقـولُ الأخفـش عندهـم أصحُّ، وثمرةُ الخلاف تأتي في النَّعت .

فإن كانت الإضافةُ محضةً، فـلا تخلـو أن تُضـافَ إلى نكـرةٍ أو معرِفَـةٍ، فـإن أُضيفَت إلى نكرة نحو: يا أخا رجُلٍ أو يـا رَجُـلَ سُـوءٍ، فهـو نكـرةٌ، وإنمـا أُعـرِبَ إعرابَ المضاف إلى المعرفة ليجريَ البابُ مَجرىً واحـداً[4]، ولا يجـوزُ أن يتعـرَّفَ بقصد النداء ؛لما يَلزَمُ في ذلك من التدافُعِ؛ لأن إضافتَهُ إلى النكرة تُؤذِنُ بأنه نكـرةٌ، وتعريفُه بقصد النـداء يُـؤذِنُ بـالتعريف، والشـيءُ لا يكـونُ معرفـةً نكـرةً في حـالٍ واحدةٍ .

وذهَبَ الجرجانيُّ[5] أنه يَصِحُّ أن يكونَ مُعيَّناً فيَتَعرَّفَ. والأوَّلُ أصحُّ .

فإن أُضيفَ إلى معرفةٍ، فلا يخلو أن يكونَ المضافُ إليه مضمَراً أو ظاهراً، فإن

= ذكر المؤلف أربعة أقوال، وزاد أبو حيان في التذييل والتكميل ٢١٠/٤ - وتبعه السـيوطي في الهمع ٥٩/٣ - قولاً خامسا، وهو قول السيرافي بأنه على الإتباع والتخفيف، قال أبو حيـان: «قيل: وهذا ظريفٌ جداً» .

(١) المقتضب ٢٢٦/٤، وانظر: التذييل والتكميل ٢٠٦/٤ .

(٢) وهو الشبيه بالمضاف .

(٣) الأصول ٣٤٦/١ .

(٤) في الأصل: « واحد » .

(٥) أبو بكر عبد القاهر الجرجاني المتوفى سنة ٤٧١ هـ . وانظر قولَه في المقتصد ٧٨٢/٢ .

كان مضمَراً فإن كان ياءَ المتكلِّمِ، فاتفقُوا على جوازه. وسيأتي حكمُه حيث تعرَّضَ له المصنِّفُ[١] .

وإن كان ضميرَ خطابٍ نحو: يا غلامَكَ، فلا يجوزُ إلا في الندبة[٢]؛ لأنه يَلزَمُ منه نداءُ مَن ليس بمخاطَبٍ؛ لأنَّ الكافَ للخطاب، و«الغلام» غيرُ الذي له الكافُ، وجاء في الندبة؛ لأن المندوبَ ليس منادىً حقيقةً .

فإن كان ظاهراً فلا يخلو أن تكونَ الإضافةُ محضةً أو غيرَ محضة، فإن كانت محضةً نحو: يا غلامَ زيدٍ، فالنصبُ لا غيرَ، وإن كانت غيرَ محضةٍ نحو: يا ضاربَ زيدٍ غداً، ويا حسنَ الوجه، فالجمهورُ على النصب. وأجازَ ثعلبٌ[٣] ضمَّهُ؛ لأنَّ إضافتَهُ في نية الانفصال، قال ابنُ مالكٍ[٤]: وأظنُّهُ قاسَ ذلك على ما رواه الفرَّاءُ[٥] عن بعض العرَب: « يا مُهْتَمُّ بأمْرِنا لا تَهْتَم » بضم «مهتم»، وهو مطوَّلٌ؛ لأن «بأمرنا» متعلِّقٌ به، فقاسَ المضافَ / الذي إضافتُهُ غيرُ محضَةٍ على هذا المطوَّلِ، وخرَّج ابنُ [١٩٠/أ] مالكٍ قولَه: «يا مهتمُّ بأمرنا» أنَّ «بأمرنا» لا يتعلَّقُ بـ«مهتم» فلا يكونُ مطوَّلاً، وإنما يتعلَّقُ بـ«لا تهتم» هذه، التقدير: يا مهتمُّ لا تَهتمَّ بأمرنا، ثم قد وَرَدَ على ثعلبٍ بأن البناءَ في المنادَى إنما هو تشبيهٌ بالضمير، والمضافُ ليس بينه وبين المضمَرِ شَبَهٌ، وإن كانت إضافتُهُ غيرَ محضةٍ .

---

(١) بقوله:

وَإِنْ تُضِفْ لليَاء في النِّدَاءِ   قُلْ يَا غُلاَمِي بِسُكُونِ اليَاء

انظر ما يأتي صفحة: ٦٤٠ .

(٢) في المساعد ٥٣١/٢: « إذ لا يجوز: يا غلامَكَ إلا في الندبة، على أن السيرافي منعه في الندبة أيضاً، وفيه بحثٌ » .

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣٩٣/٣، وشرح الكافية ١٣٦/١، والتذييل والتكميل ١٩٣/٤، وارتشاف الضرب ١٢٢/٣، والتصريح ١٦٧/٢، والهمع ٣٨/٣ .

(٤) شرح التسهيل ٣٩٣/٣ .

(٥) معاني القرآن ٣٧٦/٢ .

فإن كان المنادَى مشبَّهاً بالمضاف فهو منصوبٌ بالحمل على ما شُبِّه به وهو: كلُّ اسمَين بينهما ارتباطٌ لا على جهة الإضافة نحو: ياضارباً زيداً، وياطالعاً جبلاً، ويا ثلاثةً وثلاثين، ووجهُ الشَّبَه بينهما من ثلاثة أوجُه[1]:

١ ـ أنَّ الأوَّلَ عاملٌ في الثاني، كما أن المضافَ عاملٌ في المضافِ [إليه][2] .

٢ ـ وأنه يتخصَّصُ بما بعدَه، [كما أنَّ المضافَ يتخصَّصُ بالمضاف إليه[3]] .

٣ ـ [أنَّ الثانيَ من تمام الأوَّل ومتصلٌ به]، كما أنَّ المضافَ مفتَقِرٌ في معناه للمضاف إليه .

فلهذه الأوجُهِ الثلاثةِ سُمي مشبَّهاً بالمضاف، ويُقالُ له: المطوَّلُ؛ لأنه طالَ بما بعدَه، ويُقالُ له: المطولُ من قولهم: مَطَلْتُ الحديدَ إذا مدَدْتَهُ، فهو قد امتدَّ بما بعده فسُمِّي ممطُولاً، ولا يُسمَّى هذا النوعُ مُطَوَّلاً إلا إذا كان المعمولُ ظاهراً نحو: ياضارباً زيداً، فلو كان المعمولُ مضمَراً لم يُنصَبْ، بل يُبنى على الضمِّ، تقولُ: ياضاربُ، بالبناء على الضَّمِّ، وإن كان عاملاً في الضمير المستتِرِ فيه، فإذا قلتَ: ياضاربُ وزيدُ، فإن عطفتَ «زيداً» على «ضارب» بقي «ضارب» على بنائه من الضمِّ،وبَنَيتَ أيضاً «زيداً» على الضمِّ؛ لأنه منادىً مثلُه، وإن عطفتَه على الضمير في «ضارب» نصبتَ «ضارباً»؛ لأنه صار مطوَّلاً؛ لعَمَلِهِ في / المعطوف على الضمير [١٩٠/ب] الذي فيه، فإن قلتَ: يا مشتركاً وزيدٌ، تعيَّن النَّصبُ في «مشترك» ؛ لأنَّ زيداً يتعيَّن

---

(١) انظر: المقتصد ٧٨١/٢-٧٨٢، وشرح المفصل ١٢٧/١-١٢٨، وشرح ابن القواس ١٠٣٩/٢ .

(٢) ساقطٌ من الأصل .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثله في السطر التالي، والتصحيح من المقتصد ٨٧٢/٢، وانظر شرح الألفية لابن النحوية لوحة (٢٢٦) مخطوط .

فيه العطفُ على الضمير المستتر في «مشترك»، فيكونُ «مشترك» قد عَمِلَ في «زيد» فيجبُ نصبُهُ، ولا يجوزُ أن يكونَ «زيد» معطوفاً على «مشترك» فيكونُ مُنادىً ثانياً؛ لأنه يَلزَمُ منه أن يكونَ «مشترك» لفاعلٍ واحدٍ، وهو لا يجوزُ إلا من اثنين فصاعداً .

ولا فرق في المشبَّه بالمضاف بين أن يكونَ عَلَماً أو نكرةً مقصودةً أو غيرَ مقصودةٍ؛ لأنَّ النَّصبَ إنما هو للمشابهة المذكورةِ، وهي موجودةٌ في الجميع، ويقَعُ الفرقُ بينها بالنَّعت، فإذا سَمَّيتَ رجلاً بـ«طالعاً جبلاً» أو واجهتَ رجلاً يَطلُعُ الجبلَ فقلتَ له: ياطالعاً جبلاً، كان نعتُهُمَا معرفةً، فتقول: يا طالعاً جبلاً العاقلَ، فإن لم يكن علَماً ولا مُوَاجهاً، كان نعتُهُ نكرةً، فتقول: ياطالعاً جبلاً عاقلاً .

وإذا نادَيتَ «ثلاثةً وثلاثين» فلا يخلو أن يكونَ علَماً أو عدداً من جملة الأعداد، فإن كان علَماً قلتَ: ثلاثةً وثلاثين بنصبِ «ثلاثة» وتنوينِهِ، كما تقولُ: ياخيراً من زيدٍ، وتنصبُ «ثلاثين» بالعطف عليه، ووجهُهُ: أنه لما صارت الكلمتان بالعَلَميَّة كالشيء الواحد، أشبَهَ المطوَّلَ فنُصِبَ، وأجاز بعضُهُم[1] تكريرَ «يا» مع الاسم الثَّاني في العلَميَّة فتقول: ياثلاثةً ياثلاثين، ومنَعَهُ سيبويهِ[2]، وقال ابنُ خَروفٍ[3]: حُكْمُ هذا أن يُحكَى على ما كان قبلَ التسمية، إنْ نَقَلْتَ من مرفوعٍ رَفَعْتَ، وإن نَقَلْتَ من منصوب نَصَبْتَ، وإن نَقَلْتَ من مخفوض خَفَضْتَ .

وإن كان عدداً فلا يخلو أن يكون مقصوداً بالنداء أو غيرَ مقصود، فإن كان / مقصوداً قلتَ: ياثلاثةُ والثلاثون تبني «ثلاثةً» على الضمِّ، وتعرِّفُ «ثلاثين» [١٩١/أ]

(١) انظر التذييل والتكميل ٤/١٩١، وارتشاف الضرب ٣/١٢٢ .

(٢) الكتاب ٢/٢٢٨ .

(٣) لم أقف عليه في شرحه على الجمل، ورأيه في التذييل والتكميل ٤/١٩١، وارتشاف الضرب ٣/١٢٢ .

بالألِفِ واللامِ[١]، ولك فيه الرفعُ والنصبُ؛ فالرفع عطفاً على لفظ «الثلاثة» ، والنصبُ على الموضع، كما كان ذلك في قولك: يازيدُ والحارثُ .

وإن كان غيرَ مقصود بالنداء قلتَ: ياثلاثةً وثلاثين، بنصب «ثلاثةً» وتنوينِهِ، وبنصب «ثلاثين» بالعطفِ عليه .

٥ فلو ناديتَ كلَّ واحدٍ على حِدَةٍ قلتَ: ياثلاثةُ و[يا][٢]ثلاثون، تبني الأوّلَ على الضمِّ، والثانيَ على الواو؛ لأنهما بهما يُرفَعان .

ولْنَرْجِعْ إلى لفظ المصنّف:

قولُهُ:

«وَإِنَّمَا يُبنَى عَلَى الضَّمِّ العَلَمْ»

١٠ لمّا ذكَرَ أنَّ المنادَى مفعولٌ في المعنى، والمفعولُ منصوبٌ، شرَعَ يبيِّن حيث يكونُ المنادى معرَباً فيظهرُ النصبُ، وحيث يكونُ مبنياً فلا يظهَرُ النصبُ، فذَكَرَ أنه يُبنى من أنواع المنادَى نوعان: العلَمُ، يعني إذا كان مفرَداً، والنكرةُ المقصودَةُ، وهي التي عَبَّرَ عنها بقوله[٣]: « أو مُتَنَكِّرٌ مُوَاجَهٌ » ، وذَكَرَ أنهما مبنيَّان على الضَّمِّ، وذلك مُستَفادٌ من قوله: «يُبنى على الضَّمِّ» فلم يكن حاجةٌ إلى قوله في آخرِ البيت:

---

(١) في شرح المفصل ١٢٨/١: « يا ثلاثةُ وثلاثون » دون تعريف « ثلاثون » بالألف واللام ، ومثله في شرح الكافية ١٣٤/١، والتذييل والتكميل ١٩١/٤ . وفي شرح ابن النحوية لوحة (٢٢٦) وارتشاف الضرب: « يا ثلاثةُ والثلاثون » بالتعريف كما نص عليه المؤلف .

(٢) سقط حرف النداء من الأصل، قال ابنُ النَّحْويَّة في شرح الألفية لوحة (٢٢٦): « فإن ناديتَهما - كل قسم على حياله - قلتَ: يا ثلاثة ويا ثلاثون، ولا بد في الثاني من حرف النداء مع الواو؛ لأنه يبنى على ما يرتفع به ... » .

(٣) في الأصل: « بقول » .

«يُضَمّْ» وإنما ذكَرَه تماماً للبيت، مع أنه ليس يخلو(١) حالٌ عن الفائدة، وهو التنصيصُ على بناءِ النَّكرة المقصودةِ على الضمِّ، كما نصَّ على ذلك في العلَم، فيكونُ كلُّ واحدٍ منهما منصوصاً على حُكمِهِ بانفراده، وذلك أَبْيَنُ، والمواجَهَةُ بفتح الجيم: اسمُ مفعولٍ مِن وَاجَهَهُ إذا قَصَدَه، وقد تقدَّمَ حُكْمُ الاسمِ العلَمِ والنَّكرةِ المقصودَةِ، وسببُ بنائها .

وقولُهُ: «**تَقُولُ: يَا زَيدُ**» تمثيلٌ للعلَم المفرَدِ المبنيِّ على الضَّمِّ .

/ وقولُهُ: «**يَا غُلاَمُ**» تمثيلٌ للنكرة المواجَهَة . [١٩١/ب]

وقولُهُ:

«**فَيَسْتَوِي المَنْكُورُ وَالأَعْلاَمُ**»

أي: يستوي النكرةُ المقصودَةُ والعلَم المفرَدُ في بنائهما على الضَّمِّ، وطَوَى في البيت ونَشَرَ على العَكس، فردَّ الأوَّلَ وهو «المنكور» للآخِرِ وهو «يا غلام»، وردَّ الآخِرَ وهو «الأعلام» للأوَّلِ وهو «يازيد» .

وقولُهُ: «**أَمَّا المُضَافُ**» البيت، لَّما ذكَرَ المبنيَّ من المنادَى، أخذ يذكُرُ المعرَب منه، فذكَرَ المضافَ وأطلَقَه ليشملَ ما كان علَماً نحو: ياعبدَا للهِ وغيرَ العلَم نحو: ياغلامَ زيدٍ، وذكَرَ المشبَّهَ به، وأشار إليه بقوله: «**والذي يُشَابِهُهْ**» فهاءُ الضمير راجعةٌ إلى المضاف .

وذكَرَ النكرةَ غيرَ المقصودة، وإليها الإشارةُ بقوله:

«**وَمُفْرَدٌ بالقَصْدِ لاَ تُوَاجِهُهْ**»

و«بالقصد» يتعلقُ بـ«لا تُواجهُه» ، وقَيدُ المفرَدِ بعدَمِ المواجَهَةِ بالقصد احترازٌ من النكرةِ المقصودة فإنها مبنيَّةٌ، ومُرادُه هنا النكرةُ المفرَدَةُ .

---

(١) في الأصل: « يخسو » .

فهذه ثلاثةُ أقسامٍ من المنادَى حكمُها الإعرابُ بالنصب . وقولُهُ:

«فإنَهَا ثَلاَثَةٌ تَنْتَصِبُ»

لمّاَ ذكَرَ الأقسامَ الثلاثةَ في البيت المتقدِّمِ، ذَكَرَ هنا حكمَهَا، فذَكَرَ أنها تُنصَبُ ـ يعني نَصْبَ المعرَباتِ ـ لا أنها منصوبةُ الموضع. والفاءُ من قوله: «فإنها» في جواب «أمَّا» في البيت قبله .

وقولُهُ:

«لأَنَّهَا لَمْ تُبْنَ فَهْيَ تُعْرَبُ»

تعليلٌ لظهور النصبِ في هذه الأقسام الثلاثة. المعنى: إنما ظَهَرَ النصبُ في هذه الأقسام الثلاثة لِعَدَمِ مُوجِبِ البناء فيها.

وقولُهُ: «نَصْباً» يحتمِلُ أن يكونَ منصوباً على إسقاط حرف الجرِّ ؛ أي: يُعرَبُ بالنصب،ويحتملُ أن يكونَ مَصدَراً على حذف مُضَافٍ؛ أي: يُعرَبُ إعرابَ نَصْبٍ / ، أو مصدراً لينتصِبَ، فيكونُ غيرَ جارٍ على فعله كقوله تعالى:﴿وا للهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتاً﴾[1]. [١٩٢/أ]

وقولُهُ: «كَيَا رَبَّ العِبَادِ رَبَّنَا» مثالان[2] من المضاف، أحدُهما مُضافٌ إلى الظاهر، والآخَرُ إلى المضمَر .

وقولُهُ:

«يَا غَافِراً ذَنْبَ الُمسِيءِ مُحْسِناً»

«محسِناً» مثالٌ للمشبَّه بالمضاف، وإنما كان مشبَّهاً؛ لأنه نَصَبَ «ذنب»، و«محسِناً» حالٌ من الضمير في «غافر» .

(١) سورة نوح: الآية: ١٧ .

(٢) في الأصل: « مثالا » .

وقولُهُ:

«وغَيرُ مَقْصُودٍ كَقَولِ أَعْمَى»

البيت. أتى به لتمثيل النكرةِ غيرِ المقصودة، وأتى به في صورةٍ يُتَصوَّرُ فيها عدمُ القصد؛ لأن الذي لا يُبصِرُ، إذا تاهَ عن الطريقِ، لا غَرَضَ له في رجُلٍ مُعَيَّنٍ يَهدِيهِ، وإنما غرضُهُ فيمَن يَدُلُّهُ، كائناً من كانَ؛ لأنه[1] لا يُبصِرُ مَن يقصِدُهُ.

وقولُهُ: «ثَمَّا» بفتح الثَّاء: ظرفُ مكانٍ لكونه إشارةً له، والألِفُ للإطلاقِ.

* * *

(١) في الأصل: «فإنه».

٦٤٨ - وَأَحْرُفُ النِّدَاءِ قَدْ تَنْحَذِفُ كَمِثْلِ رَبَّنَا وَمِثْلِ يُوسُفُ

٦٤٩ - إلاَّ عَنِ اسْمِ اللهِ والإشَارَه فَالحَرْفَ فِيهِمَا احْذَرِ اخْتِصَارَه

٦٥٠ - لَو قُلْتَ هَذَا في النِّدَا وَاللهُ وَشِبْهَ هَذَا وَقَعَ اشْتِبَاهُ

الكلام على هذه الأبيات في مسألتين:

المسألة الأولى: في حذف حرف النداء:

وقد قسَّمَ ابنُ مالكٍ[1] ذلك ثلاثةَ أقسامٍ: قسمٌ لا يجوزُ حذفُه، وقسمٌ يقِلُّ، وقسمٌ يجوزُ فيه الأمران. ٥

ولْنَتَكَلَّمْ على هذه الأقسامِ الثلاثةِ على حسَبِ ما ذكرَه ابنُ مالك .

أما القسمُ الذي لا يجوزُ حذفُ حرف النداءِ منه: فلفظُ الجلالةِ ما لم تلحَقْهَا الميمُ المشددةُ، والضميرُ والمستغاثُ به، والمتعجَّبُ منه، والمندوبُ، هذا الذي ذكرَهُ ابنُ مالك. وزاد ابنُ النَّحْوِيَّة[2]: النكرةَ غيرَ المقصودة .

١٠ أمَّا لفظُ الجلالة فإنما لم يُحذَفْ منه حرفُ النداء؛ / لأنه يلتبسُ بالخبر[3]، ألا [١٩٢/ب]

(١) شرح التسهيل ٣/٣٨٦، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٩٠-١٢٩١ .

(٢) شرح الألفية لوحة (٢٢٦) مخطوط.
قلتُ: والحقُّ أنه مسبوقٌ بهذه الزيادة، فقد أشار إليها ابنُ مالك في شرح الكافية الشافية ٣/١٢٩٠ قال: « يجوز الاستغناء عن حرف النداء إن لم يكن المنادَى (الله)، ولا مضمراً، ولا مستغاثاً به، ولا اسمَ إشارة، ولا اسم جنسٍ مفرداً غيرَ معيَّن » .

(٣) هذا تعليل ابن معطٍ في ألفيته، وعلق ابن الخباز - رحمه الله - عليه بقوله: « وفي هذا نظرٌ؛ لأنه إذا قيل: الله اغفِرْ لي، عُلِمَ أنه نداءٌ، وإنما الصوابُ أن يقالَ: لما رأيناهم قد عوضوا الميم في آخره فقالوا: اللهم، علمنا أنهم لم يحذفوا الحرف لذهاب العوض والمعوض منه. ألا ترى أنهم لما حذفوا ياء « فرازين » جاءوا بالتاء في « فرازنة » ولم يقولوا: فرازن » الغرة المخفية لوحة (١١١-١١٢) ، وانظر شرح ابن القواس ٢/١٠٤١ .

ترى أنكَ لو قلتَ: الله ربي، لم يُعلَمْ هل هو منادى محذوفُ حرفِ النّداء، أو مبتدأ، فإن لحقَه الميمُ المشدَّدَةُ نحو: اللهُمَّ، وجبَ فيه حذفُ حرفِ النداء؛ لأن الميمَ عند البصريين عوضٌ من حرف النداء، وسيأتي الكلامُ على ذلك[1]، حيث يتكلَّمُ على نداء ما فيه الألفُ واللام .

وأمَّا المضمَرُ - على من يقولُ[2] بندائه - فلا يجوزُ حذفُ حرف النداء منه؛ للَّبس أيضاً .

وأمَّا المستغاثُ به، والمتعجَّبُ منه، والمندوبُ، فلم يُحذَفْ منها[3] حرفُ النداء؛ لأنها بُنِيَتْ على مدِّ الصوتِ، ولذلك خصُّوها بـ«يا» ليتأتّى فيها مدُّ الصوت، فلو حُذِفت لكان نقضاً للغرض .

وأما النكرةُ غيرُ المقصودة فقالَ ابنُ النحويَّة[4]: إنما لم يُحذَفْ منه حرفُ النداء؛ لأنه لم يُعلَم كونُهُ منادى إلا بحرف النداء، بخلاف المقصودَةِ، فإن ضمَّهُ يُؤذِنُ بالنداء، قال: وهو إجماعٌ من النُّحاة، وقد نَقَلَ الخلافَ في ذلك الشيخُ أبوحيَّانَ[5] فقال: قد أجاز بعضُهُم حذفَ حرفِ النداءِ من النكرة غيرِ المقصودة، وأنشدَ لامرئ القيس:

لَعَمْرِي لَسَعْدُ بنُ الضِّبَابِ إِذَا غَدَا ... أَحَبُّ إِلَينَا مِنكَ فَـا فَـرَسٍ حَمِرِ[6]

---

(١) انظر صفحة : ٦٣٤ .

(٢) انظر ما سبق صفحة: ٥٧٨ .

(٣) في الأصل: «منهما» .

(٤) شرح الألفية لوحة (٢٢٦) مخطوط .

(٥) التذييل والتكميل ١٨٧/٤، وارتشاف الضرب ١١٨/٣ . وانظر الهمع ٤٣/٣ .

(٦) من الطويل، في ديوانه: ١١٣، وروايته:

لَعَمْرِي لَسَعْدٌ حَيثُ حُلَّتْ دِيَارُهُ ... أَحَبُّ إلينَا منكَ فَا فَـرَسٍ حَمِرْ

والبيت في المعاني الكبير ١٢٥/١. وسعدٌ هذا نزَلَ به امرؤ القيس فمدحه بهذه الأبيات .

التقدير: يا فَا فَرَسٍ، فـ«فا» منـادًى نكـرةٌ حُـذف منـه حـرفُ النـداء، وهـو مضافٌ إلى «فَرَس» . و«حَمِرَ» فعلٌ ماضٍ على وزن عَلِمَ، وهـو في موضـع الصفـةِ لـ«فرَس»، يُقالُ: حَمِرَ فمُ الفرَسِ؛ إذا أنْتَنَ من كـثرةِ مـا يـأكُلُ مـن الشـعير، يصفُـهُ ببُخَارِ الفَم. ومنه قولُ الآخَرِ:

٥ وَلاَ وَإِسَافٍ لاَ يَلطُّونَ[1] دُونَهُ تُيوساً نُفوساً أَو تَعَضُّهُمُ الحَرْبُ[2]

فـ«تيوساً» منادًى، وهو نكرةٌ، حُذِفَ منه حرفُ النداء، و«نفوساً» تمييزٌ. وقالَ الآخَرُ :

[١٩٣/أ] / فَشَايِعْ وَسْطَ قَومِكَ مُفْتَئِتًا لِتُحْسَبَ سـيِّداً ضَبُعاً تَبُولُ[3]

فـ«ضبعاً» نكرة وقد حُذِفَ منه حرفُ النداء، ومعنى «فشَايِعْ» في البيت: فَـرِّقْ

١٠ بَوْلَكَ[4]، والمُشايِعُ: مُفَرِّقُ بَولِهِ، و«المفتَئِتُ»: المستبدُّ برأيه[5].

---

(١) في الأصل: « يلطون » وانظر: التذييل والتكميل ٤/١٨٧ .

(٢) من الطويل، ولم أقف عليه، وهـو مـن شـواهد أبي حيـان في التذييـل والتكميـل ٤/١٨٧. والتوَسُّفُ: يقالُ للجرَبِ في الإبل إذا قَفَلَ: قد توسَّفَ جلدُهُ . ولا يطّلون: من الطلاءُ: وهـو القطران وكلُّ ما طليتَ به. الصحاح(وسف، طلا) .

(٣) من الوافر، وهو للأعلم الهذلي حبيب بن عبد الله، أخي صخر الغي الهـذلي، في شـرح أشـعار الهذليين ١/٣٢٢، وفيه: « مستقناً » و « تنولُ » وفي البيت روايات أخرى منها رواية ابن جني « مقبئناً » ومعناها: منصباً، وقد أوردها السكري في شرح أشعار الهذليين، وليس منهـا روايـة المصنف « مفتئتاً » . انظر البيـت في الخصـائص ٣/١٩٦، واللسـان (قنـن)، والهمـع ٣/٤٤، والدرر ٣/٢٥ .

(٤) الشَّاعُ: بولُ الجمل الهائج،فهو يُقطِّعُـهُ إذا هـاجَ، أو هـو المتشيـرُ مـن بـول الناقـة إذا ضربهـا الفحلُ، شاعَ أيضاً. قـال الزُّبيـدي: « ولا تكـون الإشـاعة إلا في الإبـل » . انظر: القـاموس المحيط (شاع)، وتاج العروس (شيع) .

(٥) انظر: النوادر: ٣٣٤، وإصلاح المنطـق: ١٤٩، وتهذيبـه: ٣٦٦، وتهذيـب اللغـة ١٤/٣٣١ قال الأزهري: « وقد صحَّ الهمزُ عن ابن شميل وابن السـكيت في هـذا الحـرف، ومـا علمـتُ الهمزَ فيه أصلياً » وانظر: أساس البلاغة (فوت)، وتاج العروس (فأت) وفيه: « رجلٌ مُفْتَئِـتٌ: إذا قال عليكَ الباطلَ » .

وأما القسمُ الذي يقلُّ فيه حذفُ حرف النداء، فذكَرَ ابنُ مالكٍ[1] أن ذلك في اسمِ الإشارة، والنكرةِ المقصودة .

أما اسمُ الإشارةِ فنصَّ البصريون أنه لا يجوزُ حذفُ حرف النداء منه؛ لأنه يَلتَبِسُ[2]، فلو قلتَ: هذا زيدٌ لم يُعلَمْ هل هو إشارةٌ مع نداء، أو إشارةٌ مجرَّدَةٌ من النداء، وقيل[3]: لأنَّ الأصلَ في قولك «يا هذا»: يا أيُّهذا، ثـمَّ حَذَفوا «أيّاً» وجعلوا حرفَ النداء عوضاً عنه، فلو حُذِفَ حرفُ النداء لكان فيه حذفُ العِوَضِ والمعوَّضِ منه. وقد لحَّنُوا المتنبِّيَ في قوله:

هَذِي بَرَزْتِ لَنَا فَهِجْتِ رَسِيْسَا[4]

على أن يكونَ «هذي» منادى، وحُذفَ منه حرفُ النداء[5]، وخرَّجوه على أن «هذي» إشارةٌ للمصدر، فليس منادى، التقدير: هذه البرزَة بـرَزْتِ لنا[6]، كما

(١) شرح التسهيل ٣٨٦/٣ ، وهو متابع لابن خروف الذي أجاز الحذف في النكرة المقصودة مطلقاً. انظر شرحه على الجمل ٤٥٧/٢، ٤٦١ (رسالة دكتوراه) .

(٢) انظر علة منع حذف حرف النداء من اسم الإشارة مفصَّلاً في شرح السيرافي ٣/ ٦٠ مخطوط . ونقل ابنُ الخباز عن شيخه تعليل ذلك فقال: « نداءُ الأعلام والمضاف كثير، فتصرفوا فيه بالحذف، ونداء النكرات وأسماء الإشارة قليلٌ، فلم يتصرفوا فيه؛ لأن من أصولهم أن كثرة التصرف فرعٌ على كثرة الاستعمال » الغرة المخفية لوحة (١١١) .

(٣) انظر: شرح ابن القواس ١٠٤١/٢، والتذييل والتكميل ١٨٦/٤ .

(٤) من الكامل، في ديوانه: ٩٣ بشرح الواحدي، و ١٩٣/٢ من الشرح المنسوب إلى العكبري، وعجزه:

ثمَّ انثنَيتِ فما شفَيتِ نَسِيسَا

والبيت مطلع قصيدة في مدح محمد بن زُرَيْق الطرسوسي. وانظر: تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب: ١٣٤-١٣٥، وشرح المفصل ١٦/٢، والمقرب: ١٩٥، وشرح التسهيل ١٨٢/٢، والتذييل والتكميل ١٨٦/٤ . والرسيسُ: ما رسَّ في القلب من الهوى؛ أي: ثبتَ. والنسيسُ: بقيَّةُ النفْسِ .

(٥) في تفسير أبيات المعاني: ١٣٥: « قال ابن فُوْرَّجَة: قد نعى ابنُ جني على المتنبي حذفَه حرفَ النداء من « هذي » ، و « هذي » تصلح أن تكون وصفاً لأي، فحذف (يا) مع أي إجحافٌ» . وانظر شرح ديوان المتنبي للمعري (معجز أحمد) ٢٠٩/١ .

(٦) وهذا تفسير أبي العلاء المعري. انظر: معجز أحمد ٢٠٩/١ - ٢١٠ .

تقولُ: ظَنَنْتُ ذاكَ؛ أي: ظَنَنْتُ ظناً .

وذهَبَ الكوفيون[١] أنه يجوزُ حَذْفُ حرفِ النّداء من اسمِ الإشارة .

وتوسَّط ابنُ مالكٍ[٢] بين القولين فلم يقُلْ بالمنع مطلَقاً، ولا بالجواز مطلَقاً، بل قال: إنه يقِلُّ، واستدلَّ ابنُ مالك على جواز حذف حرفِ النداء من اسم الإشارة بأشياءَ وَرَدَت عن العرَب، فمِن ذلك قولُ الشَّاعرِ:

لاَ يَغُرَّنْكُمْ أُولاءِ مِنَ القَو ... مِ خُنُوعٌ لِلسِّلمِ وَهْوَ خِدَاعُ[٣]

فـ«أولاء» منادى حُذفَ منه حرفُ النّداء. ومنه قولُ ذي الرُّمَّة:

إِذَا هَمَلَتْ عَينِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي ... بِمِثْلِكِ هَذَا لَوعَةٌ وَغَرَامُ[٤]

التقدير: يا هذا، وقال الآخرُ:

ذَا ارْعِوَاءً فَلَيسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الرَّأْسِ شَيباً إِلَى الصِّبَا مِن سَبِيلِ[٥]

/ التقدير: يا ذا ارعَوِ ارْعِوَاءً. وقال آخَرُ: [١٩٣/ب]

ذِي دَعِ اللَّومَ فِي العَطَاءِ فَإِنَّ الـ ... ـلَومَ يُغْرِي الكَرِيمَ بِالإِعْطَاءِ[٦]

---

(١) شرح الكافية ١/١٦٠، وشرح ابن القواس ٢/١٠٤١، والمساعد ٢/٤٨٤ .

(٢) شرح التسهيل ٣/٣٨٦ .

(٣) من الخفيف، ولم أقف على قائله، وهو في شرح التسهيل ٣/٣٨٧، والتذييل والتكميل ٤/١٨٦ .

(٤) من الطويل، في ديوانه: ٣/١٥٩٢، وفيه: « فتنة وغرام » . والشاهد في: شرح التسهيل ٣/٣٨٦، والتذييل والتكميل ٤/١٨٦، والمغني: ٨٤٠، وشرح أبياته ٧/٣٥٢، والتصريح ٢/١٩٥، والهمع ٣/٤٤ .

(٥) من الخفيف، ولم أقف على قائله، وهو في شرح التسهيل ٣/٤٨٧، والتذييل والتكميل ٤/١٨٦، والمساعد ٢/٤٨٥، والمقاصد النحوية ٤/٢٣٠ .

(٦) من الخفيف، وهو في شرح عمدة الحافظ ١/٢٩٨ لرجل من طيِّئ، وانظر شرح التسهيل ٣/٣٨٦، والتذييل والتكميل ٤/١٨٦ . ورواية المصادر: « يغري الكرام بالإجزال » .

التقدير: يا ذي، والبيتُ من الخفيف فوزنه: فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن ومثلُهُ - وهو مُدمَجٌ، ونصفُهُ لامُ التعريف من «اللّوم» - الثّاني. وقال رجلٌ من طَيِّئٍ:

إنَّ الأُلَى وَصَفُوا قَومِي لَـهُـمْ فَبِهِم هَذَا اعْتَصِمْ تَلْقَ مِن عَادَاكَ مَخْذُولاَ[١]

التقدير: يا هذا اعتصِمْ، وجَعَلَ منه قولَهُ تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَـٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾[٢] التقدير: يا هؤلاء .

وحملَ البصريون ما جاء من ذلك على الضَّرُورَة، وأماَّ الآيةُ فـ«هؤلاء» فيها خبرٌ عن «أنتم»[٣]، و«تقتلون» في موضع الحال، ويكونُ من قَبيل الحال التي لا يتمُّ الكلامُ إلا بها .

وأماَّ النكرةُ المقصودَةُ فمذهبُ البصريين أنه لا يُحذَفُ منها حرفُ النداء إلا شذوذاً أو ضرورةً[٤]، وإنما لم يَجُزْ؛ لأن أصلَ «يا رجلُ»: يا أيُّها الرجُلُ، ثم حُذِفَت «أي» والألفُ واللامُ، وصارت «يا» عوضاً من المحذوف، فلو حُذِفَت «يا» لَلَزِمَ منه

---

(١) من البسيط، ولم أقف على قائله، وانظر الشاهد في المصادر السابقة وشرح الكافية الشافية ١٢٩٥/٣ .

(٢) سورة البقرة: من الآية: ٨٥ .

ويُفهَمُ من كلام المصنف - رحمه الله - أن هذه الآية الكريمة مما استشهد به ابن مالك على جواز حذف حرف النداء من اسم الإشارة، والحقُّ أن ابنَ مالك لم يستشهد بهذه الآية - فيما اطلعت عليه من مؤلفاته - والذي أوردها هو ابنُ القواس في شرح الألفية ١٠٤١/٢، وأبو حيان في التذييل والتكميل ١٨٦/٤، وذلك في معرض الاستدلال للكوفيين في تجويزهم حذفَ حرفِ النداء من اسم الإشارة . والله أعلم .

(٣) قال ابن القواس: أو يكون منصوباً بإضمار أعني على الاختصاص. شرح الألفية ١٠٤٢/٢ .

(٤) قال سيبويه - رحمه الله - : « ولا يحسُنُ أن تقول: هذا، ولا: رجلُ، وأنت تريدُ: يا هذا، ويا رجلُ... وقد يجوز حذف (يا) من النكرة في الشعر ... » الكتاب ٢٣٠/٢ . وأجازه ابن خروف في السَّعَة. انظر ما سبق في حاشية صفحة: ٦١٨ (حاشية: ١) .

حَذْفُ العِوَضِ والمعوَّضِ، وأجازَهُ ابنُ مالكٍ[(١)] على قلّةٍ، واستدلَّ بما رُوِيَ عن النبيِّ ﷺ: «اشتَدِّي أَزْمَةُ تَنْفَرِجي»[(٢)] التقدير: يا أزمةُ، ثم حَذَفَ حرفَ النداء، وهي نكرةٌ مقصودةٌ، وبقول موسى عليه السلام: «ثَوبي حَجَرُ»[(٣)] التقدير: يا حَجَرُ، فحَذَفَ حرفَ النداء وهو نكرةٌ مقصودةٌ.

٥ قال ابنُ مالكٍ[(٤)]: وهذا من أفصح الكلام.

قال الشيخُ أبوحيَّان[(٥)]: صَدَقَ إذا ثَبَتَ كونُهُ من لفظِ رسولِ الله ﷺ.

قلتُ: وهذا من الشيخ أبي حيَّان كلامٌ فيه غِلَظٌ لا يَليقُ بالمقَام، ومُستَنَدُهُ / أنَّ الحديثَ النبويَّ يجوزُ نقلُهُ بالمعنى، فلَعَلَّ هذا مما نُقِلَ بالمعنى، فلا يكونُ لفظَ [١٩٤/أ] الرَّسُول، وهذه طريقَتُهُ في الاستشهاد بالحديث النَّبويِّ، وهذا المستَنَدُ ليس قويّاً؛

١٠ لأنَّ نقلَ الحديث بالمعنى لا يكونُ إلا للصحابي، لا لِمَنْ بعده، وهذا هو التحقيقُ

---

(١) شرح التسهيل ٣٨٧/٣ .

(٢) الحديث أخرجه الديلمي في مسند الفردوس ٤٢٦/٢ برقم: (١٧٣١) عن علي رضي الله عنه، وهو في الجامع الصغير ٤٢/١، وانظر شرحه فيض القدير ٥١٦/١ . وميزان الاعتدال ٥٣٩/١، وكنز العمال ٢٧٤/٣. والحديث موضوع. انظره في المقاصد الحسنة: ٥٩، وكشف الخفاء للعجلوني برقم: ٣٦٦ . وراجع الحديث النبوي في النحو العربي: ٢٦٦ .
وانظره في: شرح التسهيل ٣٨٧/٣، وارتشاف الضرب ١١٨/٣، والمساعد ٤٨٥/٢، والهمع ٤٣/٣ .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (في كتاب الأنبياء) برقم: (٣١٥٢)، وذكره في (كتاب الغسل) برواية: « ثوبي يا حجَرُ » وعليها يفوت الاستشهاد، كما أخرجه مسلم في صحيحه ١(في كتاب الحيض) برقم: (٥١٣) ، وفي(كتاب الفضائل) برقم: (٤٣٧٢) باب من فضائل موسى عليه السلام . وانظر الحديث النبوي في النحو العربي: ٢٦٦ .
وانظر الشاهد في المصادر المتقدمة .

(٤) شرح التسهيل ٣٨٧/٣ .

(٥) التذييل والتكميل ١٨٦/٤ .

في نقل الحديث بالمعنى، لا يجوزُ إلا للصحابي، قالَه ابنُ العربي في «أحكامه[1]» وشَفَى في ذلك، وإذا كان كذلك فهو حُجَّةٌ؛ لأنَّ ناقلَهُ عربيٌّ، هؤلاء أئمَّةُ الحديث مالكٌ والبخاريُّ ومُسلمٌ لم ينقُلْ أحدٌ منهم الحديثَ بالمعنى، بل حافظوا على ألفاظِه لا سيَّما مسلِمٌ، فإنه أشدُّ محافظةً على ذلك، ولم يَثْبُتْ مِن بَعدِ الصحابة - ومَن هو مثلُهُم - من التابعين الباقين على لسان العرَب أنَّ أحداً تجرَّأَ على نقل الحديث بالمعنى، ولا صنَّفَ فيه بالمعنى، ومَن طالَعَ كتبَ الحديث وعَلِمَ أحوالَهم وضَبْطَهم تحقَّقَ ذلك، وجَزَمَ به .

ومما استشهدوا به على جواز حذفِ حرفِ النداء من النكرة المقصودة قولُهُم: «أعورُ عينَكَ الحجرَ[2]» التقدير: يا أعور، و«الحجرَ» منصوبٌ على التحذير على حذف حرف العطف، التقدير: عينكَ والحجرَ .

ومنه: «افْتَدِ مخنوقُ[3]» التقدير: يامخنوقُ، و«افتد» فعلُ أمرٍ، وهو مثَلٌ يُضرَبُ في الحضِّ على التخلُّص.

ومنه: «أطرِقْ كَرَا[4]» التقدير: يا كَرَوَان وهو طائرٌ، و«أَطرِقْ» أمرٌ بالسُّكوتِ

---

(١) أحكام القرآن ٢٢/١ ، وانظر كتاب النحاة والحديث النبوي لأستاذنا الدكتور حسن الشاعر: ٣٣، ٤٥ .
وابن العربي هو: محمد بن عبد الله بن محمد المعافري الإشبيلي، القاضي أبو بكر بن العربي، من حفاظ الحديث، ختام علماء الأندلس، وآخر أئمتها وحفاظها، من آثاره: أحكام القرآن، والعواصم من القواصم، وشرح الموطأ، وغيرها، توفي سنة: ٥٤٣هـ. أخباره في: الصلة ٥٥٨/٢، ووفيات الأعيان ٢٩٦/٤ .

(٢) يُضرَبُ مثلاً للمتمادي في المكروه، والمشفي منه على الهلكة، فيقال له: ابْقِ على نفسك من أن يصيبك تماديك ما يصيب الأعورَ إذا فُقِئت عينُهُ الصحيحة، فيبقى بلا بصر» . انظر: الأمثال لأبي عُبيد: ٢٢٥، وجمهرة الأمثال ٨٧/١، ومجمع الأمثال ٣٢٣/٢ .

(٣) مجمع الأمثال ٤٥١/٢، وانظر قصة المثل في شرح الكافية ١٦٠/١ . والشاهد في: الكتاب ٢٣١/٢، والمقتضب ٢٦١/٤، وشرح المفصل ١٦/٢ . ويروى: افتدَى مخنوقٌ ، ولا شاهد فيها .

(٤) مجمع الأمثال ٢٨٥/٢. وقد ورد فيه مرتين، الأولى بلفظ: (اطرق كرا إن النعامة في القرى)، وهي المقصودة في الشاهد، والثانية بلفظ: (أطرق كرا يُحلب لك) وهو يضرب للأحمق تمنّيه

وهو مَثَلٌ يُضرَبُ لمن يتكلم في أمرٍ، وغيرُهُ أحقُّ منه بالكلام .

ومنه قولهم: «نَوِّرْ فَجْرُ»(1) التقدير: يا فجرُ، و«نوِّرْ» فعل أمر كأنـه يـأمُرُ الفجـرَ أن ينوِّرَ لطول الليل عليه، يُضْرَبُ مثلاً لمن طال عليه ما يكرهُ .

ومنه: «أصبِحْ ليلُ»(2) التقدير: / يا ليلُ، و«أصبِحْ» فعلُ أمرٍ، كأنـه يـأمُرُ الليـلَ [١٩٤/ب] أن يُصبِحَ لطوله، وهو أيضاً مَثَلٌ قيلَ، وأوَّلُ مـن قالَـه امـرأةٌ طرَقَهـا امـرُؤُ القيـس، وكان النساءُ يَفرِكْنَهُ؛ أي: يكْرَهْنَهُ، فجَعَلَتْ تقولُ له: أصبحْتَ يـا فتـى، فيقـولُ: هيهاتَ هيهاتَ، فلما يَئِسَـت منـه، رَجَعَـت إلى خطـابِ الليـل، كأنَّهـا تَسـتعطِفُ الليلَ؛ عسى أن يُصبِحَ ويخلِّصَهَا مما هي فيه .

وهذا كلُّهُ عند البصريين إما ضرورةٌ، وإما شاذٌّ(3) لاسيَّمَا هذا المسموعُ، فإنه

الباطلَ فيصدقُ . وفيه أيضاً: « الكرا: الكروان نفسُه، ويقال: إنـه مرخـم الكـروان، ونُسـب إلى المبرد القول بأن الكرا ذكرُ الكروان » . وانظـر: ارتشـاف الضـرب ١٦٥/٣، والمسـاعد ٥٦٣/٢ .

وقد اعترض المبرد على سيبويه في هذه القضية فقال: « أخطأ [أي: سيبويه] في هذا كله خطأ فاحشاً » . وقد ردَّ عليه ابنُ ولاد في الانتصار: ١٥١ - ١٥٢ (مطبوع)، والسيرافي في شرح الكتاب ٦٠/٣ مخطوط. قال أبو سعيد: « ادعاءُ أبي العبـاس هـذا علـى سيبويه هـو الخطـأ، والعجبُ منه كيف ذهب ذلك عليه ؟ أتُرَى سيبويه يعتقـد أن (مخنـوق) و (ليـل) نكرتـان، وهو يضمهما بغير تنوين، وإنما معنى حذف (يا) من النكرة يعني: ما كان قبل النـداء، فـورد النداء فصار معرفةً من أجله وبه، ومثلُ هذا كثيرٌ في الكلام ... » .

(1) الذي وقفتُ عليه: « نوِّرْ صبحُ » وهو قطعة من بيت للأعشى يقول فيه:

وَحَتَّى يَبِيتَ القَوْمُ في الصَّيفِ لَيلَةً ... يَقُولُونَ نَوِّرْ صُبْحُ وَاللَّيلُ عَاتِمُ

ديوانه: ١٢٧، وانظر شرح الجمل ٨٨/٢ .

(2) مَثَلٌ يُضرب في الليلة الشديدة التي يطول فيهـا الشرُّ. انظـر: الأمثـال للضـبي: ٥٢، وجمهـرة الأمثال ١٩٢/١، ومجمع الأمثال ٢٣٢/٢ .

(3) قال المرادي في شرح الألفية ٢٧٣/٣: « والإنصاف القيـاس علـى اسـم الجنـس لكثرتـه نـثراً ونظماً، وقصرُ اسمِ الإشارة على السماع، إذ لم يرد إلا في الشعر » .

مَثَلٌ، والمَثَلُ [لا] يَقبَلُ التَّغَيُّرَ .

وأمَّا القسمُ الذي يجوز فيه الأمران فما عدا القسمَين الأولَين، فيجوزُ حذفُ حرفِ النداء من العَلَم، قال تعالى: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾[1] التقدير: يا يوسُفُ، وجاء في الحديث أنهم كانوا يقولون: « أَشْرِقْ ثَبِيرُ »[2] التقدير: يا ثَبِيرُ، و«ثبير»: علَم لجبلٍ في مِنى، و«أشرِقْ» فعلُ أمر، ويُروَى: أَشرَقَ فعلٌ ماضٍ، و«ثبيرُ» فاعلٌ، فلا يكون فيه شاهدٌ .

ويجوز من المضاف قال تعالى: ﴿ رَبَّنَا وَءَاتِنَا ﴾[3] التقدير: يا ربَّنا .

ويجوز من «أي» قال تعالى: ﴿ وَتُوبُوا إِلَى اللهِ جَمِيعاً أَيُّهَ الْمُؤْمِنُون ﴾[4] التقدير: يا أيها.

ويجوز من الموصول تقولُ: مَنْ[5] لا يَزالُ محسِناً أَحسِنْ إلَيَّ[6].

ويجوز من المطوَّلِ تقول: طالعاً جبلاً أَقبِلْ .

---

(١) سورة يوسف: من الآية: ٢٩ .

(٢) مثلٌ يُضرَبُ في الإسراع والعجلة، انظر مجمع الأمثال ٢/١٥٧-١٥٨ . وهو من قول سيدنا عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حيث قال: « إنَّ المشركين كانوا لا يفيضون حتى تطلع الشمس، ويقولون: أشرِقْ ثبيرُ، وأن النبي ﷺ خالفهم، ثم أفاض قبل أن تطلع الشمس » . أخرجه البخاري في صحيحه (في كتاب الحج) برقم: (١٥٧٢)، والترمذي في سننه (في كتاب الحج) برقم: (٨٢٠)، والنسائي في سننه (في كتاب مناسك الحج) برقم: (٢٩٩٧)، وابن ماجه في سننه (في كتاب المناسك) برقم: (٣٠١٣) كذلك أخرجه أحمد في المسند، والدارمي في السنن .

(٣) سورة آل عمران: من الآية: ١٩٤ .

(٤) سورة النور: من الآية: ٣١ .

(٥) في الأصل: « يا مَن » مع حرف النداء، والتمثيل على حذفه .

(٦) انظر الكتاب ٢/٢٣٠، والانتصار: ١٤٩ (مطبوع) .

المسألة الثانية: في حذف المنادى:

اختلفَ النحويون في حذفِ المنادَى فقيل: لا يجوزُ حذفُهُ، وهو القياس .

وقيل[1]: يجوزُ، وبه قال ابنُ مالكٍ[2]، إلا أنه جَعَلَ ذلك قبل الأمـر والدعـاء؛ وعلّةُ ذلك عنده أن الأمرَ والدعاءَ يَكثُرُ مجيءُ النداء قبلَهُمَا، فمن الأمر قولُه تعـالى: ﴿ يَـٰٓـَٔادَمُ اسْكُنْ ﴾[3] و﴿يَٰبَنِي إِسْرَٰٓءِيلَ اذْكُرُوا﴾[4] و﴿يَٰبَنِي ءَادَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ﴾[5] وهو كثير، ومن الدعاء قولُـهُ تعـالى: ﴿ يَٰمُوسَى ادْعُ لَنَـا رَبَّـكَ ﴾[6] / و﴿ يَٰٓأَبَانَـا اسْتَغْفِرْ لَنَا ﴾[7] و﴿ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّـكَ ﴾[8] وهـو أيضـاً كثـيرٌ، فلمَّـا كـثُرَ النداءُ قبل الأمر والدعاء، وصارَ مألوفاً عندهم، جاز حذفُ المنـادَى قبلَهمـا؛ لأنـه قد عُلِمَ أنَّ الموضعَ يكثُرُ فيه النداءُ، قال: فمِـن حذْفِـهِ قَبْـلَ الأمـر قـراءةُ الكسـائيِّ:

[١٩٥/أ]

(١) انظر المفصل: ٦٤، وشرحه للخوارزمي ٣٧٠/١، وشرحه لابن يعيش ٢٤/٢، وقد علل ابن النحوية هذا الحذف بقوله: « وكما جاز حذف حرف النداء فإنه يجوز حذف المنـادى؛ لأنـه مفعول، والمفعول يُحذف كثيراً » . وشَرَطَ الرضي في شرح الكافيـة ١٦٠/١ هـذا الحـذفَ بقيام قرينة دالة عليه، بخلاف سائر المفعول به .

(٢) شرح التسهيل ٣٨٨/٣، وشواهد التوضيـح والتصريـح: ٤ ومـا بعدهـا، قـال ابـن مـالك: «وكان حق المنادى أن يمنع حذفه ... إلا أن العرب أجازت حذفَ المنـادى، والتزمت في حذفه بقاء (يا) دليـلاً عليهـا » ، وتعقبـه أبـو حيـان في التذييـل والتكميـل ١٨٧/٤ قـائلاً: «وقوله: (إلا أن العرب أجازت حذف المنادى) دعوى تحتاج إلى دليل مـن وحي يسـفر عـن ذلك أو نص عربي ... » .

(٣) سورة البقرة: من الآية: ٣٥ .

(٤) سورة البقرة: من الآية: ٤٠ .

(٥) سورة الأعراف: من الآية: ٣١ .

(٦) سورة الأعراف: من الآية: ١٣٤ .

(٧) سورة يوسف: من الآية: ٩٧ .

(٨) سورة الزخرف: من الآية: ٧٧ .

﴿أَلاَ يَااسْجُدُوا﴾(١) التقدير: ألا يا قَومِ اسجُدُوا. ومِن حذفِهِ قبلَ الدعاءِ قولُ الشَّاعِرِ:

يَا لَعْنَةُ اللهِ والأَقْوَامِ كُلِّهِمُ ... والصَّالِحِينَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارِ(٢)

أي: يا قومِ. ومثلُهُ:

٥ أَلاَ يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ عَلَى البِلَى ... وَلاَ زَالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ(٣)

التقدير: ألا يا دارُ اسلَمي. ومثلُهُ:

أَلَمْ تَعْلَمِي يَا عَمْرَكِ اللهُ أَنَّنِي ... كَرِيمٌ عَلَى حِينَ الكِرَامُ قَلِيلُ(٤)

قالوا: والصحيحُ أنَّ حذفَ المنادَى لا يجوزُ قياساً؛ لأنه يَلزَمُ منه إجحافٌ؛ لأنَّ النداءَ قد حُذِفَ أوَّلاً فعلُهُ، فلو حُذفَ المنادَى لكان فيه توالي الحذفِ،

١٠ والمنادَى في ذلك كالمصادر التي حُذِفَ عاملُهَا وجوباً نحو: إياكَ والشرَّ، وزيداً

---

(١) سورة النمل: من الآية: ٢٥. وقف فيها على (يا)، ثم ابتدأ (اسجدوا)، وقرأ الباقون كلهم: ﴿ألاَّ يسجدوا﴾. وانظر: السبعة: ٤٨٠، وحجة القراءات: ٥٢٦.

(٢) سبق ذكره صفحة: ٤١٦. والشاهد في: الكتاب ٢١٩/٢، والأصول ٣٥٤/٢، وأمالي ابن الشجري ٦٩/٢، والإنصاف ١١٨/١، وشرح المفصل ٢٤/٢، ٤٠، وشرح الجمل ١١١/٢، وشرح التسهيل ٣٨٩/٣ وغيرها.

(٣) من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ٥٥٩/١، وانظر الخصائص ٢٧٨/٢، وأمالي ابن الشجري ٤٠٩/٢، وشرح التسهيل ٣٨٩/٣، والتذييل والتكميل ١٨٧/٤. والجرعاء: مرتَفَعٌ من الرمل مستوٍ. الديوان.

(٤) من الطويل، وقد اختلف في نسبته، فهو لأبي العيناء الأخباري (محمد بن القاسم) في معجم الشعراء للمرزباني ٤٧٤، وفي معجم الأدباء ٣٠٥/١٨، وفي المقاصد النحوية ٤١٢/٣ نُسب إلى مِربال بن جهم المَذحجي، وفيه: ويقال: قائله هو مبشر بن الهذيل الفزاري. وهو من أبيات أوردها أبو علي القالي في أماليه ٦٣/١ وقال: هي لشاعر قديم.
وانظر الشاهد في: شرح التسهيل ٣٨٩/٣، والتذييل والتكميل ١٨٧/٤، وشرح أبيات المغني ١٢٦/٧.

ضربتُهُ، فكما لا يجوزُ حذفُ هذا المفعولِ، كذلك المنادَى، وليس حرفُ النداء حرفَ جَوَابٍ كـ«نَعَمْ» فيسوغُ معه حذفُ الجملة ومتعلِّقِهَا، وما ظاهرُهُ حذفُ المنادَى فـ«يا» فيه للتنبيه لا للنداء، فـ«يا» في قوله تعالى: ﴿ أَلاَ يَا اسْجُدُوا ﴾ للتنبيه، وجاءت بعد «ألاَ» وهي للتنبيه على جهة التأكيد، فإن الحرفَ يُؤكَّدُ بالحرف، ٥ وكذلك «ألا يا اسلَمي» والباقي، فـ«يا» فيه لمجرَّد التَّنبيه .

ولْنَرْجِعْ إلى قول المصنّف:

قولُهُ:

«/ وَأَحْرُفُ النِّدَاءِ قَدْ تَنْحَذِفُ» [١٩٥/ب]

ذكَرَ أنَّ حروفَ النداءِ تُحْذَفُ ويبقى المنادى، إلا أن ذلك لا يجوزُ في كل ١٠ حرف من حروف المنادَى، ولا في كل منادىً؛ أما حروفُ النداء فلا يُحذَفُ منها إلا «يا»؛ لأنها أمُّ الباب، وقد تقدَّمَ ذلك، وأما المنادَى فقد تقدَّمَ ما يجوزُ فيه حذفُ حرفِ النداء، وما يمتنع .

وقولُهُ:

«كَمِثْلِ رَبَّنَا وَمِثْلِ يُوسُفُ»

١٥ مثالان من القرآن العزيز لحذف حرفِ النداء، فالأولُ إشارةٌ إلى قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا﴾[1] التقدير: يا ربنا، أو إلى ما أشبهه نحو: ﴿ رَبَّنَا وَءاتِنَا ﴾[2]، والثاني إشارةٌ إلى قوله تعالى: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾[3] التقدير: يا يوسفُ، ويُفهَمُ من تمثيله بـ«ربنَّا» أن المضافَ يجوزُ حذفُ حرف النداء منه سواءٌ كان علَماً

---

(١) سورة البقرة: من الآية: ٢٨٦ .

(٢) سورة آل عمران: من الآية: ١٩٤ .

(٣) سورة يوسف: من الآية: ٢٩ .

أو غيرَ علَم، ومن التمثيل بـ«يوسف» أنَّ العلَمَ المفـرَدَ يجوزُ حـذفُ حـرفِ النـداء منه، وقد تقدَّمَ أن هذَين النوعَين يجوزُ حذفُ حرف النداء منهما اتفاقاً .

وقولُهُ:

«إلاَّ عَنِ اسْمِ اللهِ والإشَارَه»

لَّما نبَّه في البيت المتقدم بالمثالَين المذكورَين على ما يجوزُ حذفُ حـرفِ النـداء منه، احتاجَ أن ينبِّهَ على مالا يجوزُ فيه حذفُ حرف النداء، فاستثنى من المناديـات اسمَ الله تعالى والمرادُ به لفظ الجلالة، وذلك بشـرط أن لا يلحقَهـا الميـمُ المشـدَّدةُ، فلو لحقها الميمُ المشدَّدةُ حُذِفَ حرفُ النداء؛ لأنَّ الميمَ عِوَضٌ منـه، وسيأتي ذلـك، واستثنى اسمَ الإشارة فلا يقال: اللهُ، على أن المـرادَ: يـا الله، ولا: هـذا، علـى أن المراد: يا هذا، وقـــــد قدَّمْنا علَّة ذلك، وقد ذكرَهَا المصنفُ بَعدُ، وقد ذكرنا أنَّ الكوفيين يجيزون حذفَ حرف / النداء من اسم الإشارة . [١٩٦/أ]

وقولُهُ:

«فَالحَرْفَ فِيهِمَا احْذَرِ اخْتِصَارَه»

يعني احذر اختصارَ حرفِ النداء من اسـم الله ومـن اسـم الإشـارة، فـالألفُ واللامُ في « الحرف » للعهد، والمراد به حرفُ النداء، ويجوز نصبُهُ ورفعُهُ، والنصبُ أحسنُ؛ لأن بعدَه أمرٌ، و«اختصارَه» مفعولُ «احذر»، والهـاء مـن «اختصـارَه» راجـعٌ إلى الحرف، والضميرُ مـن قولـه: «فيهمـا» راجـعٌ إلى اسـم الله والإشـارة، وتقديـرُ كلامه في هذَين البيتَين: يجوز حذْفُ حرف النداء من كل منادىً إلا من اسـم الله والإشارة، فَفُهِمَ منه أن ما عدا هذَين النوعَين يجوزُ حذفُ حرف النداء منه، لا أنه منحصِرٌ في المضاف والعلَم، وكان حقُّهُ أن يستثنيَ مع اسـم الله واسـمِ الإشـارة النكرةَ المقصودَةَ؛ لأنه لا يجوزُ حذفُ حرف النداء منها على الصحيح، مع أنـه قـد

نبَّه على ذلك بعدُ[1] فقال:

«ولا تقُلْ: رجلُ تعني: يارجل»

ولو أحسنَ الترتيبَ لكان هذا البيتُ[2] يلي قولَهُ:

«إلاَّ عَنِ اسْمِ ا للهِ والإِشَارَه[3]»

٥ ولهذا قال بعضُهُم[4]: كذا كان الترتيبُ، وإنما وقعَ التغييرُ من الناسخ للأصل، وهذا بعيدٌ .

وقولُهُ:

«لَو قُلْتَ هَـٰذَا فِي النِّدَا وَا للهِ»

البيت. جاء بهذا البيت على جهة التعليل لمنع حذف حرفِ النداء من اسم

١٠ ا لله واسم الإشارة، فذكَرَ أنكَ لو قلتَ: هذا، ومُرَادُكَ: ياهذا، لوقع الشبَهُ بين النداء والخبر فيلتَبِسُ، وكذلك لو قلتَ: ا لله، ومُرادُكَ: يا ا لله ، لوقع أيضاً اللَّبسُ، وقد تقدَّمَ هذا التعليلُ .

وقوله: «وَشِبْهُ هَذَا» أي: وشبهُ لفظَةِ «هذا» ، وهو باقي أسماءِ الإشارة .

١٥

* * *

(١) انظر صفحة: ٦٣٠ .

(٢) أي قوله:

«وَلاَ تَقُلْ رَجُلُ تَعني يَا رَجُل»

الآتي بعد قليل .

(٣) في الأصل: « إلا عن اسم اسم والإشارة » .

(٤) هو ابنُ النحوية في شرحه على ألفية ابن معط لوحة (٢٢٨) .

٦٥١ - / وَمَا لَنَا اسْمٌ فِيهِ لاَمٌ وأَلِفْ نُـودِي بِلاَ أيٍّ سِوَى ا للهِ وُصِـفْ [١٩٦/ب]

٦٥٢ - تَمْثِيـلُ أيٍّ لِنِـدَاءِ المـعْرِفَه يَا أَيُّهَا الإِنْسَانُ والقَصْدُ الصِّفَـه

٦٥٣ - وَلاَ تَقُلْ رَجُلُ تَعْنِي يَا رَجُـلْ وَمَا سِوَى ذَينِ فَكَيْـفَ شِئْتَ قُـلْ

الكلامُ على هذه الأبيات في مسألتَين :

الأولى: في نداء ما فيه الألف واللام(١):

وقد اختلف النحويون في ذلك على ثلاثة أقوالٍ:

الأول: للبصريين أنه لا يجوزُ أن يُنادَى ما فيه الألفُ واللامُ من غير «أيٍّ» إلا في الشِّعر، فلا يُقَالُ: يا الرجُلُ، وإنما يُقالُ: ياأيُّها الرجُلُ، وقد تقدَّمَ(٢) أنَّ «أيًّا» إنما أُتِيَ بها وُصلَةً لنداء ما فيه الألفُ واللامُ، وإنما امتَنَعَ نداءُ ما فيه الألفُ واللامُ؛ لأنه يَلزَمُ منه اجتماعُ أداتَـي تعريـفٍ وهمَـا «يـا» والألـفُ والـلام، وقـال أبـو البقـاء في «اللبـاب»(٣): إنمـا لم يجتمعَـا؛ لأنَّ الألـفَ والـلامَ لتعريـفِ العَهـد، و«يـا» لتعريـف الخطابِ، فهُمَا مختلفان معنىً .

واستثنى البصريون من ذلك ثلاثَ صُوَرٍ:

إحداها: لفظُ الجلالة، فإنه يُنادَى وفيه الألفُ واللامُ من غير «أيٍّ» فيُقالُ: يـا ا للهُ، ولا يُقالُ: يا أيُّهَا ا للهُ، وإنما جاز ذلك مع لفظ الجلالة إمَّا لأنَّ الألفَ والـلامَ

---

(١) هذه من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تنظر في الإنصاف ١/٣٣٥، والتبيين: ٤٤٤، وائتلاف النصرة: ٤٦.

(٢) انظر ما سبق صفحة: ٥٨٢ .

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب ١/٣٣٥ (المطبوع) .

صَارت مع [لفظ] الجلالة كالشيء الواحد؛ لأنها لا تُفارقُهَا[(١)]، فكأنها ليست للتعريف، فجاز الجمعُ بينها وبين «يا»، وإمَّا لأنَّ الألفَ واللامَ فيه عوضٌ عن همزة «إلاه» ، فليست للتعريف[(٢)]، فجازَ الجمعُ، وإما لأنَّ «أيا» مبهَمَةٌ، فكَرِهُوا أن يقولوا: يا أيها الله؛ لإطلاقهم الاسمَ المبهَمَ على الله[(٣)]، مع أنَّ أسماءَ الله تعالى توقيفيَّةٌ، ولم يجئْ إذنٌ من الشَّرع في: يا أيها الله .

وإذا قلتَ: / يا الله فلَكَ قَطْعُ الهمزةِ نظراً إلى أنَّ الألفَ واللامَ صارت كأنها من نَفْسِ الكلمة، ولك وَصْلُهَا نَظراً إلى أصلها من كونِهَا همزةَ وَصْلٍ . [١٩٧/أ]

الصورة الثانية: إذا سَمَّيت بجملة اسميةٍ مُصَدَّرَةٍ بالألفِ واللام[(٤)] نحو: الرجُلُ قائمٌ، فإنك تقولُ: يا الرجُلُ قائِمٌ، فتجمَعُ بين «يا» والألفِ واللام؛ لأنَّ الألفَ واللامَ فيه ليست للتعريف، وإنما ذلك على جهة الحكاية، قال ابنُ مالكٍ[(٥)]: التقديرُ: يا مَقُولاً له الرجُلُ قائمٌ .

الصورة الثالثة: استثناها أبو العباس المبرِّدُ[(٦)] وهو الموصولُ المحلى بالألفِ واللامِ إذا سَمَّيتَ به، فتقول: يا الذي قَامَ، قاسَ هذا على الجملة الاسمية المتقدِّمَةِ،

---

(١) انظر الكتاب ١٩٥/٢، وشرحه ٢١٦/٢ مخطوط، والمقتضب ٢٣٩/٤ ، واشتقاق أسماء الله للزجاجي: ٢٥ .

(٢) انظر الكتاب ١٩٥/٢، وشرحه ٤٢/٣ مخطوط، واشتقاق أسماء الله تعالى للزجاجي: ٢٩، واللامات له ٥٢.

(٣) انظر شرح أسماء الله للرازي: ٤٠ .

(٤) انظر الكتاب ٣٣٣/٣ .

(٥) شرح التسهيل ٣٩٨/٣ .

(٦) ذكره ابنُ ولاَّدٍ في الانتصار ص: (٢٤٣) مخطوط، وانظره أيضاً في: شرح التسهيل ٣٩٨/٣، والتذييل والتكميل ١٩٧/٤، والمساعد ٥٠٢/٢ .

قال ابنُ مالك(١): وهو قياسٌ صحيحٌ، قال الشيخُ أبوحيَّان(٢): وهذا الذي قاسَه المبردُ وصحَّحَهُ ابنُ مالك، خلافُ ما نصَّ عليه سيبويهِ(٣)، فإن سيبويهِ فرَّقَ بين التسمية بـ«الرجل قائمٌ» وبين التسمية بـ«الذي قَامَ» فالأولُ مسمًّى بجملة كـ« تأبَّطَ شراً » ، والثاني بمفرَد كالرجُل، فكما لا يُنادَى الرجُلُ إلا بـ«أيٍّ» فكذلك الموصولُ لا يُنادَى إلا بـ«أيٍّ» .

وما عدا هذه الصورَ الثَّلاثَ مما فيه الألفُ واللامُ لا يُنادَى إلا بـ«أيٍّ» إذا كانت الألفُ واللامُ للجِنْسِ نحو: يا أيها الرجُلُ .

القول الثاني: للكوفيين(٤) أنه يجوزُ نداءُ ما فيه الألفُ واللامُ من غير «أيٍّ» مُطلَقاً، فأجازوا: يا الغلامُ، ويا الذي، ويا الحارثُ، واستدلوا على ذلك بما ورَدَ منه في الشِّعر، فمنه قولُ الشَّاعر:

فَيَا الغُلامَانِ اللـذَانِ فَرَّا

إِيَّاكُمَا أَنْ تُكْسِبَانِي شَرًّا(٥)

وقال الآخَرُ:

/ مِنَ اجْلِكِ يَا الَّتي تَيَّمْتِ قَلْبِي ... وَأَنْتِ بَخِيـلَةٌ بِالـوُدِّ عَنِّي(٦) [١٩٧/ب]

---

(١) شرح التسهيل ٣/٣٩٨ .

(٢) التذييل والتكميل ٤/١٩٧ .

(٣) الكتاب ٣/٣٣٣ .

(٤) المسألة خلافية، فقد أجازها الكوفيون، ومنعها البصريون. انظر الكتاب ٢/١٩٥، والمقتضب ٤/٢٣٩، والإنصاف: ١/٣٣٥.

(٥) رجزٌ لم أقف على قائله، وهو في: المقتضب ٤/٢٤٣، والأصول ١/٣٧٣، واللامات للزجاجي: ٥٣، والإنصاف ١/٣٣٦، وشرح المفصل ٢/٩، والمقرب: ١٩٤، وشرح التسهيل ٣/٣٩٨، والتذييل والتكميل ٤/١٩٨، والخزانة ٢/٢٩٤ .

(٦) من الوافر، ولم أقف على قائله، وانظر الشاهد في: الكتاب ٢/١٩٧، والأصول ٣/٤٦٣، وضرائر الشعر: ١٦٩، والتبيين: ٤٤٥، والمصادر الأخرى المتقدمة .

وقال الآخَرُ:

عَبَّاسُ يَا المَلِكُ المُتوَّجُ والذِي عَـرَفَتْ لَـهُ بَيتَ العُلَى عَدنَانُ[١]

وهذا كلُّهُ عند البصريين شاذٌ، وخرَّجُوه إمَّا على الضَّرُورة، وإمَّا على حذف المنادَى وهو «أي» فالتقدير: يا أيُّهَا الغلامان[٢]، ويا أيَّتُهَا التي .

القول الثالث: التفرقةُ[٣] بين أن تكـون الألـفُ والـلامُ للجنس داخلـةً علـى مشبَّهٍ، فيجوزُ نداؤُهُ من غير «أيٍّ» فتقول: يا الأسَدُ جُرْأَةً، ويـا الخليفـةُ جُـوداً؛ لأنَّ حرفَ النداء إنما دخَلَ علـى محذوفٍ؛ أي: يـا مِثـلَ الخليفـة، ولا يجـوزُ إن كـانت الألفُ واللامُ غيرَ ذلك نحو: الرجل، فلا يُقالُ: يا الرجُلُ.

---

(١) مـن الكـامل، وهـو في: التذيـل والتكميـل ١٩٨/٤، والمسـاعد ٥٠٣/٢، وأوضـح المسـالك ٣٢/٤، والتصريـح ١٧٣/٢، والهمـع ٤٧/٣ .

(٢) في الأصل: « الغـلام » ، والصحيح ما أثبت؛ لأنه يقـدر مـا جاء في البيت السـابق وفيه « الغلامـان » . وانظر التذيـل والتكميـل ١٩٨/٤ .

(٣) وهـو قـول أبي جعفر محمد بن سعدان الضرير النحوي الكـوفي المقـرئ، تـوفي سـنة ٢٣١هـ. انظـر حواشـي المفصـل للشـلوبين: ١٣٢ (رسـالة ماجسـتير)، وشـرح التسـهيل ٣٨٩/٣ . قـال ابـن مـالك: « وأجـاز ابـنُ سـعدان: يـا الأسـدُ شـدةً، ويـا الخليفـةُ جُـوداً ونحوه مما فيه تشبيهٌ، وهـو أيضـاً قيـاسٌ صحيحٌ؛ لأن تقديرَه: يـا مثـلَ الأسـد ... » .

واعـترضَ الشـاطبيُّ ــ رحمه الله ــ في شـرح الألفيـة ٢٤١/٣ (مخطوط) علـى كـلام ابـن مـالك فقـال: « وفيمـا قالـه نظرٌ؛ إذ ليـس تقديـر (مثـل) بمزيـلٍ لقبـح الجمـع بـين (يـا) والألـف زاللام، وإلا فكـان يلزمـه أن يجيزَ: يـا الرجـل؛ لأنـه في معنى: يـا أيهـا الرجـل، وليـس مذهبـه ذلـك، ويلزمـه أن يقـول: يـا القريـة؛ لأنـه في تقديـر: يـا أهـل القريـة، ومـا أشـبه ذلـك. ولا يقـول بـه ابـنُ مـالك ولا صـاحبه المذكـور، فـدلَّ علـى أن هـذا كلّـه. غـيرُ صحيـح » وانظـر المسـاعد ٥٠٢/٢-٥٠٣، والتصريـح ١٧٣/٢، والهمـع ٤٨/٣

المسألة الثانية: في الميم اللاحقة للفظ الجلالة(١):

وقد ألحقوها ميماً مشددةً في النداء فقالوا: اللهمَّ، والنداءُ بالميم في لفظ الجلالة أكثرُ من النداء بـ(يا)، وقد اختلفَ النحويون في هذه الميم؛ فذهب البصريون إلى أنها بدلٌ من حرف النداء، بدليل أنهما لا يجتمعان فلا يُقالُ: يا اللهمَّ إلا في الضرورة نحو قولِهِ:

إنّي إذَا مَـا حَـدَثٌ أَلَمَّـا

أَقُولُ يَا اللّهُـمَّ يَـا اللّهمَّا(٢)

وقال الآخَرُ:

وَمَا عَلَيكِ أَنْ تَقُـولِي كُلَّمَا

سَبَّحْتِ أَو هَلَّلْتِ يَا اللّهُمَّ مَا

أُرْدُدْ عَلَينَا شَيخَنَـا مُسَلَّمَا(٣)

---

(١) هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، انظر تفاصيل الحديث فيها في كتاب الإنصاف ٣٤١/١-٣٤٧، والتبيين: ٤٤٩-٤٥٢، ائتلاف النصرة: ٤٧ والمصادر التي في حواشيها .

(٢) رجزٌ منسوبٌ إلى أبي خِراش الهذلي، وهو في ملحق شعره في شرح أشعار الهذليين ١٣٤٦/٣ ، ونُسب أيضاً إلى أمية بن أبي الصلت، ولم أجده في ديوانه المطبوع. قال البغدادي: « وهذا البيت أيضاً من الأبيات المتداولة في كتب العربية، لا يُعرف قائله ولا بقيتُهُ، وزعم العينيُّ أنه لأبي خِراش الهذلي قاله عند موته. وقبله:

إن تغفر اللهمَّ تغفرْ جماً

وأيُّ عبـــدٍ لك لا ألَمّا

وهذا خطأٌ؛ فإن هذا البيت الذي زعم أنه قبله، بيتٌ مفردٌ لا ثاني له، وليس هو لأبي خراش، وإنما هو لأمية بن أبي الصلت، قاله عند موته، وقد أخذه أبو خِراش وضمه إلى بيتٍ آخر، وكان يقولهما وهو يسعى بين الصفا والمروة ... »

والشاهد في: المقتضب ٢٤٢/٤، والمسائل البغداديات: ١٥٩، وسر الصناعة ٤١٩/١، ٤٣٠، وأمالي ابن الشجري ٣٤٠/٢، وما يجوز للشاعر في الضرورة: ٢٤١، وشرح المفصل ١٦/٢، وشرح التسهيل ٤٠١/٣، والتذييل والتكميل ٢٠٣/٤ وغيرها من المصادر .

(٣) رجزٌ، وهو أيضاً مما لا يُعرَفُ قائلُه، وهو في: معاني الفراء ١:٢٠٣، والزاهر ٥١/١، واللامات: ٩٠، وشرح الجمل ١٠٧/٢، وما يجوز للشاعر في الضرورة: ٢٤٠، وارتشاف الضرب ٢٨٥/٣/٣، والهمع ٤٧/٣ ، وغيرها .

وقد شذَّ حذفُ الألف واللام منه، قال الرَّاجزُ:

لَاهُمَّ إنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجْ

فَـلَا يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ بِجْ[1]

التقدير: اللهمَّ، فحذفَ الألِفَ واللامَ فصارَ: لاهُمَّ، ويُريدَ: «حَجَّتِي» و«بي» فأبدَلَ من ياء المتكلم جيماً .

وضمَّةُ الهاء من «اللهمَّ» عند البصريين الضَّمَّةُ التي يُبنى عليها المنادَى[2].

وذهب الكوفيون إلى أنَّ هذه الميمَ / ليست عوضاً من حرف النداء، وإنما [١٩٨/أ] هي بقيَّةٌ من جملةٍ محذوفَةٍ وهي: أَمِّنَا بخيرٍ[3]، فالتقدير عندهم: يا الله أُمَّنا بخيرٍ، فحُذِفَ حرفُ النداء، ثمَّ نُقلَتْ حركةُ الهمزة من «أُمَّنَا» إلى الهاء، ثم حُذِفَ الباقي، ولم يبقَ من الجملة إلا الميمُ المشدَّدَةُ، فضمَّةُ الهاء عندَهم ضمَّةُ همزة «أُمَّنَـا»، ويجوزُ عندهم الجمعُ بين حرف النداء والميم؛ لأنَّ الميمَ عندهم غيرُ عِوَضٍ، قال الشيخُ أبوحيَّان[4]: وهذا مذهبٌ ساقِطٌ لا ينبغي أن نتشَاغَلَ بالردِّ عليه.

---

(١) لبعض أهل اليمن كما في النوادر: ٤٥٥، وانظر: الإبدال لابن السكيت: ٩٦، والأصول ٢٧٤/٣، وسر الصناعة ١٧٧/١، وما يجوز للشاعر في الضرورة: ٣٣٧، وشرح التصريف الملوكي: ٣٢٩، والممتع ٣٥٥/١، وارتشاف الضرب ١٢٦/٣، وشرح شواهد شرح الشافية: ٢١٥ . والبيتان في كثير من مصادر العربية شاهدان على إبدال الجيم من الباء في « حجتج » و « بج » . والشاحج: البغل والحمار ، يروى: « يا ربِّ » بدل « لاهمَّ » ولا شاهد فيها .

(٢) انظر الكتاب ١٩٦/٢ .

(٣) وهذا رأي الفراء وثعلب. انظر: معاني القرآن ٢٠٣/١، والزاهر ٥١/١، وصححه ابن الأنباري فقال: « والدليل على صحة قول الفراء وأبي العباس إدخال (يا) على اللهمَّ » .

(٤) التذييل والتكميل ٢٠٣/٤، وقال في ارتشاف الضرب ١٢٦/٣: « وهو قولٌ سخيفٌ لا يحسن أن يقولَه من عنده علمٌ » . وقال الزجاج في معاني القرآن وعرابه ٣٩٣/١: « وهذا إلحادٌ في اسم الله عز وجل » .

قلتُ: وقد أكثرَ البصريون الرَّدَّ على هذا المذهبِ[١]، فمن ذلك: أن هذا التقدير لا يسُوغُ لهم في كل موضعٍ، ألا ترى قولَهُ تعالى: ﴿ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِن عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ ﴾[٢] لا يَسُوغُ فيه ذلك، فلا يكونُ التقديرُ: أُمَّنَا بخيرٍ إن كان هذا هو الحقَّ من عندك فأمطِرْ علينا؛ لما فيه من تنافرِ التركيب[٣].

ويُستَعمَلُ «اللَّهُمَّ» في النداء على أحدِ ثلاثةِ أوجُهٍ[٤]:

الأول: أن يُراد به النداءُ المحضُ كقولك: اللَّهُمَّ اغفِرْ لي .

الثاني: أن يكون تحقيقاً للجواب وتمكيناً له في قلب السَّائل، يقولُ القائلُ: أزيدٌ عالِمٌ؟ فيقول المجيبُ: اللَّهُمَّ نَعَمْ. وفيه نُكتَةٌ وهي: أنَّ المجيبَ إذا ذَكَرَ الله في جوابه، كان داعيةً لتصديقِهِ .

الثالث: أن يُستعمَلَ دليلاً على القِلَّة في وُقُوعِ المذكورِ كقولك: أنا لا أزورُ[٥] السُّلطانَ اللَّهُمَّ إلاَّ أن يَدعُوَني. ألا ترى أنَّ وقوعَ الزيارَةِ مقرُوناً بدعاء السُّلطان قليلٌ نادرٌ .

ولْنَرْجِعْ إلى لفظ المصنِّف:

قولُهُ:

«وَمَا لَنَا اسْمٌ فِيهِ لاَمٌ وأَلِفْ نُودِي بِلاَ أيٍّ سِوَى اللهِ ...»

---

(١) انظر رد الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ١/٣٩٣، ورد أبي علي الفارسي في المسائل الشيرازيات لوحة (٤٨ ـ مخطوط)، ونقله ابن الشجري في أماليه ٢/٣٤٠-٣٤١ .

(٢) سورة الأنفال: من الآية: ٣٢ .

(٣) انظر أمالي ابن الشجري في رد رأي الفراء ٢/٣٤١ .

(٤) ذكرها ابنُ الخباز في الغرة المخفية لوحة (١٦٧)، وعنه في ارتشاف الضرب ٣/١٢٧ .

(٥) في الأصل: « أنا ألا زور » .

لمَّا تقدَّمَ أنَّ مِـن أحكام اسمِ الله ألاَّ يُحذَفَ منه حرفُ النداء، أرادَ أن يذكُرَ ما / يخصُّه من بعض أحكامه، فذكَرَ في هذا البيت أنه ليس في كلام العرَب اسـمٌ [١٩٨/ب] فيه الألِفُ واللامُ ينادَى بغير «أي» إلا الله، فإنَّ من خواصِّهِ: أن يُنـادَى بغـير «أي»، وقد تقدَّمَ أن المسمَّى بالجملة المصدَّرةِ بـالألف والـلام يُنـادَى بغـير أي، وأن المبردَ قاس الموصولَ المحلَّى بالألف واللام على الجملة الاسمية، وقد ذكَرْنا أن «أيّاً» جعلَتْهَـا العرَبُ وُصلةً لنداء ما فيه الألفُ واللامُ، فيُفصَلُ بها بين حرف النداء وبـين الألـف واللام؛ لئلاَّ يلتقيَ مُعرِّفان، ثمَّ لا بدَّ لـ«أيٍّ» من وَصْفٍ، وهو كان المقصودُ بالنداء.

وقولُهُ: «وُصِفْ» هو فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ لما لم يُسمَّ فاعلُهُ، وهو في موضع الصفـة لـ«أي»، فالضميرُ المرفوعُ فيه عائدٌ إلى «أيٍّ»، فالتقدير : وما لنا اسمٌ فيـه لامٌ وألـف نُوديَ بلا «أي» موصوفةٍ سوى «الله»، ويلزَمُ منـه الفصـل بقولـه: «سـوى الله» بـين الموصوف وصفتِهِ، وحصلَ بسبب ذلك في البيتِ تعقيدٌ لفظيٌّ. وعلى هـذا خرَّجـه ابنُ النَّحْويَّة[1] وابنُ القوَّاس[2]، والذي أراهُ أن يكون: «و صِفْ»؛ فعلَ أمـرٍ، والـواو عاطفةٌ، فتكونُ مفتوحةً، ونتخلصُ من موجب الفصـل، فيكـونُ التقديـرُ: ومـا لنـا اسمٌ فيه لامٌ وألفٌ نوديَ بلا أيٍّ سوى الله، ثمَّ قال: وَصِفْ أيّاً إذا ناديتَهَا.

وقوله:

«تَمْثِيلُ أيٍّ لِنِـدَاءِ المَعْرِفَة»

البيت. لما رأى أن البيتَ الأوَّلَ فيه حـذفٌ، وأنَّ في معنـاه غموضـاً، أراد أن يُزيلَ غموضَه بهذا البيت، فعرَّفكَ كيف يكونُ نداءُ ما فيه الألفُ واللامُ بهذا المثال

---

(١) شرح الألفية لوحة (٢٢٨ ـ مخطوط).

(٢) شرح الألفية ١٠٤٢/٢ .

الذي ذكَـره، وهـو قولُهُ: «يَا أَيُّهَا الإِنْسَانُ» وهو إشارةٌ إلى قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الإِنْسنُ / إِنَّكَ كَادِحٌ ﴾(١) وما شاكَلَه من الآيِ الكريمة، فتبيَّنَ من مثاله أنكَ [١٩٩/أ] إذا أردتَ أن تُناديَ ما فيه الألـفُ والـلامُ أن تـأتيَ بـ«أي» فتوليَهَـا حـرفَ النـداء، فيكونُ هو المنادَى في اللفظ، ويُجعَلُ الاسمُ المعرَّفُ بـالألف والـلام صفـةً لـ«أي»، والصفةُ هي المقصودةُ بالنداء في المعنى، وقد نبَّهَ على ذلك بقوله: «والقَصْدُ الصِّفَة» فمرادُهُ أن «أيّاً» هي المنادَى لفظاً، والصفةُ هي المقصودَةُ بالنداء معنىً. فـ «القصـدُ» مصدرٌ أُريدَ به المفعولُ كـ«الطِّحْنِ» يُرادُ به المطحونُ .

وقولُهُ:

«وَلاَ تَقُلْ رَجُلُ تَعْنِي يَا رَجُلْ»

هذا من تمام ما لا يجوزُ فيه حذفُ حرف النداء، وقد تقدَّمَ التنبيـهُ عليـه، وإنَّ هذا البيتَ كان حقُّهُ أن يتقدم على البيتين اللذَينِ قبلَه؛ ليتصل الكلامُ فيما لا يجـوزُ فيه حذفُ حرف النداء . والعذرُ له: أنه لمـا ذَكَـرَ أنَّ اسـمَ الله لا يُحـذَفُ حـرفُ النداء منه، أراد أن يستطرِدَ الكلامَ في بعض أحكامه، فذَكَرَ أنه يُنَادَى بغـير «أي» ، واستدعى ذلك تمثيلَه، ثم رجَعَ إلى المقصود مما لا يجوزُ حذفُ حـرفِ النـداء منـه، وهذا هو الحقُّ، لا أنَّ الناسخَ أخرَّهُ من تقديمٍ كما ذكَرَ بعضُ الشـرَّاح(٢)، فإنـه في غاية البُعد .

---

(١) سورة الانشقاق: من الآية: ٦ .

(٢) يقصد ابن النَّحْوية الذي صرح بذلك في شرح الألفية لوحة (٢٢٨) .

وقولُهُ:

«وَمَا سِوَى ذَيْنِ فَكَيْفَ شِئْتَ قُلْ»

يعني: وما سوى هذَين النوعَين، يريد بالنوع الواحد اسمَ الله والإشارةَ، وجعلَهُمَا نوعاً واحداً لاندراجهما في التعريف، ويريدُ بالنوع الآخَرِ: النكرةَ المقصودَةَ؛ أي: وما سوى هذَين النوعَين فأنت فيه بالخيار، إن شئتَ ناديتَه بإثبات حرف النداء أو حذْفِهِ، والله أعلَمُ.

* * *

[المضاف إلى ياء المتكلِّم]

٦٥٤ ـ وَإِنْ تُضِفْ لليَاءِ فِي النِّدَاءِ قُلْ: يَا غُلاَمِي بِسُكُونِ اليَاءِ

٦٥٥ ـ /وَإِنْ تَشَأْ فَتَحْتَ أَوْ حَذَفْتَهَا وَقِفْ بِهَاءِ السَّكْتِ إِنْ فَتَحْتَهَا [١٩٩/ب]

٦٥٦ ـ وَإِنْ تَشَأْ قَلَبْتَ يَاءَهُ أَلِفْ كَيَا غُلاَمَا وَبِهَاءِ السَّكْتِ قِفْ

الكلامُ على هذه الأبيات في أحكام المضاف إلى ياء المتكلِّم، ولا يخلو المضافُ إلى ياء المتكلِّم أن يتقدمَهُ مضافٌ أو لا؛ فإن تقدمَه مضافٌ، فلا يخلو أن ٥ يكونَ ابناً أو ابنةً أو غيرَهما؛ فإن كان غيرَهما نحو: يا غلامَ غلامي فحكمُهُ حكمُ المضاف إلى ياءِ المتكلِّم في غير النداء، فالجائزُ في قولك: قام غلامُ غلامي، جائزٌ في قولك: يا غلامَ غلامي وهو: إثباتُ الياء مفتوحةً، وساكنةً، وحذفُها والاجتزاءُ عنها بالكسرة، وقلبُهَا ألفاً. وهذا الوجهُ قليلٌ، وكذلك الذي قبلَه.

١٠ فإن كان ابناً أو ابنةً فلا يخلو المضافُ إلى ياء المتكلِّم أن يكونَ أمّاً أو عمّاً أو غيرَهما.

فإن [كان][1] غيرَهما نحو: يابنَ أخي، ويابنةَ أخي، فالحكمُ ما تقدَّمَ[2].

وإن[3]**كان أمّاً أو عمّاً** نحو: يابنَ أمِّي، ويابنَ عمِّي ففيه أربعُ لغاتٍ:

الأولى: يابنَ أمَّ ويابنَ عمَّ بفتح الميم، واختلفوا في تعليل الفتح فقال

---

(١) ساقطة من الأصل.

(٢) وهو إثباتُ الياء ساكنةً ومفتوحةً، وحذفُها والاجتزاءُ عنها بالكسرة، وقلبُهَا ألفاً.

(٣) في الأصل: « فإن ».

سيبويهِ[(١)]: إنَّ ابنَ أمِّ، وابنَ عمِّ رُكِّبا تركيبَ «بعلبك» وبُنيا على الفتح. وقالَ الأخفَشُ[(٢)]: كان الأصل: يابنَ أما ويابنَ عما بالألف، ثم حُذفت الألف وتُركت الفتحة تدلُّ عليها، وضعَّفَ هذا القولَ أبوالحسن بنُ الضائع[(٣)] مرَّةً وحسَّنه مرَّةً أخرى، والحقُّ أنه ضعيفٌ[(٤)]، والصحيحُ قولُ سيبويهِ .

٥ **اللغة الثانية**: يابنَ أمِّ ويابنَ عمِّ، بكسر الميم دون ياءٍ، قال ابنُ مالكٍ[(٥)]: اجتُزِئَ فيه بالكسرة / عن الياء، فتكون الياءُ في حكم الوجود، قال الشيخُ [٢٠٠/أ] أبوحيَّان[(٦)]: وهذا لا يُتصوَّرُ إلا على مَن ليس مذهبُهُ التركيبَ، وأصحابُنا مُعتقدون أن «ابنَ أمَّ» و«ابنَ عَمَّ» و«ابنةَ أمَّ» و«ابنةَ عَمَّ» حَكَمَتْ لها العربُ بحُكمِ اسمٍ واحدٍ فقالوا: يابنَ أمِّ، فحذفوا الياءَ كحذفهم إيَّاها من «أحدَعَشَر» إذا أضافوه

١٠ إليها. انتهى.

---

(١) الكتاب ٢/٢١٤ . قال ابنُ خالويه في إعراب القراءات السبع ١/٢١٠ في الاحتجاج لمن قرأ (يابنَ أمَّ): « والحجة الثانية: أنهم أرادوا الندبة يابنَ أماه ويابنَ عمَّاه » .

(٢) يظهر من كلامه في معاني القرآن ١/٣٣٨ أنه يوافق سيبويه في تعليله، فقد قال: « وقال: ﴿ابنَ أمَّ إنَّ القومَ﴾ وذلك والله أعلمُ أنه جعله اسماً واحداً مثل قولهم: ابنَ عمَّ أقْبِل،وهذا لا يقاسُ عليه » . ونقل ابنُ السراج في الأصول ١/٣٤١ هذا التعليل عن المازني . وفي إعراب القرآن ٢/١٥٢ قال أبو جعفر النحاس: « قال الكسائي والفراء وأبو عُبيد: يابنَ أمَّ أصله: يابنَ أماه، وقال البصريون: هذا القول خطأ؛ لأن الألف خفيفةٌ لا تُحذَفُ ... » وانظر: معاني القرآن للفراء ١/٣٩٤، والمحرر الوجيز ٦/٨٨، والبحر المحيط ٤/٣٩٦ .

(٣) قال في شرح الجمل لوحة (٥٣) مخطوط: « وحكى أبو الحسن الأخفش أن منهم مَن يقول: يا غلامَ بالفتح، وهذا كأنه شبه الألف بالياء، فاحتزوا بالفتح عنها، وهو ضعيفٌ؛ لخفة الألف، فكيف يفرون منها وهم قد فروا إليها، وليس ببعيد أيضاً أن يعودوا إليها؛ لخفتها، ثم يستثقلونها؛ لأنها بدلٌ من الياء، كما استثقلوا فتحة ما لا ينصرف، فقالوا: مررتُ بجوارٍ » .

(٤) لأن الألف لا تُحذَفُ في مثل هذا النوع إلا قليلاً. انظر أمالي ابن الشجري ٢/٢٩٥، والبيان ١/٣٧٥ .

(٥) شرح التسهيل ٣/٤٠٦، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٢٥ .

(٦) التذييل والتكميل ٤/٢١١ .

وقد قُرِئَ بهاتَين اللغتَين في قوله تعالى: ﴿ يَبْنَؤُمَّ لا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي ﴾[1] قيل: والكسرُ أجودُ من الفتح[2].

اللغة الثالثة: إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة، قال الشاعر:

يَابْنَ أُمِّي وَيَا شُقَيِّقَ نَفْسِي   أَنتَ خَلَّيْتَنِي لِدَهْرٍ شَدِيدِ[3]

وقال الآخرُ:

يَابنَ أُمِّي وَلَو شَهِدْتُكَ إِذْ تَدْ   عُـو تَمِيماً وَأَنْتَ غَيرُ مُجَابِ[4]

---

(١) سورة طه: من الآية: ٩٤. وكسر الميم قراءة حمزة والكسائي وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر، وفتحها قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وعاصم في رواية حفص. انظر السبعة: ٤٢٣، والحجة لأبي علي ٨٩/٤، وحجة القراءات: ٢٩٧ .

(٢) قاله أبو حيان في البحر المحيط ٣٩٦/٤ .

(٣) من الخفيف، وهو لأبي زُبيد الطائي في ديوانه: ٥٩٧ (ضمن شعرا إسلاميون)، وفيه:

يابنَ حَسْناءَ شقَّ نفسي يَا لجـ   ـلاَجُ خَلَّيْتَني للدَهرِ شَـديدِ

ولا شاهد في هذه الرواية، وأبو زُبيد يرثي في البيت ابنَ أخته اللحلاج الذي مات عطشاً في طريق مكة، قال البغدادي في الخزانة ٧٧/٩ عن قصيدة هـذا البيت: « وهي من القصائد الجياد في المراثي » ومطلعها:

إنَّ طُولَ الحَيَاةِ غَيرُ سُعودِ   وَضَلالٌ تأميلُ نَيلِ الخُلُودِ

ونسبه الصيمري في التبصرة والتذكرة ٣٥٢/٢ إلى أبي دؤاد، ولم أجده في ديوانه المطبوع . والبيت الشاهد في: الكتاب ٢١٣/٢، وأمالي ابن الشجري ٢٩٤/٢، وشرح المفصل ١٢/٢، وشرح التسهيل ٤٠٤/٣، والتصريح ١٧٩/٢ .

(٤) من الخفيف، وهو لغَلفاء بن الحارث بن آكل المُرَار الكندي، عم امرئ القيس، يرثي أخاه شُرَحبيل الذي قُتل يوم الكلاب، ونسبه ابن الجراح في كتابه « من اسمه عمرو من الشعراء » : ٦٦ إلى عمرو بن الحارث بن عمرو أبو شُرَحبيل الكندي، يرثي أخاه شراحيل . وبعد البيت:

لتَكَارهْتُ مِن ورائكَ حتى   تبلغَ الرحبَ أو تُبَزَّ ثيابي

وقصيدة الشاهد في الوحشيات: ١٣٣-١٣٤، وانظر الشاهد في: المقتضب ٢٥٠/٤، والمسائل البصريات ٥٦١/١، وأمالي ابن الشجري ٢٩٤/٢، وشرح التسهيل ٤٠٦/٣، ورصف المباني: ١٦٠ .

اللغة الرابعة: قلبُ الياءِ ألفاً فتقولُ: يابنَ أمَّا، ويابنَ عَمَّا. قال الشَّاعرُ:

كُـــنْ لِيَ لاَ عَلَيَّ يابنَ عَمَّا

نَـدُمْ عَزِيزَيْنِ وَنُكْفَ الـذَّمَّا[1]

والبيـت[2] مـن الرجـز المقطـوع[3] الضَّـرْب، وقـد أُتبعَـت العـروضُ الضَّـربَ وخُبِنَتْ . وقال الآخرُ:

يابنَةَ عَمَّا لاَ تَلُومِي وَاهْجَعِي[4]

قالوا: واللغةُ الأُولى والثانيـةُ أفصـحُ مـن الثالثـة والرابعـة، حتى قيـل: إنهمـا مختصَّان بالضرورة. والرابعةُ أفصحُ من الثالثة .

فإن كان المضافُ إلى ياء المتكلم لم يتقدَّمْه مُضَافٌ، فلا يخلو أن يكونَ معتـلاً أو صحيحاً؛ فإن كان معتلاً فلا يخلُـو أن يكـون مقصـوراً أو منقوصـاً؛ فـإن كـان مقصوراً فاللغة الفصيحةُ إبقاءُ الألِفِ وفتحُ الياء فتقول: يامُوسَايَ ويا مَولايَ، قال تعالى: ﴿ يَا بُشْرَايَ هَذَا غُلاَمٌ ﴾[5] ولا يجوزُ تسكينُهَا[6].

فإن قلتَ: فقد سكَّنُوها في غير النداء، قرأ نـافعٌ: ﴿ مَحْيَـايْ ﴾[7] بإسـكان الياء ؟

(١) رجز لم أقف على قائلـه، وهـو في شـرح التسـهيل ٣/٤٠٦، والتذييـل والتكميـل ٤/٢١١، والمقاصد النحوية ٤/٢٥٠، وفي الأصل: « نُكفا » بالألف .

(٢) قوله: (البيت) هو على مذهبه في اعتبار الشطرين بيتاً واحداً، وانظر ما سبق صفحة: ٤٦٩ .

(٣) القطع هو: حذف حرفٍ ساكن من آخر الوتد المجموع ، وإسـكان مـا يبقـى. انظر البـارع لابن القطاع: ٢١٥ .

(٤) بيت من الرجز لأبي النجم العجلي يخاطب زوجتـه، وهـو في ديوانـه: ١٣٤ . والشـاهد في: الكتاب ٢/٢١٤، والمقتضـب ٤/٢٥٢، والأصـول ١/٣٤٢، والمسـائل البغداديـات: ٥٠٦، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٩٥، والتذييل والتكميل ٤/٢١١، وغيرها. ويروى: « يابنَةَ عمي » ولا شاهد فيها هنا .

(٥) سورة يوسف: من الآية: ١٩ . وهذه قراءة ابن كثير ونـافع وأبـو عمـرو وابـن عـامر، وأمـا قراءة عاصم وحمزة والكسائي فهي ﴿يا بُشْرَى﴾ . انظر: السبعة: ٣٤٧، والنشر ٢/٤٠ .

(٦) وقد قرأ بتسكين الياء من ﴿بشرايَ﴾ ورشٌ عن نافع .

(٧) سورة الأنعام: من الآية: ١٦٢، من قوله تعالى: ﴿قل إنَّ صلاتي ونُسُكي ومحيايَ ومماتي لله ربِّ العالمين﴾. وانظر السبعة: ٢٧٥ .

فالجوابُ: أن ذلك من / إجراءِ الوصلِ مُجرَى الوقف . [٢٠٠/ب]

وفيه لغةٌ أخرى نُسبَت لهذيل[١]: بقلب الألِفِ ياءً وإدغامِهَا في الياء، فتقول: يا مُوسَيَّ، وقد سُمِعَ عَرَبِيٌّ يقول في دعائه: يا سيِّدِي ومَوْلَيَّ[٢]، وقرأ الحسنُ[٣]: ﴿ يَا بُشْرَيَّ ﴾ .

فإن كان منقوصاً، فإن كان من باب قاضٍ أُدغمَت ياؤُهُ في ياء الإضافة، فقلتَ: يا قاضيَّ، فإن كان من باب «أخ» و «أب»[٤] لم تَرُدَّ المحذوفَ، فتقول: يا أخي بتخفيف الياء، وأجازَ المبردُ[٥] أن تردَّ المحذوفَ وتدغمَهُ في ياء الإضافة، فتقول: يا أَخِيَّ بتشديد الياء. وقد تقدَّمَ هذا كلُّهُ في باب الإضافة[٦].

فإن كان صحيحاً فلا يخلو أن يكون أمّاً أو أباً أو غيرَهما، فإن كان غيرَهما

---

(١) الكتاب ٤١٤/٣، وحكاها عيسى بن عمر عن قريش. انظر: المحتسب ٣٣٦/١، والمفصل: ١٣٣، وشرح المفصل ٢٨٣/٣، وارتشاف الضرب ٥٣٧/٢ .

(٢) شرح التسهيل ٢٨٣/٣، وارتشاف الضرب ٥٣٧/٢ .

(٣) إعراب القرآن ٣١٩/٢، ومختصر الشواذ: ٦٢، والمحتسب ٧٦/١ .

(٤) في الأصل: « أخ دون أب » وهو تحريف. وانظر شرح التسهيل ٢٨٤/٣ .

(٥) لم أقف على رأيه فيما اطلعت من كتبه. انظر: أمالي ابن الشجري ٢٣٦/٢، وشرح المفصل ٣٦/٣، وشرح التسهيل ٢٨٤/٣، وارتشاف الضرب ٥٤٠/٢. وقد استدل المبرد بقول الشاعر:

قَدَرٌ أحلَّكَ ذا المجاز وَقَدْ أَرَى ... وَأَبِيَّ مَالكَ ذو المجاز بدَارِ

ورده أبو علي بأن « أبيَّ » في البيت جمع أب وأصله: أبين. إيضاح الشعر: ١٣٣، وانظر: أمالي ابن الشجري ٢٣٦/٢. وقال ابنُ مالك في شرح الكافية الشافية ١٠٠٩/٢: « وإنما الحجة له [أي لأبي علي] في قول الراجز:

كـان أَبِيَّ كرماً وسُودا

يُلقي على ذي اللِّبد الحديدا

لأنه قال: « يلقي » ولو أراد الجمع لقال: يُلقون » .

(٦) يقع باب الإضافة في السفر الرابع من هذا الشرح، و لم أقف عليه .

فلا يخلو أن تكون إضافتُهُ محضةً أو غيرَ محضة .

فإن كانت إضافتُهُ محضة نحو: يا غلامي، جازَ فيه ستُّ لغاتٍ:

الأولى: حذفُ الياء والاكتفاءُ بالكسرة قبلَها نحو قولِهِ تعالى: ﴿ يَـٰعِبَادِ فَاتَّقُونِ ﴾[(١)] وهي أفصحُ اللغات؛ لأن النّداءَ بابُ تغيير .

٥ الثانية: ثبوتُها ساكنةً نحو: ﴿ يَـٰعِبَادِيْ لاَ خَوفٌ عَلَيكُمُ ﴾[(٢)].

الثالثة: فتحُهَا نحو قولِهِ تعالى: ﴿ يَـٰعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا ﴾[(٣)]، ولك أن تقفَ على هذه اللغة بالهاء فتقول: يا غلامِيَهْ .

الرابعة: قلبُ الكسرة التي قبلَ الياء فتحةً، فتنقلبُ الياءُ ألفاً لتحركها وانفتاحِ ما قبلَها نحو قولِهِ تعالى: ﴿ يَـٰحَسْرَتَى عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللهِ ﴾[(٤)]،

١٠ وقال تعالى: ﴿ يَـٰأَسَفَى عَلَى يُوسُفَ ﴾[(٥)]، وإذا وقفتَ على هذه اللغةِ، فلَكَ أن تقفَ بهاءِ السكْتِ لبيانِ الألِفِ، قال الشّاعرُ:

وَحَدِيثُهَا كَالغَيثِ أَبْصَرَهُ رَاعِي سِنِينَ تَتَابَعَتْ جَدْبًا

---

(١) سورة الزمر: من الآية: ١٦ . وهي رواية حفص عن عاصم، وقراءة ابن كثير وحمزة والكسائي . السبعة: ٥٨٨ .

(٢) سورة الزخرف: من الآية: ٦٨. وهي قراءة نافع وابن عامر وأبو عمرو. انظر: السبعة: ٥٨٨ .

(٣) سورة الزمر: من الآية: ٥٣. وهي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر وعاصم ورواية عن أبي عمرو. السبعة: ٥٦٣ .

(٤) سورة الزمر: من الآية: ٥٦ .

(٥) سورة يوسف: من الآية: ٨٤ .

/ فَيَرَاهُ مُنْبَطِراً بَوَادِرُهُ ... وَيَقُولُ: يَا رَبَّاهُ يَا رَبَّا[(١)] [٢٠٠/أ]

فقوله: «ياربّاه» الهاءُ فيه للسكت، وأُجريَ الوصلُ مُجرَى الوقف .

الخامسة: حذفُ الألف والاستغناءُ عنها بالفتحة، كما تُحذف الياءُ ويُستغنى عنها بالكسرة، وقد تقدَّمَ أن هذا مذهبُ الأخفش[(٢)]، وبه قال أبوعليٍّ[(٣)] وأبوعثمانَ[(٤)] وابنُ مالك[(٥)]، وعليه خرَّجَ أبوعليٍّ قراءةَ عاصم[(٦)]: ﴿ يَـٰبُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا ﴾[(٧)] بفتح الياء، قال: كان الأصلُ: يا بُنَيّا فحُذِفَت الألِفُ، وبَقِيَت الفتحةُ قبلَها تدلُّ عليها .

ومنَعَ بعضُهم[(٨)] هذه اللغةَ التي أجازَهَا الأخفشُ، قال الشيخُ أبوحيَّان[(٩)]:

---

(١) من الكامل، وهما لأعرابي كما في أمالي القالي ١/١١٥، ونسبهما البلوي في ألف باء ٢/٤٨٨ إلى الراعي النميري، ولم أجدهما في ديوانه، وهما في البيان والتبيين ١/٢٨٣، واللآلي ١/٢٧٥، والخصائص ١/٢٩، والمغني ٢٩، وشرح أبياته ١/٧٤. وفي المصادر السابقة روي البيت الثاني هكذا:

فَأَصَاخَ يَرجُو أن يَكُونَ حَيَاً ... وَيَقُولُ مِن طَمَعٍ هَيَا رَبَّا

ولا شاهد فيها. ومنبطر: في التاج (بطر): « وبَطَرُه كَتَرَه وضَرَبَه يبطِرُه بَطْراً، فهو مبطورٌ وبطير: شقه » . قال البغدادي: « شبه محبوبته في شدة رغبة مجيئها إليه، بقَطْرٍ قد اشتدت حاجة راعي الماشية إليه؛ لتوالي أعوام المحل عليه، فلما سمع صوت قطرات المطر أمالَ أذنَه ليسمعه، ويتحقق من نزوله راجياً أن يكون خصباً مريعاً، أو غيثاً سريعاً، وقائلاً من شدة فرحه: يا رب حقق رجائي » .

(٢) سبق صفحة: ٦٤١ . وانظر: معاني القرآن له ١/٨٠، وشرح الجمل ١/١٠٠ .

(٣) الحجة ٤/٣٤٠-٣٤١ .

(٤) الأصول ١/٣٤١ .

(٥) شرح التسهيل ٣/٢٨١-٢٨٢. وانظر: الخصائص ٣/١٣٥، والممتع ٢/٦٢٢، وبه أخذ المالقي في رصف المباني: ٣٥٨ .

(٦) انظر: الحجة ٤/٣٤٠-٣٤١، وقرأ الباقون: ﴿بنيِّ﴾ بكسر الياء .

(٧) سورة هود: من الآية: ٤٢ .

(٨) في إعراب القرآن ٢/٢٨٤ قال أبو جعفر: « ورأيت علي بن سليمان يذهب إلى أن هذا لا يجوز؛ لأن الألفَ خفيفةٌ، فلا يُحذف ... » .

(٩) قال في التذييل والتكميل ٤/٢١٠ : « وهذا من الندور بحيث لا يقاس عليه » . وانظر البحر المحيط ٥/٢٢٦ .

ويحتاجُ إلى سماعٍ من لسان العرب في النداء، وخَرَّجَ[(١)] قراءةَ عاصمٍ على أنَّ الألِفَ حُذِفَت لالتقاء الساكن بعدها، وهو راءُ «ارْكَبْ» وحُذِفَت خطّاً كما حُذِفَت لفظاً .

قلتُ: وهذا التخريجُ لا ينهَضُ، فقد جاءت هذه القراءةُ حيثُ لم يلتقِ
٥ ساكنان[(٢)]، قرأ حفصٌ عن عاصم في (لقمان)[(٣)]: ﴿ يَـٰبُنَيَّ ﴾ بفتح الياء في ثلاثة المواضع، ولم يلتَقِ فيها ساكنان، قالوا: والذي حمَلَ الأخفشَ على جواز [هذه اللغة][(٤)] قولُ الشّاعِرِ:

فَلَيسَ بِرَاجِعٍ مَافَاتَ مِنِّي   بِلَهفَ وَلاَ بِلَيتَ وَلاَ لَوَ انِّي[(٥)]

الأصل: بلهفَا بالألف ثم حُذِفَت، قال: فكما جاز «بلهفَ» بغير ألف يجوز:
١٠ يا غُلامَ بحذف الألف. ورُدَّ عليه: بأن الذين قالوا: يا غلامَا بالألف، إنما قالوه هرباً من حذف الياء، فأبدلوها ألفاً؛ لكون الألف لخفَّتها لا تُحذَفُ، فلو حذفوها لكان نقضاً لغرضهم، مع أن ذلك لم يُحفَظ إلا في قوله: «بلَهفَ» وهو في غير النداء، فكيف يُقَاسُ عليه مع قلَّتِهِ ما ليس من جنسِهِ[(٦)].

قلتُ: والحقُّ أن القراءة قد ثبتَتْ، وليس لها مَخْرَجٌ يليقُ بها غير ما ذَكَرَه
١٥ الأخفش، والله أعلم .

---

(١) البحر المحيط ٥/٢٢٦ . وراجع معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٥٤ .

(٢) في الأصل: « باكنان » .

(٣) من الآيات: ١٣، ١٦، ١٧ .

(٤) زيادة يستوجبها السياق .

(٥) من الوافر، والبيت في معاني القرآن للأخفش ١/٧٢، ٨٠، وإيضاح الشعر: ٣١٣، وسر الصناعة ٢/٥٢١، والمحتسب ١/٢٧٧، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٩٣، وشرح الجمل ٢/١٠٠، وشرح التسهيل ٣/٢٨٢، والخزانة ١/١٣١ .

(٦) وقد أنكرها ابن عصفور قال: « فالصحيح أنه ليس فيه إلا خمس لغات » شرح الجمل ٢/١٠٠ .

/ **اللغة السادسة**: البناءُ على الضمِّ، تقول: ياربُّ بضم الباء[1]، وبذلك قرأ [٢٠١/ب] أبوجعفرٍ[2]: ﴿قَالَ رَبُّ احْكُمْ بِالحَقِّ﴾[3] وبه قُرِئَ: ﴿قَالَ رَبُّ السِّجْنُ﴾[4].

وهذه اللغة مختصة بما كثُرَت إضافتُهُ إلى ياء المتكلم[5].

فإن كان المضاف «أباً» أو «أمّاً» فالكلامُ عليه من أوجُهٍ:

٥ **الأول**: في لغاته، وفيه عشرُ لغات؛ الستُّ المتقدِّمَةُ .

والسابعة: أن تأتيَ بالتاءِ مفتوحةً فتقول: يا أبَتَ ويا أُمَّتَ .

الثامنة: كسرُ التاء .

التاسعة: ضمُّ التاء كما تقول: يا ثُبَةُ .

العاشرة: أن تأتيَ بألفٍ مع التاء فتقول: ياأبَتَا ويَا أُمَّتَا، قال الشَّاعرُ:

١٠ يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَو عَسَاكَا[6]

الوجه الثاني: اختلفوا في هذه التاء اللاحقةِ لـ«أب» و«أم» في النداء؛ فقال

---

(١) قال سيبويه: « وبعض العرب تقول: يا ربُّ اغفر لي، ويا قومُ لا تغفلوا ... » الكتاب ٢/٢٠٩، وانظر: معاني القرآن للأخفش ٢/٤٣٨ .

(٢) وهي رواية عن ابن كثير. انظر: مختصر الشواذ: ٩٣، والمحتسب ٢/٦٩، والنشر ٢/٣٢٥، وإتحاف فضلاء البشر ٢/٢٦٨ .

(٣) سورة الأنبياء: من الآية: ١١٢. و(قل) بدون ألف هي قراءة السبعة ما عدا حفص، فإنه قرأ (قال). السبعة: ٤٣١-٤٣٢ .

(٤) سورة يوسف: من الآية: ٣٣. وانظر هذه القراءة في روح المعاني للألوسي ١٢/٢٣٥ .

(٥) في ارتشاف الضرب ٢/٥٣٩: « وقال خطاب الماردي: والخامسة قليلة رديئة، وهي يا غلامُ ... » .

(٦) لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه: ١٨١ . والشاهد في: المحتسب ٢/٢١٣، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٩٦، ٣٤٢، والتذييل والتكميل ٤/٢١١، وفي البيت شواهد أخرى، راجع: الخزانة ٥/٣٦٢ .

الكوفيون: هي لتأنيث الكلمة، وياءُ المتكلم مقـدَّرةٌ بعدهـا[1]. ورُدَّ بجـواز قلبهَـا هاءً في الوقف، ولو كانت ياءُ الإضافة مقدرةً بعدها لما جاز ذلك، كما لم يجز قلبُ التاء هاءً في قولك: يا جارِيَتِي، وبأنَّ تاءَ التأنيث لا تقعُ حَشْواً .

وذهب البصريون أنها عوضٌ من ياء الإضافة، ولذلك لا يُجمَعُ بينهمـا، فـلا ٥ يقال: يا أبتي ولا يا أمَّتِي إلا ضرورة. قال الشَّاعرُ:

أَيَـا أَبَتِي لاَ زِلْتَ فِينَا فَإِنَّمَا لَنَا أَمَلٌ في العَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشَا[2]

فإن قلتَ: فقد قالوا: يا أبتا وجُمعَ بين التاء والألف، والألف عوضٌ من يـاء الإضافة ؟

فالجوابُ: أنه لما كانت الألِفُ ليست نفسَ الياء، جاز ذلك، فيجوزُ للعـوض ١٠ أن يجتمع مع ما عُوِّضَ من المُعوَّضِ منه، ولا يجوزُ أن يجتمعَ مع المعوَّض منه نفسِهِ، فقد يكونُ / للشيءِ عوضان فيجتمعان، ولا يجتمعُ واحد منهما مع المعوض منه . [٢٠٢/أ]

الوجه الثالث: أنه سُمِعَ من العرَب: يا أبَاتِ، وهو غريبٌ، قال الشَّاعرُ:

تَقُولُ ابْنَتِي لَمَّا رَأَتْنِيَ شَاحِباً كَـأَنَّكَ فِينَا يَا أَبَاتِ غَرِيبُ[3]

وخُرِّج على أنَّ «أبا» مقصورٌ، والتاءُ عِوَضٌ من ياء المتكلِّم، كانَ الأصـلُ: يـا ١٥ أَبَايَ، ثمَّ عُوِّضَ من ياء المتكلِّمِ [تاءٌ[4]، أو][5] كانَ الأصلُ: يـا أبـيَ، بـالجمع بـين

---

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٣٨/٢، وشرح ابن القواس ١٠٤٨/٢ .

(٢) من الطويل، وهو في: شرح التسهيل ٤٠٧/٣، والتذييل والتكميل ٢١١/٤، والمساعد ٥٢٢/٢، والمقاصد النحوية ٢٥١/٤، والتصريح ١٨٧/٢ .

(٣) من الطويل، وهو لأبي الحُدْرُجان، شاعر مجهول، ذكره المرزباني فيمن غلبت كنيته على اسمه . والشاهد في: النوادر: ٥٧٥، ومعاني القرآن للأخفش ٨٠/١، وإيضاح الشعر ١٩٧، والخصائص ٣٣٩/١، واللسان (أبى)، والتذييل والتكميل ٢١١/٤، والتصريح ١٧٨/٢ .

(٤) انظر الكتاب ٢١١/٢، والتذييل ٢١١/٤ (مخطوط) .

(٥) ساقط من الأصل.

ياء المتكلم والتاء، وهو بعيدٌ[١].

وقيلَ[٢]: الألفُ إشباعٌ .

ولْنَرْجعْ إلى لفظ المصنِّف:

قولُهُ:

«وَإنْ تُضِفْ للياءِ في النِّـدَاءِ»

أخذ يتكلَّمُ في حكم المنادَى إذا أُضيفَ إلى ياء المتكلِّـم، فـالألفُ والـلامُ في «الياء» للعهد؛ لأنه معلومٌ أنه لا يُضافُ في النداء إلى الياء إلاَّ وهي ياءُ المتكلم، وقيَّـد بقولِهِ: «في النِّداء» ليتحرَّز من غير النداء، فإنه لا يجـوزُ في غـير النـداء هـذه اللغـاتُ التي في النداء .

وقولُهُ:

«قُلْ: يَا غُلاَمِي بِسُكُونِ اليَاءِ»

أخذ يتكلَّمُ في اللغات التي في المنادَى المضـافِ إلى يـاء المتكلِّـمِ، فذكَـرَ منهـا أربعةً بالنصِّ:

إحداها: ما ذُكره في نصف هذا البيت وهي: ياغلامِيْ بالياء سـاكنةً، و«قُـلْ» جوابُ الشَّرط .

وقولُهُ: «وَإنْ تَشَأْ فَتَحْتَ» هذه اللغةُ الثانيةُ مما ذكَرَ، وهي فتحُ يـاء الإضافـة، فمرادُه: وإن تشأ فتحتَ ياءَ الإضافة.

وقولُهُ: «أَوْ حَذَفْتَهَا» هذه اللغةُ الثالثةُ، وهي: حـذفُ يـاء الإضافـة، ولم يُنبِّـهْ

---

(١) انظر شرح التسهيل ٤٠٧/٣ . قال أبو حيان في التذييل والتكميل ٢١١/٤: « وزعـم بعضُ رُواة اللغة من البغداديين أن قول الشاعر: « يا أباتِ » إنما أراد: يا أبـتي، فقلـتُ: وهـذا ممتنعٌ بعيدٌ؛ لأنه يلزم على هذا أن تكون تاء التأنيث قد لحقت بعـد اليـاء الـتي هـي اسـم المتكلـم، وهذا لا يجوز، ولم يوجد في موضع » وانظر التصريح ١٧٩/٢ .

(٢) انظر التصريح ١٧٨/٢ .

على حكمِ الحركة قبلَ الياء المحذوفة، بل أطلقَ، فيدخُلُ تحت إطلاقه أن تكونَ كسرةً دالةً على الياء المحذوفة، فذاك مُرَادُهُ؛ لأنها اللغةُ الفصيحةُ، وأن تكون ضمَّةً، وهي اللغةُ القليلةُ .

وقولُهُ:

٥ «وَقِفْ بِهَاءِ السَّكْتِ إنْ فَتَحْتَهَا»

يُريدُ أنكَ إذا وقفتَ على لغةِ مَن فَتَحَ الياءَ، فلَكَ أن تقفَ بهاء السكتِ فتقولُ: يا غُلامِيَهْ، حرصاً على بيان حركةِ الياء، وليس ذلك بلازمٍ، بل يجوزُ أن تُسَكِّنَ الياءَ، وهو الأصلُ في كلِ متحرِّكٍ إذا وُقِفَ عليه .

وقولُهُ:

١٠ «وَإنْ / تَشَأْ قَلَبْتَ يَاءَهُ أَلِفْ» [٢٠٢/ب]

هذه اللغةُ **الرابعةُ** وهي: أن تَقلِبَ الكسرةَ التي قبل الياء فتحةً، فتنقلبَ الياء ألِفاً .

وقولُهُ: «كَيَا غُلاَمَا» تمثيلٌ لقلب ياءِ المتكلم ألِفاً .

وقولُهُ: «وَبِهَاءِ السَّكْتِ قِفْ» يُريدُ أنه يجوز على هذه اللغة أن تقفَ بهاء

١٥ السكتِ؛ لخفاءِ الألِفِ، ولئلاَّ يُتوهَّم أن هذه الألِفَ ليست منقلبةً عن ياءِ الإضافة، بل هي ألفُ التنوين والمنادَى نكرةٌ غيرُ مقصودةٍ، فيكونُ منصوباً، فإذا قلتَ: يا غلامَاهُ بهاء السَّكت، ارتَفَعَ هذا التوهُّمُ .

فهذه اللغاتُ الأربعُ التي ذكرَهَا نصّاً، وسكَتَ عن لغةِ الضَّمِّ بعد حذفِ الياء، وعن لغةِ حذفِ الألِفِ وإبقاءِ الفتحة دليلاً عليها، وكلاهما لغتان ضعيفتان،

٢٠ فلهذا لم ينصَّ المصنِّفُ عليهما .

* * *

[تابع المنادَى]

٦٥٧ - وَنَعْتُ مَا يُضَمُّ إنْ عَرَّفْتَهُ	بِاللَّامِ جَازَ الضَّمُّ أَو نَصَبْتَهُ
٦٥٨ - تَقُولُ: يَا زَيدُ الكَرِيمُ ذَا الحَسَبْ	وَإِن أَضَفْتَ النَّعْتَ فَالنَّصْبُ وَجَبْ
٦٥٩ - وَإِنْ نَعَتَّ بِابْنَةٍ أَو ابْنِ	فَافْتَحْهُ إتْبَاعاً للابْنِ وابْنِ
٦٦٠ - كَقَولِهِمْ: يَا عُمَرَ بْنَ مَعْمَرِ	وَإِنْ ضَمَمْتَ مُبْدِلاً لَمْ يُنْكَرِ
٦٦١ - وَالضَّمُّ فِي إِبْدَالِ مَا يُضَمُّ	كَقَولِهِ: يَا نَصْرُ نَصْرُ حَتْمُ
٦٦٢ - وَالعَطْفُ فِي: يَا زَيدُ والضَّحَّاكُ	فِي الرَّفْعِ والنَّصْبِ لَهُ اشْتِرَاكُ
٦٦٣ - [وانصب أو ارفع يا تميمُ جُمَعُ	وكلُّكم وكلُّهُم لا يُرفَعُ [1]]

الكلامُ على هذه الأبيات في توابع المنادَى، والمنادَى بهذا النَّظَرِ لا يخلو أن يكونَ مُعرَباً أو مبنياً، فإن كان مُعرَباً فلا يخلو أن يكونَ مجروراً أو منصوباً، فإن كان مجروراً فهو المستغَاثُ به نحو: يا لَزَيدٍ، وسيأتي حكمُهُ[2] .

فإن كان منصوباً فلا يخلو أن يكونَ نكرةً غيرَ مقصُودة، أو مُضَافاً أو مشبَّهاً بالمضاف .

فإن كان نكرَةً غيرَ / مقصودةٍ نحو: يا رجُلاً، ففي توابعِهِ تفصيلٌ: [٢٠٣/أ]

فإن عطَفْتَ عليه بالحرف؛ فإن كان نكِرَةً مثلَه، فلا يجوزُ، لا يُقَالُ: يا رجُلاً وغُلاماً؛ لأنَّ النداءَ أصلُهُ القصدُ إلى مُعَيَّنٍ، فإذا جرَى في غير المعيَّنِ، كان ضعيفاً لخروجه عن أصله، فلا يحتمِلُ الزيادَةَ بعطفِ مثلِهِ عليه، فلو قدَّرتَهُ على حَذْفِ

---

(١) سقط هنا هذا البيت، ولعله من فعل الناسخ؛ لأن المصنف رحمه الله فسَّره في نهاية الباب صفحة: ٦٩١، وانظر ألفية ابن معطٍ ص: ٤٥ .

(٢) انظر صفحة: ٧١٢ .

حرفِ النِّدَاءِ، جاز؛ لأنه يصيرُ نداءً آخرَ مستقلاً بنفسِهِ .

فإن كان المعطوفُ مضافاً نحو: يا غلاماً وصاحبَ عَمْرٍو، جاز وكان منصوباً؛ فإن كان عَلَماً بُنِيَ على الضَّمِّ نحو: يا غلاماً وزَيدُ، فإن كان بالألف واللام نحو: يا غُلاماً والرجُلَ فالنَّصْبُ، ولا يجوزُ الرَّفعُ؛ لأنَّ حرفَ النِّدَاءِ لا يدخُلُ على ما فيه الألِفُ واللامُ، وإنما جاز في «يا زيدُ والرجُلُ» لوجود موجِبِ الاشتراك، وهو الرفعُ، فكان من باب: كُلُّ رَجُلٍ وسخلَتُهُ[1]، مما يجوزُ في المعطوف ما لا يجوزُ في المعطوف عليه .

فإن أبدَلْتَ منها، فإن كان بالنَّكِرَةِ جازَ، فتقول: يا رجُلاً رجُلاً صالحاً، ولا يجوزُ بالمعرفة، فإنه تخصيصٌ والكلامُ مبنيٌّ على العُموم .

فإن نَعَتَّها أو عطَفْتَ عليها عَطْفَ بيَانٍ، جاز على رأيٍ وكان منصوباً، فتقول في النَّعت: يا رجُلاً صالحاً[2]، ومنهم من قال: لا يجوز؛ لأنَّ الكلامَ مبنيٌّ على الإبهام .

فإن كان المنادَى مضافاً ونعتَّه أو عطَفْتَ عليه عطْفَ بيانٍ أو أكَّدتَه فالنصب تقول في النعت: يا غلامَ زيدٍ العاقلَ، وفي عطف البيان: يا غلامَ زيدٍ عَمراً، قال الشاعر:

فَيَا أَخَوَينَا عَبدَ شَمْسٍ وَنَوفَلا سَأَلْتُكُمَا بِاللهِ لاَ تُحْدِثَا حَرْبَا[3]

(١) المشهور هو قولهم: «كل شاة وسخلتها» . وانظر: الكتاب ١٨٧/٢، والأصول ١٣٥/١، ٣٢٣، وشرح التسهيل ٣٧٦/٣ .

(٢) انظرالكتاب ١٨٢/٢، وشرح الجمل ٨٥/٢ .

(٣) البيت من الطويل، وهو لطالب بن أبي طالب من قصيدة له يمدح النبي ﷺ ويبكي أصحاب القليب من قريش. انظر : التذييل والتكميل ٢٠٦/٤، والمقاصد النحوية ١١٩/٤، والتصريح ١٣٢/٢، والهمع ١٩٣/٥ .

/ فـ«عبدَشمسٍ ونوفَلاً» عطفًا بيـان، وتقـول في التـأكيد: يـا أصحـابَ زيـدٍ [٢٠٣/ب] أجمعين، ويا إخوةَ عَمْروٍ كلَّهُم، فتنصِبُ هذا كلَّه .

فإن أبدلتَ منه فإن كان مفـرَداً نحـو: يـا عبـدَا الله زَيـدُ، ضَمَمْـتَ، وإن كـان مُضافاً نَصَبتَ نحو: يا عبدَا الله صاحبَ عَمْروٍ، ولا يصحُّ البدَلُ إلا بشرطَين:

٥ أحدهما: صحَّة مباشرة حرفِ النداء له.

الثاني: أن يصحَّ حذفُ حرف النّداء منه، فلا يُقال: يا صاحبَنَا الرجلَ؛ لأن «الرجل» لا يباشرُه حرفُ النداء، ولا: يا صاحبَنَا هذا، ولا: يا صاحبَنـا رجـلٌ؛ لأن اسمَ الإشارة والنكرةَ المقصودةَ لا يُحذَفُ منها حرفُ النداء، وكذلك لا يصحُّ: يـا ربَّنا ا للهُ؛ لأن اسمَ الجلالة لا يُحذَفُ منها حرفُ النداء .

١٠ فإن عطفتَ عليه بالحرف فهـو كـالبدل، فيُبنَـى علـى الضـمِّ إن كـان مُفـرَداً فتقول: يا صاحبَنَا وزَيدُ، وأجاز الكوفيون[1] فيه النصبَ والتنوينَ .

فإن كان مضافاً فالنصبُ، تقولُ: يا غلامَنَا وصاحبَ عَمْروٍ .

وشَرطُ العطف: أن يكونَ مما يصحُّ حذفُ حرف النداء منـه، فـلا يُقـال: يا صاحبَنَا والرجلُ، فيجبُ فيه النصبُ، وجاز ذلك في العطـف ولم يجـز في البـدل؛

١٥ لأنَّ البدلَ على تكرار العامل، فكأنَّ «يا» قد باشَرَت ما فيه الألفُ واللام، وذلك لا يجوزُ، بخلاف العطف فإنه ليس على تكرار العامل، فانتَفَت المباشَرَةُ .

ولا يمتنعُ أن يكونَ ما فيه الألفُ واللامُ مناديً إذا لم يُباشِرْ حرفَ النداء نحو: يا أيُّها الرجُلُ، فـ«الرجل» هو المنادَى في المعنى، وهو معرَّفٌ بـالألف والـلام، وإنمـا جاز لأنه لم يُباشِرْ حرفَ النداء .

٢٠ فإن كان المنادَى / شبيهاً بالمضاف ـ وهو المطوَّل ـ فحكمُ تابعه حكـمُ تـابعِ [٢٠٤/أ] المضاف .

---

(١) ارتشاف الضرب ١٣٣/٣ .

فإن كان المنادَى مبنياً فلا يخلو أن يكونَ لفظَ الجلالة الذي لحقَتْهُ الميمُ المشددة، أو يكون «أيًّا» ، أو اسمَ الإشارة، أو العلَمَ، أوالنكرةَ المقصودة .

فإن كان لفظَ الجلالة الذي لحقَتْهُ الميمُ المشدَّدةُ نحو: اللَّهمَّ، فقد اختلف النحويون فيه: فذهب سيبويهِ والخليلُ[1] أنه لا يجوزُ نعتُهُ؛ لأنه صار مع الميم بمنزلةِ الصوت، والأصواتُ لا تُنعَتُ، فكذلك هذا، وأما قولُهُ تعالى: ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَٰلِكَ الْمُلْكِ ﴾[2] و﴿ قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَٰتِ والأَرْضِ ﴾[3] فعلى حذف حرف النداء أي: يا مالكَ الملك، ويا فاطرَ .

وذهبَ المبرِّدُ[4] والزَّجَّاجُ[5] إلى جواز نعته على اللفظ وعلى الموضع، فـ«مالكَ الملك» و«فاطرَ السموات» عندهما نعتان على الموضع. قالوا: والصحيحُ مذهبُ سيبويه؛ لأنه لم يُحفَظ من كلامهم نحو: اللَّهمَّ الرحيمُ، ولا: اللَّهمَّ الكريمُ، ولو كان على ما قاله المبردُ والزجاجُ لَسُمِعَ .

وأما باقي التوابعِ فغيرُ ممنوعة .

فإن كان المنادَى «أيًّا» فلا يخلو تابعُهُ أن يكون نعتاً أو غيرَه، فإن كان نعتاً فالكلامُ عليه من أوجُهٍ:

الأول: ذكَرَ ابنُ مالكٍ[6] أنه لا يُنعَتُ إلا بأحد ثلاثةِ أشياءَ: بما فيه الألف واللام، أو بالموصول المحلَّى بالألف واللام، أو باسمِ الإشارة. ولْنَتَكَلَّمْ على كلِّ واحد منها:

(١) الكتاب ١٩٦/٢ .
(٢) سورة آل عمران: من الآية: ٢٦ .
(٣) سورة الزمر: من الآية: ٤٦ .
(٤) المقتضب ٢٣٩/٤ .
(٥) معاني القرآن وإعرابه ٣٩٤/١ .
(٦) شرح التسهيل ٣٩٩/٣ .

أمَّا ما فيه الألـفُ والـلامُ فاشـترطوا فيهـا أن تكـونَ للجنـس نحـو: الرجُـلُ والغلام، أو موصولةً فتقول: يا أيُّهَا الرَّجُلُ، ويا أيُّهَا الغـلامُ[1]، ويـا أيُّهَـا الرجـالُ، ويا أيُّهَا الناسُ، ويا أيُّهَا الضاربُ، قال الشاعرُ:

[٢٠٤/ب] / يَا أَيُّهَا الزَّارِي عَلَى عُمَرٍ قَدْ قُلْتَ فِيهِ غَيْرَ مَا تَعْلَم[2]

٥ فـ«أي» هي المنادَى، وما بعده صفتُهُ .

فإن قيل: الرجلُ وما أشبهه غيرُ مشتقٍّ فكيف يُوصَفُ به ؟

فالجوابُ: أنه لُحِظَ فيه الاشتقاقُ، فإذا قلتَ: يا أيُّها الرَّجُلُ، فكـأنَّكَ قلـتَ: يا أيُّها الحاضرُ.

فإن كانت الألفُ واللامُ لِلَمْحِ الصِّفةِ كالحارث والعبَّاس لم تقَعْ صفةً لـ«أيٍّ»، ١٠ فلا يُقال: يا أيُّها الحارثُ، وكذلك إذا كـانت الألـفُ والـلام داخلـةً علـى الاسـم العلَم قبل النداء نحو: الزيدان والزيدون، فـلا يُقـال: يـا أيُّهـا الزيـدان ولا: يـا أيُّهـا الزيـدون. قـال الشـيخُ أبوحيَّـان[3]: ذكـرَ ذلـك أبوالحجَّـاج الأعْلَـمُ في رسـالته «الرشيديَّة[4]». قلتُ: والرشيدُ هنا من ملوك بني عبَّادٍ[5] بالأندلس .

---

(١) في الأصل: «أيها الغلام» بإسقاط (يا) .

(٢) البيت لكعب الأشقري يقوله لبعض الخوارج، وكان عاب الجبنَ على عمرَ بن عبيـد الله بـن معمر، . وهو في إصلاح المنطق: ٢٣٤، وانظر: شرح أبياته لابن السيرافي: ٤١٤، وتهذيبـه: ٥٣٣. وزريتَ عليه: إذا عبتَ عليه فعلَه .

(٣) التذييل والتكميل ١٩٨/٤، ونقله أيضاً الشلوبين في حواشي المفصل: ١٢٨، و ابنُ مالك في شرح التسهيل ٣٩٩/٣ .

(٤) وهذه الرسالة تدور فيما يبـدو حـول اشتقاق اسـم الله عـز وجـل. وقـد ذكرهـا ابنُ خـير الإشبيلي في فهرسته: ٣١٥، و أبو القاسم الكلاعي في إحكام صنعة الكلام: ٧٦ .

(٥) وهو أبو الحسن، عُبيد الله بن المعتمد بن عبَّاد (الرشـيد)، أكـبرُ أولاد المعتمـد النجبـاء، ولاَّه عهده، وبويع له بإشبيلية، كان الأعلـم أستاذَه. انظر أخبـاره في الذخـيرة ٣٨٥/٣، ٤٠٥، ٤٠٧، ٤٢٦، والإحاطة ١٠٩/٢، ونفح الطيب ٢٤٧/٤، ٢٥٦، ٢٧١ .

فإن قلتَ: فإذا امتنَعَ نحو الحارثِ من مباشرته حرفَ النداء، ومن أن يكونَ نعتاً لـ«أيٍّ» فكيف يُتَوَصَّلُ إلى ندائه ؟

فالجوابُ: أنك تقولُ: يا مَن يُقالُ له الحارث. وأما الجَرمِيُّ[1] فَنَصَّ على أنَّ نحو: الحارث يكون [نعتاً][2] لـ«أي» فيجيز: يا أيُّها الحارث .

٥ وأما الموصولُ المحلّى بالألف واللام فنحو قوله تعالى: ﴿ يَـٰأَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ ﴾[3] و﴿ يَـٰأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾[4] فـ«الذي» صفةٌ لـ«أيٍّ»، والفرقُ بين الصفة بما فيه الألف واللام الجنسية وبما فيه الألف واللام الداخلة على الموصول:أنَّ لك في الألف واللام الجنسية أن تحذفها مع «أي» وتُنادِي الاسم فتقول في «يا أيُّها الرجل»: يا رجُلُ، ولا يجوزُ ذلك في مثل: ﴿ يَٰأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ .

١٠ هذا الذي قرَّرْناه مذهبُ بعضِ النَّحويين منهم ابنُ مالكٍ. قال مَن خالفهم[5]: والذي نصَّ عليه سيبويهِ: أنه لا يجوزُ أن تُنعَتَ «أيٌّ» بالموصول / المحلّى بالألف [٢٠٥/أ] واللام، قال في باب الحكاية التي لا تُغيَّر فيها الأسماءُ عن حالها في الأواخِرِ منه: «ولا يجوزُ أن تقولَ: يا أيها الذي رأيتَهُ؛ لأنه اسمٌ غالبٌ[6]، كما لا يجوزُ: يا أيها النضْرُ[7]» . فهذا نصٌّ منه على أنه لا يجوزُ أن تُنعَتَ «أيٌّ» بالموصول المحلّى بالألف

١٥ واللام .

---

(١) ومعه الفراء. انظر ارتشاف الضرب ١٢٧/٣، والتذييل والتكميل ١٩٨/٤ .

(٢) زيادة يستقيم بها السياق .

(٣) سورة الحجر: من الآية: ٦ .

(٤) وردت في آيات كثيرة .

(٥) انظر كلام ابنِ خروف والصفّار والخفّاف فيما نقله أبو حيان عنهم في التذييل والتكميل ١٩٨/٤.

(٦) في الأصل: « مخالف » والتصويب من الكتاب .

(٧) الكتاب ٣٣٤/٣ .

وأماً اسمُ الإشارة فذَهَبَ ابنُ عُصفورٍ[1] وتَبِعَهُ ابنُ مالكٍ[2] أنه يجوزُ أن تُنعَتَ «أيٌّ» باسم الإشارة دون أن يُنعَتَ اسمُ الإشارة بما فيه الألفُ واللام، فأجازا: يا أيُّهذا، واستدلاً على ذلك بقول الشَّاعر:

أَيُّهَذَانِ كُلاَ زَادَكُمَا وَدَعَانِي وَاغِلاً فِيمَنْ يَغِلْ[3]

فنعت «أياً» باسم الإشارة، ولم يَنعَت اسمَ الإشارة بما فيه الألفُ واللام. و«كُلاَ»: أمرٌ لاثنين مِن كُلْ، و«واغِلٌ»: بالغين المعجَمَةِ مِن وَغَلَ الرَّجُلُ: إذا دخَلَ على القوم وهم يَشرَبون، فشربَ معهم من غيرِ أن يُدعَى إليه .

واشتُرِطَ فِي اسم الإشارة أن يكونَ عارياً من كافِ الخطاب فلا يُقالُ: يا أيُّهذَاك الرَّجُلُ، وقد تقدَّمَ ما في ذلك .

والذي عليه النحويون أنه لا يُنعَتُ «أيٌّ» باسم الإشارة حتى يُنعَتَ اسمُ الإشارة بما فيه الألفُ واللام، فتقول: يا أيُّهذا الرَّجُلُ، ولا يجوز: يا أيُّهذا من غير صفةِ اسم الإشارة، وما استدلَّ به ابنُ عصفورٍ وابنُ مالكٍ شاذٌّ لا يُقاسُ عليه، وهو محمولٌ عندهم على حذف الصِّفَةِ، التقدير: يا أيُّهذان الرَّجُلان، قال[4] الأستاذُ أبو الحسن بنُ الضَّائع[5]: شَرْطُ نَعْتِ «أيٍّ» باسم الإشارة أن يكونَ اسمُ الإشارة منعوتاً بما فيه الألفُ واللام. انتهى .

(١) لم أقف عليه فيما راجعته من مؤلفاته .

(٢) شرح التسهيل ٣٩٩/٣ .

(٣) من الرمل، ولم أقف على قائله، والشاهد في: مجالس ثعلب ٤٢/١، وشرح التسهيل ٣٩٩/٣، والتذييل والتكميل ١٩٨/٤، وارتشاف الضرب ١٢٨/٣، والمساعد ٥٠٤/٢، والهمع ٥٠/٣ .

(٤) كلمة «قال» مكررة في الأصل .

(٥) شرح الجمل لوحة (٥١ مخطوط)، وانظر: التذييل والتكميل ١٩٩/٤، والمساعد ٥٠٥/٢، والهمع ٥١/٣ .

قلتُ: وذلك هو المسمُوعُ من العَرَب، قال طَرَفة:

[٢٠٥/ب] / أَلاَ أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحضُرَ الوَغَى(١)

وقال الفرزدَقُ:

أَلاَ أَيُّهَذَا السَّـــائِلي أينَ يَمَّمَت(٢)

٥ وقال أيضاً:

أَلاَ أَيُّهَذَا السَّـــائِلِي عَنْ أُرُومَتِي(٣)

وقال آخَرُ:

أَلاَ أَيُّهَذَا المَنزِلُ الدَّارِسُ الَّذِي كَأَنَّكَ لَمْ يَعْهَدْ بِكَ الحَيُّ عَاهِدُ(٤)

وذهبَ الجَرميُّ والفارسيُّ وابن جني ومَن تبعهم(٥) أنَّ نعْتَ «أيٍّ» باسم

---

(١) صدر بيت من الطويل، وهو في ديوانه: ٣٢. وتتمته:

وَأَنْ أَشْهَدَ اللذاتِ هل أنتَ مُخْلِدِي

والبيت من معلقتـه. انظر: شرح القصـائد السبع الطوال ١٩٢، وشرح القصائد التسع ٢٦٤/١. وهذا البيتُ يرد كثيراً في كتب النحاة. وانظر موضع الشَّاهد في: شرح المفصل ٧/٢، والتذييل والتكميل ١٩٩/٤، والهمع ٥١/٥ .

(٢) صدر بيت من الطويل، وقد أخطأ المصنف في نسبته، وهو للأعشى في ديوانه: ١٣٥، وعجزه:

فَإِنَّ لها في أهلِ يَثْرِبَ مَوعِدا

وفي الأصل: « ألا أيهذا الشامي ... » .

(٣) صدر بيت من الطويل للفرزدق في ديوانه: ٣٢٤/١، وعجزه:

أحدِّثكَ لم تعرف فتبصرَه الفَجْرا

وهو من قصيدة يخاطب فيها خالد بن عبد الله حين حبس نصر بن سيار، مطلعها:

أخالدُ لولا الدِّينُ لم تُعطَ طاعةً ولولا بَنُو مروانَ لم توثقوا نَصرًا

(٤) من الطويل لذي الرمة في ديوانه ١٠٨٨/٢، وروايته:

ألا أيها الرسمُ الذي غير البلى ... ...

والبيت في الكتاب ١٩٣/٢، والمقتضب ٢١٩/٤، وأمالي ابن الشجري ٤١١/٢، وشرح المفصل ٧/٢، والتذييل والتكميل ١٩٩/٤ .

(٥) انظر التذييل والتكميل ١٩٩/٤، وارتشاف الضرب ١٢٨/٣، والمساعد ٥٠٥/٢ .

الإشارة ضعيفٌ، قال الشَّيخُ أبوحيَّان[١]: وهذا لا يُلتَفَتُ إليه؛ لأنه خلافُ السَّماع.

فهذه الثلاثةُ الأشياءُ هي التي تُوصَفُ بها «أيٌّ» لا غيرُها من الصِّفات، فلا يُقالُ: يا أيُّها صاحبُ عَمْرٍو وشبهُهُ .

٥ الوجه الثاني: أنَّ صفةَ «أيٍّ» إذا كانت بالألف واللام الجنسيَّةِ فهي مرفوعةٌ خلافاً للمازنيِّ[٢]، فإنه أجازَ فيها النصبَ. وإنما كان مرفوعاً ولم يكن منصوباً؛ لأنه لو كان منصوباً لكان على الموضِعِ، والنَّصبُ على الموضِعِ لا يكونُ إلا بعد تمام النِّداء، والنِّداءُ لم يتمَّ بـ«يا أيها» فلم يَجُزِ الحَملُ على موضعها، ولأنَّ المقصودَ بالنداء هو الرَّجُلُ، وإنما أُتيَ بـ«أيٍّ» وُصلةً لندائه فجَعَلُوا لفظَهُ كلَفظِ المفرَدِ .

١٠ وقال ابنُ الباذِشِ[٣]: إنَّ النصبَ مسموعٌ عن العَرَب، قال الشَّيخُ أبوحيَّانَ[٤]: «ولا أدري مِن أيِّ موضِعٍ نَقَلَ هذا» ؟ .

قلتُ: هذا من الشَّيخ أبي حيَّانَ استبعادٌ أن يطَّلعَ أحدٌ على شيء لم يطَّلعْ هو عليه، وهذا ليس ببعيدٍ، فإنَّ كلامَ العرَب متَّسِعٌ، والناقِلُ ثِقةٌ، وجوازُ المازنيِّ له لا ينبغي إلا عن سماعٍ؛ لأنَّ القياسَ فيه بعيدٌ .

---

(١) التذييل والتكميل ١٩٩/٤ .

(٢) قال أبو إسحاق الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٢٢٨/١-٢٢٩: «وهذه الإجازة غير معروفة في كلام العرب، ولم يُجز أحد من النحويين هذا المذهب قبله، ولا تابعه عليه أحد بعده، فهذا مطروح مرذول لمخالفته كلام العرب والقرآن وسائر الأخبار» وانظر رأي المازني في: المقتصد ٧٧٨/٢، وأمالي ابن الشجري ٤٤/٣، وارتشاف الضرب ١٢٧/٣، والهمع ٤٩/٣ .

(٣) انظر قوله في: ارتشاف الضرب ١٢٧/٣، والمساعد ٥٠٧/٢ .

(٤) لم أقف على قوله هذا فيما اطلعت عليه من كتبه، علماً أنه نقل قول ابن الباذش في ارتشاف الضرب ١٢٧/٣ .

الوجه الثالث: اختلفَ النحويون في إعراب نحو «الرجل» من قولك: يا أيها الرجل: / فذهبَ الجمهورُ أنَّه صفةٌ لـ«أيٍّ»(١). [٢٠٦/أ]

وقال ابنُ السِّيْد(٢): الظَّاهرُ فيه أنه عَطفُ بَيَان؛ لأنه ليس بمشتَقٍّ. **ورُدَّ**: بأنه لو كان عطفَ بَيَانٍ لَلَزِمَ منه استقلالُ «أيٍّ» بالنِّداء، وليس كذلك.

وذهبَ الأخفشُ(٣) أنه خبرُ مبتدأ محذوفٍ؛ أي: هو الرجل.

وذهب الكوفيون أنه صفةٌ لخبرِ مبتدأٍ محذوف، فإذا قلتَ: يا أيها الرَّجُلُ فالتقدير: يا أيها هو هذا الرَّجُلُ، فـ«الرَّجُلُ» صفةٌ لـ«هذا»، و«هذا» خبرُ عن «هو»، ثمَّ حُذِفَ المبتدأُ والخبرُ وبَقِيت صفةُ الخبر، والمبتدأُ والخبرُ جوابٌ لمَن سَأَلَ عن تعيين المنادَى بـ«أيٍّ».

وذهبَ ابنُ كَيسَانَ(٤) أنه نعتٌ لاسم الإشارة، واسمُ الإشارة عنده يكونُ ظاهراً ومحذوفاً، وقد تقدَّمَ(٥).

الوجه الرابع: أنكَ إذا وصفتَ «أياً» بإحدى الصفات الثلاث(٦)، فلَكَ أن تُتبِعَ بتابعٍ آخَرَ من أيِّ التوابع كان، فتقول في عطف النَّسَق: يا أيها الرَّجُلُ وزَيدٌ،

---

(١) زعم أبو نزار المعروف بملك النحاة أن ضمة (الرجل) ضمة بناء، ورد عليه الجواليقي وابن الشجري ذلك. انظر أمالي ابن الشجري ٢/٣٦٤ وما بعدها.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٤/١٩٨، وارتشاف الضرب ٣/١٢٧، والمساعد ٢/٥٦، والهمع ٣/٤٩.

(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١/١٩٧، وشرح التسهيل ٣/٤٠٠، وشرح ابن القواس ٢/١٠٤٤، وارتشاف الضرب ٣/١٢٧.

(٤) انظر ما سبق صفحة: ٥٤٧، وراجع كتاب «ابن كيسان النحوي» لأستاذنا الدكتور محمد إبراهيم البنا: ١٥٣.

(٥) انظر صفحة: ٥٨٣.

(٦) وهي: ١- ما فيه الألف واللام. ٢- والموصول المحلى بالألف واللام. ٣- واسم الإشارة.

وتقول في البَيَان: يا أيها الرَّجُلُ زَيدٌ، وفي التأكيد: يا أيها الرَّجُلُ نَفْسُهُ، وتقول في الصفة إن كانت مُضَافةً: يا أيها الرَّجُلُ ذا الجُمَّةِ بالنَّصْبِ لا غير؛ لأنها مضافَةٌ.

فإن كانت مفرَدَةً [نحو][1]: يا أيها الرَّجُلُ العاقِلُ، جاز فيها النَّصْبُ على موضعِ «أيٍّ» والرفعُ على لفظها، هذا إذا كانت التوابعُ تابعةً لأيٍّ، فإن كانت تابعةً للرجل الذي هو صفةٌ لـ«أي»؛ فإن كانت الصفةُ مفرَدَةً، تَعَيَّنَ الرفعُ نحو: يا أيها الرَّجُلُ الطويلُ بالرفع صفةً للرجل، ولا يجوزُ النصبُ كما جاز فيه إذا جعلتَهُ صفةً لـ«أيٍّ».

فإن كان المنادَى اسمَ إشارةٍ فلا يخلو تابعُهُ أن يكونَ صفةً أو لا، فإن كان صفةً فلا تكونُ إلا بالألف واللام نحو: يا هذا[2] الرَّجُلُ، وللخليل والمبردِ وجمهورِ النحويين[3] فيه لحظان:

أحدهما: أن يكونَ اسمُ الإشارة وُصلَةً لنداء ما فيه / الألفُ واللامُ،فيكونُ [٢٠٦/ب] كـ«أيٍّ» فلا يجوزُ في الاسم بعده إلا الرفعُ؛ لأنه هو المقصودُ بالنداء، وإذا كان وُصلَةً لنداء ما بعدَه، لم يُوصَفْ إلا بما فيه الألفُ واللام، أو بالموصول المحلّى بالألف واللام ، فمثالُ الموصول: يا هذا الذي قامَ، ومثالُ ما فيه الألفُ واللام قولُ الشّاعرِ:

يَا ذَا المُخَوِّفُنَا بِمَقْتَلِ شَيخِهِ حُجْرٍ تَمَنِّي صَاحِبِ الأَحْلاَمِ[4]

---

(١) زيادة يستقيم بها السياق .

(٢) في الأصل: « يا أيها » وهو خطأ؛ لأن التمثيل على نداء اسم الإشارة .

(٣) انظر: الكتاب ١٨٩١/٢-٩٢، والمقتضب ٢١٧/٤، والتذييل ٢٠١/٤، وارتشاف الضرب ١٢٩/٣-١٣٠، والمساعد ٥٠٧/٢-٥٠٨ .

(٤) من الكامل، وهو لعَبيد بن الأبرص في ديوانه: ١٢٢ يجيب امرأ القيس الذي قال مخاطباً بني أسد بعد أن قتلوا أباه حجراً:

وَاللهِ لا يَذهَبُ شَيخي بَاطِلاَ حَتّى أُبيــدَ مَالكاً وكَاهِلا

=

وقال الآخَرُ:

يَا ذَا المُخَوِّفُنَا بِقَتْـ ـلِ أَبِيهِ إِذْلاَلاً وَحَيْنَا[1]

فـ«المخوِّفُ» في البيتَين مرفوعٌ لا غير؛ لأنه المقصودُ بالنداء .

الثاني: أن يكونَ اسمُ الإشارة هو المقصودَ بالنداء لا وُصلةً لما بعدَه، فيجوزُ في الاسم بعده الرفعُ والنَّصبُ، كما جاز في الصفة من نحو قولك: يا زيدُ العاقلُ[2].

وإذا كان اسمُ الإشارة هو المقصود بالنداء، فأنت بالخيار في إتباعه بأيِّ تابعٍ كان، وفي عدم إتباعِهِ؛ لأنه مستقلٌّ بنَفْسِهِ، بخلاف اللحظ الأوَّلِ، فإنه لا بدَّ من وصفِهِ أوَّلاً بما فيه الألفُ واللام .

وقال بعضُ نحاة الأندلس[3]: لا يجوزُ إلا اللَّحظُ الأوَّلُ قال: وهو ظاهرُ كلام سيبويهِ. والصَّحيحُ أنَّ اللَّحظَين جائزان .

فإن كانت الصفةُ بغير ألفٍ ولامٍ، فلا يصِحُّ أن يكونَ اسمُ الإشارة وُصلَةً لما بعدَه، بل يكونُ منادى مستقِلاً، وحكمُ صفتِه في الإعراب حكمُ صفةِ المنادَى

وانظر الكتاب ٢/١٩١، والتبصرة ١/٣٤٥، وشرح المفصل ٢/٧، وأمالي ابن الشجري ٣/٨١، وارتشاف الضرب ٣/١٣٠، والخزانة ٢/٢١٢ .

(١) من مجزوء الكامل المرفَّل، والترفيل: زيادة سببٍ خفيفٍ على آخر الوتد المجموع. والبيت لعَبيد بن الأبرص في ديوانه: ١٣٦ . والبيت من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٤/٢٠١، وانظر المساعد ٢/٥٠٨ . والحَينُ: الهلاك. الصحاح (حين) .

(٢) قال ابن عقيل في المساعد ٢/٥٠٨: «وإجازة النصب بالقياس، ولم يُسْمَعْ» .

(٣) وهو ابن العلج النحوي الأندلسي في كتابه البسيط، نقله عنه أبو حيان في التذييل والتكميل ٤/٢٠١، وانظر المساعد ٢/٥٠٨ .

المبنيِّ على الضمِّ، فتقول: يا هذا صاحبَ عَمْرٍو كما تقولُ: يا زيدُ صاحبَ عَمْرٍو .

فإن كان التابعُ غيرَ صفةٍ، فحكمُهُ في جميع التوابع حكمُ المنادَى المبنيِّ على الضَّمِّ، وسيأتي(١).

٥ **فإن كان المنادَى مبنياً على الضمِّ** فلا يخلو أن يكونَ / قد نُوِّن ضرورةً أو [٢٠٧/أ] لا؛ فإن كان قد نُوِّنَ ضرورةً فلا يخلو أن يُترَكَ على ضمِّهِ أو يُنصَبَ؛ فإن تُرِكَ على ضمِّهِ نحو: يا زَيدٌ، جازَ في نعته الرفعُ والنَّصبُ، فتقولُ: يا زَيدٌ العاقلُ والعاقلَ، فالرفعُ على اللفظِ والنَّصبُ على الموضع على نحو ما كان قبلَ التنوين .

فإن كان(٢) منصوباً لم يَجُزْ فيه(٣) إلا النَّصبُ، تقولُ: يا زيداً العاقلَ بنصب «العاقل»

١٠ لا غير؛ لأنَّ لفظَ المنادَى وموضعَهُ واحدٌ .

وثمرةُ هذه التفرقة تَظهَرُ في المنادَى العلَمِ المقصورِ المنوَّن نحو: يا موسى، فإن اعتقَدْتَ أنه تُرِكَ على ضمِّه، جاز في نعته الرفعُ والنصبُ، وإن اعتقَدْتَ أنه منصوبٌ لم يكن في نعته إلا النصبُ .

فإن كان المنادَى باقياً على ضمِّه فلا يخلو تابعُهُ أن يكونَ نعتاً أو غيرَه، فإن

١٥ كان نعتاً فلا يخلو أن يكونَ بـ«ابنٍ» أو «ابنةٍ» أو غيرِهما، فإن كان بـ«ابنٍ» أو«ابنةٍ» فلا يخلو أن يجتمعَ فيه شروطٌ ثلاثةٌ أو لا، فإن اجتمعَت فيه شروطٌ ثلاثةٌ :

أحدها: أن يقعَ «ابنٌ» أو «ابنةٌ» بين علَمَين أو كُنيَتَين أو لَقَبَين، أو بين أحدِهما مع الآخَرِ نحو: يا زيدُ بنَ عَمْرٍو، أو يا زيدُ بنَ أبي سعيدٍ، أو يا زيدُ بنَ بَطَّةٍ .

---

(١) انظر صفحة: ٦٧٨، ٦٨٤، ٦٨٦ .

(٢) أي: المنادَى .

(٣) أي: التابع .

الثَّاني: أن يكونَ «ابنٌ» نعتاً لا غير .

الثَّالث: أن لايُفصَل بينه وبين المنادَى . ففيه ثلاثةُ أوجُهٍ :

الأوَّل: أفصحُهَا أن يُترَكَ المنادَى على ضمِّه و«ابنٌ» على نصبه استصحاباً لحكمِهِمَا الأصليِّ، وهذا الوجهُ عند المبرِّدِ[1]، ويجوزُ في إعراب «ابنٍ» على هذا الوجه أن يكونَ نعتاً على الموضِعِ، وهو الأحسَنُ، أو بَدَلاً، أو عطفَ بَيَان، أو مَنادىً على حذف حرف النداء، أو مفعولاً بإضمار فِعْلٍ .

الوجهُ الثَّاني: أن يُفتَحَ آخِرُ المنادَى إتباعاً لحركة / «ابنٍ»، قال ابنُ [٢٠٧/ب] كَيسَانَ[2]: « وهذا الوجهُ أكثَرُ في كلام العرَب وإن كان الأوَّلُ هو القياس» .

قال الزَّجَّاجُ: البصريون كلُّهُم يختارون فتحةَ آخِرِ المنادَى، ويُجيزُون الضَّمَّ، وأنشَدُوا على الفتح:

يَا طَلْحَةَ بنَ عبَيدِ اللهِ قَدْ وَجَبَتْ لَكَ الجِنَانُ وزُوِّجْتَ المَهَا العِينَا[3]

والمرادُ بـ«طلحة» هنا: أحدُ العشَرة رضي الله عنهم. وقال آخَرُ:

يَا حَكَمَ بنَ المُنْذِرِ بنِ الجارُودْ

سُـــرَادِقُ العِزِّ عَلَيكَ مَمْدُودْ[4]

---

(١) قال: « والأجود أن تقول: يا زيدُ بنَ عمرو على النعت والبدل » المقتضب ٤/٢٣١-٢٣٢ .

(٢) قوله في التذييل والتكميل ٤/١٩٤، وارتشاف الضرب ٣/١٢٢، والمساعد ٢/٤٩٤، والهمع ٣/٥٣، والتصريح ٢/١٦٩، وانظر الكامل ٢/٥٧٦ .

(٣) من البسيط، ونُسب إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه في تاريخ دمشق ٨/٥٦٧ (القسم الثاني) ومثله في المختصر ١١/٢٠٤، وقبله بيتان آخران، قالها أبو بكر في طلحة بن عُبيد الله حين وقف في أحد موقفاً عظيماً يدافع عن النبي ﷺ ، والبيتان هما:

حَمَى نبيَّ الهدى والخَيــلُ تَتْبَعُهُ حتى إذا مَا لَقُوا حَامَى عن الدِّيـنِ

صَبراً على الطَّعنِ إذْ ولَّت جماعتُهُم والنَّاسُ بين بين مَهْدِيٍّ ومفتُــونِ

والشاهد في التذييل والتكميل ٤/١٩٤، وشرح شذور الذهب ١١٤ .

(٤) البيتان منسوبان إلى رؤبة بن العجاج في مجاز القرآن ١/٣٩٩، والصحاح (سردق) وهما في ملحق ديوانه: ١٧٢، ونُسبا إلى الكذاب الحرمازي عبد الله بن الأعور (وهو أعشى بني =

وقال العجَّاجُ:

يَا عُمَـــرَ بنَ مَعْـمَرٍ لاَ مُنْتَظَرْ

بَعْدَ الَّذِي عَدا القُرُوصَ فَحَزَرْ[١]

والقُـــرُوصُ: بالقـــاف والصـــاد المهمَلَـــة: مَصـــدَرُ قَـــرَصَ اللبَـــنُ إذا بَـــدَأ في الحموضـة[٢]. وحَزَرَ: بالحـاء المهملـة والـزاي ثـم الـراء معنـاه: جـاوَزَ الحـدَّ في الحموضة[٣]، وهو كنايَةٌ عن تجاوُزِ الحدِّ. يقولُ: لا مُنتَظَرَ بعد تَفَاقُمِ الأمـر، ومنـه: المَثَلُ: «عَدا القَارِصُ فحَزَرَ[٤]» يُضرَبُ لمن جاوَزَ الحدَّ .

مـازن) في: الكتـاب ٢/٢٠٣، والنكـت عليـه ١/٥٥٣، وشـرح أبياتـه ١/٤٧٢، والشـعر والشعراء ٢/٦٨٥، وهما في شعره: ٢٨٨ (الصبح المنير) .

وانظر الشاهد في: المقتضب ٤/٢٣٢، والأصـول ١/٣٤٥، وشـرح المفصـل ٢/٥، وشـرح الكافية الشافية ٣/١٢٩٧، والتصريح ٢/١٦٩ .

قال الأعلم في تحصيل عين الذهب: ٣١٥: «مدح أحد بني المنذر بن الجـارود العبـدي [وقـد أسلم الجارود في زمن النبي ﷺ ولقي العدو بعقبة الطين فقتل بها فسـميت باسمـه]. وحَكَـم ابن المنذر أحد ولاة البصرة لهشام بن عبد الملك... وسمي جده الجارود؛ لأنه أغار علـى قـوم فاكتسح أموالهم، فشُبه بالسيل الذي يجرد ما مرَّ به» وجاء في المعارف: ٣٣٨ عن الحكم بن المنذر: «أنه مات في حبس الحجاج الذي يعرف بالديمـاس» ومعلـوم أن الحجـاج تـوفي سـنة ٩٥ هـ، وأن هشام بن عبد الملك تولى الخلافة سنة ١٠٥ هـ، فلا بد أن يكـون الـذي مـات في سجن الحجاج غير الذي تولى البصرة لهشام بن عبد الملك، والله أعلم .

(١) ديوانه: ٤٧ يخاطب عمر بن عُبيد الله بن معمر التميمي، أحد سادات بـني تميـم وأجوادهـا، وكان قد ولي حرب الخوارج بعـد أن عظـم أمرهـم واشتد، تـوفي سـنة ٨٣هـ. أخبـاره في الكامل لابن الأثير ٤/٨٤-٨٩ . والشـاهد في الكتـاب ٢/٢٠٤، وشـرح أبياتـه ١/٤٧٣، والتذييل ٤/١٩٤، وشرح ابن القواس ٢/١٠٥٠ .

(٢) الصحاح (قرص) .

(٣) الصحاح (حزر) .

(٤) الأمثال لأبي عُبيد ٣٤٢، وجمهرة الأمثال ٢/٥٥، ومجمع الأمثال ٢/٣٤٩ .

واختَلَفَ النحويون في توجيه فتحةِ آخِرِ المنادَى، وفتح «ابنٍ» في هذا الوجه؛ فزعَمَ الأكثرون ـ وهو الصَّحيحُ ـ أن فتحةَ المنادَى فتحةُ بِنَاءٍ، وفتحةَ «ابنٍ» فتحةُ إعرابٍ أُتبِعَت فيه حركةُ البناء حركةَ الإعراب، ولم يُعتَدَّ بالفاصل بينهما فإنه ساكنٌ[1].

٥ وقال بعضُهُم[2]: إن حركتَهُمَا حركةُ بِنَاءٍ، فهما مُرَكَّبان تركيبَ «خمسةَعَشَرَ»، وضَعُفَ لكون الصفة والموصوف لا يُركَّبان.

وقيلَ[3]: فتحةُ النداء إعرابٌ، و«ابنٌ» مُقحَمٌ، الأصلُ: يا زيدَ عَمْرٍو، على أن «زيداً» ولَدُ عَمْرٍو، ثمَّ أقحِمَ «ابنٌ» ليدلَّ على ذلك، وفيه ما تَرَى.

الوجه الثالث: ضَمُّ نون «ابنٍ» إتباعاً لضمَّةِ المنادَى، حكاها الأخفشُ[4] عن

١٠ بعض العرب، تقولُ: يا زيدُ بنُ عَمْرٍو، وفيه: إتباعُ حركة الإعراب لحركة البناء، عكسُ الوجه الثاني.

فإن لم تجتمع الشُّروط الثلاثةُ فلا يكونُ في المنادَى إلا الضَّمُّ، ولا في «ابنٍ» إلا / النصبُ رجوعاً إلى الأصل، فمثالُ عدَمِ الشَّرطِ الأول قولُكَ: يا رَجُلُ ابنَ عَمْرٍو [٢٠٨/أ] أو: يا زيدُ ابنَ أَخِينا، فلم يقع «ابنٌ» بين علَمَين.

١٥ ومثالُ عدَمِ الشَّرطِ الثاني أن تُعرِبَ «ابناً» بدلاً، أو عطفَ بَيَانٍ، أو منادًى ثانياً، أو مفعولاً لفعلٍ مضمَرٍ حسبما مرَّ في الوجه الأوَّلِ.

---

(١) انظر شرح ابن القواس ١٠٥٢/٢، وارتشاف الضرب ١٢٢/٣، والمساعد ٤٩٤/٢.

(٢) وهو الإمام عبد القاهر الجرجاني. انظر المقتصد ٧٨٥/٢، وعنه نقل السيوطي في الهمع ٥٤/٣.

(٣) انظر التذييل والتكميل ١٩٤/٤، والمساعد ٤٩٥/٢.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣٩٤/٣، وارتشاف الضرب ١٢٣/٣، والتذييل ١٩٤/٤، والهمع ٥٤/٣، وراجع شرح ابن القواس ١٠٤٩/٢.

ومثالُ عدَمِ الشَّرطِ الثالث قولُكَ: يا زيدُ الفاضلُ بنَ عَمْرٍو، فقد فصَلْتَ بالفاضل بين المنادَى و«ابن»، فالمنادَى في هذه المواضعِ لا يكونُ إلا مضمُوماً؛ لتخلُّفِ بعضِ الشُّرُوط.

وهنا تنبيهان:

٥ **الأول**: إذا كان العلَمُ المنادَى مقصوراً نحو: يا موسى بنَ عَمْرو، فهل يُقدَّر فتحُهُ إتباعاً أو لا، إذ لا فائدةَ في ذلك ؟

فذهبَ الجمهور [أنه][1] لا تُقدَّر فيه الفتحةُ، وذهبَ الفرَّاءُ[2] أنه يَجري مَجرَى الصَّحيح فتُقدَّرَ فيه الفتحةُ كما تُقدَّرُ الضمةُ .

الثاني: من النحويين مَن أجرى مُجرَى العلَم المنادَى الموصوفِ بـ«ابن» ما ١٠ ليس بعلَمٍ بشرط أن يُضافَ «ابنٌ» إلى مثل المنادَى لفظاً ومعنىً، ويكونَ مما كثُرَ استعمالُهُ مدحاً أو ذمّاً، وسواءٌ كان الثاني بالألف واللام أم لا، نحو: يا فلانُ بنَ فُلانٍ، ويا كريمُ بنَ كريمٍ، ويا شريفُ بنَ شريفٍ في المدح، ويا ضُلُّ بنَ ضُلٍّ[3]، ويا خبيثُ بنَ خبيثٍ في الذم، فيُجيزون في المنادَى في مثل هذا الضمَّ والفتحَ، كما يجوزُ في: يا زيدُ بنَ عَمرو، وإنما اشترطوا التساويَ بين اللفظَين فأجازوا ذلك في ١٥ نحو: يا شريفُ بنَ شريفٍ، ولم يُجيزوه في نحو: يا كريمُ بنَ شريفٍ؛ لأنهم أرادوا أن يكونَ الأبُ قد مُدِحَ بما مُدِحَ به الابنُ، ومَدْحُ كلٍّ واحدٍ منهما مدْحٌ للآخَر، فيتأكَّدُ المدحُ، فتحصُلُ المبالغة، وكذلك في الذَّمِّ، بخلاف ما إذا اختَلَفَ اللفظان .

---

(١) زيادة يستقيم بها السياق .

(٢) معاني القرآن ١/٣٢٦ .

(٣) هذا مثلٌ يُضرَبُ لمن لا يُعرَفُ هو ولا أبوه. انظر مجمع الأمثال ٢/٢٦٥، وانظر الصحاح (ضلل) .

وذهَبَ البصريون أنه لا يجوزُ فتحُ المنادَى إذا نُعِتَ بـ«ابنٍ» / إلاَّ وهو علَـمٌ، [٢٠٨/ب] وأما ياشريفُ بنَ شريفٍ وما أشبَهَه فلا يُجيزُون فيـه إلا الضَّـمَّ، ولا يجـوزُ الفتـحُ، قال الشَّيخُ أبوحيَّانَ[١]: وما ذهَبَ إليه البصريون هو القياسُ، إذ الأعلامُ أَقْبَلُ للتغيُّرِ مِن غيرها .

٥ **فإن كان نعتُ المنادَى المضمومِ غيرَ «ابن» فالكلامُ عليه من أوجُهٍ:**

الأول: في جواز نعتِهِ، وقد اختلَفُوا في ذلك: فذَهَبَ الأصمعيُّ[٢] وقومٌ مـن الكوفيِّين أنه لا يجوزُ نعتُهُ مُطلَقاً سواءٌ كان النعتُ «ابنـاً» أو غـيرَه، واحتجُّـوا: بأنـه وقعَ مَوقِعَ المضمَرِ أو الصَّوت، والمضمَرُ والصَّوتُ لا يُنعَتَان، وما جاء ظاهرُهُ النعتُ فالمرفوعُ خبرُ مبتدأٍ محذوف، والمنصوبُ إما مفعولٌ بفعلٍ مضمَرٍ، وإما منادًى، فإذا ١٠ قلتَ: يا زيدُ العاقلُ بالرفع، فهو على تقدير: هـو العـاقلُ، وإن كـان منصوبـاً فهـو على تقدير: أعني العاقلَ، وإذا قلـتَ: يـا زيـدُ صـاحبَ عَمْـرٍو، فهـو علـى حـذف حرف النداء أي: يا صاحبَ عَمْرو .

وذهـب البصريـون إلى الجـواز، واحتجُّـوا بالسَّـماع، ورَدُّوا مـا اسـتدل بـه الأصمعيُّ ومَن وافقه بأن الشيءَ إذا أشبَهَ شيئاً آخَرَ لا يجري عليـه جميـعُ أحكامـه، ١٥ بل يبقى على المشبَّهِ أحكامُ أصلِهِ، والدليلُ على ذلك قولُهم: يـا تميـمُ كلُّهُـم، ولـو كان المنادَى بمنزلة المضمَرِ في كلِّ أحواله لم يَجُز إلا «كلُّكُم» على الخطاب، كما لا يجوز أن يُقالَ: إنَّكُم كلُّهم بالغَيبَة، بل: إنكم كلُّكم بالخطاب. ومما رَدُّوا بـه علـى

---

(١) التذييل والتكميل ١٩٥/٤ قال: «وهو الأكثرُ في السماع» .

(٢) حُكيَ عنه أنه طالع أشعارَ العرب وكلامَها فلم يجد منادًى منعوتاً، ومـا وقـع منـه فهـو شـاذ يتأول على القطع. انظر: الأصول ٣١٧/١، وشرح التسهيل ٣٩٣/٣، وشـرح ابـن القـواس ١٠٥٠/٢، والتذييل ١٢١/٤، والمساعد ٤٩٣/٢ .

الأصمعيِّ قولُهم⁽¹⁾: يا زيدَ بنَ عَمْرٍو، بفتح دال «زَيد»، ولو كان «بنَ عَمْرٍو» مستأنَفاً لم يكن لفتحِ زَيدٍ وَجهٌ، فلم يبقَ إلا أن يكونَ «بن عَمْرٍو» صفة لـ«زيد»، وأُتبعَت حركةُ الموصوف لحركة الصفة لجعلهما كالشيء الواحد، وأيضاً يَلزَمُ من قول الأصمعيِّ أن يكون «أياً» في النداء مستقلاً يحسُنُ السُّكوتُ / عليه، إذ ما [٢٠٩/أ] بعده يكونُ مقطوعاً عنه، وأيضاً فمجيءُ الاسم المشتقِّ المضافِ بعد المنادَى المضمومِ لازم النَّصبِ، دليلٌ على عدَمِ القطع، إذ لا مانعَ من رفعه على خبرِ مبتدأٍ كما زَعَمُوا، وأيضاً لو كان على القطع لم يَلزَم الرفعَ في قولك: يا أيُّها الرَّجُلُ، وفي كون «الرجل» هنا لم يُسمَعْ فيه النَّصبُ، دليلٌ على عدم القطع .

وقال أبو عليٍّ الفارسيُّ⁽²⁾: يجوزُ نعتُ المنادَى المضمومِ، والقياسُ يقتضي أن لا يجوزَ .

الوجه الثاني: إذا فرَّعنا على الصَّحيح من جواز النعتِ، فلا يخلو المنادَى المضمومُ أن يكونَ نكِرَةً مقصودَةً أوعلَماً؛ فإن كان نكرَةً مقصودَةً فاختلف النحويون في نعتِهَا على قولَين:

الأول: أنها لا تُوصَفُ، وحُجَّتُهُ: أن اللفظَ لفظُ النكرةِ، والمعنى معرفةٌ للقصد، فإن نعتَّه فلا يخلو أن يكونَ بنكرةٍ أو معرفةٍ، فإن كان بنكرةٍ فمعناه يَأبَى ذلك، وإن كان بمعرفةٍ فلفظُهُ يأبى ذلك، فبَطَلَ النَّعتُ؛ لأنه يؤدِّي إلى التَّناقُض .

الثاني: أنه يجوزُ وصفُهُ، ويكونُ بالمعرفة تغليباً لمراعاة المعنى على مراعاة اللفظ، ثمَّ القائلون بنعته⁽³⁾ اختلفوا: فمنهم مَن قال: يجوزُ في نعتِهِ الرفعُ والنصبُ، فتقول: يا رجلُ العاقلُ برفع «العاقل» ونصبه، ومنهم من قال: لا يجوزُ فيه إلا الرفعُ.

---

(١) انظر شرح التسهيل ٣/٣٩٣ .

(٢) الإيضاح: ٢٤٦، وانظر: المقتصد ٢/٧٧٢ .

(٣) في الأصل: (بتبعيته) وهو خطأ .

فإن كان المنادَى علَماً فلا يخلو النعتُ أن يكونَ مفرَداً أو مضافاً، فإن كان مفرَداً فللنحويين فيه مذاهبُ:

الأول: الذي عليه الجادَّةُ وهو الصَّحيحُ أنه يجوزُ فيه الرفعُ والنصبُ، فتقول: يا زيدُ العاقلَ برفع «العاقل» ونصبه؛ أمَّا الرفعُ فعلى اللفظ؛ لأن لفظَ المنادَى مضمومٌ، وأما النصبُ فعلى الموضِع؛ لأنَّ المنادَى مفعولٌ، وسواءٌ كانت / الضَّمَّةُ [٢٠٩/ب] ظاهرةً نحو: يا زَيدُ، أو مقدَّرَةً نحو: يا حَذَامِ فإنه يُرفَعُ النعتُ حملاً على الضَّمَّةِ المقدَّرَة، ويُنصَبُ على الموضِع فتقول: يا حَذَامِ العاقلةَ بالرفع والنَّصب، وليس في العربية حركةُ بناءٍ يُحمَلُ على لفظها إلا هنا وفي باب «لا» وقد تقدَّمَ[1]، وإنما اختصَّتْ حركةُ البناء في هذَين البابَين بالحمْلِ على لفظِهَا؛ لأنها حركةٌ أشبهَت حركةَ الإعراب؛ لكونها تُوجَدُ بوجود حرفِ النداء، وتُعدَمُ بعَدَمِه، وكذلك في باب «لا» تُوجَدُ بوجود «لا» وتُعدَمُ بعدمها، فهي كحركةِ الإعراب تُوجَد بوجودِ عاملها، وتُعدَمُ بعدَمِهِ .

والحمْلُ على اللفظ عندهم أكثرُ من النصب وأفصَحُ؛ لما فيه من المشاكَلَةِ، قاله المبرِّدُ في «المقتضب»[2]. ومنه قولُ الشَّاعر:

يَا حَكَمُ الوَارِثُ عَن عَبْدِ المَلِكْ
أَرْدَيتَ لَو لَمْ تَحْبُ حَبْوَ المُحْتَبِكْ[3]

---

(١) في باب إن وأخواتها، وهو من موضوعات السفر السادس من هذا الشرح، ولم أقف عليه .

(٢) لم أقف على هذا النص في المقتضب، والذي وقفت عليه هو قول المبرد بعد أن أورد البيت التالي (يا حكم الوارث ...) قال: « فهو الأكثر في الكلام » المقتضب ٤/٢٠٨ .

(٣) البيتان لرؤبة بن العجاج في ديوانه: ١١٨ متفرقين، وفيه: « الوارثَ » بالنصب، وهو يمدح الحكَم بن عبد الملك بن بشر بن مروان. ونسبه ابنُ جني في اللمع: ١٧٢ إلى العجاج، ولم

=

الروايةُ برفع «الوارث» .

المذهب الثاني: للكوفيين(١) أنه لا يجوزُ في النعت إلا النصبُ، والنصبُ عندهم ليس على الموضِع؛ وإنما النَّعتُ منادى في الأصل إلا أنه لَمَّا لم يلحَقْهُ حرفُ النداء نَصَبُوهُ، قالوا: والدليلُ على أنَّ النعتَ منادى في الأصل قولُهُ تعالى: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ﴾(٢) فنادَى الاسمَ ثُمَّ الصفةَ، وما جاء ظاهرُهُ الرفعُ فالحركةُ فيه عندهم ليست بإعرابٍ، وإنما هي حركةُ إتبَاعٍ لحركة المنادَى. **ورُدَّ قولُهم**: بأنَّ النعتَ لو كان هنا منادى في الأصل وحُذِفَ منه حرفُ النداء، لم يكن منصوباً؛ لأنَّ العرَبَ إذا حذَفَتْ حرفَ النداء من المنادَى تَرَكَتْهُ على الحالة التي يكونُ عليها مع ظهور حرفِ النداء، والأمرُ هنا ليس كذلك .

ثُمَّ إنهم أجازوا / فتحَ المنادَى إتباعاً لنصبَ الصفةِ، فقالوا: يا زيدَ الكريمَ [٢١٠/أ] بنصب «الكريم» وفتحِ «زَيد»، واستدلُّوا على ذلك بقول جَريرٍ يمدَحُ عُمَرَ بنَ عبدالعزيز:

وَتَدعُو اللهَ مُجْتَهِداً لِيَرْضَى وَتَذْكُرُ فِي رَعِيَّتِكَ المَعَادَا

فَمَا كَعْبُ بنُ مَامَةَ وابْنُ سُعْدَى بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرَ الجَوَادَا(٣)

هذا من أرجوزة لرؤبة، وقد انتحلها أبو نُخيلة السعدي لنفسِه، وفي الشعر المجموع لأبي نخيلة السعدي: ٢٦٢ مقطوعة منسوبة إليه فيها البيت الثاني فقط. وانظر الشاهد في: المقتضب ٢٠٨/٤، والخصائص ٣٨٩/٢، وأمالي ابن الشجري ٤٤/٣، والإنصاف ٦٢٨/٢، والمغني ٢٨، وشرح أبياته ٦٠/١ . وتَحْبو: تزحفُ، والمعتنك: هو البعير الذي يحبو على رملة فيها تعقُّدٌ لا يَقدر على المشي فيها إلا أن يحبوَ، وتُدعَى العانك. والمحتبك: الذي شدَّ إزارَه وأحكَمَه .

(١) الأصول ٣٦٩/١ .

(٢) سورة يوسف: من الآية: ٤٦ .

(٣) ديوانه: ١١٨/١، ١٢٠ وهما فيه غير متتاليين، والثاني متقدم على الأول، ومطلع هذه القصيدة:

الروايةُ بفتح الراءِ مِن «عُمَرَ»، ولا دليلَ على ما ذكَرَهُ الكوفيون. وخَرَّجَ البصريون البيتَ إمَّا على أنَّ الأصلَ: يا عُمَرَا بالألف، ثم حُذِفَت لالتقاء السَّاكنَين لفظاً وخطّاً، ويكونُ هذا على مَن يُجيزُ لَحَاقَ هذه الألف في غير المندوبِ والمتعجَّبِ منه والمستغاثِ به[1]، وإمَّا أن يكونَ نَصَبَ المنادَى ونَوَّنَه ضرورةً ثمَّ حَذَفَ التنوينَ .

وزعَمَ ابنُ كَيسَانَ[2] أنَّ العلَّةَ في ذلك جعلُهُم الصفةَ والموصوفَ كالشيء الواحد، قال الشَّيخُ أبوحيَّانَ[3]: وتعليلُ ابنِ كَيسَانَ ليس بشيء؛ لأنه ادَّعى شيئاً لم يُوجَدْ في كلامهم وهو تركيبُ الصفة مع الموصوف .

المذهب الثالث: للأخفش وهو التَّفرقةُ بين أن يكونَ المنادَى نكرةً مقصودَةً أو عَلَماً؛ فإن كان نكرةً مقصودَةً فلا يجوزُ في نعته إلا الرفعُ فتقول: يا رَجُلُ العاقلُ بالرفع لا غير، ووجهُ ذلك: أن «يا رجلُ» حركَتُهُ عنده حركةُ إعرابٍ لا حركةَ بناء؛ لأنَّ الأصلَ عنده في «يا رجُلُ»: يا أيها الرجُلُ، فلمَّا حَذَفُوا «أيها» والألفَ واللامَ وأدخلُوا حرفَ النداء عليه فقالوا: يا رجُلُ، بقِيَ على إعرابه

أَبَتْ عَيناكَ بالحسَنِ الرُّقَادَا ... وأَنْكَرتِ الأَصَادِقَ والبِلاَدَا

وانظر: المقتضب ٢٠٨/٤، والأصول ٣٦٩/١، وأمالي ابن الشجري ٤٠/٢، وشرح التسهيل ٣٩٤/٣، والتذييل ١٩٤/٤، والهمع ٥٤/٣ . ورُوي في بعض المصادر: «يا عمرُ» بالبناء على الضم، ولا شاهد في هذه الرواية هنا. وابن سُعدى هو أوس بن حارثة بن لام الطائي و(سُعدى) أمُّهُ، كان هو وكعب بن مامة من سادات أجواد العرب في الجاهلية .

(١) قال ابن مالك: «وأجاز غير سيبويه زيادة الألف في آخر كل منادى لمدِّ الصوت» شرح التسهيل ٣٩٤/٣ .

(٢) رأيه في التذييل والتكميل ١٩٤/٤، والمساعد ٤٩٦/٢ .

(٣) التذييل والتكميل ١٩٤/٤ .

الأصليِّ فلا يكونُ في نعته إلا الرفعُ، والدليلُ عندهم: أنَّ أصلَ «يا رجُلُ»: ياأيها الرجُلُ ما رَوَى الفرَّاءُ عن العــــــرَب: «يا مُهْدُوهَا كُلُوهَا»[1] فلولا أنه محكومٌ له بحكم: يا أيُّهَا المهدُوها ما جازَ فيه الرفعُ، / ولكَانَ: يا مُهدِيهَا بالنصب . [٢١٠/ب]

فإن كان المنادَى علَماً فله[2] فيه قولان:

٥ **أحدهما**: أنه يجوزُ في نعته الرفعُ والنصبُ .

الثاني: وهو الصَّحيحُ عندَه ـ أنه لا يجوزُ فيه [إلا][3] النصبُ، وما جاء ظاهرُهُ الرفعُ فإنه إتباعٌ لضمة المنادَى .

ورُدَّ على أبي الحسن: أما قولُه: أنَّ «يا رجُلُ» ضمَّتُهُ ضمَّةُ إعرابٍ، وأنَّ أصلَه: يا أيُّهَا الرَّجُلُ، فيَلزَمُ منه أن يُرفَعَ المطوَّلُ نحو: يا طالعاً جَبلاً، ولا يُنصَبُ؛

١٠ لأنَّ أصلَه على مذهبه: يا أيُّهَا الطالعُ جَبلاً، فحُذِفَ «أيٌّ» والألفُ واللامُ، وكان ينبغي أن يبقى على رفعه، فمَجيئُهُ منصوباً يَرُدُّ عليه ما ادَّعاه . وأما ما حكاه الفرَّاءُ فنادرٌ لايُعتدُّ به .

وأما قولُه: إنَّ ضمةَ العاقلِ في نحو: يا زيدُ العاقلُ ضمةُ إتباعٍ فرُدَّ بقولهم: يا زيدُ العاقلُ ذو الجُمَّة[4]، فـ«ذو الجُمَّة» تابعٌ لـ«العاقل» فلو كانت حركتُهُ حركةَ

١٥ إتباعٍ لم يصحَّ إتباعُهُ بالرفع؛ إذ ليس فيه رفعٌ، وكان يُقالُ على مذهبه: ذا الجمَّة بالنصب، ولم يأت ذلك إلا بالرفع، قال الرَّاجزُ:

---

(١) لم أقف عليه .

(٢) أي: للأخفش .

(٣) زيادة يستقيم بها السياق .

(٤) انظر الكتاب ١٩٣/٢ .

يَا أَيُّهَا الجَاهِلُ ذُو التَّنَزِّي
لاَ تُوعِـدَنِّي حَيَّةٌ بِـالنَّكْزِ[1]

فـ«ذو» نعتٌ لـ«الجاهل»، والتنزِّي: الوَثْـبُ، والنَّكْـزُ: النَّخسُ بعُـودٍ أو نحـوه، و«حيَّةٌ» فاعلٌ بـ«لا تُوعِدَنِّي» .

٥ والدليلُ: أنَّ ضمةَ « العاقل » في قولك: يا زيدُ العاقلُ ضمةُ إعرابٍ قولُهم: يـا حَذَامِ العاقلةُ برفع «العاقلة»، ولا يُمكِنُ أن تكـونَ الضمَّـةُ في «العاقلـة» إتباعـاً؛ لأنـه ليس في «حَذَامِ» ضَمٌّ في اللفظ .

فإن كانت صفةُ المنادَى المضمومِ مُضَافةً فلا تخلو أن تكونَ الإضافةُ محضةً أو غيرَ محضَةٍ؛ فإن كانت غيرَ محضَـةٍ نحـو: يـا زيـدُ الحسَـنُ الوجـهِ، جـاز فيهـا الرفـعُ

١٠ والنصبُ؛ لكون المضـاف في حكم الانفصال فكأنَّكَ قلتَ: يا زيدُ الحسَنُ من غير إضافة، فإن كانت محضَةً نحـو: يـازيدُ صـاحبَ / عَمْـرٍو، فـالنصبُ لا غـيرُ علـى [٢١١/أ] الصَّحيح. قال الشَّاعرُ:

أَزَيدُ أَخَا وَرْقَاءَ إِنْ كُنْتَ ثَائِراً فَقَدْ عَرَضَتْ أَحْنَاءُ حَقٍّ فَخَاصِمِ[2]

فـ«أخا ورقاءَ» صفةٌ مُضافَةٌ، و«زيدٌ» منادى، وهو الموصوفُ. وقال الآخَرُ:

١٥ يَا زِبْرِقَانُ أَخَا بَنِي خَلَفٍ مَا أَنْتَ وَيْبَ أَبِيكَ والفَخْرُ[3]

---

(١) الرجز لرؤبة بن العجاج في ديوانه: ٦٣ يمدحُ أبانَ بنَ الوليـد البجلـي، والشـاهد في الكتـاب ١٩٢/٢، والمقتضب ٢١٨/٤، والأصول ٣٣٧/١، ٣٧٥، وأمالي ابـن الشـجري ٣٦٩/٢، ٤٥/٣، وشرح المفصل ١٣٨/٦.

(٢) من الطويل، ولم أقف علـى نسبته. والبيـت في: الكتـاب ١٨٣/٢، وتحصيـل عـين الذهـب ٣٠٧، والتبصـرة ٣٤١/١، وشـرح المفصـل ٤/٢، ١٥، وشـرح ابـن القـواس ١٠٥١/٢. وورقاء: حيٌّ من قيس، والثائر: طالب الدم، والأحناء: الجوانـب واحدهـا حنو. يقـول: إن كنتَ طالباً لثأركَ فقد أمكنك ذلك، فاطلبْهُ وخاصمْ فيه (تحصيل عين الذهب) .

(٣) من الكامل، وهو للمُخَبَّل السَّعدي (ربيعة بـن عـوف بـن ربيعـة بـن قتَّـال بـن أنـف الناقـة، =

وإنما وجَبَ النَّصبُ في الصفة إذا كانت إضافتُها محضـةً؛ لأنـك لـو وَلَّيتَهـا حرفَ النداء لم تكن إلا منصوبةً، وبهـذا أجـابَ الخليـلُ سـيبويهِ[1] لَمّـا سـألَهُ عـن مُوجِبِ النصبِ، قال سيبويهِ: قلتُ: - يعني للخليل - أرأيتَ قولَ العـرَبِ كلِّهـم: « أزيدُ أخَا ورقَاءَ» لأيِّ شيء لم يَجُزْ فيه الرفـعُ كمـا جـاز في الطَّويـل[2]؟ قـال: لأنَّ المنادَى إذا وُصِفَ بالمضاف فهو بمنزلتِه إذا كان في موضِعِه .

وذهَبَ الفرَّاءُ والكِسائيُّ وأبو عبدا لله الطُّوَال وابنُ الأنباريِّ[3] إلى جواز رفع الصفة المضافة إضافـةً محضَـةً، فأجـازوا: يـا زيـدُ صاحبُنـا برفـع «صاحبُنـا»، وهـذا المذهبُ مَرجُوحٌ؛ لأنه لم يساعدْهُ قيـاسٌ ولا سمـاعٌ، وإنمـا سُـمِعَ رفـعُ المضـاف إذا عُطِفَ على الصفة المفرَدَة، وأنشدوا على تلك:

يَا طَلْحَةُ الكَامِلُ وَابْنُ الكَامِلِ[4]

والمخبَّل لقبه وهو المجنون، وهو شـاعرٌ مخضـرَمٌ، عـاش في الجاهليـة والإسـلام، عُمِّـر طويـلاً. أخباره في: ألقـاب الشـعراء ٣٠٤، والشـعر والشـعراء ٤٢٠/١). والبيـت في ديوانـه: ٢٩٣ (ضمن شعراء مقلُّون) يهجو ابنَ عمه الزِّبرقان بن بدر. ونسبه الآمدي في المؤتلف والمختلف ١٧٩ إلى المتنخل السعدي، قال البغدادي رحمه الله: « وقد أخطأ الآمـدي هنـا في المؤتلـف والمختلف، فزعم أن البيت الشاهد للمتنخل السعدي.. وهذا تصحيفٌ منه في اسم الشـاعر، وهو تارة يُنسب إلى قُريع، وتارة إلى سعد، وهذا سبب التصحيف » الخزانة ٩١/٦ .
والشـاهد في: معاني الفراء ٣٢٦/١، والتذييل ٢٠٥/٤ . وويب بمعنى ويل، قيل: إنهم قـالوا ذلك لقبح استعمال الويل عندهم فغيروه. (شرح أبيات سيبويه ٢١١/١) .

(١) الكتاب ١٨٣/٢-١٨٤ .
(٢) من قولهم: « يا زيدُ الطويلُ » .
(٣) انظـر: شـرح الكافيـة ١٣٧/١، والتذييـل والتكميـل ٢٠٥/٤-٢٠٦، ارتشـاف الضـرب ١٣٠/٣، والمساعد ٥١٦/٢ .
وأبو عبد الله الطُّوال: هو محمد بن أحمد بن عبد الله الطُّوال النحوي الكوفي، من أصحـاب الفراء، قال عنه ثعلب: كان حاذقاً بإلقاء مسائل العربية، ولم يشتهر عنه تصنيف. توفي سنة ٢٤٣ هـ. أخباره في: الفهرست ١٠١، وإنباه الرواة ٩٢/٢ .
(٤) بيت من الرجز لم أقف على قائله ولا علـى تكملـة لـه، وهـو مـن شـواهد الفـراء في معـاني القرآن ٣٥٥/٢، وأبي حيان في التذييل والتكميل ٢٠٥/٤ .

برفع «ابن» بالعطف على «الكامل»، وهذا نادرٌ لا يُقاسُ عليه، وقد تقـدَّمَ أنَّ سيبويهِ قد نقَلَ عن العرَبِ أنهم يَنصبُون ولا يَرفعُون .

وردَّ ابنُ مالكٍ[1] على مَن أجازَ الرفعَ في المضاف: بأنه يَلزَمُ منه تفضيلُ الفرعِ على الأصلِ؛ لأنَّ النعتَ فرعٌ عن المنعوت، ولو كان المضافُ منادى لم يَجُزْ ٥ فيه إلا النصبُ، فإذا جوَّزْنَا في المضاف الوجهَين حالةَ كونه نعتاً للمنادَى، حصَلَ له في حال الفرعيَّةِ من المزيَّةِ ما لم يحصُلْ له في / حال الأصالة. وفيه نَظَرٌ؛ لأنَّ [٢١١/ب] الفُرُوعَ قد يحصُلُ لها ما ليس للأصول .

تنبيه:

إذا أَتَيتَ بصفةٍ بعد صفةِ المنادَى المضمومِ، فلا يَخلو أن تكونَا مفرَدَتَين، أو ١٠ مضافَتَين، أو الأولى مفرَدَةً والثانيةُ مضافَةً، أو بالعكس .

فإن كانتا مفرَدَتَين فلا يَخلو أن تجعَلَ الثانيةَ صفةً للمنادَى، أو صفةً للصفةِ الثانية؛ فإن جعلتَها للمنادَى جاز فيها الرفعُ والنصبُ كما يجوزُ في الأُولى، وإن جعلتَهَا صفةً للصفة الأُولى أعربتَها بما أعرَبتَ به الأُولى، فإن كانت الأُولى مرفوعةً تَعيَّن في الثانية الرفعُ، وإن كانت منصوبةً تعيَّن في الثانية النصبُ، فإذا قلتَ: يا زيدُ ١٥ العاقلُ الكريمُ، فيجوزُ في «الكريم» الرفعُ والنصبُ إن جعلتَه صفةً لـ«زَيد»، وإن جعلتَه صفةً لـ«العاقل» تعيَّنَ رفعُهُ إن رُفِعَ العاقلُ، ونصبُهُ إن نُصِبَ العاقلُ .

وإن كانتَا مضافَتَين نحو: يا زيدُ صاحبَ عَمْرٍو ذا الجمَّة، تَعَيَّنَ فيهما النصبُ سواءٌ جَعَلْتَ الثانيةَ للمنادَى أو للأُولَى، فإن جعلتَ «ذا الجمة» للمضاف [إليه][2] الذي هو «عَمْرو» تعيَّنَ [الجرُّ][1] .

---

(١) شرح التسهيل ٣/٤٠٣ .

(٢) زيادة يستقيم بها السياق .

فإن كانت الأُولى مفردَةَ والثانيةُ مضافةً نحو: يا زيدُ العاقلُ ذا الجمة؛ فإن جعلتَها للمنادَى تعيَّن النصب، وإن جعلتَها لـ«العاقل» جرتْ عليه؛ فإن كان «العاقل» مرفوعاً تعيَّن رفعُها، وإن كان منصوباً تعيَّن نصبُها .

فإن كانت الأُولى مضافَةً والثانيةُ مفرَدَةً نحو: يا زيدُ ذا الحسب الكريمُ؛ فإن جعلتَ الثانيةَ للمنادَى جازَ فيها[1] الرفعُ والنصبُ، وإن جعلتَها للصفة الأُولى تعيَّنَ النَّصبُ، إذ لا يجوزُ في الأُولى إلا النصبُ، وإن جعلتَها لـ«الحسَب» تعيَّن الجرُّ، وا لله أعلَمُ .

فإن كان تابعُ المضمومِ عَطفَ نَسَقٍ، فلا يخلو المعطوفُ أن يكونَ مضافاً أو مفرَداً .

فإن كان مضافاً نحو: يا زيدُ / وغلامَ عَمْرو، فالذي عليه الجمهورُ النصبُ؛ [٢١٢/أ] لأنه مُضافٌ، والمضافُ إذا نُودِي كان منصوباً، وشَذَّ الفرَّاءُ فأجاز الرفعَ، فتقول: يا زيدُ وغلامُ عَمْرٍو برفع «الغلام» قياساً على النعت المفرَد[2].

فإن كان مفرَداً فلا يخلو أن يكونَ نكرةً أو معرفةً .

فإن كان نكِرَةً فلا يخلو أن تكونَ غيرَ مقصودَة أومقصودةً؛ فإن كانت غيرَ مقصودَةٍ نحو: يا زيدُ وغلاماً، لم يَجُزْ فيه إلا النصبُ؛ لأنَّ حرفَ العطف نائبٌ عن حرف النداء، والمعطوفُ هنا نكرةٌ غيرُ مقصودَةٍ، فلا يكونُ فيه إلا النصبُ، فإن كانَ نكرةً مقصودَةً نحو: يا زيدُ ورجلُ، فاختلفوا في جواز العطف؛ فذهبَ الجمهورُ إلى جوازه فتقول: يا زيدُ ورجلُ، فتبني «رجلُ» على الضمِّ، كما تقول: يا

---

(١) في الأصل: « فيه » .

(٢) تكلم الفراءُ على النعت المفرَد في المعاني ٢/٣٥٥، ولم يشر إلى إجازة الرفع في المعطوف المضاف، ولم أقف عليه، وانظر التذييل والتكميل ٤/٢٠٦، وارتشاف الضرب ٣/١٣٠ .

زيدُ وعَمْرو. وذهبَ الأخفشُ وتَبِعَهُ أبو بكرٍ خطَّابٌ[١] أنه لا يجوزُ .

حجَّةُ الأخفشِ أنَّ النكرةَ المقصودَةَ أصلُهَا أن تكونَ بالألف واللام حالَ النداء، ثمَّ حُذفَت الألفُ واللام، وجُعل حرفُ النداء عوضاً عنها، فلا يجوزُ أن تقول: يا زيدُ ورجلُ؛ لأنه يَلزَمُ منه حذفُ الألف واللام والنائبِ عنها وهو حرفُ النداء، وذلك لا يصِحُّ، ولا حُجَّةَ في ذلك؛ لأنَّ حرفَ العطف قام مَقامَ حرفِ النداء كما قام في عطفِ العلَم .

فإن كان معرفةً فلا يخلو أن يكونَ عَلَماً أو اسمَ إشارة أو بالألف واللام؛ فإن كان علَماً فلا يخلو أن يكونَ معطوفاً على علَمٍ مثلِهِ أو على نكرةٍ مقصودَةٍ؛ فإن كان معطوفاً على علَمٍ مثلِهِ، فالجمهورُ على أنه مبنيٌّ على الضَّمِّ كما يُبنَى المنادَى العلَم، وذهَبَ المازنيُّ[٢] أنه يجوزُ فيه النَّصبُ فتقول: يا زيدُ وعَمراً بنصب «عَمْرو»، وذهبَ الكوفيون[٣] إلى جواز الرفع والتنوين؛ لأنَّ ضمَّةَ المنادَى عندهم ضمَّةُ إعراب .

فإن كان / معطوفاً على نكرةٍ مقصودَةٍ نحو: يا رجلُ وزيدُ، [فهو][٤] مبنيٌّ [٢١٢/ب] على الضَّمِّ عند الجمهور، ومَن رأَى أنَّ «يا رجُلُ» مختَصَرٌ[٥] مِن «يا أيُّهَا الرجُلُ»، فهو مُعرَبٌ لا يُعطَفُ عليه إلاَّ ما فيه الألفُ واللامُ أو اسمُ الإشارة، فتقول: يا

---

(١) ارتشاف الضرب ١٣٢/٣ .

(٢) انظر الأصول ٣٧٢/١، وشرح الكتاب ٣٧/٣ (مخطوط)، وشرح التسهيل ٤٠٢/٣، وفي شرح الألفية لابن القواس نُسب هذا القول إلى الأخفش، قال: « وأجاز الأخفش يا زيدُ وعمراً بالنصب حملاً على المحل، وتنبيهاً على أنه يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه » انظر ١٠٥٥/٢ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) زيادة يستقيم بها السياق .

(٥) في الأصل: « مختَصَراً » .

رجُلُ والغلامُ، ويا رجُلُ وهذا، كما تقولُ: يا أيُّها الرجُلُ والغُلامُ، ويا أيُّها الرجُلُ وهذا. ولا يجوزُ على مذهبهم أن تقولَ: يا رجُلُ وزيدُ، كما لا يُقالُ: يا أيُّها[1] الرجُلُ وزيدُ .

فإن كان المعطوفُ اسمَ إشارةٍ، فالجمهورُ على جوازه، فتقولُ: يا زيدُ وهذا، ويقتضي مذهبُ الأخفشِ وخطّابٍ مَنْعَهُ؛ لأنَّ حرفَ العطف عندهما لا يُغني عن حرف النداء، واسمُ الإشارة لا بُدَّ أن يباشرَه[2] حرفُ النداء .

فإن كان المعطوفُ بالألف واللام فلا يخلو المنادَى أن يكونَ نكرةً مقصودةً أو علَماً؛ فإن كان نكرةً مقصودةً نحو: يا رجُلُ والغلامُ، فالجمهور على أنه يجوزُ في المعطوف الرفعُ على اللفظِ، والنصبُ على الموضِعِ، قال الله تعالى: ﴿ يَجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ ﴾[3] في السبعةِ بالنصب، وقرأ أبو العاليةِ[4] وابنُ أبي عبلَةَ، وعاصمٌ[5] في روايةٍ بالرفع على اللفظ.

وذهبَ الأخفشُ ومَن تبعه أنه لا يجوزُ في المعطوف هنا إلا الرفعُ دون النصبِ، جَرْياً على مذهبه مِن أنَّ «يا رجُلُ» مُعرَبٌ لا مبنيٌّ[6]، وما جاء ظاهرُهُ

---

(١) « يا أيها » مكررة في الأصل .

(٢) في الأصل: « يباشرها » .

(٣) سورة سبأ: من الآية: ١٠ .

(٤) هو رُفيع بن مهران البصري، من كبار التابعين، أسلم بعد وفاة النبي ﷺ بسنتين، توفي سنة ٩٠ وقيل: ٩٣هـ. أخباره في: المعارف ٤٥٤، ومعرفة القراء الكبار ١/٦٠، وغاية النهاية ١/٢٨٤ .

(٥) وقرأ بها أيضاً الأعرج وعبد الوارث عن أبي عمرو. انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/٣٣٣-٣٣٤، ومختصر الشواذ: ١٢١، والمحرر الوجيز ١٢/١٤٣، وإتحاف فضلاء البشر ٢/٣٨٢ . ولم أقف على من نسب هذه القراءة إلى أبي العالية .

(٦) التذييل والتكميل ٤/٢٠٤-٢٠٥، قال أبو حيان: « وفي شرح الخفاف: وأما الأخفش

النصبُ فهو عنده متأوَّلٌ، فقال(١) في قوله تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾: إنَّ «الطيرَ» بالنصب معطوفٌ على «فضلاً(٢)» أي: ولقد آتينا داودَ مِنّا فضلاً والطيرَ.

وقيل: هومفعولٌ بإضمار فعلٍ؛ أي: وسَخّرنا الطيرَ. وأعربَه الزَّجّاجُ(٣) مفعولاً معه. ورُدَّ: بأنَّ الفعلَ قد صُرِّحَ بعدَه بما يُعطي معنى المفعول معه وهو لفظُ ٥ « مَعَهُ » في قوله تعالى: ﴿ أَوِّبِي مَعَهُ ﴾، والفعلُ إذا اقتضَى شيئاً واحداً لا يُعطَى منه اثنين إلا بالعطف أو البدل، / ألا ترَى أنه لا يُقالُ: جاءَ زَيدٌ معَ بكرٍ معَ خالدٍ إلا [٢١٣/أ] بالعطف، فتقول: جاء زيدٌ معَ بكرٍ ومع خالدٍ. والصَّحيحُ عندهم أنه يجوزُ في المعطوف بالألف واللام على النكرةِ المقصودَة النصبُ والرفعُ .

فإن كان المنادَى علَماً نحو: يا زيدُ والغلامُ فاتّفقَ النحويون على جواز الرفعِ ١٠ والنصب في المعطوف، قال الشّاعرُ:

أَلاَ يَا زَيدُ وَالضَّحَّاكَ سِيرَا فَقَدْ جَاوَزْتُمَا خَمَرَ الطَّرِيقِ(٤)

رُويَ بنصب «الضَّحَّاك» ورفعِهِ. والخَمَرُ: بالخاء المعجمة والراء على وزن «جَمَل»: ما سَدَّ الطريقَ من شَجَرٍ وغيرِه .

واختلَفَ النحويون ـ بعد الاتفاق على الرفع والنصب ـ في المختارِ منهما على

فمذهبه في (يا رجلُ) أنه معرَبٌ؛ لأنه في نية (يا أيها الرجلُ)... فإن صحَّ أنه معرَبٌ فالقول قولُهُ؛ لأن العرب لا تُتبع إلا على لفظه، وإن ثبت أنه مبني بطل قولُهُ، والسماع يردُّ مذهبَه ».

(١) لم يتعرض لهذه الآية في معاني القرآن، ولعله ذكرها في كتاب آخر .

(٢) في الأصل: « معطوفاً » . ونسَب إليه أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٠٥/٤ أنه أعربه مفعولاً معه، وانظر: مجاز القرآن ١٤٣/٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٤٣/٤، والدر المصون ٩/ ١٥٩ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢٤٣/٤ .

(٤) من الوافر، ولم أقف على قائله، والشاهد في: معاني القرآن للفراء ٣٥٥/٢، وشرح المفصل ١٢٩/١، والتذييل ٢٠٥/٤، والمساعد ٥١٢/٢ .

أربعة أقوالٍ:

الأول: للخليل وسيبويهِ والمازني[1] أن الرفعَ هو المختارُ، وحجَّتُهُم أنه الكثير في كلام العرَب، وفيه المشاكَلَةُ بين المعطوف والمعطوف عليه في الحركة، ولأنه منادىً ثانٍ في التحقيق؛ إذ القائل: يا زيدُ والحارثُ إنما أراد نداءهما، ولما امتنعت منه مباشرةُ حرفِ النداء، حرَّكوه بالحركة التي يُفهَمُ منها النداءُ .

القول الثاني: لأبي عَمْرِو بنِ العلاء ويونسَ والجرميِّ[2] أنَّ النصبَ هو المختارُ، وحجَّتُهُم: أنَّ القراءَ السبعةَ أجمعوا عليه في قوله تعالى: ﴿ وَالطَّيرَ ﴾، وأنَّ حرفَ النداء لما لم يباشرْهُ، لم يجعلوا لفظَه كلفظ ماباشرَه[3] حرفُ النداء، عكسُ التعليل في القول الأوَّل، ولا حجَّةَ في كثرةِ قراءةِ النصبِ، إذ خرَّجوه على غير العطف كما تقدَّمَ .

القول الثالث: وهو التفرقةُ[4] بين أن تكونَ الألفُ واللامُ لِلَمْحِ الصفة

---

(١) انظر: الكتاب ٢/١٨٦-١٨٧، والمقتضب ٤/٢١٢، والأصول ١/٣٣٦، وشرح اللمع لابن بَرهان ١/٢٧٧، وشرح التسهيل ٣/٤٠١، وارتشاف الضرب ٣/١٣٣ .

(٢) المراجع السابقة .

(٣) في الأصل: « باشر » .

(٤) وهذا قول منسوب في كتب النحاة إلى أبي العباس المبرد، ولم يصرح به في المقتضب، مع أنه ذكر المذهبَين السابقين، انظر: ٤/٢١٢-٢١٣، وقد أنكر الرضي أن يكون هذا هومذهبَ المبرد، فقال: « ومذهب المبرد ليس ما أحال عليه المصنفُ، ولا يدلُّ عليه كلامه، وذلك أنه قال: إن كانت اللام في العلم، اخترتُ مذهب الخليل؛ لأن الألف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف، بل يلمح بهما الوصفية الأصلية فقط، فكأنه مجرَّدٌ عنهما؛ لأنه تعريفه بالعلمية، قال: وإن كانت اللام في الجنس اخترتُ مذهب أبي عمروٍ؛ لأن اللام إذن تفيدُ التعريف فليس الاسم كالمجرد عنها، فعلى مذهب المبرد في الحسن والصعق معاً اختيار الرفع؛ لأن اللام لا تفيد التعريف، وهذا كما ترى خلاف ما نَسبَ المصنفُ إليه » شرح الكافية ١/١٤٠ .

كالحارث والعباس، فالمختارُ في العطف الرفعُ كقول الخليل، وبين أن تكونَ لغير لَمْحِ الصفة كالرجل والغلامِ والصَّعِقِ والثُّريَّا، فالمختارُ النصبُ كقول أبي عَمْرو.

وجهُ التفرقة: أنَّ الألفَ / واللامَ التي لِلَمْحِ الصفة لم تُحدِثْ تعريفاً فكأنها [٢١٣/ب] ليست فيه، فإذا قلتَ: يا زيدُ والحارثُ، فكأنكَ قلتَ: يا زيدُ وحارثُ، وإذا كان ذلك فكأنَّ حرفَ النداء باشرَهُ فاختير فيه الرفعُ إذا كان بالألف واللام، بخلاف ما إذا كانت الألفُ واللامُ لغير لَمْحِ الصفة، فإنها تؤثّر تعريفاً وتركيباً ما، فأشبَهَ المضافَ، فاختيرَ فيه النصبُ .

القول الرابع: لابن جنّي[1] أنَّ الرفعَ والنصبَ جائزان من غير ترجيحِ أحدِهما على الآخَرِ.

وهنا تنبيهان:

الأول: إذا جاء المعطوف بعد صفة المنادَى المضمومِ نحو: يا زيدُ العاقلُ وذا الجمَّةِ فالجمهورُ على أنه لا يجوزُ فيه إلا النصبُ، سواءٌ عُطِفَ على الصفةِ أو المنَادَى، وقال المازنيُّ[2]: إن عَطَفتَ على الصفة رَفَعْتَ كما في الصفة .

الثاني: أنه لا يُستثنى من حروف العطف شيءٌ، سواءٌ كان يُشرِكُ في الحُكم نحو: يا زيدُ وعَمرٌو، أو لا يُشرِكُ في الحُكمِ نحو: يا زيدُ لا عَمْرٌو. وخالفَ ابنُ سَعدان[3] فقال: لا يجوزُ: يا زيدُ لا عَمْرو، وزَعَمَ أنه ليس من كلام العرَب .

فإن كان تابعُ المضموم بدلاً فحكمُهُ حكمُ ما باشرَه حرفُ النداء؛ لأنَّ

---

(١) اللمع: ١٧٣ .

(٢) انظر: الأصول ١/٣٧٢ .

(٣) هو أبو جعفر محمد بن سعدان الضرير النحوي، أحد القرَّاء، بغدادي المولد، كوفي المذهب، له كتاب مصنف في القراءات، ومصنف في النحو، توفي سنة ٢٣١هـ. أخباره في: إنباه الرواة ٣/١٤٠، ومعجم الأدباء ١٨/٢٠١ .
وانظر قوله في ارتشاف الضرب ٢/٦٤٥ .

البدلَ على تقدير تكرار العامل، ولا يخلو أن يكونَ مفـرَداً أو مضافـاً؛ فـإن كـان مفرَداً نحو: يا غلامُ زيدُ، لم يَجُز فيـه إلا الضَّـمُّ؛ لأنـه علـى تقديـر حـرف النـداء، وأنت لو قلتَ: يا زيدُ، لم يكن فيه إلا الرفعُ[(١)]، فكذلك هـذا، فـإن كـان مضافـاً نحو: يا غلامُ عبدَ الله فليس فيه إلا النصبُ؛ لأنه لو باشرَه حـرفُ النـداء، لم يكـن إلا منصوباً، هذا إذا كان المبدَلُ مغايِراً للمنـادَى لفظـاً نحـو مـا تقـدَّمَ، أو بضميمَـةٍ نحو: يا زيدُ زيدُ الطويل.

فـإن كان غيرَ مغايرٍ له لا في اللفظ ولا بضميمَةٍ نحو: يا زيدُ زيدُ فقال ابنُ مالكٍ[(٢)]: إنَّ ذلك لا يجوزُ؛ لأن حقَّ البدلِ أن يُغايِرَ المبدلَ منه / بوجـهٍ مَـا، إذ لا معنى لإبدال الشيء من نفْسِهِ . [٢١٤/أ]

فإن كان التابعُ عطفَ بَيَانٍ فليس على تقدير حرف النـداء، فيجـوزُ فيـه مـا يجوزُ في النعت، فإن كان مفرَداً نحو: يا غلامُ زيدٌ، جاز في «زيد» الرفعُ عطفَ بَيَانٍ على اللفظ، والنصبُ على الموضع، وأمَّا قولُ رؤبةَ:

إنِّي وَأَسْطَارٍ سطِرْنَ سَطْرَا
لَقَائِلٌ: يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا[(٣)]

---

(١) يقصد لم يكن فيه إلا البناء على الضم .

(٢) شرح التسهيل ٤٠٤/٣ .

(٣) في ديوانه: ١٧٤، وقد نُسِبَا في شرح شذور الذهب ٤٣٧ إلى ذي الرمـة، وليسـا في ديوانـه. والشاهد في: الكتاب ١٨٥/٢-١٨٦، والمقتضب ٢٠٩/٤، والأصول ٣٣٤/١، والإنصـاح ٢٠٢، وشرح التسهيل ٤٠٤/٣، والخزانة ٢١٩/٢ . وأسطار: جمعُ سـطر، قـال البغـدادي: «واعلم أن الصاغاني قال في العباب ـ وتبعه صاحب القاموس ـ: إن اسم الحـاجب هـو نضـر بالضاد المعجَمَة، وأن الثلاثة في البيت الأول بالإعجام، وإهمال الصاد تصحيفٌ، وأمـا نصـرٌ في البيت الثاني فهو بالإهمال لا غير، وكذا قال ابن يسعون: رأيـتُ في عُـرض كتـاب أبـي إسحاق الزجاج بخط يده وهو أصله الذي قرأ فيه على أبي العباس: نصر الذي هو الحـاجب بالضاد المعجَمَة » ثم علق البغدادي بقوله: « والعجَبُ من الصاغاني حيث رد على سيبويه في أن هذا الشاهد ليس لرؤبة، ولم يبيِّن قائله » الخزانة ٢٢٢/٢-٢٢٣ .

فـ«نصرُ» الأوَّلُ منادى مبنيٌّ على الضمِّ، وهو نصرُ بنُ سَيَّارٍ أميرُ خُرَاسان[١]، وأما «نصرٌ» الثاني فيُروَى بـالضمِّ والرفـعِ والنصـبِ[٢]؛ فـالضمُّ علـى أنـه بـدلٌ مـن المنادَى وعليه أتى به المصنفُ، ويكونُ البيتُ قد دخلَه الخَبْنُ، والرفـعُ علـى عطـف البيان على اللفظ[٣]، ويكونُ قد سلِمَ من الخَبْن، والنصبُ على الموضـع. وقيـل: إنَّ «نصراً» الثاني على رواية النصب اسمٌ لحاجِبِ نصرِ بـنِ سَيَّارٍ المنـادَى، كـان اسْمُـهُ «نصراً» على اسم الأمير، وهو منصوبٌ على الإغراء[٤]. أراد الشَّاعرُ أن يُغرِيَ الأميرَ بحاجبه؛ أي: يا نصرُ عليك نصراً، أي: خذه. ورُدَّ: بأنه قد رُوي فيـه الرفـعُ، ولـو كان منصوباً على الإغراء لم يكن مرفوعاً[٥].

---

(١) أمير خراسان لبني أمية، وكان أول مَن ولاه هشام بن عبد الملك، من الدهاة الشجعان، غـزا ما وراء النهر ففتح حصوناً وغنم مغانم كثيرة، وأقام بمرو، توفي سنة ١٣١ هـ. انظر: الكامل لابن الأثير ٣/٣١١، ٤٦٩، ٤٧٩، والخزانة ٢/٢٢٣ .

(٢) قال البغدادي في الخزانة ٢/٢٢١: « وروى صاحب اللباب فيه وجهاً رابعـاً وهـو: جـره مـع نصب الأول، قال شارحه الفالي: فيكون المضاف إليه على هذا جنساً، كمـا تقـول: طلحـة الخير، وحاتم الجود، والتنكير للتفخيم » وانظر اللباب: ٣٠٢، وشرحه للفالي: ٤١٨ (رسـالة دكتوراه) .

(٣) وقد ضعَّف الرضيُّ كونه بدلاً أو عطف بيان معلِّلاً ذلك بقوله: « لأن البـدل وعطـف البيـان يفيدان ما لا يفيده الأول من غير معنى التأكيد، والثاني فيما نحن فيه لا يفيـد إلا التـأكيد » شرح الكافية ٢/١٣٨، ومنع أبو حيان كونه تأكيداً لفظياً لاختلافهما في التعريـف، فـالأول معرَّفٌ بالإقبال عليه، والثاني بالعلميـة، انظـر: التذييـل والتكميـل ٣/٢٠٨، وزاد البغـدادي نقلاً عن أبي حيـان: « ولا يجـوز أن يكـون بـدلاً لأنـه منـون، ولا نعتـاً لأنـه علـمٌ » الخزانـة ٢/٢٢٠ .

(٤) وهذا رأي أبي عُبيدة قال: « كان صاحب نصر بن سيار يقال له: نصر، وكـان قـد حجـب رؤبة عن نصر، فقال: « يا نصرُ نصراً نصراً » يغريه به، أي: اضـرب. انظـر: شـرح الكتـاب ٣/٣٧ (مخطوط)، والإيضاح ٢٠٤، وشرح ابن القواس ٢/١٠٥٣، والخزانة ٢/٢٢١ .

(٥) انظر الخزانة ٢/٢٢١ .

وقال الأصمعيُّ[1]: هو منصوبٌ على المصدر؛ أي: يا نصرُ أُنصُرْ نصراً.

وقال الجرميُّ[2]: المرادُ به العطيَّةُ. والثالثُ توكيدٌ له؛ أي: يا نصرُ أعطني عَطيَّةً عطيَّةً. ورُدَّ: برواية الرفع، وأمَّا «نصرٌ» الثالثُ فيُمكِنُ أن يكونَ مصدَراً لفعلٍ مقدَّرٍ أو عَطْفَ بَيَانٍ على محلِّ الأوَّلِ أو محلِّ الثاني على رواية الضَّمِّ.

٥ **فإن كان تابعُ المضمومِ تأكيداً** فلا يخلو أن يكونَ لفظيّاً أو معنوياً؛ فإن كان لفظيّاً فلا يخلو أن يكونَ بلفظ المنادَى لا يَزيدُ عليه ولا يَنقُصُ منه، أو لا، فإن كان الأوَّلَ نحو: يا زيدُ زيدُ بضم الثاني، فلا خلافَ في جواز كونه تأكيداً، ويجوزُ فيه البدلُ كما تقدَّمَ[3].

فإن كان فيه / زيادةٌ نحو: يا زيدُ زيدٌ بتنوين الثاني، فقد اختُلِفَ فيه؛ فقيل: [٢١٤/ب]

١٠ يجوزُ أن يكونَ تأكيداً ولا اعتدادَ بالتنوين؛ لأنَّ هذا القدرَ من التغيير مغتَفَرٌ في التأكيد اللفظي، وقيل: لا يجوزُ أن يكونَ تأكيداً، واختلفُوا في تعليل ذلك؛ فقيل: لكونه مُنوَّناً فهو غيرُ الأوَّل، وقيل: لمخالفتِهِ الأوَّلَ في التعريف، إذ الأوَّلُ مُعرَّفٌ بالإقبال والثاني بالعلَميَّةِ، ولو كان عينَ الأوَّلِ لكان مُعرَّفاً بما تعرَّفَ به الأوَّلُ وكان يجبُ سُقُوطُ التنوينُ منه، ولهذا لم يُجيزوا في قولك: جاءَ الغلامُ غلامُ زيدٍ

١٥ أن يكونَ الثاني تأكيداً؛ لاختلافهما في موجب التعريف.

فإن كان معنوياً فلا يخلو أن يكونَ مضافاً أو غيرَ مضاف؛ فإن كان مضافاً

---

(١) انظر: الإيضاح ٢٠٣، وشرح ابن القواس ١٠٥٣/٢، والخزانة ٢٢٢/٢.

(٢) في الخزانة ٢٢١/٢: «وروى الجَرميُّ عن أبي عُبيدة أن النصر: العطيَّة، يريد: يا نصرُ عطيةً عطيةً».

(٣) ومنعه ابنُ مالك رحمه الله تعالى، قال: «وذلك عندي غير صحيح؛ لأن حق البدل أن يغايرَ المبدل منه بوجه ما، إذ لا معنى لإبدال الشيء من نفسِهِ» شرح التسهيل ٤٠٤/٣.

نحو: يا زيدُ نفسَهُ، فالجمهور على أنه منصوبٌ لا غير[١]، وذهبَ الفرَّاءُ[٢] أنه يجوزُ رفعُهُ قياساً على ما أجازه في النعت المضاف، فإن كان غيرَ مضافٍ جاز فيه الرفعُ والنصبُ[٣]، فتقول: يا تميمُ أجمعون وأجمعين، فالرفعُ على اللفظ، والنصبُ على الموضع، ويجوزُ أن تقولَ: يا تميمُ جمعاءُ وجمعاءَ على اللفظ وعلى الموضع ٥ باعتبار القبيلة .

تنبيه:

إذا جيء مع تابع المنادَى بضميرٍ فلَكَ فيه وجهان: أن تأتيَ به دالاًّ على الغَيبَة باعتبار الأصل، ولك أن تأتيَ به مخاطَباً باعتبار أنَّ المنَادَى مخاطَبٌ في المعنى، فتقول: يا زيدُ وأخوهُ وأخوك، ويا زيدُ نفسَهُ ونفسَكَ، ويا تميمُ كلُّهُم وكلُّكُم[٤].
١٠ وذهبَ الأخفشُ[٥] أنه لا يجوزُ إلا بضمير الغَيبَة؛ لأنَّ مَا[٦] ذَكَرَ مِن اللَّحظَين إنما يكونُ في نَفْسِ المنادَى لا فيما يعُودُ عليه، إذ ليس الضمير بمنادى، قال: وما جاء مما يُوهِمُ الخطابَ فليس بتأكيدٍ، وإنما هو محمُولٌ على القطْعِ، فإن جاء: يا تميمُ كلُّكُم، فهو عنده إما مبتدأٌ والخبرُ محذوفٌ أي: كلُّكُم مَدعُوٌّ، أو منصوبٌ / [٢١٥/أ] بإضمار فعلٍ أي: دَعَوتُ كلَّكم. ورُدَّ: بأنَّ ما ظاهِرُهُ التأكيدُ يَضعُفُ فيه القَطعُ،

---

(١) انظر: الكتاب ١٨٤/٢ .

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ١٣٠/٣ .

(٣) انظر الكتاب ١٨٤/٢ .

(٤) انظر: الكتاب ١٨٤/٢، وشرح ابن القواس ١٠٥٦/٢ .

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ١٣٤/٣، والتذييل والتكميل ٢٠٨/٤ قال أبو حيان: « وقال بعض أصحابنا: وهذا الذي ذهب إليه الأخفش ليس بصحيح عندي ... » .

(٦) في الأصل: « مَن » .

وأمّا قراءةُ أبي عَمْرو﴿ قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلُّهُ لِلهِ ﴾[1] برفع «كلُّه» فخُرِّجَ على أنه باقٍ على التأكيد على محلِّ إنَّ واسمِها على مَن يرى ذلك[2].

واستدلَّ المجوِّزون للخطاب بقول الشّاعِرِ:

أَلاَ أَيُّهَذا المَنْزِلُ الدَّارِسُ الَّذِي كَأَنَّكَ لَمْ يَعْهَدْ بِكَ الحَيُّ عَاهِدُ[3]

وجهُ الدليل: أنَّ كافَ الخطاب في «كأنَّكَ» و«بكَ» راجعٌ إلى الموصول، والموصولُ صفةٌ لـ«المنزل» الذي هو صفةُ «أيٍّ» ، وهو المنادَى في الحقيقة .

ولْنَرجِعْ إلى لفظ المصنف. قوله:

«وَنَعْتُ مَايُضَمُّ إِنْ عَرَّفْتَهُ بِالّلام ... ...»

البيت. أخذ يذكُرُ نعتَ المبني على الضم، وظاهرُ كلامه العمومُ، فيشملُ النكرةَ المقصودة والعلَمَ، وقد تقدَّم قبل هذا حكمُ نعت النكرة المقصودة، وأن الذي عليه الأكثرُ أنها كالعلَم في ذلك فتقول: يا رجلُ العاقلُ برفع «العاقل» ونصبه، كما تقول: يا زيدُ العاقلُ برفع «العاقل» ونصبه، وعلى هذا يجري كلامُ المصنِّفِ في عموم جواز الوجهَين في نعت المنادَى المضموم.

والضميرُ من «عرَّفْتَه» راجعٌ إلى النعت، وقولُه: «إن عرَّفْتَهُ» يعني باللام، تحرُّزٌ من التعريف بالإضافة. وقوله:

«... ...جَازَ الضَّمُّ أَو نَصْبُتَهُ»

أطلقَ الضمَّ ومُرادُهُ الرفعُ؛ لأن حركةَ النعت إنما هي إعرابٌ، وإنما قال:

---

(١) سورة آل عمران: من الآية: ١٥٤، وانظر: السبعة: ٢١٧ .

(٢) وممن يراه: الجرميُّ والفراءُ والزّجّاجُ . قاله أبو حيان في البحر المحيط ٣/٨٨، والذي في معاني القرآن للفراء ١/٢٤٣،معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٤٨٠ أنه مبتدأ و« لله » الخبر.

(٣) سبق تخريجه صفحة: ٦٥٩ .

«الضمُّ» على جهــة المشَـاكَلَة إذ هـي تابعـة للضـمِّ، وعطـف الفعـل علـى المصـدر التقدير: جاز الضمُّ أو النصب .

وقوله: «تَقُولُ: يَا زَيدُ الكَرِيمُ» تمثيل لنعت المنادَى المضمــوم إذا كـان النعـت معرّفاً بالألف واللام فيجوز في «الكريم» الرفع على اللفظ والنصب على الموضع .

٥ وقـــوله: «ذَا الحَسَبْ» تمثيلٌ للنعت المضاف، فيتعيَّنُ فيه النصبُ، وقدَّم المثالَ قبلَ الكلام عليه، وقد تقدَّمَ حكمُ النعت / إذا جاء بعد النعت في هذا الباب، [٢١٥/ب] فمَن ردَّه للمنادَى فحكمُهُ حكمُ نعت المنادَى، ومَن ردَّه إلى نعت المنـادَى أُعـرِبَ بإعرابه. وقوله:

«وَإِنْ أَضَفْتَ النَّعْتَ فالنَّصْبُ وَجَبْ»

١٠ لَمَّا ذكَرَ حكمَ النعتِ المعرفةِ بالألف واللام، ذَكَرَ حكمَ المضاف فـأوجَبَ فيـه النصبَ، هذا هو مذهب الجمهور، ومنهم مَن يُجيز الرفعَ، وقد تقدم الكلام عليـه، وكذلك تقدَّم قولُ من فرَّق بين الإضافة المحضة وغير المحضة . وقوله:

«وَإِنْ نَـعَـــتَّ بِـابْـنَـــةٍ أَو ابْـــنِ»

لما كان حكمُ النعت بـ«ابنــة» و«ابـن» فيـه مخالفـة لغـيره مـن النعـت المضـاف، ١٥ احتاج أن يذكر حكمه المختص به، وقوله:

«فَـافْـتَـحْـهُ إتْبَاعاً للابْـــنِ وابْـــنِ»

هذا هو الحكمُ الذي يخصُّ «ابناً» و«ابنةً» إذا نَعَتَّ بهما، فذكَرَ أنـه يجـوزُ فتـح المنادى إتباعاً لحركة «ابن»؛ لأن ابناً منصوبٌ إذ هـو مضـافٌ فتقـول: يـا زيـدَ بـنَ عمرو بفتح الدال من «زيد» إتباعاً لفتحة «ابن»، وكذلك: يا هندَ ابنةَ زيـدٍ، ويجـوز ٢٠ أن يُتركَ المنادَى على أصله من الضمِّ، وقد تقدَّم الكلام على ذلك، وبيَّنّـا مذاهبهـم في فتحة المنادَى حينئذٍ هل هي فتحة إعراب أو فتحة بناء، ويظهر من المصنِّف أنها

فتحة بنـاء، وقـد تقـدَّم أنَّ مِـن العـرَب مَـن يضـمُّ «ابنـاً» إذا ضُـمَّ المنـادى حكـاه الأخفش، ووقع في البيت التجنيس التَّامُّ(١) بين «ابن» و«ابن» . وقوله:

«كَقَولِهِمْ(٢): يَا عُمَرَ بْنَ مَعْمَرِ»

مثال لفتح العلَم إذا وُصِف بـ«ابن»، وهذا المثال قطعةٌ من بيت العجَّاج المتقدِّم

٥ وهو قوله:

يَـــا عُمَرَ بنَ مَعْمَرٍ لاَ مُـنْـتَظَرْ

وقد تقدَّم الكلام عليه. وقوله:

«وَإِنْ ضَمَمْتَ مُبْدِلاً لَمْ يُنْكَرِ»

يريد: وإن ضممتَ المنادَى وأعربْتَ «ابنـاً» بـدلاً لم يُنكَـر ذلـك، إلا أنـك إذا

١٠ أعربْتَ «ابناً» بدلاً لم يجز في المنادَى إلا الضمُّ على أصل النداء،ولا يجوز فتح المنادَى

إلا إذا أعربْتَ «ابناً» صفةً، وقد تقدَّم ذلك، قال / بعضُ الشُّرَّاح(٣): إنَّ قولـه: [٢١٦/أ]

«مبدِلاً» يعني به إبدالَ ضمة المنادَى مِن الفتحـة الـتي كـانت في المنـادَى على وجـه الإتباع، لم يُنكر ذلك؛ لأن الضمَّ في المنادَى هنا هو الأصل، وعلى هذا يحتمل «ابن» أن يكون صفة، ولكن لم يقع إتباعٌ في المنادَى.

١٥ ويحتمل أن يكونَ «ابنٌ» بدلاً فيتعيَّن الضمُّ، وقد تقدَّم أن الأخفش حكـى عـن العرَب ضمَّ الابن إتباعاً لضمة المنادَى . وقولُه:

«وَالضَّمُّ فِي إِبْـدَالِ مَا يُضَـمُّ»

---

(١) الجناس من المحسنات اللفظية، وهو تام وغير تام، فالتام: مـا اتفقـت اللفظتـان منـه في أنـواع الحـروف وأعدادهـا وهيآتهـا وترتيبهـا، ولا تختلفـان إلا في المعنى. انظـر: شـرح التلخيـص للبابرتي: ٦٦٥، وطراز الحلة: ١٢٦، ١٤٦ .

(٢) في الأصل: « كقوله » .

(٣) هو ابن النحوية. انظر شرحه على الألفية لوحة (٢٣٠) مخطوط .

أخذ يذكُرُ حكمَ البدل، فذكَـرَ أن المنادى إذا كـان مضموماً فـالبدلُ منـه مضمومٌ نحو: يا زيدُ عَمْـرُو، ولا يجـوزُ فيـه الرفـع؛ لأن البـدلَ علـى تقديـر تكـرار العامل فكأنك قلتَ: يا عَمْرُو، إذا كان كذلك لم يَجُز فيه إلا الضَّمُّ. وقوله:

«كَقَولِهِ: يَـانَصْرُ نَصْرُ حتْـمُ»

٥ جاء به مثالاً للبدل، فـ«نصر» الثـاني مضمـومٌ بـدلٌ مـن الأول، والضمـير في «كقوله» يعودُ على «رؤبة» أي: كقول رؤبـة، وقـد تقـدم الكـلام علـى البيـت ومـا يحتمل من إعراب. وقوله:

«وَالعَطْفُ فِي: يَا زَيْدُ والضَّحَّاكُ»

أخذ يذكر حكم المعطوف، فذكر منه المعطوف بالألف واللام، وقد تقدم أنه ١٠ يجوز فيه الرفعُ على اللفـظ والنصـبُ علـى المحـل اتفاقـاً، وإنمـا الخـلافُ في اختيـار أحدهما. وقوله:

«فِي الرَّفْعِ والنَّصْبِ لَهُ[1] اشْتِرَاكُ»

الضمير في «له» عائدٌ على «العطف» . يقيِّدُ أن يكونَ المعطوفُ بالألف واللام، وقد تقدم أقسامُ المعطوف في هذا الباب على اختلافها، وما يجوزُ فيها من الإعراب ١٥ . وقوله:

«وَانْصِبْ أو ارْفَعْ يَا تَمِيمُ جُمَعُ[2]»

أخذَ يتكلَّمُ في التأكيد، فذكَرَ أنه يجوزُ في مثل: «يا تميمُ جُمَعُ» الرفع في «جمع» والنصب .

---

(١) (له) ساقطة من الأصل .

(٢) ترك المؤلف رحمه الله ذكرَ اعتراض بعض شراح الألفية على صاحب المتن ـ مع أن معني بذلك ـ وقد اعترض ابن القواس هنا على الناظم فقـال: « وقولـه: (جُمَـع) ليـس بجيـد؛ لأنـه تأكيد لجماعة المؤنث كقولك: قام النساء جُمع، وتميـم ليـس كذلـك، فـالصواب أن يقـال: أجمع ... » شرح الألفية ٢/١٠٥٦ .

وقوله: «وكلُّهُم لا يَرفعُ» يعني أن التأكيدَ المضافَ يُنصَبُ ولا يُرفع،فتقول: يا تميمُ كلَّهُم بالنصب، وقد تقدم[1] / أن الفرَّاءَ يجيز فيه الرفع . [٢١٦/ب]

وقوله: «وكلَّكـم وكلَّهـم» يُعطـي أنَّ مذهبَـهُ تجويـزُ ردِّ الضمـير إلى المنـادَى بلفظ الخطاب أو الغَيبة، وقد تقدَّمَ أن ذلك مذهبُ النحويين، وذهبَ الأخفشُ أنـه ٥ لا يجوز إلا بضمير الغَيبَة .

* * *

١٠

(١) انظر صفحة: ٦٨٧ .

[بَابُ النُّدْبَةِ]

٦٦٤ - وَإِنْ نَدَبْتَ مَـن تُنَادِي قُلْتَا وَازَيْـدُ وَا عَمْرُو وَإِنْ أَرَدْتَـا

٦٦٥ - جِئْتَ بِيَا فَقُلْتَ: يَا سَعِيدَاهْ وَفِي الـمُـضَافِ يَا عُبَيْدَ اللهَاهْ

لمّا فرغَ من الكلام على أحكام المنادَى، شرَعَ يذكُرُ أحكامَ المندوب. والكلامُ على هذين البيتَين في مسائل :

الأولى: في حقيقة الندبة والمندوب لغةً واصطلاحاً، وفي فائدتها وشروطها:

أما النُّدبة لغةً: فهي فُعْلَةٌ مِـن ندَبْـتُ أي: جمعْـتُ؛ لأنَّ النـادبَ يَجمَـعُ النـاس للبكاء على الميت، أو من النَّدَبِ على وَزْنِ (جَمَلٍ) وهو الأثرُ، كأنَّ النادِبَ قـد أثَّـرَ الحزنُ في قلبه، أو من نَدَبْتُ إذا دَعَوتَ؛ لأنَّ النـادبَ يدعُـو السَّـامعين للبكـاء علـى الميت، أو من قولهم: رجُلٌ نَدْبٌ إذا كان خفيفاً في أموره، لأنَّ النَّـادبَ يخِـفُّ عليـه تَعدادُ محاسنِ المندوبِ فيستطرِدُها .

وأما اصطلاحاً: فهـو إظهـارُ التفجُّـع على المفقـودِ أو مـا تـنزَّل منزلتَـه بـأداةٍ مخصوصةٍ مقترناً بذكرِ محاسنه .

قولنا: «أو ما تنزَّلَ منزلتَه» ليدخلَ فيه مَن ليس بمفقود ولكنه في حكم المفقود، وسيأتي الكلام عليه[1].

وقولنا: «بـأداةٍ مخصوصـةٍ» هـي «وا»[2] دون سـائر حـروف النـداء، فإنهـا هـي المختصةُ بالندبة، بخلاف «يا» فإنها تكون لنداء المندوب ولغيره.

وقولنا: «مقترناً بمحاسنه» احترازٌ من المنادى بـ«يا» من غير اقتران بذكر المحاسن،

(١) في الصفحة التالية .

(٢) قال الشريشي في شرحه على ألفية ابن معط (التعليقات الوفية) لوحة (١٣١): « وزعم بعضُهُم أن أصل (وا): يا، ثم أبدلها من الياء واواً بالندبة، ويقع الفرقُ بينهما » .

فإنه ليس بمندوبٍ، بل هو نداءٌ محضٌ .

وأما المندوبُ لغةً: فهو مفعولٌ / مما ذكرناه من أحد الأفعال المتقدِّمَةِ . [٢١٧/أ]

وأمَّا اصطلاحاً: فقال ابنُ مالكٍ[(١)]: هو المذكورُ بعد «يا» أو «وا» تفجُّعاً لفقده حقيقةً أو حكماً، أو توجعاً لكونه محلَّ ألَمٍ أو لسببه .

٥ فقولُه: «المذكورُ بعد يا أو وا» احترازٌ مما ذُكِرَ بعد غيرِهما من حروف النداء، فإنه ليس بمندوبٍ. وقولُه: «حقيقةً» كقولك: وا زيداه أو يا زيداه لِمَن فُقِدَ حقيقةً. ومنه قولُ جريرٍ يَرثي عُمَرَ بنَ عبدالعزيز - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ -:

نَعَى النُّعاةُ أَمِيرَ المُؤمِنِينَ لَنَا ... يَا خَيرَ مَن حجَّ بَيتَ اللهِ واعْتَمَرَا

حُمِّلْتَ أَمراً عَظِيماً فَاصطَبَرْتَ لَهُ ... وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللهِ يَا عُمَرَا[(٢)]

١٠ فقوله: «يا عُمَرا» مندوبٌ، وهو مفقودٌ حقيقةً .

وقوله: «أو حكماً» كقولك: وازيدُ، و«زيدٌ» غيرُ مفقود، إلا أنه في حكم المفقود، ومنه قولُ عمرَ: «وا عُمَرَاه وا عُمَرَاه[(٣)]» وذلك حين بلَغَه أن جَدْباً شديداً أصابَ قوماً من العرَب، فندَب نفْسَه وهو غيرُ مفقود، إلا أنه جعل نفْسَه كالمفقود.

١٥ وقوله: «أو توجُّعاً» لكونه محلَّ ألَمٍ، مثالُهُ قولُ قيسٍ العامريِّ:

---

(١) التسهيل: ١٨٥، وانظر شرحه ٤١٣/٤ .

(٢) من البسيط، وهو في ديوانه: ٧٣٦/٢، ومعهما بيت ثالث هو قوله:

فَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ لَيسَت بكَاسِفَةٍ ... تَبكِي عَلَيكَ نُجُومَ الليلِ والقَمَرا

وفي الديوان: «تنعى النعاة ......». وانظر الشاهد في: الكامل ٨٣٣/٢، والإنصاح ١٩٢، وشرح التسهيل ٤١٣/٣، والتذييل والتكميل ٢١٧/٤، والمساعد ٥٣٤/٢، والتصريح ١٦٤/٢، ١٨١ .

(٣) انظر تاريخ عمر بن الخطاب لابن الجوزي: ٩٢، وجاء في كنز العمال ٧٠٠/١٢ أنه من كلام علي بن أبي طالب رضي الله عنه في رثاء عمرَ، فيكون الاستشهاد به للمفقود حقيقةً .

فَوَاكَبِدِي مِن حُبِّ مَن لاَ يُحِبُّنِي ... وَمِـن عَـبَـرَاتٍ مَـا لَـهُـنَّ فَنَاءُ[(١)]

فندَبَ الكَبِدَ لأنـه محـلُّ التوجُّـع . وقولُـه: «أو سببه» مثالُـهُ قـولُ [ابـن] قيـسٍ الرُّقَيَّات:

تَبْكِيهُمُ دَهْـمَاءُ مُعْوِلَةً ... وَتَقُولُ سَلْمَى: وَا رَزِيَّتِيَهْ[(٢)]

٥ ندَبَ الرزيَّةَ لأنها سببُ التفجُّع .

وأما **فائدتها**: فالإعلامُ بما في نفس النادب من التفجع على المفقود، وما جرى جراه، وإظهارُ قلَّة الصبر وشدة الجزع. وأكثرُ ما يقع مـن النسـاء[(٣)]؛ لرقَّـة أفئدتهـنَّ وضَعْفِ صبرهنَّ، ولا يليق بالرجال؛ لأن المطلوبَ منهـم شـدةُ الجَلَـد والصَّبْرُ علـى المصائب، ولي في ذلك :

١٠ / إنَّ التفجُّع للنِّسَاءِ وَإِنَّمَا ... حَقُّ الـرِّجَالِ تَصَبُّرٌ وَتَجَلُّدُ [٢١٧/ب]

وأما ما تقدمَ مـن قـول عمرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : « واعُمَـرَاه وا عُمَـرَاه » فليـس مـن ذلك؛ لأنه إنما هو تأسُّفٌ على التفريط في بعض المسلمين .

فإن قيل: كيف يُنادَى المفقودُ، والمطلوبُ من النِّداء الإقبالُ والجـوابُ، وذلـك

---

(١) من الطويل، وهـو في ديوانـه: ٣٥، وفيـه: « فواكبـدا » . وانظـر التذييـل والتكميـل ٤/٢١٧، وارتشاف الضرب ٣/١٤٣، والتصريح ٢/١٨١ .

(٢) من الكامل، وهو في ديوانه: ٩٩، وروايته:

تَبكي لهم أسماءُ مُعْوِلَةً ... وَتَقُولُ سَلْمَى: وَا رَزِيَّتِيَهْ

والبيـت في الكتـاب ٢/٢٢١، والمقتضـب ٤/٢٧٢، وشـرح التسـهيل ٣/٤١٤-٤١٥، وارتشاف الضرب ٣/١٤٣، والتذييل ٤/٢١٧ . ودهماء: سوداء، وهـي أيضاً العـدد الكثير من الناس. يرثي قوماً من قريشٍ قتلوا بالمدينة يوم الحرة، وهو يـوم كـان بـين حيـش يزيـد بـن معاوية وبين أهل المدينة بعد أن قـاموا بخلـع يزيـد، وذلـك سـنة ٦٣ هــ. انظـر الكـامل لابـن الأثير٢/٥٩٣ .

(٣) انظر الأصول ١/٣٥٨ .

مفقودٌ في المفقودِ ؟

فالجوابُ: أنه على جهة التعلُّل وتنزيلِ الميت منزلةَ الحيِّ تسليةً لقلب المحزون، كما يَتَسلَّى المحبوبُ بنداء الأطلال ومخاطبةِ المنازل .

وأما شروطُها: فلها شروطٌ :

٥ **الأول:** أن يكون المندوبُ معرفةً[١] فلا يُقال: وا رَجُلاَه؛ لأن نادِبَه لا يُعذَر لكونه لا يُعلَمُ .

وخالفَ في هذا الشرط الرِّياشيُّ[٢]، فأجازَ ندبةَ النكرةِ مستدلاً بما ورد في الحديث الصحيح من قولِ[٣] صُهيبٍ لَمَّا طُعِنَ عُمَرُ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ـ: «وا أخَاهُ وا صاحباهُ[٤]»، ومن قول عَمْرَة بنتِ رواحةَ لَمَّا أُغمِيَ على أخيها عبد الله بنِ رواحةَ:

١٠ «وا جَبَلاه[٥]» فوقعت الندبةُ للنكرة في الحديثَين، ولا حُجَّةَ في ذلك عندهم؛ لأن النكرةَ هنا كنايةٌ عن اسمِ علَم، وكأنَّ صُهيباً قال: وا عُمَرَاه، وكأنَّ عَمْرَة قالت: وا عبدَ اللَّهاه .

---

(١) هذه المسألة خلافيةٌ بين البصريين والكوفيين، وما ذكره المصنف هو رأي البصريين، وخالفهم الكوفيون ومعهم الرياشي كما سيأتي. راجع المسألة في الإنصاف ٣٦٢/١، وانظر: الكتاب ٢٢٧/٢ .

(٢) انظر قوله في: ارتشاف الضرب ١٤٣/٣، والتذييل والتكميل ٢١٧/٤ .

(٣) في الأصل: « من فعل صهيب » وهو خطأ .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (في كتاب الجنائز) برقم: (١٢٠٦)، ومسلم في صحيحه (في كتاب الجنائز) برقم: (١٥٤٣، ١٥٤٤) .

(٥) رواه البخاري في صحيحه (في كتاب المغازي) برقم: (٣٩٣٤).

وجاء الشاهد (واجبلاه) في أحاديث أخرى انظرها في سنن الترمذي (كتاب الجنائز) برقم: (٩٢٤)، وسنن ابن ماجه (كتاب ما جاء في الجنائز) برقم: (١٥٨٣) .

ولَمّا ذكَرَ الشيخُ أبوحيّان أنّ النكرة لا تُندَبُ قال(1): وقد جاء في الحديث: «واجَبَلاه» ـ يشيرُ إلى قول عَمْرَةَ ـ ثم قال: وهو على جهة النُّدور إن صَحَّ. انتهى.

وقولُه: «إن صحَّ» جرْيٌ في ذلك على طريقته في الاستشهاد بالحديث، لأنه يَرَى أنَّ الحديثَ يجوزُ نقلُه بالمعنى، فقد يكونُ الناقلُ غيرَ عربيٍّ فلا يصحُّ الاستدلالُ
٥ به، وقد تكلَّمنا معه فيما تقدَّمَ(2) في هذا الرَّأي الذي له وقلنا: إنه غيرُ صحيحٍ .

الشرط الثاني: أن يكونَ المنـدوبُ واضحاً بنفْسِه غيرَ متوقفٍ على غيره، فلا يُندَبُ اسمُ / الإشارة ولا الضميرُ، فلا يُقال: وا هذاه، ولا: وا أنتاه؛ لأنهما غيرُ [٢١٨/أ] واضحَين بنفسهما، وإنما اتضح اسمُ الإشارة بالمشار إليه، والضميرُ بمفسِّره، والمرادُ من المندوب أن يكونَ معرفةً واضحاً بنفْسِهِ من حيث يعلَمُهُ السَّامعُ من غير خفاءٍ،
١٠ ويُتَحَقَّقُ أنه مستحقٌّ للندبة. ومن هنا لا يُندَب المرخَّمُ لكونه صار مُبهَماً بسبب ما حُذِفَ منه .

وأما الموصولُ فكان حقُّه أن لا يُندَبَ؛ لأنه متوقفٌ على الصلة، إلا أنهم ندبوا من الموصولات «مَن» بشرط أن تكون الصلةُ مختصةً بالموصول بحيث يَشتَهرُ بها، فيصيرُ كالعلَمِ المبيحِ للندبة، فلا يُقالُ: وا مَن قامَ، ولا: وا مَن أكلَ؛ لشدة إبهامه،
١٥ وقالوا: وَامَن حفَرَ بئر زمزَمَاه(3)؛ لأنه معلومٌ أنَّ الذي حفرها عبدُ المطَّلب، وتقول: وامَن قتلَهُ ابنُ مُلْجِمَاه، إذ معلومٌ أن الذي قتلَهُ ابنُ مُلجِمٍ هو عليٌّ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ـ .

الشرط الثالث: أن لا تلحقَ علامةُ النُّدبة صفةَ المندوب(4). وفي هذا الشرط

---

(1) التذييل والتكميل ٢١٧/٤ .

(2) انظر ما سبق في صفحة: ٦٢١ ـ ٦٢٢ .

(3) قال سيبويه: «وزعم [أي الخليل] أنه لا يُستقبح وا مَن حفر بئر زمزماه؛ لأن هذا معروفٌ بعينه» الكتاب ٢٢٨/٢ .

(4) المسألة خلافية تُنظَرُ في الإنصاف ٣٦٤/١ .

خلافٌ؛ فمذهبُ الخليل وسيبويهِ(١) وجمهورِ النحويين اشتراطُه، فلا يقال: يا زيدُ الظريفاه بلحاق علامة الندبة للصفة، وتقولُ: وازيداه الظريفُ، فتلحَقُ العلامةُ الموصوفَ لا الصفةَ، وحجَّتهم: أن الصفةَ ليس لها حظٌّ في الندبة، وإنما الندبةُ للموصوف، وإنما جيء بالصفة لمجرد التوضيح، قال الخليلُ: لو جاز: وا زيدُ الظريفاه

٥ لجاز: جاءني زيدٌ الظريفاه، يعني أن الصفةَ أحسنُ من الندبة، فلو جاز أن تلحقَها علامةُ الندبة مع المندوب لجاز أن تلحقَهَا مع غير المندوب، إذ لا فرقَ فيها بين المندوب وغيره .

وذهب الكوفيون ويونسُ(٢) من البصريين ـ واختاره ابنُ مالكٍ(٣) ـ إلى جواز ذلك فتقول: يا زيدُ الظَّريفَاه، وحجَّتُهُم القياسُ والسَّماعُ؛ أما القياسُ: فقاسُوا

١٠ الصفةَ على المضاف إليه، فكما يجوزُ: وا أميرَ المؤمنيناه، يجوز: وازيدُ الظَّريفاه، والجامعُ بينهما أنَّ كلَّ واحد من الصفة والمضافِ / إليه مع ما قبلَه كالشيء الواحد. [٢١٨/ب]

وأما السَّماعُ: فحكى يونُسُ عن العرَب: « واجُمْجُمَتَيَّ الشَّامِيَّتَيْنَاه(٤)»، فندبَ الجمجمَتَين، وألحقَ علامةَ الندبة بصفتَهما(٥). والجمجمة: القدَحُ، ومنه: ديرُ

١٥ الجماجم لموضعٍ تُعمَلُ فيه الأقداحُ. واستدلَّ ابنُ مالكٍ بأن علامةَ الندبة قد لحقت

---

(١) الكتاب ٢/٢٢٥-٢٢٦

(٢) ووافقهم ابنُ كَيسَان. انظر: الكتاب ٢/٢٢٦، والإنصاف ١/٣٦٤، وشرح التسهيل ٣/٤١٦.

(٣) شرح التسهيل ٣/٤١٦ .

(٤) الكتاب ٢/٢٢٦، وشرح الجمل ٢/١٢٩، قال أبو سعيد السيرافي في شرح الكتاب ٣/٥٧ (مخطوط): « والذي حكاه سيبويهِ عن يونسَ من قوله: (وا جمجمَتَيَّ الشَّامِيَّتَيْنَاه » لستُ أدري إلحاقُ علامة الندبة من قياس يونسَ أو مما حكاه عن العربِ فيُحتَجُّ به له »

(٥) في الأصل: (بصفتيها) .

المجرورَ بإضافةِ نعتِ المندوب، قال الشَّاعرُ:

أَلاَ يَـا عَمْرُو عَمْرَاهُ وَعَمْـرُو بْنُ الزُّبَيْرَاهُ[١]

وقال الآخَرُ:

كَـــمْ قَائِلٍ يَا أسْعَدَ بنَ سَعْدَاهْ

كُـلُّ امْــرِئٍ باكٍ عَلَيكَ أَوَّاهْ[٢]

فـ«الزبيراه» و«سَعدَاه» مجروران بإضافة النعت إليهما، وقد لحقَهَا علامـةُ الندبـة، فالنعتُ نفسُهُ أحقُّ بذلك.

وقد رُدَّت عليهم هذه الحجةُ: أمَّا القياسُ ففرَّقوا بين المضاف إليه وبين الصفة بأنَّ المضافَ إليه حالٌّ محلَّ التنوين، فلو قلتَ: وا أميرَاه المؤمنين، بلَحَاق علامةِ الندبة المضافَ دون المضافِ إليه، لَفَصَلْتَ بالعلامة بين الاسم وبين ما حـلَّ محـلَّ التنويـن، وذلك ممتنعٌ في الصفة؛ لأنها لم تَحُلَّ محلَّ التنوين. وأما السَّماعُ فإنْ صَحَّ فهو شاذٌّ.

وأما ما استدلَّ به ابنُ مالكٍ فقال الشَّيخُ أبوحيَّـانَ[٣]: لا حُجَّـةَ في ذلـك؛ لأن لحاقَ علامةِ الندبة فيما ذُكِرَ شاذٌّ، ولأن الوصفَ بـ«ابنٍ» الواقعِ بين علَمَين له حكـمٌ لا يتعدَّى إلى غيرِه، فلا يُقاسُ عليه.

وذهب خلَفٌ الأحمرُ[٤] إلى التفرقـة بـين أن تكـونَ الصفـةُ جاريـةً علـى «أيٍّ»

---

(١) من الهزج، ولم أقف على قائله، وعمرو هنا هو: عمرو بن الزبير بن العوام. وانظر الشـاهد في: شـرح الجمـل ١٢٩/٢، والمقرب ٢٠٣، وشـرح التسـهيل ٤١٦/٣، وارتشـاف الضـرب ١٤٤/٣، والمساعد ٥٣٨/٢.

(٢) من الرجز، ولم أقف على قائلهمـا. وهمـا في: شـرح التسـهيل ٤١٦/٣، والتذيـل والتكميـل ٢١٩/٤، وارتشاف الضرب ١٤٤/٣.

(٣) التذييل والتكميل ٢١٩/٤.

(٤) هو خلف بن حيان الأحمر، مولى أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، يكنى أبا محرز، كان مـن أعلم الناس بالشعر، وأقدرهم على قافية، تنسك آخر حياته، توفي سـنة ١٨٠هـ. أخبـاره في: طبقات النحويين واللغويين: ١٦١، ومعجم الأدباء ٦٦/١١، وإنباه الرواة ٣٨٣/١.
وانظر: شرح الجمل ١٢٩/٢، و التذييل والتكميل ٢١٩/٤، وارتشاف الضرب ١٤٤/٣.

فتلحقُهَا علامةُ الندبة فتقول: وا أيُّها الرَّجُلاه، وبين أن تكون الصفةُ جاريةً على غير «أيٍّ» فلا تلحقُهَا، فلا يُقالُ: وازيدُ الظَّريفَاه. وجهُ التفرقة: أنَّ صفةَ «أيٍّ» هي المقصودةُ بالندبة، بخلاف صفةِ غيرِها .

المسألة الثانية: في أحكام المندوب:

٥ وله أحكامٌ: **الأولُ:** أنه لمَّا اشترَكَ المندوبُ مع المنادَى / في باب الاختصاص، [٢١٩/أ] جرَتْ عليه أحكامُ المنادَى، وكثيراً ما تحمِلُ العرَبُ باباً على باب آخَرَ مع اختلافهما؛ لاشتراكهما في أمرٍ عامٍّ، فضمُّوا المندوبَ حيث ضمُّوا المنادَى، فكما قالوا: يا زيدُ في النداء قالوا: وا زيدُ في الندبة، ونصبوه حيث نصبوه، وكما قالوا: يا أميرَ المؤمنين في النداء، قالوا: وا أميرَ المؤمنيناه في الندبة، وكما قالوا: يا ضارباً

١٠ رؤوسَ الأعداء في النداء، قالوا: وا ضارباً رؤوسَ الأعداء في الندبة، وكما نوَّنُوا المنادَى في الضرورة نصباً ورفعاً، نوَّنُوا المندوبَ فقالوا: وا زيداً ووا زيدٌ، قال الشَّاعرُ ـ في النصب ـ:

وَا فَقْعَساً وَأَينَ مِنّي فَقْعَسُ

أَإِبِلِي يَأْخُـــذُهَا كَرَوَّسُ[١]

١٥ فقال: «وا فَقعَساً» بنصب المندوب، والكَرَوَّسُ: بفتح الكاف وفتح الرَّاء [والواو] المشدَّدة: اسمُ رجل، وهو في أصل اللغة: الكبيرُ الرأس .

الحكم الثاني: في الحرف الذي يُنادَى به المندوبُ، وفي الزيادة اللاحقة آخرَ المندوب؛ أما الحرفُ الذي يُنادَى به المندوبُ فـ«وا» و«يا»، وزاد تقيُّ الدين إبراهيمُ ابنُ الحسين المعروفُ بـ«النِّيلي[٢]» والشيخُ أبو البقاءِ[٣] حرفاً ثالثاً من حروف النداء

---

(١) تقدم صفحة: ٥٦٨ .

(٢) في الحقيقة لم يزد النيلي حرفاً ثالثاً، بل إنه حكى هذه الزيادة فقال: «وزاد بعضهم حرفاً ثالثاً وهو (آ) بهمزة بعدها ألف» انظر شرحه على الكافية (التحفة الشافية) لوحة: (٤٨ ـ مخطوط)

(٣) انظر اللباب ٣٤٢/١ (مطبوع) قال العكبري: «وحروفها: وا، ويا، وقيل: آ أيضاً» .

وهو «آ» بهمزةٍ بعدها ألفٌ .

أما «وا» فهو الحرفُ المختصُّ بالندبة عند الأكثر، وقد تقدَّمَ أنَّ ابنَ عُصفور زعمَ أنه يأتي للنداء من غير ندبة[1]، واستدلَّ عليه بقوله:

وَافَقْعَساً ... ...

في البيت المتقدم. وقد يأتي لمجرد التعجُّب، قال الشَّاعرُ:

وَابأَبِي أَنْتِ وَفُوكِ الأَشْنَبُ

كَـأنـَّمَـا ذُرَّ عَلَيهِ الزَّرْنَبُ[2]

وتتعيَّنُ الندبةُ به عند خوف اللبس، مثل أن تريدَ أن تندبَ مَـن اسْمُهُ زيدٌ، وبالحضرة شخصٌ اسْمُهُ زيدٌ، فتقول: وا زيدُ، ولا يجوز / أن تندُبَهُ بـ«يا»؛ لأنك لو [٢١٩/ب] قلتَ: يا زيدُ، لالتَبَسَ فـلا يُعلَمُ هـل أنـت تنـدُبُ مَـن اسْمُـهُ زيـدٌ، أو تنـادِي هـذا الحاضِرَ.

وأما «يا» فليست بمختصة بالندبـة،بـل الغـالـبُ عليهـا [استعمالها][3] في النـداء العاري من الندبة، ولما كانت أمَّ حروف النداء اتَّسعَت العـرَبُ فيهـا فاستعملَتْهَا في الندبة .

وأما «آ» فإن صحَّ فشاذٌّ أو ضرورةٌ .

ولا يجوزُ حذفُ حرف النداء من المندوب فلا يُقالُ: زيداه؛ لأنَّ الندبـةَ بُنِيَـت على تكثير اللفظ ومدِّ الصوت، والحذفُ يُنَافي ذلك .

وأما الزيادةُ اللاحقةُ آخِرَ المنـدوب فـألفٌ وهـاءٌ، تقـولُ في الألـف: وا زيـدَا، وسواءٌ كان المندوبُ مفرَدًا نحو: وازيـدا، أو مضافـاً نحـو: واغـلامَ زيـدا، أو مُطَـوَّلاً

---

(١) المقرب: ٢٠٢ - ٢٠٣، وانظر صفحة: ٥٦٨ .

(٢) تقدما صفحة: ٤٧٩ .

(٣) زيادة يستقيم بها السياق .

نحو: واضارباً رُؤُوسَ الكفارا، أو موصولاً نحو: وامَن حَفَرَ بئرَ زمزما، أو مركّباً تركيبَ مَزجٍ نحو: وامَعْدِي كَرِبَا، أو تركيبَ صوتٍ نحو: واسيبويهَا، أو تركيبَ حكاية نحو: واتأبَّطَ شرًّا، وفي ندبة هذا التركيب الأخير خلافٌ؛ منهم من أجازه مطلَقاً، ومنهم من فرَّقَ فقال: إن كانت الندبةُ بغير لفظ المحكيِّ ، لم يَجُزْ كما في

٥ نحو تأبَّطَ شراً، فإنكَ لو ندَبْتَ لتغيَّرَ اللفظُ المحكيُّ بزيادة ألفِ الندبة، إذ لم يكن فيه ألفٌ في الأصل،و لم يُعتَدَّ بألفِ التنوين،وإن لم تُغيِّرْهُ جازَ،كما لو سمَّيتَ رجلاً بـ«ضَرَبَا» فإنكَ إذا ندبتَه التقَتْ ألفُ الندبة مع ألف التثنية، فتُحذَفُ ألفُ التثنية لالتقاء الساكنين، وتبقى ألفُ الندبة، فيبقى اللفظُ على الصورة المحكيَّةِ، وإن كانت الألفُ الآن ليست ألفَ التثنية، فاعتبروا صورةَ اللفظ المحكيِّ،وكذاك لو سمَّيتَ رجلاً

١٠ بـ«ضَرَبُوا» فإنَّ واوَ الجمع / تذهبُ عند التقاءِ ألف الندبة، فتقعُ الألفُ بعد ضمةٍ [٢٢٠/أ] فتُقلَبُ واواً فتقول: وا ضَرَبُوا، فيصيرُ اللفظُ واحداً[١] والتقديرُ مختلفٌ، فالواوُ الآن ليست واوَ الضمير، وإنما هي ألفُ الندبة انقلبَ واواً لأجل الضمة قبلَها .

ثمَّ إنهم اختلفوا في لحاق هذه الألف للمندوب فقيلَ[٢]: أنتَ في لحاقها بالخيار، سواءٌ كان حرفُ النداء «وا» أو «يا» فلكَ أن تقولَ: وا زيدُ ويا زيدُ، ولكَ

١٥ أن تقولَ: وا زيدا ويا زيدا، وقيل: إن كان حرفُ النداءِ «وا» فأنت بالخيار؛ لأنه لا يلتبسُ؛ لكون «وا» مختصَّةً بالندبة، وإن كان «يا» فلا بدَّ من الألف فتقول: يا زيدا، ولا يجوز: يا زيدُ بغير ألفٍ لأجل اللبس، فإنه لا يُعلَمُ هل هو منادىً أو مندوبٌ، وأجاز الكوفيون حذفَ هذه الألف فتبقى الفتحةُ دليلاً عليها فتقول: يا عُمَرَ بفتح الراء، والأصلُ: يا عُمَرَاه، والبصريون لا يعرفون هذا .

---

(١) في الأصل: « واحدٌ » .

(٢) وهو قول الخليل ويونس فيما نقله سيبويه عنهما. الكتاب ٢/٢٢١ .

وذهبَ الفرَّاءُ وابنُ الأنباريِّ وبعضُ الكوفيِّين[١] أن العربَ تُبدلُ من ألف الندبة التنوينَ في الوصل فيقولون: وازيداً بالتنوين في الوصل بدلاً من ألف الندبة، واستدلوا على ذلك بقوله:

وَا فَقْعَساً وَأَينَ مِنّي فَقْعَسُ[٢]

٥ فالتنوينُ في «فقعَس» بدلٌ من ألف الندبة .

وزَعَمَ ابنُ مالكٍ[٣] أن ألفَ الندبة قد تأتي لغير الندبة، فتكون لنداء البعيد، وذلك إذا كان حرفُ النداء «يا»، فيجوز: يا زيداه لنداء البعيد، واستشهد على ذلك بقول امرأةٍ لابن أبي ربيعةَ: نَظرْتُ إلى كَعثَبي[٤] فَرَأيتُهُ مِلءَ العَينِ وأُمنِيَّةَ المُتمنّي فَصِحْتُ: يَا عُمَرَاه، فقال عُمَرُ: يا لَبَّيكَاه[٥]. فقولها: «يا عُمَرَاه» نداءٌ مجرَّدٌ من الندبة.

١٠ قال الشيخُ أبوحيَّان[٦]: ولا يتعيَّنُ ذلك بل يكونُ / من قبيل المندوب الذي [٢٢٠/ب] عُومِلَ معاملةَ المفقود كقول الخنساء: «وا صخراه[٧]» ولم يكن ميتاً بل كان غائباً.

وأما الهاءُ فلكَ أن تُلحِقَ ألفَ الندبة هاءً ساكنةً في الوقف دون الوصل فتقول: وا زيداهْ - وقفاً - وأجاز الفرَّاءُ[٨] إثباتَ هذه الهاء في الوصل متحركةً بالضم

---

(١) انظر ارتشاف الضرب ٣/١٤٥ .

(٢) تقدم صفحة: ٥٦٨ .

(٣) قال: « ولا تتعيَّنُ الندبةُ بالألف التي تلي الآخرَ والحرفُ المنبِّهُ به (يا)؛ لأن المنادى البعيد قد تلي الألفُ آخرَهُ » شرح التسهيل ٣/٤١٤-٤١٥ .

(٤) الكَعْثَبُ: قُبُلُ المرأة (اللسان - كعثب) .

(٥) انظر أمالي القالي ٢/٥٦، وشرح التسهيل ٣/٤١٥، والتذييل والتكميل ٤/٢١٨ .

(٦) التذييل والتكميل ٤/٢١٨ .

(٧) انظر شرح التسهيل ٣/٤١٣ .

(٨) معاني القرآن ٢/٤٢٢، وعلق ابن عصفور في شرح الجمل ٢/١٣٠ على هذا الرأي بقوله: «وليس بشيء» . وانظر: ارتشاف الضرب ٣/١٤٦ .

والكسر، ومذهبُ سيبويهِ وجمهورِ البصريين[١] أن ذلك إن سُمِعَ فهو من إجراءِ الوصل مُجْرَى الوقف .

ويَظهَرُ من أبي البقاء في «اللباب[٢]» أنَّ هذه الهاءَ ملازمةٌ للألف فلا يُقالُ: وا زيدا بغير الهاء؛ مخافةَ أن يلتبسَ ألفُ الندبة بالألف المنقلبةِ عن ياءِ المتكلم. والنَّقلُ عن النحويين ما تقدَّمَ .

ثم إن ألفَ الندبة قد تُبدَلُ حرفاً مجانِساً للحركة قبلها إذا خِيف من بقائها ألفاً لَبسٌ، فتُبدَل ياءً إذا وقعت بعد كسرةِ ضميرٍ نحو: وا غلامَكِيه لخطاب المؤنث[٣]، لأنك لو تركتَهَا ألفاً فقلتَ: وا غلامَكَاه، لالتبس بخطاب المذكَّرِ، وأجاز ابنُ مالكٍ[٤] تركَ الألف في خطاب المؤنَّثِ إنْ أُمِنَ اللبسُ، واستدل على ذلك بقول عمرَ بنِ أبي ربيعة: «وا لَبَّيكَاهُ» والخطابُ لمؤنَّثٍ كما تقدَّم[٥].

ومن إبدال الألف ياءً إذا سَمَّيتَ بـ«أنتِ» و«قمتِ» خطاباً للمؤنث، تقول في الندبة: وا أنتِيه وا قُمتِيه، ولا يجوز وا أنتاه ولا وا قمتاه؛ لأنه يلتبسُ بخطاب المذكَّرِ، وكذلك لو سميتَ بـ«قُومِي» أمراً للمؤنث لقلْتَ في الندبة: وا قوميه، حذفْتَ ياء «قُومي» لالتقائها ساكنة مع ألف الندبة، فوقعت الألفُ بعد الكسرة فقُلِبَت ياءً، ولو

---

(١) قال سيبويه: « ومن لغة مَن يفتح أن يُلحق الهاء في الوقف حيث يبيِّن الحركةَ،كما أُلحقت الهاء بعد الألف في الوقف لأن يكون أوضح لها في قولك: يا رباه » انظر الكتاب ٢/٢٢١، والأصول ١/٣٤٨، وشرح الجمل ٢/١٣٠ .

(٢) اللباب لوحة (٧٢) مخطوط. قال أبو البقاء: « ويزادُ عليها هاءٌ لتبيين الألف، فإن حُذفت الهاءُ لم تأت الألفُ؛ لئلا يُظنَّ أنها بدلٌ من ياء المتكلم » .

(٣) انظر الكتاب ٢/٢٢٤ .

(٤) شرح التسهيل ٣/٤١٨ .

(٥) قال أبو حيان: « ومثل هذه اللفظة النادرة لو كانت في النداء، لما جاز أن يبنى عليها قاعدةٌ ويترَكَ المشهورُ المعروفُ من كلام العرب » التذييل ٤/٢٢٠ .

قلتَ: وا قُوماه لالتبسَ بالمثنّى، وكذلك إذا وقعت بعد الضمير المكسور، تقول: وا غلامَ أُختهيهِ، ولا تقول: وا غلامَ أختهَاه؛ لأنه يلتبسُ بالمؤنث، ولا تُقلَب بعد كسرةِ / فَعَالِ كحَذَامِ ورَقَاشِ، تقول: وا حَذَامَاه، ولا تقول: وا حَذَامِيه، إذ لا [٢٢١/أ] لَبْسَ يُخافُ منه، وكذلك لا تُقلَبُ بعد كسرةِ إعرابٍ، فلا يُقالُ في عبد الملك: وا عبدَ المَلِكِيهِ، بل: وا عبدَ المَلِكَاه، إذ لا لَبْسَ .

وتُبدَلُ واواً بعد الضمير المضموم تقول: وا غلامَهُوهُ، ولا تقول: وا غلامَهَاه؛ لأنه يلتبسُ بالمؤنث، وكذلك واوُ الضمير نحو: قامُوا إذا سمَّيتَ به، تقولُ: و اقامُوه بحذف واو الضمير؛ لالتقائها ساكنةً مع ألف الندبة، فتقعُ الألفُ بعد الضمةِ فتقلب واواً، ولو قلتَ: وا قَامَاه لالتبسَ بالتثنية .

وزعَمَ بعضُ نحاة الأندلس[1] أنَّ المندوبَ إذا كان مفرَداً ولحقَهُ ألفُ الندبة أنه مُعرَبٌ لشبهه بالمطوَّل، إذ لو كان مبنياً لقيل فيه: يازَيدُوه بلَحَاق الواو. وهذا لا يَنهَضُ؛ لأنَّ هذه الزيادةَ لا يكونُ بها مُطَوَّلاً، كما لا يكون بالموصوف مُطَوَّلاً، ولأنَّ المطَوَّلَ هو الذي يَعمَلُ فيما بعده، وإنما الفتحةُ في «وا زيداه» فتحةُ بِنَاءٍ .

الحكم الثالث: فيما يلي ألفَ الندبة وهو إما تنوينٌ أو نونُ تثنيةٍ أو جمعٍ، وإما ألفٌ مقصورةٌ أو ممدودةٌ، أو ياءُ المنقوص، أو هاءٌ قبلَها ألفٌ أو ضميرٌ أو غيرُ ذلك.

فإن كان منوَّناً ففيه مذهبان :

الأول: لسيبويهِ[2] وهو حذفُ التنوين؛ لأنه ساكنٌ، وقد التقى مع ألف الندبة، وإذا حذفتَ التنوين، فإن كان ما قبله مفتوحاً تركتَه وألحَقْتَ ألفَ الندبة، فتقول في «تأبط شرّاً»: وا تأبَّطَ شرَّاه، وإن كان مضموماً أو مكسوراً فتحْتَ، فتقولُ

---

(١) وهو ابن العلج في البسيط، نقله عنه أبو حيان في التذييل والتكميل ٢١٨/٤ .

(٢) الكتاب ٢٢٠/٢، ٢٢٢، وانظر: شرح الجمل ١٣٢/٢ .

فيمن اسمه «قام زيدٌ»: و اقامَ زيداه، وفي «غلامُ زيدٍ»: وا غلامَ زيداه.

وأجازَ الفرَّاءُ[1] إذا كان آخرُ الاسم بعد حذف التنوين مكسوراً إبقاءَ الكسرة وقلبَ ألفِ الندبة ياءً فتقول: و اغلامَ / زَيدِيه . [٢٢١/ب]

المذهب الثاني: للكوفيِّين وهو إبقاءُ التنوين وتحريكُهُ إمَّا بالكسر على أصل التقاء الساكنين، فتنقلبُ ألفُ الندبة ياءً فتقول: يا غلامَ زيدِنيه، وإمَّا بالفتح فتبقى الألفُ على حالها فتقولُ: واغلامَ زيدِناه .

فإن كان نونَ تثنيةٍ ففيه مَذهَبان:

الأول: لسيبويهِ[2] وهو فتح النون فتقول: وازيداناه .

الثاني: للكوفيين وهو إبقاءُ النون على كسرها، فتنقلِبُ الألفُ ياءً، فتقول: وا زيدَانِيه، ولا يمنعون ما ذهب إليه سيبويهِ، ورجَّحَ ابنُ مالكٍ[3] قولَ الكوفيين بوجهَين:

الأول: أنه إذا بقِيَتْ نونُ التثنية مفتوحَةً، التبس بالأعلام[4] المختَتَمَةِ بألفٍ ونون نحو: سليمان .

الثاني: أنَّ أبا حاتمٍ حَكَى في نداء «هَنٍ» مُثَنًّى: يا هنانيه[5]، ولم يحكِ: يا هناناه، قال: والقياسُ إنما يكون على ما سُمِعَ .

فإن كان نونَ جمعٍ فالمشهورُ جوازُ ندبَتِهِ، فتُلحِقُ ألفَ الندبة بعد النون، وتَترُكُ واوَ الإعراب على حالها فتقولُ: وا زيدوناه .

---

(١) انظر ارتشاف الضرب ٣/١٦٤ .

(٢) الكتاب ٢/٢٢٧ .

(٣) شرح التسهيل ٣/٤١٨ .

(٤) في الأصل: «بأعلام» .

(٥) انظر الأصول ١/٣٤٨ .

ونُقِلَ عن الكوفيين أنهم يلتزمون فيه الياء فيجعلونه[1] بمنزلة قِنَّسرين على من يلتزم الياءَ، ويجعلُ الإعرابَ في النون، بدليل ثبوت النون مع ألف الندبة، والألفُ عندهم بمنزلة المضاف إليه، فلولا أنَّ الجمعَ صار بمنزلة قِنَّسرين، لما ثبتَت النونُ فيه مع الألف التي هي عندهم بمنزلة المضاف إليه .

٥ ونَقَلَ ابنُ الخبَّازِ في «النهاية[2]» أنَّ الكوفيين[3] يمنعون ندبةَ جمع السلامة؛ لأن ندبَتَه تؤدي إلى حذف النون، إذ ألفُ الندبة عندهم بمنزلة المضاف إليه كما تقدَّم، والجمعُ بين النَّقلَين: أنه إذا نُزِّلَ منزلة قِنَّسرين جازت نُدبتُهُ؛ لأن نونَ قِنَّسرين لا تُحذَف في الإضافة، ومَن رآه باقياً على حكم الجمع لم يجوِّزْ / ندبَتَه، إذ نونُ [٢٢٢/أ] الجمع تُحذف للإضافة، وعلى هذا التعليل يَلزمُهُم أن لا يُندَبَ المثنَّى؛ لأن نونَه ١٠ تُحذَف للإضافة .

فإن كان ألفاً مقصورةً فلا يخلو أن يكونَ الاسمُ منوَّناً أو غيرَ منوَّن، فإن كان منوناً نحو: مثنى، فإنك تحذِفُ التنوينَ فتعودُ الألفُ المقصورة؛ لأنها كانت حُذفت لالتقاء الساكنين، فتلتقي مع ألف الندبة، فتُحذَفُ وتبقى ألفُ الندبة فتقول: وا مثنَاه[4] .

١٥ ونُقِلَ عن الكوفيين: أنَّ الألفَ المقصورةَ هي التي تبقى، واستُغنِيَ بها عن ألف الندبة[5]. ونُقِلَ أيضاً عنهم: أنهم يحذفون الألفَ ويُحرِّكون التنوينَ فيقولون: يا

---

(١) في الأصل: « فيجعلوه » .

(٢) النهاية لوحة (١٨٤) مخطوط، وانظر: ارتشاف الضرب ١٤٨/٣ .

(٣) في الأصل: « الكوفيون » .

(٤) في الأصل: (مثناه) .

(٥) قال ابن عصفور: « وهذا خُلفٌ؛ لأن حرف المعنى ينبغي أن يثبتَ، ويُحذفَ غيره كما فعلنا ذلك بسائر الحروف » شرح الجمل ١٣٢/٢ .

مثنناه، وحكَوهُ من كلام العرَب(١).

فإن كان الاسمُ غيرَ مُنوَّن حُذفت الألفُ لالتقائها مع ألـف الندبـة فتقـول: وا مُوسَاه، وأجازَ الكوفيون قلبَهَا ياءً فتقول: يا مُوسَيَاه(٢).

فإن كـان ألفاً ممـدودةً للتـأنيث كـانت أو غـيرِ التـأنيث فهـي بمنزلـة الحـرف الصحيح، تثْبُتُ في الندبة فتقول: وا حمراءاه(٣) إذا سمِّيت به، ووا زكرياءاه بإثبـات الهمزة.

وفرَّقَ الكوفيون: فأثبتوا الهمزةَ إذا كـانت لغـير التـأنيث، وحذفـوا إذا كـانت للتأنيث، قال الشيخُ أبـو حيَّـان(٤): والحـذفُ في مثـل هـذا يحتـاجُ إلى سَـمَاعٍ، وإلا فالقياسُ يقتضي عدَمَ الحذف قياساً على غيرها من الحروف الصِّحَاح .

فإن كان ياءَ المنقوص نحو: قاضٍ أو ما جَرى مَجرَاه كياء «يَرمِي» وواوِ «يَغزُو» فتَحْتَ الياءَ أو الواوَ إن لم تكن مفتوحةً، وأتيتَ بألف الندبـة، فتقـولُ فيمَـن سُـمِّيَ بـ«قاضٍ»: وا قاضِيَاه، وكذلك: وا يَرمِيَاه ووا يَغزُوَاه، وليـس حكـمُ هـذا حكـمَ مَـن سُمِّي بـ«قُومِي» فِعل أمرٍ للمؤنَّث؛ لأنَّ ياءَ «قُومِي» لا يجـوز فتحُهَـا قبـل الندبـة، فـلا تُفتَحُ في الندبة، بخلاف ياء المنقوص وما أشبهه .

فإن كان آخرُ المندوب هاءً قبلَها / ألفٌ نحو: الجهجاه وعبد الله، فنصَّ ابنُ [٢٢٢/ب] مالكٍ(٥) على أنه لا يُجمَعُ بين الألـف والهاء اللتَين في الاسـم، وبين ألـفِ الندبـة وهائه؛ لما في ذلك مـن الثِّقَـل، فـلا يُقـالُ: وا عبدَ اللَّهَـاه، ولا: وا جهجاهـاه، بـل

---

(١) انظر شرح الجمل ١٣٢/٢، والتذييل ٢٢١/٤ .

(٢) انظر شرح الجمل ١٣٢/٢ .

(٣) في الأصل: «واحمراه» .

(٤) التذييل والتكميل ٢٢١/٤ .

(٥) شرح التسهيل ٤١٧ .

يُستغنى عن ألف الندبة هاهنا، إذا ألفُ الندبة وهاؤُه ليستا بلازمتَين في غير هذا الموضع، فبالأحرى أن يُستغنَى عنهما في هذا الموضع؛ لما يَلزَمُ منه من الثِّقَل. قال الشيخُ أبو حيَّان[1]: وهذا الذي قاله ـ يعني ابنَ مالك ـ مِن مَنْعِ مثلِ هذا، صَرَّحَ أصحابُنَا بخلافه، وقالوا: تقولُ في ندبة مَن اسمُهُ عبد الله: وا عبدَ اللهاه، وقواعدُ باب الندبة تُجيزُ ذلك، فيحتاج في المنع إلى دليلٍ واضحٍ، انتهى. وقد نصَّ المصنِّفُ على جوازه على ما يأتي في تمثيله .

فإن كان آخِرُ المندوب ضميراً فلا يخلو أن يكونَ ياءَ المتكلم أو غيرَها؛ فإن كانت ياء المتكلم، فإن كان[2] على لغة مَن فتح أَلحَقْتَ الألفَ فقلتَ: وا غلامِيَا، وإن كانَ على لغة مَن سكَّن الياءَ فسيبويهِ[3] يفتَحُهَا؛ لأنها قابلةٌ للفتح، فتصير اللغتان واحدةً، والمبرِّدُ[4] لا يفتحُهَا، ويحذِفُهَا لالتقائها ساكنةً مع ألف الندبة، فيقول: وا غُلامَاه .

فإن كان على لغة مَن حذَفَ ياءَ المتكلم سواءٌ كُسِرَ ما قبلها أو فُتِحَ أو ضُمَّ فإنك تفتَحُ ما ليس مفتوحاً، وتُلحِقُ ألفَ الندبة، فإن كانَ على لغة مَن فَتَحَ آخِرَ الاسم وقلَبَ الياءَ ألفاً، فإنك تحذِفُ الألفَ، وتأتي بألف الندبة فتقول في: يا غُلامَا إذا نَدَبْتَ: وا غُلامَاه، وعلى مذهب المبرد وما بعده من اللغات الأربع يلتبسُ المندوبُ بغير المندوب إذا كانت الندبة بـ(يا)، إلاَّ أن تُلحِقَ هاءَ السكت .

فإن كان الضميرُ غيرَ ياء المتكلم فتَحْتَه وألحقْتَ ألفَ الندبة إن قَبِلَ الفتحَ ما لم

---

(١) التذييل والتكميل ٤/٢٢٠ .

(٢) في الأصل: (كانت) .

(٣) الكتاب ٢/٢٢١ .

(٤) لم يمنع المبردُ من الفتح، بل أجاز الفتح فتقول: وا غلامِيَاه، والحذفَ لالتقاء الساكنين فتقول: واغلامَا. انظر المقتضب ٤/٢٧٠ .

يقع لبسٌ، فإن [ألف][1] الندبة تُقلَبُ / بحسب حركة ما قبلَها رفعاً للَّبس، وقد تقدَّم[2] . [٢٢٣/أ]

فإن كان الضميرُ لا يقبَلُ الحركةَ نحو: قُمْنَا - إذا سمَّيتَ به - حَذَفتَ الألفَ، وأتيتَ بألف الندبة فقلتَ: وا قمناه .

٥ فإن كان آخِرُ المندوب غيرَ ما ذكَرْنَا، فالأمرُ فيه بيِّنٌ؛ إذ لا لَبسَ فيه إلا لحاقُ ألف الندبة وفتحُ ما قبلَها .

ولْنَرْجِعْ إلى لفظ المصنّف:

قولُه: «وَإِنْ نَدَبْتَ مَن تُنَادِي» قيل: ظاهِرُهُ أنَّ المندوبَ منادى حقيقةً[3]، وليس كذلك، وإنما مُرادُهُ: وإن ندبْتَ مَن تذكُرُ اسمَهَ بلفظ النداء .

١٠ وقوله: «قُلتَا وَا زَيْدُ وَاعَمْرُو» هذان مثالان للمندوب، وجاء بهما مندوبَين بـ«وا» لأنها المختصَّةُ بالندبة، فقدَّمَ التمثيلَ بها، وجاء المندوبُ خالياً من ألف الندبة إذ هو الأصلُ، وقد تقدَّمَ أنك إذا ندَبْتَ بـ«وا» فأنت بالخيار في الإتيان بألف الندبة، وبُنِيَ المندوبُ على الضم لمَّا لم تصحَبْهُ ألفُ الندبة .

وقوله: «وإِن أَرَدتَا جِئتَ بيَا» يعني جئتَ بـ«يا» التي للنداء مكان «وا» المختصة

١٥ بالندبة، ومَثَّلَ ذلك بقوله: «يا سَعِيدَاه»، فـ«يا» فيه للندبة، و«سعيداه» هو المندوبُ، وأَتَى مع «يا» بألف الندبة؛ لأنها لازمةٌ لها عند قوم، وقد تقدَّمَ ما فيه من الخلاف، ثم جاء بعدها بالهاء، وقد تقدَّمَ أنها لا تكون إلا ساكنةً في الوقف، وأجاز الفرَّاءُ أن تكونَ في الوصل، وقد تقدَّمَ .

---

(١) زيادة يستقيم بها السياق .

(٢) انظر صفحة: ٧٠٤.

(٣) قاله ابن النحوية في شرح الألفية لوحة (٢٣١) .

وقوله:

«وَفِي الْمُضَافِ يَا عُبَيْدَ اللَّهَاهْ»

هذا تمثيلٌ ثانٍ للمندوب بـ«يا» إذا كان مضافاً، فـأعطى أنَّ ألـفَ الندبـة تَلحَـقُ المضافَ إليه بخلاف الصفة، وقد تقدَّمَ ما في الصفة من الخـــــلاف، وفي هذا المثال

٥ تجويزٌ لما منعه ابنُ مالك من لحاق هاء الندبة لما / آخرُهُ هاءٌ قبلَها ألِفٌ، وقد تقدَّمَ [٢٢٣/ب] الكلامُ عليه. ويُوجد في بعض الروايات: «يا عبد الملكاه» فنخلُصُ مـن خـلاف ابـنِ مالكٍ .

١٠

* * *

[بابُ الاستغاثة]

٦٦٦ - وَتُلْحِقُ اللامَ إذَا اسْتَغَثْتَا ... بِمَنْ تُنَادِيهِ إذَا دُهِمْتَا

٦٦٧ - تَقُولُ: يَا لَجَعْفَرٍ لِعَمْرِو ... وَيَا لَخَالِدٍ لِهَذَا الأَمْرِ

٦٦٨ - وَلاَمُ مَنْ بِهِ اسْتَغَثْتَ تَفْتَحُه ... إذِ المُنَادَى كَالضَّمِيرِ تَلْمَحُه

٦٦٩ - وَمَا سِوَاهُ لاَمُهُ مَكْسُورُ ... إنْ لَمْ يَكُنْ مَكَانَهُ ضَمِيرُ

لما تكلَّمَ في الندبة، أخذ يتكلَّمُ في الاستغاثة. والكلامُ عليها من أوجُهٍ: ٥

الوجه الأول: في حقيقة الاستغاثة والمستغيث والمستغاث به والمستغاث من أجله:

أما الاستغاثةُ: فهي مصدرُ استغاثَ إذا طلبَ الإعانة .

وفي الاصطلاح: طلَبُ مَدعُوٍّ للإعانة على رفع ضَيمٍ .

فقولنا: «طلبُ مدعُو» جنسٌ يدخُلُ تحته المنادَى والمستغاثُ به، والباقي فصلٌ يَخرُجُ به المنادَى؛ لأنه وإن كان مدعواً فدعواه لغير رفع ضَيمٍ . ١٠

وأما المستغيثُ: فهو الطالبُ للإعانة .

وأما المستغاثُ به: فهو المدعوُّ لأمرٍ يُطلَبُ دفعُهُ أو المعونةُ عليه أو الدخولُ فيه، ويأتي على جهة الاستطالة والوعيد، وعلى التوبيخ، وعلى التذلل والخضوع .

وأما المستغاث من أجله: فهو الحاملُ على الاستغاثة إما خوفاً عليه، أو خوفاً منه نحو: يا لَزيدٍ لابني، ويالَزيدٍ لِلأسد، ففي الأول خفْتَ على ابنك فطلبْتَ من يخلِّصُهُ، وفي الثاني خفْتَ من الأسد فطلبْتَ من يُخلِّصُكَ منه . ١٥

الوجه الثاني:

اعترض ابنُ مالكٍ[(١)] على النحويين فقال: يقولون: استغاثَ به، والمستغاثُ / [٢٢٤/أ] به، فيُعَدُّونَهُ بالباء، والمعروف في اللغة تعدِّيه بنفسه، قال الله تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ﴾[(٢)] و﴿فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ﴾[(٣)] قال الشيخ أبوحيَّان[(٤)]: وليس كما ذكَرَ، بل «استغاث» يتعدَّى تارةً بنفسِهِ، وتارةً بحرف الجر، وقد عدَّاه سيبويهِ بالباء، فكان حقُّهُ أن لا يُخطِّىءَ النحويين خصوصاً سيبويهِ إلاَّ بعد استقراء تامٍّ، وأنشد في تعديته بالباء قولَ الشاعر:

حَتَّى اسْتَغَاثَ بِمَاءٍ لاَ رِشَاءَ لَهُ ... مِنَ الأَبَاطِحِ فِي حَافَاتِهِ البُرَكُ
مُكَلَّلٌ بِأُصُولِ النَّبْتِ تَنْسِجُهُ ... رِيحٌ خَرِيقٌ لِضَاحِي مَائِهِ حُبُكُ[(٥)]

الشاهد في قوله: «استغاث بماءٍ» فعدَّاه بالباء.

الوجه الثالث:

أنَّ المستغاثَ به منادى، فكل ما صح نداؤُه صحَّ أن يكون مستغاثاً به، فأحكام النداء جارية عليه، ويخالفه في أشياء منها:

---

(١) شرح التسهيل ٤٠٩/٣.

(٢) سورة الأنفال: من الآية: ٩.

(٣) سورة القصص: من الآية: ١٥.

(٤) التذييل والتكميل ٢١٣/٤.

(٥) من البسيط، وهو لزهير بن أبي سُلمى في شرح ديوانه لثعلب: ١٧٥، وفيه: (بأصول النجم)؛ وهو نبتٌ يقال له: الثيل، و« لا رشاء له »: أي إنه نجلٌ (وهو الذي يخرج من الأرض والوادي، وجمعه نجال ككلب وكلاب) يجري على وجه الأرض. والبُرَكُ: طائر من طير الماء أبيض، وهو الذي يُسمى النَّيق، وهو جمعٌ واحده: بُرْكَة، وقال بعضهم: البُرَكُ: طائرٌ يُجمع أبراكاً وبركاناً. يتحدث عن قطاةٍ فرَّت من صَقْرٍ، يقول: لم تزل مجتهدةً في طيرانها حتى استغاثت بماء أبطح. ويُروى: البِرَكُ عن الأصمعي وأبي عُبيدة؛ وهي جمع بركة، يريد الحفائر، وريح خريقٌ: شديدة، بضاحي مائه: ما برز للشمس منه، وحُبُك: طرائق الماء، الواحدة: حبيك. والمعنى: أن الريح إذا مرَّت على ذلك الماء نسجته بمرها عليه. (شرح الديوان)، والصحاح (برك).

أن ما فيه الألف واللام لا يُنادَى إلا بواسطة «أيٍّ» على حسب ما تقدم، ويجوز ذلك في الاستغاثة تقول: يالَلرَّجُلِ، ووجهُهُ: أنه لما توسطت لام الجر بين حرف النداء والمنادَى، استُسهِلَ ذلك، وقيل: لمَّا جرُّوا المستغاث [به] ونوَّنُوهُ أوهم التنكير وهو معرَّفٌ بالنداء، فأتوا بالألف واللام لرفع هذا التوهم لا للتعريف.

٥ **ومنها**: أن المستغاثَ به مجرور باللام بخلاف المنادَى، وإنما جُرَّ باللام علامةً على الاستغاثة .

ومنها: أنه لا تكون الاستغاثة إلا بـ«يا» دون غيرها من حروف النداء، ولا يجوز حذفها، بخلاف المنادَى .

ومنها: إعرابه بالجر في موضع لو كان فيه منادى غير مستغاث به لكان مبنيّاً ١٠ على الضمِّ نحو: يازيدُ، فإنك إذا استغثتَ به جررْتَهُ ونوَّنْتَهُ فقلتَ: يالَزيدٍ، وكان حقه أن يبقى على بنائه، ولا يؤثر فيه حرف الجر نحو: من قبلُ / ومن بعدُ؛ لأن [٢٢٤/ب] موجب البناء فيه قائم وهو كونه منادىً علَماً، وإنما أعربوه لأمور:

الأول: أن «يا» في النداء حكمها حكم العامل؛ لكون البناء معها شبيهاً بالإعراب، فلما دخل حرف الجر لمعناه زال عمل «يا» لفظاً، وصار بمنزلة: ما زيدٌ ١٥ ببخيل، قال الشيخ أبوحيَّان[1]: فعلى هذا يكونُ له موضعُ رفعٍ .

الثاني: أنهم أعربوه للفرق بين لام الاستغاثة وبين لام الابتداء .

الثالث: أنَّ بناء المنادَى ليس بأصل، فلما جيء بلام الجر وهو خاصٌّ بالأسماء رُوعيَ فيه أصلُه فعَمِلَ .

الرابع: أنَّ اللامَ لما دخلت على المنَادى أشبهَ المنادَى المضافَ فأُعرِبَ؛ لأنَّ ٢٠ المضافَ في النداء مُعرَبٌ. ووجهُ الشَّبَه بينهما: أنَّ كلاًّ منهما عاملٌ ومعمولٌ، وعلى

(١) التذييل والتكميل ٤/٢١٥ .

هذا التعليل لا يكونُ له موضعُ رفعٍ كما كان في التعليل الأول، قاله الشيخُ أبو حيَّان[١] .

الوجه الرابع: في جرِّ المستغاث به:

وتجرُّه اللام على نحو ما كانت تجرُّهُ قبل النداء، فتجرُّهُ بالكسرة ظاهرةً نحو: يالَزيدٍ، ومقدَّرةً نحو: يالَلفتى، وبالياء نحو: يالَلزَّيدَين في التثنية ويالَلزَّيدِين في الجمع، فإن كان مبنياً تركْتَهُ على ما كان عليه قبل النداء، فتقول: يالَرَقاشِ بكسر الشين .

وهذه اللامُ كان حقُّهَا أن تكونَ مكسورةً؛ لأنها جرَّت الظَّاهر، وإنما فُتحت مع المستغاث به؛ لأنه حلَّ محلَّ الضمير؛ لأنه منادى، واللامُ إذا دخلت على الضمير فُتِحت[٢]. وقيل: إنما فُتحت لأنها دخلت على موضعٍ لا يليقُ أن تدخُلَ عليه وهو المنادى، فغُيِّرت بالفتح، والشيءُ إذا دخل في غير موضعه أسرَعَ إليه التغييرُ، قال معناه المبردُ والسيرافيُّ[٣]

وقال الفرَّاءُ[٤]: إنما فُتِحت لأنها صارت مع حرف النداء كالشيء / الواحد، [٢٢٥/أ] واستدلَّ على ذلك بقول الشَّاعر:

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُم إِذَا الدَّاعِي الْمُثَوِّبُ قَالَ: يَالاَ[٥]

ووجهُ الدليل: أنه اقتطَعَ اللام من الاسم المجرور بعده، وجعله مع «يا» كالشيء[٦]، الواحد، وكان التقدير: يا لَلنَّاسِ، قالوا: ولا حجَّة فيه، إذ هو من قبيل

---

(١) التذييل والتكميل ٤/٢١٥ .

(٢) انظر: المسائل البصريات ١/٥١٢، والخصائص ١/٣٢٩، وشرح الجمل ٢/١١٠ .

(٣) انظر المقتضب ٤/٢٥٤، وشرح الكتاب ٣/٥١-٥٢ (مخطوط) .

(٤) انظر التذييل والتكميل ٤/٢١٤ .

(٥) تقدم صفحة: ٣٥٧ . وانظر الشاهد أيضاً في: الخصائص ١/٢٧٦، ٢/٣٧٥، ٣/٢٢٨، وشرح التسهيل ٣/٤١٢، والتذييل ٤/٢١٦، والمغني ٢٨٩، وشرح أبياته ٤/٣٢٥ .

(٦) في الأصل: «كشيء» .

ما اكتُفي فيه بالحرف عمَّا بعدهَ ،كما قال بعضُهم: بلَى فَـا، يُريـدُ: بلـى فـافعَل، فحَذَف باقي الكلمة للعلْمِ بها في الكلام قبلها .

ثمَّ إن هذه اللامَ تُكسر مع المعطوف إذا لم يُكـرَّر معـه حـرفُ النـداء فتقـول: يالَزيدٍ ولِعمرٍو بكسر لام «عمرو». قال الشَّاعر:

يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ   يَا لَلْكُهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ[1]

فلو كُرِّرَ حرفُ النداء فتحْتَ اللامَ فقلتَ: يا لَزيد ويا لَعَمرٍو .

وقد يجوزُ في هذه اللامِ الفتحُ والكسرُ بلَحظَين، سُمِع من العرَب في قولهم: «يا لَلماء ويا لَلدواهي » فتحُ هذه اللام وكسرُها، فمَن فتَحَ لَحَظَ أنه مُستَغَاثٌ به مجـازاً، ومثلُ هذا لايكونُ إلا في الشدائد، كأنَّ الظمآنَ يقولُ للماء: تَعَالَ فهذا وقتُك. ومَن كسَرَ فيكونُ مستغاثاً من أجله، والمستغاثُ به محـذوفٌ التقديـر: يـا لَقومـي لِلمـاء؛ أي: دعوتُكم لتَنظرُوا في هذا الأمر .

وقد يأتون بألف آخِرَ المستغاث به عوضاً من لام الجر تقول: يا زيـدا، وأنـت تُريدُ الاستغاثةَ، ولك أن تأتيَ بهاء السكت فتقول: يا زيـدَاه. ولا يُجمَعُ بـين هـذه الألف ولامِ الاستغاثة، فلا يُقال: يا لَزَيـدَاه؛ لأنَّ فيـه الجمـعَ بـين العِـوَضِ والمعـوَّضِ منه، وقد يُجَرِّدُونَ المستغاثَ به من هذه اللام ومن الألف نحو: يا زيدُ، فيكون لفظُه لفظَ المنادَى المجرَّدِ من الاستغاثة، وذلك إذا عُلِمَ أنه مستغاثٌ به .

ووقعَ اختلافُهُم في هذه اللام في مواضِعَ :

---

(١) من البسيط، قال القيسي في شرح شواهد الإيضاح ٢٦٨/١: هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي، ويُنسب إلى أبي زُبيد الطائي » ، وقد رجعتُ إلى شعر الرجلين فلم أجد فيهما البيت. وانظـره في: المقتضب ٢٥٦/٤، والكامل ١٢٠٠/٣، والأصول ٣٥٣/١، والتبصرة ٣٥٩/١، وشـرح الجمل ١١٠/٢، وشرح الكافية ١٣٣/١، والخزانة ١٥٤/٢. قال البغدادي: « وهذا البيت من شواهد جمل الزجاجي، ولم ينسبه أحد إلى قائله » .

[٢٢٥/ب] / **الأول:** اختلفوا في زيادتها فقال الجمهور: إنها غيرُ زائدة[١] .

وقال ابنُ خَروف[٢]: هي زائدة فلا تتعلق بشيء؛ لأن الفعلَ في النداء يتعدى بنفسه، فلا يحتاج إلى حرف. **ورُدَّ:** بأن الزيادةَ على خلاف الأصل، قال الشيخ أبوحيَّان[٣]: والأولى الزيادةُ لمدِّ الصوت، إذ يكونُ أعْوَنَ على الانتصار وطلبِ العون. واستدل على ذلك: بأنَّ هذه اللامَ عاقَبَت الألفَ التي تُزادُ في آخر المستغاث به، فلك أن تقول: يالَزيدٍ، باللام، ولك أن تقولَ: يازيدًا بالألف، ولا يُجمع بينهما، فلولا أنَّ هذه اللامَ زِيدَت لمجرد مدِّ الصوت، لما عاقَبَت الألفَ التي جيء بها لمدِّ الصوت .

---

(١) لم أقف عليه فيما راجعت من مظان كتبه، علماً أنه تعرض للحديث عنها في سر الصناعة ٣٢٩/١، وانظر شرح الجمل ١٠٩/٢، وعلق ابن عصفور على هذا الرأي بقوله: « أما منهب ابن جني ففاسد؛ لأن معاني الحروف لا تعمل في المجرورات ولا في الظروف » . وانظر المغني: ٢٨٨ .

(٢) قال في شرح الجمل ٤٨٩/٢ (رسالة دكتوراه) : « وخصت الأولى بالفتح؛ لأن المنادى في موضع المضمَر، ودخولها على المضمر يوجب فتحها، وأيضاً فإنها زائدة في المنادى فكان فتحها أولى » .

وقد اضطرب النقل بشأن هذه اللام عن أبي العباس المبرد؛ فقد نسب الرضي في شرح الكافية ١٣١/١ إليه أنها مُعدِّيَةٌ لأدعُو المقدر - أو لحرف النداء القائم مقامَه - إلى المفعول، ونَسَبَ ابنُ هشام في المغني: ٢٨٨ إليه زيادتها . والذي في المقتضب يخالف هذا وذاك، فقد قال أبو العباس: « وتلك إنما هي بدل من قولك: يا زيداه (إذا مددتَ الصوت تستغيث به)، فيا لَزيدٍ بمنزلة يا زيداه إذا كان غير مندوب » المقتضب ٢٥٤/٤، ومثله في الكامل ١١٩٩/٣. وهذا ما نقله سيبويه عن الخليل في الكتاب ٢١٨/٢ .

(٣) التذييل والتكميل ٢١٤/٤ .

الموضع الثاني من الاختلاف: أنهم اختلفوا في متعلَّقِهَا إذا لم تكن زائدة، فذهبَ سيبويهِ[١] - وهو اختيارُ ابن عُصفور[٢] وابنِ الضَّائع[٣] - أنها تتعلقُ بفعل النداء المضمَر بعد حرف النداء .

ورُدَّ: بأنه يلزم منه أن يقال: ناديتُ لزيدٍ، وذلك لا يقال؛ لأن الفعلَ المتعديَ بنفسه إذا كان المفعولُ بعده لايتعدى إليه بحرف الجرِّ فلا يقال: ضربتُ لِزيدٍ، فلو تقدَّم عليه جاز فتقول: لِزيدٍ ضربتُ .

وأُجيب: بأن الفعل لَمَّا كان هنا ملتَزَماً إضمارُهُ ضَعُفَ، فتعدَّى بحرف الجرِّ .

وذهبَ ابنُ جني أنها تتعلق بحرف النداء جرياً على مذهبه؛ فإنَّ حرفَ النداء عنده اسمُ فعل. وقد تقدَّم[٤] الكلامُ على هذا المذهب .

الموضع الثالث: اختلفوا هل هي حرفُ جرٍّ مستقل بنفسه، أو هي لامٌ مقتَطَعةٌ من «آل»: فذهبَ الجمهورُ أنها مستقلةٌ غيرُ مقتطعَةٍ[٥] من «آل» .

---

(١) لم أقف عليه، وفي الكتاب ٢١٨/٢: «وزعم الخليل رحمه الله أن هذه اللام بدل من الزيادة التي تكون في آخر الاسم إذا أضفتَ نحو قولك: يا عجباه ويا بكراه، إذا استغثت أو تعجبتَ، فصار كل واحد منهما يعاقب صاحبه» .

(٢) شرح الجمل ١٠٩/٢ .

(٣) شرح الجمل لوحة: (٥٥ - مخطوط) .

(٤) انظر صفحة: ٥٦٩ - ٥٧٣ .

(٥) في الأصل: «منقطعة» .

[وذهب الكوفيون(١) إلى أنها مقتَطَعةٌ من آل](٢)، فإذا قلتَ: يالَزيد فالتقدير عندهم: يا آل زيد، حُذف من الكلمة فاؤُها وعينُها لكثرة الاستعمال، وبقيت اللامُ، واستدلوا / على ذلك بالبيت المتقدِّم وهو: [٢٢٦/أ]

فَخَيرٌ نَحنُ عِندَ النّاسِ مِنْكُم   إِذَا الدّاعِي الْمُثَوِّبُ قَالَ: يَالاَ(٣)

٥ فاللامُ عندهم بقيَّة «آل» والألفُ بعدها ألفُ الإطلاق .

قالوا: ولا حجَّة فيه، إذ يحتمل أن تكون «لا» فيه حرفَ نفي، والمنفيُّ محذوف، والمنادَى محذوف أيضاً التقدير: يا قومي لا فرار(٤). وقد تقدَّم تخريجٌ آخَرُ لهذا البيت(٥).

ورد مذهبُ الكوفيين بأشياءَ:

١٠ **الأول**: أنَّ هذه اللامَ لو كانت مقتطَعَةً غيرَ مستقلة لم تزل مفتوحةً، وقد كُسرت في العطف في نحو قولك: يا لَزيد ولِعَمرو، فكسرُهَا في «لِعَمرو» دليلٌ على أنها حرفُ الجر؛ لكونها رجَعَت إلى أصلها من الكسر .

الثاني: أنَّ هذه اللامَ قد دخلت على ما لا يصلُحُ معه «آل» نحو: يا للهِ وللناس ألا ترى أنه لا يصحُّ: يا آلَ الله، ولا: يا آلَ الناس .

١٥ **الثالث**: أنَّ العربَ تقول: يالَكَ، فلو كان أصلُه: ياآلَكَ، لم يجز؛ لأنه لا يجوزُ: يا غلامَكَ. وقد تقدَّم ذلك(٦).

(١) من مسائل الخلاف انظرها في ائتلاف النصرة: ١٥٧ - ١٥٨، وراجع: شرح التسهيل ٤١٢/٣، والمغني ٢٨٩ .
(٢) ساقطٌ من الأصل .
(٣) انظر صفحة: ٣٥٧، ٧١٥ .
(٤) انظر شرح التسهيل ٤١٢/٤ .
(٥) انظر صفحة: ٧١٥ - ٧١٦.
(٦) انظر ما سبق في صفحة: ٦٠٨ .

الوجه الخامس: في جر المستغاث من أجله:

وتجرُّهُ اللامُ على كثرةٍ، و«مِن» على قلّةٍ، والمراد بهما التعليلُ.

فأما اللامُ فلا تكون إلا مكسورةً بقيت على أصلها من الكسر؛ لأنَّ موجِبَ الفتح قد ارتفَعَ، فتقول: يالَزيدٍ لِعَمرو بكسرِ لام «عَمرو» أي: أدعوكَ لأجل عَمرو، وأما «مِن» فمثالُه قولُ الشَّاعر:

يَا لَلرِّجَالِ ذَوِي الأَلْبَابِ مِنْ نَفَرٍ ... لاَ يَبْرَحُ السَّفَهُ المُرْدِي لَهُمْ دِينَا[1]

فـ«مِن نَفَرٍ» هو المستغاثُ من أجله، وقد جُرَّ بـ«مِن» والتقدير: أدعوكم من أجل هؤلاء النفر .

واختلفوا في متعلّق حرف الجر الداخلِ على المستغاث من أجله :

فقال ابنُ عصفور[2]: « تتعلق بفعلٍ مضمَرٍ قولاً واحداً تقديرُه: / أدعوك [٢٢٦/ب] لزيدٍ » ، فيكونُ الكلامُ جملتَين .

وقال ابنُ الضَّائع[3]: « تتعلق بفعل النداء قولاً واحداً » ، فيكون الكلامُ جملةً واحدةً .

ورُدَّ: بأن فعلَ النداء ضعيفٌ لا يَقوَى أن يتعلق به حرفَا جَرٍّ؛ لامُ المستغاثِ به، ولامُ المستغاث من أجله .

وقال ابنُ الباذش[4]: إنه يتعلق بمحذوف حالاً، التقدير: مدعُواً لِعَمرو، وهذا مبنيٌّ على مجيء الحال من المنادَى، وقد تقدَّم ما فيه[5].

---

(١) من البسيط، وهو في شرح التسهيل ٤١١/٣، وارتشاف الضرب ١٤٠/٣، والتذييل ٢١٥/٤، والمساعد ٥٢٨/٢ .

(٢) شرح الجمل ١٠٩/٢ .

(٣) شرح الجمل لوحة: (٥٦ ـ مخطوط) .

(٤) انظر رأيه في التذييل والتكميل ٢١٥/٤، والمساعد ٥٢٨/٢ .

(٥) انظر صفحة: ٥٧٤ وما بعدها .

الوجه السَّادس:

هذا الذي ذكرناه مِن فتح لام المستغاث به، و[كسر][1] لامِ المستغاث من أجله، هو إذا كانا ظاهرَين، وأما بالنسبة إلى المضمَر ففيه تفصيلٌ:

فإن كان الضميرُ غيرَ ياء المتكلم، كانت اللامُ معه مفتوحةً، سواءٌ كان مستغاثاً به أو مستغاثاً من أجله، فإذا قلتَ: يالكَ، احتمل أن تكون الكافُ مستغاثاً به، والمستغاثُ من أجله محذوفٌ، أو بالعكس، وأما قولُ امرئ القيس:

فَيَا لَكَ مِنْ لَيلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ[2]

فالكافُ فيه مستغاثٌ به. وفيه شاهدان: الأول: جرُّ المستغاث من أجله بـ«مِن».

الثاني: كونُ المستغاث به ومن أجله لشيءٍ واحد، استغاثَ بالليل من الليل على جهة التعجُّب، كأنه يقول: ما أطولَكَ مِن ليلٍ. وأما قولُ الآخَر:

سَقَى اللهُ دَاراً لِي وَأَرْضاً تَرَكْتُهَا ... إِلَى جَنْبِ دَارَيْ مُقْبِلِ بْنِ يَسَارِ

أَبُو مَالِكٍ جَارٌ لَهَا وَابْنُ برثنٍ ... فِيَا لَكَ جَارَي ذِلَّةٍ وَصَغَارِ[3]

فالكافُ من «فيا لَكَ» مستغاثٌ به، جرَّد نفسَه وخاطبَها مستغاثاً بها ومتعجّباً من فعلها، و«جارَي» منصوبٌ على الذم، ويمكن أن يكون مستغاثاً من أجله، وحُذفت منه اللامُ شذوذاً، التقدير: فيا لَكَ لِجَارَي / ذلَّةٍ وصَغَارٍ. [٢٢٧/أ]

---

(١) ساقط من الأصل.

(٢) صدر بيتٍ من الطويل، في ديوانه: ١٩، وهو من معلقته، وعجزه:

بكلِّ مُغارِ الفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ

وانظر شرح القصائد السبع الطوال: ٧٩، وشرح القصائد التسع ١٦٢/١. والشاهد في: ارتشاف الضرب ١٤١/٣، والخزانة ٢٦٩/٣.

(٣) من الطويل، ولم أقف على قائلهما، وهما في التذييل والتكميل ٢١٦/٤.

فإن كان الضميرُ ياءَ المتكلم، كانت اللامُ مكسورةً. قال ابنُ جنّي: سواءٌ كانت للمستغاث به أو للمستغاث من أجله، فإذا قلتَ: يالي، احتمَلَت الياءُ أن تكونَ مستغاثاً به، والمستغاثُ من أجله محذوفٌ، أو بالعكس. قال ابنُ جني[1] ـ في قول الشّاعر ـ:

فَيَا شَوقُ مَا أَبْقَى وَيَالي مِنَ النَّوَى وَيَا دَمْعُ مَا أَجْرَى وَيَا قَلْبُ مَا أَصْبَى:[2]

إنه يحتمِلُ أن يكونَ الضميرُ في «يالي» مستغاثاً به، كأنه استغاثَ بنفسِهِ من النوى على جهة التجريد، ويحتملُ أن يكون مستغاثاً من أجله، والمستغاثُ به محذوفٌ. وفي البيت حذفُ الكاف من كل فعلٍ، التقدير: فيا شوقُ ما أبقاكَ، ويا دمعُ ما أجراكَ، ويا قلبُ ما أصباكَ .

وقال ابنُ عصفور[3]: الصحيحُ عندي أنك إذا قلتَ: يالي لا يكون الضمير فيه إلا مستغاثاً من أجله، لا مستغاثاً به، فإنه يَلزَمُ منه تعدِّي فعلِ المضمَرِ المتصلِ إلى مضمَرِهِ، لكون العامل عنده في المستغاث به فعلَ النداء المحذوفِ، فيكونُ التقدير: أدعُو لي، فالفاعلُ في «ادعو» ـ وهو «أنا» ـ والياءُ من «لي» لشيءٍ واحدٍ، وهذا لا يجوزُ إلا في باب «ظننت» .

---

(١) في كتابه «الفَسْر في شرح ديوان أبي الطيب المتنبي» ١٦٣/١، وانظر المغني: ٢٧٤، ٢٩٠ .

(٢) من الطويل، وهو لأبي الطيب المتنبي، انظره في شرح ديوانه لابن جني «الفسر» ١٦٣/١، وشرحه المنسوب إلى العكبري: ٥٩/١ من قصيدة يمدح بها سيف الدولة الحمداني مطلعها:

فَدَيناكَ مِن رَبعٍ وإنْ زِدتَنا كَرْبَا فَإنَّكَ كُنتَ الشَّرقَ للشَّمس والغَرْبَا

وانظر البيت في: التذييل والتكميل ٢١٦/٤، و المغني ٢٧٤، وشرح أبياته ٢٧٣/٤ .

(٣) لم أقف عليه فيما راجعت من مظان كتبه .

قال الشيخ أبوحيَّان(١): وهذا لايلزَمُ على مذهب ابن جنّي؛ لكون اللامِ تتعلق بـ«يا» فلا تتحمَّلُ ضميراً، قال: وأما على قولِ ابنِ خَروفٍ(٢) فلا يلزمُ البتّة؛ لأنَّ اللامَ عنده زائدةٌ فلا تتعلقُ بشيء .

الوجه السَّابعُ: في المستغاث به والمستغاث من أجله:

في ذلك ثلاثةُ أوجُهٍ: ذِكْرُهُما معاً، وذِكْرُ المستغاثِ من أجله، وبالعكس.

فأمَّا ذِكْرهُمَا معاً، فهو الكثيرُ، فمنه قولُ الشَّاعر:

أَلاَ يَا لَقَومِي لِلْحَبِيبِ الْمُفَارِقِ ... وَلِلدَّارِ تَنْأَى بِالْحَبِيبِ وَتَلْتَقِي(٣)

وأما ذكْرُ المستغاثِ به دونَ المستغاثِ من أجله، فجائزٌ أيضاً إذا عُلِمَ / [٢٢٧/ب] سببُ الاستغاثة، فمنه قولُ عمَرَ رضي الله عنه ـ لَمَّا طعنه فيروزُ لعنه الله ـ: «يا للهِ ولِلمُسلِمِين(٤)» ، فذكَرَ المستغاثَ به، و لم يذكر المستغاثَ من أجله؛ لأنه كان مشاهَداً مع ضيق المقام، ومنه قولُ عَدِيِّ بن زيدٍ:

فَهَلْ مِنْ خَالِدٍ إِمَّا هَلَكْنَا ... وَهَلْ بِالْمَوتِ يَا لَلنَّاسِ عَارُ(٥)

فـ«يا للناس» مستغاث به، والمستغاث من أجله محذوف التقدير: يا لَلنَّاس لِمَن يُعيِّرُنا بالموت. ومنه قولُ الفرزدق:

يَا لَتَمِيمٍ أَلاَ للهِ دَرُّكُمُ ... لَقَدْ رُمِيتُمْ بِإِحْدَى الْمُصْمَئِلاَّتِ(٦)

---

(١) التذييل والتكميل ٤/٢١٦ .

(٢) انظر ما سبق في صفحة: ٧١٧ .

(٣) من الطويل، وهو من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ٤/٢١٥ .

(٤) الفائق في غريب الحديث ٢/٢٥٤. وانظر: المقتضب ٤/٢٥٤، واللامات ٨٨، وشرح الجمل ٢/١١١ .

(٥) من الوافر، وهو في ديوانه: ١٣٢، مع أبيات قالها حينما كان في سجن النعمان. والشاهد في: شرح التسهيل ٣/٤١١، والتذييل والتكميل ٤/٢١٥ .

(٦) من البسيط في ديوان الفرزدق: ١/١٠٧، والشاهد في: شرح التسهيل ٣/٤١١، والتذييل والتكميل ٤/٢١٥ .

فـ«يا لَتَميمٍ» مستغاثٌ به، والمستغاثُ من أجله محذوفٌ التقدير: يا لَتَميمٍ لهذه الداهيةِ التي أصابتكم. والمصمَئِلاّتُ: الدواهي الشدائدُ. والبيتُ من البسيط من العروض الأولى المخبونة، وضربُهَا المقطوعُ المُردَفُ[1]، والجزءُ الأول من البيت دخلهُ الطَّيُّ[2]، ودخل الثانيَ والخامسَ الخبنُ[3].

وأمَّا ذِكْرُ المستغاثِ من أجله دونَ المستغاث به فنحوُ قولِ الشَّاعر:

يَا عَجَباً لِهَذِهِ الفَلِيقَة

هَلْ تُذْهِبَنَّ القُوَبَاءَ الرِّيقَة[4]

فـ«لهذه الفَلِيقَة» مستغاثٌ من أجله، والمستغاثُ به محذوفٌ. والفَلِيقَةُ: الدَّاهيةُ، والقُوَبَاءُ: داءٌ معروفٌ[5]، والرِّيقةُ: البُزَاقُ. ذَكَروا أنَّ القُوَبَاءَ إذا جُعِلَ عليها الرِّيقُ في كل صباحٍ يُزيلُهَا، فتَعَجَّبَ من ذلك.

الوجه الثامن:

قد يكونُ المستغاثُ به نفسَ المستغاثِ من أجله، وذلك على وجهَين:

أحدهما: أن يُستغاثَ به لِيُنصِفَ من نفسِه، إمَّا على جهة التلطُّف والرغبة.

ويَنظُرُ إليه في المعنى قولُه ﷺ: «أعوذُ بكَ منكَ[6]» أي: أنتَ أرجو، ومنكَ / [٢٢٨/أ] أخافُ.

(١) القطع هو: حذف حرف ساكنٍ من آخر الوتد المجموع، وإسكان ما يقى. والردف: هو حرفٌ ساكن من حروف المد واللين، يقع قبل حرف الروي ليس بينهما شيء. القوافي للتوخي: ٤٤.

(٢) الطَّيُّ هو: حذف الرابع الساكن. البارع: ٢١٤.

(٣) كُتِبَ في حاشية الأصل (وهو من كلام ابن الحنبلي): « قولُه: (ودخلَ الثانيَ) محلُّ نظرٍ لِمَن تدبَّرَه »، وهذا صحيحٌ، فإن الجزء الثاني جاء تاماً (فاعلن) ولم يدخله الخبن. وانظر الكافي ٣٩-٤٠، والبارع: ١١٢.

(٤) رجز نُسب في اللسان (قوب) إلى ابن قنان الراجز. وانظر: إصلاح المنطق: ٣٤٤، ٣٥٣، واللامات للزجاجي: ٨٨، والمنصف ٣/٦١، والحلل في شرح أبيات الجمل: ٢٢٥، والمغني ٤٨٦، وشرح شواهد الشافية: ٣٩٩.

(٥) في اللسان (قوب): « والقُوباء والقوباء: الذي يظهر في الجسد ويخرج عليه، وهو داءٌ معروفٌ، يتقشر

وإما على جهة التوبيخ والتقريع كقولك: يـا لَزيـد لِزيـد، إذا أردتَ توبيخَـه على فعله، وعليه حَمَلَ ابنُ مالك[1] قولَ مُهلهِلٍ:

يَا لَبَكْرٍ أَنْشُرُوا لِي كُلَيباً ... يَا لَبَكْرٍ أَينَ أَيْنَ الفِرَار[2]

استغاث بهـم تقريعـاً لهـم وتوبيخـاً علـى قتـل كُلَيـب، فهـمُ المسـتغاثُ بهـم والمستغاثُ من أجلهم، والتقدير: يا لَبَكرٍ لِبَكرٍ، فحَذَفَ المستغاثَ من أجله؛ لدلالـة المعنى .

الثاني: أن يُستغاثَ به لينتَصِرَ لنفسِهِ، كما لو رأيتَ قوماً قد أجمعوا أن يثِبُوا على مَلِكٍ فتقولُ: يا لَلْمَلِكِ لِلمَلِكِ، تُريدُ أن تنبِّهَهُ لينتَصِرَ لنفسِهِ، ويأخُذَ حِذْرَه .

الوجه الثامن:

أنَّ التعجبَ قد يأتي على صورة الاستغاثة، والجامعُ بينهما: أن الحاملَ عليهمـا أمـرٌ يعظُـمُ في النفـس، فتقـول علـى جهـة التعجُّـبِ: يـا لَلمـاءِ ويـا لَلدَّواهـي ويـا لَلمسرَّات، وهذا لا يكونُ إلا عنـد كثـرةِ ذلـك الشـيء، فيناديه على معنـى: هـذا أوانُكَ فأَقبِلْ ولا تتأخَّرْ.

ثمَّ إن التعجُّبَ يأتي في هذا الباب على وجهَين:

أحدهما: أن ترى أمراً عظيماً فتنادي جنسَه، نحو أن ترى ماءً كثيراً فتقول: يا لَلماء، فتناديه نداءَ المستغاث به على جهة التعجُّبِ من كثرته .

---

(٦) جزء مـن حديث أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (من كتاب الصلاة) برقم: (٧٥١)، والترمذي في سننه (من كتاب الدعوات) برقم: (٤٣١٥، ٤٣٨٩)، والنسائي في سننه (من كتاب قيام الليل وتطوع النهار) برقم: (١٧٢٧) . وتتمته: « اللهم أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك لا أحصي ثناءً عليك كما أثنيتَ على نفسك » .

(١) شرح التسهيل ٤١٢/٣ .

(٢) من المديد، والشاهد في: الكتاب ٢١٥/٢، وشرح أبياته ٤٦٦/١، ومعـاني القرآن للأخفش ٥٥٦/٢، واللامات للزجاجي: ٨٧، والخصائص ٢٢٩/٣، والخزانة ١٦٢/٢ .

الثاني: أن ترى أمراً تستعظمُهُ فتناديَ مَن له نِسبَةٌ إليه[1] ومُكنَةٌ فيه، نحو أن ترى جُهَّالاً أخذوا مناصبَ العلماءِ، فتنادي العلماءَ على طريقة الاستغاثة متعجباً من ذلك، فتقول: يا لَلعلماء لِهذا الأمر .

وأحكام الاستغاثة جارية في التعجُّب في هذا الباب، فما جازَ في الاستغاثة، جازَ في التعجب، وما امتنعَ فيها امتنعَ فيه، إلا أن التعجُّبَ قد يأتي بـ«وا» ، ولا يجوزُ ذلك في الاستغاثة، ومنه قولُ عمرَ رَضِيَ اللهُ عَنهُ لِعَمرِو بنِ العاص: وَا عَجَباً لكَ يا بنَ العاص[2].

ولْنَرْجِع إلى لفظ المصنِّف:

قوله:

«وَتَلْحَقُ اللامُ إذَا اسْتَغَثْتَا لِمَنْ تُنَادِيهِ ... ...»

يُريدُ أنك إذا أردتَ أن تستغيثَ ألحقتَ المنادَى لامَ الجر علامةً على أنه مستغاثٌ به، وقد تقدَّمَت أحكامُ هذه اللام مستوفاةً، وقد اعترضَ ابنُ النحويَّة[3] على قوله: «لِمَن تناديه» فقال: يَرِدُ عليه ما وَرَدَ على قوله قبلُ:

«وإنْ نَدَبْتَ مَن تُنادي قلتا»

لأنَّ المندوب ليس بمنادى، وكذلك المستغاثُ به. انتهى .

قلتُ: أما كونُ المندوب غيرَ منادى فمُسَلَّمٌ، ـ وقد تقدَّم الجوابُ عن كلام المصنِّف هناك[4] ـ ، وأما كونُ المستغاث به غيرَ منادى، فليس بمُسَلَّمٍ، بل هو منادى حقيقةً، فلا اعتراضَ .

---

(١) كلمة « إليه » مكررة في الأصل .

(٢) أخرجه الإمام مالك في الموطأ (في باب الطهارة) برقم: (١٣٧) من حديث طويل بسنده عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب، أنه اعتمَرَ معَ عمَرَ في رَكْبٍ فيهم عَمْرو بن العاص ـ إلى أن قال ـ : « وا عجباه لك يا بنَ العاص، إن كنتَ تجدُ ثياباً، أفكلُّ الناس تجدُ ثياباً؟ ... »

(٣) شرح ألفية ابن معط لوحة (٢٣٢) مخطوط .

(٤) انظر صفحة: ٧١٠ .

وقوله: «إِذَا دُهِمْتَ» بدلٌ من قوله: «إذا استغثتَ» فأبدلَ ظرفاً من ظرف، فالاستغاثةُ لا تكون إلا لأمرٍ دَهِمَك، يُقالُ: دَهِمَه[1] الأمرُ إذا فَاجَأَهُ بما يكره .

وقوله:

«تَقُولُ: يَا لَجَعْفَرٍ لِعَمْرٍو»

٥ مثالٌ للام الجر الداخلةِ على المنادَى المستغاثِ به، وهو «يا لجعفر» ولهذا فَتَحَهَا، وأما اللامُ في «لِعَمرو» فهي لامُ المستغاث من أجله، ولهذا كَسَرَهَا.

وقوله:

«وَيَا لَخَالِدٍ لِهَذَا الأَمْرِ»

مثالٌ ثانٍ، وإنما كرَّرَه تنبيهاً على أن المستغاثَ من أجلِه كما يكون شخصاً

١٠ يكون معنى، فنبَّهَ بالمثال الأول على الشخص، وبالمثال الثاني على المعنى .

وقوله:

«وَلاَمُ مَنْ بِهِ اسْتَغَثْتَ تَفْتَحُه»

نَبَّهَ على أن لامَ المستغاث به تكونُ مفتوحةً؛ لِمَا يَذكرُهُ، ومُرادُهُ ما لم يكن المستغاثُ به معطوفاً، ولم يُعَدْ معه حرفُ النداء، وقد تقدَّم .

١٥ وقوله:

«إِذِ الْمُنَادَى كَالضَّمِيرِ تَلْمَحُه»

تعليلٌ لفتح لام المستغاث به، فذَكَرَ أنَّ سببَ ذلك كونُ المستغاث به منادى، / والمنادى واقعٌ موقع الضمير، واللامُ إذا دخلت على الضمير كانت مفتوحةً، [٢٢٩/أ] فكذلك إذا دخلت على ما وقعَ موقعه، وقد تقدَّم هذا التعليلُ وغيره .

---

(١) في الصحاح (دهم): « دهِمَهم الأمر » بالكسر، قال: « وقال أبو عبيدة: ودَهَمَتهم بالفتح لغة ». وفي التاج (دهم) قال الزَّبيدي: « ونقل شيخنا عن ابن القوطية في الأفعال: أن اللغتين إنما هما في دهِمَت الخيلُ، وأما دهِمَكَ الأمرُ فبالكسر فقط. انتهى » وفيه: « قال ثعلب: كل ما غشيك فقد دهَمَكَ ودهِمَكَ » .

وقوله: «تلمحُه» أي: إنَّ المنادَى تلمحُهُ كما تلمَحُ الضميرَ، فتعاملُهُ معاملَتَـه، فتفتَحُ معه لامَ الجرِّ كما تفتحُهَـا مـع الضمـير، وجـاء في بعـض النسـخ: «تشـرَحُه»، وعليـه «شـرح ابـن القـوَّاس[1]»، وجـاء في بعضهـا: «تفتَحُـه» ، وعليـه «شـرح ابـن النَّحْويَّة[2]» وليس بجيِّدٍ، فإنه إيطاءٌ، وحاوَلَ ابنُ النحوية أن يُخْرِجَه عن الإيطاء بـأن جعلَهُمَا مختلِفَي المعنى، فيكون من باب الجِنَـاس، ووجـهُ اختـلاف المعنـى بـأن كـلَّ واحد منهما معمولُهُ خلافُ معمول الآخَرِ، فمعمولُ الأوَّلِ ضمـيرٌ عـائدٌ إلى الـلام، ومعمولُ الثاني عائدٌ إلى قوله: «كالضمير»، ورأى أن ذلك كافٍ في اختلاف معنـى الفعلين، فلا يكون إيطاءً، فيجوز عنده في القافيتَين أن يقولَ في الواحدة: زيداً رأيتُهُ، وفي الأخرى: عَمراً رأيتُهُ، وهذا ليس بصحيحٍ .

وقوله:

«وَمَا سِوَاهُ لاَمُهُ مَكْسُورُ»

«ما» هنا موصولةٌ، فالمرادُ بها لامُ المستغاث من أجله، والضميرُ في قوله: «سواه» عائدٌ على المستغاث، فالمعنى: أنَّ اللامَ التي هي غيرُ لام المستغاث به مكسورةٌ.

وقوله:

«إنْ لَمْ يَكُنْ مَكَانَهُ ضَمِيرُ»

يُروى: «إنْ» ، ويُروى: «إذ» ، وكلاهما مسـتقيمٌ في المعنـى؛ فعلـى روايـة «إنْ» يكونُ المرادُ به: أنَّ لامَ المستغاث من أجله إنما تُكسَرُ إذا لم يكن فيـه مكـانَ الظـاهر ضميرٌ، تحرَّزَ بذلك من أن يكونَ المستغاثُ من أجله ضمـيراً، فـإنَّ الـلامَ تُفتَـحُ معـه على العادة في ذلك، كقولك: يا لَزيد لك، وعلى رواية «إذ»: يكـونُ تعليـلاً لكسـر لامِ المستغاث من أجله؛ لكونه ليس بمنادى، فلا يُلحَظُ / فيه وقوعُهُ موقـعَ الضمـيرِ،

(١) شرح ألفية ابن معط ٢/١٠٦١ .

(٢) شرح ألفية ابن معط لوحة (٢٣٣) مخطوط .

فتُفتَحُ كما فُتحت لامُ المستغاث به، وهذا معنىً غيرُ المعنى الذي في رواية «إنْ» والله أعلم .

كَمُلَ المجلّدُ السَّابعُ من «شرح ألفيّة ابن مُعْطٍ» على يد مؤلِّفه المعترِفِ بذنْبِهِ الرَّاجي عفْوَ ربِّهِ أحمدَ بنِ يوسفَ بن مالكٍ المالكيِّ الأندلسيِّ الغَرناطِيِّ، وذلك في المدينة الشريفة على ساكنها أفضلُ الصَّلاة والسَّلام .

والحمدُ للهِ ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلامُ على سيِّدنا محمَّدٍ وآلِهِ وصحبِهِ وسلِّم .

قرأتُ هذا الجزء بحمد الله ومنه، وهو الجزءُ السَّابعُ من شرح ألفية ابن معطٍ، على مؤلفه سيِّدنا وشيخِنا الإمامِ العلامةِ الأستاذِ شهابِ الدين أبي جعفرٍ أحمدَ بنِ يوسفَ بنِ مالكٍ المالكيِّ، مدَّ الله مدَّةَ عمره، في مجالسَ آخرُها في يوم السبت الموفِّي عشرين من شهر الله رجب المحرم سنة اثنتين وسبعين وسبعمائة، وأجازَ لي روايته ورواية ما لَهُ من منقولٍ ومعقولٍ بشرطه المضبوطِ وضبطِهِ المشروطِ. قال ذلك وكتبه: سليمان بن داود المصري، حامداً لله تعالى ومصلياً على نبيه محمد وآله وصحبه ومسلماً .

ما ذكر القاضي الفاضلُ العالمُ العلامةُ جمالُ الدين المذكورُ من القراءة صحيحٌ، وكتبه أحمدُ بنُ يوسفَ بنِ مالكٍ الرعينيُّ المؤلفُ المذكورُ، والحمد لله، والصَّلاةُ على سيِّدنا محمَّدٍ وآله[1].

* * *

(١) كُتب بخط مغاير في الحاشية: « مات أبو جعفر أحمد بن يوسف بن مالك سنة تسع وسبعين وسبعمائة عن سبعين سنة، رحمه الله تعالى » .

الفهارس

دليل الفهارس

١ ـ فهرس الآيات القرآنية

سورة البقرة

سورة آل عمران

سورة النساء

سورة المائدة

سورة الأنعام

سورة الأعراف

سورة الأنفال

سورة التوبة

سورة يونس

سورة هود

سورة يوسف

سورة الرعد

سورة إبراهيم

سورة الحجر

سورة النحل

سورة الإسراء

سورة الكهف

سورة مريم

سورة طه

سورة الأنبياء

سورة الحج

سورة المؤمنون

سورة النور

سورة الفرقان

سورة النمل

سورة القصص

سورة الروم

سورة الأحزاب

سورة سبأ

سورة الصافات

سورة ص

سورة الزمر

سورة الجمعة

سورة الحاقة

سورة نوح

سورة الجن

سورة المزمل

سورة الإنسان

سورة المرسلات

سورة الانشقاق

سورة البروج

سورة الطارق

سورة الفجر

سورة البلد

سورة الليل

سورة التين

سورة الإخلاص

٢ ـ فهرس الأحاديث والآثار

٣ - فهرس أمثال وأقوال العرب

٤ - فهرس الأشعار

القافية	البحر	القائل	الصفحة
		(أ)	
بإيماء	البسيط	-	٤١
بالإعطاء	الخفيف	رجل من طيء	٦١٩
إغراءُ	البسيط	أبو نواس	٥٣٥
أبناؤها	الكامل	الفرزدق	٤٢٣
سفهاؤها	الكامل	-	٤٢٤
فناء	الطويل	مجنون ليلى	٦٩٥
الفداء	الوافر	حسان	٣١٥
		(ب)	
أسبى	الطويل	-	٢٦٠
أصبى	الطويل	أبي الطيب المتنبي	٧٢٢
ذهبا	البسيط	ابن أحمر	٥١٥
كربا	البسيط	-	٥٧٣
غربيا	الوافر	جرير	٥٩٥
النجبا	البسيط	ابن هرمة	٤٨٦
ربا	الكامل	لأعرابي وينسب للراعي النميري	٦٤٦
جدبا	الكامل	=	٦٤٥
حربا	الطويل	طالب بن أبي طالب	٦٥٣
أنيابا	البسيط	أبو زبيد الطائي	٢٧٠
مجابِ	الخفيف	غلفاء بن الحارث	٦٤٢
المواهب	الطويل	-	٣٥٤
بالمتقارب	الطويل	مرداس بن همام	٩٨
صاحب	الطويل	=	٩٨
جانبي	الطويل	=	٩٩

(ف)

(ق)

(ك)

هلكْ	الرمل	-	٣٤
أهاليك	البسيط	-	٥٧٣
مالكِ	الطويل	متمم بن نويرة	٥٩٩
فالدكادك	الطويل	=	٥٩٩
الشركُ	البسيط	زهير	٢٣٢
البرك	البسيط	=	٧١٣
حبك	البسيط	=	٧١٣

(ل)

سيهلْ	الرمل	لبيد	٥١٩
الأجلْ	المتقارب	-	٤٢٧
بجلْ	الطويل	طرفة	٤٩١
مضللا	الطويل	-	٣٤٨
أولى لها	المتقارب	الخنساء	٥٠٤
أطفالها	الكامل	الأعشى	١٧٩
ثاقلا	الطويل	لبيد بن ربيعة	٢٥٠
قبيل	الطويل	أبو حية النميري	٢٧٤
يالا	الوافر	زهير بن مسعود الضبي	٧١٩،٧١٥،٣٥٧
قذالا	الوافر	ذو الرمة	٣٣٣
واحتيالا	الوافر	ذو الرمة	٥٢٦
هلا	الطويل	ليلى الأخيلية	٥١٧
محجلا	الطويل	النابغة الجعدي	٥٧
مخذولا	البسيط	-	٦٢٠
شمالا	المتقارب	أمية بن أبي عائذ	٤٢٨
العقلا	الطويل	-	٤٠٩
عذولا	الخفيف	-	٣٩٥
ذلا	المتقارب	-	١٤٥
أعقلا	الطويل	-	١٩٨

(هـ)

أنصاف الأبيات

٥ ـ فهرس الرجز

٦ ـ فهرس أمثلة النحاة وأساليبهم

٧ - فهرس الأعلام

٨ - فهرس القبائل والطوائف والجماعات

٩ - فهرس الأماكن والبلدان

١٠ - فهرس الكتب الواردة في المتن

١١ - فهرس المصادر والمراجع

- **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة.** لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت٨٠٢هـ)، تحقيق: د. طارق الجنابي، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية - بيروت، ط١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **الأبحاث الجلية في شرح المقدمة الجزولية.** لعلم الدين القاسم بن أحمد بن الموفق اللورقي الأندلسي (ت٦٦١هـ)، مصور عن مخطوطة دار الكتب المصرية برقم: ٢٦٦٠ نحو (بخط ابن إياز) .
- **الإبدال.** لأبي يوسف يعقوب بن السكيت (ت٢٤٤هـ)، تحقيق: د. حسين محمد شرف، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية - القاهرة، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- **أبيات النحو في تفسير البحر المحيط.** تأليف شعاع إبراهيم المنصور، مكتبة دار التراث - مكة المكرمة، ط١ - ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
- **إتحاف الأمجاد فيما يصح به الاستشهاد.** لمحمود شكري الألوسي (ت١٣٤٢هـ)، تحقيق:: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة الإرشاد - بغداد، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر.** للشيخ أحمد بن محمد البنا (ت١١١٧هـ)، تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب - بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة، ط١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **الإحاطة في أخبار غرناطة.** لذي الوزارتين لسان الدين بن الخطيب (ت٧٧٦هـ)، تحقيق: محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط١ - ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .
- **إحكام صنعة الكلام في فنون النثر ومذاهبه في المشرق والأندلس.** لأبي القاسم محمد بن عبد الغفور الكُلاعي الإشبيلي (ت ق ٦ هـ)، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، عالم الكتب - بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **أحكام القرآن.** لأبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي (ت٥٤٣هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية ــ القاهرة، ط١، ١٣٧٨هـ ــ ١٩٥٨م .

- **أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض.** لأبي سعيد الحسن ابن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط١ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **أدب الكاتب.** لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة - ط٢ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **أراجيز العرب.** لمحمد توفيق البكري (ت ١٣٥١هـ)، ط٢، ١٣٤٦هـ .
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب.** لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. مصطفى أحمد النماس، مطبعة المدني ـ القاهرة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- **إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب** (معجم الأدباء). لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت ابن عبد الله الحموي الرومي البغدادي (ت٦٢٦هـ)، دار الفكر ـ دمشق، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- **الأزمنة وتلبية الجاهلية.** لأبي علي محمد بن المستنير قطرب (ت بعد ٢٠٦هـ)، تحقيق: د. حنا جميل حداد، مكتبة المنار - الزرقاء، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **أزهار الرياض في أخبار عياض.** لشهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني (ت١٠٤١هـ)، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة - القاهرة، ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م .
- **الأزهية في علم الحروف.** لعلي بن محمد النحوي الهروي (ت٤١٥هـ)، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق، ط٢ - ١٤٠٢هـ - ١٩٨١م .
- **أساس البلاغة.** لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: عبد الرحيم محمود، دار المعرفة - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- **الاستدراك على سيبويه في الأبنية.** لأبي بكر محمد بن الحسن الزُّبيدي (ت٣٧٩هـ)، تحقيق: د. حنا جميل حداد، دار العلوم للطباعة والنشر - الرياض، ط١ ـ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
- **الاستغناء في أحكام الاستثناء.** لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت٦٨٢هـ)، تحقيق: د. طه محسن، منشورات وزارة الأوقاف العراقية ـ بغداد، مطبعة الإرشاد، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**. لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، مكتبة نهضة مصر - القاهرة .
- **أُسْدُ الغابة في معرفة الصحابة**. لعز الدين بن الأثير الجزري (ت٦٣٠هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور محمد إبراهيم البنا وزميليه، دار الشعب - القاهرة - ١٩٧٠م .
- **أسرار العربية**. لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م .
- **أسماء خيل العرب وأنسابها وذكر فرسانها**. لأبي محمد الحسن بن أحمد الأعرابي (الأسود الغندجاني) (بعد ٤٣٠هـ)، تحقيق: د. محمد علي سلطاني، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨١م .
- **أسماء المغتالين من الأشراف في الجاهلية والإسلام وأسماء من قُتل من الشعراء**. لأبي جعفر محمد بن حبيب البغدادي (ت٢٤٥هـ) تحقيق: عبد السلام هارون = نوادر المخطوطات .
- **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين**. لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني (ت٧٤٣هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد دياب، مطبوعات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١ - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- **الأشباه والنظائر**. لجلال الدين عبد الرحمن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، من مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م
- **الاشتقاق**. لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت٣٢١هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م .
- **اشتقاق أسماء الله**. لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٤٠هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- **أشعار الشعراء الستة الجاهليين**. اختيار أبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ)، دار الفطر - بيروت، ط١ - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- **الأشموني وكتابه منهج السالك إلى ألفية ابن مالك**. للدكتور محمد عبد المجيد الطويل، ط١ - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- **الإصابة في تمييز الصحابة**. للحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، (ومعه الاستيعاب)، دار الكتاب العربي - بيروت .

- **إصلاح المنطق.** لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت (ت٢٤٤هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف ـ القاهرة، ط٤ ـ ١٩٨٧م .
- **الأصمعيات.** اختيار أبي سعيد عبد الملك بن قُريب الأصمعي (ت٢١٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، ط٥، دار المعارف ـ القاهرة .
- **الأصول في النحو.** لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- **الأضداد للسجستاني** = ثلاثة كتب في الأضداد .
- **الأضداد.** لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ـ صيدا ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
- **الأضداد.** لجمال الدين محمد بن بدر الدين المنشي (ت١٠٠١هـ)، تحقيق: د. محمد حسين آل ياسين، منشورات مكتبة الفكر العربي ـ بغداد ١٩٨٥م .
- **أعجب العجب في شرح لامية العرب.** لأبي القاسم محمود بن عمر جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: د. محمد إبراهيم حور، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨، سعد الدين ـ دمشق .
- **إعراب ثلاثين سورة من القرآن.** لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ)، بيروت دار ومكتبة الهلال، ١٩٨٥ .
- **إعراب الحديث النبوي.** لمحب الدين أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور حسن موسى الشاعر، دار المنارة ـ جدة، ط٢ ـ ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .
- **إعراب الحماسة.** لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، مصور عن مخطوطة مكتبة يني جامع بتركيا تحت رقم: ٩٦٦ .
- **إعراب القرآن.** لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب ـ بيروت، ط٢ ـ ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- **إعراب القراءات السبع وعللها.** لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمذاني النحوي الشافعي (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط١ ـ ١٤١٣ ـ ١٩٩٢م .

- **إعراب القراءات الشواذ.** لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب - بيروت، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- **إعراب لامية الشنفرى.** لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: محمد أديب عبد الواحد جمران، المكتب الإسلامي - دمشق، ط٤ - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- **الأعلام.** لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين - بيروت، ط٧ - ١٩٨٦م.
- **إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء.** لمحمد راغب الطباخ الحلبي (ت١٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد كمال، دار القلم العربي - حلب، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- **الإعلام بتاريخ أهل الإسلام.** لأبي بكر بن أحمد بن قاضي شهبة (ت٨٥١هـ)، مصور عن مخطوطة دار الكتب المصرية برقم: ٣٩٢.
- **الأغاني.** لأبي الفرج علي بن الحسين الأصفهاني (ت٣٥٦هـ)، إحياء التراث العربي مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية - ١٣٥٧هـ - ١٩٧٤م.
- **الإغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني.** لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، مصور عن مخطوطة مكتبة شهيد علي بتركيا.
- **الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح.** لأبي الحسين بن الطراوة السبتي المالقي (ت٥٢٨هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور عياد بن عيد الثبيتي، دار التراث - مكة المكرمة، ط١ - ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب.** لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقي (ت٤٨٧هـ)، تحقيق: الأستاذ سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٣ - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- **أفعل من كذا.** لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي (ت٣٥٦هـ)، تحقيق: محمد الفاضل بن عاشور، نشر وتوزيع مؤسسة ع بن عبد الله - تونس، ١٩٧٢م.
- **الأفعال.** لأبي القاسم علي بن جعفر السعدي المعروف بابن القطاع (ت٥١٥هـ)، عالم الكتب - بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- **الأفعال.** لأبي عثمان سعيد بن محمد المعافري السرقسطي (ت بعد ٤٠٠ هـ)، تحقيق: د. حسين محمد شرف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١ - ١٣٩٥-١٤١٣هـ.

- **الأفعال.** لمحمد بن عمر بن عبد العزيز المعروف بابن القوطية (ت٣٦٧هـ)، تحقيق: علي فودة، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط٢، ١٩٩٣م .
- **الاقتضاب في شرح أدب الكتاب.** لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد البطليوسي (ت٥٢١هـ)، تحقيق: مصطفى السقا و د. حامد عبد المجيد، الهيئة العامة المصرية للكتاب - القاهرة ١٩٨١م .
- **اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر.** لأبي جعفر أحمد بن يوسف الرعيني الغرناطي (ت٧٧٩هـ)، تحقيق: عبد الله حامد النمري (رسالة ماجستير) مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى - مكة المكرمة ١٤٠١ - ١٤٠٢هـ / ١٩٨١ - ١٩٨٢م .
- **الإقناع في القراءات السبع.** لأبي جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري ابن الباذش (ت٥٤٠هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، دار الفكر - دمشق، ط١ - ١٤٠٣هـ .
- **إكمال الإعلام بتثليث الكلام.** لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الجياني (ت٦٧٢هـ) تحقيق سعد حمدان الغامدي، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط١ - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- **إكمال المُعلِم على صحيح مسلم.** للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت٥٤٤هـ) (رسالة دكتوراه) بجامعة أم القرى عام ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
- **ألف باء.** لأبي الحجاج يوسف بن محمد البلوي (ت٦٠٤هـ)، عالم الكتب - بيروت .
- **ألفية ابن مالك في النحو والصرف.** لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الجياني (ت٦٧٢هـ)، مكتبة القاهرة .
- ألفية ابن معط = الدرة الألفية .
- **ألقاب الشعراء.** لأبي جعفر محمد بن حبيب البغدادي (ت٢٤٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون = نوادر المخطوطات .
- **أمالي ابن الشجري.** لأبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة الحسني المعروف بابن الشجري (ت٥٤٢هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- **أمالي الزجاجي.** لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٤٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل - بيروت، ط٢ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

- **أمالي السهيلي**. لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت٥٨١هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة ــ القاهرة، ط١ ــ ١٣٩٠هـ ــ ١٩٧٠م .
- **أمالي القالي**. إسماعيل بن القاسم أبي علي القالي البغدادي (ت٣٥٦هـ)، الهيئة المصرية للكتاب ـ القاهرة ١٩٧٥م .
- **الأمثال**. لأبي عُبيد القاسم ين سلام (ت٢٢٤هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث ـ دمشق، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ــ مكة المكرمة، ط١ ـ ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .
- **الأمثال العربية دراسة تاريخية تحليلية**. للدكتور عبد المجيد قطامش، دار الفكر ــ دمشق، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .
- **إنباء الغُمر بأبناء العمر**. لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: د. حسن حبشي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ــ القاهرة، ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م .
- **إنباه الرواة على أنباه النحاة** . لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي ـ القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية ــ بيروت، ط١ ـ ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
- **الانتصار لسيبويه على المبرد**. لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي (ت٣٣٢هـ)، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٦هـ ــ ١٩٩٦م. ومصور مخطوطة تيمور برقم: ٧٠٥ .
- **الإنصاف في مسائل الخلاف** . لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ـ صيدا، ١١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**. لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل ــ بيروت، ط٥، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م .
- **الأيام والليالي والشهور**. لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتب الإسلامية ودار الكتاب المصري ــ القاهرة، ط٢، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .

- **إيضاح الشعر .(أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب).** لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **إيضاح شواهد الإيضاح.** لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي (ق ٦هـ)، تحقيق: د. محمد بن محمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م
- **الإيضاح العضدي.** لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، دار العلوم - الرياض، ط٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- **الإيضاح في شرح المفصل.** لأبي عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: د. موسى بناي العليلي، منشورات وزارة الأوقاف العراقية ـ بغداد، مطبعة العاني .
- **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون.** لإسماعيل باشا البغدادي (ت١٣٣٩هـ)، مصور عن طبعة استانبول ١٩٤١هـ .
- **البارع في علم العروض.** لأبي القاسم علي بن جعفر بن القطاع (ت٥١٥هـ)، تحقيق د. أحمد محمد عبد الدايم، المكتبة الفيصلية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **البارع في اللغة.** لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي (ت٣٥٦هـ)، تحقيق: هاشم الطعان، ساعدت جامعة بغداد على نشره، مكتبة النهضة - بغداد، دار الحضارة العربية - بيروت، ط١، ١٩٧٥م .
- **بحر العوّام فيما أصاب فيه العوامّ.** لرضي الدين محمد بن إبراهيم بن يوسف الحنفي التاذفي الحلبي (ت٩٧١هـ)، تحقيق أستاذنا الدكتور شعبان صلاح ، دار الثقافة العربية - القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- **البحر المحيط.** لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، دار الفكر - بيروت، ط٢ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- **بدائع الزهور في وقائع الدهور.** لمحمد بن أحمد بن إياس الحنفي (ت٩٣٠هـ)، تحقيق: محمد مصطفى، الهيئة العامة المصرية للكتاب - القاهرة، ط٢ - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- **برنامج الوادي آشي.** محمد بن جابر بن محمد الوادي آشي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨١م .

- **البسيط في شرح جمل الزجاجي**. لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله الإشبيلي السبتي (ت٦٨٨هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .
- **البغال** = رسائل الجاحظ .
- **بغية الآمال في معرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال**. لأبي جعفر أحمد بن يوسف بن يعقوب اللبلي الفهري (ت٦٩١هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد، منشورات معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
- **بغية الرائد فيما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد**. للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت٥٤٤هـ)، تحقيق: صلاح الدين الإدلبي وآخرين - وزارة الأوقاف المغربية - الرباط، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- **بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس**. لأحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة الضبي (ت٥٩٩هـ)، دار الكتاب العربي - القاهرة، ١٩٦٧م .
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**. للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - صيدا .
- **البلغة في تاريخ أئمة النحو واللغة**. لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي (ت٨١٧هـ)، تحقيق: محمد المصري، منشورات مركز المخطوطات والتراث - الكويت، ط١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **البيان في غريب إعراب القرآن**. لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، الهيئة العامة المصرية للكتاب - القاهرة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- **البيان والتبيين**. لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط٥ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **تأويل مشكل القرآن**. لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث - القاهرة، ط٣ - ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
- **تاج العروس من جواهر القاموس**. لمحب الدين محمد مرتضى الحسيني الواسطي الزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق: علي شيري، دار الفكر - بيروت، ط١ - ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

- **تاريخ الأدب العربي** لكارل بوكلمان، ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار، والدكتور رمضان عبد التواب والدكتور السيد يعقوب بكر، دار المعارف - القاهرة، ١٩٨٣م .
- **تاريخ الأدب العربي**. للدكتور عمر فروخ، دار العلم للملايين ـ بيرون، ط١ ـ ١٩٨٣م .
- **تاريخ بغداد**. للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت .
- **تاريخ علماء المستنصرية**. للدكتور ناجي معروف، ط٣، مؤسسة دار الشعب، القاهرة ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .
- **تاريخ عمر بن الخطاب** رَضِيَ اللهُ عَنْهُ . لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: أسامة عبد الكريم الرفاعي .
- **تاريخ قضاة الأندلس**. لأبي الحسن علي بن عبد الله بن الحسن النُباهي المالقي (ت نهاية القرن الثامن الهجري)، منشورات دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .
- **تاريخ مدينة دمشق**. للحافظ المؤرخ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي (ت٥٧١هـ)، مخطوطة المكتبة الظاهرية بدمشق.
- **التبصرة والتذكرة**. لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري (ق ٤ هـ)، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- **تبصير المنتبه بتحرير المشتبه**. لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، المكتبة العلمية - بيروت .
- **التبيان في إعراب القرآن**. لأبي البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ـ القاهرة، ١٩٧٦م .
- **التبيان في شرح ديوان أبي الطيب المتنبي** المنسوب إلى العكبري، تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة - بيروت .

- **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين.** لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- **تحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن.** لأبي جعفر أحمد بن يوسف الرعيني الغرناطي (ت٧٧٩هـ)، تحقيق: د. علي حسين البواب، دار المنارة — جدة، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **التحفة الشافية في شرح الكافية.** إبراهيم بن ثابت الطائي النيلي البغدادي (القرن٧هـ)، مصور عن مخطوطة شستربتي برقم: ٣٦٣١ .
- **تحفة القادم.** لأبي عبد الله محمد بن الأَبَّار القضاعي البلنسي (ت٦٥٨هـ)، تحقيق: د.إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط١ - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- **التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة.** لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ)، عني بنشره وطبعه أسعد طرابزوني الحسني، مكتبة ابن الجوزي - الدمام .
- **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد.** لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت٧٦١)، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي - بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- **التخمير** = شرح المفصل .
- **تذكرة الحفاظ.** لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- **تذكرة النحاة.** لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- **التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة.** لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت٦٧هـ)، دار الريان للتراث — القاهرة، ط٢ — ١٤٠٧هـ — ١٩٨٧م.
- **التذييل والتكميل في شرح التسهيل.** لأبي حيان أثير محمد بن يوسف الأندلسي (٧٤٥هـ)، مصور عن مخطوطة الأسكوريال.
- **تفسير غريب القرآن.** لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

- **تفسير غريب ما في كتاب سيبويه**. لأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني (ت٢٥٥هـ)، تحقيق أستاذنا الدكتور محسن سالم العميري، المكتبة التجارية ـ مكة المكرمة، ط١، ١٤١هـ ـ ١٩٩٣م .
- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**. لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، منشورات وزارة الثقافة ـ القاهرة، دار الكتاب العربي ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م .
- **تصحيح الفصيح**. لعبد الله بن جعفر بن درستويه النحوي (ت٣٤٧هـ)، مصور عن مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت بالمدينة المنورة، برقم: ٧٩/ ٤١٠ .
- **التصريح على التوضيح**. لخالد بن عبد الله الزهري (ت٩٠٥هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة .
- **التعليقات الوفية بشرح الدرة الألفية**. لأبي بكر جمال الدين محمد بن أحمد الشريشي (ت٦٨٥هـ)، مصور عن مخطوطة مكتبة لاله لي بتركيا تحت رقم: ٣٢٨١ .
- **التعليقة على كتاب سيبويه**. لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. عوض القوزي، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م .
- **تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي**. اختصار أبي المرشد سليمان بن علي المعري (ت هـ)، تحقيق: د. مجاهد محمد محمود الصواف، ود. محسن غياض عجيل، دار المأمون ـ دمشق، ١٩٩هـ ـ ١٩٧٩م . منشوارت جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة .
- **تفسير أسماء الله الحسنى**. لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت٣١١هـ)، تحقيق: أحمد يوسف الدقاق، دار الثقافة العربية ـ دمشق ط٥ ـ ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م .
- **تقريب المقرب في النحو**. لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: محمد جاسم الديلمي، دار الندوة الجديدة ـ بيروت، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
- **التكملة**. لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، بغداد، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م .
- **التكملة لكتاب الصلة**. لأبي عبد الله محمد بن الأبار القُضاعي البلنسي (ت٦٥٨هـ)، نشره عزت العطار الحسيني، مطبعة السعادة بمصر، ١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٥م.

• **التكملة لوفيات النقلة** . لزكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت٦٥٦هـ)، تحقيق د.بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠١هـ — ١٩٨١م .

• **التكملة والذيل والصلة** لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية. للحسن بن محمد بن الحسن الصغاني (ت٦٥٠هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، وعبد العليم الطحاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ القاهرة ١٩٧٠م .

• **التكملة والذيل والصلة لما فات صاحب القاموس من اللغة**. للسيد محمد مرتضى الزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ) تحقيق: د. ضاحي عبد الباقي ومصطفى حجازي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .

• **التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري**. لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: أحمد ناجي القيسي، وخديجة الحديثي، وأحمد مطلوب، مطبعة العاني ـ بغداد، ط١ ـ ١٣٨١هـ ـ ١٩٦٢م .

• **التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه**. لأبي عُبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري (ت٤٣٢هـ)، مطبوع مع الأمالي .

• **التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح**. لأبي محمد عبد الله بن بري (ت٥٨٢هـ)، تحقيق: مصطفى حجازي، الهيئة العامة المصرية للكتاب ـ القاهرة، ط١ ـ ١٩٨٠م .

• **التنبيهات**. لعلي بن حمزة البصري (ت٣٧٥هـ)، تحقيق: الأستاذ عبد العزيز الميمني، دار المعارف ـ القاهرة، ١٩٧٧م .

• **تهذيب إصلاح المنطق**. صنعة أبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت٥٠٢هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة — بيروت، ط١ ـ ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .

• **تهذيب الألفاظ** = كنز الحفاظ .

• **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**. لجمال الدين أبي الحجاج يوسف المِزِّي (ت٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١، ١٤٠٢ ـ ١٤١٣هـ / ١٩٨٢ ـ ١٩٩٢م .

• **تهذيب اللغة**. لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري الهروي (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون وآخرين، الدار المصرية العامة للتأليف والترجمة — القاهرة ١٣٨٤هـ — ١٩٦٤م .

- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك.** لحسين بن قاسم المرادي المعروف بابن أم قاسم (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية ـ القاهرة .
- **التوطئة.** لأبي علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الشلوبين (ت٦٤٥هـ)، تحقيق: يوسف أحمد المطوع، دار التراث العربي ـ القاهرة ١٣٧٣هـ .
- **الثقات.** للحافظ محمد بن حبان بن أحمد بن أبي حاتم التميمي البستي (ت٣٥٤هـ)، دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن ـ الهند ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.
- **ثلاثة كتب في الأضداد.** للأصمعي والسجستاني وابن السكيت، تحقيق: د. أوغست هفنر، دار الكتب العلمية ـ بيروت .
- **ثمار القلوب في المضاف والمنسوب.** لأبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي النيسابوري (ت٤٢٩هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف ـ القاهرة ـ ١٩٨٥م .
- **الجامع الصغير لأحاديث البشير النذير.** لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، طبعة مصطفى البابي الحلبي ـ القاهرة، ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م .
- **الجامع لأحكام القرآن.** لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت٦٧١هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م، وطبعة دار الكتب المصري ١٣٥٣هـ ـ ١٩٣٥م .
- **جذوة الاقتباس في ذكر مَن حل من الأعلام بمدينة فاس.** لأبي العباس أحمد بن محمد المكناسي ابن القاضي (ت١٠٢٥هـ)، دار المنصور للطباعة والوراقة ـ الرباط ١٩٧٣م .
- **الجرح والتعديل.** لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ)، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن ـ الهند ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٣م .
- **الجرح والتعديل.** للحافظ أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ)، بمجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن ـ الهند، ط١، ١٣٧٢هـ ـ ١٩٥٣م.
- **الجمل في النحو.** لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٤٠هـ)، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، دار الأمل ـ إربد، ط٢ ـ ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

- **جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام.** لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي (أوائل القرن الرابع الهجري) حققه د. محمد علي الهاشمي، دار القلم ـ دمشق، ط١ ـ ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
- **جمهرة الأمثال.** لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت٣٨٢هـ)، دار الجيل ـ بيروت، ط٢ ـ ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .
- **جمهرة أنساب العرب.** لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت٤٥٦هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف ـ القاهرة، ١٩٨٢م .
- **جمهرة اللغة.** لأبي بكر محمد بن الحسين بن دريد (ت٣٢١هـ)، تحقيق: د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين ـ بيروت، ط١ ـ ١٩٨٧م .
- **جنى الجنتين في تمييز نوعي المثنيين.** لمحمد أمين بن فضل الله بن محب الله بن محمد المحبي (ت١١١١هـ)، منشورات دار الآفاق الجديدة ـ ط١ ـ ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م .
- **الجنى الداني في حروف المعاني.** للحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، والأستاذ نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة ـ بيروت، ط٢ ـ ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
- **جواهر الأدب في معرفة كلام العرب.** لعلاء الدين علي بن محمد بن علي الإربلي (ت٧٤١هـ)، تحقيق: د. حامد أحمد نيل، مكتبة النهضة المصرية ـ القاهرة، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .
- **الجيم.** لأبي عمرو إسحاق بن مرار الشيباني (ت٢٠٥هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين، مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ القاهرة ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م .
- **ابن الحاج النحوي.** لأستاذنا الدكتور حسن موسى الشاعر، دار القلم ـ دمشق، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
- **حاشية الصبان على شرح الأشموني،** بحاشية الشرح .
- **حاشية الشيخ ياسين العُليمي على شرح التوضيح.** مطبوعة مع شرح التصريح .
- **الحجة في القراءات السبع.** للحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق ـ بيروت، القاهرة، ط٢ ـ ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م .
- **حجة القراءات.** لأبي زُرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (ت بعد ٤٠٣هـ)، تحقيق: الأستاذ سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٣ ـ ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .

- **الحجة للقراء السبعة.** لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث ـ دمشق، ط١ ـ ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .
- **الحديث النبوي في الشعر العربي** للدكتور محمود فجال،مطبوعات نادي أبها الثقافي.
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة. لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م .
- **الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل.** لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد البطليوسي (ت٥٢١هـ)، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعُّودي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية ـ دار الرشيد للنشر ١٩٨٠م .
- **الحلل في شرح أبيات الجمل.** لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد البطليوسي (ت٥٢١هـ)، تحقيق: د. مصطفى إمام، مطبعة الدار المصرية ـ القاهرة، ط١، ١٩٧٩م.
- **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء.** للحافظ أبي نُعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط١، ١٣٥١هـ ـ ١٩٣٣م .
- **الحماسة البصرية.** لصدر الدين علي بن الحسن البصري (ت٦٥٩هـ)،تحقيق: د. مختار الدين أحمد، عالم الكتب ـ بيروت ، ط٣ ـ ١٤٠٣هـ ـ١٩٨٣م .
- **الحماسة.** لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي (ت٢٣١هـ)، تحقيق: د. عبد الله عبد الرحيم عسيلان، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ الرياض، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨٩م.
- **الحماسة.** لأبي عبادة الوليد بن عُبيد البحتري (ت٢٨٤هـ)، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط٢ ـ ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م .
- **حواشي المفصل.** لأبي علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الشلوبين (ت٦٤٥هـ)، تحقيق: حماد محمد الثمالي (رسالة ماجستير) مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .
- **الحيوان.** لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي ـ بيروت .
- **الخاطريات.** لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ط١ ـ ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .

- خزانة الأدب وغاية الأرب. لتقي الدين أبي بكر بن علي بن عبد الله بن حَجَّة الحموي (ت٨٣٧هـ)، دار ومكتبة الهلال - بيروت، ط٢، ١٩٩١م .
- **خزانة الأدب وغاية الأرب**. لتقي الدين أبي بكر بن علي بن عبد الله بن حجة الحموي (ت٨٣٧هـ) القاهرة، بولاق ١٢٩١م .
- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**. لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط٣، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
- **الخصائص**. لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي - بيروت، مصور عن طبعة دار الكتب المصري ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م .
- **خطاب الماردي ومنهجه في النحو**. لأستاذنا الدكتور حسن موسى الشاعر، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، (العددان: ٧٩، ٨٠) رجب - ذو الحجة ١٤٠٨هـ .
- **خَلْقُ الإنسان**. لأبي محمد ثابت بن أبي ثابت اللغوي (ت ق ٣هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، الكويت - ١٩٦٥م .
- **الدارس في تاريخ المدارس**. لعبد القادر بن محمد النعيمي (ت٩٢٧هـ)؛ تحقيق: جعفر الحسني، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة .
- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**. لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم – دمشق، ط١، ١٤٠٦-١٤١١هـ / ١٩٨٦-١٩٩١م .
- **الدر المنتخب في تاريخ حلب**. لأبي الحسن علاء الدين علي بن محمد بن سعد بن محمد المعروف بابن خطيب الناصرية (ت٨٤٣هـ)،مصور عن نسخة الأحمدية بحلب تحت رقم: ١٢١٤ .
- **الدرة الألفية في علم العربية**. لأبي الحسين يحيى بن عبد المعطي (ت٦٢٨هـ)، تحقيق: د. ك. ف. زيتر ستين، ليبزج ١٣١٧هـ - ١٩٠٠م .
- **درة الحجال في أسماء الرجال**. لأبي العباس أحمد بن محمد المكناسي ابن القاضي (ت١٠٢٥هـ)، تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث - القاهرة، المكتبة العتيقة – تونس، ط١، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .
- **درة الغواص في أوهام الخواص**. لأبي محمد القاسم بن علي الحريري (ت٥١٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة نهضة مصر - القاهرة ١٩٧٥م .

- **درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة.** تحقيق: د. محمد كمال الدين عز الدين علي، عالم الكتب - بيروت، ط١ - ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م. (مطبوع بعنوان المقريزي وكتابه درر العقود..)
- **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة.** لشهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن - الهند، ط١، ١٣٥٠هـ، وطبعة دار الكتب الحديثة - القاهرة بتحقيق: محمد سيد جاد الحق، ط٢، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م .
- **الدرر اللوامع على همع الهوامع.** للفاضل الرحالة أحمد بن الأمين الشنقيطي (ت١٣٣١هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **الدرر المبثثة في الغرر المثلثة.** لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت٧١١هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور سليمان إبراهيم العايد، المكتبة التجارية - مكة المكرمة .
- **الدليل الشافي على المنهل الصافي.** لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغردي بردي (ت٨٧٤هـ)، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة .
- **الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب.** لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن فرحون (ت٧٩٩هـ) تحقيق: د. محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث - القاهرة، ١٩٧٢ .
- **ديوان الأبيرد الرياحي** = شعراء أمويون .
- **ديوان أبي الأسود الدؤلي.** تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، مكتبة النهضة - بغداد، ط٢ - ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .
- **ديوان أعشى بني مازن** (الكذاب الحرمازي) = الصبح المنير .
- **ديوان أعشى همدان.** تحقيق: الدكتور حسن عيسى أبو ياسين، دار العلم للطباعة والنشر - الرياض، ط١ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- **ديوان الأعشى الكبير** ميمون بن قيس. تحقيق: د. محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٧ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- **ديوان امرئ القيس.** تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف - القاهرة، ط٤ - ١٩٨٤م .

- **ديوان أوس بن حجر.** تحقيق: د. محمد يوسف نجم، دار صادر ـ بيروت، ط٣ ـ ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م .
- **ديوان بني بكر في الجاهلية والإسلام.** جمع وتحقيق: الدكتور عبد العزيز نبوي، دار الزهراء للنشر ـ القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م .
- **ديوان تأبط شراً.** جمع وتحقيق: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي ـ ط١ ـ ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .
- **ديوان تميم بن أبيٍّ بن مقبل العجلاني.** تحقيق: د. عزة حسن، دمشق، ط١، ١٣٨١هـ ـ ١٩٦٢م .
- **ديوان توبة بن الحميِّر.** تحقيق: خليل إبراهيم العطية، مطبعة الإرشاد ـ بغداد، ١٣٧٨هـ ـ ١٩٦٨م .
- **ديوان جرير.** تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف ـ القاهرة، ط٣ ـ ١٩٨٦م
- **ديوان حسان بن ثابت.** تحقيق: د. وليد عرفات، دار صادر ـ بيروت ـ ١٩٧٤م .
- **ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت** (ت٢٤٦هـ)، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط١ ـ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
- **ديوان حُميد بن ثور الهلالي.** صنعة الأستاذ عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية ـ القاهرة، ١٣٧١هـ ـ ١٩٥١م .
- **ديوان الخرنق بنت بدر بن هفان.** تحقيق: الدكتور حسين نصار، مطبعة دار الكتب ـ القاهرة، ١٩٦٩م .
- **ديوان الخنساء بشرح أبي العباس ثعلب** (ت٢٩١هـ)، تحقيق: د. أنور أبو سويلم، دار عمار ـ عمَّان، ط١ ـ ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م .
- **ديوان أبي دهبل الجمحي.** (رواية أبي عمرو الشيباني) تحقيق: عبد العظيم عبد المحسن، مطبعة القضاء ـ النجف، ط١، ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م .
- **ديوان ذي الرمة.** بشرح أبي نصر الباهلي، ورواية أبي العباس ثعلب، تحقيق: د. عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، ط٤ ـ ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م . وتحقيق كارليل هنري هيس، مطبعة كمبريج ـ ١٣٣٧هـ ـ ١٩١٩م .
- **ديوان رؤبة بن العجاج.** تحقيق: وليم بن الورد البروسي، منشورات دار الآفاق الجديدة ـ بيروت، ط٢ ـ ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .

- **ديوان الراعي النميري**. تحقيق: راينهرت فايبرت، إصدار المعهد الألماني للأبحاث الشرقية - بيروت، نشر: فرانتس شتاينر بفيسبادن ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- **ديوان أبي زُبيد الطائي** = شعراء إسلاميون .
- **ديوان زيد الخيل الطائي** = شعراء إسلاميون .
- **ديوان سويد بن أبي كاهل اليشكري**. تحقيق مها قنوت، دمشق . وأيضاً ضمن (ديوان بني بكر في الجاهلية)
- **ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني**. تحقيق: صلاح الدين الهادي، دار المعارف ـ القاهرة، ١٩٧٧م .
- **ديوان أبي طالب** = غاية المطالب .
- **ديوان طرفة بن العبد بشرح الأعلم الشنتمري**. تحقيق: درية الخطيب، ولطفي الصقال، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- **ديوان أبي الطيب المتنبي** = التبيان في شرح الديوان .
- **ديوان العباس بن مرداس السُّلمي**. تحقيق: د. يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١ - ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .
- **ديوان عبد الله بن رواحة**. تحقيق: د. وليد قصاب، دار الرياض ـ الرياض، ط٢ ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- **ديوان عَبيد بن الأبرص**. تحقيق: د. حسين نصار، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة، ط١ - ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م .
- **ديوان العجاج**. برواية وشرح عبد الملك بن قُريب الأصمعي (ت٢١٦هـ)، تحقيق: د.عزة حسن، مكتبة دار الشرق - بيروت ١٩٧١م .
- **ديوان عدي بن زيد العبادي** . تحقيق: محمد جبار المعيبد، دار الجمهورية ـ بغداد، ١٩٧٥م .
- **ديوان العرجي برواية ابن جني**. تحقيق: خضر الطائي ورشيد العبيدي، الشركة الإسلامية للطباعة والنشر - بغداد، ط١، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م .
- **ديوان علقمة الفحل**. بشرح الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ)، تحقيق: لطفي الصقال ودرية الخطيب، دار الكتاب العربي - حلب، ط١ - ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .

- **ديوان علي بن أبي طالب** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . جمع وترتيب: عبد العزيز كرم، مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م .
- **ديوان عمر بن أبي ربيعة.** تحقيق: وشرح محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع .
- **ديوان عنترة العبسي.** تحقيق: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، ط٢ ـ ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
- **ديوان الفرزدق.** دار بيروت للطباعة والنشر ـ بيروت ـ ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .
- **ديوان القتّال الكلابي.** تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة ـ بيروت، ١٣٨١هـ ـ ١٩٦١م .
- **ديوان القطامي.** تحقيق: إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب، دار الثقافة ـ بيروت، ط١، ١٩٦٠م .
- **ديوان قيس بن الخطيم.** تحقيق: د. ناصر الدين الأسد، دار صادر ـ بيروت، ط٢ ـ ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م .
- **ديوان أبي قيس صيفي بن الأسلت.** جمع وتحقيق: د. حسن محمد باجودة، مكتبة دار التراث ـ القاهرة، بدون .
- **ديوان كثير عَزَّة.** تحقيق: د. إحسان عباس، دار الثقافة ـ بيروت ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.
- **ديوان لبيد بن ربيعة** = شرح ديوان لبيد .
- **ديوان ليلى الأخْيَلِيَّة.** جمع وتحقيق: خليل إبراهيم العطية، وجليل العطية، دار الجمهورية ـ بغداد، ط٢ ـ ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م .
- **ديوان شعر المتلمس الضبعي.** رواية الأثرم وأبي عُبيدة، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية ـ القاهرة، ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م .
- **ديوان متمم بن نويرة** = مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعي .
- **ديوان مجنون ليلى.** جمع وتحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مكتبة مصر ـ القاهرة، ١٩٧٩م.
- **ديوان المخبل السعدي** = شعراء مقلون .
- **ديوان المسيب بن علس** = الصبح المنير .

- **ديوان المعاني**. لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت٣٨٢هـ)، عالم الكتب - بيروت .
- **ديوان النابغة الجعدي**. تحقيق: عبد العزيز رباح، المكتب الإسلامي - دمشق، ط١ - ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .
- **ديوان النابغة الذبياني**. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف - القاهرة، ط٢ - ١٩٨٥م .
- **ديوان أبي النجم العجلي**. صنعة علاء الدين آغا، مطبوعات النادي الأدبي - بالرياض، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- **ديوان أبي نُواس**. تحقيق: أحمد عبد المجيد الغزالي، دار الكتاب العربي - بيروت، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .
- **الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة**. لأبي الحسن علي بن بسام الشنتريني (ت٥٤٢هـ)تحقيق:: د. إحسان عباس، دار الثقافة - بيروت ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- **الذيل التام على دول الإسلام**. لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ)، تحقيق: حسن إسماعيل مروة، مكتبة دار العروبة - الكويت، دار ابن العماد - بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- **ذيل الدرر الكامنة**. لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: د. عدنان درويش، معهد المخطوطات العربية - القاهرة، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .
- **الذيل على العبر في خبر من غبر**. لولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٢٦هـ)، تحقيق: صالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١ - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
- **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**. لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري المراكشي (ت٧٠٣هـ)، تحقيق: محمد بن شريفة (السفر الأول)، دار الثقافة - بيروت .
- **ربط الشوارد في حل الشواهد**. لرضي الدين محمد بن إبراهيم بن يوسف الحنفي التاذفي الحلبي (ت٩٧١هـ)، تحقيق أستاذنا الدكتور شعبان صلاح ، دار الثقافة العربية، القاهرة، ط١ - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .

- **الرد على الزجاج في مسائل أخذها على ثعلب.** لأبي منصور موهوب بن أحمد بن محمد الجواليقي (ت٥٤٠هـ) .
- **رسائل الجاحظ.** لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ت(٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ، ط١ ـ ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م .
- **رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة.** لأحمد بن القاسم العبَّادي (ت٩٩٤هـ)، تحقيق: د. محمد حسن عواد، دار الفرقان ـ عمَّان، ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
- **رسالة في توجيه النصب في إعراب فضلاً ولغةً وخلافاً وأيضاً وهلمَّ جراً.** لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور حسن موسى الشاعر، عمان ـ الأردن، ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .
- رسالة مسهب. لأبي الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ) (ضمن نفح الطيب) .
- **رصف المباني في حروف المعاني.** لأحمد بن عبد النور المالقي (ت٧٠٢هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم ـ دمشق، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- **رفع الحجاب عن تنبيه الكتّاب.** لأبي جعفر أحمد بن يوسف الرعيني الغرناطي (ت٧٧٩هـ)، مصور عن مخطوطة المكتبة الوطنية بباريس تحت رقم: ٤٤٥٢ .
- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني.** لأبي الفضل شهاب الدين محمود بن عبد الله الألوسي البغدادي (ت١٢٧٠هـ)، إدارة الطباعة المنيرية ـ القاهرة .
- **الروض الأنف في شرح السيرة النبوية** (لابن هشام) . لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت٥٨١هـ)، تحقيق: عبد الرحمن الوكيل، دار الكتب الحديثة ـ القاهرة، ط١، ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م .
- **الروض المعطار في خبر الأقطار.** (ت٧٢٧هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، ط٢ ـ ١٩٨٤م ، مكتبة لبنان ـ بيروت .
- **رياض الصالحين.** لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط، إدارة إحياء التراث الإسلامي ـ الدوحة ١٩٨٣م .
- **الزاهر في معاني كلمات الناس.** لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١ ـ ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م .

- **السبعة في القراءات**. لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد (ت٣٢٤هـ)، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعراف ـ القاهرة ، ط٣ ـ ١٩٨٨م .
- **سجع الحَمام في حِكَم الإمام**. جمع وضبط علي الجندي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ومحمد يوسف المحجوب، مكتبة الأنجلو المصرية ـ القاهرة ١٩٧٦م .
- **سر صناعة الإعراب**. لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم ـ دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- **سَرحُ العيون في شرح رسالة ابن زيدون**. لجمال الدين بن نباتة المصري (ت٧٦٨هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ـ صيدا، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
- **سِفر السعادة وسفير الإفادة**. لأبي الحسن علم الدين علي بن محمد السخاوي (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ دمشق، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
- **سِقط الزَّند**. لأبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي المعري (ت٤٤٩هـ)، دار صادر ـ بيروت ١١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .
- **السلوك لمعرفة دول الملوك**. لأحمد بن علي المقريزي (ت٨٤٥هـ)، تحقيق: د. محمد مصطفى زيادة، ود. سعيد عبد الفتاح عاشور، لجنة التأليف والترجمة ـ القاهرة، ١٩٥٧ ـ ١٩٧٣م .
- **سنن الترمذي**. لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وزملاؤه، مصطفى البابي الحلبي وشركاه ـ القاهرة، ط٢ ـ ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.
- **سنن أبي داود**. لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥هـ)، دار الباز ـ مكة المكرمة .
- **سنن ابن ماجة**. لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة العلمية ـ بيروت .
- **سنن النسائي**.
- **سهم الألحاظ في وهم الألفاظ**. لابن الحنبلي الحلبي (ت٩٧١هـ)، تحقيق: د. صالح الضامن، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٢ ـ ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

- **سيبويه إمام النحاة في آثار الدارسين خلال اثني عشر قرناً**. للدكتور كوركيس عواد، مطبوعات المجمع العلمي العراقي - ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- **سير أعلام النبلاء**. لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومجموعة من الباحثين، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **السيرة النبوية**. لأبي محمد عبد الملك بن هشام (ت٢١٣هـ) تقريباً، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة - بيروت .
- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**. لعبد الحي بن أحمد بن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير - دمشق، ط١، ١٤٠٦ - ١٤١٢هـ / ١٩٨٦ - ١٩٩٢م
- **شرح أبيات إصلاح المنطق**. لأبي محمد يوسف بن الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي النحوي (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: ياسين محمد السواس، الدار المتحدة - دمشق، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .
- **شرح أبيات سيبويه**. لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: د. محمد علي سلطاني، دار المأمون - دمشق، ١٩٧٩م .
- **شرح أبيات مغني اللبيب**. لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث - دمشق، ١٩٧٩م .
- **شرح أسماء الله الحسنى**. للإمام فخر الدين محمد بن عمر الخطيب الرازي (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الكتاب العربي - بيروت، ط١ - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- **شرح أشعار الهذليين**. صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري (ت٢٧٥هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مراجعة محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة - ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م .
- **شرح ألفية ابن مالك للأشموني**. علي بن محمد بن عيسى (أول القرن العاشر)، ومعه حاشية الصبان، مطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة .
- **شرح ألفية ابن مالك للشّاطبي** = المقاصد الشّافية .

- **شرح ألفية ابن مالك.** لقاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل المصري (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠، دار التراث ـ القاهرة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- **شرح ألفية ابن مالك للمرادي** = توضيح المقاصد .
- **شرح ألفية ابن مالك.** لابن الناظم محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل - بيروت .
- **شرح ألفية ابن معطٍ لابن الخباز** = الغرة المخفية .
- **شرح ألفية ابن معطٍ.** لأبي جعفر أحمد بن يوسف الرعيني (ت٧٧٩هـ) تحقيق حسن عبد الرحمن أحمد السِّفر الأول (رسالة دكتوراه) بجامعة أم القرى ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م. والسِّفْران الثاني والثالث (مخطوطان) .
- **شرح ألفية ابن معطٍ للشريشي** = التعليقات الوفية .
- **شرح ألفية ابن معط.** لابن القواس عبد العزيز بن جمعة بن زيد المَوصلي (ت٦٩٦هـ)، ، تحقيق: د. علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي ـ الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **شرح ألفية ابن معطٍ للنيلي** = الصفوة الصفية .
- **شرح الأبيات المشكلة الإعراب = إيضاح الشعر .**
- **شرح التسهيل.** لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن، ود.محمد المختون، هجر للطباعة والنشر - القاهرة، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م . والقسم الثاني من الشرح بتحقيق: علاء الدين حموية (رسالة دكتوراه) بجامعة أم القرى ١٤٠٦-١٤٠٧هـ .
- **شرح التصريف الملوكي.** لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الحلبي (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية - حلب، ط٣ - ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
- **شرح التلخيص.** للشيخ كمال الدين محمد بن محمد بن محمود بن أحمد البابرتي (ت٧٨٦هـ)، تحقيق: د. محمد مصطفى رمضان صوفيه، المنشأة العامة للنشر والتوزيع - طرابلس الغرب، ط١ - ١٩٨٣م .
- **شرح الجزولية لعلم الدين اللورقي الأندلسي** = الأبحاث الجلية .

- **شرح الجزولية.** لأبي الحسن علي بن محمد الخشني الأبّذي (ت٦٨٠هـ)، مصور عن مخطوطة الزاوية الحمزاوية بالمغرب تحت رقم: ٢٩/ ٢ .
- **شرح جمل الزجاجي.** لأبي الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت٤٦٩هـ) مصور عن مخطوطة مكتبة فيض الله بتركيا برقم: ١٩٤٨ .
- **شرح جمل الزجاجي.** لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف العراقية ـ بغداد، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .
- **شرح جمل الزجاجي.** لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي (ت٦٠٩هـ)، تحقيق: سلوى محمد عرب (رسالة دكتوراه) مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م .
- **شرح جمل الزجاجي.** لأبي الحسن علي بن محمد الكتامي الأندلسي، ابن الضائع (ت٦٨٠هـ)، مصور عن مخطوطة دار الكتب المصرية برقم: ٢٠ نحو .
- **شرح حديث أم زرع.** لأبي عبد الله محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل بن بركات البعلبكي اللغوي (ت٧٠٩هـ)، (مطبوع بعنوان البعلي اللغوي وكتاباه) تحقيق: أستاذنا الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد، مكتبة الطالب الجامعي ـ مكة المكرمة. بدون .
- **شرح ديوان أبي الطيب المتنبي .** لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي (ت٤٦٨هـ)، تحقيق: فريدريخ ديتريصي، دار الكتاب الإسلامي ـ القاهرة .
- **شرح ديوان الحماسة.** لأبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت٥٠٢هـ)، عالم الكتب ـ بيروت .
- **شرح ديوان الحماسة.** لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت٤٢١هـ)، تحقيق: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ـ القاهرة، ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م .
- **شرح ديوان المتنبي لأبي العلاء المعري = معجز أحمد .**
- **شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري.** تحقيق: الدكتور إحسان عباس، وزارة الإعلام ـ الكويت، ط٢، ١٩٨٤م .
- **شرح شافية ابن الحاجب.** لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت٦٨٨هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م .

- **شرح شذور الذهب**. لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.
- **شرح شواهد الإيضاح**. لعبد الله بن بري (ت٥٨٢هـ)، تحقيق: د. عيد مصطفى درويش، منشورات مجمع اللغة العربية ـ القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
- **شرح شواهد شرح الشافية** . لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، (منشور مع شرح الشافية) .
- **شرح شواهد الكشاف** = مشاهد الإنصاف .
- **شرح شواهد المغني**. لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة ـ بيروت .
- **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**. لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الجياني (ت٦٧٢هـ) تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، وزارة الأوقاف العراقية ـ بغداد، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م .
- **شرح عيون كتاب سيبويه**. لأبي نصر هارون بن موسى القيسي القرطبي (ت٤٠١هـ)، تحقيق: د. عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه، مكتبة حسان ـ القاهرة، ط١ ـ ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .
- **شرح الفصول لابن إياز** = المحصول .
- **شرح الفصول**. لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن الخليل الخُوَيِّي (ت٦٩٣هـ)، مصور عن مخطوطة دار الكتب المصرية برقم: ١٩١٨ نحو .
- **شرح الفصيح**. لأبي القاسم محمود بن عمر جار الله الزمخشري ت(٥٣٨هـ)، تحقيق: إبراهيم عبد الله الغامدي (رسالة دكتوراة) مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، ١٤١٥ ـ ١٤١٦هـ .
- **شرح القصائد التسع المشهورات** . لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: أحمد خطاب، دار الحرية للطباعة ـ بغداد ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.
- **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات**. لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: الأستاذ عبد السلام هارون، دار المعارف ـ القاهرة، ط٤ ـ ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .

- **شرح الكافية للنيلي** = التحفة الشافية .
- **شرح كافية ابن الحاجب**. لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت٦٨٠هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت .
- **شرح الكافية الشافية**. لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- **شرح كتاب سيبويه**. لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤هـ)، (قسم الدراسة) تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، مطبعة السعادة - القاهرة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

والمجلد الأول (رسالة دكتوراه) بتحقيق محمد إبراهيم يوسف شيبة، كلية اللغة العربية ـ جامعة أم القرى، ١٤١٤هـ - ١٤١٥هـ .

- **شرح كتاب سيبويه**. لأبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت٣٦٨هـ)، مصور عن مخطوطة دار الكتب المصرية برقم: ١٣٦ /١٣٧نحو . والجزءان المطبوعان بتحقيق: د. رمضان عبد التواب وصاحبيه، الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠م . والجزء المطبوع بعنوان (السيرافي النحوي) بتحقيق: د. عبد المنعم فائز، دار الفكر - دمشق، ط١ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- **شرح لامية العرب للزمخشري** = أعجب العجب .
- **شرح اللباب** = العباب .
- **شرح اللباب في علم الإعراب**. لمحمد بن مسعود السيرافي الفالي (ت هـ) تحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمار (رسالة ماجستير) بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٠٥ - ١٤٠٦هـ .
- **شرح اللمع**. لأبي القاسم عبد الواحد بن علي بن بَرهان العكبري (ت٤٥٦هـ)، تحقيق: د. فائز فارس، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت، ط١ - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- **شرح اللمع**. لابن الدهان = الغرة .
- **شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف**. لأبي أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري (ت٣٨٢هـ)، تحقيق: د. السيد محمد يوسف، مراجعة الأستاذ أحمد راتب النفاخ، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق .

- **شرح المغني للسيوطي** = الفتح القريب .
- **شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير**. لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت٦١٧هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- **شرح المفصل للسخاوي** = المفضل في شرح المفصل .
- **شرح المفصل**. لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الحلبي (ت٦٤٣هـ)، عالم الكتب - بيروت .
- **شرح المفضليات** . لأبي محمد القاسم بن محمد بن بشار الأنباري (ت٣٠٥هـ)، تحقيق: كارلوس يعقوب لايل، مطبعة الآباء اليسوعيين - بيروت ١٩٢٠م .
- **شرح المفضليات**. لأبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت٥٠٢هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية - بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **شرح المقدمة الجزولية**. للأستاذ أبي علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين (ت٦٥٢هـ)، تحقيق: د. تركي بن سهو العتيبي، مكتبة الرشد - الرياض، ط١ - ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .
- **شرح المقدمة المحسبة**. لأبي طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت٤٦٩هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم - الكويت، ط١ - ١٩٧٦م .
- **شرح المقرب**. لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم، بهاء الدين ابن النحاس الحلبي (ت٦٩٨هـ)، مصور عن مخطوطة المكتبة الأزهرية برقم: ٤٩٤٧ .
- **شرح المقرّب**. لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، مصور عن مكتبة الخزانة العامة بالرباط برقم: ٥١١ .
- **شرح مقصورة ابن دريد**. لمحمد بن أحمد بن هشام اللخمي (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: مهدي عبيد جاسم (طبع بعنوان ابن هشام اللخمي وجهوده اللغوية) مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .
- شرح نهج البلاغة.
- **شرح هاشميات الكميت بن زيد الأسدي**. لأبي رياش أحمد بن إبراهيم القيسي، تحقيق: د. داود سلوم، ود. نوري حمودي القيسي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية - بيروت، ط١ - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

- **شرح الموطأ للزرقاني** (ت١١٢٢هـ)، دار المعرفة ـ بيروت ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م، وطبعة مصطفى البابي الحلبي بتحقيق: إبراهيم عطوة عوض، ط١، ١٣٨١هـ ـ ١٩٦١م.
- **شروح سقط الزند**. تحقيق: لجنة بإشراف د. طه حسين، دار الكتب المصرية ـ القاهرة، ١٣٦٤هـ ـ ١٩٤٥م .
- **شعر الأبيرد الرياحي**. (ضمن شعراء أمويون) صنعة د. نوري حمودي القيسي، عالم الكتب ـ بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- **شعر إبراهيم بن هرمة القرشي** (ت١٧٦هـ)، تحقيق: محمد نفاع، وحسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ دمشق، ١٩٦٩م .
- **شعر الأحوص الأنصاري**. جمع وتحقيق: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط٢ ـ ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م .
- **شعر الأخطل**. صنعة السكري رواية عن أبي جعفر محمد بن حبيب، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة ـ بيروت، ط٢ ـ ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م .
- **شعر الحارث بن خالد المخزومي**. صنعة الدكتور يحيى الجبوري، مطبعة النعمان ـ النجف، ط١ ـ ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م .
- **شعر أبي دؤاد الإيادي**، تحقيق: غوستاف غرنباوم (ضمن دراسات في الأدب العربي) ترجمة د. إحسان عباس، ود. محمد يوسف نجم وآخرين، مكتبة الحياة ـ بيروت ١٩٥٩م.
- **شعر جبيهاء الأشجعي** = شعراء أمويون (القسم الثالث) .
- **شعر ربيعة بن مقروم الضبي** = شعراء إسلاميون .
- **شعر زهير بن أبي سُلمى**. صنعة الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة ـ بيروت، ط٣ ـ ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م. وصنعة أبي العباس ثعلب (ت٢٩١هـ)، دار الكتب المصرية، ١٣٦٣هـ ـ ١٩٤٤م
- **شعر زيد الخيل الطائي**. تحقيق د. أحمد مختار البرزة، دار المأمون للتراث ـ دمشق، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .
- **شعر سويد بن أبي كاهل اليشكري** = ديوان بني بكر .

- **شعر طيئ وأخبارها في الجاهلية والإسلام**. جمع وتحقيق: وفاء فهمي السنديوني، دار العلوم للطباعة والنشر - ط١ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- **شعر عبد الله بن الزَّبير الأسدي**. جمع وتحقيق: الدكتور يحيى الجبوري، دار الحرية للطباعة - بغداد، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .
- **شعر علباء بن أرقم** = ديوان بني بكر في الجاهلية .
- **شعر عمر بن لجأ التيمي**. تحقيق: د. يحيى الجبوري، دار القلم - الكويت، ط٣ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- **شعر عمرو بن أحمر الباهلي**. جمع وتحقيق: الدكتور حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق .
- **شعر عمرو بن معديكرب الزبيدي**. تحقيق: مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق، ط٢ - ١٩٨٥م .
- **شعر الفِند الزِّمّاني** = ديوان بين بكر في الجاهلية .
- **شعر الكميت بن زيد الأسدي**. جمع وتحقيق: د. داود سلوم، مكتبة الأندلس - بغداد، ١٩٦٩م.
- **شعر المثقب العبدي**. تحقيق وتعليق حسن كامل الصيرفي، منشورات معهد المخطوطات العربية، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .
- **شعر المرار بن سعيد الفقعسي** = شعراء أمويون (القسم الثاني)
- **شعر مضرس بن ربعي الأسدي**. جمع وتحقيق د.نوري حمودي القيسي، مجلة المجمع العلمي العراقي (المجلد السابع والثلاثون) الجزء الأول، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- **شعر أبي نخيلة السعدي**. جمع وتحقيق عباس توفيق، مجلة المورد (العدد الثالث) ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- **شعر نُصيب بن رباح**. جمع وتحقيق: د. داود سلوم، مطبعة الإرشاد - بغداد ١٩٦٧م.
- **شعراء إسلاميون**. جمع وتحقيق: د. نوري حمودي القيسي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية - بيروت، ط٢ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .
- **شعراء أمويون**. دراسة وتحقيق: د. نوري حمودي القيسي: (الجزءان الثاني والثالث) من مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ١٣٩٦ - ١٤٠٢هـ / ١٩٧٦ - ١٩٨٢م .

(الجزء الرابع) من مطبوعات عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية ـ بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

- **شعراء مقلون**. جمع وتحقيق: د. حاتم صالح الضامن ، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ـ بيروت، ط١ ـ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
- **الشعر والشعراء**. لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف ـ القاهرة، ١٩٦٦م .
- **شعر يزيد بن الطثرية القُشيري**. جمع وتحقيق: د. ناصر بن سعد الرشيد، دار مكة للطباعة والنشر ـ مكة المكرمة ، ط١ ـ ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .
- **شفاء العليل في شرح التسهيل**. لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي (ت٧٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد الله الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية ـ مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
- **شواذ القراءات واختلاف المصاحف**. لمحمود بن حمزة الكرماني (ت٥٠٥هـ)، مصور عن المكتبة الأزهرية برقم: ٢٢٤ قراءات .
- **الشوارد في اللغة**. لرضي الدين الحسن بن محمد الصغاني (ت٦٥٠هـ)، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
- **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**. لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية ـ بيروت .
- **الصاحبي**. لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة ١٩٧٧م .
- **الصبح المنير في شعر أبي بصير الأعشى والأعشَين الآخرين**، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع ـ الكويت، ط٢ ـ ١٩٩٣م .
- **الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)** لإسماعيل بن حماد الجوهري (٣٩٥هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ـ بيروت، ط٤ ـ ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م
- **صحيح البخاري**. للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير ـ دمشق، ط٣ ـ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .

- **صحيح مسلم.** لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- **الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية.** لأبي إسحاق إبراهيم بن عبيد الله الطائي النيلي البغدادي (ت ق ٧هـ)، مصور عن مخطوطة مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت بالمدينة المنورة برقم: ١٤٣ نحو .
- **الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم.** لأبي القاسم خلف بن عبد الملك المعروف بابن بشكوال (ت٥٧٨هـ)، تحقيق: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط١ - ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م .
- **صلة الخلف بموصول السلف.** لمحمد بن سليمان الروداني (ت١٠٩٤هـ)، تحقيق: د. محمد حجي، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- **ضرائر الشعر.** لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت ط١، ١٩٨٠م.
- **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع.** لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ)، دار مكتبة الحياة - بيروت .
- **طبقات الشافعية الكبرى.**
- **طبقات الشعراء.** لعبد الله بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن هارون الرشيد (ت٢٩٦هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، دار المعارف - القاهرة، ط٤ - ١٩٨١م .
- **طبقات فحول الشعراء.** لمحمد بن سلام الجمحي (ت٢٣١هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني - القاهرة .
- **الطبقات الكبرى.** لمحمد بن سعد بن منيع الزهري (ت٢٣٠هـ)، دار صادر - بيروت .
- **طبقات المفسرين.** لشمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي (ت٩٤٥هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة - القاهرة، ط١، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
- **طبقات النحاة واللغويين.** لأبي بكر أحمد بن محمد بن قاضي شهبة (ت٨٥١هـ)، مصور عن مخطوطة المكتبة الظاهرية. والجزء المطبوع بتحقيق: د. محسن غياض، بغداد - ١٩٧٤م .
- **طبقات النحويين واللغويين.** لأبي بكر محمد بن الحسن الزُّبيدي الأندلسي (ت٣٨٠هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف - القاهرة، ١٩٨٤م .

- **طراز الحلّة وشفاء الغلّة.** لأبي جعفر أحمد بن يوسف الرعيني الغرناطي (ت٧٧٩هـ)، تحقيق: الدكتورة رجاء السيد الجوهري، مؤسسة الثقافة الجامعية - الإسكندرية .
- **العباب في شرح اللباب.** لعبد الله بن محمد الحسيني النيسابوري المعروف بالنقرة كـار (ت٧٧٦هـ)، مصور عن مكتبة شستربتي برقم: ٤١٤٠ .
- **عقد الخلاص في نقد كـلام الخـواص.** لابـن الحنبلـي الحلبي (ت٩٧١هــ) (مطبـوع بعنوان جهود ابن الحنبلي اللغوية)، تحقيـق: نهـاد حسـوبي صـالح، مؤسسـة الرسـالة ـ بيروت، ط١ ـ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
- **العَقَقَة والبررة.** لأبي عُبيدة معمر بن المثنى (ت٢١٠هـ) تحقيق: عبد السلام هارون = نوادر المخطوطات .
- **عقود الجمان في شعراء هذا الزمان.** للمبارك بن أحمد بـن الشـعار (ت٦٥٤هــ)، مصور عن مخطوطة أسعد أفندي بتركيا تحت رقم: ٢٣٢٣ .
- **عقود الزبرجد على مسند الإمـام أحمـد.** لجـلال الديـن عبـد الرحمـن بـن أبـي بكـر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور حسـن موسـى الشـاعر، مجلـة الجامعـة الإسلامية بالمدينة المنورة (العـددان: ٦٧، ٦٨) عـام ١٤٠٥هــ . وتحقيـق: أحمـد تمـام، وسمير حلبي ، دار الباز ـ مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٧هـ .
- **أبو عمر الجرمي حياته وجهوده في النحو.** (رسـالة ماجسـتير) بكليـة اللغـة العربيـة بجامعة أم القرى مقدمة من محسن سالم العميري، ١٣٩٩هـ .
- **العوامل المائـة النحويـة في أصـول العربيـة.** لأبـي بكـر عبـد القـاهر الجرجـاني (ت٤٧١هــ)، شـرح الشـيخ خـالد الأزهـري الجرجـاوي (ت٩٠٥هــ)، تحقيـق: د. البدراوي زهران، دار المعارف ـ القاهرة، ط١، ١٩٨٣م .
- **عيسى بن عمر الثقفي.** نحوه من خلال قراءاتـه. لصبـاح عبـاس السـالم، منشـورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م .
- **العين.** لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيـدي (ت١٧٥هــ)، تحقيـق: د. مهـدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، منشورات الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت، ط١ ـ ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .
- **عيون الأخبار.** لأبي محمد عبـد الله بـن مسـلم بـن قتيبـة (ت٢٧٦هــ)، دار الكتـاب العربي ـ بيروت، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية ١٣٤٣هـ ـ ١٩٢٥م .

- **العيون الغامزة على خبايا الرامزة**. لبدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني (ت٧٢٧هـ)، تحقيق: الحساني حسن عبد الله، مطبعة المدني - القاهرة .
- **غاية الأمل في شرح الجمل**. لعبد العزيز بن إبراهيم بن بزيزة (ت٦٦٣هـ)، مصور عن مخطوطة مكتبة كوبريلي بتركيا برقم: ١٤٨٤ .
- **غاية المطالب في شرح ديوان أبي طالب**. جمع وتحقيق: محمد خليل الخطيب، مصر - ١٩٥٠ - ١٩٥١م .
- **غاية النهاية في طبقات القراء**. لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري (ت٨٣٣هـ)، عني بنشره ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية - بيروت، ط٣ - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- **غرائب التفسير وعجائب التأويل**. لتاج القراء محمود بن حمزة الكرماني (ت بعد ٥٣١هـ)، تحقيق: د. شمران سركال يونس العجلي، دار القبلة - جدة، ومؤسسة علوم القرآن - بيروت، ط١ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- **الغرة في شرح اللمع**. لأبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان (ت٥٦٩هـ)، مصور عن مكتبة كلج علي باشا بتركيا تحت رقم: ٩٤٩ .
- **الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية**. لأبي العباس أحمد بن الحسين الإربلي المَوصلي المعروف بابن الخباز (ت٦٣٩هـ) مصور عن مخطوطة أحمد الثالث بتركيا برقم: ٧٦٩.
- **الغرر المثلثة والدرر المبثثة**. لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي (ت٨١٧هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد، مكتبة نزار مصطفى الباز ــ مكة المكرمة .
- **غريب الحديث**. لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي (ت٢٨٥هـ) تحقيق أستاذنا الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد، مطبوعات مركز البحث العلمي - جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **غريب الحديث**. لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت٣٨٨هـ)، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ــ مكة المكرمة، ط١ - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- **غريب الحديث**. لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١ ــ ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- **الغريب المصنف.** لأبي عُبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ)، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الثقافة الدينية ـ القاهرة، ط١ ـ ١٩٨٩م .
- **الفائق في غريب الحديث.** لجار الله محمود بن عمر جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد علي البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة ـ بيروت، ط٢ .
- **الفاخر.** لأبي طالب المفضل بن سلمة بن عاصم (ت٢٩١هـ)، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤م .
- **فتح الباري بشرح صحيح البخاري.** للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، مكتبة الرياض الحديثة ـ الرياض، بعناية محمد فؤاد عبد الباقي وعبد العزيز بن باز .
- **الفتح القريب على مغني اللبيب.** لجلال الدين عبيد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، (رسالة دكتوراه)، بجامعة الأزهر فرع أسيوط، مقدمة من صابر حامد عبد الكريم، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م .
- **فُرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه.** لأبي محمد الحسن بن أحمد الأعرابي (الأسود الغندجاني) (بعد٤٣٠هـ)، تحقيق: د. محمد علي سلطاني، دار قتيبة ـ دمشق ، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨١م .
- **الفردوس بمأثور الخطاب.** لأبي شجاع شيرويه بن مردويه الديلمي (ت٥٠٩هـ) تحقيق:: السعيد بن بسيوني زغلول ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١ ـ ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
- **الفَسْر في شرح شعر أبي الطيب المتنبي.** للعلامة أبي الفتح بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: د. صفاء خلوصي، بغداد .
- **فصل المقال في شرح كتاب الأمثال.** لأبي عُبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري (ت٤٨٧هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس ود. عبد المجيد عابدين، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
- **الفصول الخمسون.** لأبي يحيى بن عبد المعطي (ت٦٢٨هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، عيسى البابي الحلبي وشركاه ـ القاهرة، ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م .
- **الفصيح.** لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت٢٩١هـ)، تحقيق: د. عاطف مدكور، دار المعارف ـ القاهرة، ١٩٨٤م .

- **فهارس الأصول في النحو.** للدكتور يحيى بشير مصري، دار البخاري للنشر والتوزيع - بريدة، ط١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **فهارس تهذيب اللغة** . صنعة الأستاذ عبد السلام هارون، ط١، ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م.
- **فهارس معاني القرآن للفراء.** إعداد الدكتورة فائزة عمر علي المؤيد، مطابع الرضا ـ الدمام، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .
- **الفهرست.** لأبي الفرج محمد بن إسحاق بن النديم الوراق (ت٣٨٠هـ)، دار المعرفة ـ بيروت١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- **الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب.** لنور الدين عبد الرحمن الجامي (ت٨٩٨هـ)، تحقيق: د. أسامة طه الرفاعي، وزارة الأوقاف العراقية - بغداد، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة.** لشيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني (ت١٢٥٠هـ)، تحقيق: عبد الرحمن يحيى المعلمي، مكتبة دار الباز ـ مكة المكرمة ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .
- **فوات الوفيات والذيل عليها.** لمحمد بن شاكر الكتبي (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر - بيروت ١٩٧٤م .
- **فيض القدير شرح الجامع الصغير.** لمحمد عبد الرؤوف المناوي (ت١٩٣١هـ)، دار إحياء السنة النبوية - القاهرة، ط١، ١٣٥٦هـ - ١٩٣٨م .
- **أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي.** لأستاذنا الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار البيان العربي - جدة، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **القاموس المحيط.** لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي (ت٨١٧هـ)، دار الجيل ـ بيروت .
- **القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية.** لمحمد بن طولون الصالحي (ت٩٥٣هـ) تحقيق: محمد أحمد دهمان، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق، ك٢، ١٤٠١هـ - ١٩٨٠م .
- **قواعد المطارحة.** للحسين بن بدر بن إياز البغدادي (ت٦٨١هـ)، مصور عن مخطوطة ولي الدين أفندي بتركيا برقم: ٣٠٢ .

- **القوافي**. لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت٢١٥هـ)، تحقيق: د. عزة حسن، مطبوعات وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي ـ دمشق، ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م .
- **القوافي**. للقاضي أبي يعلى عبد الباقي بن عبد الله بن المحسن التنوخي (ت بعد ٤٨٧هـ)، تحقيق عمر الأسعد ومحيي الدين رمضان، دار الإرشاد ـ بيروت، ط١ ١٣٨٩هـ ـ ١٩٧٠م .
- **الكافي في العروض والقوافي**. ليحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت٥٠٢هـ)، تحقيق الحساني حسن عبد الله، مطبعة المدني ـ القاهرة .
- **الكافية في النحو**. لأبي عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: د. طارق نجم عبد الله، دار الوفاء ـ جدة، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م .
- **الكامل في التاريخ**. لعز الدين علي بن محمد بن الأثير الجزري (ت٦٣٠هـ)، مؤسسة التاريخ العربي ـ بيروت، ط١ ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٩م .
- **الكامل في اللغة والأدب**. لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١ ـ ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
- **الكتاب**. لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، ط٣ ـ ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
- **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**. لأبي القاسم محمود بن عمر جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، دار المعرفة ـ بيروت .
- **كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس**. للشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي (ت١١٦٢هـ)، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ط٢ .
- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**. لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى، مصور عن طبعة استانبول ١٩٤١هـ .
- **كشف المشكل في النحو**. لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت٥٩٩هـ)، تحقيق: د. هادي عطية مطر، وزارة الأوقاف العراقية ـ بغداد، مطبعة الإرشاد ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.
- **الكشف عن صاحب البسيط في النحو**. لأستاذنا الدكتور حسن موسى الشاعر، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، (العددان: ٧٧، ٧٨) محرم ـ جمادى الآخرة ١٤٠٨هـ .

- **الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها.** لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٤ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **كنز الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ لابن السكيت.** لأبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي بعناية لويس شيخو اليسوعي، دار الكتاب الإسلامي - القاهرة .
- **كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال.** لعلاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي البرهان فوري (ت٩٧٥هـ)، ضبطه وصححه بكري حياني، وصفوة السقا، مؤسسة الرسالة - بيروت ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- **كنوز الذهب في تاريخ حلب.** لأبي ذر أحمد بن إبراهيم بن محمد بن خليل بن سبط ابن العجمي (ت٨٨٤هـ)، مصور عن المكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية تحت رقم: ٨٣٧ .
- **ابن كيسان النحوي.** لأستاذنا الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام - القاهرة، ط١ - ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- **اللآلي في شرح أمالي القالي.** لأبي عُبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي (ت٤٨٧هـ)، تحقيق: الأستاذ عبد العزيز الميمني، دار الحديث - بيروت، ط٢ - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- **اللامات .** لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، دار الفكر - دمشق، ط٢ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **لباب الإعراب لتاج الدين محمد بن محمد الإسفرائيني** (ت٦٨٤هـ)، تحقيق: بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن، دار الرفاعي - االرياض، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .
- **اللباب في علل البناء والإعراب.** لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: د. غازي مختار طليمات، ود. عبد الإله نبهان، منشورات مركز جمعة الماجد بدبي، دار الفكر المعاصر - بيروت، دار الفكر - دمشق، ط١ - ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م. ومصورة النسخة المحفوظة في المكتبة الأزهرية .
- **لسان العرب.** لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت٧١١هـ)، دار صادر - بيروت .
- **لسان الميزان.** لشهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت، ط٢، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م .

- **اللمع في العربية**. لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: حامد المؤمن، عالم الكتب، ط٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **لمعة في الكلام على لفظة (آمين) المستعملة في الدعاء وحكمها في العربية**. لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب (ت٥٦٧هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد الأول - ١٤٠٩هـ .
- **ليس في كلام العرب**. للحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، ط٢، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- **المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم**. لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: د. كرنكو، دار الكتب العلمية - بيروت، ط٢ - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- **ما بنته العربُ على فَعَال**. لرضي الدين أبي الفضائل الحسن بن محمد بن الحسن الصَّغاني (ت٦٥٠هـ)، تحقيق: د. عزة حسن، مطبوعات مجمع اللغة العربية — دمشق، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م .
- **مالك ومتمم ابنا نويرة**. دراسة وتحقيق: ابتسام مرهون الصفار، مطبعة الإرشاد — بغداد ١٩٦٨م .
- **ما يجوز للشاعر في الضرورة**. لأبي عبد الله محمد بن جعفر القزاز التميمي القيرواني (ت٤١٢هـ)، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، ود. صلاح الدين الهادي، دار العروبة — الكويت، ١٩٨٢م .
- **ما يحتمل الشعر من الضرورة**. لأبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: د. عوض حمد القوزي، مطابع الفرزدق التجارية - الرياض، ط١ - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
- **ما ينصرف وما لا ينصرف**. لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت٣١١هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط٢ - ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
- **المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة**. لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق، ط١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **مجاز القرآن**. لأبي عُبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت٢١٠هـ)، تحقيق: د. فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي - القاهرة ١٩٨٨م .

- **مجالس ثعلب**. لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت٢٩١هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف - القاهرة، ط٥، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- **مجمع الأمثال**. لأبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني (ت٥١٨هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي - القاهرة، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**. للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت٨٠٧هـ)، منشورات مؤسسة المعارف - بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- **مجمل اللغة**. لأحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٢ - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- **المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث**. لأبي موسى محمد بن أبي بكر بن أبي عيسى المديني الأصفهاني (ت٥٨١هـ)، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط١ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- **محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء**. لأبي القاسم حسين بن محمد الراغب الأصفهاني (ت٤٢٥هـ تقريباً)، المطبعة العامرية الشرفية - القاهرة ١٣٢٦هـ .
- **المحبر**. لأبي جعفر محمد بن حبيب البغدادي (ت ٢٤٥هـ)، تحقيق: د. إيلزة ليختن شتيتر، جمعية دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن - الهند .
- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات**. لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: عبد الحليم النجار وعلي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة، ١٣٨٦هـ .
- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**. لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي (ت٥٤١هـ)، تحقيق: عبد العال السيد إبراهيم وآخرين، نشر وزارة الأوقاف والشئون الدينية بدولة قطر، مؤسسة دار العلوم - الدوحة، ١٣٩٨ - ١٤٠٩هـ / ١٩٧٧ - ١٩٨٩م .
- **المحصول في شرح الفصول**. لأبي محمد جمال الدين الحسين بن إياز (ت٦٨١هـ)، مصور عن مخطوطة مكتبة شهيد علي باشا بتركيا تحت رقم: ٢٥١٤ .
- **المحكم والمحيط الأعظم** . لعلي بن إسماعيل بن سيده (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، وحسين نصار، مصطفى البابي الحلبي - القاهرة، ١٣٧٧ - ١٩٥٨م .

- **المحيط المجموع في الأصول والفروع**. لابن يعيش الصنعاني (ت٦٨٠هـ) (الجزء الثاني) رسالة ماجستير بجامعة أم القرى من إعداد الطالب مؤمن صبري غنام، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .
- **مختصر تاريخ دمشق**. لابن منظور (ت٧١١هـ)، تحقيق: روحية النحاس، ومحمد مطيع الحافظ، ط١ - دار الفكر - دمشق .
- **مختصر شواذ القراءات**. لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمذاني النحوي الشافعي (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: ج برجشتراسر، المطبعة الرحمانية - مصر ١٩٣٤هـ جمعية المستشرقين الألمانية .
- **المخصص**. لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده الأندلسي (ت٤٥٨هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت،
- **المذكر والمؤنث**. لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: د. طارق عبد عون الجنابي، وزارة الأوقاف العراقية - بغداد، مطبعة العاني، ط١، ١٩٨٧م .
- **مراتب النحويين**. لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي (ت٣٥١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دارالفكر العربي - ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م .
- **مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع**. لصفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي (ت٧٣٩هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، بيروت - دار المعرفة، ط١ - ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م .
- **المرتجل في شرح جمل الجرجاني**. لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب (ت٥٦٧هـ)، تحقيق: علي حيدر، دمشق ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
- **المرصع في الآباء والأمهات والأبناء والبنات والأذواء والذوات**. لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: د. فهمي سعد، عالم الكتب - بيروت، ط١ - ١٤١٢هـ - ١٩٩٢ .
- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**. لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد جاد المولى وصاحبيه، دار الفكر - بيروت .
- **المسائل البصريات**. لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني - القاهرة، ط١، ١٤٠٥هـ - ٩١٨٥م .
- **المسائل الحلبيات**. لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

- **المسائل الشيرازيات**. لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، مصور عن مخطوطة راغب باشا بتركيا تحت رقم: ١٣٧٩ .
- **المسائل العشر المتعبات إلى الحشر**. لأبي نزار الحسن بن صافي ملك النحاة (ت٥٦٨هـ) (ضمن سفر السعادة) و(الأشباه والنظائر) .
- **المسائل العضديات**. لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. علي جابر المنصوري، عالم الكتب - بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات**. لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني - بغداد ١٩٨٣م
- **المسائل المنثورة**. لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق .
- **المساعد على تسهيل الفوائد**. لبهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر - دمشق، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م
- **المستقصى في أمثال العرب**. لجار محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
- **المستوفى في النحو**. كمال الدين أبي سعد علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرخان (ت هـ) تحقيق: د. محمد بدوي مختون، دار الثقافة العربية - القاهرة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **مسند الإمام أحمد بن حنبل** (ت٢٤١هـ)، المكتب الإسلامي - بيروت، ط٥ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **مشاهد الإنصاف في شواهد الكشاف**. لمحمد بن عليان المرزوقي (ت١٣٥٥هـ)، مطبوع بآخر الكشاف .
- **مشكل إعراب القرآن**. لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٢ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **المشوف المعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم**. لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق ياسين محمد السواس، مطبوعات مركز البحث العلمي - بجامعة أم القرى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

- **المعارف**. لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: د. ثروت عكاشة، دار المعارف - القاهرة، ط٤ - ١٩٨١م .
- **معاني الحروف. المنسوب** لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤هـ)، تحقيق أستاذنا د.عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مكتبة الطالب الجامعي - مكة المكرمة، ط٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- **معاني القرآن**. لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت٢١٥هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط١ - ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .
- **معاني القرآن**. لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، وأستاذنا د. عبد الفتاح شلبي، عالم الكتب - بيروت، ط٣ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- **معاني القرآن الكريم**. لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: الشيخ محمد علي الصابوني، منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط١ - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .
- **معاني القرآن وإعرابه**. لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (٣١١هـ)، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، ط١ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- **المعاني الكبير في أبيات المعاني**. لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الديونوري (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: كرنكو، وعبد الرحمن المعلمي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .
- **معاهد التنصيص على شواهد التلخيص**. لعبد الرحيم بن أحمد العباسي (ت٩٦٣هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب - بيروت، ١٣٦٧هـ - ١٩٤٧م .
- **معجز أحمد**. لأبي العلاء أحمد بن سليمان أبو العلاء المعري (ت٤٤٩هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد دياب، دار المعارف - القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- **معجم الأدباء** = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب .
- **معجم الأمثال العربية القديمة** للدكتور عبد الرحمن عفيف، دار العلوم للطباعة والنشر - الرياض، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **معجم البلاغة العربية**. للدكتور بدوي طبانة، دار المنارة بجدة، ودار الرفاعي بالرياض، ط٣ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

- **معجم البلدان**. لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي (ت٦٢٦هـ)، دار صادر - بيروت .
- **معجم الشعراء** . لأبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني (ت٣٨٤هـ)، تحقيق: د. كرنكو، دار الكتب العلمية - بيروت، ط٢ - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- **معجم شواهد العربية** للأستاذ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط١ - ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
- **معجم شواهد النحو الشعرية** للدكتور حنا جميل حداد، دار العلوم للطباعة والنشر - الرياض، ط١ - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- **معجم الشيوخ (المعجم الكبير)**. لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق - الطائف، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- **معجم القراءات القرآنية**. إعداد الدكتور أحمد مختار عمر، والدكتور عبد العال سالم مكرم، انتشارات أسوه - إيران، ط١ - ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .
- **معجم المؤلفين** (تراجم مصنفي الكتب العربية) لعمر رضا كحالة، مكتبة المثنى ودار إحياء التراث - بيروت .
- **المعجم المختص بالمحدِّثين**. لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق - الطائف، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- **المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية**. للدكتور أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١ - ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم**. وضعه محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث - القاهرة، ط٢ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**. لأبي عُبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي (ت٤٨٧هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، عالم الكتب - بيروت، ط٣ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- **المعرب من الكلام الأعجمي**. لأبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي (ت٥٤٠هـ)، تحقيق: د.ف عبد الرحيم، دار القلم - دمشق، ط١ - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م

- **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**. لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، وشعيب الأرناؤوط، وصالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١ ـ ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .
- **معلقة عمرو بن كلثوم بشرح أبي الحسن بن كيسان** (ت٢٩٩هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام ــ القاهرة، ط١ ــ ١٤٠٠هـ ــ ١٩٨٠م .
- **المعمرون والوصايا**. لأبي حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني (ت٢٥٠هـ)، تحقيق: عبد المنعم عامر، دار إحياء الكتب العربية ـ القاهرة، ١٩٦١م.
- **المُغرب في حُلى المَغرِب**. لعلي بن موسى بن محمد (ت٧٨٥هـ) تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف ـ القاهرة، ط٣ ـ ١٩٧٨م .
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**. لأبي محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ومراجعة سعيد الأفغاني، ط٥ ـ ١٩٧٩م .
- **مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم**. لأحمد بن مصطفى طاش كبري زادة (ت٩٦٨هـ)، مطبعة الاستقلال الكبرى ــ القاهرة ١٩٦٨م، وطبعة دار الكتب العلمية ـ بيروت (بدون) .
- **مفردات ألفاظ القرآن**. لأبي القاسم حسين بن محمد الراغب الأصفهاني (ت٤٢٥هـ تقريباً)، تحقيق: عدنان صفوان داودي، دار القلم ــ دمشق، ط١ ــ ١٤١٢هـ ــ ١٩٩٢م.
- **المفصل في علم العربية**. لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تقديم وتعليق د. محمد عز الدين السعيدي، دار إحياء العلوم ــ بيروت ط١ ــ ١٤١٠هـ ــ ١٩٩٠م .
- **المفضل في شرح المفصل**. لعلم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي (ت٦٤٣هـ)، مصور عن مكتبة أحمد الثالث بتركيا تحت رقم: ٢١٥٨ .
- **المفضليات**. اختيار المفضل بن محمد بن يعلى الضبي (ت١٧٨هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، ط٧ ـ ١٩٨٣م .

- **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة**. لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ)، تصحيح: عبد الله محمد الصديق، مكتبة الخانجي - القاهرة، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م .
- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**. لأبي إسحاق الشاطبي (ت٧٩٠هـ) [السفر الثالث] تحقيق: د. عياد الثبيتي، دار التراث - مكة المكرمة ، ط١ - ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م . ومصورة مخطوطة الخزانة العامة بالرباط برقم: ٦ .
- **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**. لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت٨٥٥هـ)، بهامش الخزانة، ط١، دار صادر - بيروت .
- **مقاييس اللغة**. لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل - بيروت، ط١ - ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
- **المقتصد في شرح الإيضاح**. لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت٤٧١هـ)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية - دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م .
- **المقتضب**. لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة - ١٣٩٩هـ .
- **المقدمة الجزولية في النحو**. لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت٦٠٧هـ)، تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، أم القرى للطبع والنشر والتوزيع - القاهرة، ط١ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- **المقرب**. لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، وزارة الأوقاف العراقية - بغداد، مطبعة العاني ١٩٨٦م .
- **المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد**. لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن مفلح (ت٨٨٤هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الرشد - الرياض، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- **المقصور والممدود**. لأبي العباس أحمد بن محمد بن الوليد بن ولاد النحوي (ت٣٣٢هـ)، تحقيق: محمد بدر الدين النعساني الحلبي، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

- **المقصور والممدود.** لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: ماجد الذهبي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٢ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- **الملخص في ضبط قوانين العربية.** لعبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن أبي الربيع الأندلسي (ت٦٨٨هـ)، تحقيق: د. علي بن سلطان الحكمي،ط١، ١٤٠٥هـ — ١٩٨٥م.
- **الممتع في التصريف.** لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار المعرفة - بيروت، ط١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **منال الطالب في شرح طوال الغرائب.** لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمدابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة - ١٩٨٣م .
- **من آراء الزجاج النحوية.** لأستاذنا الدكتور شعبان صلاح، دار الثقافة العربية — القاهرة، ط١ - ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
- **من اسمه عمرو من الشعراء.** لأبي عبد الله محمد بن داود بن الجراح (ت٢٩٦هـ)، تحقيق: د. عبد العزيز بن ناصر المانع، مكتبة الخانجي — القاهرة، ط١ — ١٤١٢هـ — ١٩٩١م .
- **المنتخب في غريب كلام العرب.** لأبي الحسن علي بن الحسن الهُنائي المعروف بكراع النمل (ت٣١٠هـ)، تحقيق: د. محمد أحمد العمري، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط١ - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
- **المنصف شرح تصريف المازني.** عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي — القاهرة، ط١، ١٣٧٣هـ — ١٩٥٤م .
- **من نسب إلى أمه من الشعراء.** لأبي جعفر محمد بن حبيب (ت٢٤٥هـ) = نوادر المخطوطات.
- **منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك.** لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: سيدني جليزر - أمريكا، نيوهاون، ١٩٤٧م .
- **المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي.** لجمال الدين يوسف بن تغردي بردي (ت٨٧٤هـ)، تحقيق: د. محمد أمين، ونبيل محمد عبد العزيز، الهيئة العامة للكتاب - القاهرة، ١٩٨٤-١٩٩٠م .

- **الموشح**. لأبي عبيد الله محمد بن عمران بن موسى المرزباني (ت٣٨٤هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي ـ القاهرة . بدون .
- **الموطأ**. للإمام مالك بن أنس (ت١٧٩هـ)، برواية أبي مصعب الزهري المدني، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ومحمود محمد خليل، مؤسسة الرسالة ــ بيروت، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .
- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**. لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية ــ القاهرة، ط١، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م .
- **النبات**. لأبي حنيفة أحمد بن داود الدينوري (ت٢٨٢هـ)، تحقيق: برنهار دلفين ــ فرانز شتاينر بفيسبادن ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .
- **النبات**. لأبي سعيد عبد الملك بن قُريب الأصمعي (ت٢١٦هـ)، تحقيق: عبد الله يوسف الغنيم، مكتبة المتنبي ـ القاهرة، ط١، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
- **نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل**. لمحمد بن أبي بكر المرابط الدلائي (ت١٠٨٩هـ)، تحقيق مصطفى الصادق العربي، مطابع الثورة ـ بنغازي .
- **نتائج الفكر**. لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت٥٨١هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الرياض ـ الرياض .
- **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**. لجمال الدين يوسف بن تغردي بردي (ت٨٧٤هـ)، دار الكتب المصرية ـ القاهرة .
- **النحاة والحديث النبوي**. لأستاذنا الدكتور حسن موسى الشاعر، وزارة الثقافة والشباب، ط١، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- **النخل**. لأبي حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني (ت٢٥٠هـ)، تحقيق د. حاتم الضامن، دار الرسالة ـ بيروت ١٩٨٥م .
- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**. لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار ــ الزرقاء، ط٣ ــ ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- **نسب قريش**. لأبي عبد الله المصعب بن عبد الله بن المصعب الزبيري (ت٢٣٦هـ)، عني بنشره إ. ليفي بروفنسال، دار المعارف ـ القاهرة، ط٣ - ١٩٨٢م .

- **النشر في القراءات العشر.** للحافظ ابي الخير محمد بن محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، تصحيح: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية ــ بيروت .
- **نظام الغريب في اللغة.** لعيسى بن إبراهيم بن عبد الله الربعي (ت٤٨٠هـ)، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب.** للشيخ احمد بن محمد المقّري التلمساني (ت١٠٤١هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر - بيروت، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .
- **نكت الهميان في نكت العميان.** لصلاح الدين خليل بن إيبك الصفدي (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: احمد زكي باشا، المطبعة الجمالية - القاهرة، ١٣٢٩هـ - ١٩١١م
- **النكت في تفسير كتاب سيبويه.** لأبي الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ)، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية - الكويت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **النهاية في شرح الكفاية.** للإمام شمس الدين أبي العباس أحمد بن الحسين الإربلي الموصلي المعروف بابن الخباز (ت٦٣٩هـ)، مصور عن مخطوطة جامعة برنستون برقم: ١٦٥ ب .
- **النهاية في غريب الحديث والأثر.** لابن الأثير مجد الدين المبارك بن محمد الجزري (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ود. محمود محمد الطناحي، دار الفكر ــ بيروت .
- **نهج البلاغة.** للشريف الرضي محمد بن الحسين (ت٤٠٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط١، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م .
- **نوادر المخطوطات.** تحقيق: عبد السلام هارون، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة، ط٢ - ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
- **النوادر في اللغة.** لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري (ت٢١٥هـ)، تحقيق: د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق ــ بيروت، القاهرة، ط١ ــ ١٤٠١هـ ــ ١٩٨١م.
- **هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون.** لإسماعيل باشا البغدادي (ت١٣٣٩هـ)،دار الفكر ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- **همع الهوامع شرح جمع الجوامع**. لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية - الكويت، ط١ - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- **الوافي بالوفيات**. لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت٧٦٤هـ)، منشورات جمعية المستشرقين الألمانية - فرانز شتاينر بفيسبادن، ط٢، باعتناء محمد يوسف نجم ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م .
- **الوحشيات**. لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي (ت٢٣١هـ)، تحقيق: عبد العزيز الميمني الراجكوتي، دار المعارف - القاهرة، ط٣ - ١٩٨٧م .
- **الوحوش**. لأبي سعيد عبد الملك بن قُريب الأصمعي (ت٢١٦هـ)، تحقيق: أيمن محمد علي ميدان، منشورات النادي الأدبي - جدة، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .
- **الوساطة بين المتنبي وخصومه**. للقاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني (ت٣٦٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة، ط٤ - ١٤٨٦هـ - ١٩٦٦م .
- **الوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر**. لابن الصائغ محمد بن عبد الرحمن (ت٧٧٦هـ)، (ضمن الأشباه والنظائر) .
- **الوفيات**. لتقي الدين محمد بن رافع السلامي (ت٧٧٤هـ)، تحقيق: صالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**. لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت٦٨١هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر - بيروت، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- **ولاة مصر**. لأبي عمر محمد بن يوسف بن يعقوب الكندي المصري (ت بعد ٣٥٥هـ)، تحقيق: رفن كست، مطبعة الآباء اليسوعيين - بيروت ١٩٠٨م .
- **يوم وليلة في اللغة والغريب**. لأبي عمر الزاهد محمد بن عبد الواحد المعروف بغلام ثعلب (ت٣٤٥هـ)، تحقيق: محمد جبار المعيبد، (مجلة معهد المخطوطات العربية) مجلد (٤٢ - جزء٢) ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- **يونس البصري حياته وآثاره ومذاهبه**. لأستاذنا الدكتور أحمد مكي الأنصاري، دار المعارف - القاهرة - ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .

١٢ ـ فهرس الموضوعات

(١) قسم الدراسة

(٢) قسم التحقيق:

السفر السابع من شرح الدرة الألفية

باب نعم وبئس:

باب حبذا:

باب الأسماء العاملة عمل الفعل:

أمثلة المبالغة:

الصفة المشبهة باسم الفاعل:

باب أفعل التفضيل:

باب عمل المصدر:

باب عمل اسم الفعل:

فهرس الفهارس